

حاشية الذوق على الشرح الكبير

للعالم العلامة تميم الدين شيخ محمد عرفة الذوقى
على الشرح الكبير لأبي البركات سبى أحمد الدردير
وبهامش الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سبى شيخ محمد عيش
شيخ السادة المالكية رحمته

(تنبيه : قد وضعنا التقريرات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح)
(بأسفل الصفحة مفصولة بجدول)

(روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى)
(وإتماماً للفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل)

المجلد الثاني

طبع بدارالكتاب الكبير بالقاهرة
مبنى البائى المحلى وشركاه

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا
يُقْبَلْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الحج

باب في بيان أحكام
الحج والعمرة
(فرض الحج) عينا إذ
هو أحد أركان الإسلام
وهو شرطا وقوف برفة
ليلة عاشر ذي الحجة
وطواف بالبيت سبعا
وسعى بين الصفا والمروة
كذلك على وجه

مخصوص بأحرام
(وسنت العمرة)
عينا وهي طواف وسعى
بأحرام (مرة) راجع لها
وما زاد عليها مندوب
ونذوب أن يقصد إقامة
الوسم ليقع فرض كفاية
والعمرة سنة كفاية
وهي أفضل من الوتر
(وفي فوريتها) أي في
وجوب الإتيان به أول
عام القدرة عليه فيعصى
بالتأخير عنه ولو ظن
السلامة وهو للتعبد
(وتراخيه لحوف
القوات) أي إلى وقت
يخاف فيه فواته بالتأخير
إليه

(قوله وهو شرطا الخ) أي وأما لغة فهو مطلق القصد يقال رجل محجوج أي مقصود
(قوله بأحرام) أي حال كون كل من الوقوف ومامعه من الطواف والسعى مصاحبا لأحرام
(قوله مرة) منصوب على أنه معقول مطلق معمول للعمرة ويقدر مثله للحج لأن الحج والعمرة
مصدران ينحلان إلى أن والفعل أي فرض أن يحج مرة وسن أن يعتمر مرة ولا يعمل فيه فرض ولا
سنة لأنه يفيدان الفرض والسنة وقعا من الشارع مرة وليس بمجرد لأن المفعول قيد في عامه ويجوز
نصب مرة على التمييز المحول من نائب الفاعل أي فرض المرة من الحج وسنت المرة من العمرة ويصح
رفع مرة على أنه خبر وفرض وسنت مصدران مبتدآن مؤولان باسم المفعول أي المفروض من الحج
مرة وللسنون من العمرة مرة هذا حاصل ما في ح (قوله راجع لهما) أي للحج والعمرة أي أنه
مرتبط بهما معا لا أنه معمول لهما لما علمت أنه معمول للعمرة ويقدر مثله للحج (قوله وما زاد عليها)
أي على المرة من الحج والعمرة (قوله أن يقصد) بما زاد على المرة (قوله ليقع) أي لأجل أن
يقع الحج فرض كفاية وتقع العمرة سنة كفاية فإن لم يقصد ذلك كان كل منهما مندوبا (قوله وهي
أفضل من الوتر) هذا القول قلح عن مناسك ابن الحاج وفي النوادر عن مالك أنها سنة مؤكدة
مثل الوتر (قوله وفي فوريتها) أي وجوب الإتيان به على الفور وقوله وتراخيه أي وجوبه
على التراخي لمبدأ خوف القوات (قوله فيعصى بالتأخير عنه) أي بالتأخير عن أول عام
القدرة ولو لثاني عام (قوله ولو ظن السلامة) أي إلى العام الذي قصد التأخير إليه
(قوله وتراخيه الخ) أي على القول بالتراخي لو أخره واختارته النية قبل خوف القوات فقال في الطراز
لا يصح وقال بعض الشافعية يأثم لأنه إنما جوزه التأخير بشرط السلامة اهـ (قوله أي إلى وقت)

أى الى مبدأ وقت (قوله باختلاف الناس) أى من ضعف وقوة فبعضهم يكون ككثيرا يقال فيه إنه لا يمتك قويا إلا خمس سنين أو ثلاثة أو أربعة وبهذا يضعف فيفتقر له التأخير الى العام الذى يظن فيه حصول الضعف له ويحرم عليه التأخير لما بعده واعلم ان هذا الخلاف يجرى فى العمرة أيضا كما هو مفاد ابن الجلاب وابن هاشم فتظهير فى ذلك قصور انظر بن ولا خلاف فى الفورية إذا افقد حجه سواء قلنا ان الحج على الفور أو التراخي وسواء كان الاول المفسد فرضا أو تفلأ كما يأتى ذلك عند قوله ووجب اتمام المفسد (قوله خلاف) الاول رواه ابن القصار والعراقيون عن مالك وشهره صاحب الذخيرة وصاحب العمدة وابن بزرة والثاني شهره ابن القكهماني قال فى التوضيح الباجي وابن رشد والتلمساني وغيرهم من المغاربة يرون انه المذهب قال ح - وى المصنف هاتين القولين وفى التوضيح قال الظاهر قول من شهر الفورية وفى كلام ابن حبيب ميل اليه وكأنه ضعف حجة القول بالتراخي ولأن القول بالفورية نقله العراقيون عن مالك والقول بالتراخي إنما أخذ من مسائل وليس الاخذ منها بقوى وإذا علمت ذلك فقد ظهر لك ان القول بالفورية أرجح ويؤيد ذلك ان كثيرا من الفروع التى يذكرها المصنف فى الاستطاعة مبنية على القول بالفورية فكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه اه كلامه (قوله وصحتها بالاسلام) أى لأنه لا بد فيها من النية وكل عبادة كذلك فشرط صحتها الاسلام لأن النية شرط صحتها الاسلام ومن هذا تعلم أنه لا حاجة لما قاله المصنف لأنه لا يبعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به (قوله فيحرم ندبا الخ) أى لا وجوبا لما سيأتى ان غير المكلف يجوز دخوله الحرم بغير احرام ولو أراد مكة (قوله أب أو غيره) أى كوصى ومقدم قاض وأم وغاصب وان لم يكن لهم نظرى المال كما نقله الأئمة فى شرح مسلم واقره خلافا للشافعية حيث قالوا الولي الذى يحرم عن الصبي إنما هو الولي الذى له النظر فى المال من أب أو وصى أو مقدم قاض ولا يصح احرام الام عنه إلا ان تكون وصية أو مقدمة من القاضى انظر الزرقانى فى شرح الموطن (قوله عن رضيع) المراد به الصغير القبر المميز وان كان غير رضيع وإنما خص الرضيع بالذكر للخلاف فى الاحرام عنه فقد نقل عن مالك لا يعج عن رضيع فلما وقع فيه الخلاف بين المصنف المعتمد فيه (قوله بأن ينوى ادخاله فى الاحرام بالحج) أى فى حرمت الحج بأن يقول نويت ادخال هذا الولد فى حرمت الحج أو العمرة سواء كان الولي ملتبسا بالاحرام عن نفسه أو كان غير محرم اصلا وليس المراد ان الولي يحرم فى نفسه ويقصد النتيجة عن الرضيع كما هو ظاهر العبارة (قوله قرب الحرم) تنازعه قوله فيحرم وقوله وجرد وعمل بتجريد قرب الحرم ان لم يخف الضرر على الصبي وإلا احرم عنه من غير تجريده ويفتدى (قوله أى مكة) بيان للحرم هنا (قوله ولا يقدم الاحرام) أى نية الدخول فى حرمت الحج (قوله كاقيل) قاله ابن عبد السلام وقد قررت تبعا للبساطى كلام المصنف بهذا القول بناء على ان قرب الحرم معمول لجرد وهو غير صواب كما قال بن (قوله ويحرم ولى أيضا عن مجنون مطبق) أى ويجرى فيه ماتقدم فى الصبي من تأخير احرامه وتجريده إلى قرب مكة وانه إذا كان يخاف بتجريد قربها حصول الضرر احرم عنه بغير تجريد ويفتدى (قوله فان خيف على المجنون) أى الذى يفوق (قوله فلا يصح الاحرام عنه) أى لا يفرض ولا ينقل (قوله لأنه) أى لان الانغماء مظنة عدم الطول ويرجى زواله عن قرب (قوله ثم ان اتفق) أى الغمى وقوله فى زمن يدرك الوقوف فيه احرم الخ أى وان لم يفق من اغمائه إلا بعد الوقوف فقد فاته الحج فى ذلك العام ولا عبرة باحرام اصحابه عنه ووقوفهم به فى عرفة (قوله والمميز) غطف على ولى كما اشار له الشارح وقوله

مشروطة (بالاسلام)
فلا يصحان من كافر ولو
صبيا ارتد (فيحرم)
ندبا (ولى) أب أو
غيره (عن رضيع)
بأن ينوى ادخاله فى
الاحرام بالحج أو العمرة
عند تجرده (وجرد)
وجوبا من المحيط ان كان
ذكرا ووجه الاثني
وكفها كالكبرة
(قرب الحرم) أى
مكة لا من اللقيات للشقة
ولا يقدم الاحرام عند
اللقيات ويؤخر التجرد
لقرب الحرم كما قيل
(و) يحرم ولى أيضا
عن مجنون (مطبق)
وهو من لا يفهم الخطاب
ولا يحسن رد الجواب
وان ميز بين القرس
والانسان مثلا وجرد
قرب الحرم أيضا فان كان
يفيق أحيانا انتظر ولا
ينعقد عليه ولا على الغمى
عليه احرام غيره فان
خيف على المجنون خاصة
القوات فكالمطبق (لا
مسمى) عليه فلا يصح
الاحرام عنه ولو خيف
قوات الحج لأنه مظنة
عدم الطول بخلاف
المجنون فانه شبيه بالصبا
لطول مدته ثم إن أفاق فى
زمن يدرك الوقوف فيه
أحرم وأدرك ولا دم
عليه فى عدم احرامه من
اللقيات (و) يحرم الصبي
(المميز) وهو الذى يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى (بإذنه) أى الولي من اللقيات إن ناهز البلوغ

والاقرب الحرم (ولا) يحرم بإذنه بل بغيره (فله تحليله) أن آراءه مصلحة بالخلق والنية معا (ولا قضاء) عليه إذا حاله ثم بلغ ومثله في التحليل وعدم القضاء السفية البالغ إذا أحرم بغير إذن وليه (بخلاف العبد) البالغ إذا أحرم بغير إذن سيده فحاله فعليه القضاء إذا اعتق أو أذن له بعد ويقدمه على حجة الاسلام فان قدم حجة الاسلام صح ومثل العبد المرأة إذا أحرمت تطوعا بغير إذن زوجها فحلها (وأمره) وليه وجوبا (مقدورة) من (ع) أقوال الحج وأفعاله ويلقن التلبية أن قبله (ولا) بأن عجز عن شيء أولم يكن مميزا أو كان

مطبقا (ناب) الولي عنه إن قبلها أي قبل ذلك الشيء النيابة ولا يكون إلا فعلا (كطواف) وسمى ورعى ووقوف وفي جعل هذان النيابة مسامحة فان حقيقة النيابة أن يأتي النائب بالفعل دون المنوب عنه والطواف وما بعده ليس كذلك لانه يطوف ويسعى به محمولا ويوقفه معه بعرفة فالولي أن يمثل بالرمي والذبح (لا) أن لم يقبها (كتلبية) من الأقوال (وركوع) من الأفعال فيسقطان عنه حيث عجز (وأحضرهم) أي أحضر الولي الرضيع والطبق والصبي المميز (للقايف) الأولى للشاهد لأن الموقف لا يتعدد أي للشاهد التي يطلب فيها الحضور كعرفة ومزدلفة ومنى والشعر الحرام وجوبا بعرفة ونديا بغيرها (وزيادة النفقة) في السفر على المحجور من صبي أو غيره من أكل وشرب وليس وحمل كما لو كانت

بأذنه فان أذن له سواء كان حرا أو عبدا وأراد منعه قبل الشروع في إحرامه ففي الشامل ليس له المنع بعد الإذن على الاظهر ولا في الحسن له منعه قبل الإحرام لابعده وهو المعتمد اه عذوى ومثل المميز في كونه لا يحرم إلا بإذن وليه السفية الولي عليه وإن كان الحج واجبا عليه (قوله) ولا يقرب الحرم المراد به مكة لا ما والاها ما يصدق عليه أنه حرم (قوله) أن آراءه مصلحة أي وأما أن رأى المصلحة في إبقائه وأبقاه على إحرامه وإن وجدت المصلحة في كل من إبقائه وتحليله خير الولي والظاهر أن التحليل واجب عند وجود المصلحة فيه كأن عدم التحليل كذلك عند وجودها فيه إذا علمت ذلك تعلم أن اللام في قول المصنف فله التحليل للاختصاص والمعنى أنه إذا أحرم بغير إذن وليه كان تحليله مختصا بالولي فليس لغيره أن يحلله وهذا لا ينافي أن التحليل قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا وقد يغير فيه وليست اللام للتخير (قوله) بالخلق والنية أي بأن ينوي خروج ذلك الولد من حرمة الحج وأنه حلال ثم يحلق له ولا يكفي في إحلاله رفض الولي نية الصبي الحج بل لابد من نية إحلاله والحاق له (قوله) بخلافه العبد والمرأة الفرق أن الحجر على الصغير والسفيه طمعهما وأما الحجر على العبد والمرأة فانه لغيرهما فالاول حجر قوى لأن حق النفس ثابت مع الحجر وبعده فلما كان قويا استمر أثره فلذا سقط القضاء وأما الثاني فهو ضعيف لزواله بالتأييم والعتق فلذا وجب القضاء (قوله) ويقدمه أي القضاء وقوله فان قدم حجة الاسلام أي على حجة القضاء (قوله) إذا أحرمت تطوعا أي وأما إذا أحرمت بفرض فليس له أن يحللها منه (قوله) مقدورة أي بمقدوره أي بما يقدر عليه من أقوال الحج وأفعاله وهذا أي قول المصنف وأمره بمقدوره مرتبط بقوله ويحرم الصبي المميز بأذنه (قوله) ولا يكون أي ذلك الذي يقبل النيابة (قوله) وما بعده أي من السعي والوقوف (قوله) ركوع أي لإحرام وطواف (قوله) المشاهد أي أحضرهم إلما كن التي يطلب مشاهدتها والحضور فيها (قوله) كالمو كانت أي النفقة في الحضر الخ (قوله) أن خيف بتركه ضيعة أي حقيقة أو حكما فالاول كما إذا خاف عليه الهلاك بتركه والثاني كما إذا خاف عليه إذا تركه ضيعة أهل الفساد والاختلاط بهم (قوله) فويله الفارم لتلك الزيادة أي وأما قدر ما كان يتفق عليه في مقامه فهو في ماله (قوله) كما إذا لم يكن الخ أي أنه إذا خاف عليه الضيعة بتركه والحال أنه لا مال لذلك المحجور فان زيادة النفقة تكون على الولي ولا تكون ديناً في ذمة المحجور (قوله) فعلى وليه مطلقا أي سواء خاف عليه الضيعة بتركه أم لا واعلم أن ما قررناه شارحنا كلام المصنف مثله لبرام في الصغير والأفقهى والبساطى وهو ظاهر الدونة وعزاه ابن عرفة للتونسي وحكى في التوضيح عن الكافي أنه الأشهر وجعل لبرام في وسطه وكبره التشبيه تاما وهو قول مالك في الموازية ورجحه ابن يونس وتأول صاحب الطراز الدونة على ما في الموازية وبه يعلم أن حمل المصنف على كل منها صحيح لكن الذي يظهر من كلام ح أنه اختار الاول انظر بن (قوله) فكزيادة النفقة لأنه لا تأثير للإحرام في جزاء الصيد حيث أنه الذي أثر فيه

الحرم

في الحضر درهما وفي السفر درهمين (عليه) أي على المحجور أي في ماله (إن خيف)

بتركه (ضيعة) عليه لعدم كافل غير من سافره (ولا) يخف عليه (فويله) الفارم لتلك الزيادة كما إذا لم يكن للمحجور مال ولا يكون في ذمته فالاولى أن يقول في ماله ليفيد أنه عند عدمه تكون على الولي ولو خيف عليه (كجزاء صبي) صاده الصبي محرما في غير الحرم فعلى وليه مطلقا وأما صيده في الحرم محرما أولا فكزيادة النفقة في التفصيل (وقد يه) وجبت عليه للباس أو طيب مثلا

فعل وليه خاف عليه أولا فليس التشبيه تاما (بلا ضرورة) لا مفهوم له بل وكذا إن وجبت (٥)

الحرمة فلذا اجري فيه التفصيل بخلاف الصيد في الحل محرما فان الاحرام هو الذي ائترف به فلذا كان فيه الجزاء على الولي من غير تفصيل لأنه هو الذي تسبب في احرامه والحاصل ان كل ما لزمه بسبب الاحرام فهو على الولي مطلقا ولو خشي ضياعه لانه لا ضرورة في ادخاله الشك (قوله بل وكذا ان وجبت) أي الفدية لضرورة أي كما إذا استعمل الطيب بقصد اللدواة أو لبس الثياب لحرا أو بردوما ذكره من لزوم الفدية للولي مطلقا سواء لزمته لضرورة أو لغيرها هو ظاهر المدونة وهو المذهب وما فتت من انها إذا كانت لضرورة فهي في مال الصبي تبعا لهرام والبساطي ونسبه بهرام للجواهر فقد رده ح بان صاحب الجواهر لم يقل إذا كانت لضرورة ففي مال الصبي انظر بن (قوله كوقوعه فرضا) ان قلت الشيء إذا لم يجب لم يقع فرضا وإذا وجب وقع فرضا فلم نص على قوله كوقوعه فرضا مع قوله وشرط وجوبه المستلزم لوقوعه فرضا قلت لا نسلم انه يلزم من كونه واجبا على الحر المكلف ان يقع فرضا لجواز ان يكون واجبا عليه ولا يقع فرضا كالتذوروكا إذا نوى به النفل فانه يجب الشروع قد تحقق الوجوب ولم يتحقق الوقوع فرضا ولما كان لا تلازم بين كونه واجبا على الحر المكلف وقوعه منه فرضا احتاج للتصريح بقوله كوقوعه فرضا وكذلك لا نسلم ان الشيء إذا لم يجب لم يقع فرضا الا ترى المرأة والعبد لا تجب عليهما الجمعة وإذا صليها ونوي بها الفرض وقعت فرضا فلم يذكر قوله كوقوعه فرضا لتوهم ان العبد والصبي إذا فعلاه يقع فرضا وليس كذلك (قوله ولا يقع منهم فرضا) أي وإنما يقع منهم فالا وقوله ولو نوه أي بخلاف الجمعة بالنسبة للعبد والمرأة فانها لا تجب عليهم لكن لو صلوا ونوي بها الفرض وقعت منهم فرضا (قوله قيد في الوقوع) أي فهو راجع لما بعد الكاف كما ان ما بعده وهو قوله بلانية نقل كذلك وفي جملة وقت احرامه قيدا لوقوعه أيضا نظرا لاقتضائه انه قد يقع فرضا في غير وقت الاحرام لكن لا يشترط فيه الحرية والتكليف وليس كذلك فالأولى جمل قوله وقت احرامه ظرفا لحرية وتكليف من حيث انهما شرطان لوقوعه فرضا واللفظ شرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وقت احرامه وليس ظرفا لهما من حيث انهما شرطان لوجوبه لأن المعنى شرط وجوبه حرية وتكليف وقت احرامه وهذا لا يصح لوجوبه على التصف بالحرية والاستطاعة والتكليف قبل الاحرام (قوله لا يتقيد بكونه وقت احرام) أي لا يتقيد بالاتصاف بهما وقت الاحرام بل متى اتصف الشخص بالحرية والتكليف والاستطاعة وجب الحج عليه سواء كان اتصافه بما ذكر وقت الاحرام أو قبله (قوله لم يقع فرضا) أي وإنما يقع نفلا ولا يتقلب فرضا إذا عتق أو بلغ أو افاق (قوله لا يرتفع النكاح) أي لو رفض ذلك الاحرام الحاصل قبل العتق والبلوغ واحرم بعد الرفض بنية الفرض كان احرامه الثاني بمنزلة العدم لأن الأول لم يرتفع (قوله أي احرام) فيه نظر لأن فيه مجيء الحال من المضاف اليه والشرط غير موجود لأن المضاف وهو وقت غير صالح للعمل في الحال ولا جزء ولا كجزء من المضاف اليه فالأولى جعله حالا من المضاف اليه وهو الهاء لاحرام أي غير ملابس للنفل لوجود الشرط وهو عمل المضاف لأن الاحرام مصدر وقد يقال ان وقت الاحرام كالجزء منه للازمته له وعدم انفكاكه عنه ككلامه الجزء لكاه (قوله وينصرف) أي عند الإطلاق (قوله وقع نفلا) أي ولا يقع فرضا وقالت الشافعية يقع فرضا ولا عبرة بنية النفل ويكره تقدم النفل على الفرض بناء على انه واجب على التراخي اما على الفورية فتقديم النفل أو النذر على الفرض حرام (قوله لوقع فرضا) أي لأنه إذا وصل كان مستطيعا فما احرم إلا بعد وجوبه قاله سند (قوله الأولان) أي الحرية والتكليف والاستطاعة فشرط

الضرورة ولما كانت شروط الحج ثلاثة أضرب شرط في الصحة وهو الاسلام وقد تقدم وشرط وجوب شرط وقوعه فرضا أشار لها بقوله (وشرط وجوبه كوقوعه) أي كشرط وقوعه (فرضا) لمن أحرم به (حرية وتكليف) فلا يجب على من فيه بقية رق ولا على صبي ولا مجنون ولا يقع منهم فرضا ولو نوه (وقت احرامه) قيد في الوقوع فرضا فقط لأن الوجوب على الحر المكلف لا يتقيد بكونه وقت الاحرام فمن لم يكن حرا أو مكلفا وقت الاحرام لم يقع فرضا ولو عتق أو بلغ أو افاق بعد ذلك ولا يرتفع احرامه ولا يردف عليه احرام آخر (بلانية نقل) هو حال من المضاف اليه أي احرام أي شرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وقت احرامه حال كونه ذلك الاحرام خاليا من نية نفل بان نوى الفرض أو اطلق وينصرف للفرض فان نوى وقت احرامه النفل وقع نفلا والفرض باق عليه (ووجب) الحج (باستطاعة) لم يقل

واستطاعة بالرفع عطفا على حرية لاقتضائه انه يشترط في وقوعه فرضا الاستطاعة كما انها تشترط في الوجوب وليس كذلك إذ لو تكلفه غير المستطيع وهو ضرورة فرضا فشرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وعدم النفل وشرط وجوبه الأولان والاستطاعة

وجوبه فقط ثلاثة وشرط صحته واحد وشرط وقوعه فرضا ثلاثة وكلها معلومة من الصنف
 (قوله وفسر الاستطاعة النخ) هذا يشير إلى أن الباء في قوله بإمكان الوصول للتصوير (قوله بإمكان عادية) أى
 بأن يقدر على الوصول راكبا أو ماشيا لا طائرا أو مخطوطة لأنه إمكان غير عادي فلا يجب على من قدر
 على الوصول بذلك لكن أن وقع أجزأ قطعا (قوله بلا مشقة عظمت) أى من غير مشقة عظيمة بأن
 لا يكون هناك مشقة أصلا أو يكون هناك مشقة غير عظيمة فمطلق المشقة لا يشترط عدمها لأن
 السفر لا يغلو عنها فإن كان في الوصول مشقة عظيمة لم يجب عليه والمشقة العظيمة هي الخارجة عن
 المعتاد بالنسبة للشخص وهي تختلف باختلاف الناس والأزمنة والأمكنة وفي ح التشنيع على من
 أطلق سقوط الحج عن أهل الغرب واعلم أنه يحرم اعانة غير المستطيع قبل سفره بما لا يكفيه لأن
 سفره معصية (تنبيه) من غير المستطيع سلطان يخشى من سفره العدو أو اختلال الرعية أو ضررا
 عظيما يلحقه بعزله مثلا لا مجرد العدل فيها يظهر انطرح (قوله وأمن على نفس أو مال) من عطف
 الخاص على العام (قوله من هلاك) أى سواء كان من عدو أو سباع (قوله لاسارق) أى فلا يشترط
 الأمن على المال منه لا يمكن دفعه والتحرز منه بالحراسة (قوله إلا لأخذ ظالم) هذا مستثنى من
 مفهوم قوله ومال أى فان لم يأمن على المال سقط إلا لأخذ ظالم لا ينكت ما قل فانه لا يسقط على
 ما استظهره ابن رشد من قولين حكاهما ابن الحاجب والآخر سقوطه بأخذ الظالم ما قل ولولم ينكت
 والحاصل ان الظالم ان أخذ كثيرا كان ينكت أولا أو أخذ قليلا وكان ينكت كان أخذه مسقطا
 للحج اتفاقا واما ان أخذ قليلا كان لا ينكت ففيه القولان اللذان قد علمتهما وقوله إلا لأخذ ظالم
 ما قل ومن باب أولى أخذ اجرة لمن يدل على الطريق ودفعها واجب على الحاج ان توقف سفره
 على دليل وتوزع الاجرة على الزموس ولا يعتبر كثرة الامتعة ولا قلتها وكذا يجب اعطاء الاجرة
 للجند إذا كان لا يمكن السير بدونهم بشروط ثلاثة ان يكون المأخوذ لا يحجب بهم وان يذهب
 الجند أو خدمهم معهم والا كان أخذا على الجاهل وان لا يكون لهم شيء من بيت المال في مقابلة محافظتهم
 على الحاج والا كانوا ظلمة اه عدوى (قوله ما قل بالنسبة للمأخوذ منه) أى لو كان كثيرا في
 نفسه (قوله أى لا يعود) أى علم منه بحسب العادة انه لا يعود (قوله فان علم انه ينكت) أى أو كان
 يأخذ كثيرا أو شك فيها يأخذه هل هو قليل أو كثير وظاهر الشارح سقوط الحج إذا كان ينكت
 ولو كان مجموع ما يأخذه لا يحجب به وهو كذلك لأن أخذ الظالم منه مرارا فيه حطة واذلال
 (قوله أو جهل أمره) أى شك في كونه ينكت أولا (قوله لما علمت من سقوطه مع النكت اتفاقا) أى
 وحينئذ فيكون اعتبار كونه لا ينكت متفقا عليه فلو جعل قوله على الأظهر راجعا لقيد عدم النكت
 لاقضى ان مقابل الأظهر يقول انه لا يسقط الحج بأخذ الظالم ما قل ولونكت وهذا لم يقله أحد
 (قوله ولو بلا زاد) مبالغة في قوله ووجب باستطاعة أى ولومن غير زاد معه ومن غير راحلة ورد
 بلو على سحنون ومن على القائل باشتراط صاحبة الزاد والراحلة له ولو كان له صنعة أو قدرة على
 المشى (قوله وقدر على المشى) ظاهره كاللخمى ولو كان للمشي غير معتاد له واشترط القاضي عبد الوهاب
 والباقي اعتياده لا ان كان غير معتاد له ويزرى به فلا يجب عليه الحج ولو قدر عليه تحقيا قياسا
 على ازدياد الصنعة به (قوله كاعمى بقائد) أى قدر على المشى والحال ان له مالا يوصله والا فلا
 يجب عليه وقال اللخمى يجب عليه حيث قدر على المشى ولو كان يتكفف أى يسأل الناس الكفاف
 (قوله ولو بأجرة) أى وجدها ولا تجحف وقوله كاعمى أى رجل لامرأة فانه يسقط عنها ولو
 قدرت على المشى مع قائد بل يكره لها ذلك كما قرره شيخنا العدوى (قوله والا اعتبر النخ) لو قال

وفسر الاستطاعة بقوله
 (بإمكان الوصول)
 بإمكان عادية (بلا مشقة
 عظمت) بأن خرجت عن
 المعتاد بالنسبة للشخص
 (وآمن) أى وبأمن
 (على نفس) من هلاك
 أو أسر (وعلى مال)
 من محارب وغاصب لاسارق
 (إلا لأخذ ظالم)
 كشار (بما قل) بالنسبة
 للمأخوذ منه لكونه
 لا يحجب به (لا ينكت)
 صفة لظالم أى لا يعود
 للأخذ ثانيا فان علم انه ينكت
 أو جهل أمره سقط الحج
 باتفاق ابن رشد وغيره بقوله
 (على الأظهر) متعلق
 بقوله إلا لأخذ ظالم ما قل
 أى راجع لما افهمه الاستثناء
 من عدم سقوط الحج كأنه
 قال إلا لأخذ ظالم ما قل فلا
 يسقط الحج على الأظهر لا إلى
 قيد عدم النكت لما علمت من
 سقوطه مع النكت اتفاقا
 (ولو بلا زاد) راحلة
 لدى صنعة تقوم به
 لا تزرى به وهذا راجع لقوله
 ولو بلا زاد (وقدر على
 المشى) تحقيا أو ظنا
 راجع لقوله وراحلة في
 كلامه لف ونشر مرتب
 (كاعمى بقائد) ولو
 بأجرة (وإلا) بأن لم يمكن
 الوصول بلا زاد ولا راحلة

وإلا سقط كان أخصر وأوضح (قوله ولا وجد ما يقوم مقامهما) أى من الصنعة والقوة على الشيء (قوله فأيهما عجز عنه الخ) فإذا عجز عن الزاد وما يقوم مقامه من الصنعة سقط عنه الحج ولوجد الرحلة أو كان له قدرة على الشيء وكذا إذا عدم الرحلة ولا يقوم مقامها من القدرة على الشيء سقط عنه ولو وجد الزاد أو ما يقوم مقامه من الصنعة وأولى إذا عجز عن الزاد وما يقوم مقامه وعن الرحلة وما يقوم مقامها فقوله اعتبر المعجوز عنه منهما أى انفراداً أو اجتماعاً وإنما اعتبر في جانب السقوط المعجوز عنه منهما لأن ما كان وجوده شرطاً في الوجوب كان قدومه مانعاً من الوجوب (قوله وإن بشمن ولد زنا) مرتبط بامكان الوصول كما يشير لذلك حل الشارح قال حثمن ولد الزنا لاشبهة فيه وإثم ولد الزنا على أبويه وإنما نبه عليه لثلاثهم أن كونه ناشئاً عن الزنا مانع من الحج بشمنه ولأن كلام ابن رشد يدل على أن المستحب عند مالك أن لا يحج به من يملك غيره وأصل المسئلة في الموازية والعتية وبه يرد قول البساطى لو ترك المصنف خشونة هذا اللفظ في مثل الحج كان أحسن (قوله أو ما يباع على الفلاس) فيه أن ولد الزنا من جملة ما يباع على الفلاس وحينئذ فيه عطف العام على الخاص بأو وهو ممنوع إلا أن يقال المراد أو ما يباع على الفلاس غير ولد الزنا وحينئذ فهو عطف مفار على أن الدمايين أجاز عطف العام على الخاص وعكسه باو خلافاً لابن مالك اه تقرير عدوى (قوله أو كان بافتقاره) أى أو كان امكان الوصول مصاحباً أو ملتبساً بافتقاره أى بصيرورته في المستقبل فقيرا أو ترك ولده للصدقة فالباء للمصاحبة أو الملابس وحاصله أنه يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أهله وأولاده الامتداد ما يوصله فقط ولا يراعى ما يؤول أمره وأمر أهله وأولاده اليه في المستقبل لأن ذلك أمره قه تعالى وهذا مبنى على أن القول بأن الحج واجب على الفور وأما على القول بالتراخي فلا اشكال في تبديء نفقة الولد والأبوين على الحج ومثل نفقة الأولاد والأبوين نفقة الزوجة فتقدم على القول بالتراخي ويقدم عليها الحج على القول بالقورية ولو خشى التطلق عليه في غيبته فإذا كان عنده عشرة ريات إذا تركها للزوجة لا يقدر على الحج وإن حج بها طلقت عليه الزوجة لعدم النفقة فانه يحج بها على القول بالفور ما لم يخش على نفسه عند مفارقتها الزنا بها أو غيرها (قوله قيد في المسئلتين) أى وهما قوله أو بافتقاره أو ترك ولده للصدقة وحينئذ فالمعنى أن لم يخش هلاكاً أو شديداً أدى على نفسه أو على من تلزمه نفقته من أولاده وأبويه إن قيل لم قيدوا هنا بأن لا يخشى هلاكاً عليهم وقالوا في الفلاس يؤخذ ماله ولا يترك له ولا لأولاده إلا ما يعيشون به الأيام وإن خشى عليهم الضعة والهلاك قلت إن المال في الفلاس مال الغرماء والغرماء لا يلزمهم من نفقة أولاده إلا الموائاة كبقية المسلمين وفي الحج المال ماله وهو يلزمه نفقة أولاده من ماله واعلم أنه لا يلزم الشخص التكسب وجمع المال لأجل أن يحصل ما يعجز به ولأن يجمع ما فضل من كسبه مثلاً كل يوم حتى يصير مستطيعاً بل له أن يتصدق به والمعتبر الاستطاعة الحالية اه شيخنا عدوى (قوله لا يجب الحج باستطاعة بدين) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لا بدين عطف على محذوف والأصل ووجب باستطاعة بغير دين ولا يجب باستطاعة بدين وحاصله أنه لا يجب على الشخص أن يستدين مالا في ذمته ليحج به وهو مكروه أو حرام كما في ح قال تت وظاهره كانت له جهة وفي منها ذلك الدين أولاً وهو كذلك باتفاق في الثاني وعلى المشهور في الأول قال طفي وما ذكره من التشهير في عهدته ولم أره لغيره وقد قيل في الشامل بكون الدين لا يرجى وفاؤه وذلك بأن لا يكون عنده ما يقضيه به ولا جهة له يوفى منها وإلا وجب عليه الحج به وعلى هذا حمل كلام المصنف وتبعه عجز وشارحنا (قوله أو عطية) أى

ولا وجد ما يقوم مقامهما
(اعتبر المعجوز عنه)
في جانب السقوط (منهما)
أى من الزاد وما يقوم
مقامه ومن الرحلة وما
يقوم مقامها فأيهما عجز
عنه لم يكن مستطيعاً وإذا
أمكن الوصول وجب الحج
(وإن) كان مكانه
(بشمن ولد زنا) من أمة
(أو) كان بشمن (ما يباع
على الفلاس) من ماشية
وعقار وكتب علم ونحوها
(أو) كان (بافتقاره)
أى مع صيرورته فقيراً بعد
الحج (أو ترك ولد له)
ومن تلزمه نفقته
(للصدقة) عليهم من الناس
(إن لم يخش هلاكاً)
أو شديداً أدى وهو قيد في
المسئلتين قبله (لا) يجب
الحج باستطاعة (بدين)
ولومن ولده إذا لم يرج
الوفاء (أو عطية) من
هبة أو صدقة بغير سؤال

(أو سؤال مطلقاً) كان عاده (أ) السؤال أم لا كانت العادة الاعطاء أم لا لكن الرجوع أن من عاده السؤال بالحضر وعلم أو

ظن الاعطاء بالسفر ما يكفيه
انه يجب عليه الحج حيث قدر
على الرحلة ولو بالسؤال أو المشي
(واعتبر) في الاستطاعة
زيادة على إمكان الوصول
وجود (ما يرد به) من
المال إلى أقرب مكان يمكن
فيه التحشيم لا يزرى به من
الحرف (إن حشيت) يقاها
بمكة (ضباعاً والبحر)
في وجوب ركوبه ان تعين
طريقاً وجوازه ان كان له
هته مندوحة (كالبئر إلا
أن يغلب عطشه) في
نفس أو مال ويرجع في
ذلك لقول أهل المعرفة ومثل
غلبة العطب استواء العطب
والسلامة أي فلا يجب إلا
إذا غلبت السلامة عمل بقوله
وأمن على نفس ومال فلو حذف
الاستثناء هنا ملاحظاً فيه
الأمن كما تقدم كان أحسن (أو)
الان (يضيق ركن صلاة
لكيد) أي دوخة وكضيق
مكان لا يستطيع السجود
معه إلا على ظهر أخيه ومثل
ركنها الإخلال بشرطها
كنجاسة وأخر أجزائها عن وقتها
(والمرأة كالرجل) في
جميع ما تقدم من وجوب
الحج وسنة العمرة مرة
والقورية والتراخي وشروط
الصحة والوجوب وغير ذلك
واستثنى من ذلك أموراً
بقوله (إلا في بعيد مشى)
نذكره لما ذكره

لا يجب عليه قبول عطية توصله للمسكة فإذا أعطى مالا على جهة الصدقة أو الهبة يمكنه به الوصول
إلى مكة فإنه لا يلزمه أن يقبله ويحج به لأن الحج ساقط كذا حل ح فان وقع وزل وقبله وجب الحج
عليه (قوله أو سؤال) أي لا يجب عليه سؤال مطلقاً أي لا يلزمه أن يحج ويسأل الناس ما يقتات
به مطلقاً (قوله لكن الرجوع إلح) وقد انتصر ابن عرفة على هذا حيث قال وقدرة سائل
بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة وقواه طي ورجعه عيج فخلافه لا يقول عليه كما في
حاشية شيخنا عدوى (قوله ان من عاده السؤال بالحضر إلح) أي وأما فقير غير سائل بالحضر
وقادر على سؤال كفايته بالسفر فلا يجب عليه ابن رشد اتفاقاً وفي إباحته له وكرهته روايتان
ابن عبد الحكم وابن القاسم (قوله إلى أقرب مكان) أي لمكة وقوله ان حشيت شرط في اعتبار
ما يرد به إلى أقرب الامكنة لمكة في الاستطاعة وأما ان كان لا يحشى عليه الضياع في اقامته بمكة
لامكان تمسكه فيها ربما لا يزرى فالمعتبر في الاستطاعة انما هو مجرد وجود ما يوصله اليها من زاد وراحلة
(قوله والبحر كالبئر) أي خلافاً لمن قال لا يجب الحج بحراً لقوله تعالى يأتيوك رجالاتي كل ضامر ولم
يذكر البحر ورد بأن الانتهاء إلى مكة لا يكون إلا بالبعد البحر منها وتمسك هذا القائل أيضاً
بالبحر على ركب البحر ورد بأن ذلك عند ارتحاجه والكلام عند الأمن اهـ (قوله إلا ان يغلب
عطشه) أي إلا ان يغلب على الظن عطشه بفرق السفينة أي فان غلب على الظن عطشه فلا يكون كالبئر
وحينئذ فلا يجوز ركوبه بل يحرم كما في ح وأما في غير هذه الحالة وهي ما إذا جزم بسلامة السفينة
أولت سلامتها أو شك في سلامتها من العطب وعدم سلامتها يكون البحر كالبئر في وجوب ركوبه
لمن تعين طريقه وجوازه ان له عنه مندوحة هذا حاصل كلام المصنف (قوله ويرجع في ذلك لقول
أهل المعرفة) يعني ان غلبة العطب تكون بأمر من ركوبه في غير إباحته وعند هيجانه ويرجع في ذلك
أي في معرفة الأمور التي يكون بها ذلك أي غلبة العطب لأهل المعرفة (قوله ومثل غلبة العطب)
أي في كون البحر لا يجوز ركوبه ولا يكون كالبئر استواء العطب والسلامة أي خلافاً لظاهر المصنف
من انه في حالة التساوي يكون كالبئر فيجب ركوبه ان تعين طريقاً والإجاز (قوله فلو حذف إلح)
قد يقال ان البحر لما كان لا يتحقق أمنه بوجه كان المعتبر انما هو انتفاء غلبة عطشه فلذا بينه
المصنف والتشبيه في مطلق الوجوب من غير مراعاة شرط (قوله ملاحظاً فيه) أي في التشبيه الأمن
والمنع والبحر كالبئر الذي يؤمن فيه على النفس والمال (قوله أو يضيق ركن صلاة) عطف على قوله
يغلب عطشه أي فان غلب عطشه أو كان ركوبه يؤدي لتضييع ركن صلاة فلا يجوز ركوبه ولا يكون
كالبئر (قوله لكيد) في ح عن ابن العلى والخمى انه إذا علم حصول الجحيم حرم عليه الركوب وان علم
عدمه جاز وان شك كره وقول المصنف ركن صلاة يشمل القيام فان أدى إلى الإخلال به يمنع ركوبه
وهو كذلك خلافاً لظاهر الخمى وسنداه بن (قوله ومثل ركنها) أي ومثل تضييع ركنها الإخلال إلح
(قوله كنجاسة) فيه ان ازالة النجاسة مقيد بالذكر والقدرة وهو اذا كان غير قادر على ازالتها
وقد يجاب بأنه قد نزل قدومه على السفر في البحر منزلة صلته بها متعمداً وان كان وقت السفر عاجزاً
عن ازالتها تقرير عدوى (قوله وأخرجها) عطف على الإخلال لاعتلى نجاسة (قوله والمرأة
كالرجل في جميع ما تقدم) أي لدخولها في الناس في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
إليه سبيلاً (قوله وغير ذلك) أي من وجوب الحج عليها إذا أمكنها الوصول أمكاناً عادياً من غير مشقة
عظيمة ولو بزيادة وراحلة ان كان لها صنعة تقوم بها وقدوة على المشى (قوله إلا في بعيد مشى) أي إلا
إذا كانت بمكان بعيد من مكة ولا راحلة لها والحال انها تقدر على المشى فلا يجب عليها المشى بل

يكره بخلاف الرجل فإنه يجب عليه الشيء وظاهره أنها ليست كالرجل فيما استثناه من المستثنين ولو كانت تلك المرأة متجالة وهو قول الجمهور وقال بعضهم أنها كالرجل (قوله مما لا يكون مسافة قصر) أي والبعيد الذي فيه الكراهة مسافة القصر وقال اللخمي القريب مسافة عشرة مراحل مثل مكة من المدينة والبعيد الذي فيه الكراهة مازاد على ذلك وقال بعضهم الظاهر أن القرب يختلف باختلاف الأشخاص فنساء البادية لسن كنساء الحاضرة ونساء كل منهما يختلف بالقوة والضعف فهي ثلاث طرق (قوله بل يكره لها) أي لما تحتاجه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة المبالغة في الستر وهذا غير موجود في حال سفرها في البحر فلذا كره سفرها فيه بخلاف الرجل فإنه يباح له السفر فيه إن لم يتعين طريقا والأوجب كما مر (قوله أن تخص بمكان) أي في السفينة والأكانت كالرجل في جواز سفرها في البحر ووجوبه مثل اختصاصها بمكان اتساع المركب بحيث لا تغلط الرجل عند النوم ولا عند قضاء حاجة الإنسان (قوله والا في زيادة محرم) أشار بهذا إلى أن قوله وزيادة محرم عطف على قوله بعيد متى أي أن المرأة كالرجل إلا في بعيد الشيء والا في ركوب البحر والا في اعتبار زيادة المحرم على ما مر اعتباره في تفسير الاستطاعة في حق الرجل * وحاصله أن الاستطاعة التي هي شرط في الوجوب عبارة عن إمكان الوصول من غير مشقة عظيمة مع الأمن على النفس والمال ويزاد على ذلك في حق المرأة أن تجد محرما من محارمها يسافر معها أو زوجها لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة إلا ومعها محرم وإطلاق في المحرم فيعم المحرم من النسب والصهر والرضاع وقوله لامرأة نكرة في سياق النفي فتعم للتجالة والشابة ولا يشترط أن تكون هي والمحرم مترافقين فلو كان أحدهما في أول الركب والثاني في آخره بحيث إذا احتاجت إليه أمكنها الوصول بسرعة كفي على الظاهر اه عدوى ولا يشترط في المحرم البلوغ بل يكفي التمييز ووجود الكفاية كما هو الظاهر قاله ح وهل عبد المرأة محرم مطلقا نظرا لكونه لا يتزوجها فتسافر معه ورجحه ابن القطن أولا مطلقا وهو الذي ينبغي المصير إليه ورجحه ابن الفرات أو أن كان رجدا فحرم فتسافر معه والا فلا وعزاه ابن القطن للملك وابن عبد الحكم وابن القصار (قوله كركفة أمنت) ههنا تشبيه في الجواز المفهوم من الاستثناء وكأنه قال إلا أن تخص بمكان في السفينة فيجوز لها فيه كركفة أمنت فيجوز لها أن تسافر معهم بفرض لا بفعل * والحاصل أن السفر إذا كان فرضا جاز لها أن تسافر مع المحرم والزوج والركفة وأما أن كان مندوبا جاز لها السفر مع الزوج والمحرم دون الركفة فقوله بفرض متعلق بمحذوف كما قلنا لا بامتنان لأن الأمن لا بد من ثبوته في الفرض والنفل على تقدير سفرها فيه (قوله أو امتناعها) أي رأسا وأما لو امتنع الزوج والمحرم من السفر معها إلا بأجرة لزمها وحرم عليها حينئذ السفر مع الركفة المأمونة ومحل لزوم الأجرة لها أن كانت لا تنجفبها على الظاهر وإن كان ظاهر كلامهم أنه يلزمها ذلك مطلقا اه عدوى (قوله ولا بد) أي في جواز سفرها مع الركفة أن تكون مأمونة في نفسها أي والا منع سفرها مع الركفة (قوله وشمل الفرض الخ) حاصله أن قول المصنف بفرض شامل لحجة الإسلام والحج المنذور كما لو قالت المرأة لله على الحج في عام كذا مثلا وللاوجب بالحث كما لو قالت أن فعلت كذا فعلى الحج وفعلت ذلك الأمر فيجوز لها أن تسافر فيما ذكر مع الركفة المأمونة إن عدت المحرم حقيقة أو حكما وكذلك يشمل الخروج من دار الحرب إذا أسلت أو أسرت فيجوز لها في حال الخروج منها أن تخرج مع ركفة مأمونة إن عدت الزوج والمحرم حقيقة أو حكما فإن عدت الركفة كما عدت الزوج والمحرم وكان يحصل لها بكل من أقامتها وخروجها ضرر خیرت أن تساوى الضرر أن فإن خيف أحدهما ارتكبت.

بخلاف القريب مثل مكة
وما حولها مما لا يكون
مسافة قصر (و) (الا في
(ركوب بحر)
فليست كالرجل بل يكره
لها (إلا أن تخص
بمكان) عن الرجال
(و) (الا في) زيادة
محرم أو زوج لها
فيجب عليها الحج (ركفة
أمنت بفرض)
عند عدم الزوج أو المحرم
أو امتناعها أو عجزها ولا بد
أن تكون مأمونة في
نفسها وشمل الفرض حج
النذر والحث والخروج
من دار الحرب إذا أسلت أو
أسرت (وفي الاكتفاء)
في الركفة المأمونة
(بنساء) فقط (أو
رجال) فقط وحينئذ
فالمجموع أخرى

(أوبالمجموع) يعني أولاد من المجموع (تردد) الأولى تأويلان (وصح) الحج نرضا أو فلا (الحرام) من المال فيسقط عنه الفرض والنفل (وعصى) إذلا منافة (١٠) بين الصحة والعصيان (وفضل حج) ولو تطوعا (على غزو) متطوع به

أو فرض كفاية وعلى صدقة إلا في سبب المسغبة فتفضل حج التطوع (إلا لحوف) فيفضل الفزو على الحج التطوع (و) فضل (ركوب) في الحج على اللي لأنه فعله عليه الصلاة والسلام (و) فضل (مقتب) على ركوب الحمل والخفة والقتب رحل صغير على قدر السنام (و) فضل (تطوع) أو قريه مثلاً يعني ولي الميت (عنه) أي عن الميت وكذا عن الحي (غيره) أي بغير الحج (كصدقة ودعاء) وهدى وعتق لأنها تقبل النيابة ولو صولها للميت بلا خلاف فالمراد بالغير غير مخصوص وهو ما يقبل النيابة كما ذكر لا كصوم وصلاة ويكره تطوعه عنه بالحج كما يأتي وأما بالقرآن فأجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقد صرح بعض أئمتنا بأن قراءة فاتحة أي مثلاً وإهداء ثوابها للنبي صلى الله عليه وسلم مكروه وسئل ابن حجر عن قراءة شيئاً من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب

(قوله أوبالمجموع) التعمد الاكتفاء بجماعة من أحد الجنسين وأخرى الجماعة من مجموع الجنسين اه عدوى (قوله تأويلان) نفى اللواق عن عياض اختلف في تأويل قول مالك تخرج مع رجال ونساء هل المراد مع مجموع ذلك أو في جماعة من أحد الجنسين وأكثر ما نقله أصحابنا اشتراط النساء ويظهر من كلام صاحب الإكمال أنها ثلاث تأويلات على السدوتة ولو أراد المصنف موافقة لقائل وفي الاكتفاء بنساء أو رجال أولاد من المجموع أولاد من النساء يعني منفردات أو مصاحبات للرجل تأويلات انطرح اه بن (قوله وعصى) قال ح الحج الحرام لا ثواب فيه وانه غير مقبول واعترضه الشيخ أبو على السنائي بأن مذهب أهل السنة أن السيئة لا تحبط ثواب الحسنة بل يثاب على حجه ويأثم من جهة العصية اه كلامه ابن العربي من قائل على فرس غصبه فله الشهادة وعليه للعصية أي له أجر شهادته وعليه إثم معصيته وإذا علمت هذا فقول المصنف وعصى معناه أنه لا يثاب عليه كشواب فعله بحلال فلا ينافي أنه يثاب عليه وليس المراد نفي الثواب عنه بالمرء كما هو ظاهره وظاهره انظر بن (قوله وفصل حج على غزو) والحاصل أن الصور أربع لأن الحج والفزو اما فرضان أو تطوع بها وإما أن يكون الحج فرضاً والفزو تطوعاً وإما عكسه فإن كان الجهاد متعيناً بفجأة العدو أو بتعيين الإمام أو بكثرة الخوف كان أفضل من الحج سواء كان تطوعاً أو واجباً وحينئذ يقدم عليه ولو على القول بفورية الحج وإن كان الجهاد غير متعين كان الحج ولو تطوعاً أفضل من الفزو ولو فرض كفاية وحينئذ يقدم تطوع الحج على تطوع الفزو وهو الجهاد في الجهات الغير الخيفة وعلى فرضه الكفائي كالجهاد في الجهات الخيفة ويقدم فرض الحج على تطوع وفرض الفزو الكفائي على القول بالفور وكذا على القول بالترخي أن خيف القوات فإن لم يخف يقدم فرض الفزو والكفائي على فرض الحج هذا حاصل ما في المسئلة وقد علمت أن ثمرة الأفضلية تقديم الفاضل على المفضول في الفعل (قوله أو فرض كفاية) احتراز بذلك عما إذا كان الفزو واجباً على الأعيان فإنه أفضل من الحج ويقدم عليه (قوله وعلى صدقة) عطف على غزو أي وفصل حج على صدقة والمراد صدقة التطوع وإلا فالواجبة أفضل من الحج وتقدم عليه ولو كان واجباً (قوله وركوب) يعني أن الحج راكباً على الإبل أو غيرها أفضل من الحج ماشياً لأنه فعله عليه الصلاة والسلام على المعروف ولما فيه من مضاعفة النفقة ولأنه أقرب إلى الشكر وكذا العزرة (قوله وفصل مقتب) أي ركوب على قتب فقد حج عليه الصلاة والسلام على قتب عليه قطيفة وهي كساء من شعر تساوى أربعة دراهم وقال اللهم اجعله حجاباً لرياء فيه ولا ممة (قوله لأنها تقبل النيابة) أي بخلاف الحج وقوله ولو صولها للميت أي ولو صول ثوابها للميت وكذا الحي وهذا من عطف العلة على العلول (قوله وهو ما يقبل النيابة) أي ما كان وقوعه من النائب بمنزلة وقوعه من الذنوب عنه في حصول الثواب (قوله فأجازه بعضهم) أي وهو الذي جرى به العمل وهو ما عليه للتأخرون وقوله وكرهه بعضهم أي وهو أصل المذهب قال ابن رشد محل الخلاف ما لم تخرج القراءة مخرج الدعاء بأن يقول قبل قراءته اللهم اجعل ثواب ما أقرأه لقائل والا كان الثواب لقائل قولاً واحداً وجاز من غير خلاف (قوله وقد صرح الخ) قد نقل ح هنا ما لا علماء من الخلاف في جواز إهداء ثواب قراءة القرآن للنبي صلى الله عليه وسلم أو شيء من القرب قال وجلهم أجاب بالمنع قال لأنه لم يرد فيه أثر ولا شيء عمن يقتدى به

ما قرأته زيادة في شرف النبي صلى الله عليه وسلم فأجاب بأن هذا مخترع من متأخري القراء لا أعلم لهم فيه سلفاً ونحوه لزين من الدين السكودي فالذي ينبغي ما ورد به الشرع كالصلاة عليه وسؤال الوصيلة صلى الله عليه وسلم وكثير من الصوفية على الجواز والله أعلم

ولما أفهم قوله وتطوع وليه عنه بغيره صفة الاستئجار على الحج أخذ يذكر أنواعه الأربعة وهي اجارة ضمان مضمونة بذمة الأجير أو بعينه وبلاغ وجمالة وفي كل من الأربعة إما أن تعين السنة أم لا فأشار إلى (١٢)

(اجارة ضمان) وهي

الاجارة بقدر معين على

وجه اللزوم سواء كانت

في الذمة نحو من يأخذ

كذا في حجة وحيشة

يقوم وارثه مقامه ان

شاء أو في عين الأجير

كاستأجرتك على ان تحج

أنت عني بكذا وسواء

عين السنة أو اطلق (على

بلاغ) بقسمها على عين

العام أم لا وهي اعطاء

ما ينفقه ذهابا وإيابا

بالمعروف كما يأتي ومعنى

كون اجارة الضمان أفضل

من البلاغ انه أولى لكونها

أحوط لوجوب محاسبة

الأجير إذا لم يتم لمانع من

موت أو صد أو مرض

ولأن الأجرة فيها تتعلق

بذمة الأجير إذا عجلت له

فاذا ضاعت منه لزمته

بخلاف البلاغ والإفهاما

مكروهتان (فالمضمونة)

في الحج (كغيره) أي

كالمضمونة في غير الحج

في اللزوم وفي الصفة

وهو كون العقد على مال

معلوم يملكه الأجير

ويتصرف فيه بما شاء وفي

عدم جواز شرط التعجيل

إذا تعلقت بجميع وتأخر

شروعه وجواز التقديم

ان تعلقت بالذمة ولو تأخر

من السلف انظره وقد اعترضه ابن ذكرى بحديث ابن عمر كما في المواهب وغيرها قلت يا رسول الله اني اكثر الصلاة عليك فكم أجعل لك من صلاتي قال ما شئت قلت الربع قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قلت النصف قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قال أجعل صلاتي كلها لك قال يذهب همك ويفقر ذنبك اه بن (قوله ولما أفهم قوله الخ) أي من حيث الاندراج في عمومه وذلك لأن تطوع الولي عنه بغير الحج صادق بان يتطوع عنه بالاستئجار على الحج (قوله مضمونة) أي متعلقة بذمة الأجير كأن يقول الولي لشخص استأجر من يحج عن فلان بكذا فالقصد تحصيل الحج سواء كان من الأجير أو من غيره بأن يستأجر ذلك الأجير شخصا يحج عن الميت مثلا (قوله أو بعينه) عطف على قوله بذمة الأجير وذلك كأن يقول الولي لشخص استأجرتك على أن تحج أنت بذاتك عن فلان بكذا (قوله وبلاغ) بالرفع عطفا على اجارة وذلك كقول الولي لشخص حج عن فلان وأنا اشق عليك بدأ وعودا وتسمى هذه بلاغا ماليا (قوله وجمالة) أي وتسمى بلاغا عمليا كأن حججت عن فلان أعطيتك كذا (قوله وفي كل الخ) أي وحيشة فأقسام الاجارة على الحج ترجع لثمانية (قوله فأشار إلى المضمونة) أي بقسميها وهي المضمونة بذمة الأجير والمضمونة بعينه سواء عين العام في كل منهما أولا (قوله وفضلت اجارة ضمان) أي سواء كانت مضمونة في الذمة ومتعلقة بها أو كانت متعلقة بعين الأجير سواء عين العام فيها أولا واستشكل ابن عاشر ما ذكره المصنف من أفضلية اجارة الضمان على البلاغ بأن الموصى إذا عين أحدهما وجب وإن لم يعين تعين الضمان بدليل قوله وتعين في الاطلاق فما محل التفضيل قلت محله إذا أراد الموصى أن يعين فينبغي له اجارة الضمان وكذا إذا أراد الحى أن يستأجر عن نفسه له بن (قوله ومعنى كون اجارة الضمان أفضل) أي مع ان الاجارة على الحج بأنواعها الأربعة مكروهة والمكروهة لأفضلية فيه (قوله لكونها أحوط) أي بالنسبة للمستأجر (قوله لوجوب محاسبة الأجير الخ) أي فيها والمصدر هنا مضاف لمفعوله أي لوجوب محاسبة المستأجر الأجير فيها بحسب مسار من الطريق مع مراعاة السهولة والصعوبة (قوله فاذا ضاعت منه) أي ولو بغير تفریط لزمته (قوله بخلاف البلاغ) أي فانه لا يرجع فيه للمحاسبة إذا لم يتم لمانع كوت أو صد بل ما أنفق فاز به وما عجل للأجير من النفقة إذا ضاع فمضيته من المستأجر ولا يضمن الأجير منه شيئا (قوله وإلا فهما مكروهتان) أي والا نقل إن معض أفضلية الضمان على البلاغ ما ذكر بل قلنا ان معنى أفضليته منه انه اكثر منه ثوابا فلا يصح لأن كلامهم مكروه ولا ثواب فيه (قوله شرط التعجيل) أي تعجيل الأجرة وقوله إذا تعلقت بجميع فاذا تعلقت بجميع كهذه الدراهم فيمتنع شرط تعجيل تلك الأجرة للمعية إذا تأخر الشروع في العمل (قوله وتأخر شروعه) أي والحال انه تأخر شروعه وأما النقد تطوعا فلا بأس به كما انه لا بأس باشتراط التعجيل إذا حصل الشروع في العمل (قوله وجواز التقديم) أي تقديم الأجرة وقوله ان تعلقت أي الاجارة وقوله بالذمة أي بما في الذمة كالاجارة بمائة دينار لم تعين (قوله ويحتمل كغير المضمونة) في الكراهة فيه ان هذا يقتضى ان الكراهة في اجارة البلاغ قد علمت وليس كذلك ولذا قال بعضهم هذا الاحتمال بعيد ولا يقال ان في الاحتمال الأول احالة على مجهول لتقرر أحكام الاجارة في غير الحج في الاذهان فتأمل (قوله وتعينت اجارة الضمان) أي سواء كانت متعلقة بذمة الأجير أو بعينه

الشروع بسنين ويحتمل كغير المضمونة وذكر الضمير باعتبار النوع أي فالسكراء المضمون كغير المضمون وهو البلاغ والجعل

في الاستواء في الكراهة (وتعينت) اجارة الضمان على الوصى (في الإطلاق) من الموصى كأن يقول حجوا عني ولم يبين

ضمانا ولا بلاغا

فلا يستأجر الناظر بلاغا لأنه تقرير بالمال (كقيقات) بلد (الميت) وان مات بغيرها فانه يتعين عند الاطلاق (وله) أى لأجير الضمان من الأجرة (بالحساب) فيما سار وفيما بقى فيعطى بقدر ماسار بحسب صعوبة المسافة وسهولتها وأمنها وخوفها (إن مات) أثناء سفره (١٢) قبل الاحرام أو بعده (ولو) مات (بمسكة) وسواء كان العقد

متعلقا بعينه أو بذمته وأبى الوارث من الاتمام وأما الأجير في البلاغ فله بقدر ما اتفق ولا شيء له في الجملة وعطف على مات قوله (أو صد) بعدو أو مرض (و) له في الصد (البقاء) على عقد الاجارة (لقابل) إن كان العام غير معين أى فالخيار له دون مستأجره وهذا ان شق عليه الصبر لزوال الصد والاتمين البقاء لقابل الا ان يتراضيا على الفسخ فان كان العام معينا فالقول لمن طلب الفسخ منهما فان تراضيا على البقاء كان لهما ذلك ولا فرق في الصد بين أن يكون قبل الاحرام أو بعده (واستؤجر) إذا لم يبق الأجير لقابل في الصد وكذا ان مات في اجارة الضمان وكذا البلاغ (من الانتهاء) في المسافة لا العمل فيتبدى الثاني العمل ولا يكمل على ما سبق من عمل الأول ولو لم يبق إلا طوائف الافاضة في العام الغير المعين فان كان معينا وحصل المانع بعد الوقوف تعين الفسخ فيما بقى ورد حصته فمحل الاستئجار

(قوله فلا يستأجر الناظر) أى على تركه الموصى وهو الوصى وقوله بلاغا أى لا ماليا ولا عمليا وقوله لأنه تقرير بالمال هذا إنما يظهر في البلاغ المالى دون العملى فان خالف الوصى وأجر بلاغا كفى فان سعى الموصى ضمانا ولم يبين ضمان ذمة أو عين فالأحوط ضمان الذمة وان عين أحدهما تعين (قوله كقيقات الميت) حاصله ان الموصى إذا عين موضع الاحرام الذى يحرم منه الأجير فلا نزاع في انه يتعين احرامه منه وان لم يعين ذلك وأطلق تعين على الأجير ان يحرم من ميقات بلد الميت سواء كان الأجير من بلاد الميت أو من بلاد أخرى لهم ميقات آخر كالمو كان الموصى مصريا والأجير مدنيا وظاهره مات الموصى ببلده أو بغيرها كانت الوصية أو الاجارة ببلد الميت أو بغيرها كالمدينة مثلا وهو المتمد خلافا لأشهب حيث قال انه عند الاطلاق يعتبر ميقات بلد العقد كانت بلد الميت أو غيرها واستحسنه اللخمي وصاحب الطراز قال ح وهو أقوى (قوله ولو بمسكة) رد بلوقول ابن حبيب يستحق جميع الأجرة ان مات بعد دخولها وان لم يعمل عملا من اعمال الحج غير الاحرام (قوله أو بذمته وأبى الوارث) أى وارث الأجير الذى مات من الاتمام فيه نظر بل كلام المصنف خاص بما إذا كان العقد متعلقا بعينه وأما ان كان متعلقا بذمته ومات فلا يرجع للحساب بل ان أمه الوارث فالأمر ظاهر وان أبى فانه يؤخذ من تركه ذلك الأجير للميت أجرة من يحجب بدله بالغة ما بلغت وجميع الأجرة تركه كفى فخلا عن التيطى وسند * والحاصل انه اذا كان ضمانا في عينه تعين الرجوع للحساب أراد الوارث ان يقوم مقامه أم لا وان كان ضمانا في ذمته فان قام وارثه مقامه أخذ الجميع وان لم يقم أخذ من تركته اجرة حجة بالغة ما بلغت انظر بن (قوله وله في الصد البقاء لقابل) أى وله فسخ الاجارة ورجع للحساب كما تقدم والظاهر ان جواز البقاء لقابل غير مختص بالمضمونة خلافا لطى لما في مناسك المصنف من ان له البقاء لقابل في البلاغ أيضا وقيد ح خلا عن سند بما إذا كان العام غير معين لكن لا نفقه له في مقامه بمسكة حتى يأتيه الوقت الذى امكنه فيه التحلل من العام الأول إذا كان العام معينا فلا نفقة له بعد امكن التحلل منه أصلا ابن (قوله وهذا) أى ثبوت الخيار للأجير في الفسخ والبقاء لقابل وقوله ان شق عليه الصبر لزوال الصد الأول ان شق عليه البقاء للعام المقابل (قوله الا ان يتراضيا على الفسخ الخ) فان طلبه أحدهما دون الآخر لم يجب (قوله فان كان العام معينا) أى وصد وبه وفاته الحج بالصد (قوله فان تراضيا على البقاء) أى على عقد الاجارة مع تحلل أو بدونه كان لهما ذلك وهذا أحد قولين والآخر يقول إذا كان العام معينا وصد وفاته الحج تعين الفسخ ولا يجوز البقاء لقابل لأنه لما تعذر الحج في هذا العام صار للمستأجر دين في ذمته يأخذ منه منافع في المستقبل بدله فمنع لأنه فسخ دين في دين ووجه الأول ان تراضيا على البقاء في قوة ابتداء عقد جديد (قوله في العام الغير المعين) أى وهذا يعنى قول المصنف واستؤجر من الانتهاء في العام الخ * وحاصل ما ذكره انه لا يتعين على الورثة الاستئجار ثانيا عن الميت الموصى الا اذا لم يعين الموصى العام مطلقا أو كان عينه ووقع الصد ونحوه قبل الوقوف بحيث يمكن اعادته في عامه والا فلا استئجار وتعين فسخ اجارة الأول فيما بقى ورد حصة الباقي للورثة (قوله في اجارة الضمان) أى سواء تعلقت بالذمة

أو

حيث أمكن فعل الحج ولو في ثاني عام لان كان معينا ولم يمكن اعادته في عامه فلا استئجار

(ولا يجوز) للمستأجر في اجارة الضمان (اشتراط كهدى تمتع) أو قران (عليه) أى على الأجير وهذا إذا تمتع أو قرن باذن المستأجر لما في ذلك من الجهل الحاصل في الأجرة للجهل بشمن الهدى فان فعل ذلك بغير اذنه

أو بالعين وحاصل كلام المصنف أنه لا يجوز للمستأجر في اجارة الضمان ان يشترط على الاجير حين
 العقد أن هدى القران أو التمتع عليه على تقدير حصول ذلك منه بإذن المستأجر لما في ذلك من الجهل
 بالاجرة وذلك لأن الاجير إذا قرن أو تمتع بإذن المستأجر كان الهدى لازما له اذالة فإذا شرطه على
 الاجير صار ما يدفعه المستأجر من الاجرة للأجير بعضه في مقابلة عمله وبعضه في مقابلة الهدى
 ونحن الهدى مجهول (قوله فهو على الاجير) مثله ما وجب من فدية وجزاء هيدفائه على الاجير مطلقا
 سواء تعمد سببه أم لا اشترط عليه أم لا هذا إذا كانت الاجارة مضمونة فلن كان في البلاغ فسيأتي
 ان ما تعمد سببه يكون عليه وما لم يتعمده يكون في المال انظر ح (قوله عقد الاجارة) أي بقسميها
 سواء كانت اجارة ضمان متعلقة بالذمة أو متعلقة بالعين (قوله ان لم يعين العام) أي الذي وقعت
 الاجارة على الحج فيه خلافا لقول ابن القصار بعدم صحة العقد للجهل (قوله فان لم يفعل فيه
 أثم) أي ان تعمد التأخير وقوله ولزمه فيما بعده نحوه في البيان ونقله في التوضيح وح وهو يدل على
 ان التعيين الحكمي أي الذي جر اليه الحكم كما هنا ليس بمنزلة التعيين الشرطي ولو كان بمنزلة لفسخ العقد
 كما يأتي في قوله وفسخت ان عين العام أو عدم تأمل اه بن (قوله وفضل عام معين على عام مطلق) أي
 فضل الاستئجار على الحج في عام معين على الاستئجار على الحج في عام مطلق فالأول كاستأجرتك
 ان تحج عني أو عن فلان في عام كذا والثاني كاستأجرتك ان تحج عني أو عن فلان في أي عام شئت
 (قوله لاحتمال موت الاجير ونفاد المال من يده) أي لأن العام إذا كان غير معين يجوز للاجير قبض
 الاجرة قبل شروعه في العمل بخلاف للمعين فانه لا يقبض الاجرة إلا إذا شرع في العمل وقد يقال
 إذا قبض وشرع في العمل يمكن أيضا موته ونفاد المال وعدم وجود تركه له على ان سياق كلام
 المصنف ليس في التفضيل بل في الصحة ولذا قرر البساطي كلام المتن على ان المعنى وصح العقد على عام
 مطلق أي على ان يحج في أي عام شاء وارتضاء ح وليس هذا بتكرار مع قوله وصح ان لم يعين العام
 لأن هذه مقيدة بالاطلاق كحج عني أو عن فلان ان شئت والأولى مطلقة عن القيد وشارحا تبع
 بهرام في حله التي فرارا من التكرار وقد علمت اندفاعه (قوله وفضلت اجارة ضمان على الجمالة) لوجه
 لهذا الحل لأن الجمالة احوط لأن المستأجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج فالصواب ان معنى كلام
 المصنف وصح العقد على الجمالة كذا في بن وقد يقال ان الجمالة وان كانت احوط من جهة ان المستأجر
 لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج الا انه في الجمالة لا يدري هل الاجير يوفي أم لا لكون العقد ليس
 بلازم لأن عقد الجمالة منحل بخلاف عقد الاجارة فانه لازم فعلى احوط من هذه الجهة (قوله وحج) أي
 الاجير وجوبا أي سواء كان في اجارة الضمان بقسميها أو البلاغ بقسميها (قوله على ما فهم) أي على فهم
 الناس من حال الموصى بالقرآن ولا عبرة بفهم الاجير المخالف لفهم الناس كما قال اللقاني (قوله وغيرها)
 أي كبقال وحبر فان لم تكن قرينة بشيء فينبغي له ان لا يركب الا ما كان يركبه الموصى (قوله عطف النخ)
 أي وليس مستأنفا لبيان الحكم كما قال خش تبعا لبهرام إذا المعنى حينئذ وإذا وفي الاجير دينه بما اخذه
 فقد جنى على المال والحكم انه يمشی وانت خير بأن هذا خلاف الفقه لأنه لا يكتفى بالشئ بل ان كان العام
 معيناً رد المال مطلقا ولو حج بعد ذلك راكبا أو ماشيا لقوات المعين وان كان غير معين تعين عليه ان
 يأتي بما يفهم من الحج عن الميت من ركوب مقب أو غيره ولا يكفي مشيه على ما قاله الشارح نعم يوافق
 ما قاله ح من انه يكتفى بالشئ ولا يرجع عليه بشيء فتأمل (قوله أو يدفع المال) تبع في ذلك عقب
 والذي استظهره ح انه لا يرجع عليه بشيء قال بن ولا ادري ما مستند الشيخ عقب في
 الرجوع والحاصل انه اما ان يطالع عليه بعد الوفاء والشئ أو بعد الوفاء وقبل الشئ فان

فهو على الاجير ومحل منع
 اشتراطه ان لم ينضبط فان
 انضبط حقة ومعتنا جاز
 على حد اجتماع الاجارة
 والبيع (وصح) عقد
 الاجارة (ان لم يعين
 العام) إذا لم يعين
 تعين العام (الأول)
 فان لم يفعل فيه أثم ولزمه فيما
 بعده (و) فضل عام معين
 (على عام مطلق) أي انه
 احوط من المطلق لاحتمال
 موت الاجير ونفاد المال
 من يده وعدم وجود تركه
 (و) فضلت اجارة ضمان
 بأنواعها (على الجمالة)
 أي انها احوط لأن نوابها
 أكثر (وحج) الاجير
 ضمنا أو بلاغا وجوبا (على
 ما فهم) من حال الموصى
 قرينة لفظية أو حالية من
 ركوب محل ومقب وجمال
 وغيرها (وحتى) الاجير أي
 أثم (ان وفي دينه) مثلا
 بالاجرة (ومشى) عطف
 على وفي أي ان وفي دينه
 ومشى قد جنى حينئذ
 فيلزمه الحج في عام آخر
 ان كان العام غير معين أو
 يدفع المال فان كان معينا

فسخت الاجارة ثم بين اجارة (١٤) البلاغ بقوله (والبلاغ إعطاء) أي واجارة البلاغ عقد على اعطاء (ما ينفعه) الاجير على نفسه

اطلع عليه بعد الوفاء وقبل النسي فلا اشكال انه يرجع عليه بالمال كان العام معينا أو غير معين ولم يرد أنه يرجع على ما فهم وإن اطلع عليه بعد الأمرين فقال ح إن كانت الاجارة وقعت على الضمان فالظاهر أنه لا يرجع عليه بشيء وأن ما فعله يقال له خيانة بالخاء الفوقية وإن وقعت على البلاغ فالظاهر أنه يقضى له من المال بقدر نفقة مثله وأجرة ركوبه ويأخذ منه الباقي وظاهره سواء كان العام معينا أم لا وخالفه عبق وتبعه شارحنا فجزم بالرجوع عليه إن كان العام معينا مطلقا أو كان غير معين والحوال أنه لم يرجع في عام آخر على ما فهم وعلى ما قال يكون التعبير بالخيانة لا اشكال فيه وعلى ما قال ح يكون مشكلا كما قال والدي في تبصرة اللغوي خيانة بالخاء المعجمة انظر بن (قوله فسخت الاجارة) أي للفوات (قوله عقد على اعطاء الخ) إنما قدر الشارح عقد لأجل صحة الاخبار إذ اجارة البلاغ ليست اعطاء ما ينفعه وإنما هي عقد على اعطاء ما ينفعه وفهم من كلام المصنف انه لا بد من الاعطاء بالفعل وأنه إذا دخل معه على أن ينفق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم يرجع بما أنفق فإنه لا يكون بلاغا جائزا وهو كذلك لأن فيه سلفا واجارة وسلفا جريا فلا تصح الاجارة قاله سند اه عبق (قوله بدأ وعودا) منصوبان على الظرفية أي ما ينفق منه في الذهاب والإياب وقوله بالعرف متعلق بمحذوف أي وتكون تلك النفقة بالعرف وهذا يان لما بعد الوقوع وأما في الابتداء أي في حالة العقد فينبغي أن يبين له قدر النفقة كل يوم وذلك بأن يقول له حج عني وأدفع لك مائة دينار مثلا أنفق على نفسك منها كل يوم عشرة دراهم مثلا فان لم يبين له ذلك عند العقد أنفق على نفسه بالعرف * والحاصل أن مراعاة العرف فيما ينفعه إنما هو بعد الوقوع لافي الابتداء كما هو ظاهر المصنف انظر (قوله ويرد الثياب) أي وكذلك الدابة (قوله معطوف على مقدار الخ) لا يخفى ما في هذا الحل من التكاف وقزرة الفيتي بحمله عطفا على قوله بدأ وعودا وهو اقرب بالشارح ومما تلت حيث جعله عطفا على مقدار متعلق بقوله بنفقة أو اعطاء ما ينفعه على نفسه وفي هدى الخ ان قلت مالت والفيتي يقتضي ان من جملة مسمى البلاغ ما يصرفه في القدية والهدى بالشرط المذكور وليس كذلك قلت هذا ممنوع بل هو منه تبع كما يفيد كلام ح انظر بن (قوله مقدرين) صفة لجواب وشرط (قوله فان تعمد موجهما فلا يرجع) فان جهل الحال حمل على عدم التعمد حيث ثبت التعمد كما قاله سند (قوله ورجع عليه) أي على اجير البلاغ (قوله بالبناء للمعول) ليس بال لازم بل يصح قراءته بالبناء للفاعل أيضا (قوله ما لا يليق بحاله) أي وان كان لا تقا بحال الوصى (قوله واستمر إن فرغ) ضمير استمر لاجير البلاغ وضمير فرغ للمال الذي اخذه لينفق منه * وحاصله ان اجير البلاغ إذا فرغت نفقته قبل الاحرام أو بعده وسواء كان العام الذي استؤجر على الحج فيه معينا أم لا فإنه يستمر على عمله إلى تمام الحج ويرجع بما أنفقه من عند نفسه على من استأجره لاعلى الوصى لأن المستأجر مفطر بتركه اجارة الضمان الا ان يكون الوصى وهو الميت أو وصي بالبلاغ ففي بقية ثلثه (قوله أو أحرم الخ) عطف على فرغ أي واستمر إن فرغ ما اخذه واستمر ان أحرم ومرض وحاصله انه إذا فاته الحج لمرض أو صدد أو خطأ عدد فان كان المرض والصد بعد الاحرام استمر على احرامه إلى كمال الحج ان كان العام غير معين وان كان معينا فانه يفسخ ويفوز الاجير بما أنفقه ويرجع لحله وله النفقة على مستأجره من حاله رجوعه وان كان المرض أو الصد قبل الاحرام فانه يطالب بالرجوع مطلقا كان العام معينا أم لا (قوله بعد احرامه) راجع لقوله صدوقوله أو فاته الحج لخطأ عدد وقوله فانه يستمر أي إلى تمام الحج ونفقته إلى تمام الحج على مستأجره وقوله والافسخ أي وإلا بأن

(بدء أو عودا بالعرف) أي بالمعروف بين الناس فلا يوسع ولا يثقل على مقتضى العادة فإذا رجع رد ما فضل ويرد الثياب التي اشتراها من الاجرة (وفي مدني) معطوف على مقدار متعاقب بجواب شرط مقدرين والتقدير فان لم يصحفه ما اخذه يرجع بما أنفقه فيما يحتاج اليه وفي هدى (وفي مدني) لم يتعمد (وفي سبيلها) أي سبيلها بل فاعه سواء أو اضطرار فان تعمد موجهما فلا يرجع (ورجع) بالبناء للمعول (عليه) أي على الاجير (بالسرف) أي الزائد على العرف فيما أنفق من الاجرة التي دفعت له وهو ما لا يليق بحاله لا مالا يليق بحال الوصى (واستمر) اجير البلاغ إلى تمام الحج (إن فرغ) ما اخذه من النفقة قبل الاحرام أو بعده كان العام معينا أم لا ولا يرجع بما أنفق على نفسه على مستأجره لاعلى الوصى لأن المستأجر مفطر بترك اجارة الضمان الا ان يكون الوصى أو وصي بالبلاغ ففي بقية ثلثه (أو أحرم ومرض) أو صد حتى فاته الحج أو فاته لخطأ عدد بعد احرامه فانه يستمر أيضا في الثلاثة ان كان العام غير معين والافسخ أخذنا من قوله الآتي وفسخت ان عين العام أو عسدم أي الحج ورجع

كان

لخطأ عدد بعد احرامه فانه يستمر

أي في الثلاثة ان كان العام غير معين والافسخ أخذنا من قوله الآتي وفسخت ان عين العام أو عسدم أي الحج ورجع

وله النفقة على مستأجره في رجوعه فان لم يرجع لنفقته في ذهابه لمسكة ورجوعه لمحل الرض على نفسه ومن محل الرض لبلده على مستأجره ونهم من المصنف أنه لو مرض أو صد قبل الاحرام حتى (١٥)

فانه الحج أنه يرجع وله النفقة في رجوعه وفي اقامته مريضا حيث لا يمكنه الرجوع لان ذهاب المسكة فلا نفقة له في ذهابه ورجوعه لمسكان المرض (وان ضاعت) النفقة وعلم بالضياح (قبله) أي قبل الاحرام (رجع) ان أمكنه الرجوع فان استمر فلا نفقة له من موضع علمه بضاعها إلى عودته اليه وعلى المستأجر من موضع الضياح لبلده لأنه أوقفه فيه وهذا إذا لم يكن الميت أو يهي بالبلاغ والا استمر وكان له النفقة في بقية ثلثه (وإلا) بان ضاعت بعد الاحرام أولم يعلم به حتى احرم أولم يتمكن الرجوع فلا يرجع بل يستمر وإذا استمر (كنفقته) على آجره (أي مستأجره) لا على الموصى (إلا أن يوصى بالبلاغ كفى بقية ثلثه) أي فالرجوع في بقية ثلث مال الموصى (ولو قسم) ماله فإن لم يبق شيء فقل آجره وطها أو غيره مالم يقل حال العقد هذا جميع ما وصى به ليس لك يا أجير غير هذه أجرة معلومة (وأجزاء) حج الأجير (إن) شرط عليه عام معين (قدّم) الحج (على عام الشرط) لأنه

كان العام معينا ففسخ (قوله وله النفقة على مستأجره في رجوعه) أي فيما إذا كان العام معينا وفسخ العقد لفوات الحج في ذلك العام بمرض أو صد أو خطأ عدد بعد الاحرام وقوله فان لم يرجع أي وبقى للعام القابل وأراد تتميم الحج والوضوع بحاله وهو كون العام معينا وفسخ العقد لفوات الحج بمرض أو صد أو خطأ عدد (قوله لمحل الرض) أي أو لمحل الصد (قوله انه يرجع) أي ولا يستمر إلى تمام الحج سواء كان العام معينا أو غير معين فالتميز بين العام المعين وغيره إنما هي فيما إذا مرض أو صد بعد الاحرام (قوله في ذهابه) أي من محل المرض أو من محل الصد لمسكة وقوله ورجوعه لمسكان المرض أي أو الصد (قوله وعلم) أي الأخير بالضياح وقوله رجع أي لمحلته ونفقته على المستأجر في حال رجوعه ولا يلزم الورثة ان يحجوا غيره ولو كان في بقية ثلث الميت بدل تلك النفقة التي ضاعت عند ابن القاسم خلافا لأشهب حيث قال يلزمهم ان يحجوا غيره ان كان في بقية ثلث الميت بدلها ومحل طلبه بالرجوع ان لم يكن بينهم شرط على انها ان ضاعت كحل واخذ ما اتفقه والا عمل بالشرط ولا ضمان على الأجير ان ضاعت والقول قوله يمين في الضياح لتعذر الاشهاد عليه وسواء اظهر الضياح قبل رجوعه أو بعد رجوعه وهذه المسئلة مستثناة من قاعدة كل من قبض شيئا لحق نفسه وضاع كان ضمانه منه فانه هنا قبض لحق نفسه ولا ضمان عليه للضرورة (قوله فان استمر) أي مع تمكنه من الرجوع ولم يرجع (قوله إذا لم يكن الخ) أي وما ذكرناه من كون الأجير يطالب بالرجوع ونفقته على المستأجر في حال رجوعه إذا لم يكن الخ (قوله أو لم يعلم به) أي أو ضاعت قبله لكن لم يعلم (قوله أو لم يتمكن الرجوع) أي أو ضاعت قبل الاحرام وعلم بضياحها قبله لكنه لم يتمكن الرجوع (قوله لا على الموصى) ولو بقي من ثلثه بقية وذلك لأن المستأجر مفرط في ترك اجارة الضمان وقد ظهر مما ذكره المصنف ان فراغ النفقة ليس كضياعها لانه في الفراغ يستمر على عمله حتى يتم الحج - واما كان الفراغ قبل الاحرام أو بعده واما في الضياح فانه يفصل بين كونه قبل الاحرام ويعلم به أو بعد الاحرام أو قبله ولا يعلم به إلا بعده والسر في ذلك ان الفراغ مدخول عليه بخلاف الضياح فانه غير مدخول عليه فلذا جرى فيه التفصيل المذكور (قوله الا ان يوصى) أي الميت بالبلاغ أي ويضيق المال في بقية ثلثه ان كان الباقي فيه كفاية وذلك لأنه إذا أوصى بالبلاغ فكأنه أوصى بالثلث وقوله الا ان يوصى الخ راجع لقوله وان ضاعت قبله رجوع والا فنفقته على آجره وحاصله ان محل رجوع اجير البلاغ إذا ضاعت النفقة قبل الاحرام مالم يوص الميت بالبلاغ فان أوصى به فلا يرجع بل يكمل الحج ونفقته في بقية ثلثه وحل كون نفقته على آجره ان ضاعت بعد الاحرام ومأمعه إذا لم يوص الميت بالبلاغ والا ففي بقية ثلثه هذا إذا لم يقسم المال بل ولو قسم على الورثة (قوله ولو قسم) ردبلو على قول محرج لابن راشد انه إذا قسم المال فلا رجوع له على الثلث بل على المستأجر (قوله فان لم يبق شيء) أي من الثلث فيه الكفاية بان لم يبق شيء أصلا أو بقي شيء دون الكفاية والموضوع انه أوصى بالبلاغ (قوله فهذه أجرة معلومة) أي وخرجت الاجارة من البلاغ إلى المضمونة وحينئذ فلا يرجع على أحد شيء كما في ح (قوله لأنه كدين قدم قبل اجله) كذا علل في التبيطة كما في ح ويؤخذ منه انه لا فرق بين أن يكون الشرط من الموصى أو من الوصى ويكون قوله الآتي وفسخت ان عين العام وعدم مقيدا بما إذا لم يقدمه عليه خلافا لابن عاشر قاله بن - ويؤخذ من التعليل المذكور أيضا جواز التقديم على عام الشرط ابتداء ولكن الذي استظهره جضمهم الكراهة أخذان قول المصنف اجزا (قوله ومعنى الاجزاء الخ) جواب عما يقال لا شك ان الفرض

كدين قدم قبل اجله يجبر ربه على قبوله وظاهره لو كان العام الذي عينه له فيه غرض ككون وقفته بالجملة واما ان أخره عن عام الشرط فلا يجزى كما يفيد قوله وفسخت ان عين العام أو عدم ومعنى الاجزاء براءة ذمة الأجير لا سقوط الفرض عن الموصى

(أو ترك الأجير (الزيارة) للمتأدة أو للشرطة أي زيارته صلى الله عليه وسلم فيجزئ الحج (وَرَجْعُ) عليه (بسطها) أي بعدلها من الأجرة وصنع به ماشاء ومثله العمرة ولو كان الترك لعذر (أو: خالف) الأجير (إفراداً) شرط عليه (لغيره) من قران أو تمتع فانه يجزئ فيهما (إن لم يشترطه) (١٦) أي الافراد (الليت) بان اشترطه الوصى أو الوارث (وإلا) بان اشترطه البيت

(فلا) يجزئ غير الأفراد (كنشع) شرط عليه فأتى (بقران أو عكسه) أي اشترط عليه قران فتمتع (أو: مهما) أي شرط عليه أحدهما أي التمتع أو القران فأتى (بافراد) لم يجزئ وسواء كان الشرط فيما بعد الكفاف من الميت أو غيره فالصور اثنتا عشرة صورة وسواء فيها عين العام أم لا فهي أربعة وعشرون (أو) خالف (ميقاتا شرط) عليه شرطه الميت أو غيره عين العام أم لا وأحرم من ميقات آخر أو تجاوزه حالاً ثم أحرم بعده فلا يجزئ في الأربع صور ومثل الشرط إذا تعين حال الإطلاق كما استظهره بعضهم فالصور ثمانية وعشرون أربعة منها تجزئ وهي ما إذا شرط عليه غير الميت الأفراد فخالف لقران أو تمتع عين العام أولاً وأربعة وعشرون لا تجزئ أشار لحكمها باعتبار الفسخ وعدمه بقوله (و) حيث قلنا بعدم الإجزاء في المسائل السابقة (فسخت)

لا يسقط عمن حج عنه وحينئذ لها معنى اجزاء حج الأجير وقوله براءة ذمة الأجير أي محاسن أزمه ليستحق الأجرة (قوله أو ترك الحج) أي واجراً حج الأجير ان ترك الزيارة أو العمرة ولا يطالب بالرجوع لذلك نعم يرجع عليه بسقطها بقوله ويرجع الحايان للحكم أي والحكم انه يرجع بسقطها أي بعدل مساقها (قوله وصنع به ماشاء) أي بالسقط المأخوذ في مقابلة تركها وقوله ماشاء أي من رده للورثة أو الصدقة به على الميت (قوله ولو كان الترك لعذر) الواو للحال وذلك لأن الترك لعذر هو محل الخلاف بين ابن أبي زيد وغيره فابن أبي زيد يقول إذا ترك الزيارة لعذر يجزئ ويرجع عليه بقدر مسافة الزيارة من الأجرة وقال غيره يرجع مرة ثانية حتى يزور وأما لو تركها عمداً من غير عذر فانه يؤمر بالرجوع من غير خلاف كما في الواو والبساطي أنظر طي (قوله فانه يجزئ فيهما) وذلك لاشتغال القران والتمتع على الافراد للشرط على الأجير (قوله فلا يجزئ) أي لأن اشتراط الميت له إنما هو لتعلق غرضه به ففعل غيره كفعل غير ما وقع عليه الشرط وقوله والا فلا يجزئ غير الافراد أي وتفسخ الإجارة ان خالف لقران عين العام أولاً وان خالف لتمتع أعاد ان لم يعين العام وفسخت ان عينه كما سيأتي في قول المصنف وفسخت ان عين العام وعدم كغيره وقرن واعاد ان تمتع وإنما أتى المصنف بقوله والا فلا مع انه مفهوم شرط لاجل ان يشبه به ما بعده لأن التشبيه مع التصريح أوضح وان كان المصنف ينزله منزلة النطوق (قوله كتمتع شرط عليه) أي سواء كان اشتراطه من الميت أو من الوصى أو من الورثة كما قال الشارح (قوله وأحرم من ميقات آخر) أي ولو كان ذلك الميقات الآخر ميقات الميت (قوله أو تجاوزه حالاً ثم أحرم بعده) أي بخلاف إحرامه قبله فانه يجزئ كما قال سندلأنه يمر على ذلك الشرط محرماً (قوله وفسخت ان عين العام) أي وأما إذا لم يعين فلا تفسخ لخالفه الأجير ما اشترط عليه ويرجع في عام آخر الى الميقات ويحرم منه على الوجه المشرط والمراد بالفسخ في المعين بالقوات ونحوه ان من اراده له ذلك فان تراضيا على البقاء لقابل جاز هذا هو مختار ابن أبي زيد وغيره وبهذا يوافق ما هنا إطلاقه السابق في قوله وله البقاء لقابل أي في المعين وغيره لكن رضاهما في المعين كما تقدم وليس المراد تعين الفسخ ولو تراضيا على البقاء لأنه فسخ ذين في دين كما يقول الأخمي وغيره لأن المؤلف لم يرجع عليه سابقاً وقد حمل ما تقدم على الإطلاق وحمل ما هنا على تحتم الفسخ فعارض ما بينهما وقد علمت دفع المعارضة قاله طي (قوله معطوف على مقدر) أي والأصل وفسخت ان عين العام ان خالف ما شرط عليه أو عدم (قوله بموت أو كفر الخ) أشار الى أن المراد بعدمه ما يشمل موته حقيقة أو حكماً (قوله لأن تعين العام مشروط في العدم) أي عدم الحج أو عدم الأجير أي فلو جعلناه عطفاً على قوله ان عين العام لا تقتضي ان الإجارة تفسخ بعدم الحج وبعد الأجير كان العام معيناً أم لا مع انها لا تفسخ عند عدم تعين العام بل يؤخذ من مال الأجير أجرة حجة بالغة ما بلغت ان لم يحج الوارث في حالة عدم الأجير أو ان لم يحج ذلك الأجير ثانياً في حالة عدم الحج (قوله شامل لاثني عشرة صورة من الأربعة والعشرين) أي وهي ما إذا شرط الوصى إفراداً وخالف الأجير لقران أو تمتع أو شرط الوصى

الإجارة فيها بلافا أو ضامناً (إن عين) العام ورد المال وقوله (أو عدم) معطوف على مقدر أي ان خالف أو الأجير ما شرط عليه أو عدم أي الحج فانه بعد الاحرام لمرض أو صد أو خطأ عدد كما أثرنا له فيما تقدم عند قوله أو أحرم ومرض ويحتمل ان يكون فاعل عدم الأجير أي عدم الحج فانه بعد الاحرام لمرض أو صد أو خطأ عدد كما أثرنا له فيما تقدم عند قوله أو أحرم ومرض مشروط في العدم أيضاً فقوله وفسخت ان عين شامل لاثني عشرة صورة من الأربعة والعشرين وقوله أو عدم شامل لثلاث صور

على أن فاعل عدم هو الحج أو الاجير هي خارجة عن الاربعة والمشرى أن يهاجما للفائدة في نسخة وغيره بالواو فينبى أن يكون الضمير في عدم عائدا على الحج وعدم الحج المشترط إما بمخالفة الاجير وامبالقوات فيشمل الخمس عشرة صورة وقوله (كسفير وقرن) معناه كما تفسخ الاجارة في غير العام المعين إذا خالف ماشرطه عليه الميت من افراد أو ماشرطه عليه الميت أو غيره من تمتع وقران فهذه ثلاث صور ومثلها في التفسخ ما إذا شرط عليه القران أو التمتع من الميت أو غيره فافره وهذه أربعة فلو قال المصنف أول معين وقرن أو افرد لشمل السبعة بياضح وأشار بقوله (أو مصرفه لنفسه) إلى أنه إن أحرم (١٧) عن الميت ثم صرفه لنفسه لم

يجز عن واحد منها وفسخ مطلقا عين العام أم لا ويرد الاجرة لأن الحج لما لم يرتفع لم ينتقل لغيره من وقع له أو لا وهاجر إلى ثلاثة لا يفسخ فيها بقوله (وأعاد) الاجير الحج في عام قابل ولا يفسخ الاجارة (إن) شرط عليه الميت الافراد أو شرط عليه هو أو غيره القران فخالف و(تمت) لأن عداؤه ظاهر يمكن الاطلاع عليه بخلاف القران ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو خالف الميقات الشرط إلى غيره في غير العام المعين أنه لا يفسخ ويجب عليه العود في قابل سواء شرطه عليه الموصى أو المستأجر وهاتان صورتان تمتا الاثنى عشرة صورة في غير المعين

[درس]

(وهل تنفسخ) الاجارة (إن أعتصر) أجير الحج (عن نفسه) من الميقات (في) العام (المعين) ولو رجع إلى الميقات وأحرم منه بالحج عن الميت (أو)

أو غيره قرانا فخالف لتمتع أو العكس أو شرط الموصى أو غيره قرانا أو تمتعا فخالف لافراد أو خالف الاجير ميقاتا شرطه الميت أو غيره والحال ان العام معين في الجميع فهذه اثنتا عشرة صورة كلها مندرجة تحت قول المصنف وفسخت ان عين العام أو خالف الاجير ماشرط عليه (قوله على ان فاعل عدم هو الحج) لأن عدم الحج اما صد أو لمرض أو خطأ عدد وعدم الاجير إما بموته أو كفره أو جنونه (قوله إما بمخالفة الاجير) أي وذلك في اثني عشر وقوله وامبالقوات في ثلاثة (قوله أو صرفه لنفسه) أي بالنية وامالو أحرم ابتداء عن نفسه ثم صرفه للميت فانه يجزى عن نفسه قطعاً ان كان العام معينا ففسخ وإلا فقولان قد جزم ابن شاس وابن عبد السلام والتوضيح بعدم الفسخ إذا كان العام غير معين وقال غيرهم بالفسخ وإذا نوى الاجير الضرورة الحج عن نفسه وعن الميت اجزاء عن نفسه واعاده عن الميت كإرواه أبو زيد عن ابن القاسم وروى عن اصبح لا يجزى عن واحد منها ويرجع ثانيا عن الميت انظر بن (قوله لأن الحج الخ) انظر لعدم اجزائه عن الاجير وامالعة في عدم اجزائه عن الميت لأنه خلاف شرطه حال صرفه لنفسه (قوله يمكن الاطلاع عليه) أي فإذا أمرناه بالاعادة مفردا في الأولى أو قارنا في الثانية كما هو المشترط عليه وخالف وتمتع بطل عليه فيؤمر بالاعادة ثانيا وهكذا (قوله بخلاف القران) أي بخلاف ما لو شرط الميت عليه افراداً أو شرط الميت أو غيره عليه تمتعا فخالف وقرن فانه إذا لم تنفسخ الاجارة وامرناه بالعود في عام قابل ليحج مفردا في الصورة الاولى وامتعا في الثانية يمكن ان يخالف ويعد قارنا ولا تطلع عليه لأن عداؤه خفي فلذا حكوا بفسخ الاجارة (قوله فيه تأويلان ايضا غير تأويلي المصنف) اعلم ان التأويلين في غير المعين هما المنصوص والتأويلان اللذان ذكرهما المصنف في العام المعين مخرجان عليها لأن كلام البدونة مفروض في غير المعين كما في ح والمواق فمن قال يرجع لبلده في غير المعين وهو بعض شيوخ ابن يونس قال بالفسخ في المعين مطلقا ومن قال يرجع للميقات في غير المعين وهو لابن يونس وسند قال بعدم الفسخ في المعين ان يرجع للميقات هذا هو الصواب وأما في خشي من العكس في التفريع فهو خلاف الصواب اه بن (قوله ومنع الخ) أي انه لا يجوز للمستطيع ان يأذن لغيره في ان يحج عنه حجة الاسلام بأجرة أو غيرها ولو على القول بالتراخي إلى خوف القوات (قوله من اضافة المصدر لفاعله) أي والمفعول محذوف أي ومنع ان يستتيب الصحيح غيره ليحج عنه في الفرض (قوله ولدا) أي ولجل اضافة المصدر للفاعل لا للمفعول عبر بالاستنباط التي هي وصف للفاعل لا بالنية التي هي وصف للمفعول تقول استناب زيد عمراً في البيع لمناعه فزيد متصف بالاستنباط وهي طلبه من عمرو أن يقوم عنه في البيع واذنه له في ذلك وعمرو متصف بالنية وهي قيامه مقام زيد في البيع لمناعه ذلك (قوله لأنها طلب النية) أي طلبك نيابة الغير عنك في امر أي طلبك من الغير وإذنك له في أن يقوم عنك بفعل

(٣ - دسوقى - ثاني) تنفسخ (إلا أن يرجع) الاجير (للميقات فيحرم) منه (عن الميت فيجزيه) عنه (تأويلان) بالفسخ وعدمه محلها في عام معين كما قال المصنف وأما في عام غير معين ففيه تأويلان أيضا غير تأويلي المصنف وهما هل لا بد أن يرجع لبلده الذي استأجر منه ثم يحرم من الميقات أو يكفي رجوعه للميقات فيحرم منه عن الميت ولاصيل للفسخ (وَمَنْعُ اسْتِنَابَةِ صحيح) أي مستطيع وان كان مريضا مرجوا صحته ولو عبر به كان أولى وهو من اضافة المصدر لفاعله ولذا قال استنباط ولم يقل نيابة لأن الاستنباط صفة المستناب لأنها طلب النية والنية صفة النائب لأنها قيام الغير عنك بفعل أو لم يهاو تحقيق الفرق بينهما وبه تعلم وجه تعبير المصنف بمنع دون ولا يصح وذلك لأن الاستنباط لا يتصف بعدم الصحة بخلاف النيابة بوضع ذلك الصلاة مثلا

(قوله فإن إيقاعها الخ) وكذا يقال هنا إن إيقاع الحج من الغير عنك لا يصح وطلبك حج الغير عنك ممنوع لا يجوز (قوله واستنابك) أي طلبك فعل الغير عنك (قوله في فرض) الراد به حجة الاسلام واما الحج المنذور فالاستنابة عليه مكروهة كالنفل انظر مع (قوله دليل على ان المراد) أي بالاستنابة الممنوعة في الفرض تفويض الخ أي لأنه لو فوض الحج للنائب مع عزمه على أداء الفرض بعد ذلك لم تكن الاستنابة حينئذ في فرض (قوله وحينئذ) أي وحين إذا كانت الاستنابة في الفرض ممنوعة تكون الاجارة عليه فاسدة لأن الاصل في المنع الفساد (قوله إن أمها) أي والا فلا شيء له (قوله وإلا كره) تبع المصنف فيما ذكره من منع استنابة الصحيح غيره في الفرض وكرهه استنابته في غيره قول سند اتفق ارباب المذهب على ان الصحيح لا يجوز استنابته في فرض الحج والمذهب كراهة استنابته في التطوع وان وقت صحة الاجارة فيه وتبعه في ذلك ابن فرحون والنهاساني والقرافي والتادلي وغيرهم كما في ح وأطلق غير سند منع النيابة في الحج قاله طفي ونحوه قول التوضيح (فائدة) من العبادات ما لا يقبل النيابة باجماع كالإيمان بالله ومنها ما يقبلها اجماعا كاللعمري والصدقة والعق ورد الديون والودائع واختلف في الصوم والحج والمذهب أنها لا يقبلان النيابة فظاهره في الفرض والتطوع واما المريض الذي لا يرجى صحته فقد اعتمد فيه المصنف مالا بن الجلاب من انه يكره اجارة من يحج عنه فان فعل مضي وفسره بانه يكرهه ابن الحاجب من عدم الجواز خلافا لابن عبد السلام فانه حمل عدم الجواز على عدم الصحة فالخاص ان المصنف اعتمد في كراهة النيابة عن الصحيح في التطوع قول سند وفي كراهة النيابة عن المريض كلام الجلاب والمصنف منع النيابة عن الحي مطلقا أي سواء كان صحيحا أو مريضا كانت النيابة في الفرض أو في النفل هذا ما يفيد طفي ولا فرق بين ان تكون النيابة باجرة أو تطوعا كما قاله طفي أيضا وما في شرح العمدة من ان النيابة في الحج ان كانت بغير اجرة فحسنة لانه فعل معروف وان كانت باجرة فالمخصوص عن مالك الكراهة لأنه من أكل الدنيا بعمل الآخرة فالظاهر حمل النيابة عن الميت لاعتن الحى فلا يخالف ما قبله ققول الشيخ عبق ومحل الكراهة إذا كانت الاستنابة باجرة وإلجاز غير صواب اه بن (قوله كبده مستطيع بالحج الخ) أي تطوعا قال طفي هذا لا يتأتى على المشهور من منع النيابة وعدم صحتها عن الحى سواء كان صحيحا أو مريضا ولا على ما ذكره المصنف من الكراهة في التطوع على ما فيه وإلا كره الحج عن الغير الحى مطلقا بدأ أو غير بدء وإنما هذا مفرع على جواز الوصية بالحج فهو إشارة لقول مالك وان أوصى ان يحج عنه أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج احب إلى ويكره ان يحج عنه الصروة المستطيع بناء على القول بالتراخي ويمنع على الفور ونحوه لابن الحاجب اه بن وحاصله انه يحمل على الحج عن الميت الموصى به والداعي لذلك حمل المصنف على الحج باجرة واما حمله على الحج تطوعا بلا استنابة كما قال الشارح فلا يحتاج لذلك وكلام المصنف ظاهر تأمل ومفهوم بدأ أن تطوع المستطيع بالحج عن شخص بعد سقوط الحج عن ذلك المتطوع لا يكره (قوله واجارة نفسه) أي يكره لشخص ان يؤجر نفسه في عمل طاعة من الطاعات سواء كان حجا أو غيره لقول مالك لأن يؤجر الرجل نفسه في عمل الدين وقطع الخطب وسوق الإبل احب إلى من ان يعمل عملا لله باجرة والقول الشاذ جواز ذلك ومحل الخلاف في غير تعاليم الاطفال القرآن والاذان لجواز الاجارة عليهما اتفاقا ثم ان قوله واجارة نفسه مفرع على قوله ونفذت الوصية به كما لابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح ونصه إذا اجيزت الوصية وأنفذناها بعد الوقوع فهل يجوز لأحد أن يؤجر نفسه أو يكره في ذلك قولان المشهور كراهته لأنه أخذ العوض عن العبادة وليس ذلك من شئ أهل

فإن إيقاعها من غيرك نيابة عنك لا يصح واستنابك الغير فيها لا تجوز وهو ظاهر وقوله (في فرض) دليل على أن المراد تفويض حجة الفرض إلى النائب والعزم على انه لا يأتي به اكتفاء بفعل النائب عنه وحينئذ تكون الاجارة عليه فاسدة يتعين فسخا وله اجرة مثله ان أمها ويفهم منه أنه ان استناب المستطيع مع عزمه على أداء الفرض لا يمنع (وإلا) بان استناب في نفل أو في عمرة (كره) والاجارة فيه صحيحة وشبه في الكراهة قوله (كبده) ضرورة (مستطيع به) أي بالحج (عن غيره) بغير اجارة بدليل قوله (وإجارة نفسه) في عمل لله تعالى حجا أو غيره مستطيعا أولا على القول بالتراخي في المستطيع والراجع الحرمه بناء على الفور

(وَفُتِنَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ) (أَيْ بِالْحَجِّ) (مِنْ الثَّلَاثِ) ضرورة أو غيره مسمى مالا أو ثلثا أو أطلق (وحج عنه) (أَيْ عَنْ الْوَصِيِّ) (رَحِمَ اللَّهُ إِنْ) (سَمِيَ الثَّلَاثُ) (وَسِعَ) (الثَّلَاثُ حَجَّجَا) (وَقَالَ الْوَصِيُّ) (يُحْجِجُ بِهِ) (أَيْ بِالثَّلَاثِ) (١٩) (لَا) (إِنْ قَالَ يُحْجِجُ عَنِّي) (هُنَا) (فَحِجَّةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّ)

من للتبويض (وإلا)
يسع الثلث حججا بأن لا
يسع حجة أو قصر عن ثمانية
فأكثر أو وسع وقال يحج عنه
(ميراث) أي فالقاصر
عن حجة فأكثر في الأولى
والباقي بعد حجة واحدة في
الثانية والثالثة يرجع ميراثا
(كوجوده) أي كما
يرجع ميراثا إن مسمى مالا
كثافة فوجد من يحج عنه
(بأقل) كخمسين عين
الأجير أم لا (أو تطوع
غيره) عنه أي يحج عنه
عجائز أم لا فيرجع الباقي
في الأولى والسكن في الثانية
ميراثا (وهل) رجوع
الباقي في الأولى ميراثا
مطلقا قيد بحجة بأن قال
يحج به عن حجة أو أطلق
بأن قال يحج به أو حجوا
به عن أو يرجع ميراثا
(إلا أن) يطلق أي لم يقيد
بحجة بأن (يقول يحج)
أو حجوا (عني بكذا)
أي بمائة مثلا فإن أطلق
(فحجج) حتى ينفذوا
يرجع الباقي ميراثا
(تأويلان) محلهما
المسئلة الأولى كما حملناه
عليها وأما الثانية أعني
مسئلة التطوع فالسكن

الحج (قوله وفُتِنَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ) أي وإن كان مكروها وإنما فُتِنَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ وَإِنْ كَانَ لَا
يُحِيزُ النِّيَابَةَ فِيهِ مِرَاعَاةً لِحُلَافِ الشَّافِعِيِّ الْقَائِلِ بِمُجَازِ النِّيَابَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ تَطَوُّعًا هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَقَالَ
ابْنُ كَهَنَةَ لَا تَنْفَذُ الْوَصِيَّةُ بِهِ وَيَصْرِفُ الْقَدْرَ الْمَوْصِيَّ بِهِ فِي الْهَدَايَا وَمَحَلُّ نَفْقَاحِهَا مِنَ الثَّلَاثِ مَا لَمْ يَعْارِضْهَا
وَصِيَّةٌ أُخْرَى غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ كَوَصِيَّةٍ بِمَالٍ وَلَمْ يَسْعِ الثَّلَاثُ إِلَّا إِحْدَاهُمَا فَتَقْدِمُ وَصِيَّةُ الْمَالِ عَلَى الْوَصِيَّةِ
بِالْحَجِّ سِوَاهُ كَانَ لِمَوْصِيٍّ صَرُورَةٌ أَوَّلًا كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ رَشْدٍ (قَوْلُهُ مَسْمَى مَالًا أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَطْلَقَ) أَيْ
كَأَوْصِيَّتٍ أَنْ يُحْجِجَ عَنِّي بِمِائَةٍ أَوْ ثَلَاثِ مَالٍ أَوْ يُحْجِجَ عَنِّي (قَوْلُهُ حَجَّجَ) انْظُرْ هَلْ فِي عَامٍ وَاحِدٍ
أَوْ أَعْوَامٍ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْعَدَوِيُّ ثُمَّ إِنَّهُ أَعْنَى حَجَّجَ عَنْ تِلْكَ الْحَجَّجِ مِنْ بَلَدِهِ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ بِلَدَا
وَالْآخِرُ فَإِنَّ فَضْلَ فَضْلَةٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْجِجَ بِهَا مِنْ بَلَدِهِ فَإِنَّهُ يُحْجِجُ بِهَا عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَا يَبْتَغِ وَلَوْ مِنْ
مَكَّةَ كَذَا فِي الْمَوَاقِعِ عَنْ ابْنِ رَشْدٍ وَسَيَأْتِي فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِمَا سَمِيَ مِنْ مَكَانِهِ حَجَّجَ مِنْ الْمَكَانِ أَهْلُ بَن
(قَوْلُهُ إِنْ سَمِيَ الثَّلَاثُ) أَيْ أَوْ سَمِيَ قَدْرًا مِنَ الْمَالِ وَقَوْلُهُ (وَسَمِيَ) (الثَّلَاثُ) أَيْ أَوْ الْقَدْرَ الَّذِي
سَمَاهُ (قَوْلُهُ أَيْ بِالثَّلَاثِ) أَيْ أَوْ بِالْقَدْرِ الَّذِي سَمَاهُ (قَوْلُهُ وَسَمِيَ) لَيْسَ الْمُرَادُ بِوَسْعِ الْمَالِ إِمَّا كَانَ الْحَجَّ
بِهِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ قَطُّ بَلْ الْمُرَادُ كَثْرَتُهُ جِدًّا بِحَيْثُ يَزِيدُ عَلَى الْوَاحِدَةِ عَادَةً أَمَا لَوْ كَانَ الثَّلَاثُ يُشَبِّهُ
أَنْ يُحْجِجَ بِهِ حِجَّةً وَاحِدَةً وَأَمْكِنُ أَنْ يُحْجِجَ بِهِ أَكْثَرُ مِنْهَا كَانَ الزَّائِدُ مِيرَاثًا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمَنْصِفِ كَوُجُودِهِ
بِأَقْلٍ قَوْلُهُ كَوُجُودِهِ بِأَقْلٍ فِي غَيْرِ الْوَاسِعِ وَهُوَ مَا يُشَبِّهُ أَنْ يُحْجِجَ بِهِ حِجَّةً وَأَمْكِنُ أَنْ يُحْجِجَ بِهِ أَكْثَرَ
وَهُوَ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِهِ لِأَجْلِ أَنْ يَرْجِعَ لَهُ التَّأْوِيلَيْنِ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي فَهْمِ
كَلَامِ الْمَنْصِفِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ رَشْدٍ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُ الْمَنْصِفِ كَوُجُودِهِ بِأَقْلٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَوْصِيَ
بِمَالٍ مَعِينٍ أَوْ بِثَلَاثٍ كَمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ بِهَرَامٍ وَتَوَحَّلَ بَعْضُ الشَّرَاحِ لَهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَالُ الْمَوْصِيَّ بِالْحَجِّ
بِهِ وَاسِعًا وَوَجَدَ مِنْ يُحْجِجُ عَنْهُ بِأَقْلٍ مِنْهُ غَيْرُ صَوَابٍ إِذْ لَيْسَ الْوَاسِعُ مَحَلَّ التَّأْوِيلَيْنِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى لَمَنِ
يُحْجِجُ عَنْهُ حَجَّجَ حَتَّى يَنْفَدَ الْمَالُ وَإِنَّمَا مَحَلُّهُمَا غَيْرُ الْوَاسِعِ بِالْمَعْنَى السَّابِقَةِ أَهْلُ بَن (قَوْلُهُ أَوْ يَرْجِعُ مِيرَاثًا الْخ)
حَاصِلُ هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّهُ إِنْ قِيدَ بِحِجَّةٍ رَجَعَ الْبَاقِي مِيرَاثًا وَإِنْ أَطْلَقَ حَجَّجَ عَنْهُ حَجَّجَ حَتَّى يَنْفَدَ الْمَالُ
(قَوْلُهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ كَلَامِ الْمَنْصِفِ) قَالَ بَن فِيهِ نَظَرٌ بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّأْوِيلَيْنِ رَاجِعَانِ لِلْمَسْئَلَتَيْنِ كَمَا فِي ح
وَخَشَى وَغَيْرَهُمَا وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَنْصِفِ هُنَا وَيَقِيدُ ذَلِكَ كَلَامُهُ فِي الْمَنَاسِكِ أَيْضًا وَسَاقَ تَقُولَا تَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ فَانْظُرْ (قَوْلُهُ وَدَفَعَ السَّمَى الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ قَدْرًا مَعْلُومًا وَقَالَ ادْفَعُوهُ لِفُلَانٍ يُحْجِجُ بِهِ عَنْ
وَفُلَانٍ غَيْرِ وَارِثٍ بِالْفِعْلِ الْمَوْصِيَّ فَإِنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ يَدْفَعُ لِلْمَوْصِيَّ لَهُ لِيَحْجِجَ بِهِ عَنِ الْمَوْصِيَّ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ
الْقَدْرَ بِالسَّمَى يَزِيدُ عَلَى أَجْرَةِ الثَّلَاثِ لِذَلِكَ الشَّخْصِ الثَّمَنِ إِذَا فُهِمَ مِنْ حَالِ الْمَوْصِيَّ إِعْطَاءَ ذَلِكَ الْقَدْرِ
لِلْمَوْصِيَّ لَهُ وَكَانَ ثَلَاثُ الْمَالِ يَحْمِلُهُ وَهَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَرْضَ بِأَقْلٍ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْوَصِيَّةِ وَإِلَّا فَالْبَاقِي يَرْجِعُ
مِيرَاثًا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمَوَازِ وَمَحَلُّ وَجُوبِ دَفْعِ السَّمَى لِلْمَعِينِ لِيَحْجِجَ بِهِ عَنِ الْبَيْتِ إِذَا رَضِيَ ذَلِكَ الْمَعِينُ فَإِنْ
لَمْ يَرْضَ بِهِ رَجَعَ ذَلِكَ السَّمَى مِيرَاثًا فَلَمْ يَنْوَجِبْ دَفْعَ السَّمَى بِتَمَامِهِ لِذَلِكَ الْمَعِينِ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ
أَجْرَةِ الثَّلَاثِ مَشْرُوطٌ بِشَرْطِ خَمْسَةٍ أَنْ يَرْضَى ذَلِكَ الْمَعِينُ بِذَلِكَ السَّمَى وَأَنْ لَا يَكُونَ وَارِثًا وَأَنْ يَفْهَمَ
مِنْ حَالِ الْمَوْصِيَّ إِعْطَاءَ ذَلِكَ الْقَدْرِ لَهُ وَأَنْ يَحْمِلَهُ الثَّلَاثُ وَأَنْ لَا يَرْضَى بِأَقْلٍ مِنْهُ (قَوْلُهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى
أَجْرَتِهِ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِمَعِينٍ لِأَنَّهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ لِقَظًا فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ رَتْبُهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِمَعِينٍ مُتَعَاقٍ بِدَفْعِ فَرْتَبَتِهِ
التَّقْدِيمِ (قَوْلُهُ لَا يَرِثُ) هَذَا قِيدٌ فِي الْمُبَالِغِ عَلَيْهِ فَقَطُّ وَأَمَّا قَدْرُ الْأَجْرَةِ فَيَدْفَعُ لَهُ وَإِنْ كَانَ يَرِثُ وَلَوْ
حَذَفَ الْمَنْصِفُ الْوَاوَ الدَّاخِلَةَ عَلَى أَنْ كَانَ أَحْسَنَ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ لِلْحَالِ وَالْمَقْبُولِ كَوْنَهُ وَارِثًا

يرجع ميراثا مطلقا اتفاقا خلافا لظاهر المصنف (ودفع السمي) جمعه (وإن زاده على أجرته) أي أجرته مثله (لمعين لا يرث)
أي غير وارث بالفعل ولو أخا مع وجود ابن (فهم إعطاؤه له) أي للمعين فلو كان وارثا أو لم يفهم بالنسب أو القرائن
الإعطاء له لم يزد على أجرته المثل

فإن أرى رجع ميراثا (وإن عين) الموصى (غير وارث) فإن سمي له شيئا لم يزد عليه (وإن) لم يسم له شيئا معينا (زيد) إن لم يرض بأجرة مثله (ثلثها) بالرفع نائب فاعل زيد إن كان الثلث يحمل ذلك (ثم) إن لم يرض بزيادة الثلث (مترتب) قبل لاله أن يرضى (ثم) إن لم يرض أيضا (أو جرد للصورة) بالصاد (٣٠) الهائلة وهو من لم يحج من الأحرار المكلفين ويطلق على من لم يتزوج

أيضا لانهما صرا دراهمها فلم ينقها (فقط) دون مالم يس بصرورة فبطل الوصية للمعين ويرجع المال كله ميراثا وقوله (غير عبد وصي وإن) كان غيرهما (امرأة) شرط في كل أجبر حاج عن الصرورة ولا يختص بالصرورة قبله (ولم يضمن وصي دفع لهما) المال ليحجابه عن الصرورة حال كون الموصى (مجتهدا) بأن ظن العبد حرا والصبي بالغا وحجا أولم يحجبا وتلف المال ويضمنان إن غرا ولو حجا بالفعل ويكون جناية في رقبة العبد ومال الصبي فلو وجد المال لزرع منهما (وإن) سمي قدرا كأن قال يحج عنى بخمسين أو ثلاثين فبمعين أن يحج عنه من بلد الموصى فإن (لم يوجد) من يحج عنه (عما سمى من مكان) أى بلده (محج) عنه (من) المكان (الممكن) هذا إن لم يسم المكان بل (ولو سمى) مكانا ولا يرجع ميراثا (إلا) أن يجمع

أو غير وارث وقت تنفيذ الوصية لا وقت الإسماء (قوله فان أبى) أى ذلك المعين من أن يحج بالقدر الذى سمي له (قوله وإن عين غير وارث) تقدم أنه إذا عين شخصا غير وارث ليحج عنه وصى له قدرا فانه يدفع له تمامه وتسكّم هنا على ما إذا عين شخصا غير وارث ليحج عنه إلا أنه لم يسم له قدرا معلوما فإن رضى بأجرة مثله فلا كلام وإن لم يرض بها فانه يزداد عليها مثل ثلثها إذا كان الثلث يحمل لأجرة المثل والزيادة عليها فإن رضى فلا كلام والآن يرض به قليلا لعله يرضى ثم بعد التبرص يرجع ميراثا كله إن كان الحج غير صرورة والأو جرد غيره (قوله إن كان الثلث يحمل ذلك) أى أجرة المثل وثلثها (قوله تبرص قليلا) أى بالاجتهاد وقيل انه يتبرص سنة ثم إن زيادة الثلث والتبرص عام في الصرورة وغيره ومحل التبرص إن فهم منه الطمع في الزيادة وأما إن علم منه الإباية بالسكينة فلا فائدة في التبرص اه عدوى (قوله ولا يختص بالصرورة قبله) أى المذكورة في فرع المصنف السابق فالصرورة في غير فرض المصنف لا يؤجر له من يحج عنه صبي ولا عبد كما انه في فرض المصنف كذلك (قوله وإن كان غيرهما امرأة) أى واستؤجرت عن رجل صرورة لمشاركتها له في أصل تعلق الخطاب وإن خالفته في صفة الاحرام والرمل في الطواف والسعى خلافا لمن منع نياتها عنه لما ذكر من المخالفة (قوله ليحجابه عن الصرورة) أى والحال انه لم يأذن في استئجارها وأما لو دفع الموصى لهما المال ليحجبا عن غير الصرورة أو عن الصرورة الذى أذن في حجها فإن الموصى لا يضمن ولودفع لهما بغير اجتهاد (قوله حال كون الموصى مجتهدا) أى فان دفع لهما غير مجتهد بأن دفع لهما وهو عالم أو ظان انه عبد أو صبي ضمن لتعديه (قوله وتلف المال) وإنما لم يضمن الموصى لانه اجتهد حق اجتهاد وقد حصل الثواب باتفاق العبد والصبي إن حجا وباتفاهما إن لم يحج (قوله ومال الصبي) هذا يقتضى انه اذا كان معدوما لا يتبع به وليس كذلك ولذا قال بن الصواب انه في ذمة الصبي وكذلك مهما تعلق به الضمان ففي ذمته كما في ابن عرفة (قوله بن بلد الموصى) أى التي مات بها. ابن عرفة ويحج عنه من محل موته فان قصر عنه المال فمن حيث أمكن اه بن (قوله ولو سمى مكانا) أى فبمعين الحج منه فان لم يوجد من يحج عنه بما سمى حج من الممكن ورد بلوطى من قال إذا سمى مكانا تعين الحج منه فان قصر المال عن الحج منه رجع ميراثا وهذا القول لأشهب وروى أيضا عن ابن القاسم في التبية وما مشى عليه المصنف رواية ابن القاسم عن مالك في الدونة ومحل الخلاف كما في الواق عن ابن رشد إذا قال حجوا عني من بلد كذا ومات فيه وأما تسميته غير مامات فيه فهو لغو اتفاقا قاله طفى (قوله ولو بقرينة) أى هذا اذا كان تعيينه بالنص كاستأجرتك للحج بنفسك بل ولو كان التعيين بقرينة ومفهوم قوله ان عينه انه اذا لم ينص على تعيينه ولم تقم قرينة وإنما خصه بالخطاب كاستأجرتك للحج فقيل انه كذلك يلزمه أن يحج بنفسه وهو ما شهره المصنف وقيل انه في هذه الحالة يتعلق الحج بذمته ويتخرج على الخلاف ما اذا أراد الأجير أن يستأجر من هو مثله في الحال وكذا اذا مات الأجير في أثناء الطريق فهل تنسخ الإجارة أو يستأجر من ماله من يتم ويكون الفضل له والنقص عليه (قوله وقيل قوله) أى في انه أحرم عن فلان وقوله ان قبض الأجرة أى مطلقا سواء كان منهما أو غير متمم

(قوله)

الحج عنه من غير المكان المسمى نحو لا تحجوا عني بكذا إلا من مكان كذا (غير اثبت) ولا يحج عنه من الممكن

(ولزمه) أى أجبر الحج (الحج بنفسه) ان عينه ولو بقرينة ككونه ممن يظن به الخير والصلاح فلا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه (لا) يلزمه (الإشهاد) عند إحرامه بأنه أحرم عن فلان وقبل قوله بلا يمين إن قبض الأجرة

أو كان غير منهم (إلا أن يعرف) الشهادة أي يجري به العرف أو يشترط فيلزمه لأن لم يقبضها وهو منهم لزمه وإن لم يجر به عرف وأشار إلى المضمونة في الدمة بقوله (وقام وارثه) أي وارث الأجير غير المعين (مقامه) أي مقام مورثه أي إن شاء (في) قول الموصي (من يأخذ) أي الأجير أو أدفعوه لمن يأخذه (في سمجة) فبرضى إنسان وأما قام وارثه مقامه (٣١) لأنه كراء مضمون لا يفسخ بعوته (ولا يفسط فرض) من حج عنه (ولا يكتب له نافلة أيضا لأنه لا يقبل النيابة) (وله) أي لمن حج عنه (أجر التفتة) التي أخذها الأجير (وله أجر الدعاء) الواقع من الأجير له وله أيضا أجر من حيث أنه متسبب في الخير ويقع للأجير نافلة والله أعلم •

الحج والعمره وشرط صحتها وشرط وجوب الحج وما يتعلق بذلك شرع يتكلم على المقصود بالذات منها وهو أركانها وأوجباتها وستنهما ومندوباتها وما يتعلق بذلك فقال (وركنهما) أي الحج والعمره ثلاثة ويختص الحج برابع وهو الوقوف بعرفة الأول (الإحرام) وهو نية أحد النسكين مع قول أو فعل متعلقين به كالنية والتجرد من المحيط كما يأتي والراجع النية فقط وله مقيتان زمانى ومكانى أشار للأول بقوله (ووقته) أي ابتداء وقته بالنسبة (للحج شوال) لفجر يوم النحر ويمتد زمن

(قوله أو كان) أي ولم يقبضها وكان الحج (قوله لا يفسخ بعوته) إن قام وارثه مقامه استحق الأجرة كلها أو ما بقى منها وإن لم يقبضها من تركه ذلك الأجير من يعج بأجرة بالغة ما بلغت وقولهم إن الأجرة تفسخ بتلف ما يستوفى منه أي إذا كان معينا لأن كان غير معين (قوله ولا يفسط فرض من حج عنه) أي سواء كان حيا أو ميتا (قوله وله أجر الدعاء) أي ثوابه وفيه أن ثواب الدعاء للداعى واجب بأن المراد ثواب الاعانة على التذلل والخضوع في الدعاء والأولى كما قال شيخنا جمل الدعاء عطا على أجر أي وله الدعاء أي له بركته وهو المدعوه وهذا ظاهر إذا كان الأجير يقول في دعائه اللهم ارحم فلانا أو اغفر له والافلاحي له وعبارة ابن فرحون كافى ح وثواب الحج للحاج لا للمحجوج عنه وإنما للمحجوج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (قوله وهو أركانها الحج) أعلم أن الركن هو ما لا بد من فعله ولا يجزى بدلا عنه دم ولا غيره وهى الاحرام والطواف والسعى ويزيد الحج على العمرة والوقوف بعرفة وهى ثلاث أقسام قسم يفوت الحج بتركه ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يفوت الحج بفواته ويؤمر بالتحلل بعمره وبالقضاء في العام القابل وهو الوقوف وقسم لا يفوت الحج بفواته ولا يتحلل من الاحرام ولو وصل لأقصى الشرق أو القرب رجع لمكة ليفعله وهو طواف الافاضة والسعى (قوله وواجباتها) هى ما يطلب بالانتيان بها فان ترك شيئا منها لزمه دم كطواف القدوم والتلبية ورمى العتبة وغير ذلك وجزم ابن الحاج وابن فرحون بالتأثم بترك شيء منها وتردد الطرطوشى في التأثم (قوله وستنهما) هى ما يطلب بالانتيان بها ولا يلزمه دم لتركها (قوله ثلاثة) هى الاحرام والطواف والسعى (قوله ويختص الحج برابع الحج) أعلم أن الأركان الأربعة التى ذكرها المصنف للحج منها ثلاثة تجمع عليها وهى الاحرام والوقوف والطواف وأما السعى فالمشهور أنه ركن في الحج والعمرة وروى ابن القصار أنه واجب يحجر بالدم وليس بركن وبه قال أبو حنيفة وزاد ابن الماجشون في الأركان الوقوف بالمسعى الحرام ورمى العتبة والمشهور أنها غير ركنين بل الأول مستحب والثانى واجب يحجر بالدم وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس بمعروف بل المذهب أنه واجب يحجر بالدم واختلف في اثنين خارج المذهب وهما النزول بالمزدلفة والحلاق والمذهب عندنا أنها واجبان يحجر بالدم فهذه تسعة أركان بين مجمع عليه ومختلف فيه في المذهب وخارجه قال ح ينبغي للإنسان إذا أتى بهذه الاشياء أن ينوى الركنية ليخرج من الخلاف وليكثر الثواب أشاره الشيبى اه بن (قوله والراجع أنه النية فقط) أى نية الدخول في حرمة الحج أو العمرة المنسجة حكماً آخر النسك وأما التلبية والتجرد فكل منهما واجب على حديثه يحجر بالدم (قوله ووقته) أى الذى يجوز فيه من غير كراهة (قوله لفجر يوم النحر) الأولى إلى قدر الوقوف قبل الفجر ليلة النحر تأمل (قوله ويمتد زمن الاحلال منه لآخر الحجة) أى من فجر يوم النحر لآخر الحجة (قوله وليس المراد أن جميع الزمن الذى ذكره وقت لجواز الاحرام) أى لأنه يكره بعد فجر يوم النحر لأنه حينئذ احرام للعام القابل قبل وقته فيسكروه (قوله بل المراد الخ) هذا المراد وإن اندفع به الاعتراض على المصنف لكنه لا دليل عليه في كلامه على أن المقصود بيان الوقت الذى يبتدأ فيه الاحرام بالحج لا وقت التحلل منه (قوله والأفضل لأهل مكة الاحرام من أول الحجة الحج)

الاحلال منه (لا آخر الحجة) وليس المراد أن جميع الزمن الذى ذكره وقت لجواز الاحرام كما يوهمه لفظه بل المراد أن بعض هذا الزمن وقت لجواز ابتداء الاحرام به وهو من شوال لطلوع فجر يوم النحر بعضه وقت لجواز التحلل وهو من فجر يوم النحر لآخر الحجة والأفضل لأهل مكة الاحرام من أول الحجة على التعمد وقبل يوم التروية (وكرة) الاحرام (قبله) أى قبل شوال

والعقد كما سيذكره (كسكانه) أي كما يكره الاحرام قبل مكانه الآتي بيانه (وفي) كراهة الاحرام بها من (رابع) بناء على أنها قبل الجحفة وعدم كراهته لأنه من أعمال الجحفة ومتصل بها وهو الارجح (تردد) وصح (الاحرام قبل ميقاته الزماني والسكاني لأنه وقت كمال لا وقت وجوب) ووقته بالنسبة (للمعركة أبداً) أي في أي وقت من السنة (إلا للحريم) يحج فياتحلله) منه بالفراغ من جميع أفعاله من طواف وسعي ورمي الرابيع أو قدر رمية لمن تعجل بأن يمضي بعد الزوال من اليوم الرابع ما يسع الرمي فإن أحرم بها قبل ذلك لم يتعد (وكره) الاحرام بها (بعدهما) أي بعد التحليلين الأصغر والأكبر والاولى بعده بالافراد أي بعد التحلل المذكور وهو الفراغ من جميع أفعال الحج (٢٣) (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فإن أحرم صح احرامه بها لكن لا يفعل منها شيئاً حتى

تقرب الشمس وإلا لم يعتد به على الذهب حتى لو تحلل منها قبل الغروب ووطئ به فسد ما وقضاها بعد أعانها بعد الغروب * ولما أنهى الكلام على الميقات الزماني شرع في السكاني عاطفاه على قوله وقته فقال (ومكانه) أي الاحرام (له) أي للحج غير قران بالنسبة (للتقيم) بمكة، توطن بها أم لا كانت الإقامة تقطع حكم السفر أم لا (بمكة) أي الأولى لغير ذي النفس لا التمين فلو أحرم من الحل أو من الحرم خالف الأولى ولا دم عليه ومثل التقيم بها من منزله بالحرم كفي ومزدلفة (ونُدب) له الاحرام (المسجد) أي في جوفه موضع صلاته ويلبي وهو جالس وليس عليه ان يقوم من مصلاه ولا ان يتقدم إلى جهة البيت وشبه في الاستحباب قوله (كخروج) التقيم بها

أي وحينئذ يقول المصنف ووقته للحج شوال بالنسبة لغيرهم (قوله) وانعقد أي على المشهور وعن مالك عدم انعقاده كذا في عقب ومثله في ح عن ابن فرحون (قوله) تردد أي بين شيخي المصنف فالأول لسيدى عبد الله ابن الحاج صاحب المدخل والثاني لسيدى عبد الله النوفى قلا عن شيخه الزواوى (قوله) وصح الاحرام قبل ميقاته الزماني) أي على المشهور وقوله والسكاني أي اتفاقاً وقوله لأنه وقت كمال الخ أي بخلاف الصلاة فإنها تفسد قبل وقتها لأنه وقت وجوب ثم ان معنى قول المصنف وصح لزم وآتى به دفعا لنوم قطع الاحرام قبل زمانه أو مكانه لأنه منعى عنه كالصلاة بوقت نهى فاندفع ما يقال لأحاجة لقوله وصح للعالم به من الكراهة فتأمل (قوله) فاتحلله أي من وقت تحلله منه وقوله بالفراغ الخ تصوير للتحلل منه ولا مفهوم لقوله يحج ولو قال إلا لحرم بنسك كان أولى إذ لا تنقذ عمرة على حج ولا على عمرة كما يأتي (قوله) الأصغر والأكبر أي وهما رمي جرة العقبة وطواف الافاضة (قوله) والأولى بعده) لأن ظاهره انه إذا أحرم بها بعد جرة العقبة يوم النحر وبعد طواف الافاضة وقبل رمي الرابع أومضى قدره تكون صحيحة مع الكراهة مع أنها فاسدة كما مر (قوله) صح احرامه بها) أي مع الكراهة (قوله) حتى لو تحلل منها) أي بالفراغ منها وقوله لكن لا يفعل منها شيئاً الخ من جملة عماتها الدخول للحرم بسببها فإذا دخله قبل الغروب لأجابه اعاده (قوله) غير قران) أي حالة كون ذلك الإحرام غير قران أي وأما لو كان من بمكة أراد الاحرام على وجه القران فلا بد من خروجه للحل ويحرم منه كما يأتي (قوله) أي الأولى لغير ذي النفس) أي مكانه الأولى لا التمين وقوله لغير ذي النفس أي وأما ذو النفس فالأولى أن يخرج لميقاته ليحرم منه (قوله) لغير ذي النفس) أي لغير المقيم بمكة الآفاق ذي النفس (قوله) فلو أحرم) أي المقيم بمكة من الحل وقوله أو من الحرم أي غير مكة كفي ومزدلفة (قوله) وندب له) أي للقيم بمكة وقوله الاحرام بالمسجد أي الاحرام فيه وقوله موضع صلاته أي التي يحرم بعدها فرضاً أو نقلاً (قوله) ان يقوم من مصلاه) أي ثم يلبي بعد ذلك (قوله) الحل) المراد به ما جاوز الحرم (قوله) ليجمع الخ) هذا ظاهره في المعركة وأما في القران فالجمع بالنسبة للمعركة التي تضمنها القران لأن خروجه لعرفة إنما هو ملحق فقط لكن لو لم يخرج القارن للحل لكفاه خروجه لعرفة لأن خروجه للحل ابتداء واجب غير شرط كما سيأتي في الشارح (قوله) كما هو الشرط) أي ولا يرد احرام المفرد للحج من مكة لأنه يخرج لعرفة وهي في الحل فقد جمع في احرامه للحج من مكة بين الحل والحرم (قوله) ثم يليها الخ) تبع المصنف في ذلك عافى النواذر لكن انتهى عليه الأكثر كما قال بهرام وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم انهما متساويان لا افضلية لواحد منهما على الآخر كما في طي (قوله) المسمى الآن بمسجد عائشة) قيل إنما سمى التمتع بذلك

الآفاق (ذی التفتت) بفتح الفاء أي الذي معه سعة من يمكنه فيه الخروج لميقاته وادراك الحج فيندب له الخروج (لميقاته و) لأن مكان الاحرام (لها) أي للمعركة بمكة (وَلِلقران الحل) ليجمع في احرامه بين الحل والحرم في الصورتين كما هو الشرط في كل احرام ولا يجوز الاحرام من الحرم وانعقدان وقع ولادم عليه ولا بد من خروجه للحل كما يأتي (وَالجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف المهملة وبكسر العين وتشديد الراء (أولى) من غيرها من سائر الحل بالاحرام بالمعركة منها لا اعتبار النبي ﷺ منها وقد قيل انه اعتمر منها ثلثائة نبي (ثم) يليها في الفضل (التتبع) المسمى الآن بمسجد عائشة رضى الله عنها بالنسبة للمعركة أيضا وأما القران فلا يطلب فيه مكان معين فإن أحرم لها في الحرم خرج للحل ليجمع في احرامه بين الحل والحرم

(وَأَنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعادَ طوافه وبعيه) أن لعلهما قبل خروجه (بعده) أي بعد خروجه للحل ورجوعه لفسادهما قبل الخروج (وأهدى إن حلق) بدمسيه الفاسد لأنه حلق وهو محرم والتصير بأهدى تجوز عن اقتدى وأما من أحرم بالقران من الحرم فيلزمه الخروج للحل أيضا لكنه لا يطوف ويسمى بعده لأن طواف الافاضة والسمى بعده بندرج (٢٣) فيهما طواف وسمى العمرة فان لم

يخرج حتى خرج لعرفة فطاف للافاضة وسمى فاستظهر الأجزاء وأما وجب عليه الخروج قبل عرفة لأن خروجه لعرفة لم يكن للعمرة لأنه خاص بالحج وإنما اجزا لأن طوافها لما ندرج في طوافه الشتمل على الشرط وهو المقصود بالذات أغنى عن طوافها وكذا السعي (وإلا) يكن مقيا بمكة وما في حكمها مما سبق (فلهما) أي فالميقات المكان للحج والعمرة (ذو الحليفة) تصغير حلقة للمدني ومن وراءه (والحيفة) لأهل مصر والمغرب والتكرورو والشام والروم (ويلم) لأهل اليمن والهند (وقرن) لأهل نجد اليمن ونجد الحجاز (وذات عرق) بكسر العين وسكون الراء المهملتين لأهل العراق وفارس وخراسان والمشرق ومن وراءهم (و) مكانه لهما (مسكن دونها) أي المواقيت المتقدمة بأن كان المسكن أقرب لمكة من هذه المواقيت فيحرم من مسكنه أو مسجده

لأن النبي ﷺ أمر عبدالرحمن بن أبي بكر أن يخرج اخته عائشة له لتحرم منه (قوله) وان لم يخرج أي للحل من أحرم بالعمرة من الحرم أعاد (طوافه وبعيه) بعد خروجه للحل ورجوعه منه وهذا بخلاف من أحرم بالقران من الحرم فانه إذا لم يخرج للحل حتى خرج لعرفة فطاف وسمى فانه يحزبه ولادم عليه كما في ح وشب (قوله) لفسادهما قبل الخروج أي لأنهما فضلا بغير شرطهما (قوله عن اقتدى) أي لأن الحلاق لا هدى فيه لأن القدية فيما يترفع به أو يزيل أذى والحلاق يترفع به وقد يزيل أذى كالمو كان يترتب على بقاء الشعر حصول صداع وكان الحلاق يزيله (قوله) لكنه لا يطوف ويسمى بعده أي بعد خروجه والأولى حذف هذا لأن الموضوع في القارن القيم بمكة وهذا لا يكون سعيه إلا بعد الافاضة إذ لا قدوم عليه وطواف الافاضة إنما يكون بعد الخروج لعرفة وإذا كان كذلك فلا معنى لهذا الاستدراك فالأولى حذفه إلى قوله فان لم يخرج الخ (قوله) وإنما اجزا أي خروجه لعرفة مع انه خاص بالحج (قوله) وهو المقصود أي والحال ان الحج هو المقصود بالذات (قوله) وكذا السعي أي وكذلك سعيها لما كان مندرجا في سعيه للشتمل على الشرط وهو المقصود بالذات أغنى عن سعيها (قوله) وما في حكمها أي وهو الذي منزله بالحرم كنى ومزدلفة وغيرها (قوله) دونها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف صفة لمسكن أي مسكن كائن دونها وقوله ومسكن عطف على قوله ذوالحليفة كما أشار له الشارح وقوله ومسكن دونها أي لجهة مكة بأن يكون الميقات خلف منزله وليس المراد انه دونها جهة الذهاب لمكة بحيث يكون قبل الميقات وحاصله ان من كان منزله بين مكة والمواقيت كقديد وعسفان ومر الظهران للسمى الآن بوادي فاطمة فميقاته منزله أو مسجده ان افرد وتأخير الاحرام عن منزله كتأخيره عن المواقيت في لزوم الدم (قوله) وحيث حاذي واحدا حيث اسم مكان مبنى على الضم في محل رفع عطف على ذو من ذو الحليفة أي ومكان حاذي فيه واحدا سواء كان ذلك المكان المحاذي مسكنا لذلك الحرم أو كان الحرم مارا في ذلك المحاذي (قوله) أي قابل فيه واحدا الأولى سامت فيه واحدا أي بجانبيه أو مياسره وأما إذا حاذاه بمقابلة فلا يحرم إلا إذا اتاه بالفعل (قوله) أومر عطف على حاذي أي ومكانه لهما مكان مر به منهما والحال انه ليس من أهله فغاير قوله وإلا فلهما ذو الحليفة الخ تأمل (قوله) لكن للمتمتع تقييده الخ أي خلافا لمن قال ان المسافر في البحر يحرم إذا حاذي الميقات ولا يؤخر الى البر سواء كان بحر القلزم أو بحر عذاب وقوله لكن للمتمتع تقييده الخ هذا التفصيل لسند قوله في التوضيح وح وقال انه المتمتع (قوله) حيث يحاذي به أي فيه في البحر (قوله) لزمه دم في بن خلافه وان راكب البحر يرخص له تأخير الاحرام للبر مطلقا سواء كان مسافرا في بحر القلزم أو بحر عذاب نعم إذا أراد الأول أن يقدم الاحرام قبل أن يصل للبر فالمكان الأفضل أن يحرم منه المكان المحاذي لميقاته الذي هو الحيفة (قوله) عذاب بفتح العين وبالدال المعجمة والباء الواحدة وقيل انه بالدال المهملة والنون (قوله) بمحاذاة الميقات بل يجوز له التأخير حتى يأتي البر (قوله) أيضا في ان ميقاته الذي يحاذيه يلزم (قوله) ان الريح ترده وذلك لأن السفر منه

إن أفرد كأن قرن أو اعتمر وكان بالحل فان كان بالحرم خرج للحل على مأمور ومسكن بالتثوين (و) مكانه لهما أيضا (حيث) أي مكان (حاذي) أي قابل فيه (واحدا) من هذه المواقيت (أو) مر به منها وان لم يكن من أهله (ولو) كان المحاذي مسافرا (يجز) لكن للمتمتع تقييده ببحر القلزم وهو بحر السويس وهو من ناحية مصر حيث يحاذي به الحيفة فان ترك الاحرام منه للبر لزمه دم وأما بحر عذاب وهو من ناحية اليمن والهند فلا يلزم الاحرام منه بمحاذاة الميقات أي الحيفة أيضا لأن الغالب فيه ان الريح ترده فيجوز أن يؤخر للبر

بخلاف الأول (الإكصرى) وهو من وعاصي (يمر بالحليفة) فاصد المرور بالحليفة أو عاذاها (فهو) أي احرامه من ذى الحليفة (أولى) فقط لا واجب لأن ميقاته أمامه (وان لحضي) أي أولى وان لذات حبض أو نفاس (رُجى رفعه) قبل الحليفة فالأولى لها الاحرام من الحليفة وان أدى ذلك الى احرامها الآن بلا صلاة لأنها تقيم في العبادة إما قبل ان تصل للحليفة فلا يفي ركوعها للاحرام التأخر بفضل تقديم الاحرام مع كون احرامها التقدم من ميقاته عليه الصلاة والسلام فان لم يقصد المار بالحليفة المرور بالحليفة ولا عاذاها وجب احرامه من الحليفة وشبه في الأولوية قوله (كاحرامه) أي مرید الإحرام من أي ميقات (أوله) لما فيه من المبادرة للطاعة إذا الحليفة (٢٤) فالأفضل الاحرام من مسجدتها أو فناءه لامن أوله (و) ك (إزالة شعثه) من تقليم

ظفر وقص شارب وحلق عانة وتنف إبط وإزالة شعر بدنه إلا شعر رأسه فالأفضل إبقاؤه طلبا للشعث في الحج والشعث الدرن والوسخ والقشع (وترك اللفظ به) أي بالاحرام بان يقتصر على النية أولى كالصلاة وما أنهى الكلام على الميقات وأهله شرع في تقسيم المار به بالنسبة لوجوب احرامه وعدمه إلى ستة أقسام لأنه إما مرید لمكة أولا والمرید إماما ان يتردد أولا فهذه ثلاثة وفي كل اما ان يكون مخاطبا بالحج أولا فقال (والمار به) أي بالميقات (إن لم يرد مكة) بأن كانت حاجته مونها أو في جهة أخرى كان ممن مخاطب بالحج أولا (أو) يريد إماما ان لا يخاطب بالحج (كبد) وصبي ومجنون أو مخاطب به ولا يصح

في لجة البحر لأمع الساحل فاذا خرجت عليه الريح ردت فيبقى محرما ولا يقدر على الخروج البرولدا لا يلزمه أن يحرم من المكان الذي حاذى فيه الميقات بل يؤخر احرامه حتى يصل للبر (قوله بخلاف الأول) أي لأن السير فيه مع الساحل فيمكنه إذا خرجت عليه الريح النزول إلى البر فلهذا تعين احرامه من المكان الذي يحاذى فيه الميقات وقد يقال انه وان امكنه النزول للبر لكن فيه مضرة بمفارقة حله فلذا قيل انه لا يلزمه أن يحرم من المكان الذي حاذى فيه الميقات بل له أن يؤخر احرامه حتى يصل للبر فتأمل (قوله الاكصرى) استثناء من قوله أو مر به أي ان محل كون المار من الميقاتين ان يحرم منه ما لم يكن ميقاته أمامه كعصرى الخ (قوله الآن) أي من الحليفة (قوله أوله) أي ويكره تأخير الاحرام لآخر الميقات (قوله من مسجدتها) أي لأنه محل احرامه عليه الصلاة والسلام (قوله وكإزالة شعثه) أي عند التلبس بالاحرام (قوله بان يقتصر على النية) أي نية الدخول في حرمت الحج أو العمرة (قوله وفي كل اما ان يكون مخاطبا بالحج الخ) حاصل ما ذكره المصنف في حكم هذه الأقسام الستة ان المار بالميقات ان لم يرد مكة سواء كان مخاطبا بالحج أولا أو أرادها وكان غير متردد وهو غير مخاطب بالحج أو أرادها وهو متردد سواء كان مخاطبا به أولا ففي هذه الأحوال الخمسة لا يجب عليه الاحرام ولادم في مجاوزته حلالا ومثل ذلك ما اذا خرج من مكة لمكان قريب عازما على عدم العود لها ولو أقام به كثيرا ثم عاد لأمر عاقه عن السفر أو خرج لمكان قريب وهو يريد العود ولم يقم به كثيرا وأما إذا أرادها وهو ممن مخاطب بالحج وكان غير متردد فيجب عليه الاحرام من الميقات وأثم ان جاوزه حلالا ولادم عليه ان أرادها لتغير نسك كتجارة أو لكونها ببلده فان كان أرادها لنسك لزمه الدم بمجاوزة الميقات حلالا إذا لم يرجع له ويحرم منه فاذا جاوز الميقات حلالا وأحرم بصدقه ثم رجع للميقات فلا يسقط الدم عنه ولا ينفعه رجوعه للميقات في سقوط الدم الا إذا رجع له قبل ان يحرم من غيره (قوله كان ممن مخاطب به) أي بان كان حرا مكفلا (قوله وان بداله دخولها) هذا مبالغة في قوله ولادم وهذا راجع لقوله إن لم يرد مكة وقوله أو أذن الخ راجع لقوله أو يريد الخ فهو لفظ ونشر مرتب (قوله أو أذن الولي للعبد أو الصبي) أي في الاحرام بعد مجاوزته (قوله وأحرم واحد منهم فرض أو قل) أي بعد مجاوزة الميقات (قوله الا الصلوة الخ) هذا مستثنى من المبالغ عليه وهو ما إذا أحرم بعد مجاوزته للميقات والتأويل بلزوم الدم لابن شبلون والتأويل بعدم لزومه لابن أبي زيد ومحل التأويلين مقيد بقيد أربعة ان يحصل من مجاوزة الميقات حلالا احرام في أشهر الحج وأن يكون ضرورة وأن يكون مستطيعا وان يكون حين مروره غير مخاطب

بالاحرام

منه ككافر (فلا إحرام عليه ولادم) في مجاوزة الميقات حلالا

(وإن) بداله دخولها بعد مجاوزته أو أذن الولي للعبد أو الصبي أو اعتق أو فاق المجنون أو اللقي عليه أو أسلم الكافر (أو أحرّم) واحد منهم فرض أو قل وإنعالم يلزمهم الدم لأنهم جاوزوا الميقات قبل توجه الخطاب عليهم في غير الكافر والكافر جاوزه وقت لا يصح منه الاحرام (إلا الصلوة المستطیع) الذي أحرم في أشهر الحج بعد تعدى الميقات حلالا وكان حال مروره غير مخاطب لعدم إرادته الدخول (فتأويلان) في لزوم الدم نظرا إلى انه بإحرامه صار بمنزلة مرید الاحرام حال المرور وعدم لزومه

نظر الحال مرووره والراجح الثاني فان أحرم في غير أشهر الحج فلا دم اتفاقا كأن لم يكن ضرورة أو غير مستطيع (وَمُرِيدُهَا) أي مكة لا يخلو (إن تردّد) لها متسببا بها كية أو حطب أو نحوهما (أو عاد لها) من قريب كمسافة قصر فدون بعد خروجه منها لا يريد العود ولو أقام به كثيرا (لأمر) عاقه عن السفر أو يريد العود ورجع من مكان قريب ولم يقيم فيه كثيرا أو لغير عائق (فكذلك) أي كالمار الذي لم يردّها لا يلزمه إحرام ولا دم وإن أحرم (وإلا) بأن أرادها لنفسك أو تجارة أو لأنها بلدة أو عاد عن بعد فان زاد على مسافة القصر أو عادية الإقامة وترك السفر (وجب) عليه (الإحرام) من الميقات (٢٥) إن وصله وإلا فدونّه (وأساء)

أي أثم (تاركه) منه ولا حاجة له بعد قوله وجب بل هو يومه خلاف الراد إذ كثيرا ما يستعمل أساء في الكراهة في يومه إن الراد بالوجوب التأكيد وليس كذلك وما في الشرح ممنوع ولما أومى بقوله وجب الإحرام الخ إن عليه الدم في مجاوزة الميقات حلالا مطلقا مع أن فيه تفصيلا به عليه بقوله (ولادم) عليه في تركه ولو ضرورة (إن لم يقصد) حال مجاوزة الميقات بدخوله مكة (نسكاً) بحج أو عمرة بأن قصد بدخوله التجارة مثلا ولو بدا له النسك بعد ذلك وأحرم في الطريق أو مكة لكن نقل ابن عرفة أن قصد مكة كقصد النفس في لزوم الدم واعتمدوه (وإلا) بأن قصد نسكاً (رجع) وجوبا للميقات وأحرم منه (وإن شاركها) أي مكة بل وإن دخلها مالم

بالإحرام لعدم إرادته دخول مكة فان اتقى قيد من هذه القيود فلا دم اتفاقا في الثلاثة الأول ويلزمه الدم اتفاقا في الأخير (قوله نظرا لحال مرووره) أي في عدم إرادته الدخول (قوله ومريدها إن تردّد) اللخمى يحرم التردد أول مرة استحبابا كما صرح به ابن عرفة والتوضيح واعلم أن قول المصنف ومريدها الخ ليس في متعدى الميقات كما هو المتبادر من كلام الشارح وإنما هو في دخول مكة من غير إحرام من مكان قريب وأما المار على الميقات إذا أراد مكة فيجب عليه الإحرام من غير تفصيل بين التردد وغيره كما تنبّه المدونة انظر طقي اه بن (قوله ولو أقام به) أي بذلك القريب (قوله لأمر عاقه عن السفر الخ) أي فإن خرج منها لا يريد العود لها ورجع من مكان قريب لغير عائق أحرم وإلا وجب الدم بخلاف من خرج منها يريد العود هذا ما حصله ابن رشد انظر ح وحاصل ما في المقام أنه إذا خرج من مكة محل بعيد زائد على مسافة القصر ثم رجع لها فلا بد من الإحرام أقام بذلك المحل قليلا أو كثيرا رجع لأمر عاقه عن السفر أم لا كان حين خروجه ناويا العود لمسكة أم لا فهذه صور ثمانية زائدة على الثن وأما إن خرج منها محل قريب على مسافة القصر فأقل فان كان نيته العود لها ورجع فلا بد من إحرامه إن أقام بذلك المحل كثيرا رجع لأمر عاقه أم لا وإن أقام به قليلا فلا إحرام عليه رجع لأمر عاقه أم لا فهذه صور أربعة خارجة عن الثن أيضا فان خرج منها محل قريب وليس نيته العود إليها ثم عاد إليها فإن كان عوده لأمر عاقه عن السفر فلا إحرام عليه مكث في ذلك المحل قليلا أو كثيرا وهاتان الصورتان منطوق المصنف وإن عاد لا لأمر عاقه عن السفر بل لكونه بدا له عدم السفر رجع لإحرام أقام بذلك المحل قليلا أو كثيرا وبقي ما إذا خرج منها ولا نية له بالعود ولا بعده فان رجع عن بعد أحرم وإن رجع عن قرب فمحل نظر كذا قرره شيخنا (قوله والا) أي والّا يكن مريداه مترددا إليها ولا عائدا إليها لأمر عاقه بأن أرادها لنفسك (قوله أو عاد عن بعد) أي أو عاد لمسكة من مكان بعيد سواء خرج منها ناويا العود لها أم لا (قوله أو عاد بنية الإقامة) أي ولو كان عوده من مكان قريب (قوله وإلا فدونّه) أي والا أحرم دونّه أي قبل الوصول إليه فاذا خرج من مكة ولم يصل للميقات ثم عاد إليها فانه يحرم من ذلك المكان الذي وصل إليه (قوله وما في الشرح ممنوع) أي من أن المراد بالوجوب التأكيد الصادق بالنسبة وإن قوله وأساء تاركه أي ارتكب مكروها (قوله ولا دم عليه في تركه) أي في ترك الإحرام من الميقات (قوله ولو ضرورة) أي هذا إذا كان غير ضرورة بل ولو كان ضرورة وسواء أحرم بعد مجاوزة الميقات أو لم يحرم أصلا وهذا أحد أقوال في المسئلة وهو مذهب المدونة وقيل يلزمه الدم مطلقا ضرورة أم لا أحرم أم لا وقيل إن كان ضرورة فالدم أحرم أم لا وإن كان غير ضرورة فلا دم أحرم أم لا وقيل عليه الدم إن كان ضرورة وأحرم وإن اتقى الأمران أو أحدهما فلا دم وذكر بعضهم أن هذا هو المشهور (قوله أو مكة) أي أو قصد مكة فهو عطف على تجارة (قوله لا إن فات) أي حجه الذي أحرم له بعد تعدى الميقات حلالا

(٤ - دسوق - ثاني) يحرم فلو قال وإن دخلها كان أخصروا فيدوا وسلم من الإيهام (ولادم) عليه إذا رجع قبل إحرامه إن جهل حرمة تعدى الميقات حلالا بل (وإن علم) حرمة ذلك ومحل الرجوع (مالم يخف) قاصد النسك برجوعه (فوتا) لنسكه أو رفته أو لم يقدر على الرجوع لسكروض فان خاف ما ذكر (فالدّم) ويحرم من مكانه ويتأدى (كراجع) أي كازوم الدم لراجع للميقات وقد تعداه حلالا ثم أحرم ثم رجع إليه (بعد إحرامه) ولا يسقطه عن رجوعه فيلزمه الدم (ولو أفسد) حجه وأولى إن لم يرجع (لا) إن (فات) وتحلل منه فعل عمرة فيسقط عنه دم التعدي لأنه صار بمنزلة من تعدى الميقات غير قاصد نسكاً ثم أحرم بعمرة لا انقلاب حجه لها ولم

يُسبب فيه خلاف الأول فإنه يسبب في إفساده فإن بقي على إحرامه لقابل فعله الدم لأنه حينئذ بمنزلة من لم يقته ثم ذكر ما ينقد به الإحرام بقوله (وإنما ينقد) الإحرام بحج أو عمرة (٦٣) (بالنية) ان واقعهما لفظه بل (وإن خالفهما لفظه) كأن نوى الأفراد

وتلفظ بالقرآن أو عكسه (ولا دم) لهذه المخالفة والافتقار يكون عليه الدم الشيء آخر كما إذا نوى القرآن وتلفظ بالأفراد فيه الدم بشرطه الآتية وينقد بالنية (وإن) حصلت (بجماع) أى في حالة الجماع وينقد فاسدا ويتمه ويقضيه ويهدى ومصب الحصر قوله (مع قول) كالتلبية والتهيل (أو فئس) كالتوجه في الطريق والتجرد من المحيط والتقليد والإشعار ولا ريب أنه حال الجماع يمكنه القول أو الفعل بأن يجمع على دابته حال التوجه (تعلقا به) أى بالإحرام من تعلق الجزء بالكل إذ كل من القول أو الفعل جزء من الإحرام لأنه عبارة عن النية مع قول أو مع فعل فتأمل ثم راجع ان الإحرام هو النية فقط وما مشى عليه المصنف ضعيف وينقد بما ذكر سواء (يمين) ما أحرم به من حج أو عمرة أوهما (أو أي) لم يبين شيئا كأحرمت فقه لكن لا يفعل شيئا إلا بعد التعيين ويندب صرفه للأفراد

(قوله فان بقي) أى من فاته الحج والحال أنه أحرم بعد تعدى الليقات قاصدا نسكا (قوله ان واقعهما لفظه) أى بأن نوى الأفراد أو القرآن وتلفظ بما نواه (قوله بل) وإن خالفها لفظه ظاهره ولو عمدا فليس كالصلاة وقوله ولا دم هذا قول مالك المرجوع عنه والمرجوع اليه ان عليه الدم وقاله ابن القاسم لكن قال المصنف في مناسكه والأول أقيس وعلى الثاني هل الدم الذى أوجبه اللفظ مقصور على ما إذا لفظ بقرآن أو مطلقا احتملان لابن عبدالسلام وعلى الأول منهما يدل كلام الجواهر (قوله أو عكسه) أى كالنوى القرآن وتلفظ بالأفراد (قوله والا قدالخ) أى والانتقل النفي لزوم الدم لهذه المخالفة بل للنفي لزومه مطلقا فلا يصح لأنه قدالخ (قوله وإن حصلت بجماع) أى وإن حصلت النية مع جماع فالباء بمعنى مع وأما لو نوى الإحرام على شرط أنه يجمع وأنه لا يحرم عليه وطء ولا انزال فهذا لا ينقد إحرامه وإن لم يجمع بالفعل ولا يكون عليه من أفعال الحج والعمرة ولا من لوازم الإحرام بهما شيء وذلك لأن شرطه مناقض لمقتضى المقد كذا في ح عن طرر التلقين لكنه خلاف المشهور كما في البدر القرافي والممول عليه الانعقاد وسقوط الشرط كما مر في الاعتكاف وإن اشترط سقوط القضاء لم يفده (قوله ولا ريب الخ) جواب عن اعتراض ابن غازى وحاصله ان قول المصنف وإنما ينقد بالنية وإن يجمع يقتضى ان النية وحدها كافية في انعقاده في حالة الجماع مع أن مذهب المصنف أنه لا ينقد بمجرد النية بل لابد أن يصاحبها قول أو فعل تعلقا به وحاصل الجواب ان قول المصنف مع قول أو فعل الخ مصب الحصر فهو مرتبط بقوله بالنية وبقوله وإن يجمع ولا ريب أنه يمكنه القول حالة الجماع بأن يجمع وهو يلي ويمكنه الفعل حالة الجماع أيضا بأن يجمع على دابته وهى متوجهة في الطريق (قوله تعلقا به) احتراز من غير التعلق به كالبيع والكتابة والكلام الأجنبي (قوله ثم ان الراجع الخ) أى كما هو نص المدونة وبه صرح في التلقين والعلم والقبس (قوله هو النية فقط) أى بأن ينوى في قلبه الدخول في حرمت الحج أو العمرة أوهما وأما التلبية والتجرد بكل منهما واجب على حدثه (قوله وما مشى عليه المصنف) أى تبعاً لابن شاس وابن بشير واللخمي من ان النية اذا تجردت عن القول والنقل المتعلق بالحج لا ينقد الإحرام وذلك لأنه جعل الإحرام مركبا من النية والقول أو الفعل بناء على ان البناء في قوله بالنية للآلة وإن جعلت للتصوير كانت المصاحبة لأحد الأمرين شرط صحة لا شرط كمال كما هو القول المقابل (قوله لم يبين شيئا) أى كأن ينوى الدخول في حرمت نسك ولم يبين شيئا (قوله وإن كان) أى إحرامه قبلها أى قبل أشهر الحج (قوله وكره الحج) أى وكره صرفه لحج لأنه إحرامه به قبل وقته (قوله فان طاف) أى قبل أن يصرف إحرامه لشيء سواء كان أحرم في أشهر الحج أم لا (قوله وجب صرفه للأفراد) أى ويكون هذا الطواف الواقع قبل الصرف والتعيين طواف القدوم وهو ليس ركناً من الحج فلا يضر وقوعه قبل الصرف ولا يصح صرف ذلك الإحرام للعمرة لأن الطواف ركن منها وقد وقع قبل تعيينها واعترض بن ما ذكره الشارح من الوجوب بأن هذا القرع الذى وقع فيه الصرف بعد الطواف إنما قل عن سند القرافي وهما لم يذكر إياه وجوب الصرف لحج وإنما قالوا الصواب ان يحمل حجا وهذا لا يقتضى الوجوب اه وقد يقال هذا مسلم الا ان تعاليمها عدم صرف ذلك الإحرام للعمرة بما عللنا به يقتضى وجوب صرفه للحج

(قوله)

واليه أشار بقوله (وصرفه) ندبا (لحج) مفرد إن وقع

الصرف قبل طواف القدوم وقد أحرم في أشهر الحج وإن كان قبلها صرفه ندبا للعمرة وكره لحج فان طاف وجب صرفه للأفراد

(والقياس) صرفه (القران) لأنه أحوط لاشتغاله على النسكين (وإن) عين (و) نسي ما أحرم به أو فرد أو عمرة أو قران (قران) أي يعمل عمله ويهدي له لا أنه ينويه بدليل قوله (ونوى الحج) فقط وجوبا أي يحدث (٣٧) نيته ويعمل عمل القران احتياطا

فإن كان أحرم أولا بحج أو قران لم يضره ذلك وإن كان بعمرة فقد أردف الحج عليها (و) برى منه أي من الحج (فقط) لأن العمرة فيأتي بها لاحتمال أن يكون إحرامه الأول بفرد وشبهه في قوله ونوى الحج وبرى منه فقط قوله (كتكته أفر دأوه تمتع) أي كالمو أحرم ثم شك هل كان أحرم بفرد أو عمرة وهو مراده بالتمتع ولو عبر بالعمرة كان أحسن فانه ينوى الحج وبرى منه فقط ويأتي بعمرة لما مر وانما كان هذا تشبيها لا تمثيلا لأنه في الأولى نسي ما أحرم به من كل وجه وفي هذه جزم بأنه لم ينو قرانا (ولغا عمرة) لغا بفتح اللام والغين المعجمة كرمي فعل لازم بمعنى بطل وعمرة فاعله أي وبطلت عمرة أردفت (عليه) أي على الحج لضعفها وقوته (كالثاني في حجتين أو عمرتين) لأن الثاني حاصل بالأول وأما إرداف الحج على العمرة فيصح لقوته وضعفها (و) لغا (رفضه) أي الإحرام بالحج أو العمرة ولو حصل الرفض في الأثناء

(قوله والقياس صرفه لقران) أي أن القياس يقتضي صرفه لقران إلا أنه غير معمول عليه لمخالفته للنس لأن النس صرفه لأفراد إذا أهرم (قوله ونوى الحج فقط وجوبا) فيه نظر بل الذي يدل عليه كلامهم أن من نسي ما أحرم به لزمه عمل القران سواء نوى الحج أي أحدث نيته أم لا وبرأته من الحج إنما تكون إذا أحدث نيته فإذا أراد البراءة منه أحدث نيته فان لم ينويه لم تبرأ ذمته من عهدة الحج ولا من العمرة أيضا إذ ليس محققا عنده حج ولا عمرة انظر ابن غازي وح اه بن وعمل إحداثه لنية الحج إذا شك فيما أحرم به حيث حصل شك في وقت يصح فيه الإرداف كما لو وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع وأما لو حصل بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوي الحج إذا صح إردافه على العمرة إذ ذلك بل يلزمه عمرة فيستمر على ما هو عليه فإذا فرغ من السعي أحرم بالحج وكان متمتعا إن كان في أشهر الحج (قوله لما مر) وهو قوله لأنه إن كان أولا الخ والأولى لنظر مامر لأنه يقال هنا لأنه إن كان أولا أحرم بعمرة فقد أردف الحج عليها وإن كان أحرم أولا بالحج لم يضره إحداث نية الحج (قوله ولغا عمرة عليه كالثاني في حجتين أو عمرتين) المراد بلغوه عدم انعقاده فلا يلزم في ذلك شيء أصلا خلافا لما يوهمه تفسير الشارح بالبطلان (قوله ولو حصل الرفض في الأثناء) أي في أثناء أعمال الحج فإذا رفض إحرامه في أثناءه قبل أن يأتي بيقية أعمال الحج المطلوبة منه كالسعي والطواف ثم أتى بها لم يرفض إحرامه مطلقا أتى بها بنيته أو بغير نيته وأما إذا وقع الرفض في أثناء الأفعال الواجبة عليه كالطواف والسعي ارتفض ذلك الفعل فقط ويكون كالتارك له فيطالب بغيره وأصل الإحرام لم يرفض ونس عبد الحق فإذا رفض إحرامه ثم عاد للو اضح التي يخاطب بها فعملها لم يحصل لرفضه حكم وأما إن كان في حين الأفعال التي تجب عليه نوى الرفض وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فانه يعد كالتارك لذلك انظر بن (قوله حقه قولان) أي لأن الجواز نقله سند والقرافي عن أشهب والنس نقله المازري عن مالك وليس هذا من تردد التأخرين في النقل عن واحد أو أكثر من المتقدمين لأن معنى ذلك أن لا يختلف التأخرون في النقل عن واحد أو أكثر من المتقدمين كأن ينقل جماعة عنه أو عنهم الجواز وينقل آخرون عنه أو عنهم النع وما هنا ليس كذلك لأن هذا نقل جماعة عن واحد الجواز ونقل آخرون عن آخر النع ثم إن المعتمد من القولين القول بالجواز كما في الحج فإن قلت لم جرى هنا خلاف دون الصلاة حيث قال الصنف وجاز له دخول على ما أحرم به الإمام قلت لأن الإبهام هنا أشد لاحتمال أن يكون ما أحرم به حجا أو عمرة والحج يحتمل الأفراد والقران والتمتع بخلاف الصلاة فمعلوم أنها فرض وانما الشك في عين الصلاة فخف الإبهام فيها واشتد في الحج (قوله فلو تبين الخ) هذا وما بعده بناء على القول بصحة الإحرام وانعقاده وقوله ويكون مطلقا يغير الخ قيل الحق انه يجري على الإبهام السابق فيصرفه وجوبا للحج خاصة وإن وقع الصرف بعد طواف القدوم كان في أشهر الحج أولا ونديا إن كان قبله ووقع الإحرام في أشهر الحج فإن وقع في غيرها كرمه صرفه لحج وندب صرفه لعمرة كما مر (قوله أي فضل الخ) هذا والنصوص خلافا لما رواه أشهب عن مالك في المجموعة أن من قدم مكة مراهما فلا أفراد أفضل في حقه وأما من قدم وبينه وبين الحج طول زمان وخاف قلة الصبر فالتمتع أولى له ولما قاله اللخمي من أن التمتع أفضل من الأفراد والقران ولما قاله أشهب وأبو حنيفة من أن القران أفضل من الأفراد لأن

(و) جواز إحرام شخص (كل حرام زبيد) ويلزم من الجواز الصحة ومن عدم الجواز عدم الصحة لعدم الجزم بالنية (تردد) حقه قولان فلو تبين أن زيدا لم يحرم لزمه هو الإحرام ويكون مطلقا يغير في صرفه فيما شاء وكذا لو مات زيدا ولم يعلم ما أحرم به أو وحده محرما بالاطلاق على ما استظهر ولما كانت أوجه الإحرام ثلاثة أفراد وقران وتمع بين الأفضل منها بقوله (ويؤيد أفراد) أي فضله

على قرآن وتمتع بأن يحرم بالحج مفردا ثم إذا فرغ منه أحرم بالعمرة (ثم) إلى الأفراد في الفضل (قرآن) لأن القارن في عمله كالفرء والمشا به للأفضل يعقبه في الفضل (٢٨) ثم فسره بقوله (بأن يحرم بهما) معا بنية واحدة بأن ينوي القران أو الاحرام بالحج

وعمرة أو نية مرتبة (وقد تها) أي قدم نية العمرة وجوبا في ترتيبهما ليرتدف الحج عليها ولا يتصور ذلك لها إذا أحرم بهما مما نتم تصور تقديم لفظها أن لفظه وهو حينئذ مستحب (أو) يحرم بالعمرة (يردفعه) أي الحج عليها بعد الاحرام بها وقبل طوافها أو (بطواغيا) أي فيسه قبل تمامه (إن صححت) هو شرط في صحة الاردا ف إطلاقا بجميع صوره أي ان شرط الاردا ف صحة العمرة فان فسدت لم يصح (وكلمه) أي الطواف الذي اردف الحج فيه وجوبا وصلى ركعتين (ولا يسمى) للعمرة بعد هذا الطواف لوجوب ايقاع السعي بعد طواف واجب بالاردا ف سقط طواف القدوم عنه وصار طوافه تطوعا لأنه صار كمن انشأ الحج وهو بمكة أو الحرم فيؤخر السعي للافاضة (وتندرج) العمرة في الحج أي يستغنى بطوافه وسعيه وحلقه عما وافق ذلك من عملها (وكره) الاردا ف بعد الطواف (قبل الركوع)

عبادتين أفضل من عبادة (قوله على قرآن) أي وان كان القران يسقط به الطلب عنه بالنسكين والأفراد إنما يسقط به الطلب بالحج فقط لأنه قد يكون في الفضول ما لا يكون في الفاضل (قوله ثم إذا فرغ منه أحرم بالعمرة) ظاهره ان الأفراد لا يكون أفضل إلا إذا أحرم بالعمرة بعد فراغه من الحج وهو قول ضيف والعمد ان الأفراد أفضل ولو لم يتمر بعده فإذا أحرم بالحج وترك العمرة فقد ترك سنة وليست داخلية في حقيقة الحكم له بالافضية وهو ظاهر كلام ابن عرفة وغيره والمصنف في الناسك حيث قال الأفراد ان يحرم بالحج مفردا ثم إذا فرغ يسن له ان يحرم بعمرة (قوله أو نية مرتبة) الأولى أو نيتين مرتبتين في وقت واحد (قوله نتم تصور تقديم لفظها) أي بأن قولك بعمرة وحجة (قوله وهو حينئذ مستحب) أي ان تقديمها في التسمية مستحب إذا كان أحرم بهما بنية واحدة ولو عكس في التسمية صح (قوله أو يردفعه) إشارة للنوع الثاني من نوعي القران وهو الاردا ف وكل منهما تحت أقسام (قوله أو بطوافها قبل تمامه) أي عند ابن القاسم خلافا لأشهب القائل إذا شرع في الطواف فات الاردا ف ولو قال المصنف ولو بطوافها كان أيبن وكان مشيرا للخلاف في الإردا ف في الطواف (قوله ان صحت) أي وأما ان فسدت فلا يرتدف الحج عليها عند ابن القاسم ولا يعتقد احرامه بالحج ولا قضاء عليه فيه قاله سند وهو باق على عمرته ولا يحج حتى يقضيها فان أحرم بالحج بعد تمامها وقبل قضائها صح حجه ولو فسدت في أشهر الحج ثم حج من عامه قبل قضائها فتمتع وحجه تام وعليه قضاء عمرته اه عيج (قوله وكلمه وجوبا) أي على انه تطوع وانما أوجب اكالمه لأن الطواف يجب آتمامه بالشروع فيه وليس اكالمه شرطا في صحة الاردا ف عند ابن القاسم وما لأبي الحسن انه لا يجب عليه اكالمه قال طفي انه خلاف ظاهر كلام أهل المذهب (قوله وصار طوافه تطوعا) أي بعد أن كان واجبا فقد اقبلت صفته (قوله وهو بمكة) أي وهو لا قدوم عليه (قوله فيؤخر السعي للافاضة) ويندرج طوافها في الافاضة (قوله وتندرج) آتى بها للدرد على أبي حنيفة في إيجابه على القارن طوائين وسعين ولا يلزم المحرم القارن ان يستحضر عند اثباته بالأفعال التي يشترك فيها الحج والعمرة انها للحج والعمرة بل لو لم يستحضر العمرة أجزأه ولو قصد بذلك العمرة وذلك وهو بمكة فانه يؤمر بالاعادة كما في ح فإن لم يذكر حتى رجع لبلده أجزأه (قوله ويصح اردافه) أي ويركع لذلك الطواف ويسعى بعد الافاضة وتتقاب صفة ذلك الطواف فبعد ان كان واجبا صار تطوعا (قوله وصح بعد سعي) أي وان كان لا يجوز القدوم على ذلك لاستلزامه تأخير حلق العمرة واعلم انه إذا أحرم بعد سعيها كان غير قارن وفي تسميته ذلك ارادنا تسمي لأن هذا حج مؤتلف بعد عمرة تمت ولذا جعل الشارح ضمير صح راجعا للاحرام بالحج لا للاردا ف (قوله ثم ان أتم) أي ثم ان كان هذا الذي أحرم بالحج بعد سعي العمرة وقبل حلقها أتم عمرته الخ (قوله وأهدى تأخيرها) أي لفراغ الحج وظاهره ولو حلق بالقرب كن اعتمر في آخر يوم عمرته ثم أحرم بالحج ولم يعلق حتى وصل لمنى يوم النحر فحلق وهو كذلك فيلزمه الدم ولا يسقط عنه لأن الحلق للنسك الثاني كما في ح عن الطراز (قوله ولو فعله) أي الحلق بعد احرامه بالحج وقبل فراغه من أعماله رد بلوقول أصحاب ابن يونس انه لادم عليه مخزيج على قول ابن القاسم فيمن

ويصح اردافه (لا بعده) أي بعد الركوع فلا يصح وأشعر قوله لا بعده بصحته في الركوع (وصح) احرامه بالحج أقام (بعد سعي) للعمرة قبل حلقها ثم ان أتم عمرته قبل أشهر الحج يكون مفردا وان فعل بعض ركعها في وقته يكون متمتعاً (وحرّم) عليه (الحلق) للعمرة حتى يفرغ من حجه (وأهدى تأخيرها) أي لوجوب تأخيرها عليه بسبب احرامه بالحج فليس المراد انه يطلب بتقديمه وان أخره أهدى (ولو فعله) بأن قدم الحلق فلا يبيده

ولا بد من الهدى وعليه حينئذ فدية أيضا (ثم) بل القرآن في النذب (ثم) (بأن) هجره بعمرة ثم يغل منها في أشهر الحج ثم (يحج) بعدها) بأفراد بل (وإن بقران) فيصير متمتعا قارنا ولزمه هديان لتمتعه وقرانه وسمى المتمتع متمتعا لأنه تمتع باسقاط أحد سفرين أولا لأنه تمتع من عمرته بالنساء والعليب (وشرط) وجوب (دمهما) أى المتمتع (٣٩) والقران (عدم إقامة) المتمتع أو

القارن (بمكة أو ذى طوى) مثل الطاء مكان معروف ثم (وقت فعلها) أى وقت احرامه بها فالتيم لادم عليه ان كانت اقامته اصليا بل (وإن) كانت (بإقطاع) أى بسبب انقطاع (بها) أى بمكة أو ذى طوى وأفرد الضمير لأن العطف بأو بأن انتقل اليها وسكنها بنية عدم الانتقال منها واما المجاور بها الذى ينته الانتقال منها أولا بنية له فعليه الهدى (أو) كان متوطنا بها (وخرج) منها (لحاجة) من غزو أو تجارة ونيته الرجوع فلا دم عليه ان رجع بعمرة في أشهر الحج ثم حج أو احرم بها مما قارنا (لا) ان (انقطع) بغيرها (أى بغير مكة وما في حكمها) رافضا سكنها (أو قديم بها) أو بمعنى الواو أى وقدم بالعمرة (ينوي الإقامة) بمكة وما في حكمها وأولى ان لم ينوها فعليه الدم ان تمتع أو قرن (ونذب) دم المتمتع (لذى أهله) أهل بمكة وأهل بغيرها مما ليس

قام من اثنين في الصلاة ثم رجع فجلس أنه يسجد بعد السلام ويسقط عنه برجوعه ما كان لازمه من السجود القبلى وقوله بأن قدم الحلق أى قبل فراغه من الحج (قوله ولا بد من الهدى) أى لترك الأمر الواجب عليه وهو تأخير الحلق وقوله وعليه فدية أى لحلقه الذى فعله والحاصل ان الواجب اصاله ترك الاحرام بالحج حتى يحاق للعمرة فان خالف ذلك الواجب واحرم به قبل حلقها لزمه تأخير الحلق للفراغ من الحج واهدى لترك ذلك الواجب الأصلى فان قدم الحلق قبل الفراغ من الحج لزمه هدى لترك التأخير الواجب والفدية لازالة الاذى (قوله بأن يحرم بعمرة ثم يغل منها الخ) أى سواء كانت تلك العمرة صحيحة أو فاسدة (قوله فيصير متمتعا قارنا) أى ولو تكرره منه فعل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فهدى واحد يحزنه قاله في النواذر (قوله لأنه تمتع) أى انتفع وقوله من عمرته أى بعد عمرته وفيه ان كل معتمر يتمتع بعد عمرته بالنساء والطيب سواء حج بعدها أو لم يحج بعدها تحلل من عمرته في أشهر الحج أولا مع انه لا يسمى متمتعا إلا ان يقال علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله وشرط دمها الخ) ظاهره انها ليست شرطا في التسمية وهو احد قولين وقيل انها شروط في التسمية والدم معا وتظهر ثمرة الخلاف لو حلف انه متمتع أو قارن ولم يستوف الشروط لم يحث على الأول ويحث على الثانى (قوله عدم اقامة) المراد بها الاستيطان وهو الإقامة بنية عدم الانتقال وحاصله ان شرط دمها ان لا يكون مقما وقت الاحرام بها بمكة ولا بمسا في حكمها مما لا يقصر المسافر منها حتى يحاوزه (قوله مكان معروف ثم) أى هناك وهو ما بين الثانية الى هبط منها. المقبرة مكة والثنية الأخرى التي إلى جهة الزاهر ولا خصوصية لذى طوى بل المراد كل مكان في حكم مكة مما لا يقصر المسافر منها حتى يحاوزه (قوله أى وقت احرامه بها) أى بالقران والتمتع والمراد وقت الاحرام بالعمرة منه فلو قدم آفاق محرم بعمرة في أشهر الحج ونيته السكنى بمكة أو بما في حكمها ثم حج من عامه وجب عليه هدى المتمتع وليس كالقيم (قوله بل وان كانت باقطاع) أشار الشارح إلى ان هذه المبالغة راجعة للمفهوم (قوله بأن انتقل الخ) تصويره للاقطاع بها (قوله أو كان متوطنا بها) أى بمكة سواء كان من أهلها أو من غيرهم استوطنها قبل ذلك بأهله أو بغيرهم وقوله أخرج حاجة عطف على ما في حيزان (قوله لان انقطع) أى المسكى وحاصله ان المسكى إذا انقطع بغير مكة رافضا سكنها فان حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة فيلزمه دم المتمتع والقران وأما ان لم يرفض سكنها فهو قوله أخرج حاجة (قوله وقدم بالعمرة) أى في أشهر الحج ويحتمل ان ضمير بها لأشهر الحج والباء للابسة على الأول وعلى الثانى بمعنى فى و. معلوم ان من قدم فى أشهر الحج لا يكون متمتعا إلا إذا كان قدومه بعمرة لان كان يحج (قوله ونذب دم المتمتع) أى وكذلك القران (قوله تأويلان) الاطلاق للتونسى والتقييد للخمى وقوله المعتمد الأول اعترضه أبو على المناوى قائلا لم أر من ذكر أن الأول هو المذهب اه بن (قوله وشرط دمها) أى القران والتمتع (قوله وحج من عامه) أى فلو حل من عمرته فى أشهر الحج ثم لم يحج الا من قابل أوقات المتمتع الحج أو القارن وتخللا بعمرة كما هو الأفضل فلا دم فلوقبى القارن على احرامه لقابل لم يسقط عنه الدم (قوله ويشترط للتمتع) أى لدمه وأشار الشارح بتقدير يشترط إلى ان قوله ولا تتمتع الخ

في حكمها (وهل) ندبه مطلقا أو (إلا أن يقيم بأحدهما) أى أحد السكانيين (أكثر) من اقامته بالآخر (فيعتبر) الأكثر فيجب ان كان الأكثر بغير مكة وما في حكمها ولا يجب ان كان الأكثر بمكة (تأويلان) المعتمد الأول (و) شرط دمها (حج من عامه) فهما (و) يشترط (للتتمتع) زيادة على الشرطين السابقين المشتركين بينه وبين القران (عدم عوديه للبلد أو مثله) في البعد

إذا كان العود لئلا يلبسه بغير الحجاز بل (ولو) كان (بالحجاز) فإن عاد إلى مثله بعد أن حل من عمرته بمكة ثم دخلها بغير ما يحج في عامه فلا دم عليه لأنه لم يتمتع بإسقاط (٣٠) أحد السفرين (لا) إن عاد إلى (أقل) من أفقه أو بلبسه أو مثله فلا يسقط عنه الدم (و) شرط

من عطف الجمل (قوله إذا كان العود لئلا يلبسه بغير الحجاز بل الخ) فيه إشارة إلى أن المبالغة راجعة لمثل بلبسه وأما إذا رجع بلبسه فلا دم اتفاقاً كانت بالحجاز أو بغيره وكذا رجوعه لمثل بلبسه وهي بغير الحجاز وهذا هو الصواب وجعلت المبالغة راجعة لكل من بلبسه ومثله تبعاً للشارح بهرام وأصله لابن عبد السلام واعتضه ح فانظره اه بن (قوله ولو بالحجاز) رد بلو على ابن اللواز القائل أنه إذا أعاد لمثل بلبسه في الحجاز فلا يسقط الدم ولا يسقط إلا بعوده بلبسه أو لمثله وخرج عن أرض الحجاز بالكية (قوله بعد أن حل من عمرته) أي وقبل إحرامه بالحج وأما لو أحرم بمكة قبل عود بلبسه أو مثله ثم عاد لها فلا يسقط عنه الدم لأن سفره لم يكن لابتداء حج (قوله أو بلبسه) الأولى أي بلبسه أي لأن رجع لأقل من بلبسه أو أقل من مثل بلبسه (قوله فلا يسقط عنه الدم) أي لأن رجوعه لما ذكر كالعدم (قوله وفعل بعض ركبتها) أي ولو السعى كله أو بعض أشواطه فإذا أحرم بالعمره آخر يوم من رمضان أو قبله وأوقع طوافها وسعياً ليلة العيد أو أوقع السعى فقط كله أو بعض أشواطه ليلة العيد أو يومه كان متمتعاً (قوله تردد) قال ح أشار المصنف بالتردد لتعدد التأخير في النقل فالذي نقله الشيخ في النوادر وابن يونس والبخمي عدم اشتراط ذلك وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراط كونها عن واحد وانكر ابن عرفة والمصنف في الناسك وجود هذا القول من أصله (قوله لا من رأس ماله ولا من ثلثه) أي فهذا يقتضي أن دم التمتع إنما يجب إذا رمى العقبة لأنه يجب بمجرد إحرامه بالحج (قوله وأجيب بأن ما هنا طريقة الحج) اعترض هذا الجواب العلامة بن بأنه يقتضي أن أهل الطريقة الأولى يقولون أنه يطالب به إذا مات قبل رمى العقبة وليس كذلك إذ لو كان ذلك لسلما ابن عرفة كعادته في عزو الطرق مع أنه اعترض على ابن الحاجب بقوله قول ابن الحاجب فيجب بإحرام الحج بوم وجوبه على من مات قبل وقوفه ولا أعلم في سقوطها خلافاً فالصواب في المسئلة الجواب الثاني (قوله إذ لم يقل به أحد الخ) فيه نظر فقد قال الأبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدى على قول الراوي وامرنا إذا احلنا ان نهدي مانصه عياض في الحديث حجة لمن يجوز نحر الهدى للتمتع بعد الاختلال بالعمره وقبل الإحرام بالحج وهي إحدى الروايتين عندنا والآخرى أنه لا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج لأنه بذلك يصير متمتعاً وذكر بعضهم أنه يجوز بعد الإحرام بالعمره اه وبه تعلم أنه يتعين صحة إبقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب الشراح عليه وتأويلهم له من غير داع لذلك اه بن (قوله مستغنى عنه) قيل أعاده لطول الفصل فربما يغفل عنه واسقطه من السعي لقرب ذكره في الطواف وثم هنا للترتيب الذكري والترتيب جميعاً والمراد أن رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الإحرام وأما كون الطواف في أي وقت فهو شيء آخر سيأتي (قوله لها سبعا) أي لكل واحد منهما سبعا وإلا فظاهر العبارة أن لكل واحد منهما ثلاثة ونصفا فإن شك في عدد ما طافه من الأشواط بني غير المستكبح على الأقل فإن نقص شوطاً أو بعضه بقيتاً أو شكا في الطواف الركني رجع له على تفصيل وسيأتي في قوله ورجع ان لم يصح طواف عمره الحج قال الباجي ومن سها في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر فإنه يقطع ويركع ركعتين للأسبوع الكامل ويلقي ما زاد عليه ولا يعتد به وهكذا حكم العائد في ذلك انظر ح وبهذا تعلم ان ما في عقب وخش من بطلان الطواف بزيادة مثله

لتمتع (فعل بعض ركبتها) أي العمره (في وقته) أي الحج ويدخل بغروب الشمس من آخر رمضان فإن حل منها قبل الغروب ثم أحرم بالحج بعده لم يكن متمتعاً (وفي شرط كونها أي الحج والعمره) (عن) شخص (واحد) فلو كانا عن اثنين كانا اعتمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه أو اعتمر عن زيد وحج عن عمره فلا دم وعدم شرطه فيجب الدم وهو الراجح (تردد ودم التمتع يجب بإحرام الحج) إذ لا يتحقق التمتع إلا به واعترض بأن هذا مخالف لقوله الآتي وإن مات متمتع فالهدى من رأس ماله إن رمى العقبة أي فإن لم يرمها لم يلزمه هدى أصلاً لا من رأس ماله ولا من ثلثه وأجيب بأن ما هنا طريقة وما يأتي طريقة أخرى وهي الراجعة وبأن ما هنا محمول على الوجوب للموسع والتحتيم برمي حجرة العقبة وهو ما يأتي ومثل رميها بالفعل فوات وقته (وأجزاً) دم التمتع بمعنى تقليده وإشعاره (بقبله) أي قبل إحرامه بالحج ولو حال إحرام العمره بل ولو

سبوا

ما فيه تطوعاً ثم حج من عامه هذا هو المراد وليس المراد أجزاً نحو دم التمتع قبل إحرامه

بالحج كما هو ظاهره إذ لم يقل به أحد (ثم الطواف) عطف على الإحرام أي وركعتيها الطواف فقوله (لها) مستغنى عنه للطواف مطلقاً ركناً أو واجباً أو مندوباً بشروط أولها كونه أشواطاً (سبعا) وابتداءه من الحجر الأسود واجب

فإن ابتداء من الركن الثاني مثلثا ما قبل الحجر وأتم اليه فإن لم يتم اليه أعاده وأعاد سعيه بعده مادام بمكة وإلا فعليه دم ثانياً كونه متلبساً (بالتطهيرين) أي طهارة الحدث والخبث فلو قال بالطهارتين كان أحسن فإن شك في الانتهاء ثم بان الطهر لم يعد كافي الصلاة (والستر) للعورة عطف على الطهرين فهو الشرط الثالث (وبطل يحدث) حصل أثناءه (٣١) ولوسهوا (بناءً) فاعل بطل

وإذا بطل البناء وجب استئناف الطواف إن كان واجباً أو تطوعاً وتعبد بالحدث فلو قال وبطل يحدث ولا بناء لكان أحسن لأن ظاهر عبارته أن هنا بناء بطل وليس كذلك (وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ) بالجر عطف على الطهرين فهو الشرط الرابع فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يحزه والراد أنه عن يساره وهو ماش مستقبلاً جهة أمامه فلو جعله عن يساره إلا أنه رجع القهقري من الأسود الجاني لم يحزه الخامس أشار له بقوله (وُخْرِجَ كُلُّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِ وَانْ) ابن فرحون بكسر الذال للجمعة وقال النووي بفتحها وسكون الراء بناء لطيف ملصق بمحائط الكعبة، رافع على وجه الأرض قدر ثلثي ذراع قصته قرأ من أصل الجدار حين بنوا البيت فهو من أصل البيت فلو طاف خارجه ووضع إحدى رجليه عليه أحياناً لم يصح (وَ) خروج كل البدن أيضاً عن مقدار (ستة أذرع من الحجر)

سهو أو بمطلق الزيادة عمداً كالصلاة مجرد بحث مخالف للنص وقياسها له على الصلاة مردود بوجود الفارق لأن الصلاة لا يخرج منها إلا بالسلام بخلاف الطواف فيظهر أن الزيادة بعد تمامه لفوقاً أمل (قوله فإن ابتداء من الركن الثاني) أي الذي هو قبل الحجر الأسود (قوله وأتم اليه) أي إلى الحجر الأسود وقوله فإن لم يتم اليه أي للحجر بل أتم للركن الثاني الذي ابتداء منه قوله أعاده أي إن طال الأمر أو اتقص وضوؤه وإلا يني على ما فعل وهذا كله في الناسي والجاهل وأما من بدأ من الركن الثاني عمداً وأتم اليه فإنه لا يني إلا إذا رجع بالقرب جداً ولم يخرج من المسجد انظر ح وهذا هو الموعول عليه خلافاً لما في بعض الشراح (قوله وإلا) أي بأن رجع لبلده أجزأه وعليه دم أي هدى يرسله لمكة (قوله كان أحسن) أي لأن الطهر هو الفعل والطهارة صفة قائمة بالفاعل وهي المرادة هنا لانها هي المصاحبة للطواف لا الطهر الذي هو التطهير (قوله والستر) أي ستر العورة على ما مر في الصلاة قال بعض والظاهر من المذهب صحة طواف الحرة إذا كانت بادية الأطراف وتعبد استحباً بما دامت بمكة أو حيث يمكنها الإعادة وقال بعضهم الظاهر أنه لا يستحب لها الإعادة ولو كانت بمكة لأنه بمجرد الفراغ منه يخرج وقته ذكره شيخنا (قوله ولوسهوا) أي هذا إذا حصل عمداً أو غلبة بل ولو حصل سهواً أي حالة كونه ساهياً عن كونه في الطواف (قوله وإذا بطل البناء) يعني على ما مضى من الأشواط وجب استئناف الطواف وما ذكره المصنف من أنه إذا أحدث في أثناءه فلا بناء هو قول ابن القاسم وهو المتمد وقال ابن حبيب عن مالك أنه إذا أحدث تطهروا وبنى على ما مضى من الأشواط (قوله وتعبد الخ) راجع لقوله أو تطوعاً أي فالطواف الواجب يلزم استئنافه من أوله مطلقاً وأما التطوع فإن أحدث عمداً لزمه استئنافه وإلا فلا يلزمه إعادته (قوله فلو قال وبطل يحدث) أي سواء حصل فيه أو بعده وقبل الركعتين لأنها كالجزء منه أو كان الحدث حاصل قبل شروعه فيه وقوله ولا بناء أي إذا حصل فيه وقوله لكان أحسن أي وأشمل أيضاً (قوله وجعل البيت عن يساره) قال ح حكمة جعل الطائف البيت عن يساره ليكون قلبه إلى وجه البيت إذ باب البيت هو وجهه فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لأعرض عن باب البيت الذي هو وجهه ولا يليق بالأدب الاعراض عن وجوه الأمانات (قوله لم يحزه) أي ورجع له ولو من بلده على المشهور خلافاً لمن قال إذا رجع لبلده لا يرجع له قال في التوضيح ولعل هذا القائل لم يرتأس شرطاً في الصحة فهو موافق لأبي حنيفة فإن التباسه عنده سنة في تركه دم إن رجع لبلده (قوله لم يصح) أي لدخول بعض بدنه في هواء البيت وما ذكره المصنف من أن الشاذر وإن من البيت هو الذي عليه الأكثر من المالكية والشافعية وذهب بعضهم إلى أنه ليس من البيت قال ح وبالجمل قد كثر الاضطراب في الشاذر وإن وصرح جماعة من الأئمة المقتدى بهم بأنه من البيت فيجب على الشخص الاحتراز منه في طوافه ابتداءً وأنه إن طاف وبعض بدنه في هوائه أنه يعيد مادام بمكة فإن لم يذكر ذلك حتى بعد عن مكة فينبغي أنه لا يلزم الرجوع مراعاة لمن يقول أنه ليس من البيت (قوله وستة أذرع الخ) تبع المصنف في ذلك الأجمعي قال ح والظاهر من قول مالك في المدونة ولا يمتد بالطواف داخل الحجر أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر الستة أذرع وما زاد عليها وهو الذي يظهر من كلام أصحابنا وجعله بعض أشياخنا

بكسر فسكون مسمى حجراً لاستدارته والراجع أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر ولا يقتصد بالطواف داخله (ونصب) السُّقْبُلُ للحجر وجوباً وكذا مستلم الجاني (قامته) بأن يستدل قائماً على قدميه ثم يطوف لأنه لو طاف مطأطأ ورأسه أو يده في هواء الشاذر وإن لم يصح طوافه (تداخل المشجيد) حاله من الطواف وهو الشرط السادس

وأما الخروج عن الحجر فمن تمام مقابلة لأن حاصله الخروج عن البيت وأشار للسابع بقوله (و) حال كونه (ولاء) فهو منصوب ويصح جره عطفا على المجرور أي لا يفرق بين أجزائه وإلا ابتداء إلا أن يكون التفريق يسيرا فلا يضر ولو لغير عذر أو كثيرا لعذر وهو على طهارته (وَأَبْدَأَ) طوافه لبطلانه واجبا كان أو تطوعا (إِنْ قُطِعَ لِحَاسَةٍ) ولو قل الفصل لأنها فعل آخر غير ما هو فيه ولا يجوز القطع لها اتفاقا ما لم تتعين فان تعينت وجب القطع ان خشي تغيرها وإلا فلا يقطع وإذا قلنا بالقطع فالظاهر أنه يبنى كالقريضة كذا قالوا رضي الله عنهم (أَوْ) قطع (٣٣) لأجل (نَفَقَةٍ) نسيها أو سقطت منه ولا يجوز القطع لها واستظهر المصنف

الجواز أي ان خاف ضياعها ان لم يقطع ومحل ابتدائه ان خرج من المسجد وإلا بئى (أو نسي بعضه) ولو بعض شوط (إِنْ فَرَّغَ سَعْيُهُ) وطال الزمن بعد فراغه بالعرف وإلا بئى فان كان الطواف لاسعى بعده كالإفاضة والوداع والتطوع فان طال الزمن بطل وإلا بئى فتبين ان المنظور اليه في البطلان وعدمه الطول وعدمه فلو قال بدل قوله ان فرغ سعيه ان طال الزمن كان أجود (وَقَطَعَهُ) أي الطواف وجوبا ولو ركننا (لِلْفَرِيضَةِ) أي لأقامتها للراتب ودخل معه ان لم يكن صلاحا أو صلاحا منفردا والمراد بالراتب امام مقام ابراهيم على الراجح وأما غيره فلا يقطع له لأنه كجماعة غير الراتب (وَنَدَبَ) له (كَلَّ) الشَّوْطِ ان أقيمت عليه اثناه بان يخرج من عند الحجر الاسود لبئى من

انه المعتمد قال الازرقى عن ابن اسحق كان الحجر ذوبا لغنم اسمعيل ثم ان قريشا أدخلت فيه أذرا من السكبة (قوله) وأما الخروج (الخ) جواب عما يقال ان وقوعه داخل المسجد شرط سابع لاسا دس إذ السادس خروجه عن الحج * وحاصل الجواب ان خروجه عن الحجر من تمام الخامس لأنه شرط مستقل (قوله لأن حاصله) أي حاصل الشرط الذي قبله الخروج عن البيت ومن جملة البيت الحجر (قوله ان قطع الحناسة) أي لأجل الصلاة عليها ولو صلى عليها في المسجد (قوله) ولا يجوز (الخ) حاصله انها إذ لم تتعين عليه فلا يجوز قطع الطواف لها فان قطعه لها ابتداء ولا يبنى على ما قل ولو كان الطواف تطوعا وكذا ان تعينت ولم يخش تغيرها فلا يقطع وإذا قطعه لها ابتداء وأمان خشي تغيرها قطع الطواف لاجلها وجوبا وبئى على ما قل من الاشواط كما انه يجب عليه قطع الطواف إذا أقيمت عليه الفريضة وبعد تمامها بئى على ما قل من الاشواط (قوله لأجل نفقة) أي لأجل طلب نفقة (قوله ان خرج من المسجد) أي لأجل طلب النفقة وقوله وإلا بئى (أي طلبها في المسجد ولم يخرج منه بئى) (قوله بعد فراغه) أشار إلى ان السعى لا يعد طولا (قوله وإلا بئى) أي وإلا بطل الزمن بئى (قوله كالإفاضة) أي إذا كان قدم السعى عقب طواف القدوم (قوله أو صلاحا منفردا) أي في بيته أو في المسجد الحرام أو صلاحا جماعة في بيته وأما صلاحا جماعة في المسجد الحرام وأقيمت عليه للراتب وهو في الطواف فهل يقطعه ويخرج لأن في بقائه طعنا على الامام ولا يقطعه لأن تلبسه بالطواف يمنع من الطعن قال شيخنا العدوى والظاهر الاول واستظهر بعض شيوخنا الثاني (قوله مقام ابراهيم على الرجح) أي بناء على ان الراتب لا يتعدد وعلى مقابلة فالمراد وقطعه لأقامة الفريضة للراتب باى محل كان والمراد بمقام ابراهيم محل هناك يصلى فيه بامام راتب وليس المردبه الحجر المعلوم (قوله لبئى) أي بعد الفراغ من الفريضة على ما قل من أول الشوط (قوله وبئى) أي على ما قل من الاشواط ان رجع وغسل الدم (قوله بشرط ان لا يتعدى) أي في غسل الدم وقوله وان لا يعد المكان أي الذي يغسل فيه الدم (قوله ليفيد البناء في القطع للفريضة) أي كما هو مذهب الموطأ والمدونة والعشبية وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وقال لا خلاف أعلمه في ذلك (قوله وبئى قبل تنفله) أي وبئى الشخص الذي قطع لاجل إقامة الفريضة قبل تنفله (قوله وكذا ان جلس طويلا بعد الصلاة) أي ولو كان جلوسه لذكر (قوله والراجح انه لا يبنى) بل يبطل ويبتدىء أي بعد طرحها إن لم يتعلق به شيء منها وجد غسلها إن يتعلق به شيء منها سواء طال أو لم يطل وما ذكره الشارح من الراجح ذكره ابن أبي زيد عن أشهب وأعلم أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد في سماع القرينين أحدهما ماللك ~~مكره~~ الطواف بالثوب النجس قال

أول الشوط فان لم يكمله ابتداء من موضع خرج ونذب أن يبتدىء ذلك الشوط كما قال ابن حبيب (وَبئى إن رجع) بعد ابن غسل الدم بشرط ان لا يتعدى موضعا قريبا كالصلاة وأن لا يعد المكان جدواوان لا يبطأ نجاسة ولو قال وبئى كان رجع بزيادة الكاف كان أولى ليفيد البناء في القطع للفريضة ويصكون التشبيه في قوله وبئى لافي استحباب كمال الشوط لأن البانى في الرافع يخرج بمجرد حصوله وبئى قبل تنفله فان تنفل أعاد طوافه وكذا ان جلس طويلا بعد الصلاة (أو علم) في أثناءه (بنجس) في بدنه أو ثوبه فطرحها أو غسلها فانه يبنى ان لم يطل وإلا بطل والراجح أنه لا يبنى بل يبطل ويبتدىء (و) إن لم يعلم بالنجس إلا بعد فراغ الطواف وركبته

ابن رشد وعليه لا تجب الاعادة ولو كان متعمدا الثاني لابن القاسم إذا لم يعلم بها إلا بعد الطواف فلا
اعادة عليه الثالث لأهلب ان علم في أثناءه اعاده فقد علمت ان قول أهلب مقابل لقول مالك وابن
القاسم وطى قول ابن القاسم لاعادة عليه بعد كماله قال التونسي يشبه انه ان علم في أثناءه يبنى بعد طردها
أو غسلها فالخاصل ان مقاله المصنف تبعاً لابن الحماجب موافق لقول مالك وابن القاسم إذا علمت
هذا فكيف يكون ضعيفا انظر بن (قوله أعاد ندبا ركعتيه) هذا إذا لم يعلم بالنجاسة الا بعد فراغ
الطواف وركعتيه كما قال الشارح وأما إذا علم بها بعد فراغه من الطواف فلا يعيده (قوله لخروج الوقت
بالفراغ منها) هذا يقتضى انه لا يشترط الطول الا ان يلاحظ ان ما قرب الشيء يعطى حكمه فتأمل
(قوله وبني على الأقل) عطف على المعنى أى بنى على ما طاف ان رعى وبني على الأقل المحقق ان شك
والمراء بالشك مطلق التردد الشامل للوهم كما في شب وعقب قال ح والنصوص عن مالك ان الشاك
الغير المستكبح يبنى على الأقل سواء شك وهو في الطواف أو بعد فراغه منه بل في اللوازية إذا شك
في اكمال طوافه بعد رجوعه لبلده انه يرجع لذلك من بلده (قوله ويعمل) أى الشاك لا يقيد كونه
مستكحاً وقوله ولو واحد أى هذا إذا كان المخبر له متعدداً بل ولو كان واحداً بشرط كونه معه في
الطواف كما نقله ابن عرفة عن سماع ابن القاسم خلافاً لعقب القائل يعمل بإخبار غيره ولو واحداً ليس
معه في الطواف وروى الباجى عن الأبهري ان الطائف الشاك لا يرجع لإخبار غيره ولو كان اثنين
معه في الطواف وهو ضعيف ونص ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك للشاك في قبول خبر
رجلين طافا معه الشيخ وفي رواية قبول خبر رجل معه الباجى عن الأبهري القياس لغو قول غيره
وبناؤه على يقينه كالصلاة وقاله عبدالحق اه ح (قوله وجاز بسقائف) أى وجاز الطواف تحت
السقائف القديمة وهي محل كان به قباب معقودة (قوله وقبة الشراب) أى وهي المروفة الآن بخلوة الشمع
هذاء زمزم (قوله ولا يضر حيلولة الاسطوانات) أى العواميد أى لا يضر حيلولتها بين الطائف وبين
البيت الذى يطوف حوله ولا حيلولة زمزم وقبة الشراب بين الطائف والبيت (قوله انتهت اليها) أى لأن
الزحام يصير الجميع متصلاً بالبيت فلو طاف في السقائف لزحمة ثم قبل كاله زالت الزحمة وجب كاله
في المحل للمتاد كان الباقي قليلاً أو كثيراً فلو كل الباقي في السقائف فهل يطالب باعادة ما فعل بعد
زوال الزحمة عند البيت ولو كان قليلاً كالشوطيين وكان الأمر بالقرب أو يؤمر باعادة الطواف
كله والظاهر الأول اه عدوى (قوله والاتسكن زحمة) أى بل طاف تحت السقائف اعتباطاً أو لحر
اولبرد أو مطر كاهو ظاهره ولكن الظاهر هو أن الحر والبرد الشديدين كالزحمة كما قال شيخنا عدوى
(قوله أعاد وجوبا) أى سواء كان الطواف واجباً أو تطوعاً خلافاً لمن قال يعيد الواجب ولو كان
وجوبه بالنذر لا التطوع قاله شيخنا عدوى ومقتضاه ان التطوع يجوز في السقائف لزحمة وغيرها
(قوله مادام بمكة) أى أو قرياً منها محالاً يتعذر فيه الرجوع (قوله وأما ما زاد عليها الخ) اعلم ان السقائف
كانت في الصدر الأول من المسجد الحرام ثم بدلها بعض السلاطين من بنى عثمان بمقود وأما السقائف
الموجودة الآن فهي خارجة عن المسجد مزينة فيه فالطواف فيها الآن طواف خارج المسجد فاذا كره
المصنف من جواز الطواف في السقائف لزحمة مراده الطواف في محلها في الزمن الأول لا الطواف تحت
السقائف الموجودة الآن هذا حاصله وقد يقال إذا كانت السقائف في الصدر الأول من المسجد
الحرام فلا شيء اشترط في جواز الطواف فيها لزحمة مع ان الشرط في صحة الطواف كما مر وقوعه
في المسجد (قوله ووجب كالسعى) فاعل وجب ضمير مستتر عائداً على طواف القدوم لأنه وان لم يتقدم

(أعاد) ندبا (ركعتيه)
خاصة (بالقرب) عرفا
فان طال أو انتقص
وضوءه فلا شيء عليه
لخروج الوقت بالفراغ
منهما (و) بنى (على
الأقل) إن شك في عده
الأشواط ان لم يكن
مستكحاً والا بنى على
الأكثر ويعمل بإخبار
غيره ولو واحداً (وجاز
بسقائف) ومن وراء
زمزم وقبة الشراب ولا
يضر حيلولة الاسطوانات
وزمزم والقبة (لزحمة)
انتهت اليها (والإسكن
زحمة) (أعاد) وجوبا
مادام بمكة (ولم يرجع
له) من بلده وبما يتعذر منه
الرجوع (ولادم) المذهب
وجوبه ثم الراد بالسقائف
ما كان في الزمن الأول
وأما ما زاد عليها مما هو
موجود الآن فلا يجوز
الطواف فيه لزحمة ولا غيرها
لأن الطواف فيها خارج عن
المسجد (ووجب) أى
الطواف والراد به هنا
طواف القدوم بدليل
بقية الكلام (كالسعى)
أى كما يجب السعى

أى تقديمه (قبل عرفة) ولذلك (٣٤) شروط ثلاثة فيهما أشار لها بقوله (إن أحرم) من وجب عليه مفردا أو قارنا

له ذكر لكنه معلوم من قوله قبل عرفة لأنه ليس للحج طواف قبل عرفة إلا طواف القدوم وأما طواف الإفاضة والوداع فمؤخران عن عرفة اه عدوى (قوله أى تقديمه) أى وأما ذاته فهي ركن (قوله قبل عرفة) متعلق بقوله وجب أى وجب الطواف عرفة كما يجب تقديم السعى قبل عرفة قوله كالسعى تشبيه في وجوب القبالية فقط وليس تشبيها تاما لأن طواف القدوم ليس بركن والسعى ركن (قوله ولذلك) أى لوجوب طواف القدوم قبل عرفة ووجوب تقديم السعى قبلها شروط ثلاثة وأشار الشارح بذلك إلى أن هذه الشروط راجعة لما بعد السكاف ولما قبلها لا لما بعدها فقط كاهو عادة للصنف (قوله إن أحرم من الحل) أى إن أحرم من وجب عليه الطواف والسعى من الحل بالفعل كان إحرامه منه واجبا كالأفاقي القادم من بلده سواء أحرم مفردا أو قارنا وكالمقيم بمكة إذا أراد القران وخرج للحل وأحرم منه أو مندوبا كالمقيم بمكة إذا كان معه نفس من الوقت وخرج للبقا وأحرم منه مفردا (قوله وتركه) أى وأخر السعى للإفاضة (قوله ولم يردف بحرم) أى بأن لم يردف أصلا بأن كان مفردا أو أردف بحل قيل إن هذا الشرط يفنى عنه قوله إن أحرم من الحل لأنه إذا أردف بالحرم لم يكن محرما بالحج من الحل وقد يقال إن الصنف أتى بهذا دفعا لتوهم اعتبار الإحرام الأصلي فتأمل (قوله بأن اختل شرط النخ) وذلك كالأحرم بحرم أو أردف فيه الحج على العمرة أو راق أى ضاق الزمن عليه بحيث يغشى فوات الوقوف إن اشتغل بالقدوم (قوله سعى بعد الإفاضة) أى لوجوب إيقاع السعى بعد أحد طوافي الحج وقد سقط عنه طواف القدوم فيجب فعله عقب الباقي من طوافيه وهو طواف الإفاضة (قوله كالا يجب) أى ما ذكر من طواف القدوم والسعى بعده قبل عرفة (قوله وإلا قدم) تقدم أنه إذا اختل شرط معامر بأن أحرم بالحج من الحرم أو أردف فيه فإنه يؤخر السعى لطواف الإفاضة وذكر هنا أنه لو خالف وقدم السعى على الإفاضة وطى الوقوف ولم يمهده بعد الإفاضة بأن أوقعه بعد الوقوف بعد طواف تطوع أو واجب بالنذر ولم يمهده بعد طواف الإفاضة حتى رجع لبلده فإن عليه دما لمخالفته لما وجب عليه من تأخيره ثم أنه لا يدخل في قوله والاقدم الخ المراهق إذا تحمل المشقة وطاف وسعى قبل عرفة فإن هذا لاعادة ولادم عليه لأنه أتى بما هو الأصل في حقه بخلاف غيره ممن أحرم بالحرم أو أردف فيه فإنه لم يشرع له طواف قدوم (قوله والا بأن طاف المردف بحرم) أى طاف قبل عرفة وقوله غير المراهق الأولى حذفه وقوله تطوعا معمول لطاف ولا مفهوم للتطوع بل مثله مالو طاف قبل عرفة طوفا واجبا بالنذر (قوله ثم السعى لهما) أى للحج والعمرة (قوله منه البدء) مبتدأ وخبر وقوله مرة حال من الضمير في متعلق الخبر أى البدء كائن منه حالة كون ذلك البدء مرة أو أنه حال من المبتدأ أى البدء حال كونه مرة كائن منه والصفة مذكر لأن ألفه تالفة كآلف فتى وعصا وألف التأنيث لا تكون تالفة (قوله مبتدأ) خبر وهذا يقتضى أن العود مبتدأ وأخرى خبره وليس كذلك بل العود مبتدأ وخبره محذوف وأخرى صفة لحال محذوفة أى والعود إليه مرة أخرى أى شوطا آخر (قوله أى طواف كان) حاصل الفقه أن صحة السعى لا تحصل إلا بتقدم طواف أى طواف كان فإن سعى من غير تقدم طواف كان ذلك السعى باطلا لم يجره وأما سقوط الدم فلا يحصل إلا إذا كان الطواف واجبا ونوى وجوبه فلو كان الطواف تطوعا أو واجبا ولم يلاحظ وجوبه فالصحة حاصلة ولكن عليه الدم حيث لم يمهده (قوله ونوى فرضيته) الواو للاستئناف والجملة مستأنفة لبيان حال الطواف الذى قال فيه وصحته بتقدم طواف فهي جواب عن سؤال مقدر كأن سألنا سألها ما حال هذا الطواف فقالوا كل أحواله إن كان واجبا ونوى فرضيته فلا دم ولا فالدم اه عدوى (قوله إن كان فرضا)

(من الحل) ولو موقفا بمكة خرج إليه (ولم يراهق) بفتح الهماء أى لم يزاحمه الوقت وبكسرهما أى لم يقارب الوقت بحيث يغشى فوات الحج إن اعتدل بالقدوم فإن خشيته خرج لعرفة وتركه (ولم يردف) أى الحج على العمرة بحرم وإلا (بأن اختل شرط من الثلاثة) سعى أى آخر السعى الركنى (بعد الإفاضة) ولا طواف قدوم عليه ولا دم كالا يجب على ناس وحائض ونفساء ومغشى عليه ومجنون حيث بقى عندهم بحيث لا يمكنهم الاتيان بالقدوم والسعى قبل الوقوف (والا) بأن طاف المردف بحرم أو المحرم منه غير المراهق تطوعا (قدم) بشرطين (إن قدم) سعيه بعد ذلك الطواف على الإفاضة (و) الحال أنه (لم يمهده) سعيه بعد الإفاضة حتى رجع لبلده فإن أعاده بعد الإفاضة فلا دم عليه (ثم) الركن الثالث (السعى) لهما (سعى بين الصفا والمروة منه) أى من الصفا (البدء مرة) فإن بدأ من المروة لم يحتسب به وأعاد وإلا بطل سعيه وقوله (والعود آخرى) مبتدأ وخبر فالبدء من الصفا إلى المروة شوط والعود إلى الصفا شوط آخر

(وصحته) أى شرط صحته في الحج والعمرة كاتبة (يتقدم طواف) أى طواف كان ولو فلا (ونوى فرضيته) أى إن كان أى

فرضا فليس هذا شرطا في صحة السعي كما يوهمه كلامه ولا يريد ان غير القرص ينوي به بل هو شرط لعدم اعادته وعدم ثمره دم عليه والمراد بالفرض ما يشمل الواجب كالقدوم (وإلا) بان لم ينو فرضيته لكونه نفلا أو واجبا ولم ينو به فرضا بأن لم يعتقد وجوبه كما يقع لبعض الجهلة (قدم) ان تباعد عن مكة والأعاد مع السعي ولما قدم شروط (٣٥) الطواف من حيث هو شرع في بيان حكم

ما إذا فسد لفقده شرط وأنه إنما يرجع لأحد أطوفا ثلاثة فقال (وَرَجَعَ) العتمر من أى وضع من الأرض (إن لم يصح طواف العمرة) اعتمرها لفقده شرط ككفله بغير وضوء (حرما) بكسر فسكون أى محرما متجردا عن المحيط كما كان عند احرامه إذ ليس معه إلا الإحرام فيحرم عليه ما يحرم على المحرم ويجب عليه ما يجب على المحرم فان كان قد أصاب النساء فسدت عمرته فمحتاجا يقضيها من الليقات الذى أحرم منه ويهدى عليه لكل صيد أصابه الجزاء وعليه فدية للبهيمة وطية (واقتدى لحاقه) ان كان حلق ولا بد من حلقة ثانية لأن حلقة الأول لم يصادف محلا وان لم يكن حلق لم يلزمه شيء لتأخير (وإن) أحرم (هذا الذى لم يصح طواف عمرته) بعد سعيه (الذى ساء به طوافه الفاسد) بحج قفارين لأن طوافه الفاسد كعدم فسعه عقبه كذلك لفقده شرطه وهو صحة الطواف فلم يبق معه

أى ان كان مطلوبا طلبا أكيدا كالإفاضة والقدوم فيلاحظ فيها فرضيته أو وجوبه (قوله) كما يوهمه كلامه (فيه نظر بل كلام المصنف لا يوم شرطته لقوله والا قدم إذ لو كان شرطا للزم من فقدته عدم صحة السعي وأن يرجع إليه من بلده دون جبهه بالدم (قوله) ولا يريد أن غير الفرض أى وهو الطواف النفل (قوله) والمراد بالفرض ما يشمل الواجب (أى وإنما أطاق المصنف هنا على الواجب فرضا مع انه خلاف الاصطلاح هنا تبعا للدونة ولم يلتفت لهذا الاصطلاح الحادث وهو التفرقة بينهما (قوله) بأن لم يعتقد وجوبه الخ (الأولى) بان اعتقد عدم وجوبه وقوله كما يقع لبعض الجهلة أى فانه يعتقد عدم لزوم الاتيان بطواف القدوم وأما ان لم ينو فرضيته والحال انه ممن يعتقد لزومه فلا دم عليه وهو الحاصل انه متى نوى فرضيته أو وجوبه أو لم ينو شيئا ولكنه ممن يعتقد وجوبه فلا دم عليه وأما ان لم ينو شيئا وكان ممن يعتقد عدم لزومه أو اعتقد عدم وجوبه فعليه دم ان لم يعمد اه عدوى (قوله) وإلا أعاده مع السعي (أى انة إذا كان في مكة يعيد السعي بعد طواف ينوي فرضيته فان لم يكن وقف بعرفة أعاد طواف القدوم ونوى وجوبه وسعى بعده وان كان وقف بعرفة أعاد طواف الإفاضة ونوى فرضيته وسعى بعده وفى قول المصنف والا قدم مسامحة لأن ظاهره عدم الأمر بالاعادة ولو كان قريبا وليس كذلك (قوله) من حيث هو (أى سواء كان فرضا أو واجبا أو تطوعا كان في الحج أو في العمرة وقوله) إنما يرجع أى من بلده (قوله) ورجع (أى لياتى بطواف وسعى وحلق (قوله) ان لم يصح طواف عمرة) ظاهره سواء كان عدم صحة الطواف عن عمد أو سهو وهو كذلك ولا يتوهم أنها تفسد في العمد ويقضيها بعد اتقانها لانعقاد احرامها وعدم طروما يفسده (قوله) كفله أى الطواف بغير وضوء أى سواء كان عمدا أو سهوا أى وكترك بعضه عمدا أو نسيانا ثم ان قوله ورجع الخ . قيد بما إذا لم يطف طواف تطوع بعد طواف العمرة الفاسدة وسعى بعده والا فيجزى . ولا يرجع لكن عليه دم ان تباعد عن مكة لأنه سعى بعد طواف غير فرض كامل (قوله) متجردا عن المحيط (تفسير لمحرما أى وليس المراد بمجرد الاحرام لأنه باقى على احرامه (قوله) كما كان عند احرامه أى كما كان عند ابتداء احرامه والا فهو الآن محرم تأمل (قوله) فان كان قد أصاب النساء أى بعد فراغ تلك العمرة التى لم يصح طوافها (قوله) قفارين (أى وحينئذ يلزمه دم القران وفهم قول المصنف بحج انه لو احرم بعمرة كان تحلله من الثانية تحللا من الأولى (قوله) فلم يبق معه الا مجرد الاحرام بهذا ظهر الفرق بين هذا وبين قوله وصح الاحرام بالحج بعد سعى العمرة ويكون متمتعا ان حل من العمرة في أشهر الحج والا ففرد لأن ما مر العمرة التى احرم بعد سعيها صحيحة وهنا فاسدة (قوله) فانه يرجع اليه (أى حلالا محرما بقول المصنف كطواف القدوم تشبيهه في الرجوع لافى صفته لأنه فى الأول يرجع محرما وهنا يرجع حلالا وحاصل ما ذكره ان طواف القدوم إذا تبين فساده وقد أوقع السعى بعده واقتصر عليه ولم يعمد بهد الإفاضة ولا بعد طواف نفل فانه يرجع له من بلده حلالا ولا دم عليه (قوله) ولم يعمد بهد الإفاضة (أى ولا بعد طواف تطوع واما لو أعاده بعد طواف تطوع فانه لا يرجع له لكن يلزمه دم ان ذهب لبلده وان أعاده بعد الإفاضة اجزاء ولا يلزمه رجوع ولا دم عليه وهذا ان علم بفساد طواف القدوم فاعاد السعى بعد الإفاضة واما ان أعاده بعد الإفاضة مع

الا مجرد الإحرام والإرداف عليه صحيح وأولى لو أردف قبل سعيها (كطواف القدوم) ان فسد فانه يرجع اليه من أى محل كان (إن سعى بعده واقتصر) عليه ولم يعمد بهد الإفاضة فالرجوع فى الحقيقة ليس للقدوم بل للسعى ولذا كان إذا لم يقتصر عليه بل أعاده بعد الإفاضة لم يرجع (و) طواف (الإفاضة) إذا فسد فانه يرجع اليه (إلا أن يتطوع بعده) بطواف صحيح

فيجزئه عن الفرض القاسد ولا يرجع له نعم ان كان بمكة طوب بالاعادة كما قاله بعضهم وظاهره وجوب الاعادة (ولا دم) عليه
إذا تطوع بعده أي وكان غير ذاكر فساد الإفاضة والا لم يجزه كما استظهره بعضهم (رحلاً) حال من فاعل يرجع المقدر بعد السكاف أي
يرجع حلالاً من ممنوعات (٣٦) الاحرام لأن كلا منهما حصل له التحلل الأول برمي جمرة العقبة فيكحل ما عليه باحرامه

الأول ولا يحدد احراماً
لأنه باق على احرامه الأول
فيما بقي عليه فالذي لم يصح
طواف قدومه بعد طواف
الإفاضة ثم يسعى والذي
لم يصح طواف إفاضته بعد
الإفاضة ولا يخلق واحد
منهما لأنه خلق بمنى ولا
يلبي حال رجوعه لأن التلبية
قد انقضت (إلا من نساء
وصيد) فلا يكون حلاً
بالنسبة لهما بل يجتنبهما
وجوباً لانهما لا يحلان إلا
بالتحلل الأكبر وهو طواف
الإفاضة وهو لم يحصل
(وكره) له (الطيب) لأنه
حصل له التحلل الأصغر
برمي جمرة العقبة
(واعتمر) أي وأتى
بعمره بعد أن يكمل ما عليه
مطلقاً حصل منه وطء أم لا
(والأكثر) من العلماء
يعتمر (إن) كان قد
(وطئ) (ليأتي بطواف
صحيح لاوطء قبله ويهدى
فإن لم يطأ فلا عمرة عليه) أعلم
نه أن حصل منه وطء في
المستلثين ثم يرجع فكمحل ما
عليه فإنه يأتي بعمره ويهدى
وان لم يحصل منه وطء
فلا عمرة عليه هذا قول
الأقل وقال الأكثر

اعتقاد صحة القدوم وصحة السعي الذي بعده فإنه يجزئه ان يرجع لبلده أو تطاول وعليه دم واما ان ذكر
ذلك قبل ان يرجع فإنه يعيده لأنه لم ينوب سعيه الركن انظر ح (قوله فيجزئه الخ) أي لأن هذا الطواف
في الحقيقة هو طواف الإفاضة ولا يضر عدم ملاحظة أنه فرض وملاحظة أنه نفل ومحل إجزائه
على ما استظهره بعضهم حيث كان غير ذاكر لفساد الإفاضة وذهب لبلده ولم يعلم بفساده الا بعد ذهابه
إليها (قوله ان كان بمكة) أي وعلم بفساده بعد طوافه التطوع (قوله ولا دم) راجع لقوله ورجع ان لم
يصح طواف عمرة حرماً ولقوله كطواف القدوم ان سعى بعده واقتصر وقوله والإفاضة وأما
قوله خلافه وراجع للاخيرين فقط أعني رجوعه للقدوم والإفاضة وظاهر صنيع الفارح ان قوله ولا
دم راجع لقوله الآن يتطوع بعده أي فان تطوع بعده أجزأه ولا دم عليه لما تركه من التبة لأن هذا
التطوع في الحقيقة هو طواف الإفاضة فلا يلزمه دم للملاحظة كونه نفلاً وعدم ملاحظة فرضيته وكل
من الحلين صحيح (قوله وكان غير ذاكر الخ) الحاصل ان ظاهر كلام المصنف انه إذا تطوع بعد طواف
الإفاضة القاسد بطواف صحيح فإنه يجزئه ولا دم عليه سواء وقع منه التطوع ناسياً لفساد الإفاضة
أو متذكراً له وعليه حمل ح واستظهر بعضهم حمله على النسيان لقول الجزولي في باب جمل من الفرائض
لا خلاف فيما إذا طاف ملاحظاً ان ذلك الطواف للوداع وهو ذاكر للإفاضة فإنه لا يجزئه اه واعتد
بعضهم ذلك الاستظهار (قوله لأن كلا منهما) أي من أفسد طواف قدومه ومن أفسد طواف إفاضته
(قوله لأنه باق الخ) هذا اشارة لجواب اعتراض وارد على قول المصنف ورجع حلاً وحاصله ان
رجوعه حلالاً بزمه عليه دخول مكة حلالاً وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم والجواب ان هذا
حل حكماً لأنه تحلل التحلل الأصغر ولم يتحلل التحلل الأكبر لأن الإفاضة عليه فهو حلال حكماً وغير
حلال حقيقة بدليل منعه من النساء والصيد وكرهه الطيب (قوله واعتمر) يعني ان من لم يصح طواف
قدومه أو إفاضته ورجع حلالاً وأكمل ما عليه فإنه يطالب منه بعد ذلك الاتيان بعمره سواء حصل منه
وطء قبل اكماله أم لا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب (قوله والأكثر من العلماء) فسرهم أبو الحسن
باب السبب والقاسم بن محمد وعطاء وكان الأولى للمصنف عدم ذكرهم لاهتمامهم من أهل المذهب
انظرين (قوله فإنه يأتي بعمره) أي لأجل الحلال الواقع في الطواف بتقديم الوطء فلما كان ذلك
الطواف الذي رجع له حصل فيه خلل بتقديم الوطء أمر ان يأتي بطواف صحيح لا وطء قبله وهو
حاصل بالعمرة بخلاف ما إذا لم يطأ (قوله هذا قول الأقل) أي وهو مذهب المدونة وقوله وقال الأكثر
أي من العلماء من خارج المذهب (قوله واختلفوا عند الوطء) أي فمند الأقل تلزمه العمرة وعند
الأكثر لا تلزمه فقول المصنف واعتمر والأكثر ان وطئ ظاهراً ان الأقل قائل بوجوب العمرة
مطلقاً سواء وطئ أم لا وليس كذلك (قوله فكان على المصنف ان يقول ولا عمرة الخ) أي أو يقول
واعتمر إن وطئ والأكثر عدمها (قوله بقدر الطمأنينة) الأولى حذفه ويقتصر على قوله أي
الاستقرار لأجل المبالغة بعد بقوله ولو مر وقوله بعد هذا إذا استقر بعرفة الأولى ان يزيد فيه بقدر
الطمأنينة (قوله في أي جزء) أي وان كان الوقوف في المكان الذي وقف فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم أفضل وذلك عند الصخرات العظام القروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي وسط

لا عمرة عليه مطلقاً فاتفقوا عند عدم الوطء على عدم العمرة واختلفوا عند الوطء فكان على المصنف أرض
أن يقول ولا عمرة والأقل ان لم يطأ ثم شرع في ذكر الركن الرابع المختص بالحج فقال [درس] (ولاحج) خاصة
(مضبور) جزء كسرة في أي جزء من اجزائها سواء كان واقفاً أو جالساً أو مضطجعا

أرض عرفة (قوله أوراكبا) أي وإن كان الوقوف رأكبا أفضل (قوله وتدخل) أي ليلة النحر بالغروب لقي استقر بعد الغروب بعرفة لحظة أجزاء سواء دفع منه بدفع الإمام أو قبله وإن كان الأفضل أن يدفع بدفعه ولو نفر شخص قبل الغروب فلم يخرج من عرفة حتى غابت الشمس عليه اجزأ وعايه الهدى لعدم الطمأنينة فيها بعد الغروب إذ هي واجبة فالاستقرار في عرفة بعد الغروب ركن والطمأنينة واجبة كالوقوف جزءا من النهار بعد الزوال اه تقرير شيخنا العدوي (قوله وأما الوقوف نهارا فواجب ينجر بالدم) أي إذا تركه عمدا لغير عذر لأن كان الترك لعذر كالمو كان صراحا فلا دم وما ذكره من أن الوقوف نهارا واجب ينجر بالدم بخلاف الوقوف ساعة بعد الغروب فركن لا ينجر بالدم هو مذهب مالك وهو خلاف ما عليه الجمهور قال ابن عبد السلام والحاصل أن زمن الوقوف موسع وآخره طلوع الفجر واختلفوا في مبدئه فالجمهور أن مبدؤه من صلاة الظهر ومالك يقول من الغروب ووافق الجمهور اللخمي وابن العربي ومال إليه ابن عبد البر انظر (قوله ويدخل وقته) أي وقت الوقوف الواجب (قوله ويكني فيه) أي في تحصيل الوقوف الواجب وقوله أي جزء منه أي الوقوف في أي جزء من ذلك الوقت (قوله هذا إذا استقر بعرفة) بقدر الطمأنينة (قوله ولو مر) أي من غير أن يطمئن وهذا مبالغة في حضور والضمير المستتر في مر عائد على الحاضر المفهوم من حضور وضمير نواه المستر عائد على الحاضر وأما البارز فهو عائد على الحضور وقوله ولو مر ظاهره أن المقابل يقول بعدم اجزاء المرور مطلقا سواء علم به أم لا نوى الوقوف به أم لا ونحوه قول ابن الحاجب في السار قولان اه واعترضه في التوضيح بقوله لم أرقولا بعدم الاجزاء مطلقا كما هو ظاهر كلام المصنف ولذا جعل سند محل الخلاف إذا لم يعرفها فقال من مر بعرفة وعرفها أجزاء وإن لم يعرفها فقال محمد لا يجزئه والأشهر الاجزاء اه وببحث في قوله والأشهر الاجزاء بأن سندا لم يصرح بأنه الأشهر وإنما قال بعد أن حكى عن مالك الاجزاء وهو أيبن اه بن (قوله إن نواه) انما طلبت النية من المار دون غيره ممن استقر مطمئنا لأنه لما كان فعله لا يشبه فعل الحاج في الوقوف احتاج لنية لعدم اندراج فعله في نية الاحرم بخلاف من وقف لأن نية الاحرام يتدرج فيها الوقوف كالطواف والسمى (قوله وعلم بأن المار عليه هو عرفة) ان قلت انه يلزم من نية الوقوف بها معرفتها فلا حاجة للشرط الثاني قلت هذا ممنوع لأنه قد ينوي الوقوف بها على فرض ان هذا المحل المار به عرفة وقد يقال إن النية انما تعتبر إذا كانت جازمة ولا تكون جازمة الا مع معرفة المحل فتأمل (قوله أو كان) أي الحاضر متلبسا باغواء أو نوم أو جنون وأشار الشارح بهذا التقرير إلى ان قوله أو باغواء معمول لمقدر عطف على مر أي ولو كان الحاضر متلبسا باغواء حصل قبل الزوال واستمر ذلك الاغواء حتى طلع الفجر وهذا محل الخلاف أما لو أغمى عليه بعد الزوال واستمر للغروب أو لالفجر فانه يجزئ اتفاقا ومثل الاغواء الجنون والنوم كما علمت قال بعض وانظر لو شرب مسكرا قبل الزوال أو بعده حتى غاب أو أطعمه له أحد وفات الوقوف وهو سكران هل يجزئه ذلك الوقوف أم لا لم أر فيه نصا والظاهر انه إن لم يكن له في السكر اختيار فهو كالمغمى عليه والمجنون وإن كان له فيه اختيار فلا يجزئه كالجاهل بل هو أولى (قوله فوققوا بعاشر) أي ثم تبين لهم في بقية يومه أو بعده انه العاشر وأما إذا تبين انه العاشر قبل الوقوف فلا يذهبوا للوقوف ولا يجزئهم إذا وقفوا كما قال سند وفرق بين الحالتين بأن الأول أوقع الوقوف في وقته المقدر له شرعا والثاني لو وقف كان وقوفه في غير وقته للشروع وهذا الذي قلناه من التفرقة بين الحالتين هو الصواب كما يفيدته نقل الشيخ أحمد الزرقاني خلافا للراجح ومن تبعه حيث قال بالاجزاء سواء تبين الخطأ بعد الوقوف أو قبله (قوله أي في عاشر) أشار

أوراكبا علم انها صفة أم لا
(ساعة) أي لحظة (ليلة
النحر) وتدخل بالغروب
وأما الوقوف نهارا
فواجب ينجر بالدم
ويدخل وقته بالزوال
ويكني فيه أي جزء منه
هذا إذا استقر بعرفة بل
(ولو تمر) أي كان مارا
بشرطين أفاد الأول بقوله
(إن نواه) وأفاد الثاني
بمفهوم قوله الآتي
لأن الجاهل فكأنه قال ان
نوى الوقوف وعلم بأن المار
عليه هو عرفة ولكن
عليه دم فالاستقرار
مطمئنا واجب (أو) كان
متلبسا (باغواء) حاصل
(قبل الزوال) وأولى
بعده حتى طلع الفجر
ولادم عليه (أو أخطأ)
في رؤية الهلال (الجم)
أي جماعة أهل الوقوف
برمتهم وليس المراد
أكثرهم فوققوا (بعاشر)
أي في عاشر ذي الحجة
ظنا منهم أنه التاسع

بأن هم عليهم ليلة الثلاثين من القعدة أو نظروا فلم يروا الهلال فاكلوا العدة ثلاثين يوما فيجزئهم (نقط) قيدى قوله الجهم وفي قوله بعاشرة ليحترز بالأول عن خطأ البعض ولو أكثرهم والثاني عن خطئهم فوقعوا بالثامن ولم يستدركوا الوقوف بالتاسع (لا) المار (الجاهل) بعرفة فلا يجزيه وهو عطف على (٣٨) مقدر بعد قوله ولو مر أى يكفى الحضور ولو مر العالم بأنه عرفة لا الجاهل وشبه في عدم

الاجزاء قوله (كبتنر عرنة) بعين مهملة مضمومة وفتح الراء والنون واديين العلين اللذين على حد عرفة والولين اللذين على حد الحرم فليست عرنة بالنون من عرفة بل ولا من الحرم (وأجزاء) الوقوف (بمسجدها) أى عرنة بالنون لأنه من عرفة بالفاء ونسب لذات النون لأنه لو سقط حائطه القبلى الذى من جهة مكة لسقط فى عرنة بالنون (بكره) لما قيل انه من عرنة بالنون (و) من عليه العشاء أو القرب وخاف عدم ادراك ركعة من العشاء قبل الفجر ان ذهب لعرفة وان صلى فاته الحج (صلى ولو فات) لأن ماترتب على تركه القتل مقدم على ما ليس كذلك لكن الذى به الفتوى تقديم الوقوف على الصلاة ولما انهى الكلام على الاركان شرع فى بيان السنن وبدأ بسنن أولها فقال (والسنن) لمريد الاحرام بجح أو عمرة ولو صيا أو حائضا أو

إلى ان الباء بمعنى فى لانها السببية لأن الوقوف فى اليوم العاشر مسبب عن الخطأ لأسبب له (قوله بأن غم عليهم ليلة الثلاثين من القعدة) أى فاكلوا عدته ثلاثين وقوله أو نظروا أى أو كانت السماء مصحبة فنظروا فلم يروا الهلال وأكلوا عدة ذى القعدة ثلاثين (قوله فأكلوا العدة الخ) أى ثم وقفوا فى تاسع الحجة فى ظنهم فتبين أنه العاشر لرؤية الهلال ليلة الثلاثين وقول الشارح وأخطأ الجهم فى رؤية الهلال وأما لو أخطأ فى العدد بأن عدوا اليوم الأول من ذى الحجة ثم نسوه فوقوا فى العاشر فانه لا يجزئهم وأما من رأى الهلال وردت شهادته فانه يلزمه الوقوف فى وقته كالصوم قاله سند وانظر هل يجزى فيه ما تقدم من الصوم من قوله لا بمنفرد إلا كأهله ومن لا اعتناء لهم بأمره اه شيخنا العدوى (قوله عن خطئهم فوقوا بالثامن الخ) ما ذكره من عدم الاجزاء هو المتمد خلافا لمن قل بالاجزاء واعلم ان الخلاف فى اجزاء الوقوف فى الثامن انما هو إذا لم يعلموا بذلك حتى فات الوقت وأما إذا علموا به قبل فوات الوقت فلا يجزى. اتفاقا ولا بد من اعادته قولاً واحداً انظر ح إذا علمت هذا فاذا تذكروا فى اليوم التاسع فيقفون اتفاقاً ليلة العاشر وأما ان لم يتذكروا فى اليوم العاشر فهل يقفون ليلة الحادى عشر ويجزئهم وبه قيل وعليه مشى عبق أو لا يجزئهم وهو المتمد وماله عبق ضعيف (قوله لا المار الجاهل) أشار بتقدير المار الى أن الجاهل بعرفة انما يضر المار وأما من استقر بها واطمأن فانه لا يضر جهله بها كما لا يجب عليه نية الوقوف كما مر (قوله بكره) ما ذكره المصنف من الكراهة مع الاجزاء أخذه مما حكاه الجلاب عن المذهب وان كان ابن عرفة لم يعرج عليه (قوله على ما ليس كذلك) أى وهذا قول صندره به ابن رشد والقرافى وصاحب المدخل وشهره (قوله لكن الذى به الفتوى الخ) أى وهو قول جل أهل المذهب واختاره للخمى لأن من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب أخف الضررين ولأن مالا يقضى الا ان بعدى بنفى أن يقدم على ما يقضى بسرعة (قوله فى بيان السنن) أى سنن كل ركن (قوله اربع) أى بناء على أن التلبية ليست سنة وأما على أنها سنة فالسنن خمسة لا أربعة (قوله وهو) أى الاتصال من تمام السنة وقوله غدوة أى أول النهار. واذكره من ان الاتصال من تمام السنة وانه إذا اغتسل غدوة وآخر الاحرام وقت الظهر لم يجزه هو الموافق لكلام المدونة وابن يونس وابن اللواز خلافاً للبساطى حيث جعل الاتصال سنة مستقلة انظر بن (قوله ولا يضر الفصل) أى بين الفصل والاحرام بشد رحاله أى لا يكون هذا مبطلا للاتصال (قوله وقد اساء) أى ارتكب مكرها (قوله وجوبا) أى سواء كان الاحرام منها واجبا كما إذا كان الشخص من أهل المدينة وقوله أو ندبا كما لو كان مصريا مر بالحليلة (قوله فيأتى) أى لئى الحليلة بعد غسلة فى المدينة لا بسا لثيابه فاذا احرم منها تجرد قال بن فيه نظر بل تجرد عقب غسلة بالمدينة فاذا أتى بعد ذلك للحليلة احرم منها كما قال سحنون ونقله ابن يونس عن ابن حبيب ونسبه ابن حبيب واستحب عبد الملك ان يغتسل بالمدينة ثم يتجرد مكانه فاذا وصل لئى الحليلة احرم منها وذلك أفضل وبالمدينة اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وتجرد ولبس ثوبى احرامه ولما وصل لئى الحليلة ركع وأهل (قوله لأن الفصل فى الحقيقة للطواف) أى لا لدخول مكة فاللام فى قول المصنف لدخول مكة بمعنى عند

(قوله)

نساء أربع أولها (غسل متصل) بالاحرام كفصل الجمعة وهو من تمام السنة فلو اغتسل

غدوة واحرام وقت الظهر لم يجزه ولا يضر الفصل بشد رحاله واصلاح جهازه (ولا دأ) فى تركه ولو عمدا وقد اساء ثم ذكر ما هو كالاستثناء من قوله متصل بقوله (وندى) الفصل (بالمدينة للحللىنى) أى لمريد الاحرام من ذى الحليلة وجوبا أو ندبا فيأتى لا بسا لثيابه فاذا احرم منها تجرد (و) ندب الفصل (لدخول غير حائض) ونساء (مكة) لأن الفصل فى الحقيقة للطواف فلا يؤمر به إلا من يصح منه الطواف

(مهورى) مثلث الطاء وحته أن يقول وبطوى لأنه مندوب ثان (و) ندب أيضا (للو قوف) برفة ولو لحائض ونفساء وولته بعد الزوال ويتبدل فيها على الراجح تدليكا خفيفا (و) ثانی السنن (للبس إزار) في (٣٩) وسطه (ورداء) على كنفه (ونملين)

أى ان السنة هذه الهيئة الاجتماعية فلا ينافى أن التجرد واجب فلو التحف برداء أو كساء اجزاء وخالف السنة (و) ثالث السنن لمريد الاحرام (تقليد هدى) ان كان معه هدى تطوعا أو لعام مضى وكان مما يقبل لاغنا واماما يجب بعد الاحرام فانما يقبل بعده (ثم) إشعاره ان كان مما يشعر كالإبل فالتقليد والإشعار سنة للاحرام بالقيدين لا مطلقا (ثم) رابع السنن (ركعتان والفرض مجزئ) عنها وفاته الأفضل وأفاد بتمانه يؤخر الإشعار عن التقليد والركعتين عن التقليد والإشعار أى ندبا فيها لكن النص تقديم الركوع على التقليد والإشعار ثم بين الوقت الذى يحرم فيه ندبا بعد فعل ما تقدم بقوله (محرم) الرأكب إذا استوى على ظهر دابته ولا يتوقف على مشيه (و) اللأشى إذا مشى ولا ينتظر الخروج إلى البيداء (وتلئية) ظاهره انها سنة خامسة والمستفاد من قوله الآتى وان تركت اوله قدم

(قوله بطوى) أى إن أتى من جهتها فان لم يأت من جهتها فيقدر ما بينها (قوله ويتبدل) فيها أى لأنه لا يسمى غسلا الا مع الدلك وقوله تدليكا خفيفا أى لأنه محرم فيخاف من شدة الدلك قتل شيء من الدواب أو قلع شيء من الشعر ومقابل الراجح يقول انه لا يتبدل فيها وقوله يتبدل فيها على الراجح أى واما الاول وهو غسل الاحرام فيتبدل فيه اتفاقا (قوله أى ان السنة هذه الهيئة الاجتماعية الخ) هذا الحل أصله لم يتبعه من بعده وبمثل في التوضيح وبث فيه طنى بان جعل الهيئة الاجتماعية سنة يحتاج لنقل وانه معتمد والذى يدل عليه كلام ابن عرفة وابن رشد فى البيان أن تلك الهيئة الاجتماعية مستحبة ومأنسبه التوضيح لابن شاس وصاحب الذخيرة من السنة قال طفى الظاهر منها خلافة فالاولى ما حمل عليه بهرام وقت من أن المراد بهذه السنة التجرد ومثله لعايض وصاحب الجواهر وغير واحد وبه عبر في مناسكه وقول ح يبعد أن يريد التجرد من الثياب لأنه واجب يائم تاركه غير ظاهر لأن اصطلاح أهل المذهب فى الاشياء المنجزة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنة كما فى التوضيح ويظهر الفرق بينهما بالتأني وعندهما (و) (قوله وكان مما يقبل) أى كالإبل والبقر وقوله واما ما يجب بعد الاحرام كما إذا لزمه لأجل تمتع أو قران وقوله انما يقبل بعده أى فان قلده قبله خالف الأولى فقط (قوله بالقيدين) أى كون الهدى مسوقا لتطوع أو لأجل ما لزمه عن ماض وان يكون مما يقبل أو يشعر (قوله ثم ركعتان) أى فاكتر فهو اقتصار على الأقل وليس المراد ظاهره من ان السنة ركعتان فقط ثم ان محل سنة ركعتي الاحرام ان كان وقت الاحرام وقت جواز وإلا انتظره بالاحرام ما لم يكن مراهما وإلا احرم وتركها كما ان العذور مثل الحائض والنفساء يتركها (قوله والفرض مجزئ) أى فى حصول السنة والمستحب أن يكون الاحرام عقب نافلة وحينئذ فلا حرام صلاة تخصه اهـ والحاصل ان السنة تحصل بايقاع الاحرام عقب صلاة ولو فرضا لكن ان كانت فلا قدأتى بسنة ومندوب وان فعله بعد فرض قدأتى بسنة فقط وانظره ان المراد بالفرض خصوص العيى أو ولو بالعروض كجنازة تعينت ونذر تفل وهل السنة المؤكدة كالفرض الاصل ام لا (قوله انه يؤخر الإشعار الخ) أى إذا كان الهدى يجوز فيه كل من الامرين كالإبل واما ما لا يجوز فيه الاشعار بل يتعين فيه التقليد كالبقر فلا يظهر فيه الترتيب (قوله أى ندبا فيها) حاصله ان السنة فى كلام المصنف منصبة على ذات التقليد والإشعار وصلاة ركعتين وان التعبير بتم يفيد أن الترتيب بين التقليد والإشعار وبين الركعتين مندوب وهذا ظاهر المدونة وقوله لكن النص أى عن مالك فى البسوط وهو المعتمد (قوله ندبا الخ) فيه إشارة الى ان قول المصنف يحرم الرأكب إذا استوى والمأشى إذا مشى على جهة الاولوية فلو احرم الرأكب قبل ان يستوى على دابته واحرم المأشى قبل مشيه كفاء ذلك مع الكراهة (قوله إلى البيداء) أى الصحراء وبطن الوادى (قوله بان السنة اتصالها) أى وهذا لا ينافى انها واجبة فى ذاتها وان تجديدها مستحب والحاصل ان التلية فى ذاتها واجبة وعدم الفصل بينها وبين الاحرام بكثير واجب ايضا ومقارنتها للاحرام واتصالها به سنة وتجديدها مستحب هذا هو ارجح الطرق المذكورة هنا (قوله فان تركه) أى الاتصال ولم يأت بالسنة وقوله لزمه الدم أى لتركه السنة وانضم الطور له وان كان الفصل يسيرا فلا دم إذ لم يحصل سوى ترك السنة وهو يسير الفصل وهو لا يوجب دما (قوله أى واتصال تالية) أى اتصالها ومقارنتها للاحرام وهذا ذكره من ان التلية واجبة

انها واجبة واتصالها بالاحرام واجب وان كان لا يضر يسير الفصل واجب بان السنة اتصالها بالاحرام حقيقة فان تركه فان انضم لذلك طول لزمه الدم بقوله وتلية على حذف مضاف أى واتصال تالية (و) جدت ندبا (لتغير حال) كقيام وقعود وصعود وهبوط وركوب وملاقة رفاق (و) خلف تسلاة (ولو نافلة) (وهل) يستمر المحرم بحج يلى (لمسكة) أى لدخولها

فيقطع حق يطوف ويسعى فيعاده حتى تزول الشمس من يوم عرفة وبروح إلى مصلها (أو للطواف) أي لابتدائه والشروع فيه (خلاف) والمهرم بعمرة سبأ في (٥٠) قوله ومعتمر المقات الحج (وإن تركت) التلبية (أوله) أي الاحرام (تقدم إن طالع)

ولو رجع ولبي لا يسقط عنه (و) ندب (توسط) في علوه صوته (و) ندب توسط (فبها) أي في التلبية فلا يكثر جسدا حتى ياحقه الضجر ولا يقال حتى تفوته الشمية (وعاودها بعد سعي وإن بالمسجد) الحرام (لرواح مصل) عرفة (بعد الزوال) فان وصل قبل الزوال لبي اليه (ومحرم مكة) من اهلها أو مقيم بها ولا يكون الا بحج مفردا كما مر في قوله ومكانه له للقيم مكة (يلبي بالمسجد) أي ابتداء تلبسته المسجد وانتهى بها الى مصلى عرفة كغيره (ومعتمر المقات) من اهل الآفاق (وفائت الحج) أي للعمرة لفوات الحج بان احرم بحج ولم يتأخر عليه بل فاته بمحصر او مرض فتحال منه بعمرة يلبي كل منها (لاحرم) أي اليه لا الى رؤية البيوت (و) للعمرة (من الجسرانة والتعمير) يلبي (لبيوت) أي إلى دخول بيوت مكة لقرب المسافة ثم ذكر سنن الطواف فقال (و) السنن (للطواف) اربع ايضا اولها (المشي) فيه نظر إذ

وان السنة اتصالها بالاحرام مثله الخ قائلا وأما التلبية في نفسها فواجبة ويجب أيضا أن لا يفصل بينها وبين الاحرام بطويل وحمله على ذلك ما مر قريبا من أن لزوم الدم ينافي السنة وتقدم جوابه من أن اصطلاح اهل المذهب في الاشياء النجسة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنة ويظهر الفرق بينها بالتائم وعدمه (قوله فيقطع) أي عند دخولها وقوله حق يطوف أي للقدم (قوله خلاف) الاول مذهب الرسالة وشهره ابن بشير والثاني مذهب المدونة (قوله وان تركت أوله) أي عمدا أو نسيانا ومثل الطول ما تركها جملة وقوله وان تركت أوله فدم مفهوم الظرف انه إذا تركها في أثناءه لاشيء عليه كافي التوضيح وصرح به عبدالحق والتونسي وصاحب التالين وابن عطاء الله قالوا أقلها مرة وان قالها ثم ترك فلا دم عليه قال ح وشهر ابن عرفة وجوب الدم ونصه فان لبي حين أحرم وترك ففي لزوم الدم ثالثا ان لم يعوضا بتكبير وتهليل للشهور وكتاب محمد والخصمي اه وقال ابن العربي وان ابتدأ بها ولم يعدها فليده دم في أقوى القولين وكأن المصنف اعتمد ما تقدم وهو ظاهر اه كلام ح (قوله فلا يكثر) أي من التلبية (قوله وعادها) أي استحبابا كما قيل وفي الحج وعادها وجوبا بعد سعي فان لم يعدها اصلا بعده فدم على المعول عليه والاول مبنى على ان أقل التلبية مرة فان قالها وترك فلا دم عليه وقوله وان بالمسجد الحرام أي وان كان جالسا بالمسجد الحرام (قوله بعد الزوال) متعلق برواح أي إلى ان يروح ويصلي لمصلى عرفة بعد الزوال فاذا وصل لمصلى عرفة وزالت الشمس فلا يعاودها بعد ذلك هذا هو الذي رجع اليه مالك والرجوع عنه ان يستمر بابي إلى ان يصل لمحل الوقوف ولا يقطع إذا وصل لمصلى عرفة فلو احرم من مصلى عرفة فانه يلبي إلى ان يرمى جمرة العقبة إذا كان احرامه بعد الزوال فان احرم منها قبله فانه يلبي للزوال بمنزلة من احرم من غيرها قاله شيخنا (قوله فان وصل) أي لمصلى عرفة قبل الزوال لبي للزوال فان زالت عليه الشمس قبل وصوله لبي لوصوله فيعتبر الاقصى منها ومصلى عرفة هو مسجد عرفة المتقدم (قوله ولا يكون إلا بحج مفردا) أي ولا يكون المحرم من مكة إلا محرما بحج مفردا لأن المعتمر والقارن محرمان من الحل (قوله إلى مصلى عرفة) أي إلى وصولها بعد الزوال (قوله وفائت الحج) هو بالنصب عطف على مقدر أي ومعتمر المقات مدرك الحج وفائت الحج (قوله بل فاته) أي قبل الوصول لمكة وقوله فتحال أي فعزم على التحال (قوله للحرمة) أي لدخول الحرم أي المسجد الحرام وقوله لا إلى رؤية البيوت أي خلافا لابن الحاجب (قوله والمعتمر من الجعرانة) أي وهو المقيم بمكة كما مر (قوله فيه نظر) قد علمت الجواب عنه مما مر (قوله اذهو واجب الخ) حاصله ان الشيء في كل من الطواف والسعي واجب على القادر عليه فلا دم على عاجز طاف أو سعى راكبا أو محمولا واما التقاصر إذا طاف أو سعى محمولا أو راكبا فانه يؤمر باعادته ماشيا مادام بمكة ولا يجبر بالدم حينئذ كما يؤمر العاجز باعادته ان قدر مادام بمكة وان رجع لبلده فلا يؤمر بالعود لعادته ويلزمه دم فان رجع واعاده ماشيا سقط الدم عنه (قوله في الواجب) أي في الطواف الواجب وأما الطواف غير الواجب فالشيء فيه سنة وحينئذ فلا دم على تارك الشيء فيه قاله عيج (قوله وأما العاجز فلا دم عليه) قال بن ولا يشترط في العاجز عدم القدرة بالسكية بل المرض الذي يشق معه الشيء كما في التوضيح عن ابن عبد السلام (قوله وتقييل حجر بضم) ظاهر اطلاق المصنف انه سنة

هو واجب يتجبر بالدم في الواجب كما قال (وإلا) بان ركب أو حمل (قدم) واجب (لقد ر) علمي الشيء (لم يعده) فان اعاده ماشيا في بعد رجوعه له من بلد فلا دم عليه ومادام باقي بمكة فيؤمر باعادته ماشيا ولو مع البعد ولا يجزيه دم والسعي كالطواف في الشيء واما العاجز فلا دم عليه (و) ثانيا (تقييل حجر) اسود (بضم أوله) أي اول الطواف وكذا بسن استلام الركن الجاني يده وبضمها على فيه

من غير تقبيل أوله أيضا وتقبيل الحجر واستلام التاني في باقي الأشواط مستحب (وفي الصلوات) بالتقبيل (قولان) بالكراهة والإباحة وكراهة مالك السجود وتبريغ الوجه عليه (وللزحمة لمس يمين) إن قدر (ثم عود) إن لم يقدر باليد فلا يكفي العود مع إمكان اليد ولا يدمع إمكان التقبيل (ووُضِعَا) أى اليد أو العود (على فيه) من غير تقبيل والمعتمد التكبير مع التقبيل والامس باليد والعود (ثم) إن تعذر العود (كسبر) فقط من غير إشارة بيده ولا فرق في هذه المراتب بين الشوط (٤١) الأول وغيره (و) ثالثها (الدعاء بلا

حد) في الدعاء والمدعو به جميعا فلا يقتصر على شيء معين (و) رابعها وهى مختصة بمن أحرم من الميقات بحج أو عمره (رمل رجل في) الأشواط (الثلاثة) (الأول) فقط (ولو) كان الطائف (مريضا وصيبا محملا) على دابة أو غيرها فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن محسر (وللزحمة الطاقة) فلا يكلف فوقها * ثم شرع في بيان سنن السعى وهى أربع فقال (و) السنة الأولى (للسعى تقبيل الحجر) الأسود بعد ركعتي الطواف وندب أن يمر بزمزم فيشرب منها ثم يخرج للسعى من باب الصفا ندبا (و) الثانية (رُقيته) أى الرجل (عليهما) أى على الصفا والمروة كما وصل لاحدهما لأمرة فقط (كأمرة إن خلا) الموضع من الرجال أو من مزاحمتهم وإلا وقتت أسفلهما قال ابن فرحون السنة القيام

في كل طواف سواء كان واجبا أو تطوعا وهو الذى نسبته ابن عرفة للتلقين ولقل اللخمى عن المذهب وقد أطاق ابن شاس وابن الحاجب كالمصنف وذلك كله خلاف قول المدونة وليس عليه استلام أى تقبيل للحجر الأسود في ابتداء طوافه إلا في الطواف الواجب اهـ بن (قوله بالكراهة والإباحة) الذى في ح عن زروق أن القول بالإباحة رجحه غير واحد (قوله وتبريغ الوجه عليه) أى على الحجر الأسود (قوله وللزحمة) أى وجاز عند الزحمة المانعة من تقبيل الحجر لمس أى للحجر الأسود (قوله والمعتمد الخ) أى كابدل عليه كلام التهذيب وأبى الحسن والرسالة خلافا لظاهر المصنف من أنه يكبر إذا تعذر اللمس باليد والعود وهو الذى فهمه في توضيحه من المدونة معترضاه على كلام ابن الحاجب من الجمع بينهما والصواب ما لابن الحاجب كما علمت اهـ بن (قوله ورمي رجل) أى وأما النساء فلا رمل عليهن والظاهر كراهته لمن اهـ شيخنا عدوى (قوله في الأشواط الثلاثة الأول) أى من طواف القدوم والعمرة فقط وندب الرمل في طواف الإفاضة لمن فاتته القدوم كما يأتى (قوله وللزحمة الطاقة) أى والمطلوب في الرمل عند الزحمة الطاقة (قوله بعد ركعتي الطواف) أى وقبل الشروع في السعى (قوله رقيه عليهما) اعلم أن السنة تحصل بمطابق الرقي ولو على سلم واحد ولكن المستحب أن يصعد على أعلاهما كما في المدونة والمراد الرقي على كل منهما في كل مرة فالجميع سنة واحدة فمن رقي مرة أو مرتين فقط فقد أتى ببعض السنة اهـ بن (قوله لأمرة فقط) أى لارقيه على كل واحد منهما مرة فقط (قوله كأمرة) أى كما يسرن رقي المرأة عليهما (قوله السنة القيام) أى الوقوف (قوله فلا شئ عليه) أى فلا دم عليه لأنه انما ترك سنة ولادم في تركها وقوله فلو عبر أى المصنف وقوله بقيامه أى بدل رقيه (قوله وقبل القيام مندوب) هذا هو المعتمد كما قال شيخنا المدوى (قوله فلا اعتراض) أى لأن كلام المصنف في السنن لافي الاستجابات (قوله وإسراع بين الميئين) ذكر ح عن سنده أن ابتداء الإسراع يكون قبل الليل الأول بنحو ستة أذرع وهو خلاف ما يوهمه كلام المصنف اهـ بن لكن ما ذكره المصنف من أن ابتداء الإسراع من عند الليل الأول الذى من ركن المسجد نحوه في ابن عرفة وفي اللواق أيضا وحينئذ فلا اعتراض على المصنف وقوله بين الميئين الأخضرين أى وهما العمودان اللذان في جدار المسجد الحرام أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعد قبالة رباط العباس وهناك ميلان آخران على عيىن الذهاب من الصفا للمروة في مقابلة الميئين الأخضرين (قوله حال ذهابه) أى للمروة وقوله لافي العود أى لا يسرع في حالة العود منها للصفا واعلم أن ظاهر كلام سنده والواق يقتضى أن الإسراع خاص بالذهاب للمروة ولا يكون في حال العود للصفا وهو خلاف ظاهر المصنف من أن الإسراع ذهابا وإيابا وارتقى بن ظاهر المصنف وأيده بالنقول فانظره (قوله في الأطواف الأربعة) الأولى في الأشراف الأربعة أعنى الذهاب من الصفا للمروة (قوله عند الصفا الخ) الصواب أنه يسرن الدعاء لمن يسعى مطلقا في حال رقيه وفى حال سعيه أيضا ولا يتقيد بالرقي عليهما

(٦ - دسوقى - ثانى) عليهما إلا من عذر فإن جلس في أعلى الصفا فلا شئ عليه فلو عبر بقيامه عليهما كان أولى لأنه لا يلزم من الرقي القيام المطلوب وقيل القيام مندوب زائد على سنة الرقي فلا اعتراض (و) السنة الثالثة للرجل فقط (إسراع بين) الميئين الأخضرين (الذين على يسار الذهاب إلى المروة حال ذهابه فقط لافي العود منها إلى الصفا) فوق الرمل (في الأطواف الأربعة (و) الرابعة) دعاء) بلاحد عند الصفا والمروة لمن يرقى وغيره (وفي سنن ركعتي الطواف) الواجب وغيره (ووجوبهما) مطلقا

(تردد) المشهور وجوبهما في الواجب أي والتردد في غير مستو (وُندبا) أي ندب قراءتهما (كلاهما حرام) أي كُندب قراءة ركعتي الإحرام (بالكافرون) (٤٢) (والإخلاص) بسد الفاتحة لاشتغالهما على التوحيد في مقام التجريد (و) ندبا أي

إيقاعهما (بالقاسم) أي مقام إبراهيم أي خلفه لادخاله (و) ندب (دعاء بالملتزم) بعد الطوف وركعتيه وهو ما بين الباب والحجر الأسود من الحائط فيلتزمه ويعتقه واضعا صدره ووجهه وذراعيه عليه باسطا كفيه ويسمى بالحطيم (و) ندب (الاستلام) أي تقبيل (الحجر) الأسود بكل شوط بعد الأول ولمس الركن (اليمنى) بعد الأول (و) ندب (اقتصار) على تلبية الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهي ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وكره مالك الريادة عليها (و) ندب (دخول مكة نهرا) أي ضحى (و) دخول (البيت) أي الكعبة نهرا أوليلا (و) ندب دخول مكة (من كداء) بفتح الكاف والدمنونا (للدن) أي لمن أتى من طريق المدينة (و) دخول (المسجد من باب بني شعبة) المعروف الآن بباب السلام (و) ندب (خروجه) أي الدن

كما قد يتوهم من غالب عبارات كذا ذكر العلامة النفراوى في شرح الرسالة (قوله تردد) الأول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره الباجي وقال سند إنه الذهب وهناك قول آخر للأبهري وهو انهما واجب بعد الطواف الواجب سنة بعد الطواف الغير الواجب واختاره ابن رشد واقتصر عليه ابن بشير في التنبيه قال ح وهو الظاهر وأما ما حكاه الشارح من المشهور فهو اختيار لمج فقد علمت بما قلناه ان المقالات أربعة (قوله أي خلفه) أي خلف البناء المحيط به لأن مقام إبراهيم عبارة عن الحجر الذي كان يقف عليه إبراهيم عند بناء البيت وكان إسماعيل يناوله الحجارة وقيل انه الحجر الذي وقف عليه إبراهيم حين أذن للناس بالحج وقد ورد انه من الجنة وان فيه أثر أقدام إبراهيم (قوله بالملتزم) عنده قالباء بمعنى عند (قوله ويسمى بالحطيم) أي لأنه يدعى عنده على الظالم فيحطم أي يهلك أولانه أي تحطم عنده الذنوب بالمغفرة (قوله بعد الأول) أي وأما استلامه في الشوط الأول فسنه وقوله ولمس الركن اليمنى أي في كل شوط بعد الأول وأما لمسه في الأول فسنه كأم (قوله ليك) منه اجابة بعد اجابة أي أجبتك للحج حين أذن إبراهيم به في الناس كما أجبتك أولا حين خاطبت الأرواح بألست بربكم كذا قيل والأحسن ان معناه امثالا لك بعد امثال في كل ما أمرتني به (قوله ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التمليل والكسر أجود عند الجمهور وقال نعلب لأن من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال منه ليك لهذا السبب (فائدة) تكره الاجابة في غير الاحرام بالتلبية لقول التهذيب كره مالك ان يلي من لا يريد الحج وراخرقا ممن فعله والحرق بضم الحاء الحق وسخافة العقل وأما اجابة الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم بالتلبية فهم ومن خصائصه كذا في التوضيح وهو غير مسلم والظاهر كما قال ابن هرون أن الذي كرهه الامام انما هو استعمال تلبية الحج في غيره كاتخاذها وردا كبقية الأذكار لما فيه من استعمال العبادة في غيرها وأما مجرد قول الرجل لمن ناداه ليك فلا بأس به بل هو حسن أدب وفي الشفاء عن عائشة ما ناداه صلى الله عليه وسلم أحد من أصحابه ولأهل ملته الا قال ليك وبه يرد قول ابن أبي جمرة انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك معهم انظر بن (قوله نهرا أوليلا) أي كما هو النقل ولذا قدم المصنف الظرف على المعطوف والأصل عدم الحذف من الثاني لدلالة الاول ثم مقتضى كون ستة أذرع من الحجر من البيت ان من دخل في ذلك المقدار فقد أتى بهذا المستحب بل تقدم ان الحجر كله من البيت عند بعضهم وحينئذ فيقصر عليه إذا اشتدت الزحمة على البيت (قوله من كداء) أي وهي الطريق الصغرى التي أعلى مكة التي يهبط فيها إلى الأبطح والمقبرة بعضها عن يسارك وبعضها عن يمينك فاذا دخلت منها أخذت كما أنت للمسجد (قوله لمن أتى من طريق المدينة) أي سواء كان من أهلها أولا وأما من أتى من غير طريق المدينة فلا يندب له الدخول منها وان كان مدنيا وقال الفاكهاني المشهور انه يندب لكل حاج ان يدخل من كداء وان لم تكن طريقه لأنه الموضع الذي دعا فيه إبراهيم ربه أن يجعل أئمة من الناس تهوى اليهم ومفاد عج اعتاد ما للفاكهاني كما قاله شيخنا ومحل ندب دخول مكة من ذلك المحل ان لم يؤد لزحمة أو ضيق أو أذية أحد والاعتين ترك الدخول منه كما قال ابن جماعة وغيره (قوله ودخول المسجد) أي وندب دخول المسجد من باب بني شعبة أي وان لم يكن في طريق الداخل (قوله المعروف الآن بباب السلام) أي ويستحب الخروج من المسجد من باب بني سهم (قوله من كدى) وهي الطريق التي أسفل مكة المعروفه بباب شبيكة

(قوله)

أيضا (من كدى) ضم الكاف والقصر (و) ندب لمن طاف

بعد العصر وأمرناه بتأخير الركوع لجل النافلة بالمغرب وصلاة المغرب (رُكوعه للطواف بعد) صلاة (المغرب قبل تنقله)

فصب الندب على قوله قبل تنفله (و) ندب صلاة ركعتي الطواف (بالمسجد) الحرام فلو صلاها خارجه أجزأه أو أعادها ما دام على وضوئه * ولما قدم أن من أحرم من الميقات غير مراهق ونحوه يسن له الرمل في طواف قدومه أو طواف عمرته الركعتي (و) ندب في موضعين بقوله (و) ندب (رمل) رجل (محرم) بجح أو عمرة أو بهما (من) (٣٣) كالنهييم والجعرانة في الاشواط

الثلاثة الأول من طوافه

(أو) محرم من الميقات ولم

يطاف لاقدوم فيرمل

(بالإفاضة) أي في

الاشواط الثلاثة الأول

من طواف الإفاضة

(لمراهق) ونحوه من كل

من لم يطف لاقدوم لفقده

شرطه أو نسيانه بل ولو

تعمد تركه بخلاف من طاف

للقدوم وترك الرمل

فيه عمد أو سهوا فلا يندب

الرمل في الإفاضة فلو قال

المنصف لسكره ارق لكان

أحسن (لا) يندب الرمل

في طواف (تطوع)

ووداع (و) ندب (كثرة

مُسْرَب ماء زمزم وقوله)

إلى البلاد (و) ندب

(للسعي مشروط

الصلاة) الممكنة من

طهارة حدث وخبث وستر

عورة (و) ندب للإمام

(خطبة بعد الظهر) يوم

(السابع بمكة واحدة)

فلا يجلس في وسطها

والراجح الجلوس فيها

خطبتان وأنها سنة (مخبر)

الناس (فيها بمناسك) التي

تفعل منها إلى الخطبة الثانية

(و) ندب (خروجه) يوم

الثامن ويسمى يوم التروية

(قوله فصب الندب على قوله قبل تنفله) أي وأما كونه بعد المغرب فاستجابه معلوم من كراهة النافلة قبل صلاة المغرب وما ذكره المصنف هو المتمد خلافا لقول ابن رشد الأظهر أنه يقدم ركعتي الطواف على صلاة المغرب لأجل اتصالهما بالطواف حينئذ ولا يفوته فضيلة أول الوقت بتقديمهما لحقتهما (قوله وبالمسجد) هذا معلوم من قوله سابقا وبالمقام وكأنه حاول التنبيه على فضيلة المسجد من حيث هو مع أنه أمر مقرر فتأمل (قوله لفقده شرطه) أي طواف القدوم أو نسيانه وقوله بل ولو تعمد تركه أي ترك طواف القدوم ومثل ذلك من لا قدوم عليه كن أحرم بالحج من مكة سواء كان مكيا أو أفاقيا فانه يرمل ندبا في طواف الإفاضة في الاشواط الثلاثة الأول اه خش (قوله لكان أحسن) أي لأجل أن يشمل من فقد شرطه أو نسيه أو تعمد تركه (قوله الممكنة) أماغيرها مثل الاستقبال فلا يستحب لعدم امكانه (قوله من طهارة حدث الخ) فان انتقض وضوءه أو تذر حدثا أو أصابه حقن استحبه له أن يتوضأ ويبي أن أم سعيه كذلك أجزأه واستخف مالك اشتغاله بالوضوء ولم يره محلا بالموااة الواجبة في السعي ليسارته (قوله واحدة) بالرفع طقة الخطبة وبالنصب حال منها وان كانت نكرة لو صفها بالظرف وما ذكره من ندب تلك الخطبة فهو ضعيف والمتمد أنها سنة تم إن الخطيب يفتتح تلك الخطبة بالتلبية إن كان محرما وإن كان غير محرّم افتتحها بالتكبير وقيل أنه يفتتحها بالتكبير مطلقا كان محرما أم لا (قوله والراجح الخ) أي لأن ابن عرفة عزاه للبدونة والقول الأول عزاه لابن المواز وشهره ابن الحاجب * والحاصل أن المشهور هو الأول ولكن عزوا ابن عرفة الثاني للبدونة فيد أنه أرجح من الأول (قوله يخبر الناس فيها بالمناسك التي تفعل منها إلى الخطبة الثانية) من خروجهم لمي في ثاني يوم وصلاتهم بها الظهر في وقتها المختار قصر أو صلاتهم أيضا العصر والمغرب والعشاء ومبيتهم بها ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبيحتها بمي وذهابهم لعرفة بعد طلوع الشمس وتخريضهم على النزول بمنرة (قوله وخروجه لمي) أي بعد الزوال ومن به أو بدايته ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار إذا خرج بعد الزوال يخرج قبله قدر ما يدرك بها الظهر في آخر المختار إذ لا يجوز تأخيرها للضرورة (قوله ويسمى يوم التروية) أي لأنهم كانوا يحصلون فيه الماء لعرفة ويسمى أيضا يوم النقلة (تنبيه) يكره الخروج لها بقصد النسك قبل يومها كما يكره الخروج لعرفة بقصد النسك قبل يومها ويومها هو اليوم الثامن ويوم عرفة هو اليوم التاسع فيكره الخروج لسكل منهما قبل يومه ولو بتقديم الأتقال (قوله ولو وافق الخ) أشار الشارح بهذا إلى أنه إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة فالأفضل صلاة الظهر بمي لأجل الاسراع بالمناسك ولا يصلي الجمعة بمكة قبل أن يخرج وقال بعضهم يصلي الجمعة قبل أن يخرج لمي لإدراك فضيلة الحرم وهذا إذا كانوا مسافرين وأما المقيمون الذين يريدون الحج سواء كانوا من أهل مكة أو من غيرهم فيجب عليهم صلاة الجمعة بمكة قبل الذهاب لمي (قوله ويأنيه بها) أي ليلة التاسع (قوله وندب نزوله) أي فإذا وصل لعرفة ندب نزوله الخ (قوله في خطبتيه) أي التي يخطبها في مكة في اليوم السابع (قوله وخطبتان بعد الزوال) فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى بغير خطبة أجزأه إجماعا

(لمي قدر ما يدرك بها الظهر) قصر أو بوقت المختار ولو وافق يوم الجمعة فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء (و) ندب

(يأتئيه بها) وصلاة الصبح بها (و) ندب (سيرة) منها (للعرفة بعد الطلوع) للشمس ولا يجوز بطن محسره لأنه في حكم مي

(و) ندب (نزوله بمنرة) موضع بعرفة فالإمام يعلمهم في خطبتيه جميع هذه المندوبات (و) ندب (خطبتان) والراجح أنها سنة

(بعد الزوال) يوم صرفة

يجلس بينهما يعلم الناس فيما ما بقي من مناسك الحج من جمعهم بين صلاتين بعرفة ووقوفهم بها ودفعهم منها إلى مزدلفة ومبيتهم بها إلى طواف الأفاضة (مستم) بعد (٤٤) فراغه من خطبته (أذن) بالبناء للمفعول للظهور وأقيم لها والامام جالس على المنبر فإذا

فرغ من الإقامة نزل الامام (وسمى) استئنا (بين الظهورين) جمع تقديم (إثر الزوال) بأذان وإقامة ثم من غير تنفل بينهما ومن فاتته الجمع مع الامام جمع في رحله (و) ندب (دعاء وتضرع) أى أى تذلل لعله ان يقبل من بعد الصلاة (للقروب و) ندب (وقوفه) أى حضوره (يوضوء) وركوبه أى بالوقوف (مستم) إلى الركوب (قيام) للرجال (إلا) لعب (و) ندب (صلاته) بمزدلفة العشاءين (جمعا والذهب ان جمعهما بهاستئنا وقف مع الامام وسار مع الناس أو تخلف عنهم اختيارا فان لم يقف معه أو تخلف عجزا فسيأتي حكمه (و) ندب (سياته) بها) أى بمزدلفة وأما النزول بقدر حظ الرجال وان لم يخط بالفعل فواجب بحج بالدم ولذا قال (وإن) لم ينزل بقدر حظ الرجال حتى طلع الفجر (فالتيم) واجب عليه الا لعذر (وسمى) الحاج العشاءين استئنا (وقصر) العشاء

كما قال أبو عمران (قوله مجلس بينهما) الموجع لذلك مع انهما خطبتان حقيقة دفع توهم أنه يفرق بينهما في الزمن (قوله ومبيتهم بها) أى وجمعهم فيها بين المغرب والمشاء ووقوفهم بالمشر الحرام واسراعهم بوادي محسر ورعى جمرة العقبة والحلق والتقصير والنحر وطواف الأفاضة (قوله ثم بعد فراغه الخ) فيه نظر ولفظ المدونة متى يؤذن المؤذن يوم عرفة أبعده فراغ الامام من خطبته أو هو يخطبها قال ذلك واسع ان شاء والإمام يخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته اه نقول المصنف ثم أذن يعمل على أن الرادثم بعد الشروع في الخطبة أذن وبعد الشروع فيها صادق بكون الأذان في الخطبة أو بعدها اه بن (قوله بأذان وإقامة للعصر) أى بأذان ثان كما هو مذهب المدونة قال في الجلاب وهو الأشهر وقيل بأذان واحد به قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز (قوله جمع في رحله) فان ترك الجمع بالسكينة فعليه دم كما في النع قال البدر القرافي يستغرب أن الدم في ترك سنة فعله قول ضعيف اه عدوى (قوله وندب دعاء) أى وندب حال الوقوف بعرفة دعاء الخ (قوله من بعد الصلاة) أى من بعد صلاة الظهرين مجموعتين مقصورتين (قوله أى حضوره) إنما نسر الوقوف بالحضور لا بالقيام على أقدامه لثلاثين بقوله بعد ذلك وركوبه به (قوله وركوبه به) أى لوقوفه عليه الصلاة والسلام كذلك ولكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة ويحمل النهي في قوله عليه الصلاة والسلام لا تتخذوا ظهور الدواب كراسى على ما إذا حصل للدابة مشقة أو ان ندب الركوب هنا مستثنى من النهي في الحديث (قوله إلا لعب) أى من القيام أو للدابة أو من ركوبها أو من ادامة الوضوء فيكون عدم ذلك أفضل في هذه الأربعة (قوله بمزدلفة) سميت بذلك لأخذها من الزدلاف وهو التقرب لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أى تهربوا بالمضى إليها قاله النووي (قوله والذهب ان جمعهما بها سنة) أى فان صلى قبلها أعاد إذا أتاها فإذا أتى المزدلفة قبل الشفق قال مالك هذا مما أأظه ان يكون ولو كان ما أحببت له أن يسلي حتى يغيب الشفق وقاله ابن القاسم أيضا وابن حبيب (قوله فان لم يقف معه) أى بأن وقف وحده وقوله أو تخلف عجزا أى أو وقف مع الامام ولكن تخلف عن السير معه لعجز وقوله فسيأتي حكمه حاصل ما يأتي ان من لم يقف مع الامام لا يجمع بمزدلفة ولا بغيرها ويصلى كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج بالسكينة وان وقف مع الامام وتأخر عن السير مع الناس لعجز صلاحها بعد الشفق جمعاً في أى محل أراد (قوله وبياته بها) أى ليلة العاشر والبيات هو الإقامة لئلا سواء نام أو لا اه عدوى (قوله وأما النزول بقدر حظ الرجال الخ) أى وأما مجرد اناخة البعير فانه لا يكفي (قوله الا لعذر) أى إلا ان يكون ترك النزول بها لعذر فلا شيء عليه (قوله وجمع الحاج العشاءين) أى بالمزدلفة جمع تأخير استئنا وهذا كالتفسير لقوله وصلاته بمزدلفة العشاءين (قوله وقصر العشاء) أى للسنة وإلا فليس هنا مسافة قصر (قوله إلا أهلها) الاستثناء راجع للقصر فقط وأما الجمع بين الصلاتين فهو سنة في حق أهلها وغيرهم * والحاصل أن أهلها يجمعون ويتمون وغيرهم يجمع بينهما ويقصر هذا هو الموعول عليه وهو ما في المدونة خلافا لما في ح من جعل الاستثناء راجعا لقوله وجمع وقصر أى الا أهلها فلا يجمعون ولا يقصرون فانه خلاف ما في المدونة (قوله أى أهلها يتمون) أى إذا كان كل من الأهلين في بلده وأما ان كان في غيرها فيقصر

(إلا) أهلها أى المزدلفة فيتمون (كفى وعرفة) أى أهلها يتمون ويقصر غيرهم للسنة (وإن عجز) من (قوله) وقف مع الامام عن لحاق الناس في سيرهم لمزدلفة (تبع الشفق) يجمع في أى محل كان ولو في غير مزدلفة وهذا (إن) نفر مع الإمام وتأخر عنه لعجز به أو بدايته ولو قال ان وقف مع الامام

لكن أحسن (والا يقف معه) (ككل) من الثنتين يصلي (لأنه) أي في وقتهم غير جمع (وإن قدمنا عليه) أي على الزول بمزده
وقد صلاهما بعد الشق (أعادها) بحل الزول وهو مزدلفة نداء وان جعل الضمير في (٤٥)

أي القرب نداء بان بقي وقتها
والعتاء وجوبا لبطاها
(و) نذب (ارتحالة) من
مزدلفة (بعد) صلاة
(الصبح مغاساً) أي حال
كونه مائتسا بغلس أي قبل
حصول الضوء (و) نذب
(ووقوفه) بالمشعر الحرام
(يكبر) الله (ويذكر) نفسه
والسليمين أي للتكبير
والدعاء والذكر (الإسفار
(و) نذب (استقباله) أي
الواقف (به) أي بالمشعر
جاءه لا على يساره (ولا
وقوف) مشروع (بعده)
أي الإسفار الأعلى (ولا
قبل) صلاة (الصبح) بل
يكبر (و) نذب (إسراع)
بدابة أو متى ذهابا وإيابا
(بيضان محسّر) بضم الميم
وكسر السين مشددة واد
بين مزدلفة ومتى بقدر
رمية الحجر (و) نذب
(رمية العقبة) أي حجرها
(حين وصوله) أي (وإن
راكبا) ولا يصبر حتى
ينزل (و) نذب (الشيء في
غيرها) أي غير حرة العقبة
يوم النحر فيشمل الشيء فيها
في غير يوم النحر (و) نذب
بها) أي برميها ركذا
بمخرج وقت أدائها (غير
نساء) بجمع ومقدماته

(قوله لكان أحسن) وذلك لأن الشرط في جمعه بين الصلاتين في أي محل شاء إنما هو وقوفه مع
الإمام سواء نحر معه أولا كما هو النقل وما في عقب من أن الشرط تفورده مع الإمام وأنه لو وقف
مع الإمام ولم ينحر معه فإنه يصلي كل صلاة أوقتها فهو خلاف النقل النظرين (قوله وإن قدمنا عليه
الح) أي والحال أنه مطالب بالجمع لتكبيره ووقف مع الإمام وسار مع الناس (قوله أي على الزول)
هذا الحل هو الأول لأنه محل الخلاف عند ابن عبد السلام وابن عرفة اه بن (قوله ونذب وقوفه
بالمشعر الحرام) أي فإذا وصل المشعر الحرام نذب وقوفه به الح على ما قال الصنف والمتعمد أن
الوقوف بالمشعر الحرام سنة كما قال ابن رشد وشهره القشاني بل قال ابن الماجشون أن الوقوف به
فريضة ولذا جعل البساطي للنذب متصبا على القيد انظر طئي قان عيج وهل النذب يحصل بالوقوف
وان لم يكبر ويدع فيها مستحب آخر أولا يحصل إلا بالوقوف معها أو مع أحدهما والشأن ظاهر
الصنف لكن لا يتوقف النذب على التكبير والدعاء معا بل يكفي مقارنته لأحدهما واعلم أن المشعر
الحرام هو البناء المعلوم وهو المسجد الذي على يسار الذهاب إلى الذي بين جبل المزدلفة والجبل
المسمى بقزح وإنما سمي مشعرا لما فيه من الشعائر أي الطاعات ومعالم الدين ومعنى الحرام أي الذي
يحرم فيه الصيد وغيره كقطع الأشجار لأنه من الحرم وإذا علمت هذا فقول بالمشعر الحرام أي
عنده أو أن المشعر كما يطلق على البناء يطلق على ما قرب منه من القضاء (قوله للإسفار) متعلق بوقوفه
(قوله ونذب استقباله أي الواقف به) أي نذب استقبال الواقف عنده للقبلة (قوله ولا وقوف
مشروع بعده) أي كما كان يفعل الجاهلية من وقوفهم به لطلوع الشمس وقد يقال إن عدم الوقوف
بعد الإسفار مستفاد من إغياها أولا بقوله الإسفار حينئذ فلا حاجة لقوله ولا وقوف بعده فتأمل
(قوله ذهابا) أي في حالة الذهاب من متى لعرفة وفي حالة الإياب أي الرجوع من عرفة إلى
(قوله ييطان محسر) قيل إنه سمي ذلك الوادي ييطان محسر لحسرة أهل الفيل فيه أي إغياها وقيل
لأنه نزل العذاب عليهم فيه اه خشي قال شيخنا العدوي الحق إن قضية الفيل لم تكن بوادي محسر
بل كانت خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخوا (قوله حين وصوله) هذا مصب النذب وأما رميها
في حد ذاته فهو واجب * واعلم أن محل نذب رميها حين وصوله إذا وصل إلى بعد طلوع الشمس فإن
وصل قبل الطلوع كالذي يرخص له في التقديم من مزدلفة إلى فانه يدخل متى قبل الفجر ولا يصح
رميه حينئذ فينتظر طلوع الفجر ويستحب له أن يؤخر الرمي حتى تطلع الشمس وسيأتي أن وقتها
يدخل بطلوع الفجر ويمتد وقت أدائها إلى الغروب وأن تأخيرها للطلوع مندوب وأن الليل
وقت لقضائها فان أخر إليه قدم (قوله وان راكبا) أي هذا إذا وصل إليها ماشيا بل وان وصل إليها
راكبا وهذا من تعلقات النذب أي أنه ينذب ان يرميها حين وصوله على الحالة التي وصل عليها من
ركوب أو مشي فلا يصبر حتى ينزل إذا وصل راكبا ولا يصبر حتى يركب إذا وصل إليها ماشيا لأن فيه
عدم الاستعجال برميها (قوله فيشمل الشيء فيها في غير يوم النحر) أي وهو ثلاثة أيام لغير المتعجل
ويومان له (قوله غير نساء وصيد) أي إذا كان الحاج رجلا ومثله المرأة فيحل برميها حرة العقبة
غير رجال وصيد (قوله وتكبيره الح) ظاهر المدونة أن التكبير مع كل حصة سنة واشعر قوله
مع كل حصة أنه لا يكبر قبل رميها ولا بعده ويفوت الندوب بمفارقة الحصة ليده قبل النطق
بالتكبير واعلم أنه لا يقف للدعاء بعد فراغه من رمي تلك الحجرة بل الأولى أن ينصرف

وعقد نكاح (و) غير (صديد) فحرمتهما باقية وسيأتي الواجب فبهما (و) كربة الطيب) فلا فدية في فعله وهذا هو التحلل الأصغر
(و) نذب (تكبيره مع) رمي (كل حصة) تكبيرة واحدة

(و) نذب (تأبها) أى تابع الرى بالحصىات فى جميع الجمار (وأقسطها) أى لقط حصىات الجمار كلها لا العقبه فقط فيسكروه ان يأخذ حجراً يكسره ويلقظها من أى (٤٦) محل شاء إلاجرة العقبة فيندب لقطها من الزدلفة (و) نذب (ذبح قبل الزوال) ولو

قبل الشمس (وطلب)

(بدته) ان ضلت (له) أى

لنزوال أى تعربه بحيث يبقى

قدر حلقه (ليحلق) قبل

الزوال بعد نحرها فان لم يجدها

وخشى الزوال حلق قبله كلاً

فتوته الفضيلتان فكل من

الذبح والحلق مندوب قبل

الزوال مكروه بعده (ثم)

ينذب (حلقه) بعد الذبح

وأما الحلق فى نفسه فواجب

وبحوز (ولو) بنورة إن

عم (الحلق) بكل مزيل للشعر

(رأسه والتقصير مجز)

لمن له الحلق أفضل إلا تمتع

يحل من كمرته ويحج من

عامه فالتقصير له أفضل

لبقاء الشعث فى الحج

(وهو) أى التقصير (سنة

المرأة) ولو بنت تسع فأكثر

أى طريقتهما والافهم متعين

فى حقها (تأخذ) من جميع

شعرها (قدر الأمتة)

أو أزيد أو أنقص يسير

(و) يأخذ (الرجل) ان

قصر (من) قرب (أصله) من

جميع شعره نذاباً فان أخذ من

أطرافه أخطأ وأجراً (ثم)

بصد رمى العقبة والنحر

والحلق (يفيض) أى

يطوف طواف الإفاضة

ونذب فعله فى ثوبى احرامه وعقب حلقه ولا يؤخره إلا قدراً ما يقضى حوائجه وعلم انه يفعل فى

يوم النحر أربعة أمور مرتبة رمى العقبة فالنحر فالحلق فالإفاضة فتقديم الرى على الحلق والإفاضة واجب وماعده مندوب (وحل به)

أى بطواف الإفاضة (تأبى) من نساء وصيد وطيب وهو التحلل الأكبر (إن حلق) أو قصر وكان قد سعى عقب القدوم وإلا لم يحل

قد

يوم النحر أربعة أمور مرتبة رمى العقبة فالنحر فالحلق فالإفاضة فتقديم الرى على الحلق والإفاضة واجب وماعده مندوب (وحل به)

أى بطواف الإفاضة (تأبى) من نساء وصيد وطيب وهو التحلل الأكبر (إن حلق) أو قصر وكان قد سعى عقب القدوم وإلا لم يحل

قد

يوم النحر أربعة أمور مرتبة رمى العقبة فالنحر فالحلق فالإفاضة فتقديم الرى على الحلق والإفاضة واجب وماعده مندوب (وحل به)

أى بطواف الإفاضة (تأبى) من نساء وصيد وطيب وهو التحلل الأكبر (إن حلق) أو قصر وكان قد سعى عقب القدوم وإلا لم يحل

قد

يوم النحر أربعة أمور مرتبة رمى العقبة فالنحر فالحلق فالإفاضة فتقديم الرى على الحلق والإفاضة واجب وماعده مندوب (وحل به)

أى بطواف الإفاضة (تأبى) من نساء وصيد وطيب وهو التحلل الأكبر (إن حلق) أو قصر وكان قد سعى عقب القدوم وإلا لم يحل

بمجرد رميها (قوله وتابها) أى العصىات أى تابع الرى بها بأن يتبع الثانية للأولى فى الرى وهكذا من غير تربص إلا بمقدار ما يميز به كونها رميتين (قوله وذبح قبل الزوال) أى إن لزمه هدى أو تطوع به وإلا فلا يلزمه ذبح أصلاً ويحلق بعد رمى حجرة العقبة (قوله ولو قبل الشمس) أى بخلاف الأضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة عنده على أهل منى فلذا جاز لهم نحر الهدى قبل الشمس (قوله وطلب الخ) أى ونذب طلب بدته أى هديه ليذبحه والمراد بطلبها تحصيلها أعم من أن تكون عنده فضلت فيفتش عليها أولم تكن عنده فيشترها (قوله ليحلق) أى لأجل ان يحلق بعد الذبح قبل الزوال هكذا تمام التعليل كما اشار له الشارح (قوله ثم يندب حلقه بعد الذبح) اشار بهذا إلى ان النذب منصب على الترتيب وأما الحلق فى ذاته فهو واجب واعلم انهم اجمعوا على مطلوية الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة التى تفعل فى يوم النحر وهو الرى ثم الذبح ثم الحلق ولا فرق بين استحباب ايقاع الحاق عقب الذبح بين المفرد والقارن إلا ان ابن الجهم من أئمتنا استثنى القارن فقال لا يحلق حتى يطوف كأنه لاحظ عمل العمرة والعمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالإجماع ونازعه ابن دقيق العيد ابن عرفة ومؤخر السبى لكونه مرافقاً كغيره اتفاقاً (تنبيه) اطلاقه الحلق يتناول الأقرع فيجرى موسى على رأسه لأنه عبادة تتعلق بالشعر فتنتقل للبشرة عند عدمه كالملح فى الضوء ومن رأسه وجع لا يقدر على الحلق أهدى قال بعضهم فان صح وجب عليه الحلق (قوله ولو بنورة) رد بلو قول أشهب لا يحزى الحلق بها للتبذاه بن واستعمل المصنف الحاق فى مطلق ازالة الشعر بدليل قوله ولو بنورة لأن الحلق حقيقة إنما هو ازالة الشعر بالموسى ولو أريد ذلك ما صحت المبالغة (قوله ان عم الحلق) أى وأما حلق بعضه فكالعدم وأشار الشارح بقوله ان عم الحلق بكل مزيل لشعر رأسه إلى ان قوله ان عم قيد فى الحلق بالنورة وغيره فان رجوع المبالغة لما قبله لا قيد فى قوله ولو بنورة فقط كلاً يتوهم ان الحلق بالموسى كاف ولو لم يعم رأسه وليس كذلك أى والفرض ان البعض الآخر الذى لم يحلقه لم يقصره والا كفى مع الكراهة كما بأتى (قوله والتقصير مجز) أى ان لم يكن لبه شعره وإلا تعين الحلق ونص الدونة ومن ظفر أو عقص أو لبه فعليه الحلق ومثله فى الوطأ وعلله ابن الحاجب تبعاً لابن شاس بعدم امكان التقصير ورده فى التوضيح بأنه يمكن ان يغسله ثم يقصر وانما علل علماً فان تعين الحلق فى حق هؤلاء بالسنة (قوله لمن له الحلق أفضل) أى وهو الرجل (قوله فالتقصير له أفضل) مثله فى التوضيح وهو مقيد بأن يحرم بالحج عقب العمرة كما نقله ابن عرفة ونصه مع ابن القاسم حلق المتمتع أفضل من تقصيره إلا ان يعقبه الحج يسير أيام فتقصيره أحب إلى اه والمراد إلا ان يعقبه احرام الحج بدليل التعليل ببقاء الشعث اه بن (قوله وإلا فهو متعين) أى واجب فى حقها ولو لبثت رأسها فان حلق رأسها حرم عليها لأنه مثله (قوله فتقديم الرى الخ) حاصله ان تقديم الرى على الاثنين الآخرين واجب يجب بالدم وأما تقديمه على الثانية أو تقديم الثانى على كل واحد من الآخرين أو تقديم الثالث على الرابع فمستحب فالمراتب ستة الوجوب فى اثنين والنذب فى أربعة (قوله وحل به) أى وجاز بسببه ما بقى أى مما كان ممنوعاً منه (قوله من نساء) أى من قربان النساء بوطء ومقدماته ومن عقد عليهن (قوله إن حلق) أى وكان قد رمى حجرة العقبة قبل الإفاضة أو فأت وقتها وكان

قد قدم السمي عند القدوم فان لم يكن فعل السمي فلا يحل ما بقى الا بفضله بعد الإفاضة فان وطىء أو صاد
بعد الإفاضة وقبل السمي فعليه في الأول هدى وفي الثاني الجزاء وقولنا وكان قد رمى جمرة العقبة
قبل الإفاضة أو فات وقتها احتراز بما إذا أفاض قبل رميها فانه إذا وطىء حينئذ فعليه هدى إن
وطىء قبل فوات وقتها وأما إن وطىء بعد الإفاضة وبعد فوات وقت جمرة العقبة فلا دم عليه كمالو
وطىء بعد فعل الجمرة والحال انه أفاض وتستثنى هذه من قول المصنف الآتي ان وقع بعد إفاضة وعقبة
يوم النحر وإلا فهدى (قوله أى الخلق الخ) هذا هو الصواب مثل قول ابن الحاجب فان وطىء قبل
الخلق فعليه هدى اهـ خلافا لما فهمه المواق من عود ضمير قبله على طواف الإفاضة لأنه بمنه قوله
بخلاف الصيد إذ الصيد قبل الإفاضة فيه الجزاء على المشهور اهـ بن (قوله وكذا تأخيره) أى الخلق
حتى خرجت أيام الرمي هذا خلاف ما تفيد المدونة ونصها والخلق يوم النحر بمنى أحب إلى وأفضل
وان خلق بمكة أيام التشريق أو بعدها أو خلق في الحل في أيام منى فلا شيء عليه وان أخر الخلق حتى
رجع إلى بلده جاهلا أو ناسيا خلق أو قصر وأهدى. التونسي وقولها ان أخر ذلك حتى بلغ بلده فعليه
دم يريد أوطال ذلك وقيل ان خرجت أيام منى ولم يخلق فعليه دم قاله في التوضيح فلم ان قوله وكذا
تأخيره الخ مقابل لمذهب المدونة خلافا لمع فلو حذفه الشارح قوله وكذا تأخيره حتى خرجت الخ
وقال بدله وكذا تأخيره طويلا لأفاد مذهب المدونة وتقييد التونسي وقول خشي كتأخير الخلق
لبلده البعيدة تقييده بالبعيدة خلاف الصواب بل الطول عند التونسي يكفي في لزوم الدم مطلقا
اهـ بن وقد أشار شارحنا للرد على خشي بقوله كتأخير الخلق لبلده ولو قربت (قوله الأولى حذف كل)
أى وإلا كان نفس قوله والجميع الا ان يحاب بأن كلا بمعنى أى وحينئذ فهو صورة أخرى (قوله جميع
الحصيات) أى لجمرة أو للجمار كلها (قوله ان كان لكبير) أى هذا إذا كان التأخير لكبير يحسن
الرمي بل وان كان التأخير لصغير الخ (قوله وان لصغير الخ) وهذا مبالغة في لزوم الدم لتأخير حصاة
أو أكثر عن وقت الأداء وحاصله ان الصغير الذى لا يحسن الرمي والمجنون رمى عنهما من أحجهما
كما انه يطوف عنهما وتقدم ذلك أول الباب عند قوله وإلّا ناب عنه ان قبلها كطواف لاكتيابة وركوع
فان لم يرم عنه أو عن المجنون وليهما إلى ان دخل الليل فالدم واجب على من أحجهما وان رمى عنهما
في وقت الرمي فلا دم عليه فرمى الولي كرميه بخلاف رمى النائب عن العاجز فان فيه الدم ولو رمى عنه
في وقت الرمي وهو وقت الأداء الا أن يصح قبل الغروب ويرمى عن نفسه بعد ان رمى عنه نائبه فانه
يسقط عنه الدم وأما الصغير الذى يحسن الرمي فانه يرمى عن نفسه فان لم يرم حتى دخل الليل لزمه الدم
فقوله وان كان التأخير لصغير أى بالنسبة لولى صغير ففي الكلام حذف لأن الفرض ان الصغير لا يحسن
الرمي فكيف يوصف رمية بالتأخير أو بدمه مع انه لا يرمى (قوله والدم على الولي) أى لأنه هو
المخاطب بالرمي في الحقيقة لأنه هو الذى أدخلهما في الإحرام (قوله عطف على صغير) أى فهو داخل
في حيز المبالغة أى وان كان تأخير الرمي بالنسبة لنائب عاجز عنه بنفسه لكبر أو مرض أو اغماء طرأ
ففي الكلام حذف لأن الفرض ان العاجز لا يقدّر على الرمي فكيف يوصف رمية بالتأخير أو بدمه
وحاصل الفقه ان العاجز إذا استتاب في الرمي فانه يلزمه الدم ولا ثم وان لم يستتب وفاته الرمي بالمرّة
لزمه الدم وأثم لتقصيره ثم إذا استتاب وأخر النائب الرمي الليل لزمه دم ثان لكن ان كان التأخير لقب
عذر كان دم التأخير لازما للنائب في ماله وان كان لعذر كان لازما للعاجز كدم الاستتابة فكلام المصنف
بالنسبة للدم الحاصل بسبب تأخير الرمي لا بالنسبة لدم الاستتابة وعلمت أن قول الشارح

الا بسعيه بعد الإفاضة
(وإن) لم يكن خلق
و (وطىء) (قبضه) أى
الخلق وبعد الإفاضة
(قدّم) بخلاف الصيد
ان اصابه قبله فلا دم عليه
لحقته عن النوطه وأما لو
وطىء أو صاد قبل السمي
فالدم (كتأخير الخلق)
ولو سهوا (لبلده) ولو
قربت قدم وكذا تأخيره
حتى خرجت أيام الرمي
ولو مقبلا بمنى (أو) تأخير
(الإفاضة) أو السمي
(للمجرّم) (كتأخير
رمى كل حصاة) من
العقبة أو غيرها والأولى
حذف كل (أو) تأخير
(الجميع) أى الجميع
الحصيات عن وقت
الأداء وهو النهار (لايل)
وهو وقت القضاء فأولى
لوفات الوقتان قدم واحد
لتأخير حصاة أو أكثر
ان كان لكبير يحسن الرمي
بل (وإن) كان التأخير
(لصغير) لا يحسن
الرمي (أو مجنون آخره
وليها والدم على الولي
(أو عاجز) عطف على
صغير

والدم في ماله (ويستتيب) العاجز من رمي عنه ولا يسقط عنه الدم رمي الثالب وفائدة الاستتابة سقوط الأثم (فيتحرى) العاجز (وقت الرمي) عنه (ويكبر) لكل حصاة كما يتحرى وقت دعاء نائبه ويدعو (وأعاد) الرمي (إن سمع قبل الفوات) الحاصل (بالغروب من) اليوم (الرابع) (٤٨) فان أعاد قبل غروب الأول فلا دم وبعدة فالدم (وقضاء كل) من الجمار ولو العتبة

يتمى (إليه) أى إلى غروب الرابع ولا قضاء غيره ثم ان الرمي بغروبه (والسيل) عقب كل يوم (قضاء) لذلك اليوم يجب به الدم (وحمله) مريض (مطبق) للرمي (ورمى) بنفسه وجوبا (ولا يرمى) الحصاة (في) كف غيره (ليرمى) عنه فان فعل لم يجزه (وتقديم الحلق) عطف على تأخير من قوله كتأخير الحلق لبلده أى ان تقديم الحلق على رمي العتبة فيه الدم أى لتقديمه على التحليلين لاهدى كما يومه كلامه لأن الدم انما ينصرف للهدى (أو) تقديم (الإفاضة على الرمي) قدم أى هدى فالدم هنا على حقيقته فان قدمهما على الرمي فدية وهدى وظاهر قوله أو الإفاضة وجوب الدم ولو أعاد الإفاضة بعد الرمي أظهر سقوطه بل في المواق ان مذهب المدونة أعادتها بعد الرمي ولادم عليه وان فعله قبل الرمي كلا فعل لأنه فعل له قبل محله (لا إن خالف)

والدم في ماله أى العاجز جهول على ما إذا كان التأخير لعذر كما علمت اه تقرير عدوى (قوله) والدم في ماله (أى أنه) هو المخاطب بسائر الأركان ابتداء (قوله) ويستتيب (جملة مستأنفة لبيان الحكم أى وحكمه ان يستتيب ولو أسقط الواو لتكون الجملة صفة كان أولى (قوله) ويكبر لكل حصاة (أى تكبيرة واحدة) (قوله) يتحرى الخ (أى ان النائب عن العاجز إذا وقف بعد الرمي عند الجمرتين الأولتين للدعاء فان العاجز يتحرى وقت دعاء نائبه ويدعو (قوله) وأعاد (أى العاجز كالمرضى والمغمى عليه الرمي وقوله فان أعاد أى العاجز الذى رمى عنه جمرة العقبة وقوله وبعدة فالدم أى وان أعاد بعد الغروب فالدم كما انه لو أعاد رمي اليوم الثانى قبل الغروب فلا دم عليه وبعدة فالدم وكذا يقال فى رمي اليوم الثالث (قوله) والليل قضاء (فيه) انه لا حاجة له بعد قوله وقضاء كل إليه لإغناؤه عنه لأنه جعل اتها وقت القضاء بغروب الشمس من الرابع ولا شك فى دخول الليل فى ذلك الوقت وقيد قال انه وان كان غنيا عنه لكنه صرح به قصدا للزد على القول الضعيف وهو ان الليل اداء وانما كان النهار وقت أداء للرمي فربما يتوهم انه لا يقضى الا فى مثل وقت الاداء وهو النهار به على انه يقضى ليلا (قوله) وحمل مريض (أى وكذا صبى وقوله مطبق أى قادر وحاصله ان المريض والصبي إذا كان كل منهما له اطاقة أى قدرة على ان يرمى بنفسه فانه يرمى بنفسه وجوبا إذا وجد حاملا يحمله للجمرة (قوله) ولا يرمى فى كف غيره (هذا منى أى انه ينهى عن ذلك والنهى قد يجمع الصحة وقد لا يجمعها وهو الغالب كما هنا فلذا قال الشارح فان فعل لم يجزه وفى بعض النسخ ولا يرمى باثبات الياء على انه خبر بمعنى النهى (قوله) لتقديمه أى الحلق على التحليلين أى رمي جمرة العقبة والإفاضة وإذا وقع نزول وقدم الحلق على الرمي ورمى بعده أمر الوسى على رأسه لأن الحلق الاول الواقع قبل الرمي وقع قبل محله (قوله) قدم (أى مع الاجزاء على المشهور خلافا لما نقل عن مالك من انه لا تجزئه الإفاضة قبل الرمي ولا بد من أعادتها بعده وان ان وطىء بعد الإفاضة وقبل الرمي فسد حجه وأما على المشهور فلا يفسد (قوله) ان مذهب المدونة أعادتها (أى طلب أعادتها (قوله) ولادم عليه (أى ان أعادها بعد الرمي (قوله) وان فعله قبل الرمي كلا فعل لأنه فعل له قبل محله الخ) قد علمت ان هذا خلاف المشهور وان المشهور انه إذا قدم الإفاضة على الرمي فانه يجزيه تأمل ثم مذكره المواق اعترضه طوى ونصه وقد وقع للمواق ترك على الصنف إذ نسب عدم الاجزاء للمدونة وقبل عيج كلامه مقلدا له وما نسب للمدونة غير صحيح واللفظ الذى أتى به ليس لفظها ولم أر أحدا نسب إليها عدم الاجزاء وقد جعل ح القول بعدم الاجزاء مخالفا لمذهب المدونة انظرين (قوله) أو فاض قبلها (أى قبل الذبح أو قبل الحلق أو قبلها معا (قوله) فلا دم (أى فى صورة من هذه الصور الخمس (قوله) والاضل الفور (أى والافضل الرجوع من مكة بعد طواف الإفاضة لمنى فورا فالتأخير فى مكة حيث يدرك المبيت بمنى خلاف الأفضل والحاصل ان الرجوع للمبيت بمنى واجب والفورية فى الرجوع مندوب (قوله) بيان لمنى (أى من قوله وعاد للمبيت بمنى لأن الذى فوق العقبة هو من منى لأن العقبة حدى من جهة مكة وعلى كونه بيانا فالأولى للشارح أن لا يقدر جمرة لأن نفس الجمرة من منى (قوله) جهة مكة (وأولى إذا بات دونها جهة

عرفة

عمدا أو نسيانا (فى غير) أى غير الصورتين المتقدمتين كأن حلق قبل الذبح

أو ذبح قبل الرمي أو أفاض قبلهما فلا دم (وعاد) وجوبا بعد الإفاضة يوم النحر (للمبيت بمنى) أى فيها والافضل الفور ولو يوم الجمعة ولا يصلى الجمعة بمكة (كفوف) جمرة (العقبة) بيان لمنى لأسفل منها جهة مكة فلا يجوز لأنه ليس بها (ثلاثا) من اليبالى ان لم يتمجل

(وإن ترك) البيت بها وبأب دونهما جهة مكة (جليلة) فأكثر (قدم) ولو كان الترك (٤٩) لضرورة (أوليتين إن تعجل)

والتعجيل جائز (ولو بات)
التعجيل (بمكة أو مكيتا)
لكن يكره التعجيل
للإمام (قبل الغروب)
متعلق بتعجيل (من) اليوم
(الثاني) من أيام الرمي فإن
غربت وهو بمعنى لم يسح له
التعجيل بل لزمه البيت
ورمي الثالث وبين ثمرة
التعجيل بقوله (فيسقط
عنه رمي) اليوم (الثالث)
ومبيت ليلته (ورخص)
جوازا (لراع) لإبل فقط
(بعد) رمي (العقبة) يوم
النحر (أن ينصرف) إلى
رعيه ويترك البيت ليلة
الحادي عشر والثاني عشر
(وبأني) اليوم (الثالث)
من أيام النحر (فيري) فيه
(اليومين) اليوم الثاني الذي
فاته وهو في رعيه
والثالث الذي حضر فيه
ثم إن شاء تعجل وإن شاء
أقام لرمي الثالث من أيام
الرمي فليس المراد بالثالث
في المصنف ثالث أيام الرمي
اذلوا أخره لم يحز اذ لم يتعد
الترخيص إليه فإن وقع وآتى
ثالث أيام الرمي رمي
اليومين قبله ثم رمي الثالث
الحاضر وعليه دم للتأخير
وكذا يرخص لصاحب
السقاية في ترك البيت
خاصة فلا بد أن يأتي
نهار الرمي ثم ينصرف لأن
ذا السقاية ينزع الماء من
زمزم ليلا ويفرغه

عرفة أو في مكة لكن الشارح التفت للشأن (قوله وإن ترك جليلة قدم) أي لانصفها والمراد أن
ترك غير التعجيل جليلة من الياالي الثلاث أو ترك التعجيل جليلة من الليلتين وليس المراد جليلة
من أي ليلة من الثلاث للتعجيل وغيره إذ التعجيل لا يلزمه يات الثالثة والحاصل أن مقتضى لوجوب
يات الليلة الثالثة وعدم وجوب ياتها قصد التعجيل وعدم قصده فان قصد التعجيل فلا يلزمه يات
بها وإن لم يقصد التعجيل لزمه البيت بها ويلزمه الدم إن ترك البيت جليلة والراد بالتعجيل من
قصد الذهاب لمكة كنه عذر أو لا (قوله فأكثر) أشار بذلك إلى أنه إذا ترك البيت بمعنى ليلة كاملة
أو الثلاث ليالي فاللزم دم واحد ولا يتعدد (قوله ولو كان الترك لضرورة) أي كخوف على متاعه
وهو الذي يقتضيه مذهب مالك حسبا رواه عنه ابن نافع فيمن حبسه مرض فبات في مكة فإن عليه هديا
(قوله أوليتين) أي أو عاد للبيت بمعنى ليلتين (قوله والتعجيل جائز) أي جوازا محتويا الطرفين لا
أنه مستحب ولا خلاف الأولى أه عمدى (قوله ولو بات التعجيل بمكة) هذا مبالغة في مقدر أشار
له الشارح بقوله والتعجيل جائز فكأنه قال والتعجيل جائز هذا إذا أراد التعجيل البيت ليلة رابع النحر
بغير مكة بل ولو أراد البيت في تلك الليلة بمكة هذا إذا كان ذلك التعجيل آفيا بل ولو كان مكيا وردبلى
في الأولى قول عبد الملك وابن حبيب من أن من بات بمكة فقد خرج به عن سنة التعجيل فيلزمه أن يرجع
فيرمي اليوم الثالث وعليه الدم ليلته بمكة وردبلى في الثاني مارواه ابن القاسم عن مالك لا أرى التعجيل
لأهل مكة ولا يكون لهم عذر من تجارة أو مرض قاله ابن القاسم في العقبة وقد كان مالك قبل ذلك
يقول لا بأس بتعجيلهم وهم كأهل الآفاق وهو أحب إلى (قوله لكن يكره التعجيل للإمام) أي لأمر
الحج وهذا استدراك على قوله والتعجيل جائز أفاد به أن الجواز بالنسبة لغير الإمام وأما هو فيكرهه
(قوله قبل الغروب الخ) أشار بهذا إلى أن شرط جواز التعجيل أن يجاوز جمره العقبة قبل غروب
الشمس من اليوم الثاني من أيام الرمي فإن لم يجاوزها إلا بعد الغروب لزمه البيت بمعنى ورمي الثالث
وكأنه التزم رعيه ثم إن ما ذكره من شرط التعجيل إذا كان التعجيل من أهل مكة وأما إن كان من
غيرها فلا يشترط خروجه من رمي قبل الغروب من اليوم الثاني وإنما يشترط نية الخروج قبل الغروب من
الثاني ثم إن من تعجل وأدركته الصلاة في أثناء الطريق هل يتم أولا لمأرفيه نصا والإمام أحوط وأما
من أدركته الصلاة من الحجاج وهو في غير محل النسك كالرعاة إذا رموا العقبة وتوجهوا للرمي
فالظاهر من كلامهم أن حكمهم حكم الحجاج كذا في كير خش (قوله ورخص لراع) هذا كالمتن
من قوله وعاد للبيت الخ ومن قوله أوليتين أن تعجل وقوله بعد العقبة متعلق برخص لراع أي لراع
في المحل الذي بعد العقبة إذ هذا ليس بمراد بل المراد راع في أي محل كان وقوله وبأني الثالث أي في
الثالث وقال محمد يجوز لهم أن يأتوا ليلا فيرمون ما فاتهم رعيه نهارا واستظفروا ح ولكنه ضعيف كما قال
طفى لقصر الرخصة على موردتها (قوله جوازا) أي مستوى الطرفين (قوله لراع لإبل فقط) أي لأن
الرخصة كما في الموطأ عن أنس عن النبي ﷺ رعاة الإبل ومعلوم أن الرخصة لا تمتد إلى محلها وفي
القياس عليها نزاع وظاهر المصنف وابن شاس وابن الحجاج وابن عرفة الإطلاق (قوله وبأني اليوم
الثالث من أيام النحر) الذي هو ثاني يوم من أيام الرمي (قوله وإن شاء أقام لرمي الثالث من أيام الرمي) أي
ولادم عليه لترك البيت والتأخير رمي اليوم الثاني لليوم الثالث (قوله في ترك البيت خاصة) أي لافي
ترك البيت وترك الاتيان في اليوم الحادي عشر والاتيان في الثاني عشر كالرعاة (قوله ورخص ندبا
تقديم الضمفة) معنى الترخيص لهم في عدم البيت بالمزدلفة أنه يحصل لهم ثواب البيت بها فلا يعترض

(٧ - دسوق - ثاني) في الحيض (و) رخص ندبا (تقديم الضمفة) من النساء والصبيان والمرض ونحوهم

(في الرد) الى منى (المزدلفة) اللام بمعنى من ولو عبر بها كان أولى يعني برخص في عدم يأتهم ليلة النحر في مزدلفة فيذهبون ليلاليات
بمعنى وليس مراده الترخيص في عدم النزول في مزدلفة بالكيفية لما تقدم من قوله وان لم ينزل فالدم (و) رخص (ترك التحصيص) أي
النزول بالحصى ليلة الرابع عشر (لغير مقتدى به) وأما المقتدى به فلا يرخس له في تركه الا ان يوافق نقره يوم الجمعة فليدخل مكة
ليصل الجمعة بأهلها (و) اذا عاد (٥٠) الحاج يوم النحر لرمي (رمي كل يوم) بعد يوم النحر الجمار (الثلاث) كل واحدة بسبع حصيات

يبدأ بالتي تلى مسجد منى ثم
الوسطى التي بالسوق (وختم
بالعقب) فجعل الحصيات
سبعون لغير المتجمل وتسعة
وأربعون للمتجمل ووقت
أداء كل (من الزوال
للفروب وصحته) أي
شرط صحة الرمي مطلقا
(بحجر) لاطين ومعدن
كأيا (كحصى) الحذف
بمعجمتين وهو الرمي
بالحصى بالأصابع أو بالحاء
المهمة الحذف بالحصى وهو
قدر القول والنواة وأدون
الأكمة ولا يجوز الصغير جدا
كالحصاة ويكره الكبير
خوف الاذية ولخالفته السنة
وأجزأ (ورمي) مصدر
عجرو وعطف على حجر أي
الثاني من شروط الصحة
كونه برمي لاوضع أو طرح
فلا يجوز (وان بمتجسس)
لكنه يكره وندب اعادته
بظاهر (على الجمرة) متعلق
برمي وهو البناء وما تحته من
موضع الحصى وان كان
المطلوب الرمي على الثاني
وعليه لما وقف من الحصيات
بالبناء عجزى فكان الاولى
للمصنف الاقتصار عليه ولا
يذكر التردد (وان أصابت)

بأن البيات بها ليس أمرا واجبا حتى يقال رخص لهم في تركه اه عدوى (قوله في الرد) أي في الرجوع
وأشار الشارح بقوله إلى منى إلى ان متعلق الرد محذوف وما ذكره الشارح من التأويل هو التبعين
وأما حمل المصنف على ظاهره فلا يصح بأن يقال ان الضعفاء يرخس لهم أن ينصرفوا عن عرفة إلى
المزدلفة قبل الفروب كما هو قول في للذهب من ان الركن الوقوف نهارا لكن هذا القول غير معمول
عليه (قوله فيذهبون ليلاليات بمعنى) أي بعد نزولهم لمزدلفة بقدر حط الرحال (قوله وان لم ينزله
فالدم) أي ولا فرق في ذلك بين الضعفاء وغيرهم (قوله ورخس ترك التحصيص) هذه الرخصة بمعنى
خلاف الاولى لأنه يستحب للحجاج اذا لم يتجملوا انهم اذا رموا ثالث يوم بعد الزوال ان ينصرفوا
لمكة فاذا وصلوا المحصب ندب لهم النزول فيه يصلون به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يدخلون
مكة لفعله عليه الصلاة والسلام وهو ما بين الجبلين منتها للقبرة مسمى بالحصب لكثرة الحصى فيه
من السيل (قوله فلا يرخس له في تركه) أي لاجل احياء السنة والتركة له مكروه وأما لغيره فهو
خلاف الاولى وعمل ذلك مالم يكن متجلا أو يوافق نقره يوم الجمعة والا فلا كراهة في تركه
(قوله وإذا عاد الحاج) أي من مكة بعد طواف الافاضة (قوله وقت أداء كل من الزوال للفروب) أي
والليل عقيب كل يوم قضاء له كما مر فيلزم الدم بالتأخير اليه ولو بحصاة من جمرة (قوله مطلقا)
أي كان رمي جمرة العقبة أو غيرها (قوله بحجر) أي كون الرمي من جنس ما يسمى بحجر سواء كان
زلاطا أو رخاما أو صوانا أو غير ذلك (قوله وهو) أي الحذف بمعجمتين (قوله بالأصابع) بأن
تجعل الحصى بين سبابتك وإبهامك وترمي بها (قوله الحذف بالحصى) أي وهو الحذف بالحصى
سواء كان بالأصابع أو باليد بتأمرها والاولى ابدال الحذف بالرمي (قوله وهو قدر الخ) الضمير
لحصى الحذف (قوله من شروط الصحة) أي صحة الرمي كونه أي الرمي برمي واعتراض بأن الشيء
لا يكون شرطا لنفسه وأجيب بأن الرمي للشروط فيه المراد منه الاتصال للجمرة والرمي الذي
اعتبر شرطا بمعنى الاندفاع وللمنى حيث شرط صحة الاتصال للجمرة الاندفاع فلا يجوز وضع
الحصاة بيده على الجمرة ولا طرحها عليها من غير اندفاع ولا يد من الاندفاع لكل حصاة بانقرادها
فان رمي السبع في مرة واحدة احتسب منها بواحدة ولا بد ان يكون الرمي بيده لا بقوس أو رجله
أو فيه (قوله وان بمتجسس) أي هذا إذا كان الحجر طاهرا بل وان كان متنجسا فالبناء في قوله
بمتجسس زائدة (قوله على الجمرة) هذا هو الشرط الثالث فان رمي على غيرها فلا يجوز (قوله وهي
البناء وما تحته) هذا هو للتعبد وقيل ان الجمرة اسم للمكان الذي يجتمع فيه الحصى (قوله على
الثاني) أي الموضع الذي فيه الحصى تحت البناء (قوله وعليه) أي على ما قلناه في تفسير
الجمرة (قوله ان ذهبت الى الجمرة بقوة) أي من الرمي لاتصال الرمي بالجمرة
(قوله وأما ان وقتت دونها وتدرجت الخ) هكذا في التوضيح عن سند ثم قال ولو

الحصاة (غيرها) أي غير الجمرة ابتداء من محل ونحوه فلا يمنع الإجزاء (إن ذهبت) بعد اصابتها غيرها الى الجمرة تدرجت
(بقوة) لا ان وقتت (دونها) ولم تصل فلا تجزى وكذا ان جاوزتها ووقتت بالبعد عنها وأما ان وقتت دونها وتدرجت حتى وصلت
الها أجزأت لانه من فعله ثم بالغ على عدم اجزاء وقوعها دونها بقوله (وإن أطارت) الواقعة حصاة (غيرها) فوصلت (لها) أي للجمرة لم
تجزء (ولا) تجزى (طين و) لا (مدين) كذهب وحديد ومنفرة وكبرت لا تحترق الخجيرية (وفي اجزاء ما وقف من الحصيات

(بالبناء) في شقوقه ولم يسقط لأرض الجمرة وهو الأوجه لما تقدم وعدم إجزائه (مردود) ثم عطف ثالث الشروط على قوله بهجره قوله (و) صحته (يرتبه) أي الجمار بأن يبدأ بالتي تلي مسجد منى ثم بالوسطى ويختم بالعقبة فان نكس أو ترك الأولى مثلا أو بعضها ولو سموا لم يحجزه فان تذكر بعد خروج يوم ارمى الحاضرة فأشاره بقوله (وأعاد) ندبا (٥١) (ما حضر) وقته (بعد) فعل (النسبة)

وجوبا الأولى التروكة أي ولو حكما ليشمل النكسة (و) إعادة (ما بعدها)

وجوبا أيضا لوجوب الترتيب السكائن (في يومها فقط) فلا يعيد ما رماه في

التالي ليومها فلونسي من ثاني النحر الجمرة الأولى فقط وفعل الثانية والثالثة ورمى جميع جمرات الثالث ثم

تذكر بعد رمي الرابع فيفعل النسبة ويعيد ما بعدها بما هو في يومها وهو الثانية والثالثة وجوبا

ويعيد اليوم الرابع الحاضر استحبابا ولا يعيد جمرات اليوم الثالث (و) ندب

تابعه (أي ارمى فإذا رعى الأولى أردفها بالثانية ثم الثانية بالثالثة ولا يفصل

بعضا عن بعض الا بقدر ما سبقت من الدعاء فالتابع له صورتان تابعا بين

الحصيات وهو الذي قدمه وتابع بين الجمرات وهو ما هنا فلا تكرار

والأصوب حمله على تابع الحصيات بدليل تذكر الضمير والتفريع في قوله

(فان رعى) الجمار الثلاث (خمسة خمسة) وترك من كل جمرة حصتين ثم

ذكر في يومه أو غيره (اعتد بالخمس الأول) من الجمرة الأولى وكلها بحصتين ورمى الثانية والثالثة بسبع وسبع ولا هدى ان ذكر في يومه فهذا مفرع

على قوله وصحته يرتبه على قوله وندب تابعه أي فلاجل ندب التابع لم تبطل الخمس الأول ولاجل وجوب الترتيب بطل ما بعدها لعدم الترتيب لأن الثانية والثالثة وقتا قبل اكال الأولى وكذا قوله (وإن لم يدر موضع حصاة) أو أكثر تركت من أيها وسواء

تيقن تركها أو عك (اعتد بست من الأولى) فان تحقق اكال الأولى وهكذا في الثانية والثالثة

تدحرجت في مكان عال فرجعت إليها فالظاهر عدم الاجزاء لان الرجوع ليس من فعله اه بن (قوله تردد) أي بين شيخي المصنف سيدي عبد الله النوف وسيدي خليل المسكي فالأول كان يميل إليه للتوفي والثاني كان يميل به سيدي خليل المسكي (قوله فان نكس أو ترك الأولى مثلا أو بعضها ولو سموا لم يحجزه) أي مادام يوم الجمرة ولا بد من إعادة النكس وهو التقدم عن محله وإعادة ما بعده لوجوب الترتيب فان لم يعد للنكس وما بعده كان بمنزلة تارك الرمي بالسكينة فيلزمه الدم (قوله ورمى الحاضر) أي وبعيد رمي الحاضر (قوله وأعاد ما حضر وقته) أي وأعاد الرمي الذي حضر وقته وقوله بعد فعل النسبة، فعلق بأعادة (قوله وأعاد) أي وبعد إعادة ما بعدها وقوله في يومها فقط نعت لما بعدها أي وما بعدها السكائن في يومها (قوله الجمرة الأولى) أي كلا أو بعضا وثل ذلك ما لو نكس بأن قدم الوسطى على الأولى فانه يعيد الوسطى والثالثة وجوبا ويعيد رمي اليوم الحاضر استحبابا (قوله وجوبا) أي لأن الترتيب للنسي مع ما بعده في اليوم الواحد واجب مطلقا ولو مع النسيان فلذا أعاد ما بعد النسبة السكائن في يومها وجوبا (قوله استحبابا) لأن إعادة الرابع لاجل الترتيب والترتيب بين النسي وما حضر وقته واجب مع الذكر لا مع النسيان فلذا استحباب إعادة * والحاصل ان ترتب ما حضر وقته مع الفائت واجب مع الذكر واما ترتيب الفائت مع ما بعده في يومه فواجب مطلقا (قوله ولا يعيد جمرات اليوم الثالث) أي لأن رميه صحيح وقد خرج وقته اه ونظير ذلك في الصلاة لو نسي الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم تذكر فانه يصلي الصبح والمغرب والعشاء لبقاء وقتها ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقتها (قوله أي ارمى) أي رعى الجمرات الثلاث (قوله ثم الثانية بالثالثة) أي ثم اردف الثانية بالجمرة الثالثة (قوله وهو الذي قدمه) أي في درس ولسمى شروط الصلاة في قوله وتابعا لفظها (قوله والأصوب حمله على تابع الحصيات) فالنفي وندب تابع الرمي في حصيات كل جمرة من الجمرات الثلاث وما تقدم في قوله وتابعا فهو في تابع جمرة العقبة وهذا التقرير ليعج وما تقدم لغيره فان رمى بخمس خمس أي فان رعى كل جمرة من الجمار الثلاث بخمس سواء فعل ذلك عمدا أو نسيانا (قوله ولا هدى ان ذكر في يومه) واما ان ذكر ذلك بعد الغروب أو في ثاني يوم كمل الأولى حصتين ورمى الثانية والثالثة بسبع وسبع ولزمه هدى لتأخير الرمي لوقت القضاء (قوله وكذا قوله الخ) أي فانه مفرع على قوله وصحته يرتبه على قوله وندب تابعه فلاجل ندب التابع لم تبطل الست الأولى ولاجل وجوب الترتيب بطل ما بعدها لعدم الترتيب لأن الثانية والثالثة وقتا قبل اكال الأولى وما ذكره المصنف من ندب تابعه طريقة شهرها الباجي وابن بشر وابن راشد وحمل أبو الحسن المدونة عليها وطريقة سند وابن عبد السلام وابن هرون ان الفور شرط مع الذكر اتفاقا واختلف فيه مع النسيان وعليها فلا يعتد بشيء (قوله وان لم يدر موضع حصاة الخ) حاصله انه إذا رمى الجمار الثلاث ثم تيقن انه ترك حصاة من واحدة منها ولم يدر من أيها تركها أو شك في ترك حصاة من واحدة وعدم تركها وعلى تقدير تركها لم يدر من أيها تركها فانه يعتد بست من الجمرة

(اعتد بالخمس الأول) من الجمرة الأولى وكلها بحصتين ورمى الثانية والثالثة بسبع وسبع ولا هدى ان ذكر في يومه فهذا مفرع على قوله وصحته يرتبه على قوله وندب تابعه أي فلاجل ندب التابع لم تبطل الخمس الأول ولاجل وجوب الترتيب بطل ما بعدها لعدم الترتيب لأن الثانية والثالثة وقتا قبل اكال الأولى وكذا قوله (وإن لم يدر موضع حصاة) أو أكثر تركت من أيها وسواء تيقن تركها أو عك (اعتد بست من الأولى) فان تحقق اكال الأولى وهكذا في الثانية والثالثة

اعتد بست من الثانية (وأجزأ) (٥٣) الرمي (عنه) أي الرامي (وعن سفيان) ونحوه بعد الرمي عن نفسه أو قبله أن رمى عن نفسه سبعا

وعن الصبي سبعا بل (ولو) كان يرمي جمرة واحدة (حصاة) عن نفسه ثم (حصاة) عن غيره إلى آخر كل جمرة لأن رمي الحصاة الواحدة عنه وعن غيره لم يجزه * ولما كان وقت أداء جمرة العقبة يدخل بطول فجر يوم النحر بين هنا الوقت الأفضل بقوله (و) ندب (رمي العقبة أول يوم طلوع الشمس) أي بعد طلوعها إلى الزوال حيث لا عذر له والاستحب عقبه (وإلا) يكن الرمي أول يوم بل ما بعده ندب (إثر الزوال قبل صلاة الظهر) فصب الندب قبل الظهر فلا ينافي أن دخول الزوال شرط صحة فيها (و) ندب (وقوفه) أي مكته ولو جالس (إثر) رمي كل من (الأولين) للذكر والدعاء (قد إسرأع) سورة (البقرة) ويستقبل الكعبة (و) ندب (تيسره) في وقوفه للدعاء عند الجمرة (الثانية) أي يجعلها على يساره والمراد أنه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يساره لا أنه يجعلها محاذية له عن يساره وأما الأولى فيجعلها خلف ظهره مستقبلاً وأما العقبة فيرميها من أسفلها في بطن الرادى ومضى عن يمينه ومكة عن يساره ولا يقف

الأولى لاحتمال كونها منها فيكملها بحصاة ثم يرمي الثانية والثالثة بسبع سبع ولا دم عليه أن كل الأولى وفعل الثانية والثالثة في يومه فإن رمى الجمار الثلاث في يومين وتحقق ترك واحدة ولم يدر من أي الجمار الثلاث تركت وهل هي من اليوم الأول أو الثاني فإنه يعتد بست من الأولى في كلا اليومين ويكمل عليها ويعد ما بعدها ويلزمه دم لتأخير رمي اليوم الأول لليوم الثاني وقوله موضع حصاة أي وكذا أن لم يدر موضع حصتين اعتد بخمس من الأولى وهكذا كما زاد الشك اعتد بغير المشكوك فيه وهذا أيضا مبنى على ندب التتابع وأما على وجوبه فلا يعتد بشيء (قوله اعتد بست من الثانية) أي فيكملها بحصاة ثم يرمي الثالثة بسبع ولا دم عليه أن كل الثانية وأعاد الثالثة في يومه (قوله ونحوه) أي من كل من يرمي عنه ولو نيابة (قوله أن رمى عن نفسه سبعا الخ) أي هذا أن رمى عن نفسه سبعا لأن غاية الأمر أنه ترك التتابع بين الجمرات الثلاث وهو مندوب وذلك لفصله بين رمي كل جمرتين بالرمي عن الغير (قوله بل ولو كان يرمي الخ) رد بلو قول القابسي إنه يعيد عن نفسه وعن غيره ولا يعتد بذلك ولا بحصاة واحدة قاله ابن يونس ورد ذلك القول بأن التفريق بين الحصيات في هذه الحالة يسير وتتابع الحصيات وعدم الفصل بينها مستحب فقط كما مر قال عقب فإن رمى عن نفسه حصتين أو أكثر وعن الصبي مثله أو أقل أو أكثر فالظاهر الإجزاء وانظر هل هذا من محل الخلاف أيضاً أم لا قال بن الظاهر أنه منه لأن القابسي يمنع التفريق بين الحصيات وهذا منه فتأمل (قوله لأن رمى الحصاة الواحدة الخ) أي لا إن رمى حصاة بعد حصاة إلى آخر السبع وكل واحدة نوى أنها عنه وعن غيره فإنه لا يجزئ عن واحد منهما اتفاقاً (قوله وندب رمي العقبة الخ) الحاصل أن وقت الأداء لرمي جمرة العقبة في يوم النحر من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وقد اشار لذلك فها مر وأشارنا إلى وقتها الأفضل وأنه بعد طلوع الشمس إلى الزوال من يوم النحر فيسكركه قبله أو بعده إذا كان التأخير عن الزوال لغير عذر وأما إذا كان لمرض أو نسيان فلا كراهة في فعله بعد الزوال وقد مر أن وقت قضائه الذي لا يجوز التأخير له الليل (قوله أي بعد طلوعها) أي لا عنده لأنه يصدق بالمقارنة وليست بمعادة إذ حكمها حكم ما قبل الطلوع من الكراهة (قوله وإلا يكن الرمي أول يوم الخ) أشار إلى أن النفي في قوله والراجع لقوله أول يوم كما درج عليه الشارح بهرام لا له ولقوله طلوع شمس كما قال ت والبساطي لأن المعنى حينئذ والا بأن لم يرم العقبة أول يوم طلوع الشمس فيندب رميها إثر الزوال في اليوم الأول قبل الصلاة وهو غير صحيح لأن ظاهر كلامهم أن وقت استحبابها ينتهي بالزوال فإن فعلها بعد الزوال ولو كان باثراً كان فعلاً لها في غير وقتها المستحب (قوله أنه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يساره الخ) تنبع في ذلك ح وفيه نظر والصواب أن المراد بتيسره ذهبه عنها لجهة يسارها بأن يقف أمامها جهة يسارها ويلزم من كونه جهة يسارها أن تكون هي جهة يمينه كما في عبارة ابن الواز ونصها ثم يرمي الوسطى وينصرف منها إلى الشمال في بطن المسيل فيقف أمامها مما يلي يسارها وكما في عبارة ابن عرفة أيضاً وابن شاس وابن الحاجب اهـ بن (قوله وأما الأولى) أي وهي التي تلي مسجد بني (قوله ولا يقف عند الدعاء) وذلك لسعة موضع الأولين دون جمرة العقبة فإن موضعها ضيق فالوقوف عندها للدعاء يضيق على الرامين ولهذا لا ينصرف الذي يرميها على طريقه لأنه يمنع الذي يأتي للرمي وإنما ينصرف من أعلى الجمرة (قوله ونحصب الراجع الخ) أي إذا كانت غير متمجج ولم يكن رجوعه يوم الجمعة والا فلا يندب التحصيب ومحل ندب صلاة الظهر به إذا وصله قبل ضيق وقتها بأن

عندها للدعاء (و) ندب (تحصيب الراجع) من متى لمسه

وصلة قبل العصر بمقدار ما يصلى صلاة الظهر أمالوضاق عليه الوقت جدا بحيث يدخل وقت العصر قبل أن ينزل به فإنه يصلى الظهر حيث أدركه الوقت ولا يؤخرها للمحصب وقوله وتحصيب الراجع من منى أى سواء كان أفاقيا أو مكيا أو مقيا بمكة ويقصر المكي الصلاة فيه لأنه من تمام الناسك وأولى غير المكي (قوله يصلى أربع صلوات) اللام للغاية للتمليل لأن علة ندب النزول بفعله صلى الله عليه وسلم أى ندب تحصيب الراجع إلى أن يصلى فيه أربع صلوات لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وإنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم شكرا لله وذلك لأن المحصب هو الموضع الذى تحالفت فيه قريش على أنهم لا يبيعون بنى هاشم ولا يأتون منهم ولا يعطونهم فزله النبي وذكر الله فيه شكرا له حيث اظفره ونصره على أعدائه فكان مجلسا لسوء جعله الله مجلسا لخير اه عدوى (قوله أو قدم إليها بتجارة) أى هذا إذا قدم إليها بنسك بل ولو قدم الخ (قوله وطواف الوداع الخ) حاصل للسئلة أن الخارج من مكة إذا قصد التردد لها فلا وداع عليه مطلقا وصل للبيات أم لا وإن قصد مسكنه أو الإقامة طويلا فعليه الوداع مطلقا وإن خرج لاتضاء دين أو زيارة أهل نظر فإن خرج لنحو أحد المواقيت ودع وإن خرج لدونها كالتعميم فلا وداع هذا محصل كلام ح (قوله لا لقريب كالتعميم والجمرات) أى ما لم يخرج لقيم فيه لكونه مسكنه أو لقيم فيه طويلا وإلا طلب منه (قوله وإن صغيرا) مبالغة فى قوله وندب طواف الوداع أن خرج لكالحفة أى وإن كان ذلك الخارج صغيرا وظاهره ولو كان غير مميز فيفعله عنه وليه (قوله وتأدى الخ) الحاصل أن طواف الوداع ليس مقصودا لذاته بل ليكون آخر عهده من البيت الطواف فلذلك يتأدى بطواف الافاضة أو العمرة ولا يكون سعيه لها طويلا حيث لم يتم عندها إقامة تقطع حكم التوديع والراد بتأديه بها أنه لا يستحب لمن طاف للإفاضة أو للعمرة ثم خرج من فوره أن يطوف للوداع بل يسقط عنه الطلب بما ذكر ويحصل له فضل الوداع أن نواه بما ذكر قياسا على تحية المسجد (قوله ولا يرجع الخ) النهى للكرهاة * وحاصله أنه إذا طاف للوداع أو لغيره وخرج يائر ذلك فلا يرجع من البيت ووجهه إليه وظهره خلفه كما يفعله الاعاجم عند مفارقة عظيم (قوله بإقامة بعض يوم بمكة) أى أو بمحل دون ذى طوى وأمالو أقام بذى طوى أو بالأبطح يوما أو بعضه لم يطل وداعه والراد ببعض اليوم مازاد على الساعة الفلكية كما قال شيخنا العدوى (قوله أن لم يخف فوات أصحابه) أى الذين يسير بسيرهم ومثل ذلك ما إذا خاف متاعن الكراء (قوله وحبس الكرى والولى) أى لطواف الافاضة للوداع لأنه يسقط عن الحائض والنفساء * وحاصله أن المرأة سواء كانت مبتدئة أو معتادة إذا حاضت أو قست قبل أن تطوف طواف الافاضة فإن كرهها وولها يجبران على الإقامة معها بمقدار حيضها واستظهارها أو مقدار نفاسها فإذا ازال المانع بعد مضى زمن الحيض والاستظهار أو بعد مضى أمد النفاس طافت وسواء علم الكرى بحملها أم لا حملت قبل الكراء أو بعده وليس عليها شيء من نفقته ولا نفقة دوايه قال ح ويستحب لها نفاس أن تعينه بالعلم لافى الحيض لقصر مدته فإن مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع الدم فظاهر المدونة أنها تطوف لأنها مستحاضة ولو قبل خمسة عشر يوما وتأولها الشيخ بمنعها من الطواف وفسخ كرائها لرواية ابن وهب بأن المرأة إذا استمر الدم نازلا عليها بعد مضى مدة الاستظهار فإنها تمكث خمسة عشرة يوما للاحتياط فظهر أن للفسخ وعدم الطواف وجهها وهو مراعاة رواية ابن وهب بالاحتياط فقول التوضيح بعد حكاية القولين الظاهر أنها تطوف ولا وجه للفسخ لأن مدة الحبس وهى امد الحيض قد مضت غير ظاهر فتأمل (قوله أى قدر زمنه) أى زمن الحيض والاستظهار

بها (أربع صلوات) الظهر والعشاء وما بينهما (و) ندب لمن خرج من مكة ولو مكيا أو قدم إليها بتجارة (طواف الوداع) إن خرج أى أراد الخروج (لكالحفة) ونحوها من بقية المواقيت أراد العود أم لا إلا للتردد لمكة لحطب ونحوه فلا وداع عليه (لا) لقريب (كالتعميم) والجمرات بما دون المواقيت (وإن صغيرا) فإنه يندب له الوداع (وتأدى الوداع) (بالإفاضة) أى بطواف (العمرة) أى سقط طلبه بها ويحصل له ثواب طواف الوداع إن نواه بها (ولا يرجع القهقرى) بل يخرج وظهره للبيت وكذا فى زيارته عليه الصلاة والسلام (وبطل) يعنى كونه وداعا وإفاهو فى نفسه صحيح (بإقامة بعض يوم بمكة) فيطلب بإعادته (لا يشغل خف) ولو يما فلا يطل أى لا يبط بإعادته (ورجع له) أن بطل أو لم يكن فعله (أن لم يخف فوات أصحابه) وحبس الكرى (والولى) من زوج أو محرم أى جبر على إقامتها مع المرأة الحائض أو النفساء (لحيض أو نفاس) منعها من طواف الإفاضة (قدرة) ظرف حبس أى قدر زمنه فإن ارتفع طافت الافاضة

(وقيد) القول بحبس من ذكر معها لزوال المانع (إن أمن) الطريق أي قيد بوجود أمن الطريق حال رجوعهم بعد طوافها الافاضة بعد طهرها فان لم يؤمن كافي هذه الازمنة (٥٤) فسح الكراء اتفاقا ولا يحبس من ذكر معها ومكنت وحدها ان أمكنها ولا رجعت

لبلها وهي على احرامها ثم
تعود في القابل للافاضة (و)
حبست لها (الرفقة) أيضا
(في كيومين) لعل مع الامن
أيضالا أكثر من ذلك فلا
يحسبون (وكره) رمي
بعمري به أي بحصى رمي
به قبل منه أو من غيره في ذلك
اليوم أو غيره ظاهره
ولو في ثلثي عام (كان)
يقال للافاضة طواف
الزيارة أي يكره لأنه لفظ
يقضي التخير وهو ركن
فكانه تكلم بالكذب (أو)
يقال (زرنا قبره)
أو زرناه (عليه الصلاة
والسلام) وانما حججه
أو قصدناه لأن الزيارة
تشرع بالاستغناء ولعل
هذه بالنسبة للآزمنة
السالفة وأما الآن فانما
تستعمل في التعظيم (و)
كره (رقي البيت) أي
دخوله (أو عليه) أي
على ظهره (أو على جنبه
عليه الصلاة والسلام
ينعل) محقق الطهارة أو
خف (بخلاف الطواف) و
دخول (الحجر) بالكسر
ينعل طاهرا فلا يكره (وإن)
طاف حامل شخص (وقصد)
بطوافه نفسه مع محموله
لم يجز (الطواف) عن واحد
منهما لأن الطواف صلاة

ان كانت ممن تستظهر وقد زمن النفاس (قوله وقيد القول بحبس من ذكر الخ) هذا يفيدان في حبسها خلافا وهو كذلك في الموازية عن مالك قول بعدم حبس الكرى في النفاس أصلا وفي الجواهر وابن عرفة ما يفيد أن في حبس الكرى لأجل الحيض خلافا أيضا (تنبيه) قوله وقيد الخ هذا التقيد لابن اللبان وابن أبي زيد والتونسي (قوله فسح الكراء) أي ولا يلزمها جميع الاجرة بل يرجحان للجاسبة وتبع الشارح في حكاية الاتفاق عبق وت في صغيره نقل عن عياض وهو خلاف نقل ابن عرفة عن الاخمي ونصه قال الاخمي ويختلف هل يفسح أو يكرى لها شخص آخر والكراء الأول لازم لها لأن النع جاء منها والحاصل أنه حيث قلنا انه لا يحبس الكرى والولى مع الخوف فهي كالمحصرة بعدو ولا محل إلا بالافاضة على الصواب كما يأتي للصف في قوله وان حصر عن البيت فصحه ثم ولا محل إلا بالافاضة وما في عبق من أنها كالمحصرة بعدو فلها أن تتحلل بنحر هدى فقير صواب وحينئذ فان أمكنها المقام بمكة فسح الكراء وقيل لا يفسح ويكرى لها شخص آخر وان لم يمكنها لم يفسح ورجعت لبلها ثم تعود في العام القابل انظرين (قوله وحبست الرفقة أيضا) أي كما يحبس الكرى والولى (قوله في كيومين) أي إذا كان عذرهما يزول في كيومين (قوله فلا يحسبون) أي وانما يحبس الكرى والولى فقط (قوله تشعر بالاستغناء) أي باستغناء الزائر عن الزور (قوله أي دخوله) أشار بذلك إلى ان المراد برقي البيت دخوله لا الصعود على درجه الذي يطلع عليه البيت لأنه لا كراهة إذا كان لا يسأل العمل طاهرا أو خف (قوله أي على ظهره) أي الصعود على ظهره أو الصعود على منبره عليه السلام (قوله بل محقق الطهارة أو خف) بخلاف وضع مصحف على ما ذكر فانه حرام لعظم حرمة القرآن على ما ذكر قاله عبق (قوله وان قصد بطواف نفسه مع محموله) سواء كان محموله صغيرا أو مجنونا أو مريضا أو كبيرا لا عذر له وقوله لم يجز عن واحد منهما أي وقيل يجزى عنها وقيل يجزى عن الحامل والمحمول إذا كان صيا فقط فالأقوال ثلاثة كما في بن (قوله لم يجز عن واحد منهما) تبع المصنف في ذلك تشهير ابن الحاجب قال في التوضيح ولم ار من شهره غيره قال اللواق وظاهر الطراز ترجيح القول بالاجزاء عنهما ونسب اللواق والتوضيح الاجزاء عن الصبي لابن القاسم اه بن (قوله لأن الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين) اورد على هذا التعليل اجزاء الطواف عن المحمولين فأكثر واجيب بالفرق بأن المحمولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد تأمل (قوله واجزأ السعي الذي نوى به نفسه ومحمله) كان مريضا أو صحيحا أو صيا (قوله أي في الطوف والسعي) لكن العتبر في طوافه عن المحمول طهارة الحامل وحده ان كان المحمول غير مميز فان كان مميزا فالطهارة شرط في المحمول لافي الحامل اه عدوى

(فصل حرم بالاحرام)

(قوله أي بسببه) أشار إلى ان الباء للسببية ويصح جعلها للظرفية وكل منهما يفيدان مبدأ الحرمة بمجرد الاحرام اما افادة السببية ذلك فظاهر وأما افادة الظرفية ذلك فلأن المعنى حرم في حال الاحرام فيفيد ان مبدأها من الاحرام خلافا لعقب القائل إن جعلها للظرفية لا يفيد ذلك وانما يفيد جعلها للسببية وكأن شبهته ان الظرف أوسع من الظروف وفيه ان هذه ظرفية مجازية وهي ترجع

وهي لا تكون عن اثنين (وأجزأ السعي) الذي نوى به نفسه ومحمله (عنهما) لحقة أمر السعي إذا لا يشترط فيه طهارة فليس للمصاحبة كالصلاة (كحمتولين) فأكثر لشخص نوى بطوافه أو سعيه المحمولين دون نفسه فيجزى (فهيما) أي في الطواف والسعي كان المحمول معذورا أم لا سكن على غير المعذور الدم إذا لم يده [درس] (فصل) (حرم بالإحرام) محج أو عمرة أي بسببه (على المرأة)

ولو أمة أو صغيرة وتماق بولها (لبس) محيط يديها هو (مفاز) كرماني، يعمل للدين بحشى بشطن تلبسه المرأة للبرد وكذا ستر مصبح من أصابعها إن أدخلت يديها في قصها فلا شيء عليها (وستر وجهه) أو بعضه (إلا ستر) من أعين الناس فلا يحرم بل يجب إن ظنت الفتنة بها (بلاغرز) بإبرة ونحوها (و) لا (ربط) أى عقد (والإ) بأن فاعت شيئا مما (٥٥) ذكر بأن لبست قفازا أو سترت

كفها أو وجهها أو بعضه
لغير ستر أو غرزت أو
عقدت ماسدته (نفدية)

ان طال (و) حرم
بالاحرام (على الرجل)

أى الذكرا المحقق ولو صغيرا

وتتعلق بولي (محيط)

بضم أوله وبالمهملة

(بضم) من أعضائه

كيد أو رجله ويدخل

في المحيط الصرامة أى

التاموسة والقاب ولعله

إذا كان سيره عريضا وإلا

فلا ذكره الخطاب (وإن)

كانت إحاطته (بنسج)

أى بسببه على صورة المحيط

كدرج حديد فان العرب

تسميه نسجا أو لبدا لصق

على صورته أو جلد حيوان

ساج بلاشق (أو) كانت

بسبب (زر) يقفله عليه

(أو عقدة) أو تحليل عود

لا ان خيط غير إحاطة

كأزار مرقع وبردة ملفقة

بفلقتين فيجوز وشبه في

المنع ووجوب الفدية قوله

(كخاسم) وسوار للرجل

وأما المرأة فيجوز لها لبس

المحيط لسائر أعضائها

ماعدا الوجه والكفين

(وقباء) بفتح القاف والد

للصاحبة تأمل (قوله ولو أمة أو صغيرة) قال عبق أو خنى مشكلا وفيه ان يقتضى الاحتياط الحاق الخنى بالرجل لا المرأة لأن كل ما يحرم على المرأة يحرم على الرجل دون العكس إلا أن يقال احتمال الانوثة يقتضى الاحتياط في ستر العورة وحينئذ فلا احتياط ستره كالمرأة وفداؤه لاحتمال ذكورتها (قوله وكذا ستر اصبع) أى يستر يستره بخصوصه (قوله أو بعضه) جزم في بعض وجه المرأة بأنه كجميعه بما لا يحصى وحكى فيما يأتى في ستر بعض وجه الرجل تأويلين وكلام التوضيح وان عبد السلام يفيدانها سواء وان التأويلين في كل منهما واعتمدهم على (قوله إلا ستر) هذا الاستثناء متصل لدخول ما جدد إلا فيما قبلها لولا الاستثناء أى إذا أرادت بستر وجهها الستر عن أعين الناس فلا يحرم ستره حينئذ حيث كان الستر من غير غرز وربط (قوله بل يجب الخ) حاصله انه متى أرادت الستر عن أعين الرجال جاز لها ذلك مطلقا علمت أو ظنت الفتنة بها أم لا نعم إذا علمت أو ظنت الفتنة بها كان سترها واجبا قال عبق وانظر إذا خشى الفتنة من وجهه الذكر بأن جزم بحصول الفتنة أو ظنت عند نظره وجهه هل يجب ستره في الاحرام كالمرأة أم لا ولا وجه لهذا التنظير لما ذكرنا في فصل ستر العورة عن ابن القطان وغيره ان غير الملتحي لا يلزمه ستر وجهه وإن كان يحرم النظر اليه بقصد اللذة وإذا لم يجب عليه ستر وجهه في غير الاحرام ففى الاحرام أولى كما هو ظاهر فالتنظير قصور اه بن (قوله ان طال) أى واما لو فعلت شيئا مما ذكر ثم ازالته بالقرب فلا فدية لأن شرطها الانتفاع من حر أو برد وعند ازالة ما ذكر بالقرب لم يحصل الانتفاع المذكور (قوله وان بنسج) أى هذا إذا كانت الإحاطة بخياطة بل وان كانت بنسج (قوله يقفله) أى يقفل ذلك الزر الثوب عليه (قوله لان خيط) أى الثوب غير إحاطة (قوله الثوب المنفتح) أى كاللفظان والفرجية (قوله فان نكسه بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية) ظاهره ولو أدخل رجله في كفيه وليس كذلك بل فيه الفدية حينئذ (قوله بما يغد سائرا) ان أريد السائر لفة كان قوله كطين تمثيلا وإن أريد السائر عرفا كان تشبيها (قوله كطين) أى أو دقيق أو جبر يحمله على وجهه أو رأسه لأن ذلك جسم يدفع الحر (قوله مطلقا) أى سواء كان لباسا أولا (قوله وهو المحيط) أى مما يلبس (قوله ولا فدية في سيف) أى تقلد به في عنقه عربى أو اعجمى مالم تكن علاقته عريضة أو متعددة وإلا اقتضى والظاهر ان السكين ليست كالسيف قصرا للرخصة على موردتها (قوله وان بلا عذر) أى هذا إذا تقلد به لعذر بل وإن تقلد به بلا عذر وهذا هو المشهور ومقابله لزوم الفدية إذا تقلد به لغير عذر واما مع العذر فلا فدية اتفاقا (قوله وان حرم ابتداء) أى وان حرم تقلده به ابتداء أى إذا كان لغير عذر والحاصل ان التقليد به لعذر جائز ولا فدية فيه اتفاقا واما التقليد به لغير عذر فحرام اتفاقا وفي لزوم الفدية فيه قولان والاعتماد عدمها وكل هذا إذا كانت علاقته غير عريضة ولم تكن متعددة وإلا فالفدية اتفاقا تقلد به لعذر أو لغيره وان كان لاثم في حالة العذر (قوله وظاهرها وجوب نزعه) أى فان لم ينزعه فلا فدية وهذا مفاد قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع فقيه الفدية مالم يصرح فيه بأنه لا فدية فيه كسلسلة السيف لغير ضرورة اه فلما حكم حينئذ عليه بأنه

وقد يقصر الثوب المنفتح (وإن لم يدخل كذا) في يد بل وضعه على منكبيه مخرجا يديه من تحته ومحل المنع أن يدخل المنكبين في محلها فان نكسه بأن جعل أسفله على منكبيه فلا فدية (و) حرم على الرجل (ستر وجهه) كالأوبعضا (أو رأس) كذلك (بما يغد سائرا كطين) فأولى غيره كقلنسوة فالوجه والرأس بخالفان سائر البدن إذ يحرم سترهما بكل ما يغد سائرا مطلقا وسائر البدن لإغما يحرم بنوع خاص وهو المحيط (ولا فدية في) تقلد (سيف وإن بلا عذر) وإن حرم ابتداء وظاهرها وجوب نزعه في غير العذر (و) لا في (الاجزاء) بثوبه

العمل وكذا بغيره كأن يحتزم بحبل أو غيره فوق أزاره ولا فدية خلافاً للثاني (و) لاي (استغفار) وهو أن يجعل طرفي شتره بين يديه ملوياً (لعمل قسط) قيد فيها ولغير (٥٦) حمل فيه الفدية فلو أدخل الكاف على احتزام لجري على قاعدته الاغلبية من رجوع القيد لما

جدها (و) جاز للمهرم خف (أي لبسه ومثله جرموني وجورب) قطع أسفل من كعب (كان القاطع له هو أو غيره أو كان من أصل صنمته كالبابو) (لقد قيل فعل أو غلوه) غلوا (فاحشاً) بأن زاد منه على الثلث والواحدة ففعله الفدية ولو لبسه لضرورة كشقوق أو دمامل برجليه (و) جاز (اتقاء شمس أو ريح) عن وجهه وأوراسه (يبد) لأنه لا يجد ساتر أو كذا بيناء وخباء ومحارة كما يأتي لا يرتفع عنها فلا يجوز (أو) اتقاء (مطر) أو برد (بمرتفع) عن رأسه من ثوب ودرقة ونحوها وأولى بيد وأما الحجة فحائز الدخول تحتها بلا عذر فلا يمثل بها ولا يلصق يده برأسه وإلا فعليه الفدية إن طال (و) جاز (تقليم الظفر) أنكسر) ومثله الاثنان والثلاثة أي وتأذى بكسره وإلا لم يجز قله فإن قلعه جرى فيه قوله الآتي وفي الظفر الواحد لا لإمالة الأذى حفنة ويقتصر على تقليم ما يزول به الأذى وإلا ضمن ومفهومها أنكسر أنه إن لم ينكسر فإن قلعه لا إمالة أذى فدية

ممنوع علم أنه يجب نزعها وإنه إذا لم ينزع فلا فدية للنص على ذلك (قوله) وكذا بغيره (هذا هو المذهب لأنه ظاهر قول المدونة والمهرم لا يحتزم بحبل أو خيط إذا لم يرد العمل فإن فعل اقتدى وإن أراد العمل فحائز له أن يحتزم اه وعلى ظاهرها حملها أبو الحسن وابن عرفة وغيرهما وقيد مختصر الوقار الاحترام بكونه بلا عقد واقتصر عليه اه بن (قوله ملوياً) ظاهره من غير عقد وفيه أنه لا يتصور العمل معه إلا بالعقد كما قاله ح ولداً فسرهما ابن قازي وتبعه تت بقوله ان يجعل طرفي شتره بين يديه ملوياً امر شوقاً في وسطه كالسراويل انظر بن (قوله على الثلث) ظاهره أن الثلث من حيز اليسير وفي بن عن أبي الحسن أن الثلث كثير فكان الأول للشارح ان يقول بأن يزيد عنه بالثلث (قوله) وإلا فعليه الفدية (أي وإلا بان وجد النعل من غير غلو أصلاً أو غالياً غلوا غير متفاحش ولبس الخف مقطوعاً أسفل من كعبه أو من غير قطع أصلاً فعليه الفدية (قوله يبد) أي من غير الصاق لها على وجهه أو رأسه وإلا فعليه الفدية إن طال كذا في خش وعقب والذي في بن عن ابن عاشر أنه لا فدية في اليد مطلقاً ألصقها أم لا لأنها لا تمد سائراً (تنبيه) كما جاز اتقاء الشمس والريح باليد جازله أيضاً سدائنه من الجيفة كما قال سند واستحب ابن القاسم ذلك إذا مر بطيب انطرح (قوله) وكذا بيناء وخباء (أي وكذا يجوز الاتقاء من الشمس والريح بيناء وخباء أي خيمة ومحارة كالحمل (قوله لا يرتفع) أي لا يجوز اتقاء الشمس والريح بثوب يرفعه على عصا وفيه الفدية كما يأتي خلافاً لابن المواز القائل بجواز ذلك ولا فدية فيه وقوله عنها أي عن وجهه ورأسه (قوله من ثوب) أي يجعله على عصا فالذي يتق بها المطر والبرد أكثر مما يتقى به الحر لأن الحر لا يتقى بالثوب المرتفعة على عصا بخلاف البرد والمطر وأما البناء والخباء والمحارة فيجوز الاتقاء بها من الحر والبرد والمطر (قوله) ولا يلصق يده برأسه (أي إذا اتقى بها الريح أو الشمس أو البرد أو المطر (قوله) وإلا فعليه الفدية إن طال) قد علمت أن الاعتماد على اليد يجوز الاتقاء بها مرتفعة أو ملتصقة وأنه لا فدية فيها مطلقاً كما قلناه بن عن ابن عاشر وأن ما قاله الشارح تبعاً لحش وعقب هذا ضعيف (قوله) ومثله الاثنان والثلاثة) قال بعضهم وانظر ما زاد على الثلاثة إذا انكسر وقلعه هل في تقليمه الفدية أم لا قال شيخنا العدوي الظاهر أن المدار على الحاجة ولو أزيد من ثلاثة ففي حصل التأذي بالكسر جاز القلم ولو أزيد من ثلاثة ولا فدية (قوله) وتأذى بكسره (أي يبقائه مكسوراً (قوله) وإلا) أي ولا يتأذى ببقائه مكسوراً لم يجز قله (قوله) لا لإمالة الأذى (أي بأن كان عبثاً وحاصله أنه إذا كان التقليم لاماطة الأذى فدية وإن كان عبثاً فحفنة وهذا في الظفر الواحد إذا كان ما قلناه أكثر من واحد فالفدية مطلقاً (قوله) والاضمن) أي وإلا بان أزال جميع الظفر أو زاد في التقليم على ما يزول به الأذى ضمن ما فيه من الفدية إن فعل ذلك لاماطة الأذى أو الحفنة إن فعل ذلك عبثاً (قوله) وإلا فحفنة (أي وإلا بان كان عبثاً فحفنة (قوله) فالفدية مطلقاً) أي سواء كان لاماطة الأذى أو كان عبثاً (قوله) لأنه وإن كان محيطاً لم يلبس لما خيطه (أي من اللبس والواضح حذفه أي لأنه لم يكن لابساً للمخيط (قوله) وفي كره السراويل روايتان) يعني أن المهرم هل يكره له أن يرتدى بالسراويل لقبح الزى كما يكره لغير المهرم لبس السراويل مع الرداء أو لا يكره له ذلك بل هو مباح روايتان عن الإمام مالك وأما لبس السراويل للمهرم فلا

والاحفنة في الواحد فإن زاد على الواحد فالفدية مطلقاً (و) جاز (ارتداء) أو انتزار (بشمس) وجبة لأنه وإن كان محيطاً لم يلبس له خيطه (وفي كره) ارتداء (السراويل) ولولغير المهرم لقبح ربه وجوازه (و) وإلا بان (و) جاز للمهرم (تقليل بيناء) من حائط وحفف وقبو (وخباء) خيمة ونحوها (ومحارة)

كما تفعله العرب وأما
الوهية فإن التي عليها ثوب
غير مسمر فلا بد من نزعه
بخلاف جوانبها فيجوز
الاستغلال بها لأنها
كالخائط وكذا سقفها
الذي من أصل صنعها وشبه
في المنع قوله (كثوب)
ينصب (بعضاً) أي عليها
بأن يحمل الثوب على العصا
أو على أعواد ويتظلل به
فلا يجوز سائر اتفاقاً ولا
نازلاً عند مالك لأنه لا يثبت
وهذا التعليل يقتضى أن
الثوب إذا ربط بحبال
وأوتاد جاز الاستغلال
به لأنه حينئذ كالحباء قاله
الخطاب وإن استظل في
الحجارة أو ثوب بعضاً (ففي
وجوب الفدية)
واستجبابها (خلافه و)
جاز (حمله) لخرج ونحوه
على رأسه (لحاجة) فيما يحمله
لنفسه ولم يجد من يحمل
له أو وجد بأجرة محتاج
لها (أو فقر) كأن يحمل
حزمة حطب يتعيش شمنها
أو شيئاً لغيره بأجرة كذلك
ولذا قال (بلا تجر) والا
فلا وافدى (و) جاز
(إبدال ثوبه) أو ردائه
بآخر ولو كان بالأول قل

(٨ - دسوقى ثانی) لأن مالکاً رأى نزع بقعته بمشاة من ارغل من بيته وابقاه

(٨ - سدوق ثانی) لأن مالکاً رأى نزعہ بقملہ بمثابة من ارتحل من بیتہ وابقاہ یقہ حتی مات (أو یبعہ) ولو لإذیة قملہ (بخلاف غسلہ) فلا يجوز أى یحرم على المعتمد حملاً للکراهة فی المدونة والموازاة علی المنع وبه صرح سند ویدل له إعجاب الفدية وهذا ان شک فی دواہ أو تحقق القمل فان غسلہ وقتل شیئاً فی القسمین اخرج ما فیہ (إلا لنجس) اصابہ (فیالماء فقط)

دون صابون ونحوه ولا شيء عليه ان يبين له انه قتل شيئا حيث لا يمنع غسله بنحو صابون فان لم يل وتخل شيئا أخرجه ما فيه فان تحقق نفي الدواب جاز مطلقا ولو بصابون أو ترפה (٥٨) فالأحوال ثلاثة اما ان يكون النسل ترפה أو لوسخ أو نجاسة وفي كل امان

يتحقق وجود دوابه أو عدمه أو يشك في كل اما بالماء فقط أو مع غيره وقد علمت احكام الثمانية عشر (و) جاز (بط) أي شق (جرحه) ودمه لاخراج ما فيه (و) حاك ما حتى (من عينه من بدنه كراسه) (برق) خيفا قتل شيء واما ما يراه فلا حرج في حكه مطلقا (و) حاز (غصه) الحاجة والا كره فيما يظهر (إن) لم يصبه فان عصبه ولو لضرورة واقتدى وعصب من باب ضرب (و) جاز (شد) منطقة بكسر الميم وهي حزام مثل الكيس يجعل فيه الدراهم (لنفقه) على جلد (أي تحت ازار لافوقه) (و) جاز (إضافة نفقه غيره) (لنفقه) (و) إلا (بأن شدها لالنفقه له بل فارغة أو للتجارة أو لغيره فقط أو شده لا على جلده بل فوق ازاره) (قدية) كعصب (جرحه أو رأسه) ولو جاز لضرورة (أو) لصق خرقة (على جرحه أو رأسه كبرت) (كدرم) بغلي فأكثر ولو تعددت بمواضع قدية واحدة (أو) لثما (أي الحرقه) (على ذكر) (لذي أو

لا لترفه والا فدية كما انها زاد على العشرة لغير الترفه (قوله دون صابون ونحوه) أي كغاسول وأشنان (قوله فان قل) أي فان غسله بصابون لنجاسة أو وسخ أو ترפה (قوله وقد علمت الخ) وحاصله انه ان تحقق نفي الدواب جاز النسل لنجاسة أو وسخ أو ترفه سواء كان النسل بماء وحده أو مع غيره فهذه ستة أحوال وان تحقق وجود الدواب أو شك في وجودها وعدمه فان كان النسل لوسخ أو ترفه مع كان النسل بالماء وحده أو مع غيره فهذه ثمانية أحوال وان كان النسل لنجاسة جاز النسل ان كان بالماء وحده وان كان مع الماء غيره منع فهذه أربعة أحوال تمام الثمانية عشر حالاً ثم انه في الأحوال الثمانية إذا قتل شيئا من القمل ثم ما فيه وفي الأحوال الأربعة التي بعدها لا شيء عليه في قتل الدواب في حالتي الجواز وفي حالتي النع يلزمه اخراج ما فيه (قوله وجاز بط الخ) أي ان احتاج لذلك لاجل اخراج ما فيه بمصره أو بوضع ثقة عليه واما ان لم يحتج لبطه فانه يكره ما يأتي في قوله وفصدم ان إذا كان لغير حاجة كان مكروهاه عدوى (قوله كراسه) أي وظهره وما أشبه ذلك وقوله برق أي وأما بشدة فهو مكروه (قوله مطلقا) أي برق أو بغيره ولو أدماه (قوله والا كره) أي وعلى كل حال لافدية فيه (قوله ان لم يصبه) فيه ان هذا غير ضروري الذكر مع قوله الآتي كعصب جرحه فهو مغمى عما هنا (قوله وعند منطقه) (الراد بشدها ادخال سورها أو خيوطها في اتقاها أو في الكلاب أو الإبريم مثلا واما لو عقدها على جلده اقتدى كما يقتدى لو شدها فوق الازار (قوله وهي حزام) أي سواء كان من جلد أو من غيره كالخرق (قوله على جلده) متعلق بشد (قوله وجاز إضافة نفقه غيره لنفقته) أي لأجل نفقته التي وضعها فيها ظاهره جواز إضافة نفقه الغير لنفقته ولو كانت الاضافة بمواطاة وهو ما استظهره في التوضيح وهو ظاهر الجلاب والبخمي كما في ابن عرفة وظاهر الطراز أيضا كما في فتح فتقيد عبق جواز الإفاضة بما إذا كانت بغير مواطاة فيه نظر انظر بن قال شيخنا العدوي يمكن ان يقال ان للمواطاة المنوعة محمولة على ما إذا كان الحامل له على شد المنطقة نفقه الغير والمجازة على ما إذا كان الحامل على شدها نفقته واما نفقة الغير فبطريق النع وحينئذ فالخالف لفظي (قوله بل فارغة) أي بل شدها فارغة أو شدها لأجل وضع مال التجارة فيها أو لأجل وضع مال لغيره فقط (قوله كعصب جرحه) أي كما انه يلزمه الفدية إذا عصب جرحه أو رأسه لضرورة أو غيرها وان كان عصب ما ذكر للضرورة جائزا وظاهره لزوم الفدية بالتعصيب مطلقا كانت الحرقه التي عصب بها صغيرة أو كبيرة وهو ظاهر الدونة خلافا لابن المواز حيث فرق بين الحرق الصغار والكبار وجعل الفدية في الثاني دون الأول انظر بن (قوله أو لصق خرقة) قال ابن عاشر هذا خاص بمجرع الوجه والرأس فالصق الخرقة على الجرح الذي في غير الوجه والرأس لا شيء فيه والفرق ان الوجه والرأس هما اللذان يجب كشفهما دون غيرهما من بقية الجسد انظر بن فقول الشارح أو رأسه عطف على محذوف أي على جرحه الذي بوجهه أو رأسه (قوله كبرت كدرم) اما لصق الخرقة الصغيرة فلا شيء فيه وقوله ولصق خرقة كبرت كدرم يعني بموضع أو بموضع بحيث لو جمعت كانت درهما كذا قيل لكن ظاهر التوضيح وابن الحاجب انه لا شيء عليه إذا كانت في مواضع بحيث لو جمعت لكانت درهما وهو الدول عليه (قوله لذى أو بول) أي لأجل التحفظ من إصابتهما (قوله ولو صغيرة غير مطيبة) أي ولو غير مطيبة وسواء جعلها في أذنه لعله أو لغيرها (قوله بلصق خرقة) أي على جرحه الذي بوجهه

أو

بول بخلاف جعلها عليه عند النوم بلا لف فلا شيء عليه (أو)

جمل (مقننة) ولو صغيرة غير مطيبة (بأنه يبر) أو بواحدة وعورض هذا بلصق خرقة دون درهم واجب بأن هذا لنفع الأذن به

أشبه الكبير (أو

قرطاس صدغيه)

أو صدغ واحدة وان حاذ

لضرورة (أو ترك)

مصدر مجرور مطعوف على

عصب أى تجب القدية

ترك (ذى ثقة ذهب)

بعد فراغ ثقته ولم يذهبها

له وهو عالم بذهابه (أو)

ترك (ردّها له) مع تمكنه

من الرد أى أنه لم يذهب

صاحبها ولكنه تعذر ترك

ردّها له بخد فراغ ثقته

(و) جاز (لمرأة) حرمة

(خز) وحرير وجميع

الثياب (وحلى) أى لبس

ذلك لأن حكمها جد الاحرام

كحكمها قبله الا فى ستر الوجه

والكفين (و) كره) لحرم

(شد ثقته بعضه

(أو فخذ) ولا قدية

(و) كبر (رأس) أى

وجه كما فى النقل وبقرينة

كب (على وسادة) وأما

وضع خده عليها فجاز

(و) كره (مصوغ)

بمصفر أو نحوه من كل ما

لا طب فيه ولكنه يشبهه

الطيب (لمقتدى به) من إمام

أو عالم خوف تطرق

الجاهل الى لبس المحرم

(و) كره (شم) طيب

مذكر وهو ما يخفى أثره

ويظهر ريحه والمراد به

أنواع

(كرمان) وورد وياسمين

وكذا بكره شم مؤثته

كره (بكت بمكان

أو رأسه وقوله دون درهم أى فانه لا قدية فيها فكان مقتضاه ان القطنة اذا جعلت فى الأذن وكانت صغيرة لا قدية فيها أيضا (قوله أشبه الكبير) أى بخلاف الحرقة فانه لا ينتفع الجرح بها الا اذا كبرت (قوله أو قرطاس الخ) يعنى أن المحرم إذا جعل على صدغه قرطاسا لضرورة كصداع أو لغيرها فانه يفتدى وان كان لا اثم مع الضرورة وظاهر لزوم القدية فى لصق القرطاس بالصدغ سواء كان القرطاس كبيرا أو صغيرا بأن كان اقل من درهم وهو كذلك لأن ارتفاع الصدغ بالقرطاس الصغير كارتفاعه بالكبير (قوله أو ترك ذى ثقة الخ) حاصله انه اذا ضم ثقة غيره لثقته التى وضعها فى المنطقة التى شدها على جسده ثم انه نفذت ثقته وترك ذا الثقة ذهب محل وهو يعلم بذهابه ولم يردّها له فانه تجب عليه القدية فان لم يعلم بذهابه فلا شيء عليه وتبقى ثقة الغير معه فلا يذهبها لغيره (قوله أو ترك ردّها) أشار الى أن قوله أو ردّها بالجرح عطف على ذى المضاف اية ترك ثم ان هذه المسئلة يعنى عنها ما قبلها لعلم حكمها بما قبلها بالأولى (قوله خز) هو ماسداه من حرير ولحمته من غيره بأن كانت من قطن أو كتان أو صوف أو وبر (قوله وحلى) يدخل فى الحلى الخاتم فيجوز للمرأة لبسه كما فى التوضيح وغيره ونقله عند قوله فيما تقدم وخاتم خلافا لابن عاشر حيث قال لا يجوز لها لبسه اه بن (قوله وكره المحرم شد ثقته بعضه أو فخذ) أى ولم يوسع مالك الا فى شدها فى الوسط تحت المئزر قال شيخنا العدوى محل الكراهة فى الشد على العضد وما معه مالم يكن ذلك عادة لقوم والا فلا كراهة (قوله وكبر رأس الخ) يعنى انه يكره للشخص المحرم وكذا غيره ان ينام على وجهه وليست الكراهة خاصة بالمحرم كما هو ظاهر المصنف لقول الجزولى النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشیاطين اه عدوى (قوله اى وجه) أى فهو من تسمية الجزء باسم السك (قوله وبقرينة كب على وسادة) فان الذى يكب على الوسادة اى ينكفى عليها الوجه لا الرأس (قوله وكره مصبوغ) أى وكره فى الاحرام لبس مصبوغ الخ وأما فى غير حالة الاحرام فيجوز للمقتدى به وغيره لبس المصفر ونحوه مالم يكن مقدما أى شديد الحرمة والا كره لبسه للرجال فى غير الاحرام كما فى بن وحرم عليهم فى الاحرام على المشهور كما فى عقب اذا علمت هذا فقول الشارح وكره لبس مصبوغ بمصفر لغير مقتدى به أى اذا كان غير مقدم والاحرام كالطيب والقدم ضم الميم وسكون الفاء وفتح الهمزة الملهمة القوى الصبغ الذى رد فى المصفر مرة بعد أخرى (قوله بمصفر أو نحوه من كل ما لا طب فيه) أى وأما ما صبغ بطيب كزعفران وورس فلا خلاف فى حرمة لبسه على الرجال والنساء فى الاحرام وتجب القدية بلبسه انظر بن (قوله ولكنه يشبهه ذا الطيب) انما قيد بذلك لاجرا ما صبغ بخير ذى الطيب وكان صبغه لا يشبه صبغ ذى الطيب كالا سود ونحوه من الألوان التى لا تشبه لون المصفر فانه يجوز الاحرام فيه للمقتدى به وغيره خلافا للقرأ فى القائل بكراهة ماسوى الأبيض للمقتدى به (قوله وهو ما يخفى أثره) أى تعلقه بما مسه من ثوب أو جسد (قوله كرمحان وورد وياسمين) وأما ما يعصر مما ذكر من المياه فليس من قبيل المؤنث بل يكره فقط كأصله كما نص على ذلك فى الطراز قال ح وهو الجارى على التواعد وقال ابن فرحون فيه القدية لأن أثره يقر فى البدن واعتمده طفى معترضا به على ح وهو غير ظاهر اذ كلام المدونة صريح فى كراهته فقط وحينئذ فلا قدية فيه وبذلك تعلم ان اعتراض طنى على ح غير صواب اه بن (قوله وكذا يكره شم مؤثته بلا مس) هذا هو مذهب المدونة وبه قال ابن القصار وعزا الباجى للمذهب المنع قال القلشائى واختلف فى شم المؤنث كالمسك دون مس هل هو ممنوع أو مكروه وعن الباجى المذهب الأول وابن القصار قال بالثانى وهو نص المدونة ونص ابن عرفة فى كون شمه أى المؤنث دون مس ممنوعا أو مكروها نقلا الباجى عن

بلا مسى وهو ما يظهر لونه وأثره أى تعلقه بما مسه تعلقا شديدا كمسك وزعفران وكافور (و) كره (بكت بمكان

به طيب) مؤث (و) كره (استصحابه) أى المؤث أيضا لا المذكور فلا يكره مكته بمكان هو به ولا استصحابه ولا مسه بلاشم كما يفيد الثلاثة قوله وشم كرمحان وسبأى حرمة مس المؤث فأقسام كل أربعة علمت أحكامها (و) كره (حجامة بلا عذر) خيفة قتل الدواب فان تحقق نفي الدواب (٣٠) فلا كراهة ومحل الكراهة اذا لم يزل بسببها شعر والاحرم بلا عذر واقتدى مطلقا لعذر

أى لا (و) كره (شمس رأس) فى الماء خيفة قتل الدواب (أو نجففة) أى الرأس ان اغتسل مثلا بخرقة (بشدة و) كره (نظر برأة) أى فيها خيفة ان يرى شعثا فيزيله (و) كره (لبس امرأة قباء) بفتح القاف والمد (مطلقا) حرمة أو أمة محرمة أو غير محرمة (و) حرم (عليهما) أى الرجل والمرأة بالأحرام (دهن) شعر (اللحية والرأس) ولو بدهن غير مطيب لما فيه من الزينة (وإن) كان الرأس (صاعا) ان قرى بوزن حمراء لزم وصف المذكور بالمؤث وإن قرى بوزن غصن جمعا لاصلع ورد وصف المفرد بالجمع والجواب اختيار الثانى ويراد بالرأس الجفص أو يقرأ مصدرا بوزن حمل أى ذاصلع أى منحصر الشعر من القدم (و) حرم عليهما (إبانة نظير) لغير عذر فهو مفهوم قوله آفا انكسر (أو) إزالة (شعر) وإن قل بنصف أو حلق أو قس (أو وسخ) إلا ما

الذهب وابن القصار * قلت وهو ظاهرها اه بن (قوله به طيب) أى على شخص أو فى ظرف كقارورة (قوله ولا مسه بلاشم) يعنى لا كراهة فى مس المذكور بدون شم وفيه نظير بل ظاهر كلامهم أنه مكروه كشمه وقد صرح فى المدونة بكراهة استعماله كما فى ح وهذا مقيد بغير الحناء وأما هى فاستعمالها حرام كما يأتى ذلك فىقال فى التوضيح المذكور قسما قسم مكروه ولا فدية فيه كالرمحان وقسم محرم وفيه الفدية وهو الحناء اه بن (قوله علمت أحكامها) أى بالمؤث يكره شمه واستصحابه ومكث فى المكان الذى هو فيه ويحرم مسه والمذكر يكره شمه وأما مسه من غير شم واستصحابه ومكث بمكان هو فيه فهو جائز (قوله فان تحقق نفي الدواب فلا كراهة) قياسه انه ان تحقق قتل الدواب حرمت لغير عذر وتفصيل الشارح أظهر من اطلاق ح الكراهة ونص ما فى ح ان الحجامة بلا عذر تكره مطلقا حتى قتل الدواب أم لازال بسببها شعر أم لا هذا هو المشهور وأما العذر فتجوز مطلقا وهذا الحكم ابتداء وأما الفدية فتجب ان أزال شعرا أو قتل قلا كثيرا أو أمنا القليل ففيه الاطعام وسواء احتجم فى ذلك لعذر أم لا وفيه أن لزوم الفدية اذا احتجم لغير عذر وأزال شعرا يقتضى التحريم فالكراهة حينئذ مشكلة انظر بن (قوله ومحل الكراهة النخ) الأولى ومحل الكراهة عند عدم تحقق نفي الدواب والجواز عند تحقق نفيها اذا لم يزل النخ (قوله وكره غمص رأسه فى الماء) فان فعل أطمع شيئا من طعام كما هو نص المدونة واختلف فى الاطعام المذكور فقال بعضهم انه واجب ومحل الكراهة على التحريم واستظهره طفى لعدم ذكر الاطعام فى غير ذلك من الكرويات كالحجامة وتنجيف الرأس بشدة وحملها سند على كراهة التنزيه فجعل الاطعام مستحبا وتبعه المصنف انظر بن (قوله وكره لبس امرأة قباء) أى لأنه يصفها ومحل الكراهة اذا لبسته وكانت مع غير زوجها والا فلا كراهة (قوله وحرم عليهما دهن شعر اللحية والرأس) قدر شعر لأن دهن بشرتهما داخل فى قوله ودهن الجسد فتاير الشارح بين المحلين (قوله شعر اللحية) أى ان وجد للمرأة لحية (قوله وإن صلبا) أى هذا اذا كان ذلك الرأس غير أصلع بأن كان شعره نابتا من مقدمه لمؤخره بل وإن كان ذا صلح انحصر الشعر عن مقدمه (قوله وإبانة نظير لغير عذر) فان فعل فسيأتى ان فيه حفنة ان لم يكن لا ماطة الاذى والافدية وهذا فى نظير نفسه وأما تقليم ظفر غيره فلفو (قوله أو قس) أى أو قرض بأسنان لكن ان كان شيئا يسيرا أطمع حفنة من طعام وإن كان كثيرا بأن زاد على عشرة فانه يفقدى كما يأتى (قوله أو وسخ) أى يحرم على المحرم رجلا أو امرأة إزالة الوسخ عنه لأن المقصود ان يكون شعنا فان أزال الوسخ لزمه فدية (قوله إلا ماتحت الظفر) أى من الوسخ فانه لا يحرم ازالته ولا فدية فيه كما رواه ابن نافع عن مالك وحينئذ يفيد كلام المصنف بما عدا ماتحت الاظفار (قوله ان لم يكن المزيل مطيبا) أى كالإشنان والفاصول والصابون ومفهومه انه لو كان المزيل مطيبا فانه يحرم غسل اليدين به وفيه الفدية وذلك كالرياحين اذا جففت وطحنت لأجل غسل اليديها (قوله ولو مندوبين) أى هذا اذا كان الوضوء والغسل واجبين بل ولو مندوبين ومراده بالمندوب من الغسل ما يشمل السنة وظاهره ان

تحت الظاهر (إلا غسل يديه) من وسخ (بمزيله) أى الوسخ فلا يحرم ان لم يكن المزيل مطيبا (و) الا (تسا قط شعر) تساقت من لحيته مثلا (لوضوء) أو غسل ولو مندوبين ولا شئ عليه ان قتل قلا مثلا فى الواجبين كالمندوبين على ما يظهر لانها مطلوبة (أو ركوب) كأن حاق الأكل مثلا ساقه فلا شئ عليه (و) حرم عليهما (دهن الجسد) لغير ضرورة والمراد به ما عدا بطن الكف والقدمين بدليل قوله (ككف ورجل) أى باطنهما وأما ظاهرهما فاندخل فى الجسد وأما نص عليهما دفعا لتوهم انهما مظنة الترخيص (مطيب) (مطيب)

راجع الجسد وما بعده وهو متعلق بمقدار أي واقتدى في دهنها بمطيب مطلقاً (أو) بغير (٩١) مطيب (غير علة) بل للترين (و) بغير مطيب (لها) أي لعللة أي الضرورة من حقوق أو مرض أو قوة حمل (قولان) بالقضية وعدمها لكن في الجسد لا في باطن السكف والرجل وأما حمل فدية اتفاقاً (اختصرت) الدونه (عليهما) أي على القولين والحاصل أنه إن دهن مذكر بمطيب، طابقاً أو بغير مطيب لعللة اقتدى وأما بغير مطيب لعللة فني باطن السكف والقدم لا فدية وفي الجسد قولان فلو عبر النصف بمثل هذا لأفاد المراد (و) حرم عليهما (تطيب بكورس) من كل طيب مؤث كزعفران ومسك وعود (وإن ذهب ريحه) فيحرم وإن لم يكن عليه فدية (أو لضرورة كحل) فالفدية وإن لم يأن هذا مراده بهاتين المباحثين وذلك إن قوله وتطيب بكورس تضمن حكمتين الحرمة ووجوب الفدية فالمبالغة الأولى ناظرة للأول والثانية ناظرة للثاني (ولو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طيب فيه فالفدية (أو) مسه (لم يعلق) به بفتح اللام (إلا) من مس أو حمل (قارورة) أو خريطة (سدت) سداً وثيقاً بحيث لم يظهر منها ريح فلا فدية وهو استثناء منقطع (و) الألبيا (مطبوخاً) إن أماته الطيب

تساقت الشعر للوضوء أو الفسل المباح كالذي يفعل للتبرد لا يفتقر وليس كذلك نعمان نخل فيه قملاً كثيراً اقتدى وإن قتل قليلاً كشرة فأقل لزومه قبضة واحدة من الطعام في الجميع (قوله وما بعده) أي باطن السكف والرجل (قوله أي واقتدى في دهنها بمطيب) أي سواء كان الأدهان لعذر أو لغير عذر سواء كان الأدهان لسكف الجسد أو لبعضه أو لباطن السكف أو الرجل حكماً أو بمضايجهما قوله بمطيب متعلقاً بالمقدار المذكور لا بقوله وحرم دهن الجسد كسكف ورجل يندفع ما يقال إن كلام المصنف هنا يخالف قوله الآتي ولم يأنهم أن فعل لعذر لأن الكلام هنا في الفدية وعدمها لا في الحرمة وعدمها * وحاصل فقه المسئلة إن الجسد وباطن السكف والرجل يحرم دهن كل واحد منها كلاً أو بعضاً إن كان غير مطيب إن كان غير علة وإلا فلا حرمة وأما الفدية فإن كان الدهن مطيباً اقتدى. مطلقاً كان الأدهان لعللاً أولاً وإن كان غير مطيب إن كان غير علة اقتدى أيضاً وإن كان لعللة قولان (قوله بل للترين) أي والتحسين سواء كان الأدهان لسكف الجسد أو لبعضه أو لباطن السكف أو الرجل حكماً أو بعضاً (قوله لكن في الجسد) أي لكن القولان في دهن ظاهر الجسد بغير مطيب لعللة (قوله وأما باطن السكف والرجل إذا دهنهما بغير مطيب لعللة فلا فدية اتفاقاً) أي خلافاً لظاهر المصنف من جريان الخلاف فيهما كظاهر الجسد (قوله اختصرت عليهما) أي قال البراذعي اختصرها على عدم الوجوب وإن أبي زمنين اختصرها على وجوب الفدية (قوله إن دهن مذكر) أي من الجسد أو باطن السكف أو الرجل وقوله مطلقاً أي لعللة أو غيرها كان الأدهان لسكف مذكر أو لبعضه (قوله فلو عبر المصنف بمثل هذا) أي بأن قل واقتدى في دهن الجسد ولو بعضاً كعض بطن كف أو رجل بمطيب مطلقاً كغيره لغير علة لالهيا يطن كفيه ورجليه وفي جسده قولان (قوله وعود) جملة من المؤث اعتبار دخانه الذي يصدر منه حين وضعه على النار (قوله وإن ذهب ريحه) أي لأن حكمه النع وقد ثبت له ذلك الحس في حالة وجوب ريحه والأصل استحبابه (قوله أو للضرورة كحل) عطف على محذوف والأصل وتطيب بكورس وإن ذهب ريحه واقتدى إن استعمله لغير ضرورة أو لضرورة كحل وليس عطفاً على ما قبله من المنوع إذ لا منع مع الضرورة أو أنه عطف على ما قبله من المنوع أي وإن ذهب ريحه وإن استعمله لضرورة كحل ويرتكب التوزيع في اللباثتين على ما قال الشارح * وحاصل الفقه إن السكحل إذا كان فيه طيب حرم استعماله على المحرم رجلاً أو امرأة إذا كان استعماله لغير ضرورة كالزينة ولا حرمة إذا استعمله لضرورة حر ونحوه والفدية لازمة لمستعمله مطلقاً استعماله لضرورة أو لغيرها وإن كان السكحل لا طيب فيه فلا فدية مع الضرورة واقتدى في غيرها (قوله أو مسه ولم يعلق) أي أو مسه بيد أو نحوها ولم يعلق به أي فيحرم وفيه الفدية (قوله إلا من مس أو حمل قارورة) أي وكذا حمل فارة المسك إذا كانت غير مشقوقة على ما قال ابن عبد السلام واستبعده ابن عرفة قائلاً إن الفارة نفسها طيب (قوله فلا فدية) أي في مسها ولا حرمة أيضاً (قوله وهو استثناء منقطع) أي إن جعل المستثنى منه مس الطيب والمستثنى من القارورة التي فيها الطيب والمعنى حرم مس طيب لم يعلق إلا مس قارورة فيها طيب وسدت فما بعد إلا غير داخل فيما قبلها وأما إن جعل المستثنى منه ملابسة الطيب أي وحرم ملابسة طيب لم يعلق إلا ملابسة قارورة سدت كان الاستثناء متصلاً لأن الملابسة تعم المس وغيره (قوله ومطبوخاً) أي مع طعام وقوله إن أماته الطيب الخ هذا التفضيل للبساطي وهو قول عبد الوهاب واعتمده والمذهب خلافه قال في التوضيح ابن بشير المذهب نفي الفدية في المطبوخ مطلقاً لأنه أطلق في الدونة والموطأ والمختصر الجواز في المطبوخ وأبقاه الأبهري على ظاهره وقيده

عبد الوهاب بغلبة المازج له وابن حبيب بغلبة المازج بشرط ان لا يعلق باليد ولا بالفم منه شيء اه
ابن عرفة وماتسه نار في اباحته مطلقا أو ان استهلك ثالثها ولم يبق أثر صفه يبيد ولا فم الأول للباحي
عن الابهري والثاني للقاضي والثالث للشيخ عن رواية ابن حبيب اه ققول الابهري هو للإباحة
مطلقا استهلك أم لا هو المذهب عند ابن عفير وبذلك اعترض طئي على ح اعتماد قول القاضي
بالتفصيل اه بن (قوله ولو صبغ الخ) أي هذا إذا لم يصبغ الفم اتفاقا بل ولو صبغه على المشهور
خلافا لابن حبيب (قوله والا طيبا يسيرا) أي في ثوبه أو بدنه مما تطيب به قبل احرامه (أي بشرط
أن يكون الباقي من ذلك الطيب الذي تطيب به قبل الاحرام أثره أو ريحه مع ذهاب جرمه والمراد
بأثره لونه هذا مقتضى كلام سند والذي يظهر من كلام الباجي وابن الحاجب وابن عرفة انها لا تسقط
الفدية الا في بقاء الرائحة دون الاثر فقد اتفق الجميع على انه إذا كان الباقي مما تطيب به قبل الاحرام
شيئا من جرم الطيب فان الفدية تكون واجبة وان كان الباقي رائحته فلا فدية والخلاف فيها إذا كان
الباقي أثره أي لونه دون جرمه فقليل بعدم وجوبها وقيل بوجوبها إذا علمت هذا ققول شارحنا
والا طيبا يسيرا باقيا الخ وقوله بعد وأما الباقي مما قبل الاحرام فيفتدى في كثيره وان لم يتراخ في نزع
على التعمد غير صواب وهو تابع في ذلك لحش حيث قال بعد تقرير كلام المؤلف وهذا في اليسير
وأما الكثير ففيه الفدية وانما كان غير صواب لأن التفرقة بين القليل والكثير من الطيب تقتضي ان
الباقي مما تطيب به شيء من جرمه انظر بن (قوله فلا فدية) أي بناء على ان الدوام ليس كالا ابتداء
وقوله وان كره أي احرامه مع علمه بذلك الطيب (قوله أو غيره) أي غير الريح كالفاء شخص
عليه طيبا وهو نائم أو وهو مستيقظ (قوله الا ان يتراخي) أي في طرحه عنه بعد علمه به وقوله فيها
أي في الكثير والقليل في مسألة القاء الريح أو غيره (قوله من خلوق كمية) الخ لوق طيب مركب يتخذ
من زعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة (قوله وخبر في نزع يسيره) أي
الخلوق والباقي مما قبل احرامه الخ تبع في ذلك عيج والشيخ أحمد الزرقاني وحاصل ما قاله ان الاقسام
ثلاثة فالمصيب من القاء ربح أو من القاء شخص عليه يجب نزع فوراً قليلاً أو كثيراً فان تراخي
اقتدى مطلقاً قليلاً أو كثيراً والباقي مما قبل الاحرام ان كان يسيراً خيراً في نزعه وإبقائه فلا شيء فيه
نزعه بسرعة أو تراخي أو آفاه وان كان كثيراً فالفدية مطلقاً نزعه بسرعة أو تراخي في نزعه وخلوق
الكمية ان كان يسيراً خيراً في نزعه وإبقائه فلا شيء فيه نزعه بسرعة أو تراخي في نزعه وان كان كثيراً
فالفدية ان تراخي في نزعه وان نزعه بسرعة فلا شيء فيه وجعله الشيخ سالم راجعاً لقوله أو باتيما قبل
احرامه فما بعده فجعل الصور الثلاثة مثل بعضها في انه إذا كان الطيب يسيراً في الثلاثة لا شيء في نزع
بسرعة أو بعد تراخي وان كان كثيراً اقتدى ان تراخي في نزعه والا فلا وتبعه خش وذلك كله غير
صواب والصواب انه خاص بالخلوق كما قال ح وت وارتضاء ابن عاشر وطفى لأن المصيب من
لقاء الريح أو الغير يجب نزع قليلاً أو كثيراً وان تراخي اقتدى مطلقاً كما يؤخذ من ابن الحاجب
وغيره وصرح به ح وحيث لا يصح دخوله في قول المصنف وخبر في نزع يسيره وإلا اقتدى ان
تراخي كما فعل الشيخ سالم والباقي مما قبل الاحرام ان كان لونا أو رائحة لم يأت نزع لأن النزع يقتضي
التجسد فان قلت نزع كل شيء بحسبه فهو في اللون والريح بالفصل قلنا قد مر أن اللون والريح لا شيء
فيه مطلقاً سواء نزع بالمعنى المذكور بسرعة أم لا وان كان الباقي جرم الطيب ففيه الفدية قل أو كثيراً
تراخي في نزعه أم لا كما يؤخذ من كلام الباجي وحيث فلا يصح دخوله في كلام المصنف كما فعل
الشيخ أحمد والشيخ سالم واستدلال خش تبعا لعج والشيخ سالم على ما ذكره بكلام الباجي غير

ولو صبغ الفم فان لم يمت
فالفدية والظاهر ان المراد
بإماتته استهلاكه في الطعام
وذهب عنه بحيث لا يظهر
منه سوى الريح كالمسك أو
أثره كزعفران بأرز (و) الا
طيبا يسيرا (باقيا) في ثوبه
أو بدنه (يخا) تطيب به
(قبل إحرامه) فلا
فدية عليه وان كره (و)
الا طيبا (مصبيا) من
لقاء ربح أو غيره
على ثوبه أو بدنه فلا فدية
قل أو أكثر الا ان يتراخي
فيهما (أو) مصيبا
من (خلوق كمية) بفتح
الحاء فلا فدية عليه ولو أكثر
لطاب القرب منها
(وخبر في نزع
يسيره) أي الخلوق والباقي
مما قبل احرامه واما
المصيب من لقاء ربح أو
يسيره فيجب نزع يسيره
وكثيره فوراً فان
تراخي فيهما اقتدى فلا
يدخل في قوله

(والإمام) يكن الخلق أو الباقي مما قبل إحرامه يسيرا بل كان كثيرا (الفتاوى إن تراخي) في نزعها لكن في خلق السمكة فقط وأما الباقي مما قبل الإحرام فيفتدى لي كثيرا وإن لم يتراخ على العمد فيخص قوله وخير في نزع يسيره بعينين وبخص التراخي واحد منهما ولا يخفى مافيه من التكلف على أن بعض المحققين قال ليس في خلق السمكة التخير في نزع (٦٣) يسيره. وأما الكثير فيؤسر برعه

استحبها في كلام المصنف

غير مستقيم انتهى وهو في

وجوب الفدية مع التراخي

وعدمه بعده قوله (كتبة طية

رأيه) أي رأس الحرم بفعله

أو فعل غيره (ناجيا) فإن تراخي

في نزعه بعد بهتة الفتوى

وان نزعه فورا فلا فدية

(ولا تخاف) السمكة (أيام

الحج) أي يكره فيها يظهر

(ويقام التطارون)

ندبا (فيها) أي في أيام

الحج (من السنن) وافتدى

الملقى (طيا على محرم ناسم

أو ثوبا على رأسه) الحل إن لم

تلتزمه (أي إن لم تلزم

الحرم الملقى عليه فدية بأن

لم يتراخ في نزع ما ذكر بعد

اتباهه وفدية الحل للملقى

باطعام ستة مساكين أو

نسك (بلا صوم) لأنه

عبادة بدنية لا تكون عن

الغير (وإن لم يجد) الملقى

الحل ما يفتدى به (فليفتد

الحرم) بأنواع الفدية

الثلاثة لأنه في الحقيقة صام

عن نفسه وإن كانت

كفارة نيابة عن الحل

(كان حلق) الحل

(رأسه) أي رأس الحرم

ظاهر اه بن (قوله والا فتدى ان تراخي) هذا أيضا خاص بالخلق كافي قول الفارح والا يكن الخلق أو الباقي مما قبل إحرامه الخ غير صواب لما مر أن الباقي من جرم الطيب يجب نزع وفيه الفدية قل أو كثر تراخي في نزع أم لا هذا وما ذكره المصنف من لزوم الفدية في الخلق الكثير إذا تراخي في نزع قد تعقبه طفي بأنه لم يره غير المصنف هنا وفي التوضيح والأخو من المدونة ومن كتاب همدانه لا فدية عليه فيما أصابه من خلق السمكة قليلا أو كثيرا وأنه يؤمر بفعله استحبابا إن كان كثيرا ولا قائل بالفدية إلا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب وحينئذ قوله والا فتدى ان تراخي غير مستقيم انظر بن (قوله أن بعض المحققين) أراد به العلامة طفي وحاصل ما ذكره أن الصيب من القارح أو غيره يجب نزع فورا قل أو كثر وإن تراخي في نزعها فالفدية والساقى مما قبل الإحرام إن كان جرما يجب نزع فورا قل أو كثر وفيه الفدية مطلقا تراخي في نزع أم لا قليلا أو كثيرا ولا يتأتى فيه قوله وخير في نزع يسيره ولا قوله والا فتدى ان تراخي وأما خلق السمكة فإنه غير في نزع إن كان يسيرا ويؤمر بفعله إن كثر على جهة التنبه ولا فدية ولا شيء وحينئذ قول المصنف وخير في نزع يسيره خاص بخلق السمكة وقوله والا فتدى ان تراخي فهذا غير مستقيم (قوله أيام الحج) أي وهي الضرة الأيام الأول من ذي الحجة (قوله أي يكره فيها يظهر) أي لكثرة ازدحام الطائفتين فيؤدى إلى مس الطائفتين للخلق (قوله بأن لم يتراخ الخ) أي وأما أن تراخي فالفدية لازمة له ولا شيء على الملقى (قوله باطعام ستة مساكين) أي لكل مسكين مدان وقوله أو نسك أي بأن يذبح شاة تجزى اضحية (قوله وان لم يجد فليفتد الحرم) هذه عبارة ابن المواقف في التوضيح وظاهرها الوجوب وهناك طريقة لابن يونس وعبد الحق أنه إذا لم يجد الحل الملقى ما يفتدى به لا شيء على الحرم الذي نزع فورا وهي وجهة لأنه لم يحصل منه تعد انظر التوضيح وفي خش قوله فليفتد الحرم وجوبا وقيل ندبا والأول هو الراجح اه قال بن وانظر من أين أتى له ترجيح الأول وقد رأيت ما لابن يونس وعبد الحق اه كراه (قوله لأنه في الحقيقة صام عن نفسه) الأولى لأنه في الحقيقة كفر عن نفسه من حيث ملاسته للطيب أو الثوب (قوله فان الفدية على الحل) أي فان الفدية بغير الصوم على الحل (قوله ورجع) أي الحرم الذي كفر نيابة عن الحل (قوله لم تلزمه) أي لكونه لم يتراخ في نزع عن نفسه بعد اتباعه (قوله فديتان على الأرجح) هذا قول القاسبي وصوبه ابن يونس وسندوا بن عبد السلام ومقابله لابن زيد يلزمه فدية واحدة كما لو طيب نفسه ولا يقال صوابه تردد كما قال ت لأن اصطلاحه أنه قال تردد قد أشار به للتأخيرين لأنه كلما اختلفوا عبر به اه (قوله وأخرى تطيبه) أي للناثم (قوله فقل للملقى واحدة) أي وعلى الحرم الملقى عليه واحدة وهذا كله إذا كان الحرم الملقى مس الطيب (قوله كأن لم يمس ولم تلزم النائم) أي بأن لم يتراخ فدية واحدة على الملقى فقط ولا شيء على الملقى عليه (قوله فان لزمته) أي فان كان الملقى لم يمس الطيب ولزمت الفدية للناثم بأن تراخي بعد اتباعه في نزع الطيب عنه (قوله فلا شيء على الملقى) أي وعلى الملقى عليه واحدة (قوله فالصور أربع)

فان الفدية على الحل الخالق حيث لم تلزم الحرم بأن كان مكرها أو نائما فان لم يجد فليفتد الحرم بأنواعها الثلاثة (ورجع) على الفاعل (بالأقل) من قيمة النسك وكليل الطعام أو غنمه ان اشتراه (إن لم يفتد) الحرم (صوم) أو الانلا رجوع (وعلى المحرم الملقى) طيبا على محرم نائم لم تلزمه (فديتان على الأرجح) فدية لمسه وأخرى تطيبه للناثم فان لزمت للناثم بأن تراخي بعد نومه فقل للملقى واحدة كأن لم يمس ولم تلزم النائم فان لزمته فلا شيء على الملقى فالصور أربع (وإن حلق) أو طيب (حل محرم ما يذن) من الحرم ولو حكما بأن رضى بضمه (فقل الحرم) الفدية (والإمام) بأذن بأن كان نائما أو أكرهه (فصله)

أى على الحلال الفدية وهذه تكرر (٢٤) مع قوله كأن حلق رأسه (وإن حلق محرم رأس حلق أ طعم) المحرم لاحتمال ان يكون قتل

قملًا في حاله فان تيقن نفيه فلا ولذا إذا قلم ظفر الحلق فلا شيء على القلم إذا الظفر ليس فيه دواب (وهل) اطعامه (حفنة)

أى ملء يد واحدة من طعام (أوفدية) حقيقة من صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسك (تأويلان) في قول الامام رضى الله عنه افتدى فلو عبر المصنف به بدل أ طعم كان أولى بولما قدم ان إبانة الظفر بمجموعة بين ما يلزم في إبانته فقال [درس]

(وفى) قلم (الظفر الواحد لا لإمطة الأذى) ولا لكسره بل عبثاً أو زهواً (حفنة) من طعام وفى قص مازاد على الواحد فدية كان لإمطة الأذى أو لا وكذا ان كان لإمطة الأذى ولو واحداً وان إبان واحداً بعد آخر فان كانا فى فور فدية والافى كل حفنة (كشعة) أزالها من جسده (أو شعرات) عشرة فأقل لغير إمطة اذى فيها حفنة من طعام ولا ماطته فدية كالوزادت على العشرة مطلقاً (و) قتل (قملة) واحدة (أو قملات) عشرة فدون حفنة ولا ماطة الأذى فدية كأن

وذلك لأن المحرم الملقى إما أن يمسه الطبيب أو لا يمسه وفى كل ما ان يبادر الملقى عليه بنزعه عنه أم لا فان مسه الملقى وبادر الملقى عليه بنزعه فقد تان على الملقى وان مسه الملقى ولم يبادر الملقى عليه بنزعه فكل واحد من الملقى والملقى عليه يلزمه فدية وان لم يمسه الملقى الطبيب فان بادر الملقى عليه بنزعه فدية واحدة على الملقى وان لم يبادر فالفدية على الملقى عليه ولا شيء على الملقى وانما لزمت الملقى في حالة عدم مسه وعدم لزومها للملقى عليه لأنه كالتقاء الحلق على المحرم حيث لم تلزمه التي قدمها المصنف بقوله وافتدى الملقى الحلق ان لم تلزمه (قوله وهذه تكرر) أى قوله ولا فعليه تكرار الخ وقد دفعه ح بأن ما هنا بين به موضع لزومها للمحرم وموضع لزومها للحلال ومما بين به أن حكم الحالق إذا لزمته هو حكم الملقى طيباً قال ابن عاشر وهذه محاولة لاتم إذا لما منع من جعل التقبيه تاماً حتى يستفاد منه المعنى المراد هنا اه بن (قوله فان تيقن نفيه فلا) مثله في ح لكنه زاد وان قتل قملًا كثير فعليه الفدية اه بن فيقتضى ان محل التأويلين إذا قتل قملًا قليلاً وليس كذلك لأن أصل هذا التفصيل للخمى وسند وما جعل محل الخلاف إذا قتل قملًا كثيراً زاد سند أولم يتحقق شيء ونص سند إذا حلق المحرم رأس حلال فان تبين انه لم يقتل شيئاً من الدواب فلا شيء عليه في المعروف من المذهب وان قتل شيئاً سيرا أ طعم شيئاً من طعام وكثيراً أولم يتبين شيء فقال مالك يفتدى وقال ابن القاسم يطعم وهذا التفصيل مبنى على تعليل الفدية بقتل القمل وهو قول عبد الوهاب وسند والخمى وذهب البغداديون إلى تعليلها بالحلاق واليه ذهب ابن رشد وعليه فلا فرق بين ان يقتل قملًا قليلاً أو كثيراً أو يتحقق نفيه وعلى الإطلاق حمل الشيخ سالم كلام المصنف بناء على التعليل بالحلاق وصوبه طنى وهو غير ظاهر والصواب حمله على التفصيل لتعليل ابن القاسم بقتل القمل كما في ابن الحاجب ولقول المصنف بعد إلا أن يتحقق نفي القمل ولما تقدم عن سند من انه المعروف من المذهب ولقولهم في تعليل المحرم ظفر حلال انه لا شيء عليه فان هذا يرجح قول من قال ان الفدية ليست للحلق إذ لو كانت للحلق لو جبت الفدية هنا وهو ظاهر اه بن (قوله في قول الامام افتدى) أى مع قول ابن القاسم تصدق بشيء من الطعام فقال بعضهم قول الإمام افتدى المراد منه تصدق بحفنة من الطعام وقال بعضهم قول الإمام افتدى على ظاهره والتأويل الثانى بالخلاف للباحى والخمى والأول بالوافق وترجيح مال الإمام لقول ابن القاسم لغيرهما اه بن (قوله فلو عبر المصنف به بدل أ طعم كان أولى) أى لأن ظاهره أن الفدية من الاطعام فقط وقد يجاب بأن المصنف اطلق الخاص وهو الاطعام في قوله اطعم وأراد العام وهو الافتداء (تنبيه) تكلم المصنف على ما إذا حلق حل محرماً وعلى ما إذا حلق محرم رأس حل وسكت عما إذا حلق محرم رأس محرم وحاصل ما فيه انه إذا حلق له بغير رضاه فالفدية على الحالق وان كان برضاه وتحقق قتل قمل كثير أو شك في ذلك فعلى المخلوق فدية وهل على الحالق أيضاً فدية أو حفنة قولان وان كان برضاه وتحقق نفي القمل فالفدية على المخلوق ولا شيء على الحالق وان كان برضاه وتحقق قتل قمل يسير افتدى المخلوق واطعم الحالق حفنة (قوله وفى قلم الظفر الواحد الخ) مراد المصنف ظفر نفسه واما لو قلم ظفر غيره فلا شيء على المحرم في قلم ظفر حلال فان قلم ظفر محرم مثله بغير أمره ورضى أو بأمره عمداً أو جهلاً أو نسياناً افتدى المقلوم وان فعل به مكرهاً أو نائماً فالفدية على الفاعل (قوله ولا ماطة الأذى فدية) فيه نظر بل ليس في القملة والقملات إلا حفنة طقساً سواء كان القتل لغير إمطة الأذى أو كان لإمطة الأذى قال في التوضيح لا يعلم في المذهب قول بوجوب الفدية في قملة أو قملات اه بن والقملات جمع قلة فلا ينافى وجوب الفدية في الاثنى عشر فما

زادت عن عشرة (وطرح ح) أى القملة فيه التفصيل التقدم لأنه يؤدي لقتلها (كحلق محرم مثله) فوقها (موضع الحجامه) يلزم الحالق حفنة من طعام (إلا أن يتحقق) الحالق (نفس القمل) فلا شيء عليه وعلى المخلوق

في الحالين القديمة (٦٥) كذا يلزم الحرم حفنة في (تفريد بغيره) أي إزالة القراد عنه وظاهره ولو كثر وهو قول ابن القاسم (لا كطرح علقته) عنه أو عن بغيره لأنها من دواب الأرض تعيش فيها (أو) طرح (برغوث) نمل ودود

وذباب وغيرهما سوى القمل وإزالة القراد أو الحلم عن دابته (والقديمة منحصرة فيها) يترفع (أي يتشم) به (أو) فيها (يزيل) به (أذى كقص الشارب) يصلح أن يكون مثالا لها (أو ظفر) واحد لإمالة أذى ومتعدد فتحصل من كلامه أن للظفر ثلاثة أحوال قلم المنكر لا شيء فيه قله لا لإمالة الأذى حفنة قله لا لماله فدية (وقتل قمل كثر) بأن زاد على عشرة ولو في غسل تبرد لاجابة فلا فدية ولو كثر وكذا الذنوب كما مر استظهاره (وخضب) لرأس ولحية أو غيرها لا الجرح (بكحنا) بالمد منصرف مثال صالح للأمرين لأنه يطيب الرأس ويرجل شعره ويقتل دوابه (وإن) كان الخضب به (رقة إن كبرت) كدرهم (ومجرد) صب ماء حار على جسده في (حمام) دون إزالة وسخ ولا تدلك (على المختار) وأسقط من كلامه قيدا وهو لا بد من جلوسه فيه حتى يهرق ومع ذلك هو ضعيف والاعتماد مذهب المدونة من أنه إنما يجب الفدية على داخله

فوقها مطلقا أما ما ذكره في الشعر فسلم لا نزاع فيه (قوله في الحالين) أي ما إذا تحقق نفي القمل وما إذا لم يتحقق (قوله وتفريد بغيره) قيده البساطي بما إذا لم يقتله وإلا فالفدية إن كثر وهو تفديد غير صحيح وذلك لأن ابن الحاجب لما قال وفي تفريد بغيره يطعم على المشهور تعقبه ابن عبد السلام والمصنف بأن الذي حكاه غيره أن القولين إنما هما فيما إذا قتل القراد وأما إذا طرحه ولم يقتله فلا خلاف أنه يطعم فقط فتعين حمل كلام المصنف على كل من طرحه وقتله أو بن وقوله بغيره وأخرى بغير غيره فالمصنف نص على التوهم لأنه ربما يتوهم أن بغيره لكونه يحتاج إليه والقراد يضعفه لاشيء عليه في تفريده (قوله وهو قول ابن القاسم) وكلام بعضهم يقتضي أنه الراجح وقال مالك يفتدى في الكثير ويطعم حفنة في البعير وكلام البدر يقتضي اعتناؤه والنفس أميل لقول ابن القاسم اه شيخنا عدوى (قوله لا كطرح علقته) أو برغوث جرت عادة المصنف أن يدخل الكاف على المضاف ومراده المضاف إليه أي لاشيء في طرح كعاقبة أو برغوث ونحوها مما لا يتولد من الجسد كمنمل وذباب وذر وبعوض سواء طرحها عن جسده أو جسد غيره سواء كان ذلك المطروح قليلا أو كثيرا وقيل بالفدية في العلقة إن كثرت وقيل بحفنة في البراغيث مطلقا قليلا أو كثيرة ومفهوم طرح أن قتلها أي العلقة والبرغوث وكذا ما أثلمها فيه فدية إن كثر ولا شيء فيه إن قل وقيل لاشيء فيها لافدية ولا إطعام قلت أو كثرت وقيل الواجب فيها حفنة من الطعام مطاوعات أو كثرت (قوله فيما يترفع به) أي منحصرة في فعل ما يترفع به الخ (قوله يصلح أن يكون مثالا لهما) أي لأن قص الشارب إنما للترفع وأما لدفع أذاه أو مداواة قرحة تحته (قوله لا لإمالة الأذى) أي بأن كان عبثا ولعبا (قوله وقتل قمل كثر) هذا قول مالك قال في البيان ورآه من إمالة الأذى وقال ابن القاسم يطعم كسرة انظر التوضيح ومثل قتله طرحه كما تقدم اه بن (قوله بان زاد على عشرة) الأولى بان زاد على اثني عشر لأن ما قارب العشرة كالاحدى عشرة والاثنتى عشرة ملحق بالعشرة في أن فيها حفنة كما قال بعضهم واختاره شيخنا (قوله وخضب بكحنا) أي ولو نزعا مكانه والرجل والمرأة في ذلك سواء (قوله أو غيرها) أي كيد أو رجل (قوله لا الجرح) أي أن قوله وخضب مفهوما أنه لو جعلها في فم جرح أو استعملها في باطن الجسد كآكلو شربها أو حشا شقوق رجله بها فانه لا شيء عليه ولو كثرت (قوله ويقتل دوابه) أي فهي بالاعتبار الأول تكون للترفع وبالاختبار الثاني وهو قتلها للدواب تكون لإمالة الأذى (قوله وإن رقة) أي هذا إذا كان المخضوب بها عضوا يتألم به بل وإن كان المخضوب بها رقة من العضو (قوله إن كبرت) أي فإن صغرت فلا شيء عليه وقوله كدرهم أي بغلي وهو الدائرة التي يبطن ذراع البغل (قوله ومجرد حمام) أي ومجرد صب ماء على جسده في حمام والمراد ماء حار وأما لو صب فيه ماء باردا فانه لا شيء عليه كما أنه لو دخله من غير غسل بل للتدفى فلا شيء عليه كما في ح * وحاصله أن الحرم إذا دخل حماما وجلس فيه وعرق ثم صب على جسده ماء حارا فانه يلزمه الفدية لأنه مظنة إزالة الوسخ سواء تدلك أم لا انتهى الوسخ أم لا وهذه إحدى روايات ثلاث حكاهما اللخمي واختار منها هذه الرواية والثانية يلزمه الفدية أن تدلك والثالثة أن تدلك وانقى الوسخ وهذه ظاهر المدونة (قوله والاعتماد مذهب المدونة) وإنما عدل المصنف عنه لاختيار عدة من الأشياء لما اختاره اللخمي لا لما فيها كذا قال بهرام (قوله إلا في مواضع أربعة) أي فإن الفدية فيها تتحد وإن تعدد موجهها (قوله إن ظن الإباحة) أي إباحة ما فعله للحرم

(٩ - دوى - ثاني)

إن ذلك وأزال الوسخ ثم الأصل تعدد الفدية بتعدد موجهها إلا في مواضع أربعة أشار لأولها المصنف بقوله (وانعدت إن ظن) الفاعل (الإباحة) بأن يعتقد أنه خرج من إحرامه كأن يطوف لعمرة على غير وضوء ثم يسمى

ويحل منها أي أو للإفاضة معتقدا فيهما أنه على طهارة فتبين خلافه أو يرفض حجه أو يفسده بوطء فيظن استباحة موافقه وإن الإحرام سقطت حرمة بالرفض والفساد فيفعل أمورا كل منها يوجب الفدية فتتحد عليه الفدية في الصور الثلاث والأولى وهي الطواف على غير طهارة لا يتأتى فيها شك الإباحة والثانية والثالثة يتأتى وظاهر كلامهم تعدد الفدية بقوله أن ظن الإباحة أي في شيء خاص وأما من ظن عدم حرمة (٣٦) ما يحرم بالإحرام ففعل متعددا أو أن كلا يوجب فدية إذا انقضى عند التعدد يوجب

(قوله ويحل منها) أي ثم يفعل أمورا كل واحد منها يوجب الفدية ظانا أنه يباح له فعلها لتحلله كلبس عيط ودهن بمطيب وتقليم أظفار لترفه وحلق شعر كثير (قوله أو للإفاضة) أي أو يطوف للإفاضة على غير وضوء معتقدا أنه على طهارة ثم بعد تحلله بالإفاضة يفعل أمورا كل واحد يوجب الفدية والأولى حذف قوله أو للإفاضة لما تقدم عند المصنف أنه في فساد الإفاضة يرجع حلا الأمن نساء وصيد فإذا فعل غيرهما فلا فدية عليه اتحد أو تعدد تأمله اهـ بن ولعل الشارح فرض السكلام فيما إذا خالف الواجب وقدم الإفاضة على الرمي وطاف لها على غير وضوء معتقدا الطهارة ثم بعد تحلله فعل أمورا كل واحد منها يوجب الفدية (قوله فيفعل الخ) راجع لكل من المسائل الثلاث (قوله وهي الطواف) أي للعمرة أو للإفاضة (قوله لا يتأتى فيها شك الإباحة) أي الشك في إباحة ما فعله محامو محرم على المحرم بل الذي يتأتى فيها الجرم بالإباحة (قوله والثانية والثالثة) أي ما إذا رفض حجه أو أفسده بوطء (قوله تعدد الفدية) أي إذا شك في إباحة ما فعله وهو الحاصل أن الصورة الأولى لما كان لا يتأتى فيها الشك في إباحة ما فعله اتحدت الفدية فيها وأما الصورة الثانية والثالثة فإن ظن فيهما الإباحة اتحدت أيضا وإن شك فيهما تعددت (قوله في ثوبه خاص) أي وهو هذه المسائل الثلاثة (قوله وأن كلا) أي أو فعل أفعالا متعددة وظن أن كلا الخ (قوله فور) أي دفعة من غير تراخي بأن تكون تلك الأفعال في وقت واحد فالفور على حقيقته وهذا ما يفيد ظاهر للدونة واقره ابن عرفة خلافا لما اقتضاه كلام ابن الحاجب واقتصر عليه تن من أن اليوم فور وإن التراخي يوم وليلة لا أقل (قوله من إحرامه) أي بنية الحج أو العمرة (قوله أو أرادته) أي أو عند ارادة الفعل الأول وقوله نوى التكرار أي ولو بعد ما بين الفعل الأول والثاني (قوله ولو اختاف اللوجب) أي هذا إذا اتحد اللوجب كما لو تداوى بطبيب لقرحة ونوى تكرار التداوى لها كلما احتاج للتداوى بل ولو اختلف اللوجب (قوله كاللبس مع الطيب) أي كأن ينوى اللبس في المستقبل عند استعماله للطيب حالا (قوله أن ينوى فعل كل الخ) أي أن ينوى عند فعله موجبا معينا فعل كل ما أوجب الفدية (قوله أو ينوى) أي عند فعله، وجبا معينا فعل كل ما احتاج إليه من الموجبات في المستقبل ثم أنه فعل ما احتاج إليه (قوله أو ينوى متعددا معينا) أي عند تلبسه بفعل واحد معين أي ثم فعل في المستقبل ما نواه (قوله ما لم يخرج الخ) يعني أن ما ذكره المصنف من اتحاد الفدية عند تراخي الفعلين إذا نوى التكرار مقيد بما إذا فعل اللوجب الثاني قبل إخراج كفارة اللوجب الأول وإلا تعددت (قوله إلا أن يكون للخاص) أي الذي أخره عن العام الذي فعله أولا وهذا تقييد لاتحاد الفدية إذا قدم العام على الخاص (قوله أو دفع حر أو برد) قال بن هذا هو الذي يقتضيه النظر وإن لم نجد فيه نصا (قوله تقدم السراويل على الثوب) أي أو قدم الجبة على الثوب أو قدم العمامة على القلنسوة (قوله أو غيرهما) أي كجبة أو سراويل أو قلنسوة أو عمامة أو بابوج (قوله انتفاع من حر أو برد) أي باعتبار العادة

واحدة فإن هذا لا يوجب اتحاداً وأشار لثانيها بقوله (أو تعدد موجبا) أي من لبس وتطيب وقلم أظفار وقتل دواب (بفور) فدية واحدة لأنه كالفعل الواحد ومن ذلك ما يفعله من لا قدرة له على التجرد من إحرامه ثم يلبس بعده جميع ملبوسه من قلنسوة وعمامة وقميص وسراويل وغير ذلك فإن تراخي ما بين الفعلين تعددت الفدية ولثانيها بقوله (أو) تراخي ما بين الفعلين لكنه عند فعل الأول أو إرادته (نوى التكرار) أي تكرر فعل اللوجب لها وظاهره ولو اختلف اللوجب كاللبس مع الطيب وكلامه صادق بثلاث صور أن ينوى فعل كل ما أوجب الفدية فيفعل الجميع أو بعضهم أو ينوى فعل كل ما احتاج إليه منها أو ينوى متعددا معينا فدية واحدة ما لم يخرج للأول قبل فعل اللوجب الثاني والا تعددت ولرابعها بقوله (أو) تراخي ما بين

العام

الفعلين ولم ينو التكرار عند الفعل الأول إلا أنه (قدم) ما تقدمه أعم كأن قدم

(الثوب على السراويل) أو القميص على الجبة أو القلنسوة على العمامة إلا أن يكون للخاص زيادة تقع على العام كما إذا طالع السراويل طولا له بال يحصل به انتفاع أو دفع حر أو برد فتتعدد كما إذا عكس تقدم السراويل على الثوب (وتكررها) أي الفدية (في التلبس) ثوب أو خف أو غيرهما (انتفاع من حر أو برد)

في الجملة فلو لبس ثوبا رقيقا لا يفي حر أو لا يبرد أو تراخي في نزعها فانه يشتد حصول تقع في الجملة من حيث الدوام (لا إن نزع مكانه) فلا شيء عليه (وفي) الفدية بلبسه في (صلاة) لم يطول فيها (قولان) الراجح عدم الفدية وظاهره ولورابعة فإن طول الفدية انصافا وقوله في اللبس أي وأما فيما لا يقع إلا متفعا به كالطيب فالفدية بمجرد بلاتفصيل (٦٧) (ولم يأتهم) مرتكب موجب

الفدية (إن فعل العذر) حاصل أو متروك (وهي) أي الفدية أنواع ثلاثة (نسك شاة) بالإضافة وبالتنوين على أن شاة بدل أو بيان وفي نسخة بشاة بالباء وبشروط فيها من السن والسلامة من العيوب ما يشترط في الأضحية والشاة أفضل من الإبل والبقر فهي كالضحايا لا كالمهدي ققوله (فأعلى) أي في كثرة اللحم لافي الفضل كذا قيل لكن المذهب على ما قال بعض المحققين أن كثرة اللحم أفضل قياسا على الهدى (أو إطعام ستة مساكين لكل مدان) فهي ثلاثة أصع (كالسكفارية) في الصوم من كونها من غالب قوت البلد وكونها بمدة عليه الصلاة والسلام (أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام رخي) خلافا لمن قال بالمنع فيها (ولم يختص) النسك بمعنى الفدية بأنواعها الثلاثة (بزمان) كأيام مني (أو مكان) كسكة أومني بخلاف الهدى فانه يختص بهما (إلا أن ينوي بالذبح) بكسر الهمزة والفتح الدال بمعنى الذبوح (الهدى) المراد بنية

العامية لا باعتبار عادة بعض الأشخاص اه عيخنا عدوى (قوله في الجملة) الأولى ولو في الجملة أي هذا إذا كان الانتفاع كثيرا كما لو لبس ثوبا كشيئا يق من البرد أو الحر ثم نزع بعد التراخي بل ولو كان الانتفاع في الجملة أي قليلا كما لو لبس الخ (قوله وتراخي في نزعها) أي كالإمساك في خش وعقب (قوله لأن نزع مكانه) مفهومه غير معتبر إذ كلام الجواهر يفيد أن لبسه دون اليوم لا شيء فيه حيث لم ينتفع اه خش (قوله وفي الفدية بلبسه) أي بانتفاعه بلبسه الخ (قوله قولان) في ح عن سند بعد ذكره القولين من رواية ابن القاسم عن مالك قال فرأى مرة حصول المنفعة في الصلاة ونظر مرة إلى الترفة وهو لا يحصل إلا بالطول قال ح وهذا هو التوجيه الظاهر لما ذكره في التوضيح من أن الصلاة هل تعد طولاً أو لا وتبته تت والواق وغيرهما إذ ليست الصلاة بطول لما قدمه هو من أن الطول كالإمساك كافي ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما وبهذا يعلم أن القولين جاريان سواء طول في الصلاة أم لا خلافا لما ذكره الشارح تمنا لعقب وخش انظر بن وفيه أيضاً أنه لو لبس رداء فوق رداء وإزارا فوق إزار فلا فدية في الأول بخلاف الثاني أي حيث لم يبسطهما معاً لانه كالخزام والربط فانظره (قوله ان فعل) أي ذلك الموجب لعذر أي كمرض أو حر أو برد (قوله حاصل أو متروك) هذا هو الذي استظهره عقب وسلمه له بن وهو قول التاجوري وظاهره قل المواق أنه لا بد أن يكون العذر حاصلًا بالفعل وإن خوف حصوله لا يكون كافياً في عدم الإثم ومفهوم قوله ان فعل لعذر انه ان فعل لغير عذر فانه يأتهم ولا يرتفع ذلك الإثم بالفدية كما كان العذر لا يرفع الفدية كذا قرر شيخنا (قوله وهي أي الفدية) أي الواجبة أي لاقاء التفت وطلب الرفاهية وقوله نسك أي عبادة (قوله بالإضافة) أي البيانية (قوله بالباء) أي التي للتصوير أي نسك مصور بواحد من ثلاثة أشياء (قوله ويشترط فيها من السن الخ) أي ويشترط أيضاً ذبحها فلا يكفي إخراجها غير مذبوحة (قوله والشاة أفضل من الإبل الخ) هذا هو الذي ارتضاه أبو الحسن في مناسكه كما في ح اه بن (قوله قياسا على الهدى) وهذا قول الباجي وقال الأبي انه المذهب اه بن (قوله لكل مدان) أي فجملة الأمداد اثنا عشر مدا وهي ثلاثة أصع لأن كل صاع أربعة أمداد (قوله ولو أيام مني) وهي ثلثي النحر وثالثه ورابعه (قوله لمن قال بالمنع) أي بمنع الصوم فيها (قوله ولم يختص بزمان أو مكان) أي فيجوز الصوم في أي زمان يصح صومه وفي أي مكان وكذلك يجوز له الإطعام في أي زمان وفي أي مكان وكذا يجوز له ذبح الشاة وإعطاؤها للفقراء في أي زمان وفي أي مكان (قوله يختص بهما) أي بزمان ومكان فيختص الصوم بأيام مني والذبح في مني أو مكة (قوله بمعنى المذبوح) أي إلا أن ينوي بالمذبوح من الفدية الهدى (قوله للاحقة النية) أي لأن نيته بالمذبوح من الفدية الهدى كالعهد كذا قال عجم واعترضه العلامة طفي قائلا بمجرد النية كاف في كون حكمه كالمهدي كما يفيد كلام الباجي وابن شاس وابن الحاجب رهو ظاهر المصنف نعم ما ذكره من أن التقاليد والأشعار بمنزلة النية وإن لم ينو صحيح كما يفيد نقل المواق عن ابن الموائز وصرح بالفاكهاني ولا يدخل في قوله فكحكمه إلا كل فلا يؤكل منها بعد الحبل ولو جعلت هديا كما يأتي اه بن (قوله غداء وعشاء) أي وكذا غداً آن وعشاء آن

المهدي أن يقلده أو يشمره فيها يقلد أو يشمر لا حقيقة النية قال بعضهم والاعتماد ان المراد حقيقة فجردها كاف (فكذلككمه) في الاختصاص بمنى إن وقف به بمرقة وإلا فسكة والجمع فيه بين الحل والحرم وتربيته وأفضلية الأكثر لما (ولا يجزئ) عن الإطعام (غداء وعشاء) كذا في المدونة وظاهرها الإطلاق وقال أغلب

(إن لم يبلغ) ماذكر (مدين) لكل واحد على افراده إلا أجزأ (و) حرم عليهما (الجماع) ومقدماته (و) ولو علمت السلامة من مدي أو مدي (وأفسد) الجماع الحج والعمرة (٦٨) (مطلقاً) ولو سهوا أو مكرها في آدمى وغيره فعل شيئاً من أفعال الحج بعد

الإحرام أولاً كان بالغاً أولاً (كاستدعاء مدي) فإنه يحرم ويفسد إن خرج (وإن بنظر) أو فكر استدعي فان خرج بمجرد فكر أو نظر لم يفسد وعليه هدى وجوباً ولا يشترط الاستدعاء في غير النظر والفكر حيث حصل إنزالاً وإلا فلا شيء عليه إلا القبله للذة فعليه الهدى وعمل الفساد (إن وقع قبل الوقوف مطلقاً) فعل شيئاً بعد إحرامه كالقدوم والسعي أم لا (أو وقع بعده) بشرطين أشار لهما بقوله (إن وقع) الجماع أو التي المستدعي (قبل طواف الإفاضة) أو سعى آخر (و) رمى عقبة يوم النحر أو قبله (ليلة مزدلفة وإلا) بأن وقع قبلهما بعد يوم النحر أو بعد أحدهما في يوم النحر (فهدي) واجب ولا فساد في الصور الثلاث (كإنزال ابتداء) أي بمجرد نظر أو فكر من غير إقامة فعليه الهدى وأما إن خرج بلا لذة أو غير متادة فلا شيء عليه (وإنما ذلك) وإن بمجرد نظره الهدى (وقبلته) فيها الهدى إن كانت بضم والافساده لا شيء فيها

(قوله إن لم يبلغ ماذكر) أي من القداء والعشاء مدين لكل واحد والأجزاء وينبغي الأجزاء إذا بلغ لكل واحد مدين على افراده ولو حصل غداء فقط وعشاء فقط (قوله ولو علمت السلامة) الذي استظهره عجز كراهة للتقدمات إذا علمت السلامة كالصوم لكن يقيد بما إذا قلت (قوله كان بالغاً أولاً) هذا غير صواب ولم أر لأحد ما يوافقه وقول ابن الحاجب والجماع والتي في الإفساد على نحو موجب الكفارة في رمضان اه يدل على خلافه وكذا قول التوضيح وكأن المصنف يشير إلى أن ما يوجب الكفارة هناك يوجب الفساد هنا اه وقد تقدم أن موجب الكفارة في الصوم هو الجماع الموجب للفصل وعبرة ابن عرفة وفسد الحج مفيد الحشفة كما مر في الفصل اه وبه يرد قول الشيخ عبق ويدخل تحت الإطلاق كونه موجبا للفصل أولاً اه بن وعلى ما قاله من أن للفسد للحج إنما هو الجماع الموجب للفصل لو حصل الجماع من صبي أو في غير مطيعة أو في هوى فرج أو مع لف خرقه كشفة على الذكر والحال أنه لم ينزل لم يكن مفسداً (قوله كاستدعاء مدي) تشبيه في قوله وأفسد أي كما يفسد الحج بالجماع يفسد استدعاء الذي هذا إذا استدعاء بيد أو قبلة أو ملاعبة أو حضن بل وإن استدعاء بنظر أو فكر أي دائم حتى أنزل وقوله كاستدعاء مدي أي عمداً أو جهلاً أو نسياناً للإحرام (قوله بمجرد فكر) أي بفكر مجرد عن الاستدعاء وحاصله أنه إذا استدعاء بالفكر أو النظر فصل ولم يستدع الاستدعاء أهدي ولا إفساد وأما إن استدعاء بغيرها كقبلة أو حضن أو ملاعبة فحصل بالإفساد وإن لم يدم الاستدعاء (قوله في غير النظر) أي كالقبلة والحضن (قوله فعليه الهدى) أي عند عدم حصول الانزال كما هو الموضوع (قوله آخر) أي أو بعده وقبل سعى آخر عن الوقوف (قوله يوم النحر) ظرف لقوله إن وقع (قوله أو قبله) أي قبل يوم النحر قال ح لابد من هذه اللفظة للتأنيث اختصاص الفساد بيوم النحر اه بن (قوله والافهدي) هذا يشمل بظاهره ما إذا وقع بهما يوم النحر أو بعده مع أنه لا هدى في هذه وكان الشارح إنما ترك التنبيه على ذلك اعتماداً على قول المصنف فيأمر وحل به ما بقي (قوله بأن وقع قبلهما) أي قبل الإفاضة وقبل رمي جرة العقبة (قوله أو بعده أحدهما) أي أو وقع به الرمي وقبل الإفاضة أو بعد الإفاضة وقبل الرمي أي والحال أنه قدم السعي (قوله كإنزال ابتداء) أي كإنزال الذي بمجرد نظر أو فكر من غير إقامة لهما ولو قصد بهما اللذة (قوله وإن بمجرد نظر) أي هذا إذا خرج بهد مدومة نظر أو فكر بل وإن خرج بمجرد نظر أو فكر أو قبلة أو مباشرة فليس لزوم الهدى في المدي مقصوراً على ما إذا خرج ابتداء وأنه إذا خرج من إقامة شيء مما ذكر فإنه يفسد (قوله وقبلته) أي بغير إنزال أو مدي وهذا إذا كانت على القدم وكانت لغير وداع أو رحمة فإن كانت على غير القدم فلا شيء فيها إلا إذا أمدى أو كثرت وكذا إن كانت لوداع أو رحمة فلا شيء فيها مالم يخرج معها مدي أو مدي والافهدي (قوله والافسدت) سكت المصنف عما لو فعل في العمرة أمراً غير مفسد للحج بما يوجب هدياً به وذلك كالمدى والقبله وطول اللامسة والملاعبة قبل تمامها والظاهر كما قال الشيخ سالم أن فيه الهدى وأن العمرة كالحج في ذلك وهذا مما يشهد به عموم كلام الباجي الذي قلعه ح والتوضيح وظاهر كلام الشارح بهرام وغيره أنه لا هدى فيما ذكر في العمرة لقولهم أن الذي يوجب الهدى في العمرة ما أوجب فساد الحج في بعض الأحوال من وطء وإنزال وأما ما يوجب الهدى في الحج فلا يوجب في العمرة لأن أمرها أخف من حيث إنها ليست فرضاً وهو واضح

إلا إذا أمدى أو كثرت (ووقعه) أي التي أو الجماع (هدى) تمام (سعى) وقبل الحلاق (في ممرته) قال قاله (وإلا) بأن حصل قبل تمام السعي ولو يعوط (فصدت) ووجب القضاء والهدى (ووجب) بالأخلاف بين العلماء إلا داود (إنما) المصنف من حج أو عمرة فيتأدى عليه كالمصحيح

إذا أدرك الوقوف فيه فإن لم يدركه بان فاته لصد ونحوه وجب تحمله منه بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء لقابل على إحرامه لأن فيه التقاضى على الفاسد مع إمكان التخلص منه (وإلا) بان لم يتمه سواء طن أباحه قطعه أم لا (فهو) باقى (عليه وإن أحرم) أى جدد إحراما بغيره بنية القضاء عنه أولا وإحرامه الثانى لقو (و) إذا كان باقيا عليه وأحرم (٦٩) بقضائه فى القابل فلا يجزئيه عن

القضاء ويكون فعله فى القابل متمما للفاسد (لم يقع قضاؤه إلا فى) مرة (ثالثة) أن كان عمرة أو سنة ثالثة أن كان حجاً إذا لم يطلع عليه فى العام الثانى الأبعد الوقوف والا أمر بأتمام الأول بالإفاضة خاصة لا بفعل عمرة إذ الفرض أنه أدرك الوقوف عام الفساد فلم يبق عليه إلا الإفاضة فتدبر ثم يقضيه فى هذا العام الثانى (و) وجب (فورية القضاء) للفاسد من حج أو عمرة ولو على القول بالتراخي (وإن) كان للفاسد (تطوعاً و) وجب (قضاء القضاء) إذا فسد ولو تسلسل فأتى بحجتين إحداها قضاء عن الأولى والثانية قضاء عن القضاء وعليه هيدان (و) وجب (نحر هدى) (فى زمن القضاء) ولا يقدمه زمن الفساد وان كان وجوبه للفساد (وأتحد) (الهدى وإن) (تكرراً) وطؤه لامرأة (أو لنساء بخلاف) جزاء (صيد) فيتعدد بتعدد الصيد (و) خلاف (فدية)

قال شيخنا العدوى وينبغى التحويل على الأول وان كان ظاهر النقل خلافه (قوله إذا أدرك الوقوف فيه) أى سواء كان الفساد قبل الوقوف أو بعده وأتمامه حيث أدرك الوقوف برى العقبة وطواف الإفاضة والسمى ان لم يكن قد صدقه (قوله وإلا فهو باقى) أى والايتمه ظناً منه انه خرج منه بافساده وتعادى للسنة القابلة فهو باقى على ذلك الحج أو العمرة المفسدة هذا إذا لم يحرم فى العام الثانى بشيء بل وان أحرم فيه بحج القضاء أو بعمرته أو بغير ذلك فأحرام الثانى لم يصادف محلاً وما زال باقياً على إحرامه الفاسد ولا يكون ما أحرم به قضاء عنه بل يكون فعله فى القابل متمماً للفاسد (قوله ولم يقع قضاؤه إلا فى ثالثة) أى انه اذا لم يتمه ظناً منه انه خرج منه بافساده ثم أحرم بالقضاء فى سنة أخرى وقلنا إنه باقى على ما أفسد ولا يكون ما أحرم به قضاء بل يكون ما فعله فى السنة الأخرى متمماً للفاسد فلا يتأتى له القضاء إلا فى سنة ثالثة اه وأعلم أن حجة القضاء تنوب عن حجة الإسلام اذا كان المفسد حجة الإسلام كما قال الشيخ سالم وذكر عجب ان من أفسد حجة الإسلام يجب عليه أتمامها وقضاؤها ويجب عليه حجة الإسلام بعد ذلك بخلاف الحج الفائت الذى تحلل منه بفعل عمرة قضاؤه كاف عن حجة الإسلام قال شيخنا العدوى واعتمد بعض شيوخنا ما قاله الشيخ سالم (قوله والا) أى والايطلع عليه فى العام الثانى بعد الوقوف بل اطاع عليه قبله (قوله اذا الفرض الحج) لما تقدم أن محل وجوب أتمام المفسد اذا كان أدرك الوقوف فى عام الفساد (قوله وجب فورية القضاء) أى بعد أتمام المفسد ان كان أدرك الوقوف عام الفساد وبعد التحلل من الفساد ان كان لم يدرك الوقوف عام الفساد (قوله وان تطوعاً) أى لتعينه عليه بالشروع فيه (قوله ووجب قضاء القضاء) أى على المشهور بخلاف قضاء القضاء فى رمضان فالمشهور انه لا يجب والفرق بينهما ان الحج لما كانت كلفته شديدة شدد فيه بقضاء القضاء سدا للذريعة لئلا يتهاون به ولأن القضاء فى الحج على الفور فلما كان على الفور صارت حجة القضاء كأنها حجة معينة فى زمن معين فلزمه القضاء فى فسادها كحجة الإسلام وأما زمن قضاء الصوم فليس بمعين انظر بن (قوله فى زمن القضاء) أى للحجة المفسدة أو العمرة المفسدة (قوله ولا يقدمه زمن الفساد) أى على المشهور وقيل ينعده فى زمن الفساد قبل قضائه (قوله وان كان وجوبه للفساد) أى لكن لما كان هدى الفساد جابراً للفساد آخر لزمن القضاء الجابر للفساد أيضاً لأجل ان يجتمع له الجابر المالى والجابر النسكى (قوله واتحد الهدى) أى هدى الفساد وان تكرر موجب الفساد كوطئه لامرأة مراراً متعددة أولئنا لأن الحكم للوطء الأول (قوله فيتعدد بتعدد الصيد) أى لأن جزاء الصيد عوض عما اتلف والاعواض تتكرر بحسب تكرر الاتلاف وسواء قتله عمداً أو جهلاً أو نسياناً (قوله فيتعدد بتعدد موجبها) أى لأنها عوض عن الترفه وهو يقبل التكرار (قوله ووجب هدايا) أى نحر هدايا ثلاثة (قوله قارنا) أى أو متمماً وقوله ثم فاته أى الوقوف (قوله وأدلى الخ) أى لأن القوات الواقع بعد الإفساد اذا كان فيه هدى فمن باب أولى اذا كان القوات قبل الإفساد لأن القوات حصل لحج لا تلم فيه تأمل (قوله وقضى) عطف على محذوف أى ونحالم بعمره وقضى وقوله قارنا أى ومتمماً (قوله ويسقط هدى القرآن الفاسد) أى وهو الأول وكذا التمتع الفاسد وذلك لأنه لم يتمه بل آل امره لفعل

فتعدد بتعدد موجبها إلا فى المسائل الأربعة التقدمة (وأنجزاً) هدى الفساد (إن عجل) زمن الفساد قبل قضائه (و) وجب هدايا (ثلاثة) إن أفسد إحرامه حال كونه (قارناً) ثم بعد افساده وشروعه فى أتمامه (فاته) وأولى ان فاته ثم أفسد (وقضى) قارنا هدى للفساد وهدى للقوات وهدى للقران القضاء ويسقط هدى القرآن الفاسد وإلا كان عليه أربعة (وعمرة) عطف على هدى من قوله وإلا هدى ولو وصله به كان أحسن أه،

وحيث قلنا لافساد الهدى ويجب مع الهدى عمرة يأتيها بعد تمام من (إن وقع) الوطء (قبل ركعتي الطواف) صادق بصورتين وقوعه قبل الطواف وبعده قبل الركعتين يأتي بطواف لا تملك فيه ولد الموقوف الوطء بعد الركعتين وقبل رمي جرة العقبة فهدى فقط لسلاطة طوافه (و) وجب على (٧٠) من أكره امرأة على الوطء (إحجاج مكرهته) وطوع الامة أكره ما لم تطلبه أو تزني

له (وإن طلقها) تكسبت خيرة) ويجبر الزوج الثاني على الإذن لها (و) وجب (حملها) إن تعج (إن أعدم) المكروه (ورجعت عليه) أن يسر بالأقل من كراء المثل وما أكرت به أن أكرت أو بالأقل مما افقته على نفسها ومن نفقة مثلها في السفر على غيره السرف أن لم تكسر وفي الفدية بالأقل من النسك وكيل الطعام أو ثمنه وفي الهدى بالأقل من قيمته أو ثمنه إن اشترته وإن صامت لم ترجع بشيء فقوله (كالتقدم) تشبيه في الرجوع أن لم تصم بالأقل بالنظر للهدى والفدية إذ هو التقدم في مسئلة القاء الحل الطيب على المحرم التأم ولم يجد الحل فدية (وفارق) وجوبا (من أقصد معه) خوفا من عوده لمثل ماضى (من) حين (إحرامه) بالقضاء (لتحليله) برمي العقبة وطواف الافاضة والسعي أن تأخر (ولا يراعى) في القضاء (زمن إحرامه) بالفسد فلن أحرم في

عمرة (قوله) وحيث قلنا لافساد أى إذا حصل الجماع قبل الافاضة ورمى جرة العقبة بعد النحر أو بعد أحدهما وقبل الآخر يوم النحر (قوله) ويجب مع الهدى عمرة (أى جارة لما فعله وهذه العمرة لا تسكنى عن العمرة التى هى سنة فى العمر فهو حينئذ يأتى بعمرتين (قوله) ووجب إحجاج مكرهته) أى لتفصى حجها الذى أفسده عليها وقوله مكرهته أى التى أكرهها على أن يطأها ولو أكره رجل امرأة على أن يطأها غيره فلا يشئ عليها ولا على مكرهها وعلى أطأها إحجاجها ويمكن ادخالها فى كلام المصنف بأن يكون المراد بقوله مكرهته أى مكرهه له أعم من أن يكون هو الذى أكرهها أو غيره انظر بن (قوله مكرهته) إشارة إلى أن الكلام فيما إذا كان المكروه أنى وأما لو كان ذكره فله يجب على مكرهه إحجاجه أولا لأنص والظاهر أنه يجب عليه إحجاجه وأما أن طاع فلا يجب إحجاجه على الفاعل قاله شيخنا العدوى (قوله) ما لم تطلبه أو تزني له (أى فلا يلزمه حينئذ إحجاجها) (قوله) ويجبر الزوج الثانى على الإذن لها) أى فى الخروج مع ذلك الزوج الأول الذى كان أكرهها (قوله) تشبيه فى الرجوع أن لم تصم بالأقل بالنظر للهدى والفدية اذهبو المتقدم الخ) فيه أن الهدى لم يتقدم وإن الذى تقدم إنما هو الرجوع بالأقل فى الفدية وبعد هذا فالأولى جعل التشبيه فى مطلق الرجوع بالأقل التحقق فى الجميع والأقل فى كل شيء بحسبه * وأعلم أن العترة القلة يوم رجوعه الايام الاخراج خلافا لما استظهره عبق فى التوضيح مانصه التونسي لو كان النسك بالشاة أرفق بها حين نسكت وهو معسر ثم يسر وقد غلغل النسك ورخص الطعام فانها ترجع عليه بالطعام اذهبو الآن أقل قيمة من قيمة النسك الذى نسكت به فقد اعتبر يوم الرجوع لا يوم الاخراج انظر بن (قوله) متعلق بأفسد أى من وقع الافساد معه يجب عليه مفارقتها لا غيرها فلا يجب عليه مفارقتها بل يجوز له الحلوة بها (قوله) من حين إحرامه بالقضاء) مفاده أن عام الفساد لا يجب عليه فيه مفارقة من أفسد معها حالة إتمامه لذلك المفسد وهو ظاهر الطراز وذكر ابن رشد أن عام للفساد كعام القضاء فى وجوب مفارقة من أفسد معها فيها وهو واضح بل ربما يقال عام الفساد أولى بالمفارقة لكثرة التهاون فيه مع وجوب إتمامه تأمل اه شيخنا عوى (قوله) بخلاف ميقات (أراد به مطلق مكان الاحرام لمسايلته به الزمن لا الميقات الشرعى والالام يحتج لقوله أن شرع (قوله) تعين إحرامه بالقضاء منها) فان تعدها فى القضاء لزمه دم كما قال المصنف (قوله) كما لو استمر بعد الفساد) هذا أى لزوم الدم لذلك الذى أحرم من مكة يفيد أن إحرامه من الميقات واجب اذ لا يجب الدم فى ترك سنة ولا مندوب وهذا يخصص قوله سابقا ومكانه له للقيم بمكة وندب من للسجد كخروج ذى النفس لميقاته (قوله) وأما لو تعدها فى عام الفساد) أى لغير عذر أو لو كان تعدها فى عام الفساد لعذر كأن يجاوز الميقات حلالا لعدم ارادته دخول مكة ثم بعد ذلك أراد الدخول وأحرم بحج ثم أفسده فانه فى عام القضاء يحرم عما أحرم منه أولا كما قال الباجي والتونسي ويصدق عليه قول المصنف أن شرع لأنه مع العذر مشروع انظر خش (قوله) وأجزأ تمتع) هذا يشعر بعدم الجواز ابتداء وهو كذلك اه عدوى (قوله) وعكسه مثله

المفسد من شوال أن يحرم بالقضاء من ذى القعدة أو الحجة (بخلاف ميقات) مكانه فانه فى براعى (إن شرع) فمن أحرم بالمفسد من الحجة مثلا تعين إحرامه بالقضاء منها بخلافه إذا لم يشرع بأن أحرم فى العام الأول قبل المواقيت فلا يجب الاحرام بالقضاء الامنها (وإن تعدها) أى تعدى الميقات للشروع (قدم) ولو تعدها بوجه جائز كما لو استمر بعد الفساد بمكة إلى قابل واحرم بالقضاء وأمالو تعدها فى عام الفساد فلا يتعدها فى عام القضاء (وأجزأ تمتع) قضاء (عن إفرايد) أفسد (وعكسه

وهو افراد عن تمتع (لا قران عن افراد) فلا يجزى (أو) قران عن (تمتع) فلا يجزى، أيضا (و) لا (عكسها) وهو افراد عن قران أو تمتع عن قران (ولم ينب) لمن أحرم تطوع قبل حجة الفرض فاسده (قضاء تطوع) (٧١) مفسد (عن واجب) الذي هو

حجة الفرض إذا نوى عند احرامه بالقضاء القضاء والفرض معا أو نيابة القضاء عن الفرض ويجزى عن القضاء وأما لو نوى الفرض فقط فيجزي عنه والقضاء باق في ذمته (وذكره) لزوج وسيد حالة احرامه (حملها للمحمل) محرمة أم لا وأما محرمها فلا يكره وأما الاجنبى فظاهر أنه تمتع (ولذلك) أى ولأجل كراهة الحمل المذكور (انخذت السلام) لرقى النساء عليها للمحمل (و) يكره له (رؤية ذراعيها) لغير لذة وإلحاح (لا) يكره له رؤية (شعرها) لحفته وفيه نظر (و) لا يكره (الفتوى في أمورهن) ولو في حيض ونقاس ولما أنهى الكلام على محرمات الاحرام شرع في محرماته مع الحرم فقال [درس]

(وحرم به) أى الإلحاح بحج أو عمرة ولو خارج الحرم (وبالحرم) أى حرم مكة ولو لغير محرم والحرم (من نحو المدينة أربعة أميال أو خمسة) على الخلاف في ذلك وعلى كل

في التوضيح عن النوادر والعناية ونقله النخعي وابن يونس قال وهو الظاهر خلافا لابن الحاجب تبعاً لابن بشير من عدم الاجزاء اهـ بن (قوله) وهو افراد عن تمتع أى بأن يقع الافساد في الحج الذي أحرم به بعد أن فرغت العمرة فإذا قضاء مفردا فإنه يجزئه في الحقيقة أجزاء افراد عن افراد وعليه هديان هدى للتمتع يعجله وهدى للافساد يؤخره (قوله ولا عكسها) قد علم مما ذكره ست صور اثنتان مجزئتان وأربعة غير مجزئة وأصل الصور تسع أسقط المصنف منها ثلاثة وهى قضاء الشيء بعثله لظهوره (قوله الذى هو حجة الفرض) في خش عبر المصنف بقوله واجب دون فرض الذى يتبادر منه اللازم بالاصالة ليشمل النذر أيضا فإذا نوى بقضاء التطوع القضاء والنذر معا فلا ينوب عن النذر كاللا ينوب عن حجة الفرض إذا نوى بالقضاء القضاء وحجة الفرض (قوله إذا نوى عند احرامه بالقضاء القضاء والفرض الخ) أى وأخرى إذا لم ينو إلا القضاء فلا ينوب عن الواجب قال عبق ويفهم من قوله قضاء تطوع أن قضاء النذر المفسد إذا نوى به القضاء والفرض معا فإنه ينوب عن الفرض وفيه نظر كما قال بن بل قضاء التطوع وقضاء النذر متساويان في أن كلا منهما واجب لا بالاصالة فكيف يجزى الثانى عن الواجب وأيضا قول المصنف وان حج ناويا نذره وفرضه اجزأ عن النذر فقط الخ يرد كلامه إذ كل من النذر وقضائه واجب فتأمل (قوله للمحمل) بكسر الميم وهو ما يعمل فيه على ظهور الدواب (قوله وأما محرمها) أى كأيها فلا يكره له حملها ولو كان محرما وهذا هو الصواب كما يظهر من نقل المواق عن الجواهر من اختصاص الكراهة بالزوج خلافا لما في خش من أن الكراهة في المحرم أيضا اهـ بن (قوله فظاهر أنه تمتع) أى سواء كان محرما أولا (قوله ويكره له رؤية ذراعيها) أى يكره للزوج إذا كان محرما رؤية ذراعيها لاشعرها وينبغى حرمة مسه لذراعيها لكونه مظنة اللذة أكثر من الرؤية وكراهة مسه لشعرها (قوله وفيه نظر) إذ لم يحك المصنف في مناسكه إلا الكراهة (قوله ولا يكره الفتوى الخ) أشار الشارح إلى أنه عطف على قوله لاشعرها وهذا هو ظاهر المصنف وهو الصواب لقول الجواهر ويكره أن يحملها للمحمل ولا بأس أن يفق الفتوى في أمور النساء ونحوه لابن الحاجب قال طفي والبراد بلا بأس هنا الاباحة بدليل مقابلة الأئمة لها بالمكروه وما في الجواهر هو لفظ اللوازية كما في مناسك المؤلف ونقله ابن عرفة عن النوادر وبذلك تعلم أن عطف خش له على المكروه غير صواب اهـ بن (قوله ولو في حيض ونقاس) أى ونحو ذلك مما يتعلق بفروجهم (قوله وحرم به وبالحرم) الباء الاولى للسببية والثانى للظرفية (قوله على الخلاف في ذلك) هذا الخلاف مبنى على الخلاف في قدر الميل وفي قدر الذراع هل هو ذراع آدمى أو ذراع البزصرى والثانى أكبر من الاول اهـ عدوى (قوله ينتهى) أى الحرم للتنعيم بخروج الغاية لأن التنعيم من الحل لما مر من أن مرید العمرة يحرم منه وما في التوضيح عن النوادر من أن حر الحرم مما يلي المدينة نحو أربعة أميال إلى منتهى التنعيم اهـ معناه إلى منتهاه من أى من ناحية المدينة وهو مبدؤه للخارج من مكة فعلى خارجه عن الحرم اهـ بن والحاصل أن الخارج من مكة للمدينة يحرم عليه التعرض للصيد إلى مبدأ التنعيم والخارج من المدينة لمكة يجوز له التعرض للصيد إلى منتهى التنعيم من جهة مكة فيحرم عليه التعرض للصيد فالتنعيم يجوز فيه الصيد لمن خرج من مكة يريد المدينة ولمن جاء من المدينة يريد مكة (قوله للمقطع) بفتح الميم وسكون القاف وفتح الطاء وبضم الميم وفتح

ينتهى للتنعيم) وهو المسمى الآن بمسجد عائشة يعنى أن الاربعة أميال أو الخمسة مبتدأة من البيت منتهية الى التنعيم من جهة المدينة وكذا يقال فيما بعده (ومن) جهة (العراق ثمانية) وينتهى (المقطع) اسم مكان أى ثنية جبل بمكان يسمى للمقطع بفتح الميم والطاء وسكون القاف وبضم الميم وفتح القاف والطاء المشددة (ومن) جهة (عرفة تسعة) أو ثمانية

وينتهي للجعرانة (ومن جدّة) بضم الجيم اسم قرية (عشرة لآخر الحديبية) بتشديد الياء وضبطها الشافعي بالتخفيف ولما بين حده بالمساحة بينه بالعلامة بقوله (٧٣) (ويقفُ سيلُ الحل دونهُ) إذا جرى لجهته ولا يدخله لملوه عن الحل (تعرض)

لحيوان (برعي) فاعل حرم ومايينها اعتراض أى حرم به وبالحرم تعرض بضم الراء مشددة لحيوان يرى بفتح الباء ويدخل فيه السلحفاة والضفدع البريان والجراد لا الكلب الإنسى ويباح البحرى (وإن تأنس) البرى أى صار كالحيوان الانسى بأن خرج عن طباع الوحش وألف الناس (أو لم يؤكل) كخزير وقرود ولو مملوكا ويقوم للجزاء على تقدير جوازيه (أو) كان البرى (طير ماء) أى يألف للماء ويلزمه ويعيش بالبر (وجزئه) أى بعضه فكما يحرم التعرض لكله يحرم لبعضه كذنبه وأذنه وزيشه (ويضه) ولما كان التعرض للصيد حرما ولو باعتبار الدوام نه على حكمه بقوله (وليسله) وجوبا إذا كان مملوكا له قبل الاحرام وكان (بيده أو) يده (رفقته) الذين معه فى قصص أو غيره فان لم يرسله وتلف وداه وأما إذا كان مملوكا لغيره فلا يجب عليه ارساله منهم وان وجب عليه الامر بذلك لأنه من باب الامر

القاف وتشديد الطاء وهو جبل قيل يسمى ذلك الجبل بالمقطع لقطع الحجر منه لبناء البيت (قوله وينتهي للجعرانة) هذا غير صحيح إذ ليست الجعرانة من جهة عرفة وصوابه لو قال وينتهي إلى عرفة كقافى ابن غازى وأما حد الحرم من جهة الجعرانة فهو كافى مناسك المؤلف تسعة أميال أيضا إلى موضع سماه التادلى شعب آل عبد الله بن خالد بن (قوله لآخر الحديبية) أى من جهة الحل وإلا فالحديبية من الحرم وهى قرية صغيرة بينها وبين مكة مرحلة واحدة وهى للمروفة الآن بمحلة بالحاء المحلة (قوله ويقف سيل الحل دونهُ) أى وأما سيله إذا جرى لجهة الحل فانه ينزل فيه (قوله تعرض لحيوان يرى) أى والحال انه متوحش فلا يجوز اصطیاده ولا التسبب فى اصطیاده وقولنا والحال انه متوحش خرج الإوز والدجاج وخرج بالبرى الحيوان البحرى فانه يجوز للمحرم اصطیاده لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعمه متاعا لكم وللسيارة (قوله ويدخل فيه) أى فى الحيوان البرى الذى يحرم التعرض له السلحفاة الخ (قوله لا الكلب) أى ولا يدخل فى الحيوان البرى الذى يحرم التعرض له الكلب الإنسى لأنه وان كان حيوانا برىا لكن ليس مما يحرم التعرض له لاعلى المحرم ولا فى الحرم لان قتله جائز بل يندب على المشهور مطلقا فاندفع ما يقال كان الاولى أن يقول وليس من الصيد الكلب الخ وإلا فهو حيوان يرى قطعاً تأمل (قوله وان تأنس) أى هذا إذا استمر على توحشه بل وان تأنس (قوله أو لم يؤكل) عطف على ما فى حيز إن أى وإن لم يؤكل وفيه رد على الشافعى القائل انه إنما يحرم التعرض للمأكول (قوله ويقوم) أى غير المأكول (قوله ويعيش فى البر) أى لكونه من حيوانات البر وليس للراد بطير الماء ما يطير من حيوانات البحر لأن هذا مما يجوز سيده للمحرم (قوله وجزئه) عطف على حيوان يرى (قوله أى بعضه) أشار الشارح بهذا إلى أن جزء فى المتن يقرأ بالزاي العجمة وهو الذى ارتضاه ح واستدل له بقول الناسك ويحرم التعرض لباعض الصيد ويضه اه وقد يبحث فى هذه النسخة بان الجزء مستغنى عن ذكره لأنه ان فرض متصلا بالتعرض له تعرض للكل أى الحيوان البرى وان فرض منفصلا فإماتة بان كان ذكاه محرم أو حلال فى حرم أو كان بلا ذكاة فهذا يأتى وإما أن لا يكون ميتة فلا يحرم التعرض له أى أكله وضبطه ابن غازى وجروه بالراء والواو أى أولاده وقد يقال ذكر الجرو مستغنى عنه بقوله ويضه لأنه إذا حرم التعرض للبيض فأولى جروه تأمل (قوله وليسله) جملة مستأنفة لامعطوفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر وهى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له انت قد ذكرت حرمة التعرض للبرى إذا لم يكن معه قبل الاحرام فما حكمه إذا كان معه فقال وليسله الخ (قوله فى قصص) راجع لقوله وكان بيده ولقوله أو كان يدرقته (قوله وتلف) أى قبل ارساله دينه أى وبعد احرامه (قوله وداه) أى دفع دينه أى جزاءه (قوله فلو أخذه احد) أى بعد افلاته وقوله قبل لحوقه بالوحش الخ وأولى لو أخذه بعد لحوقه بها وهذا مفرع على زوال ملكه عنه لا ويتفرع على زوال ملكه عنه حالاً لأنه لو أقتله أحد من يده لم يضمن (قوله وليس لربه الأصل) أى إذا فرغ من احرامه وخرج للحل (قوله أو محله ان لم يحرم منه) أى بان احرم من المقات (قوله والاوجب ارساله) أى وزوال ملكه عنه (قوله تأويلان) الاول للتونسى وابن يونس والثانى نقله ابن يونس عن بعض الاصحاب وهما على قولها ومن احرم وفى بيته صيد فلا شيء عليه فيه ولا

يرسله

بالمعروف (و) إذا أرسله (زال ملكه عنه) حالاً ومما لا فلو أخذه احد قبل لحوقه بالوحش فقد ملكه

وليس لربه الأصل أخذه منه (لأن) ان كان الصيد حال احرامه (بيته) فلا يرسله وملكه باق (وهل) عدم وجوب ارساله وعدم ترك ملكه مطلقاً (وان أحرّم منه) أى من بيته وهو المعتمد أو محله ان لم يحرم منه وإلا وجب إرساله (تأويلان)

البيت والقفس مثلا إن
القفس حامل له وينتقل
بانتقاله والبيت مرتحل عنه
وغير مصاحب له وإذا
حرم التعرض للبري (فلا
يستحدث ملكه) لا بشراء
ولا بقوله هبة أو صدقة
أو أقالة وأما دخوله في
ملكه جبرا كالمراث
والردود بعيب فانه يدخل
في قوله وليرسله (ولا
يستودعه) بالبناء
للفعل أى لا يقبله من
الغير ودية فان قبله رده
لصاحبه ان كان حاضرا
والأودعه عند غيره ان
أمكن والأرسله وضمن
قيمته (وُرد) الصيد
المودع عنده قبل الاحراء
(إن وجد مودعه)
بالكسر ولم يقل ربه مع
انه أخصر ليشمل وكيله
فان لم يجده أودعه عند
حلال ان أمكنه (وإلا)
يجد ربه ولا حلالا يودعه
عنده (يقى) بيده ولا يرسله
لأنه قبله في وقت يجوز له
فان أرسله ضمن قيمته
فليس قوله ورد مفرعا على
ما قبله لتفاير التصوير كما
علمت (في صحة شرائه)
أى شراء المحرم الصيد من
حلال ويرسله ويضمن
ثمته على الأظهر فلو رده
لصاحبه لزمه جزاؤه
وفساده ولزمه رده للبائع
(قولان) ثم استثنى من
حرمة التعرض للبري قوله

يرسله ولا يزول ملكه عنه اه بن والمعتمد من التأويلين الأول كما قال الشارح (قوله والفرق الخ)
جواب عما يقال لأى شيء قلتم إذا كان الصيد في بيته حال إحرامه فلا يرسله مطلقا وإن كان معه في
قفس حال إحرامه وجب عليه إرساله وأى فرق بين كونه في البيت وكونه في القفس
(قوله وينتقل بانتقاله) أى وخينذ فالصيد الذى فيه كالصيد الذى في يده (قوله فلا يستجد الخ) مفرع
على قوله حرم تعرض برى كما أشار له الشارح لا على قوله وليرسله بيده ولا على قوله وزال ملكه عنه لأنه
لا فائدة فيه لأن وجوب الارسال وزوال الملك كاف في إفادة النهى عن تجدد ملكه وخينذ فلا حاجة
لتفريعه عليه بخلاف النهى عن التعرض له فلا يفيد النهى عن تجدد الملك فلم هذا فرعه عليه اه عدوى ثم ان
السبب والتأنيذتان لتأكيد النهى والمعنى انه ينهى نهيا مؤكدا عن تجديد ملك الصيد أى احداث ملكه
مادام محرما لا للطلب لأن المراد النهى عن تجديد الملك لا عن طلب تجدده ومحل النهى عن استحداث
المحرم ملك الصيد بشراء أو قبول هبة الخ إذا كان الصيد حاضرا وأما ان كان غائبا فانه يجوز
(قوله فانه يدخل الخ) حاصله انه إذا مات مورث المحرم عن صيد فان ذلك الصيد يدخل في ملك المحرم جبرا
ويجب عليه إرساله بعد دخوله في ملكه بالحكم وكذا إذا باع صيدا قبل إحرامه فرده عليه المشتري
بعد إحرامه بعيب فانه يرد اليه الزاما بالحكم ويجب عليه إرساله وأما لو وجد المحرم عيبا في صيد اشتراه
قبل إحرامه فانه يرجع بالأرض على البائع ويرسله وإحرامه يفيت رده (قوله أى لا يقبله من الغير
ودية) أى سواء كان ذلك الغير حلالا أو محرما (قوله رده لصاحبه) أى وجب عليه رده لصاحبه
واعلم ان ما ذكره الشارح من التفصيل هو التمين كما في ح وكلام التوضيح يؤم انه إذا قبله يوجب
إرساله بلا تفصيل ونقله ابن غازى والشارح بهرام وسماه وليس كذلك انظر بن (تنبية) قوله
رده لصاحبه فان أبى ربه من قبوله كان محرما أولا أرسله المحرم بخضرتة ولا شيء
عليه سواء تيسر رفعه للحاكم أم لا (قوله وإلا أودعه) أى والا بأن كان غائبا أودعه الخ
(قوله وضمن قيمته) أى لربه ومحل هذا التفصيل إذا كان ربه حلالا حين الإيداع ولو طرأ إحرامه
بعد مفارقة المودع وذلك لأن الاحرام لا يزول الملك عما غاب من الصيد وأما لو كان ربه محرما حين
الإيداع فان المودع يرسله ولو مع حضوره لزوال ملكه عنه ولا يطالب برده ليرسله اه عدوى
(قوله ان وجد مودعه) أى حلالا أو محرما (قوله فليس قوله ورد مودعه على ما قبله) أى بحيث يقال ان
الغنى فان ارتكب الحرمة وقبله وهو محررم رده ان وجد صاحبه والا فلا (قوله لتفاير التصوير) لأن إبقاءه
من غير ارسال إذا لم يجد ربه ولم يجد من يودعه له عنده انما هو فيما إذا قبله قبل إحرامه وأما إذا قبله
بعد إحرامه ولم يجد ربه ولم يجد من يودعه عنده وجب إرساله ولا يجوز له إبقاؤه واعلم ان صور هذه المسئلة
تسع وذلك لأنه اما ان يودعه حلال عند حلال ثم يحرم المودع بالفتح أو يودعه حلال عند محرم
أو يودعه محرم عند محرم فهذه ثلاثة أحوال وفى كل منها إما ان يجد المودع بالفتح رب
الصيد وأما ان لا يجد له حلالا يودعه عنده وأما ان لا يجد ربه ولا من يودعه عنده فالجميع
تسع تفهم احكامها بما تقدم (قوله وفى صحته شرائه الخ) حاصله انه تقدم انه لا يجوز له الحرام ان يستجد
ملكه للصيد فلو وقع واشترى للمحرم صيدا من حلال فهل العقد صحيح وهو قول ابن حبيب وأفاصد
وهو مافى للوازية وعلى الأول فيضمن ثمته لبائعه ويجب عليه إرساله وعلى الثانى فلا يلزمه ثمته
ولا إرساله ويلزمه رده لبائعه لأنه يبيع فاسد لم يفت (قوله من حلال) أى وأما من محرم فهو فاسد
اتفاقا فلا يلزمه ثمته ويلزمه رده لبائعه ليرسله (قوله على الأظهر) أى كما قاله ح خلافا لما قاله سند
من انه على القول بالصحة يضمن المشتري المحرم للبائع قيمته لاثمته وعليه فيقال لنا يبيع صحيح يضمن

(إلا الفأرة) ويأحق بها ابن عرس وما يفرض الثياب من الدواب (والحية والعقرب) ويأحق بها الزبور أي ذكر النحل (مطلقا) كبيرة أو صغيرة بدأت بالأذية أم لا (وغرابا) أسود أو أبيض وهو ماخالط سواده بياض (و جدأة) بوزن غنية فيجوز قتل هذه الحية لابتية تذكيها والام يجوز وعليه جزاؤها (وفي) جواز قتل (صغيرها) أي الغراب والجدأة وهو ما لم يصل لحد الايذاء (خلاف) وعلى القول بالمنع فلا جزاء فيه مراعاة للقول الآخر ثم شبه في جواز القتل ما فسر به السكاب العقور في الحديث بقوله (كهادي سبع كذاب) وأسد وعمر وفهد (٧٤) (إن كبر) بكسر الباء وقتلها لدفع شرها فان قتلها بنية ذكاتها منع وعليه جزاؤها وكذا

يقال في الطير والوزغ
الشار اليها بقوله (كطير
خيف) منه على نفس أو
مال ولا يندفع (إلا) يقتله
(و) (الا) ورغا) فيجوز
قتله (لحلي مجرم)
اذلوا تركها الحلال بالحرم
لكثرت في البيوت وحصل
منها الضرر وأما المحرم فلا
يجوز له قتله فان فعل فليطعم
شيئا من الطعام أي حفنة
كسائر الموام ثم شبه في
عدم الجزاء المستفاد من
الاستثناء المتقدم قوله
(كان عم الجراد)
بحيث لا يستطيع دفعه فلا
جزاء عليه في قتله ولا حرمة
للضرورة (واجتهد)
المحرم في التحفظ من قتله
والواو للحال (والا) ثم
أوعم ولم يجتهد وقتل شيئا
(فقيته) طعاما بما قوله
أهل المعرفة كان كثيرا
بأن زاد على الشرة (وفي)
قتل الجرادة (الواحدة
حفنة) من طعام ييد
واحدة إلى العشرة هذا في

بالقيمة (قوله إلا الفأرة الخ) أي فانه يجوز قتلها للمحرم وفي الحرم إذا كان بغير نية الدكاة والإلم يجوز
كأيا (قوله مطلقا) راجع لثلاثة قبله (قوله وفي جواز قتل صغيرها) أي وعدم الجواز فالقول
بالجواز نظر اللفظ غراب الواقع في الحديث فانه مطلق يتحقق الكبير والصغير والقول بالمنع نظرا
للحالة في جواز القتل وهي الايذاء وذلك منتف في الصغير (قوله خلاف) الأول شهره ابن راشد
والثاني شهره ابن هرون (قوله كهادي سبع) أي كما يجوز قتل العادي من السباع إن كان كبيرا وكان
قتله لدفع شره وإلا فلا يجوز قتله وفيه الجزاء (قوله كطير) أي كما يجوز قتل الطير الذي يخاف منه
على النفس أو المال ولا يندفع إلا بالقتل إذا كان قتله لدفع شره لا بقصد ذكاته فلا يجوز وفيه الجزاء
(قوله وأما المحرم فلا يجوز له قتله) أي يحرم كما صرح به الجزولي في شرح الرسالة وما في المناسك من
الكراهة قال طي المراد بها التحريم بدليل قوله فاذا قتلها المحرم أطعم كسائر الموام إذ لو كانت للتنزيه
ما قال أطعم كسائر الموام اه بن وقد يقال الاطعام على جهة الاستحباب فلا ينافي ان الكراهة على
بابها للتنزيه تأمل (قوله ثم شبه في عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء) أي فكأنه قال ولا جزاء في
هذه المستثنيات كأن عم الجراد (قوله والواو للحال) أي فالمنع على التقييد أي ولا جزاء عليه ولا
حرمة إذا كان قد اجتهد في التحفظ من قتله ومات منه شيء بعد ذلك بدفعه (قوله والاقية طعاما)
ظاهر للصف تعين الحفنة في الواحدة للعشر والقيمة طعاما فيما زاد وقال الباجي ولو شاء الصيام
لحكم عليه بصوم يوم انظر طي والواق اه بن (قوله من غير تفصيل) أي بين قليل وكثير
وقوله لكن النص الخ أجاب طي بأن القبضة والحفنة متقاربان والخطب سهل (قوله قبضة) أي
بضاد معجمة كما في حاشية خشي وهي دون الحفنة وقد علم من كلامه ان الجراد والدود ليسا كالقملة
والقملات لأن القملة والقملات لعشرة فيها حفنة وما زاد فيه القدية وفي الجرادة الواحدة لعشرة
حفنة وما زاد فيه القيمة والدود في قليلة وكثيره قبضة (قوله والجزاء بقتله) جملة مستأنفة استئنافا
يباينا جوابا لسؤال مقدر تقديره فان تعرض للحيوان البري فماذا يلزمه وحاصل الجواب انه
تارة يقتله وتارة لا يقتله فان قتله فالجزاء بقتله (قوله وجهل ونسيان) أي خلافا لابن عبد الحكم
حيث قال لا شيء في غير العمد ولا فيما تكرر (قوله ولائم في هذين الخ) قال بن في سقوط
الائم بالجهل نظر لجزاء الاقدام قبل الحكم ولم أرهم ذكروا سقوط الائم الا في النسيان وهو
ظاهر (قوله كالخمصة) قال خشي في كبيرة ويجوز الاصطيد للخمصة وعليه الجزاء وحينئذ
فلا منافاة بين الجواز والجزاء كما انه لا منافاة بين الحرمة وفي الجزاء (قوله وتكرر الجزاء بتكرار
قتل الصيد) ظاهره ان تكرر قتل ماض والحفنة مستأنفة والذي ذكره غيره انه مصدر عطف على
خمصة وان اللام بالنسبة له بمعنى مع أي وان كان القتل مصاحبا لتكرار لا للتعليل لأن التكرار ليس

علة

قتلها نقطة بل (وإن) قتلها (في يوم كدود) ونمل وذرب وذباب ففيه حفنة ييد

ولو كثر جدا فالتشبيه في وجوب الحفنة من غير تفصيل لكن النص ان في الدود وما بعده قبضة من طعام (والجزاء) واجب (بقتله)
أي الحيوان البري (وإن) قتله (للخمصة) أي شدة محاجة تبسح اللينة (وجهل) لحكم قتله أو لعينه (ونسيان) أي نسي انه محرم أو في
الحرام أو نسي ان هذا صيد وقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا خرج مخرج الغالب ولائم في هذين كالخمصة على التحقيق (وتكرر)
الجزاء بتكرار قتل الصيد

(كسهم) رماه حل محل (وسم) السهم (بالحرم) أى فيه فجأوزه وأصاب صيدا بالحل (٧٥) فقتله ففيه الجزاء (وكلب) أرسله

حلال على صيد بالحل
(تعيين طريقه) من الحرم
أى لم يكن له طريق توصله
للاصيد إلا من الحرم فالجزاء
والأفلا (أو قصر) ربه وهو
محرم أو فى الحرم (فى ربطه)
فانقلت وقتل صيدا (أو
أرسل) كلبه أو بأزمه من الحل
(بقربه) أى قرب الحرم
بحيث يظن أنه يأخذه
بالحرم فأدخله فيه وأخرجه
منه (فقتل خارجه)
فالجزاء ولا يؤكل فى الكل
وأما لو قتله خارجه قبل
ادخله الحرم فيؤكل ولا
جزاء عليه وأما الوارسله من
بعيد بحيث يظن أنه يأخذ
الصيد قبل الحرم فأدخله
فيه وقتله فيه أو أخرجه
وقتله خارجه فلا جزاء
ولكن لا يؤكل (وطرده)
بالجر عطف على قتله أى
والجزاء فى قتله وفى طرده
(من حرم) إلى الحل
فصاده صائد أو هلك قبل
عوده للحرم أو شك فى
هلاكه وهو لا ينجو بنفسه
فالجزاء على الطارد أما لو
كان ينجو بنفسه كالغزال
فلا جزاء على طرده فى ذلك
لأن طرده لا أثر له (ورمى منه)
أى من الحرم على صيد فى الحل
فالجزاء ولا يؤكل (أو)
رمى من الحل (كله)
أى للحرم فالجزاء ولا
يؤكل فى هذه اتفاقا
(وتعريضه للتلف)
عطف على قتله أيضا أى
والجزاء فى تعريضه صيدا لتلفه

علة للقتل وحاصله أنه إذا قتل صيدا فان الجزاء يتكرر عليه بتكرر القتل سواء نوى التكرار أم لا
خلافا لمن قال بعدم تكرار الجزاء بتكرر القتل (قوله وكسهم وكلب) هذا تشبيه فى لزوم الجزاء
(قوله ففيه الجزاء) أى ولا يؤكل عند ابن القاسم سواء قرب محل الرامى من الحرم أو بعد عنه وخالفه أشهب
وعبد الملك فأشهب يقول يؤكل ولا جزاء عليه مطلقا وعبد الملك يوافق أشهب على الأكل وعدم
الجزاء بشرط البعد فان كان بين محل الرامى والحرم قرب كان ميتة وفيه الجزاء والراد بالبعد أن
يكون بين الرامى والحرم مسافة لا يقطعها السهم غالبا فوافق فى مقدور الله أنه قطعها ومر بطرف
الحرم لقوة حصلت للرامى اه عدوى وقد جعل اللغوى هذا الخلاف الذى فى مسألة السهم جاريا
فى مسألة الكلب الذى مر من الحرم واختار من الخلاف فى المسئلتين الأكل وعدم الجزاء كما فى بن
(قوله والأفلا) أى وإلا يكن طريقه متعينة من الحرم إلا أنه ذهب إليه من الحرم فقتله أكل ولا جزاء
لأن الكلب فعلا فعده للاحرم من نفسه بخلاف السهم فن الرامى على كل حال يقول المصنف تعيين طريقة
من الحرم قيد فى الكلب فقط وقد تبع المصنف فى تقييد الكلب بما ذكر ابن شاس وابن الحاجب
وهذا قول رابع فى مسألة الكلب وحاصله أنه إذا أرسل حل كلبا وهو فى الحل على صيد فيه فر الكلب
فى الحرم فلما جأوزه قتل الصيد فى الحل ففيه الجزاء ولا يؤكل عند ابن القاسم مطلقا وقال أشهب
يؤكل ولا جزاء مطلقا وقال عبد الملك يؤكل ولا جزاء ان بعد محل الارسل من الحرم والا فالجزاء
وقال ابن شاس وابن الحاجب ان تعيين الحرم طريقا له فالجزاء ولا يؤكل والأفلا وعلى ذلك مثنى
المصنف (قوله أو أرسل بقربه الخ) اعلم أنه اختلف فى حكم الاصطياد قرب الحرم فقال مالك أنه
مباح إذا سلم من قتله فى الحرم وقال فى التوضيح المشهور أنه منى عنه إما منعا أو كراهة بحسب فهم
قوله صلى الله عليه وسلم كالرابع يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه قال ح والظاهر الكراهة ثم ان
قتله فى الحرم أو بعد أن أخرجه منه ففيه الجزاء ولا يؤكل وان قتله بقرب الحرم قبل أن يدخل فيه
فالمشهور أنه لا جزاء عليه وهو قول مالك وابن القاسم والتونسى ويؤكل حيث كان الصائد حلالا
وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب عليه الجزاء ان طرح والتبادر من كلام المؤلف هو الصورة الأخيرة
لكن لضعف القول بالجزاء فيها تعيين حمله على الثانية وبجعل قوله خارجه حالا من فاعل قتل أى قتل
فى حال كونه خارجا منه تأمل (قوله ولا يؤكل فى الكل) أى لانتهاك حرمة الحرم (قوله وأما لو
أرسله من بعيد) هذا مفهوم قول المصنف أو أرسل بقربه (قوله وطرده من حرم) أى وأما طرده
عن طعامك ورهلك فلا بأس به إلا أنه إذا هلك بسببه فالجزاء كما فى بن (قوله فصاده صائدا الخ)
حاصل ما فى ح أنه ان طرده من الحرم الى الحل فان عاد إلى الحرم فلا جزاء وان صاده من الحل
صائد فالجزاء وان استمر باقيا فى الحل فان كان فى محل يمنع تحقق منعه فيه فلا جزاء والا فالجزاء
اه بن (قوله وهو لا ينجو الخ) هذا القيد لابن يونس قيد به مسألة الطرد وحينئذ فيعتبر فى جميع ما ذكره
من قوله فصاده صائد ولقوله أو هلك قبل عوده ولقوله أو شك فى هلاكه كما فى حاشية شيخنا
على خش (قوله على طارده فى ذلك) أى ولو حصل له التلف بعد ذلك أو صيد (قوله فالجزاء ولا يؤكل)
أى على المشهور نظرا لابتداء الرمية وهو قول ابن القاسم ومقابلة قول أشهب وعبد الملك أنه
يؤكل ولا جزاء فيه نظرا لمحل الإصابة (قوله ولا يؤكل فى هذه اتفاقا) أى لأنه يصدق عليه أنه قتل
صيدا فى الحرم (قوله وتعريضه) أى تعريض من يحرم عليه الصيد من محرم وحلال فى الحرم وليس
من تعريضه للتلف كون الغير يقدر عليه بسبب جرحه له خلافا لما استظهره البساطى
وسلمته لأنه مهما علم أنه لا يموت موت الجرح أو يرى منه بنقص والتحقق

كشفت ريشه بحيث لا يقدر على الطيران ولم تعلم سلامته (وَجَرَحَهُ) جرحا لم ينفذ مقاتله وغاب (ولم تُتحقق سلامته) فهما فان تحققت أى غلب على الظن سلامته (وكوْهُ بِنَقْصٍ) فلا جزاء عليه ولا شيء عليه في النقص خلافا لمحمد القائل يلزمه ما بين القيمتين (وكرر) الجزاء أى أخرجه ثانيا (٧٦) (إنْ أخرج) أولا (لشك) في موته (ثم تحقّق) أو غاب على الظن (موته)

بعد الإخراج حال الشك لأنه أخرج الجزاء قبل وجوبه وكلامه صادق بما إذا تحقق بعد الإخراج موته قبله مع أنه لا جزاء عليه فلو قال ثم مات وحذف تحقق لطابق القتل مع الاختصار (ككل من المشتركين) في قتل الصيد فيتعدد الجزاء بتعدد أى على كل واحد جزء كامل (و) والجزاء (يارسالة) لكل أبواز (السبع) ونحوه مما يجوز قتله فقتل غيره وكذا ان أرسله على سبع في ظنه فإذا هو على الجوز صيده كحمار وحش (أو) نصيب شرك له (أى) لا سبع فوقع فيه صيد (و) الجزاء على صيد محرم (بقتل غلام) أى عبد ومثله الولد الصغير (أمر) أى أمره سيده (بإفلاته فظن) الغلام (القتل) أى الأمر به وعلى العبد جزاء أيضا ان كان محرما اما إن أمره بالقتل فقتل فعلى الصيد جزاء أن كانا محرمين وواحد ان كان المحرم أحدهما (وهل) لزوم الجزاء للسيد (إن تسبب السيد فيه)

بجنسه فلا شيء فيه وان كان الغير يقدر عليه وهو مذهب المدونة ويدخل في قول المصنف ولو بنقص ابن (قوله) كشفت ريشه أى الذى لا يقدر معه على الطيران والأفلا جزاء كما انه لو تنف ريشه الذى لا يقدر على الطيران إلا به وأمسكه عنده حتى نبت بدله وأطلقه فلا جزاء عليه (قوله) ولم تتحقق سلامته فهما (أى) في التعريض للتلف والجرح فهو قيد في المسئلتين (قوله) ولو بنقص (مبالغة في الفهوم كما أشاره الشارح والباء في قوله بنقص بمعنى مع) (قوله) يلزمه ما بين القيمتين فإذا كانت قيمته سلما ثلاثة أمداد ومعيا مدين لزمه مد وهو ما بين القيمتين (قوله) ان أخرج لشك (أى) لا جل شك نشأ عن رضى الصيد (قوله) ثم تحقق موته (أى) حصول موته بعد الإخراج حالة الشك ولو كانت الرمية أنفذت مقاتله (قوله) لأنه أخرج الجزاء قبل وجوبه (أى) بحسب نفس الأمر لا بحسب الظاهر لما تقدم انه يجب عند الشك أى انه كشف الغيب انه أخرج قبل الوجوب (قوله) مع انه لا جزاء عليه (أى) ثانيا كما انه لو استمر باقيا على شكه لم يتكرر عليه الجزاء والحاصل انه إذا رمى صيدا فشك في موته فأخرج جزاءه فان استمر على شكه أو غلب على ظنه ان موته قبل الإخراج لم يلزمه الإخراج ثانيا وان غلب على ظنه ان موته بعد الإخراج لزمه الإخراج الجزاء ثانيا (قوله) ككل من المشتركين (أما بالثنية وهو بيان لاقول ما يتحقق به الاشتراك أو بالجمع وأل للجنس وهو يصدق باثنين فأكثر (قوله) فيتعدد الجزاء بتعدد أى سواء كانوا محليين في الحرم أو محرمين ولو بغيره وأما لو اشترك حل ليس بالحرم ومحرم في قتل الصيد كان الجزاء على المحرم فقط (تنبيه) قال عجم مانصه ومفهوم المشتركين انه لو تمالأ جماعة على قتله فقتله واحد منهم فجزاؤه على من قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم وظاهر كلام المؤلف انه لا ينظر إذا قتله جميعهم لمن فعله أقوى في حصول الموت وهذا إذا لم تتميز الضربات وأما إذا تميزت الضربات وعلم أو ظن ان موته من ضربة معينة فالظاهر ان الجزاء عليه وحده لأنه اختص بقتله إلا ان تكون ضربة غيره هى التى عاقته عن النجاة فان كل واحد منهما عليه جزاء بثبابة المشتركين (قوله) فقتل غيره (أى) وترك السبع المرسل اليه (قوله) فوقع فيه صيد (أى) فيلزم الجزاء على المشهور وقال سحنون لا جزاء فيه وقال أشهب إن كان المحل يتخوف فيه على الصيد من الوقوع في الشرك وداه وإلا فلا شيء عليه اه عدوى (قوله) وبقتل غلام النخ (حاصله ان المحرم إذا كان معه صيد فأمر الغلام ان يرسله فظن الغلام انه أمره بقتله فقتله الغلام فعلى سيده جزاؤه ولا شيء على الغلام إلا ان يكون محرما فعلى الغلام جزاء آخر (قوله) أى أمره سيده بإفلاته (أى) أمره بالقول أو أشار له بإشارة ظن منها القتل وان كانت تلك الإشارة لا يفهم غير منها القتل (قوله) فظن القتل (مفهومه انه لو شك في أمره له بالقتل أو بالإفلات ثم قتله كان الجزاء على العبد وحده كما يفيد كلام اللخمي اه عدوى (قوله) وعلى العبد جزاء أيضا إن كان محرما (أى) ولا ينفعه خطؤه وحينئذ فاما ان يصوم العبد عن نفسه وأما أن يطعم عنه سيده ان شاء وان شاء أمره به من ماله وكذا يقال في الهدى فاما ان يهدي عنه السيد أو يأمره بذلك من ماله كما قال سند (قوله) أولا (نق راجع لقوله ان تسبب السيد فيه أى ولا يشترط في لزوم الجزاء للسيد تسببه فيه بل الجزاء لازم له مطلقا سواء تسبب فيه بأن اذن في اصطیاده أو لم يتسبب فيه بأن

صاده

أى في الصيد بان كان هو الذى صاده أو اذن في اصطیاده ثم

أمر العبد بإفلاته فظن القتل فان لم يتسبب بان كان هو الذى صاده بغير اذن سيده فلا جزاء على السيد وإنما هو على العبد إذ لم يفعل السيد إلا خيرا إذ أمره بالإفلات (أولا) بل الجزاء على السيد مطلقا

(تأويلان) (التمتع الثاني (و) الجزء واجب (بسبب) من أسباب تلف الصيدان قصد بل (ولو اتفق) كونه حيا لهلاك الصيد (كفترعه) أي الصيد عند رؤيته (فمات) وكألو ركز رما فخطب فيه الصيد فمات (٧٧) فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب

(و) لكن (الأظهر) عنه

ابن عبد السلام والمصنف

لا ابن رشد خلافا لما يورمه

كلامه (والأصح) عنه

التونسي وابن الموار (خلافه)

أي خلاف قول ابن القاسم

وهو قول أشهب أنه لجزاء

ولكن لا يؤكل وشبهه في عدم

الجزاء قوله (كفسطاطه)

أي خيمته إذا تعلق الصيد

باطنا بها فمات (و) حفر

(بئر الماء) فوقع الصيد

فيها (ودلالة محرم أو

حل) من إضافة المصدر

للفعل والدال لهما محرم

وسواء كان الصيد المدلول

عليه في الحل أو الحرم فلا

جزاء على الدال (ورميه)

أي رمي الحلال صيدا (على

فرع) في الحل (أو أصله

بالحرم) فلاجزاء ويؤكل

نظرا إلى محله ولا نزاع في

وجوب الجزاء إذا كان

الفرع في الحرم وأصله

في الحل (أو) رميه صيدا

بحل) فأصابه سهم فيه

(و) (تأمل) ودخل الحرم

(فمات به) فلاجزاء

(إن أنفذ) السهم

(مقتله) في الحل ويؤكل

(وكذا) لالجزاء (إن

لم ينفذ) مقتله في الحل

(تأمل أختار) ويؤكل

صاده العبد بغير إذن سيده فقال له أفلته فقتله لظنه أنه أمره بقتله (قوله تأويلان) الأول لابن السكاتب والثاني لابن محرز اه بن (قوله وبسبب) عطف على محذوف أي والجزاء بقتله مباشر وبسبب هذا إذا كان السبب مقصودا بل ولو كان اتفاقيا (قوله ان قصد) أي ذلك السبب بأن حفر حفرة بقصد وقوع الصيد فيها فوقع فيها ومات فالجزاء لازم باتفاق ابن القاسم وأشهب (قوله ولو اتفق كونه حيا) أي من غير قصد جملة حيا وذلك بأن لا يقصد الصيد مع السبب أصلا لكن أدى ذلك لهلاك الصيد واخذ من كون السبب الاتفاق يوجب جزاء الصيد أنه لو فتح انسان بابا وكان قبل فتحه مستندا عليه جرة عمل مثلا فانكسرت فانه يضربها لأن فعله قارن الإتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق نارا في محل فأحرقت دار جاره فلا ضمان على المطلق لأن الفعل لم يقارن التلف اه شيخنا عدوى (قوله والأظهر عند ابن عبد السلام الخ) فيه ان من ذكر من ابن عبد السلام ومن معه مندرج في الأصح فلا حاجة لذكر الأظهر والأولى ابدال الأظهر بالأرجح بأن يقول والأرجح والأصح خلافه لان ابن يونس رجح هذا الثاني كما في المواق (قوله انه لالجزاء) أي في السبب الاتفاق (قوله وشبهه في عدم الجزاء) أي وعدم اكل الصيد أيضا (قوله فمات) أي فانه لالجزاء فيه ولا يؤكل وكذا يقال في قوله وبئر الماء ودلالة محرم أو حل كما هو ظاهر كلام ح (قوله وحفر بئر ماء) أي سواء كان الحفر في محل يجوز له الحفر فيه أولا كالطريق فليس ما هنا كما في الديات ولعل الفرق ان الصيد ليس شأنه لزوم طريق معين بخلاف الآدمي اه عدوى وهذا وقد وافق ابن القاسم اشهب في سقوط الجزاء في مسألة حفر البئر ماء وخالفه في مسألة فزع فمات وقال بالجزاء كما مر قال ح وهي مناقضة لاشك فيها وحكي بعضهم قولنا عن ابن القاسم بوجوب الجزاء في مسألة البئر وهو ضعيف اه بن (قوله ودلالة محرم أو حل) أي لالجزاء في ان يدل محرم محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم ولو صاده المحرم أو الحلال للدلول وحاصله انه إذا دل محرم محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم فقتله فلاجزاء على ذلك المحرم الدال فهذه أربع صور وكذلك إذا دل حل محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم فقتله فلاجزاء على ذلك الحل الدال فهذه أربعة أيضا والجزاء انما هو على للدلول ان كان محرم أو حلالا وكان الصيد في الحرم (قوله فلاجزاء على الدال) أي على المحرم الدال (قوله على فرع في الحل) أي خارج عن حد الحرم لدخل الحل وأما لو كان الفرع مسامتا لحد الحرم والطير فوقه فالظاهر ان فيه الجزاء كما لو كان الطير على حد الحرم نفسه (قوله فلاجزاء ويؤكل نظرا إلى محله) أي على المشهور وهو مذهب المدونة وقال عبد الملك يلزمه الجزاء نظرا لأصل الفرع (قوله ولا نزاع الخ) أي كما انه لا نزاع في لزوم الجزاء والحرم وعدم الأكل إذا كان كل من الفرع وأصله في الحرم (قوله أو بحل) عطف على فرع أي ورميه حال كونه بحل أي والصائد بحل أيضا وقوله فمات به أي في الحرم ولا يصح ان يكون عطف على الحرم والالسان المعنى ورميه على فرع أصله بالحل وهو فاسد لاقتضائه انه إذا كان الأصل في الحل والفرع في الحرم ورمي على الصيد الذي فوق الفرع فانه لالجزاء عليه مع ان عليه الجزاء (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمي من اقوال ثلاثة الأول قول التونسي بلزوم الجزاء ولا يؤكل والثاني قول اصبح بعدم الجواز ولا يؤكل والثالث قول اشهب بعدم الجزاء ويؤكل اختار اللخمي منها الثالث فاخياره من نصب على نفي

أيضا اعتبارا بأصل الرمي لا بوقت الموت (أو أمسكه) أي المحرم الصيد (لئيرسلة) لا لبقته (فقتله محرم) آخر أو حلال في الحرم

فلاجزاء على المصك بل على القاتل

(وإلا) بأن قتله منه حلال بالحل (٧٨) (فمصلحة) أي فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه للاستلحاق الصيد الذي مع المحرم من جزاء (والمحرم

الحل) القاتل (له) أي للمحرم الممسك (الأقل) من قيمة الصيد طعاما وجزائه أن لم يصم فإن صام فلا رجوع له على الحلال شيء (و) أن أمسكه (للقتل) فقتله محرم آخر فبها (شريكان) في قتله وعلى كل واحد منهما جزاء كامل (وما صاده محرم) أوفى الحرم فمات بصيده بسهمه أو كله أو ذبحه ولو بعد إحلاله أو ذبحه وإن لم يصده أو امر بذبحه أو بصيده أو دل عليه أو اعان على صيده ولو بإشارة (أو صيد له) أي للمحرم وذبح حال إحرامه أو ذبحه حلال ليضيف به المحرم (ميتة) على كل أحد (كبش) أي بيض الصيد كنعام وحمام ماعدا الأوز والدجاج إذا كسره محرم أو شواء ميتة لا يأكله حلال ولا محرم لأنه بمنزلة الجنين وقشره نجس (وفي) أي فيما صيد للمحرم معينا أم لا (الجزاء) على المحرم (إن تعلم) أنه صيد لمحرم ولو غيره (وأكل) وأما إن لم يعلم فلا شيء عليه وهذا إذا صاده حلال للمحرم وأما لو صاده محرم فالجزاء عليه فقط أكله أحد أو لا فالجزاء على الغير

الجزاء خلافا للأول وعلى الأكل خلافا للثاني والأول (قوله وإلا فله) اختار التونسي والبخمي هنا قول سحنون لا شيء عليه ولم يبنه المؤلف عليه اه بن (قوله فقتله محرم آخر) أي وأما لو قتله حلال فإما أن يقتله في الحرم أو في الحل فإن قتله في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وإن قتله في الحل فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه ويفرم الحلال له قيمته طعاما إن كانت قيمته أقل من جزائه والحاصل أنهما إذا كانا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرما والآخر حلالا بالحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل مثل صورة المصنف وهي ما إذا كانا محرمين فإن كان أحدهما محرما أو حلالا بالحرم والآخر ليس كذلك فالجزاء على المحرم أو من في الحرم ولا جزاء على الآخر وإن كان كل منهما غير محرم ولا بالحرم فلا شيء عليه اه عدوى (قوله وعلى كل واحد منهما جزاء كامل) أي نظرا إلى التعصيب والباشرة (قوله أوفى الحرم) أي أوصاده حلال في الحرم (قوله فمات بصيده) راجع لكل من صيد المحرم ولما صاده الحلال في الحرم وقوله أذبحه ولو بعد إحلاله عطف على قوله بصيده وقوله أذبحه وإن لم يصده عطف على مصاده محرم (قوله ذلوا بإشارة) أي أو مناولة سوط (قوله أو صيده) أي لأجله صاده حلال أو حرام كان المحرم الذي صيد لأجله معينا أو غير معين بأمره أو بغير أمره ليبيع له أو يهدي له أو يضيف به (قوله وذبح حال إحرامه) أي سواء أكل المحرم منه شيئا أولا واحترز بقوله وذبح حال إحرامه عما إذا ذبح بعده فإنه يكره أكله فقط كما في ح بخلاف مصاده فإنه ميتة ولو ذبح بعد إحلاله كما مر (قوله أذبحه حلال الخ) عطف على قوله أو صيده أي أذبحه حلال ليضيف به محرما والحال أن ذلك الحلال لم يصده (قوله ميتة) أي حكمه حكم الميتة وقوله على كل أحد أي بالنسبة لكل أحد فلا يجوز أكله لحلال ولا لمحرم (قوله لأنه) أي لأن البيض بمنزلة الجنين أي جنين الصيد لسكونه نشأ عنه فلما كان الجنين نشأ عن البيض نزل البيض منزلة (قوله وقشره نجس) أي بالنسبة للمحرم وغيره لأنهم لما نزلوا البيض منزلة ما نشأ عنه وهو الجنين وحكموا عليه بحكم الميتة صار حكم قشره النجاسة بمنزلة البيض المذر أو ما خرج بعد الموت وإذا علت السبب في نجاسة البيض وجعله كالميتة تعلم أن بحث سند خلاف الذهب حيث قال إمامنا المحرم من البيض فبين وأما منع غيره ففيه نظر لأن البيض لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة ولا يزيد فعل المحرم فيه في حق الغير على فعل الجوسي وهو إذا شوى يضا أو كسره لم يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فإنه يفتقر لذكاة ومشروعة والمجرب ليس من أهلها * والحاصل أن البيض يمنع من أكله للمحرم وغيره وقشره نجس بالنسبة لهما هذا على ما ذكره المصنف كغيره من أن البيض ميتة وأما على ما ذكره سند فيمنع من أكله المحرم دون غيره وقشره طاهر حتى للمحرم (قوله وأما إن لم يعلم) أي والحال أنه أكل منه (قوله فلا شيء عليه) وكذا إن علم أنه صيد لمحرم وكان الآكل منه غير محرم بأن كان حلالا * والحاصل أن الجزاء أنما يلزم الآكل مما صيد للمحرم بقيد الأول أن يكون الآكل محرما وإن لم يعلم أنه صيد لمحرم فلو كان الآكل حلالا فلا جزاء عليه وإن حرم أكله منه لأنه ميتة وكذا لا جزاء عليه إن كان محرما ولكن لا يعلم أنه صيد لمحرم (قوله وأما لو صاده محرم) أي مات بصيده أو ذبحه وإن لم يصده (قوله فالجزاء عليه) أي على المحرم الصائد ولا شيء على من صيد لأجله ولو كان معينا (قوله عالما) أي بأنه صيد لمحرم (قوله لافي أكلها) أي لا جزاء على المحرم في أكل ميتة الصيد الذي صاده هو أو صاده محرم غيره أو صاده حلال في الحرم وأولى من المحرم في عدم الجزاء الحلال إذا أكل ميتة الصيد الذي صاده المحرم أو ذبحه وسواء علم ذلك الآكل المحرم أو الحلال أن

ذلك

الآكل ولو محرما عالما لأن الجزاء لزم الصائد المحرم وغايته

أنه أكل ميتة وهو داخل في قوله (لا) جزاء على الآكل (في أكلها) أي أكل ميتة الصيد التي ترتب جزاؤها على صائدها المحرم

أولى الحرم سواء كان الأسفل منها هو المائدة أو غيره إذ لا يتعدى الجزاء (وجاز) الحرم (٧٨) (مصيدٌ محلٌ) أي أسفله مصيد

حلال (لحل) الصادق
به وبشره (وإن) كان
كل منهما أو أحدهما
(ميتجرح) أن تمت ذكاته
أو مات بالصبي قبل
الاحرام (و) حاله
(ذبحه) أي الحل
(محرم) أي فيه (ما) أي
صيدا (صيد) يحل
أي فيه ودخل به الحرم
ويجوز أكله ولو لم يحرم
وهذا في حق ما كنى الحرم
وأما الآفاق الداخل في
الحرم بصيده من الحل
فلا يجوز له ذبحه ولو أقام
بمكة إقامة تقطع حكم السفر
ويجب عليه إرساله بمجرد
دخول الحرم (وليس
الإور) والدجاج (صيد)
فيجوز للمحرم ذبحه
وأكله (بخلاف الحمام)
ولوروميا (متخذ) للأغراض
فلا يؤكل لأنه من أصل
ما يطير (وحرم) أي
بالحرم (قطع) ما ثبت
بنفسه (من غير علاج
كالقمل السري وشجر
الطرفاء ولو استثبت نظرا
لجنسه وكأيا في عكسه
(إلا) الإذخر (والسنا)
بالقصر ثبت معروف
يتداوى به ومثلها العصا
والسواك وقطع الشجر
للبناء والسكنى بموضعه
أو قطعه لإصلاح الحوائط
(كما يستثبت) من جنس

ذلك الصيد مصيد محرم أولا (قوله) (أولى الحرم) أي أو الحلال الذي صاده في الحرم (قوله) (أو غيره)
كان ذلك الغير محرما صيد لأجله أم لا (قوله) (كل منهما) أي من المائدة والمصيد (قوله) (وإن سيحرم)
مبالغة في جواز أكل المحرم من لحم الصيد المذكور (قوله) (إن تمت الخ) شرط في الجواز أن كان صيد محرم
فإن لم يتم ذكاته قبل الإحرام بل بعده كان ميتة لا يحل لأحد أكله لأنه يصدق عليه أنه صيد محرم إذا
كان تمام ذكاته بعد إحرام الصيد الذي كان حلالا ويصدق عليه أنه صاد محرم إذا لم يتم ذكاته إلا
بعد إحرام المائدة (قوله) (أي الحل) أي وأما الحرم فلا يجوز له ذبح الصيد مطلقا لافي الحل ولا في
الحرم وبهذا تعلم أن قول بعض الشراح وجاز ذبحه أي الشخص سواء كان حلالا أو محرما فيه نظر
(قوله) (ما صيد محل) أي ما صاده حلال محل وأما ما صاده المحرم في الحل ودخل به في الحرم فلا يجوز
أكله للحل ولا للمحرم لقول عقب صاد حلال أو محرم فيه نظر والصواب إسقاط محرم (قوله) (وأما
الآفاق الداخل في الحرم) أي سواء دخله محرما أو غير محرم (قوله) (ويجب عليه إرساله) فإن إبقاؤه
عنده حتى خرج من الحرم وذبحه بعد خروجه من الحرم وداه سواء كان حين دخوله الحرم بالصيد
محرما أو حلالا أما الحرم فواضح وأما الحلال فلا لأنه لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم كذا قيل
وفيه أن هذا التعليل يجري في الحلال للقيم بمكة تأمل (قوله) (وليس الإور) أي إذا كان برياً
وأما الإور العراقي فهو صيد كثر الوحش (قوله) (فيجوز للمحرم ذبحه وأكله) أي كما يجوز له أكل
يضعها وكما يجوز له ذبح بهيمة الأنعام من غنم وبقر وإبل إذا كانت متأنسة لا متوحشة لأنها صيد
(قوله) (ولوروميا) أي هذا إذا كان وحشياً بل ولو كان رومياً (قوله) (متخذاً للأغراض) هذا بيان للحمام
الرومي فهو الذي يتخذ للولادة لا للطيران وقوله فلا يؤكل أي لاهو ولا يرضه (قوله) (حرم به قطع
الخ) الجار والمجرور متعلق بنبذ أي حرم على كل أحد محرماً أو غير محرم إقامتها أو من أهل مكة قطع
ما ينبت في الحرم بنفسه أي ولو كان قطعه لا طعام الدواب على التعمد ولا فرق بين الأخضر واليابس
(قوله) (وشجر الطرفاء) أي وكذا شجر أم غيلان (قوله) (إلا الإذخر) ثبت معروف كالحلفاء طيب
الرائحة واحده اذخرة وجمع اذخر أذاخر كافاعل وقوله إلا الإذخر والسنا أي فيجوز قطعها
وقوله ومثلها أي في جواز القطع (قوله) (كما يستثبت) أي كما يجوز قطع ما يستثبت (قوله) (ونحوها) أي
كالخطة والقثاء والعنب والنخل (قوله) (وإن لم يعالج) أي هذا إذا استثبت بمعالجة بل وإن لم
يعالج إن نبت بنفسه (قوله) (كصيد المدينة) أي كما يحرم صيد حرم المدينة ولاجزاء فيه فهو تشبيه في
الحرمه وعدم الجزاء (قوله) (ولا أجزاء الخ) قال ابن رشد في رسم الحج من سباع القرنيين مانعه أعلم أن
أهل العلم اختلفوا فيما إذا صاد صيدا في حرم المدينة فمنهم من أوجب فيه الجزاء كحرم مكة سواء
وبذلك قال ابن تافع وإلى ذهب عبد الوهاب وذهب مالك إلى أن الصيد فيها أخف من الصيد في حرم
مكة فلم يرع من صاد في حرمها إلا الاستغفار والزجر من الإمام فقيل له هل يؤكل الصيد الذي يصاد
في حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد في حرم مكة وإن لا كرهه فروجع في ذلك فقال لا أدري
أه بلفظه فعمل منه أن عدم الجزاء في صيد حرم المدينة قول مالك وأنه لحقة أمر المدينة عن مكة وإن الإمام
توقف في أكل ما صيد بمحرمها وبه تعلم ما في قول شارحنا تبعاً لغيره وهو خشن ومحرم أكله وفي
التوضيح وهل عدم جزاء الصيد بالمدينة لأن الكفارة لا يقاس عليها أي والجزاء كفارة فلا يقاس
الجزاء في صيد المدينة على الجزاء في صيد مكة أو لأن حرمة المدينة عندنا أشد كالحسين القموس
قولان أه وكلام ابن رشد المذكور يخالفه لأنه يقتضي أن عدم الجزاء لحقة أمر المدينة تأمل

وسلق وكرات وبطيخ وخوخ ونحوها فيجوز قطعه (وإن لم يعالج) نظراً لأصله (ولا أجزاء) على قاطع ما حرم قطعه لأنه
قد زائد على التحريم يحتاج لدليل (كصيد) حرم (المدينة) النورة فيحرم ويحرم أكله ولا أجزاء

وبين حرمها بقوله (بين الحرار) الأربع المحيطة بها بكسر الحاء جمع حرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والمدينة بالنسبة للصيد داخله وفي قوله الحرار (٨٠) تجوز إذ ليس لها الا حرتان لسكن لما اشتملت كل حرة على طرفين ساغ له الجمع (و)

كجره قطع (شجرها)
ويعتبر الحرم بالنسبة اليه
(بريد) من طرف
البيوت التي كانت في زمنه
عليه السلام وسورها الآن هو
طرفها في زمنه عليه السلام لما كان
خارجا عنه من البيوت
يحرم قطع شجره أي الذي
شأنه ان ينبت بنفسه
والمدينة خارجة عنه
فيجوز قطع الشجر الذي
بها ويعتبر البريد من جميع
جبهاتها وهو معنى قوله
(في بريد) أي بريدنا مع
بريد من كل جهة فلو قال
بريدنا من كل جهة وحذف
قوله في بريدنا لكان أحسن
(والجزاء) المتقدم ذكره
يكون (بحكم عدلين) ولا بد
من لفظ الحكم فلا
يكفي القنوى ولا حكمه
على نفسه ولا واحد فقط
(فقهاء) أي عالمين
(بذلك) أي بأحكام الصيد
(مثله) أي مثل الصيد في
القدر والصورة فان تعذرا
فالقدر في الجملة كاف وهذا
هو خبر المبتدأ أي الجزاء
ومحله في أومكة كالمهدي
الآن وبين المثل بقوله
(من النعم) الإبل والبقر
والنعم (أو إطعام) أو التخيير
لأن كفارة الجزاء ثلاثة
أنواع على التخيير (بقيمة
الصيد) نفسه أي يقوم

انظر بن (قوله وبين حرمها) أي بالنسبة للصيد (قوله وكحرمة قطع شجرها) المراد به كل ما شأنه ان ينبت بنفسه وما استثنى فيما ر في النابت في حرم مكة يستثنى هنا (قوله أي بريدنا مع بريد) هذا جواب عما يقال إن في كلام المصنف قلنا وذلك لأن البريد في البريد بريد فيكون الحرم ربع بريد من كل جهة لأن البريد اذا فرق على الجهات الأربع ناب كل جهة ربع بريد مع أن الحرم بريد من كل جهة وحاصل الجواب ان في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم والني بريدنا مصاحبا لبريد حتى تستوفي جميع جهاتها (قوله بحكم عدلين) فلا يكفي اخراجه وحده بدون حكمين يحكمان عليه به واشتراط العدالة في الحكمين يستلزم اشتراط الحرية والبلوغ فيهما (قوله ولا بد من لفظ الحكم) أي في كل نوع اختاره من الأنواع الثلاثة بأن يقول لا حكمنا عليك بشاة مثلا قدرها كذا وبكذا مادام من الطعام أو بصوم كذا بعد أن يختار النوع الذي يكفر به خلافا لابن عرفة حيث قال ان الصوم لا يشترط فيه حكم وانظر هل يشترط في العدلين أن لا يكونا متأكدي القرابة اه عدوى وفي ح ولا أعلم خلافا في اشتراط الحكم في الآخرين الأولين وأما الصوم فصرح ابن الحاجب باشتراط ذلك فيه وظاهر كلام ابن عرفة بل صريحه ان الصوم لا يشترط فيه الحكم ونقله في الطراز أيضا عن الباجي قال طفي عقب ما تقدم من كلام ح قلت أطلق رحمه الله تعالى الخلاف فظاهره من غير تفصيل وليس كذلك بل لابد من بيان محله قال الفاكهاني في شرح الرسالة ان أراد ابتداء أن يصوم فلا بد أن يحكم عليه فينظر لقيمة الصيد لأنه لا يعرف قدر الصوم الا بمعرفة قدر الطعام ولا يكون الطعام الا بحكم وان أراد الاطعام فلما حكم به أراد الصيام فقال جماعة من أصحابنا لا يحتاج لحكمها بالصوم لأن الصوم بدل من الطعام لا من المهدى وكان الصوم متقرر بالطعام بتقرير الشرع فلا حاجة للحكمين اه فينزل كلام ابن الحاجب على الأول وينزل كلام الطراز وابن عرفة والباجي على الثاني وحينئذ فالخلاف لفظي اه بن (قوله فلا يكفي القنوى) أي بأن يقول لا حيث قلت كذا يلزمك كذا (قوله ولا واحد) أي ولا يكفي حكم واحد فقط (قوله أي بأحكام الصيد) أي لا بجميع أبواب الفقه اذ لا يشترط ذلك (قوله وهذا هو خبر المبتدأ) أي أن الجزاء مبتدأ ومثله خبره وقوله بحكم الخ حال إيمان المبتدأ أو من الخبر ويصح أن يكون الجزاء مبتدأ وخبره بحكم ومثله بدل من المبتدأ لأن الجزاء اسم بمعنى المجازي به والمكافأ به وهو مثله يكون بحكم الخ (قوله لأن كفارة الجزاء ثلاثة أنواع على التخيير) اعلم أن النقل يدل على التخيير بين الأنواع الثلاثة في جميع الصيد ماورد فيه شيء والم يرد فيه شيء وانه متى اختار المكفر نوعا من الأنواع الثلاثة فلا بد من حكم الحكمين به هذا كله اذا كان للصيد مثل فان لم يكن له خير بين الاطعام والصيام ومتى اختار نوعا منهما ألزمه به وكل هذا في غير حمام مكة والحرم ويمامهما فان الواجب فيهما شاة تجزى ضحية فان لم يجدها صام عشرة أيام كما يأتي (قوله أي يقوم حيا كبيرا بطعام) بان يقال كم يساوي هذا الصيد لو كان حيا كبيرا من أغلب طعام هذا المحل الذي قتل به فيقال كذا فيحكم عليه بذلك (قوله لا بدراهم ثم يشتري بها طعام) أي فلو فعل ذلك أجزأه وأما لو قومه بدراهم أو عرض وأخرج ذلك فانه لا يجزى ويرجع به ان كان باقيا (قوله ويعتبر كل من الطعام والتقويم بمحله) حاصله انه اذا أخرج الجزاء من النعم اختص بالحرم وان صام فحيث شاء وان أراد أن يخرج

طعاما

حيا كبيرا بطعام لا بدراهم ثم يشتري بها طعام فان كان يحرم كله كخنزير اعتبر قيمته طعاما على تقدير جواز بيعه

وتعتبر القيمة (يوم التلف) لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم التعدى ويكون من جل طعام أهل ذلك المكان ويعتبر كل من الاطعام والتقويم (بمحله) أي محل التلف (وإلا) يكن له قيمة بمحل التلف أولم يمكن الاطعام

بغيره (أى بغير ما ذكر من
الحل أو قربه) (ولا) يحزى
(زائد على) من أمداد
الطعام المقوم به الحيوان
(مسكين) ولا الناقص
عن المدبل لا بد من مدلكل
مسكين ويكمل الناقص وله
نزع الزائدان بين (إلا أن)
يكون الطعام الذى أخرجه
في غير محل التلف (يساوى
سعره) في محل التلف أو
يزيدان كان قيمته في محل
التلف عشرة أمداد وأراد
إخراجها في غيره وكان
سعرها في الحلين واحدا
أو في محل الإخراج أزيد
(فتأويلان) في الأجزاء
وعدمه فلا يستثنى من قوله
ولا يحزى بغيره وهما في
الاطعام بغير الحل الذى
قوم به وهو محل التلف
وليسا جاريين في التقويم
خلافا لما يوهمه كلامه لأنه
إذا قوم في غير محل التلف
وأخرج في محل التلف
مع تساوى القيمة طعاما فيها
أجزأ اتفاقا وهو ظاهر
(أو) صيام أيام بعدد
الامداد في أى مكان شاء
(لكل مدّة صوم يوم
وكل لكسره) أى
كسر الدوجوب في الصوم
إذا تصور صوم بعض
يوم ونديا في إخراج
الطعام (فالنعمامة) أى
فجزاؤها (بدنة)
للمقاربة في القدر
والصورة في الجملة

طعاما فلا بد من اعتبار القيمة طعاما بمحل التلف وإن كان التقويم بغيره ولا بد من دفع ذلك الطعام
لفقره ذلك الحل (قوله لا يوم تقويم المسكين) أى لأنه قد يتأخر وتختلف القيمة وقوله ولا يوم
التقوى أى لأنه قد يتقدم على يوم التلف (قوله ويكون) أى الطعام الذى يقوم به الصيد
(قوله لهدم الساكنين فيه) أى الذين تدفع لهم القيمة (قوله يقوم أو يطعم بقربه) أى تعتبر قيمته في الحل
الذى بقربه ويطعم فقراء الحل الذى بقربه (قوله ولا يحزى تقويم) أى اعتبار القيمة ولا الاطعام
بغيره هذا هو المراد وهو لا ينافى جواز التقويم بغيره لكن مع اعتبار القيمة فيه (قوله ويكمل
الناقص) أى من الأمداد وجوبا (قوله وله نزع الزائد) أى بالقرعة كما في خش وعبق وهو غير
صحيح إذا تصور القرعة مع الزيادة على مد مسكين بل الزيادة تنزع حيث كانت سواء كانت عند
البعض أو الجميع ولا محل للقرعة وإنما محلها فيما إذا أعطى عشرة أمداد لعشرين مثلاً فإنه ينزع من عشرة
بالقرعة ويكمل للآخرين اهـ بن (قوله إن بين) أى للفقير عند الدفع إن هذا جزء أى وكان ذلك
الزائد باقيا عنده فإن تخلف شرط من الشرطين فلا ينزع منه شيء (قوله فتأويلان) قال في التوضيح
وتحصيل المسئلة أنه يطلب ابتداء أن يخرج الطعام بمحل التقويم أى اعتبار القيمة وهو محل التلف فإن
أخرجها في غيره فمذهب المدونة عدم الأجزاء وقال ابن المواز أن أصاب الصيد بمصر فأخرج
الطعام في المدينة فإنه يحزى لأن سعرها أعلى وإن أصاب الصيد بالمدينة فأخرج الطعام بمصر لم يحز
الا أن يتفق سعرهما ابن عبد السلام وقد اختلف الشيوخ في كلام ابن المواز فمنهم من جعله تفسيراً
للمدونة ومنهم من جعله خلافاً وهو الذى اعتمده ابن الحاجب اهـ بن فقول الشارح في الأجزاء
أى بناء على أن بين ابن المواز والمدونة اتفاقاً وقوله وعدم الأجزاء أى بناء على أن بينهما خلافاً
والاعتماد كلام المدونة من الإطلاق وذلك لأن الأجزاء حق تقرر لفقره . كان الصيد فإذا كانت
قيمة الصيد بمحل التلف عشرة أمداد وأراد أن يخرجها بغير محل التلف فإن كانت قيمة الامداد
في محل الإخراج مساوية لقيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في كل من الحلين ديناراً أو كانت قيمتها
في محل الإخراج أكثر من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الإخراج ديناراً وفي محل
التلف نصف دينار فهاتان صورتان من محل الخلاف فعلى الوفاق يحزى فيهما وعلى الخلاف لا
يحزى على الاعتماد وهو مذهب المدونة خلافاً لابن المواز وأما إن كانت قيمة الأمداد العشرة
في محل الإخراج أقل من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الإخراج نصف دينار وفي محل
التلف ديناراً فلا يحزى اتفاقاً إذا علمت هذا فقول المصنف وهل إلا أن يساوى سعره أى وهل عدم
الأجزاء إذا أخرج الطعام في غير محل التلف أو قربه مطلقاً سواء كان سعر الطعام في بلد الإخراج
مساوياً لسعره في بلد التلف أو أقل أو أكثر وهو تأويل الخلاف فيكون بين المدونة وابن المواز
خلاف أو محل عدم الأجزاء إذا كان السعر في بلد الإخراج أقل منه في بلد التلف أما لو كان السعر
في بلد الإخراج أكثر أو مساوياً فإنه يحزى وهذا تأويل الوفاق (قوله وهما في الاطعام) أى فيما إذا
أخرج طعاماً وقوله الذى قوم به أى الذى اعتبرت القيمة فيه (قوله وليسا جاريين في التقويم)
أى وليسا جاريين فيما إذا اعتبرت قيمته بغير محل التلف ولكن أرسل الطعام لمحل التلف
(قوله ولكل مدصوم يوم) لوقال أو صوم يوم لكل مكان أولى إلا أن يجعل قوله لكل مدصوماً
من تأخير متعلقاً بصوم وتقديم معمول المصدر الظرفى جائز عند المحققين (قوله وكل لكسره
الخ) فإذا قيل ما قيمة هذا الظبي قليل خمسة أمداد ونصف فإن أراد الصوم أزماء ستة أيام وإن
أراد الاطعام أزماء خمسة أمداد ونصف مدونذب له كمال المد السادس (قوله فالنعمامة بدنة) أى

(والفيل) أي جرائه بدنة (بذلك سنامين) الأولى حلف الباء أو ذات (وحمار الوحش وبقره) أي جزاؤها (بقرة والضبع والثعلب شاة) وشبه في وجوب (٨٢) الشاة قوله (كحمام مكة والحرم ويمامهما) أي ما يصاد بهما

وان لم يتولد بهما ومن الحمام الفاخت والقمرى بضم القاف (بلا حكم) كاستثناء من قوله والجزاء بحكم عدلين وإنما لم يحتاج الحكم خروجهما عن الاجتهاد لما بين الأصل والجزاء من بعد التفاوت في القدر والصورة (والحل) أي وجزاؤها في اصطليدهما في الحل (و) في (ضبة) وأرنب ويربوع وجميع الطير أي طير الحل والحرم غير حمام الحرم ويمامة (القيمة) حين الإلتاف (طعاماً) وظاهر المصنف أنه غير في النعمة وما بعدها بين اخراج ما ذكر الاطعام وعدله صياماً وهو كذلك على المذهب الا حمام الحرم ويمامة فالشاة فان لم يجدها فصيام عشرة أيام وهذا إما له مثل من الانعام وأما ما ليس له مثل كجميع الطير مطلقاً والحمام واليام في الحل فالتخير بين الاطعام والصوم الا الضب وما صده فانه وان لم يكن له مثل الا انه يخير بين الاطعام والصيام واخراج هدى (والصغير) من الصيد (والريض) منه (والجليل) في منظره والاثنى والملم (كفيرة)

حيث أراد اخراج المثل الخير فيه وفي الاطعام والصيام فالنعامة مثلها وجزاؤها بدنة وهكذا يقال فيما بعد * والحاصل أن الصيد إن كان له مثل سواء كان مقرراً عن الصحابة أم لا فانه يخير فيه بين المثل والاطعام والصيام ومالا مثل له لصفره قيمته طعاماً أو عدله صياماً على التخيير فقول المصنف فالنعامة بدنة بيان لما له مثل غير فيه وفي الاطعام والصوم وقوله وللحل وضب الخ بيان لما لا مثل له وقوله القيمة طعاماً يعني أو عدله صياماً هذا حاصل ما قرر به البدر القرافي والشيخ سالم وتبهما شارحنا وقال عج الذي يفيد النقل انه يتعين في النعمة وما بعدها مذكوره المصنف فان لم يوجد فعده طعاماً فان لم يوجد صام لكل مد يوماً وحينئذ فقوله فالنعامة بدنة هذا كاستثناء من التخيير فكأنه قال الا النعمة فجزاؤها بدنة أي تعييناً وان قوله والجزاء بحكم عدلين مثله من النعم فيما لم يرد فيه شيء بعينه قال طي وما قاله عج خطأ فاحش خرج به عن أقوال المالكية كلهم والصواب ما قاله شيخه البدر إذ كتب المالكية مصرحة بذلك انظر بن (قوله والفيل الخ) قال ابن الحاجب ولا نص في الفيل وقال ابن بشير بدنة خراسانية ذات سنامين وقال القرويون القيمة طعاماً وقيل وزنه طعاماً لغو عظمه وكيفية وزنه أن يجعل في سفينة وينظر إلى حيث تنزل في الماء ثم يخرج منها وتلاً بالاطعام حتى تنزل في الماء ذلك القدر (قوله أي جزاؤه) أي الخير فيه وفي الاطعام والصوم (قوله والضبع والثعلب) يتعين حمل كلام المصنف على غير ما إذا لم ينبج منهما لا يقتلها والافلا جزاء عليه أصلاً كما صرح به القاضي عبد الوهاب في التلقين ونقل في التوضيح عن الباجي أنه المشهور من المذهب فيمن عدت عليه سباع الطير أو غيرها قتلها (بن (قوله كحمام مكة والحرم ويمامهما) أي فجزاؤها شاة فان لم يجدها صام عشرة أيام من غير أن يحكم عليه شيء من ذلك * واعلم ان حمام الحرم القاطن به إذا خرج منه للحل وخرج له حلال للحل وقتله فلا شيء عليه فيجوز اصطاده في الحل للحلال أبو الحسن ظاهر الكتاب انه يجوز صيده وان كان له فراخ في الحرم ابن ناجي ان كان له فراخ فالصواب تحريم صيده لتعذيب فراخه حتى يموتوا قاله ح (قوله أي ما يصاد بهما) أشار إلى ان الاضافة في حمام مكة ويمامة لأدنى ملابسة (قوله أي وجزاؤها) يعني الحمام واليام في اصطليدهما في الحل (قوله على المذهب) أي وهو ما قرر به الشيخ سالم والبدر وارتضاه طي خلافاً لما قاله عج وقد علمته (قوله) وأما ما ليس له مثل الخ) هذا التفصيل الذي ذكره فيما ليس له مثل خلاف الصواب وان الذي عليه أهل المذهب ان ما كان من الصيد لا مثل له لصفره سواء كان طيراً أو غيره غير حمام الحرم ويمامة فانه يخير فيه بين الاطعام والصيام وماله مثل يخير بين الثلاثة للمثل والاطعام والصيام ولم يفصل أحد فيما ليس له مثل بين الطير وغيره والحاصل ان الصيد اما طير أو غيره والطير اما حمام الحرم ويمامة وإما غيرهما فان كان الصيد حمام الحرم ويمامة تعين فيه شاة تجزى ضحية فان عجز عنها صام عشرة أيام وان كان الطير غير ما ذكر خير بين القيمة طعاماً وعدله صياماً وان كان الصيد غير طير فاما ان يكون له مثل يجزى ضحية أم لا فان كان الأول خير بين المثل والاطعام والصوم كان فيه شيء مقرر أم لا وان كان ليس له مثل يجزى ضحية خير بين الاطعام والصوم فقط كجميع الطير هذا حاصل القول عليه من المذهب كما يفيد كلام بن (قوله كالدية) أي كما ان دية الرجل الكبير كدية الرضيع ودية الجليل كدية القبيح ودية المريض كدية الصحيح (قوله ولا يلاحظ الوصف القائم به) أي

الوجوب

من كبير وصليم وقبيح وذكر وغير معلم فيساوى غيره في التقويم كالدية ولا يلاحظ الوصف القائم به فلا بد في الصغير والمريض

من فهو به بغير صحيح يجزى ضحية (و) إذا كان مملوكا (قوله لرقيه بذلك) الوصف القائم به (ممن) أى مع القيمة التى هى الجزاء لحق الله فيلزمه القيمتان قيمة لربه ملحوظ فيها الوصف القائم به وقيمة (٨٣) لحق الله غير ملحوظ فيها الوصف

(واجتهد) أى الحكمان

فما لها فيه دخل (وإن

روى) عن الشارع (فيه)

أى فى الجزاء فيه

متعلق باجتهدا والاولى

تقديمه بصلقه أى واجتهدا

فيه من ممن وسن وضده

وان ورد فيه شئ معين

فالنعام فيها البدنة كما

ورد لكن تارة تكون

صغيرة وتارة كبيرة وكل

منهما متفاوت فلا بد من

بدنة تجزى فى الهدايا ثم

يجتهدان هل يكفى اول

الاسنان ولا بد من جذعة

سمينة جدا أو إلى غير ذلك

(وله) أى للحكماء عليه

(أن ينتقل) عما حكم عليه

به لغيره فاذا خيره فى احد

الانواع الثلاثة فاختار

احدها وحكماء عليه به فله ان

يختار غيره ويحكم به عليه

(إلا أن يلتزم) ما حكم به

ويعرفه (فتاويلان) فى

الاتقال وعدمه والاعتماد

ان له الاتقال مطلقا

(وإن اختلفا) فى قدرا

حكماء به أو نوعه (ابتدىء)

الحكم منها أو من غيرها

أو من احدهما مع غير

صاحبه ولذا بى ابتدىء

للجهول (والأولى

كونهما) حال الحكم

فما لها فيه دخل (وإن

روى) عن الشارع (فيه)

أى فى الجزاء فيه

متعلق باجتهدا والاولى

تقديمه بصلقه أى واجتهدا

الموجب لتقص قيمته فالصغير يقوم على أنه كبير والريض يقوم على أنه صحيح والقبیح يقوم على أنه جميل وهكذا (قوله من تقويمه بغير صحيح يجزى ضحية) أى فالنعام الصغيرة أو القبيحة أو المريضة إذا قبلها المحرم واختار مثلها من الانعام بحكم عليه بدنة صحيحة كبيرة تجزى ضحية وكذا يقال فى غيرها وإن اختار أن يدفع قيمتها طعاما فإنها تقوم بطعام على أنها صحيحة كبيرة ويقطع النظر عما فيها من وصف الصغر أو المرض أو القبح ويدفع القيمة لا فقراء أو يصوم لكل مديوم إن اختار (قوله وإذا كان مملوكا) أى وإن كان السيد الذى قتله المحرم مملوكا الخ (قوله قيمة لربه ملحوظ الخ) أى فىقوم لربه بدراهم على الحالة التى هو عليها من صغر أو كبر أو مرض أو صحة ويقوم لحق الله بالطعام على أنه كبير صحيح ان لم يخرج مثله من النعم فاذا كان الصيد صغيرا لم يصل لمن الاجزاء ضحية كشاب صغير لم يكمل سنة فانه يقوم بطعام على أنه كبير يجزى ضحية وكذا يقال فيها إذا كان مريضا والحاصل انه يقوم لحق الله بالطعام على أنه كبير صحيح ولو كان مريضا أو صغيرا كما فى خش (قوله فيها لها فيه دخل) بأن كان الصيد غير حمام مكة والحرم ويمامها (قوله وإن روى فيه الخ) الحاصل ان الصيد ان كان لم يرو فيه شئ عن النبي ولا عن السلف الصالح كالدب والقرود والخزير فان الحكمين يجتهدان فى الواجب فيه وفى احواله وان كان فيه شئ مقرر كالنعام والفيل فانه ورد فى الأول بدنة ذات سنم وفى الثانى بدنة ذات سنمين فالاجتهاد فى احوال ذلك المقرر من ممن وسن وهزال بأن يريا ان فى هذه النعام المقتولة بدنة سمينة أو هزيلة مثلا كسمن النعام أو هزالها (قوله هل يكفى اول الاسنان) أى من الابل وهى بنت مخاض (قوله أولا) أى أو سمينة لا جدا (قوله وله ان ينتقل) أى فى غير ما يتعين عليه كالنعام ونحوها بما ذكر انه ليس فيه تغيير قاله عبق وقد تقدم ان ما ذكره غير صحيح إذ التخيير فى الجميع ما ذكر وغيره اه بن (قوله وحكماء عليه الخ) فيه اشارة إلى أنها لا يحكمان عليه إلا بعد ان يخيرا بين الامور الثلاثة واختياره واحدا منها وقوله انه ان يختار غيره ويحكم به عليه محل حكمها عليه إذا انتقل لغير الاول إذا انتقل من المثل للطعام أو الى الصوم وأما لو انتقل من الطعام للصوم فلا يحتاج لحكم كالمز لأن صومه عوض عن الطعام لا عوض عن الصيد أو مثله (قوله إلا ان يلتزم الخ) الظاهر ان الالتزام يكون باللفظ بأن يقول التزم ذلك لا بالجزم القابى قاله شيخنا (قوله فتاويلان) محلها إذا علم ما حكم به عليه والتزمه لا ان التزمه من غير معرفة به كاهو ظاهر المصنف والتأويل الاول وهو الانتقال للاكثر والتأويل الثانى وهو عدم الانتقال لابن الكاتب وابن محرز اه بن والحاصل ان التأويل الاول يقول له الانتقال مطلقا سواء عرف ما حكم به عليه ام لا التزمه ام لا والثانى يقول له الانتقال ما لم يعرف ما حكم به عليه ويلتزمه والام ينتقل (قوله فى قدر ما حكم به) بان قال احدهما حكمنا بشاة بنت ثلاث سنين وقال الآخر بل بنت سنين وقوله أو نوعه أى بأن قال احدهما حكمنا بشاة وقال الآخر حكمنا ببقرة وكذا إذا اختلفا فى أصل الحكم (قوله ابتدىء الحكم) أى اعيد ثانية وثالثة حتى يقع فى الاجتماع على امر لا خلف فيه وسواء وقع الحكم ثانيا وثالثا منها أو من غيرها أو من احدهما مع غير صاحبه (قوله تبينا واضحا) أى وأما لو كان الخطأ غير بين فانه لا ينقض كالأول حكم فى الضبع بغير ابن أربعة أشهر فلا ينقض حكمه لان بعض الأئمة يرى اجزاء ذلك وحكم الحاكم لا ينقض إذا وقع بمختلف فيه وما ذكره الشارح من التفصيل قول لابن عبد الحكم وهو ضعيف والمعتمد انه متى تبين الخطأ فى الحكم فانه ينقض سواء كان واضحا أو غير واضح كاهو ظاهر المصنف

(بمجلس) ليطلع كل على حكم صاحبه (وتقص) حكمها (إن تبين الخطأ) تبينا واضحا كما فى الدونة كحكمها بشاة

فما فيه بقررة أو عكسه

(وفي الجنين) أي كل فرد من أنثاه (و) في كل فرد من (البیض) غير المذر إذا كسرهما المحرم أو من في الحرم (عشر ذرية الأم ولو نهر) الجنين بعد نزوله ولم يستهل أو الفرج بعد كسر البيض وهذا إن لم يتحقق موت الجنين من قبل الضرب والا فلا شيء فيه (وديتها) كاملة (إن استهل) صارها بعد انفصاله عن أمه أو عن البيضة فأت فان ماتت الأم أيضا فديتان * ولما كانت دماء الحنج ثلاثة بعضها على التخير وهو (٨٤) الفدية وجزاء الصيد كامر وبعضها على الترتيب أشار له بقوله (وغير الفدية) أي

فدية الأذى (و) غير جزء (العشيرة) وذلك الغير ما يجب تركه واجب أولدى أو قبله بغير أو غير ذلك كما تقدم (مرتبة) مرتبتين لا يتقل عن أولاهما إلا بعد عجزه عنها لثالث لهما (هدى) وهو المرتبة الأولى (ونذية) إبل * لأن كثرة اللحم فيه أفضل (فقره) فضاء (ثم) عند العجز عنه (صيام ثلاثة أيام) في الحج وهو المرتبة الثانية وأول وقته (من) حين (إحرامه) بالحج إلى يوم النحر وهو معنى قوله تعالى في الحج (و) أن فاته صومها قبل يوم النحر (صام) وجوبا (أيام) منى الثلاثة بعد يوم النحر ويكره على العتد تأخيرها إلى أيام منى إلا لعذر فإن صام بعضها قبل يوم النحر كلها أيام التشريق وإن أخرها عن أيام التشريق صامها متى شاء وصلها بالسبعة أو لا وقوله (بنقص حج) يحتمل أنه راجع لقوله وغير الفدية

ألا بد في جزاء الصيد من كونه يحزى، ضحية اه تقرير غيضا عدوى (قوله وفي الجنين والبيض عشر ذرية الأم) أي في الجنين بضرب محرم أو حلال في الحرم أنه فلقه ميتا وفي كل واحدة من البيض غير المذر إذا كسرهما المحرم أو الحلال في الحرم من أي طائر عشر ذرية الأم والمراد بديدة الأم قيمتها طعاما أو عدله صايما فيما في جزاء أمه طعام وقيمة مثلها من النعم طعاما إذا لم يكن في جزائها طعام * وحاصل ذلك أنه غير في الجنين والبيض بين عشريقة أمه من الطعام وبين عدل ذلك صايما صوم مكان كل مديوما إلا ييض حمام مكة والحرم وجنيتها ففيه عشريقة الشاة طعاما فإن تعذر صام يوما انظر ح وغير هذا مما في عقب وعج غير صحيح اه بن ثم ان ظاهر قوله والبيض أن فيه العشر من غير حكومة كان ييض حمام حرم أو غيره وذكر سند أنه لا بد من حكم عدلين في البيض مطا و لو كان ييض حمام الحرم قال لانه من باب الصيد والصيد لا بد فيه من حكين اه ولعل الفرق بينه وبين أصله الذي هو حمام الحرم أن الأصل في الجزاء الحكومة لوروده في القرآن وإنما خرج حمام الحرم لقضاء غنائه فيه بالشاة وبقي ما عداه ومنه البيض على حكم الأصل (قوله إذا كسرهما المحرم) أي ولو ضربات أو ضربات في فور وكذا يقال في الجنين أي أن في كل جنين عشر ذرية أمه ولو قتل المتعدد منها بضرب الأم ضربة واحدة أو ضربات في فور (قوله وهو الفدية) أي والتخير فيها بين النسك بشاة فاعلى وطعام ستة مساكين لكل واحد مدان وصيام ثلاثة أيام (قوله وجزاء الصيد) أي والتخير فيه بين ثلاثة أشياء أن كان له مثل من النعم وهى المثل والاطعام بقدر قيمة الصيد والصوم عن كل مديوما وإن لم يكن له مثل خير بين امرين القيمة طعاما والصوم لإحرام الحرم ويغايه فانه يتعين فيه شاة فان عجز صام عشرة أيام (قوله لترك واجب) أي كترك الجمار وميت ليلة من ليالى منى وطواف القدوم وغير ذلك من واجبات الاحرام أو الوقوف أو واجبات الطواف أو السعى (قوله هدى) خبر عن قوله وغير الفدية وقوله مرتب خبر عن محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر ليان الحكم أي وغير الفدية والصيد هدى الخ وهو مرتب أي واجب ترتيبه (قوله فضاء) انما سكت المصنف عنها لانحصار الهدى في الثلاثة ولو قال المصنف فغتم لأشعر ان هناك مرتبة أخرى يستحب تقديم الغنم عليها (قوله صيام ثلاثة أيام) أي ويندب فيها التتابع كما ينذب في السبعة الآتية أيضا اه عدوى (قوله وأول وقته) أي صوم الايام الثلاثة (قوله ويكره على المعتد الخ) أي ان المعتد من المذهب كما قال الباجي ان صيامها قبل يوم النحر مستحب لا واجب وحينئذ فتأخيرها لا يام منى من غير عذر مكروه وهو ظاهر المدونة أيضا وبه صرح ابن عرفة لما وقع لعقب تبعه لعج والشيخ احمد من ان صيامها قبل يوم النحر واجب ولا يجوز تأخيرها لا يام منى بلا عذر ضعيف انظر بن (قوله قاصر) لأنه لا يشمل التقص في العمرة فيقتضى انه ليس فيه ذلك الغير الكائن من هدى أو صوم وليس كذلك (قوله شرط في قوله من إحرامه) أي ان محل جواز صيام الايام الثلاثة من إحرامه ان تقدم

والصيد الخ فكانه قال وذلك الغير من هدى

النقص

أو صيام كائن بسبب نقص في حج لكن التقييد بالحج يصير الكلام قاصرا إلا أن يجاب بأن فيه حذف العاطف والمعروف أي أو عمرة ويكون قوله (إن تقدم) النقص (على الوقوف) شرطا في قوله من إحرامه الخ

ويحتمل أنه متعاقب بصام أي وصام أيام من بسبب نقص يحجج أن تقدم النقص على (٨٥) الوقوف كتحدي ميقات وتمتع وفران وهدى

وقبله بهم وفوات الوقوف
نهارا أما نقص متأخر
عن الوقوف أو وقع
يوم الوقوف كترك
مزدلفة أو رمى أو حلق
أو مبيت بمنى أو وطء
قبل الإفاسة فيصوم له
مقشاً (و) صيام (سبعة)
إذا رجع من منى
سواء أقام بمكة أم لا ويندب
تأخيرها حتى يرجع لأهله
ليخرج من الخلاف (و لم
تجزر) السبعة بضم التاء
وسكون الجيم من الاجزاء
(إن قدمت على وقوفه)
أو على رجوعه من منى ثم
شبه في عدم الاجزاء قوله
(كصوم أيسر) بالهدى
(قبله) أي قبل الشروع
فيه أو قبل كمال يوم (أو
و جد) قبله (مسلطاً) يسلفه
ما يهدي به وينظره (ل مال
يلده) فلا يجزيه الصوم
بل يرجع للهدى (و ندب
الرجوع له) أي للهدى أن
أيسر (بعد) صوم يوم أو
(يومين) وكذا في اليوم
الثالث قبل اكتماله وأما
بعد اكتماله فلا يندب له
الرجوع لأنها تقسيمة
فكانت كالنصف (و) ندب
(وقوفه به) أي بالهدى
(الواقفة) كلها

النقص على الوقوف (قوله ويحتمل أنه المتعاقب) قال علق والأظهر أنه تنازع فيه المصدر والفعل فيكون
مراده أن تقدم النقصان على الوقوف بصفة شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحصاءه
إلى يوم النحر والثاني كونه إذا فات صومها قبل يوم النحر صام أيام منى (قوله أو وقع يوم الوقوف)
أي كذا أو قبله بهم حصل يوم الوقوف (قوله متى شاء) أي بعد أيام منى الثلاثة فلو صامها لم تجزأه
شيخنا عدوى (قوله وصيام سبعة) أشار الشارح إلى أن سبعة بالجر عطف على ثلاثة وهذا هو
الصواب أي على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من منى وإن لم يصلها
بالرجوع ولا يصح عطفه على معمول صام لأنه يقتضي تفيد السبعة بالقيود التي قيد بها قوله صام
وليس كذلك بل السبعة تصام في الحج والعمرة تقدم النقص على الوقوف أو تأخر نعم قوله إذا رجع
من منى يقتضي اختصاص السبعة بالحج وليس كذلك اهـ بن (قوله إذا رجع من منى) المراد بالرجوع
من منى الفراغ من أفعال الحج سواء رجع لمكة أو رجع لأهله من منى أو أقام بمنى لكونه من أهلها مثلاً
(قوله ليخرج من الخلاف) حاصله أنه وقع الخلاف في الرجوع في قوله تعالى وسبعة إذا رجعت
فسره مالك في المدونة بالرجوع من منى سواء كان لمكة أو لبلده وهو المشهور وفسره في الموازية
بالرجوع للأهل إلا أن يقيم بمكة فإذا أخر صيامها إلى أن يرجع لأهله أجزأ على القولين وإن أخر
للرجوع لمكة من منى فتجزئ على الأول دون الثاني (قوله ولم تجز أن قدمت على وقوفه) وهل
يجتزئ منها بثلاثة أيام أو لا قولان الأول لتونسى والثاني لابن يونس والوضع أنه لم يصم الأيام
الثلاثة بل قدم السبعة أيام على الوقوف وأراد تأخير الصلاة بعده وأما لو قدم العشرة فإنه يجتزئ منها
بثلاثة ويصير مطالباً بالسبعة بعد الرجوع من منى (قوله أو على رجوعه) أي كالموصى بعضها في أيام
منى ابن عاشر انظر لو أوقع بعضها في أيام منى والظاهر عدم الاجزاء لقوله في الصوم لاسبقية إلا
لتمتع (قوله وندب الرجوع له بعد يومين الحج) نحوه لابن الحاجب وابن شاس وأصله قول اللخمي
استحب مالك لمن وجد الهدى قبل أن يستكمل الأيام الثلاثة أن يرجع للهدى قال طفي وانظر هذا
مع قول المدونة في كتاب الظهار وإن صام ثلاثة في الحج ثم وجد ثمن الهدى وفي اليوم الثالث
فليصم على صومه فإن وجد ثمنه في اليوم الأول فإن شاء أهدي أو تمادى على صومه اهـ فقد أمره بعد
يومين بالتمادى وخيره في أول يوم وكل هذا مخالف لما هنا من ندب الرجوع للهدى إذا وجدته بعد يومين
قلت قد يقال يصح حمل ما ذكره المصنف ومتبوعاه على ما في المدونة بأن يراد باستحباب الرجوع بعد
يومين أي وقبل الشروع في الثالث كما نقله ت عن ابن ناجي خلافاً للخمى وإن المراد بالتأخير الذي
فيها عدم اللزوم فلا ينافي الاستحباب تأمله والله أعلم وبما ذكر تعلم أن قول الشارح بوجوب
الرجوع للهدى إذا وجدته بعد الشروع وقبل كمال يوم غير صحيح اهـ بن فتحصل أن الاعتماد أنه يندب
الرجوع للهدى أن أيسر بشمته قبل كمال صوم الثالث سواء أيسر في اليوم الأول أو الثاني أو الثالث
وأما أن أيسر بعد كمال الثالث فإنه لا يندب له الرجوع له لكن لو رجع له جاز لأنه الأصل (قوله فصب
الندب على الجميع) نحوه في ح وت وتقه به ابن عاشر وطفي بأن كلام المؤلف لا يحتاج لتأويل بل
هو على ظاهره من أن وقوفه به بكل موقف مستحب لأن وقوفه بصفة جزءاً من الليل إنما هو شرط
لنحره بمعنى وليس شرطاً في كونه هدياً بحيث لو ترك بطل كونه هدياً ولا منافاة بين استحباب وقوفه
بصفة وبين كونه شرطاً في نحره بمعنى لأن النحر بمعنى ليس بواجب بل إن شاء وقف به بصفة

وهي عرفة والمشعر الحرام ومنى لأنه يقف فيها عقب الجمرتين الأوليين فصب الندب على الجميع فلا ينافي أن وقوفه بصفة جزءاً من الليل
شرط وهذا فيما ينحر بمنى وأما ما ينحر بمكة فالشرط فيه

الجمع بين الحل والحرم فقط (و) نذب (النحر) للهدى وكذا جزاء الصيد (بمعنى) بالشروط الثلاثة الآتية هذا ظاهره لكن العتمد وجوب النحر بمعنى عند استيفاء الشروط فان نحره بمكة مع استيفائها صح مع مخالفة الواجب وأشار للشروط بقوله (إن كان) سيق (في) احرام (حج) ولو كان موجه بقصا (٨٦) في عمرة أو كان تطوعا (ووقف به هو) أى ربه (أو نائبه كمو)

و نحره بمعنى وان شاء لم يقف به ونحره بمكة قاله في المدونة اه بن (قوله الجمع بين الحل والحرم) أى ولا يندب ان يقف به للواقف (قوله ونذب النحر للهدى) أى سواء كان واجبا بأن كان لقص أو كان تطوعا (قوله بالشروط الثلاثة) أى للشرطة في ذبحه بمعنى لا في كونه هديا فان ذبح بمعنى مع فقد واحد منها لم يجز (قوله لكن العتمد الخ) وهو ما صرح به عياض في الاكمال وما قاله ح من الذنب بغير ظاهر ولا دليل له في قول المدونة ومن وقف بهدى أو جزاء صيد أو مائة أو غيره بعرفة ثم قدم به مكة فنحره بها جاهلا أو ترك مئى متعمدا اجزاء اه لأن الاجزاء لا يدل على الذنب اه طي (قوله إن كان) أى الهدى وكذا جزاء الصيد سيق في احرام حج وقوله ولو كان موجه بقصا في عمرة أى قدمها على ذلك الحج كانت في عامه أو في غيره (قوله ووقف به) أى ووقف به ربه المحرم بعرفة جزأ من ليلة النحر (قوله أى كوقوفه) أى كوقوف ربه وأشار الشارح بقوله أى كوقوفه إلى أن الكاف داخله على مضاف مقدر فحذف فاقضل الضمير وليس كلام للصنف من القليل وهو جر الكاف للضمير (قوله واحترز بقوله أو نائبه الخ) أى كما احترز بقوله كمو عما إذا وقف به النائب بعرفة في غير ليلة النحر (قوله ان يكون النحر بأيامها) أى ان يكون أراد النحر في أيامها (قوله في عمرة) أى في احرامها سواء كان نذرا أو جزاء صيد أو تطوعا أو عن قص في حج (قوله مكة) أى البلدة ما يليها من منازل الناس وانضلم الروة لقوله عليه الصلاة والسلام في الروة هذا النحر وكل فجاج مكة أى طرقها منحر فان نحر خارجا عن بيوتها إلا انه من لواحقها فالمشهور انه لا يجزى كها قول ابن القاسم وماما الذبح بمعنى فالأفضل أن يكون عند الجمرة الأولى ولا يجوز النحر دون جمره العقبة مما يلي مكة لأنه ليس من مئى (قوله فلا يجزى بمعنى ولا غيرها) أى ويتعين ذبحه بمكة فان لم يرد الذبح بها بأن حلف ليدبحه بمعنى ولم يقيد بهذا العام والفرض انه اتقى بعض شروط الذبح بها صير للعام القابل وذبح بمعنى مع مراعاة شروط الذبح بها (قوله واجزاء ان أخرج لحل الخ) حاصله ان الهدى إذا فاتته الوقوف بعرفة أو سيق في احرام عمرة أو خرجت أيام مئى وتعين ذبحه بمكة فلا يخلو إما ان يكون اشتراه صاحبه من الحل أو من الحرم فان كان اشتراه من الحل فادخاله للحرم أمر ضرورى لأن الفرض تعين ذبحه بمكة فإن ذبحه في الحل فلا يجزى وان كان اشتراه من الحرم فلا بد أن يخرج له للحل من أى جهة كانت (قوله إذ شرط كل هدى الخ) ولو كان تطوعا (قوله كأن وقف به) بفتح الهمزة أى كوقوفه به فكاف التشبيه داخله على اسم تأويله وبكسرهما على أن إن شرطية وجوابها مافى الكاف من التشبيه لا يقال ان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح أو قول وما هنا ليس كذلك إذا كسرت الهمزة لانا نقول هى داخله على محذوف والتقدير كالحكم ان وقف به فضل مقلدا ونحر أجزا (قوله فضل) أى بعد ذلك (قوله تنازعه الفعلان) أى فكل منهما يطلبه على انه حال من الضمير المعمول له وهذا بناء على جواز التنازع في الحال وأما على منعه فهو من الحذف من الأول لادالة الثاني أو العكس (قوله ونحر) أى لكونه مقلدا أو الوضل غير مقلد ووجه مذبح حافى محل يجزى فيه الذبح أو في غيره فانه لا يجزى به (قوله فيجزىه) أى ولو كان الذابح له نوى به الهدى عن نفسه (قوله فان وجدته منحورا في محل لا يجزى الخ) أى كأن وجدته منحورا بغيرهما من الأما كن (قوله ولم يعلم الخ) جملة حالية مقيدة لعدم الاجزاء إذا ضل ولم يجد أصلا أى واما ان لم

أى كوقوفه في كونه لأبد ان يقف به جزءا من ليلة النحر واحترز بقوله أو نائبه عن وقوف التجار إذ ليسوا نائبين عنه إلا أن يشترطه منهم وبأذن لهم في الوقوف به عنه والشرط الثالث ان يكون النحر (بأيامها) أى مئى لكن العتمد أيام النحر إذ اليوم الرابع ليس محلا للنحر مع انه ن أيام مئى فلو عبر بأيام النحر كان أولى (ولا) بأن انتفت هذه الشروط أو شئى منها بأن ساقفه في عمرة أو لم يقف به بعرفة أو خرجت أيام النحر (ف) محل نحره (مكة) وجوبا فلا يجزى بمعنى ولا غيرها (وأجزاء) النحر بها (إن أخرج) الهدى (لحل) ولو بالشراء منه إذ شرط كل هدى الجمع بين الحل والحرم وسواء كان المخرج له ربه أو غيره محرما أو حلالا ولنا بنى اخرج للجهول وأما ما يذبح بمعنى فالجمع فيه بين الحل والحرم ضرورى إذ شرطه الوقوف

به بعرفة وهى حل وشبه في الاجزاء قوله (كأن وقف به) أى بالهدى كان الواقف به ربه أو نائبه (فضل مقلدا) حال من ضمير الهدى تنازعه الفعلان قبله (ونحر) بمعنى أيام النحر أو بمكة بمعنى وجدته ربه منحورا فيجزىه فان وجدته منحورا في محل لا يجزى النحر فيه أو لم يجدته أصلا ولم يعلم هل نحر أم لا لم يجزه

(والمسوق (في العمرة) كان لتقص فيها أو في حج أو نذر أو تطوعاً أو جزاءً صدي بنحر (بمكة) وأعاد هذه وإن دخلت في قوله وإلا فمكة ليرتب عليها قوله (بعد) تمام (سعيها) فلا يجزئ قبله (ثم) بعد نحر الهدى (حلق) أو قصر واخل من عمرته (وإن أردف) الحرم بالعمرة حجا عليها (لخوف فوات) أن تشاغل بها (أو لخيف) أو قاس ومعه هدى (٨٧) تطوع (أجزاً) الهدى (الطوع) السوق فيها قبل الإرداف

(لقرانه) الحاصل بالإرداف ولا مفهوم لخوف فوات بل كذلك إذا أردف لغيره (كان

ساقه) أي الهدى (فيها)

أي في عمرته وآمها قبل

أحرامه بالحج (ثم حج

من كامه) وصار متمماً

فإن ذلك الهدى يجزئ

عن تمته مطلقاً على

الراجع كما أجزأه عن

قرانه (وتؤول أيضاً)

كانت أولت بالاطلاق (بما

إذا سبق للتمتع) يشمل

ما إذا سبق ابتداء بقصد

التمتع أو للتطوع ثم جعله

للمتع على تقدير حصوله

بعده فلا منافاة بين كونه

تطوعاً وبين كونه سيق

للمتع فإن لم يسبق له بل

كان تطوعاً محضاً لم يجزه

على هذا التأويل

(والمندوب) فيها ينحر

(بمكة المروة) وأجزأه

جميع أجزائها (وكره)

للهدى (نحر) أو ذبح

(غيره) عنه استنابة إن

كان النائب مسلماً والالم

يجزه (كالأضحية) دليل

ذلك بنفسه تواضعاً لربه

(وإن مات متمتعاً) ولم

يكن قلده هديه (فالهدى)

يجده أصلاً مع تحقق نحره ولا يدرى مع ذلك في أي محل نحر كما لو أخبره شخص بأنه نحر وذله ربه عن سؤاله في أي محل نحر فظاهر كلام المصنف أنه يجزئ ولو ضل قبل الوقوف به ووجده قد ذبح بمكة أجزاً حيث جمع فيه بين الحل والحرم بأن ضل في الحل وأما أن لم يجمع فلا يجزئ كما أنه لا يجزئ إذا ضل قبل الوقوف ووجده مذبوحاً بمعنى إلا أن يعلم أن الذي أصابه وقف به والا أجزأه لأنه صدق عليه أنه وقف به نائبه حكماً (قوله والمسوق في العمرة) أي والهدى للمسوق في أحرام العمرة وهذا مبتدأ خبره قوله ينحر بمكة وقوله وأعاد هذه أي المسئلة (قوله فلا يجزئ قبله) أي لأنهم زلوا سعيها منزلة الوقوف في هدى الحج في أنه لا ينحر إلا بعده (قوله أولحيض الخ) عطف على مخوف كما أشار له الشارح لأعلى قوله لخوف الفوات (قوله أو لحيف أو قاس) أي طرأ عليها بعد الأحرام بالعمرة وخافت فوات الحج إذا انتظرت الطهر منها وتمت العمرة (قوله ومعه هدى تطوع) أي والحال أنه ساق معه في أحرام العمرة قبل الإرداف هدى تطوع سواء قلده أو أشعره أو لم يقلده ولم يشعره (قوله بل كذلك إذا أردف لغيره) أي فالمدار على كونه أردف بمحل يصح فيه الإرداف (قوله يجزئ عن تمته) هذا أحد قولي مالك في المدونة ابن القاسم وهو أي الأجزاء أحب إلى وقد تأول سند الأجزاء مطلقاً كما هو ظاهر الكتاب وتأولها عبد الحق على أن محل الأجزاء إذا كان ذلك الهدى ساقه في أحرام العمرة على أن يجعله في تمته ولكن قلده أو أشعره قبل وجوبه الذي هو أحرام الحج وأما لو ساقه بنية التطوع فإنه لا يجزئ (قوله بما إذا سبق للتمتع) أي بما إذا ساقه ليجمعه في تمته إلا أنه لما قلده أو أشعره قبل وجوبه بأحرام الحج سماه تطوعاً لذلك فهو تطوع حكماً (قوله ثم جعله) أي قبل الأحرام بالحج (قوله والمندوب بمكة) أي وأما ما ينحر بمكة فيندب أن يكون نحره عند جمره العقبة وهي الجمره الأولى (قوله المروة) أي لقوله عليه السلام في العمرة عند المروة هذا هو للنحر (قوله وأجزأه في جميع أجزائها) وأما ما نحر خارجاً عن بيوتها فإنه لا يجزئ ولو كان من توابعها كذبي طوى على قول ابن القاسم (قوله نحر غيره) أي أو ذبحه ومفهوم تخصيص الكراهة بالدكاة أن الاستنابة على السلق وتقطيع اللحم جائزة من غير كراهة وهو كذلك والظاهر أن محل كراهة الاستنابة على الدكاة ما لم يكن عذر ككثرة الهدايا والإفلا كراهة فقد أهدى ﷺ في حجة الوداع بمائة بدنة نحر بيده الشريفة منها ثلاثاً وستين ونحر على سبعاً وثلاثين استنابة (قوله استنابة) أي وأما أن ذكي الغير من غير استنابة لم يكره لربه ويجزئ عنه (قوله والا لم يجزه) أي وعلى ذلك المستنبط البذل كما في المدونة (قوله وإن مات متمتعاً) أي وأما لو مات قارن الهدى من رأس ماله حيث أحرم بالحج على وجه يرتد على العمرة ثم مات أه عدى (قوله ولم يكن قلده هديه) أي بأن مات من غير هدى أو عن هدى غير مقلد (قوله إن رمى العقبة) أي أن كان رمى العقبة يوم النحر قبل موته وقوله أو فوات وقتها ينفوات يوم النحر ثم مات قبل رميها بالقلد وقوله أو طاف الإفاضة أي أو كان طاف للإفاضة قبل رميها ثم مات قبل رميها فالهدى من رأس ماله في هذه الأحوال الثلاثة (قوله فإن انتفت الثلاثة) أي بأن مات قبل رمى العقبة وقبل فوات وقتها ولم يطب طواف الإفاضة وقوله فلا هدى عليه أي ما لم يكن قلده الهدى قبل موته والأوجب إخراجها لوجوبه بالتقليد (قوله جميع دماء الحج)

وأوجب إخراجها على وارثه (من رأس ماله) ولولم يوص به (إن رمى العقبة) أو فوات وقتها أو طاف الإفاضة فإن قلده أو أشعره تبين ذبحه ولو مات قبل الوقوف فإن انتفت الثلاثة فلا هدى عليه في ثلث ولا رأس مال (ويسن الجميع) أي جميع دماء الحج، نابل وبقرو غنم (وعن) الهزى، معه وعن الهزى (كالضحية) الآتية في بابها (والمعتبر) أي الوقت المعبر فيه السن والعيب

(حين وجوبه وتقليده) أي تعيينه وذلك بالتقليد بما يقبل وتمييزه عن غيره ليكون هدياً قابلاً للتقليد المراد بالوجوب والتقليد هنا شيء واحد وهو التبعين لا الوجوب الشرعي وهو أحد الأحكام الخمسة ولا حقيقة التقليد (فلا يجزئ) هدى واجب (مقلد) يعيب يمنع الأجزاء أولم يبلغ السن (ولو سلم) من عيبه أو بلغ السن قبل النحر بخلاف هدى تطوع أو مندور معين فيجزئ وإن سلم قبل ذبحه ثم يجب انفاذ ما قلده معينا لوجوبه بالتقليد (٨٨) وإن لم يجزه (بخلاف عكسه) وهو أن يقبله أو يعينه للهدى سلماً ثم يعيب قبل ذبحه فيجزئ لا فرق بين

التطوع والواجب على المذهب
قوله (إن تطوع) به ليس
شرطاً في قوله بخلاف عكسه
لتصوره فكان الوجه حذفه
قلعه مقدم من تأخير ومحل
بعد قوله والإصديق به من
قوله (وأرثه) أي الهدى
المرجوع به على بانه لعب
قديم يمنع الأجزاء أم لا
اطلع عليه بعد التقليد
والاشعار المقتنين لرده
(وعنه) الرجوع به
لاستحقاقه جعل كل منها
(في هدي إن بلغ) ذلك
من هدى (وإلا) يبلغ
(تصدق به) وجوباً وهذا
أن تطوع به أو كان مندوراً
حينه إذ لا يلزمه بدله لعدم
شغل ذمته به (و) الارش
للاخذ (في الفرض)
الأصل أو النذور الغير
المعين (يستعين به في غير)
أي يجعله في بدل الواجب
عليه أن بلغ عنه فإن لم يبلغ
كمل عليه واشترى به البدل
وهذا في عيب يمنع
الأجزاء إذ عليه بدله

أي من فدية أجزائه صيد أو هدى كان عن نقص أو كان نذراً أو تطوعاً (قوله حين وجوبه إلخ) أي
لا يوم نحره على المشهور (قوله وتمييزه عن غيره) أي بسوقه لمسكة أو نذره (قوله ولا حقيقة التقليد)
أي الآية بل المراد به هنا نعم بما يأتي لأن المراد به هنا تعيينه للهدى سواء كان بالتقليد الحقيقي أو
بالتعيين عن غيره من الانعام وإنما كان المراد بالتقليد هنا ما ذكر لأن هذا الحكم أعنى اعتبار السن
والعيب حين التعيين يعم الانعام كلها ما قلده منها وما لا يقبله واعلم أن ما قلده من الهدايا يباع في الديون
السابقة ما لم يذبح ولا يباع في اللاحقة كما قاله شيخنا (قوله فلا يجزئ مقلد إلخ) هذا مفرع على قوله
والعيب إلخ وقوله هدى واجب أي ولا نذر مضمون وقوله يعيب أي ملتبساً بعيب أي حقيقة أو
حكمياً فيدخل الصغر لأنه عيب حكمياً يمنع الأجزاء (قوله أو مندور معين) أي إذا قلده كل منها وهو معيب
عياً يمنع الأجزاء (قوله بخلاف عكسه) أي فانه يجزئ وهذا مقيد بما إذا كان تعيينه من غير تعديده
ولا تفريطه فان كان بتعديده أو تفريطه ضمن كما في ح عن الطراز ومقيداً أيضاً بما إذا لم يمنع التعيب
بلوغ المحل فلو منعه كطبخ أو سرقه لم يجزه الهدى الواجب والنذور والمضمون كما يأتي اهـ بن
(قوله المرجوع به على بانه) أي أو المأخوذ من الجاني على ذلك الهدى (قوله فان لم يمنعه) فكالتطوع
هذا يشمل العيب الخفيف مطلقاً والعيب الشديد الطاريء بعد التقليد لأنه لطوره لا يمنع الأجزاء
ويحصل من كلامهم أربع صور لأن الهدى إما تطوع ومثله النذر المعين وإما واجب ومثله النذر
المضمون وكل منهما إما أن يمنع العيب الذي فيه الأجزاء أولاً فان كان تطوعاً جعل الارش والتمن في
هدى أن بلغ والاتصدق به كان العيب يمنع الأجزاء بان كان شديداً متقدماً على التقليد وكان لا يمنع
الأجزاء بان كان خفيفاً أو كان طارئاً على التقليد وإن كان الهدى واجباً اشترى بالتمن أو الارش
هدى آخر أن بلغ ذلك ممن هدى وكل عليه أن لم يبلغ هذا أن كان العيب يمنع الأجزاء وإن
كان العيب لا يمنع الأجزاء جعل الارش أو التمن في هدى آخر إن بلغ والا تصدق به مثل التطوع
وقول المصنف يستعين به في غير ظاهره كالدونة وجوبا والذي لابن يونس واقتصر عليه ابن عرفة أنه
يستعين به في البدل إن شاء اهـ بن (قوله وسن في هدايا الابل اشعار سنمها) هذا ظاهر إذا كان لها سنم
فإن كانت لا سنم لها فظاهر أنها لا تشعر وهو رواية محمد والذي في الدونة أن الابل يسن اشعارها
مطلقاً ولو لم يكن لها سنم ومالها سنمان يسن اشعارها في واحد منهما كما هو ظاهر كلامهم (قوله من
الجانب الأيسر) قال عبق وانظر ما حكم كون الاشعار في الأيسر اهـ قال بن وهذا قصور منه
ففي ابن عرفة مانصه وفي أوليته أي الاشعار في الشق الأيمن أو الأيسر ثالثاً انه
السنة في الأيسر ورابعاً سواء (قوله والأولى تقديم التقليد على الإشعار) أي في الذكر
وقوله لأنه السنة أي لأن السنة تقديم التقليد على الاشعار فعلاً خوفاً من نكارها لو اشعرت أولاً
وفعلها بوقت واحد أولاً وفائدة التقليد اعلام الساكنين أن هذا هدى فيجتمعون له وقيل

لاشغال ذمته به فان لم يمنعه فكالتطوع بجعله في هدى أن بلغ والاتصدق به (وسن) في هدايا الابل (اشعار) أي
شق (سنمها) يضم أوله وثانيه جمع سنم بالفتح (من) الجانب (الأيسر) أي فيه واللام في قوله (لارقبه) بمعنى من أي مبتدأ من ناحية
الرقبة إلى ناحية الذنب قدر آمتين طولاً حتى يدمى (مسمياً) أي قائلاً باسم الله والله أكبر ندباً (و) سن (تقليد) أي تعليق قلادة
أي حبل في عنقه والأولى تقديم التقليد على الإشعار لأنه السنة كما تقدم في قوله وتقليد هدى ثم اشعاره (وندرّب نعلان) بالفتح
(ينبات الأرض) أي يحبل من نبات الأرض ندباً كحلفاء لا من صوف أو وبر خشية تعلقه بشئ فيؤذيه (و) ندب (تجلبها)

أى الإبل أى وضع الجلال عليها جمع جل بالضم بأن يضع عليها شيئا من الثياب بقدر وسعه والياض أولى (و) ندب (شقها) أى الجلال عن الأسنمة ليظهر الاشعار وتمسك بالسنام مخافة سقوطها (إن لم ترتفع) قيمتها (٨٩) كدرهمين فأقل فإن ارتفعت

بأن زادت عليها ندب عدم شقها لأنه من إضاعة مال المساكين بإفساده عليهم (وقلدت البقر) استأنافها يظهر (قطر) دون إشمار فهو قيد لقلدت (إلا) أن تكون البقر (بأسنة) فتشعر أيضا كالإبل (لأن الغنم) فلا تشعر ولا تقلد أى يكره تقليدها ويحرم إشعارها لأنه تعذيب * ولما كان الأكل من دماء الحج ينقسم منعاً وإباحة باعتبار بلوغ الحمل وعدمه أربعة أقسام أشار للأول منها وهو المنع مطلقاً بقوله (ولم يؤكل) أى يحرم على رب الهدى أن يأكل (من نذر مساكين) لهم باللفظ أو النية بأن قال هذا نذر لله على ونوى أن يكون للمساكين (مطلقاً) بلغ محله وهو منى بالشروط المقدمة أو مكة أولم يبلغ ومثل نذر المساكين المعين هدى التطوع إذا نواه للمساكين أو سماه لهم عين أم لا وكذا القدية إن لم يعمل هدياً فهذه ثلاثة يحرم الأكل منها على مذهبها مطلقاً وأشار للقسيم الثاني بقوله (عكس الجميع) أى جميع الهدايا غير ما ذكر من تطوع أو واجب لنقص بهج أو حمرة من ترك واجب أو فساد

لثلا يضيع فيعلم أنه هدى فيرد (قوله أى الإبل) أى وأما البقر والغنم فلا تجل كما في التوضيح عن البسوط (قوله فهو قيد لقلدت) أى لا لبقر لما تقدم أن الإبل يسن تقليدها أيضاً (قوله إلا بأسنة) ما ذكره المصنف هو قول المدونة وتقليد البقر ولا تشمر إلا أن تكون لها أسنة فتشعرا وعزا ابن عرفة لها أن البقر لا تشمر مطلقاً وتعقبه طفي بقوله المذكور قال عقب وإذا كان لها أسنة وأشعرت هل تجل حينئذ أم لا اه وهذا قصور منه والذي نقله الباجي عن البسوط أنها لا تجل وتقل الأبي عن المازري أنها تجل فهما قولان اه بن (قوله من دماء الحج) أى وهى الهدى وجزاء الصيد وفدية الأذى وما سبق بعد الاحرام تطوعاً أو نذراً وقوله أربعة أقسام أى ما لا يؤكل منه مطلقاً وما يؤكل منه مطلقاً وما يؤكل منه قبل الحل لا بعده وعكسه (قوله ولم يؤكل) الأولى ولا يؤكل لأن لم لنفى الماضى والمقصود النهى عن الأكل في المستقبل (قوله أى يحرم على رب الهدى) أى وكذا على رسوله الذى أرسله معه كما يأتى على ما مورهما أى من أمره أن يأكل منه ما يمكن ذلك للمأمور فقير (قوله من نذر مساكين) أى من هدى مندور للمساكين (قوله عين لهم) أى سواء عين المساكين أيضاً أولاً (قوله بأن قال هذا نذر لله الخ) هذا مثال لنذر المساكين المعين لهم بالنية وأما المعين لهم باللفظ فكان يقول هذا نذر على للمساكين (قوله أولم يبايع) بأن عطب قبله أما عدم الأكل منه إذا لم يبلغ الحل بأن عطب فلانه غير مضمون وأما بعد الحل فلانه قد عين آكله وهم المساكين ولأجل أن نذر المساكين المعين غير مضمون إذا مات أوسرق قبل الحل لا يلزم ربه بدله (قوله ومثل نذر المساكين المعين هدى التطوع إذا نواه للمساكين أو سماه لهم) أى هدى التطوع الذى جعله للمساكين بالنية أو باللفظ كما إذا قال هذا الهدى تطوع لله أو على هدى تطوع لله ونوى به المساكين أو عينهم باللفظ كهذا تطوع للمساكين أو على هدى تطوع للمساكين وقوله عين أم لا أى عين ذلك الهدى أم لا وسواء عين المساكين أيضاً أم لا (قوله فهذه الثلاثة يحرم الخ) أما حرمة الأكل من نذر المساكين المعين مطلقاً فقد علمت وجهه وأما حرمة الأكل من هدى التطوع الذى جعله للمساكين باللفظ أو النية فهو ظاهر لأنه قیده بالمساكين وأما القدية إذا لم يجعل هدياً فعدم الأكل منها مطلقاً لأنها عوض عن الترفة فالجمع بين الأكل منها والترفة كالجمع بين العوض والمعوذ قال بن والأولى حذف قوله وكذا القدية إذا لم يجعل هدياً لأنها لا تختص بمكان كما تقدم بل أينما ذبحت فذلك محلها وحينئذ فلا يتصور فيها ذبح إلا بعد الحل فهى داخلة في قول المصنف والفدية والجزاء بعد الحل فلذلك أطاق المصنف فيها واعلم أن النذر قسمه الشارح إلى أربعة أقسام لأنه إما أن يسميه للفقراء باللفظ أو النية أولاً يسميه لهم وفى كل إما أن يكون معينا أولاً فإن سماه لهم باللفظ أو النية وكان معينا فلا يأكل منه مطلقاً لا قبل الحل ولا بعده وإن لم يعينه ولم يسمه للمساكين كان له الأكل منه مطلقاً وإن لم يعينه وسماه للمساكين فلا يأكل منه بعد الحل بل قبله وإن عينه ولم يجعله للمساكين فلا يأكل منه قبل الحل بل بعده (قوله طاقاً) أى سواء بلغت الحل أو عطب قبله (قوله عكس الجميع) أى وهذا المتقدم عكس جميع هدايا الحج فله أن يأكل منها ويتزود ويطعم النفسى والفقير وسواء بلغت الحل أو عطب قبله (قوله من تطوع أو واجب) عموم في كلام المصنف لأجل الاستثناء الذى بعده اه بن (قوله من ترك واجب) أى كالتلبية والزول بعرفة نهاراً أو النزول بالمزدلفة ليلاً وكالجمار وطواف القدوم إلى غير ذلك من الواجبات (قوله أو نذر لم يعين) أى ولم يسمه للمساكين (قوله فله إطعام الخ) أى فيسبب هذه الإباحة المطلقاً له إطعام الخ

(وكثرة) إطعامه منها (لدمي) (٩٠) ثم استثنى بما يؤكل منه مطلقا بما يؤكل منه في حال دون آخر وتحتة قسمان أولهما ثالث

الأقسام الأربعة بقوله (إلا ثلاثة) نذر ألم يعين) بأن كان مضمونا وسماء للمساكين كلاله على هدى للمساكين أو نواه لهم (والفدية) إذا جعلت هديا (والجزاء) للصيد فلا يأكل من هذه الثلاثة (بعد) بلوغ (الحل) سائلة وأما إن عطيت قبله فبأكل منها لأن عليه بدلها وأشار لرابع الأقسام بقوله (وهدي تطوع) ولم يجعله للمساكين باللفظ ولانية ومثاله النذر المعين التي لم يجعل لهم كذلك (إن عطيت قبله) فلا يأكل منه أما إن وصل له سائلا فانه يأكل منه (فتأني قلادته بدمه) لتكون قلادته دالة على كونه هديا يباح أكله (ويغني) للناس مطلقا ولو أغنياء وكفار (كرسوله) الأولى انه تشبيه في جميع ما تقدم لا في خصوص القسم الذي قبله فحكمه في الأكل وعدمه حكم ربه إلا إذا عطيت الواجب قبل للحل فلا يجوز له الأكل ظاهرا لثمة أن يكون تسبب في عطية أما إن قامت بينه على أنه لم يتسبب في عطية أو علم أن ربه لا يثمه أو وطن نفسه على الغرم جاز له الأكل فالجواب انه يجوز له الأكل فيما بينه وبين

(قوله وكثرة) أي عند ابن القاسم وقال للخمى يجوز (قوله) بأن كان مضمونا وسماء للمساكين أو نواه لهم) فالأول كما لو قال لله على هدى للمساكين والثاني كقوله لله على هدى ونوى انه للمساكين واحترز بقوله سماء للمساكين أو نواه لهم عن النذر المضمون الذي لم يعين ولم يجعله للمساكين لا باللفظ ولا بالنية فان هذا يجوز الأكل منه قبل الحل وبعده كما تقدم (قوله) والفدية إذا جمعت هديا أي وفدية الأذى إذا جعلها هديا بالنية بأن ينوى بها الهدى كما تقدم في قول المصنف إلا أن ينوى بالذبيح الهدى فكحكمه (قوله) فلا يأكل من هذه الثلاثة بعد الحل) أي ولو كان فقيرا (قوله) لأن عليه بدلها) أي يمتنع إلى الحل فهو لم يأكل بما وجب عليه وامتنع الأكل من الثلاثة المذكورة بعد بلوغها للمحل لأن النذر المضمون المجهول للمساكين قد وصل إليهم والفدية بدل عن الترفه فالجمع بين الأكل منها والترفه كالجمع بين الدوس والعوض والجزاء قيمة متلف (قوله) ان عطيت قبل محله فلا يأكل منه) أي ولو كان فقيرا وذلك لأنه غير ضامن له لو تلف فلو أكل منه قبل الحل لا تهم على عطية (قوله) فتأني الخ) أي إن هدى التطوع إذا عطيت قبل الحل فان صاحبه يشجره ويلقى قلادته وخطامه وجلاله بدمه ويغني بينه وبين الناس يأكلونه وإعماخص القاء القلادة بهدى التطوع ولم يجعل عاما في كل ذبيح يحرم الأكل منه قبل الحل لمعوم قوله ويغني بينه وبين الناس الشامل للفقير والمسلم وغيرهما بخلاف غيره من الهدايا التي يحرم على ربه الأكل منها فان إباحة الأكل منها مخصوصة بالمسلم الفقير (قوله) ولو أغنياء وكفار) أي بإباحته لا يخص بالفقير قال ح وهو ظاهر قول المدونة خلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والتوضيح خلافا لما ذكره سند من أن هدى التطوع يختص بالفقراء ونقله ح عنه فانظره (قوله) الأولى انه تشبيه في جميع ما تقدم) أي من الأقسام الأربعة فالرسول فيها كربه فالرسول في القسم الأول لا يأكل منه لا قبل الحل ولا بعده وفي الثاني يجوز له الأكل مطلقا وفي الثالث يجوز له قبل لا بعد وفي الرابع يجوز له بعد لا قبل وفي هدى التطوع يجب عليه أن يلقي قلادته بدمه ويغني بينه وبين جميع الناس كما أن ربه يجب عليه ذلك (قوله) فحكمه في الأكل وعدمه حكم ربه) هذا إذا كان ذلك الرسول غير فقير أما لو كان فقيرا جاز له الأكل كما لا يجوز لربه لأكل منه قال سندوك هدى لا يأكل منه صاحبه لا يأكل منه نأنيبه إلا أن يكون بصفة مستحقة بأن كان فقيرا وقال بعضهم لا يجوز له الأكل ولو كان فقيرا مثل ربه وجعل طفي هذا القول هو النقل انظر بن (قوله) إلا إذا عطيت الواجب) أراد به النذر المضمون الذي جعله للمساكين والفدية التي جعلها هديا وجزاء الصيد وهو القسم الثالث (قوله) فلا يجوز له الأكل) أي لا يجوز للرسول وإن جاز لربه (قوله) فيما بينه وبين الله تعالى) أي وأما في الظاهر فيحكم بدم الجواز للثمة إلا لينة إلى آخر ما ذكره الشارح (قوله) وضمن في غير الرسول الخ) هذه الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جواب عن سؤال اقتضته الجملة السابقة وذلك لأنه لما ذكر انه يمتنع الأكل من الهدى على صاحبه ورسوله ابتداء فكان سائلا قال وما الحكم لو وقع وأكل ربه الهدى منه أو أكل منه رسوله أو أمر أحدهما بأخذ شيء أو بأكله فأجاب بقوله وضمن الخ (قوله) في غير الرسول) اعترضه البساطي بأن الأولى حذف في أي ضمن غير الرسول وهو ربه وأجاب الشارح بأن المراد في غير مسئلة الرسول وغيرها المسئلة المتعلقة برب الهدى (قوله) يأمره بأخذ شيء) أي سواء كان للمأمور مستحقا كفقير أو غير مستحق كغني وهذا خاص بهدى التطوع الذي عطيت قبل الحل وأما غير هدى التطوع إذا أمر انسانا بأخذ شيء منه فانه يضمن هديا كاملا

الله تعالى (وضمن) ربه (في غير) مسئلة (الرسول) وهي المسئلة المتعلقة بربه (بأمره) أي أمر ربه (بأخذ شيء) من المنوع الأكل إذا

(كأكله) أي ربه (من ممنوع) أكله (بدله) مفعول ضمن أي ضمن هديا كاملا بدله الآن يأمر في غير التطوع مستحقا فلا شيء عليه وأما الرسول فلا ضمان عليه إذا أكل أو أمر وكان هو أو أموره مستحقا والأضمن قدر أكله أو (٩١) قدر أخذ ما وره فقط (وهل)

على ربه البذل كاملا في كل ممنوع (إلا نذر مساكين عین قدر أكله) فقط وهو المتمد وقول ابن القاسم في البدنة أو مطلقا (خلاف) في التشهير (والخطام) أي الزمام (والجلال) بالكسر فهما جمع جل بالضم (كاللحم) في النع والاباحة فيجرى فهما ما جرى من التفصيل فلا يجوز أن يأكل منه لا يجوز له أن يأخذ شيئا من خطامه أو جلالة فان أخذ شيئا أو أمر به ضمن قيمة ما أخذ فقط إن تلف وإلا رده فالتشبيه غير تام (وإن سرق) الهدى الواجب أو تلف (بعدم يحجر) أو يحجر (أجزأ) لأنه بلغ محله (لا قبله) فلا يحجز به وأما التطوع به ومثله نذر عين فلا بدل عليه إن سرق قبله (ومحمل الولد) الحاصل بعد التقليد أو الاشعار إلى مكة وجوبا وندب حمله (على غيره) أي غير أمه إن لم يكن سوقه وأما الولود قبل التقليد فيستحب تحريمه ولا يجب حمله وهل يندب ويكون على غير الإمام أم لا محل نظر (ثم) أن لم يجد غيرها حمل (عليها) أن قوت فان

إذا أمر غير مستحق وإن أمر مستحق فلا شيء عليه (قوله كأكله من ممنوع) أي سواء كان ممنوعا من الأكل منه قبل وبعد أو بعد لا قبل أو قبل لا بعد شيء أكل من ممنوع لزمه هدى كامل وهل ضمان بدل الهدى في الممنوعات مطلقا حتى في أكله من نذر المساكين المعين أو إلا في هذه الصورة فإنما يلزمه قدر أكله فقط خلاف والتمد الثاني * والحاصل أن رب الهدى للممنوع من الأكل منه إن أكل لزمه هدى كامل إلا في نذر المساكين المعين إذا أكل منه فقولا في قدر اللازم له وإن أمر أحدا بالأكل منه فإن أمر غنيا لزمه هدى كامل إلا في نذر المعين للمساكين فلا يلزمه إلا قدر أكله كذا ينبغي ويحتمل أن يجري فيه القولان الجاريان في أكله هو وإن أمر فقيرا فإن كان لا يلزمه نفقته فلا يلزمه شيء اتفاقا إلا في هدى التطوع إذا عطب قبل محله فيلزمه بدله هدى كامل على الارتضى وقال اللخمي وسند لا يلزمه شيء وإن كان ذلك الفقير تلزمه نفقته كان بمنزلة أكل صاحبه هذا كله إذا كان الأكل أو الأمر من ربه وأما الرزق فإن أمر فلا شيء عليه مطلقا أموره مستحقا أو غيره وإن كان عليه الاثم إذا أمر غير مستحق وإن أكل ضمن قدر ما أكل وعليه الاثم هذا إذا كان غير مستحق فإن كان مستحقا فلا ضمان ولا اثم هذا حاصل ما في كبير خش وظاهره أنه لا فرق في الرسول بين هدى التطوع وغيره ولكن ظاهر القول يقتضي أن الرسول مثل ربها في هدى التطوع ولو فقير أو رجعه بعضهم وذكر الأجهوري أنه لو أخذ ربه أو وكيله قدرا بما يمنع الأكل منه أو أمرا غيرا بالأخذ منه ثم رد كل منهما عين ما أخذ ولو مطبوعا ينبغي أنه لا ضمان عليه في شيء من ذلك (قوله وأما الرسول الخ) ما ذكره شارحنا في الرسول من أنه إن أكل أو أمر بالأخذ وكان هو أو أموره غير مستحق فانه يضمن قدره وإلا فلا ضمان هذا هو الصواب لا ما في خش انظر بن (قوله قدبر أكله) أي قدر ما أكله من اللحم إن عرف وزنه وقيمته إن لم يعرف (قوله خلاف في التشهير) أي فالأول شهره ابن عبد البر في الكافي والثاني شهره ابن الحاجب (قوله ضمن قيمة) أي ويلزمه صرفها على المساكين وهذا فيما ليس له الأكل منه وإماما له الأكل منه فلا يطالب بقيمة الخطام والجلال إذا أخذها ويفعل بهما ما شاء كما قلناه عن سند خلافا لما يقتضيه كلام عقوب من صرفها لهم مطلقا (قوله غير تام) لأن في أخذ ربه من لحم الممنوع الأكل منه وكذا في أمره بالأخذ منه هديا كاملا وفي أخذه الخطام والجلال أو أمره بأخذها قيمة ما أخذ (قوله وإن سرق الهدى الواجب) أي كجزء الصيد وفدية الأذى والنذر المضمون للمساكين وما وجب لقران أو تمتع (قوله لأنه بلغ محله) أي وقد وقع التعدي في حق المساكين وله المطالبة بقيمته بمن ثبت أنه سرقه وصرفها للمساكين فيما ليس له الأكل منه وإماما له الأكل منه فله أن يفعل بالقيمة ما شاء كما ذكره ح عن سند خلافا لما يقتضيه كلام عقوب من تعيين صرفها للمساكين مطلقا (قوله فلا يحجز به) أي ويلزمه بدله (قوله وجوبا) أي سواء كانت أمه هديا واجبا أو تطوعا أو نذرا معينا لوجوب ذبحه فيها كصله (قوله وندب حمله على غير أي غير أمه) أي وأجرة الحبل إن اقتضاها الحال من مال ربه (قوله ولا يجب حمله) أي لمسكة وقوله وهل يندب أي حمله لمسكة لينحر مع أمه (قوله محل نظر) قال بن عبارة الإمام في الموازية كما في نقل ح تقتضي استحباب حمله معها ونصه قال مالك في الموازية وأحب إلى أن ينحر معها إن نوى ذلك قال محمد يعني أن نوى به الهدى اه ومثله في التوضيح (قوله على إيصاله بوجه) مثل سوقه

نحره دون البيت وهو قادر على إيصاله بوجه فعليه هدى بدله (والإ) يمكن حمله على أمه لضمها ولا على غيرها ولا بأجرة من مال ربه (فان لم يمكن تركه) عند أمين فإن كان بفلاة من الأرض (ليشتت) ثم يهتد إلى محله

(فكالتطوع) يعطى قبل محله فينجره ويغلى بينه وبين الناس ولا يأكل منه فإن أكل منه فعليه بدله وكذا إن أمر بأخذ شيء منه سواء كانت أمه واجبة أو تطوعا بها (ولا يشرب) الهدى بعد التقليد أو الاشعار (من اللبن وإن فضل) عن رى فصليها أى يحرم أن لم يفضل أو أضر ويكره أن فضل (وغرم أن أضر بشربه الأم أو) أضر (الولد بموجب فعله) بفتح الجيم من نقص أو تاف فيلزمه الارش أو البدل (ونذبت عدم ركوها) والحلل (٩٣) عليها (بلا عذر) بل يكره فإن اضطر لركوبها لم يكره فإن ركب حينئذ

(ولا يلزم النزول بعد الراحة) وإنما يندب فقط (و) نذبت (نحرها) أى الابل (قائمة) على قوائمها غير معقولة (أو) قائمة (معقولة) مثنية ذراعها اليسرى إلى عضدها إن خاف ضعفه عنها فأو للتبويب لا للتخير على الاربع (وأجزأ إن ذبح) أو نحر (غيره) أى غير الهدى عنه أى عن ربه متعلق بأجزأ (مُقَدَّأ) أَنَابَهُ عَنْهُ أَمْ لَا (ولو نوى) الغير الذبح (عن نفسه إن غلط) فإن تعمد لم يجز عن الأصل أَنَابَهُ أَمْ لَا ولا عن التعمد أيضا بخلاف الضحية فتجزى عن ربه ولو تعمد غيره ذبحها عن نفسه لكن لا بد من إنبابة ربه له دون الهدى فهي تخالف الهدى في هذين الأمرين (ولا يشترك) أى لا يصح الاشتراك في هدى (واجبا أو تطوعا وأولى الفدية والجزاء لا فى الذات ولا فى الاجر والأقارب والأباعد فى ذلك سواء فإن اشترك لم يجز عن واحد منهما (وإن وجد) الهدى

أو حمله على غير أمه أو على أمه وقوله فعليه هدى أى كبير تام كما فى التوضيح اهـ بن (قوله فكالتطوع) هذا جواب ان الثانية وهى وجوابها جواب الأولى (قوله فعليه بدله) أى هدى كبير تام (قوله ولا يشرب من اللبن) أى من لبن الهدى سواء كان مما يمنع الأكل منه أو مما يجوز الأكل منه كذا حمل بعض الشراح كلام المصنف على اطلاقه وهو الموافق لاطلاق أهل المذهب المدونة وغيرها كما قاله طفى وتعليهم النهى بخروج الهدى عن ملكه بالتقليد والاشعار وبخروجه خرجت للنافع فشربه نوع من العود فى الصدقة يدل على ان النهى للكرهية لأن العود فى الصدقة مكروه على المتعمد ومحل الكراهة ان لم يضر شرب اللبن بالأم أو بولدها بأن أضعفهما أو أحدهما وإلا كان شربه ممنوعا (قوله وان فضل عن رى فصليها) أى هذا إذا لم يفضل عن رى فصليها بل وان فضل فيكره الشرب على كل حال والفرض انه لا يضرها ولا بولدها والاحرم كما تقدم (قوله وغرم ان أضر بشربه) أى أو محله وان لم يشربه أو باقائه بضرها (قوله فان ركب حينئذ) أى حين إذ كان مضطرا فلا يلزم النزول بعد الراحة وإنما يندب فقط فإن نزل بعد الراحة فلا يركبها ثانيا إلا إذا اضطر كالأول فان ركبها لغير عذر وتلفت ضمنها وان ركبها لعذر وتلفت فلا ضمان عليه كذا قال عبق وفيه نظر بل متى تلفها بركوبه ضمنها وإتمامه العذر عدم الاتم كما نقله ح عن سند انظر بن (قوله غير معقولة) أى بل مقيدة فقط (قوله فأو للتبويب) أى لأن نحرها قائمة غير معقولة إذا لم يكن هناك عذر ونحرها قائمة معقولة مقيدة بما إذا كان هناك عذر كضعفه عنها وامتناعها من الصبر (قوله متعلق بأجزأ) لا يذبح والا بطلت البالغة وكان الأولى تقديمه فيقول وأجزأ عنه ان ذبحه أو نحره غيره مقلدا أو مشعرا ولو نوى عن نفسه ومحل الاجزاء إذا كان ذلك الغير مسلما لان كان كافرا فلا يجزى وعلى ربه بدله (قوله ولو نوى الغير الذبح عن نفسه ان غلط) أى لأنه ناو للقرية (قوله فان تعمد لم يجز عن الأصل) أى ولربه أخذ القيمة منه (قوله في هذين الأمرين) أعنى الذبح عن نفسه عمدا والاستنبابة والحاصل ان الهدى إذا ذبحه الغير عن نفسه عمدا فانه لا يجزى صاحبه سواء وكله صاحبه على ذبحه أم لا وأما الضحية إذا ذبحها الغير عن نفسه عمدا فانها تجزى صاحبها بشرط أن يكون صاحبها وكله على ذبحها (قوله وأولا الفدية والجزاء) أى فلو قال المصنف فى دم لكان أشمل (قوله لا فى الذات) أى بان يحصل الاشتراك فى الثمن (قوله فى ذلك سواء) أى فالهدى يخالف الاضحية فى انه يجوز الاشتراك فيها فى الاجر بالشروط الآتية فى بابها والفرق ان الهدى قد خرج عن ملك ربه ولم يبق له فيه تصرف حتى بالاشتراك فى الاجر بخلاف الاضحية اهـ خش (قوله الهدى الضال الخ) أى أو جزاء الصيد الضال أو المسرور (قوله نحر الموجود أيضا) أى ويصير تطوعا لأن البدل ناب عن الواجب الموجود وقوله نحر الموجود أى وجوبا فلا يجوز له رده ماله لتعنيه بالتقليد (قوله بيع واحد منهما) لا مفهوم للبيع بل المراد انه يتصرف فى احدهما بإحدى أنواع التصرفات

الضال أو المسرور (بعد نحر بدله نحر) الموجود أيضا (إن قلنا) لتعنيه بالتقليد (فصل)
(و) ان وجد الضال (قبل نحره) أى نحر البدل (نحره معاً إن قلنا) لتعنيهما بالتقليد (وإلا) يكونا قلدين والموضوع وجود الضال قبل نحر البدل بأن لم يكن تقليد أصلا أو للقلد احدهما (بيع واحد) منهما على التخيير فى الأولى وتعيين للنحر المقلد فى الأخيرة وجازيع الآخر

فصل في ذكر موانع الحج

(قوله أو حبس) يصح كونه مصدرا عطفا على عدو وكونه فعلا مبنيًا للمجهول عطفا على منعه (قوله فخرج حبسه بحق ثابت مع عدم ثبوت عسره) أي فهو كالمنع لمرض فلا يتحلل إلا بفعل عسرة وظاهر كلام ابن رشدان المعتبر في الحبس بحق ظاهر الحال وإن لم يكن حقا في نفس الأمر حتى أنه إذا حبس لتهمة ظاهرة فهو كالمرض وإن كان يعلم من نفسه أنه بريء وهذا هو ظاهر المدونة والعقوبة كما نقله ح قال ابن عبد السلام وفيه عندي نظر وكان ينبغي أن يقال الأمر على ما يعلم من نفسه لأن الإحلال والأحرام من الأحكام التي بين العبد وربه وقبله في التوضيح وظاهر الطراز يوافقاه بن وذكر شيخنا العدوي أن الرجح إذا تغذر على أصحاب السفن لا يكون تذرده كحصر العدو بل هو مثل المرض لأنهم يقدرّون على الخروج للبر فيحشون (قوله أي فيه) أشار إلى أن الباء بمعنى في أي حالة كونه في حج أو عمرة ويصح جعلها للملابسة أي متلبسا بذلك والأولى جعلها بمعنى عن متعلقة بمنعه أي أن منعه ما ذكر عن إتمام حج بان أحصر عن الوقوف والبيت معا أو عن الكمال عسرة بان أحصر عن البيت أو السعي وقوله فله التحلل أي بالنية بما هو محرم به في أي محل كان قارب مكة أولا دخلها أولا وله البقاء لقابل أيضا إلا أن محله أفضل وما ذكرناه من أنه يتحلل بالنية هو المشهور خلافا لمن قال لا يتحلل إلا بنحر الهدى والخلق (قوله قارب مكة أو دخلها) ما ذكره الشارح من افضلية التحلل على البقاء على إحرامه مطلقا قارب مكة أولا دخلها أولا وهو الصواب كما يأتي وأما قول ختن وله البقاء لقابل إن كان على بعد ويكره له أن قارب مكة أو دخلها فغير صواب غره كلام المصنف الآتي مع أن ما يأتي إنما هو في الذي لا يتحلل إلا بفعل عمرة فجازله البقاء لقابل إن كان على بعد لمشقة السير للعمرة وأما هذا فإنه يتحلل بالنية في أي محل كان (قوله فليس له التحلل) أي ويبقى على إحرامه حتى يحج في العام القابل (قوله إلا أن يظن أنه لا يمنعه فتمعه) أي أنه لا يتحلل حينئذ بالنية كما وقع له صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بالعمرة عام الحديبية علما بالعدو ظانا أنه لا يمنعه فتمعه فلهما منه تحلل بالنية فقول المصنف إن لم يعلم في مفهومه تفصيل (قوله وأيس من زواله) أي بأن علم أو ظن أن المنع لا يزول إلا بعد فوات الحج والحال أن إحرامه بوقت يدرك فيه الحج لولا الحصر وأما لو أحرم بوقت لا يدرك فيه الحج فليس له التحلل وإن أحصر لأنه داخل على البقاء على إحرامه وقوله وأيس من زواله هذا خاص بالحج وأما للعمرة فالمدار في التحلل منها على ظن حصول الضرر له إذا بقي على إحرامه لزوال الحصر (قوله لأن شك) أي في أن ذلك المنع يزول قبل فوات الحج أو بعد فواته أي فليس له التحلل وظاهره ولو شرط أنه أن حصل له مانع تحلل بالنية وهو المذهب خلافا للحنفي حيث قال إذا شك في زوال المانع فليس له التحلل إلا بشرط الإحلال (قوله قبل فواته) يحتمل أنه متعلق بقوله فله التحلل ردا لقول أشهب أن التحلل لا يكون إلا يوم النحر ويحتمل أن يتعلق بزواله وعليه فظاهره أنه يحل إذا أيس من زوال المانع قبل فوات الحج ولو بقي من الوقت ما لوزال المانع لأدرك فيه الحج وهو ظاهر أول كلام المدونة والذي اختاره ابن يونس وسندما في آخر كلامها وهو أنه لا يحل حتى يكون في زمن يغشى فيه فوات الحج وقالوا أن كلامها الثاني مفسر لكلامها الأول قال ح إذا علم أن هذا هو الراجح فينبغي أن يحمل كلام المصنف عليه فيكون معنى قوله وأيس من زواله أنه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكن فيه السير لوزال المنذر اه بن (قوله ولادم) أي خلافا لاشهب حيث قاله بوجود الهدى واستدل بآية فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وأجيب عن دليله بأن الهدى في الآية لم يكن لأجل الحصر وإنما

الأحرام ويقال للمذبح
محسور ولما كان المحسور
على ثلاثة أقسام عن البيت
وعرفة وما وعن البيت فقط
وعن عرفة فقط وبالأول
منها مصدر أو أو الاستئناف
فقال (وإن منعه) أي
المحرم (عدو) ككافر
(أو فتنة) بين المؤمنين
كالواقعة بين ابن الزبير
والحجاج (أو حبس
لا بحق) بل ظلما كشيوت
عسره فخرج حبسه بحق
ثابت مع عدم ثبوت عسره
(حج) أي فيه (أو
عمرة فله التحلل) بل هو
الأفضل له من البقاء على
إحرامه لقابل قارب مكة
أو دخلها دخلت أشهر
الحج أم لا (إن لم يعلم)
حين إحرامه (به) أي بما
ذكر من العدو وما بعده فإن
علم فليس له التحلل إلا أن
يظن أنه لا يمنعه فتمعه
(وأيس) وقت حصول
المنع (من زواله) بأن علم
أو ظن لا أن شك (قبل
فواته) أي الحج (ولا
دم) عليه لما فاتته من الحج
بحصر العدو على المشهور
(ينحر هديه) متعلق
بقوله فله التحلل أي يتحلل
بنحر هديه الذي كان معه
بأن ساقه عن شيء مضى
أو تطوعا في أي مكان
إن لم يتيسر له إرساله لمسكة (وحلقه) رأسه

ولا بد من نية التحلل بل هي كافية (ولا ديم) عليه (إن آخره) أي التحلل أو تحلل وآخر الحلق بلده إذ القصد به التحلل لا النسك (ولا يلزمه) أي المحصر مطلقا (٩٤)

ساقه بعضهم تطوعا فامروا بدبحه فلا دليل فيها على الوجوب كما يقول أشهب (قوله ولا بد من نية التحلل) أي فلو نحر الهدى وحلق ولم ينو التحلل لم يتحلل كما نقله ح على الطراز (قوله بل هي كافية) أي وحدها ولا يشترط انضمام حلق أو هدى لها خلافا لظاهر المصنف من أن التحلل لا يحصل إلا بنحر هديه وحلق رأسه وليس كذلك بل الحلق والنحر سنة وليس شرطاً فقصد الشارح بقوله بل هي كافية التورك على المصنف وقد يجاب عن المصنف بأن الباء في قوله بنحر هديه وحلق رأسه للمصاحبة وفي كلامه حذف والاصل فله التحلل بالية مع نحر هديه أي المصاحبة لنحر هديه وحلق رأسه وحينئذ يفيد أن النية كافية (قوله إذا قصد الحج) أي أن الحلق المالم يقع في زمانه ومكانه لم يكن نسكاً بل تحللاً وحينئذ فلا دم في تأخيره لرجوعه بلده (قوله ولا يلزمه طريق خوف) أي لا يلزم المحصر سلوك طريق يدرك منها الحج حيث كانت مخوفة يخاف السالك فيها على نفسه أو ماله الكثير أو القليل إذا كان العدو ينكت بل سلوكها حرام (قوله وكره لمن يتحلل الخ) حاصله أن قول المتن وكره إبقاء أحرامه أن قارب مكة أو دخلها إنما يكون فيمن فاته الوقوف خطأ عند أول أرض أو حيس بحق أو عدو أو فتنة وكان متمكناً من البيت فهو لا يتحللون بفعل عمرة ويكره لهم البقاء على الأحرام لقابل إن قاربوا مكة ودخلوها وأما إن لم يدخلوها مكة ولم يقاربوها كان لهم البقاء لقابل وأما المحصور عن البيت والوقوف مما فالأفضل له التحلل بالية قارب مكة أو لا دخلها أولاً ويكره له البقاء لقابل مطلقاً ووجه التفصيل الذي ذكره المصنف أنه لما كان لا يتحلل إلا بعمرة خير في حالة البعد لتعارض مشقة البقاء على الأحرام ومشقة الوصول للبيت وكره البقاء مع القرب لتمكنه من البيت والحال أنه لا يامن على نفسه من مقاربة النساء والصيد فأحلاله أولى له واسلم وإذا بقي على أحرامه أجزاءه على الشهور خلافا لابن وهب ولا هدى عليه خلافا للعتبية انظر التوضيح (قوله ولا يتحلل) أي ولا يجوز أن يتحلل الخ وحاصله أن من حصر عن البيت والوقوف مما تقدم أن الأفضل له أن يتحلل بالية وله البقاء لقابل فلو استمر على أحرامه مرتكباً للمكروه حتى دخل وقت الأحرام من العام القابل وزال المانع فلا يجوز له أن يتحلل بالعمرة ليسارة ما بقي وكذا يقال فيمن فاته الوقوف مع تمكنه من البيت وبقي على أحرامه حتى دخل وقته سواء بعدم مكة أو كان قريباً منها فلا يجوز له أن يتحلل بفعل عمرة ليسارة ما بقي فهذا أي قول المصنف ولا يتحلل أن دخل وقته يجري فيمن يتحلل بعمرة وفيمن يتحلل بالية (قوله متمتع) متمتع بما هو باعتبار العمرة التي وقع بها الإحلال كما في التوضيح (قوله بناء على أن الدوام) أي بناء على أن العمرة التي آلت إليها الأمر في التحلل كأنشاء عمرة ابتداء بنية مستقلة على الحج وقد تقدم أن إنشاء العمرة على الحج لغو في قوله ولما عمرة عليه فلا دليل لا يعضي تحلله بالعمرة وهو باق على أحرامه وأما القول الأول والثاني فبينان على أن الدوام ليس كالابتداء أي أن العمرة التي آلت إليها الأمر في التحلل وهي مرادة بالدوام ليست كأنشاء عمرة ابتداء بنية مستقلة على الحج وإلا كانت لاغية لما سبق ولما عمرة عليه فلا دليل أن تحلله بفعل العمرة يعضي وأعلم أن الأقوال الثلاثة لابن القاسم في الدونة ولم يختلف قوله فيها ثلاثاً إلا في هذه المسئلة وأما مالك فقد اختلف قوله فيها ثلاثاً في مواضع متعددة (قوله ولا يسقط عنه الفرض) أي خلافاً لعبد الملك وأبي مصعب وابن سحنون قالوا لأنه فعل مقدور وبذل وسعه واعترض عليهم بلزوم الإسقاط إذا حصل المحصر قبل

خوف) أي نفسه أو ماله بخلاف الماءونة فيلزمه سلوكها وإن بعدت أن كان يمكنه إدراك الحج ولم تعظم مشقتها (وكره) لمن يتحلل بفعل عمرة وهو الذي تمكن من البيت وفاته الوقوف بأمر من الأمور (إبقاء إحراراً) بالحج لقابل من غير تحلل بفعل عمرة (إن قارب مكة أو دخلها) فالوجه أن يؤخر هذا إلى من حصر عن عرفة وأمان يتحلل بلا فعل عمرة وهو المحصور عنها الذي الكلام فيه فتقدم أن التحلل في حقه أفضل قارب مكة أو دخلها أم لا (ولا يتحلل) بفعل عمرة (إن) استمر على أحرامه مرتكباً للمكروه حتى (دخل وقته) أي الأحرام من العام القابل ليسارة ما بقي (والإ) بأن خالف وتحلل بفعل عمرة بعد دخول وقته وأحرار بالحج (فألتها) أي الأقوال (يعضي) خلافاً (وهو متمتع) فعليه دم لتحلله بتمتعها وأولها يعضي وبشأنه ولا يكون متمتعاً لأن المتمتع من تمتع بالعمرة إلى الحج وهذا من حج إلى حج أي لأن عمرته

كلا عمرة إذ شرطها الإحرام وهو مفقود هنا وثانها لا يعضي وهو باق على إحرامه بناء على أن الدوام كالإنشاء (ولا يسقط عنه) أي عن المحصر الذي تحلل بنحر هديه وحلقه أو بفعل عمرة (الفرض) للتعليق بدمته

من حجة إسلام أو نذر مضمون أو هجرة إسلام (ولم يفسد) إحرامه (بوطم) حصل منه قبل تحلله (إن لم ينو البقاء) على إحرامه بأن
نوى عدمه أولاً نية له لكن الراجح أن - ن لا نية له كمن نوى البقاء لأنه محرم والأصل بقاء ما كان على ما كان فيفسد إحرامه فلو قال
إن نوى التحلل كان أحسن ثم شرع في بيان القسم الثاني من المواضع بقوله (٩٥) (وإن نوى التحلل ففسد)

الإحرام وهم لا يقولون به وقد يفرق بأن الشقة التي تحصل بعد الإحرام أعظم من الشقة التي تحصل
قبله (قوله من حجة إسلام الخ) أى وأما التطوع من حج أو عمرة لأقضاء على من صدق به إذا كان
التحلل قبل الفوات وأما إن تحلل بعد الفوات لزمه القضاء وكذلك النذر المعين من حج أو عمرة
لأقضاء على من صدق به فوات زمانه (قوله ولم يفسد الخ) يعنى أنه إذا حصر وقتاً يحوز له أن يتحلل
فتارة ينوى البقاء على إحرامه للعام القابل وتارة لا ينوى ذلك فإن نوى البقاء ثم أصاب النساء
فقد أفسد حجه ويلزمه إتمامه وقضاؤه على الفور وإن لم ينو البقاء على إحرامه للعام القابل بأن نوى
عدم البقاء وأنه يتحلل من إحرامه أو لم ينو شيئاً إلا أنه في هاتين لم يتحلل حتى أصاب النساء فإنه
لا يكون حكمه حكم من أفسد حجه فلا يلزمه إتمام حجه ولا قضاؤه هذا حاصل كلامه (قوله وإن
وقف وحصر عن البيت الخ) ظاهره أنه لم يمنع من غيره وقوله بعد وعليه الرمي يدل على أنه منع من
ذلك فلو قال وإن وقف وحصر عما بعده لأفاد النع من ذلك والجواب أن المراد بقوله وحصر عن
البيت أى سواء حصر عما قبله بهد الوقوف أم لا وقوله وعليه الرمي الخ أى حيث منع بمقابله بعد
الوقوف (قوله أو حبس ولو بحق) أى أو فتنه فالمتنوع به هنا أعم مما سبق لزيادة ما هنا بالحبس بحق
(قوله فحجه تم) أى ويجزئه عن حجة الإسلام كافي نقل المواقف عن ابن القاسم (قوله فالمراد) أى
بتامه أنه أدركه أى الحج والأوضح أن يقول والمراد بتامه أنه من الفوات لأن ما بقى عليه لا يتقيد
بزمان وإذا علمت أن المراد بتامه مذكوره فلا يشكل على قوله بعد ولا يحل إلا بالافاضة (قوله ولا يحل
إلا بالافاضة) هذا إذا كان قدم السعى عند القدوم ثم حصر بعد ذلك وأما إن كان قد حصر قبل سعيه فلا
يحل إلا بالافاضة والسعى (قوله ونزول الخ) إنما قدره لأن ظاهر المتن أن الهدى لترك البيت بالمزدلفة
مع أن الهدى إنما هو ترك النزول بها بقدر حط الرحال وحاصل الجواب أن قوله ومزدلفة عطف
على مبيت على حذف مضاف (قوله عند ابن القاسم) وقال أشهب يتعدى الهدى بتعدد ذلك
(قوله بأمر من الأمور الثلاثة) أى العدو والفتنة والحبس ظناً (قوله يعنى عرفة) أى فنهاها إفاضة
عجازاً من إطلاق اسم المسبب على السبب وذلك لأن طواف الإفاضة يتسبب عن الدفع من عرفة
قاله علق (قوله أوفاته الوقوف بغير) قال ح هذا وإن كان كالحصر عن الوقوف في كونه لا يحل إلا بفعل عمرة
لكن يخالفه المحصر من جهة أنه لأقضاء عليه للتطوع كالحصر عنهما المتقدم بخلاف من فاتته الوقوف
فعليه القضاء ولو كان تطوعاً كما في النوادر وغيرها (قوله أو خطأ عدد) صورته كما قال ابن
عبد السلام أن يعلموا أول الشهر ثم اتهم سهواً ووقفوا في الثامن ولم يتبين لهم الخطأ إلا بعد من العاشر
(قوله أو حبس بحق) قيد بقوله بحق لأن هذا من أمثلة قوله بغير ومفهومه دخل في قوله وإن حصر
بأمر من الأمور الثلاثة عن الإفاضة (قوله إن شاء التحلل) أى وإن شاء بقى على إحرامه للعام القابل
لكن إن دخل مكة أو قاربها فالأفضل له التحلل ويكره بقاؤه لقابل وإن كان بعيداً عنه فيخبر بين
البقاء والاحلال على حد سواء (قوله بالمعنى السابق) أى وهونية الدخول في حرمة العمرة (قوله ولا
يكفى الخ) أى ولا يكفي طواف القدوم والسعى بعده الحاصلين قبل الفوات عن طواف وسعى العمرة
التي ينوى بها التحلل بعد الفوات قال خن لعل هذا مبنى على القول بأن إحرامه لا يتقلب عمرة من أوله

عن البيت (لمرض أو
عدو أو حبس ولو بحق
(فحجه تم) لأن الحج
عرفة فالمراد أنه أدركه إله
الركن الذي يفوت الحج
فوات وقته قد فعل ولم
يبق عليه إلا الإفاضة التي
يصح الاتيان بها في أي
وقت من الزمان فيبقى
محرمًا ولو أقام سنين (ولا
يحل إلا بالافاضة) أى
طوافها (وعليه لا يرمي
ومبيت) ليل (وفى ذ)
نزول (مزدلفة) حصر
عما ذكره (هدى) واحد
(كنسبان الجميع) أى
جميع ما تقدم بل ولو تعدد
تركها فهدى واحد عند ابن
القاسم وذكر المانع الثالث
بقوله (وإن) تمكن من
البيت و (حصر) بأمر من
الأمور الثلاثة (عن
الإفاضة) يعنى عرفة ولو
غيره كان أخصر وأظهر
(أو فاتة الوقوف بغير)
أى غير ما مر من العدو وما
معه (كمرض أو خطأ)
عدد أو حبس بحق لم
يحل (فى ذلك كله) إلا
يفعل عمرة (إن شاء التحلل
ولما كان فعل العمرة يومه أنه
يجدد إحراماً رفقه بقوله

(بلا) تجديد (إحرام) بالمعنى السابق والا فلا بد من نية التحلل بها فيطوف ويسعى ويحلق بنية التحلل ويكتفى بالإحرام السابق وكان
حقه أن يأتى بقوله المتقدم وكره إبقاء إحرامه إن قارب مكة أو دخلها هنا فإن هذا محله (ولا يكفي) أى طواف قدومه
وسعيه بعده عن طواف العمرة وسعيها التي طلب بها للاحلال بعد الفوات

(وحبس) من فاته الوقوف ندبا (هدية همة) ليأخذه معه لينحره بمسكة إذا تحلل بالعمرة (إن لم يخف عليه) من عطيه عنده ولو لم يكن إرساله فإن خاف عليه بعثه ان (٩٦) أمكن وهذا في المريض ومن في حكمه كمن حبس بحق ولم يصل مكة (ولم يجزه) أي من فاته

الوقوف هدى قلتم
أشعره قبل الفوات (عن)
هدى (فوات) للحج
سواء بعثه إلى مكة أو أبقاه
حتى أخذه معه لأنه بالتقليد
والاشعار واجب لغير
الفوات فلا يجزى عن
الفوات بل عليه هدى آخر
للفوات (وخرج) وجوبا
كل من فاته الحج ويمكن
بن البيت وأراد التحلل
بعمرة (للحج) وبأي منه
من غير انشاء احرام (إن)
أحرم (بجحه أولا
(بحرم أو أردف) الحج
فيه ليجمع في احرامه
لتحلله بين الحل والحرم
ويقضى حجه في العام القابل
(وآخر دم الفوات)
الذي ترتب عليه لأجله
(للقضاء) أي لعامة
الاجتماع له الجابر النسكي
والسالي وأفهم كلامه
وجوب القضاء ولو كان
القائت نقلا وهو كذلك
بخلاف ما إذا حصر العدو
عن النفل فلا قضاء
(وأجزاء إن قدم) عام
الفوات وخاف الواجب
(وإن أفسد) احرامه
أولا وقتنا يجب اتمامه فمأدى
(ثم فاته أو بالعكس)
بأن فاته ثم أفسده قبل شروعه
في عمره التحلل بل (وإن)

بل من وقت نية فعل العمرة وقد ذكر الحلاف في هذا فقال قال في المتبعية عن ابن القاسم ان أي عرفة
بعد الفجر فليرجع إلى مكة ويظوف ويسعى ويحلق وينوي بعمرته وهل يتقلب عمرة من أصل
الاحرام أو من وقت ينوي فعل العمرة مختلف فيه اه فقد ذكر الحلاف وبين أن محله إذا نوى العمرة
(قوله وحبس الخ) حاصله ان المريض والمحبوس بحق إذا فات كلا منهما الوقوف وكان معه هدى
ساقه في احرامه تطوعا أو لنقص فلا يغاورا إما أن يخاف عليه العطب إذا بقي عنده لطول زمن المرض
والحبس أولا يخاف عليه العطب وفي كل اما ان يجد من يرسله معه لمسكة أولا فان كان لا يخاف عليه
إذا بقي فاته يحبس عنده رجاء ان يخلص ويحجر هدية في محله أمكنه إرساله لمسكة أولا وان كان يخاف
عليه اذا بقي عنده ان أمكنه إرساله لمسكة أرسله وإلا ذبحه في أي محل كان وأما ان كان المانع له من
الوقوف عدوا أو فتنه أو حبسا ظاهرا فمضى قدر على إرساله لمسكة بأن وجد من يرسله معه إليها أرسله كأن
يخاف عليه العطب إذا بقي عنده ثم لا وان لم يجد من يرسله معه ذبحه في أي محل كان كأن يخاف
عليه العطب إذا بقي عنده أم لا فعلم ان المأدى لا يحبس معه الا إذا كان الفوات لمرض أو حبس بحق
وكان لا يخاف عليه إذا بقي عنده ولا يحبس في غير ذلك * واعلم ان حبس هدى المريض والمحبوس
بحق مندوب سواء كان الهدى واجبا أو تطوعا كما في نقل ح عن سند وقال الشيخ سالم الحبس
واجب في الهدى الواجب ومندوب في هدى التطوع وجعل الشيخ أحمد الزرقاني الحبس واجبا
وأطلق ولكن حمل عج كلامه على الهدى الواجب وحينئذ فيكون. وافقا للشيخ سالم وشارحنا مشي
على كلام سند والأظهر ما قاله الشيخ سالم كما قرره شيخنا (قوله ولم يجزه عن فوات) حاصله ان من
أحصر عن الوقوف حتى فاته الحج وكان عنده هدى تطوع قلده أو أشعر وساقه في احرامه قبل
فوات الحج فاته لا يجزئه عن دم الفوات سواء بعثه إلى مكة أو تركه عنده حتى أخذه معه لينحره
بمسكة إذا تحلل بالعمرة وأخذه معه في حجة القضاء لأن ذلك الهدى بالتقليد أو الاشعار واجب لغير
الفوات فلا يجزى عنه بل يلزمه هدى آخر للفوات مع حجة القضاء (قوله حتى أخذه معه) أي لينحره
بمسكة إذا تحلل بالعمرة أو أخذه معه في حجة القضاء (قوله من غير انشاء احرام) أي نية الدخول في
حرمت العمرة (قوله ان أحرم بحرم) أي ان أحرم بالحج مفردا من الحرم لكونه مقبلا بمسكة أو كان
آقيا ودخل مكة محرما بعمره ثم أردف الحج على العمرة في الحرم قبل طواف العمرة أو فيه
(قوله ليجمع في احرامه الخ) علة لقوله وخرج للحل الخ (قوله ويقضى حجه في العام القابل) أي ويقضى
ذلك الذي فاته الوقوف وتحلل بعمره حجه في العام القابل إذا كان الفوات لمرض أو خطأ عدد أو
حبس بحق وأما لو كان فوات الوقوف لعدو أو فتنه أو حبس ظاهرا فلا يطالب بالقضاء وهذا
في التطوع وأما حجة الفرض فلا بد من قضائها مطلقا (قوله ما إذا حصره العدو) أي أو الفتنه أو الحبس
ظاهرا (قوله فمأدى) أي على ذلك الاحرام الفاسد لئتمه (قوله تحلل وجوبا) أي بعمره فيقلب الفوات
على الفساد سواء كان ذلك الفساد سابقا على الفوات أو كان لاحقاه ولا يغلب الفساد بحيث يطالب
بتمام الفساد (قوله وخرج إلى الحل) أي وإذا أراد ان يتحلل خرج إلى الحل الخ
(قوله في الصورة الثانية) أي ما إذا حصل منه الانفساد بعد ان شرع في عمره التحلل (قوله لأنها في
الحقيقة تحلل لا عمرة) أي بدلين ماصر من عدم تجديد بإحرام لها (قوله وعليه هديان) أي ان

حصل منه الانفساد (بعمره التحلل) أي شرع فيها فلم يتمها حتى أفسد (تحلل) وجوبا في صورتين ولا يجوز له
البقاء على احرامه لما فيه من التهاذي على الفساد وخرج إلى الحل إن أحرم بحرم أو أردف فيه على ما تقدم (وقضاء) أي الحج (دونها) أي
العمرة في الصورة الثانية فلا يقضيها لأنها في الحقيقة تحلل لا عمرة (وعليه) في صورتين (هديان) هدى للفوات يؤخره للقضاء وهدى للفساد

يؤخره أيضا وعليه هدى ثالث أيضا القران القضاء أو نتمه ان كان أحرم أو لا تمتعها أو مفردا وقضى متمتعا أو أحرم أولا قارنا وقضى قارنا ولا هدى في القران أو التمتع الفاسد كما أشار له بقوله (لا يجب دم قران ومتمتعة) الواو بمعنى أو (للفائت) لأنه آل أمره إلى صمرة ولم يتم القران أو التمتع (ولا يفيد) المحرم (لمرض) أصالة بأن يكون صحيحا (٩٧)

أو زيادة بأن يكون مريضا
وينوى ان زاد عليه المرض
تحلل (أو غيره) كعادته
أو حبس (نية التحلل)
من الاحرام (بحصوله)
أى المانع من أعام الحج
والباء سببية متعلقة بالتحلل
أى فهو عند حصوله باق
على احرامه حتى يحدث
نية التحلل على الوجه
التقدم ولا تكفيه النية
السابقة على وجود العذر
(ولا يجوز) أى يحرم
(دفع مال) ولو قل
(لحاصره) ليخلو الطريق
(إن كفر) لأنه ذلة لأهل
الإسلام واستظهر ابن عرفة
جواز الدفع قال لأن وهن
الرجوع بصدده أشد من
اعطائه ومفهوم ان كفر
جواز الدفع لمسلم ويجب ما قبل
ان كان لا ينكث (وفي جواز
القتال) لا محاصر (مطلقاً) أسلم
أو كفر ومنه (تردد) محله
إذا كان الحاصر بالحرم ولم يبدأ
بالقتال والاجاز اتفاقا ولا وجه
للتردد بالنسبة للكافر (والأولى
منع سفيه) من حج ولو فرضا
(كزوج) له منع زوجته
الرشيعة (في تطوع)
من حج أو عمرة لا فرض
وأما السفية فداخلة فيما

قضى مفردا سواء كان أحرم أو لا مفردا أو متمتعا وأما لو كان أحرم أو لا متمتعا وقضى متمتعا أو كان
أحرم أو لا قارنا وقضى قارنا أو كان أحرم أو لا مفردا وقضى متمتعا فعليه ثلاث هدايا في كل صورة
من هذه الصور الثلاث هدى للفاسد وهدى للفوات وهدى للقران أو التمتع الحاصل في القضاء
ولأنه عليه في القران أو التمتع الفاسد الذى فات كما أشار له المصنف بقوله لادم قران أو متمتعة
للفائت وهذا حاصل قول الشارح وعليه دم ثالث الخ (قوله يؤخره أيضا) الذى ذكره شيخنا ان
هدى الفاسد يقدمه وهدى الفوات يؤخره إلى القضاء وكذلك في شرح العمروسى (قوله لأنه آل
أمره) أى امر كل منها (قوله ولا يفيد الخ) حاصله ان الانسان إذا نوى عند احرامه أو شرط باللفظ
انه متى حصل له مرض أو حصر من عدو أو من فتنة أو حبس ظلما أو بغير ذلك من كل ما يمنعه
من تمام نسكه كان متحلا من غير تجديد نية التحلل في الحصر عن الأمرين ما وهن غير فعل عمرة في
الحصر عن الوقوف فان تلك النية وذلك الاشتراط لا يفيد ولو حصل له ذلك المانع بالفعل فهو عند
وجوده باق على احرامه حتى يحدث نية التحلل أو يتحلل بعمرة على ما مر تفصيله وأما كان ذلك
لا يفيد لأنه شرط مخالف لسنة الإحرام وهذا هو المذهب خلافا لمن قال ان تلك النية السابقة أو
الشرط السابق يفيد وحينئذ فلا يحتاج لنية تحلل أولا أحداث عمرة (قوله لأن وهن الرجوع بصدده
أشد من اعطائه) قال ح قد لا يسلم هذا لأن دفع المال رضا بالذل كالجزية وأما الرجوع فهو كرجاء
الحرب لا يوهن الدين ويؤيد هذا أن الرجوع وقع من النبي ﷺ ومن أصحابه دون دفع المال
(قوله جواز الدفع لمسلم) أى سواء كان قليلا أو كثيرا لكن القليل يجب دفعه إذا كان لا ينكث
بخلاف الكثير فانه لا يجب دفعه مطلقا وإنما يجوز قسط (قوله تردد) أى للمتأخرين أى في
النقل عن أهل المذهب ابن عرفة وفي جواز قتال غير باد قولا عن سند وابن الحاجب مع ابن شاس عن
المذهب والأول وهو الجواز هو الصواب ان كان الحاصر في غير مكة من الحرم فان كان بها فلا يظهر
نقل ابن شاس من النع لحديث إنما اجلت لى ساعة من نهار اه كلام ابن عرفة اه بن (قوله إذا كان
الحاصر) بالحرم أى سواء كان بمكة أو غيرها وقوله والاجازى وإلا بأن كان في الحل أو كان في
الحرم وبدأ بالقتال جاز اتفاقا (قوله فداخلة فيما قبله) أى فالذى بمنعها في الفرض ولها وان كان
زوجها ولها كان له منعها من حيث انه ولي لا من حيث انه زوج (قوله فله التحلل لها) أى فله ان
يأمرها بأن يتحلل بالنية وليس المراد أن الولي أو الزوج هو الذى يتحلل لها بأن ينوى تحلل امرأته
أو محجوره كإله ظاهره لأن هذا لا يكتفى كما يدل لذلك ما أتى عن ابن لكن الذى ذكره بعض الشراح
وقرره شيخنا أيضا ان قوله فله التحلل أى فله ان يحللها بالنية بأن ينوى تحللها ورفض
احرامها وهذا هو الحق ويدل له ما تقدم في أول الباب عند قوله فيحرم على عن ربيع الخ
(قوله كتحلل الحصر) أى عن الوقوف والبيت من جهة ان كلا بالنية (قوله بخلاف
السفيه الخ) هذا هو الذى نقله المصنف عن سند وهو خلاف ما صرح به ابن رشد في البيان من
لزوم القضاء في السفية والزوجة والعبد وعزاه لمذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وعزا القول

(١٣ - دسوقى - ثانى)

قبله من النع مطلقا (وإن لم يأت) كل من الولي والزوجه لها في الاحرام والحرما
(فله التحلل) لها بما احرمها به كتحلل المحصر (وعليها) أى الزوجة (القضاء) لما حللها منه إذا اذن لها أو تأبعت بخلاف السفية والصغير
إذا حللها ولها فلا قضاء (كعبد) ولو مكاتباً لسيده تحلله وعليه القضاء إذا اذن له أو عتق (وأنهم لم يقبل) ما صرح به الولي أو الزوج
أو السيد من التحلل (وله) أى للزوج إذا امتعت الزوجة من التحلل

(قبل الميقات) الزمان أو
المكان بعد واحتاج لها ولم
يهرم وإلا لم يحللها فان
حللها لم يلزمها غير حجة
الفريضة (وإلا) بأن أذن
الولي للنفية أو السيد أو
الزوج لزوجته في التطوع
(فلا) منع له بعد الاذن
(إن دخل) كل في الاحرام
أو في النذر المأذون فيه
(ولم يشترى) لعد محرم
(إن لم يعلم) حين الشراء
باحرامه (ردّة) لأنه
عيب كتمه البائع إلا ان
يقرب زمن الاحرام فلا رد
(لأنه) فليس له (وإن
أذن) السيد لرقيقه في الاحرام
(فأفسده) أي الرقيق ما حرم
به (لم يلزمه إذن) ثان
(للقضاء على الأصح) وقيل
يلزمه لأنه من آثاره (وما
لزمه) أي العبد المأذون له في
الاحرام (عن خطأ)
صدر منه كأن فاته الحج
لخطأ عد أو هلال أو خطأ
طريق (أو) عن (ضرورة)
كلبس أو تطيب للتداوي
(فإن أذن له السيد
في الإخراج) لذلك الهدى
أو الفدية بنسك أو اطعام
فصل ولا فرق بين ماله وماله
السيد في الاحتياج إلى
أذن في الإخراج (وإلا)
يأذن له في الإخراج (صام
بلا منع) من السيد له وان
أضربه في عمله (وإن

ب سقوطه في الجميع لاهب وابن المواز انظر اه بن ه والحاصل ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة لزوم
الزوجة والنفية والعبد القضاء وعدم لزوم واحد منهم القضاء ولزوم الزوجة والعبد دون النفية
وهذا هو الذي مشى عليه المصنف بما لسند ثم ان الفرق بين الزوجة وغيرها على طريقة عنه أن
الحجر على النفية والصغير قوى لأنه لحق نفسه فليلاً لم يطلب بالقضاء والحجر على الزوجة ضيف
لأنه لحق الغير فلذا طلبت بالقضاء واعلم ان الخلاف المذكور محله إذا كان التحلل من غير حجة
الإسلام بان كان من حج التطوع أو النذور سواء كان مينا أو مضموماً أو أما إذا كان التحلل من حجة
الإسلام فلا يطلب واحد منهم بزائد عن حجة الإسلام قضاء عما وقع التحلل فيه (قوله مباشرة) (قوله مباشرة)
قال خنس وينبغي بتلك المباشرة التحلل وتسكني نية الزوج عنها فان لم يتوكلها بالمباشرة فسد عليها
وعليها اتمامه وهدي للفساد ويجب على الزوج تمسكها من تمام القصد اه ومثله في الحج قال بن
وفيه نظر فان ظاهر كلامهم ان نية الزوج تحليلها لا يكفي وأنه لا بد من نية المحرم وبدل على هذا قول
المصنف كغيره وأثم من لم يقبل قال في التوضيح أي ان لم يقبل ما أمرها به من التحلل أتمت لها حقه
فهذا صريح في أن التحلل يقع من المحرم لأن غيره اه كلامه وهذا الاعتراض مبنى على أن الراد
بقوله وأثم من لم يقبل أي ما أمر به من التحلل كما حل به شارحنا تبعاً للتوضيح أما على ما قاله بعض
الشراح من أن الراد وأثم من لم يقبل ما أمر به من عدم الاحرام فلا اعتراض وحاصله أن النفية
والعبد والمرأة إذا أمروا بعدم الاحرام غالفوا وأحرموا فان الأثم عليهم لعدم قبولهم ما أمروا به
(قوله كفريضة) أي كان له تحليلها ومباشرتها إذا أحرمت بفريضة قبل الميقات الزمانى ولو كان
أحرامها من الميقات المسكاني أو قبل الميقات المسكاني ولو كان أحرامها في الميقات الزمانى بقيود ثلاثة
أن يكون أحرامها قبل الميقات بغير إذنه وان يكون محتاجاً إليها للجوع وان لا يحرم هو أيضاً فان
تخلف قيد من القيود الثلاثة لم يكن له تحليلها كما أشار له بقوله والامحلال (قوله والا) أي بان لم يحتج
لها أو كان محتاج لها وأذن لها أو أحرم فالتنقح راجع للقيود الثلاثة وقوله فان حللها أي فان أحرمت قبل
الميقات بغير إذنه وكان محتاجاً إليها ولم يحرم وحللها وقوله لم يلزمها غير حجة الفريضة أي لم يلزمها ان
تقضى إلا إذا كانت تلك الحجة حجة الإسلام ومثل ما إذا حللها ما إذا أفسده عليها بان باشرها ولم ينو
بها التحلل فيجب عليها أتمامها ولا يلزم قضاؤها إلا إذا كانت تلك الحجة حجة الإسلام كما نقله المواق
عن ابن رشد وصرح به الاخمي خلافاً لما في عقب من انه يلزمها حجتان احدهما قضاء للفدية
والاخرى حجة الإسلام (قوله فلا رد) قال في المدونة وان باع عبده أو أمته وما يحرم ان جاز بيعه
وليس للبتاع أن يحللها ما لم يعلم بأحرامها أورد كتيب بها إلا ان يقرباً من الإحلال اه فقد
علمت أن مذهبا جواز بيع العبد محرماً سواء قرب الإحلال أو لا قال المصنف في مناسكه وهذا
هو المشهور قال في التوضيح وقال سحنون لا يجوز بيعه وبفسخ الأثرى ان ابن القاسم يقول إذا
آجر عبده شهراً لم يحل بيعه الاخمي وقد يفرق بين المستثنين بان العبد المحرم منافعه لمشتريه وفي
الاجارة منافعه لغير المشتري مدة الاجارة وقيد ابن بشير خلاف سحنون بان يبقى من مدة
الاحرام زمن كثير قال في التوضيح وظاهر ما حكاه الاخمي عنه العموم انظر بن
(قوله لم يلزمه اذن ثان الخ) أي لأن القضاء عبادة ثانية غير التي أذن فيها وهذا القول قول
أشهب ومقابله لأصنب والأول صححه ابن المواز حيث قال والأول أصوب ولذا قال المصنف
على الأصح (قوله وما لزمه عن خطأ) أي من هدى أو فدية وقوله وما لزمه مبتدأ خبره الجملة

(إن أضره) الصوم (ب) في عمله (السيد لادخاله على نفسه والله أعلم) ولما نهى الكلام على الربع الأول من هذا المختصر شرع في الربع الثاني وبدأ منه بالذكاة فقال [درس] (باب الذكاة) بمعنى التذكية أربعة أنواع ذبيح ونحر وعقروما يموت به نحو الجراد وأشار للأول بقوله (قطع مميز) تحقيقاً لا غيره من صغير ومجنون وسكران (مناكح) أي تنكح أثنائه ولو عبر به كان أولى فدخل الكتابي ذكرًا أو أنثى ولو أمة فالمفاعة ليست على بابها (تمام) أي جميع (الحلقوم) ولو عبر به كان أولى وهو القصبة التي يجري فيها النفس فلو انحازت الجوزة كلها إلى البدن لم تؤكل على الرابع وذهب ابن وهب وغيره إلى جواز أكلها وهو (٩٩) مذهب الشافعي فقطع الحلقوم ليس بشرط عندهم كذا قيل

لكن الوجود عند الشافعية

أنه لا بد من قطع الحلقوم

والمرى فلو بقي من

الجوزة مع الرأس قدر

حلقه الحاتم كانت قطعاً

ولو بقي قدر نصف الدائرة

بأن كان للنحاز إلى الرأس

مثل القوس جرى على

قول ابن القاسم وسجنون

في الاكتفاء بنصف

الحلقوم وعدمه (و)

قطع جميع (الودجين)

وهما عرقان في صفحتي

العنق يتصل بهما أكثر

عروق البدن ويتصلان

بالدماغ فلو قطع أحدهما

وأبقى الآخر أو بعضه

لم يؤكل ولا يشترط قطع

المرى بهمز في آخره

وقيل بتشديد الياء من غير

همز بوزن على وهو عرق

أحمر تحت الحلقوم متصل

بالقمة ورأس المسدة

والسكرش يجري فيه الطعام

إليها ويسمى البلعوم

واشترط الشافعي قطعه

الشرطية وقوله فإن أذن الخ جواب الشرط محذوف تقديره فعل كما قدر الشارح (قوله إن أضر به) أي فإن لم يضربه في عمله لم يكن له منعه منه والله أعلم.

(باب الذكاة)

(قوله بمعنى التذكية) أشار إلى أن الذكاة اسم مصدر بمعنى المصدر والراد الذكاة التحققة في الذبيح فلا بردان العقر والتحر من أفراد الذكاة ولا يشترط فيها قطع الحلقوم والودجين وخرج عن قوله قطع الخنق والنش فلا يسمى ذبحاً وقوله لا غيره أي لا قطع غيره (قوله تنكح أثنائه) أي يجوز لنا نكاح أثنائه وقوله فدخل الكتابي أي هو خرج المجوس لأن الكتابي يجوز لنا نكاح أثنائه بخلاف المجوسي (قوله ليست على بابها) أي بحيث يصير المعنى يجوز له نكاح أثنائه ويجوز لنا نكاح أثنائه والا لخرج الكتابي مع أن ذبحه صحيح (قوله فلو بقي الخ) هذا مفرع على كلام المتن (قوله في الاكتفاء الخ) لف ونحر مرتب فالأكتفاء راجع لابن القاسم وعدمه راجع لسجنون (قوله فلا يؤكل ما ذبيح من) القفا (أي ولا من إحدى صفحتي العنق) لأنه نزع قبل تمام الذكاة أي لأنه قطع النخاع قبل تمام الذكاة والنخاع مع أيضاً في قفار العنق والظهر وقوله فلا يؤكل ما ذبيح من القفا أي سواء كان الذبيح في ضوء أو ظلام قال في التوضيح لو ذبح من القفا في ظلام وظن أنه أصاب وجه الذبيح ثم تبين أنه خلاف ذلك لم يؤكل نص عليه في النوادر وقوله من المقدم الراد أنه ليس من إحدى صفحتي العنق ولأن المؤخر فلا يضرب انحراف القطع من المقيم للحلقوم حيث لم يصدق عليه أن الذبيح من الصفحة كما في بن (قوله ولا مفهوم لقوله لم تساعده) أي بل لو فعل ذلك ابتداء مع كون السكين حادة لم يؤكل على التعمد لمخالفة سنة الذكاة (قوله فإن عاد عن قرب أكلت رفع يده اختياراً أو اضطراراً) أي والفرض أنه رفع يده بعد انقضاء مقاتلها بحيث لو تركت لم تمسح وما يأتي من أن منقوذ المقاتل لم يعمل فيه ذكاة هو في منقوذهما بغير ذكاة وما هنا بذكاة وهذا التفصيل أحد أقوال خمسة وهو قول ابن حبيب ورجحه ابن سراج قياساً على من سلم ساهياً وعاد عن قرب وأصلحها كما في الواقي الثاني قول سجنون لا تؤكل إذا رفع يده قبل التمام عاد عن قرب أو بعده وهو ظاهر المصنف لأن ظاهره أنه متى رفع الذابح يده قبل التمام لم يؤكل عاد لها عن بعد أو قرب واقتصر عليه ح وقيل يكره أكلها مطلقاً عاد لها عن قرب أو عن بعد وقيل إن رفع معتقداً التمام لم يؤكل أو اختبراً أكلت وقيل عكسه اه بن (قوله أو بعد) أي رفع اختياراً أو اضطراراً فعمل ان أقسام للسئلة ثمانية وذلك لأن رفع يده قبل تمام التذكية

(من المقدم) متعلق بقطع فلا يؤكل ما ذبيح من القفا وكذا إذا لم تساعده السكين على قطع ما ذكر قبلها وادخلها تحت الأوداج وقطع بها ما ذكر لم يؤكل كما قاله سجنون وغيره ولا مفهوم لقوله لم تساعده السكين وكثيراً ما يقع ذلك من الجهلة في ذبح الطير (بلا رفع) (الآلة قبل التمام) فإن رفع يده قبله ثم عاد لم يؤكل إن طال وسواء رفع يده اختياراً أو اضطراراً فإن عاد عن قرب أكلت رفع يده اختياراً أو اضطراراً والقرب والبعد بالمزف بالقرب مثل أن يسكن السكين أو يطرحها ويأخذ أخرى من حزامه أو قربه وهذا كله إن كان أنفذ بعض المقاتل كأن قطع بعض الودجين إما أن لم يكن أنفذ ذلك بأن كانت لوترت لماشت فاتها تؤكل مطلقاً رجع عن قرب أو بعد لأنها ابتداء ذكاة مستقلة حينئذ لكن إن عاد عن بعد

بلاقد من النية والتسمية رفع اختياراً أو اضطراراً ولا يجد القرب ثلثائة باع كما قيل فإن هذا مما لا يوافق عقل ولا نقل إذا ثلثائة باع الله ومائتا ذراع لأن الباع أربعة (١٠٠) أذرع فكيف يسع العاقل أن يقول إن هذا من القريب بل المائة باع من الطول الذي

لا شبهة فيه والله الموفق للصواب فإن قلت يجعل الحال على ما جرت به العادة من انقلاب الثور من الجزار منطلقاً في غاية سرعة الجري والجزار خلفه كذلك فالزمن حينئذ يسير قلنا بطل التعديد بما ذكر ورجع الأمر إلى العرف تأمل ولا تغتر (و) الذكاة (في الشعر طعن) من عجزنا كبح (بلبة) بفتح اللام بلا رفع قبل التام على ما تقدم وإن لم يقطع شيئاً من الحلقوم والودجين ثم ذكر مقابل الأرجح بقوله (وشهر أيضاً) تشهراً لا يساوى الأول (الاكتفاء) في الذبح (بنصف الحلقوم و) جميع (الودجين) فلو قطع أقل من النصف مع تمام الودجين لم يكتف به على هذا القول كما أن ما زاد على النصف ولم يبلغ التام لم يكتف به على القول الأول المعتمد وتصح زكاة المميز (وإن) كان (سائراً) نسبة للسامرة فرقة من اليهود (أو مجوسياً تنصر) أو يهود راجع للمجوسى فقط (وذهب) الكتابي أصالة أو انتقالاً فهو عطف على بنا كبح يعني أنه يصح ذبحه أو نحره بشروط ثلاثة أشار لأولها بقوله (لنفسه) أى ما يملكه لا إن كان مملوكاً لمسلم فيكره لنا أكله على أرجح القولين الآتين ولثانها بقوله (مستحل) بفتح الحاء أى ما يحل له بشرعنا

إما أن يكون بعد انقضاء شيء من المقاتل أو قبل انقضاء شيء منها وفى كل إما أن يعود عن قرب أو بعد وفى كل إما أن يكون الرفع اختياراً أو اضطراراً فتوكل في ستة منها دون اثنين وهما ما إذا كان الرفع بعد انقضاء شيء من المقاتل وعاد عن بعد كان رفعه اختياراً أو اضطراراً ولا فرق بين أن يكون الراجع ثانياً هو الأول أو غيره ولا بد من النية والتسمية إن عاد عن بعد مطلقاً أو عن قرب وكان الثاني غير الأول وإلا لم يحتاج لذلك كما قاله الطخيزي (قوله فلا بد من النية) أى وأما إن عاد عن قرب فلا يحتاج لتجديد النية والتسمية إن كان الراجع ثانياً هو الأول أما إن كان غير فلا بد من تجديدها (قوله ولا يجد القرب النية) أى الذى لا يحتاج فيه إلى تجديد نية وتسمية عند عدم انقضاء المقاتل وتوكل فيه عند انقضاءها وهذا مرتبط بقوله سابقاً والقرب والبعد بالمعرف (قوله كما قيل) أى كما قال بعضهم أخذنا من فتوى ابن قدامح في ثور أضجعه الجزار وجرحه قدام حارباً والجزار وراءه ثم أضجعه ثانياً وكل ذبحه فأفتى ابن قدامح بأكله وكانت مسافة الهروب ثلثائة باع فقال بعضهم فتوى ابن قدامح بالأكل في هذه النازلة تقتضى إن حد القرب ثلثائة باع فريد عليه بما قاله الشارح من أن هذا التعديد لا يوافق عقل ولا نقل على أن فتوى ابن قدامح هذه لادلالة فيها على التعديد لمسافة القرب لاحتمال أن تكون النتيجة في تلك النازلة لو تركت لعاشت وقد علمت أنها تؤكل مطلقاً عدا عن قرب أو عن بعد فتأمل ذلك (قوله بطل التعديد) أى بطل تحديد القرب بما ذكر من الثلثائة باع (قوله والذكاة في النحر) أى التحقق في النحر من تحقيق الكلى في جزئه (قوله من يميز بنا كبح) استغنى المصنف عن ذكر التمييز وكونه بنا كبح هنالك كرها في الذبح فلعل أصله طعنه أى طعن من تقدم فحذف فاعل المصدر اتكالا على ما تقدم (قوله وشهر أيضاً النخ) لما قدم القول للتعبد عليه من أنه لا بد من قطع الحلقوم والودجين وهو مذهب سحنون والرسالة أتبعه بذلك قول ابن القاسم في العتبية من الاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين (قوله والودجين) عطف على نصف الحلقوم أى الاكتفاء بنصف الحلقوم وتمام الودجين كذا قرر ابن غازى وتبعه شارحنا فجعلنا الكلام مسألة واحدة وقد حكى ابن بزيرة في شرح التلحين التشهير في ثلاث صور نصف الحلقوم فقط مع تمام الودجين وفي تمام الحلقوم مع نصف كل ودج وفي نصف كل من الثلاثة وأما قطع الحلقوم مع أحد الودجين فقط فلم يشهر الأكل وقد قرر الشارح بهرام كلام المصنف على هذا الذى قاله ابن بزيرة فقال وشهر الاكتفاء بنصف الحلقوم هذه مسألة يعنى مع تمام الودجين وقوله والودجين مسألة أخرى يعنى نصف الودجين مع تمام الحلقوم أو مع نصفه ومن هذا تعلم أن ما قرر به الشارح بهرام كلام المصنف هو الأولى انظر بن (قوله أو انتقالاً) أى كالمجوسى إذا تنصر (قوله فهو عطف على بنا كبح) أى لا على تنصر أى لا يهامه قصر هذه الشرط على المجوسى مع أنها شروط في إباحة ذبيحة الكتابي (قوله يعنى أنه يصح ذبحه) أى الكتابي والأولى أن يقول يعنى أنه يجوز ذبحه بدليل قوله الآتى فإن وجدت الشروط الثلاثة جاز ذبحه أى جازاً كل مذبوحه وبدليل قوله لا أن كان مملوكاً لمسلم فإنه يكره أكله فإن الكراهة تنجم مع الصحة وحينئذ فلا يصح حمل قوله لنفسه شرطاً في الصحة (قوله لا أن كان مملوكاً لمسلم) أى أو كان مشتركاً بينه وبين مسلم (قوله على أرجح القولين الآتين) أى في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان وفيه ان كلامه هنا يقتضى أن القولين الآتين بالكراهة والنخ وهو مخالف لما حل به كلام المصنف فيما يأتى فإنه حمل القولين على الجواز

والمنع

ذبحه أو نحره بشروط ثلاثة أشار لأولها بقوله (لنفسه) أى ما يملكه لا إن كان مملوكاً لمسلم فيكره لنا أكله على أرجح القولين الآتين ولثانها بقوله (مستحل) بفتح الحاء أى ما يحل له بشرعنا

لان ذبح اليهودى ذا الظفر فلا يحل لنا اكله الثالث ان لا يذبحه لصنم كما يأتى قريبا فان وجدت الشروط جاز ذبحه أو تحريمه (رد المحتار على الدر المنثور) أى استحلال أكلهم (إن لم يثبت) على الذبيحة عند ذبحها بأن ذبحها بعصرة (١٠١) مسلم عارف بالزكوة الشرعية (لا يصح)

مميز (ارتد) أى لا يصح ذكاته لا اعتبار رده وعدم منأكته وان لم يقتل إلا بعد البلوغ وأولى الكبير (و) لا

(ذبح) بكسر الهمزة أى مذبح

(لصنم) فلا يؤكل لأنه مما أهل به لغير الله واللام للاختصاص بأن قصد التقرب أى التعبد له لكونه إلهام كما يقصد المسلم التقرب لله الحق (أو) ذبح (غير حل له إن ثبت) تحريمه عليه (بشرعنا) وهو ذو الظفر فى حق اليهود الثابت تحريمه عليهم بقوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر فيحرم علينا كل ما ذبحه من ذلك وهى الأبل والنعام والأوز والدجاج (وإلا) ثبت تحريمه عليهم بشرعنا بل هم الذين أخبرونا بأن هذا الحيوان محرم عليهم فى شرعهم (كراهة) أى كراهة لا وشراؤه منهم ولم يفسخ (كجزارتهم) بكسر الجيم أى جعله جزارا فى أسواق المسلمين أو فى البيوت فيكرهه وكذا بيته فى الأسواق لعدم نصحه (و) كره لنا (بيع)

والنوع نعم كل من الحلين صحيح لأن المسئلة ذات أقوال ثلاثة كما سيأتى يانه (قوله) لأن ذبح اليهودى الح (و) أما لو ذبحه نصرانى فانه يحل لنا أكله فقول المصنف مستحله خاص باليهودى والشرط الذى قبله وهو قوله لنفسه وما يأتى من عدم الذبح للصنم عام فى اليهودى والنصرانى (قوله) ان لم يثبت على الذبيحة (أى) فان غاب عليها لم تؤكل وهذا التفصيل هو المشهور من المذهب ابن رشد القياس انه إذا كان يستحل كل الميتة أنه لا تؤكل ذبيحته ولو لم يثبت عليها لأن الذكاة لا بد فيها من النية وإذا استحل الميتة فكيف ينوى الذكاة وان ادعى انه نواه فكيف يصدق وقوله الباجى وابن عرفة واعلم ان ما ذكره المصنف من أن المشهور أن ذبائحهم أكل ذبائحهم وان أكلوا الميتة ان لم يغيروا عليها بناء على المعتمد من أن نية الذكاة لا تشترط من الكافر وما قاله غيره من عدم الأكل مطلقا غابوا عليها أم لا بناء على أن نية الذكاة لا بد منها فى حق كل من ذبح وسياقى ذلك الخلاف (قوله) لا يصح ارتد (عطف على بنا كح أى قطع صبي مميز بنا كح لا قطع صبي مميز ارتد لأنه لا يجوز لنا نكاح أثنائه وأنه عطف على مقدر أى قطع مميز باقى على دينه لا قطع صبي مميز ارتد وانما ذكره وان علم من قوله بنا كح لثلاث يوم انه لما كان لا يقتل حالا برده كانت رده غير معتبرة وان ذكاته صحيحة تأمل (قوله) وعدم منأكته (أى) وعدم جواز نكاح أثنائه (قوله) لصنم (أراد به كل ما عبد من دون الله بحيث يشعل الصنم والصلب وغيرها كعيسى (قوله) بأن قصد التقرب له) أى وأما ما ذبحوه بقصد أكلهم منه ولو فى أعيادهم ولكن سمي عليه اسم عيسى أو الصنم تبركا فهذا يكره أكله وهو الآتى فى المصنف والحاصل ان ذبح أهل الكتاب إذا قصدوا به التقرب لأهلهم بأن ذبحوه لأهلهم قربانا وتركوه لها لا ينتفعون به فانه لا يحل لنا أكله اذ ليس من طعامهم لأنهم لا ينتفعون به وهذا هو المراد هنا وأما ما يأتى من الكراهة فى ذبح لصلب فالمراد ما ذبحوه لانفسهم بقصد أكلهم منه ولو فى أعيادهم ولكن سمي عليه اسم آلهتهم مثلا تبركا فهذا يؤكل بكره لأنه تناوله عموم وطعام الذين أوتوا الكتاب هذا حاصل ما ذكره بن فelm يعول على ذكر الله ولا على ذكر آلهتهم والذى عليه أشياخنا المصريون ان المراد بذبح الكتابى للصنم الذى لا يؤكل هو الذى ذكر اسم الصنم عند ذبحه بأن قيل باسم الصنم مثلا بدل بسم الله والحال انه جعل ذلك محلا لكراهة أو متبركا به تبركا الألوهية وأما ذبح للصنم فاصدا اهداء ثوابه له كذبح المسلمين لأوليائهم والحال انه ذكر اسم الله عليه فهو المكروه الآتى فى قوله وذبح لصلب أو عيسى وكلام شارحنا يحل فيما يأتى لما قاله المصريون ولعل كلامهم هو الأظهر لأن أهل الكتاب لا يتركون ما يذبحونه قربانا لأهلهم هدر ابل يطعمونه لفقراءهم على ان كلام بن يفتضى عدم الأكل من الأول ولو ذكر اسم الله عليه وهو خلاف عموم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل كراهة يقتضى الأكل من الثانى ولو ذكر اسم آلهتهم فقط وهو خلاف عموم أو فسقا أهل انبى الله به (قوله) وهى الأبل (أى) وكذا حمار الوحش والمراد بذى الظفر كل ما كان ليس بمشقوق الخف ولا منفرج الأصابع فخرج الدجاج لانفراج أصابعها وقال البيضاوى كل ذى ظفر أى كل ذى مخلب وحافر ويسمى الحافر ظفرا مجازا ولذلك دخلت حمر الوحش (قوله) وشراؤه منهم (ما ذكره الشارح من كراهة شراء ذلك منهم هو الصواب خلافا لما فى خش من الحرمة (قوله) كجزارتهم (الضمير للمميز الذى بنا كح أى يكره للإمام ان يجعله جزارا أى ذباحا يذبح ما يستحله لبيعه فى أسواق المسلمين (قوله) وفى البيوت (أى) بناء على كراهة استنابته وقوله وكذا يبيعه أى للحوم أو غيره (قوله) من كل ما يعظم به شأنه (

الطعام أو غيره كشياب (و) (أجارة) الدواب وسفينة وغيرها (لغيره) أى الكافر وكعبد ما أشبهه من كل ما يعظم به شأنه (و) كره لنا (شراء ذبيحة) أى ما ذبحه لنفسه مما يباح له أكله عندنا بخلاف ما ذبحه لغيره مما يحل ذبحه له

فلا يكره الشراء من المسلم المذبح له (و) كرهنا (تسلف ثمن تخمر) من كافر بآع لكافر أو مسلم لكن هذا أشد كراهة (و) كره لنا (يسع) السلة (به) أي بطن الجر (١٠٢) (لا أخذ) أي ثمن الجر من كافر (قضاء) عن دين عليه ولو كان أصله يباع

(و) كره لنا (شحم) يهودي (أي أكله من بقر وغنم ذبحهما لنفسه والراد به الشحم الخالص كالتراب بثلاثة مفتوحة شحم رقيق ينشئ الكرش والامعاء لا ما اختلط بالعظم ولا الحوايا وهي الامعاء) (و) كرهنا (ذبح) أي ما ذبحه النصراني (لصليب أو عيسى) عليه السلام أي لأجل التقرب بنفسهما كما يقصد المسلم الذبح لولي لله أي لثمنه بالثواب ولولم بسم الله تعالى لأن التسمية لا تشتط من كافر فلذا لو قصد بالصليب أو عيسى التبعيد لثمنه كالصنم أو النفع لثمنه لكرهه ويعلم ذلك من قرآن الأحوال (و) كره لنا (قبول) متصدق به (فذلك) أي للصليب أو عيسى وأولى لامواتهم وكذا قبول ما يهدونه في أعيادهم من نحو كيك ويض (و) كره (ذكاة خنق وخصي) وأولى محبوب (وقاسق) لنفور النفس من فطهم ذكي كل نفسه أو لغيره بخلاف المرأة ولو جنباً أو حائضاً والصبي والكافر إن ذبح نفسه مالم يحرم عليه

أي مثل صبح البيض في أيام أعيادهم (قوله) فلا يكره الشراء من المسلم المذبح له (فيه) أن هذا موضوع الخلاف الآتي في قول المصنف وفي ذبح كتابي لمسلم قولان وتقدم للشارح أن الرجح منهما الكراهة (قوله) وتسلف ثمن خمر من كافر (أي وأما لو كان الجر لمسلم فباعه فيحرم تسلف عنه لأنه لا يملكه إذ يجب على البائع رد ثمنه للمشتري وأراقته (قوله) لكن هذا (أي لكن تسلف هذا الثمن الذي بآعه به للمسلم أشد كراهة مما إذا كان بآعه به لكافر (قوله) ولو كان أصله (أي الدين وقوله) يباع أي من يسع (قوله) وشحم يهودي (أي بناء على أن الذكاة لا تتبع أي لا تتعلق ببعض الشاة مثلاً دون بعض فلما صحت ذكاته في اللحم شملت السكك فلم يحرم الشحم عندنا لأنه جزء مذكى وقد ذكر ابن رشد في البيان أن في شحوم اليهود ثلاثة أقوال الاجازة والكراهة والمنع وانها ترجع لقولين النع والاجازة لأن الكراهة من قبيل الاجازة قال والأصل في هذا اختلافهم في تأويل قول الله سبحانه وتعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم هل الراد بذلك ذبائحهم أو ماياً كلون فمن ذهب إلى أن الراد بذلك ذبائحهم أجازاً كل شحومهم لأنها من ذبائحهم ومحال أن تقع الذكاة على بعض الشاة دون بعض قال ومن ذهب إلى أن الراد ماياً كلون لم يجز أكل شحومهم لأن الله سبحانه حرمها عليهم في التوراة على ما أخبر به القرآن العظيم فليست بماياً كلون (قوله) أي لأجل التقرب بنفسهما (أي شوابه والحال أنه لم يذكر عليه غير اسم الله بل ذكر عليه اسم الله فقط أولم يذكر عليه اسم الله ولا غيره (قوله) لذلك) أي لأجل ذلك أي لأجل أن يعود جواب الصدقة لمن ذكر (قوله) وفاسق (أي سواء كان فسقه بالجراحة كدرك الصلاة أو بالاعتقاد كبدعي على القول بدم كفره (قوله) بخلاف المرأة والصبي الخ) ما ذكره من جواز ذكاتها قال ح هو المشهور ومذهب للدونة وفي الموازية كراهة ذبحهما وعليه اقتصر ابن رشد في سماع أشهب وصرح في آخر سماع ابن القاسم بالجواز فيهما وقوله بخلاف المرأة الخ أي وبخلاف الأغلف فلا تكره ذكاته كما جزم به ح قال وحكي في البيان كراهة ذكاته (قوله) ولو جنباً أو حائضاً (مثل الحائض النفساء في جواز ذبحها كما استظهره بعضهم (قوله) والكافر إن ذبح لنفسه الخ) أي فلا يكره لنا أكله لأن المكروه كونه جزاء في أسواق المسلمين على العموم وأما جزره لنفسه فلا كراهة فيه (قوله) وفي حل الخ (عبارة ابن شاس وفي إباحة ما ذبحه مسلم ومنعه قولان وعبارة التوضيح في جواز أكلها ومنعه قولان وجعل ابن عرفة الكراهة قولاً ثالثاً ولم يرجع عليه في التوضيح ونص ابن عرفة في حل ذبيحة الكتابي لمسلم ملكه باذنه وحرمتها ثالثاً يكره اه والراجح من تلك الأقوال القول بالكراهة واعلم أن الخلاف المذكور جار في ذبح الكتابي ما يملكه المسلم بتمامه أو جزءاً منه بأن كان شركة بينه وبين الكتابي الذابح أما ذبح الكتابي لكافر آخر وهو مفهوم قول المصنف أسلم فحكمه أنه إن ذبح ما لا يحل لكل منهما اتفق على عدم صحة ذبحه وإن ذبح ما يحل لكل منهما اتفق على صحة ذبحه فان ذبح ما يحل لأحدهما دون الآخر فالظاهر اعتبار حال الذابح كما قال بعضهم (قوله) مسلم مجيز (المراد مسلم حال إرسال السهم أو الحيوان وكذا يقال في التمييز فان تخلف واحد منهما بعد الإرسال وقبل الوصول فانه لا يؤكل قياساً على قولهم في الجنابة معصوماً من حين الرمي للإصابة ويحتمل أن يقال يأكله لأن ما هنا أخف الأثر الخلاف هنا في اشتراط الإسلام من أصله فان أشهب وابن وهب لا يشترطان

أى ادمائه ولو باذن ولو لم ينشق الجلد فاذا لم يحصل ادماء لم يؤكل ولو شق الجلد وأما صيد الكافر ولو كثر ما فلا يؤكل أى ان مات من جرحه أو انفذ مقتله فلو جرحه من غير انفذ مقتل ثم أدرك فذكى أكل ولو (١٠٣) بذكاة الكتابي (مُخَيَّر) لا غيره من

صبي ومجنون وسكران
حيوانا (وحشيا وان)
كان (تأنس) ثم توحش
(مجنون) حقة لوحشيا
أى وحشيا معجوزا عنه
لا ان قدر عليه (إلا
بسر) قال فيها من رمى
صيدا فأنخه حتى صار
لا يقدر على الفرار ثم رماه
آخر قتلته لم يؤكل أى
لأنه صار أسيرا مقدورا
عليه (لا نم شرده)
بالجرأى لاجرح نم شرده
غذف العطوف وأبقى
المضاف إليه على جرحه وأراد
به ما قابل الوحش فيشمل
الاوز والحمام البني فلا
يؤكل بالعقر ولو توحش
عملا بالاصل فلو قال
لأنسى لكان آيين (أو)
نعم (تردى) أى هلك
(بكوة) بفتح الكاف
ومنها أى طاقة يعنى ان
الأنسى إذا اشرف على
الهلاك فى حفرة ونحوها
كالطاقة فى الحائط وعجز
عن اخراجه فلا يؤكل
بالعقر (بسلاح محمد)
أى بشىء له حد ولو حجره له
حد وعلم أصابته بحده
لا خصوص الحديد لما
يأتى من ندبه واحترز به
عن نحو العصا والبندق أى
(وحيوان) طيرا أو

الاسلام (قوله أى ادمائه ولو باذن) والحال انه مات من الجرح (قوله ولو شق الجلد) وهذا إذا
كان الصيد صحيحا وأما لو كان مريضا فشق الجلد من غير ادماء كاف (قوله عجز عنه) أى عجز عن
تحصيله فى كل حال إلا فى حال العسر والشقة (قوله لان قدر عليه) كالأو أمسك صيدا بحباله مثلا
وصار تحت يده ثم رماه آخر بسهم قتله فلا يؤكل (قوله لانه صار أسيرا مقدورا عليه) أى وحيث
فلا يؤكل إلا بذكاة كالشاة ويضمن هذا الذى رماه قتله للاول قيمته مجروحا (قوله بالجر) أى
بمضاف مقدر بدليل كلامه بعد وذلك المضاف القدر معطوف على جرح مسلم فحذف المضاف
وبقى المضاف اليه على جرحه ويمكن الرفع على انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
ارتفاعه وهو أظهر (قوله وأراد به) أى بالنعم (قوله فيشمل الاوز) أى والبقر والغنم وإلا بل للناس
والحاصل ان جميع الحيوانات للتأنس إذا نذت فيها فانها لا تؤكل بالعقر عملا بالاصل وهذا هو
الاشهور ومقابلة ما لابن حبيب انه ان ندغير البقر لم يؤكل بالعقر وان ندالبقر جازأ كله بالعقر لأن
البقر لها اصل فى التوحش ترجع اليه أى لشبهها ببقر الوحش انظر التوضيح (قوله والحمام البني) فيه
نظر فقد تقدم فى آخر باب الحج ان الحمام كله صيد وحيث إذا توحش أكل بالعقر بخلاف النعم فانها
لا تؤكل بالعقر ولو توحشت عملا بالاصل فيها وقد نقله للواق عن ابن حبيب اه بن ورد عليه بأن
ما ذكره ابن حبيب من اكل حمام البيوت بالعقر إذا توحشت قول ضعيف كما قال البدر القرافى ولا
يلزم من كونه صيدا فى الحج ان يكون صيدها عملا بالاحوط فى البابين فالحق مع الشارح تأمل
والحاصل ان الحيوان اما وحشى اصالة أو انسى اصالة وكل منهما ثلاثة اقسام فالاول ان كان
توحشه دائما أو تأنس ثم توحش يؤكل بالجرح وان تأنس واستمر على تأنسه كالنعامة فى القرى لا يؤكل
بالجرح بل بالذبح وإلى الاولين اشار المصنف بقوله وحشيا وان تأنس وإلى الثالث اشار المصنف
بقوله فيما يأتى وذبح غيره النوع الثانى الانسى اصالة ان استمر دائما على تأنسه أو توحش ثم تأنس أو
توحش واستمر على توحشه لا يؤكل بالجرح بل بالذبح وإلى هذا اشار المصنف بقوله لانهم شرده فان
ظاهره ولو توحش دائما (قوله بكوة) أى بسبب ادخال رأسه فى كوة وقوله هلك أى أشرف على
الردى والمهلاك وقوله أو نعم تردى الاولى أو حيوان تردى أهم من كونه وحشيا أو غير وحشى
فقى المواق عن ابن المواز واصبغ ما اضطره الجرح لحفرة لا خروج له منها أو انكسرت رجله
فكنتم أى لا يؤكل إلا بالذكاة ولا يؤكل بالعقر (قوله فى حفرة) أى بسبب وقوعه فى حفرة وقوله
كالطاقة أى يدخل رأسه فيها وقوله فلا يؤكل بالعقر أى بالطن بحربة مثلا فى غير محل الذكاة ولا بد
من ذكاته بالذبح أو النحر إن كان ممانحرا وما ذكر من عدم كل المتردى بالعقر هو المشهور وقال ابن
حبيب يؤكل الحيوان المتردى المعجوز عن ذكاته مطلقا بقرا أو غيره بالعقر صيانة للاموال
(قوله بسلاح محمد) متعلق بقوله وجرح مسلم (قوله عن نحو العصا والبندق) أى لأنه لا يجرح وإنما
يرض ويكسر (قوله فيؤكل به) أى فيؤكل ما صيده (قوله لأنه اقوى من السلاح) أى فى انهار الدم
والإجهاز بسرعة الذى شرعت الزكاة من اجله (قوله كذا اعتمده بعضهم) العاصم ان الصيد
يبندق الرصاص لم يوجد فيه نص للمتقدمين لحدوث الرمي به بحدوث البارود فى وسط المائة
الثامنة واختلف فيه المتأخرون فمنهم من قال بالمنع قياسا على بندق الطين ومنهم من قال بالجواز
كما فى عبد الله القورى وابن غازى والشيخ المنجور وسيدى عبد الرحمن القاسى والشيخ عبد القادر القاسى

البرام الذى يرمى بالقوس وأما الرصاص فيؤكل به لأنه اقوى من السلاح كذا اعتمده بعضهم (وحيوان) طيرا أو
غيره (علم) بالفعل ولو كان من جنس ما لا يقبل التعليم كالنمر والظلم هو الذى إذا ارسل اطاع

لما فيه من الإنهار والإجهاز بسرعة الذي شرعت الذكاة لأجله وقياسه على بندقي الطين فاسد
لوجود الفارق وهو وجود الحرق والنفوذ في الرصاص حقيقة وعدم ذلك في بندقي الطين وإنما شأنه
الرض والكسر وما كان هذا شأنه لا يستعمل لأنه من الوقد المحرم بنص القرآن اه بن ثم ان محل
الاحتراز عن العصا وبندق الطين إذا لم يؤخذ الصيد حيا غير منقوذ مقتل ويذكر ويسمى ثانيا عند
ذكاته والا أكل فاذا نفذ مقتل من مقاتله لم يؤكل عندنا ولو أدرك حيا وذكرى وعبد الجنية مأدرك
حيا ولو منقوذ جميع المقاتل وذكرى يؤكل ولا خلاف بيننا وبينهم في أن ماماته لا يؤكل وفي أن ما لم
ينفذ بسببه مقتل من مقاتله وأدرك حيا وذكرى يؤكل فالانقسام ثلاثة (قوله وإذا زجر الزجر) هذا
الشرط غير معتبر في الباز لأنه لا يزجر بل يرجع بعضهم عدم اعتبار الزجر مطلقا لأن الجارح
لا يرجع بعد استيلائه واعلم ان عصيان المعلم مرة لا يخرج عن كونه معلما كما لا يكون معلما باطاعته
مرة بل الرجوع في ذلك العرف (قوله بارسال له من يده الخ) الباء للملابسة أي زجروا عن علم ملتبس
بارسال من يده أي من يذلل السلم المميز والمراد باليد حقيقةا ومثلها ارساله من حزامه أو من تحت قدمه
لا القدرة عليه أو الملك فقط ثم ان ما مشى عليه الصنف من اشتراط ارساله من يده ونحوها وإنه لو
كان مفلوتا فارسله لم يؤكل هو قول مالك الذي رجح اليه وكان يقول ألا يؤكل ولو أرسله من غير يده
وبه أخذ ابن القاسم والقولان في الدونة واختار غير واحد كاللخمي ما اختاره ابن القاسم قاله ابن
ناجي وكان حق للصنف أن يذكره لقوته اه بن (قوله وكفت نية الأمر) أي سيد الغلام
(قوله ولا يشترط حينئذ أن يكون الغلام مسلما) أي لأن النوى السمي هو سيده فالارسال منه حكما
(قوله بلا ظهور ترك) الباء للملابسة أي ملتبس ذلك الحيوان بعدم ظهور ترك منه لما أرسل
عليه بل لابد ان يكون منبعا من حين ارساله إلى حين أخذه الصيد وحاصله انه يشترط في جواز
أكل الصيد إذا قتله الجارح أن يكون منبعا من حين ارساله إلى حين أخذه الصيد فلو
ظهر فيه تشاغل بغير الصيد ثم انبعث ثانيا فلا يؤكل وظاهره كالدونة أنه لا فرق بين قليل التشاغل
وكثيره ورأى اللخمي أن قليل التشاغل لا يضر (قوله قبل الوصول) أي للصيد (قوله بشيء
قبله) أي قبل الوصول اليه (قوله ولو تعدد مصيده) مبالغة في قوله وحشيا أي هذا إذا كان
للصيد الوحشي واحدا بل ولو تعدد ذلك للصيد أي ان نوى الجميع هكذا قال في التوضيح
وهذا قول ابن القاسم وقال ابن الواز لا يؤكل إلا الأول وهو الذي اشار له للصنف بلو
قال عيج فان لم يكن له نية في واحد ولا في الجميع لم يؤكل شيء وقال جد عيج يؤكل جميع ما جاء
به في هذه أيضا فادخلها في تصوير الصنف وهذا هو الصواب ومحل قوله الآتي أو قصد ما وجد
عدم الرؤية والموضوع هنا تحقيقا فلونوى واحد بعينه لم يؤكل إلا بإياه وان عرف وان نوى واحدا
لا بعينه لم يؤكل إلا الأول أيضا فالصور أربع ولو شك في الأول لم يأكل شيئا قاله اللخمي اه بن
(قوله فلو صاد شيئا لم ينوه) أي بان نوى معينا فأتى بغيره (قوله لم يؤكل بصيده) أي وإنما يؤكل بذكاة
(قوله أولم ير الخ) حاصله أنه إذا أرسل كلبه أو بازه المدغم على غار أو غيضة لم يعلم ان فيها صيدا ونوى ذكاة
ما وجده فيها فدخل ذلك الكلب أو الباز الغار أو الغيضة فوجد صيدا فقتله فانه يؤكل تنزيلا للغالب
مرة المعلوم زمن باب أولى اذا علم ان في الغار أو الغيضة صيدا ولم يره يبصره وما قبل المبالغة علمه
وإبصاره أو أحدهما فقط والمبالغ عليه اتفاقهما فالمنى إذا كان الصائد الذي هو المسلم المميز
علما بالصيد ورآه أو علم به بدون رؤية بأن أخبره به مخبر بل ولو اتفق كل من الأمرين حالة كونه
بغار أو غيضة في نفس الأمر بأن لم يعلم ان فيه شيئا لكن نوى ان آتى منه شيء فهو مذكي فارسل الجارح
فوجد صيدا فقتله ومحل جواز أكل الصيد في حالتي العلم وعدمه إذا لم يكن للغار أو الغيضة منفذ آخر

وإذا زجر الزجر
(بارسال) له (من سيده)
مع نية وتسمية فلو كان
مفلوتا فارسله لم يؤكل ولو
كان لا يذهب إلا بارساله
ويستخادمه كبدته وكفت
نية الأمر وتسميته وحده
نظرا إلى أن يدغلامه كبدته
ولا يشترط حينئذ أن
يكون الغلام مسلما فاما يظهر
(بلا ظهور ترك) من
الجارح قبل الوصول فان
اشتغل بشيء قبله ثم انطلق
فقتله لم يؤكل إلا بذكاة
(ولو تعدد مصيده)
أي الجارح ان نوى الصائد
الجميع فلو صاد شيئا لم ينوه
الصائد لم يؤكل بصيده
(أو) ولو (أكل) الجارح
شيئا من الصيد ولو جله
(أو) ولو (لم ير) أي يعلم
الصيد (بغار) فب في
الجلل (أو غيضة)
شجر ملتف تسمى أجمة
فأولى ان علم به فيها تنزيلا
لغالب منزلة المعلوم ويشترط
ان لا يكون لها منفذ آخر
والا كان من افراد
قوله أو قصد ما وجد

(أو لم يظن نوعه) أى لم يترجح عنده أى نوع هو (ون) أنواع (الباح) بأن شك مع علمه بأنه من أنواع الباح فان تردد هل هو مباح كظي أو حرام كخزير فصاده فإذا هو مباح لم يؤكل كإيأتى قريبا (أو) أرسله على معين ظنه طيبا ثم (ظهر خلافه) من الباح كبقير فيؤكل (لا إن ظنه) حال الإرسال أو شك أو توهمه (حراما) كخزير فإذا هو حلال فلا يؤكل لعدم الجزم بالنية (أو أخذ) الجارح أو السهم (غير مرسل عليه) تحقيقا أو شكاً (أو لم يتحقق) صائده أو غيره (١٠٥) (المسيح) لأكله (فى) حال

(شريكه غير) أى غير المسيح للمسيح فى قتله فلا يؤكل تغليا للجانب المحرم ومثل لذلك بقوله (كأى) أى كشركة ماء بأن جرحه المسلم المعين فتجامل الصيد ووقع فى ماء أو رماه وهو فى الماء مات فلم يتحقق الذى مات منه هل هو الجرح أو الماء (أو) شركة سم فى (مضرب) له (بسموم) أى بسهم مسموم ولم ينفذ مقتله بالسهم مات قبل ذكاته (أو) شركة (كأى) كلب المسلم ومثل الكلب السهم ولو قال كافر بدل مجوسى كان أحسن فان علم أن كلب المسلم هو الذى أنفذ مقتله أولا كل وهو ظاهر (أو) شركة نهش جرح الذى حاصت له به الذكاة أولا وكذا لو ذبحه فى حال نهش الجارح له والحال أنه قادر على خلاص الصيد ولم يتحقق أنه إذا ذكاه وهو مجتمع الحياة فان لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من نهشه أكل أن كان الجارح قد جرحه (قوله بنهشه) أى وذلك عند نهش الجارح صيدا قدر الخ (قوله عطف على ظنه الخ) أى فالمعنى لأن ظنه حراما ولا إن أغرى الصائد جرحه فى الوسط أى فانه لا يؤكل سواء زاده الإغراء قوة واستيلاء أم لا وقد علمت أن هذا مبنى على القول الذى رجح اليه مالك من أنه لا بد فى حل الصيد من إرسال الصائد الجارح من يده أما على مقابله من عدم اشتراط ذلك فانه يؤكل ولو أرسله من غير يده أو أغراه فى الوسط بعد انبعاثه بنفسه (قوله مما يستدعى طولا) أى فى إخراجها منه (قوله حتى وجده ميتا) ظاهره ولو وجد السهم فى مقاتله وقد أنفذه وهو مافى المدونة وذلك لاحتمال غوص السهم فى المقاتل بحركات الصيد لكن قال ابن اللواز لأبأس بأكل ما أنفذ السهم مقاتله وإن بات قاله أصبح قال

وإلا لم يؤكل ما أتى به من الصيد ميتا (قوله أو لم يظن الخ) صورته أرسل جرحه أو سهمه على صيد وهو يعلم أنه مباح ولكن لم يظن نوعه أى لم يترجح عنده أى نوع هو من أنواع الباح بأن شك فيه وتردد هل هو بقرو وحش أو حمارة فإن أخذ الجارح صيدا وقتله جازا كله فلا يشترط فى جواز أكل الصيد العلم بنوعه حين الإرسال عليه (قوله بأن شك) أى فى أن الصيد من أى نوع مع علمه بأنه نوع من أنواع الباح أى التى تؤكل بالعقر كما إذا جزم بأنه مباح وتردد فى كونه حمارة وحش أو بقرو وحش أو ظبيا فأرسل الجارح قتل ذلك فانه يؤكل حيث ظهر أنه من أنواع الباح التى تؤكل بالعقر فان جزم بأنه مباح وتردد هل هو نعم أو حمارة وحش أو غزال لم يؤكل لأن الاول لا يباح بالعقر (قوله لم يؤكل) أى ما لم يدرك ما ظنه حراما غير منفوذ المقاتل ويذكيه معتقدا أنه حلال وإلا كل بخلاف ما لو أدركه غير منفوذ المقاتل مع اعتقاد حرمة وان الذكاة تعمل فى محرم الاكل فلما ذكاه تبين أنه حلال فانه لا يؤكل (قوله لا إن ظنه حراما) عطف على قوله ولو تعدد مصيده ومثل ظنه حراما ظنه حراما أو خشية (قوله أو أخذ الجارح أو السهم غير مرسل عليه تحقيقا) بأن صادما نواه وما لم ينوه أو ما لم ينوه فقط تحقيقا وقوله أو شك كما لو نوى واحدا معينا من جماعة من الصيد ثم بعد وقوعه ميتا شك فى أنه هل هذا هو الذى نواه أو غيره (قوله فلم يتحقق الذى مات منه هل هو الجرح أو الماء) محل عدم الاكل حيث لم ينفذ شيء من المقاتل وأما إذا نفذت مقاتله ثم شارك للمسيح غيره فانه لا يضر (قوله مات قبل ذكاته) أى فلم يتحقق هل مات من الجرح أو السم (قوله أو شركة كلب مجوسى) أى كلب أرسله مجوسى وقوله لـالـكـلـب المسلم أى لـالـكـلـب الذى أرسله المسلم كان مسلـكـه أولا (قوله كان أحسن) أى لأن التقييد بمجوسى يقتضى أنه يؤكل إذا شارك كلب الكلبى كلب المسلم وليس كذلك (قوله أو شركة نهش) أى أنه لا يؤكل إن شارك نهش الجارح الذكاة كما لو نهش الجارح صيدا قدر الصائد على خلاصه منه فترك تخليصه منه حتى مات والحال أنه جرحه أولا قبل النهش ولم يعلم هل مات من نهشه له بعد الجرح أولا أو مات من الجرح الذى حاصت له به الذكاة أولا وكذا لو ذبحه فى حال نهش الجارح له والحال أنه قادر على خلاص الصيد ولم يتحقق أنه إذا ذكاه وهو مجتمع الحياة فان لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من نهشه أكل أن كان الجارح قد جرحه (قوله بنهشه) أى وذلك عند نهش الجارح صيدا قدر الخ (قوله عطف على ظنه الخ) أى فالمعنى لأن ظنه حراما ولا إن أغرى الصائد جرحه فى الوسط أى فانه لا يؤكل سواء زاده الإغراء قوة واستيلاء أم لا وقد علمت أن هذا مبنى على القول الذى رجح اليه مالك من أنه لا بد فى حل الصيد من إرسال الصائد الجارح من يده أما على مقابله من عدم اشتراط ذلك فانه يؤكل ولو أرسله من غير يده أو أغراه فى الوسط بعد انبعاثه بنفسه (قوله مما يستدعى طولا) أى فى إخراجها منه (قوله حتى وجده ميتا) ظاهره ولو وجد السهم فى مقاتله وقد أنفذه وهو مافى المدونة وذلك لاحتمال غوص السهم فى المقاتل بحركات الصيد لكن قال ابن اللواز لأبأس بأكل ما أنفذ السهم مقاتله وإن بات قاله أصبح قال

١٤ - دسوقى - ثانى * اطلاقه قبل ولو أغراه ابتداء حيث لم يكن بيده وهو فعل ماض عطف على ظنه فليس من أمثلة الشركة لا مصدر مجرور بالمطف على ماء إذ لا يصح أن يكون من أمثلة الشركة (أو تراخى) الصائد (فى اتباعه) أى اتباع الجارح بعد إرساله حتى وجده ميتا فلا يؤكل لاحتمال أدراك ذكاته لوجود (إلا أن يتحقق أنه) (ان جد لا يلحقه) حيا (أو حمل الآلة) للذبح (مع غير) وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير (أو) وضعها (مخرج) ونحوه مما يستدعى طولاً فمات بنفسه بحيث لو كانت فى يده أو حزامه لأدبره (أو بات) الصيد

ثم وجده من القدر ميتا لم يؤكل لاحتمال موته بشيء من الهوام مثلا (أو صدم أو عض) الجارح الصيد (بلا جرح) فهم أى بلا إدماء
وإمعن شق لجبله إلا أن يكون (١٠٦) الصيد مريضا فشق جلده ولم ينزل منه دم فيكنى (أو) أرسله على غير مرئى وليس

لأنه آمن عليه مما يخاف عليه الفقهاء أن يكون موته بسببه من غير سبب السهم قال ولم نجد لرواية ابن
القاسم هذه عن مالك ذكرها في كتاب السباع ولا رواها عنه أحد من أصحابه ولم نشك أن ابن القاسم وهم
فيها ابن المواز وبه أقول ابن يونس وهو الصواب ابن رشد وهو أظهر الأقوال قال سليمان الباجي
وقاله سحنون وعنه جماعة من أصحابنا اه مواق (قوله ثم وجده من القدميتا) القدر ليس بقيد وإن كان
ظاهر المصنف بل المراد أنه خفى عليه مدة من الليل فيها طول بحيث يلتبس الحال ولا يدرى هل مات
من الجارح أو أعان على قتله شيء من الهوام التي تظهر فيه كالأفاعى فلورماه فغاب عنه يوما كاملا ثم وجده
ميتا فانه يؤكل حيث لم يتراخ في اتباعه وهذا مفهوم قوله بات والفرق بين الليل والنهار أن الصيد
يمنع نفسه من الهوام في النهار دون الليل فإذا غاب ليلا احتمل مشاركة الهوام التي تظهر فيه للسهم
بخلاف ما إذا غاب نهارا فإنه لا يحتمل ذلك (قوله لاحتمال موته) كذا عللوا عدم الاكل وحينئذ
فالأحسن لو قدم للمصنف هذا الفرع وجعله من أفراد قوله ولم يتحقق للبيح في شركة (قوله أو
صدم) أى بأن ضربه فرماه وصار يمرغه حتى مات (قوله بلا جرح فيها) أى ومات الصيد بذلك
وليس مفهوم قوله بلا جرح هنا مكررا مع منطوق قوله سابقا وجرح مسلم لأنه مفهوم غير شرط
وهو لا يعتبره فاندفع ما يقال الأولى إسقاط قوله بلا جرح ويكون قوله أو صدم أو عض معناه من غير
جرح لأنه محترز قوله وجرح مسلم (قوله على غير مرئى) أى نذهب الجارح فأتى بصيد ميت فلا يؤكل
لأن شرط الاكل رؤية الصيد وقت الإرسال أو كون المكان الذى أرسل فيه الجارح محصورا ولم
يوجدوا أحدهما (قوله وقتل الثاني) إنما لم يؤكل لأن الثاني قتل الصيد وهو مقدور عليه حين إرساله
وتقدم أن شرط أكل الصيد بالقر أن يكون معجوزا عنه حين الإرسال فلو أرسل ثانيا بعد مسك
الاول له قتلته الاول قبل وصول الثاني إليه فلا شك أنه يؤكل للعجز عنه حين إرسال قاتله وكذلك
لو أرسل الثاني قبل مسك الاول قتلته الثاني قبل مسك الاول أو بعده أو قتله معا (قوله لم
يؤكل لاحتمال أن يكون الخ) هذا أحد القولين لمالك والثاني يؤكل بناء على أن الغالب كالحق اذ
الغالب أن الجارح إنما أخذ ما اضطرب عليه والقول الذى مشى عليه المصنف من عدم الاكل وهو
ما في العتية حيث قالت ولورأى الجارح مضطربا ولم ير الصائد شيئا فأرسله فصاد شيئا فلا أحب أكله
وكلامها هو محل التأويلين لأن ابن رشد حملها على ما إذا نوى المضطرب عليه فقط قال فان نواه وغيره
أكل لقول المدونة إن نوى جماعة وما وراءها محال برة أكل الجميع وحملها بعضهم على خلاف المدونة
وهذا تعلم أن التأويلين ليسا على اصلاح المصنف لانهما ليسا على المدونة وإنما على قول العتية لا أحب
أكله هل هو على إطلاقه فيكون بين المدونة والعتية خلاف أو هو مقيد فيكون بينهما وفاق (قوله أى
المضطرب عليه) أشار الشارح بهذا إلى أن قوله إلا أن ينوى المضطرب هو من باب الحذف
والإيصال فتائب الفاعل ضمير مستتر لا محذوف (قوله ووجب نيتها) أى وجوبا مطلقا
غير مقيد بذكر ولا غيره وقوله بأنواعها أى الأربعة وأشار بقوله وإن لم يلاحظ حاية الاكل إلى
أن الواجب نية الفعل لانية التحليل (قوله عند التذكية) أى في الذبح والنحر (قوله فلا تجب على ناس الخ)
أى وحينئذ فيقيد بذلك قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أى لا تأكلوا مما
تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة عليها وأما ما تركت التسمية عليه نسيانا أو عجزا فإنه يؤكل

المكان محصورا (قصد
ما وجد) جارحه أو سهمه
في طريقه (أو) أرسل
جارحا لمسك الصيد ثم
(أرسل) جارحا (ثانيا
بعد مسك أول) للصيد
(وقتل) الثاني أو قتل جميعا
فلا يؤكل للشك في البيح
(أو اضطرب) الجارح
(فأرسل) الصائد جارحه
عليه (ولم ير) الصيد
بالنسيان للفعل وليس
للمكان محصورا من غار أو
غيشة فصاد شيئا لم يؤكل
لاحتمال أن يكون غير
المضطرب عليه وصيده غير
منوى (إلا أن) ينوى
المضطرب (بفتح الراء
أى المضطرب عليه) وغيره
فتأويلان (بالأكل اذ
صيده منوى حينئذ وعدمه
إذ شرطه الرؤية أو انحصار
المكان ولم يوجد واحد
منهما (ووجب) في الذكاة
بأنواعها (نيتها) أى قصدتها
وإن لم يلاحظ حاية الاكل
احتراز عما لو ضرب حيوانا
بآلة فأصاب منحره أو
أصاب صيدا أو قصد مجرد
ازدقاق روحه من غير قصد
تذكية لم يؤكل (وتسمية)
عند التذكية وعند الإرسال

والجاهل

في العير (إن ذكر) وقد فلا تجب على ناس ولا أخرس ولا مكره فالشرط

راجع للتسمية فقط ومحل احتياطها إن كان المذكي مسلما وأما النية أى قصد القول لتؤكل لا قتلها أى مجرد ازهاق روحها

فلا بد منها حتى من الكتابي والراد بالتسمية ذكر الله من حيث هو لا خصوص باسم الله ولكنه الأفضل وكذا زيادة والله أكبر (و) وجب (نحرُ إبلٍ) وزرافة (و) وجب (ذبيحُ غيره) من غنم وطيور ولو نعامه (١٠٧) فان نحرته ولو سهوا لم تؤكل

(إن قدرَ) ونجّازا (للضرورة) أي جاز الذبيح في الإبل والنحر في غيرها للضرورة كوقوع في مهواة أو عدم آلة ذبيح أو نحر واستثنى من قوله وذبيح غيره قوله (إلا البقر فيُندب) فيها (الذبيح كالخديد) فإنه يتدب في سائر أنواع الذكاة حتى العقور وأجزاء بحجر محدود وزجاج وغيرها (وإحداده) أي سنه يندب (وقيامُ إبل) حال نحرها مقيدة أو معقولة اليسرى لعذر يندب (وضجع ذبيح) بفتح الضاد وكسر الذاًل أي مذبوح من بقر وغنم وغيرها (على) شقه (الأيسر) لأنه أيسر للذبيح (وتوجهه) لاقبله (وإيضاحُ المحل) أي محل الذبيح من صوف أو غيره حتى تظهر البشرة (وفرى) ودجى صيداً نفذ مقتله) أي يندب لإراحته ويلزم من فرى الودجين قطع الخلقوم فالمراد تذكيرة فلو عبر بها كان أوضح وأخصر (وأي جواز الذبيح) بالعلم) أراد به الظفر وكان عليه أن يعبر به وأما لو ذكر قطعة عظم محددة فلا خلاف

والجاهل بالحكم كالعامد كما هو ظاهر المدونة وقال ابن رشد في البيان وليست التسمية بشرط في صحة الذكاة لأن معنى قول الله عز وجل ولأنكأوا ما لم يذكر اسم الله عليه أي لأنكأوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها لأنها فسق ومعنى قوله عز وجل فكلوا مما ذكر اسم الله عليه أي كلوا مما قصدت ذكاته فكفى عز وجل عن التذكية بذكر اسمه كما كفى عن رمي الجمار بذكره حيث قال واذكروا الله في أيام معدودات للصاحبة بينهما وبينها وبينها فآلية المذكورة لا تدل على وجوب التسمية في الذكاة بل تصدق ولو بالسنية (قوله فلا بد منها الخ) اعلم أن النية المطلوبة في الذكاة قيل هي قصد الفعل أي قصد الذكاة احترازاً عن قصد القتل وإزهاق الروح وعلى هذا فالنية لا بد منها حتى في الكتابي لأن النية بهذا المعنى متأنية منه وهذا القول هو ما شئى عليه الشارح ونسب عجز الحفيد ابن رشد عدم اشتراط النية من الكتابي ومذهب الحفيد كما كتب السيد البليدى نقلاً عن البدر أن النية المطلوبة نية التحليل وهو قول القرطبي وجنح له البدر فهو الذي لا يشترط في الكتابي وأما المسلم فمضى قصد الفعل أي الذكاة الشرعية كان نوايا للتحليل حكماً إذ لا معنى لكون الذكاة شرعية إلا كونها السبب للبيح لأكل الحيوان والنية الحكمية كافية * والحاصل أن المسلم لا بد فيه من نية التحليل ولو حكماً فان شك في التحليل ارتد وإن نجاه عمداً عن قصده مع اعتقاده فمتلاعب وكلاهما لا تؤكل ذبيحته ويدل على أنه لا بد في المسلم من نية التحليل ما مر من أنه إذا شك في إباحة الصيد لم يؤكل لعدم الجزم بالنية وأما الكتابي فيكفي منه قصد الفعل المعهود وإن لم ينو التحليل في قلبه لأنه إذا اعتقد حل الميتة أكلت ذبيحته حيث لم يرغب عليها انتهى عدوى (قوله ولكنه الأفضل وكذا زيادة الخ) الأولى أن يقول ولكنه الأفضل مع زيادة الخ ونص التوضيح ابن خبيب وإن قاله باسم الله فقط أو أنه أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا اله إلا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزأه ولكن ما شئى عليه الناس أحسن وهو باسم الله والله أكبر (قوله فان نحرته ولو سهوا) أي مع علمه بصفة الذبيح (قوله) أو عدم آلة ذبيح أو نحر) أي وكجهل بصفة الذبيح لا نسيانها أو جهل حكمها (قوله إلا البقر فيندب فيها الذبيح أي ونحوها خلاف الأولى ومن البقر الجاموس وبقر الوحش إذا قدر عليه فيجوز كل من الذبيح والنحر فيهما ومثل البقر في جواز الأمرين وندب الذبيح ما شبهه من حمار الوحش والتيتل والخيل على القول محل أكلها وكذلك البغال والحمر الإنسانية على القول بكراهة أكلها كما قال الطرطوشي (قوله وإجزاء بحجر) أي أجزاء سائر أنواع الذكاة بحجر الخ (قوله وإحداده) إنما ندب لأجل سرعة قطعه فيكون أهون على المذبوح لخروجه روحه بسرعة فتحصل له الراحة (قوله وتوجهه) أي ما يذكي (قوله وإيضاحُ المحل) أي يفتن أو غيره (قوله وفرى) أي قطع (قوله) أو عبر بها الخ) قد يقال إنما عبر بفرى إشارة إلى تحقق الذكاة الشرعية أولاً بانفاذ مقتله وإنما المراد بمجرد الفرى والقطع تسهلاً (قوله أو محل الجواز بهما ان انفصلا) أي وأما ان اتصالاً بأن كانا مركبين فيكره الذبيح بهما (قوله مطقة) أي سواء كان متصلاً أو منفصلاً وكذا يقال في السن بعد ذلك (قوله خلاف) الأقوال الأربعة لما لك والأول اختاره ابن القصار والثاني صححه ابن رشد والثالث شهره صاحب الأكمال والرابع صححه الباجي انظر التوضيح (قوله محله أن وجدت آلة غير الحديد) أي مع ما كبحر مهدود وقراز وهذا الكلام لم يبق

في الجواز (والسن) مطلقاً متصليين أو منفصلين (أو) محل الجواز بهما (إن انفصلا أو) الجواز (بالعلم) أي الظفر مطلقاً بالسن مطلقاً فلا يجوز يذكيه كما هو النقول (ومنهم) فلا يؤكل ما ذبح بهما على هذا القول (خلاف) محله أن وجدت آلة غير الحديد فان وجد الحديد تمين وإن لم يوجد غيرهما جاز بهما كذا قيل (وهم) على المكلف (اصطفاً ما كُول) من طير أو غيره (لأنه الذكاة)

بل بلا نية شيء أو نية حبسه (١٠٨) أو الفرجة عليه ومثل نية الذكاة لقرض شرعى أى جائز شرعا وكره للهو وجاز

لتوسعة على نفسه وعياله
غير معتادة كإكل الفواكه
وندى لتوسعة معتادة
أو سد خلّة غير واجبة أو
كف وجه عن سؤال أو
صدقة ووجب لسد خلّة
واجبة فتعزبه الاحكام
الحسنة (إلا أن يكون
الاصطياد متعلقا
(بكخزير) مالا يؤكل
(فيجوز) إذا كان بنية قتله
وليس من الميت وأما
بنية غير ذلك كحبسه أو
الفرجة عليه فلا يجوز
فلم انه لا يجوز اصطياد
القرود والدب لأجل
التفرج عليه والتمتع به
لا مكان التمتع بغير
ويحرم التفرج عليه نعم
يجوز صيده لذكية على
القول بجواز أكله
(كذلك مالا يؤكل)
كحمار وبغل (إن أيسر
منه) فيجوز تذكيته بل
يندب لأراحته (وكره
ذبح بدور حفرة) لعدم
الاستقبال في بعض ما
يذبح ولظن بعضها بعضا
حال الذبح وهو مكروه
(وكره) (سلخ أو قطع)
لهو مستل من الذبح
(قبل اللوت كقول مضع)
حال ذبح أضحيته (الاهم
منك) هذا أى من فضلك
واحسانك (واليك) التقرب
به بلا رياء ولا سمعة

فيكره ان قاله اصطناعا لان

واعترضه بن بأن هذا التفصيل لم يقله أحد بل محل الخلاف إذا قعد الحديد ولو وجدت آلة غيرهما
فمن قال بالجواز بهما يسويهما مع غيرهما غير الحديد وحاصله انه ان وجد الحديد تعين الذبح به أى
ندب ندبا مؤكداً وان لم يوجد حديد سواء وجدت آلة غيرهما أو لم توجد الخلاف خلافاً له بقى في أنه
إذا لم توجد آلة غيرهما انه يجوز الذبح بهما في هذه الحالة اتفاقاً وقد أشار الشارح إلى التبري من هذا
الكلام لما عرفت من البحث فيه بقوله كذا قيل (قوله بل بلا نية شيء) أى أو بنية قتله (قوله أو نية حبسه)
أى بقص ولولذلك الله أو لسماع صوته كدرة وقمرى وكروان والظاهر أنه يمنع شراء درة أو
قمرى أو كروان أو بلبل لمعلم ليحبسها لذكر الله أو لسماع صوتها كالاصطياد لذلك ولا يحرم عقها
خلافاً لما ذكره عقب وفي تعليقه بأنها من السائبة نظر لأن السائبة محصومة بالانعام (قوله أو الفرجة
عليه) أى أو بنية الفرجة عليه كغزال أو قرد أو نسناس لكن في ح ما يفيد جواز اصطياد الصيد بنية
الفرجة عليه حيث لا تعذيب وان بعضهم أخذ الجواز من حديث يأبى عمير ما فعل النفر كما في شمالك
الترمذى وغيرها (قوله ومثل نية الذكاة) أى مثل اصطياده بنية الذكاة في الجواز اصطياده بنية القنية
لقرض شرعى كتعليقه الذهاب لبلد بكتاب يعلق بجناحه أو لينه على ما يقع في البيت من مفسدة
أو تعليم البازى أو غيره الاصطياد (قوله وكره) أى الاصطياد للهو وهذا عطف على قول المصنف
وحرم اصطياد ما كوله الخ (قوله مالا يؤكل) أى فيجوز اصطياده لا بنية ذكاته بل بنية قتله وهذا
الاستثناء منقطع لأن ما قبله إلا في اصطياد المأكول وما بعدها غير مأكول وأدخل بالكاف في قوله
الا بكخزير القواسق الخمس فانه يجوز صيدها بنية قتلها لا ذكاتها وان جاز أكلها (قوله وليس من
العت) أى وليس صيده بنية قتله من العت (قوله على القول بجواز أكله) الذى ذكره شيخنا
المدوى ان القرد على القول بجواز أكله يجوز التمتع به بتأنيه والفرجة عليه وان كان يمكن التمتع
بغير ذلك وهو موافق لما تقدم عن ح (قوله كذا ذكاة الخ) هذا تشبيه في الجواز وقد استعمل المصنف
الذكاة هنا بمعنى الذبح لاجتماعها الشرعى وهو السبب للبيح لا كل الحيوان بعد خروج روحه لأن
الفرض انه غير مأكول (قوله مالا يؤكل) أى من الحيوان وهذا في غير الآدمى كالخيل والبعال
والحبر وأما الآدمى فلا يجوز لشرفه (قوله ان أيسر منه) أى أيسر من الانتفاع به حقيقة لمرض أو
عمى أو حكمة بأن كان في مفارقة ملئ الأرض لا علف فيها ولا يرجى أخذ أحده (قوله بدور الخ) أى
كره ذبح اجتماعهم فيه على دور حفرة ونص المدونة بلغ مالكان الجزارين يجتمعون على الحفرة
يدورون بها فيذبحون حولها فتهام عن ذلك وأمرهم بتوجيهها للقبلة (قوله ولظن بعضها بعضا) أى
فالكراهة لأحد أمرين فقتل الكراهة عند اجتماعهما وتنتفى عند استئناسهما (قوله وكره سلخ أو قطع)
أى وكذا حرق بالنار (قوله قبل اللوت) أى قبل خروج الروح لما في ذلك من التعذيب وقد ورد في
الحبر النهى عن ذلك وان ترك حتى تبرد الا السمك فيجوز تقطيعه وكذلك القاذو في النار قبل موته
عند ان القاسم لأنه لما كان لا يحتاج للذكاة صار ما وقع فيه من الابقاء وماعه بمنزلة ما وقع في غيره بعد
تمام ذكاته (قوله أى من فضلك واحسانك) أى لامن حولى وقوتى وقوله واليك التقرب به أى
لا إلى من سواك (قوله لان قصد الدعاء والشكر) أى على هذا يحمل قول الامام على بن أبى طالب
(قوله وتعمد إبانة رأس الخ) حاصله انه إذا تعمدا إبانة الرأس وأبانهما فهل تؤكل تلك الذبيحة مع
الصكرهه لذلك الفعل أو لا تؤكل أصلاً قولان في المدونة أولهما لابن القاسم وإنما حكم بكراهة ذلك

الفعل

قصد الدعاء والشكر فيؤجر قاله ان شاء الله تعالى كما قاله ابن رشد (وتعمد إبانة رأس) للذبيحة أى وأبانهما بالفعل فيكره وتؤكل

وأشار لمقابل الرجوع بقوله (وتؤولت أيضاً على عدم الأكل إن قصدته) أي إبانة الرأس بمعنى انفصالها (أولاً) أي قبل قطع الحاقوم والودجين أي وأبائها بالفعل (ودون نصف) من صيد كيد أو رجل أو جناح (أبين) أي إبانة الجارح أو السهم ولو حكما بان تعلق بيسير جلد أو لحم (ميتة) لا يؤكل ويؤكل ماسواه وهذا إن لم يحصل بذلك الدون إنقاذ مقتل والا أكل كالباقي وصار كالرأس المشار إليه بقوله (إلا الرأس) فليس بميتة (وملك الصيد المبادر) له بوضع يده عليه أو حوزة في داره أو كسر رجله وإن رآه غيره قبله وهم به لأنه مباح وكل سابق لمباح فموله (وإن تنازع قادرون) يعني تدافعوا عليه بالفعل لا التنازع بالقول فقط فهو للمبادر (فيقيم) يقسم ولو دفع أحدهم الآخر ووقع عليه إذ ليس وضع يده عليه والحالة هذه من المبادرة بخلاف السابقة بلا تدافع فلو جاء غير المتدافعين حال التدافع وأخذ لاخص به كما هو ظاهر (وإن ادعى

الفعل لأن إبانة الرأس بعد تمام الذكاة بمثابة قطع عضو بعد انتهاء الدبغ وقبل الموت وهذا مكره والقول الثاني لما لك واختلف الأشياخ هل بين القولين خلاف أو وفاق فحمل بعضهم القولين على الخلاف والمعتمد كلام ابن القاسم وسميها بعضهم على الوفاق ورد قول ابن القاسم لقول مالك فجعله على ما إذا لم يعتمد الإبانة ابتداء بل تعمدتها بعد الذكاة وإنما لو تعمدتها ابتداء فلا تؤكل كما يقول مالك نقول المصنف وتعتمد إبانة رأس هذا قول ابن القاسم بناء على الخلاف وقوله وتؤولت هذا إشارة للقول بالوفاق (قوله لأن لم يعتمد أو لم يبينها) أي فلا كراهة (قوله بمعنى انفصالها) أشار إلى أنه ذكر الضمير العائد على الإبانة نظراً لكونها بمعنى الاتصال (قوله ودون نصف الخ) الصواب أن دون هنا للمكان المجازي وأنه يجوز فيها الرفع والنصب فإن رفع كان مبتدأ وإن نصب فالظاهر أنه صلة لموصول مقدر أي وما هو دون نصف ميتة أه بن ومفهوم قوله ودون نصف أنه لو قطع الجارح الطير نصفين من وسطه أكل لأن فعله كذلك فيه انقاذ مقتل كذا قالوا ومنه يعلم أنه ليس الأكل للنصف من حيث أنه نصف بل من حيث أنه لا يخلو عن انقاذ مقتله فالمدار على انقاذ القتل فعلى هذا لو أبان الجارح أو السهم دون النصف وأنفذ مقتلاً أكل ذلك الدون كالباقي كما قال الشارح فلو أبان الجارح أو السهم ثلثاً ثم سدس فهل يؤكلان أو الأخير أو يطرحان لأنص وقد يقال المدار على انقاذ المقاتل فالذي نقضه مقتل يؤكل والا فلا ثم إن الفرع مقيد بما له نفس سائلة أما الجراد مثلاً إذا قطع جناحه فأتأكل الجميع لأن هذه ذكاة (قوله لا الرأس) أي وحده أو مع غيره أو نصف الرأس كذلك (قوله وملك الصيد) أي الذي لم يسبق عليه ملك لأحد (قوله أو كسر رجله) أي أو قتل مطمورة أو سدجرحه عليه فلو سد جرحه عليه ثم ذهب ليأتي بما يحفر به فجاء آخر ففتحه وأخذته فهو لمن سده كما إن ما في الحباله بغير طرد أحد يكون للمالكها إلا لمن سبق بالأخذ منها بعد أن صار محجوراً عليه (قوله وإن رآه غيره قبله الخ) فإن أخذ الصيد إنسان فتنازعه آخر وادعى أنه واضع يده عليه قبل أن يأخذه فعلى مدعى وضع اليد اثبات ذلك فإن لم يثبت فالظاهر أنه يقسم بينهما لأنه كال تنازعه اثنان كذا قاله ت و قال بن المطابق للقواعد أنه يكون للأخذ فقط لحيازته وإنما عليه التمين لمن ادعى أنه واضع اليد أو يردّها عليه تأمل (قوله وإن تنازع قادرون) أي على المبادرة فيقسم قطعا للتنازع قاله المصنف قال ابن عرفة هذا إذا كان الصيد بمحل غير مملوك وأما بمملوك فله به وهذا ما لم يقع في حجر شخص جالس في ذلك المكان المملوك وإلا كان له لأن حوزة أخص وصاحب الحوزة الأخص وهو ما استقل المحوز بانتقاله يقدم على صاحب الحوزة الأعم اه شيخنا عدوى قال عبيق وأخص من تعليل المصنف المذكور مسألة وهي ما تكررت شكوى شخص لأخر فإن للشكوى أن يرفع الشاكى للحاكم ويقول إن كان له عندى شيء فيدعى به فإن أبى ذلك حكم عليه بأنه لا حق له به ذلك وليس له عليه بعد ذلك شكوى قطعاً للتنازع وقد حكم بها البدر القرافى والبرموني وقالاهى مشهورة في الحاكم بمسئلة قطع النزاع المختصة بمذهب المالكية (قوله لا التنازع بالقول) أي بان رآه اثنان فعازاه أحدهما وتنازعا فصار الحائز يدعى أنه أحق به لحوزة والثانى يدعى أنه أحق لأنه رآه أولاً وكان هاما على أخذه (قوله بخلاف السابقة بلا تدافع) أي بخلاف ما إذا تسابقوا من غير تدافع فإن وضع يد أحدهما عليه قبل الآخر من المبادرة (قوله من صاحبه) أي الذى ملكه بوضع يده عليه أولاً (قوله ولو من مشتر) رد بوقول ابن السكاتب إنه للأول أى المشتري قياساً على من أحيأرضاً بعد اندراس بناء الأول فإن كان الأول ملكها باحياء فللثانى وإن كان ملكها باشتراء ممن أحيأها فهي لذلك المشترى

شرد بغير اختيار من صاحبه بل (ولو من مشتر) له من صاحبه فاصطاده غيره (فلثانى)

ولو لم يلتحق بالوحش حيث لم يكن تأنس عند الأول (لا إن) كان (ثالثاً) عند الأول فند منه (و لم يتوحش) بعد ندوده أي لم يهر
وحشياً بأن لم تطبع بطباع الوحش فهو (١١٠) للأول والثاني أجرة تحصيله فقط (واشترك) في الصيد (طارده) له (مع

واندراسها لا يخرجها عن ملكه اه بن (قوله ولو لم يلتحق بالوحش) أي هذا إذا التحق في حال
ندوده بالوحش بأن تطبع بطباعها بل ولو لم يلتحق بالوحش والأولى إسقاط هذا التعميم لأن
الموضوع كما قال بعد انه لم يتأنس وإذا كان لم يتأنس كان باقياً على تطبعه بطباع الوحش فتأمل
(قوله واشترك طارده الخ) أي ولو كان طرده لما تغير إذن ربه (قوله وأيس الطارده منه أي من الصيد) أي
وذلك بأن أعيى الصيد الطارده واقطع الطارده عنه فهرب حيث شاء فحط في الحباله فهو لربها ولو
كان الطارده قصدها فلا مفهوم لقول المصنف وان لم يقصدها (قوله وان كان الطارده الخ) وذلك بأن
أعيى الصائد الصيد وصار الصائد على تحقيق أو غلبة ظن من امساكه بغير الحباله فقدر الله أنه وقع فيها
بقصده أو بغير قصده فهو للطارده خاصة ولا شيء عليه لصاحب الحباله نعم إذا قصد الطارده إيقاعه فيها
لأجل إراحة نفسه من التعب لزمه أجرتها لصاحبها والحاصل ان قول المصنف ولولاها لم يقع
مفهومه أمر ان الأول مالو كان السبب في الوقوع الحباله فقط وهذه هي الشار لها بقوله وان أيس الخ
والثاني أن لا تكون الآلة متوقفاً عليها الوقوع وهو ما أشار له المصنف هنا بقوله وعلى تحقيق الخ
(قوله كالدار) تشبيه في اختصاص الطارده كالي قبلها (قوله ولا شيء لرب الدار) أي لا يلزم الطارده
أجرتها نظراً لما خففته عنه من التعب خلافاً لابن رشد لأنها لم توضع لأجل الصيد ولم يقصد بانها
تحصيله (قوله أي مالك ذات الدار) أراد المالك ولو حكماً ليشمل الواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة
على عمل فما يقع من الطير فيها والحال أنه غير مطرود اليها من أحد يكون للواقف أو الناظر بصرفه
في مصالح الوقف ولا يكون للمرصد عليهم البيت من امام ومؤذن مثلاً كذا ينبغي قاله عج (قوله أو
خالية) بل ولو خراباً كما في بن (قوله خلافاً لبعضهم) أي حيث قال فمالك الدار أي مالك منفعتها
سواء ملك الذات أيضاً أم لا (قوله وضمن مار) أي تعلق ضمان الصيد بالمار إذا أمكنه ذلك وتتركها
وهذا هو المشهور من المذهب بناء على ان الترك فعل أي ان الترك كفعل التفويت وقيل لضمان عليه
بناء على أن الترك ليس فعلاً ولا تكليف الا بفعل وعلى نقي الضمان فأكله ربه وعلى المشهور من الضمان
فلا يأكله ربه ولا ينتفي الضمان عن التارك ولو أكله ربه غفلة عن كونه مستأجراً أو ضيافة لأنه غير
متمول وهذا بخلاف ما لو أكل إنسان ماله المنسوب منه ضيافة فانه لا يضمنه الغاصب كما استظهره
عج واستظهره بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني عدم ضمان المار إذا أكله ربه واعتمد
الأول الثاني (قوله أمكنه ذكاته) انث الفعل وجعل الفاعل الذكاة وضيم المار مفعولاً ولم يجر
الفعل من التاء ويجعل الذكاة مفعولاً وضيم المار فاعلاً لما تقرر من انه إذا دار الأمر بين الاستناد
للعنى والذات فالاستناد للعنى أولى من الاستناد للذات فيقال امكنتي السفر دون امكنت
السفر (قوله بوجود آلة) أي بوجوده ما يذكي به فإذا كان ليس معه ما يذكي به إلا الظفر
أو السن وترك الذكاة بهما ضمن (قوله وهو ممن تصح الخ) أي وإلا فلا ضمان عليه إذا تركه نعم إذا
ذكاه يضمن لأنه يفوته بذكاته (قوله ولو كتيبا) أي فالكاتب كالمسلم في وجوب ذكاة ما ذكر
لأنها ذكاة لا عقر ولا يأتي الخلاف المتقدم في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان لأن هذا من باب حفظ
مال الغير وهو واجب عليه يضمن تركه (قوله لتفويته على ربه) وذلك لأن المار لما أمكنه ذكاته نزل

ذي حباله) بالكسر
شبكة أو فم أو حفرة جعلت
لصيد (قصدتها) الطارده
لإيقاع الصيد فيها
(ولو لا) أي الطارده
وذو الحباله (لم يقع)
الصيد فيها فالطارده أيس
منه لولاها (ميسر) أي
بقدر أجرة (فما نسبها)
متعلقاً باشتراكها فإذا كانت
أجرة الطارده درهمين
وأجرة الحباله درهماً كان
للطارده الثلثان ولصاحب
الحباله الثلث (وإن لم
يقصد) الطارده الحباله
(وأي) الطارده (منه)
أي من الصيد فوقع فيها
(فلربها) ولا شيء للطارده
(وإن كان الطارده) على
تحقيق (من أخذه
(بغيرها) أي بغير الحباله
وسواء قصدها أولاً فهو
مفهوم لولاها لم يقع (قوله)
دون ربه (كالدار) أي
ان من طرد صيد الدار
ونحوها فأدخله فيها فانه
يختص به ولا شيء لرب
الدار أمكنه أخذه بدونها
أولاً إذ ليست معدة للصيد
كالحباله (إلا أن لا
يطرده لها) أي لداربان
طرده لغيرها فهرب منه
ودخلها ولم يكن على تحقيق

من أخذه بدونها (فلربها) أي مالك ذات الدار لا مالك منفعتها مسكونة أو خالية خلافاً لبعضهم فان كان
على تحقيق من أخذه بغيرها فهو للطارده (وضمن مار) على صيد مجروح لم ينفذ مقلته (أمكنه ذكاته) بوجود آلة وعله
بها وهو ممن تصح ذكاته ولو كتيبا (وتركه) تذكيته حتى مات قيمته مجروحاً لتفويته على ربه ولو كان المار غير بالغ

لأن الضمان من خطاب الوضع وأما غير الصيد فإن خيف موته وله بذلك بينة وجب عليه ذكائه كالصيد والإاضحة وإن لم تكن له بينة على خوف موته ضمنه إن ذكاه ولا يصدق في دعواه أنه خاف عليه الهلاك ما لم تقم قرينة (١١١) على صدقه إلا الراعي فإنه يصدق مطلقا

كأبائي في قوله وصدق أن

ادعى خوف موت فترك

وشبه في الضمان قوله (كثر لك

تخليص مستهلك من

نفس أو مال) قدر على

تخليصه (بيده) أي قدرته أو

جاهه أو ماله فيضمن في

النفس الدية وفي المال

القيمة (أو) ترك التخليص

(شهادته) أي بتركها

حيث طلبت منه أو علم أن

تركها يؤدي للهلاك وكذا

أن ترك تجريح شاهد

الزور (أو) ترك التخليص

(بمسالك وثيقة)

بمال أو يعفو عن دم وهذا

إذا كان شاهدا لا يشهد

إلا بها أو نسي الشاهد

ما يشهد به ولا يذكر الواقعة

إلا بها (أو تقطع بها)

أي الوثيقة فضاع الحق

فيضمنه وهذا إذا لم يكن

له سجل والإلم يضمن إلا

ما يغرمه على إخراجها

(وفي قتل شاهدتي

حق) عمدا أو خطأ حتى

قات الحق بقتلها (تردد)

في ضمان قاتلها لتفويته على

ربه ويعلم كونها شاهدي

حق باقرار القاتل وعدمه

لأنه لم يقصد بقتلها إبطال

الحق بل للعداوة ولذا لو

قصد بقتلها ضياع الحق

لضمن قطعا والأظهر من

(مخيط) ونحوه (الجائفة)

منزلة ربه وهو لو أمكنه ذكائه فتركه حتى مات لم يؤكل بل يكون ميتة (قوله لأن الضمان من خطاب الوضع) أي لأن الشارع جعل الترك سببا في الضمان فيتناول البالغ وغيره (قوله والإاضحة) أي وإلا يذكه ضمنه (قوله على خوف موته) أي فالواجب تركه من غير ذكائه وضمنه إن ذكاه ولا فرق بين المار والوديع (قوله فإنه يصدق) أي في دعواه أنه خاف عليه الهلاك فذبح لذلك وقوله مطلقا أي وقعت قرينة على صدقه أم لا (قوله كترك تخليص مستهلك) أي متوقع للهلاك ولو كان التارك للتخليص صديقا لأن الضمان من باب خطاب الوضع كما علمت وإعلم أنه يجب تخليص المستهلك من نفس أو مال لمن قدر عليه ولو بدفع مال من عنده ويرجع به على ربه حيث توقف الخلاص على دفع مال ولو لم يأذن له ربه في دفع المال لخلاصه وهو من أفراد قول المصنف الآتي والاحسن في المقدمي من لص أخذه بالقداء اه شيخنا عدوى وقد علم منه أن من دفع غرامة عن إنسان بغير إذنه كان للدافع الرجوع بما دفعه على المدفوع عنه أن حمى بتلك الغرامة ماله وإلا فلارجوع له عليه بما دفعه عنه (قوله فيضمن في النفس الخ) أي أنه إذا ترك تخليص المال مع قدرته على خلاصه بجأه أو ماله حتى ضاع ذلك المال على ربه فإنه يضمن له قيمة ذلك المال إن كان مقوما ومثله إن كان مثليا وأما إذا ترك تخليص النفس حتى قتل فإنه يضمن الدية في ماله إن ترك التخليص عمدا وعلى عاقلته إن تركه متأولا ولا يقتل به ولو ترك التخليص عمدا هذا مذهب المدونة وحكي عياض عن مالك أنه يقتل به قال الأبي في شرح مسلم مازال الشيوخ يشكرون حكايته عن مالك ويقولون أنه خلاف المدونة بقله ح وفي التوضيح عن اللخمي أنه خرج ذلك على الخلاف فيمن تعمد الزور في شهادته حتى قتل بها الشهود عليه قال فقد قيل يقتل الشاهد ومذهب المدونة لاقتل عليه اه وبذلك تعلم أن قول خش ولو كان متعمدا لا هلاكه بترك تخليصه قتل غير صواب اه بن (قوله أو علم) أي ولم تطلب منه ولكن علم الخ وقوله يؤدي للهلاك أي هلاك الحق أو النفس (قوله أو تقطع بها) قال طفي تقطع الوثيقة وقتل شاهدي الحق ليسا من المسائل التي يجري فيها هل الترك يوجب الضمان أولا وهو ظاهر فالاولى تأخيرها كما فعل ابن شاس وابن الحاجب ولا يخلل بها المسائل الجارية على القانون المذكور (قوله عمدا أو خطأ) أي لأن العمد والخطأ في أموال الناس سواء (قوله ويعلم كونها شاهدي حق باقرار القاتل بذلك) أي وكذا بشهادة اثنين بأنها شاهد حق حيث لا يشهد الاثنان به لعدم علمها بقدره (قوله ومثل قتلها) أي في جريان التردد قتل من عليه الحق أي والحال أنه لم يخلف تركه لأنه كان يمكن اكتسابه ففي تضمين القاتل له الحق وعدم تضمينه تردد والأظهر تضمينه قالوا ومثل قتلها قتل أحدهما حيث كان الحق لا يثبت إلا بشاهدين أي فيكون الأظهر غرمه جميع الحق انظر بن (قوله كل جرح الخ) أي فإذا جرح إنسان جرحا يخشى منه الموت سواء كان جائفة أفضت لجوفه أو غير جائفة واقتضى الحال خياطته بفتلة خيط أو حرير وجب على من كان معه ذلك إذا كان مستغنيا عنه حالا ومآلا أو كان محتاجا له الثوب أو الجائفة دابة لا يموت بموتها أو كان معه الابرة وكان مواسة المجرع بذلك فإن ترك مواساته بما ذكر ومات فإنه يضمن ومحل الضمان مالم يكن المجرع منفوذ للقاتل وإلا فلا ضمان بترك المواسة وإنما يلزم الأدب بتركها والدية أو القصاص على الجراح كما أنه لو كان رب الخيط محتاجا له في نفسه أو دابة يموت بموتها وترك الإعطاء

التردد ضمان المال ومثل قتلها قتل من عليه الدين عند ابن محرز (و) يضمن بسبب (ترك مواسة) وجبت بإقتل ان خاط به سلم فترك المواسة حتى تلف ومثل الخيط الابرة ومثل الجائفة كل جرح يخشى منه الموت

(و) ترك (فضل) أي زائد
 (طعام أو شراب) عما
 يمك الصحة لأفاضل
 من العادة وهو الشبع في
 الأكل (المضطر) حتى
 مات فيضن دية خطي ان
 تأول في النع والاتص
 منه كجأني في الجراح (و)
 بترك دفع (عمد وحش)
 لمن طلب منه ذلك لاسناد
 جدار مائل (فيقع) بالنصب
 لعطفه على الاسم الحاضر
 أي ترك (الجدار) فيضمن
 ما بين قيمته مائلا ومهدوما
 (وله) أي للوإس (الثلث)
 أي عن ما واسبى به من خط
 وما بعده وقت الدفع (إن)
 وجد (الثلث عند المضطر
 حال الاضطراب وإلا لم
 يلزمه ولو كان غنيا يلبده
 أو أيسر بعد والمراد بالثلث
 ما يشمل الاجرة في العمد
 والحش (واكل الذكي
 وإن أيسر من حياته)
 حيث لو ترك لمات بسبب
 مرض أو تردية من
 شأه لم ينفذ مقتله أو
 أكاه عشا قاتنه
 (يتحرك قوي) كخط
 يد أو رجل (مطلقاً)
 صحيحة أو مريضة وأما
 غير القوى كحركة
 الارتعاش أو حركة طرف
 عين أو ممد أو رجل أو
 قبض واحدة فلا عبرة به
 بخلاف مد وقبض معا
 فيعتبر بل قيل باعتبار قبض
 أو مد واحدة فقط (وسيل دم)
 ولو بلا حش (إن صححت) الذبيحة لأن كانت مريضة أي أضناها المرض

حتى مات فإنه لا ضمان عليه لعدم وجوب الواساة عليه حينئذ (قوله وترك فضل الخ) أي وترك
 اعطاء طعام فاضل وزائد عما يمك صحته وحاصله ان الشخص إذا كان عنده من الطعام أو الشراب
 زيادة على ما يمك صحته وكان معه مضطر فإنه يجب عليه . واسأته بذلك الزائد فان منع ولم يدفع له
 حتى مات ضمن (قوله عما يمك الصحة) قال خشي أي فاضلا عما يمك الصحة حالا وما لا إلى محل
 يوجد فيه الطعام هذا هو الظاهر كما ان الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن تلزمه نفقة ومن في عياله لانه
 ققط (قوله لأفاضل عن العادة) أي عن عادته في الأكل وهو الفاضل بعد شبعه (قوله لمضطر) أي
 سواء كان آدمياً أو حيواناً غير آدمي ولا مفهوم لطعام أو شراب بل وكذا فضل لباس أو ركوب بان
 كان لو لم يدفعه أو يركبه يموت وانظر هل لا بد في الضمان من سؤال المضطر أو يكفي العلم باضطرابه
 وهذا هو الظاهر (قوله فيضمن) هذا يقال في هذه المسئلة والتي تقدمت وقوله دية خطي ان تأول في
 النع أي انه إذا تأول في النع لزمه دية خطي فتكون على عاقبته والمانع كواحد منهم (قوله وإلا اقتص
 منه) أي وإلا يتأول في النع بل منع عمدا قاصدا قتله اقتص منه وهذه الطريقة هي العمدة وقال
 اللخمي لافرق بين التأويل وعدمه وأن على المانع الدية في الحالتين (قوله فيضمن ما بين قيمته الخ)
 وكذا يضمن رب العمد والحش ما تلاف بسقوط الجدار من نفس أو مال لكن بشرطين ان يندر
 عند حاكم أو غيره وان يكون الوقت من حين للانذار إلى حين سقوط الجدار يمكن فيه اسناد الجدار
 لعمد رب العمد والحش منها (قوله من خيط وما بعده) أي من فضل الطعام والشراب الذي
 دفعه للمضطر والعمد والحش التي دفعها لمن طلبها منه لاسناد جداره المائل (قوله ان وجد الثمن
 عند المضطر الخ) أي ولو كان الموجود معه عروضاً أو حيوانات (قوله وإلا لم يلزمه) أي وإلا
 يوجد الثمن عند المضطر لاخطي أو الأبرة أو لفضل الطعام أو الشراب أو العمد أو الحش وقت
 اضطرابه لم يلزمه شيء ولو أيسر بعد ذلك لا يحاسب على ماضى امان وقت اليسار فقد زالت
 الضرورة فتأزمه اجرة العمد والحش اخذاً من قوله وله الثمن ان وجد كذا ذكر بعض
 الاشياخ والذي ذكره عقب تبعاً لشيخه عج انه إذا لم توجد الاجرة عنده وقت الاضطراب لم يلزمه
 شيء أصلاً ولو أيسر لاعتن مدة الاعشار ولا عن مدة اليسار نظراً لكونه اخذ مجاناً بوجه مآذون
 فيه (قوله وان أيسر من حياته) دخل فيما قبل المبالغة محقق الحياة ومرجوها ومشكوكها ولو عبر
 بلو لأفاد رد قول مختصر الوقار لاتصح ذكاة الميؤوس من حياته التوضيح والاول احسن
 (قوله بحيث لو ترك) أي من غير تذكية لمات (قوله يتحرك قوي) الباء للابسية أو بمعنى مع وقوله مطلقاً أي
 سواء كان التحرك من اعاليها أو من اسفائها سواء سال دم أم لا وسواء كان التحرك قبل الذبح أو
 معه أو بعده على ما بين غازي وسواء كانت صحيحة أو مريضة (قوله فلا عبرة به) أي على المشهور
 سواء كان معه سيلان دم اولاً والفرض انه ميؤوس منها وقوله بعد بل قيل الخ مقابل للمشهور وان كان
 هو الاظهر (قوله وسيل دم الخ) اشار بذلك للفي العتبية ونسبها وسئل ابن القاسم وابن وهب عن شاة
 وضعت للذبح فذبحت وسال دمها فلم يتحرك منها شيء هل تؤكل قال لا نعم تؤكل إذا كانت حين تذبح
 حية فان من الناس من يكون ثقيل اليد عند الذبح حتى لا تتحرك الذبيحة وآخر يذبح فتقوم
 الذبيحة تمشي ابن رشد وهذا في الصحيحة (قوله ولو بلا شخب) الشخب خروج
 الدم بصوت والاولى للشارح ان يهذف قوله ولو لانه يقتضى ان سيلان الدم بالشخب
 في المريضة لا يكفي في المريضة الميؤوس منها وليس كذلك إلا أن يجعل الواو للتعامل ولو زائدة
 (قوله ان صحت) المراد بها غير الميؤوس منها فالمريضة إذا كانت غير ميؤوس منها فهي كالصحيحة
 تؤكل بسيلان الدم أي وإن لم تتحرك وإذا كانت ميؤوساً منها ففي احوال الذكاة فيها خلاف وعلى

فلا يكفى فيها سيل الدم * ولما أوهم قوله وإن أيس من حياته شموله لمنفوفة المقاتل مع أن ذكاتها انشائها مشير التفسير الآية بقوله (الا الوقوفة) أى الضرورة بحجر أو عصا (وما) ذكر. (معها) فى الآية قبلها أو بعدها كالمخفة بحبل ونحوه والتردية من شاةق أوفى بر أو حفرة والنطحة من أخرى وما أكل بعضها السبع (المنفوفة) (بعض) (المقاتل) (١١٣) فلا تعمل فيها الذكاة فإن لم

تكن منفوفة مقتل عملت فيها وجرى على ماتمدم من الحركة القوية وسيل الدم وذهب الشافعى إلى انها تعمل فيها الذكاة مطلقا منفوفة المقاتل أم لا متى كان فيها حياة مستقرة ثم بين منفوفة المقتل بقوله (بقطع نخاع) مثلث النون المخ الذى فى ققار العنق والظهر بفتح الفاء جمع ققرة فكسر الصلب دون قطع النخاع ليس بمقتل (ونثر دماغ) وهو ما تحوزة الجمجمة لاشدخ الرأس ولا خرق خريطته دون انتشار (و) نثر (حشوة) بضم الحاء المهملة وكسرهما وسكون المعجمة وهو كل ما حواه البطن من كبد وطحال وأمعاء وقلب أى إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يقدر على رده فى موضعه على وجه يعيش معه (وفرى ووج) أى إبانة بضم عن بعض (وتقبير) أى خرق (مصران) بضم الميم جمع مصر كرفيف ورغفان وجمع الجمع مصارين كسلطان وسلاطين وأخرى قطعه بخلاف مجرد

القول للمعتمد بأن الذكاة تعمل فيها وهو المشار له بقول الصنف وأكل المذكى وإن أيس من حياته فإن شخب دمها أكلت كما تؤكل بالحركة القوية وإن كان السيلان فقط لم تؤكل لأنه قد يسيل منها بعد الموت انظر التوضيح (قوله فلا يكفى فيها سيل الدم) أى بل لابد معه من التحرك القوى * والحاصل أن كلا من الحركة القوية وشخب الدم يكفى فى الصحيحة والريضة كان مرجوا حياتها أو مشكوكا فى حياتها أو مأبوسا من حياتها والحال أنها غير منفوفة المقاتل وأما سيلان الدم وكذلك الحركة غير القوية اجتماعا وانفرادا لا يكفى ذلك إلا فى الصحيحة والمتحقق بها وهى الرضة غير الميؤوس منها ولا يكفى ذلك فى الرضة الميؤوس منها (قوله المنفوفة المقاتل) صفة للموقوفة وماعها وجمع المقاتل نظرا للموقوفة وماعها فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى انقسام الآحاد على الآحاد (قوله) فإن لم تكن منفوفة مقتل عملت فيها) أى اتفاقا أن كانت مرجوة الحياة وكذا أن كانت مأبوسا منها أو شكوكا فيها على قول ابن القاسم وروايته وقال ابن الماجشون وابن عبدالحكم لا تعمل فيها الذكاة ثالثا تعمل فى الشكوك فيها دون المأبوس منها وهو الذى يهيم من العتية اه بن (قوله) وذهب الشافعى النخ) أى وعليه فالاستثناء فى قوله تعالى إلا ما ذكيتم متصل أى الاما ذكيتم منها وعندنا الاستثناء يجوز أن يكون متصلا أى الا ما كانت ذكائكم عاملة فيه منها والذى تعمل فيه الذكاة منها هو الذى لم تنفذ مقاتله ويجوز أن يكون منقطعا والمعنى لكن ما ذكيتم من غيرها فلا يحرم عليكم إذا كان ذلك الغير ليس بمنفوذ المقاتل واعلم أن هذا المنسوب للشافعى من انها تعمل فيها الذكاة مطلقا هو مذهبه حقيقة خلافا لما يقع فى بعض الشراح من نسبة غير ذلك له وعلامة الحياة المستقرة افتتاح العين وحركة الاطراف وأما الحياة المستمرة فهى الشق لوترك صاحبها بلا ذكاة لعاش (قوله) بحيث لا يقدر على رده فى موضعه على وجه يعيش معه) أى بأن يزيل التزاق بعضها ببعض أو يزيل التزاقها بمقعر البطن وأما مجرد شق البطن وظهور الامعاء فليس بمقتل لحصول الحياة إذا خيط البطن (قوله) وتقب مصران) خلافا لما فى المواق عن ابن لبابة من أن تقب المصران وشقه ليس بمقتل لأنه قد يلتئم وإنما المقتل فيه قطعه وانتشاره هذا وكان الأولى للمصنف أن يقول وتقب مصر لأن مصرانا جمع مصر كما قال الشارح فتغيره بالجمع يقتضى أن خرق الواحد لا يضر * والحاصل أن الية الواحدة يقال لها مصر والليتان يقال لهما مصران بالثنية والثلاثة يقال لها مصران وخرق المصر مضر مطلقا كان من أسفله أو من أعلاه أو من وسطه (قوله) عن تقب الكرش) أى خرقها وأولى شقها (قوله) وأنه فى الواحد غير مقتل) أى وإن كان الخلاف موجودا فى الواحد أيضا كما فى المواق عن ابن لبابة وهذا بخلاف القطع فى الودج الواحد فقد مر أنه مقتل قول واحداه والحاصل أن فى شق الودجين قولين وكذا فى شق الودج والظاهر من الخلاف فى حكمل منهما ما علمته من الشارح وهو أن الشق فى الودجين مقتل وفى الواحد غير مقتل بخلاف القطع فإنه مقتل اتفاقا ولو فى ووج واحد وفى المعيار ولم يعدوا جرح القلب من المقاتل والذى انفصل البحث عنه أنه منها فاذا وجدت الذبيحة بهروحة القلب فإنها لا تؤكل والسكيتان والرثة فى معنى القلب فاذا وجد شيء منها مجردا

(٩٥ - دسوى ثانى -) شقه فليس بمقتل واحترز بالمصران عن تقب الكرش فليس بمقتل على المعتمد فالبيضة المنتفخة إذا ذكيت ثم وجدت مثقوبة الكرش تؤكل على الصواب (ولى شق الودج) من غير إبانة بعضه من بعض (قولان) لكن الأظهر أنه مقتل فى الودجين معا وأنه فى الواحد غير مقتل ثم ذكر مسألة المدونة دليلا لقوله وأكل المذكى وإن أيس منه ولقوله الا الوقوفة الع بقوله (وفىها) يجوز

(أكل ما دق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش) وهذا شاهد الأول (إن لم ينخسها) أي يقطع نخاعها ومفهومه أنه إن نخسها لم تعمل فيها الذكاة وهو شاهد للثاني (وذكاة الجنين) يوجد ميتا بسبب ذكاة أمه تحقيقا أو شكاً لأن كان ميتا من قبل حاصلة (بذكاة أمه) فذكاة أمه ذكاة (إن تم) خلقه أي استوى (١١٤) خلقه ولو كان ناقص يداً ورجل (بشعر) أي مع نبات شعره أي شعر

جسده ولو بعضه لا شعر عينيه أو رأسه أو حاجبيه فلا يعتبر (وإن خرج) تاماً بشعره (حياً) حياة محققة أو مشكوكة (ذكى) وجوباً والالم يؤكل (إلا أن يادر) بفتح الدال أي إلا أن يسارع للذكاة (فيفوت) أي يسبق بالموت فيؤكل لا علم بأن حياته حينئذ غير معتبرة لضعفها بأخذ في السياق فهو بمنزلة ما لو وجد ميتاً فلم أنه ان وجد حياً لا يؤكل إلا بذكاة مالم يادر فيفوت فإن لم يادر حتى مات وكان بحيث لو بودر لم يدرك كره أكله (وذكى) الجنين (المزلق) وهو ما ألقته أمه في حياتها لعارض (إن حي مثله) أي إن كان مثله يعيش بأن كان تام الحلقة مع نبات شعر وكانت حياته محققة أو مظنونة لا مشكوكة (واقترع) على المشهور (نحو الجراح) من كل ما ليس له نفس سائلة (لها) أي للذكاة بنية وتسمية لكن ذكاته (بما) أي بأى فعل (موت به) ان يحل الموت كقطع الرقبة بل (ولو لم يمض) أي كان شأنه

أو منقطعاً أو مفراقاً تؤكل (قوله) أكل ما دق عنقه أي بضرب بعضاً وترد من شاطئ جبل وقوله أو ما علم أي أو أصابه ما علم أنه لا يعيش منه (قوله شاهد للثاني) فأول الكلام دليل لمنطوقه للجواز وآخره دليل لمفهومه للمنع (قوله) لأن كان ميتاً من قبل أي من قبل ذكاة أمه فلا يؤكل (قوله) فذكاة أمه ذكاة (أي) حينئذ فيؤكل بغير ذكاة اكتفاء بذكاة أمه وفي الشبهة وهي عاؤه ثلاثة أقوال ثالثها أنها تتبع للولد إن أكل الولد أكلت وإلا فلا وأما بيض الدجاجة للذكاة فانه يؤكل ولو لم يتم (قوله) ان تم أي والأفلايؤكل (قوله) أي مع نبات شعره) أشار بذلك إلى ان الباء بمعنى مع والقيد لبيان الواقع لأنه متى تم خاقه نبت شعره عادة فاندفع ما يقال جعل الباء للبعية يؤذن بأنه يمكن انفراد تمام الخلق عن نبات الشعر وانفراد نبات الشعر عن تمام الخلق مع أنه متى نبت شعره لزم تمام خلقه والعكس (قوله) وان خرج حياً أي بعد ذكاة أمه (قوله) حياة محققة أو مشكوكة) لو قال كغيره حياة محققة أو مشكوكا فيها أو ما يؤسا منها كان أولى وقوله ذكى وجوباً أي في المرجو والمشكوك واستحباً في المأبوس منه وقوله والا أي والا يذك لم يؤكل أي في الأولين كما علمت (قوله) الا ان يادر أي الا ان يادر اليه فهو من الحذف والايصال وهذا فيما إذا كانت حياته ضعيفة بأن كانت ما يؤسا منها (قوله) مالم وجد ميتاً أي بمنزلة ما نزل ميتاً من بطن أمه بعد ذكاتها فيحكم عليه بأن ذكاته بذكاة أمه (قوله) لم يدرك أي وأمالو كان بحيث لو بودر لادرك فلا يؤكل وذلك في حالة الرجاء والشك والحاصل ان الجنين إذا خرج حياً بعد ذكاة أمه فاما ان تكون حياته مرجوا بقاؤها أو مشكوكا في بقائها أو ميؤوساً من بقائها ففي الأولين تجب ذكاته ولا يؤكل إذا مات بدونها وفي الثالث تندب ذكاته كما قال ابن رشد في البيان وقال في البسوط نقلاً عن عيسى متى خرج حياً لا يؤكل الا بذكاة والاعتماد الأول لقول المصنف وان خرج حياً شامل للأحوال الثلاثة أي ان خرج حياً مرجوا بقاؤها أو مشكوكا في بقائها أو ما يؤسا من بقائها وقوله ذكى أي وجوباً في الأولين وندباً في الثالث وقوله الا ان يادر خاص بالمؤوس منه أي الا ان يادر لذكاته فيموت قبل ان يذكى فيفوت ندب ذكاته ويؤكل بدونها فان لم يادر اليه حتى مات كره أكله (قوله) ان حي الخ) أي فان كان مثله لا يحيا أو شك في أمره هل تستمر حياته أم لا يؤكل ولو ذكى لأن موته يحتمل ان يكون من الزلاق وقوله وكانت حياته محققة أو مظنونة لا مشكوكة يعني انه تحقق استمرار حياته أو ظن ذلك لا ان شك في استمرارها وعنده وأولى إذا توهم استمرارها فلا يؤكل ولو ذكى (قوله) ولا يؤكل ما قطع منه أي لأنه دون نصف أبين الا ان يكون الرأس فانه يؤكل لكن ذكر العلامة السيد في حاشية عقب ان قول المصنف ودون نصف أبين ميتة مخصوص بماله نفس سائلة (قوله) ولكن لا بد من تعجيل الموت به أي بما شأنه ان يعجل الموت كذا قال الشارح تبعاً لعقب قال بن وفيه نظر إذ لم ير من ذكر هذا القيد وظاهر كلامهم الاطلاق اه كلامه وقد يقال انه لم يرد التعجيل الحقيقي بل أن يعلم ان الموت منه لامن انزائه (قوله) كذا قبيها أي بقوله ولكن لا بد من تعجيل الموت

(باب)

الموت كقطع الرقبة بل (ولو لم يمض) أي كان شأنه عدم تعجيله (كقطع جناح) أو رجل أو القاء في ماء بارد ولا يؤكل ما قطع منه ولكن لا بد من تعجيل الموت فان لم يحصل تعجيل فانه بمنزلة المدم ولا بد من ذكاة أخرى بنية وتسمية كذا قبيها أبو الحسن واعتمد بعضهم الاطلاق وهو لا كانت الذكاة سبباً في اباحة أكل الحيوان شرع في الكلام على سائر البحوث فقال

[درس] ﴿باب المباح﴾ حال الاختيار كالأشربة (طعام طاهر) لم يتعاق به حق الغير وتقدم بيان الطاهر أول الكتاب (والبخري) بأنواعه ونواديته وخزيره (وان يستأطير) بجميع أنواعه (ولو) كان (جلالة) أى مستعملا للنجاسة والجلالة لغة البقرة التى تستعمل للنجاسة والقها يستعملوها فى كل حيوان يستعملها (و) لو (ذاغلب) يكسر الميم كالباذ والقاب والرخم وهو لاطار والسبع بمنزلة الظفر للانسان الا الوطواط فيكره أكله على الزجاج (ونعم) إبل وبقر وغنم ولو جلالة (ووحش لم يفترس) كغزال وحمر وحش ويأتى حكم المفترس والاقتراس عام فيما يفترس الانسان وغيره والعناء خاص بما يعدو على الآدمى فلذا لم يقل لم يعد (كربوع) هو وما بعده تخيل ويحتمل التشبيه بناء على أن مراده بالوحش ما كان كبدن وغزال

(١١٥)

عرس رجلا أطول من

يديها (وخلد) مثلث

المعجمة مع سكون اللام

وفتحها فأرأى لا يصل

للنجاسة أعطى من الحسن

ما يغنى عن البصر وكذا

الفأر المهود مباح حيث

لا يصل للنجاسة وما

يصل إليها كفأر البيوت

يكره على الشهور فان

شك فى وصوله لها لم يكره

(ووبر) بفتح الواو

وسكون الباء وقيل بفتحها

أيضا فوق اليربوع ودون

السور طحلاء اللون أى

لونها بين البياض والقررة

(وأرب وقفد) بضم

القاف مع ضم الفاء وفتحها

آخره ذال معجمة أكبر

من الفأر كالهشوك الأراسه

وبطنه وريده ورجليه

(وضربوب) بضم الصاد

المعجمة وسكون الراء

كالقنفذ فى الشوك إلا أنه

قريب من خلقه الشاة

(وحية أمن معها) ان

﴿باب المباح﴾

(قوله حال الاختيار) أى المباح تناوله حال الاختيار من جهة الأكل أو الشرب وقدر الشارح ذلك لأجل عطف قول المصنف الآتى وللضرورة ما يسهل الخ عليه (قوله لم يتعلق الخ) أخرج العصب فانه وان كان طاهرا لكنه غير مباح لتعاق حق المالك به والأولى إسقاط هذا القيد لأن المقصود بيان المباح فى نفسه لا المباح باعتبار شخص معين والمصوب مباح فى ذاته وحرمة عارضة اه بن (قوله يستعمل للنجاسة) أى كالرخم فانها تأكل العذرة (قوله إلا الوطواط) استثناء من قول المصنف وطير (قوله فلذا لم يقل الخ) أى ولو عبر بما صح وذلك لأن الذى لا يعدو قد يكون مفترسا فيقتضى اباحته وليس كذلك (قوله بناء) أى فليس مراده بالوحش مطلق وحش بل نوع منه وقد يقال لمانع من ارادة مطلق الوحش ويكون من تشبيه الخاص بالعام كذا قيل وفيه ان الأخصية تقتضى التخييل لا التشبيه (قوله يكره على المشهور الخ) فيه نظر والذى فى كتاب الطهارة من التوضيح أن فى الفأر والوطواط ثلاثة أقوال وان القول بالتحريم هو المشهور وهله ح وذكر عن ابن رشد أيضا أنه استظهر التحريم اه بن وقوله أن فى النسيار ظاهره مطلقا سواء كان يصل للنجاسة أولا وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن الأجهورى أنه يحرم أكلها لأن كل من أكلها عمى أى فحرمها عارضة وقضيتها أنها تحمل للأعمى وانظر اه شيخنا عدوى (قوله معها) بفتح السين وضمها وكسرهما والفتح أفصح وجمعه ممام وميموم اه عدوى (قوله ان ذكيت الخ) الذى يفيد كلام أهل المذهب أنه لا بد فى الذكاة التى يؤمن بها المسلم أن تكون فى حلقة وفى قدر خاص من ذنبها بان يترك قدر أربعة قراريط من ذنبها ورأسها ولا بد أن تطرح حال ذكاتها على ظهرها وأما لو طرحت على بطنها وقطع حلقتها فلا يجزى لأن شرط الذكاة أن تكون من المقدم انتهى خش (قوله وأمن معها) أى واعتبار أمن معها بالنسبة للخ وقوله فيجوز أكلها باسمها لمن يضره ذلك أى كمن به داء الجذام أى ولا يجوز أكلها باسمها لمن يضره ذلك (قوله وخشاش أرض) أضيف لها لأنه غش أى يدخل فيها ولا يخرج منها إلا بمخرج ويأدر يرجوعه إليها (قوله بالرفع عطف على طعام) أى لا بالجبر عطف على ربوع لأنه ليس من أمثلة الوحش الذى لم يفترس واعلم ان الخشاش وان كان مباحا وميتة طاهرة لكنه يفتقر أكله لذكاة كما تقدم (قوله شراب يميل إلى الحموضة) أى يتخذ من القمح أو من الأرز (قوله ويذهب أسكاره) أى الذى حصل فيه عند غليانه على النار قبل انعقاده لانه كان فيه ابتداء (قوله فلا يتصور فيه سكر) أى حتى تنقيد اباحته بالأمن من سكره (قوله وللضرورة ما يسهل الرمي)

فكيت بحلقها كما لى الحسن وأمن معها بالنسبة لمستعملها فيجوز أكلها باسمها لمن ينفعه ذلك لمرض (وخشاش أرض) بالرفع عطف على طعام وكذا ما بعده أى والمباح خشاش أرضه مثل الأول والكسر أفصح كقرب وخفساء وبنا ووردان وجندب ونمل ودود وسوس (وعصير) أى معصور ماء العنب أول عصره (وقفاع) شراب يتخذ من القمح والتمر (وسويا) شراب يميل إلى الحموضة بما يضاف إليه من عجوة ونحوها (وعقيد) وهو ماء العنب يغلى على النار حتى ينقعد ويذهب أسكاره يسمى بالرب الضامت (أمن سكره) أى ما ذكره بعد العصور وأما هو فلا يتصور فيه سكر (و) المباح ما إذا فيه وان كان قد يجب (للضرورة) وهى الحوف على النفس من الهلاك علما أو ظنا (ما يسهل الرمي) وظاهره أنه لا يجوز له الشبع والمعتمد أن له ان يشبع ويتزود من البيت فإذا استغنى عنها طرحها كما فى الرسالة (غير آدمى) بالرفع بدل من ما بالنصب على الحال منها (و) غير (خمر) من الاشربة ودخل فيها الدم والعذرة

أى ما يحفظ الحياة فالمراد بالرمق الحياة ويسدها حفظها قال المواق انظر هذا فانه مذهب أبى حنيفة والشافعى ولم يعزه أبو محمد لأحد من أهل المذهب ونص الموطأ ومن أحسن ما سمعت فى الرجل يضطر إلى الميتة أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فان وجد عنها غنى طرحتها وبه تعلم أن عزوت وخش ما ذكره المصنف لملك فيه نظر اه بن لكن ابن ناجى فى شرح الرسالة نقل عن عياض أن عبد الوهاب نقله رواية عن مالك وحينئذ فلا نظر وتناول قوله وللضرورة ما يسد المتلبس بالمصية كما هو مختار ابن يونس وشهره القرافى خلافا لمن قال لا يباح له تناول الميتة وتمسك بظاهر قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد . فمن اضطر فى مخمصة غير متجانف لاثم . وأجاب المشهور بأن المراد غير باغ فى نفس الضرورة بأن يتجانف ويميل فى الباطن لشهوته ويتمسك فى الظاهر بالضرورة كأنه قيل فمن اضطر اضطرارا صادقا فإذا عصى فى نفس السبب المبيع كان كذب فى الضرورة وبغى وتعدى فيها وتجانف الائم كانت كالمعدم (قوله وضالة الابل) ودخل أيضا جميع الحيوانات الميتة (قوله نعم تقدم الميتة عليها) أى على ضالة الابل عند اجتماعها ويعلم منه ان ضالة الابل تتعين عند انفرادها وتقدم عليها الميتة عند اجتماعها وهذا ما يفيد نقل المواق عن ابن القاسم (قوله وأما آدمى فلا يجوز تناوله) أى سواء كان حيا أو ميتا ولومات المضطر هذا هو المنصوص لأهل المذهب وتقدم آخر الجنائز أن بعضهم صحح أكله للمضطر إذا كان ميتا ولا فرق بين المسلم والكافر فيما ذكر (قوله عند عدم ما يسغى بها) ويصدق فى انه فعل ذلك للغصة ان كان مأمونا وإلا فلا الاقرينة فيعمل عليها اه خش (قوله على خنزير) أى سواء كان ذلك الخنزير حيا أو ميتا انظر بن (قوله وصيد المحرم) المراد بالصيد هنا الصيد الحى بدليل قوله إلا لحمه وأما الاصطياد فهو أخرى بتقديم الميتة عليه وحاصل كلام المصنف أن المضطر إذا كان محرما ووجد ميتة وصيدا حيا صاده محرم أو أعان على صيده فانه يجب عليه ان يقدم الميتة على الصيد الحى الذى صاده المحرم أو أعانه عليه وعمله ما لم تكن الميتة متغيرة يخاف على نفسه من أكلها والاقدم الصيد المذكور انظر التوضيح كما انه لو كان حلالا فانه يقدم صيد المحرم عليها (قوله ولم يذكّر الصيد) أى لأنه بذكاته يكون ميتة (قوله لا لحمه) أى إذا وجد المضطر المحرم ميتة وصيدا قد صاده محرم أو صيده وصار لحما فلا يقدم الميتة عليه بل يقدمه عليها وعلم مما ذكرنا ان الصور ثلاث الأولى الاصطياد تقدم الميتة عليه لما فيه من حرمة الاصطياد وحرمة ذبح الصيد الثانية الصيد الحى الذى صاده المحرم قبل اضطراره تقدم الميتة أيضا عليه ولا يجوز له ذبحه لأنه إذا ذبحه صار ميتة فلا فائدة فى ارتكاب هذا المحرم الثالثة إذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره لمحرم وذبح قبل اضطراره فهذا مقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه لأن لحم صيد المحرم حرمة عارضة لانها خاصة بالاحرام بخلاف الميتة فعمرتها أصلية وهذه الصورة هى المشار لها بقوله لا لحمه هذا احسن ما يقرر به كلامه (قوله بل يقدم) أى طعام الغير ندبا على الميتة هذا عند اجتماعها واماعند الانفراد فيتعين ما وجد قال فى الذخيرة وإذا أكل مال مسلم اقتصر على سد الرمق إلا ان يعلم طول الطريق فليتزود لأن مواساته تجب إذا جاع واعلم أن اشتراط عدم خوف القطع إنما هو إذا وجد الميتة وإلا أكله ولو خاف القطع كفى عجز لأن حفظ النفوس مقدم على حفظ المصو خلافا لما فى عقب وحيث أكل طعام الغير فلا يضمن قيمته كما نقله المواق عن الأكثر وقال ابن الجلاب يضمن ومحل الخلاف إذا كان المضطر معدما وقت الأكل اما ان وجد معه الثمن اخذ كما مر (قوله ان لم يخف القطع) أى فيما فى سرقة القطع كشم الجربن وغنم المراح وقوله أو الضرب أو الأذى أى فيما لا قطع فى سرقة فان قلت المضطر إذا ثبت اضطراره لا يقطع ولا يضرب ولو كان معه ميتة فسكيف يخاف القطع

وضالة الابل نعم تقدم الميتة عليها وأما آدمى فلا يجوز تناوله وكذا الحرم (إلا لغصة) فيجوز أزالها به عند عدم ما يسغى بها من غيره (وقدم) وجوبا (اليت) من غير الخنزير (على خنزير) عند اجتماعها لأنه حرام لذاته وحرمة الميتة عارضة (و) على (صيد المحرم) أى صاده محرم أو أعان عليه ووجده حيا بدليل قوله إلا لحمه وهذا ان كان المضطر محرما فان كان حلالا قدم صيد المحرم على الميتة قال الباجى من وجد ميتة وصيدا وهو محرم أكل الميتة ولم يذكّر الصيد (لا لحمه) أى لا يقدم المحرم المضطر الميتة على لحم صيد صاده محرم آخر أو صيد له بان وجده بعد ما ذبح بل يقدم لحم الصيد على الميتة (و) لا يقدم الميتة على (طعام غيره) بل يقدم ندبا طعام الغير على الميتة (إن لم يخف القطع) أو الضرب أو الأذى وإلا قدم الميتة (وقائل) المضطر جوازا رب الطعام ان امتنع من دفعه له (على) أى على اخذها منه بعد أن يعلم ربه

ولو مسلماً انه ان لم يهلكه فان قتل ربه فهدر هو لما تكلم على المباح أخذ في بيان ضده وهو المحرم بقوله (والمحرم النجس) من جامد أو مائع (وخنزير) بري (وبغل وفرس وحمار ولو وحشياً دجن) أي (١١٧) نأس فان توحش بعد ذلك أكل

نظراً لأصله وصارت فضائه حينئذ طاهرة (والسكره سبع وضع وتعلب وذئب وهرا وإن وحشياً وفيل) وفهد ودب وغر ونمس وهذا مفهوم قوله فيما مر ووحد لم يفرس ماعداً المحرم (وكلب ماء وخنزير) (المتعمد انهما من المباح كما مر والمتعمد أيضاً ان الكلب الانسي مكروه وقيل حرام ولم يرد قول بإباحته (و) من السكره (شراب) أي شراب شراب (خليطين) خلطاً عند الانتباز أو الشراب كتمر أو زبيب مع تين أو رطب وكخطة مع شعير أو أحدهما من عسل أو تمر أو تين ومحل الكراهة حيث أمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل (و) من السكره (نبذ) أي طرح شيء واحد كتين فقط (يكذباً) بضم الدال وتشديد الباء الموحدة والمدوهر والفرع وادخلت الكاف الحتم جمع حتمة وهي الأواني اللطيفة الزجاج والنقر وهو جذع النخلة ينقر والنقر وهو الإناء اللطيف بالقار أي الزفت وعلة الكراهة في الجميع

ميتة فكيف يخاف القطع قلت القطع قد يكون بالغاب والغاب (قوله ولو مسلماً) أي ولو كان ربه المقاتل بفتح التاء مسلماً (قوله ولو وحشياً دجن) أي فلا يؤكل نظراً لتلك الحالة العارضة وهي حالة الناس وهذا قول مالك وقال ابن القاسم بالجواز ورده المصنف بل وأما الحمار الانسي إذا توحش فتوحشه لا ينقله وحينئذ فيجوز فيه الخلاف قبل التوحش وهو التحريم على المتعمد والكراهة على مقابله (قوله والسكره سبع الخ) ابن عرفة الباجي في كراهة أكل السباع ومنع أكلها نالها حرمة عاديها كالأسد والفهد والغر والذئب وكراهة غيره كالدب والتعلب والضع والهرا مطلقاً الأول لرواية العراقيين معها والثاني لابن كنانة مع ابن القاسم والثالث لابن حبيب عن الدينين (قوله وفيل) تشهيره الكراهة في الفيل فيه نظراً فقد ذكر ابن الحاجب فيه قونين بالإباحة والتحريم وصحح في التوضيح الإباحة فيه وفي كل ما قيل انه ممنوع كالفرس والضب ولذا قال الشارح بهرام لا أعرف من شهر الكراهة كما هو ظاهر كلامه وقال البساطي تشهير الكراهة في الفيل في عهدة المصنف (قوله ما عدا الهرا) فيه أنه من جملة المفترس لا فترسه نحو الفأر (قوله وقيل حرام) الذي حصله في الكلب قولان الحرمة والكراهة وتصحح ابن عبد البر التحريم قال ح ولم أر في المذهب من نقل إباحة كل الكلاب اه لكن نقل قبله القول بإباحته واعترضه فانظره اه بن (قوله شرب شراب خليطين) إنما قدر الشارح شرباً لأنه لا تنكيف إلا بفعل ومن جملة الخليطين السكره شربه ما ييل للمريض إذا كان نوعين كزبيب وتين ونحوهما فقوله وشرب شراب خليطين أي لصحيح أو لمريض وكما يكره شرب شراب الخليطين يكره أيضاً نبذهما معا خلافاً في عقب من الحرمة والخلاف في نبذهما معاً للشرب وأما للتخليل فلا كراهة في نبذهما معا على المشهور كما نص عليه ابن رشد وغيره ونص في الجلاب على الكراهة خيفة التطرق لخلطهما مع الغير قاله شيخنا (قوله خلطاً عند الانتباز أو الشرب) أما الكراهة إذا كان الخلط عند الشرب فلا كلام فيها وأما إذا كان عند الانتباز فهو مبنى على أحد التأويلين في قول المدونة ولا يجوز شرب شراب الخليطين ان نبذهما معاً قال الباجي طاهرها التحريم وحملها قوم على الكراهة فعلى الثاني يعم في كلام المصنف اه بن والثاني هو المعول عليه كما قال شيخنا فعلم انه ان وقع الخلط عند الشرب كان كل من الخلط والشراب مكروها وان وقع عند الانتباز كان كل منهما فيه خلاف بالسكره والحرمة والمتعمد الأول (قوله حيث أمكن الاسكار) أي لطول المدة فان لم يمكن لقصر مدة الانتباز فلا كراهة وهذا يقتضي ان علة النهي احتمال الاسكار وقال ابن رشد ظاهر الموطأ ان النهي عن هذا تعبد لا لعلة وعليه فيكره شرب شراب الخليطين سواء أمكن اسكاره أم لا انظر المواق واستظهر شيخنا القول الأول وان استصوب بن الثاني (نفيه) إذا طرح الشيء في نبذ نفسه كطرح العسل في نبذ نفسه أو التمر في نبذ نفسه كان شربه جائزاً وليس من شراب الخليطين الذي يكره شربه كان اللبن المخوط بالعسل كذلك انظر عقب (قوله وأدخلت الكاف الحتم والنقر الخ) تبع الشارح في ذلك تت واعترضه طفي قائلاً الصواب قصر الكاف على ادخال المزفت فقط وهو النقر وعدم ادخال الحتم والنقر ليوافق مذهب المدونة والموطأ وادخالها يوجب اجراء كلام المصنف على غير المتعمد لانهما لا تعرف كراهتهما إلا من رواية ابن حبيب وفي المواق عن المدونة لا ينبذ في الدباء والمزفت ولا أكره غير ذلك من الفقار وغيره من الظروف انتهى وقد قرره خش على الصواب اه بن (قوله فلا يكره) أي نبذ الشيء الواحد فيها وقوله وان طالت مدته

خوف تعجيل الاسكار لما ينبذ فيها إذ هي شأنها ذلك بخلاف غيرها فمن الأواني من فجار أو غيره فلا يكره وان طالت مدته مالم يظن به الاسكار (وفي كرم) أكل (القرور) والنسناس (والطين ومنعه) أي الأكل (قولان)

في توضيحه والمأخوذ مما تقدم من أنه لا يجوز الاصطياد للفرجة على الصيد ولا لحبسه أنه لا يجوز التكسب به ولو على القول بإباحته نعم إن كان غير صيد بأن كان إنسيا يظهر جواز التكسب به على القول بجواز أكله والله أعلم ولما أنهى الكلام على الذكاة وعلى المباح وكانت الذكاة من متعلقات الأضحية شرع بتكلم على أحكامها فقال

[درس]

(باب)

(باب في الضحايا)

(سُنَّ) عينا ولو حكما كالاشتراك في الاجر على ماسيأتي لأن نية الادخال كعمل النفس (لحر) ذكر أوانثى كبيرا أو صغيرا حاضرا أو مسافرا لارقيق ولو بشابثة (غير حاج) لا حاج لأن سنته الهدى (بمى) الأولى حذفه لأن غير الحج تسنله الضحية مطلقا كان بمى أولا والحاج لا تسن في حقه مطلقا (ضحية) نائب فاعل يسن أى عن نفسه وعن أبويه الفقيرين وولده الصغير حتى يبلغ الذكر ويدخل بالانثى زوجها قاله ابن حبيب لا عن زوجة لانها غير تابعة للنفقة بخلاف زكاة فطرتها

مبالغة في محذوف أى فلا يكره نبذ النى الواحد فيها ولا يكره شرب شرابه وإن طالت النع (قوله أرجعهما في الطين المنع) أى ومثله التراب والمغاطم والحيز المحرق بالنار ففيها الخلاف بالكراهة والحرمه والراجح الحرمة ومحل منع الطين ما لم تكن المرأة حاملا وتشتاق لأكله وتخاف على مافى بطنها وإلا رخص لها أكله (قوله وأظهرهما في القرد الكراهة) أى وهو قول مالك وأصحابه وأما القول بالمنع فهو قول ابن المواز محتجا بأنه ليس من بهيمة الأنعام قال الباجى والأظهر عندى قول مالك وأصحابه بأنه مكروه واحتج لذلك بعموم قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى الآيه ومراعاة خلاف العلماء فالآيه تدل على عدم حرمة مراعاة قول المخالف بالمنع تقتضى كراهته (قوله وقيل بإباحته) أى مطلقا وقيل بإباحته إن أكل السكلا وإلا كان مكروها فجعله الأقوال فيه أربعة حكماها في الشامل (قوله بل صحح قول بالإباحة) أى مطلقا كان يرعى السكلا أولا في توضيحه (قوله على القول بجواز أكله) أى ويكره على القول بكراهته ويحرم على القول بحرمته كذا ذكره عبق وغيره وقد حمل الشيخ أحمد النفرأوى وغيره التكسب على الصيد به مثلا وأما اللعب للعلوم فهو مكروه وفيه أنه لا رابط بين الأكل والصيد ألا ترى أنه يصاد بالسكب اجماعا فالظاهر أن المراد الاكتساب بلبسه قاله شيخنا المدوى (قوله وكانت الذكاة من متعلقات الأضحية) أى من الأمور التى تتعلق بالأضحية

(قوله سن) أى على المشهور وقيل إنها واجبة (قوله عينا) أى عن كبل أحد بعينه (قوله لأن نية الادخال) أى لأن نية دخول التبريمه في الاجر كفعلها عن ذلك الغير (قوله الأولى حذفه) أى سواء جعلته حالا من غير حاج أو صفة لحاج وذلك لأنه إذا جعل صفة لحاج انحل المعنى لقولنا سن لحر غير حاج كائن في منى وهذا صادق بما إذا كان غير حاج أصلا أو حاجا في غير منى ومفهومه أنه لو كان حاجا بمى لا تسن في حقه وهذا فاسد لأن الحاج لا يطالب بها كان بمى أو بغيرها وإن جعل حالا من غير حاج انحل المعنى لقولنا سن لحر غير حاج حالة كون ذلك الغير في منى فبرد عليه أن مقتضاه أن غير الحاج إذا كان في غير منى لا تسن في حقه وليس كذلك إذ غير الحاج تسن في حقه مطلقا كان بمى أو غيرها وإن كان قد يجاب على هذا بأن مفهوم بمى آخرى بالحكم وقد يقال الظاهر أنه متعلق بمحذوف صفة لحاج أى غير حاج مطلوب كونه بمى فيشمل غير الحاج صلا ولو معتمرا والحاج الذى لا يطلب كونه بمى وهو من فاته الحج وتحلل منه قبل يوم النحر ويخرج الحاج الباقي على إحرامه سواء كان بمى يومئذ أم لا كذا قرره السنأوى (قوله ضحية) هى بمعنى التضحية إذ لا تكليف إلا بفعل وضمير لا يحذف يعود عليها بهذا المعنى إذ الذى يوصف بكونه يحذف أولا يحذف إنما هو الفعل لا الذات والمعنى لا تتبعه ولا تكلفه فوق وسعه والاحجاف الاتهاب (قوله حتى يبلغ الذكر ويدخل بالانثى زوجها) ظاهره سقوطها عنه بمجرد احتلام الذكر ولو فقيرا عاجزا عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالانثى وإن طلقت قبل البلوغ والظاهر أنه يجرى على النفقة فكما أن النفقة على الابن الذى بلغ فقيرا عاجزا على الكسب لازمة لأبيه وكذا نفقة الانثى التى طلقت قبل البلوغ فكذا الضحية عنهما مطلوبة من أبيهما خلافا لما فى عقب من سقوطها فإنه لا يظهر ونص التوضيح عن ابن حبيب يلزم الإنسان أن يضحي من تلزمه نفقته من ولد أو والد وهذا يفيد أنها لا تسقط إلا بسقوط النفقة وأعلم أنه مخاطب بها فقير قدر عليها فى أيامها وكذا مخاطب بها

فوجب عليه لتبعيتها لها (لا يحذف) بالمضحي أى بماله بأن لا يحتاج لثباتها فى ضرورياته فى عامه وتسن لحر (وإن) كان (يتبأ) ويخاطب وليه بفعلها عنه من ماله ويقبل قوله فى ذلك كما يقبل فى زكاة ماله (يجذر ضأن) عن

متعلق بضحية اذ معناه التضحية أو خبر لمحذوف أي وهي يجذع ضأن (وتنهي معز و) ثني (بقر وإبل ذى سنة) راجع لجمع الضأن
وثني المعز فلا بد من أن يوفي كل منها سنة لكن يشترط في ثني المعز أن يدخل في الثانية دخولا يينا كشهر بخلاف الضأن فيكون فيه مجرد
الدخول والعبارة بالسنة العربية فلو ولد الضأن يوم عرفة في العام الماضي كفي ذبحه يوم النحر وكذا الولد يوم النحر لجاز ذبحه في ثانيه
وثالثه في القابل فيما يظهر (و) ذى (ثلاث) من السنين ودخل في الرابعة ولو غير بين راجع (١١٩) ثني البقر (و) ذى (خمس)

السادسة

ودخل في الثالثة راجع لثني
الإبل (ربلا شرك) في
نمها أو لحما فان اشتركوا
في الثمن بأن دفع كل واحد
جزءا آمنه أوفي اللحم بأن
كانت مشتركة بينهم فلا
تجزى عن واحد منهم
(إلا) الاشتراك (في)
الأجر (قبل الذبح)
فيجزى ويسقط طلبها
عنه وعن كل من أدخله
معه (وإن) كان للشرك
في الأجر (أكثر من)
سبعة (بشروط ثلاثة
للادخال معه (إن
سكن) الشرك بالفتح
(معه) أي مع الشرك
بالكسر في منزل واحد
أو كالأحد بأن كان ينفق
عليه معه باب وهذا إذا كان
الشرك بالكسر ينفق عليه
تبرعا فان كان ينفق عليه
وجوبا لم تعتبر سكناء معه
(و) الثاني أن (قرب له)
بأي وجه من وجوه
القربة وله ادخال الأبعد
مع وجود الأقرب ومثل
القريب الزوجة وأم الولد
بخلاف الأجير (و) الثالث
أن (أفق) الشرك بالكسر
(عليه) أي على الشرك
بالفتح وجوبا كابويه

عمن ولد يوم النحر أوفي أيام التشريق لا এমন في البطن وكذا يخاطب بها من أسلم يوم النحر أو بعده في أيام
التشريق لبقاء وقت الخطاب بالتضحية بخلاف زكاة الفطر نقله اللخمي اه عدوى (قوله) متعلق
بضحية ويصح تعلقه أيضا بسن أي التضحية تسن يجذع الخ (قوله) بالسنة العربية (أي) وهي ثلثمائة
وأربعة وخمسون يوما لا بالسنة القبطية وقدرها ثلثمائة وخمسة أو ستة وستون يوما (قوله) ودخل
في السادسة أي ولو كان الدخول غير بين (قوله) بالاشرك في نمها أو لحما هذا حل بالنظر للفقه وليس مراده
بيان أن الاستثناء منقطع لأن الحق أنه متصل وحينئذ فاقبل لا يجعل عاما وقوله بلا شرك حال من ضحية
أي حالة كونها ملتبسة بعدم الاشتراك فيها (قوله) فلا تجزى عن واحد منهم أي والظاهر أنه لا يجوز
بيعها مثل ما إذا ذبح معيها جهلا (قوله) وعن كل من أدخله معه أي ولو كان غنيا واهل يشترط في سقوط
الطلب عمن اشركهم معه إعلامه لهم بالتشريك أولا قولان الباجي وعندى أنه يصح له التشريك وإن لم يعلمهم
بذلك ولذلك يدخل فيها صغار ولده وهم لا يصح منهم قصد القربة (قوله) بشروط ثلاثة أي فان اختلف شرط منها
فلا تجزى عن الشرك بالكسر ولا عن الشرك بالفتح والظاهر عدم جواز بيعها كامر (قوله) وهذا الخ مثله
في عقب وخش قال بن وانظر من أين لها هذا القيد ولم أر من ذكره غيره نقله الطخيني عن العوفي مستدلا
بكلام ابن حبيب الذي في المواق ولا دلالة فيه أصلا والظاهر من كلام المدونة والباجي واللخمي
وغيرهم أن السكني معه شرط مطلقا اه واعلم أن ما ذكره المصنف من اشتراط المساكنة هو ظاهر المدونة
وقاله الباجي واللخمي والمازري وعزاه ابن حبيب وخالف ابن بشير فجعل المساكنة لغوا انظر بن
(قوله) ومثل القريب الزوجة وأم الولد قال شيخنا الأولي حذف أم الولد لأنها رقيقة لا يطالب بالضحية
عنها والكلام فيمن يسقط عنه الطلب بالضحية وقد يقال أن الشارح أراد التنبيه على صحتها عنها وإن
لها مجرد ثواب قال بن وما ذكره من جواز ادخال الزوجة وأم الولد هو الصواب خلافا لثت وبهرام
في اخراجها واخراج ما فيه بقية رق وقد اعترضه ح بقوله ابن عرفة روى عياض للزوجة وأم
الولد حكم القريب ابن حبيب ذوالرق كأم الولد في صحة ادخالها اه ولم يذكر له مقابلا وقال في البيان
ما نصه وأهل بيت الرجل الذين يجوز له أن يدخله معه في اضحيته على مذهب مالك ازواجه ومن
في عياله من ذوى رحمه كانوا ممن تلزمه نفقتهم أو ممن لا تلزمه نفقتهم غير أن من كان ممن تلزمه
نفقته يلزمه أن يضحي عنه أن لم يدخله في اضحيته حاشا الزوجة اه منه انظر بن (قوله) وأجزاء
أي التضحية (قوله) وان جاء الخ اعلم انها إذا كانت جماء من أصل الخلقة فانها تجزى بانفاق وقد
نقل الإجماع على اجزائها ابن مرزوق وغيره واما أن كانت مستأصلة القرنين غير خلقة ففيها
قولان بالاجزاء وهو نقل الشيخ عن كتاب محمد وعدم الاجزاء وهو قول ابن حبيب
والفرض أنه ليس هناك اجزاء إلا فلا تجزى اتفاقا انظر بن (قوله) كالبقرة أي والغنم

وصغار ولده الفقراء بل (وان) أفق (تبرعا) كأغنيا من ذكر وكعم واخ وخال ومفهوم قولنا قبل الذبح أنه لو شرك بعد الذبح لم تسقط
عن الشرك بالفتح وتجزى عن ربها وهذه الشروط فيما إذا أدخل الغريم كما أشرنا له اما أن ذبح ضحية عن جماعة من غير أن يدخل معهم
اجزأت عنهم بلا شرط كما عند اللخمي وهي فائدة جلية واجزأت بالاسنان المتقدمة (وإن) كانت (جماعة) وهي ما لا تفرق لها في نوع ماله
قرن كالبقرة (و) مفقودة أي عاجزة عن القيام (لشحم) كثر عليها (ومكسورة قرن) من أصله أو طرفه ان يرى (لا إن آدمي)

جماعة

أى لم يبرأ فلا تجزىء (كسعين مرض) أى مرض بين فلا تجزىء وهو مالا تصرف معه تصرف السليمة بخلاف الخفيف (و) بين (جرب وشم) أى تخمة بخلاف خفيفهما (و) بين (جنون) بأن فقدت الالهام بحيث لا تهتدى لما ينفعها ولا تجانب ما يضرها (و) بين (هزال) وهى العجفاء التى لا مخ فى عظامها (و) بين (عرج) وهى التى لا تسير صواباتها (وعور) وهى التى ذهب بصر احدى عينها ولو كانت صورة العين قائمة وكذا ذهب أكثره فان كان بعينها يابض لا ينعمها النظر أجزأت (وفانت جزء) لا تجزىء كمفانت يد أو رجل اصالة أو طروا (غير خصية) (١٣٠) بضم الحاء وكسرهما وهى البيضة وأما بخصية فيجزىء ان لم يحصل بها

مرض بين وإنما أجزأ لأنه يعود بمنفعة فى لحمها فيجبر ما قص (وصمعاء) بالمد صغيرة الأذنين (جدا) كأنها خلقت بلا اذن (وذى أم وحنسية) وابوها من الانسى بأن ضربت فحول الانسى فى اناث الوحشى اتفاقا وكذا عكسه على الأصح (وبترءاء) وهى السق لا ذنب لها خلقه او طروا (وبكءاء) فاقدة الصوت (وبجرءاء) متغيرة رائحة الفم (وبأسه صرع) أى جميعه فان أرضعت ببعضه فلا تصر (و) مشقوقة اذن) أكثر من ثلث فان كانت ثلثا أجزأت (ومكسورة من) ان زاد على الواحدة واما كسر واحدة فلا يمنع الاجزاء على الاصح وأراد بالكسر ما يشمل القلع بدليل قوله (لتغير إلتقار أو كبر) وأما لما فتحجزىء

(قوله أى لم يبرأ) أشار الشارح الى أن المراد بالادماء عدم البرء وان لم يسلم منه دم لاسيلا الدم ولو قال المصنف ان برىء ويدخل لا على قوله كعين مرض لكان أحسن وأخصر (قوله وبين جرب النخ) أشار الشارح الى ان قيد البنية معتبر فى العطوفات فلا يضر الخفيف من جميعها كما ذكره الشيخ سالم (قوله وبين جنون) قال ح كان الأولى ان يقول ودائم جنون لأن الجنون غير الدائم لا يضر كما فى التوضيح (قوله وفانت جزء) هذا عطف على قوله كعين مرض فأولا ذكر العطوفات على المضاف اليه ثم شرع فى ذكر العطوفات على المضاف وقوله اصالة أى سواء كان فوات الجزء اصالة أى خلقه أو كان طارئا بقطع وسواء كان الجزء الفات بالقطع أصليا أو زائدا (قوله وأما بخصية) أى وأما فوات الجزء بخصية فيجزىء سواء كان فواته خلقه أو كان بقطع وقوله وإنما أجزأ أى فانت الخصية (قوله جدا) أى بأن تصبغ بها الحلقة اه خش (قوله فان كان) أى الشق وقوله ثلثا أجزأ أى بالأولى من مقطوعة ثلث الأذن كما يأتى (قوله وأما لما فتحجزىء) حاصله ان قلع الاسنان كلا أو بعضا لا يضر إذا كان لإلتقار أو كبر وأما لغيرهما فقلع الواحدة لا يضر ويضر قلع ما زاد عليها (قوله وهل هو العباسى النخ) الأولى امام الطاعة الا انه تنبع فى التعبير بالعباسى للخمى وابن الحاجب فانهما عبرا بذلك لأنها كانا فى زمن ولاية بنى العباس بخلاف المصنف وقد أوهمت عبارة المصنف الشارح بهرام فى باب القضاء فقال يستحب فى الامام الأعظم كونه عباسيا وتبعه عجم وقد خرجا بذلك عن أقوال المالكية فان الامام الأعظم يشترط فيه كونه قرشيا وأما كونه عباسيا فلا يشترط ولا يستحب اه طنى (قوله أو نائبه) أى كالباشا فى بلد ليس فيها امام الطاعة بل نائبه والحاصل أنه على القول الأول يتعين إمام الطاعة أو عامله على البلد (قوله قولان) صوابه تردد لأن الخلاف بين اللخمى وابن رشد فالأول للخمى والثانى لابن رشد فهو من تردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين ثم انه على ما قال ابن رشد من ان الاعتبار امام الصلاة فان كان واحدا فى البلد فالأمر ظاهر وان تعدد فيعتبر كل واحد بالنسبة لأهل الناحية التى صلى فيها اماما (قوله ومحلها النخ) أى أن محل الخلاف اذا وجدا معافى البلد ولم يخرج امام الطاعة ضحيته للمصلى والا اعتبر هو كما انه اذا لم يكن فى البلد امام الطاعة ولا نائبه كان الاعتبار امام الصلاة قولا واحدا فان كانت البلد ليس فيها واحد من الامامين تحروا ذبح امام اقرب البلاد اليهم وهو واضح ان كان فى اقرب البلاد امام واحد فان تعدد تحروا اقرب الأئمة لبلدهم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أى سابق الامام بالذبح) أى بابتدائه سواء ختم الذبح قبل ختم الإمام أو بعد ختمه أو معه فلا تجزىء حيث ابتداء قبل الامام (قوله وكذا مساويه) أى فى ابتداء الذبح فلا تجزىء هذا اذا ختم قبله أو معه

ولو لجميعها (وذا هبة ثلث ذنب) فصاعدا (لا) ثلث (أذن) فلا يضر وابتداء وقتها كأن (من) فراغ (ذبح) بل (الإمام) فى اليوم الأول فان لم يذبح اعتبر زمن ذبحه وأما وقت ذبحه هو فبعد الصلاة والخطبة فلو ذبح قبلها لم يجزىء ويستمر وقتها (لآخر) اليوم (الثالث) من أيام النحر والمعتبر امام الطاعة ان تولى صلاة العيد فان تولاها غيره فبخلاف أشار له بقوله (وهل) المراد بالامام (هو العباسى) وهو امام الطاعة أو نائبه (أو امام الصلاة) أى صلاة العيد (قولان) رجع الثانى ومحلها ما لم يخرج امام الطاعة ضحيته للمصلى والا اعتبر هو قولا واحدا (ولا يراعى قدره) أى قدر ذبح الامام (فى غير) اليوم (الأول) وهو الثانى والثالث بل يدخل وقت الذبح بطول الفجر لكن يندب التأخير لحل النافلة (وأعاد) أضحيته لبطولها (سابقه) أى سابق الامام بالذبح فى اليوم الأول وكذا مساويه ولو ختم بعده وكذا ان ابتداء بعده ان ختم

قبله ومعها لا بعده فتجزى. (إلا الدارج) (التحرى أقرب إمام) لكونه لا إمام له في بلده ولا على كفرسخ بان خرج عنه فتبين أنه سبقه فيجزى لعذره يذلل وسعه (كان لم يبرزها) الامام للصلى وتحري فتجزى وإن تبين سبقه كأن علم بعدم ذبحه (وتواني) في ذبحها (بلا عذر) وانتظر (قدره) أي قدر وقت الذبح فمن ذبح قبله أجزاء (و) ان تواني (به) أي بسبب عذر (انتظر) بالذبح (لزال) أي لقره بحيث يبقى قدر ما يذبح قبله ثلاثا في وقت الافضل (والنهار شرط) في الضحايا (١٢١) كالهدايا فلا تجزى ما وقع منها

ليلا واول النهار طلوع الفجر
(ونذب) للصلى وتأكد
للإمام (إبرازها) للصلى
ليعلم الناس ذبحه ولا يكره
عدم الإبراز لغير الإمام
(و) نذب (جيد) بأن يكون
من أعلى التيم (وسالم) من
العيوب التي تجزى معها
كخفيف رضى وكسرقن
برىء ومنه ما أشار به بقوله
(وغير خرقاء) وهي التي في
أذنها خرق مستدير (و)
غير (شرقاء) مشقوقة
الاذن (و) غير (مُقابلة)
وهي التي قطع من أذنها
من قبل وجهها وترك معلقا
(و) غير (مدبرة) قطع
من أذنها من خلفها وترك
معلقا (و) نذب (سين) من
وتسفينها (وذكر) على أنى
(وأقرن) على أجم (وأبيض)
ان وجد (وفحل) على خصى
(إن لم يكن الخصى أسمى)
والافقو أفضل (و) نذب
(ضأن) مطلقاً فحله خصيه
فأشاه (ثم) يليه (معز)
كذلك (ثم هل) يليه (بقر)
كذلك (وهو الأظهر) عند
ابن رشد (أوبل) خلاف

بل ولو ختم بعده (قوله) أو لا بعده (الح) ما ذكره من عدم الأجزاء في صورة ما إذا ابتدأ بعده وختم
معه فيه نظر إذ قد تقدم صحة الصلاة فيما إذا ابتدأ بعده وختم معه في الأجزاء في الضحية أولى اه بن
(قوله) أقرب إمام) أي أقرب إمام بل يذبح إمامها بعد خطبته وليس المراد أقرب بلد لها إمام وإن لم
يذبح بحيث يتحرون ذبحه أن لو ذبح لأن هذا بمنزلة العدم فلا يعتبر (قوله) ولا على كفرسخ) أي ولم يكن
هناك إمام خارج عن بلده على كفرسخ أي ثلاثة أميال وربع بل الموجود إمام خارج عن بلده بأزيد
من ذلك فتحرى ذبحه وذبح فتبين أنه سبقه وأما لو كان هناك إمام خارج عن بلده بكفرسخ فقط
فاقل فإنه كامام البلد لمخاطبة أهل تلك البلد الحالية من الإمام بالسمى لذلك الإمام والصلاة خلفه
وحيث إذا تحرى وتبين خطؤه لم تجزى والحاصل ان من على ثلاثة أميال حكمه كالبلد الذي له إمام
فلا يذبح إلا بعد تحقق ذبحه لأنه مطالب بالصلاة معه على وجه السنة وإنما التحرى ويجزئه
تحريره إلا تبين أنه سبق الإمام من كان على أبعد من ذلك (قوله) وإن تواني) أي الإمام (قوله) بسبب
عذر) أي كقتال عدو أو اغناء أو جنون وهل من العذر طلب الإمام للضحية بشراء ونحوه أولاً
ينظر في ذلك وقد علم من المصنف ان التحرى لذبح الإمام حيث لم يبرز اضحيته وأما ان أبرزها فلا
يعتبر التحرى من أحدهم أهل البلد سواء علم بإبرازها أو لا وتحريه وعدمه على حد سواء في عدم
الأجزاء ان بان سبقه لان بان تأخره (قوله) ولا يكره عدم الإبراز لغير الإمام) أي وأما عدم الإبراز
له فيكره (قوله) فأنشاه) كان عليه ان يزيد بعد ذلك فخشاه فتراتب الضأن أربعة وكذا للز والبقرو والابل
(قوله) خلاف) ابن غازى صرح ابن عرفة بمشهورية الاول ولا أعلم من شهر الثاني وهل عن المؤلف
بطرة نسخته وشهر الرجراجى الاول وشهر ابن بزيعة الثاني اه ونص ابن عرفة وفي فضل البقر
على الابل وعكسه ثالثاً لغير من بنى الاول للمشهور مع رواية المختصر والقابى والثاني لابن شعبان
والثالث للشيخ عن أشهب اه بن (قوله) وهو خلاف في حال الخ) الحق ان ذلك يختلف باختلاف
البلاد فالابل في بلاد الحجاز أطيب لحمان البقر وفي مصر بالعكس (قوله) ومراده التسع) أي مراده
بشعر ذى الحجة التسعة أيام قبل يوم النحر فهو مجاز من إطلاق اسم الكل على الجزء وليس هذا تقليداً
كما في عقب وإنما يظهر التغليب في عكسه (قوله) وضحية على صدقة) ظاهره ان المعنى ونذب
تقديم ضحية على صدقة بشمها وأورد عليه ان الضحية سنة فتقدمها على الصدقة التي هي مندوبة
سنة وقد اجاب الشارح بأن ضحية فاعل لمحذوف أى وفضلت ضحية والجملة عطف على جملة
ونذب إبرازها وليس قوله وضحية عطفاً على إبرازها كالذى قبله (قوله) ولو زاد ثمن الرقية (الح)
وذلك لأن أحياء السنن افضل من التطوع وإنما نص المصنف على ذلك مع العلم بأن السنة افضل
من المستحب دفعا لتوهم ان المستحب هنا افضل من السنة لأن السنة والنسب قد
يكونان افضل من الغرض كالتطهر قبل الوقت والابتداء بالسلام وإبراء العسر
وإذا كان الندوب قد يكون افضل من الغرض فربما يتوهم انه هنا افضل من السنة تأمل

(١٢١ - دسوقى - ثانياً) وهو خلاف في حال فهل البقر أطيب لحافه افضل أو الابل (و) نذب (ترك) حلق) لشعر من
سائر بدنه (و) ترك (فيلم المضح) أى لمريدها ولو حكاً بأن كان مشركاً بالفتح (عشر ذى الحجة) ظرف لترك إلى ان يضحي أو يضحي
عنه ومراده التسع من ذى الحجة وإنما نذب للتشبيه بالحاج (و) فضلت (ضحية) لكونها سنة وشعيرة من شعائر الاسلام (على صدقة
وعشقي) ولوزاد ثمن الرقية على اضاعاف ثمن الضحية (و) نذب للمضحي ولو امرأة أو صبياً (ذبحها يبدو) اقتداء بسيد العالمين ولما فيه من

مزيد التواضع وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبيح (و) ندب (للوارث) إن مات مورثه قبل ذبحها (إنقاذها) كسائر القرب التي مات قبل إنقاذها حيث لا دين عليه فإن مات بعد ذبحها تعينت وعلى الورثة إنقاذها فيقسمون لحمها ولا يتابع في دين ولو سابقا على الذبيح (و) ندب للضحى (جمع أكل) أى جمع بين أكل منها (وصدقة وإعطاء) أى اهداء ولو عبر به كان أولى لأن الاعطاء أعم (بلا حد) فى ذلك بثلك ولا غيره (١٢٢) (واليوم الأول) لغروبه أفضل مما عداه ثم أول الثانى من فجره إلى الزوال أفضل من

أول الثالث (وفى أفضلية أول الثالث) إلى زواله (على آخر الثانى) من زواله لغروب أو عكسه وهو فضلية الثانى جميعه على أول الثالث (تردد) الرجح الأول (و) ندب (ذبح كولد) للضحية (خرج) أى ولد (قبل الذبح) لها ولو منذورة ولا يجب (و) الولد الخارج منها (بعده) أى بعد الذبيح (جزء) أى كجزء منها فحكمه حكمه إن تم خلقه ونبت شعره فإن خرج حيا بعد ذبحها حياة محقة وجب ذبحه لاستقلاله بنفسه (وكره) للضحى (جزء صوفها قبله) أى قبل الذبح لما فيه من نقص جمالها (إن لم ينبت) مثله أو قريب منه (للذبيح) أى لو تم الذبيح (ولم ينو) أى الجز حين أخذها بشراء وكذا (حين أخذها) من شريكه أو من معطيها أو تعيينها من غنمه فيما يظهر إذ لا فرق فإن نبت مثله للذبيح أو نواه حين

(قوله وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبيح) أى فإن كان لا يحسن الذبح أولا يقدر عليه استناب من غير كراهة ويندب له أن يحضر عند نأبائه (قوله وندب للوارث إنقاذها) أى إذا عينها مورثه قبل موته بغير النذر وإلا وجب عليه إنقاذها كما لو مات بعد ذبحها وإذا إنقاذها الوارث فلا تجزئ عنه (قوله حيث لا دين عليه) أى على الميت أما إذا كان عليه دين يستغرقها فانها يتابع فيما عليه من الدين (قوله وجمع أكل الخ) ظاهره أن الجمع بين الثلاثة أفضل من الصدقة جميعها وإن كان أشق على النفس وهذا هو المشهور وحديث أفضل العبادات أحمرها ليس كليا وقال عجم القول بأن التصديق بجميعها أفضل متجه إذ أفضل العبادات أحمرها أى اشقها على النفس (قوله ولا يجب) أى بناء على الاعتماد من أنها لاتعين إلا بالذبيح ولاتعين بالنذر وإذا عمل بالمندوب وذبح ذلك الولد مع أمه فحكم لحمه وجلده حكمهما من جواز الأكل والتصدق والاهداء وندب الجمع بين الثلاثة ومنع البيع وإذالم يعمل بالمندوب وأبقى ذلك الولد من غير ذبيح لعام آخر صح أن يضحى به (قوله وكره جزصوفها) أى سواء جزءه ليتصرف فيه أولا خلافا لبقى حيث قيده بما إذا كان الجز ليتصرف فيه التصرف الممنوع والاجاز مطلقا ونسب ذلك لتوح ورد عليه بأنه ليس فيها ذلك (قوله فإن نبت مثله للذبيح أو نواه حين الأخذ لم يكره) أى كما أنه لا يكره الجز إذا تضررت ببقاء الصوف لحرو نحوه واعلم أن ظاهر منطوق المصنف ومفهومه سواء كانت الضحية منذورة أم لا وارتضاء عجم وقيد بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقانى بغير النذورة وأما النذورة فيحرم جزها سواء نواه أم لا وارتضاء اللقانى (قوله ولم يكن لها ولد) أى ولو لم يكن الخ (قوله والانسان لا يهود) أى يكره له العود على الاعتماد (قوله كما قال ابن حبيب) الأولى كما قال ابن الحاجب لأن ابن حبيب من المتقدمين فلا يشير المصنف للخلاف الواقع بينه وبين غيره بالتردد فالصواب أن المصنف أشار بالتردد لطريقة ابن رشد وطريقة ابن الحاجب ويان ذلك أن الامام روى عنه اباحة أكل الكافر منها ثم رجع عنها إلى الكراهة وهى الأشهر فقال ابن رشد اختلاف قولى مالك إذا لم يكن فى عياله امان كان فيهم أو غشيم وهم يأكلون فلا بأس به دون خلاف وقال ابن الحاجب الخلاف الروى عن الامام مطلق أى سواء كان فى عياله أو بعث اليه وأما ابن حبيب فله قول آخر حاصله أنه لا خلاف بين قولى مالك فالقول بالكراهة محمول على ما إذا لم يكونوا فى عياله وبعث اليهم والقول بالاباحة محمول على ما إذا كانوا فى عياله انظر بن (قوله لأن شأن ذلك المباحة) أى وحينئذ يخاف منه قصدها فان تحقق قصدها بالتعالى حرم وان تحقق من نفسه عدم قصدها وإنما قصد كثرة اللحم أو الاجر كان التغالى مندوبا للحديث فالصور ثلاث خوف قصد المباحة وقصدها بالفعل وتحقق عدم قصدها وهى جارية فى التغالى فيها وفى زيادة عددها (قوله وفلما عن ميت) فإن فعلت عنه وعن الميت لم يكره قاله عجم وفيه ان هذا غير صواب لأنهم قد عللوا كراهة فلما عن الميت بعدم الوارد فى ذلك وهذا شامل لصورة الافراد والتشريك وأيضا شروط التشريك

الاخذ لم يكره (و) كره للضحى (يبيع) أى الصوف السكره الجز (وشرب لبن) منها ولو نواه حين الأخذ المقدمة ولم يكن لها ولد لأنها خرجت قربة لله والانسان لا يهود فى قرينه (وإطعام كافر) منها (وهل) محل الكراهة (إن بعث له) منها فى بيته لان كان فى عياله كأجير وقريب وزوجة فلا يكره اتفاقا كما قاله ابن رشيد (أو) الكراهة (ولو) كان الكافر (فى عياله) أى من جملتهم كما قال ابن حبيب وهو الاظهر (تردد) كره (التغالى فيها) أى فى كثرة منها زيادة على عادة أهل البلد لأن شأن ذلك المباحة وكذا زيادة العدد فان نوى بزيادة الثمن أو العدد الثواب وكثرة الخير جاز بل ندب كما فى المدونة (و) كره (فلما عن ميت) ان لم يكن عينها قبل موته

وإلا ندب للوارث انفاذها (كعبرة) كعبرة شاة كانت تذبيح في الجاهلية بربح وكانت أول الإسلام ثم نسخ ذلك بالضحية (وإبدالها بدون) منها وكذا بمساو على الراجع هذا إذا كان الإبدال اختيارا بل (وإن) كان اضطرارا (لا اختلاط) لما مع غيرها فيكره ترك الأفضل لصاحبه إلا بقرة فلا يكره لكن يندب له ذبيح أخرى أفضل ويكره له ذبحها فأخذ الدون بلا قرعة وذبحه فيه كراهتان (قبل الذبيح) متعلق بإبدال (وجاز) لربها (أخذ العوض) عنها وتركها (١٢٣) لصاحبه كما يجوز أخذ أحدها

بقرة أولا (إن اختلطت بغيرها) بعده (أي بعد الذبيح) ولم يعرف أكل ذبيحته (على الأحسن) عند ابن عبد السلام قال لأن مثل هذا لا يقصد به المعاوضة ولأنها شركة ضرورية فاشبهت شركة الورثة في لحم ضحية مورثهم ويتصرف في العوض كيف شاء على الراجع ومقابل الأحسن هو الظاهر (وَصَح) لربها وكره بلا ضرورة (إِنَابَةٌ) يعني نياية غيره (يَلْفِظُ) كاستنبكت وولتكت واذبح عني (إن أَسْلَمَ) النائب وكان مصليا بل (ولو لم يصل) لكن يستحب إعادة ما ذبحه فان كان كافرا لم تجزه (أو نوى) أي ولو نوى النائب ذبحها (عن نفسه) وتجزى عن ربها (أو نياية) بعادة كقريب (أي بعادة مثل قريب فعادة مضاف للكاف التي بمعنى مثل

المتقدمة غير مجتمعة هنا هـ بن (قوله وإلا ندب) أي وإلا بأن كان عنها ندب الخ أي والمراد أنه عنها بغير الذبيح والنذر اما لو عنها بالنذر أو بالذبيح بأن ذبحها ثم مات تمين على الوارث انفاذها كما مر وقوله إن لم يكن عنها أي ولم يكن وقف وقفا وشرطها فيه وإلّا وجب فعلها عنه لما يأتي من أنه يجب اتباع شرط الواقف إن جاز أو كره. والحاصل أن كراهة فعلها عن الليث مقيدة بقيد كالعلة (قوله شاة كانت تذبيح في الجاهلية) أي يتقربون بها لاصنامهم (قوله وكانت أول الإسلام) أي تذبح لله سبحانه وتعالى على جهة الندب كما صرحوا به (قوله وإبدالها) أي وكره إبدالها بدون فاذا أبدل الشاة ببقرة تعلقت الكراهة بأخذ الشاة (١) بدلا عن البقرة ويستحب له إبدالها بالأفضل وإن بزائد شيء في ثمنها وعمل الكراهة إذا لم تكن معينة بالنذر وإلا كان الإبدال ممنوعا ولا ينافي هذا ما يأتي من أن المشهور أنها لا تمين بالنذر لأنه محمول على عدم الغاء العيب الطارئ فلا ينافي إن تعينها بالنذر يمنع من البذل ومن البيع هـ بن (قوله وكذا بمساو على الراجع) سنده في هذا قول الإمام ولا يبدلها إلا بغير منها ولأنه لا موجب للمعاوضة مع التساوي لكن في بن عن التوضيح أن إبدالها بمثلها جائز كما هو ظاهر المصنف (قوله الأبقرة فلا يكره) كذا في ح وهو مشكل إذ القرعة لا تجوز مع التساوي فتأمل هـ بن إلا أن يقال أنها قرعة في الجملة لضرورة الالتباس (قوله فيه كراهتان) أي وأما أخذ الدون بقرة وذبحه ففيه كراهة واحدة (قوله وجاز أخذ العوض) أي من دراهم أو دنانير أو عروض مثلا ولا اشكال في اجزائها عن ربها مع أخذ العوض لأنه أمر جر إليه الحال (قوله ومقابل الأحسن) أي وهو القول بعدم جواز أخذ العوض من غير الجنس وقوله الظاهر أي لأن أخذ القيمة عنها يبيع لها وهو ممنوع وعلى هذا القول فيتعين عند الاختلاط أخذ أحدهما إما بالقرعة أو بدونها واجزأت الضحيتان عن صاحبهما وفي وجوب تصدقهما بهما وجواز أكلهما منهما قولنا يحيى بن عمر واللخمي قوله وتجزى عن ربها) أي سواء كانت معينة بالنذر أو مضمونة على الصواب خلافا لما في عبق وسواء كان النائب ذبحها عن نفسه عمدا أو خطأ لأن الاعتبار نية ربها كما في ح عن ابن رشد لانية الذابح فهو كمن أمر رجلان بوضه فالمعتبر نية الأمر للتوضي لانية المأمور الموضي وما ذكره المصنف من اجزائها عن ربها إذا نوى النائب ذبحها عن نفسه قول مالك وصوبه ابن رشد وقيل لا تجزى ربها وتجزى النائب الذابح لها ويضمن قيمتها لربها كمن تعدى على ضحية رجل وذبحها عن نفسه وقيل لا تجزى واحدا منهما وهذه الأقوال الثلاثة تجري في الضحية مطلقا سواء كانت مضمونة أو معينة (قوله أو بعادة) عطف على قوله يلفظ (قوله أو اجنبيا) أي أو كان الذابح لها اجنبيا له عادة أي كجار وأجير وغلالم عادة بالقيام بأمره (قوله فتردد) أي طرفتان أحدهما تحكي الاتفاق على الإجزاء في القريب وإن الخلاف في غير القريب وهو مقتضى كلام ابن بشير والآخرى تحكي اتفاق على عدم الإجزاء في غير القريب والخلاف في

والمراد بمثل القريب هو الصديق اللطيف (وإلا) بأن كان كقريب ولاعادة له أو اجنبيا له عادة (فتردد) في صحة كونها ضحية وعدمها نظرا لعدم الاستنابة وأما اجنبيا لاعادة له فلا تجزى قطعا (لا إن غلط) عطف على المعنى أي وصح كونها ضحية إن استناب لأن غلط الذابح في ذبح ضحية غيره معتقدا أنها اضحيته والغرض أنه يوكاله على ذبحها

(١) قوله بأخذ الشاة الخ لعل الصواب بأخذ البقرة بدلا عن الشاة تأمل اهـ

(فلا تجزئ) عن واحد منها) لانه ربهما لعدم توكيله ولا عن الذابيح اعدم ملكها قبل الذبح (ومنع البيع) من الاضحية كجلدها أو لحمها أو عظم أو شعر ولا يطلى الجزار (١٣٤) في مقابلة جزائره أو بعضها شيئا منها وهذا إذا كانت هزيمة بل (وإن) لم يحصل

اجزاء كن (ذبح) يوم النحر (قل الإمام أو تعيبت) حالة الذبح (عيبا يمنع الاجزاء) كما إذا اضحيتها للذبح فاضطربت فانكسرت رجلاها أو أصابت السكين عيناها ففقدت قبل تمام قرى الحاقوم والودجين (أو) تعيبت (قبله) أى قبل الشروع في الذبح وذبحها وإلّا فعل بها ما شاء كما يأتي وهذا يفهم بمقابلته بالأولى (أو ذبح) معيبا جهلا (بالعيب أو بكونه يمنع الاجزاء فلا يبييع منها شيئا في ذلك كله (و) منع (الإجارة) لها قبل ذبحها وجلدها بعده والمعتد الجواز (و) منع (البدل) لها أو لشيء منها بذبحها بشيء آخر مجانس للبدل (إلا لتصديق عليه) و موهوب له فلا يمنع البيع أو البدل ولو علم بها حال التصديق عليه بذلك (وفسخت) عقدة البيع والبدل وكذا الإجارة على ما مضى عليه لا على المعتد ان عثر عليه قبل فوات المبيع والا تصدق بالعوض نفسه وجوبا ان لم يفت من غير تفصيل فان فوات العوض أيضا بأن صرفه في حاجته مثلا فهو

القريب وتلقها ابن عرفة وغيره عن الأحمى (قوله فلا تجزئ) عن واحد منها) ثم ان أخذ المالك قيمتها من ذبحها غلطا فقال ابن القاسم في مباح عيسى ليس للذابيح في اللحم إلا الأكل أو الصدقة لأن ذبحه على وجه التضحية وان أخذ المالك اللحم فقال ابن رشد يتصرف فيه كيف شاء لأنه لم يذبحه على التضحية به قال شيخنا في حاشية خشن نقلا عن الشيخ سالم ومحل كونها لا تجزئ عن واحد إذا ذبحت غلطا إذا لم يكن ربهما ناذرا لها وإلا اجزأت عن نذره سواء كانت معينة أو مضمونة اه بقى ما إذا ذبح اضحية غيره عمدا عن نفسه من غير استئابة وفيها تفصيل فان كان ربهما نذرها وكانت معينة اجزأته وسقط النذر وان كانت مضمونة فالنذر باق في ذمته وان كان ربهما لم يحصل منه نذر فقبل لا تجزئ واحدا منها بالأولى من الغلط وروى ابن محرز عن ابن حبيب عن اصبح اجزاءها عن الذابيح وضمن قيمتها لربها والفرق على هذا بين العائد والغلط ان التعمد داخل على ضمانها فكأنه ملكها قبل الذبح بالاستيلاء عليها والحاصل ان الضحية إذا ذبحها غير ربهما فاما بوكالته أولا الأول هو قول المصنف وصح اثابة إلى قوله ولو نوى عن نفسه والثاني إيمان ينوى عن ربهما أو عن نفسه الأول هو محل التفصيل في قوله أو عبادة كقريب الخ والثاني وهو ما إذا نوى عن نفسه فاما غلطا وهو قوله لان غلطا وإما عمدا وهو ما ذكرناه لك بقولنا بقى الخ (قوله وذبحها) أى عالميا بالعيب وحكما وليس المراد انه ذبحها غير عالم بالعيب ولم يطلع عليه إلا بعد الذبح وإلا كان مكررا مع قوله أو ذبح معيبا جهلا (قوله وإلّا فعل بها ما شاء) أى ولا يذبحها والفرض انها تعيبت فعل بها ما شاء (قوله فلا يبييع منها شيئا في ذلك) أى فيما ذكر من المسائل المشار لها بقوله وان ذبح قبل الإمام إلى هنا (قوله والمعتد الجواز) أى جواز اجازتها قبل الذبح وأما إجارة جلدها بعد الذبح فالذهب المنع عند ابن شاس كما في الواق وجعل قول سحنون بالجواز مقابلا ولكن المعتد ما قاله سحنون من الجواز (قوله والبدل) عطف على البيع يقتضى الفائرة فالبدل ليس يما لكنه يشبهه * واعلم ان البدل بعد الذبح ممنوع مطلقا سواء أوجها بالنذر أولا وأما قبل الذبح فليس بممنوع ما لم تكن مندورة كما مر (قوله فلا يمنع) ما ذكره المصنف من الجواز هو قول اصبح وشهره ابن غلاب قال للحمى وهو الاحسن ومقابله المنع للمالك وشهره في التوضيح في باب السرقة (قوله ولو علم ربهما) هذا مبالغة في محذوف أى ولا اثم على ربهما ولو علم حال التصديق عليه بذلك أى بأنه يبييع ما يعطيه خلافا لابن المواز (قوله وإلا) أى وإلا بان فوات اللحم أو الجلد المبيع تصدق بالعوض وجوبا أى وقضى به على الظاهر قال عجم ويستفاد من جعلهم تغير السوق فواتا ان الذبح للجلد والطبخ للحم ولو من غير أضرار فوات اذ هو أشد (قوله من غير تفصيل) أى سواء تولى البيع المضحى أو غيره باذنه أو بغير اذنه (قوله أى يبدله) أى من قيمة أو مثل (قوله وحملناه على ذلك) أى على التصديق ببدل العوض في فوات العوض أى ولم نحمله على التصديق بالعوض في فوات المبيع وقيام العوض وقوله للقيد الخ أى فان قوله وبلا صرف فيما لا يلزم يقتضى ان العوض صرف فيما يلزم ولم يكن باقيا هذا كلامه وفيه ان قوله وبلا صرف فيما لا يلزم صادق بما إذا لم يصرف أصلا وبما إذا صرف فيما يلزم فالأولى جعل كلام المصنف عاما للتصدق بالعوض إذا فوات المبيع وكان العوض باقيا وللتصدق ببدل العوض إذا فوات العوض كما فعل بن وغيره بجعل العوض شاملا لعوض المبيع ولبدل العوض (قوله ان لم يتول الخ) أى ان عدمت

تولية

ما أشار له بقوله (و تصدق) وجوبا (بالعوض) أى يبدله (في القوت) أى فوات العوض

وحملناه على ذلك القيد الذى أشار له بقوله (إن لم يتول) البيع (غير) أى غير المضحى (بلا إذن) بأن تولاه المضحى أو غيره باذنه سواء صرفه فيما يلزم المضحى أم لا (و) بلا (صرف فيما لا يلزمه) المضحى بأن صرفه فيما يلزم فاللهي ان لم يستوله غيره حال عدم اذنه

وصرفه في غير لازمه وهو صادق بثلاث صور تولية ربه وغيره المأذون وغير المأذون (١٢٥) الصارف فيها يلزم ومضمومه أنه

لو تولاه الغير بغير إذنه
وصرفه فيها لا يلزم فلا
يلزم الضحي التصديق
يبدل الموض فالصور
أربع يلزمه التصديق في
ثلاث وشبه بمنطوق
المسئلة قوله (كما رُش
تجب لا يمنع الإجزاء)
بأن اشتراها ووجد
بها عيباً خفيّاً كما أنها
خرقاء أو شرقاء فرمى
بأرضه على بائنه فيجب
التصدق به ولا يملك كونه
بمئة يبيع شيء منها وهو
ممنوع فلو كان العيب يمنع
الاجزاء لم يجب التصديق
بل يندب لأن عليه بدل
الذخيرة (وإنما يجب
بالنذر والتجريح) الواو
بمعنى أو لكن اعتمدوا
أنها لا تجب بالنذر وإنما
تجب بالذبح فقط (فلا
يجزى إن تعيبت)
عياً يمنع الاجزاء (قبله)
أى قبل شيء مما ذكر
(وصنع بها ما شاء)
لأن عليه بدلها فليس من
قوله أو تعيبت حال الذبح
أو قبله فيها إذا ذبحها وهذا
فيها إذا لم يذبحها فبها هنا
مفهوم ما مر (كتبها
حتى فات الوقت) فيصنع
بها ما شاء ولو مندورة (إلا
أن هذا) دون الأول
(آثم) أى حبسه لمادبل على

تولية غيره للعقد المتبسة بعدم الإذن وعدم الصرف فيما لا يلزم ولا شك أن استثناء تولية الغير المتبسة
بعدم الإذن وبعدم الصرف فيما لا يلزم صادق بما إذا تولى العقد بنفسه أو تولاه غيره بأذنه أو بغير إذنه
وصرفه فيما يلزم ولو قال المصنف إن تولى العقد بنفسه أو تولاه غيره بأذنه أو صرف الموض فيما يلزمه
لكان مفيداً للراد بلا كلفة (قوله وصرفه في غير لازمه) أى وحال عدم صرفه في غير الخ (قوله لا يمنع
الاجزاء) هذه النسخة التي فيها اثبات لا نسخة ابن غازي قال ح والى في غالب النسخ وشرح عليه
البساطي وبهرام اسقاط لا يعملى الأولى يكون تشبيهاً بمنطوق قوله وتصدق بالموض وعلى الثانية
يكون تشبيهاً بمفهوم قوله أن لم يتول الخ في عدم وجوب التصديق لأن النقول عن ابن القاسم وهو
المصدق أن الأرض أن منع عيبه الاجزاء منع به ما شاء وإلا تصديق به وأما الشاة فإن لم يمنع العيب الاجزاء
فواضح وإن منع فالذهب عدم جواز بيعها كما في التوضيح (قوله لكن اعتمدوا أنها لا تجب بالنذر
وإنما تجب بالذبح فقط) بهذا صحيح ونحوه قول القدمات لا تجب الأضحية إلا بالذبح وهو
المشهور في المذهب اه وهذا في الوجوب الذي يلقى طرو العيب بعده كما ذكره ابن رشد وابن
عبد السلام فإذا نذر هائم أصابها عيب قبل الذبح فانها لا تجزى كما قال ابن عبد السلام لأن تعيين
المسكاف والتزامه لا يرفع ما يطلب منه الشارع فعليه يوم الأضحية من ذبح شاة سليمة من العيوب اه
بخلاف طرو العيب في المهدى بعد التقليد وليس المراد عدم وجوب الضحية بالنذر مطلقاً بل نذر هائم
يوجب ذبحها ويمنع بيعها وبدلها اه وكان على المؤلف اسقاط النذر والاعتصام على وجوبها بالذبح
فقط كما فعل غيره لأن كلاًه في الوجوب الذي لا يعتبر طرو العيب بعده وقد عرفت ما في النذر وكأنه
غره ما في التوضيح عن الذخيرة المشهور تجب بالنذر والذبح مع أن كلام الذخيرة يعمل على
الوجوب الذي يمنع البيع لا طرو العيب وإنما تقدم علم أن قول ح فلو نذر هائم تعيبت قبل الذبح لم أر
فيه نصاً قصور انظر بن (قوله قبل شيء مما ذكر) نى من النذر والذبح (قوله وصنع بها ما شاء) أى
من يبيع وغيره (قوله فإمر) أى من قوله ومنع البيع وإن ذبح قبل الامام أو تعيبت حالة الذبح أه قبله
(قوله ولو مندورا) فيه نظر فقد نظر ح في المندورة إذا ضلت أو حبسها حتى فات الوقت ما يفعل بها
ونقل ابن عرفة عن الجلاب أنه يلزمه ذبحها وقلة طفي وفيه ما تقدم من أن النذر يمنع البذل والبيع اه بن
(قوله إلا أن هذا) أى الذى حبسها اختياراً حتى فات الوقت آثم وقوله دون الأول أى وهو
من عيبها قبل الذبح وقوله آثم أى مرتكب للآثم قبل ذلك وحبسها حتى فات الوقت دليل على ذلك أو
المراد بآثم أنه فات ثواب السنة فعبر عن المسكروه بالإثم لأنه عرض نفسه له كما قالوا إن المسكروه حجاب
بين المبد وربه وهذا الجواب الثانى أحسن من الأول الذى ذكره الشارح لأنه يبعد قصد الفقيه
إليه على أنه يقال أيضاً في الأول فلا يصح قول دون الأول (قوله وجاز للوارث القسم) أى وبعد
القسمه فلا يجوز لأحد من الورثة البيع ولا البذل على ما مر ثم اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال
ذكرها ابن رشد ولخصها ابن عرفة فقال ابن رشد أى كلها أهل بيته على نحو أكلهم في حياته
وقسمتها على الميراث ثالثاً يقسمونها على قدر ما يأكلون سمع ابن القاسم وسمع عيسى
وظاهر الواضحة قلت والأول هو الذى استظهره ابن رشد قال ح والظاهر أن
المصنف مشى على القول بأنهم يقسمونها على الرؤوس والذكر والأنثى والزوجة سواء لا على
الميراث لأنه قول ابن القاسم وقال التومنى أنه أشبه بقول ابن القاسم اه وهذا القول الذى اختاره
التومنى وعزاه ح لابن القاسم هو ثالث الأقوال المتقدمة الذى عزاه ابن رشد لظاهر

أنه ارتكب إثمًا حتى فونه الله تعالى بسببه هذا الثواب العظيم لأن الله تعالى قد يهزم الإنسان الخير بذنب أصابه لأن حبسها يوجب
الآثم إذ السنة في تركها (و) جاز (لا لوارث القسم) في الأضحية المورثة بالقرعة لأنها تميز حق لا بالراضى .

لأنها بيع على حسب الوارث (ولو ذبحت) قبل موث المورث (لا يجوز) بيع لها (بمده) أي بعد الذبح (في دين) على الميت ثمعنيها بالبيع ثم شرع يتكلم على الحقيقة وحكمها فقال (وندب) لأب من ماله (ذبح واحدة) من بهيمة الأنعام (تجزئ ضحية) فشرطها من سن وعدم عيب صحة وكالضحية (في سابع الولادة) وسقطت بمضي زمنها بغروب السابغ (نهاراً) من طلوع الفجر وندب بعد طلوع الشمس (والغنى يومها) (١٣٦) أي يوم الولادة فلا يحسب من السبعة (إن سبق بالفجر) بأن ولده بعده

فان ولدته حسب (و) ندب ولو لم يبق عنه خلق رأس للولد ولو أنقذ (التصدق) بزنة شعره (فذهب أو فضة) فان لم يحل رأسه تحرى فوته (وجاز كسر عظامها) ولا يندب وقيل يندب لخالفه الجاهلية فقد كانوا لا يكسرون عظامها وإنما يقطعونها من المفاصل مخافة ما يصيب الولد بزعيمهم فجاء الاسلام بنقيض ذلك (وكره عملها ولحمة) يدعو الناس إليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت وغيرهم في مواضعهم ولا حد في الاطعام منها ومن الضحية بلداً كل منها ماشاء ويتصدق ويهدي بما شاء (و) كره (لطخه بدمها) خلافاً لما كان عليه الجاهلية من تلطيخ رأسه بدمها (و) كره (ختانه يومها) لأنه من فعل اليهود وإنما يندب زمان أمره بالصلاة وهو في الدكور سنة وأما خفاض الأنثى فنندوب ويندب ان لا تنكأ إلا بمجور في قطعها الجلية

[درس]

الواضحة انظرين (قوله لأنها بيع) أي والبيع لا يجوز في الأضحية لافي كلها ولا بعضها، قوله ولو ذبحت) يعني ان للورثة القسم سواء مات بعد ان ذبحت أو مات قبل ان تذبح والحال أنه أوجها قبل موته أو مات قبل أن يوجها وفعل الورثة ما يستحب لهم من الذبح وأما إن مات قبل أن يوجها ولم يفعل الوارث المستحب فهي كال من أمواله (قوله لا يبيع بعده في دين) يعني ان الضحية لا تباع بعد الذبح في دين على مفلس حتى أوسيت فلا مفهوم للميت في كلام الشارح ومفهوم قوله بعده أنها إذا لم تذبح فللغرماء أخذها في الدين ولو كانت مندورة ولا فرق بين كون الدين سابقاً على نذرها أو طارئاً عليه (قوله وندب ذبح واحدة) أي سواء كان الولود ذكراً أو أنثى خلافاً لما كان ينعى عن الأنثى بواحدة وعن الذكر ب اثنين فالولد توأمان في بطن واحدة عني عن كل واحد منهما بواحدة (قوله وسقطت بمضي زمنها الخ) أي ولو كان الأب موسرافه وقيل انها لا تقوت بفوات الاسبوع الأول بل تفعل في الاسبوع الثاني فان لم تفعل في الاسبوع الثالث ولا تفعل بعده (قوله من طلوع الفجر) في ح شلا عن أبي الحسن جعل ابن رشد الوقت ثلاثة أقسام مستحب وهو من الضحوة للزوال ومكروه بعد الزوال للغروب وبعد الفجر لطلوع الشمس وممنوع وهو الذبح بالليل فلا تجزئ إذا ذبحت فيه (قوله ان سبق) أي المولود بالفجر (قوله وندب الصدق بزنة شعره) أي في سابع الولادة ويفعل ذلك في اليوم السابع قبل الحقيقة فيمن ينعى عنه (قوله لخالفه الجاهلية) فيه ان المخالفة تحصل بجواز الكسر نعم في الذب شدة مخالفة وقوله مخافة ما يصيب الولد أي من كسر عظامه وقوله بنقيض ذلك أي وهو جواز الكسر (قوله وكره عملها ولحمة) أي وأما ذبح شاة أخرى وغيرها وعملها ولحمة فلا كراهة فيه (قوله وغيرهم) أي سواء كانوا فقراء أو أغنياء جيراناً أولاً (قوله ويتصدق ويهدي بما شاء) أي نيا أو مطبوخاً والجمع بين الثلاثة أولى فالو اقتصر على أكلها في البيت كفي (قوله من تلطيخ رأسه) أي تفاؤلاً بأنه يصير شجاعاً سفاكاً للدماء (قوله وهو) أي الختان (قوله في قطعها الجلية) أي لأجل تمام اللذة

باب الأيمان

(قوله لم يجب) أي لم يجب وقوعه (قوله إذ لا يتصور هنا الخ) فيه ان العزم على الضد يتصور كان يعزم على عدم شرب البحر وعلى عدم صعود السماء لكنه (١) لا ينفعه فالأولى حذف ذلك ويقول من أول الأمر لعدم قدرته على الفعل (قوله بمعنى ازهاق روحه) أي لأن قتله بهذا المعنى ممتنع عقلاً لأنه تحصيل

(١) قوله لكنه لا ينفعه الخ فيه ان العزم على الضد من وجبات الحث فلا يتوهم نفعه فاعمل الصواب ان الإساقطة في كلام الشارح قبل العزم والأصل إذ لا يتصور فيه إلا العزم على الضد لعدم إلى آخره اه

كتبه محمد عليش

(باب) (اليمين) تحقيق أي تقرير وثبيت (ما) أي أمر (لم يجب) عقلاً أو عادة فدخل الممكن عادة ولو كان واجباً أو للحاصل محتملاً شرعاً نحو والله لأدخلن الدار أو لأدخلها أو لأصلين الصبح أو لأصلها أو لأشربن الحجر أو لأشربه والممكن عقلاً ولو امتنع عادة فهو لأشربن البحر ولأصعدن السماء ويحتمل في هذا بمجرد اليمين إذ لا يتصور هنا العزم على الضد لعدم قدرته على الفعل ودخل المتمنع عقلاً هو لأجمعين بين الضدين ولا فتلان زيدا الميت بمعنى ازهاق روحه ويحتمل في هذا أيضاً بمجرد اليمين لما مر فالتامع عقلاً أو عادة إنما يأتي فيه صيغة الحث كما نعلمنا وأما صيغة البر فهو لا أشرب البحر ولا أجمع بين الضدين فهو على برداً ما ضرورة انه لا يمكن الفعل

وخرج الواجب العادي والمغلي كظواهر الشمس من الشرقي وتحسب الجرم فانه لو قال ان الجرم متغير فهو صادق وان قال ليس
بمتغير فهو غموس فعلم ان كلامه في اليمين التي تكفر (بذكر اسم الله) الباء سببية متعلقة بشعبي فهذا من تمام التعريف وشمل كل اسم
من أسماء تعالى (أو صفة) الدائمة كالم وكذا القدم والبقاء والواحدانية وكذا المنوية لصفة العمل كخلق ورزقه واعلم أن اليمين
هنا ابن عرفة وجماعة ثلاثاً أنواع القسم بالله أو بصفة من صفاته والزام مندوب غير مقصوده القربة نحو إن كأت زينة فعدت حر
أو فعلت ما أكره إلى مكة وما يجب بالإنشاء كان دخلت الدار فأنت طالق وظاهر المصنف (١٣٧) ان النوعين الآخرين ليسا من

اليمين وعليه فهما من
الالتزامات لا اليمين
(كإله) والله وتالله
(وهالله) بحذف حرف
القسم وإقامتها للتنبيه مقامه
(وأيم الله) بفتح الهمزة
وكسرها أي بركته
وأصلها أيم الله (وحق
الله) إذا أراد الخالف به
الصفة القديمة كعظمته
لان أراد به حقه على عباده
من العبادات (والذين)
من عزيز بفتح العين إذا
غلب أولم يوجد له مثل
وبكسرها إذا قل حتى
لا يكاد يوجد له نظير
(وعظمته) وجلاله
وإرادته (وكلماته)
أي التزامه ويرجع لكلامه
كالوعد بالتواب (وكلامه
والقرآن والمصحف)
مالم ينو القوس أو هي مع
الأوراق (وإن قال)
الشخص بالله لأفعلن ثم
قال (أردت) بقولي بالله

للحاصل وأما قتله بمعنى حرز رقبته فهو ممكن عادة (قوله) وخرج الواجب أي خرج ما وقع عليه واجب
عقلاً أو عادة فلا يكون تحقيق وقوعه بذكر اسم الله أو حفته يميناً لأن الواجب تحقيق في نفسه والراد
تحقيق وقوعه مالم يجب في المستقبل خاصة وأوردت على المصنف عدم شموله للغو والقهوس إذا تعلقا
بغير المستقبل مع ان كلامهما يمين ورده طفي بأن تعريفه المذكور لليمين الواجبة للكفارة لا مطلق
اليمين والغو والقهوس إذا تعلقا بغير المستقبل كالماضى لا كفارة فيهما (قوله) وشمل كل اسم من أسماء
تعالى (لأن اسم في كلامه مفرد مضاف يعم وأراد بالاسم ما دل على الذات العلية سواء دل عليها وحدها
كالجلالة أو مع صفة كالخالق والقادر والرازق الخ) (قوله) غير مقصود به القربة (أي بل المقصود به
امتناع النفس من الفعل وخرج بقوله غير مقصود به القربة النذر ككلمة على دينار صدقة فان المقصود به
القربة بخلاف اليمين نحو ان دخلت الدار فعدت حر فانه انما قصد الامتناع من دخول الدار (قوله) وما
يجب بالإنشاء) هذا يشمل المندوب نحو أنت حر إن فعلت كذا وقد تقدم في قيد الإنشاء باليس بمندوب
بأن يقال وما يجب بالإنشاء أي والحال انه ليس بمندوب والاتخاذ مع ما قبله وقوله وما يجب بالإنشاء
حال كونه معلقاً على أمر مقصود عدمه (قوله) كأن دخلت الدار فأنت طالق (أي فإذا دخلت وجب
الطلاق بسبب إنشاء اليمين وليس للطلاق كفارة (قوله) لان أريد به حقه (أي لان أراد الخالف به
الحقوق التي له على عباده من العبادات فلا يكون يميناً وأما إذا لم يرد به شيئاً فبأي عبق أنه يكون يميناً مثل
ما إذا أراد به الصفة كالظمة أو استحقاقه الألوهية والتي في عجب انه إذا لم يرد شيئاً لا يكون يميناً وتبعه
شب واعلم ان أيم الله قسم مطلقاً سواء ذكر معه حرف القسم وهو الواو أو لا بخلاف حق الله وما
أشبهه فلا يكون يميناً لا إذا ذكر معه حرف القسم لأن أيم الله وأيم الله في جواز اثبات الواو وحذفها
بعضهم وهو الظاهر وفي بن الظاهر انه لا فرق بين حق الله وأيم الله في جواز اثبات الواو وحذفها
فمكون مقدرة (قوله) وعظمته وجلاله) هاتان الصفتان راجعتان للقدرة وقيل انهما من الصفات
الجامعة للصفات السلبية والوجودية وهذا هو الأولى واعلم أنه لا ينعقد اليمين بعظمة الله وجلاله الا
إذا أريد بهما المعنى القديم القائم به تعالى وأما لو أراد الخالف بهما العظمة والجلال أي المهابة اللتين
جعلهما الله في خلقه فلا ينعقد بهما يمين (قوله) أو هي مع الأوراق (واعلم انه لا خلاف في تسمية الحادث
من الأصوات والحروف قرآناً وإنما ذكروا الخلاف في تسمية القديم قرآناً (قوله) فيلزمه اليمين)
أي ولو تحقق سبق لسانه (قوله) كما في قوله تعالى الخ) الأولى كأن يريد بالعمزة اللمعة والقوة التي خاضعها في
السلطين والجباة ويريد بامانة الله أماته التي خلقها في زيد المضادة للخيانة ويريد بالعمد ما عهدهم
عليه كتطهير البيت الذي عاهد عليه ابراهيم واسماعيل (قوله) إننا عرضنا الامانة الخ) فيه أنهم فسروا

(ونقت) أو اعتصمت (بالله ثم ابتدأت) أي استأنفت قولي (لأفعلن) ولم أقصد اليمين (ديس) أي صدق بلا يمين (لا يسبق
لسانه) يخرج من مقدر بعد قوله دين يفهم من الكلام السابق أي لا تلزمه يمين بذلك لا يسبق لسانه في اليمين يعني غلبة جريانه على
لسانه نحو لا والله ما فعلت كذا والله ما فعلت كذا فيلزمه اليمين وليس المراد يسبق اللسان الثمانية اليه عند ارادة النطق بغيره إذ هنا
لا شيء عليه ويدين (وكعزة الله) أراد بها صفة القديمة التي هي منعتوقته (وأمانته) أي تسكيفه من إيجاب ونحرية فهي ترجع
للكلام (وعهد) أي الزام وتساكيفه بمعنى ما قبله (وعلى عهد الله) قائماً بيمين (إلا أن يريد) بعهدة الله وما يبعده المعنى (المخلوق) في العباد
كما في قوله تعالى سبحان ربك رب العزة ، إننا عرضنا الأمانة ، وعهدنا إلى ابراهيم ، فلا ينعقد بها يمين (وكأحلف) وأقسم (وأشهد) لأفعلن
كصفا فهي أيمان

(إِنْ نَوَى) بالله لأن لم ينوه (وأعزم) أو عزمت (إِنْ قَالَ بِاللَّهِ) لأن لم يقل ولو نوى لأن معنى أعزم أقصد وأهتم وتأييده بالله يقتضي أن معناه أقسم (وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ) لأنهم أولافعلت (قولان) أظهرهما ليس يمين لأن معاهدة الشخص ربه ليس بصفة من صفات الرب وعطف على بذكر (١٢٨) اسم الله قوله (لا يلك على عهد أو أعطيك عهداً) لا بقوله (عزمت عليك بالله)

الا ما فعلت كذا فلم يفعل (و) لا بقوله (حاشا الله) ما فعلت (و معاه الله) بالبال المهجلة من العود بمعنى الرجوع وبالمجعة من الاعادة أى التحصين وعلى كل فليس يمين (و) لا بقوله (الله راعاً أو) الله (كفيل) أو وكيل أو شهيد لأنه من باب الاخبار لا الانشاء (والنبي والكعبة) والركن والقام والعرش والكبرى وسر الامام والولى فلان من كل مخلوق معظم شرعاً فمات أولافعلن وفي حرمت الحلف بذلك وكراهته وهو صادق قولان وأما الحلف بالسلطان أو نعمة السلطان أو برأسه أو راس أيه أو تربته ونحو ذلك فحرام قطعاً (و) لا بصفات الافعال (كالخلق) والرزق والاحياء (والإماتة) وهى عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور فهى أمور اعتبارية متجددة بتجدد المقدور (أو) قال (هو يهودى) أو نصرانى أو مرتد أو على غير ملة

الامانة بالكليف الشرعية التى هى الإلزامات نحو الإيجاب والتحريم الخ وهى ترجع لكلامه تعالى القديم الذى ينمى به اليمين وهكذا قوله وعهدنا إلى ابراهيم واسماعيل أن طهر الخ اذ معناه ألزمتها بالتطهير وحينئذ فى الاستدلال بذلك نظر وقد يقال ان الاستدلال مبنى على ان المراد بالامانة الاعمال المكاف بها أو الشهوة كما هو أحد التفاسير وان المراد بالعزة القوة والشدة التى خلقها فى بعض خلقه أو أنها حية عظيمة محيطه بالعرش أو بجبل قاف وان المراد بالعهد الأوامر التى عاهدهم عليها وأمرهم بها كقيل (قوله ان نوى بالله) أى وأولى إذا نطق به والمراد بنيه تقديره أى ان قدر هذا اللفظ رمفهومه انه إذا لم يقدره ويلاحظه فلا يمين عليه (قوله لأن لم يقل ولو نوى) أى بخلاف ما قبله فان النية فيه كافية وأشار الشارح للفرق بينهما بقوله لأن معنى أعزم الخ * وحاصله ان أعزم لما كان معناه اسأل وهو غير موضوعاً للقسم كانت نية الجلالة وما يقوم مقامها بمنزلة التصريح بها فتأمل (قوله وعلى كل فليس يمين) ظاهره ولو نوى بهما اليمين وبه قيل وفى التوضيح عن النوادر محل كونهما غير يمين الا ان يريد بهما اليمين (قوله وهو صادق) أى والا يكن صادقاً كان حراماً قطعاً (قوله وكالخلق والرزق) عطف على مدخول الباء فى قوله لا يلك على عهد وفصله بالكاف لانه نوع غير ماسبق والمعنى ان اليمين تحقيق مالم يجب بذكر اسم الله أو صفته لا يلك على عهد ولا بالخلق والرزق ونحوهما من صفات الافعال فتحقيق مالم يجب بها ليس يميناً وقد تقدم ان مادل على صفات الافعال من الاسماء كالخلق والرازق يمين (قوله فلا شئ عليه) أى ولا يرتد بذلك ولو كان كاذباً فباعلى عليه لقصد بذلك انشاء اليمين لا اخباره بذلك عن نفسه (قوله فان كان فى غير يمين فردة) أى لأنه فى هذه الحالة يخبر عن نفسه بأنه على هذه الحالة وقوله ولو هازلاً أى أو جاهلاً (قوله وغموس) قال اللقانى مخرج مما فيه الكفارة وكأنه قال اليمين الوجبة للكفارة بذكر اسم الله أو صفته لا يلك على عهد ولا بغموس (قوله تعلق بماض) أى وأما ان تعلق بالحال أو بالمستقبل ففيها الكفارة وعلى كل حال تسمى غموساً * والحاصل ان ظاهر المصنف ان الغموس تطلق على هذا المفهوم سواء وجبت فيها كفارة أم لا وهو ظاهر كلام ابن عرفة أيضاً وكذلك الغموس اسم للمفهوم الآتى وجبت فيه كفارة أم لا كما هو ظاهر المصنف وابن عرفة كذا نقل شيخنا عن عج (قوله بأن شك أو ظن) أى كالمشك فى محمى زيد أمس وعدم محمى ثم حاف مع شكه انه قد جاء أو ظن انه جاء وحلف انه جاء ولم يبين صدقه بأن تبين ان الامر على خلاف ما حلف وانه لم يحمى او بقى على شكه ومن باب أولى ما اذا علم عدم محمى وحلف انه قد جاء (قوله فان تبين صدقه لم يكن غموساً) أى ولا اثم عليه مستمر قال عج وهو المتبادر من المأونة وعليه حملها ابن الحاجب قال ابن عبد السلام وعليه حمل ابن عتاب لفظ الغيبة فيما يشبه مسئلة المدونة وحمل غير واحد المدونة على انه وافق البر فى الظاهر لان اثم الجراءة يسقط عنه لأن ذلك لا يزيله الا التوبة قال وهو ظاهر من جهة الفقه الا انه بعيد من لفظ المدونة اه بن ققول الشارح لم تكن غموساً أى فلا حرمة عليه مستمرة بل تنقطع وقوله وفيه نظر أى فان اثم الجراءة

وكذا ان قوى الظن هو المصنف في الشهادات واعتمد الباث على ظن قوى وكذا إذا قال في يمينه في ظني (وليس يغفر الله) وجوبا بأن يعزم على أن لا يعود نادما على ما صدر منه في هو يهودي وما بعده (وإن قصد) في حلفه (بكالعزمي) من كل ما عدا من دون الله (التعظيم) من هذه الحيثية (فكفر) والعياذ بالله تعالى وإن لم يقصد فحرام (ولا) كفارة في يمين (لغو) فهو عطف على غموس أي لا غموس ولا لغو تعلقت بماض أحوال بأن حلف (على ما) أي على شيء (يعتقده) أي يحزم به (فظهر) له (نفيته) فان تعلقت بالمستقبل كفرت كالغموس فاللغو والغموس لا كفارة فيهما ان تعلقا بماض وفيهما (١٣٩) الكفارة إن تعلقا بالمستقبل

فان تعلقا بالحال كفرت الغموس دون اللغو وهذا معنى قول الأجهوري :

كفر غموسا بلا ماض تنكون كذا لغو يستقبل لا غير فامتنع (ولم يفد) لغو اليمين (في غير) الحلف بـ (الله) والنذر الميم من طلاق أو عتق أو صدقة أو مشي لمسكة فإذا حلف بشيء من ذلك على شيء يعتقد فظهر خلافه لزمه (كالاستثناء) بأن شاء الله) فانه لا يفيد في غير اليمين بالله ويفيد في الله وفي النذر الميم فان قال يلزمه الطلاق إن شاء الله لزمه وإن قال والله لا فعلت كذا أو لأفعلن إن شاء الله ففعله ولا كفارة عليه (إن قصد) أي قصد الاستثناء أي حل اليمين إلا ان قصد التبرك أو جرى على لسانه سموا (كالا) أن يشاء الله أو يريد أو يقضى على الأظهر) في الأخيرين

لا يسقط عنه اذا تبين صدقه وانما تزيله التوبة (قوله) وكذا ان قوى الظن (أي لم يكن غموسا والغرض أنه لم يتبين صدقه فيما حلف عليه (قوله) وكذا إذا قال الخ) أي وكذا لا يكون غموسا إذا لم يقو ظنه ولم يتبين صدقه ولكن قال في يمينه في ظني وقد علم من كلام الشارح ان قوله بأن شك مقيد بقيد وهو تعلقها بماض وقوله أو ظن مقيد بثلاث قيود تعلقها بماض وعدم قوة الظن وعدم قوله في يمينه في ظني (قوله) وان قصد بكالغرمي التعظيم الخ) أدخل بالكاف كل ما عدا من دون الله مثل اللات والمسيح والوزير وما نسب له فعل كالأزلام وهي الاقداح واحدها زلم كجمل فكانوا اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أولها أمرني ربي وعلى الثاني نهاني ربي وعلى الثالث غفل والمراد بضربها تحريكها في كيس من جلد فان خرج الاول مضى وان خرج الثاني تركه وان خرج الثالث أعادوا الضرب (قوله من هذه الحيثية) وأما ان قصد بالحلف بها تعظيمها لامن هذه الحيثية فالظاهر انه كفر في الأصنام (قوله) ولم يفد في غير الحلف بالله والنذر الميم) المراد به النذر الذي لم يسم له مخرجا فإذا قال ان لم يكن زيد في الدار فعلى نذر والحال أن الحالف معتقد أنه في الدار وتبين خلافه فلا شيء عليه (قوله) فإذا حلف بشيء من ذلك أي من الطلاق وما بعده على شيء يعتقد فظهر خلافه لزمه ان رشد من حلف بطلاق لقد دفع ثمن سلعته لبائعها فإن انه انما دفعه لأخيه فقال ما كنت ظننت اني دفعته إلا للبائع قال مالك بحث بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها فقول الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم المراد بها الأيمان الشرعية وهي الحلف بالله وأما الطلاق والعتق والشئ والصدقة فليست أيمانا شرعية وانما هي إزامات ولذلك لا تدخل عليهما حروف القسم وكان الحلف بها ممنوعا (قوله) كالاستثناء بأن شاء الله) اطلاق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا في الأصل لانه شرط (قوله) ويفيد في الله) أي ولو كان اليمين بالله غموسا وفائدته رفع الائم (قوله) ان قصد هذا شرط في المفهوم وهو الافادة في اليمين بالله (قوله في الأخيرين) خلافا لمن قال إلا ان يريد الله أو يقضى الله لا ينفع في اليمين بالله ولا في غيره (قوله) بكالا) أي بلا وما مثلها من بقية أدوات الاستثناء نحو لا أدخل دار زيد إلا ان يشاء الله (١) أو ما خلا الله أو ما حاشا الله أو ما عدا الله أو ليس الله أولا يكون الله (قوله من شرط) نحو لا أدخل دار زيد إن كان فيها أولا أدخل داره الفلانية أو مدة غيبته أو مرضه أو في هذا الشهر (قوله) مستقبلة) أي نحو والله لا تطلع

(١) قوله إلا أن يشاء الله الخ لعلة سهو والصواب إلا يوم الخميس أو ما خلا يوم قدومه أو ما حاشا يوم عرسه أو ما عدا يوم حزنه أو ليس مرضه أولا يكون يوم موته اه كتبه محمد عايش

(١٧ - دسوقي - ثاني)

وأما الاول فتفق على انه يفيد في اليمين بالله ولا يفيد في غيره (وأفاد) الاستثناء (بكالا) من خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وما في معناها من شرط أو صفة أو غاية (في الجميع) أي في جميع متعلقات اليمين بالله مستقبلة أو ماضية كانت اليمين منعقدة أو غموسا كن حلف أن يشرب البحر ثم استثنى نحو إلا أكثره فلا إيم عليه وهذا هو فائدة الاستثناء ويحتمل ان معنى الجميع جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بالعتق أو بالطلاق أو بالمشي إلى مكة نحو إن دخلت الدار فبى طالق ثلاثا إلا واحدة لكن يخص الاستثناء حينئذ بغير الشيئة وعلى الاحتمال الأول يعمها وغيرها نحو لأشربن البحر إلا أن يشاء الله أولا أكثره ثم أشار لشرائط الاستثناء الأربعة بقوله (إن اتصل) الاستثناء بالمستثنى منه فلو انفصل لم يفد

كان مشبهة أو غيرها (إلا لعارض) (١٣٠) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو اضطهاد نفس أو ثواب للتذكر ورد سلام

ونحوهما فيض (ونوى الاستثناء) أى نوى النطق به إلا أن جرى على لسانه مدحوا فلا يفيد معيئة أو غيرها (وقصد) به حل اليمين ولو بعد فراغه من غير فصل ولو بتذكر غيره له لأن قصد التبرك بأن شاء الله أولم يقصد عيائها أو غيرها من كلاً (ونطق به وإن سر) بجر كسر لسانه (ومحل نفيه) إن لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط في نكاح أو عقد يسع وإلا لم ينفعه لأن اليمين حينئذ على نية المحلف ثم استثنى من قوله ونطق به باعتبار متعلقة أى في كل عين قوله (إلا أن يعزل) أى يخرج الحالف (في يمينه أولاً) أى قبل النطق باليمين فلا يحتاج إلى النطق وتكفى النية ولو مع قيام البينة (كأنزوجة) يعزلها أولاً (في) الحلف بقوله (الحلال) أو كل حلال (على حرام) لا أفضل كذا ونفسه فلا شيء عليه في الزوجة لأن اللفظ العام أريد به الخصوص بخلاف الاستثناء فإنه إخراج لما دخل في اليمين أولاً فهو عام مخصوص واحتترز بقوله أولاً عما لو طرأت

الشمس غداً إلا أن تكون السماء مصحبة (قوله كان مشبهة) أى كان الاستثناء مشبهة أى كان بأن شاء الله أو يلاً وأخونها (قوله لا لتذكر) أى لأن فصل لتذكر (قوله ولو بعد فراغه النطق) أى هذا إذا قصد حل اليمين من أول النطق باليمين أو في أثناءه بل ولو قصد حل اليمين بعد فراغه بالنطق في الأولين وعلى المشهور في الأخير كما قال ابن عرفة ونصه في اشتراط نيته قبل تمامه نقلاً عن ابن رشد مع اللغوي والباحث عن محمد والمشهور أنه وأعلم أنه بقى من شروط الاستثناء أن لا ينوى أولاً إدخال ما أخرجه آخر الاستثناء فإن نوى إدخاله أولاً ثم إخراجاً ثانياً فإنه لا ينفعه كما ذكره عبد الحق ونصه لو قصد أولاً إدخال الزوجة مع غيرها لم يفد استثناءه إياها بحال (قوله من غير فصل ولو بتذكر غيره) أى ولو كان قوله بتذكر النكح أى كايقظ لمن يقول للحالف قل إلا أن يشاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من المحلف عليه من غير فصل امتثالاً للأمر فينفعه ذلك (قوله وإن سراً) لو قال ولو سراً إشارة إلى الخلاف كان أولى (قوله ومحل نفيه) أى الاستثناء بحركة اللسان (قوله وإلا لم ينفعه) أى عند صحتن وأصبح وابن المواز وتلزمه الكفارة وقوله لأن اليمين حينئذ على نية المحلف عند هؤلاء وهو لا يرضى باستثناءه وخالف ابن القاسم في العتية وقال ينفع الاستثناء فيذكر فلا تلزمه الكفارة وإن كان يحرم عليه بمنعه حق الغير ومأقوله ابن القاسم خلاف المشهور كما قال البرموني (قوله إلا أن يعزل) أى إلا أن يخرج بنيته قبل حلفه شيئاً من يمينه فلا يحتاج للنطق بما أخرجه بنيته وتكفى النية في الإخراج ولو مع قيام البينة واختلف هل يحلف على مادعاء من العزل والإخراج أولاً يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل ثم أعلم أنه يتعين في هذا الاستثناء الاقطاع إذ لو كان متصلاً لكان المراد بالمحاشاة إخراجها أو لا بأداة الاستثناء لكن نية لا نطقاً وليس بمجرد بل المراد إخراجها بالقلب ولذا قال ابن عرفة ولو كانت المحاشاة بأداة الاستثناء لم تكف النية على المشهور أى وفق نوى الإخراج بالأداة فلا بد من النطق على المشهور خلافاً للحمي في جعل الاستثناء قبل اليمين محاشاة (قوله في يمينه أولاً) أعلم أن ما فسر به الصنف المحاشاة أصله لابن عمرز وتبعه الأخمي وفسره عبد الحق المدونة وقوله ابن ناجي عليها واقتصر عليه وحاصله أن النية المخصصة إن كانت أولاً وقعت وإن كانت في الاثناء لم تنفعه ولا بد من لفظ الاستثناء واعترضه طفي بأن ما ذكره من اشتراط الأولية خلاف للذهب بل ظاهر كلامهم أن النية إذا كانت في الاثناء فإنها تنفع قال القرافي والمحاشاة هي التخصيص بعينه من غير زيادة ولا نقصان فليست المحاشاة شيئاً غير التخصيص وقال ابن رشد شرط النية المخصصة حصولها قبل تمام اليمين وهي بعده لنوى ولو وصلت به بخلاف الاستثناء به وقد جعل ابن عبد السلام قول ابن عمرز مقابلاً للمشهور وإن المشهور أن النية تنفعه إن وقعت أولاً أو في الاثناء ونسب ابن هرون هذا المشهور للمدونة وسلم ابن عرفة لها ذلك ونقل شيخنا في حاشية خشي هذا القول عن عبد الحق وقول الشارح واحترز بقوله أولاً عما إذا طرأت النية فيه ميل لتلك القول (قوله لأن اللفظ العام) أى وهو الحلال عليه وقوله أريد به الخصوص أى وهو ما عدا الزوجة فهو كل استعمل ابتداء في جزئى (قوله كما يأتي) أى في قوله وتحريم الحلال في غير الزوجة والأمة لنوى (قوله فالكاف في كأنزوجة زائدة) أى والأصل إلا أن يعزل في يمينه أولاً الزوجة في حلفه بقوله الحلال على حرام وهذا مبنى على أن مسألة المحاشاة خاصة بمسألة الحلال على حرام ولكن الزيادة للكاف خلاف الأصل فالظاهر أنها للتمثيل وإن مفعول يعزل وهو المثل له محذوف والأصل إلا أن يعزل

بنيته

النية له بعد النطق باليمين فلا يكفي ولا بد من الاستثناء نطقاً، اتصالاً وقصد حل اليمين

ثم نية ما عداها لا يوجب عليه تحريم شيء مما أحله الله كما يأتي فالكاف في كأنزوجة زائدة أو لإمخال الأمة على القول بأنها كأنزوجة

(و) مسألة العزل هذه (هي المحاشاة) أي السماة بذلك عند الفقهاء لأنه حاشى الزوجة (١٣١)

بنيته قبل حلفه شيئا من يمينه كالزوجة في حلفه بقوله الحلال الخ (قوله وهي المحاشاة) ظاهر كلام المصنف وابن محرز أن المحاشاة قاعدة مطردة وإن مسألة الحلال على حرام فرد من أفرادها قال طفي وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أنها خاصة بمسئلة الحلال على حرام واستدل لذلك باطلاهم في أن النية المخصصة لا تقبل مع المرافعة وقالوا في الحلال على حرام تقبل المحاشاة ولو رفعت النية قلت قد يرد استدلاله هذا بقول ابن رشد في سماع أصبغ القياس أنه لا يصدق القائل الحلال على حرام أن ادعى محاشاة زوجته مع قيام البينة لادعاء خلاف ظاهر لفظه كحالف لا كملت زيدا وقال نويت شهرا وتصديقه في الزوجة استحسن لمراعاة الخلاف في أصل اليمين اه فانظر قوله لمراعاة الخلاف في أصل اليمين فإنه ربما يفيد قبول النية المخصصة في كل يمين وقوله لمراعاة الخلاف الخ إشارة لما قلناه سابقا من أن الحالف إذا عزل في يمينه أولا هل يحلف على ما ادعاه من العزل ولا يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل قولان والحاصل أن ما افاده ابن محرز ومن تبعه من أن المحاشاة قاعدة مطردة في المحلوف به والمحلوف عليه ليس بظاهر لاطلاقهم قبوله المحاشاة وتفصيلهم في النية المخصصة كما يأتي وما ادعاه طفي من تخصيصها بالحلال على حرام فلم يقم عليه دليل وإن ادعى اطرادها في المحلوف به لم يبعد انظر بن (قوله أي الذي لم يسم له محرجا) أي لم يمين فيه المنذور أو ما لو عين محرجه باللفظ أو النية لزمه ما عينه (قوله كلى نذر الخ) اعلم أن لله على صيغة نذر مطلقا سواء علق أو لم يعلق وعلى كذا صيغة نذر أن لم يعلق أو علق على أمر غير مكتسب للشخص فإن علق على مكتسب للشخص فهو نذر ويمين باعتبارين فهو نذر من حيث أنه الزام مندوب ويمين من حيث أنه غير مقصود به القرية بل الامتناع من الفعل والأربعة داخلية في قول المصنف وفي النذر المبهم وقوله واليمين والكفارة أي وفي نذر اليمين ونذر الكفارة فيندرج في كل منهما الصور الأربعة المذكورة في النذر المبهم ويحتمل أن المراد وفي الحلف باليمين والكفارة واعلم أن محل لزوم الكفارة في الحلف باليمين مالم يكن العرف في اليمين الطلاق والا لزمه طلاق رجعية كما في بن عن الوائش رضى وغيره والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذي تعارفوه في الطلاق فإن كان عرفهم الثبات لزمه الثلاث وإن كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حمل على الرجعي وعرف مصر إذا قال يمين سفه كان طلاقا فلو جمع الأيمان كقوله على أيمان تعددت الكفارة وفي المواق تلعن ابن المواز قول باتحادها لتكرر صيغة اليمين بالله فإن ادعى أنه أراد بقوله على أيمان يميننا واحدة لم يقبل لأن الجمع نص وإن أزيد اثنين فتردد باعتبار اقل الجمع (قوله أو أن لم أقبل كذا ما أقت في هذه الدار) ظاهر صنيع الشارح أن إن نافية في صيغة البر وشرطية في صيغة الحنث وليس كذلك بل هي نافية في الصيغتين إن لم يذكر لها جواب نحو والله إن كنت زيدا أو والله إن لم أكلم زيدا ومعنى الصيغة الأولى لا أكلم ومعنى الثانية لا كلفته لأن إن نافية ولم نافية ونفى النفي اثبات فالقول في الصيغتين وإن كان ماضيا لكن معناه الاستقبال لأن الكفارة إنما تتعلق بالمستقبل والذي صرف الماضي للاستقبال الانشاء إذا الحلف انشاء وإن ذكر لها جواب فهي شرطية فيها نحو والله إن كنت زيدا فلا أقم في هذه البلدة ولم اضرب زيدا ما أقت في هذه الدار (قوله إن لم يؤجل) هذا شرط في كون الصيغتين المذكورتين صيغتي حنث لا شرط في تنجيز الحنث عليه ولا في قوله اطعام عشرة مساكين لأن وجوب الاطعام في لأفطن أو أن لم أقبل ليس مشروطا بعدم التأجيل وحاصل ما اراد المصنف أن الحالف بهاتين الصيغتين إنما يكون على حنث إذا لم يضرب ليمينه أجل أي بأن أطلق في يمينه نحو والله لا كلف زيدا أو والله إن لم أكلمه لكن لا يحنث إلا بالملوب ومن هذا ما نقله المواق والله لأطلقنك فلا يجبر على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا يحنث إلا بموتها

أولا أي أخرجها من بيمته ولما كانت اليمين المنعقدة بإشراكها في وجوب الكفارة ثلاثة أشياء فيكون الموجب للكفارة أربعة أشياء نية عليها بقوله (وفي النذر المبهم) أي الذي لم يسم له محرجا كلى نذر أو الله على نذر أو أن فعلت كذا أو شفي الله مريضى نعلنى نذر أو الله على نذر (و) في (اليمين) بأن قال على يمين أو الله على يمين أو أن فعلت كذا فعلى يمين (و) في (الكفارة) أي الحلف بها كلى كفارة أو أن فعلت كذا فعلى كفارة وفعله (و) في (اليمين) (المنعقدة على بر) وتصور صيغتين (بأن فعلت) بكسر المعجمة وهي نافية كلا (ولا فعلت) والنفي فهما لا أقبل كذا لأن الكفارة لا تتعلق بالماضي وإنما كانت منعقدة على بر لأن الحالف بها على البراءة الأصلية حتى يفعل المحلوف عليه (أو) (المنعقدة على حنث) ويحصل أيضا باحدى صيغتين (بأن فعلت) كذا (أو إن لم أقبل) كذا ما أقت في هذه الدار ثم عزم على الإقامة فيها (إن لم يؤجل) أي لم يضرب ليمينه أجل فإن أجل نحو والله لأفطن كذا في هذا الشهر أو أن لم أقبله فيه فلا أقم في هذه الدار فهو على بر

حق يمضي الأجل ولا مانع من الفعل أو مانع شرعي أو عادي لا عطل كاسيأت وحيت يمين حنث لأن الحالف بها على حنث حتى يفعل
المهلوف عليه (إطعام عشرة مساكين) هذا مبتدأ وما قبله من قوله وفي النذر الخ خبره والمراد بالإطعام التحليك وبالمساكين ما يعم الفقير
وشرطه الحرية والإسلام (١٣٢) وعدم لزوم نفقته على المخرج (لـكل) أي لكل واحد (مدة) مما يخرج في زكاة الفطر (ونـدب

بغير المدينة زيادة ثلثه)
قال أشهب (أو نصفه)
قال ابن وهب فأولتوبيع
الحلاف وعند الإمام
الزيادة بالاجتهاد لا بعد
وهو الوجه (أو) لكل
(رطلان خبزاً) بالبغدادى
أصغر من رطل مصر
يسير (بأدم) ندبا
فيجزى بلا ادم على
الراجح والتمر والبقل
ادام (كسبعهم) مرتين
كغداء وعشاء أو غداءين
أو عشاءين وسواء
توالت المراتن أم لا فصل
بينها بطول أم لا مجتمعين
العشرة أو متفرقين
متساوين في الأكل أم لا
والمعتبر الشبع الوسط
في المرتين ولو أكلوا أكثر
من العشرة الأمداد في كل
مرة أو لم يبلغ الأمداد
العشرة وأشار إلى النوع
الثاني من أنواع الكفارة
الثلاثة التي على التخيير
بقوله (أو كسوتهم) أي
العشرة ويكفي للملبوس
الذي فيه قوة على الظاهر
(لرطل ثوب) يستر
جميع جسده لا أزار أو
عمامة (ولمراة درع)
أي قميص ساتر (وخمار)
ولو غير وسط) كسوة

(قوله حتى يمضي الأجل) أي فإذا مضى الأجل ولم يفعل فإنه يحنث هذا إن لم يكن هناك مانع يمنع
من الفعل بل ولو كان هناك مانع يمنع منه شرعي أو عادي لأن كان عقداً فلا حنث (قوله عشرة مساكين)
أي فإن اتهموها فإن علم ما أخذ كل فظاها وإلا فإن كانوا عشرة فأقل بنى على واحد اه شب
(قوله وشرطه الحرية الخ) أي ولا يشترط كونهم من محل الحنث وقد نظر في ذلك عجم والظاهر أن المدا على
أي مساكين كانوا (قوله وعدم لزوم نفقته على المخرج) أي وحيث فلا يجوز أن يدفع منها الرجل زوجته
أو ولده الفقير ويجوز أن تدفع الزوجة منها زوجها وولدها الفقيرين (قوله مما يخرج في زكاة الفطر) وهى
الأنواع التسعة القمح والشعير والسلت والزبيب والدخن والذرة والارز والعلس (١) والتمر انتهى
وهذه طريقة لبعضهم والطريقة الثانية أن الدائم يعتبر إذا أخرج من البر قال أبو الحسن وأما إذا
أخرج من الشعير أو التمر أو غير ذلك فيخرج وسط الشبع منه اه وتدل ابن عرفة عن الأحنف أن هذا
هو المذهب انظر طفي (قوله بغير المدينة) أي وأما أهل المدينة فلا تدب لهم الزيادة لقلة القوت فيه وقوله بغير
المدينة شامل لمكة أيضاً (قوله وعند الإمام الخ) لكن ظاهر المدونة أن المالك يقول بوجوب الزيادة
(قوله متساوين في الأكل أم لا) واشترط التوسى تقاربهم في الأكل كذا في البدر لاتساوهم فيه
خلافاً لما في عقب (قوله ويكفي للملبوس الخ) أي فلا يشترط في الكسوة أن تكون جديدة (قوله ثوب يستر
جميع جسده) عبارة ح عن ابن فرحون يعطى للرجل ثوب وفي معنى الثوب الأزار الذي يمكن الاشتغال
به في الصلاة اه قول شارحنا لا أزار أو عمامة أي زائد على الثوب أو المرد لا أزار فقط يعنى لا يمكن
الاشتغال به في الصلاة (قوله ولو غير الخ) أي ولو كانت تلك الكسوة ليست من كسوة وسط أهل بلده
بل دون كسوتهم وهذا بخلاف الطعام فإن المعتبر فيه عيش أهل البلد على المعتد وقيل المعتبر عيش المكفر
وقيل المعتبر الأعلى منها ان قدر على الأعلى (قوله ولا يكفي اشباعه المرتين إلا إذا استغنى عن اللبن الخ)
صوابه ولو استغنى عن اللبن ففى طفي قال ابن حبيب ولا يجزى أن يغدى الصغار ويعشهم وفي التوضيح
عن المدونة يعطى الرضيع في الكفارة إذا كان قد أكل الطعام بقدر ما يعطى الكبير ثم قال وحكى
بعض المتأخرين قولاً بأن الصغير يعطى ما يكفيه خاصة اه ونحوه لابن عبد السلام واعترضه
ابن عرفة فقال نقله عن بعض المتأخرين اعطاء الصغير ما يكفيه لا عرفه بل توجيه الباجى كون
كسوته ككبير بالقياس على كون اطعامه كذلك دليل على الاتفاق عليه في الاطعام (قوله ويعطى
كسوة كبير) هذا هو المعتد وعزاء في التوضيح لما لك في العتية وهو قول ابن القاسم ومحمد وقيل
ان الصغير يعتبر في نفسه فيعطى ثوباً بقدره ونقله ابن المواز عن أشهب والحاصل ان في كسوة الصغير
قولين كما علمت وأما الاطعام فإن كان يستغنى به عن اللبن كفى اشباعه وان كان لا يستغنى به عن اللبن
فلا يكفي اشباعه بل لابد من المد أو رطلين خبزاً كذا قال الشارح والنقل كما في التوضيح خلافه كما
علمت وهو أن الصغير إذا أكل الطعام سواء استغنى به عن اللبن أو لا فيه قولان الأول مذهب المدونة
انه يعطى ما يعطى الكبير الثاني ما حكاه بعض المتأخرين من ان الصغير يعطى ما يكفيه خاصة

(١) قوله العلس الصواب ابداله بالأقط لما تقدم في المصنفان العلس لا يخرج منه الفطرة اه

(أهله والرضيع كالكبير فيهما) أي في الكسوة والاطعام بنوعيه الأمداد والخبز بشرط أن يأكل
الطعام وان لم يستغنى به عن اللبن على الأصح فيعطى رطلين خبزاً ولو لم يأكله لافى مرات ولا يكفي اشباعه الرتين إلا إذا استغنى
عن اللبن ويعطى كسوة كبير وأشار إلى النوع الثالث من أنواع الكفارة بقوله (أو عتق رقبة كالمظهار) لاجنين وعتق بعد وضعه مؤمنة

وفي الأعجمي تأويلان سابعة عن قطع أصبع ونحوه وعصى وجنون وبكم ومرض مشرف وقطع أذن وصمم وهمم وعرج شديدين إلى آخر ما دل ثم أشار إلى النوع الرابع الذي لا يجزى إلا عند العجز عن الثلاثة التي على التحجير بقوله (ثم) إذا عجز وقت الإخراج عن الأنواع الثلاثة بأن لم يكن عنده ما يباع على الفلوس لزمه (صومٌ ثلاثة أيام) وندب تابعها (ولا تجزى) الكفارة حال كونها (ملفقة) من نوعين فأكثر كاطعام مع كسوة وأما من صنف نوع فيجزى في الطعام فيجوز تلفيقها من الامداد والارطال والشبع ويجوز رفع ملفقة على أنه فاعل يجزى وهو المناسب بقوله (و) لا يجزى (مكرر) من طعام (١٣٣) أو كسوة (لمسكين خمسة

يطعم كل واحد مدين أو يكسئ كل واحد ثوبين) (و) لا (ناقص) (كثيرين) مسكينا (الكل) منهم (نصف) من مد (إلا أن يكمل) في الملفقة على نوع لا غيا للآخر في الاطعام مع الكسوة ويكمل في الكسر على الحمة ويكمل في الناقص على النصف بنصف آخر له شرة (وهل) محل اجزاء التكميل في الناقص (إن بقي) ما أخذه يد المسكين ليكمل له الدفي وقت واحد أولا يشترط البقاء بل تجزى ولو ذهب من يده (تأويلان) وأما التكميل في الملفقة والمكررة فلا يشترط فيه البقاء قول واحد (وكله) أي للكفر في المسائل الثلاث (نزعه) أي نزع ما زاد بعد التكميل (إن بين) للمسكين وقت الدفع أنه كفارة ووجده باقي بيده كما يشعر به لفظ نزع والنزع في مسألة التقص

(قوله وفي الأعجمي تأويلان) المراد بالأعجمي من لا يحسن الأيمان (قوله ثم إذا عجز وقت الإخراج) أي لا وقت العجز ولا وقت الحنث (قوله تابعها) بمعنى أنه لا يشترط تتبعها فلا ينافي وجوب الفورية في أصل الكفارة من حيث هي وذلك يستلزم وجوب التابع لكن لا لخصوص الصوم (قوله كاطعام مع كسوة) أي كالتلفيق من اطعام مع كسوة كان يطعم خمسة مثلاً ويكسو خمسة مثلاً فلا تجزى من حيث التلفيق وإن صح التكميل على أحدهما (قوله وأما من صنف نوع) أي وأما التلفيق من صنف نوع وقوله في الطعام خاصة قيد لبيان الواقع لأن غير الطعام لا يتأتى فيه أصناف وجميع أفراد الكسوة صنف واحد (قوله ولا يجزى مكرر) أي تكفير مكرر لمسكين عند الأئمة الثلاثة لوجوب العدد لتصريح الآية به وأجاز أبو حنيفة دفعها لواحد لأن المقصود منها سد الحاجة لا علمها فتي سد عشر خلالات ولو في واحد قد أتى بالمطلوب (قوله وهل ان بقي تأويلان) الرجح منها كما قال عياض عدم اشتراط البقاء بأيديهم لوقت التكميل كما يفيد اجزاء الغداء والعشاء (قوله في مسألة التقص) أي وأما النزاع في مسألة التلفيق من الطعام والكسوة فلا يحتاج لقرعة لأن نزعه الكسوة ليبنى على الطعام أو العكس فهو موكول إلى اختياره لا يحتاج لقرعة وكذا نزاع في مسألة التكرير كمالو دفع خمسة مساكين عشرة أمداد ثم كمل باعطاء خمسة مساكين خمسة أمداد فإن رجوعه على الخمسة الأولى بخمسة أمداد لا يحتاج لقرعة بل لا تتأتى فيه (قوله والإخراج الأولى) أي واستمر عدم إخراجها الوقت إخراج الثانية (قوله لا تختلط الثانية) أي فتكون العشرة أمداد التي عن الكفارة الثانية غير معينة لها فهي في مقابلة الكفارتين كالعشرة الأولى فهو بمثابة من أعطى عشرة اشخاص عشرين مداً كل خمسة عشر عن كفارة (قوله بمبالغة في السكراهة) دفع بها ما يتوهم من الجواز وعدم نالغ لاختلاف الموجب (قوله وأجزأت قبل حنثه) أي سواء كان حلفه بنذر مبهم أو باليمين أو بالكفارة أو كان الخاف بالله كانت النصيغة صيغة بر أو حنث اللهم إلا أن تكون الصيغة صيغة حنث مقيدة باجل فلا يكفر إلا بعد الاجل كما في المدونة ونصها ومن قال والله لأفعلن كذا فإن ضرب اجلا فلا يكفر حتى يمضي الاجل وهو مشكل فإن الحنث المقيد على بر قبل ضيق الاجل فإذا ضاق تعين للحنث فهو متردد بين البر والحنث وكلاهما يجوز فيه التكفير قبل الحنث ولذا حاول أبو الحسن في شرح التهذيب ان قال هذا مشهور مبنى على ضعيف من عدم التكفير قبل الحنث كما في البدر القرافي والأظهر ان يقال ان قول المدونة لا يكفر حتى يمضي الاجل أي على وجه الاحية كالمعقودة على بر لأن الاحب فيها عند مالك ان لا يكفر إلا بعد الحنث وإن اجزأ قبله بخلاف المعقودة على حنث فإنه يحجر ان شاء فعل وإن شاء كفر ولم يفعل (قوله ووجب به) أي ووجب الكفارة بالحنث على الفور فيما يظهر وظاهره ان موجه أي شرطها الحنث

(بالقرعة) إذ ليس بعضهم أولى من بعض ومعلم ما لم يعلم بعد تمام عشرة أنها كفارة والاتعين الأخذ منه بلا قرعة (وإجاز) التكرار (لثانية) أي من كفارة ثانية بان يدفعها لمسكين الكفارة الأولى (إن) كان (أخرج) الأولى قبل الحنث في الثانية (وإلا) يخرج الأولى أو أخرجهما بالحنث في الثانية (كثرة) له دفع الثانية لمسكين الأولى للثالثة في الكفارتين هذا ان أهدم وجههما كيمينين بالله بل (وإن) اختلف (كيمينين وظاهر) بمبالغة في السكراهة (وأجزأت) الكفارة أي إخراجها (قبل) حنثه (ووجب به) أي بالحنث وهو في البر بالفعل وفي الحنث بعدمه

(إن لم يكرهه يبر)، مطلق بأن كان طائعا مطلقا في يمين حنث أو بر أو أكره في حنث فهذه ثلاث صور منطوقة ومفهومة أنه إن أكره على الحنث يبر فلا كفارة عليه لكن (١٣٤) بقيود ستة أن لا يعلم بأنه يكره على الفعل وإن لا يأمر غيره بأكرهه له وإن لا يكون إلا كراه

وهو كذلك وإنما أجزأت قبله كما مر نظرا لتقدم سببها وهو اليمين لأن سبب الحكم إذا تقدم على شرطه جاز ترتب الحكم عليه كالعفو عن القصاص قبل زهوق الروح لتقدم السبب الذي هو الجرح وتقديم الزكاة قبل الحول لتقدم ملك النصاب واليمين هنا سبب والحنث شرط فجاز تقديم الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا كما في الأكال كتقديم العفو عن الجرح وتقديم إسقاط الشفعة على البيع وإجازة الورثة قبل الإيلاء (قوله إن لم يكرهه يبر) أي اتقى إلا كراه في صيغة البر المطلق (قوله أو أكره في حنث) كوالله لأضربن زيدا أو لأدخلن الدار فأكرهه على عدم الضرب أو عدم الدخول ومنع منه قهرا (قوله إن أكرهه على الحنث يبر) كوالله لأدخلن الدار فأدخلها كرها ولو من غير عاقل (قوله وإن لا يكون إلا كراه شرعيا) أي والا حنث لأن الإكراه الشرعي كالطوع كوالله لأدخلن السجن ثم إنه جالس فيه لدعوى توجهت عليه وكلفه أن لا يدفع ما عليه من الدين في هذا الشهر فأكرهه القاضي على الدفع لكونه موسرا بقي ما لو حلف على زوجته بالطلاق مثلا أن لا تخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأمر لا تقرر لها معه أو أخرجه صاحب الدار وهي بكراء قد انقضى أو نودي على فتح قدر وهي حامل أو مرضع فخرجت خوفا على ما في بطنها أو مرضعها ففي سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه واستصوبه بن لحروجه عن نيته حكاه لوسيل على قاعدة البساط قال عقب ويحتمل الحنث لأنه كالأكره الشرعي لأن الخروج واجب شرعا في مثل هذا ورده بن بانه غير صحيح لحالته للنص (قوله وإن لا يكون الحالف الخ) أي والا حنث كما لو حلف زيد على عمرو أنه لا يدخل الدار ثم أنه أكرهه على دخولها فيحتمل الحالف بدخولها على وجه الإكراه وقيل أنه لا يحنث والقولان ذكرهما ابن عرفة (قوله عند الصنف) أي وأما عند غيره كابن عرفة ومن تبعه فهي غير مختصة بالحلف بالله وصفاته بل من حملها التزام مندوب لا بقصد القرينة وما يجب بإنشاء معلقا على أمر مقصود عنده كما روي (قوله أشد ما أخذ الخ) أي أشد الأيمان وأقوالها التي يأخذها أحد على أحد ولا مفهوم لأشد بل مثله أشق وأعظم كذا ينبغي قاله عجم (قوله بت من يملك عصمتها) فلو حكم حاكم فيا ذكر وكذا فيما يأتي بطلقة واحدة نقض حكمه (قوله وعنته) أي عتق من يملك رقبته حال اليمين قال ابن غازي ظاهره أنه إن لم يكن له رقيق حال اليمين لم يلزمه عتق وبه قال ابن زرقون وقيل ابن عرفة وقال الباجي إذا لم يكن له رقيق حين اليمين لزمه عتق رقبته ورجحه الصنف في توضيحه لما في الجواهر عن الطرطوشي أن التأخيرين أجمعوا على أنه إذا لم يكن له رقيق فعليه عتق رقبته واحدة انظر بن (قوله إلا أن ينقص) أي إلا أن يصير ماله وقت الحنث ناقصا عن ماله وقت الحلف فاللازم له التصديق بثلاث ما بقي (قوله لا عمرة) أي لأنه يلزمه من كل نوع من الأيمان أو غيرها ولذا جعل عليه الحج ماشيا دون العمرة كذا في التوضيح قلاعن أبي بكر بن عبد الرحمن وحكي فيه أيضا خلافا للبيان عمن أدرك من الشيوخ أنه يلزمه الشيء في حج أو عمرة ما علم أنه إذا لم يقدر على الشيء حين اليمين لاشيء عليه ولا هدى كمن نذر الشيء كذا ذكر شيخنا (قوله ولو بالنية) أي هذا إذا كان أخرجهما بالأداة بل ولو بالنية لكن إن كان بالنية فلا بد من كونها قبل تمام الحلف وإن كان بالأداة فلا بد من النطق بها بعد اليمين متصلة به كما مر (قوله أي بكل ما يلزم مما تقدم) أي سواء جرى العرف بالحلف بالأيمان تلزمي وما قبله أو لا وليس الضمير في قوله به راجعا للأيمان تلزمي وما قبله

شرعيا وإن لا يفعل ثانيا طوعا بعد زوال الإكراه وإن لا يكون الحالف على شخص بانه لا يفعل كذا هو المكروه له على فعله وإن لا تكون يمينه لا فعله طائعا ولا مكرها وإلا حنث * ولما كانت اليمين الشرعية عند المصنف مختصة بالحلف بالله وصفاته وما عدا ذلك التزام لا أيمان وأبهى الكلام على اليمين وما يتعلق بها شرع في شيء من الاتزامات فقال (و) اللازم (في) قول الشخص (على) أشد ما أخذ أحد * على أحد (لا فعلت كذا وفعلت) (بت من يملك) أي عصمتها (وعنته) أي عتق من يملك رقبته حين ليمين فيه ما فلا شيء عليه فيمن تزوجها أو ملكها بعد اليمين وقبل الحنث (وصدقة ثلثه) أي ثلث ماله حين يمينه أيضا إلا أن ينقص فما بقي (ومشى بحج) لا عمرة (وكفارة) ليمين ومحل لزوم جميع ما ذكره ما لم يخرج الطلاق والعتق ولو بالنية ويصدق في أخرجهما ولو في القضاء (وزيد على ما تقدم) (في) قوله (الأيمان) أو أيمان المسلمين (تلزمي) إن فعلت وفعل أو لأفعلن ولم يفعل ولا نية له (صوم

خلافا

سنة إن اعتيد حلف يبر أي بكل ما يلزم مما تقدم من طلاق وعتق ومشى

وصدقة وصوم وكفارة فإن لم يهرع عرف بحلف بعنتي كما في بعض البلاد أو لم يهرع بحلف عشتي أو صدقة كافي مصر لم يلزم الحالف غير العتاد

والعبرة بعادة أهل بلده سواء اعتاد خلافهم أو لم يمتد شيئا وجادته هو إذا لم يعتادوا شيئا فإن لم يكن له ولا لهم عادة شيء فلا يلزمه شيء سوى كفارة عيّن وكل هذا إذا لم ينو شيئا ولا عمل بنيته ولو في القضاء كأن تقدم (وفي لزوم) صوم (شهرى ظهار) لأن حلقه يشبه التكر من القول وعدم لزومه وهو ظاهر (تردد) للتأخرين (وتحريم الحلال) كأن (١٣٥) يقول ان فعلت كذا فالحلال

على حرام أو فالشيء
الفلانى على حرام وفعله
(في) كل شيء أحله الله (غير
الزوجة والأمة لقوا)
لا يعتبر ولا يحرم عليهما
الزوجة والأمة فيحرمان
ويكون طلاقا ثلاثا في
المدخول بها كغيرها إلا
ان ينوى أقل وتعتق عليه
الأمة والصواب حذف
الأمة إذ التحقيق انها
لا تحرم عليه ولا تعتق
الله إلا ان ينوى به العتق
وبعضهم أجاب بأن قوله
والأمة عطف على غيرهم
ذلك فهو يوم خلاف الراد
وتقدم انه إذا حاشى
الزوجة في الحلال على
حرام نفقه (وتكررت)
الكفارة (إن قصد)
بيمينه (تكررت الحنث)
كقوله والله لا كلفت
زيدا ونوى انه كلكه
لزمه الحنث فتكرر بتكرار
الحلوف عليه (أو كان)
تكرار الحنث (العرف)
أى كان التكرار يستفاد
منه لامن مجرد اللفظ
(كعدم ترك الوتر)
مثلا فمن حلف لا يتركه
حين عوتب على تركه
فيلزمه كذا تركه كفارة
لأن العرف دال على انه

خلافاً لعقب فالصواب ما قاله شارحنا تبعاً لعج والشيخ أحمد الزرقاني كما قال بن قال الطرطوشي
وليس للمالك في إيمان المسلمين كلام وإنما الخلاف فيه للتأخرين فقال الأبهري يلزمه الاستغفار
نقط وقيل كفارة عيّن وقيل ثلاث كفارات ما لم ينو به طلاقاً وإلا لزمه وقيل بت من يملك وعنته
وصدقة ثلث ماله ومشي بمحج وكفارة عيّن وصوم سنة كما قال المصنف كذا في البدر والموافق
(قوله والعبرة بعادة أهل بلده) استظهر شيخنا السيد البليدى اعتبار العادة ولو في الجملة يعني بعض أهل
البلد فلا يشترط كلهم والظاهر ان العادة لا يكفي فيها الواحد والاثنان بل جم من الناس تحصل به
الشهرة (قوله ولا يعمل بنيته) أى إذا جرى العرف بالخلف بكل مما تقدم وحلف بأيمان المسلمين ونوى
غير الطلاق أو غير العتق أو غيرها أو غير المشى عمل بنيته إذا كانت تلك النية قبل تمام الحلف بأن كانت
أولاً أو في أثنائه وأما إذا نوى ذلك بعد الحلف فلا بد من إخراجها بالأداة متصلاً باليمين كما مر
في المحاشاة (قوله وفي لزوم شهرى ظهار) أى في لزوم شهرين متتابعين مثل كفارة الظهار زيادة على
صوم السنة ولو كان غير متزوج وهو رأى الباجى وعدم لزومه وهو رأى ابن زرقون وابن عات
وان راشد تردد لهؤلاء للتأخرين وعمل التردد إذا كان الحلف بهما معتاداً والالم يلزمه شيء بالاولى
مما قبله قاله بن (قوله في كل شيء أحله الله) أى من طعام وشراب ولباس وام ولد وعبد وغير ذلك وهو
متعلق بقوله لقوا وقوله لقوا أى خلافاً لآبى خيفة القائل يلزمه كفارة عيّن وإنما كان لقوا لأن ما
أباحه الله للعبد ولم يجعل له فيه تصرفاً فتحريمه لقوا بخلاف ما جعل له فيه التصرف كالزوجة فلا يكون
تحريمها لقوا بل طلاقاً ثلاثاً في المدخول بها وغيرها إلا ان ينوى أقل كما قال الشارح لكن الذى
جرى به العمل في المغرب لزوم طلاقاً بثلاثة حيث لانية (قوله عطف على غير) أى والمعتق وتحريم الحلال
لقوا في غير الزوجة ولقوا في الأمة ويقيد هذا بما إذا لم يقصد بتحريمها عتقها وإلا لم يكن لقوا
وعلى هذا الجواب فيقال إنما نص على الأمة مع دخولها فيما قبلها للرد على من قال يلزمه فيها كفارة عيّن
ولا يبطؤها حتى يكفر وعلى من يقول انها تعتق (قوله وتقدم الخ) أى فحل كون تحريم الزوجة
لا يكون لقوا ما لم يحاشها فان حاشاها بأن أخرجها قبل تمام يمينه لم تحرم * والحاصل انه إذا قال الحلال
على حرام ان فعلت كذا وفعله فان أخرج الزوجة بالنية قبل تمام يمينه لا يلزمه شيء لافيه ولا في
غيرها وان لم يخرجها لزمه طلاقاً ثلاثاً إلا ان ينوى أقل وقيل يلزمه واحدة بائنة حيث لانية له وإلا
لزمه ما نواه وأما الأمة فلا يلزمه فيها شيء إذا لم يكن له نية فان نوى عتقها لزمه وهذا إذا جمع بأن قال
الحلال على حرام فان أفرد بأن قال الشيء الفلانى على حرام ان فعلت كذا وفعله فان كان غير الزوجة
والأمة لم يلزمه شيء وإن كانت الزوجة طلقت ثلاثاً ان لم ينو أقل وقيل طلاقاً بائنة وإن كانت الأمة
فلا شيء عليه إلا ان ينوى عتقها (قوله أو نوى كفارات) أى أو نوى كفارات متعددة بعد ما ذكر
من اليمين كان المحلوف عليه واحداً أو متعدداً (قوله والله لا أدخل) فإذا دخل لزمه ثلاث كفارات
حيث نوى تعدد الكفارات بتعدد اليمين (قوله ولا آكل) عطف على أدخل أى والله لا آكل والله
لا ألبس فالمقسم به متعدد في المثال الثانى كالاول فإذا أدخل وأكل ولبس لزمه ثلاث كفارات (قوله فى الأول)

لا يتركه ولا مرة واحدة فكأنه قال كلاً تركته فعلى كفارة (أو نوى) بتعدد اليمين في نحو والله لا أدخل والله لا ألبس (كفارات) فتعدد بتعدد المقسم به فان قصد بتعدد اليمين التأكد أو الانشاء دون
الكفارات لم تعدد اتفاقاً فى الاول وعلى المشهور فى الثانى

حيث كان المحلوف عليه واحداً أمالو تعدد فلا يتأتى فيه تأكيد (أو قال) والله (لا) باع سلعته من زيد فقال له عمرو وأنا فقال له والله (ولا) أنت فباعها لها أو لاحدها فردت عليه فباعها الآخر فكفارتان بخلاف ما لو قال والله لا يبيعها من فلان ولا من فلان (أو حلف) لا أفعل كذا ثم حلف (أن لا يحنث) ففعله فكفارتان لحنثه في قوله لا أفعل كذا ولحنثه في قوله لا أحنث (أو حلف) بالقرآن والمصحف (والكتاب) أن لا يفعل كذا ففعله فثلاث كفارات والراجح أن عليه كفارة واحدة في هذا الفرع لأن مدلول الثلاثة واحد سواء قصد التأكد أو التأسيس حيث لم يقصد تكرار الحنث ولم ينو كفارات (أو دل لفظه) على التكرار حال كون لفظه ملتبساً (بجمع) نحو أن فعلت كذا ففعل (١٣٣) أيمان أو كفارات ففعله فعليه أقل الجمع ثلاثة ما لم ينو أكثر من ثلاثة ولو قال ففعل

عشرة لزمه العشرة لأن أسماء العدد نفس في معناها (أو دل لفظه على التكرار بالوضع كان علق (ب) قوله (كلماً أو هما) ففعلت كذا ففعل يمين أو كفارة فعليه بكل فعله كفارة (لا) أن علق بقوله (مقياً) فلا تكرر الكفارة بل ينحل اليمين بالفعل الأول وهذا هو الراجح وما يتأتى في الطلاق ضعيف (و) لأن قال (والله) لا فعلت كذا (ثم) قال ولو بعجل آخر (والله) لا أفعله ففعله فليس عليه الكفارة واحدة (وإن قصد) أي التكرار ليمين ثانية وإنشأها دون قصد تعدد الكفارة إذا قصد إنشائه لا يستلزم قصد تعدد الكفارة فهذا محترز قوله أنما ونوى كفارات (أو حلف) (ب) القرآن والتوراة والإنجيل (لا أفعل كذا) ففعله فكفارة واحدة لأن ذلك كله كلام

أي التأكد وقوله في الثاني المراد به الانشاء وسواء أحنث المجلس الذي كثر فيه اليمين أو تعدد (قوله حيث الخ) أي لكن الثاني وهو التأكد إنما يتأتى حيث كان المحلوف عليه واحداً نحو والله لا أدخل والله لا أدخل وقوله أمالو تعدد أي كقوله والله لا أدخل والله لا أكل والله لا لبس (قوله ولا من فلان) أي فباعها لها أو باعها لاحدها فردت له فباعها للآخر فكفارة واحدة وذلك لتعدد القسم واختلاف القسم عليه في الأولى بخلاف الثانية فإن القسم فيها غير متعدد وما ذكره فرض مسألة فيها من قال والله لا أكلم فلانا ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلانا ثم فعل ذلك أو بعضه فأنما عليه كفارة واحدة وكانه قال والله لا أقرب شيئاً من هذه الأشياء ولو قال والله لا أكلم فلانا والله لا أدخل دار فلان والله لا أضرب فلانا فعليه هنالك صنف فعله كفارة لأن هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة أه تعلقه الواق وقال وكان ينبغي للمصنف أن يقول أو قال لا والله ولا وأمالا ولا فليس فيه إلا كفارة واحدة (قوله لم يقصد تكرر الحنث) أي بتكرر الفعل وأما لو نوى تكرر الحنث بتكرر الفعل تعددت كما لو حلف بالثلاثة أنه لا يفعل كذا ونوى أنه كلما فعله حنث فإنه كلما فعله تلزمه الكفارة (قوله وإن قصد) أي هذا إذا لم يقصد إنشاء يمين ثانية بأن قصد تأكيد الأولى أولاً قصد له بل وإن قصد الإنشاء ليمين ثانية (قوله فكفارة واحدة لأن) أي سواء قصد التأكد أو التأسيس ما لم يقصد تكرار الحنث وما لم ينو كفارات (قوله فكفارة واحدة بخلاف) أي ثم لا شيء عليه إن كلفه بعده لا يحلل اليمين وكذا يلزمه كفارة إن كلفه أولاً بعد غد ومحل اتحادها إذا كلفه في اليومين معا حيث لم يقصد تعدد الكفارة (قوله فكفارتان) لزوم الكفارتين في غدي هذه لوقوعه ثانياً مع الغير فكأنه غير الأول لأن الشيء مع غيره في نفسه ومسئلة المصنف وقع القسم ثانياً وحده فكان كالتأكيد للأول (قوله المجمع) أي المشترك اشتراكاً لفظياً كالشأن الذي مثل به وكلفه لينظر ليمين ويريد أحد معانيها فتقبل نيته في الفتوى والقضاء (قوله يستغرق الصالح له الخ) أي يتناول جميع الأفراد الصالح لذلك اللفظ دفعة وبهذا يخرج المطلق لأنه لا يتناول ما يصلح له دفعة بل على سبيل البذل فعموم العام شمولي وعموم المطلق بدلي وصلاحي اللفظ لتلك الأفراد من جهة اندراجها في معناه الموضوع له فتكون دلالة العام على أفراد دلالة كلية على جزئيات معناه دلالة كل على أجزاء معناه (قوله من غير حصر) أي حالة كون الأفراد الصالح لها ذلك اللفظ غير محصورة (قوله على بعض أفراد) أي فمن حلف لا أكل اللبن ونوى لبن الإبل جازله أكل لبن البقر والقنم وكذا لو قال إن فعلت كذا

فيعيدى

الله وهو صفة واحدة من صفاته هذا هو الراجح وبه يعلم ضعف قوله سابقاً أو بالقرآن

والمصحف والكتاب (و) لا تكرر الكفارة أيضاً إن كان متعلق اليمين الثانية جزء متعلق الأولى كالحلف (لا كلمة غداً وبعد ثم) حلف ثانياً لا كلمة (غداً) وكلمه غداً فكفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزء الأولى كالحلف لا كلمة غداً ثم حلف لا كلمة غداً ولا بعده فكلمه غداً فكفارتان ثم لا شيء عليه إن كلفه بعده فإن كلفه بعده ابتداء فظاهر أنها واحدة وهذا شروع فيما يخص اليمينين أو يقيدها وهو خمسة النية والبساط والعرف القولي والمقصود اللغوي والمقصود الشرعي وبدأ بالنية لأنها الأصل فقال (وخصصت نية الحالف) لفظه العام (وقيدت) لفظه المطلق وأراد بالتقييد ما يشمل تبين المجمع كقوله زينب طالق وله زوجتان اسم كل زينب وقال أردت بنت فلان والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وتخصيصه قصره على بعض أفراد والمطلق ما دل على

المأهية بلا قيد وتقييده رده الى بعض ما يتناول به حيث لا يتناول غيره فمن حلف لا أكلم رجلا (١٣٧) ونوى جاهلا أو في المسجد

أو في الليل جازله تكليمه العالم أو في غير المسجد أو في النهار (إن تآفت) نيته أى خالفت لفظه العام فهذا راجع لقوله خصصت فقط ولا حاجة له اذ لا معنى لتخصيصها الا منافاتها لظاهر لفظه ولا يرجع لقيدت لأن التقييد لا يكون إلا واقفا لظاهر اللفظ كالمو قال أحد عبيدى حر وقال أردت فلانا كذا قيل والأظهر رجوعه لهما وأنه لا حاجة له (وساوت) راجع للتخصيص والتقييد وهو ظاهر ومعنى ساوت احتملت على السواء بأن يكون لفظا الحالف يحتمل ما نواه وغيره على السواء وتخصيص النية وتقييدها حينئذ يكون (في الله) أى في اليمين به (وغيرها كطلاق) وعق ومثل للساوية في الطلاق بقوله (ككونها) أى الزوجة (معه) في عصمته (في) حلفه لها (لا يتزوج) امرأة عليها (حياتها) فمن تزوجها فهي طالق ثم طلقها وتزوج وادعى انه نوى مادامت معه في عصمته فينفعه ذلك في الفتوى والقضاء مطلقا ولو في طلاق وعق معين ومفهوم ان ساوت انها ان لم تساوبا أن خالفت

فعبدى أحرار ثم فعل ذلك وقال أردت بعبدى غير زيد فانه يقبل منه ذلك وكحلفه لا ألبس الثياب ونوى السكتان فينفعه ذلك ويجوز له لبس الثياب من غير السكتان كالقطن والصوف (قوله بلا قيد) أى من غير تقييد لتحقيقها في فرد مبهم أو معين فهو مرادف لاسم الجنس بخلاف النكرة فانه مادل على المأهية بقيد الوحدة الشائعة أى بقيد وجودها في فرد مبهم واعلم أن اللفظ في الطاق والنكرة واحد يفرق بينها بالاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالاته على المأهية بلا قيد فهو المطلق واسم الجنس وان اعتبر مع قيد الوحدة الشائعة مسمى نكرة كما قاله ابن السبكي وقال القرافي والآمدى وابن الحاجب انهما واحد ذاتا واعتبارا وهو مادل على المأهية بقيد وجودها في فرد مبهم لكن الأول هو الذى عليه أسلوب الناطقة والأصوليين (قوله فمن حلف النخ) وكذا لو حلف ليكرمن رجلا ونوى زيدا فلا يبرأ كرام غيره لأن رجلا مطلق قيده بخصوص زيد فصار معنى اليمين لأكرمن زيدا (قوله أى خالفت لفظه العام) أشار بهذا الى ان المراد بمنافاة النية للعام مخالفتها لمقتضى لفظه ولو بالعموم والخصوص سواء كانت منافية له حقيقة بأن كان اللفظ يقتضى ثبوت الحكم لأمر والنية تنفيه عنه أو بالعكس أو كانت غير منافية له فالأول كالمو حلف لا آكل ممنا ونوى ممن الضأن وإباحة ممن غير الضأن والثاني كالمو حلف لا يأكل ممنا ونوى ممن الضأن أى انه قصد هذا المعنى الخاص معبرا عنه باللفظ العام ولم يلاحظ إباحة ممن غيره فنية ممن الضأن ليست منافية لعموم السمن بل فردمته وان كانت مغايرة له فالنية نافعة للحالف في الصورتين على العتد فله أكل ممن غير الضأن فيهما واشترط القرافي في تخصيص النية للعام منافاتها له حقيقة فجعلها مخصصة في المثال الأول دون الثاني ورد عليه بأن المنافاة إنما تشترط في المخصص التفصيل عن العام المستقل لا للتصل به كالتخصيص بالوصف وحينئذ فنية الضأن في حكم مالمو قال والله لا آكل سمنا ضأنا فلا يحنث بغيره هذا ولا يصح كون نافت من ناف ينيف بمعنى يزيد لأن النية التي تنيف أى تزيد على مقتضى العام لا تخصص ولا تقيد نعم هى تعمم المطلق كما يؤخذ من الفروع الآتية نحو والله لأكرمن أخاك وتريد جميع إخوته فأخا مطابق فاذا أراد جميع إخوته كانت تلك النية زائدة على المطلق ومعممة فلا يبرأ الا باكرام الجميع (قوله إذلا معنى لتخصيصها) أى للعام وقول الامنافاتها أى له أى مخالفتها ومغايرتها له لأن تخصيصها له قصره على بعض أفرادها وبعض أفرادها مغاير ومخالف لعمومه وحيث كان لا معنى لتخصيصها للعام الامخالفتها له فاشتراط المنافاة في تخصيصها من اشتراط الشيء في نفسه تأمل (قوله والأظهر رجوعه لهما) أى وذلك لأنه إذا حلف لا يكلم رجلا ونوى جاهلا فالجاهل ليس موافقا لظاهر اللفظ بل الموافق له أى رجل كان والحاصل ان المراد بمنافاة النية مخالفتها لظاهر اللفظ وهذا متأت في كل من العام والمطلق (قوله على السواء) أى بالنظر للعرف بأن يكون احتمال لفظ الحالف لما نواه ولغيره متساويين عرفا وليس احتمالها لما نواه أبعد احترازا عن النية البعيدة لاجد او هى قوله كأن خالفت ظاهر لفظه النخ وعن شديدة البعد وهى قوله لا ارادة ميتة (قوله ومثل للساوية) أى للنية المساوية المخصصة للعام وذلك لأن قوله حياتها مفرد مضاف يعم كل وقت من أوقات حياتها الشامل ذلك لوقت كونها معه في عصمته وغيره فاذا أراد بحياتها كونها معه في عصمته كان قصرا للعام على بعض أفرادها وهو تخصيص له (قوله ثم طلقها) أى طلاقا باثنا وأمالو طلقها طلاقا رجعيا ثم تزوج وقع عليه الطلاق فى التي تزوجها ولا تنفعه نيته بكونها معه لأن الرجعية زوجة مادامت فى العدة فلو طلق المحلوف لها طلاقا باثنا ثم تزوج وعادت المحلوف لها بعتد جديد عادت عليه اليمين فى المحلوف لها حتى تنقضى عصمتها على ما يأتى (قوله انه نوى)

والله أشار بقوله (كأن خالفت) نيته (ظاهر لفظه) وقربت من المساواة فيعتبر تخصيصها وتقييدها للاحتفال القريب من المساوي ومثله بقوله (كسمن ضأن) أي كنية ممن ضأن (في) حلفه (لا آكل منّا) ولو لم يلاحظ اخراج غيره أولا وفاقا لابن يونس إذ لا معنى لنية الضأن الا اخراج غيره (أو) حلف (لا أكله) وقال نويت شهر أو في السجدة فيصدق الا في طلاق أو عتق معين بمرافعة (وكنوكيله) غيره في بيع عبده أو ضربه (في) حلفه (لا يبيعه أو لا يضربه) بئاع الوكيل أو ضربه وقال نويت لا أفعل بنفسى فيقبل قوله في كل شيء مما ذكر (إلا لمرافعة) أي رفع لقاض (وبينة) أي مع نية اقامتها الرافع شهدت عليه بحثه بما ذكر من اليمين فادعى التخصيص أو التقييد (أو) مع (إقرار) منه بذلك حين للمرافعة فلا يقبل قوله (في طلاق وعتق) معين (فقط) أو استخاف (مطائنا) بالله أو بطلاق أو عتق مطلقا في الفتوى أو القضاء (في وثيقة حق)

أي بحياتها (قوله فيما عدا الطلاق والعتق المعين) أي أنها تقبل عند الفتي مطلقا وكذا عند القاضي ان كانت اليمين بالله وأما ان كانت بطلاق أو عتق معين فلا تقبل عند القاضي فيها (قوله للاحتفال) نظرا للاحتفال (قوله كسمن ضأن الخ) جعل هذا المثال مما خالفت فيه النية ظاهر اللفظ صحيح حيث يكون ممن البقر مثلا أغلب وعند العكس وهو ما إذا كان الأغلب ممن الضأن تكون النية قرينة مساوية لظاهر اللفظ كذا في بن وحاصله انه إذا حلف لا يأكل سمنا وقال أردت سمنا الضأن كانت تلك النية مخصصة ليمينه فلا بحث بأكل ممن غيره سواء لاحظ إخراج غير الضأن أولا بأن ينوي اباحة ماعدا ممن الضأن أولا ولم يلاحظ ذلك لأنه لا معنى لنية الضأن الا إخراج غيره وهذا ما قاله ابن يونس وقال القرافي أن نية ممن الضأن لا تكون مخصصة لقوله لا آكل سمنا إلا إذا نوى إخراج غيره أولا بأن ينوي اباحة ماعدا ممن الضأن وأما لو نوى عدم أكل ممن الضأن فقط في لا آكل سمنا من غير نية إخراج غيره أولا فإنه بحث بجميع أنواع السم. لأن ذكر فرد العام بمحكمه يؤيده ولا يخصه لعدم منافاته له ومالا بن يونس هو قول الجمهور وهو الراجح كما في طي وب (قوله في لا يبيعه أو لا يضربه) لو قال في لا يفعل كذا كان أخصر وأشمل لصدقه بالبيع والضرب وغيرهما (قوله للمرافعة) أي الا عند مراعاة للقاضي لدعواه عدم الحث بسبب تخصيص نيته أو تقييده ليمينه فاذا رفعه من ادعى عليه الحث وأقام بينة تشهد بأنه قد فعل ضد ما حلف عليه فادعى التخصيص أو التقييد فان القاضي يحكم بعدم قبول نيته إذا كان الحلف بطلاق أو عتق معين أمالو كانت اليمين بالله أو بعتق مبهم فإنه يقبل النية فالخاص ان الحالف لم ينكر الحلف وإنما يدعى عدم الحث لاعتقاده أن نيته تنفعه والذي رفعه للقاضي يدعى عليه أنه قد حث في يمينه لأنه فعل ضد ما حلف عليه وقيم عليه بينة تشهد بحلفه وبفعله ضد ما حلف عليه أو يقر المدعى عليه بذلك أمالو أنكر الحلف وجلبت عليه البينة لم تقبل نيته تخصيص العام وتقييد المطلق ولو كانت يمينه بغير طلاق وعتق معين كما أفاده ع (قوله للمرافعة) اللام بمعنى عند والمرافعة بمعنى الرفع فالمرافعة ليست على بابها لأن الرفع من جانب غيره والمعنى الاعتراف للقاضي فلماذا ذهب للقاضي من غير أن يرفعه أحد وذكر ذلك لأنه كان من قبيل الفتوى كافي التوضيح (تنبيه) مما يقبل في الفتوى أن يقول الشخص حلفت بالطلاق أن لا أفعل كذا ثم يزعم انه كاذب في ذلك القول وأنه لم يحلف فلا يقبل في القضاء الا ان يشهد قبل الاخبار بأنه يستخلص بذلك كافي ح (قوله أو استخلف) كان الأولى أو استخلف اذ لا يعطف الفعل على الاسم الا إذا كان ذلك الاسم مشبا للفعل وان أجيب عنه بأن قوله أو استخلف عطف على معنى قوله الا للمرافعة أي لان روقع أو استخلف أي خصصت وقيدت الا ان روقع فلا تقبل نيته في الطلاق والعتق المعين أو استخلف في حق فلا تنفعه مطلقا وحاصله انه إذا استخلف في وثيقة فلا تقبل نيته مطلقا كانت تلك النية مساوية لظاهر اللفظ أو كانت مخالفة له قرينة من التساوي لافي الفتوى ولا في القضاء كانت اليمين بالله أو بطلاق أو بعتق معين أو غير معين منجزا أو معلقا وظاهره عدم القبول ولو كان الحلف عند غير حاكم وهو كذلك وقوله أو استخلف الخ أفهم تغييره بسين الطلب انه لو طاع باليمين في وثيقة حق لنفعته نيته وهو أحد قولين والاعتماد أنها لا تنفعه وان العبرة بنية المحلف مطلقا وحينئذ فتجعل السين والتاء زائدتين (قوله أو بطلاق) فاذا حلف بالطلاق ليقضين غريمه في أجل كذا فضى الأجل ولم يقضه فقال الحالف اردت طلاقا واحدة وقال المحلف إنما نويت الثلاث فالعبرة بنية المحلف اه خش ومثله في عقب نقلا عن ابن القاسم وهو محمول على ما اذا صرح بذلك رب الحق تشديدا لأنه يقول الرجعية لا يبالي بها فاندفع قول بن

اشترطت عند العقد عليها أن لا يتزوج عليها وحلفته بالطلاق على ذلك فلا تقبل نية الحالف والعبرة بنية المحلف لأنه كأنه اعتاض من حقه هذه اليمين ولو قال أو حلف مطلقا في حق لسان أخصر وأحسن وأشار للمخالفة البعيدة جدا بقوله (لا إرادة يمينية) بالجر عطفًا على سمن (أو) إرادة (كذب) في قوله زوجتي (طالق) (و) أمي (حرمة) وقال أردت اليمين فهما أو أردت المطلقة أو اليمين (أو) في قوله هي (حرام) وقال أردت الكذب أي أردت كذبها حرام ففي كلامه لف ونشر مرتب أي لا يصدق في دعواه إرادة اليمين في قوله هي طالق أو حرة ولا في دعواه إرادة حرمة الكذب في قوله أنت حرام في طلاق وعق بمرافعة بل (وإن يفتوى) (إلا القرينة تصدق دعواه) (ثم) أن عدمت النية أو لم تضبط خصص وقيد (بساط يميني) وهو السبب الحامل على اليمين إذ هو مظنة النية فليس هو اتفاقا عن النية بل هو نية ضمنا مثله قول ابن القاسم فيمن وجد الزحام على المجررة فحلف لا يشتري إلا به لموافد جدلها دون زحام أو انفكت الزحمة فاشتراه لا حث عليه وكذا لو جمع طيبيا

إن الواحدة هي مقتضى لفظه فتقبل نيته (قوله أى توثق في حق) المراد بالتوثق قطع النزاع فالعنى ان استحلف لاجل قطع نزاع متعلق بحق (قوله من دين) كأن يدعى أن له عليه عشرة دنانير من بيع فيحلف بالله أو بالطلاق أو بعق عبيده أو عبده فلان مالك عندي عشرة وينوى من قرض (قوله أو غيره) أى كأن يدعى عليه بأن الشيء القلاني وديعة فينكر ذلك ويحلف بالله أو بالطلاق أو العتق ماله عندي وديعة وينوى حاضرة (قوله فلا تقبل نية الحالف) أى إذا تزوج عليها غير مصرية وادعى أنه نوى أنه لا يتزوج عليها مصرية * والحاصل ان العبرة بنية الحالف الآن يحلف لدى حق فالعبرة بنية المحلف فلا ينفع الاستثناء من الحالف كما لا تعتبر نيته (قوله في قوله زوجتي طالق) حاصله انه إذا قال زوجته طالق وقال أردت زوجتي التي ماتت قبل الحلف أو التي طلقها قبل الحلف فلا تقبل منه تلك النية وكذلك إذا قال أمي حرة وقال أردت أمي التي ماتت من منذ مدة أو التي أعتقها من منذ مدة فإنه لا تقبل منه تلك الإرادة وكذا إذا قال لزوجته وأمتي هي حرام وقال أردت ان كذبها حرام فإنه لا يصدق ويلزمه الطلاق في الزوجة والعتق في الأمة (قوله لف ونشر مرتب) أى فقوله في طالق وحرمة راجع ليمينته وقوله أو حرام راجع للكذب (قوله في طلاق) أى إذا قال ذلك لزوجته وقوله وعق أى إذا قال ذلك للأمة وهذا مرتبط بقوله ولا يصدق في دعواه إرادة حرمة الكذب في قوله أنت حرام. (قوله إلا القرينة تصدق دعواه) أى في إرادة اليمين ونحوها وإلا عمل عليها ومثله إذا قامت قرينة على إرادة الكذب وليس هذا من باب العمل بالنية قطب بل بها وبالقرينة (قوله ثم ان عدمت النية) أى الصريحة وإنما قلنا ذلك لأن البساطة حكمية لقول ابن رشد انه تحويم على النية (قوله أو لم تضبط) أى أو لم تعدم النية الصريحة لكن عدم ضبط الحالف لها (قوله وهو السبب الحامل على اليمين) هذا تعريفه باعتبار الغالب وإلا فهو العبر عنه في علم المعاني بالمقام وقرينة السياق وقد لا يكون سببا كما في بعض الأمثلة الآتية كذا في حاشية السيد واعلم أن البساط يجري في جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بطلاق أو بعق كما قال بعضهم :

يجرى البساط في جميع الحلف وهو المثير لليمين فاعرف

ان لم يكن نوى وزال السبب وليس ذا الحالف ينتسب اه

وقوله وهو المثير أى السبب الحامل على اليمين وقوله ان لم يكن نوى وأما ان نوى في مثال الشارح لا يشتري لحازالت الزحمة أو بقيت فإنه يحث إذا اشتراه عند زوال الزحمة وقوله وزال السبب اما ان لم يزل السبب فإنه يحث وقوله وليس ذا أى السبب ينتسب للحالف أى أنه يشترط في نفع البساط أن لا يكون للحالف مدخل في السبب الحامل على اليمين فلو تنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي فحلف عليه أن لا يدخل داره ثم زال النزاع واصطلح الحالف والمحلوف عليه فإنه يحث بدخوله لأن الحالف له مدخل في السبب فالبساط هنا غير نافع كما انه لا ينفع فيما نجز بالفعل كما لو تشاجرت زوجته مع أحد فطلقها ثم زالت المشاجرة فلا يرتفع الطلاق لأن رفع الواقع محال كذا ذكر شيخنا السيد البليدي (قوله بل هو نية ضمنا) أى فطنة على النية باعتبار ان تلك نية صريحة وهذا نية ضمنية والتحقيق ان البساط من باب القرائن فهو أقوى من النية المخالفة ولا ينافي ما تقدم عن ابن رشد من انه تحويم على النية لأن المراد أنه تحويم على التصريح بها وإذا علمت انه من باب القرائن فالعطف ظاهر (قوله لا حث عليه) أى لا في الفتوى ولا في القضاء * والحاصل ان ظاهر المصنف كلامهم اعتبار البساط ولو مع مرافعة في طلاق أو عتق الا أن الملقى يدين الحالف في دعواه وأما في القضاء فلا بد من ثبوت كون الحالف عند وجود البساط يعنى بان تشهد البيئة عند المرافعة بالبساط فيحمل

يقول لحم البقر داء فعلف لا كل لحم فلا يحث بلحم ضأن لأن السبب الحامل كونه داء وليس الضأن كذلك فيخصص لفظه العام بلحم البقر كما يقيد شرآؤه في الأول (١٤٠) بوقت الزحمة (ثم) ان عدمت النية والبساط خصص وقيد (عرف قولي) أي

عليه حيث كانت عينة بما يتوى فيه أم لا وأما ان شهدت البيعة باليمين وإدعى هو البساط فلا يعمل عليه عند المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التفصيل ونقله عنه طفي (قوله يقول لحم البقر داء الخ) أي وكذا إذا قيل له أنت تركي الناس لأجل شيء تأخذه منهم فعلف بالطلاق انه لا يركي ولا نية فلا يحث باخراج زكاة ماله وإنما يحث بتركه للناس ومن جملة أمثله كما في الحج أن يحلف ليشترين دار فلان فلم يرض ربها بشمن مثلها فأغوى القولين عدم الحث كما في ح وكذا إذا حلف ليعين فأعطى دون الثمن ومن جملة أمثله كما في البذر القرافي ما إذا حلف أن زوجته لا تعتق أمتها وكانت أعتقتها قبل ذلك فلا يحث لأنه لو علم لم يحلف ومنها لو حلف أنه ينطق بمثل ما تكلم به زوجته فقالت أنت طالق فلا يحث كيه ومنها لو حلفت زوجة أمير أنها لا تسكن بعد موته دار الامارة ثم تزوجت بعده أميراً آخر فأسكنها بها لم تحث لأن بساط يمينها انحطاط درجتها بعد موته وقد زال ذلك ومنها من ضاع صكه فقال للشهود اكتبوا لي غيره امرأته طالق لا بعده في موضع ولا هو في بيته ثم وجدته في بيته فلا حث عليه عملاً بمقتضى لفظه بل هذا من البساط على المشهور ومنها لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يأكل أيضاً ثم وجد في حجر زوجته شيئاً مستورا فقالت لا أريكة حتى تحلف بالطلاق لتأكل منه فعلف فانه لا شيء عليه إذا كان الذي في حجرها أيضاً ولا يأكل منه لأن بساط يمينه انه يأكل منه ما لم يمنع من الأكل مانع ولأن علمه باليمين الأول يتضمن نية اخراجه (قوله خصص وقيد عرف قولي) أي مدلول متعارف من القول أي لأنه غالب قصد الحالف واحترز بالعرف القولي من الفعل فانه لا يخصص كما إذا حلف لا يأكل خبراً والحال ان الخبر اسم لكل ما يخبر فإذا كان بلداً الحالف لا يأكلون إلا الشعير فأكل الشعير عندهم عرف فعلى فلا يعتبر مخصصاً فإذا أكل الحالف خبز القمح فانه يحث وما ذكره المصنف هنا وفي التوضيح من عدم اعتبار العرف الفعلي فقد تبع فيه القرافي وذكر ابن عبد السلام ان ظاهر مسائل الفقهاء اعتبار العرف وان كان فعلياً ونقل الوانوغى عن البا جى انه صرح بأن العرف الفعلي يعتبر مخصصاً ومقيداً قال وبه يرد ما زعمه القرافي وصرح الاخميمى باعتباره أيضاً وفي القلتاني لا فرق بين القولي والفعل في ظاهر مسائل الفقهاء (قوله لا يشتري ما ذكر) أي دابة أو مملوكاً أو ثوباً (قوله ولا ثوب معين الخ) بل لفظ الدابة يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل مادب على الأرض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل ما يلبس فانه يحث حينئذ بركوبه ولو لتمساح ولبسه ولو لعامة اه ومن حلف لا يصلي ولفظ الصلاة إنما يطلق عندهم على المعنى اللغوي فانه يحث بالدعاء إذ هو الصلاة لغة وإنما قدم العرف القولي على المقصد اللغوي لأن العرف القولي بمنزلة الناسخ والقاعدة ان الناسخ مقدم على المنسوخ (قوله فلعلهم أرادوا مطلق الحمل) أي فلعلهم أرادوا بكون المقصد اللغوي مخصصاً ومقيداً ان اللفظ يعمل عليه وان كان ليس ذلك تخصيصاً ولا تقييداً حقيقة (قوله بعد المقصد اللغوي) أي بعد وجوده وعدم معرفته وليس المراد بعد عدمه لأن المقصد اللغوي لا يعدم ويوجد الشرعي لأن الشرعي إما فرد من أفراد اللغوي أو مرادف له كما في الظلم فانه تجاوز الحد في كل من اللغة وعرف الشرع لا يقال المدلول الشرعي مدلول عرفي فيتكرر مع المدلول العرفي لأننا نقول المدلول العرفي يطلق على العرفي الخاص وهو ما تعين ناقله كالشرعي واللغوي وعلى العرفي العام وهو الذي لم يمتنع ناقله والمراد به هنا الثاني لا الأول (قوله والراجح تقديمه) أي المقصد الشرعي عليه أي على

منسوب إلى القول بأن يكون المعنى هو الذي ينصرف اليه القول عند الإطلاق كاختصاص الدابة عندهم بالحمار والمساوك بالأبيض والظرب بالقميص فمن حلف لا يشتري ما ذكر مثلاً فاشتري فرساً أو أسود أو عمامة فلا يحث (ثم) بعد ما ذكر خصص بقيد (مقصود) أي مقصود (لغوي) أي مدلول لغوي فمن حلف لا يركب دابة ولا لبس ثوباً وليس لهم عرف في دابة معينة ولا ثوب معين حث بركوبه التمساح ولبسه العامة لأنه المدلول اللغوي وفي كونه من المخصص أو المقيّد نظر فلعلهم أرادوا مطلق الحمل (ثم) خصص وقيد بعد المقصد اللغوي مقصد (شرعي) ان كان المتكلم صاحب شرع فمن حلف لا يصلي أولاً يظهر أولاً يركي حث بالشرعي لا باللغوي وما مشى عليه من تأخير الشرعي عن اللغوي ضيف والراجح تقديمه عليه ولما فرغ من مقتضيات البر والحدث من النية وما معها شرع في

بأبوت (أى تمذر) ثم حلف عليه (ليس مانع بل) ولو لم مانع شرعي (كحلف من حلف لبطانها الليلة وحصل منه لمن حلف لبيعتها (أو) مانع عادي كمنصب أو (مرقية) حيوان حلف ليدعنه أو ثوب (١٤١) حلف ليلبسه أو طعام

حلف لياكله وهكذا وحل الحنث ان لم يقيد بإمكان الفعل وإلا فلا (لا) يحث لمانع عقلي فلا يحث (بكموت حمام في) حلقه (ليدبحه) فأت عقب البمين أو تأخر بلا تفریط وإلا حنث وهذا إذا لم يوقت فان وقت بشهر ثلاث فأت فيه فلا حنث مالم يضق الوقت ويفرط والكاف يقدر دخولها على حمام أيضا فيشمل الموت الحرق ونحوه ويشمل الحمام الثوب ونحوه ويشمل الدبح اللبس ونحوه والحاصل ان المانع الشرعي يحث به ولو تقدم على البمين أفت أم لا فرط أم لا لكن هذا التعميم إنما يتم فيما إذا كان المانع الشرعي لا يزول كحمل جارية في لبيعتها والعفو في القصاص لافي محسو الحيض وأما العادي والعقلي فان تقدما على البمين فلا حنث مطاقا أفت أم لا فرط أم لا وأما ان تأخر فالعادي يحث فيه مطلقا والعقلي يحث فيه ان لم يوقت وفرط لا إن بادر أو أفت (و) حنث الحالف

الافوى بل الذى في سماع سحنون والذى في المواق تقديم المقصد الشرعى على العرفى وبه جزم الشيخ ميارة اه بن (قوله بفوت ما حلف عليه لغير مانع) أى كالحلف لبطان الليلة فتركه اختيارا حتى فأت الليلة (قوله ولو لم مانع الخ) وهو العرفى الشرعى على ابن القاسم في مسألة الحيض وعلى سحنون في مسألة بيع الأمة وفي العادي على نقل الشيخ عن أصحاب من عدم الحنث (قوله لمن حلف لبطانها الليلة) فبان بها حيض يحث عند مالك وأبي سعيد وقال ابن القاسم لا حنث عليه (قوله لمن حلف لبيعتها) فبان بها حمل منه فانه يحث خلافا لسحنون (قوله وحل الحنث ان لم يقيد الخ) أى ان الحنث في هذه المسائل التى فأت فيها المحلوف عليه لمانع شرعى أو عادى محله إذا أطلق الحالف في بيته ولم يقيد بإمكان الفعل ولا بدمه وأولى لو قيد بالاطلاق كما لو قال لأفعلنه مطلقا قدرت على الفعل أولا أما ان قيد بإمكان الفعل فلا حنث بفواته (قوله لا يحث لمانع عقلي) من جملة أمثاله ما إذا حلف ضيف على رب داره لا يذبح له فتبين أنه ذبح له أو حلف ليفتنن زوجته فوجد عذرتها سقطت فلا حنث لأن رفع الواقع وتحصيل الحاصل محال عقلا (قوله وإلا حنث) أى وإلا بأن فرط حتى فأت حنث الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر من الحنث مع التفریط إذا لم يوقت * والحاصل ان المحلوف عليه إذا فأت لمانع عقلي فاما ان يكون الحالف قد عين وقتا لفعله أولا فإن كان قد وقت وفأت المحلوف عليه في ذلك الوقت لم يحث ان لم يضق الوقت ويفرط وان كان لم يوقت فلا حنث ان حصل المانع عقبه أو تأخر بلا تفریط فان فرط مع التأخير حتى فأت فالحنث (قوله فيشمل الموت ونحوه) أى كالحرق فإذا حلف ليلبس هذا الثوب في هذا اليوم فأخذه منه انسان وحرقه حتى صار رمادا فلا حنث عليه حيث وقت مالم يضق الوقت ويفرط وأما إذا لم يوقت فلا حنث إلا ان يفرط (قوله والحاصل الخ) قد نظم ذلك عجب بقوله

إذا فأت محلوف عليه لمانع * فان كان شرعيا فحنثه مطلقا
كعقلى أو عادى إن يتأخرا * وفرط حتى فأت دام لك البقا
وان أفت أو قد كان منه تبادر * فحنثه بالعادى لا غير مطاقا
وان كان كل قد تقدم منها * فلا حنث في حال نخذه محققا

(قوله ولو تقدم على البمين) انظر كيف يتصور التفریط في المانع المتقدم وقد يقال تفریطه بإمكان الكشف عنه قريبا فتركه وحلف (قوله والعفو في القصاص) كالحلف انسان من أولياء القتول انه ليقصن من الجاني ففأ عنه بعض آخر من المستحقين أو تبين انه عفا عنه قبل الحلف (قوله لافي نحو الحيض) أى لأن الحنث في مسألة الحيض مقيد كما في النقل بما إذا حلف لبطانها الليلة أى فبان أنها حائض أو طرأ لها الحيض بعد البمين في تلك الليلة قبل وطئها وأما إذا لم يقيد باليلة فلا يحث بحيضها بل ينتظر طهرها في المستقبل ويطؤها حينئذ هذا هو الصواب كما في بن وطفى خلافا لما يفيد كلام عبق من الحنث مطلقا تأمل (قوله وبعزمه على ضده) ظاهره تعثم الحنث بذلك وهو طريقة ابن المواز وابن شاس في الجواهر وابن الحاجب والقرافي وقال غيرهم غاية ما في المدونة ان الحالف بصيغة الحنث المطلق له تحنث نفسه بالعزم على الضد ويكفر ولا يتعثم الحنث إلا بفوات المحلوف عليه فله ان يرجع ليمينه ويطلق العزم كما إذا قال ان لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وابطال عزمه ولا يلزمه شيء مما حلف به مالم يكن المحلوف به طلاقا أو إلزما بمجرد

(بعزمه على ضده) أى ضد ما حلف عليه كوالله لأفعلن كذا أو ان لم أفعل فأنت طالق أو حرة ثم عزم على عدم الفعل وهذا في صيغة الحنث المطلق كما مثلنا وأما المؤجل أو البر

فلا حنث بالعزم على الضد (د) (١٤٣) حنث (بالنسيان) أى بفعل المحلوف عليه نسيانا (ان أطلق) فى يمينه ولم يقل لأفعله مالم

أنس وإلا فلا حنث بالنسيان. وثل النسيان الخطأ والغلط فمن حلف لا يفعل كذا ففعله معتقدا أنه غيره أو حلف لا أذكر فلانا فأراد ذكر غيره فجرى ذكره على لسانه غلطا حنث فتعاق الخطأ الجنان ومتعاق الغلط اللسان لكن فى الحنث بالغلط نظر (و) حنث (بالبعض) فمن حلف لا يأكل رغيفا فاكل بعضه ولو لقمة حنث وهذا فى صيغة البر ولو قيد بالكل وأما فى صيغة الحنث فلا يبر بفعل البعض فمن حلف لا أكل هذا الرغيف وإن لم آكله فانت طالق فلا يبر بأكل بعضه وهذا معنى قوله (عكس البر) أى فى صيغة الحنث (و) حنث (يسويق أو لبن) أى بشرهما (فى) حلفه (لا آكل) طعاما فى هذا اليوم أو فلان لأن شرهما أكل شرعا ولغة وهذا ان قصد التضيق على نفسه بأن لا يدخل فى بطنه طعاما إذ هما من الطعام فان قصد الأكل دون الشرب فلا حنث (لا) بشرب (ماء) ولو ماء زمزم فلا حنث اذهب وليس بطعام عرفا وان كان ماء زمزم طعاما شرعا والعرف يقدم كاتقدم (و) لا يحنث (بتسخير فى) حاله (لا) التمسى) مالم يقصد ترك الأكل فى جميع الليل (و) لا يحنث (فى ذواق) شئ حلف لا يأكله أو لا يشربه إذا

العزم على الضد وحنث نفسه ولا يتأتى له الرجوع انظر حاشية مج واختار طوى هذه الطريقة انظر بن (قوله فلا حنث بالعزم على الضد) أى وإنما يحنث بعدم فعل المحلوف عليه إذا فات الأجل وبفعل المحلوف على تركه (قوله وحنث بالنسيان) أى على التعمد خلافا لابن العربي والسيورى وجمع من المتأخرين حيث قالوا بعدم الحنث بالنسيان وفاقا للشافعى كذا فى البدر القرافى (قوله) أى بفعل المحلوف عليه نسيانا أى فإذا حلف أنه لا يأكل فى غد فأكل فيه نسيانا فانه يحنث على التعمد ولو حلف بالطلاق ليصوم من غدا فأصبح صائما فأكل ناسيا فلا حنث عليه كما فى صناع عيسى وذلك لأنه حلف على الصوم وقد وجد والذى فعله نسيانا هو الأكل وهذا الأكل غير مبطل لصومه لأن الأكل فى التطوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحسب الأصل فلما لم يبطل صومه لم يحنث (قوله مالم أنس) أى أولا أفعله عمدا وأما لو قال لأفعله عمدا ولانسيانا فانه يحنث اتفاقا (قوله فمن حلف لا يفعل كذا) هذا مثال للخطأ وحاصله أنه إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقدا أنها غير هافا فانه يحنث ومن أثلة الخطأ أيضا ما إذا حلف أنه لا يتناول منه دراهم فتناول منه ثوبانيتين أن فيه دراهم فانه يحنث وقيل بعدم الحنث وقيل بالحنث ان كان يظن أن فيه دراهم قياسا على السرقة وإلا فلا حنث انظر ح (قوله لكن فى الحنث بالغلط) أى اللسانى نظر والصواب عدم الحنث فيه وما وقع فى كلامهم من الحنث بالغلط فالمراد به الغلط الجنائى الذى هو الخطأ كحلته أنه لا يكلم زيدا فكاهه معتقدا أنه عمرو وكلفه لا أذكر فلانا فذكره لظنه أنه غير الاسم المحلوف عليه انظر بن (قوله وبالبعض) أى وحنث بالخلف على ترك ذى أجزاء بفعل البعض منه فمن حلف أنه لا يأكل رغيفا حنث بأكل لقمة منه ومن حلف أنه لا يلبس هذا الثوب حنث بإدخال طوقه فى عنقه وإن حلف لا يصلى حنث بالإحرام أو لا يصوم حنث بالإصباح ناويا ولو أقصد بعد ذلك فيهما بل فى ح ان حلف لا يركب حنث بوضع رجله فى الركاب ولو لم يستقر على الدابة حيث استقل عن الأرض وإن حلف ان وضعت مافى بطنك فوضعت واحدا وبقي واحد حنث بوضع أحدهما قال ولو حلف لا يطؤها حنث بمنغيب الحشفة وقيل بالإزال ولم يلتفتوا فى هذا للبعض كأنه لتعويل الشارع فى أحكام الوطء على منغيب الحشفة ولو حلف أنه لا يدخل الدار لم يحنث بإدخال رأسه بخلاف رجله والأظهر ان اعتمد عليها انظر البدر (قوله ولو قيد بالكل) أى أن قال لا آكل كل الرغيف وهذا هو المشهور واستشكل هذا بانه مخالف لما تقرر من أن إفادة كل للكلية محله ما لم تقع فى حيز النفى وإلا لم تستغرق غالبا بل يكون المقصود نفي الهيئة الاجتماعية الصادق بثبوت البعض كقوله :

ماكل ما يمتنى للرء يدركه * مجرى الرياح بما لا تشهى السفن

ومن هنا من هذا القبيل ومن غير الغالب استغراقها نحو قول الله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور فتأمله إلا ان يقال روعى فى هذا القول للمشهور الوجه القليل حيث لانية ولا بساط لأن الحنث يقع بأدنى وجه فتأمله (قوله عكس البر) أى إذا كانت الصيغة صيغة حنث وحلف على فعل شئ ذى أجزاء فلا يبر بفعل البعض وذكر شيخنا وغيره ان من حلف عليه بالأكل فان كان فى آخر الأكل فلا يبر الحالف إلا بأكل المحلوف عليه ثلاث لهم فاكثروا إن لم يكن الحلف عليه فى آخره كلفه فلا يبر الحالف الا بشبع مثله (قوله لا يشرب ماء) أى لا يحنث بشرب ماء فى حلفه لا آكل طعاما فى هذا اليوم أو فلان (قوله والعرف يقدم) أى والعرف القولى يقدم على المقصد الشرعى هذا وما ذكره من ان ماء زمزم طعام شرعا فيه نظر لأن غاية ما ورد فيه أنه لا يشربه فلا يلزم من قيامه قيام الطعام ان يكون طعاما بل هو ماء مطلق

(قوله)

كل فى جميع الليل (و) لا يحنث (فى ذواق) شئ حلف لا يأكله أو لا يشربه إذا

(لم يصل) الدواقي بمعنى المذوق (جوفه) والإحنت (وبوجود) دراهم (أكثر) مما حلف عليه (في) حلفه بطلاق أو عتق أو غيرها مما لا لغوفيه (ليس معنى غيره) أي غير القدر المسمى كعشرة (استسلف) أو سائل أو مقتض حلفه وأما اليمين بالله فلهو ولو تمكن من اليمين قريبا (لا) بوجود (أقل) عددا ووزنا ولو في اليمين بالطلاق أثناء إذا المراد ليس معنى ما يزيد على ما حلفت عليه (وبدوام ركوبه) لدابة (و) دوام (لبيته) لثوب وسكاه دارا مع إمكان الترك (في) حلفه (لا أركب) وألبس (وأستكن ما ذكر بناء على أن الدوام كالأبتداء (لا) حث بالدوام (في) حلفه على (كدخول) لدار مثلا (١٤٣) حلف لا يدخلها وهو ما كثر فيها

بخلاف ما لو حلف وهو داخل واستمر داخل في حث (و) حث (بداءة عبده) أي عبد المحلوف عليه في شمل عبد نفسه أن حلف لأركب دابة (في) حلفه على (دأبته) لا يركبها إذا مال العبد مال للسيد المحلوف عليه ولذا لا يثبت بداءة ولده ولو كان له اعتصارها ورجع الحث حينئذ (ويجمع الأسواط) وضربه بها مرة واحدة (في) حلفه لعبده مثلا (لأضربته كذا) عشرين سوطا مثلا بمعنى أنه لا يبرئ بذلك بل لا بد في البر من ضربه بالسوط العدد متفرقا على العادة ولا يحسب بالضربة الحاصلة من جمعها حيث لم يحصل منها إيلا م كما يلام المنفردة والا حسبت واحدة (و) حث (بلحم الحوت) والطير لصدق اللحم عليهما (و) حث بأكل (بيضه) أي بيض الحوت بمعنى ما يبيض من الحيوان البحري كالترس

(قوله لم يصل جوفه) أي ولو وصل لحلفه (قوله وبوجود أكثر) أي كالمسألة خمسة عشر فحلف أنه ليس معه إلا عشرة معتقدا ذلك فوجد ما معه أحد عشر فينحث حيث كانت اليمين بالله فلا حث وأما لو وجد معه أقل مما حلف عليه فلا حث سواء كان بمنزلة مما يتفع فيه اللغو أم لا لأن المراد بقوله ليس معنى غيره ليس معنى ما يزيد على ما حلفت عليه كما يدل على ذلك بساط يمينه (قوله وبدوام ركوبه) أي ولا يتقيد بذلك بحد حيث أطاق بل ولو لحظ (قوله في حلفه لأركب ولا ألبس) أي وأما لو حلف لأركب وألبس بر بدوام الركوب واللبس أي بدوام الركوب في المدة التي يظن الركوب فيها ودوام اللبس في المدة التي يظن اللبس فيها فإذا كان مسافرا مسافة يومين وقال والله لأركب الدابة والحال أنه راكب لها فلا يبرئ إلا إذا ركبها المسافة تمامها ولا يضر نزوله ليلا ولا في أوقات الضرورات وكذا يقال في حلفه لألبس (قوله واستمر داخل في حث) أي وذلك لأن استمراره على ذلك كالدخول ابتداء والسقي كالدابة فما إذا حلف لأركبها وكالدار فيها إذا حلف لا يدخلها فإذا حلف لا يركب هذه السفينة في حث بدوام ركوبه وإذا حلف لا يدخلها فلا يثبت بدوام المسكث فيها (قوله وبداءة عبده في دأبته) قال فيها ومن حلف أنه لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حث إلا أن يكون لهية لأن ما في يد العبد لسيدته ألا ترى أنه لو اشترى من يعتق على سيده اعتق عليه وهذا التعليل يقتضي عدم الحث بركوب دابة مكاتبه وهو ما ارتضاه البدر القرافي واختاره غيره الحث بركوبها نظرا للحقوق المتعلقة بها كحقوقها بداءة سيده الذي هو المحلوف عليه (قوله ولذا) أي لأجل هذا التعليل لا يثبت بداءة ولده لأن مال الولد ليس مالا لأبيه (قوله ولو كان له اعتصارها) أي بأن كان قد وهبها له لكن القول بعدم الحث في دابة الولد ولو كان لوالده اعتصارها ذكر في المدونة أنه قول أشهب وهذا يدل على ضعفه كما قال الشيخ سالم وإن المذهب أنه يثبت بداءة الولد إن كانت موهوبة من والده وله اعتصارها لتحقق النية فيها لا ما لا اعتصار له (قوله بمعنى الخ) أي أنه ليس المراد ببحثه بذلك لزوم الكفارة بذلك الفعل بل المراد ببحثه أنه لا يبرئ بذلك لأن قصد الخالف زيادة الإيلا م وهو مفقود عند جمعها فلو حلف لأضربته عشرين سوطا فجمع الأسواط وضرب بها مرة حث لأن الحث يقع بأدنى سبب (قوله لصدق اللحم عليهما) أي كما في قوله تعالى لتأكلوا لحما طريا وقال أيضا ولحم طير مما يشتهون وما ذكره من الحث بلحم الحوت إذا حلف لا آكل لحما عرف مضى وأما عرف زماننا خصوصا بمصر فلا يثبت بأكل لحم الحوت لأنه لا يسمى لحما عرفا قاله شيخنا (قوله وهريسة) هي أن يطبخ اللحم مع القمح طبخا جيدا حتى يعزل العظم عن اللحم فيؤتى بمصا فيها غلظ ويعركون بها ذلك حتى يصير كاللصيدة (قوله وما ذكره المصنف) أي من الحث بأكل السمك والحشك كنان

والتمساح (و) حث بأكله (عسل الرطب في) حلفه على (مطلقها) أي يطلق اللحم والبيض والعمل بأن قال لا آكل لحما أو أيضا أو عملا من غير تقييد بلفظ أو نية أو بساط (و) حث (بكمك وحشك كنان) ففتح الحاء المعجمة وكسر الكاف ككك محشو بمسكر (وهريسة وإطرية) بكسر الهجزة وتخفيف التجية قيل هي ما تسمى في زماننا بالفعرية وقيل ما يسمى بالريشة (في) حلفه على تركه أكل (خبر) قالوا وما ذكره المصنف لا يجري على عرف زماننا والجاري عليه عدم الحث بما ذكر (لا) يثبت (في) عكسه (وهو أن يحلف على ترك شيء من هذه الأشياء الخاصة فلا يثبت بأكل الخبز (و) حث (بضأن ومعر) أي بأكله من واحد منهما

(و) بأكله من (ديكة ودجاجة في) حلفه لا آكل لحم (غنم) في الأول (و) لا آكل لحم (دجاج) في الثاني وعرف زمانها اختصاص الغنم بالضأن (لا) يحنت (بأحد هما) أي أحد النوعين (في) حلفه على ترك (آخر) فلا يحنت بالضأن في حلفه على ترك العز ولا عكسه ولا بالديكة في الدجاجة ولا (٤٤) عكسه لعدم تناول أحد النوعين الآخر (و) حنت (بسمن استهلك) بقلته (في سويق) في حلفه لا بأكل سمناً لأنه يمكن استخلاصه بالماء الحار ولذا لو استهلك في طعام لم يحنت (وبزعفران) استهلك (في طعام) في حلفه لا آكل زعفراناً لأنه لا يؤكل الا كذلك (لا) يحنت إن حلف لا بأكل خلا أو ماء ورد أو نارنج (بكخل طبخ) لفقد العائنين لأن الحل يؤكل بنفسه وإذا استهلك لا يمكن استخراج (و) حنت (باسترخاء لها في) حلفه (لا قبلتاك) وقبلته في الفم فقط وأما إن قبلها هو حنت مطلقاً قبلها في الفم أو غيره (أو) حلف (لا قبلتني) وقبلته بالاعتماد أنه يحنت في هذه مطلقاً استرخى لها أم لا في الفم أو غيره (و) حنت (بفرار غريمه) قبل أخذ حقه منه (في) حلفه (لا فارقتك) أنا (أو) (لا فارقتني) أنت (إلا بحق) وفرط بل (ولو لم يفرط) بأن انفلت منه كرها أو استغفلاً ولم يحله على غريمه بل (وإن أحاله) في مجرد قبول

والهريسة والإطرية إذا حلف لا آكل خبزاً (قوله وديكة) هي ذكور الدجاج والدجاجة هي إناث الدجاج (قوله اختصاص الغنم بالضأن) أي وحينئذ إذا حلف لا آكل غنماً إنما يحنت بأكل الضأن لا بأكل العز (قوله وحنث بسمن) أي أنه إذا حلف لا يأكل سمناً فأكله مستهلك في سويق فإنه يحنت إلا أن ينويه خالصاً وسواء وجد طعمه أم لا قال في المدونة وإن حلف لا يأكل سمناً فأكل سويقاً لم يحنت وحنث وجد طعمه أو ربحه أم لا اه ولا ين ميسر لا يحنت إذا لم يجد طعمه (قوله لأنه يمكن استخلاصه بالماء الحار) أي فان انتفى ذلك التعليل بأن لا يمكن استخلاصه بالماء الحار من السويق فلا حنت (قوله لأنه لا يؤكل الا كذلك) يؤخذ منه إذا انتفى هذا التعليل بأن كان الزعفران يؤكل في غير الطعام فإنه لا يحنت بأكله مستهلك في الطعام (قوله لا بكحل طبخ) أي طرح في الطبخ وأما كاه موضوعاً فوق الطعام فإنه يحنت لأن شأن الحل أن لا يؤكل إلا في طعام ولذا قال بعضهم إن كلام المصنف ضعيف والاعتماد أنه يحنت ومع ضعفه هو مقيد بما إذا لم يعين وأما إذا عين بأن قال لا آكل هذا الحل فإنه يحنت بأكله ولو استهلك في طعام قولاً واحداً كذا قرر شيخنا المدوني ودخل بالكاف ماء الورد والزهر وماء الليمون وماء النارنج وأما ذاتها فيحنت بها ولو طبخت لبقاء غيرها فهي أخرى من السمن والزعفران ولا يدخل بالكاف العسل إذا طبخ في طعام لنقل ابن عرفة الحنث فيه عن سحنون (قوله الاعتماد أنه يحنت في هذه مطلقاً استرخى لها أم لا) أي لأنه حلف على فعلها وهي مختارة فيه وإن كان مكرهاً وقوله الاعتماد أي خلافاً لظاهر المصنف وأجاب بعضهم عنه بأن مفهوم واسترخاء لها فيه تفصيل وهو عدم الحنث في الأولى والحنث في الثانية (قوله وبفرار غريمه) لا يقال الفرار اكراه وهذه الصيغة صيغة تبر لأننا نقول لانسلم أن الفرار اكراه سئلنا أنه اكراه فلا نسلم أن الصيغة صيغة تبر بل صيغة حنث لأن المعنى لألزمتك انظر التوضيح اه بن (قوله لا بحق) أي إلا بعد أخذ حقي ومثله حتى استوفى حتى أو حتى أقبض حتى (قوله وفرط) أي في القبض عليه حتى فرمته (قوله في مجرد قبول الحوالة يحنت) أي ولو لم تحصل مفارقة من الغريم لأنها بمنزلة المفارقة ولو قبض الحق بحضرة الغريم وما ذكره المصنف من الحنث بالحوالة وعدم الاكتفاء بها خلاف عرف مصر الآن من الاكتفاء بها ومعلوم أن الأيمان مبنية على العرف (قوله إلا أن ينوي) أي بقوله إلا بحق وكذا إذا صرح به بأن قال لا فارقتك أو فارقتني ولي عليك حق فإنه يبر بالحوالة (قوله وحنث إن لم يكن له نية) أي ولا قرينة ولا بساط (قوله نشأ بعد اليمين) أي وأما الفرع السابق عليه فقد فارق قبل الحسم (قوله من هكذا الطلع) ليست من متعلقة بأكل بل الجار والمجرور صفة لمحدوف لا علم به أي لا آكل شيئاً من هذا الطلع والشيء شامل للطلع وماتولد منه وحينئذ ظهر الفرق بين الإتيان بمن وعدم الإتيان بها وقد أشار الشارح لذلك في حله لاحتى (قوله فيحنت بكل فرع تقدم عن اليمين أو تأخر عنه) أي فيحنت بكل فرع تقدم لتلك النخلة أو الشاة بكل مانسأ عنها لأنه لم يخص اللبن أو الطلع الحاضر بالإشارة بل أطلق فيها وجعل الإشارة للنخلة والشاة وليس المراد أنه

الحوالة حنث لأن المعنى إلا بأخذ حقي منك إلا أن ينوي ولي حق عليك (و) حنت (بالشحم في) حلفه على ترك (الاشحم) لأنه يحنت جزء اللحم (لا العكس) بأن حلف لا آكل شحم فأكل اللحم (و) حنت إن لم تكن له نية (بفرع) بشأ بعد اليمين (في) حلفه على ترك أصله كوا الله (لا آكل) شيئاً (من كسهد الطلع) فيحنت بيسره وورطبه وعجوته وثمره وأدخلت الكاف القمح واللبن والقصب وغيرها من كل أصل وأما لو قال من طلع هذه النخلة أو من لبن هذه الشاة فيحنت بكل فرع تقدم عن اليمين أو تأخر عنه (أو) لا آكل (هذا الطلع) باسقاط من

الحوالة حنث لأن المعنى إلا بأخذ حقي منك إلا أن ينوي ولي حق عليك (و) حنت (بالشحم في) حلفه على ترك (الاشحم) لأنه يحنت جزء اللحم (لا العكس) بأن حلف لا آكل شحم فأكل اللحم (و) حنت إن لم تكن له نية (بفرع) بشأ بعد اليمين (في) حلفه على ترك أصله كوا الله (لا آكل) شيئاً (من كسهد الطلع) فيحنت بيسره وورطبه وعجوته وثمره وأدخلت الكاف القمح واللبن والقصب وغيرها من كل أصل وأما لو قال من طلع هذه النخلة أو من لبن هذه الشاة فيحنت بكل فرع تقدم عن اليمين أو تأخر عنه (أو) لا آكل (هذا الطلع) باسقاط من

لكن الراجح انه ان أسقط من فلا بحث بالفرع لأن الإشارة خاصة بالطلع فحكمه كما إذا أسقط من والأشارة بما نكر أو عرف كما أشار له بقوله (لا) بحث بالفرع ان حلف (لا آكل الطلع) معرفاً (أو) لا آكل (طلعاً) منكرًا وكذا من الطلع حيث لانيه وأما حنثه بالأصل في الخمس فظاهر * ثم استثنى خمس مسائل بحث فيها بما تولد من الحلوف عليه وإن لم يأت بمن والأشارة لقربها من أصلها قربا قويا لإلانية فيها فقال (إلا نبيذ زبيب) أي حلف لا آكل زبيبا أو الزبيب فيحنث شرب نبيذه (و) إلا (مرقة لحم) في حلفه لا آكل اللحم أو لحم (أو شحمه) عطف على مرقة أي حلف لا آكل اللحم أو لحمًا فيحنث بشحمه وأعاد هذه لجمع النظائر (و) إلا (خبز قمح) في حلفه لا آكل القمح أو قمحا وكذلك آكل منه (و) إلا (عصير عنب) في حلفه لا آكل (١٤٥) العنت أو عنبًا وهذه تفهم بالاولى

من مسئلة النبيذ (و) حنث (بما أنبتت الحنطة) الغينة في حلفه لا آكل من هذه الحنطة (إن نوى) يمينه (الن) أي قطعه كأن قال له لولا أنا اطعمكم لمت جوعا وكذا بما اشترى من ثمنها ان يبعث وهذا إذا كانت المنة في شيء معين وأما ان نوى قطع المنة مطلقا فيحنث بكل شيء وصله منه ودلت بساط يمينه على انه لو باعها فأكلها أو أكل مما نبت منها عند المشتري لم يحنث (لا) ان حلف على تركها (رداءة) فيها فلا حنث بما أنبت جيدا ولا بما اشترى من ثمنها أو اعطيه من غيرها (أو) حلف عليها (لسموم صنعة طعام) فيجوز له فلا حنث (و) حنث (بالحمام) أي بدخوله (في) حلفه على ترك دخول (البيت) أولا دخل على فلان بيتا

بحث بكل فرع للطلع وكل فرع للبن وإن لم يكن ناشئا عن تلك النخلة أو تلك الشاة * والحاصل انه ليس للشاة فرع له الفرعية من حيث كونها للطلع والبن بل من حيث كونها للنخلة والشاة وإن كان فرع الشاة والنخلة فرعا للطاع والابن (قوله لكن الراجح) أي كما هو قول ابن القاسم خلافا للعنف تبعًا لابن بشير القائل بالحنث في الفرع وقد شهره ابن الحاجب واعتضه في التوضيح بانه لم يرمز ذكره الابن بشير (قوله في الخمس) أي ما إذا جمع بين من واسم الإشارة أو حذف من أو اسم الإشارة أو حذفها معا وعرف الأصل أو نكره (قوله فظاهر) أي لكونه حلف على عدم الأكل منه ثم أكل (قوله واعاد هذه) أي مع اندكرها ولا بقوله وبالشحم في اللحم (قوله كان قاله الخ) أي فحلف انه لا يأكل من حنطته هذه فيحنث بالأكل منها وبما أنبته وبالأكل بما اشتراه بثمنها (قوله وهذا إذا كانت المنة في شيء معين) أي وهذا إذا كان القصد باليمين قطع المنة بشيء معين أي كالمنة عليه بالأكل من حنطته (قوله فيحنث بكل شيء وصله منه) سواء كان طعاما أو شرابا أو لباسا أو شيئا يستعين به على تحصيل معاشه كدابة لحرق عليها * والحاصل انه إذا من عليه بشيء معين فحلف عليه فانه يحنث به بما تولد منه وبما اشتراه من ثمنه ولا يحنث بما أعطى له من غيره سواء نوى ذلك عند يمينه أو لم ينو شيئا وأما إذا نوى عند يمينه أنه لا ينتفع منه بشيء أو نوى قطع منته مطلقا فانه يحنث بكل ما وصل منه (قوله لا يطلقون على الحمام اسم البيت) أي ولا على الحانوت والحان ومحل القهوة وحيث فلا يحنث بدخول الحمام ولا الحان ولا الحانوت ولا محل القهوة ولا أدخل بيتا وإن كان كل واحد منهما ذكرا يقال له بيت لغة لتقدم المدلول العرفي على المدلول اللغوي كالحرف (قوله في دار جاره) أي جار الحلوف عليه كان جارا للحالف أيضا أولا (قوله والظاهر في هذا) أي الفرع عدم الحنث بدخوله عليه في بيت جاره لأن العرف الآن انه لا يقال لبيت جارك انه بيتك وإنما يقال بيتك لما يملك ذاته أو منفعة والأيمان مبناها العرف (قوله أو بيت شعر) العرف الآن يقتضي عدم الحنث فيه إذ لا يقال للشعر في العرف الآن انه بيت وإن كان يقال له لغة والمدلول العرفي يقدم على اللغوي كالحرف (قوله إلانية أو بساط) أي كأن يسمع يقوم انهدم عليهم المسكن فحلف عند ذلك انه لا يسكن بيتا فلا يحنث بسكنى بيت الشعر (قوله في حبس) أي بسبب حبس وقوله بحق أي وأما لو حبس عنده ظلما فلا حنث (قوله عام) احتزبه عن المسجد المحجور فيحنث بدخوله عليه (قوله فلا حنث) أي عليه

(١٩ - دسوقي ثاني) فدخل عليه بالحمام أو الحان إلانية أو عرف وعرف مصر أنهم لا يطلقون على الحمام اسم البيت (أو) حلف لا دخل عليه بيته فدخل عليه في (دار جاره) لأن الجار على جاره من الحقوق ما ليس لغيره فأشبهت داره داره أولأن الجار لا يستغنى عن جاره غالبًا فكانه الحلوف عليه عرفًا والظاهر في هذا عدم الحنث (أو) حلف لا يسكن بيتا أو لا دخله حنث بسكنى أو دخوله (ببيت شعر) بدويا كان أو حضريا إلانية أو بساط (كحبس) أي كما يحنث الحالف في حبس (أو كره عليه) في حلفه لا دخل عليه بيتا أولا يجتمع معه في بيت فحبس عنده كرها (بحق) أي فيه لأن الاكراه بحق كالطوع فلا يمرض قوله سابقا ان لم يكرهه (لا) ان دخل عليه (بمسجد) عام فلا حنث لأنه لما كان مطلوبًا بدخوله شرعا صار مكانه غير مراد للحالف

(وبدخوله عليه) أى على المحلوف عليه حال كونه (ميتاً) فى حلفه لادخل عليه ميتاً (فى ميتة يملكه) لأن له فيه حقاً حتى يدفن فإن دفن فيه لم يحنث بدخوله عليه بده (بدخول محلوف عليه) على الحالف ولو استمر الحالف خالسامه (إن لم يتنو) الحالف (المجامعة) والإحنث (و) حنث (بتكفيره) أى ادراجة فى كفته أو تفضيله وكذا حملته وإدخاله القبر فيما يظهر (فى) حلفه (لانتفعة بحياته) (١٤٦) أو ما عاش أو أبداً (و) حنث (بأكل من تركه) أى تركه المحلوف

عليه (قبل قسمها فى) حلفه (لأأكل طعامه إن أوصى) الليت بشىء معلوم غير معين يحتاج فيه لبيع مال الليت (أو كان) المحلوف عليه (مديناً) ولو غير محيط وإعلم حنث لوجوب وقفها للوصية أولاد بن فإن أوصى بهين كهذا البعد أو شائع كربع مما لا يحتاج فيه لبيع أو أكل بعد وفاء الدين ولو قبل قسمها لم يحنث إذ لم يبق الليت فيها تعلق (و) حنث الحالف (بكتاب) كتبه هو أو أملاه أو أمره به ثم قرأه عليه كان عازماً حين الكتابة أم لا (إن وصل) الكتاب للمحلوف عليه ولو لم يقرأه لا إن لم يصل بخلاف الطلاق يقع بمجرد الكتابة عازماً والفرق أن الطلاق يستقل به الزوج بخلاف الكلام لا يستقل به الحالف (أو) أرسل له كلاماً مع (رسول) وبلغه الرسول (فى) حلفه (لا كلمته) إلا أن ينوى المشافهة فينوى فى الرسول مطلقاً وفى الكتاب فى

فى حلفه لادخل على فلان ميتاً أولاً اجتمع معناه فى ميت (قوله) وبدخوله عليه ميتاً أى قبل الدفن وقوله فى ميت يملكه أى ذاتاً أو منفعة وقوله فى حلفه لادخل عليه ميتاً الأولى ميتة (١) ولو قال حياته أو ما عاش لأنها عرفاً بمعنى أبداً وقوله لأن له فيه حقاً أى لأن الليت فى البيت الذى يملك ذاته أو منفعته حقاً وهو تجهيزه به فجرى ذلك مجرى الملك (قوله) ولو احتدر الخ أى خلافاً لما نقله ابن يونس حيث قال بعض أصحابنا وينبى على قول ابن القاسم أنه لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فإن جلس وتراخى حنث ويصير كابتداء دخوله هو عليه اه قال ح وفيه نظر لأنه قد تقدم أنه لا يحنث باستقراره فى الدار إذا حلف لادخلها وكذلك هنا لأنه إنما حلف على الدخول فتأمله اه بن (قوله) إن لم ينو الجامعة أى إن لم ينو الحالف بدخوله عليه ميتاً اجتماعه مع فى البيت لا حقيقة الدخول وقوله والإحنث أى الحالف بدخول المحلوف عليه وإن لم يحصل جلوس (قوله) أى ادراجة فى كفته أى خلافاً لما استظهره البدر من عدم الحنث به وأولى من التكفين فى الحنث شياء الكفن له ولو لم يكن الثمن من عنده لأنه نفع فى الجملة (قوله) فيما يظهر أى لأن هذا كله من توابع الحياة وهذا الذى استظهره هو ما اختاره بن والسناوى خلافاً لعقب حيث قال أنه لا يحنث بيقية مؤن التحيز وأما إذا لم يقل حياته أو قال أبداً فإنه يحنث بفعل ما عاينته منفعة له بعد الموت من مؤن التحيز والدفن والصلاة والصدقة عليه والدعاء له من غير خلاف وفى كبير خش إذا حلف فلا ينفع فلاناً فإنه يحنث بنفع أولاده الذين يجب نفقتهم عليه (قوله) أن أوصى أو كان مديناً أى لأنه فى تلك الحالة كان له حقاً باقياً فى التركة فصدق عليه أنه أكل من طعامه (قوله) بشىء معلوم غير معين أى كائنة دينار مثلاً وحنث الحالف أى الذى حلف لا كلمهم فلاناً (قوله) كان عازماً حين الكتابة أى على كلامه أو كان غير عازم على ذلك (قوله) أن وصل أى وكان الوصول بأمر الحالف وإماله دفعه الحالف للرسول ثم بعد ذلك أمره بعدم إيصاله للمحلوف عليه فعصاه وأوصله فلا يحنث الحالف لا بإيصاله ولا بقرائه على المحلوف عليه كياتى (قوله) يستقل به الزوج أى فلا يتوقف على حضور الزوجة ولا على مشافهتها (قوله) لا يستقل به الحالف أى فيتوقف على حضور المخاطب ومشافهته (قوله) وأرسل له أى أو أرسل الحالف للمحلوف عليه (قوله) وبلغه الرسول أى وبلغ الرسول المحلوف عليه الكلام أى وأما مجرد وصول الرسول فلا يوجب الحنث (قوله) فينوى فى الرسول مطلقاً أى لمواظبة نيته لظاهر لفظه ولينوى فى الكتاب والعق والطلاق أى لأن نيته مخالفة لظاهر لفظه لأن الكلام شامل للنوى والعرفى بخلاف كلام الرسول فإنه لم يحصل به كلام لالفة ولا عرفاً (قوله) وبالإشارة الخ أى سواء كان سمياً أو أصم أو أعمى أو نائماً لكن الذى فى ح ان الراجح عدم الحنث مطلقاً خلافاً لظاهر المصنف إذ هو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر الإيلاء من المدونة ونص ابن عرفة وفى حته بالإشارة إليه ثالثاً فى التى يفهم بها الأول لابن رشد عن أصبغ مع ابن الماجشون

(١) قوله الأولى اللغ مدفوع بان الشارح ملاحظ يملكه من تمام صيغة المبين اه

والثانى

الفتوى كالتقضاء فى غير العتق والطلاق (ولم يتنوى) أى لا تقبل نيته فى القضاء انه نوى لا كله مشافهة

(فى) مسألة (الكتاب فى) خصوص (العتق) المعين (والطلاق) لحق العبد والزوجة (و) حنث إضافى لا كله (بالإشارة له) لأنها تعد كلاماً عرفاً (و) حنث (بكلامه ولو لم يسمعه) مانع من اشتغال أو نوم أو صمم بحيث لو زال المانع لسمعه عادة احترازاً عما لو كان فى بعد لا يمكن سماعه منه عادة فلا حنث

والثاني لسباع عيسى، ابن القاسم وابن رشد مع ظاهر أيلائها والثالث لابن عبدوس عن ابن القاسم ابن
 (قوله والواو حالية) أى فالمعنى وحنث الحالف بكلامه للمحلف عليه والحال ان المحاوف عليه لم
 يسمع الحالف وإنما لم يجعل للمبالغة لأن صورة ما لوسمه لا يتوهم عدم الحنث فيها وقد يقال كل مبالغة
 لا يتوهم نفي الحكم عما قبلها تأمل (تنبيه) لو كالم الحالف غير المحاوف عليه بحضرة المحاوف عليه يريد
 اسماء فسمع حنث وان لم يسمعه فى حنثه وعدمه قولاً ابن رشد مع قوله عن ابن زياد وسماع ابن
 زيد عن ابن القاسم (قوله لا بقراءة بقلبه الخ) مغناه المطابق لسياق كلامه ان من حلف لا كالم فلانا
 فانه لا يحنث بكتاب وحل للمحلف عليه من الخالف وقراء المحاوف عليه بقلبه وإنما يحنث إذا قرأه
 بلسانه وهو قول أشهب لكن حمله على هذا يخالف قوله السابق وبكتاب ان وصل فان ظاهره الحنث
 بمجرد الوصول وهو ظاهر الدونة وقال اللخمي انه للذهب وهو الراجح كما فى ابن غزى فانما عدل
 الشارح تبعاً لبعي عن حمله على ظاهره إلى قوله لا يحنث من حلف لا يقرأ الكتاب الخ وان كان هذا
 الحمل بعيداً من كلامه انظر بن (قوله أو قراءة أحد الخ) كما لو قلت والله لا أكلم زيداً ثم كتبت كتاباً
 لزيد ودفعته لعمرى ليوصله لزيد ثم بعد ذلك نهيت عمرى عن إيصاله لزيد فصاك وأوصله له وقراء
 عليه أو قرأه أحد آخر عليه بغير اذنك فلا حنث عليك أيها الحالف بل لا حنث ولو قرأه المحاوف عليه
 حيث كان وصوله له بغير اذن الحالف خلافاً لما يوجهه قول المصنف أو قراءة أحد فانه يوم ان قراءته
 هو ليست كذلك (قوله ولا بسلامه عليه بصلاة) يعنى ان من حلف لا أكلم زيداً فصلى المحلف عليه
 يقوم من جلته الحالف فلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فان الحالف لا يحنث بذلك أو صلى
 الحالف إماماً بمجموعة منهم المحلف عليه وسلم الامام قاصداً التحليل والسلام على من خلفه فانه لا يحنث
 بذلك وظاهره ولو كانت التسليمة التى قصد بها الامام الجماعة التى من جملتهم المحلف عليه ثانية على اليسار
 كما قال ابن ميسر خلافاً لمحمد بن المواز حيث قال بالحنث فى هذه وظاهر كلام المصنف عدم الحنث
 بالسلام عليه فى صلاة سواء كان ذلك السلام فى آخرها أو فى أثنائها معتقداً تمامها وإنما لم يحنث بسلامه
 عليه فى الصلاة لأنه ليس كلاماً عموماً بخلاف السلام خلع الصلاة وان كان كل مطلوباً (قوله ولا بوصول
 كتاب المحلف عليه) أى انه لو حلف لا كلمت فلاناً ثم ان المحلف عليه أرسل للحالف كتاباً قرأه لم
 يحنث لأنه إنما حلف لا كلمته لا كلمتى (قوله على الأصوب) أى على ما صوبه ابن الواز على ما اختاره
 اللخمي من قولى ابن القاسم وهما عدم الحنث والحنث (قوله وحنث بسلامه عليه) أى فى غير صلاة
 وقوله معتقداً انه غيره أى جازماً انه غيره فتبين انه هو لا يقال هذا من اللغو فلا يحنث فيما يجرى فيه
 اللغو لأننا نقول (١) اللغو الحلف على ما يعتقد فيظهر فيه والاعتقاد هنا ليس متعلقاً بالمحلف عليه
 حتى يكون لغواً بل بغيره وذلك لأن الاعتقاد تعلق بزيد فتبين انه غيره وزيد ليس محلوفاً عليه
 بل المحلف عليه عدم الكلام وقوله معتقداً انه غيره أى وأولى ظاناً أو شاكاً أو متوهماً انه غيره
 (قوله فلا تنفعه) أى وإنما ينفعه الإخراج بالأداة متصلاً بالكلام بأن يقول السلام عليكم الا فلانا والحاصل
 انه إذا أخرجه من الجماعة قبل السلام فلا حنث عليه سواء كان الإخراج بالنية أو باللفظ وان
 حدثت الحاشاة بعد السلام أو فى أثنائه فلا ينفعه الا الإخراج باللفظ لا بالنية هذا وما ذكره الشارح
 من ان نية الإخراج اذا حدثت فى أثناء السلام لا تنفعه أحد قولين والمعتد ان الإخراج بالنية حال
 السلام ينفع فقد تقدم فى مسألة الحاشاة ان الإخراج بالنية حال البمين هل ينفعه أولاً قولان والمعتد انه
 ينفع والإخراج حال السلام هنا كالإخراج حال البمين (قوله وحنث بفتح الخ) أى حنث من حلف

(١) قوله لأننا نقول اللغو وضع منه أن اللغو حال الحالف وهذا فعل للمحلف عليه خطأ وسبق الحنث به

والواو فى ولو حالية ولو
 قرأته (لا) يحنث من
 حلف لا يقرأ الكتاب أولاً
 يقرأ (ب) قراءة بقلبه (بلا
 حركة لسان) أو قراءة
 أحد (كتاب من حلف لا
 كلم زيد) (عليه) أى على
 المحلف عليه (بلا إذن)
 من الحالف بان نهي الرسول
 عن إيصاله للمحلف
 عليه فعصاه وقراءه عليه أو
 قرأه غير الرسول بلاذن
 فلا يحنث (ولا) يحنث
 (بسلامه عليه بصلاة
 ولا) بوصول (كتاب
 المحلف عليه) إلى الحالف
 (ولو قرأ) الحالف
 كتاب المحلف عليه
 (على الأصوب والخيار) و
 حنث (بسلامه عليه
 معتقداً أنه غيره أو)
 كان المحلف عليه
 (فى جماعة) فلم عليهم
 الحالف علم انه فهم أم لا
 (إلا أن يحتاجه) أى
 أخرجه منهم بقلبه قبل السلام
 عليهم أمان حدثت النية فى
 أثناء السلام فلا تنفعه (و)
 حنث (بفتح عليه) أى
 ارشاده لقراءة إذا وقف
 المحلف عليه والسدت
 عليه طريقها لأنه فى قوة
 قوله قل كذا

(و) حنث إذا خرجت زوجته مثلاً (بلا علم) (إذنه) لها في الخروج (في) حائفة (لا تخرجي إلا بإذني) وأذن لها ولم تعلم بالإذن لأن معنى كلامه لا بسبب إذني وهي لم تخرج بسببه (١٤٨) بخلاف إلا أن أذنت وأذن وخرجت قبل العلم به فلا حنث (و) حنث (بعدم علمه)

أي اعلامه المحلوف له لم ير (في) حلفه لشخص أنه ان علم بكذا (لأعلمته) به قبله الخبر من غير الحائفة فلا ير الحائفة إلا بالاعلام (وإن يرُسل) يرسله إليه وأولى بكتاب فانه ير فهو مباينة في المفهوم (وهل) الحنث اذا لم يعلمه (إلا أن يعلم) الحائفة (أنه) أي المحلوف له (علم) بالخبر من غيره لحصول التصود من الاعلام ومطلق علم الحائفة انه علم أولاً (تأويلان) الأظهر مراعاة البساط (أو) بعدم (علم) أي اعلام (وال) من ولاية المسلمين (ثان) تولى بعد أول (في حلفه) طوعاً (لأول في نظر) أي في مصلحة المسلمين فمات الأول أو عزل فلو كانت المصلحة للوالي نفسه فلا حنث بعدم اعلام الثاني بل بعدم اعلام الأول على ما تقدم ويكفي اعلامه وان يرسل وهل إلا أن يعلم انه علم تأويلان (و) حنث (يرهون) من الثياب (في) حلفه لمن طلب منه اعارته (لا ثوب لي) إلا أن ينوي خير الرهون (و) حنث (بالهبة والصدقة) أي

لا كلمت فلانا بفتح عليه سواء كان في غير الصلاة أو فيها ولو كان الفتح واجبا بأن كان المحلوف عليه إماماً وفتح الحائفة عليه في الفاتحة أن قلت اذا لم يحنث بسلام الرد في الصلاة مع أنه مطلوب استئنا فأولى أن لا يحنث بالفتح على إمامه إذا وجب (قلت الفتح في معنى السكالة إذ هو في معنى قل كذا وقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة وما ذكرناه من الحنث بالفتح مطلقاً هو العتمد خلافاً لمن قال انه يحنث بالفتح في السورة ولا يحنث بالفتح عليه في الفاتحة (قوله) وبلا علم الخ) يعني ان من حلف على زوجته بالطلاق أو بغيره أنها لا تخرج إلا بإذنه فأذن لها وخرجت بعد اذنه لكن قبل علمها بالاذن فانه يحنث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على الاذن أم لا (قوله لا تخرجي إلا بإذني) حذف منه النون لغير جازم وهو لغة شاذة لأنه لكونه جواباً للقسم يتعين أنه خبر لانهي (قوله لا بسبب إذني) أي وليس قصده لا تخرجي إلا مصاحبة لإذني والأفلا حنث لأن خروجها مصاحب لإذنه فلو أذن لها ثم رجع في إذنه فخرجت فمذهب ابن القاسم يحنث وقال أشهب لا يحنث (قوله وبعدم علمه) حاصله انه إذا حلف أنه ان علم بالشئ الفلاني لعلمن به زيداً فعلم به ولم يعلم به زيداً حتى علمه زيد من غير الحائفة فان الحائفة يحنث بذلك حتى يعلم زيداً والمراد بحثه بذلك أنه يصير على حنث ويطلب بما يبره والذي يبره باعلامه زيداً مشافهة أو برسول أو كتاب وليس المراد بحثه انه وقع في ورطة اليمين وتلزمه السكفارة (قوله فهو مباينة في المفهوم) والمعنى فان أعلمه بر وإن كان الاعلام برسول وبالغ على الرسول لأنه قد يزيد أو ينقص (قوله وهل الحنث إلا أن يعلم أنه علم بالخبر من غيره) فان علم انه علم بالخبر من غيره لم يحنث لتزويل علمه باعلام غيره منزلة اعلامه هو لحصول التصود بكل منهما (قوله تأويلان) الأول والخمى والثاني لأبي عمران الفاسي (قوله أو بعدم علم وال ثان) حاصله أنه حلف طوعاً لوال أو لتول شيئاً من أمور المسلمين انه ان رأى الشئ الفلاني الذي فيه ظفر للمسلمين ومصلحة لهم ليخبرنه به فمات ذلك الوالي للمحلف له أو عزل وتولى غيره ثم ان ذلك الحائفة رأى الأمر فعليه أن يخبر به الوالي الثاني فان لم يخبره به فانه يحنث أي لم يبرأ ما اعلام الأول والحال ما ذكر فلا يعتبر وأما إذا حلف للوالي انه إذا رأى الأمر الفلاني الذي فيه مصلحة لك لأخبرتك به ثم انه عزل الوالي وتولى غيره ورأى الحائفة ذلك الأمر فلا ير إلا بأخبار الوالي الأول به دون الثاني ويكفي اعلام الأول وان يرسل فان مات الأول قبل ان يعلم الحائفة والحال أن الحائفة لم يفرط لم يحنث لأن المانع عقلي ولا يلزم الحائفة اعلام وأرثه أو وصيه بذلك الأمر (قوله فلو كانت المصلحة للوالي) أي الأول وقوله بل بعدم اعلام الأول أي بل يحنث بعدم اعلام الأول العزول (قوله وحنث بمرهون في حلفه لا ثوب لي) أي سواء زادت قيمته على الدين المرهون فيه أم لا (قوله إلا ان ينوي غير المرهون) أي فان نوى ذلك فلا حنث مطلقاً اتفاقاً فان نوى لا ثوب لي تمكن اعارته لم يحنث ان كانت قيمته قدر الدين وان كان فيها فضل على الدين فقولان بالحنث وعدمه والتمتع عدمه وعمل الخلاف ان كان قادراً على فك الرهن فان كان لا يقدر عليه لصره أو لكون الدين مما لا يعجل فلا حنث اتفاقاً (قوله وفهم منه) أي من كلام المصنف نظراً للملة المذكورة (قوله ونوى) راجع لقوله والمكس وحاصله انه إذا حلف انه

تصدق عليه وإلا صورة المصنف الأولى وهي ما إذا حلف لأماره فتصدق أو وهب فانه لا ينوي في الطلاق والعق المين ان روقع مع ينة أو اقرار بخلاف صورة العكس وهي ما إذا حلف لا يتصدق أو لا يهب فأمار (١٤٩) وكذا ان حلف لا يتصدق فوهب الق

هي عكس قوله إلا في صدقة

عن هبة فإنه ينوي حتى في

الطلاق والعق المين ثلاثة

ينوي مطلقا وثلاثة ينوي

إلا فيما علمت وأما عند العق

فينوي مطلقا للجميع (و)

حنت (ببقاء) زائد عن

امكان الانتقال (ولو ليلا

في حلفه (لا سكنت) هذه

الدار فان لم يمكنه لعدم من

ينقل له متاعه أو أقام يومين

أو أكثر وهو ينقله لكثرة

وعدم تاقى القل عادة في يوم

لم يحنت لأنه كالمقصود باليمين

وكذا خوف ظالم أو سارق

وليس من العذر وجود

بيت لا يناسبه أو كثير

الاجرة بل ينتقل ولو لبيت

شعر ثم إذا خرج لا يعود

لأنه على العموم بخلاف

لأنه لا ينتقل (لا) يحنت بالبقاء

(في حلفه) (لا تنتقل)

إلا ان يقيد بزمن فيحنت

بعضه ويؤمر من أطلق

بالانتقال وهو على حنت

ولا يبطأ أمراته حتى ينتقل

ان كان حلفه بالطلاق

(ولا) يحنت الحالف على

ترك السكنى (محزون) بعد

خروجه منها إذ لا يعد

سكنى بخلاف لو أبق شيئا

من متاعه مخزونا فيحنت

كما سيأتي له (ولا تنتقل في لاساكنه عما كانا عليه) قبل اليمين بأن ينتقلا معا وأحدهما انتقلا لا يزول معه اسم المساكنة عرفا (أو

صرا بآحاداً) بينهما ولا يشترط قسم الذات بل يكفي قسم النافع ولو كان للدخل واحدا ولا يشترط في الجدار ان يكون وثيقا بل يكفي

(ولو جريداً) خلافا لابن الماجشون وقوله (بهذه الدار) متعلق بساكنه أي حلف لاساكنه في هذه الدار

لا يهيه أو لا يتصدق عليه وادعى أنه قصد الهبة والصدقة حقيقة لا عدم نفعه مطابقا فانه لا يحنت بالعارية وتقبل نيته عند القاضي حتى في الطلاق والعق المين مع الرافعة (قوله فتصدق عليه) أي فيحنت ولا يقبل قوله إنما أردت خصوص الهبة لانفعه مطلقا إذا روقع في طلاق وعق معين (قوله فانه لا ينوي) أي فيحنت ولا تقبل نيته أنه أراد خصوص العارية (قوله إلا فيما علمت) أي في الطلاق والعق للمين إذا حصلت مرافعة عند القاضي (قوله وببقاء) يعني أن من حلف لا يسكن في هذه الدار وهو فيها فانه يجب عليه ان ينتقل منها فور الآن بقاءه سكنى عرفا فان بقى فيها بعد يمينه مدة يزيد على مدة إمكان الانتقال حنت ولو كان البقاء ليلا وهذا مذهب المدونة ومقابلته قول أشهب لا يحنت حتى يكمل يوما وليلة وقول أصبغ لا يحنت حتى يزيد عليها اه بن وفي عجب ان هذا الذي مشى عليه المصنف مبنى على مراعاة الألفاظ ومن رأى العرف والعادة أمهله حتى يصبح فينتقل لما ينتقل اليه مثله اه شيخنا عدوى (قوله لم يحنت) أي ولو كان في مدة القل ساكنا (قوله وكذا خوف ظالم) أي وكذا لا يحنت ببقائه ليلا لحرف ظالم أو سارق لأنه مكره على البقاء ويمينه صيغة بر ولا حنت فيها بالاكره كما مر (قوله بخلاف لا تنقلن) أي فانه يجوز له العود للدار بعد الانتقال منها بعد نصف شهر ولا بقيت ولا أقيمت مثل لا تنقلن على المعتد وقيل مثل لاسكنت انظر بن فعلى المعتد يجوز له الرجوع بعد نصف شهر إذا حلف لا بقيت في هذه الدار أولا أقيمت فيها ولا يحنت بالبقاء إلا ان يقيد بزمن (قوله لافي لا تنقلن) القلشاني قال ابن رشد في حمل يمينه لا يعلن على الفور فيحنت بتأخير أو على التراخي فلا يحنت به قولان ثم قال والقول بانه على التراخي هو المشهور من المذهب ومثله في المواق (قوله ولا يبطأ أمراته) أي إذا كانت يمينه بطلاق حتى ينتقل فان لم ينتقل ورافسته ضرب له أجل ايلاء من يوم الرفع (قوله في لاسكنه الخ) حاصله انه إذا حلف لاساكنه في هذه الدار وأحرى لو قال في دار وكانا ساكنين بدار فانه لا يبر إلا بالانتقال الذي يزول معه اسم المساكنة عرفا كان الانتقال منهما أو من أحدهما أو بضرب جدار بينهما سواء كان وثيقا كما لو كان من حجر أو أجر أو كان غير وثيق بأن كان من جريد وهذا صورة المتن على الحل الأول الآتي للشارح وهو جعل قوله في هذه الدار متعلقا بساكنه وحاصل الحل الثاني انه إذا حلف لاساكنه وكانا ساكنين في دار فلا يبر إلا بالانتقال عرفا أو بضرب جدار بينهما ولو غير وثيق هذا إذا قال لاساكنه في دار بل ولو قال في هذه الدار بقى الملو قال والله لا ساكنه وكانا بحجارة أو بحاريتين في قرية أو مدينة فالحكم انهما إذا كانا بحجارة فلا بد من الانتقال سواء كانت يمينه لاساكنه أولا ساكنه في هذه الحارة وان كانت يمينه لاساكنه ببلدة أو في هذه البلدة فيلزمه الانتقال لبلد لا يلزم أهلها السعي لجمعة الأخرى بأن ينتقل لبلد على كفرسخ وان حلف لاساكنه والحال انهما بحاريتين لزمه الانتقال لبلدة أخرى على كفرسخ ان صغرت البلدة التي هاجها لأن القرية الصغيرة كمحلة فان كانت البلدة كبيرة فلا يلزمه الانتقال وتلزمه المبادعة عنه وعدم سكناه معه فان سكن معه حنت قال اللخمي ان كان حين حلفه بمحلة انتقل لأخرى ومحلين في مدينة لا شيء عليه إلا ان يساكنه وفي قرية انتقل لأخرى لأن القرية كمحلة والذي في ح عن ابن عبد السلام مانعه وان كانا حين اليمين في قرية واحدة انتقل عنه إلى قرية أخرى ولم يفصل بين صغيرة وكبيرة (قوله بأن ينتقلا معا) أي من البيت أو ينتقل أحدهما منه ويبقى الآخر ساكنا فيه (قوله اسم المساكنة عرفا) احتراز بذلك عما إذا انتقل

كما سيأتي له (ولا تنتقل في لاساكنه عما كانا عليه) قبل اليمين بأن ينتقلا معا وأحدهما انتقلا لا يزول معه اسم المساكنة عرفا (أو صرا بآحاداً) بينهما ولا يشترط قسم الذات بل يكفي قسم النافع ولو كان للدخل واحدا ولا يشترط في الجدار ان يكون وثيقا بل يكفي (ولو جريداً) خلافا لابن الماجشون وقوله (بهذه الدار) متعلق بساكنه أي حلف لاساكنه في هذه الدار

وأخرى ان لم يعين فلو قدمه بلفظه كان أولى وقبل هو داخل في حيز المبالغة ردا على ما قيل لا يكفي الجدار في المينة (و) حنث في لاساكنه (بالزيارة) من أحدهما الآخر (إن قصدت) يمينه (الشخصي) عنه أي البعد إذ لا يدمع الزيارة (لا) ان لم يقصده بل كانت يمينه (لأنه) شيء بين (عِيَال) من إساءة وصيبة فلا حنث بالزيارة وكذا ان كان لانية له (إن لم يكن لها كفارة) فان أكثرها حنث والكثرة بالعرف وقيل أن يمكث عنده أكثر من ثلاثة أيام (و) يبيت بلا مرض) قام بالمحلو ف عليه والواو بمعنى مع ويبيت (١) بالنصب لمنطوقه عدم الحنث بانتفاء الأمرين (١٥٥) ومفهومه الحنث بوجودهما أو بوجود أحدهما ولك أن تجعل يبيت مجزوما عطفا على

يكثرا فلا يحنث ان انتفيا وهو يفيد ان وجود أحدهما كاف في الحنث فان بات لمرض المحلو ف عليه فلا حنث وهذا ظاهر فيها إذا كان لانية له في يمينه وأما إذا كان الحامل له دخول شيء بين العيال فلا وجه للحنث اللهم الا ان تكون الكثرة والبيات مع العيال (و) سافر القصر (أربعة برد والامير (في) حلقه (لأسافر) حمله على المقصد الشرعي دون الاغوى (ومكث) في منتهى سفره خارجا عن مسافة القصر (نصف شهر) والامير والمراد بالمكث انه لا يرجع لمكان دون المسافة فلا ينافي انه لو استمر سائرا نصف شهر بعد المسافة لكفى (وتدب) كاله) أي كمال الشهر (كأن تنقل) أي كحلقه لأنتقل من هذا البلد فلا بد ان ينتقل لأخرى على مسافة قصر ومكث نصف شهر وتدب كاله وأما من

كل واحد منهما لمكان الآخر وسكن فيه فهذه الحالة لا يزول معها اسم المساكنة غر فالا يبر بها وفي ح عن ابن عبد السلام انهما إذا كانا بمحل واحد وفوقهما محل خال فان انتقل أحدهما للعول وبقي الآخر في الأسفل اجزأه بشرط ان يكون لكل منهما مرافق مستقلة ومدخل مستقل ورأى بعض الشيوخ ان هذا انما يكفي إذا كان سبب العيّن ما يقع بينهما من أجل الماعون وأما العداوة فلا يكفي (قوله) وأخرى ان لم يعين أي كالحلف لاساكنه في دار والحال انهما ساكنان في دار (قوله) ردا على ما قيل أي على ما قاله ابن رشد (قوله في المينة) أي في الدار المينة باسم الإشارة كما لو قال والله لاساكنه في هذه الدار وعلى هذا فالصنف أشار بلو لخلافين والمعنى أو ضربا جدارا هذا إذا كان وثيقا بل وإن كان جريدا خلافا لابن الماجشون هذا إذا لم يعين الدار بأن قال لاساكنه بل وإن عينها بأن قال لاساكنه في هذه الدار خلافا لما نقله ابن رشد عن صناع أصبغ (قوله) وكذا ان كان لانية له أي فالعول عليه مفهوم الشرط لا مفهوم قوله لا لدخول والحاصل ان مفهوم الشرط ومفهوم قوله لا لدخول تعارضا فيما إذا كان لانية له في يمينه فهو الشرط يقتضي عدم حنثه ومفهوم الثاني يقتضي حنثه والعول عليه مفهوم الشرط (قوله) فان أكثرها حنث الخ إلا ان يشخص اليه من بلد آخر فلا بأس ان يقيم اليوم واليومين واللازمة (قوله بالعرف) أي وهو الأظهر (قوله بلامرض) أي من غير أن يحصل مرض للمحلو ف عليه فيجلس ليعله كذا في بن وذكر غيره ان الراد من غير حصول مرض للحالف فيجوز عن الانتقال والظاهر اعتبار كل منهما كما قال شيخنا (قوله) فمنطوقه عدم الحنث بانتفاء الأمرين) بأن لم تحصل كثرة الزيارة نهائيا ولا البيات بلامرض وقوله ومفهومه الحنث بوجودهما أي بأن أكثر الزيارة نهائيا وبات من غير مرض وقوله أو وجوده أحدهما ذلك بأن أكثر الزيارة نهائيا وبات لغير مرض بأن لم يبت أصلا أو بات لمرض أو انه بات لغير مرض من غير اكثار للزيارة (قوله) فان بات لمرض المحلو ف عليه) أي أو لمرض الحالف كما علمت (قوله) وهذا ظاهر أي حنثه بوجودهما أو بوجود أحدهما ظاهر الخ (قوله) حمله على المقصد الشرعي) هذا يؤيد ما مر من ان القصد تقديم المقصد الشرعي على الاغوى (قوله) انه لا يرجع لمكان دون المسافة) أي قبل نصف الشهر وقوله بعد المسافة أي وهي الأربعة برد (قوله) كفى الانتقال لأخرى) أي ولا يشترط كونها على مسافة القصر قال في التوضيح وهذا إذا قصد ازهاج جاره ونحوه وأما ان كره مجاورته فلا يساكنه ابدا اه بن (قوله) فان اطلق أي فان حلف لأنتقل واطلق ولم يقيد بالبلد أو الدار أو الحارة لالفاظا ولانية وقوله فالقياس ان لا يبر الخ أي وحينئذ فيلزمه سفر مسافة القصر ومكث نصف

هذه الدار أو الحارة أو نوى ذلك كفى الانتقال لأخرى ويمكث نصف شهر ويندب كاله فان اطلق ولم ينو شيئا فالقياس شهر ان لا يبر إلا بفعل من قيد بالبلد لفظا أو نية وقوله (ولو لم يهـ ر حله) راجع لقوله لاسكنت وقوله لا تنتقل لكن المعنى يختلف

(١) قول الشارح ويبيت بالنصب فمنطوقه الخ غير صحيح لما تقرر أن النفي إذا تسلط على مقيد صدق منطوق الكلام بنفى القيد أو المقيّد أو فیهما ومفهومه ثبوتها فلو نصب يبيت كان قيدا في كثرتها السلط عليه لم يفيد كلام المصنف منطوقه عدم الحنث عند نفي البيات فقط ونفي الكثرة فقط وذاعير صحيح وعند انتفاءها ومفهومه الحنث عند ثبوتها وحينئذ فيتميز جزم يبيت فمنطوقه عدم الحنث عند انتفاءها ومفهومه الحنث بثبوتها أو أحدهما اه كتبه محمد عليش

فالغنى بالنسبة للأول أنه يحث بابقاء رحله وبالنسبة للثاني أنه لا يبر بأبقائه والمراد بالرحل ما يحمل الحالف على الرجوع له أن تركه (لا يكسب سمار) ووتد بما لا يحمله على العود فلا يحث بتركه (وهل) عدم الحث بتركه (١٥١) (إن نوى عدم عود) له فان نوى

العود حث أو عدم الحث مطلقا (تردد) واعترض عليه بأن ظاهره أن الأول يقول بالحث عند عدم النية كما إذا نسي السمار ونحوه مع أن المذهب عدم الحث خلافا لابن وهب لمحل التردد أن نوى العود فان نوى عدمه لم يحث اتفاقا وكذا أن لم ينو شيئا عند ابن القاسم فلو قال وهل إلا أن ينو عوده تردد كان أحسن (و) من حلف ليقضي فلا نأخذه إلى أجل كذا قضاء إياه فاستحق من يده أو طلع فيه على عيب حث (باعتق) كان البعض الباقي يني بالدين (أو) ظهور (عيب) القديم الموجب للرد (بعد الأجل) كما إذا وجد فيها نجاسة أو رصا وهذا حيث لم يرض بالمعيب واجده فان رضى به فلا حث إلا أن يكون نقص عدد أو وزن في التعامل به كذلك فيحث ولو رضى (و) حث من حلف ليقضي فلانا حقه إلى أجل كذا (بييع فاسد) متفق على فساده وقاصصه بضمنه

شهر وندب كماله (قوله فالغنى بالنسبة للأول أنه يحث الخ) وذلك لأن الغنى إذا حلف لا أسكن هذه الدار فانه يجب عليه أن يرتحل بجميع أهله وولده ومتاعه فوراً فإن ارتحل بأهله وولده وأبقى من متاعه ماله بال فانه يحث لأن ترك نحو سمار أو خشبة مما لا يحمل الحالف على العود إليه فانه لا يحث بترك ذلك مطلقا سواء تركه ليعود إليه أم لا وقيل أن نوى العود إليه حث لا أن نوى عدم العود أو لانية له فالتردد إنما هو فيمن نوى العود له (قوله أنه لا يبر) أي وذلك لأن الغنى أن من حلف لينتقلن يجب عليه الانتقال فإذا نقل أهله وولده وأبقى رحله فلا يبر بذلك إلا إذا كان الباقي شيئا قليلا كسمار أو خشبة فانه يبر (قوله وهل عدم الحث) أي بابقاء السمار ونحوه (قوله تردد) التردد هنا للتأخيرين في فهم قول ابن القاسم في الموازية فان ترك من النقل مثل التودد والسمار والخشبة مما لا حاجة له به أو ترك ذلك نسيانا فلا شيء عليه أه هل يقيد بما لم ينو عوده له فان نوى عوده إليه حث أو يبقى على اطلاقه في عدم الحث ولما لم يكن اختلافهم فيهم المدونة عبر بالتردد دون التأويلين أه بن وفي عج أن التعبير بالتردد في محله وإن النقل اختاف عن ابن القاسم فإن رشد في البيان قل عنه أنه يحث فيما إذا نوى العود ونقل عن أشهب ما يفيد أنه لا يحث وغير ابن رشد نقل عن ابن القاسم عدم الحث إذا نوى العود له (قوله خلافا لابن وهب) فانه يقول بالحث إذا لم يكن له نية أصلاً أو نوى العود إليه فان نوى عدم العود له فلا حث (قوله وأولى كله) أي وقام رب الدين به وهذا القيد مصرح به في المدونة وظاهرها أنه يجري في العيب والاستحقاق كما نقله أبو الحسن أه بن (قوله ولو كان البعض الباقي يني بالدين) وذلك لأنه مارضى في حقه إلا بالكل فلما ذهب البعض انتقض الرضا وهذا في القضاء بغير الجنس وظاهره الحث بالاستحقاق ولو أجاز المستحق أخذ رب الحق ذلك الشيء المقضى به الدين الذي استحقه وهو كذلك (قوله بعد الاجل) متعاقب بمحذوف أي وكان القيام بما ذكر من العيب والاستحقاق بعد الاجل فعلم مما ذكر أن الحث في مسألة الاستحقاق مقيد بقيدين أن يقوم رب الدين به وأن يكون قيامه بعد الأجل وفي مسألة ظهور العيب مقيد بقيود ثلاثة بزيادة كون العيب موجبا للرد فان لم يكن موجبا للرد أو لم يقر رب الدين به بل ساءح لم يحث الحالف وإن قام رب الدين به قبل الاجل فلا حث أن أجاز وكذا أن لم يجز واستوفى حقه قبل مضى الاجل والا حث انظر ح أه بن (قوله وبييع فاسد الخ) صورتها حلف ليقضيه حقه إلى أجل كذا فباعه عرضا قيمته أقل من الدين يباع فاسدا بمثل الدين وقاصصه بالثمن وفات المبيع في يد صاحب الحق قبل الاجل فان مضى الاجل حث لأن المعاوضة الشرعية لم تحصل إلا أن يكون في القيمة وفاء بالدين فانه يبر (قوله وإلا فلا) أي والا بأن كان في القيمة وفاء بالدين أو كل الحالف للغريم ببقية حقه قبل مضى الاجل فلا حث (قوله كأن لم يفت) هذا تنبيه بما قبله تام في منطوقه ومفهومه ومنطوقه أن تنف القيمة بالدين ومفهومه وفاؤها بالدين (قوله فان لم يفت المبيع قبله ولا بعده الخ) فيه نظر لأن ظاهر اللخمي كظاهر المصنف في أن الخلاف والاختيار جاريان فيما إذا لم يفت قبل الاجل سواء فات بعده أم لا ونص اللخمي فانه مضى الاجل وهو قائم فقال سحنون يحث وقال أشهب لا يحث وأرى براه أن كان فيه وفاء أه نقله للواق وقد شرح كلام المصنف على ظاهره ولم يتعقبه وقال

من حقه (فات) المبيع في يد صاحب الحق (قبله) أي قبل الاجل المحلوف إليه (إن لم تنف) القيمة بالدين ولم يكمل الحالف للغريم ببقية حقه حتى مضى الاجل وإلا فلا كما لو كان مختلفا في فساده لمضيه بالثمن (كأن لم يفت) المبيع قبل الاجل أي وفات بعده فان وفات القيمة برب والا فلا (على المختار) فان لم يفت المبيع قبله ولا بعده حث قطعا

لأنه لم يدخل في ملك المشتري (١٥٣) وقيل يحث مطلقا وقيل لامطلقا (و) حث أيضا (يهيئ) أي يهيئ الدين (له) أي

للمدين الحالف لربه لأقضيته حثك في أجل كذا وقبل الهبة فيحث بمجرد القبول ولا ينفعه دفعه بعد القبول لربه فان لم يقبل فان وفاء لربه قبل الاجل بر لانه على بر للاجل (أو دفع قريب) للحالف (عنه) أي عن الحالف بغير اذنه (وإن) كان الدفع (من ماله) أي الحالف فيحث أي لم يبر إلا أن يعلم بدفع قريبه عنه قبل الاجل ويرضى فيرسوء دفعه من ماله أو من مال الحالف أو كان الدافع وكيلًا للحالف (أو شهادة بيّنة) للحالف على رب الحق (بالقضاء) أو تذكر انه كان قبضه وأبرأه فلا يبر الحالف في ذلك كله (إلا بدفعه) الحق لربه (ثم أخذه) منه إن شاء وظاهره ولو في مسألة الهبة إذا قبل وهو ظاهر قول مالك وأشهب لكن المعتمد ما تقدم (لأن جن) الحالف لقضين فلانا حقه لاجل كذا أو أسرا أو حبس ولم يمكنه الدافع (وَدَفَعَ الحاكم) عنه قبل مضى الاجل من ماله أو مال الحاكم فيبر حيث الأولى للمجنون وإلا لم يبر بدفع الحاكم بل يدفع وليه (وإن) لم يدفع الحاكم عنه قبل مضى الاجل بل بعده (فقولان) بالحث وعدمه

ابن عاشر مفهوم قبله مندرج في قوله كأن لم يفت لأن هذا صادق بما إذا لم يفت أصلا وبما إذا فات لكن بعد الاجل اه بن (قوله لأنه لم يدخل في ملك المشتري) فيه نظر وذلك لدخوله في ضمان المشتري بالقبض كما هو الموضوع وسيأتي للمصنف وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله وقيل يحث مطلقا) أي سواء كان في القيمة وفاء بالدين أم لا والفرض ان المبيع لم يفت قبل الاجل فهذا مقابل لاختيار اللخمي الواقع في المتن وكذا القول بعده وتحصل مما ذكر انه إذا حلف لقضين فلانا حقه إلى أجل كذا ثم باعه عرضا يباع فاسدا وقاصه بالثمن من حقه فلا يخلو إما ان يفوت ذلك المبيع في يد المشتري الذي هو صاحب الحق قبل الاجل المحلوف اليه أولا يفوت قبله فان فات قبله حث ان كانت القيمة لا تفي بالدين ولم يكمل الحالف للغيرم بقية حقه قبل الاجل وان كانت القيمة تفي بالدين أو اكمل الحالف للغيرم بقية حقه قبل الاجل فلا حث وهذا باتفاق وان لم يفت للمبيع قبل الاجل سواء فات بعده أو لم يفت أصلا فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة قال سحنون يحث مطلقا وقال أشهب لا يحث مطلقا واختار اللخمي التفصيل وهو الحث ان لم يكن في القيمة وفاء بالدين وعدم الحث إن كان فيها وفاء به واعترض على المصنف في قوله على المختار بأن الأولى ان يعبر بالفعل لأن هذا اختيار اللخمي من عند نفسه واجيب عنه بان هذا التفصيل لما كان لا يخرج عن القولين كان مختارا من الخلاف (قوله ويهيئ له) يعني انه إذا حلف لقضيته حقه لاجل كذا فوهمه له رب الدين وقبل الحالف الهبة فانه يحث (قوله ولا ينفعه الخ) قال في التوضيح وعلى الحث فهل يحث بنفس قبول الهبة وان لم يحل الاجل واليه ذهب اصبيح وابن حبيب أو لا يحث حتى يحل الاجل ولا يقضه الدين ولو قضاه إياه بعد القبول وقبل حلول الاجل لم يحث وهو ظاهر قول مالك وأشهب اه قال ح وعلى قول مالك وأشهب حمل بهرام كلام المصنف اه وذكر تت في كيره عن ابن ناجي انه المشهور فالصواب حمل المصنف عليه بان يقال معناه وحث المدين الحالف لأقضين حق فلان إلى أجل كذا فوهمه له رب الدين وقبل الحالف الهبة ومضى الاجل ولم يقضه الدين خلافا لعقب وتبعه شارحنا وبهذا تعلم أن قول الشارح ولا ينفعه دفعه له بعد القبول لا يسلم بل الحق انه ينفعه دفعه له بعد القبول قبل الاجل ثم يرجع به عليه (قوله أو دفع قريب عنه) يعني انه إذا حلف لأقضيته حثك فحقك دفع الحق لربه قريب الحالف بغير اذنه فان الحالف لا يرسوء دفع ذلك القريب من مال نفسه أو من مال الحالف وهذا محمول على قريب غير وكيل أو وكيل تقاض له أو ضيعة أو بيع أو شراء أما لو كان وكيل قضاء أو مفوضا فانه يبر بدفعه أمره أم لا علم بذلك وسكت أم لا انظرين (قوله إلا بدفعه ثم أخذه) حاصله انه إذا حلف لأقضين فلانا حقه ثم تذكر ان ربه قبضه أو قامت له بيّنة بالقضاء فانه لا يبر بذلك ولا يبر الا بدفع الحق وإذا دفعه فان شاء رجع به وان شاء لم يرجع فقوله ثم أخذه يقرأ فعلا ماضيا أي والحكم انه إذا دفعه أخذه أو يقرأ بالرفع على انه مبتدأ والخبر محذوف أي ثم له أخذه ولا يقرأ بالجزم لئلا يوم توقف البر على الدفع والاخذ معا وليس كذلك بل البر بمجرد الدفع ابن عاشر وهذا ان قبل المحلوف له قبض المال فان أبي وقال لا حق لي لم يجبر على قبضه ويقع الحث وقال بن أبي لهان يدفع للحاكم لير ثم يأخذه واستظهر عجب جبر رب الحق على قبوله ان أبي منه لأجل ان يبر الحالف (قوله والا لم يبر بدفع الحاكم) بل يدفع وليه قال بعضهم انه يبر بدفع الحاكم ولو كان للمجنون ولي أو وكيل لأنه انزل بمنونه وينبغي ان محل بره حيث لم يبق قبل الاجل والا فلا بد من دفعه له ثم أخذه اه شيخنا عدوى (قوله فقولان بالحث وعدمه) الأول قول اصغ نظرنا إلى حين المين والثاني قول ابن حبيب نظرنا إلى حين

(و) حث (بعد قضاء في غدي) حلفه (لأقضيته) حثك (غدا يوم الجمعة) والحال انه (ليس هو) يوم الجمعة بل الخميس

• ثلاثا تعلق الحث بالغد لا بتسميته اليوم وهو يقع بأدنى سبب وكذا لو قال في يوم الجمعة غدا (لا) يحث (إن قضى قبله) لأن قصده عدم المطال إلا أن يقصد بالتأخير إلى غد المطلق فيحث بالتعجيل (بخلاف) حلفه على طعام (لا كنه) غدا فأكله قبله فيحث لأن الطعام قد يقصد به اليوم (ولا) يحث (إن باعه به) أي بالحق الذي حلف ليقضيه إياه (عرفنا) وكان دنانير أو دراهم ولم يقصد عنها بل قصد وفاء الحق وكانت قيمته قدر الحق لأقل (وبر) الحالف ليقضين الحق لأجل (١٥٣) كذا (إن غاب) المحلوفه (بقضاء

وكيل تقاض) لديه (أو مفوض) بفتح الواو الشددة مصدر ميمي معطوف على تقاض أي وكيل تفويض وليس اسم مفعول لأن الإضافة تمنع منه (وهل ثم) عند فقد هائير بقضاء (وكيل ضيعة) وجد الحاكم أو عدم لكونه في رتبة الحاكم عند وجوده فأيضا مضى له صح (أو) محل البرية (إن عدم الحاكم) العادل (وعليه الأكثر تأويلان) الراجح الثاني فعمل أن وكيل الضيعة مساو للحاكم على التأويل الأول لانه مقدم عليه والتاويل الثاني يقول الحاكم مقدم والمراد بوكيل الضيعة غير من تقدم من كل من يتعاطى أموره * ولما كان البر من اليمين حاصل بقضاء شخص من الاربعة والبراءة من الدين حاصلة بالاولين دون الثالث وفي الرابع تفصيل أشار له بقوله (وبري) الحالف من الدين كجاريء من اليمين

النفوذ (قوله تعلق الحث بالغد) أي الذي هو اليوم التالي ليومه وقوله لا بتسميته اليوم أي لا بتسمية يوم الجمعة أو غيره (قوله لأن الطعام قد يقصد به اليوم) قال أبو ابراهيم حمل في الطعام على مقتضى اللفظ وفي الدين على المقصد ولذا لو قصد في الدين اللدد بالتأخير وفي الطعام الرغبة في أكله لكونه مريضا لانعكس الحكم (قوله وكان دنانير الخ) أي وكان الحق دنانير الخ (قوله وكانت قيمته قدر الحق) رده الاقناني قائلا ولا يشترط في هذا المبيع أن تساوى قيمته الدين لأن الفرض أن البيع صحيح وتقيدت له بذلك أي بما إذا كانت قيمته قدر الحق غير ظاهر اه عدوى (قوله لأقل) أي بأن كانت قيمته العرض أقل من الدين لم يبر ولو قدر أنه باعه بأزيد من قيمته بان باعه بقدر الدين (قوله إن غاب المحلوفه) أي أو كان حاضرا ولكن أخفى واجتهد الحالف في طلبه فلم يجد (قوله لأن الإضافة تمنع منه) أي لأن إضافة وكيل اليه تمنع منه وقد يقال يمكن عطف مفوض على وكيل أي أو وكيل مفوض فحذف الموصوف وأقيمت صفة مقامه فلا حاجة لجعل مفوض بمعنى تفويض (قوله وكيل ضيعة) أي وهو الذي وكله على قبض خراجها والضيعة في الأصل هي العقار كما في القاموس وذكر ابن مرزوق أن وكيل الضيعة هو الذي يتولى شراء النفقة للبيت من لحم وخضار وصابون وغير ذلك وهو المشار له بقول شارحنا والمراد بوكيل الضيعة الخ (قوله تأويلان) الأول لابن رشد والثاني لابن لابة وعليه الأكثر اه بن (قوله فعمل أن وكيل الضيعة الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف محتمل لما قاله الشارح من مساواة الحاكم ووكيل الضيعة ومن تقديم وكيل الضيعة على الحاكم لأن قوله وهل ثم وكيل ضيعة إنما يفيد أن مرتبة وكيل الضيعة بعد ما قبله وهل الحاكم مساو له أو مؤخر عنه محتمل ولكن النقل كافي الموافق هو ما ذكره الشارح من أن التأويل الأول يقول بتساويهما والتأويل الثاني يقول بتقديم الحاكم على وكيل الضيعة وقول الشارح لا أنه مقدم عليه أي وإن كان كلام المصنف محتملا لذلك (قوله من الأربعة) أي وكيل التقاضي والمفوض ووكيل الضيعة والحاكم (قوله بالأولين) أي بالدفع لهما وهما وكيل التقاضي والمفوض (قوله دون الثالث) أي وهو وكيل الضيعة أي دون الدفع له وقوله وفي الرابع أي وفي الدفع للاربع وهو الحاكم تفصيل (قوله وأراد جماعة المسلمين اثنين) ظاهره أن الواحد من العدول لا يكفي والذي في كبر خش وشب تقلا أن الواحد من جماعة المسلمين الذين يشهدهم يكفي (قوله فإن لم توجد عدالة فالجمع على أصله) أي لأن زيادة العدد تجبر خلل الشهود وظاهره أنه يكفي بثلاثة من غير العدول ولا يسلم هذا بل إذا عدمت العدول يستكثر من الشهود بحيث يغلب على الظن الصدق المتأني بالعدول كما هو القاعدة وأشعر قوله جماعة يشهدهم أنه لا يبرح عمله عند عدل من غير اشهد عدلين وليس كذلك بل الذي في ح عن اللخمي أنه لو دفع الحق لرجل من المسلمين فأوقفه على يديه فإنه يبر إذا لم يكن لرب الحق وكيل ولا سلطان ومثله في بهرام عن مالك في كتاب محمد بقول الشارح بعدد ولا يبر بلا إسهاد إما أن يجعل على ما إذا أقامه تحت يده أو أنه مقابل لما في ح

﴿ ٢٠ - دسوق - ثانی ﴾

(في دفعه الى الحاكم) عند فقد الاولين (إن لم يتحقق جوره) بان تحقق عدله أو شك (وإلا) بان تحقق جوره (بر) في يمينه فقط فلا يبرأ من الدين الا بوكيل التقاضي أو المفوض أو الحاكم حيث لم يتحقق جوره دون وكيل الضيعة ربه في البر دون ابراءه موله (كجماعة المسلمين) حيث لا وكيل ولا حاكم عادلا أو تعذر الوصول اليه ومنهم وكيل الضيعة وأراد بهما المسلمين اثنين عدلين فأكثر فإن لم توجد عدالة فالجمع على أصله (يشهدهم) على إحضار الحق وعدده ووزنه ورضاه فانه اجهد في العصب فلم يتحضر لسماع أو يعيب فتركه عند عمل مهم أو عند الحالف نفسه حتى يأتي ربه

ولا يبر بلا إظهار (وله يوم ولية) الأولى وله ليلة ويوم من الشهر (في حلفه لأقضيته حقه في (رأس الشهر) الفلاني (أو عند رأسه أو إذا استهل) وثله عند انبلاخه وإذا انسلخ وكذا في رأس العام أو عند رأسه أو إذا استهل (و) له في حلفه ليقضيه (إلى رمضان أو لاستهلاله شعبان) (١٥٤) أي فالأجل شعبان فقط وثله إلى استهلاله وأما قول

للمصنف لاستهلاله فتعريفه إذا التمس له ليلة ويوم من رمضان بخلاف إلى ففرق بين جره باللام وجره إلى (و) حنث (بجعل ثوب قباء) بالمد ثوب مفرج (أو عمامة في) حلفه (لا ألبسه) ولبسه على هذه الحالة أو وضعه على كتفه أو اتزبه (لا) يحنث بجمعه قباء أو عمامة (إن كرهه لضيقه) أو لسوء صنعه أي أن كان الحامل له على الحلف ذلك (ولا وضعه) عطف على جملة التقدير بعد لا من قوله لأن كرهه على كرهه. لقساد المعنى (على فرجه) ليل أو نهارة من غير لف والإدارة (و) حنث (بدخوله من) باب غير (عن حاله الأولى) كأن وسعه أو علاه مع بقاءه في محله الأولى (في) حلفه (لأدخله) أي لا أدخل منه للدار (إن لم يكره ضيقه) فإن كان الحامل له على اليمن كراهة ضيقه أو نحوه فقير الحالة زال معها كره فلا حنث (و) حنث (بقيامه) على ظهره (أي ظهر البيت) (وبمكترى) أو معار (في) حلفه (لا أدخل للفلان

(قوله ولا يبر بلا إظهار) أي لا يبر بإحضار جماعة المسلمين أو أخبارهم بأنه حلف ليقضين فلانا حقه لأجل كذا وأنه أحضر الحق قبل الأجل فلم يجده ولم يشهدهم على إحضار الحق وعدده ووزنه (قوله الأولى) أي لأن ليلة كل يوم مقدمة عليه (قوله من الشهر) أي الثاني فإذا مضى ذلك ولم يوفه حقه كان حاثا (قوله وله في حلفه الخ) حاصله أنه إذا حلف ليقضيه حقه إلى رمضان أو إلى استهلال رمضان فظرف القضاء شعبان لا غير فيمجرد انسلخ شعبان واستهلال رمضان ولم يوفه حقه كان حاثا وأما لو قال لأقضيته حقه لاستهلال رمضان فله يوم ولية من رمضان فلا يحنث إلا إذا مر أو لم يوفه فقول المصنف أو لاستهلاله ضعيف (قوله ومثله) أي مثل إلى رمضان (قوله بين جره) أي الاستهلال باللام وجره إلى (قوله ولبسه على هذه الحالة) أشار بذلك إلى أنه ليس مراد المصنف مجرد الجمل وإن لم يلبس إذ لا حنث بذلك (قوله لأن كرهه لضيقه) عطف على مقدر أي أن كرهه لذاته لا أن كرهه لضيقه أي لا أن كان الحامل على حلفه على عدم لبسه ضيقه أو سوء صنعه فقطعه وجعله قباء أو عمامة ولبسه فإنه لا يحنث بذلك وهذا إذا كان المحلوف عليه مما يلبس كأن كان قريبا أو قباء وما أشبه ذلك وأما أن كان مما لا يلبس بوجه مثل الشقة فإذا حلف لا يلبسها ثم قطعها ولبسها فإنه يحنث ولا ينوي أنه أراد ضيقها قاله أبو عمران (قوله ولا وضعه الخ) أي أنه إذا حلف لا يلبس الثوب الفلاني فوضعه على فرجه من غير لف ولا إدارة فإنه لا يحنث (قوله لقساد المعنى) أي لأن المعنى حينئذ لا يحنث بجمعه قباء أو عمامة أن كان قد وضعه على فرجه (قوله أي لا أدخل منه للدار) أشار بذلك إلى أن كلام المصنف من باب الحذف والإيصال أي أنه حذف منه الجار وأوصل الضمير بالفعل (قوله كراهة ضيقه أو نحوه) أي كروره على ما لا يحب الإطلاع عليه وقوله فلا حنث أي بدخوله من ذلك الباب بعد تغييره (قوله وبقيامه على ظهره) يعني أنه إذا حلف لا أدخل على فلان بيتا يسكنه فإنه يحنث بقيامه أي علوه ولو مرورا على ظهر ذلك البيت الذي يسكنه فلان المحلوف عليه من غير دخول بان نزل على سطحه من سطح الجار لأن الاستقرار على ظهره ولو مرورا بعد دخوله وأما لو حلف لا يدخل على فلان بيته فاستعلى على ظهره من غير دخول فإنه لا يبر بذلك احتياطا كما في حاشية السيد لأن الحنث يقع بأدنى سبب والبر يحتاط فيه (قوله وبمكترى الخ) أي أنه إذا حلف لا أدخل على فلان بيتا أو بيته الذي يسكنه فإنه يحنث بدخوله عليه في بيت ساكن فيه سواء كان مالكا لرقبته أو منفعة فقط بكره أو إغارة لأن البيت لساكنه وهذا إذا لم يقيد بملكه وأما لو قال لا أدخل لفلان بيتا يملكه فلا حنث بدخول بيت الكراء أو الإغارة (قوله وبأكل الخ) أي وحنث الحالف بأكله من ولده طعاما دفعه له المحلوف عليه أنه لا يأكل له طعاما وكذا أودفعه لولد الحالف غير المحلوف عليه والفرس أنه من عند المحلوف عليه بأن أرسله الولد مع الرسول (قوله وإن لم يعلم) أي خلافا لسحنون القائل بعدم الحنث عند عدم العلم (قوله إن كانت نفقته عليه) هذا شرط أول في الحنث وقوله ولا بد الخ شرط ثان فيه فإن اختلف شرط منهما فلا حنث وهذا القيدان قيدهما بعض القرويين قول الإمام بالحنث (قوله ولا بد من كون المدفوع للولد سيرا) أي وهو الذي لا ينتفع به إلا في الوقت كالسكرية

بيتا) لأن البيت ينسب لساكنه والاستقرار على ظهره ولو مرورا دخول (وبأكل من ولد) للحالف بأن (قوله) لا يأكل شيئا من طعام فلان (دفع له) أي للولد (محلوف عليه) شيئا من الطعام كرهيف (وإن لم يعلم) الحالف أن المحلوف عليه دفع لولده هذا الرغيف (إن كانت نفقته) أي الولد (عليه) أي على أبيه الحالف لفقد الولد ورأيه ولا بد من كون المدفوع للولد سيرا وإلا لم يحنث

إذ ليس للأب رد الكثير بخلاف اليسير فإنه لما كان للأب رده فسكانه باق على ملك ربه والعبد كالولد إلا أنه يحنت بأكله مما دفع له ولو كان كثير بخلاف الوالدين والزوجة (و) حنت (بالكلام) مثلاً (أبدأ) أى فى جميع (١٥٥) ما يستقبل من الزمان (فى) حلفه

(لا كله الأيام أو الشهور)

أو السنين حملاً لآل على

الاستغراق حيث لا نية

(و) لزمه (ثلاثة) أى ترك

الكلام فى ثلاثة من الأيام

أو الشهور أو السنين (فى)

حلفه على (كأيام) بالتكثير

لأنها أقل الجمع ولا يحسب

يوم الحلف لكنه لا يكلمه

فيه (وهل كذلك) أى

يلزمه ثلاثة أيام فقط (فى)

حلفه (لأهجرته) واطلاق

حمله على المجران الجائر

(أو) يلزمه (شهر) رعباً

لأمر (قولان) (و) لزم

سنة (من يوم الحلف) (فى)

حين وزمان وعصر ودهر)

ولا فرق فى الأول بين

تعريفه وتكثيره بخلاف

الأخيرة فإنه يلزمه فى

تعريفه الأبد (و) حنت

(بما) أى بنا كح (يفسخ)

أبد أو أطلع عليه قبل مضيه

ففسخ (أو) بتزوجه (بغير

نسائه) أى بمالاته ان

تكون من النساء اللاتي

شأنه ان يتزوج منهن

لأنه تعالى (فى) حلفه

(لأن تزوج) ان لم يقيد

بمنه باجل ومعنى حنت انه

لم ير فان قيد باجل حنت

باقصائه حقيقة فان

(قوله إذ ليس للأب رد الكثير) أى لأنه لا مصاحبة فى رده بخلاف اليسير فإن له أن يقول نفقة ولدى على فليس لأحد أن يحمل على مناشيا (قوله على ملك ربه) أى الذى هو المخلوف عليه (قوله والعبد كالولد) أى فكما يحنت الخائف بالأكل من طعام المخلوف عليه المدفوع لولده يحنت بأكله منه إذا كان مدفوعاً لعبد (قوله والعبد كالولد) ظاهره ولو كان مكاتباً قال شيخنا والظاهر اعتبار ما يؤول إليه (قوله إلا أنه يحنت بأكله مما دفع له ولو كان كثيراً) أى لأن للسيد رضاء وهب لعبد سواء كان كثيراً أو قليلاً إلا أن يكون على العبد دين كذا عملوا لكن انظره مع قول المصنف الآتى فى الهبة ولغير من أذن له القبول بلاذن فالأولى التعليل بأن ما يبد العبد ملك للسيد لأن له انتزاعه منه (قوله بخلاف الوالدين) أى الذين يجب نفقتهم على الخائف فلا يحنت بالأكل مما دفع لهم سواء كان قليلاً أو كثيراً لأنه ليس له رده لأن الوالدين ليسا محجوراً عليهما للولد فاندفع ما يقال العلة الجارية فى إعطاء اليسير للولد الفقير تجرى فى إعطاء اليسير للوالدين الفقيرين فما الفرق * وحاصل الفرق ان الولد محجور عليه للوارد دون العكس اه عدوى (تنبيه) قوله بخلاف الوالدين أى وكذا ولد الولد لعدم وجوب نفقته عليه (قوله مثلاً) أشار بهذا إلى انه لا مفهوم للكلام بهذا الحكم بل مثله لألبسه ولا أركبه الأيام الخ (قوله لا أكله الأيام الخ) مثله لا أكله فقط حيث لا بساط ولا نية الخ (قوله فى حلفه على كايام) أى بأن حلف لا أكله أياماً أو شهوراً أو سنين (قوله لأنها أقل الجمع) أو رده عليه أن التكرار فى سياق النقي تعم فقضاء أنه لا يكلمه أبداً وان التكثير كالتعريف ويحجب بان العرف جرى فى التكثير على عدم الاستغراق فإنه يتبادر منه ان معنى لا أكله أياماً لا أتركه يوماً (قوله ولا يحسب يوم الحلف) أى لا يحسب يوم الحلف من الأيام الثلاثة حيث سبق اليقين بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فان كلف فيه حنت وكذا يقال فيما بعد من كلام المصنف وقيل ان يوم الحلف لا يلغى بل تسكمل بقيته من اليوم الذى يلى اليومين الصحيحين وظاهر ما فى كتاب النذور ترجيحه وكلام بعض الشراح يقتضى ترجيح القول الأول فان وقع الحلف ليلاً اعتبرت صبيحة ذلك اليوم من الأيام الثلاثة قولاً واحداً اه عدوى (قوله قولان) الأول للعتية والواضحة والثانى لابن القاسم فى الموازية والأول مبنى على تقديم المقصد الشرعى على العرف القولى والثانى بالعكس والراجع من القولين والأول كما فى المج (قوله وسنة فى حين الخ) لعل هذا إذا اشتهر استعمال هذه الالفاظ عرفاً فى السنة والإقايمة أقل ما يصدق عليه لغة اه بن (قوله فى حين) أى فى حلفه لا أكله حيناً أو زماناً أو عصراً أو دهراً (قوله بخلاف الأخيرة) أى بخلاف الثلاثة الأخيرة وهى زمان وعصر ودهر فإنه يلزم فى تعريفها الأبد رعباً للعرف وان كان الزمان هو الحين لغة فان جمع بين هذه الالفاظ بالواو فى يمين واحدة بان قال والله لا أكله حيناً وزماناً وعصراً ودهراً حمل على التأكيد على الظاهر وان جمع بينها بالفاء أو ثم فلهما فيرة وان قال احبنا أو زماناً أو عصراً أو دهراً لزمه ثلاث سنين (قوله أو بتزوجه بغير نسائه الخ) أى ولو دخل بها (قوله لدناءتها عنهن) أى بالنظر للعرف كالكتاتبة والفقيرة والزانية (قوله ومعنى حنت أنه لم ير) أى أو يحمل حنته على ما إذا عزم على الضد (قوله بانواع الضمان كلها) أى سواء كان ضمان غرم أو ضمان وجه أو ضمان طلب وبهذا قيد التكفل فى كلام المصنف بالمال كما قيدت به المدونة * والحاصل انه إذا حلف لا أتكفل بمال فإنه يحنت بضمأن الغرم أو بضمأن الوجه ان لم يشترط عدم الغرم ولا يحنت بضمأن الطلب وإما إذا حلف لا أتكفل

كان يعنى بالدخول أو بالطول وأطلع عليه بعد مضيه بر إن أطلق أو اجل ولم ينقض الاجل الا بعد النسي (و) حنت (بضمان الوجه) فى حلفه (لا أتكفل) بمال لانه يؤول للمال عند تعذر الغريم (إن لم يشترط عدم الغرم) عند تعذره والافلا لأنه يصير ضمان طلب وهو لا يحنت به فان حلف لا أتكفل وأطلق حنت بانواع الضمان كلها

(و) حنث (به) أى بالضمان (الوكيل) عن شخص ولم يعلم بأنه وكيله (فى) حلفه (لا أضمن له) أى للشخص (إن كان) الوكيل المضمون له (من) ناحيته (أى للشخص كقريبه (١٥٦) وصديقه (وهل) الحنث (إن علم) الحالف أنه من ناحيته ليكون بذلك أنه علم بالوكالة

فإن لم يعلم فلا حنث أو الحنث مطلقا علم أنه من ناحيته أولا (تأويلان) أما إن علم أنه وكيل فالحنث اتفاقا (و) حنث الحالف المخبر بفتح الباء (بقوله ما ظننته) أى ذلك الشخص قاله (أى ذلك الخبر (لغيرى) أولا جحد بدون غيرى (لخبر) بالكسر متعلق بقوله أى بقوله لمن أخبر بخبر ناقله عن شخص كان قد أسره الحالف وحلفه ليكنمه ولا يبيده لاحد كما أشار له بقوله (فى) حلفه (ليسرته) ولا يخبر به أحدا فنزل قوله ما ظننته الخ منزلة الاخبار به ولو لم يقصد لأن الحنث يقع بأذى سبب (و) حنث (بأذيه) أى بقوله لزوجه مثلا اذهبي أو انصرفي (الآن) ظرف لحنث القدر ولو حذف ماضر (إثر) أى عقب حلفه (لا كلمتك حتى) فعلى) كذا الآن قوله اذهبي كلام قبل الفعل (وليس قواه) أى قول المحلوف على ترك كلامه (لا أبالي) بك (بدأ) يوجب حل اليمين (لقول آخر) فى حلفه (لا كلمتك حتى تبدأ) فى

وأطلق فإنه يحنث بانواع الضمان الثلاثة كلها (قوله وحنث به الخ) * حاصله أنه إذا حلف لأضمن فلانا فإنه يحنث بضمانه لو كيله فيما اشتراه أو اقترضه للمحلوف عليه والحال أنه لم يعلم بوكالته له بشرط أن يكون ذلك الوكيل المضمون فى الواقع من ناحية الموكل صديقا ملاطفا أو قريبا فان لم يكن من ناحيته فلا حنث وأشار المصنف بهذا لقول المدونة ومن حلف أن لا يشكفل لفلان بكفالة فشكفل لو كيله ولم يعلم بوكالته عنه فإن لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحنث الحالف اه ومفهوم الشرط أن الوكيل لو كان من سبب فلان وناحيته فإن الحالف يحنث (قوله تأويلان) سببهما أن ابن المواز قيد الحنث قلاعن مالك وأشهب بما إذا علم الحالف أنه من ناحيته بأن علم بقرابته أو صداقته فذكر عياض عن ابن يونس أنه حمل المدونة عليه وحملها هو على ظاهرها علم أنه من ناحيته أم لا وعلى التأويل الأول إذا ادعى الحالف أنه لم يعلم أن ذلك الوكيل من ناحية المحلوف عليه فإنه يصدق كانت يمينه بالله أو بالطلاق أو بالعق أن كان غير مشهور بأنه من ناحيته فإن كان مشهورا بأنه من ناحيته لم تقبل دعواه إذا كانت يمينه بطلاق أو عتق مع الرافعة وتقبل إذا كانت اليمين بغيرهما أو بهما مع الفتوى اه بن (قوله) أما إن علم أنه وكيل فالحنث اتفاقا الأولى مطلقا أى سواء كان من ناحيته أولا علم بأنه من ناحيته أولا * والحاصل أنه إن علم بالوكالة فالحنث مطلقا وإن لم يعلم بها فلا يحنث إلا إذا كان من ناحيته فى الواقع وهل يشترط علمه بأنه من ناحيته أولا خلاف وكل هذا إذا ضمن الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه للمحلوف عليه وأما لو ضمن الحالف الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه لنفسه فإنه لا يحنث ولو علم حين الضمان أنه وكيل المحلوف عليه (قوله) وبقوله الخ صورتهما أعلم زيد خالدا بأمر واستحلفه على كتابته ثم إن زيدا أسره لغير خالد فاسره ذلك الغير لخالد وأخبره به فقال خالد للمخبر لما ظننت أن زيدا قال ذلك الأمر لغيرى فإنه يحنث بذلك لتنزيل قوله ما ظننته قاله لغيرى منزلة الاخبار (قوله وبأذيه الخ) صورتهما قال لزوجه أن كلمتك قبل أن تفعلنى الشيء الفلانى فانت طالق ثم قال لها اذهبي فإنه يحنث الآن بذلك لأن قوله اذهبي كلام قبل أن تفعل المحلوف على فعله وهذا هو المشهور ومقابل لابن كنانة أنه لا يحنث ومثل ما ذكره المصنف ما إذا حلف لا كلمتى حتى تقولى أحبك فقالت له عفا الله عنك أنى أحبك فيحنث بقولها عفا الله عنك لأنه كلام صدر منها قبل قولها أحبك (قوله ظرف لحنث القدر) أى أنه يحنث من الآن عقب قوله اذهبي ولا يتوقف الحنث على كلام آخر خلافا لابن كنانة والظاهر أنه ظرف لأذهبي تأمل (قوله) وليس قوله لا أبالي الخ صورته حلف بالطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيدا مثلا حتى يبدأ بالكلام فقال له زيد إذا والله لا أبالي بك فإن هذا لا يكون تبذرا معتدا بها فى حل اليمين فإن كلمة قبل صدور كلام غير هذا حنث وإنما لم يجعل قوله لا أبالي بك كلاما لأنه فى جانب البر وهو لا يحصل إلا بكلام معتد به وجعل قوله اذهبي كلاما لأنه فى جانب الحنث وهو يحصل بأذى سبب ثم إن ظاهره أن لا أبالي لا يعدبدا معتدا به ولو كرر ولو قال والله لا أبالي وهو كذلك كفى التوضيح نقلا عن ابن القاسم فى العتبية (قوله وبالإقالة الخ) * حاصله أن من باع سلعة لشخص بشمن لم يقبضه من المشتري ثم إن المشتري سألته فى حط شيء من الثمن فحلف البائع لا ترك من حقه شيئا فتعايل فى السلعة المبيعة فإن كانت قيمتها حين الإقالة قدر الثمن الذى بيعت به فاكتر تحقيقا فلا حنث وإن كانت أقل منه حنث إلا أن يدفع له المشتري ما نقصته القيمة والا فلا حنث ما لم يكن الدفع على وجه الهبة والا

لا احتياط فى جانب البر (و) حنث بائع سلعة بشمن لم يقبضه من المشتري (بالإقالة فى) حله حين سألته المشتري فيحنث حذيفة شيء من الثمن (لا ترك من حقه شيئا إن لم تف) قيمة السلعة بالثمن الذى بيعت به الآن يدفع المشتري ما نقصته ومفهوم أن لم تف

أما إن وقت بان كانت وقت الإقالة قدر الثمن فأكثر فلا حث (لأن آخر الثمن) في خلفه (١٥٧) لا ترك من حقه شيئا من غير

حط فلا حث (على المختار)
لأن الاجل إنما يكون له
حصه من الثمن إذا وقع
ابتداء واما بعد تقرر فليس
من الوضعية بل من حسن
العاملة (ولأن دفن مالا)
ثم طلبه (ثم وجدته) حال طلبه
(ثم وجدته مكانه) الذي
دفنه فيه وأولى في غيره إن
كان من متعلقاتها (في)
حلفه ولو بطلاق وعتيق
معين لقد أخذت (لأن
الغنى أنه إن كان أخذ لم
ياخذ غيرك فإن وجده
عند غيرها حث إن كانت
يمينه بطلاق أو عتيق معين
(و) حث زوج (بتركه)
أي الزوجة (علما بخروجها
بلاذن وأولى أن لم يعلم
(في) حلفه (لاخرجت)
مثلا (بلاذني) فليس
عليه بخروجها إذا نكحها فإن
أذن اشترط عليها بأذنه كما
مر (لا) يحث من حلف
لا يأذن لزوجته إلا في كذا
كيت ابها (إن أذن) لها
في الخروج (لأمر) معين
مما حلف عليه كيت ابها
(فزادت) على ما أذن لها
فيه (بلا علم) منه حال
الزيادة فعلمه بعد الزيادة
لا يوجب حثا فإن علم حال
الزيادة حث لأن علمه
بالزيادة حالها أذن منه فيها
وقد حلف على النع منها إذ
الموضوع أنه حلف لا يأذن
لها إلا في نوع معين فليست
هذه المسئلة من تنعم ما قبلها
بل هي مستقلة بدليل قوله

فيحث أه شيخنا عدوى (قوله أنها إن وقت الخ) اشتراط الوفاء في عدم الحث مبنى على أن الإقالة
بيع وأما على أنها رد للبيع الأول فلا حث مطلقا ولو كانت القيمة حين الإقالة أقل من الثمن الذي حصل
به البيع لأن بساط يمينه إن ثبت لى حق فلاضع منه شيئا وحيث انحل البيع ورد فم يثبت للبائع حق
عند المشتري (قوله لا إن آخر الثمن) عطفت بحسب المعنى على قوله وبالإقالة أى لا بتأخير الثمن
(قوله إذا وقع ابتداء) أى إذا اشترط في صلب العقد وقوله واما بعد تقرر أى الثمن وقوله فليس أى الاجل
من الوضعية (قوله ولا أن دفن مالا) لا مفهوم الدفن بل مثله الوضع بلا دفن (قوله فلم يجدته حال طلبه)
أى لنسيانه المكان الذى دفنه أو وضعه فيه (قوله لم وجده مكانه) أى ثم اعين فيه النظر ثانيا فوجده
في مكانه الذى دفنه فيه (قوله وأولى في غيره) وجه الأولوية عذره في الجملة إذا نقل عن مكانه واحتمل
أنها الناقلة وما ذكره الشارح من تساوى الحالتين في عدم الحث هو ما لا يخفى ومقتضى كلام ابن
عرفه خلافا لابن بشر حيث قال بالحث في الثانية (١) لفريضة انظر التوضيح * وحاصل ما فى
المقام أنه لا حث إذا وجده في محله أو تبين أنها أخذته لوجوده فى مكان من متعلقاتها وسواء كان حين
الحلف معتقدا أنها أخذته أو ظانا أو شاكا وسواء كان الحلف بطلاق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة
لا حث فيها وذلك لأن معنى يمينه أنه إن كان قد أخذ لم ياخذ غيرك أى وقد ظهر أنه لم يؤخذ أو أنها
أخذته واما إذا كان حين الحلف جازما بعدم الأخذ والحال أنه قد وجد فى موضعه أو تبين أنها
أخذته فإن كانت اليمين طلاقا حث وإن كانت بالله كانت غموسا لا كفارة فيها فهذه أربع صور تضم
للأثني عشر المقدمة فالجملة ستة عشر واما إن تبين أن غيرها أخذته أو لم يتبين شيء فإن كان حين اليمين
جازما بعدم أخذها أو ظانا عدمه أو شاكا فى ذلك فإن كانت اليمين بغير الله حث وإن كانت بالله كانت
غموسا لا كفارة فيها فهذه اثنتا عشرة صورة وإن كان حين اليمين جازما بأخذها له أو ظانا له فإن لم يتبين
أخذ أحد له فلا حث كانت اليمين بالله أو غيره وإن تبين أن غيرها أخذته حث إن كانت اليمين بغير
الله ولا حث إن كانت اليمين بالله لأنها لغو * والحاصل أن الأحوال أربعة تارة يوجد المال فى
مكانه وتارة يوجد عندها وتارة يوجد عند غيرها وتارة لا يوجد أصلا وفى كل إما أن يكون حين
الحلف جازما بانها أخذته أو بانها لم تأخذ أو ظانا أخذها أو شاكا فيه فهذه ستة عشر وفى كل إيمان
يكون الحلف بالطلاق أو غيره فالجملة اثنتان وثلاثون صورة وقد علمتها (قوله من متعلقاتها) أى
من متعلقات المرأة المحلوف عليها بانها أخذته (قوله إن كانت يمينه بطلاق الخ) أى لأن كانت يمينه
بالله أو بصفته لأن هذا من لغو اليمين واللغو لا يفيد فى غير الله والموضوع أنه حلف معتقدا أخذها
أو ظانا له (قوله وبتركهها علما) * حاصله أنه إذا حلف لا خرجت أولا فقلت كذا إلا بأذني فانه
يحث بخروجها بغير إذنه سواء علم بخروجها ولم يمنعها أو لم يعلم بخروجها أما حثه إذا لم يعلم بخروجها
فظاهر وأما حثه إذا علم بخروجها ولم يمنعها فلأن علمه بخروجها وعدم منعها منه ليس اذنا فى
الخروج فلا بد من الاذن الصريح ولا يكفي العلم لأن الاذن هنا فى جانب البر والبر محتاط فيه فلذا
كان العلم بخروجها غير كاف فيه ولا بد فيه من الاذن الصريح بخلاف الاذن فى المسئلة الآتية فانه
فى جانب الحث وهو يقع بأذى سبب فالعلم فيه بمثابة الاذن فلذا حث به (قوله فإن أذن اشترط)
أى فى بره عليها بأذنه قبل خروجها (قوله لا إن أذن لأمر الخ) صورته أنه حلف لا يأذن
لزوجته فى الخروج إلا لبيت ابها مثلا فاذن لها فى ذلك فزادت عليه بان ذهبت لغيره قبله أو بعده
أو اقتصرت على غيره من غير علم حال الزيادة فلا شيء عليه وأما الزادات وهو عالم بزيادتها ولم يمنعها فانه

(١) قوله فى الثانية لعل الصواب فى الأولى أه

لأعلم واما لو حلف لا يخرجت إلا بأذني فاذن لها فى امر فزادت فالحث مطلقا علم بالزيادة أو لم يعلم إذا لم يأذن إلا فى خاص لا فى الرائد عليه

وقيل لا يبحث مطلقا لأن العاق عليه وهو الأذن قد حصل ولا دخل للزيادة في الحث ولا عدمه إلا أن يقول لها لا أذن لك في غيره والاحتث مطلقا (و) حث (١٥٨) (يهوده) أى الخالف (لها) أى للدار على وجه السكنى (بعد) أى بعد خروجها

عن ملكه (بملك آخر) بالإضافة والباء ظرفية أى حال كونها في ملك شخص آخر (في) حلفه (لا سكنت هذه الدار) وهى في ملكه أو ملك غيره فباعها وسكنها الخالف في ملك من اشتراها (أو) حلفه لا سكنت (دار فلان) هذه إن لم ينو مادامت له (ص) رجوع الشرط للاولى أيضا إذا كانت الدار لغيره أو باعتبار المعنى أى مادامت للمالك (لا) يبحث أن حلف لا سكنت (دار فلان) بدون اسم إشارة وخرجت عن ملكه فسكنها إن لم ينو عنها (ولا) يبحث من حلف لا دخل هذه الدار (إن) دخلها بعد أن (خربت وصارت طريقا) أو بنيت مسجدا فإن بنيت بعد صيرورتها طريقا بيتا حث (إن لم يأمر به) أى بالتخريب فإن أمر به حث معاملة له بنقيض قصده والظاهر أن هذا الحكم مسلم بحجبه الفتوى وإن كان الأمر في الدونة متعلقا بالأكراه لقولها وإن دخلها مكرها لم يبحث إلا أن يأمرهم بذلك (و) حث (في) حلفه (لا باع منه)

يبحث لأن علمه كاذبه وقد حلف أنه لا يأذن لها في ذلك الزائد (قوله) وقيل لا يبحث مطلقا (أى علم بالزيادة أولم يعلم بها والقول الاول شماع ابن ابى زيد من ابن القاسم وهو المتمد والقول الثانى نقل الواضحة عن ابن القاسم وهو ضعيف * واعلم أن محل الخلاف إذا خرجت ابتداء لما أذن لها فيه ثم زادت عليه وأما لو ذهبت لغير ما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما أذن لها فيه بعد ذلك فإنه يبحث اتفاقا سواء علم بالزيادة أم لا ومحملة أيضا ما لم يقل لها لا أذن لك في غيره والإحتث مطلقا اتفاقا (قوله) وبعوده لها أى طائعا لا مكرها لأن الصيغة صيغة برولا حث فيها بفعل المخوف على تركها كرها بالقيود للتقدمة واعتراض على المصنف في تغييره بالعود لأن الحث لا يقيدها إذ لم يكن ساكنا ثم عاد وأجب بان العود قد يطلق بمعنى الدخول أولا كما في قوله تعالى أولتعودن في ملتنا أى لتدخلن وهو المراد هنا * وحاصله أنه إذا حلف لا أسكن هذه الدار أو الدار القلانية والحال أنها في ملكه أو ملك غيره ثم انتقلت للملك شخص آخر فسكنها بعد انتقالها للملك الآخر فإنه يبحث أن لم ينو مادامت في ملكي أو في ملك فلان وإلا فلا حث في سكنها بعد انتقالها للملك آخر (قوله) أى للدار أى المفهومة من قوله لا سكنت هذه الدار (قوله) أى بعد خروجها عن ملكه أى أو ملك صاحبها غيره بدليل ما يأتى (قوله) فباعها أى صاحبها وسكنها الخالف (قوله) أى دار فلان هذه أى فباعها فلان صاحبها وسكنها الخالف وهى في ملك ذلك المشتري وإما حث في هاتين المسئلتين لما في اسم الإشارة من التعيين فلا يزيله انتقال الملك وإتيانه باسم الإشارة يقوى أنه إنما كره تلك (قوله) أى مادامت للمالك أى وهو فلان في الثانية أو الخالف أو غيره في الاولى وإنا احتجج لذلك التكلف لأن للتبادر رجوعه للثانية إذ مقتضى رجوعه للاولى أن يقال مادامت في ملكي أو له وأعلم أن المسئلة الثانية الحث فيها إلا أن ينو مادامت له قولنا واحدا وكذا الاولى الحث فيها ما لم ينو مادامت لى اتفاقا أن كانت الدار له فإن كانت لغيره فقل يبحث مطلقا ولو نوى مادامت له وقيل يبحث ما لم ينو ذلك والا فلا حث وهذا هو المتمد إذا علمت هذا تعلم أن هذا القيد وهو قول المصنف مادامت له يصح رجوعه للاولى مطلقا ولو كانت في ملك الغير على التعمد (قوله) ولأن دخلها بعد أن خربت أى لزوال اسم الدار عنها ومن هذا إذا خرب المسجد لا يطلب له تحية كما في ح ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لا أصل الحبس تأمل (قوله) وصارت طريقا) هذا فرض مثال وزيادة بيان لشرط كما أشار له الشارح وذكر ح الخلاف فيمن ترك داره طريقا مدة طويلة هل تصير وقفا عليه أم لا (قوله) أو بنيت مسجدا) أى بعد خرابها وأعلم أن محل عدم الحث إذا دخلها بعد أن خربت وصارت طريقا أو بنيت مسجدا مفيد بما إذا كان حلفه أنه لا يدخلها كراهية في صاحبها أو في بنائها الذى قد زال وأما لو كان حلفه كراهية في البقعة من الأرض فإنه يبحث بدخولها مطلقا ولو خربت وصارت طريقا أو بنيت مسجدا (قوله) أن هذا الحكم) أى وهو الحث إذا دخلها بعد التخريب والحال أنه قد أمر به (قوله) وإن كان الأمر في الدونة متعلقا بالأكراه) أى لا بالتخريب كما هو ظاهر المصنف ويمكن جعل الضمير في كلام المصنف عائدا على الأكراه بارتكاب تقدير في الكلام والأصل ولا أن خربت وصارت طريقا أو بنيت ودخلها مكرها إن لم يأمر به أى بالأكراه وحينئذ فيكون كلام المصنف موافقا لكلام الدونة (قوله) أقولها الخ نصها وإن حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت أو خربت حتى صارت طريقا لم يبحث فإن بنيت بعد ذلك فلا يدخلها فإن دخلها مكرها لم يبحث إلا أن يأمرهم بذلك فقولهم حملوا ففعلوا به ذلك فإنه يبحث (قوله) إن كان ذلك الوكيل من ناحيته) أى في نفس الأمر بأن

كان

أى من زيد مثلا (أو) حلفه لا باع (له) أى لا أتولى له بيعا بسمرة (بالوكيل)

أى بالبيع أو السمرة لو كبل زيد (إن كان) ذلك الوكيل (من ناحيته) ولم يعلم أنه وكيل والاحتث مطلقا كان من ناحيته أولا

ويحنت (وإن قال) البائع (حين البيع) أنا حلفت أن لا أبيع لزيد وخاف أن تكون وكيله (فقال هو) أي البيع (لي) لاله (تم ص) أي ثبت بالينة (أنه ابتاع) أواع (له) أي لزيد ولو حذف ابتاع لكان أخضر (١٥٩) وأشمل (حنت ولزم البيع) للحالف

مع الحنت مالم يقل الحالف
ان كنت تشتري له فلا بيع
بينى وبينك لم يحنت ولم يلزم
البيع على العتد (وأجزأ)
الحالف فلا يحنت (تأخير)
الوارث (أي وارث
المحلف له ان كان
الوارث رشيدا (في)
حاله بطلاق أو غيره
لأقضيته حقه الى
أجل كذا (إلا أن
تؤخرني) فمات رب الحق
المحلف له قبل الأجل
لأنه حق يورث (لا) لأنه
(في) حقه على (دخول
دار) لأدخلها الابن زيد
وهو غير ربها فمات زيد
فأذن وارثه في الدخول
فلا يكفي إذ الاذن ليس
بحق يورث فلو كان
زيد ربها كفى اذن وارثه
ولا مفهوم للدخول (و)
أجزأ (تأخير وصي) في
الصورة السابقة إذا كان
الوارث غير رشيد وأخر
وصيه (بالنظر) للصغير
ككون التأخير يسيرا أو
خوفا جعدا أو لدا أو
مخاصمة فان أخر لتغير
نظر أجزأ الحالف وان
حرم على الوصي فالتقييد
بالنظر لجواز الاندماج على
التأخير ولو حذفه لكان

كان ذلك الوكيل قريبا للمحلف عليه أو صديقا ملاطفا له فان كان ذلك الوكيل ليس من ناحيته فلا يحنت وهل يتوقف الحنت على علم البائع انه من ناحيته أولا يتوقف قولان واستغنى المصنف بذكرها فيما تقدم عن ذكرهما في هذه المسئلة لموافقتهما في المسمى وان كانت غيرها (قوله ويحنت) أي وإذا كان الوكيل من ناحية المحلف عليه فان البائع يحنت وان قال الخ فهو مبالغة في الحنت (قوله بالينة) احتراماً لعمد الوكيل الوكيل المشتري لنفسه ثم بعد الشراء قال اشترت لفلان المحلف عليه فيبغى ان لا يحنت الحالف بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعيه كذا في خش وعقب قلنا عن أبي اسحاق التونسي ومثله كما نقله شيخنا السيد البليدي عن شيخه سيدى محمد الزرقاني إذا حلف على زوجته بطلاق أنها لا تدخل حماما مثلاً فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا يحنت إلا إذا ثبت بالينة (قوله على العتد) وهو قول اللخمي والتونسي ومقابله ان البيع لازم والشرط باطل ويحنت وهو الموافق لقول المدونة في البيع الفاسد وان قال البائع أي في حال البيع ان لم تأت باليمن إلى أجل كذا فلا بيع بينى وبينك كان البيع ماضيا والشرط باطلا انظره بن (قوله قبل الأجل) أي وأخره الوارث أجزأ ثانيا فلا يحنت بفرار الأجل الأول فلو لم يؤخره الوارث فانه يحنت بفرار الأجل الأول من غير قضاء على العتد خلافا لما نقله ابن حارث عن المجموعة من انه إذا حلف لأقضيته حقه إلى أجل كذا ومات ربه قبل الأجل قضى الحالف ورثته بعد الأجل لم يحنت ثم ان ما ذكره المصنف من اجزاء تأخير الوارث مفيد بما إذا كان ذلك الوارث رشيدا وكان الميت ليس عليه دين والا كان تأخيره غير محز (قوله لأنه الخ) أي لأن تأخير الدين حق يورث فللوارث ان يأخر فضه كما كان لمورثه (قوله لاذنه) أي لا يجزىء إذن الوارث في دخول دار حلف لا يدخلها الابن زيد وهو غير ربها فمات زيد فأذن له وارثه في الدخول فإذا دخلها مستندا لاذن الوارث حنت الا لبساط كما لو كانت أمتة زيد في الدار فحلف لذلك فكفى اذنه وارثه الذي ورث الأمتة (قوله كفى اذن وارثه) أي لأنه ما ورثها صار الإذن حقاً يورث فيكفى اذنه (قوله ولا مفهوم للدخول) أي بل المراد سائر الحقوق التي لا تورث (قوله وأجزأ تأخير وصي بالنظر الخ) يعني لو حلف ليقضينه حقه إلى أجل كذا الآن يؤخره فمات رب الحق قبل أن يؤخره وورثته صغار فؤخره الوصي عليهم فانه يجزىء الحالف ولا يحنت بشرط ان لا يكون على الميت دين محيط والا فالعبرة بتأخير الغرماء وسواء كان تأخير الوصي انظر كخوف لدا وخصام أو كان لتغير نظر غايته ان تأخير الوصي ان كان لتغير نظر كان موجبا لاثمه فقط وينبغي أن يؤخذ الدين حالا فتقييد المؤلف تأخير الوصي بالنظر لأجل جواز الاندماج على التأخير لا لاجزائه ولو حذف المؤلف قوله بالنظر لموافق النقل (قوله أي محيط) أي فليس المراد نفي الدين أصلا بل نفي المحيط فان كان غير محيط فالكلام للوارث أو الوصي وان كان محيطا فالكلام للغرماء فقط كما أشار لذلك الشارح (قوله وتأخير غريم الخ) صورته حلف ليقضينه حقه إلى أجل كذا الا أن يؤخره فمات رب الدين قبل أن يؤخره وعليه دين محيط بماله فاخره بذلك لحق الغرماء فان ذلك يجزى ان أبرء وأدومة الميت من القدر الذي أخرخوا به الحالف ومحل اجزاء تأخير الغريم إذا وقع التأخير من جميع الغرماء وأمالوا أخر بعضهم دون بعض وجب التمجيل لمن لم يؤخره وكذا الورثة ومن غاب فالحاكم يقوم مقامه (قوله حتى يكون كالتأبض من الدين الحالف)

أحسن وقوله (ولادين) أي محيط على الميت قيد في مسئلة الوارث والوصي لأن الكلام عند احاطه الدين إنما هو للغريم لا للوارث والوصي ولذا قال (و) أجزأ (تأخير غريم) للمحلف له (إن أحاط) الدين بماله (وأبرأ) الغريم ذمه المدين المحلف له من القدر الذي أخر به الحالف حتى يكون كالتأبض من الدين الحالف فان لم يحط فلا يجزى تأخير الغريم ولو أبرأه المدين

(لأطانها) اللبلة مثلا
 فحاضت (فوطها حائضا)
 أو صائمة أو محرمة حملا
 لفظ على مدلوله القوي
 وعدم بره حملا له على
 المدلول الشرعي والمعدوم
 شرعا كالمعدوم حسا قولان
 فإن لم يطأها حينئذ حنت
 قطعاً كما قدمه في قوله
 وحنثان لم تكن له نية
 ولا بساط بفوت ما حلف
 عليه ولو لم يمنع شرعي (وفي)
 بره في حلقه لزوجه في
 قطعة لحم (لتأكلها)
 فخطفها مرة (عند مناولته
 إياها وابتلعها) (فشق
 جوفها) عاجلا وأخرجت
 قبل أن يتحلل في جوفها
 منها شيء (وأكلت) أي
 أكلتها المرأة وحنثه
 قولان مع التواني في أخذها
 منه ارجحهما الحنث فإن لم
 تتوان لم يحنث اتفاقا (أو)
 لم تخطفها المرة ولكن
 أكلتها (بعد فسادها) بأن
 تركتها بعد البين حتى
 فسدت (قولان) في كل
 من المسائل الثلاثة وعمل
 القولين في الثانية (إلا أن
 سموت) في شق جوفها
 حتى تحلل في جوفها منها
 شيء فإن تواتر فالحنث
 قطعاً (وفيها الحنث بأحدهما)
 أي التوبين (في) حلقه
 (لا كسوتهما) إياها
 (ونيتة الجمع) بينهما أي عدمه أي لا يكسوها التوبين معا (واستشكل)

الأولى من الميت المحلوف له أي فيتحقق الحق للغريم فيعتبر إذنه وتأخير به (قوله في حلقه
 لأطانها) أي سواء قيد باللبلة مثلا أو أطلق وقوله فوطها حائضا أي فوطها وطناً حراماً مثل أن
 تكون حائضاً الخ وقوله والمعدوم شرعا أي لأن المعدوم شرعا الخ فهو من عطف العلة على الملغول
 (قوله قولان) القولان في هذه المسئلة الأولى لابن القاسم الأول نقل محمد بن المواز في المجموع عنه والثاني
 سماع عيسى عنه (قوله وخينثذ) أي عين إذا حلف لبطانها اللبلة فوجدتها حائضاً واستمر الحيض حتى
 فات الوقت حنت قطعاً فالحنث إذا قيد وأما إذا أطلق فإنه يطأ في المستقبل بعد انقطاع الحيض ولا
 حنث (قوله كما قدمه الخ) أي فيما تقدم تكلم على ما إذا لم يفعله مع المانع وفات وهناتكلم على ما إذا فعله
 مع المانع قبل الفوات فكانه يقول فيما تقدم حنث أن لم يطأ في حالة الحيض وأما أن وطئ قولان
 (قوله لتأكلها) أصله لتأكلتها حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين
 (قوله فخطفها) بكسر الطاء كما هو الأجود قال تعالى لا من خطف الحطفة وفيه لغة رديئة كضرب قاله
 في الصحاح (قوله قولان) أي بالحنث لابن القاسم وعدمه لابن الماجشون وصحح ابن رشد الأول
 لجريانه على المشهور من حمل الإيمان على القاصد والثاني جار على مراعاة الانفاظ كذا في ح
 (قوله مع التواني) أي مع تواني المرأة في أخذها منه حتى خطفها المرة والمراد به أن يكون بين عينية وبين
 أخذ المرة البضعة قدر ماتناولها المرأة وتخوزها دونها فإن كان بينهما أقل فهو عدم التواني وهذا هو
 الذي في سماع أبي زيد كما في نقل وغيره وبه يعلم بطلان ما فسر به خش من أن المراد بالتواني
 أن يكون بين عينية وبين أخذ المرة البضعة ما يزيد على قدر ماتناولها المرأة وعدم التواني أن يكون
 بين اليمين وأخذ المرة قدر ماتناولها المرأة قائلاً كما يفيد المواق مع أن الذي نقله الواق سماع أبي زيد
 المتقدم (قوله فإن لم تتوان لم يحنث اتفاقاً) أي ولو لم تشق جوف المرة وتخرجها (قوله قولان) القولان
 في المسئلة الثالثة لابن القاسم وواقفه على الحنث مالك وعلى القول بعدم الحنث سحنون (قوله وعمل
 القولين في الثانية إلا أن تتواني الخ) أشار الشارح لما هو الصواب من رجوع الاستثناء للمسئلة
 الثانية أعني مسئلة المرة لكن ليس المراد بالتواني هنا التواني بالمعنى المتقدم لأنه يقتضي أن الخلاف مع
 عدم التواني بالتفسير المذكور وليس كذلك إذ عدم الحنث حينئذ متفق عليه كما اعترض بذلك
 الشارح وح على المصنف وأما المراد هنا التواني في شق جوف المرة لان محل قول ابن الماجشون
 بعدم الحنث هو فيما إذا لم تتوان البضعة في جوف المرة حتى تحلل بعضها والاحنث عنده أيضاً كما
 يقوله ابن القاسم فسقط اعتراض الشارح وح * والحاصل أن المسئلة على طرفين وواسطة أن لم
 تتوان المرأة في أخذها لم يحنث اتفاقاً ولو تواتر في شق جوفها أو تركته من غير شق وان تواتر
 في أخذها وتواتر في شق جوف المرة حنث اتفاقاً وان تواتر في أخذها لكن لم تتوان في شق جوف
 المرة فقولان ولا يصح أن يكون قوله الآن تتواني راجعاً للمسئلة الثالثة وهي مسئلة الفساد خلافاً
 لحش وعقب لقول التوضيح وحكي الأحمي وغيره فيمن حلف ليا كان هذا الطعام فتركه حتى فسد
 ثم أكله قولان فحكى القولين مع التواني لامع عدم التواني (قوله وفيها الحنث بأحدهما) أي
 بكسوتها أحدهما (قوله ونيتة الجمع بينهما) الجملة حالية وأولى في الحنث إذا لم يمكن له نية أصلاً
 (قوله أي عدمه) أي ونيتة عدم الجمع بينهما في الكسوة لافي الزمان بأن نوى أنه لا يكسوها بهما معا
 في زمن واحد أو زمنين (قوله بأنه مخالف لنيتة) ظاهره لأن (١) كسوتها أحدهما مخالف لنيتة
 وفيه أن نيتة أن لا يجمع بين التوبين في كسوتها وإذا كساها أحد التوبين صدق عليه أنه لم يجمع بين
 التوبين في كسوتها فإن المخالفة فالأولى أن يقول بأنه موافق لنيتة وتوضيحه أنه استشكل عدم
 (١) قوله ظاهر لأن الخ بل ظاهره أن الضمير لحنثه بكسوته أحدهما أهكته محمد عله .

[دوس]

(فصل) في التمسك
وأحكامه (النذر التمسك)
مسلم) فلا يلزم الكفار
الوفاء به ولو أسلم لكن
يندب بعد الإسلام
(كثف) لاصي وندب
الوفاء بعد البلوغ وحنوق
وشمل المكلف الرقيق
ولرب منه في غير المال إن
أضر به في عمله وعليه أن
عق مالا أو غيره وليس
للسيد إبطاله بخلاف غير
النذر وشمل السفينة
فيلزمه غير المال (ولو) كان
النذر (غضبان) خلافا
لمن قال يلزمه كفارة معين
كأن يقول حال غضبه أن
دخلت دار زيد فعلى كذا
ومنه نذر اللجاج وهو أن
يقصد منع نفسه من شيء
ومعاقبتها نحو قل على كذا
أن كنت زيدا ويلزمه النذر
وهذا من أقسام الميعن عند
ابن عرفة والمصنف يرى
أنه من النذر (وإن قال إلا
أن يدولى) أن لا أنطق
أو إن شاء الله (أو) إلا إن
(أرى خيرا منه) أي من
المنصور (بخلاف) على
كذا (إن شاء فلان
فبمشيئة) من حل أو
عقد كالطلاق والعق فإن
مات قبل أن يشاء أو لم تعلم
مشيئته فلا شيء على الناذر

قبول نيته بأنها مسلوقة للفظه والنية المساوية للفظ تقبل مطلقا في القسوى والقضاء ولو بطلاق وعق
معين مع المرافعة وأجيب بان لا نسلم مساواة نيته للفظ بل نيته مخالفة للفظ لأن قوله لا كسوتها
أيامها كما يحتمل لا كسوتها أيامها جميعا يحتمل لا كسوتها لكل واحد منها على آخره فهذا الاعتبار
سارت النية مخالفة لظاهر اللفظ والنية إذا كانت كذلك تقبل عند التقى مطلقا كانت الميعن بالله أو
بغيره ولا تقبل عند القاضي مع المرافعة إذا كانت الميعن بطلاق أو عق معين والحنث في المدونة
محمول على ما إذا كانت بمينه بطلاق أو عق معين ورفع القاضي وأما لوجاء مستفتيا قبلت نيته اتفاقا
في فصل في النذر أي في أركانه وهي ثلاثة الصيغة وستأتي عند قوله كفه على أو على ضحية والشيء
الملتزم وسيأتي عند قوله وإنما يلزم به مانبب والشخص الملتزم وهو ما أشار له بقوله النذر التمسك - المالح
(قوله وشمل المكلف الرقيق) أي فيلزمه الوفاء بما نذره مالا كان أو غيره (قوله وللسيد منه) أي
أي من تعجيل الوفاء به وقوله في غير المال أي بان كان صلاة أو صوما وأما نص على غير المال لأجل قوله
أن أضر به في عمله وأما المال فله منه من غير شرط ولو قال الشارح ولرب منه من الوفاء به إن كان
مالا أو كان غيره أن أضر به في عمله كان أظهر وحاصل ما لا ين عرفة أن الرقيق إذا نذر ما يتسلق بحسبه
من صلاة أو صوم فإن لم يضر بالسيد لم يمنعه من تعجيله وإن أضر به فله منه من تعجيله ويبقى في ذمته
وإن نذر مالا كان للسيد منه من الوفاء به في حال الرق فإن عتق وجب عليه الوفاء بما نذره فإن رده
السيد وأبطله لم يلزمه كما في كتاب العتق من المدونة خلافا لما في كتاب الاعتكاف منها قول الشارح
وليس للسيد إبطاله أي فإن أبطله بطل ولا يلزمه الوفاء به وقيل لا يطل ويلزمه الوفاء به بعد العتق
على ما علمت من الخلاف (قوله بخلاف غير النذر) أي كالدين فإن للسيد إبطاله (قوله وشمل السفينة)
أي وشمل أيضا الزوجة والمريض فيجب عليهما الوفاء بما نذراه إذا كان غير مال أو مالا ولم يزد على
الثالث فإن زاد على الثالث كان للزوج رد الجميع فإن لم يزد لزمها وكان للوارث رد ما زاد على الثالث
والحاصل أن نذر الزوجة والمريض في زائد الثالث لازم لهما ما لم يرد الزوج والوارث وردهما إبطال
والعبد يلزمه ما نذره سواء كان مالا أو غيره فإن منعه منه السيد فعليه أن عتق مالا أو غيره والسفيه لا
يلزمه ما نذره إذا كان مالا ولولي رده وله هو أيضا رده بعد رشده (قوله فيلزمه غير المال) أي وأما
ما نذره من المال فلا يلزمه لأنه محجور عليه فيه وسواء كان المال قليلا أو كثيرا (قوله ولو غضبان) مبالغة
في محذوف أي وهو لازم ولو غضبان (قوله خلافا لمن قال الخ) أي وهو ابن القاسم (قوله ومنه نذر
اللجاج) أي ومن نذر الغضبان نذر اللجاج فيكون لازما ونذر اللجاج ما يحصل لأجل قطع لجاج نفسه
فأراد بالضرب أو لا غير ذلك والحاصل أن الغضبان ما كان نذره من أجل غضبه من غيره واللجاج ما
كان من نفسه وقد ذكر ح ما يفيد أنه مكروه وقد علم منه أن النذر المكروه لازم بخلاف نذر المكروه فلا
يلزم لقول المصنف فيما يأتي وإنما يلزم به مانبب (قوله وإن قال الخ) عطف على المبالغ عليه فهو داخل
في حيز المبالغة (قوله بخلاف أن شاء فلان فبمشيئة الخ) حاصل ما لم في الطلاق أن التقيد فيه بمشيئة
الله لا ينفع وإنه يلزمه سواء كان شرطا نحو أن شاء الله أو كان استثناء نحو إلا أن يشاء الله وأن التقيد فيه
بمشيئة الغير نافع لتوقف ثروته على مشيئة ذلك الغير سواء كان شرطا نحو أن شاء فلان أو كان استثناء نحو
إلا أن يشاء فلان وأن التقيد فيه بمشيئته هو غير نافع إن كان استثناء نحو إلا أن يدولى هذا إذا كان
الطلاق معلقا أو مطلقا وجعل الاستثناء راجعا للمعلق أو لكل من المعلق والمعلق عليه أما إن جعل
راجعا للمعلق عليه فقط فإنه ينفعه كما ينفعه إن كان شرطا نحو أن شئت فيتوقف ثروته على مشيئته على
النصوص في المدونة كما قلناه في الطلاق عند قوله بخلاف إلا أن يدولى الخ ومثل الطلاق في ذلك

(وإنما يلزم به) أي بالنذر (مأندب) أي طلب طلبا غير جازم فيشمل السنة والرغبة وسواء أطلقه (كقوله على أو طي) بدون شه (ضحية) أو ركتما الفجر أو الضحى أو صدقة أو عمرة أو مئونة لمسكة ولولم يلفظ بالنذر على الصحيح أو علقه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكروه أو مباح أو غيرها (١٦٣) نحو أنه على أن صليت الظهر في وقته أو أن شربت خمرًا أو أن صليت الضحى أو

ركعتين بعد فرض العصر أو أن أكلت هذا الرغيف أو أن شفى الله مريضى لا تصدق بدرهم أو لا تزور وليا لله تعالى فيلزمه أن وجد المعلق عليه ومفهوم ما ندب أن نذر المحرم والمكروه والمباح لا يلزم وكذا الواجب لأنه لازم بنفسه ونذر المحرم محرم وكذا المكروه والمباح على قول الأكثر وقيل مثلهما (وُندب) النذر (الطلق) وهو ما ليس بمعلق على شيء ولا مكرر وهو ما أوجه على نفسه شكرا لله تعالى على نعمة وقت كمن شفى الله مريضه أو رزق ولدا أو زوجة فنذر أن يصوم أو يتصدق وكذا ما ليس شكرا على شيء حصل (وكره) للكره (كندر صوم كل خميس أى الإقدام عليه وإن كان قربة لثقله عند فعله فيكون إلى عدم الطاعة أقرب وخوف فخره في وفائه (وفي كره المعلق) كإن شفى الله مريضى أو أن رزقنى كذا فعلى صدقة بدنيار لأنه كأنه أتى به على

التفصيل المتفق ولم أر نصا مصرحا بذلك في باب النذر والظاهر أن جميع التفصيل المذكور في الطلاق والمتفق يجري هنا في النذر خلافا لما يظهر من كلام عبيد من الفرق بينهما فالمسئلة في كل من البابين على طرفين وواسطة اه بن (قوله) وإنما يلزم به (أى بالنذر بالمعنى الضدري ما ندب ابن عاشر يعنى عمالا يصح أن يقع الإقربة وأما ما يصح وقوعه تارة قربة وتارة غيرهما فلا يلزم بالنذر وإن كان مندوبا كالنكاح والهبة اه بن وما ذكره المصنف من لزوم المندوب بالنذر ظاهره مطلقا سواء أطلق في نذره أو علق فيه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكروه أو مباح كقوله أن صليت الظهر مثلا أو أن شربت الخمر أو أن صليت ركعتين قبل الظهر أو أن صليت ركعتين بعد العصر أو أن مشيت إلى محل كذا فعلى صدقة بدنيار مثلا فإنه يلزمه إذا وجد المعلق عليه وأما إذا لم يوجد فلا يلزمه فقوله المصنف ما ندب أى في المعلق لافي المعلق عليه فالعبرة بالسبب لا بالسبب ولا تفهم من لزوم المندوب أنه يقضى به إذا قضى به ولو لمعين ولو عتقا بل يجب على الشخص تنفيذ المندوب من نفسه وما وقع في التزامات من القضاء بالمندوب إذا كان لمعين دون غيره فقه نظر لأن هذا إنما هو في الهبة والصدقة والعق كذا ذكر شيخنا العدوى (قوله كشه على أو على ضحية) أتى بكاف التثنية إشارة إلى عدم انحصار الضحية في الله على أو على كذا فيلزم بكل لفظ فيه الزام مثل أن شفى الله مريضى أو قدم غائبى أو نجوت من أمر كذا وكذا فانا أصوم يومين أو أصلى كذا أو تصدق بكذا قاله طفي قال ونهت على ذلك لأن بعض القاصرين توهم أن النذر لا يكون إلا بقوله لله على أو على كذا اغترارا منه بظاهر المصنف (قوله أو على ضحية) أن قلت جعله الضحية هنا تلزم بالنذر ينافي ما تقدم من أنها لا تلزم بالنذر ولا يجب إلا بالدع قلت كلامه هنا مبنى على أحد القولين من أنها تجب بالنذر وتعين به وما تقدم مبنى على المشهور من أنها لا تجب عليه إلا بالدع وعلى المشهور يقال في قوله وإنما يلزم به ما ندب أى غير الضحية كذا قرر شيخنا العدوى وفي بن الحق أن الضحية تجب بالنذر في الشاة المعينة وغيرها لكن معنى وجوبها بالنذر في المعينة منع البيع والبدل فيها بعده لأن الوجوب باعتبار العيب الطارئ بعد النذر لأنه يمنع الاجزاء فيها وقولهم أنها لا تجب بالنذر المتنى وجوب تعيين يؤدي إلى إلغاء العيب الطارئ (قوله وكذا المكروه والمباح) أى نذرها حرام أيضا لأنه عظم مالم يعظمه الشرع (قوله وقيل مثلها) أى نذر كل واحد منهما مثل نفسه فنذر المكروه مكروه ونذر المباح مباح وهو ظاهر المقدمات بقى شيء آخر وهو القدوم على نذر الواجب هل هو مكروه أو خلاف الأولى اه عدوى (قوله وندب المطلق) أى ندب القدوم عليه كما في المواق عن ابن رشد خلافا لما في عقب تبالح من إباحة القدوم عليه (قوله وكذا ما ليس شكرا على شيء حصل) أى فالقدوم عليه مندوب كالذى قبله (قوله وفي كره المعلق) أى في كره القدوم عليه وإباحته تردد الكراهة للباحى وابن عاشر والاباحة لابن رشد (قوله كما مثلنا) أى بأن شفى الله مريضى أو نجوت من الأمر الفلانى (قوله فان كان من فعله) أى فان كان المعلق عليه من فعله بأن يقول إن فعلت كذا فعلى كذا وقوله كره اتفاقا أى فيوافق ابن رشد غيره على الكراهة (قوله ولزم البدنة بنذرهما) بأن قال لله على بدنة أو أن شفى الله مريضى أو أن نجوت من كذا فعلى بدنة ولا فرق بين كون النذر مطلقا أو مطلقا فإنه يلزمه هدى بدنة في المطلق بمجرد نذرها وفي المعلق إذا حصل المعلق عليه وكلام

المصنف

سبيل المعاوضة لا القربة المحضة (تردد) وهو لازم بعد الوقوع كالسكر ووعيل التردد إن علقه

بمحبوب ليس من فعله كما مثلنا فان كان من فعله كره اتفاقا كذا ذكرنا لكن ما كان فعلا له قد يكون مندوبا ومباحا ومكروها ومحرما والظاهر الندب في الأول والحرم في الأخير (ولزم البدنة) وهى الواحدة من الأبل ذكر أو أن شفى الله مريضى أو أن نجوت من كذا فعلى بدنة (بنذرهما)

وذكر البدنة ليرتب عليها قوله (فان عجز) عنها (بقرة) تلزمه بدلها (ثم) ان عجز لعدم وجودها أو لعدم ثمنها لزمه (سبع)
 (شاة) كل شاة تجزى، ضحية (لا غير) الشاة فلا تجزى، اطعام أو صيام عند (١٦٣) العجز عنها بل يصبر

لوجود الأصل أو بدله
 أو بدل بدله ويحتمل لا
 غير السبع مع القدرة على
 أكثر خلافا لمن قال يلزمه
 عشرة (و) لزم (صيام)
 نذره (بغير) بمثلثة موضع
 مخالفة المدو من
 فروج البلدان كدمياط
 واسكندرية ومثل الصوم
 الصلاة وأولى الرباط (و)
 لزم النافر (ثلثة) أى ثلث
 ماله الموجود (حين يمينه)
 لما زاد بعده (إلا أن)
 ينقص) يوم الحنث عن
 يوم اليمين (فابقى) أى
 يلزمه ثلثة سواء كانت
 يمينه على بر أو حنث كان
 النقص قبل الحنث أو بعده
 بعد أن يحسب ماعليه من
 دين ولوم مؤجلا كهمزوجته
 (عالى) أى يلزمه الثلث
 بقوله مالى (فى كسبل الله)
 ودخل بالكاف مالى
 للفقراء أو للمساكين أو
 المجاورين أو طلبة العلم أو
 هدية لهم أو هدى أو نحو
 ذلك ان فعلت كذا أو ان
 لم أفعله وحنث واه الوقال
 مالى فى كسبل الله ولم يعلقه
 وحصل فيه نقص فيلزمه
 ثلث مابقى أيضا وان كان
 النقص بتلف ولو بتفريط

للصنف فيمن نذر بلفظ البدنة كما هو واضح وأما لو نذر بلفظ الهدى كليله على هدى أو ان نجوت من
 كذا فلى هدى فان نوى نوعا لزمه والا فالأفضل البدنة اه وانظر من نذر بقرة وعجز عنها هل
 يلزمه سبع شياه كما هنا وهو الظاهر أو يجزئه دون ذلك لأن البقرة التى تقوم مقامها الشياه السبع هى التى
 وقست عوضا عن البدنة بخلاف ما إذا وقع النذر بالبقرة اه شيخنا عدوى (قوله وذكر البدنة) أى
 خصها بالذكر مع ان غيرها كالشاة والبقرة كذلك تلزم بنذرهما (قوله فلا تجزى، اطعام الخ) أى خلافا
 لمن قال إذا عجز عن السبع شياه وما قبلها صام عشرة أيام وقيل شهرين (قوله بل يصبر لوجود الأصل)
 فلو قدر على دون السبعة من الغنم فانه لا يلزمه اخراج شيء من ذلك كما هو ظاهر كلام المؤلف والمواق بل
 يصبر لوجود الأصل أو بدله أو بدل بدله بتمامه وقال بعضهم يلزمه اخراج ما هو قادر عليه ثم يكمل
 ما بقى عند اليسر وهو ظاهر لأنه ليس عليه ان يأتى بها كلها فى وقت واحد وعلى هذا الثانى فلو قدر على
 باقى الشياه والبدنة أو البقرة أو وجدها كلها فهل يكمل على الشياه وهو الظاهر أو يرجع للأصل وهو
 البدنة أو البقرة اه عجز (قوله يلزمه عشرة) أى من الشياه عند عجزه على البقرة مع القدرة على
 أكثر من السبع (قوله وصيام بغير) أى من نذر صوما بغير من الثغور كما قال الله على صوم ثلاثة
 أيام بدمياط فانه يلزمه الاتيان اليه وان من مكة أو المدينة لأن صومه لا يمنع من عبادة الرباط ويأتى
 اليه راكبا ومفهوم الثغر انه لو نذر الصوم بموضع غير ثغر لا يلزمه الاتيان لذلك الموضع ويصوم فى
 مكانه إذ لا قربية فى صومه بذلك للوضع (قوله ومثل الصوم الصلاة) أى فيلزمه اتيان الثغر لفعليها
 وهذا محمول على ما إذا نذر صلاة يمكن معها الحراسة كما إذا نذر الاتيان للثغر لصلاة قيام رمضان مدته
 وأما إذا نذر اتيان الثغر لصلاة واحدة ثم يعود من فور فليصل بموضعه ولا يأتى به كائنص عليه اللحى
 انظر طنى وعلى الثانى يحمل كلام خش وت (قوله وأولى الرباط) أى وأولى فى لزوم
 الاتيان للثغر من نذر الاتيان للثغر من نذر رباطا فيه (قوله ثلث ماله الموجود حين يمينه) أى من عين
 وعدد دين حال وقيمة مؤجل مرجون وقيمة عرض وقيمة كتابة مكاتب (قوله لا زاد بعده) أى
 بهية أو نعاء أو ولادة (قوله إلا أن ينقص يوم الحنث) أى ولو كان النقص باففاق أو بتلف بتفريط
 (قوله بعد ان يحسب الخ) متعلق بما بقى (قوله عالى فى كسبل الله) لم يتكلم المصنف على جواز الاقدام
 على ذلك وقال ابن عرفة مانصه وفى جواز الصدقة بكل المال نقلا الاخمى ورواية محمد وقول سحنون
 فى العتبية من تصدق بكل ماله ولم يبق ما يكفيه ردت صدقته اه ثم اعترض ابن عرفة القول
 الثانى فانظرو وقال ابن عمر المشهور أن ذلك جائز وان لم يبق لنفسه شيئا اه بن (قوله وان كان
 باففاق لزمه ثلث ما أنفقه أيضا) ما ذكره من أنه يلزمه ثلث ما أنفق فى النذر دون اليمين أصله للشيخ
 أحمد الزرقانى وتبعه عجز قال طنى ولم أر هذا التفريق لغيرهما وظاهر كلام المدونة وابن
 رشد وابن عرفة وغيرهم التسوية بينهما فلا يلزمه ثلث ما أنفقه لا فى النذر ولا فى اليمين اه بن
 (قوله وسبيل الله) أى الذى يدفع له ثلث مال الخالف أو الناذر المتقدم هو الجهاد وقوله بمحمل خيف الخ هذا
 تحقيق للرباط لا انه أمر زائد عليه ابن رشد لا يعطى منه مقعد ولا أعمى ولا امرأة ولا صبي ولا قاتل ولا
 مريض ميثوس منه ولا مفلول ولا شبه ولا أقطع احدى الرجاين أو اليد اليسرى اه والظاهر أولوية
 اليمين اه عدوى (قوله بمحمل خيف منه العدو) ظاهر المصنف ان الإقامة بمحمل يخاف فيه من العدو رباط

وان كان باففاق لزمه ثلث ما أنفقه أيضا خلافا لمن جعله شاملا لليمين وغيره (و) سبيل الله (هو الجهاد والرباط بمحمل خيف) منه العدو
 (وأشق عليه) أى على الثلث الذى لزمه بقوله مالى فى سبيل الله (من غير) من باقى ماله لا منه وأما لو قال ثلث مالى فى سبيل الله

فلأنه ينفق عليه منه اتفاقاً (إلا لتصديق به) أي بماله المتقدم في قوله مالى (على معنيين) بالشخص كزيد أو بالوصف كبنى زيد (فالجميع) حين اللين لذلك المعين إلا أن ينقص فما بقى وكذا (١٦٤) يقال في قوله وما سمى وإن معينا ويتركه ما يتركه للفلس (وكذا) نافر

ولو كانت الإقامة بالأهل وهو الذى اختاره الباجى وقال مالك ليس برباط اه بن (قوله فإنه ينفق عليه منه) أي على ذلك الثلث في إيصاله للمجاهدين والمرابطين (قوله أي بماله المتقدم) في قوله مالى فإذا قال مالى صدقة لزيد أو لبنى فلان لزمه إخراج جميع ماله لزيد لأنك فقط وقوله إلا لتصديق الخ استثناء منقطع أي لكن إذا تصدق به على معين فيلزمه جميع المال لأنك فقط (قوله وناذر الصدقة بجميع ماله الخ) كالفائل مالى في سبيل الله أو ثلث مالى في سبيل الله وقوله أو الخالف بذلك أي بكل ماله أو ثلثه كالفائل ان فعلت كذا فمالي كله أو ثلثه صدقة (قوله ثم ثلث الباقى) أي لليمين الثانية (قوله فقولان) الأول قوله ابن رشد عن سماع يحيى من ابن القاسم وقيل ابن رشد الثاني أيضاً عن سماع أي زيد وهو محتمل كونه عن ابن القاسم أو ابن كنانة قاله ابن عرفة اه بن (قوله ولزم مسمى) تقدم انه إذا قال مالى في سبيل الله أو صدقة للفقراء أو نحو ذلك فإنه يجوز ذلك ثلثه وأما إذا سمى شيئاً بان قال سدس مالى صدقة للفقراء أو عينه بان قال على مائة دينار صدقة للفقراء أو عبيدى أو دارى أو فرسى صدقة للفقراء فإنه يلزمه إخراج ماسماه أو عينه وإن استغرق الذى سماه جميع ماله على المشهور خلافا لما روى عن مالك من انه إذا سمى معينا وآتى على جميع ماله لا يلزمه الا ثلث ماله ولما حكاه اللخمي عن سحنون من انه لا يلزمه الا مالا يحجب به (قوله وإن معينا) المراد بالمعين في كلامه ما قبل الشائع فقول المصنف وما سمى يشمل ثلاث صور الجزء الشائع كالنصف والثلث والعدد المعين كمائة أو ألف وما عين بالذات كالعبد والدار والثاني والثالث يمكن أن يأتي على جميع ماله فلذا بالغ عليهما بقوله وإن معينا أي لزمه ماسماه هذا إذا كان شائعا بل وإن كان معينا هذا إذا لم يأت ذلك المعين على جميع ماله بل وإن آتى ذلك المعين على جميع ماله (قوله ونذرهما) بان قال فرسى أو سيفي أو غير ذلك من آلات الحرب في سبيل الله أو نذر لله تعالى (قوله أو حلف بهما وحنث) أي بان قال ان كنت زيدا فرسى أو سيفي في سبيل الله ثم كله (قوله أي لم يمكن وصوله) أي بان لم يوجد من يبلغه على وجه الامانة (قوله بيع) أي هنا وأرسل ثمنه لحل الجهاد يشتري بثمنه هناك ولا يشتري بثمن الفرس سلاح ولا عكسه لاختلاف منفعتهما كما قاله الشيخ أحمد وان لم يبلغ ثمن ما بيع شراء مثله يشتري بالثمن أقرب شئ للمبيع فان لم يبلغ ذلك دفع ثمنه للغازى ولا يحفل في شقص مثله بخلاف الوقف (قوله كهدي نذره) تشبيه في لزوم الارسال فإذا قال هذه البدنة هدى أو لله على الاهداء بهذه البقرة أو الحروف أو البعير وكذا إذا حلف به وحنث كأنك قلت فلانا فعلى الاهداء بهذا الحروف أو بهذه البقرة أو فعلى بدنة أو خروف هديا ثم كله ولزمه ارساله لمكة أو منى ولا يجوز ارسال قيمته إن أمكن وصوله (قوله ولزمه بعثه ولو معينا) أي هذا إذا كان مسلما بل ولو كانت معينا على الاصح وهذا قول أشهب ومثله ما لابن اللواز من أنه يبعه هنا ويرسل ثمنه يشتري به هناك سالما وحل الخلاف بينهما في المعين أما غير المعين كما إذا قال لله على هدى معيب أو بدنة عوراء ولم يعينه فإنه يلزمه شراء هدى سالم باتفاقهما كذا في عقب والذى في التوضيح عن التونسي الأصبه في الميب غير المعين أنه لا يلزمه شئ لأنه نذر هدى مالا يصح هديا كمن نذر صلاة في وقت لا يجوز وما ذكره أشهب من لزوم ارسال الهدى للميب المعين إذا كان يمكن وصوله فإن لم يمكن وصوله وجب ابداله بالسليم بأن

الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الخالف بذلك إخراج الثلث لسكلى يمين فيخرج الثلث لليمين الأولى ثم ثلث الباقى وهكذا (إن أخرج) الثلث الأول لليمين الأولى بعد لزومه وقبل انشاء الثانية وشمل اللزوم النذر واليمين ومعلوم ان النذر يلزم باللفظ واليمين بالحنث فيها (وإلا) بان لم يخرج الأول حتى أنشأ الثاني نذرا أو يميناً وتحت اليمين صورتان ما إذا أنشأ الثانية قبل الحنث في الأولى أو بعده (فقولان) في الصور الثلاث بالتكرار وعدمه بان يكفي ثلث واحد لجميع الأيمان (و) لزم (ماسمى) من ماله إذا كان شائعا كسدسه أو تسعة أعشاره بل (وإن) كان المسمى (معينا) آتى ذلك المعين على الجميع) أي جميع ماله كعبدى ودارى وفرسى ولم يكن له غير ذلك (و) لزم (بعث فرس وسلاح) نذرهما أو حلف بهما وحنث (لحله) أي الجهاد (إن وصل) أن أمكن وصوله (وإن لم يصل) أي لم

يمكن وصوله (بيع وعوض) بثمنه مثله من خيل أو سلاح فان جعل في سبيل الله ما ليس بفرس وسلاح كعبدى أو ثوبى في سبيل الله بيع ودفع ثمنه لمن يزوجه (كهدي) نذره فإنه يبعه لحله مكة أو منى إن أمكن وصوله والبيع وعوض بثمنه من مكة أو غيرها ولزمه بعثه (ولو معينا) ان كان معينا كمن نذر هذه البدنة وهى عوراء مثلا مما لا يهدى لان السلامة انما تطلب في الواجب

الطلاق (على الأصح) ومقابلته يباع ويشترى بثمنه سليم وأما غير المعين كملى بدنة عوراء فيلزمه تسليمها (و) جازله (فيه) أي في
 أي (إذا بيع) لتعذر إرساله (الإبدال بالفضل) دون الأدنى بأن يشتري بهراً أو يبادل غنم (وإن كان) التذرع هدى غالا يهدى
 (كثوب) وعبد (بيع) واشترى بثمنه هدى (وكره بعثه) لما فيه من إيهام تغيير سنة الهدى (وأهدى به) بالبناء المجعول ليشمل رب
 الثوب وغيره وهو راجع للصورتين قبله أي يبيع وأهدى به وكره بعثه أي فإن بعثه يبيع وأهدى به ثم إن ما ذكره من أن مالا يهدى
 يباع ويبيعت عنه لبشترى به هدى هو مذهب المدونة هنا وهو يقتضي وجوب البيع وظاهرها في كتاب الحج وموضع آخر من التذرع
 جواز تقويمه على نفسه وإخراج قيمته وهو مذهب العتبية وإلى كون ما في حجاب مع العتبية (١٦٥) وما فيها هنا متخالفين أو

متوافقين أشار بقوله (وهل
 اختلف) قوله مالك فيها
 أي هل حل ما فيها على
 الخلاف وكان قائلاً قاله وفي
 أي شيء اختلف فقال (هل)
 يقوم على نفسه كافي المدونة
 والعتبية (أولا) يقوم بل يبيعه
 كافي المدونة هنا (أولا)
 اختلاف بل بينهما وفاق
 بأن يبيعه (ندباً) لا وجوباً
 وما في العتبية من الجواز
 لا ينافي الندب (أو التقويم)
 الواقع في العتبية محله (إذا
 كان يمين) حث فيها
 إذ الخالف لا يقصد قرينة
 والبيع الذي في المدونة فيما
 إذا التزم بغير عين فمواقصد
 القرينة (تأويلات)
 ثلاث واحد بالاختلاف
 واثان بالوافق ولو قال
 بعد قوله وكره بعثه وفيها
 أيضاً مع العتبية له تقويمه
 على نفسه وهل خلاف
 أولاً فيباع ندباً أو عند
 انتفاء اليمين تأويلات

يبيع هنا ويرسل عنه ثم يشتري به سليم (قوله المطلق) أي غير المعين (قوله وجازله فيه) أي في الهدى
 سواء كان سليماً أو معيباً إذا بيع لتعذر إرساله الإبدال بالفضل أي بنوع أفضل من نوعه وهذا
 بخلاف ما إذا قال فرسي أو سبني في سبيل الله وتعذر إرساله لحل الجهاد فإنه يباع هنا ويؤوض بثمنه في
 محله مثله من خيل أو سلاح ولا يجوز أن يعوض به من غير جنسه والفرق أن المطلوب في الهدى شيء
 واحد وهو اللحم توسعة للفقراء ولحم الإبل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فإنهما متنافيان
 وما ذكره المصنف من جواز الإبدال بالفضل هو ما صححه ابن الحاجب وقال ابن بشر يعين
 الشراء من نوع الأول ولا يخالف إلى الأفضل (قوله دون الأدنى) أي فلا يجوز ما لم يعجز الثمن عن
 شراء هدى من نوع الأول ومن الأفضل منه وإلا اشترى هدى أدنى من الأول في الجنس فإن قصر
 الثمن عن شراء الأدنى دفع لحزنة الكعبة بصرفونها في مصالحها إن احتاجت والاتصدق به في أي
 محل كان كما سيأتي (قوله بأن يشتري بهراً أو يبادل غنم) هذا التصور للإبدال بالأفضل إشارة إلى أن
 المراد الأفضلية من حيث النوع (قوله كثوب وعبد) بأن قال ثوب أو عبد هدى (قوله وإخراج
 قيمته) أي ليشترى بها هدى (قوله أو مالا يهدى) أي أو قصر ثمن مالا يهدى وقوله عوض الأدنى
 أي عوض بالأدنى (قوله ثم لحزنة الكعبة) هذا قول مالك في المدونة ابن الحاجب فإن قصر عن
 التعويض فقال ابن القاسم يتصدق به حيث شاء وفيها أيضاً يبعثه لحزنة الكعبة ينفق عليها وقيل
 يخص أهل الحرم بالثمن اه وهذا الثالث قول أصبغ وهو موافق لابن القاسم في أنه يتصدق به
 ابتداء لكن خالفه في تخصيصه الصدقة بمساكين مكة والمصنف لم يتبع قول ابن القاسم ولا أصبغ
 وإنما تبع قول مالك وقيد ابن المواز بقوله إن احتاجت (قوله أن يشركهم غيرهم) أي في خدمتها
 والقيام بمصالحها والتصرف فيها والحكم عليها وأما نزاعهم منهم بالكفاية فقد نص الحديث على منعه
 (قوله لأنها) أي خدمتهم إياها ولاية أي بتولية وتمكين منه عليه الصلاة والسلام وذلك لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم أعطى مفاتيحها لجدهم عبد الله بن طلحة وقال لا ينزع هذا المفتاح منك يا بني عبد الدار إلا
 ظالم ونص الإمام على منع التشريك لثلاثهم أن الممنوع إنما هو نزاعهم منهم بالكفاية (تنبيه) أجمع
 العلماء على حرمة أخذ خدمة الكعبة أجرة على فتحها لدخول الناس خلاف لما يعتقد بعض
 الجهلة من أنه لا ولاية عليهم وأنهم يفعلون بالبيت ما شاءوا قاله ح (قوله في حج أو عمرة) متعلق
 بالشيء أي لزم الشيء في حج أو عمرة لمن نذر الشيء لمسجد مكة أو حلف به وحث هذا إذا نذر

لمكان أو وضع (فإن عجز) أي قصر ثمن الهدى الذي لا يصل أو لا يهدى عن هدى أعلى (عوض الأدنى) بأن يشتري به شاة إن أمكن
 (ثم) إن قصر عن الأدنى دفع ثمن الهدى الذي لا يصل أو لا يهدى (لحزنة الكعبة) جمع خازن أي خدمتها وهم بنو شيبة (يصرف)
 فيها) أي بصرفونه في مصالحها (إن احتاجت) وإلا (بأن لم تمنح) (تصدق به) الناذر أو غيره حيث شاء لحزنة الكعبة أو غيرهم ثم أشار إلى
 مسألة ليست من النذر استطراداً وكأنه جواب عن سؤال تقدیره هل يجوز أن يشركهم في خدمتها غيرهم فقال (وأعظم) أي استعظم
 ومنع (مالك) رضي الله عنه (أن يشرك) بفتح التعتبية والراء المهملة (هم) غيرهم لأنها أي خدمة الكعبة (ولاية) منه عليه الصلاة
 والسلام (ولزم) (الشيء) لمسجد مكة (لحن يمين أو نذر في حج أو عمرة بل

(ولو) نذر للمشي (لصلاة) فرضاً أو فلا (وخرج) إلى الحل (من) نذر المشي لمكة وهو (بها و آتى بعمرة) من طرف الحل ماشياً (كمكة) أى كناذر المشي لها (أو) إلى (البيت) أى الكعبة (أو جزئته) المتصل به كبابه وركنه وحيطه وشاذروانه (لاغير) أى لاغير البيت وجزئته مما هو منفصل عنه كرمزم (١٦٦) والمقام وقبة الشراب وأولى الصفا والمروة وعرفة ومحل عدم لزوم (إن لم ينو

نسكاً) حجا أو عمرة فإن نواه يلزمه المشي كالمتصل فإن كان بمكة خرج إلى الحل وآتى بعمرة كما مر ثم لزوم المشي في جميع مامر (من حيث نوى) الناذر أو الحالف المشي منه أن كان له نية (وإلا) يكن له نية يلزمه المشي من حيث (حلف) كوا الله لأحجن ماشياً أو نذر كلفه على المشي إلى مكة (أو) يمتحن من (مثله) أى مثل موضع حلقه في البعد (إن حنث به) أى بذلك المائد وكذا أن لم يحنث به فإنه يجوز له المثل ومحل أجزاء المثل عند عدم النية إذا لم يجز عرف بالمشي من محل خاص وإلّا تعين المشي منه فلو قال وإلّا فن حيث جرى العرف وإلّا فن حيث حلف أو نذر لطابق النقل ولم يحجج لقوله (وتعني) لا بداء مشيه أن لم تكن له نية (محل اعتيد) للحالفين من بلد أو نواحيها (وركب) جوازاً (في) إقامة (المشهل) أى محل النزول كان به ماء أولاً (ولحاجة) بغير المشهل قبل نزوله كحاجة نسبا فعاد

المشي أو حلف به لذلك بل ولو نذره أو حلف به لصلاة (قوله ولولصلاة) أشار بلو لخلاف القاصي إسماعيل القائل إن من نذر المشي إلى المسجد الحرام للصلاة لاللتسك لا يلزمه المشي ويركب إن شاء وقد اعتمد ابن يونس ولم يحك له مقابلاً ونقله المواق معتزلاً به كلام المؤلف وقال ابن بشير أنه المشهور وتبعه ابن الحاجب لكن لما تعقبه في التوضيح على ابن الحاجب بقوله وكلام صاحب الإكمال يقتضى أن قول إسماعيل القاضي مخالف للذهب تبع هنا ما قاله في التوضيح قال طنبى وما ذكره المصنف هو الصواب كما في الإكمال ونقل الأبي عن المازرى أن المشهور أن من نذر الصلاة بأحد المساجد الثلاثة ماشياً إنما يلزمه المشي في المسجد الحرام ولقول ابن عرفة أن قول إسماعيل مخالف لظاهر الروايات ونص كلام الأبي عن المازرى اختصت المساجد الثلاثة لعظمها على غيرها بأن من كان في غيرها ونذر الصلاة بأحدها أنها فان قال ماشياً فقال إسماعيل القاضي لم يلزمه ويأتى ركباً للجميع وقال ابن وهب يلزمه المشي في الجميع والمشهور أنه يلزمه المشي في المسجد الحرام فقط اه فقد تبين مما تقدم تشهير كل من القولين وإن على المؤلف أن يعبر بخلاف اه بن (قوله وخرج من نذر المشي لمكة) أى أو نذر المشي لمسجدها أو للبيت أو لجزئته المتصل (قوله كمكة) أى كأن من نذر المشي لمكة أو للمسجد أو للبيت أو لجزئته كلفه على المشي لباب البيت أو ركنه والحال أنه ليس بمكة يلزمه المشي لمكة في حج أو عمرة (قوله ومحل عدم لزوم) أى محل عدم لزوم المشي لمن نذر المشي للمنفصل عن البيت أو حلف به وحنث إذا لم ينو نسكاً (قوله ومحل أجزاء المثل الخ) الأولى ومحل أجزاء المشي من محل الحلف والمثل عند عدم النية الخ (قوله إذا لم يجز عرف بالمشي) أى أن لم يجز عرف الحالفين بالمشي والناظرين له من محل خاص (قوله ولا يمكنه الوصول لمكة إلا بركوبه) ظاهره أنه إذا أمكنه الوصول بالتحليق فإنه لا يجوز له الركوب ويتعين عليه التحليق والظاهر أن محل ذلك مالم يحصل له مشقة فادحة بالتحليق والإجازة الركوب اه عدوى (قوله لا اعتيد على الأرجح) حاصل كلام ابن يونس كما نقله طنبى أن أبا بكر بن عبد الرحمن يميز ركوب البحر المعتاد للحجاج مطلقاً الحالفين وغيرهم وأن أبا محمد يمنع الركوب المعتاد وإن ابن يونس قيد الجواز بما إذا كان معتاداً للحالفين اعتيد لغيرهم أيضاً أم لا فان اعتيد لغيرهم فقط لم يجز على هذا فعلى المصنف الدرك في نسبة إطلاق المنع لابن يونس وتعبيره عن ترجيحه بالاسم اه بن وأجاب شارحنا عن الاعتراض الأول بما قرر به كلام المصنف (قوله ثم لزوم المشي منه) أى من المحل الذى نوى المشي منه أو من المعتاد للحالفين المشي منه أو الذى حلف فيه أو مثله (قوله تمام طواف الإفاضة) أى وحينئذ فيركب في رجوعه من مكة إلى منى وفى رمى الجمار وأما أن آخر طواف الإفاضة بعد الرمي فإنه يمتحن في حال الرمي (قوله لمن لم يقدمه) أى وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتاً عن غاية لزوم المشي في العمرة (قوله ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة) أى المفهومة من السلام وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتاً عن غاية المشي إذا أخر السعى عن الإفاضة في الحج (قوله وعلى كل) أى من جعل الضمير

للافاضة

السيا (كطريق) أى كما يجوز له مشي في طريق (فرعى اعتيدت) للحالفين فقط أولهم ولغيرهم فان اعتيدت البعدى

للحالفين والقربى لغيرهم تعينت البعدى (وركب) بمرأ اضطراره (ككونه في طريقه ولا يمكنه الوصول لمكة إلا بركوبه) (لا اعتيد) لغير الحالفين واعتيد للحالفين غيره فلا يركب (على الأرجح) فان اعتيد للحالفين فقط أولهم ولغيرهم ركبت ثم لزوم المشي منه (تمام) طواف (الإفاضة) لمن قدم السعى (وسعيها) لمن لم يقدمه ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة وعلى كل يفوته السلام على المسئلة الأخرى

(ورجع) وجوب المسكة من بعض المشى فيمشى الأما كن التي ركها (وأهدى) لتبعيض المشى وآخر هديه لعام رجوعه يحجم بين الجابر النسكى والمالى فان قدمه في عام مشيه الاول أجزاء (إن ركب كثيرا) في نفسه لاقبلا (١٦٧) فهدى فقط (بحسب

السافة) متعلق بكثيرى أى ان السكثرة والقلة باعتبار المسافة صعوبة وسهولة ومساحة (أو) ركب (الناسك) وهى ما يفعله من خروجه من مكة الى رجوعه لى (والإفاضة) أى الرجوع من منى لطواف الافاضة والواو بمعنى مع وكذا الناسك فقط فيرجع لأنها وان كانت قليلة فى نفسها الا أنها كثيرة معنى لأنها المقصودة بالذات وأما ركوب الافاضة فقط فلا رجوع فيه بدليل قوله الآتى كالافاضة فى مفهومه تفصيل يدل عليه بقية كلامه (نحو المصرى) فاعل رجع بل تنازعه رجع وأهدى وركب والراد به من توسط داره وأولى من قرب كالمدنى وسأى حكم البعيد جدا كالافريق فيلزمه الهدى فقط (قابلا) ظرف رجع أى زما قابلا (فيمشى ماركب) ان علمه والا مشى الجميع (فى مثل اللين) متعلق بارجع أى يرجع محرما بأحرمه أو لا وعينه فى نذره أو يمينه بلفظه

للإفاضة أو للعمرة (قوله ورجع وجوبا) ولا يلزم أن يكون الرجوع على الدور وقوله من بعض المشى أى بان مشى بعض الطريق وركب بعضها وكان ماركبه كثيرا فى نفسه (قوله فيمشى الأما كن التي ركها) أى فقط ولو كانت جل الطريق على المشهور وقال ابن الماجشون انه يرجع فيمشى جميع الطريق إن كان ركب الجل أولا وقيل لا يرجع ولو ركب كثيرا ولا يجوز ان يمشى عدة أيام ركوبه اذ قد يركب أما كن ركوبه أولا وحينئذ فلا معنى لرجوعه فلا بد من مشيه أما كن ركوبه وهذا اذا علم أما كن الركوب والا مشى الطريق كلها عام رجوعه (قوله وأخر هديه) أى ندبا وقوله بعد أجزاء أى مع الكراهة (قوله الجابر النسكى) أى وهو رجوعه للعمرة أو الحج والجابر للمالى وهو الهدى (قوله إن ركب كثيرا) أى فى غير الناسك وسواء كان مختارا فى ركوبه أو مضطرا (قوله فى نفسه) أى وليس المراد بكثيرى أكثر المسافة فقط لاقتضائه أن النصف من حيز السير وليس كذلك (قوله فهدى فقط) أى ولا يمشى ماركبه (قوله أى ان السكثرة والقلة) يعنى فى النفس منظور فيها لا اعتبار المسافة سهولة وصعوبة (قوله ومساحة) أى أو مساحة فقط فاذا اختلفت الطرق صعوبة وسهولة اعتبرت السكثرة فيهما مع المساحة وإن كانت كلها صعبة أو سهلة اعتبرت السكثرة فى المساحة فقط وكذا علمت أن كثرة الركوب فى نفسه منظور فيها لصعوبة المسافة وقتها فقد يكون الركوب كثيرا فى نفسه بالنظر لمسافة وقبلا بالنظر لمسافة أخرى كالركوب للعقبة بالنسبة للمصرى والافريقى (قوله أو الناسك والافاضة) هذا قول الامام مالك وهو العتمد وقال ابن يونس الصواب انه لا رجوع عليه لان بوصله لمكة بر والىها كانت اليمين انظر المواقاه بن (قوله الى رجوعه لى) أى لرمى جرة العقبة (قوله بمعنى مع) أى لا يعنى أو ثلاثا فيه قوله الآتى كالافاضة فقط (قوله وكذا الناسك) أى وكذا إذا ركب الناسك فقط (قوله فيرجع) أى وجوبا فى العام القابل ليمشى ماركبه فى العام الاول من الناسك مع الإفاضة أو الناسك فقط ومحل وجوب الرجوع للمشى المذكور ان كان قد ذهب لبلده وعليه الهدى هنا استحبابا وأما اذا مكث فى مكة للعام القابل فحج ومشى للناسك التي ركها أولا فانه يجزئه (قوله فلا رجوع) أى إذا ذهب لبلده (قوله فى مفهومه تفصيل) أى ان قوله أوركب للناسك مع الافاضة مفهومه انه اذا ركب الناسك فقط فقله الرجوع إذا ذهب لبلده وان ركب الافاضة فقط فلا رجوع أصلا (قوله نحو المصرى) أى وكذا للتوسط بين مصر وأفريقية وأولى القريب من مصر وأما القريب من افريقية فيعطى حكمها أفاده عج (قوله توسطت داره) أى كانت داره بعيدة من مكة بعدا متوسطا (قوله فيلزمه الهدى فقط) أى ولا يلزمه الرجوع فنادر المشى أحواله ثلاثة اما أن تكون بلدة قريبة من مكة كالمدنى أو بعيدة عنها بعدا متوسطا كالمصرى ومن الحقبه واما أن تكون بعيدة جدا كالافريقى (قوله أى زما قابلا) ولا يلزم أن يكون الرجوع فورا (قوله وعينه) أى والحال انه عينه (قوله ومحل الرجوع) أى محل رجوع من ركب كثيرا ليمشى أما كن ركوبه (قوله إن ظن أولا أى حين خروجه) أى فى المرة الاولى القدرة أى أو جزم بها وقوله فخالف ظنه أى أو جزمه وتبين عجزه فركب كثيرا وهاتان الحالتان تضربان فى حالات النذر أو اليمين الخمسة وهى أن يكون حين النذر أو اليمين معتقدا القدرة على مشى جميع المسافة أو ظانا القدرة أو شاكا فيها أو متوهما لها أو جاز ما بعدهما فهذه عشرة أحوال يتعين فيها الرجوع ليمشى أما كن ركوبه والهدى

أونيته من حج أو عمرة فلا يرجع بعمرة ان كان عين أو لاحجا ولا عكسه (والا) بان لم يمين واحدا منهما بلفظ ولانية حين نذره أو حلقه بل نذر المشى مبهما وصرفه فى أحدهما (فله) فى عام رجوعه (الخالفه) لما أحرم به أو لا ومحل الرجوع (إن ظن) النادر أو الخالف (أو لا) أى حين خروجه (القدرة) على مشى جميع المسافة ولو فى عامين فخالف ظنه

(والأ) بان لم يظن القدرة حين خروجه أى وقد ظن القدرة حين يمته على مشى الجميع في عام واحد بأن علم أو ظن حين خروجه العجز (مشى) إذا خرج (مقدوره) ولو وصف ميل (وركب) معجوزه (وأهدى فقط) من غير رجوع ثانياً أمان ظن العجز حين يمته أو نوى أن لا يمته إلا ما يطيقه فانه يخرج أول عام ويمشى مقدوره ويركب معجوزه ولا رجوع عليه ولا هدى * ثم شبه في لزوم الهدى وعدم الرجوع قوله (كان قل) ركوبه (١٦٨) بحسب مسافته فالهدى فقط (ولو) كان (قادراً) على المشى (كالإفاضة) أى ركب في

مسيره من ملى لمكة لطواف الافاضة (فقط) من غير ضعيمة للناسك وأما الناسك فقط فيأزمه الرجوع كما تقدم (وكدام عيّن) للممشى فيه فركب فيه وأدرك الحج أو فاته لعذر أو لم يخرج فيه أصلاً لعذر فعليه الهدى فقط من غير رجوع (وليقتضه) ان لم يخرج له لعذر عذر أو خرج وفاته لعذر عذر ويقضيه ولو راكباً (أولم يقدر) عطف على ما لا رجوع فيه أى أو ظن في العام الثاني انه ان خرج لم يقدر على مشى ما ركب فيه فلا يخرج بل يهدى فقط (وكافريق) من كل من بعدت داره جداً فلا يرجع بل يهدى فقط وهذا قسم قوله نحو المصرى (وكان فرقة) أى المشى في الزمان تفريقاً غير معتاد ومشى الجميع (ولو) فرق (بلا عذر) فالهدى فقط واثم بخلاف المعتاد كالمغربى قيم بمصر الشهر ونحوه حتى يأتى إبان الحج وكالافاضة بالعبقة ونحوها فلا هدى

(قوله وإلا مشى مقدوره) أى والا يكن ظاناً القدرة ولا جازماً بها حين خروجه بل كان متوهماً لها أو شاكاً فيها أو جازماً بعدمها وقد كان حال اليمين أو النذر جازماً بالقدرة أو ظاناً لها فنهضة مشى فيها مقدوره ويهدى ولا رجوع عليه ومفهوم قولنا قد كان حين اليمين أو النذر جازماً بالقدرة أو ظاناً لها أنه لو كان حين اليمين أو النذر شاكاً في القدرة أو توهمها أو جزم بعدمها والموضوع أنه في حال الخروج شك في القدرة أو توهمها أو جزم بعدمها فانه يمضى أول عام مقدوره ولا رجوع ولا هدى في هذه الصور التسع فجملة صور السئلة خمسة وعشرون (قوله أمان ظن العجز حين يمته) أى بأن توهم القدرة على المشى وكذا إذا شك فيها أو جزم بعدمها والموضوع انه حين الخروج علم أو ظن العجز وعدم القدرة على مشى الجميع أو شك في ذلك (قوله بحسب مسافته) أى ولو كان له بال في نفسه كما عزا ابن عرفة للدونة (قوله كالافاضة) تشبيه في عدم الرجوع والهدى وان كان الهدى في الأول واجباً وفي الثاني مندوباً وإنما عدل عن العطف للتشبيه لأجل ان يرجع قوله فقط إلى ما بعد الكاف ويعطف ما بعده عليه (قوله وأما الناسك فقط) أى وأما إذا ركب الناسك فقط دون الافاضة وقوله فيأزمه الرجوع أى ولا يجب عليه الهدى بل يستحب فقط مراعاة لمن يقول ان من نذر المشى لمكة إنما يلزمه الإتيان لها ماشياً ولا يلزمه الإتيان بالناسك ولا بهج ولا عمرة (قوله وكدام الخ) هذا تشبيه في لزوم الهدى فقط وعدم الرجوع فإذا قال الله على الحج ماشياً في عام كذا فركب فيه وأدرك الحج أو ركب فيه وفاته لعذر كرض أو لم يخرج أصلاً لعذر فانه لا يلزمه الرجوع في عام آخر وإنما يلزمه الهدى فقط فلو ترك الحج في هذا العام المين عمداً من غير ضرورة أو خرج له ولو ماشياً وتراخى حتى فاته فانه يأثم ويلزمه قضاءه ولو راكباً وهو معنى قول المصنف وليقتضه (قوله أولم يقدر الخ) ليس هذا معارضاً لقوله لسابقاً ولا مشى مقدوره الخ لأن ما مر ظن أولاً أى حين خروجه في العام الأول عدم القدرة وما هنا ظن عدم القدرة في العام الثاني كما قال الشارح (قوله وكان فرقة) وذلك بأن ينزل بمحلات ويقعد في كل محل مدة من الزمان وقد جرت عادة الناس بعدم التزول بها ثم ان ما ذكره المصنف من الاجزاء قال ابن عبد السلام هو الذى في الموازية ومقابله عدم الاجزاء في كتاب ابن حبيب وصوب ابن رشد القول بالاجزاء وصوب ابن عبد السلام عدمه انظر بن (قوله واعترض ح الخ) أى على المصنف في قوله بالاجزاء ولزوم الهدى بانه لم ير من قال بلزوم الهدى أى على من فرق المشى في الزمان تفريقاً غير معتاد ولو بغير عذر كما قال المصنف وفيه نظر فقد صرح ابن رشد في البيان بلزوم الهدى وحينئذ فلا اعتراض انظر بن (قوله وركوب عبقة أخرى) أى وهكذا طول الطريق وقوله لما حصل له من الراحة علة لقوله وفي لزوم مشى الجميع في رجوعه * واعلم ان هذا الخلاف المذكور في التنصيف أى ما إذا كان أما كن ركوبه نصف الطريق وأما كن مشيه نصفها وأما ان ركب كثيراً رجوع ومشى أما كن الركوب اتفاقاً وأهدى أو قليلاً أهدى فقط (قوله تأويلان) سببهما قول المدونة

عليه ولا اثم واعترض الخطاب بأنه لم ير من صرح بوجوب الهدى بل ظاهر اللغوى انه لا مشى عليه (وفي لزوم) مشى وليس (الجميع) في رجوعه ليطلانه (يمشى عبقة) في ذهابه أولاً وهى ستة أميال والمراد مسافة نظير التي ركبها (وركوب) عبقة (أخرى) لما حصل له من الراحة بالركوب المعادلة للمشى فسكانه لم يمضى أصلاً وعدم لزوم مشى الجميع بل مشى أما كن ركوبه فقط وهو الوجه (تأويلان) معهما إذا عرف اما كن ركوبه أو مشيه والامشى الجميع اتفاقاً (والهدى) متى قلنا به وجب معه رجوع أم لا (واجب إلا فيمن شدة) أى ركب (الناسك) أو الافاضة أوها (فندب)

ولو تمشى) في رجوعه (الجميع) مبالغة في الوجوب والندب (ولو) أقصد من وجب عليه المشي ما أحرم به ابتداء من حج أو عمرة بكموطه (آثم) فاسدا (ومشى في قضائه من الميقات) الشرعى إلا أن يكون أحرم قبله (١٦٩) ولا يضمن حيث أحرم (وإن فاتته)

الحج الذى أحرم به وقد كان نذر مشيا معها أو حلف به أى لم يمين حجا ولا عمرة (جملة في عمرة) أى تحلل منه بقطعه ثم قضى الحج الذى فاتته على حكم القوات (وركب) أى جاز له الركوب (في قضائه) لأن النذر قد انقضى وهذا إنما هو للقوات (وإن حج) نادر المشي معها أو من عين الحج بمشيته وكان ضرورة فيها (ناويا نذره وفرضه) مما (مفردا) كان (أو قارنا) يشمل صورتين بأن نوى بالحج الذى في ضمن إحرامه فرضه ونذره أو نوى بالحج فرضه فقط وبالعمره نذره (أجزأ عن النذر) فقط (وهل) محل الأجزاء عن النذر (إن لم يذّر حجا) بل نذر المشي مطلقا أو حلف كذلك وجملة في حج فان نذر الحج ماشيا أو حلف به كذلك لم يجز عن واحد منها للتشريك به أو الأجزاء عن النذر مطلقا ولو نذر حجا (تأويلان) (و) يجب (على الضرورة) إذا نذر معها أو حلف به وحنث (جملة) أى جعل مشيه (في عمرة ثم حج من مكة على الفور) ويكون

وليس عليه في رجوعه ثانية وإن كان قويا أن يمشى الطريق كله وفي الموازية عن مالك ما يعارضها ونصها وإن كان ماركب متناصفا كان يركب عقبة ويمشى أخرى فلا يجزئ إلا أن يمشى الطريق كلها فجعل بعضهم ما في الموازية مخالفا لما في المدونة والمعتمد كلام المدونة وجعل أبو الحسن كلام الموازية تقييدا للمدونة بحمل كلام المدونة على من ركب دون النصف وحمل المصنف في التوضيح وكذا ابن عرفة ما في الموازية على من لم يتحقق ضبط مواضع مشيه من أماكن ركوبه وما في المدونة على من تحقق ضبط أماكن مشيه من أماكن ركوبه فيها تأويلان كلاهما بالوفاق الأول لابي الحسن والثاني للذولف وابن عرفة اه طفى فقول المصنف وفي لزوم مشي الجميع بمشي عقبة وركوب أخرى بناء على أن بينها وفاقا وقول الشارح وعدم لزوم مشي الجميع أى بناء على أن بينها خلافا وأن المعتمد كلام المدونة (قوله ولو مشى الجميع الخ) رد بلو قول ابن المواز إن مشي الطريق كله فلا يهدى عليه لأنه لم يفرق مشيه قال ابن بشر وتعقبه الأشياخ بأنه كيف يسقط ما تقرر من الهدى في ذمته بمشي غير واجب (قوله آثم فاسدا) أى ولو راكبا لأن آثامه ليس من النذر في شيء وإنما هو لانتمام الحج (قوله ومشى في قضائه من الميقات) أى أن كان أحرم منه عام الفساد وقوله إلا أن يكون أحرم قبله أى قبل الميقات في عام الفساد وقوله وإلا فمن حيث أحرم أى وإلا مشى في قضائه من المكان الذى أحرم منه أولا عام الفساد لتسلط الفساد على ما بعد الأحرام وإن كان يؤخر الأحرام عام القضاء للميقات وبعد هذا فالظاهر أن كلامنا من الأحرام والمشي يؤخر في علم القضاء للميقات لأن المدوم شرعا كالمدوم حسا والأحرام قبل الميقات منهي عنه (قوله أى تحلل منه بقطعه) أى ماشيا لتمام سعيها ليخلص من نذر المشي بذلك لأنه لما فاتته الحج وجملة في عمره فكانت جملة فيها ابتداء وقد أدى ما عليه بذلك وقوله أى جاز الركوب يعنى جميع الطريق في قضائه وهل يلزمه المشي في المناسك أولا قولان لابن القاسم مع سحنون ومالك (قوله لأن النذر قد انقضى) أى بمشيته في العمرة التي تحلل بها من الحج الفائت (قوله وإن حج نادر المشي معها) أى وإن حج من نذر المشي لمسكة ولم يمين حجا ولا عمره ثم جملة في حج وقوله أو من عين الحج بمشيته أى أو حج من عين الحج بمشيته (قوله الذى في ضمن إحرامه) أى لأن القارن محرم بها فالجحد وحده يصدق عليه أنه في ضمن إحرامه بالقران (قوله أجزأ عن النذر فقط) أى وعليه قضاء الفرض وهذا مذهب المدونة وقبل أنه يجزئ عنها وقيل لا يجزئ عن واحد منها كما في الشامل (قوله للتشريك) أى لأنه شرك في الحج بين النذر والفرض وفيه أن التشريك موجود حال الإطلاق فالأولى أن يقول لقوة النذر بالتعيين فشابه الفرض الأصل (قوله تأويلان) الأول لابن يونس والثاني لبعض الأصحاب (قوله وعلى الضرورة جملة في عمرة) أى عليه ذلك على جهة الوجوب كما قال الشارح بناء على أن الحج واجب على الفور وكلام ابى الحسن والجلاب فيبدأن جملة في عمرة مستحب وهو مبنى على القول بأن وجوب الحج على التراخي ومفهوم الضرورة أن غيره غير إن شاء جعل مشيه الذى قصده أداء نذره في عمرة وإن شاء جعله في حج وسواء كان مفريا أولا (قوله إذا نذر معها) أى مشيا معها (قوله أى جعل مشيه) أى الذى قصده أداء نذره (قوله ويكون متمتا بشرطه) أى وهو كون حجه في العام الذى اعتمر فيه (قوله ومجمل الأحرام) أى بحج أو عمرة وقوله ناذره أى نادر الأحرام والمراد به حجه إنشاؤه (قوله لفظا أو نية) وهذا صحيح كما صرح به في التوضيح قائلا وقد

(٣٢ - دسوقى - ثانى) متمتا بشرطه (ومجمل الأحرام) ناذره أو الحلف به وحنث وجوبا (قوله أنا محرم) بصيغة اسم الفاعل (أو أحرم) بصيغة المضارع (إن قيد) لفظا أو نية (يوم كذا) أو كان كذا نحو قوله على أن أحرم بحج أو عمرة أول رجب

أومن بركة الحج نحو ان كُلت (١٧٠) زيدافانا محرم أو أحرم بحج أو عمرة كذلك فنحن بان كله وجب عليه ان ينشئ الاحرام

مرح في المدونة بان النية مساوية للفظ خلافا لما يرويه ابن الحاجب من قصره على اللفظ اه بن
(قوله أومن بركة الحج) أي إذا أتيتها (قوله كذلك) أي أول يوم من رجب أو من بركة الحج
(قوله وجب عليه ان ينشئ الاحرام النسخ) سواء وجد صحبة يسير معها أو عدمها (قولا ولا يؤخر للميقات)
أي ولا لوجود رقة لأن القيد قرينة على الفورية (قوله وليس للراد النسخ) أي بل المراد انشاؤه إذا
حصل الوقت أو الفعل الذي قيد به (قوله كالعمرة) أي كما يجعل الاحرام بالعمرة ناذرها حاله كونه
مطلقا أي غير مقيد لها بوقت ان وجد صحبة فإذا قال ان كُلت فلانا فانا محرم بعمرة وكله عجل
الاحرام بها من يوم الحنث وإذا قال لله على أن أحرم بعمرة فانه يجعل الاحرام بها من حين نذره
ان وجد صحبة وإلا لم يلزمه تعجيل الاحرام بها (قوله بالكسر) أي لأنه على فتح اللام يكون المراد
بالاطلاق سواء قيدت بالزمان أولا والتشبيه يقتضي تخصيصها بغير القيدة لدخول القيدة فيما قبله
وأيا الاطلاق يقتضي ان قوله ان لم يعد صحبة يجرى في العمرة القيدة بالزمان وما قبل الكاف
يفتضي عدم جريانه فيها لشموله الحج والعمرة فتناقضا ولا يصح الاطلاق على أن يكون ما قبل
الكاف خاصا بالحج لأن قوله ان لم يعد صحبة إنما هو منصوص في العمرة المطلقة دون المقيدة
فلذلك تعين كسر اللام في مطلقا (قوله أي أو غير مقيد لها بوقت أو مكان) أي والموضوع أنها مقيدة
لفظ الاحرام كإفرضها في المدونة وأما إذا لم يقيد بها نحو قوله في نذرا أو عين على عمرة فلا يلزمه تعجيل
الاحرام بل يستحب فقط كافي ابن عرفة وكذا قوله لا الحج المطلق يعني مقيدا بالاحرام وإلا فلا يلزمه
تعجيل الاحرام بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة والجواهر وابن عرفة في القيد بالاحرام قاله
طني • والحاصل ان نذر على ثلاثة اقسام مقيد بالزمان والاحرام ومقيد بالاحرام فقط وغير مقيد
بالاحرام ولا بالزمان فالاول كان فعلت كذا فانا محرم بحج أو عمرة أو أحرم يوم كذا بحج أو عمرة
ومثله غير المتعلق كأن محرم أو أحرم يوم كذا أو من مكان كذا إذا أتيتها فهذا يلزم فيه تعجيل الاحرام
إذا حصل الوقت أو الفعل الذي قيد به ولو عدم صحبة والثاني ان فعات كذا فانا محرم أو أحرم
بعمرة أو حج فهذا يلزمه في العمرة تعجيل الاحرام بها ان وجد صحبة والا فلا وفي الحج
يؤخر الاحرام لأشهره ان وصل والا فسن حيث يصل والثالث كما لو قال على عمرة أو حج إن
كُلت فلانا وكله فلا يلزمه تعجيل الاحرام بل يستحب فقط كان الاحرام بحج أو عمرة وجد
صحبة أولا كان في أشهر الحج أولا (قوله ان لم يعد) أي فان عدم الصحبة أخر الاحرام لوجودها
(قوله فالتقيدة) أي بالزمان أو المكان (قوله لا نذر الحج المطلق) أي الذي لم يقيد بوقت ولا مكان
(قوله في الصورتين) أي صورة نذر الحج المطلق وصورة نذر المشي المطلق فالاول كأن محرم أو أنا
أحرم بحج أو أنا كُلت فلانا فانا محرم أو أحرم بحج وكله والثانية كلاله على المشي لمسكة أو ان كُلت
فلانا فعل المشي لمسكة وكله (قوله وفي المشي المطلق من الميقات) أي وفي نذر المشي المطلق يحرم من
الميقات فان أحرم قبله اجزا (قوله حقه الخ) أي لان الذي اختار ذلك ابن يونس لابن رشد
اذ لا اختيار له هنا • وحاصل ما في المقام ان الذي قال يحرم من حيث يصل ابن أبي زيد وقال القابسي
يخرج من بلده غير محرم وإينا ادر كته أشهر الحج أحرم قال ابن يونس والراجح • ذهب ابن محمد
وقال ابن عبد السلام انه الظاهر فان كان المصنف اراد ترجيح ابن يونس فكان الاولى ان يقول
على الارجح وان اراد استظهار ابن عبد السلام فكان الاولى ان يعبر بالمستحسن أو المصحح
(قوله ولا يلزم النذر في مالي في الكعبة حيث اراد صرفه في بنائها) أي وحينئذ فلا يلزم النذر شيء من ماله
ولا كفارة يمين على المشهور خلافا لما روي عن مالك من لزوم كفارة يمين وإنما كان النذر باطلا لأنه

أول رجب أو من البركة
ولا يؤخر للميقات الزماني
وهو أشهر الحج ولا
للكافي هذا مراده وليس
الزاد تعجيله الآن بمجرد
النذر أو الحنث (كالعمرة)
أي كما يجعل احرامها حال
كونه (مطلقا) بالكسر أي
غير مقيد لها بوقت أو مكان
(ان لم يعد) في العمرة
المطلقة (صحابة) فالتقيدة
كالحج المقيد يجعل الاحرام
فيها ولو عدم صحبة يسير
معهم مالم يخفف على نفسه
من الاحرام (لا) ناذر
(الحج) المطلق أو الخالف
به فنحن في غير أشهره فلا
يجعله قبلها (و) لا ناذر
(الشيء) المطلق أي من غير
تقيد بعام ولا حج ولا
عمرة فلا يؤمر بالتعجيل
وإذا لم يؤمر به في الصورتين
(فلا شهره) أي فيلزمه
التعجيل فيها عند أشهر
الحج (إن) كان إذا خرج
في أشهره (وصل) لمسكة
وادر ك الحج لكن في الحج
يحرم من مكانه ويخرج وفي
الشيء المطلق من الميقات
(وإلا) يصل فيها كافر يقى
(فن حيث) أي فيحرم
من الزمان الذي إذا خرج
فيه (يصل على الأظهر)
حقه على الأرجح • ولما فرغ
من بيان ما يلزم بالنذر
شرع في بيان ما يلزم منه
بقوله (ولا يلزم) النذر (في)
قوله (مالي في الكعبة أو
بانيها) حيث اراد صرفه في

بنائها ان هدمت اولانية له فان اراد كسوتها وطيبها ونحوها لزمه ثلث ماله للعبادة يصرفونه فيها نذر

ان احتاجت (أو كل ما اكتسبه) في الكعبة أو بابها ان فعلت كذا وفعله (أو نذر هدى) بلفظه أو بدنة بلفظها (غير مكة) كغيره عليه الصلاة والسلام فلا يلزمه شيء فيها لابتسه ولا ذكاته بموضعه بل يمنع (١٧١) بعثه ولو قصد الفقراء للملازمين له

الشريف أو لعمر الولي لقول المدونة سوق الهدايا لغير مكة ضلال أي لما فيه من تغيير معالم الشريعة فان عبر بغير لفظ هدى أو بدنة كلفظ بعير أو خروف فلا يبعثه بل يذبحه بموضعه وبعثه أو استحبابه من الضلال أيضا ولا يضر قصد زيارة ولي واستصحاب شيء من الحيوان مهم ليدبح هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء المحل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهر وأما نذر جنس ما لا يهدى كالثوب والدرهم والطعام فان قصد به الفقراء للملازمين للمحل أو الخدمة وجب بعثه وان أراد مجرد الثواب للنبي أو الولي أولا نيته تصدق به في أي محل شاء ولا يلزم بعث شمع ولا زيت يوقد على القبر وكذا لا يلزم بل يحرم نذر الذهب والفضة ونحوهما لتزيين باب أو تابوت ولي أو سقف مسجد لأنه من ضياع المال فيما لا فائدة فيه دنيا وأخرى وهو ظاهر وجاز له أو لوارثه

نذر لا قربة فيه لأنها لا تنقص قنبي كما في المدونة (قوله ان احتاجت) أي والا تصدق به على الفقراء حيث شاء ومثل ما إذا قال مالي في الكعبة وأراد صرفه في كسوتها في لزوم ثلث ماله للحجبة ما إذا قال مالي في كسوتها أو طيبها (قوله أو كل ما اكتسبه في الكعبة أو بابها) أي أو في سبيل الله أو للفقراء وإنما لم يلزمه شيء للمشقة الحاصلة بتشيده على نفسه فهو كمن ععم في الطلاق وهذا إذا لم يقيد بزمان أو مكان وأما إذا قيد بزمان أو مكان بأن قال ان فعلت كذا فكل ما اكتسبه أو استفيده في مدة كذا أو في بلد كذا فهو في الكعبة أو في بابها أو صدقة على الفقراء أو في سبيل الله وفعل المحلوف عليه فقولان قيل لا يلزمه شيء وهو لا ين القاسم وأصنع وحكي ابن حبيب عن ابن القاسم وابن عبد الحكم أنه يلزمه اخراج جميع ما يستفيده أو يكتسبه بعد قوله في ذلك الأجل أو في تلك البلد والأول ضعيف والثاني هو الراجح لقول ابن رشد هو القياس ولقول ابن عرفة انه الصواب انظر بن هذا كله إذا كانت الصيغة عينا فان كانت نذرا بأن قال الله على التصديق بكل ما اكتسبه أو استفيده فان لم يقيد بزمن أو بلد لزمه ثلث جميع ما يكتسبه بعد قوله لائت ماله وان قيد لزمه جميع ما يكتسبه وهذا كله في صيغة النذر واليمين إذا لم يعين للدفع له وإما إن عينه كله على التصديق على فلان بكل ما اكتسبه أو ان فعلت كذا فكل ما اكتسبه فلان لزمه جميع ما يكتسبه سواء عين زمانا أو مكانا أولا كانت الصيغة نذرا أو يمينا (قوله أو نذر هدى) أي لا يلزم نذر حيوان كمجمل أو خروف نذره بلفظ الهدى أو بلفظ البدنة لغير مكة كأن يقول الله على عجل هديا للمدينة أو لله على بدنة لطندنا (قوله كلفظ بعير الخ) أي بان يقول الله على عجل أو خروف أو جزور للولي الفلاني أو للنبي أو للمدينة (قوله فلا يبعثه) أي ولو قصد به الفقراء للملازمين لقبر الولي أو لقبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بل يذبحه) أي الناذر أو الخالف بموضعه ويتصدق به على فقراء محله وكاله ذبحه له ان يبيعه ويدفع لفقراء موضعه بدله مثل ما فيه من اللحم (قوله وبعثه أو استحبابه) وكذا بعث لحمه من الضلال أيضا هذا هو الشهور ومذهب المدونة قال في التوضيح لأن في بعثه شها بسوق الهدى وقد علمت أن سوق الهدى لغير مكة من الضلال ومقابلته للمالك في الموازية وبه قال أشهب جواز بعثه أو استحبابه لأن اطعام السالكين بأي بلدة طاعة ومن نذر ان يطعم الله فليطعمه اه بن (قوله وأما نذر جنس ما لا يهدى) أي نذره لغير مكة كله على النبي أو للولي الفلاني دينار صدقة أو ستر أو أردب حنطة أو ان فعلت كذا فعلى ما ذكر وحث وأما نذر ذلك بمكة فقد تقدم انه يباع ويشتري بثمنه هدى (قوله ولا يلزم بعث شمع ولا زيت) أي نذره أو حلف به وحث (قوله يوقد على القبر) أي قبر الولي أو على قبر النبي صلى الله عليه وسلم لأن إيقاده على القبر حرام لأنه اتلاف مال ما لم يكن هناك من ينتفع بالوقيد والا فلا حرمة ويلزم ارساله (قوله لتزيين باب) أي سواء كان باب الكعبة أو باب ولي (قوله فيما يظهر) الظاهر كما قاله شيخنا ان به إذا عرض عنه كان لبيت المال وليس له الرجوع فيه (قوله أو مال غير) عطف على مالي من قوله ولا يلزم في مالي في الكعبة أي لا يلزمه في مالي ولا يلزم في مال غير أي لا يلزم في مال غير كله على عتق عبد فلان أو التصديق بماله أو داره على الفقراء (قوله فعليه هدى) أي إذا قصد بقوله على هدى فلان القرية وكذا إذا كان لانية له على المشهور وأما إذا قصد المعصية يعني ذبحه لم يلزمه شيء وكل هذا إذا كان فلان الذي نذر نحره هديا

الرجوع فيه لأنه لم يخرج عن ملكه فيما يظهر فان لم يعلم ملكه فحقه بيت المال (أو نذر مال غير) من عبده أو داره أو غيرها (ان لم يرد) بنذره اياه (إن ملكه) فان أراد ذلك لزمه حين يملكه لأنه تعليق (أو نذر فلان) فلا يلزمه شيء (أو لو كان فلان قريبا) له قوله (ان لم يلفظ) في نذره أو تعليق (بالهدى) فان لفظ به كمل هدى فلان أو نحره هديا فعليه هدى (أو لم ينو) أي الهدى فان نواه فملكه

(أو) لم (بذكر مقام إبراهيم) أو ينوه أو يذكر مكاناً من الأمانة التي يذبح فيها كفى أو موضع من مكة أو في كلامه بمعنى الواو أي فلا يبره إلا في الثلاثة والزوم عند وجود أحدها (والأحب حينئذ) أي حين لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام إبراهيم أو نواه (كنذر الهدى) تشبيه لا قاعدة الحكم أي كما (١٧٣) يستحب في نذر الهدى المطلق نحو لله على هدى (بدنة ثم) عند فقدها (بقرة ثم) فإن عجز

فشاء واحدة والأحبة منسوبة على الترتيب والا فالهدى في نفسه واجب (كنذر الحفاه) بالمد وهو الشيء بل أنزل أي فلا يلزمه الحفاه في نذره الشيء إلى مكة حفاه أو حبوا أو زحفاً من كل ما فيه حرج ومزيد مشقة لأنه ليس بقرية بل معنى متعللاً على العادة ويندب له الهدى (أو) نذر (حول فلان) على عقه لمكة (إن نوى التعبد) لنفسه فلا يلزمه وإنما يلزمه أن يحج هو ماشياً ويهدى ندباً (ولا) ينو التعبد بل نوى بحمله إحجابه أو لا نية له (ركب) هو في حجه جوازاً (وحج به) أي المحلوف بحمله معه إن رضى والا حج وحده (بلا هدى) عليه فيها (ولما) بالفتح كوهى فعل لازم يتعدى بالهزمة قال النبي الشيء أبطلته أي وبطل قول الشخص لله على أو (على السير) أو الاتيان أو الانطلاق (والذهب) والركوب لمكة (الان ينوى اتيانها حاجاً أو مقتمراً فيلزم الاتيان ويركب الان ينوى ماشياً

حراً وأما لو كان عبداً لغيره فلا يلزمه شيء والفرق بين الحر وعبد الغير أن العبد يصح ملكه فيخرج عوضه وهو قيمته وأما الحر فليس مما يصح ملكه ولا يخرج عوضه فجعل عليه هدى إذا قصد القرية انظر بن (قوله) أولم يذكر مقام إبراهيم) أي فإن ذكره لزمه هدى وذلك بأن يقول لله على نحو فلان عند مقام إبراهيم أو في مكة أو في منى والمراد بمقام إبراهيم مقام الصلاة وهو الحجر الذي وقف عليه عند بناء البيت كذا قيل وكلام للدونة يدل لذلك وعليه فالمراد بالذكر الذكر الساتى وقيل إن المراد بمقام إبراهيم قصته مع ولده وإن المراد بذكرها ملاحظتها فمن لاحظ ذلك لزمه الهدى وقول الشارح أو ينوه أو يذكر مكة إنما يتأتى على التقرير الأول لاطى الثاني اه عدوى (قوله) أو في كلامه بمعنى الواو أي أن أو في قول المصنف أولم ينوه أولم يذكر مقام إبراهيم بمعنى الواو لأن عدم لزوم الهدى عند انتفاء الأمور الثلاثة لا عند انتفاء أحدها والزوم عند واحد منها كذا قال الشارح ولا حاجة له لأن أو بعد النفي لنفي الأحاد الدائر وتيقه بانتفاء الجميع * ثم اعلم أن ظاهر المصنف أنه لا فرق بين الأجنبي والقريب في عدم لزوم الهدى عند انتفاء الأمور الثلاثة ولزومه وإن وجد أحدها وهذه طريقة الباجي وذكره أبو الحسن عن ابن المواز عن ابن القاسم وخس ابن الحاجب ذلك التفصيل بالقريب وأما الأجنبي فلا يلزمه فيه شيء ولو ذكر مقام إبراهيم وأما إذا تلفظ بالهدى أو نواه فلا فرق بين القريب والأجنبي في لزوم الهدى وهي طريقة ابن بشير وابن شاس وقد رد المصنف عليها بلو في قوله ولو قريبا انظر ح (قوله) فلا يبره أي من لزوم النذر (قوله) والا فالهدى في نفسه واجب أي أن لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام إبراهيم أو نواه (قوله) كنذر الحفاه تشبيه بقوله ولا يلزم بحال الخ (قوله) والاركب وحج به) إنما يحمل هذا على ما إذا لم ينو شيئاً أما إذا نوى إحجابه فإن الحالف لا يلزمه حج بل يدفع للرجل ما يحتاج إليه من مؤنة الحج فقط كما في أي الحسن * وحاصل كلامه أن للسئلة على ثلاثة أوجه تارة يحج الحالف وحده وهذا إذا أراد الشقة على نفسه بحمله على عقه وتارة يحج المحلوف به وحده إذا أراد إحجابه من ماله وتارة يحجان جميعاً إذا لم يكن له نية وهذا مما لا يختلف فيه وبهذا تعلم ما في كلام الشارح تبعاً لمعنى انظر بن (قوله) فيها أي فيما إذا رضى بالحج معه أو لم يرض وحج النادر وحده (قوله) وإنما لما ماذ كردون الشيء) أي مع أن السير والذهاب مساويان في المعنى المقصود وهو مطلق الوصول (قوله) لأن العرف الخ) يؤخذ من هذا أنه لو جرى عرف بهذه الألفاظ لم يكن لفقهاء شيخنا ويؤيده أن أصل الالفاء مختلف فيه فقد اعتبرها أشهب وبه أخذ ابن المواز وسحنون والبخمي وعن ابن القاسم اعتبار الركوب وقول المصنف لمكة يقتضى أنه إذا قيد بالكعبة لزم وهو فهم ابن يونس لكلام ابن القاسم كافي التوضيح (قوله) ولما مطلق الشيء) أي لأن الشيء بانفراده لا طاعة فيه والزمه أشهب الشيء لمكة (قوله) من غير تقييد بمكة أي فإن قيد بها لزمه الشيء سواء نوى صلاة أو صوماً أو اعتكافاً أو حجاً أو عمرة أو لم ينو شيئاً بل نوى مطلق الشيء لمكة (قوله) ومشي لمسجد الخ) يعني أن من نذر الشيء لمسجد غير المساجد الثلاثة لا اعتكافاً أو صلاة فإنه لا يلزمه الاتيان لذلك المسجد ويفعل تلك العبادة بحمله لحجر لا نشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي

فيلزم وإنما لما ماذ كر دون الشيء لأن العرف إنما جرى بلفظ الشيء دون غيره ولأنه الوارد في السنة (و) لما مطلق الشيء هذا من غير تقييد بمكة لفظاً أو نية كأن يقول لله على شيء أو أن كنت فلاناً فعلت شيئاً (و) لما قوله على (شيء) أي اتيان (لمسجد) غير الثلاثة (وإن لا اعتكاف) فيه (إلا القريب جداً) بأن يكون على ثلاثة أميال فدون (فقولان) في لزوم الاتيان له ماشياً للصلاة أو الاعتكاف وعدم الاتيان بالكعبة بل يجب فعل ما نذره بموضعه كمن نذرهما بمسجد بصيد (تحتلهما) أي المدونة

ماشيا أو راكبا (المدنية) (أو المشرفة بسيد العالمين) (أو إيلياء) بالمدن وربما قصر ويقال إيلياء كخلة بيت المقدس (إن لم ينو) أو ينذر (صلاة) أو صوما أو اعتكافا (بمسجديهما أو يسجديهما) أى للمسجدين فإن نوى ذلك أو سماها لزمه الاتيان وحينئذ (فركب) ولا يلزمه الشيء (وهل) لزوم الاتيان في ذلك مطلقا (إن كان) الناذر قبا (ببعضها) فافضل أو مفضولا (أو) يلزمه (إلا لكونه) قبا (بأفضل)

فلا يلزمه اتيان الفضول (خلاف المدينة) المنورة بأنوار أفضل الخلق (أفضل) عندنا من مكة وهو قول أهل المدينة (ثم مكة) قبيت المقدس والأكثر على أن السماء فضل من الأرض والله أعلم بحقيقة الحال

[درس]

(باب ٤)

ذكر فيه الجهاد (الجهاد) مبتدأ خبره فرض كفاية ويكون (في أهم جهة) فإن استوت الجهات خبر الامام (كل سنة) ظرف لقوله الجهاد فرض كفاية (وإن خاف) المجاهد (محاربا) في طريقه أو طروء على مال أو حريم حال الاشتغال بالجهاد فلا يسقط الجهاد (كزيارة الكعبة) أى إقامة الموسم بالحج كل سنة (فرض كفاية

هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى * وحاصل فقه المسئلة أن من نذر الاتيان لمسجد من المساجد الثلاثة لأجل صوم أو صلاة أو اعتكاف فإنه يلزم الاتيان اليه ن وكذا إذا نذر اتيان ثمر لأجل صلاة أو صوم لزمه اتيانه لا لأعتكاف على ما مر وأما إذا نذر اتيان مسجد غير الثلاثة لأجل صلاة أو صوم أو اعتكاف فإن كان بعيدا من الناذر فلا يلزمه الاتيان اليه وإن كان قريبا منه قولان قيل يلزمه الاتيان اليه ماشيا واستقر به ابن عبد السلام لأنه جاء في الشيء إلى المسجد من الفضل ما لم يأت مثله في الراكب وقيل لا يلزمه الاتيان اليه أصلا وإذا نذر الاتيان لمسجد من الثلاثة أصلا أو اعتكاف لزمه الاتيان اليه وإن كان مقيما ببعضها وهل مطلقا أو لا أن يكون مأهولا أفضل فلا يلزم قولان (قوله) ولغاشي للمدينة أو إيلياء) يعنى أن من نذر الشيء أو السير أو الذهاب للمدينة أو لإيلياء أو خلف بذلك وحث فلا يلزمه الاتيان اليها لا ماشيا ولا راكبا وعمل عدم لزوم الاتيان اليها إن لم ينو أو ينذر صلاة ولو نفلا أو صوما أو اعتكافا بمسجديهما أو يسجديهما لا بالبلدين فإن نوى صلاة أو صوما أو اعتكافا في المسجدين أو سماهما لزمه الاتيان اليهما (قوله) والمدينة أفضل أى لما رواه الطبراني والدارقطني من حديث رافع بن خديج المدينة خير من مكة نقله في الجامع الصغير وحيث كانت المدينة أفضل (١) فيكون الثواب للترتب على العمل في مسجدتها من صلاة أو اعتكاف أكثر من الثواب للترتب على العمل في مسجد مكة

باب في الجهاد

(قوله فرض كفاية) ظاهره مع الامن والخوف وهو ما نقله الجزولى عن ابن رشد والقاضى عبد الوهاب وذلك لما فيه من إعلاء كلمة الله وإذلال الكفر ونقل عن ابن عبد البر انه فرض كفاية مع الخوف ونافذة مع الامن والقول الاول أقوى انظر بن (قوله) ويكون في أهم جهة) أى وللطلب على جهة الوجوب أن يكون في أهم جهة إذا كان العدو في جهات وكان ضرره في بعضها أكثر من ضرره في غيرها فإن أرسل الامام لغير أهم أثم كما صرح به اللقاني فإن استوت الجهات في الضرر خير الامام في الجهة التى يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والا وجب في الجميع وإن كان في جهة واحدة يمين القتال فيها وأشار الشارح بتقدير يكون الى ان قوله في أهم جهة متعلق بمقدر بالجهاد كما هو ظاهر المصنف لانه يقتضى انه لا يقع فرض كفاية الا اذا تعددت الجهة وفيها أهم وغيره ووقع في أهم منها مع انه فرض كفاية ولو كان الخوف في جهة واحدة أو جهات ولم يكن فيها أهم أو فيها أهم وجاهد في غيره وقد يقال لا داعى لذلك التقدير فالمصنف نص على التوجه إذ ربما يتوهم انه في الأهم فرض عين فلا ينافى انه فرض كفاية أيضا اذا كان الخوف في جهة أو جهات لم يكن فيها أهم أو فيها وجاهد في غيره (قوله كل سنة) أى بأن يوجه الامام كل سنة طائفة ويزج بنفسه معها أو يخرج بدله من يثق به ليدعوهم للإسلام ويرغبهم فيه ثم يقاتلهم إذا أبوا منه (قوله) فلا يسقط الجهاد) أى لان قتال الكفار أهم من قتال المحاربين وقال ابن عبد السلام قتال المحاربين أفضل من قتال الكفار وصوب ابن ناجي المشهور أنه ليس بأفضل * والحاصل ان المسئلة في تقديم أحدهما على الآخر وأفضليته عليه خلافة والنظر ارتكاب أخف الضررين فإن استويا قوتل الكفار (قوله أى إقامة الموسم الخ) أى وليس المراد زيارتها

(١) قوله فيكون الخ في عدة أحاديث في الجامع الصغير التصريح بخلافه منها ما رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أبي الدرداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مائة ألف صلاة وفي مسجدى ألف صلاة وفي بيت المقدس خمسمائة صلاة نعم قالوا هذه مزية نظير فضل الصلاة في منى يوم التروية ونحوه على الصلاة في مكة والله أعلم

(كزيارة الكعبة) أى إقامة الموسم بالحج كل سنة (فرض كفاية

ولوامع وال (أى أمير) فى أحكامه ظالم فى رعيته الآن يكون غادرا ينقض العهد فلا يجب معه على الأصح (على كل حر ذو كبر مكافئ قادر) متعلق بفرض كفاية (كالتزام معلوم الشرع) غير العيني وهى الفقه والتفسير والحديث والعقائد وما توقفت عليه من نحو وتصريف ومعان وبيان وحساب وأصول لافلسفة وهيئة ولا منطق على الأصح ولا عروض كما هو ظاهر والبراد بالقيام بها حفظها وقرأؤها وتدوينها وتحقيقها (١٧٤) (والفتوى) وهى الاخبار بالحكم الشرعى على غير وجه الإلزام (ودفع الضرر عن

المسلمين) ومن فى حكمهم من أهل الذمة (والقضاء) وهو الاخبار بالحكم على وجه الإلزام لما فيه من فصل الخصومات ورفع المهرج وإقامة الحدود ونصر المظلوم (والشهادة) أداء وتعملا ان احتيج لذلك (والإمامة) الكبرى (والأمر بالمعروف) أى المطلوب شرعا والنهى عن المنكر أى النهى عنه شرعا بشرط معرفة كل وأن لا يؤدى الى ارتكاب ما هو أعظم منه مفسدة وان يظن الافادة والأولان شرطان لا جواز فيحرم عند فقدمهما والثالث شرط لا وجوب فيسقط عند عدم ظن الافادة ويشترط فى النهى عن المنكر أيضا أن يكون مجمعا عليه أو مختلفا فيه ومرتكبه يرى تحريره لا ان كان يرى حله أو يقلد من يقول بالحل (والحرف المهمة) أى التى بها صلاح الناس وإقامة معاشهم كالخطابة والتجارة والحياكة والفلاحية لا كقصر

لطواف فقط أو عمرة وأفرد هذا عن نظائره الآتية لمشاركته للجهد فى الوجوب كل سنة بخلاف الأمور الآتية فانها واجبة فى كل وقت لا فى كل سنة واعلم أن فرضية إقامة الموسم تحصل بمجرد حصول الشعيرة وان لم يلاحظوا فرض الكفاية نعم ثواب الفرض يتوقف على نيته قاله شيخنا (قوله ولو مع وال جائز) رد بلو على ما روى عن مالك من انه لا يغزى معه (قوله الا أن يكون غادرا ينقض العهد) أى ولومع كافر على الظاهر قاله شيخنا (قوله على كل حر النخ) هذا يشمل الكافر فيجب عليه الجهاد بأن يقتل غيره بناء على أن الكفار مخاطبون بالفروع كذا قيل وفيه نظر اذ كيف يكون الجهاد واجبا على الكافر وقد عدا بن رشد الاسلام من شروط الوجوب كما نقله الواق اه بن وقد يقال لا يرد هذا لان الظاهر ان مراد ابن رشد الوجوب الذى يطالب بسببه الامام وولاة الأمور والكفار لا يتعرض لهم وإن قلنا بمخاطبتهم بالفروع وانهم يعذبون عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر (قوله وهى الفقه) أى العلوم الشرعية غير العينية الفقه النخ وأما الواجب العيني فاعلم أنه لا ينحصر فى معرفة باب معين بل يجب على كل مكلف أن لا يقدم على أمر من طهارة وصلاة وغيرهما حتى يعلم حكم الله فيه ولو بالسؤال عنه (قوله على الأصح) فقد نهى عن قراءة الباجى وابن العربى وعياض خلافا لمن قال بوجوب تعلمه لتوقف العقائد عليه وتوقف إقامة الدين عليها ورد ذلك الغزالي بأنه ليس عند المتكلم من عقائد الدين إلا العقيدة التى يشارك فيها العوام وإنما يتميز عنهم بصفة المجادلة (قوله وهى الاخبار بالحكم الشرعى على غير وجه الإلزام) لاشك ان هذا من جملة القيام بمعلوم الشرع فهو من عطف الخاص على العام (قوله ودفع الضرر عن المسلمين) أى باطعام جائع وستر عورة حيث لم تنف الصدقات ولا بيت المال بذلك وبالمعاونة على رد ما أخذه اللص لصاحبه وبرد الظالم على المظلوم وبغير ذلك (قوله وهو الاخبار) فيه نظر والحق ان القضاء إنشاء الاخبار بالحكم على وجه الإلزام (قوله معرفة كل) أى من المطلوب شرعا والنهى عنه شرعا (قوله وان يظن الافادة) لا يخفى ان ظن الافادة يستلزم عدم التأدية الى منكر أكبر منه لكن ثمة التعداد تظهر عند اختلال القيود لانه اذا اختل الثانى يحرم واذا اختل الثالث يجوز أو يندب (قوله وآكل) الذى ذكره ح فى باب الأذان أنه يكره السلام على الآكل ولا يرد نظره وذكر عجم ان السلام كما يطلب من القادم يطلب من المرافق للجماعة كما يدل عليه الحديث وانه يكره تنزيها السلام على الكفار فان سلموا علينا باخلاص وجب علينا الرد (قوله كشابة) أى سلم عليها بالغ غير محرم والا وجب عليها الرد (قوله ولو آتى على جميع النخ) أى اذا كان لا يحصل لهم ضرر بذلك والا ارتكب أخف الضررين (قوله وان توجه الدفع على امرأة ورقيق) فيه ان توجه الدفع هو عين فرضية الجهاد عليهم فكأنه قال وتوجه الدفع بفتح العدو على كل احد وان كان التوجه على امرأة وهذا غير معقول فالأحسن أن يجعل قوله وان على امرأة مبالغة فى مخدوف والمعنى وتعين بفتح العدو على كل أحد وان كان ذلك لأحد امرأة كذا قرر شيخنا قال الجزولى ويسمى إذ ذاك للمرأة والعبد والصبي

لان

ثوب ونقش وطرز (ورد السلام) ولو من قارى قرآن وآكل أو مصل

لكن بالاشارة ولا يطلب بالرد بعد فراغه منها وكذا يجب الرد على ملب ومؤذن ومقيم لكن بعد الفراغ ان بقى السلم لاعلى قاضى حاجة وواطى ولاعلى مستمع خطبة كشابة (وتجهيز البيت) والصلاة عليه (وفك الأسير) ولو آتى على جميع مال المسلمين فان كان له مال بفك به لم يجب على المسلمين بل يتعين فى ماله (وتعين) الجهاد (بفتح العدو) على قوم (وإن) توجه الدفع (على امرأة)

لأن الجهاد صار واجبا عليهم وأما حيث لم يفجأهم العدو فلا يجب عليهم ولذا لا يسهم لهم اه بن
(قوله ورقى) وكذا صي له قدرة على القتال (قوله وعلى من يقرهم) أى وتعين على من يمكن معارسة لهم
ان يقاتلوا معهم ان عجز من فجأهم العدو عن الدفع عن أنفسهم وعمل التعيين على من يقرهم ان لم يحشوا
على نصائهم ويؤتوهم من عدو يتشاغلهم بمداونة من فجأهم العدو والا تركوا اعانتهم (قوله وتعين
الامام) أى ان كل من عينه الامام للجهاد فانه يتعين عليه ولو كان صيدا مطيقا للقتال أو امرأة أو عبدا
أو ولدا أو مدينا ويخرجون ولو منعهم الولي والزوج والسيد ورب الدين والاراذ بتعيينه على الصبي
بفتح العين وتعين الامام الجاؤة عليه وجبره عليه كايلىزم بما فيه اصلاح خاله لا بمعنى عقابه على تركه
كذا ذكر طفي فلا يقال ان توجه الوجوب للصبي خرق للاجماع اه شيخنا عدوى (قوله ولو امرأة
وعبدا) أى أوصيا مطيقا للقتال كما في النوادر كذا في عقب (قوله بعد التعيين) أى من الامام أو بفتح
العدو بحلة قوم وهذا خارج مخرج المبالغة وكأنه قال وسقط بمرض وجنون النخ ولو طرأ ذلك بعد
التعيين والسقوط هنا مستعمل في حقيقة بالنسبة للمانع الطارى كالمرض والجنون والعمى والعرج
والعجز عما يحتاج اليه في مجازة إذا كان المانع غير طارى كالصبا والانوثة لأن الجهاد لم يرتب عليهما
أولا حتى يسقط بالسقوط بالنسبة اليهما بمعنى عدم الاروم فالمعنى حينئذ ولا يلزم الصبي والانثى وهذا
إذا لم يعين أو عا غير مطبقين والا لزمهما كما مر (قوله وعجز عن تحصيل النخ) أى ومن باب أولى
اختلاف كلمة المسلمين فإذا اختلف سقط الوجوب وسواء كان بتعيين الامام أو بفتح العدو بحلة كما
في النفرادى على الرسالة (قوله مع قدرته على الوفاء) أى يبيع ماعنده وكان ذلك لا يحصل الا في زمان
يلزم على انتقضائه قوات الجيش له ولا يقدر على ادراكه بعد سفره (قوله وإلا خرج بغير إذن ربه
أى وإلا يقدر على وفائه أو كان غير حال ولا يحل في غيبته خرج بغير إذن ربه فان حل في غيبته وعنده
ما يوفى منه وكل من يقضيه عنه (قوله كوالدين النخ) هذا تشبيه في السقوط وهو على حذف مضاف
أى كمنع والدين دية أى وسقط الجهاد بسبب مرض ونحوه كما يسقط كل فرض كفاية بمنع الوالدين
أو أحدهما مع سكوت الآخر أو إجازته على الظاهر (قوله يحر النخ) متعلق بمحذوف مرتبط بقوله
فرض كفاية أى كوالدين في كل فرض إذا كان السفر لتحصيله في بحر أو بر خطر وحاصل كلام
المصنف ان كل فرض كفاية للوالدين أو أحدهما المنع منه إذا كان السفر لتحصيله في البحر أو البر
الخطر لان كان في بر آمن قال الشارح يستثنى من ذلك الجهاد فان لها منع الولد منه مطلقا ولو كان السفر
له في بر آمن ويستثنى أيضا طلب العلم الكفائي إذا خلا محلها عن مفيدة فليس لها منعه من السفر له مطلقا
كان في بحر أو بر خطر أو آمن وأما إذا كان في البلد من يقيد فلهما المنع من السفر له مطلقا وما ذكره
الشارح من ان للأبوين أو أحدهما المنع من السفر لطلب العلم الكفائي ان كان في بلدهما من يقيد
وإلا فليس لها منعه من السفر بطريقة للطروطوشى ونصه ولو منعه أبواه من الخروج للفقهاء والكتاب
والسنة ومعرفة الاجماع والخلاف ومراتبه ومراتب القياس فان كان من يفيد ذلك موجودا ببلده
لم يخرج إلا باذنهما والا خرج ولا طاعة لهما في منعه لأن تحصيل درجة المجتهدين فرض
كفاية واعترض هذا القرافي بان طاعة الأبوين فرض عين فلا يسقط لاجل فرض
الكفاية فلذا قال في التوضيح ان للأبوين ان يمنعا من فرض الكفاية مطلقا جهادا أو علما
كفائيا أو غير ذلك كان السفر لذلك في البحر أو في البر الخطر أو المؤمن وتبعه على ذلك ابن
غازى وقال صواب قوله ببحر كبحر يحر أو بر خطر ليصير تشبيها في المنع وليس له تعلق بالجهاد
وأورد عليه بأنه أى فرق بين فرض الكفاية لهما منعه منه مطلقا وبين التجارة لمعاشه لهما منعه
منها إذا كان السفر لها ببحر أو بر خطر لا ير آمن * وأجيب بان فرض الكفاية لما كان يقوم به

ورقى (و) تعين (على من)
يقرهم (ان عجزوا) عن
كف العدو بانفسهم (و)
تعين أيضا (بتعيين الامام)
شخصا ولو امرأة وعبدا
(وسقط) الجهاد بعد التغير
كما لا يجب ابتداء (بمرض)
وصبا وجنون وعمى
وعرج وانوثة وعجز عن
تحصيل شيء (عنا) له
من سلاح وثقة ذهابا وابا
(ورقى) ولو بشائبة ان لم
يعين كما مر (ودين حل) مع
قدرته على الوفاء والا خرج
بغير إذن ربه (كوالدين)
أى كالسقوط بمنع أحد
والدين دية (في) كل
(فرض كفاية) ولو علما
كفائيا فلا يخرج له الا
باذنهما حيث كان في بلده
من يفيد والا خرج له
بغير اذنهما ان كان فيه
أهلية النظر (ببحر أو) بر
(خطر) بكسر الطاء الا
الجهاد فاهما المنع منه ولو
ير آمن والا العلم الكفائي
فلا يمنعه إذا خلا محلها
عن يقوم به على ما تقدم

أحد الأيوين (الكافر كغيره) فله المنع (في غيره) أي غير الجهاد من فروض الكفاية بخلاف الجهاد فليس له المنع لأنه مظنة قصد توهين الإسلام إلا لقرينة تفيد الشفقة ونحوها (ودعوا) وجوبا (للاسلام) ثلاثة أيام بلغتهم الدعوة أم لا مالم يعاجلونا بالقتال والا قوتلوا (ثم) أن أبوا من قبوله دعوا إلى أداء (جزية) اجمالا إلا أن يسألوا عن تفصيلها (بمحل يؤمن) متعلق بالاسلام والجزية (والا) بأن لم يجيبوا أو أجابوا ولكن بمحل لا تنالهم أحكامنا فيه ولم يرتحلوا لبلادنا قوتلوا (أي جاز قتلهم) (الا) سعة (المرأة) فلا تقتل (الا) في مقاتلتها فيجوز قتلها إن قتلت أحدا أو قتلت بسلاح كالرجال ولو بعد أسرها لان قتلت بكرى حبر فلا تقتل ولو حال القتال (و) (الا) (الصبي) المطبق للقتال فلا يجوز قتله ويجرى فيه ما في المرأة من التفصيل (و) (الا) (المتوه) أي ضيف العقل فالجنون أولى (كشيخ فان) لا قدرة له على القتال (وزن) بكسر الميم أي عاجز (وأعمى) عطف خاص على عام

الغير كان لهما منعه منه مطلقا بخلاف التجارة ولكن الحق ان فرض الكفاية الذي لهما منعه منه مطلقا حتى في البر المؤمن خصوص الجهاد وان غيره من فروض الكفاية كالعالم الزائد على الحاجة فهو كالتجارة فلهما منعه من السفر لتحصيله إذا كان ليس في بلدهما من يفيد حيث كان السفر في البحر أو البر الخطر والا فلا منعه شيخنا عدوى (قوله لاجد) عطف على والدين أي يسقط فرض الجهاد بمنع والدين لا بمنع جد أو جدة وان كان برهما واجبا فيسترضيهما ليأذنا له فان أيا خرج بلا اذن (قوله كغيره) أي كلاب السلم وقوله فله المنع في غيره أي في كل فرض كفاية غيره (قوله الا لقرينة تفيد الشفقة) أي وإلا كان له منعه من الجهاد وهذا التفصيل لسحنون واقتصر عليه المواق وارتضاء الاقاني والذي في التوضيح أن الوالد الكافر ليس له منع ولده من الجهاد مطلقا سواء علم أن منعه كراهة اعانة المسلمين أو شفقة عليه وفي كبير خش لو طلبت أم السلم الكافرة حملها للكنيسة هل يحملها أولا قول ابن القاسم وسحنون فان طلبت دراهم للقسيس فلا يعطيا اتفاقا (قوله ثلاثة أيام) أي كل يوم مرة فإذا دعوا أول الثالث قوتلوا في أول الرابع بعد دعوتهم فيه لاداء الجزية وامتناعهم ولا يدعون للاسلام لا في بقية الثالث ولا في أول الرابع (قوله بلغتهم الدعوة) أي دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وهذا هو المشهور وقيل انهم لا يدعون للاسلام أولا إلا إذا لم تبلغهم دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أما من بلغتهم فلا يدعون إلى الاسلام (قوله مالم يعاجلونا بالقتال) أي أو يكون الجيش قليلا ومن هذا كانت اغارة سراياه عليه الصلاة والسلام (قوله ثم جزية) أي مرة واحدة في أول اليوم الرابع (قوله متعلق بالاسلام والجزية) أي أنه مرتبط بهما معنى فلا ينافي أنه متعلق اصطلاحا بمحذوف أي فان أجابوا لذلك اكتفى به منهم إذا كانوا بمحل يؤمن غدرهم فيه لكونهم تنالهم فيه أحكامنا (قوله والا بأن لم يجيبوا) أي بواحد من الأمرين (قوله قوتلوا) أي أخذ في قتالهم وجاز قتلهم ان قدر عليهم (قوله الا المرأة الا في مقاتلتها) الاستثناء الأول من الواو من قوتلوا والثاني من مقدر دل عليه الاستثناء الأول أي فلا تقتل إلا في مقاتلتها وفي سببه أي إلا بسبب مقاتلتها فتقتل حال مقاتلتها وبعده وليس المراد انها لا تقتل إلا في حال مقاتلتها فقط كما هو ظاهره * واعلم أن للمرأة ثمانية أحوال لانها إما ان تقتل أحدا أو لا وفي كل ما ان تقتل بسلاح أو غيره وفي كل ما ان تؤسر أولا فان قتلت أحدا بالفعل جاز قتلها سواء كانت مقاتلتها بسلاح أو غيره كالحجارة سواء أسرت أم لا وان لم تقتل أحدا فان قتلت بالسلاح كالرجال جاز قتلها أيضا أسرت أم لا وان قتلت برمي الحجارة فلا تقتل بعد الأسر اتفاقا ولا في حال المقاتلة على الراجح وهاتان الحالتان يستثنان من قول المصنف الا في مقاتلتها (قوله ولو بعد أسرها) ما ذكره من جواز قتلها بعد الأسر إذا قتلت أحدا وقتات بالسلاح هو قول ابن القاسم في رواية يحيى وهو ذهب كما قال الفاكهاني وقال سحنون لا تقتل المرأة إذا أسرت مطلقا وصححه ابن ناجي وهو ظاهر المصنف وقيل ان قتلت أحدا جاز قتلها والا فلا انظر بن (قوله ويجرى فيه ما جرى في المرأة من التفصيل) أي فيجوز قتله في ستة أحوال كالمرأة ويمتنع قتله في حالتين وهذا بخلاف الرجل فانه يجب قتله حال المقاتلة وبعده أسره يتعين ما يراه الامام فيه أصح كما يأتي (قوله فالجنون أولى) أي إذا كان مطبقا فان كان ضيقا أحيانا قتل (قوله أي عاجز) يعني عن القتال لكونه مريضا باقدا أو شل أو فلج أو جذام أو نحو ذلك (قوله لأنهم صاروا كالنساء) أي وأما رهبان الكنائس المخاطبون لهم فانهم يقتلون وقوله لأنهم صاروا كالنساء عبارة ابن عرفة إنما هي عن قتلهم لا عنزالهم أهل دينهم وتباعدن عن محاربة المسلمين لا لفضل تربهم بل هم أبعد من الله من غيرهم لشدة كفرهم وقول المصنف وراهب وأولى في عدم القتل الراهبة لأن المرأة لا تقتل سواء اعتبر تربها أو التي

قيد فيما به المكلف (و) إذ لم يقتلوا (ترك لهم) من مال الكفار (الكفاية فقط) أي ما يكتفيهم حياتهم على المال وقدم عليهم على ما خفهم ويؤخذ ما يزيد على الكفاية فإن لم يكن لهم ولا للكفار مال وجب على المسلمين (١٧٧) مواساتهم إن أمكن (و) إن لم يكن

أحد على قتل من ذكر

(استغفر) أي تاب وجوباً

(قائلهم) قبل حوزهم

بدليل ما يأتي ولا شيء عليه

من دية ولا كفارة وكل

من لا يقتل يجوز أسرهم

إلا الراهب والراهبة

بلا رأي (كن) أي كفته

من (لم تلمحه دعوة) فليس

على قتله سوى الاستغفار

(وإن حيزوا) أي من لم

يجز قتلهم سوى الراهب

والراهبة أي صلوا

مغنا وقاتلهم شخص

(قبحهم) على قتلهم

يجعلها الإمام في القصة

(والراهب والراهبة)

المتزلان بلا رأي

(حران) فلا يجوز أن لا

يقتل وإن كان لاديه

على قاتلها وعلق بقوله

قتلوا قوله (بقطع ماء)

عنهم أو عليهم حتى يفرقوا

(وآلة) كيف وروح

ونجنيق ولوقيم النار

والصبيان (وبنار) إن لم

يمكن غيرهما) وقد خفف

منهم (ولم يكن قبيحاً مسلم)

فإن أمكن غيرها أو كان

فيهم مسلم لم يحرقوا بها

ويجوز قتلهم بها بالشرطين

(وإن) صكنا وإياهم أو

أحد الفريقين (بشن) بناء

على أن البالغة راجعة

وإنما فائدة الخلاف بين سحنون وسباع القرينين في لقو ترهبها واعتباره صيرورتها حرة بالترهب فلا تسترق وعدم ذلك ثم إن اقتصر المصنف على استثناء السبعة المذكورة فيدقتل الأجراء والحرثين وأرباب الصنائع منهم وهو قول سحنون وهو خلاف المشهور من أنهم لا يقتلون بل يؤسرون كما هو قول ابن القاسم في كتاب محمد وابن الماجشون وابن وهب وابن حبيب وحكاه الأحمي عن مالك قاتلاً وهو الأحسن لأن هؤلاء في أهل دينهم كالمستضعفين كذا في بن والظاهر أنه خلاف لفظي في حال وأن المدار على المصلحة بنظر الإمام (قوله قيد الخ) أي إن محل كون الشيخ القاني وما بعده لا يقتلون مالم يكن لهم رأي وتدير في الحروب لقومهم وإتالم يعتبر رأي المرأة لأن الرأي في ترك رأيها (قوله) وإذا لم يقتلوا ترك لهم الكفاية) أي وإذا لم يؤسروا ترك الخ لأن ترك الكفاية إنما هو لمن لا يقتل ولا يؤسر سواء كان لا يجوز أسره كالراهب أو كان أسره جائزاً ولكن ترك من غير أسر كالباقي وما ذكره من أنه يترك لهم الكفاية فقط أي لا كل ما لهم هو الأشهر عند ابن الحاجب وحاصله أن هؤلاء الذين لا يقتلون ولا يؤسرون يترك لهم ما يمتنعون منه كالبقرة والغنم والبغلة والخيالات وما يقوم بعاشهم ويؤخذ الباقي أو يحرق كما هو ظاهر المدونة وقيل يترك لهم أموالهم كلها وهو ضعيف (قوله وقدم ما لهم) أي إن كان لهم مال (قوله مواساتهم) أي من ما لهم (قوله واستغفر قاتلهم) ولا شيء عليه من كفارة ولادية لافرق بين الراهب والراهبة وبين غيرهم ممن لا يقتل كما هو ظاهر الشارح وهو مفاد النقل عن الباجي كما في طفي وما في خشي من أن الراهب والراهبة يلزم قتلها دينها لأهل دينها لأنها حران فهو خلاف النقل انظر حاشية شيخنا العدوي (قوله إلا الراهب والراهبة) أي قاته لا يجوز أسرها لأنها حران وأما غيرها من المعتوه والشيخ القاني والزمن والاعمى فانهم وإن حرم قتلهم يجوز أسرهم ويجوز تركهم من غير قتل ومن غير أسر وحينئذ يترك لهم الكفاية كما مر (قوله فليس على قاتله سوى الاستغفار) أي سواء قتله في غير جهاد أو في جهاد قبل أن يدعوا للإسلام أو الجزية وسواء كان ذلك القاتل المذكور غير متمسك بكتاب أو كان متمسكاً بكتاب مؤمناً بنبية خلافاً لمن قال يلزم الدية لقاتل هذا الأخير (قوله سوى الراهب والراهبة) أي وإماهما فلا يحازان لأنها لا يؤسران كما قال المصنف بعد والراهب والراهبة حران (قوله والراهب والراهبة للمتزلان بلا رأي حران) التقييد بلا رأي خاص بالراهب لأمراة رأي المرأة غير معتبر لأن الرأي في ترك رأيها (قوله إن لم يمكن غيرها وقد خفف منهم) ما ذكره من التقييد بالخوف فهو غير صواب بل مذهب المدونة أنه إذا لم يمكن غيرها فانهم يقتلون بها ولو لم يخف منهم على المسلمين إن تركتهم انظر بن (قوله أو كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها) ظاهره ولو خفنا منهم وهو كذلك كما لابن الحاجب التوضيح هو المذهب خلافاً لأحمي (قوله بناء على أن البالغة راجعة للمنطوق) قيل الأولى جعلها راجعة للمفهوم أي أنه إذا أمكن غير النار أو كان فيهم مسلم فانهم لا يقتلون بالنار ولو بسفن وذلك لأنه إذا اجتمع الشرطان جاز قتلهم بالنار إضافة إلى السفن كالحصن فلا محل للمبالغة على السفن وقد يقال المصنف لم يأت بلو التي لرد الخلاف وإنما أتى بيان والمبالغة يكفي في صحتها مجرد دفع التوهم وقد يتوهم أن النار تلتحق حق الفازين في السفن (قوله وبالحصن) عطف على مقدر أي وقوتلوا في غير الحصن بقطع ماء وآلة وفي الحصن بغير تحريق الخ (قوله وهذا كالتخصيص الخ) هذا غير صواب

للمنطوق (و) قوتلوا (بالحصن بغير تحريق) بنار (وتحريق) ماء

وهذا كالتخصيص لظاهر قوله للتقدم بقطع ماء وآلة بالظن لقره

(مع ذرية) أو نساء أي قوتلوا (١٧٨) بالحصن بغير ماذكر حال كونهم مع ذرية أي مالم تخف منهم على المسلمين (وإن

ترسو بذرية) أو نساء
(تركوا) الحق الغامض (إلا
لخوف) على المسلمين (و)
ان ترسو (عسلم) قوتلوا
(لم قصد الترس) بالرمي
وان خفنا على انفسنا لأن
دم السلم لا يباح بالخوف
على النفس (إن لم تخف
على أكثر المسلمين) فان
خيف سقطت حرمة
الترس و جاز رميه (و حرم
نبلسم) أي حرم علينا
رميهم ببيل أو ربح أو
نحوها مسموم خوفا من
ان يعاد منهم البنا كذا
علوا (و) حرم علينا
(استعانة بمشرك) والسبب
في طلبه فان خرج من تلقاء
نفسه لم يمنع على المعتمد
(إلا لخدمة) منه لنا
كنون أو خياط أو لهدم
حصن (و) حرم (إرسال
مصحف لهم) ولو طلبوه
ليدبروه خشية اهانتهم
له وأراد بالمصحف ما قابل
الكتاب الذي فيه الآية
ونحوها (و) حرم (سفر به)
أي بالمصحف (لأرضهم)
ولو مع جيش كبير ومثل
للمصحف كتب الحديث
فبايظهر (كراهة) مسلمة
في حرم السفر بها لدار الحرب
(إلا لجيش آمن) بالمدفجوز
(و) حرم (فرار) من العدو

لما علمت من ان قوله وبالحصن عطف على مقدر (قوله مع ذرية) أي ونساء ومن باب أولى إذا كان
عندهم في الحصن مسلم (قوله حال كونهم مع ذرية) أي فان لم يكن معهم ذرية جاز رميهم بالنار وتعريقهم
ففى المواق الحصون إذا لم يكن فيها إلا المقاتلة اجاز فى المدونة ان يرموا بالنار (قوله مالم تخف منهم على
المسلمين) أي وإلا قوتلوا بما ذكر من النار والماء ولو كان فيهم الذرية والنساء والاسارى (قوله وان
ترسو) أي الكفار لا بقيد كونهم فى الحصن وقوله تركوا أي من غير قتال (قوله إلا لخوف على
المسلمين) أي من تركهم بغير قتال فيقاتلون حينئذ وقوله إلا لخوف على المسلمين أي على جنسهم
ولو كان واحدا هـ عدوى (قوله وان ترسو بمسلم قوتلوا) أي وأولى إذا ترسو بأبواب المسلمين
فيقاتلون ولا يتركون وينبغى ضمان قيمته على من رماهم قياسا على ما يرمى من السفينة للنجاة من الفرق
بجامع ان كلا اتلاف مال للنجاة قاله شيخنا (قوله وان خفنا على انفسنا) أي جنس انفسنا للتحقق
فى بعض الجيش (قوله ان لم يخف على أكثر المسلمين) هذا شرط فى عدم قصد الترس أي أن عمل
كونهم إذا ترسو بمسلم يقاتلون ولا يقصد الترس إذا لم يخف على أكثر المسلمين أي بأن لم يخف عليهم
أصلا أو خيف على أقل المسلمين أو على نصفهم فان خيف على أكثرهم جاز رمي الترس والمراد
بالمسلمين هنا جماعة الجيش المقاتلين للكفار دون الترس بهم وظاهره انه إذا خيف على أكثر الجيش
يجوز ان يرمى الترس ولو كان المسلمون المترس بهم أكثر من المجاهدين وهو كذلك كما قاله شيخنا
(قوله أي حرم علينا) ظاهره ولو رمونا به أولا (قوله كذا علوا) أي وهو لا ينتج الحرمة والذى
فى النواذر عن مال الكراهة ونحوه لابن يونس فحملها المؤلف على التحريم (قوله بمشرك) المراد به
مطلق الكافر لا خصوص من يشرك مع الله الها آخر فهو من اطلاق الخاص واردة العام
(قوله لم يمنع على المعتمد) أي كما هو صريح بخلافه لا صبيغ حيث قال بالنفع فى هذا ايضا ثم انه على المعتمد
إذا اختلطوا بالمسلمين فى طاعتهم وسرايهم واذن لهم الإمام واصابوا مغنا قسم بينهم وبين المسلمين
وما اصاب المسلمين يحمس دون ما اصابهم فان خرجوا وحدهم فما أصابوه فهو لهم ولا يحمس
(قوله إلا لخدمة) اللام بمعنى فى أى إذا كانت الاستعانة به فى خدمة فلا تحرم والمحرمانما هو الاستعانة
به فى القتال (قوله أو لهدم حصن) أي أو حفرت أو متراس أو لعم (قوله ما قابل الخ) أي وحينئذ
فيشمل الجزء وكذا يقال فيما بعده ولا بأس ان يرسل الكتاب لدار الحرب وفيه الآيات من القرآن
القليلة والاحاديث ندعوم بذلك للإسلام كما سيأتى وقوله وأراد الخ جواب عما اعترض به اللقائى
وهو ان قوله وإرسال مصحف يقتضى ان إرسال مادونه كالجل لا يحرم وهو يعارض مفهوم قوله
الآن فيما يجوز وبث كتاب فيه كآية اذ مفهومه ان ما زاد على الآية لا يجوز وحاصل الجواب ان
مراد المصنف هنا بالمصنف ما قابل الكتاب الذى فيه الآية ونحوها فيشمل الجزء بدليل ما يأتى
(قوله وسفر به لأرضهم) أي مخافة ان يسقط منا ولا نشعر به فأخذونه فقتاله الاهانة (قوله إلا فى
جيش آمن) راجع لما بعد الكاف وهو المرأة المسلمة واما المصحف فيحرم السفر به لأرضهم مطلقا
ولو كان الجيش آمنا وذلك لأن المرأة المسلمة تنبغى على نفسها عند فواتها والمصحف قد يسقط ولا
يشعر به (قوله وحرم فرار) أي فى الجهاد مطلقا سواء كان كفائا أو عينا كافرره شيخنا
العدوى (قوله ان بلغ المسلمون النصف) أي فاذا بلغ المسلمون نصف العدو فلا يجوز
لهم الفرار مالم يكن مدد الكفار حاصلا ولا مدد للمسلمين (قوله ولو كثر الكفار)
أي ولو كان مدد متصلا ولا مدد للمسلمين (قوله مالم تخاف الخ) الحاصل انه متى

(إن بلغ المسلمون) الذين معهم سلاح (النصف) من عدد الكفار كآفة من ماتين (ولم يلبثوا) أى المسلمون
(اثني عشر ألفا) فان بلغوا حرم الفرار ولو كثر الكفار جدا لم تخلف كلمهم

(إلا تحرفاً) لقتال بأن يظهر من نفسه المزعمة ليقبمه العدو فيرجع عليه لقتله (و) (الا) (محرراً) (١٧٩) إلى فئة يتقوى بهم وهذا (إن

خيف) أى خاف التحير
خوفاً يبين من العدو وقرب
النحاز إليه (و) حرم بعد
القدرة عليهم (المثلة) بضم
اليم وسكون المثناة الدقوة
الشذبة كرض الرأس
وقطع الاذن أو الأنف
إذا لم يمثلوا بعلم والا جاز
(و) حرم (حمل رأس)
السكر (البلد أو) إلى (وال)
أى أمير جيش وأما في
البلد التي وقع فيها القتال
فجائز (و) حرم (خيانة)
أسير (مسلم عديم) (أو تمن)
على شيء من ما لهم حال
كونه (طائفاً) بل (ولو)
أو تمن (على نفسه) بعهد
نه لا يهرب أولاً بخونهم
في ما لهم أو بلا عهد فهو
أمنك على نفسك أو على
مناقبك لأن يأخذ من
ما لهم شيئاً ولو حقيراً فإن
لم يؤمن أو أو تمن مكره
فله الهروب وله أخذ كل
ما قدر عليه من مال أو
نساء أو ذرية ولو يمين
ولا حث عليه لأن أمل
يمينه الاكراه (و) حرم
(القول) بضم القين للمعجمة
أى الحيانة من القبيحة
قبل حوزها وليس منه
أخذ قدر ما يستحق منها
إذا كان الأمير جائراً لا
يقسم قسمة شرعية فإنه يجوز
أن أمن على نفسه (وأدب)

اختلفت كلهم جاز القرار مطلقاً ولو بلغوا اثني عشر ألفاً فإن لم تختلف حرم القرار إن بلغوا نصف
العدو فإن كانوا أقل من نصفه جاز لهم القرار إن لم يبلغوا اثني عشر ألفاً ولا يجوز فعلت من هذا إن
قوله ولم يبلغوا الحيد في المفهوم لا في المطلق فكانه قال وحرم قرار إن بلغ المسلمون النصف وجاز
أن تقصوا ولم يبلغوا الخ (قوله) (إلا تحرفاً) استثناء متصل باعتبار الصورة لأنه صورة قرار منقطع نظراً
للحقيقة لأن التحرف ليس قراراً في الحقيقة (قوله وهذا) أى جواز التحيز إلى فئة يتقوى بها
(قوله وقرب النحاز إليه) أى بأن يكون انحيازه إلى فئة خرج معها أماناً يخرجوا من بلد الأمير مقيم في بلدة
فلا يجوز لأحد القرار حتى ينحاز إليه كذا في ح وقوله وقرب النحاز إليه أى ولم يكن التحيز أميراً
لجيش فأمر الجيش لا يجوز له القرار ولو على سبيل التحيز ولو أدى لهلاك نفسه وبقيما الجيش من غير
أمير مالم يفر جميع الجيش عند هلاكه (قوله وحرم بعد القدرة عليهم) أى وأما قبل القدرة عليهم
فيجوز لنا أن يقتلهم بأى وجه من وجوه القتل ولو كان في ذلك الوجه تشييل (قوله والا جاز) أى والا جاز
التشيل بهم بعد القدرة عليهم (قوله وحمل رأس كافر) أى على رمح وقوله لبلد أى ثان سواء كان البوالى
ما كذا فيها أم لا وقوله أو ألى وال أى ولو كان في بلد القتال نفسها (قوله وأما في البلد) أى وأما حملها
في بلد القتال لا للوالى فهو جائز بخلاف البغاة فإنه لا يجوز والظاهر أن محل حرمة حمل رأس الحربى لبلد
ثان مالم يكن في ذلك صالحة شرعية كاطمئنان القلوب بالجزم بموته والا جاز فقد حمل للبنى رأس كعب
ابن الاشرف من خير للمدينة (قوله حرم خيانة أسير) أى فيما أمن عليه خاصة (قوله طائفاً) أى
بالاثنان سواء كان الاثنان مصرحاً به مثل أن يقال له أمنك على مالنا أو على كذا أو كان غير مصرح به
كإذا أعطى الأسير ما يخطه فلا يجوز له السرقة منه لعموم خبر أد الأمانة لمن اتئمتك إن قلت الفرض
أنه أسير فكيف يتأتى منه طوع قلت يمكن ذلك فيمن أسرا ابتداء فلما وصل لبلادهم أحبوه واطلقوه
واحبته بلادهم لكثرة انشاكل والمشارب (قوله بعهد منه) أى بأن قال لهم عاهدتكم على أنى لا أخونكم
في مالكم أو على أنى لا أهرب بعد أن قالوا له أمنك على نفسك أو على أموالنا (قوله أو بلا عهد) أى أو
أو تمن على نفسه أو على أموالهم من غير أخذ عهد منه على ذلك بأن قالوا له أمنك على نفسك أو على
أموالنا أو على حريمنا وأولادنا ولم يقل لهم عاهدتكم على أنى لا أخون في ذلك (قوله فله الهروب) فإن
تنازع الأسير ومن أمنه هل وقع الاثنان على الطوع أو الاكراه فالقول قول الأسير قاله عيج
(قوله ولو يمين) أى أخذوه منه على ذلك بأن قال لهم بعد أن آمنوه مكرها والله لا أخونكم في مالكم أو والله
لا أهرب وفى حاشية السيد أن الأسير إذا عاهدكم على الفداء لا يجب عليه الرجوع إذا عجز بل يسعى
جهده ويوصله لهم إلا أن يشترط عليه الرجوع وذكر خلافاً في وجوب الوفاء إذا اقترض الفداء من
حربى فانظره (قوله إلا أن جاء تائباً) أى وآتى بما سرق فلا يؤدب (قوله ولو بعد القسم وتفرق الجيش) فيه
نظر بل الحق أنه إن جاء تائباً قبل القسم فلا يؤدب وإن جاء بعده وبعد تفرق الجيش فإنه يؤدب ويتصدق
بما أخذه لقول ابن رشد كما في ح والتوضيح ومن تاب بعد القسم وانفراق الجيش أدب عند جميعهم
قياساً على الشاهد يرجع بعد الحسم لأن انفراق الجيش كنفوذ الحسم بل هو أشد لقدرته على الغرم
للمحكوم عليه وعجزه عن ذلك في الجيش أهين (قوله وجاز أخذ محتاج) أى من المنعم قبل قسمه (قوله مالم
يمنع من ذلك) أى من الأخذ فإن منعه الامام من الأخذ فلا يجوز له أن يأخذ لكن الذى في المدونة ولو

القال بالاجتهاد (إن ظهر عليه) لأن جاء تائباً ولو بعد القسم وتفرق الجيش وتمذر الرد ويتصدق به عنهم بعد دفع خمسة للامام
(وجاز أخذ محتاج) من الفائمين ولو لم تبلغ حاجته حد الضرورة وسواء أذن له الامام أم لا لما لم يمنع من ذلك

ولم يكن الأخذ على وجه القبول (نعلاً أو حزاماً) معتاداً (وإبرة وطعاماً) وغير ذلك (وإن) كان (نعماً) يذبحها ويرد جلدها للغنمية إن لم يحتاج إليه (وعلقاً) لدابته (كثوب) يلبسه (وسلاح) يقاتل به (ودابة) يركبها ليقاتل عليها أو يرجع بها لبلده أو يحمل عليها متاعه (ليرد) راجع لما بعد الكف ولذا فصله بها أي أن جواز ما ذكر إذا أخذه بنية رده لا أن نوى التملك أولاً نية له لكن الراجع كما (١٨٠) هو ظاهر المدونة أن محل المنع إذا أخذ بنية التملك فقط وأما قبل الكف فالجواز

مطلقاً (وردد) وجوباً (الفضل) أي الفاضل عن حاجته من كل ما أخذه مما بعد الكف وما قبلها (إن كثرت) بأن كان قدر الحرص لا أن كان يسيراً بأن لم يكن له ثمن أو أقل من قدره (فإن تضررت) رد ما أخذه لتفريق الجيش (تصدق به) كله بعد اخراج الخمس على المشهور (ومضت المبادلة) بل ويجوز ابتداء (بينهم) أي بين المجاهدين فمن أخذ طعاماً أو عملاً أو قمحاً أو شعيراً وأخذ غيره خلاف ذلك جاز لها المبادلة ولو بتفاضل في طعام ربوي متحد الجنس قبل القسم لا بعده (و) جاز بمعنى إذن للامام (يبلدهم إقامة الحد) إذ هو واجب (و) جاز (تخريباً) لديارهم (وقطع نخلاً وحرقت) لزرعهم وأشجارهم (إن أنكر) أي كان فيه نكايه لهم أي إغلاظة ورجيت للمسلمين (أو لم ينك) (لم ترج) فالجواز في صورتين فإن

نهاهم الامام ثم اضطروا إليه جاز لهم أخذه ولا عبرة بنهي أبو الحسن لأن الامام إذا ذكع عاص فلا ياتفت إليه ابن (قوله) ولم يكن الأخذ على وجه القبول (حال من قول المصنف محتاج أي جاز أخذ محتاج حيث كان أخذه على وجه الاحتياج لا أن كان أخذه على وجه القبول والحياة فلا يجوز له الأخذ (قوله معتاداً) أي وأما إذا كان مثل أحزمة الملوك فلا يجوز أخذه (قوله وإن كان) أي المحتاج (نعماً) قوله إن لم يحتاج إليه (أي) وإنما إن احتاج إليه ليجلس عليه أو ليجعله قربة مثلاً فلا يرد (قوله ليرد) ليست الامم للتعليل لأن العلة في أخذ ما ذكر الانتفاع ولا للصيرورة لأن عاقبة أخذ ما ذكر ونمرته المترتبة عليه الانتفاع وإنما هي بمعنى على كافي قوله تعالى ويغرون للاذقان فالمنى وأخذ ما ذكر على أن يرد (قوله أي أن جواز ما ذكر) أي أخذ ما ذكر من الثوب والسلاح والدابة (قوله) مما بعد الكف وما قبلها (فيه نظر بل يتعين صرفه لما قبل الكف فقط دون ما بعده لأنه يرد بعينه كاللابة والثوب والسلاح ولا معنى للقلة والكثرة فيما يرد بعينه وهو ظاهر اهـ بن (قوله) فإن تضررت رد ما أخذه (أي) سواء كان أخذه ليرده أم لا خلافاً لما في عقب اهـ بن (قوله) بعد اخراج الخمس (الذي في التوضيح أنه يصدق بجميعه واختار شيخنا ما قاله الشارح وقوله على المشهور متعلق بقوله تصدق به كله ومقابله قول ابن المواز أنه يصدق منه حتى يبقى اليسير فإذا صار الباقي يسيراً جاز لذلك الأخذ كله كما لو كان الباقي بعد الحاجة يسيراً من أول الأمر (قوله بل ويجوز ابتداء) هذا هو الصواب كما عبر به ابن الحاجب خلافاً لظاهر المؤلف من كراهته ابتداءه ومضيه بعد الوقوع وعليه منى تت (قوله ولو بتفاضل) أي وكذا غضى لهم المبادلة مع غيرهم وتجاوز لكن إن سلمت من الربا في هذه والا منعت لأن الربا إنما هو مغفر للفرقة فيما بينهم ابن عرفة المازري لو كان أحدهما من غير الجيش منع الربا قل شيخنا والظاهر جواز اجتماع ربا الفضل والنساء هنا لأنها ليست معاوضة حقيقية ثم إن محل جواز التفاضل فيما بين الفرقة إنما هو فيما استغنى عنه من صنف واحتيج لغيره وأما أن لم يكن عند كل واحد إلا ما يحتاج إليه فلا يجوز فيه الربا بل يمنع وبهذا قيد الجواز أبو الحسن في شرح المدونة واعتمده الشيخ أحمد وعج وقيد به كلام المؤلف وتبعه عقب وظاهر كلام ابن عبد السلام عدم اعتياده وتبعه في التوضيح اهـ بن (قوله قبل القسم) متعلق بقوله جاز لها المبادلة (قوله ويبلدهم النخ) أي أنه إذا صدر موجب حدركنا أو سرقة أو قتل أو شرب خمر من أحد سواء كان من الجيش أو كان أسيراً أو ممن أسلم فإنه يجب إقامة الحد عليه يبلدهم ولا يؤخر حتى يرجع لبلدها والظاهر أنه إذا خيف من إقامة الحد يبلدهم حصول مفسدة فإنه يؤخر ذلك للرجوع لبلدها لاسيما أن خيف عظمها قاله شيخنا (قوله ورجيت) أي قبل التخريب والقطع والجملة حالية (قوله والمذهب ما قدمناه) أي من وجوب التخريب وما معه إذا كان فيه انكاء ولم يرج بقاء الشجر والزرع والمعار للمسلمين وما قاله ابن رشد من التدب فهو ضعيف (قوله) وإن كان المصنف لا يفيد أي لا يفيد ما قلناه من الوجوب لأنه

إنما (والظاهر) عند ابن رشد (أنه) أي ما ذكر من التخريب وما معه (مندوب) أي إذا لم ترج وكان فيه نكايه وهي الصورة التي تقدم أنه يجب فيها التخريب (كمكسه) أي أبقاؤها إذا رجيت ولم تنك وهي الصورة التي تقدم أنه يجب فيها الإبقاء والمذهب ما قدمناه وإن كان المصنف لا يفيد وما لا ينشئ

(و) جاز (وطء أسير) مسلم (زوجة أو أمة) له أسيرتا معه ان أيقن انها (سلمات) من وطء (١٨٩) الكافر لها لأن سبيهم لا يهدم

نكاحتنا ولا يظلم ملكنا
واراد بالجواز عدم الحرمة
والافه ومكرهه خوفا من
بقا ذريته بأرض الحرب
(و) جاز (ذبح حيوان) لم
يجز عن الانتفاع به قبل
لاراد ازهاق روحه لا
الذبح الشرعي (وعرقته)
أى قطع عرقه (وأجهز
عليه) وجوبا للراحة
من التعذيب (وفي) جواز
اتلاف (النحل) بجاء
مهلة (إن كثرت) نكاته
لهم فان قلت كره (ولم
يقصد) بالاتلاف (عليها)
أى أخذها واما ان قصد
السلون باتلافها أخذ
عليها فيجوز قلت أو
كثرت وكرهته (روايتان)
(وحرقت) الحيوان ندما
بعد اتلافه (إن أكلوا
الهيئة) أى استحلوا أكلها
في دينهم وقبل التحريم
واجب ورجح وظل
الاخمي ان كانوا يرجعون
اليه قبل فساد وجب
التحريق والالم يجب
لأن المقصد عدم انتفاعهم
به وقد حمل (كتاب) لهم
أو لم (هم من حمله) أو
عن الانتفاع به فيتلصص
بحرق أو غيره للابتغوا
به (د) جاز للامام (جعل
الديوان) بفتح الجيم بان
يجعل الامام ديوانا
لطائفة بجمعها وقاط

انما تعرض أولا لمسورتي الجواز وما ذكره الشارح من حمل قول المصنف والظاهر انه مندوب كعكسه
على الحالة التي يجب فيها التحريم والتي يجب فيها الإبقاء هو الصواب لأن نص ابن رشد إنما هو
فيهما وان كان العول عليه الوجوب وما وقع في بعض الشراح من حمل قول المصنف والظاهر انه
مندوب على الصورة الثانية من مسورتى الجواز وحمل قوله كعكسه على الصورة الأولى منهما بغير
صواب كما قال شيخنا وذكره في البدر أيضا (قوله ووطء أسير) أى بدار الحرب (قوله ان أيقن انها
سلمات من وطء الكافر) فان لم يتيقن ذلك بان شك أو ظن في وطء الكافر لهما بان غاب عليهما فلا يجوز له
وطؤها الا بعد الاستبراء ولا تصدق المرأة في دعواها عدم وطء الكافر لها عند الغيبة عليها وقول
الشارح ان أيقن انها سلمات مثل يتيقن السلامة ظن سلامتهما من وطء السابى فيجوز وطؤها من
غير احتياج لاستبراء على الظاهر كما قل شيخنا (قوله والافه) أى وطء الأسير لزوجه أو امته بدار
الحرب مكروه (قوله وذبح حيوان الخ) قال في التوضيح إذا عجز المسلمون عن حمل مال الكفار أو
عن حمل بعض ثاعهم فانهم يتأفونه لثلاث يتنفع به العدو سواء الحيوان وغيره على المشهور المعروف ثم
قال وعلى المشهور فاختاف ماذا يتلف به الحيوان فقال المصريون من اصحاب مالك تعرقب أو تذبح
أو يجيز عليها وقول الدينون يجيز عليها وكرهوا أن تعرقب أو تذبح اه ومثله للبايجى وأبى الحسن
وابن عبد السلام وبه تعلم ان المصنف هنا درج على قول المصريين وهو مذهب المدونة وان الواو في
كلامه بمعنى أو لا وثانيا كما في كلام التوضيح وغيره اذ ليس المراد اجتماع الثلاثة أو اثنين منها إذ لم أر
من قال ذلك ولا معنى له حينئذ وحينئذ قول بعض الشراح وأجهز عليه عقب عرقته غير صواب إذ
لو كان يجيز عليه فما فائدة عرقته فالجع بينهما عبث والصواب ان معناه ويجوز الاجهاز عليه فهو
عطف على ذبح وان كان تغييره الأسلوب يشعر بما قالوه لكن يتبين ما قلنا ليطابق النقل اه بن
(قوله قيل الخ) فيه انه يصير مكررا مع الاجهاز عليه فالحق ان المراد بالذبح الشرعى (قوله ولم قصد
الخ) جملة حاله (قوله فيجوز) أى اتفقت أو كثرت (قوله وكرهته الخ) أى والقرض انها كثيرة
والحاصل ان الصور أربع ان قصد باتلافها أخذ عساها كان اتلافها جائزا اتفقت أو كثرت وان
لم يقصد أخذ عساها فان قلت كره اتلافها اتفاقا وان كثرت فروايتان بجواز اتلافها وكرهته
والصورة الأخيرة هى صورة المصنف (قوله بعد اتلافه) أى بالاجهاز عليه أو العرقسة والتذبح
وقوله ان أكلوا الهيئة أى ان استحلوا أكلها ولو ظننا لثلاث يتنفعوا به فان كانوا لا يستحلون أكل الهيئة
لم يطلب التحريق فى هذه الحالة وان كان جائزا والأظهر طلب تحريقه مطلقا سواء استحلوا أكل
الهيئة أم لا لاحتمال أكلهم له حال الضرورة (قوله وقال الاخمي الخ) هذا جمع بين القولين (قوله بأن
يجعل الامام ديوانا) أى كأن يجعل دفترًا تكتب فيه أسماء العساكر المصرية أو الشامية أو الحلبية
الخ وما لىكل واحد من المعطاء الذى يجعله له من بيت المال (قوله اسم للدفت الخ) أى كالدفتر
الذى يكتب فيه أسماء عساكر مصر وجندها الذين يخرجون إلى الجهاد بمعطاء أى
جامكية من بيت المال فانهم أنواع عرب وانكشارية وجمالية وجاويشية ومتفرقة
وجرا كسة واسباهية وقد كتب بذلك الدفتر أسماء جند كل نوع مما ذكر وما لىكل
واحد من الجامكية به واعلم انه لا يجوز لأحد من العساكر ان يأخذ من الجامكية الا بقدر
حاجته المعتادة لامثاله واما أخذه زيادة عنها فيحرم بخلاف مربى تدريس ونحوه فيجوز لمن
هو من أهل الدم وقام بشرط الواقف أخذه ولو كان غنيا لأن قصد الواقف اعطائه للمصنف بالعلم
وان كان غنيا دون الديوان كسدا فى عنى وتعقبه شيخنا وغيره بان الحق أن للعسكر الأخذ

بهم احكام والديوان يكسر الدال على الصحيح اسم للدفت الذى يجمع فيه أسماء أنواع الجند الجاهدين

بعطاء من بيت المال (و) جاز (جعل) يضم الجيم (من قاعد) يدقه (لمن يخرج عنه) للجهاد وسواء كان الجعل هو عطاء الجاعل من من الديوان أو قدرا معيناً من (١٨٢) عنده (إن كانا) أى الجاعل والخارج عنه (بديوان) واحد أى بأن كانا من أهل

عطاء واحد كديوان مصر
فانه واحد وان اختلفت
انواعهم كتفرقة وجراكة
وجاوشية وأهل الشام
أهل ديوان واحد وأهل
أروم أهل ديوان فلا
يخرج شامى عن مصرى
ويشترط ايضا ان تكون
الخرجة واحدة ولم يبين
الامام شخص الخارج
وان يكون الجعل عند
حضور الخرجة أى صرفها
لأهل الديوان والسهم
للقاعد لا للخارج واستظهر
ابن عرفة انه لها كمال تنازعه
اثان قامل (و) جاز (رفع)
صوت مرابط (وحارس
همر) (بالكبير) فى حرسهم
ليلا ونهارا لانه شعارهم
ومثله رفقه بتكبير العيد
وبالتلبية وكذا التهليل
والتسييح الواثق بعد
الصلوات الخمس أى من
الجماعة لا للفرد والسر
فى غير ذلك أفضل ووجب
لنوم من الجهر التشويش
على الصلوات أو لئلا كرين
(وكره التطريب) أى
التقى بالتكبير (و) جاز
(قتل مينا) أى جاسوس
يطلع على عورات المسلمين
ويقلل أخبارهم للعدو
(وإن أمن) أى دخل

من جعل الديوان ولو كانوا أغنياء فتأمل (قوله بعطاء) أى بسبب عطاء (قوله وجاز جعل من قاعد)
يعنى أنه إذا عين الإمام طائفة للجهاد وأراد أحدهم ان يجعل جعلاً لمن يخرج بدلا عنه فانه يجوز بشروط
أربعة ذكر المصنف منها واحدا وذكر الشارح ثلاثة (قوله هو عطاء الجاعل) أى جامعته التى
ياخذها من الديوان (قوله أو قدرا معيناً) سواء كان قدر عطاءه من الديوان أو أقل أو أكثر (قوله ان
كانا بديوان) وذلك لأن الأصل منع هذه الاجارة لكونها اجارة مجبولة العمل اذ لا يدري هل يقع
لقاء أم لا ولا كم مدة اللقاء وانما أجزت إذا كانا من ديوان واحد لأن على كل واحد منهما ما على الآخر
فخرج المجهول له كأنه لم يكن لأجل الجعل ولأنه ربما خرج وربما لم يخرج (قوله وأهل الشام أهل
ديوان) أى وان اختلفت أنواعهم الانكشارية وغيرهم (قوله ويشترط أيضا) أى فى جواز دفع الجعل
عن القاعد لمن يخرج بدلا عنه أن تكون الخرجة أى للجهاد بدلا عنه التى يجاعله عليها واحدة
كأن جاعلك بكذا على ان يخرج بدلا عنى فى هذه السنة وأما لو تماقد معه على انه كلما حصل الخروج للجهاد
خرج تابا عنه فلا يجوز لقوة القرر فالمراد بالخرجة المرة من الخروج للغزو وكذا قرر شيخنا (قوله ولم
يبين الامام شخص الخارج) الاولى شخص القاعد أى وإنما عينه بالوصف كأن يقول الامام أنا بابه
يخرج من الجاوشية بمصر أو من الانكشارية مائة فيجوز لو احد منهم قبل تعيينه بالشخص ان
يجعل لنفسه بدلا ويقعد وكأن يقول الامام يخرج أصحاب فلان أو أهل النوبة الصيفية أو الشتوية
فيجوز لو احد منهم ان يستنيب فان عينه الامام بالشخص فظاهر المدونة جواز الاستنابة وقال
التونسي إنما يجوز باذن الامام (قوله وأن يكون الجعل) أى دفعه للخارج بدلا عنه عند حضور
الخرجة أى عند صرف الجامكية لأهل الديوان (قوله والسهم) أى من الغنيمة (قوله وجاز رفع
صوت مرابط بالتكبير) ظاهر المصنف كان المرابط واحدا أو جماعة كان التكبير عقب الصلاة أولا
والذى فى المدخل ان هذا إذا كان المرابط جماعة وكان التكبير عقب الصلاة فان كان واحدا كره له
رفع صوته بالتكبير وحيث فينبغى ان يفيد كلام المصنف بما اذا كان المرابط جماعة وكان التكبير
عقب الصلاة (قوله فى حرسهم) أى فى أماكن حرسهم (قوله وكذا التهليل) أى ان مثل التكبير فى
ندب رفع الصوت به التهليل والتسييح الواقع عقب الصلاة (قوله أى من الجماعة) هذا راجع لقول
المصنف ورفع صوت مرابط بالتكبير ولما مثله من التسييح والتهليل (قوله والسرى غير ذلك) أى
فى غير ما ذكر من تكبير المرابط والعيد والتلبية وتسييح الجماعة وتهليلها بعد الصلاة أفضل أى من
الجهر وأما ما ذكر فالجهر فيه أفضل أى وحيث فالجواز هنا يرجحانية على الصواب لا بمر جوحية
خلافا لعقب (قوله ووجب) أى اسرار المرابط بالتكبير واسرار الجماعة بالتسييح (قوله وجاز قتل
عين) أى كافر قال سحنون ما من بالامام استرقاقه وهو مشكل لأن استرقاقه لا يدفع إذانيته تأمل
(قوله وإن أمن) أى هذا إذا لم يؤمن بأن دخل بلادنا بلا امان مستخفيا وصار عينا بل وان
امن (قوله ولا يجوز عقد عليه) أى لا يجوز عقد الامان على التجسس فضير عليه لوصف
الشخص (قوله وجاز قبول الامام) أى فى حالة الجهاد وقيام الحرب (قوله لا إن ضمفوا
الخ) أى فلا تقبل حينئذ لكن مع العمل بما قصدوه والا فلا مانع من قبولها كذا قرر شيخنا

(قوله)

بلادنا بأمان لان التأين لا يتضمن كونه عينا ولا يسلمه ولا يجوز عقد عليه

(والسلم) العين (كالتدبير) يقتل ان ظهر عليه ولا تقبل منه نوبة وان جاء تابا قبلت (و) جاز (قبول الامام) وامير
الجيوش (هـ) يتهم (ان كان ليسهم منعة وقوة لا ان ضمفوا واشرف الامام على اخذهم وقصدوا تومين المسلمين

(وهي) أي الهدية (له) أي للإمام يختص بها (إن كانت من بعض) منهم له (للكقرابة) أو صداقة أو كفاة وسواء دخل بلد العدو أم لا فإن كانت لاللكقرابة فهي فيء للمسلمين بلا تخميس إن لم يدخل بلادهم والافقيمة تخمس (١٨٣) (وهي فيء) ترصد لمصالح المسلمين بلا تخميس (إن كانت) الهدية للإمام (من الطاغية) أي ملكهم (إن لم يدخل) الإمام (بلده) أي إقليمه كانت لاللكقرابة أم لا فإن دخلها فقيمة للجيش تخمس وههنا كله في الهدية للإمام كما هو صريحه فإن كانت لغيره فهي له كانت من الطاغية أو من بعضهم لاللكقرابة أو لا دخل الإمام بلادهم أم لا إلا أن يكون الغير له كله وجاء عند الإمام فيجزي فيه تفصيل الإمام (و) جاز (قال روم) وهم الافرنج (وترك) فغيرهم أولى وأما نص على من ذكر للإشارة إلى أن حديث اتركوا الحبشة ما تركوكم اوتركوكم الترك ما تركوكم محمول على الإرشاد وإن قال غيرهم في ذلك الزمان أولى وفي نسخة نوب بدل روم ويراد بهم الحبشة وإن كان النوب غيرهم في الأصل وهي الصواب لموافقها الحديث للذكر وأما الروم فلم يردهم عن قتالهم حتى ينتهي بالنص عليهم (و) جاز (احتجاج عليهم) أي السكفار (بقرآن) إن

(قوله وهي الخ) حاصل صور هذه المسئلة ستة عشر لأن المهدي اما الطاغية أو بعض جنده وفي كل اما لاللكقرابة أولا وفي كل اما قبل دخول بلده أو بعده فهذه ثمانية والمهدي له اما الامام أو بعض جنده فإن كانت الهدية للإمام من غير الطاغية فهي للإمام إن كانت لاللكقرابة كانت قبل دخول بلد العدو أو بعد دخولها وإن كانت لغير قرابة فإن كانت قبل دخول بلدهم ففيء وإن كانت بعد فقيمة فهذه أربعة وإن كانت للإمام من الطاغية فإن كانت قبل دخول بلدهم ففيء وإن كانت بعد فقيمة وسواء كانت لاللكقرابة أم لا فهذه أربعة أيضا فالجملة ثمانية وإن كانت الهدية لغير الإمام فهي له سواء كانت من الطاغية أو من غيره لاللكقرابة أولا بعد دخول بلدهم أو قبله فهذه ثمانية أيضا (قوله) وإنما نص على من ذكر أي على جواز قتال من ذكر دون غيرهم مع أن غيرهم كالحبشة والقبط والفرنج كذلك يجوز قتالهم أيضا (قوله محمول على الإرشاد) أي إن الأمر في الحديث محمول على الإرشاد لما هو الأفضل في ذلك الوقت لانه للوجوب كاتيموا الصلاة ولا لالهانة نحو كونوا حجارة أو حديدًا فالنبي عليه الصلاة والسلام أرشدنا ودلنا على انه يجوز لنا أن نترك مقاتلتهم ونستغل بمقاتلة غيرهم في ذلك الزمان لكونه أولى لقوة ذلك الغير من غير أن يكون ذلك الترك واجبا علينا وإذا كان ترك مقاتلتهم جائزا كان قتالهم جائزا كما أذنه المصنف فلا معارضة بين كلام المصنف والحديث (قوله) وإن كان النوب غيرهم في الأصل (أي لأن النوب في الأصل صنف من السودان (قوله لموافقها الحديث) أي وللإجماع على جواز قتال الروم فلا وجه لذكرهم بخلاف الحبشة فقد قيل يمنع قتالهم هم والترك (تنبيه) الروم أولاد روم بن عيص بن اسحق بن ابراهيم سموا باسم أبيهم وهم الذين تسميهم أهل هذه البلاد بالافرنج وهم فرق كثيرة كالانجليز والفرنسيين ودبره ونيمسه وموسقه وغير ذلك وأما الترك فهم جيل من الناس لا كتاب لهم من أولاد ياث بن نوح تركوا من يأجوج ومأجوج خلف السد لا يكادون يفقهون قولاً تولد لسانهم من الفارسي مع شيء من العربي (قوله والاحرم) ظاهره ولو كان الاحتجاج به عليهم مع السب نافعا وهو الصواب كما في بن خلافا لما في عقب من الجواز حينئذ (قوله والمراد) أي بالاحتجاج عليهم بالقرآن تلاوته عليهم أي لعلمهم يرجعون (قوله على الاظهر) راجع لقوله واقدام الرجل كما يفيد نقل الواق لا إلى الشرط كما يومه ظاهره اه بن (قوله) وإن يظن الخ عطف على قوله إن لم يكن والحاصل إن جواز اقدام الواحد على الكثير مقيد بأمرين إن يكون قصده اعلاء كلمة الله وإن يظن تأثيره فيهم والظاهر إن الشرط الأول للسكالم لا يأتي من جواز الافتخار في الحرب لفهم ومه الكرامة فقط خلافا لما يفيد كلام خشن من الحرمة كذا قرر شيخنا * وأعلم انه إذا علم أوطن تأثيره فيهم جاز له اقدام ولو علم ذهب نفسه كما في عقب ومقابل الأظهر ما قاله بعضهم من المنع لقوله تعالى ولا تلتقوا بأيديكم إلى التهاكة (قوله من سبب الخ) إنما قدر الشارح سبب لأن الموت لا تعدد فيه والتعدد إنما هو في أسبابه

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره * تعددت الأسباب والموت واحد

(قوله وإن طرح نفسه في البحر هلك) أي فيجوز له طرح نفسه في البحر وهذا هو المشهور ومقابلته

أمن سبهم له أولم أنزل عليه والاحرم والمراد تلاوته عليهم (وبعث كتاب) لهم (في كالاية) والآيتين والثلاثان أمن السب والامتنان (و) جاز (إقدام الرجل) المسلم (على كثير) من السكفار (إن لم يكن) قصده (ليظهر شجاعة) بل لا علاء كلمة الله (على الأظهر) وإن يظن تأثيره فيهم والا لم يجوز (و) جاز (انتقال من) سبب (موت لاخر) كهرتهم فينة إن استمر فيها هلك وإن طرح نفسه في البحر هلك

(ووجب) الانتقال (إن رجا) به (حياة أو طولاً) ولو حصل له معها ما هو أشد من الموت لأن حفظ النفوس واجب ما أمكن وشبه في الوجوب قوله (كالنظر) من الامام بالمصلحة للمسلمين (في الأسرى) قبل قسم الفدية (بقتل) ويعسب من رأس الفدية (أو من) بان يترك سيولهم ويعسب من الخمس (أو فداء) من الخمس أيضاً بالأسرى الذين عندهم أو بمال (أو) ضرب (جزية) عليهم ويعسب للضروب عليهم من الخمس أيضاً (أو استرقاق) ويرجع للفدية وهذه الوجوه بالنسبة للرجال القاتلة وأما النساء والذرية فليس فيهم إلا الاسترقاق أو (١٨٤) الفداء (ولا يمنة) أي الاسترقاق (حمل) لأمة (بمسلم) كأن ينزوي مسلم كناية

حرية يولد الحرب ثم تسمى حاملاً أو يتزوج كافر كافرة ويسلم ثم تسمى حاملاً وقد أحبلها حال كفره أو بعد إسلامه فهي رقيقة لسايبها والحمل في الصور الثلاث مسلم وأمارته فيه تفصيل أشار له بقوله (ورق) كامة (إن حملت به بكفر) أي في حال كفر أبيه ثم أسلم كافي الصورة الوسطى لأن حملت به حال اسلام أبيه كما في الطرفين فحر (و) وجب لهم (الوفاء) بما أي بالشرط الذي (فتح لنا) الحصن أو القلعة أو البلد (ب) أي بسببه (بعضهم) كافتح لكم على ان تؤمنوني على فلان أو على أهلي أو على عشرة من أهلي أو بنى فلان ويكون هو أمانهم من طلب له الامان لأنه لا يطلب الامان لأحد الا مع طلبه لنفسه (و) وجب الوفاء (بأمان الإمام

ما في كتاب محمد من عدم الجواز وفرض المسئلة استواء الأمرين أي يعلم أنه إن مكث مات حالاً وإن رمى نفسه في البحر مات حالاً وأما ان علم انه ان نزل البحر مكث حياً ولو ذرجه وظن ذلك أو شك فيه وان مكث مات حالاً وجب عليه النزول في البحر وهو معنى قول المصنف ووجب ان رجي حياة الخ (قوله) ووجب الانتقال أي من سبب الموت لسبب آخر وقوله ان رجي به أي بالانتقال بمعنى الانتقال اليه ولو كان الرجاء على جهة الشك (قوله) ويعسب أي قيمة الأسير المقتول من رأس الفدية أي وحينئذ يضيع على الجميع (قوله) بأن يترك سيولهم أي مجاناً من غير أخذ شيء منهم لا عاجلاً ولا آجلاً (قوله) ويعسب أي من من عليه الامام واعتقه من الخمس التي لبيت المال (قوله) أو فداء من الخمس الخ) أي انه امان يحصل الفداء بمال يأخذه منهم ويضمه للفدية أو يحصل الفداء برد الأسرى الذين عندهم وحينئذ فيحسب القدر الذي يفتك به الأسرى من عندهم من الخمس (قوله) ويعسب للضروب عليهم أي ويعسب قيمة الأسرى الذين ضربت عليهم الجزية من الخمس أيضاً والجزية التي تؤخذ منهم كل عام محلها بيت المال وما ذكره الشارح من أن هذه الثلاثة تحسب من الخمس هو ما نقله عن اللخمي والذي لابن رشد ان الثلاثة تحسب من رأس المال انظر بن (قوله) وأما رقه أي رق الحمل (قوله) فحر أي وحينئذ فلا ملك لأحد عايه لاساني امه ولا غيره (قوله) يولد الخ أي كان ذلك الامام حين أعطى الامان للحربي في بلد من بلاده أو كان في بلد من بلاد سلطان آخر من المسلمين (قوله) آمنه أمن الامام الحربي (قوله) أو غيره أي كنفه وأهله (قوله) أو عدد محصور أي وسواء كان الأمان بعد الفتح أو قبله (قوله) كالمبارز أي فاذا برز لليدان واحد من شعبان المسلمين وطلب ان قرينه فلان الكافر يبرز له فقال ذلك الكافر بشرط أن تتقاتل ماشيين أو راكبين على خيل أو إبل أو تتقاتل بالسيوف والرماح فيجب على المسلم أن يوفي لقرينه بما شرطه عليه فان خيف على المسلم المبارز القتل من قرينه الكافر فقتل الباجي عن ابن القاسم وسجنون ان المسلم لا يعان بوجه لأجل الشرط وقال أشهب وابن حبيب يجوز اعانة المسلم ودفعه للشرك عنه بغير القتل لأن مبارزته عهد على أن لا يقتله الا من بارزه قال المواقي وهذا هو الذي يجب به الفتوى الا ترى ان العلاج الكافي لو أراد أن يأسره لوجب علينا اتخاذه منه فان لم يكن دفعه عنه الا بالقتل قتل كما في البساطي (قوله) بكسر الكاف أي وجمعه اقران وقوله للمكافي أي المائل (قوله) في الشجاعة أي أو العلم أو البطش والقتال وأما الذي يقارنك في سنك فهو قرن بالفتح وقرين وجمعه قرناء كما في الشارح (قوله) قتل العين فقط أي وترك المعان لمبارزته يتقاتلان حتى يحصل ما يريد الله لأن مبارزته عهد على أنه لا يقتله الا من بارزه فان جهل الحال ولم يعلم هل اعانته باذن أو بغير اذن حمل على الاذن إن دلت القرينة عايه كما إذا رآه بلسانه ولم يعلم ما يقول فجا عقب ذلك وإلا فالأصل عدم الاذن (قوله) وأجبروا أي أهل الحصن الخ

أي

مطلقاً) يولد الامام أو غيرها من بلاد سلاطين المسلمين آمنه على مال أو غيره كان الامان لا قبله

أو عدد محصور (كالمبارز) يجب عليه الوفاء بما شرطه من القتال (مع قرينه) يكسر القاف المكافي له في الشجاعة راكبين أو راكبين فرسين أو بهيرين بسيف أو خنجر أو غير ذلك (وإن أعين) القرن الكافر (بإذنه قتل) المعان (مع) أي مع العين وبغير اذنه قتل العين فقط (و) جاز (من خرج) للمبارزة (في) جملة (جماعة) مسلمين (لئلا) من الكفار من غير تعيين شخص لآخر عند العقد لكن عند القتال اتهم كل واحد بقرن (إذا فرغ) السلم (من قرينه) الإعانة (لشيرة) على قرينه نظراً إلى ان الجميع مقابل للجمع (وأجبروا) أي أهل الحصن

أو المدينة أو من قدم بتجارة ونحوها من الكفار الحربيين إذا نزلوا بأمان (على مقتضى) حكم من نزلوا على حكمه إن كان من نزلوا على حكمه (عدلاً) فيها حكمه فيه من تأمين أو نحوه وإن لم يكن عدل شهادة فيشمل العبد والصغير كذا قيل والتحقيق أن المراد به عدل الشهادة فغيره من صغير وعبد وامرأة داخل تحت قول النصف والاخل (وعرف للصحة) للمسلمين أى إذا أنزلهم الامام على حكم غيره فحكم بالقتل أو الأسر أو يضرب جزية أو غير ذلك أجبروا على حكمه ولا (١٨٥) يردون لما منهم ان أبوا (وإلا)

بأن اتقى الشرطان أو أحدهما (نظر الإمام) فيما حكم به أن كان صواباً أمضاه وإلا رده وتولى الحكم بنفسه ولا يردم لما منهم * ثم شبه في نظر الامام قوله (كتأمين غيره) أى غير الامام (إقليمياً) أى عدداً غير محصور وإن لم يكن أحد الأقاليم السبعة (وإلا) بأن أمن غير الامام دون إقليمه بأن أمن عدداً محصوراً أو واحداً (فهل يجوز) ابتداء وليس للامام فيه خيار (وعليه الأكثر) من أهل العلم (و) لا يجوز ابتداء ولكن (يقتضى) أن أمضاه الامام وإن شاء رده ثم الجواز ابتداء أو مضيه إنما هو في الامان الواقع (من مؤمنين بميز) والاولى حذف مؤمن (ولو صغيراً أو امرأة أو رقاً أو خارجاً على الإمام لا) أن كان للمؤمن (ذمياً أو خائفاً منهم) حال عقد الامان فلا يعضى لان كفره بمحمله على سوء النظر للمسلمين وخوفه بمحمله على مصلحة نفسه

أى انه إذا حاصر الجيش حصناً أو أرادوا قتل من فيه فقال أهل الحصن تنزل لكم منه على حكم فلان أو راضين بحكم فلان فينا الذى هو من جملة الجيش فلا يجوز للامام انزلهم من الحصن أو القامة على حكم غيره بل على حكمه ثم إذا كانوا مترحين أن فلاناً يحكم فيهم بحكم هين كفداء فلما نزلوا حكم فيهم بالقتل أو الأسر لما رآه من المصلحة أجبروا على ذلك الحكم ولا عبرة بقولهم بعد نزولهم وحكم فلان فيهم لا يرضى بحكمه لأننا كنا نظن أنه يراف بنافو جدها ليس كذلك (قوله أو من قدم الخ) أى فإذا قدم بلادنا حريون بتجارة وطلبوا الدخول بأمان وقالوا نرضى بما يحكم به علينا فلان من اخذ ما يرضيه من الاموال التي بأيدينا فإذا دخلوا وقال حكمت بالمشرف أبوا من ذلك فإنهم يجبرون على ما حكم به فلان من اخذ العشر أو غيره (قوله كذا قيل) أى وفيه نظر بل هو غير صحيح إذا عدالة لا بد منها في كل حاكم وهى لا تتجزأ فلا يصح كونه عدلاً فيما حكمه فيه دون غيره سواء كان الحاكم عاماً أو خاصاً والصواب أن المراد عدل الشهادة وهو الحر الذكر البالغ العاقل السالم من الفسق انظر بن (قوله كتأمين غيره) أى فإذا أمن غير الامام اقلها وجب نظر الامام في ذلك فان كان صواباً أمضاه وإلا رده وتولى الحكم بنفسه وذلك لأن تأمين الأقاليم من خصائص الامام (قوله وان لم يكن أحد الأقاليم السبعة) أى التي هي الهند والحجاز ومصر وبابل والروم والترك وأجورج وأجورج والصين وأما المغرب والشام فمن مصر بدليل اتحاد الدية واليقات واليمن والحشة من الحجاز وكل إقليم من هذه الأقاليم سبعة فرسخ في مثلها من غير أن يحسب من ذلك جبل ولا واد والبحر الأعظم محيط بذلك ومحيط به بجبل قاف (قوله والاولى حذف مؤمن) هذا إذا جعل مؤمن ماخوذاً من الامان أو من التأمين وهو غير متعين لجواز أن يكون ماخوذاً من الامان فيكون قوله لا ذمياً معتزلاً وهو عطف على من مؤمن لأنه واقع في محل الحال (قوله تأويلان) سبهما قول المدونة قال مالك امان المرأة جائز ابن القاسم وكذا عندى امان العبد والصبي إذا كان الصبي يتقيل الامان وقال ابن الماجشون ينظر فيه الامام بالاجتهاد ابن يونس جعل عبد الوهاب قول ابن الماجشون خلافاً وجعله غيره وفاقاً فقوله امانها جائز اراد بالجواز بعد الوقوع لا بإباحة الاقدام عليه ابتداء (قوله ولو خارجاً على الامام الخ) الحاصل أن من كملت فيه ستة شروط وهى الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والذكورية وعدم الخوف منهم إذا اعطى اماناً كان كأمين الامام في الجواز ابتداء ولا يتعقب ولو كان خسيساً لا يسئل عنه إذا غاب ولا يشاوران حضر ولو كان خارجاً على الامام فان وقع الامان من صبي مميز أو رقيق أو أوثق فقيه الخلاف وإن صدر من كافر أو من غير مميز أو من خائف منهم كان غير منعقد اتفاقاً (قوله وإنما الخلاف في الصغير) أى في جوازه ابتداء وعدم جوازه ابتداء بل أن أمضاه الإمام مضى وإن رده رد (قوله إذا أمضاه) هذا شرط فيما يحتاج لامضاء كتأمين المرأة والعبد والصبي لعدد محصور على احد القولين السابقين وكتأمين الذكر الحر البالغ اقلها اماناً تأمين الذكر الحر البالغ المسلم العدد المحصور فانه يسقط به القتل ولا يتوقف على امضاء الامام لأنه ماض في نفسه (قوله ولو بدالفتح)

(٢٤ - دسوقى - ثانى)

خاصة دون المسلمين وقوله (تأويلان) راجع لما قبل لا ولو قدمه لكان أحسن ثم أن قوله ولو صغيراً يقتضى أن ما قبل البالغة وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك إذ لا خلاف فيه ولو خارجاً على الامام وإنما الخلاف في الصغير المميز والعبد والمرأة فلو قال من صغير مميز الخ كان أحسن (وسقط القتل) لتأمين الامام أو غيره إذا أمضاه (ولو) وقع الامان (بعد الفتح) وكذا يسقط غيره من جزية أو استرقاق أو فداء

إن وقع قبله فالامان بعد الفتح لا يسقط الا القتل وللإمام النظر في بقية الامور وقبله عام في اسقاط القتل وغيره ثم الامان من امام أو غيره يكون (بالفعل) حربي أو غيره (أو إشارة مفهومة) أي يشتم الحربي منها الامان وإن قصد المسلم بهاضمه وشبث الامان من غير الامام بيينة لا يقول المؤمن كنت أمتهم بخلاف الامام ثم شرط الامان (إن لم يضرب) بالمسلمين بان يكون فيه مصلحة أو استوت المصلحة وعدم الضرر فان أضر (١٨٦) بالمسلمين وجب رده (وإن ظنه) أي ظن الامان (حربي) من غير إشارة له ولم

يقصده المؤمن كأن خاطب مسلم صاحبه أو خاطب حريباً بكلام فظنه الحربي أماناً (فجاء) متمداً على ظنه (أو نهى) الامام (الناس عنه) أي عن التأمين (فصوا) نهيهم وأمنوا (أو نسوا أو جهلوا) أي لم يعلموا نهيهم (أو جهل) الحربي (إسلامه) أي إسلام المؤمن له بأن آمنه ذمى فاعتقد انه مسلم (لا) ان علم انه ذمى وجهل (إمضاه) بان ظن ان امانه ماض كإمان الصبي والراة فلا يعضى وهو في (أضى) الامان في المسائل الخمس ان أمضاه الامام (أورد) الحربي (لحله) أي لحل التأمين الذي كان فيه ولا يجوز قتله ولا استرقاقه (وإن أخذ) الحربي حال كونه (مقبلاً) اليها (بأرضهم) متعاق باخذ (وقل جئت أطلب الأمان) منكم (و) اخذ (أرضنا) ومعه تجارة (وقل) لنا إنما دخلت ارضكم بلا امان لأنى (ظننت) انكم لا تمرضون

وأولى بعد الاشراف على فتح الحصن وهذا قول ابن القاسم وإن اللواز ورد المصنف بلو على ما قاله سحنون لا يجوز لمؤمنه قتله ويجوز لغيره لعدم صحة أمانه بالنسبة لغيره. ومثله فحمل الخلاف في سقوط القتل بالتأمين بعد الفتح إنما هو بالنسبة لغير المؤمن وأما هو فليس له اتفاقاً كذا في التوضيح وح ومقتضى هل الواقع عن ابن بشر أن عمل الخلاف في تأمين غير الامام بعد الفتح وأما تأمين الامام فانه يسقط به القتل اتفاقاً بالنسبة للإمام ولغيره اهـ بن (قوله إن وقع) أي الامان قبله أي قبل الفتح (قوله وإن قصد الخ) كفتحنا لهم المصحف وحلفنا أن نقتلهم فظنوا ذلك أماناً ومعنى كون هذا أماناً انه يصمم دمه وماله لكن يغير الامام بين امضائه ورده لما منه وبهذا يجمع بين ما في التوضيح من اشتراط قصد الامان وبين ما في الواقع من عدم اشتراطه فحمل ما في التوضيح على الامان المتقدم الذي لا يرد وما في الواقع على ما يشمل تغيير الامام اهـ بن (قوله بخلاف الامام) أي فانه يثبت الامان بقوله كنت أمتهم (قوله بان يكون فيه مصلحة أو استوت الخ) فالشرط في لزوم الامان عدم الضرر لا وجود للمصلحة (قوله فان أضر بالمسلمين) أي كما لو أمن جاسوساً أو طليعة أو من فيه مضرة (قوله من غير إشارة) أي أو بإشارة لم يقصد بها المؤمن الامان كما في بن (قوله وأخاطب حريباً بكلام الخ) كقول السلم لرئيس مركب العدو أرخ قلحك أول شخص منهم بالفارسية مترس أي لا تخف فظنوا ذلك أماناً (قوله أو جهل اسلامه) هذا أحد قولى ابن القاسم واختاره ابن اللواز والقول الآخر انهم في واختاره الاخميمي انظر اهـ بن (قوله وجهل امضاه) أي حكم امضاه وهو عدم الزوم وقوله فلا يعضى أي ولا يعذر بذلك الجهل (قوله أورد لحله) أو للتخير أي ان الامام يغير بين امضائه أو رده الى الحل الذي كان فيه قبل التأمين سواء كان يامن فيه أو يخاف فيه فلا يمرض له في حال مكته عندنا ولو طالت اقامته ولا في حال توجهه الى المكان الذي كان فيه (قوله أو أخذ بينهما) ما ذكره المصنف من انه يرد في هذه لأمنه احد قولين وقيل انه يغير فيه الامام ويرى فيه رأيه كما في ح وحمل هذا الخلاف إذا أخذ بمعدنان مجتبه وإلا خيره فيه الامام باتفاق انظر التوضيح (قوله وان قامت قرينة على صدقه) أي كعدم وجود سلاح معه وقوله أو كذبه أي كوجوده معه وقوله فعلمها العمل أي في المسائل الثلاث (قوله فعلى امانه الاول) أي وله بعد رده نزوله بمكانه الذي كان به قبل السفر وليس للإمام أن يلزمه الذهاب لأنه على أمانه (قوله فان رجع الخ) نص ابن عرفة ولورجع بعد بلوغه مأمنه في حل أخذه وتغيير الامام في انزاله آمناً ورده ثألها ان رجع اختياراً الاول للصقلى عن ابن حبيب عن ابن الماجشون والثاني لعمدو الثالث لابن حبيب عن عبد الملك (قوله وقبل ان رجع اختياراً) أي اخذ فياً والارده الامام لما منه (قوله وانزله) أي عندنا بامان (قوله وان مات عندنا الخ) الذي يدل عليه كلام ابن عرفة ان الصور أربع لأن الحربي اما ان يموت عندنا واما ان يموت في بلده ويكون له مال

عندنا

لتاجر أو) أخذ (بينهما) وقال جئت اطلب الامان (رد) في المسائل الثلاث (لأمن) أي لحل

امنه ولا يجوز قتله ولا اسره ولا اخذ ماله (وإن قامت قرينة) على صدقه أو كذبه (فعلها) العمل فان قامت على كذبه رأى الامام فيه رأيه من قتل أو استرقاق أو غيره (وإن رد) مؤمن توجه لبلده قبل وصوله لها (برجع فعلى أمانه) الاول لا يمرض له (حتى يصل) لبلده أو لما منه فان رجع بعد وصوله لها قبله. وقبل ان رجع اختياراً وقيل يغير الامام في رده وانزله (وإن مات) المستأمن (عندنا فله) ووديه ان قتل (له) في بيت المال (إن لم يكن معه) يبلدنا (وارث) فان كان معه وارث في دينهم ولودارحم فله له دخل على التجهيز لا

(ولم يدخل) بلدنا (على التجيز) بل دخل على الإقامة ولو بالمادة أو جهل ما دخل عليه ولا عادة وكذا إن دُخل على التجيز والمادة ذلك وطالت إقامته عندنا فيها ومحل كون ماله قياً لم ينقض المهدو بحارب يؤسر (١٨٧) قتل أولم يقتل فإنه يكون إن أسره

وماله لمن قتله كما أشار به قوله

(و) ماله (لقاتله) من جيش

أو سرية أو بعض المسلمين

(إن) نقض المهدو (أُسِرَ

ثم قتل) أي أولم يقتل فلا

مفهوم للقتل ثم إن كان من

أسره من الجيش ومستند

له خمس كسائر الغنيمة وإلا

اختص به وكان الأولى تأخير

هذه عن قوله قولان لأنها

جارية في قوله وإن مات

عندنا الخ وفي قوله وإلا

أُرسل مع ديتة الخ وفي قوله

كوديتة فهو كالمتبقي من

الثلاث (وإلا) بأن دخل

على التجيز أو كانت المادة

ذلك ولم تطل إقامته فيها

(أُرسل) ماله (مع ديتة) إن

قتل ظمناً أو في معركة قبل

أسره (لوارثه) ولاحق

للمسلمين في ذلك فقوله

والأراجع للشرط الثاني

فقط أي قوله ولم يدخل

على التجيز (كوديتة)

التي تركها عندنا وسافر

بلده فمات فترسل لوارثه

(وهل) مطلقاً (إن) قتل

في معركة (بينه وبين

المسلمين من غير أسره) أو

هي في هذه الحالة (في)

بيت المال لا ترسل

عندنا نحو وديعة وإما إن يؤسر وإما إن يقتل في معركة فإشار المصنف إلى الأولى بقوله وإن مات عندنا الخ مع قوله وإلا أرسل مع ديتة وأشار للثانية بقوله كوديتة فالتشبيه تام كما في خش والشيخ سالم ويدل عليه كلام ابن عرفة وأشار للثالثة بقوله ولقاتله إن أسره فهو قسم لما قبله ولما بعده فلا يتوهم رجوعه لهما خلافاً لما توهمه عقب عن شيخه وتبهما الشارح وأشار للرابعة بقوله وهل إن قتل في معركة قولان هذا تحقيق كلام المصنف وبه تعلم ما في كلام عقب من الحل وتبعه الشارح قال ابن عرفة الصقلي عن محمد عن ابن القاسم وأصبح حكم ماله عندنا في موته يبلده كموته عندنا وماله في موته بعد أسره لمن أسره ولو قتل في معركة ففي كونه لوارثه أو فياً لا يخمس نقلاً للصقلي عن محمد وابن حبيب مع بقوله عن ابن القاسم وأصبح اه وبه تعلم أن المراد بقوله كوديتة المال المتروك عندنا لا خصوص الوديعة العرفية (قوله ولم يدخل على التجيز) أي لم يدخل على أنه يقضى حاجته ثم يذهب لبلاده (قوله وطالت إقامته عندنا فيها) أي ففي هذه الصور الخمس يكون ماله وديته فياً (قوله فإنه) أي مع ماله يكون لمن أسره إذا لم يقتل وقوله وماله لمن قتله أي إذا قتل (قوله أي أولم يقتل) أي أو حارب وأسره ولم يقتل بل مات حتف أنفه فماله لمن أسره (قوله فلا مفهوم للقتل) إلا أنه إذا لم يقتل بل مات حتف أنفه فماله لمن أسره وإن قتل فماله لقاتله (قوله وكان الأولى تأخير هذه عن قوله الخ) أي بحيث يقول وإن مات عندنا فماله في أن لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجيز وإلا أرسل مع ديتة لوارثه كوديتة وهل وإن قتل في معركة أو في قولان ولقاتله إن أسره ثم قتل (قوله لأنها جارية الخ) أي فكأنه قال وإن مات عندنا فماله في أن لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجيز مالم يؤسر حياته يموت وإلا كان ماله لأسره وإن دخل على التجيز أرسل ماله لوارثه مالم يؤسر حياته يموت وإلا كان ماله لأسره ووديتة ترسل لوارثه مالم يؤسر عندنا ويموت وإلا كانت لأسره هذا حاصل كلام الشارح وقد علمت أن الصواب أن قوله ولقاتله إن أسره ثم قتل ليس راجعاً لما قبله ولا لما بعده بل هو كلام مستقل على حدة (قوله ولم تطل إقامته) أي ومات عندنا (قوله أوفى معركة) الصواب حذف ذلك إذ لادية له أن قتل في معركة اه بن (قوله لوارثه) فإن لم يكن له وارث في بلده أرسل لاساقفتهم من أهل ديتة (قوله وهل) مطلقاً الخ أي وهل يرسل ماله ووديتة لوارثه حيث دخل على التجيز ومات عندنا وإن قتل في معركة فهذا راجع لقوله وإلا أرسل ماله لوارثه وقوله كوديتة فالقولان لا يختصان بالوديعة العرفية كما زعمه عقب بل موضوعهما المال المتروك عندنا مطلقاً كما تقدم عن ابن عرفة ومن فرضهما في الوديعة كما في التوضيح وغيره فالظاهر أن مرادهم بالمال المستودع المتروك عند المسلمين كما يؤخذ من كلامهم لا خصوص الوديعة العرفية اه بن (قوله وهي في هذه الحالة في) ظاهره أن الضمير للوديعة والأولى أوهما أي المال والوديعة إلا أن يقال أراد بالوديعة المال المتروك عند المسلمين لا خصوص الوديعة العرفية (قوله ولم تطل إقامته) أي بل مات عندنا بقرب دخوله عندنا أو رجع لبلده ومات فيها (قوله فإن طالت) أي ومات عندنا (قوله ووديتة كذلك) أي تكون لأسره يختص بها إن لم يكن جيشاً ولا مستنداً إليه وإلا خمس (قوله ولو قدم حربى بآمان الخ) أي وأمالو دخلوا بلادنا بالقهر ونهبوا منها أمتعة وأرادوا بيعها فيها فلا يجوز الشراء منهم وهي باقية على ملك أربابها فلم يخذلهم اشتراها بقصد التملك بآمان وإما إن

(قولان) ومحلها إذا دخل على التجيز أو كانت المادة أو كانت المادة ذلك ولم تطل إقامته فإن طالت كان ماله ولو وديته فياً كما تقدم فإن أسره في

المعركة اخمس به أسره إن لم يكن جيشاً ولا مستنداً له وإلا خمس كما مر ووديتة كذلك (و) لو قدم حربى بآمان ومعه سلع لمسلم

أو ذى (كثرة) كراهة تنزيه على الراجح (لغير المالكين)

اشترأه سلمه) أى سلغ المالك املأن فيه تسليطا لهم على أموال المسلمين وتقوية لهم عليها أولأنه بشرأها بفوتها على المالك كما قل (وفانت به) أى باشتراء غير المالك على المالك فليس له اليها سبيل بمن ولا غيره (و) فانت أيضا (بهمتها لها) لم تؤذى لأن الامان يحقق ملكهم أولأنه بالعهد صار له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما باعوه أو وهبوه بدارهم فان لربه أخذه باليمن في البيع ومجانا في الهبة كما سيأتى (وانزع) من (١٨٨) المستأمن (مأسر) مناز من العهد ثم عيده ببلدنا بعد ذهابه لدار الحرب عادبه

الناسر أو غيره لكن ان عاد به السارق قطع ولو شرط عند العهد أن لا يؤخذ منه شيء مما سرق ولا نقام عليه حدود المسلمين ولا يوفى له بشرطه (على الأظهر) متعلق بانزع (لا) ينزع منهم (أحرار مسلمون) أسروهم ثم (قدموا بهم) بامان عند ابن القاسم على احد قوله والقول الآخر انهم ينزعون منهم جبرا بالقيمة وهو الذى عليه اصحاب مالك وبه العمل (وملك) الحربى (باسلامه) جميع ما يده بما غصبه أو سرقة أو نهبه (غير الحر المسلم) من رقيق ولو سلمنا اوام ولد أو متقا لأجل وذى وغيرهما واما الحر المسلم فلا يملكه دكر أو انثى ولا حبسا محققا ولا مأسر قزم من عهده ولا دينا في ذمته ولا وديعة ولا ما استأجره منا حال كفره (ومؤقت ثم الولد) بقيمة وجوبا على سيدها لشبهها بالحررة وانعت ذمته ان

اشترأها بقصد الفداء لربها فالاحسن أخذها بالفداء لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب باخذ الكفار لها بالقهر مادامت شعائر الإسلام قائمة فيها (قوله اشتراء سلمه) أى من الحربى الذى دخل بها بلادنا بامان (قوله أولأنه بشرأها بفوتها على المالك) هذا التعليل هو الظاهر وأما قوله فيأتى أيضا فيما إذا كان المشتري هو المالك مع أنه لا يكره له شرائها ولذا رده أبو الحسن انظر بن (قوله وبهمتها لها) أى بعد دخولهم بها بلادنا بامان وأما ما أخذوه من بلادنا بها وهبوه فيها فلا يملكه الموهوب له ولا يفوت على مالكه بالهبة ثم ان ظاهر المصنف أنه لا كراهة في قبول الهبة كالكراء وإلا كان يقول وكره لغير المالك اشتراء سلمه وانها بها أى قبول هبتها وبعضهم سوى بينهما في الكراهة وبالجملة فالمسئلة ذات خلاف والتعليل الثانى في كراهة الشراء موجود في الهبة قاله شيخنا (قوله أو لأنه) أى الحربى (قوله لا احرار مسلمون قدموا بهم) سواء كانوا ذكورا أو اناثا فلا ينزع منهم جبرا عليهم لا بالقيمة ولا بدونها ولا يمنعون من الرجوع بهم بلادهم كما لا ينزع منهم شيء من أموال المسلمين التى قدموا بها عندنا بامان وقد كانوا أخذوها غصبا أو نهبها لاسرقة كاسر وأما ما أخذوه من بلادنا بعد استيلائهم عليها بالقهر وقد رنا على نزعهم قبل ان يذهبوا به لبلادهم فانه ينزع منهم لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تقطع اقامة شعائر الإسلام عنها واما ما دامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب (قوله القول الآخر) يعنى لابن القاسم وهذا العزو فيه نظر فان هذا القول لغير ابن القاسم من اصحاب مالك واما قول ابن القاسم الآخر فهو ان ينزع منهم بالقيمة الاناث دون الذكور هكذا في التوضيح والمواق اه بن (قوله انهم ينزعون منه جبرا) أى سواء كانوا ذكورا أو اناثا (قوله وملك باسلامه غير الحر المسلم) أى سواء قدم اليها في حال كفره بامان أو لم يقدم حال كفره لكن قدم حال اسلامه واما إذا سلم واقام ببلده فسيأتى في آخر الباب في قول المصنف وماله وولده الخ فقول خش قدم بامان واقام ببلده غير ظاهر اه بن لأنه يقتضى انه إذا قدم بذلك حال اسلامه لا يملكه وليس كذلك ولأنه إذا قام ببلده فله حكم آخر وليس له هذا الحكم (قوله وغيرها) أى غير الرقيق والذى من أنواع العروض كالكتب والسلاح والأموال وإذا ملك ما ذكر باسلامه جاز الشراء منه من غير كراهة (قوله ولا حبسا) أى ولا يملك حبسا الخ (قوله ولا مأسر قزم من عهده) أى لأن شبهة الملك لهم انما هي ظاهرة فيما أخذوه على طريق القهر والغلبة ومثل المسروق الاقطة فلا يملكها وتؤخذ منه مجانا (قوله ولادينا ترتب في ذمته) أى من شيء اشتراء من مسلم أو استأجره منه واقترضه منه ولو وقع الشراء والاجارة والسلف في أرض الحرب حال كفره (قوله بقيمة) أى على انها قن ومحل وجوب فداها ما تمت أو تمت سيدها أو الافلا فداء لموتها في الأول وخروجها حرة في الثانى (قوله رقب باقية لمن اسلم عليه) أى عتق ما حمله الثلث منه ورق باقية الخ (قوله ورق كاه) أى لعدم حمل الثلث لشيء منه بأن كان مدينا دينيا يستغرق التركة بتامها هي وذلك العبد وقوله أو بعضه أى لحمل

الثلث

اعسر (و) ملك من مدبر ومعتق لأجل ما يملكه السيد منها فان مات السيد

(عتق المدبر من ثلث سيده) فان حمل بعضه رق باقية لمن اسلم عليه (و) عتق (معتق لأجل بعده) أى بعد الأجل (ولا يتبعون) لأولى ولا يتبعان أى لا يتبعهما من اسلم عليهما بعد عتقهما (بشيء) ولعله جمع باعتبار افرادها ويحتمل انه جمع لرجوعه لحر المسلم ايضا (ولا خيار للوارث) في المدبر إذا مات سيده ورق كاه أو بعضه

لمن أسلم عليه بين أسلامه له أو أخذه ودفع قيمته له كما في المدبر الجاني لأن السيد هنا لم يكن له انتزاعه من أسلم فسكنا وارثه وعنتي للكتاب أن أدى الذي أسلم وولاؤه لمن عقدها وإن عجز رقب له ولا شيء السيد وسكت عنه المصنف لوضوحه (وحدزان) بحرية أو ذات مقام قل الجيش أو أكثر (و) قطع (سارق) نصا (و) لوقدر حقه أو دونه (إن حيز المغنم) لأن لم يحز فلا يقطع (ووقت الأرض) غير الموات من أرض الزراعة وكذلك الدور على المشهور بمجرد الاستيلاء عليها ولا يحتاج إلى صيغة من الإمام ولا لتطيب نفس المجاهدين ولا يؤخذ للدور كراء بخلاف أرض الزراعة ثم إن محل عدم أخذ كراء لها وعدم بيعها مادامت بيدان السكفار التي صادفها الفتح موجودة أما إذا تهدمت وجدد الناس أبنية جاز حينئذ أخذ السكراء والبيع والأخذ (١٨٩) بالشفعة والأرض كما هو الآن في

مكة ومصر وغيرها وأولى لو تجددت بلد بأرض براح كلقاهرة ولو كان أصل الأرض وفقا لأن البناء مملوك وأما أرض الزراعة فيصرف خراجها فيما يصرح به المؤلف قريبا والكلام فيها للسلطان أو نائبه ولا تورث لأنها لا تملك ولو مات أحد الفلاحين وله ورثة وقد جرت العادة بأن الذكور تختص بالأرض دون الإناث كما في بعض قرى الصعيد فإنه يجب إخراجهم على عادتهم على ما يظهر لآل هذه العادة والعرف صارت كالآلة من السلطان في ذلك ومقتضى ما تقدم أنه يجوز للسلطان أو نائبه أن يمنع الورثة من وضع يدهم عليها ويعطيها لمن يشاء وقد يظهر أنه لا يجوز له لما فيه من فتح باب يؤدي إلى المهرج والفساد ولأن

الثالث بعنه (قوله لمن أسلم عليه) أي سواء جاء إليهم أو دخل بأمان ثم أسلم (قوله كما في المدبر الجاني) أي إذا مات السيد عن مدبر جان خير وارثه إما أن يدفع أرض الجانية ويأخذ المدبر أو يسلمه للمجنى عليه (قوله وحدزان بحرية) أي زنى بها قبل حوز المغنم وقوله أو ذات غنم أي زنى بها بعد حوز المغنم وقوله إن حيز المغنم شرط في قوله وسارق وكان الأولى أن يقول وكسارق بالكاف لأجل أن يظهر رجوع الشرط لما بعدها وهذا الصواب قول عبيد الله عدم الحد للشفعة وعدم القطع حتى يسرق نصا فوق حظه انظر اه بن (قوله إن حيز المغنم) أي جمع في مكان بالفعل بحيث صار معنا بين أيدي المجاهدين قبل قسمه (قوله على المشهور) خلافا لمن قال إن الإمام يقسم الأرض بين المجاهدين كغيرها من الغنمة (قوله بمجرد الاستيلاء عليها) متعلق بقوله وقت قال طي لم أر من قال أنها تصير وقتنا بمجرد الاستيلاء عليها إذ كلام الأئمة فيما يفعله الإمام فيها هل يقسمها كغيرها أو يتركها لنواب المسلمين وحينئذ فمعنى وقفها تركها غير مقسومة لا الوقف المصطاح عليه وهو الحبس وقره بن وقد يقال هذا المعنى هو مراد الشارح بوقفها بمجرد الاستيلاء عليها فإنها تترك للمصالح ولا معنى للوقف والتجسس إلا ذلك فإن أراد بالمصطاح عليه ما كان بصيغة مخصوصة فالشارح قد قال إن هذا الوقت لا يحتاج لصيغة تأمل (قوله ولا يؤخذ للدور كراء) أي بل هي كالمساجد من سبق وفي بن عن بعض الشيوخ أنه ينبغي أن يؤخذ للدور كراء ويكون في المصالح كخراج أرض الزراعة (قوله وأولى أو تجددت بلد) أي أولى في جواز السكراء والبيع والأخذ بالشفعة (قوله قريبا) أي بقوله فخراجها والخمس والحزبة (قوله والكلام فيها) أي في أرض الزراعة للسلطان أي فيمكن منها من شاء وإذا مات شخص وتحت يده أرض يزرعها ويؤدي خراجها فالظر في تلك الأرض للسلطان أو نائبه يعطيها لمن يشاء ولا تورث عن ذلك الميت نعم وارثه أولى وأحق بها من غيره وهذا على المشهور من وقف الأرض وأما على مقابلة من أرض للمجاهدين كالغنيمة فإنها تورث عمن مات عن شيء منها (قوله وقد جرت الخ) جملة حالية (قوله فانه يجب الخ) جواب الشرط من قوله ولو مات الخ (قوله ومقتضى ما تقدم) أي من الكلام للسلطان أو نائبه (قوله نوع استحقاق) أي من جهة تحريكه للأرض المدة الطويلة الذي لولا لخرست الأرض وتلفت فهو شبه الخلو في الأرض الموقوفة (قوله للملتزم) أي الذي هو نائب السلطان فله أن يعطيها لمن يشاء (قوله لما فاتها ما تقدم) أي من أنها وقف وقد يقال القول بوقفية أرض الزراعة ليس متفقا عليه بل غاية الأمر أنه المشهور ومقابلها تقسم على الجيش فلهذا تلك

لمورثهم نوع استحقاق وأيضا المادة تنزل منزلة حكم السلاطين المتقدمين بأن كل من بيده شيء فهو لورثته أو لأولاده الذكور دون الإناث رعاية لحق المصلحة نعم إذا مات ولم يكن له وارث فالأمر للملتزم وما اشتهر من فتاوى معزوة لبعض أئمتنا كالشيخ الحرشي والشيخ عبد الباقى والشيخ يحيى الشاوى وغيرهم من أن أرض الزراعة تورث فهي فتوى باطلة لما فاتها ما تقدم وغالبهم قد شرح هذا التحصر ولم يذكر الإرث ولا بالإشارة فالظاهر أن هذه الفتاوى مكذوبة عليهم فلا يلتفت إليها وذلك (ك) أرض (مصر) والشهم والعراق (وخمسة غيرها) أي غير الأرض من سائر أموال الحريين أي يقسم أخماسا خمس لبيت مال المسلمين والأربعة للمجاهدين تقسم على مسابغى ومحل وقف الأرض وتخميس غيرها (إن أوجفت) أي قوتل (عليه) ولو حكما كغيرهم قبل القاتلة بعد نزول الجيش بلادهم

على أحد القولين وأما لو هربوا قبل خروج الجيش من بلاد الإسلام فيكون ما انحلوا عنه فياً، ووضعه بيت المال وكذا لو هربوا بعد خروجه وقبل نزوله بلدهم على ما لا باجى (فخرأجها) نى الأرض (والخمس) الذى لله ولرسوله (والجزية) العنوية والصنحية والقي وعشور

(١٩٠)

محلها بيت مال المسلمين يصرفه الامام باجتهاده في مصالحهم العامة والخاصة ويبدأ بالصرف ندبا (لا اله عليه الصلاة والسلام) وهم بنو هاشم ويوفر نصيبهم لمنعمهم من الزكاة (ثم للصالح) المائدة نفعها على المسلمين كبناء المساجد وترويحها والقناطر وعمارة الثغور والغزو وارزاق القضاة وقضاء دين معسر وعقل جراح ونجيم زمت واعانة حاج وتزويج عزب واعانة أهل العلم ومن ذلك الصرف على نفسه وعياله منه بالمعروف (وبدئ) من المصالح وجوبا بعد الآل (عمن فيهم المال) نى بمن في بلدتهم الخراج أو الخمس أو الجزية فيه طون حتى ينفذوا كفاية سنة ان امكن (وقول للأحوج الأكثر) من المال ان كان هناك أحوج بمن فيهم المال (ونقل) الامام أى زاد (منه) أى من خمس النتيجة خاصة (السلب) بالسلب ما يسلب ويسمى النفل السكلى وغيره

القتوى بناء على ذلك القول وهو وان كان ضعيفا لكن نظرا لصلحة ودفع الهرج أو يقال الأرض وان كانت موقوفة على المشهور لكن قد ثبت للزارعين فيها حق يشبه الخلو من جهة تحريكهم الأرض والعلاج فيها والخلو يورث كما سيأتى في الوقف تأمل (قوله أحد القولين) ذكرهما ابن عرفة وهذا القول ضعيف والقول الآخر وهو الذهب أنه لا يخمس بل هو فى. يصرف بتمامه فى مصالح المسامين ولا يخمس إلا ما أوجف عليه بالفعل قال المازرى فى العلم لا خلاف فى ان الغنيمة تخمس وأما ما انجلى عنه أهله دون قتال فمندنا لا يخمس ويصرف فى مصالح المسامين وقال الشافعى يخمس كالغنيمة ونقله الأبى واقراه فانت ترى المازرى لم يعز القول بالتخمس إلا لشافعى مع سعة حفظه قاله طفى (قوله أى الأرض) أى المأخوذة عنوة وقهرا بالمقاتلة عاها (قوله والخمس) أى خمس الغنيمة وهو ما نيل بالقتال عليه من أموال الحريين وكذا خمس الركاى المتقدم فى قوله وفى ندرته الخمس كالكاز (قوله العنوية والصلحية) أى المضروبة على أهل العنوية وأهل الصالح (قوله وخراج أرض الصلح) وذلك إذا صالحوا على ان كل فدان عليه كذا وقوله وما صولح عليه أهل الحرب وذلك كما إذا صالح أهل البلد على دفع قدر معين فى كل سنة من غير أن يعين القدر الذى على كل رأس أو كل فدان من الأرض وإلا كان ذلك الجزية الصلحية وخراج أرض الصلح تأمل (قوله وما أخذ من تجارهم) ويزاد أيضا على ذلك مال المرتد إذا مات على رده والمال الذى جهات أربابه ومال من لا وارث له فهذه جهات بيت المال (قوله ويوفر) أى يكثر ويعظم (قوله ومن ذلك) أى مما ذكر من مصالح المسامين وقوله الصرف أى صرف الامام على نفسه وعياله بالمعروف ولو استغرق جميعه كما قال عبد الوهاب وظاهر الشارح ان الامام لا يبدأ من ذلك بنفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم وقال عبد الوهاب انه يبدأ بنفسه وعياله (قوله بعد الآل) أى فالبداء هنا اضافية بخلاف البداء بالآل فانها حقيقة (قوله ونقل للأحوج الأكثر) أى ونقل الامام عمن فيهم المال لغيرهم الاكثر إذا كان ذلك الغير أحوج منهم * وحاصله انه إذا كان غير فقراء البلد التى جى فيها المال أكثر احتياجا منهم فان الامام يصرف القليل لأهل البلد التى جى فيها المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم (قوله ونقل منه السلب) اعلم ان النفل هو ما يعطيه الامام مع خمس الغنيمة لمستحقها لمصلحة وهو جزئى وكلى فالأولى ما ثبت باعطائه بالفعل كأن يقول خذ يا فلان هذا الدينار أو البعير مثلا والثانى ما ثبت بقوله من نفل قتيلا فله سلبه ابن (قوله ما يسلب) أى ما ينزع من المقتول وقوله ويسمى أى ما يسلب من المقتول وقوله النفل بفتح الفاء وقوله السكلى أى لعدم اختصاصه بشىء بعينه (قوله وغيره) عطف على قول المصنف السلب أى ونقل منه من غير السلب وقوله ويسمى الجزئى أى النفل الجزئى (قوله كان أشمل) أى لشموله للنفل السكلى وهو الساب والجزئى وهو ما يعطيه له بفعل وقد يجاب بان تنفيل غير السلب معلوم بالأولى من تنفيل الساب لأنه إذا جاز العام مع كثرته فالخاص القليل أولى * وحاصله ان الامام إذا قال لشخص ما علم من شجاعته أو تدييره إذا قتلت قتيلا فلك سلبه أو أعطاه ديناراً أو بعيرا فانه يحسب سلب القتيل أو الدينار أو البعير من الخمس لامن أصل الغنيمة (قوله بأن لم يقدر على العدو) هذا تفسير لعدم انقضاء القتال تفسير مراد وقوله ان يقول أى

الامام

ويسمى الجزئى فلو أسقط لفظ السلب كان أشمل (لمصلحة) من

شجاعة وتديير (ولم يجر) أى يكره للامام وقيل نحره وهو ظاهره (ان لم ينقض القتال) بأن لم يقدر على العدو وان (من) قتلت قتيلا فله السلب) أو من جاءنى بشىء من عين أو متاع فله ربه مثلا لأنه يصرف نيتهم لقتال الدنيا فلذا جاز بعد القدرة عليهم

اذ لا محذور فيه (ومضى) القول المذكور وان لم يحز (إن لم يطله) (الامام) (قبل) (حوز) (للمغم) فان ابطاله اعتبر ابطاله فيما بعد الا بطله لا فيما قبله ولا يعتبر ابطاله بعد المغم بل كل من فعل شيئا استحق مارتبه له عليه الامام ولو كان من أصل الفتيمة ولما كان قوله الامام من قتل قتيلاً فله سلبه ليس على عمومته في الاشخاص وفي كل سلب بين المراد بقوله (والسلب فقط) دون التمسى مالم ينفذه له الامام (سلب) من حربي (اعتيد) وجوده مع المقتول حال الحرب كدابة المركوبة (١٩١) له أو المسوكة بيده أو يد غلامه

للقاتل وسرجه ولجامه ودرعه وسلاحه ومنطقته وما فيها من حلى وثيابه التي عليه (لاسوار) وصليب وعين) ذهب أو فضة (ودابة) غير مسكوكة ولا بمسوكه للقاتل بل جنيب امامه يد غلامه للافتخار فلا يكون للقاتل لأنها من غير المعتاد وله المعتاد (وإن لم يسمع) قول الامام بعد أو غيبة اذ سماع بعض الجيش كاف (أو تمدد) السلب بعد القتلى فانه الجميع (إن لم يقاتل قتيلاً) اعترض بأن الموضوع انه قال ذلك فالوجه ان يقول ان ليسين قاتلاً (وإلا) بان عين قاتل بان قاتل قتل يافلان قتيلاً فلك سلبه قتل أكثر (فالأول) له سلبه فقط ان علم ولا نصف كل منهما كما لو قتلها معا وقيل له الأول في الفرع الأول والأكثر في الثاني (ولم يكن) السلب (لكرة) من صبي

الامام وقوله من قتل قتيلاً فاعل يحز أي لم يحز هذا اللفظ وكذا ما كان بهناه قبل اقدرة على العدو وحاصله انه لا يجوز للامام أن يقول للجاهدين من قتل قتيلاً فله سلبه لأنه يؤدي لفساد نيتهم (قوله) اذ لا محذور فيه) أي ويكون معنى قوله من قتل قتيلاً أي من كان قتل قتيلاً فاندفع ما يقال اذا كانت القتال قد انقضت كيف يقول لهم من قتل قتيلاً فله سلبه والجواب ان المراد من كان قتل قتيلاً في الماضي (قوله) فان ابطاله) أي أظهر الرجوع عنه قبل حوز المغم (قوله) فيما بعد الا بطله) أي فان قتل قتيلاً بعد الا بطله فلا يستحق سلبه وان كان قتل قتيلاً قبل الا بطله استحق سلبه (قوله) ولا يعتبر ابطاله بعد المغم) أي بعد حوز (قوله) ولو كان من أقل الفتيمة) أي هذا اذا كان مارتبه من الخمس بل ولو كان من الفتيمة كمن قتل قتيلاً فله سلبه أو قله دينار من الخمس أو من الفتيمة (قوله) وللمسلم فقط) أي اذا قتل الامام من قتل قتيلاً فله سلبه (قوله) مالم ينفذه له الامام) يعني انه لا يجوز ابتداء ولكن ان حكم به مضى لأنه حكم بمختلف فيه فلا يتعقب فيه اه بن (قوله) اعتيد وجوده مع المقتول) ويشبه كونه قتيله بعد ان شرط الامام البيعة والا فقولان انظر اه بن (قوله) وله المعتاد) أشار بذلك الى ان قوله وان لم يسمع مبالغة في استحقاق القاتل السلب المعتاد (قوله) وان لم يسمع قول الامام) أي قوله من قتل قتيلاً فله سلبه (قوله) كاف) أي في استحقاق السلب للمعتاد (قوله) انه قال ذلك) أي وإذا كان موضوع المسئلة انه قال ذلك فكيف يجعل عدم قوله ذلك شرطاً مع انه مناف للموضوع (قوله) والا فالأول) والتفريق بين ان قتل قتيلاً وبين من قتل قتيلاً مشكل اذ في كليهما النكرة في سياق الشرط وهي تعم وأجيب بأنه اذا عين الامام الفاعل كان غير داخل على اتساع العطاء وحينئذ يقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو واحداً بخلاف ما إذا قال من قتل قتيلاً فان العموم يقوى للعموم كذا قرر مشيخنا (قوله) وقيل له الاقل) أي الأقل من السلبين فيما اذا تعدد المقتول في الفرع الأول وهو ما اذا قتلها على الترتيب وقوله والاكثر أي من السلبين وقوله في الثاني أي في الفرع الثاني وهو ما اذا قتلها معاً (قوله) ولم يكن لكراً) حال من قوله سلب اعتيد أي والحال انه لم يكن ذلك السلب المعتاد من كرامة فان كان من كرامة فلا يكون سلبها لقاتلها اذ لا يجوز قتلها ولا قتل من ذكر معها هذا اذا لم تقاتل قتال الرجال وقد علمت من هذا ان اللام في قوله لكراً بمعنى من (قوله) تشبيه في قوله وللمسلم فقط سلب الخ) أي فسك ان سلب للمقتول المعتاد يكون لقاتله للمسلم إذا قتل الامام من قتل قتيلاً فله سلبه كذلك يكون سلبه لقاتله اذا كان هو الامام (قوله) ان لم يقل منكم) أي ان لم يقل من قتل قتيلاً منكم فله سلبه بان قال من قتل قتيلاً فله سلبه بدون منكم (قوله) وإلا فلا يدخل) أي والابان قال منكم فلا يدخل في كلامه (قوله) غير مسوكة للقتال عليها) أي فامست لقاتله وقوله والا أي بأن كانت مسوكة بيد غلامه للقتال عليها وما هنا فيما اذا قال من قتل قتيلاً فله فرسه أو خاله وما مر

وراهب من منزل وزمن وشيخ فان (إن لم تقاتل) قتال الرجال فان قاتلت بالسلاح أو تقاتل أحداً فصلها لقاتلها (كلاماً) تشبيه في قوله وللمسلم فقط سلب الخ لأن المتسكك يدخل في عموم كلامه (إن لم يقل منكم) والا فلا يدخل (أو) لم (بخص نفسه) بأن قال ان قتل أنا قتيلاً فله سلبه فلا شيء له لانه حابي نفسه (وله) أي للقاتل (البقرة) الأثني (إن قال) الامام من قتل قتيلاً (على رجل) فهو له صدق البطل على الأثني بخلاف من قتل قتيلاً على بيلة فهي له فليس له الذكر له لم صدق البيلة على القاتل الذكر (لأن كانت) الدابة (بيد غلامه) غير مسوكة للقتال عليها والا فهي لقاتله كما مر (وقسم) الإمام (الأربعة) الاحماس الباقية (لحرب)

في قوله (ممن بالغ مائت حاضر) للقتال صحيح على تفصيل يأتي في قوله ومريض شهيد الخ (كناجر وجير إن قاتلا) والافلاولو شهدا صف القتال (أو خرابية غزو) (١٩٢) وأولم يقاتلا (لاضدهم) من عبدوكافرو مجرون وصي وغائب (ولو قاتلوا إلا الصبي

فغير إن أجير) من الامام (وقاتل) وهو مطبق للقتال (خلاف ولا يرضخ) أي لا يعطى لهم) أي لمن لا يسهم له من الأضداد المتقدمة والرضخ مال موكل تقديره للامام عمله الخس كالفضل (كيت) آدمي أو فرس (قبل القاتل) أي القتال فلا يرضخ له ولا يسهم (وأعمى وأعرج) إلا ان يقاتل (وأشعل) وأقطع إلا ان يكون لهم رأى وتدير (وتخلف) يلد الاسلام (لحاجة إن لم تتعاق) حاجته بالجيش) والآنسهم له (وضال) عن الجيش (يلدناوان) ضل بمعنى رد (بريح) لكن الرجح انه يسهم له ولن رد بريح إلا ان يرجع اختيارا (بخلاف) ضال (يلدم) فيسهم له (و) بخلاف (مريض شهد) القتال ولم يمنعه مرضه عنه فان منعه لم يسهم له إلا ان يكون له تدبير (كفرس رهيص) والرهيص مرض في باطن قدمه من وطئه على حجر ونحوه كالوقرة فيسهم له لكونه بصفة الاصحاء (أو مريض)

في قوله أودابة فيما إذا قل له عليه فلا تكرار وقوله لا إن كانت بيد غلامه أي وأما لو كانت بيده أو مربوطه بمنطقته فهي لقاتله كقاتل تظاهره ولو كان راكباً لغيرها (قوله ذكر) أي فالمرأة لا يسهم لها ولو قاتلت إلا إذا تعين الجهاد عليها فجاء العدو وإلا أسهم لها كقاتل الجزولي (قوله حاضر لقاتل) أي ولو لم يقاتل بالفضل (قوله إن قاتل الخ) وقيل يكفي في الاسهم للتاجر والأجير شهود القتال وقيل بعدم الاسهم للأجير مطلقاً ولو قاتل ففى الأجير ثلاثة أقوال وفي التاجر قولان انظر بين والموضوع أن خروج التاجر بقصد التجارة وخروج الأجير بقصد الخدمة (قوله أو خرجا بنية غزو) ظاهره كانت نية الغزو تابعة أو متبوعة والذي في التوضيح ان يعتمد أنه اذا كانت نية الغزو تابعة أنه لا يسهم لهما فيقيد كلام المصنف بما اذا كانت متبوعة أو كانتا مقصودتين. ما اه بن (قوله ولو قاتلوا) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد والمبالغة راجعة لما عدا ضد حاضر إذ لا يتصور القتال مع الغيبة ورد بالمبالغة على من قل بالاسهم لكل واحد من تلك الأضداد إذا قاتل والخلاف موجود في الذمى اذا قاتل كما في التوضيح وابن عرفة (قوله خلاف) أما القول بأنه لا يسهم له فهو ظاهر المدونة وشهره ابن عبد السلام وأما القول بأنه يسهم له ان أجير وقاتل فلم أنصف على من شهره وهو وان اقتصر عليه في الرسالة لسكها لا تقيد بالمشهور نعم شهر المالك كباقي القول بأنه يسهم له إذا حضر صف القتال كما في التوضيح وهو قول ثالث لم يرجع عليه المؤلف ويلزم من تشهيره تشهير ماحكه المصنف اه بن (قوله ولا يرضخ لهم) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد أي لا يعطى هؤلاء الجماعة الذين لا يسهم لهم شيئاً من الخس (قوله والرضخ) أي في عرف الفقهاء وأما في اللغة فهو اعطاء الشيء اليسير (قوله وأعمى وأعرج) أي كذلك لا يسهم لهم ولا يرضخ وقوله إلا ان يقاتل أي الأعرج راكباً وراجل فيسهم له على الاعتماد كما في الواقع خلافاً لما يفيد كلامه من أنه لا يسهم للأعرج مطلقاً ولو قاتل وذمى جريان هذا القيد في الأعمى أيضاً (قوله إن لم يتعلق بالجيش) أي ان لم يعد عليه منها نفع وقوله وإلا نسهم له أي وإلا بان تعلق بالجيش بأن عاد عليه وعلى أمير الجيش منها نفع أسهم له فالأول كإقامته في بلد المسلمين لأجل تسوق طعام أو سلاح للجيش والثاني كتخلفه في بلاد الاسلام لأجل تحمل غرض ابن أو أخ أمير الجيش (قوله وضال عن الجيش يلدنا) أي ولم يجتمع عليه أصلاً أو اجتمع عليه بعد الفتح و فراغ الجهاد (قوله لكن الرجح انه يسهم له) أي لمن ضل عن الجيش يلدنا ولن رد بريح قال ذلك في المدونة ومن ردتهم الرجح لبلد الاسلام فانه يسهم لهم مع أصحابهم الذين وصلوا وغنموا وقال ابن القاسم فيها ولو ضل رجل من العسكر فلم يرجع حتى غنموا فله سهمهم لقول مالك في الذين ردتهم الرجح اه والمصنف تبع تشهير ابن الحاجب تبعاً لابن شاس وهو غير ظاهر لما عدت من كلام المدونة (قوله شهد القتال ولم يمنعه مرضه عنه) أي سواء كان المرض حصل له بعد الاشراف على الفتيحة أو حصل له في ابتداء القتال أو حصل له قبل دخول بلدهم وقوله فان منعه لم يسهم له أي على أحد القولين اذا كان المرض طراً له قبل دخول بلدهم أو في ابتداء القتال فان طراً له بعد الاشراف على الفتيحة أسهم له اتفاقاً كما يأتي (قوله أو مريض بعد أن أشرف الخ) عطف على شهد فهو في موضع الصفة لمريض ومعناه انه اذا حضر القتال صحيحاً ثم طراً له مرض بعد الاشراف على حوز الفتيحة

وللرض للمانع (و) يسهم (للفرس مثلا) سهم (فارسه) فللفرس سهمان ولراكبه سهم كأن لمن لافرس له سهما واحدا والفرس الذي لا يسهم لراكبه سهمان كالعبد وللفرس السهمان (وإن) كان القتال (بسفينة) لأن المقصود من حمل الخيل في الجهاد رهاب العدو (أو) كان الفرس (برذونا) واجازه الإمام وهو العظيم الحلقة الفايط الأعضاء والعراة المدوحة ضر وأرق أعضاء (وهيناً) من الخيل لا الابل اذ لا يسهم لها وهو مأبوه عربى وأمه نبطية أى رديئة وعكس المحجين مقرف اسم فاعل من أقرف وهو مأمه عربية وأبوه نبطى (وصغيراً يُقدر بها) أى بالثلاثة (على الكرم) على العدو (والفرس) منه (و) يسهم لفرس (مريض رجى) برؤه وقد شهد به القتال من ابتداءه صحيحاً ثم حدث له المرض فى بقیته

أوجب منه عن ائصال فانه يسهم له وإذا علمت هذا فالأولى قصر قوله أو مرض الخ على الآدمى لأن الفرس المريض لا يشترط فى الاسهام له شهود القتال بل المدار على كونه يرجى برؤه كما يأتى (قوله والمريض) أى ونظرا للمرض المانع من القتال فمن نظر لذلك قل بعدم الاسهام له ومن نظره دخوله بلاد الحرب وتكثيره لسواد المسلمين فيها قال يسهم * والحاصل ان المريض إذا شهد القتال مع مرضه فانه يسهم له سواء حصل له المرض قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخوله فى ابتداء القتال أو حصل له بعد الاشراف على الغنمة وهذه الصور الثلاثة داخلة تحت قول المصنف ومريض شهد وأما إذا منعه المرض من شهود القتال فان طرأ له بعد الاشراف على الغنمة فانه يسهم له وهذا ما أشار له المصنف بقوله أو أشرف على الغنمة وأما إذا طرأ له قبل القتال أو بعد الشروع فيه وقبل الاشراف على الغنمة فقولان بالاسهام له وعدمه (قوله ويسهم لفرس مريض رجى الخ) هذا الحل يشير إلى ان قول المصنف ومريض بالجرح عطف على فرس رهيب وفى بعض النسخ ومريضاً بالنصب عطفاً على مدخول المبالغة وهو أنسب وقول الشارح وقد شهد به القتال فيه نظراً لا يشترط فيه شهود القتال بل الفرس إذا رجى برؤه يسهم له على قول مالك خلافاً لأشهب وابن نافع وهو مفروض فيما إذا لم يمكن القتال عليه لمرضه لكنه يرجى برؤه وأما إذا كان يمكن القتال عليه أو قاتل عليه بالفعل فانه يسهم له بلا خلاف ولا يأتى فيه التفصيل السابق فى الإنسان ولذا اطلق المصنف اه بن (قوله سهما لا مقاتل عليه وحده) أى فان قاتل عليه معا فالسهمان بينهما ان تساوى فى القتال عليه وإلا فلكل ماخصه من ذلك ويتراجعان فى الأجرة فلو فرض ان لكل واحد منهما نصف الفرس وقاتل كل واحد منهما عليها يومين فكل واحد يأخذ سهما ولو قاتل احدهما أربعة أيام والآخر يومين فالأول يأخذ ثلثي السهمين والآخر يأخذ ثلثهما ويدفع اجرة المثل بنسبة ما لغيره من الفرس فاذا كانت اجرة الفرس اثني عشر درهما يدفع الذى ركه أربعة أيام لمن ركه يومين درهمين (قوله والقائم المستند للجيش) أى المتقوى به بأن كان حال انفراده سائراً تحت ظله ولا استقلال له (قوله فى غيبة) أى غيبة ذلك المستند عن الجيش (قوله فيقسم) أى ما غنمه فى حال غيبته بنفسه (قوله لأن استناده للجيش) الأولى لأنه لاستناده للجيش لا يخرج عنه (قوله إلا إذا كان مكافئاً) أى إلا إذا كان ذلك المستند الذى لا يسهم له مكافئاً للجيش فى القوة وقوله أو يكون هو أى المستند الغالب أى الذى غلب على الكفار وهزمهم (قوله فتقسم الغنمة) أى مناصفة ولو كان المستند طائفة قليلة اهدوى (قوله وبين الاحرار) أى الذين هم الجيش وقوله ثم ي خمس سهم المسلمين أى الجيش

(٢٥ - دسوقى - ثابى) (أو كبير لا ينتفع به) (و) لا (بغالب وبغيره) فرس (ثان) (الغاز) (و) الفرس (المشتركة) بين اثنين فاكثر سهما (للمقاتل) عليه وحده (ودفع أجره) حصه (شريكه) كثرت أو قلت (و) القائم (المستند للجيش) واحداً أو أكثر اذن له الوالى فى الخروج أولاً (كهو) أى كالجيش فيما غنم فى عيبته فيقسم بينه وبين الجيش كما ان الجيش يقسم عليه ما غنمه فيقتله لأن استناده للجيش لا يخرج عنه وهذا إذا كان المستند ممن يقسم له فان كان عبداً أو ذمياً لما غنمه فللجيش إلا إذا كان مكافئاً له فى القوة أو يكون هو الغالب فتقسم الغنمة بينه وبين الاحرار المسلمين قبل أن تخمس ثم تخمس سهم المسلمين خاصة (وإلا) يستند فى غنيمته للجيش أى لم يتقو به بل كان مستقلاً بنفسه (لله) ما غنمه

(و) لفرس (محبس) وسهما للمقاتل عليه لا للمحبس ولا فى مصالحه كدلف ونحوه (و) لفرس (مغصوب) وسهما للمقاتل عليه ان غصب (من الغنمة) قاتل به فى غنمة وعليه أجره للجيش (أو) غصبه (من غير الجيش) بان غصبه من آحاد المسلمين وسهما للقاص ولربه أجرة المثل (و) الغصب (منه) أى من الجيش أى من آحاده سهما (لربه) إذا لم يكن له غيره والاقسماه للقاص وعليه أجره لربه (لا أعجف) عطف على فرس رهيب فهو مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة للوصفية ووزن الفعل فلا يسهم له وهو المزبل الذى لا تقع به

يختص به دون الجيش فلا ينافي تخميسه (كتلصص) أخذ شيئا من أموالهم يختص به وهو مثال لما قبله (وخمس مسلم) ما أخذه (ولو) كان السلم (عبداً على الأصح) وظاهره ان اللص السلم يخمس ولولم يخرج للفزو وحمله بعضهم على ما إذا خرج له وإلا فلا يخمس (لاذمي) فلا يخمس بل يختص (١٩٤) بما أخذه استند للجيش أولاً (ولا من عمل) من أهل الجيش (سرجاً أو سهماً) أو

قدحاً أو قصعة وفهم منه أنه ما كان معمولاً في يومهم لا يختص به وان دفع بل هو غنيمة وهو كذلك (والشأن) الذي مضى عليه السلف (القسم) (القسم) (يكدّم) لما فيه من تعجيل مسرة الفاعلين وغيظ الكافرين (وهل) الإمام (يبيع) جمع الغنيمة النقل هل ينفي له بيعها (ليقسم) آثامها خمسة أقسام أربعة للجيش وخمس لبيت المال أولاً ينفي له البيع بل يغير في البيع وفي قسم الأعيان (قولاً) فيما إذا أمكن البيع هناك والا لم يفت قسم الأعيان (وأفرد) وجوباً في القسم (كل صنف) منها على حديثه ليقسمه أخماساً (إن أمكن) حساً بالتسع الغنيمة وشرعاً بان لا يؤدي إلى تفريق أم عن ولدها قبل الانتشار (على الأرجح) الأولى على المختار (وأخذت) لخص (معين) أي معروف بينه حاضر (وإن) كان (ذمياً

وأما سهم المستند المكافئ أو الغالب فلا يخمس وهو ظاهر إذا كان ذمياً فان كان عبداً فهل كذلك كما هو ظاهره أو يخمس سهمه كما يأتي في العبد للتلصص وهو الظاهر انظره (قوله) يختص به أي دون الجيش فلا ينافي أنه يخمسه (قوله) ما أخذه أي من الحريين على وجه التلصص (قوله) ولو عبداً أي هذا إذا كان السلم حراً بل ولو عبداً ورد بل قول من قال ان السلم لا يخمس ما أخذه من الحريين على وجه التلصص إلا إذا كان حراً لان كان عبداً (قوله على الأصح) قال ابن عاشر لم أر من صححه ولعل الذي صححه المؤلف اهـ بن (قوله) ولولم يخرج للفزو أي جهاراً بل خرج لمجرد التلصص خفية (قوله) وحمله بعضهم أي وهو البدر القرافي (قوله على ما إذا خرج له) أي خرج للفزو جهاراً وقوله وإلا أي بان خرج لأجل التلصص خفية فلا يخمس (قوله) استند للجيش أولاً فيه أن الذي استند للجيش ان كان مكافئاً للجيش قسم ما غنمه بينه وبين المسلمين مناصفة وان كان غير مكافئ كان ما غنمه للجيش خاصة ولا شيء له منه وحينئذ فإن الاختصاص فالأولى حمل قوله لا ذمي على ما إذا كان غير مستند للجيش بان كان متلصصاً تأمل وقد يقال يصح حمله أيضاً على ما إذا كان مستنداً للجيش ويغيد بما إذا كانوا مكافئين للمسلمين فنصف الغنيمة الذي يختصم لا يخمس والنصف الذي يخص المسلمين يخمس (قوله) ولا من عمل الخ أي فلا يخمس ذلك بل يختص به (قوله) والشأن القسم يلدّم أي ويكره تأخيرهُ لبلد الإسلام وهذا إذا كان الفاعلون جيشاً وأمنوا من كره العدو عليهم فان خافوا كره العدو عليهم وكانوا سرية أخرجوا القسم حتى يعودوا للجيش أو لمحل الأمن (قوله) وهل الإمام يبيع سلع الغنيمة أي وجوباً كما في عقب تبعاً لعج وفيه نظر بل الذي لابن عرفة والفاكهاني عن سحنون وهو صاحب القول الأول أنه ينبغي له ان يبيع لأنه يجب عليه والقول الثاني بالتجديد لمحمد بن المواز انظر طفي ولذا قال الشارح النقل هل ينبغي له بيعها ليقسم آثامها أولاً ينبغي له البيع بل يغير الخ (قوله) إذا أمكن البيع أي بان وجد مشتر يشتري بالقيمة لا بالعين (قوله) وأفرد أي وإذا اختار الإمام قسمة الأعيان أفرد كل صنف وجوباً في القسم على حديثه أي ولا يضم بعضها إلى بعض وقيل يضم بعضها لبعض والأول لابن المواز والثاني لغيره وحمل الخلاف إذا أمكن الأفراد والاضمت الأصناف بعضها لبعض اتصافاً (قوله الأولى الخ) أي لأن ابن يونس لم يرجح هنا شيئاً وإنما قل كلام ابن المواز ولم يزد عليه والذي اختار هذا هو اللخمي كذا قال المواقف بدهر البدر القرافي بأنه قد وقف على ذلك الترجيح لابن يونس وذكر نصه فانظره (قوله) حاضر أي قسم الغنيمة (قوله) وان ذمياً أي لمشاركته للسلم في عصمة المال (قوله) ان كان المدين غائباً أي عن محل قسمة الغنيمة (قوله) ويحلف أيضاً انه باق على ملكه ما باعه الخ) تبع الشارح في ذلك عقب نقلاً عن البساطي وفيه نظر إذ النقل ان الغائب الذي يحمل له لا يمين عليه لأن حمله له إنما هو برضا الجيش بخلاف الحاضر فانه يحلف لمنازعة الجيش له انظر بن (قوله) والبيع له أي لأجل ربه فاللام للتعليل لاصلة بيع لأن الشيء لا يباع لمالكه ولو جعلت اللام بمعنى على كان أولى لافادة لزوم البيع وانه ليس له تقصه بعد كما في المواقف (قوله) وإذا قسم أي

وإذا ما عرف) انه (كقوله) أي قبل القسم (مجاناً) بغير شيء (وحلف أنه يملكه) أي بال على ملكه الآن (ومحمل له) ان كان المدين غائباً وعليه أجرة الحمل (إن كان) الحمل (خيراً) له ويحلف أيضاً أنه باق على ملكه ما باعه ولا وجه ولا يخرج عن ملكه بنافل شرعي (والأ) يكن حمله خيراً من بيعه بل يبيع خبر واستوت مصلحة بيعه وحمله (يبيع له) وحمل فنه له (و) إذا قسم ما عرف مالكة (لم يضمن قسمه) ولرب به أخذه باليمن

(إلا لتأول) بان يأخذ بقول بعض العلماء كالأوزاعي ان الحربى يملك مال المسلم فيمضى القسم وليس لربه أخذه إلا بالنسبة
(على الأحسن) وإنما لم يعض إذا لم يتأول بان قسمه متعمدا للباطل أو جاهلا لأن حكم الحاكم جهلا أو قصدا للباطل
يجب نقضه اجماعا وإن وافق قول عالم (لا إن لم يتعين) ربه بعينه (١٩٥) ولا ناحيته كصروهماته

لمسلم في الجملة كصحف
وكتب حديث كالبخارى
فلا يحمل بل قسم
على المشهور تنظيلا لحق
المجاهدين ولا يوقف
والنص انه يجوز قسمه
ابتداء فإخراجه من أخذ
معين أو من لم يعض قسمه
غسر مخلص والمخلص
إخراجه من قوله وحمل
له فتأمل (بمخلاف
اللفظة) توجد عندهم
مكتوبا عليها ذلك فانها
لا تقسم بل توقف اخلافا
ثم ان عرف ربهما حملت له
ان كان خيرا (ويعتد
خدمة مقتضى لأجل و)
خدمة (مدبر) وجدا في
القيمة وعرف اتبها
لمسلم غير معين أوجب لم
يكن حملها خيرا ثم ان
جاء السيد فله فداؤها
بالثمن وله تركها ما يصير
حق مشترها في الخدمة
ويخرج عند الاجل حرا
واستشكل بيع خدمة
المدبر بأن فانها موت
السيد وهو مجهول وأوجب
بان معنى يمعنا انه يؤاجر
الى زمن معلوم بظن حياة
السيد اليه ولا يزداد على

وإذا قسم الامام على الجيش الشيء الذى علم مالكة قبل القسم سواء كان حاضرا حين القسم كما فرض
ابن بشر أو غائبا كما فرض ابن يونس لم يعض قسمه (قوله الا لتأول) أى من الامام الذى قسم الغنيمة
(قوله كالأوزاعي) ما قاله الأوزاعي مثله رواد ابن وهب عن مالك ونقله ابن زرقون اه بن (قوله أو
قصدا للباطل) أى على مقتضى مذهبه (قوله غير مخلص) أى لأنه لا يفيد الجواز ابتداء لصدقه
بالوقف مع أن المقصود جواز قسمه ابتداء (قوله والمخلص الخ) حاصله ان قوله ان لم يتعين ان جعل
مخرجا من قوله وأخذ معين الخ يكون المعنى وأخذ معين وان ذميا ما عرف له لان لم يتعين فلا يأخذه
وهل يقسم على الجيش أو يوقف يحتمل وان جعل مخرجا من قوله ولم يعض قسمه كان المعنى لان لم
يتعين فانه يعض قسمه وهل يجوز ابتداء قسمه أولا يجوز يحتمل فالجواز ابتداء غير معلوم من كلام
المصنف على كل حال فالمخلص أن يجعل عطفا على معنى قوله وحمل له ان كان خيرا إذ معناه وحمل ما كان
خيرا لربه ان تعين لان لم يتعين ربه فلا يحمل له بل يقسم وقد يقال ان قوله لان لم يتعين ربه فلا يحمل
له صادق بأن يقسم أو يوقف فهو مثل إخراجه من قوله وأخذ معين (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لأنه
يمكن أن يقال ان إخراجه من قوله وحمل له مماثل لإخراجه من قوله وأخذ معين في احتماله للقسم
والوقف فلم يتم الجواب وأصل الاشكال لبهرام والجواب للشيخ أحمد الزرقانى وقد علمت ما فيه
(قوله توجد عندهم مكتوبا عليها ذلك) أى انها لفظة قال طنى هذا التقرير لبهرام وهو غير صحيح
وخالف للمذهب لأن مذهب مالك ان كل ما أخذه الشركون من أموال المسلمين لهم فيه شبهة الملك
من أى وجه حصل لهم سواء أخذه على وجه القهر أو غيره وإنما الراد بخلاف اللفظة الآتية في بابها
فانها توقف فالمراد التفرقة بين ما هنا وبين اللفظة فان المالك غير معين فيهما وقالوا هنا أى اذا وجد مال
لمسلم غير معين بالقسم وعدم الايقاف على المشهور وانفقوا على الايقاف فى اللفظة الآتية فهو كقول
ابن بشر وان علم أنه لمسلم على الجملة فهل يقسم أو يوقف لصاحبه كاللفظة المشهور أنه يقسم على ملك
الغائبين اه ومثله فى عبارة ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة انظر طنى اه بن (قوله أو
حيث لم يكن حملها) أى أولم يكن حملها خيرا له وفى هذه الحالة يحمل الثمن للسيد (قوله ثم ان
جاء السيد فله فداؤها الخ) هذا صحيح بالنسبة للصورة الأولى وأما فى الثانية وهى يعم حيث لم يكن
حمله خيرا فغير صواب لأن البيع حينئذ لازم ليس للسيد نقضه انظر بن (قوله فله فداؤها) أى ممن
اشترى خدمتهما بشئ الخدمة وقوله فى الخدمة اظهار فى محل الاضرار والراد فيصير حق مشترى
الخدمة فيها فان استخدمه مشترىه للأجل خرج حرا ولا شيء لربه لأنه ليس له فيه الا الخدمة
لأجل وقد استوفاهما المشتري وان جاء ربه به نصف خدمته مثلا خير فى فدائه مما بقى ببقية الثمن
(قوله ثم مازاد من الخدمة عن ذلك) أى عن الثمن الذى دفعه المشتري يكون كاللفظة وهو حاصله أنه
بعد انقضاء مدة الاجارة إذا عاش المدبر وسيد بعد ما تكون الخدمة الزائدة عليها كاللفظة نوضع فى
بيت المال لا فتراق الجيش وعدم السلم باعيان من يستحقها (قوله فان جهل السيد) أى
بعيت لا يمكن ظن الزمان الذى يعيش اليه وقوله فالخدمة عشر أى فليؤجر الخدمة عشر عاما

الغاية المذكورة فى باب الاجارة المشار اليها بقوله وعبد خمسة عشر عاما ثم مازاد من الخدمة
فيوضع إخراجه فى بيت المال انتهى فان جهل السيد فالخدمة عشر عاما فيها يظهر ثم يحكم بحريته هذا هو الذى ينبغي فلي تأمل
(و) يعت (كتابة) لمصنف

جهل ربه فان أدى للمشتري عتق وولاؤه للمسلمين وإلّا رقى له فان علم سيده فولاؤه له (لا أم ولد) بالرفع عطف على كتابة وفيه حذف مضاف أي لا تباع خدمة أم ولد لمسلم جهل ربه إذ ليس لسيدها فيها إلا الاستمتاع ويسير الخدمة وهولنفسو فيجز عتقها ولا بد من ثبوت العتق لأجل (١٩٦) وما بعده بالينة وكيفيتها مع عدم معرفة السيد أن تقول أشهدنا قوم يسمونهم

أي سيده دبره مثلاً ولم
لأنهم عن اسم ربه أو
سوءه ونسبائه (وله) أي
للمسلمين مسلم أو ذمي (بعدة)
أي جدد القسم (أخذه) بمن
هو بيده وإن أبي (بشعنه)
الذي يبيع به على القول
بالبيع ليقسم عنه وبيع
وعلم الثمن وقيمته على
القول بقصة الاعيان أو
جهل الثمن (و) اخذ
بالأول من الأمان (إن
تعدّد البيع) وأجبر
الصيد (في أم الولد) إذا
بيعت أو قسمت بعد
شروعها جهلاً بها (على
الثمن) أي على أخذه
الثمن الذي يبيع به أو
قررت به في القاسم وإن
كان اضاف قيمتها إذا
كان ملياً (واتبع به إن
لها) وأما لو قسمت مع
المسلم بأنها أم ولد لمسلم
فياخذها بمن اشتراها من
للقم مجاناً ولا يتبع شيء
وهو وجوب الفداء
(إلا أن تموت هي
أو سيدها) قبل الفداء
للاثني عليه في موتها ولا
في تركته إن مات (وله)
أي للسيد (فداء مقتق

قوله جهل ربه) أي وجد في الغنيمة وعلم أنه لمسلم وجهل ربه وحاصله أنه إذا وجد في الغنيمة قبل
قسم أمكاتب وعلنا أنه لمسلم أو ذمي ولم يعلم عنه فانه تباع كتابته وتقسم على الجيش إذ لم يبق لسيده
الذي كاتبه فيه إلا الكتابة وليس له فيه خدمة لانه أحرز نفسه وماله فلا تباع رقبته ولا تؤاجر
(قوله فان علم سيده) أي بعد بيع الكتابة وأدائها للمشتري وعتقه فولاؤه الخ (قوله أي لا تباع خدمة أم ولد)
أي وجدت في الغنيمة (قوله وهو لغو) أي ويسير الخدمة لغو والاستمتاع لا يقبل المعاوضة
(قوله ونجز عتقها) تبع في ذلك الشيخ سالم السنهوري قال بن وإمره لغو ولا يخفى ما فيه من التفويت على
السيد إذا ظهر فالظاهر أنه يغلى سبيلها وترك على حالها فلا يبيعت جهلاً وجاء ربه أخذها مجاناً قاله
شيخنا (قوله أن تقول) أي البينة وقوله يسمونهم أي يذكرون اسماءهم بأن يقولوا أشهدنا فلان
وفلان (قوله وله عدة أخذه) هذا مفهوماً قوله سابقاً وأخذ معين وإن ذمياً ما عرف له قبله مجاناً إن هذا
يشمل ما قسم جهلاً أنه لمسلم أو علم بأنه لمسلم غير معين أو معين وقسم متأولاً اهـ (قوله وقيمته) أي
وتعتبر القيمة يوم القسم على مال بن رشد ويوم أخذ ربه له على مال بن عبد السلام انظر التوضيح ومثل
ما قسم ما يبيع من خدمة مدبر ومعتق لأجل وكتابة فان له أخذه بشعنه وأما ما قسم بلاتأول فياخذ
ربه مجاناً كالمير (قوله أوجهل الثمن) أي وهكذا على القول بالبيع ليقسم وبيع ولكن جهل الثمن
(قوله وأخذ بالأول من الأمان أن تعدد البيع) هذا المشهور من قول سحنون وقيل أنه يخير في الأخذ
بأي ثمن شاء كالتفيع قاله شيخنا (قوله في أم الولد) أي التي وجدت في الغنيمة لمعين (قوله وأما لو
قسمت) أي بعد تقويمها أي أوبيعت وقسم ثمنها (قوله مع العلم بأنها أم ولد) أي ولو كان جاهلاً بالحكم
بأن ظن أنها تباع مع العلم أم ولد كافي التوضيح انظر بن وقوله فياخذها بمن اشتراها أي وكذا
من قومت عليه (قوله قبل الفداء) أي قبل الحكم بالفداء كما في نقل الباجي وابن عبد السلام عن
سحنون وذلك بأن يموت أحدهما قبل العلم بها أو بعده وقبل الحكم عليه بالفداء وهذا هو المراد من عبارة
الشارح وأما الومات أحدهما بعد الحكم بالفداء وجب الفداء بدفع الثمن (قوله ثلاثه عليه في موتها)
أي لأن القصد من الفداء تخلص الرقبة وقد تعذر بموتها وقوله ولا في تركته أن مات أي لأنها تصير
حرة بموته والفداء ليس ديناً ثابتاً عليه وإنما هو لتخلص الرقبة وقد فات (قوله وله فداء معتق لأجل)
قد يقال أنه يستغنى عن هذا بقوله وله بعده أخذه بشعنه إلا أن يقال أنه ذكر هذا ليرتب عليه قوله
مسلماً لخدمتهما لأجل الخلاف في ذلك (قوله على مامر) أي من أنه إذا وجد في القاسم مدبر أو مقتق
لأجل لمسلم غير معين فانه تباع خدمتهما (قوله وله تركهما للمشتري) أي الذي اشترى خدمتهما أو
ذاتهما جهلاً (قوله مسلماً لخدمتهما) على وجه التملك لا على وجه التقاضي كما قيل والأول لا يوافق
والثاني لسحنون وينبغي على الأول أنه لا يرجع لسيده إن استوفى من الخدمة بقدر الثمن قبل الأجل
بل يملك المشتري الخدمة للأجل وإن كثرت وإن انقضى الأجل قبل أن يستوفى لا يتبع شيء بعده
وينبغي على الثاني الرجوع والاتباع والأول هو المتمد (قوله في الأول) أي المعتق لأجل (قوله وإلى
استفاء ما) أي الخدمة التي أخذها بالثمن وقوله في الثاني أي وهو المدبر فالمراد الأول والثاني في كلام المصنف

(قوله)

لأجل ومدبر) يبت خدمتهما على مامر أو ذاتهما

جهلاً بهما فيرجعان (لحالهما) الأول من التدبير أو العتق لأجل (و) له (تر كهما) للمشتري أول من وقفا في سهمه جهلاً بهما
(مسلماً لخدمتهما) إلى الأجل في الأول وإلى استيفاء ما أخذه به في الثاني (فإن مات المدبر) بعكس المراد وهو السيد

(قبل الاستيفاء) لما قوم به واشترى به (فخر إن حمله الثالث واتبع بما بقي كسبه أو ذمى قسماً) جهلاً بحالهما (ولم يعذراني سكرتهما) عن الأخبار بحالهما (بأمر) من صغر أو بلاهة أو عجمة فيتبعه إن بما وقع به في (القسم) مع الحكم بحريتهما اتفاقاً فإن عذراً بأمر محاصر لم يتجأ بشئ (وإن حمل) الثالث (بعضه) أى بعض الدبر عتق ذلك البعش و (رقيقاً باقية) لمن هو بيده (ولا خيار للوارث شئ) فيأرقه منه بين إسلامه وفدائه بما بقي من ثمنه الذى اشترى به وهذا إذا بيعت رقبته لاعتقاد (١٩٧) رقه وأما لو بيعت نفسه

للطم بتدبيره فله الخيار لأن المشتري لم يدخل على أنه يملك رقبته (بخلاف الجانية) من الدبر يملكه سيده للمجنى عليه ثم يموت السيد وثلثه يحصل بثقه فإن وارثه بخير فيأرق منه بين إسلامه رقه للمجنى عليه وفدائه بما بقي عليه من الجانية وإن أدى الكاتب (الذى يمت رقبته جهلاً بحاله أو قسمت كذلك) ثمنه لمبتاعه أو أخذه (فله) حاله يرجع مكاتباً وأما لو يمت كتابته فأذاها خرج حراً وأما لو بيع مع العلم بحاله فلا يتبع بشئ (والا) بأن عجز عن الاداء (قن) طلقاً سواء (أسلم) لصاحب الثمن (أو فدى) أى فداه السيد بالثمن الذى اشترى به من المقاسم أو دار الحرب ولما كان الحربي لا يملك مال السلم بل ولا الذى ملكاً تاماً بل إنما له فيه شبهة سلمت فقط أشار لذلك بقوله

(قوله قبل الاستيفاء) أى قبل أن يستوفى المشتري من الخدمة بقدر الثمن الذى اشترى به وقوله واتبع أى الدبر بما بقي إنما يأتى هذا على قول سحنون من أن الترك للمشتري على وجه التقاضى وأما على قول ابن القاسم من أنه لما يملك إذا حمله الثلث وعتق لم يتبع بشئ والحاصل أن القولين جاريان في الدبر والمتفق لاجل إذا بيعت خدمتهما لعدم تعيين ملكتهما أو بيعت ذاتهما جهلاً بحالهما كما في بن وخنس (قوله ولم يعذر) أى والحال أنهما لم يعذرا في سكوتهما بأمر أى ولم يكن لهما عذر في سكوتهما (قوله فان عذرا الخ) فان تنازعا مع من اشتراهما فاقلاً إنما كان السكوت لعذر وقال المشتري بل لعذر عذر والحال أنه لا قرينة على صدق واحد فالظاهر أنها يصدقان دون المشتري (قوله وهذا) أى عدم الخيار للوارث (قوله وأما لو بيعت خدمته) أى ومات سيده وحمل الثالث بعضه ورق باقية وسكت المصنف عما إذا لم يحمل الثلث شيئاً منه والظاهر رقيق جميعه لمن هو بيده ولا خيار للوارث كما إذا رقيق بعضه (قوله وأقسمت كذلك) أى والحال أنه عرف لمعين بعد البيع أو القسم (قوله لمبتاعه) أى لمشتريه وقوله أو أخذه أى فى سهمه (قوله يرجع مكاتباً) أى لسيدته يؤدى إليه كتابته ويخرج حراً وإن عجز رقيق له (قوله فأذاها) أى للمشتري خرج حراً والحاصل أن المكاتب إذا بيعت رقبته فادى ثمنه رجع مكاتباً وإذا بيعت كتابته فأذاها خرج حراً (قوله وأما لو بيع مع العلم) أى وأما لو يمت رقبته مع العلم بكونه مكاتباً فلا يفرم سيده لمشتريه شيئاً لأنما ولا كتابة ويرجع مكاتباً لسيدته قهراً عن المشتري فإن أدى له نجوم الكتابة خرج حراً وإلا رقيق له (قوله وإلا بان عجز عن الاداء) أى عن أداء الثمن لمشتريه (قوله سواء أسلم) أى أسلمه سيده لصاحب الثمن وهو المشتري (قوله أودار الحرب) عطف على قوله المقاسم وليس للسيد إذا فداه أن يحاسب المشتري بما أخذه منه لأن فداه كالاتحاق والمستحق منه فيفوز بالثمن قاله شيخنا (قوله وعلى الآخذ الخ) أى ويجب على من أخذ شيئاً من الفتيحة بوجه من الوجوه المسوغة لأخذه منها بأن اشتراه منها أو قوم عليه فى سهمه لعدم تعيين ربه عند القسم سواء كان رقيقاً أو غيره أن يعلم بعد القسم أنه جار فى ملك شخص معين ترك التصرف فيه حتى يغير ربه بين أخذه بالثمن أو تركه له فإن تصرف باستيلاذ ونحوه قبل أن يغيره مضى تصرفه هذا إذا كان أخذه من الفتيحة بنية تملكه وإن أخذه منها بنية رده لربه وتصرف فيه فقولان فى امضاء تصرفه وعدم امضاءه (قوله إن علم أنه جار بملك شخص) أى فى ملك شخص معين أى أن علم ذلك بعد القسم سواء كان حين القسم لم يعلم أنها سلمة سلم أو ذمى أو كان يعلم أنها سلمة واحد منهما لكن لم يعلم عينه وإنما علمت بعد القسم كذا قرر شيخنا (قوله بوجه) متعاقب بالآخذ وقوله المسوغة لقسمه الأولى لأخذه (قوله أولئك يرمى قسمه) لو تعين ربه الجملة حاله أى والحال أنه تعين ربه وفيه نظر لأنه إذا رأى الإمام قسمه مع العلم بملكه المعين فإنه يجوز التصرف فيه لمن صار إليه كفى التوضيح فلا يصح ادخال هذه الصورة فى كلامه هنا فالصواب أن يصور كلام المؤلف كفى ح بما إذا علم أنه لمعين بعد أن حصل القسم اه بن (قوله كالمشتري من

(وعلى الآخر) شئ من الثمن رقيقاً أو غيره (إن علم) أنه جار بملك شخص معين (سلم أو ذمى بوجه من الوجوه المسوغة) لقسمه إن لم يمت ربه عند أمير الجيش أولئك يرمى قسمه ولو تعين ربه أو غير ذلك (ترك تصرف) فيه (بخبره) أى ليظهر ربه هل يأخذه بالثمن أو يتركه له (وإن) اتفق الثمن و (تصرف) باستيلاذ ونحوه (مضى) تصرفه لشبهة السكار وليس لملكه أخذه (كالمشتري) سلمة لمعين (من)

حربي (في دار الحرب فلا (١٩٨) يتصرف فيه حتى يغيره فان تصرف (باستيلاء) مضى وأخرى بمتق ناجز وكذا بكتابة أو

تدبير أو عتق لاجل وكذا
بييع في المشتري من حربي
بخلاف المأخوذ من الغنيمة
فلا يعضى بالبيع على المعتمد
فقوله باستيلاء راجع لكل
من تصرف ومضى (إن لم
يأخذه) من الغنيمة (على)
نية (رد له) بان اشتراه
بنية تملكه لنفسه فهذا
راجع للمشتري من الغنيمة
فقط فهو راجع لما قبل
الكاف على خلاف قاعدته
(وإلا) بأن أخذه بنية رده
لربه فاعتق أو استولد
(فقولان) في الامضاء
وعنده وهو الراجح
(وفي) امضاء العتق
(المؤجل تردّد) والراجح
الامضاء كما مر وإذا
كان يعضى التدبير كما تقدم
فأولى العتق المؤجل فكان
الأولى حذف هذا التردد
(ولمسلّم أو ذمّي) أخذنا
وهبوه (أي الحريون
(بدارهم) وكذا بدارنا
قبل تأمينهم (مجاناً) معمول
لاخذ (و) ان بدلوه لنا
(بعوض) أخذه مالكة
(ب) بمثل المثل وقيمة
للقوم وتعتبر قيمته هناك
(ان لم يبيع) أي ان لم
يبعه أخذه منهم في المثلتين
فان باعه للموهوب له أو
المعاوض عليه (فيعضى)
البيع واليس لربه إليه يبيع

حربي في دار الحرب الخ) أي وأما من اشترى من الحربي في بلاد الإسلام بعد أن دخلها بأمان فليس
عليه ترك التصرف فيه لأنه ليس لربه أخذه كما مر في قول المصنف وكره لغير المالك اشتراء سلعه
وفاتت به وبهتته (قوله فان تصرف باستيلاء مضى) المراد بالاستيلاء أن يظا الجارية التي اشتراها
ويولدها وأما مجرد وظها فلا يفيتها على ربه بل يغير فيها (قوله بمتق ناجز) أي خالص عن التعليل
على دفع درهم أو مضى أجل (قوله بخلاف) أخوذ من الغنيمة فلا يعضى (أي التصرف فيه بالبيع على
المتعمد لقول المصنف سابقا وبالأول ان تمدد قال بن والفرق بين المثلتين ما ذكره عبد الحق عن
بعض القرويين أن ما وقع في المقاسم قد أخذ من العدو على وجه القهر والغلبة فكان أقوى في رده
لربه والمشتري من دار الحرب إنما دفعه الحربي الذي كان في يده طوعا ولو شاء ما دفعه فهو أقوى في
امضاء ما فعل به من البيع (قوله ان لم يأخذ الخ) أي أن محل فوت ما أخذ من الغنيمة بالاستيلاء
ومامعه ان لم يأخذه بنية رده لربه (قوله فهو راجع لما قبل الكاف على خلاف قاعدته) أي لأن
المشتري من الحرب في دار الحرب لا يتصرف إلا بعد أن يغير ربه فان تصرف بدون تغييره مضى
تصرفه اتفاقا سواء كان اشتراه من الحربي بنية تملكه أو رده لربه أو لم يكن له نية أصلا (قوله فقولان)
فواته على ربه وامضاء التصرف بالعق ومامعه وعدم فواته على المالك ولا يعضى العتق ولا مامعه
من التصرف لأنه أخذه ليرده لربه والأول للقاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن السكاتب
وعلى هذا فالحل للتردد اهـ بن (قوله وفي المؤجل الخ) أي أن من اشترى عبدا من الغنيمة أو من حربي
بدار الحرب وعرف ذلك العبد لمعين فتصرف فيه ذلك المشتري بالعق لاجل قبل أن يغير سيده فهل
يعضى ذلك العتق أو لا تردد للخمى وابن بشر وهو فيما إذا أخذه لا ليرده لربه فكان حق المصنف أن
يقدمه على قوله ان لم يأخذه الخ وقد قدمه خشي هناك وهو حسن غير أنه خلاف النسخ انظر بن
(قوله وإذا كان يعضى التدبير) أي ويفوته على ربه (قوله والمسلم الخ) صورتهما رجل دخل
بلاد الحرب فوهبه حربي سلعة أو عبدا هرب لدار الحرب وأغار عليه الحربي وأخذه فإذا قدم
الموهوب له بذلك فان ربه المسلم أو الذي يأخذه منه بغير عوض (قوله وكذا بدارنا قبل تأمينهم)
أي وأما ما باعوه أو وهبوه بدارنا بعد تأمينهم فقد تقدم أنه يفوت على ربه (قوله بمثل المثل وقيمة
المقوم) فيه نظر والذي في التوضيح وح أن الواجب مثل العوض في محله ولو كان مقوما كمن
أسلف عرضا فلا يلزمه إلا مثله في موضع السلف نعم ان يحجز عن المثل في محله اعتبرت القيمة في
العوض ولو كان مثليا ونص التوضيح إنما يأخذه ربه بالثمن فان كان عينا دفع اليه مثله حيث لقيه
فان كان مثليا أو عرضا دفع اليه مثل ذلك يولد الحرب ان كان الوصول إليها يمكن كمن أسلف ذلك
فلا يلزمه الا مثله بموضع السلف ابن يونس فان لم يمكن الوصول إليها فعليه هنا قيمة ذلك المكيل
يولد الحرب اهـ بن * والحاصل أنه يلزم ربه إذا أراد أخذه ان يرد مثل الثمن سواء كان عينا أو غيرها
لكن ان كان عينا دفعه في أي محل وان كان غير عين دفعه بمحل المعاوضة ان أمكن والا فبغيره ان
ساوت قيمته بموضع الدفع قيمته بموضع المعاوضة والا فالواجب اعتبار قيمته بدار الحرب ولو
زادت على قيمته هنا (قوله في المثلتين) أي مسئلة أخذه من الحربي بهية ومسئلة أخذه منه
بمعاوضة (قوله والاحسن) أي والقول الأحسن بمعنى الأرجح من التولين عن ابن عبد السلام
في المفدى من لص أخذه جالدهاء قياسا على ما فدى من دار الحرب ولأنه ولو أخذه
ربه بمن فداء وخلصه بغير شيء مع كثرة الاصوص لسد هذا الباب مع كثرة حاجة

(ولم يملكه) المسلم أو الذي حينئذ (الثنى) على البائع ن كانت الهبة مجانا (أو الزائد) عليه إن أخذه بعوض كأن يأخذه بمائة الناس
ويبيعه بمائتين فيأخذ المائة الزائدة (والأحسن) أي الأرجح (في) المال (المفدى) بفتح الميم وكسر الدال كالمشوي اسم مفعول أصله

مفدوى (من لهن) ونحوه كحارب وغاصب وظالم من كل مال أخذ من صاحبه غير (١٩٩) رضاه ولم يمكن الوصول اليه الا

بالفداء (أخذه) بالقيء
التي يفدى به مثله عادة
اذا لم يفده ليمتلكه فان
امكنه خلاصه بلا شيء
أو بدون ما دفع اخذه في
الاول بلا شيء كالمو فداء
ليتملكه وفي الثاني بما
يتوقف خلاصه عليه عادة
ومقابل الاحسن أخذه
بلا شيء مطلقاً لأن القس
ليس له شبهة ملك بخلاف
الحربي (وإن أسلم) من
السيد (لما وض) أي لمن
عاض على عبيد في دار
الحرب بأن اشتراه (مدبر
ونحوه) كمنق لأجل لأم
ولد فيجبر على فداها
(استوفيت خدمته) أي
يستوفيه الماوض ولو
زادت على عوضه (ثم) ان
لم يوف قبل موت السيد
في المدبر وقبل الاجل في
العتق لأجل بأن مات
السيد أو حل الاجل قبل
التوفية (هل يتبع) العبد (ان
عتق بالثمن) الماوض به
كله بناء على انه اخذه تليكا
ولا يحاسبه شيء مما استولى
منه لأنه كالغائبة أو النكاح
التي يفوز بها المشتري (أو بما
بقى) عليه فقط بناء على انه
أخذه تقاضياً وهو الراجح
(قولان وعبد الحرب) (يسلم)
دون سيده (حر) وكذا
ان لم يسلم (ان فر) (أو)
أسلم (بقي حق غنم) قبل
اسلام سيده (لا إن خر) (فارالينا) بعد إسلام سيده أو بمجرد إسلامه أي السيد (ما قرر به الشارع

الناس اليه ابن ناجي وبه كان يفتي شيخنا الشيبيني (قوله مفدوى) اجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة اللال كسرة لمناسبة الياء
(قوله كحارب وغاصب وظالم) قال السيد البليدي من ذلك الكاشف الذي يمسك زرع أو بهائم انسان
ظالم فيفديه انسان (قوله من كل مال أخذ) الاولى من كل أخذ مال الخ (قوله إذا لم يفده ليمتلكه) هذا
القيد لابن هرون فان فداء ليمتلكه أخذ منه مجاناً ابن ناجي لا يبعد أن يكون هذا مراد من ذهب
للقول الثاني فيرجعان لاوافق اه بن قال في التوضيح ولا يجوز دفع اجرة للفاذي ان كان قد دفع الفداء
من عنده لأنه ساف واجارة واما ان كان الدافع للفداء غيره ففي جواز دفع الاجرة له مجال للنظر انظر بن
(قوله مطاقاً) أي سواء فداء ليمتلكه أو فداء بقصد دفعه لربه (قوله وان أسلم الخ) حاصله ان
الانسان إذا اشترى مدبراً أو معتقاً لأجل من اللصوص أو من حربي في دار الحرب غير عالم بكونه
مدبراً أو معتقاً لأجل ثم قدم به فعرفه ربه فأسلمه لمشتريه ولم يدفع العوض ويأخذه فان المشتري
يستوفي خدمته في مقابلة ما دفعه من الثمن ولو زادت عليه فيخدم المدبر لموت سيده الذي دبره والمتق
لأجل يخدم إلى ذلك الاجل فإذا مات سيده الذي دبره والثالث يحمله أوجاء الاجل في المقت لأجل
وقد ويا ما فديا به فلا كلام أنها يمتنان ولا يتبعان شيء وإن لم يوفيا ذلك فهل يتبعها الذي عاض
عليها بجميع ما عاض عليها به ولا يحسب عليه ما غتله منها لأنه كالغائبة أولاً يتبعها إلا بما بقي
عليها فقط قولان (قوله أي يستوفيه الماوض) أي في مقابلة ما دفع من الثمن قال ابن عاشر ولا
يرجع لسيد به استيفاء العوض لقول المصنف استوفيت خدمته (قوله قبل التوفية) أي قبل ان
يستوفي من الخدمة بقدر ما دفع من الثمن (قوله بناء على انه اخذه تليكا) أي بناء على ان اسلام السيد له
على وجه التملك (قوله بناء على انه اخذه تقاضياً) أي بناء على ان اسلام السيد له على وجه التقاضي فكل
بعض من الخدمة في مقابلة بعض من الثمن الذي دفعه (قوله وهو الراجح) اعتمد في ترجيحه القول
الثاني ما يظهر من كلام المواق كما قال عج والذي يفيد كلام ابن الحاجب أن الاول هو الراجح
لتصديده بالاول وعطف الثاني عليه بقل اه بن فان قلت إنه قد تقدم انه إذا أسلم السيد المدبر
والمقت لأجل لمن وقفا في سهمه وقوما عليه أو اشتراها من المغنم ثم مات سيد المدبر أو حل
الاجل ولم يوفيا ما وقفا به في المغنم فانه لا يتبعها شيء بناء على ان التسليم تملك وعلى انه
تقاضى فانها يتبعان بما بقي لما الفرق بين ما هنا وما تقدم والجواب ان المدبر والمقت
لأجل في المسئلة المتقدمة وقفا في المغنم يعني لم يؤخذوا من العدو بما عاض به بطريق
الغلبة فتوى أمر المالك الاصلى وضمف امر الآخذ كما سبق بخلاف المدبر هنا فانه
مشتري من العدو ولم يؤخذ قهراً عنهم إذا لو شاءوا ما دفعوه فتوى أمر الآخذ منهم
باختيارهم كما سبق (قوله قولان) الاول لسحنون والثاني لمحمد وعليها لو استوفى من الخدمة فداؤه
قبل اجله فتوى كون باقيها له أو لربه قولهما (قوله وكذا إن لم يسلم) أي فلا مفهوم لقول المصنف
يسلم لكنه أتى به لأجل قوله أبقى حق غنم فان قيد الاسلام معتبر فيه والحاصل ان عبد الحربى
إذا فرالينا قبل اسلام سيده كان حراً لأنه غنم نفسه سواء أسلم أو لم يسلم وسواء كان فراره
قبل نزول الجيش في بلادهم أو كان بعد نزوله فيها ولا ولاء لسيدته عليه ولا يرجع له ان اسلم
وكذا يكون حراً إذا أسلم وبقي حق غنم قبل اسلام سيده واما إذا فرالينا بعد اسلام سيده
أو مصاحباً للإسلام فانه يحكم برقه لسيدته (قوله أو بمجرد اسلامه أي السيد) ما قرر به الشارع

اسلام سيده (لا إن خر) (فارالينا) بعد إسلام سيده أو بمجرد إسلامه أي السيد (ما قرر به الشارع

(وهذه) أى قطع (السبي) من الزوجين كافرين (النكاح) بينها سبياً معاً أو مرتبين أو سبياً فقط قبل إسلامه أو سبياً هو فقط وعليها الاستبراء (٣٠٠) حيضة لانها أمة (الأنا نُسبى وتُسَلِم بعده) أى بعد إسلام زوجها والظرف متعلق

بالفعلين يعنى إذا اسلم زوجها الحربى أو الساتم ثم سببت واسلمت بعد إسلامه فلا يهدم سببها النكاح وتصير أمة مسلمة تحت حر مسلم وعمله ان اسلمت قبل حيضة (ووكده) أى الحربى الذى اسلم وفر البنا أو بقى حتى غزا المسلمون بلده فغنموه ان حملت به أمة قبل اسلام ايه (وماله فى) أى غنيمة فان حملت به بعد اسلام ايه فحر اتفاقاً وأما زوجته فتسمة اتفاقاً وأقر عليها ان اسلمت قبل حيضة كما مر (مطلقاً) كان الولد صغيراً أو كبيراً (لا ولد صغير لكتانية) حرة (سببت) أى سبها حربى فأولدها (أو) ولد صغير من (مسلمة) سببت أى سبها حربى فأولدها ثم غنم للمسلمون الكتانية والمسلمة وأولادها الصغار فالأولاد أحرار تبعاً لأبهم وأما الكبار فحرى ان كانوا من كتانية (وهل كبار) أولاد الحرة (المسلمة فى) أى غنيمة ككبار أولاد الكتانية مطلقاً (أو) (ان قاتلوا) تأويلان وولد الأمة

تبع فيه تنقال طفى وهو ريك والصواب ان الضمير راجع للعبد وأن المراد لا يكون العبد حراً بمجرد إسلامه بل حتى يفر أو يقيم فالمؤلف أراد اختصار قول ابن الحاجب ولا يكون حراً بمجرد إسلامه خلافاً لأشهب وسحنون وعليه فقوله بمجرد إسلامه عطف على معنى قوله ان خرج لاعلى بعد أى لا يخرج ولا بمجرد إسلامه وهو وان كان تكراراً مع مفهوم قوله ان فر أو بقى لكن اتى به لئلا تكون على الرد على مخالفة سحنون وأشهب حيث قال لا يكون حراً بمجرد الإسلام (قوله وهذه) بالمعجمة بمعنى قطع وبالمهملة بمعنى أسقط ونقض كافى المصباح (قوله أو سببت) أى قبل إسلامها وقبل قدومها بامان أو قبل إسلامها وبعد قدومها بامان وظاهر الشارح انها إذا سبياً مرتبين يهدم نكاحها سواء حصل اسلام من أحدهما بين سببها أو حصل بعده والثانى كما لو سبى أولاً وبقى على كفره ثم سببت واسلم بعد ذلك أو بالعكس والأول كما لو سبى هو وأسلم ثم سببت هى بعد إسلامه وأسلمت أو بالعكس فيهدم النكاح على كل حال ولا تدخل هذه الصورة الأولى تحت قوله إلا ان نسبى وتسلم بعده لأن هذا للمستثنى مقيد بأن يكون الزوج اسلم من غير سبى وهو فى دار الحرب أو مؤمن كافى ابن الحاجب وقرره الشارح بذلك (قوله وعليها الاستبراء) أى فى هذه الصور الأربع التى انهدم فيها النكاح إذا أراد السابى وطأها (قوله والظرف متعلق بالفعليين) أى لتنازعها فيه فيها طالبان له من حيث المعنى وإن كان العامل فيه أحدهما (قوله فلا يهدم سببها النكاح) وحيث أن يكون أحق بها وتصير أمة مسلمة تحت حر والراجح كما قال ابن عمر زانه لا يشترط فى إقراره عليها ما اشترط فى نكاح الأمة من عدم الطول وخوف العنت لأن هذه شروط فى نكاح الأمة فى الابتداء والدوام ليس كالأبتداء على المعتمد خلافاً للتوضيح وحاه بن (قوله ان اسلمت قبل حيضة) مفهومه انها لو أسلمت بعد حيضة انهدم نكاحها لحر زوجها من الاستبراء بتلك الحيضة (قوله وماله فى) أى ماله الذى فى بلاد الحرب والموجب لكونه غنيمة كونه فى بلاد الحرب وأما قول المصنف سابقاً وملك بإسلامه غير الحر المسلم فمحمول على مال قدم به البنا لاعلى الذى ابقاه (قوله وماله فى) ظاهره ان ماله يكون غنيمة مطلقاً سواء كان عندنا وترك ماله فى بلده أو كان باقياً بدار الحرب مع ماله وفى الثانية خلاف مذهب ابن القاسم وروايته أنه يكون غنيمة أيضاً وقال التونسى انه يكون له وهما تأويلان على المدونة اشارة لذلك فى التوضيح اه بن (قوله وأما زوجته) أى الحربى المذكور وهو الذى اسلم وفر البنا وقوله فتسمة اتفاقاً أى وكذا مؤخر صداقها لأن صداق الزوجة مال لها والزوجة رقيقة للجيش ومال الرقيق لسيده (قوله تأويلان) قال فيها وأما الكبار إذا بلغوا وقتلوا فمحمولها ابن أبى زيد على ظاهرها ورأى ابن شبلون ان الشرط لا مفهوم له وأن المقصود أن يكونوا على حال يمكنهم القتال انظر التوضيح (قوله لما لكها) أى لتبعية الولد لأمه فى الرق والحرية ولا يه فى الدين وإداء الجزية (فصل عقد الجزية) (قوله عقد الجزية النخ) الإضافة على معنى اللام أى العقد المنسوب للجزية فأنفع يقال الجزية اصطلاحاً هى المال المأخوذ منهم فلا معنى لإضافة العقد اليه وإضافة العقد للجزية من إضافة الشرط للشرط لأن المراد بالعقد كما فى الجواهر التزام تقريرهم فى دارنا وحمائهم والذب عنهم

أى سبها الحربيون منا فولدت عندهم (لما لكها) صفاراً أو كباراً

من زوج أو غيره ثم شرع يتكلم على الجزية واحكامها فقال [درس] فصل عقد الجزية

إذن الإمام لكافر (ولو قرشياً) (صح سبأؤه) بالمدأى أسره وخرج بالامام غيره فلا يصح عقدها منه إلا بإذن الامام وخرج بقوله صح سبأؤه المرتد فلا يصح سبأؤه لأنه لا يقر على رده والمعاهد قبل انقضاء عهده (٣٠١) والراهب والراهبة الحران (مكلف)

فلا تؤخذ من صغير ومجنون (حر) لامن عبد فان بلغ الصبي أو عتق العبد أو أفاق المجنون أخذت منه ولا ينتظر حول بعد البلوغ وكذا ما بعده ومحل أخذها منهم ان تقدم لضربها على كبارهم الا حرار حول فأكثر وتقدم له هو عندنا حول صبياً أو عبداً (قادر) على أدائها ولو بعضاً فلا يؤخذ من معدم شئ منها (غالب) لأهل دينه ولو راهب كنيسته أو عبيهاً فانياً أو زمناً أو أعمى لامن راهب منعزل بدير مثلاً لا رأى له ولا قتل ولا يبقى حتى تضرب عليه الجزية (لم يمتعه مسلم) يلد الاسلام فان أعتقه كافر أو مسلم يلد الحرب أخذت منه (سكنى) معمول أذن أى أذن الامام فى سكنى (غير مكة والمدينة) وما فى حكمها من أرض الحجاز (واليمن) لأنه من جزيرة العرب المشار اليها بقوله عليه الصلاة والسلام لا يقيم دينان بجزيرة العرب (ولهم الاجتياز) بجزيرة العرب غير مقيمين وكذا لهم إقامة ثلاثة أيام لمصالحهم ان دخلوا

عنه بشرط بذل الجزية والجزية العنوية ملازم الكافر من مال لأنه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه (قوله إذن الإمام) لا بدق الكلام من حذف لأجل صحة الاخبار أى سبب عقد الجزية إذن الامام أو عقد الجزية سببه إذن الامام أو نائبه بلفظ أو إشارة مفهومة (قوله ولو قرشياً) أى فتؤخذ الجزية منهم على الراجح قال المازرى انه ظاهر المذهب وهو مقتضى اطلاق المصنف وهذه طريقة ولابن رشد طريقة أخرى لا تؤخذ منهم إجماعاً اما لمسكتهم من رسول الله أو لان قرشياً أسلموا كلهم فان وجد منهم كافر فمرتد واذا ثبتت الردة فلا تؤخذ منهم (قوله فلا يصح عقدها منه إلا بإذن الامام) أى لكنه وإن كان غير صحيح بغير إذن الامام الا أنه يمنع القتل والأسر وحينئذ فيرد لما منه حتى يعقدها معه الامام أو نائبه (قوله فلا يصح سبأؤه) علة لمحذوف أى فلا تؤخذ منه لأنه لا يصح الخ (قوله والمعاهد) أى وخرج المعاهد وهو الذى دخل بلادنا بأمان لقضاء غرض ثم يرجع لبلاده فلا تؤخذ منه الجزية لأنه لا يصح سبأؤه وكذلك الراهب (قوله حر) لعل المصنف استغنى بتذكير الأوصاف عن اشتراط الذكورية والا فالأنثى لاتضرب الجزية عليها خلافاً لظاهره (قوله ولا ينتظر حول) أى تمام الحول (قوله وكذا ما بعده) أى ولا بعد الافاقة ولا بعد العتق (قوله ومحل أخذها منهم) أى من الصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق والعبد اذا عتق ولا ينتظر حول بعد ذلك ان تقدم الخ فان اختلف شرط من الشرطين انتظر الحول بعد البلوغ والافاقة والعتق (قوله والقتل) أى وبالأبأن كان له رأى (قوله ولا يبقى الخ) فيه نظر بل للامام الاجتهاد فيه بالقتل وغيره كما تقدم اهـ بن (قوله لم يمتعه مسلم) اعلم ان العبد الكافر إذا عتق لا يخلو إما أن يعتق بدار الحرب وهذا تضرب عليه الجزية لأنه كواحد منهم سواء أعتقه حربى أو ديمى أو مسلم وإما ان يعتق بدار الاسلام وهذا اذا أعتقه مسلم لاتضرب عليه إلا اذا حارب وأسر وهذا خارج بقوله صح سبأؤه وإن أعتقه ذمى ضربت عليه تبعاً لسيده وان كان لا يصح سبأؤه وهذا وارذ على المصنف فلو قال صح سببه أو أعتقه ذمى لوفى به اذا عتق هذا فقولاه لم يمتعه مسلم لاحاجة اليه بعد قوله صح سبأؤه لا غناؤه عنه بل هو مضر لاقتضائه ان عتق المسلم اذا حارب لاتضرب عليه اهـ بن (قوله وأخذت منه) أى وأما لو أعتقه مسلم يلد الاسلام فلا تضرب عليه إلا إذا حارب وأسر (قوله لأنه) أى اليمن (قوله ولهم الاجتياز) أى المرور وظاهره ولولغير حاجة ككون طريقه من غيرها أقرب (قوله وكذا لهم إقامة ثلاثة أيام) ليس هذا تحديداً بل لهم إقامة الأيام القلائل بنظراً للامام ان احتاجوا لذلك وكان دخولهم لمصلحة كما لو دخلوا بطعام واحتاجوا لإقامة الأيام لاستيفاء ثمنه وقضاء حوائجهم (قوله للعنوى) أى على العنوى وهو نسبة لأموية وهى القهر والغلبة (قوله أربعة دنائير شرعية) أى وهى أكبر من دنائير مصر لان الدينار الشرعى أحد وعشرون حبة خروب وسبع حبة ونصف سبع حبة وأما الدينار المصرى فثمان عشرة حبة فتكون الأربعة دنائير الشرعية أربعة دنائير مصرية وثلاثى دينار وثلاثة أسباع تسع دينار (١) (قوله أو أربعون درهماً شرعياً) أى وهى أقل من دراهم مصر لأن الدرهم الشرعى أربعة عشرة خروبة وثمانية أعشار خروبة ونصف عشر خروبة والمصرى ست عشرة خروبة فزيادة الأربعين المصرية على الأربعين الشرعية ست وأربعون خروبة وهى

(١) قوله وثلاثة أسباع دينار الخ صوابه وستة أسباع خروبة اهـ كتبه محمد عايش

(٣٦ - دسوقى - ثانى)

لمصلحة كجلب طعام (عالم) يتعلق بسكنى أى أذن الامام لكافر ان يسكن فى غير جزيرة العرب على ما يذلولونه له بل فى الحقيقة الجزية نفس المال المضروب عليهم لاستقرارهم تحت حكم الاسلام وصونهم (للعنوى أربعة دنائير) شرعية ان كان من أهل الذهب (أو أربعون درهماً) شرعياً إن كانوا من أهل الفضة وأهل مصر أهل ذهب وان لم يولد فيها بالفضة

(في كل سنة) قرية (والظاهر) عند ابن رشد أخذها (آخرها) أي السنة كما هو نص الشافعي وهو القياس كإزالة وقال أبو حنيفة أولها وكذلك الصلحية إذا وقت مبهما (ونقص الفقير) وأخذ منه (بوسعه) ولو درهما فإن ليس به يؤول خدمته ما نقص لضيقه (ولا يزداد) على ما ذكره كثير يسار (والصالح) وهو من فتحت بده صلحا (ما شرط) ورضى به الإمام أو نائبه فإن لم يرض الإمام فله مقاتلته ولو بذل اضعاف العنوي (وإن أطاق) في (٣٠٣) صلحه (فكلاول) أي فعله بذل ما يلزم العنوي (والظاهر) عند ابن رشد (إن بذل) الصلحي

القدر (الأول حرم قتاله) وان لم يرض الإمام وهذا مقابل قوله وللصلحي ما شرط أي مع رضا الإمام والاعتماد الأول وكان حقه أن يعبر بالفعل لأنه من عنده لا من الخلاف وتؤخذ كل من الجزيتين (مع الإهانة) أي الإذلال وجوبا (عند أخفها) لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ويضع على قتله عند أخذها ولا يقبل من النائب بل كل أحد منهم يعطيها بنفسه لأجل إهانتها عسى أن يكون ذلك سببا لدخوله في الإسلام (وسقطت بالإسلام) وبالموت ولو متجمدة عن سنين ثم هسبة في السقوط لا بقيد سببه وهو الإسلام قوله (كأرزاق المسلمين) التي قدرها عليهم الفاروق مع الجزية فإنها ساقطة عنهم ولا تؤخذ وهي على من بالشام والحيرة في كل شهر على كل نفس مديان من الخنطة وثلاثة أفساط زيت

درهمان بالمصري وسبعة أثمان درهم فيكون الأربعون درهما شرعية سبعة وثلاثين مصرية وعن درهم (قوله في كل سنة قرية) أي لاشمسية ثلاث تضع على المسلمين سنة في كل ثلاث وثلاثين سنة (قوله ونقص الفقير) أي عند الأخذ لا عند الضرب لأنها لا تضرب إلا كاملة قاله شيخنا (قوله مبهما) أي غير معين وقتها فإنها تؤخذ آخر السنة (قوله لم يؤخذ منه ما نقص لضيقه) أي ما نقصه أولا لأجل ضيقه (قوله وللصلحي) أي وعلى الصلحي فالإمام بمعنى على وقوله ما شرط يجعل ضمير شرط راجعا للإمام أي على الصلحي المال الذي شرطه الإمام وعلى هذا فلا يحتاج لزيادة ورضى به الإمام ويحتمل رجوعه للصلحي وعليه فلا بد من ذلك القيد ولا قرينة في كلام المصنف عليه فالاختلال الأول أولى كما قال اللقاني (قوله فله مقاتلته) أي على المذهب كما قال البدر وهو قول ابن حبيب (قوله وان أطلق في صلحه) أي لم يعين قدر معلوما بأن وقع الصلح على الجزية مبهما وقوله فعله بذل ما يلزم العنوي أي وهو أربعة ذنانير أو أربعون درهما في كل سنة (قوله والتمتع الأول) أي وهو أنه إذا لم يرض الإمام بما بذله فله مقاتلته سواء بذل القدر الأول أو أكثر منه والحاصل أن الإمام تارة يصالحهم على الجزية مبهما من غير أن يبين قدرها وفي هذه الحالة يلزمه قبول جزية العنوي إذا بذلوا وتارة يتراضى معهم على قدر معين وفي هذه الحالة يلزمهم ما تراضوا عليه معه وتارة لا يتراضون معه على قدر معين ولا على الجزية مبهما وفي هذه الحالة إذا بذلوا الجزية العنوية هل يلزمه قبولها أولا قولان الأول لابن رشد ورجحه بن والثاني لابن حبيب ورجحه البدر القرافي (قوله ولا يقبل) أي أعطائها من النائب (قوله وسقطت بالإسلام الخ) وفي سقوطها بالترهب الطاريء وعدم سقوطها قولان ابن القاسم والأخوين قال ابن شاس قال القاضي أبو الوليد ومن اجتمعت عليه جزية سنين فإن كان ذلك لقرارها بها أخذت منه لما مضى وإن كان لفسره لم تؤخذ منه ولا يطالب بها بعد غناه انظر (قوله الفاروق) هو مهربن الخطاب (قوله والحيرة) بكسر الحاء وسكون الياء المثناة مدينة بقرب الكوفة (قوله مديان) ثنية مدي وهو مكيا يسع خمسة عشر صاعا ونصف صاع كما في بن قلا عن النهاية (قوله على كل واحد مع كسوة) أي في كل شهر (قوله وإضافة المجتاز) أي المار عليهم بمصر خاصة كما في اللواق (قوله وإنما سقطت عنهم) أي الأرزاق وإضافة المجتاز عليهم من المسلمين (قوله للظلم) فقد قال مالك أرى أن توضع عنهم اليوم الضيافة والأرزاق لما حدث عليهم من الجور قال البساطي واعلم أنه لا يؤخذ بأقوال الأئمة مع قطع النظر عن المقاصد لأنه إذا اتفق الظلم وكانوا هم الظلمة كما في نصارى مصر فالواجب أن يلفظ عليهم وإن يزداد على ما كان مقررا عليهم أو ما قاله صواب صحيح قاله شيخنا (قوله والعنوي حر) أي لأنه أحرز بضرب الجزية عليه نفسه وماله ولأن إقراره في الأرض لمართها من ناحية المأوى الذي ذكره الله تعالى بقوله فإمامنا جددو لنا العتاة (قوله فلي قاتله الخ)

أي

والقسط ثلاثة أرساط وعلى من بمصر كل شهر على كل واحد درب حنط ولا أدري

كم من الودك والصل والكسوة وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا من القمح على كل واحد مع كسوة كان يكسوها هم للناس لأدري ما هي ماله مالك (وإضافة المجتاز) عليهم من المسلمين (ثلاثاً) من الأيام وإضافة سقطت عنهم (الظلم) الحادث عليهم من ولاية الأمور لكن ولاية مصر قوت شوكتهم باتخاذ الكتبة منهم واستأنومهم على أموالهم وحرعهم وسيعلم الذين ظفروا أي منقلب ينقلبون (والعنوي) بعد ضرب الجزية عليه (حر) فلي قاتله خمسة دينار ولا يمنعون من هبة أموالهم والصدقة بها ولا من الوصية بجميع ما لهم

إلا إذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم وكان ميراثهم للمسلمين (وإن مات) الأولى التفريع بالفاء (أو أسلم فالأرض) للمعمودة في قوله ووقفت الأرض (فقط) دون ماله (للمسلمين) ليس لورثته تعاقبها بل يعطيها السلطان لمن شاء وخراجها في بيت المال وأما ماله وماله الأرض التي أحيها من موات فهو لو ارثه فان لم يكن له وارث عندهم فللمسلمين هذا حكم أرض المعنوية وماله (و) الحكم (في) أهل (الصلح) لا يخلو من أربعة أقسام لأن الجزية إما أن تضرب عليهم بحملة على الأرض والرقاب أو مفصلة على الرقاب فقط أو على الأرض فقط أو عليهما (إن أجملت) على الأرض والرقاب بأن ضربت على البلديما حوت من أرض ورقاب من غير تفصيل ما يخص كل شخص وما يخص الرقاب من الأرض (فاهم أرضهم) (٣٠٣) يقسمونها ويبيعونها ولا تعرض لهم فيها ولا يزداد في الجزية يزايدتهم ولا تنقص بقصمهم (و) لهم (الوصية) بمالهم كله وأولى بيعه (وورثوها) أي الأرض وكذا مالهم فان لم يكن لهم وارث عندهم فلا هل دينهم على حسب ما يرونه عندهم (وإن فرقت) جزيتهم (على الرقاب) فقط كلى كل رأس كذا سواء أجملت على الأرض أو سكنت عنها وكذا ان فرقت على الأرض وأجملت على الرقاب كلى كل فدان كذا أو فرقت عليهما (فبى) أي الأرض وكذا مالهم (لهم) يبيعونها ويرثونها كالموت وتكون لهم ان أسلموا (إلا أن يموت) واحد منهم (بلا وارث) في دينهم (فللمسلمين) أرضه وماله (ووصيتهم في الثلث) فقط حيث لا وارث عندهم وما بقي للمسلمين فان مات وله

أى إذا كان ذلك القتل ذكرا وكان كناية قوله إلا إذا لم يكن لهم وارث الخ (ما إذا لم يكن لهم وارث فلا يمكن من الوصية بجميع ماله بل بالثلث فقط) قوله الأولى التفريع بالفاء (أى لأن هذا مفرع على ما قبله والتفريع باعتبار مفهوم قوله فقط) قوله فالأرض المعمودة (أى وهى أرض الزراعة التي في بلاده المفتوحة عنوة بالقهر والغلبة) قوله دون ماله (أى فانه ليس للمسلمين بل هو له ان أسلم ولو ارثه ان مات كان المال عينا أو عرضا أو حيوانا لافرق بين المال الذى اكتسبه بعد الفتح أو قبله كما هو قول ابن القاسم وابن حبيب وظاهر المدونة وقال ابن المواز المال الذى يكون للعنوى إذا أسلم ولو ارثه إذ مات ما اكتسبه بعد الفتح وأما ما اكتسبه قبل الفتح فهو للمسلمين كالأرض واعترضه ابن رشد بان اقرارهم في بلادهم على ان يؤدوا الجزية ان كانت من ناحية المن فمالهم لهم ولورثتهم مطلقا إذا ماتوا أو أسلموا والا فليس لهم ذلك المال مطلقا وحينئذ فلا وجه لتلك التفرقة (قوله للمسلمين) أى لانها صارت وقفا بمجرد الفتح وإنما أقرت تحت يده لاجل ان يعمل فيها اعانة على الجزية (قوله لا يخلو من أربعة أقسام) أى وفي الجميع لهم أرضهم ومالهم فيهم ويقسمون ويبيعون ويورث عنهم الا أن القسم الأول يفترق من غيره من جهة أن من مات منهم بلا وارث فارضه وماله لاهل دينه وله الوصية حينئذ بجميع ماله وان لم يكن له وارث بخلافه في غير الأول فان من مات بغير وارث فماله وأرضه للمسلمين ووصيتهم في الثلث ان لم يكن وارث وإذا فصلت الجزية على الأرض والرقاب أو على الأرض دون الرقاب فاختلف في بيع الأرض فليل يمنع من بيعها وقيل يجوزها وخراجها يكون على المشتري والمشهور قول ابن القاسم في المدونة وهو جواز بيعها والخراج على البائع وعليه منى المصنف هذا حاصل المسئلة (قوله ولا تعرض لهم فيها) أى لا يضرب خراج ولا يأخذ عشر الزرع ولا غيره (قوله ولا يزداد في الجزية بزيادتهم الخ) وكذا لا يبرأ أحد منهم بالاباء الجميع لانهم حملاء (قوله ولهم الوصية بمالهم كله وأولى بيعه) أى وان لم يكن وارث (قوله ووصيتهم في الثلث فقط) أى لأن لنا حظا في مالهم من حيث ان الباقي بعد الثلث يكون لنا فيحجر عليهم فيما زاد على الثلث بخلاف ما إذا أجملت أو فصلت وكان لهم وارث فلا كلام لنا معهم لأنه لا حق لنا حينئذ في مالهم (قوله وما بقى) أى بعد الثلث الذى خرج وصية (قوله فاهم بيعها) وقيل ليس لهم بيعها وقوله وخراجها على البائع أى وقيل على المشتري والمراد بخراجها ما ضرب عليها من الجزية في كل سنة (قوله احداث كنيسة يولد العنوة) أى التي اقربها سواء كان فيها مسلمون أم لا وأما القديمة الموجودة

وارث فله الوصية بجميع ماله إذ لا تعرض لهم حينئذ فلو حذف المصنف قوله على الرقاب لكان أخصر وأتمل وأما قوله وان فرقت عليها الخ فهو في بيع الأرض وخراجها ولذا قال (وإن فرقت) الجزية (عليها) أى الأرض كلى كل فدان أو زيتونة أو ذراع كذا سواء أجملت على الرقاب أو سكنت عنها (أو) فرقت (عليهما) كلى كل فدان كذا وعلى كل رأس كذا (فاهم) يبيعها (أى الأرض) (وخراجها) في كل سنة (على البائع) في المستثنين لا على المشتري إلا أن يموت أو يسلم فتسقط عنه وعن المشتري فان أسلم الصلحي فارضه وماله ملك له وسقط ما ضرب عليه (وللعنوى إحداث كنيسة) ببلد العنوة (إن شرط) الاحداث عند ضرب الجزية عليه أى ان سأل الامام فأجابها لذلك وإلا فللعنوى مقهور لا يتأتى منه شرط (وإلا فلا) وهذا ضعيف

وللعمد انه ليس له الاحداث ولا يمكن منه شرط أولا (كرم التهم) تشبيه بقوله فلا يمنع من الرم مطلقا شرط أولا على التعمد وأما البلد التي اختطها السلون كالقاهرة فلا يجوز الاحداث فيها اتفاق كما يأتي لكن ملوك مصر لضعف إيمانهم وجههم القاني مكنوهم من ذلك (وقال صلى الإحداث) شرط (٣٠٤) أولا لكن في بلد لم يخطها السلون معهم (و) الصالحى (يسع عرسها) أى عرسا

كنيسة (و) بيع (حائط)
لها وأما الغنوي فليس له
ذلك لأنها وقف بالفتح
(لا) يجوز لكل من الغنوي
والصلحي أحداث (بغير
الإسلام) ولو اختطها معه
الكافر غنويا أو صلحيا
(بلا لمفسدة أعظم) من
الأحداث فلا يمنع ارتكابها
لأخف الضررين (ومنع)
الذي غنويا أو صلحيا
(ركوب الخيل) نفيسة أم
لا (والغال) النفيسة
(والسروج) والبراذع
النفيسة ولو على الحمير وإنما
يركبون على الحمير فقط أو
الأبل إذا لم يكن في ركوبها
عز كالخيل كما هو في عرف
كثير من الناس ويجعل
رجليه في جانب الدابة
(و) منع (جادة الطريق)
أى وسطها بل على جانبيها
إلا إذا لم يكن بها أحد
(وألزم لبس عيضم) عن
المسلمين يؤذن بذلك كهيئة
فرقاء وبرنيطة وطرطور
(وعز ترك الزنار) بضم
الزاي خيوطة ملونة بألوان
شقي يشدها وسطه علامة
على ذله (و) عزز على

قبل الفتح فالباقى ولو بلا شرط كما هو مذهب ابن القاسم ولو أكل البحر كنيستهم فهل لهم أن يقولوا
أو يفصل بين كونهم شرطوا ذلك أم لا وهو الظاهر كذا في حاشية شيخنا عن كير خش (قوله والمعتمد الخ)
تبع فيما قاله البساطى وفيه نظر بل الصواب ما قاله المصنف لأنه قول ابن القاسم في المدونة انظر
والموافق له بن (قوله فيمنع من الرم مطلقا) في بن ماذ كره من منع ترميم المهتم وان كان ظاهر
المصنف غير صحيح لتصريح أبى الحسن في العنوى بجواز رم المهتم وظاهره مطلقا شرط ذلك أم
لا وذلك لأن المدونة قالت ليس لهم شرط ذلك أم لا وذلك لأن المدونة قالت ليس لهم أن يحدثوا
السكناس في بلاد العنوة لأنها في ولا تورث عنهم فقال أبو الحسن قوله ليس لهم الأحداث في بلد
العنوة مفهومه أن لهم أن يرموا ما كان قبل ذلك وكذا يجوز الترميم للصالحى على قول ابن القاسم خلافا
لمن قال بمنع من الترميم الا بشرط فتبين ان للصالحى الأحداث ورم المهتم مطلقا شرط ذلك أم لا
على قول ابن القاسم قلل ناسخ الميضة قدم قوله كرم المهتم وأصله أن يكون بعد قوله والصالحى
الأحداث انظر طنى والواق (قوله شرط) أى الترميم أى استأذن الامام فى ذلك وأذنه أولا
(قوله لكن فى بلد الخ) أى وأما لو كانت تلك البلد اختطها المسلمون معهم فى جواز أحداثها وعدمه
قولا ابن القاسم وابن الماجشون كما فى ابن عرفة والحاصل ان العنوى لا يمكن من الأحداث فى بلد
العنوة سواء كان أهلها كفارا أو سكن المسلمون معهم فيها إلا بشرط وأما رم المهتم فجائز مطلقا
وأما الصالحى فيمكن من الأحداث فى بلد ليس معه أحد فيها من المسلمين مطلقا بشرط وبغيره وكذا
ان كان معهم فيها أحد من المسلمين على ما قاله ابن القاسم خلافا لابن الماجشون وكذا يمكنون من رم
المهتم على ما قاله ابن القاسم مطلقا (قوله ولو اختطها) أى أنشأها مع المسلم الكافر عنوا أو صالحا
وهذا ما لابن الماجشون وأما على ما لابن القاسم إذا اختطها الصالحى فيجوز له الأحداث ولو كان
معه مسلم وهذا وكان الأولى للشارح حذف المبالغة ويقول فى حل المتن لا يجوز للكفار الأحداث
يولد انفراد المسلمون باختطاطها ثم انتقل الكفار إليها وسكنوا فيها مع المسلمين (قوله وأريقت الحجر)
ظاهره انه لا تكسر وإنما فى ابن عرفة انها تكسر وهو الصواب وقد اقتصر عليه كنه المذهب وكذلك
الموافق وكذلك صرح البرزلى فى نوأزله فله عن ابن رشد بكسر ها وإنما أريقت الحجر دون غيره من
النجاسات لأن النفس تشبهها وظاهر المصنف ان كل مسلم له اراقها ولا يختص ذلك بالحاكم وقول
الشارح ان اظهرها أى أو حملها من بلد آخر فإن لم يظهرها وارقها مسلم ضمن له قيمتها لتعديه عليه
(قوله ان اظهره) أى كما فى الجواهر ولا شيء على من كسره وكذلك الصليب كما فى الموافق
(قوله ويستقص عمده) أى امانه وقوله بقتال عام أى غير مختص واحد (قوله ومنع جزية) يقيد كما قال البدر
بمنها تمردا أو نبذ الامه لا لجرد بخل فيجب عليها (قوله وبغصب حرة) واما زناها بطاعة فانما يوجب
تأزيره وحدث هى وكذا لو زنى بأمة مسامة أو بحرة كافرة طوعا أو كرها فلا يكون ذلك ناقضا لعده

(ظهور) أى اظهار (السكر) بين المسلمين (و) على اظهار (معتقد) في المسيح أو غيره مما لا ضرر فيه على المسلمين (و) على (بسط لسانه) على مسلم أو محضرته (وأريق الحمرة) ان اظهارها (وكسر الناقوس) ان اظهاره (وينتفض) عهد (بقتال) عام للمسلمين يفترض خروجه عن الدمة لا ما كان فيه ذب عن نفسه (ومنع جزية) وتمرد على الأحكام (الشرعية بان يظهر عدم المبالاة بها) (وبخصبر حرية مسلمة) على الزنا وزنى بها بالفعل ولا بد من شهود أربعة على رثاء يرون الرود في السكحة على التتمد

وقيل يكفي هنا اثنان لأن شهادتهما على نفس العهد (وغرورها) باختياره إياها أنه مسلم فتزوجها ووطئها (وتطعمه على عورات المسلمين) يعني يطاع الحريين على عورات المسلمين كأن يكتب لهم كتاباً أو يرسل رسولاً بأن أهل الفلاني للمسلمين لا حارس فيه مثلاً ليأتوا منه (وسباً نبياً) جمع على نبوته عندنا (عالم يكفر به) أي ما تهرم عليه من كفرهم لا بما كفر به كالم يرسل إلينا أو عيسى ابن الله فإنه لا يقتل لأننا أقريناهم على ذلك نعم ان اظهر ذلك بوجه ضارباً (قلوا) أي الاشياخ في بيان (٣٠٥) ما لم يكفر به (كليس بنى أولم يرسل أولم ينزل عليه قرآن

(قوله وقيل يكفى هاتان) أى يشهدان على القاسم وإن لم يعانوا الوطاء وقوله على نقض العهد أى
لأعلى الزنا (قوله فتزوجها ووطئها) وأما زوجها مع علمها بكفره من غير غرور فلا يكون نقضا
لهده ويلزمه الأدب فقط (قوله كأن يكتب لهم كتابا الخ) فى المواق عن سحنون أن وجدنا فى أرض
الإسلام ذميا كاتباً لأهل الشرك يورث المسلمين قتل ليكون نكالا لغيره (قوله يجمع على نبوته
عندنا) أى معشر المسلمين وإن أنكرها اليهود كنبوة داود وسليمان واحتز بقوله يجمع الخ عما اختلف
فى نبوته عندنا كالخضر ولهمان فلا ينتقض عهده بسبه (قوله بما لم يكفر به) أى بما لم يكفر به الكفر
الذى يقر عليه بأن كفر به الكفر الذى لا يقر عليه كذا ذكر بعضهم وذكر غير واحد أن المراد بما لم
يكفر به مالا يقر عليه والمراد بما كفر به ما أقرناه عليه (قوله يريد عضته فى ساقه) فيه أنه لاجبة
لهذا التفسير إذ لا حقيقة لهذا الكلام حتى يبين وإنما وقع من ملعون من نصارى مصر أنه قال مسكين
محمد يخبركم بأنه فى الجنة ماله لم ينفع نفسه إذ كانت الكلاب تأكل ساقه فأرسل مالك الاستفتاء فيه
فقال أرى أن يضرب عنقه فقال له ابن القاسم يا أبا عبد الله اكتب ويحرق بالنار فقال أنه لحقيق بذلك
قال ابن القاسم فكتبها ونفذت الصحيفة بذلك ففعل به ذلك قال عياض ويحوز أحراق السابحيا
وميتا (قوله وقتل أن لم يسلم) ضمير قتل راجع للناقض (قوله وفى غضب السلمة وغرورها) أماتينه
أى القتل فى السب فقد اقتصر عليه فى الرسالة وصدر به فى الجواهر وحكى عياض فى الشفاء عليه
الاتفاق وأماتينه فى غضب الحرية وغرورها فهو فى نقل ابن شاس وغيره لما فيها من انتهاك حرمة
الإسلام وقد قتل عمر رضى الله عنه علجا نحس بفلا عليه امرأة فسقطت فأنكشفت عورتها
(قوله وأما فى قتاله فينظر فيه الخ) ومثل القتال التمرد على الأحكام ومنع الجزية من كونه ينظر فيه الإمام
بالأمور الحمسة ومآقاله شارحنا هو الصواب خلافا لما ذكره بعض السراح من أن الضمير فى قوله وقتل
أن لم يسلم راجع للساب خاصة وأما غيره من بقية النقض فالامام مخير فيه بفعل واحد من الأمور
الخمسة السابقة وذلك لأن نقض العهد يوجب الرجوع للأصل من التخيير بين الأمور السابقة
(قوله إذ الإمام مخير فيه بين المن الخ) أى عند ابن القاسم (قوله القائل بأن الحر الخ) أى القائل
أن الإمام مخير فيه بين أمور أربعة ماعدا الاسترقاق لأن الحر لا يرجع رقيقا ومنشأ الخلاف أن
الذمة هل تقتضى الحرية بدوام العهد فقط أو أبدا (قوله ويصدق فى دعواه أنه خرج لظلم)
أى سواء قامت قرينة على صدقه أم لا (قوله كعبارته) أى قطعه الطريق لأخذ مال أو منع
سلوك فلا يسترق وإنما يحكم عليه بحكم الإسلام فى المحارب (قوله فإن حكمه حكم المسلم المحارب)
أى المشار له بقوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا
الآية وإذا كان حكمه حكم المحارب المسلم فلا يسترق (قوله فكل مرتدين) أى كما هو قول ابن القاسم لا
كالمرتدين كما قال أصبغ (قوله وينبئ أونا بيه) أى أو يقال قوله وللإمام أى حقيقة أو حكما فيدخل
نوابه فالخبر المستفاد من تقديم الخبر بالنسبة لآحاد الناس فإن وقعت المهادنة من غير الإمام

أى صالح الحربى مدة ليس هو فيها تحت حكم الاسلام (لمصلحة) كالعجز عن قتالهم. طلقاً أو فى الوقت الحاضر وتعين ان كانت المصلحة فيها وان كانت المصلحة (٢٠٦) فى عدمها امتنعت فاللام للاختصاص لا للتخير (إن خلا) عقد المهادنة وكان

ونوابه مضت على ما قاله سخون ان كانت صوابا فليست كالجزية لما تقدم أنها ان وقعت من غير الإمام ونوابه كانت باطلة (قوله أى صالح الحربى) أى على ترك القتال والجهاد (قوله ان خلا) الحاصل ان المهادنة لا تجوز إلا بشروط أربعة الأول أن يكون العاقد لها الإمام أو نوابه الثانى ان يكون لمصلحة الثالث أن يخلو عقدها عن شرط فاسد الرابع ان تكون مدتها معينة يعينها الإمام باجتهاده وندب أن لا تزيد على أربعة أشهر (قوله وان كانت المصلحة فى عدمها امتنعت) أى وان استوت للمصلحة فيها وفى عدمها جازت وقوله فاللام للاختصاص أى وحينئذ فكلام الصنف شامل للأقسام الثلاثة وقوله لا للتخير أى وإلا كان قاصرا على الأخير منها كما انها إذا كانت بمعنى على كان قاصرا على الأول فقط (قوله أو قرية) أى أو شرط بقاء قرية لنا حالة كونها خالية مناهم يسكنون فيها (قوله وان بمال يدفعه أهل الكفر لنا) أى وان كان الشرط الفاسد مصاحبا لمال يدفعه أهل الكفر لنا ولا يفتقر ذلك الشرط الفاسد لأجل المال الذى يدفعونه لنا أو وان كان الفساد بسبب إعطاء مال من المسلمين لهم (قوله واما فى منطوقه) أى وهو الخلو عن الشرط الفاسد والمعنى وجاز للإمام المهادنة ان خلت عن شرط فاسد وان بمال يدفعه الإمام لهم وهذا الاحتمال فيه نظر لاقتضائه جواز عقدها على إعطاء مال لهم من غير ضرورة وليس كذلك وأيضا متى دفع لهم مال لم تخل عن الشرط الفاسد فلا تصح المبالغة فلعل الأولى أن يقول وإما فى شيء من متعلقات المنطوق وهو الشرط الفاسد فى حد ذاته أى وان كان الشرط الفاسد مصورا الخ بسبب مال (قوله إلا خوف مما هو أشد الخ) أى كاستيلائهم على المسلمين فيجوز دفع المال لهم أو منهم فقد شاور النبي ﷺ لما أحاطت القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد فى ان يترك للمشركين ثلث الثمار لما خاف أن يكون الانصار ملت القتال فقالا ان كان هذا من الله فسمنا واطعنا وان كان هذا رأيا فأناكلوا منها فى الجاهلية ثمرة الابراء أو قرى فكيف وقد اعزنا الله بالاسلام فلما رأى النبي عزمهم على القتال ترك ذلك فلم يكن الاعطاء عند الضرورة جائزا ما شاور رسول الله فيه (قوله ولاحد واجب لمدتها) لا يقال هذا يخالف ما مر من ان شرط المهادنة أن تكون مدتها معينة لانا نقول المراد ان شرطها ان يكون فى مدة معينة لا على التأييد ولا على الإبهام ثم تلك المدة لاحد بل بعينها بالإمام باجتهاده (قوله وهذا) أى ندب عدم الزيادة على أربعة أشهر (قوله نبذه) أى العهد الواقع بينه وبينهم على المهادنة وترك الجهاد (قوله للضرورة) أى خوف الوقوع فى الهلاك بالتهادى على العهد (قوله ووجب الوفاء الخ) يعنى إذا عاهدناهم على المهادنة وترك القتال مدة واخذنا منهم رهائن واشتروا علينا انه إذا فرغت مدة المهادنة نرد لهم رهائنهم فانه يجب علينا الوفاء بذلك فردد لهم ولو اسلموا عندنا (قوله وان لم يشرطوا الخ) أى كاهو رواية ابن القاسم عن مالك لجواز أن يفر من عندهم ويرجع لنا أو نفديه منهم وقال ابن حبيب لا نرد لهم الرهائن ولا الرسل إذا اسلموا ولو اشتروا ردهم وقيل ان اشتروا ردهم ولو اسلموا ردهم وإلا فلا (قوله كن أسلم) أى كشرطهم ردهم من جاء اليها منهم واسلم فانه يوفى به هذا إذا كان غير رسول بل وان كان رسولا جاءنا باختيارهم وبالع على الرسول لخالفه ابن الماجشون فيه ولئلا يتوهم ان شرطهم قاصر على من

القياس ان خلت بالتأنيث (عن) شرط فاسد فان لم تخل عنه لم تجز (كشرط بقاء مسلم) أسير تحت ايديهم أو قرية لنا خالية لهم أو شرط حكمين مسلم وكافر بحكمهم (وان بمال) مبالغة أى فى مفهوم الشرط أى فإن لم تخل عن شرط فاسد لم تجز وان بمال يدفعه أهل الكفر لنا واما فى منطوقه أى وان بمال يدفعه الإمام لهم (إلا خوف) مما هو أشد ضررا من دفع المال منهم أو لهم سواء جعلت المبالغة فى المفهوم أو المنطوق (ولا حد) واجب لمدتها بل على حسب اجتهاد الإمام (و ندب أن لا تزيد) مدتها (على أربعة أشهر) لاحتلال حصول قوة أو نحوها للمسلمين وهذا إذا استوت المصلحة فى تلك المدة وغيرها وإلا تعين ما فيه المصلحة (وإن استشعر) الإمام أى ظن (خيائهم) قبل المدة بظهور أمارتها (نبذه) وجوبا وإنما سقط العهد المتيقن بالظن الذى ظهرت علاماته للضرورة (وأنذرهم)

وجوبا بانه لا عهد لهم فان تحقق خيائهم نبذه بلا انذار (ووجب الوفاء) بمعاهدنا عليه (وإن) كان همدنا لهم (برهائن) كفار عندنا (ولو اسلموا) حيث وقع اشتراط ردهم وان لم يشرطوا فى الرد ان اسلموا (كن أسلم) أى كشرط ردهم من جاءنا منهم واسلم وليس رهنا فانه يوفى به (وإن رسولا) وعمل الرد (إن كان) من ذكر من الرهائن الذين اسلموا

أومن أسلم (ذكر) أن كان اثني لم ترد ولو مع شرط رد هاصريحا (وفاء) من أسام ورد لا كفار من رهائن أو غيرهم وأولى السلم الأسلى الأسير (بالق) أي بيت مال المسلمين وجوبا على الامام (ثم) ان لم يكن بيت مال أولم يمكن الوصول اليه أو قصر مافيه عن الكفاية فدى (بمال المسلمين) على قدر وسعهم والأسير كواحد منهم (ثم) ان تعذر من المسلمين فدى (٣٠٧) (بماله) ان كان له مال (ورج) (فدى)

جاء منهم هاربا لا طائعا أو رسولا فأفاد ان الحكم عام (قوله أومن أسلم) أي أومن جاء منهم اليانا وسلم (قوله فان كان اثني لم ترد) أي لعموم قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار ولعله اللفظة أعظم وينبغي عدم الرد لعموم الآية ولو كان لنا عندهم مسلمة وأسروها وتوقف تخلصها على رد التي أسلمت منهم (قوله وأولى السلم الأسلى الأسير) أي سواء كان أسره ابتداء أو انتهاء فيشمل من ذهب اليهم طوعا فقبضوا عليه سواء كان حرا أو عبدا كما قل شيخنا (قوله وفدى بالتي) (الخ) هذه طريقة ابن رشد وقيل يبدأ بماله فان لم يكن فمن بيت المال فان لم يكن أو تعذر الوصول اليه فمال جماعة المسلمين وهذه طريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن سحنون واختاره الاخميمي اه بن (قوله ثم بمال المسلمين) أي الذين يمكن الأخذ منهم من أهل قطره فيقدم الأقرب فالأقرب ويؤخذ من كل واحد بقدر وسعه ويتولى الامام أو نائبه جباية ذلك وقال أشهب يردى بأموال المسلمين ولو أتى على جميعها ابن عرفة لم يغش استيلاء العدو عليهم بسبب ذلك بأن لا يوجد عندهما ما يشترون به سلاحا ولا بارودا وكل من دفع شيئا من جماعة المسلمين فلا رجوع له به على الأسير المقتدى ولو دفع بقصد الرجوع بخلاف النادى للعين (قوله ورجع بمثل المثل وقيمة غيره الخ) مثله للباحي وابن بشر وقال ابن عبد السلام الأظهر المثل مطلقا لأنه قرض وقال ابن عرفة الأظهر ان كان الفداء بقول المقتدى أفدى وأعطيك الفداء فالمثل مطلقا لأنه قرض وان كان بغيره فقول الباحي لأن السلفة المقتدى بها لم يثبت لها تقرر في الدماء ولا التزام قبل صرفها في الفداء فصار دفعها في الفداء هلاكها فيرجع قيمتها اه بن (قوله إذا علم أوطن الخ) متعلق برجع وأما إذا علم أوطن أو شك ان الامام يفديه من بيت المال أو بما يجمعه من المسلمين وفداءه بقصد الرجوع فانه لا رجوع له سلمه على التبرع والتفريط والحاصل ان الرجوع القادى مقيد بما إذا كان معينا وكان غير بيت المال وكان عالما أو طائفا ان الامام لا يفديه من بيت المال ولا بما يجنيه من المسلمين وان لا يقصد بذلك الفداء صدقة وان لا يمكن الخلاص بدونه فان اخلت شرط من هذه الشروط فلا رجوع له (قوله أولا قصد له) أي لأن الشأن ان الانسان لا يدفع ماله الا بقصد الرجوع (قوله الواو بمعنى أو) لا داعي لذلك فقد ذكر ابن رشد في المسئلة خلافا هل لا بد في الرجوع من الالتزام مع الأمر بأن يقول له أفدى وأعطيك الفداء أو يكفي في الرجوع الأمر بالفداء وان لم ياتزمه ونسب الأول لفضل والثاني لابن حبيب فبان بهذا ان الواو على بابها وان المصنف مشى على قول فضل وعبارة ابن الحاجب فلا رجوع الا ان يأمره ملتزما اه وهى تفيد أن الواو لا يجمع على بابها وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباجي عن سحنون انظر بن (قوله وقدم على غيره) يعني ان من فدى أسيرا من العدو وعلى ذلك الأسير دين فان القادى يقدم على ارباب الديون لأن الفداء أكده من الديون لأن الأسير لما جبر على الفداء دخل دين الفداء في ذمته جبرا عليه فيقدم على دينه الذى دخل في ذمته طوعا ولا فرق بين مال الأسير الذى قدم به من بلاد الحرب وماله الذى يبلد الاسلام في ان القادى يقدم على ارباب الديون في الجميع وظاهره ولو كان دين غيره فيه رهن وهو كذلك على الظاهر (قوله ويفض الفداء على المدة) فاذا فدى شخص جماعة كخمسين أسيرا بقدر معين وفيهم

جاء منهم هاربا لا طائعا أو رسولا فأفاد ان الحكم عام (قوله أومن أسلم) أي أومن جاء منهم اليانا وسلم (قوله فان كان اثني لم ترد) أي لعموم قوله تعالى فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار ولعله اللفظة أعظم وينبغي عدم الرد لعموم الآية ولو كان لنا عندهم مسلمة وأسروها وتوقف تخلصها على رد التي أسلمت منهم (قوله وأولى السلم الأسلى الأسير) أي سواء كان أسره ابتداء أو انتهاء فيشمل من ذهب اليهم طوعا فقبضوا عليه سواء كان حرا أو عبدا كما قل شيخنا (قوله وفدى بالتي) (الخ) هذه طريقة ابن رشد وقيل يبدأ بماله فان لم يكن فمن بيت المال فان لم يكن أو تعذر الوصول اليه فمال جماعة المسلمين وهذه طريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن سحنون واختاره الاخميمي اه بن (قوله ثم بمال المسلمين) أي الذين يمكن الأخذ منهم من أهل قطره فيقدم الأقرب فالأقرب ويؤخذ من كل واحد بقدر وسعه ويتولى الامام أو نائبه جباية ذلك وقال أشهب يردى بأموال المسلمين ولو أتى على جميعها ابن عرفة لم يغش استيلاء العدو عليهم بسبب ذلك بأن لا يوجد عندهما ما يشترون به سلاحا ولا بارودا وكل من دفع شيئا من جماعة المسلمين فلا رجوع له به على الأسير المقتدى ولو دفع بقصد الرجوع بخلاف النادى للعين (قوله ورجع بمثل المثل وقيمة غيره الخ) مثله للباحي وابن بشر وقال ابن عبد السلام الأظهر المثل مطلقا لأنه قرض وقال ابن عرفة الأظهر ان كان الفداء بقول المقتدى أفدى وأعطيك الفداء فالمثل مطلقا لأنه قرض وان كان بغيره فقول الباجي لأن السلفة المقتدى بها لم يثبت لها تقرر في الدماء ولا التزام قبل صرفها في الفداء فصار دفعها في الفداء هلاكها فيرجع قيمتها اه بن (قوله إذا علم أوطن الخ) متعلق برجع وأما إذا علم أوطن أو شك ان الامام يفديه من بيت المال أو بما يجمعه من المسلمين وفداءه بقصد الرجوع فانه لا رجوع له سلمه على التبرع والتفريط والحاصل ان الرجوع القادى مقيد بما إذا كان معينا وكان غير بيت المال وكان عالما أو طائفا ان الامام لا يفديه من بيت المال ولا بما يجنيه من المسلمين وان لا يقصد بذلك الفداء صدقة وان لا يمكن الخلاص بدونه فان اخلت شرط من هذه الشروط فلا رجوع له (قوله أولا قصد له) أي لأن الشأن ان الانسان لا يدفع ماله الا بقصد الرجوع (قوله الواو بمعنى أو) لا داعي لذلك فقد ذكر ابن رشد في المسئلة خلافا هل لا بد في الرجوع من الالتزام مع الأمر بأن يقول له أفدى وأعطيك الفداء أو يكفي في الرجوع الأمر بالفداء وان لم ياتزمه ونسب الأول لفضل والثاني لابن حبيب فبان بهذا ان الواو على بابها وان المصنف مشى على قول فضل وعبارة ابن الحاجب فلا رجوع الا ان يأمره ملتزما اه وهى تفيد أن الواو لا يجمع على بابها وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباجي عن سحنون انظر بن (قوله وقدم على غيره) يعني ان من فدى أسيرا من العدو وعلى ذلك الأسير دين فان القادى يقدم على ارباب الديون لأن الفداء أكده من الديون لأن الأسير لما جبر على الفداء دخل دين الفداء في ذمته جبرا عليه فيقدم على دينه الذى دخل في ذمته طوعا ولا فرق بين مال الأسير الذى قدم به من بلاد الحرب وماله الذى يبلد الاسلام في ان القادى يقدم على ارباب الديون في الجميع وظاهره ولو كان دين غيره فيه رهن وهو كذلك على الظاهر (قوله ويفض الفداء على المدة) فاذا فدى شخص جماعة كخمسين أسيرا بقدر معين وفيهم

أي الا ان يأمر المقتدى القادى بالفداء فيرجع ولو محرما أو زوجا (ويلتزمه) الواو بمعنى أو إذا الأمر بالفداء كاف في الرجوع وان لم يلتزمه (وقدم) القادى بمافدى (على غيره) من ارباب الديون (ولو لولى) مال يبلد الاسلام (غير ما يفديه) مما قدم به من بلد العدو ويفض الفداء (على المدة) بالسوية (إن جهلوا) أي العدو (قدرهم) أي الأسارى من غنى وفقروا وشرف ووضاعة فان علموه فض على قدر ما يفدى به كل واحد بحسب عاقبتهم كثلاثة يفدى واحد منهم عادة بعشرة وآخر بشعيرين

وآخر خمسة (و لقول للأسير) يمينه أشبه أم لاحت لاينة للفادي (في) انكار (الفداء) من أصله كان يقول بلا شيء ويقول
الفادي شيء (أو) انكار (بعضه) (٣٠٨) كأن يقول بعشرة ويقول الفادي خمسة عشر (ولو لم يكن) الأسير (بده) أي بيد

الفادي والصواب عكس
للبالغة أي ولو كان يده
خلفا لسحنون القائل
محل كون القول للأسير إذا
لم يكن بيد الفادي فإن كان
بيده فالقول للفادي
(وجاز) فداء أسير
المسلمين (بالأسرى)
السكفار في أيدينا (المقاتلة)
أي الذين شأنهم القتال إذا
لم يرضوا إلا بذلك لأن
قتالهم لنا مترقب وخلص
الأسير محقق وقبده
الخصم بما إذا لم يخش منهم
والأحرار (و) جاز الفداء
ب (الحجر والخزير على
الأحسن) وصفة ما يفعل
في ذلك أن أمر الإمام أهل
الذمة بدفع ذلك للعدو
وبحاسبهم بقيمة ذلك مما
عندهم من الجزية فإن لم
يمكن ذلك جاز شرائه
للضرورة (ولا يرجع)
الفادي السلم (به) أي
بموضع الحجر والخزير
اشترائه أو كان عنده
(على مسلم) ولا ذم أيضا
لوجوب إراقة على المسلم
إن كان عنده وكذا
إن اشتراه على ما جزم به
بعضهم (وفي الخيل) أي
وفي جواز فداء الأسير
للمسلم بالخيل (وآلة الحرب

الغنى والفقر والشريف والوضيع فيقسم الفداء على العدد من غير تفاصيل بينهم إن جهل السكفار قدر
الأسارى (قوله وآخر خمسة) أي فالجملة خمسة وثلاثون فإذا فدى هؤلاء الثلاثة بمائة فإنها توزع
عليهم كل واحد بحسب عادته فعلى من عادته عشرة سبعة المائة لأن سبعة الخمسة والثلاثين عشرة وعلى
من عادته عشرون أربعة أسباعها لأن العشرين أربعة أسباع الخمسة والثلاثين وعلى من عادته خمسة
سبع المائة لأن الخمسة سبع الخمسة والثلاثين (قوله والقول للأسير يمينه أشبه أم لاحت) أي انكار الفداء
أو بعضه (هذا قول ابن القاسم وإن كان كما قال ابن رشد ليس جاريا على قواعدهم والجاري عليها
أتهما إذا اختلفا في مبلغ الفداء صدق الأسير إن أشبه والاصدق الفادي إن انفرد بالشبه والاحلفا
ولرب فداء الثل وكذا إن نسكلا وقضى للحالف على النا كل (قوله أي ولو كان بيده) هذا قول ابن
القاسم وقوله فالقول للفادي أي لأن الأسير في يده بمنزلة الرهن (قوله وجاز الفداء بالحجر والخزير)
أي عند أشبه وعبد الملك وسحنون وقوله على الأحسن أي عند ابن عبد السلام وقال ابن القاسم
يمنع الفداء بما ذكر (قوله فان لم يمكن ذلك) أي بأن امتنع أهل الذمة من دفع ذلك إليهم أو لم يوجد
ذلك عندهم وقوله جاز شرائه أي لأجل أن يدفعه لهم فداء للأسرى ثم إن محل جواز الفداء بالحجر
والخزير إذا لم يرضوا إلا بذلك وأما إذا رضوا بغيره فلا يجوز الفداء به كذا ذكر بن خلفا لما ذكره
عقب من الجواز مطلقا ويفهم من جواز الفداء بما ذكر جوازه بالطعام بالطريقة الأولى (قوله ولا
يرجع الفادي السلم) أي وأما الفادي الذي فانه يرجع على الأسير مسلما أو كافرا بقيمة الحجر ومأمعه
إن كان أخرجه من عنده وشمنه إن كان اشتراه هذا هو الصواب (قوله اشتراه أو كان عنده) قال بن
هذا هو التمسك كافي ابن عرفة ومقابله لا يرجع به إن كان من عنده أما إن اشتراه فانه يرجع بما
اشترائه به وعلم مما ذكر أن الصور ثمانية لأن الفادي بخمر أو خنزير إما مسلم أو ذمي وفي كل إما أن
يخرجه من عنده أو يشتريه وفي كل من هذه الأربع إما أن يفدى به مسلما أو ذميا وقد علمت أحكامها
(قوله وفي الخيل) أي وفي جواز فداء الأسير بالخيل وآلة الحرب أي وعدم جوازه قولان
لأن القاسم وأشبه فالتمنع لابن القاسم والجواز لأشبه فان قلت حيث جاز الفداء بالأسرى المقاتلة
فكان مقتضاها الجزم بجواز الفداء بالخيل وآلة الحرب أو يذكر القولين في الفداء بالأسرى المقاتلة
لأنهم أحق بما ذكره والجواب أن جواز الفداء بالمقاتلة محله إذا لم يرض السكفار إلا بذلك ولم يخش منهم
والأفلا يجوز وأما الخيل وآلة الحرب فالخلاف فيهما عند أماكن الفداء بغيرها ولا تميمت قولا
واحدا قاله شيخنا (قوله إذا لم يخش الخ) تتبع في هذا التقيد عجز قال طي وفيه نظر فان هذا التقيد
لأن حبيب وقد جعله ابن رشد قولنا ثالثا ونصه فظاهر قول أشبه اجازة ذلك وإن كثر وهو معنى
قول سحنون خلاف ما ذهب إليه ابن حبيب من أنه إنما يجوز ذلك ما لم يكن الخيل والسلاح أمرا كثيرا
يكون لهم به القدرة الظاهرة وقد روى عن ابن القاسم أن المفاداة بالحجر أخف منها بالخيل وهو كما قال
إذا اضطر على المسلمين في المفاداة بالحجر بخلاف الخيل وكذا ابن عرفة جعل قول ابن حبيب خلفا
لاتقييدا قال طي ولم أر من ذكره تقييدا وقد تردد ابن عبد السلام في ذلك ولم يحزم بشيء اه بن

باب السابقة

(قوله وفتحها) أي والسبق بفتحها (قوله المسال الذي بوضع) أي يجعل الخ (قوله جائزة

في
(السابقة) مشتقة من السبق بسكون الباء مصدر سبق إذا تقدم وفتحها المسال الذي يوضع بين أهل السباق (يجعل) جائزة

(في الخيل) من الجانبين (و) في (الإبل) كذلك (وبينهما) خيل من جانب وأبل من جانب وأولى في الجوز لا يغير جعل وأما غير هذه الثلاثة فلا يجوز الامجانا كما يأتي (و) جائزة (في السهم) (٣٠٩)

(في الخيل) أشار الشارح إلى أن قوله في الخيل متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو السابقة وأما قوله يجعل فهو حال من المبتدأ أو من ضمير الخبر وأعلم أن السابقة مستثناة من ثلاثة أمور كل منهما يقتضي النفع القمار وتعذيب الحيوان لغير ما كلة وحصول العوض والعوض عنه لشخص واحد أو القمار بكسر القاف المقامرة والمغالبة وقولنا لغير ما كلة أي لغير أكل إذ لا يعذب الحيوان إلا لأكلة بالعقر والذبح وحصول العوض والعوض عنه لشخص واحد في بعض الصور وهي ما إذا أخرجه غير المتسابقين ليأخذه السابق (قوله وأولى في الجواز بغير جعل) أي وأولى في الجواز السابقة على الثلاثة المذكورة بغير جعل (قوله وأما غير هذه الثلاثة) أي كالمسابقة على البغال والحير والبقيلة (قوله شرط في جواز السابقة) أي يجعل (قوله فلا تصح بغير) أي يذبح غرر كعبد آبق أو يعبر شارد (قوله ولا يحمول) أي كالتى في الجيب وفي الصندوق والحال أنه لا يعلم قدره أو جنسه فلو وقعت السابقة بمنوع مما ذكر فالظاهر أنه لا شيء فيها لأنه لم ينتفع الجاعل بشيء حتى يقال عليه جعل الثل خلافا لما في البذر القرافي بل تكون كالحجانية كذا قرر شيخنا (قوله وعين للبدا) عطف على قوله صح يبعه وهو بالبناء للعقول ليشمل ما إذا كان التعيين منها بتصريح أو كان بعبادة والمراد بالبدا المحل الذي يتبدأ منه بالراحة أو الرمي بالسهم والمراد بالغاية المحل الذي تنتهى إليه الراحة أو الرمي (قوله ولا تشترط المساواة فيها) أي في المبدأ ولا في الغاية بل إذا دخلا على الاختلاف في ذلك جاز كأن يقول لصاحبه سباقك بشرط أن ابتدئ الراحة من المحل القلائى القريب من آخر الميدان وانت من المحل القلائى الذى هو بعيد من آخر الميدان وكل من وصل لآخر الميدان قبل صاحبه عد سابقا أو يقول لصاحبه تبدئ الراحة من المحل القلائى وانت تنتهى لمحل كذا وأنا لمحل كذا الذى هو أقرب من نهايتك وكل من وصل لنهايته قبل صاحبه عد سابقا (قوله وعين للركب) أي بالإشارة الحسية بأن يقول أسباقك على فرسى هذه أو بعيرى هذا وانت على فرسك هذه أو بعيرك هذا ولا يكتفى بالتعيين بالوصف كاسباقك على فرس أو بعير صنته كذا وكذا كما يدل عليه قول ابن شاس من شروط السبق معرفة أعيان السباق انظر المواق وأحرى أن لا يكتفى بذلك الجنس كاسباقك أنا على فرس وانت على فرس من غير ذكر وصف خلافا للقائى (قوله ولا بد أن لا يقطع الخ) يعنى أنه يشترط أن يحول كل واحد من المتسابقين سبق فرسه وفر صاحبه فإن قطع أحدهما أن أحد الفرسين يسبق الآخر لم تجز (قوله وعين الرامى) أي أنه لا بد من معرفة شخصه كزيد وعمر وفلوقوع العقد على أن شخصا يسابق شخصا الرمي لم يجز (قوله وعدد الإصابة) أي بمرة أو بعترتين من عشرة (قوله ولا يثبت السهم فيه) أي وهو أن يثبت السهم الغرض ولا يثبت فيه (قوله وهو أن يثبت فيه) أي أن يثبت السهم الغرض ويثبت فيه (قوله وأخرجه متبرع) المسابقة في هذه جائزة اتفاقا وأما في الثانية وهي قوله أو أحدهما فهي جائزة على المشهور كافي عقب وفي المواق أنها جائزة اتفاقا عند ابن رشد (قوله فلن حضر) أي المسابقة على الظاهر ويمتثل لمن حضر العقد ويمتثل لمن حضرهما وهل يخرج الجمل الأكل معهم منه أم لا قياسا على الصدقة تعود إليه قولان (قوله ولا يشترط في صحة العقد التصريح بالخ) هذا هو الصواب خلافا لما في خش من اشتراط ذلك قائلا كان الأولى للمصنف أن يقول على أن من سبق الخ اه بن (قوله ويعمل عليه) أي على ذلك الذى ذكره المصنف

لا صابة القرض أو جسد الرمية (إن صح يبعه) أي يبع الجمل شرط في جواز السابقة مطلقا في السهم وغيره فلا تصح بغير ولا يحمول وخمر وخزير وميتة وزبل وأم ولد ومكاتب ومعتق لأجل (وعين) في السابقة بحمول أو سهام (المبدأ والمغالبة) ولا تشترط المساواة فيها (و) عين (الركب) بفتح الكاف أي ما يركب من خيل أو أبل ولا بد أن لا يقطع سبق أحدهما الآخر (و) عين (الرامى) (و) عين (عدد الإصابة) (و) عين (نوعها) أي نوع الإصابة (من خرق) بخاء وزاى معجمتين وهو أن يثقب ولا يثبت السهم فيه (أو غيره) كخشق بخاء معجمة وسين مهملة وقاف وهو أن يثقب ويثبت فيه وخرم براء مهملة وهو ما يصيب طرف القرض فيخذه ثم أشار إلى أن يخرج الجمل ثلاثة أقسام عاطفا على فعل الشرط من قوله ان صح يبعه قوله (وأخرجه متبرع) أي غير المتسابقين ليأخذه لمن سبق منها (أو) أخرجه

(٣١٧ - سدوقى - ثانى) أحدهما فإن سبق غيره (أي غير المخرج) (أخذه) السابق (وإن سبق هو) أي المخرج (فيلزم حضر) ولا يشترط في صحة العقد التصريح بذلك إذ لو سكتا عنه صح ويعمل عليه وإنما المضر اشتراط المخرج أنه

بأن سبق طلاله وادار القسم الثالث وانه ممنوع بقوله (لا إن أخرج) أى أخرج كل منها جملاً (ليأخذ الساق) منها لأنهم القهار فان وقع ذلك لم يستحق بل هو لربه وبالغ على اللع بقوله (ولو) وقع ذلك (بمحل) أى معلوم يخرج شيئاً (يُمكنُ سبقه) لها القوة فرسه على أنه ان سبق أخذ الجميع لجواز عود الجمل لخرجه على تقدير سبقه وأولى في المنع ان قطع بعدم سبق المحلل لأنه كالعدم (ولا يشترط) في المناضلة (تبيين السهم) لاتمين (٢١٠) (الوتر) برؤية أو وصف (وله) في الرمي (ماشاء) من سهم أو قوس أو وتر (ولا) يشترط (معرفة

الجرى) لفرس كل بل يشترط جهل كل منها بجرى فرس صاحبه على ما من (و) لا معرفة (الراكب) لها (ولم يحل) عليها (صبي) أى تكره للحاقه بين صبيين أو صبي مع بالغ (ولا) يشترط (استواء) أى تساوى (الجل) من التبرع السابق بل يجوز ان يقول إن سبق فلان فله ديار وإن سبق فلان فله اتان (أو) استواء (موضع الإصابة) بل يجوز اشتراط أحدهما موضعاً بينه من الفرس والآخر أعلى منه أو أدنى أو غير ذلك (أو تساوى) عطف على استواء أى لا يشترط تساوى المتسابقين أو المتناضلين في المسافة فيها ولا في عدد الإصابات في الثاني (وإن عرض السهم فارض) في ذهابه فمطل سيرة (أو انكسر أو) عرض (للفرس ضرب وجه) مثلاً

(قوله إن سبق عاد اليه) أى الجمل الذى أخرجه (قوله لا إن أخرجاً ليأخذ الساق) أى وأما لو أخرجاً وسكتا عن يأخذ منها فظاهر المصنف انه لا يتمتع والظاهر انه يكون لمن حضر فان كان ليأخذ السبق جاز كما هو ظاهر كلامهم ثم انه لا يمتنع ولا ان أخرجاً يقتضى ان للمتنوع أخرجها بالفعل وانها لو اتفقا من غير أخراج على ان من سبق فله على الآخر قدر كذا لا يتمتع وليس كذلك بل الصواب اللع كافي بن لأن التزام المكلف كآخرجه (قوله ليأخذ الساق) أى ليأخذ السابق الجمل الذى أخرجه غيره مع بقاء جملة (قوله لم يستحقه السابق) أى لم يستحق السابق جعل غيره بل هو لربه (قوله ولو بمحل) أى ولو وقع عقد السابقة على الوجه المتقدم مع محلل ورد بل على من قال بالجواز مع المحلل وهو ابن السيب وقوله مالك مرة ووجه انها مع المحلل صارا كاتنين أخرج احدهما دون الآخر قاله بن وفيه انه إذا أخرج أحدهما ليأخذ إذا سبق ممنوع والذى في ح عن الجزولى توجه ذلك القول بان دخول الثالث يدل على انها لم يقصدا القهار وإنما قصدا القوة على الجهاد فتدبر وعلى ذلك القول إذا سبق المحلل أخذ الجمل منها وإذا سبق احدهما مع المحلل أخذ ذلك الأحدهما وقسم المال الآخر مع المحلل إذ ليس له عليه مزية اه بن (قوله من التبرع) بل وكذا ان كان الجمل منهما معا وكان بينهما محل محل بناء على القول بالجواز للشاره بل ويجوز ان يخرج احدهما خمسة والآخر عشرة كما قال ابن يونس (قوله أو موضع الإصابة) بالجر عطفاً على الجمل (قوله بل يجوز اشتراط الخ) أى كأن يقول احدهما أنا أصيب الفرس أربعة من عشرة خرقة في أدناه أى في أسفله وأنت تصيبه أربعة من عشرة خرقة أو خسفاً من وسطه أو من أعلاه (قوله في المسافة فيها) أى في المسافة والمناضلة وقوله في الثانى أى في المناضلة (قوله أو نزع سوط) أى بان نزع انسان السوط الذى يسوق به الفرس من يده تعدياً فخف جربه (قوله بخلاف تضيق السوط) أى كالأول فيه قبل ركوبه أو سقط من يده وهو راكب (قوله أو حرن الفرس) أى أو سقوطه من فوقه فاذا تعطل بذلك صار مسبوقاً (قوله لذلك) أى لإيصال الخبر بسرعة (قوله مما ينتفع به) أى وغير ذلك مما ينتفع به الخ فهو يان لخدوف (قوله للمناضلة) هذا عتري قوله مما ينتفع به في نكابة العدو أى وبعد ان يكون مجاناً يشترط أن يقصد به الانتفاع في نكابة العدو لا المناضلة كذا في الجواهر اه بن إذا علمت ذلك فالأولى للشارح ان يقول بشرط أن يقصد به الانتفاع في نكابة الخ والحاصل ان المسابقة بغير الامور الاربعة المتقدمة جائزة بشرطين ان يكون مجاناً وان يقصد بها الانتفاع في نكابة العدو (قوله وإلا منع) أى حرم وقيل انه يكره وقد حكى الزنائى قولين بالسكراهة والحكمة فيمن تطوع بأخراج شيء للتصارعين أو المتسابقين على أرجلها أو على حماليها أو غير ذلك مما لم يرد فيه نص السنة (قوله والرجز) أى وإنشاد الرجز من

المتسابقين

فقطه (أو) عرض لصاحبه (نزع سوط) مزيد (لم يكن مسبوفاً)

بذلك لعدوه (بخلاف تضيق السوط أو حرن الفرس) أو قطع الاجام (وجاز) سبق (فيما عداه) أى ما ذكر من الامور الاربعة وهى الخيل من الجانبين أو الأبل كذلك والحمل مع الأبل والسهم كالفن والطير لإيصال الخبر بسرعة والجرى على الاقدام لذلك والرحم بالأحجار والصراع مما ينتفع به في نكابة العدو لا المناضلة كما يفعله أهل الفسوق والاهو حال كون ذلك (مجاناً) بغير جعل وإلا منع (و) جاز (الافتخار) أى دسك المفاخر بالتساب إلى اب أو قبيلة (عند الرمي والرجز) بين المتسابقين أو المتناضلين

وكذا في الحرب عند الرمي (والتسمية) لنفسه كأنه فلان بن فلان أو أنا فلان أبو فلان (والصياح) حال الرمي لما فيه من التشجيع وإثارة النفس من التعب (والأحبة) أي والأولى من ذلك كله (ذكر المرقى) عند الرمي من تكبير أو غيره (لاحديث الراسي) أي تكلمه بغير ما تقدم فلا يجوز بل يحرم أن كان فحشا من القول أو بكراهة (ووزم المقد) إذا وقع بمحل على ما تقدم فليس لاحد مهاجله إلا برضاها معا (كالإجارة) أي كازم عقدها بالشرط الآتيه كالرشد والتكليف فتجربى هنا (٢١١) [درس] باب ١ ذكر فيه بعض ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام وهي ثلاثة أقسام واجبة ومحرمات ومباحة والأول قسبان واجب عليه وواجب له علينا كاجابة الصلي إذا دعاه والثاني قسبان أيضا حرام عليه كآكله الثوم وحرام علينا له كندائه باسمه وما أيسر له دوننا كتزوجه زيادة على أربعة فالأقسام خمسة أشار إلى الأول منها بقوله (خص النبي صلى الله عليه وسلم) عن غيره من أمته ويحتمل عن غيره من الأنبياء على معنى أنه خص بجميع ما يأتي بخلاف غيره فإنه لم يشاركه في الجميع بل في البعض (بوجوب) صلاة (الضحى) وأقل الواجب عليه منه ركعتان على هذا القول وهو ضعيف والجمهور على أنه مستحب عليه (و) وجوب (الأضحية) أي الضحية (و) وجوب (التجديد) صلاة الليل بعد النوم

المتسابقين والمتناضين وكذا في الحرب عند الرمي والمراد انشاد الشعر مطلقا لا خصوص الشعر الذي من بحر الرجز وإن كان أكثر ما يقع في الحرب الانشاد منه كدوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب لانه موافق للحركة والاضطراب (قوله) وكذا في الحرب (أي وكذا يجوز الاتخاذ والرجز في الحرب عند الرمي) (قوله) والتسمية لنفسه (أي حال الحرب) وكذا في حال المسابقة (قوله) التشجيع (أي تحصيل الشجاعة) (قوله) وزم المقد (أي إذا كانا شديدين طائعين) (قوله) كالأجارة (أي في غير المتسابقين فاندفع ما يقال ان فيه تشبيه الشيء بنفسه لأن عقد المسابقة من الاجارة أو انه من تشبيه الجزئ بالسلكي

(باب الخصائص)

(قوله) بعد ما أختص به النبي صلى الله عليه وسلم (أشار بذلك إلى أن المصنف لم يذكر في هذا الباب جميع ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم بل بعضه) (قوله) على هذا القول (أي القائل بوجوب الضحية عليه) (قوله) والأضحية (هو لغة في الضحية ومحل وجوبها عليه إذا كان غير حاج والا كان مساويا لغيره في وجوب الهدى وعدم وجوبها) (قوله) والتجديد (أي لقوله تعالى ومن أثيل فتهجد به نافلة لك أي فتهجد به حالة كونه زيادة لك في الاقتراض على القرائض الخمسة) (قوله) وقيل يسمى أي صلاة الليل تهجدا مطلقا سواء كانت بعد نوم أو قبله (قوله) راجع لثلاثة (الضحية والتجديد والوتر فكل من الثلاثة لم يجب عليه إلا إذا كان حاضرا لا مسافرا والدليل على أن الوتر في السفر غير واجب عليه إتياره على راحلته فلو كان فرضا مانع له عليها لأن الفرض لا يفعل على الدابة حيث توجهت (قوله) لكل صلاة (أي سواء كانت حضرية أو سفرية وانظر هل المراد كل صلاة فريضة أو ولو نافلة كذا نظر ابن الملقن في قولهم يجب السواك على لكل صلاة وكذا في قوله لولا أن اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة (قوله) بآت بمجرد ذلك (فيه نظر بل الأصح أن من اختارت الدنيا بطلبها النبي ﷺ بعد ذلك كما استظهره في التوضيح في فصل التخيير والتحليل لقول الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتكن واسركن سراحا جميلا هـ بن والحق أنه لم يثبت أن امرأة من نساءه ﷺ اختارت الدنيا بل كل من اختار الله ورسوله والدار الآخرة وما قيل أن فاطمة بنت الضحاك اختارت الدنيا فكانت تلتقط البعر وتقول هي الشقية فقد رده العراقي بأنها اشتاقت بالله منه ولم يثبت أنها قالت اختارت الدنيا وإن آية التخيير إنما نزلت وفي عصمته التسع اللاتي مات عنهن (قوله) لكنه لم يقع ذلك (أي وأما تزوجه بزوجة غيره بأمر الله له بزواجها إذا طلقها فواقع لقوله تعالى فلا تقضى

وقيل يسمى تهجدا مطلقا (و) وجوب (الوتر بحضر) راجع لثلاثة (و) وجوب (السواك) لكل صلاة (وتخيير نسائه فيه) أي في الإقامة معه طلبا للآخرة ومفارقة طلبا للدنيا فمن اختارت الدنيا بآت بمجرد ذلك وأشار للقسم الثاني وهو ماوجب علينا له بقوة (وطلاق مرغوبته) من إضافة المصدر لمفعوله أي خص بوجوب طلاقنا من رغب فيها أي في نكاحها لو وقع لكنه لم يقع ذلك منه عليه الصلاة والسلام أي لم يقع منه أنه رغب في امرأة رجل وطلاقها له (وإجابة المذلي) أي حص بأن يجب على الصلي اجابة النبي ﷺ إذا دعاه حال الصلاة وهل تبطل قولان

الأظهر عدم البطان لأن إجابته إجابة فهو لا تبطل (والشاور) هذا وما بعده من القسم الأول الذي يجب عليه فالأولى تقديمه على ما يجب علينا له أي يجب عليه مشاوره أصحابه صلى الله عليه وسلم في الآراء والحروب تطييباً لحواطمهم وتأليفاً لهم لا ليستفيد منهم علماً أو حكماً لأنه سيد العالمين وقوة (٢١٢) العارفين (وقضاء دين الميت) أو الحى (المعسر) المسلم من ماله الخاص به (وإثبات

همل) أى المداومة عليه بمعنى أنه لا يقطعه رأساً فلا ينافى أنه قد كان يترك بعض العمل في بعض الأحيان لبيان أنه ليس بواجب أو لفرض من الأغراض الشرعية (ومصاربة العدو الكثير) ولو أهل الأرض فلا يفر منهم إذ منصبه الشريف يهل عن أن يهزم (و) بوجوب (تغيير المنكر) إذ سكوته على فعل أمر تهميره وهو يدل على جوازه فيلزم انقلاب الحرام جائزاً ثم شرع في بيان قسمي الحرام أى عليه أو علينا فمن الأول قوله (وحُرمة الصدقتين) عطف على وجوب أى خصي بحُرمة الصدقة الواجبة ومنها الكفارة والتطوع (عليه) صونا لمنصبه الشريف عن الإذلال (وعلى آله) بنى هاشم فقط ولو من بعضهم لبعض والتمتع عدم حرمة التطوع على الآل وحمل حرمة الفرض أن أعطوا من الثمن ما يستحقونه والأجاز أن أضر الفقير بهم وإن لم يصلوا

زيد منها وطرا زوجنا كما (قوله الأظهر عدم البطان) أى سواء أجابه المصلى بنحو نعم يارسول الله أو بنحو ما فعلت الشيء القلاني يارسول الله جواباً لقوله غلبه الصلاة والصلاة هل فعلته (قوله في الآراء والحروب) الأولى في الآراء في الحروب وغيرها من المهمات وفاد بهذا أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يشاور في الآراء في الحروب وغيرها بما ليس فيه حكم بين الناس وأما ما فيه حكم فلا يشاور لأنه إنما يلتمس العلم منه ولا ينبغي أن يكون أحدهم أعلم بما أنزل عليه منه وقد قال قوم إن له أن يشاور في الأحكام وهذه غفلة عظيمة منهم لأن الله سبحانه وتعالى يقول وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم الآية وأما غير الأحكام فربما رأوا بأعينهم أو سمعوا بأذانهم شيئاً لم يره النبي ﷺ ولم يسمعه فان قلت ما ذكرته من أنه إنما كان يشاور في الآراء لا في الأحكام رد عليه مشاورته في الأذان وفعله قبل الوحي به لانا نقول إن مشاورته في الشرائع كان جائزاً في صدر الإسلام ثم نسخ ذلك بالمشاورة في غير الشرائع فقط وذلك لأن الأذان كان في السنة الأولى من الهجرة ونزول قوله تعالى وشاورهم في الأمر كان في السنة الثالثة والمشاورة في الشرائع كانت أولاً جائزة ثم نسخت في السنة الثالثة بالأمر بالمشاورة في غيرها فقط كذا قرر شيخنا (قوله أو الحى) نحوه في خش وعبق قال بن وهو في عهدتهما إذ لم أر من ذكر أن الحى كليت وظاهر نصوصهم وظاهر الأحاديث التي في ح والواق وغيرهما أنه خاص بالميت كالمنصف ومن جملة الأحاديث المذكورة من ترك ديننا أو ضياعاً فلى وإلى أى فعل قضاءه والى كفالة عياله (قوله المعسر المسلم) وهذا كان في صدر الإسلام قبل فتح الفتوحات ثم نسخ ذلك بوجوب قضاءه من بيت المال (قوله ومصاربة العدو) أى والصبر على مقاتلة العدو الكثير بخلاف أمته فإنه إذا زاد العدو على الضعف لم يجب الصبر (قوله إذ منصبه الشريف يحمل الخ) أى لأن الله تعالى وعده بالعصمة بقوله والله يعصمك من الناس أى من قتلهم لك فلا ينافى أنهم شجوا وجهه وكسروا رباعيته أو أن العصمة نزلت بعد الشج وكسر الرباعية وطى هذا المراد بالعصمة من القتل وغيره (قوله والمعتمد الخ) قال ح مذهب ابن القاسم أنها لا تحرم عليهم قال ابن عبد البر وهو الذى عليه جمهور أهل العلم وهو الصحيح عندنا والذى في التوضيح عن ابن عبد السلام أن المشهور المنع مطلقاً انظر بن (قوله وامساك كارهته) أى إذا كانت كراهة بقاءها تحته لغيره وأما كراهة ذاته فهو كفر تبين بمجرد (قوله لقد استعذت بمعاذ) أى بمن يستأذ به ويلجأ إليه وهو الله سبحانه وتعالى وقوله بمعاذ بفتح الميم مصدر أو اسم مكان كما في النهاية أى تحصنت بملاذ وملجأ وضبطه القسطلاني بضم الميم أى بالذى يستأذ به وألحق بأهلك ثلاثي همزته وصل من لحق كفرح وقال القسطلاني كونه رباعياً بقطع الهمة وكسر الحاء من ألحق بمعنى لحق لغة فيه اه بن (قوله لخبر العائذة) راجع لحُرمة امساك الكراهة وجعلها كراهة بالنظر للفظها وإلا فهي معذورة لا كراهة عنها وإنما خدعت لغفلة رايها وكانت جميلة جدا فقارت أهوات المؤمنين أن تحظى برسول الله صلى الله عليه وسلم فتفتوهن كثرة مشاهدة طامته ورؤية عبادته عندهن ليلاً وما يتلى في يوتهن من آيات الله والحكمة وفي ذلك فليتنافس المتنافسون فسألتهن ماذا يعجبهن فقالن لها يعجبه أن يقال له أعوذ بالله منك فدا دخل عليها حجرتها

إلى حد أكل الميتة (و) حرمة (أكلة كثرهم) بضم المثلثة من كل ماله راحة كرهية كبصل وفجل (أو) أكله قلت (متكناً) أى ما تلا على شق وقيل متربعا لما فيه من الإخلال بالشكر (و) حرمة (امساك كارهته) في عصمته بل يجب عليه طلائها لخبر العائذة القائلة أعوذ بالله منك فقال لها لقد استعذت بمعاذ الحقى بأهلك رواه البخارى وأصحها أصيصة بنت النعمان وقيل مليكة الليثية

(وتبدل أزواجه) اللاتي اخترهن (ونكاح الكتانية) الحرة (والأمة) المسلمة (و) خص بحرمة (مدخولته) التي طلقها أو مات عنها (لقبره) أي على غيره وكذا التي مات عنها قبل البناء على الذهب فلا مفهوم لمدخولته بالنسبة (٣١٣) لدوت ومات صلى عليه وسلم

عن تسعة نسوة نظمها

بعضهم

توفي رسول الله عن تسع

نسوة

الذين تمزى السكران

وتنسب

فماتت بميمونة وصفيّة

وحفصة تلوهن هند

وزينب

جويرية مع رسة ثم

سودة

ثلاث وست نظمن

هذه

(و) حرمة (زعر لأمته)

بالهمز وهي آله الحرب

من سيف أو غيره (حق)

يقال (العدو أو يحكم الله

بينه وبين عدوه فلا يتعين

القتال بالعلم (والن)

أي الاعطاء (ليستكثر)

أي ليطلب أكثر مما

أعطى لاخلاله بمنصبه

الشريف يقتضى الزهد

والإعراض عن أعراض

الدنيا (وخاتنة الأعين) بأن

يظهر خلاف ما يضر

(والحكم بينه وبين محاربه)

أي خص بأن يحرم علينا

أن نحكم بينه وبين عدوم

لأنه تقدم بين يديه يدل

على ذلك قوله (و) حرمة

(رفع الصوت عليه) وكذا

قلت له ذلك (قوله وتبدل أزواجه) أي يحرم عليه أن يبدل أزواجه اللاتي اخترهن فاخترهن بغيرهن مكافأة لمن لقوه تعالى ولأن تبدل بين من الأزواج قال ابن عباس أي لا يحل لك أن تطلق امرأة من أزواجك وتتكح غيرها وهذا لم ينسخ وقيل غيره أنه نسخ بقوله تعالى أنا أحللك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن أي أنا أحللك كل زوجة دفعت صداقها لأجل أن يكون لك المنة عليهن بترك الزوج عليهن مع كونه حلالا لك وعلى هذا حرمة تبدل الأزواج من خصوصياته أولا قبل النسخ (قوله ونكاح الكتانية الحرة) وكذا الأمة فلا مفهوم للحرمة إذ الكتانية يحرم نكاحها مطلقا حرة أو أمة لكن حرمة نكاح الحرة من خصوصياته وحرمة نكاح الأمة ليس مختصا به بل وكذلك أمته (قوله والأمة المسلمة) أي نكاح الأمة المسلمة واعلم أنه اختص بحرمة نكاحها على الدوام لاتفاء شرطى جواز نكاحها بالنسبة له وهما خشية الفتنة وعدم وجود طول الحرمة لأنه معصوم وله أن يتزوج بغير مهر ومنع نكاحها في حقنا فليس ابديا إذ يجوز مع وجود الشرطين ويمنع مع قدماه وأما وطؤه لها الملك فإجاز وإما وطء الأمة الكتانية بالملك ففي عرق أنه جائز له وذكر شيخنا أنه حرام عليه أيضا (قوله فلا مفهوم الخ) وذلك لأن كل من مات عنها فلا تحرم على غيره بها أولا وأما التي طلقها فإن كان قد وطئها حرمت على غيره وإن لم يكن وطئها لا تحرم على غيره لاق حال حياته ولا بعد موته وذلك كالمائدة فإنه طلقها قبل البناء بها وتزوجت بعد وفاته بالامتن بن قيس هذا وفي الصحيح أن مدخولته التي طلقها لا تحرم على غيره كما للقرطبي وابن شاس قاله عجم وهذا محمول على التي اختلى بها ولم يمسها وأما من مسها فلا خلاف في حرمتها على غيره (قوله أو يحكم الله بينه وبين عدوه) أي يصلح على شيء يؤخذ من العدو كل سنة كالجزية أو يحكم الله بهزم العدو وقوله فلا يتعين القتال بالفعل أي كما هو ظاهر الصنف (قوله ليستكثر) لقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فقد قيل إن معناه لاتعط عطية ليطلب أكثر منها وقيل معناه لاتعط عطية مستكثرا لها أي تعدها كثيرة أي لاتستكثر ما تمن به (قوله بأن يظهر خلاف ما يضر) أي فشيء ما يضره الظاهر لخلافه بالحيانة لاختفائه وحرمة اظهار خلاف ما يظن في حقه عليه الصلاة والسلام بالنسبة لغير الحروب وأما فيها فقد ايسح له أنه إن أراد سفر الغزو ومحل يورى بغيره بأن يسأل عن طريق محل آخر وعن سهولتها وعن حال الماء فيها اليوم إنه مسافر لذلك المحل الذي يسأل عن طريقه والحال أنه عازم على السفر لقبره (قوله والحكم بينه وبين محاربه) هذا شروع في الحرم علينا لأجله وحاصله أنه إذا كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره عداوة أي خصومة فلا يجوز لأحد من الأمة أن يدخل بينها بالصلح بحيث يحكم على أحدهما شيء أو يصلح بينهما من غير حكم بشيء على أحد منهما لأن الشأن أن الذي يسعى بالصلح بين اثنين يكون له شأن عليهما (قوله من غير افطار) أي بأكل أو شرب ويدل لإباحة الوصال له وكرهته لقبره وقوله عليه الصلاة والسلام حين نهى عنه وفعله وسئل عن ذلك لست كأحدكم أنى آيت عند ربى يطعمنى ويسقنى اه وهى عندية مكانة لا عندية مكان وهل أكله وشربه حقيقة أو كناية عن اعطاء القوة والأول للسيوطى فقال أنه يطعم من طعام الجنة ويسقى من مائها وطعامها لا يفطر (قوله ودخول مكة بلا إحرام) أي من غير عذر كحصر عدو أو بان يدخلها لتجارة مثلا وأما جواز دخولها بلا إحرام لغدر فلا يختص به

بحرم رفعه عند قراءة حديثه لأنه من باب رفع الصوت عليه (وندائه من وراء الحجاب) أي أهل الذي يختجب عن الناس فيه بمخاطب ونحوه لما فيه من سوء الأدب (وباسمه) كما محمد في حياته وكذا بعد وفاته إلا إذا اقرن بما يفيد التعظيم من صلاة عليه أو صيade ثم ذكر قسم الباح له بقوله (وإباحة الوصال) بأن يتابع الصوم من غير افطار ويكره لقبره (ودخول مكة بلا إحرام

وَقَتَال (بِخْلَافٍ غَيْرِهِ) (وصفي) (٣١٤) (المتن) أي ما يختاره منه قبل القسم وينفق منه على نفسه وأهله ومنه كانت حنفية

(وَالْخَمْسُ) صوابه خمس
 الخمس (وبزواج من نفسه)
 بالنصب عطفًا على الوصال
 أي وإن يزوج المرأة
 نفسه ولو لم ترض الزوجة
 ووليها ويتولى الطرفين
 (ومن شاء) عطف على
 من نفسه أي وبزواج
 من شاء من الرجال أو
 النساء لغير اذن (و)
 باباحة أن يزوج نفسه أو
 غيره (بلفظ الهبة) من غير
 ذكر صداق (و) باباحة
 (زناها على أربع) من
 النساء لنفسه فقط (و)
 لباحه تزويج نفسه
 له غيره (بلا مهر وولي
 وشهود) أي بلا هذه
 الثلاث مجتمعة (وبإحرام)
 حج أو عمرة لنفسه
 (وبلا) وجوب (تسم)
 بين الزوجات (و) بأن
 (يحكم لنفسه وولده)
 بحق عن الغير لمصته (و)
 بأن (يحمي) الموات (له) أي
 لنفسه (و) بأن (لا يورث)
 وكذا غيره من الأنبياء لقوله
 ﷺ أنه معاشر الأنبياء
 لا نورث ما تركناه صدقة

[درس]

(باب) في النكاح وما
 يتعلق به وهو باب مهم
 يعني مزيد الاعتناء به
 وتقريره الأحكام الخمسة
 لأن الشخص إما أن يكون

(قوله) وقَتَال أي سواء فبأنه المدو أم لا وأما غيره فلا يجوز له دخولها بقتال إلا إذا فجأه العدو
 (قوله) والخمس ابن العربي من خواصه عليه الصلاة والسلام صنف للمنفق والاستبداد بخمس الخمس أو
 بالخمسة ومثله لابن شاس وكأنه إشارة إلى القولين والثاني منها الاستبداد بالخمسة بتأمله فاقصر
 المصنف على الثاني ولو اقتصر على الأول كان أولى لأنه أشهر عند أهل السير قاله ابن غازي اه بن
 (قوله) أي بلا هذه الثلاثة مجتمعة أي حالة كونها مجتمعة في النفي أي فلا يقال إن قوله وبلا مهر
 يعني عنه قوله وبلفظ الهبة (قوله) وبلفظ الهبة أي بأن يقول النبي ﷺ وهبتك يا فلانة لنفسي
 أو لفلان قاصدا بذلك إنكاحه إياها من غير صداق ابتداء ولا انتهاء (قوله) وبإحرام أي من
 خصائصه عليه الصلاة والسلام أن يقصد نكاحه في حال إحرامه بالحج أو العمرة أو في حال إحرام
 المرأة التي يريد نكاحها أو في حال إحرامها مما (قوله) وبلا وجوب قسم أي أنه خص بعدم وجوب
 القسم عليه بين أزواجه فيجوز له أن يهزل من شاء ممن على غيرها في البيت والنفقة والكسوة
 (قوله) ويحكم لنفسه وولده بحق على الغير أي ولو كان ذلك الغير عدوا له لأنه معصوم من الجور فلا
 يخفى وقوع الجور منه على المحكوم عايه ولو كان عدوا له وهذا بخلاف القاضي فإنه إذا كان له أولولده
 حق عند إنسان فإنه لا يحكم به لنفسه ولأولولده وحكمه به باطل ولا بد من رفع الدعوى عند قض آخر
 (قوله) وبأن يحمي الموات لنفسه أي فقد ثبت أنه حمى البقيع وحمى ثلاثة أميال من الربرة للقاحه
 بخلاف غيره من الأنمة فلا يجوز له أن يحمي لنفسه وإنما يحمي القليل المحتاج إليه لدواب الجهاد
 (قوله) ولا يورث أي لأن نسبة للمؤمنين له واحدة فإنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم فكان متركه صدقة
 لموم قرائهم قيل لئلا يتعنى وارثه موته فيهلك وقيل لأن الأنبياء لا ملك لهم مع الله حتى قال ابن عطاء
 الله لا زكاة عليهم إلا أنه خلاف ظاهر قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة وإذا علمت أن متركه
 الأنبياء صدقة كان لهم الوصية بجميع ما لهم كذا في الحج ومقتضى اقتصار المصنف على كونه لا يورث
 أنه يرث وهو الراجح كما في ح وقد ثبت أنه ورث من أبيه أم أين بركة الحبشية وبعض غنم وغير ذلك
 وقيل إن الأنبياء كما أنهم لا يورثون لا يرثون لئلا يستشعر مورثه أنه يجب موته فيكرهه فيهلك
 والله أعلم

(باب في النكاح)

(قوله) فالراغب إن خشي على نفسه الزنا أي إذا لم يتزوج (قوله) وإن أدى إلى الاتفاق عليهما من حرام
 أي أدى إلى عدم الاتفاق عليهما والظاهر وجوب إعلامها بذلك اه خشي وقوله وإن أدى إلى
 الاتفاق عليهما من حرام هذا ربما يفيد قول ابن بشير يحرم على من لم يخف العنت وكان يضر المرأة
 لعدم قدرته على الوطء أو على النفقة أو كان يكتسب في موضع لا يحل فإنه يقتضى أنه إذا كان يخاف
 على نفسه العنت وجب عليه النكاح ولو أدى لضرر الزوجة بعدم النفقة عليها أو كان ينفق عليهما من
 حرام ومثله قول الشامل ومنع لضرر المرأة لعدم وطء أو نفقة أو تكسب يحرم ولم
 يخف عنتاه ولكن اعترضه ابن رجال بأن الخائف من العنت مكلف بترك الزنا لأنه في
 طوقه كما هو مكلف بترك الزوج الحرام فلا يعمل فعل محرم لدفع محرم والحاصل أنه لا يعمل محرم
 لدفع محرم لأنه مكلف بترك كل منهما حينئذ فلا يصح أن يقال إذا خاف الزنا وجب النكاح

الا أن يؤدي الى حرام فيحرم وغير الراغب إن اراء الى قطع مندوب (٣١٥) كره والا أيسح الآن يرجو نسلا أو ينوي

خيرا من ثقة على قربة
أوصون لها فيندب ما لم يؤد
الى محرم والا حرم
والأصل فيه التيسير
فلذا اقتصر عليه للصنف
بقوله (ندب المحتاج) أي
لراغب في الوطء أو فيمض
يقوم بشأنه في حاله ومنزله
رجا نسلا أولا أو غير
راغب ورجا النسل لأنه
محتاج حكا (ذئ أهبة)
أي قدرة على صدق وثقة
(نكاح بكر) بل البكر
مندوب مستقل فالأولى
وبكر بالمطف (و) تدب
للخاطب (نظر وجهها)
وكيفها) ان لم قصد فقط
والاحرم (قط) دون
غيرها لأنه عورة فلا يجوز
هذا هو المراد (يعلم) منها
أو من ولها ويكره استظهارها
وله توكيل رجل أو امرأة
في نظرهما وراز للمرأة
الوكيلة نظر رازد على الوجه
والكفين من حيث انها
امرأة لا مندوب من
حيث انها وكيلة اذ لو كل
لا يجوز له نظر رازد عليها
(وحل لها) أي لسكن من
الزوجين في نكاح صحيح
مبيح لاوطء نظر كل جزء
من جسد صاحبه (حتى
نظر الفرج) وما ورد من
ان نظر فرجها يورث
العمى منكر لا أصل له

ولو أدى للاتفاق من حرام وقد يقال اذا استحكم الامر فالقاعدة ارتكاب اخف الضررين حيث
بالغ الاجاء ألا ترى ان المرأة اذا لم تجد ما يسد رمقها الا بالزنا جاز لها الزنا كما يأتي (قوله) الا أن يؤدي
الى حرام) كأن يضر بالمرأة لعدم قدرته على الوطء أو لعدم الثقة أو التمسك من حرام أو تأخير
الصلاة عن أوقاتها لاشتغالها بتحصيل ثقتها (قوله) ما لم يؤد الى حرام والاحرم (علم بما قاله ان
الراغب له تارة يكون واجبا عليه وتارة يكون مندوبا وتارة يكون حراما عليه واما غير الراغب له
فهو اما مكروه في حقه أو حرام أو مباح أو مندوب (قوله) والاحرم (يقيد المنع بما اذا لم تلم المرأة
بعجزه عن الوطء والاجاز النكاح ان رضيت وان لم تكن رشيعة وكذلك الرشيدة في الاتفاق واما
الاتفاق من كسب حرام فلا يجوز معه النكاح وان علمت بذلك قاله أبو علي السناوي اه بن (قوله) والأصل
فيه الندب) أي وأما بقية الأحكام فهي عارضة له (قوله) أو فيمن يقوم بشأنه) أي أو لراغب
في امرأة تقوم بشأنه (قوله) ونظر وجهها وكيفية) أي حين الخطبة ثم إن ظاهر للصنف ان
النظر مستحب والذي في عبارة أهل المذهب الجواز ولم يحكم ابن عرفة الاستحباب الا عن ابن
القطن انظر طي ويمكن حمل الجواز في كلام أهل المذهب على الاذن وكما يندب نظر الزوج
منها الوجه والكفين يندب أن تنظر المرأة ذلك كما في الحج وقوله وكيفية أي ظاهرها وباطنها
فالمراد يديها وكوعها واما اذن الخاطب في نظر الوجه والكفين لأن الوجه يدل على الجمال وعدمه
واليدان يدلان على خصاية البدن وطراوته وعلى عدم ذلك (قوله) هذا هو المراد) أي خلافا لظاهر
الصنف من أن المعنى دون غيرها فلا يندب نظره وهو صادق بالجواز (قوله) يعلم) متعلق بنظر وقوله
وكره استظهارها أي لا يتطرق أهل الفساد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب وعمل كراهة
الاستفحال ان كان يعلم انه لو سألها في النظر لما ذكر نجيبه ان كانت غير مجبرة أو اذا سأل ولها يجيبه
لذلك اذا كانت مجبرة أو جهل الحال واما اذا علم عدم الاجابة حرم النظر كما قال ابن القطن ان خشي
فتنة والا كره وان كان نظر وجه الأجنبية وكيفية جائزا لأن نظرهما في معرض النكاح مظنة قصد
اللذة (قوله) وله توكيل رجل أو امرأة في نظرهما) فاذا وكلهما على ذلك ندب لها النظر كما يندب
لموكلهما وهو الخاطب وما ذكره من جواز التوكيل على النظر صرح به ح عن البرزلي ونص البرزلي
انظر هل له أن يفوض لو كيلة في النظر اليها على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يخف عليه
مفسدة من النظر اليها واعترضه بعض الشيوخ بأن نظر الخاطب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كيلة وهو
ظاهر اه بن (قوله) لا مندوب) أي لأن نظرها للزائد منه مندوب من حيث انها وكيلة (قوله) في نكاح
صحيح) أي بمجرد النكاح الصحيح وقوله مبيح لاوطء احتراز عما قبل الاشهاد مثلا وعن نكاح البعد
فانه وان كان صحيحا الا انه غير مبيح لاوطء لأن لسيده الخيار كما يأتي (قوله) حتى نظر الفرج) أي
فيحل لسكن من الزوجين نظر فرج صاحبه سواء كان في حالة الجماع أو في غيرها وما ذكره الصنف
من الجواز قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وهو وان كان متفقا عليه لكن كرهوا ذلك للقلب لأنه
يؤذي البهر ويورث قلة الحياء في الولد (قوله) وما ورد الخ) لفظ الحديث كما في الجامع اذا جامع
أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر الى فرجها لأن ذلك يورث العمى فهذا الحديث موضوعه التهي
حالة الجماع لأنها مظنة النظر وأخرى في غير الجماع (قوله) منكر) أي فهو موضوع كما قال ابن الجوزي
(قوله) المستقل به) أي الذي استقل وانفرد به واحد (قوله) دون مانع) أي من هرمية ونحوها
كمنزوح الأمة والمعتقة لأجل والسكينة (قوله) بخلاف معتقة لأجل ومعتقة (المعتقة

(كالمالك) التام المستقل به دون مانع فيحل له وللاثن المأوكة نظر جميع الجسد حتى الفرج بخلاف معتقة لأجل ومعتقة ومشتركة
وهرم وذكر مملوك وخنى (و) حل لزوج وسيد (منع بغير) وطء (دبر)

على رسوله وآية مشتتة على أمر يتقوى (خطبة) أي عندها بكسر الحاء التماس النكاح (و) عند (عقد) والشأن أن يكون البادي عند الخطبة هو الزوج أو وكيله وعند المقد هو الولي أو وكيله فهي أربع خطب فالفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة غير مضر (و) ندب (تأليفها) أي الخطبة بالضم (وإعلانه) أي النكاح بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إختاؤها (و) ندب (تهنته) بالهمز أي العروس الشامل لكل من الزوجين أي ادخال السرور عليه عند العقد والبناء نحو فرحنا لكم ويوم مبارك وسرنا ما قلتم (والدعاء) أي العروس عند العقد والبناء نحو مبارك الله لك منكاً في صاحبه وجل منكم التورية الصالحة وجمع الله بينكم في خير وسعة رزق (و) ندب (إشهاد عدلين) فقير العدل من مستور وفاسق عدم (غير الولي) أي غير من له ولاية العقد ولو كان وكيله فشهادته عدم (بفقد) أي عنده هذا هو مصب الندب وأما الإشهاد عند البناء فهو واجب شرط (وفسخ) النكاح (إن دخلا بلاه) أي بلاشهاد

محرز التام والشركة محترز الاستقل به والعقبة لأجل والمحرم والذكر محترز بلامانع (قوله) فيجوز التمتع بظاهره (أي ولو بوضع اليد كره عليه والمراد بظاهره منه من خارج وما ذكره الشارح من جواز التمتع بظاهر الدبر هو الذي ذكره البرزلي قثلاً ووجهه عندي أنه كسائر جسد المرأة وجميعه مباح إذا لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه أنه واعتمده ح والفقاني خلافاً لتبعاً للبساطي والأقفهسي حيث قالوا لا يجوز التمتع بالدبر لظاهرهما ولا باطنا انظر بن (قوله) بلا استمنا (قد تبع الشارح في ذلك عقب قل بن وفيه نظر بل ظاهر كلام البرزلي وابن فرحون كافى ح خلافة وهو أنه يجوز التمتع بظاهره على وجه الاستمنا به (قوله) والشأن أي اللدوب (قوله) أن يكون البادي (أي بالخطبة بالضم وقوله) عند الخطبة أي التماس النكاح وذلك بأن يقول الزوج أو وكيله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً واتقوا الله وقولوا قولاً سديداً الآية أما بعد فاني أوفان فلانارغب فيكم ويريد الانضمام اليكم والدخول في زمركم وفرض لكم من الصداق كذا وكذا فانكحوه فيقول ولي المرأة بعد الخطبة التقدمة أما بعد فقد أجبنا لندك (قوله) وعند العقد (أي والبادي بالخطبة بالضم عند العقد (قوله) هو الولي) أي ولي المرأة (قوله) فهي أربع خطب) اثنتان عند التماس النكاح واحدة من الزوج وواحدة من ولي المرأة واثنتان عند عقد النكاح واحدة من ولي المرأة أو وكيله وواحدة من الزوج (قوله) بين الإيجاب أي من ولي المرأة (قوله) والقبول أي من الزوج أو من وليه (قوله) بالخطبة) الصادرة من الزوج أو من وليه (قوله) أي الخطبة) قال عيج ذكر بعض الأكابر أن أقلها أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فقد زوجتك بنتي مثلاً بكذا ويقول الزوج أو وكيله بعد ما مر من الحمد والصلاة أما بعد فقد قبلت نكاحها لنفسى أو لموكلتى بالصداق المذكور (قوله) وإعلانه أي وندب إعلانه أي إظهاره وإشهاره بإطعام الطعام عليه لقوله عليه الصلاة والسلام أفشوا النكاح واضربوا عليه بالدف (قوله) بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إختاؤها) أي خشية كلام الفسدين (قوله) أي العروس أي للآخوذ من اللقار (قوله) فقير العدل الخ) هذا عند وجود العدول وأما عند عدمهم فيكفى اثنان مستور حالهما وقيل يستكثر من الشهود (قوله) ولو كان وكيله) أي هذا إذا كان من له ولاية العقد تولاه بنفسه بل ولو تولاه وكيله باذنه وقوله فشهادته أي فشهادة من ذكر من له ولاية العقد ووكله عدم وشمل كلاهما الولي البعيد الذي لم يتول العقد لتولي من هو أقرب منه فلا تقبل شهادته كافى ح (قوله) هذا هو مصب الندب) حاصله أن الإشهاد على النكاح واجب وكونه عند العقد مندوب زائداً على الواجب فإن حصل الإشهاد عند العقد فقد حصل الواجب والندوب وإن لم يحصل عند العقد كان واجباً عند البناء (قوله) وفسخ النكاح) أي أن لم يعنكم حاكم حنفى بصحته وقوله ومحمدان إذا أقر الخ أي وإلا عزرنا فقط (قوله) لصحة العقد) أي لأن الإشهاد ليس شرطاً في صحة العقد عندنا بل واجب مستقل مخافة أن كل اثنين اجتماعاً في خلوة على فساد يدعيان سبق عقد بلا اشهاد فيؤدى رفع ح الزنا (قوله) بائة) بالرفع أي وهى بائة لا بالجر صفة لطلقة لأن الحاكم قول طلقها عليه ولا يقول دالمة بائة وإذا قال الحاكم طلقها عليه وقع ذلك طلقة بائة (قوله) من الحاكم) أي وكل طلاق أو نكاح الحاكم كان بائناً بالإطلاق المولى والمعر بالصفة فاه يكون رجعي (قوله) لأنه فسح جرى من الحاكم) الأولى أن يقال إنما كان بائناً لأنه بشرط في الرجعي تقدم وطء صحيح ولم

إن لم يحصل فشو (ولاحد) عليها (إن فشا) النكاح بوليمة أو ضرب دف أو دخان (٢١٧) أو كان على العقد أو على الدخول

شاهد واحد غير الولي (ولو علم) كل من الزوجين وجوب الأشهاد قبل البناء وحرمة الدخول بلاه (وحرمة خطبة) امرأة راكبة (إن كانت غير مجبرة) والأفالة بمجبرها (لغير) خاطب (فاسق) في دينه من صالح أو مجهول ولو كان الخاطب صالحا فهذه ست صور أما الراكبة للفاسق فلا تحرم خطبتها إن كان الثاني صالحا أو مجهولا والاحرم فقي المهرومة تفصيل واعلم أن الصور تسع والحرمة في سبعة منها إن قدر صدق بل (ولو لم يقدر صدق) خلافا لابن نافع (وفسخ) عقد الثاني وجوبا بطلاق وإن لم يطلبه الخاطب الأول ولو لم يعلم الثاني بخطبة الأول فما يظن (إن لم يبين) الثاني بها والا مضى ولو أنكر السيس فالمراد بالبناء إرخاء الستور (و) حرم (صریح خطبة) امرأة (معتدة) بكسر الخاء من غير موت أو طلاق لا من طلاقه وفيجوز له تزويجها في عدتها حيث لم يكن بالثلاث (و) حرم (مواعدها) بأن يعدها وتعهده وأما العدة من أحدهما ففكره كما يأتي (كوليها) تشبيهه في تحریم صريح الخطبة منه ومواعيده وظاهره ولو غير مجبر لكن

يحصل ذلك هنا ولذا كان الطلاق هنا باثنا حكم به حاكم أولا كذا قرر شيخنا (قوله) إن لم يحصل فشو (شرط في قوله ويحدان) (قوله) إن فشا النكاح (جمل الشرح فاعل فشا ضمير النكاح وهو ما لابن عرفة وابن عبد السلام وجعله عقب ضمير الدخول وبه صرح ابن رشد قال طمى والسكل صحيح إذ قصد نفى الاستتار (قوله) أو كان على العقد أو على الدخول شاهد واحد) كذا قال الشرح تبعاً لمبق والذي لابن رشد في البيان مانصه وحداً أن أقرأ بالوطء إلا أن يكون الدخول فاشياً أو يكون على العقد شاهد واحد فدرأ الحد بالشبهة اه ومثله في نوازل ابن سهل فانظر قوله وعلى الدخول فقد تبع فيه عيج وهو غير ظاهر اه بن وهذا عجيب من بن فإن حقل مذكره عيج عن اللباب وكذا غيره (قوله) والأفالة بمجبرها (أى بركونه وعدم ركونه فاذا رد ولي المجبرة لم تحرم خطبتها وكذا إذا ردت غير المجبرة خطبة الأول لم تحرم خطبتها علم أنه لا يعتبر ركون المجبرة مع رد مجبرها ولاردها مع ركونه وأنه لا يعتبر ركون أمها أو وليها غير المجبر مع ردها ولاردها أمها أو وليها غير المجبر مع رضاها * واعلم أن رد المرأة أو وليها بعد الركون للخاطب لا يحرم ما لم يكن الرد لأجل خطبة الثانية فإن تزوجت الخاطب الثاني وأدعت هي أو مجبرها أنها كانت رجعت عن الركون للأول قبل خطبة الثاني وأدعى الأول أن الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لأحدهما فالظاهر كما قال عيج أنه يعمل بقولها وقول مجبرها لأن هذا لا يعلم إلا من جهتهما ولأن دعواهما موجب للصحة بخلاف دعوى الخاطب الأول فانها موجبة لفساد العقد والأصل في العقود الصحة (قوله) ولو كان الخاطب الخ) أى هذا إذا كان الخاطب الثاني فاسقاً أو مجهولاً حاله بل ولو كان صالحاً (قوله) فهذه ست صور) وذلك لأن الخاطب الأول الذى حصل الركون إليه إما صالح أو مجهول الحال والخاطب الثاني إما صالح أو مجهول الحال أو فاسق والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة (قوله) والحرمة في سبعة) أى والجواز في اثنين وهما خطبة صالح أو مجهول الحال على فاسق (قوله) خلافا لابن نافع (أى القائل لحرمة في هذه الصور السبع) إلا إذا قدر الصداق وهو ظاهر الموطأ كما في التوضيح وفي المواقى. قضى نقل ابن عرفة أن كلام القولين مشهور وعليه فكان على المؤلفان يعبر بخلاف بأن يقول وهل ولو لم يقدر صداق خلاف (قوله) وفسخ إن لم يبين الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وحاصلها الفسخ مطلقاً بنى أولم يبين وعدم الفسخ مطلقاً والفسخ إن لم يبين لأن بنى ونص ابن عرفة أبو عمر في فسحه ثالث الروايات قبل البناء ولم يذكر ترجيحاً أصلاً مع أن أبا عمر شهر الفسخ قبل البناء لكنه قيده بالاستحباب والمصنف تبع تشهيره كافي التوضيح لكن حذف منه الاستحباب هنا وفي التوضيح ونص أبى عمر في الكافي والمشهور عن مالك وعليه أكثر أصحابه أنه يفسخ نكاحه قبل الدخول استجباً لأنه تعدى ما ندب إليه وبس ما صنع فإن دخل بها مضى النكاح ولم يفسخ اه نقله أبو على السنائى (قوله) فيما يظهر) هذا مبنى على ما نقله من أن الفسخ على جهة الوجوب إما على أنه مستحب كما هو الصواب فأنما يكون عند عدم مسامحة الأول له فإن سامحه فلا فسخ كما يأتي في قوله وعرض راكبة الخ (قوله) والا مضى) أى والأبأن بنى بها مضى ومحل الفسخ أيضاً ما لم يحكم حاكم بصحة نكاح الثاني والا لم يفسخ كالخنى فإنه يرى أن النهى في الحديث للكرهية (قوله) إرخاء الستور) أى الخلوة سواء حصل أساس أولاً (قوله) وحرمة صريح خطبة امرأة معتدة) أى سواء كانت مسلمة أو كتابية حرة أو أمة وقوله أو طلاق أى ولو كان رجلاً وقوله فيجوز له تزويجها في عدتها منه المناسب فيجوز له أن يصرح لها بالخطبة في العدة بل له تزويجها فيها حيث كان الطلاق بغير الثلاث (قوله) بأن يعدها وتعهده) أى بأن يتوثق كل من صاحبه أنه لا يأخذ غيره (قوله) وظاهره ولو غير مجبر) أى وهو قول ابن حبيب وقوله لكن المتمد أى وهو الذى حكى ابن رشد

من زنا ليشمل القصب وغيره كان أولى (وتأيد تحريمها) أي العتدة من موت أو طلاق غير بائن أو بشبهة نكاح والاستبراء من غيره (بوطء) بنكاح بان بقصد عليها ويطأها فيها بل (وإن) كان الوطء (بشبهة) لنكاح بان يطأها من غير عقد يظنها زوجته وشمل كلامه ثمانى صور لأن من وطئت بنكاح أو شبهته إما محبوسة بعدة نكاح أو شبهته أو باستبراء من زنا من غيره أو من غصب كذلك وأما المحبوسة بملك أو شبهته فانه وان امكن دخولها هنا الا انه يتكرر مع قوله أو مملك ككسبه ثم بالغ على تأييد الوطء بنكاح بقوله (واو) كان الوطء بنكاح واقعا (بعدها) أي العدة بالمبالغة راجعة لقوله بوطء أى مع عقد فيها ثم يطؤها بعدها مستندا لذلك العقد ولا ترجع لقوله وان بشبهة لأن الوطء بشبهة نكاح بعد العدة لا يحرم ولو صرح لها بالخطبة في العدة (و) تأيد تحريمها (بعدها) أي أى النكاح من قبله ومباشرة (فيها) أى في العدة وكذا في استبرائها من زنا أو غصب أو مملك أو شبهته فيتأيد تحريمها

الاجماع عليه (قوله تشبيه في حرمة الخطبة) الأولى أن يقول تشبيه في حرمة الخطبة والمواعدة لها أو لوليها وحاصل فقه المسئلة ان المستبرأ من زنا منه أو من غيره أو من غصب أو من ملك أو شبهة ملك أو من شبهة نكاح حكمها حكم المعتدة من طلاق أو وفاة في تحريم التصريح لها ولوليها بالخطبة في زمن الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها ولوليها بالنكاح (قوله ولو منه) أى ولو كان الزنا أو القصب منه وقوله لا ينسب اليه ما خلق منه أى فهو كماء الغير (قوله ولو قال وان من زنا ليشمل القصب وغيره) أى ليشمل المستبرأ من غصب وغيره كالاستبراء من ملك أو من شبهة ملك أو من شبهة نكاح وقد يقال إذا حرم ما ذكر في الاستبراء من الزنا فأحرى غيره من الاستبراء أت لأن الاستبراء من الزنا أخفها كما صرح به في اللقدمات وحينئذ فلا يحتاج لما ذكره من التصويبات بن (قوله من موت أو طلاق غيره) هذا في معنى قول غيره أى المعتدة من نكاح (قوله باننا) وأما الرجعية فلا يتأيد تحريمها لأنها زوجة فكأنه زنى بزوجة الغير ولا يحرم بالزنا حال ولعل محمدا الواطيء لانه زان حينئذ أولا وكلامهم في باب الحد يدل على أنه محمدا عدوى وفي بن ان القول بعدم التأييد في الرجعية هو الذى يظهر ترجيحه من كلام أبى الحسن وفي الشامل انه الأصح ولعل المصنف أطلق لقول ابن عبد السلام الاقرب في الرجعية التحريم (قوله والمستبرأ من غيره) أى سواء كانت هذه المستبرأ حاملا أو غير حامل وسواء كان استبرائها من غيره بسبب زنا ذلك الغير أو اغتصابه لان كانت مستبرأ من زناه أو اغتصابه هو فلا يتأيد تحريمها عليه بذلك كما في خشي وما ذكره من تأييد التحريم بوطء المحبوسة من زنا غيره أو اغتصابه هو قول ذلك ومطرف وهو ظاهر والقول بعدم تأييد التحريم لابن القاسم وابن الماجشون (قوله بان يعقد عليها) أى في زمن العدة أو زمن الاستبراء وقوله ويطأها فيها أى في العدة أو الاستبراء (قوله وشمل كلامه ثمانى صور) أى يتأيد فيها التحريم على الواطيء ولها الصداق ولا ميراث بينهما لأنه عقد مجمع على فساد (قوله أو من غصب كذلك) أى من غيره (قوله الا انه يتكرر مع قوله أو مملك) أى يتكرر مع قوله ككسبه من قوله الآتى أو مملك ككسبه (قوله ولو بعدها) أى هذا اذا كان الوطء بالنكاح واقعا في العدة بل وان كان واقعا بعدها أى بعد العدة من النكاح أو شبهته واراد بالعدة ما يشمل الاستبراء من الزنا أو القصب وقوله ولو بعدها رد بلو قول الفيرة ان الوطء بالنكاح كالوطء بشبهة النكاح لا يحرم إلا إذا كان في العدة لا إن كان بعدها والحاصل أن المحبوسة بعدة النكاح أو شبهته أو بسبب الاستبراء من زنا غيره أو غصبه إذا عقد عليها في زمن العدة أو الاستبراء ووطئت بالنكاح في العدة أو الاستبراء أو بعد انقضائها تأيد تحريمها وأما اذا وطئت تلك المرأة المحبوسة للعدة أو الاستبراء بشبهة نكاح تأيد تحريمها على الواطيء ان كان وطؤه لها من العدة أو الاستبراء لان كان بعد انقضائها (قوله وتأيد تحريمها) أى المعتدة من نكاح أو من شبهته وقوله بمقدمته أى المستندة لعقد فاذا كانت معتدة من نكاح أو من شبهته وعقد عليها ثم قبلها أو باشرها في العدة حرمت عليه لان كان ذلك بعد العدة وكذلك إذا كانت مستبرأ من زنا غيره أو غصبه أولا تنقل ملك أو شبهة ملك وعقد عليها من الاستبراء وقبلها في زمن الاستبراء مستندا لذلك العقد فانه يتأيد تحريمها عليه لان كان ذلك بعد فراغ الاستبراء فنصور اللقدمات التي يتأيد التحريم فيها ستة وهى ما اذا طرأت مقدمات النكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأ من ملك أو شبهته أو زنا أو غصب والحال ان تلك المقدمات حصلت في العدة مستندة لنكاح أى عقد لان حصلت فيها مستندة لشبهة النكاح أو حصلت بعدها كانت مستندة لنكاح أولا (قوله أو كان الخ) أى ان الوطء

بمقدمات النكاح أى المستندة لعقد دون المستندة لشبهة فمن قبل معتدة أو مستبرأ من غيره معتقدا انها زوجته لم يستند بتأيد تحريمها عليه وعطف على المبالغة بقوله (أو) كان وطؤه لها (بملك) وشبهته وهى معتدة من نكاح أو شبهته فهذا أربع صور (ككسبه)

أن يطأها بنكاح أو شبهته وهي مستبرأة من ملك أو شبهته كأن يطأ من يطأ أمته فهذه أربع أيضا صور تأييد التحريم بوطء ست عشرة صورة هذه الثمانية والثمانية التقدمة في قوله وتابذ تحريمها بوطء وان بشبهة (لا) يتابذ (بعقد) على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته (أو بزنا) في واحدة من هذه الستة ومراده (٢١٩) بالزنا ما يشمل الغصب فصوره

اثنتا عشرة صورة (أو) وطأها (بملك) أو شبهته بأن ظن أمته وكان حبسها (عن ملك) وشبهته أو عن زنا أو غضب فهذه ثمانية مضافة للثاني عشر قبلها لا يتابذ فيها التحريم وله تزويجها بعد تمام ما هي فيه فصور عدم التأييد عشرون وصور التأييد ست عشرة فالمجموع ست وثلاثون حاصلة من ضرب ستة وهي المحبوسة بنكاح أو شبهته أو ملك أو شبهته أو زنا أو غضب في مثلها وكلها مستفادة من المصنف ولو بالقياس كقياس شبهة النكاح عليه وكلها خارجة عن صور المقدمات (أو) وطء (مبتوتة) في عدتها منه بنكاح (قبل زوج) لم يتابذ تحريمها لان الماء ماؤه ومنعه منها لم يكن لاجل العدة بل لكونها لم تزوج غيره (كالحرمة) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة أي كما لم يتابذ التحريم في الوطء المحرم بنكاح كن عقده على حرمة بحج أو حمرة أو على حرمة جميع ما بع زوجته ثم وطأها (وجاز) لحاطب (لتمريض) في عدة متولى عنها أو

المستند للملك أول شبهته إذا طرأ على نكاح أو شبهته فإنه يحرم (قوله بأن يطأها) تصوير لشبهة الملك (قوله بوطء) أي وأما صور تأييد التحريم بالمقدمات فستة كما مر (قوله ست عشرة صورة) أي وهي ما إذا وطئت المرأة بنكاح أو شبهة وكانت معتدة من نكاح أو شبهته أو كانت مستبرأة من زنا غيره أو غضب أو من ملك أو شبهته أو وطئت بملك أو شبهته وكانت معتدة من نكاح أو شبهته (قوله لا بعقد) ابن الحاجب فإن لم توطأ ففي التأييد أي بمجرد العقد قولان ابن عبد السلام والأظهر عدم التأييد واعتمد المصنف هنا هذا الاستظهار اهـ بن (قوله من هذه الستة) أي وهي المعتدة من نكاح أو شبهته والمستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته (قوله فصوره اثنتا عشرة) حاصلة من طرو الزنا أو الغصب على كل واحدة من الستة (قوله عن ملك) أي لاجل انتقال ملك كما لو كانت تستبرأ من سيدها فاستبرأها شخص ووطئها (قوله فالمجموع ست وثلاثون) يتابذ التحريم في ست عشرة كما تقدم وهي ما إذا طرأ نكاح أو شبهة نكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا من غضب أو من ملك أو شبهته أو طرأ الملك أو شبهته على النكاح أو شبهته وما عدا هذه لا يتابذ فيها التحريم وهي ما إذا طرأ وطء بزنا أو غضب على المعتدة من نكاح أو شبهته أو المستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته أو طرأ الوطء بملك أو شبهته على المستبرأة لاجل الملك أو شبهته أو الزنا أو الغصب فهذه عشرون (قوله عن صور المقدمات) أي الستة للتقدمة (قوله أو وطء مبتوتة) عطف على بعقد أي لا يتابذ التحريم بعقد ولا بوطء مبتوتة قبل زوج (قوله لم يتابذ تحريمها) أي ويحذر إن كان قد تزوجها علما بالتحريم ولا يلحق به الولد فإن تزوجها غير عالم بالتحريم فلا حد عليه ولحق به الولد فإن أقر بعد النكاح أنه كان قبله علما بالتحريم ولم يثبت ذلك بالينة فإنه يحذر لا قراره ويلحق به الولد لعدم ثبوت ذلك وهذه إحدى المسائل التي يجتمع فيها الحد ولحق الولد (قوله لأن الماء ماؤه) أي فلا يحتاط فيه ما يحتاط في غيره ولذا لو وطئها في عدتها من زوج بعده تأبذ تحريمها كما أفاده الظرف في كلام المصنف (قوله كالحرمة الخ) مثل ذلك الذي يفسد المرأة على زوجها حتى يتزوجها قليل يتابذ فيها التحريم وقيل لا يتابذ فيها التحريم وإنما يغسخ نكاحه فإذا عادت لزوجها وطئها أو مات عنها جاز لذلك المفسد نكاحها وهذا هو المشهور انظر بن (قوله في الوطء) أي الوطء المحرم المستند لنكاح (قوله في عدة الخ) الأولى في عدة من نكاح أو شبهته وكذا يجوز التعريض للمستبرأة مطلقا (قوله من يميز بينهما) أي بين التعريض والتصریح (قوله وسيأتيك من قبلنا خير الخ) فكل هذه الالفاظ تعريض بنكاحها لأن التعريض لفظ استعمل في معناه الملوح بغيره فهو حقيقته أبدا وهذه الالفاظ كذلك بخلاف الكناية فإنها التمبر عن المألوم باسم اللازم كقولنا في وصف شخص بالطول أنه طويل النجاد فطول القامة يلزمه طول حائل السيف الذي هو النجاد وكقولنا في وصف شخص بالكرم أنه كثير الرماذ فالكرم يلزمه كثرة الرماذ (قوله لا النفقة عليها) أي لا اجراء النفقة عليها في العدة فلا يجوز بل يحرم (قوله لم يرجع عليها شيء) أي سواء كان الرجوع عن زواجها من جهتها أو من جهتها وهذا هو أصل المذهب (قوله والأوجه الخ) هذا التفصيل ذكره الشمس الآتاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازي في تكميل التقييد

مطلقة بالثامن غيره وأما الرجعى فيحرم التعريض فيها اجماعا لانها زوجة وهو ضد التصريح ثم جواز في حق من يميز بينهما وأما غيره فلا يباح له (كفيك راغب) أو حجب أو معجب وأنت الآن علينا كريمة وسيأتيك من قبلنا خير أو رزق (و) جاز (الإهداء) في العدة لا النفقة عليها فإن أهدى أو أنفق ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها شيء ومثل العدة غيره ما لو كان الرجوع من جهتها والأوجه الرجوع عليها

إذا كان الامتناع من جهة الماعرف أو شرط (و) جاز بل ندب (تفويض الولي) وأولى الزوج (العقد لفاضل) رجاء لبركته (و) جاز (ذكر المساوي) للزوج أو الزوجية (٣٣٠) العيوب لا تحذر ممن هي فيه ومحل الجواز ما يسأل عن ذلك والواجب لأنه من النصيحة

(قوله إذا كان الامتناع من جهتها) أي لأن الذي أعطى لأجله لم يتم أما إن كان الرجوع من جهته فلا رجوع له قولاً واحداً (قوله تفويض الولي) أي ولي المرأة (قوله وأولى الزوج) فيه أنه لا وجه للأولية والأولى أن يقول ومثله الزوج (قوله لفاضل) أي وأما تفويض العقد لغير فاضل فهو خلاف الأولى (قوله وذكر المساوي) أي أنه يجوز لمن استشاره الزوج في أن قصده التزوج بفلانة أن يذكر له ما يصلحة فيها من العيوب ليحذر منها ويجوز لمن استشارته المرأة أن قصدها التزوج فلان أن يذكر لها ما يصلحة فيه من العيوب لتحذر منه * وعلم أن محل كون ذكر المساوي جائزاً لمن استشاره إذا كان هناك من يعرف حال المسئول عنه غير ذلك المسئول وإلا وجب عليه الذكر لأنه من باب النصيحة لآخيه السلم وهذه طريقة الجزولي وهناك طريقة للقرطبي * وحاصلها أنه إذا استشاره وجب عليه ذكر المساوي كان هناك من يعرف تلك المساوي غيره أم لا ولا فيندب له ذكرها فقط وطريقة عيج أن محل الجواز إذا لم يسأله عما فيها من العيوب والا وجب عليه الذكر لأنه من باب النصيحة وعلى هذه الطريقة مشى شارحنا تبعاً لمعنى واستبعد بن الوجوب خصوصاً إذا كان ذلك المسئول لم يتفرد بمعرفة المسئول عنه (قوله عن ذلك) أي عما فيها من العيوب (قوله وكره عدة من أحدها) أي مخافة أن لا يحصل ما وعد به فيكون من باب اخلاف الوعد (قوله وإن لم يثبت عليها ذلك) أي هذا إذا ثبت عليها ذلك بالينة أم لا وأما من يتكلم فيها وليست مشهورة بذلك فلا كراهة في زواجها ومحل كراهة تزوج المرأة التي ثبت بالينة زناها إذا لم تحداً إذا حدث فلا كراهة في زواجها بناء على أن الحدود جوارب ولا يقال إن قوله تعالى الزانية لا ينكحها إلا زان يفيد حرمة نكاحها لانا نقول المراد لا ينكحها في حال زناها أو أنه بيان للألقبها أو أن الآية منسوخة (قوله أي يكره للمصرح) أي الذي صرح لها بالخطبة في العدة (قوله وندب فراقها) وإذا فارق الزانية للبيحة لفرجها لغير فلا صداق لها وينبغي أن يفيد بما إذا تزوجها غير عالم بذلك (قوله وعرض راحة الخ) أي أن من عقد على امرأة كانت ركنت لغيره فانه يندب له أن يرضها على من كانت ركنت له أولاً فإن عرضها عليه وحلله وسأعه منها فلا كلام وإن لم يحله فانه يستحب له فراقها (قوله وهذا مقابل لقوله فيما تقدم ونسخ ان لمين) أي لأن الموافق لما تقدم من وجوب فسخ النكاح أن عرضها واجب لا مندوب (قوله فهو مبني على الضعيف الخ) الحق أن قول المصنف فيما مر ونسخ ان لم بين أي استحباباً كما نص عليه ابن عبد البر في الكافي وحينئذ فلا يكون ما هنا مبني على الضعيف المقابل لكلام المصنف فيما مر انظر بن وقال شيخنا المددوي يمكن حمل كلام المصنف هنا على استحباب العرض فيما بعد البناء وأما قبله فهو واجب وحينئذ فيأتي كلامه هذا على ما تقدم للشارح من وجوب الفسخ قبل البناء وقد يقال حيث كان الفسخ قبل البناء واجبا فأي فسخ في العرض مع كون النكاح يفسخ مطلقاً طلبه الأول أو لم يطلبه بل سأعه تأمل (قوله وركنه) مفرد مضاف بعم بمعنى وكل أركانه ثم يراد الكل المجموع أي مجموع أركانه ولي الخ وحينئذ فلا يلزم عليه الاخبار عن المفرد بالتعدد والضمير في ركنه راجع للنكاح بمعنى العقد ومرادهم بالركن ما توقف عليه حقيقة الشيء فيشمل الزوج والزوجة والولي والصيغة (قوله ان الصداق كذلك) إذ لا يشترط ذكره عند عقد النكاح لجواز نكاح التفويض (قوله جهتها) أي الصداق والشهود الآن يقال جعل الشهود وشرطوا الصداق ركناً مجرد اصطلاح لم (قوله بأنكحت وزوجت) ومضارعهما كما مضيهما كما في التوضيح

(وكره عدة) بالنكاح في العدة (من أحدها) للآخر دون أن يعده الآخر وإلا كان مواعدة وتقدم جهتها (و) كره (تزوج) امرأة (زانية) أي مشهورة بذلك وإن لم يثبت عليها ذلك (أو) تزوج (مصرحاً لها) بالخطبة في عدتها (بعدها) متعلق بتزوج للمقدر أي يكره للمصرح أن يتزوجها بعد العدة (وندب فراقها) أي المذكورة من زانية ومصرح لها في العدة (و) ندب (عرض) متزوج امرأة (راكية لغير) أي كانت ركنت لغيره (عليه) أي على ذلك الغير الذي كانت ركنت له وهذا مقابل قوله فيما تقدم ونسخ ان لم بين فهو مبني على الضعيف من عدم الفسخ قبل البناء والعمد الأول (وركنه) أي النكاح أي أركانه أربعة الأول (ولي) الثاني (صدق) و) الثالث (محل) زوج وزوجة معلومان خاليان من اللوائح الشرعية كالأحكام كأي (و) الرابع (صفة) ولم يعد الشهود من الأركان لأن ماهية العقد لا توقف عليه ويرد

واعتزله

عليه أن الصداق كذلك فالأولى جعلهما شرطين

وبدأ بالكلام على الصيغة لقلة الكلام عليها فقال مصورة (بأنكحت وزوجت) ولو لم يسم صداقاً كما يأتي في التفويض

(و) صح (١) تسمية (صداق وهبت) لك ابنتي مثلاً أو تصدقت عليك بها بكذا فان لم ينسج صداقاً لم ينسج (وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبت) لك ابنتي صداق قدره كذا أو ملكتك إياها أو أحلت وأعطيت ومنحتك إياها بكذا (كذلك) أي مثل وهبت حيث مسمى صداقاً فينقذ به النكاح أولاً ينقذ ولو مسمى صداقاً (٣٣١) ككل لفظ لا يقتضي البقاء

كالجسر والوقف والاجارة

والعارية والمعرى وهو

الراجح (ردد وكفبات)

عطف على أنكحت أي

الصيغة مصورة بأنكحت

من الولي وقبلت ونحوه

كرضيت من الزوج

(و) انقصد (١) يقول

الزوج للولي (زوجي) أو

أنكحتك ابنتك مثلاً

(فيقول) أي الولي بأن

يقول زوجتك إياها أو

أنكحتك أو فعلت إذ

لا يشترط تقديم الإيجاب

على القبول بل يشترط

(ولزم) النكاح بالصيغة

منهما (وإن لم يرض)

الأخر ولو قامت قرينة

على قصد المزل منهما معا

كالطلاق والعق * ولما

فرغ من الكلام على

الصيغة شرع في الكلام

على باقي الأركان على ترتيبها في

المتن أولها الولي وهو ضربان

مجهر وهو المالك قلاب

فوصيه وغيره وهو من - وام

فبدأ بالمالك لقوته فقال

[درس]

(وجبر المالك) لمسلم الحار ولو

أنى وولدت (أمة وعبداً) له

(لا إضرار) عليهما فيه فإن

واعترضه الناصر الثاني قائلاً فيه نظر إذ العقود إنما تحصل بالماضي دون المضارع لأن الأصل فيه الوعد وفي الماضي الأزوم (قوله) وصح بقسمية صداق (أي حقيقة كأن يقول وهبتك لك صداق قدره كذا أو حكماً كأن يقول وهبتك تفويضاً) (قوله) أو تصدقت الخ (فيه نظر بل كلامه هنا مقصور على لفظ وهبت إذ هو الذي في المدونة وجميع ما عدا هذا اللفظ داخل في التردد الآتي * والحاصل أن تردد ابن النصار وابن رشد في جميع ما عدا أنكحت وزوجت وهبت صداق انظر بن (قوله) يقتضي البقاء) أي تلك الذات (قوله) فينقذه النكاح (وهو قول ابن القصار وعبد الوهاب في الاشراق والبايجي وابن العربي في أحكامه) (قوله) أولاً ينقذ ولو مسمى صداقاً (أي وهو قول ابن رشد في المقدمات) (قوله) ككل لفظ لا يقتضي الخ) تحصل من كلامه من الأقسام أربعة الأول ما ينقذه النكاح مطلقاً سواء مسمى صداقاً أولاً وهو أنكحت وزوجت والثاني ما ينقذه إن مسمى صداقاً وإلا فلا وهو وهبت فقط والثالث ما فيه التردد وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة قيل ينقذ به إن مسمى صداقاً وقيل لا ينقذ به مطلقاً والرابع ما لا ينقذ به مطلقاً اتفاقاً وهو كل لفظ لا يقتضي البقاء مدة الحياة (قوله من الولي) أي ولي المرأة (قوله فيقول) أشعر اتياناً بالناء باشتراط الفور بين القبول والإيجاب وصرح به في القوانين قتال والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار ويلزم فيه الفور من الطرفين فإن تأخر القبول يسيراً جاز ولكن الذي في الميعار عن البايجي ما يقتضي الاتفاق صحة النكاح مع تأخر القبول عن الإيجاب وبذلك أفتى العبدوسي والقوري انظر بن (قوله) إذ لا يشترط تقديم الإيجاب (أي من الولي على القبول أي من الزوج) (قوله) وإن لم يرض الآخر (أي بعد حصول الصيغة منهما وظاهره أن خيار المجلس غير معمول به عندنا في النكاح وليس كذلك بل هو معمول به وأجيب بأن محل العمل به إذا اشترط قرره شيخنا وما ذكره المصنف من لزوم النكاح وإن لم يرض هو المتمد ولو قامت قرينة على ارادة المزل من الجانبين خلافاً لقول القابسي إنه إذا علم المزل في النكاح فإنه لا يلزم (قوله) كالطلاق والعق (أي وكذلك الرحمة) (قوله) لقوته (أي في التصرف بسبب تزويجه الأمة مع وجود الأب وله أن يجبر الثيب والبكر والكبيرة والصغيرة والذكر والانثى لانهما مال من أمواله وله أن يصلح ماله بأي وجه شاء) (قوله) وجبر المالك (أي لكل الرقيق أخذاً ما بعده) (قوله) المسلم) وأما الكافر فلا تعرض له (قوله) الحر (أي وأما المالك الرقيق فلا جبر له والجبر لسيده والراد الحر المالك لأمر نفسه وإلا كان الجبر لوليه ومثل الحر المالك لأمر نفسه العبد المأذون له في التجارة فإنه يجبر رقيقه) (قوله) من ذي عاهة (أي ممن فيه أمر موجب للخيار كجذام أو برص أو جنون لا قبض منظر وفقر) (قوله) ولو حصل لها الضرر بعدهم) بل ولو قصد إضرارهما بعدهم على المتمد ولا يؤمر حينئذ ببيع ولا تزوج لأن الضرر إنما يجب رفعه إذا كان فيه منع حق واجب ولا حق لها في النكاح وما في التوضيح من أن محل عدم جبرهما له على التزوج إذا قصد بمنعها منه الصاحبة ولم يقصد الضرر أما إذا قصد الضرر أمر إما بالبيع أو التزوج فهو ضعيف (قوله) ذلك الرقيق (مفعول مجبر) (قوله) وله (أي للمالك البعض الولاية أي على ذلك البعض فلا يتزوج إلا بإذنه * وحاصله أن مالك

كان فيه إضرار أكثر تزويجهما من ذي عاهة لم يجز له الجبر ولها الفسخ ولو طال الزمن (لا يسكته) فلا يجبر العبد أو الأمة السيد على أن يزوجهما ولو حصل لها الضرر بعدهم (ولا) يجبر (المالك) بعض (الرقيق) ذكر أو أنثى ذلك الرقيق والبعض الآخر إما حر أو ملك غيره (وله) أي للمالك البعض (الولاية) على الأمة فلا تزوج بإذنه فلا تزوج المشتركة إلا بإذن الجميع فإن رضا بتزويجهما فلهما مع الجبر

في العبد ان تزوج بغير
 اذنه واما في الأمة فيتحتم
 الرد ولو عقد لها أحد
 الشريكين (والختار) عند
 اللخمي زيادة على ما تقدم
 من عدم جبر مالك البعض
 (ولا) يجبر السيد (أنثى)
 بشائبة (من حرية غير
 التبعيض المتقدم كأم ولد
 وتعين رده ان جبرها
 والراجح كراهته فيمضى
 ان جبرها (و) لاشخص
 (نكاتب) ذكر أو أنثى
 (مخلاف) شخص (أو أنثى
 ومعتق لأجل) ولو أنثى
 فله جبرها (ان لم يمرض
 السيد) مرضا يخوف في المدي
 (و) ان لم (يقرب الأجل)
 في المعتق لأجل والقرب
 بثلاثة أشهر فدون وقبل
 بالشهر (ثم) جبر بعد المالك
 (أب) رشيد وإلا فوله
 وله الجبر ولو لأعمى أو قل
 حالا أو مالا منها أرقيع
 منظر أو ربع دينار ولو
 كان مهر مثلها قطارا
 وليس ذلك لغيره كوصي
 (وجبر المجنونة) المطقة ولو
 ثيبا أو ولدت الأولاد
 لامن تنفيق فتنتظر افاقتها ان
 كانت ثيبا بالغا (و) جبر
 (البكر) ولو غائبا بلغت
 ستين سنة أو أكثر (إلا)
 (لذي طاعة) (كخصي)
 مقطوع ذكر أو أنثيين فأم
 المذكر

البعض وان لم يكن له جبر لكن الولاية ثابتة له فان تزوج البعض بغير اذنه كان له الاجازة والردان كان
 ذلك البعض ذكر أو ان كان أنثى فان كان بعضها رقاً له والبعض الآخر حراً كان للسيد الذي هو مالك
 البعض الاجازة والرد أيضاً وان كان بعضها رقاً للسيد والبعض الآخر رقاً لغيره تحتم الرد كذا قرر طي
 والذي ذكره ح ان البعوضة بالحرية كالبعوضة بالسرقة في تحتم الرد واختاره بن (قوله) وله أيضا الرد
 والاجازة (اشار بذلك إلى ان الرد ليس قسماً للولاية كما هو ظاهر المصنف بل قسم من ثمرتها
 والقسم الآخر الاجازة فكان الأولى للمصنف ان يقول وله الولاية فله الرد والاجازة وأشار الشارح
 إلى أن تخيره بين الاجازة والرد في المملوك الذكر دون الانثى (قوله) واما في الأمة أي الزوجة بغير
 اذنه (قوله) ولو عقد لها أحد الشريكين (هذا ظاهر في المشتركة وأما البعوضة فقد جزم فيها بتحتم
 الرد كالشركة ونازعه طي بان ظاهر كلامهم عدم تحتم الرد فيها بل بخير ورده بن وقوى ما فله ح بما
 يعلم بالوقوف عليه كما مر (قوله) والختار) مبتدأ والخبر محذوف أي والختار ما يذكر بعد من الحكم وهو
 ولا انثى أي لا يجبر أنثى ملتبسة بشائبة وقوله والختار الخ لفظ اللخمي في التبصرة اختلف هل للسيد ان
 يجبر من فيه عقد حرية بتدبير أو كتابة أو عتق لأجل أو استيلاء قليله اجبارهم وقيل ليس له اجبارهم
 وقيل ينظر لمن يتزوج ماله فيجبره ومن لا فلا وقيل له اجبار المذكور دون الاناث ثم قال والصواب منعه
 من اجبار المسكينة والمسكاتب بخلاف المدبر والتعلق لأجل فله جبرها إلا ان يمرض السيد أو يقرب
 الأجل ويمنع من اجبار الاناث كأم الولد والمديرة والمعتقة لأجل اه بلفظه إذا علمت هذا تعلم ان قوله
 والختار حقه واختار الخ لأنه اختاره له من عند نفسه لامن خلاف وقد يحاب بان تفصيل اللخمي
 لما كان غير خارج عن الأقوال التي نقلها عبر المصنف بالاسم اه بن (قوله) كأم ولد (أي ومكاتب
 ومديرة ومعتقة لأجل (قوله) وتعين رده (أي النكاح ان جبرها هذا بناء على احدى الروايتين في ام
 الولد يمنع الجبر وهي التي اختارها اللخمي وقوله والراجح كراهته أي كراهة جبرها وهذه رواية يحيى
 عن ابن القاسم وعليها مثنى المصنف في قوله الآتي في باب أم الولد وكره تزويجهم وان رضاهما بناء على
 ان الواو لمبالغة كما هو الحق للاحال كما قيل (قوله) ذكر أو أنثى (الأولى قصره على الذكر لأن الانثى
 دخلت في عموم قوله ولا يجبر أنثى بشائبة (قوله) أو متعق لأجل ولو أنثى) الصواب قصره على الذكر اما
 الانثى المدبرة أو المعتقة لأجل فيمنع جبرها عند اللخمي وهي داخلة في عموم قوله ولو أنثى بشائبة كما يعلم
 ذلك من كلام اللخمي المتقدم انظر بن (قوله) والاثريه (أي ولا يمكن رشيداً بل كان سفياً فالذي
 يجبرها وإليه نحوه في عقب وخش قال بن وفيه نظر لما سبأ في قوله وعقد السفية ذو الرأي انه
 لا جبر لولي الأب إذا كان سفياً بل السفية إذا كان ذاعقل ودين فله جبر بنته وان كان ناقص التمييز
 خص وليه بالنظر في تعيين الزوج وتزويج بنته واختلف فيمن يلي العقد هل الولي أو الأب
 ولو عقد حيث يمنع منه نظر فان حسن امضاؤه أمضى وإلا فلا فرق بينهما انظر المواق فيما يأتي اه
 ويمكن حمل ما قاله الشراح ومن وافقهم على ناقص التمييز فإن وليه يجبر فيوافق ما في بن
 تأمل في تنبيهه لو كان الأب سفياً ولولاه جرى في جبر ابنته الخلاف الآتي في باب
 الحجر من قول المصنف وتصرفه قبل الحجر محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم كذا ينبغي
 قاله عقب (قوله) فتنتظر افاقتها ان كانت ثيبا (أي فاذا أفاقت فلا تزوج الابرضاء وأما ان كانت
 بكراً فانه يجبرها ولا تنتظر افاقتها (قوله) ولو غائبا (أي ولو طال انقامها عند أبيها وعرفت
 مصالح نفسها قبل الزواج وما ذكره من جبر البكر ولو غائبا هو المشهور خلافا لابن وهب حيث
 قال للأب جبر البكر مالم تسكن غائبا لأنها لما عنست صارن كالكاتب ومنشأ الخلاف هل العلة في

حيث كان لا يبنى فلا يجبرها (على الأصح) ودخل تحت الكاف المحنون والمبرص والمجذوم أو العتین والحبوب والمعتص (و) جبر (الثبت) ولو بنكاح صحيح (إن صغرت أو) كبرت بأن بلغت

(٢٢٣)

وثبت (بمرض) كوثبة

أو ضربة (أو محرام)

زنا أو غصب ولو ولدت

منه يقدم الأب هنا على

الابن (وهل) يجبرها (إن)

لم يتكرر الزنا حق طار

منها الحياء أو يجبرها مطلقا

وهو الأرجح (تأويلان

لا) ان ثبت البالغة

(ب) نكاح (فاسد) مختلف

فيه أو يجمع عليه ودرا

الحد فلا يجبرها (وإن)

كانت (سفية) ولا يلزم من

ولاية المال ولاية النكاح

فان لم يدرأ الحد جبرها لخالها

له بازنا فهو داخل في قوله

أو محرام (و) لا يجبر (بكرأ

رشدت) ان بلغت ولو

رشدت قبله بأن قال لها

رشدت أو أطلقت بذلك

أو رفعت الحجر عنك أو

نحو ذلك ولا بد من نطقها

كما يأتي (أو أقامت) المرأة

(بيتها) الذي دخلت فيه

مع زوجها (سنة) من يوم

الدخول (وأنكرت) بعد

فراقها الوطء فلا جبر له

عليها تنزيلا لإقامتها السنة

منزلة الثبوت (وجبروصي)

وإن نزل كوصي الوصي

(أمره أب) أي بالجبر

ولو ضمنا كزوجها قبل

البلوغ وعده (أو) لم يأمره

الجبر البكرة وهي موجودة أو الجهل بمصالح النساء وهي مفقودة وقد اشار المصنف للرد على قول ابن وهب بلو (قوله حيث كان لا يبنى) أي وأما إذا كان يبنى فله جبرها على نكاحه أي لأنها تلد بزول المني منه (قوله على الأصح) هذا قول سحنون واختاره الأحمي واتباعه كما في التوضيح فلو قال على المختار والأصح كان أولى (قوله ودخل تحت الكاف الخ) محصله انه أراد بكافى من قام به موجب الخيار (تبيين) كما ان الأب ليس له جبر بنته البكر على الزواج بذي عاهة موجهة لحيارها ليس له جبرها على الزواج بعد ولو كان عبده وإنما تزوج به برضاها به بالقول كما سيأتي في الابكار السبعة (قوله ولو بنكاح صحيح) أي هذا إذا كانت ثبوتها بنكاح فاسد أو بمرض أو بزنا بل ولو بنكاح صحيح (قوله ان صغرت) ظاهره أنه إنما يجبرها قبل البلوغ فان ثبتت وثابت قبله لم بلغت قبل النكاح فلا تجبر وهو كافي التوضيح قول ابن القاسم واشبه واستحسنه الأحمي وصوبه ومقابلته لسحنون يجبرها مطلقا بن (قوله وهو الأرجح) أي وهو ظاهر المدونة والتفصيل لعبد الوهاب (قوله لا يفسد) عطف على قوله أو بمرض كما افاده تقريره وقوله لا ان ثبت بنكاح فاسد أي وأولى صحيح (قوله ولا يلزم الخ) أي لا يلزم من كونها مولى عليها من جهة المال أن تكون مولى عليها من جهة النكاح وبأن المصنف عليها دفعا لثبوت مساواتها وأنها تجبر على النكاح كما يجبر عليها في المال (قوله ولا يجبر بكرا رشدت) أي كالأب لا يجبر الأب ثيبا بنكاح فاسد لا يجبر بكرا رشدت أي رشدتها ابوها وثبت ترشيدها باقراره أو بيينة ان أنكرت وحيث كانت لا تجبر فلا بد من نطقها واذنها وما ذكره المصنف من عدم جبر الأب المرشدة هو المعروف من المذهب وقال ابن عبد البر له جبرها ومثل البكر التي رشدتها ابوها في كونه لا جبر له عليها البكر إذا رشدتها الوصي وفي بقاء ولايته عليها قولان والأرجح بقاء ولايته كما هو نقل التيطي عن سماع اصبح من ابن القاسم لكن لا يزوجه إلا برضاها وأما لورشد الوصي الثيب فلا ولاية له عليها والولاية لأقاربها (تبيين) إذا رشد البكر أبوها كما لا يجبرها على النكاح لا يجبر عليها في المعاملة وما في خش وعقب من انه لا يجبرها على النكاح ويجبر عليها في المعاملة فهو غير صواب إذ الرشد لا يقيض فلا يكون في أمره كما ذكره الوائشري في طرر المشتالي انظر بن (قوله ولو رشدتها قبله) هذا غير صحيح إذا رشدت من لوازمه البلوغ وقد قال ح كبر رشدت يعني بعد البلوغ انظر بن (قوله أو أقامت الخ) أي لا يجبر الأب من أقامت في بيتها الساكنة فيه مع زوجها سنة من حين دخول الزوج بها كما هو ظاهر كلامهم لأن حين بلوغها كإفاد عقب وقوله وأنكرت أي والحال انها أنكرت بعد فراقها الوطء مع العلم بخلوها هذا إذا كذبها الزوج بل ولو واقفها على عدمه أو جهلت خلوتها بها وأنكرت للس أيضا وأولى في عدم الجبر اقرارها به. لكن مع الاقرار لا يجبرها حتى فيا دون السنة وأما ان علم عدم الخلوة بها وعدم الوصول اليها فلا يرتفع اجبار الأب عنها ولو أقامت على عقد النكاح أكثر من سنة (قوله منزلة الثبوت) أي في تكميل الصداق (قوله وجبروصي) أي كل من يجبرها الأب وهي المجنونة مطلقا والبكر ولو عانسا والثيب ان صغرت مطلقا والثيب البالغة ان ثبتت بمرض أو محرام كازنا (قوله أو عين له الزوج) أي وكان غير فاسق إذ لا عبرة بتعيين الفاسق كافي الملع (قوله ولكن لا جبر للوصي) أي فيا إذا عين له الأب الزوج أو أمره بالجبر (قوله إلا إذا بذل الزوج مهر المثل الخ) ما ذكره من ان الوصي لا يزوج إلا بمهر المثل فاكثر

به ولكن (عين له الزوج) ولكن لا جبر للوصي إلا إذا بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسقا فليس هو كالأب من كل وجه (ولأن) يأمره الأب بالاجار ولا عين له الزوج بان قال له انت وصي على بنائي أو بنتي فلا تهرأ أو زوجها ممن احببت (فخلاف)

والراجح الجبر (وهو) أى الوصى (فى الثيب) للوصى على نكاحه (ولى*) من أوليائها يزوجهها برضاها ويكون فى مرتبة الاب (وصح) النكاح بقول الاب (إن مت*) فى (٢٢٤) مرضى هذا (تقد زوجت أبنتى) لقائل كان قوله المذكور (بمرض) مخوف أم لا

طال أو قصر إذا مات منه وصحته مجمع عليها لأنه من وصايا المسلمين (وهل) صحته (إن قيل) الزوج (بقرب موته) أى بعد موته بقرب لاقبله أو يصبح ولو بعد (تأويلان) والقرب بالعرف (ثم) بعد السيد والاب ووصيه (لأجبر) لأحد من الأولياء لائى ولو بكر أيتمة تحت حجره وحينئذ (فالبائع) هى التى تزوج بإذنها فان كانت ثيبا اعربت عن نفسها وإن كانت بكرا كفى صحتها إلا ما استثنى كما يأتى مفصلا فى كلامه رحمه الله تعالى بخلاف غير البالغ فلا تزوج بوجه (الإيتيمة خيف فسادها) أى فساد حالها بفقر أو زنا أو عدم حاضن شرعى أو ضياع مال أو دين (وبلفت) من السنين (عشرأ) أى آتتها وأذنت لوليها بالقول كما يأتى للمصنف ولكن رجح اشياخنا انه يكفى صحتها (وشور القاضى) الذى يرى ذلك ولو لم يكن مال كمال ثبت عنده ما ذكر وانها خليفة من زوج وعده ورضاها بالزوج وانه كفوها فى الدين والحرية والنسب

لا يعارضه ما يأتى فى نكاح التفويض من أنه يجوز الرضا بدونه للوصى قبل الدخول لأن ما هنا قبل العقد وما يأتى بعده مصلحة عدم الفراق (قوله والراجح الجبر) الحق كما قال شيخنا العدوى ان الراجح الجبر ان ذكر البضع أو النكاح أو الزوج بان قال له الاب انت وصى على بضع بناتى أو على نكاح بناتى أو على تزويجهن أو وصى على بناتى تزوجهن أو تزوجهن ممن أحببت وان لم يذكر شىء من الثلاثة فالراجح عدم الجبر كما إذا قل وصى على بناتى أو على بعض بناتى أو على بناتى فلاته وأما لو قال وصى فقط أو على مالى أو على بيع تركتى أو قبض دينى فلا جبر اتفاقا وهذه غير داخلة فى كلام المصنف فلو زوج جبرا فاستظهر عجز الأضواء وتوقف فيه النفراوى وأما إن زوجها بلا جبر صح كما يأتى فى قول المصنف وإن زوج موصى على بيع تركته وقبض دينه صح (قوله لاقبله) أى ولا بعده بعد (قوله تأويلان) أى والتمتع منهما الثانى وهو الصحة مطلقا أى قبل بعد الموت بقرب أو بعد (قوله إلا استثنى) أى من الإبكار السبعة فلا بد من إذنها بالقول (قوله وأذنت لوليها بالقول) هذا يقتضى انها لا تجبر ولا تزوج الإبرضاها وهو ما فى المواق عن اللخمى وعزاه ابن عرفة المعروف من المذهب وحكى عليه الاتفاق وسلمه ابن سلمون وهو ظاهر عد المصنف لها من الإبكار التى تعرب عن نفسها كالثيب (قوله وشور القاضى) هذا القول لم يذكره ابن رشد ولا المتيطى ولا ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا أبو الحسن ولا غيرهم ممن تكلم على هذه المسئلة أعنى جواز نكاح اليتيمة القاصر وإنما نقله المصنف عن ابن عبد السلام قائلا العمل عليه عندنا ثم انه ان اراد بمشاورة القاضى الرفعه لاجل اثبات اللوجبات المذكورة قال عجز وتبعه شارحا فذلك صحيح ومعنى ورفع وجوب القاضى لاثبات ما ذكر وإن كان المراد انه لا بد فى تزويجها من مشاورته فلا يصح بدونها فهذا غير ظاهر إذ لم يقل بذلك أحد انظر بن (قوله يرى ذلك) أى جواز نكاحه (قوله ما ذكر) أى من خوف الفساد وبلوغها عشرة (قوله وأنه كفوها فى الدين) أى فى الدين والتحكى بالأحكام الشرعية (قوله والنسب) أى بان كان معلوم الاب لان كان لقيطا أو من زنا (قوله كفى جماعة المسلمين) أى فى ثبوت ما ذكر لديهم والواحد منهم يكنى (قوله وإلا بأن زوجت مع تقصد الشروط الثلاثة أو بعضها) الذى يفيد نقل المواق وحلوله اختصاص قوله والاصح ان دخل وطال بمفهوم القيد الاول وهو خيف فسادها قالوا لم نرم ذكره فى باقى مفاهيم القيود السابقة اه أقول فحينئذ معناه ان المطلوب ان تكون بلغت عشرة فلى فرض إذا لم تبلغها وزوجت صح النكاح اه عدوى والحاصل ان بلوغها عشرة مطلوب لمراعاة القول الآخر وهو مذهب المدونة والرسالة انها اى اليتيمة لا تزوج إلا إذا بلغت وليس شرطا يتوقف عليه تزويجها على القول الذى جرى به العمل بتزويجها وكذلك مشاورة القاضى وإن كانت واجبة ليس شرطا على ما علمت فلذا قال شيخنا الصلابة العدوى المعتمد فى هذه المسئلة ما ارتضاه المتأخرون من ان المدار على خيفة الفساد فى خيف عليها الفساد فى مالها أو فى حالها ووجت باقت عشرة أولا رضيت بالنكاح أم لا فيجبرها وليها على التزويج ووجب مشاورة القاضى فى تزويجها فان لم يخف عليها الفساد وزوجت صح ان دخل وطال وإن خيف فسادها وزوجت من غير مشاورة القاضى صح النكاح ان دخل وإن لم يطل (قوله أو مضت مدة تله فيها ذلك)

والحال والمال وأن الصداق مهر مثلها وأن الجهاز الذى جهزت به مناسب لها فإذا نزل فى تزويجها فان لم يوجد حاكم أو كان أى من الجائرين المفسدين فى الأرض كفى جماعة المسلمين (وإلا) بان زوجت مع تقصد الشروط الثلاثة أو بعضها (صح) النكاح (إن دخل) الزوج بها (وطال) أى النكاح أى امدها بالولد والدين فى بطنين أو مضت مدة تله فيها ذلك فان لم يدخل أو لم يطل ففسخ

عند اجتماع أولياء غير محبرين (ابن) ولوم من زنا ان لم تكن مجبرة (قائه) وان سفل (قائه فأنح) لأب (قائه) وان سفل (فجد) لأب (فم) قائه (وقدم) في الأخ وأبنته والعلم وأبنته (الشقيق) على الذي للأب (على الأصح) والمختار (عند اللخمى لقوة الشقيق على الذي للأب (فولي) أعلى وهو من أعتقها أو أعتق من أعتقها أو أعتق أبها) ثم هل (بعده المولى) (الأسفل) وهو من أعتقته المرأة (وبد) فمرت (للدونة) (أولا) ولاية له أصلا عليها (وصحح) وهو القياس لان الولاية هنا انما تستحق بالتصيب قاله المصنف (فكافل) وهو القائم بأمرها حتى بلغت عنده أو بلغت عشرا بشروطها المتقدمة (وهل) محل تحقق ولايته عليها (ان كفلا) المرأة (عشرا) من الاعوام (أو) أربعاً (أو) ان كفلا (ما) أي زمنا (يشفق) فيه ان يحصل فيه الشفقة بالفعل عليها (تردد) نظيره الأخير (وظاهرها) أي المدونة (شرط) الدائمة (للرأة) المكفولة بأن يكون لا قدر لها والا فلا يزوجه الا الحاكم والكافل حينئذ

أى وأقلها ثلاث سنين (قوله على المشهور) هذا القول شهره في العتبية والتبطين ومقابلة مارواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه انه يفسخ وإن ولدت الأولاد وشهر هذا القول أبو الحسن وما روى عن ابن القاسم من انه لا يفسخ اه عدوى (قوله وقدم ابن) أى وجوبا على الرايح وقيل ندبا وعليهما يتخرج ما أتى في قوله وصح بأبعد مع أقرب إن لم يجز ولم يجز فروعى القول بوجوب الترتيب فحكم بعدم الجواز عند قدمه وروعى القول بالنسب فحكم بالصحة كذا قيل وقد يقال انه واجب غير شرط وهو المناسب لقوله ولم يجز وحينئذ فالصحة على كلا القولين تأمل (قوله ولو من زنا) أى بأن ثبت البالغ بنسكاح صحيح ثم زنت وأنت بولد فيقدم على الأب وأما اذا ثبت بزنا وأنت منه بابت فان الأب يقدم عليه لانها في تلك الحالة مجبرة للأب كما يفهم مما مر اذا لم يفرق في الحرام بين ان ينشأ عنه ابن أم لا (قوله وان لم تكن مجبرة) أى ولا يقدم المحبر على الابن سواء كان المحبر أباً أو وصياً (قوله فأب) أى شرعى أى وأما الأب الزانى فلا عبرة به كالأب من الرضاع (قوله فأخ لأب) صادق بأن يكون شقيقاً أو لأب فقط وخرج الأخ للأم فانه لا ولاية له خاصة وان كان له ولاية من جهة انه من أفراد عامة المسلمين (قوله فأخ فابنته فجد) مذكوره من تقديم الأخ وابنه على الجد هنا كالولاء وإمامة الجنازة والمشهور ومقابلة ان الجد وأباه وإن علا يقدمان على الأخ وابنه قال عج :

بنفسه وإيصاله ولا جنازة * نسكاح أخا وابنا على الجد قدم وعقل ووسطه يباب حضانة * وسوء مع الآباء في الإرث والدم

ثم يلى ابن الم أبو الجد فم الأب وهكذا يقدم الاصل على فرعه وفرعه على أصل أصله وقيل إن الجد وإن علا يقدم على الم أى على عمها وابنه وعلى عم أبيها وابنه وعلى عم جدتها وابنه (قوله على الأصح) أى عند ابن بشير والمختار أى عند اللخمى وهو قول مالك وابن القاسم وسخون ومقابلة مارواه على بن زياد عن مالك أن الشقيق من الاخوة وغيره في مرتبة واحدة فيقرعان عند التنازع فتبين ان الخلاف انما هو منصوص في الاخوين كما قاله شيخنا (قوله وهو من أعتقها) أى وعصبته المتصبون بأنفسهم وكذا يقال فيمن أعتق من أعتقها أو أعتق أبها لان كلا من الثلاثة المذكورين وعصبته المتصبين بأنفسهم يصدق عليه انه مولى أعلى وترتيب عصبه كل واحد من التصبين بأنفسهم كترتيب عصبته (قوله انما تستحق بالتصيب) أى والعتيق ليس من عصبته وإنما لم يعبر المصنف بقولان لأن الثاني أصح من الاول ولم يقل خلاف لانه انما يعبر به اذا كان كل من القولين قد شهر وما هنا ليس كذلك (قوله فكافل) المراد بالمكفولة كما قال شيخنا من مات أبوها وغاب أهلها * وحاصله ان البنت اذا مات أبوها وغاب أهلها وكفلها رجل أى قام بأمرها حتى بلغت عنده سواء كان مستحقاً لحضانتها شرعاً أو كان أجنبياً فانه ثبت له الولاية عليها وبزوجها باذنها فان مات زوج المكفولة أو طلقها فهل تعود ولاية الكافل أو لا تعود نألتها تعود إن كان فاضلاً ورأبها تعود الولاية إن عادت المرأة لكفالاته وأشعر إتيان المصنف بالوصف مذكرا ان المرأة الكافلة لا ولاية لها وهو الذهب وقيل لها ولاية لكنها لا تباشر العقد بل توكل من يعقد لمكفولتها (قوله بشروطها) أى بالشروط التى بلغت عشرا (قوله وأظهره الأخير) قال أبو محمد صالح أقل الكفالة التى تثبت بها الولاية أربع سنين وقيل عشر سنين والاولى ان لا تحد الا بما يوجب الحنان والشفقة اه أبو الحسن (قوله وإلا) أى بأن كان لها قدر بأن كانت ذات مال أو جمال (قوله من جملة عامة المسلمين) أى فلا يزوجه الا عند عدم الحاكم حقيقة أو حكماً (قوله والمعتمد ظاهرها) أى وقيل انه لا يشترط في ولاية الكافل الدناءة بل ولايته عامة للذنية والشريرة

إن ثبت عنده صحتها أو خلوها مع مانع وأنه لا ولي لها أو عضلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه كفؤها في الدين والحرية والحال والمهر في غير المالكه امر نفسها (٢٣٦) وأما الرشيدة فلها إسقاط الكفاءة فيأذ كر (فولاية عامة مسلم) أي فان

لم يوجد من ذكر فيتولى عقد نكاحها أي فرد من المسلمين بإذنها حيث علم خلوها من موانع النكاح ودخل في ذلك الزوج فيتولى الطرفين كما يأتي (وصح) النكاح (بهما) أي بالولاية العامة (في) تزويج امرأة (دنيئة) كسلمانية ومعتقة وقيرة سوداء غير ذات نسب ولا حسب والظاهر أنها ان عسدت النسب والحسب فدنيئة ولو كانت جميلة ذات مال (مع) وجود ولي (خاص) ممن تقدم (لم يجبر) ولولم يدخل الزوج بها فان وجد الجبر لم يصح حتى في الدنيئة (كشريفة) أي كما يصح بالولاية العامة مع خاص لم يجبر في شريفة أي ذات قدر من حسب وعلو نسب وجمال ومال (دخل) الزوج بها (وطال) بأن ولدت ولدين غير توأمين أو مضى قدر ذلك كثلث سنين (وإن قرب) في الشريفة بعد الدخول (فلأقرب) عند اجتناع أقرب وأبعد وللبعيد عند عدم القريب (أو الحاكم إن) عدم الولي

وما ذكره الفارح من أن المتمد ظاهرها تبع فيه عجز وقد اعتمد الشيخ ابراهيم اللقاني والبدر التراقي مقابله فكل من القولين قدر جرح (قوله) إن ثبت عنده صحتها أي خلوها من المرض وقوله وخلوها من مانع أي كالأحرام والعدة (قوله) وأنه كفؤها في الدين أي التدين والعمل بالأحكام الشرعية بحيث لا يكون شريفا ولا فاسقا (قوله) والحال أي السلامة من الغيوب ولو من غير ما يوجب الحيار وقيل ان المراد مساواتها فما هي عليه من صفات الكمال فبها تقريران والظاهر أن المراد ما هو أعم (قوله) والمهر أي وان ثبت أن المهر مهر مثلها (قوله) في غير المالكه الخ أي وإثبات الكفاءة في الأمور المذكورة إنما يحتاج له في غير المالكه الخ (قوله) وأما الرشيدة أي وهي المالكه لأمر نفسها وقوله فلها إسقاط الخ أي فلا يحتاج في حقها لإثبات الكفاءة فيأذ كر لأن لها إسقاط الخ (قوله) فيأذ كر أي من الدين والحرية والحال ومهر للثلث (تنبيه) لو عقد الحاكم من غير بحث عن هذه الأمور صح ما لم يثبت ما يبطل العقد (قوله) فولاية عامة مسلم المراد بالمسلم الجنس وإضافة عامة له من إضافة المؤكد بالكسر للمؤكد بالفتح أي فولاية المسلمين عامتهم أي كلهم فلا يخص بتلك الولاية شخص دون آخر بل لكل واحد فيها مدخل كانت المرأة شريفة أو دنيئة لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ومتى قام بها واحد سقط عن الباقي على طريق الكفاية (قوله) وصح بها الخ ظاهره عدم الجواز ابتداء وإن صح بعد الوقوع والحق الجواز كما هو نص للدونة وابن قنوح وابن عرفة وغيرهم (قوله) كسلمانية ومعتقة ظاهره ولو كانت كل منهما ذات مال وجمال وحسب وهو ما قاله عجز قال بن وهو غير صحيح إذ الذي في كلام زروق ان السلمانية والمعتقة إنما تكون دنيئة اذا كانت غير معروفة بالمال والجمال والحسب ونصه فان زوج بالولاية العامة مع وجود الخاصة فان كانت دنيئة كالسوداء والسلمانية ومن في معناهما ممن لا يرغب فيه لحسب ولا مال ولا جمال صح اه ومتقضاء ان من يرغب فيها منهم لواحد مما ذكر فشريفة وهو ظاهر (قوله) ولا حسب هو ما بعد من مفاخر الآباء كالكرم والصلاح (قوله) والظاهر أنها أي المرأة وقوله ان عسدت النسب أي علو النسب وقوله فدنيئة ولو كانت جميلة ذات مال أي وأما ان كانت ذات نسب وحسب كانت شريفة ولو فقيرة غير جميلة وهذا غير معمول عليه بل للمول عليه ما قاله زروق (قوله) لم يجبر أي وأما لو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص المجبر كالأب في ابنته والسيد في أمته كان النكاح فاسدا ويفسخ أبدا ولو أجازاه المجبر (قوله) فلأقرب الرد أي وله الاجازة قال عبق فان سكث الولي عند عقد الأجنبي لها مع حضوره العقد فهو اقرار له قال بن وفيه نظر فقد ذكر ابن لب عن ابن الحاج انه لا اعتبار برضا الأقرب اذا لم يتول العقد ولا قدم من تولاه ولا بعد هذا اقرارا للنكاح ذكره في نوازه في عقد النكاح الخال مع حضور الأخ الشقيق ورضاه دون تقديم منه (قوله) قبل الدخول أي وبعد العقد أي ان طال ما بين العقد والبناء وحاصله انه اذا عقد للشريفة بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المجبر وطال الزمان بعد العقد وقبل الدخول دخل أم لا فهل يتحتم الفسخ أو لا يتحتم وبغير الولي بين الاجازة والرد تأويلان وعلى التأويل الاول من تحتم الفسخ فانظر هل يطلق أو بعيره (قوله) تأويلان الاول لابن التبان والثاني لابن سعدون (قوله) وصح أي مراعاة للقول بنسب الترتيب المتقدم أو أن

الوجوب

المأصوب أو وجدوا (غاب) على ثلاثة أيام فأكثر (الرد) فان غاب غيبة قريية كتب اليه الحاكم

ويوقف الزوج عنها (وفي تحتمه) أي تحتم الرد أي فسخ النكاح (إن طال) الزمن (قبله) أي قبل الدخول دخل أم لا لقوله قبله متعلق بطال وعدم تحتمه فللولي الاجازة وهو الظاهر والطول بالعرف (تأويلان و) صح النكاح حال وجود أولياء أقرب وأبعد

(بأبعد مع) وجود (أقرب) كعم، مع أخ وأب مع ابن وكثير شقيق مع شقيق (إن لم يجبر) (٢٢٧) الأترب والإلم يصح على تهصيل

يأتى في قوله وان أجاز مجبر
الح (ولم يجز) راجع لقوله
وصح بها وما بعده وشبه
في الصحة فقط قوله
(كأحد المتقين) ككل
ولين متساويين غير
مجبرين كعمين أو أخوين
دون عدم الجواز إذ يجوز
ابتداء على المرضى وأما
المجيران كوصيين وشريكين
في أمة فلا بد من الفسخ
وان أجاز الآخر ولما كانت
غير المجبرة لا بد من أذنها
ورضاها بینه بقوله (ورضاء
البكر) بالزوج والصدوق
(صمت) بغير صمتها رضا ولا
يشترط نطقها (كتفويضها)
لأولى في العقد، فيكفي
صمتها بأن قيل لها هل
تفوضين له في العقد أو
نشهد عليك أنك قد
فوضت العقد له فسكتت
(وئذب إعلامها به) أى
بأن صمتها رضا منها (ولا
يقبل منها) بعد العقد (دعوى
جهل) أى جهلها أن
صمتها رضا (في تأويل
الأكثر) من العلماء لشهرته
عند الناس ولو كان غائبا
الجهل والبلادة (وان
منعت أو نفرت لم تزوج)
لعدم رضاها (لا إن
ضحكته أو بكته)

الوجوب غير شرطى (قوله بأبعد) أى ولو كان ذلك الأبعد هو الحاكم كما قاله ح فإذا لم ترض المرأة بحضور
أحدها من أقاربها وزوجها الحاكم كانت من أفراد هذه المسئلة ولو لم ترض الأبوكالة واحد اجنبى من أحاد
المسلمين غير الحاكم جرى فيه قوله سابقا وصح بها في دنيته ثم ان الراد بالأبعد المؤخر عن الآخر في
المرتبة وبالأقرب التقدم عليه في المرتبة ولو كانت جهتهما متحدة فيشمل تزويج الأخ للاب مع وجود
الشقيق وليس المراد الأقرب والابعد في الجهة والا لأوهم ان تزويج الأخ للاب مع وجود
الشقيق جائز ابتداء لاتحاد جهتهما مع انه ليس كذلك (قوله راجع لقوله وصح بها وما بعده) فيه نظر
بل عدم الجواز خاص بقوله وبأبعد مع أقرب الخ لما تقدم في قوله وصح بها في دنيته الضاهن والذي
تقدم فيها هو ان المشهور الجواز ابتداء وانظر ما الفرق بين المسئلتين حيث حكم بالجواز في الأولى
دون الثانية بل كان القياس العكس (قوله في الصحة فقط) أشار إلى أن الكاف للتشبيه لا لتمثيل لعدم
شمول ما قبلها لما بعدها خلافا لعقب حيث جوز جعلها لتمثيل فانظره (قوله كأحد الخ) أى كما يصح
العقد إذا اتولا أحد المتقين (قوله بینه) أى بين أن رضاها يكون بأى شئ (قوله بغير صمتها الخ) شار
إلى أن في كلام المصنف قلبا لأن المقصود الاخبار عن الصمت بكونه رضا لا الاخبار عن الرضا
بالصمت (قوله رضا) أى بالزوج والصدوق (قوله ولا يقبل الخ) يعنى إذا قيل لها فلان يريد
تزوجك وجعل لك من الصداق كذلك فسكتت فقيل لها هل تفوضين لفلان في العقد فسكتت فعقد
لها فلان على ذلك الرجل بالصدوق الذى سمى لها فبعد العقد ادعت انها لم ترض بذلك الزوج أو
الصدوق أو الأولى الذى عقد لها وادعت انها تجهل ان الصمت رضا فلا تقبل دعواها وتم النكاح وهذا
عند الأكثر وتأويل الأقل أنه يقبل دعواها أنها تجهل ان الصمت رضا وهو مبنى على وجوب
اعلامها به وقال حمديس ان عرفت بالبله وقلة المعرفة قبل دعواها الجهل والا فلا تقبل دعواها
فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله كتفويضها لأولى في العقد) فيكفي صمتها أى سواء كانت غائبة عن
مجلس العقد أو حاضرة فيه والموضوع أنها بكر أو أماً الثيب فلا يكفي سكوتها في التفويض لأولى في العقد
إلا إذا كانت حاضرة وأما ان كانت غائبة فلا بد من نطقها وهذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب
يكفي صمت الثيب في الاذن للأولى حضرت أو غابت فهي كالسكر في ذلك وإنما يختلفان في تعيين
الزوج والصدوق في البكر يكفي الصمت وأما الثيب فلا بد فيها من النطق (قوله دعوى جهله) من
إضافة المصدر لمفعوله كما أشار له الشارح (قوله لشهرته) أى لشهرته ان صمتها رضا (قوله وان
منعت) أى بالقول حين عرض عليها الصداق أو الزوج بأن قالت لا أتزوج وقوله أو نفرت أى
بالفعل بان قامت أو غطت وجهها حتى ظهر كراهتها وقوله لم تزوج لعدم رضاها فان زوجت
فسخ نكاحها أبدا ولو بعد بناء وطول ولو أجازته وهى أولى من المقتات عليها لأنه اشترط
في المقتات عليها ان لا يظهر منها منع وهذه قد اظهرته (قوله فزوج) أى لدلالة الأول
على الرضا صريحاً ولدلالة الثانى عليه ضمناً لاحتمال ان بكاهها على قدر أيها وتقول
في نفسها لو كان أى حيا لم احتج لاستئذان (قوله عما في نفسها) أى من الرضا بالزوج والصدوق وعدم
الرضا بهما أو بأحدهما وأما أذنها في العقد فيكفي فيه الصمت كذا قال عقب وفيه نظر بل لا بد من
أذنها في التفويض كما يفيد من المواق عن المتطى وهو قول ابن القاسم وأما ما قاله عقب فهو قول
ابن حبيب وهو ضعيف (قوله ولو قبل بلوغها الخ) صوابه بعد بلوغها لان الرهد لا يصح الا بعد البلوغ كما مر

تزوج لاحتمال أن بكاه على فقد أنها فان علم أنه منع لم تزوج (والثيب) غير المجبرة (تعرّب) أى تبين باللفظ هما في نفسها
ولما كان يشار كهاى ذلك سبعة ابيكار أشار لمن بالتشبيه بها بقوله (كبكر) بالغ (رهدت) من أب أو وصى ولو قبل بلوغها

فلا بد من نطقها له (أو) بكر محجرة (عُضِلَتْ) أي منعها أبوها من النكاح فرفضت أمرها للحاكم فزوجها فلا بد من نطقها فان أمر الحاكم أباه فزوجها لم يحتج لإذن (أو) بكر (زوّجت: عرض) وهى من قوم لا يزوجون به وليست محجرة (أو) زوجت (برق) بأن زوجت بعد فلا بد من نطقها ولو محجرة (أو) زوجت (٢٢٨) (ب) زوج ذى (عيب) لها فيه خيار كجنون وجذام ولو محجرة فلا بد من نطقها

(أو) بكر (بنيمة) وهى التى قدمها بقوله لا يثمة الخ ذكرها هنالكان انه لا بد من اذنها بالقول وتقدم ان الاعتماد انه يكفى صحتها (أو) بكر غير محجرة (اقتيت عليها) الاقنيات التعدى أى تعدى عليها ولها غير المحجر فمقد عليها بغير اذنها وصل لها الخبر فرضيت بذلك فلا بد من رضاها بالقول ولا يكفى الصمت (وصح) العقد حينئذ بشروط (إن قرب رضاها) بأن يكون العقد بالسوق أو بالمسجد مثلا ويسار إليها بالخبر من وقته واليوم بعد فلا يصح رضاها به معه وان تكون التى ائتمت عليها (بالبلد) حال الاقنيات والرضا فإن كانت فى غيره لم يصح ولو قربا أى المكانان وأتمى إليها الخبر من وقته (ولم يقر) الولى (به) أى بالاقتيات (حالة العقد) بان سكت أو ادعى الاذن وكذبتة وبقي شرط رابع وهوان لا ترد قبل الرضا فان ردت فلا عبرة برضاها بعده والاقتيات على الزوج

(قوله فلا بد من نطقها) أى بانها راضية بذلك الزوج والصدّق ولا يكون سكوتها اذنامها (قوله أو زوجت عرض) أى سواء كان كل الصدّق أو بعضه فلا بد من ان ترضى به بالقول وأما الزوج فيسكنى فى الرضا به صحتها كما يظهر كذا قرر شيخنا (قوله وليست محجرة) أى بأن كانت يتيمة لأب لها ولا وصى ينظر فى حالها فلا بد من نطقها بالرضا بذلك العرض لانها بائنة مشتريه والبيع والشراء لا يلزم بالصمت ومفهوم قوله وهى من قوم لا يزوجون به انها لو كانت من قوم تزوج به فلا يحتاج لنطقها ويكفى فى رضاها بالصدّق صحتها (قوله برق) أى زوج ذى رق ولو كان عبدانها وزوجها أبوها به لما فى تزويجها به من زيادة العرة التى لا يحصل مثلها فى تزويجها بغير عبدانها (قوله فلا بد من نطقها) أى بالرضا به ولو محجرة (قوله وتقدم ان الاعتماد انه يكفى صحتها) أى بناء على القول انها لا تجبر وقد علمت ان العلل عليه انها تجبر إذا خيف فسادها (قوله وأقنت عليها) أى بالعقد ولو رضيت بالخطبة قبل ولم تاذن فى العقد لأن الخطبة غير لازمة لجواز الرجوع عنها فلا تكفى عن عرض العقد عليها والاستئذان فيه وتعين الصدّق (قوله وصح الخ) هذا شروع فى شروط صحة العقد على المفتات عليها إذا رضيت بعقد ولها عليها اقباتا (قوله حينئذ) أى حين اذ رضيت بالقول (قوله واليوم بعد) لا يخفى معارضه مفهوم هذا مع مفهوم قوله ويسار إليها بالخبر فى وقته والظاهر أن العبرة بمفهوم هذا اه عدوى (قوله فلا يصح رضاها به) أى بالنكاح وقوله معه أى مع تأخر وصول الخبر إليها يوما وقيل يصح وسبب الخلاف هل الخيار الحكمى كالشرطى أم لا أى أهل الخيار الذى جراه الحكم وهو الخيار الذى فى المدة التى بين العقد ورضاها كالخيار الحاصل بالشرط وحينئذ فيفسخ النكاح ولا عبرة بذلك الرضا الواقع بعد اليوم أو ليس مثله (قوله بالبلد) أى الذى وقع فيه العقد اقباتا ولو بعد طرفاه لانه لما كان البلد واحدا نزل بعد الطرفين . نزلة القرب بخلاف البلدين ولو تقاربا فان شأنهما بعد المسافة اه عدوى (قوله أى المكانان) أى المكان الذى فيه الزوجة والمكان الذى وقع فيه العقد اقباتا (قوله ولم يقر الولى به) فان اقر الولى الواقع منه الاقنيات حال العقد ففسخ اتفاقا وان قرب رضاها كما قال ابن رشد اه خش (قوله وبقي شرط رابع) فى الحقيقة هو شرط خامس فى صحة عقد المفتات عليها * وحاصل المسئلة ان المفتات عليها سواء كانت بكرا أو ثيبا إنما يصح نكاحها إذا رضيت بذلك العقد بالنطق وان يكون رضاها قريبا زمنه من العقد وأن تكون المرأة فى البلد التى وقع فيها العقد اقباتا وأن لا يقر الولى الذى وقع منه الاقنيات بالاقتيات حال العقد وان لا يقع منها رد قبل الرضا والشارح جعل الشروط أربعة نظرا لكون الشروط فى صحة نكاح المفتات عليها التى رضيت بالقول (قوله فلا عبرة برضاها بعده) أى بعد الرد ولو قرب الرضا (قوله كالاقتيات عليها) أى فيصح العقد ان رضى الزوج به نطقا بالشروط الأربعة المتقدمة (قوله مطلقا) أى وجدت كل الشروط أو بعضها أو عدمت رأسا (قوله اشخاصا ثلاثة) جعلها ثلاثة باعتبار استثنائه وان كان فى الواقع لا خصوصية لهؤلاء الثلاثة بل كل ولى كذلك على ما يأتى للشارح (قوله وان أجاز مجبر الخ) * حاصله ان المجبر إذا كان له ابن أو أخ أو أب أو جد ثم انه زوج ابنة ذلك المجبر أو أمته بغير اذنه والحال انه حاضر فلما اطلع المجبر على ذلك اجازته فان النكاح بمضى إذا كان ذلك المجبر

فوض

كالاقتيات عليها فى جميع ما مر واما الاقنيات عليها معا فلا بد من

فسخه مطلقا * وهولما كان مفهوم قوله وبأبعد مع اقرب ان لم يجبر إن عقد غير المجبر مع وجود المجبر لا يصح أخرجه من ذلك اشخاصا ثلاثة بقوله (وان أجاز) نكاحا ولى (مجبر) أب أو وصى أو مالك (لى) عقد (ابن) للمجبر (وأخ) له (وجدي) للمجبرة وهو أو المجبر

صدر منهم بغير إذن الجبر ويحتمل جد الجبر وهو جد أبيها وكذا سائر الأولياء بالشرط الآتي واقتصر على من ذكر لأنه نص المدونة والافلاخصر والأشمل ان يقول وان أجاز مجبر في ولي (فوض) الجبر (له أموره) (٢٢٩) بالصيغة أو بالعادة بان يتصرف

له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض وهو حاضر ساكت وثبت التفويض المذكور (بينة جاز) جواب الشرط أى العقد (وهل) محل الجواز (إن قرب) ما بين الإجازة والعقد وهو الأوجه أو مطلقا (تأويلان) وفسخ) أبدا إذا لم ياذن الجبر أول مفوض لمن ذكر (زويج حاكم وغيره) من الأولياء كخو وجد (ابنته) أى ابنة الجبر وكذا امته ولو أجازته الجبر أو ولدت الأولاد (في) غيبته غيبة قرية (كشتر) من الأيام ذهبا فالأولى إذا كان حاضرا وهذا إذا كانت النفقة جارية عليها ولم يخش عليها الفساد وكانت الطريق مأمونة والأزوجه القاضى وأما إذا كانت الغيبة بعيدة جدا فإشار له بقوله (وزوج الحاكم) ابنة الغائب المجرة دون غيره من الأولياء (في) غيبته البعيدة (كأفريقية) إذا لم يرج قدومه بسرعة ولولم يستوطن ولودامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة واذنها صحتها فان خيف فسادها زوجها ولو جبرا على العمد (وظهر) لابن رشد أن

فوض لذلك العاقد أموره وثبت التفويض بينة (قوله صدر) أى ذلك النكاح (قوله لأنه نص المدونة الخ) قال في التوضيح وألحق بهم ابن حبيب سائر الأولياء إذا قاموا بهذا المقام الأهمى وابن محرز وكذلك الأجنبي لأنه إذا كانت العلة تفويض الجبر فلا فرق وكلام المدونة يحتمل ان يكون موافقا لها ويحتمل أن يكون مخالفا لها ويحتمل أن يكون موافقا لابن حبيب خاصة اه كلامه فظاهره ان هذه احتمالات فقط وظاهر عبق أنها تأويلات للشيوخ اه بن (قوله في ولي) أى في صورة عقد ولي (قوله وثبت التفويض بينة) أى تشهد على ان الجبر نص له على التفويض بان قال له فوضت اليك جميع امورى أو اقتك مقامى في جميع امورى أو تشهد على أنهم يرونه يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض له وظاهر المصنف ان التفويض انما يثبت بالبينة لا بقول الجبر وهو كذلك (قوله جاز) أى مضى (قوله وهل محل الجواز) أى المضى والصحة (قوله تأويلان) الأول لحد يس والثانى لأبى عمران القاسى (قوله وفسخ الخ) حاصله ان الجبر إذا كان غائبا غيبة قرية كعشرة أيام أو كان حاضرا ثم ان الحاكم أو غيره من الأولياء زوج ابنته أو امته بغير اذنه ولم يفوض له أموره فان النكاح يفسخ ابدا ولو أجازته الجبر بعد علمه ولو ولدت الأولاد (قوله وهذا) أى ما ذكره من تحتمل الفسخ ولو أجازته الجبر إذا كانت النفقة جارية الخ أى وعمله أيضا ما لم يتبين اضراره بها بغيبته بان قصد تركها من غير زواج فان تبين ذلك كتب له الحاكم اما ان تحضر زوجها أو توكل وكلا زوجها والأزوجه عليك فان لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا فسخ كقال الرجراجى (قوله والأزوجه القاضى) أى سواء كانت بالغة أولا ولولم تبلغ عشرة أو لم تأذن بالقول كما قال ابن رشد والأخى فلم من هذا ان الصغيرة غير اليتيمة تزوج إذا خيف عليها الضيعة أو عدمت النفقة وانه يزوجه الحاكم لا ولها خلافا لابن وهب فليست كاليتيمة من كل وجه ألا ترى ان هذه لا يزوجه إلا الحاكم واليتيمة يزوجه رايها بعد مشورة الحاكم قاله شيخنا العدوى (قوله وزوج الحاكم الخ) يبق الكلام في الغيبة المتوسطة والظاهر أن ما قرب الشيء يعطى حكمه ويبقى الكلام في النصف والظاهر انه محتاط فيه ويلحق بالغيبة القرية فيفسخ (قوله في كأفريقية) أى في كل غيبة بعيدة كأفريقية ومحل جواز تزويج الحاكم لها إذا كانت بالغا وإلا فلا يزوجه مالم يخف عليها الفساد وإلا زوجها كما قال ابن حارث (قوله ولو دامت نفقتها) هذا هو الراجح كما في ح خلافا لما اعتمدته طفى من اشتراط قطع النفقة وخوف الضيعة لأن الأول ظاهر المدونة والثانى قول الإمام مالك في كتاب محمد (قوله واذنها صحتها) هذا هو الصواب خلافا لقول عبق لا بد من اذنها بالقول إذ لم يعد هانئامر (قوله ولو جبرا على المتمدن) هو ما قاله الأخمى ورجحه بعضهم خلافا لما في عبق (قوله وظهر من مصر) استبعد هذا ابن عبد السلام (قوله وقال الأكثر الخ) استظهر هذا ابن عبد السلام لأن المسئلة لما لا لابن القاسم وقد يقال ان المسئلة وان كانت لما لا لكن ابن القاسم لما قررهما بمصر ولم يعين المبدأ فقد افاد أن أفريقية بعيدة من البلدين وهذا هو الذى ينبغي قاله شيخنا (قوله وتوولت أيضا بالاستيطان) أى كما انها توولت على ان للحاكم ان يزوجه في غيبته البعيدة كأفريقية سواء كان متوطنا بها أم لا توولت على انه لا يزوجه إلا إذا كان متوطنا بالفعل بأفريقية ونحوها وآخر هذا التأويل لأن ابن رشد ضمه وقال لا وجه له انظر بن (قوله وأما من خرج لتجارة) أى لأفريقية ونحوها

أفريقية مبتدأة (من مصر) لأن ابن القاسم كان بها وبينهما ثلاثة اشهر وقال الأكثر من المدينة لأن ما سكا كان بها وبينهما أربعة أشهر (وتوولت أيضا بالاستيطان) بالفعل ولا يكتفى بمظنته وأما من خرج لتجارة وهوها

ونيته العود فلا يزوج الحاكم ابنته ولو طالت اقامته إلا إذا خيف فسادها وشبهه في جواز تزويج الحاكم قوله (كفنية) الولي (الأقرب) غير المحبر (الثلاث) فما فوقها فيزوجها الحاكم دون الابد لأن الحاكم وكيل الغائب فان كانت دون الثلاث أرسل اليه فان حضر أو وكل والازوجها الابد لا الحاكم (وإن أسر) الولي محبراً كان أولاً (أو فقد) بان لم يعلم موضعه (فالأبعد) من الأولياء لا الحاكم ثم شبه في الانتقال للابد من فقد شرط الولي وهي ستة الذكورة والحرية والبلوغ والعقل وعدم الاحرام وعدم الكفر في المسلمة وأما الرشد والعدالة فشرطاً كال بقوله (كذري رق) أب أومالك فان عقد الرقيق على وليته فسخ أبداً ولو ولدت الأولاد أو كانت دينثة أو أذن له سيده بطلقة (وصغير) (٢٣٠) وعته (ضعف عقل وأولى جنون) (وأنوثة) فإذا كان الأقرب متصفاً بوصف من

هذه انتقلت الولاية منه للابد (لا) ذى (فسق) فلا تنتقل عنه للابد اذا فسق لا يسلبها على الراجح (وسلب السكال) فإذا كان مع الفاسق عدل في درجته فالعدل أولى بالتقديم من الفاسق (وولكت) امرأة (مالكة) لامة (ووصية) على انثى (ومعتقة) لانثى ذكراً مستوفياً للشروط في عقد الانثى في الثلاث (وإن) كان الوكيل (أجنبياً) من الموكل في الثلاث مع حضور أوليائها ومن الوكيل عليها في الأولى والثانية لافي الثالثة حيث يكون لها ولي نسب اذا ولاية للمعتقة حينئذ لما تقدم من تقديم ولي النسب على المعتقة بالكسر فعلم ان كلام المصنف في تزويج الانثى وأما في تزويج الذكر فكل واحدة بمن

(قوله ونيته العود) الأولى ويرجى عوده وقوله فلا يزوج الحاكم ابنته أى على هذا التأويل الثاني (قوله كفنية الأقرب إلخ) حاصله ان الولي الأقرب غير المحبر إذا غاب غيبة مساقها من بلد المرأة ثلاثة أيام ونحوها ودعت لكفاء وأثبتت ما تدعيه من الغيبة والمسافة والكفاءة فان الحاكم يزوجها لا الأبعد فلو زوجها الأبعد في هذه الحالة صح كما يدل عليه قوله وبأبعد مع أقرب فلو كان لهذا الغائب وكيل مفوض لتولى التزويج لأن الغائب نزل منزلة نفسه وليست الثيب مستثناة من الوكالة كالبكر (قوله وإن أسر أو فقد فالابد من الأولياء) أى يزوجها برضاها لو جرت الفقه عليها ولم يخف عليها ضيقة قال المتيطى وبه القضاء ولا يزوجها الحاكم قال ابن وقد تبع المصنف في هذا ما رجحه المتيطى والذي لابن رشد الاتفاق على أن الاسير والمفقود كذى الغيبة البعيدة لا يزوج ابنتها الا الحاكم ولا ينقل الأمر للابد وصوبه بعض الموقنين قائلان أى فرق بين المفقود والاسير وبعد الغيبة انظر المواق لكن في حاشية شيخنا ان المشهور ما قاله المتيطى وذلك لتزويل أسير الأقرب وفقدته منزلة موته وهو إذا مات تنتقل الولاية للابد بخلاف بعيد الغيبة فان حياته معلومة فتأمل (قوله من فقد شرط الولي) أى من فقد شرطاً من شروطه فشرط في كلامه مفرد مضاف يعم (قوله كذري رق) أى كائنتقل الحق في العقد للابد إذا كان الأقرب ذارق كما لو كان الأب أو المالك رقيقاً (قوله على وليته) أى التى هى بنته أو امته وقوله أو كانت دينثة أى ولو كانت دينثة ولو كان اذن له سيده فعما داخلان في حيز المبالغة (قوله بطلقة) يتعلق بقوله فسخ أبداً (قوله ذكراً) مفعول لقوله وكلت وقوله مستوفياً للشروط أى الستة المعتبرة في الولي المباشر لعقد الانثى وقوله في عقد الانثى متعلق بوكلت وانما وكلت من ذكر لأن لكل منهن حقاً في ولاية النكاح ولا يصح مباشرتها (قوله فكل واحدة بمن ذكر تلى تزويجه على المشهور) أى وهو قول ابن القاسم في الغيبة والواضحة وقيل لا تقبل المرأة للذكر نقله عباد الوهاب (قوله كعوض الاناث) أى وهو المالكة والوصية والمعتقة المتقدم ذكرهن فانهن يمنعن المباشرة للعقد وان كانت الولاية ثابتة لمن (قوله لعدم) أى ولا يباشر العقد لعدم اهليته لمباشرة (قوله طلب فضلاً) أى فان لم يطلب فضلاً بزواجها فليس له ان يوكل من يعقد عليها بل المتولى لعقدتها انما هو سيده وتوكيله باطل وان اجازته السيد جاز فلو جهل الأمر ولم يعلم هل طلب بزواجها فضلاً أم لا حمل على عدم طلب الفضل حتى يثبت خلافه (قوله بان يزيد) أى ما طلبه (قوله لأنه أحرز) علة لمخدوف أى وانما جاز للسكاتب تزويج امته إذا طلب فضلاً في مهرها (قوله ولا يوكلون) أى لا يوكل الزوج ولا المرأة ولا الولي المحرم كل منهم ويستمر المنع إلى تمام الاحلال بالرحم والطواف والسعى في

ذكرنا على تزويجه على المشهور وما ذكر سلب الولاية عن ذى الرق ذكر ان بعض الارقاء يجوز له التوكيد وانما يمنع الحج المباشرة كعوض الاناث وهن المذكورات مشبهات له بهن بقوله (كعبد أوصى) على انثى فانه يوكل من يزوجها لعدم اهليته (ومكاتب في) تزويج (أمة) له إذا (طلب فضلاً) في مهرها بان يزيد على ما يجبر عيب التزويج وعلى صداق مثلها كأن تكون قيمتها خمسين وبعيب التزويج أربعين وصداق مثلها عشرة فزوجها بأحد وعشرين فعلى أزيد من صداقها وما يجبر عيب التزويج معاً فانه يوكل من يعقد لها (وإن كره) ذلك (سيده) لأنه أحرز نفسه وما له مع عدم تذييره فيه ان تولى العقد بنفسه فسخ أبداً وان اجازته سيده (ومنع) صحة النكاح (إحرام) بجمع أو عمرة (من أحد الثلاث) الزوج والزوجة ووليها فلا يقبل زوج ولا تاذن زوجة ولا يوجب وليها ولا يوكلون

ولا يجزئون ويفسخ أبداً (ككفر) فانه يمنع عقد النكاح (لمسلم) فلا يتولى (٢٣١) الكافر عقد ابنته المسلمة (وعكسه)

فلا يكون المسلم ولها تقريبته
الكافرة (إلا لأمة) له
كافرة فيزوجها سيدها
المسلم الكافر فقط (و) إلا
(معتقة) له كافرة (من
غير نساء الجزية) بأن اغتفها
وهو مسلم يولد الاسلام
فيزوجها ولو لمسلم حيث
كانت كناية (زوج
الكافر) ولاته الكافرة
(لمسلم وإن عقد مسلم) على
كافرة ولو أجنبية (للكافر
ترك) عقده ولا تعرض له
يفسخ وقد ظلم المسلم نفسه
قاله ابن القاسم ثم بين ان
اشتراط الرشد في الولي
لا يعتبر على الراجح بقوله
[درس]

(وعقد السفية ذو الرأي)
أي العقل والظن ولو لم يجبر
اذسفه لا يخرج من
كونه مجبراً (بإذن وليه)
استحساناً وليس بشرط
صحة فلو عقد بغير اذنه
ندب اطلاعه عليه لينظر
فيه فان لم يفعل مضى كمن
لاولى له تواماً ضعيف
الرأي فيفسخ عقده (وصح)
توكيل زوج) في قبول
العقد له (الجميع) أي جميع
من تقدم ممن قام به مانع من
الولاية كعبد وامرأة
وكافر وصبي الا المحرم
والمعتوه (لا) يصح توكيل
(ولي) لامرأة (إلا كفو)
أي إلا مثله في الذكورة

الجميع والعمة (قوله ولا يجزئون) أي إذا اتفقت على واحد منهم فلا حرام كايمنع من عقد النكاح يمنع من
التوكيل عليه ويمنع من إجازته (قوله ويفسخ أبداً) أي قبل البناء وبعده ولولدت الأولاد لكفه
لا يتأبد به التحريم ابن عرفة ومن قدم سميه وفاض ونسب الركتين وعقد فان نكح بالقرب
فسخ وان تباعد جاز نكاحه ونقله ابن رشد وقال القرب ان يكون بحيث يمكنه ان يرجع فيبتدىء
طوافه ويعلم منه ان القرب والبعد منظور فيهما لترك الركتين مع ابتداء العقد لأنه منظور فيهما للعقد
مع وقت الاطلاع عليه فاذا عقد قبل أن يصل للبلد كان ذلك ترواوان عقد بعد الوصول للبلد كان بعداً
(قوله فلا يكون المسلم ولها تقريبته الكافرة) أي وأولى غيرها فلو وقع وتولى نكاحها فان كان مسلم
فسخ وان كان لكافر ترك كقوله المصنف بعد (قوله فيزوجها سيدها المسلم لكافر فقط) أي لعبد كافر له
أو لغيره لا للمسلم وتوقف الشيخ سالم السنهوري في تزويجها الحر كافر وقال لا يعرف فيمشتيا والظاهر انه
لا يصح لوجود علة عدم تزويج الحر الامة وهو استرقاق الولد وقال الشيخ ابراهيم اللقاني وعمومات
كلامهم تشمل عقده للكافر حراً أو رقيقاً فليحرق اهشيخنا (قوله من غير نساء الجزية) أي حاله كون
تلك المعتقة ليست من نساء أهل الجزية وإنما قدرنا أهل لأن النساء لاجزية عليهن مطلقاً وإنما
هي على الرجال الاحرار أصالة أو للمعتقين بفتح التاء إذا كان عنقهم من كافر مطلقاً أي يولد الحرب
أو يولد الاسلام أو كان عنقهم من مسلم بدار الحرب فقط واحتراز المصنف بقوله من غير نساء
أهل الجزية عما لو كانت من نساء أهل الجزية بأن عنقها مسلم يولد الحرب أو اعتق كافر
أمته يولد الحرب أو الاسلام ثم أسلم فانه لا يزوجه اذ لا ولاية له عليها اللهم الا أن تسلم
(قوله على كافرة) أي هذا إذا كانت قريبة له بل ولو الخ (قوله ترك) أي واما لزوجها المسلم فانه يفسخ أبداً
خلافًا لأصبح القائل بعدم الفسخ (قوله وقد ظلم المسلم نفسه) أي لاعتائه الكافر على ذلك العقد
(قوله لينظر فيه) أي فان وجد صواباً أمضاه والارده (قوله فان لم يفعل) أي فان لم ينظر فيه لولى (قوله كمن
لاولى له) أي والحال أنه ذو رأي فانه يجوز انكاحه اتفاقاً (قوله فيفسخ عقده) أي ان لم يكن نظراً ولا
مضى أي انه يكون معرضاً للفسخ بحيث يجب على الولي النظر فيه فان وجدته نظراً أمضاه والارده
كذا قرره شيخنا العدوي وفي المواق وان كان ناقص التمييز خص وليه بالنظر في تعيين الزوج
وتزوج بنته كيتيمة ويختلف فيمن يلى العقد هل الأب أو الولي ولو عقد حيث يمنع منه نظر فان
كان حسن النظر أمضاه والافرق بينهما اه بن (قوله وصح توكيل زوج الجميع) اعلم ان توكيل
الزوج للجميع جائز ابتداءً وإنما عبر المصنف بالصحة لأجل قوله لاولى الا كفو اه بن ويدل لجوازه
ابتداءً ما في سماع عيسى ونصه لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً أو عبداً او امرأة على عقد نكاحه اه
وقول الشارح والصبي أي العيز واما غيره فهو كالمعتوه (قوله الا كفو) ادخل الكاف على الضمير على
مذهب ابن مالك القائل بجوازه على قلة ومذهب غيره لا يجوز الا في الضرورة (قوله وعليه الاجابة
لكفه رضيت به) أي سواء طلبته للتزوج به أو لم تطلبه بان خطبها ورضيت به لأنه لو لم يجب لذلك مع
كونها مضطرة لعقده كان ذلك ضراراً بها وأما الاب المجبر فلا يجب عليه الاجابة لكفها لانه يجبرها الا
لكفها الا أن يبين عضله والاوجب عليه الاجابة لكفها وحمل كلام المصنف ما لم تكن كناية وتندعو
لمسلم والا فلا تجاب له حيث امتنع أو لياؤها لان المسلم غير كف لها عندهم فلا يجزئون على تزويجها به قاله
شيخنا (قوله وكفوها أولى) أي لأنه اقرب لدوام العشرة (قوله فيأمره الحاكم) أي فان امتنع الولي من

والبلوغ والحرية والاسلام وعدم الاحرام والعتة (وعليه) أي على الولي ولو أباً غير مجبر وجوباً (الاجابة لكفه) رضيت به (و)
لودعت لكفه ودعا ولها لكفه غيره كان (كفوها أولى) أي أوجب أي فيتعين كفوها (فيأمره الحاكم) بتزويجها

تزوجها بالكف الذي رضى به في المسئتين امره الحاكم الخ (قوله في المسئتين) الأولى ماذا طلبها كفاء ورضيت به طلبت التزويج به أولا والثانية ما إذا دعت لكفاء ودعا وليها لكفاء آخر (قوله ولم يظهر له الخ) أى وأما ان سأله عن وجه امتناعه فأبدى له وجهه ورآه صوابا ردها اليه (قوله ثم ان امتنع) أى بعد امر الحاكم زوجها الحاكم * وحاصل الفقه انه إذا امتنع الولي غير الجبر من تزويجها بالكفاء الذي رضى به في المسئتين فإن الحاكم يسأله عن وجه امتناعه فإن أبدى وجهه ورآه صوابا ردها اليه وان لم يبدو وجهها صحيحا أمر بتزويجها فان امتنع من تزويجها بعد الأمر زوجها الحاكم هذا حاصل كلام الشارح وهو الصواب خلافا لما في عقب فانظره (قوله ولا ينتقل) أى بسبب امتناعه من تزويجها لكفاء الحق لا بعد مثله في التوضيح ونصه قال في العدة الزوج مع عضل الأب الحاكم بلا اشكال كما نص عليه التيطي وغيره من الوثقين وهو ظاهر وإنه إذا امتنع الولي الأقرب انتقلت الولاية للحاكم لا للابعد وخالف في ذلك ابن عبد السلام فقال إنما يزوجه الحاكم عند عدم الولي غير العاضل وأما عند وجوده فينتقل الحق للابعد لأن عضل الأقرب واستمراره على الامتناع صيره بمنزلة عدم فينتقل الحق للابعد وأما الحاكم فلا يظهر كونه وكيله الا إذا لم يظهر منه امتناع كالمو كان غائبا مثلا وما في التوضيح تبعا للدونة استصوبه بن وما لابن عبد السلام استصوبه شيخنا في حاشية خش (قوله لان الولي الخ) علة قوله ثم زوج الحاكم أو كل من يعقد لها (قوله ولا يعضل أب) أى لا بعد الأب الجبر عاضلا لجبرته برده لكفاء ارماد متكررا وذلك لما جبل عليه الأب من الحنان والشفقة على بنته ولجملها بمصالح نفسها فرما علم الأب من حالها أو من حال الخاطـمـ لا يوافق فلا يعضل عاضلا بما ذكر حتى يتحقق عضله وفي البدر القراني عن ابن حبيب منع مالك بناته وقد رغب فيهن خيار الرجال وقوله العلماء قبله وبعده وحاشاهم ان يقصدوا به الضرر (قوله ومثله وصية الجبر) وقيل ان الوصي الجبر يعضل برده أول كفاء وهو ظاهر المصنف (قوله الأولى مجبرة) أى وأما غير المجبرة سواء كانت ثيبا أو بكرا مرشدة فيعد الأب عاضلا برده أول كفاء كما ان غيره من الأولياء كذلك (قوله أو اتحد) أى ولكنه رده ردا متكررا (قوله ولو بمرة) بل ولو بدون مرة أصلا كما قال شيخنا وقوله امره الحاكم أى بالتزويج وقوله ثم زوج أى إذا امتنع منه بعد امره به ولا يسأله الحاكم عن وجه امتناعه اذ لا معنى للسؤال مع تحقق العضل وقد تقدم ان من عضلت لا بد من اذنها بالقول (قوله أن يزوجها بمن أحب) أى بان قالت لوليها زوجي بمن أحببت وأولى اذا لم تقل بمن أحببت بان قالت وكلت على أن تزوجني فلا بد ان يعين لها الزوج قبل العقد (قوله وإلا يعين) أى والا يعينه لها قبل العقد بل زوجها من غير تعيين له معتمد على عموم اذنها (قوله فلها الاجازة والرد) أى سواء زوجها من نفسه أو من غيره هذا قول مالك في الدونة وفيها لابن القاسم ان زوجها من غيره لزمها ومن نفسه خیرت اهـ بن وسواء زوجها بمهر المثل أو بدونه فالخيار لها مطلقا (قوله ولو بعد) للبالة راجعة للاجازة فقط لأن الخلاف إنما هو فيها وظاهره ولو كان البعد جيدا ولأجل كون البالة راجعة للاجازة فقط اقتصر المصنف عليها * وحاصله ان لها الرد في حالة القرب والبعد اتفاقا وكذلك لها الاجازة في حالة القرب اتفاقا وفي حالة البعد على المصنف خلافا لابن حبيب القائل انه يتحكم الرد في حالة البعد وإنما كان لها الاجازة في حالة البعد لأنها وكلت بخلاف الفتات عليها فانها لما توكل اشترط قرب رضاها واجازتها * تنبيه * تكلم المصنف على حكم ما اذا وكلته على ان يزوجها بمن أحب وسكت عن حكم ما اذا وكلته على ان يزوجها بمن أحببت هي فزوجها من غير تعيين له قبل العقد والحكم أنها كالفتات عليها فيصح النكاح ان قرب رضاها بالبلد ولم يقربه

في المسئتين بعد ان يسأله عن وجه امتناعه ولم يظهر له وجه صحيح (ثم) ان امتنع (زوج) الحاكم أو وكل من يعقد عليها ولو اجنبيا منها ولا ينتقل الحق للابعد لأن الولي يصير عاضلا برده أول كفاء بخلاف الجبر كما أشار له بقوله (ولا يعضل أب) مجبر ومثله وصية الجبر (بكرأ) الأولى مجبرة ليشمل الثيب المجبرة (رد) للكفاء (متكرر) نعم لرد تعدد الخاطب أو اتحد أى لا بعد عاضلا (حق) يتحقق (عضله وإضراره ولو بمرة فان تحقق أمره الحاكم ثم زوج (وان وكلته) للمرأة ان يزوجها (من أحب) (الوكيل (عين) لها قبل العقد وجوبا من احبه لها لا اختلاف اغراض النساء في أعيان الرجال (وإلا) يعين (فلها الاجازة) والرد (ولو بعد) ما بين العقد وإطلاعهما على التزويج (لا العكس) يعنى إذا وكل الرجل شخصا على ان يزوجه ولم يعين له المرأة فزوجها من امرأة ولم يعينها له لزمه

إذا كانت ممن تليق به (ولابن عم ونحوه) . من كل من له ولاية نكاحها وتزوجها من (٢٣٣) نفسه فيشمل السكافل والحاكم

ومن يزوج بولاية الاسلام (تزوجها من نفسه) أى لنفسه (إن عين لها انه الزوج فرضيت بالقول أو الصمت على ما تقدم وأشار تصوير الزوج بقوله (تزوجتك بكذا) من المهر أو تفويضاً (وترضى) بذلك المهر ولا بد من الاشهاد ولو بعد عقده لنفسه حيث كانت مقرة بالعقد (وتولى الطرفين) الإيجاب والقبول وهو بكسر اللام عطفاً على تزويج وآتى به . وان استفيد مما قبله للتصريح بالرد على من قال لا يجوز تولى الطرفين (وإن أنكرت المرأة) (العقد) بأن قالت لولها لم يحصل منك عقد وقال بل عقدت (صدق الوكيل) بلاعين (ان ادعاء) أى ادعى النكاح (الزوج) لأنها مقرة بالاذن والوكيل قائم مقامها فان لم يدعه الزوج صدقت فلها أن تزوج غيره إن شاء (وإن تنازع الأولياء للتساوون) درجة كاخوة أو بنهم أو اعمام (فى) تولى (العقد) مع اتفاقهم على الزوج بان قال كل منهم أنا الذى أتولاه نظر الحاكم فيمن يتولاه منهم (أو) تنازعوا فى تعيين (الزوج) بأن يريد

حال العقد وذلك لشدة الاقليات عليها فى هذه أكثر من مسألة المصنف لاسنادها المحبة لها فيها (قوله إذا كانت ممن تليق به) أى لأن الرجل إذا كره النكاح قد رضى على حله لأن الطلاق يده بخلاف المرأة ولا عبرة بضياح المال وهو نصف الصداق لأنه داخل عليه بتوكيله ومفهوم قوله ان كانت ممن تليق به أنه ان زوجه مالا تليق به والحال انه لم يعينها له قبل العقد فان النكاح لا يلزم وظاهر كلام المصنف انه لا فرق فى هذه المسئلة بين أن تكون صيغة الزوج لا وكيل زوجى ممن أحببت أنت أو أنا أو زوجى وأطلق وقول الشارح معنى إذا وكل الخ لاشك ان هذا عكس للمسئلة السابقة فى الحكم وفى التصوير فى الجملة أما كون العكس فى الحكم فظاهر وأما فى التصوير فلان للوكيل فى الاولى امرأة وكلت رجلا وهنا للوكيل رجل وكل رجلا فلذا قلنا فى الجملة فإذا كان الرجل وكل امرأة كان عكسا فى الحكم والتصوير حقيقة وإن حمل العكس على هذا صح إلا انه يستثنى ما إذا زوجته الوكيله من نفسها وإلاخير بين الاجازة والرد لأن الوكيل على شئ لا يسوغ له أن يفعله مع نفسه فليس لمن وكل على بيع أو شراء أن يبيع أو يشتري من نفسه (قوله ومن يزوج بولاية الاسلام) أى والمتقى الاعلى والوصى والولى الاسفل على القول بولايته (قوله فرضيت بالقول) أى ان كانت ثيباً أو ما فى حكمها من الابكار السبعة (قوله أو الصمت) أى إن كانت بكرًا ليست من السبعة المتقدمة (قوله يزوجتك بكذا) أى ولا يحتاج لقوله قبلت نكاحك بنفسى بعد ذلك لأن قوله تزجتك فيه قبول قاله الشيخ سالم وبهرام فى كبره (قوله عطف على تزويج) أى عطف مرادف أو تفسير وكان الاولى للمصنف ان يذكر بعد تزويجها من نفسه لأنه تفسير أو مرادف له (قوله وإن استفيد مما قبله) أى وهو قوله تزويجها من نفسه (قوله وقال بل عقدت) أى لك على فلان (قوله إن ادعاء الزوج) أى العمهود وهو الذى عينه الوكيل (قوله فلها ان تزوج غيره) أى فلو صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبله وقال الوكيل بل العزل إنما حصل بعده فحكى ابن بشر فى ايها يصدق قولين والراجح منها ان القول قوله إلا ان يطول ما بين التوكيل وعقد النكاح نحو ستة اشهر والاقبل قولها ويحمل على العزل (قوله بان قال كل منهم أنا الذى أتولاه) هذا محمول على ما إذا فوض أمر العقد لى واحد من اعمامها مثلاً وأما لو عينت واحداً من الإخوة مثلاً فلا كلام لغيره من بقية الاخوة ولا يسوغ له منازعته قاله شيخنا (قوله ولم تعين المرأة) بل قالت كلهم خيار وبركة (قوله نظر الحاكم فيمن يزويجها منه) فيه نظر بل ينظر الحاكم فيمن يراه أحسنهم رأياً من الأولياء فيحكم بانها إنما تزوج بفلان والذى يباشر العقد الولي لأن الحاكم يتولى العقد له كما يوجهه كلام الشارح (قوله وإن أذنت لولين) هذا فرض مثال اذ لو أذنت لاولياء فالحكم كذلك وأما إذا أذنت لولى واحد فى أن يزويجها فقدها على اثنين فلا بد من فسخ نكاح الثانى ولو دخل بها واعلم ان مسئلة ذات الوليين على ثلاثة اقسام وذلك لانها إما ان يعقد لها بزمنين ويعلم السابق أو يحمل أو يزمن واحد فى القسم الاول تكون للاول على التفصيل الذى ذكره المصنف ويفسخ نكاح الاثنين فى القسم الثانى والثالث وما ذكره المصنف من التفصيل فى القسم الاول محله إذا كانت حين عين لها الثانى ناسية للاول أو اتحد اسم الزوجين أو اعتقدت ان الثانى هو الاول فاندفع ما يقال ماذ كره المصنف لا يتصور لأن اشهر القولين لا بد أن يعين لها الزوج وإلا فلها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور هذا التفصيل فيها لأنها تكون للاول مطلقاً لعلها بالثانى وإن لم يعين كل منهما الزوج فلها البقاء على من اختارت البقاء عليه سواء كان الاول أو الثانى من غير نظر لتلذذ من الأول أو الثانى اه عدوى (قوله فمقد لها على الترتيب) أى بدليل قوله

٣٠ - دسوقى - ثانى - كل منهم تزويجها لغير ما يريد الآخر ولم تعين المرأة واحداً والا جيت لما عينته إن كان كفواً كأمير (نظر الحاكم) فيمن يزويجها منه (وإن أذنت) غير المجبرة فى تزويجها (لوليين) معاً أو مترتين (فمقد) لها على الترتيب وعلم الاول والثانى

(ة) هي (لأول) دون الثاني لأنه تزوج (٣٣٤) ذات زوج (إن لم تلذ بها) (الثاني) بمقدمات وطء نفوق (بلا علم) منه أنه ثان

أى ان اتنى تلذده حالة
عسدم علمه بان لم يتلذذ
اصلا أو تلذذ عالما ببينة
على اقراره قبل عقده
فتكون للأول في هاتين
الصورتين وهما منطوق
المصنف ويسخ نكاح
الثاني بلا طلاق وقيل
بطلاق ومفهومه انه لو
تلذذ بها غير عالم بانه ثان
كانت له وهو كذلك (ولو)
تأخر تفويضه أى الاذن
منها له أى لاولى الذى
عقد له أى الثانى فهو مبالغة
فى المفهوم رداعلى من قال
ان فوضت لاحدها بعد
الآخر كانت للأول دون
الثانى ولو دخل وعمل
كونها للثانى ان تلذذ غير
عالم (إن لم تكن) حال
تلذذها (فى عدة وفاة) من
الاول وإلا لم تكن له بل
يفسخ نكاحه وترد للأول
أى لا يكمل عدتها منه
ورثته فهذا شرط فى
المفهوم أيضا فهو شرط
ثان فى كونها للثانى وبقي
شرط ثالث وهو أن لا
يكون الأول تلذذها قبل
تلذذ الثانى وإلا كانت له
مطلقا دون الثانى فهى
لثانى بشروط ثلاثة ان
يتلذذ بها غير عالم بالاول
وان لا تكون فى عدة وفاة

فللول وقوله وعلم الأول والثانى أى بدليل قوله أو جعل الزمن (قوله فلا أول) أى فهى للأول أى
فهى للمقود له أولا (قوله أى وان اتنى الخ) أى ان كان تلذذها فى حال عدم العلم بانه ثان متفيا
(قوله عالما) أى بانه ثان (قوله ببينة الخ) أى وثبت ذلك العلم ببينة على اقراره به قبل التلذذ بان أقر قبل
أن يتلذذ انه يعلم أنه ثان وشهدت عليه البينة بذلك الاقرار ثم تلذذ وأمالو أقر بذلك فقط بعد التلذذ
أى بان أقر بعده أنه يعلم قبله انه ثان فلا تكون الأول لاحتمال كذبه وتكون للثانى ولكنه يفسخ
نكاحه بطلاق عملا باقراره لأنه مختلف فيه والحاصل انه إذا ادعى كل من الزوج الثانى أو الزوجة
بعد التلذذ أو ادعى الولي بعد العقد انه كان عالما عند العقد أو قبله بانه ثان فانه يفسخ النكاح فى المسائل
الثلاث وتكون للأول فيها ان ثبت ذلك العلم ببينة وان لم يثبت ما ذكر ببينة فان كانت الدعوى من
الزوجة أو الولي بما ذكر فلا اثر لها وان كانت من الزوج فسخ نكاح كل من الأول والثانى بطلاق أما
الأول فلا حتمال كذبه وأما الثانى فعصلا باقراره قاله شيخنا (قوله وقيل بطلاق) هذا القول للقورى
قال شيخنا لا يخفى أن هذا هو الظاهر لأنه نكاح مختلف فيه وعليه فلاحط الثانى بدخوله عالما بالأول
كما فى العيار (قوله ومفهومه انه لو تلذذ الخ) المراد بالتلذذ إرخاء الستور وان لم يحصل مقدمات كما هو
ظاهر نصوصهم خلافا للشارح تبعا لحش من أن المراد التلذذ بمقدمات الوطء فما فوقها قاله شيخنا العدوى
(قوله كانت له) أى للثانى لا للأول ولو طلقها الثانى ويلزمه ما اوقعه من الطلاق ويفسخ نكاح
الأول بطلاق لأن ابن عبد الحكم يقول لا تنفوت على الأول بحال (قوله تفويضه) مصدر مضاف
لفعله أى تفويضها له (قوله ردا على من قال الخ) أى وهو الباجى (قوله دون الثانى ولودخل) أى
الثانى بها (قوله ان لم تكن حال تلذذ الخ) يرد على هذا الحل من عقد فى عدة وفاة الأول ووطئ بعدها
فان منطوقه يقتضى انها تكون للثانى مع انه يجب النسخ ويتبادل التحريم لقوله فيما مر بوطء ولو بعدها
فينبغى أن يقرر كلامه بان المعنى ان لم تكن حين عقد الثانى أو تلذذها فى عدة وفاة من الأول لأجل أن
يشمل هذه الصورة تأمل (قوله فى عدة وفاة) بيان لواقع لا للاحتراز اذ لا تكون المدة هنا الا عدة
وفاة لأن الطلاق الواقع من الأول انما يكون قبل الدخول والمطلقة قبل الدخول لعدة عليها ولا
يتأتى أن يكون الأول دخل بها وتكون للثانى (قوله وإلا لم تكن له) أى والا بان تلذذها الثانى فى حال
عدتها من وفاة الأول لم تكن له كالمات الأول عنها قبل دخول الثانى بها ثم دخل بها الثانى بعد موته
وقبل انقضاء عدة الأول فيفسخ نكاحه وترد لأجل عدة الأول كان العقد بعد وفاة الأول أو قبل
وفاته كما أشار له المصنف بقوله ولو تقدم العقد على الأظهر (قوله فهو شرط ثان) أى والأول ان
يتلذذ بها وهو غير عالم بالأول (قوله فان كانت الخ) أشار بهذا إلى ان قول المصنف ولو تقدم
العقد مبالغة فى مفهوم ما قبله وهو الشرط الثانى وقوله فان كانت فى عدة وفاة أى حال تلذذ
الثانى (قوله ولو تقدم الخ) أى هذا إذا تأخر عقد الثانى على موت الأول بل ولو تقدم عقده على
موته فيفسخ نكاح الثانى على الأظهر (قوله على الأظهر) قال ح الايق بقاعدة المؤلف
ان يشير لابن رشد بالفعل بان يقول على ما ظهر لأنه من عند نفسه مقابلا لقول ابن
للواز لا أنه اختيار له من خلاف واجاب الشيخ أحمد الزرقانى بما حاصله انه لما كان ما قاله
ابن رشد هنا لم يخرج عن اطلاقات الاقوال كأنه اختيار من خلاف لأن ابن عبد الحكم يقول
انها للأول مطلقا ولا تنفوت عليه بحال والباجى يقول إذا تقدم التفويض للثانى فهى بالتلذذ مطلقا
ولو فى عدة وفاة الأول (قوله وقال ابن اللواز الخ) * حاصل كلامه ان عقد الثانى للتلذذ بها فى عدة

وفاة

الأول وان لا يتلذذ بها الأول قبل تلذذ الثانى فان كانت فى عدة وفاة فسخ الثانى

(ولو تقدم العقد) له قبل موت الأول ودخل عليها فى المدة (على الأظهر) وقال ابن اللواز يقر نكاحه ولا ميراث لها من الأول

وطى استظهار ابن رشد بتأبد تحريمها عليه (وُفسخ) النكاحان معا (بلاطلاق إن عقداً ٢٣٥) بزمن واحد تحقيقاً أو شكاً دخلاً

وفاة الاول إن كان واقعا بعد وفاة الاول فانه يفسخ وإن كان قبل وفاة الاول فانه يقر ولا ميراث لها من الاول (قوله وطى استظهار ابن رشد بتأبد تحريمها عليه) وترث الاول قال في المقدمات لانها بمنزلة امرأة المفقود فتزوج بعد ضرب الأجل وانقضاء العدة ويدخل بها زوجها فيكشف أنها تزوجت قبل وفاة المفقود ودخلت بعد وفاته في العدة وقد جزموا بتأيد حرمتها ولا فرق بين المسئلتين اهـ * والحاصل أنه ان وقع العقد عليها بعد الوفاة يتأبد تحريمها باتفاق وإن كان قبل وفاة الاول فتأيد تحريمها عند ابن رشد نظرا لوقوع الوطء في العدة لا عند ابن المواز لان العقد وقع على ذات زوج (قوله أو لبينة) أى وكذا يفسخ نكاح الثانى فقط بلاطلاق لاجل بينة شهدت عليه بانه أقر قبل الدخول أنه يعلم أنه ثان والحال أن العقد لهما وقع على الترتيب وعلم الاول والثانى (قوله فانه يفسخ نكاحه بلا طلاق) فيه أنه نكاح مختلف فيه لان بعضهم يقول إنها للثانى ولو مع علمه بالاول قضية ذلك أن يكون الفسخ بطلاق (قوله وترد الخ) وهل يتأبد تحريمها على الثانى اذا وطىء في العدة والحال أنه قد عقد قبل وفاة الاول أم لا لان العقد قد وقع على ذات زوج والظاهر الاول نظرا لوقوع الوطء في العدة كاهو الذى جزموا به في مسألة المفقود كذا قرر وأظنه لم يجز اهـ عدوى (قوله بانه دخل عالما) أى قبل الدخول أنه ثان وقوله لاحتمال الخ الاولى عملا باقراره ويجعل قوله لاحتمال الخ علة لقوله ولا تكون للأول والحال أنه يفسخ نكاح كل منهما بطلاق بائن (قوله مع تحقيق وقوعهما في زمنين) أى وأما مع احتمال اتحاد زمنهما فهو داخل في قوله إن عقدا بزمن فالفسخ للنكاحين بلا طلاق حيثئذ (قوله اذا لم يدخل الخ) هذا التفصيل هو للمعول عليه وهو في مافى الشيخ سالم وشبوح قلا عن الرجرجى خلافا لما فى عقب من فسخ النكاحين مطلقا دخلا أو أحدهما أولم يدخل واحد منهما (قوله وإن ماتت) أى قبل الفسخ لعدم الاطلاع عليه وقوله وجهل الاحق جملة حالية أى والحال انه جهل الاحق بها منهما أى جهل المستحق لهما منها فأفعل ليس على بابه وهو الذى يقضى له بالزوجية لو علم به وهو إما الاول قبل دخول الثانى أو الثانى بعد دخوله (قوله قولان) القول الاول لابن محرز وأكثر المتأخرين واختار التونى الثانى والذى يظهر من كلام بهرام والواق ترجيعه وكان الاولى ان يقول تردد لان هذا تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين وقد علمت ان محل الخلاف اذا كان العقدان مترتبين تحقيقا ولم يعلم السابق منهما وأما ان وقعا في زمن ولو وهما وماتت قبل الفسخ فلا ارث اتفاقا لانه يفسخ بلا طلاق للاتفاق على فساد (قوله الا الصداق) أى وإن كان لها مال غير الصداق وقع الارث في كل منهما (قوله أى فعلى كل واحد منهما مازاد من الصداق على ارثه الخ) أى من التركة وهى مجموع ما خلفت والصداق الذى عليه ولا ينظر للصداق الذى على صاحبه فلو كان مايرته من التركة المذكورة أزيد من صداقتها لا يكون له شيء ولا عليه شيء كما اذا كان مايرته مساويا لصداقتها وإن لم يكن لها مال أصلا غرم الصداق كله وإن كان لها مال وورث منه أقل من الصداق لزمه الزائد من الصداق على مايرته لورثتها فاذا خلفت خمسين وأصدقها أحدهما خمسين وأصدقها الآخر مائة فلا شيء على ذى الخمسين لانها قدر ارثه من مجموع صداقتها وما خلفته ويفرم صاحب المائة خمسة وعشرين لان ما خلفته مع صداقة مائة وخمسون يرث من ذلك خمسة وسبعين حيث لا ولد وزيادة صداقه على ارثه خمسة وعشرون * والحاصل ان القول الاول يقول بالارث من مالها كان قليلا أو كثيرا ويدفع الصداق ويرث منه قليلا أو كثيرا حتى لو لم يكن لها مال أصلا يلزم كلامهما كما لا لورثة لاقراره بوجوده عليه فاذا لم يكن لها مال الا الصداق وقع الارث فيه (والإله) نقل الارث بل بعده (فراثة) أى فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه ان لو كان يرث حق انه اذا لم يكن لها الا الصداق غرمه للورثة ولا ارث لها فيه

أو أحدهما أولا (أولبينة) شهدت على الثانى باقراره (بعلمه) قبل الدخول (أنه) ثان (فانه يفسخ نكاحه بلا طلاق وترد للأول بعد الاستبراء (لا إن أقر) الثانى بعد الدخول بانه دخل عالما بانه ثان فيفسخ نكاحه بطلاق بائن لاحتمال كذبه وأنه دخل غير عالم ويلزمه جميع الصداق ولا تكون للاول (أو جهل الزمن) أى جل تقدم زمن عقد أحدهما على زمن عقد الآخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسخ النكاحان بطلاق اذا لم يدخل أو دخلا ولم يعلم الاول والا كانت له فان دخل واحد فقط فهي له ان لم يعلم انه ثان (وإن ماتت) بعد ان دخلا معا في مسألة جهل الزمن (و جهل الآخر) بها منهما (ففى) ثبوت (الارث) لهما معا ميراث زوج واحد يقسم بينهما لتحقيق الزوجية والشك انما هو في تعيين المستحق وهو لا يضر وهو الرجرجى ولا وجه لترجيح غيره وعدم ارث واحد منهما نظرا الى ان الشك في تعيين المستحق كالشك في السبب (قولان وطى) القول بثبوت (الارث فالصداق)

يلزم كلامهما كما لا لورثة لاقراره بوجوده عليه فاذا لم يكن لها مال الا الصداق وقع الارث فيه (والإله) نقل الارث بل بعده (فراثة) أى فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه ان لو كان يرث حق انه اذا لم يكن لها الا الصداق غرمه للورثة ولا ارث لها فيه

فمن لم يزد الصادق على ارثه فلا شيء عليه ولا يأخذ مازاد على صدقه من الارث ان لو كان يرث وهو محل اختلاف القولين أى انه اذا زاد ما يرثه على صدقه فعلى القول بالارث له الزائد وعلى القول بعدمه لا يأخذ (وان مات الرجلان) أو أحدهما قبلها مع جهل الاحق منهما (فلا يرث) لهما بينهما (ولا صدق) (٢٣٦) لهما عليهما ماتا أو على أحدهما ان مات فقط (وأعدلية) (أحدى بينتين) (متناقضتين)

الالصادق فانه يرث منه بخلاف القول الثاني فانه اذا لم يكن لهما مل غرم الصادق بتمامه ولا يرث وان كان لهما مل فان كان ما يرث منه أزيد من الصادق أو مساويا له فلا شيء له ولا عليه وإن ورث منه أقل من الصادق غرم مازاد من الصادق (قوله فمن لم يزد الصادق على ارثه) أى بان كان ارثه أزيد من الصادق أو مساويا له (قوله وهو محل اختلاف القولين) حاصله أن القولين متفقان على عدم أخذ شيء حيث كان الارث أقل من الصادق أو مساويا له أما على الاول فلانه اذا كان الصادق قدر الميراث فيتقاصان فيهما وان كان ميراثه أقل من الصادق فانهما يتقاصان في قدر الميراث ويدفع للورثة ما زاد من الصادق على ميراثه وأما على القول الثاني فظاهر أنه لا يأخذ شيئا لان من عليه الغرم له الغنم وهو لاصدق عليه في هاتين الحالتين فلا يأخذ شيئا ويختلف القولان حيث كان ارثه زائدا على صدقه فله أخذ الزائد على القول الاول دون الثاني * واعلم أن محل الخلاف في لزوم غرم الصادق أو زائده اذا ادعى كل واحد أنه الاول والا فلا غرم لشيء اتفاقا (قوله أو على أحدهما ان مات فقط) وذلك لان سبب الارث والصدق الزوجية ولم تثبت لاناشك في زوجية كل منهما * والحاصل ان الفرق بين موته وموتها ان الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وفي موتها لا يمكنها تحقيقها على كل منهما إذ لا تزوج المرأة باثنين ولم يتعين واحد تدعى عليه (قوله وأعدلية إحدى بينتين الخ) أى كالأوقام أحدهما بينة ان نكاحه سابق ونكاح غيره لاحق وأقام غيره بينة على عكسه وكانت إحداها أعدل من الأخرى فان زيادة العدالة كغيرها من المرجحات الآتية في باب الشهادة غير معتبرة هنا ولو صدقتها المرأة لقيام زيادة العدالة مقام شاهد وهو ساقط في النكاح دون غيره وحينئذ فتسقط البينتان لتناقضهما وعدم مرجح وحينئذ فيقيد قوله فيما يأتي في الشهادات وبمزيد عدالة بغير النكاح (قوله ولو صدقتها المرأة) رد بلو قول أشهب من اعتبارها اذا صدقتها المرأة (قوله وبدأ بنكاح السر) أى بحكمه حيث قال وفسخ ان لم يدخل ويطل وقوله وفي ضمنه معناه أى معنى نكاح السر لان قوله موسى بكنمه عن امرأة أو منزل أو أيام هو معنى نكاح السر (قوله وفسخ موسى بكنمه) لا يخفى ان بكنمه نائب الفاعل فهو عمدة لا يحذف الا ان يقال انه حذف الجار ثم المضاف فاتصل الضمير واستتر في عامله وانما فسخ لان الكتم من أوصاف الزنا فلما كان نكاح الموصى بكنمه شبيها بالزنا ففسخ قاله شيخنا (قوله عن امرأة الزوج) أى القديعة (قوله والموصى الخ) جملة حالية (قوله الواو للحال وان زائدة) أى والحال ان الموصى بكنمه الشهود وهذا جواب عما يقال ان المتبادر من المصنف ان الواو للمبالغة وان المعنى هذا اذا كان المتواصى بكنمه الزوجة أو وليها أو هما معا بل ولو كان المتواصى بكنمه الشهود فقط وهذا لا يصح لانه اذا كان المتواصى بكنمه الزوجة أو الولي أو هما لم يكن نكاح سر لان نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنمه عن امرأته أو عن جماعة (قوله اذا لم يكن الكتم خوفا من ظالم) أى يأخذ منه مالا وقوله أو نحوه أى كالسحر فالوصية على الكتم خوفا من ذلك لا تنضر (قوله أو اتفق الزوجان والولي على الكتم) أى وهكذا لو أوصى الزوج الولي والزوجة معا أو أحدهما على الكتم لم ينضر (قوله على الكتم) أى على كتمه عن امرأة الزوج أو عن جماعة (قوله وأجيب الخ) هذا مرتبط بقوله الواو للحال وان زائدة فهو جواب ثان

بأن تشهد واحدة منهما لأحدهما انه أحق لسبق نكاحه وشهدت الأخرى فلا تنظر بعكس ذلك واحداهما أعدل من الأخرى أو فيها مرجح من المرجحات فزيادة الترجيح (ملغاة) لا يرجح بها (ولو صدقتها المرأة) لقيام الزيادة مقام شاهد وهو ساقط في النكاح وتسقط البينتان لتناقضهما وأما غير النكاح كالبيع فيعتبر * ولما كان النكاح الفاسد بالنسبة للفسخ وعدمه ثلاثة أقسام ما يفسخ قبل الدخول وبهذه ان لم يطل وما يفسخ قبل الدخول لا بهذه وما يفسخ أبدا شرع في ذكرها على هذا الترتيب وبدأ بنكاح السر وفي ضمنه معناه فقال (وُفسخ) نكاح (موصى) بكنمه عن امرأة الزوج حالة العقد أو قبله والموصى بالكسر هو الزوج وحده أو مع زوجته الجديدة والموصى بالفتح هم الشهود خاصة فقوله (وان بكنم شهود) الواو للحال وان زائدة فلو حذفها كان

وحاصله

أخصر وأوضح لان نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنمه عن زوجته أو عن جماعة ولو

أهل منزل كما يأتي اذا لم يكن الكتم خوفا من ظالم أو نحوه أو ما إساء الولي فقط أو الزوجة فقط أوهما الشهود دون الزوج أو اتفق الزوجان والولي على الكتم دون إساء الشهود لم ينضر وكذا اذا حصل الإساء بكنم الشهود بعد العقد وأجيب بأن مصعب المبالغة قوله

وحاصله أنا نجعل الواو في قوله وان بكنتم شهود له بالغة لكن مصعب البالغة ليس قوله بكنتم شهود بل قوله عن امرأة وحينئذ فالمعنى وفسخ نكاح موصى بكنتم هذا إذا أوصى الشهود بكنتم دائماً عن كل أحد بل وان أوصى الشهود بكنتم عن امرأة الزوج أو عن أهل منزل أو مدة أيام هذا وقد تبع الشارح فيما قاله الواق بناء على أن ما أوصى بكنتم غير الشهود ليس بنكاح سر واستدل عليه بقوله ابن عرفة نكاح السر باطل والمشهور أنه ما أمر الشهود حين العقد بكنتم وفيه نظر والصواب ابقاء عبارة المصنف على ظاهرها وان استكنام غير الشهود نكاح سر كما التوضيح عن الباجي ومثله في ح ونص الباجي ان اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعلموا البيئة بذلك فهو نكاح سر اه وفي المغونة إذا تواصوا بكنمان النكاح بطل العقد خلافاً للشافعي وأبي حنيفة اه بن وذكر شيخنا المدوي ما حاصله الأولى ابقاء كلام المتن على ظاهره وان المعنى وفسخ موصى بكنتم هذا إذا كان المتواصى بكنتم الشهود والزوجة والولي بل ولو كان المتواصى بكنتم الشهود فقط دون الزوجة والولي أى والذي يوصى بكنتم هو الزوج فقط أو هو مع الزوجة فالمدار على إصاء الشهود بالكنتم أوصى غيرهم أيضاً أولاً وعلى كون الموصى بالكنتم هو الزوج سواء انضم لذلك أمر غيره أم لا فلو استكنمت الزوجة والولي الشهود دون الزوج لم يؤثر شيئاً واتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك فكذلك * والحاصل ان في نكاح السر طريقتين طريقة الباجي وهى أن استكنتم غير الشهود نكاح سر أيضاً كما لو تواصى الزوجان والولي على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك ورجحها البدل الترافى بن وطريقة ابن عرفة ورجحها الواق وج وهى ان نكاح السر ما أوصى الشهود على كتمه أوصى غيرهم أيضاً على كتمه أم لا ولا بد ان يكون الموصى الزوج انضم له أيضاً غيره كالزوجة أم لا وكلام المصنف ممكن تشبته على كل من الطريقتين فيحتمل ان المعنى وفسخ موصى بكنتم هذا إذا كان المتواصى بكنتم الزوجة أو الولي أوهما معا بل ولو كان المتواصى بكنتم الشهود وهى طريقة الباجي ويحتمل وفسخ موصى بكنتم هذا إذا كان المتواصى بكنتم الزوجة والولي والشهود بل ولو كان المتواصى بكنتم الشهود فقط وهى طريقة ابن عرفة (قوله عن امرأة) ظاهره امرأة الزوج أو غيرها وهو ظاهر ما حكاه المصنف عن الواضحة وفي كلام ابن عرفة امرأة له (قوله مدة أيام) أى ثلاثة فأكثر كما رواه ابن حبيب (قوله مقابل) أى المذهب حيث عبر بأيام ولم يعبر بيومين كما قال اللخمي وقد يقال يمكن أن الجمع في أيام في كلام المصنف لما فوق الواحد فيكون موافقاً للخمى لا لما رواه ابن حبيب فتأمل (قوله أى انتفيا معا) أشار الى أن الواو بمعنى مع وان التفى منصب على المجموع فيصدق بالصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أو دخل ولم يطل) أى ففى هاتين الحالتين يفسخ بطلاق لأنه مختلف فيه لأن الشافعي وأبا حنيفة يريان جوازه وه قال جماعة من أصحاب مالك (قوله لم يفسخ) أى على المشهور خلافاً لابن الحاحب حيث قال يفسخ بعد البناء ولو طال (قوله وهو) أى الطول بالعرف ما يحصل الخ (قوله وعوقبا) أى الزوجان ظاهره وان لم يحصل دخول لارتكابهم العصيان لكن قال ابن ناجي ان المعاقبة إنما تكون بعد الدخول وان لم يحصل ففسخ بان طال الزمان فتقيد الشارح بالدخول تبعاً له (قوله ولم يعذرا) أى والحال انهما لم يعذرا بجهل فان عذرا بالجهل لم يعاقبا وقوله ولم يكونا الخ أى والحال انهما لم يكونا مجبورين اما ان كانا مجبورين فالذى يعاقب وليهما (قوله والشهود) الأرجح فيه النص على أنه مفعول معه لضعف رفعه عطفاً على ضمير الرفع لعدم الفصل وكلام الشارح يؤذن انه مرفوع (قوله كذلك) أى إن حصل دخول ولم يعذرا بجهل ولم يكونا مجبورين على السكتان (قوله وجوبا) إنما قال ذلك لانه يوم ان هذا النكاح لما كان

(عن امرأة) للزوج. يتعلق بكنم وظاهره ولومع إظهاره لامرأة أخرى وهو ظاهر غيره أيضاً (أو) موصى بكنتم عن أهل (منزل) دون غيرهم (أو) بكنتم مدة (أيام) معينة اللخمي اليومان كالأيام وظاهر كلام المصنف ان كلام اللخمي مقابل ومحل التسخ (إن لم يدخل ويطل) أى ان انتفيا معا بان لم يدخل أو دخل ولم يطل فان دخل وطل لم يفسخ واستظهر ان الطول هنا بالعرف لا بولادة الأولاد وهو ما يحصل فيه الظهور والاشتهار عادة (وعوقبا) أى الزوجان ان دخلا ولم يعذرا بجهل ولم يكونا مجبورين والا فوليها (و) عوقب (الشهود) كذلك وأشار للقسم الثاني وهو ما يفسخ قبل الدخول فقط بقوله (و) فسخ نكاح (قبل الدخول) فقط (وجوبا) ان وقع (على) شرط (أن لا تأتيه) أو بأنهما (إلا) نهراً) أو ليلاً أو بعض ذلك

ويثبت بالدخول ويسقط الشرط ولها مهر المثل لما في هذا الشرط من التأثير في الصداق لأنه يزيد وينقص لذلك (أو) وقع (بخيار) يوماً أو أكثر (لأحدهما) أو لهما (أو غير) إلا خيار المجلس فيجوز اتفاقاً أو على المتمد ويثبت بعد الدخول بالمسمى إن كان والاقتصاد المثل ومثله يقال في قوله (أو) (٢٣٨) وقع على إن لم يأت بالصداق (أو بعضه) لكذا (آخر الشهر) فلا نکاح بينهما (وجاء به)

قبل الأجل أو عنده فإن لم يأت به إلا بعد انقضاء الاجل أو لم يأت به أصلاً فسخ قبل الدخول وبعده وعطف ما فسد لصداقه على ما فسد لعقده بقوله (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (١٠) أي نکاح (فسد لصداقه) إما لكونه لا يملك شرعاً كخمر وخنزير أو يملك ولا يصح بيعه كابق (أو) وقع (على شرط يناقض) (المقصود من العقد) (كان لا يقسم) لها في البيت مع زوجة أخرى (أو) شرط ان (يؤثر عليها) غيرها كأن يجعل لغيرها ليلتين ولها ليلة أو شرط ان لا ميراث بينهما أو نفقة معينة كل شهر أو يوم أو ان نفقتها عليها وعلى أبنائها وشرطت عليه ان ينفق على ولدها أو على أن أمرها بيدها أو شرطت زوجة الصغير أو السفية أو العبد أن نفقتها على الولي أو السيد فان النكاح يفسخ في الجميع قبل الدخول ويثبت بعده بمهر التسلل ويلغى الشرط كما قال (والتي)

بعض بالدخول ويكون الفسخ فيه استحباباً يدفع ذلك التوهم بقوله وجوبا (قوله ويثبت بالدخول) أي عند ابن القاسم وهو المتمد خلافاً لمن قال يفسخ ولو دخل (قوله ولها مهر المثل) أي لا المسمى وإن كان فاسداً لعقده والقاعدة أن ما فسد لعقده يعض بالدخول بالمسمى لأن محلها مالم يؤثر الشرط الموجب لفساد العقد خلافاً في الصداق والا مضي بعد الدخول بصداق المثل (قوله لأنه يزيد الخ) أي لأنه إن كان الشرط منه كان الصداق كثير أو ان كان منها كان قليلاً لقوله لذلك أي لأجل ذلك شرط (قوله أو غير) أي سواء كان والياً أو أجنبياً (قوله الا خيار المجلس الخ) بحث فيه بعضهم بان اشتراطه في البيع يفسده فاولى النكاح بل البيع أولى بالصحة لأن الخيار عهد فيه واجاب بان النكاح مبني على الكرامة فتسومح فيه مالا يتسامح في غيره ~~تنبية~~ لا ارث في النكاح بخيار إذا حصل الموت قبل الدخول بخلاف المقتات عليها فانها ترثه وإن كان لها الخيار لأن الخيار لها من جهة الشرع لا من جهة المتعاقدين كما هنا ذكره خش في كبره (قوله أو وقع الخ) أي كما لو قال الولي زوجتك موكلتي بصداق قدره كذا تأتي به آخر الشهر فإن لم تأت به فيه فلا نكاح بيننا فقال قبلت النكاح على ذلك (قوله وجاء به قبل الاجل أو عنده) أي يفسخ قبل الدخول لا بعده على المشهور فيهما وقيل يفسخ فيهما أبداً دخل أو لم يدخل وفي قول مالك يفسخ دليل على انعقاد ذلك النكاح وعليه فهم اللخمي والاكثر المدونة وفيهما بعضهم على أنه منحل وإنما ينعقد عند مجيء الاجل وهو غير صحيح قاله شيخنا (قوله وعطف ما فسد الخ) أي قوله وما فسد لصداق عطف على موسى بكنتم شهدوا الأحسن انه عطف على قوله على أن لا تأتيه الخ أي وفسخ قبل الدخول على شرط أن لا تأتيه وفسخ قبل الدخول نكاح فسد لصداقه كما يشير لذلك الشارح (قوله أو على شرط الخ) عطف على قوله على أن لا تأتيه الا نهارة لأنه مما فسد لعقده وأعاد العامل وهو على الابد (قوله يناقض المقصود) أي ويلزم من ذلك ان العقد لا يقتضيه (قوله كأن لا يقسم) أي كشرط ان لا يقسم لها (قوله على ولدها) أي من غيره أو على أمها أو اختها (قوله كحسن الخ) أي كشرط حسن العشرة واجراء النفقة وان لا يضربها في عشرة وكسوة (قوله كالنكاح الخ) السكاف بمعنى مثل نائب فاعل فسخ ومطلقاً حال أي فسخ مثل النكاح لاجل حالة كون ذلك النكاح مطلقاً أي مدخولاً فيه أو غير مدخول فيه * فان قلت المراد بشبه النكاح لاجل قلت المراد بشبهه مالم يصرح فيه بالتأجيل كأن يعلم الزوج الزوجة عند العقد أنه يفارقها عند سفره كما في تزويج أهل الموسم من مكة * والحاصل ان النكاح لاجل له صورتان الأولى زوجتي بنتك عشر سنين بكذا والثانية زوجتي بنتك مدة اقامتي في هذا البلد فإذا سافرت منه فارقها فالعقد فاسد فيهما وفسخ أبداً (قوله عين الأجل) أي كأن تزوجك سنة كذا أو شهر كذا بصداق قدره كذا وقوله أولاً كأن تزوجك سنة أو شهراً بكذا وظاهر المصنف كالمدة وغيرها كما لابن عرفة قرب الاجل أو بعد بحيث لا يدركه عمر أحدهما وظاهر كلام أبي الحسن ان الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمرهما لا يضر بخلاف ما يبلغه عمر أحدهما

فيضر

الشرط المناقض بعد الدخول في جميع ما مر واحترز بالشرط المناقض عن المكروه وهو ما لا يقتضيه

العقد ولا ينافيه كأن لا يسرى عليها أو يتزوج عليها ولا يخرجها من مكان كذا أو من بلدها فلا يفسخ قبل ولا يمد ولا يلزم الوفاء به وإنما يستحب وإنما كره لما فيه من التحجير ومن الجائز وهو ما يقتضيه العقد ولو لم يذكره كحسن العشرة واجراء النفقة فان وجوده وعدمه صواب وأما القسم الثالث وهو ما يفسخ مطلقاً بقوله (و) فسخ النكاح (مطلقاً) قبل الدخول وبعده (كالنكاح لاجل) عين الأجل أولاً

وهو المسمى بنكاح النعثة ويفسخ بغير طلاق وقيل به ويعاقب فيه الزوجان على الذهب وتيل بخدان وحقيقة نكاح النعثة الذي يفسخ ابدا ان يقع العقد مع ذكر الأجل للمرأة أو ولها واما إذا لم يقع ذلك في (٢٣٩)

فيصر (قوله) وهو المسمى بنكاح النعثة قال المازري قد تقرر الاجماع على منه ولم يخالف فيه الاطائفة من المعتدلة وما حكى عن ابن عباس من أنه كان يقول بجوازه فقد رجح عنه (قوله) ويفسخ بغير طلاق) أي وعليه المسمى ان دخل لان فساد لعقده وقيل صدق التل لان ذكر الاجل أثر خلا في الصداق واختار اللخمي الاول والقول بان الفسخ بلا طلاق ناظر الى أن الخلاف الموجود في المسئلة غير معتبر لخالفته الاجماع والقول بانه بطلاق ناظر لوجود الخلاف في الجملة وان كان غير قوي والمعتمد القول الاول (قوله) ويعاقب فيه الزوجان على المذهب) أي ويلحق فيه الولد بالزوج ولا يبايع الحاكم بغيرهما مبلغ الحد (قوله) وقيل بخدان) أي وهو ضعيف (قوله) فانه لا يضر) هذا هو الراجح كما يفهم من اقتصار عيج وجده عليه وان كان بهرام صدر في شرحه وفي شامله بالفساد اذا فهمت منه ذلك الامر الذي قصده في نفسه فان لم يصرح للمرأة ولا لولها بذلك ولم تفهم المرأة ما قصده في نفسه فليس نكاح متعة اتفاقا فلاقسام ثلاثة (قوله) فرضيت هي) أي اذا كانت غير مجبرة وقوله أو ولها أي اذا كانت مجبرة (قوله) قدم فيه الاجل) أي على الوطء (قوله) وجعل ذلك اللفظ هو الصيغة) أي وأما لو قال الزوج ذلك لها أو لولها على سبيل الوعد فانه لا يضر (قوله) وهل الفسخ) أي لكل نكاح فاسد سواء كان فساد لعقده أو لصداقه (قوله) بعقده) أي يحصل بعقد النكاح الفاسد ووطئه وقوله ام لا أي او يحصل بوطئه فقط (قوله) وهل فيه الارث) أي وهل يحصل به اي بالنكاح الفاسد الارث (قوله) وهو طلاق) اشارة لقاعدة كلية قائلة كل نكاح فاسد مختلف في فساد فان فسخته يكون طلاقا أي ان الفسخ نفسه محكم عليه بانه طلاق أي يكون طلقة بائنة سواء لفظ الحاكم أو الزوج بالطلاق أولا (قوله) اي الفسخ) أي للنكاح الفاسد كان فساد لعقده او لصداقه وقوله ان اختلف فيه أي في صحه وفساده لافي جوازه وعدم جوازه اذا قائل بجواز نكاح الشغار وإنكاح العبد (قوله) ولو خارج المذهب) أي ولو كان الخلاف خارج المذهب بان كان مذهبا يقول بعدم الصحة ومذهب غيرنا يقول بالصحة ولو بعد العقد وان لم يجز ابتداء (قوله) ولا بد) أي في نكاح المختلف فيه من حكم حاكم به كذا قال الشارح تبعا لعقب قال بن وهو غير صحيح ل لا يحتاج لحكم الحاكم الا اذا امتنع الزوج كإفح ونصه والظاهر أن فسخ النكاح الفاسد لا يفتر الى حكم حاكم قال في المدونة في النكاح الذي عقده الاجني مع وجود الولي واراد الولي فسخته قال ابن القاسم واذا اراد الولي ان يفرق بينهما فعند الحاكم الا ان رضى الزوج بالفراق دونه ثم نقل عن اللخمي مثله من أن تفاسخهما يكفى ومن وقت الفاسخة تكون العدة اهـ والحاصل أن محل الاحتياج لحكم الحاكم بالفسخ اذا حصل نزاع فان تراضيا على الفسخ لم يحتج لحكم ويكفى قول الزوج طلقها أو فسخت نكاحها (قوله) فهو بائن) أي وحيث حكم الحاكم به فهو بائن واما إذا أوقعه الزوج من غير حكم فهل يكون بائنا كالحكم وهو ما ارتضاه شيخنا العدوي قائلا لأن الرجعي إنما يكون في نكاح صحيح لازم أو يكون رجعيا وهو ما ذكره السيد البليدي في حاشيته على عقب قائلا وفائدة ارتداد طلاق ثان عليه وان لم يكن له عليها رجعة (قوله) فان عقد عليها شخص) أي فان فرقنا بينهما وعقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ أي وقبل فسخ الزوج لأنه كطلاقه وقوله لم يصح أي ولو كان عقده عليها بعد التفرقة بمدة طويلة وقوله لو عقد عليها شخص أي غير الزوج الأول وأما لو جدد الزوج الأول عليها عقدا فهو صحيح قطعا لأنه امتراض على فسخ الأول أو تصحيحه وانظر هل يلزم طلقة نظرا للعلة الأولى أو لا تأمل (قوله) والتحريم بعقده) أي فيمن تحرم بالعقد وهي الام

العقد ولم يلزمها الزوج بذلك وانما قصده في نفسه وفهمت المرأة أو ولها للفرقة بعد مدة فانه لا يضر وهي فائدة تنفع المتغرب (أو) قال لها (إن مضى شهر) فأننا تزوجك (فرضيت هي أو ولها وجعلنا ذلك اللفظ هو الصيغة بحيث لا يأتفان غيره فيفسخ مطلقا لأنه نكاح متعة قدم فيه الأجل ولا تكلم على ما يفسخ مطلقا وما يفسخ في حال دون حال كان القسام مظنة اسئلة أربعة وهي هل الفسخ بطلاق أم لا وهل التحريم بعقده ووطئه أم لا وهل فيه الارث أم لا وإذا فسح فهل للمرأة شيء من الصداق أم لا فاجاب عن الأول بقوله (وهو) أي الفسخ (طلاق) إن اختلف فيه بين العلماء ولو خارج المذهب حيث كان قويا بان قيل بصحته بعد العقد وان لم يجز ابتداء كما في الشغار اذا لا قائل بجوازه ابتداء ولا بد من حكم حاكم فهو بائن لارجعي فان عقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ لم يصح لأنها زوجة وقوله (كحريم) محج أو همرة من احد الثلاثة (وشغار) أي صريحه وهو البضع بالضع

مثالان للختلف فيه واجاب عن السؤال الثاني بقوله (والتحريم) في المختلف فيه يقع تارة (بعقده) كالزوج محرم مثلا ففسخ نكاحه قبل الدخول بها فانه محرم عليه نكاح امها دون بنتها لأن العقد

على البنت يحرم الام (و) تارة يقع (ووطئه) فيما يحرم وطؤه أو التلذذ بمقدّماته كالزوج المحرم امرأته فدخل بها ففسخ فانه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبله لم يحرم عليه فالخامس ان المختلف فيه كالصحيح وأجاب عن الثالث بقوله (وفيه) أى في المختلف فيه (الإرث) إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ (٢٤٠) دخل بها أو لم يدخل فان فسخ قبل الموت فلا إرث ولو دخل أو

وقوله ووطئه أى فيمن تحرم بالوطء ومثله التلذذ أى وهى البنت وبهذا التقرير علم أنه لا يستغنى عن قوله ووطئه بقوله بعقده لأن لكل واحد منهما موضوعا (قوله) فالخامس ان المختلف فيه كالصحيح (أى وحينئذ فالعقد الفاسد المختلف فيه يحرم النكاح على أصوله وفصوله ويحرم عليه أصولها لأن العقد على البنات يحرم الامهات ولا يحرم عليه فصولها لأن العقد على الامهات لا يحرم البنات (قوله) الانكاح المريض فلا إرث فيه (أى إذا مات أحدهما قبل الفسخ ولو بعد الدخول (قوله) وان كان مختلفا في فساد) أى لأن مذهب الشافعى صحته وذهبنا أنه فاسد بفسخ قبل الدخول وبهذه إلا ان يصح المريض منهما فلا يفسخ (قوله) ادخال وارث (أى وقد نعى النبي صلى الله عليه وسلم عنه والأصل في النهى الفساد وقوله ادخال وارث أى وهذا متحقق إذا مات المريض أو الصحيح (قوله) ومثله نكاح الحيار (أى فانه لا إرث فيه إذا حصل الموت قبل الدخول وقبل الفسخ وأما لو حصل دخول فقد لزم (قوله) وعطف على كحرم الخ) انما جعله عطا عليه لأن انكاح العبد والمرأة فيه الإرث ولو جعله عطا على المريض لاقتضى أنه لا إرث في انكاحهما وهو قول ضعيف لا يصح وكان من حق المصنف ان يقدم قوله وانكاح العبد بعد قوله وشعار لأن انكاح العبد والمرأة من جملة المختلف فيه الذى يفسخ بطلاق فاعل ناسخ المبيضة أخره عن محله كذا قال المواق وابن غازى وعبى قال بن وفيه نظر والظاهر أن قوله وانكاح العبد بالنصب عطا على قوله الانكاح المريض وكأنه اعتمد قول أصبغ كما اعتمده ابن يونس ونصه ما عقده العبد على ابنته أو على غيرها أو عقدته المرأة على بنتها أو بنت غيرها أو على نفسها يفسخ قبل البناء وبعده وان ولدت الأولاد أجازته الولي أولا بطلقة ولها المسمى ان دخل أصبغ ولا إرث فيما عقدته المرأة والعبد وان فسخ بطلاق لضعف الاختلاف فيه وفي التوضيح أيضا أصبغ ولا ميراث في النكاح الذى تولى العبد عقدته وان فسخ بطلقة لضعف الاختلاف فيه اه قد اعتمد قول أصبغ رحمه الله (قوله) وان اتفق على منعه (أى والعبد وان لم يقل أحد بجواز ولايته إلا انه قيل بصحتها بعد الوقوع (قوله) بل بلا طلاق الخ) أى بل فسخه ملتبس بعدم الطلاق (قوله) وان عبر (أى الزوج) (قوله) ولا يحتاج لحكم الخ) أى بخلاف المختلف فيه فانه يحتاج للحكم ان حصل تنازع واما ان تراضيا عليه فلا يحتاج لحكم ويكفى فسخ الزوج له بقوله طلقته أو فسخت نكاحك كما مر (قوله) وحرم وطؤه (يعنى ان العقد في النكاح التفق على فساد لا ينشر الحرمة بل انما ينشرها الوطء ان درأ الحد كان يجهل الحكم في الخامسة وأما لو علم الحكم كان زنا فيجد ولا يكون وطؤه ناشر للحرمة اذ لا يحرم بالزنا حلال على المتعمد ومقدمات الوطء كالوطء فاذا عقد على خامسة جاهلا للحرمة حل له ان يتزوج بامها وبنتها ولا يحرم على أصوله وفصوله ولا اثر للعقد فان وطئها أو تلذذ بها نشر الحرمة ويحرم عليه أصولها وفصولها وتحرم على أصوله وفصوله (قوله) وما فسخ بعده (أى سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا في فساد) (قوله) ويكون الخ) أى لأن ما فسد لصدقه فقط يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل كما مر (قوله) وسقط بالفسخ قبله (هذا إشارة لقاعدة كلية قائلة كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه كان الفساد لعقده أو لصدقه أو لها فليس الفسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل البناء في النكاح الصحيح) (قوله) ان فسد لصدقه مطلقا) هذا التفصيل راجع لقوله

كانت العدة باقية لأنه طلاق بأن كانت قد تقدم (إلا) نكاح المريض (فلأرث فيه وان كان مختلفا في فساد مات المريض أو الصحيح لأن سبب فساد ادخال وارث ومثله نكاح الحيار لا إرث فيه لأنه لما كان منجلا كان كعدم وعطف على كحرم قوله (وإن نكاح العبد) بأن تولى عقد امرأة (والمرأة) بان عقدت على نفسها أو غيرها فهو من المختلف فيه لكن قال المصنف لا أعلم من قال بجواز كون العبد وليا بخلاف المحرم وانكاح المرأة نفسها فانه لا يحنف في وجوب بان الكلام في المختلف في صحته وفساده وان اتفق على منعه ابتداء كالشغار وعطف على قوله اختلاف فيه قوله (لا) (إن) (اتفق على فساد فلا طلاق) (أى ليس فسخه طلاقا بل بلا طلاق وان عبر فيه بالطلاق ولا يحتاج لحكم انعقاده (ولا) إرث) فيه ان مات أحدهما قبل الفسخ (كخامسة) مثال للتفق عليه وكأم زوجته وعمتها وخالتها (وحرمة وطؤه) وكذا مقدماته فاحترز بقوله

(فقط) عن العقد وأجاب عن السؤال الرابع بقوله (وما فسخ بعده) أى بعد البناء ولا يكون فساد إلا لعقده أو لعقده وكذا وصدقه معا (فالمسمى) واجب للمرأة ان كان حاللا (وإلا) يكن فيه مسمى كصريح الشغار أو كان حراما كخمر (فصدائق المثل) واجب عليه (وسقط) كل من المسمى وصدائق المثل (بالفسخ قبله) أى قبل الدخول ولو مختلفا فيه وكذا بالموت قبله ان فسد لصدقه

مطلقاً أو فسد لعمده وانفق عليه كسكاح النعمة أو اختاف فيه أو أثر خلا في الصداق كالحال أو على حرية ولد الأمة أو على أن لا ميراث بينهما إن لم يؤثر فيه كسكاح المحرم ففيه الصداق (إلا نكاح الدرهمين) مراده به ما نقص عن (٢٤١) الصداق الشرعي وأبى الزوج

من أنماها (فخصمها)
واجب عليه بالنسخ قبله
وكذا لو ادعى الزوج الرضاع
وانكحته الزوجة فيفسخ
ولها قبل البناء نصف
الصداق (كطلاقه) تنبيه
تام أى إن اطلاق الزوج
اختياراً في النكاح الفاسد
المختلف فيه كفسخه فإن
طلق بعد البناء ففيه
المسمى وإن كان والافساق
المثل وإن طلق قبله فلا
شئ فيه الانكاح
الدرهمين ويلحقه الطلاق
وأما المتفق على فساد فلا
يلحقه فيه طلاق ولها
المسمى بالدخول ولاشئ
فيه قبله (وتعاض) وجوباً
بالاجتهاد للمرأة (الملتذد)
بها) من غير وطء ولو في
المتفق على فساد في الفسخ
والطلاق (ولو في) زوج
(صغير) عقد لنفسه بغير
إذن وليه (فسخ عقده)
وأجازته أى إن الشارع
جعل له ذلك لينظر له في
الأصاح فإن استوت
المصلحة خير (فلا مهر)
ولو أزال بسكاتها أو وطء
كالعدم قل إن عبد السلام
يذني إن يكون في البكر
ماشأها (ولا عدة) عليها
بخلاف لومات قبل الفسخ
فعلها عدة الوفاة ولو لم يدخل

وكذا بالموت قبله فهو مختص بالموت قبل الدخول ولا يرجع لافسخ قبله (قوله مطلقاً) أى سواء
كان متفقاً على الفساد به كالحجر أو كان مختلفاً فيه كالأبق (قوله كسكاح النعمة) أى ونكاح المرأة
على عمتها أو خالتها (قوله فإن لم يؤثر فيه) أى فإن كان مختلفاً فيه ولم يؤثر فيه (قوله فخصمها) هذا
أحد قولين مشهورين والثاني لا يلزمه شئ والأول نقله الباجي عن محمد وجماعة من أصحابنا والثاني
نقله الجلاب عن ابن محرز وجماعة من التأخرين وصوب القاسبي الأول وابن الكاتب الثاني قال
طفي وإنما اقتصر المصنف على القول الأول لقول التيطلي أنه قال به غير واحد من القرويين
(قوله ولها قبل البناء نصف الصداق) وهذا معنى أولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شئ فيه الانكاح
الدرهمين وفرقه المتراضين وفرقة المتلاعنين أى قبل البناء ففيها نصف المسمى وإنما لازمه نصف
المسمى في الأخيرتين لأن الزوج يتهم على أنه إنما ادعى الرضاع أولاً عنها لأجل أن يفسخ النكاح
فيستقط عنه النصف فعول بقبض قصده أمالو ثبت الرضاع بينة أو أقرارهما أو ثبت الزنا فلا
يلزمه شئ لعدم اتهامه (قوله ويلحقه الطلاق) أى أنه إذا طلق اختياراً في النكاح المختلف فيه فإنه
يلحقه الطلاق (قوله ولاشئ فيه قبله) أى فقد أفاد بالتشبيه أحكام الفسخ الثلاثة (قوله وتعاض
الخ) يعنى أن النكاح الفاسد سواء كان متفقاً على فساد أو كان مختلفاً فيه إذا فسخ أو حصل فيه طلاق
اختياراً بعد التأذ بالمرأة بشئ دون الوطء فإنها تعطى شيئاً وجوباً بحسب ما يراه الحاكم أو جماعة
المسلمين من غير تقدير على ما لابن القاسم وهل اجتهد جماعة المسلمين في قدره إنما يكون عند عدم
الحاكم الشرعي وبه قيل أو ولو كان موجوداً واختاره شيخنا (قوله فسخ عقده) أى بطلاق لأنه
نكاح صحيح غاية الأمر أنه غير لازم له ح والتوضيح قال ابن الموار وإذ الميرد الولي نكاح الصبي
والحال أن المصلحة في رده حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح ابن راشد وينبغي أن ينتقل النظر
إليه فيحضى أو يرداه بن (قوله أى إن الشارع جعل له ذلك الخ) أشار إلى أن اللام للاختصاص
لا للتخير أى أنه مختص بالأجازة والفسخ وهذا لا ينافي أنه إن وجد المصلحة في إبقائه تمنت إجازته
وإن وجد المصلحة في رده تمنت فسخه وإن استوت المصلحة فيهما خير (قوله فلا مهر) أى وإذا
فسخ فلا مهر لها (قوله ينبغي أن يكون لها في البكر ماشأها) جزم بهذا أبو الحسن ولم يقل ينبغي ومثله
في نقل المواق إن كانت صغيرة أه بن وما قاله ابن عبد السلام ظاهر في الصغيرة لأن تسليمها له عليه
كالعدم وأما في الكبيرة فكانه نظر إلى أنها إنما تسلطه في نظير المهر ولم يتم فرجع للارش تدبر
(قوله وليه) أى سواء كان أباً وغيره ذكر أو أبا (قوله أى عليها) أى على شروط شرطت لها عليه
حين العقد (قوله وكانت تلزم الخ) أى لكونها ملتزمة بتعليق وأما لو كانت لا يلزم المكلف إذا
وقعت منه كقولها لها في العقد لا تزوج علياً ولا تسرى عليها فالتعقد صحيح كما مر ولا يلزم الوفاء
بذلك وحينئذ فلا خيار له (قوله وكره بعد بلوغه تلك الشروط) أى والحال أنه لم يدخل بها لا قبل
البلوغ ولا بعده وأما إن رضى بها أو دخل بعد بلوغه فلا راد واضح وهو لزومها له وإن دخل بها قبل
البلوغ سقطت عنه الشروط كما قال الشارح (قوله أى فعليه جبر الخ) فيه إخراج المصنف عن ظاهره
بلا موجب والظاهر أن اللام للتخير أى مخير بين التزامها وثبوت النكاح وبين عدم التزامها وفسخ

٣١ - دسوقى ثاني - (وإن زوج) الصغير أى زوجه وليه (بشروط) أى عليها وكانت تلزم إن وقعت من مكلف
كان تزوج عليها أو تسرى نهي أو التي تزوجها طالق (أو) زوج نفسه بالشروط (يجزى) أى إجازها وليه (وبلغ وكرة) بعد بلوغه
تلك الشروط (قله) أى فعليه جبر (التطليق) حيث طلبها المرأة وأبأها هو لقول المصنف وكره أى يفسخ النكاح بطلاق جبراً عليه

والافسك زوج له التطليق ولو قال (٣٤٣) قالها التطليق لا فاد ذلك وعمل ذلك ما لم ترض باسقاط الشروط والافلا تطليق عليه وما

لم يدخل بعد بلوغه عالما بها
والا لزمته فان دخل بها
قبل البلوغ سقطت عنه ولو
دخل عالما لانها ملكت من
تسبها من لا يلزمه الشروط
(وفي) لزوم (نصف
الصداق) اذا وقع التطليق
وعدم لزومه (قولان
مهل بهما) والراجح
اللزوم عليه أو على من
تحمله عنه والوضع انه
لم يدخل (والقول لمّا) أو
لولها يمين ان ادعت هي
أو وليها (أن العقد) على
هذه الشروط وقع (وهو
كبير) وادعى هو انها
وقعت وهو صغير وعليه
اثبات ذلك (والسيد)
ذكرنا أو اثني (رد نكاح
عبد) الذكر القن ومن
فيه شابة ككتاب حيث
تزوج بغير اذنه وله
الامضاء ولو طال الزمن
بعد علمه (بطلقة فقط)
فلما وقع طلقين لم يلزم
العبد الا واحدة (بأنه)
أي وهي بآنة لارجمية
لما يأتي أن الرجمي إنما
يكون في نكاح لازم حل
وطؤه وهذا ليس بلازم
(إن لم يبعه) فان باعه فلا
رده اذ ليس فيه تصرف
وليس للمشتري فسخ
نكاحه كالموهوب له
بخلاف الوارث فله الرد
(إلا أن يرد) العبد (به) أي

النكاح وبهذا شرح وغيره واعلم أنه إذا لم يلتزمها وفسخ النكاح فان تلك الشروط تسقط عنه
ولا تعود عليه إذا تزوجها بعد ذلك ولو بقي من العصمة العلق فيها شيء بخلاف من تزوج على شروط
وهو بالغ ثم طلقها ثم تزوجها فان الشروط تعود عليه ان بقي من العصمة العلق فيها شيء لان عادت
بعصمة جديدة وهذا فائدة التخيير فمضى كلامه فله التطليق لأجل ان يسقط عن نفسه الشروط بالمرة
بحيث لا تعود به ودها له (قوله والا فكل الخ) أي والا قل ان المعنى فعليه التطليق جبرا بل أبقينا
الكلام على ظاهره من كونه بخير بين الطلاق وعدمه فلا يصح لأن كل زوج له التطليق وله الإبقاء
وحينئذ فلا فائدة في النص على التخيير (قوله والافلا تطليق) أي والا بان رضيت باسقاطها فلا تطليق
وفيه ان الشروط حاصلة بتعلق وحينئذ فلا يتأتى اسقاطها وأجيب بان الاسقاط محمول على صورة
ما اذا شرط لها أن أمرها يدها لأن هذا هو الذي يتأتى فيه الاسقاط (قوله قولان) حاصله أنه إذا كره
الشروط وقلنا انه بخير كما قال ابن القاسم فان التزمها ثبت النكاح وان كرهها ففسخ النكاح وهل هذا
الفسخ بطلاق فيلزمه نصف الصداق أو غير طلاق فلا يلزمه شيء قولان مفرع عليهما قولان في
لزوم نصف الصداق وعدم لزومه (قوله والراجح اللزوم عليه) فيه نظر بل الذي يفيد القل أن
الراجح عدم اللزوم انظر بن (قوله والوضع) أي موضوع كلام المصنف أنه لم يدخل اما ان
دخل بعد بلوغه عالما بالشروط لزمته الشروط ولزمه الصداق كاملا إذا طلق وان دخل بها قبل
البلوغ سقطت عنه الشروط ولزمه الصداق كاملا أيضا كما قاله الشارح فان دخل بعد بلوغه وادعى
أنه غير عالم بالشروط صدق بيمينه وفي لزوم الشروط له وسقوطها عنه وتخييره بين أن يلتزمها فيثبت
النكاح أو لا يلتزمها فيفسخ النكاح ويلزمه كل الصداق أقوال ثلاثة كما في الحج (قوله وهو كبير) أي بالغ
فهي لازمة له (قوله وادعى هو انها وقعت) أي وحينئذ فله الخيار بين أن يلتزمها ويثبت النكاح
أو لا يلتزمها وفسخ النكاح بطلقة (قوله وعليه) أي وعلى الزوج اثبات ماداعه بالينة (قوله والاسيد الخ)
اللام هنا للتخيير أي فله الرد ولو كانت المصلحة في الاجازة لأن السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع
عبد (قوله الذكر) أي وأما الأمة فان نكاحها بغير اذن سيدها يتحتم رده الا للمبعض التي بعضها رق
وبعضها حرفان له الخيار على ما قاله طي م قال بن يتحتم الرد فيها أيضا (قوله وله الامضاء ولو طال
الزمن بعد علمه) أي وليس قول للمصنف الآتي وله الاجازة ان قرب أحد شقي التخيير هنا كما يأتي
للشارح (قوله بطلقة) أي بان يقول طلقت زوجة عبدى فلان منه (قوله أي وهي بآنة) شار بذلك
إلى ان بآنة في كلام المصنف يقرأ بالرفع على أنه خبر لمحدوف لا بالجر صفة لطلقة لأنه يؤهم أنه من جملة
مقول السيد وقد يقال لاداعي لذلك اذ قوله بطلقة فقط بآنة ليس هو مقول السيد عند الرد حتى يحتاج
لما ذكره وإنما هو من كلام المصنف لبيان الحكم ويدل على ذلك قوله فقط اذ السيد لا يقول فقط
فيتعين أن بآنة بالجر على الوصفية والقطع في نعت النكرة غير سائغ دون تقدم نعت تابع لما قبله كما عند
ابن هشام وغيره (قوله وهذا ليس بلازم) أي بل هو منحل وان كان صحيحا (قوله فان باعه)
أي عالما بتزوجه أو غير عالم به (قوله وليس للمشتري الخ) أي بل يقال له ان كنت علت
بالتزويج قبل الشراء فهو عيب دخلت عليه والافلا فلك رد العبد لبائعه ولك ان تناسك به وإذا تمسكت
به فليس لك رد نكاحه (قوله فله الرد) أي والاجازة فلو اختلف الورثة في الرد وعدمه والحال ان
مورثهم مات قبل علمه بتزوجه أو بعد ان علم وقبل ان ينظر في ذلك فالتقول لمن طلب الرد (قوله الا
أن يرد به) مفهومه انه لو رد بغيره بان كان للمشتري لم يطاع على عيب التزويج ورده بغيره كان للبائع

بجيب للتزويج فله رد نكاحه ان كان قد باعه غير عالم والافلا (أو بغيره) بالجزم عطف على بيعه وان عتقه فلا رد لنكاحه رد
لروايل تصرفه بالعلق (ولها) أي لزوجة العبد حيث رد السيد نكاحه (رج دينار) من مال العبد ان كان له مال والا تبعت به في ذمته

(إن دخل) بها بالثا ولا فلائى لها وترد الزائد إن قبضته وسواء كانت حرة أو أمه (وأنح عبد) غير مكاتب (ومكاتب) أى أبقها الزوجة بعد عتقها (بما بقى) بعد ربع الدينار (إن عر) الزوجة بانها حران فإن لم يربأ أن أخبرها بحالها أو سكتا فلا تتبعها ومحل اتباعها (إن لم يطله سيد أو سلطان) عن المبدى قبل عتقه وكذا عن المكاتب (٣٤٣) حيث غر ورجع رقيقا لمجزه

لا أن غر وخرج حرا فلا يعتبر اسقاطها عنه (وله) أى للسيد إذا كلم في اجازة نكاح عبده فامتنع ابتداء من غير أن يقول فسخت أو رددت نكاحه (الاجازة) إن قرب (وقت الاجازة من الامتناع كيومين فأقل والايام طول وأما إذا لم يحصل منه امتناع فله الاجازة ولو طال الزمن فليس هذا قسم قوله سابقا ولا سيد رد نكاح عبده لانه فيما إذا لم يحصل امتناع وهنا فيما إذا حصل (ولم يرد) بامتناعه (الفسخ أو) لم (يشك) السيد (في قسمه) عند الامتناع هل قصد الفسخ أولا فإن شك ففسخ وليس له الاجازة بعد فسخه بالبناء للفاصل (ولولى فيه) بالغ تزوج بغير اذنه (فسخ عقده) بطلقة بائنة وتبين الفسخ ان كانت المصاحبة فيه وتبين الامضاء ان كانت مصلحة والاخير فاللام للاختصاص ولا فيه لها قبل البناء ولها بعده

رد نكاحه وإن كان المشتري اطلع على عيب التزويج ورضيه ورده بغيره تقولان أحدهما ان البائع يرجع على المشتري بأرضه لانه لما رضى به فكأنه حدث عنده وليس للبائع رد نكاحه لآخذنه أرضه من المشتري والثاني ليس للبائع الرجوع على المشتري بأرضه وللبائع حينئذ رد نكاحه والقول الاول مبنى على ان الرد بالعيب ابتداء بيع والثاني مبنى على ان الرد بالعيب قبض البيع من اصله وهو العتد (قوله ولا فلائى لها) أى ولا بان لم يدخل بها أصلا أو دخل بها وهو غير بالغ فلائى له (قوله وترد) أى فان كانت معدمة اتبعت به (قوله غير مكاتب) أى فيشمل القن والدبر والمتق لأجل (قوله بما بقى) أى من السعى بعد الربع دينار وإنما تتبعها بعد عتقها وذلك لأن الحجر لحق السيد وقد زال بالمتق بخلاف السفى فيما يأتى فان الحجر عليه لحق نفسه (قوله فان لم يربأ أن أخبرها بحالها أو سكتا فلا تتبعها) هذا هو العتد وقيل انها تتبعها يأتى للسعى اذا عتقا مطا غرا أولا والقولان في المدونة لكن البرادعى وابن ابى زيد وابن ابى زيمين لما اختصروا المدونة اقتصروا على القول الاول ولم يذكروا الثانى فدل ذلك على اعتماد القول الاول دون الثانى (قوله ومحل اتباعها) أى ان غراها بالحرية (قوله أو سلطان) أى إذا رفع له الامر عند غيبة السيد لأن السلطان يذب عن مال الغائب (قوله قبل عتقه) فان أسقطه عنه بان قال أسقطت عنك ما بقى من الصداق فلا تتبعه المرأة إذا عتق بشىء وانما جاز لا السيد ابطاله عنها لان الدين بغير اذن السيد يجوز له ابطاله (قوله فامتنع ابتداء من غير الخ) أى بان قال لا أجيزه فقط أولا أمضى ما فعله (قوله والايام) أى الثلاثة لما فوقها طول فلا تصح الاجازة بعدها (قوله وأما إذا لم يحصل منه امتناع) أى بان كلم في اجازة النكاح فكت (قوله فليس هذا قسم الخ) بل فرع مقتضب وإنما قسم قوله ولا السيد ردا لى هو الاجازة ابتداء من غير تقدم امتناع وهو لا يتقيد بالقرب * والحاصل ان المسائل ثلاث رده ابتداء من غير تقدم امتناع والثانية اجازته ابتداء من غير سبق امتناع وهى قسيمة لرد ابتداء وهاتان المسائلان هما المشار لها بقوله وللسيد رد نكاح عبده أى وله اجازته والثالثة اجازته بعد الامتناع اما ابتداء من غير سبق سؤال أو بعد سؤال من غير رد فيها وهذا قول المصنف وله الاجازة ان قرب الخ موضوع ما هنا انه امتنع أولا من الاجازة ثم أجاز وما تقدم موضوعه عدم الامتناع وحينئذ فلا يكون ما هنا قسيما لامر (قوله ولم يرد بامتناع الفسخ) أى فان أراد ذلك فلا تصح اجازته بعد ذلك (قوله ففسخ) أى فامتناعه ففسخ (قوله فاللام للاختصاص) أى لا للتخير إلا أن يحمل كلامه على ما إذا استوت المصلحة في الاجازة والرد (قوله ولا تتبع) أى يأتى الصداق (قوله ولا ينتقل له) أى انه إذا ارشد قبل نظر ولى في نكاحه فليس له فسخه بل يثبت النكاح ولا ينتقل له ما كان لولى من الاجازة والرد على الاصح وقيل ينتقل (قوله ولو ماتت) أى ويرثها إن أجازته لكون الارث اكثر من الصداق وإن رده لكون الصداق اكثر فلا يرثها فان فسخ بعد الارث رد المال فيما يظهر وقوله ولو ماتت هذا قول ابن القاسم ومقابله ما نقل عن ابن القاسم من ان النظر يفوت بالموت ويتوارثان فان لم يكن للسفیه ولى فأتى فيه قوله وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم (قوله وتبين بموته)

ربع دينار فقط ولا تمنع ان ارشد بما زاد عايه ولزمه النكاح ان ارشد ولا ينتقل له ما كان لولى وللولى ذلك (ولو ماتت) الزوجة لا قد يكون عليه من الصداق أكثر مما ينويه من الميراث (وتبين) الفسخ شرعا (بموت) أى موت السفى لاس جرة الولى لزوال نظره بالموت فلا صداق لها

ولاميراث وبلتز بها فيقال زوجان أحدهما يرث الآخر والآخر لا يرث وها حران ليس بهما ممانع (و) جاز (المكاتب
ومأذون) له في التجارة بمال (٣٤٤) نفسه (تسرى) من المأذون (وإن بلا إذن) من سيدها بان منعها أو سكت

وكان للمأذون مال
من نحو هبة واما
من مال السيد فلا يجوز
لانه وكيل فيه واما غيرها
فلا يجوز له وطء جاريته
ولو أذله السيد أو وهبها
له لانه يشبه تحليل الأمة
بخلاف ما إذا وهب له
عنها أو أسلفه له فيجوز
(وهقة) زوجة (العبد)
غير للمكاتب والمأذون
والبرص فيشمل القن
والدبر والمثقب لاجل (في
غير خراج) وهو مانع
لا عن مال بل عن كايجار
نفسه في خاص أو عام كأن
نصب نفسه صانعا (و)
غير (كسب) له وهو ما
نشأ من مال أجبره لانها
لسيده وغيرهما الهبة
والصدقة والوصية والوقف
والظاهر ان مثل ذلك
الركاز واما المكاتب
فكالحر وللبرص في يومه
كالحر وفي يوم سيده كالقن
واما المأذون فنفقتها فيما
بيده من ماله ورجعه وما
وهب له ونحوه دون
مال سيده ورجعه دون
ملكه كالقن (إلا لعرف
بالانفاق من الخراج
والكسب أو جار على
السيد فيعمل به (كالحر)

أى لان في أمضائه ترتب الصداق والميراث بدون فائدة تعود على ورثته فعظم الضرر فلذا تمين الفسخ
واما ان ماتت كان في أمضائه الصداق يأخذه ورثتها من الزوج ويأخذ الزوج الميراث فاشبهها المعاوضة
فخفف الضرر ولذا قيل يجوز الفسخ والامضاء واعلم أن الفسخ يحصل بمجرد موت السفة ولا
يتوقف على حكم حاكم خلافا لاشيخ كريم الدين البرموني حيث قل وبضخه الحاكم لا الولي لانه
بموت السفة قد انقطعت ولايته (قوله ولا ميراث) أى لا زوجة منه لان فعل السفة محمول على الرد
حتى يجاز وحينئذ فلا تكون زوجة حتى يجاز النكاح وبموته انقطعت الولاية والإجازة فكان النكاح
باطلا فلا ميراث لها بخلاف ما إذا ماتت الزوجة فانه لم يبطل نظر الولي فإذا أجاز النكاح مضى قبرتها
حينئذ وقوله فلا صداق لها يعنى كاملا فلا ينافى أن لها ربع دينار ان دخل (قوله وإن بلا إذن) بالنظر على ذلك
لئلا يتوهم في المكاتب أنه لا بد من الاذن خوف عجزه كالزوج وفي المأذون لانه في ماله كالوكيل
(قوله وكان للمأذون مال) أى اشترى منه تلك السرية (قوله وأما من مال السيد) أى وأما تسريتها من
مال السيد فلا يجوز لا للمأذون له في التجارة ولا للمكاتب ولو أذن لها في التسرى الآن ياذن لها في
شراؤها من ماله أو يهبها أو يسلفها الثمن (قوله وأما غيرها) أى إذا اشترى بمال نفسه جارية وقوله
ولو أذن له السيد أى في شراؤها أو وهبها وهذا احدى طريقين ولان رشد جوازه إذا أذن له السيد
في شراؤها أو وهبها له انظر بن (قوله لانه يشبه الخ) أى لان للسيد ان يشترعها منه فإذا أذله في وطنها
فقد أشبه تحليلها له (قوله وهقة زوجة العبد) أى إذا تزوج باذن سيده أو بغير اذنه وأجازه وأشار
الشارح بتقدير زوجة الى أن الكلام على حذف مضاف أو ان نفقة بمعنى اتفاق فهو مصدر مضاف
للفاعل وقوله وهقة زوجة العبد أى واما نفقة اولاده فملى سيد أمهم ان كانت رقيقة وان كانت حرة
فملى بيت المال ان أمكن الوصول اليه والاخذ منه والافلى جماعة المسلمين (قوله واما المكاتب فكالحر)
أى لانه انفصل عن سيده بماله فان عجز طلق عليه (قوله واما المأذون الخ) حاصله أنه يوافق
غير المأذون في ان نفقة زوجته لا تكون في غلته أى فيما اكتسبه من عمل يده واما ربح المال الذى في
يده فتكون فيه فهو مخالف في ذلك لغير المأذون ومخالف أيضا في انها تكون فيما بيده من المال الذى
أذن له سيده في التجرة فيه (قوله الا لعرف بالانفاق من الخراج والكسب) أى فان جرى العرف
بالانفاق منها عمل به وإذالم يجد من اين ينفق ولم يكن العرف بالاتفاق من خراجه وكسبه فرق بينها
الا ان ترضى بالمقام معه بلا نفقة أو يتطوع بها متطوع ولا يباع العبد في نفقته وحكم المهر كلنفقة لا
يكون من خراجه وكسبه الا إذا جرت العادة بذلك كما قال المصنف (قوله أو جار) أى أو لعرف جار
بالنفقة على السيد (قوله ولا يضمه سيد) أى لا يكون السيد ضامنا لنفقة زوجة العبد ولا لمهرها
بسبب اذنه كافي الزوج بل هما على العبد الا ان يشترطها على السيد وقوله باذن الزوج أى باذنه للعبد
في الزوج (قوله على الراجح) أى وحينئذ فليس السيد كالأب فانه إذا جبر ولده على النكاح كان
الصداق عليه ان كان الولد معذما حين العقد كما يأتى بل كالوصى والحاكم فانها وإن جبر لا يلزمها
صداق (قوله ولو لم يكن له جبر الاقنى) أى هذا إذا كان له جبر الاقنى بان امره الاب باجباره أو عين له
الزوجة أو لم يكن له جبر الاقنى ان قال له انت وصى على ولدى وما ذكره من ان الوصى مطلقا له جبر من
ذكر هو الصواب كما في طنى وما في عقبى بمالع من تقييده بكونه له جبر الاقنى فقيه نظر انظر بن

قوله
فانه من غير خراجه وكسبه إلا لعرف (ولا يضمه) أى ما ذكره من نفقة ومهر
(سيد ياذن التسريح) ولو ياتى العقد أو جبره على الزوج على الراجح (وجبر أب وصى) له ولو لم يكن له جبر الاقنى (وحاكم) ومقدمه

دون غيرهم ذكرنا (مجنونا) مطرما والا انتظرت افاتته (احتاج) للكاح بان خيف عليه الزنا أو الهلاك أو شديد الضرر وتعين
الزواج لانه منه ومحل جبر الثالث له ان عدم الأولان أو بلغ رشيدا ثم جن ولو وجدا (و) جبروا (صغيرا) لمصلحة كتزويجه من
شريفة أو غية أو بنت عم (وفي) جبر (السفيه) إذا لم يخف عليه الزنا ولم يترتب (٣٤٥) على تزويجه مفسدة (خلاف)

فان خيف عليه الزنا
جبر قطعاً وان ترتب على
الزواج فسدته لا يجبر قطعاً
(وصداقهم) أى المجنون
والصغير والسفيه على
القول بجبره (إن أعدموا)
بفتح الميم أى كانوا
معدمين وقت العقد عليهم
(على الأب) ولو لم يشرط
عليه أو كان معدماً ويؤخذ
من ماله (وإن مات) أذهب
لأنه لزم ذمته فلا يتقبل
عنايته ومفهوم اعدموا
سيأتى انه يكون على الزوج
وكذا ان زوجهم الوصى
أو الحاكم (أو أيسروا بعد)
أى بعد العقد عليهم (ولو
شرط) الأب (ضد) بأن
شرطانه ليس عليه بل
عليهم فانه يلزمه ولا عبرة
بشرطه (وإلا) يكونوا
معدمين بل أيسروا وقت
العقد ولو بيعه (فليهم)
ما أيسروا به دون أذهب
ولو اعدموا بعد (إلا
لشرط) على الأب فيعمل
به وكذا ان شرط على
الوصى أو الحاكم فيعمل به
(وإن) عقد أب لولده
الرشد باذنه ولم يبين

(قوله دون غيرهم) أى كاخ وعم وغيرهما من الأولياء فلا يجبر واحد منهم صغيراً ولا مجنوناً على المشهور
فان جبر قليل يفسخ النكاح مطلقاً ولو دخل وطال وقيل بالقسح مالم يدخل ويطل فان دخل وطال
ثبت (قوله ذكر المجنون) أى وإنما الأتى فلا يجبرها إلا أذى الوصى على تفصيل تقدم فيه وأما الحاكم
فلا يجبرها ولا غيرها على الزواج (قوله احتاج للكاح) أى وان لم يكن فيه غبطة (قوله ومحل جبر
الثالث) أى وهو الحاكم ان عدم الأولان أى ان كان جنونه قبل البلوغ وعدم الأولان (قوله لمصلحة)
أى لا لغیرها فلا يجبرونه حينئذ ولا بد من من ظهورها فى الوصى والحاكم وأما الأب فهو محمول عليها قال
ابن رجال قيد المصلحة إنما هو حيث يكون الصداق من مال الولد والا فلا يعتبر كما يدل عليه كلامهم ابن
(قوله خلاف) الجبر لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح الباجى بانه المشهور وعدم الجبر والوقف
على رضاه هو مذهب المدونة وصححه صاحب النكت وهو الصحيح قاله فى التوضيح وبالجملة فكل
من القولين قدشهر لكن الأظهر من القولين عدم جبره كما فى الميج لان له ان يطلق (قوله وصداقهم) أى
إذا أجبروا على الكاح وحاصله انه ان جبرهم الوصى أو الحاكم كان الصداق عليهم أى على المجنون
والصغير والسفيه سواء كانوا معدمين أو موسرين لكن ان كانوا معدمين اتبعوا به مالم يشرط ذلك
على الوصى أو الحاكم والا عمل به وان كان الذى جبرهم الأب فصداقهم عليه ان كانوا معدمين حين
العقد ولو مات الأب ولو أيسروا بعد العقد ولو شرط الأب ان الصداق عليهم وان كانوا موسرين
حين العقد فعليهم ولو أعدموا بعد العقد الا لشرط على الأب فيعمل به (قوله أى المجنون والصغير الخ)
قال بهرام هذا الحكم بالنسبة للصغير منقول وقال اللخمي ان السفيه مثله ولم أر فى كون المجنون كذلك
نصاً والظاهر أن المجنون أخرى من السفيه لأن السفيه يصح طلاقه بخلاف المجنون كما يأتى فى الجبر
(قوله ان أعدموا) إن بمعنى لو أو على بابها وكان مقدرة مع اسمها أى صداقهم لو اعدموا وان كانوا
اعدهم وان دفع ما يقال إن ان تخلص الفعل الاستقبال فظاهرة أن عدم ليس حاصلًا وقت العقد بل بعد
وانهم فى حال العقد أغنياء مع انهم فى تلك الحالة الصداق عليهم لا على الأب والشارح أشار للجواب
الثانى بقوله أى كانوا معدمين الخ (قوله أو كان) أى ولو كان معدماً كالولد الذى جبره فهو عطف على
ما فى حيز المبالغة (قوله لأنه لزم ذمته) أى ولا يقال انها صدقة لم تقبض لانها عوض (قوله أى بعد العقد
عليهم) أى الحاصل حين عدمهم (قوله انه ليس عليه) أى والموضوع بحاله من كونهم معدمين حين
العقد (قوله تطارحه) أى طرحه كل منهما على الآخر (قوله بأن قال الرشيد) أى لايه ومفهوم قوله
وان تطارحه رشيد وأب أنه ان تطارحه سفيه وأب فقيه تفصيل فان كان الولد السفيه ملئاً حين العقد
لزمه الصداق ولا يفسخ لأنه إذا كان يلزمه الصداق فى حالة جبر الأب له فأولى فى حالة عدم الجبر وان كان
الوالد السفيه معدماً حالة العقد فقد ر أن الصداق على الأب فى حالة الجبر وهل كذلك فى حالة عدم الجبر
أم لا قاله شيخنا (قوله أو قال كل للآخر ان شرطته عليك) هذا إنما يتصور إذا مات الشهود أو غابوا أو
حضرُوا أو نسوا أو وقع العقد من غير اشهاد والاستلوا مما وقع عليه العقد (قوله ان لم يرض به واحد منهما)

الصداق على أبيهما ثم (نظاره رشيد وأب) بأن قال الرشيد إنما قصدت عليك الصداق وقال الأب بل إنما أردت أن يكون على ابني
أو قل كل للآخر ان شرطته عليك (فسخ) قبل الدخول (ولاً مهر) على واحد منهما ان لم يرض به واحد منهما (وهل) الفسخ وعدم
المهر (إن حلفاً) ويبدأ بالأب لمباشرته العقد وقيل يقرع بينهما فيمن يبدأ (وإلا) ان نكلا أو أحدهما ثبت النكاح و (لزم) للمهر
(الناكل) منهما فان نكلا معا

فعل كل نصفه أو الفسخ وعدم المهر مطاقا حلفا أولا (تردد) والذهب الثاني وعمله قبل الدخول كما يعلم من قوله ولا مهر فإن دخل الرشيد به انقال اللخمى بخلف الأب ويبرأ ولها على الزوج صدق الثل فان كان قدر المسمى أو أكثر غرمه بلا بين وان كان أقل من المسمى حلف ليدفع عن نفسه (٢٤٦) غر الزائد اه وظاهره ان الأب إذا نكل غرم (وحالف) ابن (رشيد) عقد له أبوه

بخصوره وادعى إذنه أو رضاه بفعله وانكر ذلك الابن قال فيها ومن زوج ابنه البالغ المالك لأمر نفسه وهو حاضر صامت قلنا فرغ الأب من النكاح قال الابن ما أمرته ولا أرضى صدق مع يمينه وان كانت الابن غائبا فانكر حين بانه سقط النكاح والصدائق عنه وعن الأب والابن والاجنبى في هذا سواء انتهى وإلى ذلك أشار بقوله (د) حالف (أجنبي) عقد له من زعم توكيله أو رضاه (وامرأة) زوجها غير مجبر كذلك (انكروا الرضا) العقد إذا ادعى عليهم الرضا (والأمر) الواو بمعنى أو أى أو انكروا الأمر أى الاذن إذا ادعى عليهم الاذن حال كونهم (حضوراً) له صامتين ولم يبادر بالانكار حال العقد بل سكنوا لتمامه ولا يلزمهم النكاح وسقط الصداق عنهم ومحل حلفهم (إن لم ينكروا)

أى فان رضى أحدهما به لزمه وثبت النكاح (قوله فعلى كل نصفه) أى وثبت النكاح (قوله أو الفسخ وعدم المهر مطاقا الخ) حقه كما قال بن أو الفسخ غير مقيد بخلف لأنه على هذا القول لا يتوجه عين أصلا ولا يشرع وليس إلا الفسخ (قوله تردد) في التوضيح قال مالك يفسخ النكاح ولا شيء على واحد منهما محمد بعد أن يحلفا ومن نكل كان الصداق عليه ابن بشر وهذا يحمل أن يكون تفسيراً لقول مالك ويحتمل أن يكون خلافاً له وأشار المصنف بالتردد لتردد ابن بشر في قول محمد هل هو تفسير لقول مالك فليس في المذهب الا قول واحد أو هو خلاف فيكون في المذهب قولان وقد تقدم أن التردد ولو من واحد اه طفي ولما لم يكن هذا القول لمالك في المدونة لم يعبر المصنف بالأوّل انظر بن (قوله وعمله قبل الدخول) أى محل هذا الخلاف في كون النكاح يفسخ مطلقاً أو ان حلفاً إذا طارحاه قبل الدخول (قوله فان دخل الرشيد بها) أى وتطارحاه بعد الدخول (قوله ولها على الزوج صدق الثل) انما غرم الزوج ذلك مع انه نكاح صحيح لأن المسمى الذى لاجل الطارحة وصار المهر قيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لأى شيء دفع للزوجة ما لم تدعه (قوله حلف) أى وغرمه (قوله ليدفع عن نفسه غرم الزائد) أى غرم ما زاده المسمى ان قالت ان المسمى قد أنقضى قلت هو وان الذى لكن لما كان يحتمل انه رضى بان المسمى عليه الزمان المين لاجل اسقاط الزائد (قوله وحلف رشيد الخ) حاصل ما ذكره المصنف والشارح ان الأب إذا عقد لابنه الرشيد على امرأه وادعى أنها أمره بالعقد له عليها ووكله على ذمت أو قال ابني راض بالأمر الذى افعله والوالد حاضر للعقد ثم ان الابن انكر الأمر والوكالة أو الرضا فلا يغلو انكارهم من ثلاثة أوجه إما ان يكون فوراً عندما فهم انه يعقده أو بعد مدة يسيرة كلمه وسكوته تمام العقد أو بعد مدة كثيرة كعدم تمام العقد وتهتة من حضر وانصرافه على ذلك فان كان انكاره فوراً عندما فهم ان العقد له كان القول قوله من غير بين عليه وان كان انكاره بعد علمه انه نكاح يعقده وسكت ثم أنكر بعد الفراغ من العقد حالف كما قال المصنف ان لم يكن سكوت على الرضا بذلك وإذا انكر بعد تمام العقد وانصرافه على ذلك وادعى حسب عادات الناس لم يقبل قوله لان الظاهر فيه الرضا ويلزم النكاح وبعد انكار الزوج طلاقاً ومزبلاً للنكاح فلا تحل له إلا بعقد جديد ويلزم نصف الصداق (قوله وادعى) أى بعد العقد انه اذنه في العقد ووكاله عليه أو انه راض بفعله (قوله مع يمينه) أى وسقط النكاح والصدائق عنه وعن الأب (قوله سقط النكاح) أى ولا بين على الابن ان ادعى أبوه أنه اذن له فى أن يعقده (قوله كذلك) أى وادعى اذنه في العقد عليها ورضاها بما فعله (قوله حضوراً) وصف طردى لا مفهوم له فان الغائب كالحاضر في التفصيل المذكور لأنه إما ان يبادر بالانكار بان ينكر في حال انتهاء الخبر اليه وإما ان لا يبادر بالانكار بان علم وسكت زمناً غير طويل ثم انكر وإما ان يعلم ويسكت زمناً طويلاً ثم ينكر ففي الحلة الأولى يقبل قوله بلا بين وفي الثانية القول قوله بيمين وفي الثالثة لا يقبل قوله ويلزم النكاح انظر بن (قوله حال العقد) أى قبل تمامه وقوله عالماً أى بان العقد له (قوله وسقط الصداق عنهم) فان نكلوا قيل يلزم النكاح

الرشيد

الرضا أو الأمر (بمجرد علمهم) ولا فلا بين عليهم والمراد بمجرد العلم

حال العقد لمن حضر عالماً وحال انتهاء العلم إليه ان كان غائبا أو حاضر اغبر عالماً بان العقد له (وإن طال) الزمن (كثيراً) ان كان بإمكانهم بعد التهنئة والدعاء لهم بحسب العادة أو مضى زمن بعد العلم تنقضى العادة أنه لا يسكت فيه الا من رضى (لزم) النكاح كل واحد من الثلاثة لكن لا يمكن منها إلا بعقد جديد

الرشيء والاجنبى والراثة ويلزم الزوج الصداق كاملا ولا يمد نكوله في هذه الحالة طلاقا بل له وطؤها ولا أدب عليه ولا شيء وقيل لا يلزم شيء لانكاح ولا صداق لان البين إنما هي استظهار له أن يقر وقيل تطاق عليه فيلزمه نصف الصداق والقول الأول عزاه في التوضيح لابن يونس وعليه اقتصر عبق والثاني لابن محمد وصوبه ابو عمران والثالث حكاه ابن سمدون عن بعض شيوخه (قوله ولو رجع عن انكاره) اعلم ان هذه المسئلة إنما ذكرها اللخمي ونقلها عنه ابو الحسن وابن عرفة ونص اللخمي بعد ان ذكر الاوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف فان رضى الزوج في هذه الاوجه الثلاثة بالنكاح بعد انكاره فان قرب رضاه من العقد ولم يسكن منه الا مجرد الانكار بان لم يقل رددت ذلك ولا فسخته فله ذلك لأن انكاره الرضا لا يقتضى الرد واستحسن حلفه أنه لم يرد بانكاره فسحا فان تسكل لم يفرق بينهما وان رضى بعد طول أو كان قال رددت العقد لم يكن له ذلك الا بعد جد بداه من أبي الحسن اه بن (قوله ورجع لأب وذی قدر زوج غيره وضمن لابنته النصف بالطلاق) هذا بناء على أنها تملك بالمقد النصف وأما على أنها تملك بالعقد الجميع والطلاق قبل الدخول بشرطه فالقياس رجوع النصف للزوج للضامن قاله ابن عبيد السلام وأصله لابن رشد ونص ابن عرفة فلو طاق قبله في كون النصف للضامن أو للزوج قول ابن القاسم فيها مع سماعة سخون وتخرج ابن رشد على وجوب كله للزوج بالعقد اه بن (قوله لأن الضامن) أى وهو الأب وذو القدر (قوله وتأخذ الزوجة النصف الثاني) أى فلو طاق الزوج قبل دفع الأب شيئا من الصداق لكان عليه نصف المهر للزوجة تتبعه به في حياته ومآته كما في الطراز ولا يقال إنها عطية وهي تبطل بموت العطى اذا لم تحز عنه بثأنا قول لما كانت في مقابلة عوض أشبهت المعاوضة وكأنه اشترى شيئا في ذمته فتأمل (قوله بالفساد) أى الفسخ الحاصل قبل الدخول (قوله قبل الدخول) أى ان طلقت قبل الدخول وقوله أو السكك بعده أى ان فسخ النكاح بعده (قوله بالحالة) هى أن يدفع المهر من عنده على ان يرجع به بعد ذلك والتصریح بها كأن يقول على حمالة صدائك كما قال الشارح (قوله فيرجع به) أى فيرجع الدافع بما تستحقه الزوجة على الزوج (قوله كان قبل العقد) أى كان التصريح بالحالة قبل العقد أو فيه أو بعده (قوله أو يكون الضمان بعد العقد) سواء وقع بلفظ الضمان أو بالفظ على أو عندى كأن يقول بعد العقد ضمان صدائك منى أو صدائك عندى أو طى وقوله فيرجع على الزوج أى لأنه يعمل على الحمل (قوله وان كان قبل العقد) أى وان كان الضمان قبل العقد أو فيه وقوله فلا يرجع أى لعله على الحمل كما انه لا رجوع له اذا صرح بالحمل مطلقا كما نأهمل عنك الصداق سواء وقع منه ذلك حال العقد أو قبله أو بعده * والحاصل ان الدافع امان ان يصرح بلفظ الحمل أو بالحالة والضمان رضى كل ادقيل العقد أو بعده أو فيه فالتصریح بالحالة يرجع فيه مطلقا وبالحمل لا يرجع مطلقا والتصریح بالضمان ان كان قبل العقد أو فيه لم يرجع وان كان بعده رجع ومثل الحمل في عدم الرجوع الدفع كما أدفع صدائك أو أدفع الصداق عنك وقد نظم أبو على المسناوى أقسام هذه المسئلة :

انف رجوعا عند حمل مطلقا * حمالة * مكس ذا فحققا

لفظ ضمان عند عقد لا ارتجاع * وبعده حمالة بلا نزاع

وكل ما التزم بعد عقد * فشرط هذا الحوز فافهم قصدى

(قوله تدل على خلافه) أى كالمو جرى العرف بأن من دفع عن إنسان صدائه أو تحمل به عنه بأى لفظ يرجع به فانه يعمل بذلك وكذا اذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله ان تعذر أخذه) المراد

أى للزوجة (الامتناع) من الدخول والوطء بعده (إن تعذر أخذه)

وضمن له الصداق (و)
لأب (ضمن لابنته)
صداق من زوجها له
(النصف) فاعل رجع في
الثلاث أى نصف الصداق
(بالطلاق) قبل الدخول
وليس للزوج فيه حق
لأن الضامن إنما التزمه
على كونه صداقا ولم يتم
مراده وتأخذ الزوجة
النصف الثاني (و) رجع
لهم (الجميع بالفساد)
قبل الدخول وأما بعده
فانها للمسمى (ولا يرجع
أحد منهم) أى من الأب
وذى القدر والضامن
لابنته على الزوج بما
استحقته الزوجة من
النصف قبل الدخول أو
السكك بعده (إلا أن
يصرح) الدافع (بالحالة)
كعلى حمالة صدائك فيرجع
به مطلقا كان قبل العقد
أو فيه أو بعده (أو يكون)
أى الضمان للمقوم من
المقام أو من قوله ضامن
(بعد العقد) فيرجع على
الزوج بجميعة اذا دخل
وبما استحقته المرأة من
النصف بالطلاق وان
كان قبل العقد أو فيه فلا
يرجع ومثل هذا التفصيل
مالم يوجد عرف أو قرينة
تدل على خلافه والا
عمل به كالشرط (ولما)
أى للزوجة (الامتناع) من الدخول والوطء بعده (إن تعذر أخذه)

من الزوج أو التحمل به
(حتى يقرر) لها صداق في
نكاح التفويض (وتأخذ
الحالة) أصالة أو بعد
أجله في نكاح التسمية
(وله) أي الزوج حيث
امتنت (الترك) بأن يطلق
ولا شيء عليه في نكاح
التفويض أو في نكاح
التسمية حيث لا يرجع
للتحمل به على الزوج
وهو ما قبل الاستثناء
وأما ما فيه رجوع عليه
وهو ما إذا صرح بالحالة
مطلقاً أو كان بلفظ الضمان
ووقع بعد العقد فانه ان
طلق غرم لها نصف
الصداق وان دخل غرم
الجميع (وبطل) الضمان
على وجه الحمل وصح
النكاح (إن ضمن) شخص
مهما بلفظ الحمل (في
مرضه) الخوف (عن
وارث) ابن أو غيره
ومات لانه وصية أو
عطية له في الرض (لا)
ان تحمل عن (زوج ابنة)
غير وارث لأنه وصية
لقبر وارث فيجوز في
الثالث فان زاد عليه ولم
يجزه الوارث خبير
الزوج بين ان يدفعه من
ماله أو يترك النكاح ولا
شيء عليه • ولما كانت
الكفاءة مطلوبة في النكاح
عقب المصنف ما ذكره
من أركان النكاح الكلام
عليها فقال [درس]
(والكفاءة) وهي لغة للمائلة والمقاربة

بالتعذر التمسر أي تعذر الأخذ منه لكونه معسراً وأما لو كان لا يتعذر الأخذ منه لكونه مليماً يكن
لها الامتناع (قوله من الزوج) سيأتي أن للمرأة ان تمنع نفسها من الدخول والوطء بعد الدخول حتى
تأخذ ما حل من الصداق فيحمل ما يأتي على ما إذا كان الصداق على الزوج وما هنا على ما إذا كان على
غيره وتعذر أخذه من التحمل به سواء كان يرجع به على الزوج أم لا وأما تعميم الشارح فيها هنا فيلزم
عليه التكرار فيما يأتي (قوله حتى يقرر لها) أي لأن الزوجة وان دخلت على اتباع غير الزوج بتدخل
على تسليم سلمتها مجازاً وقوله حتى يقرر لها صداقاً في نكاح التفويض ظاهر العبارة وان لم تقبضه واليه
ذهب بعض الشراح وقيل عجز عن الشيخ كريم الدين حتى يبين وتقضيه وهو ظاهر كلام
ابن الحاجب وهو ظاهر لأنه اذا كانت الأخذ متمذراً فلا فائدة في تقدير الصداق وحده وعلى هذا
فيختلف نكاح التفويض الذي فيه الصداق على الزوج والذي فيه الصداق على غيره فانه يكفي في
الأول مجرد التقرير وان لم تقبضه كما يفيد قول المصنف فيما يأتي ولها طلب التقدير اعدوى (قوله أو
بعد أجله) أي بأن كان • وجلا فعل أجله وتسويته بين الحال ابتداء وبين ما حل بعد التأجيل من أن
لها الامتناع حتى تقبضه فيه نظر بل انما يكونان - واه لو كان الصداق على الزوج وأما اذا كان على
التحمل به فليس لها النع من التمكن بالانسيبة للعالم أصالة دون ما حل بعد أجله كما فله لا يخفى وقوله
ابن عرفة عنه (قوله وله) أي الزوج حيث امتنت من الدخول وتعذر الأخذ من التحمل به (قوله الترك)
أي وله أن يدفع لها من عنده ويتبع به الحامل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لأنه لم يدخل
على غرم شيء ولو كان الحامل عديماً فمكنته من نفسها مات فلا شيء على الزوج اعدوى (قوله حيث
لا يرجع الخ) قيد في قوله ولا شيء عليه والحاصل انها اذا امتنت من الدخول لتعذر خلاص
الصداق من الملتزم فان الزوج غير بين ان يدفع الصداق من عنده أو يطلقها فان دفعه من عنده مرجع
به على الملتزم ان كان التزامه به على وجه الحمل مطلقاً أو على وجه الضمان وكان قبل العقد وأنه وان كان
على وجه الحمل أو الضمان بعد العقد فلا رجوع له عليه وان طلقها فلا شيء عليه اذا كان الملتزم التزمه على
وجه الحمل أو على وجه الضمان وكان قبل العقد أو حينه وأما ان كان التزامه على وجه الحمل أو الضمان
بعد العقد فانه ان طلقها بغرم لها نصف الصداق وان دخل غرم الجميع (قوله وبطل الخ) قد سبق ان
التزام المهر حمل وحالة وضمان فان كان حملاً فلا يرجع بمادفعه مطلقاً وان كان حملاً ترجع مطلقاً وان كان
ضماناً رجع ان كان بعد العقد لان كان قبله أو حينه اذا علمت ذلك فاعلم انه اذا ضمن مهر في مرضه
الخوف على وجه الحمل لو ارث كان الضمان باطلاً لأنها وصية لو ارث والنكاح صحيح فاذا كانت
المرأة قبضته من الضامن ثم مات رده وان كان الزوج كبيراً وقد دخل أو أراد الدخول أو صغيراً
ودخل بعد بلوغه اتبعته الزوجة وأما لو كان المريض ضمن المهر لا وارث أو لأجنبي على وجه الحمل
فانه يصح من الثالث نظراً لكونه تبرعاً في الصورة ولولا حظوا أن فيه الرجوع لأجازوه من رأس المال
وفهم من قول المصنف عن وارث صحته أي الضمان على وجه الحمل عن غير وارث أجنبي أو قريب
ويكون وصية من الثالث فلو كان أزيد من الثالث ولم يجز الوارث الزائد خبير الزوج إما ان يدفع
الزائد ويدخل وإما ان يفك عن نفسه ولا شيء عليه كما أشار له المصنف بقوله لاعتن زوج ابنة الخ
(قوله عن زوج ابنة) أي رجل يريد ان يتزوج ابنته (قوله لأنه وصية لقبر وارث) أي ولا
ينظر لكون المال تأخذه بنته التي هي وارثة له (قوله طابوة) أي لاجل دواء المودة بين الزوجين
(قوله والكفاءة) أي المطلوبة في النكاح وقوله الدين والحال فيه حذف أي المائلة في الدين والحال
فهي لغة مطلق المائلة أو المقاربة وأما اصطلاحاً فهي المائلة فيما ذكر (قوله والمقاربة) أو الواسعة أو

والاعتبر فيها على ما ذكر المصنف أمران (الدين) أي التدين أي كونه ذا دين أي غير فاسق لا بمعنى الاسلام لقوله ولها وللولي تركها
اذ ليس له ما تركه وتأخذ كانوا اجماعا (والحال) أي السلامة من العيوب التي توجب لها (٢٤٩) الخيار في الزوج لالحال عنى

(قوله والاعتبر الخ) الحاصل ان الأوصاف التي اعتبروها في الكفاءة ستة أشار لها بعض بقوله:

نسب ودين صنعة حرية • فقد العيوب وفي اليسار تردد

فان ساواها الرجل في الستة فلا خلاف في كفاءته والا فلا واتصر للمصنف على ما ذكر لقول القاضي
عبد الوهاب انها المائلة في الدين والحال ولا يشترط فيها المائلة في غير ذلك من باقي الأوصاف فعنى
ساواها الرجل فيها فقط كان كفوًا (قوله الحسب) هو ما يعد من مفاخر الآباء كالكرم والعلم
والصلاح وقوله النسب أي بأن يكون كل منهما معلوم الأب لا يكون أحدهما لقيطا أو مولى إذا
لانسب له معلوم (قوله وانما تندب) أي المائلة فيهما فقط (قوله أي لهما معا) أي فان تركتها المرأة بأن
رضيت بغير كفء ولم يرض الولي بتركها فللاولياء الفسخ مالم يدخل فان دخل فلا فسخ • والحاصل
ان المرأة ان تركتها فحق الولي باق والعكس (قوله من فاسق) أي وذلك لأن الحق لهما في الكفاءة فاذا
أسقطا حقهما منها وزوجها من فاسق كان النكاح صحيحا على المعتد • وحاصل ما في للسئلة ان ظاهر
ما نقله ح وغيره واستظهره الشيخ ابن رحال منع تزويجها من الفاسق ابتداء وان كان يؤمن عليها منه
وانه ليس لها ولا لولي الرضا به وهو ظاهر لأن مخالطة الفاسق ممنوعة وهجره واجب شرعا فكيف
بخلطة النكاح فاذا وقع ونزل وتزوجها في العقد ثلاثة أقوال لزوم فسخه لفساده وهو ظاهر للخصم
وابن بشير وابن فرحون وابن سلون الثاني انه صحيح وشهره الفاكهاني الثالث لأصغ ان كان
لا يؤمن منه رده الامام وان رضيت به وظاهر ابن غازي ان القول الأول وهو الراجح وعليه فيتمين
عود ضمير تركها للحال فقط لأنه أقرب مذكور اه بن والذي قرره شيخنا ان يعتمد القول
بالصحة كما شهره الفاكهاني (قوله حفظا) أي لوجوب حفظ النفوس (قوله وليس لولي الخ) يعني ان
الولي إذا رضى بغير كفء وزوجها منه ثم طلقها طلاقا باتنا أو رجعا وانقضت العدة وأراد عودها
فرضيت الزوجة وامتنع الولي منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث ما يوجب الامتناع وبعد عاضلا
اما إذا كان الطلاق رجعا ولم تنقض العدة فهي زوجة فلا كلام لها ولا لوليها (قوله من فقير) أي
سواء كان ابن أخ له أو غيره وأسقط المصنف ابن أخ الواقع في الرواية لأنه وصف طردى • مخرج
على سؤال سائل وحينئذ فلا مفهوم له كما انه اسقط المطلقة من قوله وللاهم لما ذكرنا وقوله
في تزويج لأب أي وغير الأب أولى بذلك وأما الام فخاص بها مطابقة لم لا و مثل الفقير من يجرها
عن أمها مسافة خمسة أيام ويشكل على هذا الفرع ما تقدم في قوله الا لكخصي أي فليس للأب
ان يجبر بنته على التزوج غصى ونحوه من العيوب الموجبة للخيار وأما الفقر فلم يذكره فله
جبرها ولا كلام لاحد حتى الأم فكيف يحكم هنا لها بالنكاح الا ان يقال ما هنا مبنى على أن اليسار معتبر
في الكفاءة ولا مانع من بناء مشهور على ضيف اه عدوى (قوله أو غيره) أي أو غير ابن الأخ
(قوله هل هو صواب) أي فيمكنه مما أراد أو غير صواب فيمنعه مما أراد (قوله بالاثبات) أي على
أنه تأكيد لقوله نعم قال بعضهم ورواية الاثبات أصح ولذا قدمها المصنف على رواية النفي كأنه قدم
قول مالك على قول ابن القاسم اشمارا بترجيحه عليه اه لكن قضية ما تقدم من الاشكال ان الراجح
كلام ابن القاسم وانه لانكح لها الا لضرر اه شيخنا عدوى (قوله ورويت أيضا بالنفي) أي قال نعم
اني لا أرى لك متكما وفيه ان النبي لم يستقم مع قوله نعم وبخيل المعنى وبقتاض كلامه بعضه مع بعض

الحسب والنسب وانما
تندب فقط (ولها وللولي)

أي لهما معا (تركها) وتزويجها

من فاسق كبير يؤمن

عليها منه والا رده الامام

وان رضيت لحق الله

حفظا للنفوس وكذا

تزوجها من معيب لكن

سيأتي في فصل الخيار ان

الثاني أي السلامة من

العيوب حق للمرأة فقط

وليس لولي فيه كلام

(وليس كولي رضى) بغير

كفء (فطلق) غير الكفء

بعد تزويجها (امتناع) اسم

ليس أي ليس له امتناع

من تزويجها له ثانيا حيث

طلبها ورضيت به (بلا)

عيب (حادث) غير الأول

يوجب الامتناع لأن

رضاه أولا أسقط حقه

من الامتناع وبعد عاضلا

ان امتنع فان حدث عيب

بان زاد فسقط له الامتناع

(وللاهم التكم في) ارادة

(تزوج الأب) ابنته

(للويسرة الرغبة فيها

من) ابن أخ له (فقير) أم

غيره بأن ترفع إلى الحاكم

ليظهر فيها أراده الأب هل

هو صواب قال في المدونة

اتت امرأة مطلقة إلى مالك

فقلت اني ابنة في حجره

٣٣ - دروي - ثانی

موسرة مرغوبا فيها فأراد أبوها ان يزوجهما من ابن أخ له فقير أقرى لي في ذلك متكلما

قال نعم اني لأرى لك متكلما انتهى قوله اني لأرى لك بالاثبات (ورويت أيضا بالنفي) أي لا أرى لك متكلما (ابن القاسم) قال

بعد ما تقدم وأنا أراه ماضيا أي فلاتكلم لها (إلا لضرر بين) فلها التكلم (و) اختلف في جواب (هل) هو (وافق) وخلاف قيل
وافق بتقيد كلام الامام بعدم الضرر على رواية النقي أو بالضرر على رواية الاثبات فوافق ابن القاسم أو يكون كلام ابن القاسم
بعد الوقوع أقوله أراه راضيا (٣٥٠) أي بعد الوقوع وإنما ابتداء فيقول بقول الامام لكن هذا الثاني إنما يقول

وأجيب بأنه يستقيم لأن قوله نعم معناه أجيب سؤالك اه تقرير عدوى (قوله بعدم ما تقدم) أي بعد
ان ذكر لسحنون ما تقدم نقلا عن مالك (قوله وأنا أراه) أي ما فعله الأب (قوله الا لضرر بين) أي
لحصول ضرر بين لها بسبب الفقر وأشار الشارح بقوله وأنا أراه ماضيا الخ الى أن قوله الا لضرر
استثناء من مقدر (قوله هل هو) أي كلام ابن القاسم وفاق أي لكلام مالك أو مخالف له قال
ابن حبيب قول ابن القاسم خلاف وقال أبو عمران وفاق وقد ذكر الشارح للوافق وجهين الأول
منهما نقله ابن محرز عن بعض التأخرين والثاني منهما لأبي عمران كما نقله في التوضيح (قوله لكن
هذا الثاني) أي التوفيق الثاني (قوله وقيل خلاف) أي وعليه فالراجح قول ابن القاسم اه تقرير عدوى
(قوله والولي وغير الشريف الخ) هذا يفيد انه لا يشترط في انكفاء المائلة في النسب
والحسب (قوله وفي البعد تأويلان) المذهب انه ليس بكفء كما في الشارح فيما لشب وفي عبق
ان الراجح انه كفء وهو الأحسن لأنه قول ابن القاسم أقول والظاهر التخصيص فما كان من جنس
الأيض فهو كفء لأن الرغبة فيه أكثر من الاحرار وبه الشريف في عرف مصرنا وما كان من
جنس الأسود فليس بكفء لأن النفوس تنفر منه ويقع به الدم للزوجة اه عدوى وظاهر
المصنف جريان الخلاف في عبد أبيها وغيره (قوله ولو خلقت) أي هذا إذا خلقت الفصول من مائه
الغير المجرد عن عقد بل ولو خلقت من مائه المجرد عن العقد في الكلام حذف الصفة وهى قوله المجرد
ورد بلوى ابن اللاجشون في قوله لا يحرم البنت التي خلقت من الماء المجرد عن العقد وعمما يشبهه من
الشبهة على صاحب الماء قل سحنون وهو خطأ صراح قال في التوضيح وقول سحنون خطأ
ليس بظاهر لأنها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجازله الخلوة بها واجبارها على النكاح وذلك كله
متفق عندنا (قوله من مائه) ومثل من خلقت من مائه من شربت من لبن امرأة زنى بها انسان فتحرم
تلك البنت على ذلك الزانى الذى شربت من مائه وهذا هو ما رجع اليه مالك وهو الأصح وبه قل
سحنون وغيره وهو ظاهر المذهب قل ابن عبد السلام ونقله في التوضيح (قوله فانها) أي تلك
البنت (قوله فروع أبيه من الزنا) أي السكائن ذلك الأب من الزنا (قوله وزوجها) ضمير التثنية
راجع لأصل الشخص وفصله يعنى انه يحرم على الشخص أن يتزوج امرأة تزوجها أحد من آبائه
وان علوا أو أحد من بنيه وان سفلا ويجوز ان يتزوج بام زوجه أبيه وابنة زوجه يه من غيره اذا ولدتها
أما قبل التزوج بأبيه فتحل له اجماعا واما اذا ولدتها أمها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقته فقيل بحلها وهو
المتعمد وقيل بحرمتها وثالثها يكره نكاحها الأول رواية عيسى عن ابن القاسم والثاني سماع ابن زيد
عن ابن القاسم والثالث نقله ابن حبيب عن طاوس (قوله وكذا يحرم زوج الاناث الخ) أي
فلا يجوز للمرأة ان تتزوج بزوجه أمها ولا بزوجه أمهات أمها ولا بزوجه أبها ولا بزوجه أمهات أم
أبها ولا بزوجه أم جدها ولا بزوجه أمهاتها (قوله وزوج الفروع الإناث الخ) أي فلا تتزوج المرأة بزوجه
بنتها ولا بزوجه بنات بنتها وان سفلا (قوله فلو حذف التاء لشملى هاتين الخ) فيه نظر اذا لم يحذفوا وشملى

يأتى على رواية الاثبات
وقيل خلاف بعمل كلام
الامام على إطلاقه سواء
كانت الرواية عنه بالاثبات
أو النقي أي كان هناك ضرر
أم لا وابن القاسم يقول
بالتفصيل بين الضرر البين
وعدمه وإلى ذلك أشار
بقوله (تأويلان والولي)
أي العتيق (وغير الشريف)
أي الدنى في نفسه
كالسنان أو في حرقه
كحمار وزبال (والأقل
جاءا) أي قدرا أو نصبا
(كفء) للحررة أصالة
والشريعة وذات الجاه
أكثر منه (وفي) كفاءة
(البعد) للحررة وعدم
كفائه لها على الأرجح
(تأويلان وحررم) على
الشخص (أصوله) وهو
كل من له عليه ولادة وان
علا (فصوله) وان سفلا
(ولو خلقت) الفصول
(من مائه) أي المجرد عن
عقد وما يقوم مقامه من
شبهة فما قبل المائلة ماؤه
الغير المجرد عن ذلك فمن
زنى بامرأة فحملت منه
بنت فانها تحرم عليه وعلى
أصوله وفروعه وان حملت

منه بل كره حرم على صاحب الماء تزوج بنته كما يحرم على الذكر تزوج فروع أبيه من الزنا وأصوله
(وزوجهمما) أي تحرم زوجة الأصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الأصول وكذا يحرم زوج
الأصول الإناث على الفروع الإناث وزوج الفروع الإناث على الأصول الإناث فلو حذف التاء لشملى هاتين صورتين أيضا

(و) حرم على الشخص (فصول أول أصوله) وهم الاخوة والاخوات وذريتهم وان سفلوا (و) حرم عليه (أول فصل من كل أصل) بخلاف ذريته كينت العمة وبنت الحالة فعلال (و) حرم بالمقدون بالتلذذ (أصول زوجته) وهن أمهاتها وان علون وهو معنى قوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم (تلتذذه) بزوجته (وإن بعد موتها ولو بنظر) (ازوجد ٢٥١) ولو لم يقصد لان قصد فقط

(فصولها) وهن كل من لها

عليهن ولادة مباشرة أو

بواسطة كرا وأنتى وهو

الراد بقوله تعالى وربائكم

اللاتى فى حجوركم من

نسائكم اللاتى دخلن بهن

فسر الامام المدخول

بالتلذذ ولا مفهوم لقوله

تعالى اللاتى فى حجوركم

لجريه على الغالب وقوله

ولو بنظر أى فى عدا الوجه

والدين وامامهما فلا يحرم

فيهما الا التلذذ بالمباشرة أو

القبيلة (كالمالك) تشبهه فى

جميع ما تقدم لكان المحرم

هنا التلذذ بها لا مجرد الملك

فلا يحرم على سيدها

اصولها وفصولها ولا

تحرم هى على اصوله

وفصوله الا اذا تلذذ بها

وشبهه الملك مثله ولا بد

فى التحريم من بلوغه وأما

الامة فلا يشترط فيها

البلوغ ولا اطلاق الوطء

فلتذذ بالصغيرة جسدا

كاف فى التحريم (وحرر

العقد) أى عقد النكاح

على الوجه المتقدم (وإن

فسد إن لم يجمع عليه) بان

اختاف العلماء فيه وان

كان القائل بصحته خارج

الصورتين لكان قوله بعد وأصول زوجته وتلذذه الخ تكرارا مع هذا ويكون كلامهما موافقا أن
فصول الزوجة يحرم من بمجرد العقد عليها وليس كذلك كما يأتي فمافعله المصنف هو عين الصواب اهـ
(قوله وفصول أول أصوله) يعنى انه يحرم فصول أياه وأمه وهم اخوته أشقاء أو لأب أو لأم
(قوله وأول فصل من كل أصل) أى ما عدا الأصل الأول لأن الأصل الذى عدا الأصل الأول هو الجد
الأقرب والجد القربى وابن الأول عم أو خال وابنة عمه أو خالة وأما أولادهم فعلال (قوله لان
قصد) أى التلذذ فقط أى من غير أن تحصل لذة (قوله ولا مفهوم الخ) أى فى تلذذ المرأة حرمت
عليه بنتها كانت فى حجره وكفاله أم لا (قوله كالمالك) ان جعل تشبيها فى قوله وتلذذه وان بعد
موتها ولو بنظر فصولها لا يستثنى شيء لانه متى تلذذ بامة ولو بمجوسية حرم عليه بناتها وبنات بناتها
وان جعل تشبيها فى جميع ما مر من قوله وحرم أصوله إلى هنا يستثنى العقد فان عقد الأب فى النكاح
يحرم على الابن وعقد الابن يحرم على الأب وعقد الشراء لا يحرم شيئا لان الملك ليس المبتغى منه
الوطء بل الخدمة والاعتمال بخلاف النكاح فالتحريم فى الملك إنما يكون بالتلذذ كما قال الشارح
(قوله فى جميع ما تقدم) أى وهو قوله وحرم أصوله إلى هنا فإذا تلذذ بامة حرمت على أصوله وإن علوا وعلى
فصوله وان سفلوا وكذا تحرم عليه الجارية التى تلذذ بها أحد آبائه أو من ابنته وكذا يحرم عليه
التلذذ بجارية من فصول أول أصوله أو بجارية من أول فصل من كل أصل من أصوله وإذا تلذذ
بجارية ولو بنظر حرم عليه أصولها وفصولها (قوله ولا بد فى التحريم من بلوغه) أى لا بد فى التحريم
الحاصل بالتلذذ من بلوغه فوطء الصغير للامة لا ينشر الحرمة ولو كان مراهاقا على الراجح فلا تحرم
موطوءته على أصوله ولا على فصوله ولا تحرم بناتها عايشه وأما التحريم الحاصل بالعقد فانه يكون
بعقد الصغير ولو لم يقع على الوطء (قوله وأما الامة فلا يشترط الخ) أى وحينئذ فوطء الامة الصغيرة
ينشر الحرمة كالكبيرة فتحرم على أصول واضئها وعلى فصوله وتحرم عليه بناتها اللاتى ستلذهن
(قوله وحرم العقد) أى ونشر العقد الحرمة فإذا عقد على امرأة حرمت على أصوله وعلى فصوله وحرم عليه
أصولها هذا إذا كان العقد صحيحا بل وان كان مختلفا فى فساد وقوله وحرم العقد أى عقد النكاح الكبير
أو صغير لأن عقد الصغير يحرم بخلاف وطئه الامة فانه لا يحرم على الراجح ولو كان مراهاقا كما مر
وأما عقد الرقيق بغير إذن سيده إذا رده فلا يحرم لأنه ارتفع من أصله بالرد وانظر هل مثله عقد الصبي
والسفيه بغير إذن ولهما لكونه غير لازم كعقد الرقيق وهو الظاهر وليس هذا كالعقد الفاسد المختلف
فيه لأن الفاسد المختلف فيه لازم عند بعض الأئمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح الصبي والعبد
والسفيه فإنه متفق على حله وقيل إنه محرم لانه عقد صحيح وان كان غير لازم فلا يشترط فى العقد المحرم
كونه لازما اهـ تقرير عدوى والذى صوبه بن هذا القول الأخير وذكر انه نص فى التهذيب على تحريم
عقد الرقيق بغير إذن سيده فانظره (قوله فالحرر وطؤه) فى كبير خشن ان الراد بالوطء ما يشمل ارضاء
الستور ولو تفرروا على عدم الوطء ومثل الوطء مقدماته كما قال الشارح وإنما انتصر المصنف على الوطء
لاجل قوله ان درأ الحد (قوله غير عالم) نيدى عدم الحد عن الثلاثة ومثل الثلاثة الخامسة وقوله فان لم يدراً

المذهب كحرم وشغار وتزويج المرأة نفسها فعقدته ينشر الحرمة كالصحيح (ولا) بان اجمع على فساد (و) المحرم (وطؤه) وكذا
مقدماته (إن درأ) وطؤه (الحد) عن الواطئ كمنكاح الممتدة وذات محرم ورضاع غير عالم فان علم حد إلا الممتدة فقولان فان لم
يدراً الحد كان من الزنا (وفى) نشر حرمة (الزنا خلاف) الاعتماد منه عدم نشره الحرمة فيجوز لمن زنى بامرأة ان يتزوج بفروعها
وأصولها ولأبيه وابنه ان يتزوجها (وان حاول) زوج (تلتذذاً بزوجته)

فالتلذذ بابتها) منه أو من غيره (٢٥٣) ظاناً أنها زوجته بوطء أو مقدماته (تتقدم) في تحريم زوجته عليه وهو الرضى وعدمه (وإن

بال أب) عند قصد ابنه
تكااح رأة أنا (تكتحها)
اي عقدت عليها (أو)
قال (وطئت) هذه
(الأمه) أو تلذذت بها
وهي في ملكي عند قصد
الابن (فلت) أي العقد
على الرأة وملك من أراد
من يتلذذ بها (وانكسر)
الابن ما قاله الأب (ندب)
له (تتزوج) ولا يجب إذا
لم يعلم تقدم ملك الأب
لها ولم يغض قول الأب
قبل ذلك (وفي وجوبه)
أي التزوه (إن فشأ) قول
الأب قبل ذلك وعدم
وجوبه (تأويلان)
للاظهر الأول وعليه
يفسخ النكاح ان وقع
(و) حرم على الحر والعبد
جمع (خمس) من النساء
(د) جاز (العبد الرأبة)
وليس مراده حرم عليه
الرأبة كما يوهمه كلامه
(و) جمع (ثنتين) لو قدرت
أية) أي كل واحدة منهما
(ذكر أ) والأخرى اتى
(حرم) ووطؤها فخرج
للرأة وأمتها فيجوز جمعها
في نكاح لأنه إذا قدرت
للاسكتة ذكر أ جاز له
وطء أمته بالملك وتخرج
المرأة وبنت زوجها أو أم
زوجها لأنها إذا قدرت
المرأة ذكر أ لم يحرم وطء
أم زوجها ولا بنته بنكاح

الحد أي فان علم بأنها ذات محرم أو ذات رضاع أو أنها معتدة وانها خامسة وقوله الا المعتدة فتولان
أي الا العالم بأنها معتدة ففي حده قولان (قوله فالتلذذ بابتها) أي وبأمتها ولو كان الالتذاذ بمجرد
اللس كافي المح وأما لو قصد التلذذ ببنت زوجته لظنها زوجته ولم يتلذذ فلا ينشر الحرمة على
الصحيح والواط باين زوجته لا ينشر الحرمة عند الأمه الثلاثة خلافا لابن حنبل (قوله ظاناً الخ)
أي وأما لو تلذذ بالبنت عمدا جرى فيه الخلاف السابق في قوله وفي الزنا خلاف والمعتد عدم الحرمة
(قوله فتتقدم) لا يقال ان التلذذ ببنت الزوجة غلطاً وطء شبهة ووطء الشبهة يحرم اتفاقاً لم جرى
التردد هنا لا نقول لان لم ان هذا وطء شبهة إذ وطء الشبهة هو الوطء غلطاً فيمن تحل في المستقبل
ولذا كان وطء أخت الزوجة غلطاً محرم بابتها على زوج أختها الواطء لما لا نهائى له في المستقبل
فوطؤها وطء شبهة وأما لو وطء ببنت الزوجة غلطاً فليس وطء شبهة لأنها لا تحل في المستقبل فلذا
جرى فيه التردد اه خش لكن ما ذكره من ان وطء الشبهة يحرم اتفاقاً في نظر قعد ذكر المواق فيه
ثلاثة أقوال قيل انه يحرم وقيل لا يحرم والثالث الوقف والأول هو المشهور كما في القلشاني
وابن ناجي اه بن (قوله وعدمه) اعلم ان التردد جار في كل من التلذذ بالوطء والمقدمات وان المعتد
التحريم فيهما كما قال الشارح ومثله في تت والشيخ سالم وعج (قوله وان قال أب) أي أو جد
فالمراد بالأب كل من يحرم على الولد نكاح زوجته (قوله ندب التزوه) أي التباعد عنها قال الشيخ
كريم الدين وينبغي إذا صدقت الحره الأب ان تؤخذ بقرارها فلا يجوز ان تزوج الولد وظاهره
انه لا ينظر لما نقوله الامه لانهما في محبة الولد أو ضدها اه عدوى (تنبيه) من ملك جارية أیه
أو ابنه بعد موته ولم يعلم هل وطأها أم لا قتل ابن حبيب لا تحل وبه العمل واستحسنه اللخمي
في الملى وقول يندب التباعد عنها في الوخى ولا تحرم الاصابة وهكذا ان باعها الأب لابنه أو
بالعكس ثم غاب البائع أو مات قبل أن يسأل فلا تحل مطلقاً أو ان كانت من الملى فلو أخبر البائع
منها الآخر بعدم الاصابة صدق فان باعها الأب لاجني والاجني باعها للولد والحال ان الأب
البائع أخبر الاجني بعدم اصابتها والاجني أخبر الولد بذلك فهل يصدق أولاً والظاهر أن
هذا الاجني ان كان شأنه الصدق في أخبارة صدق وإلا فلا اه تقرير عدوى (قوله تأويلان)
الأول لعياض والثاني لأبي عمران (قوله الأظهر الأول) أي لان قول الأب ذلك قبل العقد
وقضوه عنه دليل على صدقه (قوله جمع خمس من النساء) أي في عقد أو عقود لكن إن جمعهم في عقد
فسخ نكاح الجميع وان كان في عقود فسخ نكاح الخامسة ان علم والا فالجميع (قوله وجاز للعبد
الرأبة) أي لأن النكاح من المبادات والحر والعبد فيها سواء بخلاف الطلاق فانه في معنى الحدود
فكان طلاقه نصف طلاق الحر كما في الحدود (قوله كما يوهمه كلامه) وهو وان قال به ابن وهب
الا انه ضعيف فلا يعمل المصنف عليه لأنه مبين لما به الفتوى (قوله أوجع ثنتين الخ) أي
كلاختين والمرأة وعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو أختها وكلماتين اللتين كل منهما عمه للأخرى
أو كل منهما خالة للأخرى فأدولى كما إذا تزوج كل من رجلين بام الآخر وأن كل واحد منهما
بنت فشكل من البنين عمه للأخرى والثانية كالمرايتين اللتين كل منهما عمه للأخرى
بنتا فشكل من البنين خالة للأخرى (قوله لو قدرت أية) الظاهر أن أية هنا موصولة حذف
منها المضاف اليه والصلة والتقدير لو قدرت ابنتها أردت ذكر أ أي لو قدرت التي أردت
منها ذكر أ حرم ووطءه للأخرى (قوله كوطئها بالملك) اعلم ان الجمع بين المرأتين

اللتين

ولا غيره لأنها أم رجل أجني وبنت رجل أجني قل عج : وجمع مرأة وأم البعل : أو بنته أو رقها ذو حل

(كوطئها) أي التنتين (بالملك) فيحرم وأما جمعهما في الملك لا الوطء بل للخدمة أو احدهما لها والثانية لاوطء فلا يحرم

(و) لوجع بين محرمتي الجمع كالأختين وككسرة وأختها أو خالتها في نكاح (فسخ نكاح ثانية) بينهما (صدقة) الزوج لها الثانية وأولى
 أن علم بيينة (ولا) تصدقه بأن قلت أنا الأولى أو قالت لا علم عدى ولا بيينة ففسخ نكاحها بطلاق عملاً باقرارها و (حلف) الزوج
 أنها الثانية وما هي الأولى أن اتلف عليه قبل الدخول (للغير) أي استوفى نفسه عنه (٢٥٣) الواجب لها على تقدير أنها الأولى

اللتين لو قدرت كل منهما ذكرها والأخرى أنى حرم عليه نسكاحها لأجل الوطء اما ان يكون بنسكاح
 وهو مأمور اما ان يكون بنسكاح ذلك بآى واما ان يكون بالملك فقط وهو مذكور هنا (قوله ولو
 جمع بين محرمي الجمع) أى وانما كلا منهما عقد وإنما لوجعهما فى عقد فسيأتى بعد فى قوله كام وبنتها
 بعقد (قوله أو خالتها) أى أو بنت أخيها أو بنت أختها أو أمها أو بنتها (قوله وأولى ان علم بنية) أى
 انها ثانية وسواء دخل بها ام لا لانه ان دخل لزمه السمي والا فسخ قبل البناء ولائى لها الاقرارها
 بأنه لاحق لها ولا يعين على الزوج حينئذ والفسخ بلا طلاق لأنه يجمع على فساد (قوله والا تصدقه
 النخ) حاصلها انها اذا لم تصدقه بأن قالت أنا الاولى أولا علم عندى فان اطاع على ذلك قبل الدخول ففسخ
 بطلاق ولائى لها من الصداق وحالف انها ثانية لاجل امساق النصف الواجب لها بالطلاق قبل
 السيس على تقدير انها الاولى وان نسكاحها صحيح فان نكل غرم لها النصف بمجرد نكوله ان قالت
 لا علم عندى لانها شبه دعوى الاتهام وبعد يمينها ان قالت أنا الاولى فان نكلت فلائى لها اصلا وان
 اطاع على ذلك بعد الدخول ففسخ النكاح بطلاق وكان لها المهر كاملا بالبناء ولا يعين عليه وبقي على
 نسكاح الاولى بدعواه من غير تجديد عقد (قوله بأن قالت أنا الاولى) نى وقال الزوج بل انت
 الثانية وقوله أو قلت لا علم عندى أى وقال لها الزوج انت ثانية (قوله الواجب لها) نى بالطلاق قبل
 الس على تقدير النخ (قوله ولذا) أى ولأجل ان حلفه لأجل سقوط نصف الصداق عنه لا يعين النخ
 (قوله ولا بد من الفسخ) أى بطلاق لاحتمال انها الاولى (قوله ولو نكل) أى فى حاله لو اطاع عليه قبل
 الدخول فهذا يان لمقبوم قوله وحالف (قوله فهو راجع لما قبل والا) نى وليس راجعا لما بعدها وهو
 ما اذا لم يصدق لأن فسخته بطلاق دخل أولا (قوله لأنه) نى ما قبل الا وهو ما اذا صدقت الزوج على
 انها ثانية (قوله أو كل محرمي الجمع) نى كالمرأة وعمها وأختها وبنت أخيها وبنت أخيها (قوله فيفسخ)
 أى ابدا (قوله لكن تختص الام وبنتها) أى عن بقية محرمي الجمع (قوله الا ان لا يديه) أى
 تأييد تحرير الام وابنتها المجموعتين فى عقد (قوله اما ان يدخل بهما) المراد بالدخول مطلق التلذذ
 (قوله وتأيد تحريرهما) أى انه اذا عقد على ام وابنتها ووطئهما فانهما يحرم ان عليه ابدا يرد اذا كان
 جاهلا بالتحرير بان كان حديث عهد بالاسلام يعتقد حل نسكاح الام وابنتها وان كان عالما بالتحرير
 فانه ينظر الى نسكاحه هل يدرأ الحد عن الواطئ بأن كان مجهول انها بنتها ولا يدرأ الحد عنه بأن كان
 يعلم انها بنتها ويجزى على ما مر من تحريرها ان كان يدرأ الحد والا كان زنا فلا يحرم ان على المعتقد
 (قوله وعليه صداقهما) أى وعليهما الاستبراء ثلاث حيض (قوله ان مات) أى قبل الفسخ (قوله لأنه
 يجمع على فساد) أى وقد تقدم ان المجمع على فساد لا يوجب للميراث ولو حصل الموت قبل الفسخ
 (قوله وان ترتبتا) لا يصح ان يكون هذا مبالغة وان المعنى هذا اذا عقد عليهما معا بل وان ترتبتا
 فى المقد وتكون البالغة فى الفسخ بلا طلاق وتأيد التحريم ان دخل بهما ولزوم الصداق وعدم
 الميراث بل يتعين ان تكون ان شرطية والجواب محذوف كما اقتصر عليه الشارح لان شرط
 البالغة ان يكون ما بعدها داخلا فيها وهما ليس كذلك لان ما قبلها القدر عليهما واحد

على فساد (وإن ترتب) في العقدان عقد على أحدهما بعد الأخرى فالحكم كذلك في الأحكام الأربعة المذكورة وهو القسح بلا طلاق وتأيد تحرهما أن دخل بهما وعدم البراءة ولزوم الصداق فلهذا ان جواب الشرط محذوف ولو قال كأن ترتبنا كان أحسن وأشار الوجه الثاني بقوله (وإن لم يدخل بواحدة)

وكانت قد قدح نكاحهما (٣٥٤) و (حلت الأم) بعد جديد ولا أثر لقدمه على البنت للاجماع على فسادها وإذا حلت الأم فأولى

البنت لان العقد على الأم لا يحرم البنت اذا كان صحيحا فأولى اذا كان فاسدا وسكت عن الوجه الثالث وهو أن يدخل بواحدة وقد كان جمعها بقدر فيه نكاحهما ويتأبد تحريم من لم يدخل بها وتحل التي دخل بها منها بعقد جديد بعد الاستبراء (وان) ترتبنا (مات) قبل البناء بهما (ولم تعلم السابقة) منها (فالإرث) بينهما الوجود سببه وجهل مستحقه (ولسكن) منها (نصف صداقتها) المسمى لها لان الموت كمله وكل تدعيه والوارث بناكرها فيقسم بينهما وشبهه في الارث والصدقات لامن كل وجهه قوله (كان) تزوج خمسة في عقود أو أربعة في عقد وأفراد الخامسة و (لم تعلم الخامسة) فالإرث يدين اخماسا ولمن مسها منهن صداقتها فان دخل بالجميع فالهن خمسة أصدقة وأربع فلنكاح صداقتها وفاق لم يدخل بها نصف صداقتها لانها تدعى انها ليست بخامسة والوارث يكذبها فيقسم بينهما وثلاث فلنكاح صداقتها وللأبى صدقات ونصف يكون لسكن منها ثلاثة

وما بعدها مترتب (قوله) وكاتب العقد الخ احتراز عما إذا عقد عليها عقدين مترتين ولم يدخل بواحدة فيفسخ عقد الثانية بطلان خلاف ويمسك الأولى كانت الأم أو البنت ثم ان كانت التي فسخ نكاحها الأم فهي حرام أبدا وإن كانت البنت كان له أن يطأ الأولى وهي الأم ويتزوجها وهذا مع علم الأولى والثانية وأما مع جهل ذلك فقدم نحوه في قوله وفيفسخ نكاح ثانية صدقت الخ (قوله) وحلت الأم (أى على المشهور خلافا لعبد الملك القائل بعدم جازمها إجراء لفاسد مجرى الصحيح (قوله) للاجماع على فسادها) أى ومحل كون العقد على البنات يحرم الأمهات اذا كان العقد صحيحا أو مختلفا في فسادها (قوله) فأولى إذا كان فاسدا) أى فالخامسة ان حاية البنت لا خلاف فيها لان العقد الصحيح على الام لا يحرم البنت فالأولى الفاسد والخلاف إنما هو في حاية الأم وعدم حلها والمشهور حلها ولذا انتصر المصنف على حلها (قوله) وقد كان جمعها بقدر أى وأما لوجعهما في عقدين مترتين ودخل بواحدة فان كانت تلك التي دخل بها الأولى ثبت عليها بلا خلاف ان كانت البنت وفيفسخ نكاح الثانية وتأبدت وإن كان المدخول بها الأم فكذلك على المشهور أى ثبت نكاح الأم وقيل انهما يحرمان لان العقد على البنت ينشر الحرمة ولو كان فاسدا وإن دخل بالثانية وكانت البنت فرق بينهما وبينه وكان لها صداقتها وله تزويجها بعد الاستبراء وإن كانت الأم حرمتا أبدا أما الام فلان العقد على البنات يحرم الأمهات وأما البنت فلان المدخول بالأمهات يحرم البنات ولو كان العقد فاسدا كما هنا ولا ميراث (قوله) ولم تعلم السابقة الخ) يعنى انه اذا عقد على الأم وابنتها مترتين ومات ولم يدخل بواحدة ولم تعلم السابقة في العقد فن الإرث بينهما ثبوت سببه وجهل مستحقه ويجب لسكن واحدة نصف صداقتها لان بالموت تسكن عليه الصداق وكل منهما الوارث بناكرها فيؤخذ منه نصف الصداقين فيعطى لسكن واحدة نصف صداقتها سواء اختاف الصداقان أو استويا في القدر (قوله) وكل تدعيه) أى تدعى انها تستحقه لكونها الأولى فنكاحها صحيح (قوله) والوارث بناكرها) أى ويقول لها انت ثانية فلا صدقات لك لفساد نكاحك (قوله) فيقسم) أى كل صدقات من الصداقين بينهما أى بين الزوجة والوارث لانه مال تنازعه اثبات (قوله) كأن تزوج خمسة في عقود) أى ثم مات وقوله أو أربعة في عقد وأفرد الخامسة أى أوجع اثنتين أو ثلاثة في عقد وأفرد ما بقى كل واحدة بقدر (قوله) ان دخل بالجميع) أى والحال انه لم يعلم الخامسة وقوله فالهن خمسة أصدقة أى والميراث يقسم بينهما أخماسا (قوله) تدعى انها ليست بخامسة) أى فنكاحها صحيح وتسكن لها الصداق بالموت وقوله والوارث يكذبها أى يقول انها خامسة فنكاحها مجمع على فسادها فلا ميراث لها (قوله) وللأبى صدقات ونصف) وذلك لان واحدة منهما راحة قطعا والأخرى يحتمل انها غير خامسة وان الخامسة غيرها من المدخول بهن والوارث ينازعها فيقسم الصداق للتنازع فيه بينهما فيكون للباقيتين صدقات ونصف (قوله) فللأبى صدقات ونصف) لان اثنتين منهن صدقاتهن قطعا وصدقات الثالثة ينازع فيه الوارث لانه يقول واحدة من اللاتي لم يدخلن خامسة فلا شيء لها وهن يقان الخامسة ليست واحدة منا بل من الاثنين دخل بهما قلنا ثلاثة أصدقة كوامل فيقسم ذلك الصداق الذى وقع فيه التنازع بين الوارث وبينهن فيصير صدقات ونصف وإذا قسم ذلك على ثلاثة خص كل واحدة ثلاثة أرباع صداقتها وثلاث رבעه وإن شئت قلت خمسة أسداس صداقتها وقوله ثلاثة أرباع صداقتها وثمته أى وإن شئت قلت كما قال ابن عرفة لسكن واحدة سبعة أثمانه والمضى واحد (قوله) وإن لم يدخل بواحدة فأربعة أصدقة الخ) هذا قول محمد

وسمحنون

أربع صداقتها بنسبة قسم صدقات ونصف عليهما وبأثنين فللأبى صدقات ونصف وبواحدة فللأبى ثلاثة أصدقة

ونصف لسكن واحدة ثلاثة أرباع صداقتها ومن صداقتها وإن لم يدخل بواحدة فأربعة أصدقة لسكن منها أربعة أخماس صداقتها

وسخون وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها لاحتمال انها الخامسة وظهر التشبيه أن المصنف مثنى على هذا القول المقابل للمشهور واجاب الشارح فيها مران التشبيه في الارث والصداق لا من كل وجه بل من جهة قسمة الحق وجوبه وهو صداق واحد في المسئلة الاولى وهي قوله وان مات ولم تعلم السابقة الخ يقسم على امرأتين فيكون لكل واحدة نصف صداقها والحق وجوبه في الثانية وهو اربعة اصدقة يقسم على خمسة اه بن (قوله وحلت الأخت الخ) يعني انه اذا عقد على امرأة أو تلذذ بامته فلا عمل له التلذذ باختها او عمتها مثلا بنكاح او ملك الا اذا ابان الاولى ان كانت منكوحه او أزال ملكها ان كانت أمة (قوله أو باقتضاء عدة الرجعي) والقول قولها في عدم اقتضاء عدتها لانها مؤتمنة على فرجها فان ادعت احتباس الدم صدقت بيمينها لاجل النفقة لاقتضاء سنة فان ادعت بعدها تحريكاً نظرها النساء فان صدقتها تربص لاقتضى امد الحمل والام يلزمه تربص لاقتضى امد الحمل وهل منع الرجل من نكاح كالأخت في مدة عدة تلك المطلقة يسمى عدة أو لا قولان وعلى الاول فهي احدى المسائل التي يعتد فيها الرجل ثانياً من تحت اربع زوجات فطلق واحدة واراد أن يتزوج واحدة فلا بد من تربصه حتى تخرج الاولى من العدة إن كان طلاقها رجعيًا كما يأتي والثالثة اذا مات ربيبه وادعى ان زوجته حامل فيجب ان يتجنب زوجته حتى تستبرأ بحضة لينظر هل زوجته حامل فيرث حملها او غير حامل ولا يقال انه قد يتجنبها في غير هذا الاستبرائه من فاسد لان المراد التجنب تغير معنى طراً على البضع (قوله يؤخذ منه) أي لانه لو لم يتمتع الوطء بالتأجيل لما ابيح له وطء الأخت (قوله أو كتابة) أي للامة السابقة فيحل بها من يحرم جمعها معها لان المكتوبة احزرت نفسها ومالها وليس للسيد وطؤها والاصل عدم عجزها خلافاً للحنفي حيث قال لا تحل محرمة الجمع بكتابة الاولى (قوله لم يحرم الاخرى) أي بل له الاسترسال عليها وترك الاولى التي عجزت وله ترك الاخرى والاسترسال على التي عجزت واقتصاره على العتق والكتابة يقتضي عدم حلية الأخت بتدبير السابقة وهو كذلك نعم مثل العتق لاجل عتق البعض وان لم يكمل عليه عتقها لدين (قوله أو انكاح الخ) أي انه اذا وطئ أمة واراد ان يتزوج اختها او يوطئها بالملك فلا عمل له الا اذا حرم فرج الاولى بانكاح محل وطأه للبتوة بان يكون صحيحاً لازماً او فاسداً يمتضى بالدخول فتحل الأخت بمجرد القعد الفاسد المذكور لانه يصدق عليه انه عقد محل وطأه للبتوة (قوله وليس مراده محل للبتوة الخ) الاولى وليس مراده بالنكاح الذي محل للبتوة الدخول بها لانه يقتضي انه لا يحلها الا الدخول لا العقد وليس كذلك (قوله لانها مظنة اليأس) أي وله لم يقيد المصنف الاسر باليأس بخلاف الباقي فانه لما كان غير مظنة لليأس قيده به (قوله وهذا في موطوءة بملك) أي وامان توطأ بالنكاح فلا يحل من يحرم الجمع معها باسرها او بإبقائها فان طلقها في حال اسرها طلاقاً بانناحل من يحرم جمعها معها وامان طلقها طلاقاً رجعيًا لم تحل كاختها الا بغض خمس سنين من اسرها لاحتمال حملها وتاخره لاقتضى امد الحمل وثلاث سنين من يوم طلاقها لاحتمال ربيتها وحضها في كل سنة مرة هذا اذا كان الباقي او الاسر ليس بغور ولادتها والاحلت بغض ثلاث سنين من طلاقها (قوله أو بيع دلس فيه) يعني ان بيع السيد لأمته المبيعة بيعاً صحيحاً كاف في حلية من يحرم اجتماعها معه ما لم يكن اشترط في ذلك البيع مواضعة او خياراً وعهدة والا فلا تحل الأخت الا اذا خرجت من المواضعة وكذا من أمد الخيار والعهدة لان الضمان في مدة المواضعة والعهدة والخيار من البائع ولو كان السيد عالماً بالميب وكتمه عن المشتري لان المشتري التمسك بها واحرى ان لم يعلم البائع به (قوله وأولى ان لم يدلس) واتمناص على الدلس لان فيه خلافاً هل يكون بمجرد كافي في حل الأخت ام لا اه بن

(وحلت الأخت) الثانية

ونحوها من كل محرم

الجمع فلو قل كالأخت

لكان أشمل أي إذا اراد

وطء الثانية بملك او نكاح

حلت له (بينونة السابقة)

بخلع او بتات أو اقتضاء

عدة الرجعي أو بطلاقها

قبل الدخول (أو زوال

ملك) عن السابقة (عتق

وإن لأجل) يؤخذ منه

منع وطء المظنة لاجل

وهو كذلك لانه يشبه

نكاح الثمة (أو كتابة)

عطف على زوال ملك

لا على عتق لان الكتابة

لا يزول بها الملك فان عجزت

لم تحرم الاخرى (أو

إنكاح) أي عقد (محل)

وطؤه (للبتوة) أي

بحيث لو حصل فيه وطء

حلت به للبتوة بان يكون

صحيحاً لازماً او فاسداً

يمتضى بالدخول وليس

مراده محل للبتوة الدخول

بها (أو أسر) لانه لا يظن

اليأس (أو إباق اليأس)

لا يرجى معه عودها ولا

فلا وهذا في موطوءة

ملك فيحل له ان يوطئ

أو نكاح من يحرم جمع

معه (أو بيع دلس فيه)

وأولى ان لم يدلس فيحل

بمجرد وطء كاختها

(لا) بيع أو نكاح (فاسد لم يفت) بمقالة سوق فأبى في البيع وبدخول في النكاح فلا تحل الثانية فإن فات حلت (و) لا (حيض) لا (عدة شبهة) أي استبراء من وطء شبهة (و) لا (ردّة) من أمة وأما من زوجة ولو أمة فتحل به الاخت لفسخ النكاح ويدخل في قوله سابقا بينونة السابقة وإنما لم تحل في الحيض وما بعده لقصر زمانه والغالب في الردة الرجوع للإسلام (و) لا (إحصاء) بأحد النكسين (٢٥٦) لقصر زمانه أيضا (وظاهر) لقدرة على رفع حرمة بالكفارة (واستبراء)

من زنا وقيل مراده به المواضعة ولو عبر به كان أولى (و) لا بيع (خيار) له أو لغيره لأنه منحل (و) بيع (عهدة ثلاث) لأنه يرد فيها بكل حادث والحوادث كثيرة وزمنها قصير بخلاف عهدة السنة فتحل كالأخت لطول زمنها ويندور ادوائها (و) لا (إحصاء سنة) أو سنتين أو ثلاث بخلاف السنين الكثيرة (و) لا (عدة لمن يتصرها منه) بلا عوض كولدته قبل حصول مفوت وعبدته بل (وإن) كان الاعتصار (بيع) كتيمة التي في حجره والمراد به الشراء أي وإن بشرها منه (بخلاف صدقة) عليه أي على من يتصرها منه (إن حيزت) بأن حازها له غير المتصدق بالكسر إذ لا يكفي في حلها حوزة هو للمتصدق عليه ويكفي الحوزة أسكنى كان أعنتها

(قوله لا يبيع أو نكاح فاسد لم يفت) مقتضى كلام بن عند قول المصنف أو انكاح محل البتوتة أن يقصر قول المصنف لا فاسد لم يفت على خصوص البيع لأن النكاح الفاسد إذا كان يمضي بالدخول تحل به الاخت ولو لم يحصل دخول بالنكاح (قوله ولا حيض) أي لا يحل كالاخت حرمة الأولى عليه لحيض أو نفاس أو استبراء من وطء شبهة (قوله وعدة شبهة) تفيد عدة بالشبهة حسن لا بد منه لأنها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من توابه (قوله أي استبراء من وطء شبهة) أشار بهذا إلى أن مراده بالعدة الاستبراء لأن ما يوجب وطء الشبهة من التبرص يسمى استبراء لا عدة وإطلاق العدة عليه مجاز (قوله وإنما لم تحل) أي الاخت وقوله في الحيض أي حيض الأولى (قوله الرجوع للإسلام) أي لحوف القتل (قوله وظاهر) مثله الخلف على ترك وطء السابقة ولو بحرمتها فلا تحل به الأخرى كما قاله ح (قوله وقيل مراده به المواضعة) حاصله أن بعض الشراح جعل قوله واستبراء وخيار وعهدة ثلاث مرتبطة بقوله ويبيع دلس فيه على أنها قيد فيه وحينئذ فيكون المراد بالاستبراء المواضعة وكأنه قال محل كون البيع الصحيح ولو دلس فيه كافيا بمجرد في حلية الأخت مالم يكن فيه مواضعة أو خيار أو عهدة ثلاث والا فلا يكون بمجرد كافيا بل لابد من الخروج منها (قوله أو سنتين) اخذ ذلك من قول المصنف الآتي بخلاف خدام سنتين فإن مقابلته لعدة يقضي أن المراد بها مقابل السنين الكثيرة (قوله وهبة لمن يعتصرها منه) المراد بالهبة هنا هبة غير الثواب بدليل الاعتصار لأن هبة الثواب يبيع ولا اعتصار في البيع فجعل بعضهم هبة الثواب داخلة في كلام المصنف غير ظاهر (قوله كولدته) أي سواء كان صغيرا أو كبيرا ومفهوم لمن يعتصرها منه أن الهبة لغيره تحل به كالاخت (قوله بخلاف صدقة عليه أن حيزت) أي لأنه لا اعتصار في الصدقة وله ابن عبد السلام قوله أي على من يعتصرها منه (أي وهو عبده وابنه الكبير والصغير واليتيم الذي في حجره وقوله بأن حازها له الخ ناظرا لما إذا كان المتصدق عليه صغيرا في حجره وقوله ويكفي الخ ناظرا لما إذا كان المتصدق عليه كبيرا (قوله إن حيزت) هذا شرط بالنسبة لحلية الأخت وأما بالنسبة لصحة الصدقة فيكفي حوزة لمجوره (قوله والمعتد) أي كافى ح تقلا عن ابن فرحون (قوله كالهبة) أي في كونها لا تحل بها الاخت وقوله لأن له الخ أي وحينئذ فلا يتم ما قبله المصنف (قوله لأن له أخذها منه) أي سواء كان صغيرا أو كبيرا لا يقال إن شراء الولي مال محجوره لا يجوز فكيف يكون له تزعمها بالبيع من محجوره اليتيم قلت إن الممتنع شراء مال محجوره الذي لم يهبه له وإنما أوهبها فيكره له شراؤه ولا يكون ممتنع منع تحريم أه عداوى (قوله وبخلاف إحصاء سنة) في كلام المصنف إحصاء بمنع وطء الخدمة ولو قل زمن الخدمة لأنه لو لم يمتنع وطؤها ما حلت الاخت وبهذا صرح أبو الحسن وحاصل المتن أن الأمة الخدمة لا يحل وطؤها قل زمن الخدمة أو كثر ألاته لم تحل الاخت إذا قل زمن الخدمة لقصر الزمان

كالإحصاء

أو وهبها للمتصدق عليه قبل الحوزة لمضى فعله والمعتد أن

الصدقة عليه كالهبة لأن له أخذها منه بالشراء جبرا (و) بخلاف (إحصاء) الوطوءة (سنتين) كثيرة كأربعة فأعلى ومثل السكتية حياة الخدم (ووقف) عنهما (إن وطئهما) الأولى أن تلذذ بهما (لبحرمة) واحدة منهما بوجه من الوجوه السابقة (فإن أبى الثانية)

وطاً أى التى وطئها بعد الأخرى (استبرأها) لقاسد مأه الحاصل قبل التحريم وان لحق به الولد وان بقى الاولى فلا استبراء
ان لم يعد لو طئها بعد وطء الاخرى أو زمن الايقاف ثم أشار إلى جمع الاختين بنكاح وملك وفيه صورتان سبق
النكاح للملك وعكسه وأشار للأولى بقوله (وإن عقد) على احدى (٢٥٧) محرمى الجمع (فاشترى) بعد

عقده كأختها (فالأولى)
هى التى تحمل وهى ذات
العقد ولا يجوز له وطء
المشترى (فإن وطئ)
المشترى أو تلذذ بها صار
بمزالة وطء الاختين
فيوقف عنهما حتى يحرم
واحدة منهما بما سبق
وأشار للثانية وهى سبق
الملك بقوله (أو عقد) على
الاخت (بعد تلذذ)
بأختها بملك) له عليها
(فكلاً أو كلاً) أى فحكمه
كحكم الفرع الاول
وهو قوله ووقف ان
وطئها ليحرم فقوله
فكلاً الاول جواب عن
المسئلتين (و) حرمت
(البيتونة) أى المطلقة ثلاثاً
للحر أو اثنتين للعبد ولو
علقه على قلبها فأخفته
قصداً أو فى نكاح مختلف
فيه وهو فاسد عندنا خلافاً
لاشبه فى الاول ولا بن
القاسم فى الثانى أى حرم
وطئها بنكاح أو ملك على
من أبتها (حق يولج) أى
يدخل فى القبل (بالغ)
وقت الايلاج ولو صبياً
وقت العقد (قدراً الحشفة)
ان لم يكن له حشفة فإن

كلا حرام والحيف بخلاف ما إذا كثر زمن الخدمة فإن حلها ظاهر (قوله وطأ) أى الثانية من حيث
الوطء (قوله أو عقد الخ) هذا العقد لا يجوز لقول المدونة لا يعجنى وحمل على التحريم ونصها من كانت
له أمة يطؤها بالملك ثم انه تزوج أختها فإنه لا يعجنى نكاحه ولا أنسخه ويوقف أمان يطلق أو يحرم
الامة وقوله يطلق أى قبل البناء فهو بائن وهو محرم كما تقدم اه بن (قوله بعد تلذذها بأختها) مفهوماً
أنه لو كان قبل تلذذها بأختها بملك بان عقد نكاح احدى أختين بعد شرائه للأخرى وقبل تلذذها بها فلا
يكون الحكم كذلك والحكم انه ان أبى الاولى وهى التى اشتراها للوطء للخدمة أبان الثانية التى عقد
عليها وإن أبى الثانية وقف عن الاولى أى كف عنها ويوكل لاماته ولا يؤمر بزوال ملكها بعق أو
بيع ولا بكتبتها أو انكاحها (قوله كحكم الفرع الاول) أى فيجب عليه ان يوقف عنها حتى يحرم
أيتها شاء أما النكحة بفرقتها بالبيتونة أو بفراق المملوكة بزوال الملك (قوله أى المطلقة ثلاثاً للحر)
أى سواء كانت الزوجة حرة أو أمة وكذا يقال فيما بعده وسواء وقع الطلاق الثلاث فى مرات أو وقع
مرة واحدة على المتمد خلافاً لمن قال بلزوم طلبة واحدة إذا وقع الثلاث فى مرة واحدة ونسب فى
النواذر هذا القول لابن مغيث كما فى الشامل ونسبه بعضهم أيضاً لاشبه وهو قول ضعيف جداً
لخالفته للاجماع (قوله ولو علقه على قلبها الخ) كان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فدخلتها قاصدة
حشنة فتحرم عليه عند ابن القاسم وغيره خلافاً لاشبه القائل بعدم وقوع الطلاق معاملة لها بقبض
قصدها قال ابو الحسن على المدونة وهذا القول شاذ والمشهور قول ابن القاسم وكذا ذكر ابن رشد
فى المقدمات (قوله أوفى نكاح مختلف فيه وهو فاسد عندنا) أى كنكاح المحرم والشفار وانكاح العبد
والمرأة فان هذه الانكحة مختلف فى صحتها وفسادها ومذهبنا فسادها فإذا طلق الزوج فى هذه الانكحة
ثلاثاً حرمت عليه خلافاً لابن القاسم القائل انه يقع عليه ذلك الطلاق نظراً لصحة النكاح على
مذهب الغير ولا يتزوجها إلا بعد زوج فلو تزوجها قبل زوج لم يفسخ نكاحه نظراً لمذهبه من فساد
النكاح وعدم لزوم الطلاق فيكون هذا النكاح الثانى صحيحاً (قوله حتى يولج بالغ) أى سواء كان حراً
أو عبداً إذا عقد عليها عبد ولو ملكاً للزوج باذن سيده وكان بالغاً وأولج فيها حشفته فقد حلت فلو كان
ملكاً للزوج ووهبها لفسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة (قوله ولا بد ان يكون مسلماً)
هذا القيد مأخوذ من قول المصنف الآتى لازم لأن اللزوم يستلزم الصحة والصحة تستلزم الاسلام
(قوله بلا منع) أى حالة كون ذلك الايلاج ملتبساً بعدم المنع منه شرعاً (قوله فيخرج الايلاج فى دبر)
أى فلا يكون الايلاج فيه ولا فيها بعده كافياً فى حلته المبتها ويؤخذ من قوله بلا منع شرط كونها مطيعة
لان وطء من لا تطيق جنابة وهى ممنوعة انظر (قوله وصوم) أى سواء كان واجباً أو كان تطوعاً
كما هو ظاهر المدونة والموازية عند الباجى وغيره واختاره ابن رشد وقال ابن الماجشون الوطء فى
الحيض والاحرام والصيام محلها وقيل ان محل القولين فى الوطء فى صوم رمضان والنذر المعين واما
الوطء فيما عداهما كصيام التطوع والقضاء والنذر وغير المعين فإنه محلها اتفاقاً واختاره اللخمي
انظر التوضيح اه بن ووجه ما قاله اللخمي انه يفسد بمجرد الملافة بقبية الوطء لamenع فيه بخلاف رمضان

(٣٣ - دسوى - ثانى)

كان له حشفة فلا بد من ايلاجها ازل اولاً ولا بد ان يكون

مسلماً فلا يكفى صبي ولا كافر تزوج مسكينة قد أبتها مسلم (بلا منع) شرعى فيخرج الايلاج فى دبر أو حيض أو نفاس
ولو بعد انقطاعهما وقبل الفصل واحرام وصوم واعتكاف (ولا نكحة فيه) أى فى الايلاج من احد الزوجين بان اقرباه

أو لم يعلم منها اقرار ولا انكار فان انكرا أو أحدهما لم تحل (بانتشار) ولو بعد الإيلاج ولا يشترط أن يكون ثلما (في نكاح)
فلاتحل مجترة بوطه سيدها (لازم) للزوجين ابتداء أو بعد الإجازة فلاتحل بوطه محجور كبد أو صفيه لم ياذن له وليه في العقد
الابوطه بعد الإجازة ولاذى (٣٥٨) عيباً أو مفرورة الابوطه بعد الرضا (وعلم خلوة) بين الزوجين وثبتت بأمرأين

لا يتصادقهما (و) علم
(زوجة فقط) بالوطه
لا مجترة أو مغمى عليها
أو ثامنة وخرج بقوله
قطر الزوج فتحل به
ولو لم يعلم كمجنون
(ولو) مكان اللولج
(خصياً) وهو المقطوع
الاشئين دون الذكر ان
صلت به حال الوطه
وإلا فهو نكاح معيب
(كزواج) متوترة (غير
مشبهة) لنسائه وأولج
(لغيره) أى تزوجها
لأجل عين حافها لزوجته
ان لم اتزوج عليك
فانت طالق فزوج
بدنيته وطلقة فانها تحل
لمن بها وإن كان لاير
في يمينه إذ لاير إلا إذا
تزوج من تشبه ان تكون
من نسائه (لاباسد) ولو
دخل (إن لم يثبت بعده)
أى بعد البناء فان ثبت بعده
حلت (بوطه ثان وفي) حائما
بالوطه (الأول) الذى
حصل به الثبوت بناء على
ان النزاع وطه وعدم حائما
بناء على انه ليس بوطه
وهو الا حوطه (ردد)
ثم مثل للفاسد الذى
لا يثبت بالدخول بقوله

والنذر المعلن فان للزمن المعلن حرمة (قوله أو لم يعلم منها اقرار ولا انكار) أى لأن الأصل
الصدق ويدل له ما يأتي في حلها بالمجنون خلافا لما في البدر القرافي نعم إذا مثلاً حاضرين فلا بد من
اقرارهما (قوله فان انكرا أو أحدهما لم تحل) أى سواء كان ذلك قبل الطلاق الثانى أو بعده ولو بعد
طول مالم يحصل تصادق عليه قبل الانكسار وإلا فلا عبرة بالانكار وأما لو كان تصادقها بعد الانكسار
فلا عبرة به (قوله بانتشار) أى ملتبسا ذلك الإيلاج بانتشار لذكر (قوله ولو بعد الإيلاج) أى هذا إذا
كان الانتشار حاصلًا عند الإيلاج أى ادخال الذكر في الفرج بل ولو حصل الانتشار بعد الإيلاج
أى دخوله فيه (نتيجه) لا بد في حلية للثبوت أن لا يكون الإيلاج في هواء الفرج وان لا يلف على
الذكر خرقة كثيفة وفي حليتها مع الحرقة الخفيفة خلاف فظاهر عبق الحلية وفي البدر أنها لا تحل
معهما لمنع العسيلة وكلام عبق أظهر كما قرر شيخنا (قوله أو بعد الإجازة) وذلك في كل نكاح فيه
خيار لأحدهما كما مثل وقوله والفرورة أى بجرية (قوله وعلم زوجة فقط) هذا هو المتمد خلافا
لمن قال لا بد من علم الزوج أيضاً (قوله ان علمت به حال الوطه) أى ان علمت بكونه خصياً حال
الوطه لأنها إذا علمت بذلك وسكت حتى أتم الوطه كان النكاح لازماً ولا خيار لها (قوله فهو
نكاح معيب) أى وحينئذ فلا يحلها لأنه غير لازم (قوله فزوج بدنيته) أى وأولج فيها حشفتها
أو قدرها (قوله لا بفاسد) أى لا تحل بوطه مستند لنكاح فاسد (قوله بوطه ثان) متعلق بمقدور
مرتبط بالمفهوم وهو ثبوته بعده كما أشار لذلك الشارح (قوله تردد) أى التردد للباجى قال في التوضيح
بناء على ان النزاع وطه أم لا اه بن (قوله ثم مثل للفاسد الخ) أما جعل قوله كحلل تمثيلاً للفاسد
لاتشبهها به لايهامه انه غير فاسد لأن الشيء لا يشبه بنفسه (قوله كحلل) أى ان من تزوج امرأة
أبنتها زوجها بنية إحلالها له أو بنية الإحلاق مع نية الامساك ان أعجبه فان نكاحه يفسخ قبل
الدخول وبعده ولا تحل بوطه لمبناها لاتفاء نية الامساك للطلقة المشترطة شرعاً في الإحلال
لما خالطها من نية التحليل ان لم تعجبه (قوله مع الإعجاب) بان نوى التحليل ان لم تعجبه وأما كما
ان أعجبه (قوله لاتفاء نية الامساك الخ) أى ولها للسمى بالبناء على الأصح وقيل مهر المثل
نظراً إلى أن العقد على وجه التحليل أثر خلافاً في الصداق وهذا القول الثانى ضعيف وان كان
موافقاً للقواعد كما قال شيخنا قال ابن رشد وهذا الاختلاف في الصداق إنما يكون إذا تزوجها
بشرط ان يحلها ولو نوى ان يحلها دون شرط كان بينه وبينها وبينه وبين أوليائها علم ذلك الزوج
أو لم يعلم لكان لها الصداق للسمى قولاً واحداً اه بن (قوله بطلقة بائنة) اعلم انه ان تزوجها
بشرط التحليل أو بغير شرط لكنه أقرب قبل العقد فالفسخ بغير طلاق وإن أقربه بعده فالفسخ
بطلاق كما في التوضيح وابن عرفة قال الباجى وعندي انه يدخله الخلاف في النكاح الفاسد
المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو مخرج ظاهر انظر بن وما قاله الباجى هو الذى مشى عليه الشارح
(قوله إذا لم يقصده المحلل) أى فالمعتبر في تحليلها وعدم تحليلها نية المحلل دون غيره لأن الطلاق
بيده ومحل فساد النكاح إذا قصد المحلل تحليلها مالم يحكم بصحته من يراه كشافى وإلا كان
صحيحاً لان حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية يرفع الخلاف ويصير المسئلة كالجميع عليها

(كحلل) وهو من قصد التحليل لغيره (وان) نوى التحليل (مع نية)
إمساكها مع الإعجاب) لاتفاء نية الامساك على الدوام المقصودة من النكاح ويفرق بينها قبل البناء وبعده بطلقة بائنة (ونية)
الطلاق) التحليل (ونيتها) أى المرأة التحليل ولو اتفقا على ذلك (لنوى) لا أثر لها فهي غير مفسدة في التحليل إذا لم يقصده المحلل

ما بين ينيوتها ودعواها
 التزوج بحيث يمكن موت
 شهودها واندراس العلم
 (ونفى) قول قول (غيرها)
 أى غير الأمومة مع البعد
 وعدم قبوله (قولان)
 ولما كان من موانع النكاح
 الرق وهو فاسد ما يمنع
 مطلقا وما يمنع من جهة
 شرع في ذلك وبدأ بالأول
 فقال [درس] (و) حرم على
 المالك ذكر أو نفي (المسألة)
 أى التزوج به فلا يتزوج
 الرجل أمته ولا المرأة
 عبدها للاجماع على أن
 الزوجية والمالك لا يجتمعان
 لتنافي الحقوق وأما الثاني
 فظاهر وأما في الأول
 فلان الأمة لا حق لها في
 الوطء ولا في القصة
 بخلاف الزوجة ولأن
 نفقة الرق ليست كنفقة
 الزوجة وليست خدمة
 الزوجة كخدمة الرق
 وشمل الملك التكامل
 والمبعض وذا الشائبة
 كالكتابة والتدبير
 وأمومة الولد (أو)
 كانت الأمة (لولده) أى
 لفرعه ذكر أو أنثى وإن
 سفل (وفسخ) نكاح من

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا • بنوهن أبناء الرجال الأبعد

تزوج أمته أو أمة والده (وإن طراً) ملكه أو ملك ولده لما أولعها بعد الزواج بشراء أو هبة أو صدقة أو ارث (بلا طلاق) لأنه
 مجمع على فسادة (كزفر) متزوجة بغير طراً ملكها أو ملك ولدها له كلاً أو بعضاً بوجه من وجوه الملك (في زوجها) فيفسخ نكاحها بلا
 طلاق (ولو) كان طراً ملكها فيه (يدفع مال) منها لسيده (ليحقق عنها) ففعل

لخوله في ملكها تقديرا ولا مفهوم لدفعها مالا لان مثله لو سأله أو رغبته في أن يمتعه عنها فعمل بخلاف ماله سألته أو رغبته في عتقه من غير تعيين أو عيت (٣٦٠) غيرها أو دفعت مالا ليعتقه عن غيرها فاعتقه ولو عنها فلا يفسخ (لا إن رد

سيد) أى سيد الأمة
للزوجة بعد (شراء من)
أى أمة (لم يأذن لها) السيد
في شراء زوجها من سيده
فلا يفسخ النكاح بذلك
لأن الشراء كالعدم لعدم
لرومه بخلاف للأذنة
ولو في عموم تجارة فيفسخ
(أو قصداً) أى السيد
والزوجة الحرة أو الأمة
للملوكة سيد الزوج
(بالبيع) أى بيع زوجها لها
(الفسخ) لنكاحه فلا
يفسخ معاملة لها
بقيض قصدها ومثله
قصد السيد فقط كما
استظهره ابن عرفة حيث
قال ظاهره أى النص ان
قصده وحده لقو وفيه
يظهر (كبتها) أى الزوجة
ملوكة أى وهبها سيدها
(للعبد) زوجها المملوك له
أيضا (ليتزعا) أى لقصد
اتزاعها منه يعنى والعبد
لم يقبل الهبة بل ردها فان
الهبة لا تتم مع القصد
للمذكور ولا يفسخ
النكاح بخلاف لو قبل
فيفسخ وبه يتم قوله (فأخذ)
كما ذكر من التفرقة
للمذكورة (جبر العبد على)
قبول (الهبة) والا لم يكن
للتفرقة معنى وفى الحقيقة

وما مشى عليه المصنف من فسخ النكاح هو قول ابن القاسم وهو المشهور (قوله لدخوله) أى لأنه بقدر
دخوله في ملكها تم عتقه عنها بذلك وانما قدر ذلك لأن الولاء لها وهو إنما يكون لمن أعتق والمعتق
انما يكون مالكا (قوله أو دفعت مالا ليعتقه عن غيرها) أى أو أعتقه عنها من غير سؤال وقوله فلا
يفسخ أى في صور المفهوم كلها لعدم دخوله في ملكها تحقيقا وتقديرا والولاء لها ان أعتقه عنها
وكانت حرة بالغة وان خالف القاعدة من كون الولاء لمن ملك وأعتق فان أعتقه عنها وكانت أمة
كان الولاء لسيدها (قوله لا ان رد سيد الخ) يعنى ان الأمة التي لم يأذن لها سيدها في شراء زوجها إذا
اشتريته بغير إذن سيدها فلما بلغه ذلك رد شراءها فان نكاحها لا يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف
المأذون لها في شرائه اذا ملتبس بالخصوص أو بالعموم كاذنه لها في التجارة كان ذلك الاذن بنص أو
بتضمن ككنائته لها فانه يفسخ النكاح (قوله ولو في عموم الخ) أى هذا إذا كان الاذن لها ملتبسا
بخصوص شرائه بل ولو كان الاذن لها في عموم تجارة (قوله أى السيد) أى سيد العبد وقوله
والزوجة أى مع الزوجة (قوله لا يفسخ) أى النكاح وأما البيع فانه يرد (قوله لقو) أى بمنزلة العدم
وانه يفسخ النكاح وبذلك قال ابن عبد السلام وقوله وفيه نظر أى بل قصد السيد مثل قصدها في أنه
لا يوجب فسخ النكاح قال ح والحق ما قاله ابن عرفة وأنه لا يفسخ كما في مسألة الهبة فانه ليس في
كل منهما الا قصد السيد وحده فلا فرق بينهما وقصدها وحدها لا يفسخ معه النكاح عند ابن عرفة
وشيخه ابن عبد السلام والحاصل انه إذا قصدت الزوجة والسيد بالبيع فسخ النكاح أو قصدت
الزوجة ذلك وحدها لم يفسخ النكاح ويرد البيع باتفاق ابن عرفة وشيخه وأما ان قصد ذلك السيد
وحده فكذلك عند ابن عرفة خلافا لابن عبد السلام القائل بفسخ النكاح في هذه الحالة
(قوله كبتها للعبد الخ) هذا تشبيه في عدم الفسخ وحاصله ان من زوج عبده من أمته ثم ان ذلك السيد وهب
الزوجة لزوجها قاصدا بذلك التوصل الى اتزاعها منه والحال أن العبد لم يقبل الهبة بل ردها فان الهبة
لا تتم وترد كرد البيع فيما مرولا يفسخ النكاح معاملة للسيد بقبض قصده من اضرار العبد بفسخ
النكاح وسواء كان العبد يملك مثله مثلها بان كان ذا مال أم لا وسواء قصد باتزاعها منه ازالة عيب
عبده أو قصد احلالها لنفسه فان وهبها له ولم يقصد اتزاعها منه والحال ان العبد لم يقبل الهبة لزمت
الهبة وفسخ النكاح لدخولها في ملكه جبرا عليه وأما لو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه سواء قصد السيد
اتزاعها منه أم لا وانما تفرق ارادة السيد اتزاعها وعدم ارادته ذلك إذا لم يقبل الهبة (قوله أى وهبها
سيدها) هذا يشير إلى أن قول المصنف كبتها مصدر مضاف لمفعوله (قوله أى لقصد اتزاعها
منه) أى لازالة عيب التزويج أو لإحلالها لنفسه ومفهومه انه لو وهبها ولم يقصد اتزاعها منه
والحال انه لم يقبل الهبة فان الهبة تم وفسخ النكاح (قوله ولا يفسخ النكاح) أى معاملة له بقبض
قصده لا لعدم التبول (قوله بخلاف لو قبل فيفسخ) أى سواء قصد السيد اتزاعها منه أو لم يقصد
ذلك فلا تفرق ارادة السيد اتزاعها منه وعدم ارادته ذلك إلا عند عدم قبول الهبة والحاصل أن
الاحوال أربعة لأن العبد اما أن يقبل الهبة أولا وفي كل اما ان يقصد السيد بالهبة اضرار العبد
باتزاعها منه أولا وقد علمتها (قوله من التفرقة المذكورة) أى بين قبول العبد للهبة وعدم
قبوله لها (قوله فيفسخ بمجرد هبتها له) أى لدخولها في ملكه جبرا على العبد وقوله ولو لم يقبل

جملة حالية (قوله والراجع الخ) أي وعينئذ ففهوم المصنف مشهور مبنى على ضعف (قوله وملك أب الخ) حاصله أن الأب وإن علا يملك جارية ولده وإن سفل صغيرا كان أو كبير ذكرا أو أنثى كان الأب حرا أو عبدا بمجرد تلذذه بها بجماع أو مقدماته لشبهة الأب في مال ولده لكن لا يجانبا بل بالقيمة يوم التلذذ وإن لم تحمل وإذا كان الأب عبدا كانت تلك القمعة جناية في رقبته فيخير سيده في اسلامه لولده في القيمة أو فدائه بدفع قيمة الأمة لولده وإذا أسلمه سيده لولده عتق عليه (قوله بتلذذه بها بوطه) ولا حد على الأب حينئذ للشبهة في مال ابنه وحيث ملكها الأب بتلذذه بها فله وطؤها بعد استبرائها من مائه الفاسد (١) أن لم يكن استبرأها قبل وطئه الفاسد خوفا من أن تكون حاملا من أجنبي والا حل له وطؤها من غير استبراء وهذا كله إذا كانت تلك الجارية لم تلذذ بها إلا بن قبل تلذذ الأب والا فلا يجوز للأب وطؤها مطلقا استبرأها أم لا لحرمتهما عليهما (قوله أن لم تحمل) أي والا فلا يجوز معها وبقيت له أم ولد (قوله في هذه الحالة) أي حالة عدم الأب وقوله وتباع عليه فيها أي في القيمة فإن زاد الثمن على القيمة كانت الزيادة للأب وإن نقص الثمن عنها كان النقص عليه * والحاصل أن الجارية إذا لم تحمل أن كان الأب مليا تعين أخذ القيمة منه وليس للولد أخذها وإن كان معدماخير الولد بين أخذها في القيمة وبين اتباعه بها فتباع عليه فيها فالزائد له والنقص عليه هذا هو المشهور ومقابله قول ابن عبد الحكم أن للولد أن يتأسك بها أن لم تحمل في يسر الأب وعدمه وله أن لا يتأسك بها ويأخذ منه القيمة حالا إن كان مليا ويتبعه بها أن كان معدما وأما إذا حملت تعين بقاؤها للأب أم ولد وليس للولد إلا القيمة يأخذها حالا إن كان الأب موسرا ويتبعه بها أن كان معسرا (قوله وحرمت عليهما الخ) أي إذا كان الابن بالغاً والا فلا تحرم على الأب لأن وطء الصغير لا يحرم بخلاف عقد نكاحه فإنه ينشر الحرمة وإنما حرمت عليهما إذا وطئها لأن وطء كل منهما محرما على الآخر وطئها الابن قبل أبيه أو بعده واعلم أن جارية الابن إذا وطئها كل من الأب والابن فلا يحد الأب لشبهته في مال الابن ولو علم بوطء الابن لها قبله على الرجح وبؤدب أن لم يعذر بحمل وما في خشى تبعاً لت من حده أن علم بوطء الابن قبله فهو ضعيف وأما الابن ففى عقب وخشى ينبغى أن يحد الابن إذا وطئ جارية نفسه بعد علمه بتلذذ أبيه بها وقال بن الأظهر قول ابن رحال بعدم حده لأن قول ابن عبد الحكم للابن التمسك بها مطلقاً شبهة قوية (قوله وإن حملت) أي من أحدهما والحال أنهما وطئها معا كل واحد في طهر وأنت به لسعة أشهر من وطء الثاني أو الأول أو كان وطئها معا في طهر وألحقته القافة بأحدهما (قوله فإن ولدت من كل) أي فإن ولدت من كل منهما ولداً بان وطئها كل واحد منهما في طهر وأنت منه بولد (قوله كما ألحقته) أي القافة بهما وحاصل ما في المسئلة أنها تارة تلد من أحدهما وتارة تلد منهما وفي كل إيمان يعلم السابق أولاً فإن ولدت من أحدهما فقط وعلم كانت أم ولد له وعتقت عليه ناجزاً كان هو الأب أو الابن ولا يتأتى العلم بذلك إلا بالاحد الذى ولدت منه إلا إذا كان وطئها في طهرين بان استبرأها أحدهما بحضة من وطء الاول وطئها بعدها فإن أنت بولد لستة أشهر من وطء الثاني لحق به وعتقت عليه وإن ولدت لأقل من ستة من وطء الثاني لحق بالأول لأنه كان في بطنها عند حيضها والحامل يحض عند مالك وإن لم يعلم من أيهما بأن وطئها في طهر واحد فالقافة فمن ألحقته به فهو ابن له وتعتق عليه فإن لم تلحقه بواحد عتق عليهما كأن لم تكن قافة أو كانوا واختلفوا أولم يكن أعرف وإن ولدت من كل

(١) قوله الفاسد في المخلين الصواب إبداله بالأول إذ وطؤه ليس بفاسد لدخولها في ملكه بتدبير التلذذ صيانة لمائه عن الفاسد لماله من الشبهة القوية في مال ولده اهـ كتبه محمد عايش

والراجع انه لا يجبر على
القبول أى لا يجبر سيده
على قبول هبة وهبها له
أجنبي (وملك أب) وإن
علا (جارية ابنه) أى فرعه
وإن سفل ذكراً أو أنثى
(بتلذذه) بها بوطه أو
مقدماته (بالقيمة) يوم
التلذذ ويتبع بها إن أعدم
وتباع عليه فيها أن لم تحمل
وللابن أن يتمسك بها في
هذه الحالة وحرمت على
الابن ققطان لم يكن وطئها
(وحرمت عليهما) معا
(إن وطئها) أو تلذذ بها
بدون وطء (و) أن حملت
(عتقت) أى ناجزاً (على
مولد لها) منهما لأن كل أم ولد
حرم وطؤها بنزع عتقها فإن
ولدت من كل عتقت على
السابق منهما فإن وطئها
بظهر ولم توجد قافة تعين
الحق بهما وعتقت عليهما
كالوألحقته بهما (ولعبد)
أى جاز له

(تزوج ابنة سيم) رضاها ورضا السيد وكذا بنت سبته (بثقل) بكسر اللثة وفتح القاف ضد الحنة أى بكراهة اذ هو ليس من مكارم الاخلاق ولربما مات السيد فترته فيفسخ النكاح (و) لعبد تزوج (ملك غيره) أى غير نفسه فيشمل ملك السيد سواء خشى على نفسه العنت أم لا كان يولد له أم لا (كحر لا يولد له) كجبوب (٣٦٣)

وخشى وعقيم وعقيمة خشى على نفسه العنت أم لا (وكأمة الجد) لو قال الأصل لصل الأم والاب وأصولهما ذكورا وانثا أى فللحر تزوج امة أصله بشرط حرية المالك سواء خشى العنت أو وجد للحرائر طولا أم لا إذ علة منع تزوج الامة استرقاق الولد وهى متفية هنا (ولا) بان كان حرا يولد له والامة ملك لمن لا يبتقى ولدها عليه (ي) يجوز تزوجها (إن خاف) على نفسه (زنا) فيها أو في غيرها (وعدم ما) أى مالا من نقد أو عرض (يتزوج به حرة غير مغالبة) في مهرها أى غير طالبة منه ما يخرج عن العادة إلى السرف فان لم يجد غيرها تزوج الامة وضار وجودها كالعدم وكذا إن خشي زنا في امة بينها لعلته بها فيتزوجها بلا شرط على العتد (ولو) كانت الحرة غير للمغالبة (كتاتية) فانه يتزوجها ولا يجوز تزوج الامة

واحد ولدا فانها تتحق على السابق منهما ان علم والاعتقت عليهما وكل من عتقت عليه وحده فالولاء له وإن عتقت عليهما فالولاء لهما ويضم الأب قيمتها في كل الصور ولو عتقت على الابن وحده وتكون قيمة قن ويؤدب الأب في الصور كلها ان لم يذرب يحمل (قوله تزوج ابنة سيده) فلو ولدت منه أولادا وماتوا عن مال كان ارثهم لأهمهم مع بيت المال وذلك لأن السيد جدم لأهمهم فلا يرث وأبوم ممنوع بالرق (قوله أى بكراهة) أى وهى متعلقة بالجميع لا بالزوجة ووليها فقط دون العبد خلافا للعق وحينئذ فالمراد بالجواز عدم الحرمة فلا ينافى الكراهة (قوله ولربما مات السيد) أى الذى هو أبوها وقوله فترته أى العبد أى تأخذه بالميراث وبهذا يلغى ويقال مات شخص فانفسخ نكاح آخر (قوله فيشمل ملك السيد) أى وملك الاجنبى وإنما جاز لعبد تزوج امة غيره مطلقا لأن الامة من نساء العبد وليس عليه ان يحرم ولده بتزوج حرة إذ ليس ولده أعظم منه (قوله كحر لا يولد له) أى لأن علة منع الزوج بالامة وهو خوف ارقاق الولد متفية هنا (قوله وكأمة الجد) الكاف داخلة على الجد لما علم من عادته وهى ادخال الكاف على المضاف وقصوده دخولها على المضاف اليه فاندفع اعتراض الشارح (قوله حرية المالك) أى للامة الذى هو أصله لأنه لو كان رقيقا كان الولد رقيقا للسيد الاعلى وقوله بشرط حرية المالك أى وبشرط كون الامة مسالة وإعالم بقيد المصنف المسئلة بما ذكر من القيدين لعلم القيد الأول من كون العلة في النكح خوف الاسترقاق للولد ولا تنفى الا إذا كان للمالك للامة حرا ولعلم القيد الثانى بما يأتى من قوله وأمرهم بالملك (قوله وهى متفية هنا) أى لعتق الولد على مالكها لأنه فرعه (قوله لمن لا يبتقى ولدها عليه) أى من اجنبى أو كان من أحد أصوله لكه رقيق (قوله ان خاف على نفسه زنا) ظاهره ولو توهمه لأن الخوف يصدق بالوهم كذا قيل ولكن الظاهر ان المراد بالخوف الشك فما فوقه وهو الظن والجزم لا يلزم على تزويج الامة من رقية الولد فلا يقدم عليه بأمر وهى بل بأمر قوى كالشك (قوله وعدم ما يتزوج به حرة الخ) اعلم ان أصح قال الطول هو المال الذى يقدر على نكاح الحرائر به والنفقة عليهن منه وهو خلاف رواية محمد من أن القدرة على النفقة لا تعتبر والراجح كلام أصح من اعتبار القدرة على الصداق وعلى النفقة كما افاده بعضهم فتقول المصنف وعدم ما نفى ماباهة يشمل الصداق والنفقة والباء في به بمعنى مع ولا تنفسر بما مال ونجمل الباء لا عوض لأنه كلام محمد وهو ضعيف اه عدوى (قوله من نقد أو عرض) أى أودين على ملىء وكتابة وأجرة خدمة معتق لأجل فان وجد شيئا من ذلك كان واجدا للطول ويستثنى من العرض دار السكنى فليست طولا ولو كان فيها فضل عن حاجته كما قاله عيج ودخل في العرض دابة الركوب وكتب الفقه المحتاج اليها فى من جملة الطول والفرق بينهما وبين دار السكنى ان الحاجة لدار السكنى أشد من الحاجة لدارية والسكنى (قوله فان لم يجد غيرها الخ) أى فان وجد ما لا يتزوج به الحرة غير المغالبة إلا أنه لم يجد غير المغالبة (قوله بالشرط) أى بلا اشتراط عدد ما يتزوج به الحرة المغالبة (قوله ولو كتاتية) مبالغة في مفهوم قوله وعدم ما يتزوج به حرة غير مغالبة أى فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالبة فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة الغير المغالبة كتاتية لأن عدم ارقاق الولد يحصل بنكاح الكتاتية (قوله بالشرطين) أى إذا خاف على نفسه الزنا

ومع وجودها (أوتحت حرة) لانكفه أى جنسها الصادق بالمتعدد فيجوز له تزوج الامة بالشرطين ولا يغنى ما فى كلامه من الركة لأن قوله ولو كتاتية مبالغة في مفهوم الشرط الثانى وظاهر قوله أوتحت انه عطف على كتاتية فهو في حين اللبالة فيكون مبالغة في المفهوم أيضا

وهو لا يصح لوجوب رجوع البالغة الثانية لمنطوق الشرط الاول علو قال ان خاف زنا ولو عتته حرة وعدم النكاح لكان آيين فان تزوجها الحر بدون الشرطين أو أحدهما فسخ بطلاق لانه مختلف فيه وبقي شرط ثالث وهو اسلامها وسكت عنه لما سيذكره في نكاح الكافرة ولو تزوجها بشرطه ثم زال الميخ لم يفسخ (و) جاز (لعبد بلا شرك) لسيدته فيه (ومكاتب) بلا شرك (وغدبن) أي قبحي النظر (نظر شعر السيدة) لئلا يكتلمها وفيه أطرانها إلى (٣٦٣)

لانه التوهم وله الخلو معها على المشهور ومفهوم بلا شرك منع ما لها فيه شرك ولو الزوج (كنص) وغدبن وهو مقطوع الذكر فقط وأولى المحبوب مملوك (زوج) وأولى لها يرى شعر زوجته سيده بخلاف خصي لغير الزوج أو خصي حر فلا يجوز (وروى) عن مالك (جوازه وإن لم يكن لها) بل لأجنبي (و) لو تزوج حرامه بشرطه ثم تزوج عليها حرة ولم تقم بها (خيرت الحرة مع الزوج) (الحر) لا للعبد (في نفسها) بين ان تقيم مع الامة أو تفارق (بطلقة) واحدة (بأنه) صفة كاشفة إذ هو كطلاق الحاكم فان وقت أكثر لم يلزم إلا واحدة (كنزويج) أمة عليها) عكس ما قبله (أو) تزويج أمة (ثانية) على التي رضيت بها الحرة (أو عليها) أي الحرة (بواحدة فألفت أكثر)

تغير في نفسها في الصور

وليجد مهرا (١) يتزوج به حرة (قوله وهو لا يصح) لانه ينحل المعنى فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة الغير المغالية كناية ولو كان تحت حرة لا تنكحه مع أنه اذا كان تحت حرة لا تنكحه وخاف على نفسه الزنا جاز له نكاح الامة (قوله لوجوب النكاح) أي فالبالغة الاولى راجعة لمفهوم الشرط الثاني والمبالغة الثانية راجعة لمنطوق الشرط الاول واعترضه ابن غازي بأنه كيف يعطف مبالغة على مبالغة مع اختلاف موضوعهما من غير تكرار (قوله بدون الشرطين) أي بأن لم يخف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرة (قوله أو أحدهما) أي أو بدون أحدهما كما لو كان لا يخاف الزنا وعدم ما يتزوج به الحرة أو خاف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرة الغير المغالية (قوله فسخ بطلاق) أي قبل الدخول فقط على الظاهر وقوله لانه مختلف فيه أي في المذهب وخارجه حتى قال ابن رشد المشهور جوازه بلا شرط وهو قول ابن القاسم كافي وكانه حمل الآية على الأولوية أو على النسخ يحرم ذلك (قوله لم يفسخ) أي وكذا إذا طلق الامة ووجد مهر الحرة فله رجعة الامة وهذا هو المشهور بناء على المتمد من أن تلك الشروط شروط في الابتداء فقط وقيل انها شروط معتبرة في الابتداء والدوام وعليه إذا تزوج الامة بشروطه ثم زال الميخ انفسخ النكاح ولا تصح الرجعة (قوله وله الخلو النكاح) فيه أن الخلاف إنما هو في رؤية شعرها وإنما الخلو بها ونظر بقية الأطراف فليس فيها إلا النكاح كما قال عجي والحاصل ان مذهب اللدونة جواز نظر العبد والمكاتب الوغدبن لشعر السيدة وهو المشهور لان باب الطمع مسدود من الجانبين وقال ابن عبد الحكم يمنع من رؤية شعر سيدته لمعوم الفساد في هذا الزمان فلم يبق كالزمن الذي قال الله فيه أو ما ملكت أيمانهم وقول ابن عبد الحكم يمنع رؤيته لشعر سيدته وجبه وإن كان للتمتع الجواز ثم ان الشيخ سالما السهري جعل النظر لبقية أطرافها والخلو بها مثل الشعر في الجواز فرد عليه عجي بأن الخلاف إنما هو في رؤية الشعر والمشهور الجواز وأما رؤية بقية الأطراف والخلو فكل منهما ممنوع من غير خلاف والعلو عليه ما قاله عجي من قصر الجواز على رؤية الشعر (قوله وهو مقطوع الذكر فقط) أي قائم الاثني وأما ذهاب الاثني قائم الذكر فهو بمنزلة السالم فلا يجوز له رؤية شعرها إلا إذا كان مملوكا كما تقدم والفرض انه وغدبن (قوله وخيرت الحرة مع الحر) أي وأمام العبد إذا تزوج الامة على الحرة أو تزوجها على الامة فإنه لا خيار للحرة لان الامة من نساء العبد (قوله إذ هو كطلاق الحاكم) أي لان القاعدة أن كل طلاق أوقعه غير الزوج فهو بائن إلا في الإيلاء وعسر النفقة (قوله كنزويج أمة عليها) ما ذكره الصنف من تخيير الحرة في نفسها هو المشهور وقيل ان سبقت الامة خيرت الحرة في نفسها وان سبق بها خيرت في الامة (قوله أو عليها بواحدة النكاح) أي كما لو علت الحرة انه متزوج بأمة أو أكثر فتزوجته راضية بما علت فلما دخلت

(١) هذا على رواية محمد وسبق ضيفها فالجواب اه كنية محمد عيش

الثلاث بطلانة (ولاتبوا أمة) أي لا تفرد بيت مع زوجة جيرا عن سيدها بالتبقي بيت سيدها ويأتمها زوجها فيه لأن أفرادها مع زوجها يطلحق سيدها من الخدمة أو غالبا وحقه فإن ثبت (بالشرط) من الزوج (أو عرف) فان جرى العرف بأنها تبوا أو شرط الزوج على السيد قبل العقد أو فيه ذلك كان له أخذها وفرادها قهره (والسيد السفر) والبيع لمن يسافر (بمن تبوا) ولو طال السفر ويقضى الزوج بالسفر معها إن شاء إلا لشرط أو عرف كما ان المروءة ليس له السفر بها إلا لشرط أو عرف (و) لسيد الامة إذا قرر صداقتها (أن يضع) من الزوج

(من صداقها) ولو بشر رضاها لانه حتى له بشرطين أشار لأولهما بقوله (إن لم يمنعه دينها) المحيط بالصداق بان يكون أذن لها في تدانيتها والا فله الوضع الثاني أن لا ينقص الباقي بعد الوضع عن ربيع دينار واليه أشار بقوله (لأربع دينار) لحق الله والشرط الاول عام والثاني خاص بمن لم يدخلها وإلا فله وضع الجميع (و) للسيد (منعها) من الدخول والوطء بعده (حتى يقبضه) من الزوج كاللحرة منع نفسها لذلك (و) له (أخذهُ) (٣٦٤) لنفسه أي أخذ جميعه ولو قبل الدخول قاله ابن القاسم وهو الموعول عليه (وإن قتلها) سيدها

إذ لا يتم على انه قتلها لذلك (أو باعها) بمكان بيع (يشق على الزوج الوصول اليه فليسيد أخذه (إلا) ان يبيعها قبل البناء (لظالم) يبيع معه عن الوصول اليها فلا يلزم الزوج الصداق ويرده السيد ان قبضه ومتى قدر الزوج على الوصول اليها دفعه للسيد * ولما قدم انه يجوز للسيد أخذ مهر أمته ومنعها من الزوج حتى يقبضه واسقاطه لإلاربيع دينار وكل هذا يدل على ان له حبس صداقها وتركها بلا جهاز ذكر ما ينافيه بقوله (وفيها) أيضا (يلزمه) أي السيد (تجهيزها به) أي بمهرها (وهل) منفي التوضيحين (خلاف) وعليه ألاكثر (أو) وفق (والأول) الذي يدل على ان له أخذ صداقها محمول على أمة (لم يثبت) والثاني على من بوئت منزلا منفردا عن سيدها فيلزمه تجهيزها

وجدت عنده أكثر مما علمت فان الخيار يثبت لها (قوله من صداقها) من اسم بمعنى بعض أو أنها يمانية مبنية لمخدوف أي شيئا من صداقها (قوله إن لم يمنعه دينها) أي إن كان ذلك الوضع لا يمنع منه دينها المحيط بصداقها وقوله بأن يكون النع مثال للعنف وهو ما اذا كان دينها يمنع من الوضع لانها اذا تدانيت باذنه لم يكن له إسقاط ذلك الدين ويجب وفاؤه من غير خراج وكسب كالمرء وأما إذا تدانيت بغير إذنه فله إسقاطه وحسنه فلا يمنع ذلك الدين الوضع (قوله منع نفسها لذلك) أي لأجل أن تقبض ماحل من صداقها (قوله وهو الموعول عليه) أي والمضر في حق الله إسقاطه للزوج لا أخذ السيد له الذي كلامنا فيه ومقابله له أخذه إلا ربيع دينار فيتركها لها (قوله وإن قتلها سيدها) أي قبل الدخول أو بعده وهذا أمبالا في أخذ السيد صداقها فاذا زوج أمته ثم قتلها فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها بغيرها أم لا ويتشكل عليه الصداق بالقتل (قوله لذلك) أي لأجل أخذ صداقها لان الغالب أن تمها أكثر من صداقها (قوله أو باعها بمكان بعيد) يعني أن السيد إذا زوج أمته ثم باعها لمن سافر به المكان بعيد فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها أو نصفه إذا طلق قبل البناء (قوله فلا يلزم الزوج الصداق) أي لا يلزمه شيء منه وقوله دفعه للسيد أي الذي باعها لانه مال من أموالها ومال الرقيق اذا بيع لبائعه وإنما يلزم الزوج دفعه للسيد إذا عسكن من الوصول اليها لان النكاح صحيح (قوله وتركها بلا جهاز) أي كافي كتاب النكاح من المدونة وقوله وفيها أيضا أي في المدونة في كتاب الرهون (قوله تأويلان) وتأويلها بعضهم أيضا بحمل المحل الاول على ما اذا باعها تقدم حقه والمحل الثاني على ما اذا لم يبيعها تقدم حق الزوج وتوالت أيضا بحمل المحل الاول على ما إذا زوجها من عبده والمحل الثاني على ما إذا زوجها بأجنبي أو بعبده (قوله وسقط بيعها النع) تقدم ان للسيد أن يمنع أمته التي زوجها من الدخول على زوجها حتى يقبض صداقها منه ثم ذكر هنا ما إذا باعها سيدها لغير زوجها قبل البناء فذكر انه ليس للسيد أن يمنع زوجها من الدخول حتى يقبض صداقها وذلك لسقوط تصرف البائع لانها خرجت عن ملكه بالبيع وكذلك ليس للمشتري أي يمنعه من الدخول لان الصداق ليس له وإنما هو لبائعه لانه من جملة مالها الا أن يشترطه المشتري فيكون له النع (قوله منع تسليمها) فاعل سقط وأنت خير بأن سقوط النع بالنسبة لكل من البائع والمشتري وقوله لسقوط النع علة لسقوط النع بالنسبة للبائع وترلا علته بالنسبة للمشتري لوضوحه لانه ليس له حق في صداقها لانه كمالها ومالها لبائعه إلا ان يشترطه المشتري (قوله من بائع أو مشتري) أي سواء كان النع من بائع أو مشتري أي ليس لبائعه ولا لمشتريها أن يمنعه من زوجها حتى يقبض صداقها وإذا سقط منع كل فليس لها منع نفسها من الزوج وبيعه البائع بالصداق في ذمته ولو أعتقها سيدها ولم يستثن مالها فلها أن تمنع نفسها كاللحرة حتى تقبض صداقها وأما إن استثنى مالها فلا كلام لها لان المال ماله ولكن

ليس

(أو) الاول محمول على أمة (جهزها) سيدها

(من عنده) فجازله أخذ صداقها والثاني لم تجهزها من عنده فلزمه تجهيزها به (تأويلان) بالثنية واحد بالخلاف وواحد بالوفاق وله وجهان وفي نسخة تأويلات بالجمع وهي ظاهرة (وسقط بيعها) لغير زوجها (قبل البناء) وقبل قبضه صداقها (منع تسليمها) لزوج حتى يدفع صداقها من بائع أو مشتري فليس لواحد منهما منعه من الزوج (لسقوط تصرف البائع) يبيعها لها وأما عدم منع تسليم المشتري فلعدم حقه في الصداق وهو ظاهر لانه للبائع ولدا لو استثناه المشتري كان له منع تسليمها حتى يقبضه

(و) سقط (الوفاء) من الامة (بالتزويج) بمعنى أنه لا يلزمها الوفاء به (٣٦٥) (إذا أعتق) السيد أمته (عليه)

أي على أن تزوج به أو
بغيره والأولى الوفاء بما
التزمت حيث جاز الشرط
والأفلا يجوز الوفاء كماله
أعتقها على أن عتقها
صداقها إذ العتق ليس
بتمول ولما قدم بيعها لغير
الزوج ذكر بيعها له بقوله
(و) سقط بيعها لزوجها
قبل البناء (صداقها) عن
الزوج أي نصفه لأنه
اللازم قبل البناء وإن قبضه
السيد رده ويرجع به الزوج
عليه من الثمن لأن الفسخ
من قبله (وهل) سقوطه
عنه (ولو) بيع (سلطان)
على سيدها لزوجها قبل
البناء (لفلس) حصل
للسيد بناء على أن ما فيها
مخالف للعتبة (أولا)
يسقط عن الزوج لأن بيع
السلطان له لم يعمده السيد
أي لم يجيء من قبله
(ولكن) لا بمعنى عدم
السقوط حقيقة حتى يكون
مخالفا لما فيها بل بمعنى أن
الزوج إذا كان أقضى
لسيدها (لا يرجع به) أي
بالصداق أي بنصفه عليه
(من الثمن) حيث دفعه له
بل يتبع بذهمه لأنه كدين
طرا بعد الفلس فقوله أولا
ولكن الخ إشارة لتأويل
الوفاق أي من أن معنى عدم
السقوط الذي في العتبة
أنه لا يرجع به من الثمن
فلا ينافي أنه يتبعه في

ليس له منعها من الزوج خلافا لمن توهمه (قوله والوفاء الخ) يعني أن الإنسان إذا أعتق أمته بشرط
أن تزوج به أو بغيره فلما تم عتقها امتنع من ذلك فإنه لا يقضى عليها به ولا يلزمها الوفاء به لأنها
ملكته نفسها بمجرد العتق والوعد لا يلزم الوفاء به (قوله وصداقها الخ) حاصله أن السيد إذا باع
الامة للزوجة لزوجها قبل بنائه بها فإن الزوج يسقط عنه صداقها وإن قبضه السيد رده بمعنى أن
الزوج يحسبه من الثمن فلو باعها السلطان لزوجها قبل البناء لفلس السيد فهل كذلك يسقط عن الزوج
الصداق وهو ظاهر المدونة أولا يسقط عنه وهو ما في العتبية عن ابن القاسم وهل ما في المصنف خلاف
ما في المدونة أو وفاق لها فذهب أبو عمران إلى الخلاف بحمل كلام العتبية على أنه يلزمه الثمن كما لا
زيادة على الصداق كما لا وحمل كلام المدونة على أنه يدفع الثمن فقط وذهب كثير من الأئمة إلى
الوفاق بحمل قول العتبية أنه لا يسقط عنه الصداق على معنى أن الزوج إذا دفع الصداق بتامه للسيد
فإنه لا يحسبه من الثمن بل يدفعه أي الثمن بتامه للسلطان ويتبع ذمة السيد بالصداق في الحقيقة
الصداق ساقط عن الزوج فوافق كلام المدونة هذا حاصل كلام الشارح (قوله ويرجع به الزوج
عليه من الثمن) أي أنه يحاسب به من الثمن (قوله لم يجيء من قبله) أي من قبل السيد حتى يخفف عن
الزوج (قوله من قبله) أي جاء من قبل السيد فقد أنلف النكاح الذي به أخذ الصداق فيرده وأما إذا
روعى القول بانها لا تملك بالعقد شيئا فالأمر ظاهر (قوله أي بنصفه) الأولى إبقاء الثمن على حاله كما
هو للنصوص في المدونة (قوله فلا ينافي أنه يتبعه به) أي أن الزوج يتبع السيد به (قوله وقرر المصنف
بوجه آخر) اعلم أن المدونة قالت من تزوج أمته ابتاعها من سيدها قبل البناء فلا صداق لها وإن
قبضه السيد رده لأن الفسخ من قبله اه وفي العتبية مع أبو زيد ابن القاسم من قبض مهر أمته فباعها
السلطان في فلسه من زوجها قبل بنائه لا يرجع زوجها بمهرها على ربها لأن السلطان هو الذي باعها
منه اه فاختلف هل ما في الكتابين خلاف وهو تأويل أبي عمران ورأى أن يبيع الحاكم لفلس وصف
طردى لا مفهوما له والمدار على بيعها سواء كان من السلطان لفلس أو من غيره ولو لغير فلس وضعف
ما في العتبية من أن الزوج لا رجوع له بالمهر مطلقا باع السلطان لفلس أو باع غيره ولو لغير فلس بل يدفع
الثمن بتامه زيادة على مادفعه من الصداق كله واعتمد ما في المدونة من رجوعه بالمهر مطلقا وإنما
يدفع الثمن ويسقط عنه الصداق فتحقق الخلاف بين ما في الكتابين اه أو وفاق وأن معنى قول
ابن القاسم في العتبية لا يرجع زوجها بمهرها على ربها معناه أنه لا يرجع به الآن على أنه من الثمن بل
يدفع الثمن للسلطان بتامه وهذا لا ينافي أنه يتبع السيد بالمهر على أنه دين في ذمته في الحقيقة الصداق
ساقط عن الزوج وليس مراده أنه لا يرجع به الزوج على ربها مطاقا وقول المدونة أنه يسقط عنه بمعنى
أنه يرجع به الزوج على السيد وإن كان لا يحسبه من أصل الثمن وهو تأويل بعضهم إذا علمت هذا فقول
المصنف وهل ولو يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع من الثمن إشارة للوفاق وقوله أولا إشارة
للخلاف فصدر الكلام وعجزه إشارة للوفاق ووسطه إشارة للخلاف والمعنى وهل يسقط الصداق ولو
يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع به الزوج المشتري من الثمن أي لا يحسبه منه بل يتبع به ذمة السيد
أولا يسقط يبيع السلطان لها لفلس وحينئذ يدفعه الزوج زيادة عن الثمن ولا رجوع له به. طلقا هذا
معنى كلام المتن وكذا قرره بهرام وت وعقب وهو المشار له بقول شارحنا وقرر المصنف بتقرير آخر
وقرر شارحنا تبعا لخ وخش أن قوله وهل ولو يبيع سلطان لفلس إشارة لتأويل الخلاف وأنه رد بلو
على سماع أبي زيد وقوله أولا ولكن الخ إشارة للوفاق فقوله ولكن ربط بقوله أولا فهو من تمة الوفاق

الذمة في الحقيقة هو ساقط وفاقا لما في المدونة وقرر المصنف بوجه آخر (تأويلان)

(٣٤ - دسوقي - ثاني)

ولو قال المصنف وصادقها ولو يبيع حاتم فليس وفي العتية لا وهل خلافه ولا بل يرجع به من آمن تأويله كان أحسن (و) إذا بيعت (بعده) أي البناء فالصادق (كألفها) (٣٦٦) فللسيد استزاعه ولا يسقط عن الزوج بيعه له ولغيره من سيد أو سلطان ويتبعها ان

ولما كان قوله أولا معناه أولا يسقط عن الزوج يقتضى ان الزوج يدفعه ولا يرجع به مطلقا بين أن المراد بعدم سقوطه أنه لا يحسبه من الثمن الآن فلا ينافى أنه يتبع به البائع في ذمته وهناك تأويل آخر لابن رشد لم يذكره المصنف وهو أن ما في الدونة من السقوط إذا بيعت اختيارا بان يبيعها سيدها وما في العتية محمول على ما إذا بيعت جبرا على سيدها كييع السلطان فليس فلم يبيع السلطان فليس وصفا طرديا كما زعم أبو عمران بل هو قيد مقصود وبعد هذا كله فالتأويلان المذكوران في كلام العتية لا في كلام الدونة كما علمت فهما على خلاف اصطلاح المصنف كذا قيل وقد قيل ان التعبير بالتأويل جار على اصطلاح المصنف من حيث أنه وان تعلق بالعتية فهو من حيث الواقعة والمخالفة مع الدونة (قوله ولو قال المصنف وصادقها) أي وسقط صداقها ببيعها لزوجها قبل البناء وهل ولو يبيع حاكم الخ (قوله من سيد أو سلطان) أي كان البيع صادرا من سيد أو سلطان وقوله ويتبعها أي صداقها (قوله وبطل في الأمة ان جمعها مع حرة فقط) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقيل - بخون يطل العقد فيها واحتج بان العقد إذا جمعت حلالا وحراما غلب جانب الحرمة وبطلت كلها * وأجاب المشهور عن هذا الاحتجاج بما قال الشارح فسقط حينئذ احتجاجة وعمل فسخ نكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرة سيدتها والا بطل العقد فهما على المشهور لأنه مؤد للتباغض والتشاحن ومقابل المشهور فسخ نكاح الأمة فقط حينئذ وعمله أيضا مالم يكن نكاح الأمة جائزا له والا صح العقد عليهما (قوله وبصح في الحرة) أي سواء سمى لكل واحدة صداقا أم لا (قوله إذا جمعت حلالا وحراما) أي مثل يبيع قلة وخل وقلة خمر صفقة واحدة (قوله لأنه في الحرام بكل حال) أي مثل الخمر أو الخنزير المصاحب لثوب أو قلة خل (قوله في بعض الأحوال) أي إذا خشي الزنا ولم يجد طولا للحرة (قوله لأنه قبل الخ) إشارة للفرق بين الحرامين وهو حاصله ان الحرام المطلق لا يقبل المعاوضة بحال فلذا فسدت الصفقة التي جمعت مع حلال والحرام الغير المطلق وهو ما كانت حرمة في بعض الأحوال تجوز المعاوضة عليه في الجملة ولذا لم تبطل الصفقة التي جمعت (قوله بخلاف الخمس فانه يطل في الجميع) أي قبل الدخول وبمده ولو ولدت الأولاد وسواء كن كلهن حرائر أو أماء أو كان بعضهن أحرارا وبعضهن أماء وقد وجدت شروط نكاح الأماء وسواء سمى لكل واحدة صداقا أم لا وسواء كان يحرم الجمع بين بعضهن أم لا وإنما فسخ نكاح الجميع لعدم تعيين الحرام بخلاف جمع الأمة مع الحرة فان الحرام متعين (قوله والا فسخ نكاحها فقط) الظاهر فسخ النكاح في هذه الصورة في الجميع لأن التحريم فيها ليس من جهة الأمة فقط بل من جهة جمع الخمس المحرم بالاجماع ومن جهة الأمة فقد جمع العقد بين تحريم الأمة وتحريم الجمع المذكور فهو أولى بالقسح مما إذا لم تكن فيه أمة انظر بن (قوله ولا ارث كافي جمع الخمس) أي لأميراث في المثلثين إذا مات الزوج قبل الفسخ للاتفاق على فساد النكاح في المثلثين (قوله وسيدها) بالنصب على انه مفعول معه لا بالرفع عطفا على ضمير الرفع المستتر في أذنت لادم الفاضل (قوله معا) فيه إشارة الى أن الواو في قوله وسيدها واو الملية أي مع سيدها لان له حقا في الأولاد (قوله إذا كانت الخ) أي وإنما يعتبر اذن السيد في الجواز إذا كانت الخ فلو رضى السيد بعزل الزوج وأبنت هي فلها مطالبة الزوج بعدم العزل وترفعه عند الحاكم لأنه ضرر بها كما ذكره خشن في كبره (قوله بجواز عزل مالك الأمة) سواء كانت قنا أو أم ولد وقوله وهو كذلك أي لأنه

عقبت الى غير ذلك من أحكام مالها (و بطل) النكاح (في الأمة) التي يتمتع تزوجها فقد شرط محامر (ان جمعها) في العقد (مع حرة) وقوله (فقط) راجع لقوله في الأمة أي بطل في الأمة فقط وبصح في الحرة ولا يخالف قولهم الصفقة إذا جمعت حلالا وحراما بطلت كلها لأنه في الحرام بكل حال والأمة يجوز نكاحها في بعض الأحوال لأنه يقبل المعاوضة في الجملة بخلاف الحرام المطلق فانه لا يقبلها بحال (بخلاف) جمع (الخمسة) بقدر واحد فانه يطل في الجميع حيث لم تكن إحدى الخمس أمة يتمتع نكاحها فقد شرطها والا فسخ نكاحها فقط وهذا يدخل تحت قوله قبله مع حرة إذ هي جنس يشمل الواحدة والمتعددة (و) بخلاف جمع (المرأة ومحرماتها) كاختها وعمتها بقدر واحد فيفسخ جميعه ولو طال ولا ارث كافي جمع الخمس أيضا (ولزوجها) أي الأمة (العزل) أي عدم الانزال في فرجها (إذا أذنت وسيدها) معا إذا كانت ممن تحمل ويتوقع

حملها والا فالعبرة بأذنها دون السيد كغيره وآيس وحامل (كالحرمة) لزوجها العزل (إذا أذنت) مجازا أو بعض صغيرة أو كبيرة ولا يعتبر اذنها ولا يفسخ كلامه بجواز عزل مالك الأمة عنها بغير اذنها وهو كذلك ولا يجوز اخراج المني المتكون في الرحم

ولو قبل الأربعين يوما وإذا

تفتت فيه الروح حرم
اجماعا (و) حرم (الكافرة)
أى وطؤها بملك أو تكاح
(بالأحرار الكتابية) فيجوز
نكاحها للمسلم (بكره)
عند الامام مالك وأجاز
ابن القاسم بلا كراهة وهو
ظاهر الآية (وتأكد) الكره
(بدار الحرب) لتركه ولده
بها وخشية تريتها له على
دينها ولا تبالي باطلاع
أبيه على ذلك (ولو) كانت
الحررة الكتابية (يهودية)
تصبرت وبالعكس (فيجوز
بكره خلاف لو انتقلت
للمجوسية أو الدهرية فلا
يجوز (و) (أمتهم) أى
الامة الكتابية فيجوز
وطؤها للمالك للمسلم
(بالمالك) خلاف نكاحها
فلا يجوز لمسلم ولو عبدا
خشى الفتنة لم لا ولو كانت
مملوكة لمسلم (وقرر)
الزوج (عليها) أى على الحررة
الكتابية (إن أسلم)
ترغيبه في الاسلام وهل
مع كراهة أو بدونها تردد
(وأنتكحتمهم) أى أهل
الكتاب من اليهود
والنصارى (فاسدة) ولو
استوفت شروط الصحة
في الصورة (و) قرر الزوج
إن أسلم (على الأمة) الكتابية
(و) على (المجوسية) مطلة (إن
عنت) راجع للامة الكتابية
(وأسلمت) راجع لها

لا حق لها في الوطء على السيد (قوله ولو قبل الأربعين) هذا هو المتمد وقيل يكره اخراجه قبل
الأربعين (قوله وحرم الكافرة) أشار بتقدير حرم إلى أن قوله والكافرة عطف على اصوله ويختص
في التابع ما لا يختص في التبوع (قوله الكتابية) أى سواء كانت يهودية أو نصرانية وقوله فيجوز
نكاحها للمسلم أى سواء كان حرا أو عبدا (قوله وهو ظاهر الآية) أى قوله والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب والمراد بالمحصنات الحرائر (قوله عند الامام مالك) إنما كره مالك ذلك في بلد
الاسلام لأنها تغذى بالجحر والخزير وتغذى ولده بها وهو يقبها ويضاجعها وليس له منعها من
ذلك التغذى ولو تضرر برأيتها ولا من الذهاب للكنيسة وقد تموت وهى حامل فتدفن في مقبرة
الكفار وهى حفرة من حفر النار (قوله وتأكد كد بدار الحرب) أى أن تزوج الحررة الكتابية بدار
الحرب اشد كراهة من تزوجها بدار السلام (قوله ولو يهودية تصبرت) هذا مبالغة في جواز
نكاح الحررة الكتابية بكره أى هذا إذا استمرت الكتابية على دينها بل ولو انتقلت اليهودية
لنصرانية وبالعكس وأما لو انتقلت اليهودية أو النصرانية للمجوسية أو الدهرية أو ما شبه ذلك
فانه لا يجوز نكاحها ولم يعلم منه حكم انتقالها من مجوسية ليهودية أو نصرانية هل تحل للمسلم أولا
واستظهر البساطى وح حل نكاحها بعد الانتقال (قوله وأمتهم) الاضافة على معنى من أى وإلا
الامة منهم أى من الكتابيين لا يقال شرطها صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف وهو لا يصح هنا
اذلا يصح أن يقال هذه الامة الكتابيون لانا نقول يكفي صحة حمل مفرد المضاف اليه على المضاف
ويصح أن تكون الاضافة على معنى الام اختصاص أى والا الامة المختصة بالكتابيين من حيث
انها على دينهم * والحاصل ان غير الكتابيات من الكفار لا يجوز وطؤها لأبلك ولا بشكاح
والكتابيات يجوز وطء حرائهن بالنكاح وإماهن بالملك فقط بالنكاح ولو كان سيدها مسلما فكل
من جاز وطء حرائهن بالنكاح من غير المسلمين جاز وطء إمامهم بالملك فقط وكل من منع وطء حرائهن
بالنكاح منع وطء إمامهم ولو بالملك (قوله وقرر عليها أن أسلم) أى سواء كان كبيرا أو صغيرا أو سوا.
أسلمت أم لا قرب اسلامها من اسلامها أم لا وضمير عليها للزوجة الحررة الكتابية كما قال الشارح وأما
أن أسلم وتحت زوجة مجوسية فإن كان بالغا فرق بينهما ما لم تسلم بالقرب وإلا وقف حتى يبلغ فإن لم
تسلم فرق بينهما كما يأتى (قوله تردد) هذا التردد مبنى على أن الدوام كالاتداء فيكره أو ليس
كالابتداء فلا يكره والذهب الكراهة (قوله ولو استوفت شروط الصحة في الصورة) أى لا تنفاه
كون الزوج مسلما وهذا هو الذى في التوضيح تبعا لابن راشد فيما فهمه من قول ابن شاس
وابن الحاجب المشهور أن أنتكحتم فاسدة والذى يفيد عبد الوهاب وابن يونس واللخمي وأبو الحسن
وابن قنوح والقرافى الاتفاق على التفصيل فإن استوفت شروط الصحة كانت صحيحة وإلا كانت
فاسدة وعند الجهل يعمل على الفساد لأنه الغالب قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر وكون اسلام
الزوج شرطاً في صحة النكاح محله إذا كانت الزوجة مسلمة * فإن قلت ما فائدة كون انتكحتم فاسدة
مطلقة أو مالم تستوف الشروط مع اننا لا نتعرض لهم ويقر عليها أن أسلم أو أسلمت واسلم في عدتها أو
اسلما معا * قلت فائدة ذلك الخلاف انه ان قلنا بفساد انتكحتم مطلقا لا يجوز لنا توليتها وإن قلنا
التفصيل فيجوز لنا توليتها ان كانت مستوفية للشروط الصحة (قوله وعلى الأمة الكتابية)
أى للزوج بها سواء كانت مدخولا بها أم لا وكذا يقال في المجوسية (قوله على المجوسية) أى
الزوج بها وقوله مطلقا أى حرة أو أمة (قوله راجع للأمة) أى ان عنت بعد اسلامه
وإن لم تسلم وحينئذ فتصير حرة ككتابية نكحت مسلم ولا ضرر فيه * والحاصل ان للدار
في الامة الكتابية على عنتها أو اسلامها فإن عنت واسلمت صارت حرة مسلمة نكحت مسلم

وإن عتقت فقط صارت حرة ككتاية تحت مسلم ولا ضرر فيه وإن أسلمت من غير عتق صارت أمة مسلمة تحت حر ولا ضرر فيه بناء على القول بأن شروط تزوج الأمة تعتبر في الابتداء والدار في المجوسية على إسلامها عتقت أم لا فإن أسلمت وعتقت صارت حرة مسلمة تحت حروان أسلمت فقط صارت أمة مسلمة متزوجة بمسلم ولا ضرر فيه على الاعتماد فعلت مما قلنا أن قوله أن عتقت وأسلمت ليس لفا ونشرا مرتبا بل قوله وأسلمت راجع لها تأمل ومفهوم أحلمت بالنسبة للمجوسية أنها إذا لم تسلم فيه تفصيل فإن كان بالغا فرق بينهما ولا يقر عليها وإن كان صبيا أقر عليها مادام صبيا فإذا بلغ فرق بينهما (قوله وتصير أمة الخ) أي وتصير الأمة الكتائية أو المجوسية إذا أسلمت فقط أمة مسلمة الخ (قوله ولم يعد إسلامها من إسلامه) الأولى كما قال بن ولم يعد ما ذكر من عتقها وإسلامها من إسلامه (قوله فلا بد أن يكون ناجزا) أي غير مقيد بأجل أو بموته وليس المراد بكونه ناجزا كونه بفور إسلامه خلافا لما يوهمه كلام الشرح ولذا قال بن واحترز بالعتق الناجز من التدبير والعتق لأجل لبقائها فيها على الرقية وحينئذ فلا يقر عليها بل يفرق بينها وقوله ولا يجرى فيه أي في العتق التأويلان قال ابن عاشر لا يعد جربا لأنها في العتق أيضا كما يقتضيه كلام المصنف فيعرض على السيد هل يعتق أمتهام لا وذكره الشيخ ابن رحال أيضا اه بن (قوله كالشهر) أدخلت الكاف مادون الشهرين (قوله وهل أن غفل الخ) نص المدونة قال مالك وإن أسلم مجوسي أو ذمي تحته مجوسية عرض عليها الإسلام فإن أبته وقعت الفرقة بينها وإن أسلمت بقيت زوجة مالم يعدمها بين إسلامها ولم يحد في البعد حدا وأرى الشهر وأكثر من ذلك قليلا ليس بكثير اه أبو الحسن قوله وقعت الفرقة بينها ظاهره أنها لا تؤخر ابن يونس روى أبو زيد عن ابن القاسم أنه يعرض عليها الإسلام اليومين والثلاثة ومثله في كتاب محمد وقوله ولم يحد في البعد الخ ابن يونس في بعض الروايات أنه شهران قاله ابن اللباد وذلك أي كون الشرين بعدا ومادونها يسير إذا غفل عنها هذه المدة حتى أسلمت بنفسها ولم توقف أمالو وقت وقت إسلامه فتوقفت لتتظر في أمرها فلا يقر عليها وإن أسلمت بعد ذلك فيمادون الشهرين كما أنه لا يقر عليها إذا عرض عليها الإسلام حين إسلامه فابتها ولم تسلم أصلا وحملها ابن أبي زمنين على ظاهرها من كونها غفل عنها أولم يغفل عنها بل عرض عليها الإسلام فتوقفت لتتظر في أمرها وأبته فقال المعروف إذا وقت إلى شهر أو بعده فأسلمت أنها أمراته عياض فظاهر كلامه أنها توقف لتتظر في أمرها دون الشهرين ولا يفرق بينهما بمجرد إبانها خلاف ماتأوله القرويون من أن محل كونها إذا أسلمت بعد شهر تكون زوجة إذا غفل عنها وأما إذا عرض عليها الإسلام فابت أو توقفت فانه يفرق بينها ولا توقف لتتظر في أمرها فعلى ماتأوله القرويون يكون قول ابن القاسم يعرض عليها الإسلام اليومين والثلاثة أي إذا ابت الإسلام حين إسلامه ثم يفرق بينها ولا توقف لتتظر في أمرها وفاقا لمالك من أن محل كونها تكون زوجة إذا أسلمت بعد شهر ولو عرض عليها الإسلام قبل ذلك وأبته خلاف قول ابن القاسم انظر بن (قوله فلم يتمكن من الاستمتاع بها) أي والنفقة في مقابلة الاستمتاع (قوله أو أسلمت ثم أسلم في عدتها) الضمير في أسلمت للزوجة سواء كانت كتائية أو مجوسية حرة أو أمة وهذه عكس ما قبلها لأن ما قبلها تقدم اسلام الزوج على إسلامها وهذه تقدم إسلامها على اسلام الزوج والحكم في هذه كما قل المصنف أنه يقر عليها إذا أسلم في عدتها والفرق بين هذه وما قبلها حيث جعل الأجل فيها كالشهر وفي هذه تمام المدة أنه هنا لما سبق إسلامها اعتبر أجلها الشرعي وهو العدة ولم يكن له عدة أجل إسلامه بالقرب عادة وحمل على كالشهر (قوله أي زمن استبرائها)

وتصير أمة مسلمة تحت مسلم ولا يشترط وجود شروط الأمة المسلمة بناء على أن الدوام ليس بالأبداء (ولم يعد) إسلامها من إسلامه (كالشهر) مثال للنفي فهو مثال للقرب على الاعتماد فالمعنى وقرب كالشهر وأما عتقها فلا بد أن يكون ناجزا ولا يجرى فيه التأويلان (وهل) أقرار عليها حيث أسلمت هو قرب كالشهر (إن غفل) من إيقافها هذه المدة حتى أسلمت بنفسها أمالو وقت وقت اسلام فابت اسلام يقر عليها ولو أسلمت بعد ذلك بالقرب (أو) يقر عليها أن قرب إسلامها كالشهر (مطلقا) غفل عنها أولا (تأويلان ولا نفقة) على الزوج فيما بين إسلاميهما لأن المانع من جملتها بتأخيرها الإسلام فلم يتمكن من الاستمتاع بها إلا إذا كانت حاملا (أو أسلمت) هي أولا (ثم تسلم في عدتها) أي زمن استبرائها منه وهو كالر فانه يقر عليها (ولو) كان (طائفتا) حال ككفرة

بعد إسلامها والبناء بها اذلا عبرة بطلاق الكفر فان انقضت عدتها قبل اسلامه (٣٦٩) بانث منه (ولاتفقة) لها عليه أيضا فباين

اسلامهما (على المختار
والأحسن) من قولي ابن
القاسم وقال ابن القاسم
أيضا لها النفقة واختاره
أصبح لأنه أحق بها ما
دامت في العدة والراجع
الأول وحمل الخلاف ما لم
تكن حاملا والا فلها
النفقة اتفاقا (و) ان أسلت
قبله (قبل البناء بانث
مكانها) لعدم العدة ولا
تحمل له الا بعد جديد ولو
أسلم عقب اسلامها ولا
مهر لها وان قبضته ردت
لأنه فسخ لا طلاق وقد
قال فيهمر وسقط بالقسخ
قبله (أو أسلم) معا قبل
البناء أو بعده فانه يقر
عليها وهو صادق بالعبية
الحقيقية أو الحكيكية بان
جا آليا مسلمين أي لم
نطلع عليهما الا وهما
مسلمان ولو ترتب
اسلامهما وانما لم يراع
فيهما اذا ترتب اسلامهما
ما تقدم لانا اذا لم نطلع
عليهما الا وهما مسلمان
فكان اسلامهما لم يثبت الا
حالة الاطلاع فلا عبرة
بالترتيب في هذه الحالة (الا
الحرم) بنسب أو رضاع
فلا يقر عليها بحال وانما
تحريم الصاهرة فلا يحمل
الا بالوطء كما يدل عليه قوله

فسر العدة بالاستبراء من مائه لأن أنسكتهم فاسدة والعدة إما تكون من النكاح الصحيح
(قوله بعد إسلامها) وأولى لو كان الطلاق قبل اسلامها (قوله والبناء بها) أي وبعد البناء بها والابانت
بمجرد اسلامها ولو لم يطلعهما كما يأتي (قوله اذلا عبرة بطلاق الكفر) أي لأن لزوم الطلاق فرع عن
صحة النكاح وأنسكتهم فاسدة (قوله فان انقضت عدتها) هذا مفهوم قول المصنف وأسلم في عدتها
(قوله ولا نفقة لها على المختار والأحسن) أي مدة عدتها لأن الكلام في المدخول بها وأشار بالأحسن
لقول ابن أبي زمنين وهو الصحيح وقال ابن راشد هو القياس لأن المنع جاء من قبلها باسلامها والنفقة
في مقابلة الاستمتاع ووجه كون المنع جاء من قبلها أن الزوج يقول أنا على ديني لم انتقل عنه وهي
فعلت ما أوجب الحيولة بيني وبينها وقول الشارح فيما بين اسلامها نحوه في عبارة ابن الحاجب
واعترضه ابن عبد السلام وابن عرفة بانها توهم ان القول بثبوت النفقة مشروط باسلامه وليس
كذلك ونفس التوضيح واعلم ان القولين في النفقة موجودان سواء أسلم الزوج أولم يسلم وليس كما
يعطيه كلام المصنف من أنهما مقصوران على ما بين اسلامهما اه بن إذا علمت ذلك فالأولى
للشارح أن يقول ولا نفقة لها عليه مدة عدتها على المختار والأحسن (قوله بانث مكانها) اعلم ان قوله
بانث مكانها حكى ابن يونس الاتفاق عليه وتبعه ابن الحاجب وظاهره قرب اسلامه من اسلامها
أو بعد وحكى ابن بشر والآخرى فيما إذا قرب اسلامه قولين هل هو أحق بها أولا بناء على ان ما قارب
الشيء يعطى حكمه أم لا قال في التوضيح وطى هذا فالاتفاق مع الطول اه بقول المصنف بانث أي
اتفاقا مع الطول وطى الراجع مع القرب وقولنا انه الراجع مع القرب لحكاية ابن يونس الاتفاق فاذا لم
يصح فيه الاتفاق فلا أقل أن يكون هو المشهور وأيضا هو الذي يظهر من نقل ابن عرفة اه بن
(قوله وسقط بالقسخ قبله) أي قبل البناء (قوله ما تقدم) نائب فاعل يراع وما تقدم هو أنه ان أسلم ثم أسلت
أقر عليها ان قرب كالشهر وان أسلت ثم أسلم أقر عليها حيث كان اسلامه قبل خروجها من العدة
(قوله فلا عبرة بالترتيب في هذه الحالة) أي وانما يراعى حيث علمنا اسلام كل منهما بانقراده كما تقدم
(قوله إلا الحرم) هذا استثناء من قوله واقرا عليها ان أسلم أو أسلمت ثم أسلم في عدتها أو أسلم معا وحاصله ان
محل كونه يقر على زوجته في هذه الأحوال ما لم يكن بينهما من النسب والرضاع ما يوجب التفريق في الاسلام
كما إذا أسلم على عمته وما أشبهها فانه لا يقر عليها ويفرق بينهما لأن الاسلام لا يقر على شيء من ذلك
(قوله فلا يحصل الا بالوطء) فلا تحرم البنت الا بنكاح الام ولا تحرم الأم الا بنكاح البنت فاذا أسلم على
امراة أقر عليها ما لم يكن نكح امها أو بنتها وكذا إذا عقد على امراة ثم أسلم فلا تحرم على أبيه ولا على
ابنه (قوله كما يدل عليه قوله فيما يأتي وأما وابنتها) كان عليه ان يزيد المنع لأن محل الدلالة قوله بعد
وحرمتا عليه ان مسهما فتأمل (قوله قبل انقضاء العدة) أي والا نكاحا في العدة اسلاما فيه أو
أحدهما قبل انقضائها حصل دخول أولا فلا يقران عليه لأن الاقرار عليه يؤدي لسقي زرع
غيره بمائه فكلامه يشمل اسلامهما واسلام أحدهما لكن ان وقع وطء بعد الاسلام في العدة
تأبد التحريم هذا حاصل ما نقله ح عن ابن عرفة والحاصل ان الفراق مطلقا وأما تأييد
التحريم فهو مقيد بمحصل الوطء في العدة بعد الاسلام (قوله وقبل انقضاء الاجل وتعاديه) أي
والحال انهما قالا أو أحدهما بعد الاسلام تنأدى لذلك الاجل المدخول عليه فقط
فلا يقران على ذلك النكاح ويفسخ لان اقرارهما عليه فيه اجازة لنكاح المتعة في الاسلام
(قوله فان قالا معا تنأدى عليه ابدا) أي والموضوع انهما أسلمتا قبل انقضاء الأجل وقوله اقرا
عليه أي لأنه لا يصير حينئذ نكاح متعة وان كان أصله كذلك وظاهره سواء قالا ذلك قبل اسلامهما

فيما يأتي وأما وابنتها (و) الا ان تزوجها في عدة أو الى أجل وأسلمتا أو أحدهما (قبل انقضاء العدة و) قبل انقضاء (الأجل
وتعاديه له) أي للاجل بان قالا أو أحدهما تنأدى اليه لأنه نكاح متعة فان قالا معا تنأدى عليه ابدا اقرا ومفهوم قوله قبل انقضاء

ان اسلما بعد اذ قضيا اقرا وبالح على بقاء نكاحهما في قوله وقرر عليها ان اسلم وقوله أو اسلمت ثم اسلم في عدتها وقوله أو اسلما بقوله (ولو) كان (طالقتها ثلاثاً) حال كفره وأعادته وان علم من قوله قبل ولو طلقها لأجل قوله ثلاثاً وقوله (وعقد) عليها عقداً جديداً (إن أبانها) أي أخرجها من حوزة وفارقها وان لم (٢٧٥) يحصل منه طلاق حيث زعم أن أخرجها فراق (بلا محلل) إذ ما وقع

منه من الطلاق الثلاث حال الكفر لا يعتبر كما مر لأن صحة الطلاق شرطها الإسلام وإنما احتج لعقد لأجل إخراجها من حوزة واعتقاده ان ذلك فراق عندهم (وقض) للإسلام أحدهما بالطلاق) فيها لا يقر عليها بما سبق (لأردت) أي أحد الزوجين فليس فسخاً مجرد ابل هو طلاق وإذا كانت طالقة (فبأنه) لأرجعية فلا بد من عقد جديد فان وقع قبل البناء فلها نصف الصداق ومحل كلام المصنف مالم تقصد المرأة بردها فسخ النكاح والالم يفسخ (ولو) ارتد الزوج (لدين زوجته) الكتابية فيفسخ بطلقة بآنية ومحال بينهما وقال اصبح لإيصال بينهما إذ سبب الحيلولة بين المسلمة وبين المرتد استيلاء الكافر على المسلمة ولا استيلاء هنا وعليه فلا محرم إذا تاب ورجع للإسلام (وفي لزوم) الطلاق (الثلاث) لأنه متى طلقها (أي طاق أمراته

أو بعد اسلامهما وهو ملاح وخش وارضى بن ملا بن رجال من أنهما إذا قالا ذلك قبل الاسلام أفروا ن قال ذلك بعده فسخ النكاح لأن الاسلام لما قارن الفسادتين الفسخ بخلاف ما إذا قالا ذلك قبل الاسلام قال بن ولادليل لاح في كلام التوضيح فانظره وان أسلم بعد الأجل ولم يسقطه قبل الاسلام فلانكاح بينهما يقران عليه لأنها إنما يقران على ما يعتقدان أنه نكاح سواء كان فاسداً أو لا بخلاف إسقاطهما له قبل اسلامهما فيعتبر ولو بعد انقضاء الأجل (قوله ان أسلما بعدا قضيا اقرا) ابن عرفة مع يحيى ابن القاسم لو أسلم على نكاح عقده في العدة لم يفرق بينهما بن رشيد إذا أسلم بعدها ولو وطئ فيها اه بن (قوله ولو طلقها ثلاثاً) به بلو على خلاف الفرية من اعتبار طلاقه فلا تحل له إذا لم لا بعد زوج (قوله أي أخرجها من حوزة) وأما إذا لم يخرجها من حوزة وأسلم فانه يقر عليها ولا حاجة للعقد ولو لفظ بالطلاق الثلاث حال الكفر (قوله بلا طلاق) أي على المشهور خلافاً لما في سماع عيسى (قوله فيما لا يقر عليها) أي لأجل مانع من الواضع ككونها مجوسية وابت الاسلام أو كانت أمة ولم تسلم ولم تتفق أو كانت من محارمه وآتى الشارع بهذا الإصلاح المصنف لأن ظاهره انه متى أسلم أحدهما فسخ النكاح من غير طلاق ولا يقر عليها فيما راض مامر (قوله بل هو) أي الارتداد نفسه يكون طلاقاً (قوله وإذا كانت) أي الردة (قوله لأرجعية) أي خلافاً للمخزومي وثمره الخلاف عدم رجعتها ان تاب في العدة بل لا بد من عقد جديد على الأول لا الثاني وقيل ان الردة فسخ بغير طلاق وهو قول ابن الماجشون وابن أبي ويس وينبئ عليه انه إذا تاب المرتد منهم ما وجد الزوج عقدها تكون عنده على ثلاث تطبيقات وعلى المشهور تكون عنده على طلقتين وكذا على ما قال المخزومي (قوله فان وقع) أي الارتداد قبل البناء فلها نصف الصداق أي على القول بان الردة طلاق بان أو رجعى وأما على القول بانها فسخ فلا شيء لها (قوله والالم يفسخ) معاملة لها بتقيض قصدها وعلى هذا اقتصرح والقاشاني قائلاً أقام الاشياخ ذلك من المدونة وروى على بن زياد عن مالك إذا ارتدت المرأة تريد بذلك فسخ النكاح لا يكون ذلك طلاقاً وتبقى على عصمته ابن يونس وأخذ به بعض شيوخنا قال وهو كاشتراكها زوجها بقصد فسخ نكاحها وإذا علمت هذا تعلم أن ماصدر به تت في شرح الرسالة من فسخ النكاح ضعيف وقوله أنه ظاهر المذهب لا يسلم والخلاف فيها إذا قصدت المرأة بالردة فسخ النكاح وأما إذا قصدت الزوج ذلك اعتبر قصده اتفاقاً لأن العصمة بيده (قوله ولو ارتد الزوج) أي للمسلم لدين زوجته كما لو تزوج المسلم نصرانية أو يهودية ثم ارتد لدينها (قوله وترافعا إليها) أي وأما إذا لم يترافعا إليها فلا تعرض لهم (قوله بالفراق محملاً) بان يقال ألزمتك بمفارقتها وانك لا تقر بها ولا يقال ألزمتك بطلقة أو ثلاثاً (قوله فتحل له بلا محلل الخ) فالطلاق في المعنى واحدة وقيل لا بد من محلل فهذا الفراق في المعنى طلاق ثلاث والحاصل ان القائنين يلزمهم الفراق محملاً اختلفوا هل تحل بلا محلل أولاً بد من محال (قوله ولا تعرض لهم) أي بل نظردهم ولا نسمع دعواهم (قوله تأويلات) أي أربع الأول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد والثالث للماضي والرابع لابن السكاتب واستظهره عياض فيظهر رجحانه واعلم ان محل هذا الخلاف إذا ترافعا إليها وقاوا لنا احكموا بيننا بحكم

الإسلام

المكافرة ثلاثاً (وترافعا إليها) وعايه ان أسلم فلا بد من محلل بشروطه الشرعية حتى تحل له (أو)

محل لزوم الثلاث (إن كان صحيحاً في الإسلام) بان توفرت فيه شروطه فان كان غير صحيح فيه لم يلزمه شيئاً أي لم يحكم بأنه لا يلزمه شيء (أو) يلزمه (بالفراق محملاً) من غير تعرض لطلاق ولا عدمه فتحل له بلا محلل ان أسلم (أولاً) نازمه شيئاً ولا تعرض لهم (تأويلات)

ومضى صدأهم القاسم كخمر وخنزير (أو الإسقاط) له (إن قبض) القاسد (٢٧١) (ودخل) في القاسد وفي الإسقاط قبل

الاسلام او يحكم الاسلام في اهل الاسلام أو على اهل الاسلام فلا فرق بين في وعلى على الصواب أو يحكم
الاسلام على اهل الكفر في اهل الكفر وما لو قالوا احكموا بيننا بحكم اهل الاسلام في طلاق الكفر أو
بما يجب على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق لانه انما يصح طلاق المسلم ولو قالوا احكموا بيننا
بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين حكم بالطلاق الثلاث ومنعه من مراجعتها الا بعد زوج ولو قالوا
احكموا بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة فاننا بطردهم ولا نعلم بينهم لانا لا ندري هل هو وما غير
أم لا وعليه هل هو منسوخ (١) فالقرآن أم لا اه شيخنا عدوى (قوله ومضى صدأهم القاسد أو
الاسقاط ان قبض ودخل) اشتملت هذه الجملة على مسألتين الأولى اذا تزوج الكافر كافرة بصداء
قاسد عندنا كخمر ونحوه وهذه تنقسم الى أربعة أقسام تارة تقبض الزوجة الصداق القاسد ويدخل
بها زوجها ثم يسلان بعد ذلك فيقران على نكاحها لان الزوجة مكنت من نفسها وقبضت الصداق
في وقت يجوز لها فيه قبضه في زعمها وتارة لا تقبض الصداق المذكور ولا يدخل بها زوجها حتى
أسلم فالحكم فيه ان دفع الزوج لها صداق المثل لزمها النكاح وان لم يدفع لها شيئا أصلا وقع الفراق
بينها بطلقة ولا شيء عليه وان دفع لها أقل من صداق المثل لم يلزمها النكاح الا أن ترضى به وتارة
تقبض الصداق القاسد ولا يدخل بها زوجها حتى أسلم فان دفع لها صداق المثل لزمها النكاح وان أبي
وقع الفراق بينهما بطلقة واحدة ولا شيء عليه وهذا قول ابن القاسم في المدونة وسيأتي مقابله وتارة
يدخل بها الزوج ولا تقبض ذلك الصداق القاسد حتى أسلم فيتضي لها بصداء المثل للدخول المسئلة
الثانية ما اذا تزوج كافر بكافرة على اسقاط الصداق وهذه على قسمين الاول أن يدخل بها قبل إسلامها
والحكم فيه انهما يقران على نكاحهما ولا شيء لها القسم الثاني اذا أسلمت قبل الدخول بها فان فرض لها
صداق المثل لزم النكاح وان فرض لها أقل لم يلزمها الا أن ترضى به ولا يلزمها ان يفرض صداق المثل
كمن تزوج امرأة نكاح تنويض كما يأتي (قوله وإلا فكالتنويض) ما ذكره فيما اذا لم يدخل وقبض من أنه
كالتنويض هو قول ابن القاسم فيها قوله غيره فيها إن قبضته مضى ولا شيء لها غيره بنى او لم يبن وتدل في
التوضيح عن ابن محرزان قول الغير هو المشهور وانه خير من قول ابن القاسم وصرح للخمي بانه المعروف
من المذهب ومثله في ابى الحسن اه بن (قوله وهل محل مضى صدأهم القاسد) أى اذا قبضته
ودخل بها ثم أسلم (قوله لم يمس) أى لم يثبت النكاح بعد الاسلام لانهم ادخلوا على الزنا لا على النكاح
(قوله او بعضى مطلقا) أى وقول المدونة وهم يستحلون ذلك وصف طردى لا على سبيل الشرط
(قوله ورجعه بعضهم للصورتين) كلام ابن عبد السلام صريح في الرجوع لها في المدونة وان نكح
نصر اى نصرانية بخمر أو خنزير او غير مهر وشرطا ذلك وهم يستحلونه ثم أسلم بعد البناء ثبت النكاح
ابن عبد السلام شرط في المدونة كونهما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم ان ذلك مقصود
ورأى بعضهم انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط اه قلت رد الشرط للنكاح بالحزب والخنزير
بعيد لشبهة تحولهم اياها بل ظاهره رد النكاح بغير مهر اه بن (قوله واختار المسلم) أى سواء كان
قبل اسلامه كتانيا أو مجوسيا وقوله المسلم أى البالغ العاقل واما غيره فيتخاره له وليه فان لم يكن
له ولي اختار له الحكم سلطانا او قاضيا وقوله واختار المسلم اربعا أى ولو كان في حال اختياره مريضا
او محرما ولو كانت المختارة امته وهو واجد لطول الحرية لان الاختيار كرجعة واذا تزوج الانسان أمة

(١) لا معنى لهذا فان كل ما خالف القرآن منسوخ اه

استحلوه) أى استحلوا النكاح به في دينهم فان لم يستحلوه لم يمس أو بعضى مطلقا فهذا راجع لقوله ومضى صدأهم القاسد ولا يرجع
لقوله او الاسقاط ورجعه بعضهم للصورتين معا (تأويلان واختار المسلم) أى الذى أسلم على أكثر من اربع (أربعا) منهن

ان اسلمن معه او كن كتابيات زوجهن في عقد او عقود بني هبن أو ببعضهن أولا كانت الاربعة هي الاواخر أولا واليه أشار بقوله (وإن) (كن) (أواخر) وان شاء اختار أقل من أربع أولم يختار شيئا منهن (و) اختار (إحدى أختين) ونحوهما من كل عمر متى الجمع اذا أسلم عليهما (مطلقاً) من نسب أو (٣٧٣) رضاع كافى عقد أو عقدين دخل بهما أو باحداهما أولاً (و) اختار (أماً وابنتهما بمسهما)

الواو بمعنى أو أي يختار من شاء منهما جميعهما في عقد أو عقدين لأن العقد الفاسد لا أثر له والا لحرمتم الام مطلقا وفي بعض النسخ وام بالجور عطفا على اختين فالواو على بابها (وإن مسهما) أي تلذذهما (حرمتا) أبدا لانه وطء شبهة وهو ينشر الحرمة (و) ان مس (إحداهما تعينت) أي للبقاء ان شاء أي ان اراد ابقاء واحدة تعينت المسوسة للبقاء وحرمت الاخرى أبدا (ولا يتزوج أبنته) أي ابن من اسلم على ام وابنتها (أو أبوه من فارقتها) يتبادرون ذكر ذلك عقب مسألة الام وبنتها ان ذلك خاص بها وعليه فالنهي للكرهية لا للتحريم ان كان الفراق قبل البناء لانه لم يكن الا العقد وعقد الكفر لا ينشر الحرمة وان كان بعده فللتحريم ويحتمل ان كلامه في عمر متى الجمع مطلقا او فيمن اسلم على اكثر من اربع وعليه

بشرطه وطلقها طلاقا رجيا كان له مراجعتها وان كان واجدا لطول الحرة وقوله أربعة أي وان متين وفائدته الارث وقوله واختار السلم أربعة أي وفارق الباقي والفرقة فسخ لاطلاق على المشهور (قوله ان اسلمن معه) أي وكن قبل الاسلام مجوسيات او كتابيات وقوله أو كن كتابيات أي وبقين على دينهن ولم يسلمن معه (قوله وان كن أواخر) أي في العقد خلافا لابي حنيفة القائل بتعين الاوائل دون الاواخر (قوله من كل عمر متى الجمع) أي غير الام وابنتها لذكر النصف لهما بعد ذلك كالأمة وعمتها او خالتها او بنت أخيها او بنت اختها (قوله كانا أي عمرتا الجمع) أي كان جمعهما في عقد أو عقدين وظاهره ولو علمت الاولى وما تقدم من انه اذا جمعهما بعقدين وعلمت الاولى فانها تعين فهو في النكاح الصحيح لافي الفاسد كما هنا اه عدوى (قوله لم بمسهما) أي في حال كفره وانما عقد عليهما فيه بقدا واحد او عقدين واسلمتا معه او كانتا كتابيتين واسلم عليهما (قوله والاحرمتم الام) أي والا لو كان له اثر لحرمتم الام لان العقد على البنات يحرم الامهات وقوله مطلقا أي سواء مس البنت ام لا (قوله وحرمت الأخرى ابدا) فان كانت المسوسة البنت تعين بقاؤها وحرمت عليه الام اتفاقا وان كانت المسوسة الام تعين بقاؤها وحرمت البنت على مذهب المدونة ومقابله يقول لا يتعين ابقاء الام ومسها كلامس وله ان يتزوج البنت اه تقرير عدوى (قوله أي ابن من أسلم على أم وابنتها) الحق كما كتب العلامة السيد البليدي وانحط عليه كلام بن آخر انه لا مفهوم للام وابنتها وانه اذا كان الفراق قبل البناء فالنهي لكرهية التنزيه فقط لوجود العقد في الجملة وان كان عقد الكفر لا ينشر الحرمة وان كان الفراق بعد البناء فالنهي للتحريم (قوله قبل البناء) أي بوحدة منهما (قوله فللتحريم) أي لان الوطء وطء شبهة وهو ينشر الحرمة (قوله واختار بطلاق) به المصنف بهذا على انه لا يشترط في الاختيار ان يكون بصريح اللفظ كاخترت فلانة بل يكون بغيره مما يدل عليه من قول او فدل كما ذكره المصنف (قوله أي يعد مختارا بسبب طلاق) فاذا طلق بعد اسلامه إحدى الزوجات فانه يعد بطلاقه مختارا لها فليس له أن يختار اربعا غيرها أي واما كونه يمكن منها أولا فهو شيء آخر فان كان الطلاق قبل الدخول كان بائنا لان النكاح وان كان فاسد بحسب الاصل لكن صححه الاسلام وان كان بعده عمل بمقتضاء من كونه رجيا او غيره من بالغ النهاية وغيره (قوله أو ابلاء) وهل هو اختياره طلقا وهو ظاهر كلام المصنف ورجعه ابن عرفة أو انما هو اختيار ان وقت كوالله لا أطوك الا بعد خمسة أشهر او قيد بمحل كالأطوك الا في بلد كذا والا فلا يعد اختيارا لأنه يكون في الاجنبية والظاهر أن اللعان من الرجل فقط يعد اختيارا ومن المرأة لا يعد اختيارا واما لعانها معا فيكون فسحا للنكاح فلا يكون اختيارا (قوله أو وطء) هذا مستفاد مما قبله بالاولى لانه اذا كان ما يقطع العصمة او يوجب خلافاها يحصل به الاختيار فالويل الوطء المترتب اعتباره على وجودها (قوله عدم مختارها) أي سواء نوى بذلك الوطء الاختيار ام لا لأنه ان نوى به الاختيار فظاهر واذا لم ينو له نصرة لجانب الاختيار لتعين صرفه

لجانب

فالنهي للتحريم ان كانت التي فارقتها مسها لأن مسها بمنزلة العقد الصحيح فتحرم على اصله وفرعه

(واختار بطلاق) أي يعد مختارا بسبب طلاق اذ لا يكون الطلاق الا في زوجة فان طلق واحدة معينة كان له من البواقي ثلاث وان طلق اربعا لم يكن له شيء كأن طلق واحدة مبهمه (أو ظاهر) لانه يدل على الزوجية (أو ابلاء) لانه لا يكون الا في الزوجة (أو وطء) فحق وطء بعد اسلامه واحدة او تلذذهما بمن اسلمن او كن كتابيات هده مختارا لها فان وطئ اكثر من اربع فالعبرة بالاول (و) اختار (الغير)

أي غير المفسوخ نكاحها (إن فسخ) الزوج (نكاحها) أي يختار غير من فسخ نكاحها أي إذا قال من أسلم فسخت نكاح فلان
فسخه بعد فراقا ويختار أرباعا غيرهما والفرق بين الطلاق والفسخ أن الفسخ يكون في (٢٧٣) المجمع على فساد خلاف الطلاق

فأما يكون في الزوجة من

الصحيح والمختص فيه

ولو قال وغير من فسخ

نكاحها لكان أحصر

وأظهر (أو) اختار الغير أنه

(ظهر أنهن) أي المختارات

(أخوات) ونحوهن من

عمرق المجمع فيختار

غيرهن وكذا له اختيار

واحدة منهن خلافا لظاهر

للمنفذ فلو قال واحدة

من ظهر أنهن كأخوات

لكان أحسن (مالم

يتزوجن) أي الغير أي غير

المختارات وجمع باعتبار

المنى أي ويتلذذ الثالثة

بين غير عالم بأن من فارقتها

له اختيارها الظهور أن من

اختارهن أخوات قيلما

على ذات الولين فإن لم

يتلذذ أصلا أو يتلذذ عالما

بما ذكر فلا يفوت اختياره

لأنه قول المصنف واحدة

من ظهر أنهن كأخوات

وباقى الأربع من سواهن

مالم يتلذذ بهن زوج غير

عالم لأفاد المراد بلا كلمة

(ولاشيء) من الصداق

(لتسريحهن) أي لتسريح

المختارات (إن لم يدخل

به) أي لتسريحهن فإن دخل فلها

صداقها فإن لم يختار شيئا

أصلا من كالعشرة بأن

فارقت قبل البناء بعد

إسلامه لزمه لأربع منهن

لجانب الزنا والتي يقول ادروا الحدود بالشبهات كذا قرر عقب (قوله أي غير المفسوخ نكاحها
أشار إلى أن ألدعوض عن المصنف إليه (قوله إن فسخ) هو فعل ماضٍ مبنى للفعل (قوله والفرق بين
الطلاق والفسخ) أي حيث جعلوا الطلاق اختيارا والفسخ فراقا تبين به ولا تحمل له إلا بعقد جديد
(قوله أو اختار الغير أن ظهر الخ) أي أو اختار غير الأخوات أن ظهر الخ وحاصله أنه إذا اختار
أربعا مثلا وفارق الباقي فظهر أن اللاتي اختارهن أخوات فله أن يختار أربعا من اللاتي فارقهن أو يختار
من اللاتي فارقهن ثلاثة وواحدة ممن ظهر أنهن أخوات (قوله فلو قال واحدة ممن ظهر أنهن كأخوات
لكان أحسن) أجيب بأمرين الأول أن المراد أن ظهر أنهن أخوات لمن أسلم الثاني أن اختيار الواحدة
ممن ظهر أنهن أخوات هي قوله واحدة اختين مطلقا أه عدوى (قوله مالم يتزوجن) حاصله أنه إذا اختار
أربعا فبمجرد اختياره للأربع حل الباقي للأزواج فإذا قدر الله أنه حصل العقد على الباقي من رجل
آخر فتبين أن المختارات أخوات فله أن يختار من حصل العقد عليها وترجع له ولا يفوتها الاوطء
أو تلذذ الثاني مالم يكن حين وطئه وتلذذه عالما بأن مختارات من أسلم أخوات فلا نفوت بذلك ثم إذا لم
يدخل الثاني وقلنا أنها ترجع للأول يفسخ نكاح الثاني بطلاق لأنه مختلف فيه لأن بعضهم يقول بالنفوت
بمجرد العقد كما يأتي كما أن هناك من يقول أنها لا نفوت على الأول بدخول الثاني (قوله أي ويتلذذ الخ)
ما ذكره من أنه لا بد في النفوت من التلذذ تبع فيه ت قائلا صرح ابن فرحون بتشهيره واعتضه طفي
بأن الصواب إبقاء المصنف على ظاهره وبه صرح الأحمي وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة
فظاهر كلامهم أو صريحه أن مجرد الزوج نفوت إذ لو كان يعتبر التلذذ معه لما اغفلوه ولا تقوم
الحجة على المؤلف بتشهير ابن فرحون أه بن والحاصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل أنها
نفوت على الأول بمجرد الزوج أي العقد وقبل لا نفوت إلا بالدخول أو التلذذ وقيل أنها لا نفوت
على الأول أصلا ولا بدخول الثاني ثم أن ابن الحاجب بعد أن ذكر هذا الخلاف قال: قال الأحمي فإن
فارقتها بطلاق وبانت فلا كلام في فواتها بالعقد وذلك لأن الطلاق وإن عد اختيارا لازم فكانه
اختارها وطلقها ثم تزوجت (قوله بما ذكر) أي بأن من فارقتها اختيارا (قوله وباقى الأربع) أي
ويختار باقى الأربع (قوله ولا شيء لغيرهن أن لم يدخل به) حاصله أن المسلم إذا اختار أربعا وفارق
الباقي فلا شيء لغير المختارات حيث يدخل بذلك الغير لأن الفرق هنا فسخ بلا طلاق والفسخ قبل
البناء لا شيء فيه (قوله فإن دخل) أي بغير المختارات وقوله فلم أي فلم يدخل بهن صداقها وهذه مفهوم
الشرط فإن اختار واحدة وفارق الباقي قبل البناء كان لباقي من العشرة صداق ونصف صداق يقسم
بينهن وإن اختار اثنتين كان للباقي صداق وإن اختار ثلاثا كان للباقي نصف صداق (قوله فإن لم يختار
شيئا أصلا) هذه مفهوم المصنف لأن قوله ولا شيء لغيرهن يقتضي أنه اختار بعضهن (قوله إذ في عصمته
شرعا ربيع) أي أربع نسوة اختار فراقهن قبل البناء فلمن صداقهن وهن غير معينات فيقسم الصداق
على العشرة لكل واحدة خمس صداقها (قوله كاختياره واحدة الخ) حاصله أنه إذا تزوج أربع
رضيعات في عقد أو عقود نكاحا صحيحا ثم أرضعن امرأة فانه يختار منهن واحدة ويفارق الباقي
ولا شيء لمن فارقتها لأنه فسخ قبل الدخول والزوج مغلوب عليه وما هذا شأنه لاشيء فيه والفسخ
هنا بغير طلاق عند ابن القاسم وقال غيره أنه بطلاق فلو مات قبل أن يختار واحدة كان لمن صداق
واحد يقسمه أربعا لأن واحدة منهن زوجة ولا كلام إلا أنها غير معينة فلو طلقن قبل الدخول

(٣٥ - دسوقي - ثاني) غير معينات صداق إن إذ في عصمته شرعا أربع وإذا قسم اثنتان على عشرة ناب كل واحدة منهن
خمس صداقها (كاختياره) أي المسلم مطلقا أهم من أن يعسكون أصليا أو كافرا ثم أسلم (واحدة) كائنة (من أربع) وضعت في تزوجهن

وإذا عقد عتده عليهن (أرضعتن) (٣٧٤) امرأة) عمل له بناتها فصرن أخوة من الرضاع فإن اختار واحدة فلا شيء لغيرها

من الصداق فإن لم يخر
حيثا وطلقهن قبل البناء
لرخصه نصف صداق لغير
سبعة فلكل من مهرها
إذ هو الخارج بقسمة
نصف صداق على أربعة
فإن أرضعتن أمه أو اخته
لم يخر منهن شيئا (وعليه)
أي على من أسلم على أكثر
من أربع نسوة (أربع
صدقات) قسم بينهن
بمسبة ما لهن (إن مات ولم
يخر) شيئا منهن فإذا كن
عشرة فلكل واحدة خمس
صداقها بنسبة قسم أربع
بصدقات على عشرة وإذا
كانت ستة كان لكل
واحدة ثلثا صداقها وهذا
إذا لم يكن دخل بين والا
فلمدخل بها صداق
كامل ولغيرها خمس
صداقها أو ثلثاه على ما تقدم
(ولا إرث) لمن أسلمت
منهن (إن) مات مسلما
قبل أن يخر (وتختلف)
أربع كتائيات (حرائر
(عن الإسلام) لا احتمال
أنه كان يخرهن فوق
الشك في سبب الإرث
ولا إرث مع الشك فلو
تخلف عن الإسلام
دونهن فالإرث للمسلمات
لأن الغالب فمن اعتاد
الأربع فكثران لا يضر
على أقل (أو) مات مسلم عن زوجتين مسلمة وكتائية

وقبل أن يخراروا واحدة لزمه نصف صداق يقتسمه أرباعا وكلام المؤلف فيها إذا كانت المراجعة
من لا يحرم رضاءها على الزوج والا لم يخر منهن واحدة كما لو أرضعتن أمه أو اخته ولا شيء لواحدة
من الصداق إذ لا يصح أن تكون واحدة منهن زوجة له (قوله وبعد عقد عليهن أرضعتن امرأة)
أي فإن أرضعتن قبل العقد فإن عقد عليهن عقدا واحدا فسخ الجميع كالمهر وإن جمعهن في عقود فسخ
نكاح ما عدا نكاح الأولى (قوله أربع صدقات) أي أنه ليس في عصمته شرعا لا أربع غير معينات
(قوله إن مات ولم يخر) الظاهر في مفهومه أنه إذا اختار اثنتين ثم مات أنه لا شيء للثان (١) لأن
اختيار اثنتين يدل على مفارقة الثان لقول التوضيح بمجرد اختياره تبين البواقي وكذا في كلام ابن عرفة
قاله الشيخ ابن رحال اه بن (قوله فإذا كان من أسلم عليهن ومات ولم
يخر منهن عشرة) (قوله فلكل واحدة خمس صداقها) بهذا سقط ما يقال كلام المصنف ظاهر إذا
كانت الصدقات متعددة وإذا كانت مختلفة فالمرعى هل الكثير أو القليل أو القرعة وحاصل الجواب
أنه لا يراعى شيء من ذلك وإنما عليه إذا كان النساء عشر الكل واحدة خمس صداقها ومجموع ذلك
أربعة أصدقة (قوله ثلثا صداقها) أي بنسبة أربع صدقات إلى الستة وإذا كن ثمانية كان لكل
واحدة نصف صداقها بنسبة الأربعة للثانية وإذا كن تسعة كان لكل واحدة أربعة أنصاف صداقها
بنسبة الأربعة للتسعة وإذا كن أربعة كان لكل واحدة صداقها كاملا (قوله وهذا) أي كون كل
واحدة لها خمس صداقها أو ثلثا صداقها إذا لم يكن الخ (قوله والا فلا مدخول الخ) أي والا بان دخل
أي قبل إسلامه وأما أن كان المدخول بعد إسلامه فلمن دخل بها الصداق كاملا ولغيرها من صداقها
بنسبة خمسة إلى الأربعة على عدد من لم يدخل بها فإذا دخل بواحدة بعد إسلامه وهن
عشرة ومات ولم يخر شيئا بعد المدخول بها فلمدخلها بها الصداق ولكل واحدة من لم يدخل بها
ثلث صداقها إذ الخارج بقسمة ثلاثة على تسعة ثلث وإذا دخل باثنتين كان لكل واحدة منهما
صداقها وللأخرى ربع صداقها إذ هو الخارج بقسمة اثنتين على ثمانية وهكذا العمل إن دخل بثلاثة
وأما أن دخل بأربع فلا شيء لمن لم يدخل بها لأن دخوله بعد الإسلام اختيار وقد اختار أربعا بدخوله
بين والحاصل أن المدخول بعد الإسلام اختيار فإذا دخل بأربع كان اختيارا لهن فلا صداق
لغيرهن وإن دخل بأقل من أربع كانت المدخول بها مختارة فلها صداق كامل ولغيرها من صداقها
بنسبة خمسة إلى الأربعة على عدد من لم يدخل بها وأما المدخول قبل الإسلام فليس
اختيارا لما زال أربعة شائعة في العشر مثلا فلكل واحدة من الأربعة الأصدقة بنسبة قسمتها على
عديم ويكمل للمدخل بها صداقها فقط (قوله ولغيرها خمس صداقها) أي إذا مات عن عشر ولم
يخر فلكل من دخل بها لها صداق كامل ولو دخل بأربع ومن لم يدخل بها لها خمس صداقها وقوله
أو ثلثاه أي إذا مات عن ست ولم يخر فلكل من دخل بها لها صداق كامل ولو دخل بأربع وكل
من لم يدخل بها لها ثلثا صداقها وإذا مات عن تسع فلكل من دخل بها لها صداق كامل ومن لم
يدخل بها لها أربعة أنصاف صداقها (قوله ولا إرث ان تخلف الخ) يعني أنه لو أسلم عن عشر كتائيات

(١) قوله أنه لا شيء للثان فيه نظر إذ في عصمته شرعا اثنتان منهن وقد فارقهن قبل البناء فعليه لهما
نصفان من صدقات غير معينتين فينسب واحد للثان يكون ثلثا فلكل من الثان من صداقها ولا يتكمل
لواحدة منهن صداقها بالموت لبيوتهن قبله بمجرد اختيار الاثنين وهذا هو الظاهر وقوله لأن اختيار الخ
أنما ينتج عدم التكميل بالموت لعدم استحقاق شيء بالسكينة نهى لهذا بعض طلبة المقاربة
اصلح الله تعالى أحوالي وأحوال المؤمنين اه كنه محمد عبده

وقد طلق أحدهما و (التبست للطلقة) بائنة أو رجعيًا وانقضت العدة (من مسلة وكتاية) فلا يرث للسلة ثبوت الشك في رجوعيه (لا إن طلق) رجل (إحدى زوجتيه) السلتين طلاقًا غير بائن (وجملت المطلقة (٢٧٥) منهما (ودخل بإحدهما) وعلمت (ولم

تنقض العدة فلم يدخل
بها الصداق) كما لا يدخل
(وثلاثة أرباع الميراث)
لأنها تنازع غير المدخول
بها في الميراث وتقول أنالم
أطلق بائنا فهو لى بتمامه
غير المدخول بها تدعى أنها
في العصة وان لها نصف
الميراث وللأخرى نصفه
فيقسم النصف بينهما
نصفين لان النازعة أم
وقمت فيه فلها قان
(ولغيرها) لى غير المدخول
بها (رُبعة) أى ربع
الميراث (و) لها (ثلاثة
أرباع الصداق) أى
صداقها لأنها ان كانت
هى المطقة فليس لها النصف
ونصفه الآخر للورثة وان
كانت المطقة هى المدخول
بها فانه جميع صداقها
تسكه بالموت فالنزاع بينها
وبين الورثة في النصف
الثاني فيقسم بينهما نصفين
فلها الربع مع النصف
الذى لا تنازع لها فيه
فيصير لها ثلاثة أرباع
الصداق وللورثة ربه
بهذين كل على ما ادعى
ونفى دعوى صاحبه
ومفهوم قوله تنقض العدة
أنها لو انقضت قبل موته

فأسلم منهن ست وخاف عن الاسلام أربع ثم مات قبل أن يختار منهن فانه لا يرث لجمعهن أما
الكتايات فلان الكافر لا يرث السلم وأما السلمات فلاحتمال ان يختار الكتايات وهن غاية ما يختار
فوقع الشك في سبب الإرث ولا يرث مع الشك (قوله وقد طلق إحداهما) أى قبل البناء وذلك بأن قال
لأحدهما أنت طالق ومات قبل البناء ولم تعلم المطلقة من غيرها أوطلقها بعد البناء طلاقاً بائناً أو رجعيًا
وانقضت العدة قبل موته ثم مات ولم تعلم المطلقة من غيرها فقول الشارح بائنا أى أو كان الطلاق بعد
البناء وكان بائنا أو رجعيًا وانقضت العدة والحال انه لم تعلم المطلقة من غيرها (قوله وانقضت العدة)
أما إذا كان رجعيًا ومات قبل انقضاء العدة فلا التباس والارث كله للمسلة لانه على احتمال أن تكون
المطلقة هى الكتايات فالميراث كله للمسلة وعلى احتمال كون المطلقة هى المسلة والعدة لم تنقض فلها
الميراث أيضاً (قوله لان طلق الخ) هذا عطف على قوله ان تخلف فهذه المسلة مخرجة من عدم الارث
فالارث فيها ثابت لعدم الشك في سببه وإنما الشك في تبيين صحته وصورة المسلة انه طلق إحدى زوجتيه
السلتين طلاقاً قاصراً عن الناية وجملت المطلقة بأن قل إحداكما طالق وادعى انه قصد واحدة
بعينها ولم يعينها للينة والحال انه دخل بإحداهما وعلمت ثم مات الطلاق قبل أن تنقض عدة الطلاق
وقد علمت ان هذا الطلاق رجعى بالنسبة للمدخل بها وبائن بالنسبة لغيرها فلم يدخل بها الصداق
الى آخر ما قال المصنف (قوله أنالم أطلق بائنا) الاولى أن يقول وتقول أنالم أطلق أصلاً وأنت قد
طلقت طلاقاً بائناً (قوله وثلاثة أرباع الميراث و لغيرها ربه الخ) ما درج عليه المؤلف فيما لا ينحتاج
نحوه في كتاب الأيمان والطلاق من المسدونة وقال في التوضيح انه المشهور ودرج في آخر
الشهادات على خلاف هذا وانه يقيم على الدعوى كالدول وصرحوا بمشهوره فيه أيضاً
قوله طنى وعليه فلم يدخل بها ثلثا الميراث و لغيرها ثلث لان الاولى تدعى ان لها كل الميراث والثانية
تدعى ان لها نصفه فاذا ضم النصف للكل ونسب النصف للجمع كان ثلثا واذا نسب الكل
للمجمع كان ثلثين وكذا يقال في قوله ولها ثلاثة أرباع الصداق انه مبنى على القول بان القسم
على التنازع واما على القول بانه على الدعوى لغير المدخول بها من الصداق ثلثا وللورثة ثلثه (قوله فالصداق
على ما ذكره المصنف) أى من ان للمدخل بها الصداق كاملاً للمدخل من غير منازعة وغير
المدخول بها تدعى انها غير مطلقة فلها الصداق كاملاً بالموت والوارث يقول انت المطلقة فلك
نصفه فقط فالنصف سلم اليها والنصف الثانى فيه النزاع فيقسم بينهما وبين الوارث (قوله والميراث
بينهما نصفين) أى لان كل واحدة تدعى انها غير المطلقة وانها تأخذ الميراث بتمامه وحينئذ
فيقسم بينهما (قوله وكذا لو كان بائناً) أى وجملت المطلقة ودخل بإحداهما و لمست (قوله وان لم
يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة أرباع الصداق) أى لأن كل واحدة تدعى انها غير المطلقة
فتستحق الصداق كاملاً بالموت والوارث يدعى انها المطلقة فلا تستحق الا نصفه فالنصف سلم
لها والتنازع في النصف الثانى فيقسم وقوله والميراث بينهما أى لما تقدم في المسلة السابقة (تنبيه)
تكلم المصنف والشارح على ما اذا جملت المطلقة وعلم المدخول بها وأما لو علمت المطلقة وجعل
المدخول بها فقلتى لم تطلق الصداق كاملاً والمطلقة ثلاثة أرباع الصداق للنزاع في النصف الثانى لاحتمال
عدم دخولها وان جعل كل من المطلقة والمدخول بها فلكل واحدة سبعة أثمان صداقها لأنها يقولان
المطلقة من دخلت فيكمل للثانية صداقها ويقول الوارث لسكنا صداق ونصف والمطلقة لم تدخل

فالصداق على ما ذكر المصنف والميراث بينهما نصفين وكذا لو كان بائناً وان لم يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة أرباع الصداق
والميراث بينهما سواء وان دخل بهما فلكل صداقها والميراث بينهما سواء الا انه اذا كان الطلاق رجعيًا لم يكن من صور الالتباس
ولما كانت موانع النكاح خمسة رقى وكفر واحرام وتقدمت وكون الشخص خنى مشكلاً ولم يذكره المصنف لندوره والمهر

وما ألحق به ذكر بقوله (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (السخوف) مطلقا (وإن أذن الوارث) الرشيد أو احتاج المريض له لاحتمال موته قبل موته (٢٧٦) وكون الوارث غيره (أو) المنع (إن لم يمنع) المريض للنكاح فإن احتاج لم يمنع وإن لم

بأذن له الوارث (خلافه) أشهره الأول ويلحق بالمريض في ذلك كل محجور من حاضر صف القتال ومحجوس قتل أو قطع وحامل ستة فلا يقعد عليها من خالها وهي حامل منه إلا إذا كان خالها صحيحا ثم مرض فيجوز له نكاحها بقعد جديد حيث لم يتم ستة أشهر فإن دخلت في السابع امتنع (ولا للمريضة) أي المتزوجة في المرض (بالدخول للمسمى) زاد على صدق المثل أم لا ومثل الدخول موته فيبقى لها به من رأس المال أو موتها قبله وقبل الصغى لانه من المختلف فيه وفسد لعقده ولم يؤثر خلا في الصداق (وعلى المريض) أي المتزوج في مرضه الخوف إذا مات قبل فسخه (من ثلثه) أي ثلث ماله (الأمة) أي من المسمى (ومن صدق المثل) فإن كان الثلث أقل منهما أخذته فقط فتحصل أن عليه الأقل من الثلاثة أهيباء الثلث والمسمى وصداق المثل (وعجل بالفسخ) متى عثر عليه ولو بعد البناء أو حاله (إلا أن

فتنازعهما في نصف فيقسم فلهما صداق وثلاثة أرباع يتنازعا فيهما فيقسمان ذلك بينهما والميراث بينهما صفة في السألة الثالثة وثلاثة أرباعه لاني لم تطلق في السألة الأولى تأمل (قوله وما ألحق به وهو للشاره بقول الشارح ويلحق بالمريض الخ) (قوله وهل يمنع من النكاح يرض أحدهما الخوف) أي سواء كان المريض مشرطا أم لا وقوله مرض أحدهما أي وأما لو كانا معا مريضين فإنه يتفق على المنع ثم إن كلا من القولين في مرض أحدهما قد شهر فالأول شهره اللخمي والثاني شهره ابن شاس لكن الأول منهما هو الراجح لانه عن ادخال وارث وإنما لم يمنع المريض من وطء زوجته مع أن فيه ادخال وارث وقد نهى عنه لأن في النكاح ادخال وارث محقق وليس ينشأ عن كل وطء حمل (قوله أو احتاج المريض) أو مانعة خلوت يجوز الجمع (قوله لاحتمال موته) أي الوارث الأذن وقوله قبل موته أي الذي هو ذلك المريض ويكون الوارث لذلك المريض غير الأذن فلما احتمل ذلك كان إذن الوارث له بمنزلة العدم وقوله لاحتمال النكاح علة لقوله وإن أذن الوارث (قوله فإن احتاج) أي للنكاح أو إلى من يقوم به ويخدمه في مرضه (قوله وإن لم يأذن له الوارث) أي بأن منعه أو سكت (قوله فلا يقعد عليها) أي بعد الستة من خالها وقوله إلا إذا كان خالها صحيحا الخ هذه الصورة مستثناة من منع نكاح المريض وقوله فإن دخلت في السابع امتنع أي لأنها صارا مريضين (قوله والمريضة) أي التي فسخ نكاحها بعد الدخول للمسمى لقول الصنف فيما يأتي وتقرر بوطء وإن حرم (قوله موته) أي قبل الفسخ والبناء أو موتها قبلهما ولا ميراث لمن بقى حيا بعد موت صاحبه (قوله لأنه من المختلف فيه وفسد لعقده الخ) أي ومن المعلوم أن ما كان كذلك يلزم فيه المسمى بموت أحدهما قبل فسخه كالنكاح الصحيح (قوله وعلى المريض الخ) الفرق بين مرضها ومرضه حيث قاتم في الأول يلزم المسمى من رأس المال بموت أحدهما وقاتم في الثاني يلزم الأقل من الأمرين من الثلث إن الزوج في الأول صحيح قبره معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثلث وهل تقدم بينة الصحة على بينة المرض أو العكس أو يقدم الأعدل منهما أقوال ثلاثة ذكرها في الميار (قوله أي المتزوج في مرضه الخ) أي بخلاف ما إذا غضب المريض امرأة فلها الصداق من رأس ماله لأنها لم تدخل معه على المعاوضة الاختيارية كالزوجة ذكره ح (قوله إذا مات قبل فسخه) أي سواء دخل أو لم يدخل وأما إذا فسخ قبل موته وقبل الدخول فلا شيء فيه وأما إن فسخ بعد الدخول ثم مات أو صح كان لها المسمى تأخذه من ثلثه مبدأ إن مات ومن رأس ماله إن صح (قوله وعجل بالفسخ) أي وجوبا بناء على القول بفساده مطلقا أو إن لم يحتج له لا إن احتاج فلا فسخ محال خلا لما قلنا بعدم تعجيله لصحته (قوله ومنع نكاحه الخ) أي لأن في نكاح المريض لها ادخال وارث على تقدير اسلام النصرانية وعق الأمة (قوله على الأصح) هو قول ابن عمر وصححه بعض الفقهاء وعليه فيكون لها الأقل من الثلث ومن المسمى ومن صدق المثل إن كان هناك مسمى وإلا الأقل من صدق المثل والثلث وهذا كله إذا مات قبل الفسخ ولا إرث لها إن مات من مرضه المتزوج فيه بعد إسلامها أو عتقها وأما إن فسخ قبل الموت والبناء فلا شيء لها سواء سمى لها أو نكحها تفويضا (قوله واختار خلافة) أي والذي اختاره اللخمي القول بجواز ذلك وهو ضعيف (قوله فلها المسمى إن كان وإلا صدق المثل) تأخذ ذلك من رأس المال

(فصل)

صح المريض منها فلا يفسخ زوال المانع (ومنع نكاحه) أي المريض (النصرانية)

الأولها السكائية (والأمة) المسلمة (على الأصح) المتخذ لجواز اسلام النصرانية وعق الأمة فيصير أن أهل الميراث يفسخ قبل البناء ويمنعه لا أنه يصح (بها المختار خلافة) لأن كلامنا الاسلام العتق نادر فلا يلتفت إليه وعليه فلها المسمى إن كان وإلا فصدق المثل

[درس] فصل في خيار أحد الزوجين إذا وجد صاحبه عيبا وبين العيوب التي توجب الخيار في الرد (الخيار) لأحد الزوجين بسبب وجود عيب من العيوب الآتي بيانها فقوله الخيار مبتدأ وقوله يبرص الخ. متعلق بالخبر المحذوف أي ثابت يبرص وقوله (إن لم يسبق العلم) الخ شرط في الخبر أي ثابت للسليم أولم يجد في صاحبه عيبا ولو كان هو معيبا أيضا فله القيام بحتمه من الخيار وعيبه لا يمنه من ذلك إن لم يسبق علمه بعيب العيب على العقد (أولم يبرص) سبب العيب (٢٧٧) صريحا أو التزاما حيث اطلع عليه بعد

العقد (أو لم يتلذذ) بالمعيب علما به وأو بمعنى الواو اذلا بدم من انتفاء الامور الثلاثة اذلو وجدت أو بعضها لا تنفي الخيار الا امرأة المعترض إذا علمت قبل العقد أو بعده باعتراضه ومكنته من التلذذ بها قلها الخيار حيث كانت ترجو برأه فيها ولم يحصل (وحلف) مريد الرد إذا ادعى عليه العيب مسقطا لخياره من سبق علم أو رضا أو تلذذ ولا يثبت (على نفسه) أي على نفي مسقط الخيار (يبرص) متعلق بالخبر المحذوف كما قدمنا وحاصل ما أشار له المصنف ان العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر أربعة يشتركان فيها وهي الجنون والجذام والبرص والعذبة وأربعة خاصة بالرجل الحب والغصا والاعتراض والعنة وخمسة خاصة بالمرأة وهي الرق والقرن والعقل والافضاء والبخر وأضاف ما يختص بالرجل لضميره وما يختص بالمرأة لضميرها وما هو مشترك لم يصفه

يصل في خيار أحد الزوجين (قوله ولو كان هو معيبا أيضا فله القيام بحقه) كان عيبه من جنس عيب صاحبه أو من غير جنسه كما صرح به الرجراجي وقوله ح وهو ظاهر اطلاق ابن عرفة أيضا ولا يخفى تفصيل ونصه وان اطلع كل واحد من الزوجين على عيب في صاحبه مخالف لعيبه بان تبين ان به جنونا وبها جذام أو برص أو داء فرج كان لكل واحد منهما القيام واما ان كانا من جنس واحد كجذام أو برص أو جنون صرع لم يذهب فان له القيام دونها لأنه بذل صداقا لسلالة فوجدتها ممن يكون صداقها أقل من ذلك انظر بن قال شيخنا والأول اظهر لأن المدرك الضرر واجتماع المرض على المرض يؤثر زيادة (قوله ان لم يسبق العلم) أي ان لم يكن العلم من السليم بالعيب سابقا على العقد ولم يبرص بالعيب من علم به بعد العقد ولم يتلذذ فان علم السليم بعيب العيب قبل العقد فلا خيار له بعد ذلك لأن عقده مع العلم بالعيب دليل على رضاه وكذلك إذا رضى به بعد الاطلاع عليه فلا خيار له بعد ذلك وكذلك إذا تلذذ بعد العلم به فلا خيار له بعد ذلك لأن تلذذه بعد العلم به دليل على رضاه في الحقيقة للدار في سقوط الخيار على الرضا وما ذكر معه من العلم والتلذذ دلائل عليه (قوله صريحا) أي بان كان الرضا بالتول كرضيت وقوله أو التزاما أي مثل تمكين السليم من نفسه (قوله واو بمعنى الواو) أي واو في الحلين بمعنى الواو وقد يقال لاداعي لذلك بل هي للأحد الدائر لو قوعها بعد النفي ونفي الأحد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الجميع (قوله الا امرأة المعترض الخ) أشار الشارح بهذا إلى ان مفهوم الشرط الأول تفصيلا وقوله فيها أي في صورتين (قوله وحلف على نفسه) يعني انه إذا أراد أحد الزوجين ان يرد صاحبه بالعيب الذي به فقال العيب للسليم أت علمت بالعيب قبل العقد ودخلت عليه أو علمت به بعد العقد ورضيت به أو تلذذت والحال أنه لا يثبت لذلك المدعى العيب تشبه له بما ادعاه وأنكر السليم ذلك وأراد العيب ان يحلفه على نفي ما ادعاه عليه من العلم أو الرضا أو التلذذ فانه يلزمه ان يحلف ومحل كلام المصنف اذا لم يكن العيب ظاهرا وتدعى علمه به بعد البناء أو بطل الأمر كشره والإفلا يحلف السليم والقول قول العيب انه رضى به يمينه ابن عرفة عن بعض الموثقين ان قالت علم عبي حين البناء وأكذبها وكان ذلك بعد البناء بشهر ونحوه صدقت مع عيبتها الا ان يكون العيب خفيا كبرص يباطن جسدها ونحوه فيصدق يمينه انظر ح والمواق اه بن وقوله وحلف على نفسه أي وثبت له الخيار فان نكل حلف العيب وسقط الخيار هذا اذا كانت دعوى العيب على السليم دعوى تحقيق أما ان كانت دعوى اتهام فان العيب لا يحلف ويسقط عنه الخيار بمجرد نكول السليم لان دعوى الاتهام لا ترد فيها اليمين فان كانت دعوى تحقيق ونكل العيب بعد نكول السليم فالظاهر جريانه على القاعدة الآتية وهي ان النكول تصديق لنا كل الأول فيبقى الخيار للسليم (قوله على أحد قولين في السير الخ) هذا كله في برص قديم قبل العقد واما الحادث بعده فلا رد بالسير اتفاقا وفي الكثير خلاف وهذا فيما حدث بالرجل واما

وبما به لعمومه فقال يبرص ولا فرق بين ابيضه وأسوده الأرد من الأبيض لأنه من مقدمات الجسام والناث على الأبيض شعر أبيض ويشبهه في لونه البهق غير ان الشعر النابت عليه أسود ولا خيار فيه وإذا نحس البرص باثرة خرج منه ماء ومن البهق دم وعلامة الأسود التفليس والتشهير بخلاف الأبيض أي يكون قشره مدورا يشبه الفلوس وهو مع كونه أردأ أكثر سلامة وأقل عدوى وأبعد في الانتشار من الأبيض وسواء كان البرص يسيرا أو كثيرا في المرأة اتفاقا وفي الرجل على أحد القولين في اليسير (وعذبة)

بكسر العين للممة وسكون الدال المصمة وفتح اللثة التحية فطاء مهملة وهى التخطوط عند الجماع إذا كان قديما أو شك فيه لا أن تحقق حدوته فلا رد به ومثله البول ولا رد بالرجع قولوا واحدا ولا بالبول فى القرش على الأرجح (وجذام) بين أى عتق ولو قل أو حدث بعد العقد (لأجذام الأب) (٣٧٨) فلا يثبت الخيار لأحد الزوجين به والمراد الأصل فيشمل الأم وأولى الجد

ولو قال الوالد كان أولى (وبخصائه) وهو قطع الله ذكر دون الاثنين (وجبه) وهو قطع الذكر والاثنين وكذا مقطوع الاثنين فقط إذا كان لا معنى والا فلا رد به ومثل قطع الذكر قطع الحشفة على الرابع (وعنته) بضم العين للمهمة وتشديد النون وللرأده هنا صغر الذكر بحيث لا يتأتى به الجماع (واعراضه) عدم انتشار الذكر (و) للزوج ردها (بقرتها) بفتح الراء شئ يبرز فى فرج المرأة يشبه قرن الشاة يكون من لحم غالبا فيمكن علاجه وتارة يكون عظما فلا يمكن علاجه عادة (ورقتها) بفتح الراء والتاء القوية وهو انسداد مسلك الذكر بحيث لا يمكن معه الجماع إلا أنه إذا انسد بلحم يمكن علاجه وبعض لم يمكن عادة (وبخبرها) أى نفن فرجها لأنه مفرو وهو ظاهر وقل الأئمة الثلاثة لا رد به كالجرب وثمن الفم (وعفلها) بفتح العين والقاء لحم يبرز فى قباها

فى المرأة فمصيبة نزلت به كما فى البدر القرافى (قوله بكسر العين الخ) فيه ان اللام لعطفه على ما قبله انه بفتح العين مصدر عذيب وأما على ضبط الشارح فهو اسم لئى العيب فلا يناسب عطفه على العيب (قوله وهى التخطوط الخ) هذا إنما يناسب ماضبطاه به لا ماضبط به الشارح (قوله أو شك فيه) أى فى حدوته بعد العقد وقدمه عنه فإذا حدثت عند تزوجها من غير سبق تزوج فإنها تحمل على أنها غير حادثة بل كاملة فيها (قوله ومثله البول) أى مثل العاطف عند الجماع البول عنده (قوله ولا بالبول) وكذا لا رد بكثرة الأيام للبول بالأولى الا لشرط (قوله بين) وأما لو كان مشكوكا فى كونه جذاما فلا رد به اتفاقا (قوله ولو قل أو حدث بعد العقد) أى هذا إذا كان كثيرا بل ولو كان قليلا هذا إذا كان قديما بل ولو حدث بعد العقد بخلاف البرص فإنه ان كان قبل العقد واطلع عليه بعده فلا فرق بين كونه قليلا أو كثيرا وان كان بعده فلا بد من كونه كثيرا كما يأتى للمصنف وتقدم أيضا قريبا (قوله لأجذام الأب) أى بخلاف من اشتري رقيا فوجد باحد أصوله جذما ما عيب يرد به لأن البيع مبنى على الشاحة بخلاف النكاح فإنه مبنى على المكامة (قوله والا فلا رد به) أى ولا يضر عدم النسل كالعلم (قوله وللرأده هنا صغر الذكر) مثل الصغرى كونه موجبا للرد والتخن المانع من الإيلاج وأما الطول فيلوى شئ على مالا يستطيع إيلاجه من أصله ولا يرد الزوج بوجوده خنى متضخ الذكورية كما فى البدر القرافى و ونظر شيخنا السيد البليدى فى وجود الزوجة خنى متضخ الانوثة (قوله من لحم غالبا) أى وقد يكون من عظم فلا يمكن علاجه (قوله ادرة الرجل) الادرة اسم لنفخ الحصى كما فى الصالح . ان قلت ان القرن وما بعده أمور إنما تدرك بالوطء وهو يدل على الرضا فيتفى الخيار . قلت الوطء الدال على الرضا هو الحاصل بعد العلم بموجب الخيار لا الحاصل قبله أو به (قوله قبل العقد) حال من قوله : من الخ أى الخيار ثابت ببرص وما عطف عليه حالة كونها كائنة قبل تمام العقد فلا يحتاج لقول الشارح قبل العقد أو فيه . (قوله اما الحادثة بعده الخ) حاصله أن العيوب المشتركة ان كانت قبل العقد كان نسل من الزوجين رد صاحبه به وان وجدت بعد العقد كان للزوجة ان ترد به الزوج دون الزوج فليس له ان يرد الزوجة لأنه قادر على مفارقتها بالطلاق ان تضرر لأن الطلاق يده بخلاف المرأة فإذا ثبت لها الخيار (قوله ولها فقط الرد فالجذام الخ) حاصله أنه السئلة على ما يؤخذ من كلام المصنف هنا وفيما مر أن الجذام متى كان محققا ثبت للمرأة الرد به ولو يسيرا كان قبل العقد أو حدث بعده . وأما الرجل فله الرد به ان كان قبل العقد قل أو كثر ولا رد له به ان كان حادثا بعد العقد مطلقا . وأما البرص فان كان قبل العقد رد به ان كان كثيرا فيها أو يسيرا فى المرأة اتفاقا وفى اليسير فى الرجل قولان . وأما الحادث بعد العقد فلا رد به لو احدى ان كان يسيرا باتفاق وان كان كثيرا فترد به المرأة الرجل على المذهب وليس للرجل ردها به لأنه قادر على فراقها بالطلاق ان تضرر لأن العصمة بيده بخلاف المرأة فلذا ثبت لها الخيار (قوله أى بعد العقد) أى سواء كان قبل الدخول أو بعده كما قاله ابو القاسم الجزيرى فى وثائقه فالحدث عنده بعد البناء كالحادث قبله بعد العقد فى التفصيل المذكور وهو ان الجذام اذا كان محققا يرد به قل أو كثر والبرص يرد به بشرط ان يكون فاحشا لا يسيرا وهذه طريقة وهناك طريقة أخرى لا تعطينى وحاصلها انه لا يرد بالجذم

الحادث

ولا يسم غالبا من رشح يشبه ادرة الرجل وقبل انه رغبة فى الفرج تحدث عند الجماع (و) إفضائها) وهو

اختلاط مسلكى الذكر والبول وأولى منه اختلاط مسلكى الذكر والفائط وقد يكون المصنف اطلقة على ما يعمهما ومحل ثبوت الخيار بهذه الدوب ان حدث (قبل العقد) أو حينه اما الحادثة بالمرأة بعده فمصيبة نزلت بالرجل واما الحادثة فأشار اليها بقوله (ولها فقط) دون الزوج (الرد الجذام البين) أى المحقق ولو يسيرا (والبرص المضرة) أى الفاحش وهن اليسير (الحادثين بعده) أى بعد العقد

بعد التأجيل سنة ان رضى برؤه وليس للزوج كلام ولا اخذ شيء منها في نظير طلاقها وكذا يقال في الجنون وسيأتي في كلامه الاشارة لذلك استظهر بعضهم ان العذبة الحادثة بعده كالجنون ومما فيه الرد بها (لا بكَعْراضٍ) حدث بعد الوطء فيها ولو مرة وهي مصيبة نزلت بها إلا ان يتسبب فيه فلها الرد به كالحادث قبل الوطء وبعد العقد وأدخلت (٢٧٩) الكاف الحياء والجب والكبر

المانع من الوطء (و) ثبت الحيار (بمجنونها) القديم قبل العقد سواء كان بصريح أو وسواس وهو أحد العيوب الأربعة المشتركة (وإن مرة في الشهر) لنفور النفس وخوفها منه أي ثبت لكل منها الحيار بالجنون القديم (قبل الدخول وبعده) حيث لم يعلم به إلا بعد الدخول وأما ان علم به قبله ودخل فلا خيار له كما تقدم أول الفصل • وأعلم ان الجنون حكمه حكم الجنان فان كان قبل العقد رده مطلقا وإن حدث بعده وقبل البناء فانه يوجب الحيار للمرأة دون الرجل وكذا ان حدث بعد البناء على ظاهر الدونة في الجنان ويقاس عليه الجنون ولذا جعل بعضهم قول المصنف قبل الدخول وبعده متعلقا بمحذوف تقديره وإن حدث الجنون بالرجل قبل الدخول وبعده أي فلها رده بخلافه هو ليفيد ان حكمه حكم الجنان وإن كان لا دليل

الحادث بعد البناء إلا اذا تفاحت كالبرص فليس الحادث بعد البناء عنده كالحادث بعد العقد وقبل البناء وطريقة الجزري هي ظاهر المدونة والمصنف (قوله بعد التأجيل سنة) متعلق بقوله ولها الرد الخ فتبوت الرد لها بالجنون والبرص الحادثين بعد العقد لا ينافي كونه بعد سنة كما يأتي للمصنف في قوله وأجل في برص وجذام رضى برؤهما سنة (قوله وكذا يقال في الجنون) أي ان لها فقط الرد به إذا حدث بعد العقد وانه يؤجل سنة قبل الرد إذا رضى برؤه (قوله فلها الرد بها) أي دون الزوج فليس له أن يرد بها (قوله لا بكَعْراضٍ) أي لارد لها بكَعْراضٍ وقوله إلا ان يتسبب فيه أي في الاعتراض الحادث بعد الوطء فان تسبب فيه كان لها الرد به (قوله كالحادث قبل الوطء) أي فلها الحيار بعد ان يؤجل الحر سنة والعبد نصفها كما يأتي (قوله وأدخلت الكاف الحياء والجب) أي الحادثين ذلك بعد الوطء وقوله والكبر أي وكبر الشخص المانع له من الوطء بان زالت منه الشبوبة فلا خيار لها في الجميع (قوله وثبت الحيار بمجنونها) أي لكل منها (قوله بصريح) أي من الجن وقوله أو وسواس وهو ما كان من غلبة السوداء (قوله وإن مرة) أي هذا إذا استغرق كل الاوقات أو غالبها بل وإن حصل في كل شهر مرة ويفيق فيما سواها وظاهره انه إذا كان يأتي بعد كل شهرين فلا رده وليس كذلك والظاهر أن هذا كناية عن القلة ثم محل الرد بما ذكر من الجنون الذي يحصل في الشهر مرة إذا كان يحصل منه اضرار من ضرب أو إفساد شيء اما الذي يطرح بالارض ويفيق من غير اضرار فلا رده (قوله قبل الدخول وبعده) جعله الشارح متعلقا بمحذوف أي ثبت الحيار قبل الدخول وبعده بمجنونها القديم وهو ما كان قبل العقد وعلى هذا فالمصنف ساكت عن الحادث بعد العقد كان حدونه قبل الدخول أو بعده وحاصل ما في المسئلة ان الجنون إذا كان قديما وهو السابق على العقد فلكل من الزوجين ان يرد به صاحبه اتفاقا قبل الدخول وبعده وان حدث بعد العقد ففيه طرق أربعة قيل رده مطلقا كان بالرجل أو بالمرأة حدث بعد البناء أو قبله فحدونه بالمرأة بعد العقد كحدونه بالرجل ويصح تقرير المصنف به على جعل قوله قبل الدخول وبعده مدخولا للاغيا وضميم بعده للدخول وقيل لا يرد به مطلقا وقيل يرد به الزوجة الزوج لا العكس وقيل ان حدث قبل البناء ثبت لها الرد به وإن حدث بعد البناء فلا ردها الأولى لأن الحسن ونسبه للمدونة والثانية لأشبه والثالثة قول ابن القاسم وروايته والرابعة للتيطي والمعتد قول ابن القاسم ومحل الخلاف في جنون من تأمن زوجته أذاه وإلا فلها الحيار اتفاقا حدث قبل البناء أو بعده كما في ابن غازي (قوله رده مطلقا) أي سواء كان قائما بالمرأة أو بالرجل (قوله فانه يوجب الحيار للمرأة) هذا على ما نقله المواق عن اللخمي والتيطي (قوله وكذا ان حدث بعد البناء الخ) أي فان لها ان ترد به كالحادث قبل البناء وهذا إشارة لما قاله ابن القاسم (قوله ولذا جعل بعضهم الخ) أي لأجل قياس الجنون على الجنان (قوله متعلقا بمحذوف) أي لأجل ان يكون المصنف ذا كراهة الحكم القديم قبل العقد والحادث بعده قبل الدخول وبعده ماشيا على قول ابن القاسم وحاصل مذهبه ان العيوب المشتركة ما حصل منها قبل العقد فلكل من الزوجين رد صاحبه وما حدث منها بعد العقد فللزوجة الرد به دون الزوج سواء حدث قبل البناء أو بعده (قوله قبل الدخول الخ)

على هذا المحذوف لقول المصنف ولها فقط ان حدث قبل الدخول الخ كان أحسن وأجلا (يه) هكذا في بعض النسخ بواو وفي نسخة بدونها على الاستئناف البياني كما قيل له وهل الحيار في الجنون القديم لكل منها وفي الحادث لها دون الرجل يكون بتأجيل أو بلا تأجيل فاجاب بقوله أجلا (يه) وفي برص وجذام (يه) قديمين بها أو حادثين بالرجل فقط (رضى برؤهما) بضمير التثنية يذهب رجوعه للزوجين أي في العيوب الثلاثة وفي بعض النسخ بضمير المفرد المؤنث الراجع للعيوب الثلاثة فلا بد من رجاء البره في الثلاثة

على التمسك خلافا لظاهرها
 كالمصنف من أن المجنون
 يؤجل ولو لم يرج رؤه (سنة)
 لحرية للحر ونفسها للعبد
 أو الامة من يوم الحكم
 (و) الخيار ثابت (بغيرها)
 أي غير العيوب المتقدمة
 من سواد وقرع وعمى
 وعور وعرج وشلل
 وقطع وكثرة أكل من
 كل ما يبعد عيا عرفا (إن
 شرط السلامة) منه سواء
 عين ماضية أو قال من
 كل عيب أو من العيوب
 فإن لم يشترط السلامة فلا
 خيار (ولو) كان شرط
 السلامة (بوصف الولي)
 أو وصف غيره بحضرته
 وسكت بأنها يضاء أو
 صحيحة العينين أو سليمة
 من القرع ونحو ذلك
 وسواء سأل الزوج عنها
 أو وصف الواصف ابتداء
 (عند الخطبة) بالكسر
 من الزوج أو وكيله
 (وفي الرد) من الزوج
 (إن شرط) الموثق بأن
 كتب في الوثيقة (الصحة)
 للزوجة في العقل والبدن
 فتوجد على خلافه وهو
 قول الباجي وعدمه وهو
 قول ابن أبي زيد لأنه
 من تلفيق الموثقين وهو
 الظاهر (تردد) ولو قل
 وفي الرد أن كتب الموثق
 الصحة تردد كان أحسن

أي أو بعده (قوله على التمسك) أي كما يفيد كلام ابن عرفة وابن عات (قوله كالمصنف) أي على
 نسخة الثانية لا على النسخة التي عبر فيها بضمير المفرد للثوث الرابع للعيوب الثلاثة (قوله سنة)
 اختار ابن رشد أن تزوجة المجنون النفقة في الاجل ان كانت مدخولا بها كزوجة المجنم والابرص
 مطلقا (قوله للحر) أي كان ذكرا أو أنثى فالمراد الشخص الحر (قوله ونفسها للعبد أو الامة)
 أي العيين وجعل نصفها للعبد أمر تعدي وإن كان النظر لمرور الفصول الأربعة يقتضى مساواة
 العبد للحر في التأجيل بسنة (قوله من يوم الحكم) أي بالتأجيل لامن يوم الرفع للحاكم
 (قوله وبغيرها) عطف على قوله يبرص (قوله من كل ما يبعد عيا عرفا) أي كتنين فم وجرب وجب
 افرج (قوله ان شرط) أي أحد الزوجين السلامة (قوله سواء عين ماضية) أي بان قال
 بشرط سلامتها من العيب القلاني (قوله أو من العيوب) أي ولا يحمل قوله من كل عيب أو من
 العيوب على عيوب ترددها من غير شرط لشموله لغيرها أيضا والقول قولها في عدم شرط السلامة
 إن ادعاء الزوج والحال انه لا يثبت له قاله ابن المندى والفرق بين العيوب المتقدمة وبين غيرها من
 نحو السواد والقرع من أنه لا يرددها إلا بالشرط وما تقدم يرددها من غير شرط ان العيوب المتقدمة
 مما تنافى النفوس وتنقص الاستمتاع بخلاف السواد والقرع وما مائلها (قوله فان لم يشترط
 السلامة فلا خيار) ظاهره ان العرف ليس كالشرط وهو ظاهر كلام غيره أيضا ولعل الفرق بين
 النكاح وبين غيره من كثير من الابواب حيث جعل العرف فيها كالشرط أن النكاح مبنى على
 المكارمة واعلم انه إذا اشترط السلامة من عيب لا تردده إلا بشرط ولم يوجد ماضية فان اطلع على
 ذلك قبل البناء فامان يرضى وعليه جميع الصداق أو يفارق ولا شيء عليه وان اطلع على ذلك بعد
 البناء واد بقاءها أو مفارقتها ردت لصداق مثلها وسقط ما زاده لأجل ما اشترطه مالم يكن صداق
 مثلها أكثر من المسمى والإلزامه المسمى فليس كالعيب الذي يثبت فيه الخيار بدون شرط لأنه ان
 اطلع قبل البناء امان يرضى وعليه المسمى أو يفارق ولا شيء عليه وإن اطلع بعده امان يرضى ويلزمه
 المسمى أو يفارق ويلزمه ربع دينار على ما يأتي (قوله ولو بوصف الولي) أي هذا إذا كان شرط
 السلامة صادرا من الخاطب بل ولو كان بوصف الولي أي ولي المرأة عند الخطبة وهذا ما لفته
 في ثبوت الخيار للزوج إذا وجدت على خلاف ما شرط (تنبيه) قوله ولو بوصف الولي هذا
 قول عيسى وابن وهب ورد بلو قول محمد مع أصح وابن القاسم ان وصف الولي لا يوجب الخيار
 اه بن (قوله أو صحيحة العينين) أي فتوجد على خلاف ما وصف (قوله وسواء سأل الزوج
 عنها) أي فوصفها الواصف وما ذكره الخارج من ان الخلاف بين عيسى ومحمد مطلق وان عيسى
 يقول ان وصف الولي يوجب الخيار سواء وصفها ابتداء أو كان وصفه بعد سؤال الزوج عنها
 ومحمد يقول وصف الولي لا يوجب الخيار مطلقا طريقة للخمى وصدر بها المصنف في التوضيح
 وطريقة ابن رشد أن الخلاف بين عيسى ومحمد إنما هو إذا صدر الوصف ابتداء من الواصف وأما
 إذا صدر بعد سؤال الزوج فيتفق على انه شرط يوجب الرد انظر (قوله ان شرط الموثق)
 أي ان كتب الموثق في وثيقة المقصد الصحة بان كتب تزوج فلان فلانة الشابة الصحيحة العقل
 والبدن صداق قدره كذا وكذا وتوجد على خلافه وتنازع الولي والزوجة فقال الزوج أنا
 شرطت ذلك وانكر الولي ولا يثبت لواحد فقال ابن أبي زيد لارده ولا يكون ما كتبه الموثق دليلا
 على اشتراطه لأن الموثق جرت المادة بانه يلفق الكلام ويجعله ويذكر فيه ما ليس بمشترط وقال
 الباجي له الرد لأن العادة ان الموثق لا يكتب الصحيحة إلا اذا اشترطت الصحة (قوله بأن
 كتب في الوثيقة) تصوير للشرط الحاصل من الموثق (قوله تردد) أي للباجي وابن أبي زيد وكلام

(لا) خيار (بخلاف الظن كالقرع) وهو عدم ذات الشعر لانه من قوم ذوى شعر (٢٨١) (والسواد من قوم يبيض و) لاني (من

القم) وهو البخر ولا تن
الانف وهي الخشاء خلافا
للخمي فيهما قياسا منه على
نن القرع (و) لا في
(الثوبية) سواء كانت
بنكاح أم لا حيث ظنها
بكرا فهذا من أمثلة تخلف
الظن (إلا أن يقول)
أتزوجها على شرط أنها
(عذراء) فتوجد ثيبا فله
الخيار (وفي) الخيار بشرط
(بكرا) فيجدها ثيبا بغير نكاح
وعنده (تردد) محله ما يجز
عرف بمساواة البكر للعذراء
كما هو عندنا بمصر وما يعلم
ولها بدوئتها عند شرط
الزوج أو وكيله والا فله
الرد قطعا (وإلا تزوج
الحرة الأمة) يظنها حرة
تتخلف ظنه فله ردّها (و)
تزوج (الحرة) ولو دنيئة
(العبد) تظنها حرة فله الرد
وهذا الاستثناء معطوف
على الاستثناء قبله لكن
الأول منقطع (بخلاف
العبد مع الأمة) يظن
أحدهما حرية الآخر
(والمسلم مع النصرانية)
يظنها مسلمة أو عكسه
فتبين خلاف ظنه فلا
لاستوائهما رقبا وحرية
(إلا أن يفرأ) بأن يقول
الرقيق أنا حر والنصرانية
أنا مسلمة وعكسه ولا

التيطى يدل على أن الراجح عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه صدرت الفتوى فكان اللائق للمؤلف
الاقتصار عليه قال فان كتب الوثيق سليمة البدن اتفق ابن أبي زيد والباجي على أنه شرط أى
فله الرد ان وجدها غير سليمة اه بن قال بعضهم لعله إنما فرق بين صحيحة وسليمة لأن الأول عادة
الموتقين جارية بتأنيقه أى بذكره من عند أنفسهم ولم يجز عادتهم بتلقيق الثاني (قوله لا بخلف الظن)
أى لا يتخلف الأمر المظنون كما إذا تزوج بامرأة من قوم ذوى شعر فظنها أنها مثلهم فتخلف ظنه بان
وجدها قراء وهذا عطف على قوله يبرص أو على معنى ان شرط السلامة والأصل وبغيرها بشرط
السلامة لا بخلف الظن وهذا تصريح بمفهوم الشرط صرح به ليرتب عليه ما بعده (قوله من قوم)
راجع لقوله كالقرع وهو متعلق بمحذوف أى كالقرع لمن تزوجها من قوم النخ وكذا يقال في قول
المصنف والسواد من قوم يبيض (قوله فتوجد ثيبا فله الخيار) أى لأن العذراء هى التي لم تنزل بكارتها
(قوله وفي بكرا النخ) البكر عند الفقهاء هى التي لم توطأ بعقد صحيح أو فاسد جار مجرى الصحيح وأما
العذراء فهي التي لم تنزل بكارتها بمزبل فلو أزيات بكارتها بزنا أو بوثبة أو بنكاح لا يقران عليه فهي
بكر فهي أعم من العذراء وقيل البكر مرادفة للعذراء فهي التي لم تنزل بكارتها أصلا وعلى ذلك الخلاف
وقع التردد الذى ذكره المصنف (قوله فيجدها ثيبا بغير نكاح) وأما لو وجدها ثيبا بنكاح فترد قولاً
واحد كما نقله ابن عرفة عن النبي وأبن فتحون اه بن (قوله تردد) الأول لابن المطار مع
بعض الموتقين بناء على أن البكر مرادفة للعذراء وأنها التي لم تنزل بكارتها أصلا والثاني لاني بكر بن
عبد الرحمن وصوبه بعض الموتقين بناء على أن البكر هى التي لم تنزل بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد
جار مجزاه (قوله محله ما لم يجز النخ) أى ومحله أيضا إذا انفقت مع الزوج على أنها الآن غير بكر فان
ادعت أنها بكر وادعى هو عدمها فالقول لها في وجودها ولا ينظرها النساء جبرا عليها فان مكنت
من نفسها امرأتين فان شهدتا بثبوتها كان القول قوله دونها وان شهدتا بكارتها كان القول قولها دونه
(قوله لكن الأولى منقطع) أى لعدم دخول ما بعد الألفا قبلها لأن ما قبلها يتخلف فيه الظن وما بعدها
تخلف فيه الشرط وهذا أى اشتراط كونها عذراء فتوجد ثيبا ليس داخلها قبله وهو ما إذا ظن أنها
بكر فوجدها ثيبا فما قبل إلا تخلف فيه الظن وما بعدها تخلف فيه الشرط (قوله أو عكسه) أى تظنه
نصرانيا وقوله فلا أى ليس لأحدهما رد الآخر وقوله لاستوائهما رقبا أى بالنسبة لمسئلة العبد
مع الأمة وقوله وحرية أى في مسألة السلم مع النصرانية (قوله إلا أن يفرأ) بالبناء للمفعول ونائب
الفاعل ضمير المغرورين أو للفاعل وهو ضمير الفارين وعلى كل يشعل الغرور من الجانبين فالاستثناء
راجع للفروع الأربعة المشتمل عليها قوله بخلاف العبد النخ لصدقه على غروره لها وغرورها له
وكذا المسلم مع النصرانية (قوله بأن يقول الرقيق) أى سواء كان هو الزوج الذى هو العبد
أو المرأة التي هى الأمة (قوله وعكسه) أى بأن يقول المسلم للنصرانية انه نصراني فتبين انه مسلم
(قوله ولا يكون الزوج بذلك مرتدا) أى خلافا لما في البدر القرافي من رده بذلك ووجه ما قاله
الشارح ان قرينة الحال وهى التوصل لغرضه من نكاحها صارفة عن رده كما في اليمين
إذا قال هو يهودى أو نصراني ان كنت فعلت كذا والحال انه فعله وقد كذب في يمينه فلا
يكون بذلك مرتدا كما مر (قوله للمعرض) بفتح الراء اسم مفعول أى الشخص الذى اعترضه
المانع فتمعه من الوطء إذ الأصل عدمه وإنما يكون لما راض يعرض كسحر أو خوف
أو مرض (قوله بأن لم يسبق له فيها وطء) سواء كان اعتراضه قديما أو حادثا أى وأما التي
سبقت له وطء لها ولمرة فلا خيار لها فيه وحينئذ فلا يؤجل كما مر في قوله لا بكاء اعراض (قوله لعلاجه)

(٣٦ - مسوفى - ثانيا) يكون الزوج بذلك مرتدا فالخيار في الأربع صور (وأجل المعرض) الحر الثابت
لزوجته عليه خيار بان لم يسبق له فيها وطء (سنة) قصرية لعلاجه (بعد الصحة) من مرض غير الاعراض أى إذا كان به مرض غيره

فإنه يؤجل بعد الصحة منه سنة (من يوم الحكم) لا من يوم الرفع لأنه قد يتقدم عن يوم الحكم فإن لم يترافعا وتراضيا على التأجيل فمن يوم التراضي (وإن مرض) بعد الحكم (٢٨٢) جميع السنة أو بعضها كأن يقدر في مرضه هذا علاج أو لا ولا يزداد عليها بل يطلق

عليها (و) أجل (البعد نصفها) أي نصف السنة (والظاهر) عند المصنف (لا نفقة لها فيها) أي لا راة للمعرض في مدة التأجيل وأما ابن رشد فأما اختار عدمها في امرأة المجنون حيث لم يدخل بها فإن دخل فلها النفقة مدة تأجيله سنة أو نصفها ولا يصح قياس المصنف المعرض على المجنون الذي لم يدخل لأن المجنون يعزل عنها وللمعرض مسترسل عليها فلا يظهر أن لمرأة المعرض النفقة كما يفيد كلامهم على المجنون والابرص وكذا المجنون بعد الدخول فهو قياس بلا جامع (وصدق) للمعرض (إن ادعى فيها) أي في المدة (الوطء) بعد ضرب الاجل وكذا ان ادعى بعدها انه وطئ فيها (يمين) فان ادعى بعدها انه وطئ بعدها يصدق (فإن نكل حلفت) وقرق بينهما قبل تمام السنة (وإلا) تخلف (بنيت) زوجة ولا كلام لها بعد ذلك لأنها بنكوها مصدقة له على الوطء (وإن لم يدع) بعد السنة (طائها) ان

علة لقوله أجل (قوله فانه يؤجل بعد الصحة منه) أي لأن المرض قد يمنع من البرء مما هو قائم به من الاعتراض (قوله من يوم الحكم) أي وابتدائها من يوم الحكم حاله كونه واقعا بعد الصحة (قوله ولا يزداد عليها) أي لاجل المرض الذي حصل فيها (قوله بل يطلق عليه) أي بمجرد فراغها وهو قول ابن القاسم ومقتضى التعليل السابق أنه يزداد عليها بقدر زمن مرضه وبه قول ابن رشد ان كان المرض شديدا وقال أصح ان عم المرض السنة استؤفت له وان مرض بعضها فلا يزداد بقدر زمانه (قوله والعبد نصفها) قال المتطفي في النهاية واختلف في الاجل للعبد قيل كالحر قال أبو بكر بن الجهم قل في السكافي ونقل عن ذلك وقله جمهور الفقهاء وقيل ستة أشهر وهو قول مالك ومذهب المدونة وبه الحكم قال اللخمي والأول آيين لأن السنة جعلت ليختبر في الفصول الأربعة فقد ينفع البواء في فصل دون فصل وهذا يستوى فيه الحر والعبد (قوله لا نفقة لها فيها) أي لا نفقة لمرأة المعرض في مدة التأجيل على الزوج المعرض سواء كان حرا أو عبدا (قوله وأما ابن رشد الخ) هذا مقابل لقوله عند المصنف أي فالظاهر هنا على خلاف اصطلاحه (قوله فأما اختار عدمها في امرأة المجنون حيث لم يدخل بها) أي إذا أجل لرجاء البرء أي ولكن المعتمد هو مذهب المدونة ان لها النفقة مثل امرأة المعسر بالصداق إذا منعت نفسها حتى يؤدي صداقها إذ لعل له مالا فكتمه (قوله يعزل عنها) أي في الاجل وحينئذ فلا نفقة لها لانها في مقابلة الاستمتاع ولا استمتاع حينئذ (قوله والمعرض مسترسل عليها) أي فيجتمع بها في الاجل بغير الوطء وحينئذ فلها النفقة (قوله كما يفيد كلامهم على المجنون والأبرص) أي إذا أجلا لرجاء برئهما فان لزوجتهما النفقة عليهما مدة التأجيل (قوله وكذا المجنون بعد الدخول) أي لزوجه النفقة (قوله فهو) أي قياس المصنف زوجة المعرض على زوجة المجنون التي لم يدخل بها قياسا بلا جامع والواصل أن زوجة المبرص والمجنون اذا أجلا للبرء كان لزوجتهما النفقة مدة الاجل كأنها مدخولا بهما أولا وكذا زوجة المجنون إذا أجل لرجاء البرء لها النفقة ان كانت مدخولا بها وكذا ان كانت غير مدخول بها على مذهب المدونة واختار ابن رشد انه لا نفقة لها وأما زوجة المعرض إذا أجل لرجاء البرء فاستظهر المصنف انه لا نفقة لها قياسا على زوجة المجنون الغير المدخول بها عند ابن رشد واعترض عليه بأنه قياس فاسد لعدم الجامع ووجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه فالحق ان لزوجة المعرض النفقة مدة الاجل كزوجة الأبرص والاجنم والمجنون (قوله ان ادعى فيها الوطء) أي ان ادعى في المدة انه وطئ بعد ضرب الاجل (قوله وكذا ان ادعى بعدها انه وطئ فيها) أي فيصدق يمين وهذا هو المعتمد كما يفيد ابن هرون خلافا لما يفيد ظاهر المصنف من عدم تصديقه لتقدمه فيها على الوطء (قوله وقرق بينهما قبل تمام السنة) هذا هو مذهب المدونة وهو المعتمد خلافا لما في الموازية من انه إذا نكل يبق تمام السنة ثم يطلب بالخلف ولا يكون نكوله أولا . اما من حلفه عند تمام السنة فان نكل فرق بينهما (قوله وان لم يدع بعد السنة) أي وان لم يدع الوطء بعد تمام السنة بل واقفها على عدمه فيها أو سكنت ولم يدع وطئا ولا عدو (قوله فهل يطلق الحاكم) أي واحدة فان أوقع ازيد منها لم يلزم ذلك الزائد بخلاف الزوج فان له ان يوقع ماشاء (قوله وما في مناه) كأن طالقك منك (قوله ويكون) أي كل من طلاق الحاكم وطلاقها بائنا واعترض بان هذا يناقض ما يأتي من لزوم العدة بالحلوة فتتقضى ذلك أنه رجعي اذ لو كان قبل البناء ما وجبت عدة كما قاله شيخنا وقد يقال انصرح به فيما يأتي انهم وجوب العدة بالحلوة يعاملان باقرارها انه لا وطء فلا رجعة

(قوله)

هات الزوجة بان يأمر الحاكم به فان طائها فواضح (وإلا) بطائها بأن

(فهل يطلق) عليه (الحاكم أو يأمره) أي بائنا الطلاق كطائت نفس منك وما مضاه ويكون بائنا لكونه قبل البناء

خلاف من لا يرى أمر
القاضي لها في هذه الصورة
حكما (قولان ولها) أى
لزوجة المعترض ان
رضيت بعد الأجل بالمقام
معه لأجل آخر كما روى
عن ابن القاسم (فراقه بعد
الرضا) بالاقامة معه (بلا)
ضرب (أجل) ثان ولا
رفع لحاكم لانه قد ضرب
أولا ومفهوم ما في الرواية
من قولها الى أجل آخر
أنها لو قالت بعد السنة
رضيت بالمقام معه أبدا أنها
ليس لها فراقه وهو كذلك
وفيه قول المصنف أول
الفصل أولم يرض (و) لها
(الصدائق بعدها) أى
السنة كاملا لانها مكنت
من نفسها وطال مقامها
معه وتلذذ بها وأخلق
شورتها فان طلق قبلها فلها
النصف وتعاوض المتلذذ
بها بالاجتهاد قاله الشيخ
سالم ثم شبه في وجوب
الصدائق قوله (كيدخول
العَيْنِ والجُيُوبِ) ثم
يطلقان باختيارهما لان
طلق عليهما العيْنُ فانه يأتي
في كلام المصنف والحصى
أولى من الجيوب (وحيث
تعجيل الطلاق) على
المعترض (ان تطع ذكره
فيها) أى في السنة قبل
تمامها حيث طلبته الزوجة
اذ لا فائدة في التأخير
حينئذ ولها نصف الصداق حينئذ وعدم تعجيله بل تبقى حتى تمضي السنة اذ لعلها ترضى بالمقام معه (قولان) وأجلت الرِّقْمَاءُ

(قوله ثم يحكم به الحاكم ليرفع خلاف الخ) الاولى ليرفع خلاف من يرى أن طلاق المرأة لا يقع أصلا ثم
ان هذا يقتضى أن الراد بقوله ثم يحكم به حقيقة الحكم والذي قاله بعضهم أن الراد بالحكم هنا لاشهاد
أى أو بأمرها به فإذا طلقت نفسها أشهد الحاكم على ذلك الطلاق الواقع منها كما قاله ابن عات وغيره من
المؤتقين وليس مراد المصنف ما يتبادر منه من الحكم ففى نوازل ابن سهل عن ابن عات ان الحاكم يقول
لها بعد كمال نظرة إن شئت أن تطلقى نفسك وإن شئت التبرص عليه فان طلقت نفسها أشهد على ذلك اه
قال المتيطى ولا أعذار في الدين يشهدون بأنها طلقت نفسها اذ لا أعذار فيما يقع بين يدي الامام من
اقرار وإنكار على المشهور من المذهب انظر بن (قوله قولان) ظاهره انه لا ترجيح في واحد منهما
وليس كذلك ففى ابن عرفة مانعه المتيطى في كون الطلاق بالعيب الامام يوقعه أو يفوض اليها قولان
للمشهور وأبى زيد عن ابن القاسم اه قال ح وأفتى بالثاني ابن عات ورجحه ابن مالك وابن سهل اه
وعليه فعق المصنف الاقتصار على الأول أو يقول خلاف اه بن (قوله ولها) أى لزوجة
المعترض حاصله أنها إذا رضيت بعد مضي السنة التي ضربت لها بالاقامة معه مدة لتتروى وتنظر في
أمرها ثم رجعت عن ذلك الرضا فلها ذلك ولا عتاج لضرب أجل ثان لان الأجل قد ضرب أولا
بخلاف ما لو رضيت ابتداء بالاقامة معه لتتروى في أمرها بلا ضرب أجل ثم قامت فلا بد من ضرب
الأجل هذا كله في زوجة المعترض (قوله وهو كذلك) أى كما في نص اللواق وقوله وفيه قول
المصنف أول الفصل أولم يرض أى فانه يفيد انه رضا مطابق من حيث انه لم يقيد وقال بن الذي في
شرح ابن رحال مانعه والظاهر من كلامهم أن ما في الرواية غير شرط بل وكذا اذا قالت رضيت
بالمقام معه فلها فراقه وهو ظاهر التوضيح وهذا كله في زوجة المعترض وأما زوجة المخدوم اذا طلبت
فراقه فأجل لرجاء برئه فبعد انقضاء الأجل رضيت بالمقام معه ثم أرادت الرجوع فان قيدت رضاها
بالمقام معه بأجل لتتروى كان لها الفراق من غير ضرب أجل ثان وان لم تقيد بل رضيت بالمقام معه أبدا
ثم أرادت الفراق فقال ابن القاسم ليس لها ذلك إلا أن يزيد الجذام وقال أشهب لها ذلك وإن لم يزد
وحكى في البيان قولنا لا ليس لها ذلك وإن زاد انظر التوضيح قال بن وقول ابن القاسم والوائق
لتقييد الخيار فيما سبق بعدم الرضا (قوله بعدها) أى إذا حصل الطلاق بعدها وحاصله ان المعترض
إذا أجل سنة ولم يحصل منه وطء لزوجه واختارت فراقه بعدها فلها الصداق كاملا على المشهور
وروى عن مالك ان لها نصفه (قوله وتلذذ بها) أى بالقبلة والمباشرة وليس المراد اللذة الكبرى
(قوله فان طلق قبلها فلها النصف) يعنى اذا لم يطل مقامها معه وإلا فلها الصداق كاملا ولقطح وأما اذا
طلعتها قبل انقضاء الأجل فلها نصف الصداق إذا لم يطل مقامها قاله في المدونة ونقله في التوضيح اه بن
ويتصور وقوع الطلاق قبل السنة فيما يذرى بالفراق قبل تمامها وفيما اذا قطع ذكره في السنة (قوله فانه
يأتى في كلام المصنف) أى في قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق وبمعه فمع عيبه المسمى ومعه رجع
بجميعه الخ (قوله والحصى) أى المقطوع الأنثيين قائم الله ذكر (قوله قولان) الاول لابن القاسم والثاني
حكاة في البيان عن مالك وبقي قول ثالث وهو أنه لا تطلق أصلا وتكون مصيبة نزلت بها وقوله ان
قطع بالبناء للمجهول وأما لو قطعه هو فيعجل الطلاق قطعا ولها النصف حينئذ فلو قطعت عمدا فالظاهر
انها مصيبة نزلت بها فلا تطاق أصلا وتبقى زوجة لتعديها خصوصا وقد قيل بذلك إذا قطعه غيرها
(قوله وأجلت الرِّقْمَاءُ الخ) اعلم ان الادواء المشتركة والمختصة بالرجل اذا رجعى برؤها فانه يؤجل فيها
الحر سنة والعبد نصفها وأما الادواء المختصة بالنساء فالتأجيل فيها إن رجعى البرء بالاجتهاد وقوله
وأجلت الرِّقْمَاءُ أى وهى التى انسدت مسلك الذكركم منها بحيث لا يمكن منه الجماع فاذا طاب الزوج ردها
وطابت التدادى فانه تأجل لذلك بالاجتهاد وأيس الزوج منعها من ذلك وردها حالاً لأهلها بل يلزمه

حينئذ ولها نصف الصداق حينئذ وعدم تعجيله بل تبقى حتى تمضي السنة اذ لعلها ترضى بالمقام معه (قولان) وأجلت الرِّقْمَاءُ

الفرج (الذوات والاجتهاد) من غير تحديد بل بما يقوله أهل المعرفة بالطب وهذا اذا رجى البرء بلا ضرر والا فلا (ولا تجبر عليه) ان امتنع (ان كان خلقه) بأن كان من أصل الخلقة إذ شأنه ان في قطعه شدة ضرره فان لم يكن خلقه جبر عليه الآتي منها لطالبه ان لم يلزم عليه عيب في الاصابة بهه والا جبرت هي ان طلبه الزوج (وجس) بظاهر اليد (على ثوب منسك) الجب ونحوه (من خصاء وعنة ولا ينظره الشهود لان الجس أخف من النظر (وصدق في) إنكار (الاعتراض) يمين وكذا يصدق في نفي داء الفرج من برص وجذام (كالمراة تصدق في) نفي (دائها) أي داء فرجها يمين ولا ينظرها النساء وأما داء غير الفرج كبرص فباطح عليه الرجال كالوجه والدين فلا بد من ثبوت برجلين وإن كان في باقي الجسد كفي فيه امرأتان (أو) في نفي (وجوده) أي العيب (حال العقد) بان قلت حدث بعده فلا خيار لك وقال بل قبله في الخيار فانقول لها يمين ان حصل التنازع بعد البناء والاقوله (أو) في وجود (بكرتها) اذا قال وجدتها ثيبا وقالت بل وجدني بكرا (وحلفت هي) في المسائل الثلاث التي بعد السكاف إن كانت رشيده

أن يصبر لملاجها فاذا مضى الأجل المضروب لملاجها ولم تبرأ خير بين ابقائها وردها والظاهر أن الدواء عليها لان عليها أن تمكن زوجها من الاستمتاع وهو يتوقف على ذلك وان الفتنة عليه في مدة الأجل لقدرته على الاستمتاع بخبروطه (قوله وغيرها) أي كالقراءة والنفلاء والبخراء (قوله للدواء) أي للتداوى أو لاستعمال الدواء (قوله من غير تحديد) هذا هو للشهور وقيل يضرب لها شهران (قوله وهذا) أي ومحل هذا أي تأجيلها للتداوى إذا طلبته وطلب الزوج ردها اذا كان يوجب البرء بلا ضرر في الاصابة وقوله وإلا فلا أي والا بأن كان يحصل بعده عيب في الاصابة فلا تجب لما طلبته من التأجيل للدواء إلا برضا (قوله ولا تجبر عليه) أي على الدواء إن امتنع أي والحال انه طلبه الزوج وسواء كان يحصل بعده عيب في الاصابة أم لا وقوله إن كان أي الداء خلقه (قوله فان لم يكن) أي الرتق خلقه بأن كان عارضا بصنع صانع كما لو خففت والتف فخذها على بعض والتحم اللحم (قوله والا جبرت النخ) أي والا بان كان يلزم على التداوى عيب في الاصابة جبرت عليه إن طلبه الزوج فان طلبته هي وأبى الزوج فلا يجبر على إجابتها بل هو غير * والحاصل أن الداء إما أن يكون خلقا أو عارضا وفي كل إما أن تطلب الزوجة التداوى منه ويأبى الزوج أو يطلبه الزوج وتأباه الزوجة وفي كل إما أن يترتب على التداوى عيب في الاصابة أولا فجملة الصور ثمانية فان كان خلقه وطلبت الزوجة التداوى وأباه الزوج أجبته لما طلبته ان كان لا يترتب على التداوى عيب في الاصابة والافتحاج وان طلبه الزوج واستمت فلا تجبر عليه سواء كان يترتب على التداوى عيب في الاصابة أولا وان كان الداء عارضا وطلبه أحدهما فكل من طلبه منها أجب له ان لم يترتب عليه عيب في الاصابة فان يترتب عليه عيب أجبرت عليه إن طلبه الزوج وان طلبته هي فلا يجبر على الزوج بل يجبر (قوله بظاهر اليد) أي لا يباطلها لأن باطن اليد مظنة لسكال الذة فلا يرتكب مع التمكن من العلم بذلك بظاهر اليد (قوله وصدق في انكار الاعتراض) أي فإذا ادعت على زوجها بأنه معترض وأكذبها فانه لا يمكن ان يعلم بالجس وحينئذ فيصدق في نفيه يمين * إن قلت هذا مكرر مع قوله سابقا وصدق إن ادعى فيها الوطء * قلت لا تكرار لان المسئلة الأولى فيها اذا ادعى بعد أن أجله الحاكم انه وطئ بعد التأجيل وهذه فيها اذا أنكر الاعتراض ابتداء وقد يقال انه لا معنى للتكرار إلا كون الثاني مستغادا مما ذكر أولا وما هنا كذلك لانه اذا صدق في دعواه زوال الاعتراض بعد وجوده فأولى أن يصدق في نفيه من أول الأمر قالوا لى أن يقال ان النصف كمر هذه المسئلة ليرتب عليها قوله كالمراة في دائها (قوله كالمراة تصدق في نفي دائها) أي نفي داء فرجها ولو برصا أوجدا ما ادعى الزوج قيامه به وأنكرت ذلك وقوله يمين أي ولها رد اليمين على الزوج فاذا حلف تمت له الرد قاله أبو ابراهيم الأعرج ونقله عنه اللواقح وقال ابن المهندي ليس لها ردها عليه (قوله بان قالت حدث بعده فلا خيار لك) أي لما تقدم ان ما حدث من العيوب في المراة بعد العقد لا خيار للرجل فيه ويكون مصيبة نزلت به لان الطلاق بيده (قوله والا فقله) أي والا بان حصل التنازع قبل البناء أي وبعد العقد فقله أي فالقول قوله يمين وهذا التفصيل الذي ذكره الشارح لابن رشد والذي في خشى ان القول قولها في انه حدث بعد العقد مطلقا أي سواء كان التنازع بعد البناء وبعد العقد وقبل البناء كما هو ظاهر اطلاق النصف والدونة وقال شيخنا في حاشيته انه الظاهر وان كان بعض الشراح رجح ما ذكره ابن رشد من التفصيل (قوله وقالت بل وجدني بكرا) أي سواء ادعت انها الآن بكر أو ادعت انها كانت بكرا وهو أزال بكارتها فتصدق في صورتين معا يمين كما يفيد نقل ابن غازي وغيره خلافا لما في خشى هنا ولما في عقب عند قوله وفي بكر تردد من انها في الصورة الثانية لا تصدق بل ينظرها النساء فان قلن إن بها أنكرت قولها وان قلن ان بها ثيبا ردها عنه

(أدبها) كانت سفيرة

أوصية الأولى (ولا
ينظرها النساء) جبراعها
أو ابتداء وهذا جار في كل
عيب بالفرج وأما برضاها
فينظرها فلا منافاة بينه
وبين قوله (وإن آتى)
الزوج (بأمرأتين تشهدان
له قبلتا) ولا يكون تعدد
نظرهما للفرج جرحة إما
لمنعهما بالجهل أو لكون
المانع من نظرها حق المرأة
في عدم الإطلاع على
عورتها فإن رضيت جاز
للضرورة (وإن علم الأب)
أوغیره من الأولياء وقد
شروط الزوج بكنارتها
(بثوبتها بلاوط) من
نكاح بل بوثية ونحوها أو
زنا (وكنتم فلولزوج الرد
على) القول (الأصح) وأما إذا
كان من نكاح فقد وان
لم يعلم الأب • ولما ذكر لما
يوجب الرد • ولا يوجه
شرح في الكلام على ما
يترتب للمرأة إذا حصل الرد
قبل البناء وبعده من الصداق
فقال [درس] (و) ان
وقع الاختيار (مع الرد قبل
البناء فلا صداق) لها سواء
وقع بلفظ الطلاق أو غيره
لأنه ان كان العيب بها فهي
مدسة وان كان به فهي
مختارة لقراه (كنفور)
من احدهما (بحرية)

منه كان القول قوله يمين اه لأن هذا قول سحنون وهو خلاف المشهور الذي عليه المصنف
وهو قول ابن القاسم وابن حبيب وقوله بعض الأندلسيين عن مالك وكل أصحابه غير سحنون انظر بن
(قوله أو أبوها ان كانت سفيرة) ان قلت كيف حلف الأب ليستحق الفير مع ان الشأن ان
الانسان إنما يحلف ليستحق هو لا يستحق غيره قلت أمر الأب بالحلف لانه مقصر بعدم الاشهاد
على ان وليته سائلة فالعزم متعلق به فالحلف لرد العزم عن نفسه لا لاستحقاق غيره (تنبيه) قال ابن
رشد والأخ كالأب وأما غيرها من الأولياء فلا يمين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح
وينبغي كونها على نفي العلم لأنه مما يخفى الا ان يشهد ان مثله لا يكون يوم العقد الا ظاهرا فيحلف على
البت فان نكل حلف الزوج على نحو ما وجبت على الأب هذا هو المشهور من المذهب وقيل كل الأيمان
في ذلك على البت وقال الليثي قال بعض الموقنين عن بعض شيوخه إذا كان الزوج لم يدخل بالزوجة
فأما يجب اليمين عليها لا على الولي وان كان قريب القرابة لانه لا غرم عليه قبل الدخول وان كان قد
دخل بها بحيث يجب العزم على الولي فعليه اليمين ان كان قريب القرابة أو عليها ان لم يكن قريبا اه بن
(قوله ولا ينظرها النساء) وقال سحنون يجوز النظر للفرج للنساء لاجل الشهادة وتبخر المرأة على
نظرهن له قال بن الذي تعلقته من بعض شيوخنا المفتين ان العمل جرى فاس يقول سحنون هذا
(قوله وهذا جار في كل عيب بالفرج) أى ولا يقتصر على المسائل الثلاث (قوله فلا منافاة الخ) مفرع على
الجوابين المذكورين (قوله وان آتى بأمرأتين) أى أو امرأة واحدة وهذا كالمستثنى من قوله كالمرأة
في دائما وكأنه قال إلا إذا أتى الرجل بأمرأتين تشهدان له على ما هي مصدقة فيه كنفى الرتق مثلا فانه
يعمل بشهادتهما ولا تصدق وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت اه عدوى
(قوله قبلتا) أى قبلت شهادتهما لانها وان لم تكن بمال الا انها تؤول له لان من ثمرتها سقوط الصداق
(قوله أو لكون المانع الخ) يرد عليه انه قد تقرر في بحث ستر العورة أنه لا يجوز النظر للفرج المرأة ولو
رضيت • قلت أحيب ما في ستر العورة على ما إذا لم يكن لنفع شرعى والا جاز كما في هذه ومثلها
الطب اه عدوى (قوله لمندرها بالجهل) أى مجهول حرمة النظر للعورة (قوله وان علم الأب بثوبتها الخ)
حاصله ان من تزوج امرأة يظنها بكرا فوجدها ثيبا فلا رد له الا ان يشترط أنها عذراء أو انها
بكر ووجدها قد ثبت بنكاح فان اشترط البكارة ووجدها قد ثبت بوثية أو بزنا فهل له الرد أو
ليس له الرد لأن اسم البكارة صادق على ذلك تردد ومحل هذا التردد إذا لم يعلم الاب بثوبتها حين
اشترط الزوج البكارة وكنتم ذلك عن الزوج فللزوج الرد على القول الأصح • والحاصل انه إذا
وجدها ثيبا فان لم يكن شرط فلا رد مطلقا أى علم الأب بثوبتها أم لا وان شرط المدايرة أو البكارة وكان
زوالها بنكاح فله الرد مطلقا وان اشترط البكارة وكان زوالها • بزنا أو وثبة فان علم الأب وكنتم على
الزوج المشروط كان له الرد على الأصح وان لم يعلم الأب ففيه تردد (قوله فللزوج الرد) أى ورجع
بالصداق على الأب وعلى غيره ان تولى العقد كما يأتي (قوله على القول الأصح) هو قول اصغ وقال ابن
الطار وبعض الموقنين انه الصواب ومقابله قول أشهب لا رد له (قوله وان وقع الاختيار مع
الرد الخ) كان الحامل له على تقدير الشرط وجود الفاء في كلام المصنف مع أنها تزداد بعد كلمة الظرف
كثيرا كما في قوله تعالى وإذا لم يهتدوا به فسيهولون هذا فك قديم وقوله الاختيار هو بمعنى الخيار
وهو لازم لرد (قوله سواء وقع) أى الرد بلفظ الطلاق أو غيره هذا ظاهر في ردها له بعينه وأما في
ردها له بعينها فحل كونه لا صداق لها ان ردها بغير طلاق لان ردها به فعليه نصف الصداق وكلام
المصنف شامل لما إذا كان الرد بعيب يوجب الرد بغير شرط أو بعيب لا يوجب الا بشرط وحصل ذلك

أو بإسلام تبين عدمها فحصل رد قبل البناء فلا صدق لأن الفار ان كان هي الزوجة فظاهر وان كان الزوج فالقراق جاء من قبلها (و) ان وقع الرد (بعده) أي بعد البناء (لمع عليه) أي عيب الزوج أي فع الرد بسبب عيبه ولو كانت هي معيبة أيضا يجب لها (المسمى) لتدليس (ومعها) أي مع ردها لم يبيعها ولو كان هو مبيعاً أيضا (رجع) الزوج (بجميعه) أي الصداق الذي غرمه لها في عيب ترد به بغير شرط وأما ما ترد به الشرط فانه يرجع بما زاده المسمى على (٢٨٦) صدق مثلها وكلامه في الحرة بدليل قوله على ولي لم يغب الخ بقوله

(لا قيمة الولد) الأولى حذفه من هنا لأنه فيما إذا غر الزوج شخص غير السيد والأمة فجعله بعد قوله وعلى غار غير ولي تولى العقد فكان يقول عقبه ولا يرجع عليه ان غره بحرية بقيمة الولد يعني ان الزوج إذا غره أجنبي بحرة أمة تولى عقدها باذن سيدها ولم يخبر بانه غير ولي بل أخبر بانه ولي أولم يحجب بشيء وغرم الزوج المسمى لسيدتها وقيمة الولد لانه حر فانه يرجع على من غره بالمسمى لا بقيمة الولد التي غرمها للسيد لان الغرور سبب في اتلاف الصداق وهو وان كان سببا للوطء أيضا الا انه قد لا ينشأ عنه ولد والمباشر مقدم على التسبب فلو أخبر الأجنبي بانه غير ولي فلا يرجع الزوج عليه شيء كما إذا لم يتول العقد وسيأتي حكم غرور السيد في كلامه (على ولي) متعلق برجع (لم يغب)

الشرط (قوله أو بإسلام) الأولى أو بدين (قوله فظاهر) أي لأنه لا شيء لها لانها مدلسة (قوله فالقراق جاء من قبلها) أي مع بقاء سلعها (قوله أي فع الرد بسبب عيبه يجب لها المسمى) إذا كان يتصور وطؤه كجنون ومجنم وأبرص فان كان لا يتصور وطؤه كالجبوب والعين والحصى مقطوع الذكر فانه لا مهر على من ذكر كما قال ابن عرفة ولا يمرض هذا قول المصنف فيما تقدم كدخول العين والمجبوب لأن ما تقدم محمول على ما إذا طلقا باختيارها وما هنا ردا ببيعها كما أشار بذلك الشارح فيما مر (قوله لا قيمة الولد) عطف على جميعه (قوله فكان يقول عقبه) أي عقب قوله وعلى غار غير ولي تولى العقد (قوله أو لم يخبر بشيء) أي ودخل بها الزوج وحملت ثم علم أنها أمة فردها وغرم الزوج الخ (قوله لأنه حر) أي فليس لسيد أمة أخذه ولا يبيع فقد أتلفه الزوج ووطئه على سيد أمة فلذا غرم له قيمته والحاصل ان سيد الأم له يبيع كل ولد نشأ منها لکن لما وطئها ذلك الزوج وهو مفرور حكم على ذلك الولد بالحرة فلذا غرم الزوج قيمته لأنه تسبب في اتلافه (قوله لان الغرور سبب في اتلاف الصداق) أي على الزوج فلذا يرجع به الزوج على الفار وقوله لان الغرور الخ أي ووطئه الزوج سبب في اتلاف الولد على سيد الأمة فلذا لا يرجع الزوج بقيمته على أحد وقوله وهو أي الغرور ان كان سببا في الوطء أي الذي هو سبب في اتلاف الولد وقوله الا انه قد لا ينشأ عن الوطء ولد الأولى حذفه ويقول وان كان سببا للوطء الا أن المباشر مقدم الخ تأمل (قوله فلا يرجع الزوج عليه شيء) أي لا بالصداق ولا بقيمة الولد كما سيأتي ذلك (قوله إذا لم يتول العقد) أي كالأجنبي الذي غرولم يتول العقد فانه لا يرجع عليه شيء لا بالصداق ولا بقيمة الولد وهو قول المصنف لان لم يتوله ولو كان الغرور من الأمة لكان على الزوج الأقل من المسمى وصداق الثلث (قوله وسيأتي حكم غرور السيد) أي من ان الزوج يلزمه الأقل من المسمى وصداق الثلث خلافا لما في خش من أنها أمة محملة على الزوج فجنها وعليه في جميع تلك المفاهيم قيمة الولد (قوله على ولي) أي تولى العقد وقوله لم يغب أي لم يغب عنها أي خالطها بحيث لا يخفى عليه عيبها وإنما رجع الزوج عليه بجميع الصداق لانه لما كان مخالطاً لها وعالماً بعيوبها وأخفاها على الزوج صار غاراً له ومدلساً عليه (قوله فان غاب عنها) أي لم يخالطها بحيث يخفى عليه عيبها حاضراً كان أو غائباً لم يرجع عليه وإنما يرجع على الزوجة إلا ربع دينار فانه يترك لها (قوله فليس المراد بالتيه السفر) أي والا لاقتضى أنه متى كان حاضراً بالبلد رجع عليه كان مخالطاً لها أم لا وليس كذلك بل المراد بالتيه عنها عدم المخالطة لها بحيث يخفى عليه عيبها كما قلنا (قوله كالأمة) أي في كون الرجوع على الزوجة (قوله كابن وأخ وكذا عم وابن عم) أي فلا فرق في الولي الذي لم يغب عنها بين أن تكون قرابته قريبة أو بعيدة ومحل الرجوع على من ذكر إذا لم يكن لها محبر وزوجها من ذكر باذنه والا كان الغرم على المجبر (قوله ولا شيء عليها) أي فإذا رجع الزوج على ولها الذي لا يخفى عليه أمرها وأخذ منه جميع الصداق الذي دفعه للزوجة فأت الولي لا يرجع

يعني لم يخف عليه أمر وليته وان كان غائبا فان غاب عنها بان خفي عليه عيبها لعدم مخالطتها لم يرجع عليه فليس المراد بالتيه السفر وهذا في عيب يظهر قبل البناء كعذام وبرص وأما مالا يظهر الا بعده أو بالوطء فعلم الولي القريب فيه كالبعد (كابن) وأب (وأخ) مثال للذي لم يخف عليه عيبها وكذا عم وابن عم معها في البيت بحيث لا يخفى عليها عيبها (ولا شيء عليها) من الصداق الذي أخذته من الزوج إذا كانت غائبة عن مجلس العقد فلا رجوع الولي عليها لأنه هو الذي دل على الزوج ولا للزوج وان اعدم الولي أو مات لانها لم تدلس ومن حجتها ان نقول لو حضرت محل العقد ما كنت عيب (و) رجع (عليه)

أى على الولي القريب (وعليها) الواو بمعنى أو ولو عريتها لكان أولى (إن زوجها محصورها كاعتين) لا يجب اذ كل منهما غريم فالزوج
غير في الرجوع على من شاء منهما (نم) يرجع (الولي عليها إن أخذه) الزوج (منه لا العكس) فلا ترجع هي عليه إن أخذه الزوج منها لأنها
هي المايشرة للإتلاف (و) رجع الزوج (عليها) فقط (في) تزويج (كأن المم) والمولى (٢٨٧) والحاكم من كل ولي قريب أو بعيد
شأنه أن يخفى عليه حالها

(إلا ربع دينار) لحق الله
لثلا يعرى البضع عن
صداق ويجرى ذلك
أيضا في قوله وعليها فان
علم (الولي البعيد بعينها
وكنهه عن الزوج
(فكالتقريب) الذي لم
ينب فالرجوع عليه فقط
ان كانت غائبة وعليه
وعليها ان زوجها محصورها
كاعتين كسابق (وحلفه) أى
حلف الزوج الولي البعيد
(إن ادعى) الزوج عليه
دعوى تحقيق (علمه)
بعينها (كأنتاهم) أى
اتهم الزوج الولي انه أطاع
على الميب وكنهه (على
المختار) يجب حذفه اذ
ليس للخمى في هذه اختيار
(فان نكل) الولي في دعوى
التحقيق (حلف) الزوج
(أنه غريم) ورجع عليه
أى على الولي دون الزوجة
وأما في دعوى الإهم
فيغرم الولي بمجرد النكول
(فان نكل) الزوج في
دعوى التحقيق كما نكل
الولي (رجع) الزوج (على
الزوجة على المختار)
واعترض على المصنف بان
اختيار اللخمى ليس في

عليها بشئ وكذا لا يرجع الزوج عليها بشئ وان أعدم الولي الذى لا يخفى عليه أمرها أومات وهذا
قول مالك وابن القاسم كما في التوضيح وذلك ان حبيب يرجع ان زوج عليها في حالة عدم الولي واختاره
اللخمى اه بن (قوله أى على الولي القريب) أى الذى شأنه أنه لا يخفى عليه أمرها (قوله بمعنى أو)
أى التى للتخير أى ورجع الزوج بجميع الصداق عليها أو عليه (قوله اذ كل منها) أى من الولي
والزوجة وقوله غريم أى الزوج بسبب تدليس عليه (قوله فالزوج غير في الرجوع على من شاء
منهما) الا انه ان رجع على الولي أخذه منه بتمامه وان رجع عليها ترك لها منه ربع دينار (قوله ثم يرجع
الولي عليها) أى الاربع دينار فانه يتركها (قوله ان أخذه الزوج منه) أى ان أخذ الزوج الصداق
منه (قوله ورجع الزوج عليها فقط) أى بالصداق سواء كانت حاضرة في مجلس العقد أو غائبة
عنه (قوله كأن المم) أى الذى ليس معها في البيت (قوله الاربع دينار) المراد به ما يحل به البضع
شرعا فيشمل الثلاثة دراهم وما يقوم باحدهما (قوله ويجرى ذلك أيضا في قوله وعليها) أى ولا
يجرى في قوله على ولي خلافا لمبق لأن هذا خاص بما اذا كان الرجوع عليها وأما متى رجع على
الولي فانه يرجع عليه بجميعه كما يدل لذلك نقل المواق وقول المصنف قبل رجوع بجميعه الخ اه بن
(قوله ان كانت غائبة) أى عن مجلس العقد ولا يرجع عليها بشئ لامن جهة الزوج ولا من جهة الولي
وقوله وعليه وعليها الخ أى ويرجع الزوج على من شاء منهما ان زوجها الخ (قوله وحلفه ان ادعى
علمه بعينها) أى فان حلف رجع الزوج عليها فقط على ما اختاره اللخمى كما قل الشارح (قوله كاتاهم)
أى كما انه تخليفه عند اتهامه بناء على المشهور من توجه اليمين في دعوى التهمة وقوله على المختار أى
خلافا لابن الموا حيث قال لا يمين له عليه بمجرد اتهامه وانما يرجع على الزوجة (قوله ورجع عليه دون
الزوجة) أى لما تقدم ان الولي الذى لا يخفى عليه أمرها انما يرجع عليه فقط (قوله واعترض على
المصنف الخ) ما ذكره شارحنا من الاعتراض والتصويب أصله لابن غازى وهو اعترض
ساقط ولا حاجة للتصويب لأن اختيار اللخمى في نكول الزوج بعد نكول الولي كما قال المصنف
تحقيقا وأما إذا حلف الولي فلا خلاف في اتباعه للزوجة ونص عبارة اللخمى في تبصرته واختلف
إذا كان الولي عما أو ابن عم أو من العشيرة أو السلطان فادعى الزوج انه علم وغره وأنكر الولي فقال
محمد يحلفه فان نكل حلف الزوج انه علم وغره فان نكل الزوج فلا شيء على الولي ولا على الزوجة
وقد سقطت تبايعته على المرأة بدعواه على الولي وقال ابن حبيب ان نكل الزوج رجع على المرأة
وهو أصوب اه أى لأن نكول الزوج بعد نكول الولي بمنزلة حلف الولي فنقول ابن حبيب يرجع
الزوج على المرأة خلاف قول محمد لا يرجع عليها (قوله فالصواب ان يقول) أى بدل قوله
فان نكل وذلك لأن الزوج اذا نكل عن اليمين بعد ردها عليه فانه لا تبايعه للزوج على أحد اتفاقا
والخلاف الواقع بين اللخمى وغيره انما هو فيها اذا حلف الولي هذا كلام الشارح وقد علمت
ما فيه (قوله غير ولي خاص) أى بل ولي عام وحينئذ فلا منافاة بين قوله غير ولي وقوله تولى العقد

نكول الزوج وانما هو في حلف الولي فالصواب ان يقول وان حلف أى الولي البعيد رجع أى الزوج على الزوجة على المختار ثم هو
ضعيف والمذهب ان الولي البعيد اذا حلف انه لم يضر الزوج لم يرجع الزوج على الزوجة لاقراره ان الولي غره ولا على الولي لحلفه (و)
رجع الزوج (على) شخص (غار) له بالسلامة من العيب أو بحرية أمه (غير ولي) خاص (تولى) النار (العقد) بجميع الصداق ولا
يترك له ربع دينار ولا يرجع ان غر بحرية أمه بقيمة الولد التى غرمها لسيدها على النار وقد تقدم شرحه فهذا محله كما سبق

وقوله تولى الفار العقد أى وأخبر أنه ولها أوسكت كما مر (قوله إلا أن يخرج أنه غير ولى) أى خاص (قوله فلا يرجع الزوج لأعليه ولا عليها) مالم يقل أنا ضمن لك أنها غير سوداء أو نحو ذلك والا رجع الزوج عليه لضمانيه (قوله ومثل أخباره) أى بانه غير ولى خاص (قوله لا أن لم يتوله) أى لأن غره ولم يتول العقد لها فلا غرم عليه ولا عليها (قوله لأنه غرور بالقول فقط) أى والزوج مفطر بعدم فحصه عن حال تلك المرأة وكلام المصنف في الفار الأجنبي وإن كان ولما ولم يتول العقد يرجع عليه إن كان مجبرا والافعل من تولاه حيث علم بغرور الولي وسكت (قوله وولد الغرور الخ) يعنى إن الامة إذا غرت الحر فقالت له أنا حرة أو غره سيدها أو غره أجنبي بخبرتها أو بغير خبرتها تولى العقد أولا أخبر حين تولى العقد أنه ولى أو أنه غير ولى أوسكت فتزوجها على ذلك ثم اطلع على أنها أمة بعد أن دخل وحملت منه فإن ولدها يكون حراتبا لأبيه وهو أعلم إن الزوج إذا أراد أمسا كها فليستبرئها لأجل أن يفرق بين المأمين لأن الماء الذى قبل الإجازة الولد الناشئ منه حر والناشئ من الماء الذى بعد الإجازة رق (قوله ولا للغرور العبد) ماذكره من أن ولد للغرور العبد رق طريقة الأكثر ونص ابن عرفة بعد أن ذكر حرية ولد الحر وفى كون ولد العبد كذلك طريقان إلا أكثر ولده رفيق وذلك لأن العبد للغرور على تقدير لو أعطى قيمة ولده كالحرة كان الولد معه رقا لسيده ولا يعتق عليه وإن لم يعط القيمة كان رقا لسيده أمه فريقتة متعينة على كل حال مع أحد الأبوين (قوله أى للغرور الحر) كذا فى ح ثم قال وأما إذا كان الغرور الذى غرته الامة أوسيدها عبدا فإنه لا خيار له فى ردها كما مر لاتفاقهما فى الرقية وتعيين أبقاؤها ويرجع على من غره بالفضل على مهر مثلها كذا فى المدونة ونقله ابن يونس وابن عرفة اهـ (قوله إذا كان الغرور منها أومن سيدها) أى وأما لو كان الغرور من أجنبي فعليه المسمى ثم إن لم يتول العقد فلا رجوع للزوج عليه وكذا إن تولاه وأخبر أنه غير ولى خاص وأما إن تولاه وأخبر أنه ولى أولم يخبر بشئ يرجع الزوج عليه بجميع الصداق كما مر وما ذكره الشارح من أن غرور السيد مثل غرورها هو الصواب خلافا لما فى خش من جعلها كالحللة إذا غر سيدها بخبرتها فليزم الزوج قيمتها (قوله الأقل الخ) أى لأن من حجة الزوج أن يقول إذا كان المسمى أقل قدر ضنت به على أنها حرة فرضاه به على أنها رق أولى وإن كان صداق المثل أقل من المسمى فمن حجه أن يقول لم أدفع المسمى إلا على أنها حرة والفرق بين الحرية العامة والأمة العامة إن الامة العامة قد حدث فيها عيب يعود ضرره على السيد فليزم الأقل من المسمى ومن صداق المثل بخلاف الحرية العامة فلذا لم يكن لها شئ إلا ربع دينار لحق الله (قوله والانصداق المثل) أى والارءد فرأها بل أراد إبقائها فى عصمته لزمه صداق المثل كذا قال الشارح والذى فى عقب والمج أنه إذا أراد إبقائها فى عصمته لزمه المسمى كاستحقاق ماليس وجه الصفقة كما أفاده القرافي (قوله والظاهر خلافه) أى لما تقدم عند قوله وأقر على الأمة المحجوبة إن عتقت أو أسلمت من عدم اشتراطهما لقول ابن عمرز فى الموضع المذكور والأرجح عدم فسخه كنزوجة أمة بشرطه ثم وجد طولاً لا يفسخ نكاحه وهو ظاهر المدونة أيضا ما حيث خيره بين الفراق والأمساك ولم يشترط خوف العنت ولا عدم الطول وذلك مبنى فى الموضعين على أن الدوام ليس كالاتداء اهـ بن (قوله وإلا فسخ أبدا) أى وليس للزوج الرضا ببقائها زوجة (قوله وتعتبر القيمة) أى قيمة الولد وقوله يوم الحكم أى لأن ضمان قيمة الولد سيه منع سيد الام منه وهو إنما يتحقق يوم الحكم (قوله فلا قيمة فيه على الزوج) أى فإذا غرته أمة أمة أو أمة جسده من جهة أمة أو أمة أمه بالحرية فتزوجها ظانا بحريتها وأولدها ثم علم بعد ذلك برقها فإن الولد يعتق على جسده أو جدته ولا قيمة فيه ويلزم الزوج

وأما عقد بولاية الاسلام أو بالوكالة عن الولي فلا يرجع الزوج لأعليه ولا عليها ومثل أخباره علم الزوج بانه غير ولى (لا إن لم يتوله) لأنه غرور بالقول فقط (وولد) الزوج (الغرور) بحرية أمة فن وبشأنه (الحر فقط) لا غير الغرور ولا للغرور العبد (حر) تبعاً لأبيه باجماع الصحابة فهو مستثنى من قاعدة كل ولد فهو تابع لأبيه فى الرق والحرية (وعليه) أى للغرور الحر إذا كان الغرور منها أومن سيدها (الأقل من المسمى) وصداق المثل إذا غرقتها والانصداق المثل وأما يجوز أمساكم بشرط خوف العنت وعدم الطول بناء على أن الدوام كالاتداء والظاهر خلافه وأذن السيد لها فى استخلاف من يعقد عليها أو أذنه للشخص فى العقد والافسخ أبدا (و) عليه أيضا (قيمة) الرلد) أسك أو فارق (دون ماله) وتعتبر القيمة (يوم الحكم) لا يوم الولادة فلو مات قبل يوم الحكم سقطت (إلا) أن تكون الامة العامة ملكا (لكحد) أى للغرور ممن يعتق عليه الولد فلا

أى تخلق على الحرية (و) قوم الولد (على الفرر في) ولد (أم الولد) الفرور بحرنيها فيقوم يوم الحكم على غرره لو جاز يمه
لاحتال موته قبل موت سيداه فيكون رقيقا أو بعد موته فيكون حرا (و) في ولد (٣٨٩) (الدبرة) لاحتال موته قبل

السيد فيكون رقيقا أو
بعده ويعمله الثلث فحر
أو يحمل بضمه أولا يحمل
منه شيئا فبرق ما لا يحمله
فاحتال الرق في ولده المدبرة
أكثر منه في ولده الولد
(وسقطت) قيمة ولد
الغارة عن أبيه (بموتته)
أى الولد قبل الحكم وهذا
من فوائد قوله قبل يوم الحكم
وصرح به لأنه مفهوم غير
شرط ولقوة الخلاف فيه
ويحتمل عود ضمير موته
على سيد الأمة أى تسقط
القيمة عن الأب بموت
سيدها لغير وجهه حرا بموته
فليس لورثته مطالبة الأب
(و) لزم أباه سيد أمه
(الأقل من قيمته وأوديته)
إن قتل الولد قبل الحكم
وأخذ الأب دية فان اقتص
أو هرب القاتل فلا شيء
على الأب لأنه قبل الحكم
بالقيمة فقد كوته قبله
كما إذا عفا الأب وهل
يرجع السيد على الجاني
إذا عفا الأب قولان
(و) الأقل (من غرته)
أى الولد إذا ضرب شخص
بطنها فالقتل جنبنا
ميتا وهى حية فاخذ
الأب فيه من الجاني
عشر دية حرة قهرا أو
عبدا أو ولده تساويه وهو

للأمة المذكورة الأقل من المسمى ومن صدق المثل إذا اراد فرافها (قوله أى تخلق على الحرية)
أى أنه عتق بالملك حتى يكون عليه الولاء وفائدة نفي الولاء عن الجدة مع أنه يرث بالنسب تظهر لوقيل
به في الجدلال لأنه لا يرث بالنسب (قوله وعلى الفرر) عطف على مقدراى وعليه أى الفرور قيمة
ولده يوم الحكم على انه رقيق في غير ولد أم الولد والمدبرة وعلى الفرر فى أم الولد أى في ولد أم الولد
الغارة والمدبرة ويصح ان يكون قوله وعلى الفرر معمولا لحذف كما قال الشارح (قوله فيقوم
يوم الحكم على غرره الخ) قال في المدونة ولو كانت الغارة أم ولد فليس لها قيمة أولادها على أبيهم
على رجاء التقي لهم بموت سيداهم وخوف ان يموتوا في الرق قبله أهى أنه يقال ما قيمة ذلك الولد
ان لو جاز يمه مع احتمال انه يخرج حرا بموت سيداهم وان يموت في الرق قبله فاذا قيل قيمته كذا لزم
أباه تلك القيمة (قوله والمدبرة) ما ذكره المصنف مذهب المدونة وصرح في التوضيح انه المشهور
وقال ابن الموازيلزم الزوج الفرور في ولد المدبرة قيمة عبدقن قل المازرى وهو المشهور وعليه أكثر
الاصحاب لكن المصنف في التوضيح وكذا ابن عرفة لم يعتبرها تشهيره (قوله ولقوة الخلاف فيه)
أى لقوة قول المخالف الذى يقول لا تسقط قيمته بموته قبل الحكم وهو أشبه القائل ان قيمة الولد
تعتبر يوم الولادة (قوله ويحتمل عود ضمير موته على سيد الأمة) أى أم الولد والمدبرة
(قوله الأقل من قيمته الخ) فان كانت دية أقل من قيمته فلا يلزم الأب غيرها لأنه هو الذى أخذه من
القاتل والدية بمنزلة عين الولد وإن كانت القيمة أقل من الدية فلا يلزمه غيرها بمنزلة ما لو كان الولد
حيا وما زاد من الدية فهو وارث (قوله أو دية) المراد بالدية ما يشمل دية الخطأ وصالح العمد
(قوله قبل الحكم) أى على أبيه بقيمته أى وأما ان قتل بعد الحكم على أبيه بالقيمة فاللزام للأب
أنما هو القيمة التى حكم عليه بها سواء كانت اقل من الدية أو أكثر (قوله فان اقتص) أى الأب
من القاتل وقوله أو هرب القاتل أى بحيث تعذر أخذ الدية منه والقصاص (قوله لأنه) أى
القصاص أو الهروب قبل الحكم بالقيمة وذلك لأن القتل كان قبل الحكم بقيمته فما يتبعه من
قصاص أو هروب يكون قبل الحكم بقيمته لأنه لما قتل تعذر الحكم بقيمته (قوله كما إذا عفا
الأب) أى فان القيمة تسقط عنه (قوله وهل يرجع السيد على الجاني إذا عفا الأب قولان)
حاصله انه إذا عفا الأب فلا يتبع شيء والخلاف إنما هو في اتباع السيد للجاني بالدية وعدم اتباعه
بها وظاهره سواء وقع العفو في عمد أو خطأ وهو ظاهر في العمد أما في الخطأ فينبغى ان يتبع السيد
الجاني قولوا واحدا كما انه لو صالح الأب باقل من الدية فان السيد يرجع على الجاني بالأقل من تمة
القيمة والدية مثلا الدية ألف دينار وصالح بخمسمائة والقيمة ستمائة فاذا غرم الأب خمسمائة رجع
السيد على الجاني بمائة التى هى تمام القيمة فتأم القيمة مائة وتأم الدية خمسمائة والمائة أقل من الخمسمائة
(قوله إذا ضرب شخص بطنها) أى بطن الأمة الغارة (قوله فيلزم الأب الأقل من ذلك) أى
لسيد الأم (قوله أو ما نقصا) أو بمعنى الواو لأن الأقلية امر نسبي لا يكون إلا بين شيئين (قوله أو عشر
قيمتهما) أى فالغرة في السقط بمنزلة الدية وعشر قيمة الأم بمنزلة القيمة فيه فيلزمه الأقل منها
(قوله إذ لا يعرف هنا الخ) أى وإن كان هو قول ابن وهب في الجنائيات (قوله إن ألقته
ميتا) أى وأما إن ألقته حيا ثم مات ففيه الدية ويرجع فيه لقوله أو الأقل من قيمته
أوديته ان قتل (قوله كجرحه) أى ولد الغارة قبل الحكم على أبيه بلزوم القيمة لسيداه

(٣٧ - دسوقى - ثانى) المراد بالغرة فيلزم الأب الأقل من ذلك (أو ما نقصها) أى الأم وصوابه أو عشر قيمتها أى الأم
يوم الضرب إذ لا يعرف هنا من قال في جنين الغارة ما نقصها (إن ألقته ميتا) وهى حية (كجرحه) أى الولد فيلزم أباه لسيداهم والغارة

الأقل مما قصته قيمته مجروحا من قيمته سالما يوم الجرح وما أخذه من الجاني في نظير الجرح وذلك بعد دفع قيمته ناقصا للسيد يوم الحكم (ولعدمه) أي الأب أي لصمره أو موته أو فلسه (تؤخذ) القيمة (من الأب) المورس عن نفسه ولا يرجع بها على أبيه كان الأب إذا غرمها لا يرجع بها على ابنه فان أعسر أخذت من أولها يسارا (ولا يؤخذ من ولد من الأولاد) إذا تعدوا (إلا) قسطه أي قيمة نفسه فقط ولا يفرم للبيعة عن أخيه المدم (ووقت قيمة ولد السكابة) التي غرت زوجها بالحرية فأولدها ثم علم بأنها مكتوبة تحت يد عدل (فإن أدت) الكتابة وخرجت حرة (رجعت) (٣٩٠) القيمة (للأب) لكشف الغيب أنها كانت حرة وتغرروها وان عجزت أخذها

السيد لظهور أنها أمة (وقبل قول الزوج) الحر إذا ادعى على الأمة أو سيدها (أنه غرت) يمين وقال لا بد علمت ابتداء بدم الحرية (ولو طلقها أو ماتا) معا أو أحدهما (ثم) اطلع (بالبناء للمفعول أي اطلع السليم في مسألة الطلاق أو ورثة السليم أو الحي في مسألة الموت (على موجب خيار) في الآخر (فكالتقدم) في دفع الزوج لها الصداق كاملا ان دخل ونصفه ان لم يدخل ولا قيام لورثة السليم على ورثة المييت ولا لحي على ورثة الميت والإرث ثابت بينهما لظهور السلام عن الفحص عن حال المييت وبالموت تكمل الصداق دخل أو لا يدخل (والولي) كيم العمى ونحوه (من كل عيب لا خيار فيه الا بالشرط إذا لم يشترط الزوج السلامة لأن النكاح مبني على السلامة بخلاف البيع ولما اوجب به

(قوله الأقل مما قصته قيمته مجروحا الخ) مثلا قيمته سالما عشرون وناقصا عشرة لما بين قيمته سالما ومجروحا عشرة فينظر للأقل من الأمرين الذي قبضه من الجاني وما بين القيتين يفرمه لا سيد زيادة على قيمته ناقصا فإذا كان قبض من الجاني خمسة دفعها زيادة على قيمته مجروحا وان كان قبض خمسة عشر غرم له عشرة زيادة على قيمته مجروحا والضابط ان أقل الأمرين يفرمه الأب للسيد زيادة على قيمته مجروحا (قوله الا قسطه) اعترض بان التعبير بقيمته أولى لأنه أظهر * وأجيب بأنه إنما عبر بقسطه لاجل ان يشمل ما إذا دفع الأب بعضا من قيمتهم وأعسر بالباقي فلا إشكال ان الباقي يقسط عليهم بقدر قيمتهم (قوله ولو طلقها الخ) ظاهره ولو كان الطلاق على ما أخذه منها وهو كذلك عند ابن القاسم في النكاح الأول من المدونة ابن القاسم وأكثر الرواة على أن كل نكاح لأحد الزوجين امضاؤه ونسخه إذا خالها الزوج على ما أخذه منها فالطلاق يلزمه ويحل له ما أخذ منها ولا عبرة بما ظهر من العيب بعد الطلاق اه فظاهرها انه لا فرق بين ان يظهر العيب بالزوجة أو بالزوج فالخلع ماض على كلا الحالين وقال عبد الملك إذا ظهر العيب بالزوج رد ما أخذ لانها كانت مالكة لفراقه وقد اقتصر المصنف على هذا القول في باب الخلع واعتمده الاجهوري وصوب بعضهم كما قال شيخنا قول ابن القاسم وهو ظاهر ما هنا (قوله في دفع الزوج لها الصداق كاملا ان دخل ونصفه ان لم يدخل) هذا في مسألة الخلع سواء ظهر بعد أن العيب بها أو به ولا رجوع له بمادفعه على ولها الذي لا يخفى عليه أمرها ولا عليها إذا كان يخفى عليه أمرها على ما مر (قوله ونحوه) أي كالقرع والسواد والشلل (قوله بخلاف البيع) أي فانه مبني على المشاحة وقوله ولما اوجب فيه يان ما يكره المشتري أي ما لاشان أنه يكرهه سواء. اشترط السلامة أم لا (قوله والذي ينبغي حينئذ الخ) أي خلافا لقول عج ينبغي أن يقيد المصنف بما إذا لم يشترط الزوج السلامة منه والاوجب اعلامه بذلك وتبعه على ذلك عبق (قوله والأصح الخ) في ح لو قال المصنف والظاهر كان أولى لان ابن رشد استظهر القول بأنه يمنع من وطء امائه اه ونص ابن رشد الأظهر قول ابن القاسم يمنع شديد الجذام من وطء امائه لأنه ضرر اه (قوله منع الاجذم) المراد بالمنع الجبولة بينه وبينها كذا قال عبق قال شيخنا ولا حاجة لذلك بل الظاهر ان وطء لمن حرام عليه وكلام المصنف مقيد بما إذا اشتد الجذام كافي النقل وانظر هل المراد بالشديد المحقق كونه جذاما أو ما كان زائدا وكثيرا وهو الظاهر أنه لا نفقة لزوجته إذا نمت نفسها خوف العدوى اه شيخنا عدوى (قوله وهل التي لم يتقدم عليها رق لأحد) أي فتشمل الفارسية والمراد بالبرية على هذا الحرة أصالة وقوله لا من تتكلم باللغة العربية أي فقط وقال شيخنا في حاشية خش والظاهر ان المراد بالعربية من لم يتقدم لها رق وكانت تتكلم باللغة العربية

يطلق ما يكره المشتري (وعاين) (ي كتم الحسا) بفتح الحاء المعجمة أي الفواحش التي تشين العرض كالزنا والسرقة وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة من ذلك والذي ينبغي حينئذ ان يقال يجب السكتم للسروا لنوع من تزويجها بان يقول للزوج هي لاتصالح لك لأن الدين النصيحة (والأصح منع الأجذم) والأبرص (من وطء امائه) والزوجة أولى بالمنع لأن تصرفه في أمته أقوى منه في زوجته (ولاهر بشد) وهي التي لم تقدم عليها رق لأحد لا من تتكلم باللغة العربية (رد) الزوج (الولي) أي العتيق (المتنسر) لفخذه من العرب لئلا تزوجه لاتصا به إياهم فوجدته حقيقا لهم لأنه بانتصا به كأنه مشترط ذلك فثبت لها رده فلا ينافي قوله والولي وغير الشريف والأقل جاحا حكاه إذ ليس فيه شرط بخلاف ما هنا (لا العربية) تزوجه على انه من قبيلة بينها فتجده من غيرها

كغيرها مع الشرط (لزوجته)
على أنه قرينة (فقد)
عريا غير قرينة فلها المرد
لان قرينة بالنسبة لزوج
من المرب كالمرب بالنسبة
لزوجها • ولما انتهى الكلام
على السنين الاولين
للخيار وهما الميب والغرور
شرع في الثالث وهو العتق
فقال [درس]

(فصل) (و) جاز (من)
كل عتقا • وهى هت
عبد (فراق) زوجها (العبد)
ولو شائه رقى في حال
بينهما حتى تختار وقوله
(فقط) راجع لها أى لمن
كل عتقا لان لم يكمل
فراق العبد لآخر (باطقة)
لا أكثر سواء بينها أو
أبهرتها بان قالت طلقت
نفسى واخترت نفسى
(بائة) بالرفع خبر مبتدأ
محذوف أى وهى بائنة
بالجر للابوم أنه من تمة
تصوير نقطة اذ لو قلنا انها
رجعية لم يكن لا خيارها
الواحدة فائدة فان أوقف
اثنين فله رد الثانية وهذا
قول الاكثر وهو الراجح
وقوله (أو اثنين) اشارة
لقول الاقل فأو لتتويج
الحلاف (وسقط صداقها)
أى نصفه باختيارها
نفسها (قل البناؤ) سقط
(الفراق) بان لا يكون لها

وحيث فلا يشمل الفارسية (قوله فلارد) أى إلا أن يحصل صريح الاشتراط وإلا كان لها الرد مطلقا عرية أم لا كافي بن عن أبى الحسن

(فصل و جاز لمن كل عتقا فراق العبد) (قوله) (ومن كل عتقا) أى فى مرة أو مرات بان اعتق السيد جميعها ان كانت كاملة الرق او باقية ان كانت مبيعة او عتقت ابداء كتابها او كانت مدبرة وعتقت من ثلث ماله او ام ولد عتقت من رأس ماله واحترز بقوله كل عتقا عما اذا حصل لها شائبة حرية كتدبير او عتق لاجل او عتق بعض او ايلاد من سيد كالأولاد الزوج واستبرأها السيد من ماء الزوج وارتكب المحظور ووطئها فولدت فلا يحصل لها الخيار بمجرد ذلك بل بعد الاجل او موت السيد وقوله فراق العبد ابن رشد علة تخييرها قص زوجها لا جبرها على النكاح ولذا قلنا لا خيار لها اذا كل عتقا وهى تحت الحر على وقول اهل العراق من ان عتقه جبرها على النكاح لها الخيار اذا كل عتقا تحت الحر ايضا (قوله ولو بشاة برق) أى ولو كان فيه شاة برق والاحسن شاة الحرية (قوله في حال بينها الخ) نحوه فى المدونة وابن الحاجب وابن عرفة قائلا عدم ذكر أكثر من رجل بينها على فائدة معتبرة اه بن (قوله حتى تختار) هذا اذا كانت بالغة رشيدة وينظر السلطان للصغيرة بالمصلحة وكذا للسفيرة ما لم تبادر لاختيار نفسها ولو رضيت الصغيرة والسفيرة بالاقامة معه يلزمها على قول ابن القاسم ان كان حسن نظر ولزمها على قول اشهب مطلقا (قوله بان قلت الخ) تصوير لايهاما واماتيينها فبان تقول طلقت نفسى طلقة واحدة (قوله بالرفع) فيه نظرا ذقطع التمت هنا على التبعية لا يجوز لقولهم ان نعت النكرة لا يقطع الا اذا وصفت قبله بنعت آخر وذلك مفقود هنا وما زعمه فى الجر من الايهام فهو غير صحيح تامل اه بن (قوله اذلو قلنا الخ) علة المحذوف أى وانما قلنا انها بائنة لاننا قلنا الخ (قوله لم يكن لا خيارها الواحدة فائدة) أى لان الرجعية زوجة فلا معنى لا خيارها (قوله وهذا) أى ما ذكر من ان لها الفراق بطلقة لا أكثر (قوله فاولتتويج الحلاف) هذا نحو قولت هذه رواية ثانية رجع لها مالك فليست اول لتخير ولو قل وهل بطلقة بائنة أو اثنتين روايتان لكن ابن اه وظاهر نقل اللخمي وغير واحد ان اختلاف قول مالك فيما زاد على الواحدة انما هو بعد الوقوع وصوبه ابن عرفة بمعنى انه اختلف فى لزوم ما زاد على الواحدة بعد الوقوع واما ابتداء فيتفق على انها تؤمر بايقاع واحدة فقط هذا وقد استبعد طنى كون او لتتويج الحلاف قائلا انه اخراج الكلام المصنف عن ظاهره بلا داع اذ لم يعمد فيه الاشارة للخلاف بهذه العبارة وما للنازع من حمل كلام المصنف على ظاهره من كون او لتخير ويكون المصنف جاريا على القول للرجوع اليه فى المدونة قال مالك ولأمة اذا عتقت ان تختار نفسها بالبات وكان مالك يقول لا تختار الا واحدة بائنة وقوله أكثر الرواة وباتهما اثنتان اذا باتت العبد (قوله أى نصفه) الاولى جميعه الا ان يقال مراده سقوط النصف الذى كانت تستحقه بالفراق قبل البناء فيلزم سقوط الجميع لا خيارها ابن الحاجب فان اختارت قبل فلا صداق قل فى التوضيح يعنى انه لا يكون لها نصفه اه وفى المدونة وان اختارت قبل البناء فلا مهر لها اه لأن الفراق جاء من قبلها انظر بن (قوله باختيارها نفسها قبل البناء) أى واما لو كل عتقا قبل البناء فان اختارت اللقاه معه لم يسقط لانه مال من اموالها يتبعها اذا عتقت الا ان يكون سيدها اخذه حين العقد عليها او اشترط أخذه من الزوج والفرض انها رضيت باللقاه معه (قوله والفراق) عطف على صداقها أى وسقط اختيار الفراق والموضع انه وقع العتق قبل البناء ففيه الحذف من الثانى لدلالة الاول عليه ولا يقال انه لاحذف لان قوله قبل البناء قيد فى المعطوف عليه فيكون قيدها فى المعطوف لانا نقول ما كان قيدها فى المعطوف عليه لا يلزم

خيار بل تثبت زوجة تحت العبد (إن قبضه السيد) أى قبض صداقها من زوجها العبد قبل عتقها واعتقها قبل البناء

(و) قد (كان عديما) يوم العتق واستمر عدمه لوقت القيام عليه اذ لو مكنت من الخيار فاخترت نفسها وقع الفراق ووجب الرجوع الى السيد ولا ماله سواها وعليه دين (٢٩٣) سابق على العتق وهو الصداق وهو مانع من العتق فيجب بيعها فيه فصار خيارها

يؤدي الى نفي عتقها
الوجب خيارها وما أدى
ليوتيه الى نفيه انتهى (و)
ان عتقت (بعده) اي البناء
فقد (لها) من جملة ما لا
لها يأخذ السيد ويشترطه
ليكون له كما ياتي (كالو)
رضيت قبل البناء (وهي
مفوضة) اي حال كونه
زوجها نفوذا (بما
في رضى) اي عساه زوجها
(بعد عتقها لها) متناق
خبره فيكون لها لا السيد
ولو شرطه لنفسه لانه مال
يحدد لها بعد العتق في تشبيه
لها فادقوله لها فان بنى بها
تلك الفرض فلها صداق
للكة ورضيت ام لا (الان)
يأخذ السيد من الزوج
قبل عتقها (او يشترطه)
لنفسه بعد ملكته قبل
عتقها بالدخول فيكون له
فهذا الاستثناء يمنع لقوله
وبعده لها (وصفت) بلا
يعين اذا عتقت ولم تبادر
بالفراق بل مكنت مدة
(للمدة) من نفسها
دعواها (انها لم ترضت) به
وانما سكنها للتزويج في
نفسها وتبقى على خيارها
(وان بعد سنة) حيث
فصل عنها او اوقفها

جربانه في المظوف (قوله وكان عديما) جملة حالية ماضوية فلذا قدر الشارح قدوقوله وكان عديما يوم
العتق مثله لو كان مليا وفت العتق الا انه صار معدما وقت اختيار الزوجة اه عدوى وهو تابع
لشيخ أحمد الزرقاني والذي في عبارة ابن شاس وابن عرفة ان كان معسرا يوم عتقها واستمر عدمه
لوقت القيام عليه الخ أى واما ان كان مليا يوم العتق ثم أعسر بعد فلها الخيار ويتبع الزوج السيد في
ذمته لان الصداق كدين طرأ على العتق فلا يبطله انظر بن (قوله اذ لو مكنت الخ) علة لقوله وسقط
الفراق ان قبضه السيد وكان عديما (قوله يؤدي الى نفي عتقها) اي واذا انقضى العتق انتهى الخيار فصار
ثبوت الخيار يؤدي لنفي الخيار فانضح قوله وما أدى ثباته الخ (قوله وان عتقت بعده) أى
واخترت نفسها (قوله فهو لها) اي فالصداق بتمامه لها (قوله الا ان يأخذ السيد) اي الا ان يكون
السيد أخذه من الزوج حين العقد عليها أو اخذ منها بعد ذلك وقبل العتق على سبيل الاتزاع
(قوله أو يشترطه) اي او لم يأخذها ولكن اشترط عليها قبل العتق اخذها كأعتقتك بشرط ان أخذ صداقك
(قوله كالمو رضيت قبل البناء) هذا تشبيه في أن للصداق يكون لامة للسيد ولو اشترطه وصورته
زوج امته نكاح تفويض ثم نجح عتقها ثم فرض الزوج لها صداقها ورضيت بالمقام معه وذلك قبل البناء
فان الصداق يكون لها لانها ملكته بالفرض للتأخر عن العتق والسيد انما له اتزاع المال الذي ملكته
الامة قبل العتق وهذا انما ملكته بعد عتقها فلو فرضه الزوج قبل العتق كان للسيد ان اشترطه وكل هذا
اذا كان العتق قبل البناء واما لو بنى الزوج بها ونجح السيد عتقها فالصداق للسيد ان اشترطه وقع
الفرض قبل العتق او بعده (قوله وهي مفوضة) حال من فاعل رضيت اي في حال كونها مفوضا
نكاحا لان التفويض من صفات النكاح لا من صفاتها (قوله بما فرضه بعد عتقها لها) اي واما لو فرضه
قبل عتقها فان اشترطه السيد كان له لانه مال ملكته قبل العتق كامر (قوله في التشبيه في مفاد قوله لها)
اي ان التشبيه في ان الصداق يكون لامة لا للسيد ولو اشترطه (قوله راجع لقوله وبعده لها) قال ابن غازي
يعين رجوع الاستثناء لما قبل الكاف أعني قوله وبعده لها لتعذر رجوعه لما بعد الكاف ذلك
مصرح به في المدونة (قوله وصدقت الخ) صورتها ان السيد اذا نجح عتق أمته وهي تحت عبد
فمكنت مدة من غير اختيار والحال انها لم تمكنه من نفسها ثم طلبت الفراق بعد ذلك وقالت لم ارض
بالمقام معه وانما سكنت لأنظر في أمرى فانها تصدق في ذلك ولا يعين عليها (قوله بل سكنت مدة) اي
للغلة عنها (قوله الا ان تسقطه) اي ولو صغيرة او سفية اذا كان الاسقاط حسن
نظر لها والام يلزمها عند ابن القاسم ونظر لها السلطان خلافا لقول اشهب يلزمها الاسقاط
طلاقا ولو لم يكن حسن نظر كامر (قوله او مكنته) يدخل في ذلك ما اذا تلذذت بالزوج لانه اذا تلذذ
بها مع محاولته لها يكون بسقطا فاحرى اذا تلذذت به دون محاولة (قوله ولو جهات الحكم) يعني
ان الامة اذا علت بعتقها واسقطت خيارها او مكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد
ذلك ولو كانت تجهل الحكم بان لم تدرك هل الجارية التي تم عتقها ثبت لها الخيار ام لا وكذا اوجهات
ان التحكين يسقط خيارها وهذا الاطلاق الذي مشى عليه النصف شهره ابن شاس وابن الحاجب

الملك هذه المدة جملا منه وقوله (الا ان تسقطه او تمكنه) راجع لقوله ولن كل عتقها
اي لان تسقط خيارها بان تقول اسقطت او اخترت زوجي او تمكنه من نفسها بعد العلم بعتقها طائفة بوطء او مقدماته وان لم يفعل
للاختيار له بعد ذلك (ولو جهات الحكم) بان لها الخيار او بان تمكنها طائفة مسقط (لا) ان جهات (العتق) لم تكن طائفة

فلا يسقط خيارها (ولها) على الزوج ان عتقت قبل الدخول ولم تلم بعثها حتى وطئها (الأكثر من التمسى وصدائق النبل) على أنها
مسرة اختارت الفراق أو البقاء علم الزوج بعثها أم لا (أو بينها) عتقت على نسقطه (٣٩٣) أي أو الأنا يطلقها طلاقا

بأننا قبل ان تختار فلا
خيار لها لقوات محله
بفوات محل الطلاق
(لا يرجي) فلا يسقط
خيارها به للمكة رجعتها
فلها تطليقه طلبة أخرى
بأنه (أو عتق) زوجها
بعد عتقها و (قبل)
الاختيار (فلا خيار لها
لزوج السبي وهو رقي الزوج
(إلا) ان حصل عتق
قبل اختيارها (لأخير
الحبس) فلا يسقط حقها
بعثه لجبرها شرعا على
التأخير اذ لا يجوز اختيار
في زمنه فان أوقعت فراقه
في الحبس لزم ولم يجبر على
الرجعة لأنها طلبة بآنية
(وان تزوجت) من عتق
زوجها بعد عتقها واختارت
الفراق (قبل علمها) بعثه
(و) قبل (دخولها) بالاول
(فأنت بدخول الثاني) لها
لم يعلم حتى الاول واعترض
المصنف بان الذهب
فواتها بلذذ الثاني ولو
دخل بها الاول فكان
عليه حذف قوله ودخولها
(ولها) أي لمن كل عتقها
(ان أوقفها) زوجها عند
حكم بفضرة عتقها وقال
إما ان تختار البقاء أو

والفراق وقد ابن القطن إنما أسقط مالك خيارها حيث اشترى الحكم ولم يخف على أمة وأما اذا
أمكن جميعها فلا (قوله فلا يسقط خيارها) أي لعذرهما بعدم بعثها بعثها ولو ادعى عليها العلم
وخالفته كان القول قولها بلا بين (قوله ولها الأكثر الخ) أي لانه إن كان للسمي أكثر فقد رضى
به على أنها أمة فبرضاء به على أنها حرة أولى وإن كان صدق مثلاً أكثر من السمي دفعه لها وجوبا
لانه قيمة بضعها ومحل لزومه الا أكثر منهما اذا كان نكاحه صحيحا أو فاسدا لعقده فان كان فاسدا
اصداقه وجب لها بالدخول مهر مثلاً اتفاقا قاله ح (قوله ان عتقت قبل الدخول) أي وأما لو كان
عتقها بعد الدخول ولم تلم عتقها حتى وطئها فليس لها الا السمي لانها استحقته بالميس (قوله اختارت
الفراق أو البقاء الخ) هذا التعميم أصله لا يجزى وهو ظاهر لانه قد استوفى بضع حرة فيلزمه
قيمته ان لم يكن السمي أكثر ولا عبرة بعدم علمه وليست هذه الشكوك الثلاثة الفارة للتقدمة في قوله
وعليه الاقل من السمي وصدق المثل مع الفراق ومع البقاء لها السمي لان تلك غارة متعديّة وهذه
مظلومة معذورة (قوله أو بينها) أي ان الأمة اذا كمل عتقها تحت العبد فلم تختار حتى أبانها فلا خيار
لها ولو كان تأخيرها الاختيار لحبس قوله إلا لتأخير حبس محله حيث لم بينها قبل ذلك * واعلم انه
إذا أبانها قبل اختيارها نفسها وكان ذلك قبل الدخول فلها نصف الصداق ولا يدخل هذا تحت قوله
وسقط صداقها قبل البناء لان ذلك فيما اذا اختارت فراقه قبل طلاقها (قوله بفوات محل الطلاق)
أي وهو العصمة فإذا أبانها واختارت الطلاق بعده كان ذلك الطلاق لا محل له لزوجها محله بالبينونة
وكان الاولى حذف محله ويقول لقوات بفوات محل الطلاق وذلك لان محل الطلاق ومحل الخيار متحد
وهو العصمة وعبارته تؤذن باختلافهما (قوله ولم يجبر على الرجعة) ظاهره ان الرجعة ممكنة الا انه
لا يجبر عليها مع انها غير ممكنة لوجود الطلاق البائن فالأولى حذفه ثم ان محل كونها لها الخيار اذا عتق
زوجها قبل اختيارها لتأخيرها للحبس مالم تبض مدة يمكنها ان تختار فيها فلم تختار حتى جاء الحبس
وإلا فلا خيار لها كذا في كبر خش (قوله وان تزوجت الخ) يعني ان الأمة اذا عتقت تحت العبد
واختارت الفراق وتزوجت غيره ثم ثبت بالبينونة ان زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تكن قد
علمت بذلك حتى دخل بها الزوج الثاني أو تلذذ بها فانها تفوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده
علم كذات الولين (قوله فكان عليه حذف قوله ودخولها) وذلك لانه لا فرق بين أن يكون الاول
قد دخل بها أم لا فلي كلا الوجهين تفوت بدخول الزوج الثاني أو تلذذ بها بلا علم اه واعلم ان كلام
ابن الحاجب يفيد أن هذا أي فواتها على الاول بلذذ الثاني اذا كان الزوج الاول قابلا بعيدا
أما ان كان حاضرا أو قريب الغيبة فلا تفوت بدخول الثاني لانه لا بد من الاعتذار اليه لاحتمال عتقه
قبلها واستظهر ابن عرفة عكس ذلك وظاهر كلام ت العام فأنظره (قوله ولها ان أوقفها تأخير الخ)
فلوعتق العبد في زمن الايقاف بطل خيارها ورجعت زوجة وليس ذلك كما لو عتق العبد في زمن
تأخيرها اختيار الطلاق لأجل حبس (قوله ان طائته) أي بأن قالت امهلوني أنظر وأستشير في ذلك
* واعلم انه لا فاقة لها في مدة التأخير لان البيع جائز منها (قوله والقول بانه محدود الخ) أي كادفع للمازرى
في مجلس المذاكرة واستحسنه الاخير

فصل في أحكام الصداق (قوله ففتح الصاد) أي وهو الألفصح (قوله الصداق كالثمن) لما فرغ من

الفراق (تأخير) موكل لا جهاد الحائز ثم ارطبه (نظر بينه) ولا تمنع في الحضرة والقول بأنه محدود بثلاثة أيام ضيق

[درس] فصل في بيان أحكام الصداق * وهو بفتح الصاد وقد تسكر وهو ما يعطى للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها
ويسمى مهرًا ولما كان يشترط فيه شروط الثمن أشار لها المصنف بقوله (الصداق كالثمن)

الكلام على أركان النكاح الثلاثة الولي والأهل والصيغة شرع في الكلام على الركن الرابع وهو
الصداق مأخوذ من الصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما دليل على صدقهما في موافقة الشرع
ومعنى كوننا ركناً أنه لا يصح اشتراط إسقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد فلا يرد أنه يصح نكاح
التفويض ولم تقع فيه التسمية (قوله الصداق كالثمن) أى الصداق في مقابلة البضع كالثمن في
مقابلة السلعة فيشترط فيه ما يشترط في الثمن اثباتاً وتقياً (قوله لا خيراً) محترز الطهارة والخزير
محترز الانتفاع به والآخر محترز القدرة على التسليم وقوله وغرة الخ محترز العلومية وقوله على التبعة أى
وأما الثمرة التي لم يبد صلاحها على الجز فإنه يجوز أن تكون صداقاً وإن كان لا يجوز بيعها إلا بشروط تأتي
(قوله ويستقر فيه سير الجهل) أى لأن الفرر في هذا الباب أوسع من الفرر في البيع (قوله بدليل
قوله الخ) أى وبدليل أنه إذا أسقط سكة الدنانير أعطيت من السكة الغالبة يوم النكاح فإذا جعل
لها عشرة دنانير وأطلق وكان في البلد المحبوب المحمدى والابراهيمى واليزيدى أخذت العشرة من
السكة الغالبة يوم النكاح فإن تساوت أخذت من جميعها بنسبة عدد كل فإن كانت سكتان أعطيت
من كل سكة نصف صداقها أو ثلاثة فمن كل الثلث كزوج بريق لم يذكر حمرانا ولا سودانا وفي البيع
يفسد أن لم يكن غالب (قوله وان وقع الخ) أى أنه إذا أصدقها قلعة خل معينة فظهر أنها خمر لزمه مثلها
أما لو كانت قلعة ثمناً ثم تبين أنها خمر فسد البيع (قوله وجاز بشورة) أى أنه يجوز نكاح المرأة على أن
يعطيها جهاز بيت ولا يجوز أن يشتري سلعة بذلك (قوله كعب الخ) أى أنه أن يجوز أن يقول لها
أتزوجك بعد تخاريته إذا كان لذلك الزوج عيب مملوك له وكانت معينة حاضرة أو غائبة ووصفت
كأن يجوز أن يقول للمشتري أيمك على البت بعد اختياره أنت بكذا بالشروط المذكورة وقوله تختاره
هى لاهو التثني بين اختيارها واختياره مقيد بالعدد القليل وهو الثلاثة فأقل وهو مذهب ابن القاسم
أما العدد الكثير يختار منه رأس فيجوز اختيارها واختياره كما في البيع اه بن ومثله في البدل التراقي
وكان سبب الجواز عند الكثرة أن بكثرة العدد يتسع الأمر وفيه أن بكثرة العدد يكثر الفرر
(قوله وكذا المشتري) أى دخل (١) على أن البائع يختار الأحسن (قوله وكذا البائع) الأولى (٢) وكذا
المشتري أى وكذا منع إذا كان يختار المشتري (قوله فلا غرر) أى قوى والا نأصل الفرر حاصل
(قوله لا تبين أن يختار الأدنى) أى بل يجوز أن يختار الأدنى ويجوز أن يختار الأعلى فجاء الفرر
وأشار الشارح بالتأمل إلى ما يقال أنه وإن احتمل ذلك لكن الغالب اختياره للأدنى فيكونان
داخلين على ذلك كما أن الغالب في المرأة اختيارها للأعلى وإن احتمل خلافه * والحاصل أن الفرر
موجود في كلا الحالتين وكل من اختار منهما فأنما يختار الأخط لنفسه وحينئذ فالفرقة بينهما
لا وجه لها (قوله وضمانه الخ) يعنى أن ضمان الصداق للعين إذا ثبت هلاكه كضمان البيع وقد علمت
أن البيع تارة يكون صحيحاً وتارة يكون فاسداً فكما أن البيع إذا كان صحيحاً فضمن البائع من
المشتري بمجرد العقد سواء كان البيع يده أو يده البائع فكذلك النكاح إن كان صحيحاً فإن الزوجة
تضمن الصداق بمجرد العقد ولو كان بيد الزوج والمراد بضمانه أنه يضيع عليها وإن كان البيع فاسداً
فإن المشتري لا يضمن البيع بمجرد العقد بل بالقبض فكذلك النكاح إذا كان فاسداً فإنها
لا تضمن الصداق إلا بقبضه وهذا كله إذا لم يحصل طلاق قبل الدخول أما إن حصل طلاق
قبل الدخول وتلف الصداق والفرض أنه قامت على هلاكه بينة فضمنه منها سواء كان بيد الزوج
أو بيد الزوجة فكل من تلف من يده لا يبرم للآخر حصته أما إن كان مما يغاب عليه ولم تقم

فيشترط أن يكون طاهراً
متفقاً به مقدوراً على
تسليمه معلوماً لا خيراً
وخزيراً ولا آباء وعزراً لم
يبد صلاحها على التبعة
ويستقر فيه سير الجهل مما
لا يستقر في الثمن فقوله
كالثمن أى في الجملة
بدليل قوله وإن
وقع قلعة خل الخ وقوله
وجاز بشورة الخ وقوله
أو إلى البصرة الخ ومثله لما
يجوز صداقاً وثمنا بقوله
(كعب) من عيب
مملوك للزوج أو البائع
حاضرة معلومة أو غائبة
ووصفت (تختاره) هى
لأنه داخل على أنها تختار
الأحسن وكذا المشتري
فلا غرر (لا) تختاره (هو)
أى الزوج وكذا البائع
لحصول الفرر إذ لا تبين
أن يختار الأدنى فتأمل
(وضمنه) أى الصداق
إذا ثبت ضياعه من الزوجة
بمجرد العقد الصحيح

(١) لعل المناسب داخل البائع على أن للمشتري يختار الأحسن (٢) قوله الأولى الخ سبق فلم
والصواب ما في الشارح اه كنه محمد عيسى

وبالقبض في الفاسد كالباع
فيما (وتلفه) بدعوى من
هو يده منها من غير ثبوت
كالبيع فالذي يصدق فيه البائع
والمشتري يصدق فيه
الزوج والزوجة فلا يصدق
الزوج فيما يغاب عليه ولم
تقم له عليه بينة وكذا
الزوجة إذا حصل طلاق
قبل الدخول وتقرم له نفسه
فإن قامت به بينة أو كان مما
لا يغاب عليه فيها إن لم
يحصل طلاق والا فنهما
تعلم أنه يعمل ضمانه
على صورة وتلفه على
صورة أخرى حتى يتفادى
وإن كان سبب الضمان هو
التلف فلو اقتصر على
احدهما لأغناه عن الأخرى
(واستحقاقه) من يدها
كالبيع فترجع بمثل الثلث
والتقوم الموصوف وأما
المقوم للمدين إذا استحق
جميعه منها فإنه يوجب
الرجوع لها عليه بقيته
ولا يفسخ النكاح بخلاف
البيع فيفسخ (وتعييه) أي
اطلاعه على عيب قديم
فيه يوجب خيارها في
الناسك به أو رده وترجع
بمثله أو قيمته على ما مر
في الاستحقاق من غير فرق
(أو بعضه) يرجع لها أي
استحقاق بعضه أو تعيب
بعضه كالبيع قوله (كالبيع)
خبر عن قوله وضمانه وما
عطف عليه على تسامح في
بعضها كما بين (وإن وقع)

على هلاكه بينة وحصل طلاق قبل الدخول فضمانه ممن هو يده فشكل من ضاع في يده يغرم للآخر
حصته (قوله وبالقبض في الفاسد) بأن مضى بك دخول فكالصحيح وظاهره أنها إنما يضمن
بالقبض في الفاسد سواء كان الفاسد لصدائقه أو لعقده وأثر خلا في الصداق وكان لعقده فقط وهو
ما رجع به شيخنا تبعاً لما تأنى وهناك طريقة أخرى وهي أن ضمانها بالقبض إذا كان فسد النكاح
لصدائقه دخل أو لم يدخل أو كان فساداً لعقده وأثر خلا في صداقه وأما لو كان فساداً لعقده كان
ضماناً بالعقد كالصحيح ويدل لهذا ما يأتي عند قول المصنف وضمنه بعد القبض (قوله وتلفه) يعني
أن تلف الصداق إذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه كالمبيع إذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه
فكما أن البيع المذكور ضمانه ممن هلك في يده سواء كان البائع أو المشتري فكذلك الصداق المذكور
ضمانه ممن هلك يده سواء كان الزوج أو الزوجة فإذا كان في يد الزوج وادعى ضياعه وكان قد دخل
بها ضمن لها قيمته أو مثله وإن كان يدها ضاع عليها وإن كان قد طلق قبل البناء لزم لها نصف الصداق
إن ضاع يده وإن كان يدها غرمت له نصف القيمة أو نصف الثلث (قوله فالذي يصدق فيه البائع
والمشتري الخ) أي وهو ما لا يغاب عليه وما يغاب عليه إذا ثبت هلاكه أي والذي لا يصدق فيه البائع
والمشتري لا يصدق فيه الزوج والزوجة وذلك إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة
(قوله وكذا الزوجة إذا حصل طلاق) أي والحال أنها قبضت جميعه (قوله فلو لم يعمل ضمانه على
صورة) أي وهي إذا كان مما لا يغاب عليه أو مما يغاب وثبت هلاكه بينة وقوله وتلفه على صورة
أخرى وهي ما إذا كان مما يغاب عليه ولم يثبت هلاكه (قوله وإن كان سبب الضمان هو التلف) أي
فهو بدون ذلك الحل من عطف السبب على المسبب (قوله فإنه يوجب الرجوع لها عليه بقيته) أي يوم
عقد النكاح (قوله أي اطلاعه الخ) الأولى أي اطلاعه على عيب قديم فيه كالمبيع أي مثل اطلاع
المشتري على عيب قديم في المبيع فيثبت لها الخيار في التماسك به أو رده وترجع بمثله إن كان مثلاً أو
مقوماً موصوفاً وترجع بقيته إن كان مقوماً معيناً كما أن المشتري إذا اطلاع على عيب قديم كذلك
(قوله أو بعضه) بالرفع عطف على تعييبه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فارفع
ارتفاعه وبصح عطفه على الضمير في تعييبه (١) وحينئذ فيجوز فيه الجر والنصب لأن الضمير في محل
جر باعتبار كونه مضافاً إليه وفي محل نصب باعتبار كونه مفعولاً للمصدر (قوله أي استحقاق بعضه أو
أو تعيب بعضه كالمبيع) فإذا تزوجها بدار بينهما فاستحق بعضها فإن كان الذي استحق من الدار
فيه ضرر بأن كان أزيد من الثلث كان لها أن ترد بقيتها وتأخذ منه قيمتها أو تحسب ما بقي وترجع
بقيمة ما استحق وإن استحق منها الثلث أو الشيء التافه الذي لا ضرر فيه رجعت بقيمة ما استحق
فقط وإذا تزوجها بشيء واحد بعينه أو بمدد معين من رقيق أو حيوان أو مقاطع قماش مثلاً واستحق
من ذلك جزء قل أو أكثر ولو اثنين من ثلاثة قلها أن ترد بقيته وترجع بقيمة جميعه أو تحسب
ما بقي وترجع بقيمة ما استحق وإذا تزوجها بعرض متعدد معين كعدد من الرقيق ونحوه فوجدت
عيباً قديماً في بعض ذلك كان ذلك العيب قليلاً أو كثيراً فكما تقدم في استحقاق البعض من أن لها أن
ترد ما بقي وترجع بقيمة جميعه أو تحسب ما بقي وترجع بقيمة العيب وهذا ما يخالف فيه الصداق
البيع لأنه يحرم في البيع التمسك بالانقضاء مما استحق أو تعيب (قوله على تسامح في بعضها) أي وهو
استحقاق التقوم للمدين جميعه أو استحقاق بعضه أو تعييبه إذا كان ذلك البعض المستحق أو
المعيب الأكثر فإنه يفسخ البيع بسبب ذلك دون النكاح فإنه لا يفسخ كالمير (قوله وإن وقع بقله
خل فإذا هي خمر الخ) أي وأما عكسه وهو ما إذا تزوجها بقله خمر فإذا هي خل ثبت النكاح

(١) الظاهر أن التعيب بمعنى التعيب أي ظهور عيبه فهو مصدر مضاف لفاعله والضمير في محل رفع لانتصابه

النكاح (بقلة خل) معينة حاضرة (فإذا هي خمر بمثله) أي للزوجة مثل الخلد والنكاح ثابت بخلاف البيع فيفسخ ثم ذكر أربع مسائل

كالمستثناة من قوله كالتن لادم صفة (٢٩٦) كون شيء منها تمنا قال (وجاز) النكاح (بشورة) معروفة عندهم وهي بالفتح

مقام البيت وبالضم الجمال
(أو) على (عدد) معلوم
كثيرة (من) كابل أورقيق
ولوفى الذمة غير موصوف
لا عدد من شجر إلا أن
عين (أو) على (صداق
مثل) أي مثله (ولها) في
المسائل الأربع (الوسط)
من شورة مثله في حضر
الحضرية وبدو لبدوية
والوسط من كابل ورفيق
من السن الذي يتناكح به
الناس والوسط من صداق
مثل يرغب به في مثلها
باعتبار الاوصاف التي
تعتبر في صداق المثل من
جمال وحسب ونسب
ويستبر الوسط من ذلك
(حالا) لا مؤجلا (وفي
شرط ذكر جنس) أي
صنف (الريق) إذا تزوجها
على عدد معلوم منه قليلا
لأقرر كبير برى أو حبشى
أوزنجى أو رومى وعدم
اشتراط ولها أغلب
الصنفين بالبلد من السود
والحمر فان استويا أعطيت
النصف الوسط من كل
فان كانت الاصناف ثلاثة
اعطيت من وسط كل
صنف ثلثه وهكذا قولان
(ولها) (الإناث منه)
أي من الرقيق (إن طلق)
ولا يقضى بالاناث من
غيره حيث الإطلاق (ولا

عهدة) للمرأة على الزوج في الرقيق ثلاثا ولا سنة كما يأتي مع نظائره في باب الخلع مع جريان العرف بهما (قوله)
تشتريها والاولى لها بها إذا المؤمن عند شرطه وقبل لاعهدة ولو اشترطت واما عهدة الاسلام وهي درك المبيع من عيب أو استحقاق

رضيا لمثل فان لم يحصل رضا فسخ قبل الدخول وثبت بعده بصداق المثل (قوله كالمستثناة الخ) زاد
السكاف لعدم أداة الاستثناء أو لأنه لما كان التشبيه في الجملة كان لا استثناء منه في الحقيقة (قوله لعدم
صفة كون شيء منها تمنا) أي لأن النكاح أوسع من البيع في الفرر وأوسع من النكاح في ذلك الرهن
إذ يجوز فيه رهن الآبق ولا يجوز رهن الجنين وأوسع من الرهن في الفرر الهبة والخلع إذ يجوز هبة
الجنين والخلع به (قوله وجاز النكاح بشورة) بأن يقول تزوجها وأجعل صداقها جهازا أو شوارها
فينظر لها ان كانت حضرية أو بدوية بخلاف البيع فلا يجوز أن تكون الشورة تمنا (قوله معروفة) أي
بالنوع فلا ينافي أنها مقولة بالتشكيك لأجل اعتبار الوسط (قوله أو عدد من كابل) يعني انه يجوز
النكاح على عدد من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق في الذمة ولو كان غير موصوف بأن يجعل الصداق
عشرة بما ذكر ويطلق ونص المصنف على العدد لتوهم المنع فيه لكثرة الفرر فالواحد من كابل أولى
بالجواز وأما جعل ذلك تمنا فلا يجوز (قوله ولوفى الذمة غير موصوف) الأولى أن يقول في الذمة ولو
موصوفا قلب البالغة لتوهم المنع في الموصوف لأنه كالمسلم الحال بن (قوله لا عدد من شجر) أي في
الذمة ولو كان موصوفا وقوله إلا ان عين أي بالاشارة كهذا الشجر أو بالوصف كالشجر الذي في محل
كذا ولعل الفرق بين الماشية والشجر إذا كان كل منهما في الذمة وكان موصوفا ان الشجر إذا كان في
الذمة ووصف كان وصفه مستديعا تعيين وصف مكانه فيؤدي إلى السلم في حين كما ذكره في منع
النكاح على بيت يئنه لها لأنه يؤدي إلى وصف البناء وللوضع (قوله أو صداق مثل) أي كاتزوجك
على أن صدقاتك صداق مثلك قل المتيطى يجوز النكاح على صداق المثل فيجب بالعقد ويجب نصفه
بالطلاق قبل البناء وجميعه بالموت اه بن (قوله من شورة مثله الخ) حاصله انه إذا تزوجها على جهاز
بيت فان كانت حضرية فيجهزها جهازا وسطا من جهاز الحاضرة فإذا كان جهاز الحاضرة معروفا على
أوصاف ثلاثة لزمه الوسط من تلك الاوصاف الثلاثة وإذا كان على وجه واحد فاللازم ذلك الوجه
الواحد وإذا كان على وجهين فلم يكن وسط فالعالم فإن لم يكن غالب فالظاهر نصف كل وكذا يقال
في غير الحضرية (قوله من السن الذي يتناكح به الناس) فان كان الناس يصدقن الابل أو الرقيق ابن
عشر سنين وابن ثمان سنين وابن ستة لزمه ان يدفع لها ابن ثمانية (قوله باعتبار الاوصاف الخ) يعني أن
من قامت به تلك الاوصاف ويرغب فيها باعتبارها إذا كانت تارة تصدق بمائة دينار وتارة بتسعين
وتارة بثلاثين فانه يدفع لها التسعين (قوله وفي شرط ذكر جنس الرقيق) أي إذا لم يذكر جنسه فسخ
قبل الدخول وثبت بعده بصداق المثل (قوله اعطيت النصف الوسط من كل) فإذا كان الرقيق الذي
في البلد بربريا وحبشيا فقط واستويا فانها تعطى من كل صنف منهما نصف الاوسط في السن وإذا
كان الرقيق الذي في البلد بربريا وحبشيا وروميا فانها تعطى من كل صنف من الاصناف الثلاثة
ثلث الوسط في السن وهكذا يقال إذا كان الموجود أربعة أصناف (قوله قولان) أي على حد سواء
وأما غير الرقيق من ابل وبقر فقه قولان لكن المتمد عدم اشتراط ذكره ويفرق بين الرقيق
وغيره بكثرة الاختلاف بين آحاد الرقيق واصنافه بخلاف أصناف غيره اه عدوى وفي بن
ان قوله قولان الأول منها قول سحنون والثاني ظاهر المدونة وهو المشهور انظره (قوله ولها
الإناث الخ) عطف على الوسط (قوله ان أطلق) أي لم يقيد بذكور أو اناث لان النساء غرضا
في الاناث للدخول عليهن ونحو ذلك (قوله حيث الإطلاق) أي بل يعمل في غيره بالعرف
(قوله ما لم تشتريها والاولى لها بها) هذا هو المتمد وقوله وقيل الخ ضعيف كما في بن وقرره شيخنا أيضا
ورجع عن ترجيحه الثاني في حاشية خش (قوله درك المبيع) يسكون الرأء ونفعها أي ضمان المبيع

فلما القيام بها في الرقيق وغيره (و) جاز تأجيل الصداق أو حصه (إلى الدخول إن علم) الدخول أي وقته بالعادة عندهم كالليل
فإن لم يعلم فسد قبل الدخول (أو) تأجيله إلى (الميسرة) للزوج فيجوز (٢٩٧) (إن كان) الزوج (ملياً) كمن عنده

ساع يرصد بها الاسواق
اوله استحقاق في وقف
ونحوه فان لم يكن ملياً
فكؤجل بمجهول (و)
جاز نكاحها (على هبة
العبد) التي في ملكه
(لفلان) أو الصدقة به
عليه ولا يرلها غيره لأنه
يقدّر دخوله في ملكها
ثم هبة أو صدقة (أو)
على أن (يعتق بعتاً) مثلاً
(عنها) والولاء لها (أو)
عن نفسه أي الزوج
والولاء له فلو طلقها قبل
البناء غرمت له نصف
قيمتها ولما كان الصداق
كالمثل قال (ووجب) على
الزوج (تسليمه) أي
تسجيل الصداق لها أو
لها (إن تمين) كدار
أو عسداً وثوب بعينه ولو
غير مطيعة أو الزوج صبياً
وبمنع تأخير كبيع معين
يتأخر قبضه ويفسد
النكاح إن دخلاً عليه
إلا إذا كان الاجل قريباً
فيجوز كما يأتي للمنف
(والإلا) يكن معينا وتنازعا
في البدنة (فلها منع نفسها
وإن) كانت (معبية)
ببيع لا قيام له به بان
رضى به أو حدث بعد العقد
(من الدخول) لها (و)

(قوله فلما القيام بها) أي وهو معنى قول المصنف سابقاً واستحقاقه وعيها كالبيع (قوله إلى الدخول)
أي كأن تزوجك بصدق قدره كذا أدفعه كله أو نصفه عند الدخول (قوله إن علم) أي بشرط أن يكون
الدخول وقته معلوما عندهم بالعادة على المشهور فإن لم يكن معلوما فسخ النكاح قبل الدخول وثبت
بعده بصدق المثل ومقابل المشهور ماهو ظاهر كلام محمد من جواز ذلك وإن لم يكن وقت الدخول
معلوما لأن الدخول بيد المرأة فهو كالحال متى شئت أخذته (قوله كالليل) أي عند بعض فلاحي
مصر وكالبيع عند أرباب الإبلان والجذاذ عند أرباب الثمار (قوله أو تأجيله إلى الميسرة) أي بالفعل
وقوله إن كان ملياً بالقوة فاندفع ما يقال إن في كلام المصنف تناقضاً لأن التأجيل للسلا يقتضي
أنه غير ملي وقوله إن كان ملياً يقتضي وجوده فأمل (قوله كمن عنده سلع يرصد بها الاسواق الخ)
لا يخفى أن بيعها بمجهول زمنه فنكاحهم نظراً لتلك السلع وكان الصداق حال باعتبارها (قوله فكؤجل
بمجهول) أي فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل (تذني) إذا تزوجها بصدق وأجله
إلى أن تطلبه المرأة منه فهل هو كتأجيله بالميسرة فيكون جائزاً أو كتأجيله بموت أو فراق فيكون
ممنوعاً قولان الأول لابن القاسم والثاني لابن الماجشون وأصنع (قوله وعلى هبة العبد) الباجي فإن
طلقها قبل البناء رجع بنصف العبد وصار العبد مشتركاً بين الزوج والموهوب له وإن فات في يد
الموهوب له تبعه بنصف قيمته ولا يتبع المرأة شيء نقله ابن عرفة اه بن لما قيل إنه إذا طلقها قبل
البناء رجع عليها بقيمة نصفه كالمسئلة الآتية فهو خلاف النقل (قوله لأنه يقدّر دخوله في ملكها)
أي لأجل أن يصح النكاح فليس فيه دخول على إسقاطه وكذا يقال فيما بعده فإن قلت في مسئلة
إذا تزوجها بعتق أبيها كيف يقدر ملككم المع أنه يعتق عليها قلت إن تقدير ملكها له فرض
لا يوجب العتق حتى يتصل بملكها له حذر (قوله ووجب الخ) هذا إذا كان الصداق
حاضراً في مجلس العقد أو ما في حكمه وسيأتي حكم الغائب في قوله أو بمعين بعيد كخراسان
(قوله ويمنع تأخير) أي إذا كان التأخير بشرط والآنلا انظر بن (قوله كبيع معين بتأخر قبضه) أي
فلا يجوز تأخير تسليم المعين بعده لما يباحق ذلك من الضرر لأنه لا يدري كيف يقبض لا مكان
هلا كه قبل قبضه (قوله ويفسد النكاح إن دخلاً عليه) أي على التأجيل هذا الكلام يقتضي أن
التعجيل حق لله وأنه يفسد العقد بالتأخير ولورضيت به وهذا إنما يأتي إذا وقع العقد بشرط التأخير
وأما إن لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين ولها التأخير إذا عذوره فيه لدخوله في ضمانها بالعقد هذا
ظاهر كلامهم قاله طفي وحاصل فقه المسئلة أن الصداق إذا كان من العروض أو الرقيق أو الحيوان
أو الأصول فإن كان غالباً عن بلد العقد صح النكاح إن أجل قبضه باجل قريب بحيث لا يتغير فيه غالباً
وإلا فسد النكاح وإن كان حاضراً في البلد وجب تسليمه لها أو لولها يوم العقد ولا يجوز تأخير
ولو رضيت بذلك حيث اشترط التأخير في صلب العقد وإن لم يشترط كان تعجيله من حقها
فإن رضيت بالتأخير جاز (قوله وتنازعا في البدنة) بان طلب الزوج الدخول قبل دفعه وطلبت هي
دفعه قبل الدخول (قوله فلما المنع) ظاهره أنها مخيرة بين المنع والتسكين على حد سواء وليس كذلك
بل التسكين مكرهه عند مالك حيث كان قبيل قبضها ربع دينار فقوله فلما أي فيندب لها تأمل
(قوله بمعنى الاختلاء بها) أي لا بمعنى الوطء بدليل الخ (قوله إلى تسليم ماحل) أي وغاية منعه من الدخول
ومن الوطء بعده إذا مكنته من الدخول ومن السفر معه إلى أن يسلم لها ماحل من المهر وإنما كان

أو التمكن منه وإن لم يأنفليس لها منع نفسها منه مصرا أو موسرا ولا من السفر معه (إلا أن يستحق) الصداق من يدها بعد الوطء
فلها الامتناع حتى تحبض عوضه من قيمة القوم ومثل الثلث أن غيرها بان لم أنه لا يملكه بل (ولو لم يشرها على الأظهر ومن بدر) من
الزوجهين بدفع ما في جهته حصلت (٢٩٨) بينها منازعة أم لا (أجبره الآخر) بتسليم ما عليه (إن باع الزوج) الحلم (وأمكن

وطؤها) ولو لم يتباغ فإن لم يبلغ الزوج لم يجبره الزوجة
إن كانت مطلوبة ولا يجبر
لها الزوج إن كان مطلوبا
وكذا لو كانت غير مطيقة
فإن لم يمكن وطؤها
لمرض فكا لصحبة تجبر
إذا لم تبلغ حد السباق
(وتمهل) الزوجة عن
الدخول أي تحجب
للإمهال ولو دفع الزوج
ما حل من الصداق (سنة)
(إن اشترطت) عند العقد
على الزوج أي اشترطها أهلها
(لتفريه) أي لأجل
تفريتها عنهم بان يسافر
بها فقصدا للتمتع بها (أو
ضريح) يمكن معه الوطء
فهو كالمتتلى من قوله
ومن بدر الخ (ولا) بان
لم يشترط السنة بان وقع
ذكرها بعد العقد أو
كانت لا لتفريه ولا لصفر
(بطل) الإمهال (لا)
إن شرط (أكثر) من سنة
فإنه يطل أي جميع ما اشترط
لا ما زاد عليها فقط ولو
حذف قوله لا أكثر
لأنه لا يمكن ادخاله تحت
والأ (و) تمهل الزوجة

لها منع نفسها لأنها بائنة والبائع له منع سلمته حتى يقبض الثمن (قوله أو التمكن منه) هكذا في
التوضيح عن ابن عبد السلام والذي ارتضاه ابن عرفة أنه لا يسقط منعها إلا الوطء بالفعل
(قوله على الأظهر) هذا هو للتعبد وقيل ليس لها المنع بعد الوطء سواء استحق أو لا غيرها أولا وقيل إن
غيرها فلها المنع وإلا فلا وهما ضعيفان اه عدوى (قوله حصلت بينها منازعة) أي في التبدئة أم لا
(قوله بتسليم ما عليه) فإن دفع الزوج ما حل من الصداق وطلب الدخول فامتنت الزوجة وكانت
مطية للوطء والزواج النكاح فاجبر على أن تمكنه من نفسها وكذلك لو بادرت بالتمكن من نفسها وهي
مطية للوطء وأن الزوج أن يدخل عليها وهو بالغ وامتنع من دفع الصداق حتى يدخل بها فإنه يجبر على
أن يدفع لها ما حل من صداقها وهذا كله إذا كان الصداق غير معين بل كان موصوفا في الذمة أما لو كان
معينا فلا يشترط بلوغ ولا اطاعة بل يجب تعجيله كالمهر ولا يجوز اشتراط تأخيرها كان الزوج بالغاً أم لا
أمكن وطؤها أم لا (قوله وكذا لو كانت غير مطيقة) أي فلا يجبره إن كانت مطلوبة ولا يجبرها الزوج إن
كان مطلوبا من وليها والأنسب في التعبير أن لو قال وكذا إذا كان لا يمكن وطؤها لعدم اطاعتها
(قوله وتمهل سنة) والظاهر أنه لا نفقة لها كالتى بعدها (قوله يمكن معه الوطء) وأما الصفر الذي لا يمكن
معه الجماع فبأنى الكلام عليه وانها تمهل لزواله ولو طال (قوله فهو كالمتتلى الخ) أي فكانه قال ومن
بدر أجبره الآخر ما لم يشترط أهلها إمهالها سنة لصفر أو تغربة وإلا فلا (قوله بطل الإمهال) أي بطل
شرط الإمهال والنكاح صحيح (قوله لأن شرط أكثر من سنة) أي أصغر أو تغربة وقوله لا أكثر
مفهوم سنة (قوله لا يمكن ادخاله الخ) أي لأن قوله وإلا بطل معناه وإن لم يشترط السنة عند العقد بطل
الإمهال وهذا صادق بما إذا اشترطت بعد العقد وبما إذا اشترط أكثر منها عند العقد (قوله وتمهل
الزوجة للمرض) أي وإن لم يشترط الإمهال عند العقد (قوله وما ذكره في المرض) أي ما ذكره من
أن المرض الحاصل قبل البناء إذا كان يمنع من الجماع فإنها تمهل لزواله بلغت حد السباق أم لا تتبع فيه
النصف ابن الحاجب وقواء طفى وقوله والذي في المدونة الخ هذا مخالف لما في ح ونصه وأما
إمهال الزوجة لمرض إذا طالته فذكره النصف وابن الحاجب ولم ينص عليه في المدونة ولا ابن
عرفة وإنما نص فيها على أن الرضا مرضا يمنع من الجماع إذا دعت إلى البناء والنفقة لزمه ذلك ونصها
ومن دعت زوجها إلى البناء والنفقة وأحدهما مريض لا يقدر على الجماع لزمه أن يتفق أو يدخل إلا
أن يكون مريضا بلغ حد السباق فلا يلزمه ذلك اه بن إذا علمت ذلك تعلم أن مانسبه شارحا للمدونة
ليس هو ما فيها بل الذي فيها مشكلة أخرى تأمل إلا أن يقال إن مرضها البالغ حد السباق كمرضه
فصح مانسبه الشارح للمدونة (قوله إلا إذا باع المريض حد السباق) أي وإلا فلا تمهل لزواله (قوله وتمهل
قدر ما يبيء مثلها امرها) أي وكذا تمهل هو قدر ما يبيء مثله امره (قوله وذلك بخلاف باختلاف الناس)
أي من غي وقرر (قوله ولا نفقة لها في مدة التهيئة) أي في مدة تهيئتها وكذا في مدة تهيئته فما يكتب في
وثائق النكاح من نحو قوله وفرض لها في نظير نفقتها كل يوم كذا من يوم تاريخه لا عبرة به إلا أن يحكم به

للمريض والصفر الحاصلين لها قبل البناء (المانعين من الجماع) لزوالها وإن طال وما ذكره في المرض تبع فيه ابن الحاجب من
والذى في المدونة أنها لا تمهل في المرض إلا إذا بلغ المريض حد السباق (و) تمهل (قدر ما) أي زمن (يبيء مثلها) فيه (أمرها)
مفعول يبيء ومثلها فاعله أي يحصل مثلها ما يحتاج إليه من الجهاز وذلك يختلف باختلاف الناس والجهاز والزمان والمكان
ولا نفقة لها في مدة التهيئة

(ليدخلن الليلة) مثلا
 فيقضى له به ارتكاب الألف
 الضررين وسواء حلف
 بطلاق أو عتاق أو بالله
 ما طله ولها أم لا ، هو
 ظاهر المصنف وهذا مستثنى
 مما قبله بصلته (لا) تمهل
 (الحيض) ولا لنفاس
 لا مكان الاستمتاع به غير
 الوطء (وإن) طالبت
 الزوجة التي لها الامتناع
 من الدخول حتى تقبضه
 زوجها للصداق الغير
 المين (لم يجده) بأن ادعى
 العدم ولم تصدقه أو أقام
 بيته على صدقه ولا مال له
 ظاهر ولم يغلب على الظن
 عسره (أجل) أى أجله
 الحاكم (لإثبات عسره)
 أى لأجل اثباتها أن
 أعطى حميلا بالوجه والا
 حبس كسائر الديون
 وأشار إلى قدر مدة التأجيل
 بقوله (ثلاثة أسابيع)
 ستة فستة فثلاثة لأن
 الأسواق تعدد في غالب
 البلاد مرتين في كل ستة
 أيام فربما اتجر بسوقين
 فربح بقدر المهر فإن كان
 معينا فأتى للمصنف وإن
 كان له مال ظاهر أخذ منه
 حالا فودخل بها فليس لها
 إلا المطالبة ولا يطلق عليه
 باعساره به بعد الباء على
 المذهب (ثم) إذا ثبت
 عسره بالبينة أو صدقه
 (تلوم) له (بالنظر) وإذا لم

من يراه (قوله إلا أن يحلف ليدخلن الليلة) يريد ليدخل قبل مضى مد التهيئة أى فلو حلف ليدخلن الليلة
 وحلفت على عدم الدخول حتى يهبى لها أمرها فينبغي أن يحث الزوج لأنها حلفت على حقها وإن
 كان هو أيضا صاحب حق لكن حقها أسلى اه تقرير شيخنا عدوى والذي في عقب أن حلف
 الزوجة لا يعتبر حلفت على الدخول أو على عدمه حلفت وحدها أو مع الزوج بأن حلف كل على
 خلاف ما حلف عايه الآخر فتأمل (قوله ما طله ولها أم لا) أى بأن تسكسل ولم يشرع في التهيئة لا بعد
 أيام من العقد فاندفع ما يقال أن الحلف قبل مضى مدة التهيئة وحينئذ فلا يتأتى مطلق (قوله كما هو ظاهر
 المصنف) أى لأنه أطلق في الحلف فظاهره كان بالله أو بطلاق أو بعق ما طله ولها أم لا لأن حذف
 العمول يؤذن بالعموم (قوله وهذا مستثنى مما قبله) فساكنه قل وعمهل قدر الزمان الذى يحصل فيه
 مثلها ما يحتاج اليه من الجهاز إلا أن يحلف الزوج ليدخلن الليلة فلا تمهل ويصح جعله مستثنى من
 محذوف وكأنه قال ويمنع الزوج من الدخول بها قبل مضى تلك المدة إلا أن يحلف الخ (قوله وإن
 طالبت الخ) تقدم أن الصداق إذا كان معينا وجب تعجيله ولا يجوز فيه التأخير على ما مر فيه من
 التفصيل وإن كان مضمونا وتنازعا في التبدئة كان لها الامتناع من تمكينه حتى تقبض ما حصل من
 الصداق وذكر هنا ما إذا طالبت بالمضمون قبل الدخول فادعى العدم فتارة تصدقه وتارة لاتصدقه
 وفي الحالة الثانية امان تقوم بيته على عدمه واما أن لا تقوم بيته بذلك وحاصله أن الزوج إذا طالبت
 زوجته قبل الدخول عليها بحال الصداق فادعى العدم فإن الحاكم يؤجله لإثبات عسره ثم يتلوم له لعله
 يحصل له يسار ثم يطلق عليه بشروط خمسة أن لاتصدقه في دعواه الاعسار وأن لا يقيم بيته على
 صدقه وأن لا يكون له مال ظاهر وأن لا يغلب على الظن عسره وأن يجرى النفقة عليها من يوم دعائه
 للدخول فإن صدقته في دعواه الاعسار أو أقام بيته بالعسر فاته يتلوم له من أول الأمر بالنظر ولا يؤجل
 لإثبات عسره وكذا إن كان ممن يغلب على الظن عسره كالقبال وإن كان له مال ظاهر أخذ منه حالا
 وإن لم يجرى النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فلها الفسخ لعدم النفقة مع عدم الصداق على الزاحج
 (قوله إن أعطى حميلا بالوجه) أى خشية هروبه بحيث لا يعلم له محل ولا يكلف بحميل بالمال بناء على
 أنها لا تملك بالمقد شيئا (قوله إلا حبس) أى لإثبات عسره (قوله وأشار إلى قدر مدة التأجيل) أى
 لإثبات عسره (قوله ثلاثة أسابيع) ابن عرفة هذا التحديد ليس بلام بل هو استحسان لاتفاق
 قضاة قرطبة وغيرهم عليه وأما هو موكل لاجتهاد الحاكم اه بن (قوله ستة فستة الخ)
 كذا في التوضيح والذي في التيطى وابن عرفة ثمانية ثم ستة ثم أربعة ثم ثلاثة انظر قوله ستة
 الخ أى ثم يسأل عقب كل ستة وكذا عقب الثلاثة هل وجد مالا أم لا وهل وجد بيته تشهد بهسره
 أم لا وهكذا (قوله فإن كان معينا فأتى للمصنف) أى فإن كان الصداق معينا وهذا محترز قوله وإن
 طالبت زوجها بالصداق الغير المعين وقوله فأتى للمصنف أى التسكلم على بعضه وذلك لأن للمعين
 اما غائب عن بلد العقد أو حاضرها فالحاضر بها تقدم انه يجب تعجيله وإن كان غائبا فسيأتى انه إما
 أن يؤجل قبضه بأجل قريب أو بعيد (قوله فلو دخل بها الخ) هذا محترز قوله إذا طالبت زوجته الخ
 لها الامتناع من الدخول حتى تقبضه * والخاص أن محل كونه يؤجل لإثبات عسره إذا ادعى العدم
 بالشروط المذكورة إذا كان لم يدخل بها فإن دخل بها الخ (قوله ثم إذا ثبت عسره) أى في أثناء الأسابيع
 الثلاثة أو بعد فراغها وقوله تلوم له أى بعد اعدار القاضي في تلك البينة الشاهدة بالعسر فإن كان عندها
 مطمئن أبدته والا حلف الزوج مع تلك البينة بمين الاستظهار على تحقيق ما ادعاه (قوله وصدقته)
 أى على ما ادعاه من العسر (قوله تلوم له بالنظر) أى لعله يحصل له يسار ويدفع ذلك الصداق

ثبت عسره في الثلاثة أسابيع ولم تصدقه فقال الخطاب الظاهر أنه يحبس إن جهل حاله

ليستراً أمره ولو غلب على الظن عسره تلوم له ابتداء وأما ظاهر اللام فيجب إلى أن يأتي بيعة تشهد بجره إلا أن يحصل لها ضرر بطول
للدعة فلهما التطبيق (وعمل) في التلوم (٣٠٠) عند الوتئين (بسته وشهر) ستة أشهر فأربعة أشهر في شهر وهذا ضعيف مقابل

لقوله بالنظر (وفي)
جوب (التلوم لمن لا يرجي)
يساره كمن يرجي لأن
الغيب قد يكشف عن
الضمان وهو تأويل
الأكثر (وصحيح وعنده)
فيطلق عليه ناجزاً متى
ثبت عسره (تأويلان ثم)
بعد التلوم وظهور العجز
(طلق عليه) بأن يطلق
الحاكم أو توقعه هي ثم
بحكم القولان (ووجب)
عليه (نصفه) أي نصف
الصداق وكلامه صريح
في أنه قبل البناء وهو
كذلك إذ لاطلاق على
للمسر بالصداق بعد
البناء كما تقدم (لا) أن
طلق عليه أو فسخ قول
البناء (في) نظير (عيب)
به أو بها فلا شيء عليه كما
تقدم في فصل خيار
الزواجين ولما كان للصداق
أحوال ثلاثة يتكفل تارة
وينتظر تارة ويسقط
تارة كما إذا حصل في
التفويض موت أو طلاق
قبل البناء وكما في الرد
بالبقيته أشار إلى أن
أسباب الحالة الأولى ثلاثة
بقوله (وتقرر) جميع
الصداق الشرعي المسمى
أو صدق المثل في التفويض
(بوطه) لطيفة من بالغ

للطالب به (قوله ليستراً أمره) أي إذا حبس وتبين عسره تلوم له بالنظر ثم طاق عليه وان تبين يسره
أخذ منه الصداق (قوله وأما ظاهر اللام فيجب) أي حتى يدفع ولو طال حبسه (قوله ستة أشهر)
أي ثم يسأل هل وجد يساراً أم لا فإربعة أي ثم يسأل كذلك فشهريين ثم يسأل كذلك (قوله فشهريين
فشهر) أي ثم يسأل فإن أتى بشيء فلا أمر ظاهر ولا عجزه القاضي وطلق عليه واعلم أنه لا يجب في مدة
التلوم على كلا القولين لأن الموضوع أنه أثبت عدمه وقد قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى
ميسرة فداق خش وعقب أنه يجب في مدة التلوم على كلا القولين الأولى استقاطه إذا لمعنى له قال بن
ولم أر من ذكره وقد صرح أبو الحسن بأن دين الصداق كسائر الديون فيجب أن يسرح إذا ثبت عسره
(قوله وهذا ضعيف) مقابل لقوله بالنظر (الخ) فيه نظر لأن هذا عمل بعض القضاة وهذا لا ينافي أن
الأجل موكل إلى اجتهد الامام كما تقدم والحاصل أن التلوم موكل قدره لاجتهاد الحاكم وقد اتفق
لبعض القضاة أنه تلوم بسنة وشهر لكون اجتهاده أداه لذلك (قوله لمن لا يرجي يساره) أي لمن ثبت
عسره والحال أنه لا يرجي يساره (قوله وصح) أي وصححه الميطي وعياض (قوله وعنده) وهذا
تأويل فضل على المدونة (قوله ثم بعد التلوم وظهور العجز طاق عليه) قال عقب فإن حكم القاضي
بالطلاق قبل التلوم فالظاهر أنه صحيح (قوله ووجب عليه نصفه) أي ووجب على الزوج إذا طلق أو
طاق عليه الحاكم لعسره بالصداق لزوجته نصف الصداق فيتبع به إذا أيسر لتقرره في ذمته بالعقد
عنده (قوله في أنه) أي الطلاق قبل البناء الخ (قوله لا في عيب) أي إذا أرادت رد زوجها بعيب به من
العيوب المقدمة قبل البناء فطاق عليه لامتناعه منه أو رد الزوج زوجته أي فسخ نكاحها بعيب بها
قبل البناء فإنه لا شيء لها على الزوج وقد مر هذا في باب الخيار عند قول المصنف ومع الرد قبل البناء فلا
صداق ويمكن أن يكون ذكره هنا لإفادة بيان اختلاف هذا وهو الفسخ مع ما قبله وهو الطلاق ففي
الطلاق لها نصف الصداق وفي الفسخ لا شيء لها فقد اختلف الطلاق والفسخ في الحكم وإن اشتركا في
أن كلا منهما مغلوب عليه (قوله تقدم) أي في قوله ومع الرد قبل البناء فلا صدق (قوله ولما كان
للصداق) أي عند المفارقة أحوال ثلاثة الخ (قوله وتقرر) أي ثبت وتحقق وإنما عجز بتقرر دون تكمل
ليشمل صدق المثل في التفويض ولأن تقرر يناسب كلا من الأقوال الثلاثة في المسمى لأن قوله تقرر
يعتدل تقرر تمامه أن قلنا إنها تملك بالعقد النصف ويعتدل تقرر أدائه أن قلنا إنها تملك بالعقد الجميع
ويعتدل تقرر أصله أن قلنا إنها لا تملك بالعقد شيئاً والمذهب أنها تملك بالعقد النصف وقوله بوطه
أي ولو حكماً كدخول الدين والمحبوب ولو من غير انتشار كما قاله ابن ناجي في شرح الرسالة
(قوله كفى حيض) هذا مثال لسببها باعتبار قيام أصل السبب بها والدبر مثال لسببه من
حيث ميته لذلك والانتمى حرم على أحدهما حرم على الآخر موافقته وصومهما بسببهما
وكذلك اعتكافهما وأحرامهما (قوله ولو بكر) أي بقيت على بكرتها فصحت بالعلقة فإذا زال
البكارة بأصبه فإن طاقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع أرش البكارة وبعده لها الصداق
قط وبندرج أرش البكارة في الصداق كذا في صماص أصبغ عن ابن القاسم وهو المتمد والذي
في صماص عيسى عن ابن القاسم أنه يلزمه بانتضاضه أيها بأصبه كل المهر والذي اختاره اللخمي أنه
يلزمه أرش البكارة مع نصف الصداق إذا طلقها إن رأيها أنها لا تزوج بعد ذلك إلا بمهر ثيب

وإن حرم ذلك الوطء بسبب الزوج أو الزوجة أوهما كفي حيض أو نفاس
أو صوم أو اعتكاف أو أحرام في قبل أو دبر ولو بكر لأنه قد استوفى سلبتها بالوطء فاستحققت جميعه وأشار للسبب الثاني بقوله

سوت واحد في التفويض
قبل الفرض فلا شيء
فيه وأشار للثالث بقوله
(و) تقرر أيضا بسبب
(إقامة حنة) بعد الدخول
بلا وطء بشرط بلوغه
وأطاعتها مع اتفاقهما على
عدم الوطء لأن الإقامة
الذكورة تقوم مقام
الوطء (وسدقت في)
دعوى الوطء في (حليقة
الاهتداء) يمين أن كانت
كبيرة ولو سفينة بكرا أو
ثيبا إذا اتفقا على الحلو
وتثبت هو ولو بغير اثنين
فإن نكحت حلف الزوج
ولزمه نصفه إن طاق وإن
نكح غرم الجميع فإن كانت
صغيرة حلف لرد دعواها
وغرم النصف ووقف
النصف الآخر بلوغها
فإن حلفت أخذته والا
فلا ولا يمين ثانية عليه
وبالغ على تصديقها في
دعوى الوطء بقوله (وإن)
كانت ملتبسة (بمانع
شرعي) كحيض ونفاس
وصوم (و) صدقت أيضا
(في) دعوى (نفيه) أي
الوطء (وإن سفينة وأمة
وصغيرة بلا يمين إذ
الوضوع أنه قد وافقها
على ذلك بدليل قوله وإن
أقر به الخ (و) صدق
(الزائر منها) في شأن

وإلا فلا أرض لها وفي ح قلا من التوارد إذا اتفق زوجته فماتت روى ابن القاسم عن مالك أن علم
أنها ماتت منه فعليه دينها وهو كالحلقة صغيرة كانت أو كبيرة وعليه في الصغيرة الأدب أن لم تكن
بأغت حد ذلك وقال ابن الماجشون لأدية عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقلة ويؤدب في التي
لا يوطأ مثلها (قوله وموت واحد الخ) ظاهره كان الموت تيقنا أو بحكم الشرع وهو كذلك كما
قوله أبو القاسم الجزري في وثائقه عن مالك وذلك كالحلقة في بلاد المسلمين فإنه بعد مضي مدة
التعمير يحكم الحاكم بموته (تنبيه) قوله وموت واحد هذا في النكاح الصحيح وفي الفاسد لمقدمه
إذا لم يؤثر خلا في الصداق وكان مختلفا فيه كنكاح المحرم والنكاح بلا ولي فهو كالصحيح يجب فيه
المسعى بالموت ونصفه بالطلاق قبل الدخول كما نص عليه ابن رشد في نوازله اه بن وشمل قوله
وموت واحد مالم يثبت نفسها كرها في زوجها كما نقله بهرام آخر باب الدبائح عند قول المصنف
وفي قتل شاعدي حق تردد وكذلك السيد يقتل أمته المتزوجة فلا يسهط الصداق عن زوجها
ويبقى النظر في قتل المرأة زوجها هل تعامل بنقيض مقصودها ولا يتكفل صداقها أو يتكفل
والظاهر أنه لا يتكفل لها بذلك لاتهامها ثلاثا يكون ذريعة لقتل النساء أزواجهن اه عدوى
(قوله وأما موت واحد في التفويض قبل الدخول) أي وأما إذا مات واحد بعد الفرض فهو كنكاح
التسمية فقول الشارح وهذا في نكاح التسمية أي في النكاح الذي حصلت فيه تسمية سواء كان
حين العقد أو بعده (قوله وإقامة حنة) أي عند الزوج وظاهره ولو كان الزوج عبدا أو قاتل بعض أشياخ عجم
يذنب أن يعتبر في العبد إقامة نصف سنة ولا وجه له أن ليس لهذا شبه بالحدود أصلا بل فيه تشديد
فأمله اه بن (قوله في خلو الاهتداء) من الهدم والسكون لأن كل واحد من الزوجين سكن
للاخر وإطمأن إليه وخلوة الاهتداء هي المروفة عندهم بارخاء السطور كان هناك إرخاء سطور أو
غلق باب أو غيره وحاصله أن الزوج إذا اختل بزوجته خلوة اهتداء أي خلا بينه وبينها ثم طلقها
وتنازعا في السيس فقال الزوج أصبتها وقالت هي بل أصابني فانها تصدق في ذلك يمين كانت بكرا أو
ثيبا كان الزوج صالحا أم لا (قوله فإن نكحت حلف الزوج) أي وإن حلفت أخذت الصداق كاملا
(قوله وإن نكح غرم الجميع) أي لأن الخلوة بمنزلة شاهد ونكوله بمنزلة شاهد آخر (قوله حلف
لرد دعواها) فإن نكح غرم الجميع الصداق وليس له تخلفها إذا بلغت (قوله فإن حلفت أخذته)
فلو ماتت قبل البلوغ ورث عنها وحلف وارثها ما كانت تخلفه كما جزم به خش وهو الموافق
لقول المصنف في الشهادات كورثته قبله فتظير عقب في ذلك قصور انظر بن (قوله وإن بمانع
شرعي) بمالعة في تصديقها في دعوى الوطء عند حصول خلوة الاهتداء دفعا لنوم عدم تصديقها
في تلك الحالة لأن الشأن أن الرجل لا يقربها في تلك الحالة وإن كان عنده اشتياق جلي إليها ولذا
قيل أنها لا تصدق في تلك الحالة إلا إذا كان الزوج يلبق به ذلك (قوله وإن سفينة وأمة) لو قال
ولو سفينة وأمة لرد قول سحنون بعدم تصديقها كان أولى اه بن (قوله إذ للوضوع أنه قد وافقها)
أن قلت إذا وافقها الزوج على النفي فلا يخفى أن تصديقها لا يتوهم خلافه فلا حاجة للنص عليه قلت
صرح به لأجل البالغة التي هي قوله وإن سفينة وأمة (قوله وصدق الزائر منها) أي
للاخر يمين كما في ح وحاصل ما ذكره الشارح أنه أن كان هو الزائر فإنه يصدق هو في دعواه
عدم الوطء وإن كانت هي الزائرة صدقت في دعواها الوطء وأما أن كان زائرا وادعى الوطء
وكذبت أو كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذبها فإنه يجري فيه قول المصنف وإن أقر به فقط الخ

الوطء اثباتا أو نفيًا فإن زارته صدقت في وطئه ولا حجة بانكاره لأن المرف نشاطه في بيته وإن زارها صدق في نفيه ولا حجة بدعواها
الوطء لأن المرف عدم نشاطه في بيته وليس المراد أن الزائر منها يصدق مطلقا في الإلابة والنفي بل المراد ما علمت

فإن كانا زائرين صدق الزوج في نفيه كما يرشده التمليل (وإن أقر به) (الزوج فقط) (أخذ) (أقر في الخلوتين اهتداء وزيارة ولم تعلم بينهما خلوة (إن كانت) (الزوجة سفيهة) (٣٠٣) حرة أو أمانة أو صغيرة طيبة (وهل إن أدام الإقرار) بأنه وطئ تكون (الرشيدة

كذلك) (أى كالسفيهة
فيؤخذ بأقراره كذبه
أو سكنت لاحتمال انه وطئها
نائمة أو غيب عظمها بغيب
فإن لم يدمه بأن رجع عن
اقراره أخذ به أيضا إن
سكنت لأن كذبه فيعمل
برجوعه ويلزمه النصف
قطق ففى مفهومه تفصيل
فلا اعتراض عليه (أو) إنما
يؤخذ بأقراره (إن كذبت)
الرشيدة (نفسها) ورجعت
لموافقة بأنه وطئها قبل
رجوعه عن اقراره
(تأويلان) أما إن كذبت
نفسها بعد رجوعه عن
اقراره فليس لها إلا النصف
ولما نهى الكلام على شروط
الصداق شرع في الكلام
على الانكحة الفاسدة
لحلل فيه بفقد شرط وبدأ
من ذلك بالناسد لاقله
فقال (وفسد) (النكاح) (إن
نقص) (صدقه) (عن ربع
دينار) (شرعى) (أو) (عن
(ثلاثة دراهم) (فضة
(خالصة) (من الغش) وكذا
يشترط خلوص ربع
الدينار (أو) نقص عن
(قوم) (يوم العقد) (بهما)
أى بربع دينار أو ثلاثة
دراهم فإيهما ساواه صح
به ولو نقص عن الآخر

(قوله فإن كانا زائرين) أى لغيرهما واجتمعا في بيت ذلك الغير (قوله فإن كانا زائرين صدق الزوج في نفيه)
أى فإن ادعى الوطء وكذبه فجرى فيه قوله وإن أقر به فقط الخ بقى ما لو اختلاني بيت أو فلاة من الارض
ليس به أحد وليس أحدهما زائرا فتصدق المرأة في دعواها الوطء لأن الرجل ينشط فيه (قوله وإن
أقر به فقط) أى ثم طلقها أخذ بأقراره فيلزمه جميع الصداق (قوله إن كانت الزوجة سفيهة) أى سواء
أدام الإقرار بأنه وطئها أم لا بدليل ما بعده ولو قال إن كانت محجورة لكان أولى ليشمل الأمة
والصغيرة إلا أن يقال إنه أراد بالسفيهة مطاق المحجور عليها من باب عموم المجاز هذا وذكر أن
المصنف جرى فيما ذكره من مؤاخذته بأقراره إن كانت الزوجة سفيهة على ما نقله في التوضيح عن
ابن راشد وهو خلاف قول ابن عبد السلام في الصغيرة والأمة والسفيهة إن المشهور قبول قولها اه
قال بن قلت نقل أبو الحسن في أول إرخاء الستور عن الأخمى أنه عزأ قبول قولها لعبد الملك وأصبح
وعده لمطرف وقال فيه مانصه وهو أحسن إذا كانت خلوة بناء اه فما جرى عليه المؤلف يوافق
اختيار الأخمى (قوله وهل إن أدام الخ) أى وهل الرشيدة كذلك إذا استمر الزوج على اقراره سواء
كذبت نفسها أم لا أو يشترط تكذيب نفسها ورجوعها لموافقة والمسئلة على طرفين وواسطة فإن
رجع عن اقراره وكذبه أى وكانت تكذبه قبل رجوعه فلا يؤخذ بأقراره بحيث يلزمه جميع
الصداق باتفاق التأويلين وإن لم يرجع وكذبه أى استمرت على تكذيبه فهو محل التأويلين وإن
كذبت نفسها ورجعت لدعواه وهو مديم لأقراره فيؤخذ باتفاق التأويلين ونص المدونة وإن أقر
بالوطء وأكذبه فلها أخذه بجميع الصداق بأقراره اه أبو الحسن ظاهرها رجعت إلى قول الزرج
أو أقامت على قولها وقال سحنون ليس لها أخذ جميع الصداق حتى تصدقه فعمله عبد الحق عن بعض شيوخه
وابن رشد في المقدمات على الوفاق وغيرهما على الخلاف انظر بن إذا علمت هذا فقول المصنف
وهل إن أدام الإقرار بأنه وطئ تكون الرشيدة كذلك أى بناء على أن بين المدونة وكلام سحنون
خلافًا وقوله أو إن اكذبت نفسها أى على أن بينهما وفاقا وقوله تأويلان أى بالخلاف والوافق
(قوله فيؤخذ بأقراره) أى وحينئذ يلزمه جميع الصداق إذا طلقها (قوله كذبه أو سكنت) فيه أن
للموضوع أنه أقر به فقط وحينئذ فهمى أما مكذبة له أو ساكتة فالأولى أن يقول كذبت نفسها
ورجعت لموافقة أم لا (قوله فلا اعتراض عليه) أى بحيث يقال إن قوله وهل الرشيدة كذلك إن
أدام الإقرار يقتضى أنه إذا رجع عنه لا يكون كذلك مع أنه قد يكون كذلك إذا سكنت (قوله على
شروط الصداق) أى الأربعة وهو كونه طاهرا منتعما به مقدورا على تسليمه معلوما للشارع بقول
المصنف الصداق كالثمن (قوله بالفاسد لاقله) أى لنقصه عن أقله اعلم أن أقل الصداق على المشهور
ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة من الفضة أو ما يساوى أحدهما من العروض ولاحد لأكثره
ومقابل للمشهور ما نقل عن ابن وهب من إجازته بدرهم ونقل عنه أيضا أنه لاحد لاقله وإن النكاح
يجوز بالتدليل والكثير ثم إن من عادة المصنف أن يستغنى بالاضداد عن الشروط فكانه قال شرط
الصداق أن يكون ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عرضا يساوى ربع دينار أو ثلاثة دراهم فإن نقص
عن ذلك فسد لكن فسادا مقيدا إذا لم يدخل ولم يتمه (قوله خالصة من الغش) أى فلا تجزى
للفقوشة ولو راجت رواج الكاملة (قوله أو نقص عن مقوم) أى أو نقص عن عرض مقوم
(قوله فأيهما ساواه) أى فأى الأمرين ساوى المقوم صح (قوله أشار إلى أن في إطلاق الفساد عليه تسححا)

ولما كان كان الفساد يوم وجوب الفسخ قبل الدخول ولو أنه وصدق الثلث بعده كما في كل
فسد لصدقه أو أغلبه ولا شيء فيه إن طلق قبل الدخول مع أن فيه نصف المسمى أشار إلى أن في إطلاق الفساد عليه تسححا بقوله

(وَأَمَّا) أَيْ الناقص عما ذكر وجوبا (إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا) يَدْخُلُ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَتِمَّ فَلَا فسخ (فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ فُسخٌ) بِطَلَاقٍ
ووجب فيه نصف المسمى (أَوْ) أَيْ وَفَسَدَ أَنْ تَزَوَّجَهَا (بِمَا لَا يَمْلِكُ) شَرعاً (كخمر) وخنزير ولو كانت الزوجة كناية
أوبما لا يباع لكان اشمل (وحر) ويفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ولو قال (٣٠٣)

لشموله جلد الاضحية
وجلد اللينة للدبوغ
(أَوْ) وقع العقد
(بإيقاطه) أى على شرط
انقاطه أى الصداق
يفسخ قبل وفيه جده
صداق للمثل (أَوْ)
تزوجها بما لا يتحول
(كقصاص) وجب
له عليها أو على غيرها
يفسخ قبل ويثبت
بعد بصداق للمثل
ويقطع القصاص
ويرجع للدية (و) بما فيه
غرر نحو (أبقي) أو جنين
أو ثمرة لم يبد صلاحها
على التيقية (أَوْ) على
(دار فلان) مثلاً بان
يشتريها بماله ويعطها
صداقاً لأنت فلاناً
قد لا يبيع داره (أَوْ)
ممسرتها أى الدار لا
يقيد دار فلان بأن يتولى
مسرة دار مثلاً تشتريها
الزوجة وتدفع ثمنها أو
تبيعها وجعل صداقها
مسرتها لها وجعل الفساد
قبل البيع وأما بعده
فالنكاح صحيح جائز لأن
مسرتها فيها حق ترتب
له عليها أخذهما (أَوْ)

أى والراد تعرض للفساد ان لم يتم (قوله وأتمه إن دخل) أى ان غفل عنه حتى دخل وقوله وأتمه
أى أتمه ربع دينار أو ثلاثة دارهم أو ما قيمته ذلك لصحة النكاح ولا يلزمه صداق المثل على القاعدة
(قوله وإلا يدخل) أى بان عثر عليه قبل الدخول (قوله وجب فيه نصف المسمى) أى لما مر من أن
كل نكاح فسد لعقده أو لصداقه وفسخ قبل البناء فلا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتراضعين
والتلاعنين (قوله ويفسخ قبل الدخول) أى ولا شيء لها (قوله ويثبت بعده بصداق المثل) أى حتى
في الزوجة الكتابية التي تزوجها بالحر أو الخنزير ولو كانت قد قبضت ذلك واستهلكته عند ابن القاسم
وقال أشهب لما ربع دينار اللخمى وهو أحسن لأن حقها في الصداق سقط بقبضها لأنها تستحل ويحق
حق الله اه عدوى (قوله لشموله جلد الاضحية) أى بخلاف قوله أوبما لا يملك فإنه لا يشمل ما ذكر
لأن جلد الاضحية وجلد اللينة بعد دبه يملك وإن كان لا يباع (قوله كقصاص) أى كعدم قصاص
لأن صورة المسئلة ان امرأة قتلت أبا رجل واستحق ذلك الرجل دمها فاتفق معها على أن يتزوجها
ويجعل صداقها عدم قتلها فإنه لا يجوز وكذا إذا كان أخوها قد قتل أباً ذلك الرجل واستحق دمه
(تنبيه) أدخلت الكف ما أشبه القصاص مما هو غير منقول كتزوجه بقراءته لها شيئاً من القرآن
كسورة يس مثلاً ويجعل ذلك صداقاً وأما لو تزوجها على تطهير القرآن أو شيء منه فيسأى أن فيه
قولين وكتزوجه بعتقه أمة على ان يجعل عتقها صداقها وأورد من انه عليه الصلاة والسلام تزوج
صفية وجعل عتقها صداقها فهو من خصوصياته أو انه لم يصحبه عمل أهل المدينة (قوله ويسقط
القصاص) أى بمجرد الزوج سواء فسخ النكاح قبل الدخول أو ثبت بالدخول (قوله ويرجع للدية)
أى للدية العمد سواء فسخ النكاح قبل الدخول أو دخل وله العفو مجاناً وليس له الرجوع للقصاص
(قوله على التيقية) أى وأما على الجذ فيجوز بشرطه الآتى (قوله أو على دار فلان) أى كأن يتزوجها
على ان يشتري لها دار فلان بماله ويعملها لها صداقاً وقوله أو ممسرتها أى بان يتزوجها على ان يشتري
لها دار فلان بماله ويعمل ممسرتها فيها صداقاً لها وإنما منع النكاح بما ذكر لكثرة الضرر لأنه لا يدري
هل يبيعها ربها أم لا وهل يباع في يوم مثلاً أو يومين (قوله ومحل الفساد) أى في صورة السمسرة الثانية
وقوله قبل البيع أى إذا تزوجها بالسمسرة قبل البيع وقوله وأما بعده أى وإذا تزوجها بالسمسرة
بعده (قوله بعضه أجل لأجل مجهول) أى وبعضه الآخر حال أو أجل لأجل معلوم ومحل الفساد
إذا أجل بعضه بأجل مجهول كوت أو فراق مالم يحكم بصحته كما يرى ذلك كالحنفى وإلا كان صحيحاً
(قوله أو بعضه لأجل) قال المتيطى المشهور من مذهب مالك واصحابه وبه العمل أنه إذا أجل الصداق
كلأ أو بعضاً بأجل ولم يعين قدره فإنه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل اه عدوى
(قوله ولم يقيد لأجل) أى ولم يعين قدره بان قال تزوجها بعشرة كلها أو خمسة منها مؤجلة بأجل وترك
تعين قدره قصداً أما إذا كان ترك تعيين قدر الاجل لئسان أو غفلة فالنكاح صحيح ويضرب له من
الاجل بحسب عرف البلد في الكوالى قياماً على بيع الخيار إذا لم يضرب للخيار أجل فإنه يضرب له
أجل الخيار في تلك السبعة المبيعة على خيار والبيع جائز وقد نقله المواقى عن ابن الجراح وابن رشد

على صداق (بمنه) أجل (لأجل مجهول) كوت أو فراق فيفسخ قبل البناء باتفاق ولو رضيت باسقاط المجهول أو رضى
بتمجيله على المذهب ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل كما يأتي في مبحث الشفار (أو) أجل كله أو حصة لأجل
(لم يقيد لأجل)

يقيد الاجل بأنه إذا لم يذكر أجل بان تزوجها بمائة وأطلق له يصح ويحمل على الحلول (أو) قيد الاجل و (زاد على خمسين سنة) كفى على الدخول في خمسين سنة بان حصل تمامها لأن للنصوص ان التأجيل بالخمسين مفسد ولولم يزد عليها لأنه مظنة الاسقاط (أو) وقع الصداق (بميتين) عقار أو غيره (بيد) جدا عن بلد المقعد (كخراسان) بلد بارض المعجم في أقصى الشرق (من الأندلس) بأقصى الغرب (وجاز) معين غائب على مسافة متوسطة (كصغر من المدينة) النورة عقار أو غيره وحمل الجواز والصحة ذاتها (لا بشرط الدخول قبله) أي قبل قبضه فان شرط الدخول قبل القبض فسد ولو إسقط الشرط وهذا في غير العقار واما في العقار فيصح (إلا القريب جدا) كالومين فيجوز معه اشتراط الدخول قبل القبض وهذا كله فيما إذا وقع على رؤية سابقة أو وصفت وإلا فلا خلاف في فساده ولما بالدخول صدق المثل (وضمته)

وغيرها اه بن (قوله كفى شئت الخ) ليس هذا مراد المؤلف إنما مراده أنه ترك تعيين قدر الاجل مثل ما قلنا كافي التوضيح وابن عرفة وغيرهما وأما متى شئت فيجوز ان كان مليا كما هو قول ابن القاسم والقول بعدم الجواز قول ابن الماجشون وأصنف فاذا قال لها اتزوجك بشرة متى شئت خذها كان مثل اتزوجك بشرة أدفعها لك عند الميسرة فيجوز عند ابن القاسم ان كان مليا ويمنع عند ابن الماجشون وأصنف (قوله انه يصح ويحمل على الحلول) نحوه في المدونة وغيرها وقال أبو الحسن الصغير إذا انفق هذا في زماننا فالنكاح فاسد لأن العرف جرى بانه لا بد في النكاح من الكلى فيكون الزوجان قد دخلا على الكلى ولم يضربا له أجلا اه بن (قوله أوزاد على خمسين سنة) هذا ظاهر إذا أجل الصداق كله أو عجل منه أقل من ربع دينار أما إذا عجل منه أكثر من ربع دينار وأجل الباقي إلى الخمسين فالذي يؤخذ من تعاليمهم الفساد هنا بانه مظنة اسقاط الصداق ان هذا صحيح اه بن (قوله ان التأجيل بالخمسين مفسد) ظاهره ولو كانا صغيرين يلفها عمرهما فان قص الأجل عن الخمسين لم يفسد النكاح وظاهره ولو كان القص يسيرا جدا طعنا في السن جدا اه تقرير شيخنا عدوى (قوله لأنه مظنة الاسقاط) أي لأنها لا يعيشان إلى ذلك غالبا لاسيما إذا كانا مسنين اه خش (قوله أو وقع الصداق بميتين) الاولى أو وقع النكاح صدق معين أي بالوصف أو برؤية سابقة على المقدو أو لى إذا كان ذلك الغائب لم يروم بوصف وإنما فسخ النكاح لاغر إذا لا يدري هل يستمر بآيا حتى يقبضه أو يهلك قبل قبضه اه وهو الغالب (قوله من الأندلس) فتحين أو ضميتين (قوله وجاز بميتين) أي جاز النكاح بصدق معين غائب على مسافة متوسطة أي لأنه بمظنة السلامة وقوله عقارا أو غيره لكن الضمان في غير العقار من الزوج وفي العقار من الزوجة كالبيع (قوله وأما في العقار فيصح) أي إذا إسقط الشرط قوله كالومين) أي والثلاثة والأربعة والخمسة كأقل بعضهم فان أصبغ قال بها اه عدوى (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من الجواز في المتوسطة إذا لم يشترط الدخول قبل قبضه وفي القرية جذام طقا ولو شرط الدخول محله إذا كان الصداق معينا برؤية سابقة أو بوصف وإلا كان فاسدا فالفصل المذكور في المتوسط والقريب واما البعيد جدا فالفساد فيه مطلق كما تقدم خلافا لما في خش عن الجزى من تقييده بالوصف أو رؤية يتغير بعدها انظر بن (قوله وضمته) أي ضمنت الزوجة الصداق الذي يحل عليه (قوله في هذه الانكحة الفاسدة) أي التي فيها الفساد لأجل الصداق كالنكاح لأجل مجهول وكالنكاح بالآبق والبعير الشارد وبأقل من ربع دينار وظاهر الشارح أنها لا تضمن الصداق بالقبض في النكاح الفاسد لمقدمه وليس كذلك فقد قال عجب قول المصنف وضمته بالقبض هذا إذا كان الفساد لصداقه دخل أو لم يدخل أو كان فاسدا لمقدمه وكان فيه صداق المثل كنكاح المحلل أو كان الواجب فيه المسمى وحصل الضمان قبل ان تدخل كما إذا قبضت الصداق قبل الدخول وهلك يدها فضمانه منها واما لو كان فاسدا لمقدمه ودخل كان ضمانها للصداق بمجرد المقعد كالصحيح سواء قبضته أو كان بيد الزوج وقال الأمامي كلام المصنف في الفاسد مطلقا حيث قال وضمته أي ضمنت الصداق الذي يحل عليه في النكاح الفاسد كان فاسدا لمقدمه أو لصداقه اه قال شيخنا العدوى وهو الراجح (قوله ان فات) ليس القوات شرط في الضمان كما يتبادر من عبارته بل القبض كاف في الضمان فقوله ان فات شرط في مقدر أي وترد قيمته ان فات فان لم يفت رده للزوج واخذت صداق مثلها ان دخل - واه رده أو ردت قيمته كذا بحث طفى وقد يقال قوله ان فات شرط في الضمان بالفعل والذي

فأبى فتدفع قيمته للزوج وترجع عليه بصدق مثلها ان دخل (أو) وقع الصداق (مقصوب علماء) معاقب العقد وفسخ قبل البناء وثبت بعده بصدق المثل (لا) ان علمه (أحدهما) دون الآخر فلا يفسخ وترجع عليه بقيمة (٣٠٥) المقوم ومثل المثل (أو) وقع

(اجتماعه مع بيع) أو قراض أو شركة أو جمالة أو صرف أو مساقاة في عقدة واحدة فيفسخ لتنافي الأحكام لذمجنى النكاح على الكارمة وما بعده على الشاحة وسوله سمي للنكاح وما معه ما يخصه أولا وثبت بعده بصدق المثل وصوره المصنف بقوله (كدار دفعها) لها على ان يأخذ منها مائة (أو) دفعها (أبوها) للزوج أو هي له على ان يدفع من ماله لها مائة في نظير الصداق ونمن الدار (وجاز) البيع (من) الأب (أو) منها أو من الزوج فلا مفهوم للأب (في) نكاح (التفويض) كأن يقول بعتك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا وكأن يقول الزوج بعتك داري بمائة وتزوجت ابنتك تفويضا (و) جاز (جميع) امرأتين (أو) أكثر في عقد واحد (سمي) لهما (أو) لمن أي لكل واحدة مهور على حدة تساوت التسمية أو اختفت (أو) سمي (لأحدهما) ونكح الأخرى تفويضا أي أولم يسم بل نكحهما تفويضا (وهل) هل

لا يشترط فيه الفوات الضمان بالقوة فلا اعتراض (قوله فأبى) أي من حوالة السوق كغيره في بدنه (قوله أو وقع الصداق بمقصوب) الأولي أو وقع النكاح بصدق مقصوب (قوله علماء) انما يعتبر علمهما اذا كانا رشدين والا فالمعتبر علم واحد وعلم الجيرة كالعدم وكذا علم الجيرة عدوى (قوله وترجع عليه بقيمة المقوم ومثل المثل الخ) وانما لم ترجع عليه بصدق المثل لدخولها على انموس حيث لم يعلم ودخوله على ذلك حيث علم دونها ومن العلوم ان قيمة المقوم ومثل المثل يقرمان مقامه (قوله أو وقع باجماعه مع بيع) أي أو وقع النكاح ملتبسا باجماعه مع بيع ما علم ان المشهور في هذه المسئلة ان النكاح فاسد بصدقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق المثل كما قال الشارح وإذا ثبت النكاح بالدخول ثبت ما معه من البيع بقيمة المبيع وان لم يحصل فيه مفوت كذا قال عبق وظاهره مطلقا أي سواء كان النكاح هو الجمل أولا وليس كذلك ابن عرفة وعلى المشهور من منع اجتماعه مع البيع قل لا يخفى فوات النكاح ان كان هو الجمل ففوت الساعة ولو كانت قائمة وفوتها وهي الجمل ليس فوتها لأنه مقصود في نفسه اه وتقل ابو الحسن كلام اللخمي واتصر عليه (قوله على ان يأخذ منها مائة) أي قبض الدار بصدق وبعضها مبيع (قوله مائة في نظير الصداق ونمن الدار) أي قبض المائة ممن للمبيع وبعضها صدق (قوله كأن يقول بعتك الخ) هذا التصور للشيخ سالم ومثله لابن رشد في البيان وصور المسئلة تبعاً للتوضيح بان قل الأب زوجتك ابنتي لك وهذه الدار قل طفي وهذا أي اجتماع العتية والنكاح تفويضا هو الذي عناه المصنف وأما تصوير الشيخ سالم ومن تبعه باجماع البيع والنكاح تفويضا فيحتاج لقول في جوازها لأنها أشد مما في السماع للتصريح فيها بالبيع بخلاف ما في ثبانه تلفظ بالعتية واعتراضه ساقط لما علمت ان ماضور به الشيخ سالم صرح به ابن رشد في البيان انظرين (قوله أي أولم يسم) لواحدة منهما بل نكحهما تفويضا وترك المؤلف هذا الأخير لأجل ما رتبته من الخلاف الآتي فانه لا يجري في هذه الصورة ولولا لقال سمي لهما أولا ويكون كلام المصنف حينئذ شاملا للصور الثلاث اه خشي (قوله وهل وان شرط الخ) أي وهل يجوز جمعهما في عقد مطلقا أي - واه سمي لكل منهما صدق المثل أو دونه أو سمي لواحدة صدق المثل أو دونه ونكح الأخرى تفويضا أو سمي لواحدة صدق المثل وسمي للأخرى دونه أولم يسم لواحدة ونكحهما تفويضا وان شرط تزوج الأخرى أي هذا إذا لم يشترط ذلك بل وان اشترطه وقوله أو ان سمي الخ أي وإنما يجوز جمعهما عند شرطه تزوج احدهما على الأخرى إذا سمي صدق المثل لكل منهما ولو حكما أو احدهما ونكح الأخرى تفويضا والخاص ان محل الخلاف مقيد بقيد ان يشترط تزوج احدهما على الأخرى وان يفرض لكل أو لبعض أقل من صدق المثل وحينئذ فمحل الخلاف ثلاث صور ما إذا سمي لكل أقل من صدق المثل أو سمي لاحدهما صدق المثل والأخرى دونه أو سمي لاحدهما دونه ونكح الأخرى تفويضا والحال انه في الثلاث صور شرط تزوج احدهما على الأخرى أما ان لم يشترط فالجواز باتفاق في الصور الثلاث كما انه لو شرط تزوج احدهما على الأخرى ولكن سمي لكل صدق المثل أو سمي لواحدة ونكح الأخرى تفويضا أو لم يسم لواحدة أصلا بل نكحهما تفويضا فالجواز باتفاق وأولى إذا لم يشترط تزوج احدهما على الأخرى في هذه الثلاثة قال عجب

٣٩ - دوق - ثاني جواز الجمع المذكور (وان شرط) في نكاح احدهما (الأخرى) إذا سمي لكل منهما دون صدق المثل أو لاحدهما دونه والثانية صدق مثلها أو تفويضا (أو) انما يجوز مع الشرط (إن سمي صدق المثل) حيث حصل التسمية في جانب

أو جانبيين (قولان) في الصور الثلاث فمحلها إذا شرط تزوج الأخرى كما أشرنا له خلافا لظاهر المصنف وأما إذا لم يسم أصلا أو صي
 لصل صدق مثلها أو لواحدة صدق مثلها والثانية تفويضا فالجواز اتفاقا في هذه الثلاثة شرط تزوج الأخرى أولا كأن لم يشترط
 في الثلاثة الأول (ولا يجب) الامام وقيل ابن القاسم (جمعهما) في صدق واحد إذا لم يعلم ما يخص كل واحدة منه (والأكثر) من
 الشيوخ (على التأويل) أي تأويل لا يجنب في المدونة (بالمع والفسخ قبله) أي البناء (وصداق المثل بعدل) على التأويل (الكرامة)
 كما هو تأويل الأقل لأنه كجمع (٣٠٦) رجل واحد سلتيه في يعة فلا يفسخ ويفض المسمى على صدق مثلها وأفاد صانع

المصنف ترجيح الأول
 ولا جرى على عادته في
 ذكر التأويلين (وتضمن)
 مطوف على قصص عن
 ربيع دينار أي وفقد
 النكاح إن تضمن (اثباته
 رفضه كدفع العبد) انتهى
 زوجه سيده امرأة حرة
 أمانة (في صدقه) بأن
 يملكه قس الصدق أو
 يسمي لها شيئا يدفع البديهة
 لأن ثبوت ملكها الزوجا
 هو جف فسخ نكاحها يلزم
 رقبه على تقدير ثبوته
 ويفسخ قبل (وبعد
 البناء غامكة) لأنه فاسد
 لعدم فيه المسمى بالدخول
 ويفسخ أيضا (أو) إن
 عقد (بدار ضمنية) في
 ذمة الزوج ولم يصبها
 ففسخ قبل ويثبت بعده
 بمهر المثل فإن وصفها وهي
 في ملكه وصفها ما وعين
 موضعها جاز كالمو عينا
 (أو) عقد (بألف) من
 الدراهم مثلا (و) شرط
 عليه (إن كانت له زوجة
 فألفان) ففسخ قبل للشك

ولو قال المصنف عقب قوله أو لاحداهما إن لم يشترط تزوج الأخرى والا فهل يجوز مطلقا أو لا إن
 يسمى ولو حكما صدق المثل قولان لأفاد المراد بلا كافة اه ومراده بالتسمية حكما أن يتزوجها
 تفويضا لأنه لما كان الواجب فيه صدق المثل صار في حكم تسميته (قوله أو جانبيين) أي ولو حكما كما
 لو نكحها تفويضا (قوله قولان) صوابه تردد لانهما للتأخيرين الأول لابن سعدون والثاني لغيره
 كالابن عبد السلام والتوضيح وظاهر ابن عرفة عزوه لآخر اه بن (قوله وأما إذا لم يسم أصلا)
 أي بل نكحها تفويضا (قوله ولا يجب الامام) كذا في خش وقوله وقيل الخ أي وهو ما في المواق
 والشيخ سالم وهو الصواب (قوله جمعهما في صدق واحد) أي وما مر جمعهما في عقد واحد وسمى
 لكل واحدة صدقا أو صي لاحداهما أولم يسم لهما فهذه المسئلة فتاوية للأولى (قوله والاكثر على
 التأويل بالمع) أي لأنه كجمع رجلين سلتيهما في البيع وهذا التأويل هو المتعمد اه عدوى
 (قوله فلا يفسخ) أي النكاح على تأويل الأقل لا قبل البناء ولا بعده (قوله ويفض الخ) وذلك بأن ينسب
 صدق مثل كل واحدة لجمع الصدقين وبذلك النسبة تأخذ كل واحدة من هذا الصدق المسمى
 فلو كان صدق مثل احدهما عشرة وصدق مثل الأخرى عشرين فالجمع ثلاثون فالمسمى على
 الثلث والثلثين (قوله أو تضمن اثباته) أي النكاح (قوله ويفسخ قبل) أي قبل البناء ولا شيء لها
 (قوله ويفسخ أيضا) أي بعد البناء وقوله أيضا أي كما يفسخ قبله (قوله وهي في ملكه) الأوضح أن يقول
 فإن وصفها وصفا شافيا وعين موضعها وهي في ملكه جاز وأما لو وصفها وعين موضعها وهي
 في ملك غيره فالنكاح ويفسخ قبله ولا شيء لها ويثبت بعده بمهر المثل (قوله كما لو عينها) أي بأن قال
 أتزوجك بهذه الدار أو الدار القلانية (قوله وشرط عليه) أي حين العقد (قوله إن كانت له
 زوجة) أي في عصمته غيرها وقوله فالفان أي كان صداقها ألفين (قوله حال العقد) إذا
 تدرى حال العقد هل في عصمته زوجة فيكون الصدق ألفين أو ليس في عصمته زوجة فالصدق
 ألف (قوله فأثر) أي ذلك الشك (قوله متعلق بالمستقبل) أي من حيث الملق عليه فانه أمر يحصل
 في المستقبل والأصل عدمه فالقرار فيه أخف من الواقع في الحال والحاصل أنها في الثانية عالمة بأن
 الصدق ألف فهي داخلة عليه فقط والزائد ما عاق على أمر معدوم في الحال والأصل عدم وجوده
 في المستقبل بخلاف الأولى فانها لا تدرى ما دخلت عليه إذا تدرى هل يجب لها بالعقد ألف أو
 ألفان وبعبارة أبي الحسن لأنها في المسئلة الأولى لا تدرى ما صداقها أعنده امرأة فلها ألفان أو ليست
 عنده فلها ألف والأخرى ليس فيها غرر إنما هو شرط لها إن فعل فعلا زادها ألفا في صداقها اه بن
 (قوله أي هذا الشرط) أي اشتراط هذا الشرط بمعنى المشروط (قوله ولا يلزمه ألف الخ)

في قدر الصدق حال العقد فأثر خلا في الصدق ويثبت بعده بصدق المثل (بخلاف) تزوجها (بألف) (نزع)
 على أن لا يخرجها من بلدها ولا يتزوج عايبا (أو أن أخرجهما من بلدها) أو بيتا بها (وتزوج) أو تسمى (عليها فألفان) فصحيح
 إذ لا شك في قدره حال العقد والشك في الزائد متعلق بالمستقبل (ولا يلزم) الزوج (الشرط) أي المشروط وهو عدم
 الزوج والإخراج وإنما يستحب الوفاء به إن وقع (وكسرة) أي هذا الشرط لما فيه من التحجير عليه كما يحسره عدم الوفاء
 به فالشرط بكسر ايماءه فإن وقع استحب الوفاء به وكسر عدمه (ولا) يلزمه (الألف الثانية) إن خالف (بأن أخرجهما أو تزوج

وشبه في الكراهة وعدم الازوم قوله (كان) قال لمن هي في عصمته حين قالت له أخاف أن تخرجني أن (آخر جئت) من بيت أهلك أو من بلدك (فلك) على (ألف أو أسقطت) الزوجة عنه (ألفاً قبل العقد) من ألفين مثلاً (٣٠٧) مما جاءها (على ذلك) أي على

أن لا يخرجها أولاً بتزوج عابها فخالف فلا يلزمه ما أسقطته عنه لأن العبرة بما وقع عليه العقد (إلا أن) أسقطت عنه (سما) أي شيئاً من الصداق (تقرر) بالعقد كآلف من ألفين (بعد العقد) على أن لا يخرجها أولاً بتزوج عابها (فخالف) فيلزمه ما أسقطته عنه لأنها أسقطت شيئاً تقرر لها في نظير شيء لم يتم وبعد متعاقب بتسقط وهذا الإسقاط مقيد بما إذا كان (بلايين منه) فان كان يمين أي تعليق على عتق أو طلاق أو على أن أمرها يدها فيلزمه اليمين أن خالف دون الألف للابحتم عليه عقوبتان وأما الإسقاط مع اليمين بالله بان حلف لها بالله على أن لا يخرجها فخالف فلا إسقاط بلا يمين فيلزمه الألف أن خالف ويكفر عن يمين بسهولة كفارتها (أو) كان نكاح شفار (كزوجي أختك) مثلاً (بما) على أن أزواجك أخيراً بمائة وهو وجه الشفار (ويصنع

فرع) لو اشترطت المرأة على الرجل في حين العقد الخروج لتحيط كالبلانة أو لتولد كالداية فانه لا يلزمه ذلك الشرط (قوله) وشبه في الكراهة وعدم الازوم الخ) فيه نظر لأن هذا ليس شرطاً في العقد وإنما هو تطوع بعد العقد كما بينه ولا كراهة فيه فالتشبيه في عدم الازوم فقط اهـ بن (قوله قبل العقد) لو حذفه ليقع الاستثناء من العموم كان أولى والاستثناء مما تضمنه التشبيه من عدم الرجوع خلافاً لحش في قوله أن الاستثناء من عدم الازوم لانه لا لزوم له فيقبل الاستثناء ولا يابى بعده اهـ بن (قوله) لا يلزمه ما أسقطته عنه (أي لا ترجع عليه شيء من الألف التي أسقطها عنه) (قوله) لا أن تسقط ما تقرر بعد العقد فخالف فيلزمه ما أسقطته عنه (أي) حينئذ يرجع عليه به وقيد ابن عبد السلام رجوعها عليه بما إذا خلف عن قرب وأما إذا خالف عن بعد كالستين فلا رجوع لها عليه كمن اعطته مالا على أن لا يطاقتها أو على أن يطلق ضررتها فعمل ثم حصل موجب الخلاف بأن طلق المرأة أو أعاد الضرة لعصمته فان كان عن قرب رجعت عليه بما دفعت له وإن حصل بعد طول فلا رجوع لها ولكن سأل مشترى الإقالة فقال إنما تريد البيع لغيري لأنني اشتريت برخصي فقال متى بنتها لغيرك فهي لك باليمن الأول فان باع لغير المقليل قرب الإقالة فللمقليل شرطه وإن باع بعد طول فالبيع لغير المقليل نافذ ولا قيام للمقليل بشرطه والطول ستان لكن ما ذكره ابن عبد السلام من التقييد في مسئلة المصنف بالقرب اعترضه ح في التزاماته بأن التخصي نص على أنها ترجع عليه مطلقاً سواء خالف عن قرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والنيطية وابن محرز وابن فتحون وغيرهم كذا في بن ونحوه في شب واختاره شيخنا (قوله) وهذا الإسقاط مقيد بالخ) الأولى وعمل الرجوع عليه بما أسقطته إذا لم تتوقف مع إسقاطها يمين أدلو توفقت معه يمين فلا ترجع كما إذا قال بعد الإسقاط أن تزوجت فسرقي حرة أو فضررتك طالق أو فأمرك يدك (قوله) فان كان يمين (أي) صاحباً ليمين (قوله) على عتق (الأولى حذف على أي تعليق عتق أو طلاق أو أمرها يدها (قوله) للابحتم الخ) الظاهر في اللفظ هو أن الألف أسقطها عنه في مقابلة اليمين وقد وجدت فلذا لم ترجع بها اهـ بن (قوله) أو كان الخ) أشار الشارح إلى أن المعطوف بأو محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط من قوله أن نقص عن ربع دينار (قوله) كزوجي أختك مثلاً) أي أو بنتك أو أمتك فلا فرق بين من يجبرها على النكاح وغيرها (قوله) على أن أزواجك أختي) أي وأبنتي أو أمتي وقوله بمائة أي أو بأقل أو بأكثر فلا يشترط في وجه الشفار اتحاد المهر كفي مثال المصنف بل المدار فيه على مجرد التسمية (قوله) وهو وجه الشفار) الشفار في أصل الآفة رفع الكلب رجله عند البول ثم استعمل لفة فبأشبهه من رفع رجل المرأة عند الجماع ثم نقله الفقهاء واستعملوه في رفع المهر من العقد وإنما سمى القسم الأول وجهاً لأنه شفار من وجه دون وجه فمن حيث إنه سمى لكل منهما صداقاً فليس بشفار لعدم خلو العقد عن الصداق ومن حيث أنه شرط تزوج أحدهما بالآخرى فهو شفار فكان التسمية فيهما كلا تسمية فلذا سمى وجه الشفار وأما تسمية القسم الثاني صريحاً فهو واضح للخلو عن الصداق وقدم المصنف وجه الشفار اعتناءً بالرد على من أجازه كالإمام أحمد ومذهب الحنفية صحة نكاح الشفار مطلقاً (قوله) ويفسخ قبل البناء) أي بطلاق لأنه مختلف فيه كما علمت (قوله) بل على وجه المسكافاة) أي كالزوج وجه أخته وابنته فسكافاه

قبل البناء ويثبت بعده بالأكثر من السمي وصداق المثل وأفهم قوله على الخ) أنه لو لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المسكافاة من غير توقف أحدهما على الأخرى لجاز (وإن لم يسم) لواحدة منهما (فصريحه) ونفسه (النكاح) (فيه) أي في الصريح أبداً وفيه بعد البناء، صداق المثل هذا إذا كان صريحاً فيهما بل (وإن في واحدة) بأن سمى لواحدة

دون الأخرى وهو القسم الثالث من أقسام الشغار وهو المركب منهما فالمسمى لها تعطى حكم وجهه وغيرها تعطى حكم صريحه
(و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الأمة) المتزوجة (أبداً) أى قبل البناء وبعده لأنه من باب بيع الأجرة ويكون
الولد حراً بالشرط ولو لاؤم لسيد أمهم (٣٠٨) ولها بالدخول المسمى (ولها) أى الزوجة (في الوجه) من الشغار وان في واحدة

الآخر بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف نكاح أحدهما على نكاح الأخرى (قوله دون الأخرى)
أى كزوجى ابنتك بمائة على أن أزوجك ابنتى أو أمى بلا مهر (قوله فالمسمى لها تعطى حكم وجهه)
أى فيفسخ نكاحها قبل البناء ولا شيء لها ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصدائق المثل
(قوله تعطى حكم صريحه) أى فيفسخ نكاحها قبل البناء وبعده ولها بعد البناء صدائق المثل
(قوله وعلى حرية النخ) عطف على فيه على متعاقبة بمحذوف كما أشار لذلك الشارح في خياطة المتن وحاصله
أنه إذا تزوج أمة وشرط على سيدها أن أولادها كلهم أو بعضهم يكونون أحراراً فإن النكاح يفسخ
أبداً ولها بالدخول المسمى إذا حصل منها أولاد كانوا أحراراً بالشرط لتشوف الشارع للحرية
والولاء لسيد أمهم وأما الوطوع السيد بذلك بعد العقد فلا فسخ وبازم بتعقيم أيضاً (قوله لأنه من
باب بيع الأجنة) أى لأن هذا الصداق بعضه في مقابلة الأولاد وبعضه في مقابلة الاستمتاع بالزوجة
(قوله ويكون الولد حراً) أى أنه إذا حصل منها أولاد فأنهم يكونون أحراراً بالشرط لتشوف
الشارع للحرية مالم تستحق تلك الأمة لغير سيدها الذى زوجها لأن ذلك المستحق لم يدخل على
الشرط (قوله ولها بالدخول المسمى) أى لأن نكاحها هذا النكاح لفقده لا لصدائقه (قوله الأكثر من
المسمى وصدائق المثل) الظاهر كما قال بعضهم إن من لبيان المشروب بتبعض أى لها الأكثر الذى
هو أحدهما إلا أنها للفصله لا يقتضى أنها تأخذ أكثر منهما (قوله ولا ينظر) أى فى المسمى لما صاحب
الحلال (قوله بدليل قوله ولو زاد النخ) وجه الدلالة أنه لو أريد بالمسمى الحلال والحرام لم يكن صدائق
المثل أكثر منه إلا إذا كان زائداً على الجميع فلا يبالغ عليه (قوله ولو زاد النخ) هذه المبالغة بالنسبة
لمائة مائة حالة ومائة مؤجلة أجل مجهول والمعنى هذا إذا كان صدائق المثل الأكثر من المسمى زائداً
على المسمى الحلال فقط بل ولو كان زائداً على الجميع ورد بلو قول ابن القاسم بأن لها الأكثر
من صدائق المثل والمسمى الحلال ان لم يزد صدائق المثل على جميع الحلال والحرام فإن زاد صدائق المثل
عليها فليس لها إلا الجميع تأخذه حالاً لأنها رضىت بالمائة لأجل مجهول تأخذها حالة أحسن لها
(قوله لأنه أكثر من المسمى الحلال وهو المائة) أى المصاحبة للمائة المؤجلة بأجل مجهول (قوله لأن المسمى
الحلال) أى وهو المائة المصاحبة للمائة المؤجلة بأجل مجهول أكثر النخ (قوله وقدر بالتأجيل النخ)
قدر بالبناء للفعل ونائب الفاعل ضمير عائد على صدائق المثل وقوله بالتأجيل متعلق بقدر
والمعلوم صفة للتأجيل بمعنى المؤجل والمعنى وقدر صدائق المثل بالنظر للمؤجل المعلوم بالنظر
للحال لا بالنظر للمجهول ان وجد فى المسمى مؤجل بأجل معلوم لأجل ان يعلم الأكثر من المسمى
وصدائق المثل واستشكل هذا بأن صدائق المثل انما ينظر فيه لوصاف المرأة من مال وجمال وحسب
ونسب ولا ينظر فيه لحلول ولا تأجيل وأجيب بان النظر للحلول والتأجيل عند جهل الاوصاف
المذكورة وحينئذ فلا اشكال (قوله أى بالمؤجل) أى بالنظر للمؤجل المعلوم كما يقدر بالنظر
للحال ولا يقدر بالنظر للمجهول (قوله ويلقى المجهول) أى ما أجل بأجل مجهول (قوله وان
لم يكن فيه) أى فى المسمى مؤجل بأجل معلوم (قوله على أن فيه) أى فى المسمى صدائقا المسمى

(و) لها فى نكاحها على
(مائة وخمسة) مثلاً (أو) على
(مائة) حالة (ومائة) مؤجلة
أجل مجهول (لموت أو
فراق) مثلاً (الأكثر من)
المسمى (الحلال) وصدائق
المثل (ولا ينظر لما صاحب
الحلال من الحرج والمؤجل
بأجل مجهول بدليل قوله
(ولو) زائد) صدائق المثل
(على الجميع) أى للمعلوم
والمجهول بأن كان مائتين
وخمسين مثلاً فتأخذها
حالة فلو كان صدائق المثل
مائتين أو مائة وخمسين
أخذته لأنه أكثر من
المسمى الحلال وهو المائة
ولو كان صدائق المثل
تسعين أخذت مائة لأن
المسمى للحلال أكثر
من تسعين صدائق المثل
(وقدر) صدائق المثل
(بالتأجيل) أى بالمؤجل
(المعلوم ان كان) أى وجد
(فيمر) أى فى المسمى
مؤجل بأجل معلوم أى
يتم من المؤجل ما أجل
بأجل معلوم ويلقى المجهول
وان لم يكن فيه اعتبر الحال
والقى المجهول فإذا كان
صدائقا مائة
حالة ومائة مؤجلة بأجل

معلوم كسنة ومائة حالة بأجل مجهول يلغى ويقال ماصداق مثلها على ان فيه مائة
مؤجلة إلى سنة ومائة حالة فان قيل مائتان فقد استوى المسمى وصدائق المثل فتأخذ مائة حالة ومائة إلى سنة وان قيل مائة وخمسون أخذت
المسمى وهو المائتان مائة حالة ومائة إلى سنة وان قيل ثلثائة أخذت مائتين حاتين ومائة إلى سنة ولما قسم

أن لها في الوجه منها أومن أحدهما الأكثر من المسمى وصادق المثل وهو ظاهر المدونة وتناولها ابن لبابة على خلافه أشاره بقوله (وتؤولت أيضاً فبما إذا سمى لإحدهما) دون الأخرى (ودخل) الزوج (بالمسمى لها بصدق المثل) متعلق بتؤولت أي تؤولت على أن لها صادق المثل فالتاويلان أنهما في المركب أي في أحد فرديه على ظاهر كلامه مع أنهما فيه وفيها إذا سمى لهما معا فلو قال وتؤولت أيضاً إذا دخل بالمسمى لها بصدق المثل لشمها وهذا التأويل ضعيف والراجع (٣٠٩) الأول (د) اختلف (في منه) أي

النكاح (بمنافع) لدار أو عبد أو دابة بأن جعل صداقها منافع ماذكر مدة معلومة (وتعليمها قرآناً) محدوداً يحفظ أو نظر (واحتجاجها) بنفسه النكاح قبل ويثبت بعد بصدق المثل (ويرجع) الزوج عليها (بقية عمله) من خدمة أو غيرها (للفسخ) أي إلى فسخ الإجارة متى أطلع عليها قبل البناء أو بعده وهذا كره المصنف ضعيف والراجع إلى النكاح صحيح ماض قبل وبعد ما وقع عليه من المنافع ولا فسخ له ولا للإجازة وإن منع ابتداء (وكرهه) وعليه ففضيه بما وقع عليه من المنافع ظاهر (كالمغلاة فيه) أي في الصداق فتركه والمراد بها ما خرجت من عادة أمثالها إذ هي تختلف باختلاف الناس إذ المائة قد تكون كثيرة جداً بالنسبة لامرأة وقليلة جداً بالنسبة لآخرى (والأجل) في الصداق أي يكره

(قوله أن لها في الوجه) أي وجه الشغار (قوله وهو ظاهر المدونة) أي عند ابن أبي زيد (قوله وتؤولت أيضاً) أي كما تؤولت على ما سبق (قوله بالمسمى لها) أي وأما إذا دخل بغير المسمى لها فلم يصدق المثل اتفاقاً (قوله أنهما في المركب) أي وأما إذا سمى لهما معا فكل من دخل بها منهما لها الأكثر من المسمى وصادق المثل اتفاقاً هذا ظاهره (قوله أي في أحد فرديه) وهو ما إذا دخل بالمسمى لها فابن أبي زيد حملها على ظاهرها من لزوم الأكثر من المسمى وصادق المثل وابن لبابة حملها على لزوم صادق المثل (قوله مع أنها فيه) أي في المركب (قوله وفيها إذا سمى لهما معا) أي الذي هو وجه الشغار فإذا حصل منه دخول كان لها الأكثر من المسمى وصادق المثل على المشهور وقيل صادق المثل فقط (قوله بأن جعل صداقها منافع ماذكر مدة) أي كأن يقول اتزوجك بمنافع داري أو دابتي أو عبيدي سنة ويجعل تلك المنافع صداقها وكان يجعل صداقها خدمته لها في زرع أو في بناء دار أو في سفر الحج مثلاً (قوله وتعليمها قرآناً) أي وأما تزوجها بقرأة شيء من القرآن لم يجعل ثواب القرأة صداقها فهو فاسد اتفاقاً (قوله محدوداً) أي كربع القرآن أو سورة مثلاً وقوله يحفظ أي حالة كون التعليم ملتصقاً بحفظ أو بالنظر والمطالعة في المصحف (قوله أو غيرها) أي كالتعليم والركوب والسكنى والاستخدام (قوله للفسخ) أي من وقت أخذه في التعليم أو الخدمة إلى وقت الفسخ (قوله وما ذكره المصنف) أي من الفسخ ورجوع الزوج عليها بقية عمله ضعيف * والحاصل أن القول بالمنع قول مالك وهو المتمد وعليه فقال الأحمي أنه يفسخ النكاح قبل البناء ولا شيء له ما وثبت بعده بصدق المثل ويرجع الزوج عليها بقية عمله وقال ابن الحاجب أنه على القول بالمنع النكاح صحيح قبل البناء وبهذه وبمضي بما وقع به من المنافع للاختلاف فيه وهذا هو المشهور فكان على المصنف أن يحذف قوله ويرجع بقية عمله (قوله والراجع إلى النكاح صحيح) ماذكره الشارح من أن الراجع هو المنع مع الصحة مطلقاً هو الذي فسره المصنف في التوضيح قول ابن الحاجب وفي كون الصداق منافع كخدمته مدة معينة أو تعليمه قرآناً منعه مالك وكرهه ابن القاسم وإجازته أصبغ وإن وقع مضى على المشهور اه فقال هذا تفريع على ما نسبته لمالك من المنع وأما على الجواز والكره فلا يختلف في الامضاء وإنما يفتى على المشهور للاختلاف فيه (قوله بما وقع عليه) أي به أي مضيه ظاهر بما وقع به من المنافع لا بصدق المثل (قوله كالمغلاة فيه) تشبيه في القول الثاني فقط وهو الكراهة لا في جريبات الخلاف كما أشاره الشارح (قوله والمراد بها الخ) أي وليس المراد بها كثرة الصداق في نفسه وقوله إذ هي الخ علة لقوله والمراد الخ (قوله أي يكره تأجيله) أي تأجيل كله أو بعضه قاله شيخنا العدوي والملة تقتضي أن المكروه تأجيل كله تأمل (قوله يتدرع) بالتأجيل المعجمة أي يتوسل (تول بالهمزة) هذا فرض مثال وكذا قوله بالنسبة والمراد أنه إن كان يزوجه بقدر معلوم فزاد عليه زيادة لا تستقر والديسار أن في عشرين والأربعة في المائة يسير

تأجيله بأجل معلوم ولو إلى سنة ثلاثا يتدرع الناس إلى النكاح بغير صداق ويظهرون أن هناك صداقاً مؤجلاً ولهذا فلهذا السلف وقوله (تولان) راجع لما قبل السكاف (وإن أمره) أي أمر الزوج وكيفية أن يزوجه امرأة (بأنف) مثلاً سواء (عنيها) أي الزوجة بأن قال له زوجني فلانة بأنف (أو لا) بأن قال له زوجني امرأة بأنف (فزوجها بالعين) تعدياً ولم يعلم واحد من الزوجين قبل الدخول بالتمدي (فإن دخل) الزوج بها (فإن الزوج الف) وهي التي أمر الوكيل بها (وغير الوكيل) لأن تعدياً (أي ثبت تعدياً) (بإقراره) منه (أو بينة)

عاشت توكيل الزوج بالالف والنكاح ثابت (والا) ثبت التعدي حلف الزوج انه انما امر الوكيل بالف وبرى فيحالف الوكيل انه انما امره بالعين فان حلف ضاعت عليها الالف الثانية ويثبت النكاح بالالف والى هذا أشار بقوله (تحالف) هي اي الزوجة الوكيل (ان حلف الزوج) انه ما امره (٣١٠) الالف وأنه لم يسم بالالف الثانية الابد البناء بقوله تحلف هو ثلاثي مضف للام

متعد ومفعوله محذوف تقديره الوكيل كما قدرنا فان نكل الزوج لزمه الالف الثانية بمجرد نكوله فان حلف ونكل الوكيل لزمه الالف الثانية بمجرد نكوله ان كانت دعوى اتهام فان حقت عليه الدعوى حلفت والزمته الالف الثانية فان نكلت سقطت (وفي تحليف الزوج) اي الوكيل (ان نكل) الزوج (وعرغم) لها بنكوله (الالف الثانية) فان نكل غرم للزوج الالف الثانية التي كان غرمها للزوجة بنكوله وهو قول اصبح وعدم تحليفه وهو قول محمد (قولان) مبناها على ان النكاح هل هو كالاتفاق فلا يكون له تحليف او لا فله التحليف وأشار الى مفهوم قوله ان دخل بقوله (وان لم يدخل) الزوج (ورضى أحدهما) اي أحد الزوجين بماذله صاحبه (لزم الآخر) النكاح فان رضى الزوج بالالفين لزم الزوجة او

(قوله عاشت توكيل الزوج) أي وحضرت عقد الوكيل على الالفين فلتعدي لا يثبت بالنية الا اذا وجد الامران أما لو شاهدت توكيل الزوج فقط أو شاهدت العقد فقط أو لم يكن هناك بينة فالتعدي لا يثبت حينئذ الا بالاتفاق (قوله والا يثبت التعدي) أي والوضوح بحاله من أنه حصل دخول وان العقد وقع على الفين والوكيل يقول وكفى الزوج عني ان أزوجه بالدين وفلت كما أمرني والزوج يقول انما أمرته بالف فقط (قوله انما أمر الوكيل بالف) أي وانه لم يعلم بالالف الثانية الا بعد البناء زاد بعضهم وانه ماضى بذلك بعد ان علم به (قوله ان كانت دعوى اتهام) أي بان قلت الزوجة اتهمك في انك قد تعديت بزيادة الالف الثانية (قوله فان حقت عليه الدعوى) أي بان قلت له انما محققة وجازمة بانك تعديت بزيادة الالف الثانية (قوله حلفت) أي عند نكول الوكيل (قوله فان نكل) أي الوكيل (قوله وهو قول محمد) أي وهو المتمد كما قرره شيخنا المدعي (قوله على ان النكاح) أي نكول الزوج وقوله هل هو كالاتفاق أي كاتفاقه بانه وكله بالعين (قوله وان لم يدخل الزوج بها) أي ولم يعلم واحد منهما بالتعدي قبل العقد وانما علم به بعد العقد (قوله لزم الآخر) محل الزوم اذا كان الراضى منهما حرا رشيدا والافلا عبرة برضاه وحينئذ فاذام يحصل دخول فسخ النكاح بلاطلاق واما ان دخل فينبغي أن يكون لما في دخول السفية والعبد القدر الذي اذن به السيد وولى الزوج وهو الالف لا يزوج به الوكيل كذا في حاشية شيخنا وشب نقلا عن الدونة (قوله بطلاق) أي ولا شيء فيلان فسخا لاختلافهما في قدر الصداق وسيأتى أنهما اذا تنازعا قبل الدخول في قدره فانه يفسخ ولا شيء لها ومحل فسخ النكاح اذا لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر اذا قامت لكل منهما بينة وأما اذا لم يتم بينة لها أو لأحدهما فهو مذكره الصنف بقوله ولكل تحليف الآخر الخ (قوله وهو ظاهر كلامهم) أي لان التفصيل بين ثبوت تعديه وعدمه انما ذكره فيما اذا حصل دخول (قوله لا ان التزم) عطف على معنى ما مر أي فان لم يدخل لزم النكاح ان رضى أحدهما بما قال الآخر لان لم يرض أحدهما بقول الآخر والتزم الوكيل الالف الثانية وأبى الزوج فلا يلزمه النكاح وأما لو رضى الزوج بذلك فان النكاح يلزم ولو أبت المرأة وإنما لم يلزمه النكاح ولورضيت الزوجة لملة الوكيل على الزوج والحصول الضرر له بزيادة الفقه لان ثقة من صدقها كثير أكثر من ثقة من صدقها قليل (قوله ولكل تحليف الآخر) هذا مرتبط بمفهوم قوله ورضى أي وان لم يرض أحدهما بما ادعى الآخر والحال انه لم يحصل دخول ولم يتم لأحدهما بما ادعاه بينة أي لم يتم بينة له انه وكل بالف فقط ولا لما ان عقدها وقع بالدين او قامت بينة لها ولم يتم للزوج او قامت بينة للزوج دونها ففي هذه الصور الثلاث لكل واحد من الزوجين ان يحلف صاحبه على سبيل البذل كما بينه الشارح واما اذا قامت بينة لكل منهما فلا يمين عليها وليس الا نكاح كذا قال الشيخ سالم وقال غيره يحلفان معا لانه عند تعارض البينتين وتساوقهما لم يبق الا مجرد تداعيها فاحتج ليمينها وفيه انه لا تعارض بينهما أصلا فالحق ما قاله الشيخ سالم من أنه اذا رضى أحدهما بقول الآخر

رضيت هي بالالف لزمه وان لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر فسخ النكاح بطلاق فأمر وظاهر قوله لزم الآخر سواء ثبت تعدي الوكيل بينة او اقرار ام لا وهو ظاهر كلامهم لان الموضوع قبل البناء (لا إن التزم الوكيل الألف) الثانية وان الزوج فلا يلزمه النكاح ولو رضيت المرأة (ولكل) من الزوجين (تحالف الآخر) اذا لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول الآخر (فبا يمينه إقراره) وهو الحر المكلف الرشيد لا العبد والصبي والسفيه فالسلام للسيد والى ما هنا لمن يقل فالهمل لمن

أو أنها كناية عن حالة أى في حالة يفيد فيها إقراره وهي حالة الحر الخ ولو قال ان أفاد إقراره كان أمين وأخصر (إن لم تقسم لها صراحة) (بينة)
 بأن لم تقم له بينة أنه وكل بألف فقط ولأهلها ان عقدتها وقع على ألقين أو قامت البينة له دونها أو لها ودون في هذه الصور الثلاثة لأحد
 الزوجين تخلف صاحبه في الأولى لكل منهما تخلف صاحبه وفي الثانية وهي ما إذا قامت له بينة على أنه وكل على ألق هو لا يخلف
 وله تخلفها أنها مرضيت بألف فان نكحت لزمها النكاح بألف وان حلفت قبل لزومها ان ترضى بالألقين أو يفرق ينكحها بطلقة بائنة
 وفي الثالثة وهي ما إذا قامت لها بينة دونها لا تخلف ولها تخلفه أنه ما أمر إلا بألف فقط فان نكحت لزمها النكاح بالألقين وان حلفت قبل لها
 اما ان ترضى بالألف أو يفسخ النكاح بطلقة بائنة فقله ولكل تخلف الآخر أى مما ان لم تقم بينة لواحد منهما أو على البدل ان قامت
 لأحدهما إلا ان الصورة الأولى هي الآتية في قوله والافسكالاختلاف في الصداق (٣١١) أفادها ان اليمين عليها فيما أتى من

البدء باليمين (ولا تُرد)
 اليمين التي توجهت على
 أحدها بل يلزمه النكاح
 بما قال الآخر بمجرد
 نكوله (إن استهم) أما لو
 حقق كل الدعوى على
 صاحبه كأن قالت أعققت
 أنك امرت الوكيل
 بألقين أو قال أعققت
 أنك رضيت بألف ردت
 اليمين ولا يلزم الحكم
 بمجرد النكاح (ورجى)
 ابن يونس (بداءة حلف
 الزوج) على الزوجة
 (ما أمره) أى الوكيل
 (إلا بألف) معموله
 حاف وبيان لصفة بينة
 أى يخلف ما أمرت
 الوكيل إلا بألف (ثم)
 بعد حلفه ثبت (للزوجة
 الفسخ) أو الرضا بالألف
 (إن قامت) لها (بينة) على
 التزوج بألقين (ان نكح)

ولأمر ظاهر والا فسخ من غير يمين وهو ما في التوضيح وابن عرفة (قوله أو أنها كناية الخ) هذا
 الاحتمال أنسب بالظرفية بخلاف الاحتمال الأول فلا تظهر فيه الظرفية (قوله وهي حالة الحر الخ) أى
 المكلف الرشيد وحاله هي الحرية والرشد والتكليف وما ذكره الشارح من أن الراد بالحالة التي يفيد
 فيها الإقرار حالة الحر الخ تبع فيه البساطى وقبل الراد بالحالة التي يفيد فيها إقراره هو ان لا تقوم له بينة
 وان قوله ان لم تقم بينة زيادة بيان لقوله فيما يفيد إقراره وهذا هو الذى يفيد التوضيح (قوله لكل
 تخلف صاحبه) أى ويبدأ الزوج باليمين على المتمد خلافا لما رجحه ابن يونس من تبدئة الزوجة
 فتخلف ان العقد وقع بألقين فان رضى الزوج بذلك فلا كلام وان لم يرض بهما حلف ما أمر الوكيل
 إلا بألف واذا لم ترض المرأة بها ففسخ النكاح وسيأتى ذلك في كلام الشارح (قوله وهي ما إذا قامت لها
 بينة) أى على أن العقد عليها وقع بالألقين (قوله بطلقة بائنة) أى لأنها قبل الدخول (قوله ولا ترد ان
 اتهمه) فإذا توجهت اليمين للزوجة على الزوج انه ما أمر إلا بألف فنكح لزمه النكاح بألقين بمجرد نكوله
 ان كانت تنهه انه امر الوكيل بألقين أو توجهت اليمين للزوج على الزوجة انها مرضيت بألف
 فنكحت لزمها النكاح بألف بمجرد نكولها ان كان ينههما على الرضا بذلك كما مر (قوله أعققت أنك
 أمرت) أى أو علمت قبل العقد بألقين (قوله أنك رضيت) أى أو علمت قبل العقد بألف
 (قوله ردت اليمين) أى اذا نكح من توجهت عليه (قوله فيما إذا لم تقم بينة) أى وأما في قامت بينة لأحدهما فلا
 خلاف بينه وبين غيره في ان من قامت له البينة لا يمين عليه وإنما اليمين على صاحبه (قوله ونكولها
 كعاقبتهما) فكما يفسخ النكاح بعد حلفهما وعدم رضا الزوجة بالألف كذلك يفسخ اذا نكحوا ولم ترض
 بألف (قوله ويتوقف الفسخ على حكم) هذا هو قول ابن القاسم وهو المأخوذ من قول المصنف ثم
 للمرأة الفسخ ومقابلته لسحبون أن الفسخ يقع بمجرد اليمين كالامان وخلافها جار فيما اذا توجهت
 اليمين عليهما أو على أحدهما (بن (قوله ان الذى يبدأ هو الزوج) أى كما هو قول مالك
 وابن القاسم فاذا حلف ورضيت الزوجة بالألف فلا كلام وان لم ترض حلفت فان لم يرض الزوج
 بألقين ففسخ النكاح (قوله وإلا صح خلافه) أى وهو تبدئة الزوج باليمين وانه ليس كالاختلاف

الزوج لزمه النكاح بألقين هذا والمصنف معترض بأن قوله بداءة حلف الزوج يقتضى ان الزوجة تخلف أيضا مع يمينها وليس كذلك
 اذا لا يمين عليها عند قيام يمينها انفا من ابن يونس وغيره فكيف يعقل ترجيحه فلو صواب ان ترجيح ابن يونس فيما اذا لم تقم بينة
 لواحد منهما وهي الصورة الأولى من الصور الثلاثة المتقدمة المشار إليها بقوله (والا) تقم لها بينة كما لم تقم له بأن عدمت يمينها معا
 (فسكالاختلاف) أى فالحكم حينئذ حكم اختلاف الزوجين (في) قدر (الصداق) قبل البناء فاليمين على كل منهما وببدأ الزوجة
 باليمين عند ابن يونس فتخلف ان العقد بألقين ثم للزوج الرضا بذلك أو يخلف امره إلا بألف فان حلف ولم ترض المرأة بألف ففسخ
 النكاح ونكولها كعاقبتهما وقضى للعالم على الناكل ويتوقف الفسخ على حكم ثم للمتمدان الذى يبدأ هو الزوج خلافا لترجيح
 ابن يونس فلو قل المصنف ورجع عند عدم يمينها بداءتها باليمين كالاختلاف في الصداق وإلا صح خلافه لكان صوابا

قبل البناء أو العقد (بالصدى)
من الوكيل (ومكنت)
من نفسها أو من العقد
(فألف) ويسقط عن الزوج
الألف الثانية (وبالعكس)
أي علم الزوج فقط بتعدى
الوكيل يلزم الزوج (فإن)
للمخولة على ذلك (وإن علمت)
كل) منها بتعدى الوكيل
(وعلم) أيضا (علم الآخر)
أو لم يعلم) أي انتفى العلم
عنهما ببدل ما بعده
(فإن) تعانيا لملمه على
علمها (وإن علم) كل
بالتعدى ولكن علم الزوج
(بعلمها فقط) ولم تعلم هي
بعلمه (فألف) زيادة
الزوج بملمه (وبالعكس)
فإن) فمجموع الصور
ستلها في صورتين ألف
وفي أربع فإنها ولما فرغ
من مسائل تعدى وكيل
الزوج شرع في تعدى وكيل
الزوجة فقال

[درس]

(ولم يلزم تزويج) امرأة
(أذنة) لو كملها بالزوج
(غير مجبرة) ولم تميز له
قدرا من الصداق وسواء
عينت له الزوج أم لا
تزويجا (بدون صداق
لثل) فإن زوجها صدق
مثلها لزمها النكاح أن
عينت الزوج أو عينت لها
قبل العقد ولا يلزم أبدا

في قدر الصداق (قوله وإن علمت الخ) حاصله أن جميع ما تقدم حيث لم يعلم واحد من الزوجين بالتعدى
وأشارهنا لما إذا علم به أحدهما أو كل منهما (قوله ومكنت من نفسها) راجع لقوله قبل البناء وقوله أو
من العقد راجع لقوله قبل العقد فإذا علمت بتعدى الوكيل قبل البناء ومكنت من نفسها أو علمت
بتعديه قبل العقد ومكنت من العقد كان الواجب لها ألفا فقط كذا للشيخ سالم والذي قاله عجم
والشيخ أحمد الزرقاني إن علمها قبل العقد بالتعدى لا يوجب لزوم النكاح لها بالف إلا إذا انضم لذلك
تلذذه أو وطؤه وهو ما يفيد الشارح بهرام والتوضيح وابن عرفة وصوبه بن (قوله فأن) أي
فالواجب لها ألف لأن عكسها من نفسها أو من العقد على ما فيه مع علمها بالتعدى مسقط للألف الثانية
(قوله أي علم الزوج فقط) أي قبل البناء أو العقد (قوله بتعدى الوكيل) أي واستوفى البضع وفرله
لدخوله على ذلك أي على الألفين وتفوته البضع (قوله وإن علم كل منهما) أي قبل البناء أو قبل العقد
(قوله وعلم يعلم الآخر) أي وعلم يعلم صاحبه بتعدى الوكيل (قوله أي انتفى العلم عنهما) أي انتفى عن
كل واحد منهما علمه بعلم صاحبه بتعدى الوكيل (قوله بديل ما بعده) أي وهو علم أحدهما بعلم صاحبه
دون الآخر فذكره فيما بعد انتفاء العلم عن أحدهما دون الآخر يدل على أن الراد هنا انتفاء العلم عن كل
واحد منهما (قوله تغليا لملمه على علمها) لأنه لما علم بذلك ودخل عليه فكانه لزم الألف الثانية ولا
عبارة بعلم الزوجة حينئذ (قوله لزيادة الزوج بعلمه) فمن حجة أن يقول لها قد مكنتي من نفسك مع
علمك بالتعدى وأنا ما دخلت عليك إلا مع علمي بأنك رضيت بالألف (قوله وبالعكس الخ) أي فإذا
كانت الزوجة هي التي قد علمت بعلم الزوج بتعدى الوكيل فإنه يقضى لها بألفين لأن الزوج لما علم
بتعدى الوكيل فقد دخل راضيا بالألفين والزوجة قد علمت بعلمه بذلك فلم تمكنه إلا على الألفين
(قوله فمجموع الصور ست) وذلك لأن العلم بالتعدى من أحدهما فيه صورتان والعلم به من كل منهما
فيه أربع أن يعلم كل واحد بعلم الآخر أولا يعلم واحد بعلم الآخر أو يعلم الزوج فقط بعلمها أو تعلم
هي فقط بعلمه (قوله ولم يلزم تزويج أذنة) يعلم من كونهما أذنة أنها غير مجبرة فالجمع بينهما للتأكيد
إلا أن يراد بالإذن ما يشمل المستحب الذي في المجبرة فأخرجه بقوله غير مجبرة وحاصله أن المرأة إذا
كانت مالكة لأمر على نفسها كارتشيدة والقيمة التي تزوج بالشروط المتقدمة التي من جعلتها أن تأذن
بالقول إذا أذنت لوليها أن يزوجهما ولم تسم له قدرا من الصداق وسواء عينت له الزوج أو لم تعينه
فزوجها بدون صداق مثلها فإنه لا يلزمها النكاح إلا أن ترضى الزوجة بذلك فإن رضت الزوج بأنعام
صداق لثل بعد أن أبت لزم النكاح إن كان مع القرب لأمع الطول وإذا دخل بها الزوج حيث
زوجت بأقل من صداق لثل ولم تعلم بذلك إلا بعد الدخول ولم ترض بذلك كان على الزوج
لأعلى للزوج أن يكمل لها صداق لثل لأنه باشر اتلاف سلعتها بخلاف الزوج وهذا بخلاف من
وكل شخصا على بيع سلعة فباعها بأقل من قيمتها فإن باقى القيمة يرجع به على البائع حيث كانت
لأعلى للمشتري وبقيت مسألة وهي ما إذا أجز التاجر عقارا أو أرض زراعة بغير أجره لثل فذكر
التأخرون أن المستحقين يرجعون بما رقت به المحابات على الناظر للمؤجر لأعلى المستأجر وهو
الظاهر لأن الاجارة أقرب للبيع من النكاح اه شيخنا عبدوى وفي البرموني أن تكميل الصداق
على الولي قياسا على وكيل البيع يبيع بأقل من القيمة وتفوت الساعية بيد المشتري ولكن عجم
اعتمد الاول (قوله غير مجبرة) احترازه عن مجبرة الأب أو السيد إذا زوجها بدون صداق لثل
فإنه يلزمها ولو بربع دينار وكان صداق مثلها ألفا إذا كان ذلك نظرا لها ولا مقال لسلطان ولا غيره
وفعله أبدا محمول على النظر حتى يثبت خلافه بخلاف الوصى (قوله وإلا لم يلزم أيضا) أي كما مر في قول

(وعملاً) عند التنازع (بصدائق السر) أي الذي اتفقا عليه في السر (إذا أعلننا غيره) فادعت المرأة أو وليهما أنهما رجا عما اتفقا عليه في السر وقال الزوج لم نرجع عن ذلك بل المقدم على صدائق السر (وحلفت) الزوجة (إن أدعت) عليه (الرجوع عنه) أي عن صدائق السر الأقل (إلا) أن ثبت (بينة) تشهد على (أن المعلن) (٣١٣) لأصل له (فيعمل بصدائق السر وليس لها تخليفه

(وإن تزوج ثلاثين) مثلاً (عشرة نقداً) أي حالة (وعشرة) منها (إلى أجل) معلوم (وسكتاً) عن عشرة (سقطت) العشرة المسكوت عنها بخلاف البيع فتلزم حالة وانقضى ان السكاح قد يظهر فيه قدر للفاخرة ويكون في السر دونه بخلاف البيع (و) كتابة الموثقين في ديقة النكاح (قدحاً) بصيغة الماضي (كذا) من المهر (مقتضى لقضيه) لأن معناه محجل لها كذا وأما التقدم كذا فلا يقتضي القبض لأن الظاهر أن المراد بالنقد ما قبل المؤجل وأما تقدمه بصيغة المصدر مضافاً ففيه قولان والظاهر أنه لا يقتضي القبض وهذا كله فيما قبل البناء لأن القول قول الزوج بعده كما يأتي (وجاراً) بلا خلاف (نكاح التفويض) (و) نكاح (التحكيم) ونكاح التفويض (عقد) بلا ذكر (أي تسمية مهر) ولا دخول على

المنصف وإن وكلته بمن أحب عين والأفهام الإجازة والرد (قوله وعمل بصدائق السر الخ) يعني أن الزوجين إذا اتفقا على صدائق بينهما في السر وأظهرا في العلانية صداقاً بخلافه قدر أو صفة أو جنساً فإن المول عليه والمعتبر اتفقا عليه في السر سواء كان شهوداً السرهم شهوداً العلانية وغيرهم خلافاً لأن حفص بن الغطار من أنه لا بد من إعلام بينة السر بما وقع في العلانية كفي نقل المواق عنه فإن تنازعا وادعت المرأة على الرجل أنهما رجا عما اتفقا عليه في السر إلى ما أظهراه في العلانية واكذبها الزوج كان لها أن تخلفه على ذلك فإن حلف عمل بصدائق السر وإن نكل عمل بصدائق العلانية بعد حلفها على الظاهر كما نقله ابن عن ابن عاشر وحلف الزوج ما لم يتم بينة على أن صدائق العلانية لا أصل له وإنما هو أمر ظاهري والمعتبر إنما هو صدائق السر والأصل عمل بصدائق السر من غير تخليفه وقد يقال إن عدم التحايف عند قيام البينة مشكل فإن الرجوع عما شهدا عليه يمكن كالرجوع عما تصادقا عليه فله البدر (قوله فادعت) أي بان ادعت الخ وهذا تصوير للتنازع (قوله وحلفت) أي فإن حلف عمل بصدائق السر وإن نكل عمل بصدائق العلانية بعد حلفها كما مر (قوله وإن تزوج الخ) هذا كالتمريض على صحة نكاح السر لأنهم أظهروا ثلاثين واللازم إنما هو العشرون (قوله سقطت العشرة المسكوت عنها) أي لأن تفصيله ببعض كالتاسخ لاجماله الكثير ومفهوم قوله ثلاثين أنه لو تزوجها بعشرين وقلوا عشرة نقداً وسكتوا عن العشرة الثانية فنظر فيه شيخنا العلامة السيد البليدي والظاهر كما قال بعض المحققين أنه كؤجل بضه باجل مجهول لأن النقد لا بد له من مقابل تأمل (قوله وقدها) ومثل محجل لها ودفع لها (قوله مقتضى لقبه) أي مقتضى عرفاً أن الزوجة قد قبضته (قوله لأن معناه محجل لها) أي والتجليل مناه الدفع (قوله وأما التقدم كذا) أي كما إذا كتب الموثق تزوج فلان فلانة بمائة التقدم كذا والمؤجل منها كذا فلا يكون مقتضياً أن الزوجة قد قبضته (قوله والظاهر أنه لا يقتضي القبض) أي لأن المراد بالنقد ما قابل المؤجل لا المقبوض والا لكان قوله التقدم الصدائق كذا مقتضياً لقبه وقد مر خلافه والظاهر أنه لا يحتاج لبيان من جانب من صدق اه خش (قوله فيما قبل البناء) أي فيما إذا وقع التنازع قبل البناء بان ادعى الزوج قبل البناء أنه دفع من الصدائق كذا وادعت المرأة أنه يدفع شيئاً (قوله لأن القول قول الزوج) أي في أنه دفع كذا إذا وقع التنازع بعد البناء سواء وجد في الوثيقة قدحاً بصيغة الماضي أو قدح بصيغة المصدر المضاف أو المحلى بأل (قوله ونكاح التفويض عقد بلا ذكر مهر الخ) عبارة قوله عقد بلا ذكر مهر تفسير لنكاح التفويض والتحكيم لأنه لما جمع النوعين فسرهما بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر ولكل من النوعين فصل يتنازع به فيمتاز التفويض بزيادة لم يصرف تعيينه لحكم أحد ويتماز التحكيم بزيادة صرف تعيينه لحكم أحد كما إذا تزوج امرأة على حكم فلان فيما يعينه من مهرها وإذا علمت هذا تعلم أن جعل الشارح كلام المنصف تعريفاً للتفويض فقط فيه نظر وأما تمليه بقوله ويزاد الخ أي لأنه يزداد الخ يقال عليه كما يراد ما ذكر في التحكيم يزداد في التفويض مأمراً عن ح والمنصف لم يذكر واحداً من القيدتين فتعين أن يكون تعريفاً لهما بالقدر المشترك بينهما (قوله بلا ذكر مهر) صفة لقوله عقد وقوله بلا

(٤ - دسوقي - ثاني) إسقاطه ويزداد في نكاح التحكيم وصرف تعيينه لحكم شخص (بلا وهبت) من تمة التعريف فإن قال وهبتك ابنتي قاصداً بذلك انكاحها مع إسقاط الصدائق فسبح قبل وثبت بعد بصدائق المثل بخلاف ما لو قال وهبتها لك تفويضاً فإنه من نكاح التفويض بقرينة قوله تفويضاً

المستر أى وهبت هى لامهرها والا فهى ما قبلها وسواء كان الواهب لها ولها وهى (قوله) يتعلق بفسخ أى قبل البناء ويثبت بعد صدق المثل (صحح) أى صحح الباجى (أنه) أى ان هبة ذاتها ليست من النكاح فى شيء بل هو (زناً) يفرق بينهما ولو بعد الدخول ومعدان ولا يلحق به الولد وهو ضعيف والمعتمد الأول (واستحقته) أى صدق المثل المفهوم من المقام أو للمهر المذكور فى قوله بلا ذكر مهر أى استحققت مهر مثلها (بالوطء) ولو حراماً من بالغ فى مطيقه حية لا ميتة (لا يموت) قبل البناء وان ثبت لها الارث (أو طلاق) إلا أن يفرض لها دون المثل فيهما (وترضى) به قلها جميعه فى الموت ونصفه فى الطلاق فان فرض المثل لزمها ولا يعتبر رضاها (و) أو فرض دون المثل ثم طلق أومات وادعت الرضا به (لا تصدق فيه) أى الرضا (بعدهما) أى بعد الطلاق أو الموت ولا بد من بينة تشهد بانها رضيت (ولها) أى للزوجة فى نكاح التفويض (طلب التقدير) أى الفرض

وهبت حال من النكحة المخصصة وهى عقد لانها خصصت بالصفة فاندفع ما يقال ان فيه تعلق حرفى جر بمامل واحد (قوله فان عين مهر) بان قل وهبتها كذا أو قال وهبتها لك كذا (قوله وفسخ ان وهبت نفسها الخ) هذه صورة أخرى غير التى قبلها لأن الأولى قصدتها الولى النكاح وهبة الصداق وهذه لا خلاف فى انه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده صدق المثل والفرض ان هبة المهر قبل الدخول وأما بعده فلهبة ماضية والنكاح صحيح ولا يفسخ ولا شيء. وأما هذه فقصد فيها هبة نفس المرأة لا النكاح ولا هبة الصداق قال فى التوضيح قل ابن حبيب والحكم فيها الفسخ قبل البناء ويثبت بعده صدق المثل واعترضه الباجى وقال انه يفسخ قبل البناء وبهده وهو زنا ويجب فيه الحد ويتنقى الولد انظر (قوله بالبناء للفعول) هذا الضبط أولى من بناء الفعل للفاعل لشمول الأول لما إذا كان الواهب لها وإياها وهى وأما الثانى فهو قاصر على ما إذا وقمت الهبة منها (قوله تأكيد للضمير المستتر) أى الذى هو نائب الفاعل واعترض بأنه لا يصح كونه توكيداً لأن ضمير الرفع المتصل لا يؤكد بالنفس أو الدين إلا بعد توكيده بضمير منفصل وليس موجود هنا قل فى الخلاصة : وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع الخ فالصواب ان يجعل نفسها هو نائب الفاعل أى وهبت ذاتها (قوله وإلا فهى ما قبلها) اعنى قوله بلا وهبت وقوله سابقاً وباسقاطه (قوله ليست من النكاح فى شيء) لأن تملك الذات مناف للنكاح (قوله واستحقته بالوطء) أى فى نكاح التفويض وحاصله أن المرأة لا تستحق صداق مثلها فى نكاح التفويض إلا بالوطء ولو حراماً لا يموت أحدهما قبل الدخول وان كان لها الميراث ولا بطلاق قبل البناء ولو بعد اقامتها سنة فاكثرتى بيت زوجها وانظر نكاح التحكيم هل تستحق فيه صدق المثل بالوطء أو لا تستحق إلا ما حكم به المحكم ولو حكم به بدموت أو طلاق فان تعذر حكمه بكل حال كان فيه صدق المثل بالدخول اه عدوى وهذا إنما يظهر على التأويل الأخير فيما يأتى تأمل (قوله أو طلاق) أى قبل البناء (قوله إلا أن يفرض لها دون المثل فيهما) أى فى الموت والطلاق (قوله وترضى به) أى ويثبت بالبينه انها رضيت بذلك قبل الموت أو الطلاق (قوله فان فرض المثل لزمها) أى لزمها النكاح بما فرضه واستحققت ذلك المفروض بالموت قبل البناء وتشطر بالطلاق ولا يعتبر رضاها والحاصل ان اشتراط المصنف الرضا محمول على ما إذا كان المفروض لها أقل من صدق المثل اما ان كان المفروض لها صدق المثل فلا يحتاج إلى رضاها إذ هو لازم لها تستحقه بالموت وتشطر بالطلاق (قوله ولا تصدق الخ) حاصله ان الزوج إذا ثبت انه فرض لزوجه فى نكاح التفويض دون مهر المثل ويثبت رضاها به حتى طلقها أو مات عنها قبل البناء فبعد الطلاق أو الموت ادعت انها كانت رضيت بما فرض لها من ذلك فان دعواها بذلك لا تقبل بمجردها ولا بد من بينة تشهد بانها رضيت بذلك قبلها فلو ثبت انه فرض لها صدق المثل قبل الموت أو الطلاق ولم يثبت رضاها به فدامت أو طلقها ادعت انها كانت رضيت به قبل الموت أو الطلاق كان لها الجميع فى الموت والنصف فى الطلاق لما علمت أنه إذا فرض لها صدق المثل لزمها ولا يعتبر رضاها وأما إذا لم يثبت انه فرض لها قبل الموت أو الطلاق وإما ادعت ذلك بعدهما فلا تصدق سواء ادعت انه فرض لها صدق المثل أو أقل والحاصل ان عندنا حالتين ان يثبت انه فرض لها وفى هذه يفصل بين كون المفروض صدق المثل أو أقل والثانية ان لا يثبت فرضه لها قبلها وإما ادعت ذلك بعدهما وفى هذه لا تصدق مطلقاً (قوله أى الرضا) أى المفهوم من قوله وترضى (قوله ولها طلب التقدير) يعنى ان الزوجة فى نكاح التفويض لها ان تمنع نفسها من الزوج وتطالب منه ان يفرض لها صداق قبله قبل

وإلا فبكره لها أن تتمكن من نفسها قبل الفرض (ولزمها فيه) أي في التفويض (و) في (تحكيم الرجل) يعني الزوج (إن فرض) لها (المثل) أي صداق مثلها (ولا يلزمه) أن يفرض مهر المثل بل أن شاء طلق ولا شيء عليه وليس المراد أنه أن فرض المثل لا يلزمه لأنه متى فرض شيئاً لزمه (وهل تحكيمها) أي الزوجة (وتحكيم الغير) أي غير الزوج (٣١٥) من ولي أو اجني (كذلك) أي

كتحكيم الزوج ولا عبرة
بالحكم فإن فرض الزوج
المثل لزمها ولا يلزمه
فرض المثل وإن فرضه
الحكم فلا يلزمه إلا برضاه
فالحكم منوط بالزوج
(أو إن فرض) الحكم من
ولي أو اجني (المثل)
لزمها) ما ولا يلتفت
لرضا الزوج كما لا يلتفت
لرضاها (و) أن فرض
الحكم (أقل) من المثل
(لزمه) أي الزوج
(فقط) ولم الخيار (و) أن
فرض (أكثر) (فالعكس)
فلمرة على هذا التأويل
بالحكم كان العبرة بما
قبله بالزوج (أو لا بد)
من رضا الزوج وألحكم
زوجة أو غيرها فإن رضا
شيء لزمها ولو أقل
من المثل (وهو الأظهر)
عند ابن رشد (تأويلات)
ثلاثة (و) جاز في نكاح
التفويض والتسمية كما
تقدم (الرضا بدوره) أي
دون صداق المثل
(للمرشد) أي التي
رشدتها مجبرها وأولى من
رشدت بنفسها بأن حكم
الشرع برشدتها (و) جاز
الرضا بدوره (للاب)

الدخول لتكون على بصيرة من ذلك ولها أن لا تطالبه بذلك وإذا فرض لها شيئاً فليس لها أن تمنع نفسها
حتى تقبضه بل تجبر على التمكن وما مر من أن لها منع نفسها حتى تقبض ما حل من الصداق خاص
بنكاح التسمية كذا قال ابن شاس وقيل لها المنع حتى تقبض ما فرضه لها كنكاح التسمية وهو قول
الآخمي انظر بن (قوله وإلا فبكره الخ) أي وحينئذ فيندب لها طاب التقدير قبل الدخول
(قوله ولزمها) أي التقدير وهو المفروض كما يلزمه ذلك أيضاً (قوله ولا يلزمه أن يفرض مهر المثل) أي
بعد العقد من غير تسمية للمهر وكما لا يلزمه أن يفرض لها مهر المثل في نكاح التفويض لا يلزمه أن
يحكم في نكاح التحكيم بقول المصنف ولا يلزمه أي لا في نكاح التفويض ولا في نكاح التحكيم
(قوله أي كتحكيم الزوج) أي في أن المعتبر فرض الزوج وقوله ولا عبرة بالحكم أي بفرضه سواء
فرض صداق المثل أو أقل أو أكثر وقوله لزمها أي النكاح بذلك ولا خيار له (قوله فالعكس) أي
فيلزمها النكاح بذلك والزوج الخيار (قوله أو لا بد الخ) يعني أن الحكم إذا كان زوجة أو غيرها إذا
فرض صداق المثل أو أقل أو أكثر فإن النكاح لا يلزم إلا برضا الزوج والحكم معاً (قوله تأويلات
ثلاثة) الأول لبعض العقليين وحكام في الواضحة عن ابن القاسم وأصبح وابن عبد الحكم واختاره
الآخمي والتبطل وابن عرفة والثاني للقاسي والثالث لابن محمد وابن رشد وغيرهما (و) أن
(قوله وجاز في نكاح التفويض والتسمية) هذا هو الصواب وأما قول خش كلام المزايف في نكاح
التفويض وأما نكاح التسمية فلا يجوز فيه الرضا بدون صداق المثل لا قبل البناء ولا بعده إلا للاب
فقط اه فهو غير صواب بل المرشدة لها هبة الصداق كله أو بعضه بعد البناء وقبله فأحرى أن ترضى
بدون صداق المثل اه بن (قوله التي رشدتها مجبرها) أي رفع الحجر عنها سواء كان ذلك المجبرها أو
وصياً (قوله ولو بعد الدخول) ما قبل المبالغة ظاهر في كل من نكاح التفويض والتسمية وأما ما بعدها
فإنما يتأتى في نكاح التفويض ولا يتأتى في نكاح التسمية إلا إذا كان على وجه الهبة تأمل وقوله ولو
بعد الدخول هذا قولها في النكاح الثاني ورد بل قولها في النكاح الأول (قوله راجع للممثلين)
أي رضا المرشدة بدونه ورضا الأب في مجبرته بدونه وفيه نظر إذ لم أر من حكى الخلاف في الأولى اه بن
وفي البدر القرافي الصواب قصر المبالغة على المسئلة الثانية إذ لا وجه للخلاف في المرشدة
(قوله ولا وصى قبله) أي جاز لا وصى الرضا بدون مهر المثل قبل الدخول في محجورته المولى عليه أو سواء
كان مجبراً أولاً وأراد بالوصى ما عدا الأب والسيد فيشمل الوصى حقيقة ومقدم الناضى وظاهره
أنه لا يعتبر رضاها مع رضى الوصى قال عياض وهو الصحيح عند شيوخنا ومقابله أنه لا يتم إلا
برضاها معاً وهو ظاهر المدونة واعتمده أبو الحسن وصرح به ابن الحاجب انظر التوضيح
اه بن (قوله حيث كان نظراً لها) أي حيث كانت الرضى بدونه نظراً ومصلحة لها بأن كان
الزوج غنياً أو صالحاً أو لا يشوش عليها في عشرة فلو كان إسقاطه لغير نظر فلا يعضى فإن
اشكل الأمر ولم يعرف هل هو نظر أو لا حمل على أنه غير نظر بخلاف الأب فإن أفعاله
محمولة على النظر حتى يظهر خلافه (قوله فليس لها الرضى) أي لا يجوز لها الرضى بدون مهر

في مجبرته كالسيد في أمته (ولو بعد الدخول) بهاراجع للممثلين (و) (أو وصى) في محجورته (مثله) أي الدخول وإن لم ترض هي حيث
كان نظراً لها لا بعده ولو مجبراً لقرره بالوطء فإسقاط شيء منه غير نظر فليس الوصى كالأب لقوة تصرف الأب دون (لا) البكر
(المهمل) التي لأب لها ولا وصى ولا مقدم قاض ولم يعلم لها رشد فليس لها الرضى

بدون مهر الثل ولا يلزمها (وإن تزوجها تفويضاً في صحته (فرض) لها شيئاً (في مرضه) الذي مات فيه قبل ان يطأها (فوصية لوارث) باطلة الآن يجزئها الوارث فعطية منه هذا في الحرمة المسلمة (وفي الذميمة والأمة قولان) بالصحة لأنه وصية لغير وارث وتكون من الثل لا راس المال تخصص به أهل الوسايا والبطلان لأنه إنما فرض لأجل الوطء ولم يحصل فليس ماوقع منه وصية بل على أنه صدق وللوضوع أنه فرض في المرض ومات قبل الوطء (وردت) الزوجة ولو كناية أو أمة مسلمة التي تزوجها في صحته تفويضاً وفرض لها في (٣١٦) الرض أكثر من مهر للثل (زائد للثل) تقط إلا أن يجزئ الورثة لها (إن وطئ) ومات

ويكون مهر الثل
لها من رأس المال (ولزم)
الرائد على صدق الثل
(إن صح) الزوج من
مرضه صحة بينة ولو بعد
موت الزوجة (لا إن
أرأت) الزوجة زوجها
في نكاح التفويض من
الصدق أو بعضه (قبل
الفرض) وقبل البناء ثم
فرض لها قبل البناء فلا
يلزمها إبراؤها لأنها
أسقطت حقاً قبل وجوبه
(أو أسقطت شرطاً) لها
للساقط (قبل وجوبه)
وجود وجود سببه وهو
العقد عليها فانه لا يلزمها
الاسقاط ولها القيام به
كما إذا شرط لها عند العقد
ان لا يزوج أو لا يتبرأ
عليها أو لا يخرجها من
البلد أو من بيت أهلها أو
نحو ذلك فان حصل شيء
من ذلك فامرأها أو امر
التي تزوجها يدها
فأسقطت ذلك الشرط

مثل لا قبل الدخول ولا بعده وإذا رضيت فلا يلزمها ذلك الرضا وهذا قول ابن القاسم وهو
المشهور وقيل غيره يجوز رضاها بدونه وطرحه سخون وكلام المصنف هنا ليس جارياً على
أحد القولين الآتين له في الحجر في تصرف السفينة قبل الحجر عليه في قوله وتصرفه قبل الحجر محمول
على الإجازة عند مالك لابن القاسم لأنها في خصوص الذكر الذي علم سفنه المهرل وأما الأنثى
للملومة السفه أو مجبولة الحال المهجلة فيرد تصرفها اتفاقاً (قوله بدون مهر للثل) وكذا لا يجوز لها ان
تضع منه شيئاً بعد الطلاق (قوله فعطية) أي فيكون ذلك عطية منه (قوله بالصحة) هذا ما نقله ابن
المواز عن مالك وقوله والبطلان هذا قول ابن الماجشون وإجماع المصنف بين القولين مع ان الاول
مالك لأن الثاني صوبه الاخى قاله ابن عاشر (قوله ويكون من الثل الخ) هذا هو الصواب كما في
المواق والتوضيح خلافاً لقول عقب من رأس المال (قوله لأنه إن عارض) أي لأنه إن عارض لأجل
امر يحصل ولم يسم له ذلك على أنه وصية بل على أنه صدق وهي لاستحقاقه بالموت (قوله ومات قبل
الوطء) وأما لو دخل ومات لكان لها المسمى من رأس المال ان كان قدر صدق الثل بخلاف فان
كان المسمى أكثر منه كان لها صدق الثل من رأس المال ويبطل الزائد إلا ان يجزئ الورثة أو يصح
من مرضه صحة بينة وهو معنى قول المصنف وردت الخ (قوله ولزم الزائد الخ) يعني أنه إذا تزوج
امرأة نكاح تفويض في صحته ثم مرض ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك صحة بينة والزوجة حية
أو ميتة فان جميع ما فرضه من قليل أو كثير وطئ أم لا يلزمه ويدفعه لورثة الميتة (قوله فلا يلزمها
إبراؤها) وحينئذ فلا يرد الفرض بل يقضى لها بما فرضه لها وما ذكره من عدم لزوم الإبراء هو المشهور
وقيل يلزمها لجرى سبب الوجوب وهو العقد وقول المصنف قبل الفرض مشعر بان الإبراء
قبل البناء لأن الإبراء بعده ليس قبل الفرض إذ بالدخول وجب لها مهر المثل وحينئذ فإبراؤها بعد
الدخول لازم لها (قوله وهذا مخالف للمعتمد الخ) قد يجاب بان قوله أو أسقطت عطف على صح
أي ولزم ان صح أو أسقطت شرطاً لكن تقدير الفاعل في المعطوف عليه الزائد كما مر في المعطوف
الاسقاط أي ولزم الاسقاط ان أسقطت شرطاً الخ تأمل (قوله من لزوم الاسقاط) أي ولا قيام لها
بشرطها (قوله باعتبار دين) أي باعتبار اتصافها بدين أي بتدين الخ وعلم أن اعتبار اتصافها
بالاوصاف المذكورة إذا كانت مسلمة حرة وأما الذميمة والأمة فلا يبترا تصافها بالدين ولا
بالنسب ككونها قرشية وإنما يعتبر بها المال والجمال والبلد (قوله إذ هو يختلف باختلاف البلاد)
أي لأن الرغبة في المصرية مثلاً تختلف الرغبة في غيرها كما ان الرغبة في المنصفة بالدين أو الجمال

أو

بعد العقد وقبل حصول ذلك الفعل فلا يلزمها لأنها أسقطت شيئاً قبل وجوبه

وهذا مخالف للمعتمد الذي جزم به في فصل الرجعة من لزوم الاسقاط ولما تقدم له ذكر مهر المثل اخذ بينته بقوله (ومهر المثل ما)
أي قدر من المال (يرغب به مثله) أي الزوج (نبتاً) أي الزوجة (باعتبار دين) أي تدين من محافظة على اركان الدين من
صلاة وصوم وعفة وصيانة (وجمال) حسي ومعنوي كحسن خالق (وحسب) وهو ما بعد من مفاخر الآباء ككرم ومروءة وعلم
وصلاح (ومال وبلد) إذ هو يختلف باختلاف البلاد (وأخت شقيقة أو لأب) موافقة لها في الأوصاف المتقدمة وغابت المتطوعة
من مجلس العقد أو ماتت بعد العقد ولم يعلم قدر ما يحسب لها وحصل تنازع فيه أو ماتت بعد البناء في نكاح التفويض ولم يكن فرض لها
شيئاً وحضرت أختها وشهدت البينة أنها مثلها في الأوصاف المذكورة وأن صدقاتها منظورة فيه لتلك الأوصاف

فاندفع ما قيل ان حمل كلامه على ما اذا كانت الأخت موافقة في الأوصاف فالمبررة بها ويغنى عنه ما قبله وان حمل على الثالثة ناقض لما قبله وعلى ما قررنا فالواو بمعنى أو (لا الأم ولا العمة) للام أى أخت أبيها من أمه فلا يعتبر صداق المثل بالنسبة اليهما لأنهما قد يكونان من قوم آخرين وأما العمة الشقيقة أو لأب فتعتبر (و) مبرر المثل (في) (٣١٧) النكاح (الفاقد) وفي وطء الشبهة

تعتبر الأوصاف المذكورة فيه (يوم الوطء) بخلاف الصحيح ولو غويضا فيوم العقد (وأعده المهر) في تعدد الوطء في واحدة (إنه انحلت الشبهة) بالنوع (كالغالب بغير عالة) مرارا يظهر في الأولى زوجته هند وفي الثانية دعد وفي الثالثة زينب وأولى اذا كان يظهر في الثلاث هند أما لو علمت كانت زانية لاشىء لها وتعد (وإلا) تتعد الشبهة بل تعددت كأن يطأ غير عالة يظهر زوجته ثم أخرى يظهر أمته (تعدد) المهر عليه بتعدد الظنون (كالزانية) أى بالحررة الغير العالة إما لنومها أو لظنها انه زوج فيتعدد عليه المهر بتعدد الوطء لذاتها مع نحرته وسماه زنا باعتباره لا باعتبارها فانه شبهة (أو) الزنا (بالمكرهة) بتعدد المهر بتعدد الوطء على الوطء كان هو المكروه لها وغيره (وجاز) في النكاح (شرط أن لا بضر) الزوج (بها في

أو لثان تحل الرغبة في غيرها فمضى وجدت هذه الاشياء عظم مهرها وفي فقدت أو بعضها قل مهرها فالتى لا يعرف لها أب ولا هي ذات مال ولا جمال ولا ديانة ولا صيانة فمهر مثلها ربع دينار مثلا والتصفية بجميع صفات الكمال مهر مثلها الأنوف والتصفية ببعضها بحسبه ثم ان المصنف بين ما اعتبر به المثلية في حق الزوجة ولم يذكر ما اعتبر به المثلية في حق الزوج مع ان الزوج يعتبر حاله بالنسبة لصداق المثل أيضا فقد يرغب في تزويج فقير لقراءة أو صلاح أو علم أو حلم وفي تزويج اجني لمال أو جاه ويختلف المهر باعتبار هذه الأحوال وجودا وعدما (قوله فاندفع ما قبل الخ) فيه انه لا يندفع الاشكال بما قبله والالم يكن فرق بين الأم والاخت بل وبين الاجنبيات اذا كن على مثل أوصافها بل انظر في دفع الاشكال خلاف ما قبله وان الواو على معناها وان هذا كالتيد فيما قبله فهو من جملة الأوصاف التي يعتبر بها صداق المثل وحاصله ان محل اعتبار صداق المثل بالدين والجمال والحسب والمال والبلد اذا لم يكن لها مماثل في الأوصاف من قبيلتها كاختها وعمتها والا كان المعتبر صداقهما ولو كان أكثر من صداق مثلها من قوم آخرين فاذا كان للمرأة أمثال في الأوصاف المذكورة من قبيلتها وامثال فيها من غير قبيلتها اعتبر فيها ما يتزوج به امثالها من قبيلتها وان زاد على صداق امثالها من غير قبيلتها أو نقص انظر بن (قوله في النكاح الفاسد) أى سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه (قوله في يوم العقد) اذمه يجب لليراث وما ذكره من اعتبار يوم العقد في الصحيح مطلقا ولو تفويضا هو ظاهر المذهب كما في التوضيح وقيل يعتبر اتصافها بالأوصاف المذكورة في نكاح التفويض يوم البناء دخل ويوم الحكم ان لم يدخل اذ لو شاء طلق قبل ذلك بلاشئ ونقل ذلك ابن عرفة عن عياض (قوله بالنوع) وأولى بالشخص كما أشار له الشارح بقوله وأولى اذا كان يظهر في الثلاث هند والباء في قوله بالنوع للشيئية أى ان انحلت الشبهة بسبب اتحاد النوع أو الشخص وذلك لأن العصبية لا تكون متحدة الا اذا اتحد النوع أو الشخص فما كان بالتزويج نوع وما كان بالملك نوع (قوله بغير عالة) أى بأنه اجني بأن كانت نائمة أو اعتقدت انه زوجها (قوله اما لو علمت) أى بأنه اجني (قوله أى بالحررة) أى واما الزنا بالأمة الغير العالة فلها ما قصها (تنبيه) علم من كلام المصنف أربعة اقسام احدها عامهما معا بانهما اجنبيان فلاشئ لهما وهو زنا محض الثانى علمها دونة فهى زانية لاشئ لهما وهذان يفهما من قوله كالغالب بغير عالة الثالث جهامهما معا وهو منطوق قوله كالغالب بغير عالة فيتحد المهر إن انحلت الشبهة والاتعدد بتعدد الرابطة علمه دونها فهو زنا ويتعدد عليه المهر وهو قوله كالزنا بغير عالة الخ والأربعة مأخوذة من كلامه منطوقا ومفهوما * واعلم ان اتحاد الشبهة وتعددتها انما يعلم من قوله فيقبل قوله فيما بغير يمين كما قال شيخنا والمراد بالوطء إيلاج الحشفة وان لم ينزل خلافا لما في عبق قلبه والظاهر تبعا لهم ان المراد بالوطء ما فيه انزال الخ فإنه غير صواب كما في بن (قوله على الأصح) وهو قول ابن القاسم وسحنون ومقابلته ما قبله غيرهما من لزوم الشرط في اللاحقة دون السابقة (قوله وأولى اللاحقة) أى وأولى للزوم في اللاحقة منها ويتصور

عشرة) أى معاشرة (أو كسوة ونحوهما) من كل شرط يقتضيه العقد ولا ينافيه بان كان لا يقتضيه العقد حرم وفسد النكاح إن ناقضه كشرط ان لا تنفقه عليه والا كره كشرط ان لا يتزوج عليها ولا يخرجها كما تقدم له رضى الله عنه (ولو شرط) الزوج لها عند العقد (أن لا يطأ) معها (أم ولد أو سرية) وان فعل كان أمرها بيدها أو تكون المرأة حرة (لزم) الشرط (في) ثم الوله أو السرية (السابقة) على الشرط (منهما على) القول (الأصح) وأولى اللاحقة منها

وأما لو شرط أن لا يتخذ فيلزم في اللاحقة دون السابقة وسكت عنه المصنف لوضوحه وأما شرط لا أتسرى فيلزم في السابقة واللاحقة عند ابن القاسم وهو المذهب وقال سحنون إنما يلزم في اللاحقة دون السابقة كشرط أن لا يتخذ وإلى قول سحنون أشار بقوله (لا) يلزمه شيء (في) وطه (أم ولد) أو سرية (سابقة في) شرطه لزوجه (لا أتسرى) ويلزمه في اللاحقة (ولها) (٣١٨) أي الزوجة (الخيار) أي القيام (ببعض) أي بسبب

فعل الزوج بعض (شروط)
شرطت لها وأعطت بالواو
كألو شرطها لا يتزوج عليها
ولا يتسرى ولا يخرجها
من يدها وإن فعل فأمرها
بيدها ففعل البعض
فلها الخيار أن شاءت
أقامت معه وإن شاءت
أخذت بحكمها ويقع الطلاق
وهو من باب التحيث
بالبعض هذا إذا قال ان
فعل شيئاً من ذلك فأمرها
بيدها بل (ولو لم يقل إن)
فعل شيئاً منها (فأمرها
بيدها) إن قال ان فعل ذلك
أي وأو قال ان فعل ذلك لكن
هذا ضيف والمعمد
أنه إذا قال ان فعل
ذلك فلا خيار لها إلا
بفعل الجميع فكان الأولى
أن يقول ان قال ان فعل
شيئاً من ذلك (وهل) الزوجة
(تملك) بالعقد النصف
أي نصف العداق ويتكامل
بالدخول أو الموت وعليه
(فزيادته) أي الصداق
(كنتاج وغلة) كاجرة وعمرة
وصوف (وقصانه)
بموت أو تلف (لهما) راجع

كون أم الولد لاحقة بالنظر لوقت الحلف كالأول طلق المحلوف لها غير بات ثم أولد أمة بعد طلاقها ثم راجعها ثم وطئ التي أولدها فيلزمه ما علقه على وطئها مادام في العصمة للعاق فيها شيء فقد اتضح أنه يتصور وطء أم الولد لاحقة أي متجددة بعد الحلف وإن كانت سابقة حين الوطء (قوله) وأما لو شرط أن لا يتخذ (أي أم ولد أو سرية عليها وإن اتخذت واحدة فأمرك يديك أو فلتني اتخذها حرة) (قوله) وأما شرط لا أتسرى (أي عليها وإن تسرى عليها فأمرها بيدها أو فهي حرة فيلزم في السابقة أي فيلزمه ما شرطه إذا وطئ أم الولد أو السرية السابقة على الشرط أو اللاحقة له (قوله وقال سحنون الخ) هذا ضعيف والمعمد قول ابن القاسم فعلى المصنف التواخذه في الشيء على قول سحنون الضعيف والمدول عن قول ابن القاسم (قوله) ويلزمه في اللاحقة (أي ويلزمه بوطئه لللاحقة منها) (قوله) والمعمد أنه إذا قال ان فعل ذلك فلا خيار لها إلا بفعل الجميع (اعلم أن محل الخلاف إذا كانت الشروط معطوفة بالواو وكان المعلق أمرها يدها كما أشار لذلك الشارح أول الحياطة أما لو كانت معطوفة بأو كان لها الخيار ببعضها اتفاقاً قال ان فعل شيئاً أو لم يقل وإن كان المعلق الطلاق أو العتق وقع بفعل بعضها من غير خيار لها لقول المصنف في اليمين وبالبعض عكس البرهانين ولو وكل الزوج من يعقد له فقد له على شروط اشترطت عليه ونطق بها الوكيل فإن كان الزوج وكله على العقد والشروط ففقط بها الوكيل لزم الزوج وإن وكله على العقد فقط فلا تلزمه (قوله فزيادته) أي الحاصلة بعد العقد وقبل البناء وكذا يقال في قصانه ثم ان الذي يدل عليه كلامهم ان ثمرة قوله فزيادته الخ إنما تظهر إذا وقع الطلاق قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشتر الخ كما صنع ابن الحاجب ليميد ذلك وأما ان فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه فإن دخل بها أو وقع موت فالزيادة والنقص للزوجة وعليها (قوله وغلة) عطفه على النجاج يقتضى ان النجاج ليس بغلة وهو المشهور خلافاً للسيوري القائل أنه غلة قاله شيخنا (قوله فزيادته ونقصه له وعليه) تبع بهرام في هذا التفريع واعترضه طيني قائلاً لم أر من فرع على أنها لا تملك بالعقد شيئاً ان الغلة تكون للزوج وإنما فرعوا حكم الغلة على القولين الآخرين فقط وهما أنها تملك بالعقد الجميع أو النصف اهـ بن (قوله فهما) أي الزيادة والنقص (قوله واعترض على المصنف الخ) حاصل هذا الاعتراض ان قوله كنتاج وغلة يقتضى ان الولد كالتلة يأتي فيه التفريع المذكور وليس كذلك بل الولد حكمه حكم الصداق في أنه يشترط لأنه كجزء من المهر على كل قول وصنيع ابن عرفة يدل على ذلك لأنه حكم بان الولد كالمهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء فيها على القولين وكذا صنيع المدونة انظر طي وفي التوضيح ان كون الولد ليس بغلة هو المشهور وقد نص في المدونة على ان ولد الأمة ونسل الحيوان ان يكون في الطلاق بينهما اهـ بن

لزيادة (وعليهما) راجع للنقصان وهو اراجع (أولاً) تملك بالعقد النصف وعنه قولان لا تملك شيئاً فزيادته (قوله) ونقصه له وعليه فإذا طلق قبل البناء وقد تلف فإنه يدفع لها قيمة نصفه وإن زاد فالزيادة له أو تملك الجميع فهما (خلاف)
الا ان الثالث لم يشهر فلذا لم يجعله بعضهم مندرجا في الخلاف في التشهير واعترض على المصنف بان النجاج بينهما على كل قول فلا يناسب نشره على الأول خاصة فالأولى الانحصار على الغلة

ثم محل كلام المصنف هنا ان كان الصداق مما لا يقاب عليه أو قامت على هلاكه بينة فإن كان مما يقاب عليه ولم يتم على هلاكه بينة وتلف يدها فانها تضمنه لانه يدها كالمارية (وعليها) اذا طلقتها قبل البناء (نصف قيمة) الصداق (الودوب والمعتق) أى القى وهبته أو اعتقته (يوهمها) أى يوم العتق والمهبة لانه يوم الاتلاف لا يوم القبض (و) عليها ان طلقتها قبل البناء وقد باعته بغير عناية (نصف الثمن في البيع) ورجع عليها نصف عناية (ولا يرد العتق) الواقع منها (٣١٩) في الصداق الرقيق (إلا أن يردّه)

الزوج لغيرها (الزوج لغيرها) الحاصل (يوم العتق) فلا عبدة بغيرها أو يسرها قبله وكذلك الرد اذا زادت قيمة البعد على ثلثها كغيرها وصدقها وأما اقتصر على العسر لاجل ما رتبته عليه من قوله (ثم) بعدد الزوج (إن طلقتها) قبل البناء وهو يدها (عتق النصف) الذى وجب لها بالطلاق لزوال المانع وهو حق الزوج والراد أنها تؤمر به (بلا قضاء) عليها به لان رد الزوج رد إيقاف على مذهب الكتاب وقال أشهب رد إبطال فلا يعتق منه شيء وإذا رد العتق مع تشوف الشارع للحرية فأولى المهبة والصدقة ونحوهما لكن الرد فى ذلك رد إبطال فإذا طلق أومات بقى ملكها لها ولا تؤمر باعاده (وتشطر) الصداق (ومزيد) لها (بعد المقدر) على أنه من الصداق لانه ما ألزم نفسه ذلك إلا على حكم

(قوله ثم محل كلام المصنف) أى من كون القصد الحاصل فى الصداق قبل البناء عليها معا وقوله اذا كان الصداق مما لا يقاب عليه أو قامت على هلاكه بينة لانه اذا كان كذلك كان الضمان منهما معا اذا طلق قبل البناء وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور وأما ما ينوء على القول الثانى والثالث فهو ضعيف (قوله وعليها نصف قيمة الخ) حاصله ان المرأة اذا طلقتها زوجها قبل البناء وقد تصرفت فى الصداق بغير عوض كهبه أو عتق أو تدير أو اخذت فانها تفرم للزوج نصف الثلث فى الثلث ونصف قيمة القوم يوم التصرف وهو يوم المهبة والعتق لانه يوم الاتلاف وهذا هو المشهور وقيل يوم القبض قال بن واذكره المصنف من نفوذ تصرفها وغرمها نصف قيمة القوم مبنى على القول بأنها تملك بالقد جميع الصداق وكذا على القول بأنها تملك النصف لانه معرض لتكميله لها ومراعاة للخلاف ونقل ذلك عن التوضيح وأما على القول بأنها لا تملك بالقد شيئا فيرد ما قلته فى نصف الزوج فقط لانها فضولية فى الجميع وقت التصرف وقد حقق الطلاق لها النصف فيحضى تصرفها فيه (قوله بنصف المهبة) أى إن باعته بعناية (قوله ولا يرد العتق) أى ولا المهبة ولا الصدقة ولا الاخذاء وحاصله ان الصداق اذا كان عبدا فأعتقته الزوجة المالكه لأمر نفسها أو وهبته أو تصدقت به أو أخدمته فان العتق وما معه لا يرد الا أن تكون الزوجة مسرة يوم التصرف بالعتق ومادامه أو كان ثلثا لا يحمل ما تصرفت فيه والا كان للزوج رد العتق وماعه ويرجع النصف ملكا لها (قوله الا أن يرد الزوج لغيرها) أى الا أن تكون مسرة يوم العتق فللزوج أن يرد عتقها حينئذ قبل الطلاق وله أيضا بعد الطلاق أن يرد عتقها ان لم يعلم به حتى طلقها وكانت مسرة يوم العتق واستمر عسرهما إلى يوم الطلاق كما هو المعروف عن الأحمى انظر (قوله فلا عبدة الخ) أى ان المعتبر فى رد العتق وعدم رده عسرهما ويسرها يوم العتق كانت قبله موسرة أو مسرة ولا يعتبر فى الرد وعدمه عسرهما أو يسرها قبله (قوله لكن الرد فى ذلك الخ) فيه نظر اذ الخلاف فى مطلق تبرع الزوجة اذا رده الزوج هل هو رد إيقاف أو إبطال (قوله وتشطر الصداق) أى بالطلاق قبل البناء كما يأتى للمصنف لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية ثم ان تشطر الصداق بالطلاق ظاهر على القول بأنها تملك بالقد كل الصداق وكذا على القول بأنها لا تملك بالقد شيئا لأن التشطير إيمان ملكها أو من ملك الزوج وأما على القول بأنها تملك بالقد النصف فالتشطير بالطلاق مشكل لانه مشطر قبل الطلاق الا ان يقال المعنى تختم تشطيره بعد ان كان معرضا لتكميله (قوله كان الزيد من جنسه) أى من جنس ما سماه صداقا (قوله اجراء الخ) غلة لقوله أولا أى وإنما تشطر الزيد بعد العقد بالطلاق اذ لم يقبضه اجراءه مجرى الصداق من جهة انه ما ألزم نفسه ذلك إلا على انه صداق (قوله صداق قطعا) أى في تشطر وسكت عنه المصنف لعلمه بالأولى مما ذكره (قوله وأما الزيد بعد العقد لاولى) كالمصلحة فى بلاد الأرياف

الصداق كان الزيد من جنسه أولا انصف بصفاته من الحلول والتأجيل أولا قبضته أولا اجراءه مجرى الصداق من هذه الحيثية وأما لو مات أو فليس قبل قبضه فيمطل فحكموا له بحكم العطية فى هذه الحالة فلم يكن كالصداق من كل وجه ونهم من قوله بعد العقد ان الزيد قبله أو حينه على أنه من الصداق صداق قطعا وأما الزيد بعد العقد لاولى فهو له ولا يشطر (و) تشطرت (هدية) اشترطت لها ولولائها أولغيرها (قوله) أى العقد أو فيه

وكذا اذا أهديت من غير شرط قبضه أو حاله لانها مشترطة حكما واما ما أهدى جده لغيرها فلا يشترط ويكون لمن أهدى له (ولها) أي المرأة (أخذته) أي أخذ ذلك الشرط في العقد أو قبله (منه) أي من أهدى له من ولي أو غيره ويأخذ الزوج منه النصف الآخر ولا يرجع به عليها لأن أصل الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج لولها فلا يعارض ما مر من الرجوع عليها بنصف قبة الوهوب أو العتق يومهما وقوله (بالطلاق) متعلق بشرط الباء مسببة وقوله (قبل الس) متعلق بالطلاق أو حال منه وحالة ولها أخذه معترضة وأراد بالمس الوطء أو ما يقوم مقامه كافا منها سنة بيتها إذ هي يتكامل بها الصداق (وضا منه) أي الصداق (إن هلك) وثبت (٣٣٠) هلاكه (بينة) كان مما يغاب عليه أو لا قبضته الزوجة أولا (أو) تتم على

هلاكه بينة و (كان مما لا يغاب عليه) كالحيوان والزوج والمقاربات (منهما) معا إذا طلق قبل البناء فلا رجوع لواحد منهما على الآخر ويخاف من كان بيده أنه ما فرط على الاظهر (والإله) بأن كان مما يغاب عليه ولم تتم على هلاكه بينة وهو يبد أحدهما (نصفاه من) الذي في يده) من الزوجين فعليه غرم النصف للآخر (وتعني) للتشطير قبل البناء (ما اشترته) الزوجة بعد العقد من السلم (من الزوج) صاحت للجهاز أم لا فليس له طامها بتشطير الأصل وليس لها جبره على أخذ شرط الأصل إلا براضهما (وهل) طلتا) قصدت بالشراء منه التخفيف عليه أم لا) وعليه إذا كثر (أو) محل تعين تشطير ما

(قوله) وكذا اذا أهديت من غير شرط) أي سواء كانت لها أو لولها أو لأجنبي وحاصل ما ذكره ان الهدية متى كانت قبل العقد أو حينه فانها تشترط سواء اشترطت أولا كانت لها أو لغيرها وفي كانت بعد العقد ولا تكون مشترطة فان كانت لغيرها فلا تشترط وان كانت لها فروايتان (قوله) واما ما أهدى جده لغيرها (الخ) أي واما ما أهدى لها بعد العقد فسيأتي الكلام عليه إن كان قبل الدخول في قوله وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء ثم إن ما أهدى بعد البناء لغيرها هو عين قوله سابقا واما الزيد بعد العقد لاولي فهو له (قوله ولها الخ) حاصله ان المرأة إذا طلقت قبل البناء وقلنا يتشترط ما أخذه ولها من الهدية المشتركة له حين العقد أو قبله فلها ان ترجع على ولها وتأخذ منه النصف والزوج النصف الآخر يأخذه من الولي وليس للزوج مطالبتها بالنصف الآخر التي أخذها الولي لان الاعطاء لاولي ليس منها وانما هو من الزوج وحينئذ فيتم به (قوله أي للمرأة) أي التي طلقت قبل البناء وتشترط ما أخذه ولها (قوله أخذ ذلك) أي أخذ نصف ذلك المشترك (قوله أو العتق يومهما) أي لان الاعطاء منها (قوله متعلق بالطلاق) أي مرتبط به في المعنى فلا ينافي انه متعلق بمحذوف صفة للطلاق أو حال منه (قوله إذ هي يتكامل بها الصداق) أي كما يتكامل بالوطء (قوله إن هلك) أي بعد العقد كالموت أو حرق أو سرق أو تلف من غير تفريط (قوله قبل البناء) أي بالطلاق قبل البناء (قوله ما اشترته) أي بالمهر وحاصله انها اذا اشترت بالصداق سلعا من الزوج سواء كانت تصلح جهازا أولا فانها تعين للتشطير اذا طلقها قبل البناء اذ كأنه أصدقتها تلك السلع (قوله صلت) أي تلك السلع للجهاز أم لا هذا مافي المواق والتمنى في التوضيح ان محل التأويلين إذا أصدقها عينا فاشترت به من الزوج ما يصلح أن يكون جهازا كدار وعبد ودابة واما إذا اشترت ما يصلح للجهاز فلا فرق بين شرائها من الزوج وغيره في انه لا يرجع عليها إلا بنصفه لانها مجبورة على شراء ذلك (قوله بتشطير الأصل) أي وهي الدراهم والدينار التي دفعها لها الزوج واشترت بها تلك السلع (قوله وعليه الأكثر) أي وهو المول عليه (قوله وان قصدت التخفيف) فان لم قصد التخفيف تعين تشطير الأصل وهذا التأويل للقاضي اسمعيل ورجحه ابن عبد السلام (قوله وتعني ما اشترته) أي وتعني للتشطير بالطلاق قبل البناء ما اشترته (قوله وسقط الزيد) أي الذي زاده الزوج بعد العقد على صداقها الذي تزوجها به (قوله دون أصل الصداق ودون الزيد) أي الذي زاده الزوج بعد العقد على صداقها الذي تزوجها به (قوله أو الشرط فيه الخ) أي ودون قبله أو فيه أي فلا يسقط عن الزوج بموته لانه تقرر لها بموته (قوله أو الشرط فيه الخ) أي ودون

المشترط

اشترته (إن قصدت) بالشراء منه التخفيف عنه والرفق به (أو يلا) ويعمل عند جهل الحال

على التخفيف (و) تعني (ما اشترته) من غير زوجها ما يصلح ان يكون (من جهازها) اذا اشترته بن صداقها المدفوع لها بل وإن اشترته (من غيره) أي غير الصداق بل من أصل لها (وسقط) عن الزوج (الزيد) على الصداق بعد العقد (فقط) دون أصل الصداق ودون الزيد قبله أو فيه أو الشرط فيه أو قبله (الموت) أي موت الزوج أو قبله قبل البناء وقبضها أشهد أم لا لانها عطية لم تقبض قبل المانع وأما موت الزوجة فلا يطل الله شهدها ولا أصوله ولها قبل الموت (وفي تشطير هدية) تطوع بها الزوج (بعد العقد وقبل البناء)

بالطلاق قبله

فيرجع الزوج عليها بنصف (أولاشيء له) منها (وإن) كانت قائمة (لمت) وهو المذهب فإن بنى بها فلا شيء له منها ولو قائمة وهذا في الكساح الصحيح ونسار للفاسد بقوله (لأن يفسخ) النكاح (قبل البناء فيأخذ) الزوج (القائم منها) أي من الهدية وضاع عليه ما فات منها فهذا الاستثناء منقطع لأنه في الفاسد وبقوله في الصحيح (لأن يفسخ بعده) أي بعد البناء فلا شيء له منها ولو قائمة لأن الذي أهدى لأجله قد حصل (روايتان) راجع لما قبل الاستثناء (وفي القضاء) على الزوج عند المازعة (بما يهدى) الزوجة (عرفاً) قبل البناء وليس مشروطاً به وعدمه (قولان) وعلى القضاء قبل يتكلم بالموت ويتشطر بالطلاق قبل البناء وقيل * (٢٣١) يسقط بهما إذا لم يقبض وعلى

المشترط من الهدية فيه أو قبله (قوله فيرجع الزوج عليها بنصفها) أي أن كانت فئمة ونصف قيمتها إن فانت (قوله وهو المذهب) وعليه اقتصر ابن رشد وذلك لأن الطلاق باختياره (قوله فإن بنى بها) أي ثم طلقها أو قولاً فلا شيء له ولو قائمة أي باتفاق أي لأن الذي أهدى لأجله قد حصل (قوله فيأخذ الزوج القائم منها) أي ولو كان متغيراً لأنه مغلوب على الفراق أما لو كان النسخ بعد البناء فلا شيء له لأنه انتفع (قوله بما يهدى للزوجة عرفاً قبل البناء) أي كالحف والقلنسوة (قوله قولان) في الواق لو قال المصنف في هذه روايتان وفي التي قبلها قولان لكن أحسن (فرع) ذكر ابن سلون أنه يقضى على المرأة بكسوة الرجل إذا جرى بها عرف واشترطت وقته صاحب العاتق عن نوازل ابن رشد لكن قال في التحفة :

وشروط كسوة من المخطور * للزوج في العقد على المشهور

وعلاوه بالجمع بين البيع والكساح وقال ابن ناظم في شرح التحفة ما لابن سلون خلاف المشهور ولكن جرى به العمل اهـ بن (قوله وتكون كالهدية المتطوع بها بعد العقد) فإن مات الزوج أو فليس قبل قبض ذلك فإنه يسقط لأنه عطية لم يقبض (قوله فأصح الروايتين لا شيء له) والرواية الثانية أن ذلك يتشطر فيرجع الزوج عليها بنصفها أن كانت فئمة ونصف قيمتها إن فانت (قوله وصح القضاء بالوليمة) أشار به لقول أبي الأصبح بن سهل الصواب القضاء بها لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن ابن عوف أو لم ولو بشاة اهـ بن (قوله فلا يقضى بها) محل الخلاف لم تشترط على الزوج أو يجرى بها العرف والاتقى بها اتفاقاً بالأولى بما بعده ورجع للعرف في عملها بيت الزوج أو الزوجة (قوله وترجع عليه بنصف نفقة التمرة التي لم يبد صلاحها) أي التي دفعها لها صداقاً مع الأصول أو وحدها على القطع لا على التبية والافسخ النكاح كما مر كالبيع وإذا فسخ النكاح رجعت بجميع النفقة كما قرر شيخنا (قوله وطلق قبل البناء) أي وعدم رجوعه بذلك قولان والظاهر منهما الرجوع (قوله وخرج بقوله صنعة العلم) أي كما خرج بالشرعية غيرها كصرب بعود ورقص والحاصل أن محل الخلاف قيد بقيود ثلاثة كما قال الشارح فإن تخلف واحد منها فلا رجوع لها اتفاقاً (قوله والكتابة) أدرج الكتابة في العلم تبعاً لحش نظراً لكونها من طرقة وبعضهم جعل الكتابة صنعة كما أفاده شيخنا (قوله أي الخاص) أي الذي تولى عقد نكاحها بدليل التعليل بقوله لأنه مفترط بعدم اشتراطه على الزوج وأما قول عبق أي ولى المال فقير صواب وولى المال هو المتصرف فيه لفسفها أو صغيرها وهو الأب ووصيه ومقدم القاضى وأما ولى العقد فهو من تولى عقد نكاحها كان ولى المال أولاً (قوله بما قبضته) أي فقط لا بأزيد منه (قوله كان حالاً أو مؤجلاً وحل) هذا قول ابن زرب وشهره للتيطى وقال ابن فتحون إنما يلزمها التجهيز بما قبضته قبل البناء أن كان حالاً أما أن كان مؤجلاً وحل قبل البناء

(٤١ - دمشق - ثاني)

وطاق قبل البناء (قولان) محلها إذا استأجرت على التعليم لا أن كانت هي المعلمة وخرج بقوله صنعة العلم كالنحو والحساب والكتابة والقراءة (على الولي) أي الخاص من ماله إذا لم تكن رشيدة (أو الرشيدة مؤنة الحمل) أي حملها أو حمل الجهاز (بليل البناء المشترط) البناء فيه غير بلد العقد وكذلك له حيث البلد واحدة وإنما كان على الولي من ماله لأنه مفترط بعدم اشتراط ذلك على الزوج (إلا لشرط) على الزوج أو عرف كعرف مصر فعلى الزوج (ولزمها التجهيز على العادة) في جهاز مثلها مثله (بما قبضته) من مهرها (إن سبق) القبض (البناء) كان حالاً أو مؤجلاً وحل

فإن تأخر القبض عن البناء لم يلزمها (٣٢٢) التجهيز به سواء كان حالا أو حل الا لشرط أو عرف (وقضى له) أي للزوج (إن دعاها)

أي الزوجة (لقبض ما
من صداقها لتجهيز به
لا يلزم محل لتجهيز به
سبب لانه سلف جر نفعا
(إلا أن يسمى شيئا) أي
بما قبضته أو يجري به عرف
ولا يلزم ما سماه وهذا متى
من قوله ولزمها التجهيز
بما قبضته (ولا تنفق منه)
أي من الصداق على نفسها
(ولا تقضى) منه (دينا)
عليها أي لا يجوز لها ذلك
لما عدت أنه يلزمها التجهيز
بما قبضته (إلا المحتاجة)
فانها تنفق منه وتكتفي
بالشئ القليل المعروف ثم
إن طلقها قبل البناء وهي
معصرة اتبع ذمتها (و) إلا
الدين القليل (كالدinar)
من مهر كثير وأما ان كان
قليلا فنقض منه بحسبه
(ولو طول) (الزوج
(بصداقها) أي بقدر
ميراثهم منه (فوتها) قبل
الدخول وقد كان اشترط
عليهم تجهيزها بأكثر من
صداقها أو جرى عرف
بذلك (فطالهم) الزوج
(بإبراز جهازها) (المشترط
أو المعتاد لينظر قدر ميراثه
منه (لم يلزمهم) إبرازه
(على القول) وقال الأحمي
يلزمهم وعلى قول المازري
لا يلزم الزوج جميع ما سمي
من الصداق بل صداق
مثلها على أنها مجهزة بما
قبض قبل البناء جهاز مثلها
ويحيط عنه ما زاد لاجل

فلا حق للزوج في التجهيز به ولزمها أخذه في ديونهم مثل ما قبض بعد البناء وحاصل ما ذكره
المصنف ان الزوجة الرشيدة التي لها قبض صداقها وسيأتي غيرها إذا قبضت الحال من صداقها
قبل بناء الزوج بها فانه يلزمها ان تتجهز به على العادة من حضر أو بدو حتى لو كان العرف شراء خادم
أو دار لزمها ذلك ولا يلزمها أن تتجهز بأزيد منه ومثل حال الصداق ما إذا عجل لها المؤجل وكان
قدما وان كان لا يلزمها قبوله لأن ما يقع في مقابلة العصة ليس بمنزلة الثمن لأن الثمن إذا كان قدما
ومحله المشتري أجبر البائع على قبوله ولا يجاب لتأخيره لاجله (قوله فإن تأخر القبض عن البناء لم
يلزمها الخ) كما لو كان الصداق مما يكال أو يوزن أو حيوانا أو عروضا أو عقارا فانه لا يلزم بيعه لتجهيز
به كما قال الأحمي ورواه ابن سهل عن ابن زرب وقال المتطفي يجب بيعه لاجل التجهيز به وهو ضعيف
والمتعمد الأول يقول المصنف ولزمها التجهيز بما قبضته الخ أي إذا كان عينا وما ذكرناه من أن العتمد
عدم لزوم بيع العقار لا ينافيه ما يأتي للمصنف من القولين فيه المتقضى لتساويهما لأن ما هنا في عدم
الوجوب والقولان الآتيان في الجواز والنوع (قوله أو حل) أي أو كان مؤجلا وحل بعد مضي أجله
وقبضته بعد البناء (قوله وقضى له) أي عليها قبض ما حل ان دعاها لقبضه وقوله ان دعاها أي قبل
البناء (قوله وقضى الخ) حاصله ان الزوج إذا دعا زوجته لقبض ما تصف بالحلول من صداقها
سواء كان حالا في الأصل أو حل بعد مضي أجله لأجل أن تتجهز به وأبت من ذلك فانه يقضى
عليها قبض ذلك على المشهور خلافا لابن حرث حيث قال لا يلزمها قبض ما حل بمضي أجله
(قوله لأنه سلف الخ) أي لأن من محل ما جل عدم مسلمنا كما يأتي وهي إذا قبضته لزمها التجهيز به كما
قال ابن زرب والحاصل أنه يمنع التعجيل فان قبضته أجبرت على التجهيز به (قوله فيلزم ما سماه)
أي أو جرى به العرف وقوله إلا أن يسمى أي الزوج ومنه تسميته تسمية ولها بان يقول نحن
نشتري لها كذا أو أن عندها من الجهاز كذا وكذا (قوله اتبع ذمتها) أي بنصف التثقت (قوله وأما
ان كان) أي اللهر (قوله ولو طول الزوج) أي طال به ورتبها بعده (قوله وعلى قول المازري الخ)
حاصله انه على قول المازري لا يلزمهم إبراز الجهاز المشترط بل جهاز مثلها ويلزم الزوج
صداق مثلها على أنها مجهزة بمثلها ويحيط عنه ما زاده لاجل الجهاز الذي اشترطه وحاصل
هذه المسئلة انه إذا سمي لها صداقا مائة مثلا ودفع منه خمسين وشرط عليهم جهازا بمائتين فماتت
قبل الدخول فطالبه ورتبها بما يخصهم من الميراث من الخمسين البقية فطالبهم باحضار الجهاز
المشترط أو باحضار قيمته ليعرف ارثه منه فقال المازري تبعنا لشيخه عبد الحميد الصائغ لا
يلزمهم إبراز ذلك الجهاز المشترط عليهم وعلى الزوج صداق مثلها على أنها مجهزة بما قبض من الصداق
وهو خمسون فإذا قيل ما صداق من يتجهز بخمسين فلا يخلو إما ان يكون قدر جهازها خمسين
أو اقل من كئناين أو أكثر كئناين فإذا قيل من يتجهز بخمسين صداق مثلها خمسون فلا يدفع
لهم شيئا غير مادفعه أولا ويكون الجهاز المشتري بالخمسين المدفوعة أولا تركه يستحق الزوج
نصفها وان قيل صداق من يتجهز بخمسين ثلاثون رجوع الزوج عليهم بشترين من الخمسين التي
دفعها ويكون ميراث الزوج من جهاز قيمته خمسون وان قيل صداق من جهازها خمسون
ثمانون دفع الزوج ثلاثين ويكون ميراث الزوج في تلك الثلاثين وفي جهاز قيمته خمسون
(ولأبيها الخ) يعني انه إذا دفع لها الزوج الصداق قبل البناء حيوانا أو عروضا مما يكال أو يوزن فلا يلزم
أباها إذا كان مجبرا ولا يلزمها إذا كانت غير مجهزة ببيع ذلك لأجل تجهيزها بل يجوز لهما بيعه لتجهيزها
شتمه ولهما عدم بيعه وحينئذ فيلزم الزوج عند البناء ان يأتي بغطاء ووظاء مناسبين لهما وحل

جهازها (ولأبيها) المجهز جواز (بيع رقيق) أو غيره من الحيوان (ساقه الزوج لها) صداقا فلا يجب عليه ولا عليها ذلك عدم

الائتراط أو عرف (للتجهيز) متعلق ببيع لا بساقه إذ لو ساقه للتجهيز لوجب البيع لاجله فان لم يبيع في موخوع الصنف فعل الزوج عنه
 لباء أن يأتي بغطاء ووطاء مناسبين لحالها (وفي) جواز (بيعه) أو بيعها (الأصل) أي العتار المسوق في صداقها بالنظر ولا كلام
 للزوج ومنعه منه أي إذا منه الزوج (قولان) محابها حيث لم يحرف عرف (٣٣٣) بالبيع أو بعده وإلا عمل

به وعلى القول بعدم
 بيعه يأتي الزوج بالغطاء
 والوطاء المناسبين (و) لو
 ادعى الاب أو غيره أن
 بعض الجهار له على سبيل
 العارية وخالفته الابنة
 الرشيدة أو واقته وهي
 سفية (قول دعوى الأب)
 ووصيه (قط) دون الام
 والجدة والجدة وغيرهم (في
 إعارته لها) شيئا من
 الجهار إن كانت دعواه (في
 السنة) من يوم البناء لا
 العقودان تكون مجبرة أو
 سفية وإن بقي بعد ادعاء
 من العارية ما بقي بجهازها
 المشترط أو المعتاد ولو أزيد
 من صداقها فإن لم يكن فيها
 بقى وفاء فالدى في العتية
 وهو الذبح أنه لا يقبل
 منه إلا أن يعرف أن سل
 التاع له فيحلف ويأخذه
 ويتبع بما فيه وفاء والاب
 والاجني فيها عرف أصله
 سواء وقوله (يعين)
 مقترض بأنه قول مطلق
 لأن القائل بقبول قوله في
 السنة يقول بلايين والقائل
 بقبوله في السنة
 وبهدها بشهرين وثلاثة
 يقول يعين ويقبل قوله

عند لزوم بيعه مالم يشترط بيعه لأجل التجهيز أو يحرف عرف بذلك وإلا وجب بيعه (قوله بالائتراط)
 أي بالبيع (قوله إذ لو ساقه للتجهيز) أي لعل أنه من الصداق (قوله وفي جواز بيعه) أي الاب
 (قوله ومنعه منه أي إذا منعه الزوج) هذا القيد مثله في عبق وخش ويدل عليه كلام التيطي
 ونصه وأما ماساق الزوج إليها من الأصول فهل للاب بيعه قبل البناء بابتها أم لا حكى القاضي محمد بن بشير
 أنه ليس له ذلك بغير رضا الزوج الحفنة التي للزوج فيه وقيل غيره له أن يفعل في ذلك ما شاء على
 وجه النظر ولا متقال للزوج ويجوز لها ذلك إن كانت ثيبا فان طامها قبل البناء بها كان عليها نصف الثمن
 إن لم تحب اه وابن بشير هذا صاحب الامام لا ابن بشير القاضي ولذلك لم يقل المصنف تردداه بن
 (تنبيه) لو شرط الزوج جهازا فبعتة كذا أوجرى به العرف ومنعه الولي قبل البناء كان الطلاق له
 بلا شيء إن لم يرض وإن رضى لزمه المسمى لأنه بمثابة الرد بالعيب فان طلق ولم يعلم بمنعه غرم نصف
 المسمى على الظاهر وإن دخل أجبر الاولياء على مسمى من الجهار إلا أن يحصل موت أو فراق فعليه
 مهرائيل ولا يجبرون (قوله وعلى القول بعدم بيعه) أي إذا منع الزوج من بيعه (قوله أو غيره) أي كالام
 والعمة والحالة والجدة والجدة وغيرهم (قوله على سبيل العارية) أي عند البنت (قوله قبل دعوى الاب النخ)
 حاصل فقه المسئلة أن المدعى عليها أمارشيدة أو غير رشيدة فان كانت رشيدة فلا تقبل دعوى مدعى
 إعارتها لافي السنة ولا بعدها حيث خالفت المدعى ولم تصدقه كان المدعى أباه أو غيره مالم يعلم أن أصل
 ذلك المدعى به للمدعى وإلا قبل قوله يمين ولو كان اجنبا ومالم يشهد على الإعارة وامان لم تخالف
 المدعى بل صدقته أخذت بأقرارها كانت الدعوى بعد السنة أو قبلها كان المدعى أباه أو غيره ولو اجنبا
 واما إن كانت غير رشيدة بان كانت مولى عليها بكرا أو ثيبا سفية فلا تقبل دعوى غير الاب عليها سواء
 صدقته أو خالفته مالم يعلم أن أصل ذلك المدعى به للمدعى والاقبل قوله يمين وأخذه ولو بعد السنة
 وأما الاب فتقبل دعواه في السنة إذا كان الباقي بعد المدعى به بقي بالجهاز المشترط أو المعتاد فان
 ادعى بعد السنة لا تقبل دعواه مالم يعرف أن أصل المدعى به له ومالم يشهد على العارية (قوله دون الام
 والجدة والجدة وغيرهم) سواء كانت دعواهم قبل تمام السنة أو بعدها مالم يثبت بالينة
 أن أصل ذلك التاع المدعى أنه عارية لهم وإلا حلف مدعيه وأخذه ولو بعد السنة (قوله إن
 كانت دعواه في السنة الخ) اشار الشارح إلى أن قبول دعوى الاب الإعارة مشروط بشروط
 ثلاثة (قوله وأن تكون مجبرة أو سفية) الذي في التوضيح تقييد البنت بالبكر ونصه ولا تقبل
 دعوى العارية إلا من الاب في ابنته البكر فقط واما الثيب فلا لأنه لا قضاء للاب في مالها اه قلح
 قال ابن رشد ومثل البكر الثيب التي في ولاية ابها لسفها قياسا على البكر ومثل الاب الوصي
 فيمن في ولايته من بكر أو ثيب مولى عليها اه فالشرط حينئذ أن يكون مولى عليها بكرا أو ثيبا
 لا مجبرة فقط كما في عبق لأن المجبرة قد تكون ثيبا غير مولى عليها ابن (قوله ولو أزيد) أي ولو كان
 جهازها المشترط أو المعتاد أزيد (قوله ويتبع بما فيه وفاء) أي بالجهاز المشترط أو المعتاد (قوله وإن
 خالفته الابنة) أي هذا إذا واقته على ما ادعاء من انه عارية بل وإن خالفته بان قلت انه غير عارية بل
 هولى (قوله فان أشهد ولو قبل مضي السنة النخ) الواو لا الحال أي فان أشهد والحال انه قبل مضي السنة بان
 أشهد عند البناء أو قبله أو بعده وقبل مضي السنة وقوله بعدها أي غير يمين إن كان الاشهاد

في السنة (وإن خالفته الابنة) في دعواه (لا إن بعد) قيامه عن السنة (ولم يشهد) أي والحال أنه لم يشهد عند البناء أو قبله أو بعده
 قبل مضي السنة أن هذا الحلى مثلا عارية عند بنته فان أشهد ولو قبل مضي السنة قبل قوله بعدها ولو طال (فإن صدقته) أنه في
 دعواه بعد السنة وهي رشيدة ولم يشهد

(فلى ثلثها) فان زاد فكلزوج ردمازله على الثالث خاصة هنا (واختصت) البنت عن بقية الورثة (به) أى الجهاز الذى جهزها به أبوها من ماله الزيادة على مهرها لا بقدره فقط إذ لا نزاع للورثة فيه (إن ورد يسيبها) الذى بنى بها الزوج فيه لأنه من أعظم الحيازات (أو أشهد) الابن بذلك (لها) فالشهادة وحدها (٣٣٤) كافية في ذلك ولا يضرباؤه بذلك تحت يده وجوز لها بعد الاشهاد (أو اشتراه

الأب لها ووضعها عند غيره) كأنسها واشهد على ذلك أو أقر الوارث بذلك (وإن وهبت) الرشيدة (له) أى الزوج بعد العقد وقبل البناء (الصدائق) للسمى قبل أن تقبض منه (أو) وهبت له من خالص ما لها قبل العقد أو بعده (م) أى شيئا (يصدقها) قول البناء جبر على دفع أقائه وهو ربيع دينار أو ثلاثة دراهم حيث أراد الدخول فان طلق فلا شيء عليه في صورتين ويستمر الصداق ملكا له في الأولى ويرده لها في الثانية (و) إن وهبت له (بعده) أى بعد البناء (أو) رسته (بعضه) ولو قبض البناء (فالوهوب كالمدم) ومعناه في الفرع الأول أنه لا يؤثر خلاوفي الثاني أن الباقي هو الصداق فان كان أقل من ربيع دينار وكان قبل البناء جبر على تحكيمه وإلا فلا واستثنى من قوله وبه قوله (إلا) أن ته (شيئا من صداقها قبل البناء أو بعده) (على) فسد (دوام العشرة) معها فطلقها أو فسخ النكاح

عند البناء أو قبله وأما إن كان بعد البناء وقبل مضي السنة فيمبن (قوله فلى ثلثها) أى فهو نافذ في ثلثها (قوله ردمازاد الخ) أى إن لم يحصل منه اجازة له (قوله هنا) أى وأما في غيرها من الزوج رد الجميع (قوله عن بقية الورثة) أى ورثة أبيها (قوله أو أشهد الابن بذلك) أى بان ذلك الجهاز الزائد على مهرها ملك لها (قوله بعد ذلك) أى الاشهاد (قوله بعد الاشهاد) الأولى حذفه لاغناء قوله بعد ذلك عنه (قوله ووضعها عند كأمها واشهد على ذلك) أى على أنه ملك للبنت وذكره الاشهاد في هذه في نظر والصواب إسقاطه لأن الاشهاد إذا وقع لا يشترط معه الحوز كما يدل عليه قوله قبل هذا أو اشهد لها وهذا قسمه فلا يشهد فيه وإنما معناه أن ما اشتراه الأب وسماها لها ونسبها إليها ووضعها عندها أو عند كأمها فانها تخص به إذا أقر الورثة أنه سماها لها وشهدت بينة بذلك وهذا غير الاشهاد قبله قال الناصر اللقاني ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لأن الغالب أن الشورة إنما تشتري وتسمى للبنت بقصد الهبة والتاميك والإعقد قل في التوضيح وغيره عن كتاب ابن مزين في الهبة في رجل قل لولده اجعل في هذا الموضع كرما أو جنانا أو ابن عليه دارا فقل الابن فيه ذلك في حياة أبيه والاب يقول كرم ابني أو جنان ابني أن البقرة لا تستحق بذلك وهي موروثة وليس للابن إلا قيمة عمله منقوصا قال ابن مزين وقول الرجل في شيء يعرف له هذا كرم ولدى أودابة ولدى ليس شيء ولا يستحق الابن فيه شيئا إلا بأشهاد هبة أو صدقة أو بيع صغيرا كان الابن أو كبيرا وكذلك المرأة ابن (قوله وإن وهبت له الصداق للسمى قبل أن تقبض منه الخ) فان قبضته منه قبل البناء ثم وهبت له قبله أيضا لم يجز على دفع أقله فهو حينئذ كالوهوب بعد البناء (قوله ويستمر الصداق ملكا له في الأولى) أى لصحة الهبة قل التبطى ولا بد من اشهاد الزوج بالقبول قل وهو في معنى الحيازات له فلو ماتت قبله بطات الهبة على قول ابن القاسم وبه العمل اه بن (قوله جبر على دفع أقله) أى لاحتمال التواطىء على ترك الصداق فيعبر عن الصداق بالكلية (قوله وإن وهبت له بعده) أى وإن وهبت له الصداق بعد البناء قبل أن تقبض منه أو بعد أن قبضته منه (قوله أنه لا يؤثر خلا) أى في الصداق فإذا طلقها بعد ذلك فلا شيء لها عليه (قوله فان كان أقل) أى فان كان الباقي بعد الهبة قل من ربيع دينار وقوله وكان قبل البناء أى وكان ما ذكر من الهبة قبل البناء وقوله جبر على تحكيمه أى إن أراد الدخول والاطاق واعطاها نصف ما بقي بعد الهبة كما إذا تزوجها ابتداء باقل من الصداق الشرعى (قوله وإلا فلا) أى إلا بان كانت الهبة بعد البناء فلا يلزمه شيء (قوله واستثنى من قوله وبه الخ) الصواب أنه مستثنى من جميع ما سبق لأن من قوله وبه فقط اه بن * وحاصله اه إذا وهبت له الصداق بعد البناء ولو لم تقبضه أو وهبت له قبل البناء وبعد ما قبضته أو قبل قبضه على دوام العشرة أو على حسنها ونبت ذلك بالبينة أو قرائن الاحوال ثم انه طلقها بعد البناء قبل حصول مقصودها أو ظهر بعد البناء فساد النكاح ففسخ لتلك فلا يكون الوهوب كالمدم بل يرد لها (قوله هذا) أى رجوعها عليها بما أعطته إذا فارق بالقرب بان كان قبل تمام سنتين وقوله وأما بالبعد أى وأما إذا كانت المفارقة ملتبسة بالبعد بان كانت بعد سنتين فلا ترجع الخ واعلم ان هذا التفصيل ذكره الاخميمي وابن رشد ونص عليه سماع اشبه بها إذا أعطته مالا أو اسقطت

لفساده قل حصول مقصودها فلا يكون الوهوب كالمدم بل يرد لها (كطية) مصدر

من مضاف لدموله أى إن الزوجة إذا أعطت زوجها مالا غير الصداق (لذلك) أى لدوام العشرة (ففسخ) النكاح لفساده جبر عليه فترجع ما أعطته وأحرى لو طاق اختيارا هذا إذا فارق بالقرب وأما بالبعد بحيث يرى أنه حصل عرضا فلا ترجع وما بين ذلك ترجع بقدره

وهذا ما لم يكن فراقها ليمين تزات به لم تعتمد والافلا رجوع خلافا للخمى * ولما بين حكم هبة الرشيدة شرع في بيان حكم هبة السفينة
 قال (وإن أعطته سفينة ما ينكحها به) قدر مهر مثلها أو أكثر (ثبت النكاح) ولكن (يعطيها من ماله) وجوبا (مثله) أي مثل ما أعطته
 ويجوز أن امتنع فإن أعطته أقل من مهر مثلها رده لها وأعطها من ماله صداق مثلها (٣٣٥) لأن غير الأب الحبر ليس له

عقد بدون صداق الثلث
 (وإن وهبته) أي الرشيدة
 وإن كان خلاف سياقه
 لأنها التي تتهرب عنها فأنكح
 على ظهور المعنى أي وهبت
 الرشيدة صداقها الذي
 أعطاه الزوج لها (لأجنبي)
 أي غير الزوج (وقبضه)
 منها أو من الزوج (ثم
 طلق) الزوج قبل البناء
 (اتبعا) بنصفه (ولم يرجع)
 الزوجة (عليه) أي على
 الوهوب له بما غرمته
 للزوج (إلا أن يمين) له
 (أن الوهوب صداق)
 وينبغي أن علمه كياتها
 فإن بينت أو علم رجعت
 عليه بنصفه فقط وأما
 النصف الذي ملكته
 بالطلاق فلا ترجع به
 وكلام المصنف فيها إذا
 كان الثلث يعمل جميع ما
 وهبته والأبطل جميعه ألا
 أن يحجزه الزوج ولا يخالف
 قوله في الحبر ولرد الجميع
 أن تبرعت بزائد القضي
 لأصحة حتى يرد الزوج
 لأن ما يأتي في تبرعها في
 خالص مالها وهنا الزوج
 قد طلق فقد تبرعت بما

من صداقها على أن يسكنها ففارقها أو فعلت ذلك على أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى فتزوج أو تسرى فقال ح في الالتزامات ظاهر كلامه في المدونة
 أنه إن تزوج عليها أو تسرى فلها أن ترجع عليه سواء كان ذلك بالقرب أو بالبعد وصرح بذلك
 للخمى وهو ظاهر كلام المتبسط وابن فتحون ولم اتف على خلاف في ذلك إلا ما أشار إليه في التوضيح
 في الشروط ونقله عن ابن عبد السلام أنه ينبغي أن يفرق في ذلك بين القرب والبعد كما فرقوا في المسائل
 السابقة وظاهر كلامهما أنهما لم يتفقا على نص في ذلك انظر بن (قوله وهذا ما لم يكن فراقها ليمين
 زلت به) أي أن محل رجوعها عليه بالطية إذا فارقها عن قرب إذا لم يكن فراقها ليمين زلت به لم
 يعتمد الحث فيها وهو صادق بما إذا كان طلاقها لاليمين زلت به أو ليمين زلت به وتعتمد الحث
 فيها فالأولى كما لو طلقها ابتداء لتشاجر والثانية كالأولى علق الطلاق على دخوله الدار ثم أعطته مالا على
 دوام العشرة فدخل الدار عمدا فترجع عليه بما أعطته فيها وأما أن قال إن دخلت الدار بضم التاء فانت
 طالق فدخل ناسيا أو عاق الطلاق على دخولها فدخلت لم ترجع عليه بشئ. ر قوله خلافا للخمى أي
 القائل أنها ترجع عليه إذا فارقها عن قرب ولو كانت الفارقة لأجل يمين لم يعتمد الحث فيها قال بن
 وهذا القيد لأصغ وهو غير ظاهر فإن قصارى الأمر أن يكون الفراق هنا كالفسخ لانه جرى فيها
 وقد ذكر في الفسخ الرجوع فلظاهر حينئذ قول للخمى لا قول أصح اه كلامه (قوله ولم ترجع عليه
 إلا أن تبين الخ) قال أبو الحسن ولا ترجع الزوجة على الوهوب له وفي كتاب محمد ترجع عياض قيل
 معنى ما في المدونة أنها وهبته هبة مطلقة وقالت للموهوب له أقبضها من زوجي ولو صرحته أن الهبة
 من الصداق كان لها الرجوع عليه كما قال محمد وحمل ابن يونس ما في الكتابين على الخلاف به ونحوه
 ما لا بن يونس للخمى واقتصر المصنف على التأويل الأول بالوفاق اه بن (قوله إذا كان الثلث يعمل
 جميع ما وهبته) أي ثلث مالها (قوله) والأبطل جميعه إلا أن يحجزه الزوج) ما ذكره من أن الثلث إذا لم
 يعمل جميعه بطل الجميع إلا أن يحجزه الزوج مثله في خش وعقب ورده بن بان الذي يفيد كلام
 للخمى وعبدالحق أن هبتها ماضية مطلقا ولا كلام للزوج (١) فيها لخروج الزوجة من عصمته وهذا
 مذهب ابن القاسم في المدونة انظر بن (قوله) وإن لم يقبضه للموهوب له (الأجنبي) أي لا منها ولا من
 الزوج (قوله) إن أيسرت يوم الطلاق) أي إن أيسرت بالنصف الذي وجب للزوج قاله أبو الحسن
 فلا يشترط يسرها يوم الطلاق بالجميع انظر بن (قوله) إن أيسرت الخ) أي لانه لا ضرر على المطلق
 حينئذ لانه يرجع عليها بحقه (قوله) وله التمسك) أي وله حبس نصفه لحقه فيه لما يلحقه من الضرر في
 إنفاذها حينئذ * والحاصل أنها إن كانت موسرة يوم الطلاق بان كان عندها مالا غير الصداق الوهوب
 كانت موسرة يوم الهبة أيضا لا فاتها تجبر هي وزوجها المطلق على إنفاذ الهبة للموهوب له ويرجع
 الزوج عليها بنصف الصداق في مالها فها تان صورتان وإن كانت موسرة يوم الطلاق أيسرت يوم

(١) قوله ولا كلام للزوج فيها الخ انظر مع قول المصنف إلا أن يرد الزوج لسرها يوم التمسك وثلث
 الهبة والصدقة وفيما كتبوه عليه من أن له الرد ولو بعد الطلاق لسرها وعدم حمل ثلثها ذلك

نصفه للزوج (وإن لم يقبضه) (الموهوب له الأجنبي) وطلفت قبل البناء (أيسرت هي) على امضاء الهبة للموهوب
 له موسرة كانت يوم الهبة أو الطلاق أو موسرة ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في مالها (و) يحجز (المطلق) أيضا على اتخاذ
 هبتها (إن أيسرت يوم الطلاق) فإن أيسرت يومه لم يحجز هو وله التمسك بنصفه فهو شرط في جبره فقط وأما هي فتجبر مطلقا

(وإن خالته) الرشيدة قبل البناء (٣٣٦) (على كعبه) وفريش ونوب (أو) على (عشرة) من الدنانير مثلا (ولم تقل) هو

(من صدقي فلا نصف لها) من الصداق وتدفع ما خالته به من مالها زيادة على الصداق (ولو) كانت (قبضه رده) ودفعت ما ذكر من مالها زيادة عليه (لأن قالت) طلقني على عشرة (ولم تقل من صدقي أيضا فطقتها كلها جميع النصف وتدفع ما وقع عليه الطلاق فقط) (أو لم تقل) (صوابه أو قالت خالتي أو طلقني على عشرة (من صدقي فنصف ما بقي) يكون لها بعد أخذه العشرة في الثلاثين فما مضى من الثلاثين قبلها (وتقرر) الصداق (بالوطء) هذا قيم قوله وإن خالته أي قبل البناء كما مر فإن خالته بعده على عشرة ولم تقل من صدقي تدفع ما سمت له فقط والصداق كله لها لتقرر بالوطء (ويرجع) الزوج عليها بنصف القيمة (إن أصدقها) من قرأتها (من يعلم) هو (يعتق عليها) فتق ثم طلقها قبل البناء وأحرى أن لم يعلم وسواء فيها علم أم لا ويعتق الرقيق عليها في الصور الأربع والولا لها (وهل) التقى عليها في الأربع (إن رهدت) لا أن كانت

المهبة لا تجبر على دفع نصفها للوهوب له وأما المخلوق فلا يجبر وله التمسك بنصفه ولا يتبعها للوهوب له بنصف الزوج وله امضاء المهبة ويتبعها بنصفه في ذمتها والحاصل أنها تجبر على دفع نصفها مطلقا لأنها مالكة يتصرف في الصداق يوم الهبة وأما الزوج فلا يجبر إلا إذا كانت موسرة يوم الطلاق (قوله وإن خالته) أي قلت له خالتي على كذا (قوله فلا نصف لها) أي لأن لفظ الخلع يقتضي ترك كل مالها عليه من الحقوق وزادته ما التزمت من عندها عند ابن القاسم وقصره أشهب على العصة والمهر كدين فيكون لها نصف الباقي قال اللخمي في تبصرته وهو أحسن لكل الذي شهره المصنف وغيره الأول والخلاف إذا خالته قبل البناء وأما بعد البناء فقد رسخ المهر عليه ومفهوم قوله ولم تقل من صدقي أنها لو قلت من صدقي لكان لها نصف ما بقي كالو كان صداقها ثلاثين وقالت خالتي على عشرة من صدقي لكان لها نصف ما بقي بعدها وهو عشرة من عشرين (تول) ولو كانت قبضته رده (أي خلافا لما في كتاب ابن حبيب عن أصح من أنها تفوز بما قبضته (قوله فيها) (١) أي قوله لا أن قالت طلقني على عشرة أو قلت من صدقي وقوله الآتين قبلها أي وهما قوله وإن خالته على كعبه أو عشرة ولم تقل من صدقي (قوله والصداق كله لها) أي سواء قبضته الزوجة أولا (قوله ويرجع الزوج عليها بنصف القيمة إن أصدقها الخ) أي لأنه لما خرج من يده لأجل البضع واستقر ملكها عليه واستغنت بعق قريبها كان كاشتراها له (قوله من يعلم بعق عليها) أي كما إذا أصدقها أحدا من أصولها أو من فصولها أو من حاشيتها القريبة كاخنها أو أختها (قوله وسواء فيها علمت) أي وقت العقد أنه يعتق عليها أولم تعلم فيرجع الزوج عليها بنصف القيمة في هذه الصور الأربع وهي علمها وجهها وعلمها دونها وعكسه إلا أنه في الثلاثة الأولى يرجع عليها بنصف القيمة اتفاقا وفي الصورة الرابعة وهي علمه دونها يرجع عليها بنصف القيمة على قول مالك الرجوع عنه وبه أخذ ابن القاسم واقتصر عليه المصنف والقول الرجوع إليه أنه إذا أصدقها من يعتق عليها وهو عالم دونها لم يرجع عليها بشيء بل يعتق العبد عليه وترجع عليه بنصف القيمة إذا طلقها قبل البناء وعليه اقتصر ابن الحاجب ووجه ذلك القول أنه لما علم عدم استقرار ملكها عليه فقد دخل على الاعانة على المتق فلو رجع كان رجوعا عما أراد (قوله وهل إن رشت الخ) نص للدونة أن تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بالمقد فإن طلقها قبل البناء رجع بنصف قيمته وظاهرها سواء كانا غائبين بعق عليها أو جاهلين لذلك أو علم أحدهما بذلك دون الآخر ثم إن قولها عتق عليها بمجرد الظاهر كانت رشيدة أو سفیهة أو مجبرة وبه قيل وقيل إن كلامها مقيد بما إذا كانت رشيدة لأن كانت سفیهة أو مجبرة فلا يعتق عليها بمجرد المقدم وإلى هذا الخلاف أشار المصنف بقوله وهل الخ أي وهل عتق عليها في الصور الأربع على الرجوع عنه أو في الصور الثلاث على الرجوع إليها رشت سواء علم الولي بعق عليها أم لا لأن علمه غير معلوم عليه والعدل عليه اذنها ولما أذنت له أن تزوجها بعد كانت مجبوزة لسكونه يعتق عليها (قوله لا إن كانت سفیهة أو مجبرة) أي فلا يعتق عليها علم الولي بأنه يعتق عليها أم لا (قوله وصوب) المصوب لاختصاص العتق بالرشيدة ابن يونس وعياض وأبو الحسن والمقيد للقول بالاطلاق بعدم علم الولي هو ابن رشد ونصه وإن تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بمجرد العقد علما أو جهلا أو أحدها بغيره كانت أو ثيبا وهذا في البكران لم يعلم الأب أو الوصي والام يعتق عليها وفي عتقه

(١) قوله فعلى أي خالتي على عشرة من صدقي وطلقني على عشرة من صدقي وقوله الآتين قبلها أي قوله خالتي على عشرة ولم تقل من صدقي وطلقني على عشرة ولم تقل من صدقي هذا هو الصواب اه كعبه محمد علبش

والسئلة الأولى مبنية على هذه الأولى تقديم هذه عليها وذكر مفهوم ان لم يعلم الولي لما فيه من التفصيل بقوله (وإن علم الولي (دونها) الوجه حذفه لأن الدار على علمه علمت أم لا) (م) يعتق عليها) جزما (وفي عتقه عليه) أي على الولي وعدم العتق (قولان) وعلى العتق عليه يرجع كل من الزوج والزوجة عليه لأن الفرض أنه طلق قبل البناء وعلى عدم العتق يكون رقبة الزوج ويفرم لها نصف قيمته ولا يكون رقيقا لها إذ لا يفي في ملكها من يعتق كله أو بعضه عليه (وإن جنى العبد) (الصدوق حال كونه (في يده) أي الزوج قبل أن يسلمه لها وأولى في يدها (فلا كلام له) أي للزوج وإنما الكلام لها (وإن أسلمته) (٣٣٧) لدجني عليه فطلقها قبل البناء

وكان الأولى التفرج بالقاء
(فلا شيء له) أي للزوج من
العبد ولا نصف قيمته
عليها لأنه كان هلك
بساوي (إلا أن تعابى)
في إسلامه بأن تكون
قيمته أكثر من ارش
الجنانية (فله) أي للزوج
(دفع نصف الارش)
للدجني عليه (والشركة فيه)
أي في العبد بالنصف وله
اجازة فعلها ولا شيء له فيه
(وإن فدت بأرشها) أي
ارش الجنانية (فأقول لم
يأخذها) الزوج أي لم يأخذ
نصفه منها (إلا بذلك)
أي بدفع نصف القداء
(وإن زاد على قيمته و) إن
فدته (بأكثر) من أرشها
(فكالحاباق) فيخير الزوج
بين أن يجيز فعلها ولا شيء
له منه وبين أن يدفع لها
نصف ارش الجنانية فقط
دون الزائد ويأخذ نصف
العبد فيكون شريكا لها
فيه (ورجعت المرأة) على
الزوج (بما) أي بجميع
الذي (أنفقت على عبيد)

عليه قولان (قوله والسئلة الأولى) أي وهي مسئلة رجوعه عليها بنصف القيمة وقوله مبنية على هذه أي على هذه المسئلة وهي مسئلة عتقه عليها وقوله فالأولى تقديم هذه عليها أي كما فعل في المدونة وقد علمت نصها (قوله وإنما الكلام لها) أي فإن شاءت دفعت ارش الجنانية وأبقته وإن شاءت أسلمته للدجني عليه في الجنانية (قوله بأن تكون قيمتها أكثر من ارش الجنانية) أي كما لو كانت قيمته ثلاثين وارش الجنانية عشرين وقوله فله دفع نصف الارش أي وهو عشرة في المثال (قوله ورجعت المرأة الخ) (ذكر ابن غازي أن في بعض النسخ ورجعت المرأة في الفسخ قبله بما أنفقت الخ (قوله ورجعت المرأة في الفسخ) الأولى عفو أبي الحيرة أي سواء كانت بكرا أو ثيبا صغرت كما يشتر لذلك كلام الشارح وقوله دون غيره أي دون غير الأب ولو كان وصيا مجبرا وخص الأب بذلك لشدة شفقتة دون الوصي وغيره من الأولياء (قوله عن نصف الصداق) أي وأولى عن أقل منه (قوله أو يفو الذي يده عقدة السكاح) حملة اصحابنا على الأب وحمله أبو حنيفة على الزوج عن التشطير لأنه الذي يسده حل السكاح لأنه طاق (قوله وقبله) أي وجاز العفو قبل الطلاق لمصلحة كسر الزوج فيخفف عنه بطرح البعض (قوله لا بعد الدخول) أي لا يجوز للولي أن يفو عن بعض الصداق بعد الدخول إن رشت لأنها لما صارت ثيبا صار الكلام لها فإن كانت سفية أو صغيرة فالكلام للأب وحينئذ فله أن يفو عن بعض الصداق لمصلحة كذا في خن وعقب وهو غير صواب إذ الحق أنه لا عفو له بعد الدخول سواء كانت رشيدة أولا ففي سماع محمد بن خالد أن الصغيرة إذا دخل بها الزوج وانقضت ثم طلقها قبل البلوغ أنه لا يجوز العفو عن شيء من الصداق لامن الأب ولا منها قال ابن رشد وهو كما قل لأنه إذا دخل بها الزوج وانقضت فقد وجب لها جميع صداقها بالميسر وليس للأب أن يضع حقا قد وجب لها إلا في الوضع الذي اذن له فيه وهو قبل الميسر لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وإذا منع العفو في الصغيرة بعد الدخول ففي السفية أخرى اه بن وكذا لا يجوز العفو عن شيء من الصداق بعد الموت ولو قبل البناء كما نص عليه المازري ذكره شيخنا (قوله وقبضه مجبر) أي وهو الأب في ابنته البكر ولو غائبا والبيب إن صغرت والسيد في أمته بالغة أم لا ثيبا أم لا (قوله ووصى) أي أوصاه الأب بالسكاحها وأمره بجبرها أو عين له الزوج (قوله وكذا ولي سفية) أي الولي على النظر في مالها سواء كان له تولية العقد كالأب أولا كالأجنبي فولي العقد فقط لا يقبض صداقها ولو كان أخا أو أبا فإن كانت السفية مهيمة فلا تقبض صداقها كما قال ابن عرفة بل يرفع امرها للحاكم فإن شاء قبضه واشترى لها به جهازا وإن شاء عين لها من قبضه ويصرفه فيها بأمره به مما يجب لها فإن لم يكن حاكم أو لم يمكن الرفع اليه أو خفف على الصداق منه حضر الزوج والولي والشهود فيشترون لها بصداقها جهازا أو يدخلونه بيت البناء كما ذكره التيطي وابن الحاج في نوازله عازيا ذلك لما لا انتظر بن (قوله وصى المال) أي الوصي الذي أوصاه الأب أو أقامه القاضي على النظر في مالها

صداق (أو ثمرة) ثم تبين فساد السكاح ففسخ قبل البناء وأمر من أها ترجع بنصف قيمة الثمرة والعبد السكاح الصحيح حيث طلق قبل البناء (وإذا عفو أبي البكر الحيرة) كالتب الصغيرة دون غيره (عن نصف الصداق قبل الدخول وبعد الطلاق) لقوله تعالى إلا أن يفون أو يفوا الذي يده عقدة السكاح لا قبل الطلاق فلا يجوز عند مالك (أن القاسم وقبضه لمصلحة وها) وهو (وناق) لقول الامام بمحمله على غير المصلحة أو خلاف بمحمله على ظاهره (أو يابا) لا بعد الدخول إن رشت (وبعضه) أي الصداق (مجرى وصي) وكذا ولي سفية غير مجبرة ويجوز أن يكون المراد بالوصي وصي المال وهو غير مجبر بديل عطنه على المجبر فيشمل ولي السفية غير المجبرة

ويكون الوصي الجبر ناخلا فيما قبله فتأمل (وصدقا) أي الجبر والوصي في دعوى تلفه أو ضياعه بلا تفريط (ولو لم تقم بينة) وكان مما يصاب عليه ومصيبته من الزوجة فلا رجوع لها على زوج ولا غيره (وحلفا) ولو عرفا بالصلاح (ورجع) الزوج عليها بنصفه (إن طلقها) قبل البناء وهو مما يغلب عليه ولم تقم بينة على هلاكه (في ما لها إن أبسرت يوم الدفع) أي دفع الزوج الصداق لمن له قبضه عن تقدم ولو أعسرت يوم القيام وهي مصيبة زلت بها فإن أعسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشيء ومصيبته منه ولو أبسرت بعد ذلك (وإنما يرثه) أي الجبر والوصي من الصداق أحداً من ثلاثة (شراء جهاز) (٣٢٨) به يصلح لحالها (وتشهد بينة بدفعه لها) ومعاينة قبضه له

(وإحضاره بيت البناء) وتشهد للينة بوصوله له (أو توجبه) بأن طابت الجهاز زوجها (إليه) أي إلى بيت البناء وإن لم يصوبه إلى البيت ولا تسمع حيث تدعى الزوج لتعلم بصل إليه وأنى بالحصر للإشادة إلى أن من له قبضه لو دفعه للزوجة عينا لم يبرأ ويضمن للزوج (والأ) يكن لها مجبر ولا وصي ولا مقدم قض (فالمرأة) الرشيدة هي التي قبضه فإن ادعت تلفه صدقت يمين ولا يلزمها تجهيزها غيره (وإن قبض) أي قبضه من ليس له قبضه عن تقدم من غير توكيها له في القبض فلف فهو متعدد في قبضه والزوج متعدد في دفعه فإن شاءت (اتبته) المرأة لزمانه معديه (أو) اتبعت (الزوج) فإن أخذته منه رجع به على الولي

أي وأما الوصي الذي أمره الأب بالأجبار أو عين له الزوج فهو مندرج في الجبر (قوله) ولو لم تقم بينة ظاهره على التلف فبرء عليه أن قوله وحلف بشكل مع ما قبل للمالبة لأنه إذا قامت له بينة على التلف صدق من غير عيب على أن تصديقه عند قيام البينة أمر ضروري لا يحتاج للنص عليه وأجاب بعضهم بأن الواو في قوله ولو لم تقم بينة للحال وقرر المتن بتقرير آخره وحاصله أنهم إذا ادعوا قبضه من الزوج وأنه تلف فأنهما يصدقن في القبض فيبرأ الزوج هذا إذا قامت بينة على القبض بل ولو لم تقم عليه بينة وهو قول مالك وابن القاسم ومقابله لأشبه عدمها ويغرم الزوج للزوجة صدادتها فالمالبة من حيث براءة الزوج خلافا لأشبه وتعلم أن الذي لم تقم عليه البينة هو القبض لا التلف وقوله وحلف أي على التلف لا على القبض كذا حل اللواق وعلى هذا التقريرين فالمالبة صحيحة ومحل الخلاف بين ابن القاسم وأشبه إذا ادعا التلف قبل البناء وأما بعد البناء فلا خلاف في براءة الزوج باقرارهما بقبضه انظر بن (قوله وحلفا) أي لقد تلف أو ضاع بغير تفريط ولا يقال فيه تخليف الولد لوالده وهو ممنوع لأننا نقول قد تعلق به حق للزوج وهو الجهاز به فإن كانت سفينة مهملة وعقد لها الحاكم وقبض صداقها وادعى تلفه فهل يحلف من حيث أنه ولي لا من حيث أنه حاكم أو لا وهو الظاهر أنه خشي (قوله بنصفه) أي بنصف الصداق الذي دفعه لمن له قبضه لأنه كالوكيل لها (قوله) ولم تقم بينة على هلاكه (وأما) ان قامت على هلاكه بينة مطلقا أو لم تقم وكان مما لا يغلب عليه فلا رجوع له عليها كانت موسرة أو معسرة لأن ضمانه منهما (قوله) وإنما يرثه أي بالنسبة لدفع الصداق لها فلا ينافي ما تقدم من أنه إذا ادعى تلفه أو ضياعه فإنه يصدق (تنبيه) قال ابن عرفة ابن حبيب للزوج سؤال الولي فيما صرفه قدده فيه من الجهاز وعلى الولي تفسير ذلك وحلفه إن اتهمه (قوله) تشهد بينة بدفعه لها أي في بيت البناء أو في غيره وإن لم تقر قبضه (قوله ومعاينة الخ) عطف تفسير (قوله) إلى أن من له قبضه أي من الأب والوصي وولي السفينة وقوله إذا دفعه للزوجة أي المحجور عليها وأما الرشيدة فسيأتي أنها تقبضه بنفسها أو توكل من يقبضه وقوله لم يبرأ أي ولو اعترفت الزوجة المذكورة بأخذه من الولي المذكور وصرفه على نفسها أو تلف منها (قوله) ويضمن للزوج أي ليشترى له به جهازا (قوله) والمرأة الرشيدة هي التي تقبضه أي ولا يقبضه وليها لا يتوكلها (قوله) ولا يلزمها تجهيزها غيره أي قصدتها بالنظر لعدم لزوم التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه إذا طلق قبل البناء فلا تصدق فيما يغلب عليه ولم تقم على هلاكه بينة والا كان الضمان منهما (قوله) حلف الزوج في كالعشرة الأيام فإن نكل الزوج بدت اليمين على الولي إن كانت دعوى تحقيق فإن نكل الولي فلا رجوع له وإن حلف أخذه من الزوج وإن كانت دعوى اتهام غرم الزوج مجرد نكواه ولا ترد اليمين على الولي

(فصل)

بخلاف العكس فقرار الغرم على الولي (ولو قال الأب)

ومن له ولاية قبضه من ولي أو زوجة (بعد الإشهاد) عليه (بالقبض) بالصداق من الزوج أي بعد الإشهاد عليه بأنه أقرب إليه قبضه منه ثم قال (لم أقبضه) منه وإنما اعترفت بذلك توثقة مني بالزوج وظني فيه الخير لم تسمع دعواه بصدق القبض ويؤخذ باقراره (وحلف الزوج) لقد أقبضته له أو لقد قبضه إن كان الأمر قريبا من يوم الإشهاد بأن كان (في كالعشرة الأيام) فما دونها من يوم الاعتراف بالقبض وادخلت الكفاية زيادة على العشرة فما زاد على نصف شهر صدق الزوج في دفعه له بإلا يمين

تنازع الزوجين في النكاح من أصله والصداق قدرا أو جنسا أو صفة أو اقتضاء أو متاع البيت وما يتعلق بذلك * فقال (إذا تنازعا في الزوجية) بأن ادعاهما أحدهما وأنكرها الآخر (ثبتت بيينة) قاطعة بأن شهدت على معاينة العقد بل (ولو بالسماع) القاشي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا زوج لفلانة أو أن فلانة امرأة فلان (بالدفع والدخان) أي مع معاينتهم ويحتمل أنهما من جملة مسموعهم وعلى كل حال فلا ينفي اعتباره قيدا إذ يكفي السماع القاشي من الثقات وغيرهم ولو بغير اعتبارهما ويحتمل أن المعنى شهدا بالسماع القاشي بهما فأولى معاينتهما بأن قالوا لم نزل نسمع أن فلانة زفت لفلان أو عمل لها الولية وهو جيد لأنه نص على التوهم (والإم) بأن لم توجد بيينة بما ذكر (فلا يمين) على المدعى عليه المنكر لأن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعائه (ولو أقام المدعى شاهدا) إذ لا ضرورة لتوجيهها على المنكر إذ لو توجهت عليه فنسكت لم

فصل إذا تنازعا في الزوجية أي ولو كانا طارئين على المذهب وضمير تنازعا للتنازعين المسموعين من تنازعا أول الزوجين باعتبار دعواهما وقوله في الزوجية أي من حيث اثباتها وفيها فلا حاجة لما قيل أنه من باب التغليب لأن المدعى للزوجية أحدهما والآخر ينفيها (قوله بأن ادعاهما أحدهما) أي بأن ادعى رجل على امرأة أنها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها وأنكر (قوله ثبتت بيينة) أي للمدعي منها كان المدعى لها الرجل أو المرأة وقوله ثبتت بيينة أي لا يتقارها بعد تنازعهما فلا يقال إن كلام المصنف لا فائدة فيه لأن كل شيء قامت عليه البيينة فانه ثبت بها * وحاصل الجواب أن فائدته نفي ثبوته بغيرها أو يقال فائدته أن يترتب عليه ما بعده (قوله ولو بالسماع) أي ولو كانت شهادتهما بالسماع * واعلم أن بيينة السماع لا بد أن تكون منفصلة كبيينة القطع إن تقول سمي لها كذا النقد منه كذا والمؤجل كذا وعقد لها ولها فلان كذا في عبارة التيطي التي قلها ح فلا يكفي الاجمال في واحدة منهما اه بن ورد المصنف بلو على ما قاله أبو عمران إنما تجوز شهادة السماع إذا اتفقا على الزوجية * والحاصل أنهما إذا تنازعا في أصل النكاح فانه يثبت بالبيينة المعاينة لا بعد إذا فصلت اتفاقا وهل يثبت بيينة السماع أولا فقال أبو عمران لا يثبت وقال التيطي يثبت بيينة السماع بالدفع والدخان وعلى هذا متى المصنف ورد بلو على أبي عمران (قوله أي مع معاينتهما) الأولى أي مع معاينة أحدهما إلا أن يقال إن في الكلام حذف مضاف ومن هذا يعلم أن الباء في كلام المصنف والتيطي بمعنى مع والواو بمعنى أو * وحاصله أن البيينة إذا سمعت سمعا فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعانفت الدفع أو الدخان وأدوا الشهادة على وجه السماع من الغير فانه يكفي (قوله ويحتمل أنهما من جملة مسموعهم) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا زوج فلانة وانها زفت له أو عمل لها ولية (قوله إذ يكفي السماع القاشي) أي بالنكاح وقوله ولو بغير اعتبارهما أي ولو لم تعين البيينة واحدا منهما ولو لم يحصل السماع بواحدة منهما (قوله فأولى معاينتهما) أي بأن يقولوا نشهد أن فلانة زفت لفلان أو نشهد أنه عمل لها الولية وقد شاهدنا ذلك * والحاصل أن كلام المصنف يحتمل احتمالات ثلاثة وكلها صحيحة (قوله أن فلانة زفت لفلان) راجع للسماع بالدفع وقوله أو عمل لها الولية راجع للسماع بالدخان (قوله ونص على التوهم) أي لأنه إذا ثبتت الزوجية بشهادتهما بالسماع والدفع والدخان فنثبت شهادتهما بمعاينتهما لها بالأولى (قوله والا فلا يمين على المدعى عليه المنكر) أي ولو كانا طارئين على المذهب وقيل يلزمه وهو قول سحنون ونص ابن رشد في رسم النكاح من سماع أصبغ ولو لم تكن المرأة تحت زوج وادعى رجل نكاحها وهما طارئان وعجز عن اثبات ذلك لزمها البين لأنها لو اقرت له بما ادعاه من النكاح كانا زوجين وقيل لا يمين عليها لأنها لو نكحت عن اليمين لم يلزمها النكاح اه وعزا الثاني ابن عرفة للمروفي المذهب وأول سحنون انظر بن وعلى مقاله سحنون من اليمين فان لم يحلف المنكر سجن له فان طال دين واعلم أن مقاله سحنون مبني على أن الطارئ يثبت نكاحها باقرارها بالزوجية مطلقا والمشهور تقييد ذلك بما إذا لم يتقدم نزاع (قوله ولو أقام المدعى شاهدا) خلافا لقول ابن القاسم يحلف المنكر لرد شهادة ذلك الشاهد (قوله إذا توجهت عليه) أي على المدعى عليه مع وجود شاهد للمدعى (قوله وحلفت المرأة) هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فهي مستأنفة فان نكحت حلفت من يظن به العلم من الورثة أنها غير زوجة واعلم أنه لا خصوصية للمرأة بذلك بل الزوج لو أقام شاهدا على نكاح مبيته فان لا يحلف معه ويرثها ولا صدق لها فيلوقال المصنف وحالفه وورث كان أحسن لشموله للصورتين وإنما لم يؤخذ بالصداق مع اقراره بعده وتماما بزوجيتها لأن الصداق من أحكام الزوجية في حال الحياة لأنه

أى مع شاهدا بالزوجة إذا (٣٣٠) ادعت بموتها انه زوجها (وورثت) لان الدعوى آلت الى مال ولو كان ثروا رث معين

ثابت النسب على أرجح القولين ولا صدق لها لأنه من أحكام الحياة وعليها العدة لحق الله (و) لو ادعى رجل على ذات زوج انها امرأته تزوجها قبل هذا وأقام شاهد اشهد بالقطع على الزوجة السابقة وزعم أن له شاهدا ثانيا (نمر الزوج) المسترل عليها أمر إيجاب بان يقضى عليه (باعتزالها) فلا يقربها بوطء ولا بمقدماته (إقامة) (شاهد ثان) يشهد له قطعا مع الأول (زعم) هذا المدعى (قربة) بحيث لا ضرر على الزوج في اعتزالها لجهته ونفقة مدة الاعتزال على من يقضى له بها (فإن لم يأت به) أو كان بعيدا (فلا عين على) واحدا من (الزوجين) ارد شهادة الشاهد الذى أقامه وفي نسخة والا فلا عين الخ وهى أخصر وأتمل لشمولها للصورتين (و) لو ادعى رجل على امرأة خالية من الأزواج انها امرأته وان له ذلك بينة تشهد له ولو بالماع قريبة القية واكذبه (أمرت) أى أمرها الحاكم (بانتظاره ليلة قربت) لا ضرر على المرأة في انتظارها فلا تزوج ان أى بها حكم عليها بذلك وان لم يأت بها أو كانت بعيدة فلا تؤمر بانتظاره وتزوج متى شاءت (م) إذا مضى أجل الانتظار ولم يأت بينة وأمرها القاضى بان تزوج ان شاءت له

في مقابلة التمتع ولم تثبت الزوجة حال الحياة فلا صدق (قوله أى مع شاهدا) أى الشاهد على عقد الكاح لا على اقرار الزوج الميت وقوله حلفت أى عينا واحدة مكملة لانصاب ولا يتأتى هنا بعين الاستظهار لانها انما تكون في الدعوى على الميت إذا كانت بدين (قوله وورثت) أى على ما قال ابن القاسم لأن دعوى الزوجة بعد الموت ليس المقصود منها الا المال فآتت إلى مال وكل دعوى بمال تثبت بالشاهد واليمين وقد أنشأ لاثرت لأنه لا صدق لها لأن الميراث فرع الزوجة وهى لا تثبت بالشاهد واليمين فكذا فرعها (قوله ولو كان ثم وارث معين ثابت النسب على أرجح القوانين) والقول الآخر يقول محل ارثها ان لم يكن وارث ثابت النسب والا فلا ارث وهذا القيد اعتبره ح والشيخ سالم والروزيح وأقره الناصر في حاشية التوضيح وقال بن الأولى حمل كلام المصنف عليه والذى نقله شيخنا الدعوى عن بعضهم أنه لا عبرة بهذا القيد وانها تراث على كلام ابن القاسم مطلقا واعتمد هذا رحمة الله تعالى عليه (قوله لأنه من أحكام الحياة) أى من لوازم الزوجة حال الحياة ولا يقال الارث من لوازم الزوجة حال الحياة وهى لم تثبت قبل الموت فقتضاها ناله ميراث لأننا لنسلم (١) أن الارث من لوازم الزوجة لأنه يقرب على غيرها بخلاف الصداق فإنه لا يتسبب الا عن الزوجة (قوله وعليها العدة لحق الله) نى والظاهر حرمتها على آباءه وأبنائه لدهواها وحرمة فروعها وأصولها عليه ان كان المدعى الزوجة الرجل بعد موتها كما في عقي واعلم ان صورة المصنف كما قال الشارح ان الدعوى بعد الموت فلو ادعى أحدها الزوجة حال الحياة وأقام شاهدا واحدا ورد الحاكم شهادته لا عماده ثم مات المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى أولا بد من تجديد الدعوى لانها دعوى نكاح والدعوى التى بعد الموت دعوى مال وهذا هو الظاهر كما أن الظاهر قول شهادة الشاهد الأول الذى قد رد الحاكم شهادته أولا لانفراده كما قال شيخنا (قوله أنها امرأته تزوجها) نى وأنكرت المرأة أن يكون قد تزوجها أصلا (قوله يشهد له قطعا) نى بالقطع لا على الماع لأن بينة السماع لا تنفع فيمن تحت زوج (قوله فان لم يأت به الخ) أى وان أتى بشاهده عمل بالشهادة ويفسخ نكاح الثانى وترد إلى عصمة المدعى ولا يقربها إلا بعد استيرائها من الثانى ان كان قد ووطئها (قوله الزوجين) أى الزوجة وزوجها الأول المدعى عليها (قوله لشمولها للصورتين) أى صورة ما إذا كان الشاهد الثانى بعيدا أو ادعى انه قريب ولم يأت به * واعلم أن المسئلة كما قل ح مفروضة فيما إذا ادعى المدعى انه تزوجها سابقا ودخل بها وهى تنكر ذلك أما لو ادعى انه تزوج بها سابقا ولم يدخل بها فقد تقدم في ذات الولين أن دخول الثانى يفيها اه ويصح فرضها كما قل الشيخ سالم في ذات ولى واحد دخول الثانى فيها لا يفيها (قوله ولو بالسماع) أى لأن الفرض أنها خالية من الأزواج (قوله أمرت بانتظاره) قال في انشامل وهل بمحليل وجه ان طلبه أو نجس عند امرأة وبه جرى عمل المتأخرين قولان اه بن وثقتها في مدة الانتظار لمن ثبتت له فالمسئلة السابقة (قوله وان لم يأت بها) أى وان مضت مدة الانتظار ولم يأت بها (قوله ثم لم تسمع الخ) حاصله انه إذا أنظره الحاكم ليأتى بالينة الى ادعى قربها ثم لم يأت بها تارة يلقى السراح ويقول عجزت عن اثبات الزوجة وتارة ينازع ويقول لى بينة أخرى وهى موجودة في المحل الفلانى وآتى بها فان ادعى ان

(١) قوله لأننا لنسلم الخ فيه ان الارث هنا لغير الزوجة من باقى الاسباب إما لا تنفائه رأسا وإما لعدم اعتباره فهو لازم هنا لهما قطعا ولم تثبت فالوجه عدم ثبوته كما قال أشهب ولكن إذا قالت حدام فصدقوها * فان القولى ما قالت حدام

على ان استحسان المجهد وهو اقتراح معنى في ذهنه تقصر عنه عبارته حجة على مقلده وقوله بخلاف الصداق الخ فيه انه تسبب عن وطء الشبهة وعن الزنا بغير عالمة كما سبق اه كنهه محمد عيسى

(لم تسمع بينته إن عجزه قاض) أى حكم عجزه وعدم قبول دعواه أو بينته بالتأولم - أله كونه (مدعى حجة) أى بينة أى عجزه فى هذه الحالة لأن لا يعجزه فتسمع ولأن عجزه فى حال كونه مقرا على نفسه بالعجز فتسمع (٣٣١) على ظاهرها كما أشار له بقوله (وظاهرها

القبول) أى قبول بينته (إن أقر على نفسه بالعجز) حين تعجزه فهذا مفهوم قوله مدعى حجة لا مقابلة والراجح عدم القول مطاقا وظاهرها ضعيف (وليس لى ثلاث) من الزوجات وادعى نكاح رابعة أنكرت ولا بينة له (تزوج خامسة) بالنسبة لى ادعى نكاحه (بالأب) طلاقها أى طلاق المدعى نكاحها وأولى طلاق احدى اثلاث باننا (وليس إنكار الزوج) نكاح امرأه ادعت عليه انه زوجها وأقام بينة ولم يأت بدفع فحكم القاضى عليه بالزوجة (طلاناً) إلا ان ينوى به الطلاق ويلزمه النفقة والدخول عليها نعم ان تحقق أنها ليست زوجة فى الواقع وجب عليه تجديد عقد لتحلله (ولو ادعاه رجلان) فقال كل هى زوجتى (فأنكرتهما) أو صدقتهما (أو أنكرت أحدهما) وصدقت الآخر أو سكنت فلم تقر بواحد (وأقام كل) منها (البينة) على دعواه (فسخا) أى نكاحهما معا بطاقة بائنة لاحتمال صدقهما (ك) ذات الوليين (إذا جهل زمن

له بينة وعجزه القاضى ثم أتى بالمقبل وهذا هو المشار له بقول المصنف ثم لم تسمع بينته ان عجزه القاضى فى حال كونه مدعى حجة أى بينة وإن لم يعجزه وأتى بها قبلت والاعتراف بالعجز اذا عجزه وأتى بها قولان بقبولها وعدمه والراجح عدم القبول وهذا هو المشار له بقول المصنف وظاهرها القبول ان أقر على نفسه بالعجز (قوله لم تسمع بينته) أى التى أتى بها سواء أتى بها قبل أن تزوج أو بعد تزوجها (قوله أى طلاق المدعى نكاحها) أشار بهذا الى أن الضمير فى طلاقها عائد على المتنازع فيها المفهومة من السياق لا على الخامسة ويفهم من قوله إلا بعد طلاقها انه ليس له تزوج خامسة برجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه واستظهر بعض التأخرين عدم حده اذا تزوج خامسة قبل طلاق واحدة من الأربع (قوله وليس إنكار الزوج طلاقاً) يعنى اذا ادعت المرأة على رجل انها زوجته فكذبها فأقامت بينة بما ادعته ولم يأت الرجل بدفع فى تلك البينة فحكم عليه القاضى بالزوجة فان إنكاره لا يكون طلاقاً ويثبت النكاح وذلك لان إنكاره لا اعتقاده انها ليست زوجة بل أجنبية فثبتت لزومه البناء والنفقة ولا يلزمه طلاق (قوله الآن ينوى به) أى بالإنكار الطلاق والحال أنها قد أثبتت الزوجة فاذ انوى به الطلاق والحال أنها أثبتت الزوجة سواء كانت نيته الطلاق بالإنكار قبل ثبوت الزوجة أو بعدها لزمه الطلاق عملاً بما ثبت فى نفس الأمر من وقوعه حينئذ على زوجة وللزومه بكل كلام بنية كما يأتى وأما ان لم تثبت الزوجة فلا يكون إنكاره طلاقاً ولو قصد له طلاقاً فى أجنبية والحاصل ان إنكاره إنما يكون طلاقاً اذا نوى ذلك وثبتت الزوجة عليه فاذا وجد الأمر لزمته طلاقاً إلا ان ينوى أكثر وبحاجة لعقد اذا كان إنكاره الذى نوى به الطلاق قبل الدخول أو بعده وكانت العدة قد تمت (قوله أو صدقهما) أى على سبيل الاحتمال اذ لا يجتمع عليها رجلان (قوله وأقام كل البينة) أى والحال انه لم يعلم السابق منهما (قوله لاحتمال صدقهما) أى وانها تزوجة لكل منهما وانها تزوجت بهذا قبل الآخر وبالعكس (قوله ولا ينظر لدخول أحدهما) أى حينئذ فلا يكون الداخلى أولى بها ولا بد من الفسخ كذا قل عبدالحق خلافاً لابن إمامة وابن الوليد وابن غالب حيث قالوا ان دخل بها أحدهما كانت له فجعلاهما كذات الوليين انظر بن (قوله لأن هذه ذات ولى واحد) أى والدخول لا يفوت إلا فى ذات الوليين (قوله والا الخ) أى والا قل ان هذه ذات ولى واحد فلا يصح للزوم الخ (قوله الا التاريخ الخ) فاذا أرختنا معا قضى لأقدم التاريخين لانه الأسبق بالعقد عليها وان أرخت احدهما دون الأخرى فلم يعلم السابق منهما فيفسخ النكاحان بمنزلة ماله تركنا مع التاريخ أوارختنا معاً فى وقت واحد (قوله على الأرجح) وهو ما فى أبى الحسن والتوضيح وقال القاتنى لا يعتبر هنا شئ من المرجعات حتى التاريخ ويتجزم فسخ النكاحين مطلقاً (قوله وفى التورث باترار الزوجين الخ) حاصله ان الرجل والمرأة اذا كانا بلديين أو أحدهما بلدياً والآخر طارئاً اذا أقر بأنهما زوجان متناكحان ثم مات أحدهما فهل يرثه الآخر أولاً يرثه فى ذلك خلاف فقال ابن الواز يتوارثان لمؤاخذه المكلف الرشيد بأقراره بالمسال وقال غيره لا يتوارثان لمسدة ثبوت الزوجية لان الزوجية لا تثبت بتقارير غير الطارئین وظاهره ولو طال زمن للانفراد وعمل الخلاف اذا لم يكن هناك وارث ثبت النسب حازر لجميع المال والا ثبت التوارث اتفاقاً (قوله بأقرار الزوجين معاً) الحق كما يؤخذ من بن ان عمل الخلاف الاقرار مطلقاً

العقدين كما مر ولا ينظر لدخول أحدهما لان هذه ذات ولى واحد والائتم تشبيه الشئ بنفسه ولا ينظر لاعدلها ولا لغيره من المرجعات الا التاريخ فانه ينظر له هنا على الأرجح (وفى التورث بإقرار الزوجين) معاً بانها زوجان ثم مات أحدهما خلاف وهذا فى الزوجين (غير الطارئین) بان كانا بلديين أو أحدهما أما الطارئان فانهما يتوارثان بأقرارهما بالزوجة من غير خلاف كما يأتى

ولا يشترط الإقرار في الصحة على الأرجح (و) في (الإقرار بوارث) غير ولد ولا زوج بل بائع وعم وابن عم ونموهم غير معروف النسب ولا يعلم من القرية تصديق ولا تكذيب (٣٣١) (وليس ثم واث ثابت) نسبه يجوز جمع المال بأن لا يكون وارث أصلا

أو وارث يجوز بهض المال وعدم التوريث (خلاف) وخصه المختار بما إذا لم يطل الإقرار وأما الإقرار بالولد فهو استلحاق في العرف وهو يرث قطعا مطلقا وأما الزوج فهو قبله ولو عرف نسبه لورث قطعا ولو كذب المقر به المقر لم يرث قطعا ولو صدقه لكان إقرارا من الجانبين فيرث كل منهما الآخر كما يأتي في الاستلحاق ولو كان هناك وارث ثابت النسب لم يرث المقر به من المقر حينما في هذه ويرث أحد الزوجين من الآخر قطعا في التي قبلها فقوله وليس ثم الخ راجع لهما ولكن الحكم مختلف كما علت (بخلاف) الزوجين (الطارئين) على باد إذا أقرأ بالزوجة ثم مات أحدهما فانهما يتوارثان بلا خلاف فهذا مفهوم قوله غير الطارئ (و) بخلاف (إقرار أبوي) الزوجين (غير البالغين) بنكاحهما بعد موتها أو موت أحدهما فيثبت به الإرث ويستلزم ذلك ثبوت الزوجية بينهما كما

منهما أو من أحدهما فإذا أقر أحدهما بالزوجة وسكت الآخر ولم يكذبه فهل ذلك الساكت يرث المقر لمؤاخذة المكلف بإقراره أولا يرث لثبوت الزوجية خلاف فلو كذبه فلا يرثه اتفاقا كما أن للمقر لا يرث الساكت اتفاقا (قوله ولا يشترط الإقرار في الصحة) أي بل لا فرق بين الإقرار في الصحة أو المرض فقد قل في الجواهر ومن اختصر فقال لي امرأة بمكة سلمها ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها ولو قالت زوجي فلان بمكة فأتى بعد موتها ورثها بأقرارها بذلك ونقله في التوضيح وخالف في ذلك عجم وقال محل الخلاف في غير الطارئ إذا وقع الإقرار في الصحة والا فلا يرث اتفاقا ومحل الإرث في الطارئ بالإقرار حيث كان في الصحة وإلا فلا لان الإقرار في المرض كانشائه فيه وإنشأه فيه ولو بين الطارئ مانع من الميراث اه كلامه ورده طفي لما مر من النقل عن الجواهر (قوله وفي الإقرار) أي وفي التوريث بسبب الإقرار بوارث الخ أي وعدم التوريث بذلك خلاف مبنى على الخلاف في أن يمت المال حائز أو وارث وعمله في إرث المقر به للمقر به وأما إرث المقر للمقر به فلا خلاف في عدمه (قوله وخصه) أي الخلاف المختار أي اللخمى بما إذا لم يطل الإقرار أي وأما إذا طال فالإرث اتفاقا (قوله وهو يرث قطعا) أي اتفاقا وقوله مطلقا أي سواء كان هناك وارث ثابت النسب حائز أولا (قوله كما أتى) أي على ما يأتي في الاستلحاق وظاهره أن التوارث بينهما باتفاق هنا وفيه أن إقرار كل منهما بالآخر لا يمنع إدراج كل منهما في محل الخلاف كما كتب شيخنا ومن العجب أن الشارح جعل محل الخلاف هنا إقرار أحدهما وفي المسئلة السابقة إقرارهما معا والمسلتان من واد واحد فالحق الإطلاق في الموضعين ويقيد محل الخلاف بعدم التكذيب فقط كما قرر شيخنا (قوله ولكن الحكم مختلف) أي لما علت من ثبوت الميراث قطعا في الأولى عند وجود الوارث الثابت النسب الحائز لجميع المال ومن عدم الميراث قطعا في الثانية عند وجود الوارث المذكور (قوله فانهما يتوارثان بلا خلاف) أي لثبوت الزوجية بينهما بأقرارهما ولا فرق بين إقرارهما في الصحة أو المرض على الراجح كما مر وقوله بخلاف الطارئ أي على بلد سواء قداما أو مفترقين فان كان أحدهما طارئا والآخر حاضرا فكل الحاضرين كما مر (قوله غير البالغين) سواء كان الأبوان طارئين أم لا والسكوت ليس كالإقرار وإذا أقر أحدهما وسكت الآخر فلا يعد سكوته إقرارا ومفهوم غير البالغين أنه لو كان الزوجان بالغين ولو سفهين لم يعتبر إقرار أبويهما بعد موتها أو موت أحدهما (قوله بنكاحهما) أي سواء أقرأ في الصحة أو المرض خلافا لقول عجم يشترط إقرارهما في الصحة (قوله كما لو كانا) أي الزوجان غير البالغين حين أي لو أقر أبواهما بزواجهما فانهما ثبت (قوله أي الناري) قيد به لقول المصنف في التوضيح اعلم أن ما ذكره ابن الحاجب هنا من الإقرار إنما يفيد في الطارئ لان الزوجية تثبت بأقرارهما وأما في غير الطارئ فلا لانه قد تقدم انهما لو تصادقا على الزوجية لم يقبل على الظاهر أي لم تثبت الزوجية وفي الإرث خلاف (قوله فانه إقرار) أي يثبت به النكاح والإرث في الطارئ وفي البلدين يثبت به الإرث دون النكاح (قوله لأن لم يجب) أي فلا يترتب على ذلك حكم الزوجية

(قوله

لو كانا حين (و) بخلاف (قوله) أي الطارئ (لطارئة) (نزوجتك) (قالت) (له) (بلى) أو نعم فانه إقرار يثبت به

الإرث والزوجية (أوقات) (له) في جواب قوله تزوجتك (طلقتي أو خالعتي) فانه إقرار (أوقلت) (لما) (اختلعت) منسى أو أنا منك مظاهره أو حرام أو بالني في جواب (قوله له) (لما طارئا) (طلقتي) فثبت الزوجية بماد كرويلر مهاذ كرم من طلال أو ظهار (لأن لم يجب)

بالبناء للفعول فيناول جوان الرجل والمرأة أي لم يجب البادي منها كأن قال لها تزوجتك فلم يجبه أو قالت له طلقني أو تزوجني
يجبها فليس القول الخالي عن جواب إقرار بالنكاح (أو) أجاب بقوله (أنشع على كظيهر أسي) في قولها تزوجتك أو أنت زوجي و
إذا لم يكن جوابا لشيء بان قوله من غير سؤال تقدم منها فلا تثبت الزوجية لصدق هذا اللفظ على الأجنبية بخلاف أنامتك مظاهر
مر لا ناسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يقال إلا على من تلبس بالظهار حال قوله ذلك وهو يستدعي زوجيتها حينئذ (أو قرء) الطار
كأن قال أنت زوجتي (فأنكرت ثم قالت نعم) أنت زوجي (٣٣٣)

اتفاقهما عليها في ز
واحد • ولما فرغ
تنازعها في أصل النكاح
شرع في بيان حكم تنازه
في قدر المهر أو صفته
جنسه وفي كل ما قبله
وما هو منزل منزلته كالمو
والطلاق أو بعده فقا
(و) ان تنازعا قبل البناء
(في قدر المهر) بان ق
عشرة وقالت عشري
(أو صفته) بأن قالت بيا
رومي وقال بعد زنجي أو
قالت بدنانير محمدية وقال
بل يزيدية (أو جنسه) باز
قلت بذهب وقال بفضا
أو بعبد وقال بثوب أو
قلت بفرس وقال بحمار
إذا الجنس لغة صادق
بالنوع (حلفا) ان كانا
رشدين وإلا فوليها كما
يأتي وتبدأ الزوجة
(وأنسخ) النكاح بطلاق
ويتوقف النسخ على
الحكم وكذا ان نكلا هذا
ان اشبا أو لم يشبها معا

(قوله بالبناء للفعول) أي ويصح بناءؤه فاعمل أيضا وضميره راجع للمؤول أي لان لم يجب
للمؤول السائل منها فهو ضمير لما أده الأول (قوله قبل البناء) أي بعد اتفاقها على ثبوت الزوجية
والحل أنه لم يحصل موت ولا طلاق بدليل ما يأتي وأما تنازعها في ذلك بعد البناء فسيأتي (قوله في
قدر المهر) عطف على الزوجية كما أشار له الشارح (قوله أو بعبد) أي أو قالت بعبد (قوله إذا الجنس
الخ) أي وإنما صح التمثيل للاختلاف في الجنس بهذا المثال مع أنها اختلفا في النوع لأن المراد
بالجنس الجنس لغة والجنس في اللغة يشمل النوع (قوله حلفا) أي حلف كل على مادعاؤه وقوله كما
يأتي أي في قوله ولا كلام لسفينة (قوله ويتوقف الفسخ على الحكم) أي ويقع الفسخ ظاهر أو باطنا
(قوله وكذا ان نكلا) أي وكذا يفسخ ان نكلا ويقضى للحالف على الناكل (قوله فان نكل)
أي من أشبه وحده وتوجهت عليه اليقين (قوله وأما في الجنس فيفسخ مطلقا) ما ذكره من الفسخ
مطلقا في الجنس هو الذي عند اللحن وابن رشد والتطبي وغيرهم انظر التوضيح اه بن ومقابله
ان الاختلاف في الجنس كالاختلاف في القدر والصفة (قوله فيفسخ مطلقا) أي مالم يرض أحدهما
بقول الآخر والافلافسخ • وحاصل فقه المسئلة أنها إذا تنازعا في جنس الصداق قبل البناء ففسخ
مطلقا حلفا أو أحدهما أو نكلا اشبا أو أحدهما أولم يشبا وان تنازعا فيه بعد البناء رد الزوج لصداق
المثل مالم يزد عن دعواها أو ينقص عن دعواه وان تنازعا في قدره أو صفته فان كان قبل البناء صدق
ييمين من اتفرد بالشبه وان أشبا أولم يشبا حلفا وفسخ النكاح مالم يرض أحدهما بقول الآخر وان
كان التنازع فيها بعد البناء صدق الزوج يمين (قوله أولا) أي أولم يشبه واحد منها (قوله وغيره)
بالرفع عطف على الرجوع افراد الضمير باعتبار ما ذكر (قوله أي غير ما ذكر) مثل تبدل الزوجة باليمين
ووقوع الفسخ ظاهرا وباطنا وكون نكولها كحلفها وأنه يقضى للحالف على الناكل وان الفسخ
إنما يكون إذا حكم به حاكم (قوله لا للجنس) أي لأنه لا يرجع عند التنازع فيه للأشبه هنا بخلاف البيع
(قوله يعني أنه ينظر) أي في حال التنازع في القدر والصفة (قوله وان الفسخ إنما يكون الخ) تفسير لقوله
وغيره (قوله وقد شمل ذلك) أي قوله وأن فسخ إنما يكون الخ وما بعده (قوله إلا ان ظاهر المصنف الخ)
لأن قوله والرجوع الأشبه كالبيع يقتضي أنه لا يعمل بالشبه هنا قبل الفوات بل بعده كالبيع وليس
كذلك بل هنا يرجع للأشبه قبل الفوات لا بعده بخلاف البيع فإنه يرجع فيه للشبه بعد الفوات لا قبله
(قوله قبل الفوات) المراد به البناء أو الطلاق أو الموت لأنه كفوت السامة في البيع (قوله مطلقا) أي كان التنازع

إسان أشبه أحدهما فالأول له يمينه فان نكل حلف الآخر ولافسخ هذا كله ان كان التنازع في القدر أو الصفة وأما في الجنس فيفسخ
مطلقا حلفا أو أحدهما أو نكلا اشبا أو أحدهما أولا على الأرجح بقوله (والرجوع للأشبه) كالبيع (وانفساخ النكاح بتمام التحالف)
كالبيع (غيره) أي غير ما ذكر من الرجوع والافساح (كالبيع) تشبيه في الجملة إذ هو ظاهر بالنسبة للقدر والصفة لا للجنس لما علمت
يعني أنه ينظر لمسعى الأشبه وان الفسخ إنما يكون إذا حكم به حاكم فلا يقع بمجرد الحلف ويقع ظاهرا وباطنا وإن نكلولها
كحلفها ويقضى للحالف على الناكل وان المرأة هي التي تبدأ باليمين لأنها بائنة لبعثها وقد شمل ذلك كله قوله وغيره إلا أن ظاهر
للمصنف أنه لا يعمل بالشبه قبل الفوات مطلقا كافي البيع وليس كذلك

بل يعمل بقوله من اشبه قوله في القدر والصفة كما علمت وكما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقد علمت انه لا يفسخ قبل الفوات فيها عند شبه احدهما بخلاف الجنس (إلا) إذا حصل الاختلاف المذكور (بعد بناء أو طلاق أو) بعد (موتٍ قولهُ) أي القول قول الزوج (يمين) ان اشبه لأنه كفوت الصلدة في البيع في ان القول للمشتري ان اشبه والزوج كالمشتري يصدق به يمين ان اشبه هذا مقتضى احاطته على البيع لكن المتعمد الذي به الفتوى ان القول للزوج مطلقا أشبه أولم يشبه ولا يراعى الشبه لواحد منها في القدر والصفة إلا قبل البناء (ولو ادعى) الزوج (٣٣٤) انه نكحها (تفويضا) وادعت هي تسمية فالقول له يمين حيث كان ذلك (عند متاديه)

أي متادى التفويض اما وحده أو هو مع التسمية بالسوية فان كانا من قوم اعتادوا التسمية أو غلبت عندهم فالقول لها يمين بقوله ولو ادعى الخ شرط حذف جوابه أي كذلك أي ان القول له يمين بعد الفوات (في القدر والصفة) متعلق بقوله بقوله يمين أي واما اختلافهما في الجنس بعد الفوات فان الزوج يرد الى صداق المثل بعد حلفها من غير نظر الى شبه ما لم يكن صداق المثل أكثر مما ادعت المرأة فلا تزداد على ما ادعت وما لم يكن دون ما ادعاه الزوج فلا تنقص عن دعواه ويثبت النكاح بينهما واليه أشار بقوله (ورد) الزوج (المثل) أي صداق المثل للزوجة (في) تنازعها (في) (جنس) والراد به ما يشمل النوع بعد بناء أو طلاق أو موت بعد

في القدر أو الصفة أو الجنس (قوله) بل يعمل بقول من اشبه إذا كان التنازع في قدر المهر أو صفته قبل البناء واما في البيع إذا تنازعا قبل فوات البيع في قدر الثمن أو صفته أو جنسه فانه لا يرجع لأشبه بل يخلفان ويفسخ (قوله فيها) أي في القدر والصفة بل القول قول من أشبه يمينه والنكاح ثابت فان نكل حلف الآخر وكان القول قوله ولا يفسخ (قوله بخلاف الجنس) أي بخلاف الاختلاف في الجنس قبل البناء فيفسخ مطلقا حلنا أو نكلا أو حلف أحدهما أشبه أو أحدهما أولم يشبه واحد على الآخر (قوله بعد موت) أي موتها أو موته أو موتها (قوله أي القول قول الزوج يمين) فان نكل الزوج عن اليمين فالقول قول الزوجة مع يمينها أو ورثتها في الموت فان نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ان اشبه) أي سواء أشبهت الزوجة أم لا فلا انفردت الزوجة بالشبه فالقول قولها يمينها فان نكلت كان القول قول الزوج يمينه فان نكل كان القول قولها فان لم يشبه واحد منها حلنا معا وكان فيه صداق المثل ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على الناكل وهذا التقرير لابن غازي تبع للخمي وقوله لكن المتعمد الخ طريقة للمتبطي واتفق عليها المصنف في التوضيح وهي ظاهر المصنف هنا لأن قوله إلا بعد بناء استثناء من قوله والرجوع للأشبه كالبيع أي ان الرجوع للأشبه معمول به قبل البناء لا بعد البناء الخ (قوله ان القول للزوج مطلقا) أي يمين والقرض ان التنازع في القدر والصفة فان نكل حلفت في الطلاق ورثتها في الموت فان نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ولو ادعى الزوج) أي بعد طلاقها أو موتها وقوله انه نكحها تفويضا أي انه لم يسم لها شيئا من الصداق حين العقد فلا شيء لها أي أو ادعت ورثتها ذلك وقوله وادعت هي تسمية أي انه نكحها نكاح تسمية وأنه سمى لها كذا وكذا أي أو ادعت ورثتها ذلك (قوله حيث كان الخ) أي إذا كانا من قوم يتناكحون على التفويض فقط أو هو الغالب عندهم أو عليه وعلى التسمية سوية لصدق الاعتقاد بذلك وقوله فالقول لها يمين أي فيقول قوله في ثلاث حالات وقوله في حالتين لكن كلام المصنف يفيد انه إذا كانت التسمية غالبية عندهم فالقول قول الزوج يمين لأنه يصدق عليه كونها متاديه وهو ما في التوضيح عن اللخمي وحينئذ فالمرأة يقبل قولها في حالة واحدة والرجل في أربعة (قوله بعد حلفها) أي ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على الناكل (قوله ولمشموه المثل) أي لأن قولنا فوق ما ادعت محتمل لفوق قيمته أو فوقه نفسه (قوله ثبت النكاح ولا يفسخ) قال في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ورواه ابن وهب عن مالك وقال في الجلاب يفسخ النكاح يمينها ابن وقوله ثبت النكاح أي ثبوتها حيا إذا كان التنازع بعد البناء وهي حية أو حكيا ان كان التنازع بعد الموت أي انه ثبت احكامه من ارث أو غيره واما إذا كان التنازع بعد الطلاق فلا يثبت

النكاح

حلفها ونكولها كحلفها ويقضى للحالف على الناكل (ما لم يكن ذلك)

أي مهر المثل (فوق قيمة ما ادعت) فلا يزداد على ما ادعت ولو حذف قيمة لكان احسن ولمشموه المثل (أو دون دعواه) فلا ينقص عن دعواه وقوله (ثبت النكاح) راجع لجميع ما مر بعد الامعاء الطلاق أي وإذا كان القول له يمين في القدر والصفة وردت لمهر المثل في الجنس ثبت النكاح ولا يفسخ (ولا كلام لسفيهة) في تنازع الزوجين في أصل النكاح أو في قدر المهر أو صفته أو جنسه وأولى لا كلام لسفيهة وكذا السفيه الصغير فلو قال لهجور لشمل الأربع وإنما الكلام لأولى أو الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه

وتوجه عليه اليمين دون المحجور (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها مرتين بصدائين أى كل مرة بكذا وأكذبها الرجل (قامت بينة) أى جنسية الصادق بالتعدد الصدائين المختلفان لانهما لا يشهد بهما الا بينتان (على صدائين فى عقدين) وقعا بمنين (لزمنا) أى نصفهما أى نصف كل منهما (وقدر طلاق) أى وقوع طلاق (بينهما) أى بين (٣٣٥) العقدان للجمع بين البينين ولا

فرق بين أن ينكر الرجل
النكاح رأساً أو ينكر
الثاني وهذا ظاهر أن
اقرت بالطلاق وأما أن
انكرته فهو تكذيب منها
للبينة الثانية (وكلفت)
المرأة (يان أنه) نى
الطلاق (بعد البناء) لينكح
الصدائق الأول وأما
الثاني فيظهر فيه لحاقه
الحاصلة فإن كان قد دخل
لزمه جميعه والا فنصفه أن
طلق فان طلق وادعت
البناء وأنكره كلفت انه
بنى به بناء على ما شئ عليه
وهو المتمد (وإن قال)
من يملك أبوها (أصدقك
أباك قالت) بل (أى)
حلفاً) وما وتبدأ باليمين
على ما مروى فسخ النكاح أن
تنازعا قبل البناء وعق
الأب (لاقراره بحريته
وولاؤه لها ونكحها
كحلفها وإن نكلت
وحلف عتق الأب أيضاً
ولكن ثبت النكاح
(وإن) نكل (وحلفت
دونه عتقاً) مما الأب
لاقراره بحريته والام
لحلفها ونكحها وثبت
النكاح (وولاؤها

النكاح إذ لا تعود له بمجرد رمه مثل وحلف الزوج وهذا معنى قول الشارح راجع لجميع ما بعد
الا ماعدا الطلاق (قوله وتوجه عليه) أى على الولي ومن يقوم مقامه عند عدمه (قوله ولو أقامت
بينه الخ) يعنى أن المرأة إذا ادعت على الرجل انه تزوجها مرتين بالبينين مثلاً عقدين وادعت أن العقد
الثاني بعد طلاقها من النكاح الأول وأكذبها الرجل فإذا قامت المرأة على ذلك بينتين تشهدان لها بما
ادعته من العقدين فإن الشرع يقدر وقوع الطلاق بين العقدين أى يعتبر ذلك ولزم الرجل أن يدفع لها
الصدائق الثاني كله بلا اشكال أن ثبت البناء بها بعد العقد الثاني والا لزمه نصفه أن طلق الآن وأما
الصدائق الأول قليل يلزمه كله بناء على أن هذا الطلاق الواقع بين العقدين يقدر بعد البناء وعلى الزوج
اثبات أنه قبله لاجل أن يسقط عنه النصف وقيل يلزمه نصف بناء على أن هذا الطلاق يقدر قبل
البناء وعليها اثبات أنه بعده لاجل أن ينكح لهذا ذلك الصدائق وهذا القول هو المتمد وهو ما شئ عليه
المصنف (قوله الصادق بالتعدد) أى كما هو المطلوب وذلك لأن وقوع الطلاق بين العقدين أمر تقديرى
يقدره الشرع ولو أحدثت البينة فلا بد أن تشهد بطلاق فلا يكن مقدراً وأما قول الشارح إذ الصدائان
المتلفان أى فى الزمن الخ فيه نظر تأمل (قوله أى نصف كل منهما الخ) هذا إذا طلقها الآن أما إن لم
يطلقها فلها صدائق ونصف أى لانها الآن فى عصمتها والطلاق يقدر أنه قبل البناء فإن أثبت أن
الطلاق الذى بين العقدين كان بين البناء فلها صدائان هذا هو المناسب لما يأتى اه بن (قوله أى
الطلاق) أى المقدر وقوعه بعد العقدين (قوله وتبدأ باليمين) أى لأن هذا من قبيل التنازع فى صفة
الصدائق (قوله لاقراره بحريته) نى وإن كان الفسخ قبل البناء لاشئ فيه لكن عومل باقراره
لتشوف الشارع للحرية (قوله وولاؤه لها) أى لأنه أقر على أنه صدائها فيكمل العتق خصوصاً وقد
قيل أنها تملك بالمقد الكل ولا يرجع الزوج عليها بشئ من قيمة الأب الذى خرج حراً
(قوله كحلفها) أى فى فسخ النكاح وعتق الأب (قوله ولكن ثبت النكاح) أى فى هذه فقط فعتق الأب
فقط فى ثلاث صور والولاء لها فإن فسخ النكاح فى هذه الثالثة لا يقتضى الفسخ أو طلاق قبل البناء
رجع عليها بنصف قيمة فى الطلاق ويجميع القيمة فى الفسخ (قوله أعما يحلف احدهما) أى هو
الزوج فالقول قوله يمين فإذا حلف عتق الأب وإن نكل حلفت هى وعتقا مما فإن نكلت عتق الأب
فقط ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ ويثبت النكاح على كل حال وهو أعلم أن الأب إن أمات بعد عتقه
لاقرار الزوج وترك مالا فإن الزوج يأخذ منه قيمته نظراً لاقرار الزوجية به. لمسكه والباقي للزوجة
نصفه بالارث ونصفه بالولاء لا كله بالولاء كما قيل انظار عتق (قوله فى قبض ماحل) أى وأما إذا تنازعا
فى قبض للزوج الذى لم يحل فقال ابن فرحون القول قولها وادع التنازع فيه قبل البناء أو بعده اه بن
(قوله قبل البناء القول قولها) أى أنها لم تقبضه يمين منها أن كانت رشيدة والا فوالها هو الذى يحلف
فإن نكل ولها غرم لها لاضاعته بنكوله ماحل من الصدائق (قوله قيد قوله) أى قيد قبول قوله
(قوله بأن لا يتأخر) أى قبض الصدائق فى العرف (قوله بتقديمه) أى على البناء (قوله لكن يمين)

لها) واشهر قوله حلفاً أن التنازع قبل البناء إذ بعده إما يحلف احدهما كما مر (وإن تنازعا) فى قبض ماحل من الصدائق (قبل البناء)
القول (قولها وبعده) القول (قوله) أنها قبضته (يمين فيها) بأربعة قيود فى الثانية شارحاً لأول بقوله (عبد الوهاب إلا أن يكون)
الصدائق مكتوباً (بكتاب) فإن كان بكتاب فالقول لها بلا يمين وللثاني قولاً (واصمى) قيد قوله بعد البناء (بأن لا يتأخر عن البناء عرفاً)
بأن جرى عرفهم بتقديمه أولاً عرف لهم فإن جرى العرف بتأخيرها بعد البناء فقوله لكن يمين والقيد الثالث أن لا يكون يدها رهن عليه

والا فالقول لها والرابع ان تكون دعواه بعد البناء أنه دفع قبله فان ادعى بعد البناء أنه دفعها بعدة فالقول لها (و) ان تنازع الزوجان قبل البناء أو بعده (في متاع البيت) أي السكائن فيه (فللمرأة التنازع فقط يمين) كالخلى وما يناسبها من الملابس ونحوها ان لم يكن في حوز الرجل الخاص به ولم (٣٣٦) تكن فقيرة معروفة والا فلا يقبل قولها فيما زاد على صداقتها (والا) يكن معتادا للنساء فقط

بل للرجال فقط أو للرجال والنساء معا كالطشت وسائر الأواني (نله) أي فالقول فيه للرجل (يمين) الا أن يكون في حوزها الاخص فلها (ولها الغزل) إذا تنازع عا فيه (الا أن ثبت) الرجل بالبينة أو باقرارها (أن السكائن) فشرى كان هو بقيمة كتابه وهي بقيمة غزلها (وإن نسجت) المرأة يدها شقة وكانت صنعها النسيج فقط دون الغزل فادعت ان غزل الشقة لها وادعى هو ان الغزل له وإنما نسجته له فاقول له (كلفت) هي (يان أن الغزل لها) واختصت بها فإن لم تقم البينة فالشقة له ودفع لها أجرة نسجها وإما لو كان صنعها النسيج والغزل معا فالشقة لها وانه الا ان ثبت هو ان السكائن له فشرى كان (وإن أقام الرجل) المتنازع مع زوجته في شيء يشبه أن يكون للنساء (بينة على شراء ما هو معتاد لها) كالخلى شهدت انه اشتراه من غيرها (حلف) مع بيته

للمذكورة انه اشتراه لنفسه لا لزوجته (وقضى له به) فان شهدت له بأنه اشتراه منها فهو له بلا يمين (كالكسر) وهو انها التسمية اقامت بينة على شراء ما يشبه ان يكون للرجال فقط كالسيف قضى لها به وسكت في الدونة عن يمينها فقبل ليس عليها بخلاف الرجل لأن الرجال قوامون على النساء وقيل بل عليها وسكت عنها اجترأ بذلك يمين الرجل والى هذا أشار بقوله (وفي حلفها تأويلان) وإما لو شهدت له أولها بينة على ان هذا الشيء المتنازع فيه ورثته أو وهب له لكان لمن شهدت له به بلا يمين كما هو ظاهر * [درس] (الوليمة) وفي خمسة فصل

وهي طعام العرس خاصة (مندوبة) على الزوج سفرها وحضر افلا يقضى بها على المذهب وتحصل بأى شئ من أنواع الطعام من لحم أو تمر أو زبيب أو سويق أو خبز أو غير ذلك (بعد البناء) فإن وقت قبله لم تكن وليمة شرعاً ولا تجب فيها الاجابة والمتمددان كونها بعد البناء مندوب فإن فعلت قبل اجزأت ووجبت الاجابة لها (يوماً) أى قطعة من الزمن (٣٣٧) يقع الاجتماع فيها لأكلة واحدة لا يوماً بتمامه ويكره تكرارها إلا أن يكون المدعو ثانياً غير المدعو أولاً (تجب إجابة من عين) لها بالشخص صريحاً أو ضمناً ولو بكتاب أو برسول ثقة يقول له رب الوليمة ادع فلاناً أو أهل علة كذا أو أهل الدلم أو المدبرين وم

محضورون لأنهم معيّنون حكماً لا غير محصورين كايّ من لقيت أو العلماء وهم غير محصورين (وإن) كان المدعو (صائماً) فلا يجوز تخلفه إلا أن يقول أنا صائم وكان الانصراف منها قبل الغروب ولو جوب الاجابة شروط أشار لحمة منها بقوله (إن لم يحضر من يتأذى به) المدعو لا مردى كمن شأنهم الوقوع في اعراض الناس فإن حضر من ذكر لم تجب الاجابة (و) ان لم يكن هناك (منكره كفره) حرير (يجلس هو أو غيره عليه بحضرة أو استعمال آتية فضة أو ذهب أو سماع ما يحرم استماعه من غوان وآلة ولو يمكن آخر غير مكان الجلوس ان سمع

التسمية لا يقتضى التسمية (قوله طعام العرس خاصة) أى ولا تقع على غيره إلا بقيد كان يقال وليمة الختان واعلم ان طعام الختان يقال له اعذار وطعام القادم من سفر يقال له شقيقة وطعام النفاس يقال له خرس بضم الخاء وسكون الراء والطعام الذى يعمد للجيران والأصحاب لأجل الودعة يقال له مأدبة بضم الميم وفتحها وطعام بناء الدور يقال له وكيرة والطعام الذى يصنع فى سابع الولادة يقال له عقيقة والطعام الذى يصنع عند حفظ القرآن يقال له حذاقة ووجوب اجابة الدعوة والحضور إنما هو لوليمة العرس وإما ما عداها فحضوره مكروه إلا العقيقة فمندوب كذا فى الشامل والذى لا يبرشد فى التقديمات ان حضور كلها مسباح الا وليمة العرس فحضورها واجب والا العقيقة فمندوب والمأدبة إذا فعلت لإيتاس الجار ومودته فمندوب أيضاً وأما إذا فعلت للفخار والمحمدة فحضورها مكروه (قوله مندوبة) وقيل إنها واجبة يقضى بها على الزوج وهو ماصححه المصنف سابقاً وقد تقدم انه ضيف (قوله فلا يقضى بها) أى للزوجة على الزوج (قوله بعد البناء) ظرف لتقدير رأى ووقتها بعد البناء مما عبر به ابن الحاجب وما ذكره من كونها بعد البناء هو المشهور وهو قول مالك أرى ان يؤيد البناء وقيل قبل البناء افضل وكلام مالك يحتمل ان يكون قوله لمن فاتته قبل البناء لأن الوليمة لا شهر النكاح وأشهره قبل البناء افضل انظر المواق عند فوله ووضح القضاء بالوليمة اهـ بن قل البدر الذى يظهر من كلام ابن عرفة ان غايتها للسابع بعد البناء فمن آخر للسابع كانت الاجابة مندوبة لا واجبة (قوله لم تكن وليمة شرعاً) أى لكونها وقعت قبل وقتها (قوله فإن فعلت قبل اجزأت) أى لأن غاية ما فيه انها فعلت فى غير وقتها المستحب وعلى هذا فقول المصنف ووقتها بعد البناء المراد وقتها الذى يستحب فعلها فيه لا الذى يتحتم فعلها فيه اهـ وظاهر كلام المصنف استحباب الوليمة ولو ماتت المرأة أو طلقت (قوله إلا ان يكون المدعو ثانياً الخ) وإذا كررت كذلك ودعى انسان فى أول يوم واجاب ثم دعى ثانى يوم فلا تجب عليه الاجابة بخلاف ما إذا دعى غيره ووافق بعض التقارير من ان الواقعة بعد اليوم الأول ففى غير وليمة قطعا لا يسلم اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو بكتاب) أى هذا اذا كانت الدعوة مباشرة بان قل صاحب العرس تأتى عندنا وقت كذا بل ولو كانت بكتاب الخ (قوله لأنهم معيّنون حكماً) الأولى لأن كل واحد من ضمتنا (قوله إلا أن يقول أنا صائم) حاصله ان عمل وجوب الاجابة على الصائم مالم يبين الصائم له وقت الدعوة أنه صائم بالفعل وكان وقت الاجتماع والانصراف قبل الغروب وألا فلا تجب اجابته (قوله لأمر دى) يفهم من التعليل أنه لو حضر من يتأذى من رؤيته أو من مخاطبته لأجل حفظ نفس لا يضر يحصل له منه فإنه لا يباح له التخلف لذلك (قوله يجلس هو أو غيره عليه بحضرة) أى - واه كان الجلوس فوقه مباشرة أو كان الجلوس فوقه من فوق حائل كان الحائل كشيء أو خفيفاً كذا فى خش وعقب قال بن وانظر هذا مع ما ذكره البرزلى فقد ذكر أن مما حكي له شيخه البطرق أن سيدى محمد البرجانى كان يجلس على فرش الحرير اذا جعل عليها حائل وأجرها البرزلى على مسألة الغنى وعلى مسألة اذا فرش على النجس ثوب طاهر وصلى عليه نقله عنه الشيخ أبو زيد القاسى (قوله من غوان) جمع غانية بمعنى مغنية أى اذا كان غناؤه يثير شهوة أو كان بكلام قبيح أو كان آلة

٤٣ - دوقى - ثانى - أو رأى ولا نلا وليس من المسكر ستر الجدران بحرير حيث لم يستند إليها (و) لم يكن هناك (صور) أى تماثيل مجسدة كاملة لها ظل كحيوان (على كجدار) أى فوق سمته لافى عرضه اذا ظل له فلا يحرم كالنقصة عضوا والحاصل انه يحرم تصوير حيوان عاقل أو غيره إذا كان كامل الأعضاء اذا كان يدوم اجماعاً وكذا ان لم يدم على ارجح كتصويره

من نحو قشر بطيخ ويحرم النظر اليه اذا نظر إلى المحرم حرام بخلاف ناقص عضو فيباح النظر اليه وغير ذي ظل كالنقوش في حائط أو ورق فيكره ان كان غير محتم (٣٣٨) والا بخلاف الأولى كالنقوش في الفرش وأما تصوير غير الحيوان كشجرة وسفينة فجاز

فتسقط الاجابة مع ما ذكر (لا مع) خفيف (للب مباح) كدفع وكبر يلعب به رجال أو نساء وكفناه خفيف فلا تسقط (ولو) كان للدعو (في ذي هيئة على الأصح) كعالم وقاضٍ وامير واحتز بالمباح عن غيره كشي على جبل ونحوه وكذا لب مباح غير خفيف فانه يبيح التخلف وأشار للرايع بقوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان وجدت جاز التخلف وللخامس بقوله (و) لم يكن (إغلاق باب دونه) كان علم ذلك ولو لمشاورة جاز التخلف وأما اغلاقه خوفاً الطفيلية فلا يبيح للتخلف للضرورة وبقي من الاعذار المسقطه بعد المكان جدا بحيث يشق على المدعو الذهاب اليه عادة ومرض وتعرض قريب وشدة وحل أو مطر أو خوف على مال قياساً على الجملة وان لا يكون على رءوس الآكلين من ينظر اليهم وان لا يفعل طعامها لقصد الباهة والمخرف لم ان ولا ثم مصر الآن لا تجب الاجابة لها بل لا يجوز (وفي

لأن سماع القضاء انما يحرم إذا وجد واحداً من هذه الأمور الثلاثة والا كان مكروهاً فقط ان كان من النساء لا من الرجال (قوله من نحو قشر بطيخ) لأنه اذا نشف تقطع وفي عقب قفلا عن ح أنه يستثنى من المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة لتلعب بها البنات الصغار فانه جائز ويجوز يهين وشراؤه لتدريب البناء على تربية الأولاد (قوله بخلاف ناقص عضو) مثله ما إذا كان مخروق البطن كما قال شيخنا العدوي (قوله فتسقط الاجابة مع ما ذكر) أي من حضور من يتأذى به ووجود منكر في المجلس وصور حيوان كاملة ذات ظل (قوله في ذي هيئة) أي معه ففي معنى مع أو للمنى ولو كان اللعب المباح واقفاً في حضرة ذي هيئة (قوله على الأصح) أي لقول القاضي أبي بكر الحق الجواز ومقابل الأصح رواية ابن وهب لا ينبغي لدى هيئة أن يحضر موضعاً فيه لمه وانما كان الأول أصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم حضر ضرب الدف ولا يصح ان ذا الهيئة اعلم واهيب من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كشي على جبل الخ) انما منع ذلك ونحوه كالنظم من الطارة واللعب بالسيف للخطر والقر في السلامة لكن جرت العادة الآن بالسلامة وفي بن عن ابن رشد أن المشهور أن عمل ذلك وحضوره جائز للرجال والنساء وهو قول مالك وابن القاسم غاية الأمر انه يكره لدى الهيئة أن يحضر اللعب (قوله وكثرة زحام) عطف على فاعل يحضر مضمناً معنى يوجد أي ان لم يوجد من يتأذى به وكثرة زحام أو معمول لمقدر عطف على يحضري ولم يكن كثرة زحام على طريقة علقها تبنا وماء بارداً والى الثاني أشار الشارح بقوله ولم يكن هناك كثرة زحام (قوله واغلاق باب دونه أي عنده أي عند حضوره) (قوله فان علم ذلك) أي فان علم ان الباب يعلق عند حضوره ولو لمشاورة جاز التخلف لما في ذلك من الحطة ومنه يؤخذ اباحة التخلف لمن يلحقه حطة بارتفاع آخر عليه من غير موجب كما قرره شيخنا (تنبيه) ومن جملة ما يسقط الاجابة عليه بفوات الجمعة اذا ذهب وكون الطريق أو البيت فيه نساء واقفات يتفرجن على الداخل وكون الداعي جليلاً أو عنده جميل ويعلم المدعوانه إذا حضر يحصل له منه لذة وكون الداعي امرأة غير محرم أو خنثى وكون المدعو جليلاً يعلم انه اذا ذهب يخشى منه الافتتان فلا تجب عليه الاجابة وكذا اذا كانت الوليمة لغير مسلم فلا تجب اجابته ولو كان الداعي مسلماً ولا يحرم أيضاً ما لم يلزم على اجابته التكلم في حقه والاحرم وكذا اذا كان في البيت كلب لا يحل اقتناؤه أو كان في الطعام شبهة كطعام مكاس أو خص بالدعوة الاغنياء فلا تجب عليهم الاجابة اه تقرير شيخنا عدوي (قوله وفي وجوب اكل الفطر) أي قدر ما يطيب به خاطر رب الوليمة (قوله تردد الباجي) أي تحير له حيث قال لم تر لأصحابنا فيه نصاً جليلاً واعتراضه بن عرفة برواية محمد عليه انه يجب وان لم يأكل وبقول الرسالة وانت في الاكل بالخيار الجزولي وفي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من دعى فليجب فان شاء طعمه وان شاء تركه ابن رشد الاكل مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام فان كان مفطراً فليأكل وان كان صائماً فليصل أي يدع فحمل مالك الأمر على التدب لاحديث المتقدم لأن أعمال الحديثين أولى من طرح أحدهما (قوله ولا يدخل) أي محل الوليمة (قوله أي يحرم عليه الدخول) أي سواء أكل أولم يأكل وقوله الا بذن أي في الدخول (قوله لا يحرم) أي لا يحرم دخوله ولا أكله لأنه مدعو وحكما بدعوى متبوعه (قوله وكره نزل الوز) أي على

وجوب أكل الفطر وعدم وجوبه بل يستحب لما فيه من تطيب خاطر رب الوليمة وهو الظاهر ونص الأثر الرسالة وانت في الاكل بالخيار (تردد الباجي) (ولا يدخل غير مدعو) أي يحرم عليه الدخول (الا يذن) فيجوز مع حرمة مجيئه بلا إذن وهذا ما لم يكن تاباً الذي قد يعلم أنه لا يجيء وحده عادة فلا يحرم فيما يظهر (وكره) في الوليمة (نزل الوز) (والسكر) (لا يذنب) ولم يأخذ

لرجل) بل يندب في النكاح
(وفي جواز (الكبر) بفتح
الكاف والباء وهو الطبل
الكبير للدور المجلد من
الجهتين (واليزهر) بكسر
اليم كبير طبل مربع منقى
من الجهتين لا تعرفه الآن
في مصر وفي كراهتهما
(ثالثا يجوز في للكبير)
دون الزهر فيكره (ابن
كثانة) قال (وتجوز
الزماره والبرق) أي
النقر جوازا مستوى
الطرفين وقيل يكرهان
وهو قول مالك في الدونة
وأما بقية الآلات من ذوات
الأوتار فالراجح حرمتها
حتى في النكاح والله أعلم
(فصل) (إنما يجب القسم)
على الزوج البالغ العاقل
ولو مجبوا أو مريضا
(للزوجات) للطبقات
ولو إماء أو كليات أو
مختلفات (في البيت) لا
للسراي ولا في غير البيت
كالوطء والنفقة ولما كان
القصد من البيت عندهن
الأنس لا المباشرة قال
(وإن امتنع الوطء شرعا)
أوعادة (أوطبا) الأول
(كحرمية) وحائض
(ومظاهر منها) ومول
(والتاني كل حرقاء)
والثالث كجذماء ومجنونة
فسوه ورفضه مثال
لهذوف وحذف مثال
قوله طبا (لا في الوطء)
فلا يجب فيه القسم بل يترك إلى طبيعته ولا بأس أن ينشط لاجتماع عند واحدة دون الأخرى (الإضرار) أي قصد ضرر

الأرض وقوله للنهبة أي لاجل الاتهاب أي واما احضاره في إثناء من غير شر فان خص به أعيان الناس
دون غيرهم حرم وان كان يأكل منه جميع الناس بهداوة فهو جائز (قوله لا القربال) عطف على
فعل كره أي كره شر الأوز لا يكره القربال أي الطبل به في العرس بل يستحب لقوله عليه الصلاة
والسلام اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف وأما في غير العرس كالختان والولادة فالمشهور عدم
جواز ضربه ومقابل المشهور جوازه في كل فرح للمسلمين ثم ان ظاهر المصنف جواز الضرب به في
العرس ولو كان فيه صراصر وهو ما ذكره القرطبي وقيل محل الجواز اذا لم يكن فيه صراصر أو جرس
والاحرم وهو ما في الدخول واعتمد الأول عجم واعتمد الثاني الأقاني كذا في عقب واعترضه بن
بان الذي نقله عن القرطبي وصاحب المدخل وغيرهما حرمة ذى الصراصر وهو الصواب
لما فهم من زيادة الاضطراب (قوله أي الدف المعروف بالطار) قال ابن عرفة هو المسمى عندنا بالبندير
قال بن مقففى كلامه ولو كان فيه أوتار لانه لا يباشرها بالقرع بالأصابع كالعود ونحوه من الآلات
الوترية يزرق رأيت أهل الدين يبلدنا يتكلمون في أوتاره ولم أنف فيه على شيء (قوله فلا يكره
ولو لرجل) أي فلا يكره الطبل به ولو كان الطبل به صادرا من رجل خلافا لأصبع القائل بالمتع له
وإنما يجوز للنساء (قوله وهو الطبل الكبير الخ) وقيل انه الطبلخان وهو طبلان متلاصقان أحدهما
أكبر من الآخر وهو المسمى بالنقر ازان وقال ميارة هو طبل صغير طويل العنق مجلد من جهة واحدة
وهو المعروف الآن بالدربكة وفي الحديث بالكوبة والقرطبة (قوله وفي كراهتهما الخ) اعتمد من
الأقوال الثلاثة أولها وهو قول ابن حبيب والحاصل ان الطبل بجميع أنواعه يجوز في النكاح ما لم
يكن فيه صراصر أو ولو كان فيه على مامر من الخلاف وأما في غير النكاح فلا يجوز شيء منه اتفاقا
في غير الدف وعلى المشهور بالنسبة للدف اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وتجوز الزماره والبرق) أي يجوز
الزميز بهما في النكاح وأما في غيره فحرام ثم ظاهر كلام المصنف سواء كان الزميز بهما كثيرا أو يسيرا مع ان
ابن كثانة قيد الجواز بما اذا كان الزميز بهما يسيرا والاحرم فعلى المصنف المؤاخذه في اطلاقه ثم بعدها
فمع اعتمد كلام ابن كثانة مع التقيد والشيخ ابراهيم القاني قد ضعفه وجزم بالحرمه ولو كان الزميز بهما
يسيرا (قوله فالراجح حرمتها الخ) مقابله ما ناله بعضهم من جوازها في النكاح خاصة وهو ضعيف

فصل إنما يجب القسم للزوجات في البيت (قوله للزوجات الطبقات) أي بالثلاث أم لا
صحيحة كانت الزوجة أو مريضة وقوله للزوجات في البيت هذا هو المحصور فيه فالمنى لا يجب القسم
لاحد في شيء إلا للزوجات في البيت فهو على حد ماضرب إلا زيد عمرا أي ماضرب أحد أحد إلا
زيد عمرا وقوله للسراي قال في الدونة وله أن يقيم عند أم ولده ماشاء ما لم يضر بالزوجة قال ح أي
بأن يزيد البرية على الزوجة ابن عرفة ابن شاس لا يجب القسم بين السلولات وبين الإماء ولا
بينهن وبين المسكوحات (قوله كالوطء والنفقة) أي والميل القلي (قوله كحرمه ومظاهر منها) مثل
الامتناع شرعا بمثلين ليعلم انه لا فرق بين أن يكون سبب الامتناع منه كالظهار أو منها كالاحرام
(قوله لا في الوطء) أي ولا في النفقة ولا في الكسوة وإنما لكل ما يليق بها وله أن يوسع على من شاء
من زيادة على ما يليق بمثلها قال ابن عرفة ابن رشد مذهب مالك وأصحابه انه إن قام لكل واحدة بما
يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء منهم بمائشاه وقال ابن نافع يجب العدل بينهم
في ماله بعد إقامته لكل واحدة بما يجب لها والأول أظهر اه ح (قوله الا لإضرار) استثناء من
محذوف أي لا يجب القسم في الوطء في سائر أحواله الا لإضرار فيجب القسم فيه بمعنى التشريك
على الوجه الذي لا يضر وان لم يستويا فيه (قوله أي قصد ضرر) حصل ضرر بالفعل أم لا

فلا يجب فيه القسم بل يترك إلى طبيعته ولا بأس أن ينشط لاجتماع عند واحدة دون الأخرى (الإضرار) أي قصد ضرر

(ككفنه) عنها بعد ميله للجماع (ستوفّر لذته لأخرى) لالاعانية فيحرم ويجب عليه ترك الكف (وعلى وليه) الزوج المحنوز (إطافته) على زوجته لمحصل العدل لمن (٣٤٠) كما يجب عليه تقنين لانه من باب خطاب الوضع وانما لم تجب الاطافة على ولي الصبي

لعدم استفاعن بوطه بخلاف المحنوز (وعلى المريض) الاطافة بنفسه عليهم (لأن لا يستطيع) للطواف لشدة مرضه (فقدت من شاء) الإقامة عندها أقام (وفات) القسم (إن ظلم فيه) لفوات زمانه فلا محاسبة للظالمة بغير ما مكته عند ضررتها ومفهوم ظلم وأخرى كالو سافر بواحدة فليس للحاضرة محاسبة المسافرة وكذا لو سافرت احدا من وحدها وكيانه بمولده أو امرأة أو صغرة فليس لمن فانت ليتها إله عوضها (كخدمة) عبد (معتق) بعضه يابق (وقد كان يخدم مالك بعضه جمعة ويخدم نفسه جمعة مثلا فاذا رجع بعد شهر مثلا فانه يفوت على مالك بعضه من اياقه ولا يحاسبه شخص فانه يرجع على من استعمله بقية ما ينوبه في زمن الاستعمال ومثله المشترك يخدم بعض ساداته مدة ثم يابق فليس لشريك الآخر المحاسبة بما ظلم (وندى الابداء) في القسم (بالليل) لانه وقت

(قوله ككفنه عنها بعد ميله للجماع) أي لها أو لغيرها وهذا مثل للاضرار لان الكف المذكور يعمل على قصد الضرر وان لم يقصده في نفس الأمر ولا يقال هذا يخالف ما مر من ان المنوع قصد الضرر لان المنوع قصد الضرر حقيقة أو حكما بالحمل عليه وان لم يحصل ضرر بالفعل وظاهره انه يمنع وان لم يبطأ الأخرى بعد الكف المذكور (قوله لالاعانية) أي لا لتوفر عافية (قوله لأنه من باب خطاب الوضع) ظاهره ان الضمير راجع لوجوب الاطافة لان هذا علة لقول المصنف وعلى ولي المحنوز اطافته وفيه نظر لان وجوب الاطافة من خطاب التكليف والحاصل ان جعل تزوج المحنوز بمدد من النساء سببا في وجوب الاطافة على الولي خطاب وضع ووجوب الاطافة على الولي خطاب تكليف اه عدوى (قوله فقدت من شاء الإقامة عندها) أي لرفقها به في تبرئته لا ليله لها فتمنع الإقامة عندها ثم اذا صح ابتداء القسم قاله عبق (قوله ان ظلم فيه) أي بان بات عند احدي الضرتين لياتين ليتها والية ضررتها حيفا وكذا اذا بات عند إحدى الضرتين ليتها وبات الالية الثانية في المسجد لغير عذر (قوله فليس لمن فانت ليتها ليلة عوضها) أي لان القصد من القسم دفع الضرر الحاصل وتحسين المرأة وذلك يفوت بفوات زمانه (قوله ولا يحاسبه بها) أي ولا يحاسبه بخدمة ما أبق فيه (قوله فليس لشريك الآخر الخ) هذا واضح حيث حصل من الشريكين في خدمة البعد قسمة مهايأة وأما اذا لم يحصل قسمة أصلا كان ما عمل لها وما أبق عليها (قوله ونذب الابتداء بالليل) أي ما لم يقدم من سفره فانه يغير في النزول عند أيتهما شاء في أي وقت قدم فيه ولا يتعين النزول عند من كان ذلك اليوم يومها على العتد وانما يستحب فقط لأجل ان يكمل لها يومها كما قال ابن حبيب اه عدوى ثم ان ما ذكره المصنف من نذب الابتداء بالليل اعتمد فيه على ظاهر قول الباجي والظاهر من قول أصحابنا ان يبدأ بالليل اه نقله المواق وبه يرد على من قال ليس في نصوصهم الا التخيير اه بن (قوله سواء كان له إماء أم لا) أي ما لم يقصد الضرر بعدم المبيت عندها والاحرم (قوله فان شكت الوحدة) أي في الليل أو النهار وقوله ضمت الى جماعة أي لتسكن معهم للاتناس (قوله ما لم يكن تزوجها على ذلك) أي على ان تسكن وحدها فان كان تزوجها على ذلك لم يلزمه ان يضمها لجماعة وظاهره ولو حصل لها الضرر بالوحدة وليس كذلك بل الظاهر ان محل ذلك ما لم يظن ضررها بالوحدة * واعلم ان ما قاله المصنف خلاف قول ابن عرفة الاظهر وجوب البيات عند الوحدة أو يأتي لها امرأة ترضى ببياتها عندها لان تركها وحدها ضرر وربما تعين عليه زمن خوف المحارب والظاهر التفصيل بين أن يكون عندها ثبات بحيث لا يخفى عليها في بياتها وحدها فلا يجب البيات عندها والا فيجب اه عدوى (قوله والتسوية بينهما فيه) أي خلافا لمن قال للزوجة الحرة يومان وللزوجة الأمة يوم وصرح المصنف بهذا للرد على ذلك الخلف وان علم من قوله للزوجات (قوله وقضى للبكر بسبع) أي اذا تزوجها على غيرها وكذا يقال في الثيب وهذا هو المشهور ومقابله ان البكر يقضى لها بسبع والثيب ثلاث مطلقا تزوجها على غيرها أم لا وانما يقضى للبكر بسبع ازالة للوحشة والاتلاف موزيد البكر لان حياها أكثر فتحتاج لامهال وجبروتان والثيب قد جربت الرجال الا أنها استحدثت الصحة فأكرمت بزيادة الوصلة وهي الثلاث (تنبيه) قال في التوضيح اختلف هل يخرج للصلاة ونساء حوائجه أو لا يخرج ونما الجمعة فيس عليه واجبة اه

واختار

في القسم (بالليل) لانه وقت الايواء (ونذب) المبيت (عدوى) أزوجة (الواحدة) التي لا ضرر لها سواء كان

له إماء أم لا فان شكت الوحدة ضمت لجماعة ما لم يكن تزوجها على ذلك (و) الزوجة (الأمة) (السلمة) (كالحرية) في وجوب القسم في المبيت والتسوية بينهما فيه (وقضى) على الزوج (للبكر) ولو أمة بتزوجها على حرة (بسبع) من الياالي متوالية ينحسرها

(والثيب) كذلك (ثلاث) وهو غير جدد ذلك في البداءة بأيهن أحب (ولا قضاء) لضررتها (٣٤١) القديمة بمثل ذلك في نظيرها

واختار الأحمى أنه لا يخرج لصلاة ولا لقضاء حوائجه لأن على المرأة في خروجها وصماقله عنه ابن عرفة وصحح في الشامل مقابله فقال وله التصرف في قضاء حوائجه على الأصح اه بن (قوله وللثيب ثلاث) أى متوالية من اليا إلى يخصها بها ولو أمة يزوجهها على حرة فلوزفت له امرأتان في ليلة فقال الأحمى عن ابن عبد الحكم يفرع بينهما وقيل عبد الحق والأحمى وروى على عن مالك أن الحق للزوج فهو غير دون قرعة قال ابن عرفة قلت لا يظهر أنه أن سبقت أحدهما بالدعاء لبناء قدمت والافساقعة العقد وان عقدتا معا فالقرعة قال عجم وإذا أوجبت القرعة تقديم أحدهما فانها تقدم بما يقضى لها به من سبع ان كانت بكرا أو ثلاث ان كانت ثيبا ثم يقضى للأخرى بالسبع أو الثلاث ومثل هذا يجري في قول ابن عرفة وليس المراد ان من أوجبت لها القرعة التقديم تقدم في البداءة بليلة على الأخرى ثم يبيت الليلة الثانية عند الأخرى وهكذا اه من بن (قوله ان طلبتها) أى على المشهور خلافا لمن قال انها تجاب (قوله لكان ثيبا) قد يجاب بان المصنف إنما اقتصر على الثيب لما فيها من الخلاف وأما البكر فلا تجاب لما طلبته من الزيادة اتفاقا (قوله في يومها) المراد باليوم مطلق الزمن الصادق باليوم واليلة لانه يكمل في القسم لكل واحدة من نساته يوما واليلة (قوله الا حاجة فيجوز) أى الدخول سواء كان في الليل أو النهار كما قال ابن ناجي محالفا لشيخه البرزلى في تخصيصه الجواز بالنهار وإذا دخل حاجة فلا يقيم عندهم دخل لها الا لعذر لا بد منه كقضاء دين منها أو تجر لها (قوله ولو امكته الاستنابة) مذهبها والمذهب خلافا لمن قال لا يدخل حاجة الا اذا تسمرت الاستنابة (قوله فيجوز للرجل وضع ثيابه عند واحدة دون الأخرى لغير ميل ولا اضرار وإذا دخلت عليه غير صاحبة النوبة في بيت صاحبها فلا يلزمه الخروج ولا اخراجها نعم لا يستمتع بها وإصاحبة النوبة تمنع ضررتها من الدخول عندها مطلقا كما ان له النع ولا يجب عليه كذا استظهر عجم (قوله أى الاشارة) هو بمعنى التفضيل أى تفضيلها عليها في البيت بان يبيت عند واحدة دائما أو ليلتين والأخرى ليلة (قوله برضاها) أى رضا الضررة الأخرى (قوله كاعطائها على امساكها) الظاهر أن الضمير يعود على النوبة وان المصنف أشار به لقوله في التوضيح ولو طلب اذنها في اشارة غيرها فلم تأذن له فخبرها بين الطلاق والايثار فاذنت له بسبب ذلك ففي ذلك قولنا اه فعله ترجع عنده القول بالجواز فاقصر عليه هنا اه بن ويؤيد الجواز قصة سودة لما كبرت وهبت ليلتها لعائشة على أن يمكسها على ذلك (قوله مضاف للفاعل) أى كأن تعطى الزوجة زوجها شيئا على أن يمكسها الزوج (قوله ويجوز العكس) أى بان يجعل المصدر الأول مضافا للفعل والثاني مضافا للفاعل أى كأن يعطى الزوج زوجته شيئا على أن تمكسه أى تحسن عشرته (قوله وشراء يومها منها) اعتمد المصنف في الجواز هنا قول ابن عبد السلام اختلف في بيعها اليوم واليومين والاقرب الجواز إذ لا مانع منه ونقله في التوضيح فلا يقدح فيه اه بل عن ابن رشد من الكراهة وفي تسمية هذا شراء مساعاة بل هذا اسقاط حق لان المبيع لابد ان يكون متحولا ان قلت ان قوله وشراء يومها موصى مكرر مع قوله وجاز الاثرة عليها بشيء قلت لا تكرار لان ما تقدم لم يدخل على عقدة محتوية على عوض وما هنا دخلا على ذلك أو ان ما تقدم اسقاط لما لا غاية له بخلاف ما هنا فان الاسقاط لمدة معينة تأمل (قوله والمراد) أى بقوله يومها زمانا مينا أى قبلا لا كثيرا فلا يجوز كذا قال بعضهم وقال الشيخ أحمد الزرقاني يجوز شراء النوبة ولو على الدوام (قوله والسلام عليها) أى على الضررة في يوم الأخرى ولا بأس بأى كل ما يشتهى به عند ضررتها إذا كان الأكل عند الباب لا في بيت الأخرى

(نراة يومها) بعوض معين ويختص الضررة بما اشترت ويخص الزوج من شاء منهن به اشترى والمراد زمانا مينا يوما كان أو أكثر (و) جاز في يومها (وطه) ضررها بإذنها (و) جاز (السلام) عليها والسؤال عن حالها (الباب) من غير دخول

(و) جاز (اليات عند ضررتها) (٣٤٣) في ليتها (إن أغلقت بابها دونه) (الحال انه لم يقدر بيت بجبرتها) لما منع براد أو غيره فان

قدر لم يذهب وتكون
ناشزا بذلك الا أن تخف
منه ضررا (و) جاز
(برضاها) أو رضاها
(جمعها) أو جمعها
(بمنزلة) مستقلين (من)
دار) واحدة (و) جاز
برضاها (استدعاهن
لحلت) المختص به أى يدعو
كل من كانت نوبتها ان
تأتى اليه فيه والأولى ان
يذهب هو لكل واحدة
لفعله عليه الصلاة والسلام
(و) جاز برضاها (الزيادة
على يوم وليلة لا أن لم
يرضا) في المسائل الثلاثة
فلا يجوز والراجح انه
يجوز في الأولى بغير
رضاها (و) لا يجوز
دخول حماميها) ولو
رضيتا لأنه مظنة الاطلاع
على العورة والاماء
كالزوجات بخلاف دخوله
مع واحدة فيجوز (و) لا
(جمعها في فراش) واحد
معه (ولو بلا وطء) لما فيه
من شدة غيرتهما (وفي
منع) جمع (الأمتين) بملك
في فراش واحد كالزوجتين
(وكرهته) لقلّة غيرتهن
(قولان) إذا لم يطاق والا
منع اتفاقا (وإن وهبت)
ضرة (نوبتها من ضرة) كان
(له) (النع أي منعها من ذلك
إذ قد يكون له غرض في
الواحدة (لأهلها) أى ليس

فيكره على الظاهر لما فيه من أذيتها كذا قرر شيخنا (قوله) وجاز اليات عند ضررتها ان أغلقت بابها
دونه) وهل يجوز وطء من بات عندها وهو ما اعتمد عجم أولا يجوز اقتصارا على قدر الضرورة
وهو ما لغيره (قوله في ليتها) أى الضرة الأخرى وقوله ان أغلقت أى صاحبة الليلة وقوله فان قدر
أى على اليات بجبرتها وقوله لم يذهب أى لضررتها وظاهره كانت ظالمة أو مظلومة وهو كذلك على
الاعتد وقوله بذلك أى بفتحها الباب دونه (قوله منزلين مستقلين) أى كل واحد منهما مستقل بمنافعه
من مطبخ ومرحاض وغيرها (قوله وجاز برضاها الزيادة على يوم وليلة) أى وكذا يجوز تصيف
ذلك الزمن برضاها فان لم يرضها بالزيادة ولا بالقص وجب القسم يوم وليلة ولا يجوز تصيف ذلك
الزمن ومحل هذا إذا كانتا يلد واحد أو في بلدتين في حكم الواحدة بان كان يرتفق أهل كل منهما بأهل
الآخر وأما إذا كانتا يلدن متباعدين فلا بأس بالقسم بالجمعة والشهر محالا ضرر عليه فيه
(قوله والراجح الخ) بل قد اعترض الشيخ أحمد بابا ما ذكره للصف بأنه لا نص في كلامهم بواقفه بل
نصوص للذهب تدل على ان له جبرهن على ذلك حيث كان كل منزل مستقلا بمنافعه والجواز بالرضا
إنما هو حيث لم يكن كل منزل مستقلا بان كان للمنزلةن مرحاض واحد ومطبخ واحد يبقى شيء آخر
وهو ما إذا أراد سكناها في منزل واحد وقد ذكر في التوضيح انه لا يجوز ان رضيتا واعترضه الشيخ
أحمد بابا أيضا بان النصوص تدل على جواز سكناها بمنزل واحد ان رضيتا ولا يقال جمعهما في منزل
واحد يستلزم وطء احدهما بحضرة الأخرى لأنه يمكن ان يطاقا في غيبة الأخرى قال بن وقد
بحث كثيرا عن النصوص فلم أجد ما يشهد للصف غير انه تبع ابن عبد السلام (تنبيه) ذكر
شيخنا انها لا تباين باب بهد رضاها بسكنائها مع ضررتها أو مع أهله في دار لسكنائها وحدها (قوله ولو
رضيتا) أى ولو كانتا مستورتى العورة على المعتد كما يفيد التعليل الذى ذكره الشارح خلافا لما يفيد
كلام عبق وشب من الجواز إذا استترتا كما قرره شيخنا (قوله لأنه مظنة الاطلاع على العورة) أى
لأنه مظنة لنظر كل واحدة من الضرتين لعورة الأخرى ولا يقال هذا يقتضى منع دخول النساء
الحمام مؤتزرات بعضهن مع بعض لانا نقول ان المرأة يحصل منها التساهل في كشف عورتها إذا كان
زوجها حاضرا بخلاف ما إذا لم يكن حاضرا فلا يحصل عندها التساهل ثم ان مقتضى العلة جواز
الدخول بالزوجات وكذا الاماء إذا اتصف كل بالعمى وهو الممول عليه خلافا لظاهر المصنف
اه عدوى (قوله والاماء كالزوجات) أى على المشهور ومقابلته ما نقل عن أسد بن القرات انه اجاب
الامير بجواز دخوله الحمام بجواربه (قوله ولو بلا وطء) ردبوا على ابن الماجشون القائل انما يمنع
جمعهما في فراش واحد إذا جمعهما لاوطء واما جمعهما فهو مكروه (قوله وفي منع جمع الأمتين
بملك في فراش واحد) أى نظرا لأصل الغيرة (قوله قولان) أى لملك والمنع هو الظاهر اه خشى
ولعبد الملك بن الماجشون قول بالاباحة وهو ضيف (قوله وان وهبت نوبتها من ضرة كان له المنع)
قال عبق وانظر مفهوم الهبة كالشراء السابق في قوله وشراء يومها هل هو كذلك المنع أولا لضرورة
الموضعية قال بن والظاهر أن له المنع في الشراء كالهبة لوجود العلة المذكورة وهو انه قد يكون له
غرض في البائعة إذ الحق له وإذا منع فلا تلزمه الموضعية (قوله وليس له جمعها) أى جعل النوبة
الموهوبة (قوله بخلاف هبتها نوبتها منه فلا يختص بها) وأما لو باعت نوبتها منه ففي عجم انه
لا يختص بها كهبته منه وذكر الشيخ أحمد الزرقاني وكذا الشيخ أحمد بابا انه يختص بها فيختص بها من
شاء وأنه ليس كالهبة وصرح ابن عرفة وسماع القرينين يدل على ذلك انظره في بن وقد مشى شارحنا

المنع الموهوبة أى رد الهبة إذا رضى الزوج (وختص) الموهوبة بما وهب لها حيث رضى الزوج وليس له جعلها لغيرها (بخلاف) فيما
هبها نوبتها (منه) أى من الزوج أى له فلا يختص بها بحيث يجعلها لمن شاء بل تقدر الواهبة كالمدم فإذا كن أربعا فالقسم على ثلاث

فإذا كانت هي التالية لمن بات عندها بات عند من يلها وهكذا (ولها) أي الواهة (الرجوع) أي عطف زوجها فوضرتها لا بد كها من الصيرة فلا فدره لها على الوفاء (وإن سافر) الزوج أي أراد السفر (اختار) من شاء من السمره (إلا في) سمر (الحج والفرج فيفرج) لأن الشاحة تعظم في سفر القربات (وتوولت بالاختيار مطلقاً) ولو في حج وعزو (٣٢٣) وهو اختيار ابن القاسم والحمد لله

الكلام على أحكام القسم
مرع في الكلام على
أحكام النشور فقال
(ووعظ) (زوج من)
نشرت) النشور الخروج

عن الطاعة الواجبة كأن صفت
الاستمتاع بها أو خرجت
لا ادن لعل تعلم أنه لا
يأذن فيه أو ترك حقوقه
الله تعالى كالنسل أو
الصلاة ومسه اغلاق
البادونه كما مروا وعظ
التدكير بما يلين القلب
لقبول الطاعة واجتناب
السكر (ثم) إذا لم يند
الوعظ (هجرها) أي تنجيبها
في المضجع فلا ينام معها
في فرش لعلها أن ترجع مما
هي عليه من الخالقة (ثم)
إذا لم يند الهمز (ضربها)
أي جازله ضربها ضرباً
غير مبرح وهو الذي لا
يكسر عظماً ولا يشين
جارية ولا يحوّل الضرب
للرجح ولو علم أنها لا تترك
النشور إلا به فأن وقع فلها
التطليق عليه والقصاص
ولا ينتقل لحالة حتى يظن
أن التي فلها لا تفيد كما أفاده

فما مر على هذا القول (قوله فإذا كانت) أي الواهة هي التالية الخ (قوله ولها الرجوع) أي عطف زوجها (قوله فوضرتها) أي سواء كانت الهبة مقيدة بوقت أولاً وقوله أي للواهة أي وكذلك ما عانت بوبها لالة المذكورة (قوله أي أراد السفر) أي لتجارة أو غيرها (قوله وهو اختيار ابن القاسم) أي من أقوال أربعة لذلك وهي الاختيار مطلقاً القرعة مطلقاً الأفرع في الحج والفرج فقط لأن الشاحة تعظم في سفر القربات الأفرع في الفرز فقط لأن الفرز تشتد الرغبة فيه لرجاء فضل الشهادة واعلم أن المدونة قالت إن أراد الزوج سفرها اختار من نساءه واحدة للسفر معه فيضمها إياها على ظاهرها من الاختيار مطلقاً وبعضهم حملها على ما إذا كان السفر لسير الحج والفرز وأما لهما فيفرع فيهما وظاهر الذخيرة يدل على أن هذا هو المشهور (قوله ووعظ الزوج) أي إذا لم يبلغ نشورها الإمام أو لمعه ورجى صلاحها على يد زوجها والا وعظها الإمام (قوله أو خرجت بلاذن لعل الخ) أي وعجز عن ردها لعل طاعته فإن قدر على ردها يصلحها فلا تكون ناشراً ويجب لها حينئذ النفقة بخلاف الناشرة فلا نفقة لها قاله شيخنا المدوني (قوله بما يلين القلب) أي من الثواب والعقاب المترين على طاعته ومخالفته (قوله ثم هجرها) أي ثم إن لم يمد وعظ الزوج أو الإمام هجرها زوجها وغاية الأولى منه شهر ولا يبلغ به أربعة أشهر كما في القرطبي (قوله ضرباً غير مبرح) بكسر الراء للشدة اسم فاعل من برح به الأمر تبريحاً شق عليه فالضرب البرح هو الشاق وإن ضربها فادعت العداة وادعى الأدب فإنها تصدق وحينئذ فيعزر الحاكم على ذلك العداة ما لم يكن الزوج معروفاً بالصلاح والاقبل قوله انظر بن (قوله ويفعل) أعدد الضرب الخ) حاصله أنه يعظها إن جزم بالافادة أو ظنها أو شك فيها فإن جزم أو ظن عدمها هجرها إن جزم بالافادة أو ظنها أو شك فيها فإن جزم أو ظن عدمها ضربها إن جزم بالافادة أو ظنها لأن شك فيها (قوله ولو لم يظن افادته) لا يقال لها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويشترط فيها ظن الافادة لأنها تقول بل ما من باب رفع الشخص الضرر عن نفسه بدليل أن في الآية تقديره ضاف وهي واللاتي تخافون نشوزهن أي ضرر نشوزهن (قوله ويتعديه عليها) أي بان كان يضارها بالمجرأو الضرب أو الشتم وقوله زجره الحاكم أي إذا رفعت أمرها إليه وأثبتت تعدى الزوج واختارت القاء معه (قوله ثم ضرب على ما تقدم الخ) الحاصل أنه يعظه أولاً وإن جزم بالافادة أو ظنها أو شك فيها فإن لم يند ذلك ضربه إن جزم بالافادة أو ظنها وهذه الطريقة ظاهر النقل وهناك طريقة أخرى يعظه أولاً فإن لم يند أمرها بهجره فإن لم يند ضربه بالطريقة على حد سواء ولكن الظاهر الثانية لأن هجرها له فيه مشقة عليه بل ربما كان أضر عليه من الضرب وما ذكره المصنف من أنه إذا ثبت تعديه عليها يزجره الحاكم ثم يضربه حيث لم ترد التطليق منه بل أرادت زجره وإيقاعها معه فلا ينافي قوله الآتي ولها التطليق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرره (قوله فإن لم يثبت فالوعظ فقط) فهذه أقسام ثلاثة وهي ما إذا كان التعدى من الزوج أو من الزوجة أو منهما وأشار المصنف للقسم الرابع بقوله وإن أشكل الخ (قوله وهم من قبل شهادة) أي لا الأولياء أصحاب الكرامات

المطف ثم ويفعل ما عدا الضرب ولو لم يظن افادته بان شك فيه لعله يفيد لأن علم عدم الافادة وأما الضرب فلا يجوز إلا إذا ظن افادته لشدة قوله (إن ظن) إفادته) قيد في الضرب دون الأمرين قبله (وبتعديه) أي الزوج عليها وثبوتها بالبينة والاقرار (زجره) أي سمه (الحاكم) باجتهاده بوعظه ثم ضرب على ما تقدم للزوج في الزوجة فإن لم يثبت وعظه فقط دون ضرب فإن ثبت تعدى كل منهما على صاحبه وعظم ما ثم ضربهما باجتهاده فإن لم يثبت فالوعظ فقط (وسكنها بين قوم صالحين) وهم من قبل شهادتهم

(إن لم تكن بينهم) هذا فيما ادعت الضرر وتكررت شكاواها وعجزت عن اثبات دعواها ووافيا إذا ادعى كل منها الضرر وتكررت منها الشكوى وعجزا عن اثباته فمحل تسكينها بينهم إنما هو عند الاشكال فقوا (وإن أشكل) الأمر أى استمر الاشكال بعد تسكينها بين قوم صالحين أو كانت بينهم ابتداء (٣٤٤) أو لم يمكن السك في بينهم (بش) الحاكم أو من يقوم مقامه (حكيمين وإن لم يدخل)

الزوج (بها) قد يكونان في بيت واحد أو جارين فيتنازعان (من أهلهما) أى يحكما من أهله وحكما من أهلها (إن أمكن) ولا يجوز بث اجنبيين مع الامكان فان بينهما مع الامكان ففي نقض حكمهما تردد فان لم يمكن كونهما معاً من الأهل بل واحد فقط من أهل احدهما والثاني اجنبى فقال اللخمى ضم له اجنبى وقال ابن الحاجب يتعين كونهما اجنبيين وترك القريب لأحدهما) وندب كونهما جارين (في بث الأهلين ان أمكن والاجنبيين ان لم يمكن) (وبطل حكم غير العدل) بطلاق أو ابقاء أو بطل وغير العدل الفاسق والنسب والجنون والبدن (د) حكم (سفيه) وهو للبذر في الشهوات ولو مباحة على المذهب (و) حكم (امرأة) وغير قبيح بذلك) أى باحكام النشوز فشرطها الذكورة والرشد والعدالة والنفقة بما حكمنا فيه (ونفذ طلاقهما)

(قوله ان لم تكن بينهم) أى فان كانت بينهم من أول الأمر فانهم يوصون على النظر في حالهما ليهل من عنده ظلم منهما (قوله وعجزا عن اثباته) أى الضرر واما اذا اثبتا فقد تقدم حكمه من انه يعظم ما يضر بهما (قوله بعد تسكينها بين قوم صالحين الخ) وعلى هذا نقوله وان أشكل عطف على قدرأى فان اتضح الحال فعل ما قدمناه عند ثبوت ضررها أو ضررها فان استمر الاشكال بث الخ (قوله من أهلهما ان أمكن) أى لأن الاقارب اعرف بيوطن الاحوال وأطيب للصالح ونفوس الزوجين أسكن ليهما فيبرزان لهما مافى ضمائرهما من الحب والبغض واردة الفرقة أو الصلحة (قوله مع الامكان) أى امكان الاهلين وقوله فان بينهما أى الاجنبيين مع امكان الأهاليين (قوله ففي نقض حكمهما) أى بالطلاق مجانا أو على مال (قوله تردد) أى تحير للخمى والظاهر نقض الحكم لأن ظاهر الآية ان كونهما من أهلهما مع الوجدان واجب شرط كما في التوضيح ولا يقال ان ظاهر النص عدم البطلان حيث لم يعد ذلك من مبطلات حكمهما الآية لانا نقول النصف لم يدع حصر البطلان في الأمور الآتية فحكمه بالبطلان بها لا ينافي البطلان بغيرها كما اذا كانا اجنبيين مع وجود الأهل (قوله ضم له) أى لأهل احدهما (قوله يتعين كونهما اجنبيين) أى لتلاعي القريب لقربيه والأول من هذين التولين هو الواثق لظاهر النصف لأن مفهوم اذا لم يكن عدم الامكان منهما أو من أحدهما فان لم يمكن بث اجنبيين (قوله بطلاق) أى بغير مال وقوله أو بطل أى في خلع (قوله وسفيه) اعلم ان السفيه ان كان مولى عليه كان غير عدل وان كان أصلح أهل زمانه لأن شرط العدل ان لا يكون مولى عليه وان كان مهنلا فان اتصف بما اعتبر في العدل فعدل والا فلا فقوله وبطل حكم غير العدل دخل فيه السفيه المولى عليه والهمل غير العدل وقوله وسفيه ادخل غير المولى عليه الصالح وقوله وامرأة ليس مراده امرأة واحدة وانما مراده وامرأتان لأن الرأتين لا يكونان حكمين لأن الرجل الواحد لا يكون حكما (١) اه تقرير عدوى (قوله على المذهب) أى لافى الحرمة فقط كما في تن (قوله وغير قبيح بذلك) أى ما لم يشاروا العلماء بما يحكم به فان حكم بما اشاروا عليه به كان حكمه نافذا (قوله وان لم يرض الزوجان) أى هذا اذا رضى به الزوجان بعد ايقاعه بل وان لم يرضاه بعد ايقاعه (قوله واما قبله) أى واما ان لم يرضاه قبل ايقاعه فلمها الاقلاع أى الرجوع عن حكيمهما وقوله كما يأتى أى على ما يأتى من التفصيل من كونهما مقامين من طرف الحاكم أو الزوجين (قوله وان لم يرض الحاكم به) ولو كان الطلاق الذى اوقعاه مخالفا لمذهب الحاكم الذى أرسلهما اذ لا يشترط موافقتهما للحاكم في المذهب (قوله وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم الخ) شار بهذا الى ان البالغة راجعة للامرين أى نفذ طلاقهما وان لم يرض الزوجان ولو كانا مقامين من جهتهما ونفذ طلاقهما وان لم يرض الحاكم ولو كانا مقامين من جهتهما (قوله ولو كانا مقامين من جهتهما) رد بولوا ما يتوهم من انها اذا كانا من جهتهما فانه لا ينفذ اذا لم يرض به أو الحاكم (قوله لأن طريقهما الحكم) أى على (١) يقتضى ان الأربع يحكمهن وهو خلاف ظاهر الشارح اه كنيه محمد علبش

أى الحكمين ويقع باثنا ولو لم يكن خاما بان كان بلا عوض (وإن لم يرض الزوجان) به بعد ايقاعه واما قبله فلمها المشهور الاقلاع كما يأتى (و) ان لم يرض (الحاكم) به وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم بل (ولو كانا) مقامين (من جهتهما) أى الزوجين أى فهو نافذ ولو لم يرض من ذكر به لأن طريقهما الحكم لا الوكالة ولا الشهادة وقوله ونفذ بولوا ابتداء وقوله (لا أكثر)

عطف على فاعل فقد أي لا ينفذ أكثر (من) طلاق (واحدة أوقعا) نبت لاكثر والعائد محذوف أي أوقعا أي لا ينفذ مازاد على الواحدة لأن الزائد خارج عن معنى الإصلاح الذي بهما الزوج رد الزائد (وتلزم) الواحدة (إن اختلف في العدد) بأن أوقع أحدهما واحدة والثاني اثنتين أو ثلاثا لانفاقيهما على الواحدة (ولها) أي الزوجة (التطليق) على الزوج (بالضرر) وهو ما لا يجوز شرعا كجرها بلا موجب شرعي وضربها كذلك وسبها وسب أيها نحو يا بنت الكلب يا بنت (٣٤٥) الكافر يا بنت الملون كما يقع كثيرا

من رعاى الناس ويؤدب على ذلك زيادة على التطليق كما هو ظاهر وكوطها في دبرها لا يمنعها من حمام وفرجة وتأديبها على ترك صلاة أو تسر أو تزوج عاها ومتى شهدت بيته بأصل الضرر فلها اختيار الفراق (ولو لم تشهد البيعة بتكرره) أي الضرر أي ولها اختيار البقاء معه ويزجره الحاكم ولو سفيه أو صغيرة ولا كلام لوليها في ذلك فقوله آثا وتعمده زجره الحاكم فيما إذا اختارت البقاء معه وعمرى هنا هل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (وعليها) أي الحكامين وجوبا (الإصلاح) بين الزوجين بكل وجه أمكن (فإن تعدت) الإصلاح نظرا (فإن أساء الزوج) عليها (طلقا) عليه (بلا) خلق (أي بلا مال بأخذانه منه لفظه) (وبالعكس) بان كانت الاساءة منها فقط (اتمناه عليها) وأمرها بالصبر وحسن المعاشرة

المشهور اما على القول بان طريقها الوكالة عن الزوجين فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضى به الزوجان بعد إيقاعه لأنه قد يدعى أحد الزوجين ان ذلك الطلاق خلاف المصلحة وأما على القول بان طريقهما الشهادة عند الحاكم بما علمنا فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضى به الحاكم ونفذه (قوله) عطف على فاعل فقد أي فهو مرفوع لعطفه على المرفوع ويصح نصبه عطفًا على معمول طلاقهما لأنه بمعنى تطليق أي نفذ طلاقهما واحدة لأكثر ويجوز جره بالفتحة عطفًا أيضا على معمول طلاق أي تطليقهما بواحدة لأكثر ويجوز نصبه في هذه الحالة عطفًا على محل الجار والمجرور ثم ان الاضافة في قوله ونفذ طلاقهما للعهد أي نفذ طلاقهما المأمور شرعا وهو الواحدة فكانه قال ونفذ طلاقهما واحدة لا أكثر من واحدة فقد وجد شرط العطف بلا وهو أن لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر (قوله) أي لا ينفذ مازاد على الواحدة الخ) أي والنافذ واحدة فقط والحاصل انه يجوز لهما ابتداء إيقاع أكثر من واحدة فإذا أوقعاه فلا ينفذ منه إلا واحدة ولنا قال في التهذيب ولا يفرقان بأكثر من واحدة (قوله عن معنى الإصلاح) المراد بالإصلاح ما فيه صلاح وليس المراد بالإصلاح ضد الافتراق وهذا بخلاف قول المصنف الآتي وعليهما الإصلاح (قوله) مان أوقع أحدهما واحدة) أي او قال أحدهما أو قضا معا واحدة وقال الآخر أوقعا مائتا أو اثنتين (قوله) ولها التطليق بالضرر) أي لها التطليق طلاقا واحدة وتكون بائنة كما في عقب وظاهره ولو كانا غير بالغين كافى خشن (قوله) كجرها) أي بقطع الكلام عنها وتولية وجهه عنها في الفرائض (قوله) وفرجة) أي ونزهاة (قوله) أو تسر) عطف على منعها من حمام أي لها التطليق بالضرر لا يمنعها من حمام ولا بتسر وتزوج عليها (تنبيه) ليس للزوج منعها من التجر والبيع والشراء حيث كانت لا تخرج ولا تغلو باجنبي ولا يغشى عاها الفساد بذلك وليس له غلق الباب عليها وإن حلف ليضربنها لا يجبر على الضرب الذي لم تستوجبه ولا يعول على ما ذكره بعضهم من الجبر كذا قرر شيخنا (قوله) ومتى شهدت بيعة) أي وهى هنا رجلان لارجل وامرأتان ولا أحدهما مع اليقين كافي البدر (قوله) ولو لم تشهد البيعة بتكرره) بل شهدت بانه حصل لها مرة واحدة فاعلم التطليق بها على المشهور (قوله) هل يطلق الحاكم) أفاد بعضهم هنا أن الحاكم يأمره أولا بالطلاق فان امتنع فاته يجرى القولان (قوله) وعليهما الإصلاح) أي يجب عليهما في مبدأ الامر أن يصلحا بين الزوجين بكل وجه أمكنهما لأجل اللفة وحسن العشرة وذلك بان يغلو كل واحد منهما بقرية ويسأله عما كره من صاحبه ويقول له ان كان لك حاجة في صاحبك رددناه لما تخيرنا معه (قوله) فان أساء الزوج) أي فان تبين تحقيقا ان الاساءة من الزوج (قوله) اتمناه عليها) أي ان رأياه صلاحا (قوله) أو خالها له) أوفيه للتنويع بحسب نظريهما قاله شيخنا العدوى (قوله) ولو غلبت من أحدهما) أي هذا اذا استويا فيها أو جهل الحال بل ولو غلبت من أحدهما والذي في اللج ان محل الخلاف إذا استوت اساءتهما وإلا اعتبر الزائد (قوله) بلا خلق) التعيين منصب على

(٢٤ - دسوق - ثان)

(أو خالها له بنظرهم) في قدر المنافع به ولو زاد على الصداق ان احب الزوج الفراق أو علما أنها لا تستقيم معه (وإن أساءت معها) أي حصلت الاساءة من كل ولو غلبت من أحدهما على الآخر (فإن يمتنع) عند العجز عن الإصلاح (الطلاق بلا خلع) أي ان لم يرض بالمقامعه (أو لم يأت بها أساءة للغير) على شيء يسير منه له (وعليه) أكثر تأويلان) وفي الشبر خبني ان قوله وعليه أكثر راجع للقول الاول ولم يرفى كلامهم رجوعه للثاني أي فكان على المصنف تقديمه على قوله ولها الخ (وأنيتا الحاكم)

(وتقد حكمهما) وجوباً ولا يجوز له معارضة وتقضيه ولو كان حكمهما مخالفاً لمذهبه وقيل ليرفع الخلاف اتفاقاً لأن في رفع حكم الحكمين الخلاف خلافاً (ولاز وجبت إقامة) حكم (واحد) من غير رفع لاحكام (على الصفة) المتقدمة من كونه عدلاً رشيداً ذكراً قهياً بذلك (وفي) جواز إقامة (الولين) إذا كان الزوجان محجورين واحداً على الصفة اجنبياً منهما (و) كذا في (الحاكم) ومنع ذلك (تردد) محله في الاجنبى كما اشرنا له وكذا فيما يظهر حيث كان قريباً لهما معا قرابة مستوية كابن عم لهما واما ان كان قريباً لاحدهما أو أقرب منع اتفاقاً وعلى القول بمنع إقامة الواحد لواقم وحكم بشيء لم ينقض حكمه (ولهما) أى لازجيز (ان) أقامهما (أى اقاما الحكمين بدون رفع للحاكم (الإقلاع) أى الرجوع عن حكميهما (ما لم يستوعبا الكشف) عن حالهما (ويشترط على الحكمين) ولا رجوع لهما ولا لأحدهما وظاهره ولو رضى عند النزم على الطلاق بالبقاء وقال ابن يونس ينبغى إذا رضى ما بالبقاء ان لا يفرق بينهما

قوله بلا خلع واما الطلاق فهو بإرادة الزوجين وقوله أولهما اللام بمعنى على كافي الشيخ احمد الزرقاني أى أو عليهما أن يخالفا بالنظر اه شيخنا عدوى * فان قلت ان كلام المصنف هنا يفيد أنه يجوز للحكمين الطلاق ابتداء وهو يارض ما يأتى له في باب القضاء من ان الحكم لا يجوز له ان يحكم في الطلاق ابتداء فان حكم مضى حكمه * والجواب ان ما هنا الطلاق ليس مقصوداً بالذات من التحكيم بل أمر جرح اليه الحال وإنما المقصود بالذات من التحكيم الاصلاح فلذا جازلها ابتداء الطلاق وما يأتى للمقصود بالذات من التحكيم انطلاقاً فاذا ادعت امرأة أن زوجها طلقها وأنكر وأرادت اثبات ذلك عليه وحكما محكما لينظر بينهما في ذلك لم يحزله الحكم في ذلك ابتداء لأنه صار مقصوداً بالذات من التحكيم فان وقع وحكم فيه مضى حكمه (قوله ان شاء) قال عبق وخش وبقولنا ان شاء يندفع معارضة ما هنا لقوله فهاهم وتقد طلاقهما وان لم يرض الزوجان والحاكم اه وهذا الجواب الذى ذكره فيه نظر لأن كلام التيطية وغيرها يدل على انها مطلوبات بالاثبات لا ان شاء فقط على أن هذا الجواب لا يدفع لأنهما اللذان ينفذان الحكم وان لم يرض الحاكم كما تقدم فالحق في دفع المعارضة ما ذكره سيدى عبد الرحمن الفاسى من أن قوله وتقد حكمهما معناه أمضاء من غير تعقب بمعنى انه ينفذه ولا بد وإن خالف مذهبه فلا ينافى انه ينفذ وان لم يرض الحاكم انظر بن والحاصل انه يجب على الحكمين أن يأتيا للحاكم الذى ارسلهما فيخبراه بما قلنا ليحاط عليه بالقضية فاذا أخبراه وجب عليه امضاءه من غير تعقب وان خالف مذهبه (قوله وتقد حكمهما) أى بان يقول الحاكم حكمت بما حكمتاه فانه لا يرفع الخلاف (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله ولا يجوز له معارضة أى ان معنى قول المصنف وتقد حكمهما معناه انه يرضيه ولا بد ولا يجوز له معارضة أو ان المراد وتقد حكمهما بان يقول حكمت بما حكمتاه لأجل أن يرتفع الخلاف (قوله إقامة واحد) ظاهره كان قريباً منهما أو اجنبياً وقيل إذا كان اجنبياً فقط (قوله على الصفة المتقدمة) أى ويفعل ذلك الحكم ما يفعله الحكمان من الاصلاح بينهما فان تمدد طلق مجانا أو بمال على ما مر من الاتسام الثلاثة كما يدل عليه كلام المدونة انظر المواق (قوله وكذا في الحاكم) أى وكذا في إقامة الحاكم واحداً على الصفة (قوله تردد) أى بين اللخمى والباجى فاللخمى يقول بالجواز والباجى يقول بعدمه والظاهر من القولين القول بالجواز كما نال شيخنا العدوى ثم ان ظاهر المصنف ان الخلاف إنما هو في إقامة الولين أو الحاكم محكما وأما إقامة الزوجين حكماً فلا خلاف في جوازه وليس كذلك بل فيه الخلاف أيضاً كما في البدر القرافى فكان المصنف رأى ضعف القول بعدم الجواز فيهما (قوله محله) مبتدأ وفي الاجنبى خبر أى في الاجنبى من الزوجين وكذا من الولين وكذا يقال فيما بعده ولا تأثير لقرب الحاكم هنا (قوله ولهما ان اقامهما الخ) حاصله ان الزوجين إذا أقاما حكمين جازلهما أن يرجعا عن التحكيم ويعزلا الحكمين ما لم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم بالطلاق ما لم استوعبا وعزما على ذلك فلا عبرة برجوع من رجع منهما عن التحكيم ويلزمهما ما حكما به سواء رجع احدهما أو رجعا معا وظاهره ولورضى بالبقاء على الزوجية وهو ظاهر الموازية وقال ابن يونس لعل صاحب الموازية اراد إذا رجع احدهما أما إذا رجعا معا ورضيا بالبقاء على الزوجية فينبغى ان لا يفرق بينهما (قوله ما لم يستوعبا) أى الحكمان (قوله وإلا فلا رجوع لهما) أى عن التحكيم (قوله وظاهره الخ) أى وظاهره عدم الرجوع عن التحكيم أى ولورضى الزوجان بالبقاء عند عزم الحكمين على الطلاق وهو ظاهر الموازية أيضاً (قوله أن لا يفرق بينهما) أى ولو عزما على الحكم وفاد

واختلفا) أي الحكمان (في

المال) أي العوض بان قال أحدهما بعوض وقال الآخر بلا عوض (فإن لم تلزمه المرأة (فلا طلاق) يلزم الزوج ويعود الحال كما كان وان التزمته وقع وبانت منه * ولما فرغ من الكلام على أركان النكاح وما يتعلق به شرع يشكم على الطلاق وبدأ من أنواعه بالخلع فقال

[درس]

(فصل) في الكلام على الخلع وما يتعلق به من الأحكام وهو لغة النزاع وشرعا طلاق بعوض والطلاق لغة الإرسال وإزالة القيد كيف كان وشرعا إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ ما مع نية (جاء الخلع) بضم الخاء على المشهور وقيل يكره (وهو الطلاق بعوض) هذا هو الأصل فيه وقد يكون بلا عوض إذا كان بلفظ الخلع كما يأتي (وبلا حاكم) عطف مقدر حال من الخلع أي جاز الخلع حال كونه بحاكم وبلا حاكم (و) جاز (بعوض من غيرها) أي الزوجية ولو اجتبيا ميسا (إن تأهل) الدافع زوجة أو غيرها لا لزوم العوض بان كان رهيدا

بعض الشراح اعتمادا على ابن يونس أنه شيخنا العدوي (قوله واختلفا في المال) أي في أصله وإما لو اختلفا في قدره بان قال أحدهما طلقنا بعشرة وقال الآخر بثمانية فيوجب ذلك الاختلاف للزوج خلع المثل وكذا إذا اختلفا في صفته أو في جنسه وينبغي ما لم يزد خلع المثل على دعواهما جميعا والارجح لقول القائل بالاكثر وهو عشرة وما لم ينقص عن دعوى أحدهما والارجح للاقل وهو ثمانية في المثل (قوله بان قال أحدهما بعوض) أي طلقنا بعوض قدره كذا وقال الآخر طلقنا مجانا بلا عوض (قوله فلا طلاق يلزم الزوج) أي كما أنه لا يلزمه شيء إذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بالبقاء (قوله ويعود الحال كما كان) أي حينئذ فيجدان الحكم

(فصل جاز الخلع) (قوله في الكلام على الخلع) أي على بيان حقيقته للشارح لها بقول المصنف وهو الطلاق بعوض (قوله وهو لغة النزاع) يقال خلع الرجل ثوبه إذا نزعها من عليه (قوله طلاق بعوض) رد على هذا التعريف ما ورد على تعريف المصنف من عدم شموله لفظ الخلع بدون عوض والجواب أنه تعريف لأحد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديها (قوله الإرسال) يقال أطلقت الناقة لمرعى أرسلتها اليها (قوله كيف كان) أي من أي نوع كان من ليف أو حلقاء أو جلد أو حديد يقال أطلقت المسجون أي أزلت القيد منه ويحتمل أن المراد بقوله كيف كان أي ذلك القيد أي سواء كان حيا أو معنويا كالعصمة (قوله على المشهور) متعلق بقوله جاز أي فالمشهور أنه جائز جوازا مستويا للطرفين وليس بمكروه (قوله وقيل يكره) وهو قول ابن القصار * واعلم أن الخلاف فيه من حيث المعارضة على العصمة وأما من حيث كونه طلاقا فهو مكروه بالنظر لاسلته اتفاقا لقوله عليه الصلاة والسلام أبغض الحلال إلى الله الطلاق فإن المراد بالحلال في الحديث مقابل الحرام ويقصر على المكروه فيحكم حينئذ بتعلق البغض به وبأن أبغضه الطلاق (قوله بعوض) أي ملتبسا بعوض وفهم منه أنه معارضة فلا يحتاج لحوز لا عطية فلو أحال عليها الزوج فانت أخذ من تركتها على المشهور (قوله وبلا حاكم) متعلق بمحذوف أي وجاز بلا حاكم وأتى المصنف بهذا دفعا لثوم أن الطلاق لما كان على عوض كان مظنة للجور فلا يفعله إلا الحاكم وأن قوله وبلا حاكم عطف على مقدر حال من الخلع أي حال كونه بحاكم وبلا حاكم وليس عطفًا على قوله بعوض والا كان من شمة التعريف فيوم أنه لا يسمى خلعًا إلا إذا وقع بعوض وبلا حاكم وليس كذلك (قوله وجاز بعوض من غيرها) أشار الشارح بتقدير جاز إلى أن الجار والمجرور متعلق بفعل مقدر والجملة مستأنفة أو عطف على جملة جاز الخلع ولا يصح أن يكون الجار والمجرور عطفًا على فاعل جاز كما قيل ولا يقال إن قوله وهو الطلاق بعوض يعني عن هذا لمعوم العوض لما كان منها أو من غيرها لأن التعريف للحقيقة فيتناول أفرادها الجائزة وغير الجائزة فاللفظ من التعريف أن الطلاق بعوض من غيرها خلع وأما كونه جائزًا أو غير جائز فلا يعلم منه فإني بقوله وجاز بعوض من غيرها لبيان ذلك الحكم وظاهره جوازه بعوض من غيرها ولو قصد ذلك الغير إسقاط نفقتها عن الزوج في العدة وهو المشهور ومذهب الدونة وحينئذ فلا يرد العوض ويقع الطلاق بائنا وتسقط نفقة العدة وقيل يعامل بنقيض مقصوده فيرد العوض ويقع الطلاق رجعيا ولا تسقط نفقتها (تنبيه) قال فيها من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لزم الألف ذلك الرجل (قوله إن تأهل) أي إن كان أهلا لا لزوم العوض أي عوض الخلع قال في العوض للمهر وهذا شرط في لزوم عوض الخلع للتمتزه فكانه قال ولزم ذلك العوض للتمتزه إن كان أهلا لا لزمه بأن كان رشيدا وذلك لأن مقابل هذا العوض غير مالى

(لا من صغيرة أو سفية) ذات ولي أو مهلة (و) لا من شخص (ذی رقی) ولو بشائبة بغير إذن الولي أو السيد (ورد المال) في السائل
 الثلاثة لعدم جواز البذل وصحته (٣٤٨) لكون باذله ليس اهلا لتبرع (وبانت) المرأة من زوجها ما لم يقل ان تملى هذا المال

او ان صحت براءتك فانت طالق فن ذكره ورد المال يقع بخلاف ما إذا قاله بعد صدور الطلاق او قبله لرشيده لانه بمجرد وقوعه من الرشيده صحت البراءة وتم له المال ولزها وليس لها رجوع فيه (وجاز) الخلع (من الأب) ووصية الحبر والسيد فلو قال من الحبر (عن الحبر) لكان اشمل والمراد من لو تأتت بطلاقي او موت زوجها لكان له جبرها فيخالع عنها من مالها ولو بجميع مهرها بغير اذنها وأما قوله (بخلاف الوصي) فهو في غير الحبر فليس له ان يخالع عنها بغير اذنها واما باذنها فله ذلك قطعا ولو ابدل الاب بالحبر وحذف قوله بخلاف الوصي لكان اشمل واب لان كلامه يوم خلاف المراد (وفي) جواز (خلع الأب عن السفية) الغير المجبرة ومنه (خلاف) عمله اذا كان بغير اذنها من مالها واما برضاها او من مال الاب فجاز قطعا (و) جاز الخلع (بالمر كجنين) في بطن حيوان غلصه فان كان في ملك غيرها او انقش

وهو العصمة فهو من باب التبرعات والتبرع انما يلزم الرشيد (قوله لا من صغيرة) أي لان كان العوض من صغيرة أو سفية أو ذات رقي فانه لا يلزمهم ذلك العوض وان قبضه الزوج رده ثم ان هذا تصريح بمفهوم ان ناعل أفاد به عدم اختصاص التاهل بالاجنبي (قوله ذات ولي أو مهلة) هذا هو المشهور ولذا أطلق المصنف خلافا لمن قل يلزم العوض للسفية المهلة وقول الوائسري في الفائق المعمول به أنه لا ينعى من فعل المهلة شيء حتى يتم لها مع زوجها العام ونحوه وهو ضعيف كما قل البدر والمعمول أن السفية المهلة لا ينعى فعلها ولو أقامت أعواما عند زوجها قد علمت ان في المهلة ثلاثة أقوال (قوله ولا من شخص ذی رقی) أي سواء كان هو الزوجة أو غيرها (قوله بغير إذن الولي) راجع للصغيرة والسفية وقوله والسيد راجع لذی الرقي أي فان التزمت الصغيرة أو السفية أو ذات الرقي العوض باذن الولي أو السيد لزم ذلك العوض ولا يرد الزوج اذ قبضه وأما ان فعلت ذلك بدون اذنه فللولي رده منه ولا تتبع ان عتقت وبانت وهذا ظاهر في ذات الرقي التي يتبرع مالها ما غيرها كالمدة وأم الولد في مرض السيد اذا خالعا فانه يوقف المال فإن مات السيد صح الخلع وان صح بطل وورد المال وأما المكتبة اذا خالعت بالكثير فيرد إن اطلع عليه قبل ادائها ولو باذن سيدها وأما ان خالعت بيسير فانه يوقف ما خالعت به فان هجرت بطل وإن أدت صح وصح خلع العتقة لاجل ان قرب الاجل لا ان بعد الابن السيد (قوله بخلاف ما إذا قاله) أي لصغيرة أو سفية أو ذات رقي بعد صدور الطلاق أي قال لها أنت طالق ان تملى هذا المال او ان صحت براءتك فابتراته فيلزمه الخلع ولا ينفعه ذلك لانه واقع بعد وقوع الخلع وهذا هو المعمول خلافا للبرزلي انظر ح (قوله أو قاله لرشيده) أي قال لها ان تملى هذا المال او ان صحت براءتك فانت طالق فقالت أبرأتك أو أبرأت الله فقد تم الخلع ولا رجوع لها عليه وقوله لانه بمجرد وقوعه أي الابراء (قوله من لو تأتت بالحق) وذلك كالبرك والتيب ان صغرت أو كانت ثوبتها يعارض على مامر (قوله فيخالع عنها من مالها) أي وأولى في الجواز ان يخالع عنها بمال من عنده فقد اقتصر على محل التوهم (قوله لكان اشمل) أي لشموله الحبر للاب والوصي والسيد ويفهم منه ان غير الحبر ليس له ذلك سواء كان وصيا أو غيره (قوله وأصوب) أي لان قوله بخلاف الوصي يوم ان الوصي مطلقا مجبرا أو غير مجبر ليس له ذلك وليس كذلك (قوله الغير المجبرة) أي وهي التيب الكبيرة والحال انها مولى عليها للاب لان هذا محل الخلاف كما قل بن (قوله عمله اذا كان بغير اذنها الخ) نص التوضيح في صلح الاب عن التيب السفية قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الوثقين لا يجوز له ذلك الا باذنها وقول ابن أبي زرين وابن بسابة جرت الفتوى من الشيوخ بجواز ذلك ورأوها بمنزلة البكر مادامت في ولاية الاب على المشهور الا خمي وهو الجاري على قول مالك في السدونة ابن راشد والاول هو المعمول به ابن عبد السلام وهو أصل المذهب اه وفي التوضيح ايضا بعد ذكره الخلاف المتقدم في خلع الاب عن السفية واختلف في خلع الوصي عنها برضاها وفي ذلك روايتان لابن القاسم والقياس المنع في الجميع (قوله واما برضاها الخ) هذا مشكل فان رضا السفية لا عبرة به وقد قل البدر القرافي ان الناصر الثاني استشكل ذلك على التوضيح وكذا استشكله شيخنا العلامة العدوي (قوله فلا شيء له) أي للزوج لانه محبوز لذلك (قوله من عرض الخ) أي كقطع قماش او جاءوسة او بقرة (قوله وله الوسيط) راجع لقوله وغير موصوف فاذا قالت له خالعتني على جاءوسة

الحمل فلا شيء له وبانت (وغير موصوف) من عرض او حيوان ونمرة لم يرد صلاحها وعبد أبي وبشير شارد أو باجل مجمل (وله الوسيط) من جنس ما خالعت به لا بما يخالعه به الناس (و) جاز الخلع على (ثقة حمل) أي ثقتها على نفسها مدة

حملها (إن كان) بها حمل أى على تقدير أن يظهر بها حمل وأولى حمل ظاهر فإن أعسرت أنفق عليها ويرجع به أن أسرت (و) جاز الخلع (ب) بإسقاط حضانتها) أى على إسقاطها للأب حضانتها لولده وينتقل الحق له ولو كان هناك من يستحقها غيره قبله (و) جاز الخلع (ب) البيع (كأن تدفع له عبداً على أن تأخذه منه عشرة ويغالبها فلو كان في هذا البيع وصف يوجب منع بيعه كأن يكون هذا العبد أباً فالعبد الآتي نصفه في مقابلة العصة ونصفه الآخر في مقابلة العشرة التي أخذتها منه (٣٤٩) فاقابل العصة فم وخلع صحيح ومقابل

العشرة المذكورة فهو بيع فاسد فالواجب أن ترد له العشرة ويرد لها نصف العبد وإلى هذا أشار بقوله (وردت) للراة (لكاقي) العبد (التي خالفت زوجها بنصفه واعتبه نصفه الآخر بالعشرة مثلاً) أى مع ردها عن البيع وهو العشرة التي أخذتها منه (نصفه) أى نصف العبد أى ترد من يد زوجها لنفسها نصف العبد مع ردها الزوجين التي أخذتها منه فهو مرد لها نصف العبد ونصفه الآخر لا يرد بل هو في مقابلة العصة فيصير مشتركا بينهما وهى ترد له جميع ما أخذته منه وبات ولو قال المصنف وردت لكاقي العبد ما أخذت ولها نصفه كان أوضح وأدخلت الكاف البعير الشارد والجنين والخمر التي لم يبد صلاحها والغير في الهواء ونحوها (وعجل) للزوج المال (المؤجل

ولم نصفها بكبر ولا صغر لزمها جاموسة وسطى لا صغيرة ولا كبيرة (قوله إن كن بها حمل) أى فإن انقش الحمل فلا رجوع له بشيء (قوله فإن أعسرت) أى فإن خالها على أن نفقها مدة الحمل عليها وأعسرت (قوله وينتقل الحق له) هذا مقيد بأر لا يغشى على المحضون ضرراً ما بلوق قلبه بأمه وألكون مكان الأب غير حصين والأب لا تسقط الحضانة حينئذ اتفاقاً ويتبع الطلاق وإذا خالته على إسقاط الحضانة ومات الأب فهل تعود الحضانة للأم وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها لاسقاط الأم حقها وانظر إذا ماتت الأم أو تابست بمنع هل تعود الحضانة لمن بعدها قياساً على من أسقط حقه في وقف لأجنبي ثم مات فيعود لمن بعده ممن رتبته الواقف أو تستمر للأب وهو ظاهر كلام جمع نظرنا إلى أنها ثبت له بوجه جائز اه عدوى ثم إن ما ذكره من أن الحق ينتقل له وإن كان هو المشهور ومذهب المدونة كما في التوضيح لكنه خلاف ما به العمل من انتقاله لمن يليها كما في ح عن التيطي وقال في الفائق إنه انتهى به الفتوى وجرى به عمل النضا والحكام وقاله غير واحد من الوثنيين واختاره أبو عمران اه بن وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر * وحاصله أن من ترك حقه في الحضانة إلى من هو في ثالث درجة مثلاً هل للثاني قيام أولاً قيام له لأن السقط له قائم مقام السقط فكما لقيام لدى الدرجة الثانية مع وجود الحق للسقط فلا كلام له مع من قام مقامه قال عبق وربما شمل قول المصنف بإسقاط حضانتها للأب خالها على إسقاط حضانتها لحمل بها قال ح والظاهر لزومه وليس هذا من باب إسقاط الشيء بل وجوبه أى لجريان سببه وهو الحمل (قوله على أن تأخذ منه عشرة ويغالبها) أى فالعبد نصفه في مقابلة العشرة وهو بيع ونصفه في مقابلة العصة وهو خلع سواء كانت قيمة العبد تزيد على ما دفعه الزوج من الدرام أو تساوى أو تنقص على الراجح من وقوع الطلاق بائناً لانه طلاق قارنه عوض في الجملة واستحسنه الأحنى وبه القضاء كما قال للتيطي لارجعاً كن طلاق وأعطى خلافاً لبعضهم (قوله ممن البيع) أى للدلول عليه بالبيع (قوله البعير الشارد) أى التي دعت له نصفه في مقابلة عشرة مثلاً ونصفه في مقابلة العصة (قوله المال) أى العلوم قدره كما إذا خالها على عشرة تدفعها له يوم قدوم زيد وكان يوم قدومه مجهولاً فالخلع لازم ويلزمها أن تعجل العشرة حالاً (قوله وتؤول أيضاً) أى كما تؤولت على الأول وقوله بقيته أى على تعجيل قيمته يوم الخلع على غرره وانظر كيف يقوم مع أن أجله مجهول ولأجل هذا الاشكال أشار المصنف لضعفه كما هو قاعدة قوله وتؤول أيضاً ووجه القول الأول الذي هو ظاهر المدونة أن المال في نفسه حلال وكونه لأجل مجهول حرام فيبطل الحرام ويسجل ووجه هذا التأويل أنه كقيمة السلعة في البيع الفاسد (قوله فتقوم العين) أى الخالع بها بعرض الخلع فان كان الخالع به عرضاً أو حيواناً قوم بعين (قوله وردت قيمة كعبد) أى خالع به وتعتبر قيمته يوم الخلع (قوله ونلوضوع أنه لا علم عندهما الخ) * الحاصل أن الصور ثمان وذلك لانه إذا خالها بمقوم واستحق فاما أن يكونا

بمجهول (ن) بأجل مجهول إذا خالته به فدفعه له حالاً (وتؤولت أيضاً بقيته) أى قيمة المؤجل بمجهول أى على تعجيل قيمته فالباء بمعنى على والكلام على حذف مضاف فتقوم العين بعرض ثم العرض بعين حالة (وردت دراهم رديئة) أى بردها الزوج عليهم إن ظهرت رديئة ليأخذ بدلها جيدة (إلا لشرط) بأن شرطت عليه عدم الرد ولا مفهوم للدراهم فلو قال ورد ردى خولع به لشمع الدراهم وغيرها (و) ردت (قيمة كعبد) من كل مقوم كدواب خالته به إذا كان مينا (استحق) من يده بملك أو حرية فترده قيمته فان كان غير معين ردت مثلاً كالثمن والوضوح أنه لا علم عندهما بأنه ملك الغير فان عدت فقط فهو قوله لا إن خالته

بما لا شبهة لها فيه وان علم وهو قوله (٣٥٠) ولا شيء له (و) رد (الحرام كخمر) وخنزير (ومفصوب) علم به الزوج علمت هي

وفت الخلع يعان ما منه ملك الغير أو مجهلان معاذلك أو علمت هي ذلك دونه أو علم بذلك دونها وفي كل اما ان يكون المستحق معينا أو موصوفا فان علما ما أو علم دونها فلا شيء له وبانت كان المستحق معينا أو موصوفا وان جهلا معا رجع بالقيمة في القوم المعين وبالمثل في الموصوف وان علمت دونه فان كان معينا فلا خلع وإن كان موصوفا رجع بمثله اه بن (قوله بما لا شبهة لها فيه) أي فلا يلزمه الخلع والفرض ان المستحق معين أما لو كان موصوفا لزمه الخلع ورجع بمثل المستحق (قوله وان علم هو) أي سواء علمت هي أيضا أم لا (قوله ولا شيء له) أي وبانت ولا فرق بين كون المستحق معينا أو موصوفا (قوله ورد الحرام الخ) أشار الشارح بتقدير رد الى ان الحرام عطف على نائب فاعل رد وفيه ان هذا غير صحيح إذ رد الزوج الحرام للمخالفة غير جائز لان الحرير اراق والخنزير يسرح على قول ويقتل على آخر * وأجاب ابن غازي بأنه عطف على نائب فاعل رد لكن الفاعل الراد هنا ليس هو الزوج حتى يلزم ما ذكر بل التمرع أي ورد الشرع العوض الحرام والراد برده الحرام فسبح عقده * وحاصله ان الخلع اذا وقع بشيء حرام سواء كانت حرمة أصلية كخمر وخنزير كان كله حراما أو بعضه كخمر وثوب أو كانت حرمة عارضة كفصوب ومسروق وأم ولد كطاق زوجتك وأنا اعطيتك أم ولدي فان الخلع ينفذ ويكون طلاقا بائنا ويرد الحرام فان كان مفصوبا أو مسروقا أو أم ولد ورد الى ربه وإن كان خمرًا أريق ولا تسكر أو انيه على العتمة لانها تظهر بالجفاف وان كان خنزيرا قتل على ما في صناع ابن القاسم وهو العتمة وقيل انه يسرح ولا يلزم الزوجة للزوج شيء في نظير الحرام كلا أو بعضا سواء كانت حرمة أصلية كالخنزير أو عارضة كالسرور والفصوب اذا كان الزوج عالما بالحرمة علمت هي أيضا أم لا أما لو علمت بالحرمة فقط فلا يلزمه الخلع كحرام وان جهلا الحرمة ففي الخمر لا يلزمها شيء وأما للفصوب والسرور فكالمستحق يرجع عليها بقيمتها ان كان معينا وبمثله ان كان موصوفا (قوله ويراق الخمر) أي ولا تسكر أو انيه لانها لمسلم (قوله في نظير الحرام) سواء كانت حرمة أصلية كالخنزير أو عارضة كالفصوب والسرور على التفصيل للتقدم (قوله كتبنا خبرها الخ) انما أتى بالكاف ولم يسطفه بالواو على الحرام لينبه على أن الحرمة في الشبه وهو مدخول الكاف ليست باتفاق بخلاف المشبه بها فانها باتفاق (قوله تشبيه في قوله رد الخ) الأحسن ان يقول تشبيه بالحرام في الرد ولا شيء للزوج (قوله كالمسألة بدين الخ) أي بتأخير دين حال عليه (قوله لانه سلف جر فعلاها) أي لان من أخر ما عجل عدم سلفا (قوله او تعجلها دينها عليها) أي لان من عجل ما اجل عدم سلفا كمن أخر ما عجل فاذا عجلت ماله عليها من الدين المؤجل كانت مسلفة له وقد اتفقت بالعصمة (قوله فانه) أي خروجها من المسكن برد (قوله لانه) أي ردها اليه واقامتها فيه الى انقضاء العدة (قوله الآن يريد) أي خروجها من المسكن (قوله من بيع) وأما من قرض فيجب قبولها * وحاصل ذلك ان الدين اذا كان عرضا أو طعاما وكان كل منهما مؤجلا سواء كان مسلفا أو كان ثمن سلعة فالحق في الاجل لمن هو له فان عجله من هو عليه فلا يلزم من هو له قوله وأما لو كان كل من الطعام والعرض دينًا من قرض فالحق في الاجل لمن هو عليه فاذا عجله قبل اجله لزم من هو له قبوله وأما الدين اذا كانت دينًا من بيع أو قرض فان اشترط دفعها في البلد فالحق لمن هي عليه ففي أتى بها في البلد اجبر ربه على قبولها سواء كانت حالة أو مؤجلة وان كان مشترطا دفعها في غير بلد التقاضى فان كانت حالة واراد من هي عليه دفعها في البلد اجبر ربه على قبولها ان كانت الطريق مأبونة والافلاوان كانت مؤجلة فلا يلزم ربه قبولها مطلقا أي كانت الطريق مأبونة أو مخوفة (قوله فيرد) أي المال الذي أخذته منه اليه ويبقى في ذمته الى اجله وبمضى الخلع (قوله لأنها حطت الخ) أي فيكون من باب حط

ام لا ومسروق كذلك (وإن) كان الحرام (بعضاً) أي بعضه حرام وبعضه غير حرام كخنزير وثوب وينفذ الخلع ويرد الفصوب لربه ويراق الخمر ويقتل الخنزير وقيل يسرح (ولا شيء له) أي للزوج على الزوجة في نظير الحرام كلا أو بعضا (كتبنا خبرها ديناً) تشبيهه في قوله رد ولا شيء له أي كما لو خالته بدين حال (عليه) أي على زوجها فان التأخير يرد لانه سلف جر فعلا لها وهي العصمة وبانت ولا شيء له عليها وتأخذ منه الدين حالاً أو مثله سلفها له ابتداء أو تعجيلها ديناً له عليها (و) كمخالفتها على (خروجها من مسكنها) الذي طلقها فيه فانه يرد بأن ترد الزوج له لأنه حق لله لا يجوز لاحد اسقاطه وبانت منه ولا شيء عليها للزوج اللهم الا ان يريد انها تتحمل بأجرة المسكن زمن العدة من المأجر فيجوز (و) كمخالفتها على (تعجيله لها) أي ديناً عليه (لا يجب) عليها (قبوله) قبل أجله بأن كان طعاماً أو عرضاً من بيع فيرد ويبقى الى أجله لانها حطت عنه الضمان على ان زادها العصمة (وهل كذلك)

من قرض لا من هبل ما أجل عدمه فلو قد انتفع باسقاط النفقة عنه في العدة أو (٣٥١) انتفع باسقاط سوء الحوصات وسوء

الافضات عن نفسه
أى لا احتمال عسره عند
الأجل فيؤدى إلى ذلك
(ولا) يمنع ولا يرد الدين
إلى أجله ويكون الطلاق
رجعيا لأنه كمن طلق
وأعطى (تأريلا) ما
أوجهها الثاني لأن ما
يجب قبوله لا يعد تعجيله
سلفا عند أهل العلم ودفع
سوء الحوصات في
قدرته إذ لو عجله وجب
قبوله واسقاط نفقة العدة
في قدرته بأن يطلقها باللفظ
الحام وقوله (وبانت)
الزوجة منه حيث وقع
بعوض ثم العوض للزوج
أم لا بل (ولو بلا عوض)
ان (نص عليه) أى على
لفظ الحام فالمصنف سقط
منه أداة الشرط (أو على
الرجعة) عطف على قوله
بلا عوض أى بانت منه
ولو وقع بلا عوض أو
بعوض ونص على الرجعة
بأن قال طلقت طاعة رجعة
وكذا إذا تلفظ بالحام
ونص على الرجعة لا يقع
الابائنا (كإعطاء مال)
لزوجها (في العدة) من
طلاقها الرجعى (على
نفسها) أى الرجعة أى على
أنه لا يراجعها قبل ذلك
فتبين أى يقع عليه طلقة
أخرى بانه (كيمي)

الضمان وأزيدك (قوله من قرض) راجع للمرض والطعم (قوله باسقاط النفقة عنه في العدة) أى لأنه
على تقدير أن لو طلقها رجعيا بلا خلع لزمته نفقة في العدة (قوله في قدرته الخ) أى وإذا كان ذلك في
قدرته بغير تعجيل المؤجل فلا يقال أنه انتفع به إلا يقال بالإذا كان ليس له طريق إلا تعجيل المؤجل
فتأمل (قوله وقوله) مبتدأ وقوله تم العوض هذا دال على الخبر وكأنه قال وقوله وبانت الزوجة منه إذا
وقع في مقابلة عوض شامل لما إذا تم له العوض أم لا (قوله أم لا) أى بان كان خيرا أو فصولا (قوله ولو
بلا عوض) مبالغة في بينونة المختلعة أى وبانت المختلعة هذا إذا كان الخلع ملتبسا بعوض بل وإن كان
ملتبسا بلا عوض وقوله ان نص عليه شرطها بعد البالغة وقرر بعضهم أن قوله ولو بلا عوض باؤه
للملابسة متعلق بنص وشعر عليه لا يخاف أى وبانت المختلعة هذا إذا لم ينص على الخلع بل ولو نص على
الخلع حالة كونه ملتبسا بلا عوض كما لو قال لها خالعتك فإنه قد نص على الخلع من غير أن يذكر عوضا
فيلزمه الطلاق البائن ومثل لفظ الخلع لزوم البينونة به ولو بلا عوض لفظ الصلح والابراء
والافتداء كما إذا قال لها صالحتك أو أنا صالحتك أو أنت مصالحة أو أنا بريك أو أنت مبرأة أو أنا
مفتمنتك أو أنت مفتداة منى قال شيخنا العدوى الظاهر أن مثل هذه الالتفات أنت بارزة عن ذمى
أو عن عصمى أو أنت خالصة منى أو خالصة من عصمى أو استلى على ذمة كذا قرره رحمه الله
(قوله عطف على قوله بلا عوض) أى ولا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك أنه إذا وقع بغير
عوض مع التنصيص على الرجعة يكون بائنا وليس كذلك (قوله بان قال) أى بعد أن أخذ العوض
طلقت الخ (قوله كإعطاء مال) أى أو ابراء مما لها عليه (قوله وكذا إذا تلفظ بالخلع) أى بان قال
خالعتك ولى عليك الرجعة (قوله أى يقع عليه طلقة أخرى بانه) أى بقوله للمال على عدم الرجعة
وهذا قول مالك وابن القاسم وذلك لأن عدم الارتجاع الذى قبل المال لاجله ملزوم للطلاق البائن ومتى
حصل للزوج حاصل اللازم وهو الطلاق البائن فالطلاق الذى انشأه الآن وقبوله للمال غير الطلاق
الذى حصل منه أولا إذ الحاصل منه أولا رجعى وهذا الذى انشأه بقبول المال البائن وعن ابن وهب
أنها تبين بالأولى فتقلب الأولى باننا قال أشهب لا يلزمه بقبول المال شيء وله الرجعة ويرد لها مالها
وكلا القولين ضعيف والتمتع قول مالك وابن القاسم ان قلت هو ظاهر ان وقع القبول باللفظ بان قال
قبلت هذا المال على عدم الرجعة وأما ان وقع القبول بغير اللفظ بان أخذ المال وسكت فهو مشكل إذ
كيف يقع الطلاق بغير اللفظ وقد يجاب بان ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول كالسكوت منزل
منزلة التام في قول المصنف الآتى وكفت العاطاة (قوله أى يبيع الزوج لزوجته أو تزويجها تزويجه
أياها) أى ولو كان جاهلا بالحكم فلا يعذر بجعله كافر شيخنا ومثله تزويجه لهما الويعت الزوجة
أو زوجت والزوج حاضر ساكت فانها تبين أيضا وأما ان فعل ذلك بحضرته ثم انكره فلا تنطق عليه
اه عدوى (قوله ولو وقع ذلك منه هزلا) أى هذا إذا فعل ذلك جدا بل ولو قلعه هزلا وفيه نظر لنقل
المواق عن المتيطى قال ابن القاسم من باع امرأته أو زوجها هزلا فلا شيء عليه ويحلف المازل أنه لم يرد
طلاقا ومثله في البتية من باع ابن القاسم في طلاق السنة ابن فلم منه ان الخلاف بين مختار الخمى
وبين غيره إذا كان غير هازل وأما إذا كان هازل فلا شيء عليه اتفاقا (قوله ويتكل نكالا شديدا) أى
ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها حتى تعرف توبته وصلاحه مخافة ان يبيعها ثانيا
(قوله حكم به) أى بانثائه لكعب أو إضرار أو نشور أو قدما إذا حكم بصحته ولزومه فإنه يبقى على أصله
من بائن أو رجعى فإذا طلق زيد زوجته وادعى انه مجنون وشهدت البينة انه كان عاقلا فحكم بصحة

أى يبيع الزوج لزوجته في جماعة أو غيرها (أو تزويجها) أى تزويجها لخاص فانه تبين منه ولو وقع ذلك منه هزلا ويتكل نكالا
هديدا (والختار نفي الزوم) أى لزوم الطلاق (فيهما) أى في البيع والتزويج ضعيف والمذهب الأول (وبانت بكل طلاق حكم به)

الطلاق أو قول له طلاق السفية غير لازم مثل نكاحه فحكم بلزومه فذلك الطلاق باق على أصله من رجعي أو بائن (قوله أو قوته الزوجة أو الحاكم) وأما لو أوقعه الزوج فإنه يكون رجعيا ولو جبره القاضي على إيقاعه وحكم بينوته بأن قال حكمت بأنه بائن اه تقرير عدوى (قوله لا أن شرط الخ) ٢٠
ذلك ما لو قال لها أنت طالق طلقة لارجمة فيها أولا رجمة بعدها فهي رجعية اه تقرير عدوى (قوله وأعطى) أي بان طلقها وأعطاها مائة من عنده فإنه يكون رجعا (قوله وأصالح وأعطى) أي أنه وقع الصالح على مائة عليه وأعطاها القدر المصالح به كما إذا ادعت عليه بشبهة فصالحها على خمسة دفعها لها وتركت له خمسة ليست في مقابلة شيء ثم طلقها فإنه والحالة هذه يقع الطلاق رجعيا لأن ما تركته من دينها ليس في مقابلة العصمة وما أخذه فهو صالح عن بعض دينها وهذا الحل لنت وتبعه فيه خش وعقب (قوله وأعطى لها شيئا من عنده) أي وهو القدر المصالح به (قوله قصد الخلع) أي حين إعطاء دراهم الصالح أو جرى بينهما ذكره قبل ذلك وليس المراد أنه قصد الخلع بلفظ الطلاق بحيث يكون الخلع مدلولاً لفظ الطلاق إذ لا نزاع في أنه بائن (قوله إلا أن يقصد الخلع فباين) أي نظرا لفصده وهذا التأويل لابن السكيت وعبد الحق وأبي بكر بن عبد الرحمن والأول لاكثر الرواة (قوله فرجى قطما) أي اتفاقا وما ذكره الشارح من أن محل التأويلين إذا صالح وأعطى طريقة لبعضهم وبعضهم يخص الخلاف بمسئلة طاق وأعطى وبعضهم يجعل الخلاف في المسئتين انظر بن (قوله وقال بعضهم) هو العلامة طفي (قوله ليس المراد الخ) أي كما حل به تت ومن تبعه (قوله أما لكون الدين عليها) أي فصالحها على أخذ بضه وترك لها البعض الآخر ثم طلقها (قوله ولما عليه قصاص) أي فصالحها على تركه وأعطاها دراهم من عنده صلحا ثم طلقها (قوله وموجه في طلاق الخلع) أي وليس الضمير راجعا للعوض لأن الزوج لا يوجب العوض وإنما الذي يوجب ما تزعمه زوجة أو غيرها وإنما لم يستغن عن هذه بقوله فيما يأتي وإنما يصح طلاق المسلم المكاف لأنه ربما يتوهم أنه لا بد أن يكون الموقع هنا شديدا فيه من المال والمال محجور عليه فيه فيتوهم أنه محجور عليه هنا ولا يضي فغله كذا قيل وفيه أن هذا التوهم لا يتأتى إلا لو كان يدفع المال مع أنه أخذه (قوله ولو لسفيا) ردوا على ما حكاه ابن الحاجب وابن شاس من القول بعدم صحة طلاق الخلع من السفية إذا خالع السفية فإن خالع غلغ المثل فالأمر ظاهر وإن خالع بدونه كماله خالع المثل كما قال اللخمي ولا يبرأ المختلع بتسليم المال للسفية بل لوليها كما في ح عن النوضيح وهو ما يفيد كلامهم في باب الحجر وقال ابن عرفة ظاهر كلام بعض الموقنين كابن فتحون والمتطيرين براءة ذمة المختلع بتسليم المال للسفية دون وليه واستظهره ج (قوله فيه أولى) أي ولا ينظر لتوهم أن طلاقه يؤدي لنهbab ماله في زواج امرأة أخرى (قوله لمن ذكر) أي من الصغير والمجنون والحاصل أنه لا يوقع الطلاق على الصبي والمجنون واحد ممن ذكر إلا إذا كان على وجه النظر والمصلحة (قوله ولا يجوز عند مالك الخ) وقال اللخمي يجوز أن يطلق الولي على الصغير والسفية بدون شيء يؤخذها إذ لا يكون بقاء العصمة فسادا لأمر جهل قبل نكاحه أو حدث بعده من كون الزوجة غير محمودة الطريق (قوله عليها) أي على الصغير والمجنون (قوله لا نب زوج) أي لا يوقع طلاق الخالع أب زوج سفية (قوله بالغ) الأولى رجوعه للثاني وهو المدعى فلا فائدة في رجوعه للأول إذا السفية لا يكون إلا باله (قوله بغير إذنهما) أي وإن كان لهما جبرها

عندئذ لا و ابن القاسم ان يطلق اولى عليهما بغير عوض (لا أب) زوج (صغير) ولا
(سيد) عبد (بالغ) فلا يجوز لها الخلع عنهما بغير اذنهما إذ الطلاق بيد الزوج البالغ ولو سفهاً أو رقيقاً لا بيد اولى والسبد (ونفذ خلع)
الزوج (المريض) مرضاً مخوفاً ومن في حكمه كحاضر صف القتال ومحبوس للقتل أو قطع * ونشر بقوله ونفذ إلى ان الاقدام عليه

لا يجوز لما فيه من طراح وارث (وورثت) زوجته المطلقة في المرض ان مات من مرضه الخوف الذي خالعه فيه ولو خرجت من الصحة وتزوجت غيره ولو أزواجا (دونها) أي فلا يرثها ان ماتت في مرضه الخوف الذي طلقها فيه ولو كانت هي مريضة أيضا لأنه الذي أسقط ما كان يده وشبهه في ارثها منه دونه قوله (كخيرة وعلمكة) في صحته أو مرضه اختارت نفسها (فيه) أي في مرض موته بان طلقت نفسها طلاقا بائنا فانها ترثه ان مات في ذلك المرض طال أو قصر ولا يرثها ان ماتت هي فيه فان طلقت نفسها طلاقا رجيا فانه يرثها كما ترثه فقوله فيه متعلق بمحذوف أي اختارت أو أوقعت الطلاق فيه (ومولى) (٣٥٣) منها) أي وكزوجة آلى

منها زوجها في صحته أو مرضه وانقضى الأجل ولم يف ولا وعد فطلق عليه في مرضه وانقضت العدة فمات من مرضه فانها ترثه ولا يرثها فان ماتت قبل انقضاء العدة ورثها كما ترثه لأنه رجعي (وملاعة) في مرضه المخوف فانها ترثه ولا يرثها لأن فرقة اللعان تقوم مقام الطلاق وان كانت فسحا فأشار بقوله وملاعة الى انه لا فرق بين الطلاق والفسخ (أو) قال لها ولو في صحته ان كثر زيدا مثلا فانت طالق (أحنته فيه) أي غي مرض موته فترثه دونها (أو) طلق زوجته السكتانية أو الأمة في مرض موته ثم (أسلمت) السكتانية (أو عتقت) الأمة في مرضه فترثه دونها (أو تزوجت) المطلقة في مرض الموت (غيره) أي غير المطلق لها في مرضه

على السكاح (قوله لا يجوز) أي والموضوع ان المرض مخوف فان كان غير مخوف كان جائزا ابتداء كاصحیح (قوله وتزوجت غيره) أي وسواء كانت مدخولا بها أو كانت غير مدخول بها (قوله ان ماتت في مرضه) أي ولو في أثناء عدتها (قوله طال أو قصر) أي ولو خرجت من العدة ولو تزوجت أزواجا (قوله ولا يرثها ان ماتت) أي ولو كان موتها قبل انقضاء عدتها (قوله فان طلقت نفسها طلاقا رجيا) هذا ظاهر في التملك ويعمل التخير على القيد بواحدة رجعية وما يأتي من بطلانه إذا قضت بدون الثلاث في المطلق (قوله فانه يرثها) أي إذا لم تنقض العدة كما ترثه هي مطلقا (قوله أو أوقعت الطلاق فيه) أي سواء كان التخير أو التملك في المرض أو في الصحة (قوله فانها ترثه) أي ولو خرجت من العدة وقوله ولا يرثها أي ولو ماتت قبل فراغ عدتها (قوله تقوم مقام الطلاق) أي مقام فرقة الطلاق (قوله ان كلمت زيدا) أي أو قال لها ان دخلت دار زيد فانت طالق فدخلتها في مرضه قاصدة حثه فاذا مات من ذلك المرض ورثته دونها (قوله فاحتته فيه) أي أوقعت الحث عليه في المرض سواء كان التعاقب في الصحة أو في المرض (قوله فترثه) أي ولو خرجت من العدة وقوله دونها أي فاذا ماتت هي وهو في ذلك المرض فانه لا يرثها إذا كان موتها بعد انقضاء عدتها والاورثان لأنها رجعية وما ذكره المصنف من ارثها مطلقا هو المشهور ومقابله ما رواه علي بن زياد عن مالك من عدم ارثها لانقضاء التهمة (قوله أو طاق زوجته السكتانية أو الأمة) أي طلاقا رجيا أو بائنا (قوله فترثه) أي لانها على منعها من الارث لما خشي الإسلام أو انعتق وسواء أسلمت أو عتقت في العدة أو بعدها وقوله دونها أي مالم يكن الطلاق رجيا وماتت في العدة (قوله أو تزوجت غيره) الأولى ان يقول وان تزوجت غيره لأن هذا الفرع ليس مبلينا للطلاق في المرض حتى يعطف عليه بل مرتب عليه اهن (قوله منه) أي من ذلك المرض الذي طلقها فيه (قوله بدليل قوله الخ) أي لأنه لو كان الأول بائنا لم يرتد عليه طلاق المرض الثاني (قوله ثم مرض) أي والحال انه لم يكن ارثها بعد صحته أمالوارثتها بعد صحته ثم مرض فطلقها رجيا أو بائنا فانها ترثه ان مات من مرضه الثاني ولو بعد العدة (قوله لم ترث الا في عدة الطلاق الأول) أي لأن الفرض ان الطلاق الأول رجعي وماتت في العدة فترثه فان لم يبق من عدة الأول بقية فانها لا ترثه بالطلاق في المرض الثاني لأنه طلاق مردف على الأول وقد زالت تهمة الطلاق الأول بالصحة (قوله إلا في عدة الطلاق الأول) فيه ان الثاني لا عدة له فلا حاجة لقوله الأول فكان الأولى ان يقول لم ترثه الا في العدة والجواب ان قوله الأول لبيان الواقع أو ان المفهوم وهو لا ترثه في عدة الثاني سالبة تصدق بنفي الموضوع أي ولا ترثه في عدة الثاني لأنه لا عدة له تأمل

٥٥ - دسوق - ثاني

بعد انقضاء عدتها (وورثت أزواجا) كثيرة كل منهم طلقها في مرضه الذي مات فيه (وإن) كانت الآن (في عصمة) لزوج صحيح (وإنما ينقطع) ارثها من مطلقها في المرض المخوف (بصحة) منه (بيعة) عند أهل المعرفة (ولو صح) الرريض المطلق طلاقا رجيا بدليل قوله فطلقها بصحة بيعة (ثم مرض) ثانيا (فطلقها) في هذا المرض الثاني طلاقا بائنا أو رجيا ثم مات من مرضه الثاني (لم ترث إلا) إذا مات (في عدة الطلاق الأول) الرجعي ومثل ذلك ما إذا طلقها رجيا في الصحة ثم مرض فاردفها طلاقا فيه فترثه ان بقي شيء من عدة الأول

(والإقرار به) أى بالطلاق (فيه) أى فى المرض بان قال المريض كنت طلقها قبل مرضى بزمان سابق بحيث تنقضى العدة وبعضها فيه (كأنشأه) أى مثل إنشاء الطلاق فى المرض ولا عبرة بإسناده لزمان صحته فترته ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وأما هو فبهرتها فى العدة ان كان رجيا لان كان بائنا أو انقضت على دعواه (والعدة) تبدأ (من) يوم (الإقرار) فى المرض لامن اليوم الذى أسند اليه الطلاق وهذا ما لم تشهد له بينة على إقراره والاعمال بها فكون العدة من الوقت الذى أرخته البينة ولا يرث بها إذا انقضت العدة أو كان بائنا (ولو شهد) (٣٥٤) على زوج (بعد موته بطلاقه) لزوجة فى صحته وأولى فى مرضه وانقضت العدة على

حسب تاريخهم واستمر الزوج لموته معاشرها معاشره الأزواج فانها ترثه إجماعا كما أفاده بقوله (فكالطلاق فى المرض) لكنها تمتد عدة وفاة لاحتمال طعنه فى شهادتهم لو كان حيا فالتشبيه ليس بتمام وللوضوع أن الشهود عتروا بتأخيرهم الشهادة بكتيبة إذ لو كانوا حاضرين طمأن لبطلت شهادتهم بسكونهم ولا يذرون بالجهل (وإن أشهد) الزوج (به) أى بإنشائه أو بالاقرار به ثلاثا ودونها بائنا بان قال بنية أشهدوا بانها طالق أو أنى كنت طلقها (فى سر) أو حضر (ثم قدم ووطئ) المشهود بطلاقها أى أقر بوطئها (وأنكر) الشهادة (أى المشهود به من الطلاق (فرق) بينهما واعتدت من يوم الحكم بشهادة البينة لامن اليوم الذى أسندت إقراره فيه (ولا حد) عليه على المشهور لأنهما على حكم

(قوله) والإقرار به فيه كأنشأه) مثل إقراره به فيه ما إذا شهدت البينة على المريض بأنه قد طلق و زمان سابق على مرضه بحيث تنقضى العدة كلها أو بعضها فيه وهو ينكر ذلك فيكون كأنشأه الطلاق فى مرضه ولا يعتبر إسناده لزمان سابق فترته ان مات من ذلك المرض وأبداء العدة من يوم الشهادة (قوله) والعدة تبدأ من يوم الإقرار فى المرض) أى لأنها تمتد عدة طلاق لأعدة وفاة (قوله) لم تشهد له بينة على إقراره) أى كما لو أقر بأنه طلقها من منذ سنة أو شهر وأقام على ذلك بينة فيعمل على ما أرخته البينة (قوله) إذا انقضت العدة) أى على مقتضى تاريخ البينة والحال أن الطلاق رجعى أو كان بائنا سواء انقضت العدة أولا أما لو كان رجيا ولم تنقض العدة فانها ترثه (قوله) معاشرها معاشره الأزواج) أى والحال انه غير مقر بطلاقها (قوله) فكالطلاق فى المرض) أى من حيث إنها ترثه على كل حال (قوله) فالتشبيه ليس بتمام) أى لأنه اذا طلق فى المرض طلاقا بائنا ثم مات اعتدت عدة طلاق (قوله) عاين) أى بمعاشرتها (قوله) لبطلت شهادتهم بسكونهم) فلو كانت الزوجة هى التى ماتت وشهدت البينة بعد موتها بطلاقها قبل الزوج شهادتها ولم يبد مطمنا لم يرهن ان انقضت العدة أو كان الطلاق بائنا وان ابدى مطمنا فيها ورثها لصيرورة تلك البينة بمنزلة العدم (قوله) أشهدوا بانها طالق) أى ثلاثا أو واحدة بائنة وكذا يقال فيما بعده (قوله) ولاحد عليه) أى فى وطئه بعد قدومه من السفر وقبل حكم الحاكم بالفراق (قوله) لأنهما على حكم الزوجية) أى لأنهما قبل الحكم بالفراق على حكم الزوجية (قوله) ولأنه كالمقر بالزنا الخ) أى فالشهادة بالطلاق بمنزلة الإقرار بالزنا وانكاره للشهادة بمنزلة الرجوع ولا يغنى بعده (قوله) قبل صحته) أى سواء كان فى أول المرض أو آخره (قوله) فكلمتزوج) أى لاجنبية فى المرض فليس فيه تشبيه الشئ بنفسه (قوله) يفسخ قبل البناء وبه) إن قيل علة فسخ نكاح المريض وهى ادخال وارث منتفية هنا لثبوت الارث لها على كل حال فما وجه الفسخ هنا والجواب انهم انما حكموا بالفسخ هنا لأجل الفرار فى المهر لأنه فى الثلث فلا يدري أى عمله الثلث أم لا فلو عمل المهر اجنبى لم يفسخ لثبوت المهر فى مال الأجنبي والارث بالنكاح الأول كما قلناه الموافق والتوضيح (قوله) بالنكاح الأول) أى الذى قطعه بالطلاق الأول فى المرض (قوله) وهل يرد الخ) أى سواء كان قدر ميراثه منها ان لو ورثها أو اقل أو أكثر ونص المدونة ان اختلت منه فى مرضها وهو صحيح لم يحز ولا يرثها قال ابن القاسم وانا أرى واختلت منه على أكثر من ميراثه منها لم يحز واما على مثل ميراثه منها فقل فجائز ولا يوارثان عياض فى كون قول ابن القاسم تفسيرا أو خلافا قولان للاكثر ولأقل اه موافق فقول الصنف وهل يرد أى الخالف به على كل حال وان كان أقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها اشارة إلى تأويل الخلاف للأقل وقوله أو المجاوز لارثه اشارة إلى تأويل الموافق للأكثر وعلى المصنف الدرر فى عدم الاقتصار

عليه

الزوجية حتى يحكم الحاكم بالفراق بدليل ان العدة من يوم الحكم به ولأنه كالمقر بالزنا

الراجع عنه (ولو أبانتها) الزوج فى مرضه المخوف (ثم تزوجها) فيه (قبل صحته فكلمتزوج فى المرض) يفسخ قبل البناء وبه لأنه ناسد لصدقه ولها الأقل من المسمى وصدائق المثل من الثلث ويسجل الا ان يصح المريض كما مر فالتشبيه لأفادة الفسخ ابداء وامعه من الصدائق واما الميراث فانه ثابت لها على كل حال بالنكاح الأول (ولم يحز خلع المريضة) مرضا مخوفا أى يحرم عليها وكذا عليه لأنه معين لها على ذلك فالمصدر مضاف للفاعل وقد الطلاق ولا توارث بينهما ولو ماتت فى عدتها وإنما الخلاف فى المال الذى أخذته منها كما أشار له بقوله (وهل يرد) الخلع بمعنى المال الخالف به لها أو لو ارثها ان ماتت واما الطلاق البائن فنأخذ لا يرد وهذا اشارة

تأويل الخلاف لابن القاسم حملا لقوله ومن اختلعت في مرضها وهو صحيح بجميع ما لم يحز ولا يرثها على إطلاقه (أو) يرد (المجاوز لارثه) منها ان لو ورث بتقدير عدم الخلع (يوم موتها) ظرف للمجاوز أي يرد المجاوز لارثه في يوم موتها لا يوم الخلع (و) إذا كان للمعسر يوم موتها (وقف) جميع ما خلعت به لا الزائد فقط تحت يد أمين (إليه) أي إلى موتها لينظر هل هو قدر ارثه أو أقل فيأخذها أو أكثر من ارثه فيرده فیرد الزائد وهذا إشارة لتأويل الوفاق بعمل قول ابن القاسم بعد نصفها للتقدم وأنا أرى أنها إذا اختلعت منه بأكثر من ميراثه منها فله قدر ميراثه ويرد الزائد وان اختلعت منه بقدر (٣٥٥) ميراثه فقل ذلك جائز ولا يتوارثان انتهى على

الوفاق لقول مالك بعمل قول مالك لم يحز أي لم يحز القدر الزائد على ارثه أي أنه يطل القدر المجاوز لارثه مما اختلعت به (تأويلان) والراجح تأويل الوفاق فكان الأولى للمصنف الاقتصاد عليه (وإن قص وكيله) أي وكيل الزوج على الخلع (عن سمائه) أي عما سماه الزوج له بأن قال للوكيل خالها بشرة فخال خمسة (لم يلزم) الخلع ولا يقع الطلاق لأن الوكيل معزول عن ذلك بمخالفته إلا أن يتم الوكيل أو الزوجة فيلزم ولا يقال للزوج أن آتمه الوكيل إذ لا منة تلحق الزوج (أو أطلق) الزوج (له) أي للوكيل (أو) أطلق (لها) أي للزوجة بأن لم يسم شيئا فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل (حلف) الزوج (أنه أراد خلع المثل) ولم يلزمه طلاق إلا أن تتم هي أو الوكيل

عليه وعليه فاختلف هل يعتبر قدر الميراث يوم الخلع فيتعجل الزوج الخلع إن كان قدر الميراث ناقلا أو يعتبر يوم الموت فيوقف الخلع به كله إلى يوم الموت فإن كان قدر ميراثه فقل أخذه وإن كان أكثر منه فلا شيء له منه عند ابن رشد ولا ارث له بحال وقيل للخمى له منه قدر ميراثه ويرد الزائد اما ان صححت اخذ جميع ما خالعه به وبهذا علم ان مقتضى كلام المصنف من أن التأويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل هما في الجواز وعدمه اهـ بن (قوله لم يحز ولا يرثها) أي وحينئذ فلا شيء له من الخلع ولان الميراث هذا ظاهره (قوله على إطلاقه) أي قولها لم يحز أي فيرد لها ان كانت حية أو لو ارثها كله ولا يبقى للزوج منه شيء سواء كان ذلك الدال الخالع به قدر ميراثه منها أو أقل أو أكثر (قوله ظرف للمجاوز) أي فجاوزة الخالع به لارثه وعدم مجاوزته إنما تعتبر يوم موتها لا يوم الخلع خلافا للقاتل به (قوله ولا يتوارثان) استفيد مما مر عن المدونة ومن هنا أنها لا يتوارثان على كلام القولين ولو في العدة لأن الطلاق باثر (قوله أي أنه يطل القدر المجاوز لارثه مما اختلعت به) أي واما قدر ميراثه منها فلا يرد بل يحض (قوله لم يلزم) ظاهره ولو قل نقص اهـ عدى (قوله إذ لا منة تلحق الزوج) أي بخلاف ما مر في الصداق من أنه إذا وكله على أن يروجه بالف فزوجه بالقبول فإن للزوج الكلام ولو تمعه الوكيل من عنده (قوله أو أطلق له أي للوكيل) أي بأن قال له وكلتك على خلع زوجتي ولم يسم شيئا فخالها به (قوله أولها) أي بأن قال لها ان دعوتيني للصاح فانت طالق أو ان أعطيتني ما خالعتك به فانت طالق (قوله عن خلع المثل) أي ولم يرض الزوج بذلك الاقل (قوله واما ان قل إلى ما خالعتك به) أي واما ان قال ان دعوتيني إلى ما خالعتك به أو ان أعطيتني ما خالعتك به فانت طالق (قوله انظر الحاشية) نص كلام الحاشية الحق انه إذا قال لها ان اعطيتني ما خالعتك به قبل قوله انه أراد خلع المثل بلا يمين وإن قال ان دعوتيني إلى الصلح فالقول قوله ولو ادعى أنه أراد أكثر من خلع المثل لكن يمين وحينئذ فمحل كون القول قوله يمين فيما إذا كان أراد خلع المثل الذي هو موضوع المصنف فيما إذا قال ان دعوتيني إلى مال أو صلح بالتشكيك (قوله على ما سمعت له) بأن قالت لوكيلها خال عني بشرة فزاد على ما سمعت له (قوله أو على خلع المثل ان اطلقت) بأن قالت لوكيلها خال عني ولم تسم شيئا فخال عني بأزيد من خلع مثلها (قوله ورد المال الخ) يعني ان المرأة إذا ادعت بعد المخالعة انها ما خلعت إلا عن ضرر واقامت بينة سماع على الضرر فإن الزوج يرد لها ما خالعهما به وبانت منه وهذا ظاهر إذا كانت قد دفعت المال من عندها فلو دفعه اجني من عنده فإن قصد فداء المرأة من ضرر الزوج بها رد المال له وإن لم يقصد ذلك فلا يرد المال له بل لها قصده التبرع لها كذا استظهر عجم (قوله حيث طلبت ذلك) أي اذكر من رد المال واسقاط ما التزمه (قوله بشهادة سماع) أي بشهادة رجلين بالسماع من غير يمين كما في عجم

فيأزم وعمل اليمين في الصورة الثانية ان قال لها ان دعوتني إلى صلح أو مال بالتشكيك فانت طالق واما ان قال إلى ما خالعتك به فله طلب خلع المثل بلا يمين واما ان أتى بالصاح معروفا فله طلب ما زاد على خلع المثل يمين انظر الحاشية بتأمل (وإن زاد وكيلها) على ما سمعت له أو على خلع المثل ان اطلقت (فله الزيادة) على ما سمته أو على خلع المثل ولا يلزمها إلا دفع ما سمته أو خلع المثل حيث اطلقت والطلاق لازم على كل حال (ورد الزوج) (المال) الذي خالعهما به وكذا يسقط عنها ما التزمته من رضاع ولدها أو نفقة حمل أو اسقاط حضانه حيث طلبت ذلك وادعت بعد المخالعة انها ما خلعت إلا للضرر يجوز لها التطابق به (بشهادة سماع) وأولى بشهادة قطع

(على الضرر) وبانت منه ولا يشترط في هذه البينة السماع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت أنها سمعت عن لا تقبل شهادته كالخدم ونحوهم
 عمل على شهادتهم (و) رد المال المخالف بها (يمينها مع شاهد) (واحد أو امرأتين) بالقطع والضرر بضرب أو شتم بغير حق (ولا يضرها)
 إلى الزوجة فطلبها رد المال من الزوج (اسقاط البينة المستعينة) بفتح العين بعدها ألف لفظاً ترسم بأم لجاوزتها ثلاثة أحرف والمراد بالبينة
 الاستعانة هنا البينة التي استرعتها (٣٥٦) أي أشهدتها بالضرر فخالها الزوج وأشهد عليها أنها خالته باسقاط حقهم من القيام بالبينة

الشاهدة لها بالضرر فلا
 يترتب ذلك الاشهاد
 والاسقاط ولها القيام
 بينها وترد منه المال (على
 الأسح) لأن ضررها
 يحملها على ذلك فاطاق
 المصنف الاستعانة هنا
 على خلاف حقيقته
 المذكورة في باب الصلح
 فلوقال ولا يضرها اسقاط
 بينة الضرر لكان أظهر
 وفهم منه انه لا يضرها
 اسقاط البينة المستعينة
 بالمعنى المذكور في باب
 المصلح وهي ما إذا شهدت
 بينة بالضرر ثم أشهدت
 أخرى أنها ان أسقطت
 بينة الضرر فليست ملتزمة
 لاسقاطها ثم خالته
 وأشهدت عند الخلع باسقاط
 بينة الضرر فلا يضرها ذلك
 ولها القيام بها ولا يصح
 حمل كلام المصنف عليها
 لقوله على الأصح إذ هي
 فيها لها القيام اتفاقاً (و)
 رد الزوج ما خال به
 (ب) بوث (كونها) مطلقة
 طلاقاً باتناً منه وقت

ورجح بعضهم البين كما في بن والواحد لا يكفي مع البين على المعتبر وقال بعضهم انه يكفي وكذا
 شهادة امرأتين بالسماع مع البين لا يكفي على المعتبر وقيل يكفي وهو ضعيف (قوله على الضرر) أل
 فيه للعهد أي على الضرر الذي يجوز لها التطليق به (قوله ولا يضرها الخ) - حاصله ان المرأة إذا أشهدت
 بينة على اضرار الزوج لها ثم دفعت له مالا وطلبت منه ان يخالعها على ذلك فقال لها أخاف ان يكون ذلك
 بينة بالضرر فبعد الخلع تقوى على وتدعى الضرر وتشهدى تلك البينة وتأخذى ذلك المال فقالت
 ان كانت لي بينة بالضرر قد اسقطتها فخالعها على ذلك المال فلا يضرها ذلك الاسقاط ولو أشهدت
 عليه ولها القيام بينها وترد منه المال (قوله لجاوزتها الخ) أي والقاعدة ان الالف إذا جاوزت ثلاثة
 احرف ولم يكن لها ياد فأنها ترسم ياء سواء كانت متقلبة عن ياء أو واو (قوله يحملها على ذلك) أي
 الاسقاط (قوله باسقاط بينة الضرر) الأولى ان يزيد وباسقاط البينة التي أشهدتها على أنها ان سقطت
 بينة الضرر كانت غير ملتزمة لذلك الاسقاط وذلك لأن هذا هو اسقاط بينة الاستعانة بالمعنى الحقيقي
 (قوله ولا يصح حمل كلام المصنف عليها) أي خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني فإنه حمل بينة الاستعانة في المصنف
 على حقيقتها (قوله اتفاقاً) أي والخلافه إنما هو في اسقاط بينة الضرر (قوله: بوث كونها مطلقاً طلاقاً
 باتناً منه وقت الخلع) أي كالمطلقة قبل البناء طلاقاً واحدة ولم يراجعها ثم خالها أو حلف عليها
 بالحرمان ان لا تفعل كذا ففعلته واستمر معاشراً لها ثم خالها على ما لا يردده إليها (قوله ولعيب خياره)
 أي وأما لو كان العيب بها فإنه لا يرد ما أخذ منها في الخالعة لأن له أن يقيم على النكاح وما ذكره المصنف
 من أنها إذا طاعت بعد الخلع على موجب خيار به بانه برد المال المخالع به هو المعول عليه وأما ما مر في
 قوله وان طلقها أي بعوض أو غيره أو مات ثم اطاع على موجب خيار فكالعدم فقير معول عليه كما في
 خش وعقب أو يحمل على ما إذا اطاع على موجب خيار بالزوجة فقط وما هنا على ما إذا اطاع
 على موجب خيار بالزوج (قوله كجذام) أي أو جنون أو برص أو جبه أو عته أو اعتراضه
 (قوله أو نال لها ان خالعتك فأنت طالق ثلاثاً ثم خالها لزمه الثلاث ورد المال) هذا قول ابن القاسم بناء على
 ان المعلق والمعلق عليه يقعان. ما فلم يجد الخلع له محلاً قال ابن رشد وحكى البرقي عن أشهب انه إذا خالها
 لا يرد على الزوجة شيئاً مما أخذ قال وهو الصحيح في النظر لانه جعل الخلع شرطاً في وقوع الطلاق الثلاث
 والمشرط أنما يكون تابعا للشرط وحيث كان الشرط تابعا للشرط فيبطله الطلاق واحدة أو أكثر
 لوقوعه بعد الخلع في غير زوجة وحينئذ فلا يرد ما أخذ به (تنبيه) قوله وقال لها ان خالعتك الخ. مثله
 إذا قال لها ان خالعتك فأنت طالق وكان قد طاقها قبل ذلك فطلقتين فإذا خالها لزمه كاله الثلاث ورد
 المال (قوله إذ لم يصادف الخلع محلاً) أي لأن المعلق والمعلق عليه يقعان مع (قوله أو قال واحدة) أي ثم
 خالها على ما لا (قوله ولزمه طلقان) أي إذا طلقها واحدة بالخلع واحدة بالمعاق (قوله فإن قيد) أي

الخلع لأن خلعها لم يصادف محلاً (لا رجعياً) ولم تنقض العدة فلا يردده لها لأن
 الخلع قد صادف محلاً لأن الرجعية زوجة يلحقها الطلاق (أو لكونه) أي النكاح (يفسخُ بالطلاق) للاجماع على فساد كالعامة أو
 المحرم فبرداً أخذ منها لعدم ملكية الزوج للعصمة (أو لعيب خيار) كجذام علمته (به) أي بالزوج بعد الخلع فرد لها ما خالها به إذ لها
 الرد بالعوض (أو قال) لها (ان خالعتك فأنت طالق ثلاثاً) ثم خالها لزمه الثلاث ورد المال إذ لم يصادف الخلع محلاً (لا إن لم يقل ثلاثاً)
 بل اطلق أو قال واحدة فلا برد للمال (ولزمه طلقان) فان قيد بانثنتين لم يرد المال أيضاً ولكن لزمه الثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتطبيق

(وجاز شرط نفقة ولدها) أي جاز الخلع على أن يشترط عليها نفقة أي أجرة رضاع ما تلده وهو الآن في بطنها (مدّة رضاعه فلا نفقة
تـمـلـر) أي فلا نفقة لها في نظير حملها بالخلع على إسقاط أجرة الرضاع مدته ولو قال وجاز شرط نفقة ما تلده مدّة رضاعه فلا نفقة لها
في حملها لكان أظهر وهذا قول مالك وقال ابن القاسم لها نفقة في حملها لأنها حقان (٣٥٧) أسقطت أحدهما فيبقى الآخر ورجح

(و) لو خالها على رضاع

ولدها وعلى أن تتفق على

زوجها الخالع لها أو غيره

مدّة رضاع ولدها (سقطت

نفقة الزوج) الصاحبة

لنفقة الرضيع في الشرط

عند الخلع (أو غيره)

كشرطه نفقتها على ولده

الكبير أو على أجنبي

مفردة أو مضافة لنفقة

الرضيع (و) سقط (زائد)

على مدّة الرضاع (كشرط)

كنفقتها على ولدها

الصغير مدّة جسد مدّة

الرضاع ولا يجوز الاقدام

على ذلك ابتداء أيضا

وأما جاز على مدّة الرضاع

ولزم دون مدّة غيرها منه

أو مستقلة على ولدها

الكبير مع وجود الضرر

في الجميع لأن الرضيع

قد لا يقبل غير أمه ولأن

الرضاع قد يجب عليها

حيث مات الأب وهو

مدمم مذكّر المصنف

من سقوط مذكّر وهم

لزومه للزوجة وإن كان

هو رواية ابن القاسم عن

مالك ضعيف والرد

عليه أنه لا يسقط عنها

ثم خالها على مال أخذ منها (قوله وجاز شرط نفقة ولدها الخ) المتبادر من المصنف إن المرأة الخالمة
حامل ومرضع لولده وجود فخالها على أن عليها نفقة الرضيع مدّة الرضاع فتسقط عنه نفقة الحمل
ولا يصح أن يكون هذا مراداً لأن نفقة الحمل لا تسقط بالخلع على نفقة الرضاع في هذا القرض اتفاقاً
وأما مراد المصنف بولدها من يصير ولداً يعني أنه خالها على نفقة ما تلده مدّة رضاعه فإن نفقتها مدّة
الحمل تسقط عنه (قوله فلا نفقة لها في نظير حملها) ولا تدخل الكسوة في النفقة في هذا الفرع كما هو مقتضى
كلام أبي الحسن وأبي الناصر اللقاني بدخولها (قوله ورجح) أي رجح ابن يونس هذا القول حيث
قال وقاله سحنون أيضاً وهو الصواب وحينئذ لما قاله المصنف من سقوط نفقة الحمل قول مرجوح
(قوله عند الخلع) أي السكّان عند الخلع (قوله أو غيره) أي غير زوجها الخالع لها كولد الكبير أو أجنبي
أي أنه خالها على رضاع ولدها الصغير وعلى أنها تتفق عليه أو على ولدها الكبير مدّة الرضاع أو على
فلان الأجنبي مدّة الرضاع (قوله مفردة أو مضافة) هذا يناهض ظاهر ما تقدم له من أن الذي يسقط
المضافة وأما غير المضافة فلا يسقط وقد كتب بعض تلامذة سيدي محمد الزرقاني نقلاً عنه أن مامر
طريقة لمع وظاهر كلام غيره أنه لا فرق بين المضافة وغيرها في السقوط (قوله وسقط زائد) أي
أنه إذا خالها على شرط أنها تتفق على ولدها الرضيع مدّة بعد مدّة الرضاع معينة أو غير معينة فإنه
يسقط عنها ذلك الزائد وقع الشرط من الزوج أو منها قل بن ويجوز أن يحمل قوله وزائد شرط على
ما هو أعم من النفقة كاشتراطه عليها أن لا تزوج بعد الحولين فإنه لو اتفاقاً كما قال ابن رشد وأما إلى
قطامه فثالثها أن كان زوجها يضر بالطفل لزم الشرط وآلا فلا (قوله وأما جاز على مدّة الخ) أي وأما
جاز الخلع على أن عليها نفقة الصغير مدّة الرضاع دون غيرها (قوله ثم مذكّر المصنف من سقوط ما
ذكر) أي من كل زائد على نفقة الرضيع في مدّة رضاعه سواء كان ذلك الزائد مضافاً أو لا كان ذلك
الزائد نفقة الزوج أو نفقة غيره أو نفقة للرضيع زيادة على النفقة عليه في مدّة الرضاع (قوله والمعول
عليه الخ) أي وهو قول المغيرة وابن الماجشون ونسب وابن نافع وسحنون (قوله أنه
لا يسقط عنها) أي ما زاد على نفقة الولد في مدّة الرضاع كان ذلك الزائد نفقة للزوج
أو لغيره أو للرضيع زيادة على النفقة في مدّة رضاعه سواء كان ذلك الزائد مضافاً لنفقة الرضاع في
الشرط أو مستقلاً به يلزمها ذلك (قوله حق قال ابن لبابة الخ) أي وقال غير واحد من الواقفين
أيضا والعمل على قول غير ابن القاسم لأن غاية ذلك أنه غرر وهو جائز في الخلع وقيد الأخي الخلاف
بما إذا كان الزائد غير مقيّد بمدّة معلومة وآلا جاز عند ابن القاسم وغيره فإن مات الولد أخذ الأب
نفقته التي ضمت لنفقة الولد في الاشتراط شهراً بعد شهر أو جمعة بعد جمعة أو يوماً بعد يوم ولا يمكن
من أخذها بمجلة ولو طلبها ولكن ظاهر كلامهم أن كلام الأخي مقابل وإن الخلاف مطلق
وحينئذ قال أقوال ثلاثة قول ابن القاسم بالسقوط مطلقاً قيد بمدّة معينة أم لا وقول
المغيرة عدم السقوط مطلقاً قيد بمدّة أم لا وقول الأخي أن قيد بمدّة فلا سقوط وآلا سقط وما قاله
المغيرة هو المتمدّداه تقرير عدوى (قوله وإلا رجع عليها) أي ببقية نفقة المدّة ومثل الموت

بل يلزمها ذلك قطعاً حتى قال ابن لبابة الخلق كما هم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك وشبهه في السقوط عن الزوجة
(قوله كونه) أي الولد قبل تمام مدّة الرضاع فيسقط عن أمه ما بقي وليس للزوج أن يرجع عليها بما بقي منها أي إذا كان عاينهم عدم
الرجوع وإلا رجع عليها (وإن ماتت) أمه قبل الحولين (أو انقطع لبسها أو ولدت ولدتين) أو أكثر

(فعلها) ويؤخذ من تركتها في موتها مقدار ما يفي برضاها في بقية الحولين (وعليه) أي الزوج (نفقة) العبد (الآبق) (و) البعير (الشارد) الخالع بهما وراده بالفقه الأجرة في تحصيلهما وطعامهما وشرابهما إلى وصولهما (إلا لشرط) من الزوج أنها عليها فتلزمها (لا نفقة) أم (جنين) خولع عليه فليست على الزوج (إلا بعد وضعه) لأنه ملكه بمجرد الوضع والاستثناء منقطع (وأجبر) بعد وضعه (على جمعه مع أمه) في ملك واحد (٣٥٨) بأن يبيعهما من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكتفي بالجمع في

حوز لأن التفريق هنا جوض فالأولى أن يقول واجبرا بالف الثانية (وفي) كون (نفقة) ثمرة لم يبد صلاحها (وقع الخلع عليها من سقى وعلاج عليها لتعذر التسليم حينئذ شرعا أو عليه لأن ملكه قدم وهو الرابع) قولان وكذا للمطاعة (في الخلع عن النطق بالطلاق فيمن عرفهم للمطاعة كأن تعطيه شيئا وتخفر حفرة فيملأها ترابا أو بمسكا حبلا فيقطعه فان لم تعطه شيئا كان رجعا (وإن علق) الزوج الخالع (بالإباض أو الأدار) كان أقبضيني أو ادبيني كذا فأن طالق (لم يخص) الإقباض أو الأدار (بالمجلس) التي قال لها فيه ذلك بل متى أعطته ما طلبه منها وقبض الطلاق ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك إليه (إلا لقرينة) تدل على أنه أراد المجلس فقط

استفناؤه في الحولين والظاهر أن الرجوع يوما ويوم كما لو كان الولد حيا ويجعل الحكم للغالب بنظر أهل المعرفة في النفقة (قوله فعلها) أي فإن لم تخلف المرأة شيئا كانت نفقة الولد بقية الحولين وأجرة رضاعه على أبيه (قوله ويؤخذ من تركتها في موتها مقدار ما يفي برضاها في بقية الحولين) أي ولو استغرق ذلك جميع التركة لأن الدين يقدم على جميع الورثة ثم إنه إذا أخذ يوقف ولا يأخذه الأب لاحتمال موت الولد قبل تمام بقية مدة الرضاع وإذا وقف فكلما مضى أسبوع أو شهر دفعت أجرته من ذلك الموقوف فان مات الولد رد الباقي لورثة الأم يوم موتها اه عدوى (قوله إلا لشرط) أي أو عرف ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما لأنه كالعرف الخاص (قوله إلا بعد وضعه) أي فعليه نفقته أي أجرة رضاعه (قوله والاستثناء منقطع) أي لأن النفقة فيما قبل إلا على الأم وما بعدها النفقة على الولد (قوله ولا يكتفي) أي في الخروج من التهي عن التفريق بين الأم ولدها وقوله جمعها في حوز أي بيت واحد (قوله لأن التفريق هنا جوض) أي ولا يكتفي بالجمع في حوز إلا إذا كان التفريق بغير عوض كهبه أحدهما أو ارثه (قوله بالف الثانية) أي لكنه راعى أن المعنى وأجبر كل من المال كين (قوله قولان) التوضيح والقولان في الثمرة التي لم يبد صلاحها لشيوخ عبد الحق اه وحينئذ فصواب المصنف تردد اه بن (قوله كان رجعا) أي والقرض أن قطعه في عرفهم طلاق والحاصل أن الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق ما لم يجز عرف باستعماله في الطلاق والا وقع به الطلاق فان صاحبه عوض فهو بائن والا فهو رجعي وما سياتي من أن الفعل لا يقع به طلاق لأن من أركانه اللفظ محمول على الفعل المجرد عن العرف لا الذي معه العرف وفي بن عن ابن عرفة أن الخلع يتقرر بالفعل دون قول لقل الباجي رواية ابن وهب من ندم على نسكاحه امرأة فقال له أهلها تردك ما أخذنا وترد لنا اختنا ولم يكن طلاق ولا نكاح به فهي تطايع وصحاح ابن القاسم أن قصد الصلح على أخذ متاعه وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقل أنت طالق اه وهذا يفيد أن ذلك لا يتقيد بالعرف بل يقوم مقامه القرائن من سياق الكلام قبل وغيره خلافا للشارح تبعاً لعقب (قوله وان علق بالإقباض) أي عايه أو على الأداء سواء كان التعليق بأن أو إذا أو متى (قوله لم يخص الخ) أي ولا يشترط قبول الزوجة للتعليق عقب حصوله من الزوج والحاصل أنه إذا وقع منها الأداء بعد المجلس وقبل الطول لزم الخلع مطلقا عند المصنف وابن عرفة وفيه ابن عبد السلام بتقديم القبول منها في المجلس وإلا لم يلزم عنده اه بن لكن نقل بعضهم عن ابن عبد السلام أن صيغ التعليق لا يحتاج فيها لقبول فلي هذا يكون موافقا لابن عرفة فالقول عنه قد اختلف اه شيخنا عدوى (قوله فان لم يكن غالب) أي بان كان التاميل باليزيدية والمحمدية مستويا (قوله ومن الثلاثة) كما لو كان في البلد ثلاثة أنواع محبوب وبندي وقدنقل (قوله من كذا) أي من المحاييب أو من الدنانير (قوله ما عين) أي كالحاييب وقوله الغالب أي إذا لم يعين كالف دينار (قوله فيلزمه ذلك) أي ما ذكر من البيوتنة

فتخص به عملا بالقرينة (ولزم في) الخلع على (الف) عين نوعها كالف دينار أو درهم وفي البلد يزيدية ومحمدية أو الف رأس من الفم وفي البلد الشان والمز (العالب) أي يلزمها الغالب مما يتعامل به الناس من المحمدية واليزيدية فان لم يكن غالب أخذ من كل من للتساويين نصفه ومن الثلاثة للتساوية ثلث كل وهكذا (و) لزم (البيوتنة) أي الطلاق البائن (إن قال) لها (إن أعطيتني ألبا) من كذا (فارنك أو انفارنك) بالمسارع وهو مجزوم لأنه جواب الشرط وأعطته ما عين أو الغالب منه ولو بعد المجلس الا لقرينة تخصه فيلزمه ذلك متى أعطته

(إن فهم) من كلامه بقرينة حال أو مقال (الالتزام) للتطبيق في الصورتين (أو فهم) (الوعد) بالفراق (إن ورطها) أي أوقها في ورطة يسع متاعها فيجبر على إيقاع الطلاق للتوريط ولا يلزمه (٣٥٩) بمجرد إتيانها بالآلف لانه وعد خلافا لظاهر

المصنف (أو) قلت له
(طلق ثلاثا بالآلف فطلق واحدة) فتلزم البيئونة ويلزمها الآلف لأن قصدتها البيئونة وقد حصلت والثلاث لا يتعلق بها غرض شرعى ولكن ذهب المدونة أنه لا يلزمها الآلف إلا إذا طلق ثلاثا (وبالعكس) أي قلت طلق واحدة بالآلف فطلقها ثلاثا فتلزمها الآلف لحصول غرضها وزيادة (أو) قلت له (أبني) بالآلف أو طلق نصف طلاق (أو) قلت طلاق بالآلف (أو) قالت ابني (في جميع الشرع) بالآلف أي اجعل الشرع ظرا فالتلك (فعل) فتلزمها الآلف التي عيها مع البيئونة (أو قال) هو لها أنت طالق (بالآلف غدا فقبلت في الحال) فتبين في الحال ويلزمها الآلف (أو) قال أنت طالق (بهذا) الثوب (المروى) ففتح الماء والراء وأشار ثوب حاضر (فإذا هو) ثوب (مروى) ففتح الميم وسكون الراء نسبة إلى مروبلدة من بلاد خراسان كبرواة فتبين منه ويلزمها الثوب لأنه لما عيها بالآشارة كان المقصود ذاته لانسبته

(قوله إن فهم الالتزام أو الوعد) راجع للصورتين أما رجوعه لفارقك فظاهر لأن صيغ الالتزام والوعد استقبالية لأن متعاقبا مستقبلا وأما رجوعه لفارقك فلا ينافي لأن كان ما ضيا إلا أن إن تخاض العمل للاستقبال وقوله إن فهم الالتزام أو الوعد بان يقول لها فارقك أو أفارقك ولا بد وأن اعطيني الفا التزم أن أفارقك أو فارقك متى شئت بكسر التاء هذا مثال الالتزام ومثال الوعد أن أتيتني بالآلف أفارقك أو فارقك لكن لست ملتزما لفراقك أو فارقك إن شئت بضم التاء فصيغ الالتزام والوعد واحدة والاختلاف إنما هو بالقرآن كقوله ولا بد أولست ملتزما لذلك (قوله إن ورطها) راجع للوعد ومفهومه إذا لم يوقعها في ورطة بان كان عندها درهم أو دينار فدفعت منها فلا يلزمه الطلاق بناء على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد (قوله فيجبر على إيقاع الطلاق) أي على انشائه أي فيجبر على أن يقول لها أنت طالق وقوله ولا يلزمه أي الطلاق بمجرد إتيانها بالآلف هذا ما قاله الناصر الثاني في حاشية التوضيح وهو العتمة اه عدوى (قوله خلافا لظاهر المصنف) أي من حصول البيئونة بمجرد إتيانها بالآلف ولا يحتاج لانشاء طلاق وذلك لانه قال والبيئونة هي وتلزم البيئونة بمجرد إتيان المال وسلمه له عج قل بن قلت ما أفاده كلام المصنف هو الذي يفيد السماع ونصه قال ابن القاسم وسئل عن رجل قال لامرأته قضيتي ديني وأنا أفارقك فقضته ثم قال لا أفارقك حق كان لي عليك فاعطيتني قال أرى ذلك طلاقا إن كان ذلك على وجه القدية فإن لم يكن على وجه القدية حالف بالله أنه لم يكن على وجه القدية ويكون القول قوله اه ابن رشد معناه أي معنى قوله إن كان على وجه القدية إذا ثبت أن ذلك كان على وجه القدية ببساطة تقوم عليه بينة مثل أن تسأله أن يطلقها على شيء وتمطيه إياه فيقول لها قضيتي ديني وأنا أفارقك أو ما أشبه ذلك أو يقر بذلك على نفسه فإذا ثبت ذلك أو أقر بذلك على نفسه كان خلعنا ثابتا اه كلام بن قحطل ان كلاما من الطريقتين قد رجح (قوله ويلزمها الآلف) أي عند ابن المواز وفي المدونة أنه لا يلزمها الآلف إلا إذا طلق ثلاثا وحينئذ تلزمه تلك الواحدة ولا يلزمها الآلف وينبغي أن تكون بآنة نظرا لكونه أوقعها في مقابلة عوض وإن لم يتم وقد تبع شارحنا عبق في نسبة ذلك القول للمدونة ومثله في البدر القراني وفي بن أن في هذا النقل عن المدونة نظرا والظن انه باطل إذ لم يذكره الواق ولا ح ولا المصنف في التوضيح وإنما نقل هذا القول عن عبد الوهاب في الاشراف اه لكن من حفظ حجة فانظره (قوله فتلزمها الآلف لحصول غرضها وزيادة) الذي استظهره ابن عرفة رجوعه عليه بما اعطته ونصه روى اللخمي إن اعطته مالا على تطلقها واحدة فطلقها ثلاثا لزمها المال ولا قول لها ثم قال قلت والظاهر رجوعها عليه بما اعطته لانه بطايقه إياها ثلاثا يعيها لامتناع كثير من الناس من تزويجها خوفا من جعله محلا لها فتسوء عشرته ليطلقها فتحل للأول وما استظهره ابن عرفة مثله قول ابن سلدون وإن أوقع ثلاثا على الخلع فقد أطلاق وسقط الخلع اه واعتمده في التحفة فقال :

ووقع الثلاث في الخلع ثبت طلاقه والخلع رد ان ابت

اه بن (قوله ففعل) أي سواء أوقع البيئونة أول الشهر أو في أثنائه أو في آخره (قوله فقبلت في الحال) أي بان قالت في الحال رضيت بكونك تطلقني غدا بالآلف وهكذا ان لم ترض بذلك في الحال بل في الغد فتلزمها الآلف على كل حال وتطابق عليه في الحال (قوله ويلزمها الثوب) أي الحاضر المشار اليه (قوله ولو وقع الخلع) أي كآلو قالت له خلعتني على ثوب مروى فقال لها أنت طالق فانت له ثوب فتبين انه مروى (قوله وإن كان بعده) أي

إلى البلد وهو مفهر ولو وقع الخلع على ثوب مروى غير معين فتبين انه مروى فان كان ذلك قبل قبوله وأخدمها لم يلزمه طلاق وإن كان بعده لزمه الطلاق ويلزمها المروى وأما ان قل أنت طالق على مروى فانت بمروى لم يلزمه طلاق

لأنه ملحق بمعنى (أو) طلبها (بما يفيدها) عتيا (وفي متمول) قرنته البينة على ما تبين ولولا فاقها تزيده اوجه (اولا) متمول فيها بان لا يكون فيها شيء أصلا أو شيء غير متمول كتراب قيين منه (على الأحسن) لأنه أبانها بحوزا لذلك كالجنين فينفخ الحمل (لاإن خالعه بما) أي شيء معين (لاشبهة (٣٣٠) لها فيه) بأن كانت عالمة بأنه ملك غيره هاهنا لا يقره الخلع لأنه خالعه على شيء لم يلزم له وظاهره ولو

وان كان تبين أنه مروى بعد أن قبله وأخذه وقوله ويلزمها المروى أى بدل ذلك المروى (قوله أو بما فى يدها الخ) حاصله انه إذا قال لها ان دعت الى ما فى يدك وكانت مقبوضة فأنت طالق ففتحها فان وجد فيها شئ متمول ولو يسيرا كدرهم فانها تبين منه باتفاق واما ان وجد فيها شئ غير متمول أو لم يوجد فيها شئ بان وجدت فارغة فانها تبين أيضا عند محمد وسحنون واستحسنه ابن عبد السلام قائلا انه الاقرب واختار اللخمي خلافه وهو عدم البيئونة فى هذه الحالة (قوله مجوزا لذلك) أى مجوزا لان يكون فيها شئ أو ليس فيها شئ (قوله كالخين) أى كالحالعة على الخين فينفش الحمل فان الخلع لازم أى البيئونة لازمة له ولا يرجع عليها بشئ لأن ما خلع المجوزا لذلك (قوله وغير النعين) أى كالمولى قالت له خالعى على ثوب هروى فخالعها فأنت له ثوب هروى فاستحقت منه فيلزمها مثلها (قوله وما لها فيه شبهة) أى كما لو خالعت ثوب معينة أو دابة كذلك ورتها من أبيها مثلا فاستحقت فالخلع لازم ويلزمها قيمتها (قوله أو بتافه الخ) حاصله ان الرجل إذا قال لزوجته إن أعطيتنى ما خالعتك به فأنت طالق أو قد خالعتك فان أنته بخلع المثل لزمه الخلع وإن أنته بدون خلع المثل وهو المراد بالرافة فانه لا يلزمه الخلع وغلى بينها وبينه (قوله ولا يمين عليه) لا يقال هذا يعارض قول المصنف سابقا وان أطلق لو كيله أو لحالف انه أراد خلع المثل لما مر أنه محمول على ما إذا قال ان دعوتينى الى مال أو صلح بالتكبير فانت طالق فاته بأقل من خلع المثل فيحلف انه أراد خلع المثل ولا يلزمه طلاق (قوله وأوصفتك ثلاثا) يعنى ان الرجل إذا قال لزوجته طلقك ثلاثا بالف فقالت لا أقبل الا واحدة من الثلاث بثلاث الالف فانه لا يلزمه الطلاق (قوله لم أرض الخ) أى مقصدى وغرضى ان تتخلص منى الا بالالف لا بأقل من ذلك (قوله ولذا) أى لأجل احتجاج الزوج بما مر (قوله لازمة الواحدة) أى لأن مقصوده قد حصل (قوله وان ادعى الخلع) أى ادعى أنه طلقها طلاقا على عوض قدره كذا ولم تدفعه له (قوله حلفت) أى على نفي ما ادعاه الزوج (قوله وأخذ ما ادعى) أى من العوض والقدر والجنس (قوله فالحكم ما قاله المصنف) أى فلا شئ له فى دعواه الخلع وبقع الطلاق باثما وله ما قالت فى دعوى الجنس والقدر (قوله والقول قوله يمين ان اختلفا فى العدد) وقيل بغير يمين ووجهه ان ما زاد على ما قاله للزوج هى مدعية له وكل دعوى لا تثبت الا بيمينين فلا يمين بمجرد ما على الأول فلو نكل الزوج حبس حتى يخاف فان طال دين ولا يقال هى تخلف وتثبت ماتدعيه لأن الطلاق لا يثبت بالنكول مع الحلف وتبين منه إذا اتفقا على الخلع وتكون رجعية فى غيره وفائدة كون القول قوله أنه إذا تزوجها بعد زوج تكون معه على تطليقتين اعتبارا بقوله طلقت واحدة لأنه أن يتزوجها قبل زوج لما فى سماع عيسى وقره ابن رشد من أن المرأة إذا أقرت بالثلاث وهى بائن لم تحل لمطابقها الا بعد زوج فان تزوجه قبل زوج فرق بينهما وقال ابن رشد لو ادعت ذلك وهى فى عصمتهم بأنهما فإرادت أن تزوجه قبل زوج وقالت كست كاذبة وأرادت الراحة منه صدقت فى ذلك ولم تمنع من مراجعته المتمدن كذا بعد ان بان منه انه وقلة ابن شنون وصاحب الفائق وغيرهما انظر بن (قوله كدعواه الخ) أى فاقول قوله

فیمین

عليها في الأولى ودفت ما ادعته في الأخيرتين فإن نكحت حلف وأخذ ما ادعى فإن نكل فالحكم ما قاله المصنف (والقول قولها) يمين (إن اختلفا في المدد) أي عدد الطلاق وانتما على الغرض أو عدمه فإن قلت قد طلقني ثلاثا وقال الزوج بل واحدة (كدعواه) أي الزوج (موت عبد) غائب غير أبي خالمت به قبل الحلف وادعت موته بعده (أو) ادعى حين

ظهر به عيب أن (عيبه) كان (قبلة) أى قبل الخلع بالقول له في المستأين لأن الأصل عدم انتقال الضمان اليه فاعلموا بالبيان والظاهر
يمين (وإن ثبت موته بعده) أى بعد الخلع (فلا عهدة) أى لا ضمان عليها بل مصيبته منه لأن الغائب في باب الخلع ضامن من الزوج
بمجرد العقد بخلاف البيع فإن ضمانه من البائع حتى يقبضه المشتري وأما لو خالعه (٣٦١) على آبق فلا عهدة عليها مطلقا

ات أو تعيب قبل الخلع
أوبعد الا أن تكون
عامة بمصولة قبله فيلزمها
قيمتها على غره

[درس]

﴿فصل طلاق السنة﴾

أى الطلاق الذى اذنت

السنة في فعله وليس المراد

أنه سنة لأن أبغض

الحلال إلى الله الطلاق

ولو واحدة وإنما أراد

المقابل للبدعى والبدعى

أما مكروه أو حرام كما

يأتى * واعلم أن الطلاق

من حيث هو جائز رتد

تعتريه الأحكام الأربعة

من حرمة وكرهية

ووجوب وندب فالسنة

ما استوفى الشروط الآتية

ولو حرم ومالم يستوفها

فبدعى ولو وجب كمن لم

يقدر على القيام بحقها من

نفقة أو وطء وتضررت

ولم ترض بالمقام معه

وأشار إلى شروطه وهى

أربعة بقوله (واحدة *)

كاملة أو قسمها (بطهر لم

يس *) أى لم يطأها (فيه

بلا *) أراد فى (عدة *)

وبقى شرط وهو أن يوقعها

على جملة المرأة لا بعضها

(وإلا) يشتمل على جميع

يمين ويلزمها قيمته (قوله ظهر به) أى بالعبد الغائب الخالع به (قوله فاقول قوله فى المستأين) فى
المسئلة الأولى يرجع عليها بقيمتها بعد حلقه وفى الثانية يرجع عليها بارش العيب بعدان يخلف
﴿فصل طلاق السنة﴾ (قوله الذى اذنت السنة فى فعله) أى سواء كان راجعا أو مساويا أو خلاف
الأولى لا راجع الفعل فقط كما قد يتوهم من اضافته للسنة وقولنا سواء كان راجعا أى لسبب رجعه
لأمن حيث كونه سنيا وقولنا أو مساويا أى لتعارض أمرين كما يأتى وقولنا أو خلاف الأولى أى
كما هو الأصل فيه لأنه من أشد أفرادها * ولما كانت أحكامه من كونه راجعا أو مساويا أو مرجوحا
وقيوده علمت من السنة أضيف إليها دون القرآن كان الأذن فيه وقع فى القرآن كما وقع فى السنة
قال تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء كذا قيل وقد يقال إنما يرد هذا اذا كانت السنة فى مقابلة
الكتاب وإنما هى فى مقابلة البدعة فهى الطريقة الشرعية لو استندت لكتاب (قوله لأن أبغض الخ)
هذا حديث وفيه اشكال فان المباح ما استوى طرفاه وليس منه مبعوض ولا أشد مبعوضة
والحديث يقتضى ذلك لأن أقفل التفضيل بعض ما يضاف اليه ويحجب بان المعنى أقرب الحلال
للأبغض الطلاق فالمباح لا يبغض بالفعل لكن قد يقرب له اذا خالف الأولى والطلاق من أشد أفراد
خلاف الأولى واجاب بعضهم بأنه ليس المراد بالحلال ما استوى طرفاه بل المراد به ما ليس بحرام
فيصدق بالمكروه وخلاف الأولى فخلاف الأولى مبعوض والمكروه أشد مبعوضة وليس المراد
بالبغض ما يقتضى التحريم بل المراد كونه ليس مرغوبا فيه لما فيه من اللوم اما الخفيف فى خلاف
الأولى أو الشديد فى المكروه ويكون سر التعبير بالمبعوضة وان كان المبعوض هو الحرام قصد
التفريق وهذا أحسن من قول بعضهم ان المعنى أبغض الحلال الى الله سبب الطلاق لأن سبب
الطلاق وهو سوء المنفعة ليس بحلال بل حرام وانت خير بان الجواب الثانى انما يتم لو كان
حكم الطلاق الأصلى الكراهية مع انه خلاف الأولى فالأولى الجواب الأول تأمل (قوله وإنما
أراد) أى بالطلاق السنى (قوله والبدعى اما مكروه أو حرام) أى والسنى اما واجب أو
مندوب أو خلاف الأولى (قوله جائز) أراد به خلاف الأولى (قوله من حرمة) أى كما لو علم
انه ان طلقها وقع فى الزنا لتعلقه بها أو لعدم قدرته على زواج غيرها (قوله وكرهية) أى كما لو
كان له رغبة فى النكاح أو يرجو به نسلا ولم يقطعه بقاؤها عن عبادة واجبة ولم يخش زنا إذا
فارقها (قوله ووجوب) أى كما لو علم ان بقاءها يوقعه فى محرم من نفقة أو غيرها (قوله وندب) أى
كما لو كانت بذية اللسان يخاف منها الوقوع فى الحرام لو استمرت عنده (قوله ولو حرم) أى
كمن يخشى بطلاقها الزنا (قوله وهى أربعة) أى على ما ذل المتن والا فهى ستة على ما قال
الشارح (قوله بان فقد بعضها) أى وأما فقد كلها فلا يأتى فى صورة لان البدعى يسكون فى
الحيض وفى طهر مسها فيه ومحال اجتماع الحيض والطهر فى آن واحد (قوله وكره البدعى الواقع
فى غير الحيض) هذا شامل للأواقع على جزء المرأة فظاهره انه مكروه وليس كذلك بل هو
حرام كما واقع فى الحيض بدليل تأديبه عليه كما يأتى (قوله أو أكثر من واحدة) أى او طلق

﴿٢٦٦ - دسوقى - نائى﴾

هذه القيود بان فقد بعضها كان أو وقع أكثر من واحدة أو بعض طاعة أو فى حيض

أو نفاس أو فى طهر * فيها أو اردف اخرى فى عدة رجعى (فبدعى *) وكذا ان أو قسمها على جزء المرأة كيدك طالق والبدعى اما

مكروه أو حرام كما قال (وكره *) البدعى الواقع (فى غير الحيض) والنفاس كما لو طلقها فى طهر مس فيها أو أكثر من واحدة

او اردف نى العدة (ولم يجبر) (٣٦٣) المطاق (على الرجعة) فى المكروه وشبهه فى عدم الجبر فقط قوله (كقبول الغسل منه)

أى من الحيض (أو) قبل
(التيمم الجائز) به الوطء
بعد الطهر لمرض أو عدم
ماء وإنما كان تشبيها فى
عدم الجبر فقط دون
الكرهية لأن الحكم للنكح
كما هو مذهب المدونة وهو
الراجح (ومنع) الوائع
(فيه) أى فى الحيض وكذا
فى النفاس (ووقع) أى
لزمه الطلاق (وأجبر على
الرجعة) ولو لم يعتمد
الايقاع فيه كمن علق
طلاقها على دخول دار
فى غير زمن الحيض فخلتها
زمن (ولو) أوقع الطلاق
فى طهر (لمعادى الدم) أى
على امرأة يعاودها الدم
(لتأ) أى فى زمن (يضاف
فيه) الدم الثانى (للأول)
وهى التى تقطع طهرها مان
عاودها الدم قبل طهر تم
وقد طلقها وقت طهرها
قبل تمام الحيض فانه يجبر
على رجعتها وان لم يحرم
عليه طلاقها بان ظن عدم
عوده (على الأرجح) عند
ابن يونس وهو المتمد
(والأحسن) عند الباجي
(عدمه) نى عدم الجبر
لأنه طلق حال الطهر
والجبر يستمر (لآخر
العدة) أى اذا غفل عنه
حين الطلاق فى الحيض
الى ان طهرت ثم حاضت
ثم طهرت ثم حاضت فانه

أكثر من واحدة فى طهر لم يمس فيه وأولى إذا كان فى طهر مسها فيه ثم ان ظاهره أن الزائد على
الواحدة مكروه مطلقا وقال اللخمي ايقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه فى القدمات
والباب وعبر فى المدونة بالكرهية لكن قل الرجاءى مراده التحريم اه من التوضيح ونقل
ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث فى حق من أوقعها وحكى فى الارتشاف عن بعض
البتدعة أنه إنما يلزمه واحدة ونقل أبو الحسن عن ابن العربى أنه قال ما بحث يدي ديكا قط ولو
وجدت من رد النطقة ثلاثا لذبحته يدي وهذا منه مبالغة فى الزجر عنه اه بن وقد اشتهر هذا
القول عن ابن تيمية قال بعض أئمة الشافعية ابن تيمية ضال مضل لأنه خرق الاجماع وسلك
مسلك الابتداع وبعض الفسقة نسبة للإمام أشهب لأجل أن يضل به الناس وقد كذب وافتري
على هذا الامام لما علمت من ان ابن عبد البر وهو الامام المحيط قد نقل الاجماع على لزوم الثلاث
وان صاحب الارتشاف نقل لزوم الواحدة عن بعض البتدعة اه مؤلف (قوله) أو أردف فى
العدة (أى أو طلق واحدة فى طهر لم يمسها فيه لكنه أردف عليها فى العدة طلقه أخرى (قوله) وشبهه
فى عدم الجبر فقط (أى لاقى عدم الجبر والكرهية لأن مذهب المدونة الحرمه وان كان لا يجبره على
الرجعة وهو المتمد خلافا لما قال بالكرهية (قوله) كقبول الغسل (أى كما لا يجبر على الرجعة إذا طلقها
قبل الفصل من الحيض وبعد أن رأت علامة الطهر من قصة أو جفوف أو طلقها قبل التيمم الذى
يجوز به الوطء بعد رؤية علامة الطهر لأجل مرض أو عدم ماء فقد اعطيت تلك المرأة التى رأت
علامة الطهر ولم تقبل حكم الحائض من حيث منع الطلاق وحكم الطاهر من حيث عدم الجبر على
الرجعة (قوله) متعلق بالجائز وكذا قوله لمرض أى الذى يجوز به الوطء بعد الطهر
لأجل مرض الخ (قوله) ومنع فيه (أى اذا كان ذلك الطلاق بعد الدخول وهى غير حامل بدليل
ما بعده (قوله) واجبر على الرجعة (أى إذا لم يكن ذلك الطلاق بالثلاث أو مكلاهما (قوله) ولو لمادة
الدم) هذا مبالغة فى الجبر على الرجعة لاقى فيه وفى الحرمه وحاصله ان المرأة إذا اشترطت عليها دم
الحيض قبل تمام عادتها وطهرت منه فطابقها زوجها ثم عاودها الدم قبل طهر تام فان الزوج يجبر على
الرجعة وان كان طلاقه وقع فى طهر لأنه لما كان الدم العائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده
قبل تمام الطهر نزل منزلة دم واحد ونزل الطهر بينهما كلا طهر وبه قال أبو بكر بن عبد الرحمن
وأبو عمران الفاسى وصوبه ابن يونس (قوله) بان ظن عدم عوده (أى بسبب ظنه عدم عوده
(قوله) وهو المتمد (ومقابله ما قاله بعض اشياخ عبد الحق من أنه لا يجبر على الرجعة واستحسنه الباجي
واليه أشار المصنف بقوله والأحسن عدمه وهو ضعيف وقد أشار المصنف لرده بلو فى قوله ولو
لمادة الدم (قوله) لأنه طلق حال الطهر (أشار بهذا إلى ان هذا القول يعتبر الحال واما
الأول فيعتبر المال (قوله) والجبر يستمر لآخر العدة (أشار بهذا إلى ان قول المصنف لآخر
العدة متعلق بقوله وأجبر على الرجعة وقوله لآخر العدة فإن خرجت منها قبل ارتجاعها فقد بانت
منه فلا رجعة لها (قوله) ما بقى شيء الخ (أى وهذه قد بقى لها شيء من العدة لأن عدتها
لا تنتهى الا بدخولها فى الحيضة الرابعة بالنسبة للحيضة التى أوقع فيها الطلاق
(قوله) اباح فى هذه الحالة طلاقها (أى طلاق المرأة التى طلقها زوجها فى الحيض
(قوله) ان يأمره الحاكم (أى ولو لم يتم المرأة بمحققا فى الرجعة لأن الارتجاع فى هذه الحالة حق لله تعالى

يجبر على رجعتها ما بقى شيء من العدة هذا هو المذهب وقال أشهب يجبر ما لم تطهر من الحيضة الثانية لأنه غاية الصلاة والسلام (قوله)
أباح فى هذه الحالة طلاقها فلم يكن للاجبار معنى والاجبار أن يأمره الحاكم أو بارتجاعها فان امتثل فطهر (وإن أبى هدد) بالسجن

(ثم) ان أبى بعد التهديد به (سجن) بالفعل (ثم) ان أبى من الارتجاع هدد بالضرب فان أبى (ضرب) بال فعل ويكون ذلك كله (بمجلس) واحد لانه في عصية فان ارتجع فظاهر (ولا ارتجع الحاكم) بان يقول ارتجعت لك زوجتك (وجز الوطء به) نى بارتجاع الحاكم ولو لم ينوها الزوج لان نية الحاكم قائمة مقام نيته (و) جازبه (التوارث والأحب) للراجع (٣٣٦٣) طوعا أو جبرا ان أراد طلاقها بعد

الرجعة (ان يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) وانما أمر بعدم طلاقها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلق فيه لان الارتجاع جعل للصلح وهو لا يكون الا بالوطء وبالوطء يكره الطلاق (وفي منعه) اي الطلاق (في الحيض) متعلق بمنعه وهذا خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر أى وهل منعه في الحيض (لتطويل العدة) عليها لان أول العدة أول الطهر وجميع ايام الحيض التي طلق فيه لقولم تحسب من العدة ولا هي فيها زوجة فالمنع معال بالتطويل واستدل من تمسك بهذا القول بامرین ذكرهما في المدونة اشار لهما المصنف بقوله (لأن فيها جواز طلاق الحامل) في الحيض (و) لان فيها أيضا جواز طلاق (غير المدخول بها) فيه (اي في الحيض اذا تطويل عليهما لان عدة الاولى بالوضع والثانية لعدة عليها (أو) منعه في

(قوله ثم ان أبى ضرب بالفعل) ينبغي ان يقيد الضرب بظن الافادة كاتقدم في قوله ووعظ من نشزت بل ذكره في التهديد بالضرب فان ارتجع الحاكم قبل فعل شيء من هذه الامور صح ان علم أنه لا يرتجع مع فعلها والام يصح والظاهر وجوب الترتيب وأنه ان فعلها كلم من غير ترتيب ثم ارتجع مع ابادة الطلق صحت الرجعة قطعا (قوله حتى تطهر) اي من الحيض الذي طلقها فيه فاذا طهرت منه وطها لاجل اصلاحها * واعلم ان الاستحباب منصب على المجموع فلا ينافي وجوب الامساك في حالة الحيض فلو طلقها في الطهر الاول كره له ولم يجز على الرجعة (قوله وبالوطء يكره الطلاق) لما مر أنه يكره طلاقها في طهر مسهانية لانها لا تدرى هل تعتد بالاقراء أو بوضع الحمل فقد ألبس عليها عدتها (قوله وفي منعه في الحيض خلاف) فيه ان ظاهره يقتضي ان الخلاف في الحكم أى هل الطلاق في الحيض ممنوع او لامع انه ممنوع اتفاقا والخلاف انما هو في كون المنع معلا بطول العدة أو أنه تبدي فلو قال المصنف وهل منعه في الحيض الخ كان أولى لانه أدل على المقصود الا أن يقال ان في كلام المصنف حذف مضاف أى وفي كون منعه في الحيض لتطويل العدة الخ ويدل على ذلك الحذف مقدمه من تصريحه بمنعه فيه فتأمل (قوله لم تحسب من العدة الخ) أى ففى في ايام الحيض ليست زوجة ولا معتدة (قوله جواز طلاق الحامل في الحيض) اي فلو كان المنع في الحيض تبعا للحكم بمنع الطلاق في الحيض ولو كانت حاملا أو غير مدخول بها مع أنه حكم بجواز طلاقها (قوله لمنع الخلع الخ) نى وانما حكم بانه تبدي لمنع الخ فهو علة للحكم بانه تبدي لاعلة له لانه لا يعمل (قوله لمنع طلاق الخلع) أى فلو كان المنع في الحيض معالا بتطويل العدة لجاز الخلع في الحيض لان الحق لها وقد رضيت باسقاطه بل طلبت ذلك واعطت عليه مالا وللأول ان يقول من اذن لاحد ان يضره فلا يجوز له أن يضره قله شيخنا السيد (قوله ولاجل عدم الجواز فيه) أى ولاجل عدم جواز الطلاق في الحيض (قوله لجاز اذا رضيت) أى لان الحق لها وقد أسقطته (قوله وان لم تتم) قل عقب الواو لاحال قال بن هو غير صواب بل البالغة صحيحة لان دليل التعبد هو الإطلاق اه وفيه نظر اذ يصح جعلها للبحال ويكون اقتصر على محل الاستدلال * والحاصل ان الواو في قوله وان رضيت وفي قوله وان لم تتم يصح جعلها للبحال ويكون اقتصارا على محل الاستدلال ويصح جعلها للبالغة والاستدلال بالعموم (قوله خلاف) القول الاول شهره ابن الحاجب والثاني قال الاخميمي هو ظاهر المذهب وانما ذكر المصنف علة لمنع في الطلاق في الحيض دون سائر الاحكام مع ان كتابه ليس موضوعا لبيان التواجية وذكر الاسباب بل لبيان الاحكام فقط لما يترتب على بيان العلة هنا من الاحكام دون غيره فتأمل (قوله وصدقت الخ) حاصله ان المرأة اذا طلقها زوجها وترافعا وهي حائض قتالت طنقى في حال حيض وقال الزوج طلقته في حال طهرها فانها تصدق بيمين على الظاهر لدعواها عليه العداء والاصل عدمه فتجلف لخالفها الاصل ولا ينظرها النساء لانها مؤمنة على فرجها خلافا لما في طر ابن عات من أن النساء ينظرن لحل الدم من فرجها ولا تكاف أيضا بادخال خرقة

الحيض ليس بمحل بل (لكونه تبعا) واستدل له ثلاثة ادلة اشار لاولها بقوله (لمنع طلاق الخلع) في الحيض مع انه جاء من جهتها ولثانيها بقوله (و) لاجل (عدم الجواز) فيه (وإن رضيت) بالطلاق فيه ولو كان للتطويل لجاز اذا رضيت ولثالثها بقوله (وجبره على الرجعة وإن لم تتم) بحقها ولو كان للتطويل لم يجز اذ لم تتم عليه (خلاف) راجع لقوله لتطويل العدة ولكونه تبدا (وصدقت) اذا ادعت (انها حائض) وقت الطلاق وادعى طهرها وترافعا وهي حائض فلا تكلف بادخال خرقة في فرجها وينظرها النساء وهذا هو المقتمد

(ورجع) ابن يونس والاولى التعبير بالاسم لانه من الخلاف (ادخال خرقه) في فرجها (وينظرها النساء) بعد اخراجها منه فان رأى ابن بها أثر الدم صدقت والا فلا (٣٦٤) أن يترافا أى الزوجان للحاكم حال كون الزوجة (طاهرة) اقول (قوله) أى

الزوج فلا يجبر على الرجعة (ويعجل) وجوبا (فسخ) النكاح (القاسم) الذى يفسخ قبل البناء وبعده كالحامسة والتمتع وكذا الذى يفسخ قبل واطلع عليه قبل البناء (في زمن الحيض) ولا يؤخر حتى تطهر اذا تاخرا ثم فسد (و) عجل (الطلاق) على المولى (في الحيض) اذا حل الاجل ولم ينفى بكتاب الله (والمعجل على الرجعة) بالسنه (لا) يعجل الفسخ في الحيض (لغير) اطلع عليه احد الزوجين في صاحبه كجنون بل يؤخر حتى تطهر (و) لا مالمولى فسخه (و) بماؤه كسيد في عبده وولى في محجوره اذ هو في نفسه موقوف على الاجازة (والسره بالنفقه) اذا حل اجل التلوم فلا يطلق عليه في الحيض ولا في النفاس بل حتى تطهر (كالامان) بقذف او نفي حمل فلا يتلاعنان في الحيض (ونجرت) أى هجئت (الثلاث) في قوله لها انت طالق (شر الطلاق ونحوه) كما صححه واقدره وانتنه وأكثره مدخولا بها ام لا ونجرت الثلاث ايضا في قوله له انت طالق ثلاثا للسنه (لانه بمنزلة انت طالق في كل طهر

في فرجها وينظر اليها النساء حلانا لما رجعه ابن يونس وحينئذ يجبر الزوج على الرجعة فقد علمت أن المسئلة ذات اقوال ثلاثة (قوله ورجع ادخال خرقه) أى لانها تنهم على عقوبة الزوج بالارتجاع ولا ضرر عليها في الاختبار (قوله لانه من الخلاف) في طلق وابن عات مانصه وحكى ابن يونس عن بعض الشيوخ انها تكاف بادخال خرقه في فرجها وينظرها النساء (قوله وينظرها النساء) اراد بهن ما فوق الواحدة وهذا اقتصار على الشان الأ لى والا فالرجال يعرفون الحيض (قوله فالتقول قوله) وانظر هل يمين أم لا (قوله وكذا الذى يفسخ قبل واطلع عليه قبل البناء) هذا أولى مما قبله لان هذا الفسخ كطلاق غير المدخول بها وهو جائز في حالة الحيض (قوله في زمن الحيض) أى اذا عثر عليه في ذلك الزمن (قوله أشد مفسدة) أى وحينئذ فيرتكب اخف المفسدين حيث تعاضتا (قوله وعجل الخ) حاصله ان المولى اذا حل أجل الايلاء في زمن حيض امرأته ولم ينفى أى لم يرجع عن يمينه ويكفر عنه فالشهور وهو قول ابن القاسم أنه يطلق عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه أنه طالق في الحيض وطلaque رجعى واستشكل تعجيل الطلاق على المولى في الحيض بان الطلاق انما يكون عند طلبها الفينة أى الرجوع عن البين والتكفير عنه وطلبها حال الحيض تمتع وان وقع لا يعتبر كما يدل له ما يأتى وأجيب بحمل هذا على ما اذا وقع منها طلب الفينة قبل الحيض وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت أو ان منها قول وما يأتى قول آخر (قوله بالسنه) أى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسكها وان شاء فارقها (قوله لا يعجل الفسخ في الحيض لغير) أى لاحتمال أن يرضى من له الخيار ببيع صاحبه فان عجل فيه وقع باننا ان اوقفه الحاكم ولا رجعة له كما قال ابن رشد وهو المتمد وقال الاخرى يقع رجعا ويجبر على الرجعة الا في العنين فانه بائن فان أوقفه الزوج من غير حاكم فرجعى ويجبر على الرجعة الا في العنين فانه بائن لانه طلاق قبل الدخول (قوله كسيد في عبده) أى تزوج ذلك العبد بغير اذن سيده وقوله وولى في محجوره أى بان تزوج صغير او سميه بغير اذن ولىه فلا يعجل فسخه في حال حيض المرأة وهذا ظاهر فيما اذا كان الفسخ بعد البناء وأما اذا كان قبله فيشكل منع تعجيله مع ما مر من انه يجوز طلاق غير المدخول بها في الحيض اهش وعقب قال بن وهذا قصور لانه في النص مقيد بكونه بعد البناء ابن السوازي واما ما للمولى اجازته وفسخه فان بنى فلا يفرق فيه الا في الطهر بطلقة بائنة يؤخر ذلك ولى السفيه وسيد العبد حتى تطهر ثم يطلقها عليه بطلقة بائنة ولو عتق العبد ورشد السفيه قبل الطلاق لم يطلق عليه اه نظر المواق فلم منه أنه اذا لم يحصل بناء كان لولى الصغير والسفيه وسيد العبد فسخ النكاح في حالة الحيض (قوله فلا يتلاعنان في الحيض) أى بل حتى تطهر منه فان تلاعنفاه اثم ووقعت الفسقة (قوله ثلاثا للسنه) أى وكذا لو قدم قوله للسنه على قوله ثلاثا (قوله والا فواحدة) هذا التفصيل لابن الماجشون وقوله والمتمد الخ هو قول ابن القاسم فيقول بلزوم الثلاث مطلقا كانت المرأة حاملا ام لا قدم ثلاثا على قوله للسنه او أخره كانت المرأة مدخولا بها ام لا وقال سحنون يلزمه ثلاث في غير الحامل وواحدة ان كانت حاملا لانها اذا ولدت خرجت من العدة ولم يلحقها طلاق ثان (قوله والمتمد الثلاث) أى اذا لم يدخل بها وقوله ايضا أى كما يلزمه الثلاث اذا دخل (قوله او واحدة عظيمة) مثل ذلك انت طالق ملء ما بين السماء والارض ما بينو

مرة وهذا (ان ادخل) بها (و) لا فواحدة (ضعيف والمتمد الثلاث ايضا وشبهه في لزوم الواحدة قوله) كخيرته او احسنه ١ لئلا أواجهه الا ان ينوى أكثر (أو واحدة عظيمة أو قبيحة أو خبيثة أو ساجدة أو كاهن) أو كالجل أو الجمل نظرا لقوله واحدة

(و) اوقان (ثلاثاً للبدعة أو بمشئين للبدعة وبمستبين للبدعة ثلاثاً فيهما) أي في المدخول بها وغيرها (فصل بمركنه) أي الطلاق من حيث هو وهو مفرد مضاف فمع نصح الأخبار عنه بالعدد فكأنه قال وأركانه أربعة (أهل) والمراد به موقعه من زوج أو ثابته أو وليه ولا يرد الفضولي لأن الموقع في الحقيقة هو الزوج بدليل أن العدة من يوم الاجازة (٣٦٥) لا من يوم الايقاع (وقصد) أي قصد النطق باللفظ الصريح

والكناية الظاهرة ولولم يقصد حل العصمة وقصد حلها في الكناية الخفية واحترزه عن سبق اللسان في الأولين وعدم قصد حلها في الثالث (ومحل) أي عصمة مملوكة تحققاً أو تقديرًا كما يأتي في قوله ومحل ما ملك قبله وإن تعليقاً (ولفظ) صريح أو كناية على تفصيلهما الآتي لا بمجرد نية ولا بعمل الا لعرف كما مر والراد بالركن ما يتحقق به الماهية ولو لم يكن داخلها فيها وأشار بشرط صحته بقوله (وإنما يصح طلاق المسلم) لزوجته ولو كان كافراً احترازاً من الكافر فلا يصح منه (الكف) أي البالغ العاقل ولو سها فلا يصح من صبي ووقوعه عليه إذا ارتد بحكم الشرع لأنه موقع له ولا من مجنون ولو غير مطوق إذا طلق حال جنونه ولا من مغمى عليه ولا من سكران بحال لان حكمه حكم المجنون فقوله (ولو سكر حراماً) معناه إذا لم يكن المكلف سكر أصلاً بل ولو سكر حراماً أو حالاً (أي بحرام أو مباح) (قوله محصل القول في السكران) أي بحرام أو مباح

أكثر من واحدة اه عدوى (قوله ولو قل ثلاثاً للبدعة الخ) أي وأما لو قل أنت طالق واحدة للبدعة أو للسنة أولاً للبدعة ولا للسنة فواحدة وكذا لو قل أنت طالق للبدعة أو للسنة أولاً للبدعة ولا للسنة فواحدة (قوله أي في المدخول بها وغيرها) هو مقتضى ما في النواذر كما قال ابن غازي وقيد ابن سحنون هذا بكونه قبل البناء أو بعده وعي غير حامل وتحيض والا فواحدة انظر طي اه بن (فصل وركنه أهل) (قوله وركنه) الواو للاستئناف أو عاطفة على جملة جاز الخلع وهو الطلاق بدو ولا يكون النصل بالنصل ما ناعا من العطف (قوله من حيث هو) أي سواء كان سنياً أو بدعياً بدو أو بدون عوض (قوله أو ثابته) المراد به الحاكم والوكيل ومن الوكيل الزوجة إذا جعله يدها (قوله أو وليه) هذا بالنظر للصغير والمجنون وأما ولي السفيه وسيد البتة فليس لهما ذلك بدون إذن المولى عليه كما مر (قوله ولا يرد) أي على تفسير الموقع له بالزوج وثابته ووليّه وحاصله ان الأولى أن يقول المراد بموقعه الزوج أو ثابته أو وليه أو غيرها لأجل دخول الفضولي (قوله لا من يوم الايقاع) أي فلو كانت حاملاً فوضعت قبل الاجازة استأنفت العدة (قوله أي قصد النطق) أي وليس المراد بالقصد قصد حل العصمة مطلقاً كان اللفظ صريحاً أو كناية ظاهراً أو خفية بدليل قوله الآتي ولزم ولو هو لزل (قوله في الأولين) أي عن سبق اللسان باللفظ الصريح والكناية الظاهرة (قوله في الثالث) أي الكناية الخفية (قوله ولفظ) أي أو ما يقوم مقامه من الإشارة كما يأتي في قوله ولزم بالاشارة الفهمه وكذلك الكتابة والكلام النفسى على أحد القولين (قوله لا بمجرد نية) أي عزم ليس معه لفظ ولا كلام نفساني على المتمد (قوله ولا بفعل) أي كقول متاعها (قوله والمراد الخ) وبهذا يندفع ما يقال إن الفاعل والمفعول ليس واحد منهما ركناً من الفعل فكيف يجعل الأهل والمحل من أركان الطلاق الذي هو رفع حلية تمتع الزوج بزوجته (قوله ما يتحقق به الماهية) أي ما يتوقف تحققها عليه (قوله لزوجته) أي وأما الوكيل عن الزوج والفضولي مع الاجازة فلا يشترط فيها اسلام ولا ذكورة ولا تكليف بل التمييز فيما يظهر لأن الموقع حقيقة الزوج الوكيل والمخير (قوله فلا يصح منه) أي سواء كانت زوجته التي طلقها كافرة أو مسلمة فإذا طلق زوجته الكافرة ثم أسلمت وأسلم في عدتها كان أحق بها وإذا أسلمت النصرانية وزوجها نصراني ثم طلقها في العدة ولو ثلاثاً ثم أسلم فيها لم يعد طلاقه طلاقاً وكان على نكاحه وإن انقضت عدتها فنكحها بعد ذلك كان جائزاً وطلاقه في شركه باطل (قوله فلا يصح من صبي) أي ولو مراهما (قوله ولا من سكران بحال) أي كما إذا شرب لبناً أو نحوه من الانبذة متحققاً أو ظاناً انه لا يغيث عقله فغاب باستعماله (قوله ولو سكر حراماً) بأن استعمل عمداً ما يغيث عقله سواء كان جازماً حين الاستعمال بأنه يغيث عقله أو كان شاكاً في ذلك كان ممكناً يسكر جنسه أو من غيره كابن حامض ولو كان ذلك الغيب مرقداً أو مخدراً اه وقوله حراماً صفة لمفعول مطلق محذوف أي ولو سكر سكرأ حراماً أو حالاً من السكر المفهوم من سكر لان فاعل سكر لان الحرام وصف للسكر لاصاحبه ورد المصنف بلوطي من قال ان السكران بحرام لا يقع عليه طلاق سواء ميز أم لا (قوله معناه إذا لم يكن المكلف سكر أصلاً) أي وليس معناه هذا إذا لم يكن المكلف سكر أصلاً أو سكر بحال بل ولو سكر سكر حراماً كما هو المتبادر منه لما علمت أنه إذا سكر بحال لم يقع طلاقه اتفاقاً (قوله وهل الا ان لا يميز الخ) هذا اشارة لطريقة ثالثه وهي ان يميز لزمه والا فلا وهي طريقة ابن رشد والبايجي (قوله محصل القول في السكران) أي بحرام أو مباح

سكر سكر حراماً فيصح طلاقه (وهل) صحة طلاق السكران بحرام (إلا أن لا يميز) فلا طلاق عليه لانه صار كالمجنون (أو) صحيح لازم له (مطابقاً) ميز ام لا وهو المتمد لانه ادخله على نفسه (تردد) ومحل القول في السكران لزوم الجنائيات والعق والطلاق له دون الاقرارات والعقود على الشهور (وطلاق الفضولي) ولو كافراً أو صيباً صحيح متوقف على الاجازة

(كبيته) فإن لم يحزه الزوج لم يقع والعدة من يوم الاجازة فلو نوقعه وهي حامل وأجازة الزوج بعد الوضع استأنفت العدة ولا يجبر على الرجعة ان أجاز بعد الحيض وقبل الفسل (٣٦٦) منه وبذلك ان يتفق هناك على عدم الجواز بخلاف بيمه فقيه الخلاف (ولزم)

ولو هزل) كضرب أى لم يقصد بإفطه حل العصمة وهذا إيمانية ففى الصريح أو الكناية الظاهرة بان خاطبها به على سبيل الزح والملاعبة ومثل الطلاق العتق والنكاح والرجعة لما ورد فى الخبر (لا إن سبق لسانه) بأن قصد التكلم بغير لفظ الطلاق فول لسانه فتكلم به فلا يلزمه شئ. مطاقا ان ثبت سبق لسانه وان لم يثبت قبل (فى الفتوى) دون القضاء (ولقن) الأعجمى لفظه (بلا فله) منه لمعناه فلا يلزمه شئ. (أو هذى) بذلك معجمة بوزن رمى من الهذيان وهو الكلام الذى لا معنى له (لمرض) أصابه فتكلم بالطلاق فلما أفق قال لم أشعر بشئ. وقع معنى فلا يلزمه شئ. فى الفتيا والقضاء الا ان تشهد ببدنة بصحة عقله لقرينة أو قال وقع معنى شئ. ولم أعقله لزمه الطلاق لان شذوره بوقوع شئ. منه دليل على انه عقله قاله ابن ناجي وسدوه له وفيه نظر إذ كثيرا ما يتخيل للمريض خيالات فيتكلم على مقتضاها بكلام خارج

بحال فلا يلزمه عتق ولا طلاق ولا يؤخذ باقراره ولا يصح بيمه وجانيته على عاقبته كالجنون (قوله بعد الحيض) أى بعد انقطاعه وقبل الفسل منه وأما لو أجاز فى حال الحيض فانه يجبر عليها (قوله على عدم الجواز) أى على عدم جواز اقدم على الطلاق (قوله بخلاف بيمه فقيه الخلاف) أى بالحرمة والجواز والاستحباب والاعتماد بالحرمة والفرق بين البيع والطلاق أن الناس شأنهم ان يطلبوا الأرباح فى سائرهم بالبيع بخلاف النساء (قوله ولزم) أى ولزم الطلاق بمعنى حل العصمة بذلك اللفظ الدال عليه هذا اذا كان غير هازل بأن تصدبه حل العصمة اتفاقا بل ولو كان هازلا بأن يقصد به حل العصمة على الشهور وأشار المصنف لمقابلته بلو (تذيه) يلزم طلاق القضبان ولو اشتد غضبه خلافا لبعضهم كذا ذكر السيد البليدى فى حاشيته (قوله كضرب) الذى فى القاموس أن هزل من باب ضرب وفرح (قوله أو الكناية الظاهرة) أى وأما الكناية الخفية فلا يقع بها الطلاق إلا اذا قصد بها حل العصمة كما روى وكما يأتى (قوله بان خاطبها به) أى بلفظ الطلاق أو الكناية الظاهرة كأن قال لها أنت طالق أو خلية أو برة أو من (قوله ومثل الطلاق) أى فى لزومه بالهزل (قوله لما ورد فى الخبر) أى وهو ثلاث هزل من جد النكاح والطلاق والرجعة وفى رواية والعتق بدل الرجعة (قوله لان سبق لسانه فى الفتوى) أى سواء ثبت سبق لسانه أم لا ومفهوم فى الفتوى أن القضاء فيه تفصيل فان ثبت سبق لسانه فلا يلزمه شئ. أيضا وإلا لزمه واذا علمت أن فى المفهوم تفصيلا فلا يقتض على المصنف (قوله ولقن الأعجمى لفظه) أى من عربى وكذا إذا لقن العربى لفظه من عجمى من غير أنهم منه لمعناه (قوله فلا يلزمه شئ) أى لا فى الفتوى ولا فى القضاء لعدم قصد النطق باللفظ الدال على حل العصمة الذى هو ركن فى الطلاق (قوله أو هذى لمرض) أى ان المريض اذا تكلم بالهذيان وهو الكلام الذى لا فائدة فيه فطاق زوجه فى حال هذيانه فلما أفق أنكر ان يكون وقع منه شئ. فلا يلزمه الطلاق لافى الفتوى ولا فى القضاء الحاقا له بالجنون ويحلف أنه ما شعر بما وقع منه (قوله فتكلم بالطلاق) أى فى حال هذيانه (قوله فلا يلزمه شئ) فى الفتيا والقضاء هكذا أطلق الباجي وقوله الا ان تشهد الخ تقييد لابن رشد (قوله قاله ابن ناجي) راجع لقوله أوقال وقع معنى شئ. ولم أعقله الخ (قوله في تكلم) أى حال تخيلها له (قوله استشعر أصله) أى أصل ما حصل منه من الكلام وان لم يعرف عيه فهذا يدل على أنه لا يلزم من الاستشعار بالشئ. عقله له بينه (قوله كالنائم) أى فانه اذا أفق من نومه يخبر عما خيل له فى نومه ولا يعرف عينه (قوله التفات لسانه) أى دعواه التفات لسانه وحاصله ان من كان اسم زوجته طارق فناداها وقال لها يا طارق وادعى انه أراد أن يقول يا طارق فالتفت لسانه والتوى عن مقصوده فانه يصدق فى الفتوى لافى القضاء وتغيير المصنف الأسلوب يشعر بذلك اذ لو كان موافقا لما قبله فى الحكم وهو التصديق فى الفتوى والقضاء لقال كمن قال لمن اسمها طارق يا طارق مدعى التفات لسانه وحذف قوله وقبل منه فى طارق الخ فلو أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لاما وادعى التفات لسانه لم يقبل منه فيما يظهر لافى الفتوى ولا فى القضاء لحصول شيئين الابدال وعدم النداء (قوله وكذا فى التى بعدها) أى قبل منه فى الفتوى دون القضاء (قوله يرجع لهذه أيضا) أى بناء على ان ضمير التثنية راجع لمن اسمها طارق وعمرة (قوله أوقال يا حفصة) عطف على سبق لسانه فهو واقع فى حيز النفي أى لا يلزم الطلاق ان سبق لسانه ولا ان قال يا حفصة فأجابته عمرة فأوقع الطلاق عليها أى انه لا تطاق الهيبه له وهى عمرة فى الفتوى بدليل

ما حده

عن قانون العقلاء فإذا أفق استشعر أصله وأخبر عن الحالات الوهمية كلنام

(أوقال) منادى (لمن اسمها طارق يا طارق) فلا تطاق فى الفتيا ولا القضاء (وقبل منه فى) نداء (طارق) بالراء يا طارق باللام (التفات لسانه) فى الفتوى دون القضاء وكذا فى التى بعدها قوله وطقنا مع البينة يرجع لهذه أيضا (أوقال) لإحدى زوجتيه (يا حفصة)

يريد طلاقها (فأجابته عمره) نطق انه طالب حاجة (فطامتها) أي قال لها أنت طالق بظا حصة (فالدعوة) وهي حصة تطاق مطلقا في الفتيا والقضاء وأما المحية في القضاء فقط واليه أشار بقوله (وطلقنا) بفتح اللام أي حصة وعمرة وعمره وهو أولى وأتم فائدة (مع) قيام (البينة) ولو قل في القضاء كان أحسن ليشمل قيام البينة مع الانكار وحصول الاقرار عند القاضي وأجيب بأنه متى قيل مع البينة فالمراد انقضاء الشامل للاقرار (أو أكره) على إيقاعه (٣٦٧) فلا يلزمه شيء في قنوى ولا قضاء

لحبر مسلم لا طلاق في اغلاق أي إكراه بل لو أكره على واحدة فوقع أكثر فلا شيء عليه لأن الكره لا يملك نفسه كالمجنون أي ولم يكن قاصدا بطلانه حل العصة باطنا والالوقع عليه وواعلم أن الاكراه إما شرعي أو غيره ومذهب المدونة التي به الفتوى أن الاكراه الشرعي طوع يقع به الطلاق جزما خلافا للغيره كما لو حلف بالطلاق لاخرجت زوجته فاخرجها ففرض لتحلف عند المنبر وكما لو حلف في نصف عبد يملكه لا يباعه فأعتق شريكه صفة تقوم عليه نصيب الحالف وكل به عتق الشريك أو حالف لا انقرا فاعتق الحالف نصيبه تقوم عليه نصيب شريكه لتكليف عتقه لزمه الطلاق على المذهب والمصنف رحمه الله اختار مذهب القليلة ورد به مذهب المدونة الراجح بقوله (ولو بكتقويم جزء العبد) الذي حلف لا يباعه

ما بعده فقله فالدعوة ليس بيانا لمادله عليه العطف بل هو جواب شرط مقدرا أي وإذا لم تطاق عمرة فتطلق الدعوة وهي حصة في الفتوى (قوله يريد طلاقها) أي حال كونه يريد طلاقها (قوله أي حصة وعمرة) حصة تطاق بقصده وعمره بانفذه (قوله ويحتمل طارق) أي في المسئلة الأولى وعمره في المسئلة الثانية وإذا طلق عمره وهي المحية في القضاء فاولى حصة للدعوة (قوله وأتم فائدة) عطف على ما قبل (قوله فالمراد القضاء) أي وحيث نقول المصنف مع البينة معناه مع الرفع للقاضي كان هنالك بينة تشد على الفاظه عند انكاره أولا بان اقر بذلك (قوله أو أكره) عطف على سبق لسانه أي لأن سبق لسانه ولأن أكره على إيقاعه (قوله أن الاكراه الشرعي) أي وهو الاكراه على الفعل الذي يتاق به حق لمخلوق طوع (قوله أو حلف لا اشتراء) أي نصيب شريكه في العبد (قوله لزمه الطلاق على المذهب) أي خلافا للغيرية حيث قال بعدم لزوم الطلاق (قوله ولو بكتقويم الخ) أي هذا إذا كان الاكراه غير شرعي بل ولو كان بكتقويم الخ والذي يظهر أن صواب وضع هذه المبالة بعد قوله وفي فعل لأنها من صور الفعل لا القول فصواب العبارة أو أكره عليه أو على فعل إلا بكتقويم جزء العبد فتحتر العبرة قوله ابن عاشر (قوله وكان الصواب العكس) أي بان يقول لا بكتقويم جزء العبد (قوله وادخلت الكاف كل ما كان الاكراه فيه شرعيا) أي كما إذا حلف لا ينفق على زوجته أو لا يطيع أبويه أو لا يقضي فلائذ ينفق الذي عليه فإذا أكرهه القاضي على الاتفاق عليها أو على طاعة أبويه أو على قضاء الدين لم يلزمه طلاق على ما قاله المصنف والمذهب لزمه كما علمت (قوله أو في فعل) في معنى على هذا إذا أكرهه على إيقاعه بل ولو أكرهه على فعل والاراد بالفعل الفعل الذي لا يتفق به حق لمخلوق لأن هذه هي التي فيها خلاف ابن حبيب وأما التي فيها حق لمخلوق فهي التي تقدمت وفيها خلاف للغيرية والمدونة وهو الحاصل أنه إذا أكرهه على إيقاع الطلاق لم يلزمه اتفاقا وإن أكرهه على فعل لم يتعلق به حق للغير فلا يلزمه الطلاق على المعتمد بالشروط المحسنة المذكورة في الشارح خلافا لابن حبيب القائل بازوم الطلاق وإن أكرهه على فعل يتاق به حق للغير لزمه الطلاق على المذهب خلافا للغيرية (قوله وهو) أي عدم الحث مقيد (قوله كما مثلنا) ونحو أن دخلت دار زيد أو أن فعلت كذا فانت طالق فأكراهه على فعله (قوله فإن كانت صيغة حث) أي ولا ينفع فيها الاكراه لانقضاءها على الحث والحاصل أن صيغة البر لا حث فيها بالاكراه بالشروط المذكورة وأما صيغة الحث فلا ينفع فيها الاكراه لانقضاءها على الحث (قوله ووجب به) أي ووجهت الكفارة بالحث إن اتفق الاكراه به أي بان لا يكون الاكراه أصلا أو كان الاكراه في صيغة الحث ومفهومه أنه إذا أكرهه في صيغة البر فلا حث (قوله وبما إذا لم يعلم) أي حين الحلف أنه سيكرهه أي بعده (قوله وإن لا يفعله بعد زوال الاكراه أي والا حث) (قوله حيث كانت يمينه غير مقيدة بأجل) وأما لو كانت مقيدة بأجل

أولا انقرا وكان الصواب العكس وادخلت الكاف كل ما كان الاكراه فيه شرعيا (أو في فعل) داخل في حيز المبالة أي فلا يحث كحلفه بطلاق لا ادخل دارا فأكراهه على دخولها أو حمل وادخلها مكرها خلافا لابن حبيب القائل بالحث في الاكراه الفعلي وهو مقيد بما إذا كانت صيغة بر كما مثلنا فإن كانت صيغة حث نحو أن ادخل الدار فهي طالق فأكراهه على عدم الدخول فإنه يحث كما قدمه في اليمين حيث قال ووجب به أن لم يكرهه وير ومقيد بما إذا لم يأمر الخالف غيره أن يكرهه وبما إذا لم يعلم أنه سيكرهه وبما إذا لم يقل في يمينه لا ادخلها طوعا ولا كرها وإن لا يفعله بعد زوال الاكراه حيث كانت يمينه غير مقيدة بأجل

(إلا أن يترك) المذكور على التلغظ بالطلاق (التورية مع معرفتها) وعدم دهشته بالأكراه والمراد بها الاتيان بلفظ فيه إيهام على السامع كأن يقول هي طالق ويريد من وثاق أو وجعة بالطلاق فإن تركها مع معرفتها حث والمذهب عدم الحث ولو عرفها وترك والإكراه الذي لا حث معه يكون (خوف مؤلم) ويكفي غلبة الظن ولا يشترط يقينه وبين المؤلف بقوله (من قتل أو ضرب) وإن قل (أو سجن) ظلما (أو قيد) ولو لم يطل (أو صفع) بكف في قفا (لذي مروءة) بفتح الميم في الأصح وضمة (علا) أي جماعة من الناس لا في خلوة ولا غير ذي مروءة أي ان قل فازكثرا كراه مطلقا (أو قتل ولده) وإن سفل وكذا بقبوته إن كان بارا (أو) بأخذ (لله) أو بآلافه (وهل إن كثر) بالنسبة له وهو الظاهر أو ولو قل (تردد لا) بخوف قتل (أجنبي) أي غير الولد من أخ وعمة وأما قتل الأب فقليل أكراه كالولد وهو الظاهر وقيل لا كالأخ (وأمر) ندبا في الأجنبي (بالحلف) بالعلاقة ما رأته ولا أعلم موضعه (ليسلم)

وفرج وفعل المحلوف عليه بعده طائعا فلا حث (قوله) إلا أن يترك المذكور على التلغظ بالطلاق الخ أشار الشارح بهذا إلى أن الاستثناء راجع للإكراه القولي لا الفعلي إذ لا يتأتى فيه التورية وحيدنفلو قدمه المصنف على قوله أوفى فعل لكان أولى (قوله) والمراد بها هنا الاتيان بلفظ الخ أي وليس المراد بها معناها الحقيقي وهو اللفظ الذي له معنيان قريب وبعيد فيطلق ويراد منه البعيد اعتمادا على قرينة (قوله) كأن يقول الخ أي وكأن يقول جوزني طالق ويريد جوزة حلقه ليس فيها لقمة مثلا بل سالكة (قوله) والمذهب الخ أي وما مشى عليه المصنف تبعاً للأخى ضعيف (قوله) بخوف مؤلم أي بخوف شيء مؤلم يحصل له حالا أوفى المستقبل أن لم يطلق (قوله) ويكفي غلبة الظن أي بحصول ذلك المؤلم أن لم يطلق وقوله ولا يشترط يقينه أي يقين حصوله أن لم يطلق خلافاً في سماع عيسى (قوله) ولو لم يطل أي كل من السجن والتيد وهذا إذا كان ذلك المكروه من ذوى الأقدار وأما إن كان من غيرهم فلا يبعد أكراهها إلا إذا هدد بطول الإقامة في السجن أو القيد أو شيخنا عدوى (قوله) لا في خلوة أي فليس إكراهها لا في حق ذى المروءة ولا في حق غيره * وأعلم أن الملاء يطلق على الجماعة من الأشراف وعلى الجماعة مطاقاً والمراد هنا الثاني كما يدل عليه قولهم واحترز به عما إذا فعل معه ذلك في الحلاء (قوله) فأكراه مطلقاً أي سواء كان في الملاء أوفى الحلاء لدى مروءة أو غيره * والحاصل أن خوف الصفع الكثير أكراه مطلقاً كان حصوله في الملاء أو في الحلاء لدى مروءة وغيره وخوف الصفع القليل إن كان حصوله في الحلاء فليس بأكراه مطلقاً وإن كان في الملاء فأكراه لدى مروءة لا لغيره (قوله) أو قتل ولده عطف على مؤلم أي أو خوف قتل ولده (قوله) وإن سفل أي ولو عاقا (قوله) أو بأخذ ماله الخ أي أو بخوف أخذ ماله فهو عطف على مؤلم * وأعلم أنه جرى في التخويف بأخذ المال ثلاثة أقوال قيل أكراه وقيل ليس أكراهها وقيل إن كثر فأكراه وإلا فلا والاولى للمالك والثاني لاصبغ والثالث لابن الماجشون ثم إن المتأخرين اختلفوا فمنهم من جعل الثالث تفسيراً للأولين وذلك كابن بشير ومن تبعه وعلى هذا فالمذهب على قول واحد ومنهم كابن الحاجب من جعل الأقوال الثلاثة متعاقبة لبقاء لها على ظاهرها وإلى الطريقتين أشار المصنف بقوله وهل إن كثر الخ فإشار بقوله وهل إن كثر لطريقة الوفاق وحذف طريقة الخلاف أي أو مطلقاً وقوله تردد معناه طريقتان في رجوع الأدوال لقول واحد أو إبقائها على ظاهرها من كونها أقوالاً متباعدة (قوله) لا أجنبي هو بالجر عطف على ولده أي لا خوف قتل أجنبي أي فليس إكراهها فإذا قال له ظالم إن لم تطلق زوجتك وإلا قتلت فلانا صاحبك أو أخاك أو عمك فطلق فإنه يقع عليه الطلاق لأن التخويف بقتل الأجنبي وهو غير الولد لا يبعد إكراهها شرعاً (قوله) وأمر الخ أي كما إذا قل ظالم لشخص فلان عندك وتعلم مكانه اتقني به اقله أو آخذ منه كذا أو إن لم تاتني به قتلت زيداً صاحبك أو أخاك فقال ليس عندي ولا أعلم مكانه فأحلفه الظالم على ذلك بالطلاق والحال أن الحالف يعلم مكانه وقادر على الاتيان به لذلك الظالم فإن الحالف لا يعذر بذلك ويحث في يمينه ولكن لا يثم عليه في الحلف بل أتى بمندوب فيثاب عليه وظاهره أنه يحث ولو تحقق الحالف حصول ما يترتب بزيد لو امتنع من الحلف وهو كذلك ثم إن ما ذكره من نذب الحالف لا يعارض ما مر من وجوب تخليص المستهلك من نفس أو مال لأن محل الوجوب مالم يؤد التخليص إلى الحلف كاذباً وإلا فلا يجب (تنبيه) لو ترك المأمور الحلف وقتل ذلك الأجنبي أو المطلوب فلا ضمان على ذلك المأمور ففى المواق عن ابن رشد إن لم يحلف لم يكن عليه حرج نعم إن دل المأمور الظالم على ذلك المطلوب ضمن (قوله) وكفر اليمين بالله أي ويكفر ذلك الحالف عن يمينه إذا كانت بالله لأن اليمين هنا وإن كانت غموساً لأنها تعلقت بالحال وقد مر

مثل الاكراه على الطلاق بما ذكر الاكراه على العتق نحو ان لم تعتق عبدك أو لم تزوج بنتك أو تهر بان في ذمتك كذا
مقتاتك أو ضربتك الخ (والجواب) بالله أو غيره نحو ان لم تحلف بالله (٣٦٩) أو بالشيء إلى مكة أو بصوم العام

أو بتق عبدك على أن
لا تنكح زيدا أولا تدخل
داري لقتلتك الخ (ونحوه)
كالبيع والشراء وسائر
العقود لا تلزم بالاكراه
بما ذكر (وأما الكفر) أي
الاكراه على الايمان بما
يقضي الانصاف به من
قول أو فعل (وسببه عليه
الصلاة والسلام) من
عطف الخاص على العام
لأشدته (وقذف المسلم)
وكذا سب الصحابة ولو
بغير قذف (فإنما يجوز)
الاقدام عليه (لأقتل) أي
لخوفه على نفسه من
مغايبته لا بغير ولو بقطع
عضو ولو فعل ارتد وحد
للمسلم (كالمرأة لا تجد)
من القوت (ما يسهل) أي
يحفظ (رمقها) بقية حياتها
ولو بميتة أو خنزير (الإناء
يزني بها) فيجوز لها الزنا
لذلك والظاهر أن مثله سد
رمق صبيانها قياسا على
قوله أو قتل ولده (وصبره)
أي من ذكر على القتل
كصبر المرأة على الموت
(أجل) عند الله من
الاقدم على الكفر والسب
والقذف واقدامها على
الزنا (لاقتل المسلم) ولو
رقبا فلا يجوز بخوف
القتل (وقطعه) أي قطع

ان المتمد فيها أنها تكفر ان تعلقت بالخال أو المستقبل بخلاف اللغو فانها لا تكفر إلا إذا تعلقت
بالمستقبل (قوله مثل الاكراه على الطلاق بما ذكر الاكراه على العتق الخ) أي في عدم لزوم
(قوله قتلتك أو ضربتك) أي أو سببتك أو صفتك بملأ أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف واعتق
أو زوج أو أقر أو باع فلا يلزمه ذلك (قوله لقتلتك الخ) أي أو ضربتك أو سببتك أو صفتك بملأ
أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف انه إذا لم يحلف له يفعل معه شيئا ماذكر فحلف له فلا تنقذ تلك
اليمين فإذا فعل المحلوف عليه لم يلزمه شيء (قوله كالبيع والشراء) نحو ان لم تبع شيئا للفاني أو ان لم
تشتري الشيء الفاني والا قتلتك أو ضربتك أو سببتك أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فإذا خاف ان
يفعل معه شيئا مما ذكر ان لم يبع شيئا أو ان لم يشتري فباع أو اشترى فلا يلزمه البيع ولا الشراء
(قوله وسائر العقود) أي كعقد الاجارة والجماعة والصرف والهبة (قوله وأما الكفر الخ) حاصله ان
الامور المتقدمة من طلاق وأيمان بغيره ونكاح وعتق وافتراق وبيع واجارة وسائر العقود يتحقق
فيها الاكراه بالخوف من القتل وما معه وأما هذه الأمور وهي الكفر وما معه فلا يتحقق فيها
الاكراه الا بالخوف من القتل فقط (قوله بما يقتضي الانصاف به) أي في الظاهر والا فالمسكرة على
الكفر لا يكفر (قوله من قول) أي كسب الله تعالى وقوله أو فعل أي كالقاء مصحف في قدر
(قوله وسببه عليه الصلاة والسلام) وكذا - ب - بنى مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته أو الحور العين فلا
يجوز القدوم عليه إلا إذا خاف على نفسه القتل أما من لم يجمع على نبوته كالخضر ومن لم يجمع على
ملكيته كهاروت وماروت فيجوز سبهما إذا خاف. وثالثا ما مر ولو غير القتل كذا في عقب وفيه ان
سب الصحابة لا يجوز الا بالقتل فهم أولى فالذي ينبغي أنهم كالصحابة ولا يجوز سبهم الا بعناية القتل
اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وقذف المسلم) أي رميه بالزنا أو بالباطل (قوله وكذا سب الصحابة
ولو بغير قذف) أي وأما سب المسلم غير الصحابي فيجوز ولو خوف غير القتل وكذا قذف غير المسلم
(قوله ولو فعل ارتد) أي ولو خوف بغير القتل كالضرب وقتل الولد ونهب المال وفعله
أي سب الله أو النبي ارتد بخلاف ما إذا سب لعناية القتل فلا يرتد ولا يحد للقذف
(قوله بقية حياتها) الاضافة يانية (قوله فيجوز لها الزنا لملك) أي لسد رمقها وكان الأولى ان
يحدف قوله لذلك ويقول فيجوز لها الزنا بما يشعبها لا بما يسد رمقها فقط فإذا وجدت من يزني بها
ويشعبها ومن يزني بها ويسد رمقها زنت لمن يشعبها ولو كان يزني بها أكثر من ذلك والمرأة بخلاف
الولد فلا يجوز له ان يمكن من اللواط فيه ولو أدى الجوع لموته ومفهوم قول النصف لا تجد الخ عدم
جواز اقامتها على ذلك مع وجود ميتة تسد رمقها لما مر أنها مباحة للمضطر ومفهوم المرأة ان الرجل
إذا لم يجد ما يسد رمقه الا ان يزني بامرأة تهطيه ما يسد فليس له ذلك نظرا لانتشاره في عقب
والحق الجواز إذا كانت طائفة ولا مالك لبضعها من زوج أو سيد أخذ مما يأتي كما قاله شيخنا العدوى
(قوله من ذكر) أي وهو من أكره على الكفر أو سب النبي أو على قذف المسلم بالقتل
(قوله أجل عند الله) أي انه أفضل وأكثر ثوابا ه خش (قوله لاقتل المسلم الخ) فإذا قال
له ظالم ان لم تقتل فلانا أو تقطعه قتلتك فلا يجوز له قتل فلان وقطعه ويجب عليه أن يرضى بقتل
نفسه (قوله ولا ان يزني الخ) حاصله ان الظالم إذا قال له ان لم تزني بغلانة قتلتك فلا يجوز له الزنا بها
ويجب عليه الرضا بقتل نفسه إذا كانت تلك المرأة مكروهة أو كانت طائفة وكانت ذات زوج أو سيد

(٤٧ - دسوي - ثاني) المسلم ولو أعملة فلا يجوز بخوف القتل بل يرضى بقتل نفسه ولا يقطع أعملة غيره (ولا) أن
يزني أي بمكرهة أو ذات زوج أو سيد فلا يجوز بخوف القتل وأما بطائفة لا زوج لها ولا صيد فيجوز مع الاكراه بالقتل لأخيه

(وفي لزوم) عین (طاعة أكره عليها) أي على الخاف بها نفي أو اثباتا كما إذا أكره على الحلف بالله أو بالطلاق أو بالشيء إلى مكة أنه لا يشرب الخمر أولا ينش المسلمين أو ليتصدقن بكذا أو ليصلين أول الوقت فتشرب أو غش ومتى لم يتصدق بما حلف عليه أو أخر الصلاة عن أول الوقت حثت ولا يدمكرها وعدم (٣٧٥) الأزوم فلا حث نظرا للاكراه (قولان) وأما لو أكره على عین متعلقة بمصية

كان أكره على أن يحلف فيشرب الخمر أو يباح كمن أكره على الحلف ليدخل الدار لم تلزمه العین اتفاقا وشبهه في القولين قوله (كأجازه) أي للكره بالفتح فهو مصدر مضاف لفعله والكاف في قوله (كالطلاق) بمعنى مثل فدخل العتق والبيع والشراء ونحوها أي أنه أكره على فعل ما ذكر ثم بعد زوال الاكراه اجازته (طائما) فهل يازمه ما اجازته نظرا للطوع أولا لأنه أكره نفسه ما لم يازمه ولأن حكم الاكراه بقي نظرا إلى أن ما وقع فاسدا لا يصح بعد قولان (والأحسن للضی) فيأزمه ما اجازته وهو المتمد ولا يدخل النكاح تحت الكف فلا بد من نسخه اتفاقا (ومحله) أي الطلاق (ما ملك) من الصمة لما واقعة على صمة (قبله) أي قبل فهو الطلاق (وان تعلیقا كقوله لأجنبية هي طالق عند خطبتها) متعلق بقوله

أما لو كانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد فيجوز له الزنا بها إذا خوف بالقتل لا بغيره كذا قاله الشارح وفيه نظر ففي الواقع عن ابن رشد أن سحنونا سوى بين الزنا بالطائفة التي لا زوج لها ولا سيد وبين شرب الخمر وأكل الميتة فظاهره (١) أن الاكراه يكون بخوف مؤلم مطلقا اهـ بن (قوله وفي لزوم عین طاعة) يعني أن من أكره على الخاف على طاعة سواء كانت تلك الطاعة تركا أو فعلا لم تلزمه تلك العین أولا تلزمه قولان الأول منهما قول مطرف وابن حبيب والثاني قول أصبغ وابن الماجشون والظاهر منهما الثاني اهـ فقول الشارح أي على الخاف بها أي بالطاعة أي عليها وقوله نفي أي حالة كون تلك الطاعة نفي أي تركا لشيء وقوله أو اثباتا أي فعلا لشيء (قوله لم تلزمه العین) أي فلا يازمه فعل المصية أو البياح ولا يحث بعدم فعلهما (قوله على فعل ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والبيع والشراء ونحوها أي وفعله وقوله أجازته أي أجاز ما فعله مكرها (قوله إلى أن ما وقع فاسدا) أي حال الاكراه وقوله لا يصح بعد أي لا ينقلب صحيحا بعد وقوعه فاسدا (قوله قولان) هما لسحنون (قوله فيلزمه ما أجازته) وعلى هذا القول فاحكام الطلاق من عدة وغيره من يوم الوقوع لا من يوم الاجازة بخلاف طلاق الفضولي إذا أجازته الزوج فإن احكام الطلاق تعتبر من يوم الاجازة والفرق بينهما أن الوقوع والمخيرتها واحد وأما في مسألة الفضولي فالموقع له غير المخير (قوله فلا بد الخ) أي فإذا أكره على السكاح ثم زال الاكراه فلا بد من فسخه ولا عبرة بأجازه اتفاقا وذلك لأنه غير منعقد ولو انعقد لبطل لانه نكاح فيه خيار (قوله وان تعلیقا) أي هذا إذا كان الملك تحقيقا بل وان كان الملك تعلیقا أي ذا تعلیق أو معلقا عليه الطلاق وهذا قول مالك المرجوع اليه وفاقا لابن حنيفة وخلافنا للشافعي وقول مالك المرجوع عنه وبه قال بعض أهل المذهب فلو عبر المصنف بلو كان أولى ثم انه لا فرق بين كون التعليق غير صريح بأن كان بالنية كفلانة طالق ونوى بعد تزوجه بها وكذلك الثاني للمتن أو دل بساط عليه كالمثال الأول في كلام المصنف أو كان صريحا كأن تزوجت فلانة فهي طالق وترك المصنف التصريح به لوضوحه واقتصر على التعليق غير الصريح لحفائه فان كانت المصمة غير مملوكة وقت الطلاق لاحقيقة ولا تعلیقا فلا يلزم الطلاق كما إذا قال على الطلاق من التي اتزوجها لأفعل كذا أو الطلاق يلزمي من التي اتزوجها ان فعت كذا أو ان كنت فعت كذا قررره شيخنا العدوي رحمه الله (قوله متعلق) أي لا أنه من جملة مقوله لها فوقع هذا الكلام عند الخطبة بساط بدل على التعاقب وان المراد هي طالق ان تزوجها (قوله فأنت طالق) حذف من هنا لدلالة ما قبله عليه (قوله ونوى بعد نكاحها) راجع لقوله أو ان دخات فقط وليس راجعا لقوله هي طالق إذ لو رجع له لم يحتج لقوله عند خطبتها (قوله وتطلق عقبه) هذا معلوم من صحة التعليق فذكره لدفع توهم انه يحتاج لحكم حاكم يلزوم التعليق وقوله عقبه انظره مع ان المعلق والمعلق عليه يقمان في وقت واحد إلا أن يقال المراد بالمقب المقارنة في الزمن الواحد الا انه يرد أن الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الزوجية فلعل الأحسن ان يقال قولهم المعلق والمعلق عليه يقمان في زمن واحد أي قد يقمان فليس كليا تأمل اهـ عدوي (قوله وعابه لكل منهما النصف) أي المرأتين وهما التي قال لها عند الخطبة

(١) قوله فظاهره ان الاكراه يكون الخ غير ظاهر فحرره اهـ

أي قال عند خطبتها هي طالق (أو) قال لأجنبية (ان دخلت) الدار فانت طالق (ونوى) ان دخلتها (بعد) أنت نكاحها وتطلق) ففتح التاء وضم اللام أي يقع عليه الطلاق (عقبه) بدون ياء على اللفظة الفصيحة أي عقب النكاح في الأولى وعقب دخول الدار في الثانية (وعليه) أي الزوج اسكل منهما (النصف) أي نصف صداقها لكن في الثانية ان دخلت الدار

قبل البناء والافجيع المسمى كما سياتي قريبا وشكر عليه النصف كما عقد عليها اذا آتى (٣٧١) بصيغة تقتضي التكرار كقوله كلا

تزوجها فهي طالق (إلا
بعد ثلاث) أى إلا بعد
ثالث مرة وهي الرابعة أى
وقبل زوج فاذا تزوجها
رابع مرة قبل زوج لم
يلزمه شيء (على الأصوب)
وأما بعد زوج فيعود الحنث
ولزوم النصف إلا ان تم
العصمة وهكذا لأن
العصمة لم تكن حاصلة
حين اليمين وإنما حلف
على عصمة مستترة
بخلاف لو كان متزوجا
بها فحلف باداء تكرار
فيختص بالعصمة التي هي
مملوكة فقط (ولو دخل)
بواحدة منها (فالمسمى)
قط (ان كان الانصاف
المثل ورد بقوله قط على
من يقول يلزمه صداق
ونصف أما النصف
فللزومه بالطلاق بعد العقد
وأما الصداق فلدخوله
وليس بزنا محض ثم شبه
في لزوم المسمى بالبناء قوله
(كواطيء) زوجته التي
في عصمته وقد علق
طلاقها على دخول دار
مثلا (بعد حشة) أى
وطئها بعد دخولها الدار
(ولم يلم) بحشة أول لم يلم
بالحكم وهو حرمة الوطء
بعد الحنث فليس عليه إلا
المسمى فقط علمت هي أم لا
كانت طائفة أو مكروهة

نت طاق والتي قل لها انت طالق ان دخلت الدار ونوى بعد نكاحها وحل لزوم نصف المسمى لكل
منهما ان كان هناك مسمى وإلا فلا شيء عليه (قوله قل البناء) أى وبعد العقد (قوله ويتكرر الخ)
هذا دخول على كلام المصنف (قوله إذا آتى بصيغة تقتضي التكرار) اعترض بأن البصيغة إذا كانت
تقتضي التكرار كان النكاح فاسدا لأن الوسيلة إذا لم يترتب عليها مقصدها لم تشرع والقصد من
النكاح الوطء وهو غير حاصل لأنه كلما تزوج طاعت عليه وإذا كان النكاح فاسدا فلا يترتب عليه
صداق لقوله فيما تقدم وقط بالفسخ قبله كملاله ذكر ذلك الناصر الثاني في حاشية التوضيح
وقد يقال ان قوله كملاله مقيد بما اذا كان فاسدا لصداقه كما تقدم عن ابن رشد هناك اه بن
والحاصل ان ما كان فاسدا لصداقه اذا فسخ قبل البناء أو طلق منه قبل البناء لا شيء فيه وأما
ما كان فاسدا لعقده كما هنا في الطلاق فيه قبل البناء نصف المسمى (قوله إذا آتى بصيغة تقتضي التكرار)
أى وأما إذا كانت لا تقتضي التكرار بان قبل ان دخلت الدار فأنت طالق فان اليمين تحل بالدخول
الأول فاذا عقد عليها ثانيا فلا يقع عليه طلاق تزوجها بعد زوج أم لا (قوله إلا بعد ثلاث) أى إلا
إذا تزوجها بعد ثالث مرة (قوله لم يلزمه شيء) أى من الصداق لأنه نكاح متفق على فسادها فلا عمل
له إلا بعد زوج وكل ما كان متفقا على فسادها فلا شيء فيه حيث لم يحصل دخول (قوله على الأصوب)
أى عند التونسي وعبد الحميد ومقابله ما قاله ابن المواز يلزمه النصف بعد ثلاث ولو تزوجها قبل زوج
مراعاة لقول من يقول بإلغاء التعليق كالشافعي ومالك في الرجوع عنه تأمل (قوله إلى ان تم العصمة)
أى فاذا تمت وتزوجها قبل زوج لم يلزمه شيء ويفسخ نكاحه وان تزوجها بعد زوج عاد الحنث
ولزوم النصف (قوله لأن العصمة الخ) علة لقوله وهكذا أى يستمر عود الحنث ولزوم النصف
(قوله بخلاف لو كان متزوجا بها فحلف باداء تكرار الخ) أى كما إذا قال كلما دخلت الدار فأنت طالق
أو قل كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانها تختص بالعصمة الأولى (قوله ولو دخل بواحدة منها)
أى بواحدة من التي قال لها عند خطبتها هي طالق ونوى ان نكحها والتي قال لها ان دخلت الدار فأنت
طالق ونوى بعد نكاحها ولا فرق بين ان يكون دخوله بعد الثلاث تزويجات وقد تزوجها قبل زوج
أو بعد زوج أو دخل بها قبل الثلاث وإنما يلزمه المسمى إذا دخل في الحالة الأولى وهي ما إذا تزوجها
قبل زوج بعد الثلاث تزويجات لأن نكاحه من الفاسد الذي يفسخ بعد البناء لعقده وكل ما كان كذلك
ففيه المسمى إذا فسخ بعد البناء (قوله فالمسمى فقط) أى ولو تعدد الوطء وهنا مقيد بعدم علمه حين
الوطء بانها هي المعلق طلاقها على النكاح كما يؤخذ من التشبيه الآتي إلا تعدد الصداق بتعدد الوطء
كما في الواق عن المدونة ولذا رد عقب قوله ولم يعلم للصورتين اه بن (قوله ورد بقوله قط على من
يقول الخ) أى وهو أبو حنيفة وابن وهب ووجه المذهب ان الوطء المستند لعقده له مسمى
صحيح لا يزيد على مهره (قوله وليس بزنا محض) أى لاستناده للعقد (قوله ولم يعلم بحشة) أى مع
علمه بالحكم (قوله أول لم يعلم بالحكم) أى والحال انه عالم بالحنث وقد تبع في ذلك عبيد الله بن وهو
غير صحيح والصواب ان المراد لم يعلم بالحنث علم بالحكم أم لا (قوله فليس عليه إلا المسمى) أى المهر
الذي تزوجها به ولو تعدد وطؤه وذلك لأن وطأه مستندا لعقد الوطء اذا استند للعقد ولو تكرر
لا يوجب مهر آخر لأنه من ثمرته فكأنهما شيء واحد والفرق ان الطلاق الذي علمه بانن أو رجعي
وكان وطؤه بعد انقضاء العدة (قوله علمت هي أم لا) مقتضى ما مر في الصداق انه ليس لها إذا علمت إلا
النصف بالمقدلان العالمة الطائفة لامهرها بالوطء ولو كان الواطيء ذا شبهة اه بن (قوله فلو علم)

ولو وطئ مرارا فلو علم تعدد عليه الصداق يلزمه صداق المثل لكل وطأة بعد حشة حيث كانت هي غير طائفة أو كانت مكروهة

الرجعية زوجة (كان أبى كثيراً) تنفيه في لزوم الطلاق المستفاد من قوله كقوله لأجنبية الخ أى فسكايارمه الطلاق فيما تقدم يلزمه أيضاً إذا قال كل امرأة أتزوجها من بنى فلان أو من بلد كذا ومن الروم أو من السودان فهى طالق أو من السودان فهى طالق أو أن كلمت فلانا فكل امرأة أتزوجها من كذا فهى طالق ثم تزوج حيث أبى من غير المحلوف عليه كثيراً من النساء في نفسه وإن كان قليلاً بالنسبة لما حلف عليه كأنه أبى أهل مكة أو المدينة وأراد بقوله كثيراً شيئاً كثيراً من نساء أو زمان بدليل قوله أو زمان وقوله (بذكر جنس أو بلد) متعلق بأبى كما مثلنا لها (أو زمان يبلغه عمره ظاهراً) نحو كل امرأة أتزوجها إلى سنة كذا أو في مدة عشر سنين طالق وقوله ظاهراً أى غالباً وهى مدة التعمير الآتى يانها ولا بد من بقاء مدة بعد ما يبلغه عمره ظاهراً يتزوج فيها ويحصل له فيها النفع بالتزوج (لا يمين) أى زوجة (تحت) حال اليمين فلا يلزمه طلاقها (إلا إذا أبانها ثم تزوجها) قد دخل في يمينه (وله نسكاحها) أى الأجنبية

أى بالحنث وبحرمة الوطء بعده (قوله والا) أى بان كانت عالمة بنية (قوله كان أبى كثيراً) أى سواء كان بتعليق أو بدونه ومثل الشارح لكل منهما (قوله فيما تقدم) أى فى المسئلة المتقدمة وهى ما إذا قال لامرأة أجنبية إن دخلت الدار فانت طالق ونوى بعد نسكاحها (قوله كل امرأة أتزوجها من بنى فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان فهى طالق) نسكح واحد من بنى فلان وأهل بلد كذا والسودان والروم قليل بالنسبة لمن بقى فإذا تزوج من ذلك القليل المحلوف عليه طلقت عليه وأمان تزوج من غيره فلا يقع عليه طلاق (قوله من كذا) أى من بنى فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان وقوله ثم تزوج أى من المحلوف عليهم (قوله حيث أبى الخ) هذه حثية تقيدها على أن أبى وهو قيد فى قوله يلزمه أيضاً إذا قال الخ تأمل (قوله كان أبى أهل مكة) نحو كل امرأة أتزوجها من غير أهل مكة أو المدينة فهى طالق (قوله من نساء) نحو كل امرأة أتزوجها من بنى فلان فهى طالق وقوله أو زمان نحو كل امرأة أتزوجها فى هذه السنة فهى طالق (قوله بدليل قوله أو زمان) أى قد بكرة الزمان يقتضى أن يقدر الموصوف شيئاً إذا لو قدر نساء فقط لزم أن يضرب كثيراً بما يدخل تحته (قوله الآتى يانها) أى من كونها سبعين سنة على العتد أو ثمانين أو خمسين وقال ابن الماجشون يعمر هنا بالستين بتقديم التاء احتياطاً فى الفروج أى بخلاف النقص فانه يعمر فيه بسبعين أو خمس وسبعين أو ثمانين على الخلاف فيه (قوله ويحصل له النفع الخ) أى والام يلزمه والمزاد أنه يحصل له فيها النفع بالتزويج من حيث الوطء لا بمجرد العقد كان يقدر له سنتان ولا يشترط الانتفاع بولادة الأولاد على العتد فإذا كان ابن عشرين سنة وقال كل امرأة أتزوجها فى مدة عشرة أعوام أو عشرين عاماً فهى طالق فإذا ضمت المدة المحلوف عليها للمدة الماضية كانت الجملة ثلاثين عاماً أو أربعين فقد بقي من العمر للعتد ثلاثون سنة أو أربعون وهذه المدة يمكنه فيها التزوج والانتفاع بالزواج فإذا تزوج فى الزمان المحلوف عليه حنث وأما إذا كان ابن عشرين سنة وحلف على ترك الزواج خمسين سنة فلا يحنث إذا تزوج لأن السبعين مدة العمر للعتد فلم يبق زمان يتزوج فيه ويتنفع بالزواج فيه ثم إن ما ذكره المصنف هنا غير قوله الآتى أو مستقبل أو علق طلاق زوجته على مستقبل محقق يشبه بلوغهما لاختلاف الموضوع لأنه هنا علق الطلاق على التزوج فى زمان مستقبل يبلغه عمره وما يأتى علق الطلاق على نفس الزمان المستقبل الذى يبلغه عمرهما كأنه طالق بعد سنة وحيث كان الموضوع مختلفاً فلا يكون ما يأتى تكراراً مع ما هنا (قوله لا يمين تحت) يعنى أنه إذا حلف لا يتزوج من الجنس الفلانى أو البلد الفلانية وله زوجة من ذلك الجنس أو البلد تحت قبل الحلف فانه لا يتدخل لأن الدوام ليس كالابتداء (قوله وله نسكاحها) حاصله أنه إذا قال لأجنبية عند خطبتها هى طالق ونوى إذا تزوجها أو قال لأجنبية أن تزوجها فهى طالق فالذهب كما قال ابن راشد القفصى أنه يباح له زواجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها والقياس أنه لا يباح له زواجها للقاعدة المقررة وهى أن مالا يترتب عليه مقصوده لا يشرع والمقصود بالنسكاح الوطء وهو غير حاصل بهذا العقد واليه ذهب بعض الفقهاء وقال هو بمنزلة ما لو قالت المرأة أتزوجك على أنى طالق عقب العقد فانه لا يجوز ولا تستحق عليه صداقاً إن تزوجته ولا فرق بين أن يكون الشرط منها أو منه ورد هذا بان جواز تزوجها وإن كان لا يترتب عليه مقصوده وهو الوطء لكن له فائدة تظهر فى المستقبل وهى حليتها له وتبقى معه بطلتين ولذا لو كان الطلاق بلفظ يقتضى التكرار لم يسع له تزوجها لأنه لا فائدة فيه (قوله ولمن أبانها) أى ولمن كانت تحتها ثم أبانها (قوله حيث كانت الاداة لا تقتضى التكرار) هذا التقييد لا يتصور فى المسئلة الثانية

المتقدمة فى قوله كقوله لأجنبية هى طالق عند خطبتها الخ ولمن أبانها حيث كانت الاداة لا تقتضى التكرار ولم يذكر جنساً أى

أنه لا يترتب عليه للقصد
من حلها له أنها تحل له في
الستقبل ولو بعد زوج
حيث كان بالثلاث وقتا
لو كانت الاداة تقتضي
التكرار أو ذكر جنسا أو
بلدا لم يجز له زواجها لعدم
الفائدة (و) به (نكاح
الإماء في قوله) كل حرة
أن تزوجها طالق لأنه صار
يحميه كإدام الطول حيث
خاف الزنا (ولزم) التعليل
(في المصرية) مثلا (فيمن
أبوها كذلك) مصري
وأما شامية والأم تبع
للأب ولو كانت عند أمها
بالشام (و) لزم في (الطارئة)
على مصر (إن تفلقت
بغلقهن) أي طباعن لا
أن لم تتخاق ولو طالت
إقامتها (و) أن حلف لا
أن تزوج (في مصر يلزم
في جمع) (عملها إن نوى)
عملها وهو إقلمها أو
جربى به عرف (ولا بان
نوى خصوصها أو لانية له
(فدحل لزوم الجمعة)
ثلاثة أميال وربيع في
الصورتين فتدخل بولاق
وجزيرة القيل ومصر
التيقة وجميع من لم يربط
كن في ثربة الإمام البيت
(وله) أي للحالف لا
يتزوج بمصر (لواحدة
بها) والتزوج خارجها

أعنى من كانت تحته ثم طلقها باثنا فإدخالها في كلام المصنف ثم تقييده بما ذكر فيه نظر والصواب
رجوع الضمير في كلام المصنف للأجنبية فقط وتقييده بالتقيد المذكور كما أفاده ابن غازي وهذا تعلم
أن حقه لو قدم قوله وله نكاحها عند قوله كقوله لأجنبية (قوله فيجوز له نكاحها) أي وإن كانت
تطلق عليه بمجرد العقد (قوله أنها تحل له في المستقبل) أي بدون زوج إن كان الطلاق المعلق غير ثلاث
وبعد زوج إن كان الطلاق المعلق ثلاثا (قوله ولذا) أي لأجل التقيد بكون الاداة لا تقتضي التكرار
ولم يذكر جنسا ولا بلدا ولا زمانا (قوله لو كانت الاداة تقتضي التكرار) نحو كما تزوجك فأنت طالق
فلا يجوز له تزوجها لعدم الفائدة في زواجها لانه كلما تزوجها طلق وقوله أو ذكر جنسا نحو إن
تزوجت من القوم الفلانيين فهي طالق أو ذكر بلدا نحو إن تزوجت من مصر فهي طالق فلا يجوز له
أن يتزوج من القوم الفلانيين أو البلد الفلانية لعدم الفائدة في الزواج منهم أو منها لأن كل من تزوجها
منهم أو منها طلق بمجرد العقد (قوله وله نكاح الاماء) أي ولو وجد طول الحرية (قوله لانه صار
يحميه كإدام الطول) أي وإن كان مايا (قوله حيث خاف الزنا) اعلم أن محل إباحة نكاح الاماء له إذا
خفى الزنا ما لم يقدر على التمسرى والا وجب كما في خفى وفي حاشية الشيخ الأثير على عقب إن له
نكاح الاماء ولو قدر على التمسرى فإن عتقت الأمة التي تزوج بها فقتضى قولهم إن الدوام ليس
كالا ابتداء في مسألة لا فيمن تحته أن لا تطلق عليه لأن دوام تزوجه بالحرية التي عتقت ليس كابتداء
الزواج بالحرية وهذا هو المتمدن أما إن قلنا أن دوام الزوجية كابتداء الزوجية بها فانها تطلق عليه
(قوله ولزم في المصرية النخ) فإذا قل كل امرأة أن تزوجها من مصر فهي طالق أو قال كل مصرية أن تزوجها فهي
طالق أو أن تزوجت مصرية أو امرأة من مصر فهي طالق أو طلى الطلاق لا أن تزوج مصرية ثم تزوج
امرأة أبوها مصري وأما غير مصرية فانها تطلق عليه بمجرد العقد عليها لأن بنت المصري مصرية ولو
لم تقم بمصر هكذا يصور المثل وقول ابن غازي ليس صورته على الطلاق لا أن تزوج مصرية مراده ليس
هذا صورته فقط بل هو وغير مما ذكرنا فليس مراده التي حقيقة بل نفي الحصر وذلك لأن كلام
الصيغ المذكورة يقتضي العموم أما الصيغة التي فيها كل فلانها لاستغراق أفراد النكر وأما التي ليس
فيها كل فلان النكرة فيها واقعة في سياق النفي أو الشرط (قوله ولزم في الطارئة) أي وللوضع انه
حلف بالطلاق لا يتزوج مصرية أو غيرها من الصيغ المتقدمة (قوله في مصر) ومثله من مصر أو
بمصر وقوله يلزم أي الطلاق إن تزوج بمصرية أو غيرها وقوله من عملها أي وأولى بتزوجه فيها
(قوله فدحل لزوم الجمعة) أي فيلزمه الطلاق فيمن تزوجها في محل لزوم الجمعة أي في المحل الذي يلزم
السعي منه لمصر في صلاة الجمعة (قوله والتزوج خارجها) أي خارج عملها إن نواه والافخارج المحل الذي
تلزم منه الجمعة وإنما جازله الواعدة فيها مع كونه حلف لا يتزوج فيها لأن العبرة بموضع العقد لا بموضع
الواعدة (قوله لأن عم النساء) مثل كل امرأة أن تزوجها طالق فإذا قال ذلك فلا يلزمه شيء لالحرج
والشقة كما هو قاعدة الشرع إن الأمر إذا اتسع ضاق وإذا ضاق اتسع ولا فرق بين عموم النساء بدون
تعايق كما مثله أو بتعليق نحو إن دخلت دارا أو إن دخلت الدار فكل امرأة أن تزوجها طالق فإذا دخل
الدار فلا شيء عليه فيمن تزوجها بعد الدخول سواء قصد بالتعريف دارا معينة أو قصد الاستغراق
خلافًا لما سبق حيث قال إذا قصد بالتعريف دارا بينها فانه يلزم طلاق كل من تزوجها بعد دخولها لأن
له مندوحة في التخلص من عيته لا كان بينهما أو إيجارها وسكنى غيرها ورد بأن الحق عدم الحنف وذلك
لانه إذا دخلها صار بمنزلة من هم ابتداء ومثل عموم النساء ما إذا أبى كثيرا في نفسه ولكنه لا يجد
أبوصله الله كما قاله شيخنا العدوي وإنما لم تلزمه البمين إذا عم النساء وإن كان أبى لنفسه التمسرى

وذكر محرز قوله كان أبى كثيرا بقوله (لا إن عم النساء) الحرة والإماء في عيته

(أو أبقى قليلاً) في ذاته بأن

كان أقل من نساء المدينة
للنورة فلا يلزمه شيء
للحرج والشفقة (ككل)
امرأة أتزوجها إلا
تفويضاً (فطابق لقلة
التفويض وعدم الرغبة
فيه) (أو) (من قرية)
صاحها وهي (صغيرة) في
شهادته دون المدينة فلا يلزمه
بمين (أو) قال كل من أتزوجها
طالق (حق أنظرها) أى
الآن أنظرها (فمضى)
فلاشئ عليه وله أن يتزوج
من شاء (أو) عم (الأبكار)
بأن قال كل بكر أتزوجها
طالق (بعد) قوله (كل
ثيب) أتزوجها طالق فلا
يلزمه شيء في الأبكار
لأنهن إلى حصل بهن
التضييق وبازمه في الثيبات
لتقدمهن (وبالعكس)
فيأزم في الأبكار دون
الثيبات (أو خشي) على
نفسه (في الموجل) بأجل
يلغى عمره ظاهراً ككل
امرأة) أتزوجها في هذه
السنة طالق (العتت
وتعذر) (عاه) (السرعى)
فله التزوج (أو) قال (آخر)
امرأة) أتزوجها طالق فلا
شيء عليه ويتزوج. إ شاء
هذا هو المعتمد وقوله
(وصوب وقوفه عن)
الزوجة (الأولى حتى
ينكح ثانية) فتحل الأولى

لأن الزوجة أضبط لما له من السرية (قوله أو أبقى قليلاً في ذاته) أى كقرية صغيرة مثل أن يقول كل
امرأة أتزوجها إلا من قرية كذا فهى طالق فلاشئ عليه إذا تزوج من غيرها لأن تبقية ذلك القليل
منزل منزلة التعميم لأن القليل كالمدم فقول المصنف فيما يأتى أو من قرية صغيرة مثال لهذا فإن قيل
ما الفرق بين من عم النساء فلا يلزمه ومن قل كل امرأة أتزوجها عليك فهى طالق فانه يطابق عليه كل
من تزوجها عليها مادامت في العصمة العاق عليها مع أنه عام في كل امرأة قلت أن الأولى عمم فيها
التحريم ولم يبق لنفسه شيئاً فخفف عليه للحرج والشفقة وأما الثانية فقد خص التحريم بالتي يتزوجها
وأبقى لنفسه شيئاً كثيراً وهو الذى لم يتزوج عليها الصادق بمن تحت عصمته وبغيرها فشد عليه ولأنه
التزام للغير فروعى حق الغير بخلاف التعاقب في الأولى فانه ليس فيه التزام للغير * والحاصل أن التعليق
في كل امرأة أتزوجها طالق عام وليس فيه التزام للغير وأما كل امرأة أتزوجها عليك فهى طالق
فالتعليق فيها خاص وفيه التزام للغير (قوله ككل امرأة أتزوجها الا تفويضاً) أى فهى طالق فلا
يلزمه طلاق من تزوجها غير تفويض (قوله لقلة التفويض) علة لمحذوف أى فلا يلزمه طلاق لقلة
التفويض أى أن شأنه القلة في نفسه فلا يقال إن مقتضى التاميل أنه إذا كان متعادلاً لم يزوم الطلاق
وليس كذلك (قوله أو حتى أنظرها) حتى هنا استثنائية والمستثنى منه محذوف أى أو قال كل امرأة
أتزوجها فهى طالق في كل حال حتى أنظرها أى الآن أنظرها بالطلاق معاق على التزويج من غير
رؤية وبهذا أى جعلها استثنائية والمستثنى منه محذوف ظهر كلاته وأما لوجعلت غايته كما هو المتبادر
منه فلا يكون ظاهراً لانه ينحل المعنى كل امرأة أتزوجها طالق ويستمر الطلاق إلى أن أنظرها فإذا
نظرت إليها ارتفع الطلاق وهذا غير صحيح لأن الواقع لا يرتفع (قوله وله أن يتزوج من شاء) أى ولا
يطاق عليه ولو لم يخش العنت لانه كمن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان نعمى أومات وقل ابن الواز
لا يتزوج حتى يخشى الزنا ولم يحد بميتسرى به وكل هذا إذا قل كل امرأة أتزوجها فهى طالق حتى
أنظرها أو ينظرها فلان وأما لو قال كل امرأة أتزوجها من بلد كذا أو من قبيلة كذا فهى طالق حتى
أنظرها أو ينظرها فلان نعمى فإن اليمين لازمة له متى تزوج من تلك البلد أو من تلك القبيلة بعد عمه
طلقت عليه كفى البدر (قوله أو عم الأبكار الخ) أى بأن قال كل ثيب أتزوجها طالق وكل بكر أتزوجها
طالق وما ذكره المصنف من لزوم اليمين الأولى دون الثانية هو المشهور وهو قول ابن القاسم وسحنون
وابن كنانة ابن عبد السلام هو أظهر الأقوال لدوران الحرج مع اليمين الثانية وقيل تلزمه اليمين فيهما
نظراً للتخصيص فيهما وقيل لا تلزمه فيهما وهذا القول حكاه جماعة واختاره اللخمي (قوله وبالعكس)
أى بأن قال كل بكر أتزوجها طالق وكل ثيب أتزوجها طالق (قوله أو خشي في المؤجر العنت) أى فى
المؤجل لا يهد أى المؤجل بأجل تنعقد فيه اليمين بأن يبلغه عمره ظاهراً أى وأما أن أجل بأجل لا يبلغه
عمره ظاهراً فانه لا شئ عليه ولو لم يخش العنت (قوله فله التزوج) أى بحرة ولا شئ عليه وليس له التزوج
بالأمة حيث أيجتله الحرة إلا إذا عدم الطول خلافاً لبق النظر بن (قوله هذا هو المعتمد) أى وهو
قول ابن القاسم وذلك لأن الآخر لا يتحقق إلا بالموت ولا يطابق على ميت ولانه مامن واحدة إلا
ويحتمل أنها الأخيرة فكان كمن عم النساء (قوله وصوب وقوفه) أى صوب ابن راشد قول سحنون
وابن المواز وقوفه الخ وظاهره الوقف ولو قال لا أتزوج بعد ذلك أبداً لانه قد يبدوله الزواج
(قوله فتحل الأولى) أى ويرثها إذا ماتت وأما إذا ماتت الموقوف عنها فانه يوقف ميراث الزوج منها فان
تزوج ثانية أخذته وان مات قبل أن يتزوج رد لورثتها وإذا مات الزوج عمن وقف عنها فلا ترثه ولها نصف
الصادق لئلا ينالها المطلقة لأنها آخر امرأته ولا عدة عليها وبإغز بالثانية وهى مسألة موت الزوج فيقال

(ثم كذلك) أى يوقف عن الثانية حتى ينكح نالته فتحل له الثانية وهكذا ضعيف (و) عليه

(فهو في الوقوف كالولي) فان رفعته فالاجل من الرفع لان يمينه ليست صريحة في ترك الوطء فان انقضى ولم ترض بالقام معه بلا وطء طاق عليه (واختاره) أي الوقف الاخمي (إلا في) الزوجة (الأولى) فلا يوقف عنها لانه لما قال آخر امرأة علمنا انه جعل لنفسه أولى لم يردّها يمينه (ولو قال) الرجل (إن لم أتزوج من) أهل (المدينة فهي) أي التي أزوجهامن غيرها (طلق فتزوج) امرأة (من) غيرها نجز طلاقها (بجرد العقد سواء تزوجها قبل ان يتزوج من المدينة أو بعد (٣٧٥) اذهى قضية حملية في قوة قوله كل امرأة اتزوجها

من غير نساء المدينة طالق وقيل بل هي شرطية نحو ان لم أدخل الدار فكل امرأة اتزوجها طالق فظاهره ان تزوج قبل دخولها طلق والا فلا فكذا هنا ان تزوج قبل تزوجه من المدينة لزمه الطلاق والا فلا واليه أشار بقوله (وتؤلف) أيضا (على أنه) يأنما يلزمه الطلاق إذا تزوج من غير هاتئها) وهو وجه لكن المتعمد الأول (واعتبر في ولايته) أي ولاية الأهل (عليه) أي على المحل (حال النفوذ) بالرفع على أنه نائب فاعل أي لا حال التعلق (قوله) الزوجة المحلوف بطلاقها على ان لا تدخل الدار مثلا الشيء (المحلوف عليه) كأن دخلت الدار (حال بينوتها) ولو بواحد كخلع أو باقضاء عدة الرجعي (لم يلزم) إذ لا ولاية له عليه حال النفوذ فالمحل معدوم وان كان له عليه الولاية حال التعلق وكذا من

شخص مات عن زوجة حرة مسلمة نكحها بصدّق مسمى وأخذت نصفه ولا ميراث لها ولا عدة ويافز بالأولى أي مسألة موت الزوجة للوقوفة من وجهين فيقال ماتت امرأة ووقف ارثها وليس في ورثتها حمل ويقال أيضا ماتت امرأة في عصمة رجل ولا يرثها الا إذا تزوج عليها (قوله فهو في الوقوف) أي في الوقوف عنها أي سواء كانت أولى أو ثانية أو ثالثة (قوله فان رفعته) أي للقاضي وادعت أنه يقدر أن يطأ بأن يتزوج أخرى فترك ذلك ضررا ضرب له القاضي أجل الابلء والاجل من يوم الرفع الخ (قوله واختاره الا في الأولى) أي واختار الاخمي قول سحنون وابن المواز بالوقف لكن في غير الأولى وأما الأولى فاختلف فيها عدم الوقف خلافا لهما ولو قال أول امرأة اتزوجها طالق وآخر امرأة اتزوجها طالق فانه يلزمه الطلاق في أول من تزوج ويجرى في آخر امرأة قول ابن القاسم وقول سحنون ولا يجري فيها اختيار الاخمي (قوله اذهى قضية حملية) أي في المني وان كانت مقترنة إن (قوله وقيل بل هي شرطية) أي لأنه في قوة قولنا ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق وذلك لأن المني ان اتفق تزوجي من المدينة فهي طالق ففهموه أنه ان ثبت تزوجه منها فلا تطلق فهذا وجه ذكر القبلية (قوله لكن المتعمد الأول) أي وهو فهم ابن رشد واعتمده في التوضيح والثاني فهم الاخمي وابن محرز قال بن ولم يعول ابن عبد السلام وغيره الا على كلامهما وهذا يفيدان العول عليه التأويل الثاني اه (قوله واعتبر في ولايته الخ) هذا في الحقيقة شرح لقوله وعلمه مملك قبله الخ (قوله أي ولاية الأهل) أي الزوج وقوله على المحل المراد به العصمة والمراد بولاية الزوج على المحل ملكه والمراد بحال النفوذ عليه فكذا قال واعتبر في ملك الزوج للعصمة وقت فعل المحلوف عليه لا وقت التعلق (قوله فلو فعلت المحلوف عليه حال بينوتها لم يلزم) أي وأما ان فعلته قبل بينوتها فانه يلزمه ما حلف به وهذا إذا كانت اليمين منعقدة فلو كانت غير منعقدة حال التعلق كما إذا عاق صبي طلاق زوجته على دخول الدار فبلغ ودخلت فلا يلزمه طلاق (قوله إذ لا ولاية له) أي إذ لا ملك للزوج للمحل حال النفوذ وقوله فالمحل معدوم أي لأن المحل وهو العصمة وقت النفوذ معدوم (قوله وهو معدوم) راجع لقوله أو ليقضيه حقه وقوله أو قصد عدم الذهاب راجع لقوله ليأتينه فهو وف وشوش (قوله ويبقى له فيها طلقان) أي ان كان لم يطلقها قبل الخلع وان كان فطلقها قبل الخلع طلقه كان الباقي له فيها بعد العقد طلقه واحدة واعلم ان اشتراطهم لملك العصمة حال النفوذ إما هو بالظن لا بالبحث وإما البر فلا يشترط فيه ذلك وذلك لأن البحث لكونه موجبا للطلاق اشترط فيه ملك العصمة والبر لكونه مسقطا لليمين فلا معنى لاشتراط ملك العصمة فيه بل في أي وقت وقع الفعل الذي حلف ليفعله بر منه فإذا حلف ليفعلن هو أو هي كذا فابانها ففعل حال بينوتها ثم تزوجها فانه يبر بفعله حال بينوتها خلافا لما ذكره عبي من عدم البر (قوله ولو نكحها) أي انه إذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها وتزوجها بعد ذلك ثم انها فعلت المحلوف عليه فانه يبحث ان بقي الخ بقوله ولو نكحها

حلف على فعل نفسه وفعله حال بينوتها فلو قال المصنف فلو فعل الخ كان اخصر وأتم قال ابن القاسم من حلف لفرعه بالطلاق الثلاث ليأتينه أو ليقضيه حقه وقت كذا قبل مجيء الوقت طلقها طلاق الخلع لحونه من مجيء الوقت وهو معدوم أو قصد عدم الذهاب له لا يلزمه الثلاث ثم بعد ذلك يقع عليها برضاها بر ربع دينار وولي وشاهدين ويبقى له فيها طلقان (ولو نكحها) بعد بينوتها وكانت يمينه غير مقيدة بزمان كدخول دار واطلاق (فعلته) بعد نكاحها سواء فعلته أيضا حال بينوتها أم لا

(حتى إن بقي) له (من العصمة المعلق فيها شيء) بأن طلقها دون الغاية لعود الصفة عندنا لتمام العصمة وعند الشافعى لا تعود مطلقا فان قيد بزمان ومضى كقوله ان دخلت أنا أو أنت الدار غدا فأنت طالق فإبائها ثم عاودها فدخلت بعد الاجل لم يحث بل لو كانت في عصمتها وقملت بعد الاجل لم يحث وقوله ولو نكحها أى مطلقا تزوجها قبل زوج أو بعده لأن نكاح الاجنبي لا يهدم العصمة السابقة واختار بقوله ان بقي الخ عما لو أبانها بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج فقامت المحلوف عليه لم يلزمه شيء لان العصمة المعلق عليها قد انهدمت بالكلية ولو كان تعليقها باداء التكرار (كالظهار) تشبيه تام أى إذا قال لها ان دخلت الدار فأنت على كذا أى ثم أبانها فدخلت لم يلزمه شيء فلو نكحها (٣٧٦) فدخلت لزمه الظاهر ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء فان لم يبق كما إذا أبانها بالثلاث ثم

نكحها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يلزمه ظهار زوال العصمة الأولى (لا محلوف لها) بالجر عطف على مقدر هو متعلق بمفهوم الشرط أى فان لم يبق منها شيء لم يلزمه شيء في المحلوف بها لا في محلوف لها كأن يقول لزوجته كل امرأة اتزوجها عليك طالق (فقبها) أى فيلزمه طلاق من يتزوجها عليها في العصمة الأولى (و) في (غيرها) فلو طلق المحلوف لها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فأتى تزوجها تطلق بمجرد العقد عليها وهو ضيف والمختص اختصاصه بالعصمة المعلق فيها فقط كالمحلوف بها أى بطلاقها للتقدم وما المعلق عليها أى على ترك وطئها فلا تختص بالأولى كمن له زوجتان حفصة وهند وقال إن وطئت هندا فحفصة طالق فهند محلوف عليها كما

أى في المسئلة السابقة بعينها فهو مفهوم قوله حال يثبتها (قوله حتى ان بقي من العصمة الخ) ثم بعد حثه بالفعل أولا لا يتكرر عليه الحث بفعل المحلوف عليه مرة أخرى بعد الحث الا ان يكون لفظه يقتضى التكرار انظر ح اه بن (قوله بأن طلقها دون الغاية) أى بان كان طلاقها لها الذى تزوجها بعده دون الغاية بان كان خلعاً أو رجعيًا وانقضت عدتها منه (قوله لعود الخ) علة لقول المصنف حتى ان بقي الخ وأراد الشارح بالصيغة حكم اليمين فتأمل (قوله مطلقاً) أى سواء بقي من العصمة المعلق فيها شيء أم لا فإذا قل لها ان فعلت أنا أو أنت كذا فأنت طالق ثلاثاً ثم خالها انحلت يمينه فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده فلا يلزمه شيء وهى فسخة عظيمة يجوز لغير الشافعى ان يقلدها فيها (قوله لا يهدم العصمة السابقة) أى ولا يهدم ما حصل فيها من التعلق (قوله في العصمة الأولى) أى في عصمة المحلوف لها الأولى وغير الأولى (قوله وهو ضيف) أى لأن المصنف تبع فيما قاله اعتماداً على ابن عبد السلام على ابن الحاجب مع أن الحق ما لابن الحاجب وهو حاصل ما لهم هنا أن المحلوف عليها اتفقوا على تعلق الحث بها في العصمة الأولى وغيرها كما يأتى في الايلاء ران المحلوف بها أى بطلاقها اتفقوا على تعلق اليمين بها في العصمة الأولى فقط كما تقدم وأما المحلوف لها فهى محل النزاع فالذى في كتاب الأيمان من المدونة انها كالمحلوف بها في تعلق اليمين بها في العصمة الأولى وعليه ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام قائلاً انكر ذلك ابن الموزان وابن حبيب وغير واحد من المحققين من المتأخرين ورأوا ان هذا الحكم انما يكون في المحلوف بطلاقها لا في المحلوف لها بالطلاق وانظر الرد عليه في بره (قوله فهند محلوف عليها) أى وحفصة محلوف بها (قوله فيلزمه اليمين) أى طلاق حفصة (قوله ولو في عصمة أخرى) أى ولو كانت المحلوف عليها التى هى هند في عصمة أخرى (قوله أى المحلوف لها) أى وهى التى قال لها كل الخ فقوله بان قال الخ تصوير للمحلوف لها وقوله طلاقاً باثناً معنول لقوله طلقها (قوله دون الثلاث) أى بناء على المتعمد من أن المحلوف لها يختص الحث فيها بالعصمة الأولى أو طلقها بثلاث بناء على ما مضى عليه المؤلف من أن المحلوف لها لا يختص الحث فيها بالعصمة الأولى (قوله انه تزوج عليها) أى على المحلوف لها (قوله ولا حجة له) أى ولا تعتبر حجة إذا قال إنما تزوجت المحلوف لها على غير ما لم أتزوج غيرها عليها (قوله وان ادعى نية فلا يثبت لها) أى إن ادعى انه نوى أن لا يحث زواج غيرها عليها فلا يثبت لتلك النية (قوله لان قصده ان لا يجمع بينهما) هذا علة لقوله ولا حجة له أى لا تعتبر حجة لان قصده يحمل على أنه لا يجمع

ان دخول الدار محلوف عليه في قوله ان دخلت الدار فهى طالق فيلزمه اليمين متى وطئ هندا ولو في عصمة أخرى بان يطلقها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج مادامت حفصة في عصمتها أو بقي من العصمة المعلق فيها شيء فلو طلقها ثلاثاً ثم أعادها بعد زوج لم يلزمه اليمين ان وطئ هندا فلو قال المصنف كالمحلوف لها لا عليها فبها وغيرها لكان ما يشاء على المتقدم ذكر المسائل الثلاثة باختصار (ولو طلقها) أى المحلوف لها بان قال كل من أتزوجها عليك طالق طلاقاً باثناً دون الثلاث (ثم تزوج) أجنبية (ثم تزوجها) أى المحلوف لها بان أعادها لعصمتها (طلقت الأجنبية) بمجرد عقده لانه صدق عليه انه تزوج عليها (ولا حجة له) فى دعواه (انه لم يتزوج عليها) وانما تزوجها على الأجنبية (وإن ادعى نية) فلا يثبت لها (لأن قصده أن لا يجمع بينهما) وقد جمع أى يحمل على ذلك (وهل) عدم قبول نيته

(لأنَّ اليمين على نية المحلوف لها) ونيتها أن لا يجمع معها غيرها (أو) لكونه (قامت عليه نية) ورفعته ولو جاء مستفتيا قبلت نيته (تأويلان و) لزوم الحالف اليمين (في) قوله كل امرأة أتزوجها طالق (معايشة) فلانة (٣٧٧) وسواء كانت فلانة زوجته أم لا

(مدة حياتها) طرف للزم
القصد أي لزمه اليمين
مدة حياتها (إلا) لنية
كونها (أي فلانة) تحتها
فاذا أباها وتزوج وقال
نوت بقولي معايشة أي
في عصمتي قبل منه في
الفتوى والقضاء (ولو)
علق عبد (الطلاق
(الثلاث على الدخول)
لدار مثلا (فتق) بعد
التعليق (ودخلت) بعد
العتق (لزم) الثلاث
لأن العبرة بحال النفوذ
وهو حال النفوذ حرفان
دخلت قبل العتق لزمه
اثنان ولم تحل له
إلا بعد زوج ولو عتق
بعد (و) لو علق العبد
على الدخول (اثنان)
فدخلت بعد عتقه (بقيت له
واحدة) وهو عبد (ثم
عتق) بقي له واحدة لأنه
كحر طلق نصف طلاقه
(ولو علق) الحر (طلاق
زوجته للملكة لأنه) الحر
المسلم والمراد من يرثه
موته (أي موت أبيه) بان
قال أنت طالق يوم أوعند
موت أبي (لم ينفذ) هذا
التعليق لا انتقال تركة
أبيه كلها أو بعضها إليه بموته
ولو كان عليه دين ومن
حملها الامة يفسخ نكاحه
فلم يحد الطلاق عند موت

بينها وقد يقال لاحاجة لذلك مع جريان التأويلين لأنه إذا كان قصده يعمل على ذلك فلا فرق بين
مفت وقاض فلا يتأتى قوله وأقامت بينة الخ اه عدوى (قوله لأنَّ اليمين الخ) أي لأنه حلف للزوجة
واليمين على نية المحلوف له ونيتها أن لا يجمع معها غيرها وحينئذ لا تقبل تلك النية عند المفت ولا عند
القاضي وظاهر هذا التأويل كان اليمين حقا لها بان اشترطت عليه في العقدان لا يتزوج عليها أو تطوع
لها بتلك اليمين لأنه صار حقا لها وقيل لا يلزمه في التطوع إذا نوى وقبلت نيته (قوله أو أقامت عليه بينة)
هذا التأويل مشكل لأن محل عدم قبول النية عند القاضي إذا كانت عطفة لظاهر اللفظ وهي هنا
موافقة لمخالفة لكان ينبغي أن يقبل قوله ولو مع البينة وقد يقال إن يمينه محمولة شرعا على عدم الجمع
وحينئذ فالنية مخالفة لمطلوب اللفظ شرعا (قوله أي لزمه اليمين مدة حياتها) فلو أنها وتزوج أي غيرها
طلقت التي تزوجها بمجرد العقد عليها (قوله فإذا أباها) أي بالثلاث وقوله وتزوج أي غيرها ولو
بعد عودها لعصمته بعد زوج وقوله قبلت نيته أي فلا يلزمه شيء لأنها محلوف لها وقد مر أن المحلوف
لها كالمحلوف بها على المتمد * والحاصل أنه إذا قال معايشة ونوى مادامت تحت فانه بمنزلة ما إذا قال
كل امرأة أتزوجها عليك طالق فيأتي فيها ما تقدم من الخلاف في اختصاص الحث بالعصمة الأولى
وعدم اختصاصها بها انظر بن (قوله ولو علق عبد الثلاث الخ) هذا من الفروع المرتبة على اعتبار
ملك العصمة حال النفوذ لأنه ما لزمه الثلاث إلا باعتبار الحرية الموجودة وقت النفوذ ولو اعتبرت
الرقية الموجودة وقت التعليق ما لزمه إلا اثنان إذ لم يكن يملك سواهما (قوله لأن العبرة) أي بملك
العصمة وقوله حراي والحر يملك ثلاث طلاقات (قوله بقيت له واحدة) لأن العبرة بحال النفوذ وهو
حال النفوذ حر يملك ثلاث طلاقات فوق عتقه اثنان وبقيت له فيها واحدة ولو اعتبر حال التعليق لم يبق
له فيها شيء ولا تحل له إلا بعد زوج (قوله نصف طلاقه) أي ولو طلق واحدة ثم ثبت أنه أوقع تلك
الطاقة وهو حريق له اثنان ولو طلقها طائفتين ثم ثبت أنه عتق قبل طلاقه فله الرجعة إن لم تنقض العدة
انظر ح (قوله بان قال أنت طالق يوم أوعند موت أبي) أي وأما إن قال أنت طالق إن مات أبي
أو إذا مات أبي تجز عليه الطلاق حالا لقول النصف وتجز إن علق بمستقبل محقق كذا في عبق
وشب تبعاليج * وحاصله أنه إذا قيد بشرط تنجز وإن قيد بظرف فلا والذي في خشن أنه
لا فرق بين أن يقول يوم موت أبي أوعند موته أو أن مات ومثله إذا مات فلا يلزمه شيء والحق معه
وبدل له ما يأتي أنه إذا قال لها أنت طالق إن مات أو إذا مات أومتي لم يقع عليه طلاق لأنه لم يصادف
محل وقوع التعليق والمعلق عليه معاها شيخنا عدوى (قوله لم ينفذ هذا التعليق) أي المعلق وهو
الطلاق (قوله فلم يحد الطلاق عند موت الأب محلا يقع عليه) * حاصله أنه بمجرد الموت انقسخ
النكاح لدخوله في ملكه فلم يحد الطلاق له محلا وشرط صحة الطلاق ملك الزوج للعصمة وقت
وقوعه كأمير لسن هذا إنما يظهر إذا قال أنت طالق عند موت أبي ولا يظهر إذا قال أنت طالق
يوم موت أبي لأنه إذا مات الأب وسط النهار تبين وقوع الطلاق أو له فيكون لطلاقه يوم الموت
محل اللام إلا أن يقال هذا محمول على ما إذا أراد باليوم طلاق الزمن فيراد يوم موته وقت موته
والانجز عليه تأمل (قوله وجاز الخ) هذا فائدة عدم النفوذ * وحاصله أن فائدة عدم النفوذ تظهر فيما
إذا كان الطلاق محلا لثلاث فيحل له وطؤها بالملك قبل زوج ولو أعتقها لحله أيضا وطؤها بالعقد قبل

(٤٨) - (دسوق - ناني) الأب محلا يقع عليه وجازله وطؤها بالملك ولو كان الطلاق المعلق لثلاث وكذا نكاحهم
بعد عتقها قبل زوج * ولما كانت الفاظ الطلاق وهي الركن الرابع ثلاثة اقسام صريح وكناية ظاهرة وكناية خفية والكناية الظاهرة

ثلاثة أقسام ما يلزمه فيه الطلاق الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا ينوى وما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها وما يلزم فيه الثلاث وينوى مطلقا شرع (٣٧٨) في بيان ذلك بقوله (ولفظه) الصريح الذي تنحل به العصمة ولو لم ينو حلها

مقصد اللفظ (طلقت) وأنا طالق (أو أنت طالق) (أو مطلقه) بتشديد اللام للفتوحة (أو الطلاق لي) أو طي أو مني أو لك أو عليك أو منك ونحو ذلك (لازم) ونحوه (لا منطاقة) ومطلوقة ومطلقة بسكون الطاء وفتح اللام مخففة حيث لم ينو به الطلاق لأن العرف لم يدل ذلك لحل العصمة فهو من الكناية الخفية (وتلزم) في لفظ من الالفاظ الأربعة للذكورة طامقة واحدة إلا لية أكثر فيلزمه ما نواه وشبهه في لزوم الواحد إلا لية أكثر ما هو من الكناية الظاهرة بقوله (كاعتدي) فلو قال أنت طالق اعتدي فواحدة إن نوى أخبارها بذلك وإلا فثنتان كما لو عطف بالواو بخلاف العطف بالفاء فإنه كعدم العطف لكون الفاء السببية (وصدق) يمين (في) دعوى (شبه) أي نفي إرادة الطلاق في اعتدي بان قال لم أريد الطلاق وإنما مرادى حد المرام مثلا (إن دل بساط) أي قرينة (على الهدى) دون إرادة

زوج ولو قيل بالفوز لم يحل وطؤها لإلحاد الزوج (قوله ثلاثة أقسام) بل خمسة والرابع ما يلزم فيه ثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرها إلا أن ينوى أكثر كما يأتي في أنت طالق واحدة بائة أو نواها بخلت سبيلك أو ادخلني والخامس ما يلزم فيه واحدة في المدخول بها وغيرها إلا لية أكثر وهو اعتدي (قوله ولفظه الخ) أي لفظه الصريح محصور في هذه الالفاظ الأربعة دون غيرها من الالفاظ وأشار بذلك لما في التوضيح عن القرافي من أن كلام الفقهاء يقتضي أن الصريح ما كان فيه الحروف الثلاثة الطاء واللام والقاف وهو مشكل لشموله نحو منطاقة ومطلقة ومطلوقة فلذا عدل هنا عن ضبط الصريح بما ذكر إلى ضبطه بالالفاظ الأربعة اه بن (قوله مقصد اللفظ) أي التلطف والتنطق به (قوله لأن العرف لم يدل ذلك لحل العصمة) أي بخلاف الالفاظ التي ذكرها المصنف فانها في الأصل أخبار قلها العرف لإنشاء حل العصمة فمقصد النطق بها لزوم الطلاق قصد بها حل العصمة أولا (قوله فهو) أي ما ذكر من الالفاظ الثلاثة من الكناية الخفية إن قصد بها الطلاق لزم وإلا فلا (قوله وتلزم واحدة) وفي حلقه على أنه لم يرد أكثر من واحدة وعدم حلقه قولان الأول نقل اللخمي عن ابن القاسم والثاني رواية المدنيين عن مالك ابن بشر المشهور الأول وهذا الخلاف مخرج على الخلاف في توجه يمين التهمة وعدم توجهها ومحل الخلاف في القضاء وأما في الفتوى فلا يمين (قوله إن نوى أخبارها بذلك) أي بأن عليها العدة (قوله وإلا فثنتان) أي وإلا ينو أخبارها بان نوى الطلاق باعتدي أو لم ينو شيئا فثنتان (قوله كالمعطف بالواو) أي بان قال أنت طالق واعتدي فيلزمه اثنتان ولا تقبل نيته إرادة الواحدة حين عطف بالواو وإنما نوى في الأولى وهي أنت طالق اعتدي بدون عطف لأن الاعتداد مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافي ذلك اه خش (قوله بخلاف المعطف بالفاء الخ) أي كما إذا قال أنت طالق فاعتدي فيلزمه واحدة إن نوى أخبارها بذلك مثل قوله اعتدي فقط بدون عطف لأن الفاء تأتي للسببية والترتيب والاعتداد مسبب عن الطلاق ومرتب عليه كترتب الجزاء على الشرط والظاهر أن العطف بتم كالعطف بالواو اه خش وذلك لأن تم لا تراخي وقد تقرر أنه ليس بين العدة والطلاق تراخ وحينئذ فهي لمجرد العطف (قوله وصدق يمين) أي في القضاء وأما في الفتوى فلا يحتاج ليمين قل بن لم أر من ذكر هذه اليمين مع البساط غير عج ونصه وهل يمين أولا ولكن للترضى أنه حيث صدق بخلف اه لكن ربما يشهد له ما يأتي عند قوله ونوى فيه وفي عده (قوله أو كانت الخ) عطف على الشرط (قوله فقال أنت طالق) أي ستطلق وإلا كان كذب فيقع عليه الطلاق اه عدوى (قوله وإن لم نسأله) أي والموضوع أنها موتقة كما قال الشارح وقال لها أنت طالق وادعى أنه أراد ستطلق من الوثائق وأما لو كانت غير موتقة فإنه يقع عليه انطلاق ولا يصدق في دعواه أنه لم يرد الطلاق والحاصل أن الأقسام ثلاثة لأنها اماموتقة ونسأله أولا ونسأله أو تكون غير موتقة ويقول لها أنت طالق ويدعى أنه أراد الأخبار بانها مطلوقة من الوثائق الأولين ومطلوقة منه في الثالث ففي الأول يدين بلاخلاف وفي الثالث لا يدين من غير خلاف وأما الثاني فهل يدين أولا خلاف (قوله فتأويلان) هما قولان قال مطرف يصدق وقال أشهب لا يصدق فمنهم من حمل على الأول

الطلاق (أو كانت موتقة) بقيد ونحوه وسأله حلها منه (فقال أطايعني) فقال أنت طالق وادعى أنه لم يرد الطلاق وإنما ومنهم أراد من الوثائق ليصدق ولولى القضاء يمين (وإن لم نسأله) الموتقة (فتأويلان) في تصديقه يمين وعدمه وعلمها في القضاء وأما في الفتوى

فيصدق على بحث القرافي ومن تبعه وأما غير المؤتممة فلا يصدق فقوله وصدق في فيه إشارة إلى لزوم في الصريح وما ألحق به محله إذا لم يكن بساط يدل على نفي إرادته فإن كان قبل منه ذلك يمينه * وأشار إلى القسم الثاني من أقسام لفظه وهو الكناية الظاهرة بقوله (و) تازم (الثلاث) في المدخول بها وغيرها ولا ينوي (في) أحد هذين اللفظين أنت (بنة) إذ البت القطع فكان الزوج قطع العصمة التي بينه وبينها (وحملك على غاربك) أي عصمتك على كنفك كناية عن كونه لم يكن له عليها عصمة (٣٧٩) كالمسك بزمام دابة يرميه على كنفها

ثم ذكر ثلاثة الفاظ يلزمه فيها الثلاث في المدخول بها واحدة في غيرها إلا أن ينوي أكثر وان كان ظاهره لزوم الثلاث مطلقا بقوله (أو) قال لها أنت طالق (واحدة مائة) لأن البينة بغير عوض بعد الدخول إنما هي بالثلاث وقطعوا النظر عن لفظ واحدة احتياطا للفروج أو أن واحدة صفة لمرة أو دفعة لاطلقة (أو نواها) أي الواحدة المباشرة إما (بخلت سبيلك) ونحوه من كل كناية ظاهرة (أو) بقوله (ادخلي) الدار ونحوه من كل كناية خفية وتولى إذا نواها بقولها لها أنت طالق لأنه إذا لزمه الثلاث مع الكناية ولو الخفية فأولى بالصريح ثم التحق حذف قوله خلت سبيلك لأنه من الكناية الظاهرة يلزمه الثلاث في المدخول بها ولو لم ينو الواحدة البائدة فالوجه أن يقول أو نواها

ومهم من حملها على الثاني اه بن والظاهر من التأويلين تصديقه (قوله فيصدق) أي من غير عین اتفاقا وقوله على بحث القرافي حيث قال ينبغي أن تحمل مسألة الوثاق على لزوم في القضاء دون الفتوى اه واعتمده طي قل بن وهو غير صواب والصواب أن التأويلين في الفتوى والقضاء لأن كلام المدونة الذي وقع فيه التأويلان في الفتوى والقضاء فانظره * والحاصل أن المسئلة ذات طريقتين الأولى تجعل الخلاف خاصا بالقضاء والثانية تجعله جاريا في القضاء والفتوى وأدلى للقرافي وعج والرماسي والثانية اعتمدها بن (قوله وما ألحق به) أي وهو الكناية الظاهرة (قوله) فإن كان قبل منه ذلك يمينه (أي) وأما البينة فلا تصرف الصريح وما ألحق به عن الطلاق لانية صرفه مباينة لوضعه * والحاصل أن صريح الطلاق والكناية الظاهرة لا يصرفهما عن الطلاق إلا البساط لانية ولا يتوقف صرفهما إليه على البينة بل المدار على قصد النطق بهما تأمل (قوله يلزم فيها الثلاث في المدخول بها) أي ولا ينوي في العدد (قوله إنما هي بالثلاث) أي وأما قبل الدخول أو قارنت عوضا فواحدة وفيما ذكره من الحصر نظر فإن البينة بعد الدخول بغير عوض تكون بلفظ الخلع فكان الأولى أن يقول لأن البينة بعد الدخول بغير عوض وبغير لفظ الخلع إنما هي بالثلاث (قوله أو أن واحدة صفة لمرة الخ) والمعنى أنت طالق مرة واحدة حالة كونك بائة (قوله وأولى) أي في لزوم الثلاث في المدخول بها ولزوم الواحدة في غيرها لانية أكثر إذا نواها أي الواحدة البائدة بقوله لها أنت طالق وهذا هو الظاهر خلافا لعق حيث عجم في المدخول بها وغيرها في لزوم الثلاث فعلى كلامه إذا قال أنت طالق ونوى واحدة بائة يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وأما لو صرح بقوله أنت طالق واحدة بائة أو نواها بخلت سبيلك لا يلزمه الثلاث إلا في المدخول بها وفيه نظر (قوله إذا لزمه الثلاث) أي بنية الواحدة البائدة مع الخ (قوله يلزمه الثلاث) أي لانية قل كما يأتي (قوله ولو لم ينو الواحدة البائدة) أي وحينئذ فية الواحدة البائدة مع خلت سبيلك لا فائدة لها وقد يقال إن خلت سبيلك وإن لم يلزم بها الثلاث عند عدم بنية الواحدة البائدة إلا أنه ينوي في العدد وما إذا نواها لزومه الثلاث ولا ينوي وحينئذ فلتبها فائدة فقط اعتراض الشارح على المصنف (قوله أو كناية) أي ظاهرة أو خفية (قوله) إن لم يدخل بها) راجع للاستثناء لا لقوله والثلاث ومحصله أنه يلزم بهذه الألفاظ الثلاث في المدخول بها وغيرها إلا أنه لا ينوي في المدخول بها وينوي في غير المدخول بها والفرق بين المدخول بها وغيرها أن غير المدخول بها تبين بواحدة فإن كان طلاقه خلعا استوت المدخول بها وغيرها في قبول بنية الواحدة قاله المواق وبهذا كان يفتي أشياخنا وقد نص ابن بشير على هذا المعنى (قوله وأنت حرام) أي سواء قال على أو لم يقل ومثله أنا منك حرام (قوله أو ما أقلب إليه من أهل حرام) وكذا لو أسقط

بطلق أو ادخلي * وحاصل الفقه أن تلفظ بواحدة بائة أو نواها بلفظ آخر صريحا أو كناية يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها فإن لم تكن له بنية فواحدة (و) يلزم (الثلاث) إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها في قوله أنت (كناية والتم) ولحم الخمر (وهبتك) لأهلك أو نفسك (أوردت لك لأهلك وأنت) حرام (أو ما أقلب) أي أرجع (إليه من أهل) زوجي (حرام) وسواء فيها ذكر علق أو لم يعلق (أو) أنت (خليفة) أو برية (أو بائة أو أنا) منك خلى أو برى أو بائن فيلزمه الثلاث في ذلك كله في المدخول بها كغيرها إن لم ينو أقل كما أشار له بقوله إن لم يدخل بها ثم إن بعض هذه الألفاظ

كخلية وبرية وحبلك على غاربك وكالكلم واليتة أنما لازم بها. اذ كرا فاجرى بها العرف واما اذا توسى استعمالها في الطلاق بحيث لم تجربين
الباس كما هو الآن فيكون من السكنايات الخفية ان قصد بها الطلاق لازم والا فلا كذا قيده القراني وغيره (و) اذا نوى في غير المدخول
بها وأراد نكاحها (حلف) في القضاء (عند إرادة السكاح) انه ما اراد الا واحدة أو اثنتين فان نكح لزمه الثلاث فان لم يرد نكاحها لم
يحلف اذ لعله لا يتزوجها (ودين) (٣٨٠) أى وكل الى دينه بان يصدق (فر) دعوى (فيه) نفي ارادة الطلاق من أصله في

جميع هذه الألفاظ المذكورة من قوله كالميتة الى آخرها يمينين في القضاء وبغيرها في الفتوى (ان دل) بساط عليه) أى على تقيه هذا ظاهره واعترض بانه انما ذكره في المدونة في لفظ خلية وبرية وباتنة وانظر من ذكره في الباقي ويحجب بان الصنف قاس على هذه الألفاظ الثلاثة غيرها اما بالمساواة أو الأولى بمجامع ظهور القرينة كأن يقول لمن تقل نومها أولن رانحها كربة انت كالميتة أو كالكلم في الاستقذار وخلية من الخير أو من الاقارب ونحو ذلك وبائن متى اذا كانت منفصلة أى بينهما فرجة والحديث في شأن ذلك (و) لزم (ثلاث) في المدخول بها وينوى في غيرها (في) لاصمة على عليك) فكان حقه ان يذكر هذه فيما قبله (أو) (تختبرها) أى العصمة (منه)

من أهل وانما يفترقان في محاشتها فيعمل بها اذا لم يذكر الأهل ولا يعمل بها حيث ذكره وجعله ما ألقب اليه من أهل حرام مساويا لأن حرام في الحكم لقول ابن يونس مانصه ابن حبيب قال أصح اذا قل الحلال على حرام أو حرام على ما أحل لي أو ما ألقب اليه حرام فذلك كله تحريم الا أن يحاشى امرأته اه وفي المدونة وان قال لها قبل البناء أو بعده انت على حرام فهي ثلاث ولا ينوى في المدخول بها وله نيته في التى لم يدخل بها اه اللخمى واختلف اذا قال لها ما ألقب اليه حرام ان كنت لى بامرأة او ان لم أضربك فقال ابن القاسم لا بحث في زوجته لأنه أخرجها من اليمين اذ حين أوقع اليمين عليها علمنا انه لم يرد بها بالتحريم وانما اراد غيرها قلها ابن غازي وغيره (قوله كخلية وبرية وحبلك على غاربك) أى وكذا رددت لك لأهلك (قوله اذا جرى بها العرف) أى سواء قصد بها الطلاق أى حل العصمة أولا (قوله ان قصد بها الطلاق لازم والا فلا) علم منه ان الأقسام اربعة قصد الطلاق بالألفاظ المذكورة وعدم قصده وفي كل اما ان يجرى عرف استعمالها في الطلاق (ولا) (قوله كأن يقول الخ) هذا تمثيل لما اذا دل البساط على تقيه (قوله والحديث) أى والحال ان الكلام الجارى بينهما في شأن ذلك أى في شأن كونها منفصلة أو خلية من الأقارب أو من الخيران لم يكن الكلام جاريا بينهما في شأن ذلك وذكر لها ذلك كلاما مبتدأ بانت منه ولا تقبل دعواه ارادة نفي الطلاق لعدم البساط (قوله فيما قبله) أى مع. اقبلها بان يذكر قوله أولا عصمة لى عليك بعد قوله أو باتنة أو أنا و مثل لا عصمة لى عليك لازمة لى عليك (قوله فيازم الثلاث مطلقا الخ) أى فتكون هذه مثل بقة وحبلك على غاربك فكان الأولى ذكرها عندها (قوله الا لعداء) أى الا ان يكون قوله لاصمة لى عليك مصاحبا لعداء (قوله فكيف يصح الاستثناء) استفهام انكارى بمعنى النفي أى فلا يصح الاستثناء لأنه استثناء الشيء من نفسه (قوله فلو قدمه) أى الاستثناء عند الأولى أى وهى قوله لاصمة لى عليك (قوله وثلاث الا أن ينوى أقل الخ) * حاصله انه إذا قال لها خليت سبيلك لزمه الثلاث ان نوى ذلك أولم ينو شيئا فان نوى أقل لزمه ما نواه سواء دخل بها أولم يدخل فان نوى الواحدة الباتنة لزمه الثلاث في المدخول بها ولا ينوى ولزمه واحدة في غيرها كما مر * تنبيه * من السكنايات الظاهرة التى يلزم فيها الثلاث انت خالصة أو لست لى على ذمة وأما عليه السخام فيلزم فيه واحدة الا ان ينوى أكثر واما نحو عليه الطلاق من ذراعه أو من فرسه فلا يلزم فيه شيء لأن القصد من الحلف بذلك التبعاد عن الحلف بالزوجة اه تقرير مؤلف لكن تقدم في الخاف من تقرير شيخنا العدوى ان لست لى على ذمة وانت خالصة يلزم فيه واحدة باتنة * والحاصل ان لست لى على ذمة أو انت خالصة لانص فيهما وقد اختلف استظهار الاشياخ في اللازم بهما فاستظهر شيخنا العدوى لزوم طلاقة باتنة

واستظهر

فيلزم الثلاث مطلقا دخل أم لا وقوله (الا لعداء) فواحدة باتنة لأنه خلع دخل بها

أم لا الا ان ينوى أكثر راجع لقوله لاصمة لى عليك لا لقوله اشتريتها منه لأن معنى قوله الا لعداء الامع مال فمن قال لزوجه لا عصمة لى عليك لزمه الثلاث في المدخول بها ما لم تدفع له مالا فقال لها ذلك فواحدة مطلقا وأما اذا اشتريتها منه فهي مصاحبة لمال دائما فكيف يصح الاستثناء فلو قدمه عند الأولى كان أحسن ومعنى اشتريتها منه انها قالت له بعنى عصمتك على أو ما أتاك على من العصمة أو اشتريت منك مملكتك على أو طلاقك فعمل لزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها (و) لزم (ثلاث) إلا أن ينوى أقل مطلقاً دخل أم لا (في خليت

سبيلك (و) يلزم (واحدة) إلا لنية أكثر (فأرتك) دخل بها ثم أشار إلى القسم الثالث وهو الكناية الحفية بقوله (ونوى فيه) أي في إرادة الطلاق فان نوى عدمه لم يلزمه (و) إذا نواه (٣٨١) نوى (في عدده) فيلزم ما نواه من

واحدة أو أكثر (في)

قوله لها (أذهب وانصرفي)

أولم أتزوجك أو قال له

رجل لك امرأة فقال لا

وأنت حرة أو مطلقه أو

الحق (فتح الحاء من لحق

بأهلك أولست لي بامرأة

إلا أن يلق في هذا الرفع

(الأخير) نحو أن دخلت

الدار فلت لي بامرأة أو

مأنت لي بامرأة فمأنت

لزمه الثلاث إن نوى به

مطلق الطلاق أو لانية له

فان نوى شيئا لزمه وان

نوى غير الطلاق صدق

يمين في القضاء وبغيرها

في الفتوى هذا هو الذي

رجح من أربعة أقوال

ولكن ينبغي تقييد

تصديقه بما إذا دل عليه

بساط (وإن قال) لزوجه

(لا نكاح بيني وبينك أو

لا ملك لي عليك أو لا سبيل

لي عليك فلا شيء عليه إن

كان عتبا أو لا) إن لم يكن

عتبا بل قاله ابتداء أو في

نظير ما يقتضي عدمه

(فتيات) في المدخول بها

وينوى في غيرها قاله

بعضهم بلفظ ينبغي (وهل

تحرم) على الزوج ولا تحل

الا بعد زوج ولا ينوى

واستظهر الشارح لزوم الثلاث واستظهر بعض المحققين أن خالصة وبين سفه ولست لي على ذمة في عرف مصر بمنزلة فارتك يلزم فيه طلبة الإلانية أكثر في المدخول بها وغيرها وإنها رجعية في المدخول بها وبأنه في غيرها (قوله) واحدة في فارتك دخل بها لا) هذا قول مالك في المدونة وهو المذهب وله في غيرها يلزمه واحدة في غير المدخول بها وثلاث في المدخول بها فان قل في غير المدخول بها لم أرد طلاقا فثلاث وبذلك قال ابن القاسم وابن عبد الحكم (قوله) فإن نوى عدمه لم يلزمه (وكذا إذا كان لانية له أصلا لا بطلاق ولا بعدمه (قوله) من واحدة أو أكثر) أي فان لم يكن له نية في عدد لزمه الثلاث كما في خش وفيه ان صريح الطلاق عند الإطلاق فيه طلبة واحدة إلا لنية أكثر فواجه كون ذلك فيه الثلاث والجواب ان عدوله عن الصريح اوجب رية عنده في ذلك هذا وما ذكره من لزوم الثلاث ذكره اصبح مدخولا بها ام لا واعتز به ابن عرفة وافق بواحدة اني ان مات والظاهر انها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفيد انه نظر عجا عداوى (قوله) او انت حرة (ظاهره سواء أطلق او قيد بمجي وحله بعضهم على ما اذا أطلق فان قيد لزمه الثلاث والحاصل أن المسئلة ذات قولين وتقرير الشراح المتن على إطلاقه يدل على قوته ومحل الخلاف اذا لم يسو عددا معيننا من الطلاق والا لزمه ما نواه فقط اتفاقا (قوله) أو الحق) هو بوصول المحزمة وفتح الحاء من لحق يلحق لا من الحق يلحق لانه ليس المراد انها تلحق الغير باهلها وانما المراد انها تلحق باهلها ومثله انتقل لاهلك او قال لامها اهلي اليك ابنتك (قوله) فان نوى شيئا لزمه الخ) مقابلة التعلق لعدمه في الفرع الاخير تظهر فيما اذا لم ينو شيئا فانه في التعليق يلزمه الثلاث دون غيره وتظهر فيما اذا نوى مطلق الطلاق في التعليق يلزم الثلاث وفي غيره يجري الخلاف السابق بين ابن عرفة واصبح (قوله) تقييد تصديقه) أي فيما اذا نوى الطلاق (قوله) وينوى في غيرها) أي انه يلزمه الثلاث في غيرها الا أن ينوى أقل وقوله قاله بعضهم المراد به الشيخ سالم السنهوري ولكن الظاهر ما ذكره ح من أنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا ينوى وهو موافق لظاهر المصنف اه شب (قوله) وينوى في غير المدخول بها) أي يقبل ما نواه من العدد فان لم ينو عددا لزمه الثلاث (قوله) في الفتوى والقضاء) يرتبط بقوله ولا ينوى في المدخول بها وهذا ظاهر المدونة خلافا لابن رشد القائل انه ينوى في العدد بالنسبة للمدخول بها اذا جاء مستفتيا ولا ينوى في القضاء واما غير المدخول بها فينوى فيها في الفتوى والقضاء باتفاق وفي عقب ما يفيد اعتاده والحاصل انه اذا قال وجهي من وجهك حرام أو وجهي على وجهك حرام قليل لا شيء عليه وهو ضعيف وقبل يلزمه الثلاث وينوى في العدد في غير المدخول بها ولا ينوى في المدخول بها وهذا هو العتمد وعلى هذا فقل انه لا ينوى في المدخول بها ولو جاء مستفتيا وهو ظاهر المدونة وقال ابن رشد اذا جاء مستفتيا فانه ينوى وظاهر عقب اعتاده اه عدوى (قوله) وهو الراجح) أي والقول بمحرمتها عليه حتى تنكح زوجا غيره هو الراجح أي لانه ظاهر المدونة وسامع عيني والقول الثاني لابن عبد الحكم (قوله) بتخفيف ياء على) أي واما لو قال على وجهك حرام بتشديد ياء على فانها تحرم قولاً واحداً لانه مطلق لجزء فيكمل عليه وينوى في غير المدخول بها أي فيلزمه الثلاث الا ان ينوى أقل فيلزمه ما نواه (قوله) وهو الراجح) أي وهو ما ذكره في السليمانية وقوله اولاً شيء عليه هذا القول قد نقله للحمي عن محمد

في المدخول بها (بقوله) لها (وجهي من وجهك حرام) وينوى في غير المدخول بها في الفتوى والقضاء وهو الراجح بل حكى ابن رشد عليه الاتفاق وقبل لا شيء عليه (أو وجهي على وجهك) حرام بتخفيف ياء على فهل تحرم عليه ولا تحل الا بعد زوج وهو الراجح اولاً شيء عليه (أو) قالها (ما أعيش فيه حرام) فهل تحرم ولا تحل الا بعد زوج (أولاً شيء عليه)

وهما في هذه مستويان واستظهر (٣٨٣) شيخنا الثاني لان الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك الا بالنية وشبه في

(قوله وهما) في القولان في هذه المسئلة مستويان (قوله فلم تدخل في ذلك) في العيش الا بالنية أي ولا تدخل بمجرد اللفظ والظاهر أن قول العامة أن فعل كذا تكون عيشته محرمة عليه مثل قوله ما عيش فيه حرام من جريان الخلاف فإن نوى بما يعيش فيه الزوجة لزمه الثلاث على المتعمد وحكي ابن عرفة أنه لا يلزمه شيء بناء على ما قاله أشهب من أن الكناية الخفية لا يلزم بها طلاق ولو نوى بها الطلاق (قوله ولا يقل على) أي لا مقدمة ولا مؤخرة وأما لو قال الحلال حرام على أو الحلال على حرام فهي مسئلة المحاشاة فإن حاشى الزوجة وأخرجها بالنية أو لا أي قبل الحلف فلا شيء عليه والأفأقوال مشهورها كفي ابن عرفة عن المازري أنه يلزمه الثلاث وينوي في غير الدخول بها في الأقل بناء على أن هذا اللفظ وضع لإبانة العصمة وانها لا تبين بعد الدخول بأقل من ثلاث وتبين قبله بواحدة وكونها في العدد غالباً في الثلاث ونادراً في أقل منها حملت قبل الدخول على الثلاث ونوى في الأقل (قوله أو على حرام بالتكثير) أي وأما لو قال على الحرام بالتعريف وحث فانه يلزمه الثلاث في الدخول بها ولا ينوي فيها وتلزمه في غيرها أيضاً لكنه ينوي في العدد والفرق بين على حرام وبين على الحرام أن على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فمن قاس على الحرام على حرام فقد أخطأ في القياس لوجود الفارق وخالف النصوص في كلامهم أفاده عجل قال بن وقد جرى العمل بفاس ونواحيها في القائل على الحرام بالتعريف انه اذا حث لا يلزمه الاطلاق بانه في الدخول بها وغيرها * والحاصل أن كلام هذين القولين معتمد وحكي البدر القرافي في الحرام أقوالاً آخر غير هذين القولين كلها ضعيفة فقل ان الحرام لن يلازم به شيء وقيل انه طلاق رجعية وقيل ينوي فيه ان نوى به الطلاق لزمه وان لم ينو به لا يلزمه طلاق واذا نوى به الطلاق فينوي في عدده وهذا القول كذهب الشافعي قوله ولم يقل انت الخ) أي وأما لو قال انت حرام على ثلاث في الدخول بها ولا ينوي وكذا في غير الدخول بها لكنه ينوي في العدد وتجري فيه بقية الأقوال المقدمة ايضاً (قوله في هذا القرع) أي وهو قوله أو جميع ما ملكه حرام وظاهره انه اذا قال الحلال حرام ان كلف زيداً أو حرام على لا اكلم زيداً وقصد ادخال الزوجة وكله لا يلزمه شيء وهو بعيد والشارح تبع فيما قاله من رجوع قوله ولم يرد ادخالها لهذا القرع خاصة جد عجل والشيخ احمد الزرقاني والاولى ما قاله غيرهما من جعل قوله ولم يرد ادخالها راجعاً للفروع الثلاثة كذا قرر شيخنا ومنه وم قوله ولم ينو ادخالها انه لو نوى ادخالها لزمه الثلاث في الدخول بها وغيرها الا ان ينوي أقل في غير الدخول بها (قوله ولا نية له) أي لان التبادر من قوله ما ملكه ملك الذات وذات الزوجة غير مملوكة له فلم تدخل الا بادخالها لمخلاف قوله الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتيج في عدم الحث لاخراجها اولا كالم (قوله فان ادعى أنه لم يقصد الخ) أي وان قال أردت به الطلاق نوى في العدد فان ادعى أنه نوى به الطلاق ولم ينو عدداً فيلزمه الثلاث أو واحدة على الخلاف بين أصبغ وابن عرفة الذي قد مر (قوله وقبل منه نية مادون الثلاث) تفسير لقوله نوى في عدده (قوله وسيأتي له قريبا الخ) أي والوافق لما يأتي انه اذا نكل يلزمه الثلاث ولا يقل قوله بعد ذلك أردت واحدة مثلاً قال بن ولا حاجة لهذا الاشكال لان هذا القرع في المدونة عن ابن شهاب لا عن مالك ولا يلزم موافقته لقواعد المذهب (قوله وعوقب) أي في هذا القسم وهو سائبة وما بعده وهو عطف على حلف أي وحلف وعوقب واولى ان لم يحلف (قوله وسواء حلف الخ) تعميم في قول المصنف وعوقب (قوله وكذا يعاقب الخ) فيه نظر بل ظاهر المدونة

موجعة لانه لبس على نفسه وعلى المسلمين

اذلا يعلم ما اراد بهذه الالفاظ وسواء حلف أو نكل وكذا ياتى في القسم السابق في قوله نوى فيه وفي عدده في اذهي الخ

(ولا ينوي في العدد إن أنكر قصد الطلاق) بل يلزمه الثلاث (بدون قوله أنت بائن أو خلية) (٣٨٣) أو برية (أو بته) (جواباً لقولها

أود لو فرج الله لي من صحبتك) ونحوه فإن لم يكن جواباً وقد أنكر قصد الطلاق صدق أن تقدم بساط يدل على ما قل والا لزمه الثلاث مطلقاً وإلا إن لم ينكر قصده لزمه الثلاث في بته دخل أولم يدخل ولا ينوي وفي غيرها ينوي في غير المدخول بها فقط وسواء كان جواباً لقولها المذكور أم لا (وإن قصده) أي الطلاق (بكسفي الماء) حقيقة في الباء لأنه خطاب لمؤث يفي على حذف النون والياء فاعل وأصله - أقبني (أو بكل كلام) كادخلي وكلّي واشربي (لزمه) ما قصد من الطلاق وعدده بخلاف قصده بعمل كضرب وقطع جبل ما لم يكن عادة قوم فيأزم (لا إن قصد التامظ لطلاق فافظ بهذا) أي بقوله استغني الماء ونحوه (غلطاً) بأن سبقه لسانه فلا يلزمه شيء. قل مالك من أراد أن يقول أنت طالق فقال كلّي أو اشربي فلا يلزمه شيء. أي لعدم وجود ركنه وهو اللفظ الصريح أو غيره مع نيته بل أراد إيقاعه بلفظه فوق في الخارج غيره (أو أراد أن ينجز الثلاث) بقوله أنت طالق

أنه إنما يعاتب في مسألة وإن قال سائبة النخ انظر نصها في الوق (قوله ولا ينوي النخ) أشار بهذا لقول المدونة وإن قالت له أود لو فرج الله لي من صحبتك فقال لها أنت بائن أو خلية أو برية أو بته ثم لم ارد طلاقاً لزمه الطلاق الثلاث ولا ينوي اه ومعنى قولها ولا ينوي انه لا يصدق فيما ادعاه من عدم قصد الطلاق وسواء كانت مدخولاً بها أم لا إذا علمت ان النصف أشار لكلام المدونة تلم ان الأولى له حذف لفظ العدد لي مطابق نصها ولأن التنوية في العدد فرع عن ارادة الطلاق وهو هنا منكر ارادة الطلاق فلا يتأتى تنويته في العدد (قوله اود) أي أتى وقوله ان لو فرج الله لي أي عني وقوله من صحبتك أي بصحبتك أي بسبب زوال صحبتك فمن بمعنى الباء التي للسببية وفي الكلام حذف مضاف (قوله ولا يلزمه الثلاث مطلقاً) أي مدخولاً بها أولاً في ألفاظ كلها لكن في بته يلزمه الثلاث - سواء دخل بها أو لم يدخل ولا ينوي وأما في غيرها فيلزمه ان يدخل بها ولا ينوي وأما ان لم يدخل بها فانه ينوي في العدد (قوله وسواء كان جواباً للخ) قد علم من كلامه ان أقسام هذه المسئلة أربعة لان هذه الألفاظ تارة تقع جواباً لقولها اود النخ وتارة لاتقع جواباً وفي كل اما أن يقصد بها الطلاق أولاً وقد علم حكم هذه الأقسام من الشارح (قوله وان قصده بكسفي الماء النخ) هذا كما لا ين عرفة من الكنيات الخفية وهي طريقة أكثر الفقهاء حيث حصروا ألفاظ الطلاق في صريح وكناية ظاهرة وخفية وجعل هذا ابن الحاجب وابن شاس من غير الصريح والكناية بقسميها قال في التوضيح لانه رأى أن - كسفي الماء ونحوه لا ينبغي عدمه في الكناية لان الكناية استعمال اللفظ فلازم معناه ومن المعلوم ان حل العصمة ليس لازماً لسقي الماء الآن يقال هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه اه أي ان مرادهم بالكناية ما ناب الصريح وهذا اصطلاح لهم (قوله أو بكل كلام) أي ولو صوتاً سادجاً أو زمزماً وأما صوت الضرب باليد مثلاً فمن الفعل الآتي احتياجه لعرف أو قرائن كما في حاشية شيخنا وقوله أو بكل كلام أي غير صريح الظاهر فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصده على ما يأتي في بابيه لان كل ما كان صريحاً في غير باب الطلاق لا يقع به الطلاق ولو قصده به الا انت حرة اه وقيل إذا نوى الطلاق بلفظ الظاهر لزمه الظاهر فقط في الفتوى والطلاق والظهار مما في القضاء وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى (قوله لزمه ما قصد من الطلاق وعدده) أي فان لم ينو طلاقاً فلا يلزمه شيء وهذا هو المتمدخلاً لما قاله أشهب من ان الكناية الخفية لا يلزم بها طلاق ولو نواه بها (قوله بخلاف قصده) أي الطلاق بمعنى حل العصمة (قوله اود أراد ان ينجز الثلاث) أي وأما لو اراد ان ينجز واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فليلزمه الثلاث في القضاء وقيل منه ما نواه في الفتوى وقيل يلزمه الثلاث في الفتوى والقضاء ولا ينوي مطلقاً وهذا هو الظاهر وهو قول مالك والأول قول سحنون وقوله أو اراد أن ينجز النخ أي وأما لو اراد ان يعاق الثلاث (١) فقال أنت طالق ثلاثاً وسكت ولم

(١) قوله وأما لو اراد ان يعاق الثلاث النخ نص عب وأما إذا اراد ان يعاق الثلاث على دخول فقال أنت طالق وسكت فقال مالك لا شيء عليه أي في الفتوى قاله عج وانظر هل لاشيء عليه أي لا يلزمه تعليق ثلاث وتلزمه واحدة بنطقه او معناه لا يلزمه طلقاً اه قال البناني ليست المسألة كما ذكره بل التي في الواقع عن التيطي انه اراد ان يعاق الثلاث فقال أنت طالق ثلاثاً وسكت فلا شيء عليه فهو قد نطق بقوله ثلاثاً فقولته حينئذ لا شيء عليه صريح في انه لا يلزمه شيء فقط ترد تأمله اه

ثلاثاً (فقال أنت طالق وسكت) عن اللفظ بالثلاث فلا يلزمه ما زاد على الراحدة اذ لم يقصد بان طالق الثلاث وإنما قصد ان تلتفظ بالثلاث فلما اخذ في التلظف بداله عدم الثلاث فسكت عنها (وسفك) زوج (تثل) لزوجته (باني) وباعثي (وباعثي) وباعثي

من المحارم أى نسب لاسفه ولغو الحديث السقط للشهادة وفي كراهته وحرمة قولان * ولما كان الركن الرابع وهو اللفظ قد يقوم مقامه شيء أشار له بقوله (ولزم) الطلاق (٣٨٤) (بالإشارة لفهمه) بأن احتف بها من القرائن ما يقطع من عابها بدلائلها على

الطلاق وسواء وقعت من أخرس أو متكمم وان لم تفهم المرأة ذلك لبلادتها وهي كالصريح فلا تقتصر لنية وأما غير المفهمة فلا يقع بها طلاق ولو قصدوا لانها من الافعال لا من الكنيات الخفية خلافا لبعضهم مالم تسكن عادة قوم كما تقدم في الفعل (و) لزم أى يقع (بمجرد إرساله به مع رسول) أى بقوله أخبرها بطلاقها ولو لم يصل اليها أى يقع بمجرد قوله للرسول ذلك أى بقوله المجرد عن الوصول (وبالكتابة) لها أو لوليها (عازماً) على الطلاق بكتابتها فيقع بمجرد فراغه من كتابته على طالق ونحوه لو كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق وكذا ان كتبه مستشيراً أو متردداً وأخرجه عازماً أو لانية له عند ابن رشد لجملة على العزم عنده خلافاً للخمى (أو) كتبه (لا) عازماً بل متردداً أو مستشيراً ولم يخرجها وأخرجه كذلك فيحتمل (إن وصل لها) اولوليها ولو تغير اختياره وأما اذا لم يكن له نية أصلاً

يأت بالشرط فلا شيء عليه كما في الواقع عن التيطى فهو قد نطق بقوله ثلاثاً وسكت بخلاف مسألة المصنف فانه حذفها فيها (قوله من المحارم) أى وغير ذلك من المحارم ولا مفهوم له بل لوقولها ياستى أو ياحييتى فانه يسفه أيضاً كما قرره شيخنا العدوى (قوله وفي كراهته وحرمة قولان) قيل بكل منهما في النهي الوارد منه صلى الله عليه وسلم في قوله لمن قال لزوجه يا أختي أختك هي فكره ذلك وأنكره ونهى عنه (قوله بالإشارة للمفهمة) أى التى شأنها الافهام (قوله بأن احتف بها) أى انضم لها من القرائن ما أى قرينة (قوله وان لم تفهم الخ) أى هذا اذا فهمت المرأة الطلاق من الإشارة بل وان لم تفهم ذلك منها (قوله وأما غير المفهمة) أى وهى التى لا قرينة معها أو معها قرينة لكن لا يقطع من عين تلك الإشارة بدلائلها على الطلاق (قوله خلافاً لبعضهم) أى كخش فانه ذكر ان غير المفهمة من الكنيات الخفية فلا بد فيها من النية وهو غير صواب كما قال شيخنا (قوله إرساله) أى الزوج وقوله به أى بالطلاق فاذا قال الزوج للرسول باغ زوجتى أنى طلقها أو أخبرها بطلاقها فانه يقع عليه بمجرد قوله للرسول ولولم يصل اليها (قوله وبالكتابة لها أولوليها) الظاهر انه لا مفهوم لذلك والدار على العزم أو الوصول ولو لصاحب يخبره مثلاً كذا قرر شيخنا (قوله عازماً) أى ناوياً الطلاق حين كتب وسواء أخرج ذلك الكتاب عازماً على الطلاق أو مستشيراً أو متردداً أو لانية له أو لم يخرججه وصل لها أم لا فهذه عشرة ولا يقال كيف يتأنى وصوله اليها والحال انه لم يخرججه لانا نقول يمكن أن يكتبه ويقيه من غير إرسال فيأخذ شخص من غير اذنه ويوصله اليها (قوله فيقع بمجرد فراغه من كتابة الخ) أى وان لم يتم الكتاب ولولم يرسله ولم يخرججه من عنده (قوله ولو كتب الخ) أى هذا اذا كتب على طالق بل ولو كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق وهذا بناء على ان اذا مجرد الظرفية فينجز كمن أجل الطلاق بمستقبل وفي طنى انه اذا كتب إن وصل لك كتابي فانت طالق يوقف الطلاق على الوصول وإن كتب إذا وصل لك كتابي فمضى توقفه على الوصول خلاف وقوى القول بتوقفه على الوصول لتضمن اذا معنى الشرط (قوله ان كتبه مستشيراً) أى أنه كتبه على ان يستشير فيه فان رأى ان ينفذه أنفذه وإن رأى أن لا ينفذه لم ينفذه (قوله وأخرجه عازماً) أى فيقع الطلاق بمجرد إخراجها عازماً أو لانية له وان لم يصل فهذه ثمان صور (قوله لجملة) أى الزوج الكاتب عند عدم النية (قوله كذلك) أى متردداً أو مستشيراً * وحاصله انه اذا كتبه متردداً أو مستشيراً وأخرجه كذلك أو لم يخرججه فاما ان يصل اليها واما أن لا يصل اليها فان وصل اليها حث وان لم يصل فلا حث وهذه اثنتا عشرة صورة (قوله واما اذا لم يكن له نية أصلاً) أى حين الكتابة سواء أخرجه عازماً أو متردداً أو مستشيراً أو لانية له أو لم يخرججه وصل اليها أم لا فهذه عشرة أيضاً (قوله وفي هذه الاثنتى عشرة صورة اما أن يصل أولاً) أى فالصور حينئذ أربع وعشرون وان نظرت إلى زيادة كونه مستشيراً حين الكتابة وحين الإخراج زادت الصور وبلغت أربعين صورة الا ان يراد بالتردد ما يشمل الاستشير تأمل (قوله إن عزم اولانية له) أى سواء أخرجه عازماً أو متردداً أو لانية له أو لم يخرججه وسواء وصل لها أولاً فهذه ست عشرة صورة (قوله وبإخراجها كذلك) أى عازماً أو لانية له (قوله في التردد) أى فيما اذا كتبه متردداً (قوله أولم يصل) فهذه أربع صور (قوله وإلا فلا) فهذه

أربع

فقد ابن رشد يارمه لجملة على العزم أى النية كما تقدم فتحصل انه اما ان يكتبه عازماً أو

متردداً أو لانية له وفي كل امان ان يخرججه كذلك أو لا يخرججه وفي هذه الاثنتى عشرة صورة اما ان يصل أولاً فيقع الطلاق بمجرد كتابته ان عزم أو لانية له وبإخراجها كذلك في التردد وصل أو لم يصل واما ان كتبه متردداً ولم يخرججه أو أخرجه كذلك فان وصلها حث وإلا فلا

فعدم الحث في صورتين فقط (وفي لزومه بكلامه النفسى) بان يقول لها قبله أنت طالق (خلاف) المتعمد عدم اللزوم واما العزم على أن يطلقها ثم بدله عدمه فلا يلزمه اتفاقا (وان كرر الطلاق) أى لفظه (بعطف بواو أو فاء أو ثم) كرر المتعمد مع كل لفظ ثم لا (ثلاث أن دخل) كان لم يدخل ونسقه على المذهب كمن أتبع الحاخ طلاقا نسقا والافلا (٣٨٥) (ك) من قل لها أنت طالق (مع طفتين)

ثلاث (مطلقاً) دخل أم لا (و) ان كرره ثلاثا (بلا عطف) لزومه ثلاث في المدخول بها كغيرها (أى غير المدخول بها يلزمه الثلاث) (إن نسقه) ولو حكما كنفسه بسعال (بالانية تأ كيد فيها) أى في المدخول بها وغيرها فيصدق يمين في القضاء وبغيرها في التوى بخلاف العطف فلا تنضم ثبة التأ كيد مطلقا كما تقدم لان العطف ينافي التأ كيد (في غير معلق بمتعدد) بأن لم يكن معلقا أصلا كانت طالق طالق طالق أو معلقا بمتعدد كانت طالق ان كلت زيدا أنت طالق ان كلت زيدا أنت طالق ان كلت زيدا ثم كلت ثلاث الانية تأ كيد فان علقه بمتعدد كانت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان كلت زيدا أنت طالق ان كلت الرغيف ففعلت الثلاث فلا تقبل منه نية التأ كيد لعدم المحلوف عليه (ولو طلق قليل له ما ملئت فقال هي طالق فإن لم ينو اخباره) أى ولا انشاء طلاق (ففي لزوم طلاقة) (حملا على الاخبار

أربع أيضا) قوله فعدم الحث في صورتين فقط (أما إذا كتبه مترددا ولم يخرجها أو أخرجه مترددا ولم يصل إليها فيهما) (قوله وفي لزومه بكلامه النفسى خلاف) التوضيح الخلاف إنما هو إذا أنشأ الطلاق قبله بكلامه النفسى والقول بعدم اللزوم لمالك في المدونة وهو اختيار ابن عبد الحكم القرافي وهو المشهور والقول باللزوم لمالك في العتية قال في البيان والمقدمات وهو الصحيح وقال ابن راشد هو الأشهر ابن عبد السلام وأول أظهر لأنه إنما يكتفى بالية في التكليف المتعلقة بالقاب لا فيها بين الآدميين اهـ (قوله واما العزم على أن يطلقها الخ) أى وكذا من اعتقد أنها طلقت منه ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعا (قوله ثلاث ان دخل) أى سواء نسقه أم لا (قوله ونسقه الخ) أى قوله الآتى ان نسقه راجع لمفهوم ما هنا أيضا فغير المدخول بها ان نسقه كالمدخول بها في القسمين ما هو بعطف وما هو بدونه والمراد بالنسق النسق اللغوى وهو لا التابعة لا لإسقاطه وهو توسط أحد حروف العطف التسعة بين التابع والمتبوع (قوله بالانية تأ كيد فيها) أى مع عدم العطف (قوله فيصدق يمين الخ) أى وتقبل نية التأ كيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف غير المدخول بها فإنه إنما ينفع فيها التأ كيد حيث لم يطل والا لم يلزمه الثاني ولو نوى به الانشاء قاله عجاج شيخنا نقلا عن بعضهم وهو المذهب وقال الشيخ أحمد الزرقاني لا يفيد التأ كيد في المدخول بها الا إذا كان نسقا والا لزمه (قوله في غير معلق الخ) متعلق بقول الانية تأ كيد فان نوى التأ كيد فلا يلزمه الثلاث إذا كان ذلك الطلاق غير معلق بمتعدد (قوله فان علقه بمتعدد الخ) من هذا القبيل ان كلت انسانا فانت طالق ان كلت فلانا فانت طالق فكلامه يلزمه طلقتان لان جهة الخصوص غير جهة العموم كافي المبح (قوله ولو طلق) أى زوجته المدخول بها طلاق رجعية ولم تنقض عدتها فقبل له الخ فلو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائنا بان كان على وجه الخلع أو كان رجعيا وانقضت العدة أو قال مطلقة وطلقها فلا تلزمه الا الطلاقة الأولى اتفاقا فجعل الخلاف مقيد بقبود خمسة أن تكون الزوجة مدخولا بها وان يكون الطلاق رجعيا ولم تنقض عدتها وان يأتى بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء كشال المصنف وان يكون في القضاء وامادعواه أنه لم يرد اخبارا ولا انشاء فهو موضوع المنة (قوله فان لم ينو اخباره) أى فان ادعى أنه لم ينو اخباره ولا انشاء طلاق ففي لزوم طاقته أى وأما ان نوى اخباره فاللزم طلاق واحدة اتفاقا وان نوى انشاء الطلاق فيلزمه طلقتان اتفاقا فالمثلة ذات اطراف ثلاثة (قوله حملا على الاخبار) أى حملا لفظه على الاخبار وكذا يقال فيما بعده (قوله قولان) أى للتأخيرين الأول للخمى وهو الأقرب كافي المبح والثاني لعباض وهو ظاهر المدونة كافي ح عن الرجراجى وبهذا تعلم ان المحل هنا للتعدد اهـ ثم إنه على القول الأول من لزوم واحدة بخلاف أنه لم يرد انشاء طلاق ثانية حيث كان له فيها طلاق وأراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها ح وقيل يلزمه البين مطلقا اراد رجعتها لم لا وقيل لا يلزمه بيمين مطلقا فان لم يقدم له فيها طلاق فلا يلزمه بيمين لأنه يملك الرجعة على القولين (قوله ولزم في نيف طلاق) أشار الشارح إلى أن قول المصنف ونصف طلاق عطف على الاشارة وان الباء بمعنى في أى

(٤٩ - دسوقى - ثانى) (أو اثنتين) (حملا على الانشاء) (قولان) (محلهما في القضاء والطلاق رجعى لم تنقض عدته والا يلزمه الا الأولى فقط اتفاقا ولو قال المصنف ففي لزوم ثمانية قولان لكان أخمر وأدل على المراد ولما كان حكم تجزئ الطلاق ان يكمل اشارته بقوله (و) (لزوم) (في نصف طلاق) مثلا ولو قال جزء لكان أشمل (أو) نصف (طلقتين) (طلاق واحدة) (أو نصف طلاق

أو نصف وثلاث طلقة أو طالق (٣٨٦) (واحدة في واحدة) وكان يعرف الحساب والافتتان (أو) عاقب إذا عاقب لا تقتضي

التكرار نحو إذا ما أو متى
ماضت (كذافان طالق
(وكرر) الفعل المرة بعد
الأخرى (أو طالق أبداً
طلقة) واحدة في الجميع
والراجع في الأخير لزوم
الثلاث لأن التأيد ظاهر فيها
(و) لزوم اثنتان في ربع طلقة
ونصف طلقة (أو ربع طلقة
وربع طلقة لاضافة طلقة
صريحاً إلى كل كسر فكل من
الكسرين أخذ بميزه
فاستقبل بخلاف قوله نصف
وثلاث طلقة فواحدة
كما قدمه (و) اثنتان في
(واحدة في اثنتين) ان
عرف الحساب والاثلاث
(و) اثنتان في أنت طالق
والطلاق كله إلا نصفه) لأن
إلحاق بعد الاستثناء طلقة
ونصف يلزمه اثنتان
بالتكميل (و) اثنتان في
(أنت طالق إن تزوجتك
ثم قال كل من أتزوجها من
هذه القرية) مشيراً إلى
قريتها (فهي طالق) ثم
تزوجها واحدة بالخصوص
والأخرى باندراجها في
عموم القرية (و) لزوم
(ثلاث في) قوله أنت
طالق الطلاق (إلا نصف
طلقة أو) في أنت طالق
(اثنتين في اثنتين) عرف
الحساب أولم يعرف وهو
ظاهر (أو) أنت طالق
(كما حضت) أو كما جاء
يوم حيضك أو شهره
فيقع عليه الثلاث من الآن لأنه محتمل غالب ونسبه التكثير كطالق مائة مرة ولا ينتظر بوقوعه جميعاً

ولزم في الإشارة وفي نصف طلقة (قوله أو نصف وثلاث طلقة) محل كونه يلزمه طلقة إذا عطف
كسراً على كسر ما لم يزد مجموع الجزأين على طلقة فإذا قال نصف وثلاث طلقة بتثنية ثالث لزومه طلقان لأن
الاجزاء المذكورة تزيد على طلقة وفي الجواهر لو قال ثلاثة أنصاف طلقة أو أربعة أنصاف طلقة وقعت
اثنتان لزيادة الاجزاء على واحدة قبله طلق وتظير التوضيح في ذلك قصور اه بن (قوله نحو
إذا ما الخ) فإذا قال إذا ما دخلت الدار أو متى ما كنت زيداً أنت طالق وفعلت المحلوف عليه المرة بعد
المرة فلا يلزمه الاطلاق واما إذا علق الطلاق بلفظ يقتضي التكرار ككلمة فانه يتكرر لزوم الطلاق
بتكرار الفعل ومحل عدم تكرار الطلاق في متى ما وإذا ما إذا لم يقصد بهما معنى كما والاعتداد بالطلاق
بتمدد فعل المحلوف عليه واعلم أن مهمات يقتضي التكرار بمنزلة كما كافي المواق (قوله وكرر الفعل) أي
وليس المراد وكرر اللفظ لأن تكرار اللفظ ونية التأكيده أو عدمه قد تقدم آتفا عند قوله في غير
معلق بتمدد فلا حاجة لادخاله هنا فقول عبق وكرر اللفظ أو الفعل فيه نظر بل الصواب قصره
على تكرار الفعل كما قال الشارح لما علمت ثم ان قول المصنف وكرر نص على التوهم إذ لو قال متى ما فعلت
كذافان طالق وفعلته مرة فانه يلزمه طلقة (قوله أو طالق أبداً) أي أو إلى يوم القيامة وإنما لزمته
الواحدة لان المعنى أنت طالق ويستمر طلاقك أبداً أو إلى يوم القيامة وهو إذا طلقها ولم يراجعها
استمر طلاقها أبداً أي استمر أثر طلاقها وهو فارقها أبداً أو إلى يوم القيامة (قوله والراجع
في الأخير لزوم الثلاث) أي كما هو ظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد وما ذكره المصنف من
لزوم الواحدة فهو ظاهرها عند ابن يونس (قوله لاضافة طلقة صريحة الخ) في العبارة قلب وصوابها
لاضافة كل كسر صريحاً إلى طلقة أي ان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف إلى طلقة
غير التي اضيف اليها الآخر فكل منهما أخذ بميزه فاستقل ولان السكرة إذا ذكرت ثم أعيدت بلفظ
السكرة كانت الثانية غير الأولى (قوله والطلاق كله إلا نصفه) مثله إلا نصفاً بالنون لان التبادر
نصف ماسبق وكذلك مثله أنت طالق ثلاثاً إلا نصفها واما لو قال لها أنت طالق ثلاثاً إلا نصف
الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق كله إلا نصف الطلاق ففرق بين أن يقول إلا
نصفه وبين قوله إلا نصف الطلاق لأن الطلاق المبهم الواقع في المستثنى واحدة واستثناءه لا يفيد
فكانه قال إلا نصف طلقة فالباقي بعد الاستثناء طلقان ونصف طلقة تتكامل عليه والحاصل
أنه ان اضاف النصف للضمير يلزمه اثنتان وان اضاف للطلاق يلزمه ثلاث (قوله واثنتان في
أنت طالق ان تزوجتك الخ) واما عكس كلام المؤلف وهو كل امرأة أتزوجها من بلد كذا فهي
طالق ثم قال لامرأة من تلك البلد ان تزوجتك فانت طالق فانه يلزمه طلقة واحدة ان تزوجها من
ما استصوبه شيخ ابن ناجي العلامة البرزلي عكس ما ارتضاه ابن ناجي من لزوم طلقتين ووجه
كلام البرزلي ان ذكرها بالخصوص بعد دخولها في عموم أهل القرية لم يرد لها شيئاً فحمل على التأكيده
بخلاف مسئلة المصنف فقد عاق فيها مرة بالخصوص ثم مرة بالعموم والعام بعد الخاص فيه
تأسيس في الجملة فطرد التأسيس في جميع مدلوله ووجه ما قاله ابن ناجي ان الشيء مع غيره غير في نفسه
وقد اعتمد الاشياخ كلام البرزلي ولكن الظاهر المتعمد كلام ابن ناجي كما قال شيخنا العدوي
(قوله واحدة بالخصوص) بدل من قوله واثنتان في أنت طالق الخ (قوله لزوم ثلاث في قوله أنت طالق
الطلاق إلا نصف طلقة) أي لأن الباقي بعد الاستثناء طلقان ونصف فيكمل ذلك النصف واما كان
الباقي بعد الاستثناء ما ذكر لان المراد بالطلاق الثلاث وقد اخرج منه نصف طلقة ووجهه انه لما استثنى
نصف الطلقة علم ان الفرض بالطلاق غير الشرعي والا كان يقول إلا نصفه ولو قال ذلك لزومه طلقة
واحدة لأن الاستثناء مستغرق (١) (قوله لأنه محتمل غالب) أي لأن المعلق عليه الطلاق محتمل غالب

(١) قوله مستغرق أي بالتكميل والاستثناء المستغرق باطل اه

طالقتك فانت طالق (أو متى سما) طلقتك (أو إذا طلقتك) أو وقع عليك طلاق فانت طالق وطلقها واحدة (في الصور الأربع ثلثه ثلاث لأن فاعل السبب فاعل السبب فيجرم من وقوع الاولى ووقوع الثانية ومن وقوع الثانية وقوع الثالثة بمعنى التلبيق (أو) قال (إن طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً) وطلقها واحدة ثلثه ثلاث ويلقى قوله قبله كقوله أنت طالق امسى فان لم يطلقها فلا شيء عليه (و) تازم (طلقة) واحدة (في) كل واحدة من (أربع) من الزوجات (قالهن) ينسكن طلقة (أو طاقتان أو ثلاث أو أربع طلاقات (ماله) يزد العدد (على) الطلقة (الرابعة) فان قال ينسكن خمس الى ثمانية طلقت كل واحدة اثنتين وان قال ينسكن تسع فأكثر طلقت كل واحدة ثلاثاً قال (سحنون) الافريقي الامام الجليل مدون المدونة عن امامه ابن القاسم والاشهر فتح سينه عند الفقهاء واسمه عبد السلام (وإن شرّاً) الأربع في ثلاث بان قال شركت ينسكن في ثلاث تطليقات طالقين ثلاثاً ثلاثاً قبلاته

خلاف الاول و عليه و لمعول عليه الاول فلا فرق عدان العاصم بين يمينك ثلاث و غيرك ثنتين في ثلاث فلكل واحدة طلاق

وقيل بل هو تقييده وكأنه قال وطاعة في أربع قال لمن يسكن ما لم يشرك فان شرك طلق ثلاثا ومسئلة التبريك الآية تدل على أنه مقابل وإلا لزم الثانية ثلاثا كالطرفين (وإن قال) لاحدى زوجاته الثلاثة أنت طالق بالثلاث وقول ثانية (أنت شريكة مطابقة ثلاثا وكافئة وأنت شريكها طالت) الثانية (اثنتين) لأنها لما شاركت الأولى اقتضت الشركة لها واحدة ونصفا (و) طالق (الطرفان ثلاثا) أما الأولى فظاهر وأما الثالثة (٣٨٨) فلأن لها مع الأولى طاعة ونصفا فيكمل النصف ولها مع الثانية طاعة (وأدب

المجزي) للطلاق بتشريك أو غيره وهو يقتضى تحريره وهو كذلك (كطابق جزء) تنبيه في لزوم والأدب هذا إذا كان الجزء شائعا لبعض أو زوجك طالق بل (وإن) كان معينا (كيد) وزوج (ولزم) الطلاق (بشرك طالق) لأن الشر من محاسن المرأة حيث قصد به الاتصال أو لفصله لا أن قصد للفصل فكالبصاق والسعال ومثل الشر كل ما يلتهبه كريقك أو عقلتك (أو كلامك على الأحسن لا بأس بالوفاق ودمع) ونحوها إذ ليست من المحاسن التي يلتذ بها (وصح استثناء) في الطلاق إلا (وأخواتها) (إن اتصل) المستثنى بالمستثنى منه فإن انفصل اختيارا لم يصح فلا يضر الفصل بكسالم (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه فإن استغرقه نحو أنت طالق ثلاثا ثلاثا بطل

قال يسكن فكل واحدة طلقة وإن قال شركتكن فلكل واحدة ثلاث (قوله وقيل بل هو) أى كلام سحنون تقييد للأول أى لما قاله ابن القاسم (قوله واحدة ونصفا) أى فيكمل ذلك النصف (قوله فظاهر) أى لأنه لزم الثلاث فيها (قوله بتشريك) كانت شريكة مطلقة ثلاثا وواحدة وقوله أو غيره كانت طالق نصف طاعة مثلا (قوله ومثل الشعر) أى في كونه من محاسن المرأة كل ما يلتهبه أى أو ياتذ بالمرأة بسببه فالأول كالريق والثاني كالعلل لأن بالعقل يصدر منها ما يوجب للرجل الاقبال عليها والالتذاف منها بخلاف العلم (قوله كريقك) هو الماء مادام في فيها فإن انفصل عن القم فهو بصاق والأول يستلذه بمص لسانها أو شفتها دون الثاني (قوله على الأحسن) خلافا لابن عبد الحكم حيث قال لا يلزم بكلامك لأن الله حرم رؤية أمهات المؤمنين ولم يحرم كلامهن على أحد ورد بان الطلاق ليس مرتبطا بجل ولا بحرمة فإن وجه الأجنبية غير حرام وتطلق به وفي حاشية شيخنا عن بعض مشايخه أن قال اسمك طلق لم يازم لأنه من الانفصل قال في المج وضعفه فظاهر لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه وقد قيل الاسم عين المسمى فتأمل (قوله وصح استثناء) أى إخراج لعدد (قوله وأخواتها) وهى سوى وخلا وعدا وحاشا (قوله إن اتصل المستثنى بالمستثنى منه) أى وهو المحلوف به فلو فصل بينها بالمحلف عليه ضحكوا قال أنت طالق ثلاثا إن دخلت الدار إلا اثنتين وقال بعضهم المراد إن اتصل بالمحلف به أو المحلوف عليه نحو أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين إن دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا إن دخلت الدار إلا اثنتين وهما قولان (قوله فلا يضر الخ) أى لاتصاله حكما (قوله بطل) أى الاستثناء وقوله ويلزمه الثلاث أى المستثنى منها (قوله ولا بد أن يقصد) أى الاستثناء والإخراج (قوله وأن ينطق به ولو سرا) أى إلا إذا كان الحالف متوتقا به في حق فلا يرفع الاستثناء إذا كان سرا لأن الجين على نية المحلف كما مر في الجين (قوله ما يشمل المساوى) أى لا خصوص الزائد ولو قال المصنف ولم يساو كان أظهر لعم الزائد بالأولى (قوله في ثلاث إلا ثلاثا الخ) ما ذكره من لزوم الاثنتين هو مذهب المصنف بناء على أن قوله إلا ثلاثا ملغى وقال ابن الحاجب أنه لا يازم إلا واحدة ووجهه أن الكلام بآخره وأن المراد أن الثلاث التى أخرج منها الواحدة مستثناة من قوله هى طالق ثلاثا فالمستثنى من الثلاث اثنتان يبقى واحدة قال ابن عرفة وهو الحق وعلى عكس القولين لوقال أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا الاثنتين فعلى ما له المصنف تبعاً لابن شاس من إلغاء الاستثناء الأول تلزمه واحدة وعلى ما لابن الحاجب وابن عرفة وهو الحق يازمه اثنتان انظر ابن عرفة اهـ (قوله اثنتان) أى على كل من طريقة ابن شاس وطريقة ابن الحاجب لأن الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات فقوله أنت طالق ثلاثا اثبات وقوله إلا اثنتين نفي من الثلاث فقد وقع عليه طلقة وقوله إلا واحدة استثناء من الاثنتين المنفيين

فهى

ويلزمه الثلاث ولا بد أن يقصد وأن جرى على لسانه من غير قصد ولا إن

لم يلفظ به فراهه بالمستغرق ما يشمل المساوى ولا فرق بين المستغرق بالذات أو التكميل كطالق ثلاثا إلا اثنتين وزجها وفرع على الشرطين قوله (في ثلاث إلا ثلاثا إلا واحدة) اثنتان لأن استثناء الثلاث من نفسها العرفا كآنه قال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة (أو) قال طالق (ثلاثا) بالنصب وكان الأولى الجبر بالعطف على ثلاث إلا اثنتين إلا واحدة اثنتان (أو) طالق (البتة)

الا اثنتين (واحدة)) لزمه (اثنتان) لأن البتة ثلاث والاستثناء من النبي أثبات له وعكسه قوله ثلاثا أو بنة اثبات والا اثنتين في
أخرج منه بقى واحدة ثم أثبت من اثنتين واحدة تضم للاولى فاللازم اثنتان (و) في قوله انت طالق (واحدة واثنتين الا اثنتين إن
كان) الاستثناء (من الجميع) للمطوف والمطوف عليه (فواحدة) لأنه أخرج اثنتين من ثلاث فالباقي واحدة (والا) يكن الإخراج
من الجميع بل من الأول أو من الثاني أولا نيقله (فتلاث) في الصور الثلاث (٣٨٩) على الرجوع في الثالثة (وفي الباء

ما زاد على الثلاث) فلا
يستثنى منه لأنه معدوم
شرعا فهو كالمعدوم حقا
(واعتباره) فيستثنى منه
نظرا لوجوده لفظا
(قولان) الرجوع منهما
الثاني فإذا قال انت طالق
خمس الا اثنتين فلي
الأول يلزمه واحدة
وعلى الثاني ثلاث وهو
الراجح ولو قال خمس الا
ثلاثا يلزمه على الأول
ثلاث لبطانه بالاستفراق
حيث التمي الزائد ويلزمه
على الثاني اثنتان ثم شرع
في الكلام على تعليق
الطلاق على أمر مقدر
وقوعه في الزمن الماضي أو
المستقبل وحكم التعليق
الكرهية وقيل الحرمة
وبدأ بالماضي فقال (ونجزم)
الطلاق أي حكم الشرع
بوقوعه حالا من غير توقف
على حكم (إن علق بماض
ممتنع عقلا) نحو عليه طلاقه
أو يلزمه الطلاق لو جاء زيد
أمس لجمعت بين وجوده

فهو مثبتة يقع عليه طلبة أخرى وقبله طلبة فيلزمه اثنتان (قوله الا اثنتين الواحدة) راجع لكل
من ثلاثا والبتة كما نبه عليه الشارح حذفه من الأول لدلالة الثاني (قوله وواحدة واثنتين الا اثنتين) في
ابن عرفة ان العطف بـم كالعطف بالواو وينبغي كما قال خش ان العطف بغيرهما يأتي هنا كالكفاء كذلك
(قوله ان كان الاستثناء الخ) أي ان كان قصده ان الاستثناء من الجميع وقوله فواحدة أي فيلزمه
واحدة وتقبل نيته بدون يمين ولو في القضاء كما قال شيخنا (قوله فتلاث) أي لبطان الاستثناء في
الأولين لاستغراقه واحتياطا للفروج في الثالثة وقيل يلزمه واحدة في الثالثة (قوله قولان) أي
لسخنون والثاني منهما هو ما رجع اليه سخنون واستظهره ابن رشد قال في التوضيح وهو الأقرب ابن
عبد السلام وأقوى في النظر (قوله وبدأ بالماضي) أي وبدأ بالكلام على ماذا علقه على أمر مقدر
وقوعه في الماضي (قوله من غير توقف على حكم) أي من القاضي الا في مسائل ثلاثة أو بمحرم
كان لم أزن ومثله ان لم تمطر السماء ومثله ما اذا علقه على محتمل واجب كان صليت فالتنجيز في هذه
الثلاثة يتوقف على حكم الحاكم وما عداها كما ذكره المصنف لا يتوقف على حكمه (قوله ان علق
بماض) أي ان ربط الأمر بمقدور وقوعه في الزمن الماضي لأجل قوله مجتنب لان الماضي لا يمتنع وقوعه اه عدوى
والمراد أنه علقه عليه من حيث انتفاء وجوده وانتفاء وجوده محقق واجب فلذا نجز عليه
الطلاق (قوله لو جاء زيدا مس لجمعت الخ) لاشك ان الجمع المذكور ممتنع وقد علق الطلاق عليه من
حيث انتفاؤه وبمقتضى لولائها دالة على انتفاء الجواب لا انتفاء الشرط وانتفاء الجمع المذكور واجب
فهو في الحقيقة قد علق الطلاق على أمر واجب عقلي محقق لهذا انجز الطلاق وهو الحاصل ان الطلاق
بحسب الظاهر مرتبط بالحال باوجه وفي الواقع انما هو بقبضة فإذا كان مرتبطا بظاهرا بالحال عقلا
فهو في المعنى معلق على ضده وهو الوجوب العقلي وقس اه عدوى وعبارة بن وقوله ان علق بماض
يعني على وجه الحث وهو في الحقيقة تعليق على انتفاء وجود ذلك الممتنع والانتفاء هو المحقق فلذا
نجز عليه الطلاق قاله ابن عاشر اه (قوله لزمي بامرته) أي أولتله أو ضربته الا ان يقصد البالغة
ويكون قادرا على ما أراد من البالغة ان يكون قادرا على ضربه الذي أراده بالقتل مثلا وكونه لا حث
عليه هو قول ابن بشير وابن شاس وقال ابن ناجي ظاهر المدونة الحث ويظهر من ح ترجيعه
(قوله أوعاق على جائز) أي علق على أمر مقدر وقوعه في الماضي جائزا عادة ويلزم من كونه جائزا عادة ان
يكون جائزا عقلا (قوله ولو وجب شرعا) أي هذا إذا كان جائزا شرعا ايضا بل ولو وجب شرعا أو
ناب (قوله أو ندب) عطف على قوله ولو وجب شرعا كعليه الطلاق لو جئتنى أمس لا عطيتك كذا
شيء لا يحرم عليه (قوله ومثال الجائز شرعا) أي وعادة أيضا (قوله باقسامه الثلاثة) فالواجب العادي

وعدمه (وعادة) كآو جاء أمس لرفته للسماء (أو شرعا) كآو جاء أمس لزمي بامرته (أو) علق على (جائز) عادة ولو وجب شرعا (كآو
جئت) أمس (قضيتك) حثك وهو جائز عادة وان وجب شرعا أو ندب ومثال الجائز شرعا لو جئتنى أمس اكلت رغيفا وانما حث
للشك في القتل وعدوه ولا يقدم على فرج مشكوك فيه ما ذكره المصنف في الجائز ضعيف والذهب عدم الحث كما تفهه ابن يونس عن
مالك وابن التاسم لكن محل عدم الحث ان جزم بالقتل كقضاء الحق حال اليمين والاحتث للشك أو الكذب واحتز بقوله ممتنع
عمالو علقه بماض واجب باقسامه الثلاثة فلا حث وأشار للمستقبل بقوله

(أو) علق على (مستقبل محقق) لوجوبه عقلاً أو عادة (ويشبه بلوغهما) معاليه والمراد بما يشبه ما كان مدة التعمير فأقل وما لا يشبه ما زاد عن مدتها (عادة) كـ (انت) (٣٩٠) طالق (بعد سنة) فينجز عليه الآن حال التعليق (أو) انت طالق (يوم موتي) أو موتك

وأولى قبل موتي أو موتك يوم أو شهر فينجز عليه وقت التعليق بخلاف بعد موتي أو موتك أو ان أو قى أو اذا مت أو متي فانت طالق فلا شيء عليه اذا طلاق بعد موت وأما أنت طالق ان أو اذا مات زيد أو يوم موته أو بعده فتطلق عليه حالاً في الأربع صور لأنه علقه في المستقبل بمحقق يشبه بلوغهما إليه عادة (أو) قال (إن لم أمس السماء) فانت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق اذ مسها ليس في قدرته فعدمه محقق وقد علق الطلاق عليه فينجز (أو) قال لها انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجراً) أو ان لم يكن هذا الطائر طائراً فإنه ينجز عليه لأن قوله ان لم يكن الخ بعد ندما بعد الوقوع فلو أخر انت طالق لم يلزمه شيء كما قال ابن عرفة وهو ظاهر وأما ان قال ان كان هذا الحجر حجراً بصيغة البر فينجز عليه مطلقاً قدمه على الطلاق أو أخره (أو لمزله) أي ينجز عليه الطلاق لأجل هزله (ك) قوله انت (طالق أمس) لأن ما يقع الآن لا يكون واقفاً

كقوله زوجته طالق لولقي أسد أمس لقررت منه والواجب العقلي كقوله على الطلاق لو لقيت أسد ما جمعت بين وجودك وعدمك أو ما طلعت بك السماء ولا زلت بك الأرض والواجب الشرعي كقوله على الطلاق لو كنت غير نائم أمس لصليت الظهر (قوله أو علق على مستقبل) أي ربط بامر محقق الوجود في المستقبل (قوله ويشبه بلوغهما معاليه) وأما ان كان يشبه بلوغ أحدهما إليه دون الآخر فلا ينجز لأنه ان كان كل من الزوجين يبايع الأجل ظاهراً صار شبهها بنكاح التمتع من كل وجه وأما ان كان يبلغه أحدهما فقط فلا يأتي الأجل الا والفرقة حصلت بالموت فلم يشبه التمتع حينئذ وإذا قال أبو الحسن ما نصه هذا على أربعة أقسام اما ان يكون ذلك الأجل مما يبلغه عمرهما فهذا يلزم أو يكون ممالا يبايعه عمرهما أو يبلغه عمره أو عمرها فهذه الثلاثة لا شيء عليه فيها اذ لا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق ابن يونس وفي العتبية قال عيسى عن ابن القاسم ومن طاق امرأته الى مائة سنة أو الى مائتي سنة فلا شيء عليه وقال ابن الماجشون في المجموعة اذا طلقها الى وقت لا يبلغه عمرها أو لا يبلغه عمره أو لا يبلغانه لم يلزمه اهـ بن (قوله كأنك طالق) هذا مثال للواجب العادي وكذا ما بعده ومثال الواجب العقلي ان اتى اجتماع الضدين بعد سنة فانت طالق (قوله فينجز الخ) أي لأنه ربط الطلاق بامر محقق وقوعه في المستقبل لوجوبه عادة إذ حصول الموت لكل واحد واجب عادي فلو بقي من غير تنجيز للطلاق كان جاعلاً حليتها لوقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فيكون شبهها بنكاح التمتع (قوله بخلاف بعد موتي) أي فلا يلزمه شيء لأن الأجل لا يأتي الا وقد حصلت الفرقة بالموت ولأنه لا يطلق على مئة ولا يؤمر ميت بالطلاق (قوله أو بعده) أي وكذا قبله يوم مثلاً (قوله فيطلق عليه حالاً في الأربع) هذا ما ذكره التوضيح وهو الصواب خلافاً لما في عقب من أنه لا شيء عليه في أنت طالق يوم موت فلان أو بعده * والحاصل أنه لا فرق في التعاقب على موت الأجنبي بين يوم وان واذا وقبل وبعد فينجز عليه الطلاق في الجميع وانما يفرق في التعليق على موت أحد الزوجين أو على موت سيد الزوجة اذا كان اباً للزوج كما تقدم فينجز عليه في يوم وقبل ولا شيء عليه في ان واذا وبعد اهـ بن (قوله في الأربع صور) أي وكذا انت طالق قبل موت فلان يوم أو شهر (قوله فعدمه محقق) أي لكونه واجباً عادياً وقوله وقد علق الطلاق عليه أي على عدم المسيس في المستقبل الذي هو محقق (قوله وان لم يكن هذا الطائر طائراً) أي وان لم يكن هذا الانسان انساناً (قوله بعد ندما بعد الوقوع) أي لأنه لما وقع عليه الطلاق ندم فاحب ان يرفع ذلك بالشرط (قوله وهو ظاهر) أي لأنه علق الطلاق على انتفاء الحجرية عن الحجر وهي لا تنتفي فلا يقع طلاق لعدم حصول التعليق عليه (قوله فينجز عليه مطلقاً) أي لأنه علق الطلاق على امر محقق وهو ثبوت الحجرية للحجر ومحل تنجيذه عليه مطلقاً ان لم يقرن الكلام بما يدل على المجاز وهو تمام الأوصاف ككونه صابلاً يثابراً لا حديد فينظر له فان كان كذلك نجز والا فلا (قوله كطالق أمس) أي قاصداً به الانشاء بدليل التعاميل المذكور فان ادعى الاخبار كذا يدين عند المفتي (قوله حذف هذا) أي قوله أو لمزله كطالق أمس وقوله والذي قبله أي قوله وان لم يكن هذا الحجر حجراً (قوله أو بما لا صبر عنه) أي او بما لا صبر على تركه كقيام فان الانسان لا يصبر على تركه وهو عطف على قوله بماض أي ونجيز إن علقه على أمر لا صبره أو لها على تركه لأن ملا صبر على تركه كالحقق الوقوع فكانه علق الطلاق على أمر محقق الوقوع ومن علقه على حصول امر محقق الوقوع نجز عاقبه لأن بقاءه بلا تنجيز يشبه نكاح التمتع

بلا أمس فيكون هازلاً بهذا الاعتبار وكان الصواب حذف هذا كما نرى قبله لأن الكلام في التعليق لا في قوله (قوله) المزل والندم (أو) علقه (بما لا صبر عنه) (أو جوبه عادة) (كان قمت) (أو قعدت أو أكلت انت أو أنا أو فلان فانت طالق وأطلق

أو قيد بمدة يعسر فيها ترك القيام مثلا (أو) علق على (غالب) وقوعه (٣٩١) (كان حضت) أو إذا حضت فانت

طالق فينجز عليه بمجرد قوله ذلك تنزيلا للغالب منزلة المحقق إذا كانت بمن تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لا آيسة (أو) علقه على (محتمل واجب) شرعا (كان صليت) فانت طالق أو ان صلي فلان فينجز عليه حالا وظاهره ولو كانت تاركه لاصلاة أو كافرة تنزيلا لوجوبها منزلة وقوعها (أو) علقه (بما لا يعلم حالا) ويعلم مالا (ك) قوله لظاهرة الحمل (إن كان في بطنك غلام) (أو) ان (لم يكن) في بطنك غلام فانت طالق فينجز عليه الطلاق في الحال ولا ينتظر حتى يظهر ما في بطنها (أو) قال ان كان أو لم يكن (في هذه اللوزة قلبان) فانت طالق فينجز ولا يعلم حتى تكسر اللوزة للشك حين اليقين ولو غلب على ظنه ما خاف عليه لقريئة وظهر ما غلب على ظنه (أو فلان من أهل الجنة) أو أهل النار فينجز عليه ما لم يقطع بذلك كالغشوة السكرام وعبد الله بن سلام وكان جهل وفرعون ولا عبرة بقول من قال بإيمانه (أو) قال لامرأة غير

(قوله أو قيد يعسر فيها ترك القيام) أي وأما إذا عين مدة لا يعسر ترك القيام فيها كما إذا قل ان قمت في مدة ساعة فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينظر ان لم يحصل منها قيام في تلك المدة فلا شيء عليه وان حصل منها قيام فيها وقع الطلاق فان كان المحلوف على أنه لا يقوم كسيحانحوان قام فلان أو ان قمت أنت أو أنا فانت طالق وكان فلان أو هو أو الزوجة كسيحانحوان حال اليقين فلا شيء عليه فان زال السكاح بعد اليقين ينجز عليه (قوله فينجز عليه) أي الطلاق غير الثلاث أخذا مما مر من أنه أما ينجز الثلاث إذا كانت الصيغة تقتضي التكرار نحو كلما حضت فانت طالق وما ذكره من التنجيز بمجرد قوله هو المشهور وقال أشهب لا ينجز بل ينتظر حصول الحيض فإذا جاء المفقود وقال اصبر ان كان على حث تنجز والا فلا نحو ان قلت فلانا فانت طالق ان حضت أو ان لم تكلمي فلانا فانت طالق ان حضت فان كلمه في الأولى انتظر حيضها ولا تطلق عليه بمجرد كلامها وان تلوم لها في الثانية فلم تكلمه فينجز طلاقها ولا ينتظر حيضها (قوله لا آيسة) أي ولا من شأنها عدم الحيض وهي شابة وهي التي يقال لها بغلة اللهم الا إذا حاضت فيقع الطلاق إذا قال النساء إنه حيض ذكره وهو بخلاف ما يأتي من أنه إذا علق الطلاق على أجل لا يبلغه عمرها معا عادة فانه لا يقع عليه الطلاق ولو بلغناه كذا بحث بعضهم (قوله أو محتمل واجب) هذا يتوقف التنجز فيه على الحكم كما يأتي في قوله أو بمجرد النخ كما في التوضيح وح اه بن فان فات الوقت ولم يفعل فلا حث وقوله محتمل أي للوقوع وعدمه (قوله فينجز عليه الطلاق في الحال ولا ينتظر النخ) أي لاشك في اليقين في الحال هل هي لازمة أولا فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه وظاهره انه ينجز ولو علم انتفاء العلق عليه عقب اليقين بان وابت بنتا عقب اليقين فان قلت إذا علق الطلاق على دخول الدار لا ينجز عليه بل ينتظر مع انه علق الطلاق على أمر مشكوك فيه حالا ويعلم مالا لا يفتقر إلى دخول الدار لا ينجز عليه بل ينتظر مع انه علق وقوعه في الحال لا انه مشكوك فيه وانما هو محتمل الوقوع في المستقبل والاصل عدم وقوعه بعدم وقوع العلق عليه فلذا لم ينجز وأما مسألة ان كان في بطنك النخ والطلاق مشكوك فيه في الحال هل لزم أولا فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله لاشك حين اليقين) أي هل لزم اليقين ثم لا فالبقاء مع تلك اليقين حتى تكسر اللوزة بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله لقريئة) كتحريركم قرب اذنه ووطن ان فيها قلبين (قوله وظهر ما غلب على ظنه) أي فإذا قال ان كان في هذه اللوزة قلبان فانت طالق فينجز عليه الطلاق ولو ظهر أن فيها قلبين بذلك لا ترجع له لأن تنجز الطلاق هنا لا يتوقف على حكم (قوله أو فلان من أهل الجنة) قلح ليس هذا من أمثلة مالا يعلم حالا وانما هو من أمثلة مالا يعلم حالا ولا مالا كما في التوضيح فالانصب ذكره هناك ثم محل الحث ما لم يرد العمل بعمل أهل الجنة ويكون كذلك والا فلا شيء عليه (قوله ما لم يقطع بذلك) أي بان أخبر النبي عنه بأنه يدخل الجنة أو النار أو نص القرآن على ذلك كما في أبي لهب (قوله ولا عبرة بقول من قال بإيمانه) أي بإيمان فرعون مستدلا بقوله تعالى حتى إذا أدركه الفرق قال آمنت انه لا إله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل ورد بان توبة الكافر عند الفرغ لا تقبل على الرجوع عندهم (قوله أو ان كنت حاملا أو ان لم تكوني حاملا فانت طالق) أي فينجز عليه الطلاق لاشك في اليقين هل لزمته أم لا وهذا إذا كان قد مسها في ذلك الطهر وانزل ولو مع العزل ولو كانت الصيغة صيغة برأ وحث كما مثلنا فان كان في طهر لم يمس فيه أصلا أو مس فيه ولم ينزل فانها تحمل على البراءة من الحمل كما نثار له المصنف بقوله وحملت على البراءة النخ

ظاهرة الحمل (إن كنت حاملا أو) ان (لم تكوني) حاملا فانت طالق (وحملت) المرأة (على البراءة منه) أي من الحمل إذا كان حال بيمنة (في طهر لم يمس فيه)

أو مسها فيه ولم ينزل وفائدة الحمل على البراءة عدم الحث في صفة البر أي ان كنت حاملا والحث في صفة أي ان لم تكن حاملا (واختاره) أي اختار اللغوي الحمل (٣٩٣) على البراءة في طهر مس فيه (مع العزل) وهو الانزال خارج الفرج فلا حث في إن

كنت ويحث في إن لم تكوني كما إذا لم ينزل ورد بأن الماء قد يسبق فلا يقاس على عدم الانزال (أو) عاقباً (لم يمكن) اطلاعاً عليه (ك) قوله أنت طالق (إن شاء الله) أو إلا أن يشاء الله فينجز فيهما لأن المشيئة لا اطلاع لنا عليها (أو) ان شاءت (اللائكة) أو الجن أو صرف المشيئة أي مشيئة الله أو اللائكة أو الجن فالله أعلم الذكرى (على معاقب عليه) وحصل المعلق عليه كقوله أنت طالق ان دخلت الدار إن شاء الله وصرف المشيئة للدخول أي ان دخلت بمشيئة الله فينجز عليه إن وجد الدخول عند ابن القاسم وأما إن صرفها لله عاق وهو الطلاق أو لهما أو لم تكن له نية فيلزم اتفاقا فالصنف نص على التوهم (بخلاف) أنت طالق ان دخلت الدار مثلاً (إلا أن يبدو لي) أو إلا أن أرى خيراً منه أو إلا أن يغير الله ما في خاطري ونوى صرفه (في المعلق عليه) كالدخل (قط) فلا ينجز بل لا يلزمه شيء

(قوله أو مسها فيه ولم ينزل) أي أسلألا ان أنزل ولو مع العزل فلا تحمل على البراءة فصحت للغارة بينه وبين ما اختاره اللغوي فانه اختار الحمل على البراءة من الحمل فيما إذا أنزل مع العزل (قوله فلا حث في ان كنت الخ) أي لا يحث في صيغة البر ويحث في صيغة الحث وقوله كما إذا لم ينزل أي كما أنه لا يحث إذا لم ينزل أصلاً سواء مسها في طهر أو لم يمسها أصلاً (قوله بان الماء قد يسبق) أي وحينئذ فالتشك في لزوم اليقين وعدم لزومها حاصل مع العزل ولو لم ينجز الطلاق وأبقى حتى يظهر الحال لزم البقاء على فرج مشكوك في اباحتها (قوله أو لم يمكن اطلاعاً عليه) أي لا في الحال ولا في المال بخلاف ما تقدم فانه لا يعلم حالاً قط (قوله فينجز فيهما) لأن المشيئة لا تنفع في غير اليقين بالله كما مر للمصنف في باب اليقين في قوله ولم ينفذ في غير الله كالاستثناء بان شاء الله الخ وقد تبع المصنف ابن يونس في تمثيل ما لا يمكن الاطلاع عليه لا حالاً ولا مآلاً بان شاء الله واعترضه ابن رشد بان التمثيل بهذا لما لا يمكن الاطلاع عليه انما يظهر على كلام القدرية من أن بعض الأمور على خلاف مشيئته تعالى فيحتمل ان اليقين لازمة وانها غير لازمة مادام قلنا كل ما في السكون بمشيئته فالصواب ان هذا من التعليل على أمر محقق ان أراد ان شاء الله طلاقك في الحال لأنه بمجرد نطقه بالطلاق علم أنه شاء وان أراد ان شاءه في المستقبل فهو لاغ لأن الشرع حكم بالطلاق فلا يماق بمسقبل واجاب بعضهم بان جعل ذلك مثلاً لما لا يمكن الاطلاع عليه. منظور فيه للمشية في ذاتها فلا ينافي انها تعلم بتحقيق الشيء فتأمل (قوله لأن المشيئة لا اطلاع لنا عليها) أي لانه لا يمكن الاطلاع على ذات الله في الدنيا أصلاً حتى تعلم مشيئته وحينئذ فيحتمل لزوم اليقين وعدم لزومها فاليعين مشكوك في لزومها وعدمه فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك به وكذا يقال في مشيئة اللائكة والجن (قوله على معلق عليه) متعلق بصرف لتضمنه معنى سطر (قوله وحصل المعلق عليه) أي وأما إذا لم يحصل المعلق عليه فلا حث (قوله ان وجد الدخول) أي انه ينجز عليه بمجرد الدخول ولا يتوقف على حكم (قوله عند ابن القاسم) أي خلافاً لأشهب وابن الماجشون حيث قالوا إذا صرف المشيئة للمعلق عليه فلا طلاق ولو فعلت المعلق عليه كالدخل (قوله فيلزم اتفاقاً) * الحاصل إذا صرف المشيئة للمعلق كالطلاق أو للمعلق والمعلق عليه معا أو لم يكن له نية فانه يلزم الطلاق اتفاقاً حيثما حصل المعلق عليه وأما إذا صرفها للمعلق عليه فبخلاف فقال ابن القاسم بوفوع الطلاق إذا حصل الملق عليه وقال أشهب وابن الماجشون لا يقع طلاق ولو حصل المعلق عليه ووجه ما لابن القاسم أن الشرط معلق بمحقق فان كل شيء بمشيئة الله تعالى والاستثناء لاغ وتناقض وتعقيب بالرفع فانه معلوم انها لا تدخل الا إذا شاء الله الدخول فكان كالاستثناء المستغرق إذ لم يبق بعد المستثنى حالة أخرى (قوله ونوى صرفه في المعلق عليه) أي وان المعنى أنت طالق ان دخلت الدار الا أن يبدو لي ويظهر لي عدم جملة أي الدخول سبباً في الطلاق (قوله بل لا يلزمه شيء) أي ولو دخلت الدار وقوله فلا ينجز أي في الحال فصح الاضراب وظاهره أنه لا يلزمه شيء إذا دخلت الدار ولو بداله جعل الدخول سبباً في الطلاق فلا عبرة بآراءه وهو ما اختاره عجم والذي قاله غيره أنه ينظر لما يبدو له فان بداله جعل الدخول غير سبب فلا يقع عليه الطلاق إذا دخلت وإن بداله جعله سبباً وقع الطلاق ان دخلت واستصوبه بعض المحققين (قوله في الحقيقة) أي لأن كل سبب موكول إلى ارادة المكلف لا يكون سبباً الا بتصميمه وجعله سبباً (قوله كان لم تعطر السماء الخ) تعطر بضم التاء من أمطر الرباعي أفصح

(قوله)

لأن المعنى ان دخلت الدار وبدالى جعله سبباً لطلاق فانت طالق وإذا لم

يبدل ذلك فلا ففي الحقيقة هو معلق على التصميم والتصميم لم يوجد حال التعليل فلم يلزمه شيء. وأما لو صرفه للطلاق أو لم ينو شيئاً فينجز عليه لأنه بعد ندما ورفعا لواقع (أو) علقه على مستقبل لا يدرى أي يوجد أو بعدم (كان لم تعطر السماء خدأ) فانت طالق

فينجز عليه في الحال ولا ينتظر وجوده (إلا أن يعلم أن الزمن) كأنه طلق إن لم تخطر السماء ولم يقيد بزمن إلا بدان تخطر فهو معلق على عدم واجب عادي في المستقبل فلا يلزمه شيء ومثل ما إذا عم الزمن إذا قيد بزمن بعيد كخمس سنين ولم يقيد بمكان (أو بحلف) بصيغة الحث بدليل ما بعده (لعادة) كما إذا رأى سحابة والعادة في مثلها أن تخطر فقال لزوجته إن لم تخطر السماء فانت طالق (فينتظر) هل تخطر فلا يحث أولا فيحث لأنه حلف على الغالب ظنه واعترض على المصنف بأن ما ذكره خلاف النقل وحاصل النقل أنه يطلق عليه جزما وإنما الخلاف فيما إذا غفل عنه حتى حصل

(٣٩٣)

ما حلف عليه فهل يطلق

عليه وهو الحق بل

الطلاق عليه وقع بمجرد

حلفه كما هو قاعدة هذا

الياب أولا يطلق عليه

وهو قول عياض وقيل إن

كان حلفه أولا لأمر تومعه

فما يجوز له شرعا لم يطلق

عليها وإن كان مستندا

لكهانة أو مجرد تخمين

طلق عليه (وهل ينتظر

في صيغة البر) المؤجل

باجل قريب نحو أنت

طالق إن أمطرت السماء

بعد شهر (وعليه الأكثر)

من الأشياخ (وينجز)

بمجرد حلفه (كالحث)

المقدم في قوله كان لم

تخطر السماء غدا (أو لأن

عملها إذا حلف لعادة

وقيد بزمن قريب كشر

قدون وإنما لعادة فينتظر

قطعا أو قيد بزمن بعيد

كخمس سنين فيجز عليه

قطعا لأنه واجب عادي إذ

لا بد من مطر عادة في هذا

الاجل واستظهروا أن

السنة من حين البعد إلا تخلو

(قوله فينجز عليه في الحال) أي للشك في البين هل لزم أم لا فيكون البقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه لكن تنجز الطلاق عليه هنا بحكم حاكم كما يفيد ما في ابن غازي عن ابن القاسم (قوله ولا ينتظر وجوده) أي وجود المطر في غدا فإن أمطرت بعد كلامه لم ترد إليه زوجته بعد التنجز (قوله على عدم واجب) أي وهو المطر في المستقبل فإنه واجب عادي فلا يخاف وقد عاق ذلك الخلاف الطلاق على انتفاء فلا يقع ذلك الطلاق لعدم حصول المعلق عليه (قوله خلاف النقل الخ) الذي في بن أن ما يشي عليه المؤلف هنا هو ما في التوضيح عن التنبيهات والذي لا ينشأ في المقدمات يقتضي أنه ينجز عليه حالا ولا ينتظر فإن غفل عنه حتى جاء ما حلف عليه فقبل يطلق عليه وقيل لا وقيل إن كان حلفه أولا لأمر تومعه فمالا يجوز له شرعا كالسحاب لم يطلق عليه وإلا طلق عليه إذا علمت هذا تلم إن ما قاله المصنف منقول غاية الأمر أنه خلاف المعتقد وحينئذ فلا يصح الاعتراض عليه بأن ما قاله خلاف النقل (قوله أنه يطلق عليه جزما) أي أنه ينجز عليه الطلاق في الحال اتفاقا وقد علمت ما فيه (قوله وهل ينتظر الخ) حاصله أنه إذا عاق الطلاق على مستقل لا يدري بوجوده أولا فإنه ينجز عليه الطلاق إن كانت الصيغة صيغة حث كان لم تخطر السماء غدا فانت كانت الصيغة صيغة بر واجل باجل قريب تقولان (قوله بأجل قريب نحو أنت طالق الخ) الذي في نقل التوضيح تمثيل القريب بعد والذي في نقل الأحمي بشهر فلذا مثل الشارح بكل منها (قوله وأما لعادة) أي وأما إذا حلف لعادة والحال أنه قيد بزمن قريب كما لو قال لزوجته في شهر أو في شهر بشن إن أمطرت السماء غدا أو في هذا الشهر فانت طالق (قوله من حين البعد) أي حينئذ فينجز عليه فيها (قوله كان لم أزن أو إن لم أشرب الخمر) أي وإن لم أقتل فلانا أو إن لم أضربه أو إن لم آخذ ماله (قوله ولا يقع عليه طلاق قبل الحكم) فإن افتاهفت بوقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت زوجته وتزوجت ثم فعل المحلوف عليه المحرم فإن زوجته ترد إليه فوصمة الأول لم ترتفع وهذا لا يمنع من كون وطء الثاني وطء شبهة يدرأ الحد ويلحق به الولد (قوله لكن ينجز عليه في هذه الحاکم) أي وكذلك فيما إذا علق الطلاق على محتمل واجب شرعا كان صليت في شهر كذا فانت طالق وكذا في مسألة إن لم تخطر السماء غدا فانت طالق فلا يقع الطلاق فيها قبل الحكم فإذا أمطرت قبل الحكم عليه بالطلاق أو مضى الاجل ولم يصل فيه قبل الحكم عليه فالطلاق لم يلزمه شيء تأمل (قوله أو علقه بما لا يعلم حالا ولا مالا) هذا تكرار مع قوله أو ما لا يمكن اطلاعنا عليه وإعاده لأجل أن يرتب عليه ما بعده قاله الشارح بهرام (قوله فينجز عليه الطلاق) أي للشك ولزوم البين له حين الحلف وعدم لزومها له فالبقاء مع تلك البين بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله وبين) أي ويحلف في القضاء دون الفتوى كما في التوضيح والواقاه بن (قوله كحلفه أنه رأى الهلال) أي ليلة الثلاثين

(٥٠ - دسوقي - ثاني) السنة من مطر عادة (أو) علقه (بمجرد) أي نفى فعل محرم (كان لم أزن) أولم أشرب الخمر فبي طالق

فينجز عليه حالا ولا يمكن من فعل الحرام لكن ينجز عليه في هذه الحاکم أو جماعة المسلمين ولا يقع عليه طلاق قبل الحكم بدليل قوله (إلا أن يتحقق) منه فعل المحرم (قبل التنجز) فنحل يمينه ولا يطلق عليه (أو) علقه (بما) أي على شيء (لا يعلم حالا ولا مالا) فينجز عليه الطلاق بمجرد يمينه (ودين) أي وكل إلى دينه وقبل قوله (إن أمكن) الإطلاع عليه (حالا) عادة بحيث لا يحل له العادة (وإدعاه) كحلفه أنه رأى الهلال والسماء مطبقة بالقيم ومن فروع قوله دين الخ ما أشار له بقوله (فلو حلف أنان على القبض)

أى حلف كل منها على قبض ماحلف عليه الآخر (كان كان هذا غراباً) فامرأته طالق (أو إن لم يكن) غراباً فامرأته طالق وحلف
الثاني على قبضه (فإن لم يدع) (٣٢٤) أحدهما الصادق بالثنتين (تقريباً) أى جزماً بان شك وظن (طالقت) امرأة من لم يدع اليقين

سواء كان كلاهما أو أحدهما وفي بعض النسخ فإن لم يدعياً يقينا طلقنا بالثنية ومفهومه ان من ادعى الجزم الصادق بها أو بأحدهما لا تطلق زوجته ويدين وهو كذلك ما يكشف القيب خلافاً ما جزم به في حنث * ولما نهى الكلام على ما ينجز فيه الطلاق شرع في بيان مالا ينجز فيه أم بما لا شيء فيه حالاً ولا مالا لا يقال (ولا يحنث) إن علقه) أى الطلاق (بمستقبل تمتع) عقلاً أو عادة أو شرعاً في صيغة برمثال الاول انت طالق إن جمعت بين الضدين ومثال الثاني أشاره بقوله (كان لمست السماء) فانت طالق (أو إن شاء هذا الحجر) فانت طالق وكذا ان قدم فانت طالق في التالين لأنه علق الطلاق على شرط تمتع وجوده ومثال الثالث ان زنت فانت طالق بخلاف صيغة الحنث في الجميع (أو) علقه على ما (لم تعلم مشيئة الملق بمشيئته) حيث كان شأنه ان تعلم مشيئته وهو آدمى كطالق ان شاء زيد فانت

(قوله كان كان هذا غراباً الخ) أى وكن قل لرجل امرأته طالق لقد قلت لى كذا فقال له الآخر امرأته طالق ما قلت لك كذا وكحلته ان فلانا يعرف ان لى حقاً كذا فحلف الآخر انه لا يعرف ان لى حقاً كذا وكحلته عبده حر إن كان دخل المسجد في هذا اليوم فحلف الآخر عبده حر إن لم يكن دخله في هذا اليوم لأن كلاهما مخاطب بيقينه لا بيقين غيره ومفهوم قوله حلف اثنان الخ انه لو حلف واحد على القبضين من امرأته بان حلف بطلاق فلانة على الالباب والاخرى على الفى فان التمس عليه الحال وتعذر التحقق طلقنا وان بان له شيء عمل عليه (قوله على ما ينجز فيه الطلاق) أى على الحالة التي ينجز الخ (قوله ولا يحنث) أى لا حالاً ولا مالا لأن ما ذكره من القسم الاول في كلام الشارح (قوله ان علقه الخ) أى فان وقع الحلو فاعلم عليه كالمتمتع شرعاً فانه يحنث (قوله ان جمعت بين الضدين) أى فقد علق الطلاق على الجمع بين الضدين في المستقبل وهو محال عقلاً (قوله كان لمست السماء) أى أو ان حملت الجبل فانت طالق أى فقد علق الطلاق على لمس السماء في المستقبل أو حمل الجبل هو ممنوع عادة (قوله أو ان شاء هذا الحجر) هذا قول ابن القاسم في الدونة وقال ابن القاسم في النوادر ينجز عليه الطلاق لهزله وبه قال صحنون وذكرها عبد الوهاب روايتين وذكر أن لزوم الطلاق اصح اه بن (قوله لأنه علق الطلاق على شرط تمتع وجوده) أى ويلزم من عدم الشرط عدم الشروط (قوله ان زنت الخ) أى فقد علق الطلاق على الزنا في المستقبل وهو تمتع شرعاً (قوله بخلاف صيغة الحنث) أى ان لم اجمع بين وجودك وعدمك أو بين الضدين فانت طالق أو ان لم أمس السماء فانت طالق أو ان لم أزن فانت طالق فينجز عليه الطلاق وقوله بخلاف الخ هذا محترز قوله في صيغة برولا حاجة لتقييد المصنف بصيغة البر لان نحو ان لم أزن في صيغة الحنث التعليق فيه على واجب لا على تمتع (قوله على ما لم تعلم مشيئته الخ) أى على مشيئة شخص لم تعلم مشيئة ذلك الشخص الذى علق الطلاق على مشيئته (قوله فانت الخ) فرض الشارح الكلام فيم إذا كان المعلق على مشيئته حياً وقت التعليق ثم مات ومثل ذلك ما لو كان ميتاً وقت التعليق والحال ان الخالف لم يعلم بموته باتفاق فيها فان كان عالماً بموته وقته فكذلك لا شيء عليه على ظاهر الدونة خلافاً للخمى حيث قل ينجز عليه الطلاق (قوله بخلاف الخ) هذا جواب عما يقال قد تقدم ان الملق على مشيئة الله والجن والملائكة ينجز عليه الطلاق مع انه لم يعلم مشيئة من ذكر وهذا يعارض ما ذكره المصنف هنا وحاصل الجواب ان مراد المصنف هنا بقوله أولم تعلم مشيئة الملق على مشيئته أى والحال انه من جنس من تعلم مشيئته وهو آدمى وهذا بخلاف الملق على مشيئة الله والملائكة والجن فانه معاق على مشيئته من شأنه ان لا تعلم مشيئته فلا معارضة * والحاصل انه فرق بين التعليق على مشيئة من لا تعلم مشيئته والحال ان شأنه ان تعلم مشيئته وبين الملق على مشيئة من لا تعلم مشيئته والحال ان شأنه ان لا تعلم مشيئته ففى الاول لا شيء عليه وفي الثانى ينجز الطلاق عليه (قوله أو علقه بمستقبل لا يشبه الخ) تقدم انه إذا علق طلاقها على أجل يبلغه عمرها مصاً في الغلب فانه ينجز عليه وأشار هنا إلى انه إذا علق طلاقها على أجل لا يبلغه عمرها أو أحدهما غالباً فانه لا شيء عليه لا حالاً ولا مالا وظاهره ولو انخرمت العادة

وعاشا

زيد ولم تعلم مشيئته وهو صادق بما إذا لم يشأ أو شاء شيئاً لم تعلم حقيقة فلاحنث بخلاف مشيئة الله

والملائكة والجن فان شأن من ذكر لم تعلم مشيئته عادة (أو) علقه بمستقبل (لا يشبه البلوغ) أى بلوغها ما (إليه) بان لا يبلغه عمر واحد منها أو يبلغه عمر أحدهما فقط والمعتبر العمر الشرعى الآتى يانه في النقد (أو) قالها (طلقك) أو أناسي أو مجنون فلا شيء عليه

وعاشا اليه بخلاف ما اذا علقه على حيز بغلة وطرفها الدم وقال النساء انه حيز فانها طالق عليه
والفرق ان النساء محل للحيز في الجملة فاعتبر وأما مجاوزة العمر الغالب فنادر لاحكامه (قوله حيث
كانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وعلم تقدم جنونه الخ) هذا الشرط وهو قوله وعلم الخ معلوم بما
قبله والقيد في المجنون ذكره في المدونة وأما القيد في الصبي فقد ذكره أبو الحسن قال ابن ناجي
وأطلق أكثر اه بن وزاد بعضهم في المجنون ان يكون مستندا في قوله لاخبار مخبر لالعله والا لزمه
الطلاق (قوله والا حنث) اي لانه يعد قوله وأنا صبي أو مجنون ندما منه على وقوع الطلاق (قوله أو
ان مت اومتى) أى أومتى مت اومتى (قوله بخلاف يوم موتى) اي فانه ينجز عليه لشبهه بنكاح
التمة وأولى قبل موتى بيوم أو شهر (قوله الا ان يريد بان) أى أو اذا كمارجع اليه مالك تغليا للشرطية
على الظرفية والظاهر ان مثلهما متى اه بن وعدوى (قوله الا ان يريد نفيه) أى عنادا (قوله أنت
طالق لا أموت) اي وهذه صيغة بر في معنى أنت طالق إن مت أى مطلقا أو من هذا المرض فهو في
الاول علق الطلاق على أمر محقق لان الموت واجب عادى وفي الثاني علقه على أمر غير معلوم حالا
(قوله بأن كانت الخ) مرتبط بقوله الحالية من الحمل تحقيا اي بسبب كونها الخ (قوله أو قال لها) اي
لزوجته الحالية من الحمل تحقيا ان حملت الخ (قوله الا أن يطأها الخ) أى ويقول لها ماذا كر بعد الوطء
أو يطأها قبل قوله ماذا كر والحال انه يستبرئها فقول المصنف وان قبل يمينه إن للمبالغة أى هذا اذا
كان الوطء بعد يمينه بل ولو كان قبله والحال انه لم يستبرئها وقوله ان قبل يمينه كذا فله عياض عن
ابن القاسم وروايته كافي التوضيح (قوله فينجز عليه) أى وليس له وطؤها خلافا لابن الماجشون
حيث قال اذا قال لها إن حملت فأنت طالق كان له وطؤها في كل طهر مرة إلى ان تحمل أو تحيض قياسا على
ما اذا قال لأمته إن حملت فأنت حرة فان له وطؤها في كل طهر مرة وبمسك الى ان تحمل أو تحيض وفرق
ابن يونس بمنع النكاح لأجل وجواز العتق له وقد استفيد من تقييد الشارح لقول المصنف او ان
ولدت أو إن حملت بما اذا كانت خالية من الحمل تحقيا فان وطئها نجز عليه وحمل قوله سابقا ان كان
في بطنك غلام أو إن لم يكن أو ان كنت حاملا أو ان لم تكونى على ما اذا مسها في طهر وأنزل وأما اذا قال لها
ذلك وهى في طهر لم يمسها فيه أو مسها فيه ولم ينزل فلاحثت عليه ان كانت يمينه على بر مساواة ما هنا
وهو ان ولدت أو حملت لما مر في قوله ان كان في بطنك غلام او ان لم يكن او ان كنت حاملا او ان لم
تكونى فيحكم الأربع واحد وهذه طريقة اللخمي وخالفه عياض في صورة إن ولدت فقط والحاصل
ان عياضا يوافق اللخمي في ان كان في بطنك غلام او ان لم يكن أو ان كنت حاملا او ان لم تكونى
أو إن حملت فان كانت محققة البراءة لاشئ عليه وإن كانت محققة الحمل أو مشكوكا بانه
قال للمأذول في طهر مسها فيه وأنزل فانه ينجز عليه وأما ان ولدت جارية فان كانت براءتها
محققة فيفتقان على عدم التنجيز لكن عند اللخمي ينتظر الى الوطء فان وطئ نجز عليه
وعند عياض اذا وطئ لا ينجز عليه بل ينتظر للولادة فان كانت محققة الحمل أو مشكوكا في حملها
فهو محل الخلاف بينهما فمند اللخمي ينجز عليه وعند عياض لا ينجز عليه بل ينتظر للولادة
والشهور ما قاله اللخمي كما في ح انظر بن (قوله لحصول الشك في العصمة) لانه ان كان اليمين قبل
الوطء يحتمل الحمل من ذلك الوطء المتأخر ويحتمل عدمه وان كان الوطء متقدما وحلف قبل ان
يستبرئها يحتمل انها حامل قبل اليمين فيكون قد علق الطلاق على أمر حاصل ويحتمل انها غير
حامل اه شيخنا وفيه انه اذا كان الوطء متقدما وحلف قبل ان يستبرئها لم يعاقب الطلاق على حمل
يحصل في المستقبل كما تقتضيه إذ ابل على حمل حاصل الا ان يريد بقوله اذا حملت إن كنت حاملا تأمل

حيث كانت في عصمته
وهو صبي أو مجنون وعلم
تقدم جنونه وآتى بالفظ
ماذا كر نسقا وإلا حنث
(أو) قال أنت طالق (إذا
مت) ١١ (ومتى) انت
(أو إن) مت أومتى فلا شئ
عليه إذ لا طلاق بعد تحقق
الموت بخلاف يوم موتى
كما تقدم لان يوم الموت
يصدق بأوله قبل حصول
الموت (إلا ان يريد) بان
(نفيه) اي نفي الموت اما
مطلقا أو من مرض
خاص فانه يحنث لانه
بغزلة قوله أنت طالق لا
أموت أو لا تموتين (أو)
قال لزوجته الحالية من
الحمل تحقيا (إن ولدت
جارية) أو غلاما فأنت
طالق فلا شئ عليه بأن
كانت صغيرة أو آيسة أو
ممكنة الحمل وقاله في طهر
لم يمس فيه أو مس ولم ينزل
ولو حذف جارية كان
أخصر وأشمل (أو) قال
لها (إن حملت) فأنت طالق
فلا شئ عليه لتحقق عدم
حملها (إلا أن يطأها) وينزل
وهي ممكنة الحمل (مرة)
وأولى أكثر (وإن) كان
الوطء (قبل يمينه) ولم
يستبرئها فينجز عليه
لحصول الشك في العصمة

والاستثناء راجع للممثلين (كأن) قال لها إن (حملت ووضعت) فأنت طالق فلا شيء عليه إلا أن يطأها مرة وإن قبل بمينه ولم يستبرأ.
والأنجز عليه كما لو كانت ظاهرة الحمل نظرا للغاية الثانية وأما إن قال لظاهرة الحمل إن حملت فلا بحث لأن المعنى إن حدث بك حمل غير
هذا (أو) عاقبه على أمر (محمّل غير غالب) وقوعه وهو صادق بما إذا استوى وجوده وعدمه وبما إذا كان الغالب عدمه كان دخلت
الدار أو كملت زيدا فلا ينجز عليه فهذا مفهوم قوله السابق أو محتمل غالب ثم تارة يثبت وتارة ينفي وأشار للاول بقوله (واستظهر)
بالبحث ووقع المعلق عليه ولا يمنع منها (إن أثبت) بأن كانت يمينه على بر (ك) قوله أنت طالق (يوم قدوم زيد) يعني علق طلاقها على
قدوم زيد والزمن تسع له فيبحث (٣٩٦) بالقدوم ولو لا فلا قصد التعليق على الزمن ولا نية له بنجز عليه بمجرد يمينه لانه من الغالب

الوقوع أو المحقق فلو
حذف المصنف لفظ يوم
لكان أصوب (وتبين
الوقوع) أي وقوع
الطلاق (أوله) أي أول
اليوم (إن قدم في
نفسه) أي في أثناءه وعمره
ذلك المدة وعليه لو كانت
عند النجس طاهرا وحاض
وقت القدوم لم يكن
مطلقا في الحيض وتحسب
هذا الطهر من عدتها
لوقوع الطلاق في الطهر ولا
عدة عليها إن ولدت أولا
وعمرته أيضا التوارث ثم
التحقيق إن الحث في هذا
بنفس القدوم من غير
مراعاة قوله وتبين النجس كما
لو قال أنت طالق إن قدم
زيد وذكر الزمن لوقوع
عرفت ومن هذا القبيل
أنت طالق إن شاء زيد
فينتظر مشيئة فان شاء
الطلاق وقع والا فلا (و)

(قوله والاستثناء راجع للممثلين) أي كما قل جسد عج وتبعه الشيخ سالم السهري والمراد
بالممثلين إن ولدت أو إن حملت فأنت طالق (قوله إلا أن يطأها مرة) أي وينزل والحال أنها ممكنة
الحمل (قوله كما لو كانت ظاهرة الحمل) أي فإذا قال لها إن حملت ووضعت فأنت طالق فإنه ينجز عليه
الطلاق نظرا للغاية الثانية وهي قوله ووضعت فإنه بالنظر لها قد علق الطلاق على أمر مستقبل غالب
(قوله ثم تارة يثبت) أي يأتي بصيغة الاثبات وهي صيغة البر (قوله وتارة ينفي) أي يأتي بصيغة
النفي وهي صيغة الحث (قوله كيوم قدوم زيد) أي فإذا قال لها ذلك فإنه ينتظر قدومه ولا يمنع
منها مدة الانتظار (قوله ولا نية له بنجز النجس) فيه نظر بل ظاهر كلام النوادر وابن عرفة أنه إذا
كان لا قصد له فإنه ينتظر وإنه لا ينجز عليه إلا إذا قصد التعاقب على نفس الزمن ولا فرق
بين يوم وإذا انظر حاه بن (قوله وتبين الوقوع النجس) حاصله أنه إذا قدم زيد ليلا
فإنه يحث بالقدوم ولا يتبين وقوع الطلاق أول اليوم وإن قدم نهارا فإنه يتبين وقوع
الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه فلو كانت عند طلوع الفجر طاهرا وحاض وقت
حيث لم يكن مطافا في الحيض وعليه فتحسب هذا الطهر من عدتها إذ لم يقع في أثناء اليوم
المقتضى للإلغاء (قوله التوارث) فإذا مات أول النهار عند طلوع الشمس وقدم في أثناءه فلا يرثها
لأنه يبين أنها ماتت وهي مطلق (قوله في هذا) أي في هذا المثال وهو أنت طالق يوم قدوم زيد وقوله
بنفس القدوم أي حيا وأما لو قدم به ميتا فلا شيء على الخالف لأنه لم يصدق عليه أنه قدم وإنما
يصدق عليه أنه قدم به (قوله ومن هذا القبيل) أي قول المصنف واستظهر إن أثبت النجس (قوله من
باب تعقيب الراجع) أي من تعقيب الطلاق الذي قد وقع بالراجع له (قوله في المعلق عليه) أي إذا صرفه
في المعلق عليه (قوله فقط) أي لأن صرفه للمعلق وهو الطلاق أولهما أولانية له فلا ينعفه ذلك
ويقع عليه الطلاق (قوله توقف على وقوع المعلق عليه) أي وهو قدوم زيد وشفاء المريض
ومشيئة زيد ذلك (قوله ولو قال إن دخلت الدار) أي ولو قال على نذر أو نذر كذا أو عتق عبد
أو عبدي إن دخلت الدار الخ (قوله ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط) أي وأما إن رده للمعلق أولهما
مما أولانية له فيلزمه ما حلف به من نذر أو عتق (قوله ولم يؤجل) أي وأما لو كان

قول الخالف (إلا أن يشاء زيد مثل) قوله (إن شاء) أي هذا اللفظ مثل هذا اللفظ في كونه إن شاء وقع والا فلا مؤجلا

قوله إلا أن يشاء زيد مبتدأ وقوله مثل النجس خبره (بخلاف) أنت طالق (إلا أن يبدو لي) فإنه ليس مثله بل ينجز عليه وكذا إن بدلى
أو ظهر لي أو إلا أن تشأ أو شئت أنا لانه من باب تعقيب الراجع وأما أنت طالق إن كملت زيد إلا أن يبدو لي في المعلق عليه فقط
فيفعه كأمير (كالنذر والمعتق) تشبيه في جميع الأمور فإذا قال على نذر أو نذر كذا أو عتق عبد أو عبدي فلان إن قدم زيد أو إن شفى الله
مريضى أو إن شاء زيد أو إلا أن يشاء زيد توقف على وقوع المعلق عليه بخلاف إلا أن يبدو لي فينجز ولو قال إن دخلت الدار إلا أن يبدو لي
ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط فلا شيء عليه ثم أشار إلى قسم قوله إن أثبت بقوله (وإن نفى) بأن أتى بصيغة حث ولو معنى نحو عليه
الطلاق ليكمن زيدا فإنه في قوة قوله إن لم يكلمه فهي طالق (ولم يؤجل) بأجل معين (كأن لم أقدم) الأولى كأن لم أقبل

يعني انه حلف على فعل نفسه نحو ان لم ادخل الدار او ان لم اقدم من سفرى فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينتظر (منع منها) فلا يجوز الاستمتاع بها حتى يحصل ما حلف عليه فان رفته ضرب له أجل الايلاء من يوم الرفع والحكم كما يأتي (إلا) ان يكون برة في وطئها نحو (ان لم احبها او) ان (لم أطعها) فهي طالق فلا يمنع منها لأن برة في وطئها (٣٩٧) ومجمله ان لم احبها حيث يتوقع

حلمها فان آيس منه ولو من جهته نجز عليه الطلاق (وهل يمنع) من نفى ولم يؤجل من وطئها (مطلقاً) سواء كان للفعل المعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة أم لا وهو قول ابن القاسم أو محل النع منها ان لم يكن له وقت معين فان كان له وقت معين يقع فيه ولا يمكن عادة فعله قبله فلا يمنع منها الا اذا جاء وقته لأنه كالزجل بأجل معلوم كما اشار له بقوله (أو) يمنع (إلا في كذا لم أحج) فانت طالق واطلق في عينه ولم يقل (في هذا العام) ولو حذف قوله في هذا العام لكان صواب لأنه يوم خلاف المراد (وليس) الوقت الذي حلف فيه (وقت سفر) كالحج لعدم تمكنه عادة من السفر (تأويلان) رجع بعضهم الأول واستظهر ابن عبد السلام الثاني قائلا لأن الإيمان انما تحصل على المقاصد ولا يقصد احد

مؤجلاً فلا يمنع منها لأنه على بر للأجل الذي أجل به (قوله يعني انه حلف على فعل نفسه) أي أعم من أن يكون دخول دار أو قدوماً من سفر أو أكلاً أو غير ذلك (قوله فانه لا ينجز عليه) أي اذا كان الفعل الذي حلف على نفيه غير محرم والانجيز عليه كما رفق قوله أو محرم كان لم اذن أو لم يزني زيد هكذا قيل ولا حاجة لذلك لأن الموضوع ان المحلوف عليه محتمل غير غالب وحينئذ فلا يحتاج للتقييد بما ذكر (قوله منع منها) أي وينتظر فحذف من قوله ان أثبت لا يمنع منها ومن هنا قوله وينتظر فهو شبه احتياك وقوله منع منها ابن عرفة فان تعدى ووطئها لم يلزمه استبراء لأن المنع ليس لحلل في موجب الوطء وقول المدونة في كتاب الاستبراء كل وطء فاسد لا يطاقه حتى يستبرئ يريد فاسد لسبب حليته الا ترى وطء المحرمة والمتكفة والصائمة (قوله فان رفته) أي فان تضررت من ترك الوطء ورفته للقاضي ضرب الخ (قوله من يوم الرفع والحكم) أي لا من يوم الحلف لأن يمينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله ان لم احبها الخ) استثناء من قوله منع منها أي يمنع منها في كل لفظ فيه نفى ولم يؤجل الا في هذا اللفظ فانه لا يمنع منها ويستبرئ عليها لأن برة في وطئها فان استمتع من الوطء كان لها ان ترفع أمرها للقاضي يضرب لها أجل الايلاء عند مالك والليث لا عند ابن القاسم وهو اقرب وعليه اذا تضررت بترك الوطء طلق عليه بدون ضرب أجل (قوله ومجمله) أي محل انتظاره وعدم منعه منها (قوله وهو قول ابن القاسم) أي في كتاب الايلاء من المدونة (قوله أو محل المنع منها الخ) هذا القول في المدونة أيضاً لكن لغير ابن القاسم * والحاصل ان المسئلة ذات قولين احدهما لابن القاسم وهو مطابق والثاني قول لغيره مفصل وكل من القولين في المدونة ثم ان شراحها اختلفوا فقال بعضهم ان بينهما خلافاً والأول ارجح وقال بعضهم بينهما وفاق فالقول المنفصل تقييد للمطابق واستظهر هذا ابن عبد السلام (قوله لانه يومهم خلاف المراد) لأنه يقتضي جريان التأويلين فيما اذا عين العام مع انه اذا عينه لا خلاف في انه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت خروجه فيمنع منها حتى يحج وان لم يخرج له وقع عليه الطلاق (قوله واستظهر ابن عبد السلام الثاني) نيه ان ابن عبد السلام انما استظهر كون القولين بينهما وفاق وليس عنده خلاف بينهما حتى يقال انه استظهر الثاني * واعلم ان هذا الخلاف كما يجري فيما اذا كان للمعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة يجري فيما اذا حلف على فعل شيء أو الخروج لبلد وكان لا يمكنه ذلك بان قال على الطلاق لأسافر لمصر مثلاً ولم يمكنه السفر لقصد طريق أو غاو كراء أو قال عليه الطلاق ليشكين زيدا للحاكم ولم يوجد حاكم يشكني اليه فيجري الخلاف في ذلك وقد علمت ان العتمد أنه لا يمنع من الزوجة الا اذا تمكن من الفعل بان تمكن من السفر أو جاء الحاكم (قوله اذ لا دليل على المحذوف) تمحل بعضهم لجواب آخر حيث جعل قوله في هذا العام متعلقاً بالقول المدخول لحرف الجر لا بأحج والأصل أو إلا في قوله في هذا العام ان لم أحج فالقول مقيد بالحج مطابق (قوله يمنع) أي لأنه على حث حتى يفعل المحلوف عليه (قوله وعلى مؤجل) أي كقوله أنت طالق ان لم ادخل الدار مثلاً في هذا الشهر وهذا لم يذكره المصنف صريحاً بل علم من مفهوم قوله

الحج في غير وقته المعتاد فان قيد بقوله في هذا العام فاتفقوا على انه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت الخروج له فيمنع فان خرج والا وقع الطلاق ولذا جعلنا قوله في هذا العام متعلقاً بمنفى محذوف وهو ساقط في بعض النسخ وسقوطه هو التبعين كما علمت اذ لا دليل على المحذوف ولما ذكر المصنف ان الخالف على حث مطابق يمنع ولا ينجز عليه وعلى مؤجل

لا يمنع منها وكان هناك مسائل ينجز فيها الطلاق في طاقها ومدة جملها عليه اخرجها بقوله (إلا) اذا قال (إن لم أطلقك) فانت طالق فينجز عليه حال كونه (مطلقاً) بكسر اللام أى غير مقيد (أو) مقيد (إلى أجل) كان لم أطلقك بعد شهر فانت طالق (أو) ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأس الشهر البتة (أو) فانت طالق الآن (أو) البتة (فينجز) راجع للفروع الأربعة (ويقع) طلاق البتة في الأخير وهو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة ناجزا لأن البتة لا بد من وقوعها اما الآن أو عند رأس الشهر فلا يصح ان يؤخر (٣٩٨) لرأس الشهر لما فيه من التمتع فتمين الحكم بوقوعه حالاً لا يقال لانسلم أنه لا بد

سابقاً ولم يؤجل (قوله لا يمنع منها) أى ولا ينجز عليه لأنه على برأى ذلك الأجل (قوله إلا ان لم أطلقك الخ) لما تضمن قوله أولاً منع منها - كمن احدهما مصرح به وهو الحيولة والآخر لازم وهو عدم التنجز استثنى من ذلك باعتبار الأول وهو الحيولة قوله إلا ان لم أحجبها وباعتبار الثانى قوله إلا ان لم أطلقك الى آخر المسائل الأربع ولما لم يكن المستثنى منه في هذه صريحاً احتاج لبيان بقوله فينجز وعلى هذا فلو قرن الا الثانية بواو العطف كان اصنع قاله ابن عاشر (قوله كان لم أطلقك بعد شهر فانت طالق) أى فالطلاق لازم له إما الآن بمقتضى التعليق أو في آخر الشهر بايقاعه ذلك ويصح أن يؤخر لرأس الشهر لانه من قبيل التمتع فتمين الحكم بوقوعه حالاً (قوله ينجز عليه الآن) أى لان احدى البتتين واقعة برأس الشهر على كل تقدير اما بايقاعه ذلك عليها أو بمقتضى التعليق ولا يصح ان يؤخر لرأس الشهر لأنه من قبيل التمتع فينجز عليه فهو كمن قال انت طالق رأس الشهر البتة وهذا ينجز عليه لأنه علقه على أجل يبلغه عمرهما (قوله أو فانت طالق) أى أو قال لها ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة (قوله فينجز) أى عليه الان (قوله ويقع طلاق البتة) أى يحكم بوقوعه في الفرع الأخير ناجزا ولو مضى زمنه خلافا لابن عبد السلام القائل لا يقع عليه شيء في هذا الفرع الأخير (قوله اما الآن) أى بمقتضى التعليق وقوله أو عند رأس الشهر أى بايقاعه له (قوله أول الشهر) أى وهو الآن (قوله عند رأس الشهر) ظرف لقوله صار ماضياً (قوله فحاصله ان الملق الخ) أى فحاصله انه اذا جاء آخر الشهر صار العلق وهو طلاق البتة المقيّد بغير وهو الآن لا يمكن تحصيله (قوله فلا يلزمه شيء) هذا البحث أصله لابن عبد السلام وذلك لأنه قال اذا قال لها ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة لا يلزمه شيء وذكر هذا البحث توجيهها (قوله اذ ليس لتقيده بالزمن) وهو قوله الآن وجه فساكنه قال ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق البتة وحينئذ الطلاق واقع آخر الشهر على كل حال سواء اختار عدم الحث بأن فعل المحلوف عليه وهو طلاقها أو اختار الحث بأن لم يفعل المحلوف عليه فلما كان الطلاق واقعاً في آخر الشهر على كل حال نجز عليه لأن التأخير لآخر الشهر من قبيل التمتع (قوله اذا فعل المحلوف عليه) أى وهو طلاقها البتة (قوله واذا لم يفعله آخر الشهر طاق) أى بمقتضى التعليق (قوله ينجز عليه حالاً) أى ولم يبق لآخر الشهر لأنه من التمتع (قوله أى ينجز عليه لانا نحكم بوقوعه) أى ينجز عليه في الفروع الأربعة وانما ينجز عليه في الأخير لانا نحكم الخ (قوله الذى بحث بالبحث الذى قدمناه) أى وقال انه لا يلزمه شيء هذا وحزم الاخمى بعدم التنجز في الحلف بالبتة قائلاً قال محمد له ان يخالف قبل الأجل فلا يلزم غير

من وقوع البتة لأن غايته انه علق بها أول الشهر على عدميتها آخره فله ان يختار الصبر لآخر الشهر لتحصيل المحلوف عليه وهو بها آخره فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ذلك واختيار الحث كما لكل حالف واذا اختار الحث لم يمكن وقوعه لانعدام زمان المحلوف به لمضيه لأنه انما التزم البتة في زمان الحال الذى صار ماضياً عند رأس الشهر فحاصله ان الملق مفيد بقيد لا يمكن تحصيله والشيء ينعدم بانعدام قيده والقيّد وهو الزمان الذى صار ماضياً لا يمكن تحصيله فالبتة المقيّدة به لا يمكن ايقاعها فلا يلزمه شيء لانا نقول بل يقع الطلاق ببتة أى يحكم انشراح بوقوعه (أو مضى زمنه) اذ ليس لتقيده بالزمن وجه يعتبر شرعاً الا ترى انه لو قال ان

واحدة

لم ادخل الدار آخر الشهر فانت طالق الآن فانه ينتظر لآخر

الشهر فان دخل والاطقت عليه ولا يلتفت لقوله الآن وهنا لما كان اذا فعل المحلوف عليه آخر الشهر طلقت واذا لم يفعله آخر الشهر طلقت ينجز عليه حالاً فلم ان قوله ويقع ولو مضى زمنه كالمسئلة لقوله فينجز بالنسبة للفرع الأخير أى ينجز عليه لانا نحكم بوقوعه آخر الشهر ولو مضى زمنه فهو واقع آخر الشهر على كل حال اختار الحث أو عدمه فلذا نجز عليه ورد بولم يبق ابن عبد السلام الذى بحث بالبحث الذى قدمناه والمصنف رحمه الله قاسه على فرع المتنية وان كان في صيغة البر بقوله (ك) أنت (طالق اليوم ان كنت فلاناً غداً) وكامه غداً فيقع حال تسكاه ولو في آخره لامن فجر الفد خلافاً للشيخ كريم الدين وقوله اليوم بعدلنوا

(وإن قال إن إبطاقك واحدة بعد شهر فأنش طالق الآن البتة فإن عجلها) في الواحدة (٣٩٩) قبل الشهر (أجزأت) ولا يقع

عليه بعد الشهر شيء والحصول
العلق عليه (وإلا) عجلها
(قيل له إما عجلها) أي
الواحدة (وإلا بانت)
منك بالثلاث بول فراغ
الاجل وإنما لم يقل وإلا
بانت منك لأنها لا تبين
بمجرد عدم التعجيل فإن
غفل عنه حتى حوز الاجل
ولم يفعل الواحدة قبل
مجئته طلقت البتة (وإن
حلف) ذوب (على فعل
غيره فقي) صيغة (البر)
للطالق حكمه (كنفسه)
فلا فرق بين أن دخلت أما
الدار فانت طالق وبين أن
دخلت أنت أو فلان الدار
فانت طالق فيستظهر
إذا أثبت ولا يمنع من وطء
ولا بيع أما البر المؤقت كان
لم يدخل فلان الدار قبل
شهر فانت طالق أو حرة
فيمنع في الرقيق من البيع
ولا يمنع فيه ولا في الزوجة
من الوطء (وهل كذلك
في) صيغة (الحنث) المطلق
يكون حكمه كحكم حلفه
على نفسه فيمنع من البيع
والوطء ويدخل عليه
أجل الإيلاء أن رفعه
ويكون من يوم الرفع
(أولا) يكون كحلفه على
فعل نفسه فلا يضرب له
أجل الإيلاء بل يمنع منها
(ويتلوم له) قدر ما يرى
الحاكم أنه أراد يمينه يقع
عليه الحنث ولا يحتاج لحكم

واحدة اه والصنف تبع ابن الحاجب وابن شاس في جعلها قول محمد شاذاً مقابلاً للقول بالتنجيز
وصرح في التوضيح بأن المشهور التنجيز وهو في عهده انظر بن (قوله وإن قال الخ) حاصله أنه إذا قال
لزوجته أن لم أطاقتك واحدة رأس الشهر فانت طالق الآن ثلاثاً أو البتة فقال ابن القاسم إن عجل
الطاقة التي عند رأس الشهر وهي العلق عليها لم يقع عليه شيء بعد الشهر أو وقوع العلق عليه وكونها
قبل الشهر لا يضر لما علمت أن التقيد بالزمان لقوا لا ترى أنه إذا قل لها انت طالق بعد شهر فإنه ينجز
عليه الآن وإن أبى أن يعجلها وقف وقيل له إما أن تعجل التطليقة الآن والأبانت منك الآن فإن
طالق بر وإن امتنع بانت منه فإن غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة قبل مجاوزته طلقت
منه البتة وقال اصغ وسحنون إن عجل الطلقة التي جعلها عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وإن أبى
أن يعجلها ترك ولم يوقف فإن لم يطاقت حتى حل رأس الشهر بانت منه بالثلاث وقال المغيرة أنه
لا يوقف حتى يأتي آخر الشهر فيبر بطلاق الواحدة عنده أو يموت بالثلاث وإن عجل الطلقة قبل أن
يأتي آخر الشهر لم يخرج ذلك عن عيته ولم يكن له بد من أن يطاقت عند رأس الشهر والاحتشاش عدوى
(قوله بعد شهر) المراد بالمعدية رأس الشهر كما في النص (قوله بول فراغ الاجل) الأولى والأبانت
منك بالثلاث حالاً لما علمت من قول ابن القاسم (قوله وأما لم يقل وإلا بانت منك) أي بدون قوله
والا قيل له أما عجلها (قوله بمجرد عدم التعجيل) أي بل لا بد من الوقف وامتناعه من تعجيل
الواحدة بعده (قوله فإن غفل عنه) أي ولم يوقف (قوله قبل مجئته) الأولى قبل مجاوزته وقوله
طلقت البتة أي تقرر الطلاق الذي ثبت أولاً لأنه يستحدث طلاق البتة الآن كما قال الشيخ
أحمد الزرقاني كذا قرر شيخنا (قوله وإن حلف على فعل غيره) أي سواء كان ذلك الغير الزوجة أو
اجنبياً (قوله حكمه كنفسه) أي حكم حلفه على فعل الغير حكم حلفه على فعل نفسه (قوله إذا أثبت)
الأولى حذفه لأنه الموضوع كما قال الصنف في صيغة البر الخ (قوله ولا يبيع) أي إذا قال لآلته
أن دخلت أنا أو أنت أو زيد الدار فانت حرة (قوله أما البر المؤقت) أي وهو صيغة الحنث المؤجل
(قوله ولا يمنع الخ) أي إلا إذا حل الاجل ولم يحصل دخول لأنها حينئذ تمتنع عليه أن كانت أمة
وتطلق عليه أن كانت زوجة وحينئذ فهو مثل الحلف على فعل نفسه أيضاً والحاصل أنه إذا كانت
الصيغة صيغة بر فالحلف على فعل الغير كالحلف على فعله كانت الصيغة صيغة بر مطلق أو مقيد
خلاف الظاهر الشارح (قوله وهل كذلك في صيغة الحنث) كقوله أن لم يدخل فلان الدار فانت
طالق أو أنت حرة (قوله كحكم حلفه على فعل نفسه) أي على فعل نفسه بصيغة الحنث المطلق
(قوله فيمنع من البيع والوطء) أي حتى يدخل فلان الدار ولو طال الزمان (قوله ويدخل عليه اجل
الايلاء) أي ويضرب له اجل الايلاء إذا رفعته الزوجة للقاضي لتضررها بعدم الوطء (قوله ويكون
من يوم الرفع) أي لا من يوم البين لأن يمينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله قدر ما يرى الخ) أي
إذا رأى الحاكم أن ذلك الخالف أراد يمينه شهراً أو جمعة فإن دخل فلان الدار في تلك المدة فقد انحلت
اليمين وإن مضت تلك المدة ولم يدخل وقع عليه الحنث (قوله قولان) أي لابن القاسم
(قوله فالخلاف) أي بين القولين وقوله وإنما هو في الاجل والتلوم أي فعل الأول يضرب له اجل الايلاء إذا
تضررت ولا يطاقت عليه الا بعد تمامه وأما على الثاني فلا يضرب له اجل الايلاء بل يتلوم له بقدر ما يرى
الحاكم أنه أراد يمينه فإذا مضت تلك المدة ولم يدخل وقع الطلاق عليه والقولان متفقان على أنه يمنع

حاكم (قولان) الرابع الثاني فكان الأولى الافتصار عليه لأنه مذهب المدونة وعلى ما قررنا فالخلاف إنما هو في الاجل والتلوم لا في المنع

وقيل لا يمنع منها زمن التلوم كمن حلف وضرب أجلا وهو لا يمنع من وطئها الى الاجل كما روي عليه فالخلاف في الاجل مع المنع والتلوم
بلا منع ورجح الاول اظهر في النظر (٤٠٠) وصنيع المصنف يقتضيه حيث قصر النفي على ضرب الاجل وهو قول

ابن القاسم في المدونة فيكون هو المعتمد (وإن أقر) على نفسه (بفعل) كدخول دار أو تزوجه على زوجته وكذا ان ثبت عليه ذلك (ثم حلف) بالطلاق (ما فعلت) هذا الفعل (صدق يمين) بالله انه كان كاذبا في اقراره ولا شيء عليه هذا ان روفع فان نكل تجز عليه كما استظهره بعضهم وان كان مستفتيا لم يحلف وقوله صدق اي فلا ينجز عليه الطلاق فلا ينافي انه يؤخذ باقراره بنحو سرقة او شرب خمر فيحد (بخلاف اقراره) انه فعل كذا كأن أقر على نفسه انه تزوج او تسرى (بعد اليمين) به بالطلاق انه لا يتزوج ولا يتسرى ثم يقول كنت كاذبا في اقرارى بذلك فلا يصدق انه كان كاذبا وحينئذ (فينجز) عليه الطلاق بالقضاء ومثل اقراره بعد يمينه قيام البينة عليه بأنه فعل فلا يصدق ان انكر (ولا تمكنه زوجته) من نفسها اي لا يجوز لها ذلك (ان سمعت اقراره) انه فعل كذا بعد اليمين وكذا اذا شهدت

منها (قوله وقيل لا يمنع منها) أي على القول الثاني (قوله كمن حلف وضرب اجلا) أي كالموفا ان لم يدخل فلان اندار قبل شهر فانت طالق أو فانت حرة فتقدم أنه لا يمنع من الوطء في الزوجة والامة الا اذا جاء الاجل (قوله وعليه فالخلاف) أي بين القولين في الاجل الخ أي فالقول الاول يقول يمنع منها ويضرب لها أجل الايلاء اذا تضررت واما القول الثاني فيقول لا يمنع منها ويتلوم لها بقدر ما يرى الحاكم أنه اراد يمينه ولا يضرب اجل الايلاء (قوله ورجح) أي القول بأنه لا يمنع منها زمن التلوم وقوله والاول أي القائل بأنه يمنع منها زمن التلوم فالمراد بالاول من القولين الفرعين على القول بالتلوم والحاصل ان الاقوال ثلاثة قيل انه يمنع منها ويضرب له أجل الايلاء وقيل يمنع منها ويتلوم له ولا يضرب له أجل الايلاء وقيل يتلوم له من غير منع والاول ضعيف والقولان الاخيران رجع كل منهما لكن المعتمد منهما القول الاول لانه مذهب ابن القاسم في المدونة كذا قال الشارح والذي في بن ان القولين لا يفرقان الا بضرب الاجل وعدمه لان المنع من الوطء ثابت على كل من القولين أما على ضرب اجل الايلاء فظاهر وأما على التلوم وهو الراجح فقد صرح ابن القاسم في كتاب العتق من المدونة بالمنع من الوطء مع التلوم انظر نصه في ح فقول من قال انه لا يمنع من الوطء لها زمن التلوم مخالف لصحها (قوله وان أقر بفعل) أي كالموفا لزوجته انه تزوج أو تسرى عليها فخاصته في ذلك فحلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وأنى كنت كاذبا في قولي فانه يصدق في القضاء يمين بالله انه كاذب في اقراره وفي الفتوى بدون يمين وانما لزمته اليمين في القضاء لان اقراره والاوجب التهمة ومن قيل ماذا أقر بفعل ثم حلف ما فعلت من حلف بالطلاق انه ما اخذ معلومه من الناظر او دينه من مدينه فظاهر الناظر او المدين ورقة بخط الحالف على انه قبض حقه من الناظر او قبض دينه من المدين فادعى الحالف ان خطه كان موضوعا بلا اصل فلا حث عليه لان خطه بمنزلة اقراره قبل يمينه لا بعده لسببية الخط على الحلف وان لم يظهر الا بعد الحلف ولا مطالبة له على الناظر ولا على المدين فدعواه أن خطه موضوع بلا اصل وتسكديه للوثيقة انما ينفعه في عدم لزوم الطلاق ولا ينفعه في اخذ الدين من المدين ولا في اخذ المعلوم من الناظر كما أتى بذلك عيج (قوله وكذا ان ثبت عليه ذلك) كما لو قامت عليه بينة انه قدف فلانا مثلا فحلف بالطلاق مدقذه وان تلك البينة الشاهدة عليه بالتدفع كاذبة في شهادتها فلا حث عليه لكنه يحذف شهادتها عليه بينة اخرى بعد يمينه انه قدف حث كما يأتي في قوله بخلاف اقراره الخ اي او ثبوته بعد اليمين ولا يمكن من الحلف لرد شهادة البينة الثانية لانها بمنزلة قراره بعد اليمين (قوله فلا يصدق انه كان كاذبا) اي ولو حلف على ذلك (قوله بالقضاء) اي بحكم الحاكم وظاهره انه يقبل منه في الفتيا وفي المدونة ما يشهد له ونصها فان لم تشهد البينة على اقراره بعد اليمين وعلم هو انه كاذب في اقراره بعد يمينه هل له التمام عليها بينه وبين الله تعالى ومن المعلوم ان ما عيل التمام عليه يجوز الفتيا به بل لا طريق لمعرفة الامنها اه بن (قوله ومثل اقراره بعد يمينه قيام البينة عليه) اي بعد يمينه قال عيج مانعه اذا حلف بالطلاق ما فعل ثم قامت بينة انه فعل لزمه الطلاق ولو قامت بينة انه فعل فحلف بالطلاق ما فعل لم يلزمه طلاق وفي كلا الموضعين قد قامت البينة على فعل ما حلف عليه (قوله ولا تمكنه الخ) فان مكنته طائفة فلا حسد عليها للشبهة باحتمال انه صادق في قوله انه لم

يفعل

عليه البينة بذلك ثم قال كنت كاذبا ولم افعل ولم تعلم صدق في قوله

كنت كاذبا (وبانت) الواو للحال اي والحال ان الطلاق كان باثنا واما لو كان رجعا فليس لها الامتناع لاحتمال انه راجعها فيما بينه وبين الله

ومثل ذلك إذا سمعته أنه طلقها ثلاثاً فالمدار على علمها بينوتها (ولا تزني) له (إلا كرهاً) بفتح الكاف أي مكرهة في التمكن والتزني فلا استثناء راجع لهما وكرها اسم مصدر أكره ومصدره أكرها فاطلق اسم المصدر وأراد المصدر أي الأكره فساوى مكرهه فلا اعتراض عليه بأن السكره ما قام بالقلب من البغض فالصواب مكرهه (ولتتد منه) وجوباً بكل ما أمكنها الافتدائه لتخلص من الزنا (وفي جواز قتلها له عند عداوتها) أي طالب الوطء منها ولو غير محصن إذا أمكنها (٥٠١) ذلك وعلمت أو ظنت أنه لا

يندفع إلا بالقتل وعدم جوازه ولكن لا تمكنه إلا إذا خافت منه القتل (قولان) ثم شرع في بيان مسائل يؤمر فيها بالحنث من غير قضاء بقوله (وأمر) وجوباً وقيل ندباً بالفراق (من غير جبر) (في) تعليقه على ما لم يعلم صدقها فيه من عدمه كقوله أنت طالق أو حرة (أن كنت تحبيني) أو تحبني فراق (أو تنفضي) بفتح التاء (١) من بغض كنصر (وهل) مجرد الأمر بلا جبر (مطلقاً) سواء أجاب بما يقتضي الحنث أم لا لاحتمال كذبها وهو الراجح ومثله سكونها (أو) الأمر من غير جبر إلا أن تجيب بما يقتضي الحنث فيجزي (عليه) الطلاق جبراً وفي نسخة فيجبر فإن أجاب بما لا يقتضيه أو سكنت فلا يجبر على هذا (تأويلان) وفيها ما يدل لهما (وأمان) قال لهما أنت طالق أن كنت دخلت الدار فإن قلت لم أدخل لم يلزمه شيء إلا

لم يفعل اه بن (قوله ومثل ذلك) أي مثل ما إذا كان الطلاق الذي حلف به بائناً وقوله إذا سمعته أنه طلقها ثلاثاً أي ولم تسمع منه البينة ولم تسمع إقراره به والا حكم بالتجيز عاجلاً (قوله الأكرها) والأكرها بخوف مؤلم من ضرب أو سجن أو قتل أو أخذ مال ولا يقال قد تقدم أن الأكرها على الزنا لا يسوغ ولو خوف بالقتل لانا نقول ذلك مختص بالزنا بمن تعلق بها حتى لخلق كالسكره وذات زوج أو سيد وأما ما قد منه ذلك فيقع فيه الأكرها بخوف ولم يطلقها في الواقع عن ابن رشد وما هنا من هذا القليل اه بن (قوله ولو غير محصن) لا يقال لا يتصور كونه غير محصن والفرض أنه ذو زوجة لانا نقول يتصور قبل البناء وقد علمت أن الإحصان إنما يكون بنكاح صحيح ووطء فيه وطء مباح اه بن (قوله قولان) الأول محمد والثاني لسحنون وصوبه ابن عجز فأنلناه لاسبيل إلى القتل لانه قبل الوطء لا يستحق القتل بوجه وبعدة صار حدا والحد ليس لها إقامة وأجاب المقرئ في قواعده بأن ابن المواز يقول بقتله دفاعاً كالخارب والدفع لا يستلزم القتل اه قال الشيخ أحمد بابا عقبه قلت فيختص المعنى إذا بعدا فتمت وإن أدت إلى قتله لا قصد قتله أولاً وهو خلاف الفرض اه بن (قوله وجوباً) أي لكن لا يقضى عليه به كما في للدونة فإن لم يطق كان عاصياً بترك الواجب وعصيته باقية غير منحلة ويلزم من ذلك أن الفراق للأمر به إنما يوقعه بلفظ آخر ينشأ عنه بلفظ الأول كما زعمه بعضهم إذ لو وقع الفراق به لأنحلت العصمة به ووجب القضاء عليه بتجيز الفراق والفرض بخلافه اه بن وإذا فارق بإنشاء صيغة فلا يحسب عليه طلقان واحدة بالصيغة التي أنشأها وواحدة بالمليق بل طلبة واحدة بما أنشاء من الصيغة لأنها تحية لاشك الحاصل قاله في المجلد (قوله وهو) أي القول بالاطلاق (قوله ومثله سكونها) أي وكذا قولها لا أحبك ولا أبغضك (قوله إلا أن تجيب بما يقتضي الحنث) أي والحال أنه لم يصدقها فيما أجاب به والا جبر على الطلاق قطعاً * والحاصل أن محل التأويلين إذا أجاب بما يقتضي الحنث أن كذبها في جوابها وأما إذا صدقها في جوابها بما يقتضي الحنث فإنه يجبر على الطلاق بالقضاء اتفاقاً كما يفيد نقله وغيره انظر بن (قوله أي بانفاذ الأيمان) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف لأنه لا معنى للأمر بالأيمان إلا الأمر بانفاذها فتقدير هذا المضاف ظاهر من عرف الاستعمال والمحاورات بحيث لا يحتاج لدليل (قوله المشكوك فيها) أي مع تحققه بينما ولم يدر ما هو منها (قوله فلو حلف وحنث الخ) هذا لفظ المدونة إلى قوله يؤمر بذلك من غير قضاء قال ابن ناجي فهم شيخنا أبو مهدي قولها يؤمر على الوجوب وإنما أراد نفي الجبر وفيهم شيخنا البرزلي قولها على الاستحباب والصواب الأول لقربة قولها من غير قضاء اه نقله (قوله ولا يؤمر بالفراق) أي الطلاق فضلاً عن جبره عليه (قوله إن شك هل طلق الخ) وأما أن ظن أنه طلق وقع عليه وقوله هل طلق أي وأما لو شك هل اعتق أولاً فإنه يلزمه التقى لتشرف الشارع إلى الحرية وبضنه للطلاق ولم ينظروا للاحتياط في الفروج وقد أتوا على القاعدة من الغاء الشك في المانع لأن الطلاق مانع من حلية الوطء لأن الأصل عدم

(٥١ - دسوقي - ثاني) . ان يتبين خلافه وان قالت دخلت فان صدقها جبر على الفراق بالقضاء وان كذبها أمر بفراقها من غير قضاء وسواء فيها رجعت لتصديقه أو تكذبه أو لم ترجع (و) أمر (بالأيمان) أي بانفاذ الأيمان (المشكوك فيها) من غير قضاء فلو حلف وحنث وشك هل حلف بطلاق أو عتق أو مشى أو صدقة فيلطاق نسائه ويعتق رقيقه ويمس لمسكه ويتصدق بثلث ماله يؤمر بذلك كله من غير قضاء قاله في المدونة (ولا يؤمر) بالفراق (إن شك هل طلق) أي هل حصل منه

(١) قول الشارح بفتح التاء الخ هذه لغة رديئة والألف المصحى بضم الناء من أبغض

يشمل شكه هل قال أنت طالق أم لا وشك هل حلف وحث أولا وشك هل حلفه على فعل غيره هل حلفه أم لا فإنه يجوز عليه الطلاق على طريقة أبي عمران وتبه ابن الحاجب وقال ابن رشد يؤول بالطلاق من غير جبر إن كان شكه لسبب قائم به والا فلا يؤمر به وعزاه ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكى عليه الاتفاق ونقله صاحب الجواهر واختار أبو محمد والبخمي عدم الحث وأنه لا يؤمر بالطلاق لا بغيره ولا بقضاءه مثل ما إذا حلف على فعل غيره وهذا هو المشهور انظر بن (قوله وهو سام الخاطر) أي والحال انسام الخاطر أي القلب فهو من اطلاق اسم الحال وإرادة الحل (قوله داخلا) حال من شخص وهو من غير الغالب لأنه نكرة غير مختصة إلا أن يقال إنها تخصت بالصفة وهو قوله شك الخ فإنه صفة لشخص وإن كانت جارية على غير من هي له (قوله وغاب عنه) أي غاب ذلك الداخل عن الخالف (قوله انشاقا) أي لاستناده في شكه لموجب (قوله وهل يجبر عليه) أي مع الأمر به وقوله وينجز أي إذا أي (قوله أو يؤمر) أي بانثائه (قوله تأويلان) أي لأبي عمران القاسي وأبي محمد بن أبي زيد (قوله وان شكك أهدى هي) أي الموقع عليها الطلاق أم غيرها أي بأن قال هـ طالق ثم شك هل طاق هـ أو غيرها أو قال ان دخلت الدار فهد طالق ودخل ثم شك هل حلف بطلاق هـ أو غيرها (قوله طقتا معانا جزا) أي من غير إيهال وقيل يهمل ليند كرفان ذكرها لم يطلق غيرها قاله في الشامل وعلى كل من القولين فلا يحتاج في طلاقها إلى استئناف طلاق ابن عرفة قلت فإن تذكر عين الطلقة فيكون أحق بغير من ذكر عنها ويكون فوت هذه الغير كمرأة المنقودة ابن وتوله طقتا معا أي كلتباس الذكي بغيره فإن كان كل بيد شخص وجزم كل واحد بذكاة ما بيده أو كلاهما من باب مسألة الغراب للتقدمة يحلف كل على التقيض فيها وليس من باب مسألة المصنف ما لو كان لرجل أربع زوجات رأى أحدها من مشرقه من طائفة قال لها ان لم أطلقك فصاحبك طوائف فردت رأسها ولم يعرفها بعينها وأنكرت كل واحدة منهن أن تكون هي الشرفقة فإنه يلزمه طلاق الأربع كما أفق به ابن عرفة والصواب ما أفق به تذيذ الأديان له ان يمك واحدة ويلزمه طلاق ما عداها لأنه ان كانت التي أمسكها هي الشرفقة فقد طلق صواحبها وإن كانت الشرفقة إحدى الثلاث اللاتي طلقهن فلا حث في التي تحتها كذا في ح أما لو قال الشرفقة طالق وجهات طاق الأربع قطعا كما في البدر التراقي (قوله ولم ينو معينة أو نواها ونسبها طقتا معا) أما في الثانية فباتفاق يلزمه طلاق الجميع وأما في الأولى وهو ما إذا لم ينو معينة فطلاق الجميع هو قول المصريين وروايتهم وقال المدنيون يختار واحدة للطلاق كالعتق قال ابن رشد والأول هو المشهور ورواية المدنيين شذوذ والقياس ان العتق كالطلاق وأما إذا نوى معينة ونسبها فقال أبو الحسن يتفق فيها المصريون والمدنيون على طلاق الجميع وكذلك في العتق إذا قال أحد عبيدي حر ونوى واحدا ثم نسبته فانه يتفق على عتق جميعهم (قوله أو نواها ونسبها) وأما إذا نوى واحدة ولم ينسبها فانه يصدق في الفتوى بشرع يمين مطلقا وكذا في القضاء ان نوى الشابة أو الجميلة أو من يعلم ميله لها ولا فيمين (قوله جواب عن المسائل الثلاث) أي ولا يكون إضرابه في الأخيرة عن الأولى رافعا لطلاقها (قوله ولانية له) أي في طلاق واحدة بعينها (قوله خير) أي والفرض انه لانية له كما قال الشارح وكان قوله أو أنت نسفا والا طلقت الأولى قطعا والثانية بآرائه وعمله أيضا إذا لم ينو الاضرار والاطلقتا كما سبأ للشارح وعمله أيضا ما لم يحدث نية التخير بعد تمام قوله أنت طالق والاطلقت الأولى خاصة لأنه لا يصح

طلاق إيمنا أحب فإن نوى طلاق واحدة أو طلاقها طلقت من نوى طلاقها

(و) إن قال أنت طالق (لأنت طلقت الأولى) خاصة (إلا أن يريد) أو أبلا (الإضراب) عن الأولى والثانية فيطلقان فهو راجع للأولى لأن أوتأتى للاضراب كبل ومعنى الاضراب في لأنه بعد ان طلق (٤٠٣) الأولى رفعه عنها بلا وأوصيه

على الثانية وظاهر أنه لا يرتفع عن الأولى بعد وقوعه (وإن شك) بعد تحقق الطلاق (أطلق) زوجته طلقة (واحدة) أو اثنتين أو ثلاثاً لم تحل له (إلا بعد زوج) (لاحتمال كونه ثلاثاً وصدق إن ذكر) أن الذي صدر عنه أقل من الثلاث وارتفع (في العدة) بلا عقد وبعدها بقدر بلاعين فيها (ثم إن تزوجها) بعد زوج (وطلقتها) طلقة أو اثنتين (فكذلك) لا تحل له إلا بعد زوج لأنه إذا طلقها واحدة يحتمل أن يكون الشكوك فيه اثنتين وهذه ثلاثة ثم إن تزوجها وطلقها لا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون الشكوك فيه واحدة اثنتان محققتان ثم إن طلقها ثالثة بعد زوج لم تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون الشكوك فيه واحدة وهاتان اثنتان محققتان ثم إن طلقها ثالثة بعد زوج لم تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون الشكوك فيه ثلاثاً وقد تحقق بعدها ثلاث وهكذا لغير نهاية (إلا أن يثبت) طلاقها كأن يقول أنت طالق ثلاثاً أو إن لم يكن طلاقاً عليك ثلاثاً فقد أوصيت عليك تكملة الثلاث

رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لأنه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لما طلقت الأولى قوله اللخمى (قوله وإن قال أنت طالق) أى وإن قال لأحدى زوجتي أنت طالق وقال للأخرى لا أنت وقوله طلقت الأولى خاصة أى لأنه تقي الطلاق عن الثانية (قوله إلا أن يريد بأو) أى في المسئلة السابقة وقوله أو بلا أى في هذه المسئلة وقوله الاضراب قال خش وانظر إذا قال أردت بالاضراب بها الأولى في عصمتي فهل يعمل بنيتها مطلقاً قال شيخنا وهو الظاهر أو يعمل بها في الفتوى وأما في القضاء فلا يعمل بنيتها لأنه لما قال قصدت الاضراب فكأنه اعترف بطلاقها معاً (قوله فيطلقان) أى لأن اضرابه عن الأولى لا يرفع الطلاق عنها (قوله فهو راجع للمثلثين) أى أنه بخير في قوله أنت طالق أو أنت بين الأولى والثانية إلا أن يريد الاضراب فانهما يطلقان معاً ولا شيء عليه في الثانية إذا قال أنت طالق لأنك لا أنت إلا أن يريد الاضراب فيطلقان معاً (قوله وارتفع في العدة) أشار الشارح إلى أن قول المصنف في العدة متعلق بمحذوف وليس متعلقاً بقوله إن ذكر كلا يقتضى أنه إذا تذكر بعدها لا يصدق وليس كذلك (قوله وبعدها) أى وارتفع بعدها (قوله بلاعين فيها) متعلق بصدق وضيم فيها للعدة وبعدها أى صدق بلاعين سواء تذكر في العدة أو بعدها (قوله ثم إن تزوجها) أى ثم إن بقى على شكه وتزوجها بعد زوج (قوله لأنه إذا طلقها) أى ثانياً مرة (قوله وهكذا لغير نهاية) فإذا تزوجها وطلقها رابعاً فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون الشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الأولى والباقي عصمة ثانية قد تمت ثم إن تزوجها وطلقها خامساً فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون الشكوك فيه ابتداء واحدة فاثنتان تمام العصمة الأولى والباقي عصمة ثانية قد تمت ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها سادساً فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون الشكوك فيه ثلاثاً والستة بعده عصمتان تامتان ثم إن تزوجها وطلقها سابعاً فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون الشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة مكملة للعصمة الأولى والباقي عصمتان قد تمتا ثم إن تزوجها وطلقها ثامناً فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون الشكوك فيه واحدة فاثنتان تكملة للعصمة الأولى والستة الباقية عصمتان وإن تزوجها وطلقها تاسعاً فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون الشكوك فيه ثلاثاً وهكذا كل ثلاثة أزواج دور لأولهم سبق اثنتين ولثانيهم سبق واحدة ولثالثهم سبق ثلاثة واعلم أن شرط اطراد الدوران كما في التوضيح أن يطلقها بعد كل زوج طلقة واحدة أو اثنتين خلافاً لمن أطلق ويان ذلك إذا طلقها في الثانية طلقتين وفي الثالثة طلقة وفي الرابعة طلقة فإن فرض أن الشكوك فيه ثلاث فهذه الأخيرة أولى من عصمة مستأنفة وإن فرض أن الشكوك فيه اثنتان فهذه الأخيرة ثانية من عصمة مستأنفة وتضم الاثنان للثلاثين الأول يصير الأمر فيه كمن طلق زوجته أربعاً فنفى واحدة وإن فرض أن الشكوك فيه واحدة فالأخيرة ثانية من عصمة أيضاً وذلك لأن مزاود على النصاب يلغى ويصير الأمر فيه كمن طلق زوجته أربعاً وقد ظهر لك بهذا عدم اطراد الدوران مع الاختلاف في العدد انظر بن (قوله وإن حلف صانع طعام مثلاً) أى قوله طعام فرض مسئلة بل وكذلك لو حلف شخص على آخر أن يركب أو يقرأ أو يسافر ونحو ذلك فحلف الآخر لا يفعل ذلك فإذا تنازعا حث الأول (قوله فحلف الآخر) الأولى فحلف الآخر بالواري يصدق بحلف الآخر قبل حلف صانع الطعام وبعده ولعله نبه على التوهم (قوله بالبناء للمفعول) أى وتشديد

فيقطع الدور وتحل له بعد زوج وتسمى هذه المسئلة الدورية للدوران الشك فيها (وإن حلف صانع طعام) مثلاً (على غيره) بالطلاق مثلاً (لا بد أن تدخل) لتأكل من الطعام (فحلف الآخر لا دخلت حث الأول) بالبناء للمفعول

أى قضى بتحنيته لحلفه على ما يملكه بخلاف الثانى فانه حلق على أمر يملكه ان لم يحث الثانى نفسه بالدخول طوعا والا فلا حث على الأول ولو اكره على الدخول لم يحث واحد منهما (وان) تاق الطلاق مثلا على مجموع أمرين ويسمى تعليق التعليق كأن (قال إن كنت زيدا) (إن دخلت) الدار فانت طالق (لم تطلق إلا بهما) معافلت الأمرين على ترتيبهما فى التعليق أو على عكسه * ولما فرغ من الكلام على مسائل التعليق شرع فيما تعلق فيه الشهادة وما لا تعلق من إنشاء أو تعاقب وحاصل كلامه أن التعليق يكون فى الأنوال ولو اختلفت إذا اتفق معنى القول وفى الفعل التحد لافى الختاف منه ولا فى القول والفعل فأشار إلى تليفق القولين بقوله (وإن شهد) عليه (شاهد بجرام) أى بقوله لها (ع. ع) أنت حرام أو ان دخلت الدار فانت حرام (و) شهد عليه (آخر بيته) أى بقوله

ها أنت بته أو طالق
بالتلات لفتت شهادتهما
ويأزمه التلات لاتفاقهما
فى اللهى على البيئونة وان
اختلفانى اللفظ وكذا ان
شهد أحدهما بالأيمان
تقومى والآخى بالحلال
على حرام (أو) شهد
أحدهما (ب) تعليق على
دخول دار (مثلا) فى
رمضان (متعلق بتعاقبه
أى بأنه حصل منه تعليق
الطلاق فى رمضان على
دخول الدار (و) شهد
الآخر انه علقه فى (ذى
الحجة) وثبت الدخول
بهما أو بغيرهما أو بقراره
لقت لأتهما شهدا
بقول واحد وهو التعليق
وان اختلف زمنه (أو)
هدا (بدخولها) أى
الدار (فيهما) أى فى
رمضان وذى الحجة أى
شهد أحدهما أنه دخلها

النون لا يفتح الحاء وتخفيف النون للأيوم أنه يحث ولو اطاع الثانى لدخول وليس كذلك (قوله أى قضى بتحنيته) أى حكم القاضى بتحنيته ووقوع اليقين عليه عند التنازل (قوله لحلفه على ما يملكه) أى وهو فعل غيره وقوله حلف على أمر يملكه أى وهو فعل نفسه (قوله والا فلا حث على الأول) أى والا بان حث الثانى نفسه بالدخول طوعا فلا حث على الأول وهذا هو المصواب خلافا لما ذكره بهرام من أن الأول يحث ولو دخل الثانى واستظهره ت فى كبره قال طنى ونصوص المذهب مصرحة بخلافه ومطابقة على عدم الحث عند الفعل حتى كاد أن يكون معلوما بالضرورة انظر بن (قوله لم يحث واحد منهما) أما الأول فلانه حلف على الدخول وقد حصل وأما الثانى فلان دخوله مكرها لا أن يأمر الثانى غيره باكراهه على الدخول أو يكون يمينه لا يدخل طائما ولا مكرها والا حث بالاكره وان كان الصانع يبر فى يمينه لأنه حلف على الدخول وقد حصل (قوله لم تطلق إلا بهما معا) أى لأنها ان دخلت الدار أولا توقفت الطلاق على تكليم زيد وان كنت زيدا أولا توقفت الطلاق على دخول الدار فلا يحصل الحث الا بمجموعهما (قوله فعلت الأمرين على ترتيبهما فى التعليق أو على عكسه) وجه ذلك أن الجواب وهو قوله فانت طالق وان كان يحتمل أن يكون جوابا للثانى والثانى وجوابه الجواب الأول يحتمل ان يكون جوابا للأول والمجموع دليل جواب الثانى وحينئذ فلا يحث الا بالاثنتين احتياطا تقدم هذا على هذا أو بالعكس وقال الشافعى لا يحث الا اذا فعلهما على عكس الترتيب فى التعليق لأن قوله فانت طالق جواب فى المعنى عن الأول فيكون فى النية إلى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثانى فيكون فى النية بعده فحصله انه جعل الطلاق معلقا على الكلام وجعل الطلاق بالكلام معلقا على الدخول فلا بد فى الطلاق بالكلام من حصول الدخول أولا ثم ان هذا أى ما ذكره المصنف من أنه لا يحث الا بهما لا يخالف ما مر فى باب اليقين من التحنيث بفعل البعض لأن ما تقدم تعليق واحد وما هنا فيه تعليق التعليق ومعلوم أن المعلق لا يوجد الا بعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما (قوله وإن شهد شاهد بجرام وآخر بيته) أى ولم يذكر كرا زمانا ولا مكانا (قوله لاتفاقهما فى الحنى على البيئونة) لا يقال البيئونة لا ينوي فيها مطلقا وأنت حرام ينوي فيها قبل الدخول فابن الاتفاق لأننا نقول هذا منكرا فلا يتأتى منه تنويه (قوله وثبت الدخول) أى بعد ذى الحجة (قوله مع ثبوت الخ) أى باقراره أو بيئنة غير الشاهدين بالدخول أو بهما (قوله وسقطت الشهادة) أى وإذا وجد الشرط المذكور لفتت سواء

كان

فى رمضان والآخر أنه دخلها فى ذى الحجة مع ثبوت التعليق

الواقع منه قبل رمضان لفتت لأن الدخول فعل حد وان اختلف زمنه (أو) شهد أحدهما بعد حلفه لا كلم زيدا (بكلامه) (لدى السوق) وآخر بكلامه له فى (السجد) لفتت لأن الكلام شئ واحد وان اختلف مكانه (أو) شهد أحدهما (بأنه طالق يوما بمصر) فى رمضان مثلا (و) شهد الآخر أنه طلقها (يوما بمكة) فى ذى الحجة فقد اختلف الزمان والمكان اذا كانت اللة يمكن عادة أن يكون الزوج فيها بمصر وبمكة كما مثلا أما اذا لم يمكن كشرة أيام مثلا فهو تكاذب وسقطت الشهادة وقوله (لقت) جواب المسائل الخمس وهى فى التعليق قوله (كشاهد بواحدة) أى بطلقة واحدة (و) شاهد (آخر بأزيد) من طلقة لفتت فى الواحدة المتفق عليها

(وحلف على) نفى (الزائد) وبرى منه ان حلف (وبلا سجن حتى يحلف) فان طال سجنه دين ولا يلزمه غير الواحدة (لا بفعلين)
 مختلفي الجنس فلا تلتقى كشهادة أحدهما أنه حلف لا دخل الدار وقد دخلها (٤٠٥) وآخر أنه لا يركب الدابة وقد ركبها

وحلف على نفى ما شهدا به

فان نكل حبس فان طال

دين (أو فعل وقول) فلا

تلتقى (كواحد) شهد

(بتأليف بالدخول) لدار

وهو قول (و) شهد (آخره

بالدخول) فيها وهذا فعل

(وإن شهد بأطلاق واحدة)

معينة من نسائه (ونسائها)

وأنكر الزوج (لم تقبل)

شهادتهما لعدم ضبطهما

(وحلف مطلق واحدة)

من نسائه فان نكل حبس

فان طال دين (وإن شهد

ثلاثة) على رجل كل

(يمين) بطلقة حنت فيها

كشهادة أحدهم بأنه حلف

لا كلم زيدا وقد

كلمه والثاني بأنه حلف

لا دخل الدار وقد دخلها

والثالث بأنه حلف

لا يركب الدابة وقد ركبها

حلف لتكذيب كل واحد

فمنهم ولا يلزمه شيء (وإن

نكل الثلاث) فالثلاث لازمة

عند ربيعة ومذهب مالك

الذي يرجع اليه انه يحلف

ولا شيء عليه فان نكل

حبس وان طال دين كما

تقدم فكان على المصنف

حذف هذا الفرع * ولما

أنهى الكلام على أركان

الطلاق وكان منها الأهل وهو

الطلاق وهي أربعة توكيل وتخير وتمليك ورسالة بقوله (إن فوضه) أي الطلاق الزوج المسلم المكاف ولو سكر حرام أي فوض

إيقاعه (لها) أي للزوجة ولما كان التفويض جنسا تحته أنواع ثلاثة أشار إلى ذلك بقوله (توكيلا)

كان الزمن الذي يمكن فيه الانتقال من مصر لمكة تنقضى فيه العدة أم لا لأن الطلاق انما يقع من يوم
 الحكم بشهادتهما (قوله وحلف على نفى الزائد) أي حلف مطلق واحدة ولا أكثر قاله عبق وامله
 إنما طلب بذلك لكونه منكر الأصل الطلاق والا فالظاهر انه إذا حلف ماطقت أزيد فانه يكفي
 اهـ شيخنا عدوى وصورة يمينه كما قال أبو الحسن ان يقول بالله الذي لا إله إلا هو ما طنقت البتة فينتفع
 يمينه في سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة اهـ بن (قوله وآخر أنه لا يركب الدابة) ان قلت الشهادة
 فيما ذكر بفعل وقول من كل منهما لا بفعلين فقط وحينئذ فلا يصح التخييل بما ذكر للفعلين قلت غلب
 جانب الفعل لأنه المقصود واحترز بقوله محتاني الجنس عن متحدى الجنس فتلتقى كما مر في قوله أو
 بدخولهما فيها لأن الفعل فيهما واحد وهو الدخول وان اختلف زمنه كما مر (قوله وحلف على نفى الخ)
 ظاهره ولو في الفتوى وهو كذلك (قوله فان نكل حبس فان طال دين) هذا مبني على القول
 المرجوع اليه وهو الموافق لما يأتي للمصنف في الشهادات وأما على القول المرجوع عنه فيلزمه حيث
 نكل طلقين ولا يحمس كذا ذكر (قوله فلا تلتقى) أي ولا يلزم الشهود عليه يمين كما قاله أبو الحسن
 عن ابن الموارز وقال شيخنا العدوى وهذا عملا خلاف فيه (قوله وان شهد الخ) صورته شهد عليه
 شاهدان انه اطلق واحدة معينة من نسائه ثم نسيا اسمها والزوج يكذبهما ويقول ماطقت أصلا فان
 الشهادة لا تقبل حينئذ على المشهور لعدم تعيين الشهود بطلاقها لكن يلزم الزوج يمين واحدة لرد
 شهادتهما بان يحلف بالله مطلق واحدة من نسائه ومقابل المشهور يقول تقبل شهادتهما ويطلقن
 جميعهن (قوله لم تقبل شهادتهما) ظاهره ولو تذكرها وهما مبرزان والذي ينبغي قبول قولهما إذا
 تذكر او كانا مبرزين (قوله فان نكل حبس فان طال دين) هذا هو المعتمد ومقابله يقول ان نكل
 فلا بد من حبسه حتى يقر بالمطلقة واختاره اللخمي لان البينة قطعت بان واحدة عليه حرام (قوله وان شهد
 ثلاثة على رجل) أي وأما لو شهد عليه ثلاثة كل واحد بطلقة من غير تعليق أو بتعليق على فعل متحد
 واختلف الزمان في الصورتين كما لو شهد أحدهم انه قال لها في رمضان أنت طالق وشهد الثاني أنه قال
 لها ذلك في شوال وشهد الثالث أنه قال لها ذلك في ذي القعدة أو شهد أحدهم أنه حلف في رمضان أنه
 لا يدخل الدار ودخلها فيه وشهد الثاني انه حلف في شوال انه لا يدخلها ودخلها فيه وشهد الثالث
 أنه حلف في ذي القعدة انه لا يدخلها ودخلها فيه فانه يلزمه طلقة بموجب شهادة اثنين من البينة
 ويلزمه يمين لرد شهادة الثالث الواجب للطلقة الثانية فان حلف لم يلزمه الاطلقة وان نكل فالمرجع
 عنه يلزمه طلقين والرجوع اليه أنه يدين بعد طول سجنه (قوله كل) أي شهد كل واحد منهم يمين
 مصور بطلقة حنت فيها (قوله حلف لتكذيب كل واحد منهم) أي حلف يميناً واحدة لتكذيب كل
 واحد منهم (قوله ولا يلزمه شيء) أي باتفاق (قوله عند ربيعة) وكذا هو قول مالك المرجوع عنه وقوله
 ومذهب مالك الذي يرجع اليه الخ هو المعتمد (قوله كما تقدم) أي في قول المصنف لا بفعلين
 فصل ذكر فيه حكم النيابة في الطلاق * (قوله ان فوضه الخ) أي بان قال لها وكنك على ان تطلق نفسك
 (قوله أي الطلاق) أشار إلى أن الضمير البارز وهو الفعول عائد على الطلاق وان الضمير المستتر وهو

الطلاق وكان منها الأهل وهو الزوج أصالة اخذ في الكلام على نائبه يقال [درس] * (يصل)

الطلاق وهي أربعة توكيل وتخير وتمليك ورسالة بقوله (إن فوضه) أي الطلاق الزوج المسلم المكاف ولو سكر حرام أي فوض

إيقاعه (لها) أي للزوجة ولما كان التفويض جنسا تحته أنواع ثلاثة أشار إلى ذلك بقوله (توكيلا)

نصب على التمييز أو على الحال أي موكلها والتوكيل جعل انشاء الطلاق بيد الغير باقيا منع الزوج منه أي من إيقاعه (فله العزل) أي عزلها قبل إيقاعه اتفاقا كما

(٤٠٦)

لكل موكل ذلك (إلا لتعلق حق) لها زائد على التوكيل كان تزوجت

عليك فأمرك أو أمر
الداخلة بيدك توكيلا
فليس له حيثن عزلها
والحق هنا دفع الضرر عنها
(لا) أن فوضها (تغيراً)
فليس له عزلها وهو جعل
الزوج انشاء الطلاق
ثلاثاً نصاً أو حكماً حقاً
لغيره ومن صيغه اختاري
أو اختاري نفسك
(أو مملكتك) وهو جعل
انشائه حقاً لغيره راجعاً
في الثلاث يخص بما دونها
فليس له العزل ومن صيغه
أمرك أو طلاقك بيدك
وإنما كان له العزل في
التوكيل دونهما لأنه في
التوكيل جعلها نائبة عنه
في انشاءه وإنما فيها فقد
جعل لها ما كان يملك فهما
أقوى ولذلك يحال بينهما
حتى تجيب فهما كما قال
(وحيل) وجوبا (بينهما)
حتى تجيب (فيهما) كما قال
وحيل وجوبا بينهما
أي بين الزوجين في
التخير والتملك كالتوكيل
أن تعاق به حق فلا يقر بها
حتى تجيب بما يقتضى
رداً أو اخذاً والا لادى
إلى الاستمتاع في عصمة
مشكوك في إبقائها بخلاف

الفاعل عائد على الزوج أي إن فوض الزوج الطلاق أي إيقاعه لها (قوله نصب على التمييز) أي فوض
التوكيل لها بالطلاق فهو تمييز محمول عن المفعول كغرس الأرض مجزاً كذا في خش وعقب وفيه أنه لم
يفوض لها التوكيل وإنما فوض لها الطلاق على سبيل التوكيل فالأولى نصبه على الحال أو على أنه مفعول
مطلق على حذف مضاف أي تفويض توكيل (قوله والتوكيل) أي على الطلاق (قوله جعل انشاء
الطلاق بيد الغير) هذا جنس يعم التمليك والتخير وقوله باقياً منع الزوج منه فصل يخرجها لأن له
العزل في التوكيل دونهما وخرجت الرسالة عن قوله جعل لأن الرسول لم يجعل الزوج له انشاء الطلاق
بل الإعلام بثبوته (قوله باقياً) أي حال كون ذلك الانشاء باقياً (قوله ذلك) أي عزل موكله قبل تمام
الأمر الذي وكاه عليه لا بعده (قوله الالتحاق حق لها زائد على التوكيل) كدفع الضرر عنها فليس له
عزلها قبل إيقاعه (قوله كان تزوجت الخ) أي كما إذا قل لها أن تزوجت عليك الخ جواباً لقولها عند
المقد أو بعده أخاف أن تضارني بتزوجك على (قوله فليس له حيثن عزلها) أي لأن دفع الضرر عنها
حق لها تعاق بذلك التوكيل (قوله لا تخيراً) أي لأن فوضه لها حالة كونه غيراً لها أو مملكتها أولاً أن
فوض الطلاق لها تفويض تخير أو تمليك فهو حال أو مفعول مطلق لا تمييز (قوله جعل الزوج انشاء
الطلاق) هذا جنس خرج عنه الرسالة ويسمى التوكيل والتمليك وقوله نصاً أو حكماً أخرج به التمليك
وقوله حقاً لغيره أخرج التوكيل لأن الزوج لم يجعل انشاء الطلاق حقاً لاو كليل بل جعله بيده نيابة
عنه (قوله ٠ من صيغة اختاري أو اختاري نفسك) وكذا من صيغه اختاري أمرك (قوله وهو جعل
انشائه حقاً لغيره) هذا جنس خرج عنه الرسالة وقوله حقاً لغيره خرج به الوكالة وقوله راجعاً في
الثلاث الخ خرج به التخير وقوله ومن صيغه أمرك أو طلاقك بيدك وكذا كل لفظ دل على جعل
انطلاق يدها دون تخير كطلق نفسك ومملكك أمرك أو وليك أمرك كافي العتية والحاصل أن
كل لفظ دل على أن الزوج فوض لها البقاء على العصمة أو الذهاب عنها فهو تخير وكل لفظ دل على
جعل الطلاق يدها أو يغيرها دون تخير فهو صيغة تملك انظر التوضيح (قوله وحيل بينهما) أي
ولا فقه لا لزوجة زمن الحيلولة لأن للمانع من قبلها وإذا مات أحدهما زمن الحيلولة قبل الاجابة فانهما
يتوارثان اه عدوى (قوله إن تعلق به حق) كما إذا قال لها تزوجت عليك فأمرك أو أمر الداخلة
بيدك وتزوج عليها في حال بينه وبين الحلو لها حتى تجيب (قوله والا لادى الخ) أي والا بان
قربها واستمتع بها قبل أن تجيب أدى الخ (قوله بخلاف التوكيل) أي فانه لا يحال فيه بينه وبينها
وقوله فلو استمتع أي الزوج الوكيل بها أي ولو مكرهه (قوله لكان ذلك منه عزلاً) أي ولو كان
قاصداً بقاءها على توكيلها على الظاهر اه عدوى وحيث كان ذلك عزلاً فلم يقع الوطاء في عصمة
مشكوك فيها (قوله ووقفت) أي أوقفها القاضي أو من يقوم مقامه عند عدمه وقوله وإن قال أي
هذا إذا لم يسم أجلاً بان قال لها أمرك بيدك أو خيرتك بل ولو سمى أجلاً بان قال أمرك بيدك
أو خيرتك إلى سنة (قوله إلى سنة) من مقول القول أي وإن قال لها أمرك بيدك إلى سنة أو قل
خيرتك في البقاء معي أو مفارقتي إلى سنة وقوله متى علم راجع لما بعد المبالغة وهو ما إذا قل إلى سنة

(قوله)

التوكيل لقدرة الزوج على عزلها فلو استمتع بها لكان ذلك منه عزلاً ومحل

الحيلولة إن لم يعلق التخير أو التمليك على شيء كقدوم زيد فان عاق فلا حيلولة حتى يحصل المعلق عليه (ووقفت) الخيرة أو المملكة
(وإن قال) لها زوج أمرك بيدك مثلاً (إلى سنة متى علم) أي علم الحاكم أو من يقوم مقامه بانه خيرها أو مملكها إلى سنة

مثلا فيوقتها من حين علمه أول المدة أو اثنائها ولا تمهل لآخر المدة التي عتيها بقوله متى علم متعلق بوقفت (نقض) إيقاع الطلاق أورد ما يدها فان قضت بشئ فظاهر (وإلا أسقط الحاكم) ولا يملكها وان رضى الزوج أو هي معه بالامهال لحق الله تعالى لما فيه من التامد على عصمة مشكوك (وعمل بجوابها الصريح في الطلاق) ومراده بالصريح ما يشمل الكناية الظاهرة والقول والفعل وقد اشار الى اتقول الصريح بقوله (كلالها) وفي بعض النسخ كلالته وهو من اضافة المصدر (٤٠٧)

فأوت النسخة الأولى
كان تقول طلقت نفسي
منك أو أوت طالق
ونحوه أو بنت منك أو
بائن أو حرام وكذا
اخترت نفسي (و) عمل
بجوابها الصريح في (ردّه)
أي الطلاق قولاً كاخترتك
زوجاً ورددت لك ما
ملكته أو فعلاً (كتمكينها)
من الوطء أو مقدماته
(طائفة) عامة بالتملك أو
التخير وان لم يحصل
وطء أو مقدماته وان
جهلت الحكم بان لم تعلم ان
التمكين يسقط حقها
ومثل تمكينها المملك
أمرها لاجنبى فملكها
منه بأن خلى بينه وبينها
طائفة عطف على تمكينها
مشاركة في الاسقاط
بقوله (وضي يوم تخيرها
أو تملكها والمراد باليوم
الوقت الذي جعل لها فيه
التخير أو التملك اعم من
أن يكون يوماً أو كتر فلو
عبر بدله زمن كان أوضح
أي اذا لم توقف فان

(قوله مثلاً) أي أو خيرتك الى سنة وقوله الى سنة أي أو الى زمن يبلغه عمرها ظاهراً (قوله ولا تمهل
لآخر المدة) أي وأمرها يدها (قوله فتقضى) أي فاذا وقت فتقضى الخ (قوله فان قضت بشئ) أي
من إيقاع الطلاق أورد ما يدها (قوله والا) أي والا تقضى بان وقفتها الحاكم وأمرها بإيقاع الطلاق
أورد ما يدها من التملك فلم تفعل (قوله لما فيه) أي الامهال (قوله وعمل بجوابها) أي بتقضى
جوابها الصريح في الطلاق وردّه فان كان جوابها الصريح يقتضى الطلاق كفولها طلقت نفسي
عمل بمقتضاه من وقوع الطلاق والعدة وجوابها الصريح الذي يقتضى الطلاق هو ما كان صريحاً
في الطلاق أو كان كناية ظاهرة أو اخترت نفسي لأنه وان كان ليس من صريح الطلاق ولا كناية
ظاهرة الا انه يقتضى الطلاق في مقام التملك وأما لو اجابت بالكناية الخفية فانه يسقط ما يدها ولا
يقبل منها انها أرادت بذلك الطلاق كما نقله عن ابن يونس عند قول المصنف وقبل تفسير قبلت
الا انه مخلف لما نقله أيضاً في باب الظهار عن ابن رشد في سماع أبي زيد من ان جوابها في التملك
بصفة الظهار اذا نوت به الطلاق لزم مع انه كناية خفية واختار بن أن الكناية الخفية اذا اجابت
بها وقصدت الطلاق فانه يعمل بها وان كان جوابها الصريح يقتضى رده كفولها رددت ما ملكته
أولاً أقبله منك عمل بمقتضاه من بطلان ما يدها وبقيتها زوجة (قوله في الطلاق) متعلق بعمل
وصلة الصريح معذوقة أي فيها أي عمل في الطلاق وردّه بمقتضى جوابها الصريح في كل منهما
(قوله كلالها) من اضافة المصدر لفاعله (قوله لفعله) أي بعد حذف الفاعل (قوله وأنا الخ) أي انا
طالق منك أو انت طالق مني (قوله عامة) أي وأما لو مكنته غير عامة التملك لم يبطل ما يدها والقول
قولها في عدم العلم يمين فان علمت بالتخير أو التملك وعلمت الحلوة بينهما ولو بامرأتين وادعى انه
اصابها وانكرت ذلك فقال بعض القول قوله يمين واستظهر عجز أن القول قولها يمين واذا
تصادقا على الوطء وادعت الاكراه وادعى الطوع كان القول قوله يمين بخلاف القبلة فقولها يمين
(قوله طائفة) أي ولولم ترض هي فيما يظهر فلو مكنته دون رضا الوكيل فانه لا يسقط ما يدها
(قوله ومضى يوم تخيرها) أي سواء علمت بالتخير والتملك أم لا (قوله الوقت الذي جعل لها فيه التخير)
أي فاذا قال لها اختاري نفسك أو اختاريني في هذا اليوم أو في هذا الشهر كله ومضى ذلك الاجل
ولم تختّر فلا خيار لها بعد ذلك وبطل ما يدها (قوله فقد تقدم) أي انها تقضى حالاً ما برد ما يدها
أو بالطلاق والا أسقط الحاكم ما يدها ولا تمهل (قوله وردّها) أي لصمته وحاصله انه اذا
خيرها أو ملكها ثم ابانها بخلع أو بات ثم ردّها للعصمة بعقد جديد فانه يسقط ما يدها من تخير
أو تملك (قوله يستلزم رضاها) أي زوجها وإسقاط ما جعله لها من تخير أو تملك (قوله فلا
يسقط) أي لأن الرجعية كالزوجة فارتجاعها لا يتوقف على رضاها (قوله وهل نقل الخ) أي انه

وقفت فقد تقدم (وردّها) بالجر أي وسقط ما جعله لها من تخير أو تملك برداً للعصمة (بعد بينوتها) بخلع أو بات لأن عودها
يستلزم رضاها بخلاف ردّها بعد الطلاق الرجعي فلا يسقط خيارها ثم اشار الى الفعل المحتمل بقوله (وهل نقل قماشها ونحوه)
بالرفع عطف على نقل كستر وجهها منه وبعدها عنه ويجوز جره عطفاً على قماش أي نحوه من الامتعة ونقل البعض كالشكل
(طلاق) ثلاث في التخير وواحدة في التملك (أولاً) يكون طلاقاً أصلاً (تردّد) محله اذا لم تنو به الطلاق والا كان طلاقاً
انفاقاً ولم يتم قرينة على ارادة الطلاق

كان تنقل القماش الذي شأنه ان ينقل عند الطلاق والا كان طلاقاً قطعاً كما استظهروه ثم اشار الى القول المحتمل بقوله (وقبل) منها (تفسير) قولها المحتمل للطلاق ورده نحو قولها (قلت) فقط (أو قلت) أمري) أي شأني (أو) قبلت (مأملستك) أو اخترت (بردي) لما جعله لها بان تبق في عصمته بان (٨٠٤) تقول أردت بقولي قبلت الخ قبلت البقاء في عصمتك (أو طلاق) أي أردت به

الطلاق وتبين منه (أو بقاء) على ما هي عليه من التوكيل أو التخيير أو التملك فيحال بينهما في الأخيرين حتى يجب وله العزل في الأول ولما كان في الناكرة وهي عدم رضا الزوج بما أوقعته للمرأة تفصيل بين الخيرة والملكة والدخول بها وغيرها أشار له بقوله (وتأكر) الزوج والسكر بالضم عدم الاعتراف (خبرة) لم تدخل ومملكة مطعماً (وكذا اجني جعلها له فيما يظهر (إن زادت) أي الخيرة والملكة في الطلاق (على الواحدة) بان يقول أعما أردت واحدة فقط بشروط خمسة أشار لها بقوله (إن نواها) أي الواحدة عند التفويض فإن لم ينوها عند لزوم ما أوقعته وكذا ان نوى اثنتين حال التفويض ناكر في الثالثة فلا مفهوم لواحدة فلو قال ان نوى دون ما أوقعته كان أشمل وأوضح (وبادر) للناكرة والاستسقط حقه (وحلف)

إذا خيرها أو ملكها فعملت فعلاً محتملاً كأن قلت قماسها أو فعلت فعلاً نحوه كبعدها عنه وتغطية وجهها ولم ترد بذلك الفعل طلاقاً فهل بعد ذلك طلاقاً أولاً ترد (قوله) كان تنقل الخ) مثال لدنقي (قوله) والا كان طلاقاً اتفاقاً لا يقال الفعل لا يلزم به طلاق ولو نواه لانا نقول قد انضم اليه تملكها الطلاق ونحوه فهو من الفعل الخف بالقرائن وهو كالصريح (قوله) وقبل منها تفسير (قلت) أي انه اذا ملك زوجته أو خيرها فقالت قولاً محتملاً للطلاق ورده فأنها تزوم بتفسيره ويقبل منها ما ارادت بذلك (قوله) وتبين منه (يحتمل انه يسكون الياء من البتونة ويحتمل ان المراد وتبين ما الذي أرادته من الطلاق هل هو واحدة أو أكثر (قوله) أو بقاء على ما هي عليه (أي حتى تروى وتنظر ماهو الأولى لها (قوله) وناكر الخ) يعني ان الزوج إذا فوض الطلاق لزوجته على سبيل التخيير قبل الدخول بها فأرقت أكثر من طلقة فله ان ينأكرها فيما زاد عليها بان يقول ما أردت الا طلقة واحدة وأما بعد البناء فليس له منأكرتها كما يشير له بقوله الآتي ولا نسكرة له ان دخل في تخيير مطلق وأما الملكة اذا أوقت أكثر من طلقة فله ان ينأكرها فيما زاد على الواحدة قبل الدخول وبعبه فان أوقت الخيرة أو الملكة واحدة فلا نسكرة له فيها بان يقول ما أردت طلاقاً فتأزمه تلك الواحدة قهرأ عنه ولا عبرة بمناكرته (قوله) لم تدخل) وكذا إن دخلت وكان التخيير بخلع لأنها تبين بواحدة فهي كغير الدخول بها وهذا أحد قولين في ح اه بن (قوله) وكذا اجني) أي ان الاجني الذي فوض له طلاقها على سبيل التخيير أو التملك مثل المرأة في تفصيلها من الناكرة في التملك مطلقاً وفي التخيير ان كان لم يدخل بها (قوله) ان زادنا على الواحدة) هذا موضوع الناكرة التي هي عدم رضا الزوج بالزائد الذي أوقعته وليس هذا شرطاً خلافاً لبعضهم حيث جعل الشروط ستة وعد هذا منها وفيهم منه انه لا منأكرة عند الاقتصار على الواحدة اما للملكة فظاهر وأما للخيرة فقدم الناكرة لبطلان ما لها من التخيير إذا لم تقض بالثلاث قل ابن عبدالسلام وهو ظاهر لأن الخيرة التي لم تدخل بمنزلة الملكة قال ح لأنها تبين بالواحدة وهو المقصود اه بن (قوله) ان نواها (أي الواحدة التي ينأكر في غيرها (قوله) فان لم ينوها عنده) أي بان لم ينو عنده شيئاً ونوى بعده (قوله) وبادر) هذا هو الشرط الثاني وقوله وحلف هو الشرط الثالث (قوله) للناكرة (أي عند سماعه الرائد على الواحدة (قوله) والاستسقط) أي والا يبادر وأراد للناكرة فلا عبرة بمناكرته وسقط حقه ولو ادعى الجهل في ذلك لم يبعد بالجهل (قوله) ولا ترد عليها اليمين) أي لأنها بين تهمة وهي لا ترد كما يأتي (قوله) ان دخل) شرط في مقدر أي ومحل تعجيل يمينه وقت الناكرة ان كان دخل بالمرأة ليحكم له الآن بالرجعة وثبت احكام الرجعة من نفقة وغيرها (قوله) فنصد الارتجاع) أي فيحلف عند ارادة الارتجاع أي عند ارادة العقد عليها برضاها (قوله) فان كرهه) أي بان قال أمرك يسدك أمرك مرتين أو ثلاثاً (قوله) فيما زادته) أي على الواحدة ويلزمه ما أوقت من طلقتين أو ثلاث (قوله) بتكريره) أي باللفظ الثاني والثالث المكرر وقوله التأكيد أي اللفظ الأول ثم ان قوله الا ان ينوى التأكيد يتضمنه أول

الشروط

أنه نوى الواحدة عند التفويض فان نكل وقع ما أوقعته ولا ترد عليها اليمين وتعجل عليه

اليمين وقت الناكرة (إن دخل) بالملكه وأما الخيرة للدخول بها فلا نسكرة فيها (وإلا) تسكن مدخولاً بها (فمنع) ارادة الارتجاع يحلف لاقبله وهذا يجري في الخيرة والملكة والمراد الارتجاع هنا الأفوي وهو العقد فان لم يرد فلا عين لجواز أن لا يزوجها الشرط الرابع قوله (ولم يكره) قوله (أمرها يدها) فان كرهه فلا منأكرة له فيما زادته (إلا أن ينوى) بتكريره (التأكيد) فله الناكرة

(كنسقباً) هي وقد ملكها قبل البناء فقالت طقت نفسي واخترت نفسي وكررت الاضطواء لزمه ما كررت إلا أن تنوي التاكيد
وأما بعد البناء فلا يشترط نسقها بل الشرط وقوع الثانية أو الثالثة قبل (٥٠٩) انقضاء العدة الشرط الخامس قوله

(ولم يشترط) ما ذكر من
تخير أو تمليك (في العقد)
فإن اشترط فيه فلا مانع
له فيما زاد على الواحدة
دخل بها أم لا فإن تطوع
به بعد العقد فله المناكحة
وإن احتمل فهو ما أشار
إليه بقوله (وفي حمله على
الشرط إن أطلق) إن كتب
للموئق أمرها يدها إن
تزوج عليها ولم يعلم هل وقع
ذلك في العقد أو بعده فلا
مناكحة له أو على الطوع
فله للمناكحة (قولان
وقيل) من الزوج المالك أو
الخير يمين إذا أوقعت
الزوجة أكثر من واحدة
(إرادة الواحدة بعد قوله
لم رد) بالتمليك أو التخيير
(ظلالاً) أصلاً فقيل إذا
لم ترده لزمك ما أوقعت
فقال أردت واحدة
لاحتمال سهوه قاله ابن
القاسم (والأصح) وهو
قول الأصح (خلافه) وهو
عدم القول ويلزمه ما
قضت به ثم صرح بمفهوم
قوله لم تدخل لما فيه من
التفصيل فقال (ولانكراه)
له إن دخل في تخيير مطلق
غير مقيد بطلقة أو طلقتين
(وإن قالت) من فريض لها
الزوج أمرها (طلقت
نفسى) أو زوجى (سئلت
بالجلس وبعد) عما أرادت

الشروط الخمسة ولذا قيل لا فرق بين التكرار وغيره حيث نوى الواحدة عند الفوضى ولو قال
المنصف بدل قوله ولم يكرر أمرها يدها الخ ولو كرر أمرها يدها ويكون مبالغة في قوله إن نواها
ويستغنى عن قوله إلا أن ينوي التاكيد لكان أخصراً وأحسن لأن هذا هو التوهم تأمل (قوله كنسقباً)
هذه مسألة مستقلة بذاتها ليست من جملة الشروط بل مشبهة بما قبلها في الحكم أى كإذا قلت للزوجة
طلقت نفسي وكررت مرتين أو ثلاثاً نسقاً فإنه يحتمل على التأسيس إلا أن تدعى قبل الافتراق أنها
نوت التاكيد فإنه يقبل (قوله هي) أبرز الضمير لئلا يتوهم أن الضمير في نسقها عائد على الطلقات
المفهومة من قوله ولم يكرر أمرها وإن كان سياق المنصف في الضمائر المؤثرة العائدة عليها (قوله ولاه)
وأما أن لم يكن موالاة فلا يرتد الثاني على الأول لأنه بائن (قوله) وأما بعد البناء أى وأما لو ملكها
بعد البناء (قوله فلا يشترط) أى في التأسيس (قوله نسقها) أى بل إذا كررت طلقت نفسي مرتين أو
ثلاثاً سواء كان هناك موالاة أو لا فإنه يحتمل على التأسيس (قوله) فإن اشترط فيه الخ اعلم أن الواقع في
العقد سواء كان مشترطاً أو متبرعاً به حكمها واحد من جهة عدم المناكحة فالأولى للمنصف أن يقول
ولم يكن ذلك في العقد قبل في المدونة وإن تبرع بهذا بعد العقد فله أن يناكرها فيما زاد على الواحدة قال
ابن الحسن هذا يقتضى أن التبرع في أصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الحاجب أنه وذلك لأن
ما وقع في العقد من غير شروط له حكم الشرط اهـ بن (قوله وفي حمله) أى ما ذكر من التخيير والتمليك
(قوله إن أطلق) بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على الموئق المفهوم من المقام (قوله هل وقع ذلك)
أى وادعى الزوج أنه بعد العقد وادعت الزوجة أو أولها أنه وقع في العقد (قوله فلا مانع له) راجع
لقول المنصف وفي حمله على الشرط (قوله أو على الطوع) أى التطوع بعده (قوله قولان) الأول لمحمد
ابن عبد الله بن مغنل وابن فتحون والثاني لابن العطار وبهذا تعلم أن اللاتق بالمنصف أن يعبر بتردد
وقال بعض المؤرخين ينبغي أن ينظر في ذلك لعرف الناس في تلك البلد فيكون القول لمدعيه فإن لم يكن
عرف فالقول قول الزوج أنه على الطوع بعد العقد (قوله لاحتمال سهوه) علة لقول المنصف وقبل
إرادة الواحدة (قوله والأصح خلافه) هذا ضعيف والمعتمد ما قبله الذى هو قول ابن القاسم قاله
شيخنا العدوى (قوله ولا نكراه) أن دخل الخ أى على الشهور خلافاً لابن الجهم القائل أنها إذا أوقعت
الثلاث في التخيير المطلق كان له مناكرتها فيما زاد على الواحدة لا فرق بين المدخول بها وغير المدخول
بها (قوله غير مقيد الخ) أى بأن قال لها اختارى نفسك أو أمرك بيدك وحاصله أنه إذا قال لها
ذلك والحال أنها مدخول بها فبالتى طلقت نفسي ثلاثاً فإنه يكرها بأن يقول لها إنما أردت دون
الثلاث ويلزمه ما أوقعت إذ ليس له مناكحة المدخول بها في التخيير المطلق العارى عن التقييد
بطقة أو طلقتين أو ثلاث لأن اختيارها فيه إنما يكون للثلاث فإن أوقعت في التخيير المطلق دون الثلاث
بطل تخييرها كما يأتى (قوله) وإن قالت من فوض لها الزوج أمرها أى على جهة التخيير أو التملك
(قوله وبه) الواو بمعنى أو قال عقب تبعاً لت أو بعده بقليل وفى خش أو بعده بالقرب وبحث
فيه ابن عاشر فقال انظر من نص على هذا القيد والذى لابن رشد إجراء هذا الحكم فيما إذا سكنت عنها
حق مضى شهران انظر المواق اهـ بن فقوله وبه أى بشهرين على الصواب (قوله إن كانت
مدخولاً بها) لأن المدخول بها لا تقتضى في التخيير إلا بالثلاث ولا مانع له منها فإذا قضت بأقل منها

٥٣٩ - دسوقى - ثانياً لأن جوابها محتمل (فإن أرادت الثلاث لزمته في التخيير) فلا مانع له أن كانت مدخولاً بها (وإن أكره في
التمليك) مدخولاً بها لم لا وكذا في التخيير لغير مدخول بها (وإن قالت) أردت واحدة بطلت تلك الواحدة (في التخيير) في المدخول بها

بل يبطل التخيير من أصله فلو حذف التاء وفي لكان اخصروا أحسن فإن لم يدخل لزمته الواحدة كالتزامه بإدتهافي التملك (و) ان
 قال لم أرد عددا معينا (فلم يعمل) قولها طلق نفسي (على الثلاث) فيلزم في التخيير ان يدخل بنا كراولا كأن لم يدخل إذالم بنا كر
 كالمملكة (و) يحمل على (الواحدة) (٤١٠) لأنها الأصل فتلزم في التملك مطلقا وفي التخيير تلزم مدخول بها ويبطل

في المدخول بها (عند عدم
 التسمية بعدد) (تأويلان)
 الأرجح الاول لأنه قول
 ابن القاسم فيها جاربان
 في الخيرة والمملكة كما
 علمت (والظاهر) عند ابن
 رشد والاولى التعبير
 بالعدد لأنه من عند نفسه
 (سؤالا) في التخيير
 والتمليك عما أرادت
 (إن قالت طاعت نفسي
 أيضا) صوابه اخترت
 الطلاق لأن طلقت نفسي
 هي ما قبلها وليس لأن
 رشد فيها اختيار وإنما
 سئل لأن أل تحتمل
 الجنسية فيكون ثلاثا
 والعهدي وهو الطلاق الذي
 فيكون واحدة فيجربى
 فيه جميع متقدم من التفصيل
 (وفي جواز التخيير)
 وكراهته ولو تغير مدخول
 بها لأن موضوعه الثلاث
 (قولان وحلف) ما أراد
 إلا واحدة (في) قوله لها
 (اختارى في واحدة)
 فطاعت نفسها ثلاثا
 وتلزمه الواحدة فقط
 وهي رجعية في المدخول
 بها فان نكل لزمه ما أوقته
 ولا يعين عليها وإنما حلف

بطل تخييرها (قوله بل يبطل التخيير من أصله) أى لأنها خرجت عما خيرها فيه بالكلية لأنه أراد أن
 تبين منه وأرادت هي ان تبقى في عصمته اه بن (قوله كالمملكة) أى يلزم فيها الثلاث إذا لم بنا كر
 دخل بها أم لا (قوله والاولى التعبير بالعدد) أى بان يقول وظهر (قوله لأن أل) أى في الطلاق
 (قوله تحتمل الجنسية) أى تحتمل ان تكون للجنس المتحقق في جميع افراده لاني بعضها (قوله فيجربى فيه
 جميع ما تقدم) أى فإن ذلك أردت الثلاث لزم في التخيير المطلق ان كانت مدخولا بها ولا منا كراهته
 وبنا كر في التملك مطاقا وفي التخيير ان كانت غير مدخول بها وإن قلت أردت واحدة وان تبين بطل ما
 بيدها من التخيير ان كانت مدخولا بها وإن كانت غير مدخول بها لزمه ما أرادت كما يلزمه ما أرادت في
 التملك مطلقا وإن قلت لم أرد عددا يجزى التأويلان المتقدمان في حمل قولها على الثلاث أو الواحدة
 (قوله وفي جواز التخيير) أى في كونه جاز اجواز مستوى الطرفين وهو المعتمد لأن الثلاث غير مجزوم
 بها على أن الغالب ان النساء يخترن زواجهن (قوله لأن موضوعه الثلاث) أى وأما كونه بنا كر غير
 المدخول بها فيه فهو شيء آخر ان قيل إذا كان موضوعه الثلاث فلم يتفق على كراهته * قلت نظرا
 لمقصوده إذ هو البيونة وهي تتحقق بواحدة كافي الحلع أو الطلاق قبل الدخول وإن كانت هنا
 لا تتحقق إلا بالثلاث وينبغي جرى الخلاف بالكراهة والإباحة في التملك إذا قيد بالثلاث وبلا
 كان مباحا اتفاقا والظاهر الاتفاق على كراهة التوكيل إذا قيد بالثلاث لأنه داخل على إيقاعها وهو
 مقصر في عدم عزلها اه تقرير عدوى (قوله وحلف في اختارى في واحدة) حاصله انه إذا قل لها
 اختارى في واحدة فواقعت ثلاثا فقال ما أردت الا طلبة فانه يلزمه اليمين فإذا حلفها طلقت عليه
 طلبة واحدة (قوله وتلزمه الواحدة فقط) أى سواء كانت مدخولا بها أم لا لأن هذا ليس تخيرا
 مطلقا (قوله في المدخول بها) أى وباتة في غير المدخول بها (قوله ولا يعين عليها) أى لأنها عين تهمة
 حلفها الزوج لاتهامه وهي لا ترد (قوله اختارى في طقة) أى اختارى المصارقة بسبب طلبة
 واحدة (قوله وفي مرة واحدة) أى وحيدة فالمنى اختارى المارقة في مرة واحدة والمارقة في مرة
 تصدق بالثلاث * والحاصل ان كلامه محتمل لهذين الابين ومحتمل ايضا لكون في زائدة فلما
 احتمل كلامه ما ذكر حلف لاتهامه على ارادة الثلاث (قوله أردت واحدة) أى فيحلف وتلزمه
 الواحدة فقط كانت مدخولا بها أم لا وتكون رجعية في المدخول بها (قوله لم يرد بالطاقة الواحدة
 حقيقة) أى وإنما أراد بها عدم الإقامة معه الجامع للبتات (قوله فالقول قوله) أى في أنه إنما أراد
 واحدة (قوله حقه في طقة) يعنى أنه إذا قال لها اختارى في طقة قتالت طلقت نفسي ثلاثا أو اخترتها
 أو اخترت نفسي لم يلزمه إلا واحدة وله رجعة ولا يعين على الزوج (قوله أنه لا يعين عليه) أى مع لزوم
 الطقة (قوله بل يبطل) أى الزائد على الواحدة (قوله بدليل الخ) الدلالة من جهة قياس القضاء بالاكثر
 على القضاء بالانقل بجامع الخلق لما جعله لها في كل * والحاصل انه إذا قال لها اختارى طلبة فطلقت نفسها
 اكثر فلا يعين عليه ويلزمه طلبة ويبطل الزائد وإذا قل لها اختارى تطايقتين نقضت بواحدة بطل ما
 قضت به مع قمتها على ما جعله لها من التخيير وأما إذا قل لها ملكتك طائقتين أو ثلاثا نقضت بواحدة

فلا

لأنه يحتمل كلامه اختارى في طقة واحدة وفي مرة واحدة (أو) في قوله لها اختارى

(في أن تطلق نفسك) طلبة (واحدة) أو تقيمى قتالت اخترت ثلاثا فقال أردت واحدة وإنما حلف لزيادة أو تقيمي التي حذفها
 للنف لأن ضد الإقامة البيونة فهو يوم انه لم يرد بالطلبة الواحدة حقيقة فإذا لم يزد أو تقيمي فالقول قوله بلا يعين (لا اختارى
 طلبة) حقه في طلبة كافي النقل لأنه التوهم أى فلا يعين وأما اختارى طلبة فظاهر انه لا يعين عليه بل يبطل ان قضت باكثر بدليل قوله

(وبطل) ماقتض به مع استمرار ما جعله لها يدها (إن قضت (٤١١) بواحدة في قوله لها (اختارى تطليقتين)

(أو) اختارى نفسك (في تطليقتين) بخلاف التليك فلها القضاء بواحدة في ملكتك طليقتين أو ثلاثا ولا يبطل على الأصح (وإن) قال اختارى (من) تطليقتين فلا تنقض إلا بواحدة (فان قضت بأكثر لزمته الواحدة (وبطل) ما جعله لها من التخيير من أصله (في) التخيير (المطلق) والمراد به ما لم يقيد بعدد وإن قيد بغيره كاختارى نفسك أو إن فعلت كذا فاختارى نفسك (إن قضت بدون الثلاث) (ولم يرض به لأنها عدلت عما جعله لها الشارع وهو الثلاث في التخيير المطلق (كطلقت نفسك ثلاثا) فقضت بأقل فيبطل ما يدها وماقتض به لكن الراجح في هذا الفرع أنه يبطل ماقتض به فقط دون ما يدها فلها الرجوع والقضاء بالثلاث (ووقفت) في التخيير المطلق أو التليك المطلق (إن اختارت) نفسها على شرط كان فيدبت (بدخوله على ضررها) بأن قلت إن دخلت على ضررتي فقد اخترت نفسي فتوقف حينئذ حتى تنقضي ناعرا

فلا يبطل ماقتض به (قوله وبطل ماقتض به) أى لا ما جعله لها من الاختيار فانه مستمر يدها لأشياء تخرج هنا عن اختيار ما جعله لها بالسكية بخلاف ما سبق في قوله وإن قلت واحدة الخ وما ذكره الشارح من بطلان ماقتض به فقط تبع فيه عقب والذي في طنى أن الصواب بطلان ما يدها إذا قضت بواحدة في اختارى تطليقتين أو في تطليقتين كالتخيير المطلق إذا قضت فيه بدون الثلاث بعد البقاء كما يأتي قال بن ولم أر ما قلته عقب وهو تابع لشيخه عيج اه (قوله لزمته الواحدة) أى وبطل الزائد (قوله وبطل في المطلق الخ) يعنى أنه إذا خيرها تخييرا مطلقا أى عاريا عن القيد بعدد فاقوت واحدة أو اثنتين فأن خيارها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها على المشهور بشروط ثلاثة أن يكون تخييرها بعد الدخول بها وأن لا يرضى الزوج بما قضت به وإن لا يتقدم لها ما يتم الثلاث فإن كان التخيير قبل الدخول وقضت بواحدة لزمته أو كان بعد الدخول ورضى بما قضت به أو تقدم لها ما يكمل الثلاث لزم ماقتض به (قوله وإن قيد بغيره) أى هذا إذا لم يقيد أصلا بل ولو قيد بغير العدد فقوله كاختارى نفسك راجع لما قبل المبالغة وقوله أو إن فعلت كذا راجع لما بعدها (قوله إن قضت) أى إذا كان خيرها بعد الدخول بها وما إن كانت غير مدخول بها وقضت ولو بواحدة فانها تلزمه وما ذكره المصنف من البطلان هو المشهور وقال أشهب لا يبطل ما يدها من الاختيار إذا قضت بدون الثلاث بل لها أن تنقض بعد ذلك بالثلاث فالتى يبطل ماقتض به لا ما يدها (قوله ولم يرض به) أى ولم يرض الزوج بما أوقعت والا لزم ماقتض به وإن كانت العلة وهى قوله لأنها عدلت الخ غير ناهضة هنا ه عدوى (قوله كطلقت نفسك ثلاثا) أى كما يبطل ما يدها ولا يلزم الزوج شيء حيث قال لها طلق نفسك ثلاثا فقضت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولا بها أم لا (قوله لكن الراجح) أى كفى التوضيح (قوله دون ما يدها) أى حينئذ فطابق نفسك ثلاثا مثل طلق نفسك طليقتين في أنه يبطل قضاؤها بالأقل ولا يبطل ما يدها من التخيير (قوله ووقفت الخ) يعنى أنه إذا خيرها بأن قل لها اختارى نفسك أو ملكها بأن قل لها أمرك بيدك فقالت اخترت نفسي إن دخلت على ضررتي أو إن قدم فلان أو نحوه من كل محتمل غير غالب فانها توقف لتختار حالا إما الطلاق أو البقاء ولا تميل حتى يقدم زيد أو يدخل على ضررتها ولا يلتفت لشرطها بل يفتى على المشهور بخلافه لسخون وكل هذا ما لم يرض الزوج بماقتض به من التعليق فإن رضى بأمرها لهدوم زيد أو للدخول على ضررتها انتظر وتطابق عليه بمجرد حصول التعليق عليه كالدخول عملا بالتعليق الواقع منها الذى قد اجازته وإن كان قد وطئها قبل دخوله على ضررتها كما في نص اللخمى ولا يترفع الطلاق على خيارها (قوله ووقفت في التخيير المطلق الخ) أى وأما لو وكلها فطلقت نفسها إن دخل على ضررتها فلها ذلك ولا توقف رضى الزوج بذلك ثم لا اه عدوى (قوله فتوقف حينئذ) أى حين حصول الاختيار منها للعاق على شيء ولا ينظر لحصول العاق عليه بالعدل (قوله لما فيه من البقاء الخ) الصواب إسقاط هذه العلة إذ لو صحت لمنع التعاقب من الزوج أيضا مع أنه غير مدع فيجوز أن يقول لها إن قسم زيد فاختارى نفسك أو ملكتك أمر نفسك وينتظر حصول العاق عليها نظرين وقد يقال هذا الاعتراض مدفوع لوجود الفرق بين تعليقها وتعايقه قال عقب والفرق بين سعة التعليق منه وعدم صحته منها مع عدم رضاه به من وجهين أحدهما أن الله جعل الطلاق بيده فاعتقر له التعليق الثانى أن تعليقها على نحو دخوله على ضررتها غير لازم لها إذ لها رفعه قبل وقوع التعليق عليه بحيث لا يقع عليه طلاق بدخوله بخلاف تعليق الرجل فلازم فتأمل

بفراق أو بقاء ولا التفات لشرطها فلا ينتظر دخوله على ضررتها لما فيه من البقاء على عصمة منكوكه

(ورجع مالك) رضى الله عنه عن قوله الأول في التخيير والتملك المطلقة أى غير المقيدتين بالزمان أو المكان وهو أنهما يقيان بيدها بالجلس بقدر ما يرى أنها تختار في مثله فإن تفرقا عنه أو خرجا عما كانا فيه إلى غيره وإن لم يتفرقا عنه سقط اختيارها (إلى قاهما) أى التخيير والتمليك (بيدها) ولو تفرقا (٤١٣) أو طال (في) التخيير أو التملك (الطالق) يعنى عن الزمان والمكان فهو غير المطلق السابق

(مالم توقف) عند حاكم (أو توطأ) وتمكن من ذلك أو من الاستمتاع عامة طائفة ثم شبه في الرجوع إليه قوله (كفى شئت) بكسر الهمزة فأمرك بيدك فهو بيدها مالم توقف أو تمكن من الاستمتاع طائفة انفسا (وأخذ ابن القاسم بالقوط) أى سقوط خيارها باقتضاء المجلس أو الخروج عنه كلام آخر وهو الرجوع عنه والراجع هو الذى أخذ به ابن القاسم بل رجع إليه الإمام ثانياً وبقي عليه حق ما فالوجه الاقتصار عليه (وفي جملة إن) شئت (وإذا) شئت فأمرك بيدك (كفى) شئت فيتفق على أنه بيدها مالم توقف أو توطأ (أو) هما (كالمطلق) فيأتى فيهما قول مالك (تردد) الراجع منه الأول (كما إذا كانت) حين التخيير أو التملك (غائبة) عن المجلس (وبه) فهل يبقى بيدها اتفاقاً أو طال مالم توقف أو توطأ كفى شئت أو يجرى فيه

(قوله ورجع مالك الخ) حاصله أنه إذا ملكها تملكها مطلقاً بأن قل لها ملكتك أمرك أو أمرك يدك أو غيرها تخييراً مطلقاً بأن قل لها خيرتك في نفسك فالتى رجع إليه مالك أنهما يقيان بيدها في المجلس وبه ولو تفرقا عن المجلس الذى طالت اقامتهما به مالم توقف عند حاكم أو توطأ أو تمكن منه طائفة بعد أن كان يقول أولاً يبقى ما جعله لها من التخيير والتمليك بيدها في المجلس الذى يمكن القضاء فيه فقط فإن تفرقا بعد أمكان القضاء فلا شئ لها وإن قام من المجلس حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم ينفعه واستمر خيارها وحد المجلس الذى يمكن فيه القضاء أن يتقدم أقدم ما يرى الناس أنها تختار في مثله ولم يتم فرارها إذا قعدا بقدر ذلك ثم قاما من المجلس أو انتقلا من الكلام الذى كانا فيه لغيره ولم تقض سقط ما بيدها (قوله أى غير المقيدتين) أى فهو غير المطلق السابق لأنه العارى عن انتقيد بالعدد (قوله بقدر الخ) هذا تصوير للمجلس وقوله ما يرى أى يرى الناس (قوله أو خرجا عما) أى عن الكلام الذى كانا فيه (قوله فهو غير المطلق السابق) أى في قوله وبطل في الطالق لأنه يعنى العارى عن التقيد بالعدد (قوله مالم توقف عند حاكم) فإن أوقفت فاما أن تقضى بشئ أو تسقط ما بيدها على ما مر كأنه يسقط ما بيدها إذ وطئت أو مكنت منه طائفة (قوله وأخذ ابن القاسم) أى في المسئلة الأولى (قوله فالوجه الاقتصار عليه) أى لأنه الراجح وبه العمل كما قال الليثي خلافاً لظاهر المصنف فإنه يقتضى أن الراجح القول الثانى الرجوع إليه وعمل هذا الخلاف ما لم يقل عند التملك أو التخيير قبلت أمرى أو رضيت بما جعلته لى ونحو ذلك مما يدل على أنها لم تترك ما بيدها فإن قالت ذلك بقى مالم توقف أو توطأ قال ابن رشد اتفاقاً انظر بن (قوله وفي جعله) وإذا كفى أى لأن إذا ظرف زمان كذلك أى غير محصور ولا محدود مثل متى وإن، وإن كانت غير موضوعة للزمان المستقبل إلا أنها متضمنة له لأنها للتعلق في المستقبل فإذا دخلت على ماض صرفته للمستقبل فإذا قيل إن دخلت الدار فأمرك بيدك أى في الزمان للمستقبل (قوله أوهما كالمطلق) أى بناء على أن إذا لا تقتضى المهلة والامتداد بل مجرد الشرط مثل إن بخلاف متى فإنها تقتضى المهلة والامتداد (قوله كفى شئت) أى فأمرك بيدك لأن متى ظرف زمان مستقبل غير محصور ولا محدود فإذا قال لها متى شئت فأمرك بيدك فقد جعل الطلاق بيدها في الوقت الذى تشاؤه فيه ولم يجعل لذلك حداً يسقط ما بيدها قبل الانتهاء إليه فوجب أن يكون ذلك بيدها مالم توقف أو يكون منها ما يدل على إسقاطه (قوله تردد) أى طريقتان حكاهما ابن رشد عن التأخرين (قوله اتفاقاً) أى وهى طريقة ابن رشد (قوله أو يجرى فيها خلاف الحاضرة) أى وهذه طريقة اللخمي (قوله أو مالم توقف) أى أو يبقى في يدها ولو قامت من المجلس الذى علمت فيه ولو طالت اقامتها فيه مالم توقف الخ (قوله فإذا انقضت ماعينه) أى ولم تختر شيئاً (قوله ومعناه الخ) أى وليس مضاهى أنه يمتد إلى ذلك الأمر ويبقى بيدها ولو وقفت والا كان معارضاً لقوله سابقاً ووقفت وإن قال إلى سنة وحينئذ فقوله

خلاف الحاضرة للتعذر هل يبقى بيدها في مجلس علمها أو مالم تردف أو توطأ تردد الراجح منهما الأول ولم يقع تعين له صنف تشبيه في التردد إلا في هذه (وإن عين) الزوج (أمراً) بأن قيد بزمن أو مكان أو وصف كخيرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو الشهر أو العام أو في هذا المكان أو المجلس أو مادامت طاهرة أو قائمة (تعين) ذلك ولا يمتداه فإذا انقضت ماعينه سقط حكمه ومناه مالم يوقفها الحاكم أو تمكنه طائفة والاستقط حقها (وإن) أجابت بمتنافين كأن (قالت) حين خيرها أو ملكها (اخترت) نفسى وزوجى أو بالعكس

فالحكم المتقدم (وبعد اثنائي ندما) و (عما) أى التخيير والتعليك (فى التنجيز لتعليقهما) أى لأجل تلبق الزوج كلا منهما (بمنجز) بكسر الجيم أى بموجب للتنجيز فى باب الطلاق كالطلاق وتقدم ونجزان علق بنقض ممنوع عقلا أو شرعا أو بمستقبل محقق الخ فإذا قال لها أنت محيرة ومملكة بعد شهر مثلا أو يوم موتى أو ان حضت فانهما ينجزان الآن كذا فى الطلاق بمعنى انها تخير فى الحضور أو حينئذ ان غابت وبلغها (وغيره) عطف على التنجيز أى غير (٤١٣)

ينجزان كما إذا قل لها امرك
بيدك ان دخلت الدار
فيتوقف على دخولها
(كالطلاق) خبر عن قوله
وعما (ولو علقها) أى
التخيير والتعليك أى
أحدهما (بنقض شهر)
كان غبت عنك شهر فقد
خيرتك أو لم تكنك (فتقدم)
فيل انقضاء الشهر (ولم تعلم)
بقدمه فطلعت نفسها
بعد اثبات غيبته وانه
خيرها وحافظها انه ما قدم
اليها سرا ولا جهرا
وانقضت عدتها (وتزوجت)
فكلاوين (فان تلذذها
الثانى غير عالم بقدم الأول
فانت عليه والا فلا (ولو
علقها) (بحضوره) أى على
حضور شخص أجنبي
فالأولى حذف الضمير
كان قال لها ان حضر زيد
من سفره فامرك بيدك
فحضر (ولم تعلم) بحضوره
(فهى) باقية (على خيارها)
ولو وطئها زوجها حتى
تعلم بحضوره ولا يسقط
خيارها الا اذا مكته
عالة بقدمه (واعتبر

تعين معناه انه يمتد لذلك الأمر ولا يسقط ما لم توقف الخ (قوله) فالحكم المتقدم أى فن قالت اخترت
نفسى وزوجى فان الطلاق يقع عليهما وان قالت اخترت زوجى ونفسى لم يقع عليه طلاق اعتبارا باللفظ
الأول فيهما فان شك فى أيهما للتقدم لم يقع عليه طلاق كمن شك هل طلق أم لا وان قالت اخترتهما
فالظاهر وقوع الطلاق ولا ينظر للتقدم فى مرجع الضمير الواقع من الزوج كما اذا قال لها اختارى
أواختارى نفسك أو بالعكس فقالت اخترتهما تفاهيا لجانب التحريم (قوله فى الحضور) أى انهما
اذا كانتا حاضرتا فى المجلس فانها تخير حين التخيير أو التعليك (قوله لتعليقهما) غير منجز الخ (شار إلى
أه حذف تعليل الثانى لدلالة التعليل الأول عليه) (قوله) كما إذا مال لها أمرك بيدك أى فكلا ينجز
الطلاق ولا يقع إذا علق بمستقبل ممنوع كان است السماء فانت طالق كذلك لا نفسى عليه فى قوله امرك
بيدك ان لمست السماء وكما ينتظر فى انت طالق ان قدم زيد أو ان دخلت الدار كذلك ينتظر فى أمرك
بيدك ان قدم زيد أو ان دخلت الدار (قوله كالطلاق) يستثنى من ذلك ما اذا قال كل امرأة تزوجها
فامرأها يدها وان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها فامرأها يدها فانه يلزم التعليق المذكور وعمله
الابحصى بان المرأة قد تختار البقاء مع الزوج وبأن الغالب أن النساء لا يختارن الفراق بمحضرة العقد
وتشبهها بالطلاق يقتضى عدم الزوم فيها له عدوى (قوله) ولم تعلم بقدمه الخ (واما لو علمت
بقدمه قبل مضي الشهر فطلعت نفسها وتزوجت لم تفت بدخول الثانى اثنا فاعاد الطاهر حدها ولا
تعذر بالعقد الفاسد كما قالوا فمن طلق زوجته ثلاثا وتزوجها قبل زوج ودخل بها فانه يحد ولم يعذر به
بالعقد الفاسد له عدوى (قوله) غير عالم بقدم الأول (أى قبل الشهر أى وغير عالة قبل دخول الثانى
بقدم الأول قبل الشهر (قوله) على حضور شخص (أى وليس الراد حضور الزوج) (قوله) فالأولى حذف
الضمير أى ليطابق ما فى المدونة ولان الاتيان بالضمير يوم عوده على الزوج مع انه ليس مرادا
(قوله واعتبر الخ) أى انه اذا خيرها أو لمسكها أو وكها قبل بلوغها فاختارت نفسها فانه يقع الطلاق عليها وهو
لازم ان ميرت وهل يشترط زيادة على التمييز اطلاقها للوطء أولا يشترط قولان والعتمد أن المدار على
التمييز اطلاق الوطء أم لا فن لم تكن مميزة فلا يعتبر ما وقعته وما جعل لها من التخيير والتعليك فهو
ثابت لا ييطل فيستأنى بها حتى تميز أو توطأ (قوله) فالتمييز لا بد منه (أى على كلا القولين خلافا
لظاهر المصنف حيث ادخل كلمة هل على شرط التمييز فيقتضى انه من محل الخلاف وليس كذلك
(قوله وله التفويض لغيرها) أى سواء كان ذلك الغير قريبا لها أو كان اجنبيا منها وسواء شر كرامع
ذلك الغير أم لا على المشهور كما هو مذهب المدونة فقوله لغيرها أى مجتمعا معها أى منفردا عنها الا ان العبرة
بما يرضى به هو حالة الانفراد والعبرة بما ترضى به فى حالة الاجتماع ولو قال الأب انا ادرى بما لها منها
وما ذكره المصنف من جواز التفويض لغيرها لا يخالف ما مر من ان فى اباحة التخيير وكرامته قولين
لأن الجواز لا ينافى الكراهة بان يراد بالجواز الاذن لا الاباحة أو انه متى هنا على أحد القولين

التنجيز (أى تنجيز التخيير أو التعليك أو التوكيل الواقع منها) (قبل بلوغها) اذ ليس بلوغها شرطا فى اعتباره فاذا اختارت الصغيرة نفسها
لزم الطلاق حيث خيرها زوجها البالغ (وهل إن ميرت) وان لم تنطق الوطء (أو متى توطأ) أى زمن اطلاق الوطء مع التمييز فالتمييز
لا بد منه فلو قالو قبل بلوغها ان ميرت وهل وان لم تنطق الوطء (قولان) لكان أحسن (وله) أى الزوج (التفويض) بانواعه ثلاثة
(لغيرها) أى لغير الزوجة ولو صبيًا أو ذميًا ليس من شرع طلاق النساء (وهل له) أى للزوج (عزل) وكيله (الضمير عائدة على التفويض

يعني ان الزوج اذا وكل اجنبيا على ان يفرض للزوجة امرها تخيرا أو علبسكا بان قال له وكانتك على ان تفوض لزوجي امرها تخيرا أو تمليسكا أو على ان تخيرها أو تملكها فهل له عزله أم لا (قولان) ومقتضى التوضيح ان الراجع عدم العزل وأما إذا وكله على طلاقها فله عزله قطعا بالأولى منها اذا وكلها هي على طلاقها وأما اذا خيره في عصمتها أو مملكها أيها فليس له عزله على الراجع كما إذا خيرها أو مملكها فاما مسائل ثلاث هكذا قرره الاجهوري وعلم منه ان الراجع عدم عزله لأنه اذا وكله في ان يخيرها أو يملكها رجع الأمر الى التخير أو التمليك وليس للزوج العزل فيها ومن نظر (٤١٤) الى انه وكله فيها قال يجوز العزل اذا الوكيل يجوز عزله وهذا هو التحقيق عندى لأنه

إذا كان له عزل الوكيل اذا وكله على طلاقها كان له عزله بالأولى اذا وكله على ان يخيرها أو يملكها نعم اذا خيرها الوكيل بالفعل أو مملكها فلا كلام للزوج كما إذا وكله على الطلاق فطاقها قبل عزله ولا كلام لنا في ذلك انما كلامنا فيما اذا لم يفعل الوكيل ما وكل عليه وقد علمت ان كلام المصنف صحيح فجزم الحرشي بانه لا صحة له غير صحيح مع ما في عبارته من الركعة عدم التحريم (وله) الضمير راجع للغير من قوله وله التفويض لغيرها واللام عمى على اي وعلى الغير الذي هو الأجنبي المفوض له (النظر) في امر الزوجة فلا يفعل الا ما فيه الصالحة والانتظر الحاكم (وصار كهي) أي كالزوجة والتخير والتمليك وما ذكره للغير قبل الدخول والمملكة مطلقا وفي الجواز والكره ورجوع مالك

(قوله يعني ان الزوج الخ) قال بن هذا أحسن ما يحمل عليه المصنف وامحمله على التوكيل على الطلاق غير صحيح اذا خلاص ان الزوج عزله ما لم يوقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بانه متفق عليه انظر المواق اما ما في ح عن اللخمي وعبدالحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر إذ الخلاف الذي ذكره اللخمي انما ذكره فيما اذا قال الزوج لغيره طلق امرأتى هل يحمل على التمليك فليس له العزل أو على التوكيل فله العزل هذا الذي يفيد أبو الحسن والمواق وابن غازي قال وحمل المصنف على هذا يحتاج الى وحى يسفر عنه (قوله فهل له عزله) أي قبل ان يفعل ما وكل عليه (قوله الراجع عدم العزل) أي نظر التعاقب حتى الغير قال أبو الحسن انظر اذا قالت الزوجة اسقطت حق من التمليك هل الزوج ان يعزل ذلك الوكيل الذي وكله على أن يملكها لأنهم علموا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير وهما قد اسقطت أو يقال ان لا وكيل حقا في الوكالة قد ترجح فيه اهبن (قوله فله عزله قطعا) أي قبل ان يفعل ما وكل عليه (قوله فاما مسائل ثلاث) أي فالأولى وكله على ان يخيرها أو يملكها والثانية وكله على طلاقها والثالثة خيره في عصمتها أو مملكها أيها في كل من المسئلة الأولى والأخيرة قولان والراجع عدم العزل فيهما وفي الثانية له العزل اتفاقا وكلام المصنف يتعين حمله على الأولى لأن الثانية ليس فيها قولان وإن كان فيها توكيل والثالثة وإن كان فيها قولان ليس فيها توكيل (قوله المفوض له) أي طلاقها على وجه التخير أو التمليك بان قيل له خيرتك في عصمتها أو مملكتك عصمتها (قوله الا ما فيه الصالحة) أي فلا يرد الا إذا كان في الرد مصلحة ولا يطلق الا إذا كان في الطلاق مصلحة فان لم تظهر الصالحة في طلاقه أوردته أو فعل أحدهما لغير مصلحة نظر الحاكم (قوله كالزوجة في التخير) أي اذا كان خيره الزوج في عصمتها وقوله والتمليك أي اذا كان الزوج مملكها عصمتها (قوله ومناكرة التحيرة) تفسير لما قبله والأولى ان يقول ومناكرته ان خيره قبل الدخول أو مملكها مطلقا (قوله ان حضر الوكيل) الأولى ان حضر ذلك الغير تفويض الزوج أو كان وقت التفويض غائبا غيبة قريبة لأن هذا الغير ليس وكيلا (قوله شرط الخ) أي انه لا يكون تفويض امر الزوجة لغيره الا اذا كان حاضرا أو قريب الغيبة كاليومين والثلاثة ذهابا كما في سماع عيسى (قوله فلما) أي فينتقل لها النظر (قوله ان مكنت بعلمه) فان كان بغير علم لم يسقط خياره قاله محمد واستحسنه اللخمي (قوله وقيل ولو بغير علمه ورجح أيضا) أي وهو ظاهر المدونة وقوله ورجح أي رجحه في الشامل حيث قال ولو مكنت بغير علمه على الأصح ونحوه في نت والشيخ سالم ومثله في التوضيح أيضا فانه بعد ان ذكر عن المدونة ان المملك إن مكن من المرأة زوجها زال ما يده من أمرها قال مانصه ولو مكنته الزوجة ولم يعلم الأجنبي في المدونة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه اللخمي (قوله أو إلا ان يغيب الخ)

أي

واحد ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق وقوله (إن حضر) الوكيل (أو كان)

وقت التوكيل (غائبا) غيبة (قريبة) كاليومين شرط في قوله وله التفويض فكان الأولى تقديم قوله وصار كهي ان حضر الخ على قوله وله النظر (لأكثر) من كاليومين بان كان على مسافة أربعة أيام فأكثر (فلها) النظر في أمر نفسها دون الوكيل اذ في انتظاره ضرر عليها ولا موجب لابطاله ولا لقله عنها (لأن تمكن) الزوج (من نفسها) ط ثم راجع لقوله فلما ولقوا وله النظر فان مكنت سقط ما بيدها أو بيد الأجنبي المفوض له من النظر إن مكنت بغيره ورماه وقبل ولو بغير علمه ورجح أيضا (أو) (الأن) (فبب) (وكيل) (حاضر)

بعد تفويض الزوج له ولو قربت غيبته (و) محل السقوط اذا (لم يشهد) ببقائه (على حقه مما جعله الزوج من أمر زوجته لان غيبته مع عدم الاشهاد على بقاءه على حقه دليل بقرينة الحال على انه أسقط حقه ولا ينتقل النظر (٤١٥) اليها (فإن أشهد) أنه بقى على حقه (فقر بقاءه يسد)

طلات القيسة أو قصرت (و) ينتقل الحق (للزوجة قولان) لكن في البعده خاصة وكتب له في القرية إسقاط ما يده أو امضاء ما جعل له ولا ينتقل للزوجة على الراجح (وإن ملك) أمر زوجته (رجلين) إن قال لمكتسما أمرها أو أمرها بديكها وقال طاقها ان شئت (فليس لأحد) القضاء (بطلانها) دون الآخر لانهما منزلان منزلة الوكيل الواحد فلا يقع طلاق الإباحتهما عليه كولو كيلين في البيع والشراء فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما يدها فان مات أحدهما فليس للثاني كلام (إلا أن يكونا رسولين) بان يقول لكل منهما طلاق زوجتي أو ملكتك أمرها أو يقول لها جعلت لكل منك طلاقها فلنكلا منها القضاء وتسمية هذا رسالة مجاز إذ حقيقة الرسالة أن يقول لها طاقها اني قد طلقها وفي هذه يقع الطلاق وإن لم يباها أحد منها وحمل

أى فيسقط حقه ولا ينتقل اليها النظر فالغيبه بعد التفويض محالة للغيبه قبلها والبرق ينهأه إذا غاب بعد توكله بحضوره كان ظاهرا فيسقط حقه بخلاف ما إذا كان غائبا حال التوكيل فانه لا ظلم عنده فلم يسقط حقه فلذا انتظر ان كانت الغيبه قريه وانتقل النظر لها ان كانت بعيدة ولا ينتظر قدومه لما يلحقها من الضرر وما ذكره المصنف من التفرقة بين غيبته بعد التفويض وغيبته قبله طريقة لابن الحاجب وابن شاس وابن بشر وأجرى ابن عبد السلام الغيبه بعد التفويض على الغيبه قبله في التفصيل بين قرب الغيبه وبعدها واختاره في التوضيح (قوله بعد تفويض الزوج له) أى طلاقها على وجه التخير أو التملك (قوله فن أشهد) أى عند غيبته (قوله وكتب له في القرية بإسقاط ما يده) أى وإذا كتب له بإسقاط ما يده أو امضاه فأسقطه فانه لا ينتقل النظر للزوجة وانظر لومات من فوض له أمرها ولم يوص به لاحد قبل ينتقل لها وهو الظاهر أم لا وأمان أوصى به فانه ينتقل اليه اه خشي (قوله على الراجح) وقيل انه ينتقل ما جعل له للزوجة في الغيبه القريه والبعيده فلا قول ثلاثة وثلاثا لما كان ضيفا لم عمل المصنف عليه (قوله فلا يقع طلاق الخ) أى فإيقاع الطلاق من أحدهما دون الآخر لئلا يكونا رسولين) هذا الاستثناء مفعول سواء حملت الرسالة على المجازية أو الحقيقية لانه لا تدخل واحدة منهما في التملك على ما سئل به انشراح قوله وإن ملك رجلين الخ (قوله أو يقول لها جعلت لكل منك الخ) قال شيخنا أو يقول لها طلاق زوجتي ولم يقل إن شئت لانه في قوة قضيه كلية أى لكل منك طلاق زوجتي فلكل منهما الاستقلال بالطلاق عملا بالاحوط في الفروج وهذا أحد اقوال ثلاثة وحاصلها انه اذا قل طلقا زوجتي فليل على الرسالة فلكل منهما الاستقلال بالطلاق الا ان يريد التملك وقيل يعمل على التوكيل فلا يلزم الطلاق الإباحتهما معا زله عزلها وقيل يعمل على التملك فلا يقع الطلاق الإباحتهما معا وليس له عزلها والاول للدونة والثاني لسمع عيسى والثالث لاصغ قال أبو الحسن ومذهب الدونة هو الصحيح واختار الأحمى ما في سماع عيسى وتبعه بهرام في الشامل وعج والشيخ سالم انظر بن (قوله وحمل المصنف عليه) أى بحيث يقال الآن يكونا رسولين أرسلهما لباهاها أنه طلقها فلكل واحد منهما القضاء أى الاخبار بانه طلقها ووجه البعد أنه يحتاج لتفسير القضاء بالاخبار ثم بعد ذلك هو يوم ان وقوع الطلاق عليها يتوقف على اخبارها وليس كذلك بل يقع ولو لم يخبرها

فصل في الرجعة (قوله وهى عود الخ) الضمير للرجعة ويفهم منه أن عود البائن للمصمة بتجديد عقد لا يسمى رجعة وهو كذلك بل يسمى مراجعة لتوقف ذلك على رضا الزوجين لان المفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين (قوله من فيه اهلية النكاح) أى وهو العاقل فاهلية النكاح انما تتوقف على العقل ولا تتوقف على عدم الاحرام وعدم المرض لان كلا من المحرم والمرضى فيه اهلية النكاح غاية الامر أنه طرا عليها ما يمنع من صحته وقوله أى من فيه اهلية النكاح دخل فيه الصبي لان فيه اهلية النكاح في الجملة لان نكاحه صحيح يتوقف على الاجازة من وليه وقد خرج بقوله بعد ذلك طالقا غير بائن لان طلاقه اما بائن بان يطلق عنه وليه بعوض أو بدونه على أحد القولين كما مر والاول بائن قطعا وكذا الثاني لان وطأه كالأوطأ وغير لازم

المصنف عليه بعد قد بر [درس] فصل في رجعة المطلقة طلاقا غير بائن وهو عود الزوجة للمطقة للمصمة من غير تجديد عقد ويتعلق البحث فيها بأربعة أمور الرجع والمراجعة وسبب الرجعة واحكام الرجعة قبل الإرتجاع وذكرها المصنف مرتبة هكذا فقال (رجع) أى يجوز أو يصح إرتجاع (من نكح) أى من فيه اهلية النكاح فلا يصح إرتجاع محض

ولا سكران ولما أوم كلامه اخراج المحرم والعبد والريض نص على دخولهم لان فيهم اهلية النكاح بقطع النظر عن العارض فقال (وإن بكأ حرام) منه أومن الزوجة (٤١٦) أو نهما والباء بمعنى مع وأدخلت الكف الريض ولو مخوفا وليس فيه ادخال

وارث لان الرجعية تراث (وعدم اذن سيد) عطف على احرام لان اذن السيد لعنده في النكاح اذن له في توابعه ومثل العبد السفية والفلس فلا تتوقف رجعتهما على اذن الولي والغريم فهو لاء الخمسة يجوز رجعتهم ولا يجوز نكاحهم ابتداء وأشار للارثاني وهو المرتجعة بقوله (طلقاً غير بائن) مفعول يرتجع واحترز به عن البائن كالمطلقة قبل الدخول والخالصة (في عدة) نكاح (صحيح) متعلق يرتجع وخرج به من انقضت عدتها وبالصحيح الفاسد (حل وطوى) احترز به عن صحيح غير لازم كنكاح العبد بغير اذن سيده فان وطأه قبل الاذن لا يجوز او صحيح لازم ولكن وطى وطأ حراما كالحيض والاحرام وأشار الى الامر الثالث وهو السب بقوله (قول مع نية) اى قصد للرجعة وسواء القول الصريح (كرجعت) زوجتي لعصمتي وارتجعتها وراجعتها ورددتها لنكاحي

بأن يطلق هو اه خش (قوله ولا سكران) ظاهره ولو بحال اه خش (قوله والعبد) فيه انه لا يتوهم خر وجه لظهور دخوله في قوله من فيه أهلية النكاح لان نكاحه صحيح غاية الامر أنه يتوقف على الاجازة بخلاف المحرم والريض فانه يتوهم خروجهما لفساد نكاحهما (قوله نص على دخولهم) الاولى بالغ على دخولهم لاجل قوله بعد ذلك لان فيهم الخ أى والمبالغة تقتضى دخول ما بعدها في البالغ عليه (قوله وان بكأ حرام) أى هذا اذا كان غير ملتبس بما يمنع من صحة النكاح بل ولو كان ملتبسا باحرام او مرض (قوله والباء بمعنى مع) اى وان كان مصاحبا للاحرام والأوضاع جعلها للملاسة أى وان كان ملتبسا باحرام ونحوه كمرض (قوله وادخلت الكف الريض) الاولى المرض وقوله وليس فيه أى فى ارتجاع الريض (قوله وعدم اذن سيد) أى وان كان ملتبسا بعدم اذن سيد فيها أى الرجعة (قوله ومثل العبد) أى فى كون رجعتها لا تتوقف على اذن (قوله فهو لاء الخمسة) وهم المحرم والريض والعبد والسفية والفلس (قوله طلقاً) بيان لموضوع الارتجاع لا قيد فيه وأتى به لاجل التوصل لاوصف بقوله غير بائن اذ هو المحترز به عن البائن وقيل احترز به عن الزواج ابتداء فلا يسمى رجعة (قوله غير بائن) هذا يقى عن جميع القيود التى بعده فذكرها معه زيادة بيان (قوله وبالصحيح الفاسد) أى خرج بالصحيح النكاح الفاسد الذى يفسخ بعد الدخول سواء فسخ بعده او طلق فلا رجعة كخامسة وجمع كاخت مع اختها ولو ماتت الاولى اوطلقت لعدم صحة النكاح فاذا فسخ هذا النكاح بطلاق او بغيره فليس للزوج رجعتها فى عدة ذلك النكاح (قوله فان وطأه قبل الاذن لا يجوز) فاذا اطاع السيد على نكاحه بعد وطئه ورده او انه طلقها قبل اطلاع سيده فلا رجعة خلافا لاستظهار بعضهم صحة الرجعة فيما اذا طلق قبل اطلاع سيده وتوقفها على اجازته (قوله او صحيح لازم) اى احترز به عن الوطء فى صحيح لازم لكن وطى وطأ حراما (قوله كالحيض) اى كالوطء فى حالة الحيض او فى حالة الاحرام فاذا تزوجها ووطئها فى حالة الحيض او الاحرام فقط ثم طلقها بعد هذا الوطء فلا رجعة له عليها لبيئتها منه لانه بمنزلة الطلاق قبل الدخول لان المدموم شرعا كالمدموم حسا (قوله القول الصريح) اى فى الرجعة وهو الذى لا يحتمل غيرها (قوله اذ يحتمل أمسكتها تعذبا) اى وتحتمل امسكتها فى عصمتي زوجة فاذا اتى بهذا اللفظ المحتمل وقصده الرجعة حصلت (قوله أونية فقط) أى من غير مصاحبة فعل لها (قوله على الاظهر) أى عند ابن رشد وقواه شيخنا وقوى بن وغيره مقابله كإتاي (قوله لا مجرد القصد) أى لعودها لعصمتها فلا تحصل به رجعة اتفاقا (قوله وهى) اى النية وقوله بالمعنى المراد وهو الكلام النفسانى (قوله فيجوز) أى فيما بينه وبين الله (قوله وصحح خلافه) عندها للنصوص فى الموازية والصحيح له ابن بشر فانه جعله للسذهب والاول صححه فى القدمات وهو مخرج عند ابن رشد والرخمى على أحد قولى مالك بلزوم الطلاق واليمين بمجرد النية ورده ابن بشر انظر ابن غازى اه بن (قوله لا رجعة بها) أى فى الباطن وحينئذ فلا يجوز له بعد العدة وطؤها ولا معاشرتها معاشرته الازواج فيما بينه وبين الله * والحاصل ان هذا الخلاف انما هو بالنظر للباطن وأما فى الظاهر فاتفقوا على أن النية بمنزلة المدموم فلا يمكنه الحاكم من وطئها ولا

(و) المحتمل نحو (أمسكتها) اذ يحتمل أمسكتها تعذبا (أو نية) فقط (على الاظهر) والمراد بها الكلام الفهمى لا مجرد القصد وهى بالمعنى المراد رجعة فى الباطن لا الظاهر فيجوز بعد العدة وطؤها ومعاشرتها معاشرته الازواج ويلزمه تفقها وبرئها ان ماتت وان منه الحاكم من ذلك ان رفع له (وصحح خلافه) وهو ان النية فقط لا رجعة بها وعليه

من الخلوة بها ولا من ميراثها (قوله فلونوى ثم وطى الخ) هذا إنما يناسب النية بمعنى القصد وحينئذ فلا وجه لتفريع هذا الكلام على هذا القول (قوله بعد بعد) أى والحال أن العدة لم تنقض وقوله فليس برجة أى لأن كلا من النية والفعل إذا كان وحده لا يكفي في البرجة وقوله فرجة اتفاقاً أى لاجتماع النية والفعل (قوله وان تقدمت) أى على الوطء (قوله ولو هزلاً) الواو للحال ولوزائدة لأن القول المزل هو الحالى عن نية فلو كانت الواو للبالغة لا تعد ما قبل البالغة وما بعدها ولو قال المصنف ويقول هزلاً كان أحسن والذي يظهر أن قول المصنف بقول مع نية مخصوص بالمحتمل بدليل تمثله بامسكتها ورجعت بدون زوجتى فانه من المحتمل على ما قاله بعضهم وقوله ويقول ولو هزلاً أى يقول صريح مع نية بل ولو مجرداً عنها وهو المزل وبهذا يتفق التكرار في كلام المصنف وهو أحسن من جعل الواو للحال وإهمال الواو (قوله فيلزمه الحاكم النفقة والكسوة) أى ويحكم له بالميراث منها إن مات ولا يمنعه من الاستمتاع بها (قوله فلا يحل له الاستمتاع بها) أى فيما بينه وبين الله ولا يحل له أيضاً أخذ شيء من ميراثها والفرق بين النكاح والرجعة أن النكاح له صيغة من الطرفين وأركان وشروط من صدق واستئذان فقوى أمره فكان المزل فيه كالعدم ولما ضعف أمر الرجعة بكون صيغتها من جانب الزوج فقط أثر هزله فيها في الباطن (قوله لا بقول محتمل) عطف على مقدر أى يقول صريح هزلاً غير محتمل لا بقول محتمل وأما بقول غير محتمل لها أصلاً مع نية كاستقنى الماء ناوياً به الرجعة فهل تحصل الرجعة به أولاً ترد فيه عجم وغيره والظاهر الثانى كما يفيد ابن عرفة لأن الحاق الرجعة بالنكاح أولى من إلحاقها بالطلاق لأن الطلاق يحرم والرجعة تحلل له عدوى (قوله دونها) أى وأما الفعل مع النية فانه يحصل به الرجعة والدخول عليها من جملة الفعل فان نوى به الرجعة كفى قاله بعضهم وتحصل من كلامه أن الرجعة تحصل بالقول مع النية سواء كان القول صريحاً أو محتملاً وكذلك بالفعل مع النية وأما الفعل وحده أو القول المحتمل وحده فلا تحصل بهما رجعة والقول الصريح وحده تحصل به الرجعة في الظاهر لا في الباطن وأما النية وحدها فان كانت بمعنى القصد فلا تحصل بها رجعة أصلاً وان كانت بمعنى الكلام النفساني فقليل تحصل بها الرجعة في الباطن لا في الظاهر وقيل لا تحصل بها مطلقاً لا ظاهراً ولا باطناً (قوله ولا صدق الخ) أى وإن كان وطؤها من غير نية رجعة حراماً ولا يلحق به الولد ويستبرأ من ذلك الوطء إذا ارتجعهما ولا يرتجعهما في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وإنما يرتجعهما في زمن الاستبراء بغير الوطء إذا كانت العدة الأولى باقية فإذا انقضت العدة الأولى فلا ينكحها هو أو غيره بالعقد الأبعد انقضاء الاستبراء فان عقد عليها قبل انقضاء الاستبراء فسخ ولا تحرم عليه بالوطء الحاصل في زمن الاستبراء (قوله وانقضت عدتها) أى في القسمين (قوله ثم طلقها) أى ثلاثاً أو أقل من ذلك (قوله لحقها طلاقه على الأصح) أى وهل يكون ذلك الطلاق اللاحق لها رجعياً وإن لم تثبت له رجعة وهو ما استظهره عبق وفائدته لزوم طلاق بعده وتأنتف له عدة وعليه فيلغز به من وجهين رجعى تؤنتف له العدة ولا رجعة معه أو يكون ذلك الطلاق اللاحق بائناً وبه جزم بن حيث قلل ويكون هذا الطلاق اللاحق بائناً ولا يصح أن يكون رجعياً لأمرين أحدهما أن القائل بلحق الطلاق هنا هو أبو عمران وقد علله بأنه كالطلاق في النكاح المختلف فيه كما نقله عنه ابن يونس وأبو الحسن وغيرها والطلاق في النكاح الفاسد لا يكون إلا بائناً كما مر في شرط الرجعة الأمر الثانى أنه لو كان رجعياً للزم إقراره على الرجعة الأولى والمشهور بطلانها فهو بائن لا تنقض العدة ومراعاة مذهب ابن وهب إنما وقعت في مجرد لحوق الطلاق لافى تصحيح الرجعة بالفعل

فلونوى ثم وطىء أو بائناً
بعد بعد فليس برجة وان
تقدمت يبسر فتولان
وأما لونوى فجامع أو بائناً
فقد قارنها فهل فرجة
اتفاقاً (أو بقول) صريح
بلائية (ولو هزلاً) لكن
الرجعة بالمزل (في الظاهر)
فقط فيلزمه الحاكم النفقة
والكسوة (لا الباطن) فلا
يحل له الاستمتاع بها إلا
إذا جدد نية في العدة أو
عقداً بعدها (لا) تصح
الرجعة (بقول محتمل)
للرجعة وغيرها (بلائية)
كاعدت الحل ورفضت
التحريم (فالأول محتمل
لغيرى والثانى محتمل
عن وعن غيرى) ولا
تصح رجعة (بفعل دونها)
أى دون النية ولو بقوى
الافعال (كوطء) فأولى
مباشرة (ولا صدق)
عليه في هذا الوطء الحالى
عن نية الارتجاع لانها
زوجة ما دامت في العدة
(وان استمر) على هذا
الوطء الحالى عن النية أولم
يستمر (وانقضت) عدتها
ثم طلقها بعد انقضائها
(لحقها طلاقه على الأصح)

بصحة رجته بمجرد الوطء وأما التلذذ بها بشير وطء بلا نية رجعة فلا يلحقه به الطلاق بعد العدة إذ لم يقل أحد بأنه رجعة (ولا تصح رجعة) (ان لم يعلم دخول) بين الزوجين بأن علم عدمه أو لم يعلم شيء هذا إذا لم يتصادقا على الوطء أصلا أو تصادقا عليه بعد الطلاق بل (وان تصادقا على الوطء قبل الطلاق) (الطرف متعلق بتصادقا أي وان تصادقا قبل الطلاق على الوطء فلا تصح الرجعة منه الا يعلم للدخول أي الخلوة ولو ظهر أنين الا أن يظهر بها حمل ولا ينفه فتصح رجسته لان الحمل ينفي التهمة (وأخذا) أي الزوجان باقرارهما) بالوطء أي أخذ كل منهما بمقتضى اقراره بالنسبة لغير الارتجاع فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى مادامت العدة باقية هذا مرتب على اقراره هو وقوله ويلزمها العدة وعدم حملها لغيره مدتها بيان للترتب على اقرارها ثم ان قوله وأخذا باقرارها معناه كما قال بن أن من أقر منهما بالوطء أخذ بمقتضى اقراره سواء صدقه الآخر أم لا وكذا قوله كدعواه الخ أي فانه يؤخذ بمقتضى اقراره وأما هي فان صدقته أخذت بمقتضى اقرارها والا فلا وليس فرض المسئتين في كلام المصنف ما إذا اجتمعا على الاقرار اه بن (قوله بالنسبة لغير الارتجاع) أي وأما بالنسبة للارتجاع فلا يعمل باقرارها إذ لا تصح الرجعة حتى يعلم الدخول (قوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى) أي وتحرم عليه الخامسة (قوله مادامت العدة) أي فإذا انقضت ان تماديا على التصديق أخذ باقرارها معا وان رجعا أو رجعا أحدهما فلا يؤخذ الرجوع ويؤخذ غيره كما قاله الشارح بعد تبالمع وسيأتي تحرير ما في المقام قريبا ان شاء الله تعالى (قوله كدعواه لها بعدها) حاصله ان الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته في العدة من غير بينة ولا مصدق مما يأتي فانه لا يصدق في ذلك وقد بان منه ولو كانت الزوجة صدقته على ذلك والموضوع ان الخلوة علمت بينهما لكن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي انها زوجة على الدوام فيجب لها ما يجب للزوجة وكذا تؤخذ بمقتضى اقرارها ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه فان لم تصدقه فلا يجب لها عليه شيء لأن لزوم ما يجب لها عليه باقراره مشروط بتصديقها كما يأتي فان كذبت له تؤخذ بذلك لاقرارها بسقوط ذلك عنه (قوله أي ادعى بعد انقضاء العدة الخ) أي والحال أنه لم يكن له بينة بالرجعة ولا مصدق أما إن كانت له بينة بذلك أو كان يبيت عندها في العدة فانه يصدق وتصح رجسته وان كذبت (قوله وكذا هي) أي

دون نية اه كلامه * والحاصل أن الطلاق الأول الذي وطئ في عدته رجعى انقضت عدته والثاني بان لحوقه مراعاة للخلاف وحينئذ فلا يلحقه الطلاق الا نسقا هذا هو الصواب (قوله مراعاة لقول ابن وهب) أي فهو مشهور مبنى على ضعف وهو أن الرجعة تكون بمجرد الفعل بدون نية وقال أبو محمد لا يلحقها طلاقه إذ قد بان منه قال في التوضيح والأول أظهر وقال شيخنا العدوي ان قول أبي محمد ضعيف وعمل الخلاف إذا جاء مستفتيا فان أسرته البينة لحقها اتفاقا كما قاله الواشيري (قوله بمجرد الوطء) أي فهو كطائ في نكاح مختلف فيه والطلاق في النكاح المختلف فيه لا حق كالطلاق في النكاح الصحيح (قوله ولان لم يعلم دخول) أي خلوة حاصله ان الرجعة لا تصح الا إذا ثبت النكاح بشاهدين وثبتت الخلوة ولو بامرأتين وتقرر الزوجان بالاصابة فإذا طاق الزوج زوجته ولم تعلم الخلوة بينهما وأراد رجعتها فلا يمكن منها لعدم صحة الرجعة لأن من شرط صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطء للزوجة وإذا لم تعلم الخلوة فلا وطء فلا رجعة ولو تصادق كل من الزوجين على الوطء قبل الطلاق وأولى إذا تصادقا بعده وانما شرط في صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد وطء لأنه إذا لم يحصل وطء كان الطلاق باثنا فلو اترجمها لأدى إلى ابتداء نكاح بلا عقد ولا ولى ولا صدق (قوله بان علم عدمه) أي كما إذا عقد على امرأة في بلدة بعيدة وطلقتها وعلم عدم دخوله بها لكونها لم تأت بلده ولم يذهب هو لبلدها (قوله أو لم يعلم شيء) أي كما إذا عقد على امرأة في بلدة وطلقتها ولم يعلم هل دخل بها أم لا وأشار الشارح إلى أن عدم علم الدخول أعم من علم عدم الدخول حيث جعل عدم علم الدخول صادقا بعلم عدم الدخول وبعدم العلم أصلا (قوله الا أن يظهر الخ) هذا راجع لقوله فلا تصح الرجعة إذا لم يعلم دخول (قوله بنفى التهمة) أي تهمة ابتداء نكاح بلا عقد وولى وصدق (قوله وأخذا باقرارهما) يعني إذا قلنا بعدم تصديقهما في دعوى الوطء قبل الطلاق أو بعده فان كل واحد يؤخذ بمقتضى اقراره بالوطء سواء كان اقرارهما بالوطء قبل الطلاق أو بعده وقوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى مادامت العدة باقية هذا مرتب على اقراره هو وقوله ويلزمها العدة وعدم حملها لغيره مدتها بيان للترتب على اقرارها ثم ان قوله وأخذا باقرارها معناه كما قال بن أن من أقر منهما بالوطء أخذ بمقتضى اقراره سواء صدقه الآخر أم لا وكذا قوله كدعواه الخ أي فانه يؤخذ بمقتضى اقراره وأما هي فان صدقته أخذت بمقتضى اقرارها والا فلا وليس فرض المسئتين في كلام المصنف ما إذا اجتمعا على الاقرار اه بن (قوله بالنسبة لغير الارتجاع) أي وأما بالنسبة للارتجاع فلا يعمل باقرارها إذ لا تصح الرجعة حتى يعلم الدخول (قوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى) أي وتحرم عليه الخامسة (قوله مادامت العدة) أي فإذا انقضت ان تماديا على التصديق أخذ باقرارها معا وان رجعا أو رجعا أحدهما فلا يؤخذ الرجوع ويؤخذ غيره كما قاله الشارح بعد تبالمع وسيأتي تحرير ما في المقام قريبا ان شاء الله تعالى (قوله كدعواه لها بعدها) حاصله ان الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته في العدة من غير بينة ولا مصدق مما يأتي فانه لا يصدق في ذلك وقد بان منه ولو كانت الزوجة صدقته على ذلك والموضوع ان الخلوة علمت بينهما لكن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي انها زوجة على الدوام فيجب لها ما يجب للزوجة وكذا تؤخذ بمقتضى اقرارها ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه فان لم تصدقه فلا يجب لها عليه شيء لأن لزوم ما يجب لها عليه باقراره مشروط بتصديقها كما يأتي فان كذبت له تؤخذ بذلك لاقرارها بسقوط ذلك عنه (قوله أي ادعى بعد انقضاء العدة الخ) أي والحال أنه لم يكن له بينة بالرجعة ولا مصدق أما إن كانت له بينة بذلك أو كان يبيت عندها في العدة فانه يصدق وتصح رجسته وان كذبت (قوله وكذا هي) أي

يجب عليها ما يجب للزوج ماعدا الاستمتاع فلا يجوز الزوج بغيره حيث صدقته على الرجعة (قوله إن تماديا على التصديق) أى على الاقرار (قوله شرط فيها بعد الكاف وكذا فيها قبلها إن انقضت النخ) هذه طريقة لعج * وحاصلها انه في المسئلة الأولى يؤخذان باقرارهما سواء تماديا على التصديق أولا إن استمرت العدة فان انقضت فلا يؤخذان باقرارهما إلا إذا تماديا والا عمل برجوعهما أو رجوع أحدهما وفي المسئلة الثانية وهى دعواه الرجعة بعد العدة يؤخذان باقرارهما أبدا إذا تماديا على الاقرار فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وقال بهرام وتمت إن قوله إن تماديا على التصديق شرط في المسئلة الأولى فقط * وحاصل كلامهم انه إذا لم تعلم الحلوۃ بينهما وراجعها لم تصح الرجعة ولو تصادقا على الوطء ويؤخذان بمقتضى إقرارهما مادامت العدة إن تماديا على التصديق فيها فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع كما أنه لا عبرة باقرارهما بعد العدة وإما في المسئلة الثانية وهى ما إذا ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدقته فانهما يؤخذان باقرارهما أبدا من غير اشتراط دوامهما على التصديق وقال الطخينى والشيخ سالم ان قوله إن تماديا على التصديق شرط فيما قبل الكاف وما بعدها لكن طريقتهم مخالفة لطريقة عج * وحاصل كلامهما انهما لا يؤخذان باقرارهما في المسئلة الثانية إلا مدة دوامهما على التصديق وكذلك في الأولى كان الاقرار في العدة أو بعدها فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وقال الشيخ عبد الرحمن الأجهورى والشيخ أحمد الزرقانى قوله إن تماديا على التصديق راجع لما بعد الكاف فقط فيقولان انهما في المسئلة الأولى يؤخذان باقرارهما في العدة مطلقا تماديا على التصديق أم لا ولا يؤخذان به بعدها وأما في المسئلة الثانية فلا يؤخذان باقرارهما إلا مدة دوامهما على التصديق فان حصل رجوع منهما أو من أحدهما سقطت مؤاخذه الراجع وهذه الطريقة فى الواقعة للنقل كما قال شيخنا (قوله إن انقضت النخ) فإذا انقضت وتماديا على التصديق لا ينفق عليها ولا يجوز لها التزوج بغيره (قوله سقطت مؤاخذه الراجع) أى فإذا رجعا معا وكذا أنفسهما لا يلزمه نفقة وجاز لها التزوج بغيره وإذا رجعت هى فقط جاز لها التزوج بغيره ولا يلزمه الاتفاق عليها لتكذيبها له في إقراره وان رجع هو فقط سقط الاتفاق عنه ولا يجوز لها التزوج بغيره (قوله والمصدقة في السلتين) أى للمصدقة على الوطء في المسئلة الأولى والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية (قوله وذكر هذا وان استفيد النخ) الحق ان قوله والمصدقة النفقة لا يفتى عنه قوله وأخذنا باقرارهما ولا ما بعده لان معناه انهما يؤخذان باقرارهما اجتماعا وانفرادا إن تمادى للقر على اقراره لكن مؤاخذه الرجل بالنفقة بمقتضى إقراره إذا تمادى على الاقرار بشروطه بتصديقها له فلو كذبت لم يؤخذ بها لإقرارها بسقوطها عنه * والحاصل ان الزوج يتعلق به بسبب إقراره حقان حق للزوجة من جهة النفقة وما فى معناها وحق لله كنع الحامسة مثلا وحرمة أصول الزوجة وفصولها وأما هى فلا يتعلق بها لأجل إقرارها الا حق الله وهو العدة وحرمة تزوجها بالغير أما أخذ كل منهما بحق الله فبمجرد الاقرار وقع تصديق من الآخر أم لا وأما أخذ الزوج بحق الزوجة فشرط بتصديقها لقوله في الاقرار لأهل لم يكذب اه بن (قوله ولا تطلق عليه في الأولى بعد العدة) قد علمت مانته وان الحق انه إنما يؤخذ كل بمقتضى إقراره بالوطء مدة العدة فقط ولولم يتاديا على التصديق وجب عند إذا انقضت العدة كان لها التزوج فالأولى قصر كلام المصنف على الصورة الثانية (قوله وليست هى زوجة في الحكم) أى في حكم الشرع أى انه لم يحكم بأنها زوجة بحيث يثبت لها كل ما يثبت للزوجات (قوله جبر المصدقة) أى على الوطء في المسئلة الأولى والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية لسكن الجبر في الأولى في العدة وبعدها بناء على ما قاله

(ان تماديا على التصديق)
 شرط فيها بعد الكاف
 وكذا فيها قبلها ان
 انقضت العدة فان لم تنقض
 أخذنا باقرارهما مطلقا
 تماديا أولا فان رجعا أو
 أحدهما سقطت مؤاخذه
 الراجع (على الأصوب
 والمصدقة) في السلتين
 (النفقة) والكسوة وعليها
 العدة في الأولى وتمنع من
 نكاح غيره أبدا في الثانية
 وذكر هذا وان استفيد من
 قوله وأخذنا باقرارهما
 ومن قوله ان تماديا النخ
 ليرتب عليه قوله (ولا
 تطلق) عليه في الأولى بعد
 العدة وفي الثانية إن قامت
 (لحقها في الوطء) اذ لم
 يقصد ضررها وليست
 هى زوجة في الحكم (وله)
 أى الزوج (جبرها) أى
 جبر المصدقة وجبر ولها
 (على تجديد عقد برئيع
 دينار)

فإن أبى الولي عقد الحاكم (ولا) تصح رجعة (إن أقر) الزوج (به) أى بالوطء (فقط) وكذبته (فى) خلوة (زيارة) وطلقها لأنه طلاق قبل البناء ولها كل الصداق باقراره (٤٣٠) وعليها المدة احتياطاً (مخلاف) اقراره فقط فى خلوة (البناء) فله الرجعة عليها

وهو ضعيف والمتمم أنه لا فرق بين خلوة الزيارة والبناء فى أنه لا يكفى اقراره فقط ولا بد من اقرارهما معاً على الوطء أو حمل ولم ينفه بلعان كما تقدم (وفى إبطالها) أى الرجعة حالاً ومآلاً ولا تصح رأساً (إن لم تُنجز) بأن علق على شيء مستقبل ولم يحقق (كغدر) كأن قال إذا جاء غد تتراجعت لاسها ضرب من النكاح وهو لا يكون لأجل ولا احتياجاً لنية مصرية (أو) تبطل (الآن فقط) فلا يستمتع بها قبل الفداء، جاء الفداء صحت ونقضه من غير استئناف ربطه لأنها حق له فله تعليقها وتبويضها وعليه لو انقضت عدتها قبل مجئ القدر لم تصح رجعتها بمجيئه (تأويلان) أظهرهما الأول فينبغى ترجيعه (ولا) رجعة (إن قال من يغيب) أى من أراد النية وقد كان علق طلاقها على دخول دار مثلاً وخاف أن تخشع فى غيبته (إن دخلت) ووقع على الطلاق

عج من أن المؤاخذه بمقتضى اقرار بالوطء فى المدة وبعدها إن تمادى على الاقرار وأما على المتمد من أن المؤاخذه مختصة بالعدة فلا حير بعدها انظر بن وإنما كان له مجيرها وجبرولها على تجديد العقد لأنها فى عصمتها وإنما كان ممنوعاً منها لحق الله فى ابتداء نكاح بغير شروطه وذلك يزول بوجود العقد الجديد (قوله) فإن أبى الولي عقد الحاكم (أى) وإن لم ترض وانظر هل لها جبره على تجديد عقداً خدامن حديث لا ضرر ولا ضرار أولاً تأمل (قوله) ولا أن أقر به الخ) حاصله أنه إذا ثبتت الزوجية بشاهدين واختلى بها فى حال زيارته لها ونبتت الخلوة بامراتين مثلاً وادعى أنه وطئها وكذبته وطلقها وأراد رجعتها فلاتم له تلك الرجعة ولا يمكن منها وبحكم يكون الطلاق بائناً وعليها المدة لا لخلوة (قوله) فى خلوة زيارة (أى) والحال أن الخلوة بينهما ثابتة بشهادة امرأتين فأكثر وكذا يقال فى خلوة البناء بعد وقوله فى خلوة زيارة أى إذا كانت الزيارة منه لها والموضوع أن تلك الزيارة بعد العقد وقبل البناء وأما إذا كانت الزيارة منها له فيصدق إذا أقر به فقط كخلوة البناء على ما قال المصنف لأن الرجل ينشط فى بيته دون بيت غيره وهذه الملة تقتضى أنهما إذا كانا راثنين مثلما إذا كان زائرًا وحده كما قال شيخنا (قوله) ولها كل الصداق باقراره) قل هذا ابن ناجي عن أبي عمران كما فى ح وهو فى المدونة وقال سحنون لا يكمل لها حتى ترجع لتصدقها واختاف هل خلاف أو وفاق تأويلان وهما المشار إليهما فى الصداق بقول المصنف وهل أن أدام الاقرار الرشيدة كنفك أو أن كذبت نفسها تأويلان اه بن (قوله) والمتمد أنه لا فرق الخ) تعقبه بن قاتلا انظر من ذكر هذا وظاهر الواقع عن المدونة هو ما ذكره المصنف والذى فى ح مانعه وهذا القول أى الذى ذكره المصنف هو الذى رجعه فى التوضيح هنا وذكر فى المدة أنه إذا أقر أحد الزوجين فقط فلا رجعة له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة والاهتداء وهو أحد الأقوال أيضا اه فلم يذكر ح ترجيعا وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح إذا أقر بالوطء فى خلوة البناء لا الزيارة اه كلام بن وعلم منه أن مقاله المصنف من التفرقة هو للتمد لكن ذكر فى الشامل أن القول بعدم التفرقة بين الخلوتين هو المشهور وحينئذ فيكون كل من القولين قدر رجح (قوله) كأن قال إذا جاء غد فقد راجعتها (أى) فلا يكون هذا رجعة الآن ولا غدا (قوله) وهو لا يكون لأجل (أى) فسكا لا يجوز التأجيل فى نكاح كما تقول اعقدلى على بنتك الآن وحلية الوطء إنما تكون فى البعد لا يجوز التأجيل فى الرجعة كأن يقول إذا جاء غد فقد ارتجعتها (قوله) ولا احتياجاً لنية مقارنة (أى) لا قول أو للفعول أى ولا نية هنا (قوله) فلا يستمتع بها قبل الفداء (هذا التفريع غير صحيح لأن حكمها قبل الفداء حكم من لم تراجع فحقه فى الرجعة حينئذ باق فإذا وطئها وهو يرى أن رجعت صحيحة فقد قارن فعله نيته فكيف لا يكون رجعة اه بن (قوله) قبل مجئ الفداء أى بأن ولدت أو نزل عليها الدم الثالث (قوله) تأويلان) الأول منهما لمبد الحق والثانى لابن حمز (قوله) لا تكون إلا بنية بعد الطلاق (أى) إلا بنية تحدث بعد الطلاق السابق والفرق بين صحة الطلاق قبل النكاح كإن تزوجت فلانة الأجنبية فهى طالق وبين عدم صحة الرجعة قبل الطلاق أن الطلاق حق على الرجل أى حق يحكم به عليه والرجعة حق له فالحق الذى عليه يلزم بالتزامه والحق الذى له ليس له أخذه قبل أن يجب ولو أشهد به

فى غيبتي (فقد ارتجعتها) لأن أرجعة لا تكون إلا بنية بعد الطلاق وشبه فى بطلان الرجعة قبل الطلاق قوله (كاختيار الأمة) المتزوجة بعد (نفسها أو زوجها) أى أحدهما بعينه (بتقدير عتقها) كأن تقول ان عتقت فقد اخترت نفسى أو اخترت زوجى فإنه لو ولو أشهدت على ذلك ولها اختيار خلافه ان عتقت

(بخلاف) الزوجة (ذات الشرط) أى التى شرط لها الزوج عند العقد أن أمرها بيدها أن تزوج عليها أو تسرى أو أخرجها من بلدها أو بيت أبها (تقول) قبل حصول ما ذكر (أن فعله زوجى فقد فارقته) فإنه يلزمها وليس لها الانتقال إلى غيره لأن الزوج أقام مقامه فى تملكه إياها ما يملكه وهو يلزمه ما التزمه نعموان دخلت الدار فانت طالق فكذلك (٤٣١) هى وهذا يفيد كما قال ابن عرفة لزوم ما أوقعته من

الطلاق كما قال المصنف
لما أوقعته من اختيار
زوجها وهو كذلك ولما
ذكر المواضع التى لا تصح
فيها الرجعة ذكر ما تصح
فيه بقوله (وصحت رجعتي
ان قامت) له (بينة) جد
العدة (على اقراره) بالوطء
فيها أى أو بالتلذذ بها فيها
وادعى أنه نوى به الرجعة
(أو) على معاينة (نصرته)
لها (وميئته) عندها (فبها)
أى فى العدة وادعى
الرجعة بها وأما شهادتها
على اقراره بذلك من غير
معاينة لما ذكر فلا يعمل
بها ثم ان أراد بالتصرف
التصرف الخاص بالأزواج
كما سئل معها وغلق باب
عليها دون أحد معها
فالواو فى كلامه بمعنى أو
إذ يكتفى أحدهما وإن
أراد العام كشراء نفقة
وفاكته من السوق وبها
لها كانت الواو على
حقيقتها لكن لا حاجة
لتذكر التصرف لأن
معاينة المبيت وحدها
تكفى فى تصديقه فأولى
إذا انضم إليها التصرف
العام (أو قالت) المطلقة

(قوله بخلاف ذات الشرط الخ) ما ذكره المصنف من الفرق بين المثلثين هو المعروف من قولى مالك
وقيل ان المثلثين مستويان فى لزوم ما أوقعته قبل حصول سبب خيارها وهو لابن حارث عن
أصبغ مع رواية ابن نافع وقيل انهما مستويان فى عدم لزوم ما أوقعته قبل حصول سبب خيارها
وهو للباحى عن الغيرة مع فضل عن ابن أبى حازم * واعلم أن محل الخلاف إذا كان المعلق على فعله
أمرها بيدها وأما لوعاق الطلاق أو العتق فلا خيار لها اتفاقا كما قال البدر القرافي ابن رشد وهذه
السئلة هى التى يحكى عن ابن الماجشون أنه سأل فيها مالك عن الفرق بين الحرة ذات الشرط والأمة
فقال له أتعرف دار أبى قدامة وكانت دارا يلعب فيها الأحداث بالحمام معرضا له بئلة التحصيل فيها
سأل عنه وتوينا له على ترك أعمال نظره فى ذلك حتى لا يسأل إلا عن أمر مشكل اها نظر بن قال
بعض المحققين والانصاف أن سؤاله وارد ولذلك اختلف النقل عن مالك من التفرقة بين المثلثين
واتحادهما فى الحكم (قوله لأن الزوج الخ) هذا إشارة للفرق بين المثلثين وحاصله ان اختيار الأمة
قبل العتق فعل للشيء قبل وجوبه لها بالشرع وأما ذات الشرط فاختيارها لما اختارته فعل للشيء بعد
وجوبه لها بالتمليك (قوله لا ما أوقعته من اختيار زوجها) أى لأن الزوج لم يعمها مقامه فى ذلك وإنما
أقامها مقامه فى الطلاق فإذا قالت ان فعل زوجى ما ذكر فقد اخترته ثم فعل فلا يلزمها ذلك ولها أن
تختار الفراق بعد ذلك (قوله ان قامت بينة على اقراره) حاصله انه بطلان قضاء العدة ادعى انه راجعها
فيها وأقام بينة تشهد أنه أقر فى العدة أنه وطئها أو تلذذ بها وادعى انه نوى بذلك الرجعة فإنه يصدق فى
دعواه أنه أراد بذلك الرجعة وتصح رجعتة حينئذ والموضوع أن الحلوة بها قبل الطلاق قد علمت
ولو بامرأتين وحيث كانت تصح الرجعة بأقامة البينة على اقراره بالوطء فى العدة مع دعواه انه نوى
بها الرجعة فلو دخل على مطلقة وبات عندها فى العدة ثم مات بعد العدة ولم يذكر أنه ارتجعها فلا يثبت
بذلك الرجعة ولا ترثه ولا يلزمها عدة وفاة وكلام المصنف يحتمل احتمالا آخر وهو ان يكون المعنى
ان قيام البينة بعد العدة على الاقرار بالرجعة فى العدة تصح به الرجعة وهو وإن صح فى نفسه إلا أن
النص عليه قليل الجدوى لكونه جليا فالصواب ما جملة عليه الشارح (قوله أو على معاينة الخ) أى أو
أقام بعد العدة بينة من الرجال تشهد على معاينة الخ وإنما قلنا من الرجال لأن شهادة النساء هنا لا تنفع
وحاصله أنه اذا ادعى انه نوى بذلك فى العدة رجعتها فإنه يصدق فى دعواه وتصح رجعتة (قوله وادعى
الرجعية بها) أى ادعى أنه نوى بذلك رجعتها (قوله على اقراره بذلك) أى على اقراره فى العدة أنه يبيت
عندها ويتصرف لها (قوله فالواو فى كلامه بمعنى أو) وبأوعبر ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب
لأرادتهم التصرف الخاص بالأزواج (قوله وان أراد العام) أى وهو الذى لا يختص بالأزواج
(قوله كانت الواو على حقيقتها) وبالواو عبر فى المدونة لأرادة التصرف العام الذى يقع من الزوج وغيره
(قوله تكفى فى تصديقه) أى ان نوى بذلك رجعتها (قوله فأقام الزوج بينة) أى من الرجال لا من
النساء لأن شهادتها على اقرارها بعدم الحيض لا على رؤية الدم حتى يكفى النساء (قوله بأن شهدت)
أى البينة التى أقامها (قوله أولم أحض ثالثة) هكذا نسخة الشارح باللام والأولى ثانية بالنون والاولى
فهى تحل بمجرد رؤية الدم الثالث (قوله وليس بين قولها) أى قولها حضت ثالثة وقولها لم أحض

عند قصده لارتجاعها أنا (حضت ثالثة) فلا رجعة لك على (فأقام) الزوج (بينة) شهدت (على قولها قبله) أى قبل هذا القول (بما يكذبها)
بان شهدت بانها قالت لم أحض أصلا أولم أحض ثالثة وليس بين قولها ما يمكن ان تحيض فيه فتصح رجعتة فان لم يعمها لم تصح ولو
رجعت لتصديقه (أو أشهاد) الزوج (برجعتها) فى العدة (فصمت) يوما أو بضعة (ثم قالت كانت) بعدنى قد انقضت (قبل اتمامها)

برجعتي فصع رجته وتعد نادمة ومفهوم سمحت أنها لو بادرت بالانكار لم يصح ان مضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة (أو) أي وصحت رجته ان ادعى بعد (٤٢٢) انقضاء العدة أنه كان راجعها فيها وكذبته فلم يصدق لعدم البينة فتزوجت بغيره ثم

(ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة أشهر) من وطء الثاني لحق بالأول لظهور كون الحمل منه ويفسخ نكاح الثاني (وردت) إلى الأول برجته (التي ادعاها ولم تصدقه عليها لأنه تبين أنها حين الطلاق كانت حاملا وعدة الحامل وضع حملها كله) (ولم تحرم) الزوجة (على) الزوج (الثاني) تأييدا إذا مات الأول أو طلقها لانا لما ألحقنا الولد بالأول لزم أن يكون الثاني تزوج ذات زوج لامتنعة (وان) راجعها (لم تعلم بها) أي بالرجعة (حتى انقضت) العدة (وتزوجت أو وطئ الأمة) المراجعة (سيد فكالولين) فإن تلذذ بها الثاني غير عام بأنه راجعها فانت على المراجع والا فلا ثم ذكر الأمر الرابع وهو احكام المراجعة بقوله (والرجعة) وهي المطلقة التي يملك مطلقها رجعتها (كالزوجة) الغير المطلقة في لزوم النفقة والكسوة والتوارث والظهار والطلاق وغير ذلك (الا في تحريم

أصلا أولم احض ثانية (قوله وتعد نادمة) أي بقولها كانت عدتي قد انقضت قبل اشهادك برجعتي (قوله أو ولدت لدون ستة أشهر الخ) في بعض النسخ ولو تزوجت وولدت لدون ستة أشهر ردت برجته قال ابن غازي وهي أجود من نسخة أو ولدت لأنه عطف على ما تصح فيه الرجعة فيكون قوله وردت لرجته حشوا ثم ان المسئلة يصح تقريرها بما هو في الجواهر من أنه راجعها فادعت انقضاء العدة وتزوجت فانت بولد لدون ستة أشهر فتد للأول برجته وهو ظاهر ويصح تقريرها بما قال الشارح تبعا لبق من أنه ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعها في العدة وكذبته فتزوجت بغيره وأنت بولد لدون ستة أشهر فتد للأول برجته وبهذا قررنا في التوضيح وابن عرفة عن بعض شيوخ عبدالحق لكن قولهم ردت للأول برجته مشكل على هذا إذ الأول انما حصل منه دعوى الارتجاع لانشاء الرجعة إذ لم يعلم ذلك منه وأجاب ابن عبد السلام بأن دعوى الارتجاع تزل منزلة انشاء الارتجاع وفيه نظر لأن الدعوى تختمل الصدق والكذب والانشاء لا يمتثل ما للأولى أن يقال معنى قولهم ردت للأول برجته أي التي ادعى أنه كان أنشأها ولذا قال ابن عرفة انها رداليه لقيام دليل صدقه في دعواه أنه كان أنشأ ارتجاعها تأمل انظر بن (قوله لدون ستة أشهر من وطء الثاني) أي ولاتل من امد الحبل من يوم الطلاق (قوله برجته التي ادعاها) أي التي ادعى أنه كان أنشأها (قوله لانا لما ألحقنا الولد بالأول الخ) قال خشي وفي هذا التعليل نظر لأنه يوم أن تزوج العدة من طلاق رجعي يؤبد وليس كذلك اه وفي بن ان ما في التوضيح من أنه لا يتأبد التحريم على من تزوج رجعية من غيره هو قول ابن القاسم وقال غيره في المدونة يتأبد عليه تحريمها كالبائن وهو ظاهر كلام المصنف في أول النكاح (قوله فكالولين) أي فكذبات الوليين (قوله غير عام بأنه) أي بان مطاقتها راجعها (قوله والا فلا) أي وإلا بان كان تلذذها الثاني علما بان مطلقها راجعها أولم يحصل من الثاني الا مجرد العقد لم تفت على الأول إلا ان يحضر الأول عقدها على الثاني ساكتا فتفوت عليه وتكون للثاني وعقده صحيح كما في التوضيح عن مالك لأن حضور الأول عقد الثاني تكذيب لبيته الشاهدة بالرجعة وهذا بخلاف مسألة قوله في الطلاق كييعها أو تزويجها فان عقد الثاني يفسخ ويعطل اقامن الأول انظر بن (قوله الاستمتاع) أي ولو بنظر لشعر أو لوجه وكفين بلذة واما نظره لوجهها وكفها باللذة فجائز (قوله والدخول الخ) المراد به الخلوة بها والسكنى معها فقط وأما سكنه معها في دار جامعة له وللناس فهو جائز ولو كان أعزب (قوله والاكل معها) أي فكل واحد ما ذكر حرام وكذا كلامها ولو كانت نيته رجعتها وانما شدد عليه هذا التشديد لئلا يتذكر ما كان في جامعها فلا يرد أن الأجنبي يباح له ذلك مع الأجنبية (قوله ولو كان معها من يحفظها) هذا راجع للاكل معها وذلك لأن الاكل معها أدخل في الموادة فمنع منه لذلك ولو كان معها من يحفظها (قوله وصدقت الخ) حاصله أن الزوجة ولو أمة إذا راجعها زوجها فقالت عند ذلك قد انقضت عدتي بثلاثة اقراء أو بوضع الحمل فانها تصدق في ذلك ولو خالفها الزوج ان كان قد مضى زمن من طلاقها يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت غالبا ومساوبا ولا يمين عليها ولو خالفت عادتها (قوله سقطا أو غيره) أي خلافا للجرجاجي القائل لا تصدق إذا ادعت انقضاء العدة بوضع سقط (قوله أي مدة الخ) أي في المدة التي يمكن تصديقها فيها امسكنا

عاديا الاستمتاع والدخول عليا والاكل معها ولو كان معها من يحفظها (وصدقت) للطلقة (في) دعوى (انقضاء عدة القراء والوضع) سقطا أو غيره (بلا يمين) ولو خالفت عادتها أو خالفها الزوج فتحل للأزواج ولا توارث (ما يمكن) أي مدة امكان تصديقها (وسئل النساء) ان ادعت انقضاء العدة في مدة ينذر انقضاؤها فيها

أول ليلة من الشهر وهي طاهر يأتيها الحيض وينقطع قبل الفجر ثم يأتيها ليلة السادس عشر وينقطع قبل الفجر أيضا ثم يأتيها آخر يوم من الشهر بعد الغروب لأن العبرة بالطهر في الأيام ولك أن تلفزها فتقول ما امرأة مدخول بها غير حامل طلقت أول ليلة من رمضان فحلت للأزواج أول يوم من شوال ولم ينفها صوم ولا صلاة منه (ولا يفيد هذا تكذيبها نفسها) إذا قالت كنت كاذبة في قولي قد انقضت عدتي فلا تحل لمطابقها إلا بقصد جديد ولا ترثه إن مات (ولا يفيدها دعواها) أنها رأت أول الدم من الحيضة الثالثة (واقطع) قبل استمراره المعتبر وهو يوم أو بضعة والمذهب ما قاله ابن عرفة للمذهب كله على قبول قولها أنها رأت أول الدم واقطع (ولا يفيد هذا إذا قالت إنني كذبت في قولي حضت الثالثة أو وضعت رؤوية النساء لها) فصدقتها وقتلن ليس بها أثر حيض ولا وضع ولا يلتفت إلى قولهن وقد بانت بمجرد قولها ذلك (ولو مات زوجها) أي الرجعية بعد كسنة من طلاقها

عاديا لكون تلك المدة يمكن انقضاء العدة فيها غالبا أو مساويا (قوله كالشهر) أي فإن شهدت لها أن النساء قد يحضن لمثل هذا فإنها تصدق وهل يمين أو غير يمين قولان وعلم بما ذكره الشارح أن قول المصنف وسئل النساء ليس مرتبطا بقوله ما يمكن لأنها إذا ادعت في زمن يمكن الانقضاء فيه غالبا أو مساويا صدقت بلا يمين ولا حاجة لسؤال النساء بل هو مقتضى راجع لما إذا ادعت مالا يمكن فيه الانقضاء إلا نادرا فإن ادعت انقضاءها في مدة لا يمكن انقضاؤها فيها غالبا ولا نادرا لم تصدق ولا يسأل النساء فلا تقام ثلاثة (قوله لجواز الخ) أي وإنما كان الشهر يمكن انقضاء العدة فيه لجواز الخ (قوله لأن العبرة بالخ) أي وحينئذ فلا يضربان الحيض أول ليلة من الشهر واقطاعه قبل فجر تلك الليلة (قوله ولا يفيدها تكذيبها نفسها) يعني أنها إذا قالت أولا عند أرادة الزوج رجعتها عدتي قد انقضت بما يمكن من إقرار أو وضع وقتها أنها مصدقة في ذلك وقد بانت منه فإذا قالت بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدتي لم تنقض فإن ذلك يهدمها ندما ولا تحل لمطابقها إلا بقصد جديد (قوله فلا تحل الخ) أي لأنها داعية لكاح بلاولى وصادق وشهود (قوله ولا يفيدها دعواها الخ) يعني أن الزوج إذا أراد رجعتها فادعت أنها رأت الحيضة الثالثة ثم ادعت بعد ذلك أنها رأت أول الدم من الحيضة الثالثة وقالت كنت أظن دوامه فاقطع قبل استمراره المعتبر في المدة فلا يفيدها ذلك وقد بانت بقولها الاول وقد تبع المصنف فيما قاله ابن الحاجب (قوله المذهب كله على قبول قولها الخ) أي وحينئذ فلها الكسوة والنفقة وتصح رجعتها وقال الشيخ أحمد الزرقاني إن قبول قولها فيما عدا الرجعة لأنه محتاط في الفروج فيحمل كلام ابن عرفة على ما عده قال بن وما قاله الشيخ أحمد وإن كان ظاهرا لكن المذهب ما قاله ابن عرفة من قبول قولها أنه انقطع حتى بالنسبة للرجعة وهذا إذا لم يتأدها الدم وعاودها عن بعد أي بعد طهر تام وأما إن عاودها عن قرب فهل الرجعة فاسدة لأنه قد تبين أنها حيضة ثالثة صحيحة وقت الرجعة فيها فتبطل وهو الصحيح أولا تبطل تلك الرجعة ورجوع الدم عن قرب كرجوعه عن بعد قولان حكاهما أبو الحسن عن عياض ونص أبي الحسن عياض واختلفا إذا راجعها عند انقطاع هذا الدم وعدم تماده ثم رجع هذا الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لأنه قد استبان أنها حيضة ثالثة صحيحة وقت الرجعة فيها فتبطل وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجع الدم عن قرب وبعد اه ثم ذكر أبو الحسن عن عبد الحق في النكح أنه حكى القولين وقال بعدها والقول الاول يعني التفصيل عندي أصوب اه وتبين أن القرب هو أن لا يكون بين الدمين طهر تام إذا علمت هذا فيمكن الجمع بين كلام المصنف وابن عرفة فمراد المصنف أن قولها انقطع الدم لا يفيد نفي صحة الرجعة لأنه نفي لقبول قولها مطلقا ويحمل المصنف على ما إذا عاودها الدم عن قرب وقول ابن عرفة المذهب قبول قولها أي مطلقا حتى في الرجعة ويحمل على ما إذا عاودها الدم عن بعد فتأمل (قوله ولا رؤوية النساء) حاصله أن الزوج إذا أراد رجعتها فقالت حضت ثالثة أو وضعت ثم قالت إنني كذبت في قولي حضت ثالثة أو وضعت فرأى النساء إليها فصدقته وقان ليس بها أثر حيض ولا وضع فلا يفيدها تكذيب نفسها ولا رؤوية النساء لها وتصديقهن لها وبانت بمجرد قولها حضت ثالثة أو وضعت إذا كان في مقدار تحيض فيه النساء والفرق بين هذه المسئلة والتي فإنها حيث قاتم المذهب قبول قولها في المسئلة المتقدمة دون هذه أنها في هذه قد صرحت بتكذيب نفسها ولم تستند لما تعذر به بخلاف التي قبلها ولو ذكر المصنف هذه عقب قوله ولا يفيدها تكذيبها نفسها بقوله وإن رأتها النساء تقية كان أحسن لأن هذه كاللتمة لها اه عقب (قوله ولو مات زوجها الخ) حاصل المسئلة أنه إذا طلقها طلاقا رجعيا ثم مات بعد سنة أو أكثر من يوم

يخيه النفل فالاولى حذفها
 لا يهاها خلاف الراد
 (قالت لم أحض الا
 واحدة) أو اثنتين
 والأخصر أن يقول
 قالت لم تنقض فانا أرته
 (فان كانت غير مريض ولا
 مريضة لم تصدق) فلا
 ترثه ولو واقت عادت كما
 هو ظاهر النفل (إلا إن
 كانت تظهره) أى تظهر
 عدم انقضاء عدتها في حياة
 مطلقها وتكرر منها ذلك
 حتى ظهر للناس قصد
 يمين وترثه لضمف التهمة
 حينئذ ولو في أكثر من
 عامين وأما للرضع
 والسريرة فيصدقان
 مدتها بلا يمين ثم فصل
 فيما دون السنة وأنها تارة
 تصدق يمين وتارة بلا
 يمين فقال (وحلفت) إذا
 مات قبل السنة من طلاقها
 (في) دعواها عدم انقضاء
 عدتها وقدمى من وقت
 طلاقها (كالسنة) الأشهر
 ونحوها مما قبل السنة
 واقت عادت أو خالفت
 ولم تكن مريضة ولا
 مريضة ولا أظهرت
 ذلك قبل موته (لا) في
 (كالأربعة) أشهر (وعشر
 فلا تخلف بل تصدق بلا
 يمين وظاهر النفل حلفها
 فلو قال وحلفت فيما دون

الطلاق فقالت لم أحض من يوم الطلاق إلى الآن أصلا أو لم أحض إلا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في
 الثالثة فلا يخلو حالها من أمرين تارة تظهر في حال حياة مطلقها احتباس دمه وتكرر ذلك حتى يظهر
 ذلك للناس من قولها وفي هذه الحالة يقبل قولها يمين وترث لضعف التهمة حينئذ وتارة لم تكن
 تظهره في حال حياة مطلقها فلا يقبل قولها ولا ترث لدعواها امرئ اندر أو التهمة حينئذ قوية وأما إذا
 مات بعد ستة أشهر من يوم الطلاق ونحوها إلى سنة وادعت عدم انقضاء العدة فانها تصدق في ذلك
 وترثه لكن يمين ان كانت لم تظهر احتباس الدم حال حياة مطلقها والأفلا يمين وإن مات بعد أربعة
 أشهر من يوم الطلاق ونحوها إلى ستة أشهر صدقت من غير يمين مطلقا هذا كله ان كانت غير
 مريضة ولا مريضة فإن كانت مريضة أو مريضة فانها تصدق في ذلك وترثه بلا يمين ولو
 فوق العام لأن المرض والرضاع يمنعان الحيض غالبا فلا تهمة حينئذ (قوله الكاف استقصائية)
 الحق انها مدخلة لما زاد على السنة وما في نفل المواق من ذكر السنة فهو فرض مثال لا يخص
 (قوله ولو واقت الخ) أى هذا إذا خالفت عادتها ولو واقتها وقال بعضهم محل عدم تصديقها بعد السنة
 عند عدم الاظهار ما لم توافق عادتها وإلا صدقت بغير يمين كالرضع والمريضة وهو معقول للمعنى اه
 عدوى (قوله إلا أن كانت تظهره) ما ذكره المصنف من التفرقة بين من كانت تظهر احتباس الدم
 حال حياة مطلقها ومن لم تكن تظهره هو قول الموازية وقال في سماع عيسى أنها تصدق بيمين مطلقا
 أى كانت تظهره أم لا وهذا الخلاف حكاه ابن رشد فيما إذا ادعت ذلك بعد السنة أو بقرب
 انسلاخها ثم قال وأما لو ادعت ذلك بعد موت زوجها بأكثر من العام أو العامين فلا ينبغي أنها تصدق
 إلا ان تكون ذكرت ذلك في حياته قولاً واحداً اه قال طي وحيت جرى المصنف على قيد
 الاظهار فلا خصوصية للسنة في حمله عليها نظر فالاولى ان يحمل كلام المصنف على المسئلة الأخيرة
 التفرقة عليها ويكون بمفهومه جاريا على ما في سماع عيسى فيتنفى عنه الاعتراض اه بن (قوله أى تظهر
 عدم انقضاء عدتها) أى تظهر احتباس دمه وأن عدتها لم تنقض (قوله وتكرر منها ذلك الخ) لم يكن
 في الرواية تكرروا إنما فيها تذكر ذلك انظر المواق (قوله فيصدقان مدتها) أى فيصدقان في دعوى
 عدم انقضاء العدة إذا كانت تلك الدعوى في مدتها أى المرض والرضاع * وحاصله انه إذا كانت
 المرأة مريضة أو مريضة في كل المدة التي بين الموت والطلاق فانها تصدق في دعواها في هذه الحالة عدم
 انقضاء العدة بغير يمين ولو كانت تلك المدة سنة فأكثر فإن كانت مريضة أو مريضة في بعض تلك المدة
 وادعت عدم الانقضاء بعد الفطام وبعد زوال المرض ففي المواق عن ابن رشد أن حكم الرضع بعد
 الفطام كالتى لا ترضع من يوم الطلاق لأن ارتفاع الحيض مع الرضاع ليس بريبة اتفاقا وحينئذ
 فتصدق يمين بعد الفطام بسنة فأكثر إذا كانت تظهره في حياة مطلقها ومثلها المريضة إذا ادعت عدم
 الانقضاء واحتباس الدم بعد المرض بسنة فأكثر فإن كانت لا تظهره لا تصدق ولو يمين وأما
 لو ادعت ذلك بعد الفطام بأقل من سنة فانها تصدق يمين (قوله عدم انقضاء عدتها) أى لا احتباس
 للدم (قوله وعشر) أى عشر ليال والاولى حذفه لأنه مما دخل تحت الكاف في قوله كأربعة لأنها
 مدخلة لما زاد على الأربعة للسنة والموجود في النسخ الصحيحة لافي كالأربعة أشهر وعليها مؤاخذه
 من جهة البرية قال ابن مالك في الكافية

وان تعرف ذا اضافة فمع * آخر اجعل آل وغيرذا اتمع

وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيدخلون آل على كل من الجزأين قول الرضى ونقل السراي
 جواز دخولها على الأول فقط نحو الالف دينار اه (قوله وندب) أى على المشهور خلافا لمن

قال بوجوبه (قوله وأصاب) أى فعلت صوابا أى مندوبا (قوله من منعت نفسها من الزوج) أى بعد الرجعة (قوله فتشأب على ذلك) أى ولا تكون بذلك عاصية لزوجها فلا تسقط نفقة بها بذلك (قوله والمعتبر) أى فى تحصيل المندوب (قوله وشهادة السيد) أى ولو كان أعدل أهل زمانه (قوله والولى) أشار الشارح إلى أنه لا مفهوم للسيد ولو عبر المصنف بالولى كان أشمل (قوله كالعدم) أى فلا يحصل المندوب بأشهادهما لاتهامهما على ذلك ولو طلق الزوج وادعى الرجعة فى العدة وشهد له السيد أو الولى مع غيره كانت الشهادة كالعدم لانه يتهم على ذلك ولا فرق فى الولى بين المجبر وغيره (قوله وندبت المتعة) أى على المشهور وجهين فلا يقضى بها ولا تحاصن بها الغرماء إذ لا يقضى بمندوب ولا يحاصن به الغرماء وقيل انها واجبة ان قلت ان حقا وعلى فى الآية يقتضيان الوجوب قلت المراد بالحقى الثابت المقابل للباطل والمندوب والأمر المستفاد من على للندب بقرينة التقييد بالمحسنين والمتقين لأن الواجبات لا يتقيد بهما (قوله لجبر خاطرها) أى من الالم الحاصل لها بسبب الفراق وهذا يقتضى ان الندب معلل بما ذكر وفى تكميل التقييد عن ابن سعدون قولهم المتعة لا تسلى وجبر الخاطر فيه اعتراض لان المتعة قد تزيدها أسفا على زوجها بتذكرها حسن عشرته وكرام صحتها فالظاهر أنها شرع غير معلل وقال ابن القاسم ان لم يتمتها حتى ماتت ورثت عنها فهذا يدل على انها ليست للتسلى (قوله على قدر الخ) الأولى وعلى قدر حاله ليفيد أنها فى نفسها مندوبة وان كونها على قدر حاله مندوب آخر كما هو ظاهر كلام ابن عرفة فان قلت أى فرق بينها وبين النفقة حيث روعى فى النفقة حالها وفى المتعة حاله فقط قلت الفرق أن المطلقة انكسر خاطرها بالفراق والفراق جاء من قبله فروعى فيها حاله ونفقة الزوجة مستمرة فلشقيتها روعى فيها حالها (قوله بعد العدة للرجعية) حاصله أن المتعة تكون لكل مطلقة سواء كانت رجعية أو بائنا الا انها تدفع للبائن أثر طلاقها والارجعية بعد العدة لانها مادامت فى العدة ترجو الرجعة فلا ألم عندها بخلاف الأولى (قوله لم يرجع بها) أى وحينئذ فتتاف عليه وانما كان لا يرجع بها لأنها كعبة مقبوضة (قوله ان ماتت بعد العدة) أى والحال انها لم تمنع لانها باقتضاء العدة تستحقها ومن مات عن حق كان لورثته واما ان ماتت قبل تمام العدة فلا شيء لورثتها لانها لا تستحقها الا بعد الخروج من العدة وأما الوفات الزوج قبل ان يتمتها أو ردها لعصمته قبل دفعها لها سقطت عنه بائنة كانت أو رجعية كذا فى عقب والظاهر نخرج ذلك على الخلاف فى ان نديها معلل بجبر الخاطر أو تعبدى فعلى الثانى تؤخذ من تركته وأما المطلقة وكان مريضا مرضا مخوفا يوم الطلاق أخذت منه بعد العدة فى الرجعية ويوم الطلاق فى غيرها لانه لما أمر بها لجبر كسر الخاطر لم يكن متبرعا ولا يتوهم هدم طلبها منه لانها وارثة ومن باب أولى ما إذا طرأ المرض بعد الطلاق لانها بعد العدة غير وارثة (قوله ككل مطلقة طلاقا بائنا) أى فتدفع لها المتعة ان كانت حية أو لورثتها ان ماتت والمراد كل مطلقة طلقها زوجها أو حكم الشرع بطلاقها وعلى الثانى يستثنى المرتدة دون الأول وبقول الشارح طلاقا بائنا صح التشبيه فى كلام المصنف واندفع قول ابن عاشر كفى بن ان فى التشبيه ركة من جهة أن فيه تشبيه الشيء بنفسه والمعبارة السلسلة أن لو قال والمتعة على قدر حاله لكل مطلقة أو ورثتها وبعد العدة للرجعية فى نكاح لازم الخ اهـ (تنبيه) قد علمت ان المرتدة لامتعة لها ولو عادت للإسلام والظاهر عدم متعتها أيضا إذا ارتدت الزوج سواء عاد للإسلام أم لا كما قاله شيخنا (قوله فى نكاح) هذا لتولأن المطلقة لا تكون الامن نكاح لكنه صرح به لأجل قوله لازم وقوله لازم أى سواء كان صحيحا أو فاسدا ولزم بفواته كالفاسد لصداقته إذا طلق فيه بعد البناء واحتقر المصنف

(وأصاب من منعت)
نفسها من الزوج (اهـ) أى
لأجل الاجتهاد فتشأب على
ذلك وهو دليل على كمال
رشدها والمعتبر اشهاد
غير سيدها واوليا (وشهادة
السيد) والولى (كالعدم)
ولما كان من توابع الطلاق
لمتعة بين أحكامها بقوله
(و) ندبت (المتعة) وهى
ما يسطيه الزوج ولو عبدا
لزوجته المطلقة زيادة على
الصداق لجبر خاطرها
(على قدر حاله) لقوله
تعالى على الموسع قدره
وعلى المقتر قدره (بعد
العدة للرجعية) لأنها
مادامت فى العدة ترجو
الرجعة فلا كسر عندها
ولانه لو دفعها قبلها ثم
ارتجعها لم يرجع بها (أو)
الى (ورثتها) ان ماتت
بعد العدة ثم شبه فى الحكمين
الدفع لها أو لورثتها قوله
(ككل مطلقة) طلاقا
بائنا (فى نكاح لازم) ولو
لزم بعد الدخول والطول
(لافى فسخ) محترز مطلقة

كأذكره ابن عرفة (كلامه) فلا تمتع فيه (و) لا في (ملك أحد الزوجين) صاحبه لانه ان كان هو المالك لم يخرج عن حوزة وان كانت هي فهو وامه لها واستنى من قوله ككل مطلقا قوله (إلا من اختلعت) منه بعوض دفعته له أو دفع عنها برضاها والا تمتع (أو فرض) أي مسمى (لها) الصداق قبل البناء ولو وقع العقد ابتداء تفويضا (وطلقت قبل البناء) لانها أخذت نصف الصداق مع بقاء سلعها فان لم يفرض لها تمتع (و) الا (مختارة) نفسها (لعتقها) تحت العبد (أو) مختارة نفسها (لغيره) سواء كان بها عيب أيضا أولا فلا تمتع لها كما لو ردها الزوج لعيبها فقط لانها غارة واولا لغيرها مما قلنا للتمتع (و) إلا (مختارة ومملوكة) لان تمام الطلاق منها ولما كانت الايلاء قد يتسبب عنها الطلاق الرجعي ناسب ذكرها عقب الرجعي فقال [درس]

باب الإيلاء عيني

زوج (مسلم) ولو عبدا ومراة باليمين ما يشمل الحلف بالله أو بصفة من صفاته أو التزام نحو عتق أو صدقة أو مسمى لمكة أو نذر ولو مبهما نحو قوله على نذر

بقوله لازم عن غير اللازم وهو شيان الأول الفاسد الذي لم يعض بالدخول والثاني الصحيح غير اللازم كتركاح ذات العيب فانها ان رده له ليعيه أو ردها لعيبها فلا تمتع وإلى الأول أشار المصنف بقوله لا في فسخ وإلى الثاني أشار بقوله أو مختارة ليعيه (قوله الارضاع فيندب فيه التمتع) أي الا إذا كان الفسخ لاجل رضاع فانه يندب فيه التمتع وظاهره مطلقا سواء كان لها نصف الصداق أم لا وهو كذلك والأول كما إذا ادعى الزوج الرضاع وأنكرت وكان ذلك قبل البناء والثاني كما لو صدقته أو ثبت ذلك بالبينه فانه لا نصف لها في هذه الحالة إذا فسخ قبل البناء (قوله وملك أحد الزوجين صاحبه) أي وأما لو ملك أحدهما بعض صاحبه فالتمتع لحصول الام لأن ملك البعض يمنع الوطاء (قوله والا تمتع) أي والا يكن دفع عنها برضاها بل بغير رضاها أو لم يكن بعوض أصلا بل بلفظ الخلع تمتع (قوله فان لم يفرض لها) أي بأن عقد عليها تفويضا وطلقها قبل البناء ولم يسم لها شيئا قبل الطلاق (قوله تحت العبد) أي حال كونها تحت العبد واحتراز بقوله لعتقها عن التي اختارت نفسها لتزوج أمة عليها أو ثانية لكونه شرط لها ذلك عند العقد أو بعده فانها تمتع لان القراق بسببه بخلاف المختارة لعتقها (قوله وأما لعيبها) أي وأما لو ردها الزوج لعيبها (قوله ناسب الخ) أي نظراً لما بين السبب والسبب من الارتباط وان كان الانسب من حيثية اعتبار خصوصية السبب بتقديم الايلاء على الطلاق الرجعي لانها سبب والطلاق الرجعي مسبب والسبب مقدم على السبب طبعاً فيقدم عليه وضماً لاجل أن يوافق الوضع الطبع تأمل

باب الايلاء

(قوله الايلاء بين الخ) أي الايلاء شرعاً وأما لغة فهو الحلف على الامتناع من الشيء مطلقاً (قوله الحلف بالله) كوالله لا أطؤك أصلاً ومدة خمسة أشهر (قوله أو التزام نحو عتق الخ) المراد بنحو ما ذكر الصوم والصلاة والطلاق وذلك كأن يقول ان وطئتك فعلى عتق عبدى فلان أو فعلى دينار صدقة أو فعلى المكي الى مكة أو فعلى صوم شهر أو صلاة مائة ركعة أو فأت طالق (قوله أو نذر ولو مبهما) أي أو التزام نذر ولو مبهما والأولى حذف ولو لأن ما قبل البالغة وهو النذر المعين هو عين قوله أو التزام نحو عتق أو صدقة الخ الآن أن تجعل الواو للحال ولو زائدة (قوله نحو الله على نذر ان وطئتك الخ) اعلم أن الصورة الأولى ايلاء من غير خلاف وأما الصورة الثانية ففيها خلاف فقد ذكر في التوضيح الخلاف في نحو على نذر أن لا أطؤك أو لا أقربك ونحوه وان قال على نذر أن لا أقربك فهو مول عند ابن القاسم وقال يحيى بن عمر ليس بمول وهو بمنزلة قوله على نذر أن لا أقربك وهو نذر في معصية اه ووجه القول الأول أن هذا تعليق في المعنى على معصية لأن على نذر أن لا أطؤك أو لا أقربك في معنى على نذر إن اتقى وطؤك أو مقاربك والمعلق على المعصية لازم ووجه القول الثاني فيما ذكره ظاهر لان قوله أن لا أقربك أو أن لا أطؤك مؤول بمصدر مبتدأ وما قبله خبر وكأنه قال عدم مقاربتك أو عدم وطئتك نذر على ولا شك أن هذا ليس بتعليق وإنما هو نذر معصية وأما ان صرح بالتعليق نحو على نذر إن وطئتك فليس من محل الخلاف وليس للخلاف فيه وجه خلافاً لمعلق لان المعلق نذر مبهم يخرج كقارة اليمين فلا معصية فيه انظر بن (قوله فلا ينقذ لها ايلاء) أي بخلاف السفية والسكران بحرام فانه ينقذ منهما كما يشملهما التعريف (قوله كالسكران) وقال الشافعي ينقذ الايلاء من الكافر لمعوم قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم الآية فان الموصول من صيغ العموم وجوابه منع بقاء الموصول على عمومته بدليل قوله فان فاءوا فان الله غفور رحيم فان الكافر لا يحصل له مفرقة ولا رحمة بالقيشة وقد يقال ان الكافر يمتدب عذاب الكفر وعذاب المعصية فلم لا يجوز أن يحصل له غفران الذنب

بالفيشة (قوله أى يمكن) فيه نظر بل تصور بضم التحتية ممناه يتعقل وأما بفتحها على أنه مبنى للفاعل فعنائه يمكن فالأولى للشارح أن يقول أى يتعقل أو بفتحها أى يمكن امكانا عاديا وقاعه حالا أو مآلا فلا يرد أن الشيخ القانى يمكن جماعه لأن هذا الامكان عقلى لاعادى وقوله يمكن وقاعه أى يمكن الوقاع من جهته سواء أمكن من جهتها أم لا فينقد الايلاء إذا أمكن الوقاع من جهته ولو كانت رتقاء أو عفلاء أو صغيرة لا تطبق أو غير مدخول بها (قوله مرضا لا يمنع الوطء) أى فإن منعه فلا ايلاء كما في عقب وفيه نظر فإن المذهب كما قال ابن عبد السلام أنه كالصحيح مطلقا لأنه إن لم يمكن وقاعه حالا يمكن مآلا فالأولى ابقاء المتن على اطلاقه ففى التوضيح عن ابن عبد السلام مانصه ظاهر المذهب لحوق الايلاء للمريض مطلقا ورأى بعضهم أنه إن كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانقضاء الايلاء في حقه وهو خلاف المذهب ألا ترى أنه لو أتى الصحيح ثم مرض فإنه يطالب بالفيشة بالجماع فدل هذا على أن التفصيل خلاف المذهب اهـ بن واعلم أن محل لحوق الايلاء للمريض إذا أطلق وأما إذا قيد بمدة مرضه فلا ايلاء عليه سواء كان المرض مانعا من الوطء أولا ولو طال المرض إلا أن يقصد الضرر فيطلق عليه حالا لاجل قصد الضرر (قوله ونحوهم) أى كالمرضى مرضا يمنع الوطء حالا بناء على ما قاله الشارح (قوله يمنع وطء زوجته) أى - واء كانت اليمين صريحة في منع الوطء ونحو والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر أو مستلزمة لذلك كحلفه أن لا يلتقى معها أولا يقتسل من جنباتها كما يأتى وخرج بالوطء ما إذا حلف على هجران الزوجة أى على ترك كلامها وهو مع ذلك يصيبها فلا يلزمه ايلاء بذلك وخرج بالزوجة السرية وأم الولد فإذا حلف على واحدة منهما أنه لا يطؤها أكثر من أربعة أشهر لم يلزمه بذلك ايلاء وشمل كلامه الزوجة الكبيرة والصغيرة التى لا تطبق الوطء ولكن لا يضرب لها الأجل حتى تطبق وشمل أيضا المدخول بها وغيرها لكن لا يضرب لها الأجل إلا من الدعاء للدخول ومضى مدة التجهيز وشمل أيضا الزوجة السكينة في عصمته حين الخاف والتجددة بعد الخاف كقوله لامرأة أجنبية والله لا أطوك إلا بعد خمسة أشهر ونوى أن تزوجها فإذا عقد عليها لزمه الايلاء (قوله الباء بمعنى على) أى لأن منع الوطء محلوف عليه لا محلوف به (قوله تنجزا) أى كقوله والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر وصنيع الشارح يقتضى أن قوله وإن تعليقا بمبالغة في قوله يمين ويصح أن يكون مبالغة في زوجته أو في ترك الوطء لأن كلاما من الثلاثة يكون منجزا ومعلقا * والخاصل أنه لا فرق في لزوم الايلاء بين كون اليمين منجزا أو معلقا ولا فرق بين كون منع الوطء المحلوف عليه منجزا أو معلقا كقوله لا أطوك مادمت في هذه الدار أو البلد على ما يأتى ولا فرق بين كون الزوجة المحلوف على ترك وطئها منجزة أو معلقة (قوله فى كذا) أى عتق أو صدقة إلى آخر ما مر (قوله وأما هى فلا ايلاء عليه فيها) فإذا حلف لا يطأ زوجته مادامت ترضع أو حتى تطفم ولدها أو مدة الرضاع فلا ايلاء عليه عند مالك وقال أصبغ يكون موليا قال اللخمي وقول أصبغ أوفى بالقياس لكن الاعتماد قول مالك من أنه لا يكون موليا قال وهو مقيد بما إذا قصد بحلفه على ترك الوطء اصلاح الولد أو لم يقصد شيئا كما قال الشارح (قوله والاموال) أى والا بان قصد بحلفه مجرد الامتناع فقول (قوله وإن رجعية) أى هذا إذا كانت الزوجية غير مطلقة بل وإن كانت مطلقة طلاقا رجعيا فإذا حلف على ترك وطء مطلقته الرجعية كان موليا يضرب له الاجل ويؤمر بعد انقضائه بالفيشة فيرتجع ليصيب أو يطأ على أخرى * فإن قلت لا حاجة لطلاق ثان إذا لم يف فى الطلاق الرجعى الذى شأن المولى ابقاعه حاصل * قلت إنما احتيج للطلاق الثانى إذا لم يف لاحتمال أن يكون ارتجع

أى يمكن (وقاعه) جماعه
(وإن مريضاً) مرضا لا
يمنع الوطء وخرج
المحبوب والخصى والشيخ
القانى ونحوهم (بمنع) الباء
بمعنى على متعلقة بيمين أى
يمين من ذكر على ترك
(وطء زوجته) تنجزا
بل (وإن تعليقاً) كأن
وطئت ففى كذا ووصف
الزوجة بقوله (غير
المرضة) وأما هى فلا ايلاء
عليه فيها ان قصد مصلحة
الولد أولا قصد له والا
فقول (وإن) كانت الزوجة
التي حلف على ترك وطئها
(رجعية) فيلزمه الايلاء
منها لأنها كالتى فى العصمة
ورده اللخمي بأنه لاحق
له فى الوطء والوقف إنما
يكون لمن لها حق فيه

وظاهر أن الرجعة حق
له لا عليه فكيف يجبر
عليها ليصيب أو يطلق
عليه طلاق أخرى
(أكثر) ظرف للنع
واو قل أكثر كيوم (من
أربعة أشهر) الحر (أو)
أكثر من (شهرين) للعبد
ولا ينتقل (العبد لأجل
الحر إذا حلف على أكثر
من شهرين) بعقده بعده
أى بعد تقرر أجل الإيلاء
عليه ويتقرر في الصريح
بالحلف وفي غيره بالحكم
فلو كانت محتملة وعق
قبل الرفع فانه ينتقل
بعقده لأجل الحر ثم شرع
في أمثلة الإيلاء وبدأ
بأمثها فقال (كوالله
لأرجعك) وهى مطلقة
طلاقاً رجعياً فهو مولى
إذا مضت أربعة أشهر من
يوم الحلف وهى معتدة فإن
لم ينه ولم يرتجع طلق
عليه أخرى وبنت على
عديها الأولى فتبين منه
بنائها (أو) والله
(لأطؤك حتى تسألني)
الوطء (أو) حتى (تأثني)
له ولا يفيد تقييده بسؤالها
أو الاتيان له لأنه مرة
عند النساء ولا يكون
رفعه للسلطان سؤالاً يبره

وكنتم ومحل كون الرجعة يلحقها الإيلاء فيجبر على الرجعة ليصيب أو يطلق عليه ان لم تنقض عدتها
قبل فراغ الأجل بأن كانت حاملاً أو كان الحيض يأتيها في كل سنة مرة مثلاً والا فلا شيء عليه
(قوله وظاهر أن الرجعة حق له الخ) رد ذلك بأن الرجعة وإن كانت حقاً لا يطالب بها أن أباه إلا أنه لما شدد
بالحلف شدد عليه بلزوم الإيلاء أو أن القول بلزوم الإيلاء للرجعية مبنى على القول الضعيف بأن
الرجعية لا يحرم الاستمتاع بها فها هنا مشهور مبنى على ضعيف (قوله ولو قل الأكثر كيوم) هذا هو
المتعمد وقال عبد الوهاب لا يكون مولياً إلا بزيادة معتبرة كعشرة أيام (قوله أكثر من أربعة أشهر)
أى وأما الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر فلا يكون به مولياً وروى عبد الملك أنه مول بالأربعة
وهو مذهب أبى حنيفة ومنشأ الخلاف الاختلاف في فهم قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص
أربعة أشهر فإن فارقاً فإن الله غفور رحيم هل الفية مطلوبة خارج الأربعة أشهر أو فيها فعلى المشهور
لا يطلب بالفية إلا بعد الأربعة أشهر ولا يقع عليه الطلاق إلا بعدها وحيث كانت الفية مطلوبة
بعد الأربعة فلا يكون مولياً بالحلف على الأربعة وعلى مقابله يطلب بالفية فيها ويطلق عليه بمجرد
مرورها وتمسك من قال بالمشهور بما تعطيه الفاء من قوله فإن فارقاً تستلزم تأخر ما بعدها عما قبلها
فتكون الفية مطلوبة بعد الأربعة أشهر ولأن الشرطية تصير الماضى بعدها مستقبلاً ولو كانت مطلوبة
في الأربعة أشهر لبقى معنى الماضى بعدها على ما كان عليه قبل دخولها وهو باطل وتمسك المقابل بأن
الفاء ليست للتعقيب بل لمجرد السببية ولا يلزم تأخر السبب عن السبب في الزمان بل الغالب عليه
المقارنة ورأى أيضاً انه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فإن كانوا فارقاً وإن لا تغلب كان عن
الفى لتوغلها فيه كما قيل فلم يمامر أن الإيلاء على المشهور الحلف على ترك الوطء أكثر من المدة
الذكورة للحر وأكثر من شهرين للعبد وأما قيام الزوجة بطلب الفية فالحكم بكونها بعد أربعة أشهر
لا أكثر للحر وبعد شهرين لأكثر للعبد فالأجل المحلوف على ترك الوطء فيه غير الأجل الذى لها
القيام بعده (قوله ويتقرر) أى الأجل فى الصريح أى فى اليمين الصريح بترك الوطء للمدة المذكورة
وقوله وفى غيره وهو المحتمل للمدة المذكورة أو أقل منها كوالله لا أطؤك حتى يقدم زيد والحال
أن قدمه محتمل (قوله فلو كانت) أى اليمين محتملة (قوله فهو مولى) إذا مضت أربعة أشهر الخ جواب
إذا محذوف أى طوبى بالفية بالمرجعة والاصابة فإن لم يف الخ وكان الأولى أن يقول وإذا بالواو
وحاصل فقه المسئلة أنه إذا قال لزوجته الطلقة طلاقاً رجعياً والله لا أرجعك فانه يكون مولياً
ويضرب له أجل الإيلاء أربعة أشهر من يوم الحلف فإن لم يف بعدها طلق عليه طلاقاً أخرى وهذا
إذا لم تنقض المدة من الطلاق الأول قبل فراغ الأجل والا فلا شيء عليه (قوله أولاً أطؤك حتى
تسألني) حاصله انه إذا قال لها والله لا أطؤك حتى تسألني الوطء أو حتى تأثني للوطء فانه يكون مولياً
ويضرب له أجل الإيلاء من يوم الحلف فإن فاء فى أجل أو بعده بأن كفر عن يمينه ووطئها بدون
سؤال منها فلا أمر ظاهر والاطلاق عليه ثم ما شئ عليه المصنف من انه يكون مولياً بحلفه انه لا يطؤها
حتى تسأله الوطء أو تأتى اليه هو قول ابن سحنون ومقابله قول سحنون ليس بمولى وعاب قول ولده
حين عرضه عليه وإنما درج المصنف على الأول لأن ابن رشد قال لا وجه لقول سحنون واستصوب
ما قاله ولده نظراً لمشقة سؤال الوطء على النساء وإتيانهن اليه فالغالب عدم حصولهن من المرأة (قوله أو
حتى تأثني له) أى إذا دعوتك (قوله تقييده) أى الحلف على عدم الوطء (قوله لأنه مرة) أى لأن ما
ذكر من سؤال الوطء والاتيان اليه مرة (قوله ولا يكون رفعتها للسلطان) أى لأجل أن يضرب جلاً

وليس عليها أن تأتيم (أو) قال والله (لا أنقضي معها) المدة المذكورة إذا قصد الالتقاء الوطء (٤٣٩) أو أطلق فإن قصد الالتقاء في

مكان معين فليس بمول (أو) والله (لا أغتسل من) جنابة (بها) لأنه يلزم من عدم الالتقاء والغسل عدم الوطء عقلا في الأول وشرعا في الثاني (ولا) أطوك حتى أخرج من البلد (فهم مول) (إذا تكلفه) أي كان عليه في خروجه منها كلفة أي مشقة ومؤنة بالنسبة لحاله ويضرب الأجل من يوم الحلف لأن يمينه صريحة في ترك الوطء وكذا في الآية فإن لم يتكلفه فليس بمول فإن خرج أغتسل يمينه (أو) في هذه الدائر إذا لم يحسن خروجها (أو) خروجها منها (أو) أي للوطء مرة التي تلحقها أو تلحقه في ذلك فإن لم يأت أحدهما مرة بذلك فلا (أو) والله (إن لم تطأك فأنت طالق) وترك وطأها فمول وهو ضيف والمذهب أنه ليس بمول إذ به في وقتها (أو) والله (إن وطئت) فأنت طالق فمول ويباح له وطؤها ويحتمل بمجرد مفيد الحشمة وقيل ولو يفيض بناء على التحيث بالبعث فالنزع حرام والمخلص له من ذلك ما أشار له بقوله (وتوى) وجوبا (ببقية وطئ) أو بالنزع

للإيلاء (قوله وليس عليها أن تأتيم) أي لمشفقة ذلك عليها أي فإن سأله أو أتته في الأجل بر في يمينه وأعمل عنه الإيلاء كما يؤخذ من كلام سحنون وابنه ومن كلام المصنف واستصوبه طفي وابن خلافا لما في عقب تبعنا لت من عدم انحلال اليمين (قوله المدة المذكورة) أي أكثر من أربعة أشهر لا حروا أكثر من شهرين للعبد (قوله فإن قصد الالتقاء في مكان معين فليس بمول) أي وقيل منه ذلك مطلقا سواء رفعت البيعة أولا كما قال ابن حجرقة فلا عن عبد الحق خلافا لما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم من أنه لا يقبل منه ذلك إذا رفعت البيعة (قوله أولا أغتسل من جنابة) أعلم أنه إذا قال والله لا أغتسل من جنابة منها إن قصد معناه الصريح فإنه لا يحنث إلا بالغسل وإذا امتنع من الوطء خوفا من الغسل الوجوب لحته كان موليا وضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع والحكم لا من يوم الحلف وإن أراد معناه اللازم وهو عدم وطئها فالحنث بالوطء ويكون موليا ويضرب له الأجل من يوم الحلف لأن هذا من أفراد اليمين الصريحة في ترك الوطء المدة المذكورة وأما إذا لم ينو شيئا لا المعنى الصريح والالتزام فهل يحمل على الصريح أو الالتزام احتمالا واستصوب ابن عرفة الثاني منهما (قوله أو) لا أطوك حتى أخرج من البلد) حاصله أنه إذا حلف لا أطوك حتى أخرج من البلد وكان عليه في الخروج منها مشقة بالنسبة لحاله وكثرة ماله فإنه لا يجبر على الخروج منها ويكون موليا ويضرب له أجل الإيلاء من يوم الحلف ويقال له إما أن تكفر عن يمينك أو تطأ في الأجل أو بعده بقرب والاطلاقها عليك إذا فرغ الأجل (تولى فليس بمول) أي لكنه لا يترك بل يقال له إما أن تكفر عن يمينك أو أخرج وطأ إن كنت صادقا في عدم تحتم اليمين حتى تخلص من الإيلاء فإن أبي ويخرج ضرب له أجل الإيلاء فإن فاء وكفر فالأمر ظاهر والاطلاق عليه (قوله فإن خرج) أي فإن تكلف المشقة وخرج أغتسل يمينه سواء وطئ أم لا وفي خش أنه إذا كان في خروجه مشقة كان موليا ولو تكلف الخروج وسلمه شيخنا في الحاشية والحق ما لشارحنا (قوله فإن لم يلحق أحدهما مرة بذلك فلا) أي فلا يكون موليا إلا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجك أن كنت صادقا أنك لست بمول أو كفر عن يمينك فإن كان لا يحسن خروجها وتكلف الخروج وخرج أغتسل يمينه وصار لإيلاء عليه (قوله وترك وطأها) أي فإذا انقضى أجل الإيلاء فلا يتأتى مطالبته بالبيعة لأنه لم يحلف على ترك الوطء حتى يطلب به لأن معنى يمينه لا أنترك وطأك فإن انقضى وطؤك وتركته فأنت طالق نعم يطلق عليه عند عزمه على الضد أو تبين الضرر (قوله والمذهب أنه ليس بمول) أي وهو ما رجع إليه ابن القاسم وذلك لأنه لم يحصل منه يمين تمنع من الجماع وحينئذ إذا تضررت من امتناعه طاق عليه الضرر من غير ضرب أجل للإيلاء وأعلم أن محل الخلاف إذا امتنع من الوطء والإفلا إيلاء اتفاقا لأن به في وطئها (قوله أو أن وطئت الخ) حاصله أنه إذا قال لها إن وطئت طالق أو اثنين وامتنع من الوطء خوفا من وقوع الطلاق للملق فإنه يكون موليا ويضرب له الأجل من يوم الحلف ويمكن من وطئها فإن استمر على الامتناع من وطئها حتى انقضى الأجل طلق عليه بمقتضى الإيلاء وإن وطئها طلقت عليه بمقتضى التمليق بأول الملاقاة وحينئذ فالنزع حرام وكذا استمرار الذكر في الفرج حرام فالمخلص له من الحرمة أن ينوي الرجعة يقية وطئه ولا فرق في ذلك بين المدخول بها وغيرها (قوله ويباح له وطؤها) أي سواء نوى يقية وطئه الرجعة أم لا كذا في عقب تبعنا لاستظهار البدر القرافي وفيه نظر بل يمنع من الوطء إذا لم ينو الرجعة كما يفيد المصنف وغيره لأن نزع حرام والوسيلة للحرام حرام اهـ بن

(الرجعة وإن) كانت الزوجة المحلوف عليها (غير مدخول بها) لأنه بمجرد مفيد الحشمة صارت مدخولا بها فيقع الطلاق رجعا لا بائنا فينوي ببقية وطئه الرجعة فلو كانت الأداة تقتضي التكرار نحو كمالا وطئت فأنت طالق فلا يمكن من وطئها

(قوله ولها حينئذ القيام بالضرر) أي فتطلق عليه من غير ضرب أجل (قوله وفي تعجيل النكاح) حاصله أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً أو البتة فقال ابن القاسم ومالك لا يكون مولياً وينجز عليه الثلاث من يوم الرفع ولا يضرب له أجل الايلاء واستحسنه سحنون وغيره لأنه لا فائدة في ضرب الأجل لأنه يحنث بمجرد الملاقاة وباقي الوطء حرام فلا يمكن من وطئها وحكي اللخمي وابن رشد أنه لا يعجل عليه الحنث ويضرب له أجل الايلاء وتستمر من غير طلاق عليه إلى أن يفرغ الأجل فإن رضيت بالاقامة معه من غير وطء فلا يطلق عليه ولا يطؤها وإن لم ترض طلق عليه واحدة للإيلاء وقد نص في المدونة على القولين بقول المصنف وفي تعجيل الطلاق النكاح أي وهو قول ابن القاسم واستحسنه سحنون وغيره وقوله وفي تعجيل الطلاق أي بعد الرفع كما في الحاشية لأمم يوم الخلف كما في خنث وفي الشيخ سالم وفي تعجيل الطلاق وإن لم تقم به وهو قول مالك وابن القاسم واستحسنه سحنون وغيره اه وهو غير صواب لأن القول بالتعجيل وإن لم ترفعه إنما هو لمطرف كما عزاه له ابن رشد وغيره وأما مالك وابن القاسم فيقولان بتعجيل الطلاق عليه بعد الرفع انظر بن (قوله إن حلف النكاح) أي بأن قال على الطلاق ثلاثاً أن لا أطأك أو قال إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً أو البتة (قوله إذ لا فائدة في ضرب الأجل) لأنه يحنث بمجرد الملاقاة وباقي الوطء حرام وحينئذ فلا يمكن منها (قوله أو ضرب الأجل) أي وبعده يطلق عليه طلاقاً واحدة إن لم ترض بالاقامة معه بلا وطء ولا تطلب منه فيئة إذ لا يمكن منها وهل يمكن من الرجعة على هذا القول وهو الذي يؤخذ من كلام ابن محرز لاحتمال رضاها بعدم الوطء أولاً يمكن منها لكونه لا يمكن من الوطء وإن كان الطلاق رجعياً وهو الذي قاله ابن رشد تردد (قوله كالظهار) تشبيهه في أنه لا يمكن منها ويدخل عليه أجل الايلاء (قوله فلا يمكن من وطئها حتى يكفر) الصواب حذف قوله حتى يكفر وذلك لأن الظهار لا ينعقد عليه حتى يقربها والكفارة لا تجزئه قبل انعقاد الظهار لقول المصنف الآتي ولم يصح في المماق كفارته قبل لزومه فالصواب أن هذا لا يقربها أصلاً ويكون مولياً فإذا انقضى الأجل فلا تطالبه بالفئة بل إما أن ترضى بالمقام معه بلا وطء أو تطلق عليه ولا يمكن من الوطء فإن تجرأ ووطئ سقط الايلاء وانعقد الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فإن امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق عليه بالضرر (قوله ولزمه الظهار) أي فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر وإذا لم يطأ لم تطالبه بالفئة التي هي الكفارة في الظاهر منها وذلك لأن الكفارة إنما تجزئ إذا وقعت بعد العود وهو العزم على الوطء أو مع الإمساك وإنما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو لم ينعقد قبل الوطء فليس لها مطالبته شيء لا يجزئ وإنما لها الطلب بالطلاق أو تقيمه بلا وطء اه عدوى وحاصل فقه المسئلة أنه إذا قال لزوجته إن وطئتك فأنت على كظهر أمي فإنه يمنع من وطئها أبداً لأن وطئها يؤدي لوطء المظاهر منها فإذا تضررت زوجته رفعت أمرها للقاضي فيضرب له أجل الايلاء من يوم الحلف فإذا تم الأجل فلا تطالبه بالفئة وإنما تطالبه بالطلاق أو تقيمه بلا وطء وفائدة ضرب الأجل مع أنه ممنوع منها احتمال أن ترضى بالاقامة معه بلا وطء فإن تجرأ ووطئ انحلت عنه الايلاء ولزمته كفارة الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فإن امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق عليه بالضرر حالاً (قوله وهذا محترز مسلم) أي فهو بالجر عطف عليه باعتبار لفظه وقول عبق يجوز قراءته بالرفع عطفاً عليه باعتبار محله سبق قلم لأن يمين اسم جامد لا يعمل عمل الفعل فلا يعمل الرفع في محل المضاف إليه وإنما يتم ما قاله لو عبر المصنف بحلف مسلم (قوله إلا أن يتحاكموا إلينا) أي قبل الاسلام إذ الاسلام

ولها حينئذ القيام بالضرر
(وفي تعجيل الطلاق)
الثلاث (إن حلف
بالثلاث) أن لا يطأها
وقامت بمقها (وهو
الأحسن) إذ لا فائدة في
ضرب الأجل (أو ضرب
الأجل) لاحتمال رضاها
بالاقامة معه بلا وطء
(قولان فيها) أي المدونة
(و) على كلا القولين
(لا يمكن منه) أي من
الوطء (كالظهار) بأن قال
إن وطئتك فأنت على
كظهر أمي فلا يمكن من
وطئها حتى يكفر لأنه
بغيب الحشفة يصير
مظاهراً وما زاد عليها وطء
في مظاهرها وهو حرام
قبل الكفارة وهو يمينه
مول بمجرد ما فإن تجرأ
ووطئ انحلت يمينه
ولزمه الظهار (لا كافر)
فلا ايلاء عليه وهذا محترز
مسلم (وإن أسلم) بعد حلفه
(الآن يتحاكموا إلينا)

ففتحهم بينهم بحكم الاسلام (ولا) ايلاء في والله (لا هجرتها أولا كلفتها) لأنهما لا يمانان الوطء (أولا وطئاً ليلاً أو) لاوطئها (نهاراً) لأنه لم يم الأزيمة (واجتهد) الحاكم بلا ضرب أجل ايلاء (وطلق) على الزوج (٢٣١) (في) حلفه (لأعزلن) عنها

بأن يفي خارج الفرج (أو) حلفه (لا أيتن) عندها لما فيه من الضرر والوحشة عليها بخلاف لايتت معها في فراش مع ياته معاً في بيت (أو ترك الوطء ضرراً) يطلق عليه بالاجتهاد إن كان حاضراً بل (وإن غائباً) ولا مفهوم لقوله ضرراً بل إذا تضررت هي من ترك الوطء طاق عليه بالاجتهاد ولو لم يقصد الضرر بدل عليه قوله (أو سمد) أي داوم (الصيانة) ورقته فيقال له اماناً نطاً أو تطلقها أو يطلق عليك (بلا) ضرب (أجل) لا ايلاء (على الأصح) في القروع الأربع لكن الغائب لا بد من طول غيبته سنة فأكثر ولا بد من الكتابة إليه إما أن يحضر أو يرسل امرأته إليه أو يطلق فإن امتنع تلوم له بالاجتهاد وطاق عليه ولا يجوز التطلق عليه بغير كتابة إليه إن علم محله وأمكن ولا بد من خوفها على نفسها الزنا ويملك ذلك من جهتها لا بمجرد شهوتها للجماع (ولا) ايلاء (إن لم يلزمه يمينه حكم) للخرج والشقة التي تلحقه به

يسقطه (قوله فتحهم بينهم الخ) أي فإن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء وتستلزم ذلك فيلزمه الايلاء ويؤجل كالمسلم والاملا (قوله لأهجرنها) المجران عدم الكلام (قوله لأنهما لا يمانان الوطء) أي وحيث فلا ايلاء عليه إلا أنها إن تضررت بترك الكلام والمجر طاق عليه للضرر من غير ضرب أجل ومحل كونه لا يكون مولياً في قوله لأهجرنها أولاً كلمتها إذا كان مع ذلك يمسها وإلا كان مولياً (قوله لأنه لم يم) أي في يمينه الأزمنة لقول المصنف قبل أكثر من أربعة أشهر أي إذا لم قيد بليل أو نهار بأن عم الزمن فإن قيد بواحد منهما فلا يكون مولياً (قوله واجتهد وطلق الخ) الحاصل أنه إذا حلف ليعلن عن زوجته زمناً يحصل به ضررها أو حلف لا يبيت عندها أو ترك وطئها ضرراً من غير حلف أو أدام العادة وتضررت الزوجة من ترك الوطء وأرادت الطلاق فإن الحاكم يجتهد في طلاقها عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه أن يجتهد في أن يطاق عليه فوراً بدون أجل أو يضرب له أجلاً واجتهد في قدره من كونه دون أجل الايلاء أو قدره أو أكثر منه فإن علم لديه وإضراره طلق عليه فوراً والأمله باجتهاده لعله أن يرجع عما هو عليه فإذا انقضى أجل التلوم ولم يرجع عما هو عليه طلق عليه وكل هذا إذا أرادت الطلاق وأما إن رضيت بالإقامة معه بلاوطء فلا تطلق عليه (قوله بخلاف لا يبيت معها في فراش) أي فإن هذا لا يطلق عليه كافى عبق قلا عن ت وهو مقيد بما إذا حلف أنه لا يبيت معها في فراش والحال أنه لم يقطع المودة وإلا قد صدر أن توليته ظهره لها من جملة الضرر اللوجب للطلاق وهذا أشد (قوله بل إذا تضررت هي الخ) في التوضيح مانعه اخلف فيمن قطع ذكره لعله نزلت به أو قطعه خطأ فقال مالك مرة لا مقال لها وقال في كتاب ابن شعبان لها القيام وهو العتد فان تعمد قطعه أو شرب دواء ليقطع به لثة النساء أو شربه للعلاج علة وهو عالم أنه يذهب بذلك شهوة النساء أو شاك كان لها الفراق إذا لم ترض بالإقامة معه (قوله بلا ضرب الخ) متعلق بقوله وطلق والنفي أجل الايلاء فقط وهو صادق بأن يطلق حالاً أو تلوم له مدة باجتهاده لعله أن يرجع عما هو عليه (قوله على الأصح) أي خلافاً لمن قال إنه يكون مولياً في المسائل الأربع فيضرب له فيها أجل الايلاء فان انقضى ولم يف طلق عليه (قوله لكن الغائب الخ) أي أنه لا يطلق على من ترك الوطء لغيته إلا إذا طال مدة الغيبة وذلك كسنة فأكثر عند أبي الحسن وهو المعتمد وقال الغرياني وابن عرفة السنتان والثلاثة ليست بطول بل لا بد من الزيادة عليها ولا بد أن نخشى الزنا على نفسها ويعلم ذلك منها وتصدق في دعواه حيث طالبت مدة الغيبة وأما مجرد شهوتها للجاء فلا يوجب طلاقها ويزاد على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الإرسال إليه إن علم محله وأمكن الوصول إليه والأفلا يعتبر هذا الشرط وهذا كله إذا كانت نفقتها دائمة والاطلاق عليه حالاً لعدم النفقة كما سيأتي في النفقات (قوله فان امتنع) أي من كل من الأمور الثلاثة (قوله وأمكن) أي الإرسال إليه (قوله للخرج) علة لقوله لم تلزمه (قوله صدقة) أي فلا يكون مولياً بذلك لأنه عم في يمينه فعين حرج ومشقة فلا يلزمه بها حكم (قوله قبل ملكه) متعلق بمحذوف أي أو خص بلداً لا ايلاء عليه قبل ملكه منها وهذا قول ابن القاسم في المدونة قاتلاً كل عين لا حنث فيها بالوطء فليس بمول وقال غيره فيها هو مول قبل الملك إذ يلزمه بالوطء عقد يمين فيها يملك من رأس أو مال وقاله ابن القاسم أيضاً (قوله فلا يكون مولياً) أي قبل أن يملك منها شيئاً

(ككل مملوك أملكه حر) إن وطئت أو أن وطئت فكل درهم أملكه صدقة (أو خص بلداً قبل ملكه منها) كقوله كل مملوك أملكه من البلد الفلانية حر إن وطئت أو كل مال أملكه منها صدقة إن وطئت فلا يكون مولياً

فان ملك منها عبداً أو مالا فقول إلا أن يكون وطئها ثم ملك منها فلا يلاء عليه ويعتق عليه كل ما ملكه منها بعد الوطء (أو) حلف (لا وطئت في هذه (٤٣٢) السنة إلا مرتين) فلا يلزمه إيلاء لانه يترك وطئها أربعة أشهر ثم يبطأ ثم يترك

(قوله فان ملك منها عبداً) أى قبل أن يبطأ وامتنع من الوطء خوفاً من عتق ذلك العبد (قوله فقول) أى يضرب له أجل الإيلاء فان فاء بان أعتق العبد الذى ملكه منها أو تصدق بالمال الذى ملكه منها انحلت يمينه وإلا طلق عليه بعد الأجل (قوله كل ما ملكه منها بعد الوطء) أى ولا يستقر ملكه على مملوك منها بعد ذلك (قوله فلا يلزمه إيلاء) أى بمجرد يمينه لانه لم يكن ممنوعاً من الوطء يمينه وحينئذ فيطالب بالوطء فان وطئ في أثناء السنة المرتين في المسئلة الأولى والمرة في المسئلة الثانية نظر لما بقى من السنة فان كانت أكثر من أربعة أشهر لاحتروا أكثر من شهرين للعبد فهو مولود وان كان الباقي أقل فلا يكون مولوداً وان لم يبطأ طلق عليه للضرر (قوله ولان حلف على أربعة أشهر فقط) أى إذا كان حراً ومثله العبد إذا حلف أنه لا يبطأ زوجته شهرين فلا يكون مولوداً بذلك حتى يزيد على المشهور (قوله ان كانت يمينه صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة) أشار الشارح إلى أن الصراحة متعلقة بالمدة المذكورة لا بترك الوطء خلافاً لظاهر المصنف إذ لا فرق بين أن يكون ترك الوطء صريحاً أو استلزماً فالأول نحو والله لا أطؤك خمسة أشهر والثانى والله لا أغتسل من جنبه منها * والحاصل أن مراد المصنف أن الأجل من يوم اليمين بشرطين أن يحلف على ترك الوطء اما صريحاً أو التزاماً وأن تكون اليمين صريحة في المدة المذكورة وهى أكثر من أربعة أشهر والصراحة ولو حكماً كوا الله لا أطؤك أصلاً لكن عبارته غير وافية بذلك وقوله لان احتملت مدة يمينه أقل هذا محترز الشرط الثانى وهو صراحة المدة وفيه إشارة إلى أن الصراحة ليست منصبية على ترك الوطء بل على المدة المذكورة وقوله أو حلف على حث المراد بالحلف على الحث الحلف على غير ترك الوطء كإن لم أدخل دار فلان أو ان لم أسكن فلاناً فانت طالق فإذا حلف كذلك فيمنع من الزوجة من الآن ويضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع والحكم وهذا هو الذى تقدم للمصنف في الطلاق في قوله وان نفى ولم يؤجل منع منها وقوله أو حلف على حث محترز الأول وهو كون الحلف على ترك الوطء وبعده هذا كله يقول المصنف لان احتملت مدة يمينه أقل هذا ضعيف والتمتع أنه متى كانت اليمين على ترك الوطء كان الاجل من يوم الحلف سواء كانت اليمين صريحة في المدة أو محتملة ولا يكون الاجل من الرفع إلا اذا حلف على حث أى على غير ترك الوطء ويمكن الجواب عن المصنف بأن أو في قوله أو حلف على حث بمعنى الواو أى لان احتملت مدة يمينه أقل وكان حلفه على حث كافياً ان لم أدخل الدار فانت طالق فالمنظور له قوله وكان حلفه على حث نفى نحو والله لا أطؤك حتى يقدم زيد فان اليمين وان احتملت أقل من المدة لكن ليست على حث فالاجل فيها من يوم الحلف * والحاصل أن الإيلاء على ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مولوداً من يوم حلفه وذلك إذا حلف على ترك الوطء صراحة أو التزاماً وكانت يمينه صريحة في المدة المذكورة وقسم لا يكون مولوداً الا من يوم الحكم وذلك الذى يحلف بطلاق امرأته ليفعلن فملا فلا يكون مولوداً حتى يضرب له الاجل من يوم الرفع والحكم وقسم مختلف فيه وذلك إذا حلف على ترك الوطء وكانت يمينه ليست صريحة في المدة المذكورة بل محتملة لها ولغيرها فقيل ان الاجل في هذه من يوم الحكم وقيل من يوم الحلف وهو الاعتماد والمصنف منى على الاول تبعاً لابن الحجاج وقد تعقبه ابن عرفة بأنه خلاف نص المدونة (قوله حتى يقدم زيد الغائب) أى والحال انه لم يعلم وقت قدومه (قوله لكن الراجح انه) أى الاجل في

الوطء أربعة أشهر ثم يبطأ فلم يبق من السنة الا أربعة أشهر وهى دون أجل الإيلاء (أو) حلف لاوطئ في هذه السنة إلا (مرة) فلا يلزمه إيلاء (حتى يبطأ وتبقى المدة) للإيلاء للحر أو العبد فيدخل عليه الإيلاء (ولا) إيلاء (إن حلف على أربعة أشهر) فقط (أو) دل (إن وطئت) ففى صوم هذه الأربعة الأشهر وهو حر أو الشهرين وهو عبد فلا إيلاء لقصورها عن الاجل ولا يلزمه صوم إذا لم يبطأ (ثم إن وطئ) أثناء المدة (صام بقيتها) ولو يوماً فقط (والأجل) الذى يضرب للمرأة ولها القيام بعد مضيه وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه من يوم اليمين على ترك الوطء ولو لم يحصل رفع (إن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء) المدة المذكورة كوا الله لا أطؤك خمسة أشهر مثلاً أو لا أطؤك وأطلق أو حتى أموت أو تموت لتناول يمينه بقية عمره أو عمرها فكانه قال لا أطؤك وأطلق

(لان) لم تكن صريحة بل (احتملت مدة يمينه أقل) من مدة الإيلاء وأكثر وهى على بر كوا الله لا أطؤك حتى يقدم زيد الغائب أو يموت عمره فالاجل من يوم الرفع أى الحكم لكن الراجح أنه من يوم اليمين

كالصريحة (أو حلفت على حنث) يعني واحتملت مدة يمينه أقل خلافا لما يوهبه عطف المصنف بأو فلو أتى بالوارد لكان ما شاع على التعمد
 كان لم أدخل الدار فأنت طالق أي فنع من الوطء لما تقدم له في قوله وان نفى ولم يؤجل كان لم يقدم منع منها رفقة (ب) الأجل (من
 الرفع و) هو يوم (الحكم) فلو قال فمن الحكم لكان أبين وفائدة كون الأجل في الصريح من اليمين أنها إذا رفقة بعد مضي أربعة
 أشهر وهو حر أو شهرين وهو عبد لا يستأنف له الأجل وان رفقة قبل مضي ذلك حسب له ما سبق ثم طلق

(٤٣٣)

عليه ان لم يعد بالوطء
 وفائدة كون الأجل في
 الحنث المحتملة من الحكم
 أنه ان مضي الأجل قبل
 الرفع ثم رفقة ضرب له
 الأجل من يوم الحكم
 وقوله والأجل أي أجل
 الضرب وهو غير أجل
 الإيلاء أي الذي يكون
 به موليا وهو أكثر من
 أربعة أشهر كما مر (وهل
 المظاهر) الذي قال لها
 أنت على كظهر أمي ولم
 يعلق ظهاره على وطئها
 فمنع منها قبل القبلة (إن
 قدر على التكفير) الذي
 هو قبلة (وامتنع) من
 اخراجها (كالأول) أي
 الذي يمينه صريحة فالأجل
 من اليمين أي حلفه
 بالظهار (وعليه اختصرت
 المدونة) (أو كالثاني) أي
 الذي يمينه محتملة فيكون
 الأجل من يوم الحكم لأن
 يمينه لم تكن صريحة في
 ترك الوطء (وهو الأرجح)
 عند ابن يونس (أو)
 الأجل في حقه (من)
 وقت تبين الضرر وهو

اليمين المحتملة لأجل من مدة الإيلاء إذا كانت الصيغة صيغة بر من يوم الحلف (قوله كالصريحة) أي
 كما أن الأجل في الصريحة كذلك اتفاقا (قوله وهو أكثر الخ) أي التقدم في قول المصنف أكثر من
 أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد (قوله وهل الخ) حاصله أنه إذا قال لزوجته أنت على كظهر أمي
 فإنه يحرم عليه أن يقربها قبل أن يكفر عن ظهاره فإذا كان قادرا على كفارة الظهار وامتنع عن اخراجها
 لزمه الإيلاء حينئذ وإذا قلتم يلزم الإيلاء له قبل هو كالأول الخ (قوله ولم يعلق الخ) هذا بيان لحل
 الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وأما الذي علق ظهاره على وطئها بان قال لها ان وطئتني فأنت
 على كظهر أمي فإنه يكون موليا والأجل من يوم الحلف قول واحد وإذا تم الأجل فلا تطالبه بالقبلة
 وإنما تطالب منه الطلاق أو تبقى بلاوطء فإذا تجرأ ووطئ انحلت عنه الإيلاء ولزمه كفارة الظهار كما
 مر ذلك (قوله وعليه اختصرت المدونة) أي اختصرها أبو سعيد البراذعي * وحاصله أن المسئلة إذا
 كان فيها جملة أقوال في المدونة فإن البراذعي في اختصارها يقتصر على ما يظهر له اعتماده من تلك الأقوال
 وفي هذه المسئلة انتصر على هذا القول (قوله عند ابن يونس) قل الموافق لم أجدا لابن يونس ترجيحنا
 هنا ونحوه لابن غازي وإنما استحسان ذلك القول لسكون حيث قال بعد ذكر الأقوال الثلاثة في
 المدونة وكل للمالك والوقف بعد ضرب الأجل أحسن أي وقفه لا يكون إلا بعد ضرب السلطان له
 الأجل فكان على المصنف أن لو قال على الأحسن بدل قوله على الأرجح انظر بن (قوله أنه لا يكون
 موليا) أي فلا يضرب له أجل الإيلاء بل إما أن ترضى بالإقامة معه بلاوطء وإما أن يطلق عليه حالا
 فإن قدر بعد ذلك كفر وراجعها والا فلا وقوله أنه لا يكون موليا الخ قيده الأخمي بما إذا طرأ
 عليه العسر والعجز عن الصيام بعد عقد الظهار وأما أن عقده على نفسه مع علمه بالعجز عن حله فاختلف
 هل يطلق عليه حالا لقصد الضرر بالظهار أو بعد ضرب أجل الإيلاء وانقضائه رجاء أن يحدث
 الله له مالا يكفر منه عن يمينه أو يحدث لها رأى بالإقامة معه من غير وطء (قوله لقيام) أي لوجود
 عذره (قوله بظاهر) أي يقول لزوجته أنت على كظهر أمي (قوله وفيته) أي والحنث
 ان فيته أي رجوعه لما كان ممنوعا منه بسبب اليمين بالصوم أي بالتكفير بالصوم
 (قوله لا يريد القبلة) أي لا يريد التكفير بالصوم مع قدرته عليه أو إرادته ومنعه منه السيد بوجه
 جائز وهذان هما محل الخلاف فإن عجز عن الصوم فكالحال لا يدخله إيلاء ولا حجة لزوجته
 وان منعه بوجه غير جائز رده الحاكم عنه فصور العبد أربع أه وهذا التقرير لابن غازي
 (قوله وقيل الخ) هذا التقرير لهرام * وحاصله أن العبد إذا قال لزوجته أنت على
 كظهر أمي وامتنع من التكفير بالصوم وهو قادر عليه ولم يمنعه السيد منه أو أراد أن
 يكفر به فممنه السيد منه بوجه جائز فإنه لا يضرب له أجل الإيلاء بل يقال لها إما أن تمسكى معه
 بلاوطء أو ينجز عليه الطلاق وعلى هذا فالعبد ليس كالحرة الذي قدر على التكفير وامتنع واعترض
 طئي كلام بهرام بأنه وان وافق ظاهر الموطأ إلا أنه لم يبق على ظاهره بل هو محمول كما قال الباجي

٥٥ - دسوقي - ثاني يوم امتناعه من التكفير (وعليه تزوّت أقوال) ثلاثة ظاهر كلامهم ترجيح الأول ومفهوم
 الشرط أن المظاهر إذا كان عاجزا عن كفارة الظهار أنه لا يكون موليا وهو كذلك لقيام عذره (كالعبد) يظهر وفيته بالصوم تط
 (ولا يريد الفتن) بالصوم وهو قادر عليه وهي الرجوع إلى ما كان ممنوعا منه بسبب اليمين وهو الوطء (أو يمنع الصوم بوجه جائز)
 لاضراره بخدمة سيده أو خراجها فيلزمه الإيلاء وتجري فيه الأقوال الثلاثة فهو تشبيهي في المنطوق وقيل لا إيلاء على العبد القادر على الصوم

إذا امتنع أو منع بوجهه بوجه جائز فالتشبيه في مفهوم قوله أن قدر (وأنحل الأيلاء بزوال ملك من) أي الرقيق الذي (حلف بعقده) أي حلقه على وطئها كقوله أن وطئتك فعبدي هذا حر وامتنع منها فإنه يدخل عليه الأيلاء من يوم حلقه فإذا زال ملك العبد بموت أو عتق أو بيع أو هبة أو صدقة فإن الأيلاء (٤٣٤) ينحل عنه فإن امتنع من وطئها كان مضارراً فيطلق عليه أن شاءت بلا ضرب

أجل (إلا أن يعود)

الرقيق لملكه ثانياً (بغير

إيرث) فإن الأيلاء يعود

عليه إذا كانت يمنة

مطلقة أو قيدة بزمان وقد

بقي منه أكثر من أربعة

أشهر أما أن عاد العبد كله

إليه بارت فإنه لا يعود عليه

الأيلاء لأن الإرث جبري

يدخل في ملك الإنسان

بغير اختياره (كالطلاق

القاصر) أي كما يعود

الأيلاء بعود الزوجة

لصمته في الطلاق القاصر

(عن القاية) أي لم يباغ

الثلاث (لأن) الزوجة

(المحلوفاً بها) أي بطلاقها

لأن عاق طلاقها على وطء

أشهرى فإذا قال أن وطئت

عزة فهند طالق فقد

حلف بطلاق هند

فهي محلوفاً بها وعزة

محلوفاً عليها لأنه علق

طلاق هند على وطئها فإذا

امتنع من وطء عزة كراهة

أن يارمه طلاق هند كان

مولياً فإذا طلق هند أدون

الثلاث أنحل عنه الأيلاء

في عزة بمجرد في البائن

وبعد العدة في الرجعي

في شرحه عليه على ما إذا أراد التكفير بالصوم ومنعه السيد منه بوجه جائز فقط وأما إذا كان قادراً على التكفير بالصوم وامتنع من التكفير به ولم يمنعه السيد فلا وجب لعدم لحوق الأيلاء به بل هو مول ويجرى في مبدأ الأجل الأقوال الثلاثة فتحصل أن كلام ابن غازي لا يسلم من حيث جعله الخلاف فيها إذا منعه السيد وفيما إذا امتنع هو وكذا كلام بهرام لا يسلم من حيث جعله عدم لحوق الأيلاء مطلقاً وصار حاصل الفقه أنه إن منعه السيد بوجه جائز لا يلحقه الأيلاء بل يطبق عليه حالاً أن لم ترض بالاقامة معه بلا وطء وإن امتنع هو والحال أنه قادر على الصوم فإنه يلحقه الأيلاء وفي مبدأ الأجل الأقوال الثلاثة المذكورة وقيل إنه إذا منعه السيد بوجه جائز فإنه يكون مولياً كالحرة لأنه يضرب له الأجل من يوم الرفع وإذا علمت ذلك فاعلم أن الحق أن التشبيه في الأيلاء فقط وإن كان في المسئلة الأولى وهو ما إذا امتنع من التكفير في مبدأ الأجل خلاف وأما المسئلة الثانية وهو ما إذا منعه السيد بوجه جائز على القول بأنه مول فلا خلاف في ابتداء الأجل لأن الذي في التوضيح عن ابن القاسم أنه إذا منعه السيد بوجه جائز يضرب له أجل الأيلاء أن رفعت أهضاه فظاهر أنه من يوم الرفع (قوله إذا امتنع) أي من الصوم (قوله أي علقه) أي علق عقده على وطئها (قوله وأنحل الأيلاء الخ) لما فرغ الصنف مما يتعقد به الأيلاء وما لا يتعقد به شرع في بيان ما تنحل به بعد انعقادها وحاصل ما ذكره أنه إذا قال لزوجته أن وطئتك فعبدي فلان حر فإنه يدخل عليه الأيلاء من يوم اليمين فإن مات العبد أو باعه سيده أو أعتقه أو خرج عن ملكه بوجه شرعي كالهبه والصدقة فإن الأيلاء تنحل عنه وسواء أخرج العبد عن ملك سيده باختياره أم لا كبيع سلطان له في نفسه (قوله فإن امتنع من وطئها) أي بعد انحلال الأيلاء عنه بزوال ملك العبد (قوله إلا أن يعود) أي كلاً أو بعضاً بغير إرث ليس المراد إلا أن يعود فلا تنحل بل المراد فيعود عليه الأيلاء وعودها غير عدم الانحلال وأجله حينئذ من يوم العود سواء كانت يمنة صريحة أو محتملة على الذهاب وبهذا تعلم أن الاستثناء منقطع لأن ما بعد إلا وهو عود الأيلاء غير داخل فيما قبلها وهو انحلالها به عدوى فلو عاد ملكه لبعضه وطولب بالقبض فوطء عتق عليه ما ملكه منه وقوم عليه بابقه (قوله أما أن عاد العبد إليه كله بارت الخ) أي وأما عود بعضه بارت وبعضه بشراء ونحوه فكعود كله بغير إرث فيغلب غير الإرث على الأيلاء (قوله لم يبلغ الثلاث) أي سواء كان بائناً أو رجعي (قوله فهند طالق الخ) اعلم أنه إذا قال أن وطئت عزة فهند طالق فالشرط محلوفاً عليه وهو وطء عزة والجزاء محلوفاً به وهو طلاق هند ولما كان الوطء واقفاً في عزة قيل لها محلوفاً عليها ولما كان الطلاق واقفاً على هند قيل لها محلوفاً بها (قوله محلوفاً عليها) أي على وطئها (قوله عاد عليه الأيلاء) أي حيث لم يؤجل كالمثال المتقدم أو أجل وبقى من الأجل أجل الأيلاء (قوله عاد عليه الأيلاء في عزة) أي فإن وطئ عزة بعد ذلك الزواج أو في عدة هند حث ووقع عليه الطلاق في هند (قوله فيعود فيها الأيلاء ولو طلقت ثلاثاً) في شب أن مافي الصنف خلاف مافي الدونة والتي فيها أن المحلوفاً عليها كالمحلوفاً بها وهو المقتصد فمضى طلقها ثلاثاً لم تعد

وجاز له وطء عزة فإن عادت هند لصمته عاد عليه الأيلاء في عزة فإن باغ طلاق هند القاية ثم تزوجها بعد زوج لم

يعد عليه اليمين في عزة فهذا التفصيل في المحلوفاً بها وأما عزة المحلوفاً عليها فيعود فيها الأيلاء ولو طلقت ثلاثاً ثم رجعت

بعد زوج ما شاء الله مادام طلاق المحلوفاً بها لم يبلغ القاية فقوله (لا) في المحلوفاً (لها) وهي عزة في المثال واللام

بمعنى على مائة لا يشترط. القصور فيها عن الغاية بل جود أبدا مادام طلاق (٣٥) الخوف بها م يبالغ الغاية وليس مائة م

العود كما هو ظاهره ولا
يصح إبقاء اللام على بابها
لأن الخوف لها أى
لأجلها وهى الحاملة على
اليقين لا يتصور تعاقب
الأيلاء بها كأن يقول
لزوجته ان وطئت غيرك
أو تزوجت عليك فإني
أطؤها أو أتزوجها طالق
(و) انحل الأيلاء
(بتعجيل) مقتضى
الحث (كعتق العبد الخوف
بعتقه أن لا يطأ أو طلاق
من حلف بطلاقها أن لا يطأ
بأنها فإذا قال ان وطئت
فبى حر أو قفلة
طالق أو فعلى التصديق
بدارى أو بهذا الدرهم
فبجل ذلك انحلت بيمينه
(وبتكفير ما) أى بيمين
(بتكفير) كطهه بيمينه
لا يطؤها فكفر قبل الوطء
(والا) بأن لم ينحل الأيلاء
بوجه مما سبق (فلها)
أى للزوجة الحرة ولو
صغيرة لالولها (واسيدها)
الذى له حق فى الولد (بأن)
لم يمتنع وطؤها (لصغر أو
رتق أو مرض) المطالبة
بعد) مضى (الأجل
بالبينة) متعلق بالمطالبة
(وهى) أى البينة (تغيب
الحشفة) كلها (فى القيد)
وهذا تفسيرها فى غير
المظاهر لما تقدم أن فائدة

الأيلاء اه عدوى (قوله بمعنى على) أى على حد قوله تعالى ويخرون للأذقان يكون (قوله عدم
العود) أى عدم عود الأيلاء إذا عادت الخوف عليها للعصمة (قوله لزوجه الخ) أى كعتق وقوله ان
وطئت غيرك أى كزرة فهذه محلف لها أى لأجلها ولا يتصور تعاقب الأيلاء بها (قوله) وتتعجيل
الحث) قد وقع فى كلام المصنف تداخل فى هذه المعطوفات لأن هذا يصدق على بعض ما صدق عليه
الذى قبله من العتق ويزيد هذا بصدقه على الصوم والطلاق كما يزيد الأول بصدقه على البيع
(قوله الخوف بيمينه) وذلك لأن الحث بمخالفة الخوف عليه وهو الوطء فى المثال وليس المراد بتعجيله
تعجيله نفسه بل المراد تعجيل ما يترتب عليه فثبنا قدر الشارح مقتضى أى ما يقتضيه الحث ويترتب
عليه هذا ويصح أن يراد هنا بالحث ما يوجب الحث كالتعاقب فى النكاح المذكور وجبته فلا يحتاج
لتقدير (قوله من حلف بطلاقها أن لا يطأ) أى ويصوم الأيام الخوف بصومها أن لا يطأ
(قوله بيمينه) أى وكذا رجما إذا انقضت العدة كما مر (قوله أو قفلة طالق) أى فنحل الأيلاء بمجرد
الطلاق إذا كان بيمينه وبقيضاء العدة ان كان رجما (قوله انحلت بيمينه) أى فإذا امتنع من الوطء بعد
انحلال اليقين طلق عليه حالا للضرر إن لم ترض بالإقامة معه بلا وطء (قوله) وتكفير ما يكفر) أى
قبل الحث كالحلف بالله والنذر بالمهم كان وطئتك فعلى نذر (قوله ولو صغيرة) أى ولو كانت صغيرة أو
مجنونة فلها المطالبة حال افاقتها وفى حال جنونها لا يثبت لها طلب ومثلها الغنى عليها وليس لولها
كلام حال الإغناء والجنون بل ينتظر افاقتها (قوله وليدها) أى وليد الزوجة إذا كانت أمة
وكذا لها الحق أيضا قول ابن عرفة الباجى عن أصبع قلو ترك سيدها وقته فلها وقته وسمع عيسى
ابن القاسم لو تركت الأمة وقف وزوجها الولي كان لسيدها وقته اه انظر المواق وهذا إذا كان للسيد
حق فى الولد وكان يرجى منها الولد أما إن كان لاحقه فيه لسكون الوالد يعتق عليه أو كان بها أو بالزوج
عقم كان الطلب بالبينة لها خاصة (قوله ان لم يمتنع وطؤها) أى ان محل كون الزوجة لها إن كانت حرة
ولسيدها ان كانت أمة المطالبة بعد الأجل بالبينة ان لم يمتنع وطؤها فإن كان وطؤها ممتنعا عقلا أو
عادة أو شرعا كالرتقاء والمريضة والحائض فلا مطالبة لها ولا لولها وقد تبع المصنف فى هذا القيد
ابن الحاجب وأنتكره ابن عرفة وقال إن المطالبة ثابتة مطلقا وتكون البينة عند امتناع الوطء بالوعد
به وهذا هو الموعول عليه وسيأتى لك الجواب عن المصنف (قوله وهى تغيب) أى لأن البينة الرجوع
لما كان ممنوعا منه باليمين وهو الوطء والرجوع لما كان ممنوعا منه معصوم بتغيب الحشفة (قوله تغيب
الحشفة كلها) أى أو قدرها بمن لا حشفة له وقوله فى القيد أى فى محل البكارة منه لافى محل البول وهل
يشترط الانتشار أولا يشترط المأخوذ من كلام ابن عرفة عدم اشتراطه وقال بعض أشياخ عجم
ينبغى اشتراطه كالتحليل لعدم حصول مقصودها الذى هو إزالة الضرر بدونه والظاهر الاكتفاء
بالانتشار داخل الفرج وعدم الاكتفاء بتغيبها مع لف خرقه تمنع اللذة أو تمنع كلها (قوله فى القيد)
أى وأما تغيبها فى الدبر أو بين غفديها أو فى محل البول من قبلها فلا تنحل به الأيلاء عنه
(قوله تكفيره) أى تكون بتكفيره الخ (قوله بل بمعنى الوعد بها الخ) أى فالمطالبة بالبينة
ثابتة مطلقا امتنع وطؤها أم لا وقول المصنف ولها المطالبة بالبينة بعد الأجل ان
لم يمتنع وطؤها مراده مطالبته بالبينة بالمعنى المذكور وهو تغيب الحشفة حالا فلا
ينافى أنه إذا كان وطؤها ممتنعا لها المطالبة بالبينة لكن بمعنى آخر وهو الوعد بتغيب الحشفة

تكفيره وفى غير المريض والمجنون بدليل ذكرهما بعد وأما الممتنع وطؤها فان كان لصفر فلا مطالبة لها حتى تطبق الوطء وإن كان
لرتق أو مرض فلا مطالبة لها بالبينة بمعنى تغيب الحشفة حالا بل بمعنى الوعد بها إذا زال المانع ولما كان تغيب الحشفة فى البكر

قاله (وافتراض البكر) فلا ينحل الايلاء فيها بدون وإن حثت ثم شرط في تنقيب الحشفة والانتقاض الاباحة بقوله (إن حل) ما ذكر فإن لم يحل كفى حبس لم تنحل الايلاء وإن حث فيطلب الفينة ولا يلزم من حثه وإحلال يمينه انحلال الايلاء بحيث يسقط عنه الطلب بالفينة لأنه إذا استند امتناعه من الوطء ليمين ثبت مطالبته بالفينة الشرعية وهى الحلل ولو انحلت يمينه (ولو) كان تنقيبها (مع جنون) للزوج بخلاف جنونها إن انحلت يمينه كما سبق (لا) بوطء بين الفخذين (أو) في دبر فلا تنحل به الايلاء (وحش) فتلزمه الكفارة ولا يسقط عند الطلب بالفينة مادام لم يكفر فإن كفر سقط عنه الايلاء بمجرد التكفير أخذاً بما قدمه (إلا أن ينوى الفرج) فلا يحنث فيما بين الفخذين (وطأ) عليه (إن قال) بعد أن طوب بالفينة بعد الأجل (لأطأ) بعد أن يؤمر بالطلاق فيمتنع فالحاصل أنه يؤمر بعد الأجل بالفينة فإن امتنع منها أمر بالطلاق فإن امتنع طلق عليه الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه بلا تلوم على الصحيح (وإلا) يمتنع من الوطء بأن قال أطأ ووعده (اختر مرة ومرة) أي مرة بعد أخرى إلى ثلاث مرات (وصدق) وإذا

إذا زال المانع (قوله بدون) أي بالتغيب بدون انتقاض (قوله ثم شرط في تنقيب الحشفة الخ) أي ثم شرط في كونها تنحل بها الايلاء أي تسقط بها المطالبة بالوطء (قوله ان حل ما ذكر) أي من تنقيب الحشفة والانتقاض (قوله لم تنحل الايلاء) أي لم تسقط المطالبة بالفينة (قوله وإن حث) أي وانحلت يمينه (قوله فيطلب بالفينة) أي بتغيب الحشفة بعد ذلك الوطء الحرام (قوله ولا يلزم من حثه وإحلال يمينه) أي بهذا الوطء الحرام وهو جواب عما يقال إن الوطء الحرام يحنث به وتنحل به اليمين وحيث انحلت اليمين انحلت الايلاء لأنها سببه أي سبب الايلاء بمعنى المطالبة بالوطء فلا وجه لقول المصنف ان حل وتوضيحه أن الوطء الحرام تنحل به اليمين وإذا انحلت اليمين زال طاب الوطء لأن اليمين سبب لطلب الوطء وقد زال السبب فلزال المسبب وحينئذ فلا وجه لقول المصنف ان حل وحاصل الجواب اننا نعلم أن انحلال اليمين مستلزم لانحلال الايلاء أي المطالبة بالفينة مطلقاً بل ان كان انحلال اليمين بوطء حلال كان ذلك مستلزماً لانحلال الايلاء أي المطالبة وإن كان انحلال اليمين بوطء حرام أو بين الفخذين فإنزال مطالباً بالفينة ولم يسقط طلبها (قوله وهى الحلل) أي روى تنقيب الحشفة على وجه حلال وقوله ولو انحلت يمينه نى بوطء حرام (قوله ولو مع جنون) ما ذكره من أن ووطء المحنون في حال جنونه فيته وهو الذى نص عليه ابن المواز وأصبح وقوله ابن رشد والخنثى وعبد الحق لكن قال أصبح يحنث به وهو ضعيف والمذهب كما لابن رشد وغيره أنه لا يحنث به وإن كان فيته كما تقدم ورد المصنف بلوقول ابن شاس وابن الحاجب ان ووطء المحنون ليس فيته لكن لا يطالب بها قبل افاقة لعذرهم فالأقوال ثلاثة والفرق على الأخيرين أنه على المذهب من أنه فيته مع بقاء اليمين أنه يستأنف له الأجل وعلى ما لابن شاس وابن الحاجب يكفى بالأجل الأول اهـ بن (قوله للزوج) أي تنحل الايلاء بذلك الوطء لئليها بوطء ما تنال في صحته فإذا آلى منها وهو عاقل ثم جن وطلبت بالفينة وفاء حال جنونه تسقط مطالبته بها واليمين باقية عليه فإذا صح استأنف له أجل من يوم وطئه لبقاء يمينه على ما لابن رشد وقال أصبح إذا فاء حال جنونه سقطت مطالبته بالفينة ولا يضرب له أجل بعد افاقة لعدم بقاء يمينه لحنثه فيها بوطئه وقال ابن شاس إنه لا يطالب بالفينة حال جنونه ولا يكون وطؤه فيته ويطالب بها بعد افاقة من غير ضرب أجل ثان ويكفى بالأجل الأول وهذا هو الردود عليه بلوى كلام المصنف اهـ تقرير عدوى (قوله بخلاف جنونها) أي فإن وطأها في حاله لقوا لا تنحل به الايلاء أي لا تسقط به المطالبة بالفينة وإن انحلت يمينه (قوله فلا تنحل به الايلاء) أي المطالبة بالفينة (قوله فان كفر سقط) أي لأنه لو كفر قبل أن يطأ سقط الإلزام فكيف إذا وطأ ثم كفر ولو كان الوطء بغير الفرج وقوله أخذاً مما قدمه أي في قوله وتكفير ما يكفر (قوله إلا أن ينوى الفرج) أي ان يحل حثه ولزومه الكفارة بالوطء بين الفخذين ما لم يكن نوى عند حلفه أنه لا يطؤها يعنى في فرجها فان كان نوى ذلك فإنه لا يحنث بالوطء بين الفخذين لمطابقة نيته لظاهر لفظه ولا تلزم به كفارة والا يلاء باقى على كل حال (قوله بعد أن يؤمر الخ) متعلق بقوله وطأ عليه (قوله طلق عليه الحاكم الخ) أي ويجرى هنا القولان السابقان في امرأة المعترض من كونه يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به (قوله بأن قال) أي عند طلبه بها أطأ (قوله اختر) أي بعدة يؤخره الحاكم اليها (قوله مرة) أي اختياراً مرة ومرة فهو مفعول مطلق وقوله إلى ثلاث مرات أي ويكون اختياره المرات الثلاث في يوم واحد وفي قوله إلى ثلاث مرات إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يزيد قوله مرة ثالثاً أو يقول اختر ثلاث مرات ليوافق النقل (قوله وصدق) أي المولى وقوله يمين أي كما هو قاعدة المصنف من أنه إذا قال صدق فالمراد يمين

على الصحيح (وإلا) يمتنع من الوطء بأن قال أطأ ووعده (اختر مرة ومرة) أي مرة بعد أخرى إلى ثلاث مرات (وصدق) وإذا

يعين (إن ادعاء) أى الوطء بكر كانت أو ثيبا فان نكل حلفت وبقيت على حقها والا بعيت زوجة كما لو حلف (وإلا)
 بأن مضت مدة الاختبار ولم يدع الوطء أو ادعاء وأنى الحلف وحلفت (أمر بالطلاق) فان طلق (وإلا) طلق عليه وفيته (الريض)
 العاجز عن الوطء (والحبوس) العاجز عن خلاص نفسه (٤٣٧) (بما ينحل به) الإيلاء من زوال ملك

وتكفير ما يكفر وتعييل
 تقضى الحنث وإبانة
 الزوجة المحلوف بها كما
 تقدم هذا ان أمكن
 التكفير قبل الحنث (وإن
 لم تكن بينه) أى من ذكر
 من الرريض والمحبوس
 (بما تكفر) أى كلت
 بما لا يمكن تكفيرها
 (قوله) أى الحنث والمراد
 بالتكفير الانحلال
 (كطلاق فيه رجعة) لا
 بان (فبأ) أى فى الزوجة
 المولى منها كان وطئت
 فانت طالق واحدة أو
 اثنتين فلا يمكن التكفير
 قبل الحنث لأنه إذا طلقها
 رجعا ثم وطئ لحقه طلاق
 أخرى إذ الرجعية زوجة
 يلزمه طلاقها ان طرأ
 موجه (أو) طلاق فيه
 رجعة (في غيرها) كقوله
 لأحدى زوجتي ان
 وطئت قفلانة طالق
 وطلقها رجعا بخلاف
 البائن فينحل به الإيلاء
 (و) ك(صوم) معين (لم)
 يأت زمنه إذ لو فعله قبل
 زمنه لم ينفعه (وعتق) ف

وإذا قال القول قوله فالمراد بدون يمين (قوله ان ادعاء) أى فى مدة الاختبار وقوله فان نكل حلفت
 أى ان كانت بالمة عاقلة رشيدة كانت أو سفية وأما إذا كانت مجنونة أو صغيرة سقطت عنها اليمين
 وطاق عليه حالا (قوله كما لو حلف) أى فلا يطلق عليه فى الحالين لكون القول قوله (قوله وفيته
 الرريض والمحبوس) أى إذا مضى أجل الإيلاء وهما بتلك الصفة (قوله العاجز عن الوطء أى وأما
 للرريض القادر على الوطء والمحبوس القادر على الخلاص بما لا يحلف به ففته كل منهما تقبيح
 الحنث (قوله بما ينحل به) أى ولا تكون الفية فى حقهما بمغيب الحنث لعدم قدرتهما على هذه
 الحالة (قوله من زوال ملك) أى من زوال ملك العبد المدين الذى حلف به (قوله وتكفير ما)
 أى اليمين التى يجوز تكفيرها قبل الحنث وهى اليمين بالله والنذر المبهم الذى لم يسم له مخرجا
 (قوله وتعييل مقتضى الحنث) أى ما يقتضيه الحنث ويرتب عليه وما قبله من جزئياته (قوله فلا يمكن
 التكفير) أى انحلال اليمين (قوله لحقه) أى وحينئذ فلا فائدة فى تعييل الطلاق قبل الحنث وكذا
 يقال فيما إذا طاق ضررها فى المسألة التى بعد (قوله كقوله لاحدى زوجتي الخ) أى وإذا ارتجعا
 ووطئ المحلوف عليها طلقت فلانة المحلوف بطلاقها (قوله وطلقها) أى فلانة المحلوف بطلاقها
 (قوله بخلاف البائن) أى بخلاف ما إذا طاق فلانة المحلوف بطلاقها طلاقا بائنا ثم عاودها بعد زوج
 ووطئ المحلوف عليها فلا تطلق فلانة المحلوف بطلاقها لانحلال الإيلاء بمجرد بينوتها
 (قوله وكصوم معين لم يأت زمنه) أى كما لو كان فى الحرم وقل ان وطئت فعلى صوم رجب فهذه اليمين
 لا يمكن انحلالها قبل الحنث إذ لو صام رجب قبل آتيانه لم ينفعه ومفهوم قوله لم يأت زمنه أنه لو آتى زمنه
 لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه إذا انقضى قبل وطئه فلا شيء عليه لأنه معين فانت (قوله وعتق الخ)
 أى كما لو قل ان وطئت فعلى عتق رقبة أو صدقة بدینار أو صوم يوم أو متى لمسكة فلا يمكن انحلال
 تلك اليمين قبل الحنث إذ لو فعله قبل الحنث بالوطء لم ينفعه ويلزمه بدله إذا وطئ (قوله إذ لو فعله قبل
 الحنث) أى قبل الوطء (قوله بالحنث) أى إذا وطئ (قوله المذكور) أى الذى لا يمكن تكفير
 بينه قبل الحنث (قوله إذا زال المانع) أى الذى هو الرض والحبس (قوله ويبعث للغائب الخ) يعنى
 أنه إذا ضرب للمولى الأجل فوجد عند انقضائه غائبا غيبة مسافة شهرين فأقل فانه يبعث اليه
 ليعلم ما عنده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طاق عليه من غير ارسال له ثم ان هذا ظاهر إذا كان معلوم
 للوضع والا فيطلق عايه من غير ارسال وكلام المصنف مقيد بما إذا لم ترفعه للحاكم تمنعه
 من السفر حيث أراد قبل الأجل والا منعه فان أبى أخبره انه إذا جاء الأجل طلق
 عليه فتائدة إخبار الحاكم انه لا يبعث له إذا جاء الأجل وطلبت الفية (قوله مع الأمن)
 أى واثنا عشر يوما مع الخوف لأن كل يوم مع الخوف يقاوم خمسة مع الأمن (قوله ولها
 الدود الخ) أى ان المرأة المولى منها إذا حل أجل الإيلاء فرضيت بالمقام معه بلا وطء واسقطت
 حقها من الفية اسقاطا مطلقا غير مقيد بزمن ثم رجعت عن ذلك الرضا فطلبت القيام

وصدقة ومتى لمسكة وصوم ونحو ذلك (غير معين) إذ لو فعله قبل الحنث لم ينفعه ولزمه بدله بالحنث (فالعود) جواب الشرط
 أى ففته للرريض أو المحبوس المذكور تكون بالوعد بالوطء إذا زال المانع فى المسائل الأربع لا بالوطء مع المانع لتعذر الرريض أو
 السجن (وبعث) بعد الأجل (لغايب) المولى (وإن) بعدت المسافة (بشهرين) ذهبا مع الأمن لا أكثر فلها القيام بالفرق
 وأجرة الرسول عليها لأنها الطالبة (ولها العود)

لقيام بالايلاء (إن رضى) أولا باسقاط حقها من القيام من غير استئناف أجل كامرأة العترة لأنه أمر لاصبر للنساء عليه (وتتم) أى تصح (رجعته) بعد ان طلق عليه (إن انحل) ايلاؤه بوطء بعده أو تكفير أو انقضاء أجل أو تعجيل حنث (والإلاء) ينحل ايلاؤه بوجه مما تقدم (لفت) رجعته أى (٤٣٨) بطلت وحلت للأزواج من العدة (وإن أبى الفية في) قوله لزوجته (إن وطئت

إحدا كما فالأخرى طالق
طلق الحاكم) عليه (إحداها)
بالقرعة عند المصنف أو
يجبره على طلاق إيهما شاء
عند ابن عبد السلام
كالمصنف والمذهب
ما استظهره ابن عرفة من
أنه مول منها فان رفقة
واحدة منها أو هما معا
ضرب له الأجل من اليمين
ثم إن فاء في واحدة منهما
طلقت عليه الأخرى والا
طلقتا معاً ما لم يرضيا بالمقام
معه بلاوطء (وفها فيمن
حلف بالله لا يوطئ زوجته
أكثر من أربعة أشهر
(واستثنى) بان شاء الله
أنه مول (وله الوطء بلا
كفارة واستشكل من
وجهين أحدهما ان
الاستثناء محل لليمين
فكيف يكون معه مولا
والثاني كيف يكون مولا
وطئا من غير كفارة
(وحملت) لدفع الاشكال
الأول على ما إذا روفع
للحاكم (ولم تصدقه) أنه
أراد بالاستثناء حل اليمين
بقريئة امتناعه من الوطء
(وأورد) على هذا الجواب
قول الامام أيضا (لو)
حلف لا يوطئها ثم كفر

بالفية فلما ان توفه في أى وقت من غير ضرب أجل ومن غير تلوم فان فاء والاطلاق وأما لو أسقطت
حقها اسقاطا مقيدا بمدة فان قلت بعد الأجل أقيم معه سنة لعله أن ينفى فليس لها العود الا بعد تلك
المدة (قوله للقيام بالايلاء) أى بطلب الفية (قوله ان رضى) أولا باسقاط حقها من القيام) أى
بالفية وذلك بأن كانت رضىة بالاقامة معه بلاوطء (قوله أو تكفير) أى تكفير ما يكفر في العدة
وقوله أو تعجيل حنث أى بعق أو طلاق في العدة ومثل انحلال الإيلاء رضا الزوجة المولى منها
بالاقامة معه بلاوطء كما هو قول ابن القاسم والأخوين خلافا لسخنونه فانه يقول ان رجعتها باطلة مع
الرضا (قوله والا ينحل ايلاؤه بوجه مما تقدم) أى حتى انقضت العدة بدخولها في الحيضة الثالثة
وقوله لفت رجعته أى الحاصلة في العدة أى كانت ملغاة أى باطلة لأثرها (قوله وان أبى الخ)
حاصله أنه إذا قال لزوجته ان وطئت إحدا كما فالأخرى طالق فان امتنع من وطء كل منهما خوفا
من طلاق الأخرى كان مولا منها فيضرب له الأجل إذا قامتا أو أحدهما من اليمين فإذا وطئ
أحدهما بعد انقضاء الأجل طلقت الأخرى وانحل الإيلاء وان أبى من وطء أحدهما بعد انقضاء
الأجل طلق عليه الحاكم أحدهما هكذا قال المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شماس قال المصنف
في توضيحه يذمى أن يفهم على أن القاضي يجبره على طلاق واحدة فيختار الزوج واحدة يطلقها
أرطاق عليه واحدة بالقرعة والا فطلاق واحدة غير معينة لا يمكن لأن الحكم يستدعى تعيين محله
وفي تطليق واحدة يعينها الحاكم ترجيحاً بلا مرجح وقوله وان أبى الفية أى بعد مضي الأجل
للضروب (قوله والمذهب ما استظهره ابن عرفة) أى وقد صرح به ابن عبد البر في الكافي أيضاً انظر
كلامه في بن (قوله واستثنى بان شاء الله) أى وامتنع من وطئها (قوله انه مول) أى يضرب له أجل
الايلاء وقوله وله الوطء أى وإذا طوب بالنية بعد الأجل كان له الوطء وإذا وطئ فلا كفارة
عليه (قوله فكيف يكون معه مولا) مع أن مقتضى كون الاستثناء حلالاً لليمين أنه إذا امتنع من الوطء
يطلق عليه حالا للضرر ولا يضرب له أجل الإيلاء (قوله كيف يكون مولا) ويطأ من غير كفارة (مع
أن مقتضى كونه مولا أنه إذا وطئ يكفر لانحلال يمينه بالحنث (قوله وحملت) أى وحمل كلام الامام
في المدونة لأجل دفع الاشكال الأول وانما تعرض المصنف لدفعه لأنه هو الذى أشار له دون الثانى
(قوله على ما إذا روفع للحاكم) أى على ما إذا رفعت الزوجة للحاكم ولم تصدقه على أنه أراد بالاستثناء
حل اليمين وانما أراد التبرك والتأكيد بقريئة امتناعه من الوطء فانه يدل على أنه لم يرد حل اليمين وأما
المقتضى فيصده في أرادة حل اليمين فلا يفتيه بلحوق الإيلاء وحينئذ فيطلق عليه حالا إذا امتنع
من الوطء (قوله وان القول قوله) أى في أن الكفارة عن هذا الإيلاء (قوله وتنحل الإيلاء عنه) أى فلا
يطلب بنية وإذا استمر على الامتناع من الوطء طلق عليه حالا للضرر (قوله فما الفرق بينهما) أى
وهلا سوى بين المسألتين ما يحكم هذه أو بحكم هذه (قوله وفرق بشدة المال) حاصله أن المكفر في الثانية
أتى بأشياء أمور على النفس وهو اخراج المال فكان أقوى في رفع التهمة فلذا قبل قوله بخلاف الاستثناء
في الأولى فليس شديداً على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة فيه فلا يكون رافعا للتهمة فلذا لم يقبل قوله

(قوله)

عنها) أى عن يمين الإيلاء ولم يوطئ بعد الكفارة

(ولم تصدقه) في أن الكفارة عنها وانما هى عن يمين أخرى بقريئة امتناعه من الوطء وان القول قوله وتنحل الإيلاء عنه فما الفرق
بينهما (وفرّق) بينهما (بشدة المال) على النفس في الثانية وهو الكفارة وخفة الاستثناء في الأولى فلذا كان القول له في الثانية دون الأولى

(قوله وبأن الاستثناء الخ) حاصلة ان الاستثناء يحتمل حل اليمين ويحتمل أنه أراد به التبرك والتأكيد فلذا لم يصدق في إرادته حل اليمين وأما الكفارة التي هي إخراج المال فلا يحتمل غير حل اليمين بلا شك واحتمال كون الكفارة ليمين أخرى بعيد لان الأصل عدم يمين ثانية فالتهمة في الكفارة بعيدة

باب في الظهار

وهو حرام لأنه منكر من القول وزور حتى صرح بعضهم بأنه من الكبائر وعبر بعضهم عن حكمه بالكراهة وينبغي حملها على التحريم (قوله تشبيه السلم) في ح ابن عبد السلام لا بد من أداة التشبيه كأنظ مثل أو الكف وأما لو حذفها فقال أنت أمي لكان خارجا عن الظهار ويرجع للكناية في الطلاق وإن كان محمد نص في هذه اللفظة على أنه مظاهر اه وسلمه ح وهو غير مسلم اذ قد نص ابن يونس وغيره على أن أنت أمي ظاهر ونصه قال سحنون في العتية إن قال أنت أمي في يمين أو غير يمين فهو مظاهر محمد إلا ان ينوي به الطلاق فيكون البتات ولا يفهم أنه نوى واحدة اه وقد نقل ح عند قول المصنف في الكناية أو أنت أمي أن ابن القاسم في صماح عيسى يقول إن أراد به الطلاق فطلاق وإلا فظهار وإن الرجاء ذكر في المسئلة قولين أحدهما رواية عيسى هذه والثاني رواية أشهب أنه الطلاق البتات ولا يلزمه مظاهر ولذا مشى المصنف فيما يأتي على أنه ظاهر وبهذا تلم ان في قول المصنف تشبيه إجمالا لانه ان أريد به الأخص خرج نحو أنت أمي وإن أريد الأعم شمل الاستعارة نحو يا أمي وبأختي وليس بظهار كما قاله الرصاص اه بن (قوله زوجا أوسيدا) دل ح وهل يلزم مظاهر الفضولي إذا أمضاه الزوج لم أرفيه نصا والظاهر لزومه كالطلاق اه بن وإتيان المصنف بالوصف مذكرا مخرج للنساء في المدونة ان تظاهرت امرأة من زوجها لم يلزمها شيء لا كفارة مظاهر ولا كفارة يمين ولو جعل أمرها بيدها فقالت أنا عليك كظهر أمي لم يلزمه مظاهر كما في صماح أبي زيد لانه انما جعل لها الفراق أو البقاء بلا غرم فان قالت نويت به الطلاق لم يعمل بنيتها ويبطل ما بيدها كما قال عج خلافا للشيخ سالم القائل إذا قالت أردت به الطلاق فيكون ثلاثا إلا أن ينكرها الزوج فيما زاد على الواحدة (قوله فان ظاهر كافر ثم أسلم الخ) أي وأما لو ظاهر كافر وتعاكموا الينا فالظاهر أننا نطردم ولا نجحكم بينهم بحكم المسلمين لقوله تعالى والذين يظاهرون منكم والخطاب للمؤمنين فيدل على اختصاص الظهار بالمؤمنين فتأمل (قوله من زوجة أو أمة) هذا هو المشهور خلافا لمن قال إن الظهار لا يلزم في الأماء ولا يكره على المشهور قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم فانه لا يشمل الأماء لخروجها مخرج الغالب فلا مفهوم له (قوله وطلقة رجيا) أي وحائض ونفساء (قوله وسواء شبهها كلها الخ) أي كانت على كظهر أمي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله أوجزأها) أي سواء كان ذلك الجزء الذي شبه جزء حقيقة كراستك أو رجلك على كظهر أمي أو كان جزءا حكما لكن الجزء الحقيقي يلزم به الظهار اتفاقا ويختلف في الجزء الحكمي فيتنق على الظهار ان شبه يدها أو رجلاها ويختلف في الشعر والكلام قال ابن فرحون وأما يلزم في الاجزاء المتصلة لا المنفصلة كالصباق وما قيل في الجزء المشبه يقال في الجزء المشبه به (قوله كالشعر) أي بأن قال شعرك أو يرقك على كظهر أمي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله محرم) ان ضبط بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة فلا بد من تقيده بالاصالة لاخراج ما ذكره الشارح من التشبيه بأمراته الحائض أو النفساء أو المحرمة بمحج أو عمرة أو الطلقة طلاقا رجيا وإن ضبط بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة فلا يحتاج الى التقييد بالاصالة لان المحرم لا يكون غير أصلي والمحرم من حرم نكاحها لحرمها أي

(وبأن الاستثناء) في

الاولى (محتمل غير الحليم)

احتمالا ظهرا فلذا لم يصدق في إرادة حل اليمين والكفارة في الثانية وإن احتملت يميناً أخرى لكن احتمالا غير ظاهر [درس]

باب ذكر فيه

الظهار وأركانه وكفارته

وما يتعلق بذلك فقال

(تشبيه السلم) زوجا أو

سيدافان ظاهر كافر ثم أسلم

لم يلزمه مظاهر كالا يلزمه

كل يمين كانت من طلاق

أو عتاق أو صدقة أو نذر

أو شيء من الأشياء إذا

أسلم الكافر وان عدا

أو سكران بمحرام لاصح

وعجنون وسكران بمحلال

وسكره (من نخل) بالاصالة

من زوجة أو أمة فيشمله

المحرمة لمرض كحرمه

ومطلقة رجيا وسواء

شبهها كلها (أو جزأها)

ولو حكما كالشعر والريق

(بظهر) متعلق بتشبيه

(محرم) أصالة فلا مظاهر

على من قال لاحدى

زوجته أنت على

كظهر زوجتي النفساء أو المحرمة بمحج بخلاف أنت على كظهر أمي المكتوبة أو البعضة فظاهر كظهر دابقي (أو جزئه) أي المحرم كأنت على كيد أمي أو خاتي (٤٤٠) فشمعل كلامه أنت على كأمي أو رأس أمي ويذك كيد أمي أو كأمي ولو

حذف لفظ ظهر لدخوله في قوله أو جزئه لكان أحسن ولأنه يوم أن الحالى من لفظ ظهر ليس بظاهر بأن يقول بمحرم أو جزئه وكان كلامه حينئذ ظاهرا في الأقسام الأربعة وقوله (ظهار) خبر البتداء فقد اشتملت هذه القضية على أركانها الأربعة وهي مشبه بالكسر ومشبه بالفتح ومشبه به وصيغة واخذ منها تعريفه بأنه تشبيه مسلم الخ (وتوقف) وقوع الظهار على مشيئتها (إن تعلق) أي وقع معلقا من الزوج بأداة تعلق بان أو إذا أو معهما أومتي (بكمشيئتها) أو رضاهما أو أنت على كظهر أمي أو إذا شئت ومشيتة غيرها كزيد كذلك كما دلت عليه المكاف فلا يقع إلا إذا شاء (وهو) أن تعلق بمشيئتها (بيدها) في المجلس وبعده (مالم توقف) أو توطأ طائفة وقوله مالم توقف معناه مالم تقض برد أو امضاء بان وقت فلو قال مالم تقض لكان أبين (و) أن علقه (بحقق) كأنت على كظهر أمي

لصرفها إلا أن كلام المصنف على الثاني لا يشمل تشبيها بظهر الدابة أو المكتوبة أو البعضة أو الأجنبية فالأولى الضبط الأول والتقييد بالاصالة كما فعل الشارح (قوله كظهر زوجتي النفساء) أي أو الحائض أو قال لاحدى زوجتي التي في عصمتها أنت على كزوجتي فلانة المطلقة طلاقا رجعيا (قوله كظهر دابقي الخ) اعترض بأن الأولى أن يقول كفرج دابقي إلا أن يقال إن الظاهر كناية عن الفرج (قوله فشمعل الخ) أي أن كلام المصنف شامل لأربع صور تشبيه جملة من تحل بجملة من تحرم (قوله وهي وتشبيه جملة من تحل بجزء من تحرم وتشبيه جزء من تحل بجملة من تحرم أو بجزئها (قوله وهي مشبه) أي وهو المسلم المكاف زوجا كان أو سيذا وقوله ومشبه بالفتح أي وهو من يحل وطؤها أصالة من زوجة أو أمة وقوله ومشبه به أي وهو المحرم بطريق الاصالة وقوله والصفة أي وهي الصور الأربعة المتقدمة (قوله ولأنه يوم الخ) فيه نظر بل كلام المصنف لا إيهام فيه بعد ذكره الجزء الشامل للظهر وغيره (قوله إن تعلق بكمشيئتها) أي ولو كانت حين التعليق غير مميزة نعم أن اختارت شيئا مضي إن ميزت وقيل لا يعضى ما اختارته إلا إذا ميزت وأطاعت الوطء فان لم تميز ولم تطق الوطء استؤني بها كما في الواق (قوله وهو أن تعلق بمشيئتها بيدها) ظاهره كان التعليق بان أو إذا أو معهما أو متى وفي التوضيح عن السيوري لا يخلط في إذا شئت أومتي شئت أن لها ذلك بعد المجلس مالم توطأ أو توقف بخلاف أن شئت قليل كذلك وقيل مالم يفترقا اه ونحوه في الشامل اه قلت وهو مخالف لما تقدم في التفويض في قوله وفي جعل إن شئت أو إذا شئت كمتى أو كالمطلق تردد فإن حاصله يقتضى أن الخلاف في أن وإذا هل هما كمتى فيكون ذلك لها بعد المجلس مالم توقف أو توطأ طائفة وقيل انهما كالمطلق فلها أن تقضى مالم يفترقا من المجلس والابطال ما يدها فتأمل اه بن (قوله وهو بيدها) أي في قدرتها إن شاءت قضت به أو ردت مالم توقف عبارة المصنف كعبارة المدونة واستشكل كلامها بأن ظاهرها أنه بمجرد إيفائها يطل ما يدها ولو لم تقض بشيء وليس كذلك وأجاب الشارح بأن المراد مالم تقض بشيء بعد وقوفها وقال بعضهم معنى كلامها أنه بيدها تؤخره أو تقدمه مالم توقف فليس لها هذا الاختيار وإنما لها امضاء ما جعل بيدها أو تركه من غير تأخير أصلا (قوله أو توطأ طائفة) أي فإذا وطئت طائفة سقط ما يدها وهذا قول ابن القاسم وقال أصبغ وطؤها طائفة غير معتبر فلا يسقط ما يدها وهو المتمد كما قال شيخنا مستندا لنقل الواق ونحوه في البدر القرافي (قوله بأن وقت) أي فإن وقتت ولم تقض بشيء أبطله الحاكم (قوله لكان أبين) أي خلافا لظاهره من أنها بمجرد الإيقاف يطل ما يدها وليس كذلك بل الأمر بيدها ولو وقتت إلى أن تقضى برد أو امضاء (قوله وبحقق) أي وإن علقه بأمر محقق الوقوع تنجز وقد صرح ابن رشد في المقدمات وابن عرفة بأنه يجري هنا ما جرى في الطلاق من قوله سابقا أو بما لا صبر عنه كإن قت أو غالبا كإن حضت أو عتمتل واجب كإن صليت أو بمحرم كإن لم أزن أو على مشيئة من لم تعلم مشيئته إلى آخر ما مر (قوله وبوقت تأبد) أي ولا يكون تحريمها عليه خاصا بذلك الوقت الذي قيد به ويستثنى من هذا المحرم إذا قال أنت كظهر أمي مادمت محرما فإنه لا يلزمه قالة اللحمي ومثله الصائم والعتكف انظر ح اه بن ونص ح عن اللحمي ظهار المحرم على وجهين فإن قال أنت على كظهر أمي مادمت محرما لم ينعقد عليه ظهار لأن في تلك الحالة كظهر أمه فهذا بمنزلة من ظاهر

بعد سنة أو أن جاء رمضان (تتجز) الآن كالطلاق

(و) أن قيده (بوقت) كأنت على كأمي في هذا الشهر (تأبد فلا ينحل إلا بالكفارة) (أو) علقه (مهدم زواج) كان لم أتزوج عليك وأطلق أو فلانة فأنت كأمي (فعد الإياس) أي لا يكون مظاهرا إلا عند اليأس من الزواج

بموت المينة أو جدم قدرته على الوطء (أو) عند (العزبة) على عدم (٤٤١) الزواج إذ العزم على الضد يوجب الحث

و يمنع منها حتى قبل اليأس
والعزبة ويدخل عليه
الايلاء ويضرب له الأجل
من يوم الحكم (ولم يصح
في) الظهار (المعاق) على
أمر كدخول دار أو كلام
أحد (تقديم كفارته قبل
لزومه) بالدخول أو
الكلام بل ولا يصح
تقديمها قبل العزم وبعد
الزوم باللابد من العزم كما
يأتي للمصنف (وصح)
الظهار (من) مطلقة
(رجمية) كالتى في العصمة
(و) من أمة (مدبرة) وأم
ولد بخلاف مبيعة ومعتقة
لأجل ومشاركة لحرمة
وطهن (و) صح من
(محرمه) بحج أو عمرة
وأولى نساء وحائض
(و) من (مجوسى أسلم)
فظاهر بعد اسلامه قبل
اسلام زوجته (ثم أسلمت)
فى زمن يقر عليها بأن قرب
كالشهر وأما ظهاره قبل
اسلامه فلا يصح لقول
المصنف تشبه مسلم كما
تقدم (و) من (رتقاء)
وعقلاء وقرناء وبخراء
لأنه وإن تعذر وطؤها لا
يتمتع الاستمتاع بغيره
(لا) يصح ظهار من
(مكاتبه) حال كتابتها
(ولو عجزت) بعد أن ظاهر

ثم ظاهر فلا يلزمه الثانى أن يقول أنت على كظم أسمى ولم يقيد بقوله مادمت محرماً فيأزمه ادكلامه
والحاصل أنه متى قيد الظهار بمدة المانع من الوطء سواء كانت المانع قائماً بها أو قائماً به
كلا حرام والصوم والاعتكاف فإنه لا يلزمه (قوله) بموت المينة (قوله) طنى محل وقوع الحث
بالموت إذا فرط في تزوجها حتى ماتت والأفلا لأن هذا مانع عقلى كما تقدم في الإيمان اهـ بن وقوله
بموت المينة أى لا تزوجها بغيره ولا بغيتها بمكان لا يعلم خبرها بناء على أنه لا بد في اليأس من التحقق
ولا يسكن فيه الظن (قوله) و يمنع منها حتى قبل اليأس والعزبة (وذلك لأن الظهار كالطلاق كما
قال في التوضيح تسلاً عن الباجى فكما أنه يمنع من الزوجة في الطلاق إذا كانت الصيغة صيغة
حث نحو إن لم أدخل الدار فانت طالق كما قال المصنف سابقاً وإن نهى ولم يؤجل منع منها ويدخل
عليه الإيلاء ويضرب له الأجل من يوم الحكم كذلك في الظهار يمنع منها إذا كانت بمنه على حث
نحو إن لم أتزوج عليك فانت على كظم أسمى ويدخل عليه الإيلاء ويضرب له الأجل من يوم
الحكم فإذا جاء الأجل فإن تزوج بر وإن قال ألزم الظهار وأخذ في كفارته لزمه ذلك ولم يطلق عليه
بالإيلاء فإن فرط في الكفارة كان كقول يقول أفى فيه فخير المرة بعد المرة ويطلق عليه بما لزمه من
من الإيلاء كذا في بن عن الوازية ولا يقال كيف يصح تكفيره مع أن الظهار معاق وهو لا يصح
تقديم كفارته كما يأتى لأن ماسياً فيها إذا كان على بروما هنا الخالف على حث فإذا ألزم الظهار
وأخذ في كفارته رجع لقول المصنف أو العزبة كما في ح (قوله) ولا يصح تقديمها قبل العزم (نـ)
على وطئها وبعد الدخول وأما تقديمها على الوطء بعد الزوم والعزم فإنها تكون صحيحة والحاصل
أن في مفهوم قوله قبل لزومه تفصيلاً فإن أخرجهما بعد الزوم والعزم صحت ولو قبل الوطء وأما بعد
الزوم وقبل العزم فلا تصح (قوله) وصح من رجمية (من بمعنى فى أوانه ضمن الظهار الذى هو
فاعل صح معنى الامتناع وقوله وصح من الرجمية أى بخلاف تشبيه من هى فى عصته بمطلقة
الرجمية فإنه لا يصح الظهار لأنه كتشبيه إحدى زوجتيه بالآخرى الحائض (قوله) بخلاف
مبعضه الخ (ابن عرفة والظهار فى الممنوع التمتع بها لغو لنصها مع غيرها فى المشتركة والمتفق بعضها
لأجل الباجى والجلاب والمكاتبه وعزاه للخمى لسحنون وقال إلا أن ينوى أن عجزت فيلزمه اهـ بن
(قوله) وصح فى محرمه بحج أو عمرة (أى أن لم يقيد بمدة إحرامها والالم يلزمه شيء كالمز
(قوله) وأولى نساء وحائض (ظاهره صحتة منهما ولو قیده بمدته ويحتمل أنه إذا قیده بمدته لا يلزمه
شيء كما قال عج والظاهر كما قال بعض المحققين أنه إذا قيد كلامهما بمدته فإنه يجرى على الخلاف
الآتى فى الميوس هل الظهار يتعلق بالوطء وبما دونه من المقدمات أو بالوطء فقط فيأزم الظهار
إذا قيد بمدة الحيض أو النفاس على القول الأول لآعلى الثانى ويشمل الحيض الصوم لعدم
حرمة المقدمات فيه وأما الاعتكاف فكالاحرام قطعاً لحرمة المقدمات فيهما (قوله) فى زمن
يقر الخ (أى وأما تأخر اسلامها أكثر من شهر فلا يقر عليها ولا يلزمه الظهار منها (قوله) ورتقاء الخ)
ما ذكره من صحة الظهار من الرتقاء وما مالها هو مذهب المدونة ولذا اقتصر عليه مع أن
فى الرتقاء ونحوها الخلاف الذى فى الميوس قال ابن رشد فإن كان الوطء ممتنعاً على كل حال
كالرتقاء والشيخ الفانى ففى لزوم الظهار اختلاف فمن ذهب إلى أن الظهار يتعاق بالوطء
وما دونه ألزمه الظهار ومن ذهب إلى أنه يتعلق بالوطء خاصة لم يلزمه الظهار اهـ والأول هو
المذهب قال ابن عرفة وعزاه الباجى القول الثانى لسحنون وأصبح اهـ بن (قوله) لا مكاتبه ولو عجزت

(تأويلان) أوجعهما الأول (وصريحه) (٤٤٣) أي الظهار أي صريح أفضله (بظهر) أي بلفظ ظهرا امرأة (مؤيد تحريمها) بنسب

عمل عدم صحة الظهار فيها لم ينو أن عجزت والازمه إذا عجزت أي ومثل المكاتبة المحبسة لأن وطأها محرم دائما فالظهار لا يصح فيها أصلا وأما الخدمة فقد نص أبو الحسن على حرمة وطأها لكن الظاهر أن حرمتها لما رضى وهو خوف ولادتها منه فتبطل الخدمة المعطاة فيصح الظهار فيها كصحته في الحائض والمحرمه قله بعض إله بن والأمة التزوجة كالمكاتبة لا يصح الظهار منها ولو طلقها زوجها بعد الصيغة كما قاله ابن محرز وقيد عدم صحة الظهار منها بما إذا لم ينو أن طلق والازمه الظهار منها أن طلق (قوله تأويلان) أي على المدونة وقولان أيضا في المذهب فالأول لابن القاسم والعراقيين والثاني عزاء الباجي لسحنون وأصبغ والراجح من القولين أولهما (قوله وصريحه) أي ولفظه الصريح أي لفظه الدال عليه صراحة (قوله بظهر مؤيد تحريمها بنسب أوزاع أو صهر) أي وأما تشبيهها بظهر مؤيد تحريمها بلفان أو نكاح في العدة فهو كالتشبيه بظهر الأجنبية في كونه من السكنية لأن الصريح كما يفيد كلام التوضيح وكذا كلام ابن رشد خلافا لقول عبق بنسب أوزاع أو صهر أو لسان انظر بن (قوله ولا ينصرف بالطلاق إذا نوى به الطلاق في الفتوى) أي وإنما يلزمه المقتضى بالظهار (قوله وهل يؤخذ الخ) حاصل كلام الشارح أن صريح الظهار إذا نوى به الطلاق فإنه يلزمه به الظهار في الفتوى والقضاء ولا يؤخذ بالطلاق في الفتوى وهل يلزمه الطلاق في القضاء زيادة على الظهار أولا يلزمه تأويلان وما ذكره الشارح من أن التأويلين في القضاء والاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى فقد تبع خش وعقب وهو ظاهر المصنف وكلام المصنف في التوضيح عكسه وكلاهما غير صواب وحرر الناصر الثاني في حواشي التوضيح المسئلة وكذاح بنقل كلام ابن رشد في المقدمات قل الناصر بعد نقل كلام ابن رشد مانعه فحاصله أن رواية عيسى عن ابن القاسم أن صريح الظهار إذا نوى به الطلاق ينصرف للطلاق في الفتوى وأنه يؤخذ بهما معا في القضاء وإن رواية أشهب عن مالك أنه ظهار فيها فقط وإن المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية أشهب عن مالك وبه يظهر أن ما يوجهه كلام التوضيح من أن التأويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من أنهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينفي إله كلامه (قوله فهل يؤخذ بالظهار لفظه) أي فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (قوله وهو الأرجح) أي قد نقل في التوضيح عن المازري أن المشهور عدم الانصراف للطلاق وكذا قال أبو إبراهيم الأعرج المشهور في المذهب أن صريح الظهار لا ينصرف للطلاق وإن كل كلام له حكم في نفسه لا يصح أن يضمر به غيره كالطلاق فإنه لو أضمر به غيره لم يصح وأنه لو أضمر هو بغيره لم يصح زاد ابن محرز وكذلك لو حلف بالله وقال أردت بذلك طلاقا أو ظهارا لم يكن له ذلك ولم يلزمه إلا ما حلف به وهو اليمين بالله (قوله وشبه في التأويلين لا بعيد القيام) أي لا بعيد قيام البيعة لا لفرق بين الفتوى والقضاء في جريان التأويلين وما ذكره الشارح من التشبيه في التأويلين مطاقا هو الصواب وبذلك قرر ح وقرره خش تبعا للشيخ سالم على أنه تشبيه في التأويل الأول فقط فيؤخذ بالظهار فقط في الفتوى ويؤخذ بهما معا في القضاء إذا نواهما فإن نوى أحدهما لم يلزمه مانوا فقط وإن لم يكن له نية لزومه الظهار إله وأصله لابن الحاجب وابن شاس وتمتبه في التوضيح انظر إله بن (قوله كأمي) أي أو كأمي أمي أو بدها مثلا (قوله أو أنت أمي الخ) قد نقل ح أن رواية عيسى عن ابن القاسم أن أنت أمي يلزم به الطلاق إن نواه والافظهار وإن الرجاء ذكر في هذه المسئلة قولين أحدهما رواية عيسى هذه والثانية رواية أشهب أنه يلزم به الطلاق النبات ولا يلزم به ظهار ونقل ابن بونس عن سحنون

أو رضاع أو صهر (أو عضوها أو ظهرا ذكره) اعترض جملة هذين من الصريح بل هما من السكنية فكان عليه أن يقول بخلاف عضوها الخ (ولا ينصرف) صريحه (بالطلاق) إذا نوى به الطلاق في الفتوى بخلاف كتابته فإنه إذا نوى بها الطلاق لزومه الثلاث في الفتوى والقضاء (وهل يؤخذ بالطلاق معه) أي الظهار (إن نواه) أي الطلاق بصريح الظهار (مع قيام البيعة) معناه في القضاء فلو صرح به كان أحصر وأشمل لا قراره عند القاضي يعني أنه إذا قال نويت الطلاق فقط بلفظ صريح الظهار وروى فهل يؤخذ بالظهار للفظه وبالطلاق معه لنيته فيلزمه الثلاث ولا ينوى أو يلزمه الظهار فقط كالأول جاء مستفتيا وهو الأرجح وشبه في التأويلين لا بعيد القيام كما في التوضيح قوله (كأنك حرام كظهر أمي) أو (أنت حرام كأمي) فهل يؤخذ بالطلاق مع الظهار إذا نوى به الطلاق فقط أو يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) راجع ما قبل السكاف وما بعدها (وكتابته) الظاهرة وهي ما سقط فيه أحد اللفظين الظاهر أو ذكر مؤيدا التحريم فالأول نحو أنت كأمي أو أنت أمي

لزوجته أى أنها مثلها فى الشفقة فلا يلزمه الظهار ومثل الكرامة الأمانة والثانى أنشار إليه بقوله (أو) قال أنت على كظهر أجنبية (تحل) فى المستقبل بنكاح أو ملك (ونوى فيها) أى فى الكناية الظاهرة بقسمها فإن نوى بها الطلاق صدق فى الفتوى والقضاء بقوله (فى الطلاق) أى فى قصد الطلاق وهو بدل انتحال من ضمير فيها لأنه يشمل الطلاق وغيره وإذا صدق فى قصد الطلاق (فالبينات) لازم له فى المدخول بها كغيرها إن لم ينو أقل ثم شبه فى لزوم البينات مسائل بقوله (كانت كفلاثة الأجنبية) ولم يذكر الظهر ولا مودة التحريم فيلزم الثالث فى المدخول بها وغيرها لكنه ينوى فى غير المدخول بها وهذا إذا لم ينو الظهار فإن نواه لزمه فى الفتوى كما قال (إلا أن ينو) أى الظهار باللفظ المذكور زوج (مستفت) فيصدق ويلزمه الظهار فقط وأما فى القضاء فيلزمه الظهار والطلاق الثالث فى المدخول بها كغيرها إلا أن ينوى أقل فاذا

أنه قول فى التبية إن قول أنت أسمى فى عين أو غيره فهو مظاهر محمد إلا أن ينوى به الطلاق فيكون البتات ولا ينفعه أنه نوى واحدة فهو موافق لابن القاسم * والحاصل أن أنت أسمى فيها قولان قيل يلزمه بها الظهار مالم ينو الطلاق وإلا لزمه البتات ولا ينوى فيأدون الثلاث ومالم ينو الكرامة أو الأمانة وإلا فلا يلزمه شيء وهذا قول ابن القاسم وقيل أنه لا يلزم به ظهار أصلا ويلزمه به البتات وهو قول أشهب فأيس كناية عنده (قوله إلا لقصد الكرامة) هذا راجع للصورتين وهو استثناء من محذوف أى فيأزمه بذلك الظهار إلا لقصد الكرامة فالكناية الظاهرة هنا يصرفها عن الظهار لنية بخلاف كناية الطلاق فلا يصرفها عنه إلا البساط لالنية على التعمد وقوله إلا لقصد الكرامة أو إلا أن ينوى الطلاق فيلزمه البتات (قوله أو أنت على كظهر أجنبية) ابن عرفة سحنون من قال أنت على كظهر فلانة الأجنبية إن دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل فلان على عليه بناء على اعتبار يوم الحث وقال الأحمى يلزمه الظهار اعتبارا بيوم الحلف والثانى أحسن ابن رشد والظاهر حملة على أنه أراد أنت على كظهر فلانة اليوم إن دخلت الدار متى دخلتها وهو الآتى على قولها إن كملت فلانا فكل عبد أمملكه حر إنما يلزم بينه فيما كان له يوم حلف * والحاصل أن مقابل كلام سحنون هو ما اختاره الأحمى وابن رشد كما نقله ابن عرفة فيكون هو الراجح كافى بن وقوله كظهر أجنبية أو ظهر ذكر وكذا ظهر فلانة الملاعنة التى لاعنها أو فلانة التى نكحها فى العدة كآمر عن بن (قوله ونوى فيها) أى قبلت نيتها فيها بقسمها وهما ما إذا أسقط لنظ الظهر أو أسقط مؤبد التحريم فى قصد الطلاق فإذا ادعى أنه نوى بقوله أنت كأمى أو أنت على كظهر فلانة الأجنبية الطلاق فانه تقبل نيته فى الفتوى والقضاء ثم إن كانت غير مدخول بها إن نوى عددا لزمه مانواه وإن لم ينو عددا لزمه الثالث كأن المدخول بها يلزمه فيها الثالث مطلقا نوى عددا أولا (قوله إن لم ينو أقل) راجع لغير المدخول بها وأما المدخول بها فاللازم له البتات ولا تقبل دعواه أنه نوى أقل (قوله فيلزمه الثالث فى المدخول بها وغيرها) أى ولا يلزمه ظهار (قوله لكنه ينوى) أى تقبل نيته الأقل من الثالث فى غير المدخول بها (قوله لزمه) أى فقط (قوله فيأزمه الظهار فقط) أى دون الطلاق (قوله فيلزمه الظهار والطلاق الثالث) أى فيطاق عليه ثلاثا أولا فاذا تزوجها بعد زوج لزمه الظهار فلا يقربها حتى يكفر كما أشار الشارح لتلك بقوله وإذا تزوجها بعد زوج (قوله فى المدخول بها كغيرها) راجع لقوله إلا أن ينو به مستفت ولقوله وأما فى القضاء فيلزمه الظهار والطلاق الثالث * وحاصله أنه إذا قال لها أنت كفلاثة الأجنبية ونوى به الظهار فانه يلزمه الظهار فقط فى الفتوى كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ويلزمه الظهار والبتات فى القضاء كانت مدخولا بها أولا وهذا هو الصواب كما فى بن خلافا لبق من أنه إذا نوى به الظهار فلا تقبل نيته فى المدخول بها وأما غير المدخول بها فتقبل نيته فى الفتوى دون القضاء إذ الحق أنه كما تقبل نية الظهار فى غير المدخول بها تقبل فى المدخول بها حيث كان الزوج مستفتيا تقول الصنف إلا أن ينو به مستفت فى كل من المدخول بها وغيرها كما هو ظاهره ولم يخصه أحد لا بالمدخول بها ولا بغيرها (قوله إلا أن ينو أقل) أى من الثالث فيلزمه مانواه من الطلاق مع الظهار (قوله أو قال أنت على كآبى أو غلامى) فى التبية مانعه قال اصبح سمعت ابن القاسم يقول فى الآية يقول لامرأته أنت على كظهر ابنى أو غلامى أنه ظهار ابن رشد ولو قال كآبى أو غلامى ولم يسم الظهر لم يكن ظهارا عند ابن القاسم حتى ذلك ابن حبيب عن رواية أصبغ واختاره وقال مطرف وأصبغ لا يكون ظهارا ولا طلاقا وأنه لمنكر من القول

تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو) قال أنت على (كآبى أو غلامى) فيلزمه البتات

(أو) أنت على (ككل شيء) (٤٤٤) حرمة (الكتاب) فإنه حرم البتة والدم ولحم الخنزير والبتات في المدخول بها غيرها

إلا لبة أقبل فيما يظهر
وظاهر المصنف لزوم
البتات ولو نوى الظهار
وهو مستفت وقوله
كأبى أو غلامى مفهومه أنه
لو قل كظهر أبى أو غلامى
أنه ظهار وهو قول ابن
القاسم ثم ذكر كنياته الخفية
بقوله (ولزم) الظهار
(بأى كلام نواه) أى الظهار
(ب) كاذبه وانصرفى وكلى
واشربى (لا) يلزم (بان)
وطئت وطئت أمى مثلاً
ولم ينوبه ظهار أو إطلاقاً فلا
يلزمه شيء إلا بنبته (أو)
قال (لا أعود لمسك حتى
أمسى أمسى) ولم ينوبه ظهاراً
ولا طلاقاً فلا شيء عليه
(أو لا أراجعك حتى أراجع
أمسى فلا شيء عليه) فى
الثلاثة حتى ينوى شيئاً
(وتعددت الكفارة إن
عاد) بأن وطئ أو كفر (ثم
ظاهر) ثانياً كأن قال إن
دخلت الدار فانت على
كظهر أمى فدخلت ولزمه
الظهار فوطئ أو كفر ثم
قال مثل قوله الأول
وهكذا ولو عبر بان وطئ
أو كفر لكن صواباً إذ
مجرد السود لا يكفي فى
التعدد على التعمد (أو
قال لأربع) من الزوجات أو
الأماء (من دخلت) منكن

والصواب أنه إن لم يكن ظهاراً فليكن طلاقاً وهو ظاهر قول ابن وهب لأنه قال فى ذلك لاظهار عليه
فكانه رأى عليه الطلاق من رسم الوصايا من سماع أصبغ وبهذا تلم أن ما ذكره المصنف هو قول
ابن القاسم واختاره ابن حبيب وصوبه ابن رشد اه بن * وحاصله أنه إذا قال أنت كأبى أو
غلامى ولم يسم الظاهر فإنه يكون بتاتاً ولو نوى به الظهار وقيل لا يلزم به ظهار ولا طلاق والتعمد
الأول وهو ما مضى عليه المصنف (قوله أو ككل شيء حرمة الكتاب) أى من البتة والدم ولحم الخنزير
فهو بمنزلة ما لو قل لها أنت كالميتة والدم الخ وقد تقدم أنه يلزمه البتات وما ذكره من لزوم البتات هو
مذهب ابن القاسم وابن نافع وفى المدونة قال ربيعة من قال أنت مثل كل شيء حرمة الكتاب فهو
مظاهر اه ابن يونس وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ واختلف الشيوخ هل
هو خلاف لابن القاسم وإلى ذهب ابن أبى زمنين أو وفاق وهو الذى فى تهذيب الطالب قتلاً يكون
قول ربيعة بمعنى أنها تحرم عليه البتات ثم إذا تزوجها بعد زوج كان مظاهراً ابن يونس والقياس عندي
أنه يلزمه الطلاق ثلاثاً والظهار وكأنه قال أنت على كأمى والبتة اه بن (قوله وظاهر المصنف الخ)
أى لتدريجه قوله إلا أن ينويه مستفت عليها وقوله لزوم البتات أى فى كأبى أو غلامى وما بعدها
وقوله ولو نوى بذلك الظهار وهو مستفت أى ولا تقبل نيته حينئذ الظهار عند الملقى كما لا تقبل عند
القاضى (قوله وهو قول ابن القاسم) قل ابن يونس قل ابن القاسم وإن قال أنت على كظهر أبى أو
غلامى فهو مظاهر وقاله أصبغ وقل ابن حبيب لا يلزم ظهار ولا طلاق وأنه لم ينكر من القول
والصواب ما قاله ابن القاسم لأن الابن والطلاق محرمان عليه كالأم أو أشد ولا وجه لقول ابن
حبيب أنه لا يلزم ظهار ولا طلاق اه وقد سئل ابن عبد السلام عمن قال لرجل أنت على حرام
كأمى وأختى وزوجى فقال لا أعلم فيها نصاً واستظهر أنه ظهار أخذاً من عكس التشبيه فإن نوى
الطلاق أخذ به اه والراد بعكس التشبيه قوله لها أنت على كظهر فلان الأجنبي (قوله ولزم بأى كلام
نواه الخ) ظاهره ولو نواه بصريح الطلاق أو بالحلف بالله وليس كذلك على التعمد كما تقدم عن أبى
ابراهيم الأعرج من أن المشهور أن ما كان صريحاً فى باب لا يلزم به غيره إذا نواه وإنما يلزمه ما حلف
به من طلاق أو عين بالله ولا يلزمه الظهار عملاً بنبته وذكر ابن رشد فى القدمات أن مذهب ابن القاسم
أن الرجل إذا قال لا مرأته أنت طالق وقال أردت بذلك الظهار لزمه الظهار عملاً بما قرره من النية
والطلاق عملاً بما ظهر من لفظه (قوله فلا يلزمه شيء إلا بنبته) هذا قول سحنون كافى النوادر وكما
فى الوثائق المجموعة لابن توج فانه قد نسب فيها ذلك القول لسحنون ولمحمد بن المواز وروى ابن ثابت
عن ابن وهب عن مالك أنه إذا قال ان وطئت وطئت أمى كان ظهاراً وكذا الخلاف جار
فى قوله بعد لا أعود لمسك حتى أمسى (قوله كأن قال إن دخلت الخ) التعليق هنا ليس بقيد فى
المسئلة ولو أسقطه كان أحسن فإذا قال أنت على كظهر أمى ثم وطئ وكفر وقال له ذلك ثانياً لزمته
الكفارة فإذا كفر وقال له ثالثاً لزمته أيضاً (قوله إذ مجرد العود) أى وهو العزم على الوطء
أو مع الامتناع لا يكفي إنما قال لها أنت على كظهر أنت أمى ثم عادى عزم على وطئها وعلى امتناعها
ثم قال لها ذلك ثانياً قبل أن يحصل منه وطء بالفعل ولا كفارة فلا يلزمه إلا كفارة واحدة
على المتعمد (قوله أو كل من دخلت) درج فى هذا على التعدد نظراً لمعنى الكفاية وفى قوله أو كل
امرأة على عدمه نظراً لمعنى الكل المجموعى مع أنه قد قيل فى كل من المسائلتين بمثل ما درج عليه فى

الآخرى

الدار (أو كل من دخلت أو أتى كمن) دخلها فهو على كظهر أمى فتعدد عليه الكفارة

يدخل كل واحدة منهن (لا إن) قال للنسوة ان (تزوجنك) فأنق على كظهر أمى فكفارة واحدة ان تزوج جميعهن فى عقد أو عدة

لكن لا يقرب الأولى حتى يكفر ثم إذا تزوج الباقي فلا شيء عليه (أو) قال (كل امرأة) أتزوجها فهي على كظهر أمي فكفارة واحدة في أول من تزوجها ثم لا شيء عليه (أو ظاهر من) جميع (نسائه) في لفظ واحد كأن تن على ظهر أمي فلا تعدد الكفارة عليه (أو كرره) أي لفظ الظهار لواحدة بغير تعليق ولو في مجالس أو لأكثر (٤٤٥) من واحدة كذلك ولم يفرد كل واحدة بخطاب والا

تعددت (أو علقه) في التكرير (بمتحد) كان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم دخلتها فكفارة واحدة (لا أن ينوي) في الحصة التي أولها لان تزوجتكن (كفارات فتزومه وله) أي المظاهر التي لزمه كفارات في امرأة واحدة (المس) بوطء أو غيره (بعد) اخراج كفارة (واحدة على الأرجح) لانها هي اللازمة عن ظهاره بالاصالة والزائد عليها كأنه نذر ويذني عليه انه لا يشترط العود فيزاد على الواحدة (وحرّم قلبها) أي قبل الكفارة أي قبل كالمها وأولى قبل الشروع فيها (الاستمتاع) بالمظاهر منها بوطء أو مقدماته وله النظر للوجه والاطراف فقط بلا لثة (وعليها) وجوبا (منه) منه قلبها لا فيه من الاعانة على المصيبة (ووجب) عليها (إن خافته) أي خافت

الأخرى فكان من حق المصنف أن يحكي الخلاف في الفرعين مما أو انه يقتصر على التعدد فيهما أو على عدمه فيهما والا فكلامه مشكل انظر التوضيح وقد يقال ما ذكره من عدم التعدد في كل امرأة مثله في المدونة وما ذكره من التعدد في كل من دخلت قال الباجي هو ظاهر المذهب وحينئذ فلا إشكال اه بن * والحاصل أن كلا من المثلثين فيها الخلاف لكن المصنف اقتصر على المتعمد في كل من المثلثين (قوله لكن لا يقرب الأولى) أي إذا تزوجهن في عقد أو أي إذا تزوجهن في عقد فلا يقرب واحدة حتى يكفر ثم لا كفارة عليه بعد ذلك (قوله كذلك) أي بغير تعليق ولو بمجالس (قوله أو علقه بمتحد الخ) عبارة ابن رشد في البيان والتحصيل في نوازل أصبغ من كتاب الظهار مانته مذهب ابن القاسم أن الرجل إذا ظاهر من امرأته ظهارة بعد ظهار أمها ان كانا معا بغير فعل أو جميعا بفعل واحد أو الأول بفعل والثاني بغير فعل فليس عليه فيهما جميعا الا كفارة واحدة الا أن يريد أن عليه في كل ظهار كفارة فيلزم ذلك ثم قال وأما إذا كانا جميعا بفعلين مختلفين أو الأول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما في (قوله أو علقه في التكرير) أي في حال التكرير (قوله على الأرجح) هو للقباسي وأبي عمران وصوبه ابن يونس ومقابلة لابن أبي زيد اه مواق (قوله ويذني عليه) أي على القول الراجح أنه لا يشترط أي في صحة تلك الكفارات المتعددة وقوله العود أي العزم على الوطء فما زاد على الكفارة الواحدة التي كفرها أولا أي وأما على مقابلة من أنه لا يجوز لمن لزمه كفارات عن امرأة أن يسها حتى يكفر الجميع فيشترط العود في الجميع (قوله وحرّم قلبها الاستمتاع) أي ولو عجز عن كل أنواع الكفارة بالاجماع كما قلناه ابن القصار عن النواذر (قوله بوطء أو مقدماته) هذا قول الأكثر ومقابلة حرمة الاستمتاع بالوطء وجواز المقدمات والحاصل أن المحرم بالظهار الوطء ومقدماته وقيل المحرم به الولاء فقط فعلى الأول يحرم على المظاهر قبل تمام الكفارة الاستمتاع بالوطء والمقدمات وعلى الثاني انما يحرم الاستمتاع بالوطء ويجوز المقدمات والأول مذهب ابن القاسم وغيره والثاني مذهب سحنون وأصبغ (قوله وسقطان تعلق ولم يتجز بالطلاق الثلاث) أي سقط الظهار بالطلاق الثلاث ان علق ذلك الظهار بشيء ولم يتجز أي ولم يحصل ذلك الظهار الذي علقه لعدم حصول المعلق عليه الا بعد البيونة والمراد بالسقوط عدم اللزوم قال أبو الحسن نقلا عن المقدمات وأما من ظاهر من أمته ثم باعها ثم اشتراها فان اليمين ترجع عليه على مذهب ابن القاسم لانه يثبتهم في اسقاط اليمين عن نفسه وان يثبت عليه في الدين بعدها ما ظاهر منها واشترائها ممن بيعت منه لم تعد عليه اليمين وانما لم يكن عودها له بعد بيع الغرماء كودها له بعد بيعه لعدم تهمته في بيعهم دون بيعه وغيرهم من تعليل عدم عود اليمين بهم التهمة أن يمينه لا تعود عليه بعودها له يارث وأما إذا باع أمة ليمين ثم اشتراها قبل أن يحث في اليمين أي قبل حصول المعلق عليه وحمل بعد اشتراها فقال في المقدمات ذهب بعض الشيوخ الى أن اليمين لا تعود عليه وذهب بعضهم الى أنها تعود

الاستمتاع بها ولم تقدر على منعه (رفعها فلحاكم) ليمينه من ذلك (وإجاز كونه معها) في بيت ودخله عليها (إن أمن) عليها منه (وسقط) الظهار (إن تعلق) جرى (ولم يتجز) ما علقه (بالطلاق الثلاث) متعلق بسقط فإذا قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا أو ما يكمل الثلاث قبل دخولها الدار سقط الظهار فإذا تزوجها بعد زوج ودخلت الدار فلا ظهار عليه لها المصيبة المعلق عليها وهذه عصمة أخرى

وأولى لو دخلت الدار قبل عودها له فلو تنجز الظهار قبل انقطاع العصمة بان دخلت وهي في عصمته أو في عدة رجعي ثم طلقها ثلاثاً وعادت له بعد زوج لم يطرأ حتى يكفر لانه إذا تنجز لم يسقط بالطلاق الثلاث ولا غيره. ومفهوم بالطلاق الثلاث أنه لو أبانها بدون الثلاث ثم تزوجها ودخلت الدار لزمه الظهار (أو تأخر) الظهار في اللفظ عن الطلاق الثلاث (كأن طالق ثلاثاً) أو البتة (وأنت على كظهر أمي) فانه يسقط (٤٦٦) لعدم وجود عمله وهو العصمة كما لو تأخر عن الطلاق البائن وهو دون

الثلاث (كقوله لغير مدخول بها أنت طالق) وأنت على كظهر أمي لأن غير المدخول بها تبين بأول وقوع الطلاق عليها وتصير أجنبية ومثلها المدخول بها في البائن (لأن تقدم الظهار على الطلاق في اللفظ كانت على كظهر أمي وأنت طالق ثلاثاً فلا يسقط فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقرها حتى يكفر (أو صاحب) الطلاق في الوقوع لافي اللفظ (كان) تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أمي (أو عكسه بالأولى فنطق عليه ثلاثاً بمجرد العقد إذا تزوجها بعد زوج فلا يمها حتى يكفر لأن أجزاء الشروط يقع بعضها مع بعض ولا ترتيب بينها في الوقوع (وإن عرض عليه نكاح امرأة فقال هي أمي فظهاره) فان تزوجها لا يمها حتى يكفر إلا أن

اليه اه قال ابن يونس وهو أصوب انظر (قوله وأولى لو دخلت الدار) أي بعد الطلاق وقبل عودها له (قوله لأن غير المدخول بها تبين بأول وقوع الطلاق الخ) ظاهر هذا التعليل عدم لزوم الظهار ولو نسقه عقب الطلاق وأورد عليه ما إذا قال لغير المدخول بها أو قال لمدخول بها على وجه الخاف أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسفاً فإن المشهور لزوم الثلاث مع أنها بانت بأول وقوع الطلاق عليها وأجاب أبو محمد بأن الطلاق لما كان جنساً واحداً كوقوعه في كلمة واحدة ولا كذلك الظهار والطلاق (قوله ومثلها) أي مثل غير المدخول بها في صيرورتها أجنبية بمجرد الطلاق المدخول بها إذا كان الطلاق بائناً بكخلع (قوله أو صاحب الخ) قال عبيد بن رافع وظاهره ولو عطف بعضها على بعض بما يفيد الترتيب كتم وهو كذلك لأن التعليق أبطل مزية الترتيب كذا قال شيخنا وقال ابن هذا غير صحيح ففي أبي الحسن مانصه ولو أنه قال ان تزوجتها فهي طالق ثلاثاً ثم هي على كظهر أمي أو قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً ثم أنت على كظهر أمي لم يلزمه الظهار لانه حينئذ وقع على غير زوجة لما وقع مرتباً على الطلاق اه منه وقال ابن عرفة قال ابن عمر إنما لزمه ما في الأول لأن الواو لا ترتب ولو عطف الظهار بهم لم يلزمه ظهاراً لانه وقع على غير زوجة اه بن وبالجملة المسئلة ذات قولين الأول يقول يلزم الظهار عند العطف بهم نظراً إلى أن التعليق أبطل مزية الترتيب والقول الثاني يقول بعدم لزوم الظهار نظراً إلى أن أجزاء الشروط إذا عطف بعضها على بعض بهم لم تقع معاً بل تكون مرتبة فلم يجد الظاهر له محلاً (قوله لأن أجزاء الشروط) أي الذي هو جزء الشرط يقع بعضها مع بعض ولا ترتيب بينها في الوقوع أي وإذا وقع معاً وجد الظهار له محلاً وعبرة القرافي في العروق إذا قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبدى حر فدخل الدار لا يمكننا أن نقول لزمه الطلاق قبل المتق ولا المتق قبل الطلاق بل وقعا مرتبين على الشرط الذي هو وجود الدخول من غير ترتيب فلا يمتنع تقديم أحدهما فكذا إذا قال ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي لا نقول ان الطلاق متقدماً على الظهار حتى يمتنع بل الشرط اقتضاهما اقتضاء واحداً فلا ترتيب في ذلك (قوله فظهار) أي لأن قوله ذلك خرج مخرج الجواب أي ان قوله هي أمي قرينة على إرادة التعليق فكانه قال ان تزوجتها فهي أمي فان تزوجها كان مظاهراً منها ومفهوم عرض الخ انه لو قال لأجنبية لم يعرض عليه نكاحها هي أمي لم يلزمه بتزويجها مظاهراً وذلك لأنها حين الظهار بحرمة عليه فهي كظهر أمه قبل نطقه فلم يزد نطقه به شيئاً وهذا حيث لم يعلقه على تزويجها أما ان علقه وتزوجها فلا يمها حتى يكفر (قوله وتجب بالعدو) المراد هنا بوجوبها بالود صحتها وأجزاءها به لا حقيقة الوجوب وهو طلبها طلباً أكيداً بدليل سقوطها بموت أو فراق كما يأتي فان أخرجها قبل العزم على الوطء لا تنجزه وفي أمير الصنف بالوجوب عن الصحة مخالفة لاصطلاحهم

تبع

يريد وصفها بالكبر أو الكرامة فلا يلزمه شيء (وتجب) الكفارة

وبجواب موسى (بالود وتحت بالوطء) للظاهر منها ولو ناسبنا نحن لا يقبل الود وسواء بقيت في عصمته أو طلقها قامت بحقتها في الوطء أم لا لأنها صارت حقائقه (وتجب بالود) كرره ليرتب عليه قوله (ولا تنجزه قبله) ولو قدم هذا على قوله وتحت بالوطء أفناه عن التكرار قال ابن غازي وهو فبارأيناه من النسخ كذلك (و) العدو (هل هو العزم على الوطء) قطع (أو) هو العزم (مع) نية (الإسالة) في العصمة أي لا يفارقها على الفور أي يمكها مدة لا يفهم منها الفراق فوراً فليس المراد الإسالة بأدب بل مدة ولو أقل من سنة

تبع فيه ابن عبد السلام ولو قال وتصح بالود كان أحسن وأما حمل الشارح الوجوب على الوجوب
 الموسع فلا يظهر تأويله بن وقرر شيخنا أن فائدة هذا الوجوب مقيدة عند ابن رشد بدوام
 المرأة في عصمته فإذا طلقها أو ماتت سقط ذلك الوجوب (قوله تأويلان وخلاف) أي تأويلان
 على المدونة وخلاف في المذهب أي أن للمذهب فيه قولان شهر كل منهما وحملت المدونة على كل
 منهما ولفظ المدونة والعود إرادة الوطء والاجماع عليه اه وروى عن ذلك أيضاً أن العود هو الزم
 على الوطء مع إرادة امساك العصمة فهما روايتان واختلف الاشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة
 من ذلك فابن رشد فهم المدونة على أن العود مجرد الزم على الوطء بقيد بقاء العصمة ولم يمرض
 للزم على الامساك وقال انه المشهور فقوله والاجماع عليه أي الزم على الامساك وقال انه المشهور ولا
 الوطء وفهم عياض من المدونة على أنه الزم على الوطء مع الزم على الامساك وقال انه المشهور ولا
 شك أن الزم على الامساك غير بقاء العصمة اذ قد ينوي امساكها وتوت وقد تدوم عصمتها وهو
 خالي الذهن وفائدة الخلاف بينهما كما قل أبو الحسن تظهر اذا عزم على الوطء والامساك ثم طاق أو
 ماتت فعند ابن رشد تسقط الكفارة وعند عياض لا تسقط وكذا ان كفر بعد ان بانت منه فعلى
 مالا بن رشد لا تجزئه وعلى ماله عياض تجزئه فتبين أن قول المصنف ومع الامساك اشارة لتأويل
 عياض وأما ابن رشد فأنما تأويل المدونة على أن العود الزم على الوطء مع دوام العصمة لقوله اذا
 حصل الفراق يموت أو طلاق سقطت الكفارة والقول الاول من المصنف اشارة لتأويل
 ابن رشد وشهره والثاني لتأويل عياض وشهره (قوله وسقطت بموتها) أي أو موته أي بعد العزم وأما
 بعد الوطء فلا تسقط بل تخرج من ثلثه اذا مات (قوله محلها في البائن أو الرجعي الخ)
 اعلم أن كلام عبد الحق وأبي الحسن وابن رشد وغيرهم كالصريح في التأويلين أنما محلها اذا
 أتمها قبل مراجعتها ولفظ المدونة ولو طلقها قبل أن يمسيها وقد عمل في الكفارة لم يلزمه أتمامها وقال
 ابن نافع ان أتمها أجزاء ان اراد العود اه قل أبو الحسن وانظر هل هو وفاق لقول ابن القاسم فحمله
 عبد الحق في التهذيب على الوفاق اذا كان رجعيا وعلى الخلاف ان كان بائنا فاذا كان الطلاق بائنا فعلى
 قول ابن القاسم لا يلزمه أن يتمها وان أتمها لم يجزه وعند ابن نافع ان أتمها أجزاء وبعضهم على الخلاف
 في الجميع وبعضهم على الوفاق في الجميع اه وأما أتمامها بعد المراجعة فقد نقله أبو الحسن فرعا مستقلا
 قل اذا تزوجها يومئذ وكانت الكفارة صوما ابتدأها وان كانت طعاما بئى على ما كان أطعم قبل أن
 تبين منه لجواز تفرقة الطعام قال ابن المواز وهذا قول مالك وابن القاسم وابن وهب وأصح ما انتهى
 اليه اه اذا علمت هذا فقول الشارح حيث لم ينو الخ الاولى حيث لم يرتجمها وأما اذا ارتجمها الخ
 (قوله حيث الخ) راجع للامرين قبله (قوله لان الرجعية زوجة) الاولى أن يقول بدله لانه يجوز
 تفرقة الطعام كما علل به أبو الحسن لان الاجزاء ليس مختصا بالرجعية بل للمدار على اعادة
 لعصمة كان طلاقها رجعيا أو بائنا (قوله وأما الصيام فلا يجزئ) أي فلا يجزئ البناء على ما فعلته
 قبل الطلاق سواء أتمه بعد طلاقها وقبل اعادة لعصمة أو بعد اعادة لها لوجود تنابيه (قوله وهى
 اعتاق الخ) ذكرت عن ابن عسرة أن من عجز عن كفارة الظهار بكل وجه فليس له
 وطؤها وان طال أمد عجزه عن كفارة الظهار ويدخل عليه أجل الايلاء كذا في عبق
 آخر الباب وذكره أيضا شيخنا في الحاشية وتعليقه بن بأن دخول أجل الايلاء عليه يتأق مامر
 عند قوله وهل للظاهر ان قدر على التكفير الخ أن مفهوم القيد أن العاجز عن التكفير لا يدخله
 أجل الايلاء ولا حجة لزوجته وان طال الزمان بل يطلق عليه حالا إن لم يرض بالاقامة معه بلاوطء

(تأويلان وخلاف)
 وسقطت) الكفارة بعد
 العود المذكور وأولى قبله
 (إن لم يطق) المظاهر منها
 (بطلانها) البائن لا الرجعي
 أي لم يخاطب بها مادام لم
 يتزوجها فإن تزوجها لم
 يمسيها حتى يكفر (و)
 سقطت (موتها) أو موته
 (وهو تجزئ) الكفارة
 بالاطعام (إن) فعل بعضها
 قبل الطلاق (أتمها) بعده
 وهو فهم اللحنى فاذا
 تزوجها وطئها بلا تكفير
 أولا تجزئ وهو فهم ابن
 رشد وغيره وهو الراجح
 (تأويلان) محلها في البائن
 أو الرجعي حيث لم ينو
 ارتجاعها وأما اذا نواه
 وعزم على الوطء أجزاء
 اتفاقا لأن الرجعية زوجة
 وأما الصيام فلا يجزئ
 اتفاقا (وهى) أي الكفارة
 ثلاثة أنواع على الترتيب
 كما هو صريح القرآن وأما
 (اعتاق رقية لا جنين)
 لانه حين العتق لم يكن رقية

(و) لو وقع (عتق بعد وضعه) بقتله السابق لتشوف الشارع للعبرة (و) لا (منقطع خبره) حين العتق لانه ليس رقة محققة لاحتمال موته أو نسيه ولو وقع وظهرت سلامته (٤٤٨) حين العتق اجزأ بخلاف الجنين (مؤمنة) لان المقصود القرية بها والكفر ينافيها (وفي)

اجزاء عتق (الاعجمي) المراد به من يجبر على الاسلام من مجوسى كبير وكتانى صغير لا يقل دينه (تأويلان) الراجح في الكتابي الصغير الاجزاء نظرا لجبره مع صفوه فشأنه الايمان ولم يرجعوا في المجوسى الكبير شيئا وأما المجوسى الصغير فيجزىء اتفاقا لانه مسلم حكما ثم رتب على تأويل الاجزاء قوله (وفي الوقف) أى وقف المظاهر عن وطء المظاهر منها أى منعه منه (حتى يسلم) الاعجمي احتياطا للفروج فان مات قبل الاسلام لم يجزه وعدم الوقف لجبره على الاسلام ولا ياباه غالبا فحمل على الغالب فكأنه مسلم (تولان) وهما جاريان حتى في صغير المجوس (سليمة عن قطع اصبع) واحد ولو بأفة وأولى يذو رجل أو شلها (و) من (عمى) وكذا غشاوة لا يصير معها الا بصير لا خفيفة واعشى واجهر فيجزىء (وبكر) وهو عدم النطق كان معه صمم أم لا (وجنون وإن قل) بان يأتيه مرة في الشهر (ومرض مشرف)

(قوله ولو وقع) أى ولو وقع وزل واعتق الجنين عن ظهاره وقوله عتق بعد وضعه أى ولا يجزىء كفارة (قوله لاحتمال موته) أى لاحتمال أن يكون ميتا أو معيبا حين العتق (قوله بخلاف الجنين) أى فانه لا يجزىء ولو علم أنها وضعت بعد العتق بصفة من يجزى لانه حين العتق لا يسمى رقة وانظر لواعتق حمل أمته عن ظهاره ظلانا عدم وضعها ثم تبين أنها وضعت قبل العتق هل يجزىء نظر المافى نفس الامر أو لا يجزىء نظرا لظنه واستظهر بهرام وعقب الاول (قوله لان المقصود) أى من عتقها أى ولان الله اذكر في كفارة القتل رقة مؤمنة وأطلقها في كفارة الظهار وغيره كانت كذلك حملا للمطلق على التقيد كذا قيل وفيه ان حمل المطلق على التقيد شرطه اتحاد السبب والسبب هنا في الكفارات مختلف (قوله من يجبر على الاسلام) أى والحال انه لم يسلم بالفعل (قوله تأويلان) تأويلها ابو محمد على الاجزاء وتأويلها غيره وهو ابن اللباد وابن أبي زمنين وغيرها على عدم الاجزاء (قوله فيجزى اتفاقا) الذى في ح تعميم الخلاف في الصغير والكبير ويدل له مافى التوضيح وهل الخلاف في الصغير والكبير أو الخلاف انما هو في الكبير وأما الصغير يشتري مفردا عن أبويه فلا خلاف انه يجزىء وتعميم الخلاف أولى اه بن وبهذا تلم مافى قول الشارع وأما المجوسى الصغير الخ من النظر تأمل (قوله وفي الوقف الخ) أى انه على القول بالاجزاء لو عتق الاعجمي كفارة هل يوقف الخ وعلى هذا القول فالاجزاء أمر ابتدأ أى لا يشترط الاسلام بالفعل عند تحريره ابتداء وبارة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امرأته حتى يسلم الاعجمي وان مات ولم يسلم لم يجزه أوله وطؤها وتجزيه ان مات قولان (قوله قولان) صوابه تردد لان الخلاف للتأخيرين الثانى لابن يونس والاول لبعض اصحابه اه بن (قوله سليمة عن قطع اصبع) أى ولو زائدا ان أحس وساوى غيره في الاحساس لان كان ميتا أو محس به احساسا غير مساو لإحساس غيره فلا يضر قطعه حينئذ كذا قال عج وقال اللقمانى للضر انما هو قطع الإصبع الاصلية وأما الزائدة فلا يضر قطعها ولو ساوى غيره في الاحساس به ودرج عليه خش واختاره شيخنا وتعبير المصنف بقطع يفيد ان نقص الاصبع خلقية لا يضر واستظهر اللقمانى انه يضر وقوله إصبع يدل على ان نقص مادونه لا يمنع الاجزاء ولو أعتقتين وبعض أئمة وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الاجزاء وأئمة يقتضى ان قطع أئمة وبعض أئمة يضر فقد تعارض مفهوم ما هنا ومفهوم ما يأتى في الأعتقتين وفي الأئمة وبعض الاخرى والمعتبر مفهوم ما هنا كما يفيد (قوله واعشى واجهر) الاولى من لا يصير ليلا والثانى من لا يصير في الضوء (قوله وان قل) مبالغة في المفهوم أى فان كان به جنون فلا يجزىء وان قل خلافا لأشهب القائل إذا كان يأتيه في كل شهر مرة فلا يمنع الاجزاء (قوله وقطع اذنين) اعلم ان قطع الاذنين مانع من الاجزاء سواء قطعها من أصلها أو قطع اشرافها أى أعلاهما وأما الاذن الواحدة فالضر قطعها من أصلها وأما قطع أعلاها فقط فلا يضر كما يأتى والمعتمد ان قطع الواحدة من أصلها لا يضر فالاولى للشارح حذف احدى (قوله وهرم الخ) المراد بالهرم الشديد ما لا يمكن معه التكسب بصفة تليق بهرمه وكبر سنه وانما كان الهرم مانعا دون الصغر لان منافع الصغير مستقبلة (قوله ييس بعض الاعضاء) أى عدم القدرة على التصرف بها وان كانت طرية

بان بلغ صاحبه التزع والاعجزأ (وقطع) احدى (أذنين) ولولم يستأصلا (وصمم) وهو عدم السمع او قتله (قوله) فلا يضر الخفيف (وهرم) وعرج شديد وجذام وبرص) وان قليلين (وفلج) ييس الشق وكذا ييس بعض الاعضاء كبداورجل

(بلاشوب) أى مخالطة (عوض) فى ذمة العبد كعتقه من ظهاره على دينار فى ذمته وأما بما فى يده فيجوز لأن له اشتراؤه فيجزى مثله شوب عوض فيه (لا يجزى) (مشتري للعتق) إلا بشرط العتق لأنها رقية غير كاملة لأن البائع قد وضع من قيمتها شيئا لأجل العتق (محررة له) أى للظهار أى أن يكون السبب فى تحريرها هو اعتاقها له (لا من) تبين أنه (٤٩٩) (يعتق عليه) بقرابة كأخيه أو تعليق كإبن اشترته فهو حر فلا

يجزى له لأنه يعتق عليه بمجرد الشراء بسبب القرابة أو التعليق لا للظهار فإن أغتقه عن ظهاره فهو عالم حين العتق فلا يجزى. (وفى) الأجزاء حيث قال (إن اشترته فهو) حر (عن ظهاري) لأنه ما عتق إلا عن الظهار وعدمه لا به حر بنفس الشراء فيصد قوله عن ظهاري ندما يصد قوله إن اشترته فهو حر (تأويلان) اظهرهما الأجزاء قلا وعقلا (و) بلاشوب (العتق) فهو عطف على عوض ولى نسخة ولا عتق بالتشكي (لا مكاتب ومدبرين ونحوهما) كأن ولد ومعتق لأجل الوجود شائبة فى الجميع (أو أعتق نصفاً) مثلاً (فكحل عليه) بالحبس حصة شريكه (أو أعتقه) أى النصف الباقي ثانياً بأن كانت الرقة كلها له فقد يجزى لأن شرط الأجزاء عتق الجميع دفعة واحدة (أو أعتق ثلاثاً) من المبيد (عن أربع) من الذمة ظاهر منهن أو اثنين عن ثلاث أو واحداً عن اثنين فلا يجزى بل لو قصد

(قوله بلاشوب) نعمتان لرقبة أى ملتبسة بعدم مخالطة عوض لتعظيمها (قوله لأن له اشتراؤه) أى بخلاف ما فى ذمته (قوله لا يشتري للعتق) عطف على مقدر كما أشار لذلك الشارح والأولى جملة عطاها على قوله بلاشوب عوض لأنه من جملة محترزاته وقد جرت عادة المصنف فى هذا الموضع وغيره ذكره بعد كل وصف محترزه فكأنه قال رقة كائنه بلاشوب عوض لا مشترة للعتق وذكره لتأويل الرقة بالمملوك (قوله فى تحريرها) أى تخليصها من الرقة (قوله لا للظهار) أى إذا كان السبب فى تخليص تلك الرقة من الرقة ليس العتق لأجل الظهار بل العتق للقرابة أو التعليق فلا يجزى كفارة (قوله غير عالم حين العتق) أى غير عالم بالقرابة أو التعليق حين العتق (قوله وفى) إن اشترته النخ قال فى المدونة قال مالك ولا يجزىه إن يعتق عبداً قال إن اشترته فهو حر فإن اشتراه وهو ظاهر فلا يجزىه اه ابن المواز عن ابن القاسم ولو قال إن اشترت فلانا فهو حر عن ظهاري فاشترته فهو يجزىه اه ثم اختلف الأشياخ فى فهم المدونة فابن يونس حملها على العموم فيكون ما لابن المواز خلافاً والباقي حملها على ما إذا لم يقل عن ظهاري فإن ذكره معه فالأجزاء فيكون وفقاً اه بن ققول المصنف تأويلان أى بالأجزاء على الوفاق وعدمه على الخلاف وحمل المدونة على إطلاقها وطرح كلام الموازية قال أبو عمران ومحل التأويلين حيث وقع منه التعليق المذكور بعد ما ظاهر أما أن علق ثم ظاهر فيتفق على الأجزاء وخالفه ابن يونس فى ذلك قائلاً المسألان سواء فى جريان التأويلين (قوله وبلاشوب العتق) أشار الشارح بذلك إلى أنه عطف على عوض سواء كان العتق منكراً أو معرفاً لجواز عطف المعرفة على النكرة والمعنى خالية عن شائبة عوض وعتق فإن كان فيها شائبة عتق فلا يجزى ويدخل فيها إذا اشترى زوجته حاملاً وأعتقها عن ظهاره لأنها تصير أم ولد على المشهور لعتق الولد عليه فى بطنها (قوله ولا عتق بالتشكي) أى وبلاشوب عتق (قوله لوجود شائبة فى الجميع) أى شائبة العتق (قوله أى النصف الباقي ثانياً) أى بعد أن أعتق النصف الأول عن ظهاره (قوله بخلاف لو أطلق) أى ولم يقصد التشريك والموضوع أنه أعتق أربعاً عن أربع * وحاصل ما ذكرناه أن هص عد الرقاب عن عدد الظهار لم يجز وإن ساءى عدد الرقاب عدد الظهار أجزاء ولو دون تعيين إن لم يقصد الشركة فى الرقاب فإن قصد التشريك فيها منع ولو كان عدد الرقاب أزيد من عدد المظاهر منهن كأن يعتق خمسة عن أربعة قاصداً التشريك فى كل واحدة منها * واعلم أن التشريك كما يمنع فى الرقاب يمنع أيضاً فى الصوم لوجوب تناوبه وأما فى الإطعام فلا يمنع إلا إذا كان فى حصة كل مسكين (قوله ويجزى أعور) أى وهو من فقد النظر بإحدى عينيه لأن العين الواحدة تقوم مقام العينين ويرى بها ما يرى بهما ودينها دينهما مما ألف دينار والقول بالأجزاء الأعور هو المشهور والخلاف فى الأهر الذى قشت حبة عينه وأما غيره فيجزى اتفاقاً كما يجزى من فقد من كل عين بعض نظرها (قوله ومغصوب) أى فيجزى المغصوب منه عتقه بل ويجوز ابتداء كما فى عبق (قوله رب الحق) أى رب الدين والمجنى عليه (قوله فلا يجزى) أى خلافاً لما ذكره عبق من الأجزاء وذلك لأنه لا معنى للأجزاء إذا أخذه ذوا الجناية والدين وبطل العتق اه بن

(٥٧ - دسوقى - ثانى) التشريك فى كل رقة وإن أربعاً عن أربع لم يجزى بخلاف لو أطلق (ويجزى) أعور * ومغصوب * لأنه باق على ملكه وإن لم يقدر على تخليصه من الغاصب (ومرهون) وجان إن اقتديا بدفع الدين وأرض الجناية وكذا أن سقط رب الحق حقه فلو قال إن خلصا لكان أحصر وأشمل ومفهوم أن اقتديا انهما إذا لم يقتديا فلا يجزى. وهو كذلك كما عبيد النفل

(ومرض وعرج خفيفين) ويجزى (أتملة) أى ناقصها ولومن إيهام (وجدع) بدال مهملة أى قطع (فى أذن) لم يوعبها بدليل فى (و) يجزى (عتق الغير عنه) ولو لم يأذن له المظاهر بشرطين أشار لها بقوله (إن عاد) المظاهر قبل العتق بأن وطئ وعزم عليه (ورضيه) حين يلقه ولو بعد العتق (وكره الحصى) وندب أن يصلى ويصوم) يعنى من يعقل ذلك أى يعقل ثواب فعلهما وعقاب تركهما وإن لم يبلغ سن من يؤمر بالصلاة (٤٥٠) النوع الثانى الصيام واليه أشار بقوله (ثم لمعسر عنه) أى عن العتق (وقت الأداء)

للكفارة أى إخراجها (لأقادر) عليه بأن كان هذه رقبة أو ثمنها أو ما يساوى ثمنها من شئ غير محتاج إليه بل (وإن) كانت قدرته على العتق (ملك) شئ (محتاج إليه) من عبد له غيره (للمكرض ومنصب) ومسكن لأفضل فيه وكتب فقه وحديث محتاج لها (أو) كانت قدرته عليه (ملك رقبة فقط) لا يملك غيرها (ظاهر منها) بحيث أعيد محل الظهار وتملك للكفارة فيمتنعها عن ظهاره منها ولا ينتقل للصوم فإذا تزوجها بعد العتق حلت له بلا كفارة (صوم شهرين) عطف على إتيانهم وكذا قوله الآتى ثم يملك فهو خبر عن قوله وهى أى الكفارة أنواع ثلاثة مرتبة إعتاق ثم صوم كائنى لمعسر (بالهلال) كاملين أو ناقصين حال كون صومهما (منوى التائب) وجوبا (و) منوى (الكفارة) عن الظهار ويكفى نية

(قوله ومرض) أى وذو مرض وذو عرج لأن الكلام فى ذى العيب لافى العيب نفسه (قوله لم يوعبها الخ) فى بن عن طفى اغتفار قطع الأذن الواحدة وإن استوعبها القطع لقول الأهمات لا يجزى مقطوع الأذنين فبدل بمفهومه على أجزاء مقطوع الأذن الواحدة واعتمد ذلك شيخنا (قوله ورضيه) أى رضى باعتاق الغير عنه (قوله ولو بعد العتق) أى ولو كان الرضا بعد العتق بالفعل (قوله وكره يعقل الخ) أى وإن لم يصل ويصم بالفعل (قوله ثم لمعسر عنه) عداه بمن لا يالباء مع أن مادة المعسر تعدى بها لتضمنه معنى عاجز (قوله وقت الأداء) أشار بهذا إلى أن المتبر فى العجز عن الكفارة وقت إخراجها متى كان وقت أدائها عاجزا عن العتق صح له أن يكفر بالصوم ولو كان وقت الوجوب قادرا على العتق فإن كان وقت الأداء قادرا على العتق فلا يجزىه الصوم ولو كان وقت الوجوب عاجزا عن العتق وقيل المتبر فى العجز عن العتق وقت الوجوب وهو العود فإذا كان وقت العود عاجزا عن العتق أجزاء الصوم ولو قدر على العتق وقت الأداء وإن قدر على العتق وقت العود فلا يجزىه الصوم وإن كان وقت الأداء عاجزا عن العتق والى العتق الذى شئ عليه المصنف (قوله لأقادر عليه) أى على العتق * وأعلم أن القادر مقابل للعاجز لا للمعسر فصرح المصنف به ليدل على أنه ضمن معسر معنى عاجز ولأنه مفهوم غير شرط ولأجل أن يرتب عليه ما بعده من المبالغة (قوله أو غيره) أى كدابة احتاج كلا منهما للمكرض (قوله ومسكن) عطف على عبد وقوله لأفضل فيه أى لازيادة فيه على ما يسكنه ولا شك أن المسكن المذكور محتاج له للسكنى فيه وقوله محتاج لها أى للمراجعة فيها (قوله أو يملك رقبة فقط ظاهر منها) اعترض بأن عتقها كفارة مشروط بالعزم على وطئها والعزم على وطئها حرام لأنها بعد الكفارة تكون أجنبية منه بالعتق وإذا حرم وطئها بعد حرم العزم على وطئها لأن العزم على الحرام حرام وحينئذ فلا يكون العزم عودا فلاتأتى الكفارة بها فلا يلزمه أن يعتقها لأن الكفارة إنما تجب بالعود ولا عودها * وأجيب بأننا لم نلزم حرمه العود هنا لأن الحرمة إنما تكون بوطئها بعد العتق بالفعل لزوال الملك به والعزم على الوطء سابق على العتق لأنه شرط الكفارة والشرط مقدم على الشروط وهى حال العزم فى ملكه وشرط التناقض اتحاد الزمان (قوله بعد العتق) أى بعد عتقها كفارة عن ظهارها (قوله ويكفى نية ذلك) أى نية التابع ونية كون الصوم كفارة عن الظهار (قوله ثم الأول) أى ثلاثين يوما (قوله إن انكسر) أى أن حصل فيه انكسار بأن لم يبتدىء الصوم من أول الشهر بل من أثنائه (قوله فإن أذن له) أى مع عجزه عن الصوم وقوله لم يتعين الخ أى بل المتعين عليه الاطعام وإنما قلنا عند عجزه عن الصوم لأنه عند قدرته لا يجزىه الاطعام بل يتعين عليه الصوم * والحاصل أنه يتعين عليه أن يكفر بالصوم حيث قدر عليه أو عجز ولم يأذن له فى الاطعام فإن أذن له فيه لم يتعين فى حقه الصوم ومعنى تعيينه على العاجز أنه يطالب به

ذلك فى أول ليلة من الشهرين (و) لو ابتدأ الصوم فى أثناء

حيث

شهر (تسم) الشهر (الأول إن انكسر من) الشهر (الثالث) وكذا لو مرض أثناء أحدهما أو فيهما فإنه يتم ما مرض فيه ثلاثين يوما (وللمعسر النسخ) أى منع عبده المظاهر من الصوم (إن أضر) الصوم (بخدمته) حيث كان من عبيد الخدمة (ولم يؤد خراجها) حيث كان من عبيد الخراج فالأو بمعنى أو وهى مانعة خلو نتجوز الجمع (وتعين) الصوم (لدى الرق) فى كفارة الظهار وغيرها ولو مكاتباً إذا لم يأذن له السيد فى الاطعام فإن أذن له فيه لم يتعين عليه الصوم وأما العتق فلا يصح منه ولو أذن له سيده فيه إذ الرق لا يحزر غيره

(و) تعين الصوم أيضا (لمن طوبى بالقيّة) وهى هنا كفارة الظهار (وقد التزم) قبل ظهاره (عتق من يملك) بان قال كل رفيق أملكه في مدة كذا فهو حر إذا كانت المدة يبلغها عمره ظاهرا ف قوله (لشتر سنين) أى مثلا وإنما تعين في حق الصوم لأنه لا يقع عتقه في المدة المذكورة عن الظهار بل عن اليمين وقد علمت ان الرقة أن تكون محررة للظهار (وإن أسير) الشارع في الصوم (فيه) أى في أثناءه في اليوم الرابع منه بان قدر على العتق (تمادى) على صومه وجوبا كما يفيد النقل (إلا أن يفسده) أى الصوم بمفسد من المصدمات ولو في آخر يوم منه فإنه يتعين عليه العتق (وندى العتق) أى الرجوع له (٤٥١) (في) صوم (كاليومين) أدخلت السكف

الثالث وأما لو أسير في

أول يوم فإنه يجب عليه

الرجوع للعتق ولو أنتم

اليوم ولم يشرع في الثاني كما

أن التدب قبل الشروع في

الرابع ثم إذا أسير في أثناء

يوم وجب إتمامه ولا

يجوز له الفطر (ولو تكلفه)

أى العتق (المصر) بان

تدين (جائز) يعنى مضى

وأجزأ لأنه قد يحرم كما إذا

كان لا قدرة له على وفاة

الدين وقد يكره كما إذا

كان بسؤال لأن السؤال

مكروه ولو كان عادة

السؤال وعلوى (واقطع

تابعه) أى الصوم (بوطه)

المرأة (المظاهر منها) حاله

الكفارة ولو في آخر يوم

منه ويتديه من أوله (أو)

بوطه (واحدة من)

نجزي (فمن كفارة)

واحدة كالوظاهر من الجمع

في كلمة واحدة

(وإن) حصل وطؤا

لمن ذكر (للا) ناسيا أو

جاهلا أو غاطبان اعتقد

أنها غيرها واحترز من

حيث قدر عليه (قوله) لمن طوبى الخ (عطف على قوله لذي الرق كما أشار له الشارح وحاصله أنه إذا التزم عتق من يملكه عشر سنين أو نحوها مما يبلغه عمره ظاهرا فظاهرا من زوجته وهو موسر وقامت عليه زوجته وطالبته بالكفارة فإنه يتعين في حق الصوم إذا لا يقع العتق عن الظهار في المدة التي التزم فيها العتق بل عن اليمين فلو أعتق الغير عن الملتزم المذكور وقد عاود رضى أجزأه إن لم يسأله لا أن سألته ومفهوم قوله طوبى أنه إذا لم يطالب بالقيّة لا يتعين الصوم في حق ابن شاش ولو لم تطالبه لما أجزأه الصوم وصبر لاقضاء الأجل فاعتق (قوله في اليوم الرابع) أى فما بعده (قوله) تمادى على صومه وجوبا الخ (وكذا ما ذكره بعد من وجوب الرجوع للعتق قبل تمام يوم الوجوب وإن لم يكن منصوبا فيما بينه لكنه يؤخذ من كلام للدونة وقد نقله الواقي ابن * وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا حصل له اليسار في اليوم الرابع فما بعده وجب التمادى على الصوم وإن حصل اليسار في اليوم الأول أو بعد كماله وقبل الشروع في الثاني وجب الرجوع للعتق مع وجوب إتمام صوم الأول إذا حصل اليسار فيه ولا يجوز له فطره وإن حصل اليسار بعد أن شرع في اليوم الثاني أو الثالث أو بعد فراغ الثالث وقبل الشروع في اليوم الرابع ندب له الرجوع للعتق ووجب إتمام صوم ذلك اليوم الذي حصل فيه اليسار ولا يجوز له فطره (قوله) ثم إذا أسير في أثناء يوم (أى من الأيام التي يتدب له الرجوع فيها من الصوم للعتق أو يجب (قوله) يعنى مضى وأجزأ) أى سواء كان التكلف جائزا أو مكروها أو ممنوعا (قوله) لأنه يحرم الخ) علة لمحدوف أى وإنما فسرنا الجواز بالمضى والأجزاء ولم ينقعه على حاله من الجواز ابتداء لأنه قد يحرم الخ نى لأن تكلف الصر العتق قد يحرم وقد يكره الخ والمصنف عبر بجائز تبع لابن الحاجب واعترضه في التوضيح بأنه لو قال أجزأ كان أحسن لشموله التكليف للمنع وغيره (قوله) كما إذا كان (أى وفاءه بسؤال (قوله) لأن الـ وائل) أى لأجل وفاء الدين مكروه وأما للتكثير فهو حرام (قوله) واقطع تابعه بوطه (المظاهر منها) أى وأما القطة والمباشرة لها فلا يقطعانه كما شهده ابن عمر وقيل يقطعانه وشهره الزناني (قوله) أو واحدة الخ) هذا من عطف الخاص على العام (قوله) في كلمة واحدة (أى بان قال لمن أنتن على كظهر أمى (قوله) يطل أطعامه واتداه) هذا هو المشهور وقال ابن الماجشون الوطه لا يبطل الإطعام المتقدم مطلقا والاستئناف أحب الى لأن الله إنما قال من قبل أن يتأسا في العتق والصوم ولم يقله في الإطعام (قوله) فلا يضر (أى فلا يبطل الإطعام (قوله) بخلاف الصوم) أى فإنه لما كان متابعا ناسبه الاقطاع (قوله) حاجه سفره (أى حركه سفره وهذا فرض مسئلة والمراد أنه أدخل على نفسه المرض بسبب اختيارى بسفر أو غيره كأكل شيء يعلم من عادته أنه يضر به ثم أفطروا على هذا فيجعل الضمير في حاجه للتخص أى حاجه الشخص بسفرا أو غيره أهـ بن على هذا فقول الشارح جدا وحاجه غيره الأولى حذفه أو جعل على ما إذا

وطه غير المظاهر منها لئلا عمدا فلا يضر (كبطان الإطعام) تشبيهه في قطع التابع فإذا وطىء المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة

واحدة في أثناء الإطعام أى قبل تمامه ولو لم يبق عليه إلا مدوا واحد بطل أطعامه وابتداءه أما وطه غير المظاهر منها ولو نهارا عمدا فلا يضر

وعبر في الإطعام بالبطان لعدم التابع فيه بخلاف الصوم فناسبه الاقطاع (و) اقطع صومه أيضا (بفطر السفر) أى بفطره في سفره

لأنه اختياري (أو) بفطر (بمرض) في سفره (هـ حاجه) - سفره ولو توها (لا إن) تحقق أنه (لم يهجه) بل حاج نفسه أو حاجه غيره ثم

شبهه في عدم القطع في كفارة الظهار

عدمه في كفارة غيره من قتل وصوم (٤٥٢) ونذر متابع بقوله (كحيض ونفاس وإكراه) على الفطر (وظن غروب) وبقاء ليل

(وفيها) لا يفطر (نسيان) فلا يقطع التتابع في ظهار ولا غيره وقضاء متصلا بصيامه (و) انقطع التتابع (بالعيد إن قصدته) بان صام ذا القعدة وذا الحجة فظهاره متعمدا صوم يوم الأضحي في كفارته (لا) لان (جهله) أي جهل كون العيد يأتي في أثناء صومه فلا يقطع تنافيه وأما جهل حرمة صوم العيد بان اعتقد حله فلا ينفعه (وهل) محل عدم القطع بجهله واجزائه (إن) صام العيد وأيام التشريق بان لم يتناول المفطرات فيها ثم قضاها متصلة بصومه (ولا) بان أفطرها لم يجزه (استأنف) الصوم من أوله (أو) عدم القطع مطابق (و) (يفطرهن) أي أيام النحر اذ لا معنى لامساكه (ويبي) أي يقضيها متصلة بصيامه (تأويلان) ولا يدخل في كلامه اليوم الرابع فإنه يمتنع صومه باتفاقهما ويجزئه وظاهر قوله أو يفطرهن أنه يطلب فطر الثاني والثالث وليس كذلك بل يطلب منه الامساك فيهما وإنما الخلاف فيها إذا أفطرها هل يبي أو يقطع تنافيه ثم على القول

لم يعلم أن ذلك الأمر يضربه (قوله عدمه في كفارة غيره الخ) أي لأن الظاهر لا يتصور من المرأة ولو ملكها الزوج أمرها (قوله كحيض) أي كالا ينقطع تنابع الصوم سواء كان كفارة قتل أو صوم أو كان نفراً متابعاً بالحيض ومأمعه (قوله وظن غروب) أي فأفطر قبله (قوله وبقاء ليل) أي فتسحر بعد الفجر (قوله ولا يفطر نسيان) أي بغير جماع أو بهنارا في غير المظاهر منها وأما فيها فتقدم أنه يقطع به تنافيه وإن ليل ناسيا ثم ما ذكره من أن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع هو للشهور وقيل أنه يقطعه وهو ضعيف وأما تفريق الصوم نسيانا كالمبيت الفطر ناسيا للصوم فإنه يقطع التتابع على المشهور من المذهب خلافا لابن عبدالحكم حيث عذره في تفريق الصوم بالنسيان كما عذره بالنسيان في فصل القضاء فإذا أكل ناسيا أو أفطر لمرض أو حيض قضى ذلك ووصله بصيامه فإن ترك وصله بصيامه ناسيا أو جاهلا أو متعمدا استأنف صيامه (قوله وبالعيد) عطف على قوله سابقا بوطء المظاهر منها أي وانقطع التتابع بنفس العيد وقوله ان تعمد أي ان تعمد صوم الشهرين اللذين يعلم ان فيهما العيد سواء صام يوم العيد أو لم يصمه أصلا ناسيا أو متعمدا (قوله متعمدا صوم يوم الأضحي) بل وكذا ان صامه ناسيا أو لم يصمه أصلا متعمدا أو ناسيا فالتعمد في المصنف ليس منصبا على صوم يوم العيد كما يوهمه كلام الشارح تبعا لعقب بل التعمد من نصب على صوم الزمن الذي يأتي فيه وأما الفطر والصوم فسيأتي التعرض لهما في التأويلين بعداه بن (قوله وأما جهل حرمة صوم العيد) أي مع علمه ان العيد يأتي في أثناء صومه (قوله فلا ينفعه) أي كما في التوضيح عن عياض وفي أبي الحسن أنه لا يبطل كجهل الدين واستظهره جند عيج (قوله وهل محل عدم القطع) أي عدم قطع التتابع وقوله بجهله أي بجهله كون العيد يأتي في صومه (قوله ان صام العيد الخ) نص للدونة من صام ذا القعدة وذا الحجة لظهار عليه أو قتل نفس خطأ لم يجزه قال مالك إلا من فعله بجهله وظن أن ذلك يجزئه فمضى أن يجزئه ابن عرفة في حمل الدونة على أنه أفطر يوم النحر فقط أو أفطر الأيام كلها ثالثا على أنه صام أيام النحر كلها الأول لابن أبي زيد والثاني لابن القصار والثالث لابن الكاتب اه زاد ابن يونس في الثالث انه يقضيها ويبي قال وهذا الثالث أضعف الأقوال وفي التوضيح عن ابن يونس أن القول بالاجزاء إذا أفطر أيام النحر كلها هو الأصح اه بن (قوله أو عدم القطع) أي عدم قطع التتابع وقوله مطلق أي عن القيد بصوم يوم العيد وأيام التشريق بل عدم قطع التتابع مطلق سواء صامها أو أفطرها (قوله تأويلان) الأول لابن الكاتب والثاني لابن القصار وهو الأصح (قوله ولا يدخل في كلامه) أي في قوله وأيام التشريق وقوله أو يفطرهن (قوله باتفاقهما) أي التأويلين (قوله انه يطلب فطر الثاني والثالث) أي على التأويل الثاني (قوله بل يطلب منه الامساك فيهما) أي باتفاق التأويلين لكن على جهة الوجوب على الأول وعلى جهة الندب على الثاني وقوله هل يبي أي وهذا هو التأويل الثاني في كلام المصنف وقوله أو يقطع تنافيه أي وهو التأويل الأول (قوله إذا أفطرها) أي في الأيام الثلاثة (قوله يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد خاصة) فيه نظر فان صاحب التأويل الأول وهو ابن الكاتب صرح بأنه يصومها ويقضيها كلها فنفى الواقع عن ابن يونس ان ابن الكاتب قال لا يجزئه إلا أن يصومها كلها ويقضيها ويبي اه بن (قوله وجهل رمضان) أي وجهل كون رمضان يأتي في زمن صومه كجهل كون العيد يأتي في زمن صومه في عدم قطع التتابع

(قوله)

الأول وهو صوم الجميع يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد خاصة على الراجح فلو قال المصنف

لاجهله وصامه كالأيومين بعده والافهل يبي أو يستأنف تأويلان لو في المراد (وجهل) أي وحكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم

كما إذا كان إن شعبان رجب ورمضان شعبان (كالعبد) في أنه لا يقطع التابع ويبني بعد العيد متصلاً بالجهل عذر (على الأرجح) عند ابن يونس (و) انقطع التابع (بفصل القضاء) الذي وجب عليه عن صيامه (٤٥٣)

(قوله كما إذا ظن الخ) أي كن صام شعبان لظهاره ظاناً أنه يجب وإن رمضان شعبان فتبين له أنه ابتداء صومه في شعبان وإن الذي بعده رمضان فصامه لفرجه وأكل ظهاره بشواك (قوله ويبني بعد العيد متصلاً) أي ويجزى في يوم العيد ما تقدم من التأويلين كما في البدر (قوله على الأرجح عند ابن يونس) مقابله أن جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزىه لأنه تفرق كثير ومفهوم قول المصنف جهل رمضان أن علمه به لا يجزىه عن واحد سواء صامه على ظهاره أو شرك فيه فرضه وظهاره (قوله وبفصل القضاء الخ) حاصله أنه إذا أكل ناسياً أو أفطر لمرض أو حيض أو أكره على الفطر أو ظن غروب الشمس فالواجب عليه قضاء ما أفطر فيه ووصل القضاء بصيامه فإن ترك وصل القضاء بصيامه عامداً أو جاهلاً انقطع التابع واستأنف الصوم من أوله اتفاقاً وكذا أن ترك وصله ناسياً أن عليه قضاء على المشهور من المذهب لتفريطه وقال ابن عبد الحكم يندر في تفرقه القضاء بالنسيان وإنما لم يندر بالنسيان على القول بالمتعمد وعذر بالاكل ونحوه نسياناً مع أن الذي أفطر ناسياً قد آتى في خلال الصوم يوم لا صوم فيه كما أن من فرق بين صومه والقضاء قد فصل بين الصومين يوم لا صوم فيه لأن فصل النسيان يبيت فيه الصوم بخلاف فصل القضاء أنه لم يبيت فيه كذا في أبي الحسن عن أبي عمران ثم إن قوله وبفصل القضاء أي بما يجوز أداء الصوم فيه وأفطره وأما إذا فصله بما لا يجوز الاداء فيه وأفطره عمداً فإنه لا ينقطع التابع كيوم العيد (قوله وشهر أيضاً الخ) للشهر له ابن رشد لا ابن الحاجب خلافاً لعقب ومقابل ذلك المشهور لابن عبد الحكم (قوله نسياناً) أي ناسياً أن عليه قضاء لتفريطه (قوله وليس مقابلاً لقوله آتفا وفيها الخ) أي لأن ابن راشد حكى الاتفاق على ما في الدونة من أن الفطر في أثناء الكفارة نسياناً لا يقطع التابع وابن الحاجب شهره وحينئذ فمقابله قول شاذ لا مشهور (قوله بغير نسيان) أي عمداً أو جهلاً (قوله لا بالتشهير) لثلا يقتضى أن فصل القضاء بغير نسيان بأن كان عمداً أو جهلاً فيه خلاف وليس كذلك إذ هو يقطع التابع اتفاقاً والخلاف إنما هو في النسيان ووجه اقتضائه ذلك أن المعنى شهر قطع التابع بفصل القضاء ناسياً كما شهر أن فصل القضاء عمداً يقطعه (قوله نسياناً) أي أفطر فيها نسياناً (قوله صامهما وقضى شهرين) أعلم أن صوم اليومين وقضاء الشهرين حيث علم اجتماع اليومين متفرع على كل من القولين من أن الفطر نسياناً لا يقطع التابع أو أنه يقطعه كما أشار له ابن الحاجب وهو قول شاذ أما تفرعه على القول بأن الفطر نسياناً لا يقطع التابع فقد بينه الشارح وأما تفرع ذلك على القول الشاذ فوجهه أنه حيث علم اجتماعهما لم تبطل الكفارة واحدة على كل احتمال لانهما أن كانا من الأولى من أولهما أو من وسطهما أو من آخرها أو كان الأول من اليومين آخر الأولى والثاني أول الثانية بطلت الأولى وحدها وإن كانا من الثانية في أثناءها بطلت وحدها لقطع التابع بالفطر نسياناً وإن كانا أول الثانية أو كانا آخرها لم يبطل الا هما وبطلت بقضاءهما متصلاً (قوله لاحتمال كونهما من الثانية) أي مجتمعين أو متفرقين من أولهما أو من وسطها أو من آخرها (قوله لاحتمال كونهما من الأولى) أي من أولها أو من وسطها أو من آخرها (قوله وإن لم يدر اجتماعهما) أي أنه شك هل هما مجتمعان أو متفرقان وهل هما من الكفارة الأولى أو من الثانية أو احدهما

(وشهر أيضاً القطع) أي قطع التابع (بالنسيان) أي بفصل القضاء نسياناً فهو متصل بما قبله من مسألة انفصال القضاء وليس مقابلاً لقوله آتفا وفيها ونسيان فيكون معطوفاً على محذوف أي وبفصل القضاء بغير نسيان وشهر أيضاً القطع بالنسيان ويكون قوله أيضاً متعلقاً بالقطع لا بالتشهير ثم فرع على قوله سابقاً وفيها ونسيان أي لا يطله الفطر ناسياً وعلى قوله وبفصل القضاء قوله (فإن لم يدر بعد صوم أربعة) من الأشهر صامها (عن ظهارين موضع يومين) مفعول يندر نسياناً ولم يدر هل هما من الأولى أو من الثانية أو أولهما آخر الأولى وثانيهما أول الثانية (صامهما) أي اليومين الآن لاحتمال كونهما من الثانية فلا ينتقل عنها حتى يتم بناء على أن فطر النسيان لا يبطله (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما من الأولى أو متفرقين أحدهما آخر الأولى والثاني أول الثانية

وقد بطلت الأولى بفصل القضاء وهذا إذا علم اجتماعهما (وإن لم يدر اجتماعهما) أي اليومين الذين افطرهما نسياناً كالمبدر موضعهما من افتراقهما (صامهما) الآن لاحتمال كونهما من الثانية ولا ينتقل عنها حتى يكملها وصام شهرين أيضاً فقط لاحتمال كونهما من الأولى أو أحدهما منها والثاني من الثانية وأما قوله (وقضى الأربعة) ففيه نظر وإنما يتمشى على أن الفطر ناسياً مبطل

وهو ضعيف كالفرع عليه على انه لا وجه لصيامها مع قضاء الأربعة (ثم) عند العجز عن الصوم (عليك) أى اعطاء (ستين) مسكينا أحرارا مسلمين (بالجرفه لستين والنصب صفة لمسكين لانه بمعنى مساكين (لكل) منهم) مد وثلاثين) بمد عليه الصلاة والسلام (برا) عيين لبيان جنس المخرج إن اقتاتوه (٤٥٤) (وإن اقتاتوا) أى أهل بلد الكفر (عمرأ أو) اقتاتوا (مخرجاً في الفطر) من شعر أو سلت

أو أرز أو دخن أو ذرة (فعله) شعباً لا كيلاً خلافاً للباحي قال عياض معنى عدله شعباً إن يقال إذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه من غيرها فيقال كذا فيخرج ذلك أى سواء زاد عن مد هشام أو نقص وكلام الباجي أوجه وأن كان ضعيفاً قال الامام (ولا أحب) في كفارة الظهار (القداء والعشاء) لاني لا أظنه يبلغ مدا بالمشامى (كفدية الأذى) فانه لا يجزىء فيها القداء والعشاء قال المصنف في الحج في الفدية ولا يجزىء فداء وعشاء إن لم يبلغ مدين فمضى لأحب لا يجزىء ويدل عليه قول الامام لاني لا أظنه يبلغ مدا بالمشامى فأخذ منه انه لو تحقق بلوغه أجزاء (وهل) المظاهر (لا ينتقل) من الصوم للإطعام بوجه من الوجوه (إلا إن أيس) حين الفرد الذى يوجب الكفارة (من قدرته على الصرم) في المستقبل بأن كان المظاهر حينئذ مريضاً قلب على ظنه عدم قدرته

من الأولى والآخر من الثانية (قوله وهو ضعيف) أى القول بقضاء الأربعة ضعيف وقوله كالفرع عليه أى وهو القول بأن الفطر نسياناً يقطع التتابع (قوله على أنه لا وجه لصيامهما) أى اليومين مع قضاء الأربعة قال شيخنا العدوى قد يقال بل له وجه وذلك لانه إذا لم يعلم اجتماعهما فيحتمل أنهما من الأولى من أولها أو من وسطها أو من آخرها مجتمعين أو مفترقين فتبطل وحدها ويحتمل أنهما من أثناء الثانية فتبطل وحدها سواء كانا مجتمعين أو مفترقين ويحتمل أن أحدهما من الأولى والثاني أول الثانية فتبطل الأولى فقط ويحتمل أن يكون أحدهما من الأولى والثاني من أثناء الثانية فيبطلان معاً فقضى الأربعة ويحتمل أن يكونا مجتمعين وأنهما أول الثانية فلم يسل الا هذان اليومان فلذا صامهما وقضى الأربعة أشهر والحاصل أن صومه اليومين لاحتمال أن اليومين اللذين افطر فيهما أول الثانية وقضى الأربعة لاحتمال أن أحدهما من الأولى والثاني من أثناء الثانية تأمل (قوله صفة لمسكين) هذا وإن كان صحيحاً بالتأويل للذكر لكن جعله حالاً من ستين لتخصيصه بالتمييز أحسن (قوله لأنه بمعنى الخ) أى فلا يقال انه يلزم عليه نعت الفرد بالجمع وهو لا يصح (قوله لكل مدو ثلاثين) أى مجموعها مائة مد بمد عليه الصلاة والسلام وذلك خمسة وعشرون صاعاً لأن الصاع أربعة امداد (قوله إن اقتاتوه) أى أهل بلد الكفر (قوله أو مخرجاً) أى أو اقتاتوا شيئاً مما يخرج في زكاة الفطر وعطفه على التمر من عطف العام على الخاص وقد اجاز به بعضهم كعكسه بأو وبعضهم منعه وعليه فيقال هنا أو مخرجاً في الفطر أى من غير التمر (قوله فعليه) أى فالواجب اخراج المعادل لما ذكر من الامداد من ذاك المقات والمعتبر المعادلة في الشئ لا في الكيل كما قال الشارح (قوله من مد حنطة) المراد المد المشامى وهو مدو ثلاثين مد بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله عن مد هشام) أى ابن اسماعيل بن هشام ابن الوليد بن القيرة القرشي المخزومي كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان هذا هو الصواب كما في (قوله ولا أحب الخ) نص للدونة قال مالك لأحب القداء والعشاء في الظهار ولا ينبغي ذلك في فدية الأذى وقد حمله أبو الحسن على الكراهة مستدلاً بقول ابن الواز أنه يجزىء ذلك فيهما وحمله ابن ناجي على التحريم مستدلاً بقول الدونة انى لا أظنه يبلغ مدا وبقولها ويجزىء ذلك فيما سواهما من الكفارات ففهموه عدم الاجزاء في الظهار والفدية اه بن (قوله فانه لا يجزىء فيها القداء والعشاء) أى عوضاً عن المدين وذلك لان من أنواع فدية الأذى ستة مساكين لكل مسكين مدان بمد عليه الصلاة والسلام (قوله لاني لا أظنه) أى ما ذكر من القداء والعشاء يبلغ مدا بالمشامى بل المد بالمشامى يزيد عنهم إعادة (قوله حينئذ) أى حين العود (قوله فقلب على ظنه عدم قدرته عليه) أى في المستقبل أى وأولى إذا جزم بعدم قدرته عليه في الحال (قوله فأولى إن ظن عدم القدرة) أى أو جزم بعدمها (قوله فهو عطف على لا ينتقل) أى على كل الاحتمالين في التقدير ولا يصح عطف قوله أو إن شك على قوله أن أيس لفساد المعنى لأن المعنى أولاً ينتقل الا أن شك فيفيد أن الآيس لا ينتقل على هذا القول وليس كذلك (قوله في الشك) أى في الشك في القدرة على الصوم في المستقبل وعدم القدرة عليه وإذا جزم بالقدرة أو ظنها فلا ينتقل للإطعام قولاً واحداً وإن جزم بعدمها أو ظن عدمه انتقل له قولاً واحداً والخلاف في حالة الشك فلا ينتقل على الأول وينتقل

عليه ولا يكفي شك (أو) يكفي في الانتقال الى الطعام (إن شك) في قدرته عليه في

للمستقبل فأولى إن ظن عدم القدرة لا أن ظنها ويحتمل أن التقدير أو ينتقل إن شك فهو عطف على لا ينتقل من عطف الجمل (قولان فيها) أى في الدونة وهما في الحقيقة في الشك فقط هل يكفي في الانتقال أو لا ثم اختلف هل بينهما خلاف أو وفاق أشار به المصنف بقوله

وتؤولت) بالوافق (أيضا) أي كما تؤولت بالخلاف المأخوذ بما تقدم (على أن الأول قد دخل في الكفارة) بالصوم ثم طرأ له مرض يمنعه إكماله فلذا لا ينتقل عنه الإلماع اليأس عنه لأن للدخول تأثيرا في العمل بالتأدي والثاني لم يدخل فيه فكفي الشك في الانتقال والتمتع أن بينهما خلافا والمول عليه القول الأول (وإن أطمع مائة وعشرين) مسكنا (٤٥٥) بأن أعطى لكل واحد نصف مدهشامي

(فكاليين) إذا أطمع فيها عشرين لكل نصف مدهشامي فلا يجزئ له نزع ما يد ستين هنا إن بين أنها كفارة بالقرعة ويكفي الستين وهل ان بقي بأيديهم تأويلان (وللعبد إخراجا أي الطعام (إن أذن) له (سبده) فيه مع مجزئه عن الصيام وأما مع قدرته عليه فلا يجزئ الإطعام فاللام بمعنى على أو للاختصاص ومن عجزه في الحال اشتغاله بخدمة سيده أو صميه في الحراج (وفيها) عن مالك (أحب إلى أن يصوم) عن ظهاره (وإن أذن له) سيده (في الإطعام) والولو للحال وهذا شامل للقادر على الصيام والمأجور (وهل هو وم) أي غلط (لأنه) أي الصوم هو (الواجب) على العبد وإن أذن له سيده في الإطعام (أو) ليس يوم وإنما (أحب للوجوب) فكأنه قال والمأجور عندى أن يصوم وجوبا ويدل عليه أول كلامه لأنه قال وإذا تظاهر العبد من امرأته

على الثاني (قوله وتؤولت أيضا على أن الأول الخ) هذا التأويل بالوافق لابن شبلون والذي قبله بالخلاف لبعض القرويين وعكس تت هذا العزو وتبعه خش والصواب ما ذكرنا إذ هو الذي في التوضيح وابن عرفة اه بن (قوله) والتمتع أن بينهما خلافا) أي فالأول يقول بالكفاية مطلقا (قوله) والمول عليه القول الأول) أي وعليه فلا يجزئ الإطعام ويجب عليه أن يؤخر الصوم حتى يقدر عليه (قوله) إن بين أنها كفارة) أي ولا يشترط في البيان أن يمين نوع الكفارة من ظهار أو يمين بل يكفي أن يقول هذا من كفارتى (قوله) وهل ان بقي بأيديهم) أي وهل يشترط في التكميل للستين أن يكون مأخوذه أو لا بانيا بأيديهم لوقت التكميل أو لا يشترط (قوله) مع عجزه عن الصيام) أي في الحال وفي الاستقبال وإنما قلنا ذلك لأجل صحة جعل اللام بمعنى على أما لو كان عاجزا عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل فاللام للتخير والمعنى أنه إن أذن له في الإطعام والحال أنه عاجز عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل فله الإطعام وله تركه حتى يتمكن من الصوم في المستقبل إما بفرار عمل سيده أو بتأدية خراجة أو بأذن له سيده فيه فلا يمين في حقه واحد منها وإن كان الأولى له الصبر كذا قيل وهذا بناء على مذهب غير ابن القاسم وأما على مذهبه إذا عجز عن الصوم في الحال وترجاه في الاستقبال فلا يجزئ الإطعام ويجب عليه أن يؤخر الكفارة حتى يتمكن من الصوم وهذا هو التعمد (قوله) وأما مع قدرته عليه) أي في الحال أو في المستقبل بأن عجز عنه حالا ورجا القدرة عليه في المستقبل فلا يجزئ الإطعام ويؤخر الصوم لقدرة عليه وجوبا وهذا مذهب ابن القاسم وقال غيره إذا رجا القدرة عليه في المستقبل له أن يكفر بالإطعام وله أن يصبر للقدرة على الصوم وهو الأولى له (قوله) وفيها أحب إلى الخ) نص للدونة قال مالك وإذا ظاهر العبد من امرأته فليس عليه إلا الصوم ولا يطعم وإن أذن له سيده في الإطعام والصوم أحب إلى وظاهره كان قادرا على الصوم أو عاجزا عنه قال ابن القاسم ما أدري ما هذا بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر على الصوم قال ابن عبد السلام ظاهر قول ابن القاسم بل الصوم هو الواجب حمل قول الامام والصوم أحب إلى على الوهم لقوله ما أدري ما هذا (قوله) ان يصوم) أي العبد (قوله) وم) هو بافتح الغلط اللسانى وأما بالسكون فهو الغلط القلي وكل منها يصح ارادته أي أنه أراد أن يقول والصوم واجب فالتوى لسانه وقال أحب إلى أو أنه سبق قلبه أي الامام لليمين فأجاب بقوله والوم أحب إلى بسبب اعتقاده ان السائل سأله عن كفارة اليمين وقوله وهل هو وم أي كما قال ابن القاسم (قوله) وإن أذن له سيده في الإطعام) أي وكان قادرا عليه (قوله) وأحب معناه الخ) هذا التأويل للقاضى اسمعيل البغدادى (قوله) أحب من إذنه له في الإطعام) أي لعدم تقرر ملك العبد حقيقة لأنه لا يملك أو يشك في ملكه أو ان ملكه ظاهرى (قوله) بأن أضربه) أي بأن أضرم الصوم به في خدمته وخراجة ففى هذه الحالة إذنه له في الصوم وعدم منعه منه أحب من إذنه له في الإطعام ومنعه من الصوم وأما لو كانت الصوم لا يضرب به

فليس عليه إلا الصوم ولا يطعم وإن أذن له سيده والصوم أحب إلى فحمل على الوهم وم (أو أحب) معناه أنه ينبغي (للسيد عدم النعم) له من الصوم فالأحبية ترجع للسيد أي أن إذنه له في الصوم أحب من إذنه له في الإطعام وهذا التأويل حيث كان للسيد كلام في منعه من الصوم بأن أضرم به في خدمته أو خراجة ولا ينبغي بعد هذا التأويل من كلام الامام كالتى بعده

(أو) أحب (لمنع السيد له)
 الصوم (أى عند منع
 سيده له من الصوم (أو)
 أحب محمولة (على) العبد
 (العاجز حينئذ) أى فى
 الحال بكمريض (قطر)
 يرجو زواله والقدرة فى
 المستقبل (تأويلات)
 خمسة (وفيه) قال مالك
 (إن أذن له) سيده (أن)
 يطعم (أو يكسو) (فى)
 كفارة (اليمين) بالله تعالى
 أجزأه (وفى قلبى منه شيء)
 والصوم أيى عندي اه
 ووجه الشيء أى النقل
 الذى فى قلبه أن العبد
 لا يملك أو يشك فى ملكه
 أو أن ملكه ظاهرى فهو
 كلام ملك (ولا يجزى)
 تشرىك كفتارين فى
 مسكين (بأن يطعم مائة
 وعشرين مسكينا ناولا
 تشرىك الكفتارين فيما
 يدفعه لكل مسكين إلا أن
 يعرف أعيان المساكين
 فيكمل لكل منهم مدا بأن
 يدفع لكل واحد منهم
 نصف مد وهل ان بقى
 يبيعه أو مطلقا على مامر
 (ولا) يجزى (تركيب
 صنفين) فى كفارة كصيام
 ثلاثين يوما واطعام ثلاثين
 مسكينا (ولو نوى)
 المظاهر الذى لزمه
 كفارتان أو أكثر (لكل)
 من الكفتارين مثلا (عددا)

أصلا فيجب على السيد عدم المنع من الصوم فان منعه منه كان للحاكم أن يمنعه (قوله أو أحب لمنع
 السيد المنع) هذا تأويل القاضى عياض أى إن أحب راجع للعبد عند منع السيد له من الصوم وحاصله
 أن الصوم إذا أضر بالعبد فيندب للعبد إذا أذن له السيد فى الاطعام ومنعه من الصوم أن يصبر لعله
 أن يأذن له السيد فى الصوم بعد ذلك فان كفر بالاطعام حالا أجزأه (قوله أو أحب محمولة على العبد
 العاجز الخ) هذا التأويل للجهري وحاصله أن الأحياء على بابها وهى محمولة على العبد العاجز عن
 الصوم الآن لكمريض يرجو القدرة عليه فى المستقبل فإذا أذن له سيده فى الاطعام فالأحب ان
 يصبر للقدرة على الصوم ويكفر به واعترض هذا ابن محرز بأنه إن كان مستطيعا للصوم فى المستقبل
 لزمه التأخير وإلا لزمه التكفير بالاطعام حالا ابن بشير وقدي بن محرز اعتراضه على قول ابن القاسم
 أن القادر على الصوم فى المستقبل يلزمه التأخير أما على قول غيره لا يلزمه فيصح الاعتذار بذلك
 (قوله وفى قلبى منه شيء) هذا من كلام سحنون وذكر هذه المسئلة فى المدونة وفى ابن الحاجب أثر القى قبلها
 يدل على صحة كل من التأويل الثالث والرابع والخامس أى يدل على ان كل واحد منها صحيح فى
 نفسه فالتأويل الثالث حاصله ان الصوم إذا أضر به فى عمله فالأولى للسيد أن يساعده من العمل
 ويأذن له فى الصوم ولا يمنعه منه واذنه له فيه أحب من اذنه له فى الاطعام وذلك لأن فى اطعام العبد تقلا
 لعدم تقرر ملك العبد حقيقة لأنه لا يملك أو يملك ملكا ظاهريا أو يشك فى ملكه وحاصل الرابع أن
 الصوم إذا أضر بالعبد ومنعه السيد منه وأذن له بالاطعام فيندب للعبد أن يصبر لعله أن يأذن له فى
 الصوم ولا يكفر بالاطعام حالا وان أجزأه لأن فى اطعام العبد تقلا وحاصل الخامس أن العبد إذا
 عجز عن الصوم الآن ويرجو القدرة عليه فى المستقبل فإذا أذن له السيد فى الاطعام فالأحب له أن
 يصبر للقدرة على الصوم ولا يكفر بالاطعام حالا وإن أجزأه لأن فى اطعام العبد تقلا (قوله ان العبد
 لا يملك) أى كما يقول الشافعى وقوله أو ان ملكه ظاهرى أى كما يقول مالك وقوله أو يشك فى ملكه
 أى يتردد فيه بالنسبة لما فى نفس الأمر وذلك لأن الحق عند الله واحد ولا ندرى من المصيب فى الواقع
 فنحن نجزم ظاهرا بأنه يملك كما قال مالك أو بأنه لا يملك كما يقول الشافعى ونشك هل ما فى نفس الأمر
 هذا أو هذا فقله أو يشك فيه بمنزلة قوله للخلاف الذى لاشك بالنظر لما فى نفس الأمر ولو اقتصر
 عليه كان أحسن (قوله ولا يجزى تشرىك كفتارين فى مسكين) أى فى حظ كل مسكين بأن يجعل
 حظ كل مسكين من المائة والعشرين مأخوذا عن كفتارين وحظ كل واحد مد بمدهشام وأما اعطاء
 ستين مسكينا كل واحد مدين بمدهشام عن كفتارين فهذا يجزى قطعا فتصوير المصنف بهذا كافى
 تنويهرا غير حسن (قوله بأن يطعم مائة وعشرين مسكينا) أى كل واحد مد يقصد أن كل مد نصفه
 من إحدى الكفتارين ونصفه الثانى من الكفارة الأخرى (قوله بأن يدفع لكل واحد نصف مد)
 لأن ما أخذه كل واحد من المد لا يجزى به فإذا دفع له نصف مد كان مكملا لكفارة وكل ستين كفارة
 والى فى عبارة غيره إلا أن يعرف المساكين فيكمل للستين بأن يعطى لكل واحد منهم مدويشع من
 الباقي بالقرعة فالمد الذى يعطى لكل واحد نصفه تمام مد كفارة والنصف الثانى تمام مدين الكفارة
 الثانية (قوله ولا يجزى تركيب صنفين) الأولى تركيب كفارة من صنفين وأما تركيبها من فردى صنف
 فلا ضرر فيه كأن يعطى ثلاثين رجلا ثلاثين مدام البر ويعطى ثلاثين رجلا ثلاثين مدام
 شعير (قوله ولو نوى لكل عددا) هذا كلام مستأنف مشتمل على صورتين خاصتين بالاطعام

من المخرج دون الواجب كما لو أطمع ثمانين ونوى لكل كفارة أربعين أو لو واحدة خمسين وواحدة ثلاثين (أو) أخرج الجملة (عن الجمع) أي جميع الكفارات من غيرنية تشريك في كل مسكين أجزأه (وكل) على ما نواه لكل من (٤٥٧)

وحاصل الأولى أنه لو ترتبت عليه كفارتان فاطعم ثمانين مسكينا ونوى لكل واحدة أربعين أو لواحدة خمسين وللأخرى ثلاثين وعين صاحبة كل عدد فانه يصح ويبنى على ما نوى لكل واحدة من المساكين ويكمل لها ما بقى لها فيكمل لصاحبة الأربعين بعشرين ولصاحبة الثلاثين بثلاثين ولصاحبة الخمسين بعشرة ولا يضر شرعه في الأخرى قبل كمال ما قبلها لأن الاطعام لا يشترط فيه التتابع (قوله من المخرج) أي الامداد المخرجة (قوله دون الواجب) أي أقل من العدد الواجب (قوله أو أخرج الجملة عن الجمع) هذا إشارة للصورة الثانية وحاصلها أنه لو أخرج ثمانين مداعن كفارتين ونوى ان الجملة كفارة عن الرأتين من غير تشريك في كل مسكين فانه يجزئه ما أخرجه ويكمل بأربعين وان أخرج تسعين كمل بثلاثين وهكذا (قوله وسقط حظ من ماتت) أي سقط حظها في الاعتبار والوجوب (قوله ولو نوى لكل من ثلاثة خمسين الخ) أي أنه إذا كان عنده نية أربع ظاهر من كل واحدة ولزمه عن كل واحدة كفارة فكفر عن ثلاثة كل واحدة باطعام خمسين وعن واحدة باطعام ثلاثين فماتت الأخيرة التي كفر عنها بثلاثين أو طلقها طلاقا بائنا فالطلاق البائن مثل اللوت سقط حظها في الاعتبار وفي الوجوب فلا ينقل ما كفر به عنها لغيرها من الأحياء ولا يجب عليه أن يكمل لها ويكمل لغيرها من الثلاث كل واحدة بعشرة وكل هذا ما لم يكن قد وطئ الميتة قبل موتها أو التي طلقها طلاقا بائنا والام يسقط حظها في الوجوب بل يكمل لها حظها لقوله فيها . وسقطت ان لم يطأ بطلاقها أو موتها فان مفهومه أنه ان وطئ لا تسقط بطلاقها ولا بموتها (قوله ان ماتت واحدة منهن أو طلقت قبل إخراج الرابعة) لا يقال هذا يعارضه قوله سابقا وسقطت ان لم يطأ بطلاقها أو موتها لأن ما هنا فيه احتمال أن يكون بعض الكفارات التي أخرجها عن من طلقت أو ماتت والحية التي يريد وطأها لم يكفر عنها لان التشريك في العتق لا يصح

باب ذكر فيه اللعان

أي من حيث أركانه وشروطه لا من حيث حده وتعريفه لانه لم يتعرض لذلك (قوله إما لنفي نسب) أي لنفي حمل أو ولد (قوله ينبغي تركه) أي بترك سببه وهو التصريح بقذفها فان وقع منه سبب اللعان كدعواه رؤية الزنا وارتكب خلاف الأولى وكان غير كاذب فيأمرها به وجب اللعان حينئذ لوجوب دفع معة القذف وحده كما ذكره ابن العربي في سراج الملوك (قوله حرا أو عبدا) أي دخل بالزوجة أولا ودخل في كلامه العتق والمهرم والمحجوب والخصى بضمه وهو كذلك في الجميع إذا كان اللعان في رؤية الزنا أو ما في نفي الحمل فلا لعان في المحجوب كما في الجلاب لأن الولد ينتفي عنه بلاللعان ويأتي في كلام المصنف ذلك وأما الخصى ففي المدونة إحالته على أهل المعرفة فان قالوا مثل هذا يولد له لاعن والا فلا يلاعن وينتفي عنه الولد بلا لعان (قوله فالخصى بالنسبة إليه) استشكل ذلك الحصر بما وقع لأبي عمران أن اللعان يكون في شبهة النكاح لأجل نفي الحمل أو الولد والحال أنه لم تثبت الزوجية إلا أن يقال لما كان الولد لاحقا به ودرى الحد عنه كان في حكم الزوج فتقوّل المصنف إنما يلاعن زوج أي حقيقة أو حكما (قوله وأغناه عن الشرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو صبي) فيه أن قوله أو هو صبي إنما يفيد اشتراط التكليف في اللعان لنفي الحمل والولد ولا يفيد اشتراطه في إيمان الرؤية مع أنه لا بد فيه من التكليف أيضا لأنه لا يحلف الا للسكف (قوله وان فسد نكاحه) أي هذا

اخراج الرابعة لعدم تعيين من أعتق عنها فلو عين من أعتق عنها جاز وطؤها

[درس]

باب

ذكر فيه اللعان وما يتعلق به ويكون إما لنفي نسب أو لرؤية تزني والأول واجب والثاني ينبغي تركه ولم يعرفه المصنف وإنما عتق بذكر شروطه وأركانه فقال (إنما يلاعن زوج) مكلف مسلم حرا أو عبدا لا سيد في أمته فالخصى بالنسبة

(٥٨ - دسوقي - ثاني) إليه وإلا فالزوجة تلاعن وأغناه عن شرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو صبي حين الحمل وعن شرط الاسلام قوله لا كفرا هذا إن صح نكاحه بل (وإن فسد نكاحه) ولو نجما على فساده لثبوت النسب فيه

(أو فسقا أو رقاً) أي الزوجان (٤٥٨) أي كانا فاسقين أو رقيقين (لا) إن (كفرًا) مما فلا يلبثان إلا أن يترافعا البنا

راضين بحكمنا فإن كان مسلماً لأعن الكتائية * ولما كانت أسباب اللعان ثلاثة ونالتها وهو القذف مختلف فيه أشار لأولها بقوله (إن قذفاً بزناً) في قبل أو دبر تصريحاً لا تعريضاً ورفقته لأنه من حقها والا فلا لعان (في) زمن (نكاحه) متعلق بقذف أي يجب أن يكون قذفها في نكاحه أي وتابع النكاح من العدة كالنكاح وسواء كان حصول الزنا منها في نكاحه أو قبله كما لو قال رأيتك تزني قبل أن أتزوجك كذا قيل والحق أنه لا بد من كون الزنا في نكاحه أيضاً كما في النقل (وإلا) بأن قذفها قبل نكاحها أو فيه بزناً قبله أو بعد خروجها من العدة (حد) ولا لعان ولو كانت زوجة له الآن ووصف الزنا بقوله (تقنه) أي جزم به (أعمى) بحسب فتح الجيم أو حسب بكسر الحاء أو بإخباره بذلك ولو من غير مقبول الشهادة (ورآه غيره) أي غير الأعمى وهو البصير بأن رأى المروء في المسكحلة فلا يعتمد على ظن ولا شك والعمد ما قاله للمنف وما قيل من أن تحقق البصير كاف للأعمى لا يبول عليه (واتفى به) أي بلمان التيقن برؤية أو غيرها (ما) أي الولد الذي ولد كاملاً (لسته أشهر) فاكتر من يوم الرؤية (قوله

إذا كان النكاح صحيحاً بل وإن كان فاسداً أي هذا إذا كان ذلك الفاسد مختلفاً فيه بل ولو كان مجملاً على فساده كما إذا عقد على أخته غير عالم بأنها أخته وادعى نفى حملها منه فلا بد من لعانها إذا رفعت أمرها للقاضي وحكم به (قوله أو فسقا الخ) أي هذا إذا كانوا صلحاء أحراراً بل ولو كانوا أرقاء أو فسقاء كالمحدودين خلافاً لأبي حنيفة حيث قال إن الفسقاء والأرقاء لا لعان بينهما واحتج بقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فجعلهم شهداء لأن المستثنى من جنس المستثنى منه والشاهد لا يكون فاسقاً ولا رقيقاً وأجيب بأن إلا ليست استثنائية حتى يكون ما بعدها من جنس ما قبلها بل هي اسم بمعنى غير صفة لشهداء والنفي ولم يكن لهم شهداء فيه غير قولهم (قوله راضين بحكمنا) أي وهو ثبوت اللعان فإن نكحت رجعت عند عيسى وهو ضعيف وإنما قال بالرجع لوجود الإحصان لصحة نكاحهم عنده وقل البغداديون يلزمها الجلد لفساد أنسكتهم وأمان نكل حد حد القذف اتفاقاً (قوله لا عن الكتائية) أي وجوباً لنفى الحمل أو الولد وجوازاً للرؤية فإن نكل أدب وإن نكلت هي لم تحذف بل تؤدب وهذا مخصص لقول المصنف الآتي وإيجابه على المرأة إذا نكلت لأنها أيمان كافر وهي قائمة مقام الشهادة ولا شهادة لكافر (قوله ولما كانت أسباب اللعان ثلاثة) أشار لأولها بقوله إن قذفها بزناً ولثانها بقوله وبني حمل ولثالثها بقوله وفي حده بمجرد القذف الخ (قوله أو رفقته) أي للقاضي وهذا من جملة شروط اللعان وقوله لأنه أي لأن قذفها لها من حقها (قوله والا فلا لعان) أي وإلا بأن كان تعريضاً لا تصريحاً أو كان تصريحاً ولم ترفعه فلا لعان أي ويؤدب فيما إذا كان القذف تعريضاً على الراجح فإن تلاعن الزوجان من غير رفع للقاضي وحكمه به لم يكن لعاناً شرعياً كما في ابن عرفة (قوله وسواء كان حصول الزنا) أي الذي قذفها به (قوله كذا قيل) قاله السخاوي في شرح الشامل (قوله كما في النقل) أي وعليه فيجعل قوله في زمن نكاحها راجعاً لكل من قوله إن قذفها ولقوله بزناً أي أن قذفها في زمن نكاحه بزناً واقع فيه (قوله ووصف الزنا بقوله تيقنه الخ) أي فالمعنى إن قذفها بزناً متيقن للأعمى ومرئ لغيره (قوله ورآه غيره) أي رأى الفعل الدال عليه لأن الزنا معنى من اللعان وهو ادخال الذكر في الفرج والذي يرى فرجه داخل في فرجها كالمروء في المسكحلة ولا يشترط عند دعوى الرؤية أن يصف كالشهود بل يكفي اعتناؤه على تعيينه بالرؤية وإن لم يصفها كالينة كذا في خش وقيل لا يلاعن إلا إذا وصف الرؤية بأن يقول كالمروء في المسكحلة وقد ذكر ابن عرفة الطريقتين وصدر بالاشتراط وعبر عنه الأبي في شرح مسلم بالمشهور ثم إن المراد بالرؤية في كلام المصنف الحقيقية كما هو ظاهر المدونة وغيرها لا العلم إذ العلم بدون رؤية سيذكر المصنف ما فيه من الخلاف في قوله الآتي وفي حده بمجرد القذف أو لمانه خلاف (قوله من أن تحقق البصير) أي ولو بغير رؤية كالجلس والحس وإخبار الغير (قوله لا يبول عليه) أي ونسبة خش وعقب هذا القول للمدونة لا تسلم انظر بن (قوله واتفى الخ) أي أنه إذا لاعنها بسبب الرؤية أو مافى معناها من العلم بالزنا فأتت بولد كامل لسته أشهر فاكتر من يوم الرؤية فإن ذلك الولد ينتفى عنه بذلك اللعان وتعد غير بريئة الرحم يوم اللعان بل رحمها مشغول بالزنا وأما إن أتت بولد لأقل من ستة أشهر لحق به ولا ينتفى عنه إلا بلمان ثان لأن لعانه إنما كان لرؤية الزنا لا لنفى الولد ورحمها يوم اللعان كان مشغولاً من الزوج وحمل انتفاء ما ولدته بعد اللعان لسته أشهر من يوم الرؤية لأنها لم تكن ظاهرة الحمل وقت الرؤية والا كان لاحقاً به مثل ما ولدته لدون الستة أشهر وما في حكمها (قوله أي بلمان التيقن برؤية) هذا بالنسبة للبصير وقوله أو غيرها أي بالنسبة للأعمى على ما مر

لا يبول عليه (واتفى به) أي بلمان التيقن برؤية أو غيرها (ما) أي الولد الذي ولد كاملاً (لسته أشهر) فاكتر من يوم الرؤية (قوله

او أنقص منها بخمسة أيام (والإ) بأن ولدته كاملا دون ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن ولدته لسته أشهر إلا ستة أيام فأقل من يوم الرؤية (لحق به) لأنه كان موجودا في رحمها وقت الرؤية والامان انما كان لها لالنفى الحمل (إلا أن يدعى الاستبراء) قبل الرؤية بحضة فان ادعاه لم يلحق به وينتفى بذلك اللعان اذا كان بين استبرائه ووضعها ستة أشهر فأكثر فان كان (٤٥٩) اقل من ستة أشهر إلا خمسة أيام

فانه يحمل على أنه موجود في بطنها حال الاستبراء والحامل قد تحيض ويؤشار للسبب الثاني بقوله (وبنى حمل) ظاهر ولو بشهادة امرأتين بأن رماها بأن حملها ليس منه من غير تأخير للوضع كإتاني ولو قال وبني نسب لشمل نفى الولد أيضا لكن ما ذكره هو الغالب ويلاعن (وإن مات) الولد بعد الوضع أو ولدته ميتا ولم يعلم به الزوج لقبته مثلا وقائده سقط الحد عنه ويكفي لعان واحد إن اتحد (أو تعدد الوضع) الحمل متعدد مع عيسى بن القاسم من قدم من غيبته ستين فوجد امرأته ولدت أولادا فأنكرهم وقالت له بل هم منك لم يبرأ منهم ومن الحد إلا بلعان اه لأنه حيثئذ بمنزلة من قذف زوجته بالزنا مرارا فانه يكفى لذلك لعان واحد (أو تعدد) (التوأم) وهو واحد المتعدد في حمل واحد وما قبله يغني عنه وينتفى عنه الحمل في جميع الصور

(قوله أو أنقص منها بخمسة أيام) انما اعتبر حكم الستة وما نقص عنها بأربعة أيام أو خمسة لأنه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن ان يتوالى ثلاثة ناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع ناقصان (قوله فان ادعاه) اي فان ادعى حين دعواه الرؤية انه كان استبرأها قبل الرؤية لم يلحق به ذلك الولد الذي ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم الرؤية وقوله وينتفى بذلك اللعان الخ هذا قول أشهر وقال عبد الملك وأصبح انما ينفية بلعان ثان قل في المقدمات وفي المدونة ما يدل للقولين اه بن (قوله وبني حمل) عطف على زنا اي إن قذفها بزنا أو قذفها بنفى حمل اي رماها بذلك بأن قال لها ماهذا الحمل الذي في بطنك مني إذا القذف والرمل بمعنى واحد كما في الفاموس (قوله من غير تأخير) اي فاذا رماها بذلك فيلاعن من غير تأخير فلو تأخر اللعان لذلك فانه لا يصح كإتاني يقول بلعان معجل اي من غير تأخير للوضع (قوله لشمل نفى الولد أيضا) اي سواء كان كبيرا أو صغيرا لكن محل اللعان إذا رفعت أمرها للحاكم بمجرد ادان نفى الولد أو الحمل غمه من غير تأخير (قوله وإن مات) مبالغة في محذوف اي فان نفى الحمل فلا بد من لعان وإن مات الولد ويصح جعله مبالغة في قوله وبني حمل اي وإن مات الولد الذي نفاه عنه اي هذا إذا كان حيا بل وإن كان ذلك الولد الذي نفاه عنه قد مات قبل نفية (قوله ولم يعلم به الزوج لقبته) اي فلما قدم منها نفاه (قوله ويكفي لعان واحد) اي لما نفاه من الحمل (قوله إن اتحد) اي الوضع (قوله لم يبرأ منهم ومن الحد إلا بلعان) اي أنهم يلحقون به ويحد إلا إذا لعن فيهم لعانا واحدا وهذا مقيد بما إذا كان يمكن إثباته لها سرا والا انتفى عنه الأولاد بغير لعان (قوله أو تعدد التوأم) صوابه او حصل التوأم إذ التعدد لازم للتوامة (قوله وما قبله يغني عنه) اي لأنه إذا كفى لعان في الوضع المتعدد بتعدد الحمل فبالأولى كفايته إذا تعدد الوضع مع اتحاد الحمل (قوله وينتفى عنه الحمل الخ) أشار بذلك الى ان قول المصنف بلعان معجل بمحذوف لا يقول المصنف بنفى حمل لأن المعنى عليه إنما يلاعن زوج نفى حمل بلعان معجل فيقتضى انهما لعانان أحدهما مسبب عن الآخر وهذا فاسد (قوله كالزنا والولد) اي كما يكفى بلعان واحد اذا رماها بالزنا ونفى الولد معا كذا قرر الشارح تبعا لبعضهم وقرر بعضهم ان قوله والولد عطف على حمل والمعنى انما يلاعن زوج إن قذفها بزنا أو بنفى الحمل أو بنفى الولد وأما قوله كالزنا فهو تشبيه في الاكتفاء بلعان واحد (قوله أشهد بالله الخ) اي أو يقول أشهد بالله ما هذا الولد مني وزنت قبل الولادة وبعدها (قوله ان لم يطأها الخ) أشار بهذا الى ان محل كون الرجل يلاعن نفى الولد او الحمل إذا اعتمد في لعانه على واحد من هذه الأمور الأربعة فان لاعن لنفيه من غير اعتماد على واحد منها كان اللعان باطلا ولم ينتف نسب ذلك للملاعن فيه وأما اذا كان اللعان لرؤية الزنا فلا يعتمد على شيء غير تيقنه لازنا إن كان أعمى ورؤيته له ان كان بصيرا ثم إن قوله إن لم يطأها بعد وضع الولد قبل هذا المنفى صادق بما إذا لم تضع قبله أصلا والحال انه لم يطأها وبما إذا وضعت قبله ولكن لم يطأها بين الوضعين والحال أن بين الوضعين مدة تقطع الثاني عن الأول فثبت اللعان في هاتين الحالتين فلو كان بين الوضعين مدة لا تقطع الثاني عن الأول والحال انه لم يطأ بعد وضع الأول فلا يسوغ اللعان كما أنه لو وطئها بعد وضع الأول وكان بين الوضعين

(بلعان معجل) بلا تأخير ولو برضين او احدهما إلا الحائض والنفساء فيؤخران (كالزنا والولد) تشبيه في الاكتفاء بلعان واحد كأن يقول أشهد بالله لرأيتها زنى وما هذا الحمل مني ولما كان لنفى الحمل او الولد شرط اشار له بقوله (إن لم يطأها بعد وضع) لولد قبل هذا الولد المنفى والحال ان بين الوضعين ما يقطع الثاني عن الاول وهو ستة أشهر فأكثر

فانه حينئذ يلاعن وأما لو كان بينهما أقل من ستة أشهر وما في حكمهما السكان الثاني من تنمة الأول فلو وطئها بعد الوضع ثم حملت حملا آخر فليس له نفى هذا الثاني لاحتمال حصوله من الوطء الذي بعد الوضع (أو) وطئ بعد وضع الأول بشهر مثلاً وأمسك عنها وأنت بولد بعد الوطء (لمدة لا يلحق الولد فيها) (٤٦٠) بالزوج اما (لقية) كخمسة أشهر فأقل بين الوطء والولادة فانه يعتمد في ذلك

على نفية ويلاعن فيه لأن هذا الولد ليس للوطء الثاني لنفسه عن الستة ولا من بقية الأول لقطع الستة عنه (أو لكثرة) كخمس سنين فأكثر فانه يعتمد في ذلك على نفية ويلاعن فيه (أو) لم يطأها بعد (استبراء بحضة) وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من الاستبراء فيعتمد في نفية على ذلك ويلاعن وان لم يدع رؤية ثم بالغ على مقدر أي وينتفي الحمل والولد بلعان معجل لا يغيره (ولو تصادقا على نفية) أي الولد قبل البناء أو بعده فلا بد من لعان من الزوج لنفي الولد فان لم يلاعن لحق به واحد عليه لانه قدغ غير عفيفة وتعهده على كل حال (إلا) ان تأتي به (أي بالولد (أقل من ستة أشهر) ان يوم المقدب شيء له بال كسنة أيام فينتفي حينئذ بخير لعان لقيام المانع الشرعي على نفية (أو) تأتي به (وهو) أي الزوج (صبي) حين الحمل أو محبوب (فينتفي عنه الولد بخير لعان

ما يقطع الثاني عن الأول فلا لعان فالأحوال أربعة (قوله فانه حينئذ) أي فانه حين انتفاء وطئه بعد وضع الولد الأول يلاعن (قوله وما في حكمها) أي بأن كان بينهما ستة أشهر إلا ستة أيام أو إلا سبعة أيام أو عشرة (قوله لكن الثاني من تنمة الأول) أي وحينئذ فلا يسوغ له نفية باللحان (قوله ثم حملت حملا آخر) أي والوضع بحاله وهو أن بين الوضعين ما يقطع الثاني عن الأول (قوله فانه يعتمد في ذلك على نفية) العبارة مقلوقة وحققا فانه يعتمد على ذلك في نفية ووقع له نظير ذلك بعد أيضا (قوله ولا من بقية الأول الخ) أي وحينئذ فيحتمل ان يكون من زنا أو غصب أو اشتباه حصل بعد الولادة وقبل وطء الزوج (قوله أو لكثرة) أي أو وطئها بعد وضع الأول بشهر مثلاً وأمسك عنها ثم أنت بولد بعد مدة من الوطء الأول لا يلحق فيها الولد بالزوج لكثرة كخمس سنين أي لأنه لا يكون هذا الولد تكملة للحمل الأول لأنه قد فصل بينهما بأكثر من ستة أشهر ولا من الوطء الثاني لأن أقصى أمد الحمل خمس سنين وهذا قد أنت به بعد أكثر منها (قوله فانه يعتمد في ذلك على نفية) الأولى فانه يعتمد على ذلك في نفية (قوله أو لم يطأها بعد استبراء) حاصله انه إذا استبراء زوجته للسترسل عليها بحضة وتركها فأنت بولد بعد ستة أشهر من الاستبراء فله ان يعتمد على ذلك الاستبراء في نفى الولد عنه ويلاعن وان لم يدع رؤية الزنا على المشهور كما قال عياض لان التصود مجرد نفى الحمل فلا حاجة للرؤية (قوله ولو تصادقا على نفية قبل البناء أو بعده) حاصله انها إذا ولدت ولدا قبل البناء أو بعده وتصادقا على نفى ذلك الولد وعدم لحوقه بالزوج فانه لا ينتفى لحوقه بالزوج إلا بلعان منه هذا هو المشهور ومقابل لوفيا قبل البناء تخريج الخمي وهو أنه إذا كان ذلك الولد الذي تصادقا على نفية ولدته قبل البناء فانه ينتفى عن الزوج بل لعان بخلاف ما ولدته بعد البناء ومقابلة فيما بعد البناء رواية الأقل في المدونة وعكسه تت وهو تحريف انظر طفي اه بن (قوله فان لم يلاعن لحق به) أي فان تصادقا على نفية ولم يلاعن لحق به وقوله غير عفيفة أي لا عترافها بالزنا وقوله على كل حال أي سواء لاعتها الزوج أو لا لإقرارها على نفسها بالزنا ولو رجعت عن التصديق فوراً كما قاله ابن الكاتب (قوله الآن تأتي به الخ) هذا مستثنى من قوله ولو تصادقا الخ أي فحمل لزوم لعانه إذا تصادقا الآن تأتي الخ أو أنه استثناء من مقدر أي وينتفي الحمل والولد بلعان معجل لا يغيره الا أن تأتي الخ (قوله لاستحالة حملها منه حينئذ) أي عادة لا عقلا كما في عقب ونص التوضيح وقوله أو وهو صغير أو محبوب أي فينتفي الولد عنهما بخير لعان لعدم امكان الحمل منهما في العادة وهو ظاهر اه بن (قوله على الصحيح) هو ما في الشامل وحاصله انه متى وجدت البيضة اليسرى وأزول فلا بد من اللعان مطلقاً أي ولو كان مقطوع الذكروان فقدت ولو كان قائم الذكر فلا لعان ولو أنزل وينتفي الولد لغيره وللصنف طريقة ذكرها في العدة وهي ان مقطوع الذكر أو الاثنين يرجع فيه للنساء فان قلن انه يولد له لاعن والا فلا لكن اعترض على الصنف بان الذي في المدونة انه يرجع لأهل المعرفة لخصوص النساء وطريقة القرافي أن المحبوب والحصى ان لم ينزلا فلا لعان لعدم لحوق الولد بهما وان أنزلا لاعنا وعقب قد اقتصر على ما لاشامل (قوله أو أودعته)

لاستحالة حملها منه حينئذ ومثله مقطوع الاثنين أو البيضة اليسرى فقط على الصحيح (أو أودعته) أي الحمل امرأة (مغرية) أي بعد المقد عليها (على) زوجها (مشرقي) مثلاً وتولى المقد بينهما في ذلك ولهما وما في مكانهما أي القرب والشرق وعلم بقاء كل من الزوجين في عمله إلى ان ظهر الحمل فانه ينتفي عنه بخير لعان لقيام المانع العادي على نفية عنه ولا مفهوم لمغرية ومشرقي بل المراد ان تدعيه على من هو على

مدة لا يمكن حجيته إليها في خفاء. وأشار السبب الثالث وإن فيه خلافا فقال (وفي حدّ) أي الزوج (بمجرّد القذف) لما بان قال لما يازانية أو انت زنت من غير أن يقيد ذلك برؤية أو تضي حمل ولا يمكن من اللعان (أو ائمان) بأن يمكن منه ولا حذ عليه القذف (خلاف) والقولان في للدونة (وإن لا عن) الزوج (رؤية) وادعى الوطء قبلها (أي قبل الرؤية) (و) ادعى (عدم الاستبراء) بعد ذلك الوطء ثم ظهر بها حمل يمكن أن يكون من زنا الرؤية وإن يكون منه بان كان لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية (فمالك) رضى الله تعالى عنه (في الزامه) أي الزوج (به) أي بالولد أو الحمل ولا يتنفي عنه أصلا بناء على أن اللعان إنما (٤٦١) شرع لنفي الحد فقط وعدوله عن

أى الحمل مغربية على مشرق أى أنها ادعت أن الحمل منه وأنه طرفها ليل (قوله وان فيه خلافا) وأشار الى أن فيه خلافا (قوله وفي حده مجرد القذف) أى بالقذف المحرمن دعوى الرؤية ونفى الولد والحمل وهذا قول أكثر الرواة ولما قدمه المصنف (قوله من غير أن يقيد ذلك برؤية) أى برؤية الزنا (قوله ولاحد عليه للقذف) أى لعموم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية أى يرمون أزواجهن بالزنا وظاهره ادعى رؤيته ثم لا يدعى نفي الحمل أو الولد أولا (قوله والقولان في المدونة) أى وقد اختلف في تشهيرهما ببعضهم شهر الأول وبعضهم شهر الثانى (قوله وان لاعن الخ) حاصله انه إذا لاعن زوجته لرؤية الزنا وقال وطئها قبل هذه الرؤية في يومها أو قبل يومها ولم يستبرأ بعدها بعد ذلك ثم اتى بولد فهذا الولد امان لا يمكن أن يكون من زنا الرؤية بان أنت به لأقل من ستة أشهر الا خمسة أيام من يوم الرؤية واما أن يمكن أن يكون من زنا الرؤية بان أنت به لستة أشهر الا خمسة أيام فأكثر من يوم الرؤية فان كان الأول لحق به قطعوا وان كان الثانى فذلك فيه ثلاثة أقوال وهو صورة المصنف (قوله ولا ينتفى عنه أصلا) أى لا بلعان ولا بغيره بخلاف القول الذى بعده فانه يقول ينتفى عنه بلعان آخر فهذا هو الفرق بين القول الأول والثانى كما قاله ابو الحسن وابن رشد وغيرهم (قوله فليس له أن ينفيه) أى بلعان ثان بعد ذلك الا مان (قوله ما لم ينفيه بلعان آخر) أى لأن الاعان الأول إنما كان لنفي الحد لا لنفي الولد فاذا أراد نفيه لاعن لنفيه (قوله ما لم تكن ظاهرة الحمل) أى ما لم يتحقق ان حملها كان موجودا يوم الرؤية (قوله أقلية لها بال) أى بان أنت به لستة أشهر الا ستة أيام أو الاسبعة أيام (قوله ولا يعتمد فيه على عزل) يعنى أنه اذا كان يظن زوجته (ويعزل عنها ثم ظهر بها حمل أو كان يظنوها ولا يعزل إلا انها ولدت ولدا لا يشك أباه فليس للزوج أن يقول ما هذا الحمل منى وينفيه بلعان معتمدا على عزلها ولا يشك به أو يقول ما هذا الولد منى وينفيه بلعان معتمدا على نفيه ولعانه على عدم المشابهة لأن الشارع لم يقول عليها وحينئذ فالولد لاحق به في هذه المسائل ولا عبرة بلعانه ان لاعن ولاحد عليه لعنره اه عدوى (قوله ولاعلى وطء الخ) يعنى ان الزوج إذا كان يظن زوجته بين فخذيهما أو فى دبرها وينزل ثم إنه ظهر بها حمل فليس له أن ينفيه ولا لاعن فيه معتمدا فى ذلك على الوطء بين الفخذين أو الدبر بل لأن الماء قد يسبق يطؤها ولاعلى وطء الخ يعنى أنه إذا وطئ زوجته أو أمته أو لاعنها وأنزل ثم وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها والحال انه لم يحصل منه بول بين الازال والوطء الثانى الذى لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له نفيه والملاعة فيه معتمدا على عدم ازاله فى تلك الزوجة الثانية لاحتمال بقاء شيء من مائه فى قناة ذكره فيخرج مع الوطء (قوله ولاعن فى نفي الحمل)

الا ان تجاوز أقصى أمد الحمل من يوم (٤٦٣) الطلاق او ترك الوطء فينتفى عنه بلا لعان لعدم لحوقه به (و) لاعن (في الرؤية) إذا

ادعاه (في العدة وإن) كانت العدة (من) طلاق (بأن) فانه يلاعن ولو انقضت العدة لان العدة من توابع العصمة وأخرى لورمى من في العصمة فان ادعى بعدها انه رأى فيها لم يلاعن فالخاصل انه ان ادعى في زمن العدة انه رأى فيها او قبلها لاعن وان انقضت العدة وان ادعى بعدها انه رأى فيها او قبلها او بعدها فلا لعان (وحد) إذا ادعى (بعدها) أي بعد العدة انه رأى فيها او قبلها او بعدها (كاستلحاق الولد) الذي نشأ به (بلا أن تزني) أي الا ان ثبت زناها باقرار اويئة فلا يحد لأنه رمى غير عفيفة في المسألتين إلا ان قوله (بعد اللعان) خاص بالثانية أي مسألة الاستلحاق وأما الأولى فلا لعان فيها (وتسمية الزاني بها) عطف على استلحاق أي كما يحد إذا سمى الزاني بها بان قال رأيتك تزني بفلان ولا يخلصه من الحد له لعانه لها (وأعلم) من معناه وجوبا (بمجه) أي بموجب حده بان يقال له فلان قذفك بامرأته لأنه قد يعترف او ينفو لارادة السترو لو بلغ الامام (لا إن كرر)

أي بسبب نفى الحمل ففى للسببية وكذا يقال في قوله الآتي ولاعن في الرؤية (قوله الا ان تجاوز الخ) أي فإذا طلقها ومضى بعد الطلاق أقصى أمد الحمل وأنت بولد فانه لا يلاعن لفيه لا تنفائه عنه بغير لعان (قوله أوترك الوطء) أي أو من يوم ترك الوطء فإذا ترك الوطء زوجته ومضى أقصى أمد الحمل من يوم الوطء وأنت بولد فلا يلاعن لفيه لا تنفائه عنه بغير لعان كذا قال الشارح والأولى اسقاط قوله ومن يوم ترك الوطء لما مر في قوله أولمدة لا يلحق فيها الولد بالزوج لقلة أو كثرة من أنه يلاعن ولا يقال ان قوله الا أن تجاوز أقصى أمد الحمل من يوم الطلاق معارض لكلامه المتقدم المذكور لأن هناك زوجة وهنا ليست في العصمة تأمل (قوله في العدة) أي ان كانت دعوى الرؤية في العدة وكانت الرؤية للدعاة في العدة أيضا لا قبلها (قوله وان كانت الخ) أي هذا إذا كانت العدة من طلاق رجعي بل وان كانت من طلاق بأن (قوله ولو انقضت العدة) مبالغة في قوله ولاعن للرؤية إذا ادعاه في العدة فحاصله انه إذا ادعى في العدة انه رأى في العدة او قبلها تزني فانه يلاعنها ولو بعد انقضائها والاحد (قوله لورمى من في العصمة) أي بان رآها وهي في عصمته تزني وأما لو ادعى انه رآها قبل التزوج بها تزني فالحد كامر (قوله انه رأى فيها) أي ورأى بعدها بالأولى وقوله لم يلاعن أي ويحد (قوله الذي نشأ به لعان) أي بان لاعن لفيه فقط وأولاً لعن لفيه مع الرؤية وأما إذا لعن للرؤية فقط ثم استلحق ما ولدته لسته أشهر من يوم الرؤية فلا حد عليه وقال ابن المواز يحد وهو ظاهر المدونة وعليه اقتصر المواق انظر بن (قوله الا ان تزني بعد اللعان) أي وقبل الاستلحاق ولا مفهوم للظرف بل وكذا قبله كافي المدونة اه بن (قوله وأما الأولى فلا لعان فيها) أي وحينئذ فالأولى جعل قوله الا ان تزني بعد اللعان مستثنى من قوله كاستلحاق الولد (قوله وتسمية الزاني) يعني ان لعانه لا يسقط الحد بالنسبة لغيرها وعورض هذا بحديث البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما ان هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فسمى الزاني بها ولم ينقل ان هلالا حدى من أجله فأجاب الداودي ان مالكا لم يبلغه هذا الحديث وأجاب بعض المالكية بان القذف لم يطلب حقه وذكر عياض أن بعض الاصحاب اعتذر عنه بأن شريكا كان يهوديا قاله ابن حجر اه بن (قوله ولا يخلصه من الحد له لعانه لها) وهذا إذا تقدم اللعان أما لو حد لقذف فلان أولا سقط عنه اللعان لأن من حد لقذف رجل دخل فيه كل حديث موجه قبله لمن قام ولمن يقيم (قوله وأعلم من معناه وجوبا) أي على المشهور خلافا لمن قال بنده والوجوب متعلق بالحكم ان علم والاتعلق بمن علم به من العدول (قوله أو ينفو لارادة السترو) أي فان أقر أو اعترف فلا يحد الزوج والاحد وقوله ولو بلغ الامام أي لأن للقذف ان ينفو عن القاذف إذا أراد السترو ولو بلغ الامام على المشهور خلافا لمن قال لا يجوز للقذف ان ينفو بعد بلوغ الامام (قوله لان كرر الخ) أي انه إذا ادعى أنه رآها تزني أو أن هذا الحمل ليس منه ولا عنها ذلك ثم رماها بما رماها به أولا من رؤية الزنا أو شفى الحمل فانه لا يحد لها (قوله بأمر آخر) أي كأن يقدفها أولا بأنه رآها تزني ولاعن لذلك ثم قذفها ثانيا بنفى النسب كأن قال لها لست بنتا لفلان فيحد (قوله أو بما هو أعم) كما إذا قال لها رأيتك تزني مع فلان أو مع رجل ثم لاعنها ثم بعد ذلك قال لها أنت تزني مع كل الناس فيحد لذلك (قوله فاستلحقه أبوه) أي بعد موته وأما لو استلحقه وهو حي ثم مات ذلك الولد المستلحق فالتأب يرثه من غير شرط (قوله لليت) تنازعه كل من ورث والمستلحق وحينئذ فلا اشعار في المصنف بأن الاستلحاق قبل الموت أو

حر مسلم ولو بنتا على ظاهرها فيكون له الحدس أو النصف قل للمال التروك أو كثر (أو لم يكن) لليت ولد أصلاً وكان لا على الصفة بل عبداً أو كافراً (و) لكن (قل للمال) الذي يحوزة المستحق بالكسر فيرت أيضاً لضعف (٢٣٣)

ينبغي أن تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيراً فينبغي أن لا يرث ولو كان لليت ولد وقد يكون المال كله يسيراً فينبغي أن يرثه وإن لم يكن له ولد اه وتفيد المصنف الولد بالحرية والاسلام من ضروريات القواعد الشرعية فنافذته فيه مما لا معنى له (وإن وطئ) للمانع زوجته بعد رؤيتها زنى أو علمه بوضع أو حمل (أو آخر) اللعان (بعد) علمه بوضع أو حمل (اليوم) واليومين (بلا عذر) في التأخير (امتنع) لعانه في الصور الحس والمانع في الرؤية الوطء قط لا التأخير ثم شرع ينكح على صفة اللعان فقال (وشهد) بالله أربعاً لرأيتها زنى أي إذا لعن لرؤية الزنا بأن يقول أشهد بالله لرأيتها زنى أربع مرات ولا يزيد الذي لا اله الا هو (أو ما هذا الحمل مني) إذا لعن لثني الحمل بأن يقول أربع مرات أشهد بالله ما هذا الحمل مني وهذا قول ابن اللواز وهو خلاف مذهب للسدنة من انه

بعده فيحمل على ما اذا كان بعده كاقال الشارح وتعبير المصنف بـ «يرث» يفيد أن التفصيل إنما هو في الميراث وما النسب ثابت باعتباره مطلقاً وهذا هو الذي نقله ابن عرفة عن أبي ابراهيم الأعرج وغيره من الفاسيين ونقل قبله عن ابن حارث أن التفصيل في حقوق النسب وعدمه وأنه حكى عليه الاتفاق ونص ابن عرفة بعد كلام ابن حارث وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم لحوق النسب إذا لم يترك ولداً مثله لابن اللواز وابن القاسم وأصبح انظر بن (قوله) فنافذته فيه مما لا معنى له أشار بهذا الرد اعتراض ابن غازي على المؤلف حيث قال إن الولد انواق في كلامهم مطلق صادق بالمسلم والكافر والحر والعبد فتفيد المصنف له بالحر المسلم خلاف النقل ثم إن الشيخ سالما السنهوري أجاب وقال يمكن أن يكون إطلاق كلامهم بالنظر للحقوق النسب وأما الارث فلا بد من التقييد كما فعل المصنف فلا اعتراض قال عجب وهذا جواب بعيدو الأقرب أن يقال كلامهم وإن كان ظاهره الإطلاق وليس هناك نص صريح بالتقييد إلا أن التقييد يؤخذ من قوة كلامهم إذ التقييد من ضروريات القواعد الشرعية وذلك لأنه لو كان الولد عبداً أو كافراً بحيث لا يراحم الأب في الميراث تقوى التهمة فتقيدوه بما ذكره المصنف لنقل التهمة اه عدوى (قوله) وإن وطئ الخ) لما تقدم أنه لا بد من تعجيل اللعان في نفي الحمل ولا يؤخر للوضع لقوله بلعان معجل تكلم على ما يمنع اللعان في الرؤية ونفي الحمل (قوله) امتنع لانه) أي ولحق به الولد وبقيت زوجة مسلمة أو كناية وحده للسلمة وليس من العذر تأخيره لاحتمال كونه ربحاً فينفش خلافاً لابن القصار (قوله) لا التأخير) أي بخلاف اللعان لنفي الحمل أو الوضع فإنه يمنع منه الوطء بعد علمه بهما وكذا التأخير بعد علمه بهما بلا عذر أي فقول المصنف بعد علمه بوضع أو حمل راجع لقوله أو أخروا أي بالكاف ليرجع الظرف لما بعده بأن يقول كأن آخر لكان جارياً على قاعدته (قوله) أربعاً) الأولى تأخيره عن قوله لرأيتها زنى ليفيد أن التكرير أربعاً للصيغة بنامها لا لأشهاد بالله فقط كما قد يوهمه وقوله لرأيتها زنى إنما يقول لرأيتها إذا كان بصيراً أو الأعمى فيقول أشهد بالله لعنتها أو لتيقنتها زنى (قوله) ولا يزيد الخ) أي على الراجع خلافاً لابن اللواز القائل انه يزيد بها وعلى الاول فيستثنى اللعان مما يأتي في الشهادات من أن اليمين في كل حق بالله الذي لا اله الا هو ولا يشترط أيضاً زيادة الجصير في لعان الرؤية أن يقول كالمرود في المكحلة خلافاً لمن قال بزيادة ذلك ابن عرفة اللخمى وفي لزوم زيادة واني لمن الصادقين وعدم لزوم زيادتها قولان للموازية ولها والصدواب الاول لوروده في القرآن اه نقله ح قال بن والذي رأته لابن يونس نسبة الاول للسدونة ونصه وفي السدونة قال مالك ويبدأ الزوج باللعان يشهد أربع شهادات بالله يقول في الرؤية أشهد بالله اني لمن الصادقين لرأيتها زنى اه ولعل المصنف لم يتعرض له لوضوح أمره بنص القرآن عليه (قوله) من انه يقول لزنت) أي أشهد بالله لزنت (قوله) وهو المشهور) انظر على هذا المشهور لوقال في لعان ثني الحمل ما هذا الحمل مني هل يعيد الايمان أو يكفى به بعد الوقوع (قوله) الا ان قول ابن اللواز أوجه) ذلك لانه لا يلزم من كونها زنت كون الحمل من غيره لجواز أن يكون هذا الحمل منه وإن كان حصل منها زنا مع أن المقصود كون الحمل من غيره ولا يلزم من كون الحمل من غيره زناها لانه يحتمل أنهن وطء شبهة أو غضب فكيف يقول لزنت مع ان دعواه ان الحمل من غيره وقد وجه فيها فاتهم شددوا عليه بالخلف على الزنا لاعلى في الحمل لاحتمال أن ينكل فيقرر النسب والشارع منشوف له (قوله) ووصل الخ)

يقول لزنت في الرؤية ونفي الحمل وهو المشهور الآن قول ابن اللواز أوجه كما هو ظاهر ثم يقول بعد الرابعة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين وهذا معنى قوله (ووصل) خامسته بلعنة الله عليه إن كان من الكاذبين (أفمراده ووصل خامسته

مصورة بقوله لعنة الله عليه الخ (٤٦٤) ولوقال وخمس بلعنة الله الخ كان أخضر وأوضح (أو يقول) (إن كنت كذبت) أي

كذبت عليها بدل ان كان من الكاذبين والاول أولى (وأشار الآخرس) ذكرنا أو اثني بما يدل على ذلك (أو كتب) ما يدل عليه ان كان يحسن الكتابة (وشهدت) المرأة لرديانها بأن تقول أربعا أشهد بالله (مارأى أرتى أو) تقول في ردها لخلقه في نفي الحمل (مازيت) فأو للتفصيل لا للتخير (أو) تقول في أيمانها الأربع (لقد كذب) أي على (فيهما) أي في قوله لرأيتها زنى وقوله ما هذا الحمل مني (و) تقول (في الحامسة غضب الله عليها إن كان زوجها) (من الصادقين) والذي في الدونة ان غضب زيادة لفظ أن كما في القرآن (ووجب) شرط لفظ (أشهد) في حق الرجل والمرأة (واللعن) في حق الرجل (والغضب) في حق المرأة فلا يجزى غيرها مما رادفها أو أبدل اللعن بالغضب أو عكسه (و) وجب إيقاعه (بأشرف) مواضع (البلد) كالجامع فلا يقبل رضاهما غيره (و) وجب كونه (محضور جماعة أقلها أربعة) من الرجال العبدول (ونذب) كونه (إر صلاة) من الخمس وبعد العصر (وتخوفهما)

متعلق وصل محذوف أي وصل شهادته الأربع وقوله خامسته نصب بنزع الخافض وقوله بلعنة الله الخ الباء للتصوير وبهذا وافق مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من انه لا يأتي بالشهادة في الخامسة خلافا لاصبح وعبد الحميد (قوله مصورة) أي حالة كونها مصورة (قوله أو يقول ان كنت كذبت) أو للتخير وقوله والاول أولى أي لانه لفظ القرآن (قوله بما يدل على ذلك) أي على شهادته باللعان وكذا يقال فيما بعد أي ويكرر الاشارة أو الكتابة كاللفظ على الظاهر ولولا عن الآخرس ثم انطلق لسانه ولو بالقرب لم يعد عليه ولو انطلق لسانه بعد لعانه ولو بالقرب وقال لم يقبل قوله اه عبق (قوله لرديانها) أي التي حلفها على دعوى رؤية الزنا (قوله أو ما زنت الخ) ما هنا مطابق لمذهب الدونة من أن الرجل يقول في اللعان لنفى الحمل أشهد بالله لزنت وهو خلاف ما مشى عليه الصنف سابقا من أنه يقول فيه أشهد بالله ما هذا الحمل مني كامر والمطابق له أن تقول أشهد بالله ان هذا الحمل أو الولد منك فالصنف لفق بين القولين فمضى أولا على كلام ابن المواز ومشى هنا على كلام الدونة (قوله أو لقد كذب الخ) قال ابن عرفة ابن الحجاب أو لقد كذب على ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ وفيه نظر لان قولها كذب على يصدق بكذبه عليها في غير ما رماها به من الزنا اه ولعل الصنف احتراز عن هذا بقوله فيهما فهو متعلق بكذب لا بقول محذوف أي تقول ذلك فيهما (قوله غضب الله) أي بغير لفظ أن كافي الجلاب وقوله غضب الله الخ يصح قراءة غضب بصيغة الفعل الماضي وبصيغة المصدر فعلى انه فعل تكون ان الآتي بها قبل غضب على مافى الدونة مشددة والاعلى الصدرية فتكون مخففة (قوله زيادة لفظان) أي على جهة الاولوية لا الشرطية كما قرره شيخنا واعلم ان الذي في الدونة زيادة ان في كل من خامسة الرجل وخامسة المرأة فيقول الرجل ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتقول المرأة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين لافي خامسة المرأة فقط كما يومه كلام الشارح (قوله فلا يجزى غيرها مما رادفها) أي كابدال أشهد بأحلف أو أقسم (قوله وأبدل اللعن بالغضب الخ) انما تعين اللعن في خامسة الرجل والغضب في خامسة المرأة لان الرجل مبعد لأهله وهي الزوجة ولولاه الذي نقاه باللعان فناسب ذلك لان اللعن معناه البعد والمرأة مغضبة لزوجها ولاهلها ولربها فناسبها ذلك التعبير بالغضب (قوله كالجامع) ظاهره أي جامع كان وهو كذلك لحر أحب البقاع الى الله مساجدها وأبغضها اليه اسواقها (قوله فلا يقبل رضاهما غيره) أي لان وقوعه بأشرف مواضع البلد واجب شرط وذلك لأن المقصود من اللعان التغليظ والتخويف على الملاحن والموضع مدخل في ذلك ولذا كان لعان النصرانية في كنيستها واليهودي في بيعتها والراد بالأشرف بالنظر للعالم (قوله ووجب كونه محضور جماعة الخ) أي لان اللعان شعيرة من شعائر الاسلام وخصلة من خصاله لان الكفار لاللعان بينهم كامر وأقل ما تظهر به تلك الشعيرة أربعة لان حضور الجماعة المذكورة لاحتمال نكولها أو اقرارها لان النكول والاقرار يثبت بشهادة اثنين على ما رجحه اللقاني خلافا لمن قال انهما لا يثبتان الا بأربعة كالرواية اه عدوى (قوله وبعد العصر) أي ونذب كونه بعد العصر بل قال سحنون ان كونه بعد العصر سنة لأن ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة النهار وملائكة الليل ولا يقال هذا القدر موجود في صلاة الصبح لانا نقول وقت صلاة الصبح وقت نوم تأمل (قوله وتخوفهما بالوعظ) بان يقال لكل واحد منهما تب الى الله وارجع عما تدعيه ان كنت كاذبا فان عذاب الدنيا الحاصل بالحد أهون من عذاب الآخرة ويكون ذلك التخويف ابتداء قبل الشروع في اللعان عند الاولى وعند الشروع في الثاني وعند الشروع في الثالثة وعند الشروع في الرابعة كما قرره شيخنا الصدوق (قوله وخصوصا) أي وأخص

بالوعظ لان أحدهما كاذب قطعاً فلعنه ان يرجع ويقر بالحق (وخصوصاً) نذب بالوعظ (عند الشروع في الخامسة) الوعظ منه أو منها (و) نذب (القول) لكل منهما (بأنها) أي الخامسة (موجبة العذاب) على الكاذب أي سبب في ازال العذاب من الله

الكاذب (وفي) وجوب
إعادتها (أي المرأة) إن
بدأت) لتقع أيمانها به
فتوقف تأييد التحريم على
إعادتها وهو الراجح وعدم
الوجوب فتأبد بلعنه
بعدها (خلاف) ولاعت
الذمية (يهودية أو نصرانية
(بكنيسها) مراده بها
ما يشمل يعة اليهودية
(ولم تجبر) على الالتئان
بكنيسها إن أبت (وإن
أبت) إن تلاعن (أذبت)
ولا يحد إذلو أقرت بالزنا
لم تحد (وردت) حد
تأديها (للمتأ) أي لحكامهم
ليفعلوا بها ما يرونه عندهم
(كقوله) أي الزوج
تشبيه في الأدب (وجدها)
أي الزوجة مضطجة أو
متجدة (مع رجل في
الحاف) ولا بينة ولو قاله
لاجنية حد (وتلاعنا)
معا (إن رماها بفسب) بان
قال زنت مفسوبة (أو
وطئ شبهة) بان قال
وطئها رجل أو فلان
وطئته أباي (وأنكرته)
أي الوطء في صورتين
بان كذبه (أو صدقته)
فيهما (ولم يثبت) بينة
(ولم يظهر) للناس كالجيران
بالقرائن (وتقول) للزوج
إذا صدقته وتلاعنا
(ما زنت ولقد غلبت)

الوعظ عند الخامسة خصوصا وما ذكره المصنف من الوعظ عند الخامسة تبع فيه ابن الحاجب
وقال ابن عرفة لا أعرفه عند الخامسة اه عدوى (قوله باللعنة أو القضب) تصوير للعذاب
(قوله وفي وجوب إعادتها إن بدأت) أي كالمو حلف الطالب أي المدعى قبل نكول المطلوب فانه
لا يجزى (قوله خلاف) كلامه يقتضى أنها مشهوران أما الأول فهو قول أشهب واختاره ابن
الكتاب ورجحه اللخمي وقوله القاضي عياض عن المذهب وقال ابن عبد السلام انه الصحيح وأما
الثاني فهو قول ابن القاسم في العتبية والموازية قال بعض الشيوخ ولم أر من شهده ورجحه بعد البحث
عنه اه بن (قوله يهودية أو نصرانية) أي سواء كان زوجها مسلما أو من أهل دينها وترافعا اليها
وللزوج المسلم الحضور معها في الكنيسة ولا تدخل هي المسجد (قوله ولم تجبر على الالتئان بكنيسها)
فيه أنه قد تقدم أن كونه بأشرف البلد بالنظر للحالف واجب شرط فاعل هذا ضعيف والا فتقتضى
ما مر أنها تجبر أو يقال المراد بأشرف البلد خصوص المسجد ووجوب كونه بذلك الاشرف بالنظر
للمسلم تأمل (قوله أدبت) أي لادائها لزوجها وادخالها التليس في نسبه وهذا هو الفرق بينها وبين
الصغيرة التي توطأ فانها لا تلاعن بل يلاعن الزوج فقط ولا تؤدب إن أبت والجامع بينهما ان كلا
لا يحد إذا قر بالزنا (قوله ليعملوا بها ما يرونه) أي لاحتمال انهم يرون حدها بنكولها أو اقرارها
(قوله كقوله الخ) أي فيؤدب لذلك ولا حد عليه ولا يلاعن (قوله ولو لوقاله لاجنية حد) قال ابن
النير الفرق بين الزوج والاجنبي في التعريض أن الاجنبي يقصد الاذابة المحضة والزوج قد يعذر
بالنسبة إلى صيانة النسب اه بن وعلى ما ذكر من حد الاجنبي دون الزوج فيلغز ويقال قذف
لاجنية لا يحد فيه الزوج ولا لعان عليه مع أن القاعدة ان كل قذف لاجنية ففيه الحد على الزوج ان
لم يلاعن وجوابه القذف بالتعريض فانه إذا صدر من الزوج لزوجته أدب فقط ولا لعان ولا حد
وان قاله شخص لاجنية حد لكن سيأتى للمصنف أول القذف ما يفيد أن التعريض كالصرح
فيلاعن في كل ورجح عيج ما يأتي لانه نص المدونة وقال ابن عرفة انه خلاف المعروف فال معروف
أن التعريض ليس كالصرح وجعل الشيخ أحمد الخلاف لفظيا فحمل قول المدونة ان التعريض
كالصرح على التعريض القريب من الصريح وحمل قول ابن عرفة لل معروف ان التعريض ليس
كالصرح على التعريض الخفى البعيد من الصريح تأمل (قوله أو صدقته فيهما) أي صدقته على انها
وطئت غصبا أو وطئت بشبهة (قوله ولم يثبت) أي القضب بينية (قوله وتقول الزوجة إذا صدقته)
أي على حصول الغضب أو الشبهة ما زنت أي تقول أربعا أشهد بالله ما زنت ولقد غلبت واني لمن
الصادقين وتقول في خامستها غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين ويقول الزوج في الغضب لقد
غضبت وفي الاشتباء لقد غلبت أو وطئت مشبهة ولا يحلف لقد زنت لانه يدعى انها غضبت أو
وطئت بشبهة وثمرة لعانه نفى الولد عنه وثمرة لعانها نفى الحد عنها (قوله وأما إذا كذبت) أي في دعواه
القضب أو الشبهة (قوله فان نكلت رجعت) أي سواء صدقته أو كذبت لانه ان لم تلاعن كانت معترفة
بالوطء غصبا أو شبهة ومن اعترف بالزنا على وجه الغضب أو الشبهة يحد اه عدوى وما ذكره من
أنه إذا رماها بفسب تلاعنا مطلقا صدقته أو كذبت فان تلاعنا فرق بينهما وان نكلت رجعت هو قول
محمد بن المواز وقوله التوسى رصوب اللخمي انه إذا رماها بفسب أو شبهة فلا لعان عليها وانما يلتعن
الزوج لنفى الولد عنه ولا نكاح لرجعها وجها إذا لم تلتعن لأن الزوج لم يثبت عليها بلعانه زنا وانما أثبت
عليها غصبا فلا لعان عليها كما لو أثبت البينة القضب ولو لاعنت لا يفرق بينهما لانها انما اثبتت
بالتعانها الغضب وتصديقه وهذا خارج عما ورد في القرآن مما يوجب الحد في النكول
والفراق والحلف وقبل هذا القول ابن عبد السلام ولكن المذهب الأول انظر بن

(وإلا) بأن ثبت الغصب أو ظهر بقرينة كاستغنية عند النازلة (التعمن) الزوج (فقط) دونها لأنها تقول يمكن أن يكون من الغصب أو الشبهة فإن نكل لم يعد وظاهر كلامه أنه يلاعن ولو لم يكن بها حمل وقيل محله أن ظهر بها حمل ولا يفرق بينهما لأنه إنما يفرق بينهما بتمام لعانها وشبهه في التعمن فقط قوله (كصغيرة) عن سنن من تحمل (توطأ) أي مطيقة وطئت بالفعل أو لارماها برؤية الزنا فإنه يلاعن دونها وتبقى زوجة ووقفت فإن ظهر بها حمل لم يلحق (٤٦٦) به ولا عنت وفرق بينهما فإن نكلت حدثت حد البكر (وإن شهد) الزوج (مع ثلاثة) بزنا زوجته

(التعمن) الزوج (ثم التعمن) بعده وفرق بينهما (واحد الثلاثة) لعدم الاعتداد بشهادة الزوج (لا إن نكلت) عن اللعان (فلاحدهم) وتعد هي وتبقى زوجة (أولم يعلم) بالبناء للمفعول حال شهادته مع الثلاثة (بزوجته) أي بكونه زوجها (حتى رجعت) فلاحدها واحد منهم ويلاعن الزوج فإن نكل حد وحده (وإن لفتري) زوج (زوجته) الأمة ولم تكن ظاهرة للحمل وقت الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يستبرأ (فولدت) لستة أشهر (فأكثر من وطئه بعده وشاء) فكان الأمانة الأصلية لا ينتفى عنه الولد ولا لعان عليه فإن استبرأها بعد الشراء انتفى باللعان (و) أن ولدته (لأقل) من ستة أشهر أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أو لم يطأ بعد الشراء (فكان الزوج) لا ينتفى إلا بلعان أن

(قوله) والا التعمن الزوج فقط (أي لنفى الولد) قوله فإن نكل لم يحد (أي ويلحق به الولد أي والوضوح أن الغصب ثبت ببينة وظهر بقرينة وكذا لو تصادقا على الغصب أو ادعى الغصب وأنكرته وذلك لأن محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض فكأنه يقول أنا أشهد أنك معذورة فيما حصل لك من الوطء لأنه غصب (قوله وظاهر كلامه الخ) أي ظاهر قوله وتلاعنا أن رماها الخ (قوله ولولم يكن بها حمل) قال في التوضيح وهو ظاهر الروايات خلافا لظاهر ابن الحاجب وابن شاس أنه إن فقد الحمل فلا لعان (قوله ولا يفرق بينهما) هذا راجع لقول المصنف والا التعمن فقط (قوله وتبقى زوجة) أي لأنه لا عن لنفى الحد عن نفسه واحتراز بقوله توطأ عما إذا كانت لا توطأ فإن زوجها لا حد عليه ولا لعان لعدم لحوق المرأة (قوله فإن ظهر بها حمل) أي بعد وقتها لم يلحق به أي لا تفاته عنه بلعان الرؤية وقوله ولا عنت أي لنفى الحد عنها وقوله حدث حد البكر أي وبقيت زوجة وإنما حدث حد البكر لعدم الجزم بيلوغها قبل الزنا حتى يحصنها النكاح (قوله لعدم الاعتداد بشهادة الزوج الخ) هذا إذا علم بزوجته لها حال شهادته (قوله فلا حد عليهم) أي لأنه قد حقق عليها ما شهدوا به بسبب نكولها وقوله وحدثت هي أي حد الزنا وهو الرجم إن كانت محصنة والا فالجلد وقوله وتبقى زوجة أي أن جلدت وعلى حكم الزوجية إن رجعت وأما أن نكلا أو الزوج حد الأربعة لأن نكول الزوج كرجوع أحد شهود الزنا قبل الحكم فيوجب حد الأربعة وحدثت الزوجة أيضا في الأولى (قوله أولم يعلم حتى رجعت) أي وأما إذا لم تعلم زوجيته إلا بعد أن جلدت تلاعننا أيضا وحد الثلاثة وفائدة لعانها بعد حدها تأييد حرمتها وإيجاب الحد على الثلاثة شهود فإن نكلا فلا يحد إلا الزوج وكذا إن نكل الزوج فقط وأما إن نكلت هي فقط فلاحدها واحد منهم وإنا لم يحد الثلاثة كالزوج إذا نكل وحده لأن نكوله كرجوعه عن الشهادة وهو بعد الحكم يوجب حد الراجع فقط (قوله ويلاعن الزوج) أي وتبقى على حكم الزوجية ويرثها إلا أن يعلم أنه تعمدا الزور ليقتلها ويقرب بذلك فلا يرثها (قوله لا ينتفى عنه الولد ولا لعان) أي لأنه لم يوجد مقتضى اللعان في الحرية حتى أنه ينتفى باللعان لأن قولهم ولد الأمانة ينتفى باللعان أي إذا وجد فيه ما يقتضى اللعان في ولد الحرية وفي شرح كلام المصنف بهذه الصورة تبعاً لعج والشيخ سالم نظر لأن القصد من التشبيه بقوله كالأمة أنه ينتفى باللعان فاللائق شرحه بالصورة الثانية أعنى قوله فإن استبرأها بعد الشراء وبها شرح وت و التماس أنه إن أقر أنه وطئ بعد الشراء فإن كان استبرأها قبل وطئه فكولد الأمانة ينتفى باللعان وإن كان لم يستبرأها فلا ينتفى أصلاً ولا لعان وإن أقر أنه لم يطأ بعد الشراء فكذلك النكاح هذا محصل ما لابن عرفة في قيد كلام المؤلف بأنه وطئ بعد الشراء والحال أنه استبرأها انظر بن (قوله فإن استبرأها بعد الشراء) أي وأنت بولد لستة أشهر من يوم الاستبراء (قوله ولو أمة) هذا هو الصواب خلافاً لظاهر المصنف من أنه ليس

اعتمد على شيء مما تقدم اعتماده عليه في قوله إن لم يطأ أو لمدة لا يلحق الولد فيها لقلة أو كثرة أو استبراء عليها بحيثنة ويمنع منه ما تقدم منه في قوله وإن وطئ أو آخر بعد علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع ثم شرع يتكلم على فائدته وثمرته فقال (وحكمه) أي ثمرته المرتبة عليه ستة ثلاثة مرتبة على لعان الزوج الأول (رفع الحد) عنه إن كانت الزوجة حرة مسلمة (أو) رفع (الأدب) عنه (في) الزوجة (الأمة والدمية) (والثاني) (إيجابه) أي ما ذكر من الحدود الأدب (على المرأة) فالأول في مسلمة ولو أمة والثاني في الدمية (إن لم تلاعن) فإن لا عنت فلا حد على الأول ولأدب على الثانية (و) الثالث (قطع نسب) من حمل ظاهر

أو سيظهر وثلاثة مترتبة على لعانها أشار لها بقوله (و بلعائنها) أى بتأيمه وجب (تأييدُ حرمتها) عليا زفسخ النكاح ورفع الحد عنها وبالغ على تأييد الحرمة بقوله (وإن مُلِكت) أى ملكها زوجها الذى لاغنها بعد الامان فلا يطؤها بالملك كما لاغل بالنكاح لتأييد الحرمة (أو انقش حملها) الذى لاغل لاجله فيتأيد التحريم لاحتمال أن تكون أسقطته كذا علل فى الدونة وهو يفيد أنه لو تحقق انقشاشه لوجب أن ترد اليه لأن الغيب كشف عن صدقهما جميعا ونص عليه ابن عبد الحكم وبحث فيه ابن عرفة (ولو عاد) الزوج (إليه) أى إلى الامان بعد نكوله عنه (قبل) ذلك منه (كلمرة) فإنه يقبل منها ان عادت اليه (٤٦٧) (على الأظهر) والثاني

مسلم دون الاول فلو قال
وقبل عودها دونه على
الأظهر لكان أمين والفرق
ان الرجل بعد نكوله
قاذفا والتاذف لا يقبل
رجوعه بل لا بد من حده
فكذا هنا ليس له العود
بخلاف المرأة فانها لو نكحت
صارت كالمرة بالزنا
والمرء به يقبل رجوعه
فكذا هنا يقبل منه العود
(وان استلحق) الزوج
بعد الامان (أحد التوأمين
لحقا) معا وحدها
كالثي الواحد (وإن كان
بينهما) أى التوأمين بمعنى
الولدين لاحقيقة التوأمين
الذين بينهما أقل من ستة
أشهر فقيه استخدام (سنة)
فاكثر (فبطنان) بمعنى
ليس بتوأمين لا يلحق
أحدهما باستلحاق الآخر
ولا ينتفى بنفيه لأن كل
واحد حمل مستقل وهذا
يقتضى أنه لا يلتفت لسؤال

عليها الا الأدب تأمله اه بن (تمهيد أو سيظهر) أى فيما إذا لاغل للزوجة وننت بولد لسته أشهر
فاكثر من يوم الرؤية كما مر (قوله أى ملكها زوجها) أى بمرات أو شراها أو هبة أو صدقة
(قوله لو تحقق) أى كما لو لازمتها البينة بعد اللعان ولم تفارقها حتى انقش الحمل (قوله وبحث
فيه ابن عرفة) أى بأن انقشاش الحمل إنما يكون بعد أقصى امد الحمل وشمال عادة أن البينة
تلازمها فى تلك المدة حتى يتحقق انقشاشه ورد بأنه يمكن انقشاشه بقرب اللعان بحيث تشهد
النساء القوابل بعدم حملها فلا يلزم أن تصحبها البينة أربعة أعوام أو خمسة (قوله ولو عاد
اليه قبل الخ) اعلم ان الطرق فى هذه المسئلة ثلاث الأولى لابن شماس وابن الحاجب ان رجوعه
مقبول اتفاقا والخلاف فى المرأة والثانية لابن يونس تحكى الخلاف فيها والثالثة لابن رشد
تحكى الخلاف فى المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه انظر نصه فى المواق والمصنف
مشى فى الرجل على الطريقة الأولى وفى المرأة على ما لابن رشد فكلاهما مطلق من الطريقتين ولو
مشى على طريقة ابن رشد فيها كان أصوب لأنها هى المذهب اه بن (قوله وان استلحق أحد
التوأمين) أى وهما ماحملهما واحد ووضعا معا أو بين وضعهما أقل من ستة أشهر (قوله لأهما
كالثي الواحد) أى فاستلحاق أحدهما استلحاق للآخر ونفى أحدهما نفى للآخر كما مر
(قوله لأن كل واحد حمل مستقل) أى فله استلحاقهما وله نفيهما وله استلحاق أحدهما ونفى الآخر
(قوله الا انه الخ) هذا كالأشكال لما تضمنه قوله فبطنان من ان كل واحد حمل مستقل
وانه لا يلتفت لقول النساء وتقرير الاشكال مقاله الشارح (قوله الا انه قال الخ) حاصله انه إذا
ولدت ولدين بين ولادتهما ستة أشهر واستلحق الأول ثم الثانى وقال بعد استلحاقه لم أطأ بعد
ولادة الأول فقال ذلك يسأل النساء المارقات فان قلن ان أحد التوأمين يتأخر هكذا لم يعد وان
قلن انه لا يتأخر هكذا فانه يعد (قوله والقرض انه أقر بالأول لانه نقاه) أى واما ان
نقاه وأقر بالثانى وقال لم أطأ بعد الأول وبينهما ستة فيسأل النساء أيضا فان قلن يتأخر
هكذا حد لأن اقراره بالثانى استلحاق للأول بعد أن نقاه فيجد للقذف وان قلن لا يتأخر
لم يعد لأن الأول استمر منفيا عنه واقراره بالثانى باق لأنه بمنزلة حمل مستقل ولا يبطل بمجرد
قوله لم أطأ بعد الأول وإنما يبطله لعان بشرطه قاله عيج وقال بن الصواب كما قال ح انه يعد أيضا
إذا قلن انه لا يتأخر لأن قوله لم أطأ بعد الأول مع اقراره بالثانى قذف لها وان كان بطنا ثانيا فلا حاجة
لسؤال النساء لأنه يعد على كل حال نعم له ثمرة من جهة حقوق أحدهما باستلحاق الآخر حيث

النساء فى ذلك (إلا أنه) أى الامام رضى الله عنه قال (إن أقر بالثانى) الذى بينه وبين الأول ستة أشهر بان قال هو ولدى والقرض انه
أقر بالاول لأنه نقاه (وقال لم أطأ بعد) ولادة (الأول) وهذا الثانى ولدى (سئل النساء) المارقات هل يتأخر أحد التوأمين هكذا
(فإن قلن إنه قد يتأخر هكذا) أى ستة أشهر (لم يعد) لأنه مع الاول بطن واحد وليس قوله لم أطأ بعد الاول نقيا للثانى صريحا لجواز
كونه من الوطء الذى كان عنه الاول وان قلن لا يتأخر حد لانه لما أقر به وقال لم أطأ بعد الاول صار هذا القول منه قذفا لها وتقرير
الاشكال أن السنة ان كانت قاطعة للثانى عن الاول فلا يرجع للنساء ويجدون لم تكن قاطعة فيرجع لمن ولا يعد إن قلن قد يتأخر
وهو قد قال فى الفرع الاول انها قاطعة ويعد وفى الثانى يرجع للنساء ولا يعد

فأشكل الفرع الثاني على الأول * ولما أنهى الكلام على النكاح ولواحقه من طلاق وفسخ وظهار ولعان شرع في الكلام على ما يتبع ذلك من عدة واستبراء وسكنى ونفقة وغيرها (٤٦٨) وبدأ بالكلام على العدة فقال [درس] ﴿باب﴾ في بيان ذلك وأسبابها

طلاق وموت وانواعها
ثلاثة قرء وأشهر وحمل
وأصناف للعدة معتادة
وآيسة وصغيرة ومرتابة
بغير سبب أو به من
رضاع أو مرض أو
استحاضة وبدأ المصنف

﴿باب تعدد حرة﴾

(قوله في بيان ذلك) أي ما ذكر من العدة وهي المدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه وقوله على براءة الرحم يعني أن هذا أصل مشروعيتها وإن كانت قد تكون لبرية الرحم (قوله وإن كناية) أي هذا إذا كانت مسلمة بل وإن كانت كناية (قوله أو أراد النكاح) الأوضح أو طلقها ذمي وأراد مسلم نكاحها (قوله على المشهور) مقابلة ما لابن لبابة من أن من لا يمكن حملها لصفر سواء كانت بنت سبع أو أقل أو أكثر لعدة عليها ولا على الكبيرة التي لا يغنى حملها (قوله على المتمد) أي خلافاً لمن قال إن التي لا يمكن حملها إن لم تبلغ تسع سنين فلا عدة عليها وإن باغتها فعليها العدة (قوله وإن وطئها) أي لأن وطئها مجرد علاج (قوله بخلوته) الآية سببية أي بسبب خلوته بالغ يعني بزوجه تنزيلاً لخلوة بها منزلة الوطء لأنها مظنة وانما قيدنا بزوجه لأن خلوته البالغ بالأجنبية لا يوجب عليها عدة ولا استبراء قاله شيخنا (قوله أو هي حائض) الأولى أو كانت حائضاً أو نساء عطفها على قوله كان مريضاً (قوله لا مكان حمل المنيقة من وطئ) أي من وطئ البالغ ولو كان مريضاً وانظر هذا التعليل مع ما تقدم من أنه لا يشترط إمكان حملها على المشهور فاعله متى على مقابل ما تقدم وما الجواب بأن الامكان للثبوت هنا فالمراد به الامكان العقلي وأما المنفي فيما تقدم فالمراد به العادي ففيه نظر فإن الامكان العقلي في غير المنيقة أيضاً فتأمل (قوله على المتمد) أي خلافاً للقرافي القائل إن أنزل الحصى أو المحبوب اعتدت زواجهما بسبب خلوتهما كما أنهما يلاعنان لنفي الحمل وإن لم يزلّا لمان عليهما ولا عدة على زوجتيهما لا بخلوته ولا بعلاجه (قوله أمكن شغلها) أي وطئها (قوله فيها) أي في الخلوة وقوله ولو قال النكاح أي لما تقدم أنه لا يشترط إمكان حملها فالتبادر من شغلها شغل زوجها بالحمل فيكون ما شغلها على مقابل المشهور وإن أمكن الجواب عنه بأن المراد بشغلها وطئها والحاصل أن التعبير بوطئها لإيهام فيه بخلاف التعبير بشغلها فإنه يوم الشيء على مقابل المشهور واحتراز بقوله أمكن شغلها منه عما إذا كان معها في الخلوة نساء متصفات بالعدة والعدالة أو واحدة كذلك وعن خلوة لحظة تقصر عن زمن الوطء فلا عدة عليها وأما لو كان معها في الخلوة نساء من شرار النساء وجبت العدة لاتها قد تمكن من نفسها بحضرتهم دون المتصفات بالعدة والعدالة فانهن بمنعها (قوله وإن نفيها) أي هذا إذا أقر أو أحدهما بالوطء في تلك الخلوة بل وإن نفيها (قوله لاتها حق لله) علة لمحدوف أي وانما وجبت العدة بالخلوة المذكورة إذا تصادقا على نفي الوطء لاتها النكاح (قوله فلا تنفقه لها) أي في العدة ولا يتكامل لها الصداق هذان مرتبان على إقرارها بعدم الوطء وقوله ولا رجعة له فيها هذا مرتب على إقرار الزوج بعدمه

بالسبب الأول وهو
الطلاق وبالنوع الأول
وهو القرء فقال (تعددت
حرة وإن كناية) طلقها
مسلم أو أراد نكاحها من
طلاق ذمي (اطاقت
الوطء) وإن لم يمكن حملها
على المشهور أولم تبلغ تسع
سنين على المتمد لأن لم
تلقه فلا تخاطب بها
وإن وطئها (بخلوته) زوج
(بالغ) خلوة اعتداء أو
زيارة ولو كان مريضاً
حيث كان مطيقاً أو هي
حائض أو نساء أو صائمة
لا مكان حمل المنيقة من
وطئ لاصبي ولو قوى على
الوطء إذا طلق عنه وليه
لصلحة (غير محبوب)
وأما المحبوب فلا عدة
بخلوته ولا بوطئ أي
علاجه وإنزاله على المتمد
(أمكن شغلها) فيها ولو
قال وطئها (منه) كان
أوضح (وإن نفيها) أي
الوطء بأن تصادقا على

(قوله)

فيه في الخلوة لأنها حق لله تعالى فلا تسقط بذلك (وأخذنا)

بإقرارها) بنفي الوطء فيها هو حق لها فلا تنفقه لها ولا يتكامل لها الصداق ولا رجعة له فيها أي كل من أقر منها أخذ بإقراره اجتماعاً أو انفرداً

(لا) تعتد (بغيرها) أي الخلوة (إلا أن تقر) هي فقط (به) أي بالوطء فتعتد فان أقر به وكذبت لم تعلم خلوة فلا عدة عليها وأخذ باقراره فيتكمل عليه الصداق ويلزمه النفقة والسكنى (أو) إلا أن (يظهر حمل) بها مع انكاره (٤٦٩) الوطء ولم تعلم خلوة (ولم ينه)

بلعان فان طلقها اعتدت بوضعه وان لاعن استبرأت بوضعه فلا بد من وضعه على كل حال لكن فيما اذا لم ينه وطلق يسمى عدة ويرتب عليه احكام عدة من توارث ورجعة ونفقة بخلاف ما اذا فاه بلعان فانه يسمى استبراء ولا يترتب عليه ماذكر (ثلاثة اقراء) متعلق بتعد (اطهار) بدل او بيان من اقراء فالقرء بفتح القاف وتضم هو الطهر لا الحيض (و) عدة (ذى الرق) ولو مكتوبة أو بعضه من زوجها حراً أو عبداً (قرآن) بفتح القاف على الأشهر ولو قال ذات الرق لكان احسن لأن ذا الذكر واجب بان المراد الشخص ذى الرق ومعلوم ان المعتد هو الزوجة (والجميع) من الاقراء الثلاثة للحررة والقرأين لذات الرق (للاستبراء) أى براءة الرحم (لا) القرء (الأول) فقط هو الذى للاستبراء والباقي تعدد بخلاف لزاعمه (على الأرجح) متعلق بقوله والجميع للاستبراء لقول ابن يونس والأول ابنى والعدة المذكورة

(قوله لا تعتد بغيرها) أى كقبلة أو ضمة (قوله إلا أن تقر به) أى بوطء البالغ من غير ان يعلم له خلوة بها وكذبها فى ذلك وأولى اذا صدقها فتعتد وليس هذا مكررامع قوله وأخذ باقرارها لأن هذا فى غير الخلوة وذلك فيها والمقر به سابقا للنفى والمقر به هنا الوطء (قوله ويلزمه النفقة والسكنى) أى مدة العدة التى لا تلزمها والحق ان ما هو بتكميل الصداق إن كانت سفينة أو رشيدة على احد التأويلين وأما النفقة والكسوة والسكنى فلا يؤخذ بها مطلقا الا اذا صدقته كما تقدم فى قوله وللمصدقة النفقة أى والكسوة راجع ما تقدم انظر بن (قوله او يظهر حمل بها) أى إذا لم تعلم الخلوة بينهما وظهر بها حمل ولم ينه الزوج بلعان فاذا طلقها وجبت العدة عليها (قوله مع انكاره الوطء) الأولى مع انكارها الوطء لأجل ان يقابل ما قبله (قوله اعتدت بوضعه) أى ولها النفقة والسكنى فى العدة (قوله استبرأت بوضعه) أى ولا عدة عليها من الزوج لعدم البناء بها فلا نفقة لها ولا سكنى عليه (قوله ولا يترتب عليه ماذكر) أى من التوارث والنفقة والسكنى (قوله بثلاثة اقراء) أى سواء كان السكاح الذى اعتدت من طلاقه صحيحا أو فاسدا مختلفا فى فساده أو جمعا على فساده وكان يدرأ الحد كما لو تزوج اخته غير عالم بذلك وطلقها والا كان الواجب فيه الاستبراء كما لو نكح اخته نسا أو رضاعا علما بذلك (قوله اطهار) اعلم ان كون الاقراء التى تعتد بها المرأة هى الاطهار مذهب الأئمة الثلاثة خلافا لأبى حنيفة وموافقيه من أن الاقراء هى الحيض واستدل الثلاثة بان القرء مشترك بين الحيض والطهر ووجود التاء فى قوله تعالى والمطلقات يترصن بانفسهن ثلاثة قروء يدل على ان المعداد مذكر وهو الطهر واخذ أبو حنيفة بان الذى به براءة رحمها حقيقة أعناه هو الحيض لا الطهر (قوله بدل أو بيان من اقراء) أى وليس نقاله لأن الأصل فى النعت التخصيص فيوم ان الاقراء اطهار وغير اطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة فهو خلاف الأصل فى النعت ولا تصح قراءته بالاضافة لكلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وهو ممنوع عند البصريين واجازها الكوفيون إذا اختلف التضاييق لفظا كما هنا (قوله فالقرء الخ) هذا مفرع على ما قبله من ان الاقراء هى الاطهار أى أنه يتفرع على ذلك ان القرء الذى هو مفرد الاقراء هو الطهر لا الحيض وقوله بفتح القاف حال من المبتدأ وهو القرء (قوله ومعلوم ان المعتد هو الزوجة) أى فلا يقال ان الشخص ذا الرق صادق بالذكر (قوله والجميع للاستبراء) هذا القول للجمهور ورجحه ابن يونس والقول الثانى للقاضى عياض ورجحه عبدالحق ونقل اللواق عنهما يقتضى القولين وتظهر فائدة الخلاف فى التسمية فيلزمها الثلاثة اقراء على الأول وقرء الطلاق فقط على الثانى لأنها ليست من أهل التعبد (قوله والأول ابنى) أى لسقوط العدة عن غير المدخول بها ولو كانت العدة هى القرء الأول والاثنان للتعبد لما كان لتخصيصهما بالمدخول بها معنى لأن التعبد لاعلة له فهو موجود فى المدخول بها وغيره فمقتضاه ان غير المدخول بها يلزمها والقرآن اللذان للتعبد دون قرء الاستبراء (قوله والعدة المذكورة الخ) أى وهى الثلاثة اقراء للحررة والقرآن للامة (قوله ولو اعتادته فى كالسنة) رد بلوما حكاه ابن الحاجب من انها عمل بمجرد مضى السنة ولا تنتظر الاقراء وانكر وجوده ابن عبد السلام والصنف وابن عرفة (قوله فانها تعتد بالاقرء) أى فاذا مضت الخمس سنين عادت بها ولم تحض فقد حلت وان اتاها الحيض انتظرت الحيضة الثانية فاذا جاء وقتها ولم تحض فقد حلت وان حاضت انتظرت الحيضة الثالثة فاذا جاء وقتها فقد حلت على كل حال اتاها الدم أولا (قوله فى كل عشر سنين مثلاً مرة) المراد ما زاد على الخمس سنين التى هى اقصى امد الحمل

فيمر اعتادت الحيض فى أقل من سنة بل (ولو اعتادته فى كالسنة) مرة وأدخلت السكاف الخمس سنين فانها تعتد بالأقراء وأما من عادت ان يأتيها الحيض فى كل عشر سنين مثلاً مرة فالذى لأبى الحسن على المدونة وغيره

انها هل تعتد بسنة يضاء قياسا على من يأتيها في عمرها مرة او بثلاثة أشهر لأن التي تعتد بسنة محصورة في مسائل هتاني ليست هذه منها وقيل تعتد بالاقراء كمن عادت بها كالسنة ثم ان جاء وقت حيضها بعد تمام السنة مثلا ولم تحض حلت والا انتظرت الثانية فان لم تحض وقت مجيئها حلت والا انتظرت الثالثة فان جاء وقت حيضها حلت على كل حال هكذا نصوا (أو أَرْضَعْتَ) فانها تعتد بالاقراء ولا تنتقل عنها الى السنة مادامت ترضع طال او قصر فان اقطع الرضاع اعتدت بالاقراء فان لم تحض حتى انت عليها سنة من يوم قطعت الرضاع حلت والأمة (٤٧٠) في السنة كالحره (أو استحضت و) قد (ميزت) بين الحيض والاستحاضة

برأحة أولون او كثره فتعتد بالاقراء (والزوج المطلق طلاقا رجعيًا) (انتراع ولد) للطفلة (الرضع) ليتعجل حيضها (فراراً من أن ترثه) ان مات وهي في العدة وإن لم يكن مريضاً وله منعها من ان ترضع ولد غيره ولو باجرة وله فسخ الاجارة الا اذا كانت آجرت نفسها قبل الطلاق بطله فليس له فسخها (أو ليتزوج أختها) مثلا (أو راحة) غيرها (إذا لم يضر) (الانتراع) (بالوليد) بان لم يقبل غيرها أو لامل للاب ولا للولد ولا لم يجز انتراعه منها (وإن لم تميز) (للمستحاضة المطلقة بين الدمين) (أو تأخر) حيض المطلقة (بلا سبب) أصلاً (أو) بسبب أنها (مرضت) قبل الطلاق أو بعده فاقطع حيضها (تربصت) في هذه المسائل الثلاثة (تسعة) من الأشهر استبراء لزوال الريبة لأنها مدة الحمل غالباً (ثم

(قوله) انها هل تعتد بسنة يضاء (أي من يوم الطلاق وهذا هو الصواب كما بين وشيخنا العدوى (قوله) أو بثلاثة أشهر) أي كالأيسة هذا بعيد جداً (قوله) وقيل تعتد بالاقراء (وهو ما نقله الشيخ أحمد الزرقاني عن أبي عمران والصواب ان كلام أبي عمران انما هو فيمن عادت ان تحيض في كل خمس سنين مرة كما في أبي الحسن على المدونة والناصر نقلاً عنه ولا يخالف له في انها تعتد بالاقراء على ما تقدم (قوله) كالسنة) أي كمن عادت ان يأتيها الحيض في كل سنة او نحوها كخمس سنين (قوله) مثلاً أي أو بعد تمام الخمس سنين أو تمام العشر على ما نقله الشيخ أحمد عن أبي عمران (قوله) على كل حال أي سواء اتاها الدم أولاً (قوله) هكذا نصوا (قال ابن عرفة مانصه ابن رشد قال محمد ومن يتأخر حيضها كسنة أو أكثر عدتها سنة يضاء ان لم تحض لوقتها والا فأقراؤها ولا يخالف له من أصحابنا (قوله) فان اقطع الرضاع اعتدت بالاقراء) أي ان اتاها الحيض (قوله) وللزوج انتراع الخ) هذا اذا تأخر حيضها عن زمنه المعتاد لأجل الرضاع اما ان علم ان حيضها يأتيها في زمنه المعتاد ولم يتأخر عن أجل الرضاع فليس له حينئذ انتراعه لتبين أنه انما أراد اضرارها به بن * وحاصل فقه المسئلة ان من طلق زوجته المرضع طلاقاً رجعيًا فمكثت سنة لم تحض لأجل الرضاع فانه يجوز له أن ينزع منها ولده خوفاً من أن يموت فترثه ان لم يضر ذلك بالولد لكونه يقبل غير أمه والا فلا يجوز له أن ينزعه منها واذا كان له انتراعه رعيًا لحق غيره من الورثة فأحرى لحق نفسه بان ينزعه ليستعجل حيضها لأجل سقوط نفقتها أو لأجل أن يتزوج من لا يحل له جمعها معها كآختها أو خامسة بالنسبة اليها كما قال المصنف (قوله) ليتعجل الخ) أي لأجل أن تخلص من العدة (قوله) اذا لم يضر بالولد لا يقال إن الحق في الرضاع للأم إذا طلبته فقتضاه أنه ليس له انتراعه منها لانا نقول هذا عذر يسقط حقها في إرضاعه وأما حضانتها فبأنه على الأب أن يأتي له بمن ترضعه عندها اه بن (قوله) بان لم يقبل غيرها (تصوير للمنفى في كلام المصنف وقوله) والام يجوز أي والا بان أضر الانتراع بالولد لم يجز انتراعه فهو راجع لكلام المتن (قوله) أو مرضت) مقابله لأشبه انها كالمرضعت تعتد بالاقراء قال في التوضيح وفرق ابن القاسم بينهما بان المرضع قادرة على إزالة ذلك السبب فكانت قادرة على الاقراء بخلاف المرضعة فانها لا تقدر على رفع السبب فاشبهت اليائسة ومثل تأخر الحيض لمرض تأخره لطربة (قوله) تربصت تسعة (وتعتبر تلك التسعة من يوم الطلاق على ما في المدونة) (قوله) ثم اعتدت بثلاثة (وقيل ان السنة كلها عدة والصواب ان الخلاف لفظي كما يفيد عبارة الأئمة اذ يبعد كل البعد أن يقال بعدم التأييد بتزوجها في التسعة والتأييد في تزوجها بعدها كما يبعد أن يقال بمنع النفقة والكسوة والرجعة في التسعة وابعاد ذلك بعدها تأمل انظر بن (قوله) وشبه في الثلاثة) أي الثلاثة أشهر (قوله) ولوبرق) مقابل لو قولان احدهما ان الأمة المستحاضة التي لم تميز بين الدمين والتي تأخر حيضها بلا

سبب

اعتدت بثلاثة (وحلت بعد السنة حرة أو أمة وشبه في الثلاثة قوله) (كعدة من لم تر الحيض)

لصغر وهي مطبقة أو لكونها لم تره أصلاً (و) عدة (اليائسة) من الحيض فانها ثلاثة أشهر وقوله (ولوبرق) مبالغة في قوله وان لم تميز الخ (وعم) الشهر الأول الذي وقع فيه الطلاق ثلاثين يوماً (من الرابع في الكسوة) فتأخذ من الرابع اياماً بقدر الايام التي مضت من الشهر الذي طلقت فيه ثم ان كان كاملاً فظاهر وان كان ناقصاً زادت يوماً فان طاقها في اليوم العاشر فجاء ناقصاً أخذت من الرابع احد عشر يوماً واما الثاني والثالث فتعتبرهما بالأهلة من كمال أو نقص كالاول إن طلقها قبل فجره (ولمّا) بفتحين أي بطل فلم يحسب (يوم الطلاق)

للسبوق بالفجر فلو طلقها في اليوم الأول بعد الفجر أخذت من الرابع يومين ان كان الأول ناقصا وتحل بغروب الشمس وكذلك يلحق
يوم نوت في عدة الوفاة (ولو حاصت) من تربصت سنة (في) أثناء (السنة) ولو في آخر يوم منها (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو تمام
سنة يضاء فان تمت السنة ولم تر الحيض حلت مكاتها (و) ان رأت الحيض فيها (٤٧١) ولو في آخر يوم منها انتظرت الحيضة

(الثالثة) أي أو تمام سنة
يضاء لادم فيها ان كانت
حرة واكتفت بالثانية
ان كانت أمة فالحاصل
انها تحل باقرب الأجلين
من الحيض أو تمام السنة
(ثم إن احتاجت) من
تربصت سنة (لعدة)
أخرى بعد ذلك من طلاق
أو استبراء (فالثالثة)
الاشهر عدتها ما لم ترقها
الدم والا انتظرت الثانية
والثالثة أي أو تمام سنة كما
تقدم • ولما كان استبراء
الحرّة مساويا لعدتها
بخلاف الأمة أشار إلى
ذلك بقوله (ووجب) على
الحرّة اللطيفة (إن وطئت)
بزنا أو شبهة (بغلط
أو نكاح فاسد إجماعا
كمحرم ينسب أو رضاع
(ولا يبطأ الزوج) زوجته
زمن استبرائها مما ذكر
أي يحرم إذا لم تكن ظاهرة
الحمل والافلا (ولا يقدر)
زوج عليها زمن (أو غاب)
على الحرّة (فاسب) أو
ساب أو مشتر) لها جهلا
بحريتها أو فسقا لان الغية
مظنة الوطء (ولا يرجع

سبب أو بسبب مرض أو طرية عدتها شهران والقول الآخر شهر ونصف وجه للشهور أن الحمل لما
كان لا يظهر في أقل من ثلاثة فلذا باشتراك الحرّة والأمة في السنة وعدم اختلافهما فيها كالإقراء
اه توضيح (قوله السبوق بالفجر) صفة للطلاق أي وأما لو وقع الطلاق قبل الفجر حسبت ذلك
اليوم من الأشهر وقوله فلو طلقها في اليوم الأول أي من الشهر (قوله) فالحاصل انها تحل باقرب
الاجلين (أي خلافا لما يوهمه ظاهر المصنف من أنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة ولو مضت لها
سنة يضاء (قوله) مساويا لعدتها) أي الإني اللعان والردة والزنا فان استبراءها في هذه حيضة واحدة
(قوله) أو نكاح فاسدا (أي لا يدرأ الحد كنكاح المحرم عالمها أما ان كان يدرأ الحد فالواجب فيه العدة
لا الاستبراء كنكاح المحرم من نسب أو رضاع جهلا بذلك ولم يعلم به حتى دخل وقد أجل الشارح
في ذلك تبعا لعقب التابع لابن غازي والحق ما ذكرناه من التفصيل اهـ) (قوله) إذا لم تكن ظاهرة الحمل
أي منه قبل وطئها بالزنا والشبهة وقوله وإلا فلا أي فلا يحرم بل قيل بكراهة الوطء وقيل
بجوازه ذكر هذه الأقوال ابن يونس لكن في البيان أن المذهب في ظاهرة الحمل هو التحريم لقوله أبو علي
المسناوي وكذا في فتاوى البرزلي تقلا عن نوازل ابن الحاج وفي العيار آخر نوازل الإيلاء والظهار
واللعان عن أبي الفضل العقباني وغيره وعلمه بأنه ربما ينقض الحمل فيكون قد خلط ماء غيره بمائه وهو
ظاهر اهـ بن والحاصل ان الحامل إذا زنت هل يجوز لزوجها الذي حملت منه قبل الزنا وطؤها قبل
أن تضع أولا يجوز أقوال ثلاثة قيل بالجواز وقيل بالكراهة وقيل بالحرمة أما لو حملت من زنا أو من
غصب لحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقا (قوله) ولا يعقد زوج عليها زمنه (أي زمن الاستبراء
مما ذكر إن كانت خالية من الأزواج فان عقد عليها وجب فسخه فان انضم للعقد تلذذ تأبد تحرّمها
عليه سواء كان التلذذ في زمن الاستبراء أو بعده ان كان التلذذ بالوطء أو بالمقدمات وكان التلذذ في زمنه
لا بعده كما مر (قوله) أو غاب غاصب النخ (أي غيبة يمكن فيها الوطء منه والا فلا شيء عليها اهـ بن
(قوله) فذات الإقراء ثلاثة) أي ان كانت حرة كما هو الموضوع أي وحيضة واحدة ان كانت
أمة قل في الجلاب وإذا زنت المرأة أو غصبت وجب عليها الاستبراء من وطئها بثلاث حيض وان
كانت أمة استبرأت بحيضة كانت ذات زوج أو غير ذات زوج اهـ بن وقوله فذات الإقراء
ثلاثة أي ولو تأخر حيضها برضاع وقوله والمرتابة أي هي المستحاضة التي لم تميز بين الدمين
وقوله ومن معها أي من تأخر حيضها لمرض وبلا سبب من الأسباب للذكورة كالمرض والرضاع
فيصدق بما إذا تأخر طرية (قوله) وفي إيجاب الاستبراء في امضاء الولي النخ (حاصله ان المرأة إذا
كانت شريفة وولدت رجلا من عامة المسلمين عقد لها بدون إذن وليها الخاص غير المحبر ودخل بها
الزوج ثم اطاع وليها على ذلك قبل الطول فأجاز نكاحها وامضاء أو أنه فسخه وأراد الزوج ان يزوجه
بعد ذلك باذن الولي فهل يجب عليه الاستبراء من وطء زوجها الحاصل قبل الاجازة نظراً لفساد الماء أولا
يجب الاستبراء لان الماء ماؤه وان كان فاسدا قولان والراجح الثاني وهو عدم وجوب الاستبراء
(قوله الغير المحبر) إنما قيد بذلك لأنه لو كان محبراً التحتم الفسخ ولا يجوز له الامضاء (قوله) ودخل بها الزوج

لها (أي لقولها في عدم الوطء أي لا تصدق في ذلك ولو عبر بذلك لكان أوضح وقوله) قدرها (فاعل وجب أي قدر العدة على التفصيل
المتقدم فذات الإقراء ثلاثة قروء والمرتابة ومن معها سنة والصغيرة واليائة ثلاثة أشهر) وفي (إيجاب الاستبراء في) امضاء الولي (الغير
المحبر نكاح من تزوجت بغير اذنه وهي شريفة ودخل بها الزوج ثم اطاع الولي على ذلك فامضاء وكذا سفية تزوج بغير اذن وليه
أو عبد بغير اذن سيده ودخل فامضاء الولي أو السيد بعد العلم نظراً لفساد الماء وعدم إيجابه لأن الماء ماؤه (أو) إيجابه في (فسخه)

وأراد الزوج تزوجها بعده باذنه وعدم إيجابه (تردد) والراجح عدم الإيجاب فيهما (واعتدت) للطلقة (بطهر الطلاق) أي بالطهر الذي طلق فيه (وإن لحظة) (٤٧٢) يسيرة بل لو قال لها أنت طالق قتل الدم عقب النطق بالقاف بلا فصل حسبته طهرا (فتحل)

بأول الحيضة الثالثة (بالنسبة إلى هذه أي بمجرد نزول الدم ان طلقت طاهرا لأن الأصل عدم انقطاعه بدزوله (أو) بأول الحيضة الرابعة إن طلقت بكحيض (دخل النفس بالكاف وهو ظاهر لأنه قد تم الطهر الثالث برؤية الرابعة ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله (وهل ينبغي أن لا تعجل) العقد (برؤيته) أي الدم في أول الحيضة الثالثة لاحتمال انقطاعه بل تصبر يوما أو بعض يوم له بال وهو قول أشهب أولا ينبغي وهو قول ابن القاسم حلها برؤية الدم كما تقدم وهل الخلاف حقيقي بناء على حمل ينبغي على الوجوب أولا بناء على حمله على التنبؤ وابن القاسم لا يخالفه لأن قوله حل لا ينافي التنبؤ (تأويلان) الاظهر الوفاق ولو قال أشهب ينبغي أن لا تعجل وهل وفاق تأويلان لكان أين (ورجع) في قدر الحيض هنا (أي في العدة والاستبراء هل هو يوم)

أي وألا فلا استبراء عليها اتفاقا (قوله وأراد الزوج تزوجها بعده باذنه) أي وأما لو أراد أجنبي أن يتزوجها بعد فسخ الولي فإن العدة واجبة قولاً واحداً (قوله تردد) مقضى نقل التوضيح والمواق أنهما في الفسخ تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف في المستثنين ونسب وجوب الاستبراء لسحنون وابن الماجشون وعدمه لما لاك وابن القاسم ومقتضاه أنهما قولان ويظهر منه أن عدم الوجوب هو الراجح خلافاً لما ذكره عبي من ترجيح القول بالوجوب فيهما اه بن (قوله والراجح عدم الإيجاب فيهما) أي في مسألة الامضاء والفسخ (قوله بالطهر الذي طلق فيه) أي وإن كان قد وطئها فيه وإن كان خلاف السنة (قوله وإن لحظة) أن قلت يلزم على ذلك أن العدة قرآن وبعض قرء ثالث وقد قال للولي يترصن بأشهرين ثلاثة قروء قلت اطلاق الجمع على مثل ذلك شائع قال تعالى الحج أشهر معلومات مع أنه شهران وبعض ثالث فهو نظير ما هنا (قوله بالنسبة لهذه) أي للطلقة في طهر (قوله أي بمجرد) أي أنها تحل بمجرد نزول الدم الثالث وقوله لأن الأصل الح جواب عما يقال كيف تحل بمجرد نزوله مع أنه يمكن انقطاعه قبل أن ينزل القدر المعتبر منه في العدة (قوله لأن الأصل الخ) أي فان انقطع رجوع فيه للنساء (قوله ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله الخ) الحق أن قوله وهل ينبغي الخ مرتب عليهما معا أي على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة وعلى قوله أو الرابعة أن طلقت بكحيض * والحاصل أنه لا فرق بين الحيضة الثالثة والرابعة إذا طلقت في كحيض من كونها تحل برؤية أولها عند ابن القاسم وينبغي أن لا تعجل النكاح برؤية أولها عند أشهب (قوله وهل ينبغي الخ) ظاهر المصنف أن التأويلين في انباء تعجيل العقد برؤية الدم وعدم انباء تعجيله وليس كذلك بل التأويلان بالوفاق والخلاف بين كلام ابن القاسم وأشهب * وحاصل المعنى المراد من المصنف أنه ذكر في المدونة قول ابن القاسم تحل بمجرد رؤية الدم وقول ابن وهب أنها لا تحل برؤية أول الدم ثم قال وقال أشهب ينبغي أن لا يعجل النكاح بأول الدم فاختلف هل هو وفاق لابن القاسم بناء على حمل ينبغي على الاستحباب وهو تأويل أكثر الشيوخ واختاره ابن الحاجب لأن ندب عدم التعجيل لا ينافي الحلية بأول الدم أو خلاف بناء على حمل ينبغي على الوجوب وهو تأويل غير واحد واليه ذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وإلى الوفاق والخلاف أشار المصنف بالتأويلين ولذا قيل صواب المصنف لو قال وفيها وينبغي أن لا تعجل برؤيته وهل وفاق تأويلان اه بن (قوله لاحتمال انقطاعه) أي قبل مضي يوم أو بعضه (قوله بل تصبر) أي بعد رؤيته (قوله لان قوله تحل الخ) أي لأن قول ابن القاسم أنها تحل برؤية الدم لا ينافي أنه يقول بتدب تأخير العقد حتى يمضي يوم أو بعضه بعد رؤية الدم فان عجبت برؤيته وتزوجت ولم ينقطع كان تزوجها واقعا بعد العدة اتفاقا وإن انقطع قبل أن يمضي بعض يوم له بال كأن تزوجها واقعا في العدة لأنها لا تحسب ذلك الدم حيضة عند الجمهور وواقعا بعد العدة عند ابن رشد وأبي عمران كما في ح (قوله للنساء) متعلق بقوله ورجع أن قلت قوله هل هو يوم أو بعضه يعارض قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة فان مقتضى حلها بأول الحيضة الثالثة أنه لا يرجع في قدره قلت لا معارضة لان معنى قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة أن بمجرد رؤية أول

فأكثر فلا يكفي بعض اليوم (أو) هو (بعضه) أي بعض يوم له بال بان زاد على ساعة فلكية لا مطلق بعض (للنساء) المارقات بذلك لاختلاف الحيض في النساء بالنظر إلى البلدان فقد يكون أقله يوما عند بعضهم باعتبار بلادهم وقد يكون أقله بعض يوم عند بعض آخر باعتبار بلادهم أيضا واحترز بقوله هنا عن باب العبادة فان أقله فيه دفعة (و) رجع

الفرع الأول سواء أهل
للعرفة كحذاق الأطباء
إذ لا معنى لسؤال النساء
في مثل هذا كما هو معلوم
ضرورة والراجح في
الثاني أنها تعتد من غير
سؤال أحد (و) رجع في
(ما تراه الأيسر) أي
المشكوك في بأسها وهي
بنت الحسين إلى السبعين
(هل هو حيض) أولا
(للنساء) نائب فاعل رجع
قدم من لم تبلغ الحسين
حيض قطعا ومن بلغت
السبعين ليس بحيض قطعا
فلا يسئل النساء فيهما
(بخلاف الصغيرة) ترى
الدم (إن أمكن حيضها)
كبت تسع فانه حيض
قطعا ولا يرجع فيه للنساء
لأبنت ست أو سبع فما
تراهم غلة وفساد (و) إذا
رأت نمكة الحيض الدم
أنثاء عدتها بالأشهر ولو
في آخر يوم من أشهرها
(انتقلت للأترام) وألفت
ما تقدم لأن الحيض هو
الاصل في الدلالة على
براءة الرحم * ولما كان
الحيض هنا بخلاف الحيض
في العادة به على استواء
الطهر في البابين بقوله
(والطهر) معنا (كالعبادة)
أقله نصف شهر (وإن
أنت) معتدة (بعدها) أي
العدة (يولد لدون أفصى
أمد الحمل) من يوم انقطاع

الدم الثالث كاف في حلها للأزواج نظرا إلى أن الأصل الاستمرار فان انقطع رجوع فيه للنساء فان قلن
إن مثل هذا يكون حيضا كان تزوجها بعد العدة وإن قلن إن هذا لا يعد حيضا كان تزوجها قبلها وإلى
هذا يشير كلام الشارح سابقا وبعضهم تأول كلام ابن القاسم السابق على المخالفة لكلام المصنف هنا
وأن الحيض عنده في باب العدة كره في باب العبادات فالمصنف متى أولا على قول ابن القاسم وهنا
على قول آخر (قوله في أن المقتطوع ذكره) أي فقط أي وأما المحبوب فقد مر أنه لا عدة على زوجته
(قوله أو أنثياه) أي والحال أنه قائم الذكر (قوله هذان ضعيفان الخ) اعلم أن الاعتراض الأول تبع
فيه المواق إذ نقل نص عياض في أن الرجل المقتطوع ذكره يرجع فيه لأهل المعرفة ولم يقل للنساء
وأجاب طفي بأن المعرفة ترجع للنساء لأن هذا شأنهن فالمراد بأهل المعرفة النساء ولا مخالفة بين
المصنف وعياض ويدل لذلك أن عياضا جعل قول ابن حبيب بالرجوع في ذلك لأهل الطب
والتشريح خلاف مذهب الكتاب فلم يبق إلا معرفة الولادة وهذا باب النساء وأما الاعتراض الثاني
فتبع فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكت إذا كان محبوب الذكر والحصيتين فلا تعتد امرأته
وأما إن كان محبوب الحصيتين قائم الذكر فعلى امرأته العدة لأنه بطأ بذكره وإن كان محبوب الذكر
قائم الحصيتين فهذا إن كان يولد لمثله فعملها العدة وإلا فلا وهذا معنى ما في المدونة ونحوه حفظت عن
بعض شيوخنا القرويين اه قال طفي وكلامه غير ظاهر لأن المؤلف كما تقدم اعتمد هنا كلام
عياض ونصه إذا كان مقتطوع الذكر أو بعضه وهو قائم الأنثيين أو مقتطوع الأنثيين أو إحداهما
دون الذكر فهذا الذي قال فيه في المدونة يسئل عنه أهل المعرفة لأنه يشكك إذا قطع ذكره أو بعضه
دون أنثيه أو أنثياه أو إحداهما دون الذكر هل ينسل وينزل أم لا فنسب المسئلة للمدونة كاترى
وكان ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبد الحق وقد اقتصر ابن
عرفة وأبو الحسن على كلام عياض اه بن (قوله للنساء) الجمع في كلامه غير مقصود فيكتفى بواحدة
بشرط سلامتها من جرحة الكذب لأن طريقها الإخبار لا الشهادة (قوله وإذارات نمكة الحيض)
أي وإذا رأت الصغيرة نمكة الحيض الدم الخ وقوله وألفت ما تقدم من الأشهر إن قلت إن نمكة
الحيض إذا رأت الدم لا تكون صغيرة لأن الحيض علامة البلوغ فكيف يسميها المصنف صغيرة
قلت تسميها صغيرة مجاز علاقته اعتبار ما كان (قوله أقله نصف شهر) أي فإذا عاودها الدم قبل
تمامه لم تحسب بذلك الطهر وضعت إلى ما قبله من الدم ولا يقال ما ذكره من أن أقل الطهر نصف
شهر ينافية ما تقدم من قوله واعتدت بطهر الطلاق وإن لحظة لانا نقول معناه أنها إذا طلقت وهي
طاهر وبقيت بعد الطلاق لحظة من تمام نصف الشهر ثم أنثاها الحيض فانها تمت بذلك الطهر الذي
طلقت فيه وحاض عقبه (قوله وإن أنت معتدة بعدها بولد) أي سواء كانت معتدة من طلاق أو
من وفاة ومفهوم بعدها لو أنت بولد قبل كمالها ففيه تفصيل أشار له ابن يونس بقوله قال مالك
وإن نسكحت امرأة وهي في العدة قبل حيضة ثم ظهر بها حمل فهو للأول وتحرم على الثاني وإن
نسكحت بعد حيضة فهو للثاني إن وضعته لسته أشهر فأكثر من يوم دخل بها الثاني وإن وضعت
لأقل فهو للأول وقال ابن شاس إذا نسكحت ثم أنت بولد لزم من يحتمل كونه من
الزوجين الحق بالثاني إن كانت وضعت بعد حيضة من العدة إلا أن ينفيه بلعان فيلحق
بالأول ولا يلزمها لمان لانه نفاه إلى فراش فان نفاه الأول ولاعن أيضا لاغت واتفى عنهما جميعا
وإن كانت وضعت قبل حيضة فهو للأول إلا أن ينفيه بلعان فيلحق بالثاني وتلاعن هي فان
نفاه الثاني أيضا ولاعن ولاغت اتفى عنهما جميعا (قوله لدون أفصى أمد الحمل) فان أنت به بعد

غيره أو تزوجت وأنت به لدون ستة أشهر من وطء الثاني ويفسخ نكاح الثاني ونكح له بحكم النكاح في العدة (إلا أن ينفية) الزوج (بلمان) فلا يلحق به (وتربص) المدة (إن ارتابت به) أي بالحمل أقصى أمد الحمل (وهل) تربص (خمساً) من السنين (أو أرباعاً خلاف) فإن مضت المدة وزادت الرية (٤٧٤) مكثت حتى ترتفع (وفيها لو تزوجت) المدة (قبل) مضى

(الحبس بأربعة أشهر فولدت خمسة) من الأشهر من وطء الثاني (لم يلحق) الوا (بواحد منهما) أما عدم لحوقه بالأول فلزيادته على الخمس سنين بشهر وأما الثاني فولادتها لأقل من ستة (وحدثت) لا تجزم بانه من زنا (واستشكلت) أي استشكل بعض الشيوخ عدم لحوقه بالأول وحدها حيث زادت على الخمس بشهر إذ التقدير بالخمس ليس بفرض من الله ورسوله حتى إن الزيادة عليها بشهر تقتضي عدم اللحق وهذا الاستشكل مفرع على أن أقصى أمد الحمل خمس وأما على أنه أربع فلا إشكال (عدة الحامل) حرة أو أمة (في وفاة أو طلاق وضع حملها كله) بعد الطلاق أو الوفاة ولو بلحظة لا بعضه واحداً كان أو متعدداً وللزوج رجعتها قبل خروج بابه أو الآخر وهذا إذا كان الولد يلحق بصاحب العدة فلو كان من زنا فلا بد من أربعة أشهر وعشر

العدة لأزيد من أقصى أمد الحمل فإن كانت ولدته قبل ستة أشهر من دخول الثاني فهو قول المصنف الآتي وفيها الخ وإن كانت قدأت به لسته أشهر من دخول الثاني لحق به (قوله أو تزوجت) أي قبل الحيض أو بعده وقوله وأنت به لدون ستة أشهر الخ أي وأما لو أتت به لسته أشهر فأكثر من وطء الثاني والوضع أنه لدون أقصى أمد الحمل من انقطاع وطء الأول فانه يلحق بالثاني (قوله وتربصت المدة) أي سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها وقوله إن ارتابت به أي إن شككت فيه بسبب جرم في بطنها (قوله وهل خمساً أو أرباعاً الخ) ابن عرفة في كون أقصاه أربع سنين أو خمساً ثالث روايات القاضي سبعا وروى أبو عمر ستاً واختار ابن القصار الأولى وجعلها القاضي للشهور وعزا الباقي الثانية لابن القاسم وسحنون التيطي بالخمس القضاء (قوله وزادت الرية) أي بان زاد كبر بطنها مكثت الخ وأما لومضت المدة واستمرت الرية على حالها ولم يحصل فيها زيادة حلت بمضي المدة وهذا هو الذي في المدونة وأبي الحسن وابن يونس وابن عبد السلام وشهره ابن ناجي خلافاً لابن العربي من بقائها أبداً حتى تزول الرية انظر بن وكل هذا ما لم يتحقق أن حركة ما في بطنها حركة حمل وإلا لم تحل أبداً كما في شب (قوله لو تزوجت المدة) أي من الملاق أو وفاة والمراد للعدة المرتابة فالمسئلة مفروضة كما في المدونة في المرتابة إذ هي محل الاشكال وأما غيرها فتحذف قطعاً قاله بعضهم اه بن (قوله لم يلحق بواحد) أي ويفسخ نكاح الثاني لأنه نكح حاملاً (قوله وحدثت) أي وحيث لم يلحق بواحد حدث (قوله أي استشكل بعض الشيوخ الخ) المراد بذلك البعض أبو الحسن القابسي كما في البدر القرافي وابن (قوله فلا إشكال) أي في عدم لحوق الولد بواحد منهما وحدها وقد يقال إن الاشكال مفرع عليهما ما لأنه قد نقل عن مالك أن أقصى أمد الحمل ست سنين وروى عنه أنه سبع فالخلاف شبهة تدرك الحد فتأمل (قوله ولو بلحظة) أي ولو كان الوضع بعدها بلحظة (قوله لا بعضه) أي ولو كان ذلك البعض ثلثه خلافاً لابن وهب القائل انها تحل بوضع ثلثي الحمل بناء على تسمية الأقل للأكثر وخولفت قاعدة تبعية الأقل للأكثر هنا على التعمد للاحتياط وتظهر فائدة الخلاف فيما لومات الولد بعد خروج بعضه وقطع ذلك البعض الخارج فعلى المتعمد عنتها باقية مادام فيها عضو منه وعند ابن وهب تحل إذا كان الباقي أقل من الخارج (قوله واحداً كان) أي ذلك الحمل (قوله بابه) أي إذا كان الحمل واحداً (قوله والآخر) أي إن كان الحمل متعدداً (قوله يلحق بصاحب المدة) أي لاحقاً به بالفعل أو يصح استلحاقه كالمضنى بلمان ولو لم يستلحقه (قوله فلو كان) أي الولد من زنا كما لو استبرأها زوجها من وطنه بحضة ثم زنت وظهر بها حمل ومات زوجها أو طلقها ووضعت ذلك الحمل لسته أشهر من وطء الثاني (قوله قبل مضيا) أي قبل مضي الأشهر والاقراء (قوله والا انتظرت) أي وإلا بأن مضت قبل وضعها انتظرت الوضع وقوله على أقصى الأجلين أي الوضع وانقضاء الأربعة أشهر وعشر أو الاقراء (قوله وتعتسب الخ) أي وإذا وضعت قبل مضي الاقراء والأشهر وقتلنا بالبدن أربعة أشهر وعشر في الوفاة وثلاثة اقراء في الطلاق فتعتسب الخ (قوله وتمد الخ) هذا قول ابن محرز وجعله عياض محل نظر وإن

الذي

في الوفاة والاقراء في الطلاق إن وضعت قبل مضيا وألا انتظرت الوضع

فالمدة على أقصى الأجلين وتعتسب بالأشهر من يوم الوفاة والاقراء من يوم الوضع وتعد النفاس قرأ أولاً فلا تحتسب بما حاضته قبل النفاس زمن الحمل (وإن) كان الحمل (دماً اجتمع) وعلامة كونه حملاً أنه إذا صب عليه الماء الحار لم يذب

(وإلا) تكن التوفى عنها حاملا (فكالمطلقة) أى فمدها كمدة المطاقة ثلاثة قروء ان كانت حرة وقرآن ان كانت أمة فان كانت صغيرة أو آيسة فثلاثة أشهر (إن فسد) نكاحها فسادا جمعا عليه وقد دخل بها وأتى حكم غير المجمع على فسادها (كالثمينة) الحرة غير الحامل (تحت ذمى) يموت عنها أو يطلقها وأراد مسلم زوجها أو ترافعا لينا وقد دخل بها فثلاثة (٤٧٥) أقراء ان كانت من ذوات

الحيض والا فثلاثة أشهر (وإلا) بأن كان النكاح صحيحا أو مختلفا في صحته وقد مات زوجها المسلم (فأربعة أشهر وعشرون) كالزواج حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا دخل بها أولا كانت هى صغيرة أو كبيرة مسلمة أو ذمية وكانت في العصمة بل (وإن) كانت (رجعية) فتتقل من عدة الطلاق الى عدة الوفاة بخلاف البائن يموت مطلقةا قبل انقضاء عدتها فلا تنتقل لعدة الوفاة بل تستمر على عدة طلاقها (إن تمت) الأربعة أشهر وعشر للحر المدخول بها (قبل زمن حيضتها) بأن كانت تحيض في كل خمسة أشهر مثلا وتوفى عنها غقب طهرها ومثله لو تأخر لرضاع فأولى ان حاضت فيها أو قال النساء لاربية بها) بأن قطعن براءة رحمها من الحمل (وإلا) بأن لم تتم الأربعة أشهر وعشر قبل مضي زمن حيضها بأن كانت تحيض أثناءها ولم تحض أو استحيضت ولم

الذى حكى ابن رشد الاتفاق عليه انه لا بد من ثلاث حيض بعد الوضع اه بن (قوله والا فكمالمطلقة) ولا اعداد عليها حينئذ كما نقله المواق هنا عن المدونة ولا مبيت عليها أيضا لانه استبراء لعدة اه بن (قوله وقد دخل بها) أى وأما لومات قبل أن يدخل بها فلا شيء عليها وكذا يقال فيما بعد (قوله صحيحا أو مختلفا في صحته الخ) جعله المختلف فيه كالصحيح هو الذى استظهره في التوضيح وهو الجارى على قوله فيما سبق وفيه الارث (قوله فاربعة أشهر وعشرون) أى وعشرة أيام وانما حذف التاء لحذف المعداد ولا يقدر المعداد لىالى للثلايزم محذور شرعى وهو جواز العقد عليها في اليوم العاشر وليس كذلك وقد يقال انما يلزم لو كان المعداد المقدر الليالى وحدها وليس كذلك اذ قول أهل التاريخ تراعى الليالى مرادهم به انهم يغلبون حكمها على الايام لسبقها عليها وهذا لا ينافى أن المعداد مجموع الليالى وأيامها (قوله وإن رجعية فتنتقل من عدة الطلاق) أى بالاقرء لعدة الوفاة أى الاشهر سواء كانت تلك الرجعية حرة أو أمة ولو حصلت الوفاة قبل تمام الطهر الثالث يوم (قوله ان تمت الخ) حاصله أن المعتدة الحرة النقدمة وهى غير الحامل التوفى عنها تمتد باربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولا بها الاول ان تتم تلك المدة قبل زمن حيضتها الثانى ان تقول النساء اذ ارأيتها فيما اذا تمت المدة المذكورة قبل زمن حيضتها انه لاربية بها وقولنا حيث كانت مدخولا بها احترازا عن غير المدخول بها فانها تمتد بهذه المدة من غير شرط (قوله ومثله لو تأخر لرضاع) أى بان كان عادتھا ان يأتيه الحيض أثناء المدة المذكورة الا انه تأخر لرضاع سابق على الموت فتكتفى بأربعة أشهر وعشرة أيام ولا يحتاج هنا لسؤال النساء انه لاربية بها كما هو ظاهر (قوله وقال النساء) أى بعد تمام الأربعة أشهر وعشرة أيام انه لاربية حمل بها والموضوع انه لم يأتيها الحيض في المدة المذكورة لكون عادتھا انه لا يأتيها الا بعدها (قوله بان كانت تحيض) أى بان كانت عادتھا ان تحيض أثناءها (قوله ولم تحض) أى بلا سبب من مرض أو رضاع بان كان تأخره بلا سبب أصلا أو لطرية (قوله او استحيضت ولم تحض) اعلم ان محل كونها تنتظر الحيضة او تمام التسعة اشهر اذا لم تكن عادتھا قبل الاستحاضة اتيان حيضها بعد مضي زمن العدة والا اعتدت باربعة اشهر وعشرة أيام كما هو ظاهر كلامهم لانهم جعلوا من يتأخر زمن حيضها عن اربعة اشهر وعشرة تعتد بها كامر قاله عقب (قوله أو تأخرت لمرض) أى او كانت عادتھا ان تأتيها الحيضة أثناء المدة فتأخرت لمرض وقوله على الراجح وهو رواية ابن القاسم عن مالك وقيل ان تأخير الحيضة لمرض كتأخيرها لرضاع فتكتفى بأربعة أشهر وعشرة أيام ولا تحتاج لتام التسعة اشهر وحكى ابن بشر على هذا القول الاتفاق (قوله او تمت) أى الاشهر المذكورة (قوله وقال النساء بها ربية) أى بها ربية حمل أو ارباب هى من نفسها ايضا (قوله أو تمام تسعة أشهر) أى فتنتظر اول الاجلين فان حاضت أولا لا تنتظر تمام التسعة أشهر وان تمت الاشهر المذكورة أولا انتظرت الحيضة وقوله فان زالت الربية أى عند حصول احد الامرين والاولى ان يقول فان لم تزل الربية حلت والا الخ لاجل ان يكون ماشيا على المعتمد كامر من أن بقاءها على حالها مثل زوالها وقوله فان زالت الربية أى في صورة ما اذا تمت الأربعة اشهر وعشرة أيام قبل زمن يرضعها وقال النساء بها ربية حمل

تميز أو تأخرت لمرض على الراجح أو تمت قبل زمن حيضها وقال النساء بها ربية (انتظرتها) أى الحيضة أو تمام تسعة أشهر فان زالت الربية حلت والا انتظرت رقبها أو أقصى أمد الحمل (إن دخل بها) شرط في قوله ان تمت الخ أى هذا التفصيل ان دخل بها قبل موته وإلا حلت بمضى أربعة اشهر وعشر من غير تفصيل

(وتنصفت) عدة الوفاة (بالحق) ولو (٤٧٦) بشاة في شهران وخمس ليل حيث كانت صغيرة أو آيسة أو شاة لم تر الحيض

أصلا أو رآته فيها ولو
مدخولا بها في الجميع (وإن
لم تحض) وهي مدخول بها
وعادتها الحيض بعد المدة
للمذكورة أو فيها وتأخر
(ثلاثة أشهر) عدتها (إلا
أن ترتاب فتسعة) أن لم تر
الحيض قبلها فإن رآته
أنها حللت فإن بقيت
الرية انتظرت زوالها
وأقصى أمد الحمل (ولمن
وضعت) إثر موت زوجها
(غسل زوجها) ويقضى له
بذلك (ولو تزوجت) غيره
لكن بعد تزويج غيره يكره
وتقدم في الجنائز أن
الاحب فيه ان تزوج
أختها أو تزوجت غيره
(ولا ينقل العتق) لامة
معتدة من طلاق (أو موت
لعدة الحرة) بل تستمر على
عدتها إذ العتق لا يوجب
عدة بخلاف لومات زوج
الطلقة طلاقا رجعيا أثناء
عدتها فانها تنتقل الى عدة
وفاء حرة كانت أو أمة لان
الموت يوجب عدة وكذا
لو طلقت الأمة طلاقا
رجعيا نأعتقها سيدها ثم
مات زوجها المطلق فانها
تنتقل لعدة الحرة لان
الوجب وهو بالوت لما
نقلها سادفها حرة فتعتمد
عدة حرة لا وفاة بعد أن كانت

(قوله وتنصف عدة الوفاة) أي اذا كان المتوفى عنها غير حامل والافهى وضع حملها كله (قوله وخمس ليل) أي كان الزوج حرا أو عبدا (قوله كانت صغيرة الخ) ظاهره سواء كان لا يمكن حيضها كبتت ست أو سبع أو كان يمكن حيضها ولم تحض كبتت تسع اما الاولى فعدتها شهران وخمس ليل اتفاقا واما الثانية فليل كذلك وقيل تمتد بثلاثة أشهر وهو للتعتمد وقوله أو آيسة الذي في ح ان عدتها ثلاثة اشهر قال العلامة بن الصواب شرح المصنف بما في ح من تخصيص قوله وتنصف بالرق بالصغيرة التي لا يمكن حيضها والشاة التي لم تر الحيض أصلا وبالي رآته في شهرين وخمس ليل وتخصيص قوله وان لم تحض ثلاثة اشهر بالصغيرة التي يمكن حملها والآيسة سواء امكن حملها ام لا وبالي عادتها الحيض بعد الشهرين والخمس ليل لانها تحل بثلاثة كما صرح به في النوادر عن مالك وذلك لان قوله وان لم تحض معناه وان لم يحصل لها حيض في الشهرين والخمس ليل وهذا صادق بالثلاثة المذكورة وقوله الآن ترتاب استثناء منقطع اذ من ذكر لا يمكن فيه رية وللمن لكن ان كانت الامة ممن تحيض في الشهرين وخمس ليل ولم تحض فيها لتأخره عن عادتها لغير رضاع ومرض فانها لاتعتمد بثلاثة بل بتسعة على المشهور كما قال ابن عرفة وقيل تعتمد بثلاثة وهو قول أشهب وابن الماجشون وسحنون وعلى الاول اذا مضت التسعة ولم تحض حللت لان الفرض أن الرية يرفع الدم فقط لا بحس البطن وأما اذا ارتابت الامة المتوفى عنها بحس البطن فانها تمكث تسعة اشهر ان لم تحض قبل تمامها فان حاضت قبل تمامها حللت وان لم تحض وتمت التسعة حللت ان زالت الرية او بقيت بحالها فان زادت انتظرت زوالها أو أقصى أمد الحمل فان مضى أقصاه حللت الا أن يتحقق وجوده يبطئها فان تحقق ذلك فلا بد في حلها من نزوله ولا يكفي مضى أقصى أمد الحمل والحاصل انها ان كانت صغيرة لا يمكن حيضها كبتت ست سنين اعتدت بشهرين وخمس ليل اتفاقا ومثلها الكبيرة التي لم تر الحيض أصلا أو يأتيها في تلك المدة واناها بالفضل وان امكن حيضها كبتت تسع او ثمان او كانت يائسة تقولان قيسل كذلك وقيل ثلاثة اشهر وان كانت كبيرة وكان من عادتها أن تحيض بعد كالشهرين والخمس ليل ثلاثة اشهر وان كانت ممن تحيض فيها ولم تحض فالمشهور تسعة اشهر انظر ابن عرفة وح (قوله ولو مدخولا بها) أي هذا اذا كانت غير مدخول بها بل ولو كانت مدخولا بها في الجميع فهذه صور ثمانية تعتد بها الامة من الوفاء بشهرين وخمسة أيام على ما قال الشارح (قوله وان لم تحض) أي وان لم يحصل لها حيض في المدة المذكورة (قوله اوقها وتأخر الخ) مشى في هذه على قول أشهب كما علمت (قوله فبأها) أي في اثائها قبل تمامها (قوله ولا ينقل العتق الخ) حاصله ان الامة اذا طلقتها زوجها طلاقا رجعيا او باننا اومات عنها ثم انها عتقت في أثناء عدتها فانها لاتنتقل من عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمسة أيام الى عدة الحرة التي هي ثلاثة أقراء في الطلاق وأربعة أشهر وعشر في الوفاة لان النازل عند مالك ما لوجب عدة أخرى كطرو الموت بعد الطلاق الرجعي والعتق لا يوجب عدة أخرى (قوله فانها تنتقل لعدة الحرة) أي التي تعتد بها في الوفاة (قوله ولا موت زوج ذمية الخ) حاصله أن الذمية اذا أسلمت بعد دخول زوجها الذي بها فترعت في الاستبراء منه فمات كافرا قبل تمام استبرائها فانها تستمر على الاستبراء ولا تنتقل لعدة الوفاة وان كان أملاك بها اذا أسلم لانها في حكم البائن (قوله بعد البناء) اعماقيد به لانه محل توم الانتقال لان غير المدخول بها لا استبراء عليها اذا مات ولو أسلمت (قوله فمات كافرا) أما لو أسلم ثم مات بعد إسلامه استأنفت عدة وفاة كافى خش

عدتها قرآن (ولا) ينقل الى عدة الوفاة عن الاستبراء (موت زوج ذمي) ذمية أسلمت بعد البناء ومكثت تستبرئ (قوله) منه وقلنا يكون أحق بالاذن أسلم في عاتقها فمات كافرا قبل تمام الاستبراء فتستمر على الاستبراء بثلاثة أقراء ولا تنتقل لعدة الوفاة

(وإن أقر) صحيح (بطلاق) بائن أو رجعي (متقدم) على وقت اقراره ولا بينة له (استأنفت) امرأته (المدة من) وقت (إقراره) فيصدق في الطلاق لا في استاده للوقت السابق ولو صدقته لأنه يتم على إسقاط العدة وهي حق لله فإن كانت له بينة فالعدة من الوقت الذي أسندت البينة الطلاق فيه كما يأتي (ولم يرثها) الزوج ان مات (إن انقضت) العدة (٤٧٧) (على دعواه) لأنها صارت

اجنبية على مقتضى دعواه ولا رجعة له عليها إن كان الطلاق رجعياً (وورثته) ان مات (فهي) أي في العدة المستأنفة حيث كان الطلاق المقر به رجعياً إن لم تصدقه (إلا أن) تشهد بينة له (هذا مستثنى من قوله استأنفت أي ان عمل الاستئناف مالم تشهد له بينة فإن شهدت له فالعدة من اليوم الذي أسندت البينة إيقاع الطلاق فيه والمريض كالصحيح في هذا وكذا المنكر إذا شهدت عليه البينة وقيل من يوم الحكم (ولا يرجع) المطلق طلاقاً بائناً أو رجعياً وانقضت العدة (بما أنفقت المطلق) من ماله قبل علمها بالطلاق (ويزم ما تسلفت) وانفقته وكذا ما انفقته على نفسها من مالها لعنفها بعدم علمها بالطلاق فإن علمها أو علمت بعدلين رجع عليها لاجدول وامرأتين أو يمين فلا رجوع (بخلاف المتوفى عنها والوارث) فإن كلا منهما يرجع عليه

(قوله وإن أقر بطلاق) * حاصل ما في هذه المسئلة أن الشخص إذا أقر بطلاق متقدم إما أن يقربه في حال صحته وإما أن يقربه في حال مرضه وفي كل امان يكون له بينة تشهد له بما أقر به ولا نفذه أربعة أحوال وإما أن ينكر وقوع الطلاق منه وهو صحيح أو مريض مع شهادة البينة عليه بذلك وهاتان حالتان فجملة الأحوال ستة تمتى شهدت البينة له أو عليه صحيحاً أو مريضاً فالعدة من يوم أرخت البينة وترثه في تلك المدة فقط لأنه وإن كان اقراره في المرض أو انكاره فيه لكن البينة أسندت الطلاق للصحة في الصور الأربع وما تقدم في الخلع من أنه إذا شهدت له البينة فالعدة من يوم أرخت وإن شهدت عليه فمن الآن فهو قول لابن محرز وأما أن أقر ولا بينة له فإن كان مريضاً فالعدة تستأنف من يوم الاخبار وترثه في المدة وبعدها ولو كان الطلاق بائناً وإن كان صحيحاً وترثه في العدة المستأنفة من الآن ولا يرثها إذا انقضت العدة على دعواه وكل هذا مالم تصدقه على دعواه والا فلا توارث بينهما حيث انقضت العدة على دعواه فإن كانت باقية على دعواه توارثا وكل هذا إذا كان الطلاق رجعياً وإلا فلا توارث مطلقاً (قوله ان انقضت على دعواه) أي والا ورثها والفرض أن الطلاق رجعي فإن كان بائناً فلا توارث بينهما أصلاً انقضت على دعواه أم لا (قوله أي في العدة المستأنفة) أي ولو كانت بعد انقضاء العدة على دعواه (قوله ان لم تصدقه) أي وإما أن صدقته فلا ترثه إذا مات في العدة المستأنفة إذا كانت بعد انقضاء العدة على دعواه (قوله أي ان محل الاستئناف) أي استئناف الزوجة العدة من وقت الاقرار بالطلاق (قوله والمريض كالصحيح) أي عند قيام البينة فإن لم يكن للمريض بينة ورثته أبداً إن مات من ذلك المرض ولو مات بعد انقضاء العدة ولو تزوجت غيره كآمر (قوله وكذا المنكر) أي للطلاق وقوله إذا شهدت عليه البينة أي بالطلاق فالعدة من اليوم الذي أسندت إليه البينة وقيل من يوم الحكم وقد ذكر العلامة ابن عرفة الطريقتين ونصه ومن شهدت بينة بطلاقه فعده من يوم تاريخها إن لم ينكره والا ففي كونها من يوم تاريخها إن أعده أو من يوم آخره إن تعدد أو من يوم الحكم مطلقاً طريقاً عياض عن المذهب مع الصقلي عن الشيخ وابن محرز اهـ ثم ذكر أن الطريق الثانية هي ظاهر المدونة انظر بن (قوله ويزم ما تسلفت) لكنه لا يلزم بالنسبة اتفاقاً مثل أن تشتري ما قيمته دينار بأكثر من دينار لأجل فتيحه بدينار في نقبها فلا يلزمه مازادته في الشراء على الدينار الذي باعت به باتفاق كما قلناه عن مباح أشهب اهـ بن (قوله وكذا ما انفقته على نفسها من مالها) أي فلا مفهوم لقول المصنف تسلفت وهذا هو الراجح وعزاه لرواية أشهب عن مالك ونقله المواق عن ابن رشد وقال ابن تافع لا يزعم لها ما انفقته من عندها (قوله فإن اعلمها) أي بالطلاق أو علمته بعدلين أي وانفقت من ماله بعد علمها وقوله رجع عليها أي من حين علمها (قوله لاجدول) أي لان علمت بالطلاق جدول وامرأتين وانفقت من ماله بعد علمها فلا رجوع له عليها لأن الطلاق لا يثبت بذلك ولا ينظر لثبوت السال بشاهد ويمين وقول الشارح أو يمين الأولى حذفه لأن ظاهره لان علمت جدول وامرأتين أو بعدل ويمين ولا صحة لذلك تأمل (قوله بخلاف المتوفى عنها والوارث) أي وبخلاف الوارث ينفق كل منهما على نفسه من مال الميت قبل علمه بموته وأولى بعد العلم فإن بقية الورثة لهم الرجوع عليه لا انتقال المال لهم بمجرد الموت (قوله ولم تحصل لهارية

الورثة بما أنفقته بعد الموت وقبل العلم لا انتقال الحق للورثة * ولما كانت عدة المستبرأة وهي المستحاضة الغير المميزة ومن تأخر حيضها لغير سبب والمرضية سنة حرة أو أمة واستبرأوها في انتقال الملك ثلاثة أشهر فقد يجتمع الوجبان لحلها بين ما يريها منهما بقوله (وإن اشترت) أمة (ممتدة طلاق) وهي ممن نحيس ولم يحصل لها رية حلت

إن مضي قرآن للطلاق وحیضة للشراء فإن اشتریت قبل أن تحيض شيئاً من عدة الطلاق حلت للشتری بقرآن عدة الطلاق أو بعد مضي قرء منها حلت منهما بالقرء الباقي أو بعد مضي القرآن حلت من الشراء بحیضة ثالثة إذا لم ترتفع حیضتها أما إن اشتراها (فارتفعت حیضتها) أى تأخرت لغير رضاع (٤٧٨) (حلت) لمشتريها (إن مضت) لها (سنة للطلاق) عدة المستربة (وثلاثة) من الأشهر

(للشراء) أى من يوم الشراء فحاصله أنها تحل باقضى الأجابين فإن اشتریت بعد تسعة أشهر من طلاقها حلت بمضى سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر فبحضى سنة وشهر وبعد أحد عشر شهراً فبمضى سنة وشهرين من يوم الطلاق وبعد سنة فثلاثة أشهر بعد الشراء وأما من تأخر حیضها لرضاع فلا تحل إلا بقرآن (أو) اشتریت أمة (معدة ممن) وفاة فاقضى الأجابين (وهما شهران وخمس ليال عدة الوفاة وحیضة الاستبراء إن لم تسترب أو ثلاثة أشهر إن تأخرت حیضتها فإن ارتابت تربصت تسعة أشهر من يوم الشراء * ولما ذكر أقسام العدة وكان الإحداد من متعلقات عدة الوفاة وهو ترك المرأة الزينة مدة عدة الوفاة ذكرها المصنف بقوله (وتركت) المرأة (التوفى عنها ققط) لا المطلقة وجوبا (وإن صفت) ويتعلق الوجوب

أى بتأخر حیضها وهذا حل لمفهوم قول المصنف فإن ارتفعت حیضتها (قوله إن مضي قرآن للطلاق) أى إن صدق عليها أنه مضي من طلاقها قرآن ومن شرائها قرء أعظم من أن يكون الشراء حين الطلاق أو بعده (قوله أو بعد مضي القرآن) الأولى اسقاط هذه لأنها لم تبق معتدة لانقضاء عدتها فلا تدرج تحت شراء المعتدة إلا أن يقال أنه ذكرها لتتميم الصور (قوله فارتفعت حیضتها) أى ولو حكما فیدخل فيه الاستحاضة التي لم یتمیز بین الدمين (قوله أى تأخرت لغير رضاع) بل تأخرت لمرض أو بلا سبب أصلا أو لطرية أولم یتمیز بین الدمين (قوله ان مضت لها سنة) أى ان تحقق أنه مضي سنة من طلاقها أو تحقق أنه مضي ثلاثة أشهر من حين شرائها لكن السنة التي من يوم الطلاق تسعة أشهر منها استبراء وثلاثة أشهر منها عدة ققول الشارح عدة المستربة فيه تسمح لأن العدة انما هي الثلاثة أشهر الأخيرة وأما التسعة الأول فهي استبراء * واعلم أن قول المصنف وإن اشتریت معتدة الخ یصور بما إذا اشتریت بعد تسعة أشهر أو عشرة أو أحد عشر وأما إذا اشتریت بعد أربعة أشهر أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية فلا یقال انها اشتریت معتدة بل یقال انها اشتریت مستربة أو ان كانت تمكث سنة في هذه الصور كلها من يوم الطلاق ومن هذا تعلم أن النسكة في قول الشارح فإن اشتریت بعد تسعة ولم یقل بعد سنة مثلا للناسبة لقول المصنف وإن اشتریت معتدة (قوله بعد تسعة) أى أو أقل منها (قوله وبعد سنة) الأولى اسقاط هذه لأنها لم تبق معتدة إلا أن یقال ذكرها لأجل تتميم الصور (قوله وأما من تأخر حیضها لرضاع) أى أو استحیضت ومیزت وقوله فلا تحل إلا بقرآن أى من حين الطلاق ولا بد من الاستبراء بحیضة من يوم الشراء ویأتى التداخل فإن اشتریت قبل أن تحيض أصلا من عدة الطلاق حلت منهما بقرآن وإن اشتریت بعد قرء من الطلاق حلت منهما بالقرء الباقي وإن اشتریت بعد مضي قرآن حلت بحیضة من يوم الشراء (قوله وهما شهران وخمس ليال) أى فإذا مضت تلك المدة قبل الحیضة انتظرتها وإن أنت الحیضة قبل فراغ تلك المدة انتظرت كلها (قوله ان لم تسترب) أى ان لم يتأخر حیضها عن المدة المذكورة بأن كان من عاداتها أن یأتیها أو أنها بالفعل (قوله أو ثلاثة أشهر) أى وحیضة الاستبراء وقوله ان تأخرت حیضتها أى ان كانت عاداتها ان الحیض لا یأتیها فی الشهرين والخمس ليال فإذا كانت عاداتها كذلك فحل بالثلاثة أشهر ان حصلت الحیضة قبل تمامها والا انتظرت الحیضة (قوله فان ارتابت) أى بان كان من عاداتها أن یأتیها الدم فی الشهرين والخمس ليال وتأخر عن ذلك أو ارتابت بحس بطن وقوله تربصت تسعة أشهر أى لأن عدتها من الوفاة تسعة وكذلك استبرأوها للقل الملك فیتداخلان فإن زادت الزينة لم توطأ حتى تذهب (قوله بالمصبوغ) أى ولها لبس غیره قال فی المدونة وتلبس البیاض كله رقيقه وغلیظه قال فی التوضیح ومال غیر واحد إلى المنع من رقيق البیاض والحق أن المدار فی ذلك على العوائد ولذا قال فی الكافي والصواب أنه لا یجوز لبسها بشئ تزین به یا سا كان أو غیره انظرین (قوله ولو أدكن) أى هذا إذا كان المصبوغ أحمر أو اصفر أو اخضر بل ولو كان أدكن وهو المسمى الآن بالتمر هندي (قوله ووجب نزع) أى الحل عند طرو الموت

بوليها (ولو كتابية) مات زوجها المسلم (ومفقة ودأ زوجها) وقد حکم عليه بالموت للرجل (الترئين بالمصبوغ) من الثياب حريرا كانت أو كتانا أو قطنا أو صوفا (ولو) كان (أدكن) بدال مهملة لون فوق الحجرة ودون السواد (إن وجد غير) وظاهره ولو بیعه واستخلاف غیره (إلا الأسود) فلا ترك لبسه إلا إذا كانت ناصعة البیاض أو كان هوزينة قوم فوجب تركه (و) تركت (التحلی) أى لبس الحل مطلقا ولو خاتما من حديد ووجب نزع عند طرو الموت

الحمام (ولا تطلى جسدها)
بنورة (ولا تنكحها)
ولوبغير مغيب (إلا
للضرورة) فيجوز (وإن
بمطيب ونسجه نهاراً)
وجوبا حيث كان مطيباً
[درس] فصل في الذكر
المفقود واتساع الأربعة
(ولزوجة المفقود) يلاذ
الإسلام بدليل ما ذكره
في غيره حرة أو أمة
صغيرة أو كبيرة (الرفع
للقاضي والولي) أي
حاكم السياسة (والولي
المار) وهو الساعي أي
جاني الزكاة (وإذا وجد واحد
منهم في بلدها غير جائز
بأخذ مال منها ليكتفوا
عن حالزوجها (وإلا)
يوجد واحد منهم (فلجاعة
المسلمين) من صالحى
بلدها ولها أن لا ترفع
وترضى بالمقام معه في
عصته حتى يتضح أمره
أو تموت وظاهر أنها
غيرة في الرفع لأحد الثلاثة
والنقل أنها إن أرادت
الرفع ووجدت الثلاثة وجب
للقاضي أن يرفع لغيره حرم
علمها وصح وان رفعت لجماعة
المسلمين مع وجود
القاضي بطل فإن لم يوجد
قاضي فتخير فهما فإن

فصل في ذكر المفقود: أي وهو من انقطع خبره بممكن الكشف عنه فيخرج الأسير لانه لم ينقطع خبره ويخرج المحبوس الذي لا يستطاع الكشف عنه وقوله أقسامه الأربعة أي وهي المفقود في بلاد الاسلام أو في بلاد العدو أو في زمن الوباء أو في القتال بين المسلمين بعضهم مع بعض أو بين المسلمين والكفار (قوله) ولزوجة المفقود في بلاد الاسلام) أي سواء كان حراً أو عبداً كبيراً أو صغيراً وقول الشارح حرّة أو أمة الخ أي وسواء كانت الحرّة مسلمة أو كذاية (قوله أي حاكم السياسة) أي سواء كان والياً أو غيره أي كالباشا وأغاة الانكشارية ونحوهما (قوله أي جاني الزكاة) أي ما سمى والى الماء لانه يخرج لجباية الزكاة عند اجتماع اللواشي على الماء (قوله) والا يوجد واحد منهم أي أو وجدوا ولكن امتنع من الكشف حتى يأخذ منها مالا (قوله) فلجماعة المسلمين (هكذا عبارة الأئمة وغيرهم بقوله) فلصالحى جيرانها وقول عقب الواحد كاف اعترضه الشيخ أبو على السناوى قائلا لم أر من ذكره ولا أظنه يصح قاله بن وكذا رد عجم في وسطه كفاية الاثنين فضلا عن الواحد قائلا التحقيق ان أقل الجماعة ثلاثة (قوله لاحد الثلاثة) أي اثنا وجد الثلاثة في بلدتها (قوله) فان رفعت لغيره أي للوالى والوالى الماء (قوله) فتغير فيهما أي في الرفع للوالى والوالى الماء (قوله) فيؤجل أي المفقود الحر أربع سنين سواء كانت الزوجة مدخولا بها أم لا دعت قبل غيبته للدخول أولا والحق ان تأجيل الحر بأربع سنين والعبد بنصفها تبدي أجع الصحابة عليه (قوله) والاطاق عليه أي من حين العجز عن خبره من غير تأجيل بعد ذلك (قوله) من حين العجز عن خبره (متعلق بقوله فيؤجل الخ) (قوله) بالبحث عنه أي بعد البحث عنه من هنا نقل الشاذلى عن السيورى ان المفقود اليوم ينتظر به مدة التعمير لعدم من يبحث عنه الآن وأقره تلميذه عبد الحميد كما في البدر القرافى (قوله) بان يرسل الخ) هذا تصوير للبحث عنه وأجرة الرسول عليها لانها الطالبة هذا ان كان لها مال والأمن بيت المال (قوله) ثم اعتدت كالوفاة أي وعليها الإحداد عند ابن القاسم خلافا لعبد الملك كذا في بن واما قال كالوفاة المقيد انها ليست عدة وفاة حقيقة لمغايرة المشبه للشبه به لأن هذا تموت أي حكم بالموت لا موت حقيقة واعلم أنها بمجرد انقضاء العدة المذكورة تحل للزواج ولا يأتي هنا قول المصنف سابقا ان تمت أي اللدة المذكورة قبل زمن حيضها وقيل النساء لاربية بها والا انتظرها وأتمام تسعة أشهر وذلك لانقضاء أمد الحمل من حين

رفعت لجماعة المسلمين مع وجودهما فالظاهر الصحة (فيؤجل الحرُّ أربعَ سنينَ إن دامت نفقته) من ماله والاطلاق عليه لعدم الفقة (و) يؤجل (العبدُ نصفها) سنتان (من) حين (العجزِ عن خبره) بالبحث عنه في الأماكن التي يظن ذهابه إليها من البلدان بأن يرسل الحاكم رسولا بكتاب لحاكم تلك الأماكن مشتمل على صفة الرجل وحرفته ونسبه ليفتش عنه فيها (ثم) بعد الأجل السكان بعد كشف الحاكم عن أمره ولم يعلم خبره (اعتدت) عدة (كالوفاة) أي كمدة الوفاة الحرة بأربعة أشهر وعشر

والأمة بشهرين وخمس ليال على ما تقدم ولو غير مدخول بها لأنه بقدر موته فلا نفقة لها فيها كما قال (وسقطت بها) أى فيها أى العدة (النفقة ولا تحتاج) الزوجة (فيها) أى في العدة بعد فراغ الأجل (لإذن) من الحاكم لأن اذنه حصل بضرب الأجل أولاً (وليس لها البقاء) أى اختيار البقاء في عصمته (بعدها) أى بعد الشروع فيها على المعتمد وبعد الفراغ اتفاقاً (وقدر طلاق) من المفقود حين الشروع في العدة فيبتها عليه (يتحقق) (٤٨٠) وقوعه (بدخول) الزوج (الثاني) عليها حتى لو جاء الأول قبل دخول الثاني كان

التأجيل كذا في عقب نعم لو كانت من ذوات الحيض ومضت عدة الوفاة المذكورة ولم تر الحيض لسكون عاداتها الحيض في كل خمس سنين مرة هل تنتظر الاقراء الثلاثة أو تحل بمجرد تمام عدة الوفاة المذكورة قولان قلها ابن عرفة فتتخير عيج في ذلك قصور كما قال بن (قوله لان اذنه) أى في العدة بل وكذلك في التزوج حصل بضربه الأجل أولاً (قوله وبعد الفراغ) أى من العدة اتفاقاً اعلم أنه متى خرجت من العدة فليس لها اختيار البقاء في عصمته اتفاقاً وأما بعد الشروع فيها وقبل كما لها فقال أبو بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم تخرج من العدة وقال أبو عمران ليس لها البقاء على عصمته إذا تمت الأربع سنين وأما في خلاها أى الأربع سنين مدة الأجل فلها البقاء (قوله وقدر) أى وقدر الشارع وقوع الطلاق من المفقود حين شروعه في العدة وقوله فيبتها عليه أى على احتمال حياته (قوله قبل دخول الثاني) أى وبعد عقده عليها وأولى قبله وقوله كان أى الأول أحق بها (قوله وتأخذ منه جميع المهر) وأن لم يكن قد دخل بها قايماً على الميت والمعرض بعد التولم وهذا قول مالك وبه القضاء وروى عيسى عن ابن القاسم أنه لا يكمل لها المهر بل لها نصفه فقط ثم ان مضت مدة التعمير أو ثبت موته كمل لها ونسب هذا القول للباحي عن سحنون وذكر أن هذا القول هو الذي به القضاء والذي في التيطي أن الذي به القضاء الأول ثم انه على الأول إذا كان الصداق مؤجلاً فهل يعجل جميعه وهو قول سحنون أو يبقى على تأجيله وهو قول مالك وهو الراجح وإنما لم يكن الأول أرجح مع حلول ما أجل بالموت لان هذا تموت لاموت حقيقة ونص الخلاف الجاري في الصداق المؤجل يجري في غيره من الديون المؤجلة ونص ابن عرفة اختلف في صداق من لم يبين بها فقال مالك لها جميعه قال التيطي وبه القضاء وابن دينار نصفه وبعض أصحابنا ان دفعه لها لم ينزع منها والا أعطيت نصفه وعلى الأول يبقى المؤجل لاجله وابن الماجشون يعجل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتعمير ولسحنون يعجل جميعه اه ونحوه في التوضيح واقتصر عليه (قوله بانه لا حاجة الخ) قد يقال انه محتاج اليه لاجل فواتها على الأول بدخول الثاني إذا تبين حياته إذ لو اقتصر على تقدير موته لم تفت عليه بدخول الثاني * والحاصل أنه يقدر وفاته لاجل أن تمت عدة وفاة وتقدر طلاقه لأجل أن نفوت على الأول بدخول الثاني ولأجل أن يكون حليتها للأول إذا كان طلقها طلقين قبل فقدته بعصمة جديدة لا بالعصمة الأولى (قوله فتكون للمفقود فيها إذا جاء الخ) حاصله أنها تسكون له في اثنتي عشرة صورة من ضرب ثلاثة وهي مجيئه أو تبين انه حي أو تبين موته في أربعة وهي إما أن يكون ذلك في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل تلذذه بها أو بعده علماً فتكون للمفقود في هذه الصور اثنتي عشرة (قوله أو بعده) أى بعد عقد الثاني (قوله ان تلذذ أى سواء جاء أو تبين انه حي أو ميت فهذه ثلاث صور نفوت فيها على الأول (قوله ان قضى الخ) أى وأما ان قضى لها بالثاني كالموت تبين انه

أحق بها وبعد الدخول بانت من الأول وتأخذ منه جميع المهر وإن لم يكن قد دخل بها واستشكل تقدير هذا الطلاق بانه لا حاجة له مع تقدير موته وعدتها عدة وفاة (فتحل) للأول وهو المفقود (إن) كان قد (طلقها اثنتين) قبل فقدته يعنى بعصمة جديدة إذا دخل بها اثنان ثم مات عنها أو طلقها لأن الطلقة الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود القدر وقوعها عند ابتداء العدة قد حقق وقوعها بدخول الثاني فصارت بعد فراقها بعصمة جديدة للأول وإنما تحل للأول بوطء من الثاني محل الميتة بان يكون بالغاً بانتشار لانكارة فيه الى آخر الشروط (فإن) جاء (المفقود) أو (لم يجىء) (وتبين أنه حي) أو (تبين انه) (مات فكالولي) أى فحكمها في هذه الوجوه كحكم ذات الوليين زوجها كل من رجل وتقدم انها

عقد

نفوت على الأول بتلذذ الثاني بها غير عالم ان لم تكن في عدة وفاة من الأول فتكون للمفقود فيها

إذا جاء أو تبين حياته أو موته في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل تلذذه بها أو بعده علماً بما ذكر ونفوت عليه وتكون للثاني ان تلذذ بها غير عالم وفائدة كونها للأول فيها إذا تبين موته فسخ نكاح الثاني وارثها كما أشار له بقوله (وورثت) الزوجة (الأول) أى للمفقود (ان قضى له بها) وذلك في أحوال أربعة ان يموت في العدة أو بعدها ولم يعقد الثاني أو عقد ولم يدخل أو دخل علماً (ولو تزوجها الثاني في عدة) من الأول أى تبين ذلك (فسكبره) بمن تزوج في العدة فيفسخ نكاحه ويتأبد تحريراً عليها ان تلذذ فيها أو وطئ ولو بعدها ولما ذكر أن زوجة المفقود نفوت بدخول الثاني كذات الوليين ذكر سبع مسائل يتوهم مساواتها لذلك ونبه على ان الحكم فيها مخالف

فلا يثبت دخوله فقال (وأما إن نعى لها) زوجها بان أخبر بموته فاعتمدت على ذلك واعتدت وتزوجت ثم قدم فلا نفوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه أو حكم بموت الأول حاكم (أو قال) الزوج (عمرة طالق مدعيًا) زوجة (غائبة) اسمها كذلك قصد طلاقها به وله زوجة حاضرة اسمها عمرة لم يعلمه سواها فلم يصدق (فطلق عليه) الحاضرة لعدم معرفة الغائبة فاعتدت وتزوجت (ثم أثبتة) أي ثبت أن له زوجة غائبة تسمى عمرة فتد إلى الحاضرة ولا يثبت دخول الثاني (ودو) زوجات (ثلاث وكل وكليين) على أن يزوجه فزوجه كل منها واحدة وسبق عقد أحدهما الآخر ففسخ نكاح الأولى منها طناً إنها الثانية لكونها خامسة فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين أنها الرابعة لكونها ذات العقد الأول فلا نفوت على الأول وأما الثانية فيتمين فسخ نكاحها لكونها خامسة ولو دخل بها وليس كالمناقحة (والمخالقة لعدم النفقة) فزوجها ثان بعد (٤٨١) العدة ودخل (ثم ظهر إسقاطها) عن الطلق بان أثبت أنه كان

ارسلها وآنها وصلها أو أنه تركها عندها أو أنها اسقطها عنه في المستقبل فلا يثبت دخول الثاني (وذات) الزوج (المفقود تزوج في عدتها) للقررة لها من وفاة زوجها المفقود وأخرى لو تزوجت في الاجل (يفسخ) نكاحها ذلك ثم أنها استبرأت من الوطء القاسد وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ثبت بالبينة أن المفقود كان قد مات وانقضت عدتها منه قبل نكاح الثاني فإن دخول الثالث لا يثبت على الثاني (أو تزوجت بدعواها الموت) زوجها المفقود ولم يعلم موته إلا بقولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها ففسخ نكاحها

عقد عليها ودخل بها في حياة الأول غير عالم بمات الأول فلا ترثه (قوله فلا يثبت دخوله) أي دخول الثاني ولو ولدت منه أولاداً (قوله بان أخبر بموته) أي سواء كان الخبر لها بالموت عدولاً أو غير عدول وقوله حكم بموته الخ أي إذا كان الخبر بالموت عدلين إذ لا يتصور حكم الحاكم غير العدلين (قوله فلا نفوت عليه بدخول الثاني) ولو ولدت الأولاد ولو حكم بموت الأول حاكم والفرق بين ذات المفقود وهذه أن حكم في المفقود استند إلى اجتماع الحاكم بثبوت فقده ولم يتبين خطؤه فلم يبال بجيئه بعد الدخول والنعي لها زوجها أن حكم الحاكم بموته فقد استند إلى شهادة ظهر خطؤها وأما إذا لم يحكم بذلك حاكم فواضح وقولنا ولم يتبين خطؤها أي في وجود الفقد وما ذكره من أن النعي لها زوجها لا نفوت عليه بدخول الثاني ولو حكم بموت الأول هو المشهور من المذهب وقيل نفوت على الأول بدخول الثاني مطلقاً حكم بموت الأول أولاً وقيل نفوت إن حكم به والافلاو إذا رجعت للأول فتعتمد من الثاني ثلاث حيض أو ثلاثه شهور أو وضع حمل في بيته الذي كانت تسكن فيه معه وبحال بينه وبينها فإن مات القادم اعتدت منه عدة وفاة ولا ترجم وإن لم يكن موته فاشياً لأن النعي لها أي الأخبار بموته شبهة (قوله فلا نفوت على الأول) أي بدخول الثاني ولو ولدت الأولاد من ذلك الثاني وكذا يقال فيما بعد (قوله أو أنها أسقطها عنه في المستقبل) ما ذكره من عدم فواتها على الأول بدخول الثاني في هذه هو ما نقله أبو الحسن عن عبد الحق وهو ظاهر تعبير المصنف بأسقاط دون سقوط وقيل إن ذلك الإسقاط لا يلزمها لأنه إسقاط للنسي قبل وجوبه وحينئذ فلا ترد للأول إذا دخل بها الثاني وهو ما للمراقبي (قوله فيفسخ نكاحها) أي لأجل عدم ثبوت موت زوجها المفقود وقوله فاعتدت أي من فسخ النكاح وقوله فلا نفوت بدخول الثالث أي ولو ولدت منه أولاداً ولا حد عليها لأن دعواها موته شبهة تدركها عنها الحد كذا في عقب وتأمله (قوله بشهادة غير عدلين) أي شهادتها على موت الأول الغائب (قوله فتزوجت ثالثاً بشهادة عدلين) أي على موت الزوج الغائب (قوله قبل نكاحه) أي نكاح الزوج بشهادة غير عدلين (قوله وإن آيين أي الباقيات من كون الضرب لمن قامت الخ) بل وكذا إن آيين من القيام ومن الرفع حين قامت الأولى ثم قن بعد ذلك فلا يضرب لمن أجل مستأنف بل يكفي أجل الأولى اه بن قال ح وكلام ابن فرحون مع ما نقل

(٦١ - دسوقي - ثاني) فاعتدت وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ظهر أن النكاح الثاني كان على الصحة في الواقع لثبوت موت الأول وانقضاء عدتها منه قبله فلا نفوت بدخول الثالث وترد للثاني لظهور صحته في الواقع (أو) تزوجت امرأة شخص غائب (بشهادة) رجلين (غير عدلين) على موته (يفسخ) لعدم عدالة الشهود فتزوجت ثالثاً بشهادة عدلين ودخل بها (ثم يظهر أنه) أي نكاح الزوج بشهادة غير العدلين (كان على الصحة) لكون العدول أرخوا موته بتاريخ مقدم تنقضي فيه عدتها قبل نكاحه فتد إلى ولا يثبت دخول الثالث فقوله (فلا نفوت) واحدة من السبع (بدخول) جواب اما (والضرب) أي ضرب الاجل (لواحدة) من نساء المفقود قامت دون غيرها (ضرب لبعيتين وإن آيين) أي الباقيات من كون الضرب لمن قامت ضرباً لمن وطأ بن ضرب أجل آخر فلا يضرب لمن أجل مستأنف بل يكفي أجل الأولى ما لم يخترن المقام معه بان اخترته فلن ذلك وتستمر لمن النفقة (وبقيت أم ولده) على ما هي عليه ولا يضرب لها أجل وتعاقب بل تستمر لمدة التعصم

أو لثوث موته (و) كذا (مأله) فيورث (٤٨٣) حينئذ وتعتق من رأس المال (و) بقيت (زوجة الأسير) (زوجة) (فقود)

أرض الشرك للتمير) ان
دامت نفقتها والا فلها
التطليق كالوخيتنا الزنا
(وهو) نى التمير أى
مدته (سبعون) سنة من
يوم ولد وتسميها العرب
دقة الاعناق (واختار)
الشيخان أبو محمد عبدالله
ابن ابى زيد وأبو الحسن
على القابى (ثمانين) وحكم
بهمس (سبعين) سنة
والراجح الاول ولذا
قدمه (وإن اختلف
النسود في سنة) بان قلت
بينة خمسة عشر وقت
أخرى عشرون (ة لأقل)
أى فالحكم بشهادة الأقل
لأنه أحوط (و يجوز شهادتهم
على التقدير) أى التخمين
للضرورة (وحلف الوارث
حينئذ) نى حين الشهادة
على التقدير بأن ما شهدوا
به حق وبخلف على البت
معتدا على شهادتهم وإما
بمخلف من يظن به العلم فان
أرخت البينة الولادة فلا
يعين (وإن تنصر) أى
كفر (أسير فقل الطوع)
يحمل عند الجهل قتين
زوجته ويوقف ماله فان
مات: اقله مسلمين وإن
اسلم كان له (واعتدت)
الزوجة (في مئة) ودل للمترك
بين المسلمين (بعضهم
بعضا (بعد انفصال الصفين)

ابن يونس والميتى عن مالك أنهن إذا قن بعد مضي الأجل المضروب للاولى وبعد انقضاء عدتها
فان ذلك يجوزهن ولا يحتجن الى عدة قال الشيخ سالم لكن بشكل على ذلك إذا أنفق من ماله في عدة
الاولى ثم قن هل يرجع عليهن بما أنفق من ماله من حين أخذ الاولى في العدة والالزم ترجيحهن
عليها بالمرجح (قوله أو لثوث موته) هذا إذا كانت نفقتها مستمرة والإنجز عتقها عند أكثر
الوقتين وصوبه ابن سهل وقيل انها تطالب بسعيها في معاشها لثبوت موته أو لمضى مدة التمير
فتعتق من رأس المال واليه ذهب ابن الشقاق وابن العطار وابن القطان وزاد ابن عرفة قولا ثالثا أنها
تزوج (قوله فيورث حينئذ) أى حين إذ ثبت موته أو مضت مدة التمير وظاهره ولو لم يحكم بموته
وليس كذلك فالمراد وورث ماله حين إذ ثبت موته أو مضت مدة التمير مع الحكم بموته والمعتبر
وارثه يوم الحكم بموته لا وارثه يوم الفقد ولا وارثه يوم بلوغه مدة التمير بدون حكم كاتفله ح عن
ابن عرفة ونصه وأقوال للذهب واضحة بان مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بموته لا يوم بلوغه سن
تموته (قوله وبقيت زوجة الأسير ومفقود أرض الشرك للتمير) أى ثم حكم بموته واعتدت زوجة
كل عدة وفاة وقسم ماله على ورثته فان جاء بعد القسم تركته لمعنى القسم ويرجع له مناعه (قوله كما لو
خسيتنا الزنا) فان لها التطليق ولو كانت نفقتها دائمة وينبغي ان يكون ماشك في فقده هل بأرض
الالام أو الكفر كالمفقود في بلاد الكفر تحقيا احتياطا في زوجته وماله قاله عبق (قوله وحكم
بهمس وسبعين) ابن عرفة الميتى عن الباقي في سجلاته قيل بمرحسا وسبعين وبه قضى ابن زرب
اه ولم يعلم من كلام المصنف حكم من فقد وقد بلغ سن التمير أو جاوزه كمن فقد وهو ابن سبعين
أو ثمانين ابن عرفة وعلى ابن السبعين إذا فقد لها زيد له عشرة أعوام أبوهمران وكذا ابن الثمانين وإن فقد
ابن خمس وتسعين زيد له خمس سنين وإن فقد ابن مائة اجتهد فيما زادله اه بن (قوله على التقدير)
أى على ما يقدرونه بقله ظنهم أى انهم يشهدون بما يقبل على ظنهم واعتذر ذلك للتندر (قوله يحمل
عند الجهل) أى عند جهل حاله من الطوع والإكراه وذلك إذا لم تقم بينة أصلا أو قامت بينتان
أحدهما بالطوع والآخرى بالإكراه كذا قل عبق وفيه نظر لأنه إنما يكون قيامها كالجهل إذا
عدم المرجح لأحدهما فيتساطان أما حيث وجد الرجح كاهنا وهو كون بينة الإكراه مثبتة وهى
مقدمة على النافية كفى التوضيح وغيره فلا يكون قيامها كالجهل اه بن ولو تزوجت زوجة من
تنصر وشك فيه هل تنصرف أو كرهاتهم ثبت انه مكروه فكأمرأة المفقود في كونها نفوت على الاول
بدخول الثانى غير عالم وقيل كالمتى لها زوجها فلانفوت على الاول أصلا وأما لو علم اكراهه فكالمسلم
بقى زوجته في عصمته وينفق عليها من ماله (قوله بعد انفصال الصفين) النى في القدمات في هذا
مانعه فتعتد امرأته ويقسم ماله قبل من يوم المعركة قرية كانت المعركة من بلده أو بعيدة وهو قول
سحنون وقيل بعد أن يتلومله بقدر ما ينصرف من هرب أو من انهزام فان كانت المعركة على بعد من
بلده مثل افريقية من المدينة ضرب لامرأته أجل سنة ثم تعتد وتزوج ويقسم ماله اه فأنت
زاهرا الاول لسحنون ونحوه في قل ابن يونس وعزا ابن يونس الثانى لابن القاسم عن مالك ونحوه في
النوادر كاتفله عنها شارح التحفة وعزا الميتى الاول للمالك وابن القاسم وعزا الثانى للعتبية وواقفه
التوضيح في عزو الاول ثم قال في التوضيح جعل ابن الحاجب الثانى خلافا للاول ابن عبد السلام
وجعله بعضهم تفسيرا له واليه أشار المصنف هنا بالتفسيرين ثم اعلم ان عبارتهم اختلفت في الاول
فصار ابن يونس وابن رشد وعبد الحق من يوم المعركة وعبارة اللخمي والميتى وابن شاس من

ولكن للمتعذر الذي لمالك وابن ابي اسلم أنها تعتد من يوم التقاء الصفيين ومحل كلام المصنف إذا شهدت البيعة العادلة أنها رأت حضر
السف فان شهدت بأنه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته

(٤٨٣)

فيجري فيه مامر (وهو)
يتلوم) أي تنظر مدة تعتد
بعدها بعد انفصال
الصفيين (ويجهد) في قدر
تلك المدة أو تعتد بعد
الانفصال من غير تلوم أصلا
(تفسيران) لقول مالك
تعتد من يوم التقاء الصفيين
في بعضهم أبقاه على ظاهره
وبعضهم حمله على قول أصبغ
يضرب لامرأته بحد
ما يستقي أمره ويستبرأ أخيره
(وورث ماله حيثن) أي
حين الشروع في العدة بعد
انفصال الصفيين وانقضاء
مدة التلوم على القول به
(كاللتجع) أي المرتحل
(لبلد الطاعون أو في زمنه)
فققد أو فقد في بلده من
غير اجتماع فتعد زوجته
بعد ذهاب الطاعون
وورث ماله حيثن ولا
يضرب له أجل للفقود
(واعتدت) في فقد
لازواج في القتال الواقع بين
المسلمين والكفار بعد
سنة (كأنه) (بعد النظر) من
السلطان في أمره والتفتيش
عنه وورث ماله حيثن ولا
أنهى الكلام على أحكام
الفاقد الأربعة شرع
في الكلام على ما يتعلق

التقاء الصفيين وعبر ابن الحاجب وتبعه المصنف بقوله بعد انفصال الصفيين ولم يتعقبه ابن عرفة ولا
غيره من شراحه وإنما تعقبه الأمامي وأجاب بأن المراد أنها تشرع في العدة بعد الانفصال ونحوها
من يوم الالتقاء اه وفيه نظر والصواب ان عبارة ابن الحاجب هي التحقيق لانه إذا كان بين الالتقاء
والانفصال أيام فيحتمل أن يكون إنما مات يوم الانفصال فلو حسبت من الالتقاء لزم أن تكون
العدة غير كاملة فتحسب عدتها من يوم الانفصال لأنه محتاط في العدة بدليل ما تقدم من لقاء اليوم
الأول وبشهادة قول الأمامي في بصرته لو كان القتال أياما أو شهرا فمن آخر يوم اه على ان قولهم
من يوم العترة وكذلك من يوم الالتقاء يحتمل من ابتداء العترة أو انتهائه فيحمل على انتهائه وكذلك
الالتقاء يحتمل على انتهائه للاحتياط في العدة لما نقله ابن الحاجب والمصنف حسن اه بن (قوله) ولكن
المتعمد الخ) إلا أن الذي به الفتوى ما للمصنف لانه الأحوط كذا قرر الشارح على ان ما للمصنف
وابن الحاجب يمكن جعله تفسيراً لرواية ابن القاسم عن مالك وان قوله فيها من يوم التقاء
الصفيين المراد من يوم آخر التقاء الصفيين وهو يوم الانفصال (قوله) ويجهد في قدر تلك المدة) فإذا
كانت المعركة بعيدة من بلده يوسع في المدة وان كانت قريبة يقل فيها بالاجتهاد فهما (قوله) تفسيران
لم يقل تأويلان لانها ليسا على المدونة كما علمت (قوله) في بعضهم أبقاه على ظاهره) أي فيكون خلافا
لقول أصبغ (قوله) وبعضهم حمله على قول أصبغ) أي حمله على الوفاق له والأقرب الاول (قوله) أو
في زمنه) أي أو المرتحل في زمنه ولو لبلد لا طاعون فيها (قوله) في بلده) أي الطاعون (قوله) بعد سنة
كأنه (بعد النظر) أي لاحتمال أسره عند العدو واعترضه طفئ بأن الذي في عبارة التيطي وابن رشد
وابن شاس وابن عرفة وسبعين الحكم وجميع ما وقفت عليه من كتب أهل الذهب سوى
ابن الحاجب وتبعه المؤلف أن السنة من يوم الرفع للسلطان لا من بعد النظر والتفتيش عليه
قل ولم يتبجح ولا غيره لشيء من هذا والكمال لله قلت ما قاله المؤلف تبعا لابن الحاجب نقله
في التيطية أيضا عن بعض الموثقين ووقع القضاء به في الاندلس قال ابن عاصم في شرح التحفة
وفي التيطية قال بعض الموثقين ينبغي أن يكون ضرب السلطان الأجل من يوم اليأس من الفقد
لامن يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ابن عاصم أيضا عقب مامر ولا
تعارض بين نقل ابن رشد وقول أشهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض الموثقين لان
محل نقل ابن رشد إنما هو من يوم اليأس لانه يكون قريبا من الرفع فبعد بالرفع عنه تجوزا اه فقد
تأول ابن عاصم عبارة ابن رشد وردها لما به القضاء (قوله) ولما أنهى الكلام على أحكام المفاقد
الأربعة) أي الفقد في بلاد الاسلام وحكمه انه يؤجل أربع سنين بعد البحث عنه والعجز عن
خبره ثم تعتد زوجته والمفقود بأرض الشرك كالأسير وحكمهما أن تبقى زوجتهما لانتهاء مدة
التعمير ثم تعتد زوجته والمفقود في الفتن بين المسلمين وحكمه ان تعتد زوجته بعد انفصال الصفيين
والمفقود في الفتن بين المسلمين والكفار وحكمه أن يؤجل سنة بعد النظر والكشف عنه ثم تعتد
زوجته هذا حاصل ما تقدم وظهره انه لا يحتاج للحكم بموته في الأقسام كلها ولا لاذن القاضي
للزوجة في العدة (قوله) وجوبا على الزوج) أي اذا كان حيا (قوله) استمرت في البائن) أي مطلقا
كان للمسن مله كاله ولا تعد كراهه قبل موته ام لا والأجرة حيثن رأس المال (قوله) على تفصيل

بسكنى المعتدات ومن في حكمهن فقال (وللمعتدة المظلة) باننا أو رجعا السكنى وجوبا على الزوج فان مات استمرت في البائن وكذا
في الرجمي على تفصيل كما يأتي (أو المحبوسة) أي المنوعة من السكاح (سببه) بغير طلاق

كالزنى بها غير عالة ومعتقة ومن فسخ نكاحها لفساد أو قرابة أو صهر أو رضاع أو لمان (في حياته السكنى) متعلق بالمحبوسة لا بما قبلها أيضا لأن لها السكنى مطلقا كأمم واعترض على التقييد بقوله في حياته بأن ظاهر المدونة أن السكنى لا تقيّد بذلك بل لو اطاع على موجب الفسخ ولو بعد الموت لوجب لها السكنى فكان عليه حذفه (وللمتوفى عنها) السكنى مدة عدتها بشرطين أشار لهما بقوله (إن دخل بها) ولو صغيرة مطيقة (٤٨٤) (والمسكن) التى هى ساكنة فيه وقت الموت (له) بملك (أو) إجارة و (تهدكراه) كاله

قبل موته فلو تعد البعض فلها السكنى بقدره فقط وهذا كله إذا مات وهي في عصمته ولو حكما وأما إن مات وهي مطلقة بائنا فالسكنى ثابتة لها مطلقا كان المسكن له أم لا تهدكراه أم لا ذهى مطلقة فالسكنى لها بلا شرط كما صفيه عليه (لا بلا تهدكراه فلا سكنى لها) وهل مطلقا كان الكراه وجبة أو مشاهرة وهو الراجح لأن المال صار للورثة جميعا فتدفع الأجرة من ماله (أو) لا سكنى لها (إلا الوجبة) فهي أحق بالسكنى في ماله عند عدم النقد (تأويلان ولا) سكنى للمتوفى عنها (إن لم يدخل) بها صغيرة أو كبيرة (إلا أن يسكنها) معه في حياته لأن إسكانها عنده بمنزلة دخوله بها (إلا) أن يكون أسكنها معه وهي صغيرة لا بوطأ مثلها (ليكنفسها) عما يكره

أى وهو أن يور المسكن ملكا له أو تهدكراه قبل الموت والا فلا سكنى لها فالرجعية إذا مات زوجها مثل المتوفى عنها وهي في العصمة في التفضيل المذكور لأنها متوفى عنها بدليل انتقالها أى الرجعية بعد الوفاة كما ر (قوله كالزنى بها غير عالة) أى فإن لها الصداق والسكنى على من زنى بها وأما لو كانت عالة فلا صداق لها ولا سكنى (قوله إن السكنى) أى سكنى المحبوسة بسببه (قوله فكان عليه حذفه) أى لأنه لا يصح رجوعه للمعتدة ولا للمحبوسة إذ لا فرق بينهما وذلك لأن المطلقة البائن لها السكنى ولو مات عند ابن القاسم في المدونة خلافا لرواية ابن نافع أنها تسقط بالموت وكذلك المحبوسة لها السكنى سواء طلع على موجب الحبس في حال حياته أو بعد موته عند ابن القاسم في المدونة ويمكن الجواب عن المصنف بحمل قوله في حياته متعلقا بالمحبوسة على معنى أن من حبست في حياته أى اطاع على وجوب حبسها قبل موته وفرق بينهما في حياته يجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك فهذا التأويل يصح كلام المصنف ويكون جاريا على قول ابن القاسم في المدونة (قوله والمتوفى عنها) هذا شامل لأم الولد (قوله مطيقة) أى وأما غير المطيقة فلا سكنى لها إلا بالشرط الآتى وهو إذا أسكنها قبل الموت مطاقا دخل بها أم لا ويدل لذلك قول المدونة ونقله المواق ومن دخل بصغيرة لا يجمع مثلها فلا عدة عليها ولا سكنى لها في الطلاق وعليها عدة الوفاة ولها السكنى إن كان ضمنها اليه وإن لم يكن قتلها اعتدت عند أهلها ابن يونس قال أبو بكر بن عبد الرحمن وإن كان إنما أخذها ليكفلها ثم مات لم يكن لها سكنى (قوله ولو حكما) أى بأن كانت مطلقة قبل موته طلاقا رجعيا (قوله كاسينبه عليه) أى بقوله واستمر إن مات أى واستمر المسكن إن مات المطلق (قوله لا بلا تهد) هذا بيان لمحرز الشرطين في وجوب السكنى للمتوفى عنها وصرح بمفهوم الشرط لما فيه من التفصيل (قوله وجبة) أى مدة معينة (قوله أو مشاهرة) أى وهو العقد على المدة الغير الميمنة ككل شهر أو كل سنة أو كل جمعة بكذا (قوله تأويلان) أى في الوجبة وأما المشاهرة فلا سكنى لها قول واحد والحاصل أنه إن تهد الكراه كان لها السكنى سواء كانت وجبة أو مشاهرة اتفاقا وإن لم يتعد في المشاهرة لا سكنى لها اتفاقا وفي الوجبة تأويلان (قوله إلا أن يسكنها) أى فإذا أسكنها معه في حال حياته ثم مات وجبت لها السكنى والقرض أن المسكن له أو تهدكراه كما قال الشارح والا فلا (قوله إن لها) أى للصغيرة التى أسكنها معه في حال حياته لأجل كفالتها ثم مات (قوله وعلم الخ) أى لأن حاصل كلامه أن غير المدخول بها متى أسكنها معه فلها السكنى سواء كانت مطيقة أم لا إذا كانت صغيرة وقصد إسكانها معه كفالتها ثم مات فلا سكنى لها وما ذكره الشارح من أن الاستثناء الأول عام هو الصواب لا خاص بالصغيرة كما في عقبى (قوله على ما كانت تسكن مع زوجها في حياته) الأولى قبل طلاقها وفي حال حياته (قوله ورجعت له) أى لحل سكنها (قوله فليست الواو للحال) أى بل للاستئناف

لأن

فلا سكنى والوضع بحاله إن المسكن له أو تهدكراه وفى نسخة ليكفلها

بلام بعد الفاء من الكفالة وهي الحضانة وهي الصواب لأن المسئلة مفروضة في الصغيرة الغير المطيقة لاوطء فضائتها لا توجب سكنها لأنها لا تنزل منزلة الدخول ثم الراجح أن لها السكنى فكان عليه حذف الاستثناء الثانى وعلم أن هذا الاستثناء الثانى خاص بغير المطيقة والأول عام على ما مشى عليه المصنف (وسكنت) المعتدة مطلقة أو متوفى عنها (على ما كانت تسكن) مع زوجها في حياته شتاء وصيفا (ورجعت له إن قتلها) منه وطاقتها أومات من مرضه (واتهم) على أنه إنما قتلها ليسقط سكنها فيه في المدة أى والشأن أنه بهم عند جهل الحال فليست الواو للحال (أو كانت) مقبحة (بغيره) أى بغير مسكنها وقت الطلاق أو الموت إذا كانت الإقامة بغيره

غير واجبة بل (وإن) كانت أقامتها بغيره (لشرط) اشترطه عليها أهل الرضيع (في إجارته رضاع) أى شرطوا عليها أن لا ترضعه إلا في دار أهل ثم مات زوجها أو طلقها فترجع لمسكنها لأنه حق لله وهو مقدم على حق آدمي (وانفسخت) الإجارة أن لم يرض أهل الرضيع برضاعه بمسكنها (و) رجعت وجوبا لتعتد بمنزلها (مع ثقة) ولو غير محرم (إن بقي شيء من العدة) بعد وصولها له وظاهره ولو يوما واحدا (إن خرجت ضرورة) أى لحجة الاسلام (فمات زوجها) أو طلقها (باننا) (٤٨٥) أو رجعا (في) سيرها وبسببها

عن منزلها (كاللثة الأيام)

دخل اليوم الرابع فان زاد

على ذلك لم ترجع بل

تستمر كما لو دخلت في

الاحرام (و) رجعت (في)

الحج (التطوع أو غير)

من التوافل كما أشار له

بقوله (إن خرج) الزوج

معه (لكرباط) فمات

أو طلق ولو قال إن

خرجت لكان أحسن

(لا) أن كان الخروج

(لقيام) أى إقامة هناك)

يرفض سكنى محل الأول

(وإن وصلت) بمالقة فيها

قبل النكاح أى ترجع

لمسكنها وإن وصلت

لمكة أو لمحل الرباط وكذا

قوله (والأحسن) رجوعها

(ولو أقامت) في محل

كالرباط (نحو الستة أشهر)

بأن أقامت سبعة ولكن

النقل على المستحسن أنها

ترجع ولو أقامت عاما

(والختار) عند الخصم

(خلافة) وإنما لا ترجع

بل تعتد بذلك المثل لكن

عدم رجوعها عند الخصم

بعد ستة أشهر أما قبلها

فترجع وكلام الاخصم

ضعيف والراجع المستحسن ثم ذكر مفهوم للمقام بقوله (وفي) سفر (الانتقال) ورفض الأول فمات الزوج أو طلق بخيرة (تعتد) أن

شامت (بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها) أو بغيره فلو قال تعتد حيث شامت لكان أخصر وأوضح ويشمل (وعليه) أى على الزوج

المطابق لها (الكراء) ينقدها حال كونه (راجعا) معها حيث لزمتها الرجوع لعدة الطلاق لانه ادخله على نفسه وكذا أن لم يرجع معها

لأن جعلها للحال يقتضى أن الاتهام شرط في رجوعها كأن يطلقها بالقرب من قتلها أو يموت بالقرب من مرضه الذى قتلها فيه بخلاف جعلها للاستئناف فانه لا يقتضى ذلك لأن المعنى والشأن اتهامه مطلقا وأجرة الرجوع عليه أن كانت وقت الفراق بغير مسكنها كافى للحج (قوله غير واجبة) أى بان كانت في بيت أهلها زائرة لهم (قوله ورجعت وجوبا لتعتد بمنزلها مع ثقة) أى أنها إذا خرجت للحج ضرورة مع زوجها فمات أو طلقها بعد سيرها ثلاثة أيام فانه يجب رجوعها لتعتد بمنزلها أن بقي شيء من العدة بعد وصولها له ولو يوما واحدا * أن قلت متى كان الطلاق أو الموت بعد سير ثلاثة أيام فانها إذا رجعت تدرك غالب العدة في منزلها فلا معنى لذلك الشرط * قلت يمكن إقامتها في محل الطلاق لمرض اعترافها أو لانتظار الثقة الذى ترجع معه تأمل ثم إن هذا الشرط أغنى قوله أن بقي شيء من العدة ينفى رجوعه لجميع المسائل التى فيها الرجوع السابقة واللاحقة ولذا لو أخرجه للمنف من جميعها كان أحسن (قوله كما لو دخلت في الاحرام) أى ولو في أول يوم من سفرها (قوله ورجعت في الحج) أى ورجعت في الحج التطوع إذا مات زوجها أو طلقها وإن وصلت بمكة ورجعت في غيره من التوافل كالرباط ولو وصلت لمحل الرباط (قوله لكان أحسن) لأن المنظور له خروجها هي كان الزوج خارجا معها أولا (قوله لأن كان الخروج لمقام هناك) أى فلا يجب عليها أن ترجع لمحل سكنها (قوله والأحسن رجوعها ولو أقامت نحو الستة أشهر) أى أنه إذا كان الحج تطوعا أو سافرت لرباط ووصلت لمكة أو لمحل الرباط وأقامت هناك ستة أشهر أو سبعة وطلقها زوجها أو ماتا فلا حسن عند ابن الموارز رجوعها لبلدها مع ثقة لثم عدتها بمحل سكنها لكن الذى في التوضيح أن محمدا استحسّن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهو الموافق لعبارة التونسى وابن عرفة وهذا خلاف ما يقتضيه المصنف فعلم ما فى المتن تحريف وإن الأصل ولو أقامت السنة أو الأشهر كما في عبارة غيره قاله طنبى وقول الزرقانى وفي قوله الستة أشهر نظر هذا النظر . بنى على أن العدد في كلام المصنف مضاف للأشهر ويصح أن يكون أشهر بدلا من الستة لا مضاف إليه فينتفى الاعتراض انظر بن (قوله بخيرة تعتد أن شامت بأقربهما أو أبعدهما) أى المكين المتقل منه واليه وقوله أو بمكانها أى الذى هي فيه وقت الموت أو الطلاق وما قرر به شارحنا كلام المصنف من التخيير فقد تبع فيه غيره من الشراح وظاهر كلام ابن عرفة أن هذه أقوال وأنه ذكر في المسئلة ستة أقوال كما ذكره شيخنا فلا عن اللقائى (قوله أى على الزوج المطابق لها) أى في حال سفرها لحجة الاسلام أو التطوع كالرباط (قوله لكان أحسن) أى لأن المدار في لزوم الكراء له رجوعها سواء رجع معها أولا وكما يلزمه أجرة رجوعها في الطلاق يلزمه أيضا كراء المنزل الذى ترجع إليه (قوله إذا اعتدت حيث شامت) أى نى سفر الانتقال (قوله نه على ذلك الخ) أى نه على ما إذا طرأ موجب العدة بعد تلبسها بحق الله

ضعيف والراجع المستحسن ثم ذكر مفهوم للمقام بقوله (وفي) سفر (الانتقال) ورفض الأول فمات الزوج أو طلق بخيرة (تعتد) أن شامت (بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها) أو بغيره فلو قال تعتد حيث شامت لكان أخصر وأوضح ويشمل (وعليه) أى على الزوج المطابق لها (الكراء) ينقدها حال كونه (راجعا) معها حيث لزمتها الرجوع لعدة الطلاق لانه ادخله على نفسه وكذا أن لم يرجع معها فلو قال راجعة بالتأنيث لكان أحسن وأموال مات فالكراء عليها لانتقال ماله للورثة كالأكرام عليه إذا اعتدت حيث شامت ولما كان قوله فيما مر ورجعت في كل الاقسام مقيدا بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله تعالى كما قدمنا نه على ذلك بقوله

(ومضت المحرمة) (بجح أو محرمة) (أو المعتكفة) إذا طرأت عليها عدة على ما هي فيه ولا ترجع لمسكنها لتعديبه (أو أحرمت) (بجح أو محرمة بعد موجب العدة من طلاق أو وفاة (٤٨٦)) فإنها تضي على أحرامها الطاريء (وعصت) (بإدخال الأحرار على نفسها بعد

العدة لخروجها من مسكنها بخلاف ما لو طرأ اعتكاف فلا تنفذ له بل تبقى بيئتها حتى تم عدتها وكذا لو طرأ اعتكاف على أحرار أو عكسه فلا تخرج للطاريء بل تستمر على السابق * والحاصل أن الصور ست تم السابق ولا تخرج لللاحق إلا فيما إذا طرأ أحرار وعصت وتقدمت الستة في الاعتكاف (ولا سكني لأمة) (عدة من طلاق أو وفاة) (لمتبوأ) أي لم يكن لها مع زوجها بيت عنده والاقلها السكني (ولها حينئذ) أي حين لم تبوأ (الاتصال مع ساداتها) إذا انتقلوا من مسكنهم (كبدوية) (معتدة) (ارتحل أهلها فقط) فلها الارتحال معهم حيث كان يتعذر لحوقها بهم بعد العدة واحترز بقوله فقط عما إذا ارتحل أهل زوجها فقط فلا ترتحل معهم وتعتد عند أهلها فإن ارتحل أهل كل دفع أهلها ان افترقوا والا دفع أهل زوجها (أو لعذر) أي كاتصال بدوية

(قوله ومضت المحرمة أو المعتكفة) أي مضت المحرمة على أحرارها إن طرأ عليها عدة أو اعتكاف ومضت المعتكفة على اعتكافها إن طرأ عليها عدة أو أحرار ولو حذف قوله أو أحرمت وعصت وقال عوضه كالمعتدة ان اعتكفت لا ان أحرمت لوفى بالصور الست كلها اه بن (قوله إذا طرأت عليها عدة) أي من وفاة أو طلاق (قوله بخلاف ما لو طرأ اعتكاف) أي على عدة (قوله فلا تنفذ له) أي فلا تخرج له (قوله والحاصل أن الصور ست) أي لأنها إما أن تكون متلبسة بأحرار أو اعتكاف أو عدة ثم يطرأ عليها واحد من الثلاثة فالصور العقلية تسعة والواقعية ستة لأن المتلبسة بالأحرار إما أن يطرأ عليها عدة أو اعتكاف والمتلبسة بالعدة إما أن يطرأ عليها أحرار أو اعتكاف والمتلبسة بالاعتكاف إما أن يطرأ عليها أحرار أو عدة (قوله فتم السابق ولا تخرج لللاحق الخ) حاصله أنها تم السابق في خمسة وهي ما إذا كانت معتكفة وطرأ عليها أحرار أو عدة أو كانت محرمة وطرأ عليها اعتكاف أو عدة أو كانت معتدة وطرأ عليها اعتكاف فإن طرأ عليها إحرار مضت على أحرارها (قوله عنده) أي نبيت فيه عنده * وحاصل فقه المسئلة أن الأمة التي لم تبوأ أي لم يسكنها زوجها في بيت لا سكني لها على الزوج لافي عدة طلاق ولا في وفاة بل تعتد عند ساداتها ولها الانتقال حينئذ مع ساداتها إذا انتقلوا كما كان لها ذلك وهي في عصمتها حيث لم تبوأ كما قدمه المصنف بقوله والسيد السمرعني لم تبوأ ولا كلام لزوجها لأن حق الخدمة لم ينقطع بالترؤس وأما التي بوئت مع زوجها فلها السكني في طلاقه أو موته وليس لساداتها نقلها معهم عند أبي عمران ومن واقفه ولهم نقلها معهم عند ابن يونس وابن عرفة كما في بن والبدد (قوله حيث كان يتعذر لحوقها بهم بعد العدة) أي لو بقيت معتدة بمحل أهل زوجها فإن لم يتعذر لحوقها بأهلها بعد انقضاء العدة بمحل زوجها لم ترتحل واحترز المصنف بالبدوية عن الحضرية والقروية فلا ترتحل مع أهلها بل تعتد بمحلها فإذا مات زوجها أو طلقها وكانت في حضر أو في قرية فلا يجوز انتقالها مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتى تنقضي العدة كما في الجلاب (قوله فلا ترتحل معهم) أي مطلقا سواء كان عليها إذا ارتحلت معهم مشقة في عودها لأهلها أم لا هذا هو المعتقد لأن شأن الانتقال والعود المشقة خلافاً لمن قال أنها تؤمر بالارتحال معهم إذا كان لا مشقة عليها في العود لأهلها بعد العدة قاله شيخنا ومثله في بن (قوله وكاتصال لعذر) أي أنه يجوز لها الانتقال لما أوجب من الأمكنة ولو أراد الزوج خلافه إلا لفرض شرعي كصون نسبه لاجل عذر لا يمكن المقام معه بمسكنها (قوله كسقوطه) أي وكوحشة الانتقال جيران وأما الخوف فيأتي لها بمؤنسة ولا تخرج والمؤنسة تابعة للنفقة (قوله فإن انتقلت لعذر) أي ولو باذن مطلقها ردت بالقضاء أي لأن بقاءها مدة العدة في مكانها الذي كانت ساكنة فيه حين اللوث أو الطلاق حق لله تعالى (قوله وجاز لها الخروج) في حوائجها طرق النهار أي وأولى في النهار ومحل جواز خروجها في طرق النهار إن كان ذلك الزمان مأموماً ولا تخرج فيها بل نهاراً ابن عرفة وفيها لها التطرق نهاراً والخروج سحراً قرب الفجر وبعد المغرب وترجع ما بينها وبين العشاء الأخيرة للخميس قال مالك لا بأس أن تخرج قبل الفجر وأرى أن يحتاط للانساب فتؤخر خروجها لطول الشمس وتأتي حين غروبها قال بعض العلماء وكلام للخميس هو اللاتي يعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت الذي ينتشر الناس فيه لكلا يطمع فيها أهل الفساد اه بن

وكاتصال لعذر فالمدار على الوقت الذي ينتشر الناس فيه لكلا يطمع فيها أهل الفساد اه بن

بن
ان تنقل لعذر (لا يمكن المقام معه بمسكنها كسقوطه أو خوف جارٍ سوء) (أو لصوص) (و) إذا انتقلت (لزمتم الثاني) (اللعذر) (و) إذا انتقلت لزمتم (الثالث) وهكذا فإذا انتقلت لعذر عذر ردت بالقضاء قهراً عنها (و) جاز لها (الخروج)

في حوائجها طر في التهار) المراد به ماما قبل الفجر بقليل وبعد المغرب للعشاء فجعلهم ما طر في التهار مجاز علاقته المجاورة (لا) تخرج (الضرر جوار) بالنسبة (الحاضرة) إذا ضرر الجيران في حقها ليس بضر يبيح لها الانتقال بخلاف البدوية (ورقت) أمرها (الحاكم) ليكفهم عنها فإن ظهر ظاهرها زجرها فإن زال الضرر والا أخرج الظاهر (وأقرع) بينهم (من يخرج) أي يخرجها الحاكم (إن أشكل) الأمر عليه، لعدم بينة أو لتعارضها (وهل) لاسكني لمن سكنت زوجها) معها لا كراه (ثم) طلقها فطلبت (٤٨٧) منه الكراء زمن العدة فلا يلزمه

لأنه من توابع النكاح أو يلزمه لأن المكارمة قد زالت (قولان) أظهرهما الثاني (وسقطت) أي السكنى بمعنى الأجرة (إن) أقامت بغيره (أي بغير مسكنها الذي لزمها السكنى فيه لغير عذر فليس لها طلب أجرة ما خرجت منه ولو أكره زوجها لغير (كنفقة وله هربت) أمه ثلاثا (ب) مدة ثم جاءت تطلبها ممن هي عليه فأنها تسقط عنه ولا طلب لها بها إذا لم يعلم بموضعها الذي هربت إليه أو علم وعجز عن ردها وإلا لم تسقط (و) جاز (للغرماء بيع الدار في) عدة (التوفى عنها) بشرط استثناء مدة عدتها أربعة أشهر وعشرا وبين البائع وهو الغريم للمشتري أن الدار يعتد فيها ويرضى المشتري لأن البيان يقوم مقام الاستثناء فإذا لم يستثنوا ذلك ولا بينوه لم يجوز البيع ابتداء. ولكنه صحيح كمن باع دارا مؤجرة

(قوله في حوائجها) أي أو لدرس كما في المدونة فلا يفهم لحوائجها وإذا خرجت لحوائجها أو لدرس فلا تبين بغير مسكنها (قوله لا تخرج للضرر) أي كشاورة بينهم وقوله فيما مر أو خوف جار سوء أي على نفسها أو أنه فيمن لا يمكنه الرفع وهذا فيمن يمكنه أخش (قوله حاضرة) أي بالنسبة للحاضرة بخلاف البدوية إلا أن كان في البدو حاكم ينصف فالمدار إذن على وجود الحاكم وعدم وجوده في الحاضرة والبادية فمضى وجد الحاكم الذي يزيل الضرر إذا رفع إليه فلا تنتقل كانت حضرية أو بدوية وإن لم يوجد جاز الانتقال كانت حضرية أو بدوية وللنصف كالمدة فرق بين الحضرية والبدوية نظرا للشأن من وجود الحاكم في الحاضرة دون البادية ونص ابن عرفة قلت ضابطه أن قدرت على دفع ضررها بوجه ما لم تنتقل وحملها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لأن بها من ترفع أمرها إليه بخلاف القرية غالبا (بن) (قوله لمن سكنت زوجها معها) أي في البيت الذي تملك ذاته أو منفعة (قوله قولان) الأولى تردد أي لعدم نص المتقدمين والأول من هذين القولين لابن العطار والثاني لابن السكوي ورده ابن راشد قائلا إن قول ابن السكوي وهم انظر بن ولكن الذي رجحه شيخنا القول الثاني كما في الشارح والراجح وأعلم أن محل الخلاف عند الإطلاق فإن طاعت له بالسكنى مدة العصمة وتوابعها فلا سكنى لها قولا واحدا وإن طاعت مدة العصمة فقط فلها السكنى قولا واحدا ومحل أيضا إذا اكرت السكن قبل العقد أو كان ملكا لها قبله وأما لو اكرته أو ملكته بعد العقد فعليه قولا واحدا وأعلم أنه لو اشترطت له في العقد السكنى فسخ قبل البناء وثبت بعده بمهر المثل وسقط الشرط (قوله وسقطت) أي سواء كانت معتدة من وفاة أو من طلاق وإنما سقطت لأنها لما تركت ما كان واجبا لها من غير عذر فلا يلزمه بعد ولها عنه عوض (قوله ولو أكره زوجها لغير) هذا هو المتمد وقال الأحمي أن أكره رجعت بالأقل مما اكرت به الأول وما اكرت به وأعلم أنها إذا كانت مطلقة طلاقا رجعا وخرجت من مسكنها وأقامت بغيره إنما تسقط سكنها وأما النفقة فلا تسقط ولو عجز عن عودها محلها وما ياتى في مسقطات النفقة من أن خروجها بلا إذن وعجزه عن ردها تسقط لها فهو خاص بمن في العصمة (قوله هربت أمه) أي المطلقة أو غيرها وقوله ممن هي عليه أي سواء كان أباً أو وليه (قوله ثم جاءت تطلبها) أي النفقة مدة هروبها به (قوله والا) أي وإلا بان علم بموضعها وقدر على ردها لم تسقط (قوله وللغرماء الخ) قال أبو الحسن اختلاف هل للورثة بيع الدار واستثناء العدة فأجازة للخمى ومنعه غيره لأنه غرر لأن المشتري لا يدري متى يصل لقبض الدار وإنما رخص فيه في الدين اه بن ومحل الخلاف إذا لم يكن على الميت دين أما أن كان عليه دين وباعها الوارث لطلب الغريم جاز اتفاقا (قوله وللمشتري الخيار) أي للضرر الذي عرض له وهذا قول مالك وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على ذلك الضرر الطارئ فهو مصيبة نزلت به (قوله وللزوج بيع الدار الخ) مثله الغرماء على الأشهر كما قاله عجم

ولم يبين للمشتري ذلك فإن البيع صحيح ولا يجوز ابتداء ويثبت للمشتري الخيار (فإن) بيعت بشرط سكنها مدة العدة (وارتابت) بحس بطن أو تأخير حيض (نهى) أي المعتدة (أحق) بالسكنى فيها من المشتري إذا دخل لها في التطويل (وللمشتري الخيار) في فسخ البيع عن نفسه والتماسك به (و) جاز (للزوج) بيع الدار (في) عدة مطلقة ذات الأشهر (كالصغيرة والياسة بشرط استثناء مدة العدة أو بيان ذلك للمشتري كمن باعها واستثنى ثلاثة أشهر فهو معلوم بخلاف ذات الأقراء أو الحمل فإنه لا يجوز للزوج أن يبيعها لجهل المدقة وقوله

في الأشهر أى تحقق اعتدادها بالأشهر بدليل قوله (و) في جواز البيع (مع توقع الحيض) من مطلقته كبت ثلاثة عشر عاماً وخمسين ومنه (قولان ولو باع) الغريم في التوفى عنها والزوج في متوقعة الحيض المرتابة بالفعل أو بالقوة ودخلا على أنه (إن زالت الرتبة) فالبيع لازم (٤٨٨) وإن استمرت فمردود (فسد) البيع للجهل بزوالها ولاتردد في عقد البيع (وأبدلت)

المعتدة من طلاق أى يلزم زوجها أن يبدلها (في) المسكن (المهديم) مسكناً غيره (و) أبدلت في المسكن (المعاري) لزوجها (والمستأجر) له بفتح الجيم (المتقضى المدة) أى مدة الاعارة أو الاجارة وقد بقي شيء من المدة مكلفاً آخر إلى تمام المدة إن أراد رب الدار إخراجها وله أن يسكنها فيه برضا ربه باجارة جديدة أو اعارة أخرى فكلام المصنف في المعتدة من طلاق وأما من وفاة فانه انما يكون لها السكنى إذا كان المسكن له أو قد كراهه أو كان الكراه وجية على أحد التأويلين وإذا انهدم أو انقضت المدة انهدم كونه له وانفسخت الاجارة وحينئذ يسقط حقها من السكنى (وإن) انهدم المسكن أو انقضت المدة (و) (اختلفا في مكانين) فطلبت واحدا والزوج غيره (أجبت) لما طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثره كراهه أو

(قوله ومع توقع الحيض قولان) معناه أنه اختلف في بيع الدار واستثناء سكنها مدة البراءة والحال أنه يتوقع حيضها لاستثناء خصوص الأشهر وذلك بحيث إنها إن حاضت تمسكت حتى تنقضي مدة الاقراء وإن لم تحض مكثت الثلاثة أشهر وهذا هو المراد بقول عبق واستثناء مدة العدة يعنى عدتها في نفس الأمر وهكذا قررته طفي وأصله لابن عبد السلام اه بن وأما ربه واستثناء خصوص الأشهر فجائز اتفاقاً من إن قال بالجواز فنظر إلى أن الأصل بقاؤها على ما هي عليه من الاعتداد بالأشهر ومن قال بالمنع فقد نظر لاحتمال أن يطرأ حيضها ومدة المدة به مجهولة والحاصل أن القولين مبنيان على اعتبار الحال واحتمال الطوارئ فمن نظر للحال أجاز ومن نظر لاحتمال الطوارئ منع وعلى الجواز لا كلام للمشتري إذا حصل لها حيض وانتقلت للاقراء لأنه دخل مجزاً لذلك وعلى النسخ يفسخ البيع (قوله ولو باع النخ) حاصله أن الفرماء في التوفى عنها كالزوجة وكذلك الفرماء في الطلقة ذات الأشهر للتوقعة الحيض المرتابة إذا باع الدار وقلاً في عقد السلع ان زالت الرتبة الحاصلة وقت البيع أو التي ستحصل فالبيع لازم وإن استمرت فالبيع مردود فإن البيع يفسد على المشهور وروى أبو زيد عن ابن القاسم في العتية جوازه وأنه لا حرجة للمشتري وهذا حاصل تقرير الشارح وما قرر به الشارح المتن تبع فيه عبق ومثله في التوضيح واعتضه الناصر بأنه غير صحيح وإنما معنى كلام ابن الحاجب أن البيع بشرط مكث المعتدة إلى زوال الرتبة فاسد وهذا هو المفروض في كلام الأئمة وبه قرر المواق قال في الجواهر ولو وقع البيع بشرط المسكن فيها إلى زوال الرتبة كان فاسداً قال القاضي أبو الوليد وهذا عندي على قول من يرى أن للمبتاع الخيار وأما على قول من يلزمه ذلك فلا تأخير للشرط انظر بن (قوله وله) أى لزوجها أن يسكنها فيه أى محل سكنها الأول الذي انقضت مدة اجارته أو اعارته (قوله وأما من وفاة) أى وأما إذا كانت معتدة من وفاة وانهدمت الدار التي للميت أو المستأجرة أو انقضت مدة المستأجرة فانه لا سكنى لها لأنه انما يكون النكاح إذا انهدم أى سواء كان ملكه أو مستأجراً وقوله وانفسخت الاجارة أى إذا كان مستأجراً وانهدم وعلم أن المعتدة من وفاة إذا انهدمت مقصورتها أبدلت بمقصورة أخرى من مقاصير دار الميت بخلاف ما إذا انهدمت الدار بتمامها فانه لا تبدل بغيرها ولو كانت للميت دار أخرى لا تنقلها الورثة مع عدم تعلق حقها فيها بخلاف الدار التي كانت مقصورتها وانهدمت المقصورة فان الدار وإن انتقلت للورثة لكن تعلق حقها بها من غير اعتدادها فيها (قوله حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثره كراهه) أى فإن كان فيه ضرر عليه بسبب كثرة كراهه فلا تجب مأم تتحمل بالزائد والا أجبت كما قاله اللخمي قال ابن عرفة وإنما يلزمها الزائد من الأكثر إن كان مادعاها إليه يلبق بها اه بن (قوله إلى خمس سنين) هذا في المرتابة بحس بطن وأما المرتابة بتأخر الحيضة فسنه كما مر (قوله كالجس على رجل حياته) أى وبعد موته يكون حبساً على آخر أو ملكاً وأما لو اسقط المطلق حقه في ذلك الجس لأنسان لم يكن لها سكنى كما قاله عبق وفيه نظر فان اسقاطه هبة منه وليس للمطلق هبة ممكنة للمعتدة وإخراجها منه اه بن (قوله أى دار موقوفة على امام مسجد) أى وأما لو كانت الدار موقوفة على

المسجد

بجوارها لغير مأمون (وإراة الأمير ونحوه) كالغاضى والمعمّر إذا مات أو طلقها

وعزل وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى تم عدتها به إن لم ترتب بل (وإن ارتابت) بحس بطن أو تأخر حيض إلى خمس سنين (كالجس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت لا يخرجها المستحق بعده بحس غيره حتى تم عدتها وإن ارتابت (بخلاف جنبى مسجد) أى دار موقوفة على امام مسجد كائنه (يدين) أى يسد الساكن من امام أو مؤذن فمات أو طاق ثم عزل

أو أفرغ لغيره عن وظيفته بعد طلاقها فللإمام الثاني إخراج زوجة الأول والفرق أن دار الإمارة من بيت المال والراءة لها فيه حق بخلاف دار الإمامة (ولأم ولد يموت عنها) السيد أو يعتقها (السكنى) مدة الاستبراء (٤٨٩) لكن لا يازمها المبيت فهي تخالف

الحرة في هذا (وزيد) لها على السكنى (مع العتق) أى عتقه لها وهو حى لا بالمرت الذى الكلام فيه (نفقة الحمل) ان كان حمل وأما في موته فلا نفقة لحملها لأنه وارث (كالمرتدق) الحامل لها السكنى ونفقة الحمل فان لم تكن حاملا لم تؤخر واستبرئت ان كانت ذات زوج ولها السكنى فقط (والشبهة) أى الوطوء وطء شبهة إما غلطا ولا زوج لها أو لها زوج لم يدخل بها وإما بنكاح فاسد يدرأ الحد كمن نكح ذات محرم جملا فحلت فلها النفقة والسكنى فلو علم بالحرمة دونها فلها السكنى فقط لأنها محبوسة بسببه فان علمت أيضا فزانية لا سكنى لها ولا نفقة فقوله (إن حملت) راجع لما ذكر من الرتدة والشبهة (وهل نفقة) المشتبهة بخلط يظنها زوجته أو أمته (ذات الزوج) الذى لم يدخل بها (إن لم تحمل) من الواطى لها (عليها) نفسها مدة استبرائها ثلاث خيض للحرة وحيضة

للمسجد مطلقا فاستأجرها الإمام وسكن فيها فلا تخرج منها زوجته إلا لتنام أجله كالمسكنة من أجنبي (قوله) فللإمام الثاني إخراج زوجة الأول) هذا هو ظاهر المصنف والذى فى كلام غيره أن الإخراج يتوقف على جماعة أهل المسجد ففى المواقى وكذلك زوجة إمام المسجد الساكن فى داره تمتد زوجته فيها الآن يرى جيران المسجد أن إخراجها من النظر فذلك لهم قاله ابن العطار اه وقال ابن ناجى اختلف إذا مات إمام المسجد وهو ساكن فى الدار المحبسة عليه فقيل كمسئلة الأمير قاله بعض القرويين وبه جرى عمل قرطبة كما قال ابن عات ولم يحك ابن شاس وابن الحاجب غيره وقيل تخرج منها ان أخرجها جماعة أهل المسجد قاله ابن العطار وانتصر على قوله أكثر الشيوخ اه ونحوه فى عبارة ابن عرفة والمتيطى والجواهر وابن فتحون عن ابن العطار اه فانظر لم ترك المصنف هذه الزيادة اه بن (قوله ولأم ولد يموت عنها الخ) حاصله انه إذا مات عن أم ولده فلها السكنى مدة استبرائها وذلك بحیضة ولا نفقة لها ولو كانت حاملا وإذا اعتقها وهو حى كان لها السكنى أيضا وكان لها النفقة إذا كانت حاملا (قوله السكنى) أى إذا كان المسكن له أو قد كراه على ما تقدم فى الحرة كما صرح بذلك أبو الحسن فى شرح المدونة (قوله لكن لا يازمها المبيت) أى فى محل سكناها سواء مات سيدها أو اعتقها ثم ان هذا خلاف قول المدونة قال مالك ولا أحب لها المواعدة فيها ولا تبیت إلا فى بيتها ولا احداث عليها لكن قال ابن عرفة بعده قلت قولها ولا تبیت إلا فى بيتها خلاف نقل ابن رشد عن المذهب لها المبيت فى الحیضة فى غير بيتها من عتق أو وفاة اه وكذا نقل ابن يونس مانعه ابن المواز لها أن تبیت فى غير بيتها مات السيد أو اعتقها اه بن فقد علمت أن ما قاله الشارح طريقة مرجحة وان كانت مخالفة لطريقة المدونة (قوله لم تؤخر) أى مدة طويلة كالحامل بل اما أن ترجع للإسلام أو تقتل بعد الاستبراء بحیضة فقوله واستبرئت أى قبل قتلها بحیضة (قوله ولها السكنى فقط) أى على زوجها فى مدة استبرائها لأنها محبوسة بسببه واستشكل شيخنا المدوى ثبوت السكنى للرتدة بأنها تسجن حتى تتوب أو تقتل وأجاب بأنه يفرض فيها إذا غفل عن سجنها أو كان السجن فى بيتها (قوله والشبهة الخ) حاصل ما فى هذه المسئلة أن المرأة التى غلط بها نارة تكون لازوج لها ونارة تكون لغيره وإذا كان لها زوج فتارة تكون مدخولا بها ونارة لافان لم تكن ذات زوج فان حملت فالنفقة والسكنى على الغالط وان لم تحمل فالسكنى عليه والنفقة عليها وان كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان حملت من الغالط فسكنها ونفقتها على الغالط وان لم تحمل فالسكنى على الغالط والنفقة عليها لا على الغالط على الراجح وأما لو بنى بها زوجها فنفقتها وسكنها على زوجها حملت أم لا إلا أن ينفى الزوج حملها بلعان فلا نفقة لها عليه ولها السكنى على الزوج مالم يلتحق بالغالط فان لحق به فالنفقة والسكنى حينئذ على الغالط (قوله فلها النفقة والسكنى) أى وان لم تحمل فلها السكنى فقط ولا نفقة على الراجح (قوله قولان) الأول حكاه ابن يونس عن أبى عمران والثانى عن بعض التماليق ورجح ابن يونس الأول فالأولى للمصنف الاقتصار عليه أو أنه يقول تردد اه ثم ان حكاية القولين على ما ذكره المصنف هو ما فى التوضيح والذى فى عبارة ابن عبد السلام على الزوج أو على الواطى ووجهه فيها ابن عرفة وعبارته على الزوج أو عليها

(٦٣ - دسوق - ثانى) للامة وهو الراجح بل الصواب فالواجب الاقتصار عليه (أو على الواطى) لها غلطا ولا وجه له (قولان) فان حملت فعليه النفقة والسكنى كما تقدم بلا خلاف ولو دخل بها لكانت النفقة والسكنى على زوجها بلا خلاف إلا أن ينفيه الزوج بلعان فان نفاه فعلى الغالط ولما فرغ من الكلام على العدة من طلاق أو وفاة شرع فى الكلام على الاستبراء فقال

[درس]

(فصل يجب الاستبراء)
لأنه هو الواجب لا للدة وقوله بحصول الملك أى بسبب الملك الحاصل أى للتجدد واعلم أن الجارية لاتصدق في دعواها الاستبراء بحيض أو وضع حمل حتى ينظرها النساء كما في حاشية شيخنا (قوله بشراء الخ) أى فإذا اشترى جارية أو وهبته أو تصدق بها عليه وأراد وطأها فيجب عليه استبرأها قبل أن يستمتع بها وفي عيج يجب الاستبراء بالشروط المذكورة سواء اشتراها لوطء أو للخدمة وهو خلاف الظاهر من عبارات الأئمة في الجلاب ومن اشترى أمة يوطأ مثلها فلا يوطأها حتى يستبرئها بحیضة اه وفي التقدمة مانصه واستبراء الاماء في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة ببيع أو هبة أو بائى وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة رحمها أنه لا يوطأها حتى يستبرئها رقيقة كانت أو وضیعة اه وفي التنبيهات مانصه الاستبراء لتمييز ماء المشتري من ماء البائع ثم قال فيمن لاتواضع وهى التى لم يقر البائع بوطئها والحال أنها من وخش الرقيق فهذه لامواضعة فيها ولا استبراء إلا ان يريد المشتري الوطء فواجب عليه أن يستبرئ لنفسه مما لعانها أحدثته اه وفي اللوعة مانصه من وطئ أمة ثم أراد بيعها فعليه أن يستبرئها قبل البيع وعلى المشتري أن يستبرئها قبل أن يوطأها اه فنحصل أنه لا يستبرئ المشتري إلا إذا أراد الوطء والبائع لا يستبرئ إلا إذا وطئ اه وكذلك سوء الظن لا يستبرئ المالك لأجله إلا إذا أراد الوطء أو التزويج كما يأتي اه بن (قوله لا بتزويج) أى فمن تزوج أمة لا يجب عليه استبرأؤها (قوله تحت يده) أى وكانت تحت يده مدة الحيار (قوله ولم يبلع عليها سيدها) أى لم يدخل عليها أى لم يخل بها (قوله حتى اشتراها) أى كشرها بائعها قبل غيبة المشتري لها عليه فإذا باعها سيدها لانسان ثم اشتراها منه بالحضرة قبل أن يخل بها فلا استبراء عليه (قوله ولم يكن وطؤها مباحا) أى في نفس الأمر احترازا عمالو كشف الغيب أن وطأها حرام كمن كان يوطأ أمته ثم استحققت فاشترتها من مستحقها فلا يوطأها حتى يستبرئها لأن الوطء الاول وإن كان مباحا في الظاهر إلا أنه فاسد في نفس الامر (قوله وان صغيرة) أى هذا إذا كانت الأمة التى حصل ملكها كبيرة يمكن حملها بل وان صغيرة أطاقت الوطء أو كبيرة لا يحملان عادة فصب المبالغة قوله لا يحملان عادة لا قوله أطاقت الوطء لأنه يصير التقدير هذا إذا لم تطاق الوطء بل وان أطاقت وهذا فاسد لأنه لا استبراء ان لم تطق كما يأتي (قوله كبت ثمان) هذا مثال لا لتطيق الوطء وقد نص التيطى عليه والحق أن هذا يختلف باختلاف البلدان (قوله كبت تسع سنين) مثال للصغيرة التى تطيق الوطء ولاتحمل عادة (قوله فيجب استبراء كل النخ) لا يقال ان التى لا يمكن حملها عادة قد تفتن براءتها وقد تقدم أن شرط وجوب الاستبراء أن لاتوقن البراءة لانا قول الشرط عدم يقن البراءة من الوطء لامن الحمل فتى لم تيقن براءتها من الوطء وجب الاستبراء تيقن براءة رحمها من الحمل أم لا (قوله أو وخشا) عطف على صغيرة فهو داخل في حيز المبالغة أى هذا إذا كانت على بل وإن كانت وخشا هذا إذا كانت ثيبا بل وان كانت بكرا والوخش يسكون الحاء الحقيق من كل شيء ويطلق الوخش أيضا على الرذل من الناس (قوله أو بكرا) أى لاحتمال اصابها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة (قوله أو رجعت لسيدها) أى أو لزوجها ان كانت متزوجة وقوله من غصب الخ اعلم أن نفقتها في حال استبرائها على سيدها لاعلى الغاصب ولو حملت لهدم لحوق الولد به وقد قالوا إن المدار في كون النفقة على الواطئ لاعلى كون الولد لاحقا به كما أن المدار في السكن على كونها محبوسة بسببه اه بن (قوله فقوله بحصول الملك مراده به الاستقرار) أى ان المراد بحصول الملك الاستقرار تحت يد المالك لأجل أن يشمل هذه أى الراجعة

(فصل يجب الاستبراء)
لأنه هو الواجب لا للدة وقوله بحصول الملك أى بسبب الملك الحاصل أى للتجدد واعلم أن الجارية لاتصدق في دعواها الاستبراء بحيض أو وضع حمل حتى ينظرها النساء كما في حاشية شيخنا (قوله بشراء الخ) أى فإذا اشترى جارية أو وهبته أو تصدق بها عليه وأراد وطأها فيجب عليه استبرأها قبل أن يستمتع بها وفي عيج يجب الاستبراء بالشروط المذكورة سواء اشتراها لوطء أو للخدمة وهو خلاف الظاهر من عبارات الأئمة في الجلاب ومن اشترى أمة يوطأ مثلها فلا يوطأها حتى يستبرئها بحیضة اه وفي التقدمة مانصه واستبراء الاماء في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة ببيع أو هبة أو بائى وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة رحمها أنه لا يوطأها حتى يستبرئها رقيقة كانت أو وضیعة اه وفي التنبيهات مانصه الاستبراء لتمييز ماء المشتري من ماء البائع ثم قال فيمن لاتواضع وهى التى لم يقر البائع بوطئها والحال أنها من وخش الرقيق فهذه لامواضعة فيها ولا استبراء إلا ان يريد المشتري الوطء فواجب عليه أن يستبرئ لنفسه مما لعانها أحدثته اه وفي اللوعة مانصه من وطئ أمة ثم أراد بيعها فعليه أن يستبرئها قبل البيع وعلى المشتري أن يستبرئها قبل أن يوطأها اه فنحصل أنه لا يستبرئ المشتري إلا إذا أراد الوطء والبائع لا يستبرئ إلا إذا وطئ اه وكذلك سوء الظن لا يستبرئ المالك لأجله إلا إذا أراد الوطء أو التزويج كما يأتي اه بن (قوله لا بتزويج) أى فمن تزوج أمة لا يجب عليه استبرأؤها (قوله تحت يده) أى وكانت تحت يده مدة الحيار (قوله ولم يبلع عليها سيدها) أى لم يدخل عليها أى لم يخل بها (قوله حتى اشتراها) أى كشرها بائعها قبل غيبة المشتري لها عليه فإذا باعها سيدها لانسان ثم اشتراها منه بالحضرة قبل أن يخل بها فلا استبراء عليه (قوله ولم يكن وطؤها مباحا) أى في نفس الأمر احترازا عمالو كشف الغيب أن وطأها حرام كمن كان يوطأ أمته ثم استحققت فاشترتها من مستحقها فلا يوطأها حتى يستبرئها لأن الوطء الاول وإن كان مباحا في الظاهر إلا أنه فاسد في نفس الامر (قوله وان صغيرة) أى هذا إذا كانت الأمة التى حصل ملكها كبيرة يمكن حملها بل وان صغيرة أطاقت الوطء أو كبيرة لا يحملان عادة فصب المبالغة قوله لا يحملان عادة لا قوله أطاقت الوطء لأنه يصير التقدير هذا إذا لم تطاق الوطء بل وان أطاقت وهذا فاسد لأنه لا استبراء ان لم تطق كما يأتي (قوله كبت ثمان) هذا مثال لا لتطيق الوطء وقد نص التيطى عليه والحق أن هذا يختلف باختلاف البلدان (قوله كبت تسع سنين) مثال للصغيرة التى تطيق الوطء ولاتحمل عادة (قوله فيجب استبراء كل النخ) لا يقال ان التى لا يمكن حملها عادة قد تفتن براءتها وقد تقدم أن شرط وجوب الاستبراء أن لاتوقن البراءة لانا قول الشرط عدم يقن البراءة من الوطء لامن الحمل فتى لم تيقن براءتها من الوطء وجب الاستبراء تيقن براءة رحمها من الحمل أم لا (قوله أو وخشا) عطف على صغيرة فهو داخل في حيز المبالغة أى هذا إذا كانت على بل وإن كانت وخشا هذا إذا كانت ثيبا بل وان كانت بكرا والوخش يسكون الحاء الحقيق من كل شيء ويطلق الوخش أيضا على الرذل من الناس (قوله أو بكرا) أى لاحتمال اصابها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة (قوله أو رجعت لسيدها) أى أو لزوجها ان كانت متزوجة وقوله من غصب الخ اعلم أن نفقتها في حال استبرائها على سيدها لاعلى الغاصب ولو حملت لهدم لحوق الولد به وقد قالوا إن المدار في كون النفقة على الواطئ لاعلى كون الولد لاحقا به كما أن المدار في السكن على كونها محبوسة بسببه اه بن (قوله فقوله بحصول الملك مراده به الاستقرار) أى ان المراد بحصول الملك الاستقرار تحت يد المالك لأجل أن يشمل هذه أى الراجعة

بان سبها الحربي وغاب
عليها ثم رجعت لسيدها
(أو غنمت) من العدو
فانه يجب على الغانم
استبراؤها (أو اشترت ولو
متزوجة) الأولى حذف
ولولأن المبالغة في متزوجة
اشتراها رجل غير الزوج
(وطلقت قبل البناء) فانه
لا يطؤها حتى يستبرأ ولا
ينزل منزلة الزوج في عدم
الاستبراء خلافا لسنحون
وشبهه في وجوب الاستبراء
قوله (كلوطاؤه) لسيدها
فانه يجب عليه أن يستبرأ
(إن بيعت أو زوجت) أي
ان أراد بيعها أو تزويجها
ومفهوم موطاؤه أنه إذا لم
يطأها جازله أن يبيعها أو
يزوجها بالاستبراء للامن
من حملها منه (وقبل قول
سيدها) ان زوجها أنه
استبرأها فيعتمد الزوج
على قوله ويعقد عليها
ويطأ فهذا خاص بقوله
أو زوجت وأما في مسألة
البيع فلا بد من استبراء
ثان للمشتري كما مر (وجاز
للمشتري من) (بائع
مدعي) أي الاستبراء
تزوجها) فاعل جار أي
جاز لمن اشترى جارية
ادعى بأنها انه استبرأها
أن زوجها لرجل (قبله)
أي قبل استبراء المشتري منها

من غصب وكذا ما بعدها وهي الراجعة من سي وقد يقال لاداعي لذلك بل مراد المصنف بقوله
بحصول الملك أي على جهة الانشاء أو التام فينطبق حينئذ على الراجعة من غصب أو سي لأن الملك
فيهما وان لم ينتقل على المذهب من أن دار الحرب لا تملك إلا أنه حصل فيه خلل بعدم التصرف فإذا
رجعت من الغاصب أو السابى فقد تم الملك (قوله أو رجعت من سي) قال فيها إذا سبى العدو أمة أو
حرة لم توطأ الحرة إلا بعد ثلاث حيض والأمة إلا بعد حيضة ولا يصدقن في نفى الوطء وان زنت
الحامل فلا يطؤها زوجها حتى تضع أي لا يطؤها زوجها التي حملت منه قبل الزنا حتى تضع والنهي
للكراهة وقيل انه للنجس وقيل انه خلاف الأولى وقيل إن الوطء جائز والعتد كما تقدم عن
ابن رشد أن وطء الزوج لها قبل وضعها حرام أما لو حصل لها الحمل من الغاصب لحرم على زوجها
وطؤها حتى تضع باتفاق (قوله أو غنمت أو اشترت ولو متزوجة) قيل ان هذا مستغنى عنه بقوله
بحصول الملك أي وحينئذ فالأولى حذفه وقد يقال ان الاستبراء عنه بحصول الملك لا يضر لانه انما
عليه بدرجة تحت مع ما قبله وما بعده نعم يعترض على المصنف باعتراض آخر وهو أن قوله أو غنمت أو
اشترت لا حاجة له لأنه عين ما قبل المبالغة في قوله أو رجعت من غصب أي هذا إذا غنمت أو
اشترت بل ولورجعت من غصب انتهى عدوى (قوله لأن المبالغة في متزوجة الخ) حاصله أن قوله
أو اشترت داخل في حيز المبالغة لأنه عطف على قوله صغيرة وحينئذ فيكون قوله أو اشترت مبالغة
في متزوجة اشتراها غير الزوج والحال انها طلقت قبل البناء وإذا كانت المبالغة المذكورة حصلت
بالمعطف فلا حاجة لقوله ولو لحصول المبالغة بغيرها (قوله ولا ينزل منزلة الزوج في عدم الاستبراء)
وذلك لأن الزوج يباح له وطؤها من غير استبراء اعتمادا على اخبار السيد انه استبرأها والمشتري
لا يعتمد على إخباره اتفاقا والفرق بينهما تعبدى كما قرره شيخنا العدوى (قوله خلافا لسنحون)
القائل انه لا يجب على ذلك المشتري استبراؤها لأن الفرض انها غير مدخول بها فلا وجه للاستبراء
عنده (قوله كلوطاؤه الخ) هذا تنبيه في وجوب الاستبراء المفهوم من قوله يجب الاستبراء بحصول
الملك وكأنه قال يجب الاستبراء بحصول الملك كما يجب باخراجه حقيقة أو حكما وقول الشارح
كلوطاؤه لسيدها مفهوما أنهم لو كانت موطاؤه لغيره بأن زنت فلا يجب على السيد استبراؤها إذا أراد
بيعها وأما ان أراد تزويجها فانه يجب عليه استبراؤها والحاصل انه لا يجب الاستبراء في البيع
الا من وطء المالك وفي التزويج يجب من وطء المالك وغيره هذا هو الذي يدل عليه كلامهم والفرق
أن النكاح لا يصح في المستبرة مطلقا بخلاف البيع فانه يجوز بيع العتدة والمستبرة من غير المالك
انظر بن (قوله فلا بد من استبراء ثان للمشتري) أي إذا أراد وطأها ولا يعتمد على قول البائع
أنه قد استبرأها قبل بيعه (قوله وجاز للمشتري من مدعيه تزويجها قبله) قال شيخنا هذه يفهم منها
قوله وقبل قول سيدها بالأولى وذلك لأنه إذا جاز للزوج وطؤها اعتمادا على قول المشتري اشترتها
ممن يدعى أنه استبرأها فأولى أن يعتمد على قوله استبرأها وقوله تزويجها أي وأما وطؤه هو أي
المشتري فلا يجوز له أن يعتمد فيه على دعوى البائع أنه استبرأها كما مرأى وكذلك يجوز للمشتري
من مدعيه بيعها من غير استبراء اعتمادا على دعوى البائع كذا قال عبق وفيه نظر إذ لا يحتاج في
هذا الاعتماد إذ لا يجب الاستبراء لأرادة البيع الا في الموطاؤه للبائع وهذه غير موطاؤه للبائع
(قوله على استبراء واحد) قال بن الذي يتبادر من النقل أن المراد استبراؤها قبل عقد الشراء فقط وبذلك
يتنفي تكراره مع المواضة الآتية فقول الشارح بأن توضع الخ أي قبل عقد الشراء وقوله حتى ترى
الدم أي فبعد رؤيته يحصل الشراء ولا يحتاج المشتري لاستبراء ثان (قوله حيث يجب على كل منها)

لها اعتمادا على دعوى بانعها (و) جاز (اتفاق البائع) لأمة (والمشتري) لها (على) استبراء (واحد) حيث يجب على كل

الحصول غرضهما بذلك بان توضع تحت يدا من حتى ترى الدم (وكالموطوءة باشتباه) معطوف على قوله كالموطوءة ان يمت
وأعاد السكاف لبعده الفصل أى (٤٩٣) ويجب استبراء الأمة إذا وطئت غلطاً كما لو زنت أو غصبت قبل أن يطاقها

وفائدة الاستبراء في هذه
مع ان الولد لاحق به
تظهر فيمن رماه بأنه ابن
شبهة فلا يحد إذا لم يستبرأ
والإحد (أوساء الظن)
أى يجب الاستبراء
بحصول الملك إذا ساء
للشترى مثلاً ظنه بالأمة
التي اشتراها ومثله بقوله
(كن) أى كامة (عنده)
أى عند الشترى مودعة
أو مرهونة مثلاً (تخرج)
في قضاء الحوائج أو
يدخل عليها فاشتراها
لاحتمال أن تكون قد
وطئت بزناً أو غصبت ولا
يترض على هذا بأتمته
المملوكة تخرج في قضاء
الحوائج لأن ذلك يشق
في أمته (أو) كانت مملوكة
(لكتاب) عنها لا يمكنه
الوصول إليها عادة أولصي
أو امرأة أو محرم (أو
محبوب) فيجب استبراءها
على مشتريها مثلاً (أو
مكتوبة) تصرف بالخروج
والدخول (محجزة) عن
الأداء ورجعت رقا
فيجب على سيدها
استبراءها وهذه الثلاثة
من أمثلة سوء الظن (أو
أبضع فيها) أى في الأمة

أى بأن كان البائع قد وطئها والمشتري اشتراها لأجل الوطء (قوله أى ويجب استبراء الأمة)
أى وكذلك الحرة إذا وطئت غلطاً لكن بثلاثة أفرأه (قوله كما لو زنت) أى كما يجب استبراءها
لو زنت أو غصبت (قوله قبل أن يطاقها) متعاقب قوله يجب استبراء الأمة إذا وطئت غلطاً وظاهره
وجوب استبراءها ولو كانت ظاهرة الحمل من السيد قبل الوطء باشتباه وما معه من الزنا والغصب
وهو ما اختاره ابن رشد لاحتمال انقشاش الحمل وقيل انه لا يجب الاستبراء في هذه الحالة ولا يحرم
وطؤها ولا الاستمتاع بها (قوله في هذه) أى الموطوءة باشتباه (قوله مع ان الولد لاحق به) أى
بالسيد لأنه للفراش وقوله تظهر إلى آخر ما ذكره من التفصيل في الحدوعدمه مقيداً إذا كان الولد
يمكن أن يكون من وطء الشبهة بأن أتت به لستة أشهر فأكثر من وطء الشبهة أما ان أتت به لخمس
أشهر منه فالحد مطلقاً ومقيداً إذا لم ينفع السيد ولا فلاحه (قوله فيمن رماه) أى رمى ولد الموطوءة
بشبهة (قوله مودعة أو مرهونة مثلاً) أى والحال انها حاضت عنده (قوله أو يدخل عليها) أى
يختل بها سيدها أو غيره وهى عند المودع أو المرتنن وأما ما صيأت من ان من اشترى الأمة المودعة
أو المرهونة عنده والحال انها قد حاضت عنده فلا يجب عليه استبراءها فمحمول على ما إذا كانت لا تخرج
ولم يغيب عليها أحد فليأتى مفهوم ما هنا (قوله لان ذلك يشق في أمته) أى لأن الاستبراء في أمته كلاً
خرجت ودخلت فيه مشقة بخلاف المرهونة والمودعة إذا كانتا تخرجان واستبراءها فان استبراء
كل واحدة مرة واحدة فلا مشقة فيه هذا وقد أفاد بعضهم أن محل كون أمته التي تخرج في قضاء
الحوائج لا استبراء فيها إذا كانت مأمونة أما غيرها فيجب استبراءها إذا خرجت قولاً واحداً وفي
المجهولة الحال قولان قاله شيخنا (قوله أو محرم) أى أو كانت الأمة مملوكة لمحرم من محارمها بان كانت
مملوكة لابن أخيها أو ابن أختها وباعها لرجل أجنبي منها فيجب عليه استبراءها إذا أراد وطأها
(قوله فيجب استبراءها على مشتريها) أى لسوء الظن بها وأما البائع فلا يجب عليه استبراء لان
البائع لا يجب عليه الاستبراء إلا إذا وطئ وما في عقب فقير صواب وذلك ان البائع إذا كان لا يجب
عليه استبراءها مع تحقق زناها فاحرى مع سوء الظن انظر بن (قوله مثلاً) أى وكذا من تجدد
ملكه لها بية أو صدقة أو ميراث (قوله تصرف الخ) أى وأما لو كانت لا تخرج من بيت سيدها
ثم محجزة فلا يجب على سيدها استبراءها (قوله ولا يكتفى الخ) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور
وقال أشهب يكتفى بها ولا تستبرأ من سوء الظن اه عدوى (قوله ولو قدم بها المبيع معه)
أى لأن كلاً من المبيع والرسول الذى باذن يده كيد المالك والظاهر ان علم المبيع ان المبيع معه
لا يأتى بها وإنما يرسلها مع غيره بمنزلة اذنه له في الارسال اه خش (قوله وسواء كان السيد) أى قبل
موته حاضراً أو غائباً أى وكان يمكنه الوصول إليها خفية وأما لو كان غائباً ولا يمكنه الوصول
إليها وكانت لا تخرج في حوائجها فانه لا يجب على الوارث استبراءها وله وطؤها بلا استبراء
أى وسواء أقر السيد بوطئها أم لا ولو كان قد استبراءها قبل موته وسواء كانت تلك الأمة
قناً أو أم ولد لا يقال ان أم الولد لا تورث فلا يظهر هذا مع قول الشارح ويجب الاستبراء على الوارث
الآن يقال يظهر هذا في أم الولد إذا أراد الوارث أن يتزوج بها تأمل اه ابن عبد السلام ولو قيل
في الأمة المتوفى عنها سيدها ولم يقر بوطئها لا تحتاج للاستبراء غائباً كان سيدها أو حاضراً ما كان

بأن دفع ثمناً لمن يشتريها له به فاشتراها (وأرسلها مع غيره) من غير اذن في ارسالها فحاضت في الطريق وجب على سيدها بعيداً
استبراءها ولا يكتفى بهذه الحيضة لأن الرسول حينئذ ليس بأمينه بخلاف لو قدم بها المبيع معه أو أرسلها باذن (و) يجب الاستبراء
على الوارث (بموت سيد) وسواء كان السيد حاضراً أو غائباً (وان استبرئت) أى استبراءها سيدها قبل موته فلا بد من استبراء الوارث

أو انقضت عدتها) من زوجها التوفى أو للطلاق لها بحيث حلت لسيدها قبل موته فيجب الاستبراء على الوارث بخلاف لو مات قبل انقضائها (و) يجب الاستبراء (بالعقر) تنجيزاً أو تعاقباً فليس لأجنبي تزوجها قبل استبرائها بحضة إن لم يستبرئها معتقها قبل العتق ولم تخرج من عدة زوجها قبل العتق أيضاً وأما لو استبرأها قبله أو انقضت عدتها (٩٣٣) فأعتقها فقد حلت مكانها للزواج وأما

العتق فله تزوجها بغير استبراء إذا كانت خالية من عدة وهذا في القن وأما أم الولد فلا بد أن تستأنف الاستبراء بعد عتقها ولو استبرأها السيد قبل العتق كما أشار له بقوله (واستأنفت) الاستبراء بحضة بسيد عتقها (إن استبرئت) قبل عتقها أو انقضت عدتها ولا يكفيها الاستبراء ولا العدة السابقان على العتق (أو غاب) سيدها عنها (غيباً) علم أنه لم يقدم) منها لحاض في غيبته ثم أرسل لها العتق (أم الولد فقط) فاعل استأنفت لأنها فراش للسيد فالحيضة في حقها كالعدة في الحرة فكأن الحرة تستأنف عدة بعد الموت أو الطلاق ولا تكفي بما ذكر فكذا أم الولد وقوله فقط أى بخلاف القن فتكفي بالاستبراء السابق على العتق وقوله (بحضه) راجع للجمع ما تقدم من أول الباب إلى هنا يمكن أن يكون الحيض وسيأتي استبراء الصغيرة والبالغة (وإن

بعيداً ألتزى أنها لو أتت بولد لم يلحق بسيدها فلم يبق الاستبراء إلا لسوء الظن (قوله أو انقضت الخ) أى أن الأمة إذا مات زوجها أو طلقها فاعتدت وانقضت عدتها ثم مات سيدها فإنه يجب استبرؤها على وارثة لأنها حلت للسيد زمناً ما فلا يستبراء هناك لسوء الظن إلا ما منع له من وطئها وكذا يجب الاستبراء على المشتري فيما إذا انقضت عدتها من زوجها ثم باعها بسيدها (قوله بخلاف لو مات) أى السيد قبل انقضاء عدتها من زوجها التوفى أو المطلق لها فلا يجب الاستبراء على الوارث لأنها لم تحل لسيدها زمناً ما فإذا علمت أن حكم ما إذا مات بعد انقضاء العدة مفاير لحكم ما إذا مات قبل انقضائها تعلم أن قول المصنف أو انقضت عطف على إن استبرئت لا على اشترت لأنه يصير التقدير هذا إذا لم تنقض عدتها بل وإن انقضت مع أنه إذا لم تنقض فلا استبراء (قوله ولم تخرج من عدة زوجها) أى المطلق لها أو التوفى عنها قبل العتق (قوله وأما المعتق فله تزوجها بغير استبراء إذا كانت خالية من عدة) ما ذكره من عدم الاستبراء فيما إذا اعتق وتزوج مقيد بما إذا كان يطؤها قبل العتق وأما إذا اشتراها فأعتقها عقب الشراء وعقد عليها فلا بد من استبرائها ولا يكفي في إسقاط الاستبراء عتقه (قوله أو إن انقضت الخ) أى أول يستبرئها ولكن انقضت عدتها من موت زوجها أو طلاقه إذا كانت متزوجة ثم أعتقها بعد انقضائها فلا تكفي تلك العدة السابقة على العتق كما أنه لا يكفيها الاستبراء الحاصل قبله إذا كان استبرأها ولا بد من استئناف الاستبراء بحضه بعد العتق (قوله علم أنه الخ) أى وكان يمكنه الوصول إليها خفية وإلا فلا استبراء (قوله ولا تكفي بما ذكر) أى من الاستبراء والغيبه الحاصلين قبل الموت والطلاق (قوله فتكفي بالاستبراء السابق على العتق) أى وأما في الموت فإنها تستأنف الاستبراء فتحصل أن السيد إذا مات فلا بد من الاستبراء كانت أم ولد أو غيرها ولو استبرئت قبل الموت أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً عنها قبله غيبه يمكنه فيها الوصول إليها وأما إن أعتقها فأم الولد لا بد من استبرائها ولو كانت قد استبرئت قبله أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً ثم أرسله أى العتق لها وأما غير أم الولد فتستبرأ أيضاً ما لم تكن استبرئت قبله أو انقضت عدتها قبله أو كان غائباً قبله وإلا اكتفت بذلك ولا تحتاج لاستئناف استبراء (قوله راجع للجمع ما تقدم من أول الباب) أى وهو قوله يجب الاستبراء بحصول الملك الخ وعلم من قوله بحضه أن القراء هنا ليس هو الطهر كالعدة بل الدم فبمجرد رؤيته حصلت البراءة فلم تشتري التمتع غير ما بين السرة والركبة على ما مر في الحيض (قوله ممن يمكن حيضاً) أى ولم يتأخر عن عاداتها المعتادة للنساء وهو إتيانه في كل شهر (قوله وكذا إن كانت عاداتها أن تأتيها بعد ثلاثة أشهر) أى كما إذا كانت عاداتها أن الدم يأتيها بعد كل أربعة أشهر أو خمسة إلى تسعة أشهر وقوله على الراجح أى من قول ابن القاسم وهما الاكتفاء بثلاثة أشهر أو تنتظر الحيضة • والحاصل أنه إذا كانت عاداتها أنها لا تحيض إلا بعد تسعة أشهر فلم يختلف قول ابن القاسم أنها تستبرأ بثلاثة أشهر وإن كانت لا تحيض إلا لأكثر من ثلاثة أشهر إلى تسعة فاختلف قول ابن القاسم هل تنتظر الحيضة أو تكفي بثلاثة أشهر الأول سمع يحيى والثاني سمع عيسى وهو الراجح فعلم أن معتادة الحيض بعد ثلاثة أشهر أو أربعة

تأخرت) الحيضة لا قن أو أم الولد بلا سبب عن عاداتها وكانت عاداتها أن تأتيها قبل ثلاثة أشهر أو تأخرت لسبب رضاع أو مرض كما أشار له بقوله (أو أرضت أو مرضت) سواء كانت عاداتها أن تأتيها قبل الثلاثة أو بعدها (أو استحيضت ولم يميز) بين دم الحيض والاستحاضة (ثلاثة أشهر) مدة استبرائها وكذا إن كانت عاداتها أن تأتيها بعد ثلاثة أشهر على الراجح

(كالصغيرة) المطيعة للوطء (واليايسة) من الحيض (ونظر النساء) المارقات والجمع ليس بشرط فيمن عادت أن يأتيها الحيض قبل الثلاثة فتأخر لغير رضاع ومرض وفي المستحاضة التي لم تميز لافيمن عادت أن يأتيها بعد الثلاثة ولا فيمن تأخر لرضاع ومرض ولا في صغيرة وآيسة (فإن ارتبن) بحسب بطن (٤٩٤) (فتسعة) أشهر فإن زالت الريبة حلت وإلا مكثت أقصى أمد الحمل (و) استبرأت الحامل (بالوضع) لجميع حملها وإن

دما اجتمع (كالعدة) فلا يكفي بعضه وتربصت إلى أقصى أمد الحمل إن ارتابت (وحرّم) على المالك (في زمنه الاستمتاع) بجميع أنواعه من وطء ومقدّماته حاملا أم لا لأن يكون الاستبراء من زنا أو غصب أو اشتباه وهي بينة الحمل من سيدها فلا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها كما تقدم نحوه في العدة * ولما فرغ من الكلام على ما يوجب الاستبراء شرع في مفاهيم قيوده وإن لم يكن على الترتيب فقال (ولا استبراء) على صغيرة (إن لم تطق الوطء) كنت ثمار فأقل وهذا مفهوم أطاق الوطء (أو) أطاقته لكن (حاصت تحت يده) أي عنده ولم تحصل إساءة ظن (كمدونة) ومرهونة وأمة زوجته وولده الصغير أو نحو ذلك من مبيعة بالخيار ولم تخرج (للتصرف في حوائجها) ولم يلبس (أي يدخل عليها سيدها) ثم اشتراها أو ملكها بوجه أو

أوستة أو أكثر تكفي في الاستبراء بثلاثة أشهر بخلاف العدة فإن معتادة الحيض بعد ثلاثة أشهر أو بعد سنة أو خمس سنين أو عشرة على ما قبل فلا بد من الحيض ولا تكفي ثلاثة أشهر والفرق أن العدة ثبتت بالقرآن فشد فيها وأما الاستبراء فقد ثبت بخبر آحاد (قوله كالصغيرة واليايسة) هاتان تمام الستة الستة من قوله بحضة الشار لها بقول المصنف وإن تأخرت أو أرضت أو مرضت أو استحضت ولم تميز كاليايسة والصغيرة (قوله فيمن عادت الخ) أي فإذا انظر النساء المارقات لمن ذكر وقلن إنما لا حمل بها فإنه يكتفى بالثلاثة الأشهر (قوله لافيمن عادت الخ) أي لأن هذه المسائل الأربع يكتفى فيها بالثلاثة الأشهر من غير نظر النساء وما قبله الشارح من أن نظر النساء خاص بما ذكره من المسائلين دون هذه المسائل الأربع هو محصل نقل المواق وإن عرفة (قوله فإن زالت الريبة الخ) صوابه فإن لم تزد الريبة حلت وهذا صادق بما إذا زالت أو بقيت بحالها وإلا بان زادت مكثت أقصى أمد الحمل * والحاصل أنه إن زالت الريبة قبل التسعة الأشهر أو بعد تمامها حلت بمجرد زوالها وإن استمرت الريبة بعد التسعة أشهر فإن لم تزد حلت بمجرد تمام التسعة وإن زادت مكثت أقصى أمد الحمل كما أفاد ذلك نقل بن عن ابن رشد (قوله وتربصت إلى أقصى أمد الحمل إن ارتابت) أي إن ارتابت بعد الوضع بحسب بطن تربصت أقصى أمد الحمل (قوله فلا يحرم وطؤها) بل هو مكروه أو خلاف الأولى وقيل إنه حائز واختار بن ماقاله ابن رشد من الحرمة لاحتمال انقشاش الحمل (قوله كمدونة ومرهونة) أي حاضت عنده ثم اشتراها من سيدها وكذا يقال في أمة وزوجته وأمة ولده (قوله ومبيعة بالخيار) حاصله أن الشخص إذا اشترى أمة بالخيار له أو للبائع أو لغيرها وقبضها المشتري عنده خاضت في أيام الخيار فأمضى من له الخيار البيع فإن المشتري لا يحتاج لاستبرائها بحضة ثانية وحلها وطؤها (قوله ولم تخرج ولم يلبس عليها سيدها) هذان القييدان راجعان للمدونة وما بعدها وهي المبيعة بخيار فإن تخلف قيد منهما فلا بد من الاستبراء لسوء الظن (قوله لأن وطأه الأول صحيح) أي والاستبراء إنما يكون من الوطء الفاسد وما ذكره من عدم الاستبراء هو المشهور وقيل بوجوبه ليفرق بين ولده بوطء الملك فإنه ينتفى بمجرد دعواه من غير يمين على المشهور وبين ولده من وطء النكاح فإنه لا ينتفى إلا بلعان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول (قوله لأنه التوهم) أي لأنه يتوهم أنه إذا اشتراها قبل البناء يلزمه استبرائها وأما بعد بنائه بها فلا يتوهم وجوب استبرائه إنما لأن الماء مأوّه ووطؤه الأول صحيح والاستبراء إنما يكون من الوطء الفاسد ومن العلوم أن ما بعد اللباسة لا بد أن يكون متوهاه وبعبارة بن وكان الأولى أن يقول وإن قبل البناء لأن القابل وهو ابن كنانة إنما يوجب الاستبراء إذا كان الشراء قبل البناء (قوله بالعقد عليها) أي على من أعتقها * وحاصله أن محل كونه إذا اشترى زوجته قبل البناء بها لا يجب عليه استبرائها ما لم يقصد بتزوجه لها إسقاط الاستبراء الذي يوجب الشراء الحاصل بعد وإلا عومل بنقيض مقصوده (قوله أو اشترى زوجته) هذه عكس ما قبلها لأن التي قبلها كان يطؤها أولا بالملك

فصار

بت البيع من له الخيار فلا استبراء لأنه علم براءة زوجها بالحيض ولم يحصل إساءة ظن وهذا مفهوم قوله

إن لم توفق البراءة (أو أعتق) أمته الموطوءة له (وتزوج) أي أراد أن يتزوجها فلا استبراء عليه لأن وطأه الأول صحيح (أو اشترى زوجته وإن) كان الشراء لها (بعد البناء) بها لأن الماء مأوّه ووطؤه الأول صحيح وهذا مفهوم قوله ولم يكن وطؤه مباحا ولو قال وإن قبل البناء لكان أحسن لأنه التوهم ومحلّه ما لم يقصد بالعقد عليها إسقاط الاستبراء وإلا وجب عليه ثم فرع على قوله أو اشترى زوجته

قوله (وإن باع) الزوج زوجته (الشترأة) (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها (أو) لم يدها ولكنه (أعتق) بعد ما دخل بها قبل الشراء (أو مات) بعد ما دخل واشترى (أو) كان الزوج مكاتباً فاشترى زوجته بعد ما دخل بها (عجز) هذا الزوج (المكاتب) فرجعت لسيده بأن انتزعهما منه (قبل وطء الملك) الحاصل بالشراء ظرف تنازعه الأفعال الأربعة (لم يعمل السيد) فبعد العتق أى لم يعمل لسيده اشتراها أو ورثها أو انتزعهما من مكاتبه عند عجزه (ولازوج) يريد تزوجها بعد العتق أو بعد الموت أو البيع أو عجز المكاتب (إلا بقرأين) أى طهرين (عدة فسخ النكاح) بالجربد (٤٩٥) أو بيان من قرأين وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف أى هما

فصار يطؤها بالنكاح وهذه كان يطؤها بالنكاح فصار يطؤها بالملك (قوله وإن باع الزوج زوجته الفسخ) يعنى ان الزوج الحر أو العبد إذا اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهى زوجة ثم باعها قبل أن يطأها بالملك فلا عمل لسيدها الشترى وللمن زوجها له إلا بقرأين عدة فسخ النكاح لانه بمجرد الشراء انفسخ النكاح ولم يحصل منه بعده وطء الملك أو أعتقها بعد شرائها قبل أن يطأها بالملك فلا تدخل لمن تزوجها غير العتق إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أو مات بعد شرائها قبل أن يطأها بالملك فلا تدخل للوارث وللمن زوجها له الوارث إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء فلا عمل لسيده المكاتب ولا لمن زوجها له ذلك السيد إلا بقرأين عدة فسخ النكاح أو مات قبل أن يطأها بالملك ورجعت لسيده فلا تدخل لسيده وللمن زوجها له السيد إلا بقرأين عدة فسخ النكاح (قوله تنازعه الأفعال الأربعة) أى وهى باع وأعتق ومات وعجز (قوله فيما عدا الفسخ) أى ان قوله لم يعمل لسيده في غير صورة العتق وقوله ولا زوج في جميع الصور (قوله انه اذا لم يدخل الفسخ) أى اذا اشترى زوجته قبل أن يدخل بها ثم باعها أو أعتقها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكفى في حلها للسيد أو الزوج حيضة الاستبراء (قوله استبرئت بحیضة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في عجز المكاتب على ما يظهر وأما في البيع فيجب على كل من البائع والشترى استبراؤها بحیضة ويجوز اتفاقهما على حيضة واحدة كما مر (قوله كحصوله بعد حيضة) حاصله انه اذا اشترى زوجته بعد ان بنى بها فحاضت بعد الشراء حيضة فأعتقها أو باعها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكتفى في حلها لما شترى ولمن زوجها له للشترى ولمن تزوجها بعد العتق ولا ووارث ولمن زوجها له الوارث بحیضة أخرى بعد الموت أو العتق أو البيع فقول الشارح وما معه أى من العتق والموت (قوله أو حصول ما ذكر) أى من البيع أو الموت (قوله بعد حيضتين) أى حصلتا بعد الشراء وقبل وطء الملك وحاصله انه اذا اشترى زوجته للدخول بها فحاضت عنده حيضتين ثم أعتقها قبل أن يطأها بالملك فانها تدخل لمن تزوجها من غير استبراء (قوله فلا استبراء عليها) أى لما مر من ان العتق لا يوجب الاستبراء إلا اذا لم يتقدم قبله استبراء والابان تقدمه استبراء كما هنا فلا يوجب هذا في القن وأما أم الولد فقد مر أن عتقها يوجب الاستبراء مطلقاً تقدمه استبراء آخر أم لا فقوله أو حيضتين راجع لغير العتق لان كلامه هنا إنما هو في القن (قوله أى أسباب الاستبراء) أشار الشارح الى ان ضمير حصلت راجع للأسباب المفهومة ضمناً من الكلام السابق وقوله وما عطف عليه أى من الخروج عن الملك حقيقة أو حكماً مثل موت الملك أو عتقه لها (قوله فتكتفى به غير أم الولد) أى وأما هى إذ ماتت سيدها أو عتقت فلا بد من استئناف

عدة فسخ النكاح الناشئة من شراء الزوج لزوجته لأن عدة فسخ نكاح الأمة قرآن كمدة طلائها ومفهوم وقد دخل انه اذا لم يدخل كفت حيضة الاستبراء وأشار إلى مفهوم قوله قبل وطء الملك بقوله (و) ان باع المدخول بها أو أعتقها أو مات عنها (بعده) أى بعد وطء الملك استبرئت (بحیضة) لأن وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح (كحصوله) أى ما ذكر من بيع ومات (بعد حيضة) حصلت بعد الشراء وقبل وطء الملك فلانها تكتفى بحیضة أخرى تكفل بها عدة فسخ النكاح وتغنى عن حيضة الاستبراء (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) فعلها حيضة الاستبراء وهذا في غير العتق لأن القن اذا عتقت بعد الحيضتين فلا استبراء

عليها بخلاف أم الولد تعتق بعدها فلانها تستأنف حيضة كحبر (و حصلت) عطف على لم تطق الوطء أى ولا استبراء ان لم تطق الوطء ولان حصلت أى أسباب الاستبراء من حصول ملك وما عطف عليه (في أول) نزول (الحيض) فتكتفى به غير أم الولد (وهل) اكتفاؤها به (إلا) أن يمضى حيضة استبراء أى مقدار حيضة كافية في الاستبراء وهو يوم أو بضه فان مضى قدر حيضة استبراء استأنفت ثانية (أو) عمل الاكتفاء بها إلا أن يمضى (أكثرها) يعنى الحيضة من حيث هى فلراد باكثرها أقواها اندفاقا وهما اليومان الأولان من أيام الحيض التى اعتادت أن الدم فيها أكثر اندفاقاً من باقي الحيضة (تأويلان) فلم انه إن حصل انتقال الملك قبل مضى قدر حيضة استبراء اكتفت بتلك الحيضة اتفاقاً وإن حصل بعدها وبعد مضى أكثرها اندفاقاً لم تكتف بها واستأنفت أخرى اتفاقاً

وما بينهما محل الخلاف
(أو استبرأ أبوه جارية
ابنه) الصغير أو الكبير
عند إرادته وطأها تعدياً
منه ولم يكن الابن وطئها
(ثم) بعد استبرائها من
غير ماء ابنه (وطئها) لآب
فقدم ملكها بالقيمة بمجرد
جلوسه بين فخذيه
وحرمت على ابنه ولا
يحتاج إلى استبراء ثان بعد
ذلك لأن وطأه صار في
مملوكة بعد استبرائها وكذا
لو استبرأها الابن فوطئها
أبوه وهذا هو المشهور
(وتؤولت) أيضاً (على
وجوبه) أي الاستبراء
لفساد وطئه لانه قبل
ملكها بناء على أن الآب
لا يضمن قيمتها بتأذنه
ولو بالوطء بل يكون الابن
التماسك بها في عسر الآب
ويسره (وعليه الأقل) بن
الاشياخ فإن لم يستبرئها
الآب لوجب عليه
الاستبراء اتفاقاً ولو وطئها
الابن لحرمته على الآب
فلا يملكها الآب بوطئه
(ويستحسن) الاستبراء
لبائنها (إن غاب عليها
مشتري بخيار له) أو لغيره ثم
ردها على البائع (وتؤولت)
على الوجوب أيضاً)
واستقره المصنف في
التوضيح * ثم شرع يشكك
على المواضعة وهي

الاستبراء ولو كانت استبرئت أو اغضت عدتها قبل الموت أو العتق كما مر (قوله وما بينهما) أي بأن
حصل الملك بعد نزول الدم يوماً وقبل تمام اليوم الثاني وقوله محل الخلاف أي فعل الأول تستأنف
الاستبراء وعلى الثاني لا تستأنف هذا وإعلم أن المدونة قالت إذا حصل موجب الاستبراء في أول
حيضها اكتفت بذلك ولا تحتاج في استبرائها لحیضة ثانية وإذا حصل للوجب بعد أكثر حيضها
فلا بد من الاستئناف فاختلاف الاشياخ في المراد بأكثر الحيض هل المراد أكثره زماناً أو أكثره
اندفاعاً والاول لأبي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن مناس فاذا كانت عادتھا في الحيض ستة أيام
وملكها بعد نزوله عليها يومين اكتفت بذلك الحيض على الأول لاعتلى الثاني لأن الوجوب حصل بعد
أكثره اندفاعاً أي سيلاناً وجرياً والتأويل الاول لا ينافيه قول المدونة وإن حصل الوجوب في أول
الحيض اكتفت به لأن المراد الاول حقيقة أو حكماً بأن لا يحصل بعد أكثره زماناً ثم إن ابن المواز
قيد قول المدونة إذا حصل للوجب في أول الحيض اكتفت به بما إذا لم يحصل للوجب بعد مضي
زمن من الحيض يكفي في الاستبراء وإلا استأنفت ولوقبى أكثر زمان الحيض كما لو كان عادتھا ستة
أيام فملكها بعد نزول الدم عليها يوماً أو بعضه بفضاله بال فلا بد من استئناف الاستبراء لتقديم حيضة
الاستبراء إذا علمت هذا فقوله المصنف وهل إلا أن يمضي حيضة استبراء معترض بأن هذا ليس
بتأويل وإنما هو تقييد لمحمد بن المواز خارج عن التأويلين والتأويلان إنما هما في تفسير أكثر حيضها
في كلام المدونة هل المراد أكثره اندفاعاً أو زماناً كما علمت (قوله أو استبرأ أب) عطف على قوله لم
تطق الوطء (قوله بمجرد جلوسه بين فخذيه) أي وتلذذه بها (قوله فوطئها أبوه) أي فلا يحتاج
لاستبرائها من ذلك الوطء لانه ملكها بمجرد جلوسه بين فخذيه بالقيمة فصار وطؤه في مملوكة بعد
استبرائها (قوله وتؤولت على وجوبه) أي على وجوب الاستبراء على الأب ثانياً من وطئه الذي
حصل منه بعد الاستبراء الاول لفساد ذلك الوطء لانه في غير مملوكة (قوله فإن لم يستبرئها الخ) هذا
مفهوم قول المصنف وإن استبرأ أب أنادبه الشارح أن محل الخلاف إذا كان الأب استبرأها ابتداء
قبل وطئه (قوله لوجب عليه الاستبراء اتفاقاً) أي من وطئه الذي حصل من غير تقدم استبراء عليه
(قوله ولو وطئها الابن) أي ولو كان الابن قد وطئها قبل وطئه أبيه لحرمته على أبيه بوطئه إياها
وأو كان قد استبرأها قبل وطئه من ماء ابنه (قوله فلا يملكها الأب بوطئه) فيه نظر بل تقوم على
الأب متى وطئها لانه أنلفها على الابن وحرمها عليه * والحاصل انها تقوم على الأب بوطئه
إياها ثم إن كان الابن قد وطئها قبل أبيه حرمت عليها معاً وإن لم يكن وطئها قبل وطئه أبيه حرمت
على الابن فقط دون أبيه (قوله ويستحسن الخ) * حاصله أن رب الأمة إذا باعها بخيار للمشتري
ثم بعد أن غاب للمشتري عليها ردها للبائع فيستحب للبائع استبرأؤها ولا يجب لأن المشتري وإن
جاز له الوطء في مدة الخيار إذا كان الخيار له الا انه يكون بذلك الوطء مختاراً فلا يتأتى له ردها فهي
مأمونة من وطئه فلذا كان استبراء البائع لها مندوباً لا واجباً وأما لو كان الخيار لاجني أو للبائع ورد
من له الخيار البيع بعد أن غاب للمشتري عليها فانه لا تستبرأ لانه إذا كان الخيار لغير المشتري كان هناك
مانع شرعي من وطئه وهم إذا لم يراعوا المانع الشرعي لزمهم أنها إذا كانت تحت أمين كالودع
والمرتحن ثم ردت لربها انه يلزم استبرأؤها وهم لا يقولون بذلك وهذا هو ظاهر المصنف والمدونة
وظاهر البساطي والاقهسي وبهرام أن الاستبراء مندوب مطلقاً وقوله وتؤولت على الوجوب أي
مطلقاً كان الخيار للمشتري أو لغيره * والحاصل أن التأويل بالوجوب مطلق وأما تأويل الاستحباب
فقبل مطلق وقبل انه مفيد بما إذا كان الخيار للمشتري خاصة (قوله أو لغيره) الذي في ح بعد قول
مانعه ظاهر المدونة كما نقله اللخمي عنها أن استحباب الاستبراء انما هو إذا كان الخيار للمشتري فقط

نوع من الاستبراء إلا أنها تختص بمزيد أحكام ولذا أفردها بالذكر قال (٤٩٧) (وتوسع) الأمة (العالية) أي

الرائعة الجيدة التي تراد
للفراش وجوبا أقر البائع
بوطئه أولا (أو وخش)
بسكون الخاء أي
خسيسة تراد للخدمة (أقر
البائع بوطئها) فإن لم يقربه
فلا مواضة وإنما يستبرئها
المشتري (عند من يؤمن)
متعلق بتواضع حقيقة
المواضة جعل الأمة
المشتراة زمن استبرائها عند
أمين مقبول خبره من رجل
ذی أهل أو امرأة أمينة
(والشأن) أي المستحب
(النساء) وظاهره أن
الرجل الأمين الذي لأهل
ولا محرم له يكفي والمعتمد
عدم الكفاية (وإذا رضيا)
أي المتبايعان (بغيرها) أي
بوضعها عند غيرها (فليس
لأحدهما الانتقال) عما
تراضيا عليه فليس لأحدهما
أخذها من عنده إلا الوجه
وأما إذا رضيا بأحدهما
فلكل منهما الانتقال
ومفهوم ليس لأحدهما أن
لهما معا الانتقال (ونها)
نهی كراهة (عن) وضعها
عند (أحدهما) المأمون والا
حرم (وهل يكتفى) في
المواضة (بواحدة) من
النساء وتصدق في
أخبارها عن حبسها
(قال) المازري (يخرج)
أي يقاس (على الترجمان)

وأما لو كان الخيار للبائع أو لأجنبي وغاب للمشتري عليها ورد البيع من له الخيار فإن البائع لا يستبرئها
وظاهر ما نقله أبو الفرج وجوب الاستبراء مطلقا سواء كان الخيار للمشتري أو لأجنبي وكذلك
أيضا ظاهره أن الاستحباب مطلق وعلى هذا الإطلاق حمل الشارح بهرام كلام المصنف ونحوه
للبساطي والافقيسي وتبعهما عقب وشارحا (قوله نوع من الاستبراء) أراد به العنق الأعم وهو
مطلق الكشف عن حال الرحم الشامل للمواضة (قوله إلا أنها تختص بمزيد أحكام) وذلك كالنفقة
والضمان وشرط النقد فإن النفقة في زمن المواضة على البائع وضمانها منه وشرط النقد مفسد لبيعها
بخلاف الاستبراء فإن النفقة مدته على المشتري وضمانها منه والنقد فيه ولو بشرط لا يضر
(قوله وتواضع العالية) أي سواء استبرأها البائع قبل البيع أم لا وقوله أو وخش أقر البائع بوطئها أي
إذا كان البائع لم يستبرئها من وطئه والا فلا مواضة فيها كما نقله بن عن أبي الحسن وابن عرفة
والظاهر أنه يعتبر كونها وخشا أو عالية بالنظر لحالها عند الناس لا بالنظر لحالها عند مالكها
قاله شيخنا واعلم أن المواضة لا يشترط فيها أن يريد المشتري الوطء فليست كالاستبراء وذلك لأن
العالية ينقص المحمل من عنها والوخش إذا أقر البائع بوطئها يغني أن تكون حملت منه
(قوله وإنما يستبرئها المشتري) أي إذا أراد أن يطأها والانفلا والفرق بين الأمرين أنه في الفردين اللذين
يقال فيهما مواضة تجرى عليهما أحكام المواضة من لزوم النفقة والضمان مدتها على البائع وفي غيرها
تجرى أحكام الاستبراء من لزوم النفقة والضمان على المشتري (قوله زمن استبرائها) أي سواء كان
الاستبراء بحضة أو بثلاثة أشهر على ما مر لأن المواضة كما تكون فيمن تحيض تكون في غيرها
كالصغيرة والآيسة (قوله يكتفى) أي وضعها عنده أي وهو ما حكاها اللخمي ولا يلزم من وضعها عند
من لأهل له ولا محرم جواز الخلوة بالأجنبية لجواز أن يكون له خدم أو أصحاب قاله شيخنا وقوله
يكتفى أي في تحصيل الواجب وقوله والمعتمد عدم الكفاية وهو مفاد قول الذخيرة ومن شرط
الأمين إذا كان رجلا أن يكون متزوجا (قوله عما تراضيا عليه) والقول للبائع فيمن توضع عنده حيث
عين المشتري غيره لأن الضمان منه (قوله وأما إذا رضيا بأحدهما) أي مع ارتكاب النهي وقوله فلكل
منهما الانتقال أي ولو من غير وجه (قوله ونها) أي على سبيل البدلية لامعا فالنهي
يتعلق بالبائع إذا وضعت عنده خوفا من تساهله في إصابتها نظرا لكونها في ضمانه ويتعلق
بالمشتري إذا وضعت عنده خوفا من تساهله في إصابتها قبل الاستبراء نظرا لعقد البيع كذا ذكره
بعضهم والظاهر تعلق النهي بهما معا لاقرار الثاني لمن وضعت عنده كما قرره شيخنا (قوله والاحرم)
أي فالنهي إما نهى كراهة أو حرمة (قوله قال المازري يخرج الخ) أي يخرج الخلاف فيه على
الخلاف في الترجمان ومقتضاه أن التخييع للمازري من عنده والنهي في الواقع عن ابن عرفة وأجراه
التونسي وابن محرز على الخلاف في القائف الواحد والرجمان اه ولا شك أنهما قبل المازري اه
والرجمان هو الذي يفسر لغة بلفة وهو بضم أوله وثالثه كجلجلان ويفتحهما كزغفران
بفتح أوله وضم ثالثه (قوله وأليس من باب الخبر) أي بل من باب الشهادة (قوله وهو الراجح في
الترجم) أي أن الراجح أن الترجمان لا بد فيه من التعدد لأنهما شاهدان بين الناس والحكم خلاف المأبى
للمصنف في باب القضاء من كفاية الترجمان الواحد (قوله لكن الراجح هنا لاكتفاء بالواحدة)
أي وحينئذ فلو قال المصنف وكفت واحدة لكان أولى (قوله ولا مواضة في أمة متزوجة اشتراها غير
زوجها) وذلك لعدم الفائدة في مواضعها لدخول المشتري على أن الزوج مسترسل عليها وقوله اشتراها

أي على الخلاف فيه هل يكتفى فيه بواحد لأنه من باب الحبر أو ليس من باب الخبر فلا
يكتفى الواحد وهو الراجح في الترجمان لكن الراجح هنا لاكتفاء بالواحدة (ولا مواضة في) أمة (متزوجة) اشتراها غير زوجها كما

لاستبراء فيها (و) لافي (حامل) من غير سيدها لعلم المشتري بشغل الرحم بالولد (و) لافي (معتدة) من طلاق أو وفاة إذ العدة تقضى عن المواضعة وعن الاستبراء (و) لافي (٤٩٨) (زانية) لأن الولد الناشئ عن الزنا لا يلحق بالبائع ولا بغيره (كالمردودة) لبائنها

(بعبب أو فهاد) للبيع (أو إقالة إن لم يصب المشتري) على الأمة فلا مواضعة إذ لاستبراء في هذه عند عدم القية ومفهوم الشرط المواضعة أن ظن الوطء أو لم يظن وردت لفساد دخولها في ضمان المشتري بالقبض أوردت لعبب أو إقالة ودخلت في ضمانه برؤية الدم (وفسد) بيع المواضعة (إن تعد) المشتري فيه الثمن للبائع (بشرط) ولو من غير البائع لتردده بين التمنية والسلفية وكذا يفسد شرط النقد وان لم يتقد (لا) أن تعد (تطوعاً) فلا يفسد وهذا حيث وقع البيع بتا فلو وقع على الخيار لمع النقد ولو تطوعا (وفي الجبر) أى جبر المشتري (على إيقاف الثمن) أيام المواضعة على يد عدل حتى تخرج من المواضعة وعدم جبره على اخراجه من يده حتى ترى الدم فيدفعه للبائع (قولان) (و) إذا قلنا بالإيقاف خلف كانت (مصيبته) ممن قضى له (به) وهو البائع إذ أرات الدم والمشتري أن يظهر بها حمل

غير زوجها نص على التتوم وأولى لو اشتراها زوجها المسترسل عليها (قوله) لافي (حامل) من غير سيدها أى سواء كانت حاملا من زنا أو من زوج نعم تستبرأ بوضع حملها وفائدة كون وضع الحمل استبراء لا موضعة لزوم النفقة والضمان من المشتري لأن البائع (قوله) لعلم المشتري البيع (أى وحينئذ فلا فائدة في مواضعها) (قوله) ولا في زانية) حاصله أنه إذا زنت الأمة فباعها المالك بعد زناها فلا يجب على المشتري مواضعها وينتظر حيضة يستبرئ بها ففنى للمواضعة عنها لا يتأق وجوب استبرائها وفائدة كون هذه الحيضة استبراء لا مواضعة ترتب النفقة والضمان على المشتري لاطى البائع وان حملت من ذلك الزنا استبرأها بوضع الحمل (قوله) ومفهوم الشرط المواضعة البيع (حاصله) أنه إذا غاب عليها المشتري ثم ردها بعبب أو لفساد أو بإقالة فيجب على البائع مواضعها بمعنى استبرئها إن ظن أن المشتري قد وطئها حين غاب عليها أو لم يظن أنه وطئها وكان الرد بعد دخولها في ضمان المشتري كما إذا ردها المشتري لفساد البيع بعد أن قبضها بقصد الملك أو كان ردها لعبب أو إقالة بعد رؤية الدم وأما لو ردها المشتري قبل تعلق ضمانها به بأن ردها بعبب أو إقالة قبل رؤية الدم أو ردها لفساد البيع والحال أنه لم يقبضها بنية الملك بل قبضها ائتمانا على استبرائها فلا يستبرئها البائع إذا ردت إليه فقول الشارح ومفهوم الشرط المواضعة مراده بها الاستبراء أى استبراء البائع لها وقوله وردت لفساد أى والحال أنها ردت لفساد بعد دخولها في ضمان المشتري بالقبض وهذا قيد في قوله أو لم يظن ومراده بالقبض قبضها بقصد الملك كما علمت (قوله) وفسد بيع المواضعة (أى البيع المدخول فيه على المواضعة نصاً) (قوله) ولو من غير البائع (أى ولو كان الشرط من غير البائع وأولى إذا كان الشرط منه) (قوله) لتردده بين التمنية والسلفية (أى لأنه محتمل أن ترى الدم فيمضى البيع فيكون المدفوع ثمنا ويحتمل أن لا تراه فيرد البيع فيكون ما تقدم سلفاً) (قوله) وكذا يفسده شرط النقد وان لم يتقد (أى وحينئذ فلو قال المصنف وفسد إن شرط النقد لكان أولى لأن المقصد انما هو شرطه ولو لم يتقد بالفعل وأما يفسد البيع بشرط النقد إذا اشترطوا المواضعة أو جرى بها العرف فان لم تشتط ولا جرى العرف بها بل بعدد ما كفى مصر لم يفسد البيع بشرط النقد ويحكم بالمواضعة ويجبر البائع على رد الثمن للمشتري ولو لم يطلبه ولو طبع عليه (قوله) وهذا) أى جواز التقدولو تطوعاً (قوله) لمنع النقد ولو تطوعاً (أى لما فيه من فسح مافى الدمة في وخر لأن الثمن في ذمة البائع مدة الخيار فاذا مضت فسخه في الجارية التي تأخر قبضها حتى ترى الدم اه عدوى (قوله) قولان) الأول لملك في الواضعة والمجموعة وهو ظاهر مافى البيوع الفاسدة من المدونة والثانى لملك في القتية وهو ظاهر مافى الاستبراء من المدونة والأظهر منهما الجبر الذى هو الأول (قوله) وإذا قلنا بالإيقاف (أى وأوقفاه بالفعل بيد عدل تخلف) (قوله) أن ظهر بها حمل (أى من البائع وأما أن ظهر بها حمل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الحيضة وقد تلف الثمن فالمشتري غير كما قال ابن المواز في قبولها بالعبب أو الحمل بالثمن التالف وتصير مصيبته من البائع وان شاء ردها وكانت مصيبة الثمن التالف منه (قوله) وفى أ كثر النسخ تقديمه عليه) أى تقديم قوله ومصيبته ممن قضى له به وقوله عليه أى على القول بالإيقاف ونصه هكذا ومصيبته ممن قضى له به وفى الجبر على إيقاف الثمن قولان (قوله) براضيهما (أى وإماناً لم يوقف فلا يتأتى ذلك لأن ماله معه

(قوله)

أو هل سكت أيام المواضعة وما شرحنا عليه من تأخير قوله ومصيبته الخ

على قوله وفى الجبر هو الصواب لأنه مفرع على القول بالإيقاف وفى أ كثر النسخ تقديمه عليه وأما على القول بفسد الجبر فكذا ذلك ان وقف براضيهما * ولما انتهى الكلام على العدة منفردة والاعتبراء كذلك شرع في الكلام عليهما لو اجتمعا متفقين

أى من نوع ومختلفين أى من نوعين ويسمى ذلك بباب تداخل العدد قال بعضهم وهو باب يمتحن به الفقهاء وحاصله ان الصور تسع باعتبار القسمة العقلية وسبع في الواقع لأن الطارىء اما عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على كل من الثلاث تسع غير انه لا يتصور طرو عدة وفاة أو طلاق على عدة فالطارىء يهدم السابق إلا إذا كان الطارىء (٤٩٩) أو الطرو عليه عدة وفاة فأقصى

الأجلين فقال

﴿ فصل • إن طراً موجباً ﴾

أو استبراء (قبل تمام عدة أو استبراء انهم الأول)

أى بطل حكمه مطلقاً كان

للوجبان من رجل أو رجلين بفعل سائق أم لا

(واكتفت) أى استأنت

حكم الطارىء في الجملة

إذ قد تمسكت أقصى

الأجلين ومثل للقاعدة

التي ذكرها وبدأ بطرو

عدة على عدة بقوله

(كزوج بائنة) بأن طلقها

بعد الدخول بائناً دون

الثلاث (ثم) بعد ان

تزوجها (يطلق) أى

يطلقها أيضاً (بعد البناء)

فتأتف عدة من طلاقه

الثاني وينهدم الأول (أو)

بعد تزوجها (يموت

مطلقاً) بنى بها أولاً

فتأتف عدة وفاة وتهدم

الأولى ومثل لطرو عدة

طلاق على استبراء بقوله

(وكستبراء من) وطء

(فاسد) من شبهة أو غيرها

وهى ذات زوج (ثم يطلق)

الزوج فتأتف عدة

الطلاق من يومه وينهدم

الأول أى الاستبراء فان

(قوله أى من نوع) أى بأن كان كل من العدة والاستبراء بالاقراء أو بالأشهر (قوله أى من نوعين) أى بان كانت العدة بأشهر والاستبراء بالحيض (قوله يمتحن به الفقهاء) أى لاشتباه صورته (قوله غير أنه لا يتصور) أى لا يأتى أن يحصل في الخارج ما ذكر والذي يأتى إنما هو طرو عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على عدة طلاق كما إذا طلق زوجته بائناً ثم تزوجها قبل كمال عدتها وطلقها ثانياً أو مات عنها أو بعد ان شرعت في عدة الطلاق زنت أو غصبت أو وطئت غلطاً ويأتى أيضاً طرو عدة طلاق أو وفاة أو استبراء على استبراء كما لو وطئت غلطاً أو غصبا فلما شرعت في الاستبراء طلقها زوجها أو مات عنها أو وطئت غلطاً ثانياً أو غصبا أو بزنا ويتصور أيضاً طرو استبراء على عدة وفاة كما لو مات زوجها وشرعت في العدة فوطئت غلطاً أو بزنا أو غصبت فيه سبعة (قوله فالطارىء الخ) هذا اشارة لضابط هذا الباب

﴿ فصل في تداخل العدد ﴾ (قوله لعدة مطلقاً) أى كانت عدة وفاة أو طلاق (قوله قبل تمام عدة) كما لو طلق زوجته بالدخول بها طلاقاً بائناً ثم تزوجها وطلقها بعد البناء أو مات عنها أو انها قبل تمام عدة الطلاق البائن وطئت بغصب أو غلطاً كان الواطئ لها مطلقاً أو غيره وكما لو مات زوجها فشرعت في عدة الوفاة فطراً عليها زناً أو غصبت قبل تمام العدة فقد اندرج تحت قوله ان طراً موجب لعدة أو استبراء قبل تمام عدة أربع صور (قوله أو استبراء) أى أو قبل تمام استبراء كما لو وطئت غصبا أو غلطاً أو بزناً فشرعت في الاستبراء فطلقها زوجها أو مات عنها أو وطئت غلطاً أو غصبا أو زناً من الواطئ الأول أو غيره (قوله بفعل سائق) أى جائز كالطلاق وقوله أم لا أى كالزنا والغصب (قوله في الجملة) أى في بعض الحالات وهذا راجع لقوله انهم الأول واكتفت أى غالباً (قوله إذ تمسكت أقصى الاجلين) أى إذا كان الطارىء والطرو عليه عدة وفاة كالو شرعت تعدد من طلاق رجعى أو تستبرأ من زنا فأتت زوجها أو مات زوجها وشرعت في عدة الوفاة فوطئت بزناً أو غصبت كما يأتى (قوله ثم يطلق) أى قبل تمام عدة الطلاق الأول (قوله بعد البناء) أى وأما لو طلقها قبل البناء فانها تبقى على عدة الطلاق الأول (قوله فتأتف عدة من طلاقه الثاني) أى لأن تزوجه وبناءه بها يهدم عدة الطلاق الأول (قوله أو غيرها) أى كزنا أو غصب (قوله ثم يطلق الزوج) أى قبل تمام الاستبراء (قوله ثلاثة قروء) أى فتستأنف بعد الطلاق ثلاثة قروء وكذا يقال فيما بعده (قوله ان كانت حاملاً) أى من الزنا وطلقها زوجها فتحل بوضع الحمل لما يأتى من أن حمل الزنا يهدم أثر نفسه وأثر الصحيح السابق عليه ان كان ذلك السابق طلاقاً لا موتاً (قوله ومثله) أى مثل طرو الطلاق على الاستبراء في انهدام حكم الأول واستئناف حكم الثاني طرو استبراء على استبراء (قوله لو مات) أى الزوج بعد شروعها في الاستبراء (قوله فأقصى الاجلين) أى أجل الاستبراء وهو ثلاثة اقراء وأجل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله كما يأتى) أى من انه إذا طرأت عدة الوفاة على شيء أو طرأ عليها شيء لزمها أقصى الاجلين (قوله وان لم يمس الخ) أى هذا إذا مسها بعد ارتجاعه بل وان لم يمسها بعد ارتجاعه وقوله ثم يطلق أو مات قبل تمام العدة أى من الطلاق الرجعى وقوله من يوم طلق أى من يوم طلاقها ثانياً وقوله لأن ارتجاعها يهدم العدة أى العدة الأولى الكائنة من الطلاق الرجعى ان قلت

كانت من ذوات الحيض فثلاثة قروء ان كانت من ذوات الاشهر فثلاثة أشهر وان كانت حاملاً فوضع الحمل كله ومثله طرو استبراء على استبراء ومفهوم يطلق لو مات فأقصى الاجلين كما يأتى وأغار لمفهوم بائنة بقوله (وكره نهي) لمطلقة الرجعية قبل تمام عدتها (وإن لم يمس) أى يطأها بعد ارتجاعها ثم يطلق أو مات (قبل تمام العدة) فانها تستأنف عدة طلاق أو وفاة من يوم طلق أو مات لان ارتجاعها يهدم العدة (إلا أن يفهم) من ارتجاعه بقرينة حال أو مقاله (ضرر

بالتطويل) عليها كأن
يراجعها عند قرب تمام
العدة ثم يطلقها (فتبني
المطلقة) على عدتها الأولى
(إن لم تمس) أي توطأ بعد
الرجعة معاملة له بنقيض
قصده فإن وطئها
استأنفت لأن وطأه هدم
عدتها * ومثل لظرو
الاستبراء على عدة بقوله
(وكمعتدة) من طلاق بائن
أورجمي (وطئها المطلق
أو غيره) وطأ (فاسداً
بكشباؤ) أو غصب أو
زنا أو بنكاح فاسد
فتستأنف الاستبراء
وتنهى العدة (إلا) أن
تكون معتدة (من وفاة)
وطئت فاسداً (فأقصى
الأجلين) عدة الوفاة وأمد
الاستبراء وشبه في أقصى
الأجلين طرودة وفاة على
استبراء (كمستبرأة من
فاسد مات زوجها) أيام
الاستبراء فأقصى الأجلين
تمام استبرائها من وقت
شروعها فيه واجل عدة
الوفاة من يوم وتزوجها
فهذه عكس ما قبلها
(وكمستبرأة معتدة) أي إن
من اشترى أمة معتدة من
وفاة أو من طلاق وارتفعت
حيضتها فقبلها أقصى
الأجلين فإن لم ترتفع فلا
استبراء فيها واكتفت بالعدة
عن الاستبراء كما تقدم في
بابها (و) لتزوجت معتدة

من تزوج بائنته ثم طلقها قبل البناء في عدة طلاقها الأول فانها تبني على عدة طلاقها الأول ومن طلق
المطلقة طلاقاً رجعيًا بعد ارتجاعها وقبل المس فانها تأتلف العدة من يوم الطلاق الواقع بعد الارتجاع
فما الفرق * قلت الفرق أن مبائنته أجنبية ومن تزوج أجنبية وطلقها قبل البناء لعدة عليها بخلاف
الرجعية فانها كالزوجة فطلانه الواقع فيها بعد الرجعة طلاق زوجة مدخول بها فعدة منه ولا تبني
على عدة الطلاق الأول لأن الارتجاع هدمها اه خش (قوله بالتطويل) تصوير للضرر (قوله لأن
وطأه هدم عدتها) أي من الطلاق الأول فتححتاج لاستئناف عدة من الطلاق الثاني لما ذكر ولا احتمال
حصول حمل من وطئ ولا ينظر لقصده الضرر وعلم أن قوله إلا أن يفهم هذا تنقيح من ابن القصار
لهذه وتبعه عليه ابن شاس وابن الحاجب والقرافي وابن هرون وابن عبد السلام وقال ابن
عرفة انها تأتلف عدة من الطلاق الثاني مطلقاً مسها قبله أم لا قصد برجعتها الاضرار بها لتطويل العدة
أم لا وائمه على نفسه إذا قصد الضرر والاعتماد ما مضى عليه المصنف تبعاً لابن القصار كما قال السخاوي
(قوله وكمعتدة وطئها المطلق الخ) يجب أن تخصص هذه بالحرة لأن الأمة عدتها قرآن واستبرائها
حيضة فإذا وطئت بلشباؤه عقب الطلاق وقبل أن تحيض فلا بد من قرأين كمال عدتها ولا ينهدم
الأول إذا علمت هذا فقول عبي وكمعتدة حرة أو أمة فينظر النظر بن (قوله أو بنكاح فاسد) أي
لكونها معتدة وهذا ظاهر فيما إذا كان النكاح غير المطلق كان الطلاق بائناً أو رجعيًا ولا يظهر فيما إذا
كان النكاح هو المطلق لأن يعم في الفساد بأن يكون لما ذكر أو لحلل في الصداق أو العقد مثلاً تأمل
(قوله عدة الوفاة) أي وهي أربعة أشهر وعشرة أيام وقوله وأمد الاستبراء وهو ثلاثة أفرأه (قوله فهذه
عكس ما قبلها) أي لأن هذه طرأ فيها عدة وفاة على استبراء والتي قبلها طرأ فيها الاستبراء على عدة الوفاة
(قوله وكمستبرأة معتدة) يعني أن من اشترى أمة معتدة من وفاة فانها تمكث أقصى الأجلين عدة الوفاة
شهران وخمس ليال وحيضة الاستبراء لنقل الملك وإن اشترى أمة معتدة من طلاق وارتفعت
حيضتها لغير رضاع فلا تحل إلا أن تمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء وأما لو كان ارتفاعها للرضاع فلا
تحل إلا بمضي قرأين ولا تحل بمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء فقول الشارح وارتفعت حيضتها
أي لغير رضاع وهذا راجع للطلاق * إن قالت المشتراة للعدة من الطلاق أو من وفاة تحرم في المستقبل
على مشتريها لتلبسها بالعدة فكان مقتضاه أنه لا استبراء عليها وأنها تحل بتمام العدة ولا تنتظر أقصى
الأجلين * قلت هذه المسئلة مستثناة من مفهوم قول المصنف سابقاً ولم تحرم عليه في المستقبل
فيخصص بغير من عليها أقصاها (قوله فإن لم ترتفع فلا استبراء فيها الخ) هذا ظاهر إذا كانت تلك
الأمة التي اشتراها معتدة من طلاق وأما إن كانت معتدة من وفاة ولم ترتفع حيضتها فانه ينظر إذا تمت
عدتها أن وجد معها ما تستبرى به حلت والأ انتظار استبرائها فإنها لا تحل إلا بأقصى الأجلين
وهو المراد هنا وما تقدم من أنه لا استبراء في معتدة معناه أنه لا تطالب به مادامت معتدة فلا ينافي
أنه إذا تمت عدتها ينظر إن وجد معها ما تستبرى به حلت وإلا انتظرت استبرائها انظر بن (قوله كما
تقدم في بابها) أي عند قول المصنف وإن اشترى معتدة من طلاق الخ (قوله ولو تزوجت معتدة الخ)
صورته امرأة طلقها زوجها أو مات عنها فشرعت في عدة الطلاق أو الوفاة فوطئت
باشباؤه أو بزنا أو بفسد أو نكحت في العدة ودخل بها وفرق بينهما ثم إنه نشأ حمل ولحق بصاحب
العدة بأن أثبت به ستة أشهر من الوطء الثاني لكن من غير تقدم حيضة عليه أو أثبت به لأقل من
سنة أشهر ولو بعد تقدم حيضة عليه فهذا الوضع يهدم الاستبراء وتحل للأزواج ويهدم أيضاً عدة
الوفاة والطلاق وأما إن لحق ذلك الحمل بصاحب الوطء الثاني بأن أثبت به ستة أشهر من الوطء

من طلاق أو وفاة ودخل بها في العدة أو زنت أو وطئت باشباؤه فظهر بها حمل فقد طرأ الاستبراء على العدة (هدم وضع الثاني

حمل الحق بنكاح صحيح) بأن الحق بصاحب العدة بأن وطئها الثاني قبل حيضة (غيرة) بمفعول هدم أي هدم وضع الحمل اللاحق بالصحيح الاستبراء من الوطء الفاسد لأنه إنما كان لحوف الحمل وقد أمن بالوضع (و) لو الحق (٥٠١) الحمل المذكور (فاسد) كالمو

وطئها الثاني بعد حيضة

ولم ينفه الثاني هدم (أثره)

أي الفاسد (وأثر الطلاق)

أي يجزئها عن الاستبراء

وعن عدة الصحيح أن

كان طلاقاً (لا) يهدم أثر

(الوفاة) بل عليها أقصى

الأجلين ولا يقال إن عدة

الحمل من الفاسد أكثر

من عدة الوفاة من الأول

فلا يتصور أقصى الأجلين

لأننا نقول قديكون الوضع

سقطاً ويتصور أيضاً في

النهي لها زوجها ثم بعد

حملها من الفاسدين أنه

مات الآن فاستأنفت العدة

ولما قدم التداخل باعتبار

موجبين ذكرهما إذا كان

الزوج واحد ولكن

التبس بغيره فقال (وطئ

كل) من الرأتين (الأقصى)

من الأجلين (مع

الالتباس) إما من جهة

محل الحكم ومحل المرأة

وإما من جهة سببه ومثل

للأول بمثالين فقال

(كمرأتين) تزوجها رجل

(أحدهما بنكاح فاسد)

والأخرى صحيح

كأختين من رضاع مثلاً

ولم تلم السابقة منها (أو)

كلتيهما بنكاح صحيح لكن

(أحدهما مطلقة) باننا

الثاني وكان الوطء الثاني واقعا بعد حيضة أو كان بشبهة كغلط أو بعد غير عالم فإن وضع ذلك الحمل يهدم عدة الطلاق والاستبراء وتحل للأزواج ولا يهدم عدة الوفاة بل تنتظر أقصى الأجلين وما وضع الحمل والأربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المصنف ولا يهدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الأجلين (قوله الحق بنكاح صحيح) أي بذى النكاح الصحيح وذلك بأن ولدته لسته أشهر من الوطء الثاني ولم يتقدم على ذلك الوطء حيضة أو ولدته لأقل من ستة أشهر من الوطء الثاني ولو وقع ذلك الوطء بعد حيضة فقول الشارح بأن وطئها الثاني قبل حيضة الأولى أن يقول بأن أنت به لسته أشهر من وطء الثاني من غير تقدم حيضة إلى آخر ما قلنا (قوله الاستبراء) أي وأولى عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أنه يجزئها ذلك الوضع عن مسبب الوطئين أعنى العدة والاستبراء (قوله كالمو وطئها الثاني بعد حيضة) الأولى كالمو أنت به لسته أشهر من وطء الثاني الكائن بعد حيضة ولا يتأني للحوق بالثاني إلا إذا كان وطؤه بشبهة أو بنكاح فاسد في العدة غير عالم (قوله هدم أثره) أي أنه يجزئها عن استبرائه (قوله وعن عدة الصحيح أن كان طلاقاً) أي سواء كان الطلاق متقدماً على الفاسد أو كان متأخراً عنه كما استصوبه بن خلافاً لمبق حيث قال إن الطلاق إن كان متأخراً عن الفاسد فإن الوضع لا يهدم أثر الطلاق كالمو وطئ المرأة المتزوجة بشبهة وشرعت في الاستبراء فطلقها زوجها فانت بولد لاحق بالوطء الفاسد فلا يهدم عدة الطلاق على ما قال عقب والصواب أنه يهدمها كما قال بن (قوله ولا يقال إن عدة الحمل من الفاسد الخ) أي لأن عدة الحمل من الفاسد حيث كان الحمل لاحقاً بصاحبه وضع ذلك الحمل وأقل مدته ستة أشهر وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله قد يكون الوضع سقطاً) فيه أنه لا يتأني لحوقه بالثاني إلا إذا أنت به لسته أشهر من وطئه بعد حيضة والسقط إذا كان كذلك فلا إشكال باق وإن كان أمد حمله أقل مما ذكر كان لاحقاً بالأول لا بالثاني فالأولى الاختصار على الجواب الثاني (قوله في النعي لها زوجها) أي أنه نعي لها زوجها فاعتدت وتزوجت وحملت من ذلك الزوج الثاني فتبين أن زوجها الأول مات الآن فاستأنفت عدة الوفاة فلا تحل إلا بأقصى الأجلين وضع الحمل وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشر أيام (قوله محل الحكم) المراد بالحكم العدة (قوله من جهة سببه) أي سبب الحكم وهو الوفاة فانها سبب في الحكم الذي هو العدة (قوله كأختين من رضاع) أي تزوجها مترتين ولم تلم السابقة منها ومات بعد الدخول بها (قوله أقصى الأجلين) أي أنها لا تحل إلا إذا صدق عليها أنه قد مضى لها أربعة أشهر وعشرة أيام ومضى ثلاث حيض ويتداخلان فتحل باقصاصها (قوله من جهة سبب الحكم) أي من جهة سبب الحكم فالحكم عدة الوفاة والسبب هو موت الزوج هنا وهذا السبب قد التبس فلم يعلم هل هو متقدم أو متأخر (قوله وكستولدة) أي وكأمة أولدها سيدها وزجها لغيره أي فان عليها أقصى الأجلين في الجملة على التفصيل الذي أشار إليه وهذا عطف على قوله كمرأتين وفيه قلق لأنه لا يصدق عليه قوله وعلى كل إذ ليس هنا إلا واحدة فقط أوجب بأنه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في التبع أو أنه عطف على محل المجرور على أي على كل وعلى مثل مستولدة وعلى هذا فالقاء في قوله فعدة الخ زائدة (قوله مات السيد والزوج معا) أي سواء كان السيد مات قبل وطئه لها أو بعده إذ لا يشترط في الاستبراء من الموت تهدم الوطء قبله بل

وجعلت (ثم مات الزوج) في المثاليين فيجب على كل أقصى الأجلين وهي أربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة لاحتمال كونها تتوفى عنها وثلاثة أقراء لاحتمال كونها التي فسد نكاحها في المثال الأول أو التي طلق في الثاني ثم مثل للالتباس من جهة سبب الحكم بقوله (وكستولدة متزوجة) بغير سيدها (مات السيد والزوج) معا غائبين

مطلقا (قوله) علم تقدم موت أحدهما على الآخر (أى وأما لو ماتا معا فالأصل أنها أمة لكن تعدد عدة حرة احتياطا كما في النقل ولا يقال إن قول المصنف لم يعلم السابق صادق بما إذا لم يكن سابق البتة بأن صاتا معا لأننا نقول الشرط أعمى قوله فان كان بين موتيهما الخ مانع من الصدق بذلك فتأمل (قوله) فلا تحل لأحدا لا بعد مجموع الأمرين (حاصله أنه إنما لزمها مجموع الأمرين لأنه بتقدير موت سيدها أولا لا يلزمها بسببه شيء لأنها في عصمته وحيث لم تحل لسيدها ثم لما مات زوجها وهي حرة لزمها أربعة أشهر وعشر وبتقدير موت الزوج أولا يلزمها شهران وخمس لئال لأنها أمة ثم يلزمها بموت سيدها الاستبراء بحضة لكونها بعد خروجهما من عدة وفاة زوجها حلت لسيدها لأن الموضوع أن بين موتيهما أكثر من عدة الأمة فلاجل هذا لا تحل الا بالأمرين ويعتبر كل من عدة الوفاة والاستبراء من يوم موت الثالث (قوله قولان) الأول لابن شبلون والثاني فسر به ابن يونس المدونة

باب الرضاع

هو بفتح الراء وكسر هاء مع التاء وتركتها فيه أربع لغات وأنكر الاصمعي الكسرمع التاء أى أنكر ثبوت ذلك في اللغة قال في الصباح رضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضرب في لغة تهامة وأهل مكة يتكلمون بهما اه قال عياض ذكر أهل اللغة أنه لا يقال في الخارج من بنات آدم لبن وإنما يقال لبن واللبن يقال للخارج من سائر الحيوانات غيرهن ولكن جاء في الحديث كثيرا خلاف قولهم فقد قال عليه الصلاة والسلام لبن الفحل محرم اه قال ابن عبد السلام ولا يبعد حمل ما في الحديث على المجاز أو التشبيه (قوله لبن امرأة) أى لا لبن ذكر فلا يحرم ولو كثر والظاهر أن لبن الحنفى للشكل ينشر الحرمة كما في عقب عن تنحوقوله امرأة أى آدمية وأما لبن الجنية فلا ينشر الحرمة بين مرتضعها كذا في عقب وتوقف فيه ولده وشيخنا العلامة العدوى والظاهر أنه يجري على الخلاف في نكاحهم (قوله للجوف) أى لجوف الرضيع لا ان وصل للحلق ورد فلا يحرم على المشهور كذا في عقب وما ذكره من أن المعتز في التحريم هو الوصول للجوف هو الواقع في عبارة الكثير من أهل المذهب والتي في عبارة القاضى عبد الوهاب وابن بشير هو الوصول للحلق انظر طنى (قوله ولو شك) أى هذا إذا كان وصوله للجوف تحقيقا أو ظنا بل ولو كان وصوله مشكوكا فيه وقول المصنف وصول لبن امرأة صادق بكونه كثيرا أو قليلا ولو مصة لأن لبن اسم جنس افرادى يصدق بالقليل والكثير (قوله وان ميتة) أى هذا إذا كانت تلك المرأة حية بل ولو كانت ميتة ب الطفل فريضها أو حلب منها وعلم أن الذى يشدها لبن ابن ناجى وكذا ان شك هل هو لبن أو غيره لأنه أحوط وقول ابن راشد وابن عبد السلام ان تحقق أنه لبن حرم وإلا فلا يخالف له وظاهر ح اعنا دمالا بن ناجى قاله عقب قال بن والظاهر انتفاء هذه المعارضة بأن يكون الشك الذى نقاه ابن عبد السلام هو الشك في وجود اللبن وعدمه والشك الذى أثبت به التحريم هو الشك في الوجود هل هو لبن أم لا فينهما فرق واضح وقوله ولو ميتة رد بالمبالغة على ما حكاها ابن بشير وغيره من القول الشاذ بعدم تحريم لبن الميتة لأن الحرمة لاتقع بغير البياح ولبن الميتة نجس على مذهب ابن القاسم فلا يحرم والعمد أنه طاهر وأنه يحرم (قوله لا تطبق الوطء) إنما قيد الصغيرة بعدم إطاعة الوطء لأنها داخلية في حيز البالغة وهو محل الخلاف أما الواطئة لنشر اتفاقا (قوله) ومحجوزا قعدت عن الولد (أى عن الولادة أى قلبها محرم وهذا مقتضى ما لابن عرفة عن ابن رشد ونص ابن عرفة وقول ابن عبد السلام قال ابن رشد ولبن الكبيرة التى لاتوطأ لكبر لقولنا أعرفه بل في مقدماته تقع الحرمة بلبن البكر والعجوز التى لا

كان بين موتيهما أكثر من عدة الأمة (شهرين وخمس لئال (أوجهل) مقدار ما بينهما هل هو أقل أو أكثر أو مساو (فعدة حرة) تجب عليها في الوجهين احتياطا لاحتمال سبق موت السيد فيكون الزوج مات عنها حرة (وما تستبرأ به الأمة) وهى حضة لاحتمال موت الزوج أولا وقد حلت للسيد ومات عنها بعد حل ووطئه لها فلا تحل لأحد إلا بعد مجموع الأمرين (و) عليها (فى الأقل) كما لو كان بين موتيهما شهران فأقل (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات عنها حرة وليس عليها حضة استبراء لأنها لم تحل لسيدها على تقدير موت الزوج أولا (وهل) حكم إذا كان بين موتيهما (قدرها) أى قدر عدة الأمة (كما قل) فيكفى بعدة حرة (أو أكثر) فتحت عدة حرة وحضه في ذلك قولان (ثم شرع في بيان أحكام الرضاع وما يحرم منه وما لا يحرم فقال [درس]

باب حصول

أى وصول (لبن امرأة) للجوف ولو شك للاحتياط

(وان) كانت المرأة (ميتة وصغيرة) لا تطبق الوطء ومحجوزا قعدت عن الولد

وإن وصل لجوفه (بوجور) بفتح الواو ما يدخل في وسط الفم أو ماصب في الحلق من اللبن (أو سوط) بفتح السين المهملة ماصب في الأنف (أو حقة) بضم الحاء المهملة دواء يصب في الدبر والباء متعلقة بمحصول والوجور وما عطف عليه نوع من مطلق اللبن فالمعنى لا يستقيم أجيب بأن الباء باء الآلة أي وإن كانت (٥٠٣)

أي آلة وجور فلا بد من هذا المضاف وقوله (تكون غذاء) بكسر الغين وبالدال المعجمتين صفة للحقة فقط على الراجح أي شرط تحريم الحقة كونها غذاء بالفعل وقت انصافها وإن احتاج بعد ذلك لغذاء بالقرب وأما ما وصل من منفذ عال فلا يشترط فيه ذلك (أو خلط) لبن الرطبة بغيره من طعام أو شراب وكان غالبا أو مساويا لغيره بدليل قوله (لا غلب) بضم الغين بأن لم يبق له طعم فلا يحرم فلو خلط لبن امرأة بلبن أخرى صار ابنها مطلقا تساويا أم لا (ولا) إن كان (كجاء أضر) أو غيره مما ليس بلبن (وبهية) ارتضع عليها صبي وصية فلا يحرم (ولا) (إكتحال به) أو وصل من اذن أو مسام الرأس (محرم) اسم فاعل خبر قوله حصول أي ناشر للحرمة (إن حصل في الحولين) من يوم الولادة (أو زيادة الشهرين) عليهما (ولا أن يستغنى) الصبي

تلد وإن كان من غير وطم إن كان لبنا لأم أو صغرا (قوله) إن بوجور أي هذا إذا كان وصول اللبن لجوف الرضيع برضاع أي مص بل ولو كان بوجور (قوله) أو ماصب في الحلق (أو الحكاية الخلاف أي ووصل للجوف على كل من القولين (قوله) ماصب في الأنف) أي ووصل للجوف (قوله) لا يستقيم أي لأنه لا معنى لقوله وإن كان وصول اللبن للجوف بنوع منه (قوله) أي آلة وجور أي أو آلة سوط أو آلة حقة (قوله) فلا بد من هذا المضاف) أي واللا لا تقضى الكلام إن الوجور وما بعده آلة موصلة للجوف لأنواع من اللبن فيخالف ما قبله هذا والحق إن الوجور والسوط فعل الشخص وإن الأول هو صب اللبن في وسط الفم أو في الحلق والثاني صب اللبن في الأنف وحينئذ فالباء سببية وإن المراد بالحقة الاحتقان وهو صب اللبن في الدبر وقوله تكون غذاء الضمير راجع للحقة لا بالمعنى الأول واقتصار المصنف على هذه الثلاثة يقتضي أن ما وصل من اللبن للجوف من الأذن أو العين أو مسام الرأس لا يحرم ولو تحقق وصوله وهو كذلك (قوله) صفة للحقة فقط هذا هو الصواب وجعل الشارح بهرام قوله تكون غذاء قيدا في الثلاثة ودرج على ذلك في شامله وتبعه ثم وهو غير صحيح كما قاله بن وذكر قولنا نفيد ذلك فراجعها إن شئت (قوله) من منفذ عال أي كالقلم والأنف وقوله فلا يشترط فيه ذلك أي كونه غذاء بل تحرم وإن كان مصة (قوله) من طعام أو شراب أي أودواء وقوله وكان أي لبن المرأة غالبا على غيره (قوله) بأن لم يبق له طعم أي لاستهلاكه (قوله) صار ابنها لهما تساويا أم لا) أي بأن غلب أحدهما الآخر وقيل بالقاء المغلوب منهما كالطعام والقولان حكاهما ابن عرفة وجعل الأول هو المشهور قال عقب والظاهر أن اللبن يحرم إذا جبن أو سمن واستعمله الرضيع (قوله) ولا إن كان الخ) أي ولا إن كان مارضعه الطفل من ثدي المرأة ماء أصفر أو غيره كماء أحمرا مما ليس بلبن فلا يحرم وهذا مخرج من قوله لبن وأما تغير طعم اللبن أو ريحه فيحرم وكذا إن تغير لونه يسيرا بغير الصفرة والحرمة أو بهما حيث كان لبنا كالمسك ولا ينافيه قوله ولا كماء أصفر لأنه ليس بلبن كما قال الشارح (قوله) وبهية) مخرج من قوله امرأة وقوله واكتحال مخرج من قوله وإن بوجور أو سوط (قوله) أو وصل من اذن) أي ولو تحقق وصوله للجوف (قوله) أو زيادة الخ) أي أو في الشهرين الزائدين على الحولين فهو من إضافة الصفة للموصوف أو أن الإضافة للبيان وعلى كل حال فالباء بمعنى في وظاهره إن الرضاع إذا حصل بعد الشهرين والحولين لا يحرم ولو كان بعدهما يوما واحدا (قوله) إلا أن يستغنى أي بعد الفطام كما قال بحيث الخ أي وأما لو استمر الرضاع من غير فطام كان محرما في مدته مطلقا ولو استغنى عنه بالطعام بالفعل (قوله) ولو فيها) أي فإن استغنى بالطعام بعد الفطام كان غير محرم ولو كان الاستغناء في الحولين (قوله) وسواء كان الاستغناء فيهما الخ) صوابه وسواء رضع فيهما بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة على المشهور لأن القرب والبعد إنما يعتبران بين الاستغناء والعود للرضاع وحاصل الفقه كافي التوضيح أنه إذا حصل الرضاع في الحولين فإن لم يستغن بأن لم يقطم أصلا أو فطم ولكن أرضعته بعد فطامه يوم أو يومين نشر الحرمة باتفاق وإن استغنى فاما أن يحصل الرضاع بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة فإن كان بمدة بعيدة لم يعتبر وكذا إن كان بمدة قريبة على المشهور

بالطعام عن اللبن (ولو فيها) أي الحولين استغناء بينا بحيث لا يغيثه اللبن عن الطعام لوعاد إليه هذا هو المراد وسواء كان الاستغناء فيهما بمدة قريبة أو بعيدة خلافا لمن قال يبقاء التحريم إلى تمامهما (ما حرمة النسب) من النوات مفعول لقوله محرم فالحرم من النسب سبع بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخوة ولم يصرح في الآية بما حرمه الرضاع إلا بالأم والأخت

وقال عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فأما من الرضاع من أرضعتك أو أرضعت من له عليك ولادة وأمهاتها وأختك من رضعت معك على امرأة وكل بنت ولدتها مرضعتك أو فحلها المنسوب له ذلك اللبن وبنتك كل من أرضعته زوجتك بلبنتك أو أرضعته بنتك من نسب أو رضاع وأخوات الفحل عمتك وأخوات الرضع خالاتك وبنت الأخ من أرضعته زوجة أخيك بلبنته وبنت الأخت (٥٠٤) من أرضعته أختك ومثل النسب الصهر واستثنى العلماء من ذلك ست مسائل أشار لها

المصنف بقوله (إلا أم أخيك أو) أم (أختك) فإنها تحرم من النسب لأنها إما أمك أو امرأة إيك ولو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم عليك (وأم ولدك) هي من النسب أما بنتك أو زوجة ابنك وكلتاها حرام عليك ولو أرضعت امرأة ولد ولدك لم تحرم عليك (والأجددة ولدك) هي أمك أو أم زوجتك ولو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك أمها (وأختك ولدك) هي بنتك أو ريبتك ولو أرضعت امرأة ولدك فلك نكاح أخته من الرضاع (و) إلا (أم عمك وعمتك) هي إما جدتك أو زوجة جديك ولو أرضعت أجنبية عمك أو عمتك لم تحرم عليك (وأم خالك وخالتك) هي كالتى قبلها (فقد لا يحرم من) هذه الستة (من الرضاع) وقد يحرم من لعارض كما لو رضعت بنت مع ولدك

وهو مذهب المدونة فذهبوا أن الرضاع بعد الاستثناء لا يحرم سواء حصل بعد الاستثناء بمدة قريبة أو بعيدة ومقابل لمطرف وابن الماجشون وأصبغ في الواضحة أنه يحرم إلى تمام الحولين ولو حصل بعد الاستثناء بمدة قريبة أو بعيدة وعلى هذا القول رد للمصنف بلو وهذا هو ما أشار له الشارح بقوله خلافا لمن قال النخ (قوله ما يحرم من النسب) أى يؤخذ من الحديث حرمة بقية السبعة الكائنة من الرضاع (قوله ذلك اللبن) أى الذى رضعته (قوله وأخوات الفحل) أى فحل مرضعتك المنسوب لذلك اللبن الذى رضعته (قوله وأخوات الرضع) أى التى أرضعتك (قوله ومثل النسب) أى فى كون الرضاع يحرم ما حرمة الصهر فيحرم الرضاع ما حرمة أيضا * والحاصل أن الرضاع يحرم ما حرمة النسب وما حرمة الصهر فكأن المصنف قال يحرم بالرضاع ما حرمة النسب وما حرمة الصهر فيحرم عليك أم زوجتك وبنتها من الرضاعة وأختها وخالتها وعمتها وبنت أخيها وبنت أخيها كذلك (قوله إلا أم أخيك النخ) اعلم أنها لم تحرم نسباً من حيث أنها أم أخ بل من حيث أنها أم أو زوجة أب وهذا المعنى مفقود فى الرضاع وكذا يقال فى الباقي ولذا اعترض ابن عرفة على ابن دقيق العيد فى جملة هذا استثناء وتخصيصاً وقد قيل أن الأولى للمصنف العدول عن الاستثناء إلى لالناية (أو امرأة أيك) أى وكلاهما حرام عليك (قوله هي أمك) أى هي من النسب أمك (قوله وأخت ولدك) وكذلك أخت أخيك فهي نسباً إما أختك أو بنت زوجة أيك وكلاهما حرام عليك وأما رضاعاً فهي أجنبية منك وإنما لم يذكرها المصنف هنا لأنها تأتي فى قوله وقد ر الطفل خاصة النخ (قوله هي كالتى قبلها) أى فهي نسباً إما جدتك أو زوجة جديك وأما لو أرضعت أجنبية خالك أو خالتك لم تحرم عليك (قوله لعارض) أى ككون أخت ولدك من الرضاع اتصفت بكونها بنتك أو أختك منه أيضاً كما مثل الشارح وككون أم أخيك أو أختك من الرضاع اتصفت بكونها أختك منه أيضاً بأن رضعت أنت معها على ندى وككون أم ولد ولدك وجدة ولدك أختك أو جدتك من الرضاع أيضاً (قوله فصارت بنتك أو أختك) فهي وإن كانت اختاً لولدك من الرضاع إلا أنه عرض لها كونها بنتاً لك أو اختاً لك فحرمت عليك لذلك (قوله دون أخوته وأخواته) أى ودون أصوله وهذا مراده بخاصة وأما فروع ذلك الطفل فاتهم كفو فى حرمة الرضعة وأمهاتها وبنتها وعمتها وخالاتها كإبائى (قوله لصاحبه اللبن) أى سواء كانت حرة أو أمة ذات زوج أو سيد مسلمة أو كتائية (قوله فكانه حصل النخ) أى حينئذ فيحرم على ذلك الطفل مرضعته وأصولها وفصولها وعمتها وخالاتها ويحرم أيضاً عليه أصول الرجل وفصوله وعمته وخالاته ويحرم ذلك الطفل إن كانت بنتاً وفصولها على ذلك الرجل دون أصولها (قوله من حين وطئه لها الذى أنزل فيه) أى لا من حين عقده عليها ولا من حين وطئه لها بغير أنزال فيه فإذا رضع ولد على امرأة ثم عقد عليها رجل أو رضعها بعد عقده عليها وقبل وطئه لها أو رضعها بعد أن وطئها ولم ينزل لم يكن ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل (قوله لا تقطاعه) أى لا تقطاع اللبن بعد مفارقة الرجل

زوجته

على زوجتك أو على أمك فصارت بنتك أو أختك (وقدر الطفل) الرضيع

(خاصة) دون أخوته وأخواته (ولداً لصاحبه اللبن ولصاحبه) زوج أو سيد فكانه حصل من بطنه أو ظهره (من حين وطئه) لها الذى أنزل فيه (لا تقطاعه) أى اللبن (ولو بعد سنين) كثيرة ولو طلقها فأولاده من غيرها ما تقدم أو تأخر على الرضاع أخوة لذلك الطفل (و) لو تأيمت وفي ثديها لبن من الأول ووطئها ثانياً وأنزل (اشترك) الزوج الثانى (مع) الزوج (القديم) فى الولد الذى أرضعته بعد وطئه الثانى ولو كثرت الأزواج كان ابناً للجميع مادام لبن الأول فى ثديها وثبتت الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن (ولو)

حصل اللبن (محرم) أى بسبب وطء حرام (لا يباحق الولد به) كما إذا زنى بامرأة ذات لبن أو حدث من وطئه لبن فكل رضيع شرب من هذا اللبن يكون ابناً لصاحبه أو تزوج بمحرمه أو بخامسة عالماً فأولى في نشر الحرمة لو كان محرم يباحق به الولد كما لو تزوج بما ذكر جاهلاً على المشهور فإني أكثر النسخ من قوله الآن لا يباحق الولد به (٥٠٥) ضعيف (وحرمت الزوجة (عليه)

أى على الزوج صاحب اللبن (إن أرضعت) بلبنه (من) أى طفلاً (كان) أى الطفل (زوجاً لها) سابقاً فصورتها تزوجت رضيعاً بولاية أبيه ثم طلقها عليه لمصلحة فزوجت بالغا وطناً فحدث لها لبن فارضعت الطفل الذى كان زوجها فتحرّم على الزوج (لأنها) والحالة هذه (زوجة ابنه) من الرضاع فالبنوة طرأت بعد الوطء (كرضعة مباحة) بالإضافة أى كتحرّم زوجة أرضعت رضيعاً كان أبانها زوجها وصورتها تزوج برضعة وطلقها وعنده زوجة كبيرة وطناً وبها لبن أرضعت تلك الرضعة التى كان أبانها فان الرضعة تحرم على زوجها لأنها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (أو مرتضع منها) أى من مباحته يعنى واللبن من غيره ومعناه أنه طلق زوجته للدخول بها فزوجت بغيره وحدث لها لبن من الثانى فارضعت طفلة فهذه الرضعة تحرم

لزوجته وأوسريته المرضعة هذا إذا انقطع عقب المفارقة بل وإن استمر اللبن بعد المفارقة سنين فإذا طاقها وتمادى اللبن بها لحس سنين أو أكثر وأرضعت ولداً كان ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل فأولاد ذلك الرجل من تلك المرأة أو من غيرها ما تقدم على الرضاع أو تأخر عنه أخوة لذلك الرضيع قال في الرسالة ومن أرضعت صدياً فبنات تلك المرأة وبنات فعلها ما تقدم أو تأخر أخوة له أى ما تقدم من بنات المرأة والفعل على الرضاع أو تأخر منهن عنه أخوة لذلك الصبي فيجوز لأخ ذلك الطفل ولأصله نكاح تلك المرأة ونكاح بناتها دونه ودون فروعه (قوله لا يباحق الولد به) عبارة ابن يونس قال ابن حبيب اللبن في وطء صحيح أو فاسد أو محرم أو زنا يحرم من قبل الرجل والمرأة فكلاً لا تحل له ابنته من الزنا كذلك لا يحل له نكاح من أرضعتها المزني بها من ذلك الوطء لأن اللبن لبنه والولد ولده وإن لم يباحق به وقد كان مالك يرى أن كل وطء لا يباحق به الولد فلا يحرم بلبنه من قبل فعله ثم رجع إلى أنه يحرم وذلك أصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حيث لم يباحق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان ابنة قال سحنون وهذا خطأ ما علمت من قاله من أصحابنا مع عبد الملك اه ولذا قال ابن غازي صواب قول المصنف ولو بمحرم إلا أن لا يباحق به الولد ولو بمحرم لا يباحق به الولد اه بن ومن هذا تعلم أن الخلاف في نشر الحرمة وعدم نشرها في الوطء الحرام الذى لا يباحق به الولد واما إذا كان يباحق به فلا خلاف في نشر الحرمة إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح على المشهور ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أو تزوج بمحرمه) أى من نسب أو رضاع وقوله بما ذكر أى المحرم والخامسة (قوله على المشهور) صوابه اتفاقاً (قوله ضعيف) أى لأن المشهور نشر الحرمة ولا يقال هذا معارض لما مر من أنه لا يحرم بالزنا حلال لأن ما مر في النكاح أى أن الزنا لا ينشر الحرمة بين أصول المزني بها وفروعها وبين الزاني وما هنا في نشر الحرمة بين المرتضع وبنات الرجل (قوله أو مرتضع منها) أى كتحرّم شخص مرتضع منها والمراد به أنقى (قوله لأنها صارت بنت زوجته رضاً) أى والدخول بالامهات يحرم البنات ولو طرأت الامومة كما هنا وقيد الشارح كلام المصنف بما إذا كانت الزوجة مدخولاً بها لان العقد على الامهات بمجرد لا يحرم البنات كما مر (قوله اسم فاعل) أى من ارتضع وهو واقع على الصغيرة اذهى المراد تحريمها وذكر الوصف لكونها بمعنى الشخص وأما المرتضع منها بفتح الضاد فهى اللبنة وليس الكلام فيها (قوله تحمل له بناتها) أى بان كانت أجنبية ولا مفهوم لهذا بل مثله ما إذا أرضعت حليلته أو أمته قبل التلذذ بها زوجته الرضعتين فانه يختار واحدة منها فان تلذذ بها حرم الجميع (قوله ولم يكن تلذذها) أى وأما لو أرضعت من امرأة كأن تلذذها فقد ذكره المصنف بعد (قوله وان الأخيرة) أى وان كانت التى يختارها الأخيرة منها عقداً أو رضاعاً ان ترتبتا وما ذكره المصنف من جواز اختيار واحدة من الزوجتين الرضعتين اللتين أرضعتها أجنبيته أو زوجة غير مدخول بها هو المشهور كمن أسلم على اختين وقال ابن بكير لا يختار واحدة بمنزلة من تزوج أختين في عقد واحد وفرق للمشهور بأن العقد وقع هنا بينها صحيحاً وطراً ما أفنده بخلاف مسئلة متزوج الاختين في عقد واحد فانه وقع فاسداً

(٦٤ - دسوقى - ثانى) على من كان طلقها لأنها صارت بنت زوجته رضاعاً فتقدير المصنف كتحرّم رضيعاً مرتضعة من مطلقته فترضع بكسر الضاد اسم فاعل (وإن أرضعت) امرأة تحمل له بناتها ولم يكن تلذذها (زوجته) الرضعتين (اختار) واحدة منها وكذا لو كن أكثر لصورتها من الرضاع (وان الأخيرة) عقداً أو رضاعاً (وإن كان) الزوج (قد بنى) أى تلذذ (بها) أى بالزوجة التى أرضعت (حرم الجميع) المرضعة للعقد على البنات يحرم الامهات والرضعتان

فتلذذ بها من الرضاع (وأدبت المتعمدة) بارضاعها من ذكر (للافساد) متعلق بمتعمدة (وفسخ نكاح) الزوجين المكلفين (التصادقين عليه) أى على الرضاع باخوة أو غيرها (٥٠٦) ولو سفيهن قبل الدخول أو بعده (كقيام بينة) ثبت بها الرضاع (على اقرار أحدهما) به (قبل العقد) ولم يطالع على ذلك

إلا بعد العقد أقامها أحدها أو غيرها أو قامت احتسابا ومفهوم الاقرار قبل العقد فيه تفصيل فإن كان المقر بعده هو الزوج فكذلك وإن كان الزوجة لم يفسخ لاتهمها على مفارقتها كما يأتى فى قوله وإن ادعاه فأنكرت الخ ولم يتم هو لأن الطلاق يده (ولها) إذا فسخ (السمى) الحلال والا فصدّق المثل (بالدخول) سواء علما أو جهلا أو علم فقط (إلا أن تعلم فقط) بالرضاع وأنكر العلم (فكالغارية) للزوج باقتضاء عدتها وتزوجت فيها عالة بالحكم فله أربع دينار بالدخول ولا شيء لها قبله (وإن ادعاه) الزوج أى ادعى الرضاع بعد العقد وقبل البناء (فأنكرت) أخذ باقراره) فيفسخ نكاحه (ولها النصف) لأنه يتم على أنه اقر ليفسخ بلا شيء (وإن ادعته) فأنكر لم يندفع (النكاح عنها) بالفسخ لاتهمها على قصد فراقه (ولا تقدر على طلب المهر قبله) أى قبل الدخول أى لا يمكن من طلب ذلك وإن طلقت قبل الدخول فلا شيء لها لاقرارها بنفساد العقد وظاهره ولو بالموت

(قوله للتلذذ بأمرها من الرضاع) أى والتلذذ بالأمهات يحرم البنات (قوله من ذكر) أى وهو الزوجتان الرضيعتان (قوله متعلق بمتعمدة) أى والمعنى أن المرأة للمتعمدة لا فساد تؤدب لعلها بالتحريم الموجب للتأديب لا بأدبت لأن المعنى حينئذ أن المرأة للمتعمدة تؤدب للفساد الحاصل منها فلا يعلم هل تعمدت الفساد المقتضى لعلها بالتحريم الموجب للتأديب أو تعمدت الارضاع ولم تعمد للفساد لكونها جاهلة (قوله قبل الدخول) تنازعه فسخ والتصادقين أى أنها إذا تصادقا على الرضاع فإنه يفسخ نكاحها قبل الدخول وبعده كان تصادقها قبل الدخول أو بعده والفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم (قوله ثبت بها الرضاع) أى وهى رجلان ورجل وامرأة وامرأتان (قوله ومفهوم الاقرار قبل العقد) أى وهو ما إذا كانا منكرين له لكن شهدت البينة على اقرار أحدهما به بعد العقد والحكم المذكور فى هذا المفهوم هو عين الحكم فيما إذا ادعاه أحدهما بعد العقد وأنكره الآخر الآتى فى قول المصنف وإن ادعاه فأنكرت (قوله قبل العقد) متعلق باقرار لا قيام لأن قيام البينة على الاقرار إنعاهو بعد العقد الخ (قوله ولها إذا فسخ) أى لتصادقها عليه أو لقيام بينة على اقرار أحدهما به قبل العقد (قوله سواء علما) أى سواء كانا عالين بالرضاع حين العقد هذا يتصور فى المتصادقين عليه وفيما إذا قامت بينة على اقرار أحدهما قبل العقد وقوله أوجها هذا إما يتصور فى المتصادقين عليه بعد العقد ولا يتصور فيما إذا قامت بينة على اقرار أحدهما به قبل العقد (قوله فكالغارية للزوج باقتضاء عدتها) الظاهر أن المراد فكالغارية باليب لأنه هو الذى تقدم للمصنف فيكون حواله على معلوم لا على مجهول وإن كان الحكم فيها واحداً وهو استحقاقها ربع دينار فقط لئلا يغلو البضع عنه اه بن (قوله بعد العقد الخ) أى والحال أنه لا بينة له وأما إن ادعاه قبل العقد وأنكرت فلا شيء لها فى فسخه بعد العقد وقبل البناء كما يفيد كلام الاخمى لأن نكاحه وقع فاسداً على دعواه فإن ادعاه بعد البناء فإنه يفسخ ويلزمه كل الصداق لدخوله علما به (قوله أخذ باقراره) أى بالنسبة للفراق لا بالنسبة للفرم إذ لا يعمل باقراره بالنسبة للفرم الصداق إذ لو عمل به لما وجب عليه شيء (قوله لأنه يتم على أنه أقر الخ) وهذه إحدى المسائل الثلاث المستثناة من القاعدة وهى أن كل عقد فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه الانكاح الدرهمين وفرقة التلاعنين وفسخ المتراضين وهى هذه (قوله وإن ادعته) أى بعد العقد وقبل البناء أو بعده (قوله لاتهمها على قصد فراقه) أى ولا يخلص لهما من الزوج إلا بالفداء منه أو يطلق باختياره فان طلق باختياره قبل البناء فلا شيء لها وهو معنى قول المصنف ولا تقدر الخ (قوله قبله) أى إذا حصلت مفارقة قبله (قوله وظاهره ولو بالموت) أى وحصلت المفارقة قبل الدخول بالموت (قوله ولا مهر لها قبله) أى ولا مهر لها إن حصلت المفارقة قبله كانت بطلاق أو بموته (قوله واقرار الأبوين مقبول) قل طنى كلام المؤلف فيمن يعقد عليه الأب بغير إذنه وهو الابن الصغير والابنة البكر كذا النقل فى المدونة وغيرها وحينئذ فلا وجه للتقييد بالصغر فى البنت وإن وقع فى عبارة ابن عرفة اه بن (قوله قبل عقد النكاح) أى إذا كان اقرارهما قبل عقد النكاح سواء فساد ذلك منها أم لا (قوله لا بعده فلا يقبل) أى ولو كانا عدلين أو حصل فشو من الناس قبل اقرارهما وحينئذ فالنكاح ثابت لا يفسخ (قوله كاقرارها برضاع ولديها الكبيرين) أى فإنه لا يقبل كان الاقرار قبل العقد أو بعده وظاهره ولو كان الولدان الكبيران سفهين وظاهر ابن عرفة أن السفهين كالصغيرين وحينئذ

وهو ظاهر ولو قال المصنف وإن ادعته فأنكر لم يفسخ ولا مهر لها قبله لكان أوضح وأخصر (واقرار الأبوين) بالرضاع فيقبل بين ولديها الصغيرين (مقبول قبل) عقد (النكاح) فيفسخ إن وقع (لا بعده) فلا يقبل كاقرارها برضاع ولديها الكبيرين

فهما بالنسبة للكبيرين كأجنبيين فلا بد من كونهما عدلين أو فشو قبله كما يأتي وشمل قوله الأبوين أباه وأباهما أو أباهما أو الأم والأخوة لا يشمل أمهما لدخول هذه في قوله امرأتين وشبه في القبول قبل النكاح (٥٠٧) لا بعده قوله (كقول أبي أحدهما) فانه

يقبل قبل النكاح لا بعده بأن يقول رضع ابني مع فلانة أو بنتي مع فلان ولا شك ان هذه المسئلة تنفي عما قبلها لفهمها من هذه بالأولى (و) اذا قبل أو أحدهما قبل عقد النكاح وأراد النكاح بعد ذلك (لا يقبل منه) بعد ذلك (أنه أراد الاعتذار) بأن يقول انما فعلت لعدم ارادة النكاح وان حصل عقد ففسخ (بغلاف) قول (أم أحدهما) أرضعته أو أرضعتها مع ابني مثلا واستمرت على اقرارها أو رجعت عنه اعتذارا (فالتزوه) مستحب لا واجب وليست كالآب ولو كانت وصية لكن المعتمد أنه إن فشا منها ذلك قبل إرادة النكاح وجب التزوه وقبل قولها وأولى أم كل منهما فلو قال المصنف وقبل اقرار أحد الأبوين قبل العقد ولا يقبل منه بعده الاعتذار لأناد الراجح بلا كلفة (ويثبت) الرضاع (برجل وامرأة) أي مع امرأة (وبامرأتين) ان فشا ذلك منهما في صورتين (قبل العقد) لان لم يفش ذلك منهما فلا يثبت وشمل

في قبل اقرار الأبوين بالنسبة لهما (قوله فهما الخ) هذا كاستدراك على مقبله من التشبيه أفاد به أنه يجري في اقرار الأبوين رضاع ولديهما الكبيرين ماجرى في اقرار الأجنبيين وليس المراد أن اقرار الأبوين رضاع ولديهما الكبيرين لا يقبل أصلا (قوله أو فشو قبله) أي قبل اقرارهما (قوله لدخول هذه في قوله امرأتين) أي من قوله وثبت بامرأتين إن فشا حينئذ فلا يقبل اقرارهما به الا إذا فشا ذلك منهما قبل العقد (قوله كقول أبي أحدهما) هذا تشبيه تام أي انه يقبل اقرار أحد الأبوين حيث كان ولده غير بالغ وكان اقراره قبل النكاح (قوله تنفي عما قبلها) أي وهو قوله واقرار الأبوين قبل عقد النكاح لا بعده (قوله وإذا قبل) أي إذا قبل اقرار أبويهما لكون الولدين صغيرين أو اقرار أبوي أحدهما (قوله لا يقبل منه) أي أنه أراد الاعتذار ظاهره ولو قامت قرينة على صدقه والذي استظهره عجم أنه ينبغي العمل عليها إذا وجدت (قوله وان حصل عقد ففسخ) ظاهره سواء تولى الأب المقر ذلك العقد أولا بأن رشد الولد وعقد لنفسه وهو أحد قولين وقيل محل الفسخ ان تولى الأب العقد والإفلا والأول أقوى (قوله بخلاف أم أحدهما الخ) الفرق بينهما ان العقد للأب فصار ذلك كاتقارره على نفسه وعلى هذا يتطرق الخلاف في الأم ان كانت وصية لأنها كالوصى تنزل منزلة الأب لأنها المعاقدة وان كانت توكل قاله الشيخ أبو زيد القاسمي اه بن (قوله أو رجعت عنه اعتذارا) بأن تقول أنا كنت كاذبة في اقرارى برضاعها انما أردت منعه منها (قوله ولو كانت الخ) أي خلافاً لأبي اسحق التومسي حيث قال انها كالآب إذا كانت وصية لأنها حينئذ كالمعاقدة للنكاح فكانت كالآب (قوله وأولى) أي في قول القول ووجوب التزوه قول أمهما معاً والحاصل أن الراجح أنه يعمل في غير الرشيد باقرار أحد الأبوين قبل العقد ولو أمراً وأولى باقرارهما معا فيفسخ اذا وقع ولا يعتبر اقرارهما بعده (قوله ان فشا ذلك منهما) أي ولا يشترط فشوه من غيرهما كما يفيد ظاهر كلام ابن عرفة خلافاً لما في عقبه ونص ابن عرفة وشهادة امرأتين به ان فشا قولهما به قبل نكاح الرضيعين يثبت وهو مثل لفظ المدونة نعم ذكر الخلاف في معنى الفشوى حق المرأة فقال وفي كون الفشو المعبر في شهادة المرأة فشوى قولها ذلك قبل شهادتها أو فشوى ذلك عند الناس من غير قولها قولان (قوله في صورتين) أما في الأولى باتفاق وأما في الثانية فعلى قول ابن القاسم وهو المشهور وقابله قول سحنون يثبت الرضاع بشهادة المرأتين مع عدم الفشو إذا كانتا عدلتين (قوله وشمل كلامه) أي كما يشمل أمهما إذا كانا صغيرين أو بالغين فلا يثبت الرضاع بشهادتهما الا اذا فشا ذلك منهما قبل العقد (قوله أولاً لا تشترط الا مع عدمه) الأولى أولاً لا تشترط معه وقوله نردد الأول للخمى والثاني لابن رشد * وحاصل ما في المقام ان المدونة ذكرت عن ابن القاسم ان المرأتين لا تقبل شهادتهما بالرضاع الا مع الفشو كما درج عليه المصنف وقال سحنون لا يشترط في قبول شهادتهما الفشو إذا كانتا عدلتين ثم ان الشيخين للخمى وابن رشد اختلفا هل تشترط العدالة مع الفشو على قول ابن القاسم أولاً تشترط العدالة معه فالأول للخمى والثاني لابن رشد فقول شارحنا تبعاً للعقب أولاً لا يشترط الا مع عدمه الخ مبنى على قبول شهادتهما مع عدمه وهو خلاف مذهب المدونة وهو قول ابن القاسم الذي درج عليه المصنف حيث جعل الفشو شرطاً في شهادتهما فلو قال أولاً لا يشترط معه لكان جارياً على المشهور فقط اه بن (قوله وبرجلين عدلين) أي سواء كان الزوجان صغيرين أو كبيرين شهدا قبل العقد أو بعده (قوله فالتردد) أي فيجربى التردد السابق

كلامه الاب والام في البالغين والأأم مع امرأة أخرى في البالغين كأم (وهل تشترط العدالة) أي عدالة الرجل والمرأة وعدة المرأتين (مع الفشو) أولاً تشترط الا مع عدمه وأما معه فلا لقيام الفشو مقامها (تردد) والراجح لا تشترط (و) يثبت (برجلين) عدلين اتفاقاً أولاً وغير العدلين لا يقبلان الا مع فشوى قبله فالتردد

(لابامرأة) أجنبية فلا يثبت (٥٠٨) بها (ولو فشا) ذلك منها قبل العقد (وندب التزوه طلقاً) في كل شهادة لا توجب فراقاً كشهادة

امرأة واحدة أو رجل واحد ولو عدلاً أو امرأتين بلا فشو على أحد الترددين ومعنى التزوه عدم الاقدام على النكاح والطلاق ان حصل النكاح (ورضاع الكفر معتبر) فلو أرضعت الكافرة صغيرة مع انها أو صغيراً مع بنتها لم يخل لذلك الطفل نكاح الصغيرة ولا الكبيرة (والغيلة) بكسر العين المعجمة هي (وطء) المرأة (المرضع وتجنوز) بمعنى خلاف الأولى فان تحقق ضرر الولد منع وان شك كره [درس] باب ذكر فيه أسباب النفقة الثلاثة القرابة والرق والنكاح وأقوى أسبابها النكاح فلذا بدأ به فقال (يجب لمكة) من نفسها (مطابقة لوطء) بلا مانع بعد ان دعت هي أو عجزها أو وكيلها للدخول ولو لم يكن عند حاكم وبعد مضي زمن يتجهز فيه كل منها عادة (على البالغ) متعلق يجب لاعلى صغير ولو دخل عليها بالغة واقتضاها ولا لغير ممكنة أولم يحصل منها أو من وليها دعاء أو حصل قبل مضي زمن يتجهز فيه كل منهما ولا لغير مطابقة ولا مطابقة بها مانع كرتق إلا ان يتاذبها عالماً (وليس أحدهما) أي الزوجين

(قوله لابامرأة أجنبية الخ) انما قيد بالأجنبية لتقدم الكلام على أم أحد الزوجين ولو سككت المصنف عن تلك لكفته هذه فيهما (قوله ولو فشا ذلك منها) هذا هو المشهور ورد المصنف به على مقابله من ثبوته بالأجنبية ان فشا ذلك من قولها قبل العقد (قوله كشهادة امرأة واحدة) أي سواء كانت أمناً أو أجنبية (قوله لم يخل لذلك الطفل نكاح الصغيرة ولا الكبيرة) أي أسلمت أو لم تسلم فلا سلام يرفع حرمة الرضاع (قوله والغيلة) أي التي هم النبي ﷺ على النهي عنها ثم تركه وطء الرضيع أي وطء المرأة في زمن ارضاعها وقيل هي ارضاع الحامل ولدها * والحاصل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن انهي الناس عن الغيلة حتى سمعت ان الروم وفارس يصنعون ذلك ولا يضر أولادهم أي فتركت النهي عنها فاختلف العلماء في الراد بها فقيل هي وطء الرضيع وقيل ارضاع الحامل وإرادته عليه الصلاة والسلام النهي عنها لضررها بالأولاد وقد تبين له انه لا ضرر فيها يقوى القول الأول في معناها لأن الشهادة تدل على ضرر ارضاع الحامل لولدها (قوله بكسر العين المعجمة) الذي في كلام عياض جواز الكسر والفتح قال في المشرق والغيلة بفتح العين وكسرهما هو يقال بالهاء وتركها وهذا في الرضاع وأما غيلة القتل فهي بالكسر لا غير انظر بن

باب النفقة

(قوله يجب لمكة) أي لزوجة ممكنة وهي التي لا تمتنع من الوطء اذا طلبت سواء كانت حرة أو أمة بوأها زوجها معه بيتاً أم لا كان الزوج حراً أو عبداً بن سلعون وطى العبد نفقة زوجته الحرة وكسوتها طول بقائها في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك وان كانت الزوجة أمة فنفقة كذلك على زوجها حراً كان أو عبداً بوأها معه بيتاً أم لا ه وانظر قوله من كسبه فان كان ذلك لعرف جرى به فلا إشكال والا فهو خلاف قول المصنف في النكاح ونفقة العبد في غير خراج وكسب إلا لعرف اه بن (قوله بلا مانع) أي يمنع من الوطء (قوله على البالغ) أي على زوجها البالغ (قوله لاعلى صغير) أي ولو كان قادر اعلى الوطء (قوله ولو لدخل عليها بالغة) أي هذا اذا لم يدخل بها بل ولو دخل بها حال كونها كبيرة وأولى لو كانت صغيرة هذا وقد صحح في التوضيح القول بوجوب النفقة على الصغير اذا دخل ولو كانت غير مطابقة * والحاصل انه في التوضيح جعل السلامة من المرض وبلوغ الزوج واطاقة الزوجة للوطء شروطاً في وجوب النفقة لغير المدخول بها التي دعت للدخول فان اخلت منها شرط فلا تجب النفقة لها وأما المدخول بها فتجب لها النفقة من غير شرط وجعل الاقاني الأمور الثلاثة المذكورة شروطاً في وجوب النفقة للمرأة مطلقاً سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها ودعت للدخول لكنه لم يعصده بنقل والظاهر ما في التوضيح كما قال بن (قوله ولا لغير ممكنة) أي سواء دخل بها ثم منعه بعد ذلك أو لم يدخل بها (قوله أو لم يحصل الخ) هذا اذا كان الزوج حاضراً أو في حكم الحاضر بان كان غائباً غيبة قريبة وأما لو كان بعيد الغيبة فيكفي في وجوب النفقة لها ان لا تمتنع من التمكين بان يسألها القاضي هل تمكته إذا حضر أولاً فان اجابت بالتمكين وجب لها ذلك والا فلا شيء لها (قوله الا ان يتلذذ بها) أي بخير الوطء حاله كونه عالماً بالمانع منه (قوله وليس أحدهما شرفاً) أي بان كانا صحيحين أو كان أحدهما مريضاً مرضاً خفيفاً يمكن معه الاستمتاع بالمرض المذكور لا يمنع من وجوب النفقة لها بل تجب لها في تلك الحالة اتفاقاً وفي وجوبها مع المرض الشديد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحبه حد السياق قولان مذهب المدونة الوجوب خلافاً لسحنون (قوله وهذا الشرط فيما قبل البناء) أي واما اذا

أحدهما) أي الزوجين (شرفاً) أي الموت أي بالفا حد السياق وهو الأخذ في النزاع وهذا الشرط فيما قبل البناء حصل

فدخول هذا وعدمه سواء لأنه في حكم الميت (قوت) فاعمل يجب أي يجب على الزوج البالغ لزوجته المطيعة للمكنة مائتا كلة (وإدام وكسوة ومسكن بالعادة) في الأربعة فلا يجب لأتقص منها أن قدر ولا يجب هي لأزيد من عادة أمثالها أن طلبت ذلك إلا إذا كان غنيا وحاله أعلى من حالها فطلبت حالة أعلى من حالها فتجب لذلك ولكن لا إلى مساواة حاله بل لحالة وسطى كأنصوا عليه وكذا إذا كان حالها أعلى من حاله ولكن لا قدرة على حالها وإنما له قدرة على (٥٠٩) حالة فوق حاله ودون حالها وجب

عليه أن يرفعها عن حاله إلى ما قدر عليه وهاتان صورتان محتملتان للصنف (بقدر وسعه وحالها) والحاصل أن قوله بالعادة المراد بها عادة أمثالها فإن تساوى فالأمر ظاهر وإن كان فقيرا لا قدرة له إلا على أدنى كفاية من الأربعة فالعبرة بوسعه فقط وإن كان غنيا ذا قدر وهي فقيرة أجيبت لحالة أعلى من حالها ودون حاله وإن كانت غنية ذات قدر وهو فقير إلا أنه له قدرة على أرفع من حاله ولا قدرة له على حالها رفقها بالقضاء إلى الحالة التي يقدر عليها فصدق على هاتين صورتين أن يقال اعتبر وسعه وحالها فتدبر (و) اعتبر حال (البلد) التي هما بها (و) حال (السعر) في ذلك الزمان ويجب عليه ما يكفيه من القوت (وإن كولة) جدوا هي مصيبة نزلت به (وتزاد الرضع) النفقة المعتادة (ماتقوى به)

حصل الاشتراف بعد البناء فلا تنقطع نفقتها (قوله فدخل هذا) أي الزوج المشرف (قوله مائتا كلة) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالقوت ما يقتات ويؤكل ولو عبر المصنف به كان أولى لأن التبادر من القوت ما يملك الحياة (قوله وكسوة) ابن عاشر إنما يجب الكسوة إذا لم يكن في الصداق ما يتشور به أو كان وطال الأمر حتى خلقت كسوة الشورة كذا في التيطي ومن جملة الكسوة عنده الغطاء والوطاء اهـ بن (قوله بالعادة) متعلق بمحذوف أي واعتبار هذه الأربعة بالعادة أي بعادة أمثالها فلو طلبت أزيد من عادة أمثالها أو طلب هو أتقص مما جرت عادة أمثالها فلا يلتفت إليهما في ذلك ويرد كل واحد لعادة أمثاله وقول المصنف بقدر وسعه وحالها بدل من قوله بالعادة بدل مفصل من محمل والمراد بوسعه حاله وإنما لم يعبر به كما عبر به في جانب المرأة اقتداء بالقرآن قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعلم أن اعتبار حالها لا بد منه سواء تساوى غنى أو فقرا أو كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا لكن اعتبار حالهما عند تساويهما قرا أو غنى ظاهر وأما عند اختلافهما فاللازم حالة وسطى بين الحالتين وحينئذ نفقة الفقير على الغنية أزيد من نفقته على الفقيرة كما أن نفقة الثقي على الفقيرة أقل من نفقته على الغنية وهذا هو المتمد خلافا لما ذكره عقب تبعا لمع من أن اعتبار حالهما إذا تساوى فإذا زاد حالها اعتبر وسعه فقط وإن قصت حالتها عن حاله اعتبرت حالة وسطى بين الحالتين كذا قال شيخنا العدوي وفي بن ما يوافق ما قلناه من الاعتماد وأيده بالقول فراجع إن أردت الإطلاع عليها وكلام شارحنا كالجمع بين الطريقتين فتأمل (قوله واعتبر) أي في النفقة على الزوجة حال البلد من كونها حاضرة يأكل أهلها الناعم أو بادية يأكل أهلها الحشن وقوله وحال السعر في ذلك الزمان أي من كونه رخاء أو غلاء فالأول يحمل الناس على التمتع في المال كل دون الثاني (قوله وهي مصيبة نزلت به) أي فعلية كفايتها أو يطلقها ولا خيار له في فسخ النكاح وإضافته وهذا ما لم يشترط كونها غيرا كولة والأفله ردها ما لم ترض بالوسط (قوله وتزاد الرضع) تقدم أنه قال تجب النفقة للزوجة بحسب العادة وهذا في غير الرضع وأما هي فليست كغيرها بل تزداد على النفقة المعتادة ما تقوى به على الرضاع ومحل لزوم الزوج ذلك الزائد إذا كان ولد الزوجة حرا أما لو كان ولدها رقابا فالزائد على سيدها كاجرة القابلة (قوله فلا يلزمه إلا مائتا كلة) أي بالفعل حال المرض وحالة قلة الأكل الذي هو أقل من المعتاد أي وليس لها أن تأخذ منه طعاما كاملا تأكل منه بقدر كفايتها وتصرف الباقي منه في مصالحها خلافا لأبي عمران (قوله على الأصوب) أي عند التيطي (قوله وكلام المواق) أي القائل إذا زاد ما تأكل في حال مرضها على ما تأكل في حال صحتها لزمه قدر ما تأكل في حال صحتها (قوله يمكن تأويله) أي بأن تحمل الزيادة على ما تأكل على وجه التداوى أو التفكه (قوله ولو اعتيد) أي جرت العادة بلبسه ولو كان شأنها لبسه فإذا تزوج إنسان بنتا كابر

على الرضاع واستثنى من قوله بالعادة قوله (إلا المريضة وقليلة الأكل) جدا (فلا يلزمه إلا مائتا كلة) حال المرض وقلة الأكل (على الأصوب) وهذا في غير المقرر لها نفقة معلومة والا لزمه ما قرر ولوقد أكلها بكرض وأما لو زاد أكلها بالمرض فإن كان من نحو فأكبة ودواء فلا يلزمه وإن كان من القوت فيلزمه ولو نحو سكر ولوز وعناب تقوت به وهل ولو في المقرر لها نفقة هو الظاهر وكلام المواق يمكن تأويله (ولا يلزم) الزوج (الحري) والخز وظاهره ولو اعتيد واتسع حال الزوج له وهو كذلك فهو مقيد لقوله بالعادة وهذا قول الإمام (ومحمل) أي حملة ابن القاسم (على الإطلاق) أي أبقاه على عمومه في سائر البلاد وهذا الحمل هو للذهب (و) حملة ابن القصار

(طى) (ساكنى) المدينة لقناعها) وإذا علمت أنه يلزم الزوج القوث وماعطف عليه بالعادة (يفرض) لها (طلاء) للشرب والطبخ وغسل الثياب والأواني وللوضوء (٥١٠) والغسل ولو من احتلام أو وطء شبه لازنا (والزيت) للأكل والادهان

والوقود (والحطب) للطبخ والحبز (والمخ) والبصل لأنه مصلح (واللحم) للدوسر (المرّة بعد المرّة) في الجمعة ولا يفرض كل يوم ولا طى فقير إلا بقدر ما تقتضيه العادة ولا يفرض غسل وضمن وجبن إلا إذا كان إذا ما عادة ولا فاكهة رطبة ولا يابسة إلا إذا كانت إذا ما عادة كشاء وخيار (و) يفرض (حصير) تحت الفراش أو هو الفراش باعتبار عادة أمثاله (وسريره احتيج له) عادة (وأجرة قابله) لحرّة ولو مطلقة ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة (وزينة تستضر) أى يحصل لها ضرر عادة (بتركها كسحل ودهن معتادين) وصف كاشف إذ الموضوع في المعتاد (وحناء) لرأسها اعتيد لا لخصابها ولا ليديها ولا للدواء (ومشط) بفتح الميم وهو ما يخدمه الرأس من دهن وحناء وغيرها فهو من عطف العام على الخاص وأما المشط بضم

من شأنها لبس الحرير فلا يلزمه لباسها الحرير جرت العادة بلبسه أم لا كان غنيا أم لا (قوله طى ساكنى المدينة) أى ولو من غير أهلها ان تخلقت بخلقهن وأما سائر الامصار فهو فيها كالنفقة فان جرت به العادة وجب وإلا فلا (قوله يفرض الخ) لما قدم أن الزوج يلزمه القوت وماعطف عليه بين ما هو الذى يقضى به عند المشاحة هل الأعيان أو أثمانها فبين أنه يفرض الأعيان بقوله يفرض الخ (قوله وغسل الثياب) بل ولو لارش ان جرت به العادة (قوله والغسل) أى سواء كان الفصل واجبا أو سنة كفصل الجمعة أو مستحبا كالغسل لدخول مكة (قوله لازنا) فى كلام بعضهم أنه يلزمه الاتيان بالماء لغسلها ولو من زنا قال ولا غرامة فى الزامه الماء لغسلها من الزنا لأن النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء واعتمد ذلك القول شيخنا واقتصر عليه فى الحاشية (قوله واللحم) قال بعضهم أى من ذوات الأربع لا من الطير والسمك إلا أن يكون ذلك معتادا فيجوز على العادة (قوله المرة بعد المرة) أى يفرض اللحم زمنا بعد زمن يفرض فى حق القادر ثلاث مرات فى الجمعة يوما بعد يوم وفى حق الوسط مرتان فى الجمعة وفى حق المنحط الحال مرة فى الجمعة كذا قال بعضهم والاعظم أن الفقير يفرض عليه بقدر وسعه فيراعى عادة أمثاله ولو فى الشهر مرة مثلا لأن هذه الأمور من جزئيات قوله بالعادة اه شيخنا عدوى (قوله وحصير) أى من بردى أو حلفاء أو صبر (قوله احتيج له) أى ليجب عنها العقارب أو البراغيث أو نحوها (قوله وأجرة قابله) يعنى أن أجرة القابلة وهى التى تولد النساء لازمة للزوج على المشهور ولو كانت مطلقة بائنا ولو نزل الولد ميتا فى الطلاق البائن لأن المرأة لا تستغنى عن ذلك كالنفقة وقيل إن أجرة القابلة عليها ومحل الخلاف فى الزوجة التى ولدها حر كالزوجة الحرة والأمة التى مثل أمة الجد وأما الزوجة الأمة التى يكون ولدها رقيا لسيدها فأجرة القابلة لازمة لسيدها قول واحد والمسك للولد ولو كانت فى عصمة الزوج (قوله ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة) أى من الفراريج والحلبة بالعسل والمفتحة ونحو ذلك (قوله يحصل لها ضرر عادة بتركها) أى بأن يحصل لها الشعث عند تركها ولا يشترط المرض لا ما يحتاج له من ذلك ولو اعتادته والحاصل أن المدار فى لزوم ذلك على الضرر اعتياداً لا فان ضر تركها بها لزمه اعتيد أم لا وان لم يضر تركها بها فلا يلزمه اعتيد أم لا (قوله معتادين) الأولى حذفه لأن هذا تمثيل للزينة التى تستضر بتركها ولا تستضر بتركها إلا إذا كان معتاداً لها (قوله لا لخصابها ولا ليديها) أى ولو جرى به عرف لأنها لا تستضر بتركها (قوله فلا تلزمه) أى بل هى عليها كما أن عليها أجرة البلاغة التى تتولى ذلك فهذه الثلاثة أمور على الزوج واحد منها فقط قاله عيج (قوله أى أهل الاخداع) أشار إلى أن فيه عود الضمير من المضاف اليه على المضاف مثل قولك جاء عبد ربه والظاهر أن الاضافة فى كلام المصنف من اضافة المصدر للفعول وأنه يشمل صورتين اللتين قالها الشارح لأنها فىهما أهل للاخداع (قوله وان بكراء) أى هذا إذا كان بكراء بل وان كان بكراء والظاهر أنها لا تملك الرقيق الذى اشتراه لخدمتها إلا إذا حصل التملك بصيغة (قوله ولو بأكثر من واحدة) ردلو على ما قاله ابن القاسم فى الموازية من أنه لا يلزمه أكثر من خادم واحد واعلم أنه إذا عجز عن الاخداع لم تطلق عليه لذلك على المشهور وإذا تنازعا فى كونها أهلاً لأن

للميم وهو الآلة فلا تلزمه كما ان المسكحلة لا تلزمه كما يأتى له إذ لا فرق بينهما

تخدم

(و) يجب عليه اخداً أهله أى أهل الاخداع بأن يكون الزوج ذاسعة وهى ذات قدر ليس شأنها الخدمة أو هو ذا قدر تترى خدمة ذوجه به فانها أهل للاخداع بهذا المعنى فيجب عليه أن يأتى لها بخادم (وإن بكراء ولو بأكثر من واحدة) إذا لم تكف الواحدة

(وقضى لها بخادمتها) عند التنازع مع الزوج (إن أحببت) وأحب هو أن يخدمها خادمه (إلا لرية) في خادمتها فبشر الزوج في الدين أو الدنيا فلا يقضى لها بخادمتها بل يحجب الزوج لما دعا أن قامت القرائن على (٥١١) تصديقه (وإلا) بأن لم تكن أهلا

للإخدام أو كانت أهلا للزوج قدير (عليها) الخدمة الباطنة ولو غنية ذات قدر (من عجن وكنس ونرش) وطبخ له لا لضيفه فيها يظهر واستقاء ماء جرت به العادة وغسل ثيابه (بخلاف النسيج والغزل) والحيطة ونحوها مما هو من التكسب عادة فهي واجبة عليه لها لا عليها له (لا مكحلة) أي الآلة التي يوضع فيها الكحل وكذا الشط بالضم أي الآلة (و) لا (دواء) وفاكهة لغير آدم (وحجامة) أي اجرتها ولا اجرة طبيب (وثياب المخرج) أي التي تلبسها للخروج بها ولا يقضى عليه بدخولها الحمام إلا من ضرورة فيقضى لها بالخروج لا بالاجرة لأنها من باب الطب والدواء وهي لا تلزم (وله) أي للزوج (التمتع) أي الانتفاع (بشورتها) ففتح الشين المعجمة متاع البيت من فرش وغطاء ولباس وآنية فيستعمل من ذلك ما يجوز له استعماله ويقضى

تخدم أوليست أهلا فهل البيئة عليها أو عليه قولان انظر الحاشية (قوله وقضى لها بخادمتها) أي إذا طلبت الزوجة أن يخدمها بخادمتها ويكون عندها وطلب الزوج أن يخدمها خادمه فإنه يقضى لها بخادمتها لأن الخدمة لها وحينئذ فيلزم الزوج أن ينفق عليه وهذا القول وهو القضاء بخادمتها عند التنازع هو قول مالك وابن القاسم وقيد ابن شاس بما إذا كان خادمها مألوفاً والاقضى بخادم الزوج وظاهر المصنف الإطلاق أي القضاء بخادمتها سواء كان مألوفاً أولا (قوله في الدين) أي بأن كانت تلك الخادمة تأتي برجال الدراة يفسدون فيها وقوله أو الدنيا أي بأن كانت تلك الخادمة تسرق من مصالح البيت (قوله بأن لم تكن أهلا للإخدام) أي بأن كانت من لفيف الناس والزوج ليس ذا قدر (قوله وطبخ له) أي ولها وقوله لا لضيفه أي ولا لأولاده ولا لبيده ولا لأبويه (قوله واستقاء ماء) أي من الدار أو من خارجها ولو من البحر إذا كان ذلك عادة أهل بلدها (قوله وغسل ثيابه) أي فيلزمها ذلك وكذا غسل ثيابها وقال بعضهم إن غسل ثيابه وثيابها ينبغي جريانه على العرف والعادة وقال الأبي أن ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وظاهره ولو جرت العادة بذلك (قوله بخلاف النسيج الخ) يعني أن المرأة لا يلزمها أن تنسج ولأن تغزل ولا أن تخطط للناس بأجرة وتدفعها لزوجها ينفقها لأن هذه الأشياء ليست من أنواع الخدمة وإنما هي من أنواع التكسب وليس عليها أن تكسب له إلا أن تتطوع بذلك وظاهره ولو كانت عادة نساء بلدها جارية بالنسيج والغزل (قوله ونحوها مما هو من التكسب) أي لأنه ليس عليها أن تكسب له أي بأن تخطط أو تنسج للناس وتجمع أجرة ذلك وتدفعها له ويؤخذ من هذا التعليل أنه يلزمها أن تخطط ثوبها وثوب زوجها لأن هذا ليس تكسبا بل من الخدمة وفي حاشية شيخنا أن الذي يفهم من كلامهم ترجيح القول بعدم لزوم خياطة ثوبه وثوبها وقال بعضهم إنه يجري على العرف والعادة فإن جرى العرف به لزمها والا فلا (قوله للخروج بها) أي للإفراح أو الزيارة وظاهره أن الزوج لا يلزمه ثياب المخرج ولو كان غنيا وهو المعتمد وروى ابن تافع أنها تلزم الغنى (قوله ولباس) أي فيجوز له أن يلبس من ثيابها ما يجوز له لبسه (قوله فيستعمل من ذلك الخ) أي وحده أو معها (قوله وله منعها من بيع ذلك) أي ما ذكر من الشورة وظاهره أنها والتى في المعيار أول النكاح عن ابن زرب أن الشورة لا تتبعها الزوجة حتى يمضي من المدة ما يرى أنه ينفع بها الزوج قال وقد ذكر ابن رشد في ما أظن أن لها التصرف فيها بعد أربع سنين وهي في بيت زوجها اه وقال ابن عرفة ابن عات عن ابن زرب ليس لها بيع شورتها من قدها إلا بعد مضي مدة انتفاع الزوج بها والسنة في ذلك قليلة اه بن (قوله ما دخلت به بعد قبض مهرها) أي وأما أن لم تقبض منه شيئا وإنما تجهزت من مالها فليس له منعها من بيعه وإنما له عليها الحجر إذا تبرعت بزائدة ثلثها فإن كان ما تجهزت به من مالها قدر ثلثها فأقل فليس له أن يمنعها من التبرع به كما ليس له منعها من بيعه مطلقا وفي بن وقوله والمراد ما دخلت به بعد قبض صداقتها الخ يشمل ما اشترته من صداقتها أو من هدية مشترطة أو جرى بها عرف كالنشان بمصر ففي اختصار الطرر ما نصه وللزوج امتنان ما اشترته من الجهاز حتى يبله إذا كان ذلك الشراء من قدها ثم قال فإن كان معها كسوة من جهازها أو هدية قد اشترطت عليه أو كانت عندهم عادة معروفة كالمشترطة لم يلزم الزوج كسوتها حتى تخلقها اه (قوله ولا يلزمه بلدها) أي فلو جدد ما بلى من عورتها وطلقها فلا يقضى لها بأخذ اهعدوى (قوله وله منعها الخ) أي ما لم يأكله معها فليس له أن يمنعها من ذلك أو يكون فاقدا للشم

له بذلك وله منعها من بيع ذلك وهبتها لأنه يفوت عليه الاستمتاع به وهو حق له والمراد بها ما دخلت به بعد قبض مهرها كله أو بعضه (ولا يلزمه بدلا) أن خلقت إلا الغطاء والوطاء وما لا بد منه (وله منعها من أكل كالثوم) بضم التثنية من كل ماله راحة كريمة

وليس لها منعه من ذلك (لا) منع (٥١٣) (أبويها وولدها من غيره) فليس له منعهما من (أن يدخلوا لها) وكذا الإخوة

والأجداد وولد الولد
على ما لعبد الملك ولكن لا
يباع بهم الحنث بخلاف
الأبوين والأولاد من
الرضاع فله المنع (وحنث)
بضم الحاء وتشديد النون
المكسورة أى قضى
بتحنيته (إن حلف) أن
لا يدخلوا لها فيحنت
بالدخول لا بمجرد
الحلف ولا بالحكم لأن
الحنث إنما يكون بفعل
ضد المحلوف عليه (كجمله)
على (أن لا تزور والديها)
فيحنت ويقضى لها
الزيارة (إن كانت مأمونة
ولو شابة) وهى محمولة على
الامانة حتى يظهر خلافها
فإن لم تكن مأمونة لم تخرج
ولو متجالة أو مع أمينة
لتطرق الفساد بالخروج
(لا إن حلف) بالله أو
بالطلاق أنها (لا تخرج)
وأطلق لفظا ونية فلا
يقضى عليه بخروجها ولا
لأبويها (وقضى للسفار)
من أولادها بالدخول
إليها (كل يوم) مرة لتتفقد
جألهم (ولا كبار) من
أولادها (كل جمعة) مرة
(كالوالدين) يقضى لها
في الجمعة مرة (ومع أمينة)
من جهته (إن اتهمها)
بافسادها عليه وأما أخوها
وعمها وأخاها وابن أخها
وابن أختها فله منعهم على
المذهب كما قاله الشيرازي

(قوله) وليس لها منعه من ذلك (أى ولولم تأكله والفرق أن الرجال قوامون على النساء كذا قرر شيخنا
(قوله لا يبلغ ٣٣) أى بالإخوة ومن بعدهم الحنث أى لا يحكم القاضي بدخولهم الموجب لحنثه إذا
حلف عليه (قوله فله المنع) أى فالزوج منعهم من الدخول لها (قوله قضى بتحنيته) أى حكم القاضي
بفعلهم الأمر الذى يحصل به حنثه وهو الدخول (قوله أن لا تزور والديها) أى لا ولدها من غيره
لقصور مرتبته عن مرتبة والديها (قوله فيحنت) أى أنه إذا حلف على أنها لا تزورهم فإنه يحنت في
يمينه بأن يحكم لها القاضي بالخروج للزيارة فإذا خرجت بالفعل حنت (قوله ويقضى لها بالزيارة) أى
في الجمعة مرة والفرض أن والديها بالبلد لأن بعدوا عنها فلا يقضى لها اه عدوى (قوله ولو شابة)
أى هذا إذا كانت متجالة بل ولو كانت شابة ورد بلو قول ابن حبيب لا يحنت في الشابة إذا حلف
لا تخرج للزيارة أبويها قال ابن رشد وهذا الخلاف في الشابة المأمونة وأما المتجالة المأمونة فلا خلاف
أنه يقضى لها بزيارة أبيها وأُمها وأما غير المأمونة فلا يقضى بخروجها شابة كانت أو متجالة اتفاقا انظر بن
(قوله لتطرق الفساد بالخروج) أى مع الأمينة (قوله فلا يقضى الخ) أشار بعضهم للفرق بين
حال التخصيص وحال الإطلاق بأنه في حال التخصيص يظهر منه قصد ضررها فلذا حنت بخلاف
حال التعميم فإنه لم يظهر منه قصد الضرر فلذا كان لا يقضى عليه بخروجها ولا يحنت ومفهوم أطلق
لفظا ونية أنه لو أطلق لفظا ونوى تخصيصهما فهو كالقسم المتقدم للمصنف (قوله ولا لأبويها) أى
ولو لزيارتهم إذا طلبتها (قوله وقضى الخ) تقدم أنه ليس له منع أولادها من غيره من الدخول لها
وإذا كان كذلك وتضرر بكثرة دخولهم لها فيقض الخ (قوله ومع أمينة الخ) قال عبق وأجرتها على
الزوج على الظاهر وفيه نظر بل الظاهر أن الاجرة على الأبوين لأن زيارتهما لها لمنفعتهما وقد
توقفت على الأمينة فتسكون الاجرة عليهما ويدل لذلك ما في الميعار أول النكاح عن العبدوسى من أن
الأبوين محمولان في زيارة الزوجة على الامانة وعدم الانسداد حتى يثبت ذلك فإذا ثبت ذلك منع من
زيارتها الامع أمينة اه فاخذ منه أن الزوج لا يصدق في دعوى الانسداد بل لابد من البينة وهو ظاهر
وأنه إذا ثبت افسادهما لها فانهما ظلمان وذلك مقتضى لكون الاجرة عليهما من جهة أن الظالم أحق
بالحمل عليه انظر بن وذكر بعض المحققين أن الذى يظهر أنه إذا ثبت ضرر الأبوين ببينة فاجرة الأمينة
عليهما لانهما ظلمان والظالم أحق بالحمل عليه وقد اتفعا بالزيارة كما قال بن وإن كان ضرر الأبوين مجرد
اتهم كما قال المصنف فالاجرة على الزوج كما قال عبق لا تتفاعة بالحفظ (قوله إن اتهمها) أى الوالدين
والظاهر أن الأولاد مطلقا صغارا أو كبارا إن اتهمها كانوا كالوالدين في انهما لا يدخلان لها الامع
أمينة من جهته سواء كان الزوج حاضرا في البلد أو كان غائبا لأن الحاكم يقوم مقامه (قوله بافسادها
عليه) أى وأما إذا اتهمها بأخذ ماله فإن ذلك لا يوجب منعها لما كان التحرز منها في ذلك اه قال
عبق وقوله ومع أمينة إن اتهمها مقيد بما إذا كان الزوج حاضرا أى غير مسافر والا فليس لها أن
يدخلا عليها مع أمينة وهذا القيد وقع لصاحب الشامل وتبعه ت وهو خلاف النقل إذ النقل أنه
مضى اتهمها بافسادها عليه منع من الدخول الامع أمينة لافرق بين حضور الزوج بالبلد وعدمه
قال بن ولم أر من ذكر هذا الشرط مع البحث عنه سوى صاحب الشامل ومن تبعه (قوله وأما أخوها) أى
وكذا جدتها وقوله فله منعهم أى ولو لم يتهمهم وقوله على المذهب أى ومقابلته ما مر عن عبد الملك من أنه
ليس له منعهم وعليه فيمكنون من زيارتها في كل جمعيتين أو في كل شهر مرة كما قرر شيخنا (قوله ولها
الامتناع الخ) أى ولو بعد رضاها بسكاها معهم ولو لم يثبت الضرر لها بمشاجرة ونحوها كما قاله شيخنا

(إلا الوضعية) فليس لها الامتناع من السكنى معهم وكذا الشريعة إن اشترطوا عليها سكناهامهم ومحل ذلك فيها ما لم يطلعوها على عورتها
(كولد صغير لأحدهما) فلا آخر أن يتمتع من السكنى معه (إن كان له حاضن) (٥١٣) غيرهما بعضه وإلا فليس

للآخر الامتناع من ذلك سواء علم به حال البناء أم لا (إلا أن ينفى) أحدهما (وهو) أي الولد (معه) عالم به الآخر وأراد عزله بعد ذلك فليس له الامتناع (وقد رت) نفقة الزوجة على الزوج (بحاله) أي بحسب حاله التي هو عليها (من يوم) أي في يوم فتكون مياومة كأرباب الصنائع والأجراء (أو جمعة) كبعض أرباب الصنائع (أو شهر) كأرباب المدارس وبعض الجنود وخدمهم (أو سنة) كأرباب الرزق والبساتين (و) قدرت (الكسوة) في السنة مرتين (بالشتاء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه إذا لم تناسب كسوة كل الآخر عادة وإلا كفت واحدة إذا لم تخلق وكذا يقال المراد كل شتاء وكل صيف إن خلقت كسوة كل في عامها فان لم تخلق بأن كانت تكفي بها كالعام الأول أو قريبا منه اكتفت بها إلى أن تخلق ومثل ذلك التطاه والوطاء هتاء وصفا (وضمنت) النفقة الشائعة للكسوة (بالقبض) أي

وانظر هل لها الامتناع من السكنى مع خدمه وجواريه أم لا والظاهر انه ليس لها ذلك لأن له وطء أمته وربما احتاج لخدمة أرقائه كذا في خشي وعقب قال بن وفيه نظر بل لها الامتناع من السكنى مع جواريه وأم ولده ولو لم يحصل بينهم وبينها مشاجرة ويدل لذلك تعليل ابن رشد وغيره عدم السكنى مع أهله بقوله لما عليها من الضرر باطلاعهم على أمرها وما تريد أن تستره عنهم من شأنها وقد نقل في الميعار عن المازري أن أم الولد لا يلزمها أن تسكن مع الزوجة فتكون الزوجة أخرى بالامتناع من السكنى معها قاله أبو علي المناوي (قوله إلا الوضعية) أي ذات الصداق القليل وكذا الشريعة إذا اشترط عليها سكناهامهم أي فليس لواحدة منهما الامتناع وقوله ما لم يطلعوها الخ أي وإلا كان لكل منهما الامتناع ومثل الاطلاع المذكور ثبوت الضرر بغيره وأما غيرها فلا يلزمهما السكنى مع أهله وإن لم يثبت ضرر كأمير (قوله كولد صغير لأحدهما) خاصله أن أحد الزوجين إذا كان له ولد صغير وأراد الآخر أن يخرج به عنه من المنزل فإن له ذلك ما لم يعلم به وقت البناء فإن علم به وأراد أن يخرج به عنه فليس له ذلك وما ذكر من التفصيل من أنه إذا علم به عند البناء فليس له إخراجها وإلا كان له إخراجها محله إذا كان للولد حاضن أي كائن يكفله وإلا فلا امتناع لمن ليس معه الولد أن يسكن مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به أم لا (قوله وقد رت بحاله) أي قدر قبضها أي قدر زمن قبضها أي قدر الزمن الذي تدفع فيه بدليل قوله وضمنت بالقبض وقوله بحاله المراد بالحال الطاقة من العمر واليسر وقوله من يوم يان لحاله وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف إما قبل حال أي بزمن حاله لأجل البيان بقوله من يوم وإما قبل يوم ويكون يانا لحاله أي من يسر يوم وعسره ويصح أن يجعل من بمعنى في متعلقة بمحذوف أي تدفع من يوم أي في كل يوم أو في كل جمعة الخ وهذا هو الذي اقتصر عليه الشارح وعلم أن قوله وقد رت الخ في غير المأوى بالقول وفي قوله وقد رت بحاله إشارة إلى أن اللدة التي يقضى بتعجيل النفقة فيها إنما تعتبر بحال الزوج فقط وأما قدر النفقة وجنسها فبحالها كأمير (قوله من يوم أو جمعة) أي وتقبضها معجلة بدليل قوله وضمنت بالقبض مطلقا فتقبض نفقة اليوم من أوله والشهر من أوله وكذلك الجمعة والسنة هذا إذا كان الحال التعميل وأما إذا كان الحال التأخير فانها تنتظر حق قبضها ولا يكون عدم قدرته الآن عسرا بالنفقة (قوله بالشتاء) المراد به فصله وما واولاه من فصل الربيع والمراد بالصيف فصله وما واولاه من فصل الخريف (قوله بالشتاء ما يناسبه) أي من فرو ولبد ولحاف وغير ذلك (قوله إن لم تناسب كسوة بكل) أي من الشتاء والصيف الآخر (قوله إن خلقت كسوة كل في عامها) اعلم أن ما خاق من الكسوتين ينبغي أن يجري على العرف من كونه للزوج أو للزوجة فان لم يكن عرف فهو للزوج اه عدوى (قوله فان لم تخلق) بأن كانت تكفي بها أي في العام الثاني والثالث مثلا كالا كنفاء في العام الأول أو قريبا من الا كنفاء في العام الأول (قوله كنفقة الولد إلا لينة على الضياع) ظاهر كلام المصنف هنا وفي التوضيح الشمول لما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله أو عن مدة ماضية وبذلك قرر تحت كلام المصنف واعتمده طفاي وقال البساطي كلام المصنف محمول على ما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله قال السوداني وهو للتمين وأما ما قبضته من نفقة الولد عن مدة ماضية فانها تضمنها مطلقا سواء قامت بينة على الضياع أم لا فهو كنفقتها لأنه كدين لها قبضته فالقبض لحق نفسها لا للغير حتى تضمن ضمان الرهان والمواري وارضى

(٦٥ - دسوق - ثاني) قبض من الزوج أو وكيله إذا ضاعت منها (مطلقا) ماضية كانت أو حالية أو مستقبله قامت على ضياعها بينة أولا صدقتها الزوج أولا فرطت في ضياعها أولا (كنفقة الولد) قبضها الحاضرة لتنفقها عليه وهو في حضانتها فتضيق

تضمنها (إلا لينة على الضياع) من غير سببها فلا تضمنها لأنها لم تقبضها لحق قسمها ولا هي متمحضة للأمانة بل أخذتها لحق المحضون
تضمنها كالرهان والديون (٥١٤) وأما ما قبضته من أجره الرضاع فالضمان منها، طلقاً كالنفقة لأنها قبضتها لحق نفسها (وبحوز)

للزوجة (إعطاء الثمن عما
لزمه) لزوجه من الأعيان
للتقدمة (و) يجوز له
(القاصة بدنه) التي له
عليها عما وجب لها من النفقة
إن كان فرضاً أو كانت
النفقة من جنس الدين
(إلا لصري) عليها بالقاصة
بأن تكون قبيحة يغشى
ضيعتها بالقاصة (وسقطت)
نفقتها (إن أكلت معه)
ولو كانت مقررة والكسوة
كالنفقة فإذا كساها معه
فليس لها غيرها (ولها
الامتناع) من الأكل معه
وتطلب فرضاً أو الأعيان
لأكل وحدها (أو
منعت) زوجها (الوطء أو
الاستمتاع) بدونه فتسقط
نفقتها عنه في اليوم الذي
منعته فيه من ذلك والقول
قولها في عدم النكاح عند
التنازع (أو خرجت) من
محل طاعته (بلا إذن
ولم يقدر عليها) أي على
ردها بنفسه أو رسوله
أو حاكم ينصف أي
ولم يقدر على منعها ابتداء
فلان قدر بأن خرجت
وهو حاضر قادر على
منعها لم تسقط لأنه
كخروجها باذنه (إن لم

ذلك شيخنا المدوني وابن هذا * واعلم أن المراد بقول المصنف كنفقة الولد أي في غير مدة الرضاع
لأن نفقة الرضاع أجرة لها حقيقة وليست نفقة للولد حينئذ فتضمنها مطلقاً ولو ثبت ضياعها بينة
كنفقتها (قوله تضمنها) وهل يرجع الولد عليها أو على الأب ويرجع الأب عليها وهو الذي ينبغي
(قوله عما لزمه زوجته) أي نفقة لها ومحل الجواز إن رضيت المرأة بذلك وذلك لأن الواجب على
الزوج الذي يقضى عليه به ابتداء الأعيان لكن يجوز له أن يدفع الأمان إن رضيت الزوجة بها
وظاهره جواز دفع الثمن ولو عن طعام وهو المتمد بناء على أن علة منع بيع الطعام قبل قبضه غيبته عن
البائع وكونه ليس تحت يده وهي مفقودة بين الزوجين لأن طعام الزوج تحت يدها غير غائب عنها
ويترك الزوج أن يزيد بها إن غلّس الأعيان بعد أن قبضت ثمنها ويرجع عليها إن نقص سعرها ما لم
يسكت مدة ولا يحمل على أنه أراد التوسعة عليها وهذا كله ما لم تكن اشترت الأعيان قبل غلوها أو
قبل الرخص وإلا فلا يزيد بها شيئاً في الأول ولا يرجع عليها شيء في الثاني اهـ تقريرى عدوى
(قوله التقدم) أي في قوله فيفرض الماء والزيت الخ (قوله ويجوز له القاصة بدنه) محل الجواز إذا لم
يطلبها واحداً منهما وإلا وجبت كما يأتي في القاصة ويمكن أن يكون المصنف أراد بالجواز الإذن الصادق
بالجواب (قوله إن أكلت معه) أي إذا أكلت معه سقطت نفقتها مدة أكلها معه ولو كانت مقررة
فلو أكلت معه ثلاثة أيام وطلبت الفرض بعد ذلك سقطت نفقة الأيام الثلاثة عنه وقضى لها بالفرض
بعد ذلك فقول المصنف ولها الامتناع أي ابتداء أو انتهاء وإذا طلبت نفقة ماضية وادعى أنها
أكلت معه فيها صدق الزوج على الظاهر كاذراً عبق (قوله ولو كانت مقررة) أي هذا إذا كانت
نفقتها غير مقررة بأن كانت تأخذ ما يكفيها من القوت بل ولو كانت مقررة هذا إذا كانت غير محجور
عليها بل ولو كانت محجوراً عليها كسفيهة لأن السفيه لا يحجر عليه في نفقته (قوله فإذا كساها معه) أي
والحال أنه فرض لها ثمنها (قوله ولها الامتناع) أي ما لم تلزم الأكل معه وإلا فليس لها الامتناع كذا
قال بعضهم قال شيخنا والظاهر خلافه (قوله أو منعت زوجها) عطف على قوله أكلت أي سقطت إن
أكلت أو منعت زوجها الوطء لقصر عذر وأما لو ادعت أنها منعت لهذر كمرض فلا بد من اثباته
بشهادة امرأتين حيث خالفها الزوج وهذا إذا كان للرض الذي ادعته في محل لا يطاع عليه الرجال بأن
كان في غير الوجه والكفين وإلا فلا يثبت إلا بشاهدين (قوله فتسقط نفقتها عنه في اليوم الذي منعت
فيه) هذا هو الرواية المشهورة واختارها الباجي والبخاري وابن يونس وغيرهم مقابلها أنها لا تسقط
نفقتها بمنعها من الوطء أو الاستمتاع ومحل الخلاف إذا كانت غير حامل وإلا فلا خلاف في وجوب
نفقتها وعدم سقوطها بمنعها لما ذكره انظر بن (قوله والقول قولها في عدم النكاح) أي إذا ادعى الزوج
أنها تمنعه من وطئها وقالت لم أمنعه وأما الامتناع منه كان القول ولا يقبل قول الزوج لأنه يثبت
على إسقاط حقها من النفقة واعلم أن النكاح مما ذكر إنما يعلم من جهتها بأن تقر بذلك بحضرة عدلين
أو عدل وامرأتين أو أحدهما مع يمين على ما يظهر اهـ خش (قوله أو خرجت الخ) أي حاله
كونها ظالمة لا إن كانت مظلومة ولا حاكم ينصفها (قوله ولم يقدر على ردها الخ) هذا شرط فيما إذا خرجت
جبراً أو خفية لمكان معلوم وأما الهاربة خفية لمكان مجهول فإن نفقتها تسقط ولو قدر على ردها لو
علم بمكانها انظر خش (قوله قادر على منعها) أي من الخروج وإن عجز عن ردها لم يلزمه ذلك

(قول)

تحمّل) أي لم تكن حاملاً فإن كانت حاملاً لم تسقط لأن النفقة حينئذ للحمل

وكذا الرجعية لا تسقط نفقتها مطلقاً لأنه ليس له منعها من الخروج (أو بآت) مخرج أو بسات فتسقط نفقتها أي

ان لم تعمل فان حملت فلها النفقة كما أشار بقوله (ولها) أي البائن (شفقة الحمل) لها (الكسوة في أوله) أي إذا طلقت في أول الحمل فلها الكسوة الى آخر الحمل على عادتها ولو بقيت بعد وضع الحمل (و) لها (في الأشهر) (٥١٥) للحمل أي إذا أبانتها بدمض

أشهر من حملها فلها من الكسوة (قيمة منابها) أي الأشهر فيقوم ما يصير لتلك الأشهر من الكسوة لو كسيت في أول الحمل فتعطى تلك القيمة دراهم (واستمر) أي المكن للحامل البائن (إن مات) الزوج قبل وضعها لأنه حق تعلق بدمه المطلق فلا يسقطه الموت سواء كان المكن له أم لا هـ كراهه أم لا والباين غير الحامل لا قضاء العدة والأجرة فهما من رأس المال بخلاف الرجعية والتي في العصمة فلا يستمر لها المكن إن مات إلا إذا كان له أو قد كراهه كابر وتسقط الكسوة والنفقة لصكون الحمل صار وارثا • والحاصل أن الكسوة والنفقة يسقطان في الجميع بالموت ويستمر المكن في البائن مطلقا وفي التي في العصمة والرجعية إن كان المكن له أو قد كراهه (لا) إن مات (المطلقة فلا شيء لورثتها في كراهه المكن (وردت النفقة) الأولى قراءته بالبنا للفقهاء ليشمل خمس صور موته وموتها وهي فيها امالي

(قوله ان لم تعمل) شرط في مسئلة منع الوطاء وما بعدها (قوله مطلقا) أي كانت حاملا أم لا خرجت من محل سكنها أم لا عجز عن ردها بعد أن خرجت أم لا (قوله في أوله) متعلق بمحذوف أي إذا طلقتها في أوله أي أنه إذا حصلت بينونة في أول الحمل وصدقها الزوج على الحمل قبل ظهوره أو لم يصدقها وانتظر ظهوره وحركته فان لها كسوتها المعتادة ولو كانت تبقى بعد وضع الحمل ومحل وجوب الكسوة إذا كانت محتاجة لها والا فلا (قوله وفي الأشهر) عطف على قوله في أوله وهو على حذف مضاف أي في أثناء الأشهر وقوله قيمة منابها أي قيمة مناب الأشهر من الكسوة عطف على قوله نفقة الحمل أي ولها قيمة مناب الأشهر من الكسوة إذا أبانتها في أثناءها • وحاصله أنه إذا أبانتها بعد مضي أشهر من حملها فلها مناب الأشهر الباقية من الكسوة فيقوم ما يصير لتلك الأشهر الماضية من الكسوة لو كسيت في أول الحمل فيسقط وتعطى ما ينوب الأشهر الباقية القيمة دراهم (قوله واستمر ان مات الزوج النخ) أي وأما ان مات الولد في بطنها قبل وضعه فلا نفقة لها ولا سكنى من يوم موته لأن بطنها صار قبرا له وان كانت لا تنقض عدتها الا بزوله كذا في شب خلافا لما في الشامل من استمرار النفقة والسكنى إذا مات الولد في بطنها واعلم أن القول بالسقوط قول ابن الشقاق وابن سلون واختاره البرزلي والبدري القرافي واعتمد عجم وصوب شيخنا وابن اعتماد له ومافي الشامل وان حكم به بعض القضاة كابن الحراز وأتق به جمع كثير من الفقهاء الا أنه غير معتمد كما قال عجم (قوله ان مات الزوج قبل وضعها) أي فيستمر السكنى لها الى انقضاء عدتها بالوضع (قوله والباين غير الحامل) أي واستمر السكنى للباين غير الحامل إذا مات زوجها لا قضاء عدتها فلم منه أن البائن مطلقا سواء كانت حاملا أم لا يستمر لها السكنى إذا مات زوجها لا قضاء عدتها وان كان سياق كلام المصنف في الحامل (قوله والأجرة فهما من رأس السناك) أي في البائن الحامل وغير الحامل إذا مات الزوج فهما (قوله وتسقط الكسوة والنفقة) أي كسوة البائن الحامل ونفقتها إذا مات الزوج كما تسقط بموته نفقة وكسوة من في العصمة والرجعية (قوله في الجميع) أي من في العصمة والرجعية والباين حاملا كانت أم لا (قوله مطلقا) أي سواء كانت حاملا أو غير حامل كان المكن له أم لا هـ كراهه أم لا (قوله في كراهه المكن) أي لأن السكنى إنما كانت حقا لذاتها لوجوب عدتها في منزلها ولا حق لا وارث فيها حتى تورث (قوله خمس صور) لعل الأولى سبع صور تأمل (قوله وأما بائة وهي حامل) أي يموت زوجها بعد قبضها النفقة أو عوت هي (قوله كاشف الحمل) أي حمل المطلقة طلاقا بائنا والراد بانقشاشه تبين أنه لم يكن ثم حمل بها بل كان علة أو ريحا كما يفيد التوضيح وغيره وليس الراد به فساد واضمحلاله بعد تكمونه (قوله فترد نفقته جميعها) ظاهره سواء كان الاتفاق بحكم حاكم أو لا وقيل إنها لا ترد مطلقا وقيل إن كان الاتفاق بحكم حاكم ردتها والا فلا والأول رواية ابن الماجشون مع قول محمد والثاني رواية محمد الثالث سمع ابن القاسم قال ابن حارث انفقوا على أن من أخذ مالا من رجل يجب له بقضاء أو غيره ثم ثبت أنه لم يكن يجب له شيء انه يرد ما أخذه وهذا يرجح القول الأول انظر بن (قوله بخلاف التي قبلها) أي وهي مسئلة الموت وقوله فمن يوم الموت أي فترد النفقة من وقت الموت (قوله وكذلك كسوته) أي كسوة الحمل إذا أنقش فانها ترددا ولو أبانتها أشهراً (قوله أم لا) أي أو قبله لكونه صدقها (قوله لا الكسوة) أي بخلاف كسوة كسائها لها وهي في عصمتها فلا

العصمة له أو رجعية وأما بائة وهي حامل أو يكون كل منهما حيا والمكن يطلقها بعد قبض النفقة طلاقا بائنا وهي غير حامل (كاشف الحمل) فترد نفقته جميعها من أول الحمل لوقت الانقشاش بخلاف التي قبلها فمن يوم الموت وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء اتفق عليه بعد ظهوره أم لا (لا الكسوة) التي قبضتها وهي في العصمة ومات أحد الزوجين (بعد) مضي (أشهر) من قبضها

فلا رد هي ولا ورثتها منها شيئا ومثل الموت الطلاق البائن بعد أشهر فلا تردّها ومفهوم أشهر ردها بعد شهرين فأقل وهو كذلك (بخلاف موت الولد) المحضون اذا (٥١٦) قبضت حاضته كسوته لمدة مستقبله فمات (فيرجع) الأب (بكسوته) عليها وكذا

ما بقي من نفقته (وإن كانت (خلقة) بفتح الحاء واللام أى بالية (وإن كانت) أى البائن الحامل (مرضعة) فلها نفقة الرضاع) أى أجرته (أيضاً) زيادة على نفقة الحمل لأن البائن لا يرضع عليها فإن أرضعت فلها أجره الرضاع وكان الأولى أن يقدم هذا عند قوله سابقاً ولها نفقة الحمل فيحصل أن البائن الحامل إذا كانت مرضعة نفقة الحمل ونفقة الرضاع مع المسكن والكسوة (ولا نفقة) لها (بدعواها) الحمل (بل بظهور الحمل وحركته) كالتفسير لظهور الحمل وهو يتحرك في أربعة أشهر (فتجب) لها النفقة بالظهور والحركة (من أوله) أى من حين الطلاق فتعاسب بما مضى قبل الظهور من وقت الطلاق وليس هذا مكرراً مع قوله آتواها نفقة الحمل والكسوة في أوله لأن ذلك في الكلام على وجوبه وهذا يان للوقت الذى يقرر لها فيه النفقة وتستحقها فيه مع بيان أنها تعاسب

ردها إن أبانها أو مات أحدهما بعد مضى أشهر من قبضها (قوله فلا ترد هي) أى إن مات الزوج وقوله ولا ورثتها أى ولا يردّها ورثتها إن ماتت هي (قوله ومثل الموت الطلاق البائن) أى والحال أنه لم يكن بها حمل فإذا كساها ثم طلقها طلاقاً بائناً ولم تكن حاملاً فإن كان الطلاق بعد أشهر من قبضها فلا ترد تلك الكسوة وإن كان بعد شهر أو شهرين فانها تردّها (قوله فيرجع الأب بكسوته عليها) أى فيأخذها الأب جميعها ولا حظ منها للام فلا تورث تلك الكسوة عن الولد كما هو مقتضى عبارات الأئمة كعبارات صاحب الوثائق المجموعة والفيد وابن سلون ومعين الأحكام وابن عرفة وذلك لأن الأب إنما دفعها لظنه لزوماً لها فإذا هي ساقطة عنه وما وقع في الوفاق عن ابن سلون من قوله وكذلك ترد ما بقي من الكسوة وورثت اه تحريف والذي في النسخ الصحيحة من ابن سلون وإن رثت وكذا هو في ابن قنوح والجزيري والفيد وغير واحد لا ورثت من الارث ولهذا قال طفي إن ما في عج عن بعض شيوخه وهو كريم الدين البرموني يرجع الأب بالكسوة بقدر ميراثه منها لأن الولد ملكها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يوماً فوما خطأ صراح لخالفته لكلام أهل المذهب اه قلت ما ذكره عج عن بعض شيوخه من رجوعه في الكسوة بقدر ميراثه هو مقتضى كلام ابن رشد في الهبة حيث قال ما كسا ابنه من ثوب فهو للابن الا ان يشهد الأب أنه على وجه الامتناع اه فالتخطئة خطأ ويمكن أن يوفق بحمل ما لابن رشد على الكسوة الغير الواجبة وما قبله على الواجبة اه بن والحاصل ان الولد إذا قبضت حاضته كسوته لمدة مستقبله ثم مات هل يأخذها الأب بتمامها أو يأخذ منها ما يستحقه بقدر الميراث فقط طريقتان وسواء كانت أمه التي قبضت كسوته في العصة أو مطلقة (قوله فلها نفقة الرضاع أيضاً) قال أبو الحسن وتكون أجره الرضاع قد اطلعا ويشترط ان لا يضر رضاعها بالولد وهي حامل والا كانت أجرته لمن ترضعه لأنه لاحق للام في رضاعه حينئذ (قوله بل بظهور الحمل الخ) أى على المشهور وقبل بوضعه قال ابن عرفة وفي وجوب نفقة الحمل يتحرك أو بوضعه روايتا المشهور وابن شعبان (قوله كالتفسير الخ) أى أو ان الواو بمعنى مع (قوله لأن ذلك في الكلام على وجوبه) أى من غير تعرض لبيان مبدأ الوجوب لما علمت ان المعنى ولها نفقة الحمل والكسوة إذا حصلت البيئونة في أوله (قوله وهذا يان للوقت الخ) أى وهذا يان لمبدأ الوجوب (قوله لحمل ملاعنة) أى لأجل حمل ملاعنة فاللام للتعليل أو للتنعدي وفي الكلام حذف مضاف أى لأم حمل ملاعنة (قوله لعدم لحوقه به) أى بقطع نسبه وأشار الشارح بما ذكره من العلة الى أن كلام النصف إذا كان اللعان لنفي الحمل لا لرؤية الزنا والا فلها النفقة إذا كانت حاملاً يوم الرمي ما لم تأت به لستة أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية والا فلان نفقة لها لا تنفاه الولد عنه بلعان الرؤية (قوله على أيه المطلق) أى الذى طلقها طلاقاً بائناً سواء كان حراً أو عبداً ما انطلقها طلاقاً رجعيّاً نفقة حملها عليه لا على سيدها وبهذا تعلم ان قول النصف الا الرجعية راجع للفرعين قبله لاثباتهما فقط ولا لأولهما فقط كما هو ظاهر كلام شارحنا حيث قال الا الأمة الرجعية فاتصاره على تقدير الأمة يقتضى رجوعه للفرع الأول ولو قال الا الزوجة الرجعية أعم من كونها أمة بالنسبة للفرع الأول أو حرة وأمة بالنسبة للفرع الثاني كان أولى انظر ابن (قوله والملك مقدم) أى فالملك للولد مقدم في النفقة على الأب لقوة تصرف الملك بالتزويج وانزعاع المال والعفو عن الجناية وعليه حوز الميراث دون الاب في ذلك كله

(قوله)

بما مضى (ولا نفقة) على ملاعن (لحمل ملاعنة) لعدم

لحوقه ولها السكنى لأنها محبوسة بسبه (و) لحمل (أمة) على أيه المطلق بل هي على سيدها لان الحمل ملكه والملك مقدم على الابوة

(ولا) نفقة (على عبد) لجل مطلقته والباقي فان عتق الزوج وهى حامل وجبت عليه من يوم عتقه ان كانت حرة فقد أشار المصنف بقوله ولا نفقة لجل ملاعنة الخ إلى شروط وجوب نفقة الحمل الثلاثة وهى كونه لاحقابه وحراً وأبوه حر بذكر أضعافها كما هى عادته (إلا) الامه (الرجعية) فتجب النفقة على زوجها الحر والعبد حاملاً (٥١٧) أم لا لأن حكمها حكم الزوجة

(وسقطت) النفقة عن الزوج (بالسر) ولا ترجع عليه الزوجة بها بعد يسره ومعنى سقطت أنها لا تلزمه ولا مطالبة لها بها مادام مصراً (لا إن حبست) أى سجن في دين فلا تسقط لأن منعه من الاستمتاع ليس من جهتها (أو حبست) هى في دين لها عليه لاحتمال أن يكون معه مال وأخفاء عنها فيكون متمكناً من الاستمتاع بادائه لها وأحرى لوجبه غيرها لم تسقط (أو حبست) الفرض ولو خير أذنه كقطع باذنه (ولها نفقة) حضر حيث لم تنقص نفقة السفر عنها والالم يكن لها سواها ولو كانت مقررة (وإن) كانت الزوجة (رتقاء) ونحوها من كل ذات عيب يمنع الوطء ان دخل بها علماً أورشى باستمناعه بما دون الفرج (وان أعسر) الزوج في زمن (بديسر) ولم ينفق زمن اليسر (فالماضى) زمن اليسر هو الذى (في ذمته) تطالبة

(قوله) ولا نفقة على عبد لجل مطلقته البائن أى سواء كانت حرة أو أمة وقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن خاص بالزوج الحر على المشهور لأنه لا يلزم العبد أن ينفق على أولاده لعدم ملكه بل ان كانت أمهم حرة فنفقتهن من بيت المال وان كانت أمة فنفقتهن على سيدها (قوله) فتجب النفقة على زوجها الحر والعبد لأن حكمها حكم الزوجة التى فى العصمة وحينئذ نفقة حملها داخله فى نفقتها وتنقتهما لازمة لزوجها والحاصل أن نفقة حمل الرجعية لازمة للعبد باعتبار اندراجها فى نفقة أمه وان كانت لا تلزمه بالاصالة (قوله) وسقطت بالسر أى بعسر الزوج سواء كانت الزوجة مدخولاً بها أم لا (قوله) ولا ترجع عليه الزوجة بها بعد يسره أى لا ترجع الزوجة عليه بعد يسره فانه يرجع فى ذلك مذهبه (قوله) انها لا تلزمه أى ناطق المصنف السقوط وأراد عدم اللزوم (قوله) ولا مطالبة لها بالخ أى أنه إذا سقطت للاعسار فانفقت على نفسها شيئاً فى زمن الاعسار فانها لا ترجع عليه بشئ من ذلك سواء كان الزوج فى زمن اتفاقها حاضراً أو غائباً لأنها متبرعة فى تلك الحالة (قوله) مادام مصراً فان عادله الملاء وجبت عليه خلافاً لظاهر المصنف من أنه متى حصل العسر سقطت ولا تعود (قوله) ليس من جهتها أى وأما لو كان من جهتها بأن كانت مطالة فانها تسقط نفقتها والمراد بقوله حسبت فى دين أى بسبب دين بان حسبت لاثبات عسرها اه تقرير شيخنا عدوى (قوله) وأحرى لوجبه غيرها أى فلا مفهوم لقوله حسبته لكن المصنف اقتصر فى النص على التوهم (قوله) أوجبت الفرض أى اصالة وأما اللندور فكان لتطوع ان سافرت باذنه لم تسقط نفقتها وإلا سقطت قوله حيث لم تنقص أى بان زادت نفقة السفر على نفقة الحضر أو ساوتها وقوله والا أى بان نقصت نفقة السفر عن نفقة الحضر (قوله) لم يكن لها سواها أى سوى نفقة السفر وقوله ولو كانت مقررة أى ولو كانت نفقتها فى الحضر مقررة (قوله) ان دخل بها علماً الخ أى وأما ما مر من اشتراط الاطاقة فى وجوب النفقة فذلك حيث لم يرض بها فلا معارضة بين ما هنا وما تقدم (قوله) وان رتقاء هذا راجع لجميع الباب (قوله) غير سرف أى فان كان سرفاً فانها ترجع عليه بقدر المعتاد فقط (قوله) إلا ان قصد به الصلة فلا ترجع أى وعدم القصد أصلاً كقصد الرجوع كما فى بن (قوله) وان كان معسراً حال الاتفاق عليه أى هذا إذا كان فى زمن الاتفاق عليه وسرا بل وإن كان معسراً الآن العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه لغيره لا ما وجب عليه لنفسه (قوله) كنفق على كبير أجنبي أى فإذا كان شخصان فى محل فأنفق أحدهما عليها ولم ينفق الآخر فله محاسبته بما أنفق إذا كان غير سرف وإلا حاسب بقدر المعتاد فقط فى محل الرجوع (قوله) الاصله أى لا القرينة دالة على ان الاتفاق لله تعالى وهذا راجع لما قبل الكاف أيضاً على خلاف قاعدته وبصح ان يجرى على القاعدة ويكون فى الكلام احتباك لحذف صلة من الأول للدلالة الثانية عليه وحذف غير سرف من الثانى للدلالة الأولى (قوله) وهو أى المنفق زوجة أو غيرها محمول عند عدم القرينة على عدم الصلة (قوله) ان الأصل الخ أى وحينئذ

به إذا أيسر (وإن لم يفرضه) عليه (حاکم) ولا يسقط العسر الا زمنه خاصة فلا ينقطع السقوط فى زمن العسر على ما مجمد فى زمن اليسر (ورجعت) الزوجة عليه (بما أنفق عليه) حال كونه (غير سرف) بالنسبة اليه والى زمن الاتفاق إلا ان قصد به الصلة فلا ترجع (وإن) كان (معسراً) حال الاتفاق عليه (كنفق على) كبير (أجنبي) فانه يرجع عليه بما أنفق غير سرف وان كان معسراً (إلا لصلة) فلا رجوع وهو محمول على عدم الصلة وذكر بعض الأشيخ أن الأصل فى اتفاقها على زوجها الصلة حتى يظهر خلافها وفى الاتفاق على الاجنبى

القول لمسمى الاتفاق
يمين (و) رجح المنفق
(على الصغير إن كان) حين
الاتفاق (له مال) أو أب
موسر (علمه المنفق)
وحلف أنه أنفق ليرجع
الآن يكون أشهد فلا يمين
فإن لم يكن لأوله مال حين
الاتفاق لم يرجع ولو تجدد
له مال بعده وكذا إذا لم
يختلف وبشروط في
الرجوع أيضا أن يبقى
ذلك المال لوقت الرجوع
فإن ضاع وتجدد غيره لم
يرجع وأن لا يكون قد
يتيسر للصغير الاتفاق منه
بأن يكون عرضا أي أو
قد يصير الوصول إليه
(ولها) أي للزوجة
الفسخ) بطلقة رجعية
(إن عجز) زوجها (عن
نفقة حاضرة) ومثلها
الكسوة ولها أن تبقى معه
ومثل الحاضرة للمستقبل
إذا أراد سفرا (لأماضية)
لصبر رتبا دينا في ذمته
إن كانا حريين بل (وإن)
كانا (عبدین) أو أحدهما
(لا إن علمت) عند العقد
(فقره) فليس لها الفسخ
ولو أسير بعد ثم أسير
(أو) علمت عند العقد (أنه)
من السؤال (الطائفتين
بالبواب إلا أن يتركه)
أي السؤال فلها الفسخ
وهذا مستثنى من الثاني

فتحمل عند عدم القرينة على الصلة (قوله عكس ذلك) أي فالأصل فيه عدم الصلة حتى يظهر خلافه
(قوله والقول الخ) أي فإذا ادعى المنفق عليه أن الاتفاق صلة وادعى المنفق أنه لم يقصد صلة بل قصد
الرجوع أو لم يقصد شيئا فالقول قول المنفق يمين زوجة أو غيرها فيحلف أنه أنفق ليرجع أو أنه
أنفق ولم يقصد صلة ومحل حلفه مالم يكن أشهد حين الاتفاق أنه أنفق ليرجع وبالإلزامين (قوله ورجع
للمنفق على الصغير) الذي في الميعار أن الربيب الصغير كالصغير الأجنبي ونقله أيضا ابن سلون عن
المشارق قال في الميعار إلا أن ثبت الام أنه الزم الاتفاق على الربيب فلا رجوع له وإنما محل الرجوع
إذا أنفق عليه من غير التزام وقيل بعدم الرجوع إذا أنفق على الربيب مطلقا ونقله ابن عرفة عن ابن عات
والراجح الأول كما قال شيخنا العدوي (قوله علمه المنفق) أي علم المال حين الاتفاق وكذا
لا بد من علمه أن له أباموسرا إذا لم يكن له مال واشترط العلم بالأب مالم يتعمد الأب طرحه أو الفليرجع
عليه إذا علم به بعد ذلك كما يأتي في النقطة وقوله علمه المنفق أي وأما لو أنفق عليه ظانا أنه لا مال له ولا
لأبيه ثم علم ذلك فلا رجوع له وقيل له الرجوع والقولان قائمان من المدونة قال ابن عرفة فالأول ظاهر
قولها في تضمين الصناع ولا يتبع اليمين شيء إلا أن يكون له أموال فيسلفه حتى يبيع عروضة والثاني
ظاهر قولها في النكاح الثاني من أنفق على صغير لم يرجع عليه إلا أن يكون له مال حين أنفق عليه فيرجع
بما أنفق عليه في ماله ذلك والاولى تقييد مطلقة بمقيدها فيكون فولوا واحدا اهـ بن (قوله إلا أن يكون
أشهد) أي حين الاتفاق أنه إنما أنفق عليه ليرجع بما أنفقته اهـ قال الشيخ ميارة في شرح التحفة
وكذا يرجع أن لم ينو رجوعا ولا عزمه بعد أن يحلف أنه لم ينو واحدا منها نقله في الميعار في نوازل
الاجناس (قوله وكذا إذا لم يحلف الخ) أي وكذا إن كان للوارث مال ولم يعلم به المنفق وقت الاتفاق
(قوله ولها الفسخ) أي القيام به وطلبه فلا يشكك مع قوله ثم طاق عليه * وحاصل الاشكال أن قوله
ولها الفسخ أي الطلاق يقتضي أنه إذا عجز لها أن تطلق حال قينافي قوله الآتي ثم طاق أي ثم بعد التلوم
طلق عليه * وحاصل الجواب أن المراد ولها الفسخ أي لها طلب الفسخ والقيام به لا أنها توقع
الفسخ الآن وقد تسمع المصنف في تعبيره بالفسخ لأنه تطليق كما سبق قول (قوله إن عجز) أي إن ادعى
العجز عن ذلك أثبتته أم لا * وحاصل فقه المسئلة أن الزوج إذا امتنع من النفقة وطولب بها فاما أن
يدعى اللاء ويمتنع من الاتفاق واما أن لا يجيب بشيء واما أن يدعى العجز فإن لم يجب بشيء طلق عليه
حالا وإن قال أنا وسر ولكن لا أنفق فقيل يجعل عليه الطلاق وقيل يحبس وإذا حبس ولم ينفق
طلق عليه وهذا كله إذا لم يكن له مال ظاهر والا أخذ منه وإن ادعى العجز وهى مسئلة المصنف فاما أن
يثبت العجز أولا فإن لم يثبت العجز فيقال له طلق أو أنفق فإن امتنع من الطلاق والاتفاق فقيل يتلوم
له ثم يطلق عليه وقيل لا يتلوم له بل يطلق عليه حالا والثاني هو المتمدد وإن أثبت عسره تلوم له على المتمدد
ثم يطلق عليه وهذا معنى قول المصنف فيأمره الحاكم أن لم يثبت عسره الخ قوله ومثل الحاضرة
المستقبله إذا أراد سفرا) تبع في ذلك عجز ورده بن تبع لبعض الشيوخ بأنه إذا أراد سفرا عجز عن
دفع النفقة للمستقبله فالتقل أن لها المطالبة بها ولا يلزم منه التطليق حالا نعم لها بعد طول النفقة التطليق
إذا أرادته ولو في غيبته فتأمل (قوله وإن كانا عبيدين) راجع لقوله ولها الفسخ لا لقوله ماضية
(قوله فليس لها الفسخ) أي ولزمها المقام معه بالنفقة وهى محمولة على العلم إن كان من السؤال للشبهة حاله
وعلى عدمه إن كان قهرا لا يسأل (قوله أو علمت أن من السؤال الطائفتين بالبواب) أي
ودخلت على ذلك راضية به (قوله غير مرتب) أي بل مشوش * وحاصل فقه المسئلة أنها إذا علمت
عند العقد قهره فليس لها الفسخ إلا إن كان مشهورا بالمطاعا واقطع وكذلك إذا علمت عند العقد

(فيأمره الحاكم إن لم يثبت عسرة) بينة أو تصديقها (بالنفقة والكسوة) ان شكت عديمها (أو الطلاق) أي يلزمه أحد الأمرين بأن يقول له إما أن تنفق عليها أو تطلقها (وإلا) بأن ثبت عسره ابتداء أو بعد (٥٩٩) الامر بالطلاق (تلوم) أي تصبر له

(بالاجتهاد) بما يراه الحاكم من غيره تحديد يوم أو أكثر (وزيد) في مدة التلوم (إن مرض أو سجن) بعد اثبات الصر في زمن اثباته فيزاد بقدر ما يرجي له شيء وهذا إذا رجي برؤيه من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطاق عليه (ثم) بعد التلوم (طلق) عليه (وإن) كان الذي ثبت عسره وتلوم له (غائبا) بأن لم يوجد عنده ما يقابل النفقة والتلوم للغائب محله إذا لم يعلم موضعه أو كانت غيبته على عشرة أيام وأما قريب الغيبة فانه يعذر اليه (أو وجد) الزوج (ما يملك الحياة) خاصة فيطلق عليه إذا صبر لها عادة على مثل ذلك (لا إن قدر على القوت) كاملا ولو من خشن للأكل أو خفيف بغير آدم (و) وجد من الكسوة (ما يوازي المورة) أي جميع بدنها ولومن الجيش أو الصوف أو دون ما يلبسه قراء ذلك المحل فلا يطلق عليه (وإن غيبة) وما مر من انه يراعى حالها في النفقة فهو من فروع القدرة على

أنه من السؤال فليس لها الفسخ إلا إذا تركه فلها الفسخ (قوله فيأمره الحاكم الخ) اعلم أن جماعة المسلمين العدول يقومون مقام الحاكم في ذلك وفي كل أمر يعتذر الوصول فيه إلى الحاكم أو لكونه غير عدل اه خسر والواحد منهم كاف كما قاله شيخنا تبعاً له بقى فيما مرونازع فيه بن كما تقدم فانظره (قوله أو تطلقها) أي فإن أنفق وكسا أو طلق فلا كلام وإن أبي من ذلك ومن الطلاق فإن الحاكم يطابق عليه حالا بلا تلوم على المعتمد وقيل بعد التلوم (قوله والانتلوم الخ) أي ابتداء ولا يؤمر بالنفقة بحيث يقال له إما أن تنفق أو تطلق إذا فائدة في أمره بها لأن الفرض ثبوت عسرة (قوله يوم أو أكثر) أي ولا نفقة لها على الزوج في زمن التلوم ولو رضيت بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانياً (قوله إن مرض أو سجن) أي في أثناء مدة التلوم الكاتبة بالاجتهاد بعد اثبات العسر (قوله والاطاق عليه) أي عند فراغ مدة التلوم التي بالاجتهاد (قوله ثم بعد التلوم) أي ثم بعد فراغ مدة التلوم أي وعدم الوجدان للنفقة والكسوة (قوله طلق عليه) ويجرى فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (قوله وإن غائبا) أي هذا إذا كان الذي ثبت عسره وتلوم له حاضرا بل وإن كان غائبا واعلم أن الغائب يطلق عليه للعسر بالنفقة سواء دخل بها أو لم يدخل سواء دعى إلى الدخول أم لا على المعتمد خلافاً في مهرام حيث قال لا بد من دخوله أو دعوته له فظهر لك أن الدخول والدعوة له إنما يشترط في إيجاب النفقة على الزوج إذا كان حاضرا لا غائبا كما في خلاف البهرام (قوله بأن لم يوجد الخ) هذا بيان لثبوت عسر الغائب (قوله وأما قريب الغيبة) أي كثلاثة أيام (قوله فانه يعذر اليه) أي يرسل اليه إيمان تنفق عليها أو يطلق عليك (قوله أو وجد الخ) عطف على المبالغة أي أو كان غير غائب لكن وجد ما يملك الحياة (قوله وإن غيبة) أي على المشهور خلافاً لأشهب (قوله وله الرجعة) أي لا تقرر أن كل طلاق أوقعه الحاكم فهو بائن الاطلاق المولى والعسر بالنفقة وخرج بقوله أوقعه الحاكم ما إذا أوقعه الزوج وحكم به الحاكم اذ هو رجي اه عدوى (قوله يقوم بواجب مثلها) أي من خبز وإدام على عاداتها فإذا كانت غيبة شأنها أكل اللحم الضاني فلا تصح الرجعة إلا إذا قدر على ذلك فإن قدر على الحبز والمشي فلا تصح الرجعة ولورضيت على المعتمد وقيل تصح إن رضيت وإنما اعتبر في الرجعة اليسار الكامل مع أنه لا تطلق عليه إذا وجد ما يتيسر من القوت لأن اللامعة والرغبة عن الطلاق تناسب ذلك بخلاف فكاكها وصبروتها أجنبية فلا يعود الضرر هذا واختلف في قدر الزمن الذي إذا أيسر بنفقتة كان له الرجعة فقال ابن القاسم وابن الماجشون شهر وقيل نصف شهر وقيل يوم قال ابن عبد السلام وينبغي أن تؤول هذا الأقوال على ما إذا ظن أن يقدر على ادامة النفقة بعد ذلك فإذا تردد بعد الشهر على الأول أو بعد نصفه على الثاني فلا تصح الرجعة على هذا وقيل هذا التقيد في التوضيح قال شيخنا وهذا التقيد خلاف النقل والنقل الاطلاق (قوله بل لا تصح) أي ولو رضيت كافي السليمانية عن سحون خلافاً لما في الواضحة من صحتها إذا رضيت وذلك لأن الطلقة التي أوقعها الحاكم إنما كانت لأجل ضرر فقره فلا يمكن من الرجعة إلا إذا زال موجب الطلقة وهو الاعسار (قوله إذا وجد يسارا) أي يملك به الرجعة وأما إذا وجد يسارا ينقص عن واجب مثلها فلا نفقة لها إذ لا يملك بذلك رجعتها (قوله وإن لم يرتجع) أي على المشهور وهو مذهب المدونة ومقابلة مارواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون انه لا نفقة لها حتى يرتجع

ما يفرض وهذا من فروع العجز الموجب للفسخ (وله الرجعة) في الدخول بها (إن وجد في العدة يساراً يقوم بواجب مثلها) عادة لادونه فليس له الرجعة بل لا تصح (ولها) أي المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) أي في العدة إذا وجد يسارا (وإن لم يرتجع) لانها كالزوجة

(قوله ولها طلبه) عطفت على الفسخ من قوله ولها الفسخ (قوله يدفعها لها على حسب ما كان الزوج يدفعها لها) أى من يوم فيوم أو جمعة جمعة أو شهر فشهراً أو على حسب ما يتفقان عليه وهذا كله إذا ادعى أنه أراد أن يسافر السفر المعتاد ولم يتهم وأما إذا اتهم في أن قصده السفر الزائد على المعتاد حلف ودفع لها نفقة المعتاد أو يقيم لها حميلاً بنفقة الزائد على المعتاد بعد دفع المعتاد أو إقامة حميل بها أيضاً (قوله وفرض لها في مال زوجها الخ) أى أن الزوجة إذا غاب زوجها فرفعت أمرها تطلب نفقتها فإن الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه يفرضون لها ما طلبت من النفقة بقدر وسعه وحالها على ما مر وسواء كانت مدخولاً بها أولاً لكن إنما يفرض لها بعد حلفها أنها تستحق النفقة على زوجها الغائب ومثل الزوجة في فرض نفقتها فيما ذكر من الأمور الثلاثة وهى المال الحاضر والغائب والودعة والدين الأولاد والأبوان فنفرض نفقتهم في هذه الثلاثة إذا طلبوا ذلك (قوله في مال زوجها الغائب) أى سواء كان ذلك المال حاضراً أو غائباً كلقراض مثلاً بأن يقول الحاكم مثلاً فرضت لك كل يوم خمسة أنصاف من القصة من ماله الحاضر أو الغائب أو المودوع عند الناس أو من المال الذى له دين على الناس (قوله وفي وديته) هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة ومقابلة أن الودعة لا يقضى منها دين ولا غيره من النفقات (قوله وفي دينه الذى على الناس) أى سواء كان حالاً أو مؤجلاً وفرضها في الأول ظاهر وأما في الثانى فينفق عليها الحاكم من عنده أو من قرض فإذا حل الدين أخذ منه ولا يباع ذلك الدين المؤجل ويكفى في فرض النفقة في الدين إقرار المدين به بلايين منها أن تزوجها عليه ديناً أهـ شيخنا عدوى (قوله متعاق الخ) الأولى أنه تنازعه قوله وفرض وقوله وأقامت البينة ليعلم منه أن الفرض في مال الغائب إنما هو بعد حلفها بمين الاستظهار وكذا أقامتها البينة على النكاح إنما هو بعد حلفها (قوله رجع عليها) أى يأخذ منها ما أخذته وترد له الزوجة إن تزوجت وأثبت أنه ترك لها النفقة ولو دخل بها الثانى عند أبى بكر بن عبد الرحمن وقال ابن أبى زيد لا ترد له بعد دخول الثانى بها وإن لم يطل والوافق لما قدمه المصنف الأول والوافق لفتوى ابن رشد للثانى (قوله في نفقتها) أى وكذا في نفقة الابوين والأولاد على ما تقي به ابن بابية بعد حلفهم أنه عديم وقال ابن عتاب أنه لا يباع لنفقة الابوين والأولاد عقار الغائب ومقتضى كلام ابن عرفة يبيع جميع مال الغائب في نفقة الزوجة والأولاد والابوين فيكون موافقاً لفتوى ابن بابية * والحاصل أن نفقة الابوين والأولاد كنفقة الزوجة من جهة فرضها في مال الغائب ووديعته ودينه بانفاق وهل هى مثلها من جهة بيع عقار الغائب لها أولاً قولان (قوله وأنها) أى وشهادتهم أنها فالمعطوف محذوف وذكر بعضهم أن قوله وأنها لم تخرج الخ مغاير للشهادة بشبوت الملك لأن البينة تقول نشهد أن هذه الدار لفلان وأنها لم تخرج الخ والشهادة بالأول على القطع دون الثانى وقوله وأنها لم تخرج عن ملكه الخ ظاهره أن هذا واجب ولا يصح بيعها إلا إذا قال الشهود ذلك وقد حكى المصنف في باب الشهادة خلافاً في وجوبه وفي كونه شرط كمال (قوله في علمهم) متعلق بتخرج فهو قيد في الخروج الثانى وعليه فيتلط الثانى لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد فالقيد هو الغرض المقصود من الكلام وعليه ينصب الالبات والثنى غالباً فالمنى حينئذ أن خروجها عن ملكه لم يكن في علمهم هذا هو للثنتين لتكون الشهادة على نفي العلم ولو جعلنا العلم ظرفاً للثنى الخروج لكانت على القطع وهى لا تصح إحداهن (قوله إذ لا يمكنهم ذلك) أى لا احتمال أنه باعها في غيبته أو باعها سرا قبل الغيبة وهذا وإذ يبيع عقار الغائب للنفقة أو في دين ثم قدم وأثبت البراءة مما يبيع فيه عقاره فذكر كرح عن البرزلى في مسئلة الدين أنه لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض وقيل أنه ينقض البيع ويرد الثمن للشترى وقيل

(عند) قصد (سفره) بنفقة المستقبل (إلى قدمه) (ليدفعها لها) معجلة (أو) يقيم لها كميلاً يدفعها لها على حسب ما كان الزوج يدفعها لها (وفرض) أى الاتفاق (لها) بحكم حاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه (في مال) زوجها الغائب (و) (في وديته) التى أودعها الناس (و) (في دينه) الذى على الناس (وأقامت البينة على النكاح) للدين أو الودعة وتحلف مع الشاهد الواحد (بعد حلفها) متعاق بقوله وفرض في مال الغائب وما بعده أى يفرض لها فيما ذكر بعد أن تحلف (بإستحقاقها) أى بأنها تستحق على زوجها الغائب النفقة وأنه لم يترك لها مالا ولا أقام لها وكذا بذلك (ولا يؤخذ منها) أى من الزوجة (بها) أى بسبب النفقة التى أخذتها من مال الغائب (كفيل) وهو على حجة (إذا قدم) من سفره وادعى مسقطاً فإن أثبتته رجع عليها (ويعتد دأره) في نفقتها إن لم يكن له مال غيرها ولو احتاج إليها لسكناء (بعد ثبوت ملكه) لها (وأنها لم تخرج عن ملكه في علمهم) إلى الآن وليس لهم أن يشهدوا على القطع إذ لا يمكنهم ذلك

(بسم) بعد ثبوت ملكة لها شهيد (بينة بالحيازة) تطوف بالدار داخلًا وخارجًا وسواء كانت هي التي شهدت بالملك أو غيره (قائلة) لمن يوجهه القاضي معها ممن يعرف العقار ويحدده بمحدوده والواحد كاف والاثنان أولى (هذا) (٥٢١) الذي حزنه هي (الدار التي

شهد) بالبناء للجهول (بملكها للعائب) ليشمل صورتين شهدتهما ملكها وشهادة غيرهم به (وإن تنازعا) أي الزوجان بعد قدومه من سفره (في سفره) ويسره (في حال غيبته) فقال لها كنت حال غيبتي معسرًا فلا نفقة على وقات له بل كنت موسرا (اعتبر حال قدومه) فيعمل عليه أن جهل حال خروجه فان قدم معسرا فالقول قوله يمينه وإلا فقولها يمينها فان علم حال خروجه عمل عليه حتى يتبين خلافه ونفقة الأبوين والأولاد في هذا كالزوجة (و) أن تنازعا بعد قدومه (في إرسالها لها) وفي تركها عند السفر (فالقول قولها) يمين (إن رفعت) أمرها في غيبته (من يومئذ) متعلق بقولها لا برفعت أي فالقول قولها من يوم الرفع (لحاكم) لا من يوم سفره فان القول قوله من يوم السفر قبل الرفع (لا) أن رفعت (لعدول وجيران) مع تيسر الحاكم فلا يقبل قولها (والا) بأن لم ترفع أصلا أو رفعت لا لحاكم مع تيسر الرفع له (قوله)

أن لم يتغير العقار خير ذلك الغائب بين امضاء البيع وأخذ الثمن ورد البيع وأخذه للعقار ورد الثمن للمشتري أي يرد له من أخذه منه والمتمتع الأول وعليه اقتصر الأوق وهذه الأقوال كما تجرى في بيع العقار للدين تجرى في بيعه للنفقة إذا قسم وأثبت البراءة منها (قوله ثم بينة بالحيازة الخ) يعني أن الحاكم إذا ثبت عنده ملك الغائب للعقار فإنه لا يبيعه حتى يوجه من عدة شاهدين عدلين لأجل حيازته بأن بطوفا به داخلًا وخارجًا ويحدده بمحدوده الأربعة ثم يقولان لمن يوجهه القاضي معها هذا الذي حزنه هو العقار الذي شهد بملكه الغائب فيعد ذلك يباع ذلك العقار ومحل الاحتياج لبينة الحيازة إذا كانت بينة الملك شهدت بأن له دارا بمحل كذا ولم تذكر حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة به والا فلا يحتاج لبينة الحيازة (قوله ليشمل صورتين شهدتهما بملكها الخ) أي فإذا كان شاهدا الحيازة هما اللذان شهدا بالملك احتيج لأربعة فقط اثنان شهدا بالملك وبالحيازة واثنان وجهان معهما للحيازة وإن شهد بالحيازة غير شاهدي الملك احتيج لستة (بن (قوله والا) أي بأن قدم موسرا (قوله وفي إرسالها الخ) حاصله أن الزوج إذا قدم من السفر فطالبته الزوجة بنفقة مائة غيبته فقال أرسلتها لك أو قال تركتها لك عند سفرى ولم تصدق زوجتي على ذلك ولا بينة له فالقول قولها يمينها إن كانت رفعت أمرها لحاكم في شأن ذلك وأذن لها في الاتفاق على نفسها والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لا من يوم السفر فإذا سافر في أول السنة وحصل الرفع في نصفها فلها النفقة من يوم الرفع وأما نصف السنة الأول فالقول قول الزوج يمينه (قوله لا إن رفعت لعدول وجيران مع تيسر الحاكم فلا يقبل قولها) هذا هو المشهور وعليه العمل وبه المتيا كما في عقب قلا عن بعض الموثقين ومقابله ما روى عن مالك من أن رفعها اليهم كرفعها للحاكم واختاره الأحنف وابن الهندي وأبو محمد والودودي وأبو الحسن وذلك لثقل الرفع للحاكم على كثير وحقد الزوج عليها بذلك إذا قدم وذكر ابن عرفة أن عمل قضاة بلده تونس على أن الرفع للعدول بمنزلة الرفع للحاكم وإن الرفع للجيران لغواه وأعلم أن حكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقتها فإذا نازعته عند قدومه من سفره في نفقة أولادها الصغار فقال أرسلتها لك أو تركتها عندك قبل سفرى فإن كانت رفعت أمرها في ذلك لحاكم فالقول قولها من يوم الرفع والا فالقول قوله وأما أولاده الكبار فالقول قولهم مطلقا لأنه لا يعتق بهم على الظاهر وقوله لا إن رفعت لعدول أي لا إن رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال غياب زوجها لعدول الخ (قوله فلا يقبل قولها) أي في عدم إرسال الزوج النفقة والقول قول الزوج أنه أرسلها (قوله ولورجيا) أي هذا إذا كانت باتنا حاملا بلولو رجعية (قوله فالقول قولها) أي في أنه لم يرسل لها وقوله مطلقا أي رفعت أمرها لحاكم أم لا وذلك لأن الشأن أن المطلقة لا يعتق بأمرها بخلاف من في العصمة (قوله أو يدفع ذلك في زمنه) أمالو تجمدت عليه وادعى أنه دفع تلك المتجمدة لماضى فلا يقبل قوله إلا بينة (قوله ويعتمد في حلفه الخ) هذا جواب عما يقال كيف يصح حلفه لقد قبضتها إذا كان يدعى أنه أرسلها لها وهو غائب مع أنه يحتمل أن الرسول لم يوصلها لها وحاصل الجواب أن له أن يعتمد في يمينه لقد قبضتها على إخبار الرسول الذي أرسل معه الدراهم لما يعرف من ثباته وصدق مقالته (قوله فالقول له يمين اتفاقا) محله ما لم تكن النفقة مقررة والا فلا يقبل قوله لأنها

٦٦ - دسوقي - ثانياً في الإرسال يمينه وهذا فيمن في العصمة وأما المطلقة ولو رجعيًا فالقول قولها مطلقاً (كالخاضري) يدعى أنه كان ينفق أو يدفع ذلك في زمنه فأنكرت فالقول له يمين اتفاقاً والسكوسة في ذلك كله كالنفقة (و) حيث كان القول قوله غائبا أو حاضرا (حلف لقد قبضتها) منه في الحاضر أو من رسوله في الغائب ويعتمد في حلفه على كتابها ونحوه (لا) بحلف لقد (بعتها)

لاحتمال عدم الوصول وهو الأصل (و) ان تنازعا (في) قدر (ما فرضه) الحاكم لها وعزل أومات أو نسي ما فرضه (قوله إن أشبه) أشبهت هي أم لا (والا) يشبه (قوله لها إن أشبهت وإلا) تشبه هي أيضا (ابتداء الفرض) لما يستقبل ولها نفقة المثل في الماضي (وفي حلف مدعى الأشبه) منهما (تأويلان) (٥٢٢) الراجح الحلف (فصل) في بيان النفقة بالسببين الباقيين وهما الملك والقرابة

ومتعلقهما (إنما تجب نفقة) رقيقه (في) لا رقيق رقيقه ولا رقيق أبويه (و) نفقة (داته) أي علفها (إن لم يكن مرعى) يكفها فان كان مرعى وجب عليه تسريحها للمرعى فحط الحصر في الأول رقيقه وفي الثاني ان لم يكن مرعى (والا) ينفق بأن امتنع أو عجز عن الاتفاق (بيع) عليه والمراد أنه يحكم عليه باخراجه عن ملكه ببيع أو صدقة أو عتق ولا يحبس بالجوع والعطش (كتكليفه) أي للملوك رقيقا أو دابة (من العمل لا يطبق) أي عملا لا يطبقه عادة فانه يباع عليه أو يخرج عن ملكه بوجه ما أي إذا تكرر منه ذلك أكثر من مرتين فهو تشبيه في البيع (ويجوز) لذلك الأخذ (من لبنها مالا يضر بنتاجها) لاستغنائه عن اللبن أو عما أخذ فان أخذ ما يضر منع لأنه من باب ترك الاتفاق الواجب (وبالقرابة) عطف على هذوف متعلق بتجب

حينئذ بثابة الدين والدين لا يصدق من هو عليه في دفعه لصاحبه الا بينة (قوله ان أشبهت) أي انقردت بالأشبه (قوله تأويلان) أحدهما لا يحلف لأنه لا يحلف على حكم القاضي مع شاهد وحمل بعضهم الدونة على أنه يحلف عياض وهو الظاهر لجواز الحلف مع الشاهد على حكم القاضي (قوله الراجح الحلف) أي لاستظهار عياض وغيره له (فصل) إنما تجب نفقة رقيقه وداته (قوله ومتعلقهما) أشار لتعلق الملك بقوله والا يبيع كتكليفه من العمل لا يطبق وأما متعلق القرابة فأشار له بقوله وخادمهما الخ (قوله رقيقه) أي القن والمشارك والبيع بقدر الملك وأما المكاتب فنفته على نفسه ونفقة الخدم فعلى مخدومه بفتح الدال فهما على المشهور وقيل إنها على سيده وقيل على سيده ان كانت الخدمة يسيرة والا فعلى ذى الخدمة (قوله ولا رقيق أبويه) أي فلا يجب الاتفاق عليهما بالملك وهذا لا ينافي ما ذكره المصنف من وجوب الاتفاق عليهما لأن ذلك بالقرابة (قوله وداته) اعلم أن نفقة الدابة ان لم يكن مرعى واجبة ويقضى بها لأن تركه منكر وإزالته يجب القضاء به خلافا لقول ابن رشد يؤمر من غير قضاء ودخل في الدابة هرة عميت فتجب نفقتها على من انقطعت عنده حيث لم تقدر على الانصراف فان قدرت عليه لم تجب نفقتها لأن له طردها (قوله فحط الحصر) قال بن الاظهر أن الحصر منصب على جميع ما جده أي إنما تجب النفقة أصالة بعد الزوجية على هذه الأمور الرقيق والدابة والولد والوالدين وخادمهما وخادم زوجة الأب وحينئذ لا يرد عليه شيء فقامله (قوله والمراد أنه يحكم عليه باخراجه من ملكه ببيع أو صدقة أو عتق) هذا ظاهر في الرقيق الذي يصح بيعه وأما الحيوان غير الرقيق فان كان مما يركى فيجبر على زكاته أو على اخراجه من ملكه ببيع أو صدقة وان كان مما لا يركى ولا يباع ككلب الصيد فيجبر على اخراجه من ملكه بغير البيع ويحتمل أن يقال انه تباع منقته والرقيق الذي لا يصح بيعه فام الولد فيها ثلاثة أقوال إذا عجز سيدها عن نفقتها أو غاب عنها فقبل تسعى في معاشها وقيل تزوج وقيل تمتق واختير هذا وأما الدبر والمعتق لأجل فيؤمران بالخدمة بقدر نفقتهما ان كان لهما قوة على الخدمة ووجدا من يخدمانه والا حكم بعقهما (قوله أي عملا لا يطبقه عادة) أي عملا لا يطبقه الا بمشقة خارجة عن العادة وليس المراد تكليفه عملا لا يطبقه أصلا لأن ما لا يطبقه أصلا كيف يكف به (قوله فان أخذ ما يضر) أي تحقيقا أو شكاً (قوله على المولى نفقة الوالدين) أي بما فضل عنه وعن زوجاته ولوأربها لاعتق خادمه وداته إذ نفقة الأبوين مقدمة على نفقتهما لم يحتج لهما والا قدمت نفقتهما على نفقة الأبوين (قوله ولو كان من) أي هذا إذا كانا مسلمين والولد مسلم أو كافرين والولد كافر بل ولو كانا كافرين والولد مسلم (قوله أو بالعكس) أي بأن كان الأبوان مسلمين والولد كافرا (قوله والا) أي والا يكونا عاجزين عن الكسب بل قادرين عليه لم تجب على الولد ولو كان تكسبها صنعة تزرى بالولد (قوله وأجبر على الكسب) أي ولو كانت الصنعة التي يتكسبان بها تزرى بالولد (قوله ولا يجب على الولد المعسر الخ) أي يقول المصنف وعلى الولد الموسر أي بالفعل أي وأما غير الموسر بالفعل القادر على التكسب فلا يجب عليه التكسب لأجل الاتفاق على أبويه (قوله وكذا عكسه) أي لا يجب على الأب المعسر أن يتكسب بصنعة أو غيرها

تقديره بالملك أي إنما تجب نفقة رقيقه بالملك وإنما تجب بالقرابة (على) الولد الحر (الموسر) صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى لينفق مسلما أو كافرا صحيحا أو مريضا (نفقة الوالدين) الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو بالعكس (المسرين) بنفقةهما كلا أو بعضا فيجب عليه تمام الكفاية حيث عجز عن الكسب والا لم تجب على الولد وأجبر على الكسب على العتد كما ان الولد إنما تجب نفقته على أبيه عند عجزه عن التكسب ولا يجب على الولد للمسر أن يتكسب بصنعة أو غيرها لينفق على أبويه ولو كان له صنعة وكذا عكسه

(وأثبتنا) أى الوالدان (العدم) بالفتح أى الفعر عند ادعاء الولد يسرها بديلين لا بشاهد وامرأتين أو أحدهما ويعين (لا يعين) أى لا مع يعين منهما مع العدلين (وهل الابن إذا طوبى) من والده (بالفقر) (وادعى العدم) (محمول على الملا) (فعليه إثبات العدم) (أو) على (العدم) فائبات ملائمه عليهما (قولان) محلها إذا كان الولد منفرداً (٥٣٣) ليس له أخ أو له أخ وادعى العدم

أيضا وأما لو كان له أخ موسر فلي من ادعى العدم إثباته بيينة باتفاق القولين (و) يجب على الولد الموسر نفقة (خادمهما) أى خادم الوالدين وظاهره وان كانا غير محتاجين اليه لقدرتها على الخدمة بأنفسهما حرا كان الخادم أورقيقالهما بخلاف خادم الولد فلا يلزم الأب نفقته (ولو احتاج له) (و) نفقة (خادم زوجة الأب) (التأهله) لذلك وظاهره ولو تعدد (و) يجب على الولد الموسر (إعفاؤه) أى الأب (زوجة واحدة) (لا أكثر) ان أعفته الواحدة (ولا تعدد) (نفقة على الولد) (زوج الأب) (إن كانت) (إحداها أمه على ظاهرها) وأولى إن كانتا أجنبيتين والقول للأب فيمن ينفق عليها الابن حيث لم تكن إحداها أمه والا تعينت الأم ولو غنية (لا) يجب على الولد نفقة (زوج أمه) (الفقير) (ولا) نفقة (جده) (وحدة مطلقا) (و) لا نفقة (ولدين) (ذكر أو أنثى على جده) (ولا

لينفق على ولده الموسر ولو كان لذلك الأب صنعة (تنبيه) من له أب وولد فقيران وقدر على نفقة أحدهما قليل يتحصان وقيل يقدم الابن وقيل يقدم الأب وتقدم الأم على الأب والصغير من الأولاد على الكبير منهم والأنثى على الذكر عند الضيق فلو تساوى الولدان صغرا أو كبرا وأنوثة تحاص (قوله) وأثبتنا العدم) يعنى لو طلب الابوان نفقتهما من الولد فقال لهما لا يلزمنا لانكنا غنيان وخالفاه في ذلك وادعى العدم فعليهما أن يثبتا فقرهما فان لم يثبتا بديلين فلا يقضى عليه بنفقتهما (قوله أو أحدهما) أى ولا بأحدهما مع يعين وذلك لأن العدم لا يثبت إلا بديلين لأنه ليس بمال ولا آيل اليه (قوله لامع يعين منهما مع العدلين) أى بخلاف إثبات العدم في الديون فانه لا بد من يعين مع الشاهدين به (قوله فعليه إثبات العدم) أى والائزته النفقة (قوله فائبات ملائمه عليهما) أى فان عجزا عنه فلا شيء عليه (قوله قولان) الأول لابن أبى زمنين والثاني لابن الفخار فلذا كان الأولى أن يقول تردد اه بن (قوله محلها الخ) هذا القيد لبعض الوثقين وبحث فيه ابن عرفة بأن تعليل ابن الفخار قبول قول الابن بأن نفقة الأب إنما هي في فاضل ماله لا في ذمته بخلاف الديون يقتضى أنه لا فرق بين اشتراد الولد وتعدده اه بن * والحاصل ان المسئلة ذات طريقتين قليل ان الخلاف مقيد وقيل إنه مطلق (قوله بخلاف خادم الولد) أى سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله فلا يلزم الأب نفقته ولو احتاج له) اعلم أن نفقة الولد ذكرا أو أنثى أكد من نفقة الابوين لانه إذا لم يجد إلا ما يكتفى الابوين أو الاولاد فقط قليل يقدم نفقة الاولاد وقيل يتحصان وأما القول بتقديم الابوين فهو ضعيف إذا علمت ذلك فكان مقتضاه أنه تلزمه نفقة خادم الولد ولو لم يحتج له كالأبوين بل هو أولى وكلام الشارح لوجه له وهو تابع في ذلك لبعض القرويين والمعتمد كلام المدونة وهو ان على الأب اخدام ولده في الحضانه إن احتاج لخادم وكان الأب مليا فان لم يكن في الحضانه أو كان فيها ولم يحتج أو كان الأب غير ملي فلا يجب عليه اخداها اه عدوى (قوله التأهله لذلك) أى التى هى أهل للاخداها والافلا (قوله وظاهره ولو تعدد) أى الخادم الذى لزوجة الأب وهذا الظاهر مسلم (قوله بزوجة) أى لأبوة وإنما أكد بواحدة لئلا يتوهم أن المراد بالزوجة الجنس (قوله ان أعفته) فان لم تمعه الواحدة زيد عليها من يحصل به العفاف (قوله وأولى إن كانتا أجنبيتين) وإنما قيد بقوله إن كانت احداها أمه لأجل قوله على ظاهرها وأما لو كانتا أجنبيتين فانها لا تتمدد على ظاهرها وعلى غير ظاهرها وقوله ولا تتمدد إن كانت إحداها أمه وأولى إن كانتا أجنبيتين الخ مقيد بما اذا كان العفاف يحصل بواحدة والاتمعدت النفقة على الولد (قوله والقول للأب) أى فيما إذا كان العفاف يحصل بواحدة (قوله ولو غنية) أى لان النفقة هنا للزوجية لا للقرابة وما فى الشيخ أحمد من أنه ينفق على أمه ان كانت فقيرة أما ان كانت غنية فهي كالأجنبية فقير معول عليه (قوله لا لزوج أمه الفقير) أى ولو توفقت اعفاها عليه لان نفقته ليست واجبة عليها بخلاف زوجة الأب وظاهره عدم وجوب نفقة زوج الأم الفقير على الابن سواء كان فقره حاصل حين الزوج بها أو طرأ له بعد الدخول بها وهذا هو ظاهر المدونة وهو المشهور ومقابله قولان قليل يلزمه مطلقا وقيل إن تزوجته مسرأ لم يلزمه وان تزوجته موسرأ ثم أعسر لزمه الاتفاق عليه (قوله مطلقا) أى سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم

يسقطها) عن الولد (تزوجها) أى الأم (بفقير) أو كان غنيا ففقر وكذا البنت تزوج بفقير لم تسقط عن الأب وكذا من التزم نفقة أجنبية فتزوجت بفقير لم تسقط عن اللتزم بخلاف تزوجها بفقير فتسقط الا ان تقوم قرينة على الاطلاق (ووزعت) نفقة الابوين (على الاولاد) (للسرين) (وهل على الرءوس) (الذكر كالأنثى ولو تفاوتوا في البسار

(أو) على (الارث) المذكور كائنين (أو) على (اليسار) حيث اختلفوا فيه (أقوال) أرجحها الأخير (و) تجب نفقة الولد) على أبيه الحر للوسر بما فضل من قوته وقوت زوجته أو زوجاته وهذا يحمل فصله بقوله (الذكر) الحر الفقير العاجز عن الكسب (حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب) فتسقط عن الأب ولا تعود به دأناً طرأ جنون أو عجز كعمى أو زمانة ولا يجب على أم غير الرضاع على ما يأتي إلا للكتابة على ما يأتي أيضاً بقوله (٥٢٤) وعلى الكتابة النخ (و) تجب نفقة (الأنثى) الحرة على أبيها (حتى يدخل) بها (زوجها)

البالغ واستظهر القول بأنه إن دخل لم يشترط بلوغه ولو غير مطيقة أو يدعى للدخول وهي مطيقة فتجب على الزوج ولو لم يظاً فالمراد بالدخول مجرد الخلوة (وتسقط) نفقة الولد وكذا نفقة الوالدين (عن) النفق (الموسر) بمضى الزمن (فإذا مضى زمن وهو يأكل عند غير من وجبت عليه ٥٠) فلا يس له الرجوع على من وجبت عليه لأنها لسد الخلة وقد حصلت فليست كنفقة الزوجة كما تقدم لأنها في مقابلة الاستمتاع (إلا) في مستلئين أحدهما أن تجب (لفضية) معناه أنها تجددت في الماضي فرفع مستحقها لحاكم لا يرى السقوط بمضى الزمن فتحكم بزوجها وليس معناه أنه فرضها وقدرها للزمن المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات نص عليه القرافي إذ لا يجوز للحاكم أن يفرض شيئاً واحداً

(قوله أقوال) الأول نقله للخمى عن ابن الماجشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لمحمد وأصبغ وفي ح عن البرزلي أن المشهور هو الثالث اه بن (قوله الذكر الحر) أي وأما الولد الرقيق فنفقة على سيده وقوله الفقير وأما لو كان له مال أو صنعة لا معة فيها على الولد أو على أبيه تقوم به لسقطت نفقته عن الأب ما لم تكسده صنته أو ينفد مال الولد قبل بلوغه والا كانت نفقته على الأب (قوله حتى يبلغ عاقلاً النخ) أي وأما لو بلغ مجنوناً أو زماناً أو أعمى استمرت نفقته على أبيه وهذا ما لم يكن يعرف صنعة تقوم به يمكن تماطيا مع العمى والاستقطت عن الأب وصار كغير الأعمى اه شيخنا عدوى (قوله ولا يجب على أم النخ) هذا محترز قوله على أبيه الحر أي لا الأم إذ لا يجب النخ (قوله وتجب نفقة الأنثى الحرة) أي التي لا دل لها ولا صنعة تقوم بها وقوله على أبيها أي الحر (قوله حتى يدخل بها زوجها البالغ) أي للوسر لا الفقير فتستمر النفقة على الأب ولا تسقط بدخوله كما مر اه عدوى (قوله واستظهر النخ) أي استظهر المصنف في التوضيح وهذا خلاف ما مضى عليه سابقاً من أن النفقة لا تجب على الزوج إلا إذا كان بالغاً وأما الصغير فلا تجب عليه ولو دخل بها حاله كونها باغمة أو غير باغمة اه والحاصل أنه إذا حصل دخول وجبت النفقة على الزوج ولو كان غير بالغ كما في التوضيح أول الباب وإنما يشترط البلوغ في الدعاء للدخول انظرين (قوله ويدعى للدخول) عطف على قوله يدخل بها زوجها (قوله وهي مطيقة) شرط في قوله أو يدعى للدخول وأما إن حصل دخول أي اختلاء بالقبل لوجبت عليه كانت مطيقة أم لا فوطئتهما زوجها قبل بلوغها ولو بعد أن أزال بكارتها عادت نفقتها على أبيها نص عليه التيطي ويؤيده مفهوم قوله فيما يأتي لأن عادت بالغة (قوله نفقة الولد النخ) الأولى نفقة القرابة الشاملة لنفقة الأبوين والأولاد ما (قوله لسد الخلة) فتح الخاء أي الحاجة والمراد بالسد الدئع (قوله فليست كنفقة الزوجة) أي فانها لا تسقط بمضى زمنها سواء حكم بها أم لا (قوله وليس معناه) أي كما في خش وغيره من التراح قل بن وهذا الذي شرحناه هو الذي في فرضت أو قدرت عليك كل يوم كذا (قوله لأن وجود الأب موسراً) أي حين الاتفاق على الصغير وقوله كمال أي كوجود المال للصغير حين الاتفاق عليه (قوله والثاني خاص بالولد) هذا الحل الذي حل به شارحناه والصواب وما في خش من النقل عن ابن عرفة غير مسلم انظر (قوله بمعنى عادت عليه) أي لأن نفقتها في مدة زوجيتها على زوجها لا على الأب كما يدل عليه قوله سابقاً والأنثى حتى يدخل بها زوجها (قوله زمنة) أي مريضة (قوله ولو بالغاً) أي ولو رجعت لا بها بالغاً لأن الفرض أنها زمنة فلا فرق بين أن تعود بالغاً أم لا وإنما الفرق بين البالغ وغيره في التي تعود صحيحة وهي قوله لأن عادت بالنسبة ههنا والصواب خلافها في عقب حيث قل لأن دخلت زمنه ثم طاق أومات عنها وهي

زمنة

على الدوام قبل وقته لانه يخلف باختلاف الاوقات الثانية قوله (او ينفق) على الولد خاصة شخص

(غير متبرع) على الصغير فيرجع على أبيه لان وجود الاب موسراً كمال لا ان أنفق متبرعاً وكان الاب موسراً فلا يرجع كاتقدم عند قوله وعلى الصغير ان كان له مال ولا ان أنفق شخص على والدين لاحد فلا رجوع له على ولدها بالانقضيه كاتقدم بالاستثناء الاول عام والثاني خاص بالولد (واستمرت) نفقة الأنثى على أبيها بمعنى عادت عليه (إن دخل) بها الزوج (زمنة) واستمرت بها الزمانة (ثم طلق) أو مات وهي زمنة فقيرة ولو بالغاً (لأن) تزوجها صحيحة (عادت) للأب بطلاق أو موت (بالغة) ثيباً صحيحة (قادرة على الكسب) فلا تعود على الاب

بخلاف ما لو رجعت صغيرة نثيا فعود وهل إلى البلوغ أو إلى دخول زوج بها قولان ولو عادت بكرا فإلى دخول زوج (أو) دخل الزوج بها زمنة فصحت (وعادت الزمانة) عند الزوج ثم تأيئت زمنة نثيا بالغة فلا تودعني أبيها ونولي لو تزوجت صحيحة فزمنت عند زوجها فتأيئت * والحاصل أن النفقة لا تعود على الأب إلا إذا عادت لأبها صغيرة (٥٢٥) أو بكرا أو بالغا زمنة وقد كان

الزوج دخل بها كذلك واستمرت على ذلك حتى تأيئت زمنة فقيرة وقيل إن مفاد القل أنها إن رجعت زمنة عادت على أبيها مطلقا (وعلى المكاتب نفقة ولدها) الارتقاء إن دخلوا معها بشرط وكانت حاملا بهم وقت الكتابة أو حدثوا بعدها لا على أبيهم ولا سيدهم (إن لم يكن الأب) معها (في الكتابة) بأن كان حرا أو رقيقا أو في كتابة أخرى فان كان معهما نفقة ونفقة أولادها عليه (وليس عجزه) أي المكاتب الشامل للأب وللمكاتب (عنها) أي عن النفقة على نفسه أو ولده (عجزا عن الكتابة) لأن النفقة شرطها اليسار في الحال وأما الكتابة فممنوعة بالرقبة إلى أجلها فلا تلازم بينهما ولما لم يكن على الأم نفقة أولادها على المعروف إلا الكتابة ذكر ما هو كالمتن من ذلك فقال (وعلى الأم المتزوجة) بآبي الرضيع (أو الرجعية رضيع ولدها) من ذي العصمة أو المطلق (بلا

زمنة غير بالغ (قوله بخلاف ما لو رجعت الخ) أي الصغيرة كان تزوجت صحيحة وطهرها زوجها أو مات عنها قبل بلوغها وبعد أن أزال بسكرتها (قوله قولان) العدم منهما الثاني كقول شيخنا العدوي (قوله ولو عادت بكرا) أي ولو عادت الصغيرة لأبها بكرا كان تزوجت صحيحة وطلعتها زوجها قبل بلوغها أو بعده وقبل زوال بسكرتها في الحائض أومات عنها كذلك (قوله إلا إذا عادت لأبها صغيرة) أي إلا إذا عادت لأبها صحيحة صغيرة وهذه هي قول الشارح سابقا بخلاف ما لو رجعت الخ وقوله أو بكرا أي سواء كانت بالغا أو غير بالغ وهذه هي قوله بعد ولو عادت بكرا الخ وقوله وبالله الخ هي قول المصنف سابقا واستمرت إن دخل الخ فقد ذكر الشارح ثلاث صور تود فيها النفقة على الأب وكذا تعود عليه إن طرأ للولد مال قبل البلوغ ثم ذهب أو بلغ زمان طرأ له مال وذهب (قوله أو بالغا) أي أو رجعت بالغا وقوله وقد كان الخ راجع لصورة قوله أو بالغا (قوله عادت على أبيها مطلقا) أي سواء عادت بالغا أم لا دخل بها الزوج زمنة واستمرت بها الزمانة وتأيئت وهي زمنة أو دخل بها وهي زمنة فصحت عده ثم عادت الزمانة عند الزوج فتأيئت وهي زمنة وحينئذ يقول المصنف أو عادت الزمانة ظاهره مخالفة النقل فاما أن يحمل على أن الزوج دخل بها زمنة فصحت عنده ثم طلقها وعادت الزمانة بعد الطلاق أو يصور بما قاله الشارح ويجعل عطفا على قوله إن دخل بها زمنة واستمرت الزمانة لا على قوله إن دخل بها بالغة تأمل (قوله وعلى المكاتب الخ) لما كان المعروف من المذهب أن الأنثى لا تجب عليها نفقة ولدها ولو كان قهرايتها إلا للمكاتبية نية المصنف عليها بقوله وعلى المكاتبية الخ (قوله إن دخلوا معها) أي إن كانوا وجودين وقت عقد الكتابة ودخلوا معها بشرط وقوله أو كانت حاملا الخ أي فدخلوا معها في الكتابة بغير شرط (قوله وليس عجزه عنها) عجزا عن الكتابة (أي بحيث يعود قنا في الحال) (قوله شرطها اليسار في الحال) أي لأنها واسطة (قوله ممنوعة بالرقبة) حاصله أن الكتابة لما كانت متعلقة بالرقبة والنفقة ليست متعلقة بها بل باليسار لم يكن بينهما تلازم فلم يكن العجز عن النفقة عجزا عن الكتابة (قوله رضاع ولدها) أي نفسها واستأجرت إن لم يكن لها لبن (قوله بأن كانت من أشرف الناس) أي أهل العلم والصالح أو من ذوى النسب والفرض أنها في العصمة أو مطلقة طلاقا رجعي (قوله فلا يلزمها رضاع) أي حيث كانت الولد يقبل غيرها (قوله ومثل الشريفة) أي في كونها لا يلزمها رضاع ولدها إذا كانت في العصمة أو مطلقة طلاقا رجعي (قوله ومن قل لبنا) أي وإن كان كل منها ومن المريضة غير عالية القدر (قوله لا يلزمها الا رضاع) أي حيث كان الولد يقبل غيرها فلو أرضعت كان لها الأجرة في مال الصبي فإن أعدم في مال الأب لعدم وجوب الارضاع عليها (قوله إلا أن لا يقبل الولد غيرها) أي غير أمه الشريفة القدر والبائن فهو مستثنى من التشبه والمشبّه به على خلاف الأغلب من رجوع الاستثناء أو القيد لما بعد الكاف (قوله شريفة) أي والحال أنها في العصمة أو رجعية (قوله ويجب لها في هذه الحالة الأجرة) أي في مال الولد فإن لم يكن في مال الأب إن كان مليا فإن لم يكن له مال وجب عليها الارضاع مجانا بنفسها أو تستأجر له من يرضه

أجر) تأخذه من الأب (إلا لعل قدر) بأن كانت من أشرف الناس الذين شأنهم لا يرضعون أولادهم فلا يلزمها رضاع فلو أرضعت لكان لها الأجرة في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعلى الأب لعدم وجوبه عليها ومثل الشريفة المريضة ومن قل لبنا (كالباين) لا يلزمها الارضاع (إلا أن لا يقبل) الولد (غيرها) شريفة أو بائنا فيلزمها مليا كان الأب أو معدما ويجب لها في هذه الحالة الأجرة إن أرضعت (أو) يقبل غيرها (و) بعدم الأب أو بموت ولا مال للصبي (فيلزمها رضاع

ولها الأجرة من مال الصبي ان كان له مال (واستأجرت) الأم التي يجب عليها الارضاع في حالة عدم الأب أو موته ولا مال للصبي سواء كانت في العصمة أو رجعية (٥٣٦) أو بانناغلية القدر أو لا (إن لم يكن لها لبنان) أو لها ولا يكتفي به وضعت أو انقطع

(قوله ولها الأجرة الخ) الأولى حذفه ويقول بدله فيلزمها رضاعه مجانا لأن الفرض أنه لا مال للصبي (قوله واستأجرت الأم التي يجب عليها الارضاع) أي وهي من في العصمة والرجعية إذا كان كل منهما غير عليا القدر سواء كان للولد أو الأب مال أم لا والعالية والبائن إذا لم يكن للأب والولد مال سواء كان الولد يقبل غيرها أم لا ولا رجوع لها بالأجرة على الأب أو الصبي إذا أيد مرا (قوله التي لا يلزمها رضاع) أي وهي البائن وعليه القدر سواء كانت في العصمة أو رجعية (قوله ولولو وجد الخ) حاصله أن الأب إذا قال للأم التي لا يلزمها الارضاع عندي من ترضعه مجانا أو بأجرة أفضل مما تأخذينه وقالت الأم المذكورة أنا أرضعه وأخذ أجرة أمثالي اتفقوا على أن القول قول الأم وأما إن قال الأب عندي من ترضعه مجانا عند أمه وقالت أمه أنا أرضعه وأخذ أجرة مثلي فقولان في المسئلة فقيل يجب الأب وقيل لا يجب وإنما تجب الأم وهو الأرجح فقول المصنف على الأرجح في التأويل يناسب نسخة عندها ولا يناسب نسخة عنده (قوله فأولى عنده) أي فأولى إذا وجد من ترضعه عنده (قوله لأن الكلام في التي لا يلزمها رضاع) أي أصالة وإن كان قد يلزمها لعارض كونه لا يقبل غيرها (قوله وإنما قيد الخ) جواب عما يقال إذا كان لها الأجرة مطلقا قبل غيرها ولم يقبل غيرها فلا يئى شيء قيد بقوله إن قبل غيرها

الحضانة

(قوله وهي حفظ الولد) أي في ميته وذهابه ومجيئه وقوله والقيام بمصالحه أي من طعامه ولباسه وتنظيف جسده وموضعه (قوله فإن بلغ ولوزمنا الخ) نحو في التوضيح تبعا لما حرره ابن عبد السلام إذا قال المشهور في غاية أمد النفقة أنها البلوغ في الذكر بشرط السلامة المذكورة أي السلامة من الجنون والزمانة والشهور غاية في أمد الحضانة أنها البلوغ في الذكر من غير شرط ههنا ومقابل المشهور ما قاله ابن شعبان أن أمد الحضانة في الذكر حتى يبلغ عاقلا غير زمن (قوله يعني حتى يدخل بها الزوج) أي فلو طلقت قبل البناء استمرت حضانتها ولا تسقط بالتقدم ولا بالطلاق (قوله وليس مثل الدخول الدعاء له الخ) أي لأن النفقة تسقط عن الأب بالدعاء للدخول إذا كانت مطيعة وأما الحضانة فتستمر حينئذ ولا تسقط وقد تسقط الحضانة وتستمر النفقة كما إذا زوجها أبوها لغير بالغ فبينهما من حيث السقوط عموم وخصوص من وجه فقد يسقطان وذلك بدخول البالغ بها وقد تسقط الحضانة فقط وذلك بدخول غير البالغ بها وقد تسقط النفقة فقط وذلك بدعاء البالغ للدخول بالمطيقه وهذا بناء على ما تقدم للمصنف هنا من أن النفقة لا تسقط بدخول غير البالغ لا على ما استظهره في التوضيح كما مر (قوله إذا طلقت أو مات زوجها) هذا شرط في قوله والحضانة للأم (قوله وللأم خبر بعد خبر) أي حضانتها مبتدأ وقوله للبلوغ خبر وقوله للأم خبر ثان وقوله كالنفقة كذلك فهو من باب تعدد الاخبار ويحتمل أن حضانتها مبتدأ خبره للأم وقوله للبلوغ وكذلك حاله من ضمير الخبر ويحتمل أن قوله للبلوغ خبر وقوله للأم حال ولا يصح أن يكون للأم متعلقا بحضانة لأنه يلزم عليه الإخبار عن الوصول قبل تمام صلته لأن حضانتها في قوة أن يحضن والبلوغ خبر قبل تمام الوصول بالصلة (قوله مات سيدها) أي وعنت بموته وقوله أو أعتقها أي أو نجس عتقها في حال حياته وإنما صورها الشارح بذلك لأن الحضانة

لبنها أو حملت ولا رجوع على الأب أو الولد إذا أسرا (ولها) أي الأم التي لا يلزمها رضاع (إن قبل) الولد (غيرها أجرة للثلث) أي مثلها من مال الولد أو من مال أبيه إن لم يكن له مال (ولو وجد) الأب (من ترضعه عندها) أي عند أمه (مجانا) أي بلا عوض فأولى عنده كما في بعض النسخ بالتذكير والأولى هي التي فيها ترجيح ابن يونس المشار إليه بقوله (على الأرجح في التأويل) فإن لم يقبل الولد غير أمه تعين عليها ارضاعه ولها أيضا الأجرة لأن الكلام في التي لا يلزمها ارضاع وإنما قيد بقوله إن قبل لأجل المبالغة * ولما أنهى الكلام على النفقات شرع في الحضانة وهي حفظ الولد والقيام بمصالحه فقال (وحضانة الذكر) المحقق من ولادته (للبلوغ) فإن بلغ ولوزمنا أو مجنوننا سقطت عن الأم واستمرت نفقته على الأب كما مر وعليه القيام بحقه ولا تسقط حضانتها عن الشكل مادام مشكلا (و) حضانة (الأنثى كالنفقة) يعني حتى يدخل بها الزوج وليس مثل الدخول الدعاء له في المطيعة بالتشبيه بالنفقة في الجملة (للام) ولو كافرة إذا طلقت أو مات زوجها فإن كان حيا وهي في عصمته فهي حق لها وللأم خبر بعد خبر (ولو أمة عتق ولدها) فحضانتها لها إذا تأملت وسواء كان أبوه حرا أو لا وأولى أن لم يتق دفع بقوله عتق ولدها توهم أن الأمة لا تحضن الحر (أو أم ولد) مات سيدها أو أعتقها فلها حضانتها ولدها منه

لا

الدخول الدعاء له في المطيعة بالتشبيه بالنفقة في الجملة (للام) ولو كافرة إذا طلقت أو مات زوجها فإن

كان حيا وهي في عصمته فهي حق لها وللأم خبر بعد خبر (ولو أمة عتق ولدها) فحضانتها لها إذا تأملت وسواء كان أبوه حرا أو لا وأولى أن لم يتق دفع بقوله عتق ولدها توهم أن الأمة لا تحضن الحر (أو أم ولد) مات سيدها أو أعتقها فلها حضانتها ولدها منه

وولدت من زوجها فتأيت
إذا لم يتسر سيدها
بها (ولالأب) وغيره من
الأولياء (تمهده عند أمه
وأبيه وبنته للمكتب)
ولو قال للمعلم كان أخضر
وأشمل (ثم) بعد الأم (ثم)
(ثم) جد أم الأم (جد
الأم) أي الجدة من قبل
الأم الصادق بها من قبل
أمها أو أبيها ووجه الاناث
مقدمة (إن انفردت)
الأم أو الجدة (بالسكنى
عن أم سقطت حضانتها)
بزوج أو غيره وكذا كل
أنثى ثبتت حضانتها لا بد
أن تنفرد بالسكنى عمن
سقطت حضانتها (ثم
الحالة) الشقيقة أو لأم
(ثم خالتها) أي خالة الأم
وليها عمه الأم وقد
أسقطها المصنف (ثم جد
الأب) أي الجدة من قبل
الأب فيشمل أم الأب
وأم أمه وأم أبيه والقربى
تقدم على البعدى والى
من جهة أم الأب تقدم
على التى من جهة أم أبيه
(ثم) جد الجدة من جهة
الأب (الأب ثم الاخت)
للمحضون (ثم العمه) لأم
عمه أبيه ثم خالة أبيه (ثم)
جد خالة الأب (هل بنت
الأخ) شقيقا أو لام أو
لاب (أو) بنت (الأخت)
كذلك (أم الأكما منهن) أى الاند كفاية

لا تكون لها إلا بعد فرائها من سيدها والفراق إنما يكون بموته عنها أو تنجيزه لعتقها وأما قبل
فرائها لسيدها فالحضانة حق لها معا (قوله) وكذا لو تزوجت (أى بعد استيلاء السيد لها
(قوله) فتأيت) أى مات زوجها المذكور وأنه طلقها معا (قوله) إذا لم يتسر سيدها بها) أى بعد موت زوجها
أو طلاقه فإن تسرى بها سقطت حضانتها لأن هذا بمنزلة تزوج الأم بأجنبي من المحضون والمراد
بالتسرى الوطء بالفعل لا تخاذا للوطء * واعلم أن أم الولد لو اعتقها سيدها في مقابلة ترك حضانتها
لولدها ففي سقوط حضانتها وعدمها نقل الأحمى عن رواق عيسى وأبى زيد عن ابن القاسم كذا
في ابن عرفة وظاهره التسوية بين القولين بخلاف الحرة تخالف على إسقاط حضانتها فيلزمها
الاسقاط (قوله) وللأب تمهده (أى النظر في شأنه وقوله) وأدبه أراد بالأدب التأديب (قوله) ثم
بعد الأم) أى ثم المستحق للحضانة بعد الأم إذا مات أو حصل لها وجه مسقط لحضانتها أمها وكذا
يقال فيما بعد (قوله) أى الجدة من قبل الأم) أشار بذلك إلى أن الأولى للمصنف أن يقول ثم الجدة
للأم وتجعل اللام بمعنى من وفى الكلام حذف مضاف لأجل أن يندفع الاعتراض الوارد عليه بأن
كلامه يوم قصر الجدة على جدة الأم دنية وليس كذلك (قوله) وجهه الاناث مقدمة) أى على جهة
الذكور فاذا وجدت جدة من جهة الأم بعيدة للولد بأن كان بينها وبين الولد مائة جدة فاتها تقدم على
أم أبي الأم وهذه طريقة للشيخ إبراهيم اللقاني ولمع طريقة أخرى وهى أنها إذا تساوى قدمت
التى من جهة أم الأم وأولى إذا كانت التى من جهة أم الأم أقرب وإن كانت التى من جهة أم أبي الأم
أقرب قدمت وهذه الطريقة هى الموافقة للنقل واقتصر عليها عقب اه تقرير شيخنا العدوى
(قوله) إن انفردت الأم) الأولى أم الأم أو الجدة أى التى من جهة الأم وأشار بهذا القول ابن سلون مانعه
الذى أفتى به ابن العواد أنه لاحضانة للجدة إذا سكنت مع بنتها الساقطة الحضانة قال وهذا هو
الرواية المشهورة عن مالك وبها العمل واختارها المتأخرون من البغداديين وغيرهم كذا ذكر الواق
بعد أن ذكر أن التيطى اقتصر على عدم اعتبار ذلك الشرط (قوله) وكذا كل الخ) أى حينئذ فلا
خصوصية للجدة بذلك كما هو ظاهر المصنف وقد يجاب عن المصنف بأنه إذا اشترط ذلك فى التى
شأنها الشفقة علم أنه مشروط فى غيرها بالطريق الأولى (قوله) ثم الحالة) أى خالة الولد أخت أمه
شقيقها أو لامها أو لأبيها وتقدم الشقيقة على التى للام والتى للام على التى للأب كما سيأتى يقول
للمصنف وقدم الشقيق ثم للام ثم للأب فى الجميع وهذا هو الصواب كما فى بن وابن عرفة وما قيل من
أن الحالة للأب لاحضانة لها فقير صواب (قوله) أى خالة الأم) أى وهى أخت جدة الطفل لأمه
(قوله) وقد أسقطها المصنف) أى فكان عليه أن يقول ثم الحالة ثم خالتها ثم عمه الأم ثم جدة
الأب (قوله) ثم جدة الأب) تقديمها على الأب دون غيرها من قراباته هو مذهب للدونة ابن عرفة
فان لم تكن قرابات فى تقديم الأب على قرابته وعكسه ثالثا الجدات من قبله أحق منه
وهو أحق من سائرهن لنقل القاضى لها وعزاء فى البيان لابن القاسم اه وعلى الأول جرى
فى التحفة (قوله) أى الجدة من قبل الأب فيشمل الخ) أى وليس المراد بجدة الأب حقيقها
كما يتوهم من كلامه وإلا لاقضى أن أم الأب التى هى جدة المحضون لاحضانة لها
وليس كذلك (قوله) والتى من جهة أم الأب تقدم الخ) يأتى هنا الطريقتان المتقدمتان وهما طريقة
اللقان وطريقة عجم (قوله) ثم العمه له) أى للمحضون وهى أخت أبيه وقوله عمه أبيه أى
وهى أخت جده لأبيه وهاتان داخلتان تحت قول المصنف ثم العمه وأما عمه الأم فقد
تقدمت وقوله ثم خالة أبيه أى وهى أخت جدة الطفل قد أسقطها المصنف فكان عليه أن

بالقيام بحال المحضون (وهو الأظهر) عند ابن رشد واختار ما قبله الرجاعي ومفاد نقل للواق أن الرجاعي الأول (أنوال) حقه تردد (ثم) الشخص (الوصي) الشامل للذكر والأنثى (ثم الأخ) للمحضون (ثم ابنه) أي ابن الأخ لكن يقدم عليه الجدم من جهة الأب وهو يشمل ما قرب منها وما بعد فقد أسقطه المصنف أيضا (ثم العم ثم ابنه) قرب كل أو جد ومعلوم أن الأقرب يقدم على الأبعد (لاجد لأم) فلا حضنة له عند ابن رشد (واختار) اللخمي (خلافه) أي أن له الحضنة لأن له حنانا وشفقة وقد قدموا الأخ للام على الأخ للاب والعم انتهى وعليه فرتبته تلي مرتبة الجد للاب كما فهمه التتائي (ثم الولي الأعلى) وهو المعتق بكسر التاء وعصبته نسبته مواليه (ثم الأسفل) وهو (٥٣٨) المعتق بفتح التاء بأن كان عتق والد المحضون أو جده أو عتق الولي الأعلى بأن كان

الولي الأعلى استحق الحضنة فمات فعتقه يقوم مقامه (وقدم) الشخص (الشفقة) ذكرنا أو أنثى على الذي للام (ثم) الذي (للأم ثم) الذي (للأب في الجميع) أي جميع الراتب التي يمكن فيها ذلك (و) قدم (في المتساويين) من رجال كعَمِين ونساء كخَلْتَيْن (بالصيانة والشفقة) فإن تساوى فيها قدم الأسن فان تساوى في قرعة (وشرط) الحاضن (ذكرنا أو أنثى (العقل) فلا حضنة للمجنون ولو يفيق في بعض الأحيان ولأن به طيش (والكفاية) أي القدرة على القيام بشأن المحضون (ولا) حضنة لما جاز عن ذلك (كمسنة) أي ذات مسنة من ذكر أو أنثى أي أقعدها السن عن القيام بشأن المحضون إلا أن يكون عندها من يحضن

يذكرها (قوله بالقيام بحال المحضون) هذا تصور للكفاية (قوله ثم الشخص الوصي) أراد به ما يشمل مقدم القاضى ووصى الوصى وعلم أن المحضون إذا كان ذكرا أو كان أنثى غير مطيعة فإن الحضنة تثبت لوصيه اتفاقا ذكرنا أو أنثى وكذا إذا كان المحضون أنثى مطيعة وكان الحاضن أنثى أو كان ذكرا وتزوج بأم المحضونة أو جدتها وتلدز بها بحيث صارت المحضونة من محارمه وإلا فلا حضنة له على ما رجحه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة أن له الحضنة حينئذ فكل من القولين قدر رجح (قوله ما قرب منها) أي من تلك الجهة وحاصله أن الجدم من جهة الأب سواء كان قريبا من المحضون وهو الجد له أو كان عاليا فإنه يتوسط بين الأخ وابنه لأن القريب متوسط بينهما والبعيد متوسط بين العم وابنه كما هو أحد احتمالين (قوله لا جلد لأم فلا حضنة له) أي كالحال والظاهر أن الخلاف في الجد للام طلقا سواء كان قريبا أو بعيدا لافي خصوص القريب وأن البعيد لا حضنة له اتفاقا كذا قرر شيخنا (قوله وعليه) أي على ما اختاره اللخمي من أن له حضنة فرتبته تلي مرتبة الجد للاب أي وحينئذ فيكون متوسطا بين الجد للاب وابن الأخ (قوله ثم الولي الأعلى) أي ذكرنا أو أنثى وما ذكره من ثبوت الحضنة له هو المشهور خلافا لما قاله ابن محرز من أنه لا حضنة له ذكرنا أو أنثى بذا رحمه له (قوله وهو المعتق بكسر التاء) أي المعتق للمحضون (قوله أو عصبته نسباً) أي ابن المعتق وابن ابنه وأبيه وخيه وابن أخيه وجده وعمه وابن عمه وقوله ثم مواليه أي معتق الولد المحضون على ما يظهر (قوله التي يمكن فيها ذلك) أي يمكن فيها جريان الشفاعة وعدمها مثل الأخوات والعمات والحالات وبنات الأخ وبنات الاخت وكلاخوة والاعمام وبنهم احترازاً من الأب والجد والوصى والمولى (قوله وفي المتساويين) عطف على مقدر دل عليه المعنى أي وقدم في المختلفين بالشفقة وفي المتساويين بالصيانة والشفقة والمراد بأحدهما (قوله بالصيانة والشفقة) أي فيقدم من كان عنده صيانة أو شفقة على مساويه في المرتبة الحالى من ذلك وكذلك يقدم من هو أقوى شفقة أو أكثر صيانة للمحضون على غيره فان كان في أحدهما صيانة وفي الآخر شفقة فالظاهر تقديم ذي الشفقة كما يفيد كلام الرجاعي (قوله وشرط الحاضن) أي وشرط ثبوت الحضنة للحاضن العقل الخ فالشروط لاستحقاق الحضنة للبائسرتها (قوله طيش) أي خفة عقل (قوله والامانة في الدين) أشار بهذا إلى أن المراد بالامانة هنا حفظ الدين وأما حفظ المال فسيأتي في قوله ورشد وان كانت الامانة في الاصل حفظ المال والدين (قوله أن اثبات ضدها)

وأدخلت الكاف العمى والصمم والخرس والمرض والافتاد

أي

(وحرز المكان في البنت يخاف عليها) الفساد يعني في التي بلغت سنًا يخاف عليها فيه الفساد بأن بلغت حد الوطء ومثاله الذي كره يخاف عليه فلا يشترط فيه حرز المكان قبل الاطاقة بل يستحب ويشترط حرز المكان أيضا بالنسبة للمال فتمسك حضنة ذي المكان الخوف الم يذقل للمؤمن (والامانة) أي أمانة الحاضن ولو أبا أو أماً في الدين فلا حضنة لفاسق ككثير ومشتهر بزنا وهو محرم (وأثبتها) أي الأمانة إن نوزع فيها وكذلك شرط نوزع فيه فعليه إثباته لكن الرجاعي ان اثبات ضدها على منازعه (وعدم كجذام مضري) ربحه أو رؤيته وأدخلت الكاف كل عاهة مضرة بغشى على الولد منها ولو كانت بالولد مثله لأنه بالانضمام قد تحصل زيادة

على ما كان على سبيل جرى العادة (ورشد) المراد به صون المال فلا حضانة لسنه (٥٣٩) مبذر لا يتلف مال المحضون (لا إسلام)

فليس شرطاً في الحاضن
ذكر أو أنثى (وضعت)
الذات الحاضنة (إن
خيف) على المحضون منها
فساد كأن تقذيه بلغم
خنزير أو خمر (لمسلمين)
ليكونوا رقباء عليها ولا
ينزع منها ولا يشترط الجمع
بل المسلم الواحد كاف في
ذلك (وان) كانت (مجوسية)
أسلم زوجها) واستمرت
على الكفر فتثبت لها
الحضانة وتضم ان خيف
لمسلمين ولا تنتقل للاب
ومثل الأم الجدة والحالة
والاخت المجوسيات إذا
أسلم الاب (و) شرط
الحضانة (لذكر) من أب
أو غيره أن يكون عنده
(من محض) من الاناس
أى من يصلح لها من
زوجة أو سرية أو أمة
لخدمة أو مستأجرة لذلك
أو متبرعة لأن الذكر لا
صبره على أحوال الأطفال
كالنساء فان لم يكن عنده
ذلك فلا حق له في الحضانة
وبشترط في الحاضن
الذكر لمطابقة أن يكون
محرم لها ولو في زمن
الحضانة كأن يتزوج أمها أو
فلا حضانة له ولو أمها أو
أهل عند مالك (و) شرطها
(لأنثى) الحضانة ولو أمها

ي جريا على القاعدة من أن من ادعى شيئا فقلية اثباته وقوله ضدها أى الشروط المذكورة لافرق بين
الأمانة وغيرها في ابن سلعون ان من نفى شرطاً من الشروط فقلية اثبات دعواه والحاضن محمول عليها
حتى يثبت عدمها اه بن (قوله على سبيل جرى العادة) أى وليست تلك الزيادة بطبيعة المرض
وهذا يشير إلى الجواب عن العارضة المشهورة بين حديث لاعدوى ولا طيرة وحديث ثور من المجدوم
فراراً من الأسد وكلاهما في الصحيح * وحاصل الجمع بينهما ان الأمراض لا تعدى بطبعها لكن
الله تعالى جعل مخالطة المريض للصحيح سبباً لاعداء مرضه وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره
من الأختاب فقوله في حديث لا عدوى معناه ليس شيء من الأمراض يهدى بطبعه والأمر في
حديث ثور من المجدوم الخ نظراً لكون مخالطة المريض سبباً عادياً في العدوى فتأمل (قوله ورشد) اعلم
أن الرشد يطلق على حفظ المال للمصاحب للبلوغ ويطلق على حفظ المال وان لم يكن يصاحبه بلوغ
فالرشد أمر كل تحت فردان فرد صاحبه بلوغ وفرد لم يصاحبه بلوغ فنكر المصنف رشداً إشارة إلى أن
المراد نوع منه وهو حفظ المال ولو كان مجرداً عن البلوغ ولوعرف الرشد لتوهم ان المراد السكامل وهو
حفظ المال للمصاحب للبلوغ فإذا ثبت للمصاحب حفظ المال ثبت له حق في حضانة غيره ويكون ذلك
الصغير مع حاضنه حاضنين لذلك المحضون فالصبي الأول مع حاضنه يشتركان في حضانة الصبي
الثاني فعضانة الكبير من حيث الحفظ للذات وحضانة الصغير من حيث الحفظ للمال (قوله وصون
المال) أى لحسن تصرفه فيه (قوله وضمت الذات الحاضنة) أى لغیر المسلة (قوله وإن مجوسية)
مبالغة في استحقاقها للحضانة وضمتها لمسلمين ان خيف على المحضون منها وقال طي انه مبالغة في
استحقاقها للحضانة لا في الضم لأنه لا وجه للمبالغة عليه تأمل (قوله ومثل الأم) أى المجوسية في
ثبوت الحضانة لها وضمتها للمسلمين ان خيف الجدة الخ (قوله وشرط الحضانة) أى وشرط ثبوت
الحضانة وقوله للذكر أى بالنسبة لما إذا كان الحاضن ذكراً * وحاصله ان الحاضن إذا كان ذكراً
فيشترط في ثبوت الحضانة له ان يكون عنده من الاناث من يصلح لتولية أمر المحضون من زوجة أو
غيرها (قوله من أب) بيان للذكر أى الذى هو أب (قوله أو سرية) هى الأمة المتخذة للفراس
(قوله أو متبرعة) أى أو أجنبية متبرعة بذلك (قوله لو في زمن الحضانة) أى ولو كانت صيرورته محرماً زمن
الحضانة بعد أن كان قبلها غير محرم (قوله كأن يتزوج بأمها) أى بأم المحضونة في زمن اطاعتها
(قوله فلا حضانة له) أى في زمن اطاعتها (قوله عندما لك) أى خلافاً لأصبع (قوله وشرطها) أى شرط
ثبوتها وقوله لأنثى أى بالنسبة لما إذا كان الحاضن أنثى خلوها عن زوج دخل بها وهذا صادق بان
لا يكون لها زوج أصلاً أو لها زوج ولكن لم يدخل بها فان دخل بها نزع الولد منها ما لم يخف على الولد
نزعه منها الضرر والابقى عندها ولا تسقط حضانتها كما يفيد قول المصنف الآتى أو لم يقبل الولد
غير أمه وسواء كان الولد رضيعاً أو لا كما اختاره عيج وارنقاء شيخنا واختار الشيخ أحمد الزرقانى
التفرقة بين الرضيع وغيره فإذا كان في نزعه ضرر له لا تسقط حضانته ان كان رضيعاً والا سقطت
وارنقاء بن (قوله فان دخل بها سقطت) أى ولو كان ذلك الزوج غير بالغ ولو كان النكاح فاسداً
يفسخ بعبد الدخول أخذاً من كلام المصنف الآتى (قوله فليس الدعاء للدخول كالدخول)
أى فى اسقاط الحضانة لانه لا يحصل الاشتغال عن الولد بالزوج الا إذا دخل بالفعل لا قبله (قوله إلا
أن يعلم الخ) هذا استثناء من المفهوم أى فان لم تخل عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت

٦٧ - دسوقي - ثانى * (الخول عن زوج دخل) بها فان دخل بها سقطت لاشتغالها بأمر الزوج فليس الدعاء للدخول كالدخول
ووطء السيد للامة الحاضنة كدخول الزوجة (إلا أن يعلم) من له الحضانة بعدها بتزوجها ودخولها مع علمه بأنه مسقط (ويمكن)

بعد ذلك (العام) بلا عذر فلا تسقط حضانة التزوجة فان لم يعلم بالدخول أو علم وجهل الحكم أو سكت دون عام أو عاما للعذر انتقلت له وتسقط حق الدخول بها ما لم تتأيم قبل قيامه عليها (أو يكون) الزوج الذي دخل بها (محرماً) للمحضون فلا تسقط حضانتها ان كان الزوج له حضانة (٥٣٠) للولد كأن تزوج أمه بعه بل (وإن) كان الزوج (لاحضانة له كالحال)

للمحضون تزوجه الحاضنة (أو) يكون الزوج (ولياً) للمحضون أي له حق في الحضانة وإن لم يكن محرماً (كابن العم) تزوجه الحاضنة فلا تسقط ولما بين أن الحضانة لا تسقط بدخول الزوج القريب محرماً أو غيره بين جاءها مع الزوج الاجنبي في ست مسائل فقال (أولاً يقبل الولد غير أمه) لو قال غيرها أي الحاضنة لكان أخصر وأشمل فلا تسقط بدخولها (أو) قبل غيرها و (لم ترضعه) أي وأبت أن ترضعه (الرضعة عند أمه) صوابه عند بدل أمه وهي من انتقلت له الحضانة بعد تزوج أمه ونالني أن الأم إذا تزوجت بأجنبي دخل بها فانقلت الحضانة لغيرها والمحضون رضيع وقبل غير أمه وأبت للرضعة أن ترضعه عند من انتقلت إليها الحضانة عن أمه بأن قالت لا أرضعه إلا في بيتي أو بيت أمه فلا تسقط حضانة

لمن يلها في الرتبة إلا أن يعلم من انتقلت إليه بتزوجها ودخولها وأن ذلك مسقط لحضانتها ويسكت بعد علمه العام بلا عذر فلا تسقط حضانتها (قوله بعد ذلك) أي بعد علمه بالدخول وأنه مسقط (قوله العام) هو محسوب من العلم بالدخول (قوله وجهل الحكم) أي وهو أن دخولها بالزوج مسقط لحضانتها (قوله أو سكت دون عام) أي من يوم العلم وإن كان العام كاملاً أو أزيد من يوم الدخول (قوله ما لم تتأيم) أي تطلق أو يموت زوجها الذي قد دخل بها (قوله قبل قيامه) أي قيام من له الحضانة بعدها (قوله أو يكون الزوج الذي دخل بها محرماً الخ) حاصله أنه إذا كان الزوج الذي دخل بها محرماً للمحضون سواء كان له حق في الحضانة أولاً أو كان له حق في الحضانة وكان غير محرم فلا تسقط حضانتها بدخوله (قوله كالحال للمحضون تزوجه الحاضنة) أي الكائنة من قبل أبيه (قوله كبن العم) أي وكالوصي على الأولاد (قوله القريب) أي للولد المحضون (قوله محرماً) أي كالوتزوج العم بام المحضون أو بمجده الحاضنة أو يتزوج خاله بمحضنته من قبل أبيه وقوله أو غيره أي كأن يتزوج ابن العم بمخالته أو خالة أمه الحاضنة له (قوله في ست مسائل) الأولى في سبع مسائل مبدؤها قوله أولاً يقبل الولد غير أمه وآخرها قوله وفي الوصية روايتان (قوله أولاً يقبل الولد) أي فإذا تزوجت الحاضنة برجل أجنبي من المحضون ولم يقبل الولد غيرها فانها تبقى على حضانتها ولا تسقط وظاهره كان المحضون رضيعاً أو غيره واختاره عبيد وقصره الشيخ أحمد على الرضيع وكذا بن حيث قال أو لم يقبل الولد غير أمه أي وهو رضيع كافي التوضيح (قوله عند أمه الخ) اعلم أن مفاد النقل ان عدم سقوط الحضانة في هذه المسئلة مخصوص بالأم فلو كانت الحضانة للجدة ثم تزوجت وامتنعت الرضعة أن ترضعه عند الحالة وقالت لا أرضعه عند الحالة بل أرضعه عندي أو عند الجددة فان هذا لا يوجب استمرار الحضانة للجددة بل تنتقل للحالة تأمل اه تحرير شيخنا عدوى (قوله غيرها) أي غير الحاضنة التي تزوجت بالاجنبي (قوله بان كان) أي ذلك الغير غير مأمون أو كان ذلك الغير عاجزاً أو كان غائباً (قوله أو كان الأب عبداً الخ) يعني أن أبا المحضون إذا كان عبداً أو أمه حرة وتزوجت برجل أجنبي من المحضون فان الولد يبقى عند أمه ولا ينتزع منها ومثل ما إذا كانت الأم حرة مالوك كانت أمه سواء كان ولدها المحضون حراً أو عبداً (قوله والا انتقلت له) أي والا بان كان قائماً بها مع قدرته على الحضانة انتقلت الحضانة عن أمه لايه (قوله أما أو غيرها) ما ذكره من أن الروايتين في الأم وغيرها هو ظاهر ما لابن عبد السلام والتوضيح والصواب انهما في الأم خاصة كما يدل له كلام ابن أبي زمنين والبخمي ومعين الحكام وغيرهم انظر طفي وبن (قوله وعدم سقوطها) أي وتفردم حينئذ بمسكن (قوله روايتان) أي عن مالك والرواية بعدم السقوط بها وقعت الفتوى وحكم بها ابن حمدون واقتصر عليها ابن عرفة والقلشاني وقال صاحب الفائق انها أولى لأن حق الوصية لا تسقطه الزوجية اه بن * واعلم أن الروايتين جارياتان في الوصية إذا تزوجت ولو قال الأب في ايضائه ان تزوجت فانزعوم منها لانه لم يقل فلأوصية لها رواه

محمد

الأم (أو لا يكون للولد حاضنة) غيرها (أو) يكون ثم غيرها ولكن قام به مانع

بأن كان (غير مأمون أو عاجزاً) أو غائباً (أو كان الأب عبداً وهي) أي الأم المتزوجة (حرة) أو أمه فلا مفهوم لحرة فلو حذف هذه الحلة الحالية لكان أخصر وأشمل أي فلا تسقط حضانة أمه المتزوجة لسكون أبيه رقيقاً أو محله ما لم يكن قائماً بأمور ماله ولا انتقلت من أمه (وفي) سقوط حضانة الحاضنة (الوصية) على المحضون أما أو غيرها تزوج بأجنبي من الطفل وعدم سقوطها (روايتان

(و) شرط الحاضن (أن لا يسافر ولي) فهذا عطف على عقل وهو آخر الشروط أى من له (٥٣١)

ولاية على الطفل أعم من ولى المال وهو الأب والوصى والحاكم ونائبه وولى العصوبة كاهم والعق وعصبته (حر) لارقيق (عن ولد حر) لاولى عن محضون ليعم الولد وغيره أى اذا أرادولى المحضون سفرا فله أخذ المحضون من الحاضن وسقط حقه من الحضنة (وإن) كان الولد (رضيعاً) لكن بشرط أن يقبل الرضيع غير أمه وإن لا يخاف على الطفل من السفر (أو تسافر هي) أى الحضنة عن بلد الولي فله نزعها منها وشرط سفر كل منهما كونه (سفر ثقلة) واقطاع (لاتجارة) أو زيادة ونحوها فلا يأخذه ولا تسقط الحضنة بل تأخذه معها ويتركه الولي عندها (وحلف) من أراد السفر من الولي أو الحضنة فالولي يحلف أنه أراد الثقلة لينزعها منها والحاضن يحلف أنه أراد سفر التجارة ليقى الولد (سفر برد) ظرف ليسافر وتسافر فهو شامل لسفر الولي وسفر الحضنة أى ان شرط مسافة سفر كل من الولي والحضنة أن يكون ستة برداً كثر أى سفر الولي الذي يأخذ المحضون

محمد انظر عقب (قوله وشرط الحاضن) أى شرط ثبوت الحضنة للحاضن سواء كان ذكراً أو أنثى أن لا يسافر الخ * وحاصله أن شرط ثبوت الحضنة للحاضن أن لا يسافر ولي حر عن محضون حر سفر ثقلة ستة برداً فان سافر الولي السفر المذكور كان له أخذ المحضون من حضنته ويقال لها اتبعى محضونك ان شئت واحترز بقوله ولي حر عما لو كان الولي للمحضون عبداً وأراد السفر فانه لا يكون له أخذه معه ويبقى عند حضنته لان العبد لا قرار له ولا مسكن واحترز بالولد الحر عن الولد العبد إذا سافر وليه فلا يأخذه معه لان العبد تحت نظر سيده أى مالك أمره حضراً وسفراً (قوله أى من له ولاية على الطفل أعم الخ) تفسير الولي هنا بما ذكره الشامل لولاية المال ولولاية العصوبة هو ما قاله الشيخ سالم وقال عجب المراد به خصوص الأب واختار شيخنا العدوى ما قاله الشيخ سالم (قوله لارقيق) أى فلا يسقط سفره حق الحضنة سواء كانت الحضنة حرة أو أمة لانه لا قرار له إذا مسكن له وقديع (قوله وإن رضيعاً) مبالغة في الفهم أى فان سافر الولي الحر عن الولد الحر السفر المذكور سقط حقها من الحضنة وبأخذه وليه معه ولو كان الولد رضيعاً على الشهور وقيل لا يأخذ الرضيع بل إنما يأخذ الولد إذا أنقر وقيل يأخذه بعد انقطاع الرضاع (قوله غير أمه) الاولى غير حضنته لان مثل الام غيرها ممن له الحضنة كالتقدم (قوله أو تسافر هي) يعنى أنه يشترط في ثبوت حضنة الحضنة أن لا تسافر السفر المذكور عن بلد ولي المحضون الحر فان سافرت السفر المذكور سقطت حضنتها وكان له أخذه منها (قوله ونحوها) أى كسفر الزاهة والسفر لطلب ميراث أو حق (قوله بل تأخذه معها) أى إذا سافرت وقوله ويتركه الولي عندها أى إذا سافر هو ولا تسقط حضنتها وظاهره كان السفر ستة برد أو أقل أو أكثر وهو ما قاله عجب وتبعه عقب وقال الشيخ ابراهيم اللقاني ان كان السفر ليس سفر ثقلة فلا تسقط حضنتها لكن لا تأخذ الولد معها إلا إذا كان السفر قريباً كبريد لا إن بعد فلا تأخذه وإن كانت حضنتها ياقية وتبعه خشى على ذلك واعتمده شيخنا العدوى * واعلم أنها إذا سافرت لك التجارة وأخذت الولد معها فحق الولد في النفقة باق على الاب ولا تسقط نفقته عن أبيه بسفره معها على ظاهر المذهب كما في عقب (قوله وحلف) راجع للمفهوم أى فان سافر الولي لثقلة أخذه وحلف وإن سافرت الحضنة لك التجارة أخذته وحلفت فهو مرتبط بكل من الولي والحضنة ولذا قال الشارح وحلف من أراد السفر من الولي والحضنة وظاهر المصنف أن من أراد السفر منهما يحلف مطلقاً أى سواء كان منهما أولاً كما ارتضاء عجب وتوت والشيخ سالم وقيل إنما يحلف المتهم دون غيره واستحسنه بعض القرويين وارتضاء الموافق هذا ولم ينسب ابن عرفة لزوم اليمين إلا لابن الهندي ونسب الاكتفاء بمجرد دعوى الاستيطان دون يمين لابن يونس وجماعة مع ظاهر المدونة قال ح فانظر كيف يعدل المصنف عن قول الأكثر لكن في الواقع عن التيطى ما يفيد ترجيح القول باليمين اه بن (قوله وظاهرها بريدن) يعنى ان ظاهر المدونة أن سفر البريدن يكون كافياً في قطع الحضنة إذا سافر الولي أو سافر الحاضن (قوله وأبقى المضاف اليه مجروراً) فاندفع ما يقال الاولى للمصنف أن يقول وظاهرها بريدان لان المثنى يرفع بالألف (قوله ان سافر لأمن وأمن من الطريق) هذان الشرطان أى كون السفر لموضع مأمون والأمن في الطريق معتبران أيضاً في سفر الزوج بزوجه ويزاد عليهما كونه مأموناً في نفسه وغير معروف بالاساءة عليها وكونه حراً وكون البلد المنقول اليه القريه بحيث لا يخفى على أهلها خبرها فيها وإن تكون تلك البلد تمام فيها الاحكام فاذا وجدت تلك الشروط وطلب الزوج السفر بزوجه قضى بسفرها معه وإن تخلف شرط منها فلا تجبر

فيه وسفر الحضنة الذي يسقط حضنتها بنزعها منها فان كان أقل من ستة برد فالحضنة لا تسقط كما يأتي (وظاهرها) مسافة (بريدن) فعذف المضاف وأبقى المضاف اليه مجروراً والمعتمد الاول وظاهرها ضعيف (إن سافر) الولي أو الحضنة

أى لو وضع مأمون (وَأَمِنْ) كل (في الطريق) على نفسه وماله وعلى المحضون والا لم ينزعه الولي منها ونزع من الحاضنة (ولو) كان (فيه) أى في الطريق (بغير) على الأصح فالمدار على الامن ثم استثنى من مفهوم قوله وان لا يسافر ولي قوله (إلا أن تسافر هي) أى الحاضنة (معه) أى مع الولي أو مع المحضون فلا تسقط حضانتها بسفره سفر ثلة (لا أقل) من ستة برد على القول الراجع ومن يريدن على الضيف فلا يأخذ منها ولا تمنع الحاضنة من السفر به (ولا تعود) الحاضنة لمن سقطت حضانتها بالتزويج (بعد الطلاق) لها أو موت زوجها (أو) بعد (فسخ) النكاح (الفاقد) (بعد البناء) على الأرجح (أو) بعد (الإسقاط) أى إذا أسقطت الحاضنة حقها منها لغير عذر بعد وجوبها لها ثم أرادت العود لها فلا تعود بناء على أنها حق للحاضن وهو للشهور وقيل تعود بناء على أنها حق للمحضون (إلا) أن يكون الإسقاط بمعنى السقوط (لكمريض) من كل عذر لا يقدر معه على القيام بحال المحضون كعدم لبن أو حج فرض أو سفر الولي بالمحضون سفر ثلة

على السفر معه (قوله سفر ثلة أو نجارة) راجع لاولى والحاضنة على سبيل ألف والنشر المرتب أى ان محل كون الولي يأخذ الولد من الحاضنة إذا سافر ستة برد سفر ثلة ان كان سفره لموضع مأمون ويأمن على نفسه وعلى الولد المحضون في الطريق والا فلا يأخذه منها ومحل كون الحاضنة إذا سافرت الستة برد لتجارة لا ينزع الولد منها إذا كان سفرها لموضع مأمون وكان يؤمن عليها وعلى الولد معها في الطريق والآنزع الولد منها (قوله وأمن كل في الطريق) أى ولو بحسب غلبة الظن على المتعمد فلا يشترط خصوص القطع بالامن اه عدوى (قوله والا لم ينزعه الولي) أى إذا أراد السفر وقوله ونزع من الحاضنة أى إذا أرادت السفر لكتجارة (قوله ولو كان فيه بحر) مبالغة في أخذه إذا أريد السفر * وحاصله أن الولي إذا أراد سفر النقلة وكان ستة برد كان له أخذ الولد ولو كان في الطريق بحر وكذلك الحاضنة إذا سافرت لكتجارة كان لها أخذه ولو كان في الطريق بحر ورد للمصنف بلو على من قال لا يأخذه الولي إذا سافر ولا الحاضنة إلا إذا لم يكن في الطريق بحر فان كان فيها فلا يمكن واحد منهما من أخذه (قوله على الأصح) أى خلافا لمن قصر أخذه على البر (قوله ثم استثنى من مفهوم قوله وان لا يسافر ولي) أى فكأنه قال فان سافر الولي السفر المذكور لنقلة سقطت حضانتها وكان لولي أخذه منها إلا أن تسافر هي معه (قوله فلا تسقط حضانتها بسفره سفر ثلة) أى ولا تمنع من السفر معه إذا أرادت (قوله لا أقل) أى لا ان كان سفر الولي سفر ثلة أقل من ستة برد فلا يأخذه منها ولا ان كان سفرها سفر ثلة أقل من ستة برد فلا تمنع الحاضنة من أخذه معها والسفر به إذا لا تسقط حضانتها بذلك السفر (قوله لمن سقطت النخ) أى سواء كانت أما أو غيرها بل الحق في الحاضنة باق لمن انتقلت له فان أراد من له الحاضنة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحاضنة فان كان للأم فلا مقال للأب لانه نقل لما هو أفضل وان كان الرد لأختها مثلا فلا بل النخ من ذلك قول المصنف ولا تعود أى جبرا على من انتقلت له بتزوجها أما لو سلم لها الحاضنة من يستحقها بعدها فانها تعود لها لكن تارة يكون للأب مقال وتارة لا يكون له (قوله أو بعد فسخ النكاح) يعنى ان الحاضنة إذا سقطت حضانتها بالتزويج وأخذ الولد من بعدها في المرتبة ثم ظهر أن النكاح فاسد فسخ لاجل ذلك وقد دخل بها فان حضانتها لا تعود وهذا إذا كان النكاح مختلفا في فساد أو كان مجمعا على فساد ودرأ الحد أما لو كان الفسخ قبل البناء مطلقا أى - واه كان فسادة مختلفا فيه أو متفقا عليه أو كان بعد البناء وكان النكاح مجمعا على فساد ولم يدرأ الحد فان الحاضنة تعود لها * والحاصل أن فسخ الفاسد إن كان قبل البناء فان الحاضنة تعود كان ذلك النكاح مختلفا في فساد أو متفقا على فساد كان يدرأ الحد أولا وكذا إن كان فسخه بعد البناء وكان مجمعا على فساد ولم يدرأ الحد كالحامسة والمحرم مع علمه بالحكم وأما ان كان فسخه بعد البناء وكان مجمعا على فساد ويدرأ الحد كالمحرم والخامسة جاهلا بالحكم أو كان مختلفا في فساد ففسخ لذلك بعد البناء بها فان الحاضنة لا تعود لان فسخ نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الاصول وعبر عنه المؤلف بالأرجح جريا على عادته فقوله على الأرجح خاص بهذه المسئلة لان ترجيحه إنما وقع فيها دون ما قبلها وقيل انها إذا تزوجت وسقطت حضانتها ثم فسخ نكاحها لفساده فان حضانتها تعود لان العدم شرعا كالعدم حسا سواء كان الفسخ قبل البناء أو بعده مختلفا في فساد أو مجمعا عليه كان يدرأ الحد أم لا (قوله أو بعد الإسقاط) أى لغير بعوض أو بغير عوض (قوله بعد وجوبها لها النخ) هذا شامل لما إذا أسقطت الام حضانتها للأب بعد طلاقها ولا إسقاطها له وهى في عصمتها لان الحق لها وهما زوجان كما مر وشامل لما إذا أسقطت الجدة حضانتها بعد ان أسقطت بنتها حضانتها في مقابلة خلعتها لان إسقاط الام حضانتها في مقابلة خلعتها لا يسقط حق الجدة

فاذا زال العذر فادت الحضانة بزوجها (أو ولوت الجدة) عطف على مرض فالكف مقدرة في موت وهي في الحقيقة مقدر دخولها على الجدة فيشمل غيرها من كل من انتقلت له الحضانة بزواج من قبله كالام مثلاً يعني إذا ماتت الجدة وتزوجها بمن انتقلت له الحضانة ومثل اللوت تزويجها (والأم) مثلاً التي سقطت حضانتها بتزويجها (خالية) من الزوج بأن طلقها أو مات عنها فان الحضانة تعود اليها بموت الجدة أو تزويجها. والحاصل ان الحضانة إذا انتقلت لشخص لمانع ثم زال (٥٣٣) مانع وقد مات أو تزج للانتقل

اليها فانها تعود للاول (أو لتأبئها) أي الحاضنة التي تزوجت بموت زوجها أو طلقها (قبل علمه) أي علم من انتقلت اليه حين الزوج فانها تستمر لها ولا قال لمن انتقلت اليه شرعاً حال تزوج الام وفي جمل هذا الاستمرار عوداً كما هو قضية المصنف تسمع (والحاضنة) أم أو غيرها (قبض تقتضي) وكسوته وغطائه ووطائه وجميع ما يحتاج اليه الطفل وليس لأبي المحضون ان يقول لها بعينه لئلا يكل عندي ثم يعود لك لما فيه من الضرر بالطفل والاخلال بصحته والضرر على الحاضنة للمشقة وليس لها موافقة الاب على ذلك لضرر الطفل إذا كله غير منضبط فاللام بمعنى على أو للاختصاص ثم ان قبض النفقة يقدّر بالاجتهاد من الحاكم

فإذا أسقطت الجدة بعد طلاق بنتها صح الإسقاط لأنه إسقاط للشيء بعد وجوبه إلا أن التعمد أنه إذا أسقط من له الحضانة حقها انتقل الحق لمن يليه في الترتيب لا لا يسقط له وأما لو أسقطت حقها من الحضانة قبل زواجها لم يفسد حقها على التعمد كالأول خالته على إسقاط حضانتها وقد أسقطت الجدة أو الخالة حقها قبل مخالعة ابنتها أو أختها (قوله) فإذا زال العذر عادت الحضانة بزوجها (أو ولوت الجدة الخ) يعني ان الأم إذا تزوجت ودخل بها زوجها وأخذت الجدة الولد ثم فارق الزوج الأم وقد ماتت الجدة أو تزوجت والأم خالية من اللوانع فهي أحق بمن بعد الجدة وهي الخالة ومن بعدها كذا قال المصنف وهو ضعيف وللمصنف الجدة إذا ماتت انتقلت الحضانة لمن بعدها كالأخالة ولا تعود للام ولو كانت متأبئة (قوله) والام مثلاً خالية (أشار الشارح إلى انه لا مفهوم للجدة ولللام وللأموت أيضاً) وحينئذ فلو قال المصنف أو لكوت من انتقلت اليه الحضانة وقد خلى من قبله كان أشمل (قوله) أو لتأبئها الخ) يعني ان الحاضنة إذا تزوجت ودخل بها زوجها ثم طلقها أو مات عنها قبل ان يعلم من تنتقل الحضانة اليه بتزويجها فانها تستمر للحاضنة ولا مقال لمن بعدها ومفهوم قوله قبل علمه انه إذا علم من بعدها بزواجها وسكت عن اخذ الولد عما أو أقل ولم يتم حتى تأبعت لم يزرعه منها ولا مقال له وما تقدم للمصنف في قوله إلا أن يعلم ويسكت العام أي فليس له انتزاعه منها فان سكت أقل من العام كان له انتزاعه فيها إذا لم تأبى فالوضع مختلف كذا ذكره عج وهو الصواب وقال الشيخ أحمد إذا علم من بعدها فلا مقال له ان علم وسكت العام وإلا فله قال فان مفهوم كلامه هنا يقيد بما مر بحيث يقال مفهوم قبل علمه انها إذا تأبعت بعد علم من انتقلت اليه الحضانة وسكوتها كان له انتزاعه ان كان السكوت أقل من عام وإلا فلا وفيه ان موضوع المولين مختلف فكيف يقيد أحدها بما في الآخر (قوله) وليس لأبي المحضون أن يقول الخ) أي فإذا طلب ذلك فلا يجاب له (قوله) أو للاختصاص (أي ان الحاضنة مختصة بذلك وهذا لا ينافي وجوبه عليها (قوله) وأمنه) أي فيعطى نفقة كثيرة كجدة أو شهر وقوله وخوفه أي فيعطى نفقة قليلة كيوم أو يومين (قوله) فذهب للدونة الخ) هذا الكلام أسله لعج وتبعه عبق وشارحنا وسيأتى لك ما فيه (قوله) أي فيما يخص الطفل) أي بان يجعل نصف أجرة السكن مثلاً على أبي المحضون ونصفها على الحاضن أو ثلثها مثلاً على أبي المحضون وثلثها على الحاضن أو العكس (قوله) وقيل توزع على الرءوس) فقد ظهر لك مما قاله الشارح ان الخلاف فيما يخص الحاضن من السكن وأما ما يخص المحضون منه فعلى الاب باتفاق الاقوال المذكورة وسيأتى لك أقوال آخر في ذلك (قوله) لكن رجح بعضهم الخ) أي وهو بن وقت ما في التوضيح وغيره ففي بن مانعه قال للتيطى فيما يلزم الاب للولد مانعه وكذا يلزمه الكراء عن مسكنه

على الاب بالنظر لحاله من يوم أو جمعة أو شهر ومن اعيان أو أثمان ولحال الحاضنة من قرب السكن من الاب وبعده وأمنه وخوفه وأما السكني فذهب للسدونة الذي به الفتوى أنها على الاب للمحضون والحاضنة معاولا اجتهد فيه وقال سحنون سكنى الطفل على أبيه وعلى الحاضنة ما يخص نفسها بالاجتهاد فيها أي فيما يخص الطفل وما يخص الحاضن وقيل توزع على الرءوس قد يكون المحضون متصفاً وكلاماً ضعيفاً وظاهر قول المصنف (و) للحاضنة (السكنى بالاجتهاد) للسكنى على منسب سحنون ولو متى على مذهبه القدم قوله بالاجتهاد على قوله والسكنى لكن رجح بعضهم ما في التوضيح وغيره من أن كلام سحنون تفسير للمدونة قال شيخنا وهو صواب

وهذا هو القول المشهور المعمول به المذكور في المدونة وغيرهاسحنون ويكون عليه من السكراء على قدر ما يجتهد الحاكم وقال يحيى بن عمر السكني طي قدر الجماجم اه نقله اللواق وقد أفاد أن قول سحنون تفسير للمدونة كما فهمه المؤلف في توضيحه ونصه والمشهور أن طي الاب السكني وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب القائل إن أجرة المسكن طي الحاضنة وطى المشهور فقال سحنون تكون السكني طي حسب الاجتهاد وعزاه لابن القاسم في الديماطية وهو قريب لما في المدونة وقال يحيى بن عمر طي قدر الجماجم وروى لاشيء طي المرأة حيث كان الاب موسرا وأنها طي الموسر من الأب والحاضنة وحكى ابن بشير قولاً بأنه لاشيء على الام من السكني اه فقول التوضيح وحكى ابن بشير قولاً الخ صريح في أن القول بكون السكني كلها طي الاب هو الضعيف المقابل لمذهب المدونة لأنه مذهبها فيطلب به مادعاه عقب تيمنا لشيخه من ضعف ماسحنون وجعل ماحكاه ابن بشير هو المشهور وأنه مذهب المدونة انظر بن وقول التوضيح وأنها طي الموسر من الاب والحاضنة معناه أن الحاضنة إذا أسرت دون الاب لم يكن على الاب سكني طي هذا القول وإن أسر الاب دون الحاضنة لم يكن على الحاضنة شيء من أجرة السكني (قوله ولا شيء لحاضن لاجلها) أي لاشيء لها من نفقة أجرة وهذا قول مالك المرجوع اليه وبه أخذ ابن القاسم وكان يقول أولا ينفق على الحاضنة من مال القلام والخلاف إذا كانت الحاضنة غنية أما الفقيرة فينفق عليها من ماله لأجل فقرها لا للحضانة انظر طي اه بن (قوله زيادة على السكني) أي من نفقة وأجرة حضانة وهذا لا ينافي أن له السكني (قوله لأجلها) هذا تصريح بما علم من تعليق الحكم بالوصف وهو لحاضن

(ولا شيء لحاضن) زيادة على السكني (لأجلها) أي الحضانة وأما بقطع النظر من الحضانة فقد يجب لها شيء كالام الفقيرة في مال ولها للحضون والله أعلم

(ثم الجزء الثاني من حاشية السموي على الشرح الكبير ويليها الجزء الثالث أوله باب البيوع)

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الدسوقي على الشرح الكبير للقطب المروري)

صفحة	صفحة
٣٣٩ فصل إنما يجب القسم للزوجات في البيت	٢ باب في الحج
٣٤٧ فصل جاز الخلع	٥٤ فصل حرم بالاحرام
٣٦١ فصل طلاق السنة	٩٣ فصل في ذكر موانع الحج
٣٦٥ فصل وركنه أهل	٩٩ باب الذكاة
٤٠٥ فصل ذكر فيه حكم النيابة في الطلاق	١١٥ باب المباح
٤١٥ فصل في الرجعة	١١٨ باب في الضحايا
٤٢٦ باب الإيلاء	١٢٦ باب في الإيمان
٤٣٩ باب في الظاهر	١٦١ فصل في النذر
٤٥٧ باب ذكر فيه العمان	١٧٢ باب في الجهاد
٤٦٨ باب تعدد حرة	٢٠٠ فصل في عقد الجزية
٤٧٩ فصل ولزوجة المفقود	٢٠٨ باب السابقة
٤٩٠ فصل يجب الاستبراء	٢١١ باب الخصائص
٤٩٩ فصل في تداخل العدد	٢١٤ باب في النكاح وما يتعلق به
٥٠٢ باب الرضاع	٢٧٧ فصل في خيار أحد الزوجين
٥٠٨ باب النفقة	٢٩١ فصل وجاز لمن كل عتقها فراق العبد
٥٢٢ فصل إنما تجب نفقة رقيقه ودابته	٢٩٣ فصل في أحكام الصداق
٥٢٦ الحضنة	٣٢٩ فصل إذا تنازعا في الزوجية

(تمت)